

الكتاب السنوي لعلم الاجتماع

العدد السابع

إشراف: دكتور محمد الجوهري



دار المعارف

الكتاب السنوي لعالم الاجتماع

المجلد السابع

أكتوبر ١٩٨٤

إشراف

دكتور محمد الجوهري

استاذ علم الاجتماع

وعميد كلية الآداب — جامعة القاهرة



دار المعارف

الناشر : دار المعارف — ١١١٩ كورنيش النيل — القاهرة — ج.م.ع

الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

إشراف : الأستاذ الدكتور محمد الجوهري — قسم الاجتماع بكلية الآداب
جامعة القاهرة .

نشرة سنوية تصدر في أكتوبر من كل عام ،
وتفتح صفحاتها لاسهلات المشتغلين بعلم
الاجتماع على امتداد الوطن العربى من أجل
تطوير رؤية أصيلة لواقعنا الاجتماعى ،
والوصول الى بلورة أفضل للمشكلات
الاجتماعية واسهام علم الاجتماع فى حلها .

العدد السابع : أكتوبر ١٩٨٤ .

ترسل البحوث والدراسات والمكتابات باسم :

الأستاذ الدكتور محمد الجوهري : كلية الآداب — جامعة القاهرة الجيزة —
جمهورية مصر العربية .

محتويات الكتاب

- ١١ الكلمة الافتتاحية : بقلم الدكتور محمد الجوهري
- القسم الأول
- الدراسات والبحوث
- السياسات الاجتماعية في مصر في مرحلة السبعينات . دراسة للمحددات .
- ٤٧ دكتور محمد عبد الشفيق عيسى
- الهامشية الحضرية . دراسة عن أحياء جامعي القنابة بمدينة القاهرة .
- ٤٥ دكتور ثروت اسحاق، عيد الملك
- نحو تفسير السلوك السياسي لفلأخ العالم الثالث في ضوء نظرية التبعية ، مع اشارة خاصة للجمع المحرى .
- ٦٧ دكتور أحمد مجدى حجازى
- نحو صياغة قضايا نظرية فى الأسرة . دراسة تطبيقية على بناء القوة فى الأسرة . دكتور أجلال حلمى
- ٦١٢ — انثروبولوجيا جسم الإنسان ، مع دراسة تفصيلية للروائح وتأثيرها على التفاعل الاجتماعى .
- ٦٥٧ دكتور نبيل صبحى حنا

- الخدمة الاجتماعية بين مآزق التبعية وازمة الضخف في
العالم الثالث . دراسة نقدية .
٢٣٧ دكتور محروس محمود على خليفة
- محاولة لوضع نموذج للخدمة الاجتماعية القومية .
٢٦٥ دكتور محمد أحمد عبد الهادي



ملخصات عربية مقالات منشورة بملفات اجنبية :

- اسباب وغيات السيدات اللاتي في سن الانجاب في مصر
تأليف : جوديت نورتي : سنية صالح ، سعد جاد الله ،
٢٦٥ سوزان روجرز

القسم الثاني

- ٢٩٩ دراسات نقدية : عرض كتب وبحوث ومقالات
- ١* — ارادة المعرفة.
تأليف : ميشل فوكو
٣٥٥ عرض : د. محمد حافظ دياب

٢* — التحول الاجتماعي للأدب

- تأليف : السيد يعن
٣١٧ عرض : د. سامي الرباع

- ٣ — الصحة والظروف البشرية . وجهات نظر في الأنثروبولوجيا الطبية
تأليف : لوجان وهانت
٣٢٣ عرض : على المكاوي

- ٤ — الانثروبولوجيا والانثروبولوجيون « المدرسة البريطانية الحديثة »
تأليف ادم كوبر
٣٤٧ عرض : سعيد المصري

٥ - ليس الاختيار سهلاً . المشاركة السياسية في البلاد النامية .

تأليف : هنجتون ونيلسون

عرض : آمال طنطاوى ٣٧٣

٦ - المرأة والثقافة والمجتمع

تحرير : روزالدو ولايفر

عرض : د. اجلال اسماعيل حلمى ٣٩٥

القسم الثالث ٤٠٩

أولاً : مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر في هذا الكتاب . ٤١١

ثانياً : تقارير عن بعض المؤتمرات والندوات العلمية التى عقدت خلال العام الأكاديمى :

١ - مهرجان القاهرة للإبداع العربى ، القاهرة ،

٢٤ - ٣٠ مارس ، ١٩٨٤ . ٤١٣

٢ - مهرجان طه حسين العاشر ، المنيا ،

١ - ٤ ، إبريل ، ١٩٨٤ . ٤٢١

٣ - مؤتمر هيكل الثقافى الأول ، المنصورة ،

٢٨ - ٣٠ إبريل : ١٩٨٤ . ٤٢٥

٤ - المؤتمر الخامس للدفاع الاجتماعى : الرعاية اللاحقة لخريجى

السجون ومؤسسات الأحداث ومقترحات تطويرها .

القاهرة ٥ - ٧ مايو ، ١٩٨٤ . ٤٢٩

٥ - مؤتمر المرأة العربية والتصنيع ، قبرص ،

٢١ - ٢٣ مايو ، ١٩٨٤ . ٤٣٥

القسم الرابع

مقالات وبحوث بغير العربية

I. Articles :

- The Situated Use of *Inshaallah*.
by : Stanford W. Gregory, Jr. and Kassem M. Shafie Wahba. (Kent, Ohio and Alexandria). ٥٧٩
- Place of Rural Sociology in the System of Social Theors.
by : Staroverov V.I., (Moscow). ٥٣١
- On the Concepts of Production, Social Relations of Production and Reproduction.
by : Idris Salim Al-Hassan. (Riyadh, Saudi Arabia). ٥١٨
- Development and North — South Dialogue : An Educational Approach.
by : Sami Alrabaa. (Bielefeld, West Germany). ٤٩٧
- Causes of Death to Women of Reproductive Age in Egypt.
by : Judith A. Fortney, Saneya Saleh, Saad Gadalla and Susan M. Rogers, (AUC). ٤٧٩

II. Abstracts of Articles in Arabic :

- Egyptian Social Policies in the Seventies : An Inquiry of the Determinants.
by : Dr. Mohamed Abdel Shafei'i Eisa. ٤٥٦

- **Analysis of the Peasantry Political Action in the Third World in the Light of Dependence — Theory, with Special Reference to Egypt.**

by : Dr. Ahmed Magdi Higazi.

٤٥٢

- **Social Work : Between the Crisis of Dependency and the Dilemma of Underdevelopment in the Third World, A Critical Study.**

by : Mahrous M. A. Khalifa.

٤٤٣

الكلمة الانتحائية

بقلم

الدكتور محمد الجوهري

لحمد لله للكرم الذي وفقنا إلى اخراج العدد السابع من هذا الكتاب ،
وندعوه تعالى أن يمنحنا من الصبر والقوة ما يصفينا على الاستمرار .

والذكر القارئ الكريم بأنني قد كتبت في نفس هذا المكان في انتحائية
العدد الرابع من هذا الكتاب أملي محاولتي إصدار هذا الكتاب مرتين كل
عام ، في أبريل وأكتوبر . وقد صدر الكتاب في عددتين عملا في عامي ١٩٨٢
و ١٩٨٤ . وما أنذا أعود والتمس من القارئ أن يعفني من الاستمرار في
هذه المحاولة . فقد أقيمت عليها بسبب كثرة عدد الإسهامات الصالحة للنشر
التي ألقاها من الزملاء على امتداد الوطن العربي ، ورغبة في أن تتسع
هذه النافذة على أفاق أرحب وأوسع . لتقدم مزيدا من الضوء الذي يمكن
أن يثرى حركة علم الاجتماع في مصر وفي العالم العربي على سواء . غير أنه
قد أتضح لي بعد تجربة العامين أن طاقتي وجهدي المحدود لا يمكن أن يقدر
على الجهد الشاق الذي يتطلبه اخراج عددتين في العام .

وإنه ليسعدني أن يخرج هذا العدد حافلا بطائفة من الإسهامات المتميزة ،
أفعلها كتب خصيصا للنشر في هذا الكتاب ، واقصد بالذات تقرير البحث
المتشور باللغة الانجليزية في هذا العدد عن استخدام عبارة « أن شاء الله » .
وكان قد أجرى هذا البحث البروفسور ستانفورد جريجوري من جامعة كنت
بإنجلترا في الولايات المتحدة . وكان هذا الأستاذ المتخصص في علم اللغة
الاجتماعي قد أمضى عليها في جامعة الإسكندرية أسبعا زائرا ، وأجرى البحث

في مدينة الاسكندرية ، وتقدم الى معربا عن رغبته في نشر تقرير البحث بعد.
أن يفرغ منه . وها أنا أفعل .

وكنت قد اتفقت مع ذلك الأستاذ الباحث الأمريكي على أن ينشر تقرير
البحث باللغتين العربية والانجليزية في نفس الوقت ، ولكي أطلعت على
الترجمة العربية للتقرير ، فوجدتها في جلة الى اعادة نظر ومراجعة : وسوف
تنشر في العدد القادم باذن الله .

والى جانب هذا الاسهام من الأستاذ الأمريكي أرسل لي أستاذ سوفيتي
لعلم الاجتماع (بجامعة موسكو) دراسة باللغة الانجليزية عن « مكانة علم
الاجتماع الريفي في نسق النظريات الاجتماعية » يجده القارئ منشورا في هذا
العدد . والبروفيسور ستاروڤروف Staroverov كان قد ألقي دراسة حول
هذا الموضوع في المؤتمر الأوربي الثاني عشر لعلم الاجتماع الريفي الذي عقد
في بودابست عاصمة المجر في شهر أغسطس ١٩٨٣ . ثم أعد منه — بعد
المناقشات التي دارت في المؤتمر — تلك المصورة التي نشرها في هذا
العدد (١٠) .

وعلى الصعيد العربي يعتز هذا العدد بإسهامات طائفة من الزملاء
الكرام ، أخص بالذكر الدراسة التي أرسلها — مع خطاب كريم رقيق —

(١١) البروفيسور غلادير ايفانوفيتش ستاروڤروف من مواليد ١٩٤٠ .
يشغل منذ نحو اثنتي عشر سنة منصب رئيس قسم التنمية الاجتماعية الريفية
بمعهد البحوث الاجتماعية التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية . وقد نشر عددا
كبيرا من المقالات العلمية والكتب (جميعها في ميدان التنمية الريفية) . وهو
علاوة على هذا يعمل رئيساً لقسم علم الاجتماع الريفي بجامعة موسكو ،
ويعمل عضوا في هيئة تخطيط التنمية الريفية في الاتحاد السوفيتي ، وتحت
شارك في عديد من المؤتمرات الدولية لعلم الاجتماع بهامة ، أو الاجتماع الريفي
أو التنمية الاجتماعية على وجه الخصوص .

ويرجع الفضل في تكوين علاقة التعارف بين البروفيسور ستاروڤروف
وبيني الى الأخ الكريم الأستاذ ابراهيم الريابعه الذي يدرس للدكتوراه في
علم الاجتماع بجامعة موسكو تحت اشراف ستاروڤروف .

الأخ الدكتور أديس سالم الحسن (انسودانى الجنسية) الذى يعمل أستاذًا
لعلم الاجتماع بجامعة الملك سعود بالرياض . والحق أن التشجيع واللفظ
الذى تتميز به نشاطات الزملاء — عن غير معرفة سابقة في أغلب الأحيان —
هو بمثابة الزاد الذى ييسر لى تحمل المتاعب والمضائق .

وفى هذا العدد أيضا يواصل الأخ الدكتور سامى الرباع الأستاذ بجامعة
بيليفيلد بالمانيا الغربية اسهاماته الطيبة فى تحرير الكتاب السنوى لعلم الاجتماع
بمنظرة تربوية الى موضوع التنمية والحوار بين الشمال والجنوب .

أما القسم العربى من هذا العدد فيحتل ويشرف بكتابات زملاء يشاركون
فى تحريره لأول مرة هم : الدكتور محمد عبد الشفيق عيسى الذى كتب عن
السياسات الاجتماعية فى مصر فى مرحلة السبعينات ، والدكتور ثروت اسحق
عبد الملك الذى كتب عن أحياء جامعى القاهرة كنسوع من
الهامشية الحضرية ، والدكتورة أجلاى حلمى التى كتبت عن محاولة صياغة
مقضايا نظرية فى دراسة بناء القوة فى الأسرة . ويميز هذا العدد بشكل خاص
أن يشارك فيه زميلان كريمان من أسرة الخدمة الاجتماعية ، حيث كتب
الدكتور محمد أحمد عبد الهادى عن محاولة لوضع نموذج للخدمة الاجتماعية
التنمية ، وكتب الدكتور محروس محمود على خليفة عن الخدمة الاجتماعية
بين ملزق التبعية ولزمة التخلف فى العالم الثالث . واننا نرجو أن تتعدد
وتتابع اسهامات الزملاء المشتغلين بالخدمة الاجتماعية ، من أجل نهضة
حقيقية بهذا الميدان الهام من ميادين العمل الاجتماعى .

ولا أستطيع أن أختم هذه الكلمة قبل أن أشير الى أن هذا الكتاب
السنوى لعلم الاجتماع يؤمن أن واحدا من أهم أهدافه هو أن يأخذ بيد
انشباب ، ويضعهم على أول الطريق ويشجعهم ويفتح لهم نافذة للعمل
والأمل ، ولذلك حوى القسم الثانى من هذا العدد بعض محاولات طيبة
لأثنين من شباب قسم الاجتماع بجامعة القاهرة ، أرجو أن يتتابع جهودهم
ويتنافى ويتبلور من أجل مستقبل أفضل للعلم الذى ينتمون اليه : والمهنة التى

يشاركون بالانضمام اليها . ولا يسعى إلا أن أتيد على أيديهما وأقدم لهما التهنئة .

إن تلك الاشتراكات السابقة إلى أعمال بعينها لا تعني أن الأعمال الأخرى لا تستحق المساعدة أو حتى الإشارة . ولكن القارئ يلحظ أنني قد أوقفت ملاحظاتي السابقة جميعا على الترحيب بالزملاء الذين يكتبون في هذا العدد لأول مرة ، سواء من داخل مصر أو من خارجها . أما الزملاء الذين يضيفون إلى علمهم وإلى فضلهم بالكتابة في هذا العدد ، هؤلاء هم أصحاب المفضل في الاستمرار وفي الاتصال ، وهم قد أصبحوا بالفعل أصحاب هذا العمل وشركاء فيه وهم جميعا يشاركونني الترحيب بالانضمام الجديدة .

وفتنا الله جميعا إلى ما فيه الخير والبر .

محمد الجوهري

القسم الأول

الدراسات والبحوث

- السياسات الاجتماعية في مصر في مرحلة
السبعينات . دراسة للمحددات
دكتور محمد عبد الشفيع عيسى
- الهلثية الحضرية . دراسة عن أحياء
جامعى القمامة بمدينة القاهرة
دكتور ثروت اسحاق عبد الملك
- نحو تفسير السلوك السياسى لفلاحى العالم الثالث
في ضوء نظرية التبعية ، مع اشارة خاصة للمجتمع
المصرى .
دكتور احمد مجدى حجازى
- نحو صياغة تفصيلية لنظرية في الأسرة . دراسة تطبيقية
على بناء القوة في الأسرة .
دكتور اجلال حلمى
- انثروبولوجيا جسم الانسان : مع دراسة تفصيلية للروائح
وتأثيرها على التفاعل الاجتماعى
دكتور نبيل صبحى حنا
- الخدمة الاجتماعية بين مآزق التبعية وازمة التخلف في
العالم الثالث . دراسة نقدية
دكتور محروس محمود على خليله
- محاولة لوضع نموذج للخدمة الاجتماعية التنموية .
دكتور محمد أحمد عبد الهادى

ملخصات عربية لمقالات منشورة بلغات اجنبية :

- أسباب وفيات السيدات اللاتى في سن الانتجاب في مصر .
تأليف : جوديت فورتنى ، سنيه صالح ، سعد جاد الله ، سوزان
روجرز .

السياسات الاجتماعية في مصر

في مرحلة السبعينيات

« دراسة للمحددات »

د. محمد عبد الشفيق عيسى (*)

نشأت السياسات الاجتماعية Social Politics في الدول الرأسمالية المتقدمة لصيقة بتطور المجتمع الرأسمالي كمجتمع يتميز بالاستقطاب الحاد بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة . ولقد احتدم الصراع الطبقي طوال القرن التاسع عشر متمثلا في الثورات الاجتماعية الصرفة التي تبلورت في وقائع محددة أبرزها الثورة الفرنسية (١٧٨٩) وثورات عام ١٨٣٠ وعام ١٨٤٨ في أوروبا وعام ١٨٧٠ في فرنسا .

وفي مواجهة هذا الصراع الطبقي الذي كان يهدد بسقوط النظام الرأسمالي وقيام النظام الاشتراكي ، عملت الرأسمالية وخاصة منذ بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر على تأجيل الثورة وذلك عن طريق وسيلتين رئيسيتين :

أولاهما : التوسع الاستعماري في قارات افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وقد قام هذا التوسع على أكتاف الرأسمالية الصناعية المتقدمة والرأسمالية المالية ووجد كماله من خلال بلورة نظام اقتصادي وسياسي عالمي للرأسمالية هو النظام القائم على مزدوجة الإمبريالية والكولونيالية .

ثانيتهما : خلق قشرة أرستقراطية عائلية ذات مصلحة في استمرار النظام الاجتماعي القائم ، النظام الرأسمالي ... وترافق ذلك مع اتساع

(*) د. محمد عبد الشفيق عيسى ، معهد التخطيط القومي .

نطلق اكتساب حقوق التصويت ومع تزايد قوة الاتحادات والانتخابات العمالية ورسوخ حق الاضراب وممارسة المساومات الجماعية لرفع الأجور وتحسين ظروف العمل — كل ذلك جنبا الى جنب مع اقرار عدد من السياسات الاجتماعية الهادفة الى تلطيف حدة الصراع الطبقي وخاصة سياسات التأمينات الاجتماعية وسياسات الرفاهة أو المساعدات العامة .

ويمكن القول من ثم أن السياسات الاجتماعية من حيث مفهومها الغربي الذي نشأت في كنفه تعنى « السياسات الهادفة الى معالجة الآثار المترتبة على التباين الاجتماعى والصراع الطبقي » .

ولكن بقيام النظام الاشتراكى اعتبارا من ١٩١٧ ثم بتطوره المعاصر وخاصة فى العقود الثلاثة الأخيرة أصبحت هناك سياسات اجتماعية ذات مفهوم متميز ، اذ لم تعد المشكلة هنا ضمان حد الكفاف أو التأمين ضد الحوادث والبطالة ، وانما أصبحت المشكلة هى تحسين الظروف الاجتماعية للطبقة العاملة التى يقض مظلوما السياسيون على ناصية السلطة بالفعل . ومن هنا تعنى السياسات الاجتماعية فى السدول الاشتراكية « السياسات الهادفة الى تعزيز التطور الاجتماعى للطبقة العاملة برفع مستوى معيشتها وتحسين ظروف حياتها بعمامة ، وخاصة ظروف العمل نفسه كضمان ابداعى والتعليم والصحة والسكن وظروف الأسرة وقضاء وقت الفراغ » .

ولكن فى العالم الثالث — وهو الذى برز على الساحة العالمية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية — وحيث يترافق التخلف الاقتصادى الاجتماعى الثقافى مع الاستقطاب الاجتماعى الحاد والصراع الطبقي والتبعية للعالم الرأسمالى المتقدم ، فان السياسات الاجتماعية تعكس فى الانساق واقعة التفاوت الاجتماعى أو عدم المساواة الاجتماعية *Social inequality* ومن هنا نجد أن السياسات الاجتماعية بمعناها الواسع — أى الجوانب الاجتماعية من سياسات النظام الاجتماعى عموما — لا تستهدف بطبيعتها مكافحة الظلم (عدم العدالة) وبالقائى الفقر وانما تستهدف التمهيش معها ، وذلك عن

طريق مجموعة من الاجراءات التى تكفى بعلاجات جزئية اصلاحية متناثرة يكون من شأنها اطالة أجل النظام الاجتماعى القائم . وهذا هو الحال فى السياسات الموجهة جزئيا الى الاحتياجات الاجتماعية الأساسية (الغذاء — الاسكان — الصحة — التعليم — فرصة العمل ..) وفى السياسات الموجهة لتلطيف حدة عدم اشباع الاحتياجات الأساسية (سياسات الضرائب والتأمينات والمعاشات .. الخ)

وفى البحث الراهن نعالج السياسات الاجتماعية فى بلد محدد من العالم المثالث — هو مصر العربية — وفى مرحلة معينة من تطورها — هى مرحلة السبعينيات (مع بعض الاشارات الخاصة بأول الثمانينات) . وسوف تنصب معالجتنا هنا على عرض للمحددات *determinats* التى حكمت نشأة وتطور السياسات — وهى بذلك تشكل مدخلا لدراسة موسعة للموضوع .

وتنصب هذه المحددات على الهياكل *structures* والسياسات *Policies* للحياة الاقتصادية والاجتماعية . وتدل دراسة الهياكل على وجود مجموعة من الاختلالات الرئيسية جددنا اهمها بالنسبة لموضوع البحث فى : اختلال الهيكل الاقتصادى الاجتماعى ، واختلال هيكل القوة العاملة ، واختلال هيكل ملكية الأصول الانتاجية ، واختلال هيكل توزيع الدخل القومى .

وفيما يلى نتناول كلا من هذه الاختلالات ثم يتلوها عرض للسياسات وآثارها فى المجال الاجتماعى .

أولا : اختلال الهيكل الاقتصادى الاجتماعى :

· بادئ ذي بدء نلاحظ أنه برغم تزايد معدل النمو الاقتصادى بعد ١٩٧٤ وتزايد نسبة الاستثمار الكلى والادخار المحلى الى الناتج القومى الاجمالى ، الا أن ذلك لا يعكس زيادة حقيقية فى عرض السلع والخدمات الانتاجية فى الاقتصاد القومى . وهكذا نجد أن معدل النمو المنسوى للناتج القومى

الاجمالى فى عام ١٩٧٥ قد بلغ ٨٪ وارتفع فى عام ١٩٧٩ الى ٩٪ وفى عام ١٩٧٧ الى ١٠٪ وفى عام ١٩٧٨ الى ١٢٪ . كما ارتفعت نسبة الاستثمار الكلى الى الناتج القومى الاجمالى من ٢٧.٣٪ فى عام ١٩٧٥ الى ٢٧.٩٪ عام ١٩٧٨ وزادت نسبة الادخار المحلى الى الناتج القومى الاجمالى من ٧.٣٪ فى سنة ١٩٧٥ الى ١٤.٢٪ فى سنة ١٩٧٩ (١) .

غير أن هذا النمو الاقتصادى الواضح لا يعود كما أثرنا الى توسع الجهاز الإنتاجى ، انما يعود فى الأساس الى زيادة الحصيلة النقدية للبلاد من العملات الأجنبية من المصادر الخمسة الآتية : (وموضح قرين كل منها نصيبه النسبى من متحصلات النقد الأجنبى الجارية فى عام ١٩٨١/ ١٩٨٢) (٢) .

- صادرات البترول ٢٩.٤٪
- تحويلات المصريين العاملين فى الدول العربية النفطية ٢١.٦٪
- رسوم المرور فى قناة السويس ٩.٨٪
- دخل السياحة ٧.٨٪
- تدفق الموارد الأجنبية فى صورة القروض والمساعدات الأجنبية والتي بلغت قيمتها فى عقد السبعينيات حوالى ١٤ مليار دولار استخدم منها بالفعل حوالى ١١ مليارا تقريبا حتى الآن (٣) بالإضافة الى الاستثمارات الأجنبية (٤) نسبة ٢٨.٦٪ فى عام ٨١/٨٠ .

ومن ذلك يتضح أن ارتفاع معدلات نمو الناتج القومى الاجمالى عائد الى عوامل معرضة للتقلب عبر الزمن ، بينما يلزم لتحقيق التنمية الاقتصادية زيادة الانتاج المحلى اعتمادا على القطاعات السلعية أساسا وفى الصدارة منها تطاما الزراعة والصناعة التحويلية .

وفى ضوء ذلك نلاحظ — طبقا لبيانات وزارة التخطيط: من الفترة من ١٩٦٩/٧٠ الى ١٩٨١/٨٢ والمحسوبة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ (٤) انخفاض الاهمية النسبية لكل من الزراعة والصناعة والخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة) مقابل ارتفاع الاهمية النسبية لما يسمى بالخدمات

الانتاجية (التجارة والمال والنقل والمواصلات) وهى ما نطلق عليه إنشيطه التبادل . فقد انخفض النصيب النسبى للزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى من ٣١٪ فى بداية الفترة الى حوالى ١٧٫٣٪ فى نهايتها ، وانخفض النصيب النسبى للصناعة من ١٥٫٦٪ الى ١٣٫٩٪ بينما ارتفع نصيب (الخدمات الانتاجية) من ٢٠٫٢٪ الى ٣٥٪ .

أما فيما يتعلق بالسنوات الخمس من ١٩٧٧ الى ٨٢/٨١ على وجه التحديد فقد ارتفع نصيب الخدمات الانتاجية من ٣٠٫٣٪ الى ٣٥٪ بينما انخفض نصيب القطاعات السلعية من ٥٠٫١٪ الى ٤٤٫٦٪ (بدون قطاع البترول الخام والمنتجات البترولية) . وقد ارتفع نصيب البترول والمنتجات البترولية من ٥٫٨٪ الى ٦٫٩٪ ونصيب قناة السويس من ٢٫٥٪ الى ٤٫١٪ بينما انخفضت الاهمية النسبية لقطاع الزراعة من ٢٢٫٧٪ الى ١٧٫٣٪ وقطاع الصناعة والتعدين من ١٥٫٤٪ الى ١٣٫٩٪ .

وإذن فلقد تحقق نمو كمي للاقتصاد القومى أى Growth ولكن هذا النمو لم يكن مصدره فى المحل الأول تطور القاعدة الانتاجية الصناعية والزراعية وإنما المصادر المستحدثة للعملة الأجنبية وموارد التمويل الأجنبى .

وهذا الاختلال بين الموارد الانتاجية والموارد المالية ، وكذا الاختلال بين القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية والتوزيعية ، والاختلال بين الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية — كل هذه الاختلالات الهيكلية هى ما يميز المجتمع المتخلف اقتصاديا وذلك بعكس ما تقضى به التنمية development التى تتميز أساسا بإزالة الاختلالات الهيكلية ومن ثم إعادة صياغة الهيكل الاقتصادى ، بحيث تصبح القطاعات الحاكمة فيه هى القطاعات الانتاجية والسلعية والصناعية والتحويلية .

والذى يهنا مما سبق — فى سياق البحث الراهن — هو أن الهيكل الاقتصادى السائد فى المجتمع المصرى قد حمل معه أنشطة اقتصادية حاكمة هى الأنشطة الواقعة فى إطار القطاعات المسيطرة : قطاعات الخدمات والتجارة الداخلية وتجارة الاستيراد والتصدير وقطاعات البترول والفنادق

والسياحة والاستثمار الأجنبي . وتتفاعل هذه القطاعات مع هجرة العمالة إلى الدول العربية النفطية .

وقد ازدهرت فئات اجتماعية محددة نسميها « بالفئات الاجتماعية الصاعدة » تعمل على هذه الأنشطة . ويمكن تقسيم هذه الفئات إلى الفئات التالية :

١ - الشريحة العليا أو ما يمكن تسميتها « الشريحة الانتاجية الحرة » نظرا لتحقيقها أقصى استفادة من « الانفتاح الاقتصادي » . وتشتمل على الشريحة على ثلاث فئات رئيسية : أولاها فئة تمارس أنشطة قائمة على ملكية رأس المال ، وخاصة :

(أ) رأس المال التجارى (ويمارس أنشطة التصدير والاستيراد ، وتجارة الجملة ، خاصة فى الأغذية وقطع غيار السيارات ، والتوكيلات الأجنبية لشركات السيارات والأجهزة الكهربائية) .

(ب) رأس المال الرئى . ويدور حول مشروعات زراعة المحاصيل الحقلية التصديرية والمحاصيل البستانية ، ومزارع الدواجن والبيض .

(ج) رأس المال العقارى ، وخاصة فى إنشاء الأبراج السكنية المخصصة للفئات الجديدة أساسا ومجمعات الاسكان الإدارى المخصصة لمشروعات الاستثمار الأجنبى والمشتبك أساسا .

(د) رأس المال المالى : إنشاء البنوك وشركات التأمين الخاصة .

أما الفئة الثانية من الشريحة العليا فهى ذات الطبيعة الطبقية الخالصة ، وتشمل القائمين بالضريبة (خاصة العقارية) والسمسرة والوساطة فى مجال التوريد للحكومة (وزارة التموين - الصناعة ... الخ) والقطاع العام . والفئة الثالثة تمارس أنشطة ذات طبيعة « إجرامية » أو « هدامة » ونقصد بها الأنشطة التى تحرمها القوانين المعمول بها ومثال ذلك التهريب من المنطقة الحرة فى بورسعيد ، وتهريب المخدرات والماس ، وتجارة العملة الأجنبية فى السوق السوداء .

٢ — أما الشريحة الوسطى فانها تتكون من الفئات الوسطى من المهنيين ومن المستويات العليا للكفاءات المهاجرة الى البلدان النفطية ، ومن كبار اصحاب الورش والحرفيين والتجار ، ومن المستويات العليا من العاملين في المشروعات العاملة الوطنية المميزة (في قطاعات البترول والسياحة والكهرباء وقناة السويس) ، ثم من العاملين في البنوك الأجنبية وسائر منشآت الاستثمار الأجنبي وما يرتبط بها من مؤسسات محلية مهمة وخاصة .

٣ — أما الشريحة الدنيا من الفئات الصاعدة فهي تشمل الحرفيين العاملين في المجالات المسيطرة وخاصة الحرف المرتبطة بالتشييد أو « طائفة المعمار » والعاملين على وسائل نقل الركاب والبضائع ، والمستويات المتوسطة الدنيا من العاملين في منشآت الاستثمار الأجنبي وما يرتبط بها في الداخل ، وفي منشآت البترول والسياحة وقناة السويس ، والمستويات المتوسطة الدنيا ، والدنيا من العمالة المهاجرة .

هذه هي الشرائح الثلاث « للنمو الاجتماعي » الصاعد والذي برز مع تبلور الأنشطة الاجتماعية الصاعدة .. وإذا كانت هذه الأنشطة تعد علامة على هيكل اقتصادي مختلف ، فإن هذا النمو بدوره علامة على هيكل اجتماعي مختلف أيضا .

ومن التفاعل بين الأنشطة الاقتصادية والفئات الاجتماعية العاملة عليها يتولد هيكل اقتصادي — اجتماعي مختلف ..

ثانياً — اختلاف توزيع القوة العاملة :

يتمثل الاختلال الهيكلي السابق ضمن ما يتمثل في التوزيع القطاعي للقوة العاملة ، وهو ما يصوره الجدول الآتي :

تطور العمالة المبرية وتوزيعها النسبي بين القطاعات الاقتصادية

١٩٧١ - ١٩٧٦

خدمات وقطاعات اخرى غير محددة	النقل والتخزين والواصلات	التجارة	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	الزراعة	اجملى عدد العاملين	السنة
%١٨.٣	%٣.٩	%٩.٦	%٠.٣	%٢.٣	%١٢.٤	٥٣.٢	٨٤.٠٩	١٩٧١
%٢٢.٥	%٤	%٩.٨	%٤.٥	%٥	%١٢.٢	٤٦.٦	٩٠.٣٠	١٩٧٤
%٢٢.٦	%٤	%١٠.٦	%٥	%٤	%١٢.٦	٤٣.٩	٩٦.٢٩	١٩٧٦

Khalid Ibraam, Egypt in a Period of Transition.

المصدر: مأخوذ من .

مذكور في :

رندى زكى ، الانفاق العام والاستقرار الاقتصادي ، معهد التخطيط القومي ، سلسلة التنمية
والتخطيط ،

ومن هذا الجدول يتضح ما يلي :

١ - زيادة حجم العمالة الكلية من ٨٤ مليون فرد عام ١٩٧١ الى ٩٧٩٢٩٠ مليون فرد عام ١٩٧٦ .

٢ - ان المساهمة النسبية للقطاع الزراعى فى اجمالى القوة العاملة قد انخفضت من ٥٣٢٪ عام ١٩٧١ الى ٤٣٩٪ عام ١٩٧٦ كما ثبتت مساهمة القطاع الصناعى تقريبا .

لما مساهمة قطاع التشييد فقد ارتفعت من ٢٣٪ الى ٤٥٪ كما ارتفعت مساهمة قطاع التجارة من ٩٦ الى ١٠٦٪ ، وزادت مساهمة قطاع الخدمات والأنشطة الأخرى المتنوعة (او غير المحددة) من ١٨٣٪ الى ٢٣٦٪ .

وهكذا سجلت قطاعات التشييد والخدمات والتوزيع أعلى الزيادات فى حصص مساهماتها فى القوة العاملة ، فى مواجهة انخفاض مساهمة القطاع الزراعى وجود مساهمة القطاع الصناعى .

وتشير الأرقام السابقة الى النصف الأول من السبعينيات . أما عن النصف الثانى من السبعينيات فان هناك بعض المؤشرات حول معدل نمو التوظيف بالقطاعات الاقتصادية من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٧٨ .

وفى هذا المجال تجدر الإشارة الى أن معدل نمو التوظيف فى القطاعات السلعية قد انخفض من ٢٩٪ عام ١٩٧٥ الى ١٣٪ عام ١٩٧٨ وقد سجل قطاع التشييد أعلى المعدلات فى عام ١٩٧٨ (١٧٧٪) بينما سجل القطاع الزراعى أنفاسها (٥٠٠٪) وبينهما يقع معدل النمو فى الكهرباء (٦٣٪) يليها الصناعة والبتروى والمناجم (٥٣٪) .

أما القطاعات التوزيعية فقد انخفض معدل نمو التوظيف بها من ٧٪ الى ٤٣٪ فى عام ١٩٧٨ : ولكن فى داخل هذه القطاعات سجل قطاع النقل

والمواصلات والتخزين زيادة كبيرة : من ١٩٨١٪ عام ١٩٧٥ إلى ٤٣٪ في
سليم ١٩٧٨ . بينما يفسر هبوط معدل تيو التوظيف في القطاعات التوزيعية
بالهبوط في قطاع التجارة والمال : من ٩٤٪ عام ١٩٧٥ إلى ٤٣٪ وربما
يرجع ذلك الى استخدام الاساليب الموفرة للعمالة .

اما القطاعات الخدمية فقد سجلت معدلا مرتفعاً عام ١٩٧٥ (٧٢٪)
مصرعان ما انخفض في عام ١٩٧٦ إلى ٤٦٪ وفي عام ١٩٧٧ إلى ٣٧٪
ثم عاود صعوده عام ١٩٧٨ إلى ٤٦٪ (٥) .

والخلاصة انه — بالاقتصار على بيانات ١٩٧٨ — فان أعلى معدلات
نمو التوظيف قد سجلت في قطاعات التشييد والكهربا ، فالبترول ،
الخدمات ، والنقل والمواصلات .. وهو ما يؤكد مرة أخرى اختلال توزيع
القوة العاملة في غير صالح أهم القطاعات السلعية : الصناعة التحويلية
والزراعة .

ثالثاً — اختلال توزيع الأصول الإنتاجية :

لا ينمكس الهيكل الاقتصادي الاجتماعي على توزيع القوة العاملة فقط
— أي الأفراد المشتغلين اقتصادياً في المجتمع ، أو قوى الانتاج البشرية —
وإنما ينعكس أيضاً على علاقات الانتاج ، أي علاقات الملكية والميطرة على
قوى الانتاج المادية . وهنا تثار مسألة الملكية الخاصة والعامة لأنوات
الانتاج أو الأصول الإنتاجية .

ولبيان كيفية انعكاس هذا الجانب عن الهيكل الاقتصادي الاجتماعي
المختل نلاحظ ما يلي :

أن طبيعة الأنشطة الاقتصادية السائدة في مصر في مرحلة
السبعينيات انها أنشطة تستهدف بالباعث الاقتصادي الخاص — باعت
تعظيم العوائد Return Maximization ومن طبيعة الفئات الاجتماعية
العاملة على هذه الأنشطة انها فئات تسعى الى تعظيم العوائد بأقل مجهود

وفي أواخر وقت وباتجاه الطرق سهلة ، وذلك نظرا لأنها تستمدى باليابس
الراسمالي في مجتمع غير رأسمالي . ولذلك بالذات بلحاظ أبرز الفئات
الاجتماعية السائدة الى سلوك أخص طريق لزيادة الدخل والثروة وهو
طريق العمل غير المنتج أساسا ، متخللا لها في عمليات غير مشروعة كالتهريب
والمضاربة والإتجار في السوق السوداء للعمليات الأجنبية وبعض السلع
الرئيسية ، أو في عمليات مشروعة أو غير مشروعة بحكم القانون السائد
كإلتهاميرة والوساطة وأعمال الوكالات والمعاملات من الباطن .

ومن هنا جاء وصف هذه الفئات الاجتماعية بأنها فئات « طفيلية » ،
و « هدامة » ، نظرا لأنها تنفذ على مورد أجنبي عنها هو الجهاز
الانتاجي ، ولا تضيف اليه بل تستنزفه .

ولما كان الاطار الملائم للملكية الجهاز الانتاجي بالنسبة لهذه الفئات هو
الاطار الخاص ، فلذلك كان من الطبيعي طوال المرحلة محل البحث أن
يتحقق أمران مترابطان :

- (أ) توسيع نطاق القطاع الخاص ، الملكية الخاصة لأدوات الانتاج .
 - (ب) محاولات تخريب القطاع العام واستنزافه والإدعوة الى تصفيته .
- وهكذا أخذ توزيع الأصول الانتاجية في الاختلال تدريجيا لصالح الملكية
الخاصة . وللتدليل على ذلك ، وفيما يتعلق بالنصف الأول من السبعينيات ،
نسوق أحد المؤشرات الهامة ، وهو عدد من المشروعات الخاصة التي
وافقت الهيئة العامة للتصنيع علي قيامها (عدد التراخيص الصناعية) :
فقد زاد هذا العدد من ٢٨٠ مشروعا في عام ١٩٧١ تبلغ قسمة رؤوس
أموالها ٦٩١ مليون جنيه الى ٣٥٠ مشروعا في عام ١٩٧٢ . يبلغ رأسمالها
٨٧١ مليون جنيه ، ثم قفز العدد في عام ١٩٧٥ الى ٧٤٠ مشروعا يبلغ
رأس مالها ٦٧١ مليون جنيه (٥) .

ولكن في النصف الثاني من السبعينيات ، حيث دفعة كبرى للقطاع
الخاص المحلي والأجنبي ، فقد بدأ تطبيق القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

بتشجيع الاستثمار العنصري والأجنبي وهو القانون الرئيسى للانفتاح
الاقتصادي، وبمقتضاه تم تقديم الاغراءات والتيسيرات لرأس المال
الخاص، وأهمها الإعفاءات الضريبية والجمركية وتحويل الأرباح وعملية
إعادة رأس المال وحرية التسعير والتشغيل... الخ .

وعن هذه الفترة تنيد البيانات المنشورة أنه بحلول ١٩٨٠/١٠/٣١
بلغ عدد المشروعات التى تمت الموافقة عليها والتى بدأت الانتاج داخل
البلاد (أى باستبعاد المناطق الحرة) ٣٢٦ مشروعاً منها ١٤٣ مشروعاً
صناعياً ، ١٨٣ مشروعاً فى القطاعات غير الصناعية . وبلغ اجمالى التكاليف
الاستثمارية لجميع المشروعات ١٠٩١٦٣٥ ألف جنيه منها ٢١٥٧٦٦ ألف
جنيه للمشروعات الصناعية . وأما العمالة المستهدفة فقد وصل حجمها فى
جميع المشروعات الى ٤٧٤٩٣ عامل منهم ١٥٤٩٨ عامل فى قطاع الصناعة (٧)

والملاحظ هنا أن النسبة الكبرى فى المساهمات الرأسمالية فى المشروعات
المذكورة انما ترجع الى رأس المال المحلى المصرى سواء العام أو الخاص ،
ولم يزد نصيب رأس المال الأجنبى فى اجمالى الاستثمار « فى داخل البلاد »
حتى آخر عام ١٩٨٠ عن نسبة ٢٤٪ ، منها ٦٪ فقط لرأس المال الأمريكى
و ٧٪ لدول الجماعة الاقتصادية الأوربية ، و ١١٪ لدول أجنبية أخرى ،
وتصل مساهمة المال العربى الى ١٣٪ ، بينما قدم رأس المال المصرى
النسبة الغالبة وهى ٦٣٪ ونصفها تقريباً من شركات وبنوك القطاع
العام (٨) .

هذا وتجدر الإشارة الى أنه بمقتضى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فان
المشروعات المشتركة التى تقام بمساهمة القطاع العام تعتبر من شركات
القطاع الخاص ومن ثم فانها تتمتع بكافة المزايا والإعفاءات الضريبية
والجمركية المنصوص عليها كما تعفى من الخضوع للقوانين والنظم التى
تحكم شركات القطاع العام فيما يتعلق بالأجور والأسعار... الخ . وهو
ما يخرجها من دائرة السيطرة الحكومية والعامية ورغم كون القطاع العام
المساهم الأكبر فيها . بل أنه بمقتضى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٧٧ والمعدل
للقانون ٤٣ أصبح من الممكن أن تعتبر الشركات التى يقيها القطاع العام

يمقتضى القانون الأخير شركات قطاع خاص حتى لو لم يسهم فيها رأس المال
العربي أو الأجنبي أصلا أى حتى لو كانت مساهمة القطاع العام فيها بنسبة
١٠٠٪ .

وقد بلغت نسبة مشاركة القطاع العام في المشروعات المشتركة ٥٧,٨ ٪
وبلغ عدد المشروعات في داخل البلاد ١٥٧ مشروعا (٩) (حتى ابريل ١٩٨٠) .
واذن فان اتساع نطاق القطاع الخاص قد صاحبه العمل على تشغيل
القطاع العام بميكانيكية القطاع الخاص وذلك عبر أسلوب المشروعات
المشتركة أساسا أو القطاع المختلط .

والى جوار ذلك جرى العمل على تطبيق عدة اجراءات أخرى لمحاباة
القطاع الخاص أو لتفكيك القطاع العام — وقد دخل بعضها حيز التنفيذ
العلى مبكرا « مثل إلغاء المؤسسات العامة كشكل تنظيمى للقطاع العام
حيث كانت كل مؤسسة نوعية تضم عددا من الشركات العاملة في نشاط
اقتصادي واحد وكانت تقوم بالنسبة لهذه الشركات بدور الجهاز التخطيطي
وجهاز المتابعة والجهاز الوسيط بين الوزارة المختصة والشركات — وقد
تم الالغاء بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ والذي نقل اختصاصات
المؤسسة للشركة واكتفى بإقامة مجالس للقطاعات وإمانات فنية لتحل
شكليا محل المؤسسة النوعية *) — والبعض الآخر من الاجراءات تم
تطبيقه مؤخرا — (تم تعديل قانون الشركات بحيث تسحب مزايا القانون
رقم ٤٣ لسنة ٧٤ — قانون الانفتاح الاقتصادي — على جميع الشركات
الخاصة والتي لم تكن تدرج ضمن المنشآت الخاضعة للقانون) ولكن بعض
الاجراءات الأخرى طرحت بقوة دون أن تجد الوقت المناسب للتنفيذ (مثل
اشتراك رأس المال الخاص في مشروعات القطاع العام وهو ما كان يتبناه
مشروع لوزارة الصناعة « بتشجيع استثمار رأس المال الوطنى في
مشروعات التنمية القومية » — ومثل فكرة طرح حصة من الأسهم المملوكة
للدولة في شركات القطاع العام للاكتتاب العام وللتداول في البورصة أو

* صدر بعد ذلك القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ باتشاء بديل للمؤسسات
العامة تحت مسمى (هيئات القطاع العام) .

إثرائها من قبل المملطين في هذه الشركات - وأخيرا الدعوة الى تضر القطاع العلم على المشروعات الاستراتيجية التي لا يمكن ان يتولاها القطاع الخاص ويبيع سائر المشروعات للقطاع الآخر .

وبرغم كل ما سبق ، ظل القطاع العام القوة المسيطرة على القطاعات السلعية (عدا الزراعة) وخاصة في الصناعة حيث بلغت مساهمته في الناتج الصناعي التحويلي نحو ٧٥٪ .

وتاكيدا للدور الاقتصادي للقطاع العام تشير ايضا الى أنه في بداية السبعينيات (١٩٦٩ / ٧٠ - ٧٢ / ٧١) قد نفذ ٩٠٪ من الاستثمارات القومية بينما لم ينفذ للقطاع الخاص سوى ١٠٪ ، وبرغم التشجيع الذي قدمته الدولة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي طوال عقد السبعينيات فان مساهمة القطاع الخاص - في عام ١٩٧٩ - لم تتجاوز ٣٣٪ من اجمالي الاستثمار القومي بينما استأثر القطاع العام بنسبة ٧٦٫٩٪ (١٠) .

رابعا - اختلال توزيع الدخل القومي :

الى جانب الاختلال الحادث في العلاقة بين القطاعين العام والخاص لصالح القطاع الخاص ، تبلور اختلال آخر في هيكل توزيع الدخل القومي ، وهو ما يمكن تصويره في أحد المنظورات بالعلاقة بين أصحاب عوائد التملك وأصحاب عوائد العمل . ولن نخوض في تفاصيل الأسباب التي أدت الى تعميق هذا الاختلال الأخير والتي تترد في حقيقتها الى الاختلالات الثلاثة السابقة (اختلال الهيكل الاقتصادي الاجتماعي ، واختلال هيكل القوة العاملة ، واختلال هيكل ملكية أدوات الإنتاج) كما تترد الى ظاهرة التضخم والتي تلاقت في النصف الثاني من السبعينيات - حيث أدت جميع هذه الأسباب الى تدهور المركز النقابي لأصحاب عوائد العمل مقابل تحسن المركز النسبي لأصحاب عوائد الملكية .

ويشمل أصحاب عوائد حقوق التملك كما هو معروف ذوى الحقوق في الأرباح والفوائد والريع ، أى تلك المجموعات التي يتحدد نصيبها من الدخل

القوى طبقا لما تسيطر عليه من رأس المال : العيني والتقدي (الأرض .
وتشمل المجموعات التي ينطبق عليها هذا الوصف في مصر حاليا ما يلي :

(أ) الأرباح العادية التي يحصل عليها أصحاب رؤوس الأموال استنادا
الى تأثير قوة عمل الآخرين بصفة أساسية بغرض تشغيل مشروع
انتاجي (صناعي أو زراعي) أو خدمي ، أو استنادا الى مجرد
ملكية الأسهم دون أن تصل أنصبه الملكية الى حد السيطرة على
المشروع .

(ب) الأرباح القدرية أو العنوية أو الاستثنائية التي يحصل عليها
البعض بسبب ظروف المجتمع ككل وليس بسبب من تفرغهم
الانتاجية مثل تلك الأرباح الناتجة من عمليات المضاربة بلجراء
الصفقات العقارية في الأراضي والمباني بعد الارتفاع الطارئ
في أسعارها اثر عام ١٩٧٣ .

(ج) الفوائد التي يحصل عليها أصحاب الودائع النقدية في البنوك
ومالكو السندات والدائنون بصفة عامة .

(د) الربح الذي يحصل عليه ملاك الأرض الزراعية أو ملاك العقارات
بغرض السكنى أو مباشرة النشاط الاقتصادي لقاء منح حق
الاستعمال والاستغلال للغير .

(هـ) ونضيف أخيرا « شبه الربح Quasi-Rent » والذي يحصل
عليه العاملون لحساب أنفسهم — مهنيين وحرفيين — استنادا
الى « احتكار الخبرة » — ويرجع استخدام مصطلح « شبه
الربح » هنا الى أن الدخل الذي يحصل عليه هؤلاء الأشخاص
يشبه الربح الذي هو — بالتعريف — مائد تأثير مورد ذي عرض
محدود . . وهذا ما يشفع لنا في ضم هذه الفئة مجازا الى أصحاب
عوائد حقوق التملك رغم أنها لا تستند في الحصول على نصيبها
من الدخل التوى الى تملك رأس المال أو الأرض أساسا ، وإن
كان يجب ملاحظة أن أفراد هذه الفئة يستخدمون رأس المال العيني
استخداما جزئيا في ممارسة نشاطهم الاقتصادي ، وذلك في صورة
الأجهزة ومعدات العمل .

(و) فائض القطاع العام المحول الى الموازنة العامة للدولة .

أما طائفة أصحاب عوائد العمل فانها تشمل المجموعات التالية :

(أ) العاملون في القطاع الحكومي (الإداري والخدمي) والقطاع العام والقطاع الخاص (الصناعي والخدمي) .

(ب) أصحاب المعاشات والمستفيدين من الضمان الاجتماعي والمستحقين للاعانات الاجتماعية .

(ج) العمال الزراعيون .

وكما سبق أن ذكرنا فإنه بسبب الاختلالات الهيكلية والتضخم الهيكلي فقد حدث تدهور نسبي في أوضاع كاسبي الأجور وتحسن نسبي في أوضاع كاسبي الأرباح والفوائد والريع ، وقد تعمق هذا التحسن وذلك التدهور في النصف الثاني من السبعينيات خاصة — وفيما يلي جدول يصور هذه الحقيقة :

تطور التصيب النسبي للأجور وعوائد حقوق التملك من النتائج المحلى الإجمالي (١٩٧٠ — ٧٩)

السنوات	التصيب النسبي للأجور	التصيب النسبي لعوائد حقوق التملك %
١٩٧٠	٤٦.٨	٥٣.٢
١٩٧١	٥٠.٣	٤٩.٧
١٩٧٢	٤٩.٦	٥٠.٤
١٩٧٣	٥٠.٤	٤٩.٦
١٩٧٤	٤٤.٨	٥٥.٢
١٩٧٥	٤٦.٧	٥٣.٣
١٩٧٦	٤١.٩	٥٨.١
١٩٧٧	٣٩.٦	٦٠.٤
١٩٧٨	٣٦.٥	٦٣.٥
١٩٧٩	٣٠.٤	٦٩.٦

المصدر — مذكور في :

رمزي زكي ، تأثير التضخم على العدالة الاجتماعية في مصر ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة داخلية رقم ٧٥٨ ، مايو ١٩٨١ ، ص ٧ .

ومن هذا الجدول يتضح أنه من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٣ كان هناك لون من التوازن النسبي بين الأجور وعوائد حقوق التملك إذ تراوح نصيب كل منها حول نسبة ٥٠٪ ولكن اعتباراً من عام ١٩٧٤ أخذ نصيب الأجور في الانخفاض حثيثاً حتى وصل في عام ١٩٧٩ الى ٣٠٫٤٪ مقابل ٦٩٫٦٪ لعوائد حقوق التملك .

ومع ذلك فإن النظر الى عوائد العمل (أو ما يسمى بالدخول الثابتة) وعوائد حقوق التملك (أو ما يسمى بالدخول المتغيرة) — لا يكفي لشرح حقيقة الاختلال في توزيع الدخل القومي في مصر في السبعينيات وخاصة في النصف الثاني منها . وإنما يكون من الأجدي أن نتناول هذه الحقيقة من منظور آخر هو : أصحاب الدخل المحدودة مقابل أصحاب الدخل العالية . ورغم التقارب بين مفهوم « أصحاب الدخل الثابتة » و « أصحاب الدخل المحدودة » والتقارب بين مفهوم « أصحاب عوائد التملك » و « أصحاب الدخل العالية » ، إلا أن هذا التقارب لا يصل الى حد التطابق على الإطلاق :

اذ أن هناك — من جهة أولى — بعض المجموعات من أصحاب عوائد العمل تدخل في طائفة « أصحاب الدخل العليا » — وأبرز هذه المجموعات ما يلي :

— العاملون في المستويات العليا في القطاع الحكومي والعام والخاص المحلي (في المجالات المميزة) .

— العاملون في قطاع الاستثمار الأجنبي .

— العاملون في الشرائح العليا والمتوسطة العليا من العمالة المهاجرة للدول العربية النفطية .

ومن جهة ثانية فإن هناك بعض المجموعات التي تدخل في عداد أصحاب الدخل المحدودة — دون أن تعتبر من أصحاب عوائد العمل أو من أصحاب عوائد الملكية بالمعنى الذي اقترعناه — وهذه هي مجموعات العاملين لحساب

أنفسهم ، والتي تشمل العاملين في مجال « الانتاج السلى البسيط » في الزراعة وتجارة التجزئة أساسا ، والعاملين في بعض الحرف والمهن التي لا تتمتع بوضع احتكارى في سوق العمالة .

ومما يؤكد عدم التطابق بين مقولتى الدخل الثابتة والدخل المحدودة وعدم التطابق بين مقولتى الدخل المتغيرة والدخل العالية أن هناك بالفعل فئة وسطى بين أصحاب الدخل المحدودة والدخل العالية في المجتمع المصرى الآن لا يمكن تسميتها بأصحاب الدخل المتوسطة) ، ولكن من الصعب حتى الآن أن نتبين بوضوح وجود نوع وسط بين الدخل الثابتة اى التى تتسم بالجهود النسبى فى مواجهة التضخم ، والدخل المتغيرة اى التى يتمتع كاسبوها بالمقدرة على رفعها تلقائيا مع كل زيادة فى معدل التضخم بل وقبل أى زيادة فى معدل التضخم .

وتشمل فئة أصحاب الدخل المتوسطة عدة مجموعات أبرزها ::

- الشرائح الدنيا والمتوسطة الدنيا من العمالة المهاجرة .
- الشرائح الدنيا من المهنيين .
- الكادى الزراعيون المتوسطون (٣ — ١٠ افدنة) وخاصة منهم الغائبون والمؤجرون .
- مالكو الأنصبة غير المؤثرة من الأسهم والسندات والودائع المصرفية .
- المستثمرون المليون الأمراء) .

ورغم أهمية تقسيم شرائح الدخل القومى الى محدودة ومتوسطة وعالية الا أننا نلاحظ ندرة البيانات الموثوقة عن أصحاب هذه الدخول وأحجامها وأنصبتها النسبية . ولكن تبقى مع ذلك الحقيقة المأموسة فى مصر فى عقد السبعينيات وهى انقسام مجتمع المشتغلين اقتصاديا الى أغلبية ذات دخول محدودة وذات نصيب نسبى متدننى من الدخل القومى وأقلية ذات دخول عالية وذات نصيب نسبى مرتفع . إن هذه النتيجة فى حاجة ملسة الى الاسناد الاحصائى والى البحث التجريبي عموما . وللتدليل على

هذه الحقيقة نقدم فيها إلى التقدير الذى أجرته وزارة التخطيط - حسب
أرقام ١٩٧٦ - ضمن إطار الخطة الخمسة (١٩٧٨ - ١٩٨٢) إذ حددت
أصحاب الدخل الثابتة والمحدودة في مصر في انفتات التالية :

١ - العاملون في المستويات الدنيا في القطاع الحكومى والعام والخاص ،
ويبلغ عددهم حوالى ٣ مليون عامل وموظف .

٢ - العمال الزراعيون ويقدر عددهم بمليون عامل .

٣ - أرباب المعاشات والمستفيدين من الضمان الاجتماعى ويبلغ
عددهم ٧٠٠ ألف شخص .

٤ - صغار الملاك الزراعيين (أقل من ٣ أفدنة) ويبلغ عددهم ٢٢
مليون فرد .

وبذلك يبلغ العدد الإجمالى لأصحاب الدخل الثابتة والمحدودة حوالى
٧ مليون فرد يعول كل منهم أسرة يبلغ متوسط حجمها ٤.٤ فرد فتكون جملة
العدد ٣٠ مليون نسمة . ورغم الطابع الجزئى لهذا التقدير الا أنه مع ذلك
يشير بوضوح الى ظاهرة الاختلال في هيكل توزيع الدخل القومى .

خامسا : السياسات المطبقة :

ان الهيكل Structure الاقتصادى الاجتماعى انما يعتمد في تشكله ثم
في انتاج آثاره على نسيج متلاحم ومتلاحق من السياسات Policies
وهذه السياسات اما أنها تنصب على مجالات أو قطاعات بعينها فتكون
سياسات جزئية ، أو أنها تنصب على المجالات والقطاعات جميعا فتكون
سياسات كلية .

ويتمعكس الهيكل الاقتصادى الاجتماعى على السياسات الاقتصادية
الاجتماعية الكلية أولا Macro'economio-Social Policies ثم يتسرب
منها الى السياسات الاقتصادية عموما (الكلية فالجزئية

والسياسات المالية والنقدية خصوصا ، ومن هذه جميعا الى السياسات الاقتصادية الاجتماعية الجزئية والى السياسات الاجتماعية بمعناها الضيق .
وفي الفقرات التالية نقدم تفسيرنا لهذه المصطلحات .

فأما السياسات الاقتصادية الاجتماعية الكلية فان أبرزها في عالمنا المعاصر : السياسات الليبرالية وسياسات التخطيط . وهما الاطاران أو النموذجان الصفايان للسياسات المعاصرة ، وتتراوح بينهما سياسات أخرى مهجنة وخاصة في العالم الثالث .

ومن السياسات الاقتصادية الاجتماعية الكلية تنبثق السياسات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي Macro Level ، مثل سياسة الباب المفتوح (Open-door Policy) أو على المستويات الجزئية Micro Level ، مثل السياسات المتعلقة بالأسعار والاستيراد : سياسات التسعير الجبري وتحديد حصص الاستيراد مثلا مقابل سياسة حرية التسعير والاستيراد . .

وتلحق بالسياسات الاقتصادية السياسات المالية (أي السياسات المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة) والسياسات النقدية (كالسياسات المتعلقة بالإصدار النقدي وسعر الصرف وسعر الفائدة . .) أما السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجزئية فانها تنصب على تلك المجالات التي تقابل الاحتياجات الاجتماعية الرئيسية : وهنا تواجهنا سياسات التعليم والإسكان والصحة والعمالة . . . الخ .

وأخيرا تأتي السياسات الاجتماعية بالمعنى الضيق : مثل السياسات المتعلقة بالتأمينات والمعاشات : سياسة « معاش لكل مواطن » سياسة التأمين الشامل . . . الخ .

وعلى ضوء التعريفات السابقة نقدم الحقائق التالية عن السياسات في المرحلة موضع البحث :

أولا : شهدت مرحلة السبعينيات تزحزح السياسات الاقتصادية الكلية

من التخطيط المركزى الى الليبرالية المحدودة . وهو ما تمثل أساسا في العمل على تحرير النشاط الاقتصادى الاجتماعى الخاص Liberalization

ويلاحظ أن استخدامنا لمصطلح « الليبرالية المحدودة » لنما يرجع الى أن هذه لم تمتد الى المجال السياسى . هذا أولا وثانيا انها لم تفلح فى أن تحقق الغلبة الكاملة فى المجال الاقتصادى ، اذ لم تفلح مثلا فى اقضاء القطاع العام عن موقعه المسيطر السابق .

ثانيا : لقد انعكست الليبرالية المحدودة على السياسات الاقتصادية ، بحيث أخذت السياسة الاقتصادية الكلية صورة « الانفتاح الاقتصادى » ، ونلاحظ هنا تعدد الاجتهادات بصدد الانفتاح الاقتصادى : يرى البعض أن الانفتاح الاقتصادى سياسة اقتصادية ، ويرى البعض الآخر انه نظام اقتصادى جديد ، ويؤكد فريق من الباحثين انه سياسة شاملة تنسحب على جميع مكونات الاقتصاد القومى والحياة الاقتصادية ، بينما يحصره فريق آخر فى نطاق تدبير موارد جديدة للاستثمار نظرا لعمور موارد التراكم الرأسمالى فى الفترة السابقة على انتهاج السياسة المذكورة .

ووجهة نظرنا أن الانفتاح الاقتصادى سياسة اقتصادية كلية تقوم على دعمتين هما :

(أ) العمل على زيادة الوزن النسبى للقطاع الخاص ، أى اتساع رقعة الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج .

(ب) العمل على تحرير النشاط الاقتصادى ، الداخلى والخارجى ، أى اطلاق قوى السوق — قوى العرض والطلب — وبعبارة أخرى : الاعتماد على جهاز الثمن فى تحديد القيم : قيم السلع وعوامل الإنتاج ، أى الأعمال والدخول .

وهكذا يمكن القول ان سياسة الانفتاح الاقتصادى تستهدف وتضمن

لأحداث تغيير نوعى فى كل من علاقات الإنتاج ونمط الإدارة الاقتصادية : أى
فى كل من : أساس النظام الاقتصادى ، وميكانيكية تشغيله .

هذا وقد لحقت بالسياسة الاقتصادية الكلية للانفتاح الاقتصادى
سياسات جزئية فى مختلف المجالات : سياسات التجارة والتمويل
والاستثمار والتوظيف والتسعير ... الخ .

ثالثا : أما انسياسات النقدية والسياسات المالية (خاصة الضرائب)
فإنها تعكس السياسات السابقة جميعا وما يسبقها من اختلالات هيكلية .

ومن أجل تقديم مثال موجز لذلك من واقع سياسة الضرائب كسياسة
مالية رئيسية ذات أبعاد اجتماعية حاسمة ، فائتسا نلحظ سلسلة من
الاختلالات الرئيسية أهمها :

١ — الاختلال فى الهيكل الضريبى ككل : (وذلك باعتداده بصفة رئيسية
على الضرائب غير المباشرة ، الأمر الذى يعنى أن هيكل الضرائب فى مصر
مقلوب رأسا على عقب وأن المطلوب هو إقلته على قمبه بتعدليه تعديلا
جزئيا (لصالح الضرائب المباشرة) (١١) وتأكيدا لذلك فإن الحصيلة من
الضرائب غير المباشرة تمثل حوالى مئتين ونصف الحصيلة من الضرائب
المباشرة خلال الفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٨ وهو ما يعنى تحل
أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة — وهم يمثلون الكتلة الرئيسية من دافعى
الضرائب غير المباشرة — بأعباء تمويل الخزنة العامة للدولة (١٢) .

ويتطلب ذلك تمسحح اختلال الهيكل الضريبى عن طريق استخدام
الضرائب المباشرة — والتي لم يتعد نصيبها النسبى فى المتوسط ٢٣,٦ ٪ من
إجمالي الكتلة الضريبية — استخداما أوسع نطاقا كما هو سائد حتى فى
الدول الرأسمالية المتقدمة نفسها (١٣) .

٢ — الاختلال فى هيكل الضرائب المباشرة : اذ يلاحظ (١٤) :
(١) الضعف الشديد لمساهمة الضريبة على المهن الحرة والضريبة

على الإيراد العام ، اذ لم تتعد حصيلة الأولى في المتوسط خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٨ ٢٧ مليون جنيه ، بنسبة ٢٪ من اجمالي الحصيلة الضريبية ، ولم تتعد حصيلة الثانية ٣٢ مليون جنيه بنسبة ٣٪ من اجمالي الحصيلة الضريبية .

(ب) رغم تزايد الأهمية النسبية للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعلى إيرادات القيم المنقولة . إلا أن حجم الزيادة في حصيلتها لا يتناسب مع الزيادة الكبيرة لنشاط القطاع الخاص .

(ج) زيادة الحصيلة من الضرائب على المرتبات والأجور خلال فترة الدراسة ، حيث ارتفعت من ٢٣٩ مليون جنيه في عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ الى ٣٩٢ مليون جنيه في عام ١٩٧٨ ويرجع ذلك الى اتساع نطاق العمالة والى أسلوب تحصيل الضريبة وهو الحجز عند المنبع والى ارتفاع أسعارها نسبيا في مواجهة الضرائب المباشرة الأخرى على دخول الأفراد وخاصة دخول المهن الحرة .

وبخلاصة القول ان الضرائب المباشرة مازالت قاصرة عن القيام بدورها المالى والاقتصادى والاجتماعى اما لقصور في التشريعات الخاصة بها — مثل عدم شمول الاوعية الخاصة بها على كل من الضريبة على أرباح الإستغلال الزراعى والضريبة على الأرباح القدرية أو العنقوية — واما بسبب الانخفاض النسبى لأسعار الضريبة على الأرباح التجارية والضريبة على المهن الحرة وأسعار الضريبة التصاعدية على الشركات ورسم الأيلولة ، أو بسبب عدم كفاءة الربط والتحويل وهو ما يفتح الباب واسعا أمام التهريب الضريبى .

رابعاً — السياسة الاقتصادية الاجتماعية الجزئية :

وقد سبقت الإشارة إلى أن السياسة الاقتصادية الاجتماعية الكلية

تحدد السياسة الاقتصادية الكلية (وما يلحق بها من سياسات مالية ونقدية) وأن هاتين السياستين تحددان مرة أخرى السياسات الاقتصادية الاجتماعية الجزئية وفي مقدمتها سياسات العمالة والتعليم والاسكان والصحة . ففى جميع هذه السياسات الأخيرة لاحظنا بروز تأثير حرية النشاط الفردى والخاص ، ومن ثم بروز تأثير القطاع الخاص والدور المحورى لقوى العرض والطلب ، ولكن دون أن يمحوا هذا كله الآثار الباقية لسياسات التخطيط والإدارة الاقتصادية المركزية والدور المحورى للقطاع العام ، وهى جميعا المعالم الرئيسية لسياسات مرحلة الستينيات .

(أ) ففى مجال التعليم : لم يكن ممكنا القضاء على الزامية التعليم (لا بل لقد امتدت مرحلة الإلزام أخيرا لتشمل الإعدادية) ولكن مجانية التعليم قد أصبحت حبرا على ورق . تقريبا بسبب زحف الحريات الخاصة والقطاع الخاص على مجال التعليم : الدروس الخصوصية ، المدارس الخاصة ، ارتفاع أثمان الكتب .. الخ :

(ب) وفى مجال الاسكان : لم يكن ممكنا الإخلال بالقواعد السارية للعلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن القديمة ، ولكن تم إطلاق قوى السوق بحكم القانون لتحديد إيجارات المساكن الجديدة . كذلك لم ترفع الدولة يدها نهائيا عن مجال الاسكان ولكن تدخل الدولة قد أخذ أسبابا صورية تدبير الموارد الوسيطة للملاك بأسعار معقولة ، كما أن رقعة المساكن التى تبنيتها الدولة قد تقلصت جذريا كما اتخذ أسلوب اكتساب مسكن الدولة صورة التملك فى مدن جديدة بمقابل مرتفع نسبيا وأصبح التزام الدولة من ثم بالاسكان الاقتصادى التزاما باهتا ..

(ج) وفى مجال العمالة : لم يكن ممكنا إلغاء الالتزام بتعيين خريجى الجامعات والمدارس المتوسطة ، ومن ثم فقد أبقي على الالتزام من حيث المبدأ ولكن مع محاولة تغيير ميعة تطبيقه ، ومع

الانتقال عليه أصلا : وذلك بتشغيل الخريجين في أبعد المجالات .
عن تخصصاتهم الأصلية فيما يسمى بالمجتمعات الجديدة (تشغيل
خريجي الهندسة في بيع الأسماك وخريجي الفلك في زراعة
الأراضي الجديدة .. !) مع اطلالة الفترة بين تاريخ التخرج
وتاريخ التعيين (حوالى ثلاث سنوات) وكذلك — وهذا هو
المهم — عن طريق تشجيع الهجرة الى الخارج .

(د) وفي مجال الخدمات الصحية : يتم الانتقال عن طريق اطلاق
تولى العرض والطلب الى تجارة الطب والتداوى . وفي هذا
المجال تبنى أحدث المستشفيات وأكثرها تقدما وأوفرها تجهيزا
لمعالجة الفئات الاجتماعية الصاعدة ، بينما بهمل المستشفيات
العامة والحكومية ، ويترك أصحاب الدخول المحدودة مريسة
لأطباء العيادات الخاصة وما يتلو ذلك من المغالاة في تصعيد
مقابل الكشف الطبى الى جوار الارتفاع المتصاعد فى أسعار
الأدوية المستوردة .

خامسا : السياسات الاجتماعية بالمعنى الضيق : سياسات التأمينات .
والمعاشات والإعانات الاجتماعية وسياسات الأحوال الشخصية والأسرة
عموما (أى بما فى ذلك السياسات ازاء وضع المرأة والطفولة) ، وسياسات
قضاء وقت الفراغ .

ولهذه السياسات الاجتماعية بالمعنى الضيق دور مزدوج :
فهى من جهة أولى تعكس جميع السياسات السابقة وتعكس كذلك .
جميع الاختلالات الهيكلية التى ذكرناها .
وهى من جهة ثانية تشكل نوعا من أنسواع رد الفعل ازاء الهياكل
والسياسات السابقة .

ومن الجهة الأولى فان السياسات الاجتماعية لا تتخطى سقف الهيكل .

والسياسات وانما تعمل في كنفها : فالتأمينات والمعاشات والضمانات لا تشكل
حرما واقيا لكل انسان في حاجة اليها ، والمرأة لا تتمتع بحرية حقيقية ،
بالانصاف الى الوضع الهامشي للطفولة ، والطابع التعويضي لا الابداعي
للقضاء وقت الفراغ .

ولكن من الجهة الثانية ان هذه السياسات الاجتماعية تشكل ضمانة
لجروح النظام الاجتماعي بحيث تحاول اخفاء اختلالاته وقصور سياساته :
وهذا ما نلاحظه بوضوح من حقيقة اتساع نطاق المعاشات في مصر في مرحلة
السبعينيات ، فهذه المعاشات في حقيقتها قصد بها خلق الوعي الزائف
بالرضا ، أي تلجيل الشعور بضرورة التغيير الاجتماعي عن طريق الامانات
الاجتماعية . ان الحل الفردي المؤقت يصير هنا بديلا موهوما عن الحل
الاجماعي طويل الامل .

المراجع

- (١) في هذه الأرقام انظر : مصطفى السعيد ، الانفتاح الاقتصادي واستراتيجية الاعتماد على الذات ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوى السادس للاقتصاديين المصريين ، ١٩٨١ ، صص ١٠ - ١١ .
- (٢) ابراهيم العيسوى ، التخطيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصاد المصرى ، معهد التخطيط القومى ، يونيو ١٩٨٣ ، ص ٢٥ .
- (٣) فى هذا التقدير الرسمى انظر : الاهرام ، عدد ١١/٧/١٩٨١ ، ص ١ .
والاخبار ، عدد ١١/٧/١٩٨١ ، ص ٥ .
- (٤) وزارة التخطيط ، الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ ، الجزء الاول ، المكونات الرئيسية ، ديسمبر ١٩٨٢ ، صص ١٦ - ١٩ .
- (٥) هذه الأرقام محسوبة من بيانات البنك الدولى . مذكور فى : عمزى زكى ، الاتفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ١٦ ، ابريل ١٩٨١ ، صص ٣٤ .
- (٦) حامد المأمون حبيب ، الملامح الرئيسية للقطاع الخاص الصناعى ودوره فى التنمية الصناعية حتى عام ٢٠٠٠ ، من أوراق الندوة التحضيرية للمؤتمر الأمريقى لسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية ، الهيئة العامة للصنعيوع ومعهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ٢٣ - ٢٦ سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ٧ .

- (٧) الأهرام ، عدد ٢٠ فبراير ١٩٨١ ، ص ١٧ .
- (٨) جمهورية مصر العربية ، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، التقرير السنوى ، ١٩٨٠ ، أبريل ١٩٨١ ، ص ٢٩ .
- (٩) جامعة القاهرة ، مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى ، تقرير عن ندوة المشروعات المشتركة بين القطاع العام والشركات الأجنبية ، أبريل ١٩٨٠ ، صص ٧ — ٨ ، صص ٣٧ — ٤١ .
- (١٠) وزارة التخطيط ، تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ٧٠/٦٩ — ١٩٧٩ ، القاهرة ، أغسطس ١٩٨١ ، صص ١٤٨ — ١٤٩ .
- (١١) معهد التخطيط القومى ، دراسة تحليلية للنظام الضريبي فى مصر (١٩٧٠/٧١ — ١٩٧٨) ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ١٢ ، مارس ١٩٨٠ ، ١٠٨ .
- (١٢) المرجع السابق ، ص ١٠٧ .
- (١٣) أحمد عبد العزيز الشرقاوى ، السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية فى مصر خلال السبعينيات ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٢٩٨ ، يونية ١٩٨١ ، ص ٢١ .
- (١٤) المرجع السابق ، صص ٢٢ — ٢٣ .

الهامشية الحضرية

دراسة عن أحياء جامعى القاهرة بمدينة القاهرة

تكتور ثروت اسحق عبد الملك (عبد)

أولا : مقدمة فى الهامشية :

١ — الثقافة الهامشية هى ثقافة فرعية لجماعة من الناس تستقر عادة على أطراف أحد المجتمعات المحلية فهى ثقافة نوعية مخالفة للثقافة المحيطة (١) . وقد استخدم بارك R. Park مصطلح الانسان الهامشى marginal man للدلالة على الشخص الذى يتحرك خلال أكثر من عالم اجتماعى Social world دون أن يكون مستوعبا تماما فى واحد منها .

وينفق بارك مع سيميل Simmel وقبلن فى أن الهامشية تعكس وضع الشخص داخل جماعة بعينها وبها يتضمنه ذلك عادة من تناقض وجدائى وفشل فى التوافق مع الوسط الثقافى .

وقد حذا حذو بارك فى هذا المضمار Frazier ، وهيوز Elv. C. Hughes ، رتومبسون Thompson وويرث Wirth (٢) .

ويفهم من تحليل Park أن ثمة علاقة بين مفهوم الهامشية والشعور بالغربة فالشخص الهامشى يحس بالغربة والعزلة كذلك .

٢ — حظيت الهامشية الاقتصادية بصفة عامة وهامشية العمل بصفة خاصة باهتمام البعض أمثال Bohm-Bawerk, Menger على أساس ما سبق

(عبد) مدرس علم الاجتماع بكلية آداب عين شمس .

ان أرساه Ricardo وسميث Smith من تحليلات في هذا الشأن .
واستمر هذا الاهتمام من خلال أعمال Von thuenen, Beckmann, Mills,
Alonso, Muth, Steven كما يمكن تتبع جذوره الفكرية في كتابات ماركس
و Jevons .

هذا بينما اهتم البعض أمثال Nun, Janice perlman, Quilano
بالحامشية الاجتماعية .

ويعتقد Jose Nun ان الهامشية هي الابن البار للتنظيم الرأسمالي حيث
تعمل الرأسمالية على تهميش قطاعات كبيرة من الفقراء من يعملون في
مجال التجارة البسيطة والحرف الصغيرة والخدمات الشخصية .

..

ويرى Webb أن القطاع التقليدي هو القطاع الهامشي سواء في
الريف أو الحضر بل ان المدن الكبرى في الدول النامية تتميز — كما يذكر
Bryan Roberts — (٤) بازدواجية تكنولوجية حيث تجذب إليها من الريف
القوى العاملة غير المدربة والامية فتعمل بها بالأعمال العرضية غير المنتجة
ويتكالب الدخل المنخفض والامية ونقص الخدمات المقدمة وفقدان المشاركة
في تجسيد هامشيتهم الحضرية وعزلتهم الاجتماعية . وتشير سوسيولوجية
الإنسان الهامشي — من وجهة نظر برك — للعمليات التي تعجل بظهور
الصور المختلفة لانحسار أو نكوص التوافق والتكيف . والملاحظ أنه بينما
شغل دوركايم بالضغط التي تدفع المجتمع الى نماذج يمكن التنبؤ بها سلفا
فان برك يلفت النظر للقوى التي تهددنا من خلال هذه الضغوط .

٣ — تتضمن الهامشية قدرا — ضئيلا أو كبيرا — من الاغتراب .
فالمجتمعات والجماعات الهامشية تعاني من الشعور بالغربة عن الثقافة
المحيطة بها ومن الجماعات الأخرى من حولها ، بل ان الهامشي في اغترابه
يخلق عالما بعيدا عنه ، وحينئذ لا يصبح العمل هو ذلك النشاط الانساني
الوجودي الخلاق بل ان هذا العمل يجعله مقتربا عن طبيعته وعن ذاته

أيضا (٥) . بل انه في ظل اغتراب الإنسان الهامشي عن المجتمع المحيط به تصبح الحياة الاجتماعية صورة لفقدان الحرية الانسانية (٦) .

ومن شأن هذا ان يجعل الانسان عاجزا عن تنظيم العمل الجماعي . للقلب على الأحوال السيئة (مثل عدم العدالة ، والاستغلال) التي يقع بالضرورة تحت نيرها (٧) ..

٤ . — اذا تركنا جانبا النظرية التي قدمها لويس عن العلاقة بين الفقر والهامشية فان التقارير الأخيرة للأمم المتحدة تؤكد ان ثمة علاقة موجبة بينهما فقد أوضحت Hollnsteiner في مقالها عن الخدمات الأساسية لأطفال فقراء الحضر في الدول النامية أن أطفال الأحياء المتخلفة يواجهون الحرمان الدائم . فمع الفقر والاحتفاظ السكان وسوء أو انعدام الخدمات الصحية والتعليمية ونقص المساكن المناسبة وازدياد معدل الهجرة الريفية للمدن تتكون الجيوب الكبرى من فقراء المدن ، وتكلم هوللستر عن الفجوة بين المخطط الحضري وسكان المناطق الهامشية حيث ترجعها بدورها الى اغتراب الأول عن فهم حياة الفقراء في هذه المناطق ، الأمر الذي يستلزم استخدام المدخل متعدد الأبعاد الذي يتضمن تقديم خدمات في مجالات رعاية الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة وإنتاج الغذاء والتكنولوجيا المناسبة . فضلا عن تبصير الناس بضرورة المشاركة في تنمية مجتمعهم المحلي (٨) .

وإن من شك في أن الظروف الاجتماعية — الاقتصادية — السياسية في المجتمع تعد مسئولة أساسا عن تهميش بعض شرائح المجتمع وتحديد أشكال نشاطهم الاجتماعي غير أن التكتل الحقيقي للشرائح والمناطق الهامشية هو من صنع الهامشيين أنفسهم من خلال القرارات الحياتية اليومية التي يتخذونها بأيديهم (٩) .

ويرجع محبوب الحق (١٠) الهامشية الى البؤس والحرمان الذي يتعرض لها أكثر من ٤٠ ٪ من سكان الدول النامية فالهامشية هي الوجه الآخر

للفقر وفقدان العدالة الاجتماعية فى القاع تتعرض حياة هذه الشرائح للخطر نتيجة لنقص المياه والرعاية الصحية ، وانتشار الأمراض وازدحام المساكن وافتقار القدرة على السيطرة على الطبيعة أو المشاركة فى وضع إستراتيجية التنمية المحلية (١١) .

٥ - يربط جيرالد بريز Breese بين الهامشية والهجرة الريفية إلى المناطق الحضرية فالمهنة الهامشية تعد سمة عامة بالنسبة للمهاجر الحضرى الذى ينزح للمدينة بينما يكون غير معد لشوق طريقه بنجاح فى المجتمع الحضرى : وهو يؤكد أن نصيب الدول النامية أكبر من مثيلاتها المتقدمة فى القطاع المعروف بالخدمات « الهامشية » ومصادق ذلك أن معظم من ينزحون للحضر فى العالم الثالث ليس لديهم مهنة محددة لهم يعملون حيثما اتفق . ويسكنون فى مساكن مؤقتة ، الأمر الذى يؤدي لظهور الأحياء المعروفة بالحافة الفضة shanty towns التى تفتقر للخدمات وتنتشر فيها القذارة وتقترب من مدن الاكواخ Septic fringes . ولا يبدو أن التصنيع هو العامل الحاسم فى هجرة الريفيين إلى المدن فالهالنية العظمى من المهاجرين تتجه عادة إلى قطاع الخدمات والأعمال غير الفنية (الهامشية) (١٢) .

ويطلق على الأحياء الهامشية أو أحياء واضعى اليد فى الهند أحياء الباسطى Bustees أو جاجى Jhugges أو اهاتا Ahata وفى تونس Gourbia أو Bldonville وفى بغداد Seritas وفى فنزويلا Ranchos ، وفى بيونس آيرس villas M. serarias ، وفى ساو باولو Barrios ، وفى بورتو اليجر Villasde Malacas وفى سانتاجو probia Cones ، وفى كولومبيا Barrios clande Stinos وفى كراكاس Cerros أو Quibradas ، وفى مكسيكو سيتي Tugorios أو Jacales أو Colonias proletarias .

فإذا أخذنا مثالا بالهند فإن أحياء الباسطى Bustees or Bustis

هى عبارة عن أكواخ صغيرة مؤقتة يتم بناؤها بوضع اليد وتفتقر الى الخدمات كما تنتشر على طول الطرق الرئيسية المؤدية للحيثية والمناطق الفضاء البعيدة والأجزاء المهجورة التى تشبه المدينة وتكاد تقتصر سكانها على الوافدين الجدد للمدن .

٦ - يرى برونز أن المدينة كلها تضحمت وازداد امتدادها للقري المجاورة ظلت هذه القرى بمثابة جيوب هامشية تفتقر للخدمات والمرافق الحضرية بينما تسلب كذلك من وظيفتها الانتاجية المتصلة بالنشاط الزراعى وبعبارة أخرى فان الأحياء الهامشية هى أحياء متخلفة تعاني من نقص فى الخدمات والمرافق وتوجد عادة على الأطراف أو فى بعض الأحياء التى تتسم بخصائص ايكولوجية وعمرانية بغيرها فهى تقوم عادة على أراض مملوكة للدولة أو لأشخاص . وتشيد عادة من المخلفات المكونة من مبان متداعية أو أكواخ صغيرة يأوى اليها مئات بل عدة آلاف من واضعى اليد . وعادة ما تجد الدولة نفسها مضطرة للاعتراف بالامر الواقع مع محاولة مدها بالخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء أو خطوط المواصلات الحكومية السريعة . ومن سوء حظ هذه المناطق الهامشية انها تصبح محلات للفقر وأرباب السوابق والاحتفاظ السكانى وتؤدي الى المزيد من المشكلات الاجتماعية والصراعات الثقافية .

ان نمو المراكز الحضرية فى دول العالم الثالث يفوق المناطق الريفية فى هذه الدول غير أن هذه المراكز الحضرية تزخر بمدن الصفيح وأحياء واضعى اليد التى تعكس جميعا ظروفنا بالغة السوء كما تعبر عن الهامشية الاجتماعية - الحضرية حيث تجذب الأعداد الضخمة من المهاجرين الريفيين للعمل بها . فالجيل الذى يهاجر الى المدينة بمفرده قد يظل محتفظا بالرواسب الريفية الى حد ما ، الأمر الذى يجعل من المدينة نموذجا معقدا من المناطق المتخصصة داخل بناء ايكولوجى أكثر عمومية » (١٣) .

وهذا ما دفع الحسينى (١٤) أن يذكر أن مفهوم الهامشية الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية ينبع من حقيقة اخفاق أعداد كبيرة من المهاجرين،
الريفيين في الالتحاق بأعمال صناعية ولجؤهم الى أعمال جرفية وضيعة
في هذه المدن ، وهى الحرف غير الإنتاجية التى يطلق عليها عادة المهن
« الهامشية » . بل ان قطاع عمال الصناعة في هذه الدول يظل عازفا عن
المشاركة السياسية أو يحاول المشاركة في ظل محاكاة مشوهة للديموقراطية
الغربية .

٨ - تعبر الهامشية الحضرية عن هامشية اقتصادية وسياسية
وثقافية أيضا وهذه تصبح العلاقات بين المحلة الصغيرة والمجتمع الأكبر ،
وتصبح العلاقات بين العصبية داخل المحلة الصغيرة نفسها ويشير
W. A. Shack في معرض حديثه عن العلاقات القبلية والسلالية في اثيوبيا
أن سكان المدن الأفريقية لا يفقدون هويتهم السلالية والقبلية بل ان هذه
الهوية تتقدم أو تقوى بمرور الوقت بينما تختطف هذه الصورة من مدينة
أفريقية لأخرى . كما أن الهامشية السلالية لا تعنى بالضرورة عدم التنظيم
والعلمانية والتردية بالصورة التى أشار اليها Wirth . ويعنى هذا
ان المدينة لا تغير الناس آليا أو تجعلهم حضريين بصورة واحدة .

كما لاحظت شك أن الجماعات السلالية التى تشارك أساسا في أحد
القطاعات النوعية للبناء المهنى الحضرى ليست فقط نتاجا لعلاقات اجتماعية
متنوعة بين جماعات المكائنة ولكنها تتأثر بمدى اسهام هذه الجماعات
« السلالية » والثقائيات الفرعية في دعم أو تهديد تكامل الجماعات والثقافة
السائدة من جهة كما تتأثر بالتسهيلات التى تقدمها الجماعات السائدة
والثقافة العامة لتمثيل الجماعات والثقافات الفرعية بشفية تحقيق التكامل
الاجتماعى والثقافى بينهما - من جهة أخرى (١٥) .

٩ - ان الهامشية الأيكولوجية تنمشى مع هامشية اقتصادية وسياسية
ودينية وثقافية وهكذا ، وعلى سبيل المثال فان البروليتاريا الحضرية التى
تشعر بهامشيتها تعد قوة للتغيير ذات تأثير فعال يسهل دفعها بواسطة
الديموجوجيين الى تيارات غير مأمونة .

وتتمثل الهامشية الاجتماعية كذلك في ازدياد معدلات انحراف الأحداث، والتصدع الأسرى والأمية وضعف المعايير الأخلاقية والخيانة الجنسية، والبغاء وغيرها من المشكلات الاجتماعية — الاقتصادية التي تهدد الأسرة وجماعات الرفاق والجيرة والامتثال لمعايير الضبط الاجتماعي ونسحق القيم في المجتمع .

ويتضح الهامشية الاقتصادية من خلال تفاقم الفقر بالنسبة لبعض الشرائح وانخفاض مستوى الانتاجية وانخفاض المهارة ونقص التدريب، المهني وعدم المساواة وارتفاع معدل الديون .

١ . — ان نوعية الجماعات الهامشية تتضمن فئات عديدة — اشارت اليها أبو لغد — ومنها :

(أ) شريحة المهاجرين غير المهرة للمدينة .

(ب) الذين يقيمون في أماكن خارج المدينة أو أطرافها كسكان المقابر .

(ج) النساء اللاتي يعلن غيرهن دون أن يتوفر لهن العمل المناسب، والمهارات اللازمة .

(د) سكان المنازل المنهارة ممن يعيشون في خيام أو اكواخ أو مساجد قديمة .

(هـ) أطفال الشوارع (الذين بلا عائل يرعاهم) .

وهناك بعض دراسات أنثروبولوجية عن جماعات هامشية مثل، دراسة Unni Wikan ، وايفلين إيرلي وغيرها .

١١ — هناك اختلافات خاصة بطبيعة مناطق مستوطنات « واضعى، اليد » فى أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي يتجه القادمون الجدد مباشرة للأحياء المتخلفة في المدينة . وقد يحاول سكان الاكواخ اذا ساعدتهم الدولة أن يحسنوا أوضاعهم ، ويبدو أن المستوطنات التلقائية في أفريقيا وآسيا لا تدخل في إطار هذه الفئة حيث يتجه اليها المهاجرون من الرف مباشرة

اليتصلوا بآخرين من الأسرة أو القبلية . فهذه المستوطنات هي استراحة منتصف الطريق بين القرية والمدينة ، وإذا كان مساكن الحى المتخلف يدفع ايجارا مقابل المسكن ، فإن احياء وضع اليد الحضرية هي احياء بلا شرعية . ونادرا ما يدفع واضع اليد الحضرى ايجارا فى هذه الاحياء والنتيجة هي الهبوط بظروف هذه المناطق الى الاسوأ ■

وتعتبر مدن الاكواخ بالنسبة للمهاجر الى المدينة ، وخاصة فى افريقيا وجنوب شرق آسيا ، منطقة مستقبلية للمهاجرين ذات ملامح مالوفة فهي ليست مطابقة للمدينة بشكل كامل وهي تعكس بعض التماثلات مع القرية . وبذلك يجد النازح فى هذه المجتمعات المحلية الهامشية اقاربه وشبكة علاقاته .

وفى سنة ١٩٥٨ ضمت ليا على مسيل المئال نحو ١٠٠.٠٠٠ من براضى اليد ما لبث ان زاد الى ٤٠٠.٠٠٠ نسمة فى سنة ١٩٦٤ ، وفى افريقيا وجنوب شرق آسيا أدت هذه الظاهرة الى تهديد الكيان الحضرى برمته .

وليس من البسير أن نتطرق للحديث عن الهامشية الحضرية الا اذا ووضعنا فى الاعتبار الظاهرة التى يطلق عليها عادة التضخم الحضرى **Over Urbanization** والتى تنتج عن الزيادة الرهيبية غير المتوازنة فى سكان الحضر بالقياس بالامكانيات الفعلية والاحتياجات المتزايدة للسكان (١٦) .

١٢ — بازدياد معدل التضخم الحضرى تزداد الاحياء المتخلفة ومدن الصفيح ويشير الن مونتجوى (١٧) الى مدن الاكواخ ، كممورة من صور الاستيطان التلقائى الهامشية التى تقام بوضع اليد حيث تضم الفقراء ، فضلا عن الشرائح العاملة التى تحصل على اجور منخفضة وأولئك الذين ينزحون فى الاحياء الشعبية لكى يوفروا ايجار المسكن ويفكروا فى بناء منازل لهم فى ظل ظروفه افضل فى المستقبل .

وترى أبو لغد أنه في داخل القاهرة هناك مناطق الاكتظاظ السكاني والاسكان السيء ، والفقر ، والهامشية الاقتصادية أو العمل في القطاع غير الرسمي (غير المنتج) . وإذا كانت هذه القطاعات الهامشية داخل مدينة القاهرة تؤكد لنا حقيقة أن مدن العالم الثالث خادمة تحتوي على عدة طرق للحياة ليست كلها حضرية وليست كلها حديثة فاتها من وجهة نظرها توضح أن هذه القطاعات لا يمكن أن تفهم إلا في ضوء علاقتها بالمدينة والنسق القومي بل والنسق العالمي أو بعبارة أخرى في ظل علاقات التبعية للاستعمار (١٨) ، وقد أوضح حجازي (١٩) أن وجود أنساق اجتماعية وأنماط حضرية جليها معهم المهاجرون الى العاصمة يتمشى مع ميلهم الى تكوين جيوب ثقافية ، يحتفظون فيها بمعظم مقومات الثقافة الأصلية . الأمر الذي يؤدي الى تعطيل عملية التكيف الاجتماعي والثقافي في العاصمة ..

كما استنتج عودة (٢٠) أن المهاجر الى مدينة القاهرة عادة ما يكون في مرحلة الشباب وفي سن العمل ، الا أنه أمي ، وغير مدرب كما أنه أعزبه ومتحرر من كثير من الالتزامات العائلية حيث تمثل هذه النوعيات من المهاجرين خطورة تهدد التنمية الصناعية والاقتصادية برمتها .

١٣ - ان المدينة تزحف عادة على الأحياء الهامشية لتضمها اليها ويذكر الحسيني (٢١) مثالا طريفا عن أحد المناطق الهامشية في مدينة القاهرة التي يطلق عليها « مدينة الأموات » وتقع في الطرف الجنوبي الشرقي للعاصمة نفى حى الامام انشأفعى بدأ الأحياء يزحفون على الأموات ويطاردونهم حتى أن « مدينة الأحياء » تتداخل مع « مدينة الموتى » بصورة قابضة للنفوس .

ثانيا : « الدراسة الحقلية » (منشة ناصر) :

تقع هذه المنطقة على اطراف العاصمة وسط مرتفعات المقطم وشرق طريق صلاح سالم . وقد نشأت هذه المنطقة عام ١٩٦٠ ويروى عدد سكانها

على ٦٠.٠٠٠ نسمة . بينما يشكل مجتمع « الزبالين » نحو ٦.٠٠٠ نسمة منهم ، وهم يشتغلون بمهنة جمع القمامة من بعض أحياء القاهرة يشكلون مجتمعا محليا على مشارف منطقة الأطراف نفسها . ويؤدى النسق المهنى والايكولوجى الى هامشية هذا المجتمع وسكانه مما سيأتى ذكره فيما بعد .

ومن المعروف أن « الزبالين » يستقرون فى العاصمة فى بعض المناطق التى تقع على أطراف المدينة ، وهذه المناطق هى عزبة النخل ، والمعتمدية ، والبراجيل ، وعين الصيرة ، وطره ، وحلوان ، ثم منشية ناصر ، التى تعد أكبر التجمعات المعروفة بالنسبة لهم .

ويستقر مجتمع « الزبالين » فى المنشية فى حوض جبل المقطم حيث تمتد منطقة وضع اليد مكونة مجموعات متراسة من عشش الصفيح والحجارة . بينما تفتقر هذه الأحياء للمياه النظيفة للشرب والكهرباء والمستشفيات والمدارس الحكومية كما تبعد عن « خطوط » المواصلات العامة حيث تعد عربات جمع القمامة وتصريفها الشكل الوحيد من أشكال الاتصال بالعالم الخارجى . وتنتشر الأزقة غير المرصوفة ، بل أن المرء ليجد صعوبة بالغة فى السير فى الشوارع نفسها حيث تنتشر أكوام القمامة المتبقية وجثث الحيوانات المتعفنة فى الشوارع بصورة مأسوية .

(١) يوجد بالمنطقة ٣ مقاهى صغيرة (غرز) ، ٤ حوانيت للبقالة وقصاب أو أكثر ، ٢ مكبس للورق بينما توجد كنيسة ملحوق بها قاعة لحوامية أطفال المنطقة . وقد أجرى البنك الدولى دراسة للارتقاء بالمستوى العمرانى Upgrading (٢٢) لمنشية ناصر سنة ١٩٨٠ للتعرف على المشكلات التى يشكو منها مجتمع « الزبالين » واعداد البرامج التى يسهم السكان فيها لتحسين الظروف المعيشية (٢٣) .

(ب) أصبح الحصر السكائى للأحياء التى يسكنها « الزبالين » والذى أشرف عليه البنك الدولى ، فى منشية ناصر ، أن عددهم يبلغ

٤٨٨- نسبة ٤ منهم ٣١٪ من الذكور ، ٤٩٪ من الاناث .
 كنا تبين أن قر ٢٠٪ من مجموع السكان تقل أعمارهم عن
 العشرين ، وأن ٣٩٪ تتراوح أعمارهم من ٢٠ : ٤٠ سنة ،
 و ٢٤٪ من ٤٠ : ٦٠ سنة . هذا فضلاً عن ١١٫٩٪ تزيد
 أعمارهم عن ٦٠ سنة ، ويتنبى التنويه هنا أن العمر الزمنى
 لاجتماع الزباليين والمنشئة بصفة عامة لا يتعدى ربع قرن من
 الزمان ، الأمر الذى ينعكس بدوره على انخفاض معدلات
 صغار السن عن المتوقع لمحدودية عدد الزيجات التى تمت
 فى المنطقة . فضلاً عن ارتفاع معدل كبار السن وان كنا نشك
 من جانبنا فى صدق النسبة الأخيرة (٦٠ سنة فأكثر) نظراً لأن
 الكثير من سكان المنطقة ليس لديهم شهادات ميلاد أو بطاقات
 شخصية — لأسباب سنفلها فيها بعد — مما يجعل الناس
 يخطئون فى تقدير أعمارهم الفعلية .

٥ (ج) وقد أجريت الدراسة الراهنة بهدف التعرف على أحد المجتمعات
 المحلية التى يحتلها « واضعو اليد » فى أطراف مدينة القاهرة
 حيث اختيرت منشأة ناصر (الأحياء التى يقطنها جامعو الثبابة
 بصفة خاصة) للتعرف على العوامل التى تصاحب تهيش هذا
 المجتمع المحلى من الوجهة الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية
 من جهة ، وآثار هذا التهيش الحضرى من جهة أخرى . وتحدد
 المجال الزمنى بالحبطة الممتدة من أول ديسمبر ١٩٨٢ الى نهاية
 فبراير ١٩٨٣ .

وقد قدر عدد الأسر بنحو ١١٠ أسرة موزعة على ثلاثة محاور أساسية
 .تمتد فى شكل حلزونى على ارتفاع الجبل بينما تستقر فى النهاية عند
 .تعامدته بينما زحفت مجموعات سكانية أخرى فكانت تلامس شريحة « الزباليين » :

(د) بعد أن قام الباحث بالدراسة الاستطلاعية للمنطقة (**) انضح:

انه يمكن تقسيمها بحسب درجة تجانسها الى منطقتين :
الاولى وتضم نحو ٦٨٠ أسرة ، تم اختيار ٣٣٩ أسرة تصل
الى نحو ٥٠٪ من مجموع هذه الأسر بينما تضم المنطقة الثانية
نحو ٤٢٠ أسرة تستقر عند قاعدة الجبل .. ولما كانت المنطقة
الثانية التى تستقر عند قاعدة الجبل تتمتع ببعض التسهيلات
المعيشية التى يحرم منها سكان المنطقة الاولى من مجتمع
الزبالين ، فقد تجاوزها التقرير الراهن الذى يعرض لتفصيل
دراسة المنطقة (الاولى) . وتضم العينة ٣٣٩ « زرابا » —
كما اسلفنا — من يجمعون القمامة ويعيشون حياة هامشية:
أكثر من اقترانهم فى المنطقة الثانية من جهة ومن اقترانهم الذين
يعملون فى مهن غير مهنة جمع القمامة داخل المنشأة من جهة
أخرى . كما أنهم أكثر هامشية من اقترانهم الذين يسكنون
الأحياء الشعبية والمتوسطة والراقية فى العاصمة بصفة عامة .

ويقوم « الزراب » (**) بنقل القمامة الى الزريبة وفرزها وبيعها:
للتجار وتضم القمامة عادة الزجاج والحديد والخرق البالية والورق وغيرها
من المخلفات الخشبية والمعدنية لتصنيعها ، وبيعها لكبار المعلمين الذين
يقولون بدورهم بيعها للمؤسسات التى يتعاقدون معها بمبالغ مجزية دون
أن يقال « الزراب » نصيبه الحقيقى .

(هـ) تتنوع هامشية هذه الشريحة ، فهى هامشية ايكولوجية من جهة ،
واقصادية من جهة ثانية . فهذه الشريحة على سبيل المثال تحتل:

(**) تضيف هذه الدراسة الاستطلاعية الاتصال بالسكان والأفراد
الذين نالوا حظا من التعليم ورجال الدين بالمنطقة .
(**) « الزراب » هو الشخص الذى يملك زريبة وتضم الزريبة عادة
الحيوانات التى تعيش على الفضلات وعربة جمع القمامة فضلا عن القمامة
نفسها .

مكانة جمشدية في النسق المهني حيث يمكن الحديث عن القطاع الرسمي الذي يضم « عمال البلدية » الذين يقولون نظاماً. شوارع المدينة مع نقل القمامة في عربات يدوية الى صناديق ضخمة موضوعة في الشوارع الرئيسية يتم تفريغها بدورها في عربات آلية الى الأماكن التي تحدها المحافظة لئلا نمرزها والتخلص من المتبقي منها . وهذه الشريحة العاملة مثل أية شريحة تحصل على أجورها من الدولة بصورة منتظمة .

أما القطاع غير الرسمي فيضم :

١ - كبار « الواحية » الذين يتعاقدون على تصريف فضلات المؤسسات والفنادق وأماكن اللهو وأماكن إقامة الطبقة العليا والوسطى في المدينة . (الزمالك - جاردن سيتي - وسط البلد . . الخ) .

٢ - صفار « الواحية » () الذين يتعاقدون على تصريف فضلات البيوت من باقى أتحاء المدينة فضلا عن الأحياء التي توصف بأنها أحياء شعبية ويقومون بتسليمها للزرايين .

(و) إما (الزرايون) موضوع الدراسة الراحنة فهم يقومون بتحصيل القمامة وفريزها والاستفادة منها مع بيع ما يصلح للبيع منها ، وهذه الشريحة تحتل - كما ذكرنا - مكانة دنيا في السلم المهني . الأمر الذي يباعد المسافة الاجتماعية Social distance بيننا وبين سكان المدينة ولا يخفى على الزائر للمنطقة ما يطلقه سكان الأحياء المجاورة من نكات ساخرة على من يقومون بجمع القمامة .

كما أن تربيتهم للخنازير تستثير عادة تقزز الناس واشمئزازهم ، الأمر

() ينتسب هؤلاء للواحيات الداخلة وبخاصة بلدة « الشيخ والى » ، و « الهتداوى » ، « والوقية » ، « وعزية عين القضاء » ، « وعزية النباة » .

الذى ينم عن هامشية ثقافية وفكرية أيضا . هذا فضلا عن الهامشية الاجتماعية التى تتمثل فى أن الغالبية الساحقة من هؤلاء الزبائن اما انهم قد طردوا من أماكن أخرى كانوا يعيشون فيها قبل ذلك (كمنطقة امبابه) ، أو هاجروا من مناطق أخرى ريفية ينتسب معظمها الى الوجهه القبلى (محافظات أسبوط وسوهاج بصفة خاصة) . فاذا وضعنا فى الاعتبار ان بعضهم يتهربون من اثبات مواليدهم للافلات من أداء الخدمة العسكرية ويحرمون بالتالى من استخراج بطاقات شخصية لاثبات هويتهم ، لانصح ذلك عن وجود هامشية سياسية لا شك فيها .

وليس بخاف ان الهامشية الاجتماعية تسير فى معية مع الفقر والامية والمرضى وترجع الى سوء الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والسكنية والبيئية التى يعيشون فى ظلها .

(ز) قام الباحث باعداد استمارة مقابلة (استمارة استبيان) وتم تجربة الاستمارة قبل نزول الميدان ومن ثم تم اعداد الاستمارة التى تضمنت نحو ٧٥ سؤالاً . ويمكن من خلال مناقشة نتائج الدراسة التعرف على العديد من الملامح السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهذه الشريحة ..

ثالثا : نتائج الدراسة الميدانية :

(١) ابرزت الدراسة الميدانية ان ٤٤٪ من أرباب الأسر الذين طبقت عليهم استمارة الاستبيان (٣٣٩ من أرباب الأسر) تبلغ أعمارهم من ٢٠ ، ٤٠ سنة أى أنهم فى عنفوان قوتهم الانتاجية . هذا فى الوقت الذى يعد جميع الفئمة من الأعمال غير الفنية التى لا تحتاج الى تكريس هذه الطاقة البشرية لانجازها .

(ب) اوضحت الدراسة ان جميع افراد العينة الذين طبقت عليهم

.. استهارة المتألمة قد هاجروا من محافظات أخرى ، اذ ان ٨٦٤٪
قد هاجروا من محافظة اسبوط (مركز البدارى خاصة) ثم محافظة
سوهاج ٥٩٪ ، كما اتضح ان ٥٦٦٪ من المهاجرين قد نزحوا
للعاصمة للبحث عن عمل اى ان البطالة الدائمة او المتعنة كانت
من الاسباب الرئيسية الدافعة للهجرة .

(ج) ان النسبة الغالبة من السكان يدينون بالمسيحية ولعل هذا يفسر
من جهة أخرى تربيتهم للخنازير ، وبيعها لبعض القصابين في
العاصمة ، اذ ان تربية هذا الحيوان وكله من المحرمات في
الاسلام .

(د) تنتشر الامية بين المستقلين بجمع اقامة متصل الى ٨٣٢٪ من
مجموع افراد العينة كما ان ٩٠٪ من الممولين (الزوجة - الاولاد)
ليسوا بأحسن حالا من آباؤهم فهم يجهلون كذلك القراءة والكتابة .

(هـ) بلغت نسبة المتزوجين في العينة ٩٦٨٪ ، فالحسن المبكرة هي
السن المفضلة للزواج الذي يتم عادة ما بين ١٥ - ٢٠ سنة
بالنسبة للذكور والاناث ، ويساعد على ذلك عدم التقيد بوجود
شهادات لليلاد أو اثبات للشخصية . وان كان من الضروري أن
يتم بحضور رجال الدين وبنوعهم المظلموس الدينية المتعارف
عابها ، والملفت للنظر أن ٢٦٨٪ من الزوجات قد تزوجن في سن
تقل من ١٥ عاما . ويتماشى مع السن المبكرة للزواج ، ازدياد
معدل الخصوبة ، اذ ان ٥٥٤٪ من افراد العينة يتراوح عدد
اولادهم ما بين ٤ الى ١٠ اولاد .

وقد افاد ثلثا مجموع الأسر المسروسة بأن ٦٨٨٪ لا يستخدمون
وسيلة من وسائل منع الحمل . ومن بين هؤلاء افراد ٥٨٨٪ بانهم لا يرحبون
بهذه الوسائل لرغبتهم في الانجاب . وهكذا تتعامل للظروف الاجتماعية
لتشكل الملامح الهامشية لهذه الشريحة التي تعيش في ظل بطالة متعنة

وتزيد من انجذابها لكى يعيش اولادها دون هوية رسمية ، وفى ظل ظروفه
العمل فى المهنة نفسها وازواج من العصبية ذاتها . وهكذا تستمر دورة
حياة الأسر دون توقف .

(و) أفصحت الدراسة الحقلية أن الأسرة تستعين بعربة يجرها عادة
ثلاثة حمير لنقل القمامة (١٨٨٪ من الأسر المدروسة) ، ويرجع
ذلك الى صعوبة صعود الجبل مما يستلزم الاستعانة بأكثر من
خمار لجر العربة ولا يشكل ذلك أعباء تذكر لوجود فضلات القمامة
التي تقدم للحيوانات التي تبعد عادة غاية فى الضعف والهزال
إبان سيرها ، وتتولى الأسرة فرز القمامة داخل المنزل نفسها
(٩١٪ من مجموع الأسر) ويتم التعامل مع المعلمين الذين يتولون
شراء الكيماويات المصنعة بأثمان بخسة ، بينما يشعر الزراب عادة
بالظلم الاجتماعى والاحباط ، غير أنه لا يملك فككا من هذا
التظيم الهرمى ، كما أنه ليس بمقدوره الحراك بين أكثر من تاجر
أو معلم ، لاحكام هؤلاء التجار السيطرة على السوق .

(ز) وقد أفاد ٩٠.٩٪ من أفراد العينة بأنهم يتعاملون من خلال
وسطاء وهم شريحة (الواحية) التي تقوم بتحصيل المبالغ المالية
من أصحاب المساكن ولا تؤدي عملا يذكر سوى تسليم القمامة
للزراب ، لينقلها بدوره الى زبينة لفرزها وتصنيفها ، كما أفاد
٦٩.٣٪ من أفراد العينة بعدم ترحيبهم بوجود هؤلاء الوسطاء
وقد اتضح أن أكثر فضلات القمامة هى الورق (٤٠.٩٪)
ثم الخضر والفاكهة (٤.٤٪) .

(ح) غير خافه أن الظروف البيئة السيئة التي تعيش في ظلها هذه
الشريحة وامتلاء الأزقة والشوارع بالفضلات الحيوانية والادمية
والنباتية ، تؤدي لتكاثر الحشرات وتساعد مع وجود الحيوانات
داخل الزرائب ونقص المياه على انتشار الرائحة الكريهة بين

المنطقة . وقد اتضح أن ٣٣.٩٪ من « الزرايين » مصابون بأمراض وأن أكثر هذه الأمراض شيوعاً هي أمراض الجهاز الهضمي . كما أن ٢٨.٤٪ من الأسر المدروسة بها أشخاص مرضى . كذلك وأن أكثر الأمراض السائدة بين أفراد الأسرة هي أمراض الجهاز التنفسي ثم الجهاز الهضمي ، أي أن العمل في جمع القمامة يشكل خطراً أساسياً على صحة هذه الشريحة وباتى أفراد الأسرة . هذا فضلاً عن إصابة الجميع دون استثناء — بسوء التغذية لنقص الرعاية الصحية وانتشار الديدان على المكيفات .

ومن الملفت للنظر أن المنطقة تكاد تخلو تماماً من وجود مستشفى عام غير أن هناك بعض الأطباء (الخصوصيين) حاولوا التردد على المنطقة لعلاج المرضى نظير مبالغ زهيدة .

ومن الطريف كذلك أن إحدى الراهبات الفرنسيات التي يربو عمرها على الثمانين تقيم في المنطقة لتعويدهم على عادات النظافة وحثهم على الاهتمام بأنفسهم وأولادهم (١٤) .

(ط) تحدثت المشاكل بين هؤلاء الزباين وعمال البلدية وعساكر المرور بسبب ما يترتب على مرور عربات القمامة المحملة بالطنان القاذورات في شوارع العاصمة ، وتساقط بعض الفضلات بفعل الاثربة والرياح ، وقد ذكر ٥٤.٩٪ من أفراد العينة بأنهم يقومون بدفع رشاموى لعمال البلدية وعساكر المرور لتسهيل أمورهم .

ولهذا يتطلع أكثر من نصف أرباب الأسر المدروسة (٥٨.٤٪ من المجموع الكلى) لتغيير مهنتهم والعمل في قطاع الصناعة أو قطاع الخدمات رغبة منهم في الابتعاد بأنفسهم عن المشاكل العديدة والتي تنتج عن العمل في جمع القمامة . بينما يقترح ٧.٨٪ أن تقيم الدولة مصانع للقمامة حيث

يقومون بالعمل بها نظير أجور ثابتة تضمن لهم ولأسرهم حياة أفضل
 إذ أن ٨٦٣٪ لا يشتركون في التأمينات والمعاشات فاذا تعثرت ظروفهم
 المهنية انقطعت سبل العيش بهم وبأسرهم التي يتولون رعايتها . ومع
 أن بعضهم يذكرون أن هناك « رابطة » يمكن أن تساعد في حالات
 المرض والوفاة ، إلا أن دورها لم يتضح بعد . بينما يلجأ نحو ٥٠٪ من أسر
 العينة الى الاشتراك في جمعية خيرية تكفل المساهمة في حالة الكوارث
 والأزمات .

١١.١.١

(ظ) لا تكمن المشكلة الأساسية في حياة هذه الشريحة في ضآلة دخولها .
 الشهيرة إذ أن الأسر التي تزيد دخولها عن مائة جنيه قد بلغت
 ٢٠٤٪ من مجموع الأسر . بينما كانت هناك ٤٩٥٪ من مجموع
 الأسر تتراوح دخولها من ٦٠ جنيه الى أقل من ١٠٠ جنيه . ولم
 تزيد نسبة الأسر التي تقل دخولها عن عشرين جنيه عن ٧٪
 من مجموع أسر العينة ، بل في ظروفها البيئية والسكنية والمعيشية
 والخدمية السيئة .

(ع) أن المشكلة الأكثر إلحاحاً — كما يراها أفراد العينة — هي
 نقص المياه النقية (٣١٧٪ من مجموع الاستجابات) ، يلي ذلك
 مشكلة الكهرباء (١٨٪) ثم المدرسة (١٦٩٪) والمستشفى .
 (١٥٣٪) والمواصلات (١٢٩٪) .

غير أن سلبية هذه الشريحة تظهر في القاء العبء على الدولة للقيام
 بالإصلاحات اللازمة دون محاولة السكان الإسهام في إجراء هذه الإصلاحات .

استخلاصات :

تعرضت الدراسة الراهنة لشريحة هامشية تعمل بجميع القامة من .
 بعض أحياء العاصمة — لا سيما في الأحياء المتخلفة والمتوسطة الحال —
 والتي تسكن بدورها في أطراف العاصمة حيث تشكل مجتمعا هامشيا في
 تلك المنطقة .

. وقد اوضححت الدراسة الراهنة ان هذه الشريحة تشمل المهاجرين من الوجه القبلى (لا سيما مدينة أسيوط) ، ممن قاسوا من البطالة في وطنهم ، الأصلى فهرعوا الى المدينة . ونظرا لوجود اقارب لهم يمتنون هذه المهنة وقلة خبرتهم بالعمل الانتلجى والصناعى وقلة حنكتهم ، فقد فضلوا الاشتغال بجمع القمامة كحرفة لا تستلزم أية خبرات أو مهارات حرفية ، ولما كانت عملية نقل وفرض القمامة تتم بطريقة بسيطة وبدائية ، بينما تتربى على الفضلات الحيوانات والدواب فان الجهات المسؤولة تلجأ الى اجلائهم من منطقة لأخرى ، كلما اتسع النطاق العمرانى للمدينة وابتد الى الأطراف .

وقد سكن هؤلاء في منشية ناصر وتوقعوا حول جبل المقطم فسكنوا في بعض الأجزاء المهددة ، وحول قاعدته ، وشيدوا مساكن من الصفيح والأحجار بصورة بدائية تكاد تخلو تماما من المنافع الأساسية والمرافق الحيوية .

وقد حرمت المنطقة الهامشية من أبسط الخدمات والمرافق فأصبح الناس يعيشون في شبه عزلة ايكولوجية وصاحب هذه الهامشية النضرية هامشية اقتصادية دفعت بهم في يد شرائح من المستغلين سواء من الواحية أو كبار التجار والمعلمين فضلا عن اضطارهم لدفع رشاوى لعساكر المرور أو اتاوات لعمال البلدية وغيرهم لتسهيل مرورهم في شوارع المدينة .. وهذه الشريحة هامشية بكل المقاييس ، ففي غياب التأمين على الحياة أو الانضمام لثقافة أو رابطة تدافع عن حقوقهم تجاه غيرهم وفي ظل الظروف المحيية والبيئية السيئة ، يصبح هؤلاء لقبة سائفة في فم قوى ضاغطة لها مصالح احتكارية .

وتفصح الظروف المعيشية عن أن المنطقة تكاد تخلو تماما من المرافق والخدمات فالمياه النقية والكهرباء والمستشفى والمدرسة ومكتب البريد أو مكتب الصحة والجمعية التعاونية الاستهلاكية غير متوفرة بل ان أغلب الزرائب تكاد تخلو من دورة المياه والحمام والمطبخ ، وهى بهذا تفتقر لأبسط

الضرورات الإنسانية وعادة ما يتم شراء المياه من خارج المنطقة باستخدام
العملة التي تحمل القمالة باستخدام الفناطيس أو البراميل ، نظير مبالغ
تتقديرة تصل الى ٥٠ قرشا للبرميل الواحد .

أما وقت الفراغ فيقتضيه الأفراد في المتهى الصغير داخل المنطقة أو في
الاستماع للمخيايع (الذى يقتنيه ٥٨٠٦ ٪ من أفراد العينة) . ومن الملاحظ
أن ٤٩٤ ٪ من أرباب الأسر ينفقون ريع دخولهم فأكثر على « المزاج » .
الأمر الذى يدل على غيبة الترشيد فى الإنفاق . كما اتضح أن الدخل يعتبر
كافيا بالنسبة ل ٥٩٦ ٪ من أفراد العينة بينما يعد غير كاف بالنسبة
ل ٤٠٤ ٪ من المجموع . كما اتضح أن ٧٢٦ ٪ من الأسر تنفق الكثير من
نصف دخلها الشهري على الطعام ، الأمر الذى يعكس الانشغال بلقمة
العيش فحسب .

وقد أسهمت الأمية وازدياد المسافة الاجتماعية بينهم وبين سكان
المدينة فى احساسهم بالدونية والاحباط والظلم الاجتماعى (*) . هذا
غضلا عن حرمانهم من بعض حقوقهم الاجتماعية والسياسية نتيجة لاهالهم
فى المطالبة بحقوقهم وتقصيرهم فى استخراج ما يثبت هويتهم وعدم وجود
شهادات رسمية لاثبات الزواج . الأمر الذى يؤدى الى تعميق احساسهم
بالغربة كما يؤدى لتقاعسهم عن المشاركة السياسية أو المشاركة فى عضوية
هيئات رسمية .

وقد لاحظ الباحث اقبالهم على تعاطى المخدرات بصورة ملفتة للنظر
وابتمادهم عن المشاركة فى تنمية المجتمع المحلى الذى يعيشون فيه . فاذا
أضفنا الى ذلك هامشيتهم الثقافية التى تنهزل فى وجود ثقافة « فرعية »
مخالفة للثقافة الحضرية ، التى يتبلور من خلالها نسق القيم فى المجتمع
الحضرى ، اتضح لنا تعدد صور الهامشية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية
والسياسية لهذه الشريحة من شرائح المجتمع الحضرى :

(*) يمكن الرجوع كذلك فى الأبعاد الاجتماعية والمسافة الاجتماعية الى :
أحمد أبو زيد — البناء الاجتماعى — ج ٢ — الاسكندرية — ١٩٦٧ —
الفصل الأول .

المراجع

- Ch. winick, Dictionary of Anthropology. N.Y. 1956 (١)
pp. 38, 343.
- D. L. Sills (Ed.) International Encyclopedia of the (٢)
Social sciences, U.S.A. 1972 vol. 11, 12.
- David Harvey, Social Justice and the City, Great (٣)
Britain, 1979, pp. 127 : 155.
- Cities of peasants, Great Britain 1978, pp. 136 : 170. (٤)
- D. H. Sills (ed.) Op. Cit. Vo. 1, 2 pp. 264-268. (٥)
- G. Osipov., Sociology, 1969, p. 2, (٦)
- Che-Snokov and karpushin, Man and Society Moscow, (٧)
1966, pp. 16, 17.
- Government strategies for urban areas and Com- (٨)
munity participation In unicef Assignment children social
planing with the urban poor. Suisse 1-82.
- (٩) انظر المقال الذى تحدثت فيه unni wikan عن الحياة وبسط
الفقراء فى القاهرة (فى)
possibilities of change in living conditions.
حيث ناقشت آراء أوسكار نوبس من هامشية الفقراء والاضعاع
الاجتماعية التى يمشون فى ظلها .
- (١٠) ستار الفقر — خيارات امام العالم الثالث — ترجمة احمد بلح —
تقديم اسماعيل صبرى عبد الله — القاهرة — ١٩٧٧ ص ٣٤ ، ٣٥ ،
١٣٤ .
- (١١) عزت حجازى — الهجرة الى مدينة القاهرة . المركز القومى
للبحوث — ١٩٧١ — ص ٢٧ ، ص ٣٣ .

- (١٢) مجتمع الحينة في البلاد النامية — ترجمة محمد الجوهري —
تصدير بغدادى . القاهرة — ١٩٧٣. — ص ٣٨ ، ص ١٥٦ ، ص ٢٢١ .
- (١٣) محمد عاطف غيث — دراسات انسانية اجتماعية ، ١٩٦٥ —
ص ١١٩ : ص ١٥٢ .
- (١٤) التنمية والتخلف — القاهرة — ١٩٨ — ص ٢٠٦ ، ص ٢٠٧ .
- W. A. Shack. Urban Ethnicity. In-Ethiopia (In) A. (١٥)
Southall (Ed) Urban Anthropology. N. Y. Oxford Univ.
Press. 1973, pp. 25, 275.
- Urbanization in Egypt. The Amer. univ. in Cairo, The (١٦)
Social Res. Center. without, p. 313.
- (١٧) التحضر في العالم الثالث (في) : الاقتصاد والمجتمع في العالم
الثالث ترجمة وتعليق مجدى الجوهري وعلى ليله وأحمد زايد — القاهرة —
١٩٨٢ . الفصل الثالث عشر .
- Janet, L. Abu Lughod, Research priorities for, the (١٨)
study of urbanisation and development, The symposium on
social Research for development, Social Research cent., Amer.
Univ. in Cairo, May 1981.
- (١٩) القاهرة — ١٩٧١ — ص ٢٧ ، ص ٣٣ .
- (٢٠) الهجرة الى مدينة القاهرة — المجلة الاجتماعية .
- (٢١) المدينة — دراسة في علم الاجتماع الحضري — القاهرة ١٩٨٠.
ص ٢٢٣ ، ص ٢٩٠ .
- U.S. Dept. of Commerce, National Technical informa- (٢٢)
tion service, Conversion of solid waste to fuels. C.B.B.
Enham, Et. Al Naval weapons center, china lake, california,
Jen, 1976.
- Joint Housing projects Committee, International De- (٢٣)
velopment Association, progress Report, Solid Waste Mana-
gement practices in Cairo, Submitted to Governorate of Cairo
1980 (Unpublished).
- (١٤) جريدة الأحرار العدد ٢٣٩ في ٢١/٢/١٩٨٣ عن مجلة المختار
ريدرز دايجست (نوفمبر ١٩٨١) .

نحو تفسير السلوك السياسى لفلاحى العالم الثالث في ضوء نظرية التبعية مع اشارة خاصة للمجتمع المصرى

دكتور / أحمد مجدى حجازى (*)

مقدمة :

يهدف المقال التالى الى عرض وتفسير الدور التاريخى وأشكال المشاركة السياسية لفلاحى العالم الثالث مع التركيز على السلوك السياسى للفلاح المصرى في اطار فهم العلاقة الجدلية بين التطور التاريخى لديناميات الجزء المسيطر والمتقدم من العالم ، والجزء المستغل والمتخلف منه ، أو بالأحرى محاولة فهم وتحليل السلوك السياسى للفلاحين في ضوء البعد التاريخى الجدلى للعلاقة غير المتكافئة بين النمط الرأسمالى السائد في العواصم المتقدمة صناعيا من العالم وأنماط الانتاج التابعة والمتخلفة في دول العالم الثالث بغرض فهم تأثير هذه العلاقة على الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدول المتخلفة (١) وما يصاحب ذلك من تغيرات بنائية في أوضاع القوى المنتجة في هذه الدول ، التى تتحول — تبعا لدرجة هذه العلاقة — الى مجموعات « شبه بروليتاريا » مهددة في حياتها المعيشية .:

ويشير التاريخ الاجتماعى للمجتمعات المتخلفة الى أنه مع تعاظم العلاقة غير المتكافئة بمعنى النمو غير المتكافئ Unequal Development بين مجموعتى العواصم والتوابع يزداد ارتباط وتكامل انتاج المجتمعات المتخلفة في السوق الرأسمالى العالمى ، ويصاحب ذلك بالضرورة تلك الأبنية الاقتصادية

(*) محرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .
يتقدم الباحث بشكره الجزيل الى كل من الأستاذ الدكتور هانز ايفرنا والدكتور جورج شتاوت على اشرافهما على الرسالة التى قدمها الى جامعة بيلفيلد بألمانيا الغربية وتعليقاتهما التى ساعدت في تطوير أفكار هذا المقال .

الداخلية لدول العالم الثالث ، ويتعاظم دور القطاعات الهامشية على حساب القطاعات المنتجة ، وتعانى الدول الفقيرة من عدم الوفاء باحتياجاتها الأساسية وتحول القيم الاجتماعية من قيم العمل المنتج الى القيم الترفيهية القائمة على الاستهلاك الفاخر وتظهر أشكال التبعية الاقتصادية والفكرية والثقافية بأشكالها المتعددة .

في ظل هذه العلاقة تتحدد ملامح ونوعية الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي Economic Exploitation المكثف ، بمعنى استغلال الفائض الاجتماعي للقوى المنتجة في دول العالم الثالث . ذلك الاستغلال الذي يمثل بؤرة قضية تشكيل السلوك السياسي لفلأى العالم الثالث ومحور مشاركتهم السياسية الفعالة في الحركات الاجتماعية والقومية عبر تاريخ هذه المجتمعات .

في ضوء هذه المقولة ، مقولة الاستغلال الاقتصادي — الاجتماعي ، يطرح البحث الراهن ، قضية محورية تتعلق بالآثار الناجمة عن التبادل غير المتكافئ بين المركز والرأسمالي المستغل والمحيطات التابعة المستغلة والتي تدور في فلك الاول ، على أوضاع الفلاحين ، الأمر الذي يفضى بنا الى توصيف الشروط انعمية ، العالية والمحلية ، التي تهيء ظروف تشكيل السلوك السياسي لفلأى العالم الثالث وبالتالي يمكن فهم وتحليل عملية التخلف في المجتمعات التابعة في اطار شمولي يجمع بين وجهي التنمية والتخلف باعتبار أن هذا الفهم يمثل الاطار المناسب لتحليل البناءات الداخلية المتخلفة والوقوف على أسباب وعوامل تخلفها (٢) .

ويغض النظر عن الاختلافات النظرية والمنهجية بين أصحاب واتباع نظرية التبعية (٢) — وهذا ليس هدف المقال المطروح — فمن الثابت أن شمة التقاء واتفاقا ضمينا أساسيا يتضح من خلال الكم التراكمي لأنكار أصحاب واتباع هذا الاتجاه وعلى قمتهم أمين ، والرشتاين Wallerstein فرانك Frank وعلوى Alavi .

ولعل بداية هذا الالتقاء ، تتمثل في أن فهم ديناميات التخلف وتراكبه في دول العالم الثالث أو ما اصطلح على تسميتها « بالدول التابعة » هو

وجه العملة الآخر للتراكم الاستثمارى الرأسمالى أى تراكم التقدم الصناعى
فى المركز العالمى .

من هذا المنطلق تتضح بعض الفرضيات الرئيسية التى تتعلق بطبيعة
التحولات التى تطرأ على التشكيلات الاجتماعية فى المجتمعات المتخلفة وظهور
تكوينات بنائية اجتماعية - اقتصادية - متميزة على أثر العلاقة غير المتكافئة ،
بمعنى أن التغيرات التى تطرأ على البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
لدول العالم الثالث ما هى الا انعكاس حتمى للالتكافؤ التاريخى الجدلى بين
العواصم (المركز الرأسمالى) والمجتمعات التابعة (المحيطات للرأسمالية)
أو هى بالأحرى تلك العملية التاريخية التى يتم من خلالها استغلال ونقل
الفائض الاقتصادى - الاجتماعى من الدول التابعة المستغلة الى مركز
الرأسمالية العالمية فى محاولة حل مشكلات وإزمات الرأسمالية فى البحث
عن أساليب متنوعة لتراكم رأس المال بمعنى تراكم التقدم فى هذا المركز
وتصدير الفائض الصناعى الاستهلاكى للدول التابعة وما يتبع ذلك من
ضرورة خلق تشكيلات اجتماعية وسياسية محيطية فى الأجزاء المتخلفة من
العالم تلك الأجزاء التى لابد فى هذا الإطار أن تخضع لمطالبات السوق
الرأسمالى الدولى ولعملية تقسيم العمل الاجتماعى .

وعلى الرغم من أن فكرة المجتمع المتخلف أو ما يمكن وصفه بالمجتمع
المكبّل بالتبعية . ظهرت بين الفكر الماركسى الكلاسيك وخاصة عند لينين
الذى طور مفهوم ماركس عن العملية التطورية الاقتصادية فى المجتمعات
انفردة أو فى مجتمعات العالم الثالث بفهوم العصر الا أن نظرية التبعية
نشأت فى الآونة الأخيرة ك محاولة للبحث عن أطر نظرية جديدة تعالج
التقصير فى النظريات الأخرى وخاصة نظرية الإمبريالية ونظرية التنمية
والنظرية الماركسية التقليدية ، تلك النظريات التى اتضح بالخبرة
التاريخية والواقع الإمبريقي أنها غير قادرة على معالجة وتفسير الواقع
المعاش فى المجتمعات للرأسمالية بمعنى تلك المجتمعات التى لم تنشأ
فى ظلها هذه النظريات كالماركسية والوظيفية . وكان ذلك مثارا للنقد الذى

تعرضت له هذه النظريات خاصة في الآونة الأخيرة .. حيث أوضحت الخبرة التاريخية أن هناك مساران للتطور غير متكافئ في كل من المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات اللارأسمالية . فالمجتمعات الأخيرة لم تشهد - لظروف عالمية ومحلية - أنماط انتاج رأسمالية أو بمعنى أدق لم تصل هاهنا المجتمعات بعد إلى مرحلة النمو الاستثماري الرأسمالي التراكمي حتى في ظل تأثير واتحام العوامل الخارجية التي تعرضت لها تلك المجموعة من الدول الفقيرة . أو بعبارة أخرى ورغم العمليات الاستراتيجية للتغلغل الرأسمالي الغربي ، والعمليّة التاريخية التي تتم في سبيل ادماج تلك المجتمعات في السوق الرأسمالي العالمي ، ومحاولة اخضاعها للسيطرة الاقتصادية والحضارية وعمليات التغريب Westernization التي تعرضت وتعرض لها هذه المجتمعات . وعلى العكس من ذلك فقد شهدت وما تزال تشهد مجتمعات العالم الثالث تكوينات اجتماعية - اقتصادية تحتوي على قطاعات بنائية غير رأسمالية تتمفصل مع تشكيلات أخرى تبعا للظروف والأوضاع التاريخية المتميزة التي تمر بها هذه المجتمعات ، تصارع بعضها البعض في محاولة سيادة نمط من هذه التكوينات الاجتماعية على بقية الأنماط الانتاجية أو على بقية التشكيلات الاجتماعية الأخرى السائدة في المجتمع . الا انه من الواضح أن السمة الغالبة في مجتمعات العالم الثالث - من وجهة نظرنا - وبخاصة في مراحل التغلغل الرأسمالي المكثف ، وتكامل هذه المجتمعات مع السوق العالمي - أنها يسودها تكوين اجتماعي اقتصادي متفرد يتسم بأنه تكوين استهلاكي تابع أعني به تكوين يعتمد على الاستهلاك السلعي القادم من الخارج ويعتمد على عمليات التبادل غير المتكافئ في النظام التجاري والمالي . وهذا يعني تراكم التخلف وليس تراكم التقدم أي خفض معدلات التراكم الاستثماري كما يطلق عليه الاقتصاديون (٤) .

ان تكامل مجتمعات العالم الثالث في السوق الرأسمالي العالمي يعني ظهور تشكيلات اجتماعية متضاربة ومتصارعة تشير الى صراع اقتصادي وحضاري فهو اقتصادي بمعنى ظهور صراعات بين الأنماط الانتاجية القومية

« قبل عمليات التغليف الرأسمالى » والأنباط الاستهلاكية العالمية (بعد التكامل فى السوق العالمى) تشير الى غلبة الأخيرة على الأولى ، بمعنى تحطيم جوانب الاقتصاد الانتاجى القومى وغلبة النمط الاستهلاكى العالمى ، وهو حضارى بمعنى صراع نفسى — اجتماعى يعبر عن تشويه فى انساق القيم الاجتماعية أى أن عملية الصراع بين قيم العمل المفتوح ، وقيم الاستهلاك الرأسمالى تشير الى اضمحلال الشخصية المميزة لهذه المجتمعات وانتهيار ثقافتها المميزة وتكوين قيم سلبية تسمى الى الريح السريع دون الاهتمام بالعملية الانتاجية القومية .

العملية تتلخص اذن فى تبعية اقتصادية وحضارية تؤدي بالضرورة الى تخلف التوابع ونمو المراكز . وهنا يمكن طرح القضية على النحو التالى : انه مع تعاظم التراكم الاستثمارى فى العواصم المتقدمة تكنولوجيا — ومع صليبات التغليف الرأسمالى فى مجتمعات العالم الثالث — يتعاظم بالضرورة التبتك والتخلف فى المجتمعات الأخيرة بل يصل فى مرحلة من مراحل تطوره العكسى (أى الاتجاه نحو التخلف بمعنى انخفاض معدلات التراكم الاستثمارى) الى تحطيم الصناعات الوطنية بهدف ربط هذه المجموعة من الدول بالاستهلاك السلعى التابع للرأسمالية العالمية ، بمعنى وضع الاستراتيجية الصناعية فى العواصم فى سبيل حل الأزمات الاقتصادية . هذا الاتجاه يجعل ما يبقى من الصناعة الوطنية صناعة تابعة معتمدة فى تشغيلها على مستلزمات الانتاج المستورد ، ويصاحب هذه العملية بالضرورة ترك الحرية السعرية ورفع يد الدولة عن السياسات السعرية لأبعاد الأسعار عن دائرة التخطيط وأبعاد قسم متزايد من الفائض الاقتصادى من يد الدولة ، وتسليمه الى القطاع الخاص الذى يوجه بدوره نحو الخارج .

وفى اطار هذه الاستراتيجية (تحطيم الصناعة الوطنية وتحويلها الى صناعات متخللة غير قادرة على الاستثمار ، واطلاق يد القطاع الخاص فى المشروعات الاستهلاكية الاستثمارية) تتماثل القيم الاستهلاكية ليس فقط

عند الفئات القادرة على الاستهلاك الترفى كما كان الحال بالأمس — بل وأيضاً — حيث تكمن الخطورة الكبرى — عند الفئات المتوسطة والفئات الغير قادرة على الشراء الاستهلاكى أو الفئات محدودة الدخل . فى ظل هذه الأوضاع يكاد يكون من المستحيل حصول هذه الفئات على القوت الأساسى لحياتهم المعيشية من منتجات مجتمعهم المحلى على حين تتسع الاسواق المحلية للعديد من السلع الغذائية الأجنبية البديلة (٥) .

وفى ضوء ذلك المفهوم تتحدد عوامل تراكم التخلف وتتركز عمليات التبعية بأشكالها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية المفروضة. على هذه المجتمعات بمعنى التراكم شبه الرأسمالى والاستهلاكى التابع غير المنتج فى الدول المحيطة والتي لابد وأن تقف على قمتها (أعنى على قمة الدول المتخلفة) صنفوة سياسية أو ما يمكن تسميته «بمجموعة استراتجية» مسيطرة تملك مصادر القوة السياسية والاقتصادية وتمهد بناء على مصالحها المرتبطة بالمجموعات الاستثمارية الرأسمالية الغربية — ليس فقط لرفع معدلات التراكم الاستثمارى فى مجتمعهم المحلى بل وأيضاً لمصالح المشروعات الاستثمارية الاستهلاكية وذلك لرفع حجم الاستثمارات فى المجتمع المتقدم دون النظر الى مصالح الفئات الوسطى والدنيا فى مجتمعاتهم .

ولعل العرض السابق يسمح لنا بإيجازاً أهم السمات الرئيسية للمجتمع الاستهلاكى التابع فى النقاط الثلاث التالية :

— فعلى مستوى البنية الاقتصادية تتحدد أولى هذه السمات حيث تتحطم الصناعات الانتاجية القومية فى البلد التابع وتحل محلها مشروعات تبادل تجارى فى صناعات استهلاكية وبالتالي تتعاظم السلع الاستهلاكية وتتنخفض معدلات التراكم الاستثمارى كما يختل ميزان الدفوعات وتظهر الازمات الاقتصادية الناجمة عن التضخم الاقتصادى ويسود النمط الاستهلاكى الترفى وغير الترفى .

— والسمة الرئيسية الثانية للمجتمع الاستهلاكى يمكن ملاحظتها على

المستوى الاجتماعى حيث تتشكل البنية الاجتماعية وتزداد الهوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة وتظهر فئات ومجموعات اجتماعية على حساب فئات أخرى تستغل الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة ، كما يشيع التناقض والصراع بين مصالح المجموعات الاجتماعية تبعاً لتباين التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية السائدة فى المجتمع ، زد على ذلك تعاضد القيم الاستهلاكية وتلاشى قيمة العمل المنتج .

— أما السمة الثالثة فتحدد بكونه قائماً على التبعية للخارج بأشكالها المتمايزة التجارية والمالية والسياسية والثقافية ، وبالتالي يفقد المجتمع هويته الشخصية والقومية ويظل يدور فى فلك التبعية الاقتصادية والثقافية للخارج .

هذه هى أهم سمات وخصائص مجتمعات العالم الثالث فى مراحل التغفل الرأسمالى والتكامل مع السوق العالمى وتشير كلها الى وجود تشكيلات متداخلة ومتمايزة تتسم بخصائص متناقضة تشترك جميعها فى أنها تمثل أنماطاً استهلاكية تابعة للعواصم وتنخفض فيها معدلات التراكم الرأسمالى ذلك التراكم الذى هو عماد الرأسمالية واستمراريتها فى العواصم .

فى ضوء هذه المقولات وبناء على الواقع الإمبريقى المتمايز والخبرة التاريخية لمجتمعات العالم الثالث كان لابد من تطوير الأطر النظرية فى محاولة سد الثغرات فى الفكر الاجتماعى التقليدى (سواء الفكر الماركسى أو الوظيفى الغربى) والاتجاه نحو دراسة ميكانيزمات التقدم كمنهج علمى ذى رؤيا شمولية فى تفسير الظواهر الاجتماعية فى المجتمعات الانسانية وقد تمثل هذا الاتجاه فى البحث حول التأثيرات الخارجية (القائمة على سياسة النهب الاستعمارى Colonial Plundersing أو Spoiling بفهم Marlowe (٦) أو نهب العالم الثالث «Le pillage du tiers Monde» -

كما يطلق عليه Pierre Jalee (٧) على الأبنية الاجتماعية والسياسية فى هذه الدول مع الوضع فى الاعتبار أن أسباب وعوامل تخلف العالم الثالث لا تكمن فى خصائص وسمات البناءات الداخلية المحلية فى المجتمعات التابعة

المختلفة وانما هي ناتجة في الأساس من عمليات النهب الاستعماري بأشكاله المتطورة ، الا أن ذلك لا يمنع من ضرورة البحث في خصائص وسمات مجتمعات العالم الثالث الداخلية ذات الدينامية المؤثرة في اطار هذه العلاقة .

لقد اتجه الفكر الاجتماعي الحديث عشية الحرب العالمية الثانية وخصوصا بعد تعاظم الحركات الاستقلالية التحررية في دول العالم الثالث نحو دراسة ميكانزمات وجهى العملة أعنى عوامل وديناميات التقدم في المراكز والتخلف في المحيطات وبيدات قضية التنمية تحتل المكانة الاولى في النقوات العلمية والدراسات الاجتماعية والاقتصادية وأصبحت مثارا للجدل والمناقشة حيث بدأ عالم الاقتصاد ينتبه الى قضايا التنمية الاقتصادية بهدف التعرف على وسائل وأساليب تنمية دول العالم تنمية ذاتية تبعا لامكانياتها المحلية ، بينما اهتم عالم الاجتماع بتحليل قضية التبادل غير المتكافئ بمعنى العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وأثرها على تعميق التفاوت بين المجتمعات الاولى والثانية . وقد تركز الاهتمام لمحاولة التعرف على عوامل تخلف الدول الفقيرة ووضع التوصيات اللازمة للتنمية الاجتماعية . بعبارة أخرى اتجه عالم الاجتماع — في نمره الحديث — علم اجتماع التنمية ، نحو دراسة ميكانزمات التقدم والتخلف بنظرة شمولية للوقوف على ظاهرة التفاوت الاجتماعي في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وأوضحت الدراسات في هذا المجال أن ادماج وتكامل مجتمعات العالم الثالث في السوق الرأسمالي العالمي يؤدي بالضرورة الى تزايد الهوة بين المجموعات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد وتحدث تغيرات في الهيكل الاجتماعي وفي علاقات الانتاج وتتكون مجموعات استراتيجية strategic Groups (٨) ذات مصالح وأهداف اقتصادية تصارع بعضها البعض داخل البناء الاجتماعي من أجل استغلال لفائض الاجتماعي واستغلال عمل الفئات الدنيا (فائض العمل) مما يشكل تفاوت اجتماعي بين الفئات الاجتماعية ويؤدي الى حدوث صراعات محلية في هذه المجتمعات (٩) .

ولقد كان لزاما على هذه الحركة الفكرية أن تستكمل ذلك بتأسيس

مداخل نظرية ومنهجية أكثر ملائمة لدراسة ظواهرات التغير والتبرد والثورة .. الى آخر تلك الأعمال السياسية التي تعبر في مجملها عن رفض الواقع الاجتماعي الاستغالي المفروض والناتج عن تلك العلاقة الجدلية ، ابتداء من المداخل التاريخية الجدلية وانتهاء برفض الانساق النظرية التقليدية كأكوات ذات امكانية محدودة في تفسير وتحليل الواقع الامبريقي الفعلي لهذه المجتمعات ، ومن ثم محاولة بناء اطر شمولية تركز على وجهى العملة أى ديناميات التقدم والتخلف أو بالأحرى التركيز على الارتباط الوثيق بين العوامل الخارجية (التفاعل الرأسمالى) والعوامل الداخلية (المتعلقة بطبيعة البناءات الاجتماعية — الاقتصادية التي ورثتها دول العالم الثالث من الاستعمار الأوربي) وأثر ذلك في ترسيخ وتراكم التخلف في المجتمعات المحيطة التابعة ..

وجدير بالملاحظة أن السبب في هذه التحولات النظرية والمنهجية يرجع ايضا الى التطورات الحديثة التي ظهرت في المجالات الاقتصادية والسياسية في العالم المعاصر ، والتي شملت بناء على الشواهد الامبريقية تلك التغيرات ، والتي اتضح من خلالها ما يمكن ايجازه في النقاط التالية :

١ — تعاضل الارتباط بين الانساق الاقتصادية والسياسية في بلدان العالم الثالث بالمركز الرأسمالى العالمى ، بحيث نجد أن التغيرات التي تحدث في هذه المجتمعات مرتبطة بالتغيرات التي تحدث في المجتمع الرأسمالى العالمى . وهكذا فإن التحولات التي تطرا على البناءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تلك البلدان هى انعكاس حتمى لهذا الارتباط والذي كان من أهم مؤشرات تراكم حجم الاستثمارات الرأسمالية في المركز وتراكم معدلات التخلف في المحيطات أو بمعنى آخر زيادة الهوة والتفاوت بين معيشة الافراد في كل من الدول المتقدمة صناعيا وبين مستوى معيشة شعوب العالم الثالث .

٢ — أدت التناقضات المتوالية في ابنية المجتمعات الرأسمالية ذاتها وكتيجة لتفاقم مشكلة رأس المال ومرورها بمرحلة الأزمة Crisis

بمعنى اختلال التوازن بين الزيادة المستمرة في الطاقة الانتاجية كنتيجة للزيادة المستمرة في عملية التراكم الرأسمالي وما يصاحبها من عدم زيادة فعلية في القوة الشرائية مما يؤدي الى حدوث ازمات متلاحقة قد تؤدي الى انهيار النظام الرأسمالي كله ، حيث تتفاقم مشكلة البطالة ، وتعانى هذه الدول من ظاهرة التنافس السلبي بين الدول المتقدمة صناعيا كالعلاقة التنافسية بين دول أوروبا الغربية واليابان ... الخ ذلك) الى محاولة الرأسمالية العالمية وضع الاجراءات اللازمة للخروج من هذه الازمات التي تعانى منها . وكان الحل العملي والأفضل لها هو فتح مجالات استثمارية جديدة خارج حدودها الرأسمالية وتصدير رؤوس الأموال الى العالم الثالث ، وغزو الأسواق الداخلية المتخلفة في محاولة استخلاص فائض العمل وفائض الانتاج الاجتماعي ونقله من المحيط الى المركز الرأسمالي لاعادة انتاج العواصم ، أو بالأحرى تكثيف عملية الاستغلال **Superexploitation** (١٠) الاقتصادي والسيطرة السياسية .

وبناء على ذلك كان لابد أن يصاب هذه العملية (الاستغلال) أحداث تحولات جذرية في الأبنية الداخلية للدول المحيطية التابعة ، بمعنى اعادة تشكيل هذه الأبنية حتى تتكامل مع السوق العالمي . فتغير القوى السياسية في العالم الثالث ليس هدفا في حد ذاته وإنما هو وسيلة للرأسمالية العالمية في محاولة تدعيم التبعية الاقتصادية والسياسية ، أي خلق قوى سياسية في داخل هذه المجتمعات قادرة على اضعاف الشرعية لقوى الرأسمالية المسيطرة . بمعنى خلق فئات ومجموعات اجتماعية جديدة ذات مصالح مشتركة مع مصالح الرأسمالية تمهد للتحول الى المجتمع الاستهلاكي التابع .

لقد شهدت معظم مجتمعات العالم الثالث ظهور قوى اجتماعية جديدة ، أي مجموعات استراتيجية تستطيع أن تستغل الظروف الموضوعية والأوضاع الاجتماعية المفككة ، وتعمل على تفصيل التشكيلات الاجتماعية وأنماط الانتاج ، وتستغل الظروف الاقتصادية غير المستقرة ، لصالحها كما تستغل الفئات العريضة من أبناء شعوبها حتى تستطيع أن تسيطر . وقد

أدى ذلك الى تهميش قطاعات مريضة من سكان هذه البلدان واتضح ذلك وبخاصة فى القطاع الزراعى فى بلدان العالم الثالث ، حيث هجر الفلاح ارضه ، وترك المناطق الريفية بحثا عن لقمة العيش خارج نطاق القطاع الريفى ، وقصد الفلاحون تدريجيا اراضيهـم ونزحوا الى المناطق الحضرية سواء فى الداخل أو فى الخارج ، بمعنى العمل فى مناطق أخرى غير مجتمعاتهم وتحولوا الى ما يمكن أن نطلق عليه « بروليتاريا هابشية » تعيش خارج نطاق النسق الإنتاجى فى المجتمع .

٣ — المواجهات التى عادة ما تتم نتيجة الارتباط والتفاعل بين ديناميات التقدم والتخلف ، منذ المراحل الاستعمارية التطبيقية وحتى المراحل الإمبريانية الحديثة ، حيث تحاول دول العواصم حل الأزمة التى تعانى منها وبخاصة تفاقم البطالة واثـر ذلك فى ظهور الحركات الاجتماعية داخل المجتمعات المتقدمة كما حدث فى ألمانيا الغربية وأروبا بوجه عام — بوضع استراتيجية تمكنها من استخلاص الفائض الاجتماعى وإعادة إنتاجه فى الدول الفقيرة وأصبحت هذه الاستراتيجية تقوم على ادماج العالم المتخلف فى السوق العالمى واخضاعه للتبعية الاقتصادية والاجتماعية بهدف الوصول الى التراكم الاستثمارى ورفع معدلاته فى دول العواصم .

وكانت النتيجة فى دول المحيطات هى التكامل مع السوق العالمى ، وغياب الاقتصاد القومى والتخطيط المركزى والانتقال الى المجتمع الاستهلاكى الذى يقوم على علاقات التبادل التجارى واستقبال رؤوس الأموال وتبديدها فى فتح مجالات استثمارية لصالح القوى الرأسمالية تؤدى الى الاستهلاك بجميع أنواعه ، أقصد الترفى وغير الترفى . والخلاصة هى افقار قطاعات كبيرة من دول العالم الثالث وتحطيم قوة عملها وإبعادها من الإنتاج الوطنى الذاتى الذى هو عماد التراكم الإنتاجى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تسعى اليها أو يجب أن تسعى اليها هذه الدول . وفى مواجهة هذه النتائج ، حاولت دول العالم الثالث العثور على وسائل مأمونة للبقاء وتحقيق قدر من الاستقلال أو الحد من التبعية الاقتصادية

والسياسية في الدول الفقيرة . وفي سبيل الحد من هذه التبعية حاول علماء الاجتماع على المستويين النظري والمنهجي البحث من الأطر الفكرية الشمولية وتصحيح مسار النظريات التقليدية وحل التناقضات الأساسية بين النظرية والتطبيق وبخاصة فيما يتعلق بقولة التطور الاجتماعي للبلدان غير الرأسمالية . ولقد عيرت أفكار علماء الاجتماع عن تبني منطلقات أكثر واقعية للموقوف على فهم وتحليل العلاقة اللامتكافئة بين العواصم والأطراف وطرح المناقشة من خلال قضية استغلال جزء مسيطر من العالم لجزء آخر يدور جبريا في فلك المركز أو بالأحرى عملية استخلاص الفائض الاجتماعي للمجتمعات التابعة وتصدير الجزء الأكبر منه الى مركز النسق الرأسمالي العالمي (١١) .

وفي هذا الصدد ظهرت كتابات عديدة تحاول تفسير وتحليل دور هذه العلاقة الاستغلالية « أحادية الجانب » في ضوء البحث ليس فقط في ديناميات وأساليب استغلال فائض القيمة الموجه الى المركز الرأسمالي بل وأيضا في ضوء الميكانيزمات الاستغلالية وطبيعتها الموجهة من الداخل أي دور المجموعات الاجتماعية والقوى المسيطرة داخل المجتمع ، تلك القوى التي تبحث عن الشرعية للسيطرة على المجتمع في الداخل والارتباط الكامل بالسوق الرأسمالي وتحقيق أهدافه . أي دراسة الأوضاع المحلية وما يصاحبها من تفكك في البنية الاقتصادية والاجتماعية ، وزيادة التفاوت بين الفئات الاجتماعية ، وظهور المجموعات التي تمهد للتحويل الى المجتمع الاستهلاكي التابع ، ورواج القيم الاستهلاكية ، أو القيم السلبية بوجه عام لا القيم التي تبغى الربح السريع دون الاهتمام بقيمة العمل المنتج (١٢) .

إن التغيرات التي تطرا على البنية الاجتماعية في دول العالم الثالث تقوم أساسا لخدمة الرأسمالية المسيطرة في المراكز ، حيث يصاحب عمليات التغلال الرأسمالي تكوين فئات وسيطة بين الرأسمالية العالمية ، والمجتمع التابع ، فظهور السماسرة والمقاولين والمضاربين والمرتشين والمختلسين وتجار الخردة هي سمة تكاد تكون ظاهرة في المجتمعات التابعة بل أنها تزداد

بتعاطف النغلغل الرأسمالى وتكامل مجتمعات العالم الثالث فى السوق العالمى ، تلك الفئات الوسيطة التى تهدف أيضا الى استخلاص الفائض واستهلاكه لتصديره الى المركز الرأسمالى العالمى بعد استقطاع جزء من الفائض يتحدد حجمه وشكله وفقا لمحددات تضعها القوى المسيطرة فى العواصم وتسمح به ، أى وفقا لمجهود هذه الفئات وعلاقتها المصلحية بالمركز الرأسمالى من ناحية ، ووفقا لمساهمتها فى عملية استخلاص الفائض فى صالح القوى الرأسمالية المسيطرة من ناحية أخرى ، وبناء على ذلك يتحدد ظهور المجموعات الاستراتيجية التى تتركز حول السلطة أو تملك مصادرها السياسية والاقتصادية فى بلدان العالم الثالث والتى تجد تدعيبا من الخارج ومن الداخل بشرط خدمة الاقتصاد التابع وخدمة الوجه الآخر فى المركز الرأسمالى .

ولما كانت قضية الاستغلال الخارجى والداخلى تمثل خطرا ليس فقط على المجهودات المحلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل البلدان المتخلفة والتى تنادى بها فى الغالب على المستوى النظرى — مجموعات قليلة من مثقفى دول العالم الثالث — بل وأيضا تزيد من كم وكيف التخلف وتعميق الفجوة على مستوى المعيشة للأفراد فى كلا المجتمعين ، وتساعد فى الوقت ذاته على تغيير أنماط القيم الاجتماعية الايجابية السائدة قبل النغلغل ، وبخاصة قيمة العمل المنتج وقيمة الشرف والأمانة ... الخ تلك القيم ، فقد صدرت الدعوة من هؤلاء المثقفين فى محاولة ايقظ التنبعية او التخلص منها ووقف الاستغلال الاقتصادى والنهب الرأسمالى وتحقيق قدر من الاستقلال الوطنى اقتصاديا وسياسيا وحضاريا ، يتيح تنمية وطنية حقيقية بالاعتقاد فى المقام الأول — على الامكانيات المتاحة والمجهودات الذاتية وإعادة تدعيم الصناعات الوطنية اثنى تحطمت امام التهب الاستعمارى فى العصور السابقة ، وامام النغلغل الاستعمارى بشكله الجديد فى العصر الحديث ، وامام غزو السلع الاستهلاكية الغربية فى هذا الجزء المتخلف من العالم (١٢) .

{ — الاشارة التى وفرتها شواهد التقدم فى الدول المركزية ، ومؤشرات

ومعدلات التخلف في الدول المحيطة ، بحيث أدت الى ظهور ردود أفعال شعوب العالم الثالث في شكل حركات قومية وثورات وانتفاضات أو مشاركة سياسية فعالة ، كرد فعل مباشر ضد الاستغلال المكثف والمتشعب ، الموجه سواء من الخارج أو من الداخل . وقد ظهر رد الفعل هذا على المستوى النظري في شكل منطلقات قومية تتمثل في شكل تطوير طراز فكري جديد يرفض الانساق التقليدية المحافظة باعتبارها أداة الرأسمالية العالمية والمؤسسة الدولية المسيطرة ، والجهاز الحكومي في الداخل ، في الوقت الذي ظهر رد الفعل على المستوى القومي في شكل حركات اجتماعية قامت بها أو اشتركت فيها قطاعات كبيرة من الفئات الوسطى والدنيا ، أي الفئات المستغنة والتي لديها القدرة على توصيف هذا الاستغلال وتحويله الى قوة ثورية جماعية تستهدف رفض وسائل الاستغلال الاقتصادي في المقام الأول ، وتقوم ضد عمليات الانقار المستمر *Verlendung* (*) في الموجه من الخارج ، وضد القهر الاقتصادي والسياسي الموجه من الداخل ، ولما كانت هذه الحركات تتشكل في فترات تاريخية معينة ، فانها تتسم بخصائص وطبيعة المراحل التي تحدث فيها ، فتظهر الحركات القومية على سبيل المثال في مراحل التغلغل الاستعماري والتدخل العسكري كما تظهر الانتفاضات الشعبية في مرحلة تاريخية مختلفة تتسم بالتفكك الاجتماعي وغياب المسألة القومية أو القضية الوطنية ويكون المحرك ورائها متبذل في ظهور قرارات مناجئة تمس قطاعات كبيرة من الشعب هذه القرارات تعبر عن مصالح الصفوة السياسية أو المجموعات الاستراتيجية أو الفئات العليا في المجتمع أو تعبر عن مصالح كل هذه المجموعات مجتمعة أو أغليبتها وتكون هذه القرارات لها صفة المؤثر المباشر في معيشة تلك القطاعات العريضة من أفراد المجتمع (مل رفع أسعار السلع الأساسية ، خفض المرتبات ، إلغاء دعم على الحاجات الغذائية الأساسية . . الخ ذلك) (١٤) بعبارة أخرى تتوقف خصائص وطبيعة هذه الحركات الاجتماعية والانتفاضات الجماعية

على تلك العلاقة الاستغلالية بين العوامم المستغلة والدول التابعة أى أنها تتوقف على طبيعة وحجم الاستغلال الاقتصادى والسيطرة السياسية الناجمة عن وسائل التهديد أو التدعيم لعمليات التطفل الرأسمالى فى هذه المجتمعات . ان استغلال الفائض الاجتماعى وما يصاحبه من ثغرات جوهرية ذات تأثير سلبى على قطاعات شعوب بلدان العالم الثالث هو اذن العامل الحاسم وراء ظهور الانتفاضات والحركات الاجتماعية فى البلدان المتخلفة التابعة ، كما أن اشتراك الفئات الدنيا فى الحركات القومية الوطنية ما هو الا تعبير عن رفض الاستغلال الدولى والمحلى وبذلك يتحدد هدف هذه الحركات فى البعد الاجتماعى ، أى أن المحافظة على البقاء فى أغلب الأحوال أو محاولة تحسين أوضاعهم المعيشية يظل العامل الجوهرى وراء حركاتهم .

وسوف يظل الاستغلال الاقتصادى — اذا — فى ظل سيطرة النظام الدولى وتطفل الرأسمالية فى العالم الثالث ، مرورا بظلاله التاريخية لهذه السيطرة بدءا من استغلال المواد الخام فى هذه الدول ، ومرورا بدراجنل الاستعمار المسكرى ووصولا الى المراحل الامبريالية الحديثة — وهو القاسم المشترك فى جميع هذه المراحل منذ القرن السادس عشر . الا انه ظهر وبصورة مكتبة خلال القرن التاسع عشر عندما اتت السياسات الرأسمالية (التوسع الرأسمالى وتقسيم العمل الاجتماعى ووضع أسس النظام الدولى الجديد فى هذه الفترة) الى اندماج المجتمعات الفقيرة فى السوق العالمى واقامة النظام الاقتصادى الجديد وتحويل الدول الفقيرة الى دول تابعة . وخلال عملية الاندماج هذه (بمعنى ارتباط النمط الانتاجى السائد فى هذه الدول بالنمط العالمى وتبعية للسياسة التى تضعها القوى الرأسمالية الدولية المسيطرة) كان لابد من خضوع النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى دول العالم الثالث تحت سيطرة الرأسمالية العالمية بحيث تظل هذه النظم تابعة تدور فى فلك ولخدمة الاقتصاد الدولى ، وفى سبيل تكامل هذه الدول واندماجها كان لابد من وضع استراتيجيات تحل وتفكك أنماط الانتاج السائدة قبل التطفل الرأسمالى ، ولتفايدة شكل جديد من الاشكال الاجتماعية

والاقتصادية يتسم بتكوين شبه رأسمالى استهلاكى تابع بمعنى أن هذا الشكل :

- لا يسمح بالتراكم الرأسمالى فى المجتمعات التابعة .
- مجتمع تابع يقوم على استهلاك السلع الرأسمالية .
- يخضع لمطالبات السوق العالمى ويكون فى خدمة الاقتصاد الدولى ..

ويصاحب هذا النمط وبالضرورة تغييرات فى البناءات الداخلية لهذه الدول تتفاوت فيه دخول الفئات الاجتماعية وتتسع فيه الهوة بين مجموعات اجتماعية مسيطرة سياسيا واقتصاديا تدعمها حكومات العالم الثالث التى ترتبط بمصالح القوى الرأسمالية تستخلص بأساليب الاستغلال المشروعة (عن اصدار القوانين والقرارات الوزارية) أو غير المشروعة (عن طريق استغلال الأيديولوجيات السائدة فى هذه المجتمعات فى التحايل على القوانين ووضع شرعية لها) فائض الانتاج الاجتماعى وفائض عمل المجموعات الفقيرة التى — وكما اثبتنا من قبل — تتحول تدريجيا الى قطاعات هامشية تعيش خارج نطاق العملية الانتاجية ، يظل هدفها الأساسى منحصرا فى البحث عن الاحتياجات الأساسية للقوت اليومي ، وبناء على هذا الاستغلال يظهر رد فعل تلك المجموعات المستغلة فى شكل انتفاضات وحركات سلبية أحيانا ، وإيجابية أحيانا أخرى ، حيث تتأرجح هذه الأفعال تبعا للتفاوت فى الأنماط الانتاجية السائدة فى مرحلة من المراحل التاريخية التى يمر بها المجتمع — وتبعا لطبيعة الصراع الذى يحدث فى هذه الأنماط فى محاولة سيادة نمط على بقية الأنماط الانتاجية الأخرى وعادة ما يتم ترسيخ أنماط متميزة تعايش مع بعضها البعض فنجد تعايش أنماط متناقضة تجمع بين المحلية والفقيرة ، ويترتب عليه ظهور اتجاهات أيديولوجية أو « شبه أيديولوجية » محافظة تدعو الى التوازن والتساند الاجتماعى وأخرى راديكالية تظهر موامل التغيير ، ثم نجد صراعات تنشأ بين اتجاهات التقليد والحديث ، بين اتجاهات يمينية متطرفة وعلى نقيضها اتجاهات يسارية متطرفة أيضا وبين القيم السلبية والقيم الايجابية بل وأحيانا نجد اتجاهات تخيل فى طياتها متناقضات أيديولوجية واضحة ، حيث نجد طرح قضية

يختلف عن تفسيرها أو عن وسيلة معالجتها . فمسألة الطرح تبدو راديكالية ، أما التفسير فيظهر بصورة محافظة تقليدية أو أن النتائج لا تتفق والمقدمات ، وعلى المستوى العام نجد مراعات في الاتجاهات السائدة في العالم الثالث . تتفق — كما أوضحنا من قبل — مع المرحلة التاريخية التي تمر بها ، فتظهر على سبيل المثال حركات دينية تبغى تغيير « الحكم الفاسد » أو « غير العادل » بالمفهوم الدينى ، كما أنه — وفي نفس الوقت — تظهر مجموعات ذات هوية راديكالية متطرفة هدفها تغيير علاقات الانتاج السائدة أو النظام القائم ، كما تظهر اتجاهات أخرى ليبرالية تبغى الإصلاح المؤقت أو الدائم ، فى بعض جوانب النسق لتحقيق مصالح معينة ، أو تظهر اتجاهات راديكالية غير متطرفة تشترك مع الليبرالية فى حركة الإصلاح .

وهنا تتداخل وتتضافر عوامل شتى تشكل فى النهاية السلوك السياسى للجماهير الشعبية ويكون رد الفعل من جانب المجموعات المسيطرة بمثابة فى البحث عن أساليب جديدة للاستغلال والسيطرة مستخدمة فى ذلك طبيعة البناءات الاجتماعية والثقافية ومستخدمة أجهزة القمع تارة ، ومستخدمة أساليب الديمقراطية الزائفة الشائعة فى هذه البلدان تارة أخرى ، من خلال المنابر الرسمية أو ما يسمى بجانس البرلمانات للحدوم على الشرعية فيما تنفذه هذه المجموعات المسيطرة من سياسة المؤسسات الرأسمالية العالمية ويكون شعارها المعلن دائما هو البحث عن الاستقرار الاقتصادى لصالح الفئات الاجتماعية ككل .

ان فهم التاريخ الاستغلالى الذى عايشته شعوب العالم الثالث هو المدخل الحقيقى لفهم وتحليل الدور السياسى والاجتماعى للقطاعات المستغلة فى هذه الدول .

ومن هذا المنطلق يجب توجيه البحث نحو دراسة التاريخ الاستبدادى للقوى الرئيسية المنتجة فى المجتمعات المتخلفة ودور هذه القوى فى حركة المجتمع .

فى ضوء العلاقة الجدلية — اذن — بين النمو غير المتكافئ فى كل من

الدول المتقدمة والدول المتأخرة يمكن فهم وتحليل الفعل السياسى والدور التاريخى الذى تلعبه القطاعات الواقعة تحت الاستغلال الاقتصادى المكثف .

من هنا يجب التركيز على دراسة التاريخ الاضطهادى *Underdruckte Geschichte* (*) بتعبير *Schulze* للفلاحين فى المجتمع المصرى باعتبارهم القوى الرئيسية والفئات العريضة التى تعرضت تاريخيا وبخاصة منذ القرن التاسع عشر للاستغلال الاقتصادى من الخارج بعد تكامل الانتاج الفلاحى فى السوق الرأسمالى العالمى فى نهاية حكم محمد على ، ومن الداخل تحت وطأة القهر والاستغلال من جانب جهاز الدولة وكبار ملاك الاراضى الزراعية ، تلك المجموعة التى تكونت على اثر التحول فى اوضاع الملكية الزراعية واستقرارها فى منتصف القرن التاسع عشر ، وكان ذلك من العوامل التى أدت الى الافتقار والبؤس المتزايد الذى تعرض له القطاع الريفى بعد تحطيم الاقتصاد المعيشى *Subsistence production* وادخال النظام النقدى حتى يتلائم مع السوق الرأسمالى وظهور العمل المأجور ، وتهميش قطاعات كبيرة من الفلاحين واخضاعهم للضغوط التى يمارسها عليهم اقتصاد السوق *Market Economy* والنظام الرأسمالى الدولى (١٥) .

ان دراسة التاريخ الاستغلالى للمجتمع المصرى يلقى بلا شك الضوء على دوافع السلوك والفعل السياسى للفلاحين المصريين حيث تتعاظم الحركات التمردية للفلاحين — وخاصة فى فترات الازمات الوطنية.والتي يشارك فيها الفلاحون بدور ايجابى — بتعاظم وتنوع اساليب الاستغلال الموجهة من الخارج والداخل . ففى ظل التغلغل الرأسمالى ، وما يصاحبه بالضرورة من تغييرات جذرية فى هيكل البناء الاجتماعى والاضلاع المعيشية للفلاحين ، تتركز حركات الفلاحين ضد القوى الخارجية ، المتمثلة فى الاستعمار الاقتصادى والعسكرى وضد القوى المحلية ، المتمثلة فى المجموعات الاجتماعية المسيطرة ، أى فئات كبار ملاك الاراضى الزراعية سواء من المصريين او من الأجانب . وتشير الدراسات التاريخية التى ركزت على دراسة الآثار الناتجة عن

عمليات التغلغل الرأسمالى الأوروبى فى المجتمع المصرى فى منتصف القرن التاسع عشر الى أن التحولات الشاملة التى طرأت على البناء الاجتماعى المصرى تركزت فى المقام الأول على المستوى الاقتصادى حيث اتسع نطاق الملكية ثم تدعمت الملكيات العقارية فى الأراضى الزراعية وازدادت رسوخا فى فترات الاستعمار ، مما شكل ضغطا اقتصاديا على الفئات انفلابية الصغيرة وأدى ذلك الى تحويل أعداد غفيرة من الفلاحين الى عمال أجواء أو « اقنان » لا يملكون سوى قوت عملهم ، كما أدت هذه الأوضاع الى معالظهم هروب الفلاحين من قراهم للبحث عن لقمة العيش ولعل ظاهرة « الخروج الربنى » ، بمعنى اضطرار الفلاح الى ترك أرضه والفرار من قريته خاصة فى فترة حكم أسرة محمد على ، وهو خير دليل على الضغط الاقتصادى والاستغلال المكثف الذى تعرض له الفلاح المصرى تاريخيا (١٦) .

التغلغل الرأسمالى ودراسة أوضاع الفلاحين

نشرت دراسات متعددة حاولت تفسير وتطيل الحركات القومية وأشكال المشاركة السياسية لفلاحى دول العالم الثالث من مقولة الاستغلال الاقتصادى والنهب الاستعمارى . ويعد تاريخ المجتمع المصرى ميدانا خصبا ونموذجا أمثل لمثل هذه الدراسات (١٧) . وقد ظهر الاهتمام بهذا المجال لاعلى المستوى القومى فحسب ، بل وأيضا على المستوى العالى ، فالى جانب الدراسات التاريخية التى قدمها مؤرخون عاصروا انقراض الاستعمارية. وكتبوا وصفا دقيقا حولها ، وأهمها كتابات الجبرتي ، والرافعى ، وعلى مبارك الى جانب المذكرات والوثائق الشخصية لقادة الحركات الوطنية فى تاريخ المجتمع المصرى مثل مذكرات سعد زغلول ومحمد فريد تلك التى ركزت على توثيق وسرد الأحداث التاريخية التى خبروها أو عاصروها من وجهة نظرهم ، وما تبع هذه المذكرات من دراسات استقادت منها واعادة تحليلها فى الآونة الأخيرة (مثل دراسات حسين مؤنس ، محمد أنيس ، على بركات ، عبد الخالق لاشين ، عبد العظيم ريشان وغيرهم) الى جانب ذلك ظهرت مجموعة دراسات أخرى يهتمها مستشرقون اجانب فى محاولة لاعادة دراسة تاريخ المجتمع المصرى وبخاصة فى الفترات القومية من

تقارينه (١٨) . فعلى يونيو عام ١٩٧٩ عقدت مجموعة عمل دولية في محافظة
 قنق غرب فرنسا (Aix — en provence) ندوة حول دراسة تاريخ المجتمع
 المصري في القرن التاسع عشر ، وقد قام بتنظيم هذه الندوة المركز القومي
 للبحوث العلمية Centre National de la Recherche Scientifique
 بالتعاون مع مجموعة من المهتمين بدراسات المجتمع الشرقى
 Groupe de Recherches et d'etudes sur le proche Orient

ولقد ركزت الندوة من خلال طرح المشكلات النظرية والمنهجية ، على
 تضاميا الدولة ، والقطاع الزراعى والقطاع الحضرى والتطور التاريخى
 والتطور الايديولوجى وكانت بؤرة اهتمامها هى دراسة البنية الاجتماعية
 فى اطار التركيب الطبقي للمجتمع المصرى . وعلى الرغم من المناقشات التى
 طرحت خلال انعقاد الندوة الا أن اهتمامها انصب على السرد التاريخى
 بدون التفسير الاجتماعى مما حال دون تحليل واضح للعلاقة الجدلية بين
 الرأسمالية العالمية والأوضاع الداخلية للمجتمع المصرى ، بمعنى أنها أغفلت
 الى حد كبير التأثيرات العميقة التى أحدثها التغلغل الرأسمالى على تغيير
 أنماط الانتاج السائدة وتحولها الى أنماط تابعة ، وأثر ذلك على افكار
 الفلاحين المصريين وتحولهم الى شبه بروليتاريا ريفية وحضرية ولذى يجب
 اخذه فى الاعتبار وهو ما سوف نوضحه فى هذه الورقة .

وتشير دراسة حديثة قام بها باحث المانى يدعى Schulze حول تمردات
 الفلاحين ودورهم فى ثورة ١٩١٩ (١٩) الى أنه فى العشرينيات من القرن
 التاسع عشر كانت تسيطر على المجتمع المصرى العلاقات التقليدية حيث
 كان الفئاض الاجتماعى وفائض العمل يستغل ويستملك من قبل مجموعة
 من الأفراد فى اطار شكل من اشكال مركزية الدولة . الا ان هذه المركزية
 كانت تتراجع بين فترة وأخرى ، بمعنى أن المجموعة التى تستغل فائض
 الانتاج فى صورة خراج ، كانت تعيش حراع دائم مع السلطة المركزية فى
 القاهرة وتحاول اضعاف هذه السلطة والاطاحة بها بهدف استخلاص معظم
 الفائض الاجتماعى من الفلاحين وفائض العمل عن طريق السخرة ، فنظام

«الالتزام يعنى أن هناك سلطة تستخلص فائض الانتاج والعمل وتحاول
نكسب الشرعية في استهلاك هذا الفائض الذى كان من الناحية القانونية
شرعية للحاكم المركزى . وظل هذا هو الحال حتى تولية محمد على الحكم
عام ١٨٠٥ وكانت أول خطوة قام بها هي محاولته استرجاع سلطة الدولة
المركزية مرة أخرى بمعنى استخلاص الفائض دون وساطة ، أى تثبيت
دعائم السلطة المركزية التى فقدتها الدولة في عهد المماليك من طريق نظام
«الالتزام» ، ومن ثم كان عليه أن يقضى على هذا النظام الوسيط بين الفلاح
والدولة ، فالفى هذا النظام وأصبحت العلاقة بين الفلاح والدولة علاقة
مباشرة ولكنه وبرغم ذلك اضطر محمد على الى استبدال نظام الالتزام بنظام
آخر لا يختلف عنه كثيرا وهو نظام المهد ، حيث حل كبار موظفى الدولة
محل الملتزمين القدامى في القيام باستخلاص الفائض من الفلاحين ، وبهذا
ظل الوسيط بين الفلاح والدولة ممثلا في كبار موظفى الحاكم (٢٠) .

ولقد شهد المجتمع المصرى في نهاية حكم محمد على تطورات داخلية
مضافت مع التطورات الخارجية ومهدت لادماج المجتمع المصرى تدريجيا في
السوق العالمى وبخاصة بعد ادخال المحصولات النقدية في الزراعة مثل
قصب السكر والقطن مما أدى الى الحدوث تغيرات بنيائية غيرت من الهيكل
الاجتماعى لا في المجتمع الريفى فحسب ، بل في المجتمع المصرى بأكمله عام
وصاحب ذلك بالضرورة تفاوت اجتماعى من خلال نمو فرص تشكيل فئات
ملاك الاراضى الزراعية .

لعبت العوامل الخارجية بتضافرها مع العوامل الداخلية — انن —
الدور المحورى في التحول الى التبعية المغروضة في السوق العالمى وذلك
عن طريق التحول الذى طرأ على الاقتصاد التجارى المصرى — وبناء عليه
ظهرت التحولات البنائية التى غيرت من طابع البناء الاجتماعى مما كانت
له آثاره في تهيش القطاعات الدنيا وبخاصة الفلاحين الفقراء ، أى القوى
المنتجة الرئيسية في المجتمع المصرى . ومع التطور التاريخى للاكتفاء بين
«دول المركز ودول المحيطات» ، زاد الاعتماد الاقتصادى في مصر على الخارج

بربط عملية الإنتاج الفلاحي بشبكة تقسيم العمل الدولي والذي لعب فيه الاستعمار البريطاني — خاصة — دورا محوريا في تكثيف عملية الضرائب بصورة كبيرة وممارسة متزايدة على الفئات الفلاحية في سبيل تكاملهم مع السوق العالمي ، وقد صاحب ذلك ظهور فئات الوسطاء التجاريين والمرايين لاستهلاك الفائض الاجتماعي واستغلال فائض عمل المنتجين الزراعيين ، فظهرت أشكال وأساليب جديدة من الاستغلال والسيطرة من جانب كبار الملاك الزراعيين ، وظهرت المزارع الضخمة على حساب ملكيات صغار الفلاحين مما يعنى ارتباط كبار الملاك بصغار الفلاحين في شكل علاقة شبه عبودية تقوم على الاستغلال والتبعية .

وبناء على ذلك تعاضلت حدة التباين الاجتماعي القروى بين مجموعة كبار الملاك ومجموعة الفلاحين الذين تحول معظمهم الى عمال اجراء او قطاعات اصبح موضعها خارج نطاق العملية الانتاجية . وهكذا تضاعفت العوامل الخارجية مع الداخلية وادت الى افكار الفلاحين المصريين واصبح ذلك مهيئا للترمز الفلاحي الجنائى ، اى تشكيل السلوك السياسى وبلورة الدور التاريخى لاشترك الفلاحين فى الحركات الاجتماعية والقومية هذا الدور الذى ارتبط بطبيعة الأوضاع الخاصة التى عايشتها القطاعات الفلاحية تاريخيا .

أن خصوصية الوضع فى مصر تشير الى تأسيس دولة تابعة تقف على قمتها حكومة تبحث عن الشرعية للسيطرة المركزية ذات خصائص تعتمد على السلطة المركزية التى تخضع لها جميع محافظات القطر المصرى . وقد كان الجاعك على تأسيس هذه المركزية هو استخلاص الفائض الاجتماعى عن طريق الاحتكار الذى فرضته الدولة ، بمعنى التمهيد لبناء اقتصادى زراعى تابع معتد على احتكار القطن المصرى — عماد الدخل القومى فى ذلك الوقت — فالتوسع فى زراعة محصول نقدى مثل القطن والتحول من الاقتصاد المعيشى الى اقتصاد نقدى تابع أدى مع التطورات التى طرأت

على المجتمع المصرى (التفتلن الرأسمالى) الى ادماج الانتاج الزراعى فى المحيط الرأسمالى العالمى . ومع هذا التطور ظل الشكل « القطاعى الشرقى » دون تغيير . ولكنه وفى نفس الوقت عايش تغيرات مبهدة للتحويل فى البناء الداخلى لمصلحة علاقات السوق والتبعية أى تلك التغيرات التى طرأت على وسائل المواصلات لتحقيق مطالب القوى الاستثمارية فى محاولتها ربط المجتمعات المحلية لتحقيق مصالح السوق الرأسمالى والسيطرة على الاسواق المحلية . وهكذا ظل المجتمع المصرى محيطيا يدور فى فلك النظام الرأسمالى الدولى تقف على قمته حكومة تابعة تتكون من مجموعات تتصارع من أجل السلطة ، هدفها التحكم والسيطرة على الأرض الزراعية واستخلاص الفائض الاجتماعى لكى تستبقى ما يمكن استبقائه لترضى به جهاز الدولة . ويقف على الجانب الآخر تلك المجموعات الاستراتيجية ذات المصالح المشتركة فى المحافظة على تبعية النظام المحلى للسوق الرأسمالى . تتصارع هى الأخرى مع السلطة المركزية من أجل الحفاظ على أوضاعها الاقتصادية المتميزة ومن أجل استهلاك جزء من الفائض الاجتماعى أيضا ، الا أنه فى أحيان كثيرة يحدث ترابط عضوى بين هذه المجموعات المسيطرة والمتصارعة فى المجتمع وبين الجهاز الحكوى أو الجهاز البيروقراطى للدولة بناء على واحدة الهدف (استخلاص الفائض واستهلاكه والتمهيد لسيادة النمط شبيه الرأسمالى الاستهلاكى التابع) . وهنا نظل القوى المنتجة فى المجتمع سواء قوى الفلاحين أو قوى العمال واقعة تحت وطأة الاستغلال أو ما يمكن أن نوصفه بأنه استغلال متشعب الأبعاد :

— البعد الخارجى ، بمعنى استغلال مكثف من الخارج (النسق الرأسمالى العالمى) ..

— والبعد الداخلى ، أى استغلال موجه من الداخل ذو شقين :

✱ **الشق الأول :** يمثل الاستغلال من جانب الدولة وجهازها المسيطر .

✱ **الشق الثانى :** يمثل استغلال المجموعات المحلية المسيطرة مثل :

كبار ملاك الأراضي الزراعية في الريف ، والمجموعات شبه الرأسمالية في المدينة ، وعادة ما تكون هذه الفئات الأخيرة وبخاصة في مراحل التطفل الرأسمالي من تاريخ المجتمعات التابعة مجموعة واحدة تملك مصادر القوة الاقتصادية والسياسية في المجتمع ، في الريف بسيطرتها على الأراضي الزراعية واستغلال الفلاحين ، وسيطرتها على جهاز الدولة ، ثم أنها تستغل نفوذها والظروف التي يمر بها المجتمع في الدخول في عمليات استغلالية رأسمالية وتجربة في المجالات الزراعية أو الصناعية .

في ظل هذه العوامل الخارجية والداخلية يظهر رد فعل الفئات الفلاحية المستغلة في أشكال سلوكية سياسية تتطور — كما تشير الوثائق التاريخية للمجتمع المصري — بين الأعمال الطائفية والعنوية الجماعية الى شكل من أشكال التنظيم السياسي ، يساعد على ذلك مجموعة عوامل ترتبط بالسياق التاريخي العالي والمحلي : أي الظروف الفاتية (المعنوية) للحركة الاجتماعية ، والأحداث التي تمر بها الفئات الفلاحية في فترات تاريخية محددة ومميزة .

وفي ضوء هذه المقولة يمكن الكشف عن القضيتين التاليتين :

القضية الأولى : تتعلق بالدور التاريخي للفلاح في الحركة السياسية والاجتماعية والفئات القادرة على الحركة السياسية والإيجابية .

القضية الثانية : تدور حول الشروط المسبقة لتعبئة الفلاحين والظروف المهيئة للحركة الفلاحية .

دور الفلاح في الحركات الاجتماعية والسياسية

تتفق معظم دراسات الحركات الاجتماعية على مقولة سلبية الفلاح ، وخضوعه للسلطة حيث تقلل هذه الدراسات من الدور السياسي ومن قدرة الفلاحين على القيام بأعمال سياسية جماعية أو منظمة (٢١) . ويفسر أصحاب هذا الاتجاه سمة السلبية في ضوء الأوضاع المجتمعية المحيطة بالفلاح ، أي أن

حوامل سلبية الفلاح ترجع في المقام الأول الى طبيعة البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لمجتمعه ، حيث أنها تساهم في ترسيخ سمة الخضوع . لذلك المجموعات المسيطرة ، وتخلق نوعا من الحذر الشديد لدى الفلاح من اصحاب السلطة والنفوذ ، ومن ثم تتشكل شخصية الفلاحين وتتأصل فيهم سمات السلبية وابتعادهم عن المسرح السياسي . ورغم شيوع هذا الاتجاه بين علماء الاجتماع ، إلا أن بعض هذه الفرضية جاء على أساس من الشواهد الإمبريقية والتاريخية لمجتمعات العالم الثالث ، حين يتيح للفلاح الفرصة للمشاركة في الحركات الاجتماعية والسياسية التي حدثت تاريخيا وبخاصة في القرن العشرين : والتي نبهت علماء الاجتماع الى القدرة السياسية للفلاحين ، وبالتالي إمكانية تدعيم الدور الذي يمكن أن يساهم به الفلاح في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهها نحو خدمة مجتمعه .

لقد شارك الفلاحون في القرن العشرين في الحركات الاجتماعية وأنشيطية في بلدان العالم الثالث ، وكانت ايجابية السلوك السياسي للفلاحين هي العامل الجوهري وراء نجاح هذه الحركات سواء في المكسيك عام ١٩١٠ أو في روسيا في عامي ١٩٠٥ ، ١٩١٧ ، أو في الثورة الصينية بمرآحها المختلفة منذ عام ١٩٢١ ، أو في الثورة الفيتنامية خلال الحرب العالمية الثانية أو في الثورة الجزائرية عام ١٩٥٠ فكل هذه الثورات وكما يشير ولف El. Wolf (٢٢) .

«were to some extent based on the participation of rural populations».

وفي مجتمعات أخرى من العالم الثالث وقعت انتفاضات ملاحية وحدثت مشاركة فعالة في الحركات القومية المعبرة عن تاريخ هذه البلدان ، فقد شارك نالاجو مصر بمسورة ايجابية في حركة عرابي ١٨٨١/١٨٨٢ وفي حركة سعد زغلول عام ١٩١٩ ، بالإضافة الى ظهور أشكال من الصراع الاجتماعي بين قوى الفلاحين وقوى كبار ملاك الأراضي الزراعية .

لقد فرض سلوك الفلاحين السياسى فى القرن العشرين على علماء الاجتماع ضرورة اعادة قراءة التاريخ الاستغلالى للفلاحين : ودراسة قدراتهم على الممارسة السياسية وتمثلهم للشروط الضرورية للحركة الفلاحية ، فنجد على سبيل المثال شاتين Shanin يطلق الابل على قوة الفلاحين السياسية والاجتماعية فى ضوء كثرة أعدادهم وقدراتهم على التحكم فى المواد الغذائية الرئيسية لشعوبهم ، كما أشار الى قضية على جانب كبير من الأهمية هى أن فرص قيام الفلاحين بحركات ثورية تتزايد وتتدعم خلال الازمات الوطنية التى تمر بها مجتمعاتهم (٢٣) .

«The peasant's chances of influencing the political sphere increase sharply in time of national crisis»

ومع ذلك فان امكانية قيام الفلاحين بحركة ثورية تعتمد فى الاساس على مدى قابليتهم للعمل الجماعى ، سواء العمل المنظم او غير المنظم وعلى مدى قدرتهم على التفاعل الجماعى وانعكاس هذا التفاعل فى صورة هدف أيديولوجى يسعون من أجله (٢٤) .

ويشير باحث آخر يدعى J. Scott فى دراسة بعنوان *The Moral Economy of peasant* نشرها عام ١٩٧٦ ، الى بعد هام فى تحليل وتفسير الدور السياسى للفلاح ، وهو ما يطلق عليه الاقتصاد المعنوى *Moral Economy* ، حيث يرى أن فهم وتحليل الدور السياسى للفلاحين فى العالم الثالث لا يتأتى فهمة فقط من خلال دراسة العوامل الموضوعية للتمرد والثورة ، وانما أيضا فى ضوء العوامل المعنوية التى تساعد على ممارسة السلوك السياسى الايجابى ، فتهديد أسس حياة الفلاحين المعيشية هو العامل الحاسم وراء انتفاضاتهم وحركاتهم الاجتماعية بمعنى أن العامل الاساسى وراء الرغبة فى التمرد والثورة ، فالاستغلال الاقتصادى وحده قد يؤدى الى التمرد ولكنه ليس سببا كافيا لتحريك الفلاحين وانتظامهم فى احوار سياسية فعالة ، كما أن الاستغلال المتزايد الذى يمس مجموعة كبيرة من الفلاحين بصورة مباشرة ومغلظة قد يؤدى الى التمرد ولكنه ليس

حسبنا كافيًا لقيامهم بحركة جماعية منظمة ، فهناك عوامل أخرى يمكن الكشف عنها من خلال دراسة السياق العام للتمرد الفلاحي .

ومن خلال الأبعاد الاجتماعية والمعنوية في حياة الفلاحين المعيشية يمكن الكشف عن دور البعد المعنوي في التأثير على السلوك السياسي للفلاح .

هناك إذن تضامير عوامل موضوعية تتركز في الاستغلال الاقتصادي والسيطرة السياسية ، مع عوامل معنوية أو ذاتية تساعد في تحريك الفلاحين ، جيمعني أنها تؤدي إلى الرغبة في التمرد والتعبير عن هذه الرغبة بفعل جماعي . منظم يقود إلى حركة فلاحية (٢٥) .

وهناك اتجاه آخر ينطلق أيضا من تهديد أسس حياة الفلاحين أو تهديد قاعدة الانتاج المعيشي لفلاحي العالم الثالث ، وذلك من طريق اتمام نظام الاقتصاد النقدي والتجاري السلمي المتطفل الذي يؤدي بدوره إلى تعطيل العملية الانتاجية في البلد الملتقى ، وإلى تحطيم نمط الانتاج المعيشي للفلاح ، وربه بالاقصاد النقدي ، ومن شأن ذلك حدوث تحولات جذرية في البناءات الداخلية لدول العالم الثالث ، تلك التحولات التي من شأنها افقار الفلاحين وتحطيم أسس معيشتهم ، بظهور العمل المأجور وادخال الاقتصاد النقدي حتى يتلائم مع السوق الرأسمالي ونزاع ملكيات الفلاحين وتعاملهم مع النظام الرأسمالي . كل ذلك أنماط شهدتها وما زالت تشهدها مجتمعات العالم الثالث ، بما يصاحبها بالضرورة من أحداث تغيرات في البناءات الاقتصادية لهذه المجتمعات والتي تعمل بشكل عام على تحطيم الأسس الاقتصادية للفلاح ، وتعمق إعادة انتاجه ، ويزداد تفرجبا التفاوت الاجتماعي ، مما يؤدي إلى ظهور صراعات محلية تتزايد مع حدة التطفل الرأسمالي في هذه المجتمعات . وقد يساعد ذلك في مرحلة من المراحل إلى تطور الوعي الاجتماعي بدرجات متفاوتة ترتبط بمرحلة التطفل وطبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع الفقير ، ويساعد على ظهور تظاهرات جماعية وحوادث انتفاضات فلاحية في هذه الدول ، وهذا هو الحال في تلك البلدان

سواء في أمريكا اللاتينية أو في الهند أو في محر في فترات الاستغلال
الاستعماري (٢٦) .

وزبها كان ذلك سببا لصحور الدعوة من باحثي علم الاجتماع بضرورة:
البحث في تأثير النظام التجاري والتبادل غير المتكافئ بين الدول الصناعية.
المتقدمة ودول العالم الثالث المتخلفة ، ومدى تأثير هذه العلاقة على البلاد.
الفقيرة ، خاصة أن الدلائل تشير الى عمليات الانقار المستمرة التي
شهدتها وتشهدها المجتمعات الأخيرة ، مما يؤدي الى تراكم التخلف ورفع
معدلات ترسيخ التبعية ليس فقط على المستوى الاقتصادي — بمعنى
خفض معدل الاستثمار — وانما وهو الأهم على المستوى الاجتماعي.
والحضاري ، أي التغيرات التي تحدث على مستوى القيم الاجتماعية في البلد.
التخلف . وفي مقال حديث أوضح سمر نعيم تلك التحولات التي طرات على
القيم الاجتماعية في ظل علاقة التبعية وبخاصة في فترات السبعينات من
القرن العشرين في المجتمع المصري ، تلك القيم التي يرى أنها تتحول
تدرجيا من قيم ايجابية راسخة في بناء المجتمع مثل قيمة العمل المنتج ،
وقيمة الشرف ، وقيمة الأمانة ، الى قيم سلبية تؤدي الى تخلف المجتمع
وليس الى تنميته (٢٧) . ويؤكد جلال أمين وجهة النظر هذه بأسلوبه.
آخر حيث يشير الى أهمية التغيير الذي يحدث على المستوى الحضاري.
الى جانب التغيرات التي تحدث على المستوى الاقتصادي والفكرة التالية.
توضح وجهة نظره :

« هناك بين السلع الجديدة ما أحدث انقلابا في عادات الناس.
الاجتماعية بحيث أصبح الامتناع عن استهلاكها يعد ضربا من الشذوذ يحتاج
الى ارادة حديدية أو الى انفصام شبه تام عن المجتمع » ويضيف جلال
أمين . . . أن تأثير السلع الاستهلاكية وتغلغلها في المجال الاجتماعي.
يؤدي الى تعاضل القيم الاستهلاكية بين الأفراد حيث تسود القيم الاجتماعية.
المضادة التي تتميز بأن استهلاكها سرعان ما يولد ما يشبه الايمان بحيث يصبح
من أصعب الأمور التخلي عنها حتى مع التيقن من ضررها . علاوة على ذلك

« فقد أصبح المنتجون وحلفائهم في صناعة الاعلان » يتقنون في ابتداء الوسائل التي من شأنها أن تحول حرية المستهلك في الاختيار بين سلع متعددة الى علاقة ارغام من ناحية وخضوع من ناحية أخرى ليس من السهل الفكك منها » (٢٨) .

وجدير بالذكر انه برغم أهمية المقولات السابقة الا انها تظل أسيرة الموقف النظري ما لم تتم عملية التحقق الإمبريقي في الواقع الفعلي المعاش . (مع عدم اغفال الدراسات الواقعية التي انطلقت أساسا من تلك المقولات) فتظل هناك صعوبات أخرى تتعلق بموقف الفئات الدنيا في مجتمعات العالم الثالث من عمليات الاستغلال المكثف والتطفل الرأسمالي في جميع جوانب الحياة ، وبخاصة في القطاع الزراعي في المجتمعات التي يقوم عليها التوحي . على هذا القطاع كمصر ، وتتعلق بطبيعة الظروف الخاصة التي تتم من خلالها توحيد تلك الفئات شبه البروليتارية وإمكانية قيامهم بأفعال سياسية جماعية ذات فعالية وإيجابية وأى الفئات ميلا نحو الثورة ، هى الفئات التي يطلق عليها مجازا « الوسطى » أو البروليتاريا الحضرية أو البروليتاريا الريفية بمفهوم Rosebery أو كما سجل فرانز فانون F. Fanon مقولته حول قدرة الفلاحين انفقراء على العمل الثوري (٢٩) .

«The Peasant are alone revolutionary, for they have nothing to lose and every thing to gain»

وحمل عملية الاستغلال بمفهوم Scott يمكن أن تعد مثلا كافيا لقيام المجموعات الريفية بالثرد والثورة أم أن الاحباط والفقر المتزايد كما عبر عنه هوبسباوم Hobabawn . هو العامل الجوهرى في قيامهم بأفعال سياسية ، أم أن الفلاحين سلبيون ولا طائل من ورائهم كما وصفهم ماركس بأشولة الباطلس Kartoffelsacke (٣٠) .

وفي ضوء هذه التساؤلات قدم حمزه علوى Alawi تحليل لحركات الفلاحين من خلال تفسير وعرض نماذج الثورة الصينية والروسية والهندية ، بهدف التعرف على الشروط العامة للحركة الفلاحية ، وقد تركزت دراسته على قضية القوى الثورية في الحركة ، بمعنى البحث عن أى الفئات من المجموعات الفلاحية قادرة على العمل الثوري الإيجابى .

وقد توصل من خلال دراسته الى معارضة الفرضية القائمة على
تدرة الفلاح الفقير في العملية الثورية التي قدمها كل من فرانز فانون Fanon
وفرضية ماو Mao التي يذهبها عامى ١٩٢٧/٢٦ حول الدور الثورى للفئات
المطحونة من الفلاحين وتقدرتهم على قيادة الحركات الثورية ، وأوضح ان
ما يمكن أن نطلق عليه « الفلاح المتوسط » هو أكثر العناصر تجزئة على
مواصلة العمل الثورى وقيادة الحركات الاجتماعية الثورية ، فالفلاح
المتوسط أو « الفلاح الحر » يملك القدرة على العمل الجماعى المنظم ،
ويتميز بتأليلته لتطوير الوعي الاجتماعى الذى هو عماد الاستراتيجية الثورية
السليمة التي يضعها من أجل دفع المجموعات الفلاحية نحو التضامن
تأتى في الغالب متأخرة ، بمعنى أن انتفاضات الفلاحين الفقراء في الصين ،
والصراع الاجتماعى الفغال (٢٦) .

فقراء الفلاحين أذن في حاجة ماسة الى قيادة من الخارج ، بمعنى
اجتياهم للبحث عن زعيم من خارج المجموعة الفلاحية الفقيرة التى ينتهون
اليها ، انهم في حاجة الى الفلاحين الأحرار ذوى القدرة على تدعيم العملية
الثورية ورسم الاستراتيجية السياسية وتنظيم المجموعات الفلاحية ودفعهم
نحو العمل الثورى الجماعى المنظم ، ومع ذلك فقد أوضح حمزه علوى —
بناء على خبرة « ماو » في العمل الثورى مع فلاحى الصين — أهمية الفلاح
الفقير ، كقوة ثورية لا يجب اغفالها حيث قدم ملاحظة على جانب كبير من
الأهمية تشير الى أن اهتمام القيادات بالقدرة الثورية للفلاحين الفقراء
تأتى في الغالب متأخرة ، بمعنى أن انتفاضات الفلاحين الفقراء في الصين
كانت سابقة على دعوة وتنظيم القيادات لهم ، وهذا يعنى أن هناك
قدرة ثورية كامنة لدى هذه القطاعات الفلاحية يجب أخذها في الاعتبار
ولكنه (أى حمزه علوى) في محاولته للتوصل الى فرضيته عن « الفلاح
المتوسط الحر » يشير الى أهمية « ماو » في قيادة الحركة الفلاحية حيث
انه أى « ماو » أعطى الحركة الطابع التنظيمى الذى كان عماد الفعل
السياسى لاجماعى للفلاحين (٢٧) .

وتشير دراسة حديثة لإكليب هذا المقال حول الحركات الفلاحية في مصر (٢٢) إلى أن حركات الفلاحين وانتفاضاتهم في المجتمع المصري ، بدأ من الحركة الإبراهيمية عامي ١٨٨٢/٨١ ، تلك التي لعب فيها عرابي دور المنظم وقام بتنظيم الحركة الثورية ضد الاحتلال البريطاني ، تؤكد تنكامل وتوحد الفلاحين في جميع المناطق الريفية والقبائل على التطوع للدفاع عن الوطن في وقت كان فيه اللإلاج يهرب من الجندي ، أو يدفع « البديلة » . كما تشير التبرعات التي جمعت من الفلاحين والثابتة في أوراق الثورة العرابية — تلغرافات — إلى مدى المشاركة الفعالة في تلك الحركة ، فقد كانت هناك في كل المناطق الريفية لجان تابعة لعرابي تقوم بتنظيم قوى الفلاحين وتعبئتهم للقيام بالحركة الثورية . لقد شهدت الحركة الديمقراطية بدءا من عام ١٩٠٥ فترة حاسمة من فترات الفضل الوطني تحت لواء مصطفى كامل ، ثم بقيادة محمد فريد وأخيرا في « ثورة الأفندية » كما يطلق عليها Schulze بقيادة سعد زغلول . وتشير المراسلات السرية لزعيم ثورة ١٩١٩ بعد نفيه إلى ملحة وبعد قيام الحركات والانتفاضات العارمة في الريف المصري إلى أن هذه الحركات قد اتخذت أساليب مختلفة تمثلت في العنف وقطع المواصلات ، وتخريب وحرق مخازن الغلال ، والصراعات المسلحة مع قوات الاحتلال والاستيلاء على الأراضي الزراعية لكبار الملاك ومهاجمة تصور المجموعات المسيطرة مع كبار العائلات (محمد محمود باشا وغيره) وإقامة جمهوريات « وقتية » في زفتى والمنيا ، لقد اعترف سعد زغلول في مواقع متعددة بأنه لم يكن يضع في حسبانته قدرة الفلاحين على التمرد والثورة دون قيادة ترشدتهم وتدفعهم نحو العمل الثوري ، مما جعله يشير صراحة إلى أنه قد حان الوقت لكي يؤمن القادة بقدرة الفلاحين الثورية ، تلك القدرة التي كانت على جد تعبيره — العامل الجوهري في المطالبة بالاستقلال والديموقراطية والوقوف ضد قوات الاحتلال .

وهنا تتور قضية جوهرية نالت اهتمام كثير من علماء الاجتماع فتعلق بالقضية الوطنية ودور الفلاحين فيها فعلى سبيل المثال يشير مور More بأنه على الرغم من أهمية هذه القضية ، إلا أنها تتوقف على طبيعة المرحلة

التي يمر بها المجتمع . كما يؤكد شانين Shanin أن دور الفلاحين في الحركات
الثورية يزداد بشكل واضح وملحوس خلال الأزمات الوطنية
National Crisis
وتدفعنا المناقشة السابقة الى طرح تساؤل أساسى يتعلق بالشروط
المسبقة لتعبئة الفلاحين وممارستهم السياسية الفعالة ، والظروف الملائمة
التي تفضى بهم الى توصيف مصالحهم ، وتقنين أهدافهم الاجتماعية وأحكام
سبل الدفاع عنها . . . الى آخر ذلك وهذا ما سوف نوضحه في الجزء
التالى :

الشروط المسبقة لتعبئة الفلاحين والفعل السياسى الإيجابى :

يمثل الاستغلال الاقتصادى Economic exploitation
شروطا موضوعيا للحركة الثورية كما أن زيادة حد هذا الاستغلال يعتبر أيضا
علما حيويا فى قيام العديد من الانتفاضات الفلاحية . وتؤكد الخبرة التاريخية
أن دوافع ثورة الفلاح هي فى الأساس دوافع اقتصادية : بمعنى أن تهديد
أسس حياة الفلاح المعيشية هي العائل الحاسم وراء تدمره ورغبته فى التمرد
والثورة ، ولكن من الجدير بالذكر أن دراسة السلوك السياسى للفلاح فى
مجتمعات العالم الثالث تشير الى مشاركته السياسية فى الحركات الاجتماعية
والقومية أكثر مما تشير الى ظهور انتفاضات وحركات فلاحية خالصة .

ومن هذا المنطلق نرى أن الشروط الموضوعية هي شروط ضرورية
للقيام بحركة اجتماعية ، ولكنها ليست كافية لأحداث حركة فلاحية ذات هوية
اجتماعية تعبر عن مصالحهم وتدافع عن أهداف ومصالح الفلاحين ، بعبارة
أخرى أن توافر الشروط الموضوعية (الاستغلال الاقتصادى) وحدها ليست
كافية لقيام الحركة الفلاحية الفعالة والمنظمة ، فالحركة فى حاجة
دائما الى توافر عوامل أخرى يمكن أن نحددها فى « الشروط المعنوية »
Moral أو الذاتية « للحركة الثورية » .

الحركة الثورية — اذن — فى حاجة الى انبعاد أيديولوجية ، وعوامل
تفظيمية لا تتوافر الا بتوافر الرغبة فى التمرد والعمل الجماعى المنظم من

لنجل اعادة انتاج الصراع ، أى من أجل استمرارية الصراع مع المجموعات المسيطرة . ويبدو أن تلك العوامل تنفقد اليها القطاعات الريفية في مجتمعات العالم الثالث ، حيث ضالة القدرة التنظيمية وعدم السماح لتلك القطاعات بالتمثيل في الأحزاب السياسية ، وغياب فكرة النقابات الفلاحية ... الخ تلك العوامل المرتبطة بالأنظمة الداخلية لمجتمعات العالم الثالث : مما يؤدي الى ضعف قدرة الفلاحين في الحركة السياسية المنظمة الايجابية . فالقدرة السياسية للفلاح يجب أن تتوافر لها في المقام الاول مقومات مناسبة تعمل على اتصال هؤلاء الفلاحين واتحادهم والتقاء تطلعاتهم ومصالحهم مع مظام ومصالح المجموعات الأخرى حيث يتوافر في ظل هذه الظروف المتفاعلة تشكيل قيادات فلاحية تعمل على تنظيمهم وتدفعهم نحو العمل الجماعي . أن ذلك لا يعنى أن توافر هذه الشروط مجتمعه يحدث بالضرورة الحركة الفلاحية المنظمة ذلك أن تنظيم هذه الحركة يبدو أنه معتد الى حد كبير على قدرة الفلاحين وخبرتهم في تحديد وتوصيف أوضاعهم الاجتماعية الفعلية ليجدوا أنفسهم في هذه الحالة مطالبين — من أجل البقاء — بالدفاع عن أهدافهم ومصالحهم الاقتصادية ومن ثم يشعرون بالرغبة والارادة الملحة في التصارع من أجل الحفاظ على حقوقهم الاقتصادية على الأقل من وجهة نظرهم . بعبارة أخرى ، أن امكانية توصيف المصالح والأهداف الفلاحية تتعلق ليس فقط بتوافر الشروط الموضوعية للثورة ، بل وايضا بتضامن هذه الشروط مع للعوامل المعنوية ، تلك العوامل التي تساعد على تضرع الفلاحين وتظهر الارادة الصراعية والقدرة الثورية لدى الفلاح ، الا أن هذه الامكانية تظل مع ذلك وكما يشير Moore أسيرة الظروف المجتمعية والمرحلة التاريخية التي يعيش في ظلها الفلاح (٣٤). وإذا كان من الصعب حصر كل الظروف المجتمعية التي تساعد على ظهور السلوك السياسي الإيجابي والحركة الفلاحية في دول العالم الثالث ، الا أننا يمكن أن نعرض على سبيل الاختيار لاهمها في النقاط التالية :

١ — حدوث الأزمات الوطنية ، وصراعات الأحزاب السياسية وتغير سياسة الدولة في مصالح الفئات الفلاحية ، من العوامل المعجلة والمهيئة

تظهر تيارات فلاحية : ففى ظل هذه الأوضاع يعبر الفلاح عن أهدافه وتقبلور هذه الأهداف بظهور قيادات فلاحية تعمل على تنظيم القوى الفلاحية وتدفعهم لمواجهة القوى المسيطرة . ويرى الفلاح نفسه فى وضع يسمح له بالدفاع عن مصالحه الاقتصادية فيثور وتظهر هذه الثورة فى أشكال متميزة ترتبط بمرحلة الأزمة التى يمر بها المجتمع ككل — بمعنى أنه فى القومية — على سبيل المثال — يشترك الفلاح ويساهم فى الحركات الوطنية ويساعد قيادات هذه الحركة أملا فى التخلص من الظلم الاجتماعى وأملا فى المحافظة على بقائه أو تحسين أحواله المعيشية فمرى فى قيادة هذه الحركات رمز « المخلص » من الاستغلال الاقتصادى ، فقد كان الفلاح المصرى يعتبر عربى زعيم الحركة العربية « المخلص » بل كان يطلق عليه « الأوحد » كتعبير عن أنه الوحيد الذى وقف أمام الظلم والذى ساند الفلاح فى محاولة القضاء على الاستغلال الاقتصادى (٢٥) . كما كان سعد زغلول عام ١٩١٩ يمثل بالنسبة للفلاح المصرى المحرر من الاستغلال الاقتصادى المكثف والسيطرة السياسية (٢٦) .

أن اشتراك الفلاحين فى الحركات القومية يجب أن ينظر اليه — اذن — فى ضوء البعد الاجتماعى وليس فى ضوء البعد السياسى للحركة ، ومن هذا المنطلق يمكن طرح القضية على الوجه التالى : كلما كانت الظروف السياسية العامة فى المجتمع مهيئة لتضامن العوامل الموضوعية مع العوامل المعنوية ، كلما ساعد ذلك على ظهور تيارات فلاحية . أن امكانية قيام الفلاحين بحركة ثورية فى مجتمعات العالم الثالث ترتبط وفى الأساس بالاطار المجتمعى السياسى العام للدولة ، وعليه فيجب توافر العوامل المعجلة والمهيئة للتأخر الفلاحى ، بمعنى عوامل اضعاف الشرعية على السلوك السياسى والتى من خلالها يستطيع الفلاح التعبير عن مصالحه والعمل من أجل الدفاع عن هذه المصلحة .

وبما أن الفلاح فى مجتمعات العالم الثالث بعيدا دائما المسرح السياسى ، فإن الحركات القومية والازمات الوطنية التى تحدث فى تاريخ مجتمعه ،

تتيح له انفرصة للعب دور سياسى فعال ، ولكن يظل هذا الدور محددا أو منحصرا فى الاهداف الاقتصادية وبعيدا عن الاهداف السياسية العامة .

٢ - حدوث تغييرات اجتماعية وسياسية فى الدولة من شأنها اتاحة الفرصة لقيام منظمات شرعية للفلاحين : تلك التغييرات التى تؤدى تدريجيا الى تنظيم مجموعات فلاحية ، وتمزز قيادات محلية تساعد على تطوير اوعى الاجتماعى وتوصيف اهداف ومصالح الفلاحين وتتيح الفرصة للتعبير عن تلك المصالح فى اطار من الشرعية مما يوفر الشروط الضرورية الموضوعية والمعنوية للحركة الثورية الفعالة . أن التغييرات الجذرية التى طرأت على المجتمع المصرى وبخاصة فى فترة الستينات وما يصاحبها من تغيرات فى الازوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفلاح المصرى (بمعنى اتاحة الفرصة بتشكيل منظمات سياسية تعبر من خلالها مجموعات الفلاحين عن مصالحهم واهدافهم فى اطار الشرعية التى أضفتها عليهم الدولة) ساعدت على حدوث صراعات محلية ضد الفئات المسيطرة اقتصاديا فى الريف ، بل وجدت المجموعات الفلاحية ولأول مرة التأييد من جانب القوى الثورية والوقوف معهم ضد الفئات المسيطرة مما شكل الشروط العامة للقيام بانفاضات فلاحية فى القطاع الريفى ومن هنا يمكن طرح القضية على النحو التالى : أنه مع تعاطف التغييرات الاجتماعية والسياسية فى المجتمع فى صالح الفلاحين من وجهة نظرهم تتعاطف بالضرورة الأعمال السياسية والايجابية وتظهر الصراعات المحلية ، ومع تطور هذه الصراعات تزداد غرض الفلاحين فى تحديد اهدافهم وتوصيف مصالحهم الاجتماعية وتشكل القيادات الفلاحية (من الداخل) التى تعمل على تنظيمهم وتقودهم نحو العمل الثورى الجماعى المنظم .

أن خبرة الصراعات اليومية المتكررة على المستوى المحلى أو ما يمكن أن نطلق عليه « باعادة انتاج الصراع الاجتماعى » *Reproduction of social conflict* من شأنها اتاحة الفرص لتشكيل وبلورة الوعى الاجتماعى لدى مجموعات الفلاحين المشتركين فى عمليات الصراع ، بمعنى اتاحة الفرصة لاثهار قدرتهم على توصيف أسس حياتهم المادية ، وظهور

القيادات التي تعمل مع المجموعات الفلاحية وتدفعهم نحو الصراع الثوري .

وخلاصة القول أنه طالما كانت الظروف المسببة لقيام فلاحى العالم الثالث بحركات اجتماعية تكمن في طبيعة العلاقة غير المتكافئة بين دول العالم الرأسمالى والاستقلالى ، ودول المحيطات التابعة فان امكانية قيام الفلاحين بحركة اجتماعية ثورية واعادة انتاج الصراع الاجتماعى يتوقف وبالضرورة على طبيعة هذه العلاقة والظروف التاريخية والعالمية والمحلية .

المراجع والهوامش :

١ — برغم وجود مصطلحات شتى وتعريفات متباينة حول التخلف والدول المتخلفة Underdevelopment أو المتأخرة Backward أو العالم الثالث Third world إلا أن الفارق بين هذه المصطلحات يكاد يكون غير ذوى جدوى ، فالدول المتأخرة أو المتخلفة أو ما اصطلح عليه حديثا بدول العالم الثالث تشير الى تلك الدول التى تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادى والتكنولوجى وشيوع الفقر بين سكانها وانخفاض مستويات المعيشة والدخل الحقيقى للأفراد .

انظر حول هذه التعريفات باستفاضة فى :
عمرو محيي الدين (١٩٧٦) ، التخلف والتنمية : دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ٢٩ .

٢ — يطرح فرائك فى معظم كتاباته قضية التخلف على أساس أنها نتاج للتنمية فى الدول المتقدمة أنظر فى هذا الشأن :

- Frank A.G. (1980) ; Abhangige Akkumulation und unterentwicklung, Frankfurt a. M.
- Frank. A.G. (1966); The Development of under-development, Monthly Review.
- Frank, A.G. (1982) uber die sogenannte urspringlie Akkumulation.
- Amin, S. (1975) ; Die ungleiche Entwicklung, Essay uber die Gesellschafts formation des peripheren kapitalismus, Hamburg.
- Amin, S. (1981) ; zur theorie von Akkumulation und Entwicklung in der gegenwertigen weltgesellschaft.
In : Periphere kapitalismus : Analysen uber Abhangigkeit und Unterentwicklung, (ed.) by D. senghaas, Frankfurt a.M.

- Frank, A.G. (1967); Capitalism and underdevelopment in Latin America N.Y.
- Wallerstein, I. (1980) ; The Kapitalist world Economy, London.
- Wallerstein, I. (1982); Aufstieg und kuenftiger Niedergang des kapitalistischen weltssystem. Zur grundlegung vergleichender Analyse. In Kapitalistische weltoekonomie; Entwicklungsdynamik, (ed) by D. senghaas, Frankfurt a.m. pp. 31-67.
- Alavi, H. (1979) ; kapitalistische weltoekonomie, (ed.) by senghaas, frankfurt a.m.

٣ — تمثل كتابات سمير أمين ، فرانك ، والرشتاين ، علوى ، أهم الكتابات في نظرية التنمية والتخلف ، انظر هذه الكتابات في :

٤ — انظر في ذلك :

عمرو محيى الدين (١٩٧٦) ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ٢٣ .

٥ — في مراحل الاندماج الكامل تتحول الدولة المكبلة بالتنمية الى مستورد للمواد الغذائية الرئيسية والمواد المصنعة ، ويترتب على ذلك غمر الأسواق بالمواد التوتينية والمواد الاستهلاكية القادمة من الخارج ، وتدرجياً تتعاظم في بلدان العالم الثالث الخصائص الجوهريّة للتخلف حيث تنفك الابنية الاقتصادية والعشوائية في المجتمع التابع وتلاشى ايدولوجية الاقتصاد القومى المستقبل وتتحطم الصناعات الوطنية ، ويتجه المجتمع نحو الاستهلاك الترفى وبغير الفرقى انظر مقال :

محمد على الدمشاوى ، الانتاج وقضية التنمية بجريدة الاهرام اليومية في ١٩٨٣/٢/٢٣ .

٦ — انظر كذلك آراء Marlowe في :

Marlowe, J. (1974) ; spoiling the Egyptians, Great Britain.

٧ — انظر :

ببير بحاله (١٩٧١) ، نهب العالم الثالث ، الترجمة القريبية ، ط ٢ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، الفصل الثنى .

٨ — حول مفهوم المجموعات الاستراتيجية وتطبيقها على مجتمعات العالم الثالث (في جنوب شرق آسيا) انظر :

Evers, H.D. (1973); Group conflict and class formation in south Asia, in : Modernization in southeast Asia, (ed.), Oxford.

٩ — انظر حلقة البحث التي نظمتها جامعة بيلفيلد بعنوان :

في الفترة من ٢٠ — ٢٢ مايو ١٩٨٢ .

Housholds and the world - Economy.

Thesis paper on the Relationship between subsistence production and commodity in the third world, Universitat Bielefeld.

١٠ — حول مفهوم الاستغلال المكثف ، انظر :

Frank, A.G. (1981) ; Crisis in the third world, London.

١١ — برغم الاختلافات التفسيرية لكل من Wallerstein, Frank ، سمير أمين وعلوي Alavi الا ان هناك قدرا من الاتفاق حول عملية استغلال الفائض الاجتماعي ونقله الى المركز الرأسمالي وادماج المجتمعات المخلفة في النسق العالمي .

انظر العرض الذي قدمه احمد زايد لهذه الاختلافات (١٩٨٠) بعنوان : « حول دراسة البناء الاجتماعي لمصر في مرحلة ما قبل الرأسمالية » ، في الكتاب السنوي لعلم الاجتماع ، العدد الاول ، دار المعارف بالقاهرة ، صص ١١١ — ١٢٢ .

١٢ — انظر الدراسة التي قدمها :

سمير نعيم احمد (١٩٨٢) ، انسحاق القيم الاجتماعية . ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، السنة ١٠ ، العدد ٢ ، يونيه ، صص ١٢١ — ١٤١ .

١٣ — راجع الوثائق التاريخية الهامة في :

عادل حسين (١٩٨١) ، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التنمية ، دار الوحدة ، بيروت .

١٤ — يمكن تحليل انتفاضة يناير ١٩٧٧ في المجتمع المصري في ضوء هذه المقولة ومن خلال تحليل مضمون الشعارات التي انطلقت في هذه الحركة الشعبية في تلك الفترة يمكن الوقوف على مدى ارتباط هذه الشعارات ومدى تعبيرها عن رد الفعل المباشر للفئات العريضة من أبناء الشعب ضد الاستغلال والأوضاع الاقتصادية السيئة التي خربوها والنتيجة في المقام الأول من التكامل مع السوق الرأسمالي العالمي وتعاظم التبعية والتخلف . ونعرض هنا على سبيل المثال — فقط — بعضاً من هذه العبارات ذات الدلالة العميقة التي تردت في هذا الشأن :

- يا حرمة الانفتاح الشعب جعان ومش مرتاح
- مش كفاية لبسنا الخيش جاين ياخدوا رغيف العيش
- يشربوا ويسكى وياكلوا غراخ والشعب من الجوع اهو داخ
- يا أهالينا .. يا أهالينا أدى مطالبنا وأدى أماتينا
- أول مطلب يا شباب حق تعدد الأحزاب
- ثان مطلب يا جماهير حق النشر والتعبير
- ثالث مطلب يا أحرار ربط الأجر بالأسعار
- يا أمريكا لى فلوسك بكره الشعب العربي يدوسك
- احنا الشعب مع العمال ضد حكومة الاستغلال

— راجع في ذلك ، حسين عبد الرازق (١٩٧٩) ، ١٨ ، ١٩ يناير دراسة سياسية وثائقية .

١٥ — انظر :

Stauth, G. (1980) ; Agyptien : Agrarische Reproduktion und gesellschaftliche Reproduktion, Biel. Unl.

١٦ — انظر في ذلك :

هيلين ريفلين (١٩٦٧) الاقتصاد والإدارة في مصر في بستان القرن التاسع عشر ، الترجمة العربية ، القاهرة ، ص ١٠١ .

١٧ — انظر على سبيل المثال دراسات :

حسين مؤنس (١٩٧٦) ، دراسات في ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ،

عبد الخالق لاثين (١٩٧١) و (١٩٧٥) ، سعد زغلول : دوره في الحياة السياسية المصرية ، القاهرة ، محمد أنيس (١٩٧٧) دور الفلاحين في ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ، على بركات (١٩٧٨) الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩ ، ١٩٥٢ ، القاهرة . وعبد العظيم رمضان (١٩٦٨) ، تطور الحركة الوطنية في مصر بين ١٩١٩ ، ١٩٣٦ ، القاهرة .

١٨ — ظهرت دراسة حديثة حول انتفاضات الفلاحين ودورهم في ثورة ١٩١٩ قدمها بلحث ألماني بجامعة بون للحمول على درجة الدكتوراه وطبعت بعد اجازتها في المصدر التالي :

Schulze, R. (1981) : Die Rebellion der aegyptischen Fallabin. 1919. : zum konflikt zwischen der agrarisch-orientalischen Gesellschaft und dem kolonialen staat in Aegyptwten 1820-1919, Berlin.

١٩. — المرجع السابق .

٢٠. — انظر الدراسة التي قدمها :

محمود عوده (١٩٧٩) الفلاحون والدولة ، القاهرة .

٢١ — انظر على سبيل المثال الدراسة التي قدمها :

كمال المنوفى (١٩٨٠) ، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين ، تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية ، دار بن خلدون ، بيروت .

٢٢ — انظر آراء اريك ولف في :

Wolf, E.R. (1971) ; On peasant Rebellion. In : Peasants and Peasant societies, (ed) by T shanin, Great Britain, p.264.

Shanin, T. (1971) : Peasantry as a political Factor — ٢٣
in : peasants and peasant and societies, (ed) by T. Shanin, Great Britain.

٢٤. — Shanin. المرجع السابق ، ص ٢٥٦

٢٥ — ظهرت فكرة الاقتصاد الجذوى Moral Economy مع بداية

ظهور فكرة الطبقات العاملة في المجتمع الانجليزي ، وبقبول هذه الفكرة وتطبيقها على الحركات العمالية في إنجلترا ، دارت وتطورت المناقشات حول مدى تطبيقها وتطبيق الشروط الموضوعية والمعنوية على الحركات الفلاحية في العالم الثالث . وقد ظهرت مقولة الاقتصاد المعنوي — كشرط ذاتية هامة للحركات الاجتماعية في كتابات Thompson بتطبيقها على الحركات العمالية في إنجلترا ، وقد حاول علماء آخرون تطبيق هذه الفكرة فيها بعدد على المجتمعات الفلاحية في دول العالم الثالث ومنهم J. Scott . انظر ذلك تفصيلا في :

Thompson, E. P. (1980) ; *pelebeische kulture und moralische Okonomie : Aufsätze zur englischen Sozialgeschichte des 19. Jahrhunderts*, Frankfurt a.m. Berlin, Wien.

وتطبيقها على مجتمعات الفلاحين في جنوب شرق آسيا في :

Scott, J. (1976) ; *The Moral Economy of the peasant : Rebellion and subsistence in southeast Asia*, New Haven, p. 193.

وايضا :

Scott, J. (1975) ; *Exploitation in Rural class relations : A victim's perspective*. In : *comparative politics*, July, pp. 489-532.

٢٦ — انظر حول تأثير التطفل الاستعماري في دول العالم الثالث في :

— Massarat, M. (1976) ; *Hauptentwicklungstadien der kapitalistischen weltwirtschaft*, Berlin.

— Braun, O. (1981) ; *Wirtschaftliche Abhängigkeit und imperialistische Ausbeutung*. In : *Periphere kapitalismus; Analysen ueber Abhängigkeit und unterentwicklung*, (ed.) by D. Senghaas, Frankfurt a.m.

— Johansen, B. (1981). *Islam und staat in Imperialismus : Saekularisierung oder sakralisierung des states ?* In : *Das Argument*, 130 Nov. / Dez.

٢٧ — انظر سمير نعيم أحمد ، مرجع مشار اليه سابقا .

٢٨ — جلال أمين ، (١٩٨٣) ، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ، مطبوعات القاهرة ، ص ٤٩ .

Fanon, F. (1965) ; The Wretched of the Earth, London. — ٢٩

٣. — أهل ماركس القوى الفلاحية وقتل من دورها في حركة التاريخ ، ميل أتمان كما أوضحنا أن الفلاحين لا يستطيعون القيام بحركات ثورية ، وكان ذلك تعبيرا عن اتجاه ماركس الذي يقوم على مقولة قوى البروليتاريا الصناعية في التغير الاجتماعي الثوري ، لذا عرف اتجاه ماركس بأنه ضد الفلاحين ، انظر في ذلك :

مجموعة أعمال ماركس الألمانية (MEW) مجلد رقم ٢ ، ص ٥٢ . .
٧٣ ، مجلد رقم ١٧ ، ص ٤٩٣ .

ولنظر أيضا تحليلات :

- Mitrany, D. (1970) ; ; Marx against The Peasant, A study in social Dogmatism; N.Y.
- Bottomore, T. (1979) ; political sociology, London.
- Duggett, M. (1974) ; Marx on peasants, In : The Journal of peasant studies, vol. 1. p. 159-181.
- Marx, K. (1971) ; peasantry as a class, In : peasants and peasant societies (ed.) by T. Shanin, Great Britain.

والواقع أن مقولة السلبية أصبحت رائجة في الفكر الاجتماعي وينادي بها كثير من العلماء في حلقة البحث التي عقدت في مدينة هامبرج Hamburg بألمانيا الغربية عام ١٩٨١ سيطرت هذه المقولة على الأعمال والدراسات المقدمة في هذه الندوة .

انظر على سبيل المثال :

- Spittler, G (1981) ; passivitat statt sozialer Bewegung; Familiäre Subsistenzwirtschaft und die Kontrolle des Produktionsprozesses; workshop soziale Bewegung in Entwicklungsländern, 7-10 okt. Hamburg.

Alavi, H. (1973) : Theorie der Bauernrevolution, — ٣١
: stuttgart.

٣٢ — انظر تحليل التجربة الصينية في التعبئة الجماهيرية في :
Madsen, R. P : Mass Mobilization in China.

والمنشور في « مشكلات الشيوعية » (نوفمبر / ديسمبر ١٩٨١) حيث
ساهم الباحث في هذا العمل بمقال حول التعبئة الجماهيرية بقيادة الزعيم
ماو كما يتناول بالتحليل لكتابين مختارين :

- Cell p. charles (1977) ; Revolution at work :
Mobilization campaigns in China, N. Y. Academic press.
- Berstein, p. Thomas (1977). ; Up to the Mountains and
Down to the village : The transfer of youth from urban
to rural China, New haven, Yale university press.

والجدير بالإشارة أن الكتابين فيما يرى Madsen يعدان بحثاً عميقاً
مبذلة لنوعين من المواقف ، مواقف اليساريين الغربية ، والليبرالية الغربية.
في مناقشتهم حول التعبئة الجماهيرية في المجتمع الصيني خلال العقد
الماضي ..

- Hegazi, A.M. (1983), Bauernbewegungen in Aegy- ٣٣
pten : Drei Fallstudien zur Analyse der Beteiligung der
aegyptischen Bauern an den nationalen und sozialen Bewegun-
gen. Dissertationsarbeit, Universität. Bielefeld.

- Moore, B. (1974) ; soziale Ursprung vom Dik- — ٣٤
tatur und Demokratie, Frankfurt a.m. pp. 543-550.

٣٥ — يمكن البحث في الأهداف الاقتصادية للفلاحين والبعيد الاجتماعي
وراء اشتراكهم في الحركة العربية في وثائق الثورة العربية محفوظة رقم
١٧ دوسيه ٤١٦ حيث يقول المتهم في قضية عصميان الخديوي والاشتراكية
في التمرد « اننى اشتركت في الحركة العربية بسبب ضرورة البحث عن

لعبة العيش» . ومحفظة رقم ١٧ دوسيه ١٣ الخاص بحالة يوسف اسماعيل،
محاضر لجنة التحقيق رقم ٦ — قضايا المتهمين أرقا ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٣ ،
١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

٣٦ — انظر ذلك في الوثائق البريطانية Foreign office (Fo).

141 Embassy and consulu Archives.

371 General correspondence, political.

407 Confidrnal print.

نحو صياغة قضايا نظرية في الأسرة
دراسة تطبيقية على بناء القوة في الأسرة
دكتوراه إجلال حلمي (م.ع.)

المقدمة :

يهتم علماء الاجتماع العائلي منذ منتصف هذا القرن ببناء النماذج النظرية Theoretical Models للاستعانة بها في صياغة نظريات في الأسرة ، والاستفادة بها في تحليل الواقع الاجتماعي وتفسيره ، ويهتم آخرون بما يمكن تسميته بالأطر التصورية Conceptual Framework ، والمداخل التصورية Conceptual Approaches التي تحاول تفسير الوقائع عن طريق ربطها ببعض التصورات العالمة عن الأسرة والمجتمع . وبالرغم من تلك الجهود المبذولة يجد كثير من المشتغلين في مجال الأسرة صعوبة في تطبيق النظريات الخامة بالعلاقات الأسرية على أعمالهم . إذ لا تحوي كتب علم الاجتماع العائلي سوى القليل من النظريات الصحيحة ، كما أن الدراسات التي تشملها هذه الكتب يغلب عليها طابع انتقاري الوصفية والنصائح القياسية :

وقد تكون هناك عدة عوامل مؤدية لذلك منها الصياغة الغامضة للنظريات في الماضي مما حال دون استخدامها بشكل جيد ، وليس هذا هو السبب الوحيد لأن هناك نظريات جيدة الصياغة لكنها لا تبدو قابلة للتطبيق . والاحتمال الآخر أن هناك كثيرا من النظريات التي تتناول قضايا لا تنفع المتخصصين في مجالاتهم ، والسبب الآخر المحتمل أنه عندما تصاغ النظريات بالفاظ مجردة تماما يصبح تطبيقها على الموقف الذي يواجهه الباحث قذرة

(*) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة عين شمس .

هائلة.. وإذا كانت تلك هي الحالة فكلما أصبحت النظريات في العلوم الاجتماعية أكثر تعقيدا كلما أصبح من الضروري وجود من يقوم بتحويل النظريات الى معلومات يمكن أن يستفيد منها المتخصصون ، إذن فالحاجة ملحة في مجال الأسرة لتبسيط الدراسات المجردة ، أو لأن يجمع العلماء النظريات الواضحة والمفيدة في كتاباتهم حتى يستفيد منها المتخصصون والطلبة مع توضيح الفرق بين النماذج والأطر التصورية والنظريات العلمية .

ولقد أدرك في الماضي عدد من علماء الاجتماع إمكانية تطبيق نظريات علم الاجتماع العام على نطاق الأسرة ومن هؤلاء نذكر على سبيل المثال زيمرمان Zimmerman الذي طبق نظريته الدورية في التغير الاجتماعي على الأسرة ، كما نجد أوجبرن Ogburn يطبق نظريته في الفجوة الثقافية على دراسته للأسرة . ومن أبرز الاتجاهات الحديثة نجد ذلك الاتجاه الذي بدأه بارسونز Parsons والذي يهتم بدراسة التفاصيل التي تكشف عن الحياة اليومية للأسرة في محاولة لفهم علاقة الأسرة — باعتبارها نسق اجتماعي — بالانساق الأخرى في المجتمع من الناحيتين البنائية والوظيفية .

أما جود Good فقد أشار الى أن النظرية كانت تهمل دائما من جانب الدارسين في مجال الأسرة ، وأنه لم يوجد أي منظر استطاع أن يحدد أو يبرهن على وجود مجموعة منظمة من القضايا Propositions من العلاقات بين الأسرة وغيرها من النظم (١) . ولقد فرق جود بين ثلاثة أنماط من نظريات الأسرة : أولا : النظرية التي تختص الميدان السوسيولوجي ككل ويمكن تطبيقها على الأسرة باعتبارها جزء من هذا الميدان (وهذه يطلق عليها الآن النظرية الاقتباسية) ، ثانيا : النظرية المتبلورة من واتسع نتائج خدمة بالأسرة وتخدم انظرية العامة للميدان السوسيولوجي (وهذه يطلق عليها الآن النظرية التأسيسية) ، وثالثا : النظرية التي تتعلق بمجال فرعي من مجالات الأسرة المتعددة باعتبارها نسق مطلق . ويعنى جود بالنظرية العلاقات المتداخلة المنظمة بين الموضوعات المبريقية ، « فهو لا يعترف بالتأمل والفلسفة فالنظرية سوف تدمم وتقوم على أساس مسلمات وفروض

عملية موجودة في الواقع ، ولا يتضح صحة هذه النظرية الا بعد أن يتم ترابط وتشابك هذه المسلمات والتعميمات في مكونات على مستوى كبير من التنظيم (١٧) .

وأيامنا بأهمية هذه النماذج والنظريات والمداخل في ترشيد البحوث وصياغة ووضع الفروض وتفسير الواقع الاجتماعي حاولت الباحثة استقراء بعض القضايا النظرية العامة عن بناء القوة في الأسرة . وقبل مناقشة هذا الموضوع تعرضت لتطور الاتجاهات النظرية في دراسة الأسرة مركزة على أحدث التصنيفات التي ظهرت لمناقشة بناء النظرية في الأسرة .

أولا : تطور الاتجاهات النظرية في دراسة الأسرة

شعر المتخصصون في دراسة الأسرة بأهمية النظرية ، ويدل على ذلك الجهود التي بذلت لصياغة اطار تصوري للمفاهيم كمقدمة لبناء نظرية في الأسرة . ومن أفضل الكتابات التي تناولت هذا الموضوع مقال هيلي وهانسن Hill and Hansen نيد الأطر المرجعية للمفاهيم المستخدمة في دراسة Hill and Hansen «The Identification of Conceptual Frameworks Utilized in Family Study»

وكذلك مقال ناي وبرارد Nye and Berard

وإعوانها Emerging Conceptual Frameworks in Family Analysis وقد استمدت هذه الأطر المرجعية من المداخل النظرية ومدارس علم الاجتماع العام .

ومن أبرز الأطر النظرية التي اهتمت بدراسة الأسرة نجد اتجاه دراسة الأسرة كنظام وكان يهتم بأصل النظام العائلي وتطوره وأجراء المقارنات عبر الزمان والمكان وكان يعتمد على المنهج التاريخي المقارن . ويأتي بعد ذلك الاتجاه البنائي الوظيفي : وهو يدرس الأسرة كنسق اجتماعي مكون من أجزاء ترتبط بعضها ببعض عن طريق التفاعل والتساند الوظيفي ، ويعتبر كل جزء مؤديا لوظيفة في النسق الكلي أو موعدا للنسق . وقد استخدم بيل Bell وفوجل Vogel هذا الإطار المرجعي في دراستهما

للأسرة موضعين أهمية العمليات الداخلية في الأسرة والعلاقات التي تربط بين نسق الأسرة والانساق الاجتماعية الأخرى . ثم الاتجاه التفاعلي الذي تطور من ميداني علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي . ومن أشهر من استخدمه بيرجس Burgess الذي عرف الأسرة بأنها « وحدة من الشخصيات المتفاعلة » يشغل كل منها وضعا داخل الأسرة ويقوم بعدد من الأدوار المسندة اليه . أما اتجاه دراسة الموقف فقد انبثق من الأعمال النظرية لتوماس Thomas وقام بتطبيقه بوسارد وبيل Bossard and Bell عندما درسا أحاديث الأسرة حول مائدة الطعام Family Table-Talk والشعائر الأسرية Family Rituals . اذ يعتبر هذا الاتجاه الموقف المباشر للفرد والأسرة وحدة للدراسة . ويشترك الاتجاه التطوري مع الاتجاين التفاعلي والموقفي في النظر الى الأسرة كوحدة من شخصيات متفاعلة ولكنه يختلف عنها لأنه يعطى أهمية للمراحل المختلفة التي تمر بها الأسرة وفقا لدورة الحياة فيها .. وهو بذلك يدخل عامل الزمن في الاعتبار وهو ما أغفلته الأطر المرجعية السابقة ، كما أنه يستعمل بعض المفاهيم من ميادين أخرى حتى يتمكن من دراسة التغير في نطاق الأسرة :

لاقت هذه المداخل الخمس تلييدا من كثير من العلماء باعتبارها محاولة لبلورة الإنكار النظرية وصياغة القوانين العامة الى جانب تحديد المفاهيم ووحدرة الدراسة وطريقة جمع البيانات الامبيريقية ، ونضيف الى هذه الأطر المرجعية أطارا مرجعيا حديثا لا يمكن اغفال أهميته وهو الاتجاه الراديكالي الذي ارتبط بما شهده العقدان الأخيران من اتجاه متزايد نحو نقد وتقييم النظريات التقليدية في الأسرة واستحداث نظريات جديدة ترتبط بمفاهيم وقضايا جديدة مثل « تحرير المرأة » و « الحركات النسائية » و « الصراع الطبقي الجنسي » و « فقدان السلطة لدى المرأة » . كما أوضح هذا الاتجاه علاقة الرجل بالمرأة من خلال مفاهيم « عدم المساواة » و « الاستغلال والتبعية » محاولا تطبيق النموذج الماركسي على مكانة المرأة في المجتمع مستحدثا تسمية الوعي لدى النساء بصفة خاصة والأقليات بصفة

عامة مثل الشباب والزواج ... الخ ، ويرى هذا الاتجاه ان النظرية الاجتماعية لا يجب ان تنفصل عن الممارسة العملية ، بل يجب ان تشير الى كيفية تغيير الواقع الاجتماعى . ويرى أيضا ان دراسة الأسرة يجب ان تتم فى ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية للمجتمع (٥) .

ان تعرضنا للمداخل السابقة لا يعنى أنها الوحيدة التى ظهرت فى نطاق الأسرة ، بل هناك بالإضافة الى ذلك جهود تعتمد على الفحص النقدى الذاتى من جانب المتخصصين فى الأسرة اذ يعملون على تطوير المعانى المتضمنة فى الدراسات التى يقومون بها بأنفسهم واختيار فروض تتصل بمجالات بحثية ومعرفية أخرى الى جانب اقتباس بعض نظريات علم الاجتماع العام وتطبيقها على دراسة الأسرة . ولقد عرض هيل وكاتس *Hill and Kats* وسيمبسون *Simpson* لعملية « جرد القضايا » التى تستهدف تقنين نتائج بحوث الزواج والأسرة التى أجريت على مدى نصف قرن وذلك فى مجموعة من الفروض أو القضايا المترابطة . فالنظرية ستمتد على فروض أساسية ، وعلى مجموعة من المفاهيم المحددة الواضحة ، وكذلك على نتائج امبيريقية او تعميمات ، ولكنها لن تصبح نظرية حقيقية حتى تترايط التعميمات فى صورة قضايا ذات مستوى أرفع (٦) . ولتحقيق ذلك حاول *Burr* مؤخرًا (١٩٧٣) وضع خطة منهجية لبناء نظرية فى الأسرة . ويقول فى هذا الصدد يمكن النظر الى بناء النظرية بدرجات متفاوتة ، ماذا نظرنا اليها من منظور ضيق يبدو أن لها أهدافا محددة مثل :

١ - اختراع أو ايجاد نظرية جديدة .

٢ - توسيع نطاق النظريات الحالية .

٣ - تعديل النظريات الحالية بإعادة صياغتها فى ضوء البيانات الامبيريقية الحديثة .

٤ — تحقيق التكامل بين النظريات التي لم يتم دمجها من قبل .

أما من وجهة النظر الواسعة النطاق ، ف يرى Burr أن بناء نظرية في الأسرة يتضمن عمليات ثلاث :

١ — تحديد المفاهيم .

٢ — جمع البيانات الامبيريقية لايجاد النظرية أو لاختبار وتعديل النظرية .

٣ — تحسين نظم استرجاع البيانات وأدوات ألفياس . وكل عملية تشكل خطوة نحو بناء النظرية (٧) ولقد عرض Burr تصنيفا لخمس نماذج أساسية لبناء نظرية في الأسرة أشاد بصلاحية بعضها بينما أشار الى فشل البعض الآخر في تحقيق الغرض منه . وبنى Burr تصنيفه على عمليتين أساسيتين لبناء واختبار النظرية هما النسق الاستدلالي Deduction system والنسق الاستقرائي Induction System (٨) . ويقصد بالاستدلال عملية الانتقال من العام الى الخاص ، ويستخدم الاستدلال في البحث العلمي حينها يتعين اشتقاق القضايا الدنيا من قضايا نظرية أكثر عمومية ، على أن يتوافر لاجراء هذه العملية شرط الاتساق المنطقي وعدم التناقض بين القضايا العامة والمستنبطة (٩) . أما الاستقراء فهو نوع آخر من العلاقة المنطقية بين القضايا تستنبط عن طريقها التعميمات من وقائع جزئية ، أي أنه انتقال من الخاص الى العام . ويشيد عاطف غيث بأهمية الاستقراء في قوله أن المنهج التجريبي يتميز بأنه استقرائي لأن النتائج العامة فيه تشتق من الملاحظات الفردية (١٠) .

وعلى الرغم من أهمية كل من النسقين بمفردهما لبناء النظرية إلا أنهما قد يستخدمان معا للتوسع في المعرفة الخاصة بالنظرية ، وهذا الأسلوب يطلق عليه كل من هانسن Hansen و Burr « الاستراتيجية الاسترجاعية » Retroductive Strategy ، ويمكن تنفيذها بتحديد أكثر من قضية نظرية ثم الاستدلال منها على قضايا أكثر عمومية ، وهذا هو الاستخدام الاستقرائي

لبناء نظرية جديدة . ثم بعد ذلك يمكن استنباط قضايا جديدة من القضايا الأكثر عمومية بحيث يمكن اختبار افتراضات جديدة ، وهذا هو الشق الثاني من الاستراتيجية الاسترجاعية . ويؤكد بر Burr أن نتائج هذه الاختبارات ليست ذات غائدة فقط في كونها برهانا على صحة وعدم صحة الإنكار النظرية القريبة من البيانات ولكن بما أن البيانات تتعامل مع النظرية فإنها تفيد في تقييم صحة النظرية كلها (١١) .

والواقع أن التركيز على النسقين الاستنباطي والاستقرائي تعرض له كثير من العلماء المهتمين ببناء نظرية في الأسرة وأقاموا تصنيفاتهم على أساس هذين البعدين ومن هؤلاء نذكر الدوز Aldous (١٢) وجلازر Glazer وهيل Hill (١٣) . وفي الجدول التالي نعرض لتصنيف كل من « بر » Burr « والدوز » للمقارنة بينهما .

تصنيف بر والدوز لاستراتيجيات بناء النظرية

في الأسرة

تصنيف الدوز	تصنيف بر
	١ — الاستراتيجية الاستقرائية وتشمل :
١ — النظرية التأسيسية	(١) النظرية التأسيسية
٢ — تصنيف المفاهيم والفروض	(ب) تصنيف القضايا
	(ج) الطريقة البديهية بتقليل التعريفات .
٣ — النظرية البديهية	(د) الطريقة البديهية بتقليل القضايا .
	٢ — الاستراتيجية الاستدلالية وتشمل :
٤ — النظرية الاقتباسية	(١) النظرية الاقتباسية
٥ — النظرية العاملة	(ب) الاستدلال في مجال مستقل
	٣ — الاستراتيجية الاسترجاعية
	٤ — الاستراتيجية العاملة
	٥ — إعادة صياغة النظرية

يتضح من الجدول السابق أن تصنيف « بر » Burr قائم على التمييز بين استخدام الأسلوب الاستقرائي والاستدلالي عند محاولة بناء أو تطوير نظريته في الأسرة . أما « الدوز » فقد عرضت تصنيفها دون تحديد للأسلوب الذي سنتبعه ، بل أنها في تحليلها للنظرية البديهية تكلمت عنها على أساس أنها تقوم على الأسلوب الاستدلالي بينما نجد « بر » في المقابل يتناولها باعتبارها نسقا فرعيا داخل الاستراتيجية الاستقرائية . وهناك عدة مآخذ يمكن أن تؤخذ على التصنيفات التي عرضها بعض المتخصصين في الأسرة من أهمها :

أولا : التناقض الواضح بين التصنيفات المختلفة . فبينما يعتبر بر Burr النظرية البديهية بشقيها داخله ضمن الاستراتيجية الاستقرائية ، نجد الدوز وزيتبرج يستخدماتها للاستدلال على النسق الاستدلالي ..

ثانيا : أن « الدوز » و « بر » في سياق حديثهما عن استراتيجيات بناء النظرية أشارا إلى أن بعضها لم يكن مضمرا مثل النظرية البديهية وتصنيف انقضايا . وقد يرجع ذلك للميول الشخصية للباحث أو لأسباب أخرى كان تكون أكثر نفعاً في أزمته مختلفة ، أو لأنها أقل فاعلية من النظرية الاقتباسية أو لإعادة صياغة النظرية .

ثالثا : هناك مشكلة تتعلق بالشك الذي يبديه بعض واضعي النظريات الخاصة بالأسرة في تبني قضايا من مجالات مستقلة أخرى .

رابعا : وأخيرا هناك احتمال آخر يرجع للصياغة المبهمة والغامضة للنظريات والمفاهيم اعتقاداً بأن ذلك يرسخ أسس بناء النظرية في الأسرة .

إلا أنه رغم ما ظهر من تناقضات ، واثير من شكوك حول صياغة نماذج أو استراتيجيات مختلفة تساعد في بناء النظرية في علم الاجتماع العائلي ، يجب ألا يشبط هذا من عزيمته القيام بهذا الجهد . ولقد اقترح هيل Hill إجراء تحليل مفصل كخطوة أولى مفيدة في هذا المجال ولذلك نشر

هو والدوز كتابهما « المرجع الدليل لبحوث الزواج والأسرة من عام ١٩٠٠ الى عام ١٩٦٤ . *International Reference of Marriage and Family* . *Research from 1900-1964* (١٤) . أما « جرد القضايا » *Propositional Inventory* ، الذي أعده وليم جود عام ١٩٧١ فيتضمن كما هائلا من المتغيرات التي ترتبط من قريب أو بعيد بالدراسات الأسرية على أوسع نطاق (١٥) . وقد أناد هذا البيان الذي قدمه جود في تحديد التعميمات التجريبية التي يمكن استخدامها كأساس لإيجاد قضايا أكثر تجريدا ... كما يمكن الاستفادة من الفكرة التي طورها ميرتون *Merton* باستخدام النماذج الاجتماعية *Sociological Paradigms* في تنظيم الأفكار بحيث يمكن القيام بعملية تصنيف للقضايا والمتغيرات المتعلقة بالأسرة (١٦) .

يتبين مما سبق الاهتمام المتزايد بأهمية النظرية في تقدم المعرفة السوسيولوجية في دراسة الأسرة كما يتضح أن بعض الدارسين يستخدمون مصطلحات متعددة لمفهوم واحد مثل « الاستراتيجية » أو « النسق » أو الطريقة للإشارة الى ما يتضمنه عادة مفهوم « النموذج » ، الذي يعرفه سيمون *Simon* « بأنه منهج مقترح ، أو نظرية تفسر تركيب أو بناء شيء ما : أو بأنه مجموعة من الافتراضات ، أو نسق من المعادلات » (١٧) أما لندبرج *Lundberg* فيعرف النموذج « بأنه الإطار العام الذي يصنف بمقتضاه موضوع الدراسة » (١٨) ، كما يعرفه آبل *Abell* « بأنه مجموعة مركبة من القضايا المترابطة فيما بينها » (١٩) . وفي هذه الدراسة سوف يستخدم مصطلح « نموذج » *Model* كما عرفه سيمون للتعبير عما يطلق عليه بعض الدارسين مصطلح « استراتيجية » . أما من حيث التعريف الذي سيؤخذ به للنظرية فهو تعريف تيماشيف الذي يعرف النظرية بأنها « مجموعة من القضايا تتوافر فيها شروط متعددة أهمها أن تكون القضايا مستندة الى أفكار محددة تماما ، وأن تكون متسقة الواحدة مع الأخرى ، وأن تكون على صورة يمكن أن تستبد منها التعميمات بالتتابع الأسلوب الاستقرائي ، وأن تكون

القضايا المكونة للنظرية ذات فائدة بحيث يمكن أن تقود الباحثين الى مزيد من الملاحظات والتعميمات لتوسيع نطاق المعرفة (٢٠).

والعلاقة بين النموذج والنظرية علاقة واضحة حيث يعتمد كل منهما على الآخر . وفي هذا الصدد يقول انكلس Inkesles « أن النموذج مصدر أساسى لاستنتاج النظرية كما أنه قد يكون منطلقا لأكثر من نظرية ، كما يمكن أن يكون للنظرية أكثر من نموذج » (٢١) . وفيما يلى نعرض بإيجاز لثلاثة نماذج اظهرت تقدما في مجال تكوين النظرية في ميدان الأسرة وهى النموذج الاستدلالي ، والنموذج التأسيسي ، والنموذج الاقتباسي .

أما النموذج الاستقرائي فسنعرض له لاحقا حيث اعتمدت عليه في صياغة القضايا العامة .

١ — النموذج الاستدلالي (Deductive Method) (٢٢)

ويتكون من مجموعة القضايا الأولية والمقدمات الكبرى التى ينتج عنها جميع القضايا الأخرى وفقا لأسس منطقية (وتسمى القضايا الاستدلالية) على أن تكون متصلة بحقائق امبيريقية . وتبدأ عملية الاستدلال بفرض (تعميم يبقى صحيحا تحت ظروف معينة) ويطبق هذا الفرض على الظاهرة التى يراد تفسيرها ، فان كانت هناك علاقة منطقية بين الفرض والنتيجة التى تم التوصل اليها فان هذه الأخيرة قد تاتى بفهم للظاهرة وتضيف الى النظرية التى استخدمتها كنقطة بداية . ولتفسير ذلك نعطى المثال التالى انذى يدور حول « حرية الاختلاط بين الجنسين » .

القضية العامة الأولى :

« أن المعايير الاجتماعية الموجودة في جماعة ما تؤثر على سلوك أفراد تلك الجماعة ولذلك يميل السلوك الى أن يتطابق مع المعايير السائدة »

في هذه القضية العامة أصبحت المعايير Norms متغيرا مستقلا يؤثر في السلوك الذى يعتبر متغيرا تابعا . ومن هذه القضية يمكن الاستدلال

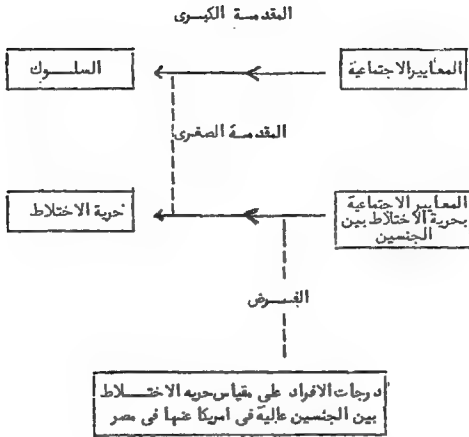
على قضية ثانية إذا كان هناك تباين في درجة تقبل أفراد جماعة ما للمعايير الاجتماعية التي تتعلق بحرية الاختلاط بين الجنسين ، وكذلك إذا كانت القضية الأولى صحيحة وكانت جميع المتغيرات الأخرى ثابتة .

القضية العامة الثانية :

« ان المعايير الاجتماعية في الجماعة التي ترفض حرية الاختلاط بين الجنسين تؤثر على كمية تلك الحرية ، وهذه علاقة عكسية »
يمكن الاستدلال من هذه القضية أنه إذا كانت المعايير الاجتماعية في المجتمع المصري تستبعد حرية الاختلاط بين الجنسين بدرجة أكثر من المعايير الموجودة في المجتمع الأمريكي — وبافتراض صحة القضية الثانية وكانت كل المتغيرات الأخرى ثابتة — فإن كمية الاختلاط بين الجنسين تعتبر عالية في أمريكا عنها في مصر إلى درجة تصل إلى حد الإباحية . ومن الممكن هنا إجراء دراسة ميدانية مقارنة وجمع البيانات التي تؤيد أو ترفض صدق هذا الاستدلال ، وذلك بقياس كمية الاختلاط المسبوح بها بين الجنسين في عينة ممثلة من كلا المجتمعين ومقارنتهما ، وذلك عن طريق مقياس مناسب يصلح لاختبار الفرض التالي :

الفرض :

« ان مجموع درجات الأفراد على مقياس حرية الاختلاط بين الجنسين مرتفع في المجتمع الأمريكي عنها في المجتمع المصري » .
بعد جمع البيانات يتم مقارنة الدرجات التي تم الحصول عليها من العينتين موضوع الدراسة بحيث يتم قبول ذلك الفرض أو رفضه . وبعد قبول الفرض لئلا أميريقياً على أن القضايا صالحة بينما رفض الفرض يدل على أن واحداً أو أكثر من القضايا أو الفروض المستخدمة في الاستدلال غير صالحة ، أو أن الاتساق المنطقي بين القضايا غير متوفر . ويمكن عرض المثل السابق في الشكل التالي الذي يوضح الأفكار النظرية المعقدة التي يتضمنها النموذج الاستدلالي . وتشير الأسهم ذات الخطوط المتصلة إلى اتجاه التأثير ، بينما تشير الخطوط غير المتصلة إلى العلاقات المنطقية بين القضايا .



٢ - النموذج التأسيسي Grounded Model

ويستخدم أفكارا واضحة نسبيا لاياد أفكار جديدة أكثر عمومية وأقل وضوحا وذات طبيعة تجريدية (٢٣) . لذلك يتطلب تأسيس مثل هذا النموذج توافر الكثير من القضايا النظرية ذات الصلة بموضوع الدراسة ، الذي يجب أن يحدد مجال تخصصه مسبقا . وينطبق النموذج التأسيسي عن ثلاث عمليات أساسية :

١ - صياغة المفاهيم الأساسية .

٢ - إيجاد الصلة بين هذه المفاهيم ومفاهيم أخرى في إطار قضائية
حتية .

٣. - اضافة قضايا نظرية جديدة . وترى « الدور » انه لى تحقق هذه المرحلة يلجأ المنظر الى الأسلوب الاستقرائى ، وهذه العملية تقوم بأكثر من مجرد زيادة مستوى عمومية الصياغة النظرية . ويخلص ستينشكوب Stinchcombe هذه العملية بقوله « يعتبر تأسيس النظرية جهداً خاصاً يهدف الى صياغة القضايا النظرية التى تعتبر مقدمات منطقية تتضمن مبدأ منهجياً عاماً واضحاً وقابلاً للاختبار امبيريقى » (٢٤) .

ولاهية النموذج التأسيسى فى بناء النظرية بوجه عام قام ستراوس وجلازر Straus and Glazer بتطويره بحيث يمكن استخدامه فى نطاق الأسرة مؤكداً على عنصرين أساسيين : تجنب الأفكار المكونة سلفاً لما يجرى البحث عنه حالياً ، وعدم الاقتصار على المتغيرات التى كان يعتقد انها هامة للبحث . وقد حيز كلاهما الاعتماد على البيانات الكيفية أكثر من البيانات الكمية مفترضين انه عندها يتم استخدام العلاقات الاحصائية كأساس للوصول الى الاستنتاجات ، فان التوسع فى بناء النظريات الاستدلالية سوف يسير بببطء ، وسيكون نصيب النظريات من التجريد قليلاً نسبياً ، ومع ذلك فان هذه النظريات ستكون موضع اختبار امبيريقى مما يسمح بالتنبؤ والتفسير وبالتالي اتساع دائرة تطبيق النظريات على الواقع ، لاجتماعى (٢٥) .

ويمكن توضيح النموذج التأسيسى بعرض بعض المصطلحات التى يمكن ربطها داخل فروض يمكن اختبارها امبيريقياً مثل اثر العلاقات الأسرية على السعادة الزوجية ، او اثر اشتغال المرأة على بناء القوة فى الأسرة ، او اثر حجم الأسرة والسلوك الانجائى على السعادة الزوجية وغيرها من الفروض التى تعبر عن العلاقة بين المتغيرات .

٣ - النموذج الإقتبسى Borrowed Model

ويقول فى استعارة مصطلحات من مجال معين (علم الاجتماع العام) وتطبيقها على مجال جديد (الأسرة مثلاً) . وكلتا كانت التطبيق الأولى عامة كلما يمكن تطبيقها على ظواهر ترتبط بالمجال الجديد . والواقع أن

كثيراً من اندراسات لم يكن المراد منها تناول القضايا الأسرية ، ومع ذلك فالأساليب المنهجية المستخدمة تصلح لدراسة الأسرة . فعلى سبيل المثال لا الحصر استخدم بلود وولف (١٧) Wolf ، وهير (٢٨) Heer مفاهيم وفروض « نظرية التبادل » Exchange Theory (التي طورها هومانز (٢٩) : وأميرسون (٣٠) Homans and Emerson) لشرح وتفسير النتائج التي حصلوا عليها من دراستهم لبناء القوة واختيار شريك الحياة لعينة من العاملات وغير العاملات . كما استخدمت « نظرية التبادل » أيضاً لشرح وتفسير معاملات الارتباط بين بناء القوة في الأسرة وارتفاع مستوى التعليم (٣١) ومن أمثلة النظريات الإقتباسية نجد استعارة ونش Winch « لنظرية الحاجة » Need Theory — التي صاغها موري Murray — وتطبيقها على دراسته لاختيار شريك الحياة . وقد أطلق ونش على نموذج المقتبس اسم « نظرية الحاجة المكملة Complementary Need Theory . وتبدو نظريته هذه في شكل سلسلة من القضايا الى تصور جوانب محددة في الواقع (٣٢) . وقد لخصها ونشرها كما يلي :

القضية الأولى :

« في عملية الاختيار للزواج يسمى كل فرد لاختيار الشريك المناسب الذي يشبع حاجاته الى أقصى درجة » .

القضية الثانية :

« كل فرد يسلك سلوكاً معيناً بحيث يحقق حاجات الطرف الآخر والعكس صحيح » .

فمثلاً الشخص (أ) له حاجات ولتكن (ن) والشخص (ب) له حاجات ولتكن (هـ) . (أ) يسلك سلوكاً معيناً لتحقيق الحاجات (هـ) بالنسبة لـ (ب) . و (ب) يسلك سلوكاً معيناً بحيث يحقق الحاجات (ن) بالنسبة لـ (أ) .

القضية الثالثة :

« الحاجتان (أ) و (هـ) للشخصين (أ) و (ب) تكمل بعضهما البعض في حالتين سواء كانت هذه الحاجات متماثلة أو مختلفة » .

وليكتب هذا النموذج الاقتباسي للنظرية اقتبس ونش تعريف موري للحاجة Need بأنها « قوة تنظم الإدراك الحسى ، ووعى الذات ، والناحية العقلية والرغبة والإرادة » كما أوضح ونش أن الكلمة « مكملية » Complementary ترادف كلمة « اشباع الحاجة » Need Gratification . وهي حالة يحدث فيها أن حاجات فرد ما تشبع عن طريق التفاعل مع شخص آخر . وبما أن حاجات الفرد يمكن أن تتغير وتتباين من حيث الكم من وقت لآخر . لذلك فإنه يمكن تحديد الحاجة المكملية على أنها كمية حاجة الاشباع والعلاقات بين الأفراد . وقد لخص ونش هذه الفكرة في القضية التالية :

القضية الرابعة :

« أن الحاجة المكملية تؤثر في احتمال الاختيار الزواجى وهذه علاقة طردية » .

ولقد استفاد ونش من النقد الذى وجهه ثارب Tharp الذى أطلق عليه مصطلح « تكميل توقعات الدور Complementability of Role Expectation (٢٣) » وبذلك أصدر ونش القضية المعدلة التالية :

« أن الحاجة المكملية وتكميل توقعات الدور يتباينان بالتأثير على عملية اختيار شريك الحياة » .

يتضح لنا من الشرح السابق أن هناك الكثير من المحاولات لتحقيق مزيد من التقدم لتطويع وبناء نظرية في الإبرة .

ثانيا : استخدام النموذج الاستقرائي لصياغة قضايا نظرية

عامة عن بناء القوة في الأسرة

يستخدم النموذج الاستقرائي لإنشاء عموميات مبنية على الاختبار الإمبريقي لفروض أو قضايا محددة . فهو انتقال من الخاص إلى العام . ولاستخدام الاستقراء في الدراسة الحالية لابد أولا من مناقشة نتائج الدراسات السابقة التي تناولت « بناء القوة في الأسرة » بالدراسة والتحصيل في مجتمعات متباينة التحديث ، ثم القيام بعملية دمج للتعميمات التي توصلت إليها تلك الدراسات ، ثم إعادة صياغتها في شكل قضايا نظرية أكثر تجريدا . فمن هنا نستقري قضية أكثر عمومية تفسر سبب العلاقات بين المتغيرات في القضايا الخاصة .

وهذه القضايا المجردة تصلح بعد ذلك نواة لدراسات إمبريقية باستخدام الطريقة الاستدلالية ، ولا يمكن أن تتم أية محاولة لبناء نظرية في الأسرة دون تعريف للمفاهيم المستخدمة ، وتحديد كيفية تباين المتغيرات المستخدمة في الدراسة ، واتجاه العلاقة التي يفترض وجودها بين المتغيرات : وشكل هذه العلاقة ومقدار التأثير فيها .

وينقسم هذا الجزء من الدراسة إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : التعرف على إطار المفاهيم المستخدم في هذه الدراسة .

المرحلة الثانية : التعرف على الاتجاهات النظرية التي اهتمت بدراسة بناء القوة في الأسرة وتحديد مرقف الدراسة الحالية من هذه الاتجاهات .

المرحلة الأولى : مفهوم القوة والمفاهيم المرتبطة به :

أصبح مفهوم القوة Power أحد موضوعات الدراسة في مجال الأسرة منذ الستينيات ، ولقد تباينت الدراسات في معالجتها له ، كما اختلفت في

الأبعاد العديدة التي تنشر إليها بحيث يمكن قياسها أمبيرياً . ويمكن تصنيف هذه الدراسات في ثلاث فئات :

الفئة الأولى : وتشمل الدراسات التي تركز على المصادر التي يمتلكها الشخص والتي تزيد من قدرته على ممارسة نفوذه أكثر من الطرف الآخر في موقف معين ، وتركز **الفئة الثانية :** على بناء القوة باعتباره أحد مظاهر التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة ومعبراً عما يدور داخل الأسرة من عمليات اجتماعية ، أما **الفئة الثالثة :** فتقوم على دراسة نتائج ممارسة القوة في الأسرة بمعرفة من الذي يتخذ القرار ومن الذي يفوز (٢٤) . ويعرف مفهوم القوة في معظم هذه الدراسات على أنه تفاعل بين شخصين يرمز لهما بـ (أ) و (ب) ومن مظاهر القوة « القدرة على فرض الإرادة » أو « الممارسة الفعلية للنفوذ على سلوك الآخرين » . أما المظهر الأول فهو مأخوذ من تعريف ماكس فيبر للقوة وهو « ... احتمال أن يكون أحد الأفراد قادراً — في العلاقة الاجتماعية — على تنفيذ إرادته رغم المقاومة ، وبغض النظر عن الوسيلة » (٢٥) أما المظهر الثاني للقوة فيستمد من تعريف سترابوس Straus للقوة بأنها « أفعال تتضمن ممارسة النفوذ لتغيير وتعديل سلوك فرد آخر في الأسرة » (٢٦) . من الواضح إذن أن بناء القوة يتضمن تطبيق يتدرج بينهما الأفراد من شخص لا يملك القدرة على تنفيذ إرادته إلى شخص يمتلك القدرة التامة على تنفيذ إرادته . أي أنه يتدرج من التسامح التام Permissiveness إلى الاستبداد Restrictiveness . وعند مناقشة بناء القوة لا يمكن إغفال مدى شرعية هذه القوة . فقد استخدم ماكس فيبر مفهوم شرعية القوة Legitimacy of Power باعتباره شكلاً من أشكال القوة يستمد شرعيته من التقاليد أو القانون أو الإلهام (٢٧) .

هذا من التعريف « المجردة » لبناء القوة : أما عن التعريف « الاجرائي » له — أي الذي يمكن بواسطته حصر الأفعال التي يمكن من خلالها قياس درجة قوة الشخص — فيمكن أن يتم بالطريقة التالية : أولاً باستخدام مقياس لحصر عدد القرارات التي يتخذها الزوج والزوجة كل على حدة أو كلاهما

معا ، بحيث كلما زاد عدد القرارات التي اتخذت مستقلة كلما دل ذلك على قوة الشخص . ثانيا : باستخدام تقسيم العمل بين الزوجين واتخاذ القرارات كمؤشرات لقياس القوة : بأن يسأل الزوجان (كل على حده) عن المهام التي يمارسها كل واحد منهما في الأسرة ، تؤهنا تقديم لها هذه بنود يسأل فيها « من الذي يحدد تلك المهام ؟ » .

ويعتبر مفهوم القوة متغيرا مستمرا Continuous Variable ذا ثلاثة أبعاد تتراوح من قوة مطلقة لأحد الزوجين ، الى توازن القوة بينهما Syncraticce الى استقلال ذاتي لكل منهما في المجالات التي تخصه Autonomic (٢٨) . ويتضمن مقياس القوة من خلال اتخاذ القرار بعدتين هما : « السلطة » و « التأثير » . فمن المعروف أن المعايير الاجتماعية تحدد الشخص الذي يبدد السلطة ، إلا أنه قد يستطيع الأفراد الآخرون التأثير على الشخص الذي يبدد السلطة من طريق الضغط عليه إذا كان يمتلك المصاهر التي تجعله قادرا على « المساومة » ، وتتمثل تلك المصادر في المال والمكانة والانتمائية الاجتماعية والمهارات أو أى شيء يمتلكه أحد الزوجين . ويحتاجه الطرف الآخر ، كما قد يتم التأثير عن طريق الحيلة والخداع أو التفويض (٢٩) .

هذا وتختلف حاجة القرارات الأسرية التي تستخدم لقياس درجة القوة من دراسة الى أخرى ومن ثقافة الى أخرى ، كما قد تستخدم طريقة « التقرير الشخصي » self report للعديد أى من الزوجين يمتلك القدرة على اتخاذ القرارات . وهذه الطريقة طسورها بلسود وولف Wolf and Blood حيث قاما باختبار ثمانية مواقف تتضمن قرارات وحلولا معرفة موقف كل من الزوج والزوجة من هذه القرارات بحيث يقرر كل منهما على حدة من الذي يضع القرار النهائي غالبا : وهذه القرارات هي :

١- العمل الذي يلتحق به الزوج .

٢- أى طبيب يستخدم في حالة المرض .

٣ - نوع المسكن الذى يجب أن تعيش فيه الأسرة .

٤ - أين تذهب الأسرة فى الإجازات .

٥ - هل تؤمن الأسرة على الحياة أم لا .

٦ - هل من الضروري أن تعمل الزوجة .

٧ - أى نوع من السيارات تشتري الأسرة (٤٠) .

٨ - بما مقدار المال الذى تستطيع الأسرة إنفاقه على الطعام أسبوعيا .

وباستعراض دراسات مماثلة أجريت فى النمسا ومصر وتركيا والعراق وبورتوريكو تبين أن الدراسين قاموا بتعديل قائمة القرارات التى وضعها بلود وولف ، وذلك باستبعاد بعض القرارات وإضافة قرارات أخرى تتناسب مع ثقافة المجتمع .

بعد مناقشة بناء القوة نظريا وأجرائيا ننتهى الى تحديد المفاهيم التى سيساعدنا فى قياس بناء القوة فى الأسرة اميريقيا . ومن هذه المفاهيم سنبينهم بصفة خاصة مفهومى « التأثير » و « اتخاذ القرارات » . وفيما يلى مناقش هذين المفهومين من الوجهة النظرية والاجرائية .

« التأثير » *Influence* بالرغم من أن كلا من « التأثير » و « القوة » يستخدمهما بعض علماء الاجتماع وعلم النفس والسياسة كمرادفين باعتبارهما « التأثير الكامن *Potential Influence* الذى يقوم به (١) لتغيير سلوك (ب) (٤١) ، الا اننى افضل تعريف فريدريك *Friedrich* للتأثير بأنه « القدرة على أحداث تغير ارادى فى سلوك او رأى شخص ما عن طريق الاقتناع » (٤٢) ، او من خلال بعض المصادر التى تحقق بعض الاحتياجات . ومن هذا المنظور يتضح أن السلطة تختلف من التأثير : فالسلطة قهرية فى حين أن التأثير اقناعى وهذا التعريف يسمح لاحد الزوجين الأقل خبرة أن يطلب المشورة من رفيقه الذى سيقوم بإقناعه . وفى الدراسة الحالية سيتم قياس التأثير « عن طريق السؤال عن كيفية اتخاذ القرارات

اتخاذ القرار Decision Making . ألك كيرت لوين K. Lewin

قيمة دراسة الأساليب الذي يتخذ عن طريقها القرار بوصفها مفتاح فهم ديناميكية السلوك في الجماعة الصغيرة . وبناء على ذلك يشير مصطلح « اتخاذ القرار » الى عملية ديناميكية تسود بين كافة المشاركين في اختيار السياسة الملائمة آخذة في الاعتبار العلاقات الاجتماعية الرسمية بين القائمين على اتخاذ القرارات (٤٣) . وفي الدراسة الحالية يتم قياس عملية اتخاذ القرار عن طريق حصر عدد المشاركين الذين يستطيعون التأثير في تشكيل طبيعة القرار . ويقترب هذا التعريف من تعريف « وولف » بأن اتخاذ القرار عملية يضع الفرد عن طريقها مجموعة من بدائل السلوك يمكن اتباعها ، أو أنها القدرة على اتخاذ قرارات جماعية (٤٤) .

نستخلص من مناقشة مفهوم « بناء القوة » وما يرتبط به من مفاهيم أنه يقصد « بقوة المرأة Woman's Power قدرتها على التأثير والسيطرة ، أو تغيير سلوك الآخرين ، والقدرة على اتخاذ القرارات في غير مجالاتها الروتينية » ونقف عند هذه النقطة قائلين بما أنه مازال عدم المساواة الاجتماعية Social Inequalities بين الرجال والنساء قائما ، والتبيز بين الأدوار على الأسس الجنسانية Sex-role Differentiation مائدا في المجتمعات ذات الثقافة التقليدية ، فإن احتمالات حصول المرأة على « القوة » تصبح قليلة ، أو قد تتفاوت في الدرجة طبقا لؤشرات مثل مكانة المرأة في المجتمع ، وقدرتها على التحكم في الأحداث الهامة في حياتها (مثل : سن الزواج ، اختيار شريك الحياة ، اتخاذ قرار العمل ... الخ) . بالإضافة الى مستوى تعليم المرأة ، ومكانة أسرتها الاجتماعية والاقتصادية ، وحرية المرأة في التملك ، وشغل وقت الفراغ .

المرحلة الثانية : الاتجاهات النظرية الخاصة ببناء القوة في الأسرة

يمكن دراسة بناء القوة في الأسرة من خلال عدة اتجاهات نظرية من

أهمها نظرية اتخاذ القرار ، ونظرية المصدر ، ونظرية التبادل ، ونظرية تطبيق سلطة الحكومة على الأسرة ، وفيما يلي شرح موجز لكل نظرية منهم .

١ - نظرية اتخاذ القرار Decision Making Theory

يرى مارش March أن دراسة مفهوم « القوة » يجب أن يتم ضمن دراسة عملية اتخاذ القرار ، حيث يجب أن يراعى فيه بعد « التأثير » : أى أنه يمكنه قياس قوة أحد الزوجين من خلال تأثيره على قرارات الطرف الآخر (٤٥) . ويضيف داهل Dahel على ما سبق قائلا : « إذا كان (أ) له سيطرة على (ب) فإنه قد يجعل (ب) يفعل شيئا ما لم يكن ينوى أن يفعله ، فعلى سبيل المثال فإن أقوى الزوجين (الزوج مثلا) يستطيع عن طريق التفويض أن يخضع زوجته على اتخاذ قرار من المفروض أن يقوم هو به (٤٦) . كان يجعل الزوج زوجته تتخذ قرارا بنوع المدرسة التى يدخلها الأبناء ومساعدة الأبناء فى الاستذكار ويتخلص هو من ذلك العبء . ويطبق نظرية اتخاذ القرار لقياس بناء الثقة فى الأسرة يرى ناجل Nagel أن (أ) تشير الى الشخص الذى يمارس القوة عن طريق اتخاذ معظم القرارات الأسرية و (ب) تشير الى الشخص الذى تتم ممارسة القوة عليه عن طريق تأييد هذه القرارات أو تنفيذها وفى كلتا الحالتين يكون (أ) هو الأقوى دائما (٤٧) . وقد عالج تورك Turk نظرية اتخاذ القرار مستخدما مفهوم آخر هو « الاختيار الجماعى » Group Choice « حيث أن الشخص الذى يملك القوة هو الشخص الذى يمكنه أن يجعل اختيارات الأسرة تتفق فى النهاية مع ما يريده هو ، أو أن يقوم انشخص القوى بالتأثير على المجموعة بحيث تختار القرارات التى يرغبها هو » . وفى هذا الصدد ينظر للقوة باعتبارها متصلا بتراوح درجاته من سيطرة كاملة للزوجة ، الى المساواة بين الزوجين ، الى سيطرة كاملة للزوج .

٢ - نظرية المصدر Resource Theory

تفترض هذه النظرية أن سلطة اتخاذ القرار انما تنبع من المصادر التى من خلالها يستطيع الأفراد أن يوفوا باحتياجاتهم الأسرية والزوجية .

وأجرائها تتناسب السيطرة للشخص الذي يصدر القرار النهائي في الموضوعات التي تتعلق بالعلاقات الداخلية والخارجية للأسرة ، ويلخص « بلود » و « وولف » أهم المصادر التي قد تزيد من سيطرة الزوج أو الزوجة فيما يأتى : الوضع الاجتماعى للزوج ، مستوى تعليم الزوجة بالمقارنة للزوج ، عضوية المؤسسات المختلفة ، مقارنة عمل الزوجة بعمل الزوج . ويضيف جيليسبى مصادر أخرى التثمنة الاجتماعية ، ودائرة حياة الأسرة ، والقهر البدنى Physical Coersion (٤٩) .

ومن النظريات التي اهتمت بالمصادر « نظرية المصدر المعيارية » Normative Resource Theory التي تهتم بالعلاقة المتبادلة بين المعايير والثقافات الفرعية والمصادر النسبية كأساس لتوزيع السلطة داخل الأسرة . وتركز هذه النظرية على مفهوم السلطة الشرعية ، فالسلطة تعد مظهرا للبناء الرسمي للجماعة تعترف به المعايير السائدة فيها ، بمعنى أن معايير الجماعة لا تقضى فقط بأن يكون (أ) صائعا لقرار يتعلق بسلوك (ب) بل يقضى بأن كلا من (ب) الزوجة مثلا و (أ) الزوج مثلا يدركان أن (أ) لديه الحق الشرعى لأن يفعل ذلك وأن (ب) عليه الالتزام والاذعان لهذا القرار . ويتفق ذلك مع قول رافان وفرينش Pavan and French « القوة الشرعية » (أ) على (ب) تنبع عن القيم الذاتية Internalized Values (ب) التي تهلى عليه أن (أ) له الحق الشرعى للتأثير عليه وإن عليه الاذعان (٥١) .

وعلى النقيض من بلود و وولف ، ورافان وفينش ، استخدم رودمان Rodman نتائج مختلفة لأربع دراسات أجريت في مجتمعات متباينة من حيث درجة « التحديث » ليوضح نظريته « المصادر في المحيط الثقافى » Resources in Cultural Context حيث يتم توزيع القوة الأسرية نتيجة للتفاعل بين أربعة أبعاد :

- ١ - مصادر المقارنة بين الزوج والزوجة .
- ٢ - التوقعات الثقافية عن توزيع القوة الزوجية .

٣ - السيطرة على المصادر ذات القيمة (فإذا كان لأحد الزوجين مصادر أكثر من الآخر فإنه يصبح الأقوى) .

٤ - المهارة النسبية وتعنى أن الذى يكون أكثر معرفة فى مجال معين يصبح أكثر قوة من الآخر (٥٤) . وعلى الرغم من أهمية هذه النظرية إلا أنه يؤخذ على روبرت أنه لم يعرف متغيراته المستقلة ولا العوامل الثنائية ولا معايير السلطة .

وتضيف سافيلوس روتشيلد Safilios Rothschild مصادر أخرى لقوة المرأة تتركز بصفة خاصة فى المجتمعات النامية التى يكون وضع المرأة فيها فى مرتبة أدنى من الرجل . وفى مثل هذه الحالة تمثل قوة المرأة فى مثل المجتمعات بالمعادلة التالية :

ف ب = ف ب ١ + ف ب ٢ + ف ب ٣ + ف ب ٤ التى فيها ف ب ١ تمثل القوة التناسلية للمرأة وخاصة انجلب الذكور .

ف ب ٢ تمثل القوة الزوجية المبنية على الحب غير المتساوى حيث يعتبر حب الزوج لزوجته أكثر من حبها له مصدرا لقوة الزوجة .

ف ب ٣ تمثل قوة الزوجة بناء على ارتفاع مكانة أسرتهما اجتماعيا وماديا . ف ب ٤ تمثل أن الزوجة تفرض قوتها على الأفراد الآخرين فى الأسرة بناء على مكانة الزوج الاجتماعية والمادية (٥٦) .

فى هذه المجتمعات النامية التى تصر على التمييز على أساس الجنس والسلطة الأبوية Patriarcal فإن مصدر قوة المرأة يكون مستهدا من قدرتها على الانجلب وبصفة خاصة الذكور . أن القدرة على التناسيل هى قاعدة القوة الحقيقية للمرأة فى جميع الطبقات الاجتماعية . ولذلك فإن المرأة لا يكون لديها الدافع لتحديد النسل حتى يصبح لديها على الأقل ولدان لتدعيم موقفها فى المنزل (٥٤) .

وعلى الرغم من أهمية مصادرة القوة الأخرى إلا أنه يمكن التحكم فيها باستثناء قوة العلاقة الزوجية . وهناك بعض الدلائل الإمبريقية على أنه في الدول النامية فإن النساء اللاتي لا يحصلن على مكانة اجتماعية مرتفعة من « أسرة التوجيه » يستخدمن الحب كمصدر للقوة عندما يكون حب أزواجهن لهن أكثر من حبهن لأزواجهن ، ولذلك يفضل النساء ذلك الزواج لأن الأزواج سيكونون أقل تصميها على مرض سيطرتهم وأكثر رغبة في منح القوة لزوجاتهم حتى ينالوا رضاهن . والنساء بالتالي يشعرن بمزيد من الثقة في مشاعر أزواجهن وهكذا ينجح في استخدام أساليب مثل فتور الحب والعاطفة أو البكاء ... الخ (٥٥) . وعلى أية حال ، أن هذه القوة المستمدة من حب الرجال لنسائهم لا يمكن التحكم فيها أحيانا حيث قد يؤدي عدم التوازن في الحب إلى نتيجة عكسية .

٣ - نظرية التبادل : Exchange Theory

يعتبر بلاو Blau وهومانز Homans من أوائل من نظروا إلى السلوك الإنساني على أنه علاقات متبادلة . يرى « بلاو » أن التبادل الاجتماعي يتكون من الأفعال الإرادية التي يقوم بها الأفراد ويحركها العائد أو المكسب Profit الذي يتوقعون الحصول عليه من الآخرين . واستبعد بلاو الأفعال التي تقوم على القهر ، أو المعايير المعبرة Expressive ، أي الخاصة بالاستقرار الداخلي للأسرة (التي لا يتوقع من ورائها الفرد أي عائد (٥٦) . وبناء على تعريف بلاو يمكن صياغة القضية التالية : أن امتلاك مصادر القوة يؤثر على مقدار استخدام القوة ، وهذه علاقة إيجابية .

هذا المدخل النظري لدراسة بناء القوة في الأسرة على أساس تبادل المصادر Resource Exchange يعتبر القاعدة الأساسية لنظرية هير Heer التي لا تركز فقط على المصادر التي يساهم بها أحد الزوجين للآخر ، بل تركز على القيمة التبادلية لهذه المصادر خارج الزواج . فبالإضافة إلى أهمية المصادر الخارجية Instrumental (مثل الحالة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية) يفترض هير أن للمصادر غير الاقتصادية أي « المعبرة » أثرها

في العلاقات الزوجية ومن هذه المصادر ، نذكر على سبيل المثال جانبية الزوجة أو ادائها للأدوار المتوقعة منها أو مقدار العاطفة التي توجهها لزوجها ... الخ . ولقياس بناء القوة في الأسرة استخدم هير السؤال التالي : عندما يكون هناك قرار هام من المحتمل أن تختلفا عليه ، من منكما يحظى بتنفيذ رأيه ؟ وصنف هير درجة القوة في ثلاثة أبعاد : يحظى الزوج عادة بتنفيذ رأيه ، لا ينفرد أى من الزوجين بتنفيذ رأيه ، تحظى الزوجة عادة بتنفيذ رأيها (٥٧) .

وباختصار فانه في ضوء نظرية التبادل سوف يحاول كل من الزوج والزوجة على حدة أن يزيد من مكاسبه (أى النتائج المرغوبة) ويقلل من خسارته (أى النتائج غير المرغوبة) بقدر الامكان .

٤ - سلطة الحكم في الأسرة Rule Governance in Family

عرف برودريك Proderic القوة بأنها أحد ميكانيزمات الأسرة وهي تعتبر مظهرا من مظاهر التفاعل داخل الأسرة ، وتختلف درجة القوة ليس فقط من أسرة الى أخرى بل أيضا في الأسرة الواحدة حسب اختلاف موضوعات المناقشة ، كما تختلف من علاقة الى أخرى حسب مستوى التسلط الذي تمارسه الأسرة في موقف معين (٥٨) . وعرف برودريك « القوة » إجرائيا بأنها القدرة على اتخاذ القرار . وقسم عملية اتخاذ القرار الى ثلاثة مستويات حسب درجة القوة في كل منهم . المستوى الأول : وتكون محصلة القوة فيه صفرا Zero-sum Power بمعنى انه في العلاقة التي تتم بين شخصين لايد من وجود فائز وخاسر أى أنه اذا كسب أحد خسر الآخر وبالتالي فان حاصل جمع المشتركين في العلاقة الاجتماعية يساوى صفرا . والواقع أن تفسير برودريك هذا مستمد من « نظرية اللعب » Game Theory التي تشير الى مجموعة عمليات رياضية صممت لإيجاد حل لموقف معين نريد فيه ان نقتبأ بفرض النجاح المتلحة أمام شخصين في مباراة رياضية .

المستوى الثاني : فرض قواعد تتبعها الأسرة . Family Rules . ويعتمد على الإجابة على السؤال التالي « من الذى يفرض القوانين الأسرية »

ومن هو الحر في تحدى أو تغيير تلك القوانين ؟ ويلاحظ أن هذا المستوى يتم بمادة في حدود شرعية القوانين المنصوص عليها وهذا يتفق مع ما سبق ذكره عن « شرعية السلطة في الأسرة » .

المستوى الثالث : مبدأ التفاعل Principle Interaction ويعبر عن العلاقة بين شخصين أو أكثر في الأسرة ، مع ملاحظة أن هذه العلاقة تنطوى على تأثير متبادل بين الأطراف . وبذلك يعتبر المستوى الثالث أدنى درجات استخدام القوة في الأسرة أو غيابها تماما .

هذا عن الاتجاهات النظرية التى طبقها بعض علماء الاجتماع العائلى فى دراستهم لبناء القوة فى الأسرة . والواقع أن الدراسة الحالية لم تعتمد على اتجاه نظرى واحد بل استمدت من كل منها ما يتفق والقضايا النظرية المصافة .

المرحلة الثالثة : استقراء بعض القضايا النظرية عن بناء القوة فى الأسرة :

فى هذا الجزء من الدراسة صيغت القضايا النظرية العلمية التى تم استقراؤها من نتائج الدراسات الامبيريقية التى أجريت فى مجتمعات ذات ثقافة متباينة ، حيث يتم تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة : هل هى علاقة ايجابية أم علاقة عكسية . كما يلاحظ أن « بناء القوة » هو المتغير المعتمد الوحيد فى هذه الدراسة ويقاس إجرائيا عن طريق معرفة القرارات التى تتخذها الزوجة خارج نطاق دورها الانثوى مثل : العمل خارج المنزل ، وحرية التحكم فى أى عائد مالى خاص بها سواء عن طريق العمل أو ارث ، وقدرتها على تحديد نسبة ما تساهم به من دخلها فى نفقات الأسرة والأبناء ، وقدرتها على تحديد عدد الأبناء فى الأسرة ومتى تحصل على كل طفل . بالإضافة الى قرارات أخرى مثل تربية وتأديب الأبناء ، أو المشتريات الخاصة بالمنزل وشراء سيارة أم منزل ، وكيفية التصرف فى مخدرات الأسرة « أو شغل وقت الفراغ » ... الخ .

وفي هذه الدراسة تتعدد المتغيرات المستقلة التي يفترض وجود علاقة إيجابية أو عكسية بين كل منها وبناء القوة في الأسرة . وتركز الدراسة الحالية على المتغيرات التالية : الثقافة السائدة في المجتمع (تقليدية ، تحررية) ، النشأة الريفية أو الحضرية للزوج والزوجة ، مستوى تعليم الزوج والزوجة ، المكانة الاجتماعية والمهنية للزوج ، المكانة الاجتماعية للزوجة ، المصادر التي تمتلكها الزوجة وتؤثر بها على زوجها مثل : الخب والموارد المادية .

١ - الثقافة وبناء القوة في الأسرة :

تركز نظرية المصادر في المضمون الثقافي Resources in Cultural Context لرودمان Rodman على عنصر الثقافة ، فكما تبينت الثقافات كلها أختلفت المعايير الخاصة بتأثير الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية سواء بالزيادة أو النقصان (٥٩) . فالى عهد قريب كلت الثقافة التقليدية تطبع دورا كبيرا في اضعاف روح الديمقراطية في الأسرة حيث يلعب مبدأ تباين الدور أهمية بارزة في حياة الزوجين الذين نشأوا على نموذج خاص لوالديها وللآباء بوجه عام هو النموذج التقليدي « لتباين الدور على أساس الجنس » ، والسلطة المطلقة للرجل على أسرته . لكن التغيرات التكنولوجية والحضرية والثقافية التي اجتاحت الدول النامية أوجدت نموذجا جديدا تضاف فيه حدة التمايز على أساس الجنس . كما طرأ تحول في مركز المرأة الاجتماعي ونظرة المجتمع إليها حيث أصبحت المرأة في بعض الثقافات الفرعية تحظى بنفس المكانة الاجتماعية التي يحظى بها الرجل . وهناك بعض الدلائل الإمبريقية (٦٠) - المستمدة من دراسات أجريت على مصر ويوغسلافيا والعراق واليونان وتركيا - عن أهمية المعايير في اتخاذ القرارات الأسرية التي تتصف بسلطة أكبر للزوج وبهرونة أقل في قبول تأثير الزوجة في الأسرة ، وهذا لا يمنع وجود بعض الأسر التي تتبع الأسلوب الحديث في الحياة كنتيجة للتغير الاجتماعي والاحتكاك الثقافي . فالمعايير الثقافية السائدة في هذه المجتمعات توضح مدى تأثير السلوك بالمعايير السائدة في كل ثقافة حيث يتضح عدم تقبل

المجتمع لفكرة خضول الزوجة على سلطة مساوية للرجل في اتخاذ القرارات الأسرية حتى ولو كانت تعمل أو مستقلة اقتصاديا عن زوجها .

وعلى الرغم من ذلك لوحظ أن الرجل بدأ يشرك زوجته العاملة في السلطة وإن كان حجم هذا الاسهام هامشيا بسبب ضغوط المؤثرات الثقافية وعوامل التنشئة الاجتماعية .

الا أن نتائج الدراسات السابقة أوضحت أنه بمقارنة الريف بالحضر تبين أن الحضريات تمارسن قوة أكثر من تلك التي تمارسها الريفيات . وهذا يتفق مع قول هافيو ماننيل *Haavio Mannila* « أن التغير الاجتماعي يحدث أولا في الوسط الاجتماعي ، وهنا يتوقع أن تقوم الأسر التي تعيش في المدن باستخدام الأساليب المستحدثة التي تتميز بسلطة أقل للزوج وبمعدلات مالية في اتخاذ القرارات المشتركة (٦١) . » . ومما يؤكد هذا القول نتائج البحث الذي قامت به سامية السامعاني حيث وجدت أن سيطرة الرجل على المرأة الريفية مائة في المائة وهي تتمثل في اتخاذ القرارات المنزلية والقرارات الاقتصادية والاجتماعية . وهذه الصورة تختلف مع الزوجة الحضرية العاملة حيث تبين أنه يوجد تفاهم كبير بين الزوجين بشأن القرارات الاقتصادية والاجتماعية . ويرجع الاختلاف بين الريفيات والحضريات الى وعى المرأة الحضرية وتعليمها ، وليس السبب هو الخروج الى العمل لأن المرأة الريفية تخرج للعمل هي الأخرى . هذا وتؤكد الدراسة السابقة والدراسات التي قامت بها كل من اجلال محرم وأتباع عبد الجواد أن هناك علاقة ايجابية بين مستوى تحضر الزوج وبين مشاركته لزوجته في الأعمال المنزلية ورعاية الأبناء . فالزوج الحضري أكثر تقبلا لفكرة مساعدة زوجته — في شئون المنزل وبالتالي مشاركتها في القرارات الأسرية — من الزوج الريفي الذي تلقن أن العادات والقيم والمعايير الريفية ترى في اشتراك الزوجين في القرارات الأسرية والأعمال المنزلية ما يقلل من رجولة الزوج . مما سبق نستقري التفضيتين التاليتين :

١ - أن ازدياد تأثر الزوجين بالثقافة التطبيقية يقلل من تأثير الزوجة في القرارات الأسرية . وهذه علاقة عكسية .

٢. — أن ازدياد تأثير الزوجين بالثقافة الحضرية يزيد من تأثير الزوجة في القرارات الأسرية . وهذه علاقة ايجابية ..

٢ — التعليم وبناء القوة في الأسرة :

يرى وليم جود W. Good أن تقارب المستوى التعليمي بين الزوجين في المجتمعات التقليدية سوف يعتقد مبدأ المساواة في الأسرة . وحيث أن هذا المعيار الجديد يلقي قبولاً بين الأفراد الأكثر تعليماً وخاصة النساء أكثر من الرجال فمن المتوقع حدوث بعض التوتر في الأسرة . ففى الطبقات الدنيا يكون ما يتنازل عنه الرجال أقل مما تحصل عليه نسائهم بالفعل ، وكلما ازداد تعليم الرجل كلما زاد تنازله من بعض حقوقه (٦٧) . ونجد تأكيداً امبيريقياً لهذه الفكرة النظرية في دراسة كومانوفسكى من زيجات الطبقة العاملة في أمريكا (٦٨) ، ودراسة دودمان المقارنة بين أسر يونانية وأسر يوغسلافية (٦٩) ، وكذلك الدراسات التي قامت بها كل من رقية المرشدى وسامية السماوى واجلال محرم في مصر (٧٠) ، ودراسة عبد الكظيم شندل في العراق (٧١) . حيث تؤكد تلك الدراسات أنه كلما ازداد مستوى تعليم الزوج كلما انخفضت درجة تسلطه في الأسرة رغمًا من انتشار الثقافة الذكورية التقليدية في هذه المجتمعات ، كما تبين أن تعليم المرأة يجعلها تمارس شخصيتها كشريك في الحياة الزوجية . وأيضاً من الشواهد الامبيريقية من أثر المستوى التعليمي للزوجين على زيادة قوة المرأة ، الدراسة المتخصصة التي قامت بها هدى زكريا من الحراك المهني للمرأة المصرية وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والثقافية (٧٢) ، حيث قارنت الباحث بين الزوجات العاملات في مستويات التعليم المختلفة واستخلصت أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة يزيد من مشاركتها في اتخاذ القرار كما يزيد من احتمالات مشاركة زوجها لها في شؤون البيت والأبناء . كما أصبحت المرأة تصر على تحديد معايير الصواب والخطأ لأبنائها فضلاً من تحديد نوع الدراسة التي سوف يتعلمها الأبناء ، وبالتالي الإشراف على امتحانهم . تستقرىء بها سبق القضية التالية :

ان ازدياد مهنيتوى تعليم الزوجين يؤدى الى ازدياد تقبلهم للمعايير التى تؤيد تأثير الزوجة فى القرارات الاسرية . وهذه علاقات ايجابية .

٣ - المكانة الاجتماعية للزوج وبناء القوة فى الأسرة :

من التحليل الذى قامت به سافيلوس روتشايلد لمجموعة من الدراسات التى اجريت من التجديد وبناء القوة فى بعض المجتمعات النامية وجدت الباحثه ان المرأة تستطيع ان تستمد قوتها من الرجل فى المجتمعات التى تكون مكانة المرأة فيها منخفضة ، وحتى عندما لا يمكن للمرأة ان تحول انجازاتها الشخصية ونشاطها الانتاجى الى قوة ، الا ان هذا النوع من القوة المستمدة من الرجل يتم على نطاق محدود ، اذ ربما تستطيع المرأة فرض سيطرتها على حياة وسلوك النساء والرجال الا صغر سنا فى الأسرة الممتدة ، ولكنها غالباً لا تستطيع التصرف فى أمورها الشخصية وتقرير الخيارات التى لم يقرها الرجل (١٨) .

وعلى الرغم من ان المرأة فى هذه المجتمعات يمكن ان تستمد القوة من مكانة زوجها الاجتماعية والمادية المرتفعة عن باقى افراد أسرته الا ان هناك من الأدلة الإمبريقية ما يؤكد ان المستوى الاجتماعى والاقتصادى المرتفع للرجل يحد من قوة المرأة المتعلمة المستقلة اقتصادياً . وفى هذا الصدد يركز جيليسبي أيضاً على أهمية المستوى الاجتماعى - الاقتصادى للزوج فكما ارتفع هذا المستوى كلما زاد تأثير الزوج فى صنع القرار (١٩) . ويتفق هذا القول مع الدراسة التى اجرتها اجلال محرم فى القاهرة على عينة من المعاملات المؤهلات تأهيلاً عالياً حيث تبين أولاً : انه كلما ارتفعت المكانة المهنية للزوج كلما ازداد نفوذه فى اتخاذ القرارات الاسرية ، ثانياً : كلما ارتفع دخل الزوج كلما زادت سيطرته فى الأسرة ، وأخيراً كلما ارتفعت مكانة الزوج الاجتماعية (ويقصد هنا المكانة الموروثة وليست المكتسبة) كلما ازداد تأثيره فى القرارات الاسرية . وتتفق مع نتائج هذه الدراسة بعض الدراسات التى اجريت فى ألمانيا وأمريكا .

مما سبق نستقرئ القضية التالية :

أن ارتفاع المكانة المهنية للزوج يقلل من تأثير الزوجة في القرارات الأسرية ، وهذه علاقة عكسية .

٤ - المكانة الاجتماعية للزوجة وبهاء القوة في الأسرة :

أوضحت بعض الدراسات التي أجريت على بعض المجتمعات النامية في جنوب آسيا وجنوب أوروبا وشمال إفريقيا أن المرأة تستطيع أن تتفادى ضغوط المكانة المنخفضة المفروضة عليها إذا كانت مكانتها الاجتماعية الموروثة عن أسرتها مرتفعة بدرجة كافية . وفي هذه الحالة يصبح للمرأة قوة مقابلة لقوة الزوج ، وهكذا تحول النساء المصادر المستمدة من اقاربهن الى قوة مقابلة لقوة أزواجهن حيث تختطف درجة هذه القوة تبعاً لمدى انخفاض مستوى الأزواج بالنسبة لعائلة زوجاتهم (٧٠) . وتدل الشواهد الإيميرية على أن القوة المستمدة من روابط « أسرة التوجيه » بالنسبة للمرأة تعد مصدراً أكبر لقوتها من تلك المستمدة من روابط الزوجية ، لأن المرأة في تلك الحالة لها مصادر الدخل الخاصة بها التي ورثتها عن أسرتها ، وبذلك ينصح أن الاستقلال الاقتصادي للمرأة يزيد من مكانتها الاجتماعية وبالتالي يزيد من قوتها داخل « أسرة التناسل » سواء كان هذا الاستقلال المادي موروثاً أو مكتسباً عن طريق العمل الخارجي . ومن الدراسات التي أجريت في هذا المجال نجد الدراسة التي أجرتها أنعلم عبد الجواد وسامية الساعاني (٧١) . حيث تبين أنه إذا قارنا بين الزوجات العاملات والزوجات غير العاملات فسنجد أن العاملات يمارسن تأثيراً أقوى من غير العاملات ويتفق مع هذه النتيجة الى حد ما نتائج الدراسة التي أجريت في اليونان حيث تبين أن الزوجات ذوات الدخل المستقل يمارسن تأثيراً كبيراً في اتخاذ القرارات الأسرية ولو أن قوتهن هذه تكون محصورة في القرارات « الانثوية » انوثيتية التي لا تهدد قوة الزوج بصورة مباشرة . الواقع أن الاختلاف في نتائج الدراسات السابقة يرجع الى اختلاف المقياس المستخدم لقياس بناء القوة في الأسرة وهل أخذ الباحث في اعتباره التفرقة بين القرارات الخاصة

بالزوجة والقرارات الخاصة بالزوج ، والقرارات التي يمكن أن يشتركا فيها .
أو يستقله أحدهما بها ، وهنا تبرز قوته بحيث يمكن قياس اتجاه القوة في
الأسرة هل هو نحو الزوج أو نحو الزوجة .

وإذا كانت الدراسات التي أجريت في المجتمعات النامية أوضحت أن
ارتفاع مكانة الزوجة اجتماعيا واقتصاديا يزيد من قوتها في الأسرة ، إلا أن
الدراسات التي أجريت في المجتمعات المتقدمة مثل أمريكا وفرنسا أوضحت
غير ذلك حيث ينزع بناء القوة في الأسرة نحو المساواة في السلطة بين الزوج
والزوجة وقد يعتمد ذلك على شرعية تقسيم العمل بين الزوجين في المجتمعات
ذات الثقافة المتحررة .

ومن الدراسات التي تؤكد أهمية الاستقلال الاقتصادي للمرأة لتزايد
تأثيرها في اتخاذ القرارات لأسرية العالة الدراسة التي طبقت في احد مدن
بورتوريكو حيث تؤكد الفرضان اللذان حاول الباحث اختبار صحتها ،
الفرض الأول : يرى أنه كلما ارتفعت مكانة الزوجة كلما كثر اعتقادها بتكامل
الأنثى المنطوي ، والطموح في أن تكون زوجة الى جانب العمل ، والميل للتشاور
مع زوجها في شئون الأسرة ، والمشاركة الزوجية في عملية الشراء للأسرة ،
والمشاركة في اتخاذ العديد من القرارات النهائية . أما الفرض الثاني : فيرى
أنه كلما انخفضت مكانة الزوجة فأنها تصبح أكثر اعتقاداً بنقص الأنثى
المنطوي ، والطموح في أن تكون زوجة ودية منزل فقط ، والتركيز على شئون
البيت والأبناء ، والتشاور مع زوجها في جميع شئون البيت حتى ما يمكن
أن تستقل به من قرارات بالإضافة الى قلة المساهمة في عملية الشراء
للأسرة ، واتخاذ القرارات النهائية (٧٦) .

مما سبق نستقرئ القضييتين التاليتين :

١ - أن ارتفاع المكانة الاجتماعية للزوجة على مستوى الأسرة Micro Level
يزيد من تأثيرها في القرارات الأسرية حتى ولو كانت مكانتها الاجتماعية
على المستوى الإهم Marco منخفضة . وهذه علاقة ايجابية .

٢ — أن ارتفاع مكانة المرأة في المجتمع Meero Level يزيد من مكانتها داخل الأسرة مما يزيد من تأثيرها في القرارات الأسرية . وهذه علاقة ايجابية .

٥ — تبادل المصادر وبناء القوة في الأسرة :

يفترض في هذا المجال أن سلطة اتخاذ القرار تتبع من المصادر التي تحتكها المرأة وتجعلها قادرة على المساومة وفرض تأثيرها على القرارات الأسرية . ومن أهم تلك المصادر الجاذبية والاستجابة العاطفية والموارد المادية الخاصة بالزوجة . وتضيف سافيليوس روتشيلد مصادر أخرى تزيد من قوة المرأة خاصة في المجتمعات النامية منها حضرية المرأة وقدرتها على الانجاب وبصفة خاصة الذكور ، واستغلال الزوجة حب زوجها المنوط لها لاكتساب مزيد من القوة في الأسرة (٧٣) . وهذا يخطف عما اثبتته بلودوولف من دراستهما المتعددة في المجتمع الأمريكي من أن ازدياد ما يناله الزوج من زوجته عاطفيا يزيد من تأثيرها في اتخاذ قرارات نهائية في الأسرة (٧٤) . أما عن أثر ما تساهم به المرأة من دخلها في نفقات البيت والأسرة فقد ابيحت الدراسات التي أجريت في مصر والعراق واليونان وتركيا وأمريكا أنه كلما زادت نسبة ما تساهم به الزوجة (سواء كانت عامله او غير عامله) في دخل الأسرة كلما قلت القوة الحقيقية للزوج فيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية والقرارات الأسرية » .

ويطبق نظرية بلاو Blau في « التبادل الاجتماعي » على ما سبق نجد أن الفرد الذي يبد الآخر بالمعطاء والخدمات يلزمه بالتعبئة له خاصة إذا لم تكن لديه المصادر التي يقدمها في المقابل وهنا سيتيح الزوج لزوجته تأثيرا أكبر في الأسرة .

ومما سبق نستقرئ القضية التالية :

١ — أن ازدياد ما يناله الزوج من زوجته عاطفيا يزيد من تأثير الزوجة في القرارات الأسرية . وهذه علاقة ايجابية .

٢ — أن ازدياد اسهام الزوجة في الموارد المادية للأسرة يزيد من تأثيرها في القرارات الأسرية . وهذه علاقة ايجابية .

خاتمة :

يتضح مما سبق أن محاولة استقراء قضايا عامة من نتائج الدراسات الامبيريقية ليس بالعمل الهين خاصة اذا كانت هذه الدراسات تتم عبر ثقافات متباينة من حيث درجة التقدم والتحرر حتى اذا كانت مؤشرات قوة المرأة واحدة فإن المفهوم الاجرائي لها يختلف من دراسة الى أخرى . أن هذه المؤشرات ما هي الا مواقف سلوكية للمرأة يمكن دراستها من خلال الملاحظة او المقابلة الشخصية . كما لوحظ انه يجب دراسة « مفهوم قوة المرأة » على المستوى الخاص والمستوى العام . أما المستوى الخاص **Micro Level** فيتعهد به قوة المرأة من خلال وضعها في الأسرة ؛ أما المستوى العام **Macro Level** فيتعهد به دراسة مكانة المرأة في المجتمع ، حيث ان المرأة قد تحصل على القوة على مستوى الأسرة حتى ولو كانت مكانتها على المستوى العام منخفضة والعكس صحيح أى أن المرأة قد تحصل على قليل من القوة على مستوى الأسرة حتى ولو كانت مكانة المرأة في المجتمع مرتفعة . كما يمكن ترجيح مكانة المرأة على المستوى العام الى قوة انثوية على المستوى الخاص في الأسرة .

وعلى اية حال أن القضايا العامة التي تم استقراؤها يمكن أن تكون دليلا لأبحاث مستقبلية تشتمل على مجتمعات متباينة من حيث مكانة المرأة في المجتمع ، على أن تقتبل كل عينة على نساء مختلفات من حيث درجة القوة الأسرية .

المراجع

- Good, W. «The sociology of the Family». In R. Merton and B. Leonard (eds) *Sociology Today*, N.Y. : Basic Books, 1959, Chapter 7. (١)
- Christensen, H. *Handbook of Marriage and the Family*. (٢)
Chicago : Rand McNally and Co., 1964, p. 4 ff.
- Hill, R. and D.A. Hansen, «The Identification of Conceptual Frameworks Utilized in Family Study, *Marriage and Family Living*, 22, 1960, pp. 299-311. (٣)
- انظر أيضا محمد الجومري وآخرون ، *مبادئ علم الاجتماع* ،
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٢٣٩ — ٢٧٥ .
- Nye, F. I. and F.M. Berardo (eds.) *Emerging Conceptual Frameworks in Family Analysis*, N. Y. : Macmillan, 1966. (٤)
- Barber, B. R., *Feminism, Marriage, and the Family*. (٥)
In J. B. Williamson and others, (eds.) *Social Problems : The Contemporary Debates*, Boston : Little, Brown and Company, 1974, pp. 351-359.
- Williamson, J.B. and others, «*The Women's Movement : Equality between the Sexes ?*» Ibid., Chapter 2, pp. 71-109.
- Althack, E. H., *From Feminism to Liberation* : انظر أيضا
(eds.) Cambridge, Schenkman Publishing Co., INC. 1971.

- Hill, R., A. Katz and R. Simpson, «An Inventory of Research in Marriage and Family Behavior. A statement of Objectives and Process, **Marriage and Family Living**, 19, Feb. 1957 pp. 89-92. (٦)
- Burr, W. R., **Theory Construction and the Sociology of the Family**, N. Y. : John Wiley and Sons, 1973, pp. 273-286. (٧)
- Ibid., pp. 19-20. (٨)
- Costner, H. L. and R.K. Leik, Deduction from Axiomatic Theory, **American Sociological Review**, 29, Dec, 1964, pp. 819-35. (٩)
- (١٠) عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٤١ .
- Burr, Ibid., pp. 280-281. (١١)
- Aldous, J. «Strategies for Developing Family Theory», **Journal of Marriage and the Family**, 32, 1970, pp. 250-270. (١٢)
- Glazer, B. G. and A. I. Strauss, **The Discovery of Grounded Theory : Strategies for Qualitative Research**, Chicago, Aldine Press, 1967. (١٣)
- Adous, J. and R. Hill, **International Bibliography of Research Marriage and the Family 1900-1964**. (١٤)
Minneapolis, University of Minnesota Press, 1967.
- ood, W. and others, **Social Systems and Family Patterns : A Propositional Inventory**, N. Y. : Bobbs-Mersill, 1971. (١٥)

- Merton, R. K. *Social Theory and Social Structure*, (١٦)
Glencoe, III : Free Press, 1968, pp. 69-72.
- Simon, H. *Models of Man*, N.Y. : Social and Regional (١٧)
Press, 1957, p. 12.
- Lundberg, G. and S. Larsen, *Sociology*, N.Y., Harper (١٨)
and Brothres, 1958, p. 183.
- Abell, P. *Model Building in Sociology*, London : Wein- (١٩)
denfeld and Nicolson, 1971, p. 6.
- (٢٠) تيمنا شمسيف ، نيقولا ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمود عوده
وأخرون ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٠ ،
ص ٨٠
- Inkeles, A., *What is Sociology ?* Englewood Cliffs, (٢١)
N. J. : Prentice-Hall, Inc. 1964.
- Burr, Ibid., pp. 3-5. (٢٢)
- Aldous, Ibid, p. 252; Burr, Ibid., p. 278. (٢٣)
- (٢٤) على ليلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دار المعارف ، القاهرة ،
١٩٨١ ، ص ٢٨
- Glazer and Strauss, Ibid., (٢٥)
- Aldous, Ibid., p. 254. (٢٦)
- Blood, R.Oè and D.M. Wolf. *Husbands and Wives;* (٢٧)
The Dynamics of Married Living, Glencoe, III. : Free Press
1960.

- Heer, DM. «The Measurement and Bases of Family Power : An Over view», **Marriage and Family Living**, 25, May, 1963 pp. 132-139. (28)
- Homans, G. «Social Behavior as Exchange», **American Journal of Sociology**, 63, 1958, pp. 597-606. (29)
- Emerson, R. M. «Power Dependence Relation», **American Sociological Review**, 27, Feb, 1962, pp. 31-44. (30)
- Edward, JN. «Familial Behavior as Social Exchange», **Journal of Marriage and The Family**. August 1969, pp. 528-533. (31)
- Winch, R.F. «The Theory of Complementary Needs in Mate Selection : Final Results on the Test of the General Hypothesis», **America Sociological Review**, 20 (1955) ; (32)
- Tharp, R., «Psychological Patterning in Marriage; **Psychological Bulletin**, 60, 1963, pp. 97-117. (33)
- Straus, M. «Measuring Families». In Christensen **Ibid.**, pp. 318-319, (34)
- Weber, M., **The Theory of Social and Economic Organization**, Glencoe, Ill., Free Press, 1947, p. 152. (35)
- Straus, **Ibid.**, pp. 318-319. (36)
- Weber, **Ibid.**, pp. 324-330. (37)
- Theodorson, G. and A. Theodorson, **A Dictionary of Sociology**, N. Y. : Thomas Y. Crowell Comp. 1969: (38)

- Safilios — Rothschild, C. «The Study of Family Power Structure : A Review : 1960-1969. *Journal of Marriage and the Family*, 32, Nov. 1970, pp. 539-541. (31)
- Blood and olfe, Ibid. (11)
- French, JRP. and B. Raven, «The Bases of Social Power». In D. Cartwright and A. Zander, *Group Dynamics Research and Theory*, 2nd edition, N.Y. : Row, Peterson and Co. 1960, pp. 607-622. (11)
- Ibid. (12)
- Safilios-Rothschild, Ibid., 1970. (12)
- Wolf, D. «Power and Authority in the Family». In D. Cartwright (ed.) *Studies in Social Power*, 1959. (11)
- Dahel, PRA. «The Concept of Power», *Behavioral Science*, 2, 1957, pp. 201-218. (10)
- Ibid. (11)
- Nagel, JH. «Some Questions about the Concept of Power» *Behavioral Science*, 13, 1968, pp. 129-137. (12)
- Turk, JL. «Uses and Abuses of Family Power». In Cronwell and D. H. Olson, (eds) *Power in Family* N. Y., John Wiley and Sons, 1975. (11)
- Gillespie, DL. «who has the Power ? The Marital Struggle» *Journal of Marriage and the Family*, 33, 1971, pp. 445-458. (11)
- Wolfe, Ibid. (0.)

- French and Raven, *Ibid.* (٥١)
- Rodman, H. «Marital Power in France, Greece, Yugoslavia and the United States : A Cross-national Comparison». *Journal of Marriage and the Family*, 29, May 1967, pp. 320-324. (٥٢)
- Safilios-Rothschild, C. «Toward a Cross-cultural Conceptualization of Family Modernization». *Journal of Comparative Family Studies*, 1, 1970, pp. 17-23. (٥٣)
- Caldwell, J.C. «Fertility and the Household Economy in Nigeria». *Journal of Comparative Family Studies*, 7, 2, Summer, 7, 2, Summer, 1976, pp. 193-253. (٥٤)
- Okonjo, K. *Aspects of Decon-making in the Rural Igbo Household*, Nsukka, Nigeria, University of Nigeria, Institute of African Studies, 1978. انظر أيضا
- Safilios-Rothschild, C. «A Macro and Micro Examination of Family Power and Love : An Exchange Model ; *Journal of Marriage and the Family*, pp. 355-362. (٥٥)
- Blau, P.M. *Exchange and Power in Social Life*. N. Y., 1964. (٥٦)
- Heer, *Ibid.* (٥٧)
- Broderick, C.B. «Power in the Governance of Families». In Cromwell and Olden, *Ibid.* (٥٨)
- Rodman, *Ibid.* (٥٩)
- Wolf, M. «Chinese Women : Old skills in a New Context». In Rosaldo, M.Z. and L. Lamphere (ed), *Woman, Culture and Society*, California : Stanford University Press, 1974, pp. 157-172.

Sanday, P. R. *Female Status in the public Domain*, in *Ibid.*, pp.189-206 ; Sacks, K. *«Engels Revisited : Women, the Organization of Production, and Private Property»*, in *ibid.*, pp. 207-222.

(٦٠) دراسات عن مصر والعراق :

- محمد سلامة آدم ، « صراع الدور لدى المرأة العاملة » ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ .
- سامية الساعاتي ، « الدور الوظيفي للزوجين في الأسرة المصرية . دراسة ميدانية في الريف والحضر » ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٢ .
- اجلال اسماعيل محرم . « المرأة والعمل .. دراسة ميدانية لبعض العاملات المؤهلات تأهيلا عاليا » ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٣ .
- هدى زكريا ، « الحراك المهني للمرأة المصرية في المجتمع الحضري وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والثقافية » ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ .
- رقية مرشدي بركات : « علاقة التغير التكنولوجي بدور المرأة في الأسرة » ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧١ .
- عبد الكاظم شندل عيسى : « أثر الصناعة في علاقة المرأة العاملة بالأسرة العراقية مع التركيز على النساء المتزوجات » ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥ .
- سميد حميد سعيد : « أثر العامل الثقافي في توزيع الأدوار بين الزوجين في الأسر ذات الزوجة العاملة » ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٩٧٦ .

Gillespie, Ibid.

(٦٦)

Oppong, C. «Conjugal Power and Resources : An Urban African Example», *Journal of Marriage and the Family*, 32, 1970, pp. 676-680.

Oppong, C. (ed) *Changing Family Studies*, Institute of African Studies, University of Ghana, Accra, 1975, Jacobson, D. and S. S. Wadley (eds) *Woman in India, Two perspectives*, New Delhi, Manohar 1977.

(٧١) انعام عبد الجواد : «تنشئة الأطفال لدى المرأة العاملة و غير العاملة» ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .

— انظر أيضا سامية الساعاتي : مرجع سابق .

(٧٢) سعيد حمد سعيد ، مرجع سابق .

Safilios-Rothschild, *ibid.*

(٧٣)

Michel, A. *The Modernization of North African Families in the Paris Area*, Paris : Mouton the Huge, 1974, p. 169 ff.

انثروبولوجيا جسم الانسان

مع دراسة تفصيلية للروائح وتأثيرها على التفاعل الاجتماعى

دكتور نبيل صبحى هنا (✽)

تعتبر « انثروبولوجيا جسم الانسان » احد الفروع الانثروبولوجية الحديثة نسبيا . وهى تهتم بدراسة المعنى الاجتماعى المرتبط بالجسم الانسانى وبأعضائه وبحركته ، كما تهتم أيضا بعلاقة هذا الجسم — كظاهرة طبيعية — بالواقع الاجتماعى ..

ودراسة انثروبولوجيا جسم الانسان تجذب — بهذه الصياغة — كلا البعدين الفيزيقي والاجتماعى معا . واذا كان ذلك يتم فى اطار دراسة واحدة فإن الأمر يتطلب وعيا بما تقدمه العلوم الأخرى — مثل الطب وعلم النفس — من مساهمات فى دراسة جسم الانسان وخاصة ما اقترب منها من النواحي الاجتماعية . ويعتبر مجال انثروبولوجيا جسم الانسان أحد المجالات التى توضح أن الظاهرة الواحدة تتأثر بعوامل مختلفة يمكن أن تقع دراستها فى مجال أكثر من تخصص علمى . ويتبع ذلك أنه بالرغم من تركيزنا على الجوانب الاجتماعية الا أننا يجب أن نكون على دراية بمحاور التركيز الخاصة بعلوم أخرى ، إذ أن ذلك يؤدي الى تعميق المعرفة وشمولها ، وفى نفس الوقت يساعد الدارس على أن يميز بين بؤرة تركيزه وبين محاور تركيز العلوم الأخرى وما يرتبط بذلك من تحديد لمساهمات كل تخصص فى دراسة الظاهرة بحيث تحقق الدراسة الشمولية . كما يساعد أيضا على تحديد امكانية تعاون التخصصات فى دراسة الموضوع

(✽) مدرس الانثروبولوجيا بكلية الآداب — جامعة القاهرة .

الواحد ، ذلك المدخل الذى أصبحنا فى حاجة ماسة اليه اليوم فى دراسة كثير من الظواهر المتعلقة بالانسان .

ولا يستطيع أحد أن ينكر أهمية الجسم الانسانى كوسيط فى التفاعل بين البشر . وإذا كان الناس يمكن أن ينكروا اهتمامهم به أثناء التفاعل ، فإن ذلك يمكن تفسيره من خلال الحقيقة المتفق عليها وهى أن هناك مارقا بين ما يقوله الناس عن أنفسهم وبين ما هم عليه حقيقة . وأشعر وأنا أقدم هذا المقال أنه على الرغم من أدايتنا جميعا لأهمية دراسة هذا الموضوع فإن اعتراضات وتساؤلات يمكن أن تثار حوله ، من حيث مدى جديته ولياقته لأن يصبح موضوعا لدراسة الأنثروبولوجيا ، ومن حيث جدواه . وقد سبق لى أن واجهت مثل هذا النقد عندما كنت أناقش موضوع الراحة وعلاقتها بالتفاعل الاجتماعى (وهو الجزء الأخير المكون لهذا المقال) مع بعض المتخصصين ، فقد قال أحدهم « هل معنى هذا أننا إذا فتحنا زجاجة (بريان) أثناء مشابرة نسيؤدى هذا الى أن يكذب الناس من الشجار نجاة ؟ » ويتحولون الى أمهقاء :» ويقولون بعضهم « ! ومن الطبيعى أن الموضوع ليس بهذه البساطة . أو ليس بهذه السذاجة . ولكن هل الجسم الانسانى يتضمن معنى اجتماعيا ؟ وهل يؤثر فى التفاعل الاجتماعى ؟ أقول نعم . ولهذا فهو يمكن أن يكون موضوعا للدراسة . ولم أود أن أبدا المقال بالدفاع عن تخصص وليد وفضلت أن يكون محتوى المقال كله هو توضيح لارتباط الجسم البشرى بالاعتبارات الاجتماعية . وهذا كلف للزد على كثير من الاعتراضات أو التساؤلات . ومع ذلك فإننى أدرك أنه بسببه حداثة هذا الاهتمام فربما يمكن أن تظهر تساؤلات وعلامات استفهام ربما لم يجب عليها فى ثنايا المقال . وعلى الرغم من أننى أوليت اهتماما لتوضيح جدوى هذه الدراسات بالنسبة لنمو التخصص الأكبر « علم الأنثروبولوجيا » ، والجدوى التطبيقية أيضا ، إلا أن تراكم الدراسات التى تتصل بالموضوع هو الذى سيؤدى فى المستقبل الى بحث مشكلات تظهر بجلالة جدوى الدراسة .

وقد قسمت المقال الى جزعين رئيسيين : يتناول الجزء الاول موضوع الفرع الجديد « انثروبولوجيا الجسم » ، ويبدأ بالمداخل المختلفة لدراسة جسم الانسان وينتهى بالمدخل الانثروبولوجى . ثم يعرض الخصائص الكامنة فى الجسم الانسانى كقوى تعبيرية ، ثم المجالات الاجتماعية التى يتدخل فيها الجسم كوسيط للتفاعل بين الأفراد . أما الجزء الثانى فيضمن دراسة لموضوع الرائحة ، سواء كانت رائحة الجسم ، أو روائح الأشياء التى يتم ادراكها عن طريق الجسم .

ومن الطبيعى أن تختلف معالجتنا لموضوع الرائحة عن معالجة الفروع العلمية الأخرى لنفس الموضوع ، ذلك أن الموضوع يمكن التركيز عليه من أكثر من جانب . فهناك الرائحة نفسها ، ثم عملية ادراك الكائن للرائحة ، والمفاهيم المساندة عن الروائح والتعبير عن الروائح بمفاهيم اجتماعية . ومن الطبيعى أننا نهتم بهذه الجوانب الاجتماعية الأخيرة . وعلى ذلك فإن هذه الدراسة ستتجه الى توضيح ما يأتى :

● مدى ارتباط الفقاوت فى المستويات الاجتماعية وفى نمط الحياة والثقافة على ادراك الروائح والانفعال بها . ومدى اختلاف المفهوم الاجتماعى السائد عن الرائحة الواحدة من ثقافة الى أخرى .

● موقف الفئات والطبقات الاجتماعية من بعضها ومدى اتخاذها الرائحة - والتصورات التى كونتها عنها - كوسيلة لتبرير أعمال اجتماعية وإقامة حوار بينها .

● تأثير استهجان أو استحسان روائح معينة على التفاعل بين الأفراد . وموقف الجهات من التطبيق مع المعايير التى تحدّد أن رائحة معينة مستحسنة أو مستهجنة .

● تأثير الموقف الاجتماعى على ادراك الرائحة . ومدى تكوين الأفراد لاتجاهات متباينة نحو الرائحة نفسها بناء على الموقف الاجتماعى الذى ارتبطت به .

ونود أن نشير إلى أن القارئ سوف يجد في هذا المقال الكثير من الأمثلة الواقعية التي تزرع بها المجتمعات على وجه العموم ، ومجتمعنا بصفة خاصة . وإذا كانت الأمثلة الخاصة بمجتمعنا لم تأت بنتيجة دراسة ميدانية موسعة فإنها تعتبر محصلة لكثير من المناقشات التي دارت في مقابلات عرضية وموجهة تمت بين الكاتب وبين أشخاص كثيرين ، من المتخصصين أو من غير المتخصصين .

مقدمة :

يحكى لنا تاريخ البشرية على مر العصور قصة علاقة الانسان بالطبيعة ، وتوضح لنا الدراسة المقارنة لثقافات الشعوب المختلفة وأبنيتها الاجتماعية أن صدى هذه العلاقة قد ترد في التراث الثقافي والبناء الاجتماعي لكل مجتمع . فقد كان ادراك الكائن البشرى للظواهر الطبيعية أوسع نطاقا وأشمل مما يدركه عن طريق الحواس فقط . فقد نظر الانسان الى ظواهر الطبيعة ورأى فيها كائنات تحاربه حيناً وترضى عنه حيناً آخر . كما أدرك أن العناصر الطبيعية هي أدوات تستخدمها الآلهة والكائنات التي اعتقد فيها ولم يرها ضده حيناً ولصالحه حيناً آخر . فهي تستخدمها للاعداق على البشر متى رضى عنهم ولحاربتهم متى غضبت منهم . ويتضح ذلك من تفسير الانسان البدائي لهبوب الرياح والمواصف وثور البراكين ، كما يتضح ذلك أيضاً مما يؤخذ في تراث كل مجتمع من معتقدات تتعلق بالعالم الطبيعي المرنى وغير المرنى وارتباطه بكائنات غير مرئية .

لقد أثرت كل هذه المعتقدات قديماً ، ومازالت تؤثر حتى الآن في ثقافة الانسان وأسهمت في تشكيل سلوكه . ولعل الكثير من نماذج السلوك التي تبدو لنا لا منطقية يمكن أن نجد لها تفسيراً في نسق معتقداته الذي يحوى تصويره عن جوهر العالم وما يرتبط به من اللامرئيات . ومآدام عالم الظواهر الطبيعية عالماً متنوعاً يصعب اخضاعه لإحصاء ، فقد تنوعت وتعددت العناصر الثقافية والاجتماعية التي ارتبطت بكل ظاهرة من ظواهر العالم الطبيعي ، لهذا كونت هذه العناصر جزءاً لا يستهان به من تراثه الاجتماعي الثقافي .

وقد تم تكوين هذا التراث بالطريقة الآتية :

(أ) وجد الانسان نفسه منذ بداية تاريخه فى تفاعل مستمر مع البيئة بما تحويه من عناصر طبيعية بحكم ضرورة اشباع حاجاته .

(ب) خضع الانسان لتاثير العوامل الطبيعية مثل الحرارة والبرودة والامطار وغيرها .

(ج) لاحظ الانسان وجود ظواهر طبيعية عديدة لم يستطع تفسيرها .

(د) عجز الانسان تماما — بسبب تخلف ثقافته — أن يتقن اذى كثير من الظواهر الطبيعية .

وكانت النتيجة هى ما يأتى :

١ — أدى تفاعل الانسان مع البيئة وتاثيره بالعوامل الطبيعية التى توجد بها (١ ، ب) إلى إدراكه لطبيعة بعض الظواهر بالتدرج . وارتبط نمو تراثه الحضارى بنمو قدرته على التحكم فى الطبيعة واستغلالها . وهذا ارتبط بدوره بقدرته على معرفة خصائص الظواهر سواء كان يراها أو لا يراها . فاخترع ما يقاوم الأمراض والميكروبات فى جسم الانسان .

٢ — عندما لم يستطع الانسان تفسير العديد من الظواهر ولم يتمكن تراثه الثقافى أن يجيب على كل الاسئلة المتعلقة بطبيعة العناصر الطبيعية ومفزاها والغرض من وجودها (٢ ، د) تراكت لديه مجموعة من المعتقدات تتعلق بخصائص عناصر العالم الطبيعى والقوى التى اعتقد أنها تتحكم فيه . كما ابتكر مجموعة من الاجراءات والممارسات الغيبية والطبيعية لاتقنام شر هذه القوى والتخلص من أذاها . وقد نبث الاجراءات والممارسات الخاصة بكل عنصر من عناصر الطبيعة وتطورت وتنوعت حتى كونت — كما سبق وذكرنا — جزءا لا يستهان به من تراثه الثقافى .

والواقع أن الانسان مازال حتى الآن — وسوف يظل مادام موجودا فى اطار هذا العالم الطبيعى — يتاثر بعناصر الطبيعة وان كان بطرق

مختلفة ومتنوعة . وعلاقة الانسان بالعالم الطبيعى تتحدد بالادراك أولا ثم يلى ذلك تكوين صورة عن الظاهرة ثم تكوين اتجاه نحوها . وبعدها يأتى السلوك الذى يرتبط بنوعية الاتجاه الذى يتأثر بدورة بطبيعة الصورة المتكونة . فادراك الشمس يتم أولا ثم يكون الانسان عنها تصورا يتعلق بخصائصها وطبيعة تأثيرها (من حيث هى ضارة أو نافعة) وبعدها يتكون الاتجاه الذى يدفع الى سلوك يقترب منها وينتفع بها (اذا تصور الانسان أنها نافعة) أو يبتعد عنها ويتحوط منها (اذا تصور أنها ضارة) . ومن الطبيعى ان الصورة المتكونة عند الانسان عن ظواهر الطبيعة لا تتكون فقط بمقتضى الادراك عن طريق الحواس الخمس ، بل ان هناك مؤثرات اجتماعية وثقافية تعمل على تشكيل هذه الصورة .

واذا كان الجسم الانسانى بجانبه الفيزيقي والفكرى او الروحي هو أداة ادراك العالم الطبيعى بفضل ما يتمتع به الجسم من خصائص وقدرات وملكات ، واذا كان العقل الانسانى هو المخزن الحقيقى الذى يضم كل المعرفة المتعلقة بالعالم الطبيعى ، فان الجسم الانسانى الذى يحوى هذا العقل هو أيضا عبارة عن كيان طبيعى يدركه الانسان بطرق متعددة وقد صاغ حوله الانسان العديد من القصصورات وتبنى تجاهه العديد من الاتجاهات ، الأمر الذى أدى الى وجود العديد من نماذج السلوك التى تتم من أجل الجسم الانسانى . وقد حوى تراث كل مجتمع عناصر ثقافية كثيرة — سنناقشها فى هذا المقال — تتعلق بجسم الانسان . واذا كانت العلوم الاجتماعية يمكن ان تتطرق لدراسة علاقة الانسان بالظواهر الطبيعية فان احدى هذه الظواهر هى جسم الانسان . وبالفعل ظهرت اتجاهات عديدة تدرس تأثير جسم الانسان على الواقع الاجتماعى والثقافى وتأثير هذا الواقع بالتالى على الجسم الانسانى . وكثرت الأنثروبولوجيا هى أحد العلوم الاجتماعية التى اهتمت بهذا الجانب . فتناولته الأنثروبولوجيا الفيزيكية والأنثروبولوجيا الطبية . ولكن ظهرت مجموعة دراسات جادة تركز مباشرة على موضوع تأثير الجسم وتأثيره بالتراث الاجتماعى الثقافى .

هذه الدراسات يمكن تجعيمها تحت عنوان محدد يمكن أن يصبح فرعاً جديداً للأنثروبولوجيا هو « أنثروبولوجيا جسم الإنسان » *Anthropology of the Body*. وسوف نحاول هنا أولاً أن نستعرض باختصار شديد أهم التخصصات العلمية التي ساهمت في دراسة الموضوع من زاوية قريبة من الاهتمام الاجتماعي ثم نوضح بالتفصيل ماهية هذا الفرع الجديد .

المدخل المختلفة في دراسة جسم الانسان

يشير التراث المتوفر عن موضوع جسم الانسان وعلاقته بالواقع النفسى والاجتماعى الى أن هناك تخصصات علمية مختلفة قد تناولت الموضوع بالدراسة والبحث . وإذا كانت الاسهامات فى الموضوع تتباين من حيث محاور التركيز وجوانب الاهتمام ، الا أننا نجد بينها أرضا مشتركة .

وسوف نهتم فى هذا الجزء بالتعرف على الفروع الطبية المختلفة التى تناولت الموضوع وسنقتصر فى ذلك على تلك الفروع التى تناولته من منظور يقترب من المنظور الاجتماعى الذى سنوضحه بالتفصيل فى الأجزاء المكونة للمقال . وذلك بهدف التعرف على كيفية تناول التخصصات المختلفة للموضوع بحيث يمكن للدارس الإفادة منها متى أراد ذلك . وسوف نتضمن مناقشة اسهام كل فرع من فروع المعرفة الطبية الاشارة الى الاسس المنهجية التى يستند اليها والاشارة الى أهم الأهمال فى المجال . ثم يختم هذا الجزء بتوضيح المدخل الأثنروبولوجى فى دراسة جسم الانسان .

١ - المدخل الطبى : اسهامات الطب النفسى :

اهتم بعض المتخصصين فى مجال الطب ، وخاصة هؤلاء الذين عنوا بموضوع الشخصية — بدراسة تصورات المريض الذى يعانى من أمراض جسدية وبصفة خاصة المريض الذى يعانى من النقص أو التشوه ، أو المريض الذى يعانى من شذوذ معين فى مظهره الجسمى (بحيث يكون شكل العضو الجسمى غير طبيعى) Somatic anomalies . واهتم بعض الأطباء أيضا بدراسة الشكل الجسمى النموذجى فى مرحلة المراهقة وما يتعلق بالمراهقين ذوى الثدي المتضخم genecomatio . وتمت أيضا فى هذا المجال دراسة ردود الفعل السيكلوجية عند مرضى شلل الأطفال .

واستخدمت المقابلات واختبار الرويشتاخ في دراسة المرضى الذين تم تحويل مجرى البراز في أجسامهم الى منطقة البطن colostomy . كما تمت دراسة أحلام مرضى الشلل النحصى السفلى paraplegia بهدف الوصول الى دليل أو مؤشر على وجوب الاضطراب نتيجة الصورة التى توجد فى ذهن المريض عن جسمه . وبصفة عامة فقد درس العلاقة بين الصورة المتكونة عن الجسم والأعراض الجسمية عدد كبير من المهتمين بهذا الموضوع .

وقد حاول بعض الأطباء أن يربط بوضوح بين الجسم ككيان عضوى ناقص وبين الصورة المنطبعة عنه والعوامل النفسية الفاعلة فى هذا الموقف عند ما درسوا ظاهرة الاحساس الكاذب بالألم فى العضو المبتور من الجسم Phantom limb تلك الظاهرة التى تعتبر رد فعل لفقدان المريض لأحد أعضائه . وناقش الأطباء مدى كفاءة التفسيرات النفسية خاصة ذلك التفسير الذى يرى أن فقدان جزء من الجسم يؤدي الى ظهور الخوف من عملية الخصاء Castration ونكروا أن احساس المريض بوجود العضو واحساسه بالألم فى هذا العضو بالذات يرجع الى أن مركز تمثيل هذا العضو فى المخ مازال موجودا وهو المركز المسئول عن الاحساس بهذا العضو ، وبصفة عامة فقد تم تفسير هذه الظاهرة بتفسيرات متعددة منها تفسير فيس Wiss الذى رأى أن هذا الاحساس ينتج عن الصورة التى تنطبع فى ذهن الشخص من الجسم ، ويفترض أن الاحساس (خاصة الاحساس بالألم) هو نوع من خداع النفس ، فالمرضى يخدع نفسه لكى يعتقد — على المستوى النفسى — أنه لم يفقد أى عضو من أعضائه (١) .

وقد ظهرت بعض الأعمال فى هذا المجال تربط بجلاء بين ما يهتم به الأطباء وما يهتم به من يدرسون المجتمع فيما يتعلق بالجسم الإنسانى . وسوف نختار الكتاب الذى قدمه راسل سكوت Russell Scott عن جسم الإنسان وملكية أجزائه المختلفة . فقد ناقش فيه فكرة زراعة الأعضاء ، ذلك الاتجاه الذى يدل على تقدم علم الطب ، ولكنه ناقشها من حيث ما تتضمنه من أبعاد اجتماعية . فقد ناقش فكرة الحاجة الى أعضاء بشرية (قطع

غير) وتكلم عن تاريخ التنظيم القانوني لهذا الجانب ، وعلاقة المحاكم بين يقدمون أعضائهم من الأحياء . ثم ناقش فكرة ظهور السوق الحرة لتجارة الأعضاء البشرية . بالإضافة الى عدد من الموضوعات الأخرى مثل التلقيح الصناعي وأطفال الأنابيب والتوالد عن طريق زراعة الجنين من سيدة الى أخرى Reproductive transplantation . وقدم أيضا راسل في كتابه إعادة صياغة المفهوم الموت ، واهتم بالإشارة الى الجانب الأخلاقي في عملية زرع الأعضاء ثم قدم اقتراحات متعلقة بهذا الموضوع (٢) .

٢ - المداخل النفسى : إسهامات علماء النفس :

يعتبر العمل الذى قدمه فرانكلين شونتز Franklin Shontz « الجوانب الإدراكية والمعرفية للخبرة الجسدية » . من الإسهامات الجادة التى حاولت - بجانب الإسهام فى الموضوع نفسه - تقديم رؤية عامة للبحوث والنظريات التى تتعلق بإدراك الجسم الإنسانى ، وتقديم تقرير عن نتائج هذه البحوث ، تلك التى لسم يتم التعريف بها الا فى التقارير العلمية المتخصصة وبطريقة مختصرة جدا ، ولهذا نهى لم تكن قبل ذلك فى متناول من يهتمون بالموضوع . كما حاول شونتز أن يحدد ويوضح الموضوعات الأساسية التى تعتبر مداخل ومفاتيح لدراسة الإدراك والتصور الجسمى . وكان يهدف من ذلك الى أن يستطيع من يهتمون بالموضوع تنظيم دراساتهم وتوجيهها وجهة صحيحة (٣) .

والواقع أن دراسة شونتز وغيرها من الدراسات النفسية تشير الى أن تناول مجال علم النفس للجسم الإنسانى يدور حول فكرة كيفية إدراك الجسم والمفهوم السائد عنه . ويتضمن ذلك مفهوم الأشخاص وتقديرهم لما يمتلكون من أعضاء مادية جسمية تكون أجسامهم المادية . بمعنى كيف ينظر الشخص الى جسمه وإلى أجزائه ومكوناته .

وسوف نختار هنا مجال علم النفس الاجتماعى ومجال دراسة الشخصية لكي نوضح كيف اهتمت دراسات علم النفس بهذا الموضوع .

(١٠) إسهامات علم النفس الاجتماعى والدراسات التجريبية :

نذكر ميشيل أرجيل في المقال الذى قدمه عن مكونات الجسم الانسانى وعملية الاتصال (٤) تقريراً عن بعض الدراسات التجريبية المتعلقة بالتعبيرات الجسمية أو الاتصال غير اللفظى أن هناك ما يقرب من سبعة آلاف دراسة تجريبية فى هذا المجال . وأشار الى أهمية التجريب فى دراسة الاتصالات الجسمية نظراً لأن بعض أنواع الاتصال الجسمى تحتاج الى أدوات وتجهيزات خاصة وتحتاج أحيانا الى معالجة احصائية وذلك مثل التعبيرات الوجهية السريعة واتساع انسان العين . وأشار الى أننا فى حاجة الى أساليب خاصة لدراسة الآثار المقلوبة المترتبة على التحلق والابعاد المسافية بين الأشخاص وتأثيرها على الاتجاهات بين الأشخاص . كما أكد على ضرورة التعرف على احتمال أن تكون بعض أشكال التعبير الجسمى فطرية ، ويتم ذلك عن طريق دراسة الأطفال فى ثقافات مختلفة .

وقد أشار ميشيل أرجيل الى بعض أوجه النقد التى توجه الى الاتجاه التجريبى بحيث يمكن أن تفيد مناقشتها فى تعديل الاتجاه . ويتعلق أول جانب للنقد بتقييم البحوث فى هذا المجال . فعلى النقد أن كثيرا من البحوث اتى أجريت فى مجال علم النفس الاجتماعى كانت سطحية ولهذا يخشى أن يصل من خلالها الدارسون الى نتائج لا تنطبق على مواقف الحياة العملية . أما النقد الثانى وهو موجه من علماء الاجتماع فيؤكد أن ما يدرسه علماء النفس الاجتماعى خال من المعنى . وعليهم أن يدركوا أن السلوك الاجتماعى وكثيرا من الحركات الجسمية تكون « افعالا اجتماعية » ذات معنى . ومن الطبيعى أن دراسة وقياس الحركات الجسمية خالية من المعنى ليست كافية . كذلك فإن المتخصص فى علم النفس الاجتماعى يدرس الاتصال بطريقة أكثر ميكروسكوبية من واقع الفعل الاجتماعى . وعلى سبيل المثال فهو يهتم بحركات الحاجب ، أو تحويل النظرة المحلقة خلال المحادثة دون اهتمام بالاطار الكلى . أما النقد الثالث فهو يأتى من المتخصصين فى دراسة العلامات . فهم يرون أن علماء النفس يفشلون فى معالجة السلوك

تجزء من نسق الاتصال . فالإشارات غير اللفظية — مادامت تتعلق باستخدامهم
يهنئون الى الاتصال — تتجهم معا لتكون وحدات كلية اكبر . ويرى ميشيل
وجيل أن علماء النفس لكى يدرسوا ظاهرة الاتصال الجسمى لابد أن
يرتبطوا بمنهج على صاىم . اها الطرق التقليدية فى الدراسة فتحتاج أن
تأخذ فى اعتبارها أوجه النقد السابقة .

(ب) مجال دراسات الشخصية :

لعل البحث فى مجال الشخصية هو الاتجاه الثانى الذى يهتم بموضوع
الجسم الانسانى . وهو يفترض أن الجسم يحدد (أو يتدخل كوسيط
فى التعبير من) سمات الشخص . وترتبط الخصائص الجسمية فى بحوث
الشخصية بقياس الشخصية . والتفاوت فى خصائص الجسم يرتبط
بتفاوت فى خصائص الشخصية . ويعالج كم كبير من هذه الدراسات
مكونات أو خصائص الجسم الانسانى من حيث الأبعاد والمقاييس الجسمية .
ولهذا فإن الأساليب التى استخدمت فى هذا النوع من بحوث الصورة
المنطبعة من الجسم اختلفت من تلك المقاييس التى استخدمت فى البحوث
التصورية عن هيئة الجسم Schemata . وقد تميزت هذه البحوث بالطبيعة
الاسقاطية اذ كان الهدف منها قياس خبرة الشخص من جسمه ككيان
ظواهرى له قيمة معينة . ويلاحظ أن المقاييس المستخدمة فى هذه البحوث
قد حاولت تقدير رضا الشخص من جسمه والوظائف التى يؤديها أو
تقدير أهمية الجسم ككيان وظيفى فى حياة الشخص (٥) .

٣ — المدخل الاجتماعى : مساهمات علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا :

يمكننا تتبع الجذور الأولى للتفكير فى العلاقة بين الجسم الانسانى
والواقع الاجتماعى فى تفكير رائد علم الاجتماع الفرنسى اميل دوركايم .
وتمكس دراسات تلاميذه المتلفة بالموضوع تأثرهم الشديد بأفكار الأستاذ ،
واستادهم دائما الى نموذج التحليلى . فيعتبر كل من مارسيل موس
Marcel Mauss وروبرت هرتز Robert Herts تلميذين لاميل دوركايم
بجانب أنهما أسهما فى دوريته السوسولوجية . وقد أدرك كل منهما ادراكا

مبكرا الاهمية الاجتماعية لجسم الانسان . وقد كان اتجاهاهما الاجتماعى واضحا ، اذ لم تكن الدراسات التى اجراها كل منهم دراسات لغوية ، ولا كانت ايضا متعلقة بنظريات الاتصال . فقد افترضا — مثلما مثل كل من تنبنى النموذج الدوركيى — أن المجتمع يكون كلا اكبر من مجموع الأجزاء المكونة له (الأفراد أعضاء المجتمع) تماما كما يشترك أعضاء المجتمع الواحد فى اجماع عام . ولهذا فإن من يتبعون النموذج الدوركيى فى دراسة الجسم الانسانى يفترضون أن أعضاء أى مجتمع سوف تنمو بينهم اتجاهات مشتركة فيها يتعلق بفهم الجسم . وسوف تكون لديهم معرفة مشتركة عن الجسم السليم أو الجسم الجميل أو الجسم المثير للشهوة . وسوف يتكون لديهم تعريف محدد لكل هذا .

ومن الطبيعى الا يهتم مارسيل موس وبروبرت هيرتز كعلماء بالجسم الانسانى المادى فى حد ذاته . فهما لم يهتما بهذه المادة الفسيولوجية الخام للجسم الانسانى الا بالقدر الذى يعكس معنى اجتماعيا . فهما — وكل من تبع تلميذيهما — اهتمتا به فقط فى ضوء تحوله بفعل البيئة الى معنى اجتماعى ، وفى ضوء تجسيده لمعنى اجتماعية . وباختصار فإن هيرتز وموس قد اهتمتا « بالجسم الاجتماعى » .

وقد اندمب اهتمام هيرتز على الجانب الرمزى المتعلق بأبعاد الجسم وخاصة الجانب الأيمن والجانب الأيسر من الجسم وما يرتبط بهما من رموز . وأوضح أن هذا البعد الجسمى البسيط : تقسيم الجسم فيزيقيا الى جانب أيمن وآخر أيسر) قد أعطى فرصة للمجتمع أن يصوغ حوله تصنيفات وتعابير تتعلق بجوانب طقوسية عديدة . وحوث ثقافات المجتمعات الكثير من الأساليب الاستعمارية والمجازية والسريرية المتعلقة بهذين البعدين وعلقتهما بأفكار معينة مثل الأزواج والتدرج .

ويفترض هيرتز أننا نعزو قيمنا الاجتماعية الى الخصائص الجسمية المتعلقة بجانبى الجسم . وطبقا لما قاله هيرتز أن الفرق فى القيمة والوظيفة التى ترتبط بكل جانب من الجانبين تعكس بدرجة متطرفة خصائص النظام

الاجتماعي . والدراسة التي تحاول أن تهتم بذلك هي دراسة في مجال علم الاجتماع . ويحاول هيرتز بذلك أن يقوم بعملية تخصصية تهجن بين علماء الفسيولوجيا والمتخصصين في الدراسات الاجتماعية . وقد اهتم — كعالم اجتماع — بأن يوضح أن المعنى الاجتماعي يرتبط ارتباطا أساسيا — يصل إلى حد الالتحام — بالوسيط الطبيعي أي جسم الإنسان . وهذا ما يجعل عودة علماء الاجتماع بعد سنوات عديدة لمناقشة هذا الموضوع مرة أخرى ليس أمرا غريبا . فهو يرى أن المجتمعات دائما تختار ظواهر مادية قائمة بالفعل وتحولها إلى شيء آخر من صنع الإنسان يحل المعنى الاجتماعي .

أما مارسيل موس فقد اهتم بالمعاملات والمكائزمات التي يتحول عن طريقها الجسم إلى شيء من صنع الإنسان . ويعنى بذلك عمليات التدريب والتعليم على أساليب التعبير من خلال الجسم . أنه في كل مجتمع على كل واحد أن يعرف ماذا يفعل في كل الظروف . فهو يستخدم أعضاء جسمه لأداء أغراض يحددها المجتمع من أجل المجتمع .

وقد تأسست على عمل هيرتز وموس أعمال عديدة استمرت في نفس الاتجاه ، وهو دراسة الجسم الإنساني من خلال النموذج الدوركيهي للمجتمع . وكان من بين هؤلاء ماري دوجلاس التي بدأت بافتراض أن الجسم الاجتماعي هو الذي يحدد الطريقة التي يتم بها إدراك الجسم الطبيعي . بمعنى أن عملية إدراك الجسم الإنساني الطبيعي هي جزء من البناء الاجتماعي الذي يشيده المجتمع ويتعلق بعالم الحقائق . بل أن الجسم يتنوق على أي حقيقة واقعية نحن ندركها اجتماعيا طالما أن الخبرة الطبيعية (الفيزيكية) للجسم — تلك التي يتم تعديلها دائما من طريق المفاهيم والتصنيفات الاجتماعية التي يتم إدراك الجسم من خلالها — تعكس نظرة المجتمع الخاصة .

وحاولت ماري دوجلاس — مثل هيرتز وموس — تطوير تحليل دوركايم لكي يتضمن الخبرة الفيزيكية . ولكي تستطيع بهذا أن تفترض أن أي

مجتمع لديه الدافع لتكوين التوافق بين مستويين من المعانى : المعانى الاجتماعية من جهة والمعانى الاجتماعية الفيزيائية من جهة أخرى . فالجسم يحتمل على معلومات من النسق الاجتماعى الذى يعتبر الجسم الانسانى احد اجزائه . وقد استخدمت امثلة تتعلق بالضغط لمناقشة علاقة الجسم بالبناء الاجتماعى فى مقال حديث لها بعنوان « هل تضحك الكلاب ؟ »

واذا كانت دوجلاس على حق فى أن النظرة الى جسم الانسان هى تصور مجتمعى أو أننا ننظر الى جسم الانسان من خلال تصور المجتمع له فانه يتبع ذلك أنه من طريق دراسة اتجاهات الناس نحو الجسم الانسانى ومفهوماتهم من حدوده فأننا يمكن أن نصل الى فهم أفضل عما يمكن أن نطلق عليه الجسم الاجتماعى ، وبالتالي نستطيع الوصول الى فهم أفضل للمجتمع . ونظرا لأن دراستنا للجوانب المتعلقة بالجسم الانسانى لا تزودنا فقط بفهم أفضل للجسم وما يتعلق به من قوى اتصال بل انها تمدنا بمعرفة عن الخلفية الاجتماعية والاطار المرجعى الاجتماعى فيجب أن نذكر أن هناك فائدة فى تبني اتجاه دوركايم فى دراسة جسم الانسان . فالجسم ليس مجرد ميدان جديد للقائم بالعمل الميدانى يدرسه ويكتب عنه ملاحظاته ، ولكنه — اذا كانت دوجلاس على حق — هو أداة أو نموذج مخلق الصنع لتصورات المجتمع التى لا يمكن تجاهلها .

ومن المهم أن نذكر أن ما أثارته دوجلاس عن الجسمين — الجسم الطبيعى والاجتماعى — يمثلان مجالين مستقلين للبحث يتعلق كل منهما بالجسم وتعبيراته ، ولكتهما يمكن أن يوجد بجوار بعضهما دون تعارض . وعلى سبيل المثال فان لوماكس Lombax فى اختبارهِ للفرض الذى يرى أن حركة جسم الانسان لها علاقة بالأخلاق والعادات وعلاقات الأنوار فى ثقافة معينة « يطرح مسألة مشابهة لما طرحته دوجلاس عن الدوافع لتحقيق التوافق والانسجام بين الجانب الاجتماعى والفيزيقي للخبرة (٦) » .

ومع تطور ونمو الأنثروبولوجيا تبلورت ونمت دراسات عديدة تهتم

بموضوع جسم الانسان وعلاقته بالواقع الاجتماعى . وقد تنوعت البحوث فى هذا الجانب تنوعا شديدا ، وعلى سبيل المثال فقد اتجه البحث فى هذا الموضوع فى بعض الاحيان الى المقارنة بين التعبير الجسمى عند الحيوان ومثيله عند الانسان . فقد كان البعض مقتنعا بأن الحيوانات لديها أيضا علاقات وعمليات اجتماعية مماثلة لتلك التى توجه عند الانسان مثل ايجاد القرين ، وتربية الطفل وتكوين صداقة والتعاون بين الجماعة والخضوع لقائد ... الخ ، وأن الحيوانات أيضا تستخدم اجزاء الجسم المختلفة للتعبير عن هذه العلاقات لهذا اهتموا بدراستها ووجدوا أن الاشارات الجسمية هى عبارة عن اشارات معقدة جدا اذا حاولنا تحليلها (٧) . كذلك اتجه بعض الأنثروبولوجيين الى جمع مادة وفيرة تتعلق بالموضوع وتوضح اختلاف السلوك التعبيرى باستخدام اعضاء الجسم من ثقافة الى أخرى . ولكن ما يعيب الكثير من هذه الجهود أن أصحابها اهتموا بجمع المادة مثلهم مثل من يجمع قطعاً مصنوعة فى متحفدون أن يحاولوا تقديم تفسير نظرى لموس للتباين والتفاوت فى التعبير عن طريق استخدام الجسم البشرى . وقد اختلفت أساليب الجمع التى اتبعوها فيما يتعلق بالكيف وينطاق المجال الذى جمعوا منه ، ومعظم هؤلاء اهتموا فقط بدراسة التعبيرات الخاصة بأحد اعضاء الجسم ومادة ما كانوا يحاولون وضع معايير تصفية لتبرير اختيارهم بعض دون آخر من اعضاء الجسم (٨) .

غير أن الدراسات فى هذا المجال لم تظل حبيسة القيود التى وضعها البعض على أنفسهم سواء فى الاختصار على جمع المادة والوصف أو التقيد بدراسة الجانب التعبيرى الخاص بجزء واحد من أجزاء الجسم . فقد اهتم كثير من الدارسين بالتحليل ، واهتموا أيضا بدراسة كثير من أعضاء الجسم البشرى فى جانبها التعبيرى . ولم يقتصر الأمر على الجهود الفردية بل أدى الاحساس بأهمية الموضوع الى ظهور جهود جماعية تهدف الى دراسة الجوانب المتعددة للموضوع وعلى سبيل المثال فقد أعد برنامج معهد الآداب المعاصرة فى لندن Institute of Contemporary Arts فى خريف سنة ١٩٧٢م فيه أكثر من باحث أعمالهم التى نشرت بعد ذلك فى كتاب بعنوان « الجسم

البشرى كوسيط في التعبير « (٩) . غير أن الكتاب ثم يجمع كل الجهود التي تضمنها البرنامج ، فقد قدمت أعمال غنية عديدة ولكنها لم تظهر في الكتاب لأنها كانت أعمالاً طموحة جداً تشمل مجالات متسعة وتقفز بالموضوع الى آفاق قد يعتقد أنها تتسم بالمبالغة ..

غير أن العمل الجبامى الذى أكد البلورة الأساسية لهذه الدراسات لى تصبح فرعاً من فروع الأنثروبولوجيا هو انعقاد مؤتمر فى بلغاست من ٢ — ٥ أبريل سنة ١٩٧٥ واتخاذ المؤتمر موضوع « **أنثروبولوجيا الجسم** » عنواناً له . فقد جمع هذا المؤتمر العديد من الأنثروبولوجيين الذين ينتهون الى فروع أنثروبولوجية متباينة ولكن يجمعهم الاهتمام بالجسم الإنسانى ودراسته باستخدام المفاهيم وطرق البحث الأنثروبولوجية . وكان من أشهر الأوراق التى قدمت تلك الورقة التى قدمها جون بلاكنج John Blacking بعنوان « **نحو أنثروبولوجيا جسم الإنسان** » وأكد فيها على أهمية الجسم الإنسانى الذى من خلاله ندرك الآخرين والأشياء ، وأكد أيضاً على أن السلوك الإنسانى تقوم به وتؤديه الكائنات متأثرة بخصائص البيئة الطبيعية والاجتماعية التى تعيش فيها . وأشار فيها الى أن الدعوة لدراسة جسم الإنسان لا تعنى أن نصبح متخصصين فى علم النفس أو الفسيولوجيا ، فإن الاهتمام الرئيسى فى أنثروبولوجيا الجسم يرتبط بالعمليات الثقافية وأشكال السلوك التى نعبر عنها من خلال الجسم . فالجسم الإنسانى كإطار مادى هو كيان محدود ولكن مخرجات هذا الجسم من رموز وسلوك يحمل معنى نهتم نحن به .. وقد قدمت فى هذا المؤتمر أوراق عديدة مسؤف نعرض لموضوعاتها فى موضعها ضمن الإسهامات التى قدمها علماء الأنثروبولوجيا (١٠) .

أن القاء نظرة تحليلية تصنيفية على الأعمال التى يمكن أن تندرج ضمن هذا الفرع الجديد « أنثروبولوجيا الجسم » يمكن أن تطلنا على أن جهود العلماء اتجهت الى التركيز على الموضوعات الآتية :

(١) جسم الإنسان من حيث ادراكه ودلالاته والمعانى التى ترتبط به :
وفى هذا المجال اتجهت الجهود الى دراسة ثلاثة جوانب : الجانب

الأول هو الجسم الانساني ككل من حيث ادراكه والمعاني المرتبطة به ككيان كل واحد متكامل . أما الجانب الثاني الذي تم التركيز عليه فهو دراسة بعض أعضاء الجسم ، فبعض العلماء ركزوا على عضو واحد من أعضاء الجسم واهتموا بالقدرات الطبيعية التي تكن في هذا الجسم أو بالقدرات التي يعزوها المجتمع والثقافة الى العضو . وقد كان البعد الثالث هو دراسة الرموز الجسمية سواء كان ما يرمز اليه الجسم في حالته الساكنة (كعضودون ان يصدر أية حركة) أو ما ترمز اليه حركة الجسم أو حركة أى عضو من أعضاء الجسم .

وفي هذا المجال أجريت دراسات عديدة . وعلى سبيل المثال قدمت كاترين ارنولد Katherine Arnold تقريراً في مؤتمر أنثروبولوجيا جسم الانسان عن الدراسة التي أجرتها في بيرو Peru عن الجسم الانساني الذي ينقسم الى نوعين أساسيين (فكر واتش) واثّر ذلك على العلاقات بين الرجل والمرأة خاصة في مجال الحياة الأسرية ، وفي مجال ممارسة البغاء .

وقد قدم روجي بول Roger Pool دراسة بعنوان « العلامة المميزة أو السمة الموضوعية والمعنى الذاتي » ، وجعلت هذه الدراسة متأثرة بالاتجاه الفينوثينولوجي واتخذت موقفاً هجومياً عنيفاً ضد مداخل أخرى تبناها العلماء في دراسة جسم الانسان .

ويركز السوسبيولوجي دونالد ماكراي Donald MacRae على دراسة الجسم في ضوء فكرة الاستعمارة الاجتماعية . واعتبر أن الجسم هو أغنى المصادر المتعلقة بالاستعمارة والمجاز . وقدم بيرد ويستل Ray Bird whistell الذي يعتبر رائداً عالمياً في دراسة معاني الحركات والإيماءات الجسمية kenesics دراسة نقدية للجهود المبكرة في هذا الموضوع خاصة ما تعلق بعمل دارون Darwin ولانيتير Laveter . كما قدم بعض المسائل النظرية التي ظهرت أثناء ممارسته للعمل الميداني خلال سنوات عديدة . وقد ارتبط عمل ياتز J. A. V. Bates هذا الجانب الرمزي الدلالي اذ قام بتحليل الدلالة والمعنى الذي يرتبط بتحريك اليد ووضعها في أوضاع معينة ، مع

تقديم صور ووسائل ايضاح تاريخية ثم ادلة من مجال النماذج السلوكية في وقتنا الحاضر . واستمرارا في الاسهام في موضوع قدرة الاتصال غير اللفظي على توصيل المعنى ، وقدم ارون سيكوريل Aron V. Cicourel مقالا ربط فيه بين الاستعارات التي يستخدمها الصم والبكم وبين اللغة اللفظية (١١) .

(ب) البناء الاجتماعي والعلاقات وجسم الانسان :

اتجهت بعض البحوث والدراسات الى التركيز على فكرة علاقة الجسم الانساني بالبناء الاجتماعي وانساقه . فقد قدم تيد بلهيمس Ted Bolhemus وهو عالم انثروبولوجيا اجتماعية تجميعيا لما يمكن ان يسهم به علماء الانثروبولوجيا في دراسة الجسم الانساني كنسق تنظم حوله مجموعة من المعاني الاجتماعية . كذلك اجريت دراسات مقارنة تربط بين ما يتعلق بالجنس بالنسبة للمرأة وبين مكانتها في مجتمعين مختلفين . كما قدمت آن سندرلاند اكثر من دراسة عن نظرية الخنزير الى الجسم الانساني والمعاني المرتبطة به ، وكانت احدها هي الدراسة التي قدمت الى مؤتمر انثروبولوجيا الجسم بعنوان « الجسم كرمز اجتماعي لدى فجر امريكا » . واوضحت فيها كيف تستخدم اجزاء الجسم والمفاهيم المرتبطة بها لتحقيق ضبط الاجتماعي للسلوك .

اما فيما يتعلق بالجسم والعلاقات الاجتماعية فقد درس جون سويد F. John Szweid الميكانيزمات الاجتماعية التي تؤدي الى التفرقة العنصرية التي تحدث بفعل التصورات النمطية الثقافية ، واحيانا بفعل النظريات العنصرية ، تلك التي تقوم اساسا على ادراك الجسم الانساني ونماذج السلوك وتكر نهائيا وجود اعمال خلاقة قديمها اعضاء هذه الجماعات بالنسبة للاغلبية التي لا تتصف بنفس الصفات الجسمية (١٢) .

كذلك فان هناك اكثر من دراسة اجريت على النموز والايامات الجسمية وتأثيرها بالعلاقات بين الشعوب . وعلى سبيل المثال فقد أجرى ديفيد افرون David Efron سنة ١٩٤١ دراسة أكد من خلالها ان المهاجرين من اليهود

والإيطاليين الذين هاجروا إلى مدينة نيويورك وتمثلوا الثقافة الأمريكية قد نسوا الإيماءات التقليدية الخاصة بثقافتهم واكتسبوا إيماءات الثقافة الأمريكية .

« ج » جسم الإنسان والممارسات الطقوسية والدينية :

ركزت بعض الدراسات على استخدام أجزاء الجسم في الممارسات الطقوسية والدينية . ويعتبر هذا المجال من أخصب المجالات لأن أجزاء الجسم المختلفة يمكن أن تستخدم في ممارسات سحرية . كما أن الجسم الإنساني نفسه له علاقة بالعبادات في أي نسق ديني . والدراسات التي نأخذها نموذجا لهذا النوع من الدراسات هي دراسة فيليب راوسون Philip Rawson فقد اهتم بدراسة الجسم في إحدى العبادات الهندية التي تحاول أن تصل إلى « المقدس » من خلال ممارسات وأساليب تتعلق بكل الجسم ويقواه الحيوية . وقد جذبت هذه العبادة انتباه كثير من الدارسين في الغرب بسبب تباين المعتقدات الخاصة بالجسم في الثقافة الغربية عنها في هذه العبادة (٢٦) .

« د » جسم الإنسان ومجالات التفاعل والتعبير عن المعاني الاجتماعية :

اتجهت البحوث أيضا إلى موضوعات أكثر تخصصا تحاول التعرف على تأثير الجسم الإنساني في حالات التفاعل الاجتماعي والعلاقات اليومية وقدرته على التعبير عن معان اجتماعية . وقد أجريت هذه الدراسات في ضوء المفاهيم المتداولة في مجال الدراسات الاجتماعية . وعلى سبيل المثال فقد أجرى بول ويليز Paul E. Willis دراسة عن جماعة الفتيان أعضاء نادي راكبي الدراجات البخارية Club of motor-bike boys ، ونظرا لأن معظم أعضاء هذه الجماعة لم يصلوا إلى مستويات ثقافية وتعليمية عليا فهم يعوضون نقص تعليمهم وبالتالي عدم قدرتهم على الظهور بظهر لائق عند حديثهم إلى الناس بإيجاد أشكال للتعبير الجسدي والوان من السلوك الذي يأتون أثناء قيادتهم للدراجات البخارية بهدف إلى إيضاح كفاءات جسمية معينة . وعلى سبيل المثال فهم دائما يسيرون بالدراجات يسرمة

كبيرة ويجازفون بحياتهم بالتعامل الجسدى أثناء قيادة الدراجات ، وأحيانا يسرون فى شكل جماعات وتظهر منهم حركات جسدية تها بقم الطبة الوسطى . لهذا عادة ما ينتقدم أبناء الطبة الوسطى اذ يشعرون أن ما ياتونه من أفعال يتعارض مع قيمهم .

وهناك دراسة أيضا أجراها ديفيد كريستال عن الصوت ونغمته ، وعلوه أو انخفاضه كجزء مكمل للحديث أثناء التفاعل بين شخصين . ويمكن أن نجد فى هذه الدراسة القنطرة التى تصل بين الدراسة النظامية للغة ودراسة الاتصال غير اللفظى (١٤) .

وقد كان موضوع الرقص — كحركات جسدية تعبيرية — من أهم الموضوعات التى درست فى هذا المجال . فقد قدمت جوديت هنا Judith Ma Hanna بقسم الأنثروبولوجيا بجامعة كولومبيا لمؤتمر أنثروبولوجيا الجسم ورقة بعنوان « الجوانب الانسانية فى الرقص » أو الرقص كتعبير عن معنى انسانية وكوسيلة اتصالية . كذلك قدم جيرارد كوبيك Gerhard Kubie مقالا بعنوان « أنماط الحركة الجسدية أثناء عزف موسيقى طقوس التكريس فى جنوب شرق أنجولا » . ويجب أن نشير الى أن البحث فى هذا المجال قد امتد الى مجال الموسيقى وتأثيرها وعلاقتها بجسم الإنسان . فالدراسة التى أجراها جون بيلى John Bailly على أنماط الحركة أثناء العزف فى إحدى المناطق فى أفغانستان قد كشفت عن أن التحديث فى هذا المجال كان محصلة للتفاعل بين عوامل اجتماعية وثقافية وحركية .

علاقة أنثروبولوجيا الجسم بفروع الأنثروبولوجيا واتجاهاتها :

ونحتاج الآن بعد أن استعرضنا أهم الاسهامات فى هذا المجال أن نحدد هوية هذا الفرع الجديد وعلاقته بفروع الأنثروبولوجيا الأخرى ، ثم نحدد مدى ارتباطه بالداخل المخطفة التى تتبناها أية دراسة أنثروبولوجية . وتبدو أهمية ذلك فى أن البعض يخلط بين الأنثروبولوجيا الطبية أو البيولوجية

وبين أنثروبولوجيا الجسم ، فيعتبرون أن هذه الأخيرة هي صياغة جديدة للفرع الأول . وعلى الرغم من أن الجزء الذي تعلق بالاسهامات لابد أن يكون قد أوحى بالفارق ، وعلى الرغم أيضا من أن الأجزاء المكملة لهذا المقال سوف تزيد الأمر إضاحا ، إلا أننا سوف نحاول هنا تحديد مجالات اختصاص كل منها .

فأنثروبولوجيا الجسم ليست صياغة جديدة للأنثروبولوجيا البيولوجية . فهذه الأخيرة تهتم بتطور النوع الإنساني ونمو قدراته ، كما تهتم بالأنفاس البشرية من حيث أصولها وتوزيعاتها والخصائص المميزة لكل جنس . وتهتم أيضا بالخصائص الجسمية لكل جماعة من حيث تكوينها لبيئة معينة وارتباطها بنوعية من النشاط الاجتماعي والاقتصادي . كما تهتم بموضوعات نوعية أخرى مثل التطور الحديث للأنفاس البشرية ، والتاريخ الطبيعي للعذاء (١٥) . كذلك فإن الموضوعات الحديثة التي تتناولها الأنثروبولوجيا البيولوجية تلك التي تتعلق بتداخل العوامل البيئية مع الظواهر الاجتماعية والثقافية مثل العلاقة بين المناخ والارتفاع وتوزيع الموارد وتوزيع السكان وكثافتهم (١٦) ، وكلها موضوعات لا تدرسها أنثروبولوجيا الجسم .

وليس أنثروبولوجيا الجسم أيضا صياغة أخرى للأنثروبولوجيا الطبية ، فالأنثروبولوجيا الطبية تهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بالصحة والمرض . وتتناول موضوعات شديدة التباين عن تلك الموضوعات التي يقدمها هذا المقال والتي تتناولها أنثروبولوجيا الجسم . فهذه الأخيرة لا تدرس التغذية ولا الانساق الطبية أو العلاج الشعبي وما إلى ذلك من موضوعات تعالجها أنثروبولوجيا الطب (١٧) . أن المطالع لهذا المقال بالتفصيل إذا كانت لديه دراية كافية بما تدرسه الأنثروبولوجية البيولوجية أو الطبية فسوف يجد أن أنثروبولوجيا الجسم تتميز بالتركيز على موضوعات لم تضعها هذه التخصصات في بؤرة اهتمامها ..

على أن تقرير استقلال هذا الفرع من الدراسة على هذا النحو لا يعني أن أنثروبولوجيا الجسم لا ترتبط بالفروع الأنثروبولوجية الأخرى . فلا يوجد أي فرع علمي يقف منفردا في ميدان العلم لا يستند إلى غيره من العلوم .

وقد رأينا أن الجذور الأولى لأنثروبولوجيا الجسم تكمن في مجال علم الاجتماع . فهي لها علاقة بالفروع الأنثروبولوجية الأخرى بحكم أن هناك مناطق تداخل بين مختلف العلوم ، ولها أيضا علاقة بعلم الاجتماع سوف نتفح في صفحات عديدة من هذا المقال ، ولها أيضا علاقة بالدراسات الاجتماعية والطبية التي اهتمت بصورة الجسم . وإذا كان المجال هنا لا يتسع لمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع الا أننا سنرجع ونشير إليه في التطبيقات .

أما من جهة المداخل التي ترتبط بها الأنثروبولوجيا فهي ترتبط أشد الارتباط بالمدخل البياني . والبيانية بمعناها العام هي اتجاه تحليلي يرتكز على الفرض الذي يرى أن الظواهر التي نلاحظها هي مظاهر وأمثلة لأسس أكثر عمومية تكمن وراء هذه الظواهر وترتبط بالعلاقات الاجتماعية أو البناء . فم وراء الظاهرة السطحية علاقة أعمق هي التي تكون باعنا على وجود الظواهر التي نلاحظها . ونحن إذا استطعنا أن نفهم بعمق ذلك فأننا يمكن أن نقدم تفسيراً للعالم الذي نلاحظه .

ولعل أهم ما يربط بين البنائية وبين أنثروبولوجيا الجسم الأفكار التي تتضمنها البنائية عن علاقة العقل الإنساني بالنظام ثم الرمزية في السلوك الإنساني . وبالنسبة لعلاقة العقل بالنظام مفترض البنائية أن الأجناس البشرية لديها قدرات عقلية فطرية تمكثها من أن تنظم وتصنف عالم الخبرات . وتعتبر أن النظام هو نتاج العقل أو على وجه الخصوص نتاج « المخ » ، وطالما أن كل الجماعات البشرية لها نفس المخ فإن التنظيم العقلي للبناء الذي يهتم به على وجه الخصوص ليفي ستراوس هو واحد بالنسبة لكل الناس والتعبير الظاهري السطحي للبناء العقلي هو الذي يختلف من ثقافة إلى أخرى (١٨) . وإذا كان تنظيم وتصنيف عالم الخبرات في البنائية هو نتاج العقل فإن ذلك له علاقة بما تهتم به وما وصلت إليه أنثروبولوجيا الجسم من أن هناك نماذج سلوكية موحدة بين جميع الجماعات البشرية وأن اختلفت في الشكل الظاهري فاستخدام أعضاء الجسم كرموز وإشارات ، والقدرة

على تحريك أعضاء الجسم بشكل يوحى بمعنى معين هي خاصية تنظيمية تشترك فيها جميع الجماعات البشرية ، ولكن تظل المظاهر والنماذج وأشكال استخدام أجزاء الجسم متباينة من مجتمع الى آخر .

اما بالنسبة للرمزية في السلوك الانساني فان ليفي ستراوس يعتقد ان كل سلوك انساني له معنى رمزي ليس على مستوى سطحي كالمعنى الذي يبدو لنا عندما نلاحظ سلوك الناس اليومى . فهو يكن في مستوى أعمق موقعه هو بناء المجتمع الذى يخفى وراء هذا السلوك الظاهر (١٩) . ويمكن أن توجه مثل هذه الأمكار البنائية من يعملون في مجال أنثروبولوجيا الجسم للامتداء الى التحليل الأعمق للظواهر الخاصة بجسم الانسان ، فيبحثون عن العلاقات البنائية التى تكمن وراء السلوك الظاهر الذى يمكن النظر اليه على انه مجرد رمز وعلان من مثل هذه العلاقات .

وبهذه الصورة ترتبط أنثروبولوجيا الجسم أئشد الارتباط بالرمزية **Symbolism** . ذلك الاتجاه الذى يبحث عن المعانى التى تكمن وراء اشياء ليس لها معنى في ذاتها ولكنها عبارة عن أدوات ورموز لنقل المعانى الاصطلاحية .

وترتبط أنثروبولوجيا الجسم أيضا بالدخل الظاهري **Phenomenological approach** الذى يتضمن — ضمن ما يتضمنه من افكار — الاعتراف بأن الاشياء هي ظواهر موضوعية موجودة ولكن تشتق معانيها من علاقة الفرد بها واستجابته لها (٢٠) .

تطبيقات :

لا يمكن تصور الأنثروبولوجيا علما نظريا لا يرتبط بالواقع الاجتماعي ويعمل على تغييره لصالح الانسان بؤرة الاهتمام في هذا العلم . وبالنسبة لأنثروبولوجيا الجسم كترع من مروع الأنثروبولوجيا يبدو أن تطبيقاتها ترتبط بمجالات عديدة في الحياة الاجتماعية . فما دام الموضوع يبحث في علاقة الجسم بالواقع الاجتماعي فان النتائج التى تصل اليها الدراسات في هذا

المجال يجب أن تخدم هذا الواقع الاجتماعي . وإذا كنا سوف نشر باختصار هنا الى بعض التطبيقات ، فان القارئ سوف يجد تطبيقات أخرى تتعلق بموضوع الرائحة بالذات في نهاية المقال في الجزء الخاص بالناقشة والتعليقات .

يمكن أن تظهر تطبيقات أنثروبولوجيا الجسم في مجال العلاقات بين الشعوب والجماعات البشرية . ذلك أن الاختلافات الثقافية المتعلقة بالرموز الجنسية تؤدي في بعض الأحيان الى سوء الفهم أو الحيلولة دون استمرار التفاعل بين من ينتهون الى جماعات مختلفة . ويسبب توضيح الاختلافات الثقافية المتعلقة بهذه الجوانب في تحقيق مزيد من الفهم في حالة التفاعل بين أبناء ثقافات مختلفة . ولعل ذلك هو ما دفع البعض الى أن يبحثوا عما اذا كان التحيز يأتي من صعوبات تتعلق بالتفاعل بين الجماعات .

ويمكن أن يمتد التطبيق الى مجال العلاقات الاجتماعية والمهنية في المجتمع . فإذا كانت المسافات بين الأفراد تؤدي الى انبساط من التباين . فان تغير أوضاع الأثاث في مكان معين وترشيد طرق الاقتراب الجسمي يؤدي الى تفاعل سوى . كذلك فإذا كان حرص الناس على المظهر الجسمي يؤدي الى ظهور أنماط استهلاكية مبالغ فيها بسبب الوعى الزائف الخاص بالانتماء الى طبقات أعلى فان الدراسات في هذا المجال يمكن أن تؤدي الى ترشيد الاستهلاك . ومن الواضح أن بعض مشكلات العلاقات الثقافية بين الأفراد — مثل الفشل في الاستمرار في الاتصال أو اقناع الآخرين أو الفشل في التعامل الناجح — يمكن التغلب عليها جزئيا اذا تعلم الفرد كيف يستخدم هذه الشفرات بطريقة أفضل . ومن المعروف أن التدريب على المهارات الاجتماعية يرتبط بفكرة الاتصال غير اللفظي لأن معظم الناس لا يكونون على وعى بهذا الجانب في سلوكهم . ويمكن من طريق ترشيد مصاحبة الحركة الجسمية للكلمة أن نرتقي بمستوى الأداء في عمليات التدريس ومخاطبة الجماهير وما شابه ذلك من المجالات .

جسم الإنسان

موضوع الدراسة في أنثروبولوجيا الجسم

أن أول سؤال يمكن طرحه في بداية هذا الموضوع هو لماذا يدرس الجسم الانساني ؟ . وعلى الرغم من أن هذا الجزء مخصص كله لتوضيح كيف يقوم الجسم الانساني بالوساطة في التفاعل بين أفراد المجتمع ، الا أننا سوف نقدم اجابة مجلة لهذا السؤال أولا . فالجسم الانساني بما يحمله من خصائص يؤثر في التفاعل بين البشر على ثلاثة مستويات . مستوى التفاعل بين الشعوب والجماعات البشرية ، ويوضح ذلك استخدام الدليل الجسمي كمبرر للتفرقة ، ومستوى العلاقات داخل الجماعة الواحدة وتظهره أشكال التفضيل والقبول والرفض والمسافات الاجتماعية التي توجد بين الأفراد ثانيا بالبعد الجسمي . ثم مستوى العلاقات الثنائية حيث تشير الأحداث اليومية الى تأثير العلاقة بين فرد وآخر بالبعد الجسمي . كذلك يعطى المجتمع أهمية اجتماعية وثقافية لأعضاء الجسم المختلفة فهناك أعضاء لها أهمية خاصة لحياة الكائن مثل القلب . وهناك أعضاء يرمز بها الى العمل والجهد كاليد ، كما أن بعض أعضاء الجسم لها أهمية سرية إذ يمكن ان تستخدم في الأعمال السحرية والطقوسية مثل الأظافر وبقيايا الشعر . . . الخ .

ونحن نهتم بجسم الانسان لأن المعرفة الخاصة بهذا الجسم هي معرفة متعلمة والتعبير بالجسم أيضا هو سلوك متعلم . فقد أمر مارسيل موس Marcel Mauss على أن التعبير بأسلوب جسمي هو شيء متعلم ولهذا فهو ظاهرة اجتماعية ثقافية وليست ظاهرة طبيعية . ان الثقافات والتباين فيما تعنيه الاشارات والرموز والحركات الجسمية ليدل أيضا على أن التعبير الجسمي ثقافة متعلمة (٢١) .

وقد عبر تيد بولهميس Ted Polhemus عن زيادة الاهتمام بالجسم
الانسانى وازدياد تأثيره فى الحياة الاجتماعية بقوله اننا اذا ارسلنا انثروبولوجيا
ليدرس الحضارة الغريبة فانه سيعود من الميدان ليقرر ان العبادة الجديدة
فى الغرب هى عبادة جسم الانسان . ومن المنطقي انه اذا كان لهذا
الجسم هذه الاهمية فان السلوك المتعلق بالجسم الذى سماه عبادة
الجسم (لا بد ان يصبح موضوعا للدراسة فى الاوساط الأكاديمية ، وهذا
النسب الذى دما المتخصصين فى الدراسات الاجتماعية الى دراسة الجوانب
الاجتماعية للجسم الانسانى ولعل التعرف على اهتمام الانثروبولوجيين بالجسم
الانسانى يحتاج الى ما يسمى انثروبولوجيا جسم الانسان » (٢٢) .

وسوف نتفح لنا مدى لياقة جسم الانسان لان يكون موضوعا للدراسة
الانثروبولوجية . من مناقشة النقاط الآتية :

١ - الحركات والارشادات الجسمية تحبل معنى اصطلاحيا :

لا شك ان الاشارات والحركات الجسمية - متى اتفق عليها فى جماعة
معينة - تصبح شفرة تحبل رسالة يمكن التعرف عليها عن طريق جل الرموز
الثقافية . وهناك ثلاث طرق يتم من خلالها صياغة الرسائل فى شكل حركات
او رموز جسمية :

(ا) الحركة الجسمية كرسالة تدل على معنى كامل :

وذلك حينما تكون الحركة الجسمية دالة على فعل حقيقى كما هو
الحال عندما يضرب أحد الأشخاص شخصا آخر . فى هذه الحالة تكون
الحركات الجسمية التى تمت اثناء عملية الضرب قد اعطت معنى كاملا
للمدء او على الأقل عدم الموافقة على سلوك الغير .

(ب) الحركة الجسمية كدلالة على اتجاه او حالة عاطفية او تنبيه لفعل

اتصالى مقبل :

فى هذه الحالة تكون الحركة الجسمية هى رسالة تعبر عن اتجاه
الشخص نحو الآخر ونحو الآخرين . ونظرا لانه من الصعب على الفرد

في معظم الأحيان — في حالة حدة الاتجاه — أن يتحكم فيها يظهر عليه من تعبيرات (خاصة ما يتعلق بمنطقة الوجه) فان الحركات الجسمية تكون ذات دلالة قوية توضح نوعية الاتجاه . كذلك فان التعبيرات الجسمية المختلفة تشير بقوة الحالة العاطفية والوجدانية . وبالمثل فان نية العنوان يمكن أن تظهر من بعض العلامات الجسمية ، فالإمساك بيد الشخص الآخر بشدة بطريقة معينة ، وقضم الشفة باحتداد كلها حركات جسمية تشير الى نية العنوان في بعض الثقافات .

(ج) الحركة الجسمية ككفاية أو مجاز مرسل :

وفي هذه الحالة تحل الإشارة الجسمية أو الحركة محل معنى كابل . ويفهم منها معنى محدد متفق عليه في الثقافة . وعلى سبيل المثال فان تحريك الأصبع أو الرأس يميناً ويساراً يدل على الرفض . كما أن تحريك الرأس إلى أعلى وأسفل هو دلالة على القبول والموافقة .

وهناك بعض المسائل المتعلقة بالإشارات الجسمية يمكن صياغتها في النقاط الأساسية الآتية :

(١) بعض الإشارات الجسمية لها معنى لا يمكن التعبير عنه بسهولة

بإستخدام اللغة . فجميع المشاهد الصامتة والتشكيلات التي تعتمد على الحركة دون النطق ، وتنسيق حركات جسمية متتابعة في مناسبة خاصة (مثل المناسبات الوطنية أو الجنائزية أو غيرها) كلها حركات جسمية تعبر عن معان يدركها المشاهد ويدرك المعنى الكامن خلفها ، ولكن يصعب على من قام بأعداد هذه الرسالة الشفوية أو من قام بتوصيلها (الأداء) أو حتى من شاهدها وفهمها أن يعبر عن المعنى الذي أدركه بكلمات . وغالباً ما تكون الرسالة الشفوية الجسمية تأثيرها القوي الذي يلهب الحماس أو يثير المشاعر . وتوصيل الرسالة هنا بطريقة جيدة يعتمد على الاتفاق الثقافي بين مرسل الشفرة ومستقبلها

على معنى الحركات ويعتمد على اتجاهات اجتماعية مشتركة
بمقتضاها تتحرك مشاعر مستقبل الرسالة في الاتجاه الذى
أراده المرسل . وهنا إذا كان الاتجاه التقاعالى العاطفى
الشمورى يخلقا فى دائرة الجانب السيكلوجى إلا أن
الاعتبارات الثقافية والاجتماعية يمكن رؤيتها تغلف الموقف
كله بسهولة ويسر .

(ب) لا يوجد لبعض الظواهر معنى فينومينولوجى ولكن لها فقط معنى
ثقافيا سلوكيا . بمعنى أن الظاهرة كظاهرة طبيعية لا يوجد
لها فى حد ذاتها تفسير . على متفق عليه بين العلماء يصرف النظر
عن تأويلاتهم وتفسيراتهم الذاتية . ولكن المعنى يرتبط بالثقافة
التي تحدث فيها الحركة الجنسية ، والمثال على ذلك هو إيماءة
الراس علامة على التحية أو الموافقة ، وغير ذلك من الإيماءات
التي تستخدم لتوصيل معنى معين أثناء الحديث ، والاتصالات
والاحتكاكات الجنسية التي يتحتم حدوثها فى الأفعال الطقوسية .

(ج) عادة ما يتوقف معنى الإشارة الجنسية وما يسبقها من سلوك
لغوى أو حركى على طبيعة الموقف الاجتماعى . ولهذا فإن
الإشارة الواحدة قد تفهم بمعنىين مختلفين تبعاً للموقف .

(د) بعض الحركات الجنسية والرموز يمكن ادراك معناها فقط
مضمنا فى البناء الكلى للأفكار ولا يمكن فهم هذا المعنى اطلاقا
بعيدا عن هذا البناء كما هو الحال فى الإشارات والرموز التي
تستخدم فى اللعب والطقوس وغيرها من المجالات المعقدة .

(هـ) يترتب على النقطتين السابقتين أن الإشارة الجنسية لا يكون لها
معنى إذا انفصلت عن الموقف الاجتماعى الذى تحدث فيه . وعلى
الرغم من أن تعبيرات الوجه والإيماءات التوضيحية لها معنى
ثابت لدى معظم الجماعات فإن تكرار الإشارة وحدتها وطريقة

آدائها أو حدوثها يعتمد تماما على الموقف الذى يوجد به الشخص
مثلا هو الحال عند استخدام اليد فى التلويح .

(و) لا يمكن حل شفرة بعض الرموز والإيماءات الجسمية الا عن طريق
متخصصين ذوى خبرة فى المجال . فالإيماءات والاشعارات
التي تصدر عن الانسان حينما يظن الى نفسه لا يفنرها الا
المحلل النفسى ، كما أن الرموز والاشعارات والحركات الجسمية
التي ترتبط بالأفعال الطقوسية لدى الجماعات البدائية يمكن أن
يتعرف على معناها الأنثروبولوجى (٣٣) .

(ز) كما تتكون اللغة من فونيمات « وحدات الكلام الصغرى التي
تساعد على تمييز لفظة ما عن نطق لفظة أخرى فى لهجة معينة »
لا معنى لها أساسا ولكنها ترتبط بوحدة أكبر أو كلمات أكبر
ذات معنى ، كذلك فإن الاشارات الجسمية تتكون من حركات
جزئية بسيطة ليست لها معنى إلا اذا ارتبطت بأفعال اجتماعية .
فالتصانح بالأيدى كعمل اجتماعى له معنى يتكون من سلسلة
من العناصر الأصغر التي ليس لها معنى وهى مفردة (٣٤) .

٢ — مكونات وديناميات جسم الانسان كقنوات اتصال :

تحمل أجزاء الجسم المختلفة سواء فى حالتها الساكنة أو فى حركتها
معان عديدة يتفق عليها بين أبناء الجماعة الواحدة ، بحيث أن مختلف أجزاء
الجسم يمكن أن تصبح قنوات اتصال . والأبعاد الآتية هى التي تطلقنا
على مدى امتلاك الجسم لخصائص تجعل منه قناة اتصال فعالة فى مواقف
الحياة اليومية :

(أ) المظهر الجسمى وهىة الشخص :

إذا أخذنا مظهر الانسان بصفة عامة فنانا نجده يعطى — ككل —
اجابة على السؤال القائل من هو هذا الشخص ؟ وفى الغالب تكون الاجابة
تقصيلية تحدد هويته من عدة جوانب . وترجع هذه الخاصية الى أن

الإنسان — كجسم بشرى — يشبه بقية الناس الا من حيث بعض الاختلافات بسبب الانتماء السلالى أما من حيث بقية جوانب المظهر فهو يستطيع تعديل وتغيير مظهره بالشكل الذى يتطابق مع النموذج الثقافى الذى يود أن يكون عليه . فالشخص يعدل فى ملابسه وشعره وزينته ، والعلاقات والاشارات التى يحملها أو تطبع على جسمه لايضاح انتمائه (٣٥) . كما يعدل أيضا فى وجهه ، ويمكن أن يضيف إضافات الى بشرته وجسده بحيث يبدو أن مظهره مخالف . ويستخدم المظهر فى هذه الحالة لإرسال الرسائل التى توضح مكانة الشخص ومهنته وشخصية المرسل . وقد قام جيبتر Gibbins بتجربة تلخص فى أنه عرض على مجموعة من الفتيات فى سن العشرين فى نيويورك صوراً فوتوغرافية للملابس الخارجية متنوعة . وجاء رأى الفتيات متفقاً على أن نوعية معينة من الملابس تشير الى تميز الفتاة بصفة خاصة . وعلى سبيل المثال فقد أجمعت الفتيات على أن إحدى الصور تشير الى أن من ترتدى هذه الملابس فتاة ثورية ، وأجمعن على أن الفتاة التى ترتدى ملابس أخرى كانت عاطفية أولها العديد من الأصقاع ، كما أجمعن على أن فتاة شالكة كانت ترتدى زياً مخالفاً أنها فتاة متفنبه Snobbish أى أنها مقلدة لمن هم أعلى منها . وعندما سأل جيبتر كل فتاة عن الملابس التى ترغب فى ارتدائها فوجد أن كلا منهن قد اختارت نوعية الملابس التى تتلاءم مع تصورهما عن نفسها .

ويعلم المظهر أيضاً عن اتجاه الشخص العام نحو الآخرين ، فهو يوضح فى مواقف معينة إذا ما كان الشخص سهلاً من الناحية الجنسية أم لا . كما يعلم عما إذا كان شخصاً متبرداً ، أو شخصاً خطيراً يثير القلق فى مواقف معينة . ويجب أن نضع فى اعتبارنا أن شفرة المظهر تتغير بسرعة أكثر مما تتغير مثيلتها من الجوانب غير اللفظية بسبب قدرة الإنسان على تعديل هذا الجانب ، وبسبب القوى المجتمعية والثقافية والمادية (التكنولوجيا والاختراعات فى هذا المجال) التى تضيف كل يوم الجديد مما يشجع الأفراد على تغيير مظهرهم (ولو بصفة جزئية) نظراً لارتباط ذلك باعتبارات المكانة والثناء والعلوية وما الى ذلك .

(ب) الخصائص التعبيرية والرمزية لأعضاء الجسم :

تطلعنا دراساتنا للثقافات المختلفة على كم هائل متشابه في بعض الأحيان ومتفاوت في أحيان أخرى عن الخصائص التعبيرية والرمزية لأعضاء الجسم الانساني . وربما يعتبر الوجه هو اقوى مناطق الجسم تعبيرية واستخداما لدى كل الشعوب لارسال الرسائل من خلال الحركات المتفق عليها . والواقع أن الوجه يرسل ثلاثة أنواع من الاشارات في ثلاث مناسبات مختلفة هي :

(ا) الملامح الثابتة للوجه : وهي تعطى فكرة عن نوع الشخصية ،

وتفسر دائما من طريق التصورات النمطية السائدة من الطبقة أو السلالة أو جماعة العمر . ويحدث ذلك من خلال المناظرة بين الخاصية الجسمية أو العضو الجسمي وبين سمة معينة . فالشفة الغليظة تعبر عن « القبله » في بعض الثقافات ، والابتسام المستمر واحداث صوت يشبه النخر هي أيضا سمات لها دلالات معينة .

(ب) الملامح بطيئة التغير في الوجه : تعبر التغيرات البطيئة في ملامح

الوجه عن المشاعر والعلاقات الشخصية ، فهي تعبر عن السرور أو الضيق أو الاستئزاز ... الخ . وإذا كان محتلا أن يستطيع الشخص التحكم في تغير ملامح وجهه لكي لا تصدر اشارات تنقل للطرف الآخر معنى معيناً ، فإن بعض النماذج من السلوك الجسمي الطبيعي الذي يحمل معنا معينا أيضا لا يمكن للشخص أن يتحكم فيها . وعلى سبيل المثال فالتحكم في التعرق (ترشح العرق من الجسم) أو اتساع انسيان العين يبدو أمرا صعبا في بعض المواقف ، وهو بهذا سمة جسمية ترسل رسالة تتعلق بارتباك الشخص أو خجله أو ضيقه .. الخ .

(ج) الملامح سريعة التغير في الوجه : عادة ما تحتاج محادثة الآخرين

الى أن يصاحب السلوك اللغوي تعبيرات وجهية . وهذه تتغير

بسرعة وفقا لسرعة تغير المعانى التى يحملها السلوك اللفظى .
فالمحدث تستكمل رسالته بحركات جسمية ، وخاصة ما تعلق
بمنطقة الوجه . ويستجيب له المستمع عادة بسلوك حركى
من نفس النوع سواء استجاب بسلوك لفظى او لم يستجب .

واذا اردنا ان نأخذ نموذجا واحدا من تأثير التعبيرات الوجيهة فاننا
نختار العين وعملية النظر كقوة تأثيرية تحمل معانى رمزية مختلفة . ويجب
ان ندرك ان الهدف الاساسى من النظر والتحقيق ليس الاتصال ، وانما
التعرف على الاشياء بدقة او جمع معلومات . ولكن اذا حققنا فى نظرات
الناس نجد انها تحمل معان كثيرة حتى ولو صدرت عفوا . وقد وجد ان
الشخصى يحقق وينظر اكثر الى الأشخاص الذين يشبهونه أو الذين يحبهم .
ولهذا يفترض ان تكرار النظرة أو التحقيق هو أحد الرموز التى توضح
توفر اللفة والمودة والرغبة . ويتضح ذلك أكثر عندما تكون هذه المشاعر
متوفرة بين شخصين تفصل بينهما مسافة ، ففي هذه الحالة كثيرا ما تتكرر
النظرات بينهما . ولعلنا ندرك تماما ان نقل معان ومشاعر عديدة يمكن ان
يتم من طريق النظرة — الامر الذى تعجز عنه الكلمات . كذلك فنحن ندرك
ان بعض أنواع التحقيق والنظرات الحادة يمكن ان تكون مؤثرة جدا على
من ننظر اليهم فتدفعهم الى سلوك أو تمنعهم عن ان يسلكوا بما لا نوافق
عليه ، الامر الذى ادى الى وجود المفهوم الدارج عن « لغة العيون » .
وتلعب النظرات المتقطعة دورا هاما فى التفاعل بين متحدث معين والجمهور
المستمع . ان النظرات المتقطعة من المتحدث تساعد على جمع معلومات
عن جمهوره وعن مدى فاعلية حديثه وبالتالي يصبح ذلك بمثابة التغذية
الرجعية . كذلك فان نظرات معينة يرسلها من يتحدث الى الناس توحى
للمستمع بأن المتحدث سوف ينهى حديثه .

وينفس الطريقة نجد ان بقية أعضاء جسم الانسان لها فى حد ذاتها
دلالاتها الرمزية كما ان الحركات التى تصدرها هى ايضا ذات معنى وسوف
يتضح ذلك على امتداد هذا المقال . ولعل أبرز اشارات رمزية تتعلق بأجزاء

الجسم المختلفة هي ما يسمى « الإيماءات الجسمية » . والإيماءات هي عبارة عن رموز معقدة للغاية لكونها شبيها مرتبطة بكل شفرة تتعلق بأعضاء الجسم وما تصدره من رسائل . وإذا كان عمل اليد بيولوجيا هو القبض على الأشياء وتناولها فهي أيضا أداة تعبيرية هامة . فاليدان يمكنهما التعبير عن الاتجاهات الشخصية عن طريق الأفعال المتعلقة باللمس والضرب . كما تعبر حركات اليد البسيطة القصيرة عن أشياء أكبر كتخوع من الإخترال . كما يمكن أن يستخدم أيضا في إرسال اشارات متعددة كما هو الأمر في لغة الصم والبكم أو فيما يتعلق بالحركات الرمزية الطقوسية . ومن الطبيعي — وكما ذكرنا في موضع آخر — أن الإيماءات والحركات الجسمية التي يصدرها الشخص حينها يخلو الى نفسه هي ظواهر تبعد عن تخصصنا ويمكن أن تسهم في دراستها الفروع المتخصصة مثل الطب النفسي أو التحليل النفسي .

(ج) الوضع الجسدي والمسافات الرمزية :

يعبر الناس عن اتجاهاتهم نحو بعضهم بنوعية الأوضاع الجسمية والمسافات التي يجدونها بينهم أثناء اللقاء . فالناس يتخذون أوضاعا مختلفة عند جلوسهم الى الآخرين بما يتلاءم مع طبيعة العلاقات السائدة بينهم أو بما يتفق ونوعية العلاقات التي تربطهم ببعضهم . بالإضافة الى ذلك فإن وضع الجسم أثناء التفاعل يشير الى نوعية العلاقة التي تربط بين اثنين في موقف معين . كما يمكن أن يشير الى تطور علاقة كانت أبعد في وقت سابق . ويشير وجود التلامسات أثناء الحديث عنده ، كما تشير درجة الحرية في حركة الجسم ونوعية الملابس التي يرتديها الشخص أثناء اللقاء أيضا الى طابع هذه العلاقات . ويلاحظ أن الشخص حينما يكون أكثر وعيا بمذلول ما ، يحدث من أوضاع جسمية أو اقتراب جسدي فانه يكون أكثر استعدادا لتقبل هذه الاشارات والتأثر بها .

وتستخدم المسافات التي توجد بين الأفراد أثناء التعامل ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه « السلوك المسائي » له دلالة بالنسبة لطابع العلاقة . فالجلوس أعلى أو أسفل الآخرين ، والجلوس في وضع قريب منهم أو بعيد

عنهم كلها رموز ذات دلالة . ويستخدم السلوك المسافى أيضا للتعبير عن السيطرة أو المكانة بأشكال متعددة ، فمثلا مقاعد خاصة في كثير من الأماكن له قيمة رمزية مثل الجلوس على رأس المائدة أو الجلوس على كرسي مقابل لجميع الناس . ويستخدم أيضا السلوك المكانى أو حركة الجسم المكانية كإشارة رمزية للإعلان عن الرغبة في إيقاف التفاعل ، إذ يكفى أن يغير الشخص اتجاهه بمجرد أن يرغب في وقف الحديث أو يبتعد عن الآخر قليلا عندما يود أن يوحى إليه بأن ينهى ما يقوله . ويصبح ذلك كلفيا لتوصيل الرسالة . وربما بطريقة أكثر فعالية وكفاءة وحساسية من أن يطلب الشخص من يتحدث إليه أن يتوقف عن الحديث .

(د) الاحتكاك والاتصال الجسمى :

والاحتكاك والاتصال الجسمى أيضا هو شديد الارتباط بالقواعد والمعايير الاجتماعية . فالاجتماع هو الذى يحدد شكل ونوعية وتوقيت الاتصال بين جسمين يحملهما شخصان بناء على طبيعة العلاقة التى تربط بين هذين الشخصين . وبصفة عامة هناك قاعدة يمكن أن نستنتجها وهى أن الاقتراب الجسمى الذى يصل الى مستوى الاحتكاك (مثلا هو الحال فى اللقواء الجسدى بين زوجين) يشير الى قوة وقرب شديد فى العلاقات الاجتماعية ، والعكس صحيح . ويلاحظ أن قوة العلاقات فى كثير من الحالات — خاصة فى حالة الزواج — تتطلب اقترابا جسديا . ويشير الابتعاد الجسمى الى ضعف ومتور أو تفكك فى العلاقة . بينما تفرض القواعد الاجتماعية الوأنا من التباعء بين من لا تربطهم علاقات اجتماعية . وربما ليستثنى من ذلك علاقات التحافى التى تسمح باقتراب جسدى محدود أو مؤقت أو تمنع الاقتراب الجسدى نهائيا . وأبرز مثال على ذلك هو طبقات المحارم ، إذ على الرغم من القرب الاجتماعى وإمكانية أن يضيق السلوك المسافى الى أدنى درجة ممكنة بين من هم ممنوعون من الزواج ، إلا أن ما يتعلق بالاتصال الجسمى (كاقتراب جسدى كامل) يعتبر ممنوعا ومحرمًا .

أذن يمكن القول أن الاحتكاكات والاتصالات الجسمية هى سلوك

رمزى تعبيرى عن طبيعة العلاقات بين الأشخاص ، وينطبق هذا على العلاقات الجنسية والودية وعلاقات الحضانة التى تعتبر امتداد لعلاقات التبنى ، كما ينطبق أيضا على العلاقات العدائية بصورها المختلفة . وفى هذا المجال تتدخل القواعد الثقافية لتحديد بدقة طبيعة العلاقات . فنحدد من يلمس من ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ . وبخلاف التصانح فى اللقاء والوداع ، وبخلاف الاقتراب الجسمى فى العلاقات المهنية كما يحدث بالنسبة للقرزى وزبونه أو الطبيب وزبونه أو الحلاق وزبونه ، وتعتبر الأسرة هى أكثر المجالات التى يحدث فيها الاحتكاك والاتصال الجسمى بشكل واضح ، وتعتبر أيضا بعض الأعمال الطقوسية مجالا لاحتكاكات مماثلة (٦) .

٣ — مجالات الحياة الاجتماعية والاتصالات والرموز الجسمية :

لعل مناقشة موضوع الاتصال القائم على الرموز الجسمية فى حياتنا الاجتماعية يجب أن يبدأ بالسؤال عن مدى ضرورة الاتصال الجسمى فى الحياة اليومية . فإذا كان الاتصال اللفظى واللفوى اتصالا غنيا ومعتدا الدرجة أن يفي بحاجتنا اليومية الى توصيل الرسائل بدقة فلماذا نستخدم الاتصال الجسمى ؟ . والاجابة على ذلك تتلخص فى اسباب ثلاثة: **السبب الأول هو** أننا نستجيب لكل شفرة فى الحياة اليومية بمثلها . وإذا كان الجسم — بما يرتبط بأجزائه من معان — يعتبر رمزا معتادا فإنه يحتاج أيضا الى استخدام نفس مكونات الجسم للرد على الشفرات بشفرات مماثلة . **أما السبب الثانى :** فيمكن فى تفوق الايضاحات الجسمية عن الايضاحات اللفظية فى بعض مجالات الحياة اليومية . فالايضاحات الجسمية تستخدم حينما لا تكون هناك شفرة لفظية أو حينما تعجز الشفرة اللفظية عن التعبير ، بالتعبير عن المشاعر والاتجاهات بين الأشخاص مثلا يكون أقوى وأكثر تأثيرا إذا استخدمت فيه الإيماءات الجسمية كما ذكرنا فى موضع آخر . وربما يرجع ذلك الى أن اللغة لم تتم فى مجال التعبير عن المشاعر نموا يجعلها كافية بالوفاء بالغرض وتوصيل الرسالة بكفاءة عالية ، ولعلنا نترك أننا كثيرا ما نستخدم العبارة القائلة « الكلمات قاصرة عن أن تعبر » . وربما

يرجع عدم نمو اللغة الى أنه لم تكن هناك حاجة لتطوير نسق لغوى أكثر كفاءة للتعبير عن المشاعر بسبب تدخل الجانب الجسمى بالتعبير الجيد . وربما تكون اللغة قد استخدمت بعد ذلك للتعبير عن المشاعر لأنه لابد أن تكون هناك قنوات ثانية بهدف زيادة المعنى ايضاحا ، أو لكي تستخدم كمساعد للاتصال الجسمى ، أو حينما يستحيل ارسال الرسالة الشعورية عن طريق شفرة جسمية . اما السبب الثالث غيرتبط بأهمية التنوع في استخدام اساليب الاتصال الانسانى خاصة في مجالات معينة . فاستخدام الجسم في الطقوس والشعائر ربما يرجع الى انه من المزعج جدا أداء كل الشعائر باستخدام اللغة فان ذلك يمكن أن يؤدي الى الملل لو الارتفاع كما أن التأثير لن يكون قويا مثلها يكون في حالة تنوع الشفرات والرموز (١٧) . اما عن مجالات استخدام الرموز الجسمية في الحياة الاجتماعية فنذكر منها بعض الأمثلة :

(١) مجال التخاطب بالشفرة والرموز الجسمية :

ويكفينا أن نلمح ثلاثة استخدامات أساسية للجسم كلفة تخاطب :

- استخدام الرموز والحركات الجسمية كلفة كاملة دون الاعتماد على لغة أخرى . والمثال الواضح على ذلك هو حالة المصم والبكم ، فتعتمد لغة المصم والكلم أساسا على حركة الأصابع التي تحل محل الحروف ، ويستخدم المصم والبكم أيضا نوعا من الاختزال في هذه الاشارات بحيث تحل الايماوات الجسمية محل الكلمات والجلل الاشارية . فوضع الأصبع على الحاجب يعبر عن التفكير . وتشكل هذه اللغة نظائلا متكاملًا للتعبير يمكن اكتشافه بالتدريب وهو متشابه في الدول المختلفة . وهو يشبه الى حد كبير اللغات الاشارية بسيطة التكوين التي لا تتضمن حروفا ولا جبلا عند هنود أمريكا .

- استخدام الرموز والحركات الجسمية كوسيلة للإيضاح أثناء الحديث :

ومن الطبيعي أن يرتبط هذا النسق باستخدام لغة ، فحركات الجسم هنا تستخدم لتوضيح الكلام والأعمال والأشياء وتشير الى الأشخاص . وقد تصاحب الحركة الجسمية اللفظ لتحقيق مزيد من الايضاح . وقد يتخلل استخدام

الإلفاظ بعض الرموز والحركات الجسمية لتفرد بإيضاح معنى جزئى . ويحدث هذا عندما يكون استخدام الحركة الجسمية أسهل في التعبير عن المعنى من استخدام اللفظ لآداء نفس الغرض . والأمثلة على ذلك عديدة فالشخص الذى يخاطب جمهوره يحتاج أن يستخدم إيماءات معينة عند بدء الحديث أو نهايته ويستخدم المتحدث في ذلك تحريك الرأس أو تغيير النظرة أو بعض الإيماءات الأخرى . كذلك ففى حالة نظم الشعر والقائه يتوقف اكتمال المعنى وتظهر قوته التعبيرية من خلال التأكيد على المقاطع ومن خلال توقيت النطق والتحكم في طبقة الصوت أو درجة النغم . ويصاحب النطق اللفظى أيضا تحريك الأيدي والرأس وتغيير ملامح الوجه . وربما يحدث ذلك مع كل مقطع لفظى صغير . ومن المعروف أن هذه الإيماءات والإشارات تساعد في إيضاح المعنى وإيضاح بناء الجملة وتقوم بوظيفة التأكيد وتعطى فوق ذلك تعليقا إيمائيا (بالاشارة الجسمية) على ما سبق نطقه لفظا . كذلك فإن إيماءات جسمية مشابهة يصدرها الجمهور المستمع في أى مجال يمكن أن تؤكد على وصول المعنى وبلوغ الرسالة . فعندما يتكلم الشخص أو تفتي الحاضرة أو يلتقى المحاضر محاضراته عادة ما تدير من المستمعين حركات جسمية معبرة عن ذلك ، فهم يعبرون مثلا بتغيير وضع الحاجبين عما إذا كانوا متحيزين أو مرتكبين أو متدهشين ، أو أنهم لا يصدقون ما ذكر لهم أو ما سمعوه . ومن الطبيعي أن هذا يعد تغذية رجعية يتأثر بها المتحدث أو المعنى أو المحاضر . ويصبح الموقف هنا - إذا استبعدنا موضوع الحديث أو المحاضرة - عبارة عن لغة تخاطب بين شخص وجمهوره تتعلق بجذوى ما يفكره للناس ومدى تأثره فيهم (١٨) .

• استخدام الرموز والحركات الجسمية للإعلان عن نية الاتصال أو

العزم على التفاعل : عادة ما يستخدم الشخص إشارات جسمية لإظهار نيته وعزمه على الاتصال بالآخرين على نحو معين . فإذا رفع أحد المتحدثين يده للجمهور الصالحب ففى معنى عزمه على أن يبدأ الحديث وهى إشارة تفهم ويستجاب لها دون كلمة . كما أن تلويحات معينة في مجال الرياضة تعتبر رمزا لتوضيح النية في بدء اللعب ، والضغط العضوى القوى

على الإنسان يعنى فى بعض المواقف توتر الأعصاب وينبىء بسلوك عدوانى أو غاضب . كذلك فإن كثيرا من التعبيرات الوجهية عن المشاعر ، على الرغم من أنها ترتبط أحيانا بدواع ومركات بيولوجية ، إلا أنها يمكن أن تدل على نزوع الشخص الى فعل يتصل به وبالأخرين (٣٨) . ويجب أن نشير الى ما يؤكد اجتماعية هذه الحركات الجسمية — كالتلويح للجمهور باليد — أنه لا يمكن أن يكون لها معنى اذا قام بها الشخص وهو منفرد بعيدا عن الآخرين .

(ب) مجال التعبير عن المشاعر والعواطف واشباع الحاجات بالاتصال الجسدى :

يتشابه الإنسان مع الحيوان تشابها كبيرا فى هذا المجال ، فالحركة الجسمية عن طريق الوجه أو عن طريق اتخاذ الجسم لوضع معين (جالسا أو واقفا أو متحفزا بآية صورة) هى الشكل الجسمى المعبر عن الحالة التى يكون فيها الحيوان ، سواء كانت تعبر عن القصد العدوانى أو الجنىسى أو كانت تعبر عن الاشباع والركون الى الهدوء أو الخوف ... الخ . أما بالنسبة للإنسان فيعكس وجهة فقط سبعة مشاعر بوضوح هى : السعادة والدهشة والخوف والغضب والحزن والاشمئزاز (أو الازدراء أو الخزي) والاهتمام . وعلى الرغم من أن الوجه يعتبر أقوى معبر عن الحالة الشعورية بحيث أنه فى مواقف معينة تتفوق هذه الشفرات الجسمية فى توصيل الرسالة على الشفرات اللفظية ، إلا أن قدرة الشخص على التحكم فى تعبيرات وجهه يؤدى الى التأثير على الرسالة المرسله . والواقع أن ادراك الناس أن الوجه يعتبر أكثر أجزاء الجسم تعبرا عن المشاعر ، يدفعهم دائما الى التحكم فى حركات الوجه لكى يصدر رسالة يريدون توصيلها أكثر مما يصدر رسالة تعبر عن مشاعرهم . ولهذا ففى بعض الأحيان — وبالنسبة لبعض الأشخاص — لا يصبح الوجه وسيطا جيدا ، ولا تصبح رموزه المتفق عليها شفرة جيدة يمكن من خلالها التعرف على الحالة الشعورية . وهنا تبرز الأهمية الثقافية لاختفاء المشاعر والتمويه عليها . وربما يجعلنا هذا نحتاج

الى أن نجرى دراسات نتعرف من خلالها على الكثير من المشاعر من خلال دراسة أجزاء الجسم المختلفة .

وباستثناء القدرة على التحكم في الوجه تبدو الشفرات الجسمية في مجال التعبير عن العواطف أقوى من الشفرات اللفظية . وحينما تتضارب شفرتان تصدران في وقت واحد وترسلان واحدة متعلقة بالعاطفة فإن **الرسالة غير اللفظية عادة ما تتفوق في تأثيرها** . ففى الثقافة الغربية مثلا حينما ترفض فتاة سلوك صديقها المداعب لها لفظيا بكلمة « بطل » بمعنى امتنع أو توقف من ذلك ، بينما نعمة التفوه باللفظ ، (والنعمة مستقلة هى رمز) فإن المعنى المعاكس هو الذى عادة ما يفهمه ويستجيب له الصديق . فربما يكون استخدام هذه النعمة داعيا لمزيد من الاقتراب الذى يجد عادة استجابة من الطرف الآخر . وهكذا يستمر التفاعل على مستوى رموزا الجسم وتستبعد الرسائل اللفظية التى لا تتفق مع رسائل الشفرة الجسمية (٣٠) .

أما فيما يتعلق بالجنس **والعلاقات الجنسية** فإن المجال الذى تستخدم فيه الشفرة الجسمية والرموز والحركات الجسمية كمعبر عن حاجة الجسم من أجل اشباع الجسم نفسه . والجسم فى هذه الحالة يعبر عن الجسم حتى ولو كان يعبر عن العاطفة ، بل أن الشفرة والرموز سواء تعلقت بأجزاء الجسم نفسها أو حركاتها أو تعلقت باضافات معينة للجسم من أجل مزيد من الاظهار أو تعلقت بتنوع طرق عرض الجسم من أجل توصيل رسالة تؤدي الى تعميق الخبرة الشعورية والحسية ، كلها تؤثر فى فاعلية اللقاء الجنسى ومدى تحقيقه لاشباع الكائن البشرى . والخلاصة أنه فى حالة العلاقات الجنسية بصفة خاصة فإن الجسم يصبح هو الرمز والرموز اليه ، هو الوسيلة والغاية . وفى هذه الحالة يكون المرسل والمرسل اليه من نفس النوعية (اتصال عاطفى جسمى لشخص معين مع اتصال عاطفى جسمى من طرف آخر) . أما عن السلوك المسافى فى هذه الحالة فإن التفاعل يضيّق من المسافة المكانيّة بحيث يحل السلوك الفعلى محل الرمز وتضيّق المسافة الى أن تصبح لا مسافة حينما يتفاعل الاثنان كجسد واحد .

(ج) مجال الطقوس والشعائر :

تظهر أهمية الحركات والایماءات الجسمية في طقوس العبور مثل طقوس الزواج وطقوس الانتقال من مرحلة عمرية الى أخرى . وفي الطقوس الدينية وعمليات العلاج البدائي وما الى ذلك . وتتضمن العمليات الجسمية بسط الأيدي ، وتناول الخمر ، ووضع الجسم في اوضاع خاصة لفترة من الزمن ، وارتداء ملابس معينة ، وتزيين الجسم . وعادة ما يكون لهذه الأعمال معنى ظاهري يرتبط بطبيعة الفعل نفسه ، ولذلك فاذا مثل من يمارسون هذه الطقوس عن التفسير فهم سيجيبون اجابات مختلفة وغير كافية . وهذا ما يجعل هذه الأعمال الجسمية لا تزيد عن كونها مجرد رموز ، نسي من يمارسونها بمرور الزمن ما ترمز اليه وظلوا يمارسون الرمز واستحدثت البعض تفسيرات جديدة له (٢١) .

ويمكن ان نأخذ طقوس العبور الخاصة بمرحلة المراهقة عند بعض القبائل كمثال لارتباط التغيرات الفسيولوجية بالمعتقدات وبالطقوس . فتمت طقوس البلوغ بالنسبة للفتيات عند الدورة الشهرية الاولى في شكل احتفال شعائري صغير . ونظرا لانهم يعتقدون ان الفتاة أثناء الدورة الشهرية الاولى تتمتع بقدرات سحرية يمكن ان تؤذي الآخرين فانه يتم عزل الفتاة في كوخ صغير . وتعتقد قبائل أخرى ان الفتاة تتمتع في هذه السن بقوة خارقة وان لها قدرة على شفاء الآخرين وجلب الخير لهم . والوظيفة الأساسية التي يؤديها الطقس الشعائري هو تحصين الفتاة في مرحلة حاسمة من حياتها . ويعني الطقس ان الفتاة قد انتقلت من هذه اللحظة من مرحلة الى مرحلة أخرى فقد تحولت من فتاة صغيرة الى امرأة قابلة للزواج (٢٢) .

(د) مجال التفاعل اليومي بين افراد المجتمع :

لا نحتاج الى دليل يوضح كيفية تأثير الجسم على التفاعل الاجتماعي خلال مواقف الحياة اليومية . فنحن نستخدم الحركات والایماءات في كل موقف من المواقف التي تمر علينا خلال اليوم ، وكل اتصال جسدي او حتى حركة او شفرة جسمية تحمل معنى يتعلق بعملية التفاعل . فعملية التحية

المبادلة والتصانح بالأيدى هى ممارسة يومية تحل معان متعددة .. وتتناثر العلاقات بين الأفراد تأثيراً شديداً بنوعية الأداء الجسمى بحيث تتأثر العلاقات بشكل الأداء . فالتحية بوجه عابس لها دلالة تتعلق بحالة الشخص نفسه أو تتعلق بعلاقته بمن يرسل له التحية . وعلى العكس فالشد على الأيدى والابتسام أثناء أداء التحية اليومية هى اشارة تتضمن رسالة تؤكد الود وتمنن عن استمرار العلاقة ، ويمكن أن تتضمن معان أخرى أيضا .

والأمر لا يتوقف على مجرد الأعمال والممارسات الجزئية التى تحدث ملايين المرات كل يوم ، فهناك مواقف أساسية يتدخل فى تحديد طابع العلاقات فيها البعد الجسمى . فالأفراد يقتربون ويبتعدون عن بعضهم اجتماعيا فى كثير من المواقف بسبب التصورات النمطية التى يكونونها عن بعضهم ، تلك التى تتدخل فى تحديدها بدرجة كبيرة صورة الشخص وتموجه الجسمى بما يتضمنه من خصائص محددة مثل طول القامة ولون البشرة وشكل الوجه . ويؤثر فى تحديد التصور النمطى عن كل شخص النموذج الثقافى السائد عن كل نوعية من الناس . بمعنى كيف تعرف الثقافة النماذج : من هو الطويل ومن هو القصير ، من هو البنيح ومن هو الجليل ، من هو البدين ومن هو النحيف ؛ وأى هذه النماذج يعتبر مفضلاً ؟ . فتجوى كل ثقافة تصورات عن كل نوعية من هذه النماذج . وهذا يؤثر فى الصورة المنطبعة لدى الشخص عن غيره ، وبناء على فكرة **النموذج المفضل** يحدد الكثير من الأشخاص علاقاتهم مع الآخرين وفق هذا النموذج . وعندما تكبرون الاختلافات حادة ، أو عند تصنيف بعض الخصائص الجسمية على أنها **وصمة** ، فإن أنماط الابتعاد تظهر بجلاء بالنسبة للذين تتوفر فيهم هذه السمات الجسمية . ومن المعروف أن انقباض المجتمع الى جماعات متباينة يمكن أن يؤدي الى مزيد من التحيزات فى الصور النمطية المنطبعة عن السمات الجسمية النموذجية المرغوبة وغير المرغوبة ، وبالتالي تزيد من المسافات الاجتماعية فى العلاقات بين الأفراد . بالإضافة الى ذلك يؤدي الشكل الجسمى ومدى مطابقته للنموذج المرغوب فى الثقافة ، او الشكل النموذجى المحدد ثقافيا بالنسبة لجال معين ، الى استبعاد بعض الأفراد من نسق

العلاقات الاجتماعية . ويحدث هذا على وجه الخصوص في المجال المهني ، فالعمل في مجال السكرتارية دائما ما يشترط مطابقة المتقدمة لشغل الوظيفة لمواصفات محددة تتضح من شرطاتها « تكون حسنة المظهر » . وعلى الرغم من أن أعمال السكرتارية تتطلب أكثر من مجرد « أنها حسنة المظهر » إلا أن هذا الشرط عادة ما يتم إبرازه بشكل واضح في الاعلان عن مثل هذه الوظائف . أما بالنسبة لذوى العاهات فمنح لسنا في حاجة الى أن نشير الى تأثير هذا النقص الجسمي والتصورات السائدة عن طبيعة الأشخاص على استبعاد الناس لهؤلاء الأشخاص من نسق العلاقات الاجتماعية المهنية والزوجية وعلاقات الصداقة وغيرها .

(هـ) مجال الضبط الاجتماعي وتحديد المكاتب والعلاقات الاجتماعية :

تقول ملك واهنف في الدراسة التي عقبتها « ادراك الجسم الانساني » ان العلاقات الاجتماعية تتأسس وتتشكل ويتم النهى عنها بمقتضى نوعية الجسم الانساني وتقسيمه الى ذكر وانثى . وتقول ان هذا الفروق يتضح منذ الولادة في الثقافة المصرية فقد ذكرت احدى السيدات - في الاجابة على استئلتها بخصوص هذا الموضوع - أنه في حالة الذكور تكون الام ونوبات الولادة قوية أما في حالة الاناث فان الولادة تأخذ وقتا أطول وجهدا أكبر . وقد عبرت احدى السيدات عما يشير الى طبيعة علاقات التحاشي التي يبدأها الطفل بمجرد ميلاده مع أمه بقولها ان الوليد الذكر يكون متجها بوجهه أثناء الولادة الى أسفل أما الأنثى فان وجهها يكون الى أعلى ، الى أمها . ويرجع السبب في ذلك الى أن الذكور يكونون خطين من أمهاتهم لهذا لا ينظرون اليهن . ومن الواضح أن ذلك يفسر التفرقة البنائية الرمزية بين الذكور والاناث في الثقافة المصرية (٣٣) .

كذلك اوضحت ملك واصفت ان الضبط الاجتماعي والضبط الجسمي مرتبطان ببعضهما . وفي ضوء ذلك يمكن القول ان ادراك الجسم الانساني والسلوك المرتبط به كليهما يمكن النظر اليهما في ضوء البناء الاجتماعي السائد في مجتمع معين . فاذا كان الضبط الاجتماعي قويا فاننا نتوقع تحكما

قويا في حالات الجسم وأوضاعه وأشكاله ، وعندما يضعف الضبط الاجتماعي فإن السلوك الطقوسي المتعلق بالضوابط الجنسية يتقلص ، وتقدم ملك واصفها مثلا توضيحيا لذلك يتعلق بجسم المرأة في مصر ، وهو ما يتعلق بنفساء البكارة وما يدور حوله من أساليب للضبط بالنسبة للفئة غير المتزوجة .

منفى هذا الغشاء - وهو تغيير في حالة الجسم - خارج نطاق الزواج يعتبر انتهاكا لتعادة دينية أخلاقية ويتطلب معلا اجتماعيا . في ضوء ذلك فإن الغشاء الجلدي يعد رمزا للنقاء . ويؤكد ذلك مفهوم « ليلة الدخلة » ، والانتظار خارج الحجرة ، والأغاني التي ترتبط بظهور الدم ، والعار الذي يشعر به أهل العروس إذا لم يظهر الدم . وما يؤكد أيضا أن الغشاء يعد رمزا للنقاء أن فقدانها خارج الزواج يعد فقداننا لسمعة ونقاء وشرف واحترام المرأة ، ويعد أيضا اكتشافا لسلوك أو سوء سلوك لم يكن معروفا يخلق شعورا بالخجل والذنب لدى أقاربها خاصة الذكور منهم ، لهذا فانهم يتدحرون على قتلها رغم تعرضهم للمتاب . انهم يعبرون عن علاقة البعد الاجتماعي بالبعد الجسمي بقولهم « نغيبل العار بالدم » . هنا نجد أن افناء وإبطال جسدها المادي ويؤدي الى محو العار والنبت من المجتمع بالنسبة لأسرتها . وعلى ذلك فإن المجتمع يسمح لنفسه بأن يحكم على سلوك المرأة بمقتضى الجسم ، وهذا يعنى أن الجسم ملكية عامة في المجتمع ، يحاول المجتمع ضبطه والتحكم فيه . فالتحول في جسم الأنثى من فتاة الى امرأة لا بد أن يعلن منه في المجتمع حتى يتم بطريقة شرعية ، أما إذا تم بطريقة غير شرعية فلا بد أن يحكم عليه ولا بد أن يعاقب . إذن فالجسم لا يصبح في هذا الإطار ملكية خاصة بالإنسان فقط بل خاصه بالمجتمع أيضا . ويرتبط الجسم بمعايير خاصة بالمجتمع أكثر من ارتباطه بمعايير خاصة بالفرد . أن هذا النموذج يؤكد تلك الحدود الضبابية غير الواضحة بين ما هو عام وما هو خاص ، بين الفرد والمجتمع ، بين شرف الإنسان ومعايير المجتمع (٢٤) .

ولم تقتصر ملك في وصفها للعلاقة بين الجسم والإنسان والبناء والعلاقات الاجتماعية على توضيح العلاقة بين الجسم والسلوك ، بل أشارت الى الجانب الرمزي المتعلق بالجسم ومدى تعبيره عن العلاقات الاجتماعية .

وجمعت بذلك بين الأبعاد الثلاثة : الجسمى والاجتماعى والثقافى . فهى تقول ان هناك تصورا فى كل مجتمع من الجسم المثالى ، ولا بد للإنسان فى المجتمع ان يتبع تقاليد ونماذج سلوكية لكى يقطب مع الصورة المثالية التى تحددها الثقافة . وعلى سبيل المثال فان عادة الختان فى المجتمع المصرى بالنسبة للذكور تهدف على مستوى الجسم المادى الى التخلص من الخاضعية الفكرية أو الجسم الذكري ، اذ ان هناك شبهة بين البظر وبين العضو الذكري عند الرجل ولهذا فانه بازالة البظر تصبح الفتاة أنثى وتطابق الشكل الأنثوى الذى تدركه الثقافة . وعلى المستوى المعنوى للجسد فان الختان يجعل سلوك الفتاة متطابقا مع ما يريده المجتمع او مع النموذج الاخلاقى وهو النقاء والطهارة .

وتستخدم ايضا المجتمعات الجسم الانسانى كرمز للعلاقات الاجتماعية والمكانة الاجتماعية ، ذلك ان طقوس التكريس هى ملاقة على الانتقال من مرحلة الطفولة الى البلوغ . ويعتبر النوير فى السودان مثالا جيدا لذلك ، فطقوس العبور بالنسبة للأولاد تتضمن عملا مؤلما جسديا وهو عمل سقة خطوط فى الرأس أحيانا تترك أثرا فى الجمجمة . هنا نجد ان العلامة الجسمية تشير الى مرحلة عمرية وإلى مكانة اجتماعية تتيح الفرصة للدخول فى نسق علاقات اجتماعية .

وتستخدم حركة أعضاء الجسم فى مجال الآداب السلوكية للتعبير عن الاحترام والتوقير والانصياع . وتوضح حركة الجسم — كرمز — كيف تؤدي التحية الطقوسية بطريقة سليمة ، وكيف يودع الناس .. الخ . وتستخدم أجزاء الجسم وشكلها وجهها للتعبير عن مفاهيم اجتماعية . ففى مصر على سبيل المثال تعبر الأصابع — بسبب خاصية عدم تساوى أطوالها — عن عدم المساواة . فبما أن « أصابع اليد ليست مثل بعضها » فيمكن أن يقبل الناس اختلاف مكانات أفراد الأسرة . كما أن الحب والعلاقات والاتجاهات بين الأشخاص تختلف عن بعضها مثل اختلاف أصابع اليد . كذلك فان موقع ، أعضاء الجسم من بعضها ترمز الى مفهوم عدم المساواة .

« فالعين دائما لا تملو عن الحجاب » رغم اهميتها . ويعد هذا تعبيرا رمزيا موجها للسلوك ، فهو يتسم بالرمزية ويستخدم للتح على الوعي بموقف معين يؤكد صلابة البناء الاجتماعي الذي يحدد المكائات الاجتماعية وما يرتبط بها من سيطرة واخضوع (٢٥) .

وترتبط الدراسة التي نقدمها هنا عن الرائحة بموضوعنا الاساسى وهو الجسم والواقع الاجتماعى . فالرائحة — سواء كانت رائحة الجسم أو لم تكن لها علاقة بالجسم — فإذا كانت الرائحة متعلقة بالجسم نيتوقع ان يكون لها علاقة بالتفاعل الاجتماعى . اما اذا كانت رائحة متعلقة بالاشياء أو المواد فهي لا يمكن أن تدرك الا من خلال الجسم . وسوف توضح هذه الدراسة علاقة الروائح بالتفاعل الانسانى والعلاقات الاجتماعية . ومن المعروف أن هناك علاقة بين الروائح وبين حاسة الشم التي يتميز بها الإنسان (٢٦) تلك الحاسة التي تعتبر وسيطا عن طريقها يتم ادراك الانسان للروائح السائدة فى العالم الخارجى . ولكن ما ان عاش الانسان فى مجتمع حتى بدأت الروائح تكتسب مدلولات اجتماعية وتؤثر فى تفاعله الاجتماعى (٢٧) .

الرائحة العيزيقية والمدلول الاجتماعى :

اكتسب مفهوم الرائحة مدلولات اجتماعية خاصة تعددت بتعدد وتفاوت المواقف والعلاقات الاجتماعية التي ارتبطت بذلك المفهوم من قريب أو من بعيد . فمن ناحية أثرت بعض الروائح على مفاهيم وانطباعات الناس واتجاهاتهم ووجهتها وجهة خاصة ، ومن ناحية أخرى خلق الناس خلال تفاعلهم على بعض الروائح مفهوما اجتماعيا خاصا تعلق باذراكهم للرائحة ، وارتبط بطبيعة الموقف الاجتماعى الذى يوجدون فيه . بل أنهم طوروا مفاهيم خاصة من روائح معينة ليست لها وجود على وجه الاطلاق — أو على الأقل لم يشتموها — وحددوا علاقاتهم بالجماعات الأخرى بمقتضى مفهومهم عن هذه الروائح .

ولنبدا أولا بتحليل عملية ادراك الروائح والاحساس بها (٢٨) . فقد

أكد كل من لارجى وواتسون في شأنا تحليلها لعملية ادراك الروائح على ثلاثة جوانب هي :

— الجانب الذاتى فى ادراك الروائح ، وهو عملية الشم التى يقوم بها الفرد ، وما يترتب على ذلك من خبرات خاصة .

— وجود تفسير اجتماعى يصلح ادراك الروائح ويرتبط بها .

— التصورات النمطية التى تنشأ عن الجانب الذاتى الإدراكى ، وعن التفسير الاجتماعى السائد من رائحة معينة . ويلاحظ أن هذا التصور النمطى يكتسب بعد ذلك قوة تؤثر على عملية ادراك الأفراد للروائح وعلى التفسير الاجتماعى السائد عنها أيضا (٣٩) .

ويعنى هذا أن الرائحة الكريهة التى تميز شخصا معينا ويعبر عنها الناس بصورة متعددة قد تكون ناتجة من احساس فعلى برائحة تنبعث من هذا الشخص ، وعن مفهوم اجتماعى سائد عن هذه الرائحة أو من طبيعتها ، ومن مدى قبول الناس لها . وقد لا تكون انعكاسا لخبرة شمية احس بها الناس بل بسبب مفهوم سائد من الشخص ومن اتصافه برائحة غير مقبولة . واذا كانت هذه الفكرة تعتبر فكرة هامة بالنسبة للدراسات الأنثروبولوجية ، فان الجانب الأكثر أهمية هو ما ينتج عن هذه الحقيقة من نتائج تتعلق بالعلاقات الاجتماعية بين الناس . وأهم هذه النتائج هو أن المسافات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات يمكن أن تتأكد من طريق التقليد والمحاكاة ، ومن طريق توارث الاعتقاد فى أن أفراد جماعة معينة يتصفون بصفات خاصة دون أن يكونوا قد اختبروا وجود هذه الصفة عن طريق الحواس . ودون أن يكونوا قد كونوا هذا الاعتقاد نتيجة خبرة حسية . فالرجل الأبيض يمكن أن يظل طول حياته يعتقد أن الزنجى له رائحة كريهة دون أن يكون قد اشتبها فى زنجى واحد . ومن الطبيعى أن يدعو هذا الاعتقاد الرجل الأبيض الى الابتعاد عن الزنجى . وبالمثل فان التصورات النمطية السائدة بين الريفين والحضرين من بعضهما

تتأثر بمفهوم الروائح . ففي المجتمعات الغربية تتأثر صورة الريفيين في نظر الحضريين بمفاهيم السماد و قذارة الأرض ، بينما يتصور الريفيون أن الحضريين مهترون برائحة دخان المصانع .

ويمصغة علمة يمكن القول أن التصورات النمطية التي ترتبط بموضوع الرائحة تصبح موضوعا لظهور كثير من الظواهر المتعلقة بالتحيز ضد الجماعات التي تنسب إليها الرائحة ، سواء كان ذلك حقيقة أم ادعاء . وقد أدى ذلك الى وجود حواجز صعب التغلب عليها في حالات التعصب العنصرى والطبقى . اذ قد أنت — مع عوامل أخرى — الى انماط من التجنب والعداء . فعلى بولندا يعبر الناس عن العداء للسامية بأن يصفوا اليهود بأن رائحتهم تشبه رائحة « الثوم » . كذلك يحاول التحيز العنصرى ان يؤكد نفسه أيضا عن طريق اتهام الأقليات بأن لها رائحة كريهة . وقد اشار كل من دولارد Dollard و كيلنبرج klineberg الى ان الرائحة الكريهة التي تعزى للزواج تتضمن جوانب معقدة تتصل بمفهوم الرجل الأبيض عن الزواج ، ولهذا تصبح حساسية الرجل الأبيض تجاه روائح الجسم شديدة .

وقد تكون الرائحة واحدة ولكن يختلف إحساس الناس بها باختلاف الملابسات الاجتماعية . فرائحة الجله (٤٠) قد تكون مقبولة لدى الفلاحة ، فهي لا تشعرباية كسراهية لرائحة الجلطة . بينما يمكن أن يختلف الأمر بالنسبة لسيدة قادمة من المدينة لزيارة القرية . فهي لن تحب اشتباام هذه الرائحة ، ولن يكون إحساسها برائحة قرص « الجله » ومفهوما عنه مشابها لإحساس ومفهوم الفلاحة من القرص . وقد يرد البعض قبول الفلاحة لرائحة المواد اللينة التي يتكون منها بعد ذلك قرص الجلطة الى عامل التعود . ولكن يبدو أن التفسير الأكثر واقعية أن قرص الجلطة يمثل بالنسبة للفلاحة مصدرا من مصادر الطاقة الضرورية . لهذا ترتبط رائحتها ، وترتبط صورتها أيضا باشتباام حاجات معينة ولو بطريقة غير مباشرة . وهذا يفسر عدم تافف الفلاحة من رائحة « الجله » . ومما يثبت ذلك أيضا — وينفى

التفسير الذى يعلق أهمية كبرى على التعود — هو أن كثير من الأشخاص الحضرين الذين يتواجدون فى الريف فترة طويلة — كطبيب الوحدة الصحية أو الأخصائى الاجتماعى — لا يتكيفون مع هذه الرائحة . والأهم من ذلك أنهم إذا اعتادوا على هذه الرائحة ، فإن تصورهم عنها وقابليتهم لاشتباها تختلف عن قابلية وادراك الفلاحين .

وقد لوحظ أن تغير المركز أو الوضع الاجتماعى ، وتغير مفهوم الإنسان عن نفسه يمكن أن يؤدى إلى تغير الاحساس بالرائحة . فابن القرية الذى يذهب إلى المدينة للتعلم ويحاول أن يتناسى أنه قروى قد ينظر إلى قريته نظرة ازدراء ، ويمكن أن يتنافى من الروائح التى كان معتادا أن يشتمها فى الطريق الضيق الذى كان يسير فيه بين الحقول أو فى الحوارى . كذلك يمكن أن ينظر محدث النعمة لأبناء قريته على أنهم قذرون ويميزون بنواحي لا تتناسب ومكانته الجديدة .

ويستخدم مفهوم الروائح والعطور بصور مجازية واستعارية . فيدل مثلا مفهوم « المسيرة العطرة » على معنى اجتماعى رمزى . وهنا نجد مزاجية تدل على مفهوم عن رائحة فيزيقية ، ثم محاولة ربطها بمفهوم اجتماعى بحث هو سيرة الشخص . وحيث أنه لا يمكن أن تكون سيرة الإنسان معطرة بالمعنى الفيزيقي فإن مدلول الكلمة الأخيرة يكون مدلولاً اجتماعياً خالصاً . وكثيراً ما استخدم مفهوم « العطر » بمعنى اجتماعى بحث .

وفى المجتمعات الحديثة ارتبطت الرائحة أشد الارتباط بالمفاهيم الاجتماعية . وأصبحت مختلف التحديدات الاجتماعية تحكم على الرائحة بأنها مقبولة أو مرفوضة رغم أنها رائحة واحدة لا تتغير . فتحدد المفاهيم الاجتماعية مثلا قبول رائحة معينة إذا ارتبطت بطبقة أو فئة اجتماعية خاصة ، أو بموقف اجتماعى بعينه . بينما ترفض نفس الرائحة وتصبح مثيرة للاستمزاز إذا ارتبطت بجماعة أخرى ، أو بموقف اجتماعى مخالف . فغالبية العمال

يعتبرون أن التعطر « بالكلونيا » نوع من التخنث . ولهذا فهم لا يتمطرون قبل الذهاب الى العمل في المصنع . وهم يمكن ان يعتبروا رائحة العرق — الكريهة — المتبعثة منهم دليلا على كدهم . ولهذا يعتبر مفهوم « عرق الجبين » مفهوما لا يعبر عن الرائحة الكريهة التي قد تنبعث من العرق بل يعبر عن الفخر والاعتزاز . وعلى العكس من ذلك تماما فان محيرى الاعمال ، وذوى الياقات البيضاء ، و « الخفافس » من الشباب يمكن ان يتمطروا بالروائح التي تستخدمها النساء ويعتبرونها نوعا من الرقى . بينما قد تثير رائحة عرق العمال — الذي يعتبره العامل عرق الكد — نوعا من الازمئزاز لدى اصحاب الاعمال والطبقة المرفهة .

الروائح الجذابة والمنفرة

وآثرها على التفاعل الإنساني

يحاول الأفراد الابتعاد عن الروائح الكريهة ويحذرون الآخرين من هذا التلوث . وينجذبون الى معسائر الروائح الفكية ، ويدعون الى الاقتراب منها ، ويعبرون في صور مختلفة عن الاحساس بها ، ويردد صدى ذلك على مستوى التفاعل الفردي بين الأشخاص ، وعلى مستوى التفاعل الاجتماعي ، كما يؤثر على الاتجاهات المكونة لدى أعضاء المجتمع تجاه الأشياء المادية والبيئات المخططة التي يتعامل معها الإنسان .

الروائح والتفاعل الفردي بين الأشخاص :

تؤثر الروائح على العلاقات والأشخاص . فنحن اذا قابلنا شخصا ذا رائحة كريهة فإنتنا نبتعد عنه لكي نمنع ايذاء شعورنا باشتباه الرائحة غير المقبولة . ويمكن في ضوء ذلك أن نصور أكتابا على هذا الشخص أو أن نصفه بصفات معينة ليست لها علاقة بالظاهرة الشمية التي نذكرها . بل أننا قد نكون عنه رأيا عليا من خلال اعتقادنا في ارتباط هذه الرائحة به . ويمكن أن نأخذ مثلا لذلك من مجال الجماعات الصغيرة مثل « شلل الأصغفاء » أو جماعة معينة في نادي أو في فناء مدرسة . فإحيانا يتكلم أعضاء الجماعة عن شخص تنبعت من فمه رائحة كريهة ، أو من آخر لا يعنى بنظامه جسمه وملابسه ، ولهذا يحاولون الابتعاد عنه . أما اذا كان الفرد مضطرا الى التعامل معه فيمكن أن يبعد أنه من مصدر الرائحة الكريهة المنبعثة من فمه . والأكثر من ذلك أن الشخص الذي يتعامل معه يحاول أن يجعل الحديث مقتضبا بقدر الامكان . وقد تكون هذه الرائحة موضوعا للتندر بين أفراد الجماعة (٤١) . وفي مثل هذه الحالات اذا كان تفاعلنا معه تفاعلا مؤقتا أو عرضيا ، فيمكن أن نتغاضي عن ذلك ، أما اذا كان تفاعلا دائما مكثفا فإنتنا قد

نفسح للآخرين من الموضوع كمشكلة تعوق تعاملنا مع هذا الشخص . ومن المعروف أن الشخص لا يستطيع الرد على الاهاتات التى يلقاها بسبب ان الاهاتة التى سيلقاها من جراء المناقشة ستصبح اهاتة مباشرة . ولهذا فهو يمكن أن يعانى داخليا من المهانة فى المجتمع الذى يعيش فيه . واذا كان الانسان قد أصبح أكثر حساسية لمثل هذه الروائح فى المجتمعات الحديثة فان مشكلة هؤلاء الأفراد سوف تزداد تعاقبا .

واذا كانت الرائحة الكريهة تؤدى الى القواعد والى تقليل التفاعل الإجتماعى ، فان رائحة العطور والروائح المقبولة تسبب الالفة وتؤدى الى كثافة التفاعل . فالشخص الذى تنبعث منه رائحة جذابة ، يثير — على الأقل — نوعا من الجاذبية يمكن أن تزيد من التفاعل بينه وبين غيره من الناس .

ولعل مجال الجنس والعلاقات الجنسية من أوضح المجالات التى تتأثر بالروائح . وقد ارتبطت الروائح عبر الفترات التاريخية المختلفة بالإشارة الجنسية . فمضى قد تكون متبها أو مثرا جنسيا ، وقد تكون منفرا جنسيا أيضا . فهناك اعتقاد فى أن الرائحة تساعد على عملية الانتصاب . وقد أوضح بيشر Beards أن أبناء مجتمع غرب الباسفيكى يعتقدون أن رائحة المهبل تشبه رائحة السمك . لهذا يعتقدون أن نفس المواد التى يصنعونها فى المسنارة لجذب السمك يمكن أن تكون صالحة للجاذبية الجنسية .

وفى المجتمعات الحديثة تحظى الروائح بنفس التأثير الجيسى . فيحرص الرجال والنساء على السواء على إزالة رائحة العرق قبل أى اتصال جنسى . وتضاف الروائح العطرية المختلفة لأنواع المساحيق والمعاجين والمحاليل والزيوت ، وأنواع الصابون التى يستخدمها الرجال والنساء . ويحاول الأفراد — وخاصة النساء — التعطر بالروائح فى أجزاء مختلفة من الجسم . وخاصة فى الثنايا والمناطق التى يكثر بها العرق ، خاصة تحت الأبط وخلف الأذن ، وذلك تلافيا لانبعاث أية رائحة قد تنفر الآخرين منهم . الأمر الذى يؤدى الى نوع من الابتعاد (٤٢) .

وليس أدل على أهمية الروائح كمثيرات جنسية أو كمعامل مؤثر على الجاذبية الجنسية من تلك الظاهرة التي نشاهدها في معظم المجتمعات ، وهي ظاهرة تعطر العروسين ليلة زفافهما . وهي ليست ظاهرة خاصة بالمجتمعات الحضرية أو الحديثة فقط ، فإن هذا الاهتمام يوجد في معظم المجتمعات الريفية والحضرية والبدوية . وعلى سبيل المثال فإن أهم ما يعتنى به أهالي سنوية في الإمبراطورية أن تكون رائحة العروس عطرة . ولهذا فبعد أن تستحم العروس في عين المياه ليلة الزفاف تقوم امرأة متخصصة وتعمها بمجموعة من الفتيات بتزيين العروس ووضع القرنفل والعطور المعجونة بالزيت على رأسها لكي تكون رائحتها مقبولة (٤٣) . وفي ريف مصر بعد أن تستحم العروس تقوم أمها بتخفيفها بالحناء وتطيرها بالعطور المختلفة (٤٤) . وفي حفلات الرقص في دارفور عندما كان صاحب الحفل يود أن يحتفل بشخص كان يؤمن الفجيرة الرائقة أن تنقل في اتجاه هذا الغريب وتضربه على رأسه بضميرة شعرها المبلوعة بالزيت بحيث تنترك هذه الضربة رائحة مقبولة يصعب أن تزول بسرعة (٤٥) .

وإذا كانت الروائح العطرة تؤدي إلى الجاذبية الجنسية فإن الروائح المنفرة تحدث العكس . فيؤدي عدم الاهتمام بالنظافة بصفة عامة إلى التباؤ والنفور ، كما تؤدي الروائح الكريهة الناتجة عن الأسماك ببعض الأمراض - خاصة ما اتصل بالأعضاء الجنسية - إلى نفور دائم من الطرف المشارك في العملية . كذلك قد تؤدي رائحة الضور والتسجائر التي تنبعث من الزوج المبكر أو المخمّن إلى نفور زوجته منه خاصة إذا كانت شهيدة للسانينية والنفور لروائح هذه الأشياء .

وقد حرصت الإعلانات على إظهار أن التقارب الجنسي يمكن أن يتم بسبب الرائحة المقبولة . فقد كتب على إحدى زجاجات الروائح « تجعل الفتاة الخجولة شخصية لامعة » : وكتب على أخرى « لاستدعاء الرجال الجذبي هذا الزر » (٤٦) .

٢ - روائح الأشياء والأماكن والاتجاه نحوها :

وكما هو الحال بالنسبة لاتجاهات الأفراد والجماعات نحو بعضهم نجد أن ادراكنا وانطباعاتنا عن بعض الأماكن والبيئات والمجالات تتأثر بروائحها . فنحن نميل لأن نربط بين البيئات المخفية وبين الروائح المرتبطة بها سواء كانت روائح حقيقية أو مزعومة . ونتيجة لهذا ففى بعض الأحوال نحاول تجنبها وتجنب المشاعر المرتبطة بها . كمحاولة تجشّب الرائحة والمشاعر المرتبطة بعيدات الأسنان ، والروائح المنبعثة من المستشفيات ، والطعام الملوثة ، والحانات ذات الروائح الخاصة ، ودورات المياه العامة ، ومصانع الفراء والبرية ، ومذبح الجلود ، ومصانع الورق . وتؤثر رائحة هذه الأماكن والبيئات الفيزيائية فى تشكيل ادراكات الفرد لهذه الأماكن واتجاهه نحوها خاصة اذا ارتبطت بؤثرات أو مواقف اجتماعية معينة . فيمكن مثلا أن تؤثر الخبرات المؤلمة فى عيدات الأسنان ، وحجرات العمليات ، وحوادث الوفاة فى المستشفيات فى خلق بعض الاتجاهات ليس نحو هذه الأماكن فقط بل نحو الروائح المنبعثة منها أيضا ، والتي يمكن أن ترتبط بالموقف الاجتماعى الذى عاشه الفرد . هنا نجد أن ثمة ارتباطا بين عامل فيزيقى بخالص وبين موقف اجتماعى .

ونظرا لأنه عادة ما تتكون لدينا اتجاهات خاصة نحو الأشياء والأماكن والبيئات التى ترتبط بالرائحة الكريهة فاننا دائما ما نهرب من مصانع السماد والباليوعات والمجارى وأماكن جيع القمامة . بل ونكتم أنفاسنا الى حين اذا اقتربنا منها صدىة أو مضطرين . وتحاول الجهات المختصة دائما ابعاد أماكن تجميع القمامة عن المناطق السكنية تجنباً لانتشار الأمراض وتحاشيا لانتشار الروائح الكريهة . بل أن تجمعات جامعى القمامة - كمجتمعات محلية ذات طبيعة خاصة - غالبا ما تقام على بعد كاف من المناطق العمرانية . ويعانى من يقومون بعملية جيع القمامة من المطاردة والابعاد كلما امتد العمران الى هذه الأماكن . أما هؤلاء الذين يقطنون أماكن تجميع القمامة . ومن يعملون فيها ، وهؤلاء الذين يعملون فى اصلاح المجارى والباليومات فانهم يحققون نوعا من التكيف مع الرائحة بسبب

عالمين : العامل الأول هو أن القابلة (أو العمل في المجارى) تمثل بالنسبة لهم مصدر الرزق . ولهذا فهم يسعدون بجمع أكبر قدر منها ، ولا يباليون بما يترتب على غرضها من متاعب تتعلق بحاسة الشم . والعامل الثانى هو أثر عملية التأقلم مع الرائحة ، تلك العملية التى تحدث عندما تتأقلم المستقبلات الشمية فى الأنف وتتعود على هذه الرائحة . ويحدث التأقلم عندما تبدأ عملية الشم . فإذا لم يشهد تركيز رائحة معينة بعد فترة من الوقت فسوف ينتهى الأمر بفقدان استقبال هذه الرائحة . وهذا يفسر احساس الفرد بزوال الرائحة بعد فترة معينة من اشتباها على الرغم من استمرار وجودها (٤٧) .

وعلى العكس مما ذكرناه من الأماكن ذات الروائح الكريهة نجد أن الإنسان ينجذب الى الأماكن والأشياء والبيئات ذات الروائح العطرة . بل ويتكون لديه بعض الاتجاهات نحوها . فنحن نسر بالنتزه والسير فى الشوارع التى تنبعث منها رائحة الياسمين . وإذا دخلنا محلا للزهور اقتربنا من الورود ذات الروائح المخيبة والشديدة . كما يمكن أن يرسل شخص ما لشخص آخر خطابا معطرا . ونحن يمكن أن نعتبر «حديقة الورود» هى بيئة الرائحة التى تؤدى الى مزيد التفاعل الاجتماعى . فلناس يقصدون الحدائق أزواجا وجماعات . وربما يرتبطون بعلاقات قوية فى ظل وجودهم فى هذه الأماكن . ومما يزيد اىضاح أهمية مثل هذه البيئات فى أحداث أنماط من التفاعل الإنسانى إذا قارنا حديقة الورود ببيئة صحراوية ، أو إذا قارنا اقترابنا من حديقة باقترابنا — المرضى — من المبال أو البالوعات . وليس حديقة الورود فقط ، فنحن نجذب الى بيئات أخرى كثيرة مثل رائحة الأثران أو الحاتى . ونشعر بالسور من رائحة الشواطىء المشبعة بالرمال والملح ، بل قد يثير مجرد تذكر رائحة الشواطىء ذكريات ترتبط بأحداث اجتماعية أو علاقات عاطفية أو لقاءات سارة .

ويمكن أن تنتهى من ذلك الى أن رائحة أماكن وبيئات معينة ترتبط لدينا

بمجلولات اجتماعية متباينة . وتعتبر الأماكن والبيئات ذات الروائح المقبولة أداة ووسيلة لكثير من الأنشطة والتفاعلات الاجتماعية .

ونود أن نشير إلى أن الروائح الخاصة ببعض الأماكن تثير لدى الشخص طبيعة الوظيفية الأساسية لهذه البيئة . فعندما يشتم الشخص روائح المطهرات المنبعثة من مستشفى فاتها توحى إليه بالعمليات الجراحية ، والعلاج ، والمطهرات ... الخ . ومعنى آخر توحى إليه بالوظيفة التي تقوم بها المستشفى . وكذلك الحال بالنسبة للحانات ، فروائح الخمر المنبعثة منها توحى بتعاطي الخمر وصور المخمورين . وبجانب تحديد الرائحة لوظيفة المكان فهي تحدد أيضا حدود المكان وتحدد الانطباع عنه بحيث أن تغير الرائحة يوحى بتغير الوظيفة وتغير حدود المكان . فإذا اشتم شخص رائحة الخمر في عيادة طبيب . فإنه يمكن أن يشك في قيام المكان بوظيفته الأساسية ، بل ويمكن أن يرتاب في إمكانية قيام الطبيب بمهنته .

وإذا كانت العلاقات بين الأفراد والجماعات ، والارتباط بالأماكن يمكن أن تقوى من خلال بواعث مرتبطة بالحاسة الشمية ، فقد ارتبطت الروائح أيضا بتوحد الجماعات وتناسكها ، فقد أوضح هربرت سبنسر أن عادات تقبيل الأنف واشتمائها بين الاسكيمو وعند شعب سموا وسكان جزر الفلبين ليست مجرد إيماءات ترحيب بقدر ما هي دلالة على توحد وتناسك الجماعة .

ولكن هناك ملاحظة هامة هي أن الروائح التي تؤدي إلى الابتعاد يمكن أن يؤدي في نفس الوقت الزيادة نسبة التفاعل الاجتماعي والتوحد داخل الجماعة نفسها . بمعنى آخر تزيد الإحساس بالجماعة الداخلية ، فرائحة الثوم التي تعتبر جزءا أساسيا في عقدة عداء البريطانيين للباكستانيين يمكن أن تؤدي إلى شعور قوي بالجماعة الداخلية بين الباكستانيين أنفسهم .

الروائح والهوية الاجتماعية

تحليل للتصنيفات الاجتماعية في ضوء الروائح

الروائح والمكانة الأخلاقية :

تعبّر الناس عن كثير من المثل الأخلاقية وثيقة الصلة بالتفاعل الانساني باستخدام انواع من المجاز تتعلق بحاسة الشم . فكثيرا ما نسمع لفظ « السيرة العطرة » السابق الاشارة اليه ، وهو يعبر عن الشخص المحمود السيرة . كذلك توصف بعض الجماعات بأنها ذات رائحة طيبة بينما توصف جماعات أخرى بأنها ذات رائحة كريهة . وتستخدم التعبيرات المرتبطة بالروائح بصفة عامة للتعبير عن النقاء الأخلاقي لشخص أو جماعة معينة تتصف بواقع اجتماعي أخلاقي نقي .

وقد ارتبط الادعاء بأنفراد بعض الجماعات برائحة معينة بتكوين تصور نمطي عن الانتماء الإخلاقي لهذه الجماعة . فقد وصف دوكوركر Dockworker من الباكستانيين في بريطانيا بأنهم « سلبين وضعفاء ورائحتهم كريهة » . ويتحدث الأمريكي الأبيض عن « نقالة الزنوج » ، ويؤكد أن الرائحة الكريهة تنبعث منهم نتيجة عدم استحبابهم وعدم تقبلهم للمستويات العليا من الناس ، ويسبب أنهم يعيشون كالحنازير .

وقد كان هناك اعتقاد في إمكان اكتشاف السحرة والهرطقة من روائحهم النتنة . كذلك ساد الاعتقاد في أنه يمكن للأشخاص الفضلاء الذين يتحلون بالصفات الأخلاقية المقبولة أن يكتشفوا حقيقة غيرهم من فاسدى الاخلاق عندما يقابلونهم بسبب ما ينبعث من فاسدى الاخلاق من روائح كريهة . وفي الوقت الذى اضطهد فيه اليهود — وكان يعتقد فيه أنه من الرذيلة أن يكون الشخص يهوديا — كان اليهود موضوعا للاتهام بأنهم ذوو

روائح ننته ، وكان يعتقد أن هذه الروائح يمكن أن تتحول باعتراف المسيحية وبالمعمودية .

وإذا كانت الرائحة الكريهة قد ارتبطت بالموقف الأخلاقي لبعض الجماعات فإن التعطر الزائد من الحد قد اعتبر وصية أخلاقية عند بعض الجماعات . فقد حرمت الجماعات في العصور الوسطى تعطر التلاميذ بطريقة زائدة عن الحد حيث كانوا يعتبرون أن من يفعل ذلك تبذير رائحته مثل رائحة « المرأة البغي » . ويمكن أن نجد نفس الظاهرة في مدارس البنين حيث يرى المجتمع المدرسي أن التعطر بالروائح نوع من التفتن أو علامة على فساد الشخصية . أما في مدارس البنات فيمكن أن يؤدي التعطر الزائد عن الحد والتزين إلى إثارة الشكوك في سلوك التلميذة .

وقد زودنا الأنثروبولوجيون ببعض الأمثلة القوية التي توضح العلاقة بين الروائح والمطور وبين الفضيلة في النظام الأخلاقي . فقد أوضح راينولدز Reynolds أن المزارع أو المتبذل في قبيلة النجوشى Ngumy عندما يبحث عن أكلى لحوم البشر فهو يقوم باهتمامهم حيث تكون رائحة اللحم على أصابعهم . ويستطيع هذا الكاهن أن يشتم رائحة الشخص من بين عدد كبير من الأشخاص . وبالمثل فإن عادة تقبيل الأنوف عند الاستقبال وعند الجماعات البدائية يمكن أن تكون مرتبطة بتقييم الشخصية . وقد لاحظ هال E.T. Hall أن الوسيط الذي يقوم بالتوسط لخطبة فتاة عند الجماعات الرحل يحاول أن يشتم رائحتها . ويرفض الوسيط اتهام الخطبة إذا لم تكن رائحتها مقبولة لأن الرائحة المقبولة تعتبر دليلاً على حسن الخلق . وقد كان يمكن لبعض الكهنة في مواقف متعددة أن يعرفوا بها إذا كانت الفتاة مفراة أم غير مفراة من رائحتها . كذلك حاول بعض الكتاب توضيح العلاقة بين الروائح وبين العفة في المجتمعات الشرقية .

الروائح والقبول الاجتماعي :

طالما أن الروائح يمكن أن يكون لها مخزى اجتماعي حقيقي فليس غريباً أن تتأثر الممارسات الاجتماعية المختلفة بمحاولة الفرد التوحد مع الروائح

المقبولة في المجتمع من طريق بعض الممارسات الاجتماعية . وعلى ذلك يحاول الناس تحقيق القبول الاجتماعي بتوحيدهم مع الروائع المقبولة اجتماعيا وابتعادهم عن رواائح أخرى يرفضها المجتمع أو يعتبرها رواائح كريمة . وتعلمنا الدراسات التاريخية ودراسات الثقافات المختلفة أن الأفراد يظلون جهودا كبيرة لكي يؤكدوا أن رايحتهم مقبولة . كذلك هناك بعض الجماعات تحاول جاهدة أن تتخلص من الاعتقاد السائد عنها بأن لها رائحة ليست مقبولة . وتفس الشيء بالنسبة للأماكن والمجالات والبيئات المختلفة ، فالأفراد يحاولون أن يجعلوا رائحة مثل هذه الأماكن مقبولة . وسوف تؤكد المناقشات الواردة في هذا الجزء أن مختلف معالجات الرائحة التي تتضمن الأنشطة المبذولة لازالة الروائح الكريمة واطلاق الروائح المقبولة ترتبط كلها بمغزى اجتماعي واضح .

وتتم ازالة الروائح غير المقبولة اجتماعيا عن طريق القيام ببعض الأنشطة التي يمارسها معظم أفراد المجتمع ، والتي تندرج ضمن العادات الفردية والجماعية مثل الاستحمام أو الغرغرة وتنظيف الأسنان . ومن أهم الممارسات التي يقوم بها معظم أفراد المجتمع ازالة العرق عن طريق الاستحمام وتنظيف اجزاء معينة من الجسم بصفة مستمرة ، أو عن طريق التغلب على رائحة العرق خاصة اذا كانت ظاهرة بصفة مستمرة . أما الممارسة الثانية فهي عملية تعطر الفرد ببعض مما وصل اليه من الروائح كحالة لأن يوحد نفسه مع الرائحة المقبولة اجتماعيا لكي يحصل بنساء على ذلك على القبول الاجتماعي . وخلال ازالة الروائح غير المقبولة ، والتعطر بالروائح المقبولة يحاول الفرد أن يثبت للآخرين أنه « حسن » و « مهذب » و « معتنى بنفسه » . وهذه الصفات تمثل تيمنا ومثلا اجتماعيا يتطلبها المجتمع . لهذا تعتبر محاولة الفرد التعامل مع الروائح الفيزيائية على نحو أو آخر هي محاولة للتوافق مع المعايير الاجتماعية ، ومحاولة تجنب أية وصمة أخلاقية تنسب اليه . وباختصار يحاول الفرد أن يتوحد مع رائحة شبيهة يكسبه هذا التوحد — نتيجة ارتباط الرائحة بتوقع اجتماعي معين — قبولاً أخلاقياً .

الروائح والتوحد السلالي والتفرقة العنصرية :

تتخذ التفرقة العنصرية أساليب متعددة لتأكيد تمييز جنس على جنس آخر ، بحيث يبقى الجنس الأول - الذى يعتبرونه أكثر رقىا - مسيطرا على الجنس الذى يعتبرونه أقل رقىا وأكثر تخلفا . واستخدمت الأساليب للحيلولة دون الانصهار السلالي والثقافى للأجناس المختلفة ، وكانت معظم الأساليب تنقسم بالعنف ، والتبرير الكاذب ، والسلوك النهي المحدد للحفاظ على السيطرة واستمرارها (٤٨) . وقد اتخذت التفرقة العنصرية من الروائح مرسمة لتبرير الاضطهاد لبعض الأجناس والاقليات . فمن المعروف مثلا أن بعض الملاك فى أوروبا لا يؤجرون منازلهم للزواج بحجة أن الزوج لهم رائحة كريهة ، وبحجة أن عرقهم يؤدى الى تبرز المفوشات فى فترة وجيزة . لهذا فهناك علاقة بين التوحد مع رائحة معينة والابتصاص بها وبين التوحد السلالي . ومن المعروف أن التعطر بروائح خاصة يرمز الى التواجد مع سلالة أو طبقة أو فئة اجتماعية ما كما ذكرنا فى مواضع أخرى .

وتود أن نشير الى أنه ليس بالأمر الغريب أن يعتقد البيض بأن الزوج يفتيزون بدائنة لطرية كريهة . فحركة التفرقة العنصرية فى أمريكا تؤكد وجود فروق نظرية بين السلالات المختلفة . وقد غلب فى ذلك إصحاب النظرة الدونية فاعتبروا أن الزوجى مجرد حيوان مسانس ، أو أنه إنسان من طبقة دنيا يتميز بطبيعة طفلية واهتمامات جنسية بدائية (٤٩) .

وقد لوحظ بصفة عامة أن الاقلات دائما ما توصف بلوصاف تتصل بالروائح . فقد أشار دولارد Dollard الى أننا دائما نصف الاقلات بأن رائحتهم كريهة . وهذه تعتبر وسيلة فعالة لكى نثبت عدم رغبتنا فى التعامل معهم وتبرز استعلانا عليهم (٥٠) . وبالمثل فقد أكد ميردال أن الرائحة القذرة التى يعتقد الأمريكيون أن الزوج يتصفون بها تهدف أساسا الى إلهاس بالشخص الزوجى نفسه ، وتستخدم لتبرير إبعاده عن نسق العلاقات الاجتماعية ، وتبرير الاتفاق الاجتماعى على استبعاده من المسارح والمطاعم ... الخ . ولكى يتغلب الزوج على هذه الوصمة فهم يحاولون التعطر

بالروائح . وقد أوضح بارينك هاريس Brink Harris أن الصورة النمطية للزواج المتعالمين في أذهان البيض هي أنهم يستخدمون بعض الأتراكس الدوائية كنوع من العلاج لإزالة الرائحة المتعلقة بهم كجنس زنجي (٥١) .

وقد استنكر أحد الآباء مشاركة ابنه في النوادي التي تهدف لاختلاط البيض والسود للتقريب بينهم بهدف الزواج قائلا : « كيف يجب هذه النوادي التي تضم أولادا ليسوا بيضا ؟ أنهم أشباه للإنسان فقط ، فاجسامهم الجميلة لم تعد كذلك . بل أصبحت سوداء ورائحتها شديدة » (٥٢) . وتوضح هذه العبارة كيف تتخذ التفرقة العنصرية من الرائحة والمفهوم السائد عنها أساسا لتبرير التفرقة . ؟

الروائح والهوية الطبقية :

وعلى المستوى الطبقي يمكن أن ينظر إلى أبناء الطبقة الدنيا على أنهم « ذوو رائحة كريهة » وعلى هذا يجب تجنبهم . ويقول زينل أنه من الواضح أنه مع زيادة الحساسية في اشتباه وأدراك الروائح يمكن أن تتحدد مسافات اجتماعية معينة . وسوف يكون هذا من أهم ما يتسم به الفرد العنصري ، ومن أهم ما يحتاج إلى دراسة سوسيولوجية .

وقد انتهن بريل Brill في بحثه عن ردود الفعل لثلاث وأربعين رائحة مختلفة إلى أن الذين سألهم عن رائحة العرق كانوا يكرهونها ليس من أجل أنها كريهة في حد ذاتها ، بل من أجل أنها ترتبط بالطبقات الدنيا .

وتحاول الطبقات الفقيرة — كما تفعل الجامعات العنصرية — التعطر بكميات كبيرة ملفقة للنظر ، أما تقليدا للطبقات العليا أو تجنباً للوصمة التي يلصقها بهم أبناء الطبقة العليا . ولكن في كثير من الأحيان لا يؤدي هذا التعطر إلى النتيجة المطلوبة . فالكمية الزائدة عن الحدود المعقولة ، ونوعية الروائح تجعلهم — في نظر الآخرين — ملطخين بالرائحة ، كما أنهم لا يفرقون بين الروائح الخاصة بالرجال وتلك الخاصة بالنساء .

هذا بالإضافة الى انهم يستعملون الروائع الرخيصة الثمن . وفي النهاية تكون هذه الروائع هي الأخرى معبرة ومؤكدة لانتباههم للطبقات الدنيا .

وفي نفس الوقت تحاول الطبقة المتوسطة أو العليا أن تدعم مركزها باستخدام أنواع خاصة من التطور الفاخرة غالية الثمن التي ترمز الى ارتفاع المكانة . وهي غالبا ما تكون تلك الروائع التي يعلن عنها في الصحف والمجلات ووسائل الاعلام . ويؤكد الارتباط بين الهوية وبين الروائع أن الاعلانات غالبا ما تحرص على أن تكتب بجوار الاسم التجاري للرائحة ما يدل على أنها غالية الثمن ، أو أنها خاصة بالطبقات الراقية . بل تدعى هذه الاعلانات أحيانا أن رائحة ما كانت تستخدمها كليبواترة أو الملكة اليزابيث وذلك لكي تعطى العميل الذي يشتريها مكانة اجتماعية عالية أو هوية طبقة مميزة .

وقد يحاول أبناء الطبقة المتوسطة شراء مثل هذه الروائع رغم أنها لا تناسب ميزانياتهم . وربما يكون ذلك على حساب الضروريات التي يجب أن تكون لها أولوية على شراء الروائع ، وذلك محاولة منهم للتوحد — من طريق التطهر بالرائحة التي يشاع أنها خاصة بالطبقات العليا — مع الطبقة الأعلى .

والخلاصة أن الأفراد يحرصون على أن يتعاملوا مع الروائع بطرق كثيرة لكي يؤكدوا هويتهم الطبقة ، سواء كان هذا الانتباه قائما فعلا أو كان مجرد محاولة للتطلع الى الطبقة الأعلى . وفي ضوء ذلك يمكن أن يكتسبوا بعض الأنماط والقواعد الخاصة بهذه الطبقة عن طريق توحدهم ومجاراتهم لأدائها السلوكية .

الروائح والممارسات الثقافية

ارتبطت الرائحة أيضا بكثير من عناصر ثقافة الإنسان ، كما ارتبطت بسلوكه . فقد ارتبطت بعبادات الإنسان ومعتقداته وتحريماته ، واحتوى أدبه الشعبي على عناصر تضمنت مفهومه عن الروائح المختلفة وتقييمه لها . ويمكن التعرف على ذلك من مناقشة المجالات الآتية :

١ - الممارسات الدينية :

يمكننا أن نلاحظ اهتماما كبيرا في مجال العبادة والممارسات الدينية بموضوع الروائح . فقد اهتمت المجتمعات اليدائية بنظام الإنسان كشرط من شروط التقرب الى الأماكن المقدسة ، وأداء الممارسات الدينية . فالشعك مثلاً يعتقدون أن من يقترب من معبد الآله وهو غير طاهر يموت (٢٣) . ويهتم الناس في ممارساتهم الدينية في كثير من الديانات بالروائح فنجد أن رائحة البخور تنبث من دور العبادة أثناء الصلاة ، ويحرص الناس على أن يشترك المصلون في اشتباها كوسيلة للتوحد الروحي . ويذكرهم بتصاعد البخور واشتباها رائحته بتصاعد صلواتهم الى الآله ، كما يذكرهم بأن أعمالهم يجب أن تكون طيبة كرائحة البخور حتى تكون مقبولة أمام الله .

ويحرص كثير من المتدينين على التطهر ويحتفظون في منازلهم بالروائح والمطهر (٢٤) . وقد اهتمت كتب التعاليم الدينية بالحث على نظافة الأجزاء المختلفة من الجسم (٢٥) وبصفة عامة يربط الناس دائما بين الشخصيات الصالحة وبين الرائحة الطيبة .

٢ - العادات والمعتقدات :

وهناك بعض العادات الاجتماعية التي تعطى للروائح مدلولات خاصة . فقد انتشرت بين المصريين مثلاً رجالاً ونساء عادة التطهر بالطيب ، فيطيبون

بدهن الورد والعنبر والمسك . وكانت العطور تقدم في المنازل للضيوف كما تقدم القهوة (٥٦) .

وقد امتد نطاق الاعتقاد في الروائح الى دائرة الموتى لذلك تعطر الجثث — منذ مصر القديمة — حتى بعد الفصل اعتقادا بأنهم ينتقلون بعد الموت الى عالم علوى ظاهر . ويفتقد الناس إن الشخص الصالح تتبعته رائحة طيبة بعكس الشخص الطالح ، حتى أن بعض الناس يقومون باشتيام الميت وإبلاغ أسرته أن رائحته مقبولة فيبعث ذلك على ارتياحهم ، ويخفف من آلامهم إذ أن ذلك دلالة على صلاحه ، وبالتالي فإن مشواه الجنة . كما يمكن أن يشتم الناس روائح ذكية تتبعهم من الأماكن المقدسة .

وتؤثر الاعتبارات الاجتماعية والقرابية على تقبل الناس للروائح . فأكراد أسرة الميت يمكنهم أن يتقبلوا الرائحة المنبعثة منه ، وقد تثير لديهم الإحساس بالشفقة عليه بينما لا يتقبلها الغرباء . كذلك فإن الفرد يكره أن يشتم رائحة كريهة من ثم انسان ، ولكنه قد يتقبلها من ثم صائم . وعلى الرغم من ارتياح الناس للرائحة العطرة وقبولهم للشخص الذي يتعطر بها عموما ، فإنه في مناسبات معينة كالوفاة مثلا يكون استخدامها محل استهجان الناس . فالناس يستهجنون سلوك انسان يتعطر في يوم وفاة والده . هنا تصبح الرائحة مكروهة بسبب الموقف الاجتماعي ، وقد تتسبب في التأثير على اتجاهات الناس نحو هذا الشخص ، فيتحول الموقف من الاشماع عليه الى الأزدراء به .

السحر :

احتل الاهتمام بالرائحة مكانة هامة أيضا في مجال الممارسات والأعمال السحرية . فالساحر قبل أن يقوم « بالعمل » يطلب قطعة من ملابس الشخص المراد إجراء العمل له ، لأنها تحمل رائحة عرقه . وتقوم فكرة « الأثر » الذي يحمل رائحة الانسان على الاعتقاد بأن الرائحة — التي تتسبب عن عرق الانسان — هي جزء من كيان هذا الشخص . ومن خلال التأثير على رائحة

الإنسان أو غلى حرته الذى يخل هذه الرائحة يمكن التأثير على جسمه .
أى على شخصه . لهذا فإن احراق قطعة الملابس ، أو شكلها بدبوس أو
غير ذلك يعتقد أنه سيكون له نفس الأثر على جسم صاحب الأثر .

كذلك يعتقد بعض المصريين أن الأرواح الشريرة إذا أتت واشتبت رائحة
البصل الملق على أبواب المنازل ذهبت ولم تعد إليه مرة أخرى ، لهذا يطلق
البصل على أبواب المنازل ، وعلى الأسرة ، وأبواب الغرف (٥٧) .

وينتشر استعمال البخور في الأعمال السحرية المختلفة ، فيطو الناس
بعض العزائم التي يعتقدون أنها تنق من العين ، كما يضعون الشب مع البخور
ويحرقونها ، فإذا احترق البخور صدرت عنه رائحة ذكية ، أما الشب
فيتشكل بشكل خاص يعتقد الناس أنه شكل الجاسد . لهذا فهم يلقون عين
الشكل معتدين أن في ذلك انقاء لعين الجاسد . بالإضافة الى ذلك يستلزم
قيام الساحر بالإجراءات السحرية في بعض الممارسات استعدادات خاصة
مثل اطلاق أنواع خاصة من البخور ، والتمطر ، والامتناع عن بعض أنواع
الاطعمة « التي لا تحبها الجن » مثل البصل والثوم (٥٨) .

الأمثال الشعبية :

أهتبت الأمثال الشعبية أيضا بموضوع الروائح . فدارت كثير من
هذه الأمثال حول الرائحة لتوضح أن بعض الروائح مقبولة عند الناس
وبعضها الآخر غير مقبول ، وعلى الأفراد أن يقتربوا من الروائح المقبولة
وأن يبتعدوا عن الروائح غير المقبولة . فالمثل الذى يقول « ان دبلت الوردة
ويحتها فيها » يدل دلالة واضحة على أن الشخص الفاضل يبقى فاضلا
بها . تغيرت أحواله أو أن الجمال لا يزول بزوال الشباب . كما يؤكد المثل
القاتل « مسلم على زى سلام المواردى على بيع الفسيخ » الفوارق
الاجتماعية التى تتسبب فيها الروائح المرتبطة بهن بعينها . وهو يضرب
عنفها مسلم شخص على شخص آخر بازدراء . أما الشخص الوضع الأصل
فيقال له « أبوك البصل وأمك الثوم ، منين تجيب الريحة الطيبة يا مشوم »

دلالة على أنه سيظل وضيعا مهما ارتفع . أما القوم الذين يكثرون في مكان
تكثر فيه القذارة فيقال لهم . « زى بركة الفسيخ كثرة وبقانة » . ويشرب
المثل القائل « زبال في ايده وردة » للشخص المتجمل بها لا يتفق مع حالته
أو مهنته . ويؤكد الناس على أن معاشره الصالحين والطيبين تكسب
الناس الفضيلة والمحابه بقولهم « من عاشر الزبداني فاحت عليه روايحه » .

وقد ربط المثل الشعبي أيضا بين الفقر والرائحة غير المقبولة في المثل
القائل « الفقير ريحته وحشة » ويمكن أن يقال هذا المثل بأسلوب استنكاري
كانت تعاد لاحترام الأغنياء للفقراء . وفي هذه الحالة يستخدم المثل ليعنى معنى
مضادا لمحلولة المآثر . كما ربط المثل الشعبي - بطريقة مباشرة - بين
حب النظافة والرائحة في المثل القائل « الوسخة تفرح ليوم الحزن » (٥٩) .

تحريمات الروائح والوظيفة التربوية :

هناك تحريمات متعددة تتعلق بالروائح ، ففي بعض المهن يلتزم الشخص
القائم بالمهنة التعطر بالروائح أو على الأقل يكون مظهره نظيفا ورائحته
مقبولة . ولعل أبرز مثال على ذلك « الحلاق » الذي كان عليه - وما يزال -
أن يكون نظيفا متمطرا ، وألا يأكل الأطعمة التي تجعل رائحته غير مقبولة
خوفا من إيذاء العملاء عند اقتراجه منهم . كما تحرم الأم على طفلها أن
ينام دون أن يغسل يديه إذ أن « الشمابة » سوف تأتي في الليل وتشم
رائحة يديه القذرتين . وهي طريقة يتعلم بها أهمية غسل يديه وغمه بعد
الأكل وقبل النوم .

وهناك مواقف عديدة تحرم فيها الروائح بهدف تربيته بقصد الوصول
إلى تحقيق قيم اجتماعية . وبذلك يكون هدف تحريم الرائحة أبعد من
مجرد التحريم في حد ذاته . نمثلا يحاول بعض نظار المدارس تحريم التعطر
بالروائح بالنسبة للتلاميذ ، على الرغم من أن ذلك يجعل رائحة التلميذ
مقبولة . في هذه الحالة تعتبر الرائحة المقبولة في المجتمع مدخولة في المحيط
المدرسي ، ويعتبر رفض الروائح هنا موقفا تربويا اجتماعيا يهدف إلى تعليم

الانتماء عدة أشياء مثل إعطاء المدرسة طابعاً تنسياً يختلف عن الحياة العادية ، بجانب التأكيد على أن المدرسة هي مكان للعلم وليس مكان للترين ، بجانب أنها مكان يهدف فيه الإنسان الى تحصيل العلم ، ولذلك يجب أن يعرف عن ألوان الترف .

وهناك أيضاً تحريم إخراج الغازات من البطن في الأماكن العامة fart taboo . فهناك قواعد اجتماعية تحكم وتضبط عملية إخراج الغازات . وهناك اتفاق عام بين مختلف الجماعات البشرية بعدم إطلاق العنان في هذا الأمر ، لهذا اهتمت شركات الأدوية بإنتاج أقراص الفحم التي تؤثر على وجود الغازات في البطن .

وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع يهتمون بموضوع التحريكات الاجتماعية ، إلا أنهم لم يقرروا من هذا النوع من الظواهر المحرمة رغم أهمية تأثيرها على التفاعل بين الناس ، ويكفي أن نتصور ما يثيره إطلاق هذه الرياح في اجتماع عام من سخط والبهتان .

مناقشة وتعليقات :

تضمنت المناقشات السابقة تحليلاً أوضح وجود علاقة متبادلة بين الروائح وبين كثير من المفاهيم والملايسات الاجتماعية . ثم أوضح كيف يتأثر الموقف الاجتماعي بموضوع الرائحة . كذلك انفسح وجود علاقة بين الروائح بأنواعها المختلفة وبين التفاعل الاجتماعي ، فالروائح تؤثر على أنماط التقارب والتباعد الاجتماعي ، وتؤثر على العلاقات الاجتماعية ككل . ولعل ذلك يلقي الضوء على أهمية مثل هذه الموضوعات في أن تصبح مجالات لاهتمام المشتغلين بعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا . فإذا كان علم الاجتماع والأنثروبولوجيا يهتمان بدراسة الظواهر الاجتماعية ، ودراسة كيف يتفاعل الناس مع بعضهم ، والنتائج المترتبة على ذلك ، فإن آثار الروائح على التفاعل الاجتماعي تكون من صميم الموضوعات التي تدخل في نطاق هذه التخصصات .

ويمكن أن يجد من يهتمون بالأنثروبولوجيا على وجه الخصوص في مثل هذه الموضوعات مجالا هاما للدراسة طالما هم يهتمون بالإنسان من حيث بنائه الجسمي ، ومن حيث ثقافته وعلاقاته الاجتماعية . وفي هذا الصدد سوف يميزون بين ما يمكن أن نطلق عليه الروائح الطبيعية ، وهي تلك الروائح التي لا يقوم الإنسان بصنعها بل توجد نتيجة عمليات عضوية أو تفاعلات كيميائية مثل رائحة عرق الجسم ، والرائحة المنبعثة من أية مادة من المواد سواء في حالتها الصحيحة أو نتيجة تعفنها ، والروائح الناتجة من التفاعلات الكيميائية في الصناعات المختلفة . والنوع الثاني من الروائح هو ما يمكن أن نطلق عليه « الروائح المصنوعة » ، وهي تلك الروائح التي يصنعها الإنسان (وهي تشكل جزءا من ثقافته المادية) بهدف استخدامها للتكيف مع البيئة الطبيعية والاجتماعية أو بهدف الحصول على القبول الاجتماعي . ومن الطبيعي أن تكون هذه الرائحة مقبولة اجتماعيا أو تكون دليلا على انتهاء الفرد لكيان اجتماعي معين . وفي الحقيقة يمكن أن نطمس وجود علاقة بين هذين النوعين من الروائح . فالروائح الطبيعية يمكن أن تكون أكثر تعددا وانتشارا من الروائح المصنوعة . وإذا كان الإنسان قد صنع الروائح المقبولة فإن الجماعات البشرية قد بذلت جهدا للجلباع على الروائح الطبيعية المقبولة والروائح غير المقبولة . وإذا كان الإنسان قد بذل جهودا كبيرة لتصنيع الروائح أو إضافة روائح للمواد والأشياء عديمة الرائحة لكي يجعلها أكثر قبولا ، فانه أيضا استخدم من الروائح التي وجدها في الطبيعة ما يلائمه . ويحكي تاريخ الإنسان — ضمن ما يحكيه — جهوده في التغلب على الروائح الكريهة خصوصا ما تعلق بجسمه ، فالبشر يحاولون التغلب على حالات انبعاث روائح كريهة من جسم الحي وعلى تعفن جسم الميت لكي يصبح الإنسان أكثر قبولا في نظر الآخرين . ومن الطبيعي أن تكون هذه الروائح وما يتصل بها من معالجات موضوعا من موضوعات الدراسة في الأنثروبولوجيا .

ويلاحظ أن هناك نموعا لعلم الاجتماع ونموعا للأنثروبولوجيا يمكن أن تصبح أكثر اهتماما — عن غيرهما — بتناول الموضوعات المتصلة بالرائحة .

فيمكن لدارس الثقافة مثلا أن يهتم بالاختلاف الثقافية التي تحدد كيفية التعطر ، وتوعية المواد المستخدمة في التعطر ، والأسباب المؤدية الى هذه الاختلافات في أكثر من ثقافة . فمن المعروف مثلا أن الهنود يهتمون بالتعطر بأنواع من العطور تصنع في الهند ، وهذه يظل تأثيرها باقيا لفترة طويلة . وهي تختلف قطعاً عن أنواع العطور المستعملة في المجتمع الأمريكى مثلا .

ويمكن أن تكون الروائح أيضا أحد الموضوعات التي يهتم بها علم الفولكلور ، وذلك من خلال دراسته للأدب الشعبى والمعتقدات الشعبية وغيرها من عناصر الثقافة الشعبية . فالأدب الشعبى المصرى يتضمن مثلا بعض المواد التي تتحدث عن الرائحة ، فهناك على سبيل المثال في نوادر جحا ما يدور حول فكرة تخيل الفرد لنفسه بأنه يكل من طريق اشتهام الرائحة . كذلك يمكن أن يهتم دارس الطب الشعبى بموضوع الروائح ، فقد حاول الطب الشعبى أن يعتنى عناية فائقة برائحة الإنسان لكي يكون مقبولا لدى الآخرين . والطبيب الشعبى السبوى الذى يقوم بإزالة السهنة عن طريق حمامات الرمال الساخنة في الصحراء يرى أن علاجه ينضمّن إزالة رائحة العرق الذى ينبعث من الأجسام البدينة .

ويجب أن يهتم أيضا الذين يدرسون التجمعات الحيوانية والظواهر السائدة بينها بموضوع الشم والروائح وتأثيرها على تجمعاتهم . ففى معظم الحيوانات الدنيا نجد أن حاسة الشم حادة للغاية . فهي تعتبر حاسة ذات وظيفة حيوية بالنسبة لكثير من الظواهر الخاصة التي تؤثر على سلوك الحيوانات وتجمعاتهم . فالحيوانات تتجنب الاقتراب من جماعات الحيوانات المهاجرة عن طريق ادراكها لرائحتها . وتساعد الرائحة أيضا في جنّب هذه الحيوانات لأماكن وجود الطعام . كما تساعد حاسة الشم على اشارة الدوافع الجنسية التي تساعد بعض الاناث على التعرف على ذكورهن الذين يكونون مختفين على بعد مسافة تبلغ الميل (١٠) .

وأخيرا ناذّا كان زيل وبرجر ولوكمان هم السوسيوولوجيون الوحيدون الذين طالبوا بإقامة ما أطلقوا عليه علم لإجتماع الحواس Sociology of Senses

وأكدوا أهميته ، فإن هذا المقال يبرز المسائل الهامة الجديرة بالبحث في هذا الفرع الجديد .

وإذا كانت هذه الدراسة قد قدمت أسهاما في توضيح الجوانب المختلفة للموضوع ، إلا أن هذه الجوانب مازالت في حاجة الى جهود متعددة تنظر الى الموضوع من أكثر من زاوية ، وتنطلق من احساس داخلي بالمسئولية تجاه تقدم المعرفة في هذا المجال من مجالات الدراسة الأنثروبولوجية .

المراجع

Franklin C. Shontz., Percetual and cognitive aspects (١)
of body experience. Academic Press, New York and Lon-
don, 1969, pp. 167-168.

Russell Scott. The Body as property, The Vinking (٢)
Press, New York, 1981.

(٣) يتحدث أيضا كتاب شونتز الذي سبق الإشارة إليه من تعريف
ادراك الجسم ثم عن بحوث الإدراك والمشكلات المنهجية المتعلقة بالدراسة .
ولعل أهم النصوص التي يتناولها الكتاب هي مفهوم صورة الجسم . إذ
ناقش فيه صورة الجسم كبناء نظري وصورة الجسم كبناء يمكن قياسه .

Michael Argyle, The Syntaxes of the Body Communi- (٤)
cation, In The Body as a Medium of Expression, Edited
by Jonathan Benthalland Ted Polhemus., Allen Lane, Pen-
guin Books, London 1975, pp. 143-144.

Franklin C. Shontz., Op. Cit., pp. 11, 12. (٥)

نود أن نشير في هذا المجال الى أن أهمية الجسم كتكوين مؤثر على
شخصية الفرد قد اهتم به كثير من المنظرين . وقد قدم كل من فيشر Fisher
وكليفلاند Cleveland بحثا مجهدا جاما يجمع الجهود التي بذلت في
الموضوع ، لهذا فان كل من يتتبع الجهود التي بذلت في دراسة تأثير الجسم
على الشخصية يجب أن يرجع الى عملهما .

انظر نفس المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

Ted Polhemus, Social Bodies., In Body as a medium (٦)
of expression., Op. Cit., pp. 27-29.

Michael Argyle., Op. Cit., pp. 144, 145. (٧)

Ted Polhamus. op. cit., p. 19. (٨)

The Body as a Medium of Expression., op. cit., p. 1. (٩)

(١٠) صدرت أعمال هذا المؤتمر في كتاب نشر في سنة ١٩٧٧ يحمل نفس عنوان موضوع المؤتمر وحرر الكتاب جون بلاكنج .
Jon Blacking (editor), Te Anthropology of the Body, New York;
Academic Pres, 1977.

The Body as a miedum of Expression., op. cit., pp. (١١)
2, 3.

(١٢) المرجع السابق ، ص ٣ .

(١٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(١٤) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

انظر الموضوعات الواردة في كتاب :

Biological Anthropology, Readings from Scientific American, with
Introduction by Solomon H. katz W. H. Freeman and Co-
mpany, U.S.A., 1975.

(١٦) د. محمد الجوهري ، الأنثروبولوجيا . أسس نظرية وتطبيقات
عملية ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، سنة ١٩٨٢ ، ص ٣٤ .

(٣٧) انظر تفصيلات عن موضوع ومجال الأنثروبولوجيا الطبية الذي
قدمه كاتب هذا المقال بعنوان : « الأنثروبولوجيا » الطبية وخدمة قضايا
الصحة والمرض في مصر » ، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع ، اشراف
د. محمد الجوهري ، العدد الثالث ، أكتوبر سنة ١٩٨٢ ، دار المعارف ،
القاهرة . صص ١٩ — ١٠٠ .

David E. Hunter and Philip Whitten, *Encyclopedia of* (١٨)
Anthropology, New York : Harper and Raw, 1976, p. 373.

David Hunter and Philip witten, *op. cit.*, p. 374. (١٩)

(٢٠) د. محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية
العامة للكتاب ، سنة ١٩٧٩ ، ص ٣٢٨ .

Ted Polhemus., *op. cit.*, p. 16. (٢١)

(٢٢) المرجع السابق ، صص ١٣ ، ١٤ .

Michael Argyle, *op. cit.*, pp. 146-147. (٢٣)

(٢٤) المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٢٥) تعتبر « الشلوخ » وهى خطوط ترسم على الوجه أو الجبهة عند
القبائل السودانية . ولا يمكن محو هذه الشلوخ لأنها تصبح خطوطا غائرة
فى الوجه أو الجبهة ويتم عملها عن طريق أدوات خاصة . ويختلف شكل
الشلخ من قبيلة الى أخرى . وتحمل هذه العلامات الجسمية معان اجتماعية
عفى تشير الى الانتماء القبلى ، كما يمكن أن تدل على المذهب الدينى أو
الطريقة التى يتبعها الشخص . انظر : يوسف فضل حسن ، الشلوخ :
أصلها ووظيفتها فى السودان وادى النيل الأوسط ، دار جامعة الخرطوم للنشر ،
الخرطوم ، سنة ١٩٧٦ .

Michael Argyle, *op. cit.*, pp. 154-157. (٢٦)

(٢٧) المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

(٣٠) المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

(٣١) المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٣٢) د. محمد الجوهري ، المرجع السابق ، صص ١٣٤ ، ١٣٥ .

Malak kamal Wassef, The perception of the Human (٣٣)
Body, Unpublished thesis, Department of Sociology - Anthropology - Psychology., The American University in Cairo., April, 1981. pp. 58 -59.

(٣٤) المرجع السابق ، ٦٤ - ٦٦ .

(٣٥) المرجع السابق ، صص ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ .

(٣٦) تعتبر حاسة الشم أكثر الحواس أهمية ، نظرا لأنها أكثرها حساسية . كما أن كمية المواد المثيرة لحاسة الشم تفوق في عددها المواد المثيرة للحواس الأخرى مثل حاسة التذوق مثلا . وبينما يمكن تصنيف التذوق الى أربع فئات رئيسية ، فإن حاسة الشم تنقسم الى أكثر من ذلك بكثير .
انظر :

M. Talaat ,Talaat physiology in medical practice., Vol. IV.

«The special senses». Cairo, 1968, p. 138.

(٣٧) نود أن نشير الى أنه على الرغم من عدم اهتمام غالبية علماء الاجتماع بالظواهر المتعلقة بحاسة الشم ، وعلاقتها بالتفاعل الاجتماعي ، إلا أن هناك محاولة جادة قام بها كل من لارجي Largey وواتسون Watson للتعرف على المفاهيم والتصورات الاجتماعية للأفراد والجماعات عن الروائح . فقد افترضنا أن العلاقة بين الأشخاص وعلاقات الجماعات تتأثر بمثل هذه التصورات . وقد حاولنا دراسة المكانة الأخلاقية ، والتصورات النمطية وأنماط التجنب والابتعاد أو الجاذبية ، ووسائل التعبير عن الشعور في ضوء الروائح . ونود أن نشير الى أن المناقشات الواردة في هذه الدراسة قد اعتمدت في كثير من جوانبها على الأفكار النظرية التي صاغها لارجي وواتسون في مقالها الذي صدر تحت عنوان «سوسولوجيا الروائح»

Sociology of Odors

(انظر :

Gale Peter Largey and David Rodney Watson,

«The Sociology of Odors». American Journal of Sociology,
Vol. 77, No. 6. May, 1972.

وإذا كان محتوى هذه الدراسة يبلور الفكرة التي عرضها المؤلفان ، فإنه يتخطى حدود مقالهما الى آفاق أبعد بحيث يوضح جوانب لم تتضح في المقال المذكور ، مع الاهتمام بذكر نماذج واقعية تسود في البيئة الاجتماعية ، لاجتماعنا المصري .

(٣٨) من الناحية الفسيولوجية يتم ادراك الروائح أو ما يسمى « بالشم » نتيجة وجود جزء علوى في تجويف الأنف يسمى المستقبلات الشمية . ولكى تحدث عملية الشم يجب أن تكون الخلايا المراد شمها متبشرة ، ويجب أن تغوب في الغطاء المخاطى للأنف . فالواد الصلبة ان لم تكن قابلة للتغير الى الحالة الغازية *gaseous state* فلن يمكن استقبال رائحتها . انظر : *M. Talaat, op. cit., p. 136.*

(٣٩) لقد أشار ثيودور Theodor Rosbury مشكلة سوسيولوجية هامة تتعلق بالروائح عندما تسأل « لماذا نعجب بالزهور وغيرها ، ولكننا لا يمكن أن نتعلم أن نعجب برائحة عرق الرجال أو النساء ؟ » ان ذلك ربما يرجع الى اهتمام الانسان عبر التاريخ بإزالة أو معالجة عرقه لكى تصبح رائحته مقبولة . ولكن ما هو السر في أن رائحة العرق غير مقبولة ورائحة الكولونيا مقبولة ، بل وتعتبر عن مكانة أخلاقية معينة ؟ هل لأن المعنى الاجتماعى غير المقبول يرتبط دائما بالروائح الانسانية التى تنفر الأفراد من انفسهم ؟ .

(٤٠) « الجلة » عبارة عن اقراص تصنع من روث البهائم ، فتجمع وتشكل فى شكل اقراص مستديرة ، وتترك فى الشمس حتى تجف ، ثم تستخدم كوقود للأفران المنزلية التى يخبز فيها الخبز فى القرى .

(٤١) هناك ملاحظة هامة هى أن شخصا مثل هذا اذا كان يتصف بقدرات معينة ، كان يكون بطل لعبة ما فليكن للمكانة الاجتماعية التى يشغلها أن تخفف من حدة النفور منه . بل قد نجد من فتيات النادى من تحاول التقرب اليه واضعة مسألة رائحة فمه فى المرتبة الثانية . وهنا نلاحظ تأثير تفوقه على ظاهرة النفور منه تلك المتسببة عن ظاهرة فيزيقية أساسا . أما اذا كان الشخص فردا عاديا واتصف به مثل هذه الظاهرة الفيزيكية فهى يمكن أن تمثل سدا أو حاجزا يؤثر فى مختلف جوانب التفاعل الاجتماعى بينه وبين الآخرين . كما أنها تضىء على شخصيته لونا أخلاقيا خاصا .

(٤٢) تنشأ رائحة العرق تحت الإبط غالبا نتيجة افرازات الغدد

العرقية ، وغالبا لا يكون لهذا العرق رائحة . وقد تكون له رائحة ولكن غير كريهة اذا كان العرق مقفرا حديثا . أما الرائحة الكريهة فهي تنشأ نتيجة التحلل البكتيري . ولهذا فان مزيلات الروائح لها تأثير أقوى اذا اختلطت ببعض المضادات الحيوية مثل النيوميسين neomycin . إلا انه من الممكن أن تكون الرائحة الكريهة ناتجة عن الكيتونيات ketones (مركبات عضوية) ، وهذه بدورها يمكن ازلتها أو معادلتها ببعض المواد الكيميائية مثل مادة الكلورهيديروكسيد الألومنيوم التي توجد في معظم التركيبات المزيل للروائح الكريهة ، وتقلل من افراز العرق ، كما أن لها تأثيرا مضادا للبكتريا . وعموما تعتبر هذه المادة ذات فعل مضاد — بالاتحاد الكيميائي — مع المواد ذات الرائحة الكريهة .

M. Talaat., op. cit., p. 138.

(٤٣) رفعت الجوهري ، شريعة الصحراء . عادات وتقاليد . وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٢٢٧ .

Hamed Ammar, Growing up in an Egyptian Village., (٤٤)
London, 1954, p. 195.

(٤٥) د. نبيل صبحي حنا ، جامعات الفجر . مع اشارة خاصة الى الفجر في مصر والبلاد العربية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٢٥٦ .

(٤٦) تحتاج فكرة الاعلان عن روائح معينة لاثارة الدوافع لشرائها الى دراسة اوفى واعمق بهدف التعرف على تركيز الاعلانات على دور الروائح في احداث عملية القبول وعلاقة ذلك بالاقبال على شرائها . اذ ان ذلك يمسك اهتمامات الناس وحرصهم على أن يكونوا مقبولين لدى الآخرين من خلال التعطر بروائح معينة .

M. Talaat., op. cit., p. 140. (٤٧)

(٤٨) د. عائيا شكري ، علم الاجتماع الفرنسي المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية ١٩٧٢ ، ص ١٨١ .

(٤٩) د. عزت حجازي ، التفرقة العنصرية . تطوّر اقتصادي اجتماعي ، المجلة الاجتماعية القومية ، عدد خاص عن التمييز العنصري ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، سبتمبر ١٩٧١ ، صص ٨٩ ، ٩١ .

(٥٠) من المعروف أن الرائحة التي تلتصق بالزنجى يمكن ألا تكون موجودة على الإطلاق ، ولكن هناك دوافع مختلفة تدفع الرجل الأبيض الى تكوين تلك الفكرة عن الزنجى ، مثل التحيز العنصرى والقيم المعادية للزواج ، والشعور بالاستعلاء والتمييز . هذه كلها تدفع الرجل الأبيض الى الاعتقاد فى وجود هذه الروائح . فهذه الدوافع تؤدى الى زيادة حساسية الرجل الأبيض لهذه المنبهات ، وتحدد الطريقة التى يدرك بها البيض مختلف المنبهات الغامضة التى تؤيد ما يعتقدون فيه . انظر د. محمد فراج ، الحياة النفسية ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٦١ .

(٥١) يعتبر هذا النموذج من التوحد السلالى واثره على الصاق رائحة معينة بجنس من الأجناس ظاهرة غير موجودة فى المجتمع المصرى . ففى ظل التقاليد الشرقية ، وانتشار نزعة التدين ، ومفاهيم المساواة ، والمفاهيم الاشتراكية لا تظهر مثل هذه الظواهر فى صورة الإجماع العام بحيث ينسب الناس رائحة معينة لجنس من الأجناس أو لأقلية من الأقليات .

(٥٢) يقوم التعصب العنصرى على أساس توفر بعض السمات الشخصية المميزة التى تعزى الى جنس ما . وهو يرتبط بالتعصب الفيزيوجنومى الذى يقوم على أساس افتراضه توفر بعض السمات الجسدية الظاهرية فى أبناء هذا الجنس . انظر د. محمد الجوهري ، علم الإجتماع ودراسة التعصب والتمييز العنصرى ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، سبتمبر ١٩٧١ ص ٨٩ — ٩١ .

(٥٣) د. أحمد الخشاب ، دراسات أنثروبولوجية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٤٨٨ .

(٥٤) الامام ابن قيم الجوزية ، زاد المعاد فى هدى خير العباد محمد خاتم النبیین وامام المرسلين . الجزء الاول ، المطبعة المصرية ، ص ٣٧ .

(٥٥) انظر التفصيلات الخاصة بإزالة شعر الجسم التى ذكرها الامام أبى حامد الغزالى فى كتابه « احياء علوم الدين » ، كتاب الشعب ، ص ٢٤٩ — ٢٥٨ .

(٥٦) أحمد أمين ، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ٢٧٨ .

(٥٧) أحمد أمين ، المرجع السابق ، ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٥٨) د. محمد الجوهري « الجن في المعتقد الشعبي » ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد التاسع ، العدد الأول يناير ١٩٧٢ ، ص ١١٨ .

(٥٩) انظر هذه الأمثال في كتاب الأمثال العامية لأحمد تيمور ، لجنة نشر المؤلفات التيمورية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٦ ، صفحات : ٨ ، ١٠٢ ، ٢٤٧ ، ٢٦٤ ، ٣٨٠ ، ٤٤٩ ، ٥٢٥ .

M. Talaat, op. cit., p. 139.

(٦٠)

**الخدمة الاجتماعية بين مآزق التبعية
وازمة التخلف في العالم الثالث
دراسة نقدية**

دكتور محروس محمود على خليفة (✽)

مقدمة :

انتشرت مهنة الخدمة الاجتماعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية في كثير من بلدان العالم ، مصحوبة بأيدولوجية ترتكز على مقولة أنها مهنة إنسانية ، ونظام اجتماعي يواجه أزمات العصر المطروحة في سياق اقتصادي اجتماعي سياسي .

وأصبحت الخدمة الاجتماعية مهنة واسمة الانتشار ، ينتمى إليها عدد كبير من العاملين في تنظييات الرعاية الاجتماعية ، وبعض الجهود والمشروعات ذات الطابع الخدمي أو التنموي وخصوصا في قطاع الخدمات الاجتماعية .

غير أن التحليل المنهجي الواعي ، سرعان ما يكشف عن أن الانتشار الواسع للمهنة لا يعنى في الواقع ، أنها قد باتت مهنة عالمية كما تردد في الكثير من الكتابات الغريبة التي تعالج النسق القيمي والأهداف التي تسعى إليها الخدمة الاجتماعية — تلك الدراسات التي ترى في الخدمة الاجتماعية مهنة عالمية تصلح في كل زمان ومكان — متجاوزة — خصوصية السياق الاقتصادي السياسي لكل بلد من البلدان التي أصبح للخدمة الاجتماعية المهنية موقع فنيها .

وعندنا — أن تحليل الظروف التاريخية وعلاقة الدول التي تنتمي لبلدان

(✽) مدرس بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية .

العالم الثالث — بالعالم الأورو — أمريكى — والظروف التاريخية التى تحررت فيها تلك الدول (سياسيا) ومحاولات تحقيق معدلات نمو اقتصادى واجتماعى ، كل ذلك يمكن أن يقودنا نحو الكشف عن بطلان دعوى عالمية مهنة الخدمة الاجتماعية ، وطرح بديل آخر ، يؤكد على أن ذلك الانتشار لم يكن الا انعكاسا لدعوى التحديث التى ترى ضرورة تقليد المشروع الغربى ، والاستعانة بفكره وتكنولوجياه لمواجهة التخلف ، وان هذا الموقف بحد ذاته هو صورة من صور التبعية الفكرية والثقافية للعالم الغربى الرأسمالى ، وأن الممارسات المهنية فى الخدمة الاجتماعية فى وضعيتها الراهنة هى انعكاس ايديولوجى ، ونتيجة من نتائج السيطرة أو الهيمنة المفروضة من الحضارة الغربية .

ونقدم لتحليلنا هذا من خلال كشف الكيفية التى دخلت الخدمة الاجتماعية كهيئة بها — لبلدان العالم الثالث ، والدور الذى لعبته المنظمات الدولية ، والهيئات الرسمية الأمريكية فى تكريس قيم الخدمة الاجتماعية وانشاء المؤسسات التى تتولى اعداد الكوادر المهنية فى الممارسة فى بلدان العالم الثالث ، فضلا عن دور الباحثين والأساتذة ودور النشر الأمريكية فى طرح المفاهيم والقضايا التى تعالج الخدمة الاجتماعية بمنظور غربى أو أمريكى ، ثم نسعى بعد ذلك ومن خلال نقد منهجى — للكشف عن تهافت الأساس القيمى والأغراض التى تسعى إليها ، فى مواجهة المشكلات الحقيقية والتحديات الواقعية التى تطرحها وضعية التخلف فى الدول النامية . وعندنا أن مثل ذلك الجهد المتواضع — يمكن أن يولد حوارا علميا — يدور بين المشتغلين بالمهنة تعليميا وممارسة — من أجل تحليل توجهاتها ، وإعادة صياغة مفاهيمها ومناهجها والقضايا التى تواجهها — بما يحولها الى أداة — يحتل — أن تلعب دورا فى تحقيق التنمية ، متجاوزة بذلك — دورها التاريخى الذى لعبته كأداة علاجية تخفى عيوب ومشكلات النظم فى كل قيم الفردية ودعوى الإصلاح والنزعة الانسانية .

١ — المهنة وقضية التبعية الفكرية :

ظهر مفهوم التبعية من خلال معالجات قضايا التخلف والتنمية فى العالم

الثالث . وتطور المناقشات النظرية لمفهوم ونظرية التبعية ، حول الدور الذى يلعبه النظام الرأسمالى العالمى فى خلق حالة من التبعية ذات مظهر اقتصادى وسياسى ، وتتحدد فى اطارها علاقة دول الغرب المتقدمة بالدول المتخلفة ، وان موقف التبعية يؤدى فى النهاية لقبول مبدأ الخضوع للاستغلال والاستنزاف حيث تمارس الدول المتقدمة سيطرة واضحه على الدول المتخلفة (١) . انطلقا من هذا الفهم — فى تفسير علاقة الدول الرأسمالية المتقدمة بالدول (التوابع) المتخلفة ، فانه من الممكن قبول فكرة أن الدول المتخلفة تعرف شكلا أو مظهرا آخر للتبعية يتمثل فى التبعية الثقافية والفكرية ، ولقد نتجت تلك الحالة من التبعية خلال مرحلة تاريخية هى المرحلة الإمبريالية ، فى اطار العلاقات الدولية التى فرضتها الدول المستعمرة بالدول المستعمرة ، كما أن محاولات التحديث والانبهار بالمشروع الغربى فى التصنيع والتحضر ، أدت بمعظم الدول المتخلفة لتبنى أساليب ومناهج التحديث الغربى فى نظم التعليم والتربية بجمعاتها ، وأدى تكريس القيم التى تدعو الى الأخذ بالخبرة والتكنولوجيا الغربية والاستماتة برأس المال الغربى لتبعية الدول المتخلفة — أدى كل ذلك لنشأة مؤسسات ثقافية وتعليمية ، وسيادة بعض قيم الليبرالية والفردية بالمفهوم الغربى خصوصا قبيل وبعد مرحلة الاستقلال السياسى لأغلب بلدان العالم الثالث . وبذلك أصبحت الدعاوى الإيديولوجية ، ومحاولات الإصلاح الاجتماعى والاتجاه نحو النزعة الانسانية التى عرفتها الدول الرأسمالية الغربية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر ، أصبحت تلك الدعاوى بمثابة النظرف التاريخى التى بدأت تظهر فيه تدريجيا أفكار الإصلاح الاجتماعى فى كثير من الدول النامية ، وكانت بمثابة التمهيد الحقيقى لنشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى هذه الدول .

وإذا كانت الخدمة الاجتماعية كمهنة — كفرع من نروع العلوم الاجتماعية الغربية — قد نشأت فى ظل النظام الرأسمالى ومشكلات المجتمع الصناعى فى الولايات المتحدة الأمريكية مع البدايات الأولى للقرن العشرين ، فان مبرر قيامها يكن فى طبيعة العلاقات الاجتماعية والظروف التاريخية التى

سادت في نهاية القرن التاسع عشر في المجتمع الأمريكي ، وبالتالي فإن تنهم جذور نشأتها في ظروف المجتمع الأمريكي الاقتصادية والاجتماعية ، وطبيعة البنية الفوقية القانونية والسياسية والثقافية وما يتطابق معها من اشكال الوعى الاجتماعى ، يمكن أن يفسر طبيعة الافكار والنظريات والتشريعات والمنطلقات السياسية والاخلاقية التي ظهرت بموجبها مهنة الخدمة الاجتماعية كمنهج تطبيقي لعلاج مشكلات النظام الرأسمالى ونتائجه السلبية على الأفراد والأسر أو المجتمع بصفة عامة .

ولقد حددت المهنة لنفسها مجموعة من الأهداف ، الا ان الغرض المتميز الواضح لها تحدد في « مساعدة الأفراد لمواجهة الحاجات واشباعها وحل المشكلات ، كما أنها تعنى بالطريقة التي يتعامل بها الأفراد في علاقاتهم بالآخرين والبيئة ومساعدتهم على الوصول الى بدائل وحلول للمشكلات الموقفية » (٦) . وتدور المهنة بذلك في اطار برامجتي معين يتركز حول مساعدة الأفراد للتكيف مع البيئة وتدعيم وقدراتهم وتنمية استعداداتهم وعلاج ما يعترضهم من مشكلات « وتحقيق النمو المنشود للأفراد والجماعات والقضاء على مشكلات التكيف الاجتماعى » (٧) وبذلك بدأت أولى مدارس الخدمة الاجتماعية في الجامعات الأمريكية خلال العقد الأول من القرن العشرين ، الا انها انتشرت بعد ذلك في كثير من الدول الأوربية ، ثم سرعان ما بدأت مدارس الخدمة الاجتماعية في بلدان العالم الثالث في الظهور ابتداء من الثلاثينات وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد مرحلة الاستقلال السياسى ، التي مرت بها أغلب هذه البلدان .

والحقيقة الجديرة بالملاحظة والتحليل والتي تركز عليها الدراسة الحالية ، هى أن نمو وانتشار الخدمة الاجتماعية كأحد فروع العلم الاجتماعى — كمهنة حديثة وتحتاج لنظام اقتصادى اجتماعى سياسى محدد ينتمى للمجتمع الأمريكى — انتقلت الى الدول النامية متبينة ذات الأسس القيمية والدعماوى الايديولوجية والأهداف النفعية ، تغلفها نزعة انسانية واصلاحية ، بدأت بذات الأدوات والمناهج ، وذات التوجهات وصاحب انتشارها في الدول

النابية دعوى عالمية المهنة وقدرتها على مواجهة المشكلات الاجتماعية متخفية بذلك حدود الزمان والمكان والظرف التاريخي ، وطبيعة العلاقات التي ظهرت فيها في الولايات المتحدة الأمريكية .

غير أن هناك تساؤل يطرح ونحن بصدد دراسة وضع المهنة في مسار محاولات التنمية والخلاص من التخلف في عدد كبير من دول العالم الثالث ، فإذا كانت الظروف الموضوعية وطبيعة البنية الأساسية للنظام الرأسمالي قد أنتجت الخدمة الاجتماعية في نهاية مرحلة تطور مستمر شهدتها نظم الرعاية الاجتماعية ، وفي مجتمعات تعرضت لظروف الثورة الصناعية والنمو الرأسمالي في الدول الغربية ، وإذا كان دعاة المهنة قد استشهدوا منها تدعيم النظام وتكريس قيمه ، والمحافظة عليه ، مع إضفاء الطابع العلمي والانساني على تنظيم الرعاية الاجتماعية ، فكيف يمكن ان تفسر إذن عوامل واسباب قيام المهنة في بلدان العالم الثالث ذات البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة من المجتمع الأمريكي ؟ وكيف يمكن أن يكون لها في دور في مواجهة مشكلات التخلف في تلك المجتمعات ؟ وهل تكمن اجابة السؤال في دعوى عالمية المهنة ؟ أم أن الاجابة — هي — استهداف الدول النامية لحالة من التنمية الثقافية والفكرية بفرض مناهج وأساليب الخدمة الأمريكية ؟ وهو الافتراض الذي نسمى الى اثبات صحته في هذه الدراسة .

٢ — أسباب وعوامل ظهور التنمية في ممارسات الخدمة الاجتماعية :
نستطيع تفسير حالة التنمية الفكرية في ممارسات الخدمة الاجتماعية في دول العالم الثالث بارجاعها الى مجموعة من العوامل التاريخية والقوى الخارجية والداخلية التي تتعرض لها المجتمعات المختلفة . ويؤيد صحة ما نذهب اليه ، الحقيقة التاريخية التي تؤكد أن نمو المهنة وانتشارها لم يكن وليد ظروف موضوعية في هذه المجتمعات ، وإنما جاء النمو والانتشار نتيجة لغرض النموذج الأمريكي في الخدمة الاجتماعية بقيمه ودعاويه عن طريق هيئات ذات طابع تبشيري، وفي صورة معونات فنية ومنح ودراسات وبعثات علمية تم توفيرها بمعرفة عدد من البرامج والهيئات الأمريكية ، فضلا عن الدور

المباشر الذى لم يمتعه مؤتمرات و جهود ولجان ومنظمات الأمم المتحدة منذ الأربعينات ، واستطاعت هذه القوى مجتمعة ان تجعل من الخدمة الاجتماعية ، مهنة القرن العشرين ، ونتاج النظام الرأسمالى الغربى ، وتطبيق الدعاوى الاصلاحية ، ومهنة تتمتع بالانتشار الواسع فى أغلب بلدان العالم الثالث . ولم ينفذ الامر عند مجرد نشر المهنة — بل محاولة فرض قيم الفردية والليبرالية فى البناء المعرفى وأساليب الممارسة بحيث لا تخرج الممارسات المهنية عن كونها ترجيع وصدى للنموذج الأمريكى خارج حدود السياق الذى ظهر فيه . ولكى تستمر فى القيام بنفس الأغراض المنوطة بها فى اطار النظام الرأسمالى ، ويحق علينا حينئذ ان نكشف مظاهر التبعية الفكرية فى الخدمة الاجتماعية فى بلدان العالم الثالث ، وان نلم بالاصول الفعلية لنشأة المهنة والقوى التى مارست أدوارا فيها .

اولا : ظهور المهنة وعوامل انتشارها :

بدأ ظهور الخدمة الاجتماعية فى كثير من بلدان العالم الثالث قبيل مرحلة الاستقلال السياسى خلال حقبة الثلاثينيات من القرن العشرين — وذلك بعد ان استقر الكثير من أمر تعليم الخدمة الاجتماعية فى المدارس الأمريكية وبدأت الكتابات والدراسات النظرية فيها تعرف طريقها لدور النشر الأمريكية والأوربية ، وكان لمنظمات الأمم المتحدة ولجانها وخبرائها (فى مجالات العمل الاجتماعى والرعاية الاجتماعية) دورا بارزا فى نشر المهنة خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، كما كان لبعض الهيئات الدولية الأمريكية على وجه التحديد دور مركزى فى النمو المهنى خلال هذه الفترة ، وكانت جهود بعض المصلحين المحليين والجمعيات التطوعية فى بعض بلدان العالم الثالث ، ومحاولات الاستفادة من أساليب التحديث الغربية فى مواجهة مشكلات التخلف ، وما صاحبها من نمو الوعى السياسى وحركات الاستقلال فى هذه البلدان ، كانت بمثابة العوامل المدعمة للدور الأورو — أمريكى فى نشر الخدمة الاجتماعية . وبدون الدخول فى مناقشات فرعية حول دور المنظمات الدولية من خلال ما تقدمه من مساعدات واستشارات فنية ، فضلا

عما تلعبه من أدوار أخرى في رسم السياسات الاجتماعية (مما يخرج عن اطار هذه الدراسة تفصيلا) يمكن القول بأن هذه المنظمات قد لعبت الدور الأساسى في قيام الخدمة الاجتماعية في العالم الثالث .

وتشير بعض الدراسات الموثوق بها ، الى أن هيئة المساعدات الأمريكية للتنمية الدولية ، وبرنامج فولبرايت الأمريكى ، وبعض مدارس الخدمة الاجتماعية الأمريكية ، فضلا عن منظمات الأمم المتحدة ، تكمن وراء انشاء الخدمة الاجتماعية في كثير من بلدان العالم الثالث (٤) .

ويكشف تحليل مراحل انتشار الخدمة الاجتماعية في بلدان العالم الثالث، عن وجود تعاون مستمر بين منظمات الأمم المتحدة ولجائها ومن خلال خبرائها ، وبين عدد من الهيئات الأمريكية — بحيث لعب ذلك التحالف ، الدور الأساسى الذى وضع بهتتضاه هدف انشاء مدارس الخدمة الاجتماعية الاجتماعية في العالم الثالث موضع التنفيذ .

وتشير وثائق الأمم المتحدة الى أن الاهتمام الحقيقى بالخدمة الاجتماعية في العالم خصوصا في العالم الثالث بدأ يلفت أنظار خبراء الأمم المتحدة ويستثمارها منذ بداية الخمسينات وطوال الستينات حيث عقد عدد من الندوات ونفذت مجموعة من البحوث حول ممارسة الخدمات الاجتماعية ، الا أن هناك حقيقة تختفى بين تحليلات الوثائق والبحوث وهى التوصيات المستمرة لخبراء الأمم المتحدة في الخدمات الاجتماعية وسياساتها المقدمة لحكومات العالم الثالث وهيئاتها المعنية بهذه الوسائل ، وتدور حول تأكيد أهمية المداخل المهنية للخدمة الأمريكية من حيث نماذج ممارساتها ، والاعتماد على التراث العلمى الذى تنتجه المدارس الأمريكية في الخدمة الاجتماعية. والمقررات الدراسية لى تسير عليها (٥) ، وبذلك مهدت جهود الأمم المتحدة. لظهور الخدمة الاجتماعية في العالم الثالث . ففى كثير من بلدان آسيا نجد. أن التعليم المتخصص في الخدمة الاجتماعية بدأ بناء على توصيات خبراء الأمم المتحدة (وأغلبهم ينتمون لأصول وثقافات غربية أورو — أمريكية)

وينطبق ذلك على حالة الباكستان التي استندت الى رأى خبراء الأمم المتحدة ومستشاريها الذين استقدمتهم الحكومة الباكستانية في بداية الخمسينات ، لوضع سياسة للرعاية الاجتماعية ، و وضع هؤلاء الى خبراء أهمية كبرى لإنشاء تعليم متخصص في الخدمة الاجتماعية ، وتم افتتاح أول مدرسة هناك في سنة ١٩٥٤ بجامعة البنجاب في لاهور ، وتولى برنامج فولبرايت الأمريكي مسؤولية توفير أعضاء هيئة تدريس في الخدمة الاجتماعية لهذه المدرسة (٧) ، واستمر التأثير الأمريكي هناك من خلال معهد آخر أنشئ في مدينة Haiti في سنة ١٩٥٨ - واستمر دور خبراء الأمم المتحدة من خلال تطوير برامج تعليم الخدمة الاجتماعية في هذا الصدد وكانت النتيجة تركيز الاهتمام في برامج الخدمة الاجتماعية الباكستانية على قضايا لا تختلف كثيرا عن التوجهات الأمريكية وبذات المداخل والمناهج والأدوات (٧) .

وفي حالة الهند نلاحظ أن أول مدرسة لتعليم الخدمة الاجتماعية بدأت في مدينة نيولهي في عام ١٩٤٦ وفي ضوء المساعدات الحكومية الأمريكية المقدمة لهذا الغرض (٨) . كذلك نجد تكرارا في حالة نمو الخدمة الاجتماعية في اندونيسيا التي ظهرت أول مدرسة للخدمة الاجتماعية فيها سنة ١٩٥٧ في ضوء مساعدات مستشاري خبراء التدريب بالأمم المتحدة ، وظل اعتماد اندونيسيا في تعليم الخدمة الاجتماعية على الهيئة الدولية الى سنة ١٩٦٩ م ، ثم بدأت في اعداد كودار من هيئة التدريس المحلية في البلاد بابتعاثهم في منح ودراسات علمية للولايات المتحدة الأمريكية بالاعتماد على المعونات المقدمة من الأمم المتحدة وهيئة المساعدات الأمريكية وبرنامج كولومبو .

أما عن ظهور الخدمة الاجتماعية في الاردن ، فلقد لعبت الأمم المتحدة دورا أساسيا من خلال منظمة اليونيسيف التي تعاونت مع وزارة الشؤون الاجتماعية الاردنية ، ومن خلال التوصيات ، والدمج المالى والفنى وقيام خبراء الأمم المتحدة بالإشراف على تدريب عدد من العاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية الاردنية ثم تدعيم انشاء تعليم الخدمة الاجتماعية في هذه البلاد .

ونلاحظ تكرار نفس الأحداث في ايران ، فقد بدأت أول مدرسة لتعليم

الخدمة الاجتماعية تمارس دورها في تخريج ممارسين في المهنة في ضوء-
المساعدات المقدمة من برنامج المعونة الفنية في الأمم المتحدة بالتعاون مع
برنامج فولبرايت الأمريكي ، وكانت مدرسة الخدمة الاجتماعية في طهران قد
أنشئت بناء على هذه المعونات في سنة ١٩٥٨م .

أما في افريقيا فان الأمور المتعلقة بتعليم الخدمة في بلدانها لا تختلف كثيرا
عن ما حدث في آسيا ، فقد لعبت منظمات الأمم المتحدة وبعض الهيئات
الحكومية الغربية — بل واسرائيل — دورا كبيرا في ظهور مهنة الخدمة
الاجتماعية في بلدان افريقيا .

ففي أوغندا قامت جامعة Makerere بإنشاء قسم الخدمة الاجتماعية
والادارة في سنة ١٩٦٠ بدعم من منظمة اليونسيف أيضا ، وكان الدعم المالي
والفني وتوفر هيئة تدريس من الجامعات الأمريكية وابتعثت طلاب محليين
للدراستات العليا في الخدمة الاجتماعية ، هو الدور المتميز لليونسيف في
نطاق نشر تعليم الخدمة الاجتماعية ، وظل ذلك الدور ملحوظا الى سنة
١٩٦٧ . وفي السودان تبنّت جامعة الخرطوم فكرة انشاء برنامج لتعليم
الخدمة الاجتماعية بالتعاون مع بعض الجامعات البريطانية والحكومية
الانجليزية وذلك بناء على توصيات المستشار الأمريكي للأمم المتحدة في
افريقيا .

وتكررت الظاهرة في زامبيا وفي كينيا . غير أنه في الحالة الكينية ، نجد
أن أول مدرسة للخدمة الاجتماعية تم انشاؤها بمساعدات حكومية اسرائيلية ،
بدأت في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في أليس أبابا في سنة ١٩٦٠ ،
حيث قام الخبراء الاسرائيليون في الخدمة الاجتماعية في سنة ١٩٦٢ بإنشاء
المدرسة قرب نيروبي وسميت المدرسة الاسرائيلية الكينية للخدمة الاجتماعية ،
وظلت الحكومة الاسرائيلية تدفع أجور هيئة التدريس الاسرائيلية التي تقوم
بإدارة وتعليم الخدمة الاجتماعية بالمدرسة الى سنة ١٩٦٨ . ثم تحولت
بعد ذلك لكي تصبح جزءا من معهد كينيا للعلوم الادارية .

نخلص مما سبق الى مجموعة من الحقائق التي تصبح بمثابة التفسير الواقعي لكيفية ظهور وانتشار الخدمة الاجتماعية في العالم الثالث ، كما قد أصبح الرد العلمى على زيف وبطلان دعوى عالمية المهنة وتأكيدا لما ذهبنا اليه في ان الخدمة الاجتماعية في هذه الحالة لا تخرج عن كونها امتدادا للنموذج الأمريكى ونتيجة لمحاولات واعية من القائمين على الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الأهداف المتعددة لفرض أنماط وممارسات ثقافية وفكرية ودعوى أيديولوجية محددة في بلدان العالم الثالث . ومن شأن ذلك وغيره من الاستراتيجيات أن تظل هذه البلدان في النهاية تابع تدور في فلك نظام عالمى تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانياً — مصادر التأثير الأمريكى في تعليم الخدمة الاجتماعية في العالم الثالث :

أشرت في مقدمة هذه الدراسة الى أن ثمة دورا واضحا مارسه بعض الأجهزة والهيئات والبرامج الغربية ، في سبيل تدعيم نمو وانتشار الخدمة الاجتماعية وخصوصا بالمفاهيم والقيم الأمريكية في بلدان العالم الثالث . وسوف نقيم هنا الأدلة والبراهين التى تدعم صدق مقولتنا تلك ، وتثبت صحتها من خلال دراسة خصائص وظروف التدخل الأمريكى في تعليم الخدمة الاجتماعية ومدى التأثير الحادث ومصادر هذا التأثير .

أما من حيث مصادر التأثير — فانه يمكن أن تنقسم تصنيفيا الى مصدرين أساسيين ، وان كان هناك تداخل بينهما في بعض الأحيان ، ونحددهما في قوى التأثير الآتية من خارج البلدان النامية ، وقوى التأثير الداخلية ، غير أن العامل المشترك الذى يربط هذه القوى جميعا هو المحاولات المستمرة لتجهيز الخدمة الاجتماعية في العالم الثالث وربطها بنظام عام ، يرجع الى الأصول الأمريكية ، بصرف النظر عن مدى مخالفة هذه العملية لظروف المجتمعات وما يواجهها من مشكلات بل وتناقضها في معظم الأحوال .

١) قوة التأثير الخارجية :

على الرغم من أن التأثير الخارجى والضغط الواقعة على بلدان

العالم الثالث لتبنى النماذج الأمريكية في ممارسة الخدمة الاجتماعية — يمكن تحديدها في جهود الأمم المتحدة وغيرها ، وتدعيمها لإنشاء مدارس الخدمة الاجتماعية بالأموال والامكانيات والاستشارات المقدمة لحكومات دول العالم الثالث — الا أن هناك عاملا آخر كان له التأثير المباشر في فرض القيس والمفاهيم الأمريكية بما تحويه من مضامين أيديولوجية ترتبط بالراسمالية والدعوى الإصلاحية واتجاهات انسانية ، ويتمثل ذلك العامل تحديدا في مجموعات الخبراء والباحثين الأمريكيين الذين عملوا كأعضاء هيئة تدريس في المدارس المنشأة حديثا لتعليم الخدمة الاجتماعية في العالم الثالث .

ولقد استطاع كثير من هؤلاء الدارسين ، العمل في مدارس الخدمة الاجتماعية في البلدان النامية كسائذة زائرين ومحاضرين لفترات مختلفة ، كما أن أعدادا أخرى استطاعت النفاذ الى الحكومات الوطنية في هذه البلدان وعملوا كخبراء ومستثمرين في شئون السياسات الاجتماعية والرعاية وغيرها من المجالات ، واستطاع هؤلاء أن يؤثروا في عمليات صنع القرار سواء على مستوى السياسات أو الخطط أو البرامج التي بدأت تنفذها تلك الحكومات في الفترة التي أعقبت الاستقلال السياسي ، ومن ثم ظهرت ويوضح نماذج الممارسة الأمريكية ، وانعكست اثارها أيضا على برامج اعداد ممارسي الخدمة الاجتماعية في البلدان النامية . ولقد كان العنصر البشرى المخصص في مجالات الخدمات الاجتماعية وبرامج الرعاية — كما كان برنامج فولبرايت وهيئة الفنية الدولية وغيرها من البرامج — القناة المشتركة التي نفذ من خلالها معظم هؤلاء الخبراء والمستثمرين الى الدول النامية في العالم الثالث .

والى جانب هذا فخلد تمكن الكثيرون منهم وبفضل ما تجمع لديهم من خبرات علمية — من الوصول الى المراكز القيادية في المؤتمرات والندوات الدولية التي تعقد لمناقشة قضايا ومشكلات وممارسات الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية . ولا يخفى علينا أن وفود هذه المؤتمرات العلمية كانت تضم في معظم الأحيان خليطا من العلماء والباحثين المحليين وأيضا كبار

الموظفين الرسميين والوزراء والمخططين من صانعي القرارات في برامج العمل الاجتماعي في بلدان العالم الثالث . ومن ثم يسهل من خلال المناقشات الدائرة في مثل تلك المؤتمرات بث الفكر الغربي وطرح مفاهيمه وقيمه واهتماماته (على مستوى الخدمات الاجتماعية وكتاباتها) ، ويدعم هذا كله نمو وتكريس القيم التي تدعو الى تقليد المشروع الغربي اذا ما كانت ثمة رغبة في تحديث المجتمعات المتخلفة في دول العالم الثالث والتي بدأت تظهر كدماوى ومداخل نظرية للتنمية والتحديث في حقبة الخمسينات والستينات . (عقد التنمية) .

واستطاع الجيل الاول من الاساتذة الأمريكيين الذين أسهموا في وضع مقررات وبرامج التعليم في الخدمة الاجتماعية ان يطوروا مناهج الدراسة في بلدان العالم الثالث وفقا للنموذج الأمريكى في الباكستان والهند والفلبين . وهونج كونج ، وايضا افريقيا وفي كثير من مدارس الخدمة الاجتماعية في دول امريكا اللاتينية .

(ب) قوى التأثيرات الداخلية :

ويمكن تصنيف هذه القوى الى نوعين ، أولهما ضغوط افراد الطبقة الوسطى وبعض المثقفين والمصلحين الاجتماعيين من أجل القيام باصلاحات اجتماعية وايجاد حلول لمشكلات الفقراء والتخلف في بلدان العالم الثالث ، وقد لامت تلك الضغوط ترحيبا من الحكومات الوطنية وحركات الاستقلال . والتحرر ، وتوجهت نحو التوسع في برامج الرعاية الاجتماعية وزيادة نصيب الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والاسكان وغيرها من النفقات العامة . (فضلا عن انتشار دعاوى ايديولوجية دولة الرعاية الاجتماعية التي انتشرت من بريطانيا والمانيا مع بداية القرن العشرين وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية والتي تذهب الى ضرورة تحمل الدولة مسؤولية تعويض السكان عن مشكلات الفقر والبطالة بالتوسع في توفير الخدمات الاجتماعية (١٠) وكان معنى هذا التوسع الهائل في الخدمات الاجتماعية بروز الحاجة لمختصين . وممارسين مهنيين يعملون في المجالات المختلفة للرعاية الاجتماعية ، وبذلك

كانت هناك خلفية مبهدة لبروز الدعوى لقبنى الحكومات انشاء مدارس تعليم الخدمة الاجتماعية ثم سهل بعد ذلك استمجاا القيم والمفاهيم والممارسات الأمريكية خصوصاً أو الغربية الأوروبية على وجه العموم .

أما ثائى هذه القوى التى أدت من الداخل لقبنى النماذج الأمريكية فى ممارسات الخدمة الاجتماعية فانها تنبع من العمل الدؤوب الذى مارسته بعض المدارس الأمريكية المتخصصة فى الخدمة الاجتماعية مع بعض هيئات التمويل ذات الطابع الطوعى وبعض منظمات الأمم المتحدة خلال الخمسينات والستينات ، وتمثل ذلك كله فىخلق كوادر محلية من دارسى الخدمة الاجتماعية من أبناء بلدان العالم الثالث — بعد بعثات علمية فى الولايات المتحدة (١٠) .

وبذلك المدخل استطاعت الخدمة الاجتماعية الأمريكية ان تصل الى البلدان النامية فى مفاهيمها وأهدافها وقيمتها ومناهجها الأمريكية ، الا أنها فى هذه المرة بدأت تتربس فى عقول العلماء والباحثين المحليين الذين تلقوا دراساتهم العليا فى بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية .

أن تبنى الباحث لهذه المقولة لا يستهدف اثاره الشكوك حول جدوى البعثات العلمية ، الا انه يفسر ما قد يحدث للطلاب المبتعثين من تأثير بالنموذج الغربى ، وما تمارسه بعض الجامعات من ضغوط على أبناء الدول النامية ، كما أن تبنى هذه المقولة يمكن أن يكون مدخلاً لفهم الكيفية التى تم بواسطتها استمجاا القيم والمفاهيم والاطر التى تنتمى الى النماذج الأمريكية فى الخدمة الاجتماعية ، وعاد مبعثوا الدراسات العليا من أبناء البلدان النامية الى مجتمعاتهم حاملين معهم نتاجاً محدداً من الفكر والممارسة الأمريكية انعكست آثاره بالضرورة على تعليم الخدمة الاجتماعية فى بلدانهم وظهرت آثاره .

(١٠) والملاحظ أن مثل هذا النشاط عاد الى الازدهار مرة أخرى فى مصر خلال فترة التقارب المصرى — الأمريكى مع بداية ومنصف السبعينات — وزاد عدد المبتعثين أو المتدربين على نفقة هيئات التدريب والمساعدات الدولية والتنمية الأمريكية .

بالضرورة على تعليم الخدمة الاجتماعية في بلدانهم وظهرت آثاره في كتاباتهم
الأمر الذي أسهم في خلق حالة التبعية الفكرية التي تقف فيها الخدمة الاجتماعية
في البلدان النامية .

ثالثا : تبني المضمون الأمريكي في الخدمة الاجتماعية :

نتيجة لما سبق — أصبح التراث الأمريكي في الخدمة الاجتماعية ، نظريا
وممارسة وأسلوب ومناهج تعليم — أصبح بمثابة النموذج المرشد لتعليم
الخدمة الاجتماعية وممارستها في العالم الثالث ، وهنا يكمن جوهر التناقض
وتبدو معالم الأزمة التي وقعت فيها مهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمعات
المتخلفة ، وحسيلة ذلك الموقف استمرار مظاهر التبعية الفكرية في تعليم
وممارسات الخدمة الاجتماعية في العالم الثالث . ويكشف تحليل كتابات
الخدمة ومراجعتها الأصلية في كثير من بلدان العالم الثالث عن استنادها
للأصول الأمريكية في تراث المهنة ، وما يزال الاعتماد الأصلي على ذات المناهج
والأساليب ، وتبنى ذات الأهداف وبنفس المسميات في الغالب . بل أن
بعض المحاولات المحدودة التي قامت بها مدرسة الخدمة الاجتماعية في
مدهشقر للങ്കاك من التأثير الغربي انتهت الى تغيير في المفاهيم المستخدمة في
التراث الأمريكي ، الا أنها ظلت تحمل ذات المضمون ، فقد حولت مدمطلع
طريقة خدمة الفرد Case Work Method الى مصطلح Individualised
Services — وفي نفس الوقت استمر الاعتماد على مفاهيم
ومبادئ المدخل الأمريكي في الممارسة المهنية لهذه الطريقة كبدا « تفريد
المساعدة » ، « تشجيع العملاء للتعبير عن مشاعرهم » « التقبل »
« عدم اصدار الأحكام على العملاء » واحترامهم ، « والسرية المهنية » (١١) .
كذلك تسود مثل هذه المفاهيم في كتابات الخدمة الاجتماعية في مصر والتي
انتقلت بعد ذلك الى عدد كبير من بلدان العالم العربي خصوصا في جامعات
حول الخليج التي أنشأت أقساما لتعليم الخدمة الاجتماعية بها .

ويؤكد « عبد المنعم شوقي » وهو واحد من خبراء التنمية الريفية والخدمة
« الاجتماعية الذين عملوا في منظمات الأمم المتحدة بالدول النامية في آسيا

وأفريقيا « أن هناك اهتمام بالغ شديد في تدريس خدمة الفرد التي تعكس وجهة النظر الغربية في توفير الرعاية العلاجية Curative Welfare — ويحدث ذلك على الرغم من الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية في مدارس الخدمة الاجتماعية في إفريقيا ، وبذلك فإن المفاهيم الغربية العلاجية لا تقدم جهداً يذكر لمواجهة الحاجات الإفريقية للتنمية ، ومع كل ذلك العزف المستمر على المشكلات غير الأساسية — فلن ولم تستطيع الخدمة الاجتماعية المعتمدة على التراث الغربى أن تواجه المشكلات الاجتماعية الرئيسية في المجتمعات الإفريقية ، كما أنه لم تبذل الجهود ضئيلة في سبيل تطوير مادة تعليمية في الخدمة الاجتماعية تستند للواقع المحلى » (١٢) .

كذلك يشير Paraiso الى التأثير الأمريكى في تعليم الخدمة الاجتماعية وممارستها في أمريكا اللاتينية . ويؤكد على « أن اتصال تعليم الخدمة الاجتماعية في معظم بلدان أمريكا اللاتينية بمدارس الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وزاد التقارب بينهما خلال فترة الخمسينات والستينات ، وكانت النتيجة تبني المناهج والمقررات الدراسية المستخدمة في الجامعات الأمريكية ، ولم يبذل أى جهد يذكر في سبيل إعادة صياغة هذه المناهج ، أو تكييفها في ضوء الاحتياجات الفعلية لبلدان أمريكا اللاتينية ثم عجزت أيضاً عن تطوير أى مفاهيم ، أو صياغة أى الأساليب تتلاءم وظروف ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجتمعات أمريكا اللاتينية » (١٣) .

وعند تحليل أوضاع تعليم الخدمة الاجتماعية وممارستها في القارة الآسيوية ، فسوف نلاحظ أنها تسير في ظل التوجيهات الأمريكية ، كما حدث في حالة إفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ولم يكثف الدور الأمريكى في مدارس الخدمة الاجتماعية في بعض البلدان الآسيوية بمجرد التدخل في بناء المقررات والمناهج الدراسية بل وصل الأمر لدرجة المطابقة بقبول نفس المفاهيم والاتجاهات الأساسية والمصطلحات والرموز اللغوية . ويؤكد Aprekar على هذا الوضع بعد أن يرجعه الى عدة أسباب ، وهى التى سبق أن

أشرنا إليها من حيث دور الولايات المتحدة في تعليم أبناء البلدان النامية ، والدور الذي لعبته المنظمات الدولية والأمريكية في تعليم الخدمة الاجتماعية ، يشير أيضا إلى دور المستشارين الذين عملوا على إنشاء مدارس الخدمة الاجتماعية في الهند كان الدور الأساسي لتطبيع المدخل الأمريكي وإدخاله في تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية في الهند (١٤) . وقد أشار كل من Stickney, Chaisson Pesnick إلى أن تعليم الخدمة الاجتماعية في هونج كونج وفي كوريا هو مجرد انعكاس لاهتمامات الكتاب والدارسين الأمريكيين في الخدمة الاجتماعية وما تزال القواعد والمناهج الأمريكية هي الأساس الذي يقوم عليه تعليم الخدمة الاجتماعية في هذه البلدان (١٥ ، ١٦) .

وتكشف دراسة مقارنة أجريت لتحليل تراث الخدمة الاجتماعية في ٢٢ مدرسة لتعليم المهنة في دول العالم الثالث (٧ مدارس في إفريقيا ، ٧ في أمريكا اللاتينية ، ٨ في آسيا) — عن حقيقة بالغة الوضوح — تؤكد ما نذهب إليه في أن المهنة لم تكن أبدا مهنة عالمية ، ذلك أن تعليم الخدمة الاجتماعية في أي من هذه المدارس يصنف إلى فرعين من المعرفة ، فاما الأول فانه يتضمن قاعدة معرفية في العلوم السلوكية من علم النفس وعلم الاجتماع والاقتصاد والإدارة . واما الثاني فانه الفرع الذي يتضمن مناهج وطرق الخدمة الاجتماعية ، وهو الفرع المرتكز أساسا على المصادر الأمريكية في الخدمة الاجتماعية ومن أهم هذه المصادر جميعا تأتي مراجع وكتابات

Blseteck, Perlman, Hollis, Friedlander, Trecker, knopka, B. Madison, Timms, Hamilton, Ross, Dunham, Harper

ويعالج هؤلاء الكتاب موضوعات كثيرة تتصل بممارسة الخدمة الاجتماعية والأساس الفلسفي لها وطرق الممارسة ومناهجها في الرعاية الاجتماعية وخدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع . الخ . إضافة لما سبق ، نلاحظ أن الدوريات العلمية التي تصدر في الخدمة الاجتماعية ومن أهمها وأشهرها — تلك الدوريات الأمريكية — تمثل مصدرا أساسيا لنشر التراث الأمريكي في الخدمة الاجتماعية بين الباحثين والدارسين في البلدان النامية (١٧) .

٣ - المتصامين الأيديولوجية والقيمية في الخدمات الاجتماعية :

تعتبر الليبرالية والنزعة الانسانية والديموقراطية - منتجات النظام الغربى - بمثابة السياق الذى استندت اليه مهنة الخدمة الاجتماعية عند نشأتها الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا بصفة عامة ، ومن ثم غان تحليل المضمون الأيديولوجى والقيمى في المهنة لابد وأن يؤدى بالتالى لتحليل الأساس الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والقيمى للمجتمعات الغربية الرأسمالية .

ونقول من وجهة نظر محددة ، أن مقولات الحرية والعقلانية والبراجماتية ومذهب المنفعة ، بالإضافة الى التطورية الاجتماعية كانت بمثابة المنطلقات الأساسية التى حددت اتجاهات الحكومات والدول نحو سياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمعات الغربية الرأسمالية ، وكان مبدأ الحرية وعدم التدخل في حياة الناس وشؤونهم ، هو المبدأ السائد طوال الفترة التى سبقت القرن التاسع عشر ، وكان مبدأ عقلانية السلوك الانسانى وسعيه المطبوع نحو الحرية واللذة والبحث عن السعادة والبعد عن مصدر الألم ، هو المحرك الأول لتبنى مقولة أن الفرد هو المسئول الأول عن رفاهية نفسه أو تعاستها ، ومن ثم فإن عليه واجبات ومسئوليات تجاه نفسه ويتحمل الأخطاء التى يعيش فيها ، وبذلك ظهرت قيمة الفردية في ممارسات الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها المبكرة في نهاية القرن التاسع عشر الميلادى (١٨) .

كذلك يبدو لنا أن اعتبارات النهو الرأسمالى والتصنيع ، ووضع أهمية كبرى للعمل والانجاز ، ونمو الشعور بالمسئولية الاجتماعية والنزعة الانسانية لدى أفراد الطبقة الوسطى والمصلحين الاجتماعيين في المجتمعات الغربية ، أدى كل ذلك الى التركيز على فكرة ضرورة الاهتمام بأولئك الذين يمانون من مشكلات الفقر ولا يستطيعون تجاوز نتائجهم (كالمسنين والأرامل والمعوقين والمتسولين) وبهذا يمكن أن نفسر الكيفية التى تم بواسطتها اندماج القيم الليبرالية والتطورية والنزعة الانسانية في ممارسات الرعاية الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر في أوروبا (من خلال حركات الإصلاح وقوانين الفقراء

وجمعيات تنظيم الاحسان والمحلات الاجتماعية (١٩) وفتح عنها مباشرة. ظهور مبادئ قيمة في الخدمة الاجتماعية تدعو الى الاعتماد على النفس. وتأكيد الذات وحق الفرد في تقرير مصيره ، ويتأكد صحة ما نذهب اليه ، من تطيل الكتابات المبكرة في الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الامريكية ولا سيما كتابات M. Richmond, Friendlander التي تنادى بحرية العملاء في اتخاذ قراراتهم بأنفسهم وعدم التدخل فيها أو فرض الخدمة الاجتماعية عليهم ، وبذلك كانت القيم السائد في المجتمعات الغربية الرأسمالية ، وقيم المجتمع الأمريكي — المستمدة من الديمقراطية الليبرالية — هي النوايل التي صيغت من خلالها المفاهيم والمبادئ العامة للخدمة الاجتماعية ، وظهرت. بذلك قيم تكافؤ الفرص والمساواة والحرية والاستقلالية ورعاية الفرد ، وحيث يجب أن تعمل الخدمة الاجتماعية على نحو ما يقول نحو ضرورة تحقيق هذه القيم في الحياة الاجتماعية (٢٠) .

ولم تكن القيم الليبرالية وحدها هي الأساس الذي تشكّلت في ضوئه قيم للخدمة الاجتماعية ، فلقد استفرقت المهنة في تبني مداخل سيكولوجية نحو التحليل النفسي تارة وعلم النفس الفردي تارة أخرى ، ثم الوظيفي والسلوكي. بعد ذلك ، ومن هنا جاء تشخيص المشكلات الاجتماعية وصياغتها وأسبابها ، بمعزل عن البناء الاجتماعي الذي تظهر فيه وما بين مكونات البناء من علاقات. جدلية تنتج هذه المشكلات ، وبذلك يحق لنا أن نزعّم أن المهنة قد كرسّت جهودها منذ البداية للدفاع عن النظام الرأسمالي بوضع حلول وقتية. وسطحية لمشكلاته من خلال المداخل العلاجية الفردية التي تبنتها .

أيضا تتجلى النزعة الانتمائية والدينية واضحة في كتابات الرواد الأولى. للخدمة الاجتماعية ، فنجد G. knopka تشير الى أن المهنة تجد جذورها في القيم الانسانية والدينية ، أما Young husband ، فتشير اليها باعتبارها تجسيدا للوعي الاجتماعي ، بل تذهب Biestek في وصفها للمسؤولية المهنية — الى آفاق رومانتيكية غريبة عندما تقول « أن الممارس المهني — مدفوعا بدافع الحب ومستخدما مهاراته المهنية وقدرته على استخدام حكمة العلم —

يعمل على مساعدة أخيه في الحاجة ، وهو بذلك يعمل بمثابة مبعوث العناية
الالهية لمساعدة الآخرين » (٣١) .

ايضا تبدو لنا قيم الكرامة الفردية Individual dignity وحق الفرد
في تقرير مصيره ، وهى قيم محورية في الخدمة الاجتماعية بمثابة الانعكاس
العلمى للمذهب الليبرالى ، واذا كانت الليبرالية قد وجدت في صياغة النظام
الراسمالى التعبير الاقتصادى عن تطبيقها في المجتمع ، فقد وجدت أيضا
في سياسات الرعاية الاجتماعية ومهنة الخدمة الاجتماعية التعبير الاجتماعى
الذى يؤكداه في المجتمع الغربى بتبنى مفاهيم الفردية والكرامة والمساواة
والمشاركة وغيرها من مفاهيم المهنة (٣٢) . وعلى أى الأحوال فان النزعة
الانسانية والدينية على وجه العموم هى السبب الفعال في ظهور عدد من
القيم المهنية في الخدمة الاجتماعية ، وهى السبب أيضا في انتشار المهنة
في معظم المجتمعات ، بصرف النظر عن الخلفية السياسية والاقتصادية التى
لا يستهان بدورها في تحديد بعض المقدمات لهذه المهنة ، ومما لا شك فيه ،
أن اغلب الثقافات الانسانية التى عرفتها المجتمعات ، تتبنى اتجاهات مختلفة
نحو فعل الخير وحب الآخرين والتعاطف وتوفير المساعدة والعون المتبادل.
حتى قبل أن تظهر مدارس الخدمة الاجتماعية ، ولعل هذا السبب بالذات.
هو الركيزة الوحيدة التى يمكن أن تنهض في ظلها مقولة عالمية المهنة .

٤ - المآزق المهنية المعاصر أو تناقض القيم وواقع التخلف :

تبدو الليبرالية والديمقراطية الغربية — بكل ما تعكسه من قيم الفردية
وحق تقرير المصير وتأكيد الذات والمشاركة — في تناقض شديد مع واقع
التخلف وتحدياته في بلدان العالم الثالث . ولقد وضح من تحليل التراث
المعاصر في الخدمة الاجتماعية ، أن قيمها قد تأثرت بقيم المجتمع الأمريكى
والغربى على وجه العموم وعلى نحو ما اشرنا من قبل . وكحقيقة واقعة
أصبح للخدمة الاجتماعية موقع محدد على خريطة المهن الاجتماعية في بلدان
العالم الثالث ، غير أنها انتقلت الى تلك البلدان عبر مصادر كرسست
جهودها من البداية كى تكون تلك المهنة واحدة من وسائل علاج متعددة

لا يتعدى نظام عالمي ، تحتل دول النظام الرأسمالي الغربية موقع الصدارة فيه ، ولقد أدى هذا النقل المفروض في إطار التبعية الفكرية والاقتصادية والسياسية ، أدى لوقوع المهنة في مأزق خطير خلاصته عجز واضح عن مواجهة تحديات التخلف في بلدان العالم الثالث طالما بقيت المهنة رهينة مفاهيم العلاج والفردية والليبرالية . وحتى يمكن فهم أبعاد ذلك المأزق فإننا نقسم التحدينا مؤكدين على أن مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تقوم بها الخدمة الاجتماعية انصرف من البداية نحو الجريمة والأمراض العقلية وتماطى الكحول والمخدرات ومختلف أشكال الظل والانهيار الأسري الى جانب مختلف أشكال السلوك الانحرافي ، ومن الصحيح أن هذه المشكلات تمثل تهديدا بالغ الخطورة في المجتمعات الغربية ، وهي ذات ارتباط مضموى بالتخلف والتصنيع والنمو الرأسمالي ، كما أنها مشكلات يعرفها العالم الثالث أيضا ، إلا أن المشكلات الأكثر خطورة والأشد تهديدا لمجتمعات الدول المتخلفة هي مشكلات من نوعية أخرى تجاوزتها المجتمعات الغربية جزئيا .

إبان مرحلة النهضة وبدايات التحديث والتصنيع — ولوا بصورة نسبية — ومن هذه المشكلات والتحديات — الفقر والحرمان وأمراض سوء التغذية والبطالة وعدم توفر المسكن والتشرد بلا ملأى وانتشار الأمية والجهل ، وعدم توفير المياه الصالحة للشرب أو المجارى الصحية ... الخ ، ظروف حياة يومية تواجه الملايين من سكان المدن والقرى في بلدان العالم الثالث .

وفضلا عن ندرة الموارد المائية والبشرية التي تعرفها أغلبية بلدان العالم الثالث ، فإن مظاهر اللامساواة وسوء توزيع الموارد والاقتصاد التابع وغياب الوعي الاجتماعي والسياسي وتحكم الصفة الأقلية في عمليات اتخاذ القرارات ، كل ذلك يصبح بمثابة المناخ السائد الذي تحاول جهود التنمية (بصرف النظر عن منطلقاتها السياسية والاقتصادية) أن تتجاوزه في مشروعات قومية وجهود مبعثرة في أغلب الأحيان ، فأين هو موقع الليبرالية والديمقراطية والفردية وحقوق تقرير المصير واحترام كرامة الإنسان إزاء ذلك الواقع المتحدى !!!

هل يمكن أن تؤدي تلك القيم عند ترجمتها في أساليب ومناهج الخدمة الاجتماعية أن تقوم بتور فعال في حل مشكلات السالمساواة الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية — أو أن تعيد توزيع القوى والموارد في المجتمع — لا مساواة الدخول والثروات ، ولا مساواة مستويات المعيشة ، لا مساواة المرافق والخدمات العامة بين المدن والقرى ، بين العمال والفلاحين والعمال الزراعيين ، بين ملاك الأراضي والمعدنين والظاهرة الوصبة (عمال التراحيل) بين الأغنياء والفقراء والأشد فقرا !! ؟ هذا السؤال المازق يدور حول الكيفية المنهجية التي يمكن أن تقوم من خلال مهنة الخدمة الاجتماعية لمواجهة تحديات التخلف في العالم الثالث .

وإذا استطرفنا في كشف معالم هذه التحديات ، فإن ذلك سوف يؤدي بالتالي للكشف عن العجز البالغ لأساليب المواجهة الفردية ، ومزاعم حق تقرير المصير واحترام كرامة الإنسان وتفضيد المشكلات التي نقلت في ممارسات الخدمة الاجتماعية في بلدان العالم الثالث . وتكشف بعض تقارير الأمم المتحدة عن أنه من بين كل مائة طفل يولدون في بلدان العالم الثالث هناك ٢٠ منهم محكوم عليهم بالموت خلال العام الأول ، ويتنسبة إلى يتيم منهم (٨٠ طفلا) ، فإن ٦٠ طفلا منهم لا تتوفر لهم أي مساعدات للرعاية الصحية خلال السنة الأولى ومعظمهم يموتون قبل سن الخامسة ، ومنهم من تؤدي به ظروف سوء التغذية للوفاة في حالة امانة أو تكون سببا في تخلفه العقلي (٢٢) وهناك تقرير آخر يشير إلى أنه في بلد كالهند يبلغ عدد الأطفال الذين يموتون ضحايا سوء التغذية خلال عشر سنوات ما يوازي ٥٠ مليون طفلا ، فضلا عن انتشار الأمراض المعدية والجلدية والملاريا والجذام (٢٤) .

أيضا فانه في مولتا العليا والحبشة كان معدل توزيع الأطباء للسكان وفقا لتقارير البنك الدولي مساويا ١ : ٦٠٠٠٠ من السكان ، وكانت هذه النسبة في مالي ١ : ٢٣٠٠٠ من السكان ، وفي روانديا ١ : ٣٦٠٠٠ ، وفي اليمن ١ : ٢٦٠٠٠ ، وفي بنجلاديش كانت معدلات توزيع الممرضات الحريات في بنجلاديش قد وصلت إلى ١ : ٧٥٠٠٠ من السكان ، ١ : ٣٦٠٠٠

في نيبال ، ١ : ٢٨٠٠٠ في أفغانستان . أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان هناك طبيب لكل ٦١٠ من السكان ، وبمصر لكل ١٦٠ من السكان . أما في الاتحاد السوفيتي وبعض دول أوروبا الشرقية فإن النسب تقابل تلك المشار إليها في الولايات المتحدة الأمريكية (٢٥) .

وتظل الأوضاع السكانية ماثرا بأساة إنسانية في العالم الثالث ، كما أن النظم التعليمية في بلدان هذه المجموعة المتخلفة لا تستطيع أن توفر الاستيعاب المناسب لمن هم في سن التعليم — بل تزداد المشكلة حدة عاما بعد عام — ففى تقارير اليونسكو نجد أن عدد الأيمن الذين لا يستطيعون القراءة أو الكتابة في بلدان العالم الثالث تصل إلى ٧٤٠ مليون أمي ، يرتفع عددهم ليصبح أكثر من ٨٢٠ مليوناً في سنة ١٩٧٠ . بزيادة ٨٠ مليون من الرقم السابق ، كما أن هناك ما لا يقل عن ٢٧٥ مليون طفل في سن التعليم في هذه الدول لا يلتقون أى نوع من التعليم الرسمي ، وحيث تصل نسبة التسرب التعليمي إلى ٥٠٪ في بعض مناطق إفريقيا آسيا وأمريكا اللاتينية (٢٦) .

وبالإضافة لكل ما سبق فإن مشكلات البطالة والعمالة غير المنتجة ، والهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن ، أو الهجرة واسعة النطاق إلى بلاد الثروة والتصنيع والتلف ، وزيادة تردى أحوال المناطق الريفية والخضرية وغيرها من مشكلات تعرفها مجتمعات العالم الثالث . . . تمثل في حد ذاتها مطلباً حيوياً تعجز الخدمة الاجتماعية كمهنة بوضعيتها الحالية ونرجسيتها حول المداخل الأمريكية في مواجهتها ، ولعل استعراض محتويات كتابات الخدمة الاجتماعية وأهم محاور الاهتمام في ممارستها يؤكد صحة ما نذهب إليه ، فالمستعرض لكتابات خدمة الفرد في التراث المصرى على سبيل المثال سوف يكتشف أنه يستغرق في تطبيقات نفسية حول « التبول اللاإرادي » والهروب المدرسى وسرقة تافهة . . كما أن التأمل لأساليب العلاج والمواجهة سوف يلاحظ أنها تتركز حول العميل ومقابلات إجرائية مع أسرته أو مدرسيه وكان ذلك العميل معزول في النهاية عن البيئة المحيطة والمجتمع والنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لعبت الدور الأساسى في

كونه مميلاً للخدمة الاجتماعية ، وحيث يدور العلاج حول التقييم والمعونة النفسية وتقوية الذات وتحسين العلاقات البيئية . . . الخ ويتجاوز الأمر هذه الحدود عندما نلاحظ مراجع تحمل مسؤوليات في التنمية والدول النامية ، ما تزال تدور في مناقشتها حول التأكيد والتعاطف والمبادرة والانفتاح الوجداني والايحاء والاستبصار والاستيطان ، بل تؤكد بعض المراجع على « أنه كلما زادت فاعلية العلاج الذاتي — وهذا ما نرجوه — قلت جهودنا للعلاج البيئي حيث سيكتسب العميل القدرة على تعديل بيئته واستثمار مواردها بنفسه وهو الهدف الاسمي لخدمة الفرد والذي يتطلع اليه مجتمعنا النامي » (١٧) .

والأمر الجدير بالملاحظة أن استمرار التركيز على توجهات المدرسة في الخدمة الاجتماعية على مستوى المجتمع نحو جهود التنسيق والعمل الاجتماعي التطوعي ، وممارسات الترويج وغيرها من الممارسات هو في نظرنا ترف لا تحمله مشكلات وتحديات التخلف في بلدان العالم الثالث ، وهي مشكلات أمسح من المتيقن في ضوء التحذيرات بالغة الأهمية التي تصدرها تقارير الأمم المتحدة ، مشكلات بقاء ، وإن تؤدي تلك الممارسات المهنية لكسب الحرب ضد التخلف ، طالما بقيت في وضعيتها الراهنة تابع للتراث الأمريكي في تيممه ومبادئه ومناهجه وأهدافه (١٨) .

وبدون الاستغراق في التشاؤم ، يمكن القول بأن المازق المهني الذي تتعرض له الخدمة الاجتماعية كهنة انما يتجسد واقعا في مدى ما يمكنها انجازه ، في مواجهة التنمية والتخلف في بلدان العالم الثالث ، وعندنا أن استمرار المهنة في وضعها الحالي كتجسيد للتطور الفكري الغربي يبدو واقعا يصعب الفكك منه ما لم تتراكم مجموعة من العوامل الموضوعية المؤدية لتغيير ذلك الواقع ، وأولها انيثاق وهي جديد بين كتاب ودارسين الخدمة الاجتماعية في العالم الثالث ، تتبنى وجهات نظر جديدة تستند في دعواها للأهداف الاستراتيجية للتنمية ، مع الارتباط بالأساس القيمي والواقع المعاش ، متسلحة بتصور واطار نظري يفسر وضعية التخلف والتنمية بدون

(*) وسيقوم الباحث في دراسة تالية بتحليل قيم وأهداف الخدمة الاجتماعية في الكتابات المصرية .

تعبية للفكر الغربى المفترض ، وبمنهجية موضوعية تتجاوز الوقوف عند مقولة التشخيص والعلاج الى تصور شمولى يضع المهنة فى اطار العمل الاقتصادى والاجتماعى نحو التقدم ، وعلى أى الأحوال ، فان الواقع يبدو محبطا ومخيبا للأمل ، طالما ظلت محاولات البحث فى الخدمة الاجتماعية ودراساتها تنهل من التراث الأمريكى (فى أغلب الأحيان) بحيث لا تخرج من كونها مجرد رجع صدى يغلب عليه التشويه ، وطالما بقى وعى دارسى الخدمة الاجتماعية غائبا وراء قيم الفرعية والليبرالية وتوجهات العلاج النفسى ، وهو فى التحليل الآخرى لا يخرج عن كونه وعيا زئفا لمواجهة مشكلات التخلف .

الهوامش :

(١) لمزيد من المناقشات حول مفهوم التبعية وعلاقته بموقف التخلف في العالم الثالث يمكن الرجوع الى :

— الحسينى ، السيد ، التنمية والتخلف ، دراسة تاريخية بثنائية ، فى سلسلة علم الاجتماع المعاصر — الكتاب الثامن والثلاثون ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٠ ، ص ١٧٩ — ١٩٠ .

Goldstein, Howard, Social Work Practice, A Unitary (٢)
Approach, 4th ed., University of South Calorina
Press, 1976, p. 5.

(٣) يونس ، فاروق زكى ، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعى ، عالم
الكتب ، ١٩٧٨ ، القاهرة ، ص ١٥٤ .

Midgley, James, Professional Imperialism, Heineman (٤)
London, 1981 — p. 57.

(٥) انظر على سبيل المثال وليس الجمل :

— U.N. Training for Social Work : An International
Survey, 1955, The Third Survey, 1959.

Rashid R., Social Work Practice in Pakistan, in Coun- (٦)
cil on Social Word Education : An Inter-Cultural
Exploration, New York, 1967, p. 107.

Stickney, P. J. and Resnick, P. World Guide to Social (٧)
Work Education New York, International Asso-
ciation of Social Work, 1974, p. 95.

Nagpaud, H., Social Work Education in India. (٨)
In kinduka, S. k. (ed) Social Work in India, ki-
tabal Mehal, 1965, p. 224.

Weisner, S. Professional Social Work in Kenya, Low- (١)
erkabet : Kenya Institute of Administration, 1972
pp. 3-5.

Schottland Charles, The Welfare State, Harper Torch- (١٠)
Book New York, 1967, pp. 25-40.

Yiman A., Curricular of Schools of Social Work and (١١)
Community Development Training Centers in
Africa «Addis ABABA : Association for Social
Work Education in Africa, 1974, p. 51.

Shawkey A. Social Work Education in Africa, Inter- (١٢)
national Social Work, Vol. 15, No. 3 (1972)
pp. 3-16.

Paraiso, U. Education For Social Work in Latin (١٣)
America, International Social Work, Vol. 9 No. 2.
(1966) p. 19-20.

Aptecar H. Social Work in Cross-Cultural Perspect- (١٤)
tives, in S. k. kihnduka (ed), Social Work in
India, Allahabad Kitab MAHAL, 1965, p. 123.

See, Chaisson J.D. (et al) : Training for Social (١٥)
Work in Hong kong, Hong kong Gouvernement
Printer, 1962, pp. 1-23.

Stickrey P. J. and Resmik R. P. : World Guide to
Social Work Education, New York, International
Association of School of Social Work, 1974, p. 144.

(١٦) لا تكاد دراسة أجريت على مستوى الماجستير أو الدكتوراه في الخدمة
الاجتماعية في مصر أن تخلو من الإشارة إلى عدد كبير من الكتابات
والمراجع التي أصدرها الكتاب الأمريكيين والبريطانيين المشار
اليهم هنا ، كما أن الدوريات الغربية في الخدمة الاجتماعية معروفة
على نطاق واسع في تعليم الخدمة الاجتماعية في مصر ومن بينها :

- The American Social Review, Social Work.
- Social Case Work, The British Journal of Social Work.
- Journal of Education in Social Work.

وتمثلا من ذلك لا يكاد أحد المؤلفات المصرية في الخدمة الاجتماعية أن يخلو من استخدام ذات المصطلحات الأجنبية بنفس المعنى بل وينقل فقرات كاملة ، ويتبنى نفس المناهج والأيديولوجية التي وُردت في كتابات الخدمة الاجتماعية الأمريكية .

See For instance :

(١٨)

- Lucas, S. Individualism, Oxford, Blackwell, 1973.
- Hazard P. European Social Thought in the Eighteenth Centurey, London, Hollis and Carter, 1954.

(١٩) انظر على سبيل المثال :

د. يونس — فاروق زكي — الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي .

Fried Lander W. (ed), Concepts and Methos of Social Work, Eglewood Cliff, Prentice Hall, 1958, p. 2. (٢٠)

Biestek, F. The Case Work Relationship, London : Allen and Unwin, 1961- p. 137. (٢١)

(٢٢) ويؤكد كثير من الدارسين والكتاب في الخدمة الاجتماعية صحة ما يذهب اليه الباحث في كتابات الخدمة الاجتماعية . انظر على سبيل المثال :

- Pumphreys, M. Teaching of Values and Ethics in Social Work Educaton ; New York, Council on Social Work Education, 1959.

Piano ; H. The Philosophy of Social Work, Washington, Public Affairs Press, 1952.

U. N. Report on the World's Chikdren, New York, (٢٣) 1970.

Quated in J. Mahale : World Facts and Trends, New (٢٤)
York, Collier, 1972, p. 8.

World Bank : Word Development, Report, 1978, (٢٥)
p. 108.

U. N. Report on the World Social Situation, New (٢٦)
York, 1975. pp. 6-16.

(٢٧) انظر على سبيل المثال وليس الحصر :

— عبد الفتاح عثمان ، خدمة الفرد في المجتمع النامي ، الطبعة
الثانية ، ١٩٨١ ، الانجلو المصرية ، خصوصا ، صص ٢٥٩ — ٣٦٣

محاولة لوضع نموذج للخدمة الاجتماعية التنموية

دكتور محمد أحمد عبد الهادي (*)

ربما كان تناول هذا الموضوع ذا أهمية خاصة بالنسبة للخدمة الاجتماعية ، حيث تبارس المهنة على جميع المستويات : محلية أو اقليمية ، أو قومية . ولهذا فالتعرض لكييفية مساهمة المهنة في مواجهة ظاهرة التخلّف وما يتضمنه ذلك من مشكلات على كافة المستويات قد يتضمن — بالنسبة لنا كممارسين — بعض الأبعاد الجديدة ، والمواقف المختلفة لى نتحرك نحو وضع نموذج للخدمة الاجتماعية التنموية :

ولهذا فقد يكون من الضروري أن نبدأ بعرض بعض الاعتبارات الأساسية التى ينبغى أن تكون واضحة تماماً لتناول هذا الموضوع . ولعل أهم الاعتبارات ما يلى :

- الاشارة الى معنى التخلّف وتحديد بعض المتغيرات المتعلقة بظاهرة التخلّف .
- تحديد طبيعة العلاقات بين هذه المتغيرات وبعضها البعض .
- السياق الاجتماعى والاقتصادى والثقافى للمجتمع المصرى .
- اتجاهات الخدمة الاجتماعية التنموية في إطار ما تم عرضه من تحليل لأبعاد ظاهرة التخلّف .

(*) الأستاذ المساعد بكلية الخدمة الاجتماعية — جامعة حلوان .

وبالإشارة الى ما سبق عرضه من اعتبارات تبدأ بالاعتبار الأول والخاص بمعنى التخلف وما يتعلق به من متغيرات . في هذا الإطار نلاحظ أن المجتمع العالمى ينقسم في وقتنا هذا الى مجموعتين من الدول : احدها احرزت تقدما كبيرا من الثراء المادى والتقدم التكنولوجى والتفوق الحضارى ، ويطلق عليها فى الاصطلاح المستحدث تعبير الدول الغنية أو المتقدمة ، والاخرى مازالت متأخرة ماديا وتكنولوجيا وحضاريا واجتماعيا ، ويطلق عليها فى الوقت الحاضر تعبير الدول النامية بعد أن كان يطلق عليها اصطلاح الدول المتخلفة .

ولقد ظهر فى الواقع مفهوم الدول النامية فى الاستخدام الدولى بعد الحرب العالمية الثانية ، وشاع استخدامه أولا فى نطاق المنظمات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة ليشير الى الدول التى كانت توصف فى الماضى بأوصاف فيها كثير من التعسف مثل الدول المتخلفة أو الدول المتأخرة . وواضح من هذه المسميات أنها تمثل أحكاما تقديرية فى الحالات الاقتصادية والاجتماعية ، الغرض منها مقارنة الدول بعضها ببعض وترتيبها بحيث تأخذ كل منها مكانا فى سلم الترتيب الاقتصادى والاجتماعى .

ويعنى مفهوم التخلف من الناحية اللغوية عدم القدرة على ملاحقة التركيب . ويشير مفهوم الدول المتخلفة الى هذه الدول التى لم تصل فى نموها الى الدرجة التى تتيح لها اشباع احتياجات أفرادها بشكل مرض (١) . ويرى البعض أن مفهوم الدول المتخلفة لابد وأن يشير الى مستوى النمو الذى تحققه الدول بالنسبة لما هو متاح لها من موارد طبيعية وبشرية (٢) . ونتيجة لقصور كثير من المحاولات الفكرية فى التعريف بالدول النامية وتركيز كل منها على عامل معين باعتباره المجال الأساسى لوصف ظاهرة التخلف أو التقدم ذهب بعض العلماء الى استخلاص خصائص عامة تشترك فيها كل الدول النامية (المتخلفة) وعلى الأخص من النواحي الاقتصادية والديموقراطية والثقافية والسياسية بحيث يقدموا صورة اقرب الى التكامل لظاهرة التخلف . وسوف نحاول فيما يلى الإشارة الى بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لظاهرة التخلف .

أولاً : المتغيرات الاقتصادية لظاهرة التخلف :
يمكن تلخيص أبرز هذه المتغيرات على النحو التالي :

١ - انخفاض متوسط دخل الفرد :

من المعلوم أن متوسط دخل الفرد السنوي - بمعنى تصيب الفرد من الدخل القومي - هو الاداة الاقتصادية الأساسية في معرفة ما إذا كان البلد المعين متخلفاً أم لا ، وقد اتفق على اعتبار البلاد التي يقل فيها متوسط دخل الفرد السنوي عن حد معين وليكن ٣٠٠ دولار سنوياً بلاد متخلفة (٣) .
والانتقاد الأساسي الموجه إلى هذا المعيار هو أن مستوى المعيشة لا يتحدد فقط بمتوسط الدخل ، وإنما يتحدد كذلك بعوامل أخرى مثل مستوى التعليم ومستوى الصحة ... الخ ، كما أن متوسط دخل الفرد في الدول المنتجة للبتترول مثل السعودية ومنزويلا أعلى من متوسط دخل الفرد في دول مثل فرنسا وبريطانيا وليس معنى ذلك أن هذه الدول أكثر تقدماً منها بل العكس صحيح .

٢ - نقص رؤوس الأموال :

تعانى معظم البلاد المتخلفة من مشكلة نقص رؤوس الأموال وذلك بسبب ونتيجة في نفس الوقت ويطلق عليه « الدائرة المفرغة للفقر » .
فبالنسبة لعرض رؤوس الأموال فإنه يتسم بالنقص الناتج عن ضعف القدرة على الادخار الناتج عن انخفاض مستوى الدخل الناتج عن ضعف الاستثمارات ... الخ . أما بالنسبة لطلب رأس المال فإنه يتسم أيضاً بالانخفاض بسبب ضعف الحافز على الاستثمار الناتج عن ضعف القوة الشرائية بسبب انخفاض مستوى الدخل الناتج عن ضعف الإنتاجية بسبب انخفاض رؤوس الأموال وهكذا (٤) .

٣ - ضعف التصنيع :

نلاحظ أن معظم البلاد المتخلفة تعاني من ضعف التصنيع ، ومن مظاهر ذلك انخفاض نسبة الإنتاج الصناعي إلى الإنتاج الكلي ، وقلة نسبة

العاملين بقطاع الصناعة بالمقارنة بقطاع الزراعة وقطاع انتاج المواد الأولية وان وجدت بعض المشروعات الصناعية فانها تفتقر الى التكامل الرأسى والائقى بينها . كما أن اسهام البلاد المتخلفة فى اجمالى الانتاج الصناعى العالى محدود للغاية (٢٧) .

٤ - انتشار البطالة المتفعة :

تمانى البلاد المتخلفة من انتشار البطالة المتفعة ، بمعنى وجود افراد وفئات ، رغم انها قد تمارس أعمالا معينة ، الا انها لا تضيف شيئا يذكر الى الناتج القومى ، ومن ذلك الباعة الجائلين والخدم . وهذا يشكل عبءا امام هذه البلاد فى سعيها للخروج من الدائرة المفرغة للفقر ، لأن هؤلاء الأفراد - وهم لا يضيفون شيئا الى الناتج القومى - يقتسمون دخول الأفراد المنتجين مما يؤدى الى تقليل الادخار وبالتالي معدل التكوين الرأسمالى . ويرتبط بهذه المشكلة مشكلات عدم التوظيف والتشغيل الكامل للموارد (٢٨) .

٥ - المشكلة السكانية :

تمانى معظم البلاد المتخلفة من ارتفاع معدل النمو السكانى وارتفاع الكثافة السكانية ، وارتفاع معدل المواليد والوفيات ، وبالتالي انخفاض متوسط عمر الفرد . وهذه المشكلة السكانية هى أساس المشكلة الاقتصادية فى البلاد المتخلفة لأنها تؤدى الى تحويل جزء كبير من الانتاج الى انتاج السلع الاستهلاكية وتؤدى الى انتشار البطالة المتفعة ، وامتصاص جزء كبير من الدخل القومى (٢٩) .

٦ - التبعية الاقتصادية :

ومن مظاهرها اعتماد البلاد المتخلفة على العالم الخارجى بدليل النسبة العالية التى يملها قطاع التجارة الخارجية فى اقتصاديات هذه البلاد ، وسيطرة المؤسسات الأجنبية على عمليات التجارة الخارجية والاعتماد على تصدير غدد محدود من السلع الزراعية والمواد الأولية فى مقابل استيراد السلع الصناعية ، وهو ما يؤدى الى عدم استقرار فى اقتصاديات هذه

البلاد المتخلفة كرد فعل لتقلبات السوق العالمية . والملاحظ ان معدلات التبادل الدولى تتجه فى غير صالح البلاد المتخلفة (٨) .

ثانيا : المتغيرات الاجتماعية لظاهرة التخلف :
ويمكن تلخيص هذه المتغيرات على النحو التالى :

١ - طبيعة البناء الطبقي :

من أهم سمات البناء الطبقي فى المجتمع المتخلف عدم وجود طبقة وسطى نشطة ، والتفاوت الكبير بين الطبقات (غنى - فقير) وجود النواصل بين الطبقات وانخفاض درجة الحراك الاجتماعى Social Mobility بمعنى صعوبة الانتقال من طبقة الى أخرى ، وميل الطبقة الغنية الموسرة الى الاستهلاك الترفى « التفاخرى » (٩) .

٢ - طبيعة البناء التعليمى :

من أهم سمات البناء التعليمى فى المجتمعات المتخلفة الارتقاع الحاد فى نسبة الأمية ، وكذلك الاهتمام فى نظام التعليم بأسلوب الحفظ والاستظهار ، والتلقين دون تنمية أسلوب التفكير العلمى ، بالإضافة الى هجرة العقول بمعنى تسرب الخبرات العلمية والأكاديمية من البلاد المتخلفة الى البلاد المتقدمة سعيا وراء مستوى معيشى أفضل .

٣ - طبيعة البناء الإيكولوجى :

من أهم سمات البناء الإيكولوجى فى البلاد المتخلفة انخفاض درجة التحضر Urbanization فلا تزال هذه البلاد يسيطر عليها الطابع الريفى بمعنى تركيز معظم السكان فى الريف ، ومع ذلك فان بعض هذه البلاد تشهد ظاهرة الانحطاط فى التحضر over urbanization أى تضخم المدن سكانيا دون توفر ما يلزم السكان من خدمات ومرافق (١٠) .

٤ - طبيعة القيم السائدة :

يتسم نمط القيم السائد فى المجتمعات المتخلفة بعدة خصائص رئيسية

منها : سيادة قيم السلبية والتفردية والتواكل والمحافظة على التقاليد والميل الى رفض الجديد أو التخوف منه . كما يرتبط بذلك أن قيمة الفرد ومكانته في المجتمع تتحدد بناء على عوامل السن والجنس ، وليس على اعتبارات الكفاءة في العمل والإنجاز . كما أن المركز الاجتماعي للمرأة منخفض بشكل واضح ، وقد يرجع ذلك الى النظرة التقليدية للمرأة من منطلق فكرة « الحريم » أو النظر اليها كعبد اقتصادي (١٧) .

ومن السمات الأخرى الميزة لنمط القيم السائد في المجتمعات المتخلفة النظر باحتقار الى بعض الأعمال اليدوية ، والجمود المهني بمعنى عدم قابلية الفرد للانتقال من مهنة توارثها عن آباءه الى مهنة حديثة .

ثالثا : المتغيرات السياسية لظاهرة التخلف :

ويمكن الإشارة الى هذه المتغيرات على النحو الآتي :

أ - عدم الاستقرار :

تعانى معظم الدول المتخلفة من مشكلة عدم الاستقرار السياسي ومن مظاهر ذلك ما يلي :

(أ) تزايد الاضطرابات الاجتماعية وأعمال العنف الشعبي ، وهو ما يعود في كثير من الأحيان الى الحرمان الاقتصادي ، وما يؤدي اليه من ثورات .

(ب) عدم وجود قواعد واضحة لاتخاذ القرارات بسبب سيطرة القائد الفرد المستبدة على الحياة السياسية بما يجعل من الصعب التحكم بالسلوك والميل الى التغير المستبد (١٨) .

(ج) يرتبط بما سبق ، تصاعد دور العسكريين في السياسة في الدول المتخلفة وهو ما يدل عليه كثرة الانقلابات العسكرية في هذه الدول (١٩) . ويمكن تفسير أسباب تدخل العسكريين في السياسة

على أساس ما يتبع به العسكريون من قوة بالمقارنة بالمدنيين
من حيث احتكار السلاح والتفوق في التنظيم .

٢ - انخفاض معدل المشاركة السياسية :

يقصد بالمشاركة السياسية ، العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا
في الحياة السياسية والاجتماعية وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع
الاهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه
الأهداف . وحتى تكون المشاركة فعالة لا بد من تنظيم المواطنين في تنظيمات
اجتماعية وسياسية ، ولكن ليس من المهم وجود العديد من المنظمات مثل
الأحزاب والنقابات ، وإنما المهم أن يكون لهذه المنظمات - ولو بدرجات
متفاوتة - القدرة على الوصول الى مراكز التأثير (١٤) .

ويلاحظ انخفاض معدل المشاركة السياسية في معظم الدول المتخلفة ،
فالمواطنون لا يهتمون ولا يناقشون المشاكل العامة ، وهناك فجوة بين النخبة
والجماهير ، وان وجدت منظمات أو أحزاب أو نقابات أو جمعيات .. الخ .
تكون خاضعة في معظم الأحيان للنخبة الحاكمة ، وليست لديها القدرة أو الفرصة
للوصول الى مراكز التأثير أي أن ضعف المشاركة في الدول المتخلفة يرجع
الى طبيعة بناء القوة في تلك الدول (١٥) . ويرى روجر سكوت Scott
ضرورة اهتمام هذه الدول المتخلفة - أو الجديدة كما يسميها - ببناء مؤسسات
سياسية قوية لها القدرة على إثبات التطلعات والطموحات السياسية
للجماهير وفي مقدمتها المشاركة السياسية (١٦) .

٣ - عدم ترشيده السلطة :

يقصد بترشيده السلطة العقلانية في اتخاذ القرار السياسي ، ويلاحظ
أن هذه العقلانية مفقودة في المجتمعات المتخلفة ، فالقرارات السياسية غير
رشيدة ، وتعتبر عن انطباعات شخصية ودون أي تقدير سليم للموقف .

٤ - عدم الاندماج أو التكامل القومي :

يتضمن الاندماج أو التكامل القومي National integration مدة

مستويات : فهو على المستوى الأول يشير الى الولاء القومى بمعنى الانتقال بالولاء من الاطار القبلى أو المحلى المحدود الى الاطار القومى وخلق الشعور بالهوية القومية ، وعلى المستوى الثانى يشير « الاندماج القومى » الى الوحدة الاقليمية بمعنى عدم وجود اختلافات كبيرة وواضحة بين اقاليم الدولة ، بين الريف والمدينة ، بين العاصمة والمدن الأخرى . ويشير على المستوى الثالث الى عدم وجود فجوة بين النخبة والجماهير . ويشير على المستوى الرابع الى توفر نظام قيم موحد ، بمعنى توفر حد أدنى من الاتفاق العام حول القيم السائدة ، وبصفة خاصة فيما يتعلق منها بالاطار الدستورى وقواعد اللعبة السياسية (١٧) .

٥ - مشاكل البيروقراطية :

يشير مصطلح البيروقراطية Bureaucracy الى شكل من اشكال التنظيم يتصف بخصائص معينة من قبيل التدرج أو الهرارية Herarchy والتخصص Specialization وتقسيم العمل . وقد يستخدم هذا المصطلح من قبل بعض العلماء للإشارة الى خصائص سلوكية تميز العاملين بالإدارة مثل الموضوعية والزسمية . وهذا هو المعنى العلمى للمصطلح ، أما المعنى الشائع عند العامة فيرتبط بالجبود والروتين والتخلف وعدم المبادرة (١٨) .

ومن أهم مشاكل البيروقراطية فى الدول المتخلفة ما يلى :

(أ) نقص وعدم كفاية القوة البشرية الماهرة اللازمة والضرورية لتنفيذ برامج التنمية .

(ب) التفتت وهو ما ينشعب الى اكتظاظ المنظمات المختلفة للجهاز الإدارى بالموظفين ، والتزايد المستمر فى عدد الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات ومختلف المنظمات الادارية بالإضافة الى التزايد المضطرد فى النفقات الادارية فى شكل رواتب وأجور (١٩) .

العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية لتظاهرة التخلف

أولا - دراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية على المتغيرات الاجتماعية :

١- آثار التنمية الاقتصادية على البناء الاجتماعي :

تؤدي التنمية الاقتصادية الى تحسين مركز المرأة في المجتمع ، خاصة مع نزول المرأة في ظل سياسات وخطط التنمية التي يباين العمل المختلفة الى جانب الرجل . ومن ناحية ثانية تؤدي التنمية الاقتصادية الى اثارة وتعميق مشكلة « الصراع بين الاجيال » حيث يقترن بالتنمية ظهور فئات مدافعة عن التنمية ، وفئات أخرى معارضة لها ، وهو ليس صراعا طبقيًا ، وإنما هو صراع بين اجيال ، بين جيل يتبنى أسلوب حياة قائم على التجديد والتطوير وجيل آخر يتبنى أسلوب حياة أساسه التوقف « والتحجر » . ومن ناحية ثالثة فان التنمية الاقتصادية وهي تقترن بالتوسع في التصنيع تؤدي الى هجرة متزايدة من الريف الى المدينة ، وهي ليست فقط هجرة « جسمية » بل هي ايضا هجرة قيمية وسلوكية وبدلاً من أن « يتمدين » هؤلاء الريفيين المهاجرين فانهم يحاولون « تريف » المدينة أي اسباغ الطابع الريفي عليها .

٢- انخفاض مستوى المعيشة ونقص الموارد المالية والمشاكل الثقافية والعلمية :

من ناحية مشكلة « هجرة العقول » Brain Drain فان عملية تسرب العلماء والفنيين وأصحاب التخصصات العلمية والاكاديمية العالية من البلاد المختلفة الى أوروبا الغربية والولايات المتحدة تتم عادة تحت تأثير اغراء « المال » نظرا لانخفاض الدخول ومستويات المعيشة في البلاد المختلفة ، وبالتالي فان هذه الهجرة تكون عادة سعياً وراء مستوى معيشة أعلى . ودخل كبير .

ومن ناحية ثانية فان تخلف البحث العلمي في البلاد المختلفة يرجع أساساً الى مشكلة مالية ، فبينما تخصص الدول المتقدمة حوالي ٣٪ من

الناتج القومي الإجمالي للبحوث العلمية ، فإن البلاد المتخلفة لم تصل
بعد الى تخصيص نسبة ٣.٠-٤.٠٪ من ناتجها القومي الهزيل ، أما في مصر
فلا يتمدئ نصيب البحث العلمى من الناتج القومى نسبة ٠.١٪ .

ثانيا - تأثير المتغيرات الاجتماعية على المتغيرات الاقتصادية :

ويمكن هنا دراسة النقاط الرئيسية التالية :

١ - القيم والأوضاع الاجتماعية أساس المشكلة الاقتصادية :

من ناحية نجد أن مشكلة نقص رؤوس الأموال ، ونقص المخفزمات
والاستثمارات ، التى تعانى منها معظم البلاد المتخلفة ، ترجع الى نمط القيم
الاجتماعية السائدة . فالفئات الغنية فى المجتمعات المتخلفة تنبسط بقيم
«المباهاة والتفاخر» وهو ما ينعكس فى نمط الاستهلاك الترفى . وهذا الاستهلاك
لا يتفق وامكانيات البلاد المتخلفة ، مثل هذه الانماط الاستهلاكية الترفيعة
تؤدى الى زيادة الانفاق ، وبالتالي قلة الادخار والاستثمار .

ومن ناحية ثانية فان تزايد السكان ، بانعكاساته الاقتصادية الخطيرة ،
يرجع الى قيم اجتماعية من قبيل الزواج المبكر ، وتعدد الزوجات ، الطلاق ،
الرغبة فى تكوين « عائلة كبرى » ، التواكل ، بالاضافة الى الأمية وانخفاض
الوعى . وطبقا لنظرية « مالتس » فإنه مع استمرار زيادة السكان —
ومقا لمتواليه هندسية ، بينما انتاج الغذاء يتم بموجب متواليه عددية — ومع
ما تعانيه هذه البلاد المتخلفة أصلا من نقص الطعام Shortage of food
ينشأ خطر « المجاعة » (٢) .

٢ - العلم والثقافة وتحقيق التنمية الاقتصادية :

ان تحقيق التنمية لا يتم فقط باستيراد الآلات والمعدات والتكنولوجيا
المتقدمة ، وانما لابد من تطويع هذه التكنولوجيا بما يتفق وأوضاع البلاد
المتخلفة ، وكذلك لابد من أن يصبح العلم سمة مميزة للثقافة ، ولابد من
القيام بتخطيط أوجه النشاط العلمى والتكنولوجى فى هذه البلاد ، والاهتمام

بتعليم وتدريب الأفراد فنياً ومهنياً ، وبهذا فقط يمكن لهذه البلاد أن توفق بين :
« الأصالة » و « الفاعلية » .

وقد عبر مدير عام اليونسكو عن هذه الحقيقة بقوله (٢١) :
« أن التنمية هي العلم وقد أضحت ثقالة » .

العلاقة بين المتغيرات السياسية والمتغيرات الاجتماعية لظاهرة التخلف

أولاً — تأثير المتغيرات الاجتماعية على المتغيرات السياسية :
يمكن دراسة المظاهر الرئيسية من خلال النقاط الآتية :

١ — طغيان عنصر الشباب وعدم الاستقرار السياسي :
يربط البعض بين طغيان عنصر الشباب في التركيب السكاني في معظم المجتمعات وبين عدم الاستقرار السياسي على أساس أن الشباب أكثر استعداداً من غيرهم للرفض والسلوك الثوري — لما تتميز به فترة الشباب من قوة جسدية وعقلية ، والرفعة في الحركة والانطلاق دون أي قيود ، وعدم وضوح الرؤية وعدم تحمل المسؤولية — فإن الشباب يرفض الوضع القائم ، ويرى فيه قيوداً تحد من حركته . ومن هنا ينشأ تطابق بين موقف الشباب السياسي والموقف اليساري (٢٢) . والواقع أن هذا التحليل يؤخذ عليه اغفال متغيرات هامة في تفسير عدم الاستقرار السياسي من قبيل : الحرمان الاقتصادي .

٢ — الأوضاع الاجتماعية وخصائص الرأي العام في المجتمعات المتخلفة ::
من أهم خصائص الرأي العام في المجتمعات المتخلفة : السطحية وعدم العمق ، وصغر حجم شرائح الرأي العام المعتدلة ، وكبر حجم شرائح الرأي المستعصية وكبر حجم شرائح من لا رأى له (٢٣) . ويمكن تفسير هذه الخصائص بالنظر إلى الأوضاع الاجتماعية في البلاد المتخلفة أن كبر حجم شرائح من « لا رأى له » ترجع إلى انتشار الأمية وعدم الاهتمام بالمشاكل

العامة :أو الخوف من السلطة . والسطحية وعدم العمق ترجع الى الامية وعدم الوعي وعدم مناقشة المشاكل العامة ، وان كبر حجم شرائح الرأي العام المستعصية يرجع الى طغيان عنصر الشباب وكذلك يعكس مشاكل عدم الانتماء القومى .

تأثير التغيرات السياسية على التغيرات الاجتماعية

ثانيا : يمكن حراسة المظاهر الرئيسية لهذا التأثير على النحو التالى :

١- التطفل السياسى فى النظام الاجتماعى :

الملاحظ ان هناك « تطفل سياسى » فى النظم الاجتماعية فى البلاد المتخلفة ، وتقوم بهذا التطفل المؤسسات السياسية لضمان تنفيذ السياسات العامة . ويبرز ذلك بصفة خاصة فى البلاد الافريقية التى يوجد بها نظام الحزب الواحد ، خاصة اذا ما كان حزبا « جماهيريا » ، حيث لا يقتصر دور الحزب على أوجه النشاط المحدودة نسبيا والتى تمارسها الأحزاب فى النظم الغربية ، وانما يكون للحزب دورا متسعا حتى يكاد يشمل كل أوجه الحياة الاجتماعية . وفى هذا الخصوص تقول « روث شافنز مورحنتاو » (٢٤) « الأحزاب الجماهيرية فى افريقيا تهتم بكل شئ من المهد الى اللحد ، بالميلاد والتنشئة والدين والزواج ، والطلاق ، واللعب ، والقروض ، والهجرة ، والصحة ، والنظام العام ... الخ ، وليس فقط بالنجاح الانتخابى » .

وبناء على ذلك فان أزمة « التطفل السياسى » تثير تساؤلات حول مدى قدرة المؤسسات السياسية على « التطفل » فى الاطار الاجتماعى — الاقتصادى ، وتنفيذ السياسات والقرارات الحكومية والسيطرة الفعلية على اقليم الدولة ووجود السلطة المركزية فى الاقاليم ... الخ .

٢ — تأثير وسائل الاعلام الجماهيرية على القيم الاجتماعية :

تعرض فيما يلى لتأثير بعض وسائل الاعلام فى القيم الاجتماعية (٢٥) .

١ - الصحافة : لا يقتصر تأثيرها فقط على المسائل الهامة الحيوية للإنسان ، بل يمتد الى كافة نواحي حياته ، فهي تؤثر على ذوقه وميوله وأخلاقياته ومثله وقيمه ، وتؤثر في فهمه لمعنى العدل والحرية وفي تقيمه للناس . . . الخ . ومع ذلك فان تأثير الصحافة في المجتمعات المختلفة يظل محدودا نسبيا لانتشار الأمية .

٢ - الإذاعة : تأثيرها في المجتمعات المتخلفة يفوق تأثير الصحافة ، لأنها لا تتطلب معرفة القراءة والكتابة ، ولا تستهلك جزء كبيرا من وقت الإنسان . وهي هامة في تكوين قدر من وحدة التفكير والذوق العام بين أفراد المجتمع ، وفي خلق التكامل السياسي والاجتماعي عن طريق تحقيق قدر من وحدة التفكير والشعور والهدف والقيم اللازمين لتماسك المجتمع وحث الناس على الاهتمام بالمسائل العامة ، ومحو الأمية . . . الخ .

٣ - التلفزيون : يتميز عن الصحافة والإذاعة بأنه يجمع بين الصوت والصورة ، وهو كالإذاعة لا يحتاج الى الالمام بالقراءة والكتابة . والتلفزيون في المجتمعات المتخلفة يعد أداة قوية لجذب المجتمع في وحدة واحدة ، كما يعد مدرسة لتعليم الأسرة بأكملها من مجرد تعلم القراءة والكتابة الى تفوق الفنون والآداب ، ومع ذلك يظل تأثير التلفزيون في المجتمعات المتخلفة محدود نسبيا بالمقارنة بالإذاعة لارتفاع ثمنه .

٤ - السينما : يمكنها نقل معاني وأفكار وقيم اجتماعية وسياسية بدرجة تفوق ما يمكن لأي وسيلة أخرى ، لضخامة امكانياتها بالمقارنة بالتلفزيون ، لاعتمادها على التصوير الخارجي واستخدام المؤثرات الصوتية . . . الخ .

كما تستخدم لغة الحديث اليومي البسيط ، مما يجعل السينما أقرب الى الحياة الواقعية وبالتالي يزيد تأثيرها على الجماهير . وتعتمد الأساليب

الروائية بصفة خاصة ذات تأثير هام عن طريق ما تبرزه من مثل وقيم ومعايير للسلوك ومبادئ أخلاقية .

٥ - المسرح : يمكن أن يساهم بفاعلية في غرس القيم المرغوب فيها ، ومحاربة العادات والتقاليد والقيم المناوئة لجهود التنمية . وهنا تبرز أهمية المسرحيات الكوميدية التي تستمد موضوعاتها من الواقع . ومع ذلك فإن تأثير المسرح يظل قاصرا على عدد محدود من الجماهير كما أن تأثيره يظل قاصرا على الفئات فوق الدنيا ، وعلى المثقفين .

تعقيب :

في إطار ما سبق عرضه نلاحظ ما يلي :

١ - أن متغيرات ظاهرة التخلف متنوعة : متغيرات اجتماعية ، متغيرات اقتصادية ، متغيرات سياسية . هناك أيضا المتغيرات الثقافية لظاهرة التخلف وقد تعرضنا لها عند الحديث عن المتغيرات الاجتماعية .

٢ - أن طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات تقوم على التفاعل interaction والتأثير المتبادل . على أن كل هذه المتغيرات تؤثر وتتأثر بالمتغيرات الأخرى وهي ليست علاقة سبب ونتيجة .

٣ - مادام هناك ارتباط وثيق بمعنى التفاعل والتأثير المتبادل بين مختلف متغيرات ظاهرة التخلف ، فإن التنمية يجب أن تكون عملية شاملة متعددة الأبعاد . وتشمل كافة أبنية المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

وفي إطار ذلك يمكن أن نحدد السياق الاجتماعي الاقتصادي والثقافي للمجتمع المصري (١٩٧٧) :

(١) المجتمع المصري ذو حضارة متصلة تمتد لآلاف السنين ، ورغم تخلف هذا المجتمع إلا أنه يملك مقومات الحضارة ومن ثم الانطلاق لتكرار حضاراته الماضية متى توفرت الأسباب المؤدية الى هذا الانطلاق .

(٢) المجتمع المصري مجتمع شرقي متدين يتمسك بأهواب الدين . ومن ثم فإن أي تغيير يزعج أقداره في المجتمع ، ولا يتماشى مع القيم الدينية ، يكون مآله الفشل ويواجه بمقاومة عنيدة .

(٣) المجتمع المصري مجتمع تأصل فيه عددا من المشكلات . بحيث أصبحت المشكلات جزء لا يتجزأ من معوقات نموه .

(٤) هناك ظواهر كثيرة غير مرغوبة في المجتمع المصري مثل تنشي الأمية

زيادة معدلات الوفيات والمواليد ، ارتفاع نسبة البطالة المقنعة .
انخفاض معدلات الانتاج الزراعى والصناعى ، وكذلك انخفاض
مستوى الغذاء ومستوى الصحة . وهبوط مستوى المهارات الفنية ،
وتتميز الأسرة المصرية بتقاليد وعادات وأنماط استهلاكية قد لا تكون
مواتية دائما للتنمية ، ووجود مجتمعات محلية متخلفة وهامشية في
المدينة وكذلك وجود عدد من المشكلات بالمجتمعات الريفية .

(٥) المجتمع المصرى يضع الخطط الاقتصادية المتتابعة من أجل تنمية ورفع
مستوى معيشة سكانه »

في إطار ما سبق شرحه يمكن القول أن الخدمة الاجتماعية التنموية هي
ذلك النوع من الممارسة المهنية الذى يتعامل مباشرة مع تحديات التنمية
ويساهم بإيجابية وفاعلية في رفع مستوى معيشة المواطنين اقتصاديا
 واجتماعيا وباضطراد ويساهم في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل
القومى مقوما بما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات .

ولذا نثار هنا بعض التساؤلات حول :

- مقتضيات التنمية .
- مجالات التنمية التى يمكن أن تتحرك في إطارها مهنة الخدمة الاجتماعية .

أولا : مقتضيات التنمية :

أن الجهد اللازم للخروج من حالة التخلف الى حالة النمو الاجتماعى
والاقتصادى في الدول النامية يتطلب عملا موجهًا الى كافة الجهات الرئيسية
ويصعب على الأفراد القيام بمثل هذا الجهد ومن ثم يتطلب الأمر تدخل
الدولة من أجل تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى المطلوب . وسواء
كان هدف التنمية هو القضاء على سمات التخلف وأحداث تقدم اقتصادى
 واجتماعى في الدول النامية أو كان الوصول الى مستوى اقتصادى واجتماعى
أكثر ارتفاعا مثل الدول المتقدمة فان ذلك يتطلب العمل على تحقيق مقتضيات
التنمية التى يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تطور نظم التعليم بما يتناسب واحتياجات كل بلد من البلاد لخدمة أغراض برامج التنمية .
- زيادة القدرة الانتاجية للجهاز الاقتصادى عن طريق زيادة رأس المال المستثمر وزيادة الكفاءة الانتاجية للعاملين .
- الحد من البطالة الظاهرة والمستترة وتوجيه القوى المعطلة الى المشاركة فى الانتاج وزيادة الدخل القومى ..
- العمل على عدالة التوزيع الذى يتمثل فى الأجور والمعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوفير الخدمات المتعددة فى مجالات التعليم والصحة والاسكان والترويج وما شابه ذلك .
- القضاء على التركيز المفرط أو التخصص المفرط فى الانتاج ، ومن ثم يمكن القضاء على الاعتماد الكبير على التجارة الخارجية دون أن يؤدي ذلك الى الاخلال بمبدأ التبادل الدولى القائم على التخصص فى انتاج السلع ذات المزايا النسبية الأكبر .
- خلق السوق اللازم لاستيعاب الزيادة فى الانتاج سواء كان ذلك الاستيعاب فى السوق الداخلى أو الخارجى .
- زيادة نصيب الفرد من رأس المال الاجتماعى كالطرق ووسائل الرى والصرف والكبارى والخزانات والموانئ والمطارات ... الخ (٣٧) .

مجالات التنمية التى تساهم فيها الخدمة الاجتماعية :

- يمكن للخدمة الاجتماعية أن تساهم بفاعلية فى العمل على حل المشكلات الناجمة عن حدوث التغير المطلوب على تنفيذ برنامج التنمية ، هذا فضلا عن قيامها بدور فعال فى خلق المناخ الاجتماعى المناسب لممارسة عملية التنمية ، ثم العمل على اتساع نطاق الخدمات اللازمة لسكان المجتمع ورفع مستواها . ويمكن للخدمة الاجتماعية أن تساهم فى المجالات الآتية الخاصة بالتنمية .

١ - العمل على أحداث التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في زيادة الانتاج المادى واستثارة المواطنين للاعتماد على انفسهم في تحسين بيئاتهم بدون الاعتماد المطلق على الدولة (٢٨) .

٢ - ازالة العوائق الاجتماعية التى تعوق التقدم الاقتصادى .
حيث انه من المعروف أن بعض العوامل الاجتماعية تعوق زيادة الانتاج المادى ، والخدمة الاجتماعية يمكن أن تسهم في ازالة هذه العراقيل لتمكين الاقتصاد القومى فى الدول النامية من الازدهار .

ويمكن أن تمارس الخدمة الاجتماعية فى اطار ذلك مجموعة من العوامل التى تهدف الى اقناع سكان المجتمع بالحد من استهلاكهم وتكوين المدخرات ، وتوجيه المواطنين كى يقوموا بتنظيم النسل حتى ترتفع معدلات الزيادة السنوية فى الدخل القومى عن معدلات الزيادة فى المواليد .

٢ - القضاء على المشكلات المصاحبة لمعطيات التنمية :

حيث يلاحظ انتشار كثير من المشكلات فى المناطق التى زحف اليها التحضر مثل تفكك الروابط الأسرية ، قلة العناية بالأطفال ، ضعف الروابط بين الجماعات الأولية وشعور الفرد فى المجتمع الحضرى بأنه يعيش فى عزلة . ومن ثم تزداد قابليته للإصابة بالأمراض النفسية .

ويمكن للخدمة الاجتماعية أن تساهم فى حل هذه المشكلات من خلال :
* اجراء البحوث التى تساعد على وضع تنبؤ على درجة من الدقة يحدث مشكلات معينة ثم وضع خطة لحل مثل هذه المشكلات أو التقليل منها .

* تنشئ خطط الخدمة الاجتماعية مع خطط التنمية القومية .

* تحديد المشكلات الشائعة فى المجتمع والعمل على علاجها على المستوى القومى والمحلى .

* ادراك الاختصاصيين الاجتماعيين أن عملية التغيير التى تمر بها المجتمعات

تزداد بسرعة كلها ازداد تقدم المجتمع تكنولوجيا ، وان عليهم اذن ان يتوقعوا ظهور الكثير من الآثار الضارة التي لابد ان تحدث نتيجة للتغيرات ومن ثم هناك دور علاجي وانمائي يقع على عاتق الاخصائي الاجتماعي وهذا يكسبه أهمية خاصة ، في المجتمعات حيث ان تحرر الناس من مشكلاتهم والاهم من صميم مسئولية المجتمع (٣٦) .

١٠. اطار الخدمة الاجتماعية التنبؤية :

١ — الدور التنبؤي للخدمة الاجتماعية يتطلب اعادة النظر في انماط الممارسة القائمة لتصبح أكثر استجابة لاحتياجات ومقتضيات التنمية — السابق الاشارة اليها — بل قد تدعو الحاجة الى تعديل في اولويات الممارسة مع العناية بمشكلات الجاهل ذات الانعكاسات السلبية على قضية التنمية .

فالخدمة الاجتماعية حتى الآن لم تترك اثرا ملموسا ، بل لم يكن لها موقف واضح من عديد من المشكلات الجاهلية في كثير من الدول المتخلفة (النابية) مثال ذلك مشكلة الأمية . وقضية الديمقراطية ودور المواطنين في اتخاذ القرار على الرغم من ارتباط ذلك بجوهر الخدمة الاجتماعية . ولم يكن للخدمة الاجتماعية موقف واضح من الطائفية في عديد من الدول النامية ، ومن مشكلة العمالة المهاجرة الى الدول العربية ، والمشكلات الحديثة المرتبطة بالتضرر والتصنيع مثل تلوث البيئة ادمان المخدرات ، الاسكان . هذا الوضع من جانب الخدمة الاجتماعية يجردها من أي دور في مجال العمل السياسي ، حيث تأخذ المشكلات الفردية معظم نشاط الاخصائي الاجتماعي فلا يبقى له شيء يفكر لقضايا التغيير الاجتماعي .

٢ — الدور التنبؤي للخدمة الاجتماعية يتطلب منها ان تعمل مع قضايا المجتمع واصلاح النظم الاجتماعية ، وما لم ترفع الخدمة الاجتماعية من دورها المهنى الى هذا المستوى فسوف يظل هذا الدور ثانويا أو هامشيا .

٣ — ان تركيز الخدمة الاجتماعية على النظرة الشاملة في الممارسة بدلا من

توزيع أنشطة الخدمة الاجتماعية بين المشكلات الفردية وتحسين الأحوال الاجتماعية الأمر الذي يقتضى نظرة جديدة للمشكلة لا تقتصر على المنظور الفردى أو المنظور العيى ، وإنما فهم واقع الحياة حيث التلاحم بين الحقائق النفسية الداخلية وبين الوسط الخارجى المحيط . الأمر الذى ينعكس على تعدد الأدوار بالنسبة للاخصائى الاجتماعى . ومرونة الانتقال من دور الى آخر حسب مقتضيات الموقف .

٤ — إعادة شاملة لبرامج اعداد الاخصائى الاجتماعى من خلال تدعيم وتوسيع الأساس المعرفى من العلوم السلوكية والاجتماعية وان كان فى ذلك يثير قضية أخرى مرتبطة بوضع هذه العلوم فى الدول النامية . ومدى ارتباطها بطبيعة المجتمعات وتراثها وقيمها وتطلعاتها . ويشهد الوقت الحاضر محاولات من جانب عدد من الدول النامية لربط أطارها التعليمى وتطويعه بالشكل الذى يتفق مع طبيعة بنائها الثقافى والاجتماعى والسياسى ... ومنها هذه المحاولة التى نعرض لها .

٥ — الخدمة الاجتماعية التنموية تركز على عمل الفريق Team work وذلك من خلال النظرة الشاملة فى الممارسة والأهمية البالغة لأسلوب الفريق كصيغة فى العمل والتطبيق بما يسهم الى حد كبير فى تغطية الجوانب المتعلقة بالمشكلة ، والتنسيق بين مختلف التخصصات المتداخلة فى المشكلة بالشكل الذى يضمن فعالية أكبر فى التصدى للمشكلات . وتحقيق حياة أفضل . والواقع أن التغيرات الاجتماعية التى تشهدها مجتمعات العصر أدت الى مشكلات على درجة كبيرة من التركيب والتعقيد الأمر الذى يتطلب التعاون بين عدة تخصصات قد تكون الخدمة الاجتماعية احداها . وهنا تبرز الحاجة الى صيغة خاصة فى اعداد الاخصائى الاجتماعى فى الدول النامية وتزويده بالمعارف والمهارات اللازمة ليمارس دوره كعضو فى فريق . مع تفهم واضح لدوره المهنى والعلاقات المتباينة بين الأدوار المتفاعلة فى موقف معين . سواء بين المهنيين أو من غيرهم .

٦ - الاهتمام بقضية « التاصيل » اذ انه من المعروف أن كثيرا من الخدمات والبرامج الحديثة في الرعاية الاجتماعية قد نشأت في البداية في المجتمعات الصناعية الغربية استجابة من المجتمع للمشكلات المترتبة على الثورة الصناعية ، ثم كانت نشأة الخدمة الاجتماعية كهيئة حديثة للعمل في الأطار العريض للرعاية الاجتماعية ، متأثرة الى حد كبير بالأيديولوجية السائدة وخاصة الفلسفة الغربية الأمر الذي ساعد على نمو خدمة الفرد لتصبح جوهر الممارسة . وأصبح يستخدم الى وقت قريب كل من خدمة الفرد والخدمة الاجتماعية بمعنى واحد ، ولذلك لكى تنطلق الخدمة الاجتماعية في مجالات التنمية فلا بد من الاهتمام بالتاصيل من خلال تطوير برامجها وممارستها لخدمة قضايا المجتمع وخدمة المجتمعات الريفية والمصراوية ، حيث ان نصيب هذه المجتمعات من نشاط الخدمة الاجتماعية محدود ، على الرغم من حاجة هذه المجتمعات الى تحسين احوالها المعيشية ، وتنمية مواردها المادية والبشرية .

ان قضية التاصيل تتطلب تحقيق تعاون أفضل بين النظرية والممارسة ، بين النظرية والتطبيق ، بين التعليم والممارسة . كما تحتاج الى حركة بحث نشطة تتناول النموذج السائد للممارسة واحتياجات المجتمعات النامية . ولعل المرحلة الحالية تعتبر من انسب الأوقات لطرح هذه القضية ودراستها بالجدية والعمق اللازمين .

وفي النهاية يجب أن يكون واضحا أن ممارسة الخدمة الاجتماعية في الدول النامية يجب أن تتشكل بما يتناسب وحاجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . مثل هذه الممارسة يجب أن تعطى أسبقية للأهداف الانمائية أكثر منها للعلاجية لكى تقود مباشرة الى ازدياد في المصادر والواردات المجتمعية .

في النهاية . . . قد يتصور أننا نقصد بهذه المحاولة إثبات جدوى وضرورة

المهنة في خدمة قضية التنمية — أو ما نسميه في هذه الورقة بمحاولة نحو وضع نموذج للخدمة الاجتماعية التنموية .

والبحث عن دور نقنع به الرأي العام والمسؤولين ... هذا قد يكون مشروعا ولا غبار عليه فالمجتمع يطالب الجميع بالمساهمة ويرحب بها ، لكن المهم — بالنسبة لنا كمهنيين — أن نقسائل هل نحن بهذا نحمل المهنة أكثر مما تحتمل ؟ الحقيقة أن مسؤولية المهنة فيها يتصل بأشباع الاحتياجات وحل المشكلات مسئولية تاريخية وإن دورها في هذا الصدد قد استقر وتحقق. ويفرضه عليه الواقع المجتمعي الذي يعيش في إطاره ويضفي عليه الشرعية المهنية .

المواشى

- (١) سعدا بجمعه ، نظريات فى استراتيجة التنمية ، مقال لجملة تنمية المجتمع ، العدد الثالث ، ١٩٧٨ ، ص ٣٠ ، ٤٠ .
- (٢) Jacob Viner. International Trade and Economic Development. Glencoe, The free Press. 1952, p. 125.
- (٣) يحيى عويس ، مشاكل التنمية الاقتصادية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ ، ص ٢٨٦ .
- (٤) على لطفى ، دراسات فى تنمية المجتمع ، القاهرة ، المطبعة الكبالية ، ١٩٧٣ ، ص ١١ - ١٩ .
- (٥) المرجع السابق ، ص ٢٨ - ٣٣ .
- (٦) Alfreds Navarrete, Under employment in underdevelopment Economics, In A. N. A granala, 8 S.P. sinh The Economics of underdevelopment, London Oxford University Press, 1961, p. 341.
- (٧) على لطفى ، مقدمة فى علم الاقتصاد ، القاهرة ، مطبعة البيان العربى ، ١٩٦٦ ، ص ٣٤٩ .
- (٨) فوزى منصور ، محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، مقدمة منهجية لدراسة تقسيم العمل الدولى الراهن وموقع البلاد النامية منه ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ ، ص ٢٨٢ .
- (٩) Philip M. Houser, Some cultural and personal characteristics of the less Developed countries, in J. L. Finkle and R. W. Gable. Political Development and social exchange, N. Y. Free Press, 1972, p. 10.

(١٠) لمزيد من التفاصيل عن آثار التضخم في المدن يرجع الى :
Niles M. Hansen, The Challenge of urban Growth,
D. C. Heath and Company, London, 1975, p. 41.

(١١) عبد الهادي الجوهري وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية ،
اسيوط ، مكتبة الطليعة ، ١٩٧٨ ، ص ١٠٧ .

(١٢) Roger Scott, ed., The Politics of New States, London, (١٢)
George Allen and Unwin, 1970, p. 44.

Ferrel Heady, Public Administration A comparative (١٣)
perspective, N. J. prentice-Hall, Inc., 1966, p. 62.

(١٤) فارون يوسف احمد ، القوة السياسية ، القاهرة ، مكتبة عين
شمس ، ١٩٧٩ ، ص ٩٤ .

(١٥) عبد النعم شوقي ، مشاركة المواطنين في التنمية الريفية ، المغرب ،
بحث منشور في المجلد الأول للمؤتمر العربي الرابع للإدارة المحلية ،
١٩٧٨ ، ص ١٢١ .

Roger Scott, op. cit., p. 46. (١٦)

(١٧) عبد الغفار رشاد محمد ، دور التنمية السياسية ، دراسة نظرية
مع محاولة التطبيق على الدول النامية ، النموذج المصري ، رسالة
رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،
١٩٧٨ ، ص ١٥٦ .

Ferrel Heady, op. cit., p. 17. (١٨)

(١٩) عبد الهادي الجوهري وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٠ .
(٢٠) نبيل محمد توفيق السمالوطي ، علم اجتماع التنمية ، الاسكندرية ،
الهيئة المصرية للكتاب ، بدون تاريخ ، ص ٢١٥ .
(٢١) المرجع السابق ، ص ٢١٦ .

٢٢. (حامد ربيع ، مقدمة في العلوم السلوكية ، الجزء الثالث ، محاضرات لطلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٧٣ / ١٩٧٤ . ص ١.١.٢ .

٢٣. (فاروق يوسف أحمد ، الاعلام والرأى العام ، محاضرات لطلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨/٧٧ ، ص ٢٧ .

٢٤. (نزيه نصيف الأيوبى ، دراسات في النظم السياسية الافريقية ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

٢٥. (فاروق يوسف أحمد ، الاعلام والرأى العام ، مرجع سابق ، ص ٣٧ — ٤٨ .

٢٦. (فوزى بشرى أحمد ، محاضرات في تنظيم المجتمع ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٨٤ ، ص ٢٣٠ .

٢٧. (سيد أبو بكر حسنين ، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ ، ص ٥٣٥ — ٥٣٧ .

٢٨. (المرجع السابق ، ص ٥٥٨ .

٢٩. (المرجع السابق ، ص ٣٥٩ .

المراجع

أولا : المراجع العربية

- ١ - د . حامد ربيع : مقننة في العلوم السلوكية ، الجزء الثالث ، محاضرات لطلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٧٣ ، ١٩٧٤ .
- ٢ - د . سمعد جبعة : نظريات في استراتيجية التنمية ، مقال بمجلة تنمية المجتمع ، العدد الثالث ، ١٩٧٨ .
- ٣ - د . سيد أبو بكر حسنين : طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٩ .
- ٤ - د . على لطفى : دراسات في تنمية المجتمع ، القاهرة ، الطبعة الكيالية ، ١٩٧٣ . ص ١١ - ١٩ .
- ٥ - د . عبد الهادى الجوهري وآخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية ، أسيوط ، مكتبة الطليعة ، ١٩٧٨ .
- ٦ - د . عبد الغفار رشاد محمد : دور النخبة في التنمية السياسية ، دراسة نظرية مع محاولة التطبيق على الدول النامية ، النموذج المصرى ، ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ٧ - د . عبد المنعم شوقى : مشاركة المواطنين في التنمية الريفية ، المغرب ، بحث منشور في المجلد الأول للمؤتمر العربى الرابع للإدارة المحلية ، ١٩٧٨ .
- ٨ - د . فاروق يوسف أحمد : الاعلام والرأى العام ، محاضرات لطلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨/٧٧ .

٩ - د . فاروق يوسف أحمد : القوة السياسية ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩ .

١٠ - د . نوري بشرى أحمد : محاضرات في تنظيم المجتمع ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٨٤ .

١١ - د . نزيه نصيف الأيوبي : قضايا ومشكلات في التنمية السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ .

١٢ - د . غوزى منصور : محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، مقدمة منهجية لدراسة تقسيم العمل الدولى الراهن وموقع البلدان النامية فيه ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ .

١٣ - د . يحيى درويش : مشاكل التنمية الاقتصادية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ .

١٤ - د . نبيل محمد توفيق السبالوطى : علم اجتماع التنمية ، الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، بدون تاريخ .

ثانياً : المراجع الأجنبية

1. Alfreds Noverrete, underdevelopment in underdeveloped economies in A. N. garnala, and S. P. singh, The Economics. of underdevelopment (London, Oxford University, Paess., 1961).
2. Ferrel Heady, Public Administrtion, A comparative Pers-
pective, N. J. Prentice — Hall, Inc., 1966).
3. Jacobinery, International Trade and Economic development.
(glencos, the Free Press, 1952).
4. Niles. M. Hansen, the challeng of urban Growth D. C. Heath.
and Campany, London, 1975).
5. Philip M. Hausen, some cultural and Personal characteris-
tics of the less developed countries in J. L. Finkle and R.W.
Gabel, Political developmet and social exchange (N.Y. Free-
Press, 1972).
6. Roger Scott, ed., the Poitics of New states (London, Geor-
ge Allen, Unwin, 1970).

ملخصات عربية لقاالت

منشورة بلغات أجنبية

أسباب وفيات السيدات اللاتي في سن الإنجاب في مصر (*)

جوديث فورتنى ، سنية صالح ، سعد جاد الله ، سوزان بوجرز

المقدمة :

تشتمل هذه الدراسة على وصف للبيانات المبدئية عن ١١٣٥ حالة وفاة حدثت لسيدات متزوجات تتراوح أعمارهن بين ١٥ سنة و ٥٠ سنة في محافظة المنوفية خلال عام ١٩٨١ وحتى أكتوبر ١٩٨٢ ، هذه الحالات مستقاة من مواقع سجلات المواليد والوفيات .

وقد صمم البحث الميداني ليجيب على الأسئلة الآتية :

١- كيف يمكن تقييم المخاطرة النسبية والفوائد من استعمال وسائل منع الحمل ؟ .

٢- ما هو وجه المقارنة بين مضاعفات وسائل منع الحمل على المدى الطويل في الدول المتقدمة والدول النامية ؟ .

٣- ما هي الأسباب الرئيسية لوفاة السيدات اللاتي في سن الإنجاب في المناطق التي تقل فيها الرعاية الطبية ؟ .

لما الغرض من البحث فهو تحديد نسب حالات الوفاة التي ترجع الى أسباب الحمل والإنجاب وتأثر هذه النسبة باستخدام وسائل منع الحمل .

(*) ملخص عربي للبقالة المنشورة في هذا العدد بعنوان :

Causes of Death to Women of Reproductive Age in Egypt
(February 1984).

منهج البحث :

كانت حالات الوفاة المسجلة تتحدد على أساس شهري ، ويعمد بها الى باحثات اجتماعيات لكي يقمن بمقابلة أسر السيدات المتوفيات . بعد انقضاء فترة الحداد وهي الأربعين يوما التقليدية . كما كانت البيانات تجمع أيضا % كلها أمكن ، من المستشفيات والمراكز الصحية التي كان المتوفيات يتلقين العلاج فيها .

وبعد التأكد من استكمال استمارات المقابلة ، أعطيت هذه الاستمارات الى لجنة طبية لفحصها وتشخيصها . وتتكون اللجنة الطبية من خمسة أطباء محليين لهم تخصصات مختلفة .^{١٥} وكان أعضاء اللجنة يقومون فرادى ، بتشخيص مبدئي لأسباب الوفاة ثم تناقش التشخيصات في اجتماعات تعقد كل أسبوعين .

النتائج :

أن السبب الرئيسي للوفاة واضح في معظم الحالات نتيجة للحوادث . ومضاعفات الحمل والولادة وحصى النفاس والأورام الخبيثة ومعظم الالتهابات ، إلا أن السبب يكون أقل وضوحا في الحالات التي كانت فيها المتوفاه تعاني من أمراض أخرى وقت الوفاة مما لها ارتباط بأجهزة أخرى من الجسم مثل أمراض القلب والكبد والكلى والسكر وحالات اضطرابات الجهاز التنفسي .

أما السبب الأساسي لوفاة السيدات اللاتي في سن الإنجاب فهو أمراض جهازا الدورة الدموية وهي تسبب ٢١% من إجمالي الوفيات . يلي ذلك مضاعفات الحمل والولادة وهي تسبب ٢٤% من جملة الوفيات كان منها نسبة ١٣% بسبب الولادة مباشرة . أما العامل الثالث من حيث حجم الأمراض المسببة للوفاة فهو الصدبة نتيجة لاصابات الحوادث بنسبة ١٣% من مجموع الوفيات ، وأكثر من نصفها يرجع الى الحروق ٧% .

وقد تسمت الوفيات المتلقة بالحمل والوضع الى ثلاثة فئيات عريضة هي :

- ١ — الوفيات بسبب الاجهاض التلقائي أو المتعمد .
- ٢ — الاسباب المباشرة وغير مباشرة لوفيات الولادة .
- ٣ — الوفيات التي ليست بسبب الوضع .

ومن الاسباب المباشرة لوفيات الولادة ، نجد ٥٤٪ من الحالات أن السبب الرئيسي والأكثر حدوثا هو النزيف الذي يحدث أثناء الحمل أو الذي يحدث بعد الولادة ، يليه التقيح الميكروبي بنسبة ١٦٪ ، وأخيرا التسمم أثناء الحمل بنسبة ١٪ .

كما ظهر من البحث أن ٨٪ فقط من السيدات اللاتي توفين كن يستعملن وسائل منع الحمل عند حدوث الوفاة ، في حين أن متوسط نسبة من ينظمن الأسرة في مصر يزيد على ٢٠٪ . وتتشيا مع النتائج المستقاة من الدول المتقدمة ، كانت نسبة اللاتي يمنعن الحمل عالية بين السيدات اللاتي توفين بسبب أمراض الدورة الحوية .

التسسم الثاني

دراسات نقدية : عرض كتب وبحوث ومقالات

- ١ — ارادة المعرفة
تأليف : ميشيل فوكو
مرض : د. محمد حافظ دياب
- ٢ — التحليل الاجتماعي للأدب
تأليف : السيد يسين
عرض : د. د. سامي الربيع
- ٣ — الصحة والظروف البشرية . وجهات نظر في الأنثروبولوجيا الطبية .
تأليف : لوجان وهانت
مرض : علي المكاوي
- ٤ — الأنثروبولوجيا والأنثروبولوجيون . « المدرسة البريطانية الحديثة » .
تأليف : آدم كوبر
عرض : سميد المصري
- ٥ — ليس الاختيار سهلاً « المشاركة المياسية في البلاد النامية » .
تأليف : هنتجتون ونلسون
مرض : أملا طنطاوي
- ٦ — المرأة والثقافة والمجتمع
تحرير : روزالدو ولاهير
مرض : ه. ه. أجلال أساميل حلي

ارادة المعرفة (*)

تأليف : ميشيل فوكو (***)

عرض : د. محمد حافظ دياب (***)

شاقة وشائقة ، مهمة الكتابة من ميشيل فوكو أو قراءته . شاقة ، لأنها — بمعنى ما — تسير ضد الفهم السائد والا بستمولوجيا الشائعة . وشائقة ، لأن الشواهد التي يحتج بها عديدة وحاضرة ، وكانت حاضرة ! ابتداء .. من يكون الرجل ؟

فيلسوف : ربما ، فهكذا قالت أستاذة الفلسفة آنجيل مارييتي A. Malette : « ان فوكو قد جدد الفلسفة المعاصرة » . مؤرخ : يجوز ، فقد صنف يوما بهذه الصفة ، باعتباره امتدادا لمحاولات لوسيان فيفر L. Febvre في التحليل الاجتماعي للتاريخ ، والتي تعرف بمدرسة « الحوليات » Annales . ليس فيلسوفا ولا مؤرخا : صحيح ، فبقوله : « اذا كانت الفلسفة تعنى البحث عن العال الأولى فان ما قمت به لا يمكن اعتباره فلسفة . واذا كان التاريخ يقوم على إعادة بناء فترات مطبوسة ، فان ما أحاوله ليس تاريخا » . هو أركيولوجي اذا : ربما . لكن هذه الكلمة لا تعنى كما يهيم لو هلتها ارتباطا بالآثار ومعرفتها ، وان شاركتها في أن كليهما عمل من أعمال التنقيب ، والحفر في الدماغ .. دماغ الانسان وممارساته ومعارفه . انها تشير — ارتباطا بفوكو وكتاباته ، وبخاصة مؤلفه الشهير : « أركيولوجيا المعرفة » L'Archéologie du savoir الذي أصدره عام

Foucault, M. : La volonté de savoir. Gallimard, Paris, (*)
1977.

(**) أستاذ كرسى الفلسفة بالكوليج دوفرانس .
(***) مدرس الأنثروبولوجيا بكلية آداب بنها — جامعة الزقازيق .

١٩٦٩ - الى محاولات اعادة النظر في وضع المعرفة واستيضاح هشاشة
تحدداتها القطعية رمنهجياتها الجاهزة .. الى نمط معرفي جديد
Nouvelle figure épistémologique لتحليل الخطاب Le discours
سواء كان صيغة أدبية أو قضية علمية أو عبارة يومية أو هذيان ذهاني ، من
خلال السياق المعرفي والاجتماعي والحضاري الذي يظهر فيه . ليس بقصد
اكتشاف رمزية اللغة ومجازية المعنى فيه وحسب ، ولكن بهدف تمييزه عن
مثيله الذي لا يتزامن معه ، ثم ايجاد علاقته الخاصة مع الممارسات غير
الخطابية les pratiques non-discursives التي تتعلق معه وتتجاوز
غيره ، بغية معرفة مجموعة الشروط التي أتاحت له هذا التواجد ومن
ثم منعت خطابا آخر مكانه .

هل ترى محاولاته هذه كشفا عن دهور جديدة للعقل تحل محل مفهوم
العقل الكلاسيكي الذي أسسه ديكارت R. Descartes ، بواسطة البحث
عن نسق خفي وراء المفاهيم والتصورات ، وتبيننا لنسبية العقل واختلاف
حدوده باختلاف المجتمعات والعصور ؟ انه سؤال دائم ، تبحث الكتابة عند
فوكو داخله عن نفسها وتبحث الكتابة عنه الجواب عليه .

ولد عام ١٩٢٦ في مدينة بواتيه Poitiers ، وحصل على الأستاذية في
الفلسفة Agrégation ، ثم عمل بالتدريس في كلية الآداب والعلوم
الاجتماعية بمدينة كليرمونت - فيران Clermont-Ferrand ، وانتدب للعمل
بالجامعة التونسية عام ١٩٦٦ ، فجامعة مانسان Vincennes بباريس ،
قبل أن يحصل على كرسى الأستاذية بالمعهد الفرنسي الكوليج دوفرانس
collège de France عام ١٩٧٠ ، فيجلس على كرسى بيرجسون
Bergson ، ويخلفه أستاذه جان اييوليت J. Hippolyte ، متخصما في
« تاريخ انساق الفكر » Histoire des systèmes de pensée . يومها قال
مفتو بباريس أن فوكو باشتغاله في هذا المعهد قد أقام حوارا صعبا . بمعنى
أن قبوله التعيين به يدل على أن الفكر الفرنسي الأكثر جسارة ونزقا ،
وطليعية قد دخل طواعية تقص المؤسسة ، حتى ولو كانت هذه المؤسسة
في حرية ورحابة الكوليج دوفرانس .

ذلك أن فوكو — عبر ممارساته الفكرية ومشاركاته السياسية ضد الانتفاضة الطلابية في مايو ١٩٦٨ — كان دائما ضد المؤسسة . كذلك العمل الذى قام به في إطار « مجموعة الاعلام حول السجون » اثر هبة السجناء في عدد من السجون الفرنسية عامى ١٩٧٠ ، و ١٩٧١ ، والتي حلت نفسها بعد ذلك لتتحول الى لجان من أجل الدفاع عنهم ، رأس احدها .

ولكن ، لماذا العمل مع الطلاب والمساكين ؟ خادمة وانه عاش أبحاثه الأولى مع المرضى والذهاتين ؟ .

يرى فوكو أن الحركات الاجتماعية قد دخلت بدءا من السبعينات مرحلة جديدة تتسم بطابعين أساسيين : أولهما ، اللامركزية ، بمعنى عدم الخضوع لتوجيه حزبى أو أيديولوجى ، وثانيهما ، أنها لم تعد تقتصر على القطاعات التقليدية كالعامل أو الفلاحين ، بل انتقلت الى مؤسسات وفئات جديدة كالطلاب والمساكين والمرضى والمؤسسات التكنولوجية والعلمية والطبية . ومن ثم ، لم تعد الشعارات المرفوعة تقتصر على تحسين أوضاع معيشية ، بل تعدتها الى طبيعة العمل نفسه والى الطبيعة الاستبدادية للمؤسسة ، فالطبيب النفسى — على سبيل المثال — لم يعد يلتزم سياسيا بالتعاطف مع الطبقات الكادحة ، بل يأتى رفضه موجها في الأساس ضد الدور الذى يلعبه في المؤسسة . ذلك أن المثقف أصبح يتكلم على ما يسميه فوكو « المعرفة — السلطة » Le savoir - Le pouvoir والتي تتميز بنمط من ممارسة السلطة عبر المعرفة ، أو ما يطلق عليه « الاقتصاد السياسى للحقيقة » L'economie politique de la variété

* أركيولوجيا صعبة :

وفي استطلاع قامت به مجلة « اقرا » L'ive عام ١٩٨٢ ، حول أهم اعلام الفكر الغربى بعد وفاة سارتر وبارت ، جاء اسم فوكو الثالث بعد ستروس ، وآرون ، وقبل لاطى وسييون دويونوار . ورغم هذه (الشعبية) الواضحة ، فثمة مشكلات فكرية ونظرية فاسلوبية عديدة تعترض خارىء فوكو . .

من ناحية ، يبدو لمن يتتبع مؤلفاته أنها تتأبى على التصنيف في تيار
عكسي محدد ثمة شيء ما . . ناحية ما ، تخطف دائما عن كل منهج يحاول
الدارس أن يخصه به . انه لا يسجن نفسه — ولا يشاء — في بناء نظري
بمعينه . بل انه يساهم — بشكل او بآخر في ابقاء الالتباس حول خطية
الفكرى ، وأحيانا زيادته . فهو تارة يصنف في زمرة البنيويين ، جنبا مع
جاكوبسون R. Jakobson في علم اللغة ، وستروس C. Lévi-strauss
في الأنثروبولوجيا ، لكنه من الناحية الشكلية — على الأقل — ليس كذلك .
فأساليب التحليل البنيوي التي غزت مناطق معرفية كثيرة بدرجة أضحت
معها موجة رائجة ، لم تنج من فكلها الا الندرة ، من بينهم فوكو بالخاص ،
حيث تتضح معالم منهجيته في استقرائاته ، وهي منهجية صرح يوما انه
استعارها من الأنثروبولوجي الفرنسي المعاصر جورج ديموزيل G. Dimozel

وتارة أخرى ، يربط البعض أعماله بأفكار العبث واللامعقول التي ازدهرت
في الخمسينيات مستشهدين بتضمينات له استعارها من صمويل بيكيت
S. Beckett. لكن فوكو — كما أورد — كان يفعل ذلك للتدليل على محدودية
كل كتابة ، وأية كتابة .

وقيل انه يكمل البحوث النقدية لبادئ العلوم Epistémologie في
مجال الدراسات الإنسانية ، حيث أكد بنفسه مرة على القربى بينه وبين
جاستون باشلار G. Bachelard . وفي مناسبة أخرى ، نراه يدعو لتطبيق
علم الأنساب Généalogie كما أورده نيتشه Nietzsche ، على مجالات
بحثه . وفي مصر ، صنفه زكريا ابراهيم سوسيولوجيا Sociologue ، خاصة
في دراساته عن الطب والطب العقلي .

ومن الناحية النظرية ، واتساقا مع خطه (لاخته) ، نجده لا يغطي
اعتبارا للمناهيم من حيث كونها وحدة أساسية في تشييدات نظرية تالية ،
بل ينظر اليها كوسيلة . . مجرد وسيلة صالحة بقدر فعاليتها في استبصار
ظواهرها . قد يلجأ في أحيان الى محاولات ضبطها ، لكن الطابع النقدي
لا يلبث أن يتغلب عليه وعليها ، إذ ، وبحد قوله : « ماذا يضمن ألا يكون

المفهوم المستخدم هو نفسه نتاجا تاريخيا ومعرفيا خاصا ، قد يشكل استخدامه الفشل جوارا لاندخال الواقع غصبا في إطار نظرى مسبق ؟ . هذا ما يتضح تماما في كتابه « تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكى » *Histoire de la folie à l'âge classique* ، حين أبرز نسبة مفهوم « العقل و « الجنون » ، وتغير مضامينها عبر قرون ثلاثة. بدءا من القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر ، وأوضح بالتفصيل تاريخية المفهوم واختلافهما بحسب الأمد الزمنية .

ومن الناحية الأسلوبية ، يتميز كتابه فوكو بالجزالة والجمال ، خاصة مع استخدامه الغالب للإجاز ، وهو ما يشكل إحدى الصعوبات الرئيسية في ترجمة أعماله . بل لقد فكر الناقد الأدبى جان كوهين J. Cohen مرة أن يتصدى لدراسة عدد من هذه الأعمال وتحليلها من الناحية الفنية والأسلوبية ، أي من الناحية الشعرية .

نتفق على هذه الصعوبات . . بعضها أو كلها ، لكننا نختلف حول اعتبار فوكو خصما عنيدا للشككية اللاتاريخية ، والاجتماعية ، وأن وقع — على ما يرى أنوار سميد — ضحية الانحلال المنهجي للنظرية ، بطرق واساليب يعتبرها أحدث تلامذته — مع قلة من الاستثناءات — دليلا على كونه لم يخضع أو يذعن ، للتوقع والعزلة .

❖ السلطة والمعرفة :

ولقد يبدو هنا أنه كان لابد من هذه المقدمة كمخجل لعرض كتابه « إرادة المعرفة » *La volonté de savoir* . انه كتاب صغير الحجم وكبير القيمة ، يعرضه صاحبه كوثيقة عامة عن مسألة السلطة *Le pouvoir* ، ويغالبا إزائه محاولة عرض أفكاره أو تلخيصها .

ويرى فوكو أن ظهور هذه المسألة بجدة في الفكر الاجتماعى والفلسفى المعاصر يعود الى « المفارقة العجيبة » التى حدثت بفرنسا فى مايو ١٩٦٨ ، حيث فتحت تجربة الحركات الطلابية الباب واسعا أمام التساؤل عن معنى

وماهية السلطة ، فقد تبين أن السلطة هي في متنتى الصلاية والهشاشية معا . لقد كان يكى أن يقوم هذا « الكرنفال الطلابى » بتحركاته وينصب متاريسه في مواجهات عنيفة لتهشم معظم الأجهزة فتسقط السلطة في ظرفه وجيز . لكنه كان يكى أيضا بضع لحظات لينصب « ديناصور » السلطة من جديد كما هو أن شيئا لم يقع .

ويذكر فوكو أنه من اللازم انتظار للقرن التاسع عشر لنعرف ما هو الاستغلال ، ولكننا ربما لا نعرف الى الآن ما هي السلطة . . . « أننا نعرف من يستغل ، من يستفيد من ينتفع ، من يحكم ، لكن السلطة شىء مشتت أكثر فأكثر . لقد عرفت الماركسية السلطة بالفاظ المصلحة ، حيث السلطة تملكها طبقة سائدة محددة بمصالحها ، ولكن حين نقبل بهذا التفسير نصطدم بصعوبة هي : كيف نتصور أن أساسا لا مصلحة لهم (مثل بعض المثقفين) يتبعون ويعاتنون السلطة باستمرار محصلين على ذرة منها ؟ ذلك لأنه بالفاظ الاستثمارات الاقتصادية والاشعرورية في نفس الوقت ، المصلحة ليست هي الكلبة النهائية . هناك استثمارات للرغبة تفسر أنه يكن عند الحاجة أن تقف الرغبة ليس فقط ضد مصلحة المرء ، لأن المصلحة تتبع الرغبة دوما ، بل يكن أن يرغب المرء أحيانا بصورة أعمق وأبعد غورا من مصلحة . ويتساءل فوكو : هل تمثل الدولة السلطة التى تلو على سلطة أى جماعة أخرى في المجتمع ، كما تقرر ذلك أدبيات علم السياسة ؟

أن رولان بارت R. Barthes يرى أن السلطة بمعناها الواسع : « حاضرة في كل العمليات الاجتماعية الأكثر دقة في التبادل الاجتماعى . فهى ليست قاصرة فحسب على الدولة والطبقات والجماعات ، بل تمتد لتشمل المواضع والآراء الجارية والمشاهد والألعاب والأخبار والعلاقات العائلية والخاصة ، وحتى في ردود الفعل التى تحاول مناهضتها » .

أما فوكو ، فيحدد الأمر أكثر ، فالسلطة — عنده — تعتمد في بادية وظائفها على معطين مترابطين هما : استمرارية المؤسسات القمعية من سجون ومدارس وجيوش وعيادات ومصانع ، وانتشار الأيدولوجيا المبررة

لهذه المؤسسات ، « فالسجون مثلا تشكل معامل لانتاج الجنوح ، والجنوح بدوره هو المادة الخام للخطب التأديبية » وهو ما يعنى محاولته الكشف عن العلاقة بين فسق السليطة ممثلا فى مؤسساتها ، ونسق المعرفة مجسدا فى الخطاب السائد ، وذلك عن طريق اكتشاف الواقع التاريخى الاجتماعى بما يتضمنه من مظاهر السيطرة Dominance الفعلية والايديولوجية .

ذلك انه فى كل مجتمع ، يفرض الخطاب السائد ويحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض . . ما يمكن قبوله وما يتعين تناسيه والسكوت عنه ، « فكل مجتمع يفرض سلسلة من التقسيمات المقبولة والتى يسهر على مراقبة مدى احترامها : الخير والشر ، والحلال والحرام ، المباح والمحظور ، المجرم والبريء ، اللين واليسار ، التقدمى والمحافظة ، العادى والمرضى ، الجنون والعقل . ان الخطاب السائد فى اى مجتمع هو خطاب سلطة . . خطاب ينظم ، يصفى ، يراقب ، ويسد على الناس فى مقولات معينة . وهذا الخطاب يحكم قبضته على البشر من المهد الى اللحد ، من رياض الاطفال الى ملجأ الشيخوخ . . خطاب تتحد فيه السلطة بالمعزة » .

✻ تكنولوجيا السلطة :

ويزيد فوكو المسألة وضوحا : ان السلطة لا تعنى عنده مجرد مجموعة المؤسسات والاجهزة التى تقوم بالخضاع المواطنين فى دولة معينة ، وهى ايضا لا تعنى مجرد نمط من القهر يأخذ شكل القاعدة عوض ان يصل بالعنف ، وهى كذلك لا تعرف بكونها القدرة على فرض ارادة ما تبارسها فئة على أخرى .

فالإخضاع ، والقمع ، والسيطرة ، وغيرها من المفاهيم التى تتركز حولها نظرية السلطة فى الغرب ، تعود فى رأى فوكو الى الطابع التشريعى — اللغوى Jiridico-discursif لهذه النظرية ، التى تظهر فى شكل نواة ، وتعتبر عن نفسها فى لغة القانون نتيجة للعلاقة التاريخية التى ربطت تطور السلطة التشريعية منذ القرون الوسطى . أما فى المجتمعات البدائية ، فقد درس الأنثروبولوجيون الرواد وسائل السلطة فيها ، من مثل العقاب

الأخلاقى ، والعقاب الطقوسى ، والعقاب الجسمى ، والنظام العشائرى
الانقسامى . هذه الوسائل تقوم — لدى فوكو — على مجموعة من المبادئ ،
تمثل الأسس الشائعة للنظرية العقلية للسلطة ، يسجلها برؤية نقدية على
النحو التالى :

١ — **الامتلاك** : حيث السلطة هى ما تمتلكه طبقة مهيمنة ، فإذا
احتكرتها جردت الطبقات منها .

وينتقد فوكو هذا المبدأ ، إذ السلطة عنده ليست مجرد امتلاك لا يمكن
انتزاعه أو تقاسمه أو الاحتفاظ به . أنها تمارس فعاليتها فى كل حيز من
البناء الاجتماعى وعبر كافة ملامحه . . أى أنها تمارس فى أنساق متعددة
كالعائلة ، والعلاقات الجنسية ، والمسكن ، وعلاقات الجيرة . . الخ ، ويلعب
دور نقاط ارتكاز لها ، أو توزيع وانتشار . فأيتها تولى وجوهنا نلتقى
السلطة ، لكن لا كشئ قابل للأبتلاك ، بل كأمر غابر يتم بممارسته ، ويتكون
من تفاوتات متحركة . لذا فالسلطة إما أن تمارس أو لا تمارس ، أى أنها
دائما شكل من الصراع الأتى المعرض لتقلبات مستمرة ، فهى علاقة وليست
علاقة امتلاك .

١ — **المركزية** : حيث السلطة تتركز فى أجهزة الدولة ومؤسساتها ،
وحيث السلطات الخاضعة تكون حسب هذا المبدأ أجزاء من جهاز الدولة .
لما دراسة السلطة ، فلا تختلف فى هذه الحالة عن دراسة السياسية .

ويرى فوكو عكس ذلك : أن السلطة لا تنحصر فى المؤسسات ، وأنه
لا يكفى القول أن أجهزة الدولة هى رهان الصراع من داخل المؤسسات أو
من خارجها . أن نسق السلطة — عنده — أعمق وأوسع من أن يحصر فى
هذه الأجهزة . بل أن الدولة نفسها هى نتيجة عامة للصراعات الموضوعية التى
تشكل أسس المؤسسات والأجهزة .

٣ — **التبعية** : والذي يتحدد فى النظرية الماركسية حول علاقة البناء
التحتى بالبناء العظمى ، حيث يعتبر جهاز السلطة خارجيا بالنسبة للاقتصاد ،

ويلعب دور إعادة الانتاج . فيخضع له وهو تابع له تحليليا ، أى أن نمط الانتاج يلعب دور العلة الكبرى يحدد في النهاية طبيعة البنائين السياسى والايديولوجى بسبب حاجته لاعادة الانتاج.. اما الأخذ بعين الاعتبار باستقلالية المستويات ، أى مبدأ الاستقلالية النسبية الذى طوره لويس ألتوسسر I. Althusser ، فلا يغير فى النظرة الى وحدة العلة ووحدة الكل .

غير أن فوكو يؤكد على تلازم علاقات السلطة مع المؤسسات والعلاقات الأخرى ، فهى ليست خارجية بالنسبة لها ، بل جزءا من عملها واساسها لها . فى مقابل ، تتطور علاقات نتيجة للتفاوت والتقسيم والاختلال الحاصل فى المؤسسات والعلاقات . أما بالنسبة للاقتصاد ، فعكس المقولة الماركسية صحيح ، أى أن السلطة عنصر مؤسس فى جهاز الانتاج ، وليس الضامن لاعادة الانتاج .

أسلوب الممارسة : فالرأى الشائع أن تمارس السلطة عملها بالحدى اسلوبين : اما بالقمع بواسطة الأجهزة ، واما بالتضليل عن طريق الايديولوجيا . وينجم عن هذا تصور أن قسما من الأجهزة يعمل بأسلوب القوة المباشر فقط (البوليس ، الجيش ، المؤسسات القمعية) ، وأن القسم الآخر (التعليم ، الأحزاب .. الخ) يؤمن غطاء ايديولوجيا للاستغلال الاقتصادى . لذا تقاس الايديولوجيا بالعلم دائما : اذا كان هدف السلطة التضليل ، ينتج من ذلك أن العلم — اذا وجد — يدخل فى تناقض اساسى مع السلطة — وهو دائما وفى طبيعته — من جهة الطبقة التى يقع عليها الاستغلال ..

ويرى فوكو أن السلطة فى كثير من الأحيان تعمل بأساليب أخرى غير القمع والايديولوجيا . ومن ناحية أخرى ، لا تنتج السلطة ايديولوجيا ، بل معرفة ايجابية توظفها فى عملها . وتقيم على أساسها استراتيجيات وحسابات لتحرك الموضعى . أما عمليات التضليل فتبقى ثانوية بالنسبة للانتاج المعرف الكبير الذى لولاه لفقدت علاقات السلطة أرضية العمل .

٥ — الشرعية : حيث يرتبط مبدأ سلطة الدولة بشرعية تتلبسها ،

فتركس سيطرة فريقٍ على آخر . وتبدو الشرعية وكأنها نتيجة صراع انتهى لصالح طرف ومهد لسلم اجتماعي ثابت في ظل القانون .

أما فوكو ، فكما أنه يرفض الاختصار على الخطاب القانوني والجهازين السياسيين والقمص في بحثه عن السلطة ، فهو لا يرى أيضا أن التناقض بين عمل قانوني وآخر غير قانوني هو نقطة ارتكاز السلطة . فالقانون ليس الا نتيجة لترتيب مختلف اللامشروعات كلها ، الفوقية والتحتية ، لأنه من الممكن أن يجتمع نمطا اللامشروعات في تحرك واحد . أما جهاز الدولة فلا يقوم الا بإعادة توزيع اللامشروعات وبوضعها في شكل القانون وإبرادتها .

ينجم عن هذا الموقف عدد من النتائج :

(١) التخلي من فكرة القانون كصورة نموذجية للسلطة ، لأن القانون يحرم أو يبيح ، كأن يتم وصف السلطة على أساس علاقتها بالحرية أو الحريات . فالسلطة تمنع أو تمنح ، ويقاس الفرق بين مجتمع وآخر ، وبين سلطة وأخرى ، بحجم الحريات الممنوحة . أما فوكو ، فيتكده على عمل السلطة عبر اللامشروعات ، يبعد التناقض (محرم / مباح) .

(ب) إبطال فكرة التناقض . لأن السلطة ليست في يد طبقة واحدة دون الأخرى ، ولأن ممارسة السلطة ليست بفرض قانون من قبل طبقة على أخرى ، فتبيح كل الأعمال من جهة ، وتحرم كل الأعمال من جهة أخرى .

عبر هذه المحددات والانتقادات ، يخلص فوكو الى تعريف للسلطة بأنها : « ملاقات القوى المتعددة التي تحتل البناء الاجتماعي بكامله ، والتي تؤلف محاور صراع ومقاومة لا محدودة يشكل كل محور منها مرتكزا لملازمة سلطوية ، تتضمن مقاومة موضعية ذات طابع خاص (عنيفة ، منظمة ، عنفية ، جذرية ، مساومة . الخ) . من جهة أخرى ، لا يمكن القول أن ثمة ثمة معينة خارج السلطة ، لأنه لا داخل ولا خارج في مثل هذا الوضع

العلاقى ، وكذلك لا حسم نهائى ، بل حالة حرب عامة ومراعات موضعية ،
مع انتصارات وتقلبات ليست نهائية » .

ويرى فوكو أن الملوك فى الماضى كانوا ينفردون بالسلطة من طريق
قتل مناؤيهم ، ومن هنا كان الجسد دائما هدفا لعلاقات السلطة . أما فى
عصرنا ، فان المجتمع لا يقتل ، بل يحرص على الحياة ، فتكثر مؤسساته من
مستشفيات وأديرة وثكنات عسكرية ومصانع ومدارس ، اضافة الى
المؤسسات التقليدية كالمحاكم والسجون ، وبالتالى يمارس سلطة غير مرئية
يضطر الانسان الى الخضوع لها فى كل تحركاته حتى يكاد يفقد ذاته ويموت ،
من طريق اخضاع الجسد لتكنولوجيا تاديبية ، وجعله مصدرا لفائض سلطة ،
بواسطة مزيد من المؤسسات التى : « تعنى بجسد الانسان ، ولا تستهدف
زيادة قدراته ، ولا الى زيادة خضوعه ، بل خلق علاقة تجعل من عملية زيادة
الطاعة عملية تؤدي فائدة » .

هذه المؤسسات تقوم على آلية *Machinisme* مبرجة سلفا ، وتبتدى
فى : توزيع الامداد فى حيز معين ، عن طريق اغلاق المكان ، ووضع كل فرد
فى مساحة معينة ، وترتيبه على أساس وظيفى ، وتعيين امكنة تناسب المرتبة
Statut ثم مراقبة (العمل) ، وتقسيم الجسد واخضاع كل جزء منه
لممارسة ما ، والتحكم فى تنظيم الوقت والأعمال بحيث ينتج منها تراكم أو
تقدم ، واخضاعه لعلاقات القوى بحيث تؤدي نتيجة اكبر من الطاعة اقل
من الازمان ..

ذلك هو مجمل الأفكار التى قدمها فوكو فى كتابه « ارادة المعرفة » ،
ما نظن ان هناك حاجة للتنبيه على صعوبة عرضها وتبسيطها ، وان تبتق
لنا عليها ملاحظات :

١ — يرى ادوار سعيد ، أن نظرية فوكو فى السلطة ، هى مفهوم
اسبينوزى (نسبة الى الفيلسوف باروخ اسبينوزا) ، وان هذا المفهوم لم
يستحوذ على فوكو نفسه ، فحسب ، بل استحوذ كذلك على العديد من

قرائه ، ممن يرغبون في تجاوز تفاؤلية اليسار ، وتشاؤمية اليمين ، لكى يتسنى لهم تبرير الطبائنة السياسية بشيء من التعملية المتحذقة . وفي الوقت نفسه ، يرغب هؤلاء في الظهور بمظهر الواقعيين ، الذين لهم صلات بعالم السلطة والواقع ، كما يرغبون في الظهور بمظهر تاريخى ومعاد للشككية في تحيزهم ، وهو ما يمكن أن يوقع هذه النظرية في فخ رسم دائرة تسجن نفسها داخلها .

٢ — يسترعينا كذلك تائر الرؤية النظرية عند فوكو بذك الدعوة التى جعلها الاتجاه اللينومينولوجى على يد مؤسسها الأول ماينونج A. Meinong وتبلورت بعده على صورة « فلسفة ظواهر » عند هوسرل E. Husserl والتى لم يستطع هذا الأخير أن يصل بها الى نتائجها النهائية .

ذلك أن المنهج الظاهراتى الذى جاء به هوسرل ، يتضمن مبدأ تعليق الاحكام ، والذى يعنى تطهير الوعى من تاريخية جميع المفاهيم التى يحملها التراث ، والامتناع من استخدام أو اطلاق أى تعريف أو حكم على أى موضوع ، وتوجيه الوعى عن طريق الاحالة L'intentionalit  الى الشيء كما هو ، حيث أن « كل وعى هو وعى بموضوع » ، وهو ما يوحى بإبطال الجدل الكلاسيكى حول أسبقية الواقع على العقل أو بالعكس في نظرية المعرفة المتوارثة منذ اليونان .

٣ — وثبة نقد هام وجهه اللغوى الأمريكى المعاصر تشومسكى N. Chomsky الى نظرية فوكو في السلطة ، حين حدد الأول (تشومسكى) في محاوره مع الآخر مهمتين لا يجوز اغفالهما :

« أولا ، أن تخيل مجتمعا في المستقبل يمثل مقتضيات الطبيعة البشرية في حاجته الى العدالة ، والتطور الذاتى ، والعمل الإبداعي ، وأن نفهم هذه المقتضيات على نحو أفضل . والثانية ، هى أن نحلل طبيعة السلطة والاضطهاد في مجتمعاتنا المعاصرة » .

لقد وافق فوكو على المهمة الثانية ، دون أن يقبل الأولى . فهو يعتبر

إن أى مجتمع ، فى المستقبل ، يمكننا تخيله الآن : « لا يعدو كونه من منجزاته حضارتنا ، ونظامنا الطبقي » ..

« أن تخيل مجتمع فى المستقبل ، تحكمه مبادئ العدالة هو رهين حدود يفرضها الوعى الزائف .. ليس هذا فحسب ، بل أن ذلك المجتمع المتخيل هو مشروع طوباوى » .

اذ من وجهة نظره فى « ارادة المعرفة » ، فإن أى رد فعلى أو خطايب ضد السلطة ، لا يمكن أن يكون بديلا لها ، بل امتدادا واعتادا عليها ، وتلك نظرة ميتافيزيقية تمثل شكلا من أشكال التهادى فى الاجمال النظرى .

٤ — وقد يبدو تقديم فوكو المجتمع كما لو كان مجموعة من السلطات المتنافسة ، تستخدم المعرفة فى الأساس كأداة لاحتكام السيطرة ، امرا جديدا ، لكن ابن خلدون تناولها قبله فى مقولاته عن حاجة السلطة الى حجاب : « فاذا رسخ عزه (صاحب الدولة) ، وصار الى الانفراد بالجد ، واحتاج الى الانفراد بنفسه عن الناس ، للحديث مع اوليائه فى خواص شؤونه ، لما يكثر حينئذ بحاشيته ، فيطلب الانفراد عن العامة ما استطاع ، ويتخذ الاذن ببابه على من لا يأمنه من اوليائه وأهل دولته ، ويتخذ حجابا له عن الناس يقيه ببابه لهذه الوظيفة » .

نورد هذا النص ، للتأكيد على أن فوكو لم يتقدم عليه كثيرا ، بليل أنه لم يورد جوابا شافيا حول اصل السلطة : أين تتمركز .. من يوجهها .. لصالح من ؟

٥ — وثمة تصور شائع يكمن فى أن ماركس قد انتزع عصر ميكانيزم امتتقلال الانسان للانسان ، وتكون فائض القيمة ، لكن الماركسية لا تعلمنا الكثير من سيطرة وتسلط الانسان على الآخر ، وخاصة فى المجتمعات الحديثة ، وهو ما يظهر بوضوح فى تحاشى فوكو للمقولات الماركسية عبر دراسته لمسألة السلطة ، وحصره — بدلا من ذلك — ادراكه للممارسة فى

اعتبار مدقق لاشكاليات النصوص دون سواها ، رغم أن الكاتبة الفرنسية دومينيك لوكور Dominique Le court تؤكد أن إحدى الإيجابيات الأساسية في تطبيقات فوكو تتمثل في اقترابه من المادية التاريخية .

فمن ناحية ، لا يتحدث فوكو عن سلطة أساسية ، بل عن سلطات مجتمعة ، ومن ثم لا يركز — كما ترى الماركسية — على سلطة الدولة باعتبارها جماعاً لسلطة طبقية ، بل يرى أن السلطة تكاثر ، فهي سلطات خاصة متعددة .

ومن ناحية أخرى ، فإنه إذا كان فوكو قد حاول فهم الميكانيزم الداخلى للسلطة ، متسائلاً عن السبب الذى يجعل الناس يعيشون بطوعية وتلقائية وبفروع من العبودية الأبيقورية — السلطة الممارسة عليهم ، فإنه قدم الأمر على نحو من التفسير السيكلوجى القائم على تحليل الرغبة ، كما أنه انغل مسألة استقطاب السلطة ، وربطها بالصراع الاجتماعى ، وعلاقة السلطة السياسية والأيدولوجيا بالسيادة الطبقية ..

قد نتفق مع فوكو في تحاشيه أن يكون مجرد تابع مساذج من أتباع ماركس ، لكننا نتفق كذلك مع سارتر J. P. Sartre في القول بأن : « التجزؤا على تجاوز الفكر الماركسى هو — على أسوأ الفروض — عودة الى ما قبل الماركسية ، وعلى أحسنها ، اكتشاف لتفكير متضمن أصلاً في الفلسفة التى كان الظن تجاوزها » .

٦ — كذلك فمن الواضح أن منهجية فوكو تعتمد إحلال لغة الأنساق محل اللغة الجدلية ، وهو ما أدى بها الى رفض « الحلقة المفزعة » بين المفاهيم والأشياء .. بين الأيدولوجيا والنظم الاجتماعية والتاريخ . لقد تعاملت مع منطق العلاقات ، من مثل علاقة التجاور والتفاضل ، والتراتب الهرمى ، والتواجد هنا وهناك .. أى علاقة الشبكة .

على أن استخدامه لمفهوم العلاقة أو الشبكة ، ليس هو المفهوم السائد

في تراثه عند كانت أو هيجل أو ماركس ، بل هو نوع من المفهوم المضاد ،
لأنه ليس المفهوم السابق أو المتضمن أو اللاحق للشيء . فهو لا يتفق مع أية
خاصية من خصائص الصورة أو المعنى ، ولا حتى مع مفهوم « الدلالة »
الذى يشيع في علم اللغة الحديث ، المعروف باسم مبحث الدلالة
La sémiologie . أنه مجرد إشارة نظمية لا تعنى شيئا منفصلا في ذاته عن
النسق أو الشبكة التي تربط مجموعة أشياء مترافعة في فراغ ما . نوع من
الكتل الهندسية التي تفترض الفراغ أصلا لتواجدها ، والذي ليس هو
(أي الفراغ) ، ولا تحتوى على أية هندسة إطلاقا . ذلك أن فوكو لم يكن
مخلصا في دعوته لحسم العلاقة بين المعرفة والسلطة ، فلم يجب على السؤال
الأساسي : هل أن المعرفة يضيفها العقل على السلطة أم يشتقها منها ؟ .

رغم الملاحظة ، يبقى « ارادة المعرفة » شهادة مختلفة .. لغة فيها
مراجعة لم نالها ، وايستولوجيا لم نعهدها في قطعية الخطاب العربي . لعله
بهذه البصلة يقدم إشارة على اشكالية الخروج (خروجنا) من المازق ،
واشارة على شهوة التجاوز في الفكر والمنهج . نتفق معه ونختلف ، لكننا
لا نختلف على أنه دعوة الى الخروج من الاتكاء على الجاهز والمألوف ، وبحث
عن ارادة لمرقة لا حدود لاحتمالاتنا معها ومعرفتها بنا .

✽ ميشيل فوكو : الأعمال الأساسية :

١ — المرض العقلي وعلم النفس .

Maladie mentale et psychologie, P.U.F., 1954.

٢ — الجنون واللامقل : تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي .

Folie et déraison : Histoire de la Folie à l'âge classique, 1 ère
éd., Plon, 1961.

٣ — مولد العيادة : أركيولوجيا لرؤية طبية .

Naissance de la clinique : Une archéologie du regard
médical, P.U.F., 1963.

=

٤ — ريمون روسل .

Raymond Roussel, Gallimard, 1963.

٥ — الكلمات والأشياء : أركيولوجيا للعلوم الإنسانية .

Les mots et les choses : Une archéologie des sciences humaines,
Gallimard, 1966.

٦ — أركيولوجيا المعرفة .

L'archéologie du savoir, Gallimard, 1969.

٧ — نظام الخطاب .

L'ordre du discours, Gallimard, 1971.

٨ — راقب وعاقب .

Surveiller et punir, Gallimard, 1975.

٩ — إرادة المعرفة .

La volonté du savoir, Gallimard, 1976.

التحليل الاجتماعي للأدب

تأليف : السيد يسين

عرض : د. سلمى الرباع (*)

ينطلق السيد يسين في كتابه « التحليل الاجتماعي للأدب » من طموح كبير . فهو يتعامل مع محتوياته على أنها : « تمثل في الواقع مشروعا متكاملًا ، الهدف منه رسم المعالم الأساسية لعلم الاجتماع الأدبي » . ص ١٠٠ .

ومع أهمية هذا الطموح ومشروعيته ، فإننا لا ننطلق منه ، وإنما نطرح سؤالاً إشكالياً وهو : هل استطاع الكاتب أن يبرهن على وجود علم الاجتماع الأدبي ؟

ولنبحث من الإجابة في الكتاب ، فهو لا يدرس علم الاجتماع الأدبي في الأطار العام لعلم الاجتماع ، ولا يميزه من علوم اجتماعية أخرى ، وذلك نقص كبير في الجواب .

ويهتم الكاتب بتمييز النقد الأدبي عن علم الاجتماع الأدبي من خلال أفكار ميثيل فوكو ومصطلحاته على أساس أن « النقد الأدبي في سعيه نحو اكتشاف الدلالات في إطار انساق خاصة به أساسا لا يتجه نحو بحث الصراع في المجتمع ، ولكن علم الاجتماع الأدبي بحكم أنه فرع من فروع علم الاجتماع أولا وبحكم أنه يمكن أن يتدرج تحت علم اجتماع المعرفة ثانيا ، لا يمكن في تصوره أنه في بحوثه ودراساته يمكن أن يغفل عن حساباته مقولة الصراع في المجتمع ص ٧٣ » .

(*) الباحث بكلية علم الاجتماع بجامعة بيلفيلد بألمانيا الغربية .

ولم يحدد الكاتب اتجاه هذا النقد ، خاصة وأن النقد الأدبي يهتم بالصراع الاجتماعي في الكثير من اتجاهاته .

ويستعرض الكاتب بعض الدراسات والنظريات الأدبية التي تربط بين الأدب والظروف الاجتماعية والسياسية . ومن أبرزها نظرية لوسيان غولدمان عن التشابه والتفاعل بين البناء الروائي وواقع وتطورات الاقتصاد الليبرالي ، ونظرية رينيه جيرار عن الرغبة المثلثة في الرواية ، رغبة الذات والوسيط والموضوع ، وبعض نظريات واتجاهات التحليل النفسي للأدب .

وهو يريد من خلال ذلك إبرازاً الأفكار والتصورات الاجتماعية في هذه النظريات والاتجاهات واستيعابها بهدف رسم وتأسيس خصائص علم الاجتماع الأدبي .

ولكن هذه النظريات والاتجاهات لا تساعد الكاتب على ذلك ، لأنها وضعت خارج إطار هذا الهدف ، ولأن الكاتب نفسه لا يضعها في صميم هدفه إلى محاولته في تأسيس على هيئة ملاحظات وانطباعات غير مشدودة بعنى إلى محاولته في تأسيس ملامح وخصائص علم الاجتماع الأدبي .

وهو يتناولها في أربعة فصول هي :

١ - دراسة الأعمال الأدبية بين النقد الأدبي والعلوم الاجتماعية .

٢ - التحليل السوسولوجي للأدب .

٣ - النقد الأدبي والفلسفة .

٤ - مدرسة النقد الأدبي الجديد في الميزان .

ومن عناوين هذه الفصول يتضح أن علم الاجتماع الأدبي لم يأخذ موقعه المطلوب فيها . كما أن الكاتب يركز على أمثلة معينة في هذه الفصول ويترك الكثير من الأمثلة الأخرى .

ففى الفصل الذى يتناول « النقد الأدبي والفلسفة » مثلاً ، يركز

الكاتب على نظرية « جيرار » من الرغبة المظنة في الرواية ، وهى نظرية وليست نقدا ، وهى ليست كل ما يمكن قوله عن علاقة الفلسفة بالنقد التى تهتلك تاريخها حافلا بالإنكار والتطورات .

وإذا كانت الإمكانيات متاحة للاستفادة من هذه النظرية فى النقد الأدبى ، فأنها تتجاوز حدود النقد الى التعامل مع قضايا ومشكلات نفسية وفلسفية وإنسانية .

وفى الفصل الخامس : « المشكلات المنهجية فى علم الاجتماع الأدبى » ، يرجع الكاتب المحاولات العلمية الهادفة الى بلورة وتحديد منطلقات وخصائص وملاحح علم الاجتماع الأدبى الى عام ١٨٠٠ بصدور كتاب « مدام دى ستايل » الذى يحمل عنوان الأدب وعلاقته بالأنظمة الاجتماعية .

ويستعرض الكاتب الكثير من الأسماء التى مارست دورا فى علم الاجتماع الأدبى ، ومنها « لوكاتش وغولدمان وبنيكو ولوفيفر وروبير أسكارابيه ولوميساتو ، جالينو وتومسن الخ » .

وهو يميز محاولات وجهود « تشيرنفسكى ويليخانوف ولوكاتش على أنها من أبرز المحاولات فى هذا المجال » .

وبع أن الاختلاف بين هذه الأسماء يصل الى حد التناقض ، إلا أن الضرورى الذى لم يتحقق فى هذا الكتاب ، هو تمييز المحاولات والجهود المرتبطة بهذه الأسماء عن بعضها ، والأسس المرتكزة عليها فى فهم وإقامة علم الاجتماع الأدبى ، واختلافاتها فى هذا المجال ، وأسباب هذه الاختلافات ، وإمكانية الاستفادة منها فى إقامة هذا العلم على أسس وقوانين تستوعب العلاقة بين الأدب والمجتمع بتغيراتها وتطوراتها . فمن أمام كتاب يحدد هدفا معينا له دون الوصول اليه . فمن لا نريد معلومات فقط ، وإنما نريدها ونضع هذه المعلومات فى إطار الهدف ، خاصة وأن الأسماء المستعرضة بسرمة فى الكتاب ذات انتماءات قومية وإيديولوجية وفكرية مختلفة من بعضها ، متناقضة مع بعضها فى التعامل مع العلاقة بين الأدب والمجتمع . وفى

الوقت الذى يؤكد فيه الكاتب : « ان علم الاجتماع الأدبى لم يقح له قدر كبير من التقاليد الراسخة » ص ٧٧ ، فانه فى مكان آخر من الكتاب يؤكد أن عقبة التقاليد قد بدأ بالتغلب عليها ص ٧٩ .

والتقاليد الراسخة للعلم تستند الى وجود أهداف ومبادئ مشتركة تجمع المختصين به . ولكن الكاتب لا يذلنا عليها ، ولا يؤكد وجود محاولات لتحقيقها .

ويبرز ذلك قول الكاتب نفسه بان الدراسات المتوافرة « لا نستطيع ان نعتبر فيها بسهولة على عرض متساك لعلم الاجتماع الأدبى » ، يجب على كل التساؤلات والمشكلات ، وحتى يضمها الموضوع الصحيح « ص ٧٨ .

وفى محاولته ارساء أسس جوهرية لهذا العلم يميل السيد يسين الى الأسس التى اقترحها العالم الفرنسى البري ميبى وهى :

١ — ينبغى النظر للوقائع الأدبية بحسبانها وقائع اجتماعية ..

٢ — لا ينبغى رد الوقائع الأدبية لشيء غير ذاتها .

٣ — الواقعة الأدبية واقعة قلبية ..

٤ — الواقعة الأدبية ليست محض واقعة معرفية .

٥ — الواقعة الأدبية أداة عمل .

وهو لا يوضح سبب اعتياده هذه الأسس والصيغ دون غيرها ، وأهميتها بالمقارنة مع جهود ومحاولات أخرى .

وأضافة الى ذلك فان الكتاب لا يحدد أهمية علم الاجتماع الأدبى للأدب بشكل عام ، والأدب العربى بشكل خاص . وهو لا يدرس الأفكار والتصورات المنجزة من هذا العلم ، ومشكلاته النظرية والمنهجية . كما انه لا يعرضنا

على المصطلحات الخاصة به واختلافها عن المصطلحات السائدة في النقد الأدبي والعلوم الاجتماعية الأخرى .

وهو يرى أيضا أن « القضية التي يدور حولها البحث لم تحظ حتى الآن بما تستحقه من اهتمام نظري ومنهجي . فما زالت الكتب الأساسية التي ينبغي عليها أن تؤصل الميدان بصورة شاملة لم تظهر بعد » ص ٩ .

الصحة والمظروف البشرية

وجهات نظر في الأنثروبولوجيا الطبية (**)

تحرير : ميخائيل ه . لوجان

وإدوارد ي . هانت

عرض وتحليل : على المكاوى (***)

مقدمة :

يعد الإنسان محورا لاهتمام عديد من العلوم التي تختلف في طبيعتها ومجالها ، وتتفق في اتخاذها بؤرة لدراستها ، وهذا بدءا من علوم الفلسفة والتاريخ والجغرافيا وانتهاء بعلوم النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا . ولكننا نلاحظ في الوقت الحاضر تزايد اهتمام كل علم من هذه العلوم بتناول جزئية ما في حياة هذا الإنسان وعلاقته بالآخرين من بنى نوعه ، ثم علاقته بالبيئة الفيزيائية والاجتماعية والثقافية . ولذا طفقت العلوم تتفرع طبقا لبؤرة التركيز ، وتتعاون فيما بينها في محاولة للمزج بين نظريات ومناهج فرعين مختلفين اثرأ لدراسة الإنسان ، وإمعانا في دقة تناول وتكاملية النظرة . والدليل على ذلك أن علم النفس الاجتماعي يدرس الإنسان في ضوء مناهج ونظريات كل من علم النفس والاجتماع ، وكذلك يفعل علم الاجتماع الاقتصادي ، والاجتماع السياسي ... الخ وهي علوم تجمع بين الاجتماع وعلوم الاقتصاد والسياسة .

Michael H. Logan and Edward E. Hunt (editors), (**) .
Health and human Condition; Perspectives on Medical Anthropology, Wadsworth publishing Co. Inc., California, 1978.

(***) مدرّس علم الاجتماع المساعد بجامعة القاهرة .

وإذا كانت هذه العلوم وفروعها تتقارب في النظرة الى حد ما ، الا اننا نجد علوما أخرى تختطف في النظرة والتراث والمنهج ، وان كانت تتفق في اتخاذها من الانسان مجالا للدراسة . ومثال ذلك علم الطب والاجتماع ، فهذه بداية النصف الثاني من القرن العشرين نلاحظ تزايد الاهتمام بالانسان من الزوايا الطبية والاجتماعية والاثروبولوجية معا في محاولة لمسئولية النظرة . وتكامل التساؤل كما يتجسد في علم الاجتماع الطبي ، والاثروبولوجيا الطبية .

والجدير بالذكر ان علوم الاجتماع الطبي والاثروبولوجيا الطبية قد أثارت اهتمام الباحثين والدارسين في الغرب ، وبدأت ثلاثي بعض الاهتمام الجزئي منذ بداية عام ١٩٨٠ تقريبا بجامعة القاهرة حتى صار هذا الاهتمام يتبلور تدريجيا عبر الأعداد المتوالية من الكتاب السنوي لعلم الاجتماع منذ ظهوره وحتى الآن .

وازاء هذا الاهتمام العالمي تطالعنا دور انشر العالمية ببعض الكتب التي ترسي معالم علم الاجتماع الطبي والاثروبولوجيا الطبية ، ومن بينها ذلك الكتاب الذي نقدم عرضا تحليليا له الآن ، والذي يقدم صورة واضحة لعلم الاثروبولوجيا الطبية من خلال عرضه لنظريات هذا العلم ، ومجال الدراسة والاهتمام فيه ، ونماذج من المداخل العلمية .

فكرة عامة عن الكتاب :

يقع الكتاب في ٤٤٣ صفحة من القطع الكبير ، تضم تسعة وثلاثين مقالا منتظم في خمسة أقسام رئيسية تدور حول نظريات علم الاثروبولوجيا الطبية ، وموضوعاتها ، والمعالجين الشعبيين ، والثقافة والمرض العقلي ، وأخيرا التحديث والتعددية الثقافية والرعاية الصحية .

والكتاب في مضمونه يثير قضية بسيطة خلاصتها ان علم الاثروبولوجيا الطبية هو الفرع الحديث والاكثر تطورا في التخصص داخل علم الاثروبولوجيا . ففي خلال السنوات العشر الأخيرة لم يكن هناك برنامج تأهيلي دارسي واحد في الاثروبولوجيا الطبية في الولايات المتحدة . على حين صارت أكثر من

عشر جامعات في الوقت الحالي بأمريكا تقدم برامج دراسية لدرجات علمية متقدمة في هذا الفرع . ولا شك في أن هذا العدد سيتزايد بمرور الوقت ، والدليل على ذلك ما شهده العقد الأخير من قفزة مماثلة في عدد الأنثروبولوجيين الذين يقومون بتدريس مقررات في الأنثروبولوجيا الطبية ، أو الذين يخدمون بعلمهم خارج الجهات الأكاديمية كقطقات اتصال بين علمهم هذا وبين علوم الصحة . ومع ذلك فإذا كان ولا بد من التأريخ لبداية ظهور هذا المجال الجديد : فإننا لا نجد كتابا دراسيا شاملا يقدم صورة متكاملة لهذا المجال . ومن هنا اضطلع المحرران بالوفاء بهذه المهمة من خلال هذا الكتاب الذي حاولا فيه — وحاول معهما المهتمون أيضا — حل مشكلة تقديم الحقائق الأنثروبولوجية في الطب للقارئ العادي والمتخصص .

ويوضح الكتاب أن الأنثروبولوجيا الطبية تبدو جلية للدارسين والمتخصصين في علوم النفس والتاريخ والجغرافيا بنفس درجة جلائها للمتخصصين في الفروع الأنثروبولوجية المختلفة . ويؤكد الواقع بمرور الوقت على جدوى الأنثروبولوجيا الطبية وتوارثها بالديموجرافيا والأيكولوجيا الطبية وعلم الأوبئة *epidemiology* ، خاصة وأنها تشارك هذه العلوم في تقديم وجهة نظر حول السكان والمرض من منظورات جغرافية وتاريخية بعيدة المدى وإذا كانت الرعاية الصحية وجها حقيقيا وأوليا للخدمات الاجتماعية ، فإن الأنثروبولوجيا الطبية سوف تجتذب كثيرا من الدارسين والممارسين في شكل يتنوع بتنوع المهن الخدمية وقد يجد العاملون بالرعاية الصحية — سواء كانوا في المستشفيات العامة ، أو التعليمية أو الوحدات الصحية بالمجتمع المحلي أن القسارى يبحث عن الفائدة ولا سيما فهم مفرزى الدور الذى تلعبه الثقافة في مبحث اسباب المرض *etiology* ، وسلوك المريض والعلاج والتفضية وتنظيم الأسرة وسوء استخدام الأدوية والعقاقير والكحوليات وسائر المجالات الاخرى القريبة .

غير ان المحررين يؤكدان في بداية الكتاب على أن هناك مشكلات خاصة تعترض محاولة تقديم كتاب من هذا النوع ولذلك فهما يقرآن بأنهما لم يقدمتا

اية محاولة تاريخية ، كما لا يجزمان بأن المادة التى تحملها دفنا الكتاب تغطى كل وجوه علم الانثروبولوجيا الطبية . وانما هما يحاولان تقديم مواد ممتازة من وجهة نظرهما توضح للقارئ والمهتم بعض وجهات النظر العامة فى هذا العلم . *

وفى هذا الصدد يزيد اهتمام المحررين بثلاثة مجالات رئيسية للبحث تتمثل فيما يلى :

- ١ — تطور ايكلوجيا المرضى .
- ٣ — المعتقدات والممارسات الطبية فى المجتمعات غير الغربية .
- ٣ — مكونات الرعاية الصحية المخططة فى المجتمعات الشولية .

والجدير بالذكر هنا أن مقالات هذا الكتاب تتنوع بشكل ملحوظ ، ولكنه تنوع مطلوب لخدمة الغرض الأساسى ، حيث يرجع التنوع الى طبيعة الموضوع حينا ، والمجال ، والموطن الجغرافى ودرجة التخصيص فى احيان أخرى . غير أن الخيط الرفيع الذى يربط بين هذه المقالات المتنوعة يتمثل فى تقديم فكرة موجزة حول الموضوع الأساسى للباب وهو أساسا الصحة والمرض والطب باعتبار أنها أجزاء تتكامل بها الثقافة .

وبعد كل هذا الجهد يسوق المحرران خبرتهما حول الانثروبولوجيا الطبية وتدريسها ، فيقرران أن الدارسين لهذا الفرع الحديث يقرون بحاجتهم الماسة للقراءات جديدة ، ويؤكدون بالنص أن القراءات فى هذا الفرع جافة وصعبة للغاية ، وليست جذابة على الاطلاق . وبناء على هذا التصور ، وجدا كثيرا من الاطباء والمرضى وسائر المتخصصين الآخرين فى الرعاية الصحية ، لديهم فهم غامض لما تعنيه الانثروبولوجيا الطبية ، ولما يمكنها الاسهام به فى تحسين الأداء المهنى فى تخصصاتهم وتطوير أهدافها . ويأمل المحرران أن يحدث هذا الكتاب صداه المفروض ، فيثير اهتمام الطلاب والدارسين والمتخصصين نحو أعمال واهتمامات أخرى تالية فى الانثروبولوجيا الطبية

• وهو اهتمام ينصب على فهم التأثيرات المركبة التي تمارسها الثقافة على الصحة وعلى الرعاية الصحية .

• موضوع الكتاب :

يدور الكتاب بصفة أساسية حول موضوع الأنثروبولوجيا الطبية فيوضح مجالها ومنهجها ونظرياتها وأبرز ما يمكن أن تقدمه من إسهامات للقائمين بتقديم الرعاية الصحية . ولكي يوضح الكتاب هذا الغرض نجده يقدم باستنفاضة للعلاقة بين الثقافة (باعتبارها الموضوع الأساس في الأنثروبولوجيا) والصحة والمرض (باعتبارها موضوعي اهتمام الطب) . ولذلك يدور الكتاب من البداية حتى النهاية حول العلاقة بين الثقافة والصحة والمرض .

ومن المعروف أن المرض والرعاية الصحية موضوعان شائعان في كل مجتمعات العالم . غير أن أنماط الأمراض التي تصيب أبناء مجتمع ما ، وبالتالي كيفية إدراكهم لها ومعالجتهم لها ، تختلف إلى حد كبير . فمعظم الأمريكيين يموتون بأمراض القلب ، على حين لا تنتشر هذه الأمراض بين هنود مايا *Mayan Indians* ، وإنما ينتشر بينهم مرض السل والدوسنتاريا ، وهي أمراض نادرة الحدوث في المجتمع الأمريكي . كذلك فالهنود يعالجونها بالوصفات الشعبية في الغالب ، بينما نلاحظ أن الأمريكيين يستهلكون كميات هائلة من الأملاح الحضية المسكنة *barbituates* ، والمواد الكحولية المهدئة *steroids* والمضادات الحيوية . وبرغم شيوع المرض اذن والرعاية الصحية ، إلا أنها موضع اختلاف وتنوع ، وذلك لأن الثقافة تحدد لنا بدقة أسباب معاناة الناس من الأمراض ، وكيفية العلاج ، ومساره في اتجاه لخصاص دون غيره من المسارات .

ولكن تزايد الوعي بدور الثقافة في المسائل الصحية يعد مسئولا حاليا من تطور الأنثروبولوجيا الطبية باعتبارها « دراسة كلية مقارنة للثقافة ومدى تأثيرها على المرض والرعاية الصحية » . ولكن هذا التعريف البسيط يتضمن بعضا من المصطلحات التي تحتاج إلى توضيح . وهنا يفيدنا المداخل المقارن ، حيث يراعى تناول وحدتين أو أكثر للتحليل ، والمقارنة عما بينهما

من تناقضات أو مبالغات . اذ يتضمن هذا المدخل وحدات من المجتمعات الكبرى كالبرامج الصحية مثلا ومعدلات الوفيات ، والأنماط الطبية ومعدلات المواليد ، ونظريات اسباب المرض وعلاجه ... الخ . ويؤكد المدخل الكلى التكامل على دراسة التأثيرات المتبادلة للعوامل الفاعلة موضوع البحث .

والجدير بالذكر أن المتخصص في الأنثروبولوجيا الطبية ينظر الى تطور المرض ، وتوزيعه الجغرافى ، والوسائل والأساليب التى اكتسبتها المجتمعات للتعامل معه وعلاجه ، والطرق المثلى لتحسين الطب الحديث فى المجتمعات التقليدية وتطويره .

ويوضح الكتاب أن أهمية البحوث الأنثروبولوجيا الطبية التى تعتمد على المدخلين المقارن والتكاملى ، تظهر بجلاء من خلال البحوث التى تناولت العلاقة بين الملاريا وبين « سمة الخلايا المنقارية » Sickle-cell trait حيث تسببت الملاريا فى إصابة الملايين من البشر بالاعاقة أو الموت . وعلى الرغم من حدة هذا المرض وخطورته فى أجزاء كثيرة من افريقيا الاستوائية ، فإن بعض سكانها يتحصنون تحصنا منيعا لأن حالتهم التكوينية الوراثية مسئولة أولى من انتشار التشوه أو المرض ، نظرا لاحتواء خلايا الدم الحمراء لديهم على الخلايا المنقارية . والمعروف عن هذه الخلايا أنها لا تتكاثر بعلاج الملاريا ، على عكس خلايا الدم الحمراء الأخرى . وحتى اذا كانت « سمة الخلايا المنقارية » بمثابة معيزات تطويرية ضد مرض الملاريا ، فإنها لا تنتشر بانتظام بين سكان افريقيا الأصليين كما لا يحدث المرض بانتظام بينهم أيضا . وقد ظهر هذا التوزيع للمرض من خلال البحث المقارن ، ويمكن تفسيره كذلك بالرجوع الى فحص التاريخ والبيئة ودراسة الثقافة فى المناطق الاستوائية بافريقيا .

ومنذ حوالى خمسة آلاف عام مضيت ، كانت هذه المنطقة الافريقية يسكنها شعوب تعيش على صيد البر والبحر ، وجمع الأطعمة النباتية . ومع تطور الحياة وتبنيها سكنها أسنوب الزراعة الضخمة الواسعة كالحدى الثورات الكبرى فى تاريخ افريقيا . ولذلك تحولت البيئة الى جذائق

منظمة ومزارع واسعة بعد تقطيع الأشجار وشق الشوارع والطرق والممرات . كذلك تحولت البرك في الممرات والطرق الى مستنقعات نلحاء الآسن المترام بعد سقوط المطر فتحولت بالتالى الى معامل لتفريخ البعوض لذى ينقل عدوى الملاريا . أما فى المناطق الخالية من البرك والمستنقعات فكان من النادر أن يصاب سكانها بالملاريا ، كذلك يقل وجود الكائنات الناقلة « لسمة الخلايا المنقرية » . وعلى هذا يمكن تفسير الإصابة بالملاريا فى كل مكان من واقع المنظور التاريخى عامة . غير أن تطبيق أسلوب الزراعة الحديثة فى مناطق الملاريا بإفريقيا أدى الى الإقلال من معدل الإصابة بهذا المرض .

ومن الأهمية المناظرة فى الأنثروبولوجيا الطبية — بعد المداخل — يأتى مفهوم الثقافة ، وذلك لأنها تمثل نصف مجال اهتمام هذا العلم ، بينما يمثل النصف الثانى فى الصحة والمرض والوقاية والعلاج . وعلى الرغم من تعدد تعريفات مفهوم الثقافة (عند كروبر وكلاكهون ، ١٩٥٢) إلا أن انتعريفه التقليدى عند تابلور (١٩٧١) لا يزال مفيدا فى هذا الصدد .

ويبلور مضمون الكتاب المحور الأساسى الذى يدور حوله موضوع الأنثروبولوجيا الطبية ، وهو الكشف عن أهمية الثقافة فى مجال الصحة والرعاية الصحية . فالثقافة تتحكم الى حد كبير فى الموضوعات التالية :

- ١ — نمط انتشار المرض بين الناس .
- ٢ — وطريقة الناس فى تفسير المرض ومعالجته .
- ٣ — والسلوك الذى يستجيب به الناس لانتشار الطب الحديث .

وعندما نشير الى الموضوع الاول « نمط انتشار المرض » بالتركيز نجد أهم هذه الموضوعات ، وهنا ينبغى التأكيد على أن الثقافة تقي الإنسان المرض ، وتصيبه به أيضا . ففى حالة التزايد الكبير والسريع فى عدد السكان ، تتطوى محاولة زيادة الغذاء وتوفير مصادره ، على آثار هامة تمارس دورها على السكان . فإذا أمكن مواجهة حاجاتهم من الغذاء فلا بد أن تتحسن الصحة بشكل يفوق نظيرها فى حالة نقص الغذاء وقصوره .

وفي هذه الحالة تعمل الثقافة على وقاية الانسان من المرض وتعزله عنه ، بمعنى انها تبعده عن المرض الناجم عن سوء التغذية . والاكثر من ذلك ان الغذاء حينما يكون كافيا للانسان ، فان جسمه يتمكن من مقاومة المرض ، والتغلب على البكتريا والجراثيم ناقلة العدوى ومسببة المرض .

ويلفت الكتاب نظرنا الى ظاهرة خطيرة تسود معظم مجتمعات العالم وان كانت أكثر وضوحا في مجتمعات العالم الثالث ومن بينها مصر . حيث يلجأ الانسان لزيادة مصادر الغذاء بأن يسمد التربة الزراعية بالنفائات البشرية ومخلفات الانسان ليضمن خصوبتها ووفرة غلتها ، وتكمن الأمراض البوابية ، والطفيليات المرتبطة بالبراز *facal-related deases* تصبح مصدر تهديد للانسان تتزايد خطورته بمرور الوقت . وهنا تعرض الثقافة أبناءها للمرض وتقريهم منه . ومن ثم فهي تلعب دورا مزدوجا في صحتنا ، فهي تبعدنا عن المرض ، وتقربنا منه في آن آخر .

ومن ناحية أخرى يبرز الكتاب تأثير الثقافة من زوايا أخرى ، فهي المصدر الذي يستقى منه أبناءها تعريفهم للمرض ، واستجاباتهم له ، وعلى هذا الأساس تختلف تعريفات المرض والاستجابات له من ثقافة الى أخرى . والدليل على ذلك أننا ندرك من ثقافتنا أن الجسم يتعرض لأعراض معينة اذا ساءت التغذية . ويأتي ادراكنا هذا من الثقافة التي تعلمنا منها الحد الأدنى من الغذاء الكافي للحفاظ على الصحة . ومع هذا ، ففي ثقافات أخرى ، قد تعزى نفس الأعراض الى عدد ضخم من الأسباب ، لا يوجد بينها سبب واحد يرتبط بالغذاء . وانما يدور معظمها حول الاشباح ، والأرواح الشريرة ، والخوف ، والخطيئة ، أو انتهاك المحرمات ، فهي مصدر رئيسي لسوء الحظ الذي يحل بالردء في صورة المرض . واذا انتقلنا الى المجتمع الأمريكي مثلا وجدنا أن الطبيب هو المتخصص والمسئول الأول عن شئون الصحة ، وهو الشخص الوحيد الذي يصف الغذاء المناسب للعلاج . بينما نجد في أماكن ومجتمعات أخرى « الشهابان » هو المسئول عن صحة الانسان ، فهو الذي يعرض المريض للضرب المبرح ليطرد القوى الشريرة من جسمه ؛

ويستخرج الأرواح التي تليسه وتتقصه وتسبب له المرض . فمن خلال الثقافة اذن يكتسب الناس النظرة الى المرض ، والأساليب المختلفة لعلاج .

كذلك يشير مضمون الكتاب الى مظهر آخر هام للثقافة يتمثل في تأثيرها على أسلوب أداء الرعاية الصحية — health care delivery . وبالتالي قد تشمل برامج المساعدات الطبية بسبب الاختلافات في ثقافة مقدمي المساعدة ، ممن يتلقونها ، مما يلقى بالمعوقات التي تحول دون الاتصال الفعال ، والتعليم ، والعلاج . وليس من السهل اذن تحسين صحة الناس في المجتمعات التقليدية عن طريق استعارة المعرفة الطبية من المجتمعات المتقدمة ، ومن هنا لا نفترض حدوث تغير سريع وملحوظ في تمثل المعرفة الجديدة وتبنيها . ومن كل ما سبق يتضح لنا ان فهم السياق الثقافي للاداء الطبي يمثل ضرورة مطلقة . فاذا غاب هذا الفهم ، تعرضت أهداف البرنامج الطبي للخطر المحقق .

ويقدم الكتاب أمثلة أخرى على أهمية الثقافة في موضوعي الصحة والمرض ، فيسوق مثالا ثالثا في مجال التغذية مستمدا من مجتمعات متباينة ثقافيا . فالشعب الأمريكي يشرب لبن البقر ، ومن الأهمية الكبرى في الثقافة الأمريكية أن يشرب أبناؤها اللبن حفاظا على التغذية السليمة ، والصحة الجيدة ، وخاصة في السنوات الأولى من العمر . وعلى هذا يعتقد الأمريكيون أن تحسين المستوى الغذائي لأي شعب في العالم ، يتضمن تزويده بحسب بالاشكال الطبيعية للغذاء الكامل كالطعام واللبن . . . الخ . وهذا ما حدث بالفعل مرارا من قبل ، فقد زودوا الشعوب المتخلفة بالطعام واللبان ، وكانت النتيجة سلبية الى حد كبير . فاللبن يعد في كثير من الثقافات موضع اشتزاز ونفور disgust ، وغالبا ما يقرن في مكانته بكمأة الدم أو البول . والاکثر من هذا أن بعض الناس لا يستطيعون الاستفادة من عمليات بناء البروتين لازما ، والتمثيل الغذائي للمواد الحديدية لتعويض الفاقد منها metabolize ، لانهم يفتقدون انزيم اللاكتيز Lactase اللازم للتحلب على سكر اللبن (اللاكتوز lactose) وتفتيته . ولهذا السبب يزداد الاسهال

وتقلصات المعدة بعد شرب اللبن عند الإمارات والآسيويين واليونانيين والهنود الأمريكيين . وحتى إذا كانت هناك حواجز تحول دون استغلال اللبن كمصدر غذائي جيد ، فلا يزال هذا الغذاء ينقل إلى الملايين من أبناء البلدان الأخرى . ومنها شيلي التي تلقت حديثاً ١٠٧ مليون رطل من اللبن المجفف لتوجيهها في برنامج تغذية فلاحى الريف . غير أن هذه المساعدة الغذائية تثير عديداً من التساؤلات والشكوك ، خاصة بعد أن عرف الأمريكيون أن قروبيى جواتيمالا وكولومبيا - الذين ضممهم هذا البرنامج الغذائى - رفضوا شرب اللبن ، واستخدموه بدلاً من ذلك في تبييض أكواخهم *to whitewash their huts* . كما دلت دراسة ماك كريكين *Mc Cracken* . ويوضح لنا هذا الموقف أن تحسين تغذية السكان لا يتحقق إلا من خلال تقديم مواد غذائية مقبولة ثقافياً لديهم . فاللبن محبب إلى حد كبير للأمريكيين والأوروبيين ، ولكنه ليس كذلك بالنسبة لعدد كبير من شعوب العالم الأخرى .

عرض تحليلي لمحتويات الكتاب :

يتضمن هذا الكتاب خمسة أقسام رئيسية تتضمن تسعة وثلاثين مقالاً تغطى إلى حد كبير موضوع الأنثروبولوجيا الطبية ، وأهدافها النظرية والتطبيقية وتاريخها ، ونتائجها وتطبيقاتها . وعلى الرغم من أن كل مقال يتخصص حول جزئية بسيطة ، إلا أن حصيلة هذه المقالات والأوراق تزودنا بقدر واثق من المعلومات لا بأس به ، وهو قدر لا يساعدنا فحسب في فهم الأنثروبولوجيا الطبية مهما أعمق كعلم ، ولكنه يساعدنا كذلك في تزويدنا بتقييم شامل للطرق والأساليب التى تمارس الثقافة تأثيرها من خلالها على الصحة في مواطن مختلفة من العالم .

أما القسم الأول : فهو يدور حول نظريات ومداخل الأنثروبولوجية الطبية ، ويستهدف إرساء أسس قوية يمكن للقارئ من خلالها فهم مغزى ومضمون هذا العلم ، وبالتالي فهم مغزى باقى أقسام المجلد . وفي هذم القسم يتضح لنا أن الأنثروبولوجيا الطبية ترتبط بالأنثروبولوجيا على نحو عام ، وهذا ما يتأكد من خلال استعراض الاستخدام المتناظر في كليهما للمناهج

والنظريات . كذلك يقدم تعريفا بالأنثروبولوجيا الطبية وبموضوعات الاهتمام فيها ، في ضوء مقارنتها بعلم الاجتماع الطبى الأكثر ارتباطا بها . والملاحظ أن معظم البحوث المعاصرة في مجال الأنثروبولوجيا الطبية يمد تطورا منبثقا من الاتجاهات الناشئة في علم الأنثولوجيا الراسخ . وبالتالي فإن فهم هذه الحقيقة سوف يساعدنا — ويساعد القارئ — في التعرف على أسباب دراسة موضوعات محددة ، ومجتمعات معينة ، بطريقة خاصة .

ومن ناحية أخرى يثير هذا القسم الى وضع الأنثروبولوجيا الطبية المعاصر ، وعلاقتها بالعلوم السلوكية والاجتماعية والبيولوجية والطبية . وفي هذا الشأن توضح المقالات التى قدمها جورج فوستر George Foster وفيرجينيا أولسن V. Olesen طبيعة العلاقة بين الأنثروبولوجيا الطبية وعلم الاجتماع الطبى من خلال المقارنات التى عقداها بينهما . فكل علم منهما يهتم أساسا بدراسة الصحة والسلوك الإنسانى ، إلا أن كل علم يستخدم نوعية بشرية مختلفة ، ومناهج وفروضا متباينة ، ونظريات مختلفة أيضا . أما المبدأ الخلافى الفاصل بين العلمين فهو أن الأنثروبولوجى ينظر الى المشكلات والمعلومات التى يدرسها ، وفي ضوء السياق الثقافى بشكل نمطى ، على حين ينظر إليها عالم الاجتماع في ضوء السياق الاجتماعى .

ويعد هذين المقالين يكتمى مقال عارف حسان ليعلق عليهما ، ويتضمن فكرته عن وجهة النظر المطلوبة في الأنثروبولوجيا الطبية كمجال بيولوجى طبى biomedical field . ولهذا يوضح التطبيق كيف تطورت الأنثروبولوجيا الطبية من خلال دراسات وإسهامات علماء التشريح ، وأطباء الأسنان ، ومؤرخى الطب والمتخصصين في الطب الشرعى forensic medicine ، وطب الأطفال pediatrics ، والعاملين بتطبيب المجتمع المحلى ، والصحة العامة ، والتغذية ، والدراسات السكانية ، وعلم النفس ، والطب النفسى . ومن واقع المقالات الثلاثة التى قدمها فوستر وأولسن وحسان ، تخرج بفهم عميق للنقاط الخفية التى تربط الأنثروبولوجيا الطبية بالعلوم الأخرى ، وتفصلها عنها في نفس الوقت . وعلى الرغم من حداثة هذا العلم ، إلا أنه يكتسب أهميته من مفهوم الثقافة ذاته .

وتشير الدراسة التي قدمها ادوارد ويلين Edward Wellin الى الاساليب المختلفة لاستخدام مفهوم الثقافة خلال الفترة القصيرة من تاريخ الأنثروبولوجيا . اذ تكشف بعض التطورات التاريخية في النظرية الأنثروبولوجيا ، وتربطها بالمداخل الخاصة في الأنثروبولوجيا الطبية . كذلك تطرح الدراسة نفسها . اطاراً لفهم أسباب اختلاف نمط وتناول المعلومات البيولوجية والبيئية بالمرض والاساليب الصحية . ولا يتضح ذلك في مقالات غوستر وأولسن وحسمان فحسب ، وانما يزداد وضوحاً في باقى المقالات التي يتضمنها هذا المجلد الكبير .

ويمالاج القسم الثانى موضوعات الثقافة ووطاة المرض وقابلية الانسان للتكيف : وذلك على مدى أحد عشر مقالا ، يحاول كل منها توضيح العلاقة بين الثقافة والمرض وقدرة الانسان على التكيف من خلال مبحث الأمراض وعلم الأوبئة كنقطة التقاء بين كثير من العلوم ، والمقارنات التطورية في الديموجرافيا ، وتورات الحياة والرعاية الصحية بين الشمبانزى وبنى الانسان ، والقدرة على التكيف البيولوجى عند الانسان كمدخل ايكولوجى في الأنثروبولوجيا الفيزيائية ، والمنظور الايكولوجى للمرض ، والاطر الايكولوجية والمرض تحت الاختبار في علم الأنثروبولوجيا الطبية ، والاستجابة التطورية للأمراض التي تعدى الانسان ، والعوامل الأساسية في علم الأوبئة من خلال تناول الصحة والمرض عند مجتمعات الصيد والجمع ، والجوع والغذاء وضبط النسل عند جماعات الصيد والجمع (الايكونج Ikung) ، والأمراض المعدية ، في المجتمعات البدائية ، وقضية السكان في المجتمعات القديية والمتخلفة ، وتتناول الورقة الأخيرة بعض خدمات الأمراض في الحضارة الغربية الحديثة .

ويتضح من عناوين المقالات السابقة ، في هذا القسم الثانى ، انها تستهدف التأكيد على القابلية البيولوجية للانسان على التكيف ، وعلى التطور الثقافى ، ووطاة المرض في نهاية الأمر . ويمكن للقارئ أن يبدأ بتقدير مدى صعوبة اجراء بحث عن الصحة من خلال العلاقات المتداخلة فيها بين

وحدات بشرية تضم علم الأحياء ، والبيئة ، وتغير الثقافة على مدى الزمن .
وتكفى نظرة للسجل القيم — غير الكامل — لتاريخ الأمراض ، لتعرف الكثير
عن أمراض وأعمار شعوب المجتمعات القديمة ، وعن الأمراض التي تركت.
لنا علامات تشخيصية مضيئة بارزة للعظام البشرية والأسنان ، أو بقايا
الموميوات البشرية . فمئذ ما يقرب من عشرة آلاف سنة خلت ، كانت كل
المجتمعات تعيش على صيد البر والبحر والجمع . ولا تزال قليل من المجتمعات
المحلية في الوقت الراهن تعيش على هذه الأساليب ، وبالتالي فهي تقدم لنا
صورة تقريبية لظروف الصحة وأحوالها عند أجدادنا الأوائل . ومع ذلك فقد
طرأت تغيرات تدريجية على الهيكل السكاني والمعيشة والتكنولوجيا ،
بما ترتب عليها تحولات في الأمراض التي تصيب الإنسان . وإذا كانت التطورات
الجديدة في الطب الحديث ، والصحة العامة قد ساعدت على ارتفاع مستوى
الأعمار ، وتقليل معدلات الإصابة بالأمراض ، إلا أن مشكلات الصحة في
المجتمع المعاصر تختلف اختلافا جوهريا عن نظيرها الذي ساد حياة الإنسان
الأول . ويحاول الكتاب التركيز على التغيرات البؤرية التي طرأت على
المظاهر الثقافية لممارسات الرعاية الصحية في كل من المجتمعات التقليدية
والمتقدمة .

.. فهي مقالات تغطي أذن مدى واسعا من الموضوعات ، ومع ذلك فإنها
مجتمعة توضح أهمية البيئة في الأثروبولوجيا الطبية ، حيث تناقش كل مقال
موضوعات الصحة والمرض في ضوء نسق مركب من التفاعلات التي تحدث
بين الجماعات البشرية وبين بيئتها الثقافية والبيولوجية والفيزيائية . ونظرا
لتنوع هذه التفاعلات ، فإن بنى البشر يواجهون وطأة المرض ، وتحديات
كبيرة للتكيف معه . والملاحظ أن هذه العوامل العديدة تفسخ لتأثير التفاعلات
البيئية . فالنمط — على سبيل المثال — والارتفاع عن سطح البحر
altitude ، والحياة النباتية Vegetation في الإقليم ، وحياة الحيوان ،
وحجم السكان وكثافتهم ، والابتكارات التكنولوجية ، والتدرج الاجتماعي ،
والمعتقدات أو القيم ... الخ ، تعد من المتغيرات الأساسية التي تؤثر على
نمط الصحة . ولعل المهم في مقالات هذا القسم هو أنها تتخصص المرض

وعمليات التكيف معه من منظور بيئي يراعى العلاقات النسقية بين الإنسان والظروف المحيطة به .

ويكشف المقال الأول الذى قدمه كل من اليس كيرلى Ellis kerley ووليام باس William Bass النقاب عن « عُم الأمراض القديمة » Paleo pathology ، وهى دراسة موانع العدوى بالمرض ، ووفيات السكان فيها قبل التاريخ . ويقدم لنا هذا المجال وجهة نظر تاريخية تستند حاجتنا اليها لكى نفهم المرض كظاهرة متغيرة . وتضيف مقالة ادوارد هانت E. Hunt بعدا تاريخيا ايضا ، وذلك عندما قارن طول العمر عند الشبانزى المعاصر بينى الانسان ، مما يتيح لنا امكانية اعادة بناء الاسس الديموجرافية للصحة والتكيف فى مجتمعات الانسان الأول .

ويؤكد هذا القسم كذلك على وجوب تكيف الناس مع ظروفهم البيئية ، وينصب التكيف هنا على التكيف الثقافى ، على الرغم من وجود العديد من جوانب التكيف التى يحافظ بها البشر على حياتهم . ومن هنا تكتسب الورقة التى قدمها جبرائيل لاسكر Gabriel Iasker أهميتها ، لأنها تضع إيدنا على المظاهر الوراثية التكوينية والفسيولوجية والمناخية للتكيف .

وتستمر مقالات هذا القسم فى التأكيد على أن الأمراض التى تصيب الجماعات البشرية تعد نتاجا للظروف البيئية ، وتبثرى لتأكيد دراسة جنورج آرملاجوس G. Armelagos وآلان جودمان A. Goodman وكنيث جاكوبز K. Jacobs عن ايكولوجيا المريض (ص ٤٧٠) . ويضفى هؤلاء الباحثون أهمية كبرى على النموذج القيم لايكولوجيا المرض ، حيث يرتبط ارتباطا وثيقا بكل المقالات والأوراق التى يتضمنها هذا القسم . وهم يشجعون القارئ بكل السبل لبذل المزيد من الجهد لدراسة هذا النموذج ، لأنه سيبدنا فى فهم المقالات والموضوعات اللاحقة حول تأثيرات المتغيرات الثقافية على وبائيات المرض .

ويقدم جورج آرملاجوس ، وجون ديوى J. Dewey معلومات تؤيد نموذج

ايكولوجيا المرض ، وتبسطه . وفى هذا المقال يوضح المؤلفان التطورات الثقافية ويتحتمونها كعملية تؤثر فى كل من نمط المرض المعدى وتكراره عند البشر . وتكمل المقالات الأخرى الباقية — من هذا القسم — نفس الموضوع ، وتقدم أمثلة أخرى عديدة وتفصيلية حول النقطة المحورية فى المقال السابق وخلاصتها أنه « كلما ازدادت التغيرات الاجتماعية تعقيدا فى المجتمع ، كلما ازداد تهديد الأمراض المختلفة لأعضائه » .

وتحرص الايكولوجيا على التأكيد على تحليل الترابط الداخلى الوثيق بين لجزء النسق . وتظهر مائدة هذا التحليل وجدواه ، فى مناقشة ادوارد هانت للمشكلات الصحية الخاصة فى المجتمعات التقليدية غير الغربية . ولكى نفهم المرض ، ينبغي أن نتفحص تعدد التأثيرات التى تحدثها العوامل الكثيرة ذات الترابط الداخلى ، كما يبدو فى « الخلايا المتقاربة » ، والكورو (kuru) وسائر الظروف الأخرى .

أما الأوراق الخمس الأخرى من هذا القسم فهى تغطى موضوعا مركزيا سبق تمرينه وتوضيحه ضلعا فى المقالات السابقة . والمعروف أن الثقافة تتميز بكاملها فى بحث أسباب المرض . حيث تنظر هذه المقالات الى المشكلات الصحية فى المجتمعات التى تختلف كثيرا فى الحجم السكانى ، ونمط الاستيطان ، والمعيشة ، والتركيب الاجتماعى الداخلى . ولهذا الأسباب المختلفة يعيش الناس فى مجتمعات الصيد والجمع أراضا غير معروفة ، كما يشير فريدريك دن (Frederick Dunn) فى مقاله عن أبناء المجتمعات المحلية التى تعتمد على الزراعة الواسعة المتعاطفة . فقد تحول الناس من الصيد والجمع الى الزراعة ، وواكب هذا التحول تغيرات فى الأمراض . وحول هذه الفكرة تدور مناقشة جينا كولاتا (Gina Kolata) . وتعد مقالات كولاتا ، وفريدريك بلاك (Frederick Black) ، التى تدور حول المجتمعات القبلية فى حوض نهر الأمازون — معينا لا ينضب أمثله الثمينة ولا حالاته الجذابة ، وتفسر لنا أسباب تغير وطأة المرض وضغوطه كخصائص محددة للتغير الثقافى . وتذا تتطوى نتائج هذه الدراسة على أهمية كبرى عندما نقارن بينها

وبين نتائج ودراسة بروثويل Brothwell عن « الطوث والمرض » ، ودراسة دينيس بوركيت Denis Burkitt التى تصف بالتفصيل المشكلات الصحية الشائعة فى المجتمعات المعاصرة .

والجدير بالذكر أن المدخل الايكولوجى يتيح للمتخصص فى الأنثروبولوجيا الطبية تعلم الكثير حول المرض عند شعوب ما قبل التاريخ ، وتأثيرات مجالات وصور التكيف على الجسم الانسانى ، والاسباب التى جعلت التطور الثقافى ، وخصائص التغيرات المجتمعية تلعب أدوارا جوهرية فى تاريخ المرض وتنظيمه فى المجتمعات البشرية المختلفة .

ويخصص الكتاب القسم الثالث لاستعراض المعالجات الشعبية والطب الذاتى *ethnomedicine* ، على مدى تسعة مقالات تبدأ بمناقشة الرعايسة الطبية « الطب الذاتى » وبعض القضايا والاعتبارات حول الممارسات الشعبية الغربية وغير الغربية كمادة فى علم الأوبئة ، والجراحة البدائية ، واضطرابات الجهاز الهضمى والأكوية النباتية فى جواتيمالا ، وصوت انفخاع الماء واثرة العلاجى ، وتحول الممارسات العلاجية الشعبية فى مملكة اليوشمان وتغيرها ، والولادة الذاتية — *ethno-obstetrics* عند *Ajijic* ، وتكيف الدور : دراسة للمعالجات الشعبية تحت تأثير الطب الغربى ، والبيئة البشرية ، وكذلك مقال « التكيف مع الحرارة واتساق الاعتقاد : الأعراض المترابطة Syndrome لمركب الحرارة والبرودة فى يوكاتان » .

والملاحظ أن هذا القسم ينطلق من منظور التقاطع الثقافى . ولعل الموضوع الشامل والسائد بين شعوب العالم هو المحاولة الدائبة لفهم المرض واعتلال الصحة ، والتعرض على علاجه . أما الطب الذاتى فهو دراسة للممارسات والمعتقدات الطبية غير الغربية . وتغطى موضوعات هذا القسم مجالات متنوعة فى هذا الشأن ، تبدأ بالجراحة البدائية ، والادوات الطبية المستخدمة *materia-medica* ، وتنتهى بنظريات المرض واتساق الوصفات العلاجية وتشير محتويات هذا القسم الى أن هناك أفرادا فى كل المجتمعات

يتخصصون بدرجة أو بأخرى في تشخيص المرض وعلاجه . وبالتالي فإن السمة الجوهرية الغالبة على كعاج الإنسان ضد المرض تتبذل في استخدام المالعجين لأسلوب الإحاء suggestion والوسائط الدوائية agents medicinal ، والجراحة الى حد ما . وتوضح الدراسة أن المالعجين هؤلاء يواجهون حاجة المرض الروحية أو الدينية بنفس الدرجة التي يواجهون بها حاجاتهم الجسمية .

وتلح مقالات هذا الجزء على توضيح أن المرض خطر واجه الإنسان ولا يزال يواجهه عبر الأيام . غير أن أنماط المرض التي تصيب الناس تحدها أساسا العوامل الثقافية ، وبالتالي فإن تعدد المرض وتنوعه إنما يرجع الى تعدد وتنوع الثقافة ، ومن ثم تعدد الطرق التي يتبعها في تعريف أصاباتهم وعلاجها . وتحيط محتويات القسم الثالث القارىء بمجموعة من النظريات ، ومعالجات المرض بين شعوب المجتمعات التطبيقية في أرجاء العالم . ويبدأ هذا بمقال هام كتبه شارلز هوجيز Charles Hughes يرسى فيه أسس الفهم الشامل للمرض والصحة ، ويضع يفتنا على الروابط الفعلية القائمة بين.بساتى محتويات المقالات اللاحقة . وتركز المقالة على وجود هيكل اعتقادي حول طبيعة المرض وأسبابه وعلاجه في كل المجتمعات ، مثلما يوجد مجموعة من الاختصاصيين المسحيين أو القائمين بالرعاية العلاجية Curers . بينما تتفحص المقالات الأخرى الجوانب العديدة للطب الذاتى ، ويقدم جون هنرى فيفرلنج John-Henry Pfifferling مقالا حول الممارسات الشعبية الغربية وغير الغربية كمادة في علم الأوبئة ، وفية يطالب باستخدام نموذج علم الأوبئة epidemiological model . وهى قضية منهجية هامة .

وتؤكد دراسات هذا الجزء على أن العلاج في الطب الذاتى يعتد على كل من الأدوات التجريبية العملية وغير العملية . وفي هذا الصدد نجد دراسات إرنست الأنتروبولوجيا الطبية إرون أكرنشت Erwin Ackerknecht التي أجري فيها مسحا لقراث علم التشريح والممارسات الجراحية

في عدد من المجتمعات التقليدية أو الامة . ويقدم ميخائيل لوجان M. Logan دراسة حول استخدام النباتات كمواد دوائية في مجتمع معين ، كما قدم بعض تميميات مستمدة من أسلوب التقاطع الثقافي . ولعل استخدام المواد النباتية botanicals لا يعتبر شيئاً اميريقياً بحثاً كما تؤكد دراسة ميخائيل هارنر M. Harner من شمان جيفارو Jivaro وعن استخدام الادوية . ومن الواضح في هذه الدراسات أن المواد النباتية تعتبر بمثابة منبهات بنشطة يستغلها المعالج الشعبي كميكانيزم للاتصال بالقوى فوق الطبيعية ، أو تحقق بها قوى خاصة . ومن المعروف — في كثير من الثقافات — أن الانسان يستطيع السيطرة على هذه القوى واخضاعها ، وبالتالي تسخيرها لاصابة الناس بالمرض والموت ، كما قد يسخرها في استعادة الصحة والشفاء .

وتحاول دراسة ريتشارد لي R. Lee استكمال مناقشة هارنر للطب الذاتي عند البوشمان ، وفي كل دراسة يتضح أن تفسير الاصل فوق الطبيعى للرعاية العلاجية curing ، واصابة الناس بالمرض ، لا يتم بالرجوع الى ثقافة الضمب . ولكن الوصول الى فهم حقيقى « لمذهب ما فوق الطبيعى » . في الرعاية المسحية لا يتحقق الا بتناول الممارسات العلاجية ، ونظريات اسباب المرض ، وظروفه في ضوء السياق الثقافى نفسه . ولهذا يؤكد لى Lee على أن الاتجاه فوق الطبيعى يعد انعكاساً للسلوك الاجتماعى اليومى ومن هنا يمكن استخدامه بكفاءة وفاعلية في ارجاع وطاة وتوترات حياة الجماعة الى كائنات فوق طبيعية حاكمة .

بينما تتناول مقالات كارول ماككلين Karl McClain ودافيد لاندى David Landy وظيفة المعالج الشعبى ، وهو موضوع نال من الإهتمام ما اولاه باحثون آخرون في هذا القسم والخلاصة أنه اذا كان الاذى injury والالم ، والوهن حالات تسود كل المجتمعات ، فلا بد إذن من دراسة اهتمامات المتخصصين في العلاج . فقد يكون المعالج الشعبى جراحاً ، أو اخصائى سلاج مشبى herbalist أو مجبر عظام « مجبرائى » bone setter ، أو « شامانا » ذا قوى فوق طبيعية خاصة ، أو حتى قابلة « داية » midwife

وقد تصدت دراسة ماككلين لفحص دور القابلة في المجال العلاجي ، على حين ناقشت دراسة لاندى الدور المتغير للمعالجين الشعبيين في المجتمعات الأخذة في النمو . وأخيرا تأتي دراسة جون ماكلو John McCullough في نهاية هذا القسم لتكشف لنا من معتقدات وممارسات الطب الذاتى التى تكيفت بشكل بيولوجى في المجتمع . كذلك توضح دراسة ماكلو أن الرعاية الصحية في المجتمعات التقليدية ليست بأى حال من الأحوال مجرد تجبيع فضولى للخرافة أو للسلوك غير المنطقي ، ولكنها تمثل بالأحرى وسائل متماسكة ومتسقة وفعالة للاستجابة للتهديد الشايل للمرض .

وتتدرج أقسام الكتاب حتى تصل للقسم الرابع الذى كرسه المحرران لتناول الثقافة والمرض العقلى بتركيز شديد في محاولة لاستجلاء العلاقة المتبادلة بينهما من خلال أربعة مقالات ، يعالج كل منها جزئية من القضية بشكل يتكامل مع جزئياتها الأخرى . وتبدأ بمناقشة التصنيف الطبى النفسى من وجهة نظر التقاطع الثقافى ، والفروقات النوعية في المرض العقلى عند البويبلو Pueblo ، وتصل لدراسة العلاقة بين توقعات الدور النوعى والمرض الشعبى ، وتنتهى ببعض المقترحات حول العلاج النفسى ذى التوجيه الإثنائى .

ويعرض هذا القسم لفكرة اشتراك أعضاء المجتمع في أفكارهم ومعتقداتهم حول الصحة والمرض ، وبالتالي فإن تصنيف المرض العقلى ، ووسائل فهمه وأدراكه ، وعلاجه ، والوقاية منه ، كلها تتأثر بالآجاسيس الكلية للجماعة البشرية . وعلى الرغم من أن حدوث المرض العقلى وتنبيطه يختلف من ثقافة لأخرى ، فإن الجوانب المرضية لكثير من الوسائل السلوكية النفسية تبدو شاملة لبنى الإنسان . حيث تعرف جميع المجتمعات أشكال السلوك الجانح أو غير السوى ، وتعرف أيضا الانساق التى يفسر هذا السلوك في ضوءها ، ويعالج . وتزداد الصورة وضوحا منذ الوهلة الأولى لقراءة الدراسة الافتتاحية التى أعدها جان مور Jane Murphy وقارنت فيها بين تصنيف المرض العقلى وانتشاره ، وخرجت بوجود اضطرابات معينة ، تسود مجتمعات العالم بشكل متماثل ، ويعالجها الناس بأساليب متشابهة .

وبعض المرض العقلى يحل محل الحدود الثقافية ، بينما تبدو الحالات الأخرى كالقلق مثلا ، وتحمل الألم ، متأثرة بتنوعات الثقافة وتغيراتها الى حد كبير .

وينسارك كارل أونيل Carl O'Neill ، وهنرى سلبى Henry Selby ومارك زبوروفسكى M. Zborowski مور فى نفس الاهتمام . غفى كل دراسة يفسر المرض السلوكى واختلافاته تفسيراً ثقافياً . وإذا كانت دراسة أونيل وسلبى تستخدم محل علم الأوبئة فى تحليل القلق ، وتتبنى دور المريض ، فإن استخلاصاتها تتطوى على آثار هامة فى تناول أسباب المرض ، والانتشار الواسع للاضطرابات ، وكلاهما نفسى وطبى نفسى فى طبيعته . وتستخدم دراسة زبوروفسكى المفاهيم الثقافية فى تفسير البيانات ، حيث تعلم الأشخاص ذوو الخلفيات الثقافية المتباينة ادراك الألم ، ومواجهته بردود أفعال مختلفة .

وتعد هذه النتيجة بالذات فائقة الأهمية بالنسبة للمتخصص الكلينيكى الذى يعالج مرضى ذوى مراث ثقافى أجنبى مغاير . وهذا ما اختتم به تسنج Tseng وهو Hsu نفس الموضوع الأخير فى القسم الحالى . وتؤكد هذه الدراسة على حاجة المعالج والمريض معا للوعى الكامل بالعوامل الثقافية ذات التأثير الفعال فى علاج المرض العقلى . ومرد ذلك الى تعلق الأفراد — الأكثر تعرضاً للتثقف — وتمسكهم بالاتجاهات العرقية تجاه الألم ، والمرض ، وأسبابه ، وما يشكل العلاج المناسب وذى المعنى . والجدير بالذكر فى هذا الشأن أن علماء الأنثروبولوجيا الطبية قد ائتمروا فى التركيز على أهمية الاتجاه المحافظ Conservatism بين الاتجاهات الصحية فى المجتمعات المحلية التعددية وكما سيتضح فى الفقرة القادمة .

وفى النهاية يعالج الكتاب فى **القسم الخامس** ثلاثة موضوعات محورية هى التحديث ، والتعددية الثقافية ، والرعاية الصحية ، من واقع أحد عشر مقالا تعرض مجموعة قضايا فرعية تنصب جميعها على تلك الموضوعات الرئيسية . وتبدأ باستعراض العلاقة بين الأنثروبولوجيا الطبية والتخطيط

الصحة العالمى ، والمجخل الانثروبجافى وبحوث التبريض ، والثنوع الثنائى
وانثروبولوجيا التفخية وتنتهى بنناقشة سرعية للطب والانثروبولوجيا
والمجتمح المحلى من وجهة نظر شمولىة .

وهى موضوعات تشير صمىا الى أن ادراك الانسان للمرض لا يمارس
تاثرا كبيرا على الرعاية الصحية فحسب ، وانما يمتد ليشمل رد فعله نحو
الطب الحديث وممارسات الصحة العادة . ولكن الواضح أن مدى استغلال
الموارد الصحية الحديثة يعتمد على كثير من العوامل ومنها **التكلفة Cost**
التي تلى شروطها على عملية الاختيار وخاصة عندما تكون العيادات
والصيدليات والمستشفيات أكثر تكلفة من الأساليب العلاجية التقليدية وعندما
يكون المرضى فقراء . ويدخل عامل **الترب أو البعد** عن المستشفى فإذا كانت
بعيدة عن الناس في مقابل قرب العلاج التقليدى منهم فلن يلجأون إليها .
وهناك عامل ثالث وهو **ظروف المواصلات والانتقال** للاستفادة من الطب
الحديث . وبالتالي فإن المرضى الفقراء يضطرون للانتظار في المستشفى
طويلا ، بينما يتقدم المعالج الشعبى لهم خدماته السريعة في الحال . ومن
ناحية أخرى يعتبر هذا المعالج صديقا وأشخاصا **مالوفا** ، بينما ينظر المرضى
للمستشفى على أنها « بيت مليء بالفرياء أو بالأعداء » . ومع كل ذلك
فقد يكون **الأساس الثقافى** أعظمها أهمية حيث يستمد منه المرضى فهمهم
لأسباب المرضى ، وتحديدهم للعلاج المناسب . وهكذا يتسم مدى التفافس
بين الطب الشعبى والطب الحديث ، على مستوى العالم ، ومن ثم يظهر لنا
مدى أهمية الأنثروبولوجيا الطبية في تناول هذه الموضوعات ومناقشتها .

ويبرز هذا القسم فكرة أنثروبولوجية في غاية الأهمية خلاصتها أن
الأنثروبولوجيين ينشغلون بإجراء بحوث ميدانية على شعوب ذات ثقافات
مختلفة من الثقافات الغربية ، ويؤهلهم هذا الوضع للقيام بدور فعال في أحداث
التغير الثقافى بأن يكونوا « محطى الثقافة » Culture brokers ، أو وسطاء
بين الأطباء والمرضى ذوى الأصل الثقافى الأجنبى . والآثر أهمية في هذا
الشان أن اختلافات الخلفيات الثقافية للعاملين بالصحة عن خلفيات المرضى ،

!

نتيح للأنثروبولوجى القيام بدور « محطم الثقافة » .. وإذا كانت عملية الاتصال الفعال بين المعالجين الشعبيين وبين المرضى ضرورية للعلاج الناجح والتعليم الصحى ، فان هذه الفكرة توضح أهمية الأنثروبولوجيا الطبية كعلم تطبيعى وهذا ما توضحه محتويات هذا القسم .

فمن الملاحظ فى الوقت الحالى أن الثقافات التقليدية فى العالم قد تأثرت بزواج من العوامل المؤثرة وهما التنظيم السياسى المعاصر ، والرعاية الصحية العلمية الحديثة .. أما التعددية Pluralism الناجمة عن ذلك فقد شملت طرقي السمات المحلية الأهلية والسمات الوافدة الدخيلة مما زاد من تعقد الأمور فى هذه الثقافات ، فازدادت بالتالى الهجرات من الريف الى المدينة ، وزاد عدد المدن والأمم . وفى هذه الأماكن ظل التعليم الصحى الكفاء ، والعلاج الاكلينيكي معتمدين كلية على العوامل الثقافية التى تجمع أبناء المجتمع التعددى كلهم . ومن ثم تكرر فشل البرامج الصحية لأسباب عديدة منها اساءة المرضى فهم الاجراء الطبى فى كثير من الاحيان أو تجاهلهم للاجراء الموصوف لهم . على حين قد يفضل مرضى آخرون البعد عن الخدمات الصحية الحديثة ويؤثرون عليها الوصفات المحلية والمعالجات الشعبية . وبالتالي يظل المريض يستخدم كلا من المصادر الطبية الحديثة ومصادر الطب الذاتى معا وفى نفس الوقت . كذلك تضيع الثقافة وبروقراطية الرعاية الصحية الحديثة عقبات خطيرة فى سبيل الاداء الكفاء . ولعل الهدف الغالب فى الأنثروبولوجيا الطبية هو تزويد المتخصصين بالمعلومات والارشادات اللازمة لتحقيق الحد الأقصى من نجاح الاداء السليم للرعاية الصحية فى المواطن ذات الطابع التعددى . ولهذا توضع مقالات هذا الجزء بالتفصيل الاهمية العظمى للأنثروبولوجيا التطبيقية فى التمريض ، والتغذية ، وتنظيم الأسرة ، وسوء استخدام الأدوية ، والطب والمجالات الأخرى المرتبطة به .

ويفتتح جورج فومستر هذا القسم بمقال يناقش فيه التخطيط الصحى الدولى ، ولذلك فهو يراجع التاريخ ، ويعيد النظر فى صعوبات الرعاية

الطبية من خلال منهج التقاطع الثقافي ، ويضع تعريفات لعدد من المحكات المؤثرة في النجاح الشامل للبرامج الصحية .

وتحاول أنطوانيت راجوسى Antoinette Ragucci اكتشاف فوائد واستخدامات البحث الأنثروبولوجى فى التمريض من خلال المقال الذى قدمته ، وتضيف للورقة التى قدمها كل من جرتيل بيلتو Gretel Peltو ونورج جيروم Norge Jerome نظرة مماثلة على الرغم من أنها تتناول موضوع التغذية بالتركيز . على حين يقدم ستيفن بولجار Steven Jolgar وجون مارشال John Marshal دراسة لهما عن انتظام الخصوصية ، ويؤكدان خلالها على أن القابلية لتنظيم الأسرة تعتمد اعتمادا أساسيا على الخصائص الثقافية لكل من الملقى (أو المسكن عبوها) ، والفاعل (أو الجماعة القائمة بالدموة وأداة الخدمة) . وقد تدعمت هذه النقطة على مدار عدد من المقالات والدراسات فى هذا الجزء ، حيث قدم وليام آرون William Aron وزملاؤه دراسة عن برامج سوء استخدام الأدوية والعقاقير ، والملاحظ أن هذا العمل يرتبط الى حد كبير بتحسين تصميم الكثير من أنماط البرامج الصحية وتطويرها .

كذلك تتناول مقالات أخرى ظواهر التواجد المشترك والاختلاف blending والتنافس عامة بين الأشكال الحديثة والتقليدية للطب ، كما توضح دراسة هيسلر Hessler ونولان Noolan وأوجبرو Ogbro ونيو New وعلى نفس الوتيرة يقدم ميخائيل لوجان M. Logan نتائج مماثلة فى دراسة أعدها حول تقبل الفلاح أو اعتراضه على الطب الحديث . وإذا كانت هذه الدراسات تسير على نمط مماثل ، إلا أن دراسة أورين بريس Irwin Press تنحو منحى معاكسا يوضح لماذا أدى تأهيم الرعاية الصحية فى اسبانيا الى انزواء الطب الشعبى ، أو الطب التقليدى من المجتمع الأسباني .

ويسبب نجاح التعليم الصحى وبرامج الأداء الكفاء بالاعتقاد الوثيق على العوامل الثقافية عند كل من ملقى البرنامج ومنفذه ، تتضح لنا على

مدار الدراسة الحاجة الملحة لاندخال الانثروبولوجيا ضمن برامج ومناهج التعليم والتدريب بالمدارس الطبية . وقد تناول ايثيل نورج Ethel Nurge تعريف هذه الحاجة ، واقتفاء أثرها تاريخيا ، وتفسيرها .

ويختتم بيرتى Pertti وجرتيل بيلتو Pelto هذا القسم بمقال من « الطب والاثروبولوجيا والمجتمع المحلى من وجهة نظر شمولية » وهو يمثل الخيط الذى تنتظم حوله باقى المقالات وتتكامل . وقد استعرض المقال وناقش جوانب التقاطع الثقافى للصحة ، ويؤكد سلسلة من الانتقادات للفروض واستراتيجيات البحوث الانثروبولوجية وانتقاء موضوعات الدراسة . ويمكن للانثروبولوجى الطبى أن يسهم بشكل أكثر أهمية فى التعليم الصحى والرعاية الطبية ، اذا طور مناهج وموضوعات دراسته . وبهذا التطوير يجنى فائدة متزايدة ، وتعلونا وثيقا بين فريقى العاملين بالرعاية الصحية فى كل المجالات ، وهى مرحلة ضرورية تجاه الادراك الناجح للأهداف المتبادلة .

وفى النهاية يرى الكاتب أن المواد التى تفسمها صفحات هذا المجلد الضخم توضح بدقة أهمية ادراك مغزى الثقافة — وهى المجال الانثروبولوجى — كمفترى محورى فى مبحث أسباب المرض ، والسيطرة عليه ، وعلاجه بفعالية ، والتصدى للمشكلات الصحية المرتبطة به ، واعادة القائمين بالخدمات الصحية بالأسلوب الأفضل لأداء وظائفهم .

الأنثروبولوجيا والأنثروبولوجيون

(المدرسة البريطانية الحديثة) (*)

تأليف : آدم كوبر

عرض : سعيد المصرى (***)

مقدمة :

العودة الى التراث هي مؤثر حقيقى للاملاس . والاملاس في العلم هو لحظة توقف ومراجعة واعادة ترتيب البيت . ولذا فالعودة الى التراث لا يستثنى منها جيل المحدثين والكلاسيكيين معا .. فالراديكاليون يقتحمون التراث في محاولة لا تخلو من العبث السياسى بالعلم بحثا عن منطلقات جديدة . اما الكلاسيكيون فيشعرون بالحرج الشديد أمام متطلبات التحول وهجوم النقاد ، ولذا فان بعضهم يكرر ما أكدوه من قبل ، والبعض الآخر يؤرخ لهذا التراث .

يعد البروفيسور آدم كوبر Adam Kuper من النوع الآخر . وهو استاذ الأنثروبولوجيا الامريكية بجامعة ليند بهولندا . وقد عمل في البحث الميدانى لفترات طويلة في بوتسوانا وجاميكا وجنوب افريقيا . وقام بالتدريس في عدة جامعات بأوغندا وبريطانيا والسودان والولايات المتحدة وهولندا . واخراج أربعة كتب عن كهارى عام ١٩٧٠ وآخر عن التغير في جاميكا عام

Adam Kuper : Anthropology and Anthropologists : *
«the Modern British School» Routledge and Kegan Paul.
London. 1983.

(***) معيد يقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة ..

١٩٧٦ ، ثم كتابه من الأنثروبولوجيا الاجتماعية عند رادكليف براون عام
١٩٧٧ ، ثم كتابه عن زوجات من أجل الماشية : المهر في جنوب افريقيا الذى
صدر عام ١٩٨٢ .

ومن أهم الكتب التى ألفها « كوبر » كتاب بعنوان : الأنثروبولوجيا
والأنثروبولوجيون : المدرسة البريطانية الحديثة الذى صدر عام ١٩٨٣ .
وهو الكتاب الذى تعرض له هذه الصفحات . اذ يحتوى على ٢٢٨ صفحة
من القطع المتوسط ويتضمن تسعة فصول شملت تاريخ المدرسة البريطانية
حتى الوقت الراهن .

وقد نشر هذا الكتاب أول مرة عام ١٩٧٣ ككتيب شمل لنصف قرن
مرت على الأنثروبولوجيا البريطانية اذ يرجع تاريخها الى عام ١٨٦٠ ،
الا أن عام ١٩٢٢ هو نقطة البداية للمدرسة الحديثة . وهو العام الذى توفى
فيه ريفرز ونشر فيه كل من مالىونفسكى ورادكليف براون معظم دراستهما
الحقلية : حيث أسس كل منهما تقليدا جديدا عرف بالوظيفية Functionalism
وذلك عام ١٩٢٠ . وامتد اثر هذين العالمين فى طلابهما حتى عام ١٩٣٠ وبعد
الحرب العالمية الثانية أيضا . وبدءا من عام ١٩٧٠ — وهو التوقيت الذى
بدأ فيه الاعداد لنشر هذا الكتاب — كان الجيل الكلاسيكى قد بدأ يعتزل
الوظيفية ، بل ربما أيضا توقف عن الاستمرار بنفس القوة . ولذا يأتى هذا
الكتاب عام ١٩٧٣ فى التقاء مباشر مع لحظة التحول فى تاريخ الأنثروبولوجيا .
وكان طبيعيا أن يعيد « آدم كوبر » نشر الكتاب مرة أخرى بعد قرابة عقد
كامل مضيفا اليه التطورات الجديدة التى امتدت من عام ١٩٧٢ وحتى عام
١٩٨٢ ليصبح الكتاب وثيقة على قدر من الأهمية حول المدرسة البريطانية
فى الأنثروبولوجيا (من أوائل القرن — حتى الآن) .

وبالتقاء نظرة اجمالية على الكتاب ، وترتيب الموضوعات والربط بينها
زمنيا ، نلاحظ أن كوبر حاول تقسيم الأنثروبولوجيا البريطانية — رغم
أنه لم يصرح بذلك مباشرة — الى خمس مراحل تقوم على تطور (النمو ثم

الادهار والهبوط ثم النمو من جديد ... وهكذا) . وتبدأ المرحلة الأولى مع أوائل القرن وتزدهر عام ١٩٢٠ وتهبط بدءاً من عام ١٩٣٠ فيمكن أن نسميها « مرحلة التأسيس الوظيفي » الذي تطور من الميدان إلى النظرية على يد مالفينوفسكى وراكليف براون . والمرحلة الثانية تمتد عبر ثلاثينيات وأربعينيات هذا القرن ، وهى مرحلة انتقال من مفهوم الوظيفة إلى مفهوم البناء ، وانتعاش البنائية الوظيفية في ظل الإدارة الاستعمارية . وبعد الحرب العالمية الثانية نالت الأنثروبولوجيا قدراً كبيراً من الاهتمام الأكاديمي ، بإنشاء العديد من الأقسام والجمعيات المهنية ، وتوفير كل سبل التريل . ولكن الازدهار الأكاديمي يعنى دائماً حصول العلم على شرعيته وانتهاء مرحلة النضال . لذا فيطلق « كوبر » على هذه الفترة « التحول من الكاريزما إلى الروتين » *From charisma to routine* ، وذلك هي معالم المرحلة الثالثة ، وبدءاً من عام ١٩٥٠ كانت حقبة البنيوية الجديدة يرسى معالمها ليش Leach وجلوكمان Gluckman ثم ليفي شتراوس — الوريث الحقيقي لهذه المدرسة حتى الآن . أما المرحلة الخامسة والأخيرة فتبدأ من عام ١٩٧٠ وهى مرحلة قلق وعدم وضوح واتجاه المحدثين إلى الثورة على التراث ، واعتزال معظم الكلاسيكيين — فبعضهم يعيد إنتاج ذاته والبعض الآخر يؤرخ ، وهذا ما فعله آدم كوبر . وسوف نستعرض فصول الكتاب من خلال تطور الأنثروبولوجيا البريطانية ووفقاً للمراحل التى حددناها .

أولاً : تأسيس الوظيفية :

يبدأ (كوبر) في المرحلة الأولى مع بدايات القرن العشرين بالتأكيد على الاعتقاد الشائع حتى الآن بأن الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية بدأت في جزر التروبرياند عام ١٩١٤ وأرسى دعائمها مالفينوفسكى عام ١٩٢٠ واستكمل — رادكليف براون — بناءها النظري . إلا أن عملية التحول من (التطورية والانتشارية) إلى الوظيفية كانت محكومة بثلاثة عوامل وهى التحول في مجال الاهتمام ، والتحول في النهج ، ثم تطوير الهدف الأساسي للدراسات الأنثروبولوجية .

وضع الأنثروبولوجيا في أوائل القرن :

كان موضوع الأنثروبولوجيا محددًا بشكل واضح مع أوائل هذا القرن . فالجوهر قد تركّزًا حول دراسة المجتمعات البدائية وإن كان هذا الاهتمام يقع في مجالات عديدة من الاهتمامات النوعية مثل (الثقافة المادية ، الفولكلور الدين ، السحر ، علم الاجتماع ، اللغة ، القانون ، دراسات البيئة) .

ومع بداية القرن العشرين ساء التمييز المقبول بين المنحى الجغرافى الذى يقع في مجال الأنثولوجيا ، والمنحى السيوسىولوجى الذى يهتم بنمو النظم الاجتماعية . إلا أن الفرق الأساسى بينهما ينطوى على أن الأول يهتم بالوصف والسرد بينما السوسىولوجيون أكثر ميلا الى المقارنة والاتجاه نحو النظرية . وقد ظل هناك تداخل بين المنحيين حتى عام ١٩٠٩ حيث بدأ التمييز الحقيقى بينهما ، فأصبحت الدراسات الوصفية هى مهمة الأنثولوجيا واركيبولوجيا ما قبل التاريخ . أما الدراسة المقارنة لنظم المجتمعات البدائية فقد كان مفضلا لعلم الاجتماع . ولهذا فقد حدث تمييز عام ١٩٠٦ : الأنثروبولوجيا الاجتماعية باعتبارها فرعا من علم الاجتماع .

وفي بداية تأسيس المنهج الوظيفى ، كان الخلاف بين أسلوبين في البحث : الأول وهو التحليل الوظيفى والثاني يقوم على التاريخ الظنى . ولم يأت التحول نحو المنهج الوظيفى فجائيا ولم يتم على أنقاض الرؤية التطورية والانتشارية ، بل العكس تماما . فان حاجة التحليل الوظيفى الى التحليل المتزامن لم تلغ ميل مالىنوفسكى الى التطور . فالتزام والتتابع متكاملان عنده ، ففي عام ١٩٢٧ أكد مالىنوفسكى أن الوظيفية هى امتداد في تاريخ الأنثروبولوجيا للمشروعين التطورى والانتشارى . وقد كان لفوندد Wundt اثره على مالىنوفسكى في هذا النمو المتكامل عند مالىنوفسكى .

اسهام مالىنوفسكى :

في الفصل الذى يحمل اسم « مالىنوفسكى » يقول (كوبر) منه : « انه استطاع أن يبتكر مناهج جديدة في غضون العامين الذين قضاها في

جزر التروبرياندا . فقد استعان بالذكرات الشخصية التي تعتبر — على حد قوله — بمثابة صهام أمان بين الملاحظة العلمية والمواقف الشخصية والضمغوط النفسية . وتكشف هذه المذكرات — التي نشرت بعد وفاته — ان ماليونفسكى طور سلسلة من تكتيكات جمع وتسجيل ومعالجة البيانات بأن حدد ثلاثة أنواع من البيانات يحتاج كل منها الى تكتيك معين :

١ — بيانات تستخلص من الآراء والملاحظات وتوضع في خرائط اجبالية
• Synoptic chart

٢ — بيانات تنتقى من ملاحظة وقائع الفعل الاجتماعى بالكشف عن العوامل التي لا يستطيع التكهن بها Imponderabilia وذلك من خلال مذكرات خاصة

٣ — جمع التقارير والروايات الشخصية والتعبير الشعبية ومواد الفولكلور والصيغ السحرية بما لها من دلالة على العقلية المحلية . وبالتالي يصل ماليونفسكى الى ما أسماه بالشعب المنظم بين ما يقوله الناس وما يفعلونه .

لذلك يقدم ماليونفسكى ثلاثة إرشادات للأنثوجرافى هي بمثابة شروط منهجية عند جمع البيانات :

أولا : أن تميز بوضوح وإدراك وجهة نظر الشعوب المحلية التي يدرسها .

ثانيا : أدراكه لعلاقته بالحياة ورؤيته للعالم .

ثالثا : فهم الظاهرة من خلال سياق التفكير الذى يميز الثقافة التي تنتمى اليها .

لقد كان ماليونفسكى صاحب خبرة ميدانية رائدة كشفت النقاب عما لديه من ادراك غزٍ وصيق للواقع الاجتماعى كان بمثابة النظرية . بل انه

تكسر حاجز تقسيم العمل بين المتنظر والانتوجرافى واصبح الانثروبولوجى
الحقيقى الذى يعتمد على فلسفة مالىنوفسكى يمشى وسط المادة التى يجمعها
من الميدان ولديه تهيؤ نظرى Theoretical predisposition .

وتشير أعمال مالىنوفسكى الى الاهتمام بثلاث قضايا هي :

١ - جوانب الثقافة لا تدرس منفصلة فهى يجب أن تنهم فى سياقاتها
الداخلى .

٢ - عدم الاعتماد على الوصف الذى يدلى به الاخبارى فالناس تفعل
ما لا تقول .

٣ - سياق الثقافة يكشف عن عقلية متميزة للبدايى . ولذلك فقد
كانت القضية الأخيرة محل نقاش فى هذه الفترة . هل الرجل البدائى يتصرف
بشكل منطقي ؟ أم أن هناك تشابها من الخارج يجعل الأمور منطقية ؟ لقد
حيرت هذه المسئلة كلا من فريزر وليفى بويل . وامتدت فى التحليل البنيوى
التجديد .

وفى السنوات الأخيرة من حياته ، بدأ مالىنوفسكى يهتم بالسياسة وكان
مُعجبا بالحماس التبشيري الذى جعله يلتزم به « التقدير الثقافى » فى المستعمرات
ويعمل من أفكاره وفقا لضرورة الأخذ بالميثاق - الوظيفة لموظفى المستعمرات -
على جد قول كوبر . كما أسس المعهد الدولى للغات الافريقية وفتح
بالعديد من الطلاب الى الدراسة والتدريب فى المستعمرات .

وإذا اعتبرنا أن الثورة الوظيفية التى أتى بها مالىنوفسكى جاءت
لتحقق هدفا نهائيا وهو إعادة جنيده لبناء التاريخ الثقافى بعد أن فشل
المشروعان التطورى والانتشارى والتقاء هذا الهدف مع النهضة القوية
للإمبريكية البريطانية ، إلا أن هذا لا يبرر التحول الغريب الذى جعل
مالىنوفسكى يصبح مشاهدا للثقافات الاستعمارية فى عمليات التغير السريعة
بند أن كان يقوم بملاحظة الوقائع الراحنة لثقافة البدايى بشكلها التقليدى .

ومن الانتقادات الأخرى التى كتبها (كوبر) : أن نظرية مالىنوفسكى فى الحاجات لا تعنى سوى أنها ثانوية وليس لها الصفة المادية الأساسية ، إلا إذا اعتبرناها قراءة ظلية للمركس وعى بالفعل كذلك . والعجيب أن تنف هذه النظرية على التضاد من الماركسيين . أن الحاجة نظريته ليست أكثر وضوحا من تعليقه على النظرية الماركسية : إذ يقول مالىنوفسكى عنها بأنها ميتافيزيقية اقتصادية تقوم على أهمية الحاجات المادية ومنها الطعام فى إطار دوجماتية الحتمية المادية » . ويعلق آدم كوبر على نفسه العبارة بأسلوب لا يخلو من الطرافة : « أن الدوافع المختزلة عند مالىنوفسكى لهى أفضل بالتأكيد من اختزال الماركسية الى نوع من التغذية » .

ومع ذلك فقد ابتكر مالىنوفسكى واتعية جديدة فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية مع وعيه الحى وأسلوبه الجديد فى الملاحظة .. إلا أن رادكليف براون قدم ذخيرة قوية من المفاهيم لتنظيم المادة الاثنوجرافية . وقد أسس براون مراكز جديدة فى العلم . أنه كان أقدم من مالىنوفسكى بثلاث سنوات وعاش بعده قرابة أحد عشر عاما ، وتولى زعامة الأنثروبولوجيا البريطانية من مالىنوفسكى .

وفى الفصل الثانى من هذا الكتاب بعنوان « رادكليف براون » يعقد (كوبر) المفاضلات بينه وبين مالىنوفسكى — مكملا معالم هذه المرحلة — فبيداً بقوله : أن الرجلين كانت لهما صفات متقاربة منها الغرور والميول الأرستقراطية . والاعتداد بالنفس والرأى والعزلة ... الخ .

رادكليف براون واستخدام الوظيفة :

ولا شك أن أول دراسة قام بها رادكليف براون فى جزر الاندمان كانت نموذجا رائعا فى تطبيق المنهج العلمى . ولذلك فهو بحق تنتمى الى ما قبل عصر مالىنوفسكى فى البحث الميدانى مع ترابط نظرى ومنهجى بدرجبة عالية . فقد جمعت الرؤية الاثنولوجية والدراكية معا .

ولقد استخلم رادكليف براون المنهج المقارن مع التطليل الوظيفى من

أجل الوصول الى تعميمات تساعد في الوصول الى قوانين اجتماعية . ولقد ساعد براون في ذلك تصويره لعلم الانثروبولوجيا على انه علم طبيعي . كما ان اهتمامه بالتنظيم الاجتماعي من زاوية كوزمولوجية . Cosmology (١٤) ، واهتمامه بالقرابة والتوتمية جعل الرؤية الوظيفية في تقابل مع الرؤية البنائية عنده . ولذلك فان الاهتمام بالقرابة والتوتمية (وهما مسألتان مركبتان في البنيوية) جعل تأسيس البنيوية الجديدة في بريطانيا محل خلاف ، فالبعض يرى ان امتداد رادكليف براون في البنيوية لا يعنى سوى وظيفية بنائية ، والبعض الآخر يرى ان البنيوية الجديدة امتداد طبيعي لرادكليف براون .

والتوتمية هي ميكانيزم يتم من خلال نسق من التضامات الاجتماعية التي تقوم بين الانسان والطبيعة . والقرابة هي نوع من العلاقات القائمة على روابط بيولوجية . ومن خلال تطيل براون للتوتمية والقرابة يقوده ذلك الى اشكال بنيوية : عن انساق وعلاقات داخلها ثم العناصر التي تؤسس بقاء النسق وهي الوظيفة الجماعية او النظائر الوظيفية . اذن فالكلام عن التوتمية يقود الى الاسطورة ومنها الى الزواج والقرابة ثم الوقوف على حدود النسق وتكامله وتوازنه وتماسكه .

ولكن ما هي أوجه الخلاف بين براون ومالينوفسكى ؟ ان مالينوفسكى يستخدم مفهوم الوظائف البيولوجية ومفهوم الثقافة ، ويهتم بالفرد في حين ان براون يهتم بالوظائف الاجتماعية ويستخدم مفهوم المجتمع ويهتم بالشخص .

ومع ذلك فثمة حقيقة تدعو للبهمة : يقول آدم كوبر ان الانفصال الحقيقي بين التراث الامريكى والتراث البريطانى في الانثروبولوجيا قد بدأ مع سيطرة رادكليف براون على الانثروبولوجيا البريطانية بعد عودته الى أكسفورد عام ١٩٣٧ وزحيل مالينوفسكى الى الولايات المتحدة عام ١٩٤٤ .

١٤ (١٤) فوج بان التحليل له جذور ميتافيزيقية ، يعتبر العالم كلا منظما .

ماذا لو أن مالفينوسكى ظل في لندن وبقى براون في شكافو ؟ أو ماذا يحدث لو أن كلا منهما عمل مع الآخر في بريطانيا من عام ١٩٣٠ — ١٩٤٠ ؟ . . يقول (كوبر) لقد كان الوضع في الولايات المتحدة يقوم على الأخذ بالتفسير السيكولوجى للثقافة مع نمو علم النفس الجشطالتي ونظرية التعلم والتحليل النفسى ودراسات الثقافة والشخصية . . وقد أصبحت معظم الاعمال المرتبطة بهذه الفترة مقرونة باسم مارجريت ميد وروث بندكت ، أو اتجاهات تعرف بالتطورية الجديدة ، بعد أن كان الاتجاه التاريخى مسيطرا بزعامة بواس عام ١٩٣١ وكروبر ولوى . ألا أن الوضع في إنجلترا في ذلك الوقت كان مرتبطا بسيطرة مالفينوسكى على مدرسة لندن للاقتصاد . ولهذا السبب تغيرت الأحوال وتعمقت أكثر بعد أن تبادل كل من مالفينوسكى وراكليف براون الأماكن بين الولايات المتحدة وبريطانيا .

ثانيا : من الوظيفة الى البناء

وفي فترتي الثلاثينيات والأربعينيات بدأت « المرحلة الثانية » في تاريخ الأنثروبولوجيا وهى الفترة التى تحول فيها الاهتمام من الوظيفة الى البناء. أى من مالفينوسكى الى رادكليف براون واتباعه . وفي تواز أكاديمى نشطت الأنثروبولوجيا في رحاب المستعمرات البريطانية . ولهذا يعالج آدم كوبر مسألتين مرتبطتين هما : التحول من الوظيفة الى البناء في الفصل الثالث ، والاستعمار والأنثروبولوجيا في الفصل الرابع .

وفي الفصل الثالث ، يؤكد أن حركة الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية في الثلاثينيات والأربعينيات يمكن قياسها من خلال اتجاه متعددة فقد كان هناك تحول من سيطرة مالفينوسكى ومدرسة لندن للاقتصاد الى سيطرة رادكليف براون وايفانز بريتشارد وفورترس في اكسفورد . ولقد صاحب هذا التحول أن حلت افريقيا — كمجال واسع ومتنوع في البحث الأنثروبولوجى — محل منطقة الباسفيك الصغيرة المحدودة نطاقات الثقافات البسيطة . فانافريقيا

تضم العديد من المجتمعات المختلفة والمتميزة التي ساهمت الى حد كبير في
اثراء المعرفة الأنثروبولوجية ..

ولقد تميزت هذه الفترة أيضا بأن تبنى الأنثروبولوجيون المفاهيم
والأسس القائمة على وظيفية مالينوفسكى ، ثم هجروها وتبنوا في النهاية
مفاهيم بنيوية . كما كان هناك التحول في الاهتمامات الرئيسية من دراسة
العائلة والسكر الى دراسة الانساق السياسية والقرايية . أى التحول من
التركيز على اهتمامات مالينوفسكى وفريزر وويستر مارك ، الى الاهتمامات
المختلفة لمورجان ومين وريفرز وراكليف براون .

والجدير بالأهمية أن نجاح هؤلاء في القيام بتأسيس نظرى لنماذج يمكن
تقليدها وتطبيقها قد أتاح الفرصة لجيل ما بعد الحرب في الخمسينيات من
البريطانيين ليعيد تجارب ايفانز بريثشارد . ورغم أن تيار مالينوفسكى
التقليدى ظل حيا ، إلا أن الاقتراب البنيوى الجديد قد فتح أفاقا أرحب
لاتجاهات جديدة أكثر اتساعا . والسمة المميزة لهذه المرحلة هى الطبيعة
الخالقة التى أظهرها عدد محدود من الباحثين فى أقل من عقدين .

لقد كانت هذه المرحلة بمثابة النضال الحقيقى للنسق الأكاديمى من
أجل الحصول على الاعتراف بشرعيته وبضرورته . فقد كانت هناك مجموعة
من المشكلات تعترض تقدم البحث وهى تنحصر فى امكانيات الدعم المادى .
وبالتطبع لم يكن لدى الأنثروبولوجيين شئء خاص يقدمونه لحمل الحكومة
البريطانية على الاستجابة للثغمة لهم . فقد كان اهتمامها منصبا على
المشروع الاستعمارى الطموح فى المستعمرات الواقعة تحت حكم التاج ..
ولذلك بذل الكثير من العلماء جهدا مضنيا فى اقناع الحكومة - بل وفى الدوائر
العلمية - بالاهتمام بالاستخدامات الممكنة لموضوعهم . وقد كانت الأنثروبولوجيا
راغبة فى أن تنفذ الادارة الاستعمارية ، الأمر الذى أدى الى حد المبالغات
بل والتجاوزات .

الاستعمار والأنثروبولوجيا :

لذلك يتناول (كوبر) تحليلا تاريخيا للتضالقة بين الأنثروبولوجيا

والاستعمار في الفصل الرابع . وفى عام ١٩٠٨ أنشئت أول حكومة من الأنثروبولوجيين في نيجيريا بعد صعوبات هائلة مع الإدارة المحلية . وفى ١٩٠٩ ذهب وفد من الباحثين بالاشتراك مع بعض أعضاء البرلمان البريطانى يطلبون منحة قدرها ٥٠٠ جنيه استرلينى لتأسيس مركز تعليمى فى الأنثروبولوجيا لصالح الموظفين الاستعماريين والتجار . وانتشر فى المدة من عام ١٩٢٠ حتى ١٩٣٠ نشاط الأنثروبولوجيين فى استراليا وفى افريقيا الشرقية حيث عمل هادون لصالح الحكومة السودانية وفى تانجانيقا أقيمت حكومة أنثروبولوجية . أما فى جنوب القارة فقد عمل شابيرا لسنوات عديدة فى شركة محدودة مع حكومة بيكونالاند . وفى الولايات المتحدة أنشئ قسم اثنولوجى لإتهامات الإدارة الوطنية عام ١٩٢٥ حيث قام بنشاط واسع فى تلخيص الاحصاءات الأثنولوجية وتقديم النصح فيها يتعلق بمطالب المرشحين للرئاسة .

وكان ارتباط الأنثروبولوجيين بالإدارة الاستعمارية — فى البداية — غير مكتمل ولم يحقق نتائج عالية . وحتى منتصف عام ١٩٣٠ كان اسهام الأنثروبولوجيين ضئيلا . وتأثر العديد منهم بتأييد الفترة العنصرية التى أوجت بها الأتكار الألمانية الرومانسية . كما أن الحكومات الاستعمارية كانت ممانعة فى أن يحصل موظفيها على المعرفة السطحية ، ولكن اهتمامهم العلمى ساقهم الى دراسة الحيوانات والمجموعات النباتية الاقلية وتحاشيهم من الارتباط بالسكان المقيمين ، فلم يستفيدوا من منهج الأنثروبولوجيا فى تخطى هذه الصعوبة . وهذا التهافت .

وعلى امتداد العقد الثالث من هذا القرن بدأت السياسة الاستعمارية البريطانية فى التغير داخل افريقيا . فكان جهل الموظفين الاستعماريين ، ومفتره الكساد والحرب ، سببا فى تأخير تنفيذ مجموعة من الخطط والمشاريع الاستعمارية وكان ذلك مبررا للالتزام الصارم بالخطط الوضعية . الا ان تحول السياسة داخل افريقيا بعد الحرب كان له تأثير على الأنثروبولوجيا .

فالمعهد الدولى للغات والثقافات الافريقية بدأ يركز على التغير الثقافى .

وعمل المعهد لبعض السنوات في ميدان البحث النظري البحث . وقام بتكوين مشروع بارز أطلق عليه الأوتوجرافيا الأفريقية African othography (١٠) . ومن الأعضاء البارزين في المعهد لوجارد Lugard وهو أعظم الأنثروبولوجي استعماري ، وادوين سميث الأنثروبولوجي المباشر والمدير الأول للمعهد ، كذلك ليفي بريل وشيبيستا schebesta . وكان لشهرة هؤلاء ما جعل مسألة التمويل متاحة حيث ساهمت مؤسسة روكهار وحدها بـ ٩٠٠٠٠ جنيهه استرليني في تحمل نفقات عضوية المعهد . وبهذا التحويل فقد أجرى المعهد بحثا حول أهمية الأنثروبولوجيا التطبيقية بالنسبة للجيل الجديد من الأنثروبولوجيين . ولقد كان هذا المعهد يقوم بدراسات محدودة عن التغير ويلبس مشكلات تستميل الحكومات . فعلى سبيل المثال قدم فورتنس تقنيا لقانون الزواج عند التوليس وقدم ارشاداته الى الإدارة في الاقليم الشمالي للساحل الذهب . وكذلك مارجريت ميد في دراستها لأثر هجرة العمل على حياة القرية في تايلاند .

أما معهد رودس ليفنجستون فكان مختلفا . فلم يكن يعتمد على موظفي الإدارة الا قليلا ولا يخضع لسيطرة مطالب بعض الحكومات الاستعمارية . والبدائية له كانت لبحث (مسح افريقيا) الذي أشرف عليه هايلي Haily . وواقع المعهد في روديسيا .

وظلت افريقيا منطقة احتكار للأنثروبولوجيين حتى عام ١٩٥٠ فقد عد برون هولتز Brounholtz — مدير المعهد الملكي للأنثروبولوجيا — الميل الطبيعي للأنثروبولوجيين دافعا الى دراسة السكان الأصليين في المستعمرات البريطانية . ولكن لماذا كانت افريقيا بالذات ؟ . اذ يرى (المؤلف) أن منطقتي الهند والشرق الأوسط كانتا في حالة من الاضطراب المزاييد بعد الحرب العالمية الأولى . أما افريقيا فقد كانت مجالا هادئا . ففي عام ١٩٣٠

(١٠) هو نوع من الدراسات الوصفية الاملائية .

ذهب ميرث الى الملايو ، ثم اتجه الى بورما ، الا انه مع ذلك كان هناك اتجاه نحو دراسة مناطق الشرق الاوسط في فترة الحرب الباردة .

ثم ينتقل المؤلف بعد ذلك الى مجموعة من القضايا المرتبطة بمسألة الاستعمار . فتوجهات البحث الأنثروبولوجي ارتبطت الى حد كبير بالاهتمامات الاستعمارية . ففي العشرينيات والثلاثينيات عدت الادارة الاستعمارية التغير شيئا خطيرا مكل ثقافة تمتك قيمة وجودها وبالتالي فالمحافظة عليها هي مهمة اساسية . اذ ان التغير يهدد المصالح الافريقية والمستعمرات وبالتالي فتوجهت الأنثروبولوجيا نحو التحليل المتزامن لموضوعات معينة مثل القانون التقليدي وقانون الزواج ، هجرة العمل ، وضع الزعامة القبلية ،

ويقول ماكويث ان معظم البحوث الأنثروبولوجية — اثناء الفترة الاستعمارية — كانت محافظة في جانبين : أولا أن الافريقين يوصفون بأنهم نهبط يخطف من الشعوب المتحضرة ، وكذلك المتوحشة . وفي نفس الوقت فهذا الميل التقليدي ضروري في تبرير التمادي الاستعماري للأوروبيين . وثانيا ، ان قيمة الثقافات التقليدية كان مبالغيا فيها عندما كانت مفيدة للقوى الاستعمارية في تحالفهم مع أكثر القوى تقليدية ضد التقدميين الافارقة .

والمشكلة الثانية التي يثيرها كوبر هي : ما الأثر الذي تركته البيئة الاستعمارية على نمو الأنثروبولوجيا البريطانية ؟ ويدافع (كوبر) عن الأنثروبولوجيا بقوله ان الموقف الاستعماري لم يولد ببساطة أنثروبولوجيا أكاديمية كما أن النظم الاستعمارية الأوروبية الأخرى أخفقت في أن تقدم مدارس للأنثروبولوجيا نموا كسالت البرتغالية . او الأسبانية . فالموقف الاستعماري منح الأنثروبولوجيا إمكانيات النمو على المستوى النظري ، ومزيدا من التسهيلات في الحصول على تمويل البحث الميداني . ويشير آدم كوبر تساو لا آخر : هل كانت الوظيفة نظرية غير مناسبة بشكل خاص للأنثروبولوجيا الاستعمارية ؟ ولقد كانت هذه مشكلة لا يمكن الاجابة عليها ببساطة . ولكن يمكننا القول بان تحول الاهتمام الى التغير لا يعنى صورة هزلية للوظيفية ،

بل جاء ترشيح مالفينوسكى للانتشارية في أواخر حياته لدراسة انتشار
الثقافة الأوربية في افريقيا ودراسة الاتصال الثقافي ، وهو الاتجاه الذي
يدعو اليه الأمريكى « هر سكوفيتس » ، وبذلك مثل مالفينوسكى من
وظيفته في مجمل تطوّر أفكاره عن افريقيا المعاصرة . ولقد كان هذا
الالتزام والاخلاص للعلم محل سخرة من بعض الإداريين . ولكن ماذا حدث
للأنثروبولوجيا البريطانية بعد أن فقدت انجلترا إمبراطوريتها ؟ .

ويجيب (كوبر) بأن هناك حدثين عايشتهما الأنثروبولوجيا ،
فالأنثروبولوجيون لم يعالجوا الموقف الاستعماري ككل . وثانيا أصبحت
الدراسات الأنثروبولوجية محل شك بالنسبة للشعوب الأخرى . ومع ذلك
فقد كانت هناك جملة من الإيجابيات في ظل التوازي بين الأنثروبولوجيا
والاستعمار :

١ - كان هناك تقدير للعمل القيم الذي يرتبط أكثر بالنموذج التحليلي - ففى
جنوب افريقيا كان جلوكمان وهيلدا كوبر يدرسان العلاقات العنصرية
من منظور ديناميكى وراديكالى . وفى معهد روتس ليفنجستون نشر
جلوكمان رؤية مقارنة للجماعية السوفيتية التى نظر من خلالها الى
المستوطنين على أنهم مجرد مجموعة فقيرة مثيرة للشغب . كذلك ضم
هذا المعهد أنثروبولوجيين يساريين مثل وارلى Warsley الذى أقام بحثا
عن الدين فى غنيا الجديدة يعد عرضا نقديا للسياسة الاستعمارية .

٢ - ان الأنثروبولوجيين أقاموا منهجهم في الملاحظة وحققوا اتصالا حرا مع
الشعوب التى درسوها واستطوا حاجز اللون الذى كان موجودا في
معظم الميتمبرات . وتجنبوا الألباس غير المتوقعة unspoken
لكل النظم الاستعمارية الذى يعنى تفوق الجنس الأبيض . وعاشوا
في ود مع هذه الشعوب وشاركوا في أسببتارثهم ضد الموظفين المستعمرين
والمستوطنين .

ثالثا : الاستقرار الأكاديمي

وفي المرحلة الثالثة من تاريخ الأنثروبولوجيا ، أطلق عليها آدم كوبر عنوان الفصل الخامس « من الكاريزما الى الروتين » . فمعظم الدراسات التي ظهرت في الخمسينيات تعبر عن فكرتين رئيسيتين سائدتين :

اولا : انه كان هناك دراسة للسياسات فيما يعرف بـ « الانساق السياسية الافريقية » . والمشكلة الرئيسية تركزت على الدور السياسي للبدنه Lineage في الانساق الانتقشامية Segmentary أو في ادول . لقد كانت دراسات ماثيونسكي عن الدول الافريقية جيدة ولكنها لم تكن ذات فائدة نظرية ، بينما كانت دراسات كريجز Krises بعنوان The Realm of a Rain Queen عام ١٩٤٣ ودراسة هليدا كوبر H. Kuper — عن الارستقراطية الافريقية عام ١٩٤٧ — مركزة على تنظيم الطبقة الحاكمة في الدول الافريقية . ولقد كانت المشكلة في مثل هذه الدراسات في وضوح الفهم السياسي — وهذا ما لم يهتم به جل المعتمدين على دراسات اكسفورد .

وفي عام ١٩٥٤ نشر بارنز Barnes دراسة عن دولة نجوني Ngoni أوضح خلالها بعض الأساليب التي تتم في أفريقيا لانقسامها على النمط الكلاسيكي . وفي نفس العام نشر ليشي تحليلا راديكاليا للانساق السياسية في كاتشين Kachin . وكانت المشكلة الرئيسية في التحليل هي أن هذا النمط تضمن النسق الانتقشامي والدولة . ولذلك فقد ركز ليشي على كيفية تحول كل شكل من هؤلاء الى الآخر . وفي سنة ١٩٥٦ نشر فولرز Fullers دراسة عن السوجا Soga في أوغندا والتي أوضح خلالها كيف أن التحول الى البيروقراطية في سوجا اثر على الادوار والوظائف السياسية للعشائر والبدنات . وفي نفس العام نشر ساويزال Southall تحليله من المجتمع الاوغندي والذي أكد فيه على عدم وجود الشكل الانتقشامي للمجتمع الكلاسيكي القائم على وجود عشائر أو بدنات ، أو دولة مركزية ولكن يوجد خليط من هذين النمطين — والذي يوصفه بأنه نمط الدولة الانتقشامية Segmentary State

وفي نفس العام أيضا نشر ميتشيل Mitchell دراسته المعنونة The Yao Village عن الكيفية التي يتم بها التنافس على السلطة في القبائل المركزية في ملاوى .

اذن فهذه الدراسات تعكس الى حد كبير سيطرة نظرية البنية Lineage Theory في تحليل المجتمعات الامريكية . ولكن هناك اختلافين مهمين بين هذه الدراسات ودراسات ايفانز بريتشارد وفورترس في الاربعينيات . فاولا ، كان الاستخدام بالغ العمومية للمواد التاريخية . وثانيا ، كان التحول في اتجاه نحو البيروقراطية bureaucracy الذى كان جزئيا بسبب ظهور اشكالية دول داخل دول States Within States في نهاية الفترة الاستعمارية وبصورة اكبر ، نتيجة اكتشاف ماكس فيبر .

ثانيا : يأتى الاهتمام الثانى الواسع في هذه الفترة من انساق السحر الدينية Magica-Religious . وهذه الدراسات كانت تهتم بواحدة من اثنتين اهتم بها ايفانز بريتشارد في دراساته . فاولا كانت هناك مشكلة الشعوذة ، فقد اعتبرت دراسات الخمسينات على رؤية بريتشارد بأن الشعوذة هي طريقة تعريف الآثار الاجتماعية التي تسببها الكوارث . وكان الاهتمام الموجه في الغالب للدراسات التقليدية لنسق البنية الانساقى والشعوذة . انه جانب من عملية انسحاق البنية . المشكلة الأخرى التي كانت أكثر اتساعا وهي دراسة خصائص الانساق الدينية — التي أهملتها — دراسات بالينوفسكى وتلاميذه . وكان الأساس في ذلك هو تحليل براون (للدين والمجتمع) عام ١٩٤٥ ، وتحليل بريتشارد عن الدين في النوير عام ١٩٥٦ . فقد نظر براون للدين على أنه احتياج وظيفي لأنماط معينة من نسق البنية . أما بريتشارد فقد قبل حقيقة أن الدين يتأثر بالظروف الاجتماعية .

وينتقل كوبر الى القول بأن هذه الفترة شملت مجموعة من الموضوعات الاقتصادية التي كانت مطلوبة للحكومات الاستعمارية مثل هجرة العمل ولكن بشكل عام لم تؤسس هذه الدراسات نظرية اقتصادية-انثروبولوجية .

كما كان هناك اهتمام بالضبط الاجتماعي ودراسة القانون باعتبارها أحد مجالات اهتمام الحكومات الاستعمارية ..

وأهملت في هذه الفترة عدة موضوعات منها : مشكلات القرابة ، والمصطلحات القرابية ، وقواعد الزواج والزنا بالمحارم ، والزواج الاغتصابي والأدوار المتبادلة للقرابة ، فقد سيطرت هذه الموضوعات مع نهاية هذه الفترة ، فقد بدأت المناقشات بين ليش وفورترس تجذب اهتمام ليفي شتراوس بشكل مباشر وعندما ألقم فريت وفريمان freeman أنساق القرابة الخطية ومشكلة دور الاختيار في تكوين الجماعة القرابية .

ويختتم كوبر الفصل الخامس بقوله ان فترة الخمسينيات وبداية الستينيات كانت مع نهضة القضايا الحديثة في الأنثروبولوجيا البريطانية ، والتي صاحبها حركة استقرار أكاديمي وانتعاش مهني في سنوات ما بعد الحرب الثانية . لذا فهي مرحلة الحصول على الشرعية .

رابعاً : التأسيس البنوي

وفي الفصل السادس والسابع يعالج آدم كوبر المرحلة الرابعة التي شملت بداية وانتعاش التفكير البنوي في الأنثروبولوجيا . صحيح ان ليفي شتراوس فرنسي ويرتبط فكره بجذور فرنسية وكان له تأثير على الأنثروبولوجيا البريطانية . ولكن ليش وجلوكان كانا لهما تأثيرهما العميق على ليفي شتراوس . ولذلك فقد استعرض كوبر اسهام هذين العاملين في الفصل السادس بصورة بيوجرافية فجة .

الا انه يمكن القول ان هناك عددا من أوجه الشبه بين اموند ليش ومالكس جلوكمان فقد عاصر كل منهما الآخر في فترة واحدة وفي ظروف تخصص واحد . وأوجه الاختلاف تتواجد بصورة واضحة أيضا . وفي جوهر كل أعمالهم نجد ان هناك اهتماما مشتركا بكيف يمكن للنظم الاجتماعية أن

تتواجد برغم التناقضات التي تلازمها وبرغم حقيقة قبول الأفراد لمصالحهم الخاصة .

لقد اتجه ليش - مثل مالفينوفسكى - إلى التركيز على الفعل المتعدد للأفراد ، وأدوارهم . بينما ركز جلوكمان - مثل بنائى أوكسفورد - على القوة الملزمة للقواعد والقيم . وفي النهاية ابتعد كل منهما عن موقعة وربما وبصورة غير متوقعة اقترب كل منهما من الآخر . فقد ركز ليش على المظاهر الطقوسية على العلاقات الاجتماعية بينما ركز جلوكمان على المظاهر القانونية للعلاقات الاجتماعية .

ربما كان فيكتور تيرنر أكثر الخلافيين الذين تأثروا بجلوكمان . ففى الستينيات ظهر تحليله للطقوسية ونظر لها - عكس رؤية ليش - بأنها لغة للاتصال من خلال علاقات بنائية : فهي لغة مناسبة في فهم التحول في الصراع الاجتماعي .

لقد كان ليش وجلوكمان وتلاميذهما يمثلون التيارات الرئيسية المائدة في نهاية الخمسينيات والستينيات . وساهبا معا كشريكين - في صياغة أسس البنيوية الجديدة من خلال أفكار مالفينوفسكى والأفكار المضادة antithesis لراد كليف براون .

وفي عقد الستينيات كان هناك نقاش طويل عن التابو taboo والعقابة فنجد ليش يهتم بالحيوانات الشاذة التي لا تخضع للتصنيف . المألوف عند الناس غالبا أنه يحرم أو يوضع في موضع السخرية . ومارى دوجلاس Diglass سلا تيميل الى دراسة الأنواع الشاذة من الكائنات والأشياء التي أصبحت مصادر للندس والتقذارة وأظهار الطريقة التي يحصى فيها الطعام المحرم في سفر اللاويين (التوراة) ووضحها في تعبيرات النسق العبرى للحيوانات المصنفة . كان هذا النوع من المناقشات الذي يقود الى الروابط الاجتماعية بشكل عام ، هو النمط الشائع في سيمينارات الأنثروبولوجيا عام ١٩٦٠ في بريطانيا . ولقد اهتمت معظم المجلات العلمية بهذا النوع من

المشكلات وحازت اهتمام الأنثروبولوجيين البريطانيين بعد أن أهملوها قرابة الثلاثين عاما وهنا برزت البنيوية الجديدة على يد الجيل الجديد في نمطية متميزة واستمرار محدود لاهتمامات إيفانز بريتشارد أو خطر انكساف براون .
فالتحليل البنائي عند براون عن القوتية تم من خلال تحليله لطقوس
الانتماء التي كانت تظهر فيها من خلال الكلمات . فنجد فيكتور تيرنر يستخدم
هذا التحليل في تحليل طقوس النديمبو NDembu والرمزية . فهو لم يستفد
فقط من عمل ليفي شتراوس المعاصر بل أيضا من استخدام التحليل اللغوي
في تحليل النسق الرمزي . فقد كان اهتمامه بالسينانطيا Semantics
أكثر من الصوتيات Phonatics ويمكن أن نجد خطأ متصلا عن الطقوس
من براون الى تيرنر ثم التحول من خلال مونيك ويليوسون M. Wilson
التي أثرت على تيرنر في مرحلة نقدية من تطور تفكيره .

ولقد كان تيرنر مهتما بالتأثير العاطفي للرموز emotional resonance
of Symbols ومحتواها الاجتماعي . فقد جمع اتجاهه النظري المعاصر
من فرويد وبراون وجلوكمان . ولكن القسمة المميزة لكتاباته عن الطقوس
والتي استمرت في تحليله لوظيفة الطقوس والرموز كان لها أثرها في تحليل
الروابط الاجتماعية . ان جهد تيرنر العظيم في الانثوجرافيا كان مختلفا بشكل
كبير عن شتراوس . فقد أقام محتوى روحيا للرموز وكان لمارى دوجلاس
"فقد ليفي شتراوس — اذ نرى أنه أخفق في تحليل القوى العاطفية للفعل
الرمزي . فهي تتفق مع تيرنر في أن تحليل النسق المتشابك لمقولات الفكر
ليس له علاقة واضحة بالحياة الاجتماعية .

وكان لهذا الخلاف الشديد بين أنصار البنيوية الجدد في بريطانيا ، ليفي
شتراوس ما جعل ليفي يلتقط ملاحظة ذكية بقوله : « ان الأنثروبولوجيين
في الولايات المتحدة وبريطانيا وظليفيون على نمط مالفينوسكي وبراون
وبالتالي فان ليفي شتراوس في اهتمامه بالفعل الانساني يختلف عن هؤلاء
الذين يهتمون بالتنظيمات في مجتمع معين أو سلسلة بعينها من المجتمعات
وإنذاك فالخلاف بينهما أساسي » .

ويختتم آدم كوبر الفصل السابع عن ليفى شتراوس بقوله : انه رغم رد الفعل العام ضد منظور ليفى شتراوس الفكرى الا ان ظهوره كان حدثا عظيما دون شك . فالتأسيس البنوي الجديد على يده كان له اثره في التحول الشامل في الدراسات الانثروبولوجية في بريطانيا والولايات المتحدة . ولذلك يقول أردنر Ardener « ان بنويوية ليفى شتراوس تتناقض مع المدرسة الوظيفية فهي بحق تعد أنثروبولوجيا جديدة » . ولقد أصر ليفى شتراوس على أن البنيوية هي منهج أكثر من كونها فلسفة او حتى نظرية والمنهج يمكن تبنيه . والحقيقة أنها كانت أكثر من منهج فهي بحق المشروع الأخير قبيل التحول في الأنثروبولوجيا ، او ربما كانت بداية البداية .

خامسا : مرحلة التحول في عقد السبعينيات

وفي المرحلة الأخيرة يحاول آدم كوبر أن يجسد معالم الحركة الجديدة في الأنثروبولوجيا البريطانية في العقد السابع وبداية العقد الثامن ولقد استعان كوبر في ذلك بمؤشر الاقتباس في العلوم الاجتماعية ، وبالأبحاث التي تنصب على النسق الأكاديمي وبهذا استطاع أن يوفر مادة للتحليل ومجموعة من المؤشرات الدالة على معالم المرحلة الراهنة للأنثروبولوجيا في بريطانيا .

ويرى كوبر أن هذه المرحلة شهدت اعتزال كبار الأنثروبولوجيين الذين همين تأثيرهم على كافة الكتابات التي نشرت في الفترة من ١٩٧٢ — ١٩٨٢ . ففي الفترة من يناير الى أغسطس عام ١٩٨١ فقط كان لأعمال ليفى شتراوس وحدها أولويتها القصوى على أنه أعظم أنثروبولوجي مؤثر على النطاق الميداني والنظري معا في العالم . ففي هذه الفترة اقتبس معظم الكتاب المحققين من ليفى شتراوس ما يقرب من ٢٣٤ مرة ويليه في الترتيب مباشرة مالفينوسكى وبراون .

وفي نفس الوقت فال كوبر يرى أن حركة الطلاب قد اقتطعت الجامعات

وقارها وأنهم لم يكن لهم وزن حقيقى الا لبعض الوقت . والدليل على ذلك أن معظم كتابات الأنثروبولوجيين الشبان تفتقر كثيرا الى الاستقرار النظرى المتميز . ولا يزال جيل الرواد هو مصدر الهام لكل محاولة فى نمو النظرية وهو أيضا مثار لكل الانتقادات .

فهنالك بالفعل حالة من النضوب الفكرى فى الحركات الجديدة رغم أن هناك تقديرا بسيطا من الحماس . فالأنثروبولوجيا الماركسية الفرنسية أنبثقت فى منتصف عام ١٩٧٠ وخاصة فى جامعة كلبردج حيث طور جاك جودى Jake goody الغاية الجديدة fabian variant وفى جامعة لندن كانت هناك مجموعة من الطلاب الدارسين الذين بدأوا فى مشروع انشاء جريدة راديكالية عرفت باسم : نقد الأنثروبولوجيا Critique of Anthropology وأصبحت أعمال جودليير Godelier وكلود مايسو Jake Goody وتيرى Terray هى بمثابة مصادر حقيقية للمدرسة الماركسية الجديدة رغم أنهم مختلفون فيما بينهم ، الا أن آراءهم تلتقى فى النهاية حول بعض القضايا المتكاملة .

وبالإضافة الى تيارات الماركسية الفرنسية قد فقدت الأنثروبولوجيا الماركسية شهرتها فى أواخر عام ١٩٧٠ بشكل سريع وأصبحت مع نهاية العقد لا تعدو أن تكون مجرد تعبير نضالى لمصالح أقلية . وكان لهذا التحول اثر واضح على انهيار حماس الأنثروبولوجيين البريطانيين الذين كانوا يعملون فى مجال أكاديمى وبإخلاص متزايد . وأصبح النقاش حول قوى وأنماط الانتاج مقصورا على بعض الأركان الهامشية من الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية أو بين المؤرخين الأمريكيين (الذين يكافحون من أجل التواصل مع الأنثروبولوجيين) .

وللأنثروبولوجيا الماركسية معالم واضحة فى بريطانيا . فهم نهتم بقضايا التنمية ومشكلات التنمية وتقوم على ضرورة الربط بين علاقات المعنى وعلاقات القوة ، ثم بين الرموز والإيديولوجيا ، وبين السيطرة dominance

والجبر Determination . وهنا تنهض أعمال مورييس بلوخ Maurice Bluch على أنه أعظم الأنثروبولوجيين الماركسيين في بريطانيا ويفضل أوجي Auge وبلوخ كانت هناك محاولة للحالفة مع البنيويين ، ولكن البنيوية لم تكن قوة خلافة في الأنثروبولوجيا الا في أواخر عام ١٩٦٠ ولذلك فالخالف حول نموذج الأنساق القرابية غير مجد . والقليل من الأنثروبولوجيين البريطانيين اعتمدوا على التحليل البنيوي للأسطورة فالقرابية والأسطورة — وهما الممود الفكري للبنيوية — ليسا بكافيين لاقامة جسر متفاعل بينها وبين الأنثروبولوجيا الماركسية .

ويشير (كوبر) بعد ذلك إلى البنيوية وأثرها على الأنثروبولوجيا الأمريكية . فكل الأعمال المتعلقة بالأنثوجرافيا الجديدة وأعمال شينيدر وجريتز وكل البحوث النقائنية البحتة والمدرسة النسبية والسمياتطبيقية جميعها تأخذ بالتحليل البنيوي ، بالإضافة أيضا : للسوسيولوجيا البارسونزية التي استجابت لأعمال ليفي شتراوس — على حد قول كوبر — والذي يشير في النهاية إلى أن شهرة البنيوية أخذت في الانحلال في الوقت الذي بدأت فيه أعمال النقد الأدبي تأخذ بالتحليل البنيوي على نطاق واسع دون أن تقيم حوارا مع الأنثروبولوجيين المحدثين ففقدت البنيوية بريقها العلمي داخل الأنثروبولوجيا إلى حد ما .

ثم ينتقل المؤلف بعد ذلك إلى حركة التأثير والتأثر في الوقت الراهن بين الأنثروبولوجيا البريطانية وكافة المعارف الأخرى وأيضا الأنثروبولوجيا الأمريكية . يرمي (كوبر) أن الأنثروبولوجيا البريطانية ترحب دائما بالامكان الجديدة التي تأتي دائما من فرنسا كما هو الحال في البنية والماركسية) . اما كافة المنظرين الأمريكيين فيكتسبون اهتماما عاليا من تأثرهم بأعمال المدرسة البريطانية . والتطورات التي تشهدا الولايات المتحدة الآن لا تؤثر على الأنثروبولوجيا البريطانية مثل تطور الحاسبات الآلية في البحوث وتطور دراسات السوسيولوجيا في المستفتاء بعض الدراسات ذات التوجه

الابروشمى *Parochialism* (❦) وضرب مثلاً على ذلك بالأنثروبولوجيا المرأة التى ازدهرت من خلال حركة المساواة *feminist* والاهتمام بتنوعات وشكليات الادوار التى تقوم بها المرأة فى المجال الكلى للثقافة الانسانية . ومن خلال الأنثروبولوجيا الأمريكية بدأت حركة المساواة تنظم مجموعة من الدراسات لتحديد المكانات المرتبطة بالجنس . وقد كان لأعمال شميرلى أردنر *S. Ardenner* ومارلين ستراترن *M. Strathern* وآخرين اثر واضح فى مثل هذا النوع من الدراسات فى انجلترا الى جانب الاعمال المبكرة مثل دراسات فايلز كبرى *Ph. Kaberry* عن المرأة القبلية فقد شغلت المرأة اهتمام الأنثروبولوجيا البريطانية خلال هذا العقد .

من الموضوعات التى يمكن حصرها من الكتابات التى نشرت فى الفترة من عام ١٩٧٢ — ١٩٨٢ : الطقوس والرمزية والتدرج الاجتماعى ، والأنثروبولوجيا المعرفية ، والتنظيم الاجتماعى والتقاربى والساسى والأنثروبولوجيا الاقتصادية والأنثروبولوجيا المرأة . وبعض الاهتمامات الجديدة عن السلطة والعرق ومشكلات التغيير فى العالم الثالث . ويقول كوبر ان الاهتمام بتاريخ الأنثروبولوجيا فى الدول الأوروبية والولايات المتحدة يعانى نقصاً شديداً ويختم هذه الحقبة بسؤال هل هناك أزمة فى النظرية الأنثروبولوجيا ؟ وبذلك ينتقل الى الفصل الأخير من الكتاب ليوضح معضلة الأنثروبولوجيا بين المنهج الوطنى والمنهج المقلون .

ساسساً : معضلة الأنثروبولوجيا

تبدأ المشكلة من ملامح العلاقة بين النظرية والانتوجرافيا . هكذا يتحدث كوبر فى الفصل الاخير عن مشكلة الأنثروبولوجيا مستقبل الحرب العالمية الثانية كانت العلاقة بين النظرية والانتوجرافيا بمثابة السيد بالنسبة للخادم .

(❦) اتجاه كنسى فى الدراسات والبحوث الموجهة فى اطار التعاليم الكنسية .

فالنظر الذى يسميه كوبر *Brahmī-Anthropologist* يقابل النظريات فى دراسته ثم يرسل أسئلته إلى: الانثروبولوجى الذى يسميه كوبر — *Sudra ethnographer* يقوم بعمل أقل شأنا ويستجيب لمطالب المتخصص . ولهذا فالثورة اتى أحدثها مالىونفسكى عبرت هذه العلاقة وأصبح الانثروبولوجى يقوم بنفسه بإجراء الدراسات الميدانية ولذلك كانت جهود مالىونفسكى ذات أثر فعال فى ضرورة ارساء نظرية متفاعلة مع البحث الميدانى من خلال باحث له تصور معين يقوم بإجراء البحث بنفسه ولديه قدر عال من التهيؤ النظرى الذى تتفاعل فيه النظرية مع البحث تفاعلا جديلا ولذلك كان لتأسيس المنهج الوظيفى أهميته فى أحداث هذه الثورة المالىونفسكية .

ولكن المنهج الوظيفى الذى يخلق التفاعل بين النظرية والبحث ويتيح قدرا أكبر من الكشف عن الارتباطات الوظيفية بين النظم والعادات والثقافات وبالتالي فالسياق الخاص لأية ثقافة هو فقط مجال التحليل الوظيفى . فقد اتاح لمالىونفسكى أن يطور قدرته الوصفية ويكشف عن نمطين من الوصف : وصف الوقائع الخفية *invisible reality* والثانى وصف من خلال التبعيات لمعاني العادات التى يمثلها الفاعل ولكن لا نقول ماذا بعد الوصف ؟ بل ماذا من خلال الوصف ؟ أى الهدف النهائى . فالتعميم هو هدف الانثروبولوجيا العلمية ولا يتحقق الا من خلال المقارنة . ولكن المنهج الوظيفى يرتكز على السياق الخاص . فهل يمكن للباحث الوظيفى أن يتحرك من السياق الداخلى الى المقارنة ؟ تلك هى المعضلة فى الانثروبولوجيا . اذ يرى رادكليف براون أن تأسيس البحث الميدانى الوظيفى على حساب المنهج المقارن سوف يجعل الانثروبولوجيا مجرد تاريخ *histobiography* أو اثنوجرافيا . ولهذا يرى كوبر أن هناك عدة حلول فى التراث الانثروبولوجى تربط المقارنة بالتعميم من خلال تبنى المنهج الوظيفى :

١ — فقدت مالىونفسكى ما أسماه ما وراء النظرية *Meta-theory* باعتباره اطارا يحرك الدراسات المقارنة ويقوم عنده على أساس وظيفى . اذ ان النظم تقوم على قاعدة بيولوجية وكل نظام يساهم فى اشباع الحاجات

الأساسية للإنسان وبالتالي فإن مقارنة الثقافات والنظم هي تأكيد لتلك الحاجات الأساسية ولهذا يقدم مالفينوسكى ما يعرف بالحالة النمطية Type-case ومقارنتها بحالات أخرى نمطية ، مع التفرقة بين الحالات التي توجد في ظل مجتمعات منعزلة وأخرى مرتبطة . فقد طبق ذلك مالفينوسكى حينما قارن بين بعض جوانب النسق الاقتصادي للتروبرياندى بالرجوع الى الجزر المجاورة .

٢ - وهناك حل آخر فيما يعرف بالافتراضات الوظيفية الأساسية وهى دراسات مستقلة تتم على مجتمعات من أجل المقارنة . فمثلا دراسة مونىكا ويلسون Monica Wilson في مقارنة المعتقدات السحرية والبناء الاجتماعى بين مجتمعين هما نيا كجوزا Nyakusa في تنزانيا وبونو Pono في جنوب افريقيا ، ومقارنة نادل Nadel لمعتقدات الشعوذة في أربعة مجتمعات . إذ أن الضرورة في اختيار هذه المجتمعات بالذات هى مدى معرفة الباحث بها كما يقول مالفينوسكى .

٣ - وهناك حل ثالث لمكس فيبر فيما يعرف بالأنماط المثالية ideal type كيمودج للمقارنة من أجل قيام روابط بين دراسات الحالة . ولقد استخدم هذا النوع من الدراسات بعض تلاميذ مالفينوسكى ولكن مع ارتباط منطقي أقل من النمط المثالي المجرد ، وكذلك موريس وايفانز بريتشارد .

٤ - وهناك من الحلول البنيوية ما قدمه رادكليف براون من خلال مقارنة الأبنية التى تنظم فيها مجموعة من الخصائص الاجتماعية التى تأخذ تعبيرها في طقوس وأعراف اجتماعية . ولذلك فقد برز التحليل البنيوي لادبوند ليش كمحاولة في المقارنة كما كانت هناك محاولة لبعض اللغويين والمؤرخين والاركيولوجيين . أما آخر تكتيكات المنهج المقارن فتعتمد على مميزات من التقاطع الثقافى Cross-cultural والاختبارات الاحصائية . ولقد نشأ هذا التكتيك لأول مرة عام ١٨٨٨ على يد تاييلور ولكنه أعيد احيائه وتطوره بعد ذلك في الولايات المتحدة على يد ميردوك Murdook واجتلب العديد باحثى الانثروبولوجيا البريطانية .

رغم هذه المحاولات إلا أن هناك بالفعل مشكلات منهجية في مشروع المقارنة والتعميم من خلال تبني المنهج الوظيفي في البحث الميداني وبالتالي التحليل الوظيفي . ولكن هذا المشروع مرهون بتأسيس نوع من النظرية الضخمة grand theory نظرية ليست فقط في تحليل المادة من الميدان بل هي تحليل شامل للواقع . فنظرية ماركس ودوركايم وهومانز تحدد الواقع كل بطريقة مختلفة ، ولكن في نفس الوقت فهم يعتمدون على مستوى من الملاحظة . فمعظم النظريات الخاصة بالواقع دائما تبحث عن أي نوع من البيانات يقود الى قلب الواقع ولا شك اننا يجب أن نعترف بأن الأنثروبولوجيا لديها القليل من أجل اقامة نظرية ضخمة من الواقع الاجتماعي . فالواقع الاجتماعي لا يمكن معرفته او اعادة تشكيله من خلال تكتيك الملاحظة . فالحاجة أساسية لوضع مادي شامل يتيح قيام هذه النظرية وتعتمد عليه . ويرى البعض اما أنها ترتبط بنمط الانتاج او ببنية المخ .

Structure of the brain

ويختتم آدم كوبر كتابه بقوله ان الملامح المميزة للأنثروبولوجيا الحديثة لديها توظيف ضخم للدراسات الميدانية واستخدام المنهج المقارن البنيوي الاقليمي Regional Structural Comparison الذي يمكن أن يعطى للأنثروبولوجيا البريطانية دفعة قوية . وأن ملامح المستقبل سوف تهيئ لصالح الخصوصية الاقليمية Regional Specialization وأن انهيار النظرية مرتبط باننا لا نزال مهلكين في جنونا الفلسفية عن أي مستقبل علمي ، وفي النهاية فان الحركة الماركسية في أوائل السبعينيات سوف تقتصر بشكل متزايد على النقد التاريخي وأنا اتوقع اتجاهات المستقبل — والكلام على لسان آدم كوبر — مع المنهجين والشكليين والانتوجرافيين واصحاب المنهج المقارن الاقليمي الذي سوف يطور من سياق بناء النماذج .

ليس الاختيار سهلا

المشاركة السياسية في البلاد النامية

تأليف : صوبيل . ب . هنتجتو

جون . م . نيلسون (**) :

عرض : آمال طنطاوى (***)

حظيت مجتمعات العالم الثالث بأهمية كبيرة من دراسات التنمية والتخلف ، وأصبحت محورا لعدد من الدراسات الغربية ، في محاولة منها لتبخيص وفهم أزمة تلك المجتمعات ، وإن اختلفت دوافع هذا الاهتمام .

والكتاب الذى نعرض له هو احدى هذه الدراسات التى تتعرض بالوصف والتحليل لمشكلة مجتمعات العالم الثالث اليوم . ومؤلفا الكتاب هما : سمول ها نتيجتون أستاذ النظم بجامعة هارفرد ، ونجون نيلسون أستاذ السياسة المقارنة في مدرسة جونز هوبكين للدراسات العالمية .

وموضوع الكتاب جزء من برنامج بحثى متصل من عام ١٩٦٩ الى عام ١٩٧٣ وأجرى تحت رعاية مركز الشؤون العالمية بجامعة هارفرد : وقد ركز البرنامج على أنماط المشاركة السياسية في الامم النامية ، وللغالب ما بين المشاركة السياسية وأبعاد التحديث ، الاقتصادية والاجتماعية وقد شمل دراسات حالة من أربع أقطار لاستكشاف أنماط المشاركة السياسية فيها وهى كولومبيا وكينيا وباكستان وتركيا . أيضا تضمن دراسات

* Samuel P. Huntington, Joan M. Nelson : No easy choice
Political participation in developing countries 1976.

(**) معيدة بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .

محلية لأنماط المشاركة السياسية بين جماعتين نوأتى دخل منخفض وهما :
الفلاحون وفقراء المدينة ، وأيضاً تحليلات لمشاركة هذه الجماعات فى المكسيك
وقرى ميتنام .

ويتضمن الكتاب بيعة فصول تدور حول عدد من الموضوعات مثل طبيعة
المشاركة السياسية — الأهداف والاختيارات فى التنمية — التنمية والمساواة
والمشاركة — الحراك والتنظيم والمشاركة — المشاركة السياسية للفقراء —
استخلاصات عن الطرق المختلفة للمشاركة . وسيكون عرضنا للكتاب من
خلال تحديد قضاياها الأساسية وليس بتتابع فصوله ، فالمؤلفان يحاولان بلورة
عدد من المفاهيم النظرية حول طبيعة وأشكال المشاركة السياسية وارتباطها
بالأوضاع الاجتماعية — الاقتصادية حيث أدخلوا التحولات التى تمر بها
مجتمعات العالم الثالث على كافة المحاور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
فى أطروحاتها تنبؤية محددة للتأكيد على صياغة للعلاقة بين أهداف التنمية
الثلاثة (النمو الاقتصادى — المساواة الاجتماعية الاقتصادية — المشاركة
السياسية) متجاوزين بذلك الرؤية النموذج الليبرالية فى التنمية . ومن خلال
تلك الأطروحات والنماذج التنبؤية والعلاقة بين أهداف التنمية يصوغ المؤلفان أزمة
مجتمعات العالم الثالث والتى تتجسد فى مرورها بمراحل تنبؤية تتعرض
فيها كل مرحلة بمشكلة اختيار أحد أهداف التنمية كأولوية فى استراتيجيتها ،
ودور الصفوات السياسية فى هذا الاختيار ، وموقف الطبقات الاجتماعية
فيها ، وتحديد العملية التى بمقتضاها تتحول إحدى الجماعات غير المشاركة
سياسياً إلى جماعة نشطة ومشاركة سياسياً .

ويحدد المؤلفان التنمية بأنها تلك التغيرات الاجتماعية الاقتصادية
والثقافية والسياسية المرتبطة بتحول المجتمعات من مجتمعات زراعية فقيرة
لمجتمعات صناعية متحضرة . والتنمية الاقتصادية الاجتماعية هى أجزاء من
عملية التنمية ترتبط بالتحضر والتصنيع ودفع الزراعة للحيز التجارى وتطويع
الاتصال . والنمو الاقتصادى إشارة للزيادة فى اجمالى النمو الاقتصادى فى
المجتمع كما يقاس بالنمو فى الانتاج الراسمالى المحلى .

أولا : طبيعة واشكال المشاركة السياسية :

تناول المؤلفان عددا من أبعاد المشاركة السياسية بالتفصيل لاستخلاص رؤية من طبيعة المشاركة السياسية ، ومن هذه الأبعاد :

١ - رفض تعريف المشاركة من خلال الاتجاهات السياسية الذاتية على أساس أن اتجاهات وتوقعات الأفراد الخاصة بالسياسة هي شكل من اشكال الفعل السياسى وبالتالي ركزا على الأنشطة السياسية الموضوعية ومعالجتها بشكل منفصل عن الاتجاهات السياسية الذاتية .

٢ - استبعد المؤلفان أنشطة السياسيين المحترفين والموظفين الحكوميين والأحزاب الرسمية وجاعات الضغط المحترفة من مجال تعريف المشاركة فهؤلاء ينصب اهتمامهم الأساسى على السياسة ولكنهما يريان أن المشاركة السياسية للمشارك هي نشاط جزئى وثانوى بالنسبة لأدواره الاجتماعية الأخرى ومن هنا يمكن أن تكون هناك أنشطة سياسية ولكن لا تدخل فى إطار المشاركة السياسية .

٣ - أن المشاركة السياسية أنشطة تهدف للتأثير على القرار الحكومى وتوجه تركيزها للسلطات العامة صاحبة القرار الشرعى وسلطة توزيع القيم فى المجتمع .

٤ - أن جهد المشارك يمثل ضغطا على السلطات ويجعلها تسلك مسلكا معيناً وهو قد يهدف الى تغيير صناع القرار بآخرين مستجيبين بشكل أفضل لاحتياجاته ، أو فى حالات قليلة تغيير عدد من أسس النظام السياسى نفسه .

٥ - الأنشطة التى تمثل المشاركة السياسية قد تكون قانونية أو غير قانونية (اضطرابات - احتجاجات) ولكن يستبعد من مجال تعريف المشاركة السياسية أنشطة المحترفين الثوريين .

٦ - تشمل المشاركة السياسية كل الأنشطة السابقة بحرف النظر عما إذا كانت أثرت أم لا .

٧ - هناك ما يسمى بالمشاركة السياسية المستقلة والمشاركة المعباء ، وهى تلك الأنشطة التى يندفع اليها الفرد تحت ضغوط مختلفة ، فهل تعد تلك مشاركة سياسية كمثل ضغط الاقطاعى على الفلاحين وارغامهم على التصويت كما فى ريف تركيا ؟ .

استبعدت بعض المدارس تلك الأنشطة من مجال تعريف المشاركة السياسية ولكن للمؤلفين وجهة نظر اخرى ، فقد اقترحا مناقشة كل من المشاركة المستقلة والمعباء فى اطار استكشاف مقياس لانماط المشاركة ودراسة صفات الشككين من المشاركة . وقد بررا هذا بعدد من الاسباب التى تلخص اهمية دراسة الشككين واهمها :

١ - ان التمييز بين شكلى المشاركة هو اكثر وضوحا على المستوى النظرى منه على المستوى الواقعى وان معايير التمييز ليست دقيقة ، فهل تعد الأنشطة التى تنظمها الحكومة لتدعيم نفسها مشاركة مغباء بينما الأنشطة التى توجهها احزاب المعارضة مشاركة مستقلة ؟ .

٢ - أن النمطين كليهما يوجدان فى كل المجتمعات ولكن يختلفان باختلاف المجتمعات ويتغير الزمن ، فمثلا مستوى المشاركة المستقلة اعلى فى الدول الديمقراطية من الدول الديكتاتورية ، ولكن يوجد أيضا الشككين كلاهما فى المجتمعات الشمولية وان كانت المشاركة المعباء بصورة اكبر .

٣ - أن هناك علاقة ديناميكية بين صفات الشككين فيمكن ان يتحول احدهما للآخر . مثلا السلوك الصادر عن مشاركة سياسية معباء يمكن ان يصبح سلوك مشاركة مستقلة ، ففى المجتمعات السلطوية يكون التصويت الذى يكون يدافع ضغوط خارجية معبرا عن التزام الفرد بدوره كمواطن مشارك ومؤيد .

٤ - لكلا الشككين نتائجهما على النظام السياسى فهما يعطيان الفرصة لظهور القادة السياسيين ، فالقائد القادر على التعبئة يختلف عن غير القادر ، وكذلك تختلف نتائج اعماله على النظام السياسى .

ولهذه الجوانب يعد المؤلفان المشاركة السياسية المعناة شكلا من اشكال المشاركة السياسية وبالتالي تدخل في نطاقها . ويخلص المؤلفان من هذا التعريف ماهية المشاركة السياسية « فمى نشاط الافراد بهدف التأثير على اتخاذ القرار الحكومى ، ويمكن أن تكون فرعية أو جماعية ، منظمة أو تلقائية ، موجهة أو مشتتة ، سلمية أو عنيفة ، قانونية أو غير قانونية ، مؤثرة أو غير مؤثرة » .

أنشكال المشاركة السياسية :

(أ) السلوك الانتخابى : وضبطه التصويت الذى يعد أكثر اشكال المشاركة السياسية انتشارا .

(ب) الضغط : وهو جهود افراد أو جماعات للاتصال بالقادة السياسيين والموظفين الحكوميين بهدف التأثير على قراراتهم فى موضوعات تؤثر على عدد من الامراد .

(ج) الأنشطة المنظمة : كاشتراك عضو أو قائد فى تنظيم هدفه الرئيسى التأثير على صنع القرار . فهذا يمثل شكلا من المشاركة . فمجرد العضوية تضمنى صفة المشاركة ، حتى اذا كانت غير فعالة فتسمى مشاركة بالوكالة .

(د) الاتصال : وهو شكل من المشاركة يأخذ صورة فردية وهو موجه للموظفين الحكوميين وهدفه الحصول على منفعة لشخص واتخذ أو لعدد قليل جدا . والاشكال الأربعة السابقة قد تأخذ صورا قانونية أو غير قانونية ويشارك فيها الامراد العاديون وليس المختصين .

(هـ) العنف : كشكل من المشاركة ، حيث إنه تدمير مبادئ للأشخاص أو الممتلكات بهدف التأثير على صنع القرار الحكومى . وإن كان هو فعلا غير قانونى فى كل المجتمعات . وقد يهدف العنف لتغيير

القادة (الانقلاب) أو التأثير على السياسات الحكومية
(الانتفاضات) أو تغيير مجمل النظام السياسى ويتساءل
المؤلفان عن تلك الظروف التى تدفع الناس للعنف بدلا من
الأشكال السلمية من المشاركة ، ولأى مدى تستخدمه قوى
اجتماعية عن أخرى .

ويؤكد المؤلفان على أن أكثر دراسات المشاركة السياسية تركز على
مشاركة التصويت حيث يوجد تاريخ لانتخاب تنافسية واحصائيات . أما
الأشكال السابقة للمشاركة السياسية فهى إحدى متغيرات المفهوم ، ولكل
منها أسبابه ونتائجه وترتبط بصور مختلفة بالأوضاع الاجتماعية — الاقتصادية
فينتقل المؤلفان للحديث عن أنماط ومراحل التنمية فى مجتمعات العالم الثالث
فى علاقتها بالمشاركة السياسية .

ثانيا : أنماط ومراحل التنمية وأنماط المشاركة السياسية :

يفسح المؤلفان عددا من أنماط التنمية والمراحل التى تمر بها ، وهى أنماط
نموذجية ، قد تقترب بعض البلدان من أحدها ، أو تنتقل من نمط لآخر .
فى البداية يتعرض المؤلفان للنمط الليبرالى فى التنمية (المتحقق فى صورة
المجتمع الأمريكى) وهذا النمط يفترض أن عدم المساواة الاقتصادية —
الاجتماعية ، ونقص المشاركة السياسية ، والعنف السياسى ، كل هذا
يعود لموامل التخلف الاجتماعى الاقتصادى فى المجتمع وأن تجاوز هذه
المشكلات ، وزيادة المشاركة السياسية يتحقق بإبراع التحديث والتنمية
الاقتصادية — الاجتماعية . ويوجد فى مثل هذا المجتمع تقدير للمشاركة
السياسية وانجاز مستويات متقدمة من المشاركة السياسية . ومن مظاهر
هذا : شعور المواطن بالذنب عندما لا يصوت ، ومشاركته فى شئون المجتمع
المحلى ، واحترام الناجح لغير الناجح فى الانتخابات ، واعتبار المشاركة
السياسية هدفا مرغوبا فيه للمجتمعات الأخرى . فعلى المجتمع الأمريكى
يربط الكونجرس ما بين عامل توفر الديمقراطية والمشاركة السياسية وبين
مساعدته لآلية دولة .

يرى المؤلفان أن البلدان القريبة من هذا النمط قليلة ولا توجد شواهد تاريخية إلا في حالات خاصة . كما أن هناك الكثير من المشكلات التي تعترض وجوده ومنها مثلا :

١ — أن افتراضاته نابعة من مقارنة استاتيكية بين البلدان المتقدمة دون أن تضع في اعتبارها الارتباط ما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتغيرات الأخرى .

٢ — أن التجربة أثبتت أن زيادة معدلات التصنيع والانتاجية الزراعية والنمو لا تؤدي عامة للمساواة أو زيادة الدخل للجماعات ذات الدخل المنخفض ، بل يأتي لصالح الجماعات ذات الدخل الكبير . وبناء عليه يقدم المؤلفان عددا من أنماط التنمية التي يمكن أن تمر بها المجتمعات وتعتبر من ديناميات التغير في عالمنا .

وهناك مراحل للتنمية تمر بها المجتمعات ، والعلاقة فيها بين المشاركة السياسية ومتغيرات التنمية الأخرى متغيرة ، وتظهر فيها مستويات مختلفة من المشاركة . ففي المرحلة الأولى من التنمية : يحدث نمو اقتصادي — عدم مساواة اقتصادية خاصة في الريف — نمو المشاركة السياسية للطبقة الوسطى الحضرية . وإذا كان ثمة نزاع بين الأهداف الثلاثة (النمو — المساواة — المشاركة) فالنزاع في هذه المرحلة يكون بين أهداف المساواة الاقتصادية الاجتماعية . (الاحتياجات الاقتصادية لسكان الريف) وبين المشاركة السياسية . (الاحتياجات السياسية لظهور طبقة وسطى حضرية) .

ولابد من حل للنزاع واختيار أحد الأهداف كاولوية في استراتيجية التنمية — ويسير الحل في اتجاهين ، إما الوصول الى نمط أوتوقراطي أو نمط برجوازي في التنمية .

في النمط البرجوازي تأتي الأولوية لصالح توسيع المشاركة السياسية للطبقة الوسطى الحضرية وتنمو النظم الانتخابية والمؤسسات البرلمانية التي

تؤمن قنوات المشاركة السياسية للطبقة الوسطى الحضرية وتوسع هذه الطبقة وتنظم في أحزاب تؤسس على دمائم ايدولوجية أو شخصية أكثر من قيامها على أساس التعبير عن مصالح الطبقات المختلفة ، وتبهرار معدلات النمو ، وتخلق مزيدا من الفرص لتحسين الأوضاع الفردية وتزداد عدم المساواة الاجتماعية . — الاقتصادية حيث يختلف الوضع في الريف فيدفع التحول الرأسمالي في الزراعة وتحسين طرق الانتاج والاستثمار الرأسمالي بفائض العمل الى المدن بحثا من عمل أكثر مهارة وأكثر دخلا . ويشترك هؤلاء في مؤسسات جيدة لتأمين الخدمة الحضرية ، ومشاركتهم . هي محاولة منهم لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية حيث يرون أن محاولتهم للحراك الاجتماعي من خلال الهجرة ، التعليم ، العمل الأفضل هي أكثر فائدة وأقل تكلفة وخطورة عن المشاركة في عمل سياسي جماعي . وتطرح المشاركة في العمل السياسي الجماعي عندما لا يوجد بديل آخر . وتتأثر الطبقات الأخرى بالحراك الاجتماعي الحادث وترتفع مطالبا بغرض المشاركة . وهنا يواجه النمط أزمة ، وتحضم الصفوة السياسية الاختيار .

وتأتى المرحلة الثانية من عملية التنمية إما بالتوجه نحو النمط التكتوقراطي أو الجماهيري . وهذا في حالة اختيار النظام للنمط البرجوازي في المرحلة الأولى من التنمية ، أما في حالة اختيار النمط الأوتوقراطي ، فيحدث تركيز للسلطة وتمنع مشاركة الطبقة الوسطى ، ويتسارع النمو الاقتصادي ويمكن أن تتحقق المساواة الاقتصادية — الاجتماعية كطريق للحصول على دعم الطبقات الدنيا ضد الوسطى . وغالبا ما تستخدم السلطة الحكومية القوة لتحقيق اصلاح زراعى ضد الارستقراطية التقليدية التي تعارضه . ويكون هناك احتياج لوجود سيطرة بيروقراطية على السياسة ، وهى غالبا وراء الطاقة السياسية للحكومات في المجتمعات النامية ، ويؤدي النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية لزيادة فرص الحراك الاجتماعي — الاقتصادي . ولكن استقرار هذا النظام يكون مهددا بمعارضة جماعات الطبقة الوسطى وأيضا مهددا على المدى الطويل من الطبقات الدنيا المستفيدة من الإصلاح الزراعى وسياسات المساواة وتطالب بالمزيد . وتأتى الأزمة مرة أخرى ، وعلى النمط الاختيار ما بين التهمين التكتوقراطي والجماهيري .

وتأتى **المرحلة الثالثة** فى التنمية . وفى تلك المرحلة يصبح الصراع بين أهداف النمو الاقتصادى والمشاركة السياسية . فى النموذج التكنوقراطى تأتى الأولوية مع أهداف النمو الاقتصادى حيث يرتفع مستوى الاستثمار خاصة الأجنبى وتخفض المشاركة السياسية وتزداد عدم المساواة . ويمنع هذا النموذج المشاركة على الأقل مؤقتا من أجل تحقيق النمو الاقتصادى ، وتمنع منظمات الطبقة العاملة السياسية ، ولا تشجع منظمات الطبقة الوسطى . ولكن هذا يمكن أن يؤدي لانفجار المشاركة ، فعدم المشاركة مع النمو وعدم المساواة ومؤسسات القمع تشكل دائرة خبيثة .

أما النمط الجاهرى فتلقى أولوية الاختيار لصالح مستويات عالية من المشاركة السياسية مع زيادة المساواة الاجتماعية — الاقتصادية وإذا كان ضروريا تخفيض معدلات النمو الاقتصادى فليس النمو الاقتصادى هو الهدف الأساسى ولكن الهدف الأساسى هو تحقيق العدل الاجتماعى والمساواة . وتصبح الأولوية لتنظيم الطبقة العاملة الزراعية والحضرية — ويمنع تنظيم الطبقة الوسطى بل ويواجه تأثيرها المضاد من خلال تنظيم الطبقة العاملة . وهذا النمط من التنمية هو الوحيد الذى يشجع المنظمات الجماعية أكثر من الحلول الفردية لمواجهة مشكلات المشاركة السياسية .

ولكن مشكلة هذا النموذج أنه يؤدي الى زيادة الصراع الاجتماعى وزيادة الانقسام فى المجتمع لأن مزيدا من الجماعات تصبح مشاركة وتطالب بالمزيد .. وإذا كان النمط التكنوقراطى يؤدي الى القهر الحكومى لمنع المشاركة فإن النمط الجاهرى يسلم للجرب الأهلية كنتائج للمشاركة .

ويتحقق النمط الأوتوقراطى فى إيران وتايوان وتقترب كولومبيا من النمط البرجوازى ، وانتقلت بيرو عام ١٩٦٠ من النمط البرجوازى الى النمط الأوتوقراطى بينما اقتربت البرازيل عام ١٩٦٠ من النمط الجاهرى .

والاختلاف السابق بين الأنماط والمراحل يفترض أن العلاقة بين والمشاركة السياسية وأهداف التنمية الأخرى (النمو الاقتصادى — المساواة

الاقتصادية — الاجتماعية) أكثر تعقيدا عن افتراضات النموذج الليبرالى .
فالعلاقة ليست دائما ايجابية كما يفترض هذا النموذج بين المشاركة
السياسية وأهداف التنمية الأخرى ولكن تأخذ العلاقة بينهما صياغة مختلفة .
فما هى تلك الصياغة ؟ .

ناقنا : المشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية والمساواة صياغة جديدة :

ان العلاقة بين التنمية الاقتصادية والمشاركة السياسية لا تسير على
منوال واحد ، فقط تعجل التنمية بالمشاركة وقد لا تعجل لها . ففى بعض
الحالات توجد العلاقة الإيجابية بين التنمية الاقتصادية — الاجتماعية وبين
المشاركة السياسية ، ففى أى مجتمع نجد من يتمتع بمستوى تعليم أعلى
يشارك أكثر من الفقراء غير المتعلمين ، كما أن التنمية الاقتصادية الاجتماعية
تظهر جماعات جديدة وتهند جماعات قائمة وتتسع فرص جماعات فى وضع
أقل لزيادة تأثيرها ، ويتعدد الصراع بين الطبقات ، وبين المناطق ، وبين
الجماعات العرقية . وتخلق حدة الصراع الاجتماعى وعيا
جهما يقود لفعل جماعى لحماية مصالح الجماعة ، وهذا يدفع لخلية المشاركة
السياسية . كما أن تعقد النمو الاقتصادى يؤدى لتعدد التنظيمات والاتحادات
(نقابات العمال — التنظيمات التعاونية — اتحادات المزارعين) .

ولكن فى حالات أخرى لا تعجل التنمية بالمشاركة السياسية فهناك أشكال
من المشاركة السياسية لا تعتمد على التنمية الاقتصادية الاجتماعية وتتأثر
ب عوامل أخرى مثل العوامل السياسية والنظامية . كما أن الوعى والصراع
الطبقتى والتوسع فى النشاطات الحكومية يمكن أن ينتج عن عوامل أخرى
مثل الهجرة والقيادة السياسية والاختلاف الإيديولوجى والدينى . كما أن
هناك طرقا تؤدى التنمية من خلالها الى التقايل من المشاركة السياسية
فانتساع مجال النشاط الحكومى يمكن أن ينتج أثارا سلبية على المشاركة .
ففى المجتمعات التقليدية والتى تتعلق فيها القرارات الحكومية بالمنافع
الشخصية للأفراد ينتج عن التنمية الاقتصادية الاجتماعية توسع فى القرارات
ذات الطبيعة العامة وانخفاض القرار الشخصى ، وبالتالي تقل فرص

الاحتكاك المباشر للأفراد والجماعات مع مؤسسات التنمية . فتبتاعد المسافة بين الادارة الحكومية والمواطنين .

وينتهى المؤلفان لصياغة العلاقة بين التنمية الاقتصادية الاجتماعية والمشاركة السياسية على النحو التالى « ان التنمية الاقتصادية — الاجتماعية، والمشاركة السياسية عملية تحدث معا جنبا الى جنب ، ولكن في بعض الحالات يمكن ان تحدث المشاركة دون تنمية ، وفي حالات أخرى يمكن ان تحدث التنمية دون مشاركة ، كما ان التغير في مستويات التنمية الاقتصادية يؤثر على طبيعة ومستويات المشاركة السياسية . ففي البلدان المتخلفة هناك قدر محدود من المشاركة المعبأة او المستقلة . وعندما يحدث التغير تبدأ المشاركة المعبأة فالمستقلة في الاتساع . كما تخطف أنماط المشاركة ما بين مشاركة مستقلة ومعبأة داخل المجتمع الواحد في المجتمعات المتخلفة . ولكن يقل هذا النمط من المشاركة في المدن في مقابل زيادة أنماط المشاركة المستقلة . وتوجد في المجتمعات التقليدية ملاقات تبعية شخصية ، لكن مع التنمية والتوسع الرأسمالى في الزرامة تنهوى أسس التبعية الشخصية وتختلى تلك العلاقات تدريجيا من المدن مع ظهور البنية السياسية المؤسسية . ومع ذلك تظل آثار من التبعية الشخصية .

هذا عن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والمشاركة السياسية فماذا عن العلاقة بين المشاركة السياسية والمساواة الاجتماعية — الاقتصادية ؟ يتساءل المؤلفان لو افترضنا ثبات معدلات التنمية الاقتصادية فالى أى مدى تؤثر المساواة بشكل مستقل على المشاركة السياسية ؟ ويجيبا من خلال دراسة أجراها روستوف في عام ١٩٦٤ حلل فيها حالة سبع وأربعين دولة فوجد « أنه من بين ثلاث وعشرين دولة تتميز بالمساواة في توزيع الأراضى ، هناك ثلاث عشرة دولة ذات نظام ديموقراطى مستقر ، ومن بين أربع وعشرين دولة تتميز بعدم المساواة هناك ثلاث توصف بالديموقراطية والنتيجة : انه لا يمكن لأية دولة ان تبستمر طويلا كنظام ديموقراطى اذا كانت أغلب الموارد موزعة بصورة غير متساوية بين المواطنين » .

ولكن هذا يحدث مع ثبات مفذلات الثقة الاقتصادية . فهل تثبت تلك المعدلات ؟ وبناء عليه فان العلاقة بين المتغيرات الثلاثة علاقة متعقدة ولنبين .
تستطع المجتمعات النامية الموازنة بينهم ، فكان عليها الاختيار وتحديد الأولويات
فما هو دور الصفوات السياسية في تلك الاختيارات .

رابعاً - اختيارات الصفوة السياسية :

ينظر المؤلفان للصفوة السياسية على أنها العامل الفردي الحاسم المؤثر على طبيعة المشاركة السياسية . فالمشاركة في المجتمعات التقليدية ليست ذات قيمة كبيرة في نظر الصفوة ، والجاهل أيضاً . أما صفوة التحديث فهي تبدى الرغبة في توسيع نطاق المشاركة وأغلب الصفوات تهدف للحصول على المكاسب من توسيع المشاركة السياسية بضمان التأييد لسياساتها ، ولكن عدم الرغبة في دفع تكاليف هذه المشاركة .

المشاركة لأغلب الصفوات هي أداة أكثر منها قيمة يهدفون منها للوصول للسلطة والبقاء فيها ، وتحقيق أهدافهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى وهذا هو حال الصفوة في السلطة ، ولكن للصفوة خارج السلطة موقفاً آخر فهي تهتم أكثر بتوسيع المشاركة وخلق أشكال جديدة منها وجلب المزيد من المشاركة للساحة السياسية لتغيير الموازين في الساحة ، ولكن التأثير يكون لن في السلطة وهؤلاء غير مهالين بتوسيع المشاركة السياسية وينظرون اليها على أنها تهدد الوضع القائم الذي يحقق منافعهم وبالتالي تلجأ للصفوة الحاكمة لتخفيض مستوى المشاركة حتى لن وصلت الأمور لاستخدام العنف ضد المشاركين ذواتهم .

ولكن في بعض الظروف يضطر القادة الحكوميون لتفريك جماعات جديدة لإدم سلطتهم ، فكل الصفوات السياسية - حتى في النظم غير الديمقراطية - عليها أن تستند الى جماعة أو جماعات ، والاعتقاد على تأييدها . ويلخذ هذا عدة أشكال : أ - استخدام السياسات الحكوية لمنفعة هذه الجماعة .
ب - وخلق أبنية مؤسسية جديدة ترتبط من خلالها هذه الجماعة بالنظام

السياسي . ج - ثم وضع قادة هذه الجماعات في مراكز مهمة في النظام السياسي أو حتى خلق هؤلاء القادة .

ولكن هل تؤثر المشاركة التي تسمح بها الصفوة على أهدافها الأخرى ؟ يرى المؤلفان انه تبعا لأيديولوجية الصفوة والظروف القومية يمكن أن تعد الصفوة المشاركة السياسية ضرورية أو غير ضرورية للأهداف الأخرى مثل «استقلال الوطن والتقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية» .

وبعد التغيير الثوري أكثر الاشكال المرتبطة بالمشاركة السياسية ، فالصفوة التي تهدف لتغيير البناء المؤسسي للجمتمع وهيكله الاجتماعي والقيم ، توسع المشاركة وتجلب جماعات جديدة للسياسة ، فالسمة الرئيسية ذية ثورة اجتماعية اقتصادية واسعة هي انفجار المشاركة الذي ينحى المؤسسات والصفوة القائمة ، ويخلق بديلا جديدا لها ، وتصبح المشاركة هي الوسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن الصفوة تواجه مشكلة في هذه الحالة ، وهي الضغط المزدوج . فتتحرك الجماعات يكون ضروريا للثورة الاجتماعية ولكن يمكن أن يكون مؤديا لعدم الاستقرار السياسي ، وعلى ذلك فإذا جاءت صفوة للسلطة ، تهدف لاحداث تغيرات أساسية دون أن توسع من المشاركة السياسية فان سياستها الاجتماعية — الاقتصادية تنقسم بالفرد . ومع ذلك فالنماذج الثورية نادرة .

وتواجه الصفوات في المجتمعات المستقلة اختيارات متعددة ، ففي المرحلة الأولى من الحركة الوطنية يكون القادة غالبا معتدلين ومحافظين ، ولهم روابطهم بالصفوة التقليدية ويسعون للاستقلال من خلال التفاوض والطول الوسطى مع الاستعمار ولا يرون ضرورة لتحريك جماعات خلف حركة الاستقلال . وعندما يتم تغيير هؤلاء القادة في لحظة معينة بأخرين راديكاليين يطالبون بالاستقلال انكاهل والفوري ويمثون قطاعات من المواطنين في الحركة الوطنية . عندما يأتي هؤلاء الى السلطة مع الاستقلال تبدأ المشاركة السياسية في الانخفاض ، فالكانز الذي لعب الدور الأساسي في الحركة الوطنية — التي وسعت المشاركة السياسية — تحول الى بيروقراطية

حكومية ، ولأن الصفوة تعارض التوسع في المشاركة التي قد تنتج ثورات اجتماعية ومشكلات اقتصادية ، هنا تنتقل السلطة لجيل ثالث من القادة . وهؤلاء يكونون إما عسكريين اتوا للسلطة من خلال انقلاب ويميلون للنمط التكتويراطي الذي يعطى الأولوية للتنمية الاقتصادية بدلا من توسيع المشاركة ، أو يأتى قادة تقليديون ويؤلفون ما بين الأهداف العرقية وأهداف المصلحة الذاتية الاقتصادية ويمكن أن تتوسع المشاركة السياسية ولكن على أسس أكثر تقليدية .

هذا عن موقف الصفوة السياسية والذي يعده المؤلفان عاملا حاسما في اختيار المشاركة من عدمها ، فماذا عن جماعة اجتماعية أخرى ليست في موقع السلطة ؟ وما هى أشكال مشاركتها ؟ وكيف تتحول لجماعة نشطة سياسيا ونقصد بها الفقراء ؟ .

خامسا : المشاركة السياسية للفقراء :

يقدم المؤلفان في البداية تعريفا لماهية الفقراء : فالقصد بفقراء الريف المزارعون والعمال الزراعيون ويشمل هؤلاء من يحوزون (ملكية طفيلة أو ايجار) قطعة أرض تكفى لاعاشة أنفسهم وعائلاتهم ، وهؤلاء الذين لا يحوزون أرضا على الإطلاق .. أما فقراء الحضر فهم غير المتعلمين أو غير المهرة ، أو الذين لديهم قدر ضئيل من هذا ، وأصحاب الأجور المنخفضة ، والذين يمارسون أنشطة غير قانونية (السرقة ... الخ) وهم يشكلون قطاع المجتمع . وغالبا ما يكون نصيب الفقراء في المشاركة السياسية صغيرا لأنها بعيدة عن اهتماماتهم الأولية التي تتركز في العمل والطعام والمعونة الطبية .

ويوجد لدى الفقراء احساس بعدم فعاليةهم السياسية وذلك لعدة اسباب منها :

١ — نقص أسس المشاركة المؤثرة (المعلومات — الاتصالات الملائمة — المال) .

٢ — ينقسم الأفراد غالبا في المستويات الدنيا على أسس عنصرية — لغوية — دينية .

٣ — يتوقع الفقراء غالبا رفض مطالبهم من قبل السلطات سواء كانت هذه المطالب فردية أو جماعية .

أنماط مشاركة الفقراء :

١ — المشاركة المعبأة : وهي تهدف لتأثير على الحكومة دون أن تكون هناك اتهامات فردية ، ويكون دافعها الأساسي الاخلاص أو الخوف أو الانتفاع بأن القائد سوف يعمل على تحقيق منفعتهم . ويعد فقراء الريف والحضر مشاركين معيَّنين أكثر منهم مشاركين مستقلين ..

٢ — الاتصال الفردي بهدف تحقيق منافع شخصية ، وهي تمثل أبسط أشكال المشاركة السياسية المستقلة . ويمثل الاتصال الفردي الشكل الأكثر وضوحا ومباشرة ، والأكثر ارتباطا بين الفعل والنتيجة ، بينما تكون نتيجة الأشكال الأخرى غير مؤكدة .

٣ — جماعات المصالح الخاصة المحدودة : وغالبا ما تكون المنافع التي تهدف لتحقيقها خاصة وتنتهي الجماعة نفسها بمجرد تحقيق هدفها . وتأخذ هذه الجماعات أشكال المنظمات التعاونية وجمعيات التنمية في الريف .

وهناك شروط لابد من توافرها في هذه الجماعة وهي :

١ — وجود مشكلة معينة يشعر الجميع بأنها ذات أولوية رئيسية .
٢ — يجب أن يكون هناك نوع من الضمان بأن المنفعة التي ستتحقق سوف يتم المشاركة فيها بالمساواة ، أو على الأقل لن يستأثر فرد بعينه بالمنفعة الناتجة .

٣ — المشاركة المستقلة بواسطة الفقراء وهي تتطلب وجود قادة لديهم عدد من الأفكار حول كيفية اظهار التأثير .

٤ - يجب أن يبدو الفعل السياسى الجماعى أكثر تأثيرا عن غيره من المتغيرات الأخرى .

٤ - المشاركة الطبقيّة المتقاطعة Cross Class participation ،
والمثال الواضح فى البلدان المنقسمة على أسس عرقية ، وحيث تتقاطع خطوط
العنصر والاقليم والدين واللغة مع خط الطبقة . وتشكل الأحزاب الاثنية
والولاء العرقى قنوات المشاركة الرئيسية ومن خلالها يشارك الفقراء محدودو
التعليم .

وتعتبر المشاركة الطبقيّة المتقاطعة عن مشاركة مخططة ، وتكون
غالباً فى ايدي الطبقات العليا والوسطى . وترتبط الأرض والوظيفة والاقتراض
فى الريف بروابط عرقية ، وفى الحضر ترتبط الوظائف والاسكان أيضا بعوامل
عرقية .

وفى المجتمعات التى تتقاطع فيها العوامل الاثنية مع العوامل الطبقيّة
فإن عمال الزراعة محدودى الدخل والمزارعين الفقراء والعمال الحضريين
يتشبّهون للتصويت أو الاحتجاج بواسطة ملاك الاراضى أو عمد القرى
أو قادة الرأى ، ويمكن أن يتحركوا بصورة واسعة ككتاج للخوف أو الاحترام .

٥ - المنظمات المعبرة عن الطبقات الدنيا ، وهى القنوات التى تشجع
بصورة حقيقية على مشاركة الفقراء ، وهى الأحزاب أو المنظمات التى تركز
على مشكلات محدودى الدخل وذلك بالنظر اليهم كطبقة اجتماعية . وغالباً
يستخدم تعبير « مشاركة الفقراء » للتعبير عن هذا النهج . وفى صورتها
المتطرفة فإنها تعبر عن أحلام الثوريين الاجتماعيين وكوابيس المحافظين .
وفى الرأى الماركسية المتعددة تعبر هذه المشاركة فى الأساس عن نمو
الوعى الطبقي ، وهذا الوعى الذى لا يوجد تلقائياً بل من خلال تثقيف شامل
يكون غالباً نتيجة أكثر منه سبباً للمنظمة الراديكالية فى السلطة . وتشكل
اتحادات الفلاحين ومنظمات العمال الزراعيين درجات متوسطة ودنيا من
الوعى الطبقي .

وتتواجد المشاركة القائمة على أسس طبقية غالبا في المجتمعات التي تقترب من النمط الجاهلي في التنمية . وعندما تستطيع المنظمات الواسعة المعبرة عن الطبقات الدنيا أن تدسل للسلطة ، فانها تحدث تغيرات جذرية راديكالية ، بالإضافة الى أن الاعتماد على دعم الطبقات الدنيا في ارتباطه بالمعامل الأخرى ، يمكن أن يظهر ضغطا مؤثرا على الفعل الحكومي . كما أنها تولد ضغوطا على المظلمين ليقيموا من أولوياتهم الخاصة وبرامجهم وذلك لاحتياجهم لدعم الطبقات محدودة الدخل .

ويطرح المؤلفان تساؤلا آخرًا عن موقف كل من الصفوة السياسية والذوي الاجتماعية والمشاركين في عملية التنمية من توسيع المشاركة السياسية ، وعبارة كانت هدفا أوليا لهم ، أو مجرد وسيلة للتنمية ، أو نتاجا ثانويا للتنمية .
أولا : المشاركة السياسية كهدف للتنمية : تظهر المشاركة السياسية كهدف للتنمية في المجتمعات ذات المستويات المتقدمة من التنمية ، فينظرون اليها كضرورة لفعالية النظام السياسي ، وتصبح هدفا في ذاته تركز عليه المعتقدات الإيديولوجية والسياسية السائدة . وهذا قائم في المجتمعات المتقدمة (سواء النظم الشمولية أو الديمقراطية) .

لما المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية من الأوضاع الريفية الى الأوضاع الحضرية الصناعية ، فلا ينظر للمشاركة السياسية كقيمة متفق عليها عامة ، بل كهدف متنافس مع غيره من الأهداف . فالصفوة تركز على الأهداف التي تحقق حصولها على السلطة وتحقيقها للاستقلال وتحقيق النمو العسكري والتنمية الاقتصادية ، وفي بعض الأحيان المساواة . والجماعات والأفراد يهدفون لتحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية وفرص العمل والاسكان والتعليم الأفضل ، ونادرا ما ينظرون لها كهدف للتنمية .

ثانيا : المشاركة السياسية كوسيلة للتنمية : اذ نظرا للمشاركة كوسيلة لتحقيق التنمية فانه يتم حساب تكاليفها كوسيلة بالمقارنة بالوسائل الأخرى . لذا فمن الممكن أن يتم الانتقال منها كوسيلة الى وسائل أخرى تعدها المدفوعة.

والجماعات أمثل لتحقيق أولويات جديدة . فلفصوة أو الجماعات أو الأفراد
اذ فشلوا فى تحقيق أهدافهم من خلال المشاركة يتجهون لوسائل أخرى
لتحقيق أهدافهم أو أهداف جديدة لا تستلزم المشاركة السياسية .

ثالثا : المشاركة السياسية كنتاج ثانوى للتنمية : ويبدو التغير فى
مستويات وقواعد المشاركة كنتاج ثانوى للتنمية أكثر منه ننتاج للاختيار الواعى
بواسطة الصفوة أو الجماعات أو الأفراد سواء كان هذا الاختيار هدفا أو
وسيلة .

ولكن على مستوى المجتمع ، تتجه التنمية الاقتصادية بصورة عامة
للتشجيع مستويات أعلى من المشاركة وأشكال أكثر تنوعا وقواعد أكثر
تعقيدا ومعدلات من المشاركة المستقلة على حساب المشاركة المعبأة .

والصفوة التى تعمل على بناء الأمة والتنمية الاقتصادية والمسداواة
تخلق ظروفًا إيجابية لتوسيع وتنوع المشاركة السياسية .

أما على مستوى الأفراد ، فمشاركتهم إما تكون نتيجة لتحسين أوضاعهم
الاجتماعية — الاقتصادية ، أو تقدم هويتهم من خلال جماعة اقتصادية —
اجتماعية ، أو مرقية ، والتنمية تزيد من حجم وأهمية أفراد الطبقة الوسطى
المتعلمين الذين يشعرون بقدرتهم فى التأثير على الحكومة ، حيث أن أحجام
المواطنين من المشاركة يكون فى الأساس نتيجة لاحتساسهم بأنهم غير
مؤثرين . والتنمية تزيد من اندماج الأفراد فى المجتمع واضعاف الانتماءات
المرقية وزيادة معدلات المشاركة . وتزيد المشاركة إما لأن هناك أفراد أكثر
وعيا أو أكثر فقرا .

تعميق :

١ - يمكن اعتبار هذه الرؤية كإحدى الرؤى التى تضمنت فى إطار نظريات التنمية ، والتى تبرز فاعلية العوامل الداخلية كعامل حاسم ومسئول عن تطور الأوضاع فى مجتمعات العالم الثالث ، ومن هنا كان اهتمام الكتاب باختيارات الصنف السياسى ، والعلاقة بين الطبقات والجماعات الاجتماعية ، والاختلافات العرقية وغيرها كمعامل مؤثرة على تحقيق معادلة التنمية فى تلك المجتمعات . ويعالج الكتاب هذه العوامل بمعزل عن العوامل الخارجية وتأثيراتها على الأوضاع داخل بلدان العالم الثالث . ويصبح التساؤل المطروح : هو « لماذا تعجز مجتمعات العالم الثالث عن تحقيق التوازن بين محاور التنمية المختلفة (النمو الاقتصادى - المساواة - المشاركة الأساسية) ؟ هل لتعدد العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة ؟ وما هو السبب وراء هذا التعدد ؟ هل لعوامل داخلية ؟ أم تلعب العوامل الخارجية دورها ؟ فقد أصبح من الصعب الآن دراسة الظروف الداخلية لمجتمع ما بمعزل عن ارتباطاته الخارجية .

٢ - على الرغم من محاولة الكتاب تجاوز النمط الليبرالى فى التنمية فى مجتمعات العالم الثالث ، ورفضه للافتراضات التى يقوم عليها هذا النمط ، والتى تعتمد على المقارنة الآلية بين أوضاع البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة ، دون مراعاة لخصوصية أوضاع البلدان النامية ، إلا أنه برز فى عدد من المواضع فى الكتاب ثنائية المجتمع « التقليدى - الحديث » والتى تعتد بدورها على المقارنة بين أوضاع البلدان المتقدمة . ففى تعريف الكتاب لعملية التنمية ينص على أنها عملية من التحولات التى تدفع بالمجتمع لتحقيق النمو الرأسمالى وإن مراحلها المختلفة إنما هى تعبير عن المراحل الانتقالية التى تمر بها المجتمعات فى طريقها لتحقيق التنمية تبعاً للنموذج الغربى كما تبرز ثنائية « التقليدى - الحديث » فى مواضع متعددة من الكتاب وعلى سبيل المثال :

(١) عند الحديث عن الأشكال المختلفة للمشاركة السياسية ، والقدرة المحدود من شكل المشاركة السياسية التي تشهدها المجتمعات التقليدية. في مقابل مشاركة واسعة بصورتها المستقلة في المجتمعات المتقدمة حيث أن الكتاب يقرر أن كل المجتمعات تشهد كلا الشكلين من المشاركة بدرجات متفاوتة إلا أنه يعود ليقدر أن مجتمعات العالم الثالث تشهد قدراً محدوداً من الشكلين .

(ب) تواجه المجتمعات التقليدية غالباً سيطرة علاقات التبعية الشخصية. ولا يتم ظهور الأبنية السياسية المؤسسية إلا من خلال عملية التحديث ، إلا أنه طوال المرحلة الانتقالية تظل علاقات التبعية الشخصية تظن بظلالها على هذه المجتمعات .

(ج) إن المشاركة السياسية في المجتمعات التقليدية لا تشكل قيمة مهمة. سواء للصفوة أو للجماهير ، وذلك على عكس المجتمعات المتقدمة التي تمثل فيها المشاركة السياسية قيمة تحظى بالاتفاق العام ، ويصبح مرغوباً فيها لذاتها إلى الحد الذي يجعلها معياراً رئيسياً لتقييم تطور الأوضاع المجتمعية في النمط الليبرالي المتحقق في صورة المجتمع الأمريكي ، وإلى الحد الذي يجعل المشاركة السياسية معياراً رئيسياً لدى الكونجرس الأمريكي. عند تحديده للمساعدات أنثى ومنحها للبلدان النامية واشتراطه تحقق حد أدنى من المشاركة السياسية في هذه البلدان ، إلا أننا يجب أن نشير هنا إلى عدم دقة رصده الكتاب لهذه المسألة خاصة في ظل خريطة المساعدات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والتي تدعم عديداً من النظم التي هي أبعد ما تكون عن تحقيقها للمشاركة السياسية بأية صورة من الصور .

٣ - أبرز الكتاب اهتماماً ملحوظاً بالمشاركة السياسية للقراء ولم يركز في تناوله على أوضاع مشاركة الصفوة وأشكالها فقط ، لكنه أهتم أيضاً بتلك الظروف التي يمكن أن يتحول القراء من خلالها من جماعة غير نشطة سياسياً إلى جماعة مشاركة ونشطة ومؤثرة .

٤ — يخلص الكتاب في النهاية الى أن المشاركة السياسية لا تشمل هدفها في ذاتها أهم الاختيارات المطروحة في مواجهة المجتمعات النامية بل هي وسيلة من وسائل متعددة للتنمية يمكن الاستعاضة عنها بوسائل أخرى لتحقيق ذات الأهداف المرتبطة بعملية التنمية ، وفي بعض الأحوال يمكن أن تصبح المشاركة السياسية نتاجا ثانويا للتنمية أكثر من كونها اختيارا واعيا من قبل الصفوة السياسية أو الجماعات أو الأفراد .

واستنادا على ذلك فإن المرحلة الأولى من التنمية في هذه المجتمعات تشهد صراعا بين أهداف المساواة الاجتماعية — الاقتصادية وبين المشاركة السياسية ، بينما تشهد المرحلة الثانية صراعا بين أهداف النمو الاقتصادي والمشاركة السياسية ومن هنا يصبح السؤال المطروح : هل حسم الاختيار لصالح المشاركة السياسية في كلتا مرحلتى التنمية هو الاختيار الأكثر صحة أمام مجتمعات العالم الثالث ؟ ذلك هو السؤال الذى كان اتجاه اجابة الكتاب عليه هو ابراز' النتائج الايجابية للمشاركة السياسية في تنمية وعى وقدرات الأفراد والجماعات وزيادة معدلات الانتماء في المجتمع في مواجهة اضعاف الانقسات المعرفية .

المرأة والثقافة والمجتمع (✳)

ميشيل روزالدو ولويس لامفير

عرض المكتورة / أجلال اسماعيل حلمي (✳✳)

شهد ميدان « المرأة » إنجازات متعددة حتى أصبح هناك العديد من الدراسات الميدانية والصياغة النظرية التي تركز على المرأة سواء باعتبارها متغيرا مستقلا أو متغيرا تابعا يؤثر ويتأثر بالأبعاد الثقافية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية . ومن هنا بدأت الحاجة ملحة لتأسيس فرع جديد من فروع علم الاجتماع هو « علم اجتماع المرأة » Sociology of Woman . وهذه ليست بالفكرة الجديدة وإن كان من الضروري اتخاذ الخطوات الإيجابية من حيث تجميع وتوثيق جميع الكتابات والدراسات التي اهتمت بالمرأة في ضوء العديد من المفاهيم والتغيرات والعلاقات التي تختلف من ثقافة إلى أخرى . وتتمثل أهمية كتاب المرأة والثقافة والمجتمع في أنه يعد أحد الدعائم التي يمكن الاعتماد عليها لتأسيس علم اجتماع المرأة . فهو يتضمن مجموعة من المقالات التي حاول مؤلفوها - ومن من النساء - تقديم نماذج نظرية تربط المرأة بالظروف الثقافية والاقتصادية والسياسية لكل مجتمع ، مستشهدات ببيانات ثانوية Secondary Data مستمدة من دراسات واقعية متنوعة أتيج فيها أن يعبر القارئ الثقافي عن نفسه . فقد استشهدت بالبحاث بشواهد انثوجرافية عديدة من الصين والهند واليابان وأفريقيا والغليبين والشرق الأوسط

M.Z. Rosaldo and L. Lamphere (ed.) Woman, Culture (✳)
and Society, Stanford University Press, Stanford,
California 1974.

✳✳) مدرس علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس

أمريكا • هذه الموضوعية في الاستدلال بالدراسات السابقة تدعم أثر الثقافة والمجتمع على مكانة المرأة •

يقع الكتاب في ٣٥٢ صفحة وينقسم الى ثلاثة عشر مقالا ، عدا المقدمة ونبذة قصيره عن كل كاتبة • وفي نهاية الكتاب بيان خاص يشمل الموضوعات وأسماء الأعلام •

تتضمن مقدمة الكتاب مناقشة مستفيضة للسؤال الذى طرحته سيمون دى بوفوار ١٩٥٣ وهو لماذا يطلق على المرأة الجنس الآخر ؟ منذ ذلك الحين تحاول النساء معرفة وضهن في المجتمع ويعملن على تغييره • لقد أصبحت النساء على وعى بالتفرقة القائمة على أساس الجنس في مخدات المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية • لذلك يحاولن الكشف عن شمولية اينولوجية التفرقة السائدة سواء في الأدب أو علم النفس أو الرأى العام • الخ • فالذى كان موجودا في الماضى أصبح مشكوكا في صحته ، ومن الصعب التسليم به • ومن الغريب أن ينعكس الرأى التقليدى نحو المرأة في كتابات الأدباء ، وفي العلوم الاجتماعية والانثروبولوجية والسياسية حيث سلم الدارسون بالديهيية القائلة بأن النساء هن الجنس السلبى ، لا وظيفة لهن • الا ان يكن أهميات متفرغات أو زوجات طامعات • وعلى الرغم من أن قليلا من الدراسات الانثروبولوجية اثبتت وجود المرأة كجنس اقوى في بعض الثقافات البدائية ، الا النظرة التقليدية للمرأة مازالت هي السائدة • ولتغيير هذه النظرة يجب بلورة وجهات نظر جديدة فالعالم الاجتماعى اليوم هو محصلة تشمل أعضاء من الذكور والاناث ولا يمكن فهم المجتمع أو تغييره دون الانتماء بالنشطة ولحياجات النصف الآخر للمجتمع النساء • ومن الدراسات الباثية الانثروبولوجية يمكن استقراء بعض التساؤلات مثل • هل توجد مجتمعات تعتبر المرأة نداء للرجل أو في مرتبة اعلى منه ؟ وإذا كانت الاجابة بالنفى فهل يرجع ذلك الى أن النساء بطبيعتهن في مرتبة ادنى من الرجال ؟ ولماذا تفعل المرأة - في أي مكان - ان تكون في موضع التابع ؟ كيف وفي أي موقف من

الموافق تمارس المرأة السلطة ؟ وأخيراً كيف تساعد المرأة في تشكيل وحلّوا
وتغيير العالم الخارجى الذى تعيش فيه ؟

وباختصار تهنى موضوعات هذا الكتاب الى توجيه الانتباه نحو الأسئلة
التي سبق تجاهلها مؤكدة فشل الأنثروبولوجيا في تنمية مكونات نظرية عن
الأدوار الأساسية للمرأة في المجتمع ، وبالتالي استقرار القضية للناقلة بأن
جميع المجتمعات المعاصرة يسيطر عليها الرجال ، وأنه على الرغم من تفاوت
درجات الخضوع الأنثوى من مجتمع الى آخر ، إلا أن التمايز على أساس
الجنس حقيقة عالية في الوقت الحاضر . وله على الرغم من وجود الأساطير
والوثائق التاريخية عن تفوق النساء وتقديس خصوصية المرأة إلا أن
الأنثروبولوجيين يعتقدون أن هذه الأساطير تعبر عن أحلام وخيالات بعض
الثقافات أكثر من كونها انعكاساً للتاريخ . كما أن مثل هذه الأساطير كانت
توجد في المجتمعات التي يسيطر عليها الرجال في الوقت الحاضر .

وتنتهى مقنة الكتاب الى أن « نظام سلطة الأم » *Matriarchy* يعتبر
هو الآخر أسطورة . وذلك استبعدت من المقالات الثلاثة عشر حيث حاولت
المؤلفات تقديم مدخل بديلة حول مكانة المرأة ، ماضيها وحاضرها .

ويمكن تقسيم مقالات هذا الكتاب الى ثلاث مجموعات تدرج كل منها
محاولة للإجابة على عدة تساؤلات جوهرية . المجموعة الأولى وتتمثل في
المقالات الثلاثة الأولى ، وتدور حول الأسئلة التالية . لماذا تظل العادات
القديمة للرجل باقية بيننا اليوم ؟ وإذا كان العالم الاجتماعى اليوم يختلف
عن ذلك الذى عاشه السابقون علينا فلماذا تظل العلاقة بين الجنسين قائمة
على عدم التماثل ؟ وكيف تظل الجماعات الاجتماعية التي تغيرت اتجاهاتها
جنزياً قائمة ومستمرة على نفس النظام الاجتماعى الذي يسيطر فيه الحال ؟

إن الفكرة الجوهرية التي تدور حولها مقالات تلك المجموعة هي أن النساء
يحملن ويلدن ولذلك فمن اللازم لهن تربية ورعاية الأطفال وتحمل المسئوليات

المنزلية ، ولكن هذا لايعنى أن العلاقة بين دور الأم في التكاثر ودورها التقليدي .
امران متلازمان . فالعوامل البيولوجية قد تؤدي الى اتخاذ الترتيبات
الاجتماعية والثقافية لللائمة ، الا أن التقين في التكنولوجيا ، وفي حجم
السكان وفي الأفكار وللمطوحات يمكن ان يغير للنظام الاجتماعي كله . وترى
هذه المقالات ايضا ان المرأة حتى اليوم تعترف بدورها الأمومي والتقليدي مما
يفسر خضوعها عالميا : كما أن دور المرأة كمنجبة شكل سيكولوجيتها واضفى
صيفة مميزة على مفهومها الثقافي ، وسسمح بفهم مكانة المرأة الأزلية دون
التنويه بتبعيتها لأنه شيء تحتمه خصائص المرأة البيولوجية . والوراثةية .

في المقالة الأولى وعنوانها « المرأة والثقافة والمجتمع » ترى روزالدو أن
التركيز على الدور الأمومي للمرأة أدى الى موجهة عالية بين الأدوار المنزلية
التقليدية والأدوار العامة الخارجية . فالنساء اللاتي كرسن أنفسهن للأعمال
المنزلية لا يتمتعن بالسلطة والمكانة الاجتماعية والثقافية التي يتمتع بها
الرجال . وهذا التوازن في عدم شرعية ممارسة المرأة للسلطة مثل الرجل
واختلاف الأساليب التي تحصل بها المرأة على المكانة . والقدرة على تحقيق
الذات ، انما يأتیان من خلال عالم المرأة التقليدي ، أي العمل المنزلي .

أما كود ورو فكتشف في المقال الثاني ، وهو عن « بناء الأسرة والشخصية -
الأنثوية » عن متضمنات دور المرأة كأم في تنمية الشخصية عند الصغار .
وهي ترى أن اختلافات الشخصية نتيجة للجنس محصلة غير مقصودة لحقيقة .
تتضمن أن النساء هن اللاتي يتحملن المسؤولية الأولى نحو رعاية
الأطفال من كلا الجنسين . فالأم تستجيب بطريقتين مختلفتين لأطفالها من
الذكور والاناث . وعندما يكبر الابناء يكون لديهم رد فعل مختلف نحوها .
فبالنسبة للصبي تعتبر الرجولة شيئا مجردا ، عبارة عن مجموعة من الحقوق
والواجبات يتم الوصول اليها من خلال الرفض العاطفي لأمه ، ولعالم النساء .
بينما تتجلب الفتيات الصغيرات خطوات امهاتن ويصبحن نساء صغيرات . فهن
خلال الأساليب التي تتدرب عليها الفتاة من أمها ، تتعلم كيف تتعامل مع

متطلبات الأسرة ، وتتكون الشخصية الأنثوية التي تعتمد أساسا على الاعتماد والارتباط بالآخرين . وعلى العكس من ذلك نجد ان الشخصية الذكورية تعتمد على الاستقلال وعدم الاعتماد على الآخرين . ومن هنا تأتي فكرة تبعية المرأة في مقابل استقلالية الرجل .

وفي المقال الثالث وهو بعنوان « المرأة بالنسبة للرجل كالطبيعة بالنسبة للثقافة » توضح وتتدرج كيف تتحد عوامل مثل الخصائص البيولوجية للمرأة ، الدور المغزلي للمرأة والشخصية الأنثوية لايجاد تعريفات ثقافية تميل الى الحط من دور المرأة وتقل من منزلتها . فالنساء اللاتي استبعدن عن نطاق الخبرة الخارجية العامة والمعرفة وحوصرن داخل نطاق الحياة التي تملها عليهن خصائصهن البيولوجية ، ينظر اليهن على انهن كائنات طبيعية او فطرية Natural لكثير منها ثقافية Cultural على عكس النظرة الى الرجال . وتنبيه اورتندر الى ان هذه الايديولوجية تحتوي على علاقة تعسفية ، وليست ضرورية ، بين الوظائف الجسدية للمرأة والطبيعة مما يجعلها تقيم بصورة سلبية وليست ايجابية . وبعبارة اخرى ان سهولة الربط بين المرأة والطبيعة تعطينا مقولة ثقافية مقبولة عن الخضوع الأنثوي . فالخصائص البيولوجية للمرأة ودورها الاجتماعي وشخصيتها تساعد الثقافات المختلفة على ان تعرف المرأة « بأنها اقرب الى الطبيعة من الرجل » ، وبالتالي تكون دائما مقهورة من الرجل والمجتمع .

يلاحظ مما سبق ان المجموعة الأولى من المقالات تبدأ من منطلق عام نحو توضيح الاساليب التي تتحد من خلالها الوظائف الاجتماعية للمرأة خاصة دورها في رعاية الأطفال والانجاب ليجل للنساء يعرفن عالميا « بالجنس الآخر » ولكن لكان اخذنا في الاعتبار العوامل التي تساهم في التفرقة بين الذكور والاناث نجد انها تخفى متكاملة لأنها تتجاهل الاساليب المختلفة التي تحصل بها المرأة في بعض الأحيان على النفوذ والشعور بالقيمة الذاتية .

للمجموعة الثانية من المقالات (من السادس الى العاشر) تدور حول

أثر كل من الطبيعة ودرجة القوة الانثوية على دور المرأة في العمليات الاجتماعية المختلفة . كما حاولت الكشف عن الدور الذى لعبته بعض الأيديولوجيات والأبنية الاجتماعية لتحطيم محاولات انخفاء المفكرة لتشكيل حياتهن أو إيجاد معنى لها . ولأن الرجال فى كل مكان يتمتعون بمكانة غالبة عن النساء ويتميزون بالسلطة والنفوذ فإن معظم العمليات الاجتماعية فى الماضى كانت تعامل النساء كمنى لا قيمة له . حتى نساء اللاتى وصلن الى القمة ومارسن السلطة كان يظن الذين على انهن متخرفات أو على أفضل تقدير استثناءات . كما كان يفترض لتساوق أهداف النساء مع أهداف الرجال وایدیولوجیاتهم وليس للعكس . فذلك تتحدى المجموعة الثانية من المقالات تلك الفرضية مقترحة بعض التساؤلات التى تصلح كنواة لدراسات مستقلة عن المرأة . ومن الموضوعات التى أثبتت : أن كلا من الرجال والنساء يعملن بطرق منظمة متسقة لتحقيق الغايات المنشودة ، وحتى لو كان الاتجاه السائد فى المجتمع « أن المرأة شئ لا قيمة له » فإن الحقيقة غير ذلك . فإن النظرة الثاقبة الى استراتيجيات النساء ودوافعهن والاختيارات اللاتى يتبن بها ، والعلاقات والغايات اللاتى يحقنها تصل بنا الى الحقيقة التالية وهى حتى فى حالة التفرقة الظاهرة بين «جنسين» من حيث دور كل منهما ، فإن المرأة لديها قدر لا بأس به من القوة يفوق ما كان يتصوره أصحاب النظريات التقليدية . ومما يؤكد ذلك ما أثارته كولبير فى المقالة الرابعة وهى عن «النساء والسياسة» أنه يجب أن ننظر للنساء كأصحاب استراتيجيات سياسية ، فهن يستخدمن مصادرهن المتاحة لتعزید اهتماماتهن ومصالحهن التى غالباً ما تكون عكس مصالح لرجال واهتماماتهم . وقد تظهر هذه الاستراتيجيات بصورة مشوشة أو سيئة إلا أنها على الرغم من ذلك تؤثر على المجتمع وعلى الحسابات الاجتماعية . فعلى سبيل المثال ، من الأساليب التى تستخدمها المرأة لتحقيق مآربها ما يسمى « بالمالى التقليدية للمرأة » بل طلب الإلحاح أو استخدام ولاء الأبناء خاصة للذكور لتحطيم تماسك الأسرة أو المشيرة . ومن وجهة نظر معايير السلطة فإن هذه الاجراءات تظهر على انها مسألة مزاجية أو مفرقة للشمول أو غير مرغوب فيها ، إلا أن علماء الاجتماع الذين يتعاملون تلك المعايير

يمكن أن يتوقعوا وجود تركيبات شاذة أو عمليات اجتماعية شاذة في الحياة الاجتماعية .

وفي المقال الخامس « استراتيجيات التعاون والتسريع بين النساء في الجماعات التقليدية » طورت لاغير نظرية تتعلّق بالطرق التي من خلالها تتعارض الملامح الأساسية للمجتمع مع تطلّعات المرأة نحو خلق نسق جديد للمرأة يختلف عن النسق التقليدي . إذ ترتبط استراتيجيات المرأة ارتباطا مباشرا ببناء القوة الأسرة . فعندما تكون القوة أو التأثير في أيدي الرجال تحاول النساء التأثير عليهم ولهذا ينشأ الصراع بينهما . ولكن عندما تقسم السلطة وتوزع بين الرجال والنساء يقل احتمالات الصراع ، وفي مثل هذه المجتمعات تستطيع النساء تكوين رولبط قوية مع غيرهن من النساء بهدف تصريف أمور الحياة اليومية .

وبالتركيز على العلاقات المنزلية أو العائلية ترى ستاك في المقالة السادسة، أدوار الرجال والنساء واستراتيجية الكفاح في مجتمع متحضّر للأمريكان السود أنه من الأفضل عدم الأخذ بنمط الاسر الحضرية للأمريكان السود لأن نسق الامومة في هذه الاسر يتصف بالثبات والاستاتيكية وعدم الوضوح . وبدلا من ذلك ترى ستاك أن النساء كواضعات للخطط فاعلات اجتماعيات اكثر قدرة على التعامل مع المشاكل الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والاحباط خلال الحياة اليومية . وفي هذا المجال توضح الدراسات - التي استخدمت منهج تحليل التاريخ الشخصي لمجموعة من النساء السود في المناطق الحضرية بوسط غرب امريكا - الاماليب التي تتبعها النساء لتكوين اتحادات نسائية والاعتماد على شبكة للعلاقات بين الأقارب حتى يتم تبادل البضائع والخدمات .

أما تانر فتقترح في مقالتها عن « الامومة في اندونيسيا وافريقيا والامريكان السود » ان النسق الامومي Matrilocalty لا يعتمد على مبدأ غياب الرجل ولكن على مبدأ أهمية المرأة ودورها المؤثر كصانعة قرار . ويفحص بناء الأسرة في عديد من العائلات في المجتمع الاندونيسي والمجتمع النيجيري وجدت تانر ان « الامومة » ليست محصلة لنسق القرابة للسائد سواء اكان في خط الأب

أو في خط الأم أو كان مزدوجاً بل إنه يرتبط بالتعريف الثقافي ، والبناء الاجتماعي ،
والأدوار التي يختص بها الذكور والاثاث . نتيجة للتطيل السابق اقترحت
تأثر وجهة نظر جديدة تعبر عن بناء الأسرة الحضرية للعائلات السود في
أمريكا . وهي هنا لا تركز على الوضع الهامشي للرجال بل على الدور القوي
المؤثر للنساء .

وفي المجال الخامس « النساء في الصين » مهارات قديمة في مضمون
جديد ، ، لم تركز وولف فقط على تلك الجماعات الريفية التي تتميز بسلطة
مطلقة للاب ، بل امتدت كتاباتها لتشمل استراتيجيات النساء في المجتمع
كله . فأوضحت أن النساء في الصين استطعن التكيف مع مكانتهن الجدي في
العائلات التي يسيطر فيها الرجال بحيث أصبحن يؤثرن على أزواجهن بطريقة
غير مباشرة . واستطعن تطوير هذه المهارة أثناء عملية للتنشئة الاجتماعية
للأطفال وتبادل الأحاديث الجانبية مع النساء . وعن طريق التأثير على
الرجال من خلال أدوارهم القيادية في المجتمع هذا ولقد أضافت وولف تحليل
تصوريا للأوضاع التي يمكن أن يحصل عليها النساء داخل المجتمع في حالة
التغيير الثوري .

أما هوغر فقد تناولت بالدراسة والتحليل مجتمعا إفريقيا ، قبائل الماندا
في سيراليون حيث ذكرت في مقالتها « مدام يوكو : حاكمة تحالف الكابا ماندر »
أن النساء في هذا المجتمع يمكنهن أن يكن مسيطرات ويرأسن التحالفات
السرية . كما يسمح النظام السياسي لهذا المجتمع بأن تكون المرأة ذات نفوذ
سياسي . ففي عهد تزايد الاستعمارات البريطانية وتزايد سيطرة بريطانيا على
هذا المجتمع استطاعت مدام يوكو في أواخر القرن التاسع عشر عقد العديد من
الارتباطات السياسية وأصبحت تلعب دورا كبيرا في حياة روجينا حتى تمكنت
من خلفته في رئاسة القبيلة بعد موته . وبدأت تستغل سلطتها عن طريق
الزايال التي تتمتع بها لكونها امرأة فاستخدمت نفس الأسلوب الذي كان يتبعه
الرجال عادة لتقوية نفوذهم السياسي . فقامت بتزويج الفتيات القصر لرجال

من بدنة آخر وبذلك تخلق تحالفا بين بدنة للعروس وبدنة الزوج • ولقد كشفت هوفر الطريقة التي من خلالها تستطيع النساء للتصرف كما يتصرف الرجال وكيف يمكن معالجة الأمور السياسية بطرق ليست متاحة للرجال في المناصب المختلفة •

يتضح من العرض السابق ان المجموعة الثانية من المقالات تبحث عن مظاهر القوى لدى النساء والاستراتيجيات الخاصة التي يبتدعنها الفرض سيطرتهم وتتحقق الايديولوجية المتبعة في هذه الدراسات مع التطورات الاخيرة في علم الانثروبولوجيا • فقد رفض كل من بارث Barth وليش Leach وفيرث Firth وبيلي Baly التفسيرات الاستاتيكية للبناء الاجتماعي لأنها تتجاهل دور الابعاد السياسية والاجتماعية في تطوير وتغيير تلك الأبنية • • ولتمتددا لآراء المنظرين السابقين عملت - تلك الدراسات على توضيح ان كلا من ارجال والنساء أعضاء لهم فعاليتهم في المجتمع • وترجع أهمية تلك العلاقات الى ان صاحباتها استخدمن منهج التحليل المقارن للجاذبة على تساللات عن العوامل التي تحدد المكانة الاجتماعية للمرأة • وكيف يمكن حساب التباين في مكانة المرأة عبر المجتمعات المختلفة ؟ ولهذا نجد مقال « ساندى » عبارة عن معالجة احصائية للجاذبة على هذا لتساؤل • ففي مقالتها « مكانة المرأة في المجالات العامة » ترى ساندى ان الانجاب والعمل والذفاق مظاهر اساسية في العمل وكسب العيش يعد متغيرا اساسيا لتحديد مكانتها الاجتماعية • ففي المجتمعات التي يتحكم فيها الرجال في حصيلة الانتاج تشارك المرأة بدور ضعيف في انتاج السلع الاساسية • وفي كلتا الحالتين تعاني المرأة من المكانة المنخفضة وقد اكتشفت ساندى تحسنا في مكانة المرأة في المجتمعات التي تشارك المرأة الرجل في انتاج السلع الاساسية بشكل متساو نسبيا • حيث تتحكم المرأة عادة في الموارد الاقتصادية الاساسية مما سيؤدى حتما الى نوع من المضاء بين الجنسين أو الى الاعتراف بالمرأة وتقدير أهميتها على المستوى الدينى أو على مستوى اللطوس والشعائر •

اما المقالة الثامنة فهي اعادة نظر لفكرة انجلز عن المكانة الاجتماعية

للمرأة بالمقارنة بالرجل حيث تفترض « ساكس » في مقالتها « عودة لنجلز » النساء وتنظيم الانتاج والملكية الخاصة ، افترضت انه من خلال التحكم في الانتاج ، وليس للمشاركة في اعداد الطعام ، هو المحدد للرئيسى لمكانة المرأة . واعادت ساكس تفسير نظرية انجلز عن اصل الأسرة والملكية الخاصة مركزة على العينية التاريخية التي عن طريقها تحولت المرأة من شخص يسأل للرجل الى زوجة تعتمد كلية على زوجها : او فاصر يجب ان توضح في حماية الرجل . وقامت ساكس بتحليل مجموعة من البيانات جمعتها من اربعة مجتمعات افريقية هي امبتو في زائير ، ولوفيد وبونو في جنوب افريقيا ، وجاندا في أوغندا فوجدت انه كلما اتجه الرجال نحو الانتاج بهدف التبادل وليس للاستهلاك المباشر كلما اصبح عمل المرأة موجهًا للحياة المعاشية او المنزلية مما يؤدي بالتالي الى انخفاض مكانة المرأة . وان تغير هذا الوضع يصبح ممكنا فقط في حالة تحول العمل المنزلي من عمل معيشي خاص الى عمل عام يتم بهدف التسويق وبذلك يصبح عملا ذا قيمة اجتماعية . أى ينال تقدير واحترام المجتمع . وعندما يصبح الانتاج وتربية الاطفال واتخاذ القرارات الاقتصادية من مسؤوليات المرأة تصبح ايضا على قدم المساواة مع الرجل .

اما المقالة التاسعة فهي دراسة ميدانية قامت بها « ليس » في غرب افريقيا مستخدمة منهج دراسة المجتمع المطى للمقارنة بين مجموعتين من الأفراد يعيشون في موقع جغرافي محدد هو منطقة الايجار Ijaw حيث تنقسم النساء في شمال هذه المنطقة الى تجمعات نسائية بينما تفقر المنطقة الجنوبية لهذا النوع من التجمعات . ومن اهم ما تعرضت له ليس في مقالتها « التجمعات النسائية : الترابطات النسائية في اجاوا » اوجه الشبه والاختلاف بين المجتمعين المحليين اللذين يختلفان من حيث الاصل الذي تنحدر منه أسر كل مجتمع ، وقواعد الاث ، ووجود الأسواق المحلية . وكذلك من حيث النشاط الاقتصادي للنساء واسس الإقامة وامتلاك الأرض . ولقد حاولت ليس تحليل النسق الاقتصادي والبناء الاجتماعي والموال التي سهلت

تكوين تجمعات قسائية في المنطقة الشمالية مثل : نسق القرابة ، ونمط الامانة وتعدد الزوجات ، وحجم المهر ونفقات الزواج . ومن هذه الخصائص اتضح انها تساعد نساء المنطقة الشمالية على ممارسة القوة على المستوى العام بعكس الحال بين نساء المنطقة الجنوبية اللاتي يقتصر نشاطهن على الاعمال المعيشية التقليدية .

وتنحو المقالة العاشرة نحو وسط آسيا نحو البلدان . ففي مقالة دانس « الجنس والقوة عند البلدان » : دراسة مقارنة بين المجتمعات الرعوية والمجتمعات الزراعية ركزت على اهمية العوامل الاقتصادية والبيئية في تحديد مكانة المرأة . ومن تحليل النتائج تبين ان المجتمعات الرعوية تتطلب نمطا من الحياة يسوده التضامن بين الذكور سواء على نطاق الجماعة القرابية او المجتمع اطلقى . وينظر للمرأة على انها موقوفة للعمل الرعوي لذلك يبذل الرجل جهودا اباس بها للحد من اهمية دور المرأة مما يحد بالتالى من ممارستها للقوة سواء في الاسرة او في المجتمع . وعلى العكس من ذلك تكون المجتمعات الزراعية ، فالاسرة الصغيرة هي نواة الانتاج ولذلك نجد تركيزا على التعاون بين الأزواج والزوجات لتحقيق حسن سير العمل .

المجموعة الثالثة وتشتمل على ثلاثة مقالات تدور حول بعض التساؤلات مثل الأساليب التي من خلالها تصطبغ الأيديولوجيات الثقافية بالنساء ؟ وكيف تعمل هذه الأيديولوجيات على ابقاء النساء في أماكنهن ؟ ولقد اعتمدت بامبرجو في مقالاتها « اسطورة الأمومة : لماذا يحكم الرجال في المجتمع اليراشي » . على بيانات جمعت من أمريكا اللاتينية . تقترح بامبرجو ان هذا للمجتمع لديه بعض الأساطير التي تتجلبب بسيطرة النساء على الرجال في المستقر وان الرجال يحاولون استغلال تلك الأساطير لتأكيد استقلالهم عن امهاتهم وبالتالي تأكيد شرعية قوة الرجال حتى تبدو طبيعية بل وقانونية . وذلك تهتم النساء بطريقة غير مباشرة ان ممارسة السلطة قد كانت للمرأة في المباضع وليس لها مكان في الحاضر او المستقبل .

ويلاحظ ان الماثلتين الأخيرتين تحتمدان على افتراضات نظرية ، ترى ان التعبيرات الثقافية من غموض وظائف المرأة الانجابية تعطى شكلا طبيعيا او ضروريا للمرأة باعتبارها في منزلة من الدرجة الثانية . وتهتم بسؤال في مآلتهما : سيادة العمل والسرار الجنس في قرية من قرى جواتيمالا ، بحراسة وتحليل مفاهيم للنساء عن اجسادهن ، وترى ان الأفكار عن الجسم تنقسم بمظهرين ، او هي ذات شقين ، للشق الأول انه في نطاق العمل يجب ان يكون الجسد قابلا للمنافسة والمهارة . والشق الثاني انه من جهة الجنس والانجاب ، فالجسد قابل للتغير ويتسم بالغموض بل هو منبع للخطر في بعض الاحيان . فالجنس في هذه الحالة يكون أساسا ثقافيا ومنطقيا للخضوع الانثوى . وفي نفس الوقت فان الغموض الشديد لجسد المرأة يجعلها ذات مفاهيم موحدة في العالم كله ، ويضع اسما للتضامن بين النساء مما قد يشكل خطرا وتهديدا للرجال .

وفي آخر مقالة بالكتاب تستخدم « اولجين » الاطار الماركسي في مناقشتها للتوسط بين الاختصاصات . لماذا تأكل النساء قبيلة أهيوم الدجاج » . في هذا المقال تحاول اولجين الكشف عن عدم الاتساق بين الجنسيتين في جماعة Mbum Kpau في تشاد . فمفتاح فهم دور المرأة في هذه الجماعة لا يعتمد على المشاركة في الانتاج الذي يتساوى مع للرجال ولكن في الطرق التي تناسب نظام البينة الأبوية من أجل توفير الألبان المادى لاضافة مزيد. من الزوجات وانجاب الكثير من الأطفال . ومع تعدد الأمور بالنسبة للرجل لتوفير الأموال اللازمة للحصول على زوجة اغتربت النساء عن دورها الأساسي في الانجاب . كما أصبح تحريم بعض الأطعمة على النساء وسيلة لتوفير وسيط ثقافي Cultural Mediation للفرقة بين الجنسين في مجتمع Mbum .

يتضح من العرض السابق مدى التباين في الموضوعات التي تختص المرأة سواء بدراسة المكانة الاجتماعية للمرأة ، او بدراسة نشاط المرأة الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، في ثقافات بتباين من حيث درجة التحديث

التكنولوجى والثقافى • وهناك بعض النقاط الأساسية امكن استخلاصها من المقالات الثلاثة عشرة : -

اولا : بناء على تحليل ظاهرة « عالمية الخضوع الانثوى للمرأة » تبين أن التفرقة على اساس الجنس ليست حالة ضرورية للمجتمعات البشرية ولكنهم نتاج ثقافى يمكن تغييره •

ثانيا : ان التفرقة بين الجنسين ليست واحدة في جميع المجتمعات بل انها تختلف من مجتمع الى آخر ومن زمان الى زمان • فالنساء يختلفن من حيث ادوارهن الاجتماعية وقوتهن وقدراتهن الجسمية : بل ومكانتهن العامة في المجتمع وفي تعريفاتهن للثقافية • وان طبيعة وخاصة أنشطة المرأة ومغزاها الاجتماعي متباينة وذات أهمية كبيرة لكثير مما كان مفترضا •

ثالثا : يرجع التباين في مكانة النساء وقيمتهن الى بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية بالاضافة الى متغير آخر له أهميته هو اسهامات المرأة في مورد الرزق وتحكمها وسيطرتها على هذه المساعدات •

رابعا : هذه المجموعة المتكاملة من الدراسات النظرية والميدانية تمثل تحديا للتفكير الأنثروبولوجى فى المستقبل • وذلك بالتركيز على أدوار النساء وأعمالهن ، والقضاء ضوء جديد على افتراضات قديمة عن طبيعة المجتمع الانسانى ، بالاضافة للموضوعات الجديدة التى تصلح للبحث فى المستقبل •

المسؤول ثالث

أولاً : مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر في هذا الكتاب .

ثانياً : تقارير عن بعض المؤتمرات والندوات العلمية التي عقدت خلال العام الأكاديمي :

١ — مهرجان القاهرة للإبداع العربي ، القاهرة ، ٢٤ — ٣٠ مارس ،
١٩٨٤ .

٢ — مهرجان طه حسين العائش ، المنيا ، ١ — ٤ أبريل ، ١٩٨٤ .

٣ — مؤتمر هيكل التفاهق الأول ، المنصورة ، ٢٨ — ٣٠ أبريل ، ١٩٨٤ .

٤ — المؤتمر الخامس للدفاع الاجتماعي : الرعاية اللاحقة لخريجى
السجون ومؤسسات الأحداث ومقترحات تطويرها . القاهرة ،
٥ — ٧ مايو ، ١٩٨٤ .

٥ — مؤتمر المرأة العربية والتصنيع ، قبرص ، ٢١ — ٢٣ مايو ، ١٩٨٤ .

أولا

مرشد كتاب أصول المقالات المقدمة للنشر في هذا الكتاب

ترحب هيئة تحرير الكتاب السنوى لعلم الاجتماع بتعاون الزملاء المتخصصين في هذا العلم والمنتجين له ، وتدعوهم لتقديم اسهاماتهم المثمرة والبناءة وذلك بمشاركتهم في الجهد العلمى الذى يبذل من خلال هذا الكتاب لرفع مستوى التخصص . واذا كانت المادة الرئيسية في الكتاب تقبل في « المقالات » : فان هناك بعض القواعد التى تعارف عليها المشرفون على اخراج المجلات العلمية العالمية من حيث كتابة المقال ، وما يرتبط بذلك من جوانب شكلية هى في الواقع شديدة الأهمية من حيث الاخراج العام للعمل العلمى ، فوق أنها ميسرة ولا حرج على القارئ لكى يفيد منها ، وهو الهدف النهائى من وراء اصدار هذا الكتاب .

ويمكننا تلخيص هذه القواعد فيما يلى :

١ - أن يظهر المقال جهدا علميا رفيع المستوى في مجال تخصص علم الاجتماع ، وأن لم تكن كذلك فيمكن لهيئة التحرير أن ترد المقال الى صاحبها .

٢ - لا ينبغي أن يزيد حجم المقال - بأى حال من الأحوال - على عشرين صفحة من حجم الكوارتو ، منسوخة على الآلة الكاتبة ، وأن تتميز بالوضوح ، والخلو من الأخطاء المطبعية تماما .

٣ - تقدم ثلاث نسخ من المقال الى هيئة التحرير التى تقوم بحفظ نسخة منها بملف تخصصه لكل زميل مساهم في النشاط العلمى للكتاب .

٤ - يرفق بالمقال ملخص لها باللغة العربية اذا كان بلغة اجنبية ،

وباللغة الانجليزية اذا كان باللغة العربية ، على الا يزيد حجم هذا الملخص على ثلاث، صفحات من حجم الكوارتو منسوخا على الآلة الكتابة ، وخاليا من الأخطاء المطبعية تماما .

٥ - يوضح على صفحة غلاف المقال عنوانها واسم المؤلف ، وتاريخه الشخصى ، واهتماماته العلمية . أما الصفحة الأولى فيوضح فيها فقط عنوان المقال ، (بدون ذكر المؤلف أو أية بيانات عنه) حيث تعرض المقال خالية من اسم مؤلفها على مستشارى التحرير بالكتاب .

٦ - تلحق المراجع ، والملاحظات بنهاية المقال — وليس بحواشى الصفحات — وذلك بوضع أرقام سلسلة في نهاية الفقرات التى تبين احوال القارىء اليها ، أو ابداء ملاحظات عليها . وتلفت النظر الى ضرورة كتابة المرجع بالطريقة المنهجية المعروفة ، حتى تأخذ شكلا واحدا ، ومنسقا .

٧ - فى حالة وجود جداول ، أو خرائط ، أو أشكال توضيحية ، أو رسوم بيانية يوضح كل واحد منها فى صفحة مستقلة ، ويكتب أسفله : جدول رقم (-) ، يوضح —

٨ — يبلغ عادة المشاركون فى اصدار عدد ما ، بقبول مقالاتهم وصلاحياتها للنشر خلال فترة لا تقل عن شهرين قبل اصدار العدد . أما أولئك الذين تحتاج مقالاتهم الى بعض التعديلات والتصحيحات فتتد اليهم مشفومة بالملاحظات الواجبة ، خلال فترة لا تقل عن أربعة شهور قبل اصدار العدد . ولا يملك حق رفض المقال ، أو قبوله بعد اضافة التعديلات ، أو قبوله تماما سوى رئيس التحرير ، وهيئة مستشارى الكتاب .

٩ — أن تقديم مقال للنشر بالكتاب يعنى ضمنا أن مؤلفه لم ينشره قبل ذلك فى كتاب ، أو مجلة أو بحث ، كما أنه لن يقدمه الى مجلة أخرى قبل أن يعرف موقف مقاله من النشر .

اسبانيا

تقارير في بعض المؤتمرات والتذوات العلمية

التي عقدت خلال العام الاكاديمي

مهرجان القاهرة للإبداع العربي (١٩٨٤)

يحتفل مهرجان القاهرة للإبداع العربي ، والذي عقدته وزارة الثقافة المصرية بالقاهرة في الفترة ما بين ٢٤ — ٣٠ مارس ١٩٨٤ ، حيزا هاما من أنشطتها هذا العام . في إطار هذا المهرجان ، أقيمت على مدى يومي ٢٨ ، و ٢٩ مارس ندوة علمية حول موضوع « الحداثة ومشكلاتها في الأدب واللغة » ، شارك فيها باحثون مصريون وعرب وأجانب ، منهم محمد براءة وأحمد الإدريسي ومحمد عبد الجابري من المغرب ، ومحمد الهادي الطرابلسي وتوفيق بكار من تونس ، وعبد الوهاب البياتي وعبد الرحمن مجيد الربيعي وفريال غزول من العراق ، وكمال أبو ديب من الأردن ، وخالد سعيد من لبنان ، وشارك فيال من فرنسا ، وبيري كاكيا وروجر آلن ويور سلاف ستيفتش من أمريكا ، ومارتينيك مونتابث من أسبانيا .

الى جانب الجلسات العلمية للندوة ، انعقدت في رحاب المهرجان أمسياتين شعريتين ، الأولى بالاسكندرية ، والثانية في القاهرة ، إضافة الى عروض فنية تقدمتها فرقة رضا للفنون الشعبية ، والمسرح المتجول ، وفرقة أم كلثوم للموسيقى العربية ، والفرقة القومية للفنون الشعبية .

ثمة ملاحظات حول أعمال المهرجان يتوه منها كالتالي :

١ — إتاحة فرصة اللقاء لهذا العدد الكبير من الباحثين في حفل المعرفة الإبداعية ، ممن تتسع دائرة اختصاصاتهم للشئون الأكاديمية والتعليم والبحث في الجامعات ، الى النقد والإبداع .

٢ — صعوبة متابعة أعمال الندوة العلمية ، نتيجة اتساع رقعة المتحدثين

(*) أعد هذا التقرير د. محمد حافظ دياب .

في مبنى جامعة الدول العربية ، حيث امتد حضور المؤتمرين على ثلاث قاعات تتعقد أعمالها في اللحظة نفسها .

٣ — غياب عدد من أعلن عن حضورهم ومشاركتهم ، مثل أدونيس ، ومحمد بيفن ، والطاهر وطار ، ومحمد كروب ، والطاهر لبب ، ومطاوع صفدي ، وناصر الدين الأسد ، وعبد السلام المسدي ، وتام حسان ، وغيرهم . . رغم أن بعضاً منهم تقدموا بأبحاث لهم .

٤ — صعوبة الاطلاع على الأبحاث المقدمة ، نظراً لضيق الوقت ، واحتواء ما يقرب من الألف صفحة منشورة باللغتين العربية والانجليزية . ويجدر ملاحظة أن تسليم هذه الأبحاث قد تم في اليوم الأول للمهرجان (السبت ٢٤ مارس) ، أي قبل بدء أعمال الندوة العلمية بأربعة أيام ، وهي فيما نظن غير كافية للاطلاع عليها .

٥ — قصر الندوة العلمية على يومين اثنين ، منبهما أربعة أيام زيارات وجولات .

وقد تضمنت الندوة جلسات تسع على النحو التالي . .

الجلسة الأولى ، وكان مقرها مصطفى صفوان ، وشارك فيها محمد بريدة ، ومحمود الربيعي ، وشارل فيال ، ومحمد فتوح أحمد ، والهادي الطرابلسي ، ومحمد زكي العشماوي ، وقصبت على محاولات التعريف بمفهوم « التحديث » والاشكائيات التي يطرحها ، وجرت مناقشة شارك فيها جابر عصفور ، وحافظ دياب ، وصبري حافظ ، ومحدث الجيزان ، وسيد البعراوي .

والجلسة الثانية ، ومقرها بيير كاكيا ، شارك فيها روجر آلن ، ونبيلة إبراهيم ، وساهر شفيق فريد ، ومحمد كروب ، وعبد الرحمن مجيد الربيعي ، وتناولت دراسة الحدائث في الرواية العربية .

والجلسة الثالثة ، ومقررها جبورا ابراهيم جبورا ، شارك فيها بنير كاكيا ، وتوفيق بكار ، وأحمد عثمان ، وعبد الحميد ابراهيم ، والمنجى الشملي . وركزت على مفهوم الحداثة في الأدب . والجلسة الرابعة ، ومقررها مارتينيث مونتانيث ، شارك فيها أنور عبد الملك ، ومحمد عابد الجابري ، وكمال أبو ديب ، ومحمد مصطفى بدوي ، وتناولت مشكلات الحداثة والإبداع في الفكر العربي المعاصر .

والجلسة الخامسة ، ومقررها عز الدين اسماعيل ، شارك فيها مصطفى صفوان ، ومصلاح فضل ، وخالدة سعيد ، وأنور لوتفا ، وهدي وصفي ، وركزت أساسا على الجانب المعرفي لمفهوم « الحداثة » وبالأذات في النظرية الأدبية .

والجلسة السادسة ، ومقررها يور سلاف ستتيكفتش ، شارك فيها بكار ، ومطاولع صفدي ، وأدوار خراط ، وغريال غزولي ، وانصبت على دراسة الحداثة في الشعر العربي المعاصر .

والجلسة السابعة ، ومقررها سعيد بدوي الذي عرض لبحثي ناصر الدين الأسد وتام حسان لفيابها ، وشارك فيها أحمد مختار عمر ، ومحمد حافظ دياب ، وتناولت قضايا الحداثة في اللغة .

والجلسة الثامنة ، ومقررها كمال أبو ديب ، شارك فيها صالح جواد الطعمة ، ويور سلاف ستتيكفتش ، وجابر عصفور ، ومارتينيث مونتانيث ، وعبد الله الغدامي ، ودارت حول مظاهر الحداثة في الشعر .

والجلسة التاسعة والأخيرة ، ومقررها محمد براءة ، شارك فيها إلياس خوري ، وحلبى بدير ، وصبري حافظ ، ومنى ميخائيل ، ومحدث الجيار ، وفردوس البهنساوي ، وناقشت قضايا الحداثة في القصة القصيرة والرواية .

والواقع فإن القاء نظرة سريعة على الأبحاث التي قدمت للندوة ، يشير

الى الأهمية الحقيقية لاختيار الحداثة كموضوع أساسى . فلقد قدم كمال أبو ديب بحثا بعنوان : (الحداثة / السلطة / النص) ، رفض فيه بدءا مقولة الحداثة للعربية كنسخة أو تفرع عن الحداثة الغربية ، بالنظر الى اختلاف الأرضية الفكرية لكليهما ، مركزا على ما أسماه الحداثة في علاقتها بالسلطة ، باعتبارها انسلخا عنها ، وانتماء الى ما يقع خارجها ، وهو في هذا يقع تحت تأثير الكاتب الفرنسى المعاصر ميشيل فوكو . ثم حاول بعد ذلك تلمس محددات الحداثة الفنية مستعينا بنصوص شعرية لصالح عبد الصبور وأونيس وأحمد حجازي ويدر السيلاب وقد انتهى الباحث الى محاولة رصد الخط البياني لحركة النص الشعرى العربى الحديث ، منذ الخمسينات لليوم ، ملاحظا انه في بدايته كان يستسلم للغة أقرب الى التجريد والصياغة الذهنية ، والتعبير المباشر من رفض السلطة والطموح الى الحرية . ومع تنافى حركة القمع والسلطة الطاغية ، تحول النص الى نص حسى ، جسدى ، وممتلئا بالبهز .

وفي بحث نبيلة ابراهيم حول « مستويات لعبة اللغة في القص الروائى » ، تورد الباحثة في البداية « حقيقتين » ، أولهما : ان عالم القص الروائى يعد اقرب الاشكال الأدبية اللغوية لحركة الحياة ، وثانيتهما : ان النقد الحديث قد أضى ينظر الى لغة هذا القص كنظام متكامل يعكس نظام الفكر المبدع لها . بعد ذلك ، قدمت شواهد من أعمال نجيب محفوظ ويوسف العقيد ويوسف اندريس الروائية ، مستخلصة منها مجموعة من النتائج هي :

٢ - ان القص الروائى لابد ان يمس مشاكل جمعية ومصرية بالطريقة التى يعيشها الفرد والجماعة ، وليس برؤية فردية قد تنوه فيها او فى صيغة اللغة الشكلية فيها لمواجهة المشكلات بطريقة حادة .

٣ - لابد من حضور الكاتب فى القص لا مخفيا وراء الغاص الذى يوجه وجهة النظر بشكل أو بآخر ، بل ، لانه فرد من بين أبناء الشعب ، ولأنه يواجه نفس المشكلات المصرية ، لابد ان يعطى عن نفسه بشكل أو بآخر ..

٣ — اذا كان القاص قريباً على هذا النحو من الحب الجنبى ، فانه
يترتب على هذا أن يحرص على أن يعتمد عن اللغة الرسمية التى يتأنى
الكاتب فى اختيارها .

٤ — انه اذا كان تصوير الواقع المعاش بكل ما يجرى فيه من أحداث
مقتنضة وبكل ما فيه من مفارقات على مستوى السلوك الاجتماعى ، هو
الهدف الأساس لهؤلاء الكتاب ، فلا بد اذا من اصطناع أندر الوسائل اللغوية
على تحقيق هذا الهدف .

٥ — انه لا ينبغي أن تكون القصة التى يكتبها الكاتب الزوائى هدفاً فى
حد ذاتها ، بل ينبغي أن يتركز الهدف فى قدرته على جعل القارئ يعيش فى
الأحداث ، وان تجعله يعيش جسامتها ومدى خطورتها لا على واقعة محسب ،
بل على مستقبل الأمة بأسرها .

كذلك قدم أنور عبد الملك بحثاً عنوانه : « الإبداع والمشروع الحضارى » ،
فكر فيه أن الانتقال من اشكالية التراث والتجديد الى اشكالية النقل والإبداع ،
يمثل الانتقال من مرحلة تبعية أمنا العربية الى مرحلة التحرر من أجل التحرر
والسيادة ، متسائلاً عن مكانة هذه الأمة من المقومات التاريخية والاجتماعية
التي تحدد امكان الإبداع على مستوى واسع وفعال ، مجيباً بأن الإبداع
الذاتى ، أى الاعتماد على الخصوصية الذاتية لتقديم مضامين ومسالك جديدة ،
غير منقولة ، هو الكفيل بمواجهة تحديات اشكالية التحديث ، ومواجهة
العصر ، ومواجهة الصراعات ، عن طريق القيام بمشروع ذا مستويات ثلاث :
اجتماعى ، وقومى ، وحضارى ، يستهدف تحديد مكانة مجموعة المجتمعات
القومية أو المناطق الجيو — ثقافية من المسيرة التاريخية للانسانية ، ويشتمل
بالقدرة على تعبئة طاقات الأمة العربية الحضارية عبر التاريخ ، وتقديم
معانى القضايا على معانى التزق ، وسيادة المنهج الاستراتيجى ، وتحقيق
هوية المدينة الفاضلة .

وقدم كاتب هذه السطور بحثاً عن : « الانثوميثودولوجيا — ملاحظات

حول التحليل الاجتماعي للغة » ، لفت فيه النظر في البداية الى خصائص البحث اللغوي المعاصر ، الذي رآه يقسم بنزعتين مختلفتين ، ومع ذلك مترابطتان ، هما التعدد والتداخل ، ونبه الى أن المزيد من هذا التعدد سيؤدي — وقد أدى أحيانا — الى ظهور تخصصات متهاقة وأحيانا مزدوجة ، من مثل علم اللغة الاجتماعي ، وعلم اجتماع اللغة .. الخ ، وهو خلط وتفرع يكاد يستحيل عبّره تحديد نطاق المادة المعرفية والمنطلقات المنهجية لكل فرع منها على حدة .

ثم انتقل بعد ذلك الى تحديد اتجاهين أساسيين في دراسة اللغة ، أولهما ، ينادى باستقلالية البحث اللغوي عن الجوانب الأخرى من النشاط الانساني ، والآخر ، يرى أن دراسة اللغة لا يمكن أن تعتمد على الخطاب اللغوي وحده .

وقدم تحليلا تاريخيا لمحاولات العلماء العرب والأجانب لدراسة العلاقة بين اللغة والمجتمع ، منتهيا الى استيضاح مداخل ثلاث اجتماعية يشهدها الوضع الحاضر للبحث اللغوي هي :

١ — المدخل اللغوي الاجتماعي ، الذي قدمه اللغويون ، ممن رأوا ضرورة استكمال الدراسة اللغوية بالنظرة الاجتماعية ، وهو ما انبثق عنه مبحث « علم اللغة الاجتماعي » Sociolinguistics ، كفرع من فروع علم اللغة العام .

٢ — المدخل الانثروبولوجي ، وقدمه الانثروبولوجيون من المهتمين بالدراسة اللغوية ، وحيث في إطاره ظهرت مباحث « الأنثروبولوجيا اللغوية » Linguistic Anthropology و « الأنثروبولوجيا المعرفية » Cognitive Anthropology ، و « انثوجرافيا التكلم » Ethnography of speech ، وكلها ، وغيرها ، تتصدى لدراسة العلاقة بين اللغة والثقافة .

٣ — المدخل السوسيلوجي ، ويوضحه مبحثي « علم اجتماع اللغة »
Sociology of Language ، وعلم الاجتماع الاثنوميثودولوجي
Ethnomethodological Sociology . . ويستهدف هذا المدخل التأكيد على
الطابع الاجتماعي للغة ، عن طريق تحديد المعطيات والحقائق المتصلة
بالصورة والأشكال الجماعية للظاهرة اللغوية ، وكذلك استيضاح الارتباطات
والتعميمات التجريبية المتعلقة بقضايا العلاقة بين الظاهرة اللغوية وقطاعات
البناء الاجتماعي من نظم وجماعات .

ثم قدم الباحث تعريفاً بمفهوم « الاثنوميثودولوجيا » ودوره في رفض
فكرة اللغة كنسق مستقل وخارجي عن سياق الموقف الكلامي ، واعتبارها
كوسيط لانجاز الفعل الاجتماعي ووسيلة لتشكيل الواقع ، واهتمامه بتحليل
لغة الحياة اليومية .

وفي النهاية ، ذكر الباحث تقويماً نقدياً لهذه المداخل ، ملاحظاً أن المشتغلين
بالدراسات السوسيلولوجية عندنا في مصر قد بدأوا يولون الاتجاه
الاثنوميثودولوجي شيئاً من اهتمامهم .

مهرجان طه حسين المائث (*)

برعاية الأستاذ الدكتور مصطفى كمال حلمي نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم ، واستطرادا لمهرجانات سنوية سابقة حول طه حسين ، اقامت كلية الآداب بجامعة المنيا مهرجانها المائث في الفترة ما بين ١ - ٤ ابريل ١٩٨٤ ، وشارك في جلساته العلمية ما يقرب من الثلاثين باحث .

في الجلسة الافتتاحية التي عقدت صباح الأحد اول ابريل ، قدم نائب رئيس الوزراء شهادة تقديرية لضيف شرف المهرجان الروائي نجيب محفوظ ، الذي اعتذر لمرضه عن الحضور ، وجائزة الرواية للأديب فاروق خورشيد ، ودرع الجامعة ليحيى شاهين رئيس جامعة المنيا .

كثرة الأبحاث والتعقيبات ، وثوراؤها من ناحية المضمون ، يضعان صعوبة أمام أية محاولة لتبويبها ، خصوصا ، في مثل هذا الحيز المتاح . رغم ذلك ، وبشيء من التجاوز والاقتضاب ، يمكن تصنيف محاور ثلاثة أساسية للأبحاث كالتالي :

١ - دراسات حول أدب طه حسين الروائي ، قدمها عبد القادر القط ، وأنور لوقا ، وحامد طاهر ، وأحمد عثمان .

٢ - دراسات حول أدب نجيب محفوظ الروائي ، قدمها حمدي السكوت ، وشارل فيال ، وعبد الحميد ابراهيم ، وعبد المحسن بدر ، وأحمد درويش ، وسعد شلبي ، وزينب العمري ، وفردوس البهنساوي ، ومصطفى بيومي .

(*) أعد هذا التقرير د. محمد حافظ نياض .

٣ - دراسات حول الرواية العربية ، قدمها محمود الربيعي ، ولكلود
أوبير ، ومصطفى بنوي ، وسيد النساج ، وخوان تشنخ ، وحافظ دياب .

يتضح من ذلك أن الأبحاث قد اتخذت من الرواية العربية موضوعها
الأساس ، وتلك على ما نظن هي المرة الأولى التي يتخذ فيها المهرجان هذا
المسار ، وإن كنا نشير هنا إلى ضرورة التحديد الأوفى ، مع مزيد من التركيز
على إعادة اكتشاف مشروع طه حسين الفكري والتعليمي والثقافي ، بعد أن
استنفد الجانب الأدبي جل اهتمامات المهرجانات السابقة . ونقصد بمشروع
طه حسين ما هو صالح في فكره لأن يحيا حياة جديدة ومتجددة . . قابلة لأن
تندمج في إشكالياتنا الراهنة ، وقابلة لأن تتفاعل معها ، وتساهم في توضيحها ،
وتوفير الشروط الضرورية لتجاوزها .

على أية حال ، فنظرا لعدم قيام أمانة المؤتمر بطبع الأبحاث المقدمة
وتوزيعها ، فمسوف نكتفي هنا بعرض مساهمتنا ، وهو بحث عنوانه :
« الرواية وأجيالها في مصر - دراسة في علم اجتماع الأدب » ، حاول فيه
كاتب هذه السطور تثبيت بعض النقاط حول مسألة الأجيال الروائية ، وطرح
عدد من التساؤلات التي تمس أطرها المعرفية والمنهجية والتطبيقية .

وقد قدم الباحث دراسته بالتعريف بمفهوم « الجيل » في المنظور
السوسيولوجي ، وبخاصة عند نظرية ابن خلدون في تعاقب الأجيال ، والتفرقة
بين مفاهيم « الجيل الأدبي » و « الجماعة الأدبية » و « الموجة الأدبية » ،
ومؤشرات تصنيف كل جيل روائي والتي تشارك في صياغة حساسيته
الايديولوجية والجمالية ، والتي رآها تتحدد في : اللغة الروائية ، والبناء
الاجتماعي ، وجمهور القراء ، والوسائل الفنية ، والجماعات الوسيطة ،
ونمط البناء الجلي ، مستخلصا مجموعة من المواقف الأساسية تتمثل في :
رفض محددات المذاهب الفنية ، والنظرية الثقافية ، والتداعي الزماني ،
والتغير السياسي كمعايير مقننة لتصنيف أجيال الروائيين ، متخذاً من مفهوم
« رؤية العالم » Vision du monde كما أورده الباحث الفرنسي المعاصر
لوسيان جولدمان Goldman ، معياراً مقترحاً للتصنيف .

وقد حدد الباحث أهداف دراسته على النحو التالي :

١ — معرفيا : تأسيس مدخل سوسيولوجى منظم لفهم ظاهرة الأجيال الأدبية بشكل عام والأجيال الروائية فى مصر بالأخص ، عبر التعرف على طبيعة العلاقة بين هذه الأجيال من حيث نشأتها وتطورها ومحتواها ، وبين التطور الاجتماعى الذى شهده المجتمع المصرى .

٢ — منهجيا : التعرف على كفاءة مفهوم « الجيل » ومدى مصداقيته كأداة تطبيقية منهجية يمكن استخدامها فى التاريخ والنقد الأدبى ، وذلك عن طريق اختياره :

- كؤشر ، يمكننا أن نستخدمه فى التعبير عن وجود هذه الأجيال .
- وكجمال ، يمارس من خلاله تأثيره فى العمل الإبداعى الروائى .
- وكوسيلة يستطيع بها الباحث فى تاريخ الرواية بمصر أن يستدل به على اتجاهاتها فى مقارنة الحاضر بالماضى .

٣ — تطبيقيا : من حيث أنها تتيح فرصة فهم أكثر جدا لدراسة الرواية فى مصر . وذكر الباحث عددا من الصعوبات التى رآها قد حدثت من تحقيق أهداف هذا البحث بصورة مرضية ، منها :

١ — عدم تحديد المفاهيم والمصطلحات الخاصة بمثل موضوع الأجيال الروائية تحديدا واضحا .

٢ — النقص البادى فى الدراسات المتعلقة بذلك الموضوع فى مصر .

٣ — بعض صعوبات منهجية حول تصنيف الأجيال الروائية ، ومدى صدق المحكات والأسس المرتبطة بهذا التصنيف .

٤ — القصور فى البيانات المتاحة المتصلة بتاريخ ومبدعيها ، بسبب ندرة البيانات والوثائق المتعلقة بها ، وهو ما يترك مجالا للتقدير فى أحيان .

واختتم الباحث دراسته بتقديم تخطيط أولى لتصنيف الأجيال الروائية

فى مصر .

مؤتمر هيكل الثقافي الأول (*)

بمقر كلية الآداب جامعة المنصورة ، انعقد مؤتمر هيكل الثقافي الأول، في الفترة ما بين ٢٨ — ٣٠ ابريل ١٩٨٤ ، وشارك في تنظيمه والاعداد له مع الكلية ، جمعية هيكل الثقافية ، ومحافظة القهيلية ، والنقابة الجاهيرية ، ودار المعارف .

قدم طه وادى أستاذ الادب الحديث بكلية آداب القاهرة ونائب رئيس المؤتمر في الجلسة الافتتاحية كلمة اهاب فيها بالمتقنين العرب : « التمسك بحريتنا وقد بيعت بالخبز والجبن الأبيض . . والجبن الأصفر » ، ثم استمع المؤتمر الى كلمات من سيد خير الله عميد الكلية ورئيس المؤتمر ، وانيس منصور الصحفي ورئيس شرف المؤتمر ، وسعد الشربيني محافظ الاقليم ، وحافظ محمود رئيس جمعية هيكل ، القاها نيابة عنه عبد العزيز حمودة وكيل كلية آداب القاهرة ، واخيرا كلمة اسرة المحتفى به ولقاها نجله أحمد هيكل .
قدم المتحدثين زكى عبد الله المشرف على قسم اللغة الانجليزية بالكلية وامين المؤتمر .

الجلسات العلمية بدأت مساء اليوم الاول ، ولوحظ غياب عدد من الاسماء المسجلة في البرنامج ، وقلة البحوث المقدمة ، وتركيزها في الاساس على الجانبات الأدبي لأعمال هيكل . ادار الجائسة الأولى وقدم المتحدثين فيها طه وادى ، وتحدث أنيس منصور عن دور هيكل وشخصيته ، وقدم سعد شلبي بحثا بعنوان : « البعد الثاني في كتابات هيكل » ، حل فيه مضمون واتجاهات واساليب الكتابات الادبية التي تناولت شخصية الرسول محمد . وبالذات كتاب « حياة محمد » لهيكل ، و « محمد » لتوفيق الحكيم ، و « محمد

✽ أعد هذا التقرير د . محمد حافظ دياب .

رسول الحرية « لعبد الرحمن الشرقاوى . بعده ، ألقى أحمد درويش دراسة مقارنة عن رواية « زينب » لهيكل ورواية « ايلواز الجديدة » لروسو ، وخلص الى تأثر هيكل بهذه الرواية .

الجلسة الثانية عقدت صباح اليوم الثانى ، وأدارها مسد حامد النساج ، وتحدث فيها كاتب هذه السطور ، الذى قدم بحثا بعنوان : « شخصية المرأة فى رواية زينب — دراسة فى علم اجتماع المعرفة » . وقد ارتكز الباحث فى دراسته على مجموعة من المحدثات هى :

١ — أن المعرفة بأشكالها المختلفة لا تنشأ منعزلة عن الوجود الاجتماعى للانسان .

٢ — أن الظاهرة التى يمكن دراستها وفهمها على أنها معرفية ، تكون فى بعض أطرها وأبعادها العلم أو الفلسفة أو الدين أو الأدب ، باعتبار أنها جميعها من الأنشطة الاجتماعية والثقافية التى يقوم بها الانسان .

٣ — أنه ، وأن صح عدم جواز خفض الظاهرة الأدبية الى مجرد ظاهرة معرفية ، فإنه من الضرورى رصد أو لحظ الصلة بينهما فى مستوى معين .

٤ — أن الرواية تمثل الجنس الأدبى الذى يسع رصد القيم الاجتماعية السائدة فى الواقع ، ان فى سكونه أو حركته .

٥ — أن دراسة شخصية المرأة روائيا تمثل إحدى زوايا الرصد الهامة لتطور لنسق القيمى لهذا الواقع .

وقد برز الباحث اختياره لرواية « زينب » نتيجة لموقعها الرائدة من المسار العام للرواية فى مصر ، وتركيز محتواها على شخصية المرأة القزوينية ، وكذلك لموقع كاتبها فى الحياة الفكرية ، باعتباره أحد تلامذة فلاسفة عصر التنوير الليبراليين انفرنسيين ، اضافة الى ارتباط ظهور هذه الرواية بمجمل الظروف المتغيرة التى شهدتها المجتمع المصرى ابان بداية القرن الحالى .

ثم وضع بعد ذلك مسلكه المنهجي العام لدراسة موضوعه ، والذي يتحدد في استعائته بالتحليل التاريخي ، قصد الكشف عن العلاقة بين تطور معالجة شخصية المرأة (وبالذات القروية) في المجتمع والرواية ، مع استخدامه تحليل المضمون الكيفي للرواية ، بهدف استيضاح شخصياتها النسائية ، من حيث سماتها وأدوارها وعلاقاتها بالواقع المادي والبناء الاجتماعي .

تلى ذلك بحث قدمه مجدى حبيده مدرس الأنثروبولوجيا بكلية آداب المنصورة ، وكان بعنوان : « دراسة سوسيولوجية لرواية زينب » ، استعان فيه بالمدخل الأميريقي الذي صاغه الباحث الفرنسي المعاصر روبير -سكاربيت R. Escarpit والذي اعتمد فيه على تنمية ثلاثة مباحث فرعية .
لعلم اجتماع الأدب هي :

١ - سوسيولوجيا الكاتب ، وتدرس نشأة الكاتب ، وأصوله الاجتماعية ، ومنابعه الطبقية ، ومظاهر البيئة التي عاش فيها ، والجيل الأدبي الذي ينتمى إليه ، والأجواء الاجتماعية والثقافية التي يبدع فيها .

٢ - سوسيولوجيا الكتاب ، وتهتم بدراسة عمليات إنتاج الكتاب ، وتوزيعه ، ومدى نجاحه ، وموضوعه ، وطبيعة محتواه ، وذلك استعانة بالجداول الإحصائية والرسوم البيانية .

٣ - سوسيولوجيا الجمهور ، وتدرس نوعية القارئ ، وانتماءاته الاجتماعية ، وحججه ، وظروف قراءاته .

عبر هذا المنطلق ، تناول الباحث الظروف الاجتماعية لهيكل ، وملابسات .
نشر روايته ، ونوعية قارئها .

وقد أثار البحثان عاصفة من المناقشة ، شارك فيها عبد العزيز حمودة ، وسيد حامد النسيج ، وفتحي سلامة ، ويسرى العزب ، وتركزت حول مصداقية علم الاجتماع في دراسة الأعمال الأدبية .

ورد كاتب السطور مشيراً الى أن النقد السوسيوولوجى للأدب يلاقى — ولم يزل — بعض التحفظات التى شاركت فى خلقها مجموعة من العوامل ، منها :

١ — سوء الفهم الشائع لفهوم علم الاجتماع ، وما يجب أن تتضمنه الدراسات السوسيوولوجية .

٢ — القصور البادى من ناحية علم الاجتماع الوهمى فى دراسة النظم النوعية فى المجتمع ، مثل اللغة والأدب وغيرها .

٣ — الشعور السائد بأنه لا يوجد سوى القليل فى علم الاجتماع مما يمكن أن يقال فى موضوع النقد السوسيوولوجى .

٤ — التصور الخاطىء بابتعاد مجال النقد الأدبى عن الأطر المعرفية والمنهجية لعلم الاجتماع ، من منطلق أن علماء الاجتماع أنفسهم أقرب الى حصر أنشطتهم فى حدود الوصف وليس التقويم .

٥ — أن النقد السوسيوولوجى باستغراقه فى البحث عن المرجع الاجتماعى للأثر الأدبى ، ويتوسله المقارنة مع كتابات ووقائع اجتماعية أخرى ، قد ينساق فى مجازفة يجد نفسه فيها مبعدا الى محيط هامشى يختلط فيه ما هو أدبى مع ظواهر من طبيعة أخرى ، أو ينزع الى خطر الانحباس فى نقد داخلى ، زينته الرجوع الى ما هو اجتماعى ..

بعد ذلك ، أشار الى حداثة الاهتمام بعلم اجتماع الأدب فى مصر ، وإن سجل أن عددا من المشتغلين بالدراسات الأدبية والسوسيوولوجية قد بدأ مؤخراً يولى هذا البحث شيئا من عنايته ، ونوه بأنه على الرغم من أن المكتبة العربية لم تظفر حتى الآن بأية محاولة متكاملة لاستيضاح أبعاده ومنطلقاته المنهجية ، فإن من المؤكد أن المقاربات التى قدمها البعض سوف تسهم فى التعريف به .

فى الجلسة الختامية للمؤتمر ، التى انعقدت صباح الاثنين ٣٠ أبريل ، أعلن طه وادى القرارات والتوصيات ، والتى استهدفت فى مجموعها العمل على عقد المؤتمر سنويا وتطبيقه والمساعدة على أنجاحه .

المؤتمر الخامس للدفاع الاجتماعي : الرعاية اللاحقة لخريجي السجون ومؤسسات الأحداث ومقترحات تطويرها (١٠)

عقد هذا المؤتمر بالقاهرة في الفترة من ٥ - ٧ مايو ، ١٩٨٢ .

هذا المؤتمر هو المؤتمر الخامس للدفاع الاجتماع الذي تعقدته اللجنة الاستشارية العليا للدفاع الاجتماعي والجمعية العامة للدفاع الاجتماعي تحت عنوان « الرعاية اللاحقة لخريجي السجون ومؤسسات الأحداث ومقترحات تطويرها » (١) .

وقد تناول المؤتمر الأول « الدفاع الاجتماعي بين الحاضر والمستقبل » ، وكان موضوع المؤتمر الثاني « الدفاع الاجتماعي في ضوء الفكر الاسلامي والشريعة الاسلامية » ، وناقش المؤتمر الثالث « التحضر والجريمة » ، ثم المؤتمر الرابع لموضوع « المخدرات والمسكرات ... اتجاهات جديدة في مجال مكافحتها .. توقيتها لعلاج المعتدين عليها مع تقويم للتجربة المصرية » .

وتهدف الرعاية اللاحقة الى اعادة تكيف المفرج عنه مع مجتمعه حماية للمجتمع من مشاكل العود للجريمة وحماية للمجرم من المشاكل التي تواجهه عند الافراج عنه .

وتقوم فلسفة الرعاية اللاحقة على :

- ١ - أنها تستهدف صالح المجتمع وصالح المفرج عنه في نفس الوقت .
- ٢ - أنها يجب أن تبدأ منذ بدء تنفيذ العقوبة في المؤسسة العقابية .
- ٣ - أنها مسئولية مشتركة للأجهزة الحكومية والهيئات الاهلية المتخصصة .
- ٤ - أنها تعتمد على المجتمع ودوره في اعادة تكيف المذنب مع مجتمعه .
- ٥ - أنها تعتمد على تنسيق جهود سائر الجهات المعنية .

(١٠) كتب هذا التقرير على محمود السهرى مدرس علم الاجتماع
المساعد بكلية الآداب ، جامعة القاهرة .

أعمال المؤتمر :

عقد المؤتمر أربع جلسات خلال مدة انعقاده ، نوقشت فيها تسعة
أبحاث — قدمت للمؤتمر — وهى :

١ — معوقات قانونية للرعاية اللاحقة للمحكوم عليهم .
للأستاذ الدكتور / محمد نيازى حتاته

٢ — دور الاتحاد النوعى وجمعيات المسجونين فى تطوير
الرعاية اللاحقة لخريجى السجون .
للأستاذ / محمد عبد المقصود

٣ — الرعاية اللاحقة للأحداث المفرج عنهم .
للأستاذ الدكتور / ملاح عبد المتعال

٤ — دور مصلحة السجون فى تطوير الرعاية اللاحقة لخريجى السجون .
للسيد العميد / محمود محمد أنتملى

٥ — دور ادارة شرطة الرعاية اللاحقة فى تطوير الرعاية اللاحقة لخريجى
السجون وأسرههم .
للسيد العميد / عصام أبو الليل

٦ — دور أجهزة وزارة الشئون الاجتماعية الحكومية والأهلية فى الرعاية
اللاحقة لخريجى السجون وأسرههم .
اعداد الامانة العامة للمؤتمر

٧ — الرعاية اللاحقة لخريجى السجون مقدم من نقابة الاجتماعيين .
اعداد / ميرفت موسى عبد المجيد
اشراف الأستاذ / عبد النصف حسن حزين

٨ — نحو رعاية أفضل لخريجى السجون وأسرههم .
للسيد الأستاذ / مصطفى مطر

- ٦ - مشروع خطة الرعاية اللاحقة بجمهورية مصر العربية .
اعداد اللجنة المشتركة بين الأجهزة الحكومية الأهلية .
وانتهت جلسات المؤتمر في الجلسة الختامية بتلاوة التوصيات الآتية :
١ - يقر المؤتمر الخطة المقترحة للرعاية اللاحقة حتى عام ٢٠٠٠ .
والمضممة :

(أ) مبادئ عامة :

الرعاية اللاحقة لابد أن تنفذ في اطار قواعد الحد الأدنى لمعاملة
المذنبين والتي تبدأ منذ ايداع السجين السجن ، وان تعمل بفاعلية قبيل
الافراج عنه وأن تهيم الأسرة لتقبله . . وأن تكون رعاية السجين واسرته
خلال فترة السجن وبعد الافراج عنه . . . ويتطلب تنفيذ الخطة انتقاء العنصر
البشري وتدريبه من خلال المعهد القومي للدفاع الاجتماعي وغيره من أجهزة
التدريب وتبوير الاعتمادات المالية اللازمة ، وضع الضوابط لن يسرى في
شماهم الرعاية اللاحقة الانزامية والرعاية اللاحقة الاختيارية .

(ب) تقوم بالرعاية هياكل تنظيمية حكومية وأهلية ، وان يقوم التنظيم
الأهلي من خلال الجمعيات المتخصصة يرأسها تنظيم اجتماعي ترتبط به
الجمعيات برابطة عضوية ، ويكون لهذا التنظيم رأى في الاعانات وسلطة
الالزام على الجمعيات بالتنفيذ ، وسيتم التنسيق بين التنظيم الحكومي
والأهلي من خلال لجنة تشكلها وزارة الشؤون الاجتماعية لهذا الغرض
تمثل فيها سائر الأجهزة حكومية وأهلية .

(ج) تمثيل التشريعات والقرارات التي تعوق تنفيذ الرعاية اللاحقة
للمعرج عنهم خاصة فيما يتعلق بالسابقة الأولى ورد الاعتبار وغير ذلك .

(د) العمل على تنفيذ البرامج وتدعيمها وزيادة فاعليتها مع التوسع
في مساعدات معونة الشتاء ، وتنظيم العلاقة بين الجمعية والسجن الذي
يقع في دائرتها ، والتوسع في ندب العاملين الفنيين للعمل بالجمعيات وزيادة
اعتمادات الضمان الاجتماعي والمساعدات الخاصة بالمنسجون مع اسنادها

الجمعية وإنشاء دور ضيافة لخريجي وخريجات السجون ، وإنشاء جمعيات
لرعاية المسجونين وأسراهم في المحافظات التي تخلو منها .

٢ — إعادة النظر في قانون الوضع تحت مراقبة الشرطة بحيث يصبح
نوعاً من الاختبار القضائي الذي يستهدف اصلاح المجرمين وتأهيلهم للحياة
الشريفة .

٣ — عدم ظهور السابقة الاولى في الصحيفة الجنائية عند طلبها للعمل في
الحكومة او القطاع العام او الخاص .

٤ — مناقشة لجهة شئون العاملين بالدولة تنفيذ التعديل الذي ورد
في قانون العاملين بالدولة بجواز اعادة خريجي السجون لعملهم .

٥ — إعادة النظر في القوانين التي تنظم الاعمال او المهن بحيث يستبعد
منها اشتراط الخلو من السوابق الجنائية لمن يشغلها .

٦ — أن تتولى وزارة الشئون الاجتماعية تعديل الشروط والقرارات
المنظمة بشأن مشروعات الاسر المنتجة واشتراط وجود ضامن بأن تنص على
أن تتولى جمعية رعاية المسجونين او غيرها من الشخصيات الاعتبارية
الاهلية هذا الضمان لتيسير حصول الخارج من السجن على مشروع الاسر
المنتجة .

٧ — تعمل وزارة الشئون الاجتماعية على اجراء دراسة علمية ميدانية
عن الرعاية اللاحقة لخريجي السجون ومؤسسات الأحداث ، وذلك بهدف
الوقوف على ايجابياتها وسلبياتها ومقترحات تطويرها .

٨ — أن يعتمد في اعداد برامج الرعاية اللاحقة على أسس ومنهج العمل
الانسانى ، وتنمية الروابط الوجدانية بين المخرج عنه والمجتمع . وان
يراعى في محتوى برامج التأهيل والاعداد للرعاية اللاحقة ارساء المعايير
الاجتماعية وتعزيز القيم الاخلاقية والدينية .

٩ — من الضروري أن يتدخل المشرع المصري من خلال توجيهه للسياسة الاجتماعية بجعل الرعاية اللاحقة إجبارية بالنسبة لحالات معينة من المحكوم عليهم بعقوبات مقيدة للحرية والمفرج عنهم مبكرا قبل انتهاء مدة العقوبة والمحكوم عليهم من الأحداث .

١٠ — يجب أن تتضافر الجهود لزيادة تمويل صندوق التصنيع الذي أنشأته مصلحة السجون ليتمكن زيادة نشاطاته وليتمكن من دفع الأجر للمسجين .

١١ — التوصية لدى وزارة الداخلية بأن يتولى السادة ضباط الرعاية اللاحقة مهام مراقبة الشرطة للخارجين من السجن .

١٢ — مناقشة أجهزة الاعلام القيام بدور فعال نحو قضية الخارجين من السجون وذلك بتوعية الرأي العام بالأدوار التي تقوم بها أجهزة الرعاية اللاحقة للمفرج منهم وأسرهم ودعوة المجتمع لتقبل هذه الفئة ، والتعامل معهم كأفراد قادرين على العطاء في المجتمع .

١٣ — توصيات عامة :

(أ) أن الرعاية اللاحقة هي جزء لا يتجزأ من الرعاية الاجتماعية الشاملة التي تؤدي للفرد .

(ب) أن تتضمن السياسة الاجتماعية ونصوصها علاج خطط وبرامج الرعاية الاجتماعية للمسجونين والمفرد عنهم .

(ج) أن يوضع في الاعتبار أن العمل قيمة وحائز لإعادة بناء الشخصية ، وتعديل سلوكها مما يتطلب تضامير الجهود لإيجاد فرص عمل للمفرج عنهم ، وخريجي مؤسسات الأحداث ، ومناقشة إلمام أصحاب الأعمال والشركات بالاستعانة هؤلاء الخريجين كقوة منتجة .

(د) تعمل مديريات الشؤون الاجتماعية وفروع الجمعية العامة للدفاع

الاجتماعى والاتحاد النوعى لجمعية المسجونين على انشاء جمعيات لرعاية المسجونين واسرهم فى المحافظات التى تطلو من هذه الجمعيات .

(هـ) اعادة النظر فى برامج التدريب المهنى بالمؤسسات العقابية ومؤسسات الأحداث ، وكذا نوعية المهن التى يتم التدريب عليها بحيث تواكب احتياجات المجتمع .

(و) يقوم اخصائى الرعاية اللاحقة بمهام التوجيه والارشاد وتقديم المساعدات وحل المشكلات التى تواجه الفرد وكذا أسرته .

الخاتمة

(١) عقد هذا المؤتمر برئاسة الدكتور / آمال عثمان وزيرة التأمينات والدولة للشئون الاجتماعية ، ورئيس مجلس إدارة الجمعية العامة للدفاع الاجتماع ، بقاعة الاجتماعات الكبرى بجامعة الدول العربية بالقاهرة .

المرأة العربية والتصنيع (❖)

٢٠١ - ٢٢ مايو عام ١٩٨٤

اينابا - قبرص

عقد المؤتمر في اينابا بقبرص خلال الفترة من ٢١ مايو حتى ٢٣ منه عام ١٩٨٤ . وقد نظم هذا المؤتمر معهد الدراسات النسائية في العالم العربي التابع لجامعة بيروت ، الا ان ست دول عربية فقط هي التي شاركت فيه (❖❖) .

أولا - أهداف المؤتمر :

اهتمت الدراسات التي أجريت في مختلف البلدان العربية في مجال مشاركة المرأة في الصناعة بتناول التفسيرات الثقافية - الاجتماعية لانخفاض مشاركة المرأة في الصناعة دون الاهتمام بغيرها من ظواهر مصاحبة . واستمر الحال هكذا حتى منتصف السبعينات .. ولو نظرنا الى حصيلة الدراسات والمسوح خلال الثمانينات لوجدنا بعضا من الموضوعات التي لم تحل حتى الآن والتي تتعلق بقضية مساهمة المرأة في القوى العاملة عامة وفي الصناعة على وجه الخصوص . لذا باتت الحاجة ملحة الى توجيه الدراسات الامبيريقية المستقبلية نحو الشمولية حيث تمثل العوامل الثقافية عنصرا واحدا ضمن مصفوفة كبيرة من العوامل الاجتماعية ، الاقتصادية والبناءات البيروقراطية والتي تشكل أنماط العمالة ليس فقط في الدول العربية بل في مختلف بلدان العالم . من هذا انبثقت أهداف المؤتمر التي تلخص فيما يلي :

(❖) شاركت في المؤتمر وكتبت التقرير الدكتورة اعتماد محمد علام مدرس علم الاجتماع بجامعة المنيا .
... (❖❖) هي : الجزائر - الأردن - تونس - اليمن الديمقراطية - لبنان - جمهورية مصر العربية .

(أ) اقتراح مجالات وموضوعات ترتبط بمساهمة المرأة العربية في التصنيع يمكن للدراسات المستقبلية تناولها .

(ب) اقتراح اطر منهجية تتفق ومجالات الدراسات المقترحة خاصة أن المناقشات التي دارت في المؤتمر حول ما تضمنته المقالات المقدمة من المشتركات قد كشفت عن وجود السمات العامة التالية والتي تتسم بها مشاركة المرأة العربية في الصناعة :

(١) انخفاض مساهمة المرأة العربية في الصناعة وإن كانت نسبها مرتفعة بالنسبة للرجل في حجم القوى العاملة الصناعية .
Industrial labor force في الين الديموقراطية حيث بلغت ٤٣٦٪ ، إلا أن نسبة العمالة الصناعية الكلية تمثل فقط ١٠٪ من حجم القوى العاملة الكلى . . بينما بلغت نسبة العاملات في الصناعة في الأردن ٧٠٪ من مجموع العمال الصناعيين .
عام ١٩٨٢ . وفي جمهورية مصر العربية تبلغ نسبة ١٣٪ (٦ سنوات فأكتر) عام ١٩٧٦ .

(ب) ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث العربيات .

(ج) التشابه الكبير في التركيب المهني Occupational structure ،
للإناث ، داخل الدول العربية المشتركة في المؤتمر مثال ذلك تركز معظم العمالة النسائية في الأعمال التي يرفضها الذكور .
وهي تلك التي لا تتسم بالترقية مثال ذلك العمل في عنابر النسيج أو على خطوط التجميع وهذا النوع من الأعمال يتسم بانخفاض الأجر والشمعور بالمال . أيضا وجود قلة قليلة في مراكز الإدارة العليا Top Management

(د) انخفاض مشاركة المرأة العربية في النقابات العمالية Trade unions

ثانياً - مجالات للدراسة :

يمكن تقسيم مجالات البحث المقترحة الى ثلاث مجموعات تبعا لمستويات ثلاثة هي : المجتمع ، الأسرة ، والمصنع كما يلي :

— على مستوى المجتمع Societal Level

تبرز على هذا المستوى أربع قضايا ترتبط بالمشغولون الثقافي الاجتماعي — الاقتصادي socio-economic and cultural context لعمل المرأة ، تستلزم تصميم بحوث متداخلة التخصصات interdisciplinary research designs . هذا بالإضافة الى ضرورة تقييم البرامج التنموية الحالية والسابقة والمرتبطة بمشاركة الانثى في القطاع الاقتصادي الرسمى وغير الرسمى — والقضايا المقترحة هي :

(أ) اختبار بعض الفروض المتعلقة بالعمالة النسائية مثل اعتماد الانثى على الرجل في تحقيق الكسب ، العلاقة بين عمالة المرأة وانحراف الأطفال ... الخ .

(ب) اختبار المشغولون السياسى للعمالة الصناعية للنساء وذلك على ثلاث مستويات :

١ — التأثير الإيديولوجي السياسى والدينى (الشعبى والرسمى) .

٢ — طبيعة ومدى تمثيل المرأة انعاملة فى التنظيمات السياسية ، النقابات العمالية ، التنظيمات النسائية والأحزاب السياسية .

٣ — انضمام المرأة لاشكال بديلة للتعبير السياسى فى حالة تقييد القنوات الرسمية .

(ج) تقييم المؤثرات المثلى للبرامج السابقة المرتبطة بالانتاج الصناعى للمرأة (الرسمى وغير الرسمى) .

(د) اختبار وسائل زيادة انتاجية المرأة وأيضا الدخل فى القطاع غير الرسمى الحضرى والريفى :

١ — الأشكال المؤثرة للإنتاج التعاونى والتوزيع .

٢ — ادخال مهارات ومنتجات وعمليات لزيادة مكاسب المرأة .

٣ — اختبار السياسات الفرعية التى تؤثر على انتاجية القطاع غير
الرسمى .

— مستوى الأسرة : Household level

تعتبر الأسرة مصدر القرار فى تخصيص allocation المصادر البشرية والمادية . لذا تصبح ضرورة عند اختبار محددات صنع القرار الخاص بتخصيص المصادر فيما يتعلق بالعمالة الصناعية للنساء والموضوعات المقترحة للبحث تتمثل فى الآتى :

(أ) مؤثرات هجرة العمالة على اقتصاد الأسرة .

(ب) استراتيجيات الأسرة لتخصيص الأعضاء تبعاً للتعليم أو فى مجالات
الإنتاج الرسمى وغير الرسمى وايضاً الانجذاب .

(ج) تأثير الاستراتيجيات على الأدوار التقليدية الانتاجية للنساء .

(د) نظرة النساء الى تكلفة / فوائد cost/benefit العمل الصناعى
فى سياق البدائل المتاحة للأسرة أو للأفراد .

— مستوى المصنع : Factory Level

(أ) حسابات التكلفة / الفوائد لأصناف العمالة المختلفة (نساء ،
ذكور ، أجانب ، أطفال) .

(ب) نظرة النساء أنفسهن نحو أعمالهن ومتطلباتهن والطول المقترحة
لذلك .

(ج) ثبات القوى العاملة ومؤثرات الإنتاجية production .

ثالثاً - التوصيات العامة التى تختص بالتصميم وتنفيذ مجالات البحث المقترحة :

- (أ) أهمية تضاعف جهود الخبراء والمتخصصين العرب بهدف :
 - ١ - ارساء مفاهيم أساسية key concepts تمثل حجر الزاوية للتعريفات مثل النشاط اقتصادى economic activity وأنماط الصناعة Types of industries .
 - ٢ - جمع ومراجعة الاعمال الجارية (داخل وخارج المنطقة) .
 - ٣ - تبادل نتائج الأبحاث .
- (ب) تصميم دراسات طويلة Longitudinal studies .
- (ج) ضرورة الاهتمام الشديد بالمحتوى التاريخى وأيضاً بتأكيد العلاقة بين مستوى التحليل المتعمق Micro والشامل Macro
- (د) استخدام المنهج متداخل التخصصات .
- (هـ) تحديد العينة بدقة .
- (و) تعريف فوائد الهدف من البحث بدقة وأيضاً ما يشتمل عليه .

وأضافة الى ما توصل اليه المؤتمر فإن السمات العامة التى تتسم بها مساهمة المرأة العربية فى الصناعة بشكل عام قد تساعد فى التوصل الى نموذج model يلائم للتطبيق فى الدول العربية حيث تشابهت المقترحات فى علاقتها البنية أو فى تأثيراتها على مساهمة المرأة العربية فى الصناعة .

been of American origins invariably. The ideological context of social work, and its value systems, which are based on liberalism, individualism as well as humanitarian and reformatory tendencies, all of them belong to the capitalist society of the west. All of this had led to the crisis of cultural dependency in the third world countries, especially that the particular nature of underdevelopment in such countries can not be faced or confronted with the so called «Social Case Work» or individualistic treatment in accordance with American liberal and conservative values and principles.

However, in an attempt to validate the findings of this study, the researcher engaged himself in the analysis of certain social work values to point out its fallacies and inapplicabilities in the light of underdevelopment, and the lack of minimum satisfaction of basic human needs such as the expansion of poverty, deprivation, unemployment, shortage of houses, illiteracy, ignorance, and the lack of pure water to drink, for human use, and the scarcity of human and material resources. In fact, all the above cited conditions indicate the futility of social work with its present methods, principles, and objectives to face the underdevelopment crisis.

The writer recommends the necessity of the search for a new alternative for social work in its American formulation so as to be able to satisfy the particular needs of the Third World countries, with their underdeveloped conditions.

to the American Society, i.e. the industrial, capitalist society. The emergence of this profession in the Third World countries was a result to the dependency of these countries to the international capitalist system, both culturally and intellectually as well as the economic and political dependency.

From the researcher point of view, the social work profession had came to existence during the second half of the twentieth century, some American Organizations such as A.I.D., Ford Foundation, Fulbright programmes, the department of H.E.W. of the U.S.A. and colombo programm, as well as some U.N. organizations and permanent committees have advacated the establishment of social work education and profession in the Third World countries, and have even funded this establishment of academic organizations and institution and supplied them with professors, teachers and academic programmes for the teaching of social workers, in addition to giving scholarships to local research students, thus the teachers, curriculæ, methods, and even administration were all a natural extension of the American model. From a historici point of view, my analysis come to a result, that the stages of the social work establishment in the Third World countries, in Africa, Asia, and Latin America in the second half of te present century had come to existence according to these efforts that mentioned above and not the awareness and necessity of the profession. Consequently, the American content of social work has been adopted in the Third World ; that is through direct as well as indirect contact between universities on one hand, and the schools and organizations of social welfare and social work in developing countries. The study also shows that Syllabuses, methods and even references and text books of social work in such countries have always

Abstract III

Social Work : Between the Crisis of Dependency, and the Dilemma of Underdevelopment, in the Third World

A Critical Study

by

Dr. Mahrous M. A. Kaïfa *

Social work profession, represents an aspect of intellectual and cultural dependency in the third world. This profession in the majority of the Third World countries, has come into existence under the influence of the capitalist western system, and through the efforts exerted by some international and American Organizations.

The main objective of this present essay, is to point out the real nature of the ideological claim adopted by social work, which claims to be an international humanity profession.

This profession has appeared in the United States of America at the early beginning of the twentieth century as an outcome of a particular economic, social and political system which belongs

* Ass. Prof. Alexandria High School of Social Work.

much as the general political conditions in society are available to favour combining objective with moral factors, the rise of peasantry upheavals becomes more eminent. Thus the rise of peasants' upheavals in societies of the Third World are basically interrelated with given general societal, political conditions in society. Certain preparatory and accelerative conditions such as peasantry indignation must be provided. In other words, availability of legitimate conditions and hence legitimation of the peasants' political action should be given so that they are empowered to articulate their interests and strive for defending them.

tual social positions so that they are steadily determined to defend their rights and economic interests. Thus, not only objective preconditions must be given but also those subjective, i.e. moral. The latter are, however, and as Moore indicates, related to the societal circumstances and historical period in which the peasants are living. Some of these circumstances are :

- Rise of national crises and party conflicts favour the interests of peasants. This paves the way for, and accelerates peasantry upheavals. In the framework of these conditions the peasant would be in a position to articulate his interests and goals, and the peasantry leadership would arise and lead peasants to face the dominating repressive forces.

The peasants' upheavals take different forms depending on the historical period which the society is passing through. During national crises, for instance, the peasant takes an active part in national movements hoping that the leaderships of these movements would liberate him from social repression and provide him with better living conditions. He conceives these movements as salvation from economic exploitation. The Egyptian peasants, for example, regarded Orabi — leader of the Orabi movement — «saviour» and even the «sole» greatest who could bravely face oppression and help the peasants in abolishing economic exploitation. Sa'd Zaglul 1919 was considered by the Egyptian peasant as the liberator from super economic exploitation and political repression.

Hence, participation of peasants in national movements must be seen in connection with the social dimension and not merely with the political one. So we can hypothesize that inas-

tical action of peasants in societies of the Third World is in fact: more of political participation nature in social and national movements and to a lesser extent peasantry revolts or upheavals.

Thus the necessary preconditions to enable the rise of a social movement are actually objective but do not suffice to create a peasantry movement of social identity that expresses and defends solely the peasants' interests. In other words, mere availability of objective preconditions (economic exploitations), are not sufficient to perform successfully in creating a peasantry revolution that is efficient and organized. This revolution is in need of other requisites we may define as the «moral or subjective» preconditions. The peasantry revolution requires ideological dimensions and organizational factors which cannot be provided without reproduction of conflict in order to persist in fighting the predominating groups. These prerequisites to succeed in creating a peasantry revolution lack in most countries of the Third World ; lack of organization and absence of peasants' unions, and meagre representation in political parties related to the nature of internal systems of these countries hinder forming successful peasantry movements. Consequently, ability of peasants to create an active political organizational movement is sagged; the communication channels with other peasants, solidarization with the other oppressed and groups of similar interests hence the rise proper leadership to form and organize remain missing.

This does not imply that providing all missing preconditions would necessarily facilitate the success of the peasants' movement. Organizing this movement depends to a great extent on the peasants' capacity in defining and identifying their ac-

— internal exploitation represented by two parties :

First, exploitation by the state and its apparatuses; second, exploitation by local groups represented by big landowners in the countryside and semi-capitalist groups in the town. The latter groups, particularly during capitalist incursion, possess sources of economic and political power in the countryside through dominating huge agricultural lands, and exploitation of peasants, as well as in the state apparatus whereby they make use of their influence in addition to their engagement in trade in both agriculture and industry.

In the light of external and internal factors of exploitation the exploited peasantry reacts in various political organizational forms characterized by collective spontaneity and accidentality. These are interrelated with historical circumstances, at both national and international levels, i.e. the subjective moral conditions of the social movement and events which the various categories of peasants in determined historical periods are subject to.

Preconditions of peasants' mobilization and active political participation :

Economic exploitation is an objective factor that stimulates the revolutionary movement, and intensifies exploitation, enhancing hence the rise of peasantry upheavals. The historical experience teaches that the peasantry revolution is usually stimulated by economic considerations, that is, threatening the peasants' bases of living is a decisive element behind their propensity to revolt. Yet, it goes without saying that the poli-

talist incursion and integration of the Egyptian market in the world capitalist system mid of the 19th century point out that the overall transformations which occurred to the Egyptian social formation concentrated primarily on the economic level whereby landtenure expanded and landownership deepened its roots during colonial rule. These developments constituted a heavy economic pressure on small peasantry and converted troops of them into wage labourers or corvee labourers who did not possess but just their labour force what enhanced many of them to leave their lands fearing economic pressure and intensive exploitation.

The Egyptian society remained historically since the 19th century, a peripheral part of the world market system. The successive governments of this society were often involved in conflict with some groups on the one hand for power aiming at ruling and dominating agricultural land and extracting the social surplus, and on the other hand with strategic groups which worked in favour of remaining in the world market system. These last groups strived also against the central power for maintaining their economic privileged interests and for consuming a greater part of social surplus.

All these groups, however, shared with the government and its apparatuses one target, namely, extracting the surplus and consume it, and worked for predominance of the semicapitalist peripheral mode of consumption. Thus, all productive forces in society whether peasantry or otherwise were subject to heavy exploitation at two levels :

- external exploitation embodied by the world capitalist market system; and

its problems and crisis of capital accumulation. Hence development centres in the metropoly ; the industrial consumptionary surplus is exported to the peripheral world. This brings about socio-economic formations in the underdeveloped countries subject to requirements of the capitalist world market and social division of labour in favour of achieving maximum of accumulation in the developed societies.

In sum, the relationship between development and underdevelopment is an unequal, dialectical one between investory reproduction in the developed world and peripheral reproduction in the underdeveloped world.

Staying the unequal relationship between the capitalist metropoly and peripheral world highlights how the countries of the Third world are exploited and hence determining the political action of people in these societies. In addition, analysing exploitation history of the Egyptian society provides evidence on the motives of political action of Egyptian peasants whereby peasants' rebellious movement were formed especially during national crises in which the peasants took an active part, and all this in correlation with intensity of internal and external exploitation. In the wake of capitalist incursion, followed necessarily by radical changes in the social structure of peasants' living, the peasants' movements focused on the external forces embodied by economic and military colonialism on the hand, and against the local forces represented by «strategic groups» or «dominative groups, that is, big landowners both Egyptian and foreign on the other hand.

The historical studies which focused on the impact of capi-

peasants. This makes it imperative to describe the general conditions, local and international, that provide the framework within which the political action of peasants in the Third World is formed.

Subsequently, we may understand and analyse underdevelopment in the peripheral societies in a general frame comprising both faces of development and underdevelopment. This understanding constitutes the proper framework to analyse the internal, underdeveloped structures and detect reasons and factors of underdevelopment.

Irrespective of theoretical and methodological differences between following and critics of periphery-theory — which are beyond the confines of this paper — there is implicitly in the final analysis a basic census — clear in the accumulated knowledge on this theory. (Cf. e.g. Amin, St 1981 ; Wallerstein, I. 1980; Frank, A. G. 1981 ; and Alavi, H. 1973). Part of this census implies that understanding the dynamics of underdevelopment and its accumulation in countries of the Third World, or in what is called «peripheral countries of the Third World, or in what is called «peripheral countries», eventually the other side of the coin, that is, accumulation of capitalist investment; in one word, accumulation of industrial development in the international metropolis.

From this state of affairs we may hypothesize that this unequal relationship between periphery and metropolis results in socio-economic structures in the underdeveloped societies reflecting this historical inequality in the course of which the capitalist world plundered the underdeveloped one in order to solve

depending on the grade of this relationship — into semi-proletarianized groups threatened in their mere existence.

The social history of underdeveloped societies indicates that the closer the relationships — in the sense of unequal development — between the group of peripheral countries and the metropolitan one are, the more the production of underdeveloped countries is bound and affixed to the world capitalist market. This is necessarily accompanied by dissolution of internal economic structures of the Third World countries, and marginalization of sectors at the expense of productive ones. Furthermore the poor sections in these societies become hardly able to meet basic needs and the social value of productive labour is transformed into luxurious values based on prestige — consumption, giving rise to peripheral economic and socio-cultural forms.

In the context of this relationship the features and quality of socio-economic «superexploitation» are determined, that is, the social surplus of productive forces in the countries of the Third World is exploited. Exploitation here constitutes the context in which the political action of peasants in countries of the Third World is formed and the realm of their active participation in social and national movements throughout the history of these countries.

In the light of this hypothesis on super socio-economic exploitation the present article expounds a central issue related to implications emerging out of the unequal relationship between the exploiting metropolis and the exploited periphery and satellites surrounding the former, hence affecting the situation of

Abstract II

Analysis of Peasantry Political Action in the Third World in the Light of Dependency Theory with Special Reference to Egypt

By

Dr. Ahmed Magdi Higazi *

Introduction :

This article is concerned with exposing and analysing the historical role and patterns of political participation of Third World peasants. In addition, attention will be focused on political action of the Egyptian peasant within the framework of dialectical relationship between historical development of dynamics of the dominating and developed part of the world and that one which is exploited and underdeveloped. In other words, an attempt will be undertaken to analyse the political action of peasants against the background of dialectical, historical dimension of that unequal relationship between the prevalent capitalist modes of production in industrialized countries of the metropolitan world and their counterparts in the peripherized, underdeveloped part of the world in order to understand the effects of this relationship on social, economic, and political structures of the underdeveloped countries and changes affecting the structure of producing forces in these countries which are transformed

* Lecturer of Sociology, Cairo University.

I am grateful to Prof. Dr. H-D. Evers and Dr. G. Stauth who supervised my Ph.D. at the University of Bielefeld. Their discussions and comments helped in developing the argument contained in this paper.

the economic and social spheres. Noteworthy here is the «limited liberalism» applied in the name of open-door policy or «infatigability», in addition to the monetary and policies, especially taxation, and finally the social policies in its very narrow sense, that is, the policies of social security and public assistance. It is these last policies that reflect the overall nature of economic-social system and structure. They all are not aimed at combating poverty and inequality, but at smoothing the ugly image of them, by some partial «problem-oriented» procedures. These procedures, having built on the partial approach to the social reform are paving the road to forming a unique type for «false» social consciousness, thus distorting the comprehensive social struggle, and consequently backing the existent social «status-quo».

— **Tourism : 7.3%.**

— **Foreign capital inflows 28.6% (in 1980/81).**

Disequilibrium of Labour force allocation :

Available evidence suggests that the contribution of distributive and service sectors to the aggregate employment has risen remarkably in comparison with commodity sectors, especially agriculture and industry.

The same fact is evident also with reference to the growth rate of employment in the different sectors of national economy.

Disequilibrium of productive asset property :

By this fact it is meant that the private ownership of production means has widened gradually, but constantly, over the studied period, while the public sector—having led the industrial development of Egypt in the fifties and the sixties has been contained and attacked from all sides.

Inequality of national income distribution :

Evidence suggests that the gap between the shares of different social groups in the «Cake» of national income has widened, as a result of the increasing role of private sector, Parasite private sector, in comparison with the deterioration of wage earners position, especially in the light of the high rates of inflation.

Applied Policies :

After the structural determinants then come the general policy orientations presented in the different policies applied in

services, i.e. commerce, finance and transportation and communication.

In accordance with this fact, relative share of agriculture in the Gross Domestic Product has declined from 31.1% in the beginning of that period to about 17.3% in its close; relative share of industry has declined also from 15.6% to 13.9%, while the relative share of productive services has increased from 20.2% to 35%.

As for the period (1977-1981/82) specifically, relative share of productive services has increased from 30.3% to 35%, where as the commodity sector share has declined from 50.1% to 44.6% (with exclusion of crude oil and petroleum products). On the other hand, the relative share of oil and petroleum products has increased from 5.8% to 6.9%, that of Suez Canal from 2.5% to 4.1%, while the relative importance of agricultural sector has decreased from 22.7% to 17.3% that of industry and mining from 15.4% to 13.9%.

Then, the big push of economic growth in the seventies (that is, the quantitative increase of the Gross National product) didn't reflect any developmental structural change in the Egyptian economy; rather, it reflected the increase of monetary receipts in foreign exchange from the following five sources:

- Petroleum exports, with relative share of 29.4% from current foreign exchange receipts in 1981/82.
- Remittances of the Egyptians working abroad: 21.6%
- Suez Canal: 9.8%.

Abstract I

Egyptian Social Policies In The Seventies :

An Inquiry of the Determinants

by

Dr. Mohamed Abdel Shafel' Elisa

Institute of National Planning, Cairo

The concept of «Social Policies» varies from one international group to another, according to the nature of the social system and structure. Social policies in Egypt as one of the third world countries are determined with the fundamental forms of structural disequilibrium in the economy and society, in addition to the basic characteristics of the general economo-social policies.

In the following paragraphs we shall deal with these forms and characteristics shortly.

Disequilibrium of Economo-Social Structure :

In spite of the high growth rate of Gross National product (GNP) in the late seventies and early eighties, the economic structure has undergone a negative transformation so as to relative importance of the different branches of economic activity.

Data published by Ministry of planning for the period 1969 to 1981/82 (in constant prices of 1975) refer to the decline of relative importance of agriculture, industry and social services, in contrast with increasing importance of so-called production

REFERENCES

1. Gadalla S., Nasseir, N., and Gillespie, D. G.
1980 Household Distribution of Contraceptives in Rural
Egypt. **Studies in Family Planning** 11 (3) : 105-113.
2. National Research Council 1982. **The Estimation of Re-
cent Trends of Fertility and Mortality in Egypt.** Washin-
ton, D. C. : National Academy Press.
3. Potts, D. M.
1983. Personal Communication.
4. Sachs, B. P., Layde, P. M., Rubin, G. L. and RoCHAT,
R.W. 1982. Reproductive Mortality in the United States
JAMA 247 : 2789.
5. Tietze, C., Bongaaris, J., and Shearer, B.
1976. Mortality Associated with the Control of Ferti-
lity. **Family Planning Perspectives** 8 (1) : 6-14.

Table 2. Cause of death (11 broad categories of disease) by age of decedent, 1145 married women of reproductive age, Menoufia, Egypt, 1981-1982. (Cell values are absolute numbers)

Cause of death	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-50	UK	Total n %
1. Infectious and parasitic diseases	--	7	10	10	14	9	24	4	78 6.9
2. Malignant neoplasms	1	5	10	11	13	16	28	1	85 7.4
3. Diseases of the circulatory system	6	19	40	27	50	50	148	14	354 31.2
4. Diseases of the respiratory system	1	--	1	2	4	5	13	3	29 2.6
5. Diseases of the digestive system	1	5	5	4	9	5	28	4	61 5.4
6. Complications of pregnancy, childbirth and puerperium	20	47	43	45	54	20	14	8	271 23.8
7. Diseases of the genito-urinary system	--	6	2	3	6	5	13	3	38 3.3
8. Trauma	10	23	25	15	16	13	28	13	143 12.6
9. Miscellaneous diseases	--	1	3	6	14	3	18	2	37 3.3
10. All other causes	--	--	--	--	--	1	--	--	1 0.1
11. Unknown cause or symptoms only	1	6	3	3	6	9	10	--	38 3.3
Total %	3.5	10.5	14.3	11.1	15.5	12.0	28.5	4.6	100.0
N	40	119	162	126	176	136	324	52	1135

Table 1. Comparison of Original and Repeat Diagnoses of Cause of Death in a Random Sample of Cases Selected for Repeat Diagnosis, Menoufia, Egypt (N = 70)

REPEAT DIAGNOSIS	Infectious Diseases	Infectious Diseases	Diseases of Circulatory System	Diseases of Respiratory System	Diseases of Digestive System	Diseases of Genito-Urinary System	Diseases of Pregnancy	Trauma	Miscellaneous	Other	Unknown	Total
Infectious Diseases	5	5		1								7
Cancer		2										2
Diseases of Circulatory System			10-12									10-12
Diseases of Respiratory System												1-4
Diseases of Digestive System												1-4
Diseases of Genito-Urinary System												1-4
Diseases of Pregnancy												1-4
Trauma												1-4
Miscellaneous												1-4
Other												1-4
Unknown												1-4
Total N	11.4	4.3	32.9	1.4	2.9	5	4	12	6	1	0	70
												10.0

NOTE: Where there are two numbers in the diagonal cells (e.g., 10-12) the first number refers to cases where assigned codes were identical, the second number refers to cases where the first code (underlying cause) was identical but the second and/or third codes (contributing causes) were different, or in different order, or cases in which the first code is different but in the same category of disease.

signment of cause of death moved from Diseases of the Respiratory System to Infectious Diseases. (003 0057)

2. First diagnosis assigned the cause of death to heart failure due to hypertension ; renal failure was mentioned as a contributing cause. The second assessment reversed the order and attributed death to renal failure due to hypertension. (004 0050)

3. The first diagnosis attributed death to liver failure (mentioned that the deceased had a cholecystectomy 6 months before death). The second assessment mentioned the cholecystectomy, but considered the cause of death to be unknown. (006 0004)

FIGURE 1. Examples of Discrepancies

Discrepancies Remaining in the Same Broad Category of Disease

1. First diagnosis assigned the cause of death to rheumatic heart disease shortly after delivery (coded as indirect obstetric cause and rheumatic heart disease). The repeat diagnosis attributed death to a pulmonary embolus (coded as a direct obstetric death and thromboembolic disorder). The first code in both cases remains in the category of diseases of pregnancy, childbirth and the puerperium, and the second code in both cases remains in the broad category of diseases of the circulatory system. (008 0007).

2. Death was attributed to diabetes in both instances, and hypertension was mentioned in both the original and the repeat diagnoses. However, in the first diagnosis heart failure was mentioned and the second a chest infection was mentioned. Furthermore the order of the contributing causes varied. (002 0047).

3. The first diagnosis attributed death to renal failure (uremia). The second, more complete, assessment also attributed death to renal failure, but also mentioned hypertension and diabetes as contributing causes. (001 0024).

Discrepancies Resulting in Assignment to Different Broad Category of Disease :

1. First diagnosis assigned the cause of death to a chest infection and mentioned that the deceased also had typhoid fever. The second assessment did not mention the chest infection. As-

women — who were largely outside the modern system of obstetric care — were hemorrhage, sepsis, and eclampsia. While contraception also carries a risk, that risk is extremely small when compared with risk of childbirth.

Give the high prevalence of heart disease in this population, family planning services in the area should perhaps consider increasing their emphasis on intrauterine contraception. At the present time, oral contraception is by far the most common method, and pills are normally distributed without medical supervision. While there are no cardiovascular deaths than can definitely be attributed to pills, it is worth remembering that IUDs carry no increased risk among women with heart disease.

Second, despite a multitude of logistic and methodological problems it is possible to undertake this kind of research in a developing country and to achieve useful results. This kind of concentrated small area research can provide useful data to complement official, recorded mortality statistics. In addition to answering specific questions that cannot be answered by vital registration data, it can serve to evaluate the quality of the vital registration data. Although it shares many of the same problems (e.g., diagnosis difficulties, age misrecordings) with vital registration, in this kind of research these problems are easier to control (but not necessarily to qualify):

respect to contraceptive status. This is presently being corrected. Despite this deficiency, some important findings emerge. First, only 8% of the women who died were contracepting at the time of death, and contraceptors were on the average 3 years older than noncontraceptors. Since the prevalence of contraception among the population of women in general is probably at least 20%, this fact alone is important.

Second, disease categories for which contraceptors and noncontraceptors were disproportionately represented were few and predictable. Complications of pregnancy and childbirth, of course, included only noncontraceptors. Consistent with findings from developed countries, contraceptors were over-represented among women dying from diseases of the circulatory system, and the findings for specific diseases within this group are also consistent with research findings from developed countries. Note that these findings have not been age-standardized.

When denominator information (numbers of contraceptors and noncontraceptors) becomes available, rates of death from specific causes (standardized for age) will be calculated, but this is not possible at present.

CONCLUSION

Two important, and entirely unrelated, conclusions can be drawn from this analysis. First, it appears that despite less than optimal medical supervision, the practice of contraception in a developing country is safer than the alternative. Twenty-one percent of all deaths were associated with pregnancy or childbirth. Major causes of maternal mortality among these

sidered a direct obstetric death. Seven percent of the death involved a cesarean section, but the indication for the cesarean was not always known.

Among the indirect obstetric deaths the leading cause of death was rheumatic heart disease (26%) with a variety of other diseases of the circulatory system also playing important roles (30%). Other causes include infectious diseases, cancer nongestational diabetes, liver disease, kidney disease, and suicide. Cardiovascular diseases also account for a major proportion of deaths to nonpregnant women, and the increased strain placed on a diseased heart by pregnancy is clearly shown by these data.

There were few abortion deaths located in this research. Abortion is illegal in Egypt and only in obvious cases is the Medical Panel ready to attribute the death to illegal abortion. Occasional cases were clearly spontaneous abortions. One death was attributed to rheumatic heart disease and another to kidney disease. In both cases the spontaneous abortion occurred during the final episode of the disease. But in most cases the etiology of the abortion is not clear. Hemorrhage was the most common cause of abortion death, followed by sepsis.

Trauma predominates (53%) among the nonobstetric maternal deaths. Other causes include a variety of acute and chronic diseases which were not considered to have been aggravated by the pregnancy. One woman died during an appendectomy.

The analysis described here has focussed on causes of death. Analysis of cause by contraceptive status has only just begun and is still limited by the nonblindness of the diagnoses with

This is 16 times higher than the rate in the U.S. (1973) which was 0.16 per 1000 live births. The high rate for the youngest women is probably due both to an increased risk of childbearing in very young women as well as to an underestimate of the age specific fertility rate used in projecting the number of births (Demographic Yearbook 1980, fertility rates are for 1976). This underestimate would decrease the denominator (number of births).

Deaths associated with pregnancy and childbirth were divided into four broad categories: deaths due to abortion (spontaneous or induced), direct obstetric deaths, indirect obstetric deaths, and nonobstetric maternal deaths. The relative distribution of these was provided earlier.

Among the **direct obstetric death** hemorrhage (antepartum or postpartum) was the single most common cause of death (54%), with sepsis a distant second (16%). The third cause of the classic trio, eclampsia, accounted for only 10% of the direct obstetric deaths.

Only two deaths were attributed to ectopic pregnancies, but this condition is often difficult to diagnose; it is possible that some cases reported only as acute abdomen were in fact ectopic pregnancies. All other causes contributed only one to two cases: they include tetanus, probable thrombomolism, and homicide (since the homicide was because of the premarital pregnancy it is coded as a direct obstetric death rather than a non-obstetric maternal death). In some cases the cause was not known, but because of its timing in relation to delivery, it is con-

the broad category of circulatory diseases was the category of other heart diseases, including the ill-defined designation of heart failure. This accounted for 8% of the total deaths.

The next largest category is disorders of pregnancy and childbirth and the puerperium. This accounted for 24% of all deaths (or 21% when the nonobstetric maternal deaths are removed). The majority of these were direct obstetric deaths (13%) rather than indirect (7%), and only 1% were attributed abortion. The causes of maternal deaths will be discussed later.

The third largest category of deaths was trauma (13% of the total), and more than half of these (7%) were burns. No other category of disease accounted for more than 10% of deaths. The distribution by broad categories of disease is shown in Table 2.

Maternal Mortality Rates

Deaths associated with pregnancy or childbirth accounted for 21% of all deaths (or 24% if death to pregnant women that were not due to obstetric causes are included). In addition to accounting for a large percentage of all death, the age specific rates per 1000 live births are quite high :

AGE	Deaths Per 1000
	Live Births
	DEATHS PER 1000
15-19	8.94
20-24	1.80
25-29	1.88
30-34	2.24
35-39	3.98
40-44	3.94
45-49	4.11
Total	2.63

to 1976 for the whole of Egypt. The resulting population of women is then reduced by the proportion not currently married as reported for Menoufia in the 1976 census. The death rate at 15-19 is probably too high due to an underestimate of the proportion married at this age (17.7%) which reduces the size of denominator.

Cause of Death :

The following section refers primarily to the underlying cause of death, that is, the cause designated by the Medical Panel as the main cause of death although this was often not the immediate cause of death. In most cases the underlying cause is clear (as, for example, in cases of trauma, diseases of pregnancy, childbirth and the puerperium, malignant neoplasms, and most infections). It is less clear when the deceased had several disorders at the time of death, and several systems were involved. This is most often the case when heart disease/failure, liver disease/failure, renal disease/failure, diabetes mellitus, and respiratory conditions are mentioned. Thus, figures relating to the first group of conditions should be regarded as more reliable than figures relating to the second group of conditions.

The leading cause of death to women of reproductive age in Menoufia is diseases of the circulatory system, accounting for 31% of all deaths (28% if the cardiopulmonary death are assigned to diseases of the respiratory system instead of to diseases of the circulatory system). Among the diseases of the circulatory system, rheumatic fever and rheumatic heart disease (almost entirely the latter) accounted for the largest part 9% of the total). Rheumatic heart disease was a contributing factor in another 4% of cases. The second largest category within

RESULTS

A presentation of the results should begin with a discussion of the age specific death rates. Because of both numerator and denominator problems mentioned earlier, however, these calculations are not as simple as we might have wished. A variety of approximations were made, and the rates shown below are considered our best estimate at present.

DEATH RATE	
AGE	PER 1000 WOMEN
15-19	2.15
20-24	1.49
25-29	1.90
30-34	1.90
35-39	2.57
40-44	2.18
45-49	3.59
Total	2.17

The numerator used in this calculation is the number of currently married women dying in the given age group. The reported ages have been smoothed, although the deficits at 30-44 are still apparent.

The denominators are projections of the population (neither midyear nor beginning year) of Menoufia for 1981 using the 1976 population reported by the census and projected to 1981 using the same survival proportions that pertained from 1966

- a) The number of married women of reproductive age. What is available from the Central Agency for Public Mobilization and Statistics) is an unsatisfactory projection from the most recent census (1976) of the total number of women (married and single) by 5-year age intervals. Comparable data from the 1966 census is being sought with which to make new projections. In the meantime, we have made a projection of the 1981 population of women aged 15-49 by interpolating the 1976 census of population for Menoufia and national statistics. Two projections have been made, one using age specific mortality rates and the other census survival rates. The two projections are remarkably close and the second is used.
- b) The number of births for each of the study by age of mother. Egyptian birth certificates do not contain mother's age. These data are estimated from age specific fertility rates for the country as a whole.
- c) The number of contraceptors and the number of noncontraceptors. Although the number of contraceptors is theoretically available from clinic statistics, the statistics are thought to contain large errors.

A survey conducted in 1977 (Gadalla et al) showed that 28% of married, fecund women aged 15-44 were contracepting (after improvements in availability of contraceptives). For the purposes of this research we are assuming that 20% of all women aged 15-50 are contracepting, but calculations will also be based on other assumptions.

certain diseases (diseases of childhood, diseases limited to males, and extinct diseases), the expansion of maternal causes, and the addition of an «other» category to each broad category of disease.

In general the ICD rules for classification were followed so far as is possible with the short list. The most serious restriction of the short list with respect to these rules occurred when hypertension, heart failure, and renal failure were simultaneously present. There is a preferred four digit code for this condition, but three two-digit codes were used to describe the condition in this study.

In the case of maternal deaths (i.e., decedent was pregnant or recently pregnant), the first code assigned is always one of the following four : direct obstetric, indirect obstetric, nonobstetric maternal, or abortion related. The actual cause (e.g., hemorrhage, sepsis, eclampsia) is always coded second of later.

Perhaps the most serious problems with the coding (as with the original assignment of cause) lies in determining the first code, the underlying cause. Almost always the determination of the Medical Panel was followed. The most important exception was «heart failure» which was not coded first if another appropriate cause was given.

4. Missing Denominators :

Accurate estimates of the following important denominators are not presently available.

the attending physicians were often available. Obviously some diagnoses are made with a greater degree of confidence than others. There is generally no question at all about traumatic deaths ; questions about maternal deaths relate to whether the death is directly or indirectly to the pregnancy, not to whether it is a maternal death. Similarly, there is little question about deaths due to cancer. The more specific the cause of death, the greater the degree of uncertainty. We are analyzing both specific causes and the causes by broad category of disease, and both are presented here. Obviously one has greater faith in the broad disease categories.

It is extremely difficult to evaluate the quality of the cause of death diagnoses. The Medical Panel are probably in a better position than any group of physicians other than the attending physicians to make the determination since they are familiar with local conditions. Nevertheless, there is probably a tendency to overdiagnose common diseases which in turn increases their prevalence and further increases the tendency to diagnose the disease. Physicians who are more removed from the situation would not share this tendency, but it is difficult to know which group would be closer to the truth.

3. Coding

Here we refer to the coding of the cause of death. All other coding was done in the field by specially trained coders.

In coding the causes of death a modification of the 9th Revision ICD Mortality List of 50 Causes was used. Modifications included limitation to two digit codes, the elimination of

symptom mentioned. This concern appears to have been unfounded and, generally speaking, the combination of symptoms described makes clinical sense. Since the interviews can be with several family members at the same time, there is sometimes disagreement about the duration of a symptom, but rarely about its existence. Complete lack of knowledge about the presence of a symptom is rare, and the only question asked that frequently produces a «don't know» response is for the date of the last menstrual period.

- d) Age reporting : As expected there is considerable age heaping. Ages ending in 0 or 5 are reported by 51% of the cases. No doubt this problem is exaggerated because age is necessarily reported by survivors rather than the women themselves. The unconventional age range (15 to 50) was chosen so that those 48 and 49 years old would be less likely to be incorrectly excluded. There also appears to be a deficit in deaths at ages 40 to 44 and a smaller deficit at 30 to 34.

2. Diagnosis

It was anticipated that a proportion of cases would present unlikely or confusing combinations of symptoms so that the Medical Panel would be unable to make a diagnosis. This proved to be the case only rarely. Further, although only 26% of these women died in a hospital, 87% had had contact with the health care system and the diagnoses of

ries, as expected, are trauma, cancer and pregnancy-related deaths.

Continuing assessment of the quality of the cause of death diagnosis will include blind rediagnosis by a different group of physicians in Egypt, and rediagnosis by a group of physicians in the United States. It is anticipated that Egyptian physicians will overdiagnose diseases endemic to Egypt, and American physicians will underdiagnose diseases endemic to Egypt. It does not appear possible, however, to estimate the extent to which this will occur.

METHODOLOGICAL PROBLEMS

A variety of problems were anticipated, many of which were not realized. Other problems developed that were anticipated less clearly.

I. Data Collection

- a) Coverage : Death are located through the official death registration system. Although initially a matter of concern, death registration appears to be relatively complete.
- b) Respondent cooperation : Only 2 refusals have occurred out of the 1210 families contacted in 1981 and 1982.
- c) Information provided by the families : Initially there was considerable concern that the survivors would not be familiar with the symptoms experienced by the deceased, or they would agree to the presence of every

rare in this population, mainly for religious reasons, and are done only when the police are involved in investigation of the death (homicides, suicides and traffic accidents for the most part).

Because we were looking specifically for deaths attributable to reproduction, the members of the panel were intended to be kept blind as to the contraceptive status of the deceased. The Panel did not conform to this part of the protocol in the early part of the study (although only the Ob/Gyn paid much attention to contraception). For this reason all deaths to women using contraception are being rediagnosed.

Reliability

A ten percent random sample was rediagnosed by the Medical Panel to assess the reliability of the diagnoses. Fifty-six percent had an identical diagnosis at both times, and a majority of the remaining 44% remained in the same broad disease category. The data in Figure 1 and Table 1 describe the discrepancies that were found. A common source of error was a reordering of underlying and contributing causes (both in cases where the major disease category change and those in which it remained the same).

A comparison of the marginals in Table 1 shows that there is very little difference in the overall effect of changes in diagnosis, even in those categories that are least stable. The largest difference is in disease of the circulatory system which increases slightly from 33% of all deaths at the first diagnosis 36% of all deaths at the repeat diagnosis. The most stable category

of the deceased. The governorate has eight countries, one of which contains a reasonably large town. Initially interviewers waited until the end of the traditional 40-day mourning period to call on the family of the death woman, but soon discovered that this was not necessary; the average interval between death and interview was 30 to 40 days. The husband was the most likely person to be interviewed (43%), but in 43% of cases more to see (and were usually permitted to keep) unused medicines, than one person participated in the interview. Where possible, data were also collected from hospitals and health centers where the deceased had been treated.

In addition to background data on a variety of socioeconomic variables, series of questions were asked about specific symptom including pregnancy status. Interviewers also asked to see (and were usually permitted to-keep unused medicines, prescriptions, care instructions, and X-rays.

After being checked for completeness, the interview schedules were given to a Medical Panel for diagnosis. The Medical Panel consisted of five local physicians : an obstetrician-gynecologist, an internist, a pathologist, a specialist in infectious diseases, and the Director of Family Planning of the Governorate Department of Health. Members of the Panel individually made tentative diagnoses of the causes of death; then at biweekly meetings the diagnoses were discussed and confirmed. Some cases generated a great deal of discussion; others required almost none.

It should be remembered that the diagnoses were made by physicians who had no contact with the deceased, although they did on occasion have access to clinical records. Autopsies are

3. Major causes of death in this age group are trauma and maternal deaths, each of which presents few diagnostic difficulties.
4. We are looking at rather broad categories of disease. For example, we wish to determine whether a death is due to heart disease in general, rather than in distinguishing between ischemic or rheumatic heart disease. Although we do look at specific causes of death, our conclusions are drawn from the broad categories.

RESEARCH METHODS

Deaths to married women aged 15 to 50 years in the governorate of Menoufia in the Nile delta were located through the vital registration system. The total population of the governorate is 1.7 million. Vital registration is reasonably good in Egypt (NRC, 1982), and deaths are less likely to go unregistered in this age group than among the very young or the very old. In the two years for which we are presenting data (the study is presently in its third and final year of data collection) only one unregistered death was found.

Fifty was used in preference to 49 for the upper limit of the age group because of substantial age heaping in this population. Several deaths were registered as being in the appropriate age group, but were found at interview to be older 50 years.

Registered deaths were identified on a monthly basis and assigned to interviewers according to the country of residence

developed countries compare with those in developing countries ?

3. What are the major causes of mortality to women of reproductive age in areas where medical care is scarce ?

The design is an original one in which causes of death to married women of reproductive age are determined from data collected by nonmedically trained persons who interview the families of the deceased. To our knowledge, this method has been tried rarely, if ever. The research was undertaken at two sites, one in Indonesia and one in Egypt; this paper reports on the data from Egypt. Included in this report are 1135 deaths from 1981 and part of 1982. The purpose of the research is to determine the relative incidence of deaths due to reproductive causes and nonreproductive causes.

There is a wealth of literature describing the validity of cause of death diagnoses made by clinical assessment only (i.e., without benefit of autopsy). In this project, despite the fact that almost no autopsies were done, various factors are operating in our favour because of the age of the decedents.

1. A significant part of the difficulty in making diagnoses lies in differentiating between multiple causes. This problem is reduced when young people are the decedents; they are less likely than elderly people to have more than one disease.
2. The age of our decedents (15 to 50 years) is also to our advantage in that, unlike infants and children, they are articulate and tend to communicate their symptoms to family members or to medical care providers.

approximately 40 times that of the United States (Potts, 1983). Tietze showed that barrier contraception with early abortion. Dack-up is the safest form of fertility control in the United States. In many developing countries, legal (and therefore safe) abortion is not available ; consequently mortality from illegal abortion is often high (though underreported). Thus, in a risk/benefit analysis of contraception, the pregnancy side of the equation carries much higher risks within the developing world.

On the other side of the equation, contraception may also carry higher risks, although this is less clear and may vary with method of contraception. With respect to oral contraception, some of the risk factors associated with oral contraception in Western women (obesity and smoking) are far less common among women in developing countries; on the other hand, oral contraceptives are distributed with less medical supervision in many cases. In the case of intrauterine contraception, the major life-threatening risk is ectopic pregnancy which is more likely to be fatal in a developing country for a variety of reasons. Further complicating the issue is the fact that countries where the mortality is highest are often those where it is least accurately reported (if reported at all) both in terms of the number of deaths (percent registered) and the cause of death.

The research described here was designed to address these unanswered questions.

1. How can the relative risks and benefits of contraceptive use be best evaluated ?
2. How do the long-term side effects of contraceptive methods in

**CAUSES OF DEATH TO WOMEN
OF REPRODUCTIVE AGE IN EGYPT**

by

**Judith A. Fortney, Sanaeya Saleh,
Saad Gadalla, and Susan M. Rogers**

Introduction :

The population in 1976 of Tietze and his colleagues' article on the morality associated With the control of fertility (Tietze et al., 1976), and the recent article by Sachs and his colleagues on reproductive mortality in the United States (Sachs et al., 1982) are especially important milestones in the assessment of the Safety of contraception in the developed world. The findings for these studies, however, cannot be extrapolated to developing countries. There are many important differences between developed and developing countries which affect contraceptive decisions including availability of medical care (particularly maternity services), level of infant mortality, and alternative careers for women.

In assessing the risk-benefit ratio of contraception, the advantage and disadvantages of the contraceptive method used as well as the disadvantages of pregnancy must be considered. Probably the most important component of the risk-benefit ratio is maternal mortality which in many developing countries is very high. Although rates are difficult to obtain, it has been estimated that Bangladesh, for example, has a maternal mortality rate

12. Knamiller, G. W. and Obeng-Asomoah, J. «The child in the community — Ghanaian children perceptions», *The Journal of Environmental Education*, 10, 1979, pp. 21-27.
13. Balcomb, J., *Breakthrough at Machakos*, The Situation of Children in the Developing World. A report for UNICEF at the conclusion of the International Year of the Child.
14. Anderson, L., *Schooling and Citizenship in a Global Age : an Exploration of the Meaning and Significance of Global Education*. Indiana University 1979, pp. 22 and 29.
15. Alger, C. F. and Hoovler, D. G., *You and Your Community in the Third World* (Field Test Edition). Consortium for International Studies Education. Ohio 1978.
16. Becker, J. M. (ed.), *Schooling for a Global Age*. New York 1979.
17. *Unterrichtseinheit Entwicklungspolitik*.
 - Fuer den Lehrer : Arbeitsheft mit Arbeitsblaettern, Folien und Farbdias.
 - Fuer Schueler : Broschuere mit Entwicklungsprojekten. Poster.
18. *Life and Environment (1979)* (The European Community School Network on Environmental Education. A report on school projects), O'Brien Educational, 11 Clape Street, Dublin 2, Ireland.

3. Tinker, J., «Third World trades in hazardous waste», *New Scientist*, 7, 1980, pp. 379-380.
4. Johnson, pp. 1-2.
5. UNICEF : Final Report, Conference of Ministers of Education of African Member States, Lagos, January 27 - Feb. 2, 1976, p. 35 (Paris 1976) and UNESCO : Final Report, Regional Meeting of Experts on Environmental Education in Africa, Brazzaville, 11-16 September 1976 p. 26 (Paris 1977).
6. Knamiller, G. W., «Environmental education and the Third World», *The Journal of Environmental Educational*, 10, 1979, pp. 7-11.
7. Cf. the concept of «self-reliance» developed by President Nyerere of Tanzania, in *E + S* 1/1984.
8. Hawes, H. *Curriculum and Reality in African Primary Schools*. London 1979.
9. Consumers Association of Penang, 27, Jalan Kelawei, Pulau Pinang, Malaysia.
10. Fiji National Youth Council, 208 Waimanu Suva, Fiji.
11. Knamiller, G. W., «School-based environmental monitoring in developing countries», *Science Teacher*, 23, 1979, pp. 41-45 and 48-62.

of their local environment and then share these materials with each other through international teacher seminars and exchange visits. Some of the themes already developed at the various net work schools are tourism, shelter, food, the wealth, insect menace, a dam and a valley, city life and so on. This is a programme that establishes direct contact between European countries at the grass-roots school level. There would seem to be great potential here for setting up similar network between Northern schools and schools in developing countries. The idea of sharing work done on local environmental issues is a positive link which emphasises the wider community of children — common curiosity and interest, common investigatory processes, common discoveries, and indeed the common tasks of development in environmentally responsible ways. Children and teachers would be participating in one another's environmental lives.

There are many good materials, projects and ideas around. But the big task is getting them to the people, making educators aware of them and willing to use them. This is the challenge for the North and the South, for the developed countries in terms of global awareness, for the developing countries in terms of relevant environmental education programmes, and for both to explore ways to share each other's environmental concerns. How else can cultural environmental empathy be achieved ?

NOTES AND REFERENCES

1. Johnson, B., «Banking on the biosphere», Development. Forum, 6, No. 7, 1978 p. 1.
2. Cf. Brisbois, G., Kultur und Entwicklung. DES, Bonn: 1983.

teaching packets relating to a futuristic approach to life styles and environment; the Intercultural Studies Project in Sydney has produced a set of materials called «Seeing It Their Way» which studies the misconceptions assumptions and attitudes that the outside world has about Asia and suggests ways to modify these views; the Centre for World Development Education in London has put together a set of materials called «The Development Puzzle : A Sourcebook For Teaching About the Rich/Poor World Divide and Efforts Towards One World Development». These last-named materials are directed specifically towards helping British people become aware of environment-development problems and opportunities in poor countries.

One of the most exciting possibilities in terms of establishing environmental education contact between cultures comes from the work of the European School Network on Environmental Education (18). Under the sponsorship of the Environment and Consumer Protection Service of the Commission of European Communities, a network of schools has been set up to exchange information on experience gained in pilot primary Schools. The aims of the Network are :

- to enhance the quality of environmental education in the schools through mutual coooperation and learning from each other's experience ;
- to collect, test and disseminate environmental education materials for schools in their own countries and for the schools in the network.

Children and teachers in the pilot schools study some aspect

Some of the content and perhaps even the method of global education is for instance by borrowing a personalising technique, for example :

«I awake at 6 : 30 a.m. to the ringing of an alarm clock ..
Stop : You have encountered the international. Your clock is a product of the Sony Corporation, a Japanese-based multinational corporation. The clock was assembled in a Sony plant in Brazil from component parts produced in Japan, Mexico, and Germany. It was shipped from Brazil to the United States in a Greek owned ship manufactured in Sweden, licensed in Liberia, and staffed by a Portuguese crew (14).

It is this 'globalness' of the contemporary physical and social world and its relationship to self, not atypical of the routine, everyday experience to self, not atypical of the routine, everyday experience of a very large number of people who by chance reside in the affluent, developed countries, that we want to make people conscious of (15).

Development curriculum efforts have increased tremendously in the 1970s and are now beginning to do the landscape of many developed countries (16). To mention only a few; the Ministry of Economic Cooperation in Bonn has produced a set of materials in an attempt to enlighten German pupils on the significance of development work in developing countries (17); the Centre for Latin American Studies at the University of Florida has produced a series of incomplete case studies which project North American students into decision making situations in an attempt to place them in the shoes of Latin Americans; the Centre for Global Perspectives in New York has produced

nal systems the world over -- particularly in poor countries where education so dramatically means social and economic mobility for a few academically successful individuals.

Another major area for research and development revolves around the issue of inter-ministry co-ordination. What is the state of the administrative machinery necessary for implementing integrated development projects and where does environmental education at all levels fit into this ?

THE ENVIRONMENT EDUCATION LINK BETWEEN DEVELOPED AND DEVELOPING COUNTRIES :

To find what the developed countries are doing in environmental education as it relates to Third World countries we must look at the expanding area of global education. Here one discovers elements of eco-development and the North-South dialogue under such headings as education for international understanding, education for a global community, planetary education, world-centred education and development education. The underlying aim of these programmes is to help people to become personally aware of the way in which our individual actions, multiplied by millions, affect all of human kind. It is education away from nationalism or even internationalism. It is not the old «area studies», which seem to achieve little beyond the reinforcement of ethno-centrism and negative stereotypes. And it is not simply a world approach to ecology. Rather it is education towards world citizenship in an interdependent global community and empathy on such issues as food resources, the multinational companies, poverty, conflict, the new economic order, alternative life styles, alternative technologies and so on.

Those who wish to assist in the development process must now start doing things with people, not for them. Most crucial to the participation issue is an attitudinal change on the part of indigenous development experts and local people alike. Both must believe that the knowledge and experience of local people are not a cultural barrier to overcome or a knowledge vacuum to be filled, since local people hold useful perceptions of the interface between local phenomena and socio-economic development issues in the community, and for years have been quite accurately and reasonably identifying problems and making decisions based on the knowledge available to them.

If we think of environmental education programmes in developing countries in terms of local problem identification and participation in decision-making and social action, many questions for research arise. First among these, I believe, is environmental perception. What do people, children included, do ? And what knowledge, perceptions and insights do they have about what they do ? What is the nature of the decisions they make ? Why do they make these and not others ? How do they make them ? The answers to such questions are at the heart of environmental education planning.

In terms of school based environmental education programmes we must find out how receptive local people are to children doing local studies. All too often parents feel that school work should be confined to classroom. The attitudinal stance of communities must be known and taken into account. Also for such field studies to have academic credibility they must be examinable by the official external examining body, for certificates and selection for further education are synonymous with education.

such an important question, why hasn't it been brought to the attention of the elders ? If wild pigs root out our crops or if any calamity threatens, a meeting of the elders has to be called. When the issue at stake is the lives of our children, the elders should be consulted.» After considerable discussion, where several men complained that a nutritional education was confined to the MCH clinics, Munide suggested that young intelligent secondary school students should be trained as nutrition educators to give talks and demonstration in each village where both men and women could attend. They asked for assistance from the medical staff at the University of Nairobi, and as a result after 18 months the rate of young child malnutrition dropped from 55 to 23%, while the other parts of the district the rate had risen in the same period. The key that unlocked that door was full community consultation.

I vividly remember sitting with parents in Qatana, Syria, talking about environmental education possibilities for the local primary school. At one point in the discussion, one parent asked, «I'm digging a new well. How far should it be from my latrine ?» That puzzled me and my colleague from Damascus university. We stumbled around a bit mentioning slope of the ground, how deep the well was going to be and so on. Obviously frustrated with our vague response, the man blurted out, «You are learned men, why can't you tell me » Here was an environmental concern, arising from a real person with a real problem. Its solution did not require additional materials, only some basic knowledge. Should not this kind of thing be part of the environmental educational programme in Yonibana schools ?

pean and North American counterparts. Quite simply poor children, particularly the rural poor, accompany their mothers and fathers to work. They see their parents making environmental decisions. For in some sense poor rural people are on the front line of decision making about resource management. There are few laws regulating the cutting down of trees, on the whole individuals are free to make this decision. There are not visiting nursing sisters to assess the progress of new born babies; individual mothers and perhaps grandmothers do this, and make their own decisions about the health of their babies. There are few social security or unemployment or child allowance schemes other than those which individual families establish for themselves.

Surely this participatory environmental experience is fertile ground for the development of locally based environmental education programmes. Here the design of materials does not start in some curriculum centre but, as is the practice of the Environmental Training Centre in Dakar, in rural villages and urban shanty-towns, with the children, teachers, parents and community leader who inhabit them. Surely the people, not just the experts, should have a say in the content and in the methods. John Balcomb, the chief of UNICEF's Information Service in Nairobi, reports from four villagers around Machakos where the rate of child malnutrition had been cut by one-third as a result of a plan suggested and implemented by the villagers themselves (13). At a local council meeting the problem of Kwashiorkor was raised. The women present recognised the symptoms of the disease as explained by a UNICEF representative, but it appeared that none of the men knew about the disease. An elder farmer called Muinde stood up and said, «As this is

water, water consumption rates. The children also know a tremendous amount about firewood, the local varieties, their burning qualities, who gathers it, where to get it, how much you can sell it for, local industry use, charcoal making. Two children in Ghana, for instance, not only named some 14 different woods, but listed them in a hierarchy according to their burning qualities (12). The children know many food crop pests, both animal and weeds. They participate in local attempts to control them, including the sometimes indiscriminate use of chemical deterrents.

The children have a great deal of inside knowledge about local small scale industries. Many of their families engage in these. The children help with the work and often sell the products. Children have a lot of experience with babies, infants, particularly 1-5 year olds. They carry them, play with them, care for their toilet, cook for them, feed them. Surely their knowledge and interest can form the basis for several essential studies for which there is at present little local information — infant nutrition studies, weaning practices, toilet practice as related to water and food consumption, immunisation rates, simple child development studies and even infant mortality rates. In short, children's experience can provide starting points for a whole range of monitoring studies which require relatively simple data gathering and analysis techniques. Such environmental information is basic for integrated development planning at local and national levels.

The children's natural environmental knowledge is so great in Third World countries because they directly participate in the family business of survival, much more so than their Euro-

Asian Environment (9). The Fiji National Youth Council is a coordination body of 15 national voluntary youth organisations and 5 district youth councils with over 500 clubs serving the development of over 70,000 young people. It publishes the monthly journal, «Youth Action», which considers local environmental issues form a local problems among young people to how youth can help in taking technology to villages. It has set up a youth project loan scheme for projects like vegetable and livestock farming, handicraft industry and so on (10).

An idea of great potential is school-based environmental monitoring, where the need for local environmental resource information required for development planning and children's out-of-school experience can be linked through school learning (11). There is a dire need in developing countries for a comprehensive investigation of other environmental resources; yet the infrastructure necessary for gathering environmental data is not well established. It seems reasonable that through field studies integrated into on-going academic programmes, children could provide an initial screening of environmental resources information at the local level. Such efforts could build on the children's own wealth of local experience. Rural children have a great of knowledge about local water resources; for instance, where the best quality drinking water can be found at any time and according to the season of the year. It is from a very early age that these children draw water and carry it home.

This out-of-school experience provides an excellent basis for extending their knowledge through such hydrological monitoring studies as water table levels, the amount of rainfall, river, stream and spring water levels, time energy costs for getting

the children help him gather information about how many babies in the community are inoculated against measles, and then campaign for an immunisation programme. In general there are few examples of attempts to relate school work to community work (6).

There are some however. In Sri Lanka, Tanzania (7) and Belize, for instance, schools at all levels are encouraged to establish production units and if possible to become self-sufficient. Students grow vegetables, raise livestock, and market them. They do craft work and cottage industry, again producing and selling. For years school children in developing countries have participated in literacy campaign and census taking. Some teachers' colleges are developing basic education curriculum and training their students for community development as well as for classroom teaching. For example, the Primary Teachers for Rural Areas Project at Bunumbu in Sierra Leone is involved in such community-based schemes as nutrition education, apprenticeship schemes, brick-making for home improvement and so on. As part of their training, students are engaged in helping villagers to identify local needs and providing assistance in such areas as water resource development and training local sanitation officers (8).

Also, non-governmental organisations dealing with environmental issues are springing up in many Third World countries. The Consumer Association of Penang in Malaysia is involved in consumer and environmental education and in working with rural communities affected by environment problems. It publishes a monthly new-letter and has produced some very useful materials including an excellent film called, Crisis in the Malay-

under different rubric : life-skill education, basic education, non-formal education, rural education and so on. What is common about all of these programmes is that they are all practical in nature with the aim of helping people to gain knowledge, skills and commitment to improve their condition in life, or their environment. However, educators do not want to hear about another academic discipline that has to be squeezed into an already overloaded curriculum. So in curriculum development centres, though not often in schools so far, environmental topics and indeed activity outdoor methods are laudably infused into all subjects areas, particularly in science and social studies. Such topics as these are beginning to appear : water and health, food habits and protein production, problems of land use, houses and the people who live in them, science from the rice paddy, and so on.

Much of this work, however, like environmental education in some North European countries, considers the local environment as a kind of zoo or social history museum where observations are made, recorded and possibly analysed to define trends. This opening of classroom doors during school hours is in itself quite a change in focus, for schools in developing countries are institutions largely isolated from the life surrounding them. But most environmental education programmes stop here. It is rare indeed to find programmes that centre on local problems, on decision making and ultimately on social action. A trip to the local water works may be encouraged, but the children seldom pursue the problem of how much time and energy it takes their families to collect water each day or ask, what can be done to improve our water supply. The local health dispenser may be invited to talk at the school; but it seldom happens that

environmental protection in their developing country operation. It is to be hoped that aid granting agencies from developed countries and business concerns are learning. It is also to be hoped that the recipients of their investment are also learning, for they should have much more power than they do at present to say how external money is to be spent. But more to the point is the matter of developing countries becoming more introspective in devising development strategies which are in harmony with their natural and social environments.

ENVIRONMENTAL EDUCATION IN DEVELOPING COUNTRIES :

Surely the content of environmental education programmes conceived in developed countries should not be transplanted in the developing countries. It is about pollution, overconsumption, recreation, and conserving the rural past. The environmental education efforts of developing countries should focus on how to use local resources and socio-economic systems for providing basic needs and for increasing production, distribution and consumption.

What is potentially so appealing about environmental education in Third World countries is that it challenges each country (indeed each region and local area) to look at itself, «to adapt educational systems,» as the Ministers of Education of African Member States recommended in 1976, «to the real problems and preoccupations of the community,» and to develop a curriculum that is integrated within their environments (5).

But what in fact are developing countries doing in environmental education ? There is a tremendous amount of activity which, although closely related to environmental education, goes

DEVELOPMENT-ENVIRONMENT IN DEVELOPING COUNTRIES :

Ibrahim, a peasant from Sudan, is busy hacking down the rest of a forest, not to open ground left fallow for planting but to accommodate the ever increasing demand for firewood in the cities. It is relatively lucrative work, so he does not grow much rice any more. He buys imported Carolina rice, and he can now also buy a radio, and school uniforms for his children; but he has to haul wood farther each day as the forest creeps away from his house. In this process the land is left untended and subject to erosion. This development-environment relationship is a dynamic process, repeated thousands of times in a hundred different varieties, affecting millions of individual lives.

In the past little attention has been paid to the development-environment relationship in developing countries. Some of the best intended foreign aid schemes did not consider the short-term, and certainly not the long-term, environmental impact of its projects. Deforestation resulted in eroded hills, and an increased use of chemical insecticides and fertilizers and tractors robbed the poorest people of their land and put them jobless in urban shanty towns; cash-crop schemes resulted in people abandoning food crop production and relying on imported food. The International Institute for Environment and Development's report, *Banking on the Biosphere ? The Environmental Policies and Practices of Nine Multilateral Aid Institutions*, makes the point that now it is critically urgent that development agencies focus on integrated solutions to environmental-development conflicts and ensure that their projects do not ignore the frailties or fail to exploit particular strengths of environmental systems (4). It must be added that entrepreneurs in the private sector must also — in their interest — be aware and become responsible for envi-

tries was a result of their almost total control over the means of production. They had the technology, the capital and their own resources, but also those of their colonies and neo-economic colonies. The developed countries had also their own substantial market. There was enough work for all, jobs were plentiful. But that is no longer the case. The market in the developed countries is dwindling, affecting employment. The Third World countries, however, offer a tremendous market potential ; but obviously they cannot buy agricultural products and manufactures from the developed countries if they are poor. This is worsened when the developed countries complain about the flood of cut-price imports produced by cheap labour in Third World countries. Another problem looming is the export of toxic wastes from developed countries to developing countries and the increasing deforestation in the latter whose environmental controls are often weak or non-existent (3)

All of this is explosive stuff, the stuff that threatens world peace. Not that the poor are going to invade the developed countries. But scarcity, environmental degradation, lack of access to markets of the developed countries and growing social and political polarization in developing countries mean that civil wars and international conflicts may become more frequent. These are world-wide concerns affecting for instance the Egyptian peasant in his thatched mud hut and the German car mechanic in his three bedroom 'semi', or at least their children. This is the reason for a North-South dialogue a dialogue concentrating on the central issues of poverty and inequality. And this dialogue is bound inextricably with the environment-development relationship. We cannot discuss economic deprivation or development without also talking about environmental protection through education.

state of affairs. traditional social structures are cracking and cultural identities are undergoing severe strain (2).

In striking contrast the developed countries overproduce and overconsume. They spend most of their conscious environmental energy on the ethics and technology of how to handle the physical and social waste of their affluence. They are so rich in fact that they are even beginning to ask, «How much is enough?»

The first question that arises from this great economic disparity between the developed and developing countries is, why should the developed countries be concerned about the environment of poor people in developing countries? This is a political-economic question, perhaps even a moral one. The second question is, what is the direction of environmental education in developing countries? This is an educational question that helps to re-examine environmental education concerns in the light of global perspectives. The third question relates to the first two, what is the link between the North-South dialogue and environmental education?

WHY SHOULD THE DEVELOPED COUNTRIES CARE ABOUT MENTAL EDUCATION?

The quick and perhaps simple answer is that the one-quarter of mankind who live in relative comfort should be morally concerned about the other three-quarters of humanity who live in object poverty. But if self-interest is to be the major guide then the North must look closely at the development-environment relationship in the Third World because it is already affecting the North itself. After the Second World War, particularly in the 1950s and 1960s, the economic miracle of many developed coun-

Development and North — South Dialogue :

An Educational Approach

By :

SAMI ALRABAA (*)

INTRODUCTION :

The major difference between the developing countries and the developed ones is that the former are staggeringly poor and the latter are widely rich, at least in economic terms. The environmental problems of the developing countries are the result of their poverty, those of the developed countries are the result of their wealth.

The mass in developing countries do not have enough nutritious food, adequate health services, enough clothing and shelter, good water or education or job. «In simply trying to survive,» as Brian Johnson at the International Institute for Environment and Development puts it, «the poorest are busy at work destroying their own fragile and threatened life support systems» (1). They are over-exploiting their soils, over-grazing their grasslands, decimating their forests, while bowing to the economic pressures of Northern conglomerates who exploit their natural resources. Some developing countries are spending their utmost environmental energy trying to create wealth. In this

* Faculty of Sociology, Bielefeld, Federal Republic of Germany.

Biennial Review of Anthropology. Stanford : Stanford Univ.-
Press.

Selsam, H., Goldway, D. Dynamics of Social Change NY : Int.
Pub.

Selsam, H., Goldway, D. and Martel, H. (ed.) 1975 : Dynamics
of Social Change NY : Int. Pub.

Terray, E. 1972 : Marxism and Primitive Societies : NY : MR.

1975 : «Classes and Class Consciousnes in Abren Kingdom of
Gayman» In Bloch's (1975) — above.

- 1974 : «What the Friends of the People Are ? » In Marx, Engels and Lenin (1974).
- 1976 : «The Teaching of Karl Marx.» NY : ni. Pub.
- Lukacs, C. 1971 : History and Class Consciousness. Mas : The MIT Press.
- 1972 : «Labour as a Model of Social Practices» In New Hungarian Quarterly Vol. 13 (47)
- Maquit, E. «Nicolaus and Marx's Method of Scientific Theory. In the Grundrisse», In Science and Society, Vol. VLI (4).
- Marx, K. 1904 : A Contribution to the Critique of Political Economy. Chicago : Kerr.
- 1970 : The German Ideology N.Y. : Int. Pub.
- 1967 : Capital (three volumes). N.Y. : Int. Pub.
- Marx, K. and Engels, F. 1975 : «Selected Correspondence» : Materialism, NY Int. Pub.
- Marx, K., Engels, F. and Lenin, V. 1974 : On Historical Materialism NY : Int. Pub.
- Meillassoux, C. 1972 : «From Reproduction to Production». In Economy and Society Vol. 1 (1).
- O'Laughlin, B. : «Marxist Approaches in Anthropology». In (ed)

- Friedman, J. 1974 : «The place of Fetishism and the Problem of Materialist Interpretations». Critique of Anthropology Vol 1.
- 1976 : «Marxist Theory and Systems of Total Reproduction. Critique of Anthropology» Vol. (5).
- Giddens, A. 1973 : The Class Structure of Advanced Societies. N.Y. Harper and Row.
- Godelier, M. 1977 : Perspectives in Marxist Anthropology. Aondon : Cambridge University Press.
- 1977 : The Ideal Element in the Ideological Ms.
- Hilton, R. (ed.) 1976 : The Transition From Feudalism to Capitalism, London : NLB.
- Hindess, B. and Hirst, P. 1975 : Precapitalist Modes of Production. London Kegan Paul.
- Jay, G. 1975 : Development and Underdevelopment. NY : St. Martin's.
- Lefebvre, H. 1968 : The Sociology of Marx : Ny : Pantheon Books.
- 1974 : Dialectical Materialism, London, Jonathan Cape.
- 1976 : The Survival of Capitalism : Reproduction of the Relations of Production : NY. St. Martin's.
- Lenin, V. : The Development of Capitalism Via Russia. Moscow : FLPH.

References

- Althusser, L. 1970 : *For Marx*, N. Y. Vintage Books.
- 1972 : *Lenin and Philosophy : and other essays* N. Y. MRP.
- Amin, S. 1975 : Review of «The Modern World-System» by Wallerstein, E. in MR Vol. 27 (f).
- 1977 : «Universality and Cultural Spheres» ; in MR Vol. 28 (9).
- Bloch, M. (ed.) 1975 : *Marxist Analyses and Social Anthropology*. NY. Wiley.
- 1977 : «The Past and the Present in the Present» *Man* (12).
- Brewster, B. 1976 : «Fetishism in Capital and Reading Capital» *Economy and Society* Vol. 5 (3).
- Carver, T. 1975 : «Commentary» In *Texts on Method*. N.Y. Barnes and Noble.
- Farris, J. 1975 : «Social Evolution, Population and Production» In Polgar, S. (ed), *Population, Ecology and Social Evolution* Paris : The Hague.
- 1977 : «Ideology in Classless Societies : Theories and Problems». Ms.

- 5) The hypothesis needs more work and supportive material.
- 6) In «primitive» societies the individual's appropriation of nature is mediated by the community. The individual's relation to land and soil, to earth, as the property of the labouring individual, is instantly mediated by naturally arisen, spontaneous, more or less historically developed and modified presence of the individual as a member of a commune. (Marx, the Grundrisse, 1973, p. 485).
- 7) The author of this paper argues that the concept of «social consciousness» is more adequate than the concept of ideology as used by most of the Marxists, especially in the case of religion. For more details on the criticism of ideology and explanation of social consciousness see the author's dissertation : Idris S. El Hassan «On the concept of Ideology : The case of religion in Northern Sudan. University of Connecticut 1980.
- 8) The terms justification and explanation are not used in the sense of implying any kind of conspiratorial theory.
- 9) Godelier attributes dominance of kinship to its universal function — as a social way of organization for a natural element, biological reproduction — provided that it functions as a social relation of production (Godelier the Ideal Element Ms).

NOTES

- 1) See Struik (ed) «The Economic and Philosophical Manuscripts» — in that introduction there is a brief section on difficulty of terminology and concepts in Marx (a possible source for that, at the time of the manuscripts, is the Hegelian language). Also see Cook, «Value, Price ... to see how a key term and concept like 'commodity' is not completely clear in Marx's usage.
- 2) For the concept of transparency and opaqueness see Lefebvre, «The Sociology of Marx or Amin's Review of Wallerstein's The Modern world System; also for examples of transparent relations see Marx Capital Vol. 1.
- 3) Some Marxists prefer to retain the term «exploitation» for «class societies» only, meaning societies where there are antagonistic social relations of production — according to this view there are classless societies (f. Faris, 1977). However, the way I understand the Communist Manifesto (see Marx, Engels, Lenin, On Historical Materialism) is that there are no classless societies since the beginning of the recorded history of man.
- 4) Except for the cryptic footnote in Capital vol. 1 which reads: «... it is the mode in which they gained a livelihood that explains why here politics, and there Catholicism, played the chief part» (Marx Capital Vol. 1. p. 82).

In non-capitalist formations where nature/humans is at such a level that human's control of nature is not great and human / humans relations is not developed to the extent it has been achieved in capitalist relations (where labour is completely free i.e. sold and bought as a commodity) there is room for domination of non-economic elements. What element will be dominant depends on the level reached by either of the two relationships (nature/humans and humans/humans; see Lefebvre 1965 and Godelier 1977). At the stage when the productive forces are rudimentary and social relations do not exhibit great inequality one would expect kinship to dominate (6). With increasing inequality that requires «justification», religion (which could have been a form of consciousness before) (7) would take over (Godelier 1977). However when inequalities reach a point where kinship or religion can no longer «explain» the increasing gap between sections of society, politics and use of power become more suitable (8). Thus, dominance of certain superstructural elements is really decided by material and social conditions and not because of some inherent universal functions these elements may have (9). The dominance of any of these elements is necessarily represented by dominance of its institutions. Mere presence of religious and kinship institutions, where they are not dominant, can be attributed to their function as form of consciousness.

To recapitulate, in the capitalist mode of production the economic, as a theoretical category is both determinant and dominant; in non-capitalist modes it is only determinant (conditioning and decisive) in the final analysis. This corresponds to the role of the economy in actual concrete social formations — in which case class relations, which are necessarily economic in content, reflect the economic conditions.

my does not (as exchange economy) touch every other non-economic social relation. In other words, in non-capitalist formations some non-economic elements — such as kinship, politics, religion, etc. — can be identified to be more effective than economic relations in regulating social interaction between people. Why can non-economic relations assume dominance in non-capitalist formations ? One possible answer is because of the transparency of the economic relation in those formations (2). The relation of exploitation (3) (appropriation of the surplus in the form of tribute, for example — Amin, 1975 : 44) is transparent in that it is simple and readily intelligible for the participants. In which case, non-economic components are required to ensure the reproduction of the social relations of production (Cf. Althusser, 1972). This is the origin of the dominance of these superstructural components. But it might be asked further : why we find politics in one case, religion in another and kinship yet in a third. This is a hard question to answer. Though there may be tentative answers.

Marx's knowledge and writings on non-capitalist formations are those of 'a well-read layman' (Hobsbaw 1975 : 20). His historical knowledge was thin on prehistory, on primitive communal societies and on pre-Columbian America, and virtually nonexistent on Africa (op. cit. 26). Besides, his main interest was to analyse the laws of motion of capitalist society (Lenin, 1976 : 22). In all of his writings, as a consequence, Marx never tried to answer the question why particular forms of the super-structure can be more dominant than others (4). But since we theorize that it is the mode of gaining livelihood that explains the form of dominance we are investigating, we may suggest the following hypothesis : (5).

the production process; and production has not to be premised on circulation (which is the case in Capitalism) (3) The reproduction of the producers is not conditioned by exchange.

Marx summarizes the difference between capitalist and non-capitalist social formations in the following passage :

«It is evident that in all forms in which the direct labourer remains the possessor of the means of production and labour conditions necessary for the production of his own means of subsistence, the property relationship must simultaneously appear as a direct relation of lordship and servitude, so that the direct producer is not free .. the direct producer, according to our assumption is to be found here in possession of his means of production, the necessary material labour conditions required for the realization of his labour and the production of his means of subsistence ... Under such conditions the surplus-labour for the nominal owner of the land can only be extorted from them by other than economic pressure, whatever the form assumed may be» (Marx, 1967, 111 790-791).

Most of the problems of applying theoretical categories specific to capitalism to non-capitalist formations emerge when 'economy' (as segment of the social formation, (Cook, 1977) is involved.

In capitalist social formations the economy is dominant in that reproduction of the total system is largely governed by the laws of exchange-value. Of course even in non-capitalist formation, society could not survive without economy; yet, the econo-

dity exchange, and freedom of labour from all non-economic constraints.

In the capitalist mode of production, surplus labour is appropriated as surplus-value by capital from labour in the process of production. The true value produced by labour is greater than the value of those commodities that made up the wage-bundle of workers (V) and the value of the means of production used up in the production process (C). The extraction of this surplus value depends on particular historical conditions (exchange as the dominant form of the economy ; existence of wage — labour as a commodity (the separation of workers from their means of production etc.)). Appropriation of the social production of labour by capital is a pre-condition for the immediate — reproduction of the direct producer. As all products (commodities) take a value from capital, as a social relation, appears as the necessary pre-requisite for all production — including individual reproduction. All of these elements and conditions are not found in non-capitalist modes of production.

In non-capitalist modes of production the producer is not separated from the means of production. The serf owns the instruments of work and pays rent for the land he 'possesses'. Production is largely for use value and not for exchange ; though commodity production and exchange did exist. Here the formula of commodity circulation is CMC i.e. a commodity is sold to get money to buy another commodity for the purpose of consumption. This is due to the fact that there is full integration of the producers with their means of subsistence, and the control they have over the products of their labour. Thus, (1) there is no surplus value to be extracted (2) the circulation process is separate from

etc. — implies that social forms are determined by the productive process, by the organization of the immediate work processes, or by 'fundamental distribution' i.e. social form of appropriation (Friedman 1976 : 3). The notion of total reproduction encompasses both production and distribution of the members of society among the various types of production : agriculture, industry etc. It does not primarily deal with partial processes in social formation (e.g. production processes, technical division of labour, etc.), or some theoretical categories of historical materialism to the exclusion of others. For, what is actually meant by reproduction is reproduction of the means of production, of labour and of social relations in general (O' Laughlin, 1975). This implies that analysis should deal with infrastructural as well as superstructural elements at the same time (with the primacy of the social relations of production). As Marx put it the production of material life conditions the social, political and intellectual life process in general'.

Utility of Concept of Reproduction for Analysis of Capitalist and Non-Capitalist Formations :

Though the decisiveness of the economic conditions is generally true for all social formations, the concept of reproduction requires differential modes of analysis for capitalist as compared to non-capitalist formations. This is so because conditions of social reproduction — as interpreted above — are not the same for the two types of formations. Accordingly, particular theoretical categories used in the analysis of capitalist social formations cannot be used for the non-capitalist. For example, rate of exploitation, measured as S/V , requires particular conditions that are not available in non-capitalist societies viz generality of comm-

of the concept of production, he nonetheless never used it as the key to his analysis (Maquit, 1978 : 473). For, whenever he talks about production it is reproduction of the whole social formation is what he has in mind — i.e. the production of groups in their socially determined relations to one another. Engels in his famous letter to Block in 1890 (Marx and Engels 1975 : 394) states in general terms what is meant by the economic being determinant. It is worth being quoted at some length :

«According to the materialist conception of history the determining element in history is ultimately the production and reproduction in real life. More than this neither Marx nor I have ever asserted. If therefore some twist this into the statement that the economic element is the only determining, one, he transforms it into a meaningless abstract and absurd phrase. The economic situation is the basis but the various elements of the superstructure — political forms of the class struggle and its consequence ... — forms of law — and ... the reflexes of all these actual struggles in the brains of the combatants : political, legal, philosophical theories, religious ideas and their further development into systems of dogma also exercise their influence upon the course of historical struggles and in many cases preponderate in determining their form».

He goes on to add :

«There is an interaction between all (those) elements».
(Ibid emphasis his).

In fact, starting analysis with production per se, or, to the same effect, any of its elements — e.g. distribution, exchange

distortions resulting from what those scholars have actually done — confusing technical division of labour for social relations of production,

In order to accomodate empirical technical changes in the capitalist system — e.g. the managerial stratum — in his analysis, Giddens felt the need to 'broaden the concept of social relations of production. To do this he borrowed the Weberian concept of status groups. The concept of means of production was made to include all kinds of skills ; even ethnicity is regarded as a skill. All people, irrespective of their class, are thought to have equal 'market capacities', i.e. in the marketplace all people come with potentially equal capacities — some have capital, some have skill, etc. — to exchange them. They all compete over scarce resources and get economic returns (other than income as such). Thus in this schema technical division of labour (in the form of varying capacities)' replace social relations of production (distribution of individuals among various types of production — industry, agriculture etc. — the relations which define individuals' access to the means of production, allocation of labour among different tasks, and the ways in which the product is distributed). In effect, the unequal relation between the owners and controllers of the means of production and propertyless is masked. In other words the total formation is not well analyzed in its total reproduction. Also, the theoretical category 'social relation of production, as we saw, as a result of not taking the whole social formation into account.

The Concept of Reproduction :

Though it is true that Marx has emphasized the significance

of production, capital; and at the same time neglecting the most dynamic element, labour. Marx only talked about production in historical terms (see above) i.e. production at specific historical epochs (social formations) using the concept of mode of production (articulation between productive force and social relations of production). Furthermore, the concept of 'mode of production' loses its analytical power to become 'the combination of production as a material process on the one side, and as a social process on the other, constitutes a mode of production' (p. 22). In consequence Kay is unable to analyse 'capital' as one hand of the social relations of production which are situated with a social formation. And, moreover, class relations, as a result were discussed only on two page (80-1). In this sort of analysis we are left wondering what role the superstructure plays in the capitalist social formation.

Therefore, when emphasis is laid on material production alone, some of the important elements of the theory such as mode of production, social formation, class relations, superstructure etc. are either distorted or else ignored altogether.

Any changes have occurred in the capitalist system since Marx formulated his conceptual categories about it, the most prominent among which is the appearance and enlargement of the managerial stratum. The whole map of class structure appears — at least for some Marxian scholars — to have changed as a result. Consequently, those scholars have argued that considered if they are to retain their analytical power. This second example, Giddens' work (1973), explains the type of conceptual

sive of labour, the basis on which the market is raised, the circuit of reproduction (production and consumption) has become enormously complex (p. 16). Here, the economic relation between people assume the 'garb of market' (p. 17), or exchange relations.

As the above analysis continues we are suddenly presented with another set of relations : 'social relations of production'.

«We must now further complicate our definition of production and consumption by recognizing that they are not purely material activities. Each has a social dimension ... the social dimension of production arises from the fact that when men engage in this activity they not only involve themselves in a relationship which nature, i.e. material production but they also enter into relationships with each other. These are social relations of production and they interact with material production in the same complex way that production in general interacts with consumption (p. 21 emphasis added).

It is quite evident from this passage that social relations of production are imposed, so to speak, on another fundamental set of nonsocial category, 'material production'. Social relations of production are given a lower order level of effectivity compared to 'material production'. The separation of material production from the social relations of production renders production ahistorical — something that Kay seems to be aware of but could not avoid (p. 13, foot note). It is no wonder that the whole book is in fact about one element of the social relations

societies. In a real sense, it is the starting point of society itself, and for this reason it provides a starting point for economic theory' (p.13). The essence of material production consists of the actions humans take to humanize nature ; its aim is to transform natural objects (in their original objects) into a condition where they can satisfy human needs. Labour is expended in the process of production whose outcome will be a product (which is a natural object transformed by human labour to satisfy a human need). Instruments of labour are products (the result from human labour and embody human knowledge). Production, that is material production, is the starting point for all social existence since it provides the means of consumption (food, clothing, shelter etc.). Producers have to consume in order to be able to produce. The interdependence of production and consumption can be analysed in terms of the circuit, P.C.P., where P represents production, and C. consumption, (p. 15).

Not only are production and necessary consumption inseparable in reality, but they are also theoretically inseparable; each implies the other — though they remain unidentical (p. 20). By consumption it is meant necessary consumption, which is composed of 'personal' and 'productive consumption'. Necessary consumption is the amount of consumption that is needed to maintain the level of production. However, necessary consumption is disguised in advanced societies by two factors :

- 1) Systematic production of a substantial surplus over necessary consumption.
- 2) The existence of the market system. Because of the exten-

certain features in common (called common determinations). Production in general is an abstraction of what is common to all the epochs. Marx states, against the classical political economists who 'naturalized' capital and the capitalist mode of production, no production is possible without instruments of labour (past accumulated labour) (p. 52). Thus the historical character of production is firmly established. One would agree with Lukacs (1971) that Marx was interested in 'commodity structure', rather than commodity production per se, when he began the first chapter of Capital with a discussion on 'commodity'. Then if we agree to this, social relations of production are not restricted to the immediate 'production process'. But, they encompass the structure of production as a whole (which is historically determined). Thus logically, objection must be made to any attempts directed towards the separation of the two forms of production 'social' and 'material'; for, it is necessarily impossible to conceive of production out of its socio-historical context. That is, what is material is actually 'social' and the 'social' is essentially historical. It is therefore to be expected that analysis will be incomplete if emphasis is laid on one aspect only — 'material' or 'social' — to the exclusion of the other. Two examples are given below to illustrate the point.

Distortions in the Concepts of Production and Social Relations of Production :

First, one of the most widely used texts in development courses now is Kay's 'Development and Underdevelopment'. In this book Kay begins his analysis of causes of underdevelopment by an expose of the concept of production, which he unfortunately identifies with material production. He starts off by asserting that material production is the common feature of all

Hence, social relations that obtain in the process of production of human livelihood actually encompass the following basic relationships :

- i) access to the 'means of production' (instruments of transforming nature)
- ii) rules of division of labour (who does what).
- ii) distribution of the product (use value got from the process of transforming Feature) — the total of these relations are what Marx calls 'social relations of production'.

But, the social relations of production cannot exist by themselves. In production humans develop skills, techniques, knowledge, use instrument etc. while engaged in the labour processes. These are called productive forces. Social relations of production and productive forces cannot exist separately, they have to be considered relationally (Cook, 1977). The two together constitute the theoretical category 'mode of production'; a theoretical category used to analyse specific historical entities (social formations).

Historical Dimension of Production :

In the *Grundrisse* (1975) Marx attacks the classical political economists for taking the capitalist mode of production for granted in an a historical manner. To avoid their mistake he distinguished between production in general and production in a particular historical epoch. Production is always (whether general or particular) 'production at a definite stage of social development' (p. 50). However all epochs of production have

throughout history; nor did he differentiate between mental «production» and «material production» (Marx and Engels 1972: 30). But, most importantly, in relation to our discussion, the term «production» designated both production in the broad sense (to produce an entire society), and production in the narrow sense (to produce things or products; Lefebvre 1976 : 21 : 22). This has become a source of confusion, as I will show, for many Marxists. The general process of «social production», in these writings, is usually equated with the narrow sense of 'production process' (which is a specific process — a segment — in the maintenance and survival of society).

Socialization of production (Social Relation of Production) .

However, production cannot be other than social (Lefebvre 1974). Hence, there are no individuals apart from society; they exist only in society. Therefore, their relations with one another are social relations which are originally tied to the process of production. That is, people become socially interdependent in the process of satisfying their basic human needs.

In the off-quoted passage from the Preface Marx states that :

'In the social production of their life, men enter into definite relations that are indispensable and independent of their will, relations of production which correspond to a definite stage of development of their material productive forces. The sum total of these relations of production constitute the economic structure of society, the real foundation, on which rises a legal and political super structure and to which correspond definite forms of consciousness».

is production of use values (Marx 1967 : 1977) for their own immediate needs (food, shelter, clothes etc.). As a biological object within nature itself, humans cannot act but within the limits of nature : however, by acting on it, humans are no longer one with nature (Faris 1975). In the act of production, humans oppose themselves to nature as one of its own forces (Marx; 1967:1977). Production implies two things : teleology (Lukacs 1972)) and activity (Lefebvre 1974). That is, in order to produce, humans have to have teleological projects of what they want to do before they embark on doing it. Marx said the difference between the worst architect and the best of bees is that the architect raises his structure in imagination before he erects it in reality (Marx 1967 : 178). Secondary teleological projection is when some humans attempt to induce others to carry out specific primary teleological projections (immediate transformation of nature into use-values). However, both kinds of teleological projection need activity (actual physical and biological activity), before labour could be effective in the process of production. Labour combines both conditions necessary for production (teleology and activity).

Like many of Marx's terms and concepts the term «production» is not precisely defined (1), but given different meanings according to the context. The concept of production is discussed in many works of Marx, but it is most elaborated in the *Grundrisse* (Carver 1975), *A Contribution to the Critique of Political Economy* (Marx 1904) and *CAPITAL* Vol. 1. (Marx 1967). Marx did not differentiate clearly between «production» in its general sense of «transformation of nature», which is characteristically human, and the abstract notion of production

**On the Concepts of Production, Social
Reactions of Production and Reproduction**

Idris Salim El-aHssan*

Despite their centrality in materialist analysis, the concepts of production, social relations of production and reproduction are by no means clear at all. They lack theoretical rigour, and are often confused with other related concepts such as 'technical division of labour' and 'technical production process'. The result of this confusion manifests itself in shortcomings obtained in some works which would otherwise be superb, analytically speaking. In the following brief discussion attempt is made to discern some aspects of the concepts of production, social relations of production and reproduction, and to show the type of shortcomings which result from mixing up those aspects or neglecting them. Some examples of such works will be used for the purpose of illustration.

Introduction and definition of production :

Production is the characterizing feature of humans : 'Men Can be distinguished from animals by consciousness, by religion of anything else you like. They themselves begin to distinguish themselves from animals as soon as they begin to produce their means of subsistence' (Marx 1970 ; 42) production in this case

* Dept of Social Studies, Faculty of Arts, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.

a subsystem of society — and the regularities of its social reproduction. The specific nature and substance of this community, the peculiarities of its social reproduction determine the complex character of analysis of rural population activities in the interconnection of economic, social, political cultural, ideological factors in the mutual determination of objective and subjective sides of these activities as well as the wholesome vision of country, as manifestation of unity of natural, artificial material environment and socio-spatial organization of population, demanding interdisciplinary research approach.

definitive socio-spatial organization. Naturally, it can not be separated from the processes of demographic reproduction, includes socio-demographic reproduction, affords the preparation of the new generations for the fulfilment of the necessary economic, social, political, ideological and other functions.

For the practice of social management of the society as a whole and country as socio-territorial unity in particular, it is important to differentiate the basic types of socio-demographic reproduction regime the concrete proportions between the reproduction of number of different population groups and its social features. It is important to know these processes are differentiated for the classes, socio residential and other groups of population, what are the factors and mechanisms of differentiation. As long as through labor, cognition and consumption and so on individual and groups of individuals display themselves not only as object but also as subject of reproduction, the comprehension of the character and regularities of social reproduction supposes the investigation of not only relation, but also conditions of the way of life of population.

The notion of social reproduction includes as we see the whole multidimensional set of problems, tied with the study of the nature of country as a socio-territorial community, and also the conditions and factors, laws and regularities of its functioning and development. It is social reproduction that we regard as the basic subject of the sociology of country.

Thus sociology of country is specialized particular branch of sociology, including theoretical and applied knowledge, investigating the nature of country as a socio-territorial community. —

sociology, namely — rural sociology. But its inclusion in the second branch is determined by other links.

Besides the sociology of country specialized theories of agrarian sociology, sociology of agrosphere, sociological theory of scientific biotechnical revolution and so on, united by rural sociology, have in common some elements of their rather differentiated objects — agrarian laborers, agricultural labour collectives, material-technical basis of agriculture, as one of the elemental-technical basis of agriculture, as one of the elements determining the development of the object and so on — and subject, but have rather variate aim functions.

It is necessary to point out that neither sociology of socio-territorial communities, nor rural sociology can not be regarded as specialized, particular sociological theories or sociological disciplines of the middle range. They are just the directions of concrete sociological research distinguished thanks to partial unity of their objects and subjects.

One of the peculiarities of the specialized theories of socio-territorial communities is that it is the frames of these communities that the reproduction of person immediately takes part and the creation of individuals as human carrier of relations and activities of class, strata or group is afforded. The specificity of function of such socio-territorial community as country, consists in affording the wholesome activity of individuals and carrying out the reproduction of individual as whole.

In a practical aspect the social reproduction of individual in a social reproduction of the population, residing in conditions of

primary cellars of society within which the functions of reproduction of individual and of social relations are carried out only partially. Other subgroup of such theories, studying different kinds of social structure, investigates their reproduction in the scale of the society, for such are the frames of the wholesome manifestation of these objects. The specific functioning and development of different kinds of social structure call for particular research, but they are reproduced in the whole volume only in the scale of society.

Still there exist such specific cuts of social organism, such components of the concrete-historical society, within which all social structure are reproduced though not in the whole volume, but in a wholesome manner. These are socio-territorial human communities, and namely, national-state and regional formations, city and country.

Sociological theories, the object of which is these communities and the subject laws and regularities of their social reproduction, compose the specific subgroup of specialized particular theories. Together they present a specific branch of direction of applied sociology and may be called the sociology of socio-territorial communities. Sociology of country is an integral part of this branch. It has come mutual points with the similar sociological theories of middle range, namely, the uniformity of object and subject, and yet their specificity, enough for its institutionalization.

Characterising sociology of country in this way, we do not forget, that it is at the same time a compound part of applied

and socio-demographical groups, socio-residential and other communities) and relations between them as well as the creation of the new elements and relations. In the course of social reproduction the transforming and developing individual, the person as a bio-social creature — the substantial expression of the set of social relations — is produced.

Social reproduction is a compound result of the display of the objective processes of development of basis and superstructure on the one side and of a subjective human activity on the other. But activity is not an attribute of the sociology of country subject. It is not correct to concern the sociology of country in a group of particular sociological theories, studying definitive, rather general spheres of human activity. There is still less reasons to relate it to the group of theories which emerged on the frontiers of sociology and particular sciences, which study particular sphere of social life for country is a cut of all realms. of the social life and the study of its reproduction means in a sense the investigation of functioning and development of these spheres (including those tightly linked with city, art, for example) in a definitivity cut of their manifestation. There are every reasons to relate it to third set of particular sociological theories — to these investigating the interaction of person and society vice mediating links, that is to say social groups (communities) of different types. With one, rather essential to our view, reserved, concerning the inner heterogeneity of the given set of theories.

The object of the specialized sociological theories composing the third group — sociology of family, sociology of labour collective, sociology of small groups and so on — is such

The specialized theory of sociological study of country is based on general sociological theory. Sociology of country applies the assessments of the latter to this socio-territorial community, as to an object of its study. Thus, sociology of country carries out its main function, affording the unique approach of the sciences studying country to their object as to wholeness. At the same time sociology of country — is not an interdisciplinary theory, though it approaches its object in an interdisciplinary manner. Sociology of country is a specialized sociological theory, used for the elaboration of the applied knowledge and including concrete problems of social reproduction of country as of a socioterritorial community, and the questions of raising validity of its prediction and management. It presents the organic unity of theoretical (as opposed to empirical) and applied (as opposed to fundamental) knowledge.

The connection of two functions of sociology of country — that of integration of knowledge obtained by other particular sciences and that of concrete investigation of the given socioterritorial community — is afforded by the fact that its narrow subject, includes such social processes which reflect, in the end, all the aspects and ties of country, all crucial changes in its natural, material, productive-economic foundations and spiritual elements. The set of these processes is covered by functioning and development, that is to say by reproduction of social structure, in the end or indirectly expressing country as community in all its manifestations and ties. It is the study of this social reproduction, that makes up the «narrow» subject of rural sociology.

The notion of social reproduction includes the reproduction

of the country as social-territorial unity, provides partial increase of knowledge to it. A cycle of economical sciences forms a theory of country from the point of view of economical institutes, ties and relations, geography — from the position of accommodation and regional peculiarities of the productive forces development, demography builds the theory of natural reproductive of the population in the frames of rural social-spatial organization, architecture — the theory of projecting and development of the country as an architectural planning environment etc. Naturally these concrete sciences can not give the wholesome vision of the social reproduction of country, for their theoretical level is not relevant to the substance of the matter. For the wholesome comprehension of such complex object of study as country, the transfer to the higher level of generalization is needed. It is carried out by sociology during the integral vision of this socio-territorial community.

The integrity of the special sociological theory, treating country, is obtained not by the fact that it is, so to say a meta-theory or that its subject inserts literally all the aspects of functioning and development of the given community as well as its compound elements and conditions of their existence. It is achieved thanks to the approach, regarding country as a relatively distinct system, the elements of which are united by the unity of organization. Given sociological theory links different kinds of knowledge of particular character, obtained by the concrete sciences, investigating this community, and transforms (or aggregates, if it is possible to say) this knowledge into the one of the higher order, characterized by a wholesome vision of the object of study.

functioning and developing in the process of production and consumption of these complexes' ground it means social reproductive. Not only individuals, rural population are reproduced, but their intercommunications, relations, conditions of their development and other components of the country as the social-territorial unity. All other processes, including changes in the functions, external ties of country are particular or peculiar manifestations of its reproductive. That's why in the wide plan a subject of the sociological theory of country is laws and regularities of its functioning and development as social-territorial unity.

More concrete, narrow definition of a subject needs as a preliminary condition of agreements, firstly, that the study of certain unity reproductive is prerogative of a sociological theory, secondly, it is the prerogative of the particular specialized sociological theory. The first argument is connected with the characteristic of the peculiarity of sociological knowledge, second — with the classification of particular sociological theories.

Undoubtedly, that not only country sociology, but also the other particular sciences include study of reproductive problems of this unity in its subject. More than that, country as a compound object may be comprehensively studied only by a system of sciences-economics, demography, geography, ethnography and so on. The theoretical aspects are studied by all these sciences, that's why they also try to expose the regularities of country reproductive. But the character and content of the objects, studied by these sciences, stipulate their object-limit. Every one studies only a certain side of the functioning and developments.

and recreational activity, having space spread base, determines the well-known limits of the concentration of production and the level of productional forces development, that are overcome only as far as scientific-technical progress and the combination of its achievement with the socialism advantages, the necessity of comparatively spread settling and as a result a peculiarity of social structure, level and way of life of the population, that reflect all called country peculiarity. As any other compound unity, a country is inner homogenous only relatively and can be studied as a certain unit of the composite elements.

Thus, country as an object of sociological research is historically turned out in the process of social division of labour, inner differential social-territorial unity, that has polistructural organization being characterized with a particular unity of the natural-geographical conditions, artificial environment, made by man, and a certain type of social-spatial organization of population. In the class-heterogeneous society it differs from town by the lower degree of the development of productive forces and relations of production, a certain lag of well-being level, culture, mode of life, and certainly, the peculiarity of social structure and way of life of the population.

As other particular, specialized social theories, a sociology of country must deal with the study of regularly of the functioning development of its object. But that general definition of its subject is insufficient for the understanding of its peculiarity. The latter, obviously, stipulated by the originality of the country contents as the object of sociological research, that this social-territorial unity includes natural and artificial, rather characteristic material-estate complexes and also totality of people,

As the social definition country is one of the categories of general sociological theory-historical materialism. That is why the qualitative peculiarity of the country is quite different than the peculiarity of agriculture or agrosphere (agro-industrial complex), and some «narrow specialized» objects of study-such as information, value orientations and so on. A country is one of the main objects of sociology, moreover it is so specific that needs for its study the elaboration of the special sociological theory, reflected the peculiarity of its nature, the regularity of functioning and development.

The main objection against it proceeds from the statement about special «unstablensess» that as if disappears in the conditions of the developed socialism of country. But the idea about special unstablensess of the country, and therefore, its disappearance in not far perspective as an object of study is not grounded. It appears from too narrow or one-sided, from our point of view, understanding of country essence as settle structure and the most backward from the social-economical point of view part of the rural locality. The country must be defined as specific social-territorial unit, that historically turned out during the process of social division of labour. The important cuts of this unit social classes, social professional, social settle structure as appeared from its productional-economical structure. There are also other types of its social cuts. And all types are derivatives from the production-economical structure. The peculiarity of country is in its specific unity of the natural-geographical conditions, the artificial environment made by man and definite type of social-spatial organization of population. The unity of artificial environment with natural, the important role in productional-economical structure of country, the extraction of natural resources

subsystems of the different system and that why agriculture can not be alternative to the country as an object of the research. The agriculture needs the specialized sociological theory, belonging to the type of theories, that study definite, general fields of the human activity. The theory of the sociological study of the country has the other contents, because the latter as the social unit is first of all the subject of the social relations, being at the same time the subject of life activity, the bearer of a certain way of life. It's naturally, that every such theory concretizes the apparatus of notions of the general sociological theory through its system of categories and for its purposes, that stipulates their specialization.

The reasons for delimitation of the country and agrosphere as an object of the sociological study have the analogical character. It's impossible already to identify the subject of agrosphere not only with the country problems, but also with such object as agriculture. As for as forage production, work of agriculture and cattlebreeding production, fertilizer production and so on distinguish from agriculture and become specialized spheres of industry, agrosphere become the national-economic agroindustrial complex, taking root with its structure both in the country and city social-spatial organization of life. Today many millions of townspeople are engaged in different spheres of this complex and their number increase as far as specialization and the degree of concentration of the productions that it includes is increased. The majority of engaged in agroindustrial complex in some industrial countries is townspeople. An agrosphere as agroindustrial complex has, of course, its specific social problems, that need a sociological research, but they are only partly crossed with the problems of the sociological country study.

concrete sciences with sociology, and also common and different in their theoretical-methodological approaches, elucidation of the character and bond mechanisms of the empirical knowledge with the general theoretical categories, and the empirical researches with the theoretical and applied knowledge. It means enough clear definition of the rural sociology place in the system of social theories.

We examine rural sociology as totality, branch, trend of the specialized sociological theories or sociological subjects of the middle level, isolated in that quality by force of the definite community of their objects and subjects. In the multilevel structure of the sociological knowledge these theories provide bond between the general sociological theory and concrete sociological researches, that permits to operationalize the general conceptions, in particular accessible for measuring in the quantitative interpretation. Rural sociology unites the sociology of the country, agrarian sociology, agrosphere sociology, theory of the scientific-biotechnical revolution and other specialized theories, in some respects crossing each other, but for diverging by their purpose functions. These theories belonging to the rural sociology branch is relative, because with the other sides of their objects and subjects they enter the other branches of the sociological knowledge.

The reasons for delimitation of the rural sociology and the sociology of the country are analogous to the delimitation of the industry sociology and sociology of town. As social objects country and agriculture are characterized by the different unit, second is social-branches. Crossing they have the ample common «social field», at the same time they are not identical, they are

**PLACE OF RURAL SOCIOLOGY IN THE SYSTEM OF
OF SOCIAL THEORIES**

STAROVEROV V. I.

USSR — Moscow

The rural sociology in the USSR has old traditions. Social researches in the country received the wide range thank to V.I. Lenin's initiative in the 20-th years. They were preceded by the sociological inspections of the progressive scientists, especially statistician in the prerevolutionary years. In particular, in the 60-80th years of the last century. At present only sociologists, who collaborate with the sector of country social development of the Institute for sociological research of the USSR Academy of Science conduct yearly some tens of concrete sociological researches in the rural locality. At the same time the theoretical elaboration of the rural sociological problematics is conducted in the limits of history, demography, economics, scientific communism theory, geography, ethnography and other social sciences. The needs, presented by the practice of the social ruling of the country development and agro-industrial complex, promote the range of sociological study.

Widening of the research subjects is accompanied by the specialization. Their bond with the practice of social ruling raises the necessity of complex country life study. In its turn it requires the correlation between the researches of diverse sides of country development, objective limits of the sociological researches and those that are carried out by the adjacent

Scott, Marvin B., and Stanford M. Lyman. 1968. «Accounts»
American Sociological Review 33 : 62.

Shah, Indries. 1968. **The Pleasantries of the Incredible Mulla Nasrudin**. London : Jonathan Cape.

Skinner, B. F. 1957. **Verbal Behavior**. New York : Appleton Century Crofts.

Stockes, Ranadall, and John P. Hewitt. 1976. «Aligning Actions».
American Sociological Review 41 : 838-849.

Sumner, William Graham. 1906 **Folkways**. Boston : Ginn & Co.

Weber, Max. 1947. **The Theory of Social and Economic Organization**. New York : Oxford University Press.

Wieder, Daniel L. 1974. **Language and Social Reality**. The Hague: Mouton.

1976, «Essential Anthropomorphism». **Sociological Inquiry** 10 : 22-31.

- Kuhn, Thomas S. 1962. **The Structure of Scientific Revolutions.** Chicago : University of Chicago Press.
- Labov, William. 1964. «Phonological Correlates of Social Stratification». **American Anthropologist** 66 : 2-12.
- Lowie, Robert H. 1940. **Introduction to Cultural Anthropology.** New York : Holt, Rinehart, Winson.
- Mannheim. Karl. 1940. **Man and Society in the Age of Reconstruction** London : Kegan, Paul, Trench, Trubner and Co.
- Merton, Robert K. 1968. **Social Theory and Social Structure**, 2nd ed. New York : Free Press.
- Northrop, F. S. C. 1960. **The Meeting of East and West.** New York : The Macmillan Co.
- Ornstein, Robert 1972. **The Psychology of Consciousness.** New York : The Viking Press.
- Pirsig, Robert M. 1974. **Zen and the Art of Motorcycle Maintenance** New York : Bantam Books.
- Polanyi, Michael. 1974. **Personal Knowledge.** Chicago : The University of Chicago Press.
- Sapir, Edward. 1929. «The Status of Linguistics as a Science». **Language** 5 : 207-214.

BIBLIOGRAPHY

- Bernstein, Basil. 1958. «Some Sociological Determinants of perception An Inquiry into Subcultural Differences». *British Journal of Sociology* 9 : 159-174.
- Burke, Kenneth. 1945. *A Grammar of Motives*. New York : Prentice Hall.
- Deutcher, Irwin (ed.) 1973 : *What We Say, what we do*. Glenview : Scott, Foresman & Co.
- Evans-Pritchard, E. E. 1937. *Witchcraft, Oracles and Magic Among the Azande*. Oxford : Oxford University Press.
- Garfinkel, Harold. 1967. *Studies in Ethnomethodology*. Englewood-Cliffs : Prentice-Hall.
- Gill, Howard. «What Is a Prison Community». *Federal Probation* 29 : 15-18.
- Goffman, Erving. 1959. *The Presentation of Self in Everyday Life*. New York : Doubleday.
- . 1974 *Fram Analysis : An Essay on the Organization of Experience*. New York : Harper and Row.
- Guillume, Alfred. 1961. *Islam*, Baltimore : Penguin Books.

Table 1 Analysis of Variance for the model excerpts and the respondents :

Source of estimate	Sum of squares	Degrees of freedom	Mean Square	Significance
Excerpts				
Between classes	90.22	9	10.0244	F = 17.0871 p .005
Within classes	316.799	540	.586665	
Total	407.02	549		
Respondents				
Between classes	87.12	54	1.61333	F = 2.4964 p .005
Within classes	319.9	495	.646263	
Total	407.021	549		

that a bias was produced by this altered interview situation because it simply increased our chances to get more information about our subject.

10. It was noted in this research that the lower socioeconomic class women were difficult to recruit for this research. Also, when they did volunteer to be interviewed they very often would restrict their talk to what is called the religious script in this study. There was a marked difference between men and women of the lower socioeconomic classes with regard to their responses.
11. The term «script» as well as «frame» are used by Marvin Minsky, the computer specialist in Artificial Intelligence research at Massachusetts Institute of Technology, to model human intelligence and behavior. For example, the «DOG» frame or script involves all the human knowledge processes about dogs such as breed, name, or owner ; and a restaurant script would have all the typical sequences of events at a restaurant such as being seated, reading the menu of cetera. The use of script is not unlike the one used in the present research in that the talk script involves an established array of knowledge that is situated.
12. The pejorative meaning of **Inshaallah** is not restricted to relations between foreigners and Egyptians only, for a professor of Arabic at Alexandria University has told the senior author of an expression, «**Inshaallah man**,» used amongst Egyptians and referring disdainfully to a person who will not get the job done or who is not truthful. The «**Inshaallah man**» is incorrectly using the expression to create a false sense of trust in the interaction.

Dar El Ehisa, El Kottob, Alarabia, pp. 78-79 (cave Soura); and the other reference appears in Sheikh Hassaneen, Mohammed Makloof (he is an Egyptian Mufti), El Sheryooq, 1982 2nd ed. (United Arab Emirates). pp. 379.

7. The mystic path has been taken by many of the world religions, and Islam is no exception. The Sufic tradition in Islam is similar to the mystical note in Christianity in that it is associated with asceticism and most importantly with the direct relationship of man with his God. This movement in Islam has been condemned due to its often unorthodox practices (Guillaume, 1961). Though mysticism is very different from what is usually meant by the term magic, both of these sets of behaviors are on the surface enigmatic. It is difficult for the observer to understand the relevance of these various practices to the establishment of the faith.
8. Dr. Seham El-Kareh of the Phonetics department, Alexandria University is presently involved with an analysis of the intonation of *Inshaallah* and its connection with the meaning of the utterance in context. Dr. Seham is using the data set established for this research in her study.
9. It is very difficult in an Egyptian setting to always restrict the number of persons being interviewed to only one. Persons were usually encountered for the interview in public places, and it was very difficult in some circumstances to interview just one person. Though having more than a single person being interviewed at one time obviously influences the outcome of the interview, the authors did not think

diagrams below, each is labelled, one with the word «concave» and the other with the word «convex». These labels are reflexive statements offered to give a direction as to how the figures are to be interpreted. In verbal interaction, reflexivity means something similar as with the diagrams. Persons tend to give directions about their own talk as to how it is to be interpreted. This means that the sense of statements are specific to the particular context of talk and are not standardized acontextual or universal meanings. Thus many of the occasions of interaction are reflexive in that they must be labelled as they are to be understood in the context of their use.



concave



convex

5. The expression, «touch wood,» is used in Arabic, but does not have the same meaning as its counterpart in English. In Arabic it is used to avoid the evil yee. The evil eye may be invoked when some kind of good fortune occurs to a person which may cause jealousy in others. The expression is used to avoid the bad fortune that may be derived from the evil eye of jealousy in others. However, there are other meanings as well, and the expression is not as standardized as is the English version.
6. The source of this story is from the Holy Koran, verse 23, 24; and there are two interpretations of this set of verses, one from Katheer, Ibn, The Holy Koran, Tafsir, House of

NOTES

1. The influence of Islam on economic development is a hotly-debated issue. The Middle East historian, Bernard Lewis (1964) in a recent lecture at Princeton (reported by Dr. Mohammed Ali Mohammed) Spring, 1984, has cited Islam as no help to economic development. This is of course not the conclusion in the present paper.
2. The formal/informal distinction is discussed often in sociological literature. One of the most important discussions is found in Weber (1947) where he speaks of the formal and substantive types of rationality. Also, Mannheim (1950) discusses the topic but adds the variables of rationality and irrationality, where there are kinds of formal rationality and formal irrationality as well as substantial rationality and irrationality. Garfinkel (1967) mentions that Weber's and Mannheim's distinctions have been sadly neglected in sociology.
3. A convict in the Nevada State Penitentiary told the senior author that an inmate at that institution «slept through» the death agonies of a fellow inmate in the next cell, who had committed suicide by hanging himself. The inmate could have helped by calling a guard but ment, «I do my own time».
4. Zimmerman, in his introduction to Wieder's book (1974), gives a good illustrative example of reflexivity. In the two

I am he whom I love, and he whom I love is I,

We are two spirits dwelling in one body.

If thou seest me, thou seest Him,

Andm if thou seest Him, thou seest us both.

God works into the relationship of the self with the self as
well as into the relationship of the self with the other.

was invoking God's Truth into the situation, and wished to get from the vendor the fair and honest price.

As with Wieder's research, we find a differential interpretation in comparing the meaning of the expression as used by the native speaker (like the convict) and the foreigner (like the staff member). Egyptians use the term between themselves with a meaning which is very different from the foreign version, and this is the source of some of the difficulties with the expression on an intercultural basis. The use of the expression intraculturally between Westerns has taken on the meaning of something like «May be (with a low probability) I'll come, *Inshaallah*,» which according to Egyptian informations is an incorrect use of the expression.

This study has shed some light on the situated use of *Inshaallah*, and it has particularly showed why the use of the expression interculturally can present problems. It is only with this kind of in-depth understanding as well as further discussion that can bring cultures together and cement further understandings. There is a strong note of mysticism in Islam being brought to it by the Sufi tradition, as mentioned earlier. From the Sufic tradition we find how the faith is brought into the believer's most mundane and everyday affairs by including these activities in a complete harmony with God. The relationship with God is the ultimate form of interaction, and the Sufi mystic, Hallaj, expresses the feeling of complete harmony with God in his beautiful verse (Guillaume, 1961 : 146) :

he will be or what he will be doing at any particular time. The Westerner knows this as well, but will not openly admit it in his speech through an established mechanism like **Inshallah**, for a third alternative is not part of his idiom. Therefore, when the Egyptian uses the expression **Inshallah**, the Westerner feels that the Egyptian may not be sincere. Several informants in this research were very careful to state something to the effect that the expression was not being used correctly when the person using it «was not sincere». If the individual was not sincere or truthful in telling the other that he would be there or whatever the promise, he was using the expression as a cure, and not as an enforcement of his sincerity.

The native Arabic speaker learns the expression very early in his childhood, and it is learned in the context of Religious Truth. In other words, God's Truth is present in the context means that Truth is present in the social encounter. From this we can see that the correct use of the expression means that the participant in conversation is saying that he is being truthful with his conversation partner. For example, on another occasion an informant told the senior author that she was with her husband on the Corniche in Alexandria and ordered a drink from a vendor. On returning the bottles, her husband inquired to the vendor of the price. The vendor replied something in Arabic to the effect, «As you like», obviously hoping for something more than he would receive if he were to quote a definite price. The husband said, «What is the price, **Inshaallah**». The informant asked her husband why he had said **Inshallah**, but he did not know. He just said it naturally. We may interpret this experience to mean that the husband

sense, responses in these interactional contexts should be binary, and this practice is directly associated with the Greek tradition specifically established philosophically by Aristotle in his «Law of the excluded middle,» i.e. there is no middle ground in verbal interactions in this nature — either it is or it is not. This difference in cultures is discussed in F.S.C. Northrope's **Meeting of East and West** and his distinction between the differentiated formal aesthetic continuum of the West and the undifferentiated aesthetic continuum of the East. There are more popular books as well which make this distinction such as Robert Pirsig's **Zen and the Art of Motorcycle Maintenance**. Robert Ornstein (1982) makes a similar distinction and is fond of quoting from the works of Indries Shah (1968) and the Sufic tales of the character Nasrudin. The Nasrudin anecdote most relevant in this connection concerns Nasrudin as a magistrate (Shah, 1968 : 67). As the story goes, during his first case in the role of magistrate, Nasrudin hears the case of the plaintiff. The plaintiff argues so persuasively that Nasrudin exclaims, «I believe you are right». The clerk of the court tries to persuade him to restrain himself, because the defendant has not had a chance. The defense attorney presents his case and infatuated with his eloquence Nasrudin cries out, «I believe you are right !» The clerk in his capacity cannot allow this and says, «Your Honor they cannot both be right.» Nasrudin replies, «I believe you are right.» Westerners usually find this story humorous, because it denies their conviction, particularly in legal matters, of Absolute Truth, and, again, the tradition of the excluded middle. On the other hand, a strictly binary response is equally edifficult to comprehend by the non-Westerner, and appears to them hypocritical. For in their experience an individual cannot tell definitely where he will be or what

ment of the code. In this way, the staff member could relieve himself from the difficult responsibility of maintaining good attendance at his committee meetings.

It was mentioned earlier that in its use by foreigners, **Inshaallah** was very often interpreted pejoratively (13). In this connection the foreigner interprets the expression as used by the Egyptian as a justification for missing an appointment or something else. A faculty member in the Phonetics department at Alexandria University has related an experience of this nature to the senior author. When she was working in Morocco, a British employee in the British Consulate loaned her some printed materials which this faculty member wished to duplicate. The faculty member said in English to the British employee, «I will return this document today !» The faculty member said, «You will get it today, **Inshaallah**.» She returned it in ten minutes to the employee, and the employee said, «We should use that term as well, it's a good word.»

The above example illustrates a basic misunderstanding between the two cultures with regard to the use of the expression, and this research has better defined the nature of the misunderstanding. In the account of the origin of the expression from the respondent (number 15) quoted earlier as well as the account from other Islamic sources, it is important to note that Mohammed was told by non-believers that he must answer three questions, for if he did not he would be held a lyer. As we know from the parable, the Prophet on the third day said he would answer the questions, «**Inshaallah**». This is the presentation of a third alternative, in other words, the response alternatives are not simply binary — answer or not. In the Western.

comparison with one who «knows» the language on a first language basis. The first language speaker has different meanings, nuances, or echo in his mind in connection with various utterances (particularly very personal words like curses or religious words). This is probably due to the way the person has learned the language. The native speaker learned as a child, whereas the second language speaker most often learned as an adult, and due to this the meanings are internalized in a very different manner. Similarly, the convict learns the code in a different way in comparison with the staff member due to differing pressures and constraints. As Wiedcr noted, staff members often perceive the meanings of residents' use of the code as a justification or an excuse, but when the code was used, it was impossible for the staff member to verify its authenticity and if the attempt was made to do this the convict would know of the staff member's distrust. Therefore, the code account effectively persuasive in the context of its use, though staff members between themselves applied the code in a different manner than the residents. As mentioned earlier, the code was often told to either justify or excuse an act, and staff would effectively accept this account. What is of interest, however, is that staff often used the code ~~between themselves~~ but with different meanings. For example, it was difficult for a staff member to have regular attendance of residents at the weekly committee meetings of residents called by staff. Regular attendance of residents at these meetings was the responsibility of staff. When residents did not attend regularly, the staff member would justify this absence and his non-compliance with the formal dictates of his responsibility, by telling the code i.e. explaining to the other staff members that the resident did not come as an example of «doing disinterest» or another ele-

comfortable stereotyped religious script and then on noticing another view, stated it, but after having heard herself then used the alignment statement, "May God forgive me ! < o re-establish herself within the religious script. Another respondent, a well-educated young man interviewed on a bench on the Corniche, made use of the religious script. His talk was in the idiom of formal Arabic and he frequently quoted the Koran verbatim from memory. However, at one point of the discussion, he moved out of this script and asked the source of the model excerpts. He marked this transition with a shift into the informal everyday idiom of Arabic, as well as saying something to the effect, «excuse me for a moment but ...»

The result of this proposition shows that citizens of modern industrializing countries, even if they are new arrivals to an urban setting tend to have the ability of at least understanding another idiom though they may not use it. In this way, they appear to have a similar anthropomorphic consciousness as do the «chimps» mentioned earlier. They know of the faults with their idiom, but have no other means of expression.

Proposition Three

In Wieder's research, he as well as staff members had a sense of the code as the residents used it; however, their «sense» was different from resident's sense in that they did not equally share the same identity or role within the half-way house. Because of the disparities in role and identity of residents and staff, the socialization of staff as opposed to residents differed. This differential socialization can be expressed in the remarkably different ways in which a speaker of a second language (not his native language) «knows» this language in.

users would present a strict script associated with canonical use of the expression, testifying to the importance of the expression in the context of Islam; but their discussion appeared to be at somewhat of a distance from the religious topic at hand. In other words, they tended to lecture on the topic, citing **Inshaallah** as an object which was being examined in the conversation. On the other hand, the respondents using the religious script tended to **personalize** the discussion by telling of the importance of the words to their **own** lives and how they say the words in the morning before they venture out into the world. These respondent's was not a documentary-like exposition, but rather a telling of very personalized feelings. Respondents usually would adhere to their scripts religious or analytic, but when they moved out of the script their transition would be marked with the alignment activity. For example, the professor would give forth a lecture on the use of the expression in the Islamic tradition, and then in the course of the interview may get into a more personalized kind of talk and introduces this section with an alignment-disclaimer such as, «don't think I'm a mystic but ...» After this short preamble he briefly discausses some inner feelings he had. In a similar manner, a bedoin woman interviewed at a hospital consistently said that the excerpts were used religiously and correctly even with further questionings from the interviewer asking her if she could see any other meaning ; however, she got to one point in the interview when she could see another use of the expression and she said, «maybe it (**Inshallah**) is used as a curse». And after having said that she interrupted herself and suddenly said, «May God forgive me !» From this we can see she presenting a comfortable stereotyped religious script and then on noticing

and the U.S. even though these countries share the same language.

From these findings we see that respondents scripts are established idioms which tend in the sense of Sapir and Whorf (1929) to constitute a reality for respondents. The result in this research shows a similarity with findings of other researchers and writers. Polanyi (1974), mentions this phenomena in his discussion of interpretive frameworks in science which is not far a field from Kuhn's (1962) approach. In this connection the cultural anthropologist Evans-Pritchard (1937) in his analysis of the Azande culture showed how members of this culture were «blinded» by their beliefs. Evans-Pritchard (1937 : 314-315) in commenting on the blindness of the Azande to the facts which seem decisive (to the Western mind) says :

They reason excellently in the idiom of their beliefs, but they cannot reason outside, or against, their beliefs because they have no other idiom in which to express their thoughts.

The Azande show remarkable ingenuity in fitting unusually anomalous facts into their system of beliefs (not unlike scientists of the modern day fitting anomalies into their normal scientific paradigms as Kuhn, 1962, points out). In respondent's discussion of *Inshaallah*, they do tend to remain within a singular self-confirming idiom with remarkable dexterity, but they do have the ability, unlike Evans-Pritchard's report on the Azande, to step out of the script as their agile use of the alignment activities show.

As to the use of the alignment activities, the analytic script

It must also be shown that there is a tendency for the respondents to be internally consistent i.e. that is a tendency for the respondents to be internally consistent i.e. that their answers are either oriented toward the religious or to the analytic script. Seven of the respondents showed a consistent religious approach to the model (the mean for these respondents was 1.3 in their responses, a 1 being a totally consistent religious response); and seven of the respondents showed a consistent analytic response. (The means was 2.7 for the group, a 3 being a totally consistent analytic response). Still, however, the notion of the script responses only holds for these extremes. A comparison of the means of the respondents with the standard deviations did not show a consistent pattern, which would have meant that an extreme set of responses with a low standard deviation showed a tendency to use the script. However, within the group which was more consistent with regard to script use, alignment markers were evident. Analytic script users used them more, with their consciousness of different scriptions, an aspect discussed by Bernstein (1958) in his research on the different speech patterns of working class and middle class speakers in England. According to Bernstein's approach, abstract codes are used by middle class speakers and are not the domain of the working classes. In Bernstein's research it is pointed out that middle class and upper middle class persons are versatile in their speech using both practical and more abstract codes, whereas the working class speech is restricted to a more practical and down to earth idiom. It must be noted that there are very strong criticisms of Bernstein's findings particularly from Labov (1964), whose studies with non-standard Black American English did not show the same result, but these different results may be due to the extreme cultural variations between Britain

means in turn that they have no self-evident or self-explanatory sense. Instead, the utterances as 'pieces' have a sense as constituent parts of the setting...» In other words, the expression gains its meaning from its use in a context.

Proposition Two :

As to the way informants presented accounts of *Inshaallah*, we found some respondents consistent in the sense that they tended to either present a religious or analytic account. The account in this case are very much like scripts in the sense of some sociological author of the dramaturgical approach (Goffman, 1959 ; Burke, 1945) (11). Using a script, the subject can present a consistent, coherent, and internally redundant report. The message is also communicated through many channels, verbal and non-verbal. When the respondent moves out of the strict script, we find he will offer an account which acts as a transition from the one script to the other, in order to prevent confusion, much like the actress in a theatrical setting slipping out of her role in the play momentarily and taking on the role of narrator explaining the scene, and then merging herself back into the play proper. In Goffman's sense, this is the transfer of frames (Goffman, 1974), and others have used the term alignment activities (Stokes and Hewitt, 1976) for these devices. In this research, some of the respondents made use of a definite religious script whereas others were analytic. Alignment activities were observed for both types of actor.

On a statistical basis the assumption of these roles was determined by using an ANOVA to compare the respondents. The result of the ANOVA was significant (refer to table-I). However, the ANOVA only shows the differences in the respondents.

tion would predict that subjects would respond uniformly to the excerpts. In other words, the expression has taken on a variety of meanings which conflict with the canonical version, but which are **not meaningless** for Arabic speakers.

As to the socioeconomic breakdown of the sample with regard to the expression use, the result was that the socioeconomic variable was not significant (10). However, this was a small sample and it was found that on a qualitative basis at least that the better educated respondents commented on how the expression was «used habitually» or was «not used correctly», and in one instance a respondent (number 15) commented on excerpt number 4 with, «This is a right use but if he (the speaker) is not serious in his promise of coming the next day, then he must not use **Inshaallah**. If he wasn't serious and he used the word, then he is not using it on a religious basis (not using it correctly)».

In the previous comments on Wieder's research into the convict code, it was noted that the code was not used in a cause and effect or deductive manner by residents. According to Wieder, the code was used in many ways that did not truly conform with the norm. In a similar fashion, we see that many of the respondents to the model tape in this research were capable of determining the canonical use from the other alternatives, and they were also able to tell what that alternative uses meant. Their saying that the use of the expressing was either correct or incorrect means that they know the canon and how it is supposed to be used. In this connection, Wieder remarks (1974 : 187), « . . . each and every one of the utterances upon which the code (or any code) was based had no single sense. This

9. In this excerpt, a girl is saying, «at 9:00 O'clock tomorrow we will have a lecture by a certain professor.» The second girl says that she doesn't want «the professor to come, **Inshaallah.**» Dr. Mitry says that this use is alright because the girl is asking God for something not to happen in the future, and he feels that this is the correct use of the expression.

10. This excerpt is the most standard use of the expression according to Dr. Mitry, for in it one girl says, «I will leave tomorrow, **Inshaallah.**» Dr. Mitry says that she is showing that the decision is up to God and not only in accordance with her control.

Conclusions :

Proposition 1

In this research it was remarkably clear that the standard canonical use of the expression is fixed in the minds of Arabic speaker in Alexandria. Several of the excerpts in the model tape were designed to make use of the expression in a sense which was available in the Arabic speaking community, but which did not follow the dictates of the canon. In the sample of fifty-five respondents, none of the respondents denied the «correct» use of the expression in excerpt number ten (the excerpt designed specifically with the canon in mind), which show the uniformity in the knowledge of the canonical usage. The results of an ANOVA test of the model excerpts was significant (refer to table 1), which means that the subjects judged each excerpt separately, and that each does not have the same meaning as the other excerpts. The null hypothesis in this proposi-

of mocking way. Also, the expression is therefore not correct in the way it is used here according to Dr. Mitry.

6. This excerpt involves a conversation between two girls. The one is asking the other if she had seen the dress, and the other says that she has and that she is going to buy it. The other asks of the price of the dress and the buyer says it is three-hundred pounds. The other says, «*Inshaallah*, who is going to buy it for you ?» This means that the expression is again used sarcastically by the girl who is not the buyer, in Dr. Mitry's view.
7. In this excerpt, a person asks a waiter for coffee with plenty of sugar. When the waiter brings the coffee, the person asks, «Does this coffee have plenty of sugar ?» The waiter's reply to this query is, «Yes it does, *Inshaallah*.» Dr. Mitry says that the expression is used here habitually.
8. This excerpt involves a conversation between two persons. One person wants to borrow ten pounds for the other, and he says, «Will you lend me ten pounds and I will bring it back to you tomorrow, *Inshaallah*.» But the other refuses to lend the money and says, «No, no even if you are saying you will pay me back tomorrow *Inshaallah*, because I know you not going to pay me back and I will not give it to you.» According to Dr. Mitry, the intonation used by the borrower shows that he is suspect, and it is doubtful that he is sincere. This means that he won't pay the money back, and that the will of God will prevent him from paying the money back, because the borrower is a «bad man».

- involve a conscious use of the expression and not merely a habitual use.
2. In this excerpt, a taxi driver is asking a woman passenger where he should turn, and the woman says to turn at the «next street **Inshaallah**.» Dr. Mitry says that this usage as well as the first (above) is the common use and uttered habitually.
 3. This excerpt involves a person asking another, who is a vendor once again, if he has a commodity (eggs), and he says, «Yes, **Inshaallah**.» Again, Dr. Mitry says that the expression is used as a habit and not consciously.
 4. According to Dr. Mitry, this excerpt is very different from the others. One of the persons in the excerpt is telling another not to forget an appointment tomorrow. The other asks the time of the appointment, and the first says at 7.00 o'clock. The second person then says, «Oh, yes I remember. **Inshaallah, Inshaallah**,» Dr. Mitry says that this usage is different because the use involves some thought. And also the speaker's intonation indicates his conscious invocation of Good, and the speaker says **Inshaallah** twice for emphasis.
 5. In this excerpt, one speaker says, «Will you be continuing to be sitting for long, **Inshaallah** ?» According to Dr. Mitry the speaker is using the expression on a sarcastic basis. The intonation of the utterance indicates the speaker is surprised that the other person is going to stay in that position for a long time. So the expression is used in a kind

of the above method a corpus of data was produced which was analyzed statistically using the department of Electrical Engineering computer at Alexandria University.

As the senior author coded the students' coding sheets additional qualitative material was noted such as quotations and alignment markers, as mentioned earlier in this article. In some cases, it was necessary to go back to the tape to gain a better understanding of what was being said, and in this case, the student coder was consulted about the correct interpretation.

Dr. Mitry Amin, the former Chief Examiner of English in the Alexandria school system, and presently with the department of Sociology, Alexandria University, was kind enough to provide a translation and interpretation of the model for the English reader of this article. Dr. Mitry's «translation-interpretation» will provide the reader with a sense of each model excerpt. In the view of the senior author, there is no absolutely accurate translation or interpretation of the model, but the following interpretations from Dr. Mitry will have to suffice to show the reader enough concerning the make-up of the model. The excerpts will be discussed by number as follows :

1. In this excerpt, two persons are conversing. One is wishing to buy a commodity from the other. The buyer asks about the price of the item, and the vendor says, «the price is twenty piastres, *Inshaallah*». Dr. Mitry speaks of this as a very common and habitual use of the expression and says that it is not a correct use. He says that the correct use must

interviewers were asked to code a set of interviews. The coding sheet included the following information :

1. Identifications of interviewer, coder, and place of interview.
2. Summary of initial comments by interviewee.
3. Comments on each of the model excerpts including statements about agreement or otherwise with the canonical or analytical response, as well as specific quotes from the respondent.
5. Final and unusual aspects of the interview.

Student coders were asked to interpret how the respondent felt about the use of the expression from the material on the tape, and these were the only directions asked of the coders. Dr. Seham El-Kareh of the Phonetics department, Alexandria University, checked a sample of the student's codings and testified to their accuracy with the actual tapes. After the coding was completed, the senior author coded each of the items for all of the respondents which had been done by the student coders. This was a recording process where the senior author read the coding sheets from the students and coded them in accordance with how a subject accounted for an excerpt. Subjects usually accept or reject an excerpt as a representation of the canonical version of *Inshaallah*; however some responses fell into a middle ground between acceptance or rejection. This coding operation thus presents a scale from legitimate to illegitimate use of the expression. This final coding made use of scores in the following manner : a score of 1 went to the legitimate use of the canon; a 2 going to the undecided category; and 3 for the illegitimate use of the expression. From the use:

grouped in a way such that some respondents tend to maintain the canonical use where others account for the analytical use. The model was played by the senior author, who was with the practicum student interviewers, to fifty-five respondents. In this manner then, two persons (in most cases) (9) participated in the conversations, with the author present as an operator for the two taperecorders — one for the model playing and the other for the recording. The respondents were first asked to comment generally on the use of the expression, and then to respond to each of the ten excerpts. Respondents were asked to interpret the meaning of the excerpt and after all excerpts were played and commented upon, respondents were then asked to offer any final remarks. The mean length of the conversations were twenty-five minutes.

As to the composition of the sample, care was taken to select respondents from a cross section of society in Alexandria on a socioeconomic, sex, and age basis. The subjects were found in a variety of geographical and social placements in Alexandria. Fishermen were interviewed near their camps on the Nile delta outside Alexandria, visitors to the hospital were interviewed in the small gatehouse near Port Said street, men who had just finished their prayers were interviewed inside the Mosque, shoppers were encountered in the Manchia market, taxi drivers in Ramley station were talked with in their cabs, professors were interviewed at the University, inhabitants in village outside of Alexandria were interviewed in the fields, and strollers and street vendors were interviewed on the Corniche bordering the Mediterranean Sea.

When the interviews were completed, each of the student

ing of the expression. It is granted that the model does not exhaust the possibilities for *Inshaallah* use in situ. In other words, although the model is not exhaustive of all possible meanings, and is an artificial construction, it can act as a stimulus to obtain accounts as to how the respondents are hearing the expression in use. The model then acts as a uniform standard against which respondents are asked to measure their repertoire of possible meanings. For example, one excerpt of *Inshaallah* on the model may be used or pronounced in a certain way which causes some respondents to think of this particular use as «incorrect» or «correct»(8) in accordance with the canon, and it is in this way an indicator of some of the availabilities for use of the expression that exist in the more comprehensive cultural repertoire. The model then acts as a kind of Rorsach test (inkblot test) against which respondents make judgements, or like a painting in a museum where observers are asked to interpret what the painting «means» to them. As is the case with a work of art, it may no mean the same to all who observe, for all persons are bringing a different set of cultural experiences with them. Therefore, the response to the work of art is not uniform, but within a sample from one cultural tradition, in statistical terms, the standard deviation from the mean would be less than would be the case if observers were measured from a heterogenous sample.

The model then acts as a standard from which accounts are obtained, and the aim of the research is to determine if the variations in the impressions of respondents show first, that they know the canonical use of the expression, and second, how the excerpt from the model measures up to their conception of the canonical, use. Also, we wish to know if these accounts can be

share the same language tradition, i.e. non-native speakers of Arabic.

Method of Examining the Situated Account of Inshaallah.

The attempt in this research is to obtain accounts from respondents concerning how **Inshaallah** is used in conversation situations. Due to the difficulty in obtaining taperecorded examples of the expression's use in a multitude of actual contexts, it was decided to make an artificial model of the expression's use and then obtain respondent's accounts as judgements of its use. We decided to obtain accounts from respondents about how they understand the expression is being used in the examples from the model, and determine if they can easily discern the canonical use from the other uses. We also wanted to see how they expressed their knowledge, for example do they only understand the religious meaning or do they only seem to understand the alternative meanings or both, and do they use a strict script-like presentation of their knowledge.

The **Inshaallah** model was constructed by first having students in a practicum in sociolinguistics from the department of Phonetics at Alexandria University write out instances of how they had personally experienced the use of the expression. After a discussion of the various uses, and a rendering down of them, the students were asked to act out situations of **Inshaallah** use. Several of these taperecorded situations were selected and subsequently consolidated on to a tape which included ten excerpts of **Inshaallah** use which constituted the model.

The same students from the practicum were to use the model in obtaining accounts from respondents as to the mean-

In addition to achieving a better understanding of the expression in its relation to Wieder's research, we wish to know as well additional aspect as to how persons use the expression in conversation situations. Though the expression specifically references «the Will of God», does it also serve to establish meaning in the situated context on a non-religious basis ? When Arabic speakers comment on the use of the expression is it possible that they determine any other use of the expression than the strict canonical usage ? And what are their opinions as to the coherence of the unusual usage ? Does the religious usage seem to fall into a socio-economic pattern that restricts only portions of Alexandrian society to using the expression in a certain way ? These questions can be concentrated to several propositions which will be tested on an empirical basis. The following propositions derived from the past discussion of *Inshaallah* will be tested :

1. Arabic speakers will easily describe the canonical use of the expression, but not all of them will be equally qualified to describe various alternative uses, and this differential ability will be associated with the variable of social class.
2. The canonical or non-canonical (termed analytical hereafter) accounts of the expression's use will be discussed by respondents using standard idiom or script (Goffman, 1974). When the respondent shifts from one script to another the transition will be marked by using an alignment activity (Stokes and Hewitt, 1976).
3. The intereculatural use of the expression can produce misunderstandings in the interaction of persons who do not.

is reading National Geographic magazine,» was uttered without a flinch by a chimper. This «reading» by the chimpanzees is surely not literally correct, but although the chimpers know of its inherent falsity, the statement still has meaning in the context for them and is the only vocabulary they have to use to describe what they observe. Any long-time pet owner knows about this essential anthropomorphism, and even the most aware owner may find himself lost in an anthropomorphic, self-fulfilling prophecy when he looks into his dog's face and exclaims, «see, Ginger is happy — look, she is smiling».

The line of argument pursued in this article will demonstrate the practical achievement of meaning in social relations, and how this practical achievement is brought about through the use of the expression *Inshaallah*. Though the canonical use of the expression is primarily religious, it is obvious that it is used in other common language contexts in another way, but that these other ways, though non-standard, **do convey meaning**. According to Wieder's discussion of the convict code, he found that the code did not provide a deductive framework to order the behaviors of residents in the half-way house. In a similar way, Arabic informants describe *Inshaallah* as a term which is used religiously, and that its use must apply with reference to the future. If we are to confine ourselves to the use of the expression in its strict canonical form, it would be used by interactants only with reference to God's Will and the future. In Wieder's research, convicts did not follow the code like a deductive/causal device to order their behaviors in the half-way house. Also, according to Arabic speaking informants, the canonical use of the expression is not the only use, for it is used frequently in other contexts,

inhabited by spirits or forces. This spirit inhabitation interpretation of the primitive's meaning by the early missionary and anthropological observer may not be shared by the performer of the magic. In other words, because the anthropologist could not readily see what being referred to he inferred that the savage mind had a quaint belief system such that spirits inhabited or motivated the tree or volcano. On the other hand, as we see today, the interpretation by the early anthropologists of spirits inhabiting the natural object may not have been the belief of the primitive mind. Skinner (1957) addresses this point in his discussion of primitive animism, and offers the explanation that the primitive mind does not necessarily believe that spirits inhabit the object but that the prescientific system of language or communication obviously does not include an idiom other than the one available in ordinary social relations. The primitive mind does not have the linguistic or cognitive wherewithall to express the dynamism or existence of the natural object in any other way than to use the common language of social relations; which means that as the primitive speaks to the anthropologist about the «anger» of the tree or the «jealousy» of the volcano he is using the ordinary vernacular of social relations the only way or means of communication he has at his disposal.

In this connection, Wieder (1976) has discussed what he calls «essential anthropomorphism» in his study of «chimps», or ethologists interested in the behavior of chimpanzees. Wieder has found that chimps use the natural language of human social relations with these animals.

For example, the statement, —Lucy (the chimpanzee),

ismatic authority arises from the great leader's «gift of grace», and his personal relation with his disciples and followers. Second, the skills of the craftsman, at least in ancient times, were not by nature social, and therefore, due to the lack of the purely social connection, the craftsman was radically disassociated from the sources of status within the community. And furthermore, because religious practices deal primarily with social relations practitioners possessing these skills are directly connected with social authority.

In this manner we see the strong connection of religion with social matters and most particularly with the relations of persons involved in interaction with one another. Persons who are experts in the arts of social interaction were of high social status, and their means of gaining the status, interaction, takes individuals themselves. In this way interaction itself takes on a magical-religious significance.

In examining further the other-worldly significance associated with social interaction, the discussion of primitive animism and anthropomorphism is instructive in showing how the practical acts of social interaction begin to take on an other-worldly flavor. B. F. Skinner (1957) presents an interesting behavioral argument further imbedding the origins of magical belief in a practical connection with the social environment and the development of linguistic mechanisms within that environment. In Skinner's view, early anthropological discussions of magic in primitive culture suggest that the invocation of magic in the primitive mind means that natural objects according to the primitive are somehow motivated or

argument a bit further, modern science derives from elementary skills possessed by primitive craftsmen, and not from magical or religious imaginings. The ancient craftsman was involved in empirical interaction with the physical environment whereas the religious specialist or the magician became more involved with an environment beyond the physical. Though these practices as well had their practical grounding, it was not the same as with the physical environment. Interaction in this domain became immersed in the sphere of **human social activity**.

The different patterns of the practical grounding of physical and social areas of human existence may be explained by the fact that crafts and skills were bestowed with less social status than what may be called the social talent of governance and political administration in ancient times. Crafts and skills were not embellished with great deference or high social status as was the case with social authority and expertise. There are two ways of explaining this differential conferring of social status. First, the skilled craftsman deals with his hands and with physical objects, and these activities, though often rare in the most technical areas, can be comparatively easily observed, copied and eventually learned by others, whereas the religious practitioner is not dealing with empirically observed phenomena so what he is doing is not so readily copied and therefore learned. The latter professions are imbued with high prestige because only a chosen few can possess these talents. Of course, ancient administrative and religious systems had ascribed statuses and were not achieved but this simply reinforces the point that the mechanism for obtaining status is not readily observed. Max Weber's discussion of charismatic authority, of course, fits well into this discussion, for as Weber notes, cha-

logy is V. Gordon Child (1951) who states that magic even in the great world religions serves us when no other relief is available in confronting the great tragedies of human experience such death and the sense of helplessness in the face of this disaster. However, magical beliefs and practices even in their most complex mystical extensions are somehow grounded in some sort of mundane practical activity. For example, the Mousterians would bury their dead close to the hearth in the primitive belief, according to Childe (1951 : 50), that the heat is in some magical way a means of restoring a quality obviously absent from the diseased. In his argument, Childe notes that the practical connection will more prevail in some primitive trades than in others and the ones upon which modern science is based tend to be the most empirically oriented. For example, he observes that surgery is freer from magical notions than is medicine for the reason that surgery deals directly with maladies empirically observed, but medicine on the other hand is used in cases where definite empirical symptoms do not prevail. Childe notes that this distinction prevails to modern times in the professions of surgery and general medicine. Much of medicine deals with dimly imagined sorts of diagnoses having little direct empirical counterparts (this is not to ignore the problems in surgery as well, which may ignore the less empirical elements), and often drugs and other cures are prescribed which do tend to sometimes have a kind of magical quality by producing direct psychological or psychosomatic results. The point being made here is that magical behaviors do not gain their origin from an inveterate capacity or quality of the human mind which dwells in the metaphysical or the imagined, but has origins derived from the practical aspects of human interaction with the physical and social environments. To emphasize Childe's

cleus of this one — Mohamed being questioned and eventually being commanded by God to reply with *Inshaallah* — is always evident (6). This story is derived from the koran and its interpretation, from Islamic scholars with whom the authors have spoken, is that the questions which cannot be answered by man, such as the nature of the Soul, the time of death and others suspended into the future can only be answered by God. Therefore, plans for the future, being inherently tenuous, are decided by the Will of God. From the koran to the Goha stories, the origin and general account of the expression is quite uniform in the Arabic tradition in Alexandria, at least in its normative canonical version.

The Situated Account of Inshallah :

An interesting aspect of the expression's use as alluded to earlier is its apparent magical incantational nature. Though magic is generally condemned by the world's religions as being mainly associated with the worship of heathen idols, most anthropologists and others do not deny its presence in the various world religions and have difficulty in finding definite distinctions between the two systems of belief (Childe, 1951). Though we find a general attempt on the part of the large world religions to eliminate magic, it still tends to prevail, and those elements that are allowed to remain often have an ambiguous magical element making it difficult to completely obliterate a suspicious practice. In the Islamic tradition, the mystical practices of the Sufis were often condemned for their questionable orthodoxy, though many believers support the Sufic tradition(7).

There are many speculations on the origins of magical belief, and one of the primary authorities in this regard in anthropo-

which is uttered in the verbal context of subjects dealing with the future, but is used more specifically when making a boastful pronouncement about the future that is premature or «spoken too soon». For example, in the American-English tradition one will not feel incumbency to use the expression, «knock on wood», when making a simple statement such as, «I will get the car tomorrow», but will feel «knock on wood» is warranted when making a statement such as, «I am sure the car will be ready tomorrow». There are some fine distinctions here in the use of this expression, but similar motivations for its use though much less profound and potent are undoubtedly called forth in the psychological motivation in the Arabic tradition for using **Inshaallah**.

In the course of doing this research, one of the subjects, a self-proclaimed «Cultural officer» in an orphanage, offered to give the author an account of the origin of the use of **Inshaallah** from the Islamic tradition. According to the account from the cultural officer (subject no. 15), the Prophet was confronted by a group of non-believers who to test his faith and veracity asked him to answer three questions dealing with such difficult subjects as the nature of Man's Soul, and the time of birth and death. For Mohammed, an uneducated man according to the respondent, the answering for such questions presented a formidable task, and he was told if he did not answer the questions he would be considered a lyer. Mohammed left and returned the next day without the answers, but he returned again on the third day after having spoken with the Angel Gabriel, and in accordance with Gabriel's counsel from God, said he would have the answer **Inshaallah**. Though all stories established through the oral tradition become apocryphal over time, at least the nu-

tale, Goha plans to buy a donkey, and in the course of planning tells others of his intent but does not say *Inshaallah* in tellings of these future intentions. His comrades implore him to say, «I will buy a donkey, *Inshaallah*,» but he disregards their appeals and continues on with his pursuit. However, as the story goes, Goha's goal is not satisfied, for in the course of venturing to buy the donkey some thieves steal his money (or in a milder version he simply loses the money). Another story in this same vein tells of a doctor who is called in to aid a boy who is critically ill. The physician completes his treatment and says that the boy will recover; but again, he is admonished by the others for not having said *Inshaallah*, and the tragic result, for the doctor at least, is the sudden recovery of the boy and the doctor's death. We might gain from these didactic stories the notion that use of the expression can magically assist the speaker in having his future wishes granted. But does this mean that use of the expression means, from the stories at least, that using the expression is a pleading or begging entreaty to God for granting one's wishes ? In other words, if the expression is not used the chances of having one's wishes fulfilled may be less probable. After asking many informants these queries, the general consensus was that if one says the expression it will increase the chances of having one's designs fulfilled, but it must be clearly understood in this connection that use of the expression is conditioned in persons of the Arabic tradition very early and that when speaking of the future a powerful incumbency from deep in the psyche is called upon which forces one to the expression. In the American-English tradition, a motivation which is moderately similar to the incumbency felt by the speaker in using *Inshaallah*, but without the religious connection, is the utterance, «knock on wood», (5)

expression *in situ* either conforms or not with the formal prescriptions of the Islamic tradition.

The Normative Account of Inshaallah,

According to Wieder the convict code in the half-way house was used by residents as a means of accounting for their behavior in accordance with situated circumstances, and not as a deductive or causal program for behavior. The study of the situated use of the expression **Inshaallah** will be examined in a similar manner. Like the convict code, there is a well-established corpus of cultural material associated with what is considered to be the **proper use** of the expression. In other words, an established normative framework is considered to be in effect which dictates the specific use of the expression. This framework is set forth as a deductive or causal prescription as to how the expression **should be used**. According to the established norm, the expression is uttered appropriately when one makes any plan for the future. For example, according to Moslem belief, only God has control of Knowledge concerning future affairs; therefore, when any kind of human design for the future is made, the expression **Inshaallah** must be uttered to show one's deference to God. «I will have my car tomorrow **Inshallah**,» , means that I will do all I can to get my car tomorrow, but only God knows if this will be the case, for only God can Will the actual occurrence of this future event. The normative use of the expression is, like any norm, enforced at an early stage of socialization, and one of the means of teaching and enforcing this norm is through folklore and anecdotal statements. The child is told the stories of «Goha», a fictional Arabic character appearing in many didactic narratives, to instruct him on the use of the expression. For example, in one

interactional interests . . . The code, then, is much more a method of moral persuasion and justification than it is a substantive account of an organized way of life. It is a way, or set of ways, of causing activities to be seen as morally, repetitively, and constrainedly organized». In this sense the code did not provide convicts with a channel for behavior which they would follow but rather with a means within the actual situation of interaction of accounting for what they were doing then. For example, a convict was discussing an aspect of prison life with Wieder on very specific and intimate terms when he reached a point in the conversation where it was personally unrewarding for him to reveal anything further. At this point the convict stopped the line of conversation and marked this termination with a telling of the code, «You know I'm not supposed to snitch (or inform)». What is of interest here is that the staff member (in this case Wieder) accepted this justification for not having to discuss this subject any further. In this way, calling in the code is not a deductive or causal activity ordering the behavior in the way that a computer algorithm arranges the way that the machine will do its project, it was rather a means of accounting for the behavior of not continuing the conversation, «at this time,» in accordance with the convict's present interactional interests.

In the research reported herein, the expression *Inshaallah* will be examined a similar way in which Wieder did his work with the convict code. We will see in this research that the tradition of Islam has established a formal meaning for the use of this expression and the accounts of its use by Arabic speakers will describe its use. This research will strive to see how the

1. Doing distance — The convict should separate himself physically from the staff members of the half-way house.

2. Doing disinterest and doing disrespect — The convict should show little interest in the interests of and programs of staff members and also not elicit any respect for staff. According to Wieder's study, one of the cardinal elements of the convict code is the rule against informing upon other convicts and this rule is epitomized in the phrase «do your own time», meaning mind your own business and stay out of other's affairs(3). From the stand point of traditional sociology, these stipulations of the code are like deductive causes of behavior. And when the criminologist armed with a knowledge of the code (Gill, 1965, for example) investigates the prison he actually begins to see the code in action because when he asked the inmates about affairs in the prison environment they tend to give him accounts in the form of statements having a norm-like quality. However, Wieder in his investigation found that the code was not a simple algorithm for behavior, but rather has a somewhat ambiguous connection with behavior.

Wieder concluded that the code had a reflexive connection with the behavior of the convict (as in the sense of Garfinkel's, 1967, use of the term reflexive) (4). In other words, the convicts in their talk about the code did not use it as something to follow, but spoke of it in their accounts as a way of justifying or excusing (as with Scott and Lyman, 1968) what they had done or were going to do. As Wieder (1974 : 174-175) notes, «In every case of telling the code', the teller may have been motivated to formulate it so that it furthered his immediate in-

Traditional sociology (particularly Sumner, 1906) makes use of the terms value, norm, and more to express the thought that the activities of people are ordered by deductively predestinated channels. These channels, according to the traditional approach in sociology, are explicit and can be defined quite literally as models of behavior. However, a significant *bête noire* has arisen when the sociologist tries to observe precisely how and if persons actually do follow the norms. Major disenchantment is felt when the sociologist's subjects do not conform to the behavioral patterns assigned them by sociologists. Sociologists are just beginning to understand that what people say does not always conform to what they do (as Deutcher (1973) points out). The sociologist Lapiere (1934) cautioned against this professional naiveté fifty years ago, but we still find it in effect in some sociological quarters.

The ethnomethodological approach defined by Garfinkel (1967) is critical of the traditional sociological point of view, and is founded upon the program of obtaining accounts from members of a social milieu as to what they say they are doing, and then relating this talk with what they do. In this way, the accounts provided by members show that their talk about their activities does not often have a direct bearing upon actual behavior. One of the best examples of this kind of ethnomethodological approach is Wieder's (1974) study of a convicted criminal's half-way house. When Wieder first began the study he had the traditional sociologist's viewpoint in mind. He was interested in mind. He was interested in the «convict code», or the system of norms which allegedly governed the activities of residents in the half-way house. Two examples of elements of the convict code are :

individual's background ~~et~~ cetera, a further statement may be rendered which offers more connotative meanings of the word or expression. Many meanings can be associated with an expression, but what is of interest is that persons are careful to indicate just what meaning applies to this occasion of use. When the expressions are used naturally, they have meaning in accordance with the context of use, or when misunderstanding occurs it is corrected by using a linguistic marker to set off the unusual meaning from the natural flow of talk. For example, when using an expression in a metaphorical sense, the speaker will precede the statement with a term such as «like» or «as» or «for example». These words indicate that the speaker is now moving from the standard or literal use to the metaphorical or exemplificational use.

Though the distinction between denotative and connotative is primarily associated with the use of singular words, the essential notion of formal use as opposed to informal use can be as well applied to the accounts offered by informants concerning the meaningful activities of their everyday lives. One account from an informant may stipulate the formal norm or code existing in a social milieu associated with a behavior. On the other hand, another account, possibly provided by the same informant, may be a more «inside view» or what Merton (1968) refers to in his use of the term «latent function», and is less formal (and less denotative), and may often negate or at least be very different from the formal, normative view. This formal/informal distinction has been referred to by anthropologists with a similar distinction between ideal and real culture (Lowie, 1940); where the ideal refers to what people say about a practice as opposed to the real, or what they actually do(2)

of the expression **Inshaallah**, in order to better explicate its meaning on the part of Egyptian Arabic speakers. Through this kind of analysis we may be better able to determine aspects of Egyptian culture as well as elucidate linguistic devices which are not readily evident in our taken-for-granted theorizings about person's motives and behavior. As mentioned above, foreigner's theories concerning the use of the expression are often depreciatory, and if you ask many Americans or Europeans about why the expression is used, the reply is often a kind of theoretical address on the «fatalism» of Islam(1) and more particularly the difficulty many Egyptians seem to have with making predictions or plans about the future — their tendency to attend only to the here and now of the present. It is the aim of this research to describe how the use of the expression is a mechanism of social interaction rather than a simple means of shirking responsibility or an example of the theoretical fatalism or stoicism of Islam.

The Relation Between Normative and Situated Accounts :

Words in a language can be talked about in order to better gain an understanding as to their meaning or meanings in the particular language or cultural tradition. In the English tradition, words are said to have connotations or denotations with the former referring to the meaning of a word apart from its explicit or literal meaning which is the domain of the latter. The connotation of a word is often referred to as a **nuance** or a shade of meaning derived from the denotative. When we ask a person about the use of an expression in his language, the first response is usually a statement of the denotative use of the expression, however, depending on various factors of the

The Situated Use of Inshaallah

Introduction .:

This article will describe the situated use of the Arabic expression, **Inshaallah** as it is used in Alexandria, Egypt. Europeans and Americans in Egypt are well aware of the use of this expression and their awareness is often accounted for on a pejorative basis. Some visitors to Egypt mention that soon after their arrival they have confronted with three expressions which tend to cause them anxiety in their relations with Egyptians. The three expressions' first letters ironically create a familiar acronym, «IBM», which stands for : **Inshaallah**, **Bokra**, and **Maalish**. The meaning of these Arabic words is respectively: «If God Wills», «Tomorrow», and «Never Mind». Frequent use of these expressions confounds the foreigner, for in his view they may be used by Egyptians to either shirk responsibility, procrastinate, or belittle the importance of some design important to the foreign visitor. It is as well evident that the expressions are equally problematic for Egyptians, for with respect to **Maalish**, the «**Lahtha minfadlak**» (one moment please) moralistic TV commercials (similar to American TV spots advising viewers against throwing trash on the highway and condemning the «litterbug» et. cetera) admonishes the viewer against using **Maalish** to diminish the importance of a task and therefore to «keep one's head to the grindstone».

The purpose of this research is to analyze the situated use

THE SITUATED USE OF INSHAALLAH

by

Stanford W. Gregory, Jr.

Fulbright Professor of Sociology

Department of Sociology

Alexandria University

and

Kassem M. Shafie Wahba

Lecturer, Department of Phonetics

Alexandria University

Spring, 1984

We would like to thank the students of the Practicum in Sociolinguistics who helped with the creation of this research. They are : Nabila Abdul Azziz, Amany Abrahim, Manal Amal, Mohammed Anwar. Safaa Darweeh, Samir Hassan, Ashraf. Shawqi, Iman Yaqut.

- Analysis of the Peasantry Political Action in the Third World in the Light of Dependency — Theory, with Special Reference to Egypt.

by : Dr. Ahmed Magdi Higazi.

- Social Work : Between the Crisis of Dependency and the Dilemma of Underdevelopment in the Third World, A Critical Study,

by : Mahrous M. A. Khalifa.

Egyptian Yearbook of Sociology

Contents

I : Articles :

- The Situated use of Inshaallah.
by : Stanford W. Gregory, Jr. and Kassem M. Shafie Wahba
(Kent, Ohio and Alexandria).
- Place of Rural Sociology in the System of Social Theories.
by : Staroverov V.I. (Moscow).
- On the Concepts of Production, Social Relations of Production and Reproduction.
by : Idris Salim Al-Hassan (Riyadh, Saudi Arabia).
- Development of North - South Dialogue : An Educational Approach.
by : Sami Alrabaa (Bielefeld, West Germany).
- Causes of Death to Women of Reproductive Age in Egypt.
by : Judith A. Fortney, Saneya Saleh, Saad Gadalla and
Sousan M. Rogers, (AUC).

II. Abstracts of Articles in Arabic :

- Egyptian Social Policies in the Seventies : An Inquiry of the Determinants.
by : Dr. Mohamed Abdel Shafei'i Eisa.

رقم الابداع ٣١٧٢ / ٨٥
الترقيم الدولى ١ - ١٣٠٣ - ٠٢ - ١٧٧

دار التضامن

٢٢ شارع مساوى - ميدان لاطوملى
تليفون : ٣٠٥٥٦ - القاهرة

EGYPTIAN YEAR BOOK OF SOCIOLOGY

Volume No. 7

October 1984

Editor : Prof. Dr. M. El-Gawhary
Dean of the Faculty of Arts
Cairo University

Dar Al-Maaref

Egyptian Yearbook of Sociology

editor

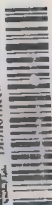
Prof. Dr. M. El. Gawhary

Vol VII

Dar Al-Maaref

1985

Bibliotheca Alexandrina



0685692

1985.0/1

1
000

الكتاب السنوي لعلم الاجتماع

عدد الخامس

١٩٨٤

إشراف: دكتور محمد الجوهري



دار المعارف

الكتاب السنوي لعالم الاجتماع

أكتوبر ١٩٨٣

العدد الخامس

إشراف

دكتور محمد الجوهري

أستاذ علم الاجتماع

وعيد كلية الآداب - جامعة القاهرة



دار المعارف

الناشر : دار المعارف — ١١١٩ كورنيش النيل — القاهرة ج.م.ع

الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

اشراف : الأستاذ الدكتور محمد الجوهري — قسم الاجتماع بكلية الآداب —
جامعة القاهرة .

نشرة نصف سنوية تصدر في أبريل
وأكتوبر من كل عام ، وتفتح صفحاتها
لإسهامات المشتغلين بعلم الاجتماع على
امتداد الوطن العربى من أجل تطوير
رؤية أصيلة لواقعنا الاجتماعى ،
والوصول الى بلورة أفضل للمشكلات
الاجتماعية وإسهام علم الاجتماع فى
حلها .

المعد الخامس : أكتوبر ١٩٨٢

ترسل البحوث والدراسات والمكتئبات باسم :

الأستاذ الدكتور محمد الجوهري : كلية الآداب جامعة القاهرة — الجيزة
جمهورية مصر العربية .

الإهداء

تحية للجامعة الأم — جامعة القاهرة —

في عيدها الماسي : ١٩٠٨ — ١٩٨٣ •

محتويات الكتاب

المتحة

- ١٣ الكلمة الانتاحية : بقليم الدكتور محمد الجوهرى

القسم الأول

- ١٧ الدراسات والبحوث

- علم الاجتماع والمسألة السكانية فى الوطن العربى
١٨ دكتور اسحق القطب

- المرأة فى السياق البنائى للقرية العربية
٥٥ دكتور عبد الباسط عبد المعطى

- علم الاجتماع العربى . تأليف دكتور عبد القادر الاربى
٧٩ ترجمة محمد الجوهرى

- الخدمات الأصلية فى خمس قرى مصرية . خبرات وتجارب ميدانية
١٣٢ دكتور سالم عبد العزيز محمود

- أزمة التنبؤ فى علم الاجتماع . دراسة حالة لبعض تنبؤات اتجاه
١٦١ الصراع دكتور عاطف أحمد نؤاد .

- الفروق بين الجنسين من منظور سيكولوجى
١٨٠ دكتور محبى الدين أحمد حسين

القسم الثاني

دراسات نقدية : عرض كتب وبحوث ومقالات

٤-١

١ — علم الاجتماع في الشرق الأوسط .

تأليف : دكتور جورج سباغ .

٢٠٣

عرض : دكتور محمد الجوهري .

٢ — الهجرة والتصنيع في المجتمع الكويتي ..

تأليف وعرض : دكتور محمود علي المصري ٢٣٩

٣ — شعائر دورة الحياة عند الكنوز .

تأليف : تشارلز كلندر وندوى الجندي .

٢٨١

عرض : دكتور جلال مذبولى .

القسم الثالث

٢٩٥

الابواب الثمانية

أولا : مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر في هذا الكتاب ٢٩٧

ثانيا : المؤتمرات والندوات العلمية . ٢٩٩

(١) قائمة بالمؤتمرات والندوات التي عقدتها بالفعل أو تزمع

عقدها الهيئات التالية : ٣٠١

١ — المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . ٣٠١

٢ — مركز بحوث الشرق الأوسط . ٣٠١

٣ — مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي بجامعة القاهرة ٣٠٢

٤ — الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع . ٣٠٣

٥ — معهد التخطيط القومى . ٣٠٦

الصفحة

- (ب) تقارير عن بعض الندوات والمؤتمرات التى عقدت بالفعل
- ٣٠٩ — خلال على ١٩٨٢ و ١٩٨٣ : —
- ٣٠٩ ١ — المؤتمر التاسع لذكرى طه حسين .
- ٣١٥ ٢ — ندوة قناة السويس .
- ٣ — التكرات السكانية وتأثيرها على نقل الأمراض المتوطنة
- ٣١٩ — والتحكم فيها .
- ٣٢٥ ٤ — مؤتمر التاريخ ووعى الفلاحين فى جنوب شرق آسيا .
- ثالثا : بيان برسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة والمجازة بأقسام
- الاجتماع والانثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية بالجامعات فى مصر
- ٣٣٧ خلال عام ١٩٨٢ — ١٩٨٣ .

رابعا : جزء خالص

الدليل الببليوجرافى للنتاج الفكرى العربى فى العلوم الاجتماعية

- ٣٧٥ من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٣ .
- ٣٧٧ — دراسة وأعداد : حامد الشافعى دياب
- ٣٧٧ مقدمة :
- القسم الأول : الضبط الببليوجرافى للنتاج الفكرى فى العلوم
- ٣٧٨ الاجتماعية .
- ٣٨٥ هذا الدليل الببليوجرافى
- ٣٨٦ — حدود التغطية
- ٣٨٧ — المصادر الببليوجرافية
- ٣٨٧ — الوصف الببليوجرافى
- ٣٨٨ — التنظيم
- ٣٩١ — قائمة رؤوس الموضوعات

الصفحة	
٣٩٥	القسم الثاني : القائمة الببليوجرافية
٤٧٣	القسم الثالث : الكشافات والبيانات الإحصائية .
٤٧٣	أولاً : الكشاف الجغرافي .
٤٧٧	ثانياً : الكشاف الزمني .
٤٨٠	ثالثاً : كشاف الكتب المترجمة الى اللغة العربية .
٤٨١	رابعاً : كشاف الأعلام .

القسم الرابع

مقالات وبحوث بغير العربية

I Articles :

- Traditional Political Culture and Forms of Politics in Egypt.
by : Dr. Ahmed A. Zayed.
- Peasantry Movements in Egypt. ٦٢٧
by : Dr. Ahmed Magdi Hegazi.
by : Dr. Ahmed Magdi Hegazi. ٥٩٧
- Language Effectivity : A Sociolinguistic Study,
by : Dr. Sami Alrabaa. ٥٨٥
- Migration and Industrialization in the Kuwaiti Society : A
Field Study of the Petro-Chemical Factories.
by : Dr. Ali Mahmoud Al-Masri. ٥٥٥
- The Roots of Legal Pluralism. An Analysis of the Sociolegal
Evolution of Modern Egypt, 1517-1883.
by : Dr. M. Nour Farhat. ٥٤٤

II. Abstract of Arabic Article :

- Indigenous Services in Five.
Egyptian Villages. Methodological Assessment.
by : Dr. Salem Abdel Aziz. ٥٠٩

الكلمة الاستيعابية

الحمد لله الذى يسر انجاز هذا العمل وسط ظروف صعبة ومسئوليات جبة كانت تبدو وكأنها تقف حجر عثرة امام متبعة العمل فى انجاز هذا العدد . فالحمد لله كثيرا ، وتدعو الله أن ييسر الاستمرار ، ويؤمن المسار .

وهذا العدد هو الثانى الذى يصدر بعد تجربة اصدار عديد من هذا الكتاب السنوى كل عام ، نرجو أن تصادف هذه التجربة نجاحا ، ويكتب لها الاستمرار ، خاصة لكى نتمكن من تلبية رغبات كل الزملاء الذين يودون الاسهام بالكتابة .

وقد تمكنا أن ندعم الجزء التوثيقى فى هذا العدد ، وذلك بتقديم قائمة ببيوجرافية للكتب المنشورة فى الوطن العربى — على امتداده — فى ميادين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية . وقد توغر على انجاز هذا العمل الذى غطى الفترة من عام ١٩٧٨ (*) حتى عام ١٩٨٣ زميل شاب من أعضاء هيئة التدريس بقسم المكتبات بجامعة القاهرة . فقدم له بمقدمة طويلة ، ورتب قائمة الكتب مصنفة حسب رؤوس الموضوعات ، ثم الحق تلك القائمة ببعض الكشوفات والجداول الاحصائية التى تتيح للباحثين فرصة دراسة حركة هذا العلم ونشاط حركة التأليف العلمى سواء عبر الزمان ، عاما بعد آخر ، أو عبر المكان ، أى من بلد عربى الى بلد آخر .

ورغم أن هذه القائمة قد استثرت بنصيب كبير من مساحة هذا العدد ،

(*) سبب تحديد هذا التاريخ أن القائمة الضخمة التى غطت الانتاج الفكرى العربى فى العلوم الاجتماعية والتى أعدها الدكتور محمد فتحى عبد الهادى لحساب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد توقفت عند عام ١٩٧٧ .

وان البعض كان يفضل ان يجدها مطبوعة في كتاب مستقل ، الا اننا وجدنا هذا الحل هو اكثر الطول ملبية في ظل الظروف المتاحة ، واملنا ان ينتظم في المستقبل اصدار قوائم الكتب الصادرة في هذا الميدان الذي نعمل فيه ، بحيث يمكن تتبع حركة العلم وتتبع نشاط المشتغلين به . ونأمل أيضا من الزملاء هنا أو هناك ، ممن قد يجد ثغرة أو نقصا في تسجيل مطبوع معين أو أكثر ، أن يتفضل بالكتابة اليانا ليتسنى تدارك ذلك في المستقبل باذن الله .

أما السمة الأخرى المميزة لهذا العدد فتتمثل في نوعية وفي كمية القسم المنشور باللغة الإنجليزية . ولعل القارئ النصف لهذا القسم يلاحظ ان تحرير ذلك القسم يتقدم بشكل مضطرب يبشر بكل خير . ولعل ذلك يساهم — مع عوامل أخرى — في فتح نوافذ على الفكر الاجتماعي في العالم الغربي الذي كان تعاملنا معه في الماضي يسير في اتجاه واحد ، أي أننا كنا نأخذ ولا نعطي . فها نحن الآن نقدم بعض العطاء ، ولعل فيه بعض الخير ، ولعله يؤدي الى وضع علاقتنا بعلم الاجتماع الغربي في وضعها الصحيح .

أما عن اسهام العدد في ادارة الحوار وتغذية التفاعل بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى فنعتقد أنه متصل في هذا العدد أيضا . اذ يحوى العدد اسهامات سيكولوجية ، وقانونية ، ولغوية (ذات توجه اجتماع تريوى .

كذلك يستجيب هذا العدد لحركة الاهتمام النشط التي بدأت تتخذ شكلا منظما ، والتي تولى عنايتها رصد وتقييم حركة علم الاجتماع على المستوى العربي الكبير ، أو على المستوى القطرى المحدود . وهي حركة تتخذ طبيعة الدراسة السوسولوجية لحركة علم الاجتماع ، أو ما يطلق عليه المتخصصون « علم اجتماع علم الاجتماع » .

نقد شهد هذا اللون من الدراسة دفعة قوية بدأت بمشروع قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس ، بورقة عمل أعدها الزميل الأستاذ الدكتور سمير نعيم أحمد . وكانت قد ظهرت حول ذلك الوقت بعض

الاسهامات المنشورة المتصلة بهذا الموضوع وأبرزها : مقال للأستاذ الدكتور عزت حجازي عام ١٩٧٥ ، ودراسة جورج صباغ التي نشرت عام ١٩٧٦ ، وأحدثها جميعا مقال للدكتور عبد القادر الأري المنشور عام ١٩٨٢ . وتناولت القضية نفسها عدة مؤتمرات ، أحدثها جميعا الذي دعت جامعة الكويت الى عقده في ربيع ١٩٨٤ ، والذي نامل من ورائه الخير الكثير ، مما يدفع حركة علم الاجتماع العربي خطوات كبيرة الى الامام .

واسهاما منى في تنشيط البحث والدراسات حول هذا الموضوع الحيوى . قمت بتقديم عملين في هذا العدد ، يلتقيان الضوء على بعض جوانب حركة علم الاجتماع في المنطقة التي نعيش فيها . والاسهام الاول دراسة منشورة باللغة الألمانية لزميل يعمل استاذاً لعلم الاجتماع بجامعة قاريونس بينغازي بليبيا ، رأيت أن تعميم الفائدة منها يتحقق بترجمتها ترجمة كاملة الى اللغة العربية ، وزودت ترجمتي ببعض التعليقات والملاحظات التي أرجو أن يكون فيها ما يكمل اسهام المؤلف ويدعمه ويثريه .

والاسهام الثانى في هذا الاتجاه هو عرض واف للدراسة الهامة التي قدمها الدكتور جورج صباغ عن علم الاجتماع في الشرق الأوسط ، والتي نشرت في القسم الثانى من هذا العدد ، والتي أرجو أن يجد فيها القارى شيئا من الفائدة .

تلك هى بعض ملامح هذا العدد من الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، الذى لا يمكن أن يستمر دون اسهامات الزملاء الاعزاء الذين يوجدون عليه بجهودهم وعلمهم ، وهو جهد لن يلقى جزاءه الحق الا عندما يسجل التاريخ حركة علم الاجتماع في المرحلة الزاهية التي نعيشها اليوم ، والتي نرجو لها مزيدا من النجاح والتوفيق .

وعلى الله قصد السبيل

محمد الجوهري

القسم الأول

الدراسات والبحوث

- علم الاجتماع والمسألة السكانية في الوطن العربي .
دكتور اسحق للقطب
- المرأة في السياق البنائي للقرية العربية
دكتور عبد الباسط عبد المعطى
- علم الاجتماع العربي . تأليف دكتور عبد القادر الاري .
ترجمة وتعليق دكتور محمد الجوهري
- الخدمات الأصلية في خمس قرى مصرية . خبرات وتجارب ميدانية .
دكتور سالم عبد العزيز محمود
- أزمة التنبؤ في علم الاجتماع . دراسة حالة لبعض تنبؤات . اتجاه
الصراع .
دكتور عاطف أحمد فؤاد
- الفروق بين الجنسين من منظور سيكولوجي .
دكتور محيى الدين أحمد حسين
- ملخص باللغة العربية لمقال منشور باللغة الانجليزية
- جذور التعدد القانوني . تحليل للتطور الاجتماعي القانوني في مصر
الحديثة .
دكتور محمد نور فرحات

علم الاجتماع والمسألة السكانية في الوطن العربي دكتور اسحق يعقوب القطب (*)

مقدمة :

لقد ازداد اهتمام علماء الاجتماع بالدراسات السكانية في العتدين الآخرين نظرا للقضايا التي اثرت حول العلاقات بين السكان والموارد الطبيعية من ناحية ، وارتباط المسائل السكانية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية من ناحية أخرى . كما اهتم علماء الاقتصاد في التحليلات السكانية الخاصة بالقوى العاملة من اجل تخطيط البرامج والمشروعات الاقتصادية لتنظيم الانتاج وتوفير حاجت المجتمعات الاستهلاكية . اما المتخصصون في السكان فقد انصب اهتمامهم في دراسات الخصوبة ومعدلات المواليد والوفيات وازيادة السكانية والهجرة والكثافة السكانية والعوامل المختلفة التي تسهم في حركة السكان في المراحل التطورية والتاريخية للمجتمعات .

اما في البلاد العربية فقد اخذ الاهتمام بالمسائل السكانية يتزايد نظرا لادراك المخططين والمفكرين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأهمية الاحصاءات السكانية للتعرف على خصائص الطائفت البشرية وتوزيعها وعوامل تغيرها من اجل مواجهة التحديات التي تفرزها التغيرات السكانية في الدول النفطية وغير النفطية والتوصل الى استراتيجيات عملية على المستوى الاقليمي والعربي . كما نلاحظ أن هذا الاهتمام من جانب الدول العربية ينبثق من منطلقات مثقونته بل احيانا متناقضة وفق الأسس التي تقوم عليها سياسات السكانية بين مجموعات الدول التي تؤيد الزيادة السكانية وتلك التي تدعو الى العمل على خفض معدلات الخصوبة .

(*) استاذ علم الاجتماع — قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
بكلية الآداب ، جامعة الكويت .

يهدف هذا البحث الى مناقشة القضايا السكانية التالية : —

- ١ — العلاقات التهجية بين علم الاجتماع وعلم السكان .
- ٢ — تحليل الخصائص السكانية في البلاد العربية .
- ٣ — النمو السكاني والتنمية .
- ٤ — الاطار النظري للدراسات السكانية .
- ٥ — السياسات السكانية في البلاد العربية .
- ٦ — الأنشطة العلمية السكانية .
- ٧ — تطلعات المستقبل .

وسوف يحاول البحث تحليل ابعاد كل قضية والعوامل المؤثرة فيها من منظور الواقع الاجتماعى والاقتصادى للمرحلة التاريخية التى تمر بها مجتمعات الدول العربية .

أولا — العلاقة التهجية بين علم الاجتماع وعلم السكان :

يرتبط علم الاجتماع بعلم السكان في العديد من القضايا الحيوية التى تعتمد على المنهج في الدراسة للظواهر السكانية وتحليل ابعادها ودراسة آثار وابعاد الظواهر الاجتماعية التى تنبثق عن التغيرات السكانية أو تلك التى تؤثر في التركيب السكاني . ولابد من دراسة الظواهر الديمغرافية في اطار النظرية الاجتماعية ودراسة المسائل السكانية من المنظور الاجتماعى يضعها في اطارها العلمى ، كما يمكن الربط بين النظرية الاجتماعية والتركيب الهيكلى للسكان (تحليل القوى والتركيب الاجتماعى) والطبقات الاجتماعية حسب التغيرات الاجتماعية والمستوى العلمى والحالة المهنية والحالة الاجتماعية .

كما ان التحليل الاجتماعى الكمي للظواهر والمشكلات الاجتماعية يستند الى معطيات ديمغرافية للشرائح السكانية المختلفة في المجتمع . هذا بالإضافة الى أن القضايا الخاصة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية التى أصبحت تشكل مسألتا عليا هما (علم اجتماع التنمية) تعتمد بصورة رئيسية في نطاق المؤشرات التنموية المختلفة (والتي تتمثل في المؤشرات الاعلامية

والنمائية والتنموية) على الاحصاءات والتحليلات الديمغرافية في مجالات
الوليد والخصوبة والوفيات والهجرة بأنواعها المختلفة والكثافة السكانية .

كما تلتقى أهداف علم الاجتماع وعلم السكان في نمط التحليل وفي المنهج
وفي استخدام النتائج وفي التوصل الى قوانين ونظريات تقرر العلاقة العلمية
التي تربط العناصر المكونة للظواهر الاجتماعية مثل الهجرة أو الخصوبة أو
الكثافة بالقضايا التنموية والأنماط الاجتماعية والاقتصادية المتباينة والمتغيره
في مراحل التطور المختلفة .

ولابد من التطرق بإيجاز الى أبعاد علم السكان وخصائصه حتى نتبين
من تحليل الاتجاهات المعاصرة لدراسات الديمغرافية على مستوى البلاد
العربية .

من المعروف أن علم السكان هو أحد العلوم الانسانية يتناول الخصائص
السكانية في المجتمع والتغيرات التي تطرأ عليها من حيث الزيادة والنقصان
والعوامل الاجتماعية والطبيعية التي تؤثر في السكان والآثار الاجتماعية
والسياسية المترتبة على التغيرات . ويتفاعل السكان مع متغيرات عدة منها :
الموارد الطبيعية من حيث الغذاء بأنواعه ، ومنها الحاجات الأساسية اللازمة
لاستمرار الحياة الصحية ، ومنها التكنولوجيا ، ومساحة الأرض وطبيعتها ،
والعوامل البيئية الأخرى مثل التلوث والتعرض للغازات والاشعاعات التي
تؤثر في حيوية المجتمع وعوامل التقدم الحضارى ، والنمو الحضري .

ولا يقف علم السكان عند طرح النظريات التقليدية ونقل بعض المفاهيم
والمعادلات الرياضية بل يتعدى ذلك الى اختبار مدى صحة هذه النظريات
والجدوى العلمية للمفاهيم والمصطلحات العلمية على المستوى التطبيقي
والعملي .

كما أن علم السكان لا يقتصر على وصف وتحليل البيانات السكانية بل
يتعدى ذلك الى التوصل الى بلورة نماذج للسياسة السكانية من أجل

استثمار الطاقات البشرية وتكامل معطياتها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية (١) .

ولابد من التمييز بين مفهومى الديمغرافيا كدراسة وصفية للسكان وبين علم السكان . فالأول يعنى بوصف بنية المجتمع البشرى من حيث التركيب العمرى والنوعى وحركة السكان الذاتية والمكانية ومناشط السكان ووظائفهم وتوزعاتهم حسب الحالة المهنية والعملية والنشاط الاقتصادى . أما الثانى فيهتم بالدراسات التى تبحث في تطوير وتنمية الموارد البشرية بالاضافة الى ما يعنى به الأول — أى انه يسعى لطرح سياسة سكانية نمووية .

أما مجالات علم السكان فيتناول موضوعات تتعلق بالنمو السكائى والزيادة الطبيعية كمسألة الولادات والوفيات ، او مسألة الحركة المكانية كالهجرة الداخية أو الخارجية بأنواعها وارتباطاتها بمسائل التنفيع الاجتماعى وتوزعاتها حسب الحالة المهنية والنشاط الاقتصادى . ومن هذا المنظور تعتبر الدراسة السكانية منطلقا للأساس الاجتماعى للتنمية أساسا لعملية التخطيط لادماج جميع أفراد المجتمع في عملية التنمية (٢) .

وفي العقدين الأخيرين تأثرت مفاهيم علم السكان وتعريفه بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى نمت في نطاق المجتمعات البشرية واختلفت باختلاف الفلسفات الاجتماعية ولإسبانية وتطورت بتطور المراحل التاريخية ، وتقدمت بتقديم العلوم وتطبيقاتها المعنية .

ومن حيث المنهج يعتمد علم السكان على المنهج العلمى المستمد من

-
- (١) معجم العلوم الاجتماعية — إعداد لجنة الاستاذة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة — ١٩٧٥ م ص ٢٧٠ — ٢٨٠ .
(٢) صفوح الأخرس — علم السكان وقضايا التنمية — منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، دمشق ١٩٨٠ ص ١٤ — ٢٦ .

النظرية الاجتماعية وطرائق العلم في المعرفة ، ويعتمد على أدوات التحليل في ضبط وتصنيف وتبويب البيانات السكانية .

و قد حقق علم السكان قفزات نوعية عندما أخذ في تحليل العلاقات الكيفية الى علاقات كمية مستخدما الوسائل التكنولوجية في تقسيم الخصائص السكانية .

ان للتغيرات الديمغرافية آثار مباشرة في التنظيم والبناء الاجتماعي — مثل التركيب العمري والنوعي أو التركيب حسب الحالة الاجتماعية أو التعليمية — فقد يؤثر ذلك في تغير نمط العلاقات الاجتماعية وبالتالي يؤثر في النظم الاجتماعية ، وضمن الخطط والمشروعات التنموية فان المؤسسات الاجتماعية تسعى للاستجابة لهذه التغيرات بسبب تنوع الرغبات والاحتياجات وتعدد التنظيمات اللازمة لتبنيها مما يؤدي بالضرورة الى اعادة تشكيل بناء النظم الاجتماعية بسبب التغير في العلاقات الاجتماعية . كما ان بناء الاتصال بتأثر بحركة نمو السكان وتوزيعهم الجغرافي حيث ان ذلك يؤثر في التغير في نمط الاتصال وطبيعته .

ان اللغة العلمية المشتركة بين علم الاجتماع وعلم السكان وبين المخطط والمفرد وجابع البيانات والباحث تعكس نسقا فكريا ومنهجيا تطبيقيا في دراسة وتحليل القضايا السكانية المعاصرة التي تواجه البلاد العربية والتي تشكل في نفس الوقت تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية تحتاج الى الحلول عن طريق العمل العلمي المشترك ، ليس فقط بين علماء العلوم الاجتماعية والبيولوجية بل التنسيق والتكامل بين المؤسسات العربية والدولية ايضا .

ثانياً — الخصائص السكانية في البلاد العربية :

تعتبر الدول العربية من المجتمعات الفتية نظرا لاتساع قاعدة الهرم السكاني لارتفاع نسبة السكان دون سن (١٥) سنة حيث تصل في المعدن حوالي ٤٥٪ من اجمالي السكان .

كما أن معدلات المواليد والخصوبة تصنف الدول العربية من ضمن الدول ذات الحيوية الكليانة والمستمرة حيث يصل حجم الأسرة في المتوسط حوالى (٦,٥) فرد ، وتصل نسبة المواليد الى ٥٠ لكل ١٠٠٠ من السكان كأعلى حد لها . كما تصل معدلات الزيادة السكانية الصافية لى حوالى ٣,٢ ٪ سنويا . أما معدلات الوفيات تجعل الدول العربية تقع من ضمن عداد الدول ذات المعدلات المرتفعة بالرغم من التقدم فى الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية ، اذ تصل النسبة الى ٢٤ شخص لكل ١٠٠٠ من السكان . وترتفع معدلات وفيات الأطفال لتصل الى (٤٥ ٪) من اجمالي الوفيات فى بعض الدول العربية . فضلا عن ارتفاع نسبة الوفيات الناجمة عن حوادث المرور .

وأما بالنسبة للهجرة فان الدول العربية تشهد نمطين من أنماط الهجرة التى تؤثر على الوضع الديمغرافى بدرجات متفاوتة « الهجرة الداخلية » التى أدت الى النمو انحصرى الزائد وعدم التوازن . وساهمت فى ظهور العديد من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية (الاسكان ، المواصلات ، التلوث ، الجربة ، البطالة ، تجمعات الصفيح والعشيش ... الخ) . أما « الهجرة الدولية » عبر البلاد العربية فقد ينظر اليها على أنها عبارة عن انتقال القوى العاملة من مختلف مستويات المهارة بين الدول العربية وهى فى حد ذاتها استثمار للطاقات البشرية .

ان هذه النظرة صحيحة لو ان المؤسسات الهيكلية الاقتصادية تتسم بالتكامل والعمل الاتجلى المشترك ، بحيث تصب عائدات الإنتاج للقوى العاملة المحركة فى برامج استثمارية مشتركة . وهناك من ينظر الى الهجرة الدولية على انها عبء اجتماعى وسياسى ، خاصة فى حالة دول الخليج العربى والدول النفطية الأخرى ، حيث أخذت هذه الهجرة فى تغيير البنى الهيكلية للمجتمعات العربية وضعف انقاعدة الإنتاجية العربية .

وأما فيما يتعلق بالكثافة السكانية وتوزيع المسكن على مساحات الأرض الشاسعة ، فنرى أن هناك عدم توازن بين المناطق المختلفة للدولة الواحدة ، وتلعب العوامل الطبيعية والبيئية أثرا ملموسا فى تشكيل الخلطة

وتشمل النظم البيئية الطبيعية كل اشكال الحياة التى تحتويها وفق نظام متكامل وظيقى ودينامى من العلاقات المتبادلة أو المترابطة بين الجوانب التى تنبض بالحياة ، وبين الأشياء غير الحية ، حيث يتم فى اطار هذه النظم انتاج وتجمع وتحويل كل من المسادة والطاقة (٣) . كما تتفاوت الكثافة السكانية نسبة الى المناطق الصناعية ، والزراعية ، والحضرية من دولة لأخرى وفى الدولة الواحدة لدرجة تختلف فيها عملية التوازن بين السكان والخدمات .

ويوضح الجدول التالى العناصر الرئيسية للوضع السكانى فى البلاد العربية .

جدول رقم (١) : السكان وعناصر التغير السكاني فى البلاد العربية (١٩٨٠) .

الدولة	السكان بالآلاف	نسبة المواليد لكل الف	الوفيات لكل الف	انزىادة الطبيعية (%)	النمو السكانى (%)	نسبة الامية (%)
الجزائر	١٨٥٦٠	٤٧	١٣	٣٤	٣٤	
البحرين	٣٤٤	٣٥	٧	٢٨	٥٦	٥٨
محلين	٢٣٧	٤٠	٧	٣٣	٣١	
وافدين	١٠١	٢٣	٥	١٨	١١٠	
العراق	١٣٠٠٢٥	٤٥	١٣	٣٢	٣٣	٥٦
الكويت	١٣٧١	٤١	٥	٣٦	٦٩	٣٧
محلين	٥٦٦	٥٢	٥	٤٧	٤٧	
وافدين	٨٠٨	٣٤	٥	٢٩	٨٤	٤٢
ليبيا	٢٩٧٧	٤٦	١٢	٣٤	٣٩	

(٣) اسماعيل صبرى عبد الله — البيئة — اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا — مؤثر الأنماط البديلة فى التنمية وأساليب الحياة فى غربى آسيا ، ١٩٨٠ .

تابع

جدول رقم (١) : السكان وعناصر التغير السكاني في البلاد العربية (١٩٨٠) .

الدولة	السكان بالآلاف	نسبة المواليد لكل الف	الوفيات لكل الف	الزيادة الطبيعية (%)	النمو السكاني (%)	نسبة الأمية (%)
عمان	٦٨٤	٤٥	١٣	٢٢	١٧ر٤	
مخلين	٨٠٥	٤٨	١٥	٢٣	٢٢	٧٠
وافدين	١٧٩	٣٢	٤	٢٨	١١ر٢	
قطر	٢٤٢	٢٩	٥	٢٤	٨٠٨	
مخليين	٦٥	٥١	١٠	٤١	٧٦	
وافدين	١٧٨	٢١	٤	١٧	١٠ر٥	٧٩
السعودية	٦٢٢٩	٤٢	١٢	٣٠	٦ر٣	٨٢
مخليين	٧٠٧٩	٤٧	١٤	٣٣	٢ر٣	
وافدين	٢١٥٠	٢٦	٤	٢٢	١٦ر٠	
دولة	٩٨٢	٢٦	٥	٢١	١٢ر٩	
الإمارات						
مخليين	٢٣٧	٤٥	٩	٣٦	٣ر٦	٧٩
وافدين	٧٤٦	٢٠	٣	١٦	١٧ر٢	
اليمن	١٨٥٨	٤٨	٢٠	٢٠	٢ر٢	٦١
الديمقراطية						
جيبوتي	١١٩	٤٨	٢٤	٢٤	٢ر٤	٨٢
مصر	٤٠٠٨٥	٣٩	١٣	٢٧	٢ر٦	٤٥
الأردن	٢٢٠٢	٤٧	٧	٤	٥	٤٢
(شرق)						
لبنان	٢٤٥٢	٢٧	٧	٢	٠	٢٣
موريتانيا	١٦٣٤	٥٠	٢٢	٢٨	٢ر٨	٨١
المغرب	٢٠٢٩٦	٤٥	١٣	٢٢	٣ر٢	٧٤
الصومال	٣٦٤٥	٤٨	٢٠	٢٨	٢ر٨	٧٩
السودان	١٨٣٧١	٤٥	١٧	٢٨	٢ر٨	٧٨
سوريا	٨١٧٦	٤٦	٨	٣٨	٣ر٥	٤٥
تونس	٦٣٦٢	٣٦	١١	٢٥	٢ر٥	٥١
البن	٥٢٢٥	٤٦	٢٢	٢٤	١ر٩	٦١

Sources : United Nations - Ecwa 1982, UN. Dept of Econo-
mic and Social Affairs 1979 (b)

ينتضج من الجدول الحقائق التالية :

تقلوت نسبة المواليد المطلقة بين الدول العربية ما بين ٤٥ الى ٥٢ لكل ألف من السكان (وهى من أعلى المعدلات فى العالم) وكذلك نسبة الوفيات تتراوح ما بين ٥ - ١٥ لكل ألف من السكان ، وبالتالي فإن الخصوبة لا توحى بانخفاض واضح . بينما تنخفض معدلات الوفيات . وبعبارة أخرى فإن دول المنطقة ستشهد معدلات نمو مرتفعة فى الزيادة السكانية ولو لفترة ربع قرن .

أما بالنسبة للدول العربية التى ترتبط بعلاقات عمالية بالدول النفطية فيمكن أن نصفها فى ثلاث مجموعات : **المجموعة الأولى :** (وتضم الأردن وسوريا) تعكس معدلات زيادة طبيعية تصل الى ٤٪ بسبب ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض فى معدلات الوفيات وسوف تستمر هذه المجموعة فى هذا المستوى من الزيادة .

المجموعة الثانية : وتضم الدول التى تنقل فيها معدلات الزيادة الطبيعية عن ٣٪ (وتضم كلا من اليمن الشمالى واليمن الجنوبى) ويرجع السبب فى ذلك لأن معدلات المواليد المرتفعة تصاحبها معدلات وفيات مرتفعة . ومن المتوقع أن ترتفع معدلات الزيادة الطبيعية مع احتمال تطور الخدمات الصحية وانخفاض معدلات الوفيات .

المجموعة الثالثة : (تضم كلا من مصر وتونس ولبنان) فنلاحظ أنها تشترك فى معدلات زيادة طبيعية معتدلة بسبب انخفاض معدلات المواليد والوفيات بسبب دخولها فى مرحلة ديمغرافية متقدمة .

نلاحظ أن هناك تفاوتاً واضحاً فى عدد من الدول العربية بين الزيادة

= From : Riad Tabberah - Article, Population, Human Resources + Development

الطبيعية والنمو السكاني (الكويت ، البحرين ، قطر ، السعودية ، دولة الإمارات) . ويرجع السبب في ذلك الى هجرة العمالة العربية والآسيوية والأوربية الى هذه الأقطار سعيا وراء العمل .

ومن المتوقع أن تستمر معدلات النمو السكاني السنوية لهذه الدول في التذبذب وفق الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بصورة رئيسية بمعدلات الدخل القومي من النفط من ناحية وعلى درجة الاستقرار السياسى في دول المنطقة من ناحية أخرى .

وتعكس البيانات حول الأمية ارتفاعا ملحوظا في معدلات الأمية بالرغم من الجهود المستمرة في برامج تعليم الكبار ومحو الأمية التى تنظمها خطط التعليم . ويرجع السبب في ذلك الى التفاوت في نسبة استيعاب المؤسسات التعليمية في المرحلة الابتدائية لكافة الأطفال في هذا السن فضلا عن معدلات التسرب سواء بعد المرحلة أو من برامج تعليم الكبار . وتؤثر الأمية بصورة عكسية على التنمية والتقدم الحضارى وبصورة طردية على الخصائص الديمغرافية خاصة في ارتفاع معدلات المواليد والوفيات .

النمو السكاني والتنمية في البلاد العربية :

إن التخلف في البلاد العربية لا يرتبط بمعدلات النمو السكاني أو خصائص التركيب السكاني وأن الاتجاه الذى ينادى بضرورة الحد من الزيادة السكانية من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لا يستند الى الأسس التنموية الشاملة لأن عوامل التخلف وأشكاله وأسبابه ترتبط في أسبابها بصورة رئيسية بالاستعمار الجديد والتبعية الاقتصادية والثقافية ووجود اقلية متميزة تتمتع بملكيات وسلطات واسعة بالاضافة الى العوامل الأخرى .

وقد أكد إيسترلين ^١ Easterline في دراسة شملت ٣٧ دولة نامية (وبعضها من الدول العربية) أن النمو السكاني السريع يواكب نموا أكبر في زيادة الانتاج الزراعى ، كما أن الزيادة السكانية لا تؤثر عكسيا — بالضرورة —

على حجم الانخراطات أو حجم الفائض الاقتصادي واستخداماته ، ذلك لأن الأهم من ذلك هو تبييد هذه الفوائض وسوء استخدامها وضعف الاستثمارات المحببة .

كما وجد ايسترلن ان سوء تنظيم الجهاز الإنتاجي أدى الى نقص الاستخدام في الريف وتضخم العمالة الظاهرة في المدن وإن ضالة نسبة المنتجين الحقيقيين ليس بسبب التكوين العمرى بل بسبب تنظيم الموارد البشرية .

وأما بالنسبة لموضوع معدلات الأعاله المرتفعة الناجمة عن انخفاض نسبة المنتجين الى نسبة المعالين (الأطفال والكبار في السن) ، فذلك لا يعنى أن هذا مظهرا من مظاهر التخلف . لأن تكلفة الاتفاق على الطفل في الدول النامية أقل بكثير من تكلفة الاتفاق على نظيره في الدول المتقدمة . ومن ناحية أخرى فإن معدلات الكبار في السن أعلى بكثير في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية .

ونخلص من ذلك أنه لا توجد في البلاد العربية أزمة سكانية حقيقية بالرغم من المعدلات المرتفعة للمواليد والخصوبة والانخفاض التدريجي في معدلات الوفيات أو نتيجة لتيارات الهجرة المتزايدة من الريف الى المدن ، وأن هذه التحولات الديمغرافية ليست سببا في التخلف بل نتيجة طبيعية له ولعلاقات الاجتماعية الاقتصادية السائدة (٤) .

أن مشكلة سوء التوزيع والتوازن بين الموارد البشرية والطبيعية في البلاد العربية يعتبر أكثر إلحاحا من مسألة نمو السكان في حد ذاته . وإن قضية الفائض السكاني تحظى بأهمية قليلة لصانعي السياسة والمهتمين بالحلقة المفرغة نظرا لارتباطها بانخفاض معدلات التوظيف . ونظرا لأن

(٤) محمد العوضى جلال الدين : السكان والتنمية — النظريات الخاطئة وواقع العالم الثالث .

مفهوم الفائض السككى يتضمن نسبة السكان للموارد ~~في~~ المسئلة الأساسية
هى عدالة توزيع هذه الموارد بين فئات الشعب المختلفة

، ولو افترضنا أن النمو السككى قد انخفض بصورة دراماتيكية ، فسلن
الوضع السككى لن يطرأ عليه أى تغير مالم يصاحبه تغيرات اقتصادية
 واجتماعية ملموسة . وعلى سبيل المثال لو اخذنا امثلة من بعض الدول
 العربية مثل : اليمن الشمالى ، واليمن الجنوبى ، والسودان ، والصومال ،
وموريتانيا نلاحظ أن هذه الدول تشترك فى بعض الخصائص الديمغرافية مثل
معدل نمو سككى مرتفع ، نسبة اعالة مرتفعة (فلجة) عن معدلات خصوبة
عالية ، ومعدلات وفيات منخفضة ، ومعدلات منخفضة فى مشاركة المرأة فى
قوة العمل (ومعدلات منخفضة فى الاستثمارات والوفورات وارتفاع ملحوظ
فى عدد الطلبة فى سن المدارس وزيادة فى نسبة قوة العمل ، وبالإضافة
الى معدلات متزايدة من النمو الحضرى .

أن برنامج تحديد النسل لمثل هذه الدول غير مجد ضمن اطار السياسة
السككية او السياسية التنموية ، لأن حجم الأسرة عادة ينخفض استجابة
للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للأوضاع الأسرية (٥) .

ومن ناحية أخرى فإن انخفاض المستوى الاقتصادى لشرائح متعددة من
المجتمع يرجع الى سوء توزيع الدخل وطبيعة ملكية الأراضى أكثر مما يرجع
الى ارتفاع معدلات المواليد . وانخفاض معدلات مشاركة المرأة فى قوة العمل
يعود الى القيم والتنشئة الاجتماعية أكثر مما يرجع الى ارتفاع معدلات
الخصوبة . هذا فضلاً عن أن السياسات السككية الحالية عاجزة عن
معالجة أسباب مشكلة الهجرة الداخلية الناتجة عن سوء توزيع الدخل بين
الريفين وسكان المدن فى ظل النظم الاقتصادية والسياسية ، أى أن انبلاء
العربية ليست بحاجة الى تحديد النسل بقدر حاجتها الى التخطيط للفعال

Paul Shaw. Is the Arab World Over Populated. (٥)
A look at the five poorest Arab states — Published in
Ecwa Population + Development — Beirut 1981.

٢١ إعادة النظر في سياسة الاستثمارات واتاحة فرص جديدة لتحسين الأوضاع الاجتماعية .

ان طبيعة التنمية في البلاد العربية قد خلقت هوة بين المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية ، ذلك لأن النمو الاقتصادي أسرع من النمو في مستوى الحياة الاجتماعية للسكان . وبالتالي فقد أحدثت هذه الهوة آثارا ديمغرافية متفاوتة في مختلف المجالات وبصورة خاصة على توزيع واستثمار الطاقات والموارد البشرية . ومثال ذلك أن زيادة الدخل بدون تحسين متوازن في الظروف الاقتصادية والاجتماعية قد أدت الى زيادة الطلب على التاجب . وكلفت النتيجة أن زادت الانتاجية البشرية بسبب انخفاض معدلات الوفيات التبرجي واستمرار المستوى المرتفع لمعدلات المواليد .

ان المجتمعات العربية تمر في مرحلة اجتماعية واقتصادية انتقالية ، من الأوضاع القديية الى الحديثة ومن المتخلفة الى الآخذة بالنمو ، ومن التقليدية الى العصرية ، بدرجات متفاوتة بين المناطق المختلفة في البلد الواحد وبين نولة أخرى . الا ان المرحلة السكتية لا يمكن اعتبارها على انها تمر في المرحلة الانتقالية ذاتها . ويمكن استخدام المؤشرات التي تحدد العلاقة بين النمو السكتي والدخل ، أو التعليم ، أو الصحة ، أو الاسكان في الكشف عن حقيقة أبعاد المرحلة الانتقالية .

ويظهر اثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الخصائص السكتانية في المرحلة :انتقالية سواء كان التحول باتجاه التصنيع أو الانتقال من التجارة المحلية المحدودة الى النطاق العالمى مثل ظهور الطبقات الاجتماعية المتوسطة ، زيادة نسبة المتعلمين ، زيادة معدلات التحضر والنمو السكتي في المدن ، بالإضافة الى تأثير معدلات المواليد وأسباب الوفيات والهجرات على اختلاف أنواعها .

الا أن هذه التحولات لم تؤثر بصورة جذرية على التحولات الديمغرافية ، مثلا نجد أن المجتمعات الريفية والحضرية تشهد معدلات مواليد (خصوبة)

مرتفعة وكذلك الوفية ، والهجرة من الريف الى المدن تنسم بالاستمرارية مع زيادة المعدلات السنوية .

ومن المعارف عليه في الدراسات الاجتماعية أن عملية التحديث تسهم في احدث تغيرات أساسية في الظروف المحيطة بالخصوية وأن الانجاب يتأثر بمعطيات خارج نطاق الخيارات الفردية بل ضمن اطار التحولات الاجتماعية .

وأما من ناحية السكان والغذاء فنجد أن العلاقة بين الزيادة في السكان والتطور في الانتاج الغذائي غير متوازنة . وعلى سبيل المثال نلاحظ أن معدل الزيادة السنوية للسكان في الوطن العربي تصل الى ٣٪ سنويا ، بينما تبلغ الزيادة في نمو الانتاج الزراعي الى ٢٫٧٪ سنويا ، وتبلغ نسبة الزيادة في نمو الانتاج الحيواني اقل من ١٪ . أما نسبة الزيادة في الاحتياجات الغذائية فتصل الى حوالي ٣٫٥٪ سنويا . وتجدر الملاحظة ان واردات الدول العربية من الحبوب قد زادت خلال الفترة ما بين ٧٠ — ١٩٧٥ بمقدار ٤٠٪ عما كانت عليه وربما تضاعفت هذه الزيادة حتى أوائل الثمانينات . ومن الأسباب الرئيسية التي أدت الى هذا التحول توجيه النقاش نحو القطاعات الأخرى كالصناعة وتربية الموارد المتاحة من السد العالي وسد الفرات واستصلاح الأراضي بتكاليف مرتفعة وأدخلت محاصيل ذات مردود محدود .

وإذا نظرنا الى السمات المشتركة للزراعة في البلاد العربية (كمصدر رئيسي للغذاء والدخل القومي خاصة في الدول غير النفطية) ، نجد انها تعتمد على الأمطار ، ومختلفة في وسائل الانتاج ، وتستخدم الطرق البدائية ، وتقتت حيازات الأرض وما يملكها من بعثرة محصولية الأرض ، والانتاج للكتاف وليس للسوق ، والاعتماد على الإنسان والحيوان ، وقلة استخدام التكنولوجيا ، وضعف الانتاجية ونصيب الفرد من الماكينة لا يتعدى ربع هكتار . ويمكن تقسيم البلاد العربية الى أربعة مجموعات : —

٢ - بلاد ذات طاقة زراعية حالية وكامنة عالية (العراق ، سوريا ، مصر) .

٣ - بلاد ذات طاقة زراعية حالية وكامنة متوسطة (لبنان ، الأردن) .

٤ - بلاد ذات طاقة زراعية حالية وكامنة محدودة (عمان ، السعودية ، اليمن الشمالي والجنوبي) .

٥ - بلاد ذات طاقة زراعية حالية وكامنة ضعيفة مثل دول الخليج .

وتتأثر البنى الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية تبعا للبنى الفوقية من تلاحية وتبعا لطبيعة الانتاج وملكية ادوات الانتاج وتقسيم العمل الذى ينعكس على الحركات السكانية من زيادة ونقصان أو هجرة أو توزيع جغرافى .

السياسة السكانية : لقد عرف فريق من خبراء الأمم المتحدة السياسة السكانية على أنها « التدابير والبرامج الرامية الى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والسياسة وغير ذلك من الأهداف الجماعية ، وذلك عن طريق التأثير على المتغيرات الديمغرافية وهى حجم السكان وتوزيعهم الجغرافى (القومى والدولى) وخصائصهم الديمغرافية (حسب السن وانوع والحالة الاجتماعية والمهنة والمستوى التعليمى) (١) .

نعرف اكاديمية العلوم السياسة السكانية بأنها « تلك التى تتعلق بالمتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزيعهم الجغرافى واعدادهم ومستويات تعليمهم ومهارتهم ، واسلوب معيشتهم والموارد المتاحة لهم ... وأن التغير فى الحجم ومستويات الخدمات والوفاء والكثافة والتوزيع الريفى والحضرى ومعدلات التغير فى هذا التوزيع كلها أمور تتفاعل تفاعلا هابا مع مستويات

(١) هيئة الأمم المتحدة - تقرير فريق الخبراء والمستشارين بقمسليات السياسات السكانية
١٩٧٢ ص ٦ .

الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية (٧) .

ولقد أسىء فهم أهداف السياسات السكانية ، إذ اعتبر البعض أن هدف السياسة السكانية ينحصر في تحديد حجم السكان ومعدل نموهم (٨) .

في حين اعتبرها البعض الآخر مشاريع حاكمتها الدول المتقدمة للحيلولة دون تمكين الدول الضعيفة والطموحة من بلوغ أهدافها في القوة السياسية والرفاه الاقتصادي (٩) .

ويشير برلسون الى نوعين من السياسات السكانية : الأول :

— سياسات فورية : وتشمل التدابير التي تهدف التخفيف من أو التغلب على تأثيرات الزيادة العادية في حجم السكان وكثافتهم ونسبة المواليد المرتفعة وهي سياسات تتعلق بالعمل والغذاء والتعليم وبناء المدن الكبيرة والمخفيرة وتنبية الموارد ، والثانى :

سياسات مكثية تأثيرية : وتشمل التدابير والبرامج التي تهدف تخفيض معدلات الخصوبة والوفيات والنمو أو التأثير المباشر على الهجرة انداخلية مثل برامج تنظيم الأسرة (١٠) .

وتؤكد وثائق الأمم المتحدة في هذا المجال على أهمية تكامل السياسات السكانية مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية بناء على بحوث ومسوحات

National Academy of Sciences — Rapid Population Growth — Results and Policy Implications. John Hopkins Press, 1971 p. 70.

E. Pergman — What are Population Policy. (٨)

(٩) حنا رزق — السياسة السكانية — بحث قدم للمؤتمر الأول لدول فرى آسيا — ١٩٦٨ — بيروت .

(١٠) برنارد بريسون — السياسة السكانية — مذكرات شخصية — الدراسات السكانية جزء ٢٥ رقم ٢ ١٩٧١ ص ١٧٣ .

علمية ، وإن تتم دراسة التوزيع الجغرافي للسكان بهدف أحداث توازن نوعي وكى مع الموارد الطبيعية ، ودراسة الهجرة بأنواعها المختلفة .

وقد زاد الاهتمام فى الآونة الأخيرة فى البلاد العربية بدراسة هجرة العقول والتخفيف من تزيدها المستمر (وقد تم اعتبارها داخل المنطقة العربية على أنها ظاهرة ايجابية) . وقد أضافت الدراسات أهمية توفر القيادة على أعلى المستويات السياسية ودمج السياسة السكانية فى الخطط والبرامج الإنمائية وإنشاء أجهزة لاجراء الدراسات والبحوث حول مختلف القضايا السكانية (١١) .

وإذا نظرنا الى البلاد العربية نلاحظ أن هناك تفاوتاً واضحاً فى تحديد أهداف السياسة السكانية أو سوء استخدام مفاهيمها فى المجالات التطبيقية وهناك عدد منها لم يعلن بعد عن سياسة سكانية واضحة أو محددة فى الخطط التنموية أو على الصعيد السياسى والرسمى (الدول النفطية) كما أن السياسة الديمغرافية بعيدة عن التكامل أو الشمول أو الربط بالمتغيرات التنموية .

ومن ظواهر تخلخل السياسة السكانية ازدياد العمالة الآسيوية فى دول الخليج العربى وهجرة العقول وأوضاع أكثر من ثلاثة ملايين فلسطينى هاجروا تحت ظروف الاحتلال الصهيونى منذ أكثر من ٣٥ عاماً خارج بلادهم وبعيداً عن ممتلكاتهم . ويزداد الوضع تعقيداً على مر السنوات ، ولم يحدث نهج هؤلاء فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول المضيفة لهم .

وهناك مشروعات توطئن البدو التى قامت بها العديد من الدول العربية ، ولا تزال هذه المشروعات غير متكاملة ضمن الخطط التنموية القومية .

(١١) صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية — خطة العمل ١٩٧٢ —

١٩٧٥ .

وهناك الهجرات الداخلية المتزايدة من الأرياف باتجاه المدن في العقدين الأخيرين التي ترتبت عنها ظهور أحزمة من الأنماط للتوطن غير الطبيعي مثل ضواحي العشيش ومجمعات المساكن المصنوعة من الصفيح والكرتون التي أصبحت مرضا سكانيا يفرز أمراضا اجتماعية متفاوتة في النطاق والتأثير .

وتسهم السياسات السكانية الواضحة المعالم وذات الأهداف المحددة والمتكاملة ضمن الأطر التنموية في توفير القاعدة التي تقوم عليها بحوث ودراسات المتخصصين في علم الاجتماع وعلم السكان ودراسة المتغيرات السكانية باعتبارها عناصر متكاملة ومتراصة مع حركة التطور والتغير والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والأسرية والثقافية ..

تحليل النظريات السكانية :

أن دراسة النظريات السكانية لها أهمية في تحليل خصائص البناء والوظيفة للنظم الاقتصادية والسياسية والأسرية والزربية والدينية في المراحل المختلفة من تطور المجتمعات ، ذلك لأن متغيرات النظريات السكانية والاجتماعية ترتبط بالمجتمع الإنساني والتجمع البشري والبيئة الطبيعية والثقافية بالإضافة الى الحاجات النفسية والبيولوجية التي تؤثر في السلوك الجمعي .

وسوف نتناول بإيجاز خصائص النظريات السكانية حتى نقف على أبعاد الفكر السكاني منذ ابن خلدون حتى وقتنا الحاضر ، ويمكن تقسيم النظريات الى ثلاث فئات : الأولى : النظريات الطبيعية ، والثانية : النظريات الاجتماعية ، والثالثة : النظريات الانتقالية .

(١) النظريات الطبيعية : يوجه أصحاب هذه النظريات اهتمامهم في دراسة العوامل البيولوجية المختلفة التي تؤثر في الخصوبة ، فيرى مalthus أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية في حين أن الموارد الغذائية تتزايد بمتوالية حسابية . ويقترح استخدام الموانع الإيجابية والسلبية للحد من الزيادة السكانية مهما تكن الثمن .

أما « سادلر » فيشير إلى أن زيادة كثافة السكان تؤدي إلى نقص معدلات الخصوبة وتؤدي إلى زيادة معدلات الوفيات وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الخصوبة . ويؤكد « توماس دبلداي » أن تزايد السكان هو أحد سمات الطبقات الفقيرة التي تشكو من قلة الغذاء ويتناقص بين الطبقات الغنية (١٢) . ويرى « كواردو جيني » من ناحية أخرى أن هناك علاقة بين الخصوبة والتطور فيقول أنه عندما تتكون المجتمعات تتميز بالخصوبة المرتفعة ويبدأ حجم المجتمع في النمو والزيادة والاختلاف في الأوضاع الاجتماعية والتفاوت في معدلات الخصوبة بين الطبقات العليا والدنيا . وبعد أن تصل إلى ذروتها تبدأ مرحلة جديدة تتسم بتقدسان تدريجي في الزيادة . وكلما ازداد السكان رقياً في السلم الاجتماعي تقل نسبة الزيادة السكانية بسبب الضعف في غريزة الإخصاب .

ويربط « جوزي ويكاسترو » بين الخصوبة والتغذية فيقول « أن الخصوبة تنظم من طريق التغذية وأن نوع البروتين وكمية استهلاكه ينظمان الخصوبة الفسيولوجية وتزداد معدلات الخصوبة في المناطق التي تسود فيها مشكلة سوء التغذية . وأن الإفراط في الأكل والسمنة تخفض معدلات الخصوبة » (١٣) .

(ب) النظريات الاجتماعية : أن ابن خلدون أول من جاء بفكرة اقتصاديات الحجم الكبير والتي تقوم على فكرة التخصص وتقسيم العمل . وهذا يعني أن زيادة السكان تزيد من فرص التخصص وبالتالي يمكن استغلال الموارد بعمورة أفضل تقود إلى إنتاج يفوق الزيادة السكانية واحتياجاتها .

أما السبب في نقص الغذاء وانتشار المجاعات فمرجهه الترف والفساد والاحتطاط السياسي والخلقى .

Thomas Doubleday, *The True Law of Population*, London, 1877 – Mentioned in W. Thompson Book – *Population Problems*.

Jose De Castro – *Geography of Hunger*, London, 1952, (١٢) pp. 15-16.

ويربط « أرسين ديون » الزيادة السكانية بالوضع الاجتماعى — الطبقة الاجتماعية — وكلما ارتفع الفرد فى السلم الاجتماعى يسعى الى تقليل أعداد البشرية فى المجتمعات التى يسمح فيها نظام الطبقات فى الحراك الاجتماعى .

أما (الكساندر كارساندورس) فيؤكد أن المجتمع قادر على التحكم فى العدد الأنسب الذى يمكن أن يحقق مستوى لاتقا من المعيشة فى اطار البيئة الطبيعية والبشرية (الاجتماعية والاقتصادية) المحيطة ، ويغير العدد الأنسب تبعا لذلك (١٤) .

ويشاركه فى الراى « اميل دوركهيلم » حيث يضيف أن تقسيم العمل يعتبر مصدرا لتضامن الاجتماعى لأنه يربط افراد بعائلته ومجتمعه ووطنه ويخلق حاجات جديدة .

ويرى « كارل ماركس » أن النظام الإقتصادى يمكن أن يتكيف حسب التزايد السكانى وليس العكس لأن الانسان قادر على قهر الطبيعة وتسخيرها وحملها على خدمته ، وقد ميز « ماركس » ثلاثة أشكال لفائض السكان النسبى : الأول الفائض المتذبذب ويشمل البطالة المؤقتة الفاجئة عن استخدام التكنولوجيا . والثانى البطالة المقتعة . والثالث يشمل أولئك الذين ليس لهم عمل دائم .

أما « المالكسيون الجدد » فيربطون آثار التزايد السكانى بالتوزيع المهرى الذى يتميز بقاعدة عريضة من الأطفال والأحداث تزيد نسبتهم عن نسبة النشيطين اقتصاديا وبالتالي ترتفع نسبة المعالين وهذا يشكل عبئا على التنمية .

ويرى « بلديون » أن أهم الأسباب فى فشل الدول النامية فى تحقيق معدلات معقولة من التنمية هو العلاقة غير المتوازنة بين معدلات النمو السكانى من جهة ونمو دخل الفرد فى المتوسط من جهة أخرى ، وهى العلاقة التى أطلق عليها نظرية « المصيدة السكانى » .

Alexander Carr — Sanders, The Population Problem — (١٤)

A Study in Human Evolution, Oxford, 1922, p. 167.

ويشمر « استرلن » الى أن الخصوبة تتحدد من خلال تفاعل ثلاث عوامل : الأول القدرة على الإنجاب (أى عدد الأبناء الذين يمكن انجابهم لكل أسرة بدون تحديد نسل وتشمل الخصوبة الطبيعية واحتمالات الحياة للمواليد) . وترتبط الخصوبة الطبيعية بالعوامل البيولوجية للرجل ، والمرأة عند الحمل ، والعوامل الثقافية . والثانى مدى الحاجة للإنجاب — يتناسب عدد الأولاد المرغوبين والمتوقعين طرديا مع دخل الأسرة والتكلفة الاقتصادية المرتبطة بعدد مرات الإنجاب . والثالث — تكلفة برنامج تنظيم الأسرة . فإذا كانت الحاجة الى الإنجاب اقل من القدرة الفعلية للإنجاب فإن الأسرة تنجب عدد الأفراد المرغوبين . وعلى العكس فإذا زادت الرغبة فى الإنجاب عن القدرة للإنجاب فإن هناك حاجة للتنظيم الأسرى . ويحاول « استرلن » تفسير هذه العوامل ضمن اطار التغيرات الاجتماعية التى نقرن بالتحديث والتقدم فى مجال الصحة والتعليم ووسائل الاعلام والتحضر واستخدام سلع جديدة والزيادة فى معدل دخل الفرد القومى .

واضاف ان الخصوبة الطبيعية وكبر حجم الأسرة احدى سمات الدول النامية (ومنها العربية) فى المراحل الاولى للتحديث ، لأن التحديث يؤثر فى كل عامل من هذه العوامل ، وأن عملية تنظيم الأسرة فى هذه الفترة ليس لها قيمة حقيقية أو تأثير على دوافع تنظيم النسل (١٥) .

(ج) النظرية الانتقالية : يعرف « كوجويل » (D. Cogwill) المرحلة الانتقالية هى التى تتحول فيها المجتمعات من وضع تكون فيه نسبة المواليد والوفيات مرتفعة غير خاضعة للضوابط ويكون أمد الحياة منخفضا وتتميز بدعمرافية المجتمع بالفتوة . ويعتمد الاقتصاد على الانتاج الأولى غير الصناعى وتسود المستوطنات الريفية ، وتتطور بعدها الى وضع يتسم بالخصائص التالية :

انخفاض فى نسبة الوفيات ، وارتفاع ديجى فى أمد الحياة ، وتؤثر اتجاهات التحضر والتصنيع على انخفاض نسبة الذكور وارتفاع نسبة

الانث . ويتغير التركيب الوظيفي بحيث تنتقل الوظائف من زراعة الى صناعية وخدمية وتنتشر انماط الاستيطان الحضرية وترتفع هجرة السكان من الأرياف الى المدن . وبعد هذه المرحلة يكون الوضع السكاني بحالة متوازنة اذا ما زادت معدلات المواليد في انخفاضها عن معدلات الوفيات . وقد تزداد الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية نحو التصنيع والتحضر — انقيا وعموديا — محدثة تغيرات اوسع نطاقا في التركيب الاجتماعي . وتعتمد هذه النظرية على متغيرات ثلاث هي : السكان والتكنولوجيا والثقافة بدلا من المتغيرات الاقتصادية التقليدية (الأرض — القوى العاملة — الثروة) . وتشمل التكنولوجيا اضافة الى عناصر الانتاج الاقتصادي — فعاليات ووسائل تخفيض المواليد والوفيات . لها المتغير الثقافي فيشمل القيم والمفاهيم والنظم التي تساعد على استيعاب وتطبيق تكنولوجيا تنظيم النسل (١٦) .

اذا قارنا بين هذه النظريات ومدى تطبيقها على البلاد العربية نلاحظ ما يلي :

١ — يصعب تطبيق النظريات الديموغرافية لعدم اكتمال التغيرات ووضوحها ولأن سبب ارتفاع الخصوبة في الدول العربية يعود الى النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي لا يحث على خفض الخصوبة لأن القيم الخاصة بالزواج المبكر لا زالت قائمة ولا زالت العلاقات الوالدية ومكانة المرأة لها طابعها التقليدي ، بالرغم من التغيرات التي طرأت على معدلات تعليم المرأة أو مشاركتها في قوة العمل .

٢ — كما يصعب تطبيق النظريات الاجتماعية ، لأنها تربط بين التوازن في

Donald Cogwill, «Transition Theory and General Population Theory» in Thomas Ford et. al. *Social Demography*, N.J. Englewood Cliff., N.J. Prentice Hall, 1970. pp. 624-626
Also see : Warren Thompson article entitled «Population» Published in *American Sociological Review* No. 31 1926.
Also, Kingsley Davis in His Book, *The World Demographic Transition — Dynamics of Human Population*.

الخصوبة مع نشوء واتساع شريحة الطبقة المتوسطة حيث تزداد نسبة المتعلمين وتتسع قاعدة الطبقة الفنية التي تنخفض معها معدلات الخصوبة . ان الطبقة الوسطى في البلاد العربية في هذه المرحلة التاريخية تمثل شريحة ضيقة في اطار التنظيم الطبقي في المجتمع . كما ان نسبة انطبقات الفنية لا زالت تمثل اقلية في التكوين الهرمي للتوزيع السكاني حسب الدخل .

٣ - وان النظرية الانتقالية لا يمكن قبولها ، لأن المتغيرات التي تسهم في خفض معدلات الخصوبة لا تنطبق على الدول العربية ، وهي تنطبق على الدول التي تمر بمعدلات خصوبة منخفضة . وهي في حد ذاتها لا تفسر آليات الخصوبة المرتفعة المستقرة مثل الدول العربية .

٤ - اذا اخذنا البلاد العربية مجموعة كوحدة اجتماعية واقتصادية نجد انها لا تعاني من ضغط سكاني أو من حالة الانفجار أو ارتفاع الكلفة السكانية سواء بالنسبة للبلد أو المساحة المزروعة أو المساحات القابلة للزراعة . ان المشكلة الرئيسية تتعلق باستثمار الأراضي القابلة للزراعة واستخدام التكنولوجيا لزيادة العائد من المحاصيل بهدف الاكتفاء الذاتي لتوفير الغذاء اللازم بالإضافة الى التوزيع العادل للثروات المادية والتخطيط لتقسيم العمل واستثمار الطاقات البشرية في زيادة الدخل ومضاعفة العمل ضمن الخطط الخمسية على تطوير الخدمات الصحية والتعليمية والاعلامية والسعى لايجاد نظام طبقي متوازن .

الأنشطة العلمية في المجال السكاني :

كان الاهتمام في الأوساط العلمية قبل عقدين من الزمن منحصرا في نطاق الدراسة الأكاديمية لعلم السكان وأن البحث العلمي كان ذا طبيعة وصفية تقوم على مصادر بيانات التعدادات السكانية التي كانت تجري على فترات معينة منتظمة الأمر الذي حال دون إجراء دراسات شمولية متكاملة على مستوى البلاد العربية .

وقد ازداد الاهتمام بالدراسات السكانية التحليلية مع بداية الستينات وبصورة خاصة منذ مطلع السبعينات حيث أخذت الدول العربية - استجابة للعقدين الدوليين الأول والثاني للتنمية - بإقتضاء الإدارات الإحصائية التي كانت تناط بها مسئولية إجراء التعدادات السكانية العامة أو عن طريق العينة (ويوضح الملحق رقم 1/ تاريخ إجراء التعداد السكاني في كل دولة عربية والسنوات التي أجريت فيها التعدادات المتعاقبة) ، وقد أنشئت المراكز الإقليميه بموجب اتفاقيات بين الدول العربية والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة انبثقت بها مهام القيام بالدراسات الميدانية وتدريب الكوادر على التحليلات الإحصائية في ضوء المعطيات الاقتصادية والاجتماعية . ولا زالت هذه المراكز محدودة في توزيعها أو أنشطتها العلمية ثم توزيعها في كل من القاهرة وبغروت وعمان .

وفي نطاق المناهج والمقررات التي تدرس في الجامعات العربية سواء بكليات الآداب أو بكليات الاقتصاد أو الطب فلا توجد فيها أقسام علمية متخصصة في علم السكان أو تمنح شهادات البكالوريوس أو الماجستير في الدراسات السكانية (١٧) .

وتقوم معظم الجامعات بتدريس مقررات مبعثرة في علم السكان في كليات الآداب (في أقسام الاجتماع والجغرافيا) والاقتصاد (اقتصاد السكان) والإحصاء (الإحصاء السكاني) والطب (التغذية) . وهناك بعض المراكز السكانية بالجامعة الأردنية (مركز الدراسات السكانية) التي تمنح شهادة دبلوم في الدراسات السكانية ، والمركز الديمغرافي الإقليمي في محرم .

البحوث والمؤلفات :

لقد نشطت حركة البحث العلمي في مختلف مجالات القضايا السكانية في السبعينات بسبب عوامل عدة منها قيام معظم الدول العربية بإجراء

(١٧) باستثناء الأردن فقد نظم مكتب الدراسات السكانية التابع للجامعة الأردنية الذي يتلقى المساعدة من الصندوق الدولي للأنشطة السكانية .

التعدادات السكانية التي ساعدت على توفر البيانات الإحصائية حول
الوقائع السكانية وخصائص السكان ، واتخاذ التدابير للتسجيل الدقيق
للمواليد والوفيات ، والقيام بمسوح متنوعة عن طريق العينة في مجالات
العمالة والخصوبة وعمل المرأة . وتجدر الإشارة الى الدراسات التي قامت
بها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة عن طريق جمع البيانات التي تقع
ضمن اختصاص كل هيئة دولية (مثل منظمة الصحة العالمية ، منظمة الأغذية
والزراعة ، منظمة اليونسكو ، والمنظمة الصناعية الدولية ، ومنظمة العمل
الدولية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا) ، بالإضافة الى المؤتمرات والندوات
العلمية التي عقدتها جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية والهيئات
العلمية حول مختلف القضايا السكانية سواء من حيث المنهج أو في تحليل
أبعاد الاتجاهات الديمغرافية .

وقد ازداد نشاط البحث العلمي في المسائل السكانية في الدول العربية
التي اتخذت مواقف معلنة تجاه السياسة السكانية مثل خفض معدلات الزيادة
السكانية وقامت بتنظيم المؤسسات الهيكلية (الاعلامية والطبية والاجتماعية
والاقتصادية) انلازمة لذلك . وتتفاوت الدول في نطاق السياسة السكانية
في هذا المجال ، فمنها من اتخذ موقفا متشددا مثل مصر وتونس ، ومنها
ما اتسم موقفها بالمرونة مثل لبنان والأردن . أما باقي الدول العربية فسان
سياستها المعلنة تدعو الى زيادة النسل في ضوء الظروف الاقتصادية
والسياسية التي تمر بها في هذه المرحلة مثل الدول النفطية والسودان
وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وتبعا لهذا التفاوت — أو التناقض — نحو القضايا السكانية ، فقد
اتخذ النشاط العلمي التوجيهات التي ترتبط بالمواقف والاتجاهات المحلية .
ولدى تحليل الدراسات والبحوث التي أجريت في دول غرب آسيا التي
تقع ضمن نطاق برامج اللجنة الاقتصادية (ECWA) التابعة للأمم المتحدة
والتي نشرتها اللجنة تحت عنوان « مصادر البحث حول السكان والتنمية
في دول المنطقة » فقد تم تصنيف الموضوعات كما هو وارد في الجداول : —
يتضح من الجدول الحقلتي التالية :

جدول رقم (٢) تحليل للمؤشرات الرسمية للمعيشة والمساكنات حول التوزيعات السكانية في البلاد العربية خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٤ .

الدولة	المهجرة	التحضر	تحليل سكاني	نسبة سكانيه	الزوايا وبنات كمنه	مخلفات	مطالعين	تنظيم الاسره	قوة عاملة	نسبة	المسكن	مستوى
البحرين	٨	٤	١٢	٢	١٠	٢	٥	٠	٢	٢	٠	٤٧
عمان	٨	٤	١٣	٤	١٣	٠	٦	٠	٥	١٧	٠	١٠
قطر	٤	١	٥	١	٢	-	٣	-	٣	٣	٣	١٩
مصر	٢٦	١٨	٢٠	١٣	٥١	٣	١١	٤٢	١٣	٢٠	١٠	٣٣
الامارات	٢	-	٣	-	-	-	-	-	٣	١	١	١
البحرين	٢	٣	٨	٣	٣	-	-	-	٦	٢	٢	٢٨
قطر	-	-	٥	٢	٢	-	-	-	١	٢	٢	١٢
الكويت	١	٤	٨	٢	٤	١	٤	-	٣	٥	١	٣٣
سلطنة عمان	٣	-	٩	٢	٤	-	٢	١	٣	٢	١	٢٨
الاردن	١	٣	١٢	٢	٧	١	٣	٣	٤	٤	٢	٤٢
السعودية	٢	-	٨	٢	-	-	-	-	١	-	-	١٥
لبنان	١٤	٢٠	١٥	٨	١٨	٩	١٣	٧	٢٠	٢٢	٨	١٥٦
اليمن	٦١	٥٧	١١٨	٤١	١١٤	١٦	٤٧	٥٥	٦٣	٨٧	٢٣	٦٨٩
المغرب	١٠	٨	١٧	٦	١٣٥	٢	٧	٨	٩	١٢٥	٣	١٠٠

المصدر / الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية للبحرين آسيا - مصادر البحث والتتبع حول السكان في دول منطقة الشرق الأوسط - ١٩٨٠

٤ - بلغ مجموع البحوث التي أجريت خلال عقد السبعينات (٦٨٩) بحثاً شملت حوالي عشرة موضوعات تناولت المسائل السكانية الرئيسية .

٢ - لقد تفاوتت الدول العربية الواردة في الجدول في نطاق نشاطها العلمي في هذا المجال ، وقد بلغت أعلى نسبة في مصر (٣٣ ٪) وأقل نسبة في دول الامارات العربية المتحدة (١ ٪) .

٢ - قام مكتب اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا / الشعبية السكانية بنشاط ملحوظ خلال هذه الفترة اذ بلغت نسبة البحوث التي نشرتها (٢٣ ٪) من اجمالي البحوث نظرا لوجود جهاز متفرغ للبحث العلمي والترجمة الى اللغة العربية .

٤ - اتضح ان حوالي ٦٠ ٪ من البحوث (٢٤ بحثاً) قد أجريت من قبل باحثين عرب ، بينما ٤٠ ٪ من البحوث (٢٦٥ بحثاً) قد أجراها باحثون اجانب معظمهم بتكليف من هيئات أو منظمات اجنبية أو بالتعاون والتنسيق مع الهيئات العربية المحلية ونشرت باللغة الانجليزية .

٥ - لقد شملت البحوث تنوعا واسعا من الموضوعات العلمية حول مختلف الجوانب الديمغرافية . ويمكن ترتيب الموضوعات حسب عدد البحوث المنشورة تنازليا على النحو التالي :

(أ) تحليل سكاني ويشمل موضوعات عامة مثل النمو السكاني وتوزيعهم وخصائصهم حسب السن والنوع والمهنة وغير ذلك .

(ب) الوثائق الحيوية مثل المواليد والوفيات والخصوبة وتحليل الاتجاهات الحالية والمستقبلية والعوامل المؤثرة فيها والآثار المترتبة عليها .

(ج) السكان والتنمية ، وتتضمن تحليل البيانات السكانية ومعدلات الزيادة والنقصان من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(د) الهجرة ، وأبعادها وعواملها وأشكالها وآثارها على المستويات المحلية والعربية والدولة .

(هـ) قوى عاملة — وتشمل تحليل خصائص القوى العاملة المحلية والوافدة والخارجة والعوامل المؤثرة في التركيب المهني والعمرى والنوعى وآثار الهجرات الدولية على الأوضاع المحلية والعربية .

(و) التحضر — ويتناول موضوع التحضر تقسيم السكان حسب الريف والمدن ومعدلات النمو الحضري وخصائصه واتجاهاته وآثاره على التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

(ز) تنظيم الأسرة — لقد تناولت بحوث تنظيم الأسرة مختلف الأبعاد الطبيعية والنفسية والاجتماعية ونتائج المشروعات والبرامج الخاصة بخفض معدلات الخصوبة والدراسات للانجاسات نحو تحديد النسل .

(ي) سياسة سكانية — وتشمل الموضوعات الخاصة بالمواقف الرسمية للدول تجاه العناصر السكانية مثل الهجرة وانخصوبة والتوزيع الجغرافي والمجتمعات المستحدثة والهجرة الوافدة والخارجة ومعدلات الزيادة والنقصان والقوانين الخاصة بحركة السكان .

(ع) مقاييس — وتناولت بحوث تتعلق بالمؤشرات الخاصة بالهجرة ومعدلاتها وأمد الحياة ومعدلات النمو السكاني والآثار المترتبة على الزيادة السكانية .

(س) مشكلات — وتتضمن المشكلات السكانية مثل الهجرة الفلسطينية والعمالة الآسيوية والنمو السكاني الزائد وآثاره .

نستنتج مما تقدم أن البحوث التي أجريت خلال فترة عقد السبعينات جاءت بمعدل ٥٧ بحثاً لكل دولة وهيئة أى بمعدل ٦,٣ بحث للدولة الواحدة في

السنة لمختلف الموضوعات . ويعتبر هذا المعدل منخفضا اذا نظرنا الى أهمية الدراسات السكانية والتحليل الديمغرافي ضمن اطار خطط ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

بالرغم من النطاق الواسع الذي شملته البحوث والدراسات والذي تناول القضايا المعاصرة ، الا ان هناك حاجة ماسة لربط الدراسات السكانية بالتنمية على المدى البعيد وفي المدى القصير . وكذلك تحديد الحاجات الأساسية للسكان من الغذاء والمساكن والتعليم والصحة والخدمات الأمنية والرعاية الاجتماعية والخدمات الترويحية والدينية وغيرها .

كما ان هناك حاجة ماسة لتقييم آثار برامج ومشروعات تنظيم الأسرة وتحديد النسل الذي أخذت بها بعض الدول العربية بقصد التعرف على النتائج التي تم التوصل اليها والأساليب المستخدمة والآثار المترتبة على مراحل العمل المختلفة بقصد اختبار عدد من الفرضيات التي تؤدي الى تنظير ينمى مع المعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلاد العربية .

ولابد من تحليل الدراسات التي اجريت في الثمانينات لتحديد المستحدث منها في مناقشة القضايا السكانية الأساسية ، وتحديد الاتجاهات النظرية التي تم التوصل اليها .

واذا نظرنا من جانب آخر الى المجالات العلمية المتخصصة للدراسات السكانية نجد انها محدودة ، فقد تبين ان هناك ستة مجلات علمية تصدر من الدول العربية — غربى آسيا — خمسة منها تصدر في مصر وحدها والمجلة السادسة تصدرها اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا بعنوان « النشرة السكانية » بصورة شهرية (انظر ملحق رقم ٢) .

هذا ونلاحظ ان المجالات العلمية (الاجتماعية والاقتصادية) التي تصدرها الكليات والجامعات في البلاد العربية تعالج القضايا السكانية ناهيك ، الا ان المجالات المتخصصة تعتبر محدودة من حيث الكم والنوع .

تطلعات المستقبل :

نلاحظ مما تقدم أن اهتمام علماء الاجتماع بدراسة الظواهر الديمغرافية قد أخذ يزداد في العقدين الأخيرين في نطلق الأهداف النظرية والأغراض التطبيقية وضمن إطار تحليل التغيرات الاجتماعية الناجمة لثقتيا أو عن طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفق المتغيرات الديمغرافية المختلفة .

الا أن الدراسات والبحوث السكانية المعاصرة التي تناولت القضايا السكانية في البلاد العربية (سواء من العرب أو الأجانب) لا تؤيد الاتجاهات النظرية الاجتماعية والطبيعية التي أشرنا إليها سواء بصورة جزئية أو كلية أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وبالتالي فإن الحاجة الى إطار نظري يربط بين المتغيرات السكانية المختلفة (الخصوبة ، الوفيات ، الهجرة ، التحضر ، سن الزواج ، موقف الأديان السماوية وبصورة خاصة موقف الاسلام ، والتعليم وغير ذلك) وبين التنمية ، مازالت قائمة . ولابد من التنويه الى أن عملية تحليل القضايا السكانية في ضوء المعطيات المؤثرة في التغيرات الديمغرافية مثل الغذاء ومصادرة ومتطلبات الاكتفاء الذاتي . والتطورات الاجتماعية (في مجال الصحة والتعليم والتحضر) على المستوى العربي تختلف عن تلك التي تتم على المستوى المحلي أو الإقليمي الذي يضم عددا من الدول (مثل دول مجلس التعاون الخليجي ، أو دول شمال أفريقيا ... الخ) .

ولذا فإن التنظير في ضوء هذه الاعتبارات لابد أن يشمل المعطيات الثقافية والتقدم الحضارى والضوابط التلقائية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التغيرات الديمغرافية (معدلات الخصوبة ، ومعدلات الزيادة السكانية) .

أن العلاقة بين السكان من ناحية وبين الموارد الغذائية أو مستوى المعيشة أو ارتفاع نسبة الاغلة أو معدل دخل الفرد السنوى من الناحية الأخرى ، يجب أن تتم مناقشتها ليس من خلال المؤشرات الإحصائية وحدها ، لأن ذلك يؤدي الى التوصل الى استنتاجات تدعو للتشاؤم . في حين أن تحليل المعطيات الأخرى مثل - تطوير الانتاجية ، وانشاء المؤسسات.

الميكانيكية اللازمة لبناء قاعدة اقتصادية ، اجتماعية تستند على اطار تقسيم العمل والتكامل بين البلاد العربية في استثمار الموارد الطبيعية لزيادة الانتاج الغذائى من حيث الكم والنوع له أهمية كبرى في التوازن السكانى والرفاهية الاجتماعية .»

ان التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها المجتمعات العربية خلال العقدين الأخيرين بعد مرحلة الاستقلال (التقدم الصحى ، زيادة عدد المدارس والطلاب ، النمو الحضري ، استخدام التكنولوجيا والكبيوتر والعمارة الحديثة ، ووسائل الاتصال المعاصرة والمواصلات العصرية .. الخ) لم يسهم بدرجة ملحوظة في تغير السمات الديمغرافية للمجتمعات في الجبل الحسانى .

ومن المتوقع ان تحدث تغيرات طفيفة في الخصوبة في الجبل القائم بصورة تلقائية ولعوامل حضارية تنأثر بوجيها الاتجاهات نحو تفصيل الأسرة القليلة العدد والأخذ بأسلوب التخطيط الأسرى المتكامل .

ومن العوامل الأخرى التى سيكون لها تأثير على الانخفاض التدريجى اعدادات المواليد التعليم العالى للمرأة العربية وفخولها ميدان العمل ، هذا فضلا عن ضغوط الحياة الحضرية وأزمة الاسكان وارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة الاهتمام فى المقتنيات المنزلية التكنولوجية والتوجه نحو قيم اسرية جديدة تضع النوع قبل الكم فى النظر تجاه الأولاد والخلفة .

أن اهتمام علماء الاجتماع فى القضايا السكانية يجب أن يتناول تحليل التغيرات التى تطرأ على النظام الأسرى والنظام الاقتصادى والسياسى والتربوى والدينى ، ومدى تأثير هذه التغيرات على الخصائص الديمغرافية فى الأنماط المجتمعية (الريفية والحضرية) .

كما أن دراسة وتحليل التحولات الديمغرافية مثل الهجرة الداخلية ، او الوافدة او الخارجة وكذلك التغير فى معدلات الزواج (وبصورة خاصة السن) والطلاق لها أهمية بالغة لدى علماء الاجتماع خاصة لرصد العوامل الاجتماعية

الكلمة وراء هذه التحولات ومدى تأثير هذه التحولات على بناء ووظيفة النظم والمؤسسات الاجتماعية .

ان العوامل التاريخية التى ساهمت فى تشكيل الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى فى المجتمعات العربية لها أهمية فى اجراء التحليلات ووضع الفرضيات فى الدراسات الاجتماعية المرتبطة بالتحولات الديمغرافية ، لأن الاطار التاريخى يفسر لنا جانباً أساسياً للأوضاع السكانية عبر الفترات المرحلية للتاريخ العربى المعاصر .

كما ان المناهج العلمية الأخرى التى يمكن الاعتماد عليها ، منهج دراسة الحالة ، فى المجتمعات ذات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المقاربة بهدف التحليل الشامل والعُميق لمختلف العوامل البشرية والطبيعية التى تؤثر فى التحولات الديمغرافية بهدف التوصل الى نماذج تحليلية تساعد المخططين والمفكرين على استخلاص القوانين التى تفسر انحراف السكانية ضمن الاطار الاجتماعى والثقافى والاقتصادى .

وهناك مسألة المفاهيم والمصطلحات العلمية الاجتماعية والديمغرافية التى لابد من التوصل الى تفسير موحد فى ادوات العلمية ولأجهزة الرسمية من أجل تمكين العلماء والمتخصصين لاجراء الدراسات الديمغرافية / الاجتماعية المقارنة على المستويات الاقليمية والدولة ، ومن أهم هذه المصطلحات : التحضر (أو مقياس لتصنيف المدن أو ما يسمى بالمجتمعات الحضرية) ، الأسرة (من حيث الامتداد القربى) وغيرها .

تعتبر السياسة السكانية من خصوصيات كل دولة عربية تطورها وتقتنها وفق المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية مثل (التجنيس ، خفض معدلات المواليد ، الهجرة) الا أن هناك حاجة للنظر فى السياسة السكانية من منظور قومى شامل ولتوصل الى مواقف مشتركة نحو مختلف المسائل المرتبطة بها . كما أن مفهوم السياسة السكانية يجب الا يقتصر فقط على معالجة معدلات الخصوبة أو الوفيات بل يجب أن يشمل أيضاً استوازن السكان وتحسين المعيشة وزيادة معدلات دخل الفرد السنوى

وتطوير الإسكان والمساكن ورمع مستوى التطعيم للسكان ، وبعبارة أخرى .
هان انسياسة السكانية تتناول القضايا الكمية والتنوع للعنصر البشرى .

وهناك ضرورة ملحة لدراسة الظواهر السكانية من قبل المتخصصين
فى العنزم الانسانية كدقيق متكامل يضم ميادين الاجتماع والديمقارفا والنفس
والاقتصاد والجغرافيا والتاريخ والسياسة لتحليل العوامل المختلفة التى
تؤثر فى اتحولات الديمغرافية . والتوصل الى القوانين والافطريات السكانية
الخاصة .

ولكى تزداد فعالية الجهود العلمية العربية لابد من اقامة الجسور
والعلاقات والنقاعات بين العلماء العرب فى الجامعات ومراكز البحث العلمى
وتعزيز مساهمات الدراسات السكانية فى الكليات وانشاء المراكز السكانية
لتنسيق العمل المشترك على المستوى المحلى والعربى .

وكذلك فان تبادل الخبرات والمعلومات مع الامم المتحدة ووكالاتها
المتخصصة وكذلك مع الجامعات الاجنبية ومراكز البحث العلمى يسهم فى
اثراء المسيرة العلمية العربية فى هذا الميدان الحديث .

كما ان استخدام اساليب النظم والامثلة من تكنولوجيا الكمبيوتر
يساعد الباحثين فى اجراء الدراسات ونشرها ويختصر الوقت والجهد .

واخيرا فان امام علماء الاجتماع والسكن تحديات علمية مميزة فى دراسة
وتحليل المتغيرات التى ترتبط بالتحولات الاجتماعية والسكانية من اجل التوصل
الى قوانين ونظريات نابعة من الواقع العربى وفى ضوء المعطيات التاريخية
والاقتصادية ولتقافية ، لتقدم نموذجا للعالم الاسلامى والدول النامية .

ملحق رقم (١)

التعدادات السكانية في البلاد العربية :

- العراق — ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ .
- الجمهورية العربية السورية — ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ .
- الجمهورية العربية اليمنية — ١٩٧٥ .
- الجمهورية اللبنانية — ١٩٣٢ ، ١٩٧٠ .
- جمهورية مصر العربية — ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ .
- اليمن الديمقراطية — ١٩٤٦ ، ١٩٥٥ ، ١٩٧٣ .
- الإمارات العربية المتحدة — ١٩٦٨ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٥ .
- البحرين — ١٩٤١ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٩ .
- قطر — ١٩٧٠ .
- الكويت — ١٩٥٧ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ .
- سلطنة عمان — ١٩٨٠ .
- الأردن — ١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، ١٩٨٠ (الضفة الشرقية) .
- السعودية — ١٩٦٢ ، ١٩٧٤ .
- السودان — ١٩٥٨ ، ١٩٦٣ ، ١٩٨٣ .
- تونس — ١٩٢٦ ، ١٩٣٦ ، ١٩٤٦ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٥ .

ملحق رقم (٢)

المجلات السكانية الرئيسية في البلاد العربية الواقعة غربي آسيا

١ - دراسات سكانية

المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة / مصر .

٣٠ - السكان . بحوث ودراسات
الجهات المركزية للتنمية العامة والاحصاء / مصر

٣١ - العلوم السكانية
المركز الدولي الاسلامي للدراسات والبحوث السكانية
جامعة الأزهر .

٣٢ - رسائل أبحاث المركز الديمغرافي في القاهرة .

٣٣ - المجلة المصرية للسكان وتنظيم الأسرة .
الجمعية المصرية للدراسات السكانية .

٣٤ - النشرة السكانية تصدرها الأمم المتحدة .
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

المراجع

١ - باللغة العربية

(اضافة الى المراجع الواردة في الهوامش)

١ - وزارة العمل - الأردن - مشروع وحدة الثقافة السكانية - مجموعة
محاضرات ١٩٨٠ .

٢ - وزارة العمل - الأردن - مجموعة أبحاث ومحاضرات في القضايا
السكانية ١٩٨١ .

٣ - بيار جورج - ترجمة : سموحي فوق العادة - جغرافية السكان -
مكتبة الفكر الجامعي منشورات عويدان / بيروت ١٩٧٠ .

٤ - عبد المجيد عبد الرحيم - علم الاجتماع السكاني - مكتبة غريب
مصر ١٩٧٩ .

٥ - اسحق القطب - السكان والتنمية - مذكرات منتقسل / جامعة الكويت ١٩٨٠ .

٦ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - السكان والهجرة الدولية في الدول العربية المعطيات الأساسية - بيروت ١٩٨٠ .

٧ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .
النشرة السكانية ، أعداد ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣
بيروت .

٨ - الأمم المتحدة - صندوق النشاطات السكانية - نشرة سكانيات -
مجلد (٢) عدد ٤ - ١٩٨٠ نيويورك .

٩ - الأمم المتحدة الإيمائي والعالم العربي - نشرة اصدرها UNDP
١٩٨٠ .

المرأة في السياق البنائى للقرية العربية

دكتور عبد الباسط عبد المعطى (*)

أولاً : تمهيد :

قد يكون من المفيد قبل تناول موضوع الورقة الرهنة رصد بعض الملاحظات الأساسية حول الاهتمام بالمرأة القروية العربية ، وهى ملاحظات لا يتسع المقام فى مقال ذا هدف محدد لسردها لكننا سنحاول ذكر ما يفيد منها فى القاء بعض الضوء على اوضاع المرأة القروية وخصائصها :

١ - بالرغم من تزايد الاهتمام فى السنوات القليلة الماضية بقضايا المرأة العربية ، قوميا وقطريا ، وبالرقم من تزايد الاهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة Integrated Rural Development كأساس قاعدى لتنمية المجتمعات القروية فى اطار تنمية شاملة (١) فان الاهتمام بالمرأة القروية لا يزال محدودا فى كمه وكيفه . وقد يرجع هذا الى عوامل كثيرة منها :

(٢) أن العلم والتعليم فى الوطن العربى يحمل خصائص تمايزية تعمق التمايزات الاجتماعية القائمة . فهما باكم والاهتمام الكيفى ذا طابع حضرى ، فالنظام التعليمى مثلا أكثر تحيزا وضد الأرياف العربية . وأن التعليم أكثر تحيزا للذكور وضد النساء (٣) . وبالتالي كان من نتائج هذا الوضع أن أضحى الكم الأكبر من المعلمين ومن المستفيدين بالبحث العلمى ، ومن الشاغولين لمواقع مؤثرة فى القرارات الخاصة بالمشروعات البحثية والتنمية ، أضحى من الرجال . ومن ناحية أخرى أضحى العدد الأكبر من النساء المستفلات بالبحث العلمى ، وبالعامل التنموى من

(*) استاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس .

الحضريات . بجانب مجيء عدد فعال منهن من جذور اجتماعية
لثرت في وعيهن بالمرأة القروية (٣) .

(ب) أن معظم الخطط التنموية التي تمت ممارستها والتي لا تزال
تدرس في الأقطار العربية ، حلت بطريق أو بآخر الأفكار
والفلسفات التنموية التي صدرت عن النظام الرأسمالي الدولي .
والتي كان من أهمها الأفكار التطورية والانتشارية التي زعمت
بانتشار التحديث من المركز الرأسمالي إلى المجتمعات النامية ،
ومن العواصم إلى الهوامش والأطراف ، ومن الرجال إلى
النساء . الأمر الذي صاحبه اختلال التوازن في التنمية لصالح
العواصم الكبرى والمراكز الحضرية ولصالح الرجل (٤) . كما
كان من نتائج التبعية للنظام الرأسمالي الدولي اختصار التنمية
في أبعاد بعينها ، وإهمال أخرى كالتركيز على النمو والكفاءة .
ومسح انهما لم يتحققا نتيجة لعوامل خارجية وداخلية ، إلا أنه
دساحب هذا التوجه سطوة بعض مفهومات اقتصاد السوق ،
كالعرض والطلب ، والربح ، والعمل بأجر نقدي والتركيز على
بعض المحصولات من أجل التصدير كالقطن والكروم وبعض
الحبوب على سبيل المثال . وهي أمور ساعدت على إبعاد
مفهوم العمل عن معناه الاجتماعي ، سواء كان عملاً مأجوراً أو
غير مأجور ، منتج بصورة مباشرة ، أو خدماً أو مساعداً للإنتاج
مما أفضى إلى إغفال العمل الذي تؤديه المرأة بالفعل في القرية
العربية ، وفي الاقتصاد انفرادي بالذات . نفع أنها بجانب
قيامها بدور كبير في عملية مجتمعية خطيرة هي عملية التنشئة
الاجتماعية ، التي لا تسأل هي عن مضمونها وتوجهاتها ، نجدها
تساعد في تربية الماشية والدواجن واعداد الخبز ، وصناعة
بعض أدوات الزراعة كالجلال والأوعية . وبعبارة أخرى انضمت
سطوة أفكار ومفاهيم اقتصاديات السوق ، إلى قولبة أدوار
المرأة ، وتزييف الوعي بها . وبالتالي بدت المرأة القروية وكأنها
اتسلسل معزول اجتماعياً ، وغير موجود اقتصادياً ، ولذا غالباً

ما تحسبها الاحصاءات الرسمية ، ضمن المعلنين ، وضمن المعدمين ، وضمن من خُرج قوة العمل . بالرغم من أن ما تقوم به من أعمال يحسب لآخرين عندما يقومون به . حيث يحسب الرجال المشتغلين بصناعة الخبز أو اعداد الطعام ضمن قوة العمل ، كما تحسب الحضرية المربيات وانعاملات في أعمال خدمية ضمن قوة العمل ، وذلك لحصر العمل في بعد واحد ، وهو بعد الأجر النقدي (٥) .

٢ - وأما عن الدراسات والبحوث التي اهتمت بالمرأة العربية عموماً فيلاحظ عليها أولاً أن القسم الأكبر منها عنى بالمرأة انهرية ، وكأن وجودها الاجتماعي هلاى ، لا يحتوى تباينات وتضاريس هامة تؤثر في أنماط وجودها النوعى ، في الريف والحضر وعبر الطبقات الاجتماعية . وأنه يغلب على هذه الدراسات قُلُوباً ، لتحليلات النظرية المجردة ، التي لم توظف في سياق علاقة جنسية بين التنظير والواقع العيانى الملموس والمعاش . وحتى القليل من هذه الدراسات انذى عنى بجمع وقائع ميدانية ، كان أغلبه دراسات امبريقية ، تجزئية وآنية ، عزلت الوجود الاجتماعي للمرأة عن جذوره التاريخية وأصوله البنائية فوقعت في شرك تفسيرات ناقصة ، بعضها زائف . فثمة دراسات قادت نتائجها بأن سلبية المرأة وعدم مشاركتها ترجعان مثلاً الى أميتها وعدم اشتغالها خارج المنزل ، وكأنها هى المسؤولة عن النظام التعطيلى وعن نظام العمل ، وما يقتضيه من اعداد وتدريب (الخ) (٦) .

٣ - لقد ترتب على وهن الاهتمام العلمى بالمرأة ، وعى قاصر بإمكاناتها وقدرتها على المشاركة في التنمية ، فضلاً عن طرح أفكار ومشروعات قاعد بها تنمية المرأة واملاجها في التنمية ، لكنها في العمق انفضت الى اعادة انتاج تخلفها وتكريسه . فيشيع مثلاً بين الباحثين والمخططين الفكرة اننى تنلدى بخروج المرأة لميدان العمل ، حتى ولو قامت بالأعمال غير المنتجة التي يقوم بها الرجل ، وحتى لو انضمت الى صفوف المتعطلين (٧) . ومع أننا نؤكد هنا على أهمية العمل للنسوان ، ففى

البداء كلن العمل كما قيل يوما ، بشرط أن يكون عملا مساعدا على ومفضيا الى تنمية الشخصية الانسانية وأن يكون منتجا مجتمعا .
فاته شاع بين بعض المخططين أن عدم خروج المرأة ليدان العمل يؤثر نسبيا في قضية تنظيم الأسرة . ومع أن كثيرا من المشاهدات ليست في صالح هذا الافتراض ، لا لأن ليس للعمل تأثيرا ايجابيا ولكن لأن العمل الحالي في كثير من الأقطار العربية تصاحبه ظاهرات سلبية ويحفل باشروط غير المواتية لتنمية شخصية المرأة ، بل ويغضي لحيانا الى خلل بين في وظائف اسرية هامة كوظيفة التنشئة الاجتماعية مثلا .

ثانيا : في ضرورة انفهم البنائي لأوضاع المرأة القروية :

تردد في عدد غير قليل من الدراسات والبحوث حول القرويين العرب وحول المرأة القروية ، نتائج تكاد تسم هؤلاء ابشر بخصائص شبه عامة — منها ما يشير الى سلبية القرويين ، وعدم رشدانية تفكيرهم ، وعاطفيتهم ، واتكاليتهن واعتمادهم على الآخر . ومنها سلبية المرأة القروية وعزلتها ، وعدم مشاركتها في الاقتصاد القروي ، خاصة القطاع الرسمى منه . . الخ . ومع أن شيوع مثل هذه الأفكار والنتائج ، يرجع الى عوامل كثيرة ، منها تبعية العلم الاجتماعى للخارج ، ومنها قصور ذاتى في بعض الباحثين ، ومنها شيوع طرائق بحثية قاصرة ، لا يترتب عليها الا ادراكا علميا قاصرا للواقع العربى . . . الخ . ومع كل هذا ، فان محاولة مناقشة بعض هذه الأفكار والنتائج ، وتصحیح بعضها أن أمكن ، يحتاج لرؤية نظرية ومنهجية بنائية ، تسهم أولا في تصحيح فهمنا للواقع العربى ، وتسهم ثانيا في تصحيح الوعى بالمرأة القروية ، وتهد المخطط ثلقا بتشخيص جوهرى وحقيقى لواقع المرأة ، المراد ادماجها في التنمية . وتجدر الإشارة الى أن المطالبة بتوجيه بنائى لتناول أوضاع المرأة القروية ، لا يعنى حشد كل العوامل والمخفترات والأسباب المحيطة بأوضاعها ، لرصدها وسردها ، لأننا لو فعلنا هذا نكون كمن نسر الماء بعد الجهد بالماء ، ونجعل المخطط لا يدرك من أين يبدأ ولا الى أين يتجه . ولهذا أتصور أن الفهم البنائى العلمى هو الذى يساعد في التمييز بين انعوامل الجوهرية وغير الجوهرية ، وبين العوامل الكلية والجزئية ،

جيبين العوامل المطردة والطارئة . كما أن الفهم البنائي لا يعنى تفسيرا ذاتيا يضع الباحث والمخطط في حقة مفرغة ، كان تقول بأن عدم اشتغال المرأة يعود الى عدم رغبتها في العمل ، وعدم رغبتها في العمل تعود الى عدم معرفتها لعمل ما ، وعدم معرفتها لعمل ما تعود الى أميتها وهكذا . . ولذا يعنى الفهم البنائي ترتيب العوامل والمنفردات حسب أهميتها ، وناعليتها في أحداث ظاهرة ما في سياق محدد ، وفي فترة تاريخية محددة .

وحتى لا نطيل على القارئ سنلخص محاور تناول بنائي لأوضاع المرأة التروية في عدد من النقاط المبسطة التى تيسر التواصل العلمى فيما بيننا :

١ — يعد تشخيص النمط الانتاجى السائد والمسيطر فى القرية العربية سواء كان نمطا عاما ، أو يحوى عدة أنماط متباينة ، نقطة بدء علمية ، وواقعية جوهرية ، تساعد باختصار وعق على فهم كثير من خصائص القرية العربية ، تلك القرية التى تعد الاطار الأساسى الذى يعكس خصائصه على أوضاع المرأة وينتج خصائصها ، ويشكل أسس وأبعاد حركتها الاجتماعية .

٢ — يلى تشخيص النمط الانتاجى ، ويترتب عليه — فى اطار الفهم البنائي — تشخيص الطبقات الأساسية والفرعية التى تتفاعل داخل النمط البنائي للقرية . وهذا التشخيص لبناء الطبقي ، ليس مطلبا أيديولوجيا لذاته . وانما أيضا لأنه يساعد فى تصنيف أنماط المرأة التى نريد فهمها وما يحويه كل نمط من خصائص مغايرة لغيره من الأنماط وما توجد بين هذه الأنماط من خصائص مشتركة ، تحدد الأسس العامة والتنوعية لبرامج ومشروعات تنمية المرأة .

٣ — ليكمل الفهم البنائي لأوضاع المرأة العربية ، يجب أن يصاحب تشخيص أنماط الوجود الاجتماعى العام من خلال تشخيص نمط الإنتاج ، تشخيص لأنماط الوجود النوعى من خلال تشخيص الطبقات الاجتماعية وما بينها من علاقات وتفاعلات اجتماعية تساعد فى فهم

ما آل اليه حال المرأة ، والفرص الاجتماعية التي أتاحت لها ، والتي حُجبت عنها ، وتلك التي أتاحت لشرائح منها ، وحُجبت عن شرائح أخرى .

٤ - يمثل البعد البنائي الرابع ، الضروري لفهم أوضاع المرأة القروية العربية ، في شكل ومحتوى الوعي الاجتماعي بالمرأة والمرأة . والذي نتيجة لارتباطه بوجود علم ، وأنماط أخرى نوعية من هذا الوجود ، يأتي وعيا متباينا شكلا ومضمونا . وبهم عند ادراك الوعي الاجتماعي بالمرأة ، فهم جذوره التاريخية ، ومحدداته الاجتماعية ، والعمليات المجتمعية الأساسية المؤثرة فيه ، ايجابيا أو سلبا .

٥ - لا يعنى الفهم البنائي للقرية العربية ، ولأوضاع المرأة العربية ، اغفال تلك العلاقات الاجتماعية بين هذه القرية أو تلك ، وبين الاطار البنائي الأشمل للمجتمع العربى ، خاصة مجتمع المدينة ، ومجتمع العاصمة ، والأبعاد البنائية الأخرى ، خاصة الأبعاد السياسية والاقتصادية والطبقية ... الخ . ففى ظل النظم المركزية التى تسود عددا غير قليل من النظم العربية ، تؤثر القرارات المركزية ، فى كثير من العمليات والأبعاد فى القرية العربية وأهل من الأمثلة على هذا تلك القوانين والقرارات والسياسات الخاصة بالزراعة والتعليم . فقد بينت بعض الدراسات السوسولوجية حول بعض اقرى العربية أن قسما كبيرا من مشكلات القرية العربية ، ينتج من خارجها ، ويصدر إليها من المدن والعواصم والنظم المركزية (٨) .

٦ - مع أن العلاقات الدولية ، الاقتصادية والسياسية والثقافية أصبحت أكثر تعقدا وتشابكا ، وتأثيرا فى المجتمعات ، فإن تأثيرها وإن كان أكثر ضيقا فى المجتمعات المعتمدة على ذاتها ، فهو أقل ضيقا وتقينا فى المجتمعات التابعة ، اقتصاديا ، وسياسيا وثقافيا ، ولهذا تؤثر ديناميكيات العلاقات بين البلد التابع ، والبلد المتبوع ، فى الوحدات .

الاجتماعية الصغيرة ، ترى كانت أو نجوع ، وفي البشر الذين يعيشون فيها ، رجالا ونساء . وعلى هذا فتأثير النظم الاقتصادي الدولي على القطر المعين ، يصاحبه تأثير على القرى ، وعلى النساء . وقد صاحب مثل هذا التأثير مصاحبات اجتماعية واقتصادية وثقافية أثرت في المرأة وفي الوعي بها ، حتى في القرى التي يظن البعض انها بعيدة عن هذا التأثير (٩) .

ثالثا : ملكية الأرض الزراعية و اوضاع المرأة القروية :

تعايش الأرض الزراعية في القرى العربية عدة أنماط للملكية ، منها النمط الخاص ، و ملكية الدولة والقطاع العام ، وبعض صور المشاعية ، كما هو الحال في بعض الغابات والمراعى ، وبعض صور الملكية التعاونية . ومع ان النمط الخاص يكاد يكون أكثر انتشارا في معظم البلدان العربية ، فهو يحوى بداخله عدة تباينات تجعل ثمة فروق اجتماعية لأوضاع البشر الذين يعيشون في ظل هذه التباينات . فثمة نمط شبه اقطاعي ، وآخر شبه رأسمالي ، أو قل هو رأسمالي مشوه ، وثمة نمط خاص ، ممزوج بصورة من صور الجماعية التي تؤثر في تقسيم العمل ، . كما هو الحال في ملكية القبيلة أو العائلة . ويدل على هذا التوصيف على سبيل المثال وليس الحصر :

(أ) يوجد بالاقتصاد الجزائري ثلاثة أنماط انتاجية ، يترتب عليها ثلاثة أنماط للملكية هي النمط العام والخاص والمشارك أو المسير ذاتيا (١٠) . ورغم رجود تباينات بين هذه الأنماط الثلاثة فهي تشترك في خاصية جوهرية أساسية ، تتعلق بتملك قوة العمل ، فالعمال في القطاع المشترك والعام لا يتملكون الا نظريا ، ومعظمهم يعمل بأجر شبه ثابت لا يتناسب مع حجم وكيف العمل المبذول . هذا بالإضافة الى أن حوالى نصف الأرض الزراعية يغلب على حيازتها الملكية الخاصة (١١) .

(ب) تشير بعض البيانات المتاحة حول أنماط الملكية في اليمن الديمقراطية عام ١٩٧٩ الى أن حوالى نصف الناتج الإجمالي يسهم به قطاع

الدولة ، في حين أن ٣٧,٢٪ يسهم بها القطاع الخاص ، ٦,١٪ فقط للقطاع التعاوني (١٢) .

(ج) توضح واحدة من الدراسات حول القطر العربي السوري وجود ممارسات القطاعية يمارسها حوالي ١٨,٣٪ كما تشير الى وجود نمط رأسمالي من اماراته التعامل مع الأرض الزراعية كسلعة رأسمالية . فحوالي ١٠٪ من الحائزين عام ١٩٧١ يستأجرون ١٥٪ من الأرض ، في الوقت الذي يستحووا الملاك الغائبون على ٦٪ من الأرض الزراعية بجانب وجود العمل المجاور بنسبة ١٨٪ من مجموع العاملين في الزراعة . وأما القطاع التعاوني والقطاع العام فلا تتجاوز ممارسته ٨٪ من الأرض الزراعية .

(د) وأما عن أنماط الملكية في الزراعة التونسية فتمتد لملمحان أساسيان : يوضح الأول تناقض العلاقات الانتاجية والتوزيعية ، ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة صغار الحائزين — خمسة هكتارات فأقل — عام ١٩٧٦ — ٤,٨٥٪ من مجموع الحائزين ، فان نسبة ما يحوزونه كانت ٥,٦٪ من الأرض في حين أن كبار الحائزين — خمسمائة هكتار فأكثر — كانت نسبتهم ٤,٣٪ ويحوزون ١٦,٧٥٪ من الأرض . وأما الملح الثاني فيشير الى انتشار العلاقات الرأسمالية في الزراعة التونسية (١٤) .

(هـ) توضح بعض الدراسات حول القطر العربي السوداني ، وجود الملكية الجماعية — ملكية القبيلة وملكيتة القرية — والملكية الخاصة الصغيرة والملكية القطاعية الكبيرة (١٥) .

ومع انه لا توجد دراسات قطرية أو قومية ، عربية ، غنية بشكل مباشر بمصاحبات أنماط ملكية الأرض الزراعية ، على أوضاع المرأة القروية الا أنه يمكن في ضوء الأدبيات العالمية ، وبعض الملاحظات البحثية ، رصد بعض الملاحظات ، التي وإن كانت لا تصبو الى مستوى نتيجة عامة ، فهي تساعد في صوغ عروض علمية في ضوءها .

(أ) أن تباين أنماط الملكية هذا ، يصاحبه أوضاع متباينة للمرأة القروية العربية ، تلزم المخطط التنموي أن يضعها في حساباته عند التخطيط لاندماج المرأة في التنمية ، وصوغ المشروعات الضرورية لذلك .
وتقتضى منه ألا يتعامل مع المرأة كشيء مجرد ليس له تضاريسه الاجتماعية .

(ب) أن سطوة الملكية القروية ، وبجانبها الأنماط الأخرى التي سبقت الإشارة إليها ، تؤثر في أوضاع المرأة على الأقل في جانبين :

الأول : تقويم المرأة كإنسان وكعضو في مجتمع القرية .
الثاني : يؤثر في شكل ومضمون مشاركتها الاجتماعية في مجتمع القرية .

فبالنسبة للجانب الأول ، تعنى سطوة الملكية الفردية الأرض ، واعتماد الاقتصاد الزراعى على الانتاج الذاتى ، أن تكون الأرض مصدر تتويم البشر والأشياء الأخرى (١٦) وبدلاً من أن يكون الإنسان مصدر التقويم ومقياسه يصبح هو موضوع هذا التقويم ، ويصير الحائز لهذه الأرض ، والحائز لكم أكبر منها ، أكثر سطوة وسيطرة وقبة من المعدم والذي يحوز الكم الأقل منها . ونظراً لأن الملكية تاريخياً كانت في صالح الرجل العربى . ويدعمه في ذلك قواعد الميراث ، فإن من شأن هذا أن يجعل عملية التقويم في صالح الرجل ، أكثر من المرأة وتصبح المرأة الحائزة لمقدار من الأرض أعلى قيمة من المرأة المعدمة ، وتصبح المرأة المنجبة للذكور ، أعلى قيمة من المرأة المنجبة للإناث ، لأن ذكور الأولى يدعمون هبة وعزوة العائلة ، ويحافظون على أرضها .

وأما عن الجانب الثانى فإن انتشار تلك الأنماط الانتاجية ، يعيق تخلف الانتاج عموماً ويعيد انتاج هذا التخلف . فتخلق سيئاً ما نيا لتقويم المرأة ، واتحصار فرص مشاركتها في العملية الانتاجية . فسطوة الملكية الخاصة ، وحيازة القلة ، مقابل وجود كثرة معدمة ، تشكل سوق العمل الزراعى وتحدده ، وتجمع المعروض من الأيدي العاملة ، أكثر من المطلوب منها . ونظراً لتخلف الفن الانتاجى واعتماده على الجهد العضلى ، ونظراً لأن

المرصمة اتاحت تاريخيا للقوى العربى ، لكى يقوى قدراته العضلية ويبنمها ، فان هذا يجعل أصحاب العمل ، أكثر تحيزا بتشغيلهم للرجال أكثر من النساء (١٧) وان اتجه بعض من أصحاب العمل هؤلاء الى تشغيل النساء ، فباجور أقل من الرجال ، وفى احيان غير قليلة تشغيل لفترات محدودة بمواسم زراعية بعينها . وربما يلقى بعض الضوء على تأثير نمط الملكية على مشاركة المرأة ، بعض الدراسات التى وضحت ان هوابش المشاركة فى العمل التى اتاحت للمرأة القروية ارتبطت بمسالتين : تشير الأولى الى اتساع هذا الهامش كلما اتجهت الملكية الى احدى صور الملكية الجباية ، حتى ولو كانت ملكية القبيلة أو العائلة ، كما فى بعض المجتمعات العربية فى افريقيا . واما الثانية فترتبط بضيق المسافة الاجتماعية بين المرأة والرجل فى الموقع الاجتماعى الواحد . حيث المرأة فى الطبقات والشرائح المعنمة ، التى لا تجد بديلا للحفاظ على حياتها سوى العمل لدى الغير ، أكثر مشاركة فى العمل من المرأة القروية فى مواقع اجتماعية اعلى . فعدد غير قليل من زوجات وبنات انعمال الأجراء ، وعمال التراحيل ، تشترك فى العمل أحيانا بشكل دائم وغالبا بشكل موسمى (١٨) .

رابعا : اوضاع المرأة والسياسى الطبقي :

يقرب على الأنماط الانتاجية المثلر اليها ، وجود تمايزات اجتماعية بين البشر فى مجتمع القرية ، وتختلف حدة هذه التمايزات ودرجات وصور تناقضها تبعا للنمط المسيطر . وبغض النظر عن امكانية وجود استخلاص نظرى وواقعى لوسم هذه الطبقات أو تلك ، فانها لا تتناقض مع حقيقة وجود تمايلات اجتماعية . يصاحبها تباينات لأنماط الوجود النوعى للمرأة .

(١) المرأة القروية فى الطبقات العليا :

غالبا مايتحدد الوضع الاجتماعى للمرأة هنا ، فى موعدها لحوزة اسرتها . قبل زواجها ، وما يحوزه زوجها واسرته بعد الزواج . ونادرا ما تشير النقلة الاجتماعية للمرأة فى هذه الطبقات ، الى وجود حراك اجتماعى هابط الى طبقة أدنى ، وذلك نظرا لارتباط الزواج بمحددات من بينها ثروة الزوج وحيازته من الأرض الزراعية وغيرها من الاصول الراسمالية . وتكاد تشبه

عملية الزواج ، العمليات الاقتصادية التي يعتبر الزيج والمكث من الزواج ، لكلا الطرفين ، الزوجة وأسرته ، والزوج وأسرته . وتتأثر قيمة الزوجية بعد الزواج بكونها ولود أولا ، ثم منجبة للذكور ، وإذا لم يقدر لها هذين الشرطين ، يلجأ الزوج الي تعبد الزوجات ، حتى ينبغي ذكورا تحافظ على اسم الرجل ، وثروته وهيبته . أما قبل الزواج ، فلغرض الاجتماعية المتاحة لها ، أكثر من نظيراتها في الطبقات الأخرى ، فهي قد تتعلم وتحصل على مؤهل دراسي ، فضلا عن تمتعها بخدمات وصنوف من الرعاية الصحية والغذائية . ويركز في تنشئتها على انتقائها بعض الأدوار المنزلية كاعداد الطعام ، بجانب عنايتها بمظهرها وانوثتها . وأحيانا تلجأ بعض الأسر في هذه الطبقات الى حرمان المرأة من الميراث ، ولخروج على قواعد الشريعة ، خوفا على ملكية الأسرة ، حتى لا تنتقل الى أسرة أخرى . ومع انها قد تتعلم ، إلا أن اشتغالها يتوقف على وعى الأب وثقافته ، ونوع المهنة التي ستمثل بها كأن تكون طبيبة أو محامية أو مهندسة مثلا .

غير انه بالرغم من بعض الامتيازات المعيشية التي تتمتع بها في المملك والملبس ، وإكثية التعليم ، إلا أن النظرة اليها ، والوعى بها لا تخرج عن كونها امرأة منجبة وسيدة بيت ، تقوم هي أحيانا باستغلال غيرها من النساء العاملات لديها ، ولدى أسرته في الأعمال المنزلية ورعاية الحيوان ... الخ) وقد تقوم المرأة أيضا في هذه الطبقة باستغلال بعض الرجال العاملين لدى الأسرة في الأعمال الزراعية والمنزلية . وتعد المرأة في هذه الطبقات « الفاترينة » التي تستعرض من خلالها الأسرة ثراءها وقدرتها المالية ، من خلال ما تتفنن فيه المرأة من سلوك استهلاكي ومباهاة وتفاخر بارتداء أغلى الثياب وأثمن الطلي وأنجوجرات . ويلاحظ هي انفسا مستهلك ، ومستهلك غير منتج الا فيها ندر من حالات (١٩) .

(ب) المرأة القروية في الطبقات الدنيا :

تشمل الشرائح الدنيا المخدمين والعمال الذين يبيعون جهودهم مقابل المحافظة على حد شروط البقاء . وتكاد تكون المرأة في هذه الشرائح الطبقيية محطة تتجمع عندها كثير من أساط ودور الاستغلال الاجتماعي والقهر النفسي . فهي منذ الولادة تقابل بانصد البسوى والاجتماعي من لدرتها ،

التي كلفت ترغب في ذكر بديل لها ، يعوض حرمانها من الأرض ، والثروة ، بهيبة وعزوة ، تحقق قدرا من الضمان والحماية للأسرة (٢٠) . لكنها مادامت قد أتت الى الحياة ، فانها تتحمل أعباء مضاعفة منذ الصغر ، فمن تتجوز من وفيات الأطفال الرضع ، نتيجة لسوء التغذية ، واعتلال صحة الأم ، والظروف المعيشية غير المواتية للحياة . بدلا من أن تذهب الى المدرسة لتتال حقا من حقوقها ، تذهب خارج المنزل ، لتعمل لدى الغير بأجر نقدي أو عيني ، في الحقول وفي بيوت القادرين من أسر الطبقات العليا . وقد تواصل هذه الأعمال ، أو تمارس أعمالا أكثر مشقة في الترحيل وأعمال البناء والحفر وشق الترع والمصارف ، وفي ظروف عمل قاسية وساعات عمل طويلة ، وأجور متدنية لكنها هي المتاحة . وفي هذا تشير الكاتبة العربية نوال السعداوى الى أن معاناة النساء الكادحات مضاعفة ففرص التعليم غير متاحة والعمل المضنى داخل البيت وخارجه يستنزف الجهد والعمر . وكثرة الأطفال تمتص الصحة والجسد ، والخدمات الصحية غير متوفرة ، والغذاء غير كاف ، ان هؤلاء النساء الكادحات عاملات منتجات ومرفقات بالعمل ، وهن لسن بحاجة الى مزيد من العمل (٢١) بقدر حاجتهن الى تغيير مجتمعي للعمل ، وشروطه وظروفه ، وحقوقه وواجباته لكي يتكون منتجا اجتماعيا للمرأة وللمجتمع .

وتكاد تصل دراسة تحليلية أخرى الى نتائج مشابهة حول الدور الانتاجي للمرأة القروية في منطقة الخليج العربي ، حيث تشير الدراسة الى أن المرأة كانت تساعد بجانب أعمالها المنزلية في زراعة الأسرة وسقيها وتلقيح النخيل وجنى الثمار وحصاد البرسيم وبيعه أحيانا ، وجلب المياه من منابعه البعيدة حاملة الجرار ، بالاضافة الى قتلها ببعض الصناعات اليدوية كصناعة الحصر والسلال وتربية الماشية والدواجن والطيور وصناعة الاكبان ، وكان تقسيم العمل يتم عادة على أسس السن والحالة الاجتماعية للأسرة . ويهم الإشارة من بين نتائج هذه الدراسة الى أن القيود الاجتماعية التي كانت مفروضة على تحرك المرأة القروية كانت أقل من تلك المفروضة على المرأة في المدينة ، سواء من حيث نوع اللبس والوانه ، أو أنواع العمل المنتج (٢٢) . وهذه النقطة ، بجانب مشاهدات في قرى عربية أخرى ، ان لم تؤكد ، فهي تعنى بوعي المرأة ووعي أسرتهن في الطبقات الدنيا بأهمية

العمل وضروريته ، وأن التخلف القائم لا يأتى من رفض العمل ، بقدر ما يأتى من شروط العمل وظروفه ، اللذين هما تصيدد للأنماط الإنتاجية والتوجهات التنموية السائدة فى المجتمع العربى . لقد انضمت هجرة العمالة العربية فى دول المعسر الاقتصادى ، الى الدول النفطية ، وهى فى معظمها هجرة ذكور ، الى تغييرات ملحوظة فى بعض ادوار المرأة القروية فى شرائح المعدين وصغار الحائزين فى ريف مصر واليمن الشمالى ، والسودان . فبعد غياب الرجل بسبب الهجرة ، تحملت هى عبء العمل ، وإدارة الأسرة وتدبير شئونها ، وتعرضت لاختبارات اجتماعية ، خرج معظم النساء القرويات فى هذه الطبقات منها ، بخبرات جديدة ووعى جديد ، ينتظران نمطا تنمويا رتخطيطيا واعيا لمشاركتهن فى التنمية ، مشاركة أكثر عمقا وجدية .

والذى يجدر التنويه اليه ها هنا أنه رغم الدور المنتج الذى تقوم به المرأة فى هذه الطبقات ، فهى الأكثر استغلالا وقهرا ، نتيجة للأوضاع المعيشية لمعدنية لها اولاسترتها ، وخال توزيع الحاجات الأساسية فى غير صالحها ، وتعانى من الطلاق وما كان يوغره الزواج من حياية اجتماعية لها ، لأنه اذا كان الرجال فى الطبقات العليا يجمعون بين أكثر من زوجة ، فإن المستوى الاقتصادى للرجل فى الطبقات الدنيا يجعله يحل الطلاق محل التعدد . فتحاصر المرأة القروية المطلقة بركلم من القيم والعادات والتقاليد التى تشل حركتها فتصير فى وضع شبيه بوضع « جحا وابنه وحمارهما » حيث لا يرضى الناس عن أى تصرف لها . فان خرجت لعمل ما ، حاصرتها العيون ، وان ظلت حبيسة دارها ، ما وجدت ما تحلفظ به على حياتها . بلختصار . هى محطة استغلال على مستوى علاقاتها بالزوج الرجل ، وبوضع استغلال من صاحب العمل رجلا او امرأة حيث العمل المضمنى والأجر المحدود . وهذا فى الاجمال يتباين عن واقع المرأة وظروفها فى الطبقات العليا ، التى ان طلقت تجد لدى استرتها ، ما يحافظ لها على مستوى فى اشباع بعض الحاجات الأساسية ، والتى تستطيع أن تقاوم زوجها وتقاضيه لتوفر فرعا مادية تساعد على التقاضى أمام المحكم وما يقتضيه من تكلفة . لأنه مع أن القانون يساوى بين كل النساء نظريا ، الا أنه عند التطبيق يرتبط بالقدرة المالية ، والحيلة ، والنفاذ عبر ثغرات القانون ، للحصصول على بعض الحقوق ، وهى مسئلة ترتبط طرديا بالوضع الاجتماعى الاقتصادى

والخلفية الاجتماعية عموما للمرأة ولسرتها (٢٣) .

خامسا : الوعي بالمرأة القروية :

ثمة عدة ملاحظات علمية على هذا الوعي ، بعضها يتعلق بجذبه وروائيه بقضايا المرأة القروية ، وبعضها يتعلق بمضموناته هذا الوعي ، وبعض ثالث يتعلق بتبايناته ، وبعض رابع وأخير يتعلق ببعض محدوداته البنائية .

١ - فعلى مستوى جدية هذا الوعي في كنهه وكيفه يلاحظ اغفالا وتقصيرا على عدة مستويات ، فالاعلام ووسائل الاتصال الجمعية العربية ، أكثر تحيزا للرجل من المرأة ، والمرأة الحضرية أكثر من القروية فالأفلام السينمائية والمنتج الغرامي التلفزيوني والاذاعي والمسرحيات يندر أن نجد منها شيئا خصص لإبراز أوضاع المرأة القروية وتشخيصها والدفاع عن بعض قضاياها . وبالنسبة لكتيب المدرسية في مراحل تنمئة التلاميذ ، سواء بالابتدائي أو الثانوي ، فتشارك الاعلام التخصيص ذاته ، والبحوث العلمية ، في نطاق العلوم الاجتماعية ، حتى التي خصصت فيها لدراسة أوضاع المرأة القروية ، قليلا ما تعرضت بتحليلات مثالية ، لتوضيح واقع المرأة القروية ، وأسباباتها الفعلية في مسيرة المجتمع القروي ، سواء داخل البيت أو خارجه (٢٤) .

٢ - ولما عن مضموناته هذا الوعي فهي في معظمها سلبية ، تنمى وعيا زائفا بالمرأة ، سواء وعيها بذاتها أو وعي الآخر بها . فهي في الاعلام ، مع نبرة توجدها فيه ، سلبية خائفة أليمة سينة التصرف مصدر للمشكلات الأسرية ، وبعض الوسائل الإعلامية تبسلف في تصويرها ، ساقطة خارجة على تقاليد القرية ، ولما ذلك ولتكرر وبعض بنود التراث الثقافي ، التي صنفها الرجال غالبا ، فهي بدورها لم تترك عرقا قرويا . الخصائص السلبية للمرأة ، والسخرية منها (٢٥) .

٣ - وبينما هناك تباينات في الوعي الاجتماعي بالمرأة القروية ، فنان

الإشارة إليها ، تكفى من أهمية هذه التباينات عليها وعليها وتخطيطيا . فإدراك هذه التباينات من خلال خريطة ترسم مضمون هذا الوعي وشكله ، عبر الطبقات وعبر الأقاليم والأقطار ، تساعد المخطط على الإجابة على أسئلة هامة عند الشروع في التخطيط لانحياز المرأة القروية في التنمية ، فهي على الأقل تبصرة بماذا نبدا من مشروعات وبرامج ، مع من النساء ، في أى المناطق ؟ لقد افضت النظرة التعميمية المستعجلة الى واقع المرأة عموما ، والمرأة القروية تخصيصا الى استنتاجات سطحية بعضها خاطيء منها مثالا لاهمرا ان واقع المجتمعات القروية يفرض قيودا قديمة وثقافية على اشتغال المرأة ، مع أنها تاريخيا ، والآن ، في بعض الطبقات الكاكية ، تقوم بأدوار لا يقوم بها الرجال في الطبقات المترفة التي تهوئ ولا تعمل ، وتستهلك ولا تنتج (٣٦) .

٤ - وإذا كانت تباينات الوعي الاجتماعي بالمرأة القروية ، تتحدد بمصادر وعوامل قائمة سارية المفعول في البنى الاجتماعية للقرى العربية . فإن من بين هذه العوامل النمط الانتاجي وما تسود من علاقات انتاجية . فالقرى العربية التي تكسب معاشها من الصيد تتباين أدوار المرأة فيها والنظرة اليها ، وتقبل مشاركتها في العملية الاجتماعية عن تلك التي تكسب معاشها من الزراعة (٣٧) والفن الانتاجي المستخدم في العملية الانتاجية يؤثر هو الآخر في أدوار النساء ، والوعي بهن . لقد ارتبط تصنيف المرأة القروية في مواضع تالية للرجال بالزراعة المعتمدة على فن انتاجي يدوي عضلي متخلف ، حيث الرجل بحكم الفرصة التي أتاحت له ، الأتمى عضليا . كما تباين الوعي بالمرأة ، بتباين موقعها الطبقي ، فاشتغال المرأة يتراوح بين وسه بالمعيب الاجتماعي في الطبقات العليا ، في حين أضحت ضرورة فرضت نفسها على الطبقات الدنيا لتقاوم العلاقات الانتاجية والأنماط التنموية المتحيزة . وثمة عوامل أخرى بعضها رواسم في البنية الاجتماعية ، وبعضها مشتقات لهذه الرواسم ، منها ما يمكن ربطه بالتراث الدينى ، حيث المذاهب والفرق والاتجاهات الدينية تتباين في رسمها لحدود حركة

للرأة القروية ومشاكلها ، فتحة تبين بين الشريعة والسنة مثلا في
تقبلهم لتعليم المرأة واشتغالها (٢٨) .

مسألة : شبه خاتمة :

يهم التركيز في نهاية هذه الصفحات الموجزة على عدد من النقاط التي
ينصير أن بعضها يلقي الضوء على الموضوع ، وأن بعضا آخر يكاد يكون
مشروعات فروض ، وأفكار عامة في حاجة الى تدقيق وثبت عمليين :

١. — من البديهيات انه لا يولد انسان رجلا كان أو امرأة ، يحمل عند ولادته
خصائص الأمى ، غير المدرب ، في حين أن مولودا آخر لا يحملها .
فذلك أن الانسان يكتسب هذه الخصائص من بيئته ، أسرة وطبقة
ومجتمعها محليا . ومعنى هذا أن المرأة القروية تولد اجتماعيا كأي
انسان آخر في أي مكان آخر . ولكنه وومع مضي الزمن تعمل عدة
عوامل لاحتكاك التبليين بين امرأة وأخرى وبين انسان وآخر ، حسب
ما يتاح لها أو يحجب عنها من فرص تعليمية وتدريبية وثقافية .

٢. — انه مع التسليم بوجود خصائص مشتركة بين القرى العربية ،
والقرويين العرب ، والقرويات العربيات ، إلا أن ثمة محددات
تصنع التمايز وعدم التجانس ، فمن يملك أرضا مثلا يكون مالكا
وصاحب عمل ، أما المعدم فهو مضطر لبيع عمله لدى صاحب الأرض .
وتتقاضى محدودية أجر العامل الأجير ، الى أن ينفذ بأبنائه ذكورا
وانثا الى سوق العمل ، وفي الوقت نفسه تحجب عنهم فرصا
اجتماعية للتعليم والاعداد لعمل آخر .

٣. — أن القرية العربية مكان ككل مكان الذي يصوغه ويشكله الانسان ،
لكن طالما وجدت موانع وعقبات تحول بين سيطرة هذا الانسان
على بيئته وتأثيره فيها ، يصبح هو مغتريا عنها ، أسيرا لها ،
خاضعا لخصائصها السلبية ، خاصة عندما يكون هذا الانسان
محروما من التعليم والتفكير العلمي ، والفن الانتاجي المتقدم ،

٤. — ان مفهوم المرأة القروية المجرى ، مفهوم عام ومبهم ، ان صلح

عند مقتضيات تعميمات مقصودة بعينها ، فهو غير مجد عند التخطيط لاندماج المرأة القروية في التنمية ، لأن سيورة التخطيط تقتضى تضاريس وملامح لأتباط نوعية من المرأة ، عبر الأسر والطبقت ، والمجتمعات القروية ، الزراعية ، أو المعتمدة على الصيد مثلا .

٥ - ان أخطر ما في الوعي القاصر ، وأحيانا الزائف بالمرأة القروية ، هو الذي يأتي من نقل أنكار ومفهومات توسم بالعلمية تقولب الواقع وتحول بين الباحث وبين ادراكه الحقيقي له . بل وأحيانا تقضى الى وسم البشر الذين يتحركون من خلاله بصفات وخصائص سطحية ، أو طارئة ، أو ثانوية ، كوسم القرويين العرب بالسلبية واللامبالاة ، والانتكالية الخ) .

٦. - ان المطالبة بخروج المرأة الى ميدان العمل ، يجب أن تسبقه اجابات على أسئلة محورية منها :

- (أ) أى امرأة نقصد ؟ وفي أى موقع اجتماعى ؟
- (ب) أى عمل نقصد ولأى غايات مجتمعية ؟
- (ج) أى سياق بنئى يحدد هذا أو ذاك ؟ وما هى حدود الحركة الاجتماعية لاندماج المرأة فيه ؟ .

المصادر والحواشي

(١) لا يقصد بالتنمية الريفية المتكاملة ، وشمولية التخطيط للقطاعات الانتاجية والخدمية فقط ، كما يشيع في بعض الكتابات ، لأن المعنى أكثر عمقا وتعقدا من هذا . فهي تشمل أولا تكامل القطاعات الانتاجية والخدمية بالمعنى الذي يجعل من مخرجات كل قطاع مدخلات للقطاعات الأخرى ، في الوحدة المحلية القاعدية نفسها ، وتشمل **ثانيا** : تكاملا مكائيا على مستوى البيئة الجغرافية ، داخل الوحدة او القاعدة ، ومع الوحدات المجاورة لها من خلال تخصص وتقسيم للعمل ، على أساس علمي وتخطيطي ، يضع الموارد والامكانيات ومستقبل الحركة في الحسبان . فلا يجوز مثلا أن تنتج الوحدات المتجاورة السلع نفسها ، والا وقعت في صراعات حول المواد الخام ، وحول تصريف المنتجات . وتشمل **ثالثا** : تكاملا مع الخطة القومية الشاملة للأقليم والقطر المعين بما يساعد على عدم ازدواجية الأدوار وصراعاها . وتسمى **رابعا** : الى تحقيق التنمية من أسفل لمواجهة كثير من معوقات التنمية كالبيروقراطية والفساد الإداري ، وتركز السلطة وتحتصار المشاركة الفعالة ، نتيجة لفشل التنمية من أعلى ، ومن النظم المركزية والعواصم ، حيث لم نلاحظ كما أشار محبوب الحق في كتابه الشهير « مستأثر الفقر » لتسلط نتائج النمو رذاذا من أعلى الى أسفل او من العواصم الحضرية الى القرى ، او من الأغنياء للفقراء ، او من الرجال الى النساء ، وتعتمد **خامسا** : اشباع الحاجات الأساسية ، وعدالة توزيع الفرص لصالح المنتجين ، الذين وهنت قدراتهم الفيزيائية على العمل . بما يكمل حقهم في المشاركة في العمل وقراراته وعوائده . لمزيد من التفصيل حول أسس ومضمون التنمية الريفية المتكاملة يمكن الرجوع الى ما يلي :

A) M.A. Zaman «Some Aspects of Integrated Rural Development» in Seminar on Rural Development in some Arab Countries, A.P.I. Kantoum, 23-27, April, 1978, pp. 481-523.

B) I. Livingstone., «On The Concept of Integrated Rural Development» in Journal of Agri. Eco., Vol. 30., No. 1, 1979, pp. 49-55.

(٢) لمزيد من التفصيل حول النظام التعليمي العربي ، وتكاتف الفرس بين الأرياف والحواضر ، وبين الطبقات ، وبين الرجال والنساء ، انظر د . دارم البصام « العلاقة بين التعليم والتنمية في البلدان العربية في الثمانينات » في الحلقة النقاشية الثالثة للمعهد العربي للتخطيط بالكويت ، يناير ١٩٨١ ، صص ١٠٥ — ١٦٣ . وايضا :

M. Abdul Fadil, Education Expansion and Income Distribution in Egypt, 1952-1977, A.P.I. Kuwait, 1977.

N. Nelson, Why Has Development neglected Rural Women ? Vol. I Pergamen Press, Oxrod, 1979, pp. 5-11. (٣)

(٤) د . محمد الجوهرى ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة . ١٩٧٨ ، صص ٣٠١ — ٣٠٢ .

(٥) حول اسهام المرأة والعمل المنزلى في الناتج المحلى الاجمالى ، انظر الورقة الهامة التى قدمها د . ماجد با حويل « حول العمل المنزلى والاسرى كجزء من الناتج المحلى الاجمالى » والتى قدمت الى الحلقة الدراسية حول اجماع المرأة في التنمية ، بالتعاون بين اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، ومعهد التخطيط للتنمية بدمشق ، دمشق ١٠ — ٢٣ ديسمبر ١٩٧٩ .

(٦) انظر اكثر من مثال على هذا النمط من الدراسات مجلدى بحوث ودراسات « المرأة والتنمية في الثمانينات » ، أعمال المؤتمر الاقليمي

الثقاني المرأة في الخليج والجزيرة العربية ، الجمعية الثقافية النسائية ،
الكويت ، ١٩٨٢ .

(٧) د . جلال أمين ، المشرق العربي والغرب ، منشورات مركز دراسات
الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ ، صص ١٥٧ — ١٥٨ .

(٨) تدعم نتائج دراسة مسحية لمشكلات سبع قرى مصرية في منطقة
المجلس المحلي لبرج نزو الحصص ، أجا — دقهلية — مصر — هذه
الاستخلاصات حيث أجاب القرويون بأن حوالى ثلثي مشكلات قراهم ،
نتاج لقرارات وسياسات مركزية . انظر مشروع التنمية والسكان ،
جهاز السكان وتنظيم الأسرة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

W. Haque, et al., «Toward A Theory of Rural Development»
in Development Dialogue, No. 2, 1972, Introduction. (٩)

(١٠) مخنية الأزرق ، نشوء الطبقات في الجزائر ، دراسة في الاستعمار
والتغير الاجتماعي والسياسي ، ترجمة سمير كرم ، مؤسسة الأبحاث
العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، صص ٢٢ — ٢٦ .

(١١) لطفي جواد ، « دراسة في واقع الملكية ومسائل الإصلاح الزراعي
في الجزائر » مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية ، بغداد ، العدد
الأول ، كتون ثلث ، ١٩٧٨ ، صص ٧٢ — ٩٣ .

(١٢) د . محمد أبو مندور ، محمد حسين شمسان ، « التنمية والتغير
الاجتماعي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية » بحث قدم
لندوة الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي ، المعهد العربي للتخطيط،
الكويت ٢٦ — ٢٩ سبتمبر ١٩٨١ .

(١٣) د . رزق الله هيلان ، « دراسة عن القطر العربي السوري » ،
لندوة الاطار الفكري ، المصدر السابق ، جنول رقم (١٠) .

(١٤) د . الهادي التيمومي ، « الطبقات الاجتماعية التونسية — الخطوط

العملية، المصدر السابق، ص ٤٩ — ٥٤ من الورقة المذكورة .

(١٥) د . حيدر ابراهيم « حول عملية التنمية والتغير الاجتماعى فى القطر السودانى » المصدر السابق .

(١٦) د . محمد عاطف غيث ، دراسات فى علم الاجتماع القروى ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ ، ص ٥٧ وما بعدها .

B. Chiplin & P. Sloane ; Sex Discrimination in the Labor Market, The Macmillan, Laoden, 1976, pp. 104-105. (١٧)

(١٨) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القانون والتغير الاجتماعى ، بحث غير منشور ، ١٩٧٧ .

(١٩) د . مصطفى حجازى ، التخلف الاجتماعى — مدخل الى سيكلوجية الانسان المتهور ، معهد الاتماء العربى ، فرع لبنان ، بيروت ، ١٩٧٦ ، مواضع متفرقة . وايضا د . هشام شرابى ، مقدمات لدراسة المجتمع العربى ، الطبعة الثانية ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٥ ص ٣٩ ، صص ١١٢ — ١١٤ . وايضا عبد الباسط عبد المعطى « صراع القيم وآثاره فى بناء الأسرة ووظيفتها ، بالتطبيق على عيقتين من أسر الريف والحضر » رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٦٩ ، نتائج العمل الميدانى .

(٢٠) عبد الباسط عبد المعطى ، صراع القيم وآثاره ، مصدر مذكور .

(٢١) د . نوال السعداوى ، « العقبات أمام المرأة العربية والتنمية المؤتمر الإقليمى الثانى للمرأة فى الخليج والجزيرة العربية » ، مصدر مذكور ، صص ١٢٧ — ١٤٦ . خاصة صص ١٣١ — ١٣٢ .

(٢٢) باقر النجار ، « المرأة وعلاقات الإنتاج فى مجتمعات الخليج التقليدية فى المؤتمر الإقليمى الثانى للمرأة فى الخليج ، المجلد الأول ، مصدر مذكور ، صص ١٧٠ — ١٨٥ ، خاصة صص ١٧٧ — ١٧٩ .

(٢٣) د . أنعام عبد الجواد ، الوضع الاجتماعي للمرأة في القانون المصري المعاصر — بحث في علم الاجتماع ، نقاوتنى ، رسالة دكتوراه قدم منشورة كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ . خاصة نتائج الدراسات الميدانية .

(٢٤) أنظر دراسات كل من . د. نوره الفلاح « نظرة الاعلام العربى الى عمل المرأة » د. لطيفه الزياد « صورة المرأة في القصص والروايات العربية » دراسات بالمجلد انقنى بحوث المؤتمر الاقليمى الثانى ، للمرأة فى الخليج والجزيرة العربية ، مصدر مذكور ، صدى ٥٢٢ — ٥٦٩ ، صص ٦٨١ ٧٢٢ .

(٢٥) المصدر السابق .

(٢٦) د . نوال السعداوى ، المصدر المذكور ، د . عبد الباسط عبد المعطى ، فى الوعى انزائف بالمرأة الخليجية ، بحث مقدم للمؤتمر الاقليمى الثانى للمرأة فى الخليج ، مصدر مذكور ، صص ٧٢٢ — ٧٥٢ .

U.N., Preliminary Investigation Into The social Situation and Needs of women in villages in Bahrain, N.Y., 1977. pp. 3-5.

Ibid., pp. 8-9. (٢٨)

حول الوضع الراهن لعلم الاجتماع

العربي (*)

تأليف : عبد القادر اليربي (**)

ترجمة وتعليق : محمد الجوهري

١٠ - مقدمة :

تستهدف هذه الدراسة تقديم تحليل نقدي للوضع الراهن لعلم الاجتماع العربي ، مع اهتمام خاص بشكلائه ، والتي تتمثل في تبعيته للنظم السياسية السائدة ولتبرق المجتمع العربي اليوم .

ولكى نلقى نظرة عامة على الاتجاهات السائدة اليوم في علم الاجتماع العربي يتعين علينا عرضها من خلال استعراض بعض أبرز مبادئها واستعراض أعمالهم ، وهي الاتجاهات : الأكاديمية البحت ، الاتجاه السياسي ، والاتجاه الأيديولوجي والاتجاه الأثروبولوجي الاجتماعي . حيث أنه من المستحيل هنا أن نقدم عرضاً شاملاً مفصلاً لكافة الاتجاهات السوسيولوجية وكافة مبادئها .

(*) Abdulkader Irabi, «Zum Stand der gegenwertigen arabischen Soziologie», in : *Zeitschrift für Soziologie*, Jahrgang 11, Heft 2, April 1982, pp. 167-182.

تصدر هذه المجلة عن كلية علم الاجتماع بجامعة بيلفيلد بألمانيا الغربية ، وتنتشرها دار غرينلاند امكه ، شتوتجارت ، ألمانيا .

(**) الدكتور عبد القادر اليربي يعمل حالياً استاذاً مساعداً لعلم الاجتماع بجامعة فارينونس بينغازي بليبيا . وأرجو أن أعترف - مقدماً - إذا كان هناك خطأ في كتابة اسم الزميل المؤلف باللغة العربية ، فذلك لو حدث سيكون أمراً صعباً على النفس ، وهو على أي حال يعكس تدهور حالة =

كما تستهدف هذه الدراسة عرض الواجبات الملقاة على علم الاجتماع العربي في المستقبل ، وإنذى ينبغى أن يهتم بالقضايا العربية المشتركة أكثر من اهتمامه بالقضايا والمشكلات الإقليمية . ويتعين على علم الاجتماع المنشود هذا أن يسهم في تطوير وعي اجتماعي يقود الى التحرر الاجتماعي . وتتمثل رسالته في تحليل المجتمع العربي بواقعه البنائي ، وخصائصه ، وتطورها .

ونقدم للموضوع بلحة تاريخية موجزة عن الفكر الاجتماعي عند العرب .

٢ - لمحة تاريخية :

شهدت الفلسفة الاجتماعية والإسلامية ازدهار عصورها إبان ازدهار الدولة الإسلامية خلال الفترة من القرن الثامن حتى القرن الثاني عشر الميلادي . وتتميز تلك المرحلة بالفكر الاجتماعي اليوتوبى (المثالى) المتأثر بالفلسفة الأفريقية . ومثل ذلك مؤلف الفارابى . **العين الفاضلة** ، حيث بنى صاحبها أفكار أفلاطون التالية وأبدع لنا تصورا فكريا جديدا متأثرا فيه بالثقافة العربية الإسلامية . وكان مفكرو ذلك العصر يعتبرون الدين الإسلامى بمثابة الأساس الاجتماعى والفلسفى لتكوين نظم إسلامى يسود العالم كله ، مما دفع العلماء العرب الى وضع تصورات يوتوبية لمجتمع مثالى يقوم على دعائم الإسلام . وهذا اللون من الفلسفة الاجتماعية هو الذى يميز الفكر الفلسفى إبان المرحلة العربية الكلاسيكية ، التى برز فيها — على سبيل المثال — ابن سينا ، وابن رشد ، والغزالي . غير أن آراءهم ظلت مع ذلك على المستوى النظرى المجرد ، لأنهم لم ينطلقوا فى وضعها من تحليل الأبنية الاجتماعية القائمة فى أياهم .

= الاتصالات الشخصية بين المشتغلين بعلم الاجتماع فى الوطن العربى ، وهى من قضايا هذه الدراسة . وقد أشارت المجلة المذكورة (على صفحة ٢٣٠) إلى اهتمام الزميل مؤلف المقال بدراسة التغير الاجتماعى فى المجتمع العربى . وقد نشر عددا من المقالات باللفتين العربية والألمانية فى علم الاجتماع ، كما صدر له فى بازل بسويسرا فى عام ١٩٧٨ كتاب بعنوان **التاريخ الاجتماعى لفلسطين** .

A. Irabi, Sozialgeschichte Palastinas.

(المترجم)

كما تنتمي الى المرحلة العربية الكلاسيكية المرحلة الثانية من الفكر الاجتماعي التي تتميز بظهور فكر ابن خلدون . وقد عاش ابن خلدون خلال القرن الرابع عشر في تونس ، وقد تأثرت تحليلاته بما شاهده من بداية انحلال وتفتك العالم الاسلامي بعد انتهاء الخلافة العربية في اسبانيا . وقد اتخذ ابن خلدون موقفا نقديا من التراث الفلسفي الاجتماعي العربي قبله . وترجع اهميته الحقيقية الى تصويره العلمي لكتابة التاريخ ، الذي يتطلب اول ما يتطلب نقد المصادر التاريخية والموضوعية وتحليل الظروف الاجتماعية . وتنطلق نظرياته الجديدة التي عرضها في كتابه المقدمة من ضرورة تحليل الابنية السياسية والاجتماعية والمالية للمجتمع . وهذا النوع من التحليل الاجتماعي الذي طالب به وانجزه فعلا ، هو الذي خلع عليه مكانته كعالم اجتماع ، الى جانب اهميته كمؤرخ .

وقد كان ابن خلدون بمثابة مرحلة ازدهار لتطور العلوم العربية وخاتمة مؤقتة لهذا التطور في نفس الوقت ، ترتبت على الفتح العثماني للبلاد العربية ، وسادت تلك البلاد مرحلة من الجمود . وظل الحال على هذا الوضع الى ان بدأت الافكار الفلسفية الاجتماعية التي ظهرت في اوربا كتمرة لعصر التنوير تفزو العالم العربي في اثناء القرن التاسع عشر . ومن أبرز الافكار التي وجدت صدى لها في المنطقة آراء سان سيمون ونظرية الداروينية الاجتماعية (انظر : خوري ، ١٩٤٣) . وقد حاول المفكرون العرب الذين تبنوا هذه الافكار — التي ظهرت في اوربا اiban حركة التنوير ، وخلال الثورة الفرنسية ، ومع بداية النظام الاستعماري — ان ينسروا من خلالها انظواهر الاجتماعية لنظام الاستبداد الاقطاعي العثماني (انظر : خوري ، ١٩٤٣) (١) .

(١) علينا أن نلاحظ هنا أن تلك الأفكار الفلسفية الاجتماعية المستوردة من الغرب قد لعبت أدوارا خطيرة من ذلك ، وابتعد دلالة وتأثيرا في بعض الأحيان مما يذهب اليه كاتب المقال . فالمفكرون المصريون — على سبيل المثال — اتخذوا من آراء الداروينية الاجتماعية سفدا لترويج فكرة التغير واستحالة بقاء الحياة على حال واحد . وذلك لعدة أغراض منها : أن الوضع المتخلف للعالم العربي الاسلامي — آنذاك — ليس أبديا ، ولكنه تحول من =

ويوضح لنا هذا الاتجاه الفلسفى الاجتماعى الاغتراب الثقافى للمجتمع العربى خلال تلك الفترة ، حيث بدأ العالم العربى يحل آنذاك فى نطاق التبعية الاقتصادية والسياسية للدول الأوروبية الكبرى ١٠

وظهرت حركة الإصلاح الدينى الإسلامى كرد فعل لآلك الاتجاه ، تعد نوعا من الاحتجاج عليه وتقدم فى نفس الوقت بديلا للاتجاه الثقافى المتماى نحو الغرب ، وللتدهور الاقتصادى والسياسى القائم . وظهر هذا الاتجاه خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر مستهدفا تجديد المجتمع العربى على أساس من المبادئ الإسلامية . وأشهر دعاة الإصلاح الإسلامى فى تلك الفترة جمال الدين الأنغافى ، والششيخ محمد عبده ، وعبد الرحمن الكواكبى . وهم يرجعون التآلف الاجتماعى العام الى الإبتعاد عن التعاليم الإسلامية الحقبة ، وليس الى طبيعة النظم الاجتماعية والسياسية القائمة . وهم لم يريدوا مواجهة تحدى الحضارة الغربية بتغيير لظروف القائمة ، وإنما عن طريق الرجوع الى الإسلام ، الذى

= وضع مزدهر — فى الماضى — ، الى وضع متدهور . وهذا التحول قد حدث نتيجة أسباب وعوامل ، اذا عرفناها وواجهناها استطعنا أن نتجاوز حالة التآلف ، ونصل الى تحقيق نهضة اجتماعية . وقد ذهب قاسم أمين — كمثال محدد — الى أن النظم الاجتماعية تسير وفق قواعد وقوانين صارمة لا تختلف ، شأنها فى ذلك شأن الظواهر الطبيعية ، فإذا ما أردنا تغيير هذه النظم فلا بد من تغيير أسبابها وعواملها .

ويقول قاسم أمين فى هذا الشأن : « ان على العلماء أن يدرسوا زمانهم درساً تاماً ، ويقفوا على كيفية ارتباط حالهم بماضيهم وأخلاقهم وعوائدهم ومعتقداتهم وسياساتهم ، حتى يتبين لهم ما هم عليه بكيفية لا تقبل الشك . ن هذه الأمور إنما هى العلل التى أنتجت تلك الحالة ، وأن تغييرها لا يكون بالصدفة ، وإنما هو بتغيير يحدث فى تلك العوامل المؤثرة . اذ السبب والمسبب دائماً متلازمان عقلا وعادة ، متى وجد أحدهما وجد الآخر حتيا » . ثم يفسر الآية الكريمة : « أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » وفق هذه المبادئ . ويبين كيف أن الأمم تتطور باستمرار نحو التقدم .

يتضمن في رأيهم كلفة أسس التوحيد والوحدة العربية الإسلامية . ولم يتمكن هذا التصور الذى تجاهل أن الفهم المحافظ للدين — كما يمثلته علماء الدين في ذلك الوقت — إنما هو يدعم علاقات القوة القائمة ، لم يتمكن من إعطاء المجتمع القوة الدافعة اللازمة للتغيير والتجديد .

وقد أدى تفكك الامبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى الى أن فقدت حركة الإصلاح المؤمنة بالوحدة الإسلامية أحد مصادر قوتها الفكرية الكبرى . وآنسحت بذلك الطريق لظهور حركة أصلحية جديدة معارضة للاتجاه التقليدى ، اتخذت طابعا قوميا وتقديميا واشتراكيا . حقيقة أن أصحاب ذلك الاتجاه ، وهم من الشباب المؤمن بالقومية والوحدة العربية ، كانوا يعتقدون أيضا على الأساس الإسلامى ، ولكنهم اعتمدوا على الأفكار الاشتراكية المرتبطة بصدر الإسلام .

= وكان قاسم أمين يهدف الى إحضار آراء القائلين بأن المصريين متخلفون ، وأن هذا التخلف سيظل ملازما لهم . مؤكدا أن ذلك مستحيل عقلا ودينا . وذلك في رد قاسم أمين على مؤلف دون داركور الفرنسى الذى كان قد زار مصر عدة مرات وكتب عنها كتابا بعنوان : **مصر والمصريون** ، سنة ١٨٩٣ نقد فيه النظم الاجتماعية المصرية والعربية نقدا مرا محاولا بسوء نية النيل من كرامة مصر والمصريين ، والحضارة العربية والإسلامية .

فألف قاسم أمين كتابا بالفرنسية نشر عام ١٨٩٤ عنوانه : **المصريون** . رد على السيد دون داركور .

وهذا الذى عرضته نموذج واحد لحالة واحدة استخدمت فيها تلك الآراء المستوردة من الغرب ، فالمصريون اهتموا — كما في هذا المثال — بنظرية التطور وبالذهب الداروينى ليتخذوا منها — على حد قول حسن سعبان — مكا في الرد على ناقدى الإسلام والمصريين ، مبرهنين على أن ما يدعون اليه من تطور في الفقه والتفسير وفي تغيير الحياة المصرية والنهوض بها شيء سليم وينطقى ، بل وواجب ، وكذلك في البرهنة على أن حال مصر والدول الإسلامية والعربية لا يمكن أن تبقى على ما هي عليه من الجبود والتأخر ، بل لابد وفق سنة التطور من تغييرها حتى تلحق بركب الحضارة العالمى = .

وظهرت حركة الوحدة العربية كرد على محاولات التتريك وعلى الامبريالية الغربية وأطباعها . وقد أثرت تلك الحركة تأثيرا حاسما على تطور وعى حركات التحرير العربية . فالوحدة العربية — كليديولوجية سياسية واجتماعية — تمثل قوة تاريخية مازالت تعمل حتى اليوم بقوة دافعة لجميع الحركات القومية في العالم العربي .

وتدلنا النظرة السريعة الى تاريخ الفكر الاجتماعى عند العرب على انه لم يوجد الى جانب بدايات علم الاجتماع عند ابن خلدون سوى فلسفة اجتماعية ذات توجيه ديني وسياسي . ويلاحظ ايضا انه لدى ظهور البدايات الجديدة للفكر الاجتماعى في القرن التاسع عشر لم ينتبه أحد الى أفكار ابن خلدون ولم يعمل عليها . ولم يحاول أحد عمل تحليل للأبنية الاجتماعية في تلك الفترة . ولهذه الأسباب لم يتسنى قيام علم اجتماع مستقل في المنطقة العربية . وظل الوضع على هذا الحال حتى أواخر الأربعينات حيث بادرت بعض الدول العربية الى تأسيس علم الاجتماع ، كعلم مطلوب منه أن يؤدي دورا معينا ، وتأثرا بعلم الاجتماع الغربي في نظرياته وتصوراته (انظر : الخشاب ، ١٩٧٥ ، صفحة ٢٥٥) (٢) . ولم

= انظر مزيدا من التفصيل عند : حسن سنعان ، موجز في تاريخ علم الاجتماع في مصر ، المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة : بات (١٩٧٠) ، صص ٩ — ٣٥ . وانظر كذلك محمد الجوهري ، المداخل الى علم الاجتماع ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ .

(٢) الفقرة السابقة عليها عدد من الملاحظات لاختلافنا مع المؤلف في النظر الى الأمور .

أولا : كيف كان ينتظر في القرن التاسع عشر أن تبعث الحياة من جديد — في مجتمع بلغ كل تلك الدرجة من التخلف — في فكر عمره خمسة قرون . وهل بعث الحياة يكون بمجرد النبش واعادة القراءة دون رؤية جديدة . ان هذه الرؤية الجديدة لا يمكن أن تتخلق الا بواسطة مشعل وهاج . والحضارة العربية كانت في قلب ظلام دامس . =

يستطع علم الاجتماع العربي أن يتحرر من هذا التأثير بالنظريات السوسيولوجية الغربية وهذا الميل إليها في العصر الحاضر ، كما سيسمح من حديثنا فيما بعد .

== ثانيا : ان الرغص المبدئي القاطع لاستعارة اى فكر من الغرب (أو من الشرق) فكرة لا تستقيم وطبائع الأمور ، وحقائق التاريخ القديم والحديث . فالحضارة الانسانية تيار واحد لا يتوقف عن المسير ، ونحن نعطى له ونأخذ منه . المهم أن يكون أخذنا منه مبدعا وخالقا . هكذا أخذنا عن الاغريق وغيرهم ، وأبدعنا حضارة عربية اسلامية زاهرة . ولا بأس أن نعود فنسترد شيئا من وديعتنا عند الغرب ونلتمس المذهب العلمى فى دراسة المجتمع . ويمكن به أن ندرس ابن خلدون ، أو نرسم خطوات الحركة لمستقبلنا ، فى أى اتجاه نشاء .

ثالثا : ان المؤلف يبالغ أحيانا فى تبسيط الأمور ، أو اختزال المتغيرات ، وهذا يوقع فى بعض الخطأ ، ولا يتيح لنا الرؤية الواضحة ، بل يضيف الى تعقيدات الموقف . فالفكر العربى فى القرن التاسع عشر ، خاصة النصف الثانى ، لم يكن فترا الا من بعض الحركات الاصلاحية دينية أو سياسية . ان الصورة كانت بداية مواجهة حضارية شاملة بين الغرب المتقدم والمجتمع العربى المتخلف . وبداية هذه التفاعلات افرزت فكرا متشعبا خصباً . المهم أن كارتة هذا الفكر — من وجهة نظرنا كمشتغلين بالتاريخ لعلم الاجتماع — أنه لم يتجه الى التطبيق على دراسة الواقع العربى القائم ، ولكنه انحصر فى ترديد ما يقال له ، وأغفل أشياء كثيرة سيجتحدث عنها مقال الزميل نفسه فيما بعد . وسبب فقر رؤيته السياسية كامن فى طبيعة البناء الاجتماعى الاقتصادى القائم ويمكن أن نضع أيدينا عليه .

رابعا : أن الزميل يتجاهل تاريخا عربيا لعلم الاجتماع فى مصر سابق على اواخر الأربعينات ، أرجو أن يأخذه فى الاعتبار . (المترجم)

٣ - أزمة علم الاجتماع العربى :

الحقيقة أنه من الصعب تشخيص الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربى بصفة . فالمجتمع العربى يمر بمرحلة انتقال من المجتمع التقليدى الى المجتمع الصناعى . وما زالت توجد فى العالم العربى ، بعد عشرات السنين من الاستقلال السياسى الرسمى الذى حصلت عليه البلاد العربية ؛ مازالت توجد اشكال للتبعية السياسية والاقتصادية والثقافية للعواصم (أى لمراكز التقدم فى الغرب الصناعى) .

وهذا الموقف المتأزم للعالم العربى يعكس أزمة علم الاجتماع العربى الداهية ، الذى يفتقر الى المقدمات اللازمة لبلورة نظرية نقدية .

فى الوقت الذى شهدت فيه اوربا الثورة البورجوازية ، كان العالم العربى يمر بمرحلة جهود نتيجة للحكم العثمانى المطلق . ولم يكن من الممكن أن ينشأ فى ظل تلك الظروف علم اجتماعى مستقل . وبدلاً من ذلك نفذت خلال الفراغ الفكرى القائم آنذاك النظريات الاجتماعية الغربية ، وحدث نوع من السيطرة الثقافية على الفكر العربى .

كما يلاحظ أن الاستقلال السياسى الرسمى للبلاد العربية ، والذى ارتبط بتفتيت وحدة العالم العربى تبعاً لمصالح القوى الاستعمارية ، لم يستطع أن يخلق الشروط المواتية لازدهار علم الاجتماع . وقام بدور فى الحفاظ على النظام القائم فى تلك البلاد استجابة لطبيعة الرسالة التى حددتها له البلاد التى أدخلته وأدمجته فى نظم التعليم القائمة . وتبخرت لرسالة الحقيقة لعلم الاجتماع ، والتى تتمثل فى التدريس والبحث ، وتحولت الى تريد لأفكار ونظريات علم الاجتماع الأوربى الكلاسيكى من ناحية ، والفلسفة الاجتماعية الإسلامية القديمة وتنفيذ بعض الدراسات الإمبريقية التى تكلفه بها الدولة من ناحية أخرى . وتميز علم الاجتماع العربى هذا بأنه وسعى النزعة ، يسعى الى التماس الحلول للمشكلات الاجتماعية فى إطار الظروف والعلاقات القائمة فى المجتمع .

ولذلك لم يستطع علم الاجتماع العربى حتى يومنا هذا أن يطور نظرية نقدية بسبب تبعيته للدولة وبسبب طبيعة تطوره المتسرة ، لأنه على خلاف علم الاجتماع الأوروبى لم ينشأ نشأة مستقلة ولم ينبثق عن مجتمعه الخاص . وتهدف النظرية النقدية فى رأينا الى أن تكسب الناس وعيا بوضعهم فى المجتمع الذى يعيشون فيه . وهى تضع نصب أعينها المساهمة فى تحرير الإنسان . ومن الضروري أن يعمل علم الاجتماع العربى على تطوير نظرية خاصة به ، تتركز حول خصوصيات التطور العربى والمجتمع العربى وتضعهم فى بؤرة اهتمامها ، لكى لا يظل هذا العلم أكاديميا ونظريا خالصا .

وما زالت انجازات علم الاجتماع العربى قاصرة حتى اليوم على ميدان التكنولوجيا الاجتماعية **Social technology** (أو ما نسميه الهندسة الاجتماعية) .

وهذا هو الموقف المميز للوضع الراهن لعلم الاجتماع العربى ، الذى يستهدف الحفاظ على النظام القائم ، ويتصف بالانقيادية وعدم وضوح الاتجاهات النقدية فيما عدا بعض البدايات المتواضعة . ولذلك أصبح هذا العلم مغتربا عن ثقافته التى ينبثق منها .

والى جانب التكنولوجيا الاجتماعية يوجد اتجاه آخر ينطلق من علم الاجتماع الأوروبى الكلاسيكى ، ويحاول أصحابه تطبيق نظريات ذلك العلم الأوروبى على المجتمع العربى ، بينما يقتصر دور الباحثين على تكرار الأفكار الانبثية وشرحها فى أعمالهم .

وسنحاول فيما يلى أن نعرض لأفكار بعض علماء الاجتماع العرب المتأثرين بالنظريات السوسيولوجية الأوربية . ولما كانت أفكار دوركايم قد حظيت بصدى كبير فى المجال العربى ، فمن الطبيعى أن يكون حديثنا عن أنباء مدرسة دوركايم فى هذا العرض أكثر من حديثنا عن سواهم .

٤ - اتجاهات علم الاجتماع العربى المعاصر :

(١) علم الاجتماع الأوربى الكلاسيكى :

يعتد الدكتور على عبد الواحد وافي - من مصر - (ومن مواليد عام ١٩٠١) من أوائل ومن أشهر علماء الاجتماع العرب . ويرجع اليه النضل فى انشاء قسم مستقل لعلم الاجتماع فى كلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٤٩ . (٢) كما أنشئت الجمعية المصرية لعلم الاجتماع بمبادرة منه فى عام ١٩٥٦ بالقاهرة (٤) . وقد درس الدكتور وافي فى باريس وهو واحد من أتباع مدرسة دوركايم (٥) . وقد نشر عددا كبيرا من الكتب تتناول طائفة عريضة من الموضوعات ، يبدو فيها جميعا التأثير بمدرسة دوركايم .

(٣) الجامعة كان اسمها آنذاك جامعة فؤاد الأول ، وقد سميت جامعة القاهرة فى عام ١٩٥٢ ، وتاريخ انشاء القسم هو ١٩٤٧ وليس ١٩٤٩ كما يورد المؤلف وليس هذا هو الانشاء الأول للقسم بالجامعة المصرية فقد سبق أن انشئ قسم للاجتماع بكلية الآداب بالجامعة المصرية عند تحويلها من جامعة أهلية الى جامعة حكومية عام ١٩٢٥ . وخرج هذا القسم عددا من الصمعات آخرها تخرج عام ١٩٣٤ . وكان قد صدر قرار فى عام ١٩٣٠ بإغلاق القسم وضمه الى قسم الفلسفة . فهذا التأسيس فى عام ١٩٤٧ هو اعادة افتتاح لذلك القسم (المترجم)

(٤) التاريخ الصحيح لتأسيس الجامعة المصرية لعلم الاجتماع هو ١٩٥٠ وليس ١٩٥٦ ، حيث أن الدكتور وافي ترك الجامعة فى شهر يناير ١٩٥٣ ، وتقلص دوره فى ميدان التنظيم الرسمى للعلم منذ ذلك الحين ، وان ظل على عطائه للعلم ونضاله فى سبيله حتى كتابة هذه الكلمات . وكانت الجمعية برئاسة الدكتور منصور فهمى باشا ، وسكرتارية الدكتور وافي ، ولم تحقق الجمعية أى انجاز ملموس على الاطلاق . (المترجم)

(٥) الدكتور على عبد الواحد وافي تخرج من كلية دار العلوم (مدرسة دار العلوم آنذاك) ، وأرسل فى بعثة حكومية الى فرنسا ، حيث حصل على درجة الدكتوراه من جامعة باريس برسالته : اسهام فى نظرية اجتماعية للرق (باللغة الفرنسية) عام ١٩٣١ ، تحت اشرافه البرفوسور فوكويه . (المترجم)

ومن النماذج الدالة على تنوع موضوعات مؤلفاته ، نورد العنوانين التالية :

- مساهمة في نظرية اجتماعية للرق (بالفرنسية عام ١٩٣١)
- الأسرة والمجتمع (١٩٤٥)
- المسؤولية والجزاء (١٩٤٨)
- اللغة والمجتمع (١٩٥١)
- الاقتصاد السياسي (١٩٥٢)
- اللعب والعمل ونشأة اللغة ومقال الحرية الدينية في الاسلام (١٩٦٧) .

ونود أن نناقش فيما يلي مؤلفه عن **المسؤولية والجزاء** الذي تأثر فيه بأستاذه البروفيسور فوكونيه أحد عمد مدرسة دوركايم الاجتماعية . وهو يعتمد في مؤلفه هذا على كتاب فوكونيه **المسؤولية** . (انظر : فوكونيه ، ١٩٢٠) .

ولكى يغطي وافي في معالجته كافة جوانب المسؤولية والجزاء اتخذ منهجا تاريخيا سوريا في العرض ، نجاء كلامه مجردا متباعدا عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة ، عارضا علينا تصورات الشعوب الأخرى التي عاشت في ثقافات أخرى وعصور مختلفة للمفاهيم التي يتناولها في بحثه . واعتمد في عرضه هذا على تقارير الرحالة ، والدراسات الانثوجرافية ، والأعمال التاريخية والكتب الدينية ، كالقرآن والكتاب المقدس (انظر : وافي ، ١٩٤٨ ، صفحة ٥) . كما يعرض لنظريات المسؤولية والجزاء (انظر : صفحة ٩٧) . وهو يستعرض في ذلك بعض النظريات الفلسفية والتاريخية ، ولو أنه هو نفسه يعتبر أنها لم توف الموضوع حقه من الناحية العلمية . فالفلسفة تتعرض لما ينبغى أن يكون ، ولا تتطرق الى بحث العلاقة الواقعية بين المسؤولية والجزاء في الماضي والحاضر .

حقيقة أن المؤرخين يهتمون بدراسة الظروف الواقعية في العصور المختلفة

وعند الشعوب المختلفة ، ولكن ذلك يتم على أساس بعض التصورات النظرية المتميزة ، التي لا يختبرونها في الواقع . ولهذا السبب لم يستطع المؤرخون أن يقدموا نظرية صحيحة عن المسؤولية والجزاء في الماضي والخاضر .

« هذا الموقف الذي يتخذه يجعل نظرياتهم فلسفية في طابعها ، حتى ولو بدت لنا أنها نظريات تاريخية . فالمؤرخون لا يتركون الوقائع التاريخية على حالها ... ولكنهم ينطلقون من مبدأ فلسفى يؤمنون به سلفا ، ثم يرجعون الى التأريخ ، ويحاولون تطويعه لهذا المبدأ ، مهما كلفهم ذلك من تزوير الحقائق » . (صفحة ١٢٦) .

ويدرس فى الجزء الأخير الظروف الاجتماعية : كيف يحدث الفعل الذى يستوجب الجزاء ، والمجتمع هو الذى يحدد طبيعة الأعمال التى يسأل عليها صاحبها ، والذى يستوجب بالتالى توقيع جزاء معين عليه . فالمجتمع هو المرجع الأول والأخير فى كل المسائل المتعلقة بالمسؤولية والجزاء . وهو فى ذلك يتأثر بالدين ، والسنن الأخلاقية ، والعرف والعادات والتاريخ (انظر : صفحة ١٤٤) . ويرى وافي أن الجزاء يؤدي وظيفة اجتماعية ، تتمثل فى تربية الجاني من ناحية ، وفى حماية المجتمع من الانهيار من ناحية أخرى . « أن الوظيفة الاجتماعية للمسؤولية والجزاء هى المحافظة على حياة المجتمع وصيانة نظمه الاجتماعية » (صفحة ١٤٣) .

ويختتم الدكتور وافي دراسته بتوجيه النصح الى من يريد إجراء اصلاحات على هذه الجوانب أن «يهتم بدراسة مجتمعه ، وانساقه العامة وقوانينه دراسة كاملة ، لكي يتبين ما يمكن عمله فى هذا المجال ، وما يتفق مع قوانين التطور وما يتفق مع طبيعة الأشياء ، بحيث تأتى اصلاحاته متفقاً وتلك الطبيعة ويكتب لها النجاح والتوفيق » (ص ١٤٦) .

فالدكتور وافي كواحد من أتباع مدرسة هوركليم يفهم المسؤولية والجزاء كظواهر . وهو يدرك بحق أن المجتمع هو الذى يحدد نوع الأعمال التى

يساط عليها الفرد ، كما يدرك أن الجزاء يُخدم استمرار المجتمع ويعمل على حمايته ، وينبئ أن يكون كذلك فعلا . غير أن الملاحظ أن تصور وافي للمجتمع تصور مجرد ، فهو يتقبل الظروف الاجتماعية القائمة كما هي ، دون أن يتناولها بالتأمل والنقد . فالمسئولية والجزاء ، بصرف النظر عن دور القهر القائمة ، تستهدفان الحفاظ على المعايير الشائعة وتأكيدهما .

ان الملاحظ أن وافي في دراسته تلك وفي سائر كتبه الأخرى لا يخرج عن حدود تراث مدرسة دوركليم ولا يتجاوزها ، خاصة كما جاءت في مؤلفات دوركليم المعروفة : **الانتحار** (طبعة عام ١٩٣٠) ، و **حول تقسيم العمل الاجتماعي** (طبعة ١٩٢٦) ، و **قواعد المنهج في علم الاجتماع** (طبعة ١٩٠٨) .

ويعالج وافي في محاضراته : **الحرية المدنية في الإسلام** التي ألقاها في جامعة أم درمان بالسودان عام ١٩٦٧ موضوعا اسلاميا ، ولكن بأسلوب فلسفي ، ودون أن يربطه بالمجتمع العربي على أي نحو . وهو يقرر في محاضراته تلك أن الإسلام قد كفل لجميع الناس حق الحرية المدنية ، باستثناء الأطفال والمجانين (قارن وافي ، ١٩٦٧ ، صفحة ٣) . ويزر وجه خادى أن الإسلام قد كفل تلك الحرية المدنية للنساء والعبيد أيضا . وفي رأيه أن أحدث التشريعات في البلاد المحضرة والديموقراطية لم تكفل المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية كما كفلها الإسلام . (انظر : صفحة ٥) . كذلك يضمن الإسلام لأتباع الديانات الأخرى الذين يعيشون في المجتمع الاسلامي نفس الحقوق المدنية . حقيقة أن الإسلام لم يحرر العبيد بمن تشريعي دفعة واحدة ، ولكنه مع ذلك منحهم الامكانيات والفرص القانونية التي تكفل لهم الاستمتاع — تدريجيا — بالحرية المدنية .

وليس هناك ثمة شك على الإطلاق في أن الإسلام قد لعب دورا هاما في تحرير الإنسان . ولكن الشيء الذي يغفل وافي الإشارة اليه أن القطائع الأكبر من المجتمع العربي في العصر الحاضر لا يتمتع بالحقوق التي كفلها له الإسلام . ولذلك يعلب على وافي هنا أنه ينظر نظرة مجردة الى الواقع

الاجتماعى العربى ، ويقدم النظريات الفلسفية والدينية كما لو كانت واقعا
تأثما فعلا .

فعلم الاجتماع عند واثى ظل اسيرا لنظريات دوركايم ، محصورا
فى نطاقها . واللائق للنظر فى ذلك ، انه يعرض منهج دوركايم فى علم
الاجتماع ويعرفه جيدا ، ولكنه لا يطبقه فى تحليل المجتمع العربى . فهو
فى كل دراساته وبحوثه يتحرك فى اطار سوسيولوجى عام ، ولا يمس
المشكلات المحددة للمجتمع العربى . ويبدو ذلك اوضح ما يكون فى دراساته
الاجتماعية اللغوية التى سبقت الاشارة اليها : **اللغة والمجتمع** ، التى
لا يخرج فيها عن مجرد عرض نظريات دوركايم (انظر : واثى ، ١٩٥١ ،
صفحة ٥) . وقد اصاب الدكتور عبد الله شريت Shriett فى نقده لكتاب
واثى ، وذلك فى ثنايا مقاله عن « العلاقة بين اللغة والمجتمع » الذى قدمه
لمؤتمر النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى الذى عقد فى الجزائر عام
١٩٧٢ ، حيث قال تعليقا عليها : « اننى لم اجد عنده (يقصد واثى) تصورا
لهذه العلاقة ، طبعا ولا تحليلا لها ، وكل ما صادفته عبارة عن اشارات
لقضايا جزئية خاصة باللغة العربية فى اطار المفاهيم الغربية عن اللغة
والمجتمع » (انظر شريت ، ١٩٧٣ ، صفحة ٣٤٧) . ومن ذلك يتضح ان
علم الاجتماع عند واثى كان متطرفا فى نزعه السوسيولوجية وكان فلسفيا
فى طبيعته ، وتجاهل تماما الاساس المادى للمجتمع .

ومن اتباع الاتجاه المتأثرة بعلم الاتجاه الغربى والموجودين بكثرة فى
مصر نذكر : حنا رزق (١) (المولود عام ١٩٠٤) ، الذى درس فى أمريكا ،
وتركز نشاطه العلمى فى ميدان السكان ، وعبد العزيز عزت (ولد عام
١٩٠٧ — وتوفى عام ١٩٧٠) (٢) ، ومصطفى الخشاب (ولد عام ١٩١٧

(١) حنا رزق اهتماماته بالخدمة الاجتماعية والسكان والتربية اهتمات
اساسية ، ولا تدخله بين زمرة المختصين بعلم الاجتماع لا بحثا ولا تدريسا
ولا تأليفا .
(المترجم)

(٢) تمت اضافة تاريخ الوفاة بمعرفتى (المترجم)

وتوفى عام ١٩٧٨) (٨) . والدكتور عزت مثل الدكتور وافي من اتباع مدرسة دوركايم المحمسين الأوفياء لها . كما اطلع كذلك على التراث الأمريكي والانجليزى فى علم الاجتماع . وعلم الاجتماع فى رايه علم نظرى ، مختلف تمام الاختلاف عن فلسفة التاريخ وعن التصورات البوتوبية (١) . وهو فى دراسته مقارنة بين ابن خلدون ودوركايم (صدرت باللغة العربية علم ١٩٥٢) يبرز أهمية ابن خلدون كعالم اجتماع ، فقد عرض فى « مقدمته » لعدد من الظواهر الاجتماعية ، ولكن ليس بالطريقة التى حددها دوركايم . وقد نشر عزت عدداً من الدراسات عن دوركايم ، وترجم الى اللغة العربية مؤلفه علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ، عام ١٩٥٢ .

ومن ممثلى الاتجاه الأوربى الكلاسيكى فى علم الاجتماع الدكتور عبد الكريم اليافى ، استاذ علم الاجتماع بجامعة دمشق . وقد اشتهر دكتور اليافى بتأليف عدد من الكتب المدرسية ، نذكر منها : **تمهيد فى علم الاجتماع** ، (انظر : اليافى ، ١٩٥٢) ، وكتابه **فى علم السكان** (اليافى ، ١٩٥٩) . والكتابان مقدمات جيدة ومتعمقة فى علم الاجتماع ومبائليه المختلفة .

ومن الأساتذة الذين اشتهروا ايضا بعرض علم الاجتماع الغربى عالم الاجتماع العراقى — الذى توفى مؤخرًا — عبد الجليل الطاهر . وقد استعرض

- (٨) تمت اضافة تاريخ الميلاد وتاريخ الوفاة بمعرفتى (المترجم) .
 (٩) هذا الحكم فيه شيء من عدم الدقة ، فالدكتور عبد العزيز عزت انتبه منذ وقت مبكر فى محاضراته علينا كطلاب وفى بعض مؤلفاته الى دور علم الاجتماع فى خدمة السياسة الاجتماعية والاصلاح الاجتماعى . واكتفى بالإشارة الى نموذج واحد على هذا الاهتمام هو كتابه **ثورة التحرير والإصلاح الاجتماعى**، القاهرة ١٩٥٨ ، مهما كانت تحفظاتنا عليه ، ولكن تلك قضية أخرى .
 والأهم من ذلك الدراسة الميدانية الواسعة التى اجراها قسم الاجتماع بجامعة القاهرة تحت اشرافه عن ثلاث قرى بمحافظة الجيزة ، هى كفر طهرمس وأبو قتاده وزنين ، واشترك فيها بعض الأساتذة والطلاب ، وكانت نوعاً من المسح الاجتماعى البسيط ، ونشرت نتائجها فى كتاب عن مطبعة جامعة القاهرة ، عام ١٩٥٩ .

في كتابه : مسيرة المجتمع (انظر : الطاهر ، ١٩٦٦) نظريات علم الاجتماع الأوربي الكلاسيكي حول موضوع التطور الاجتماعي . ولا نجد في كتابه أى ربط لتلك النظريات بالمجتمع العربي . . ولكننا نوه هنا بطريقة العلمية الدقيقة في التأليف . اذ نجد عنده كل الاشارات اللازمة الى المراجع والصادر على خلاف غيره من علماء الاجتماع اتباع هذا الاتجاه .

كما قام بتدريس علم الاجتماع في مصر أيضا الدكتور حسن شحاته سفعان . وقد نشر عددا كبيرا من الكتب عن بعض موضوعات علم الاجتماع العامة والمتخصصة ، ابتداء من أسس علم الاجتماع ، مروراً بعلم الجريمة ، وعلم الاجتماع الديني ، وعلم الاجتماع التاريخي وعلم الاجتماع الاقتصادي ، وانتهاء بعلم الأنثروبولوجيا . ونورد فيما يلي بعض عناوين مؤلفاته .

- مشكلات المجتمع المصري (انظر : سفعان ، ١٩٥١)
- أسس علم الاجتماع (انظر : سفعان ، ١٩٥٣)
- تاريخ الفكر الاجتماعي (انظر : سفعان ، ١٩٥٧)
- الدين والمجتمع (انظر : سفعان ، ١٩٥٧ / ١٩٥٨)

ولا تنم مؤلفات سفعان عن موقف خاص للمؤلف أو اتجاه نظري معين ينتمى اليه . فهي عبارة عن جهد تجميعي نشط ، ولا تنطوي على أى انجازاً علمي حقيقي . يضاف الى هذا أن طريقته في التأليف عليها بعض المآخذ : فهو يستخدم عددا كبيرا من الأعمال العلمية لعلماء معاصرين وقدامى ، دون أن يحدد المصادر التي أخذ منها والمراجع التي رجع اليها .

وهذا الاتجاه الذي يمثل موقفا غير ملتزم لعلم الاجتماع ، والذي يمثله حسن سفعان ، اتجاه شائع في العالم العربي . والملاحظ على انتاج اصحاب هذا الاتجاه انه غزير من حيث الكم ، ولكنه من حيث النوع ليست له أى قيمة حقيقية . فهي من ناحية لا يسهم اطلاقا في تطوير علم اجتماع عربي ، وهو من ناحية أخرى لا يلعب أى دور في تحليل المجتمع العربي القائم .

وانما هو عبارة عن تجميعات لنظريات مختلفة ، دون أى ربط بينها وبين المشكلات الملحة القائمة فى المجتمع . وعلاوة على هذا يؤخذ عليه غياب الموضوعية وتدنى مستوى الدقة العلمية . فكثيرا ما تنقص الاشارات الضرورية الى المراجع والمصادر . وهذا الصنف من علماء الاجتماع لا يعدون مهنتهم هذه رسالة علمية ، فهم ثمره من ثمار التخلف ووضعها التابع المعتمد على المراكز . وهؤلاء العلماء غير الملتزمين هم الفريق المسيطر على البيئة العلمية ، ويقفون بالرصد امام نمو وتطور الاتجاهات النقدية فى علم الاجتماع . والملاحظ ان النظم الحاكمة تشجع هذا الاتجاه اللاسياسى فى علم الاجتماع . لانه يحقق لها مصالحها ويحافظ عليها .

(ب) علم الاجتماع الاميريقي :

ويمثل تيار البحوث الاميريكية الاتجاه الثانى فى علم الاجتماع العربى المعاصر . ومن ابرز ممثلى هذا الاتجاه حسن الساعاتى ، المولود عام ١٩١٦ . وقد درس التربية وعلم الاجتماع فى القاهرة ولندن ، ويعمل فى ميدان علم الاجتماع منذ عودته الى مصر عام ١٩٤٨ (١٠) . ومارس التدريس فى جامعة الاسكندرية اولا ، ثم فى القاهرة بعد ذلك (جامعة عين شمس) (١١) ، ويتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناينة منذ عام ١٩٥٦ .

ويهدف الساعاتى من دراساته الى التعرف على التغير الاجتماعى فى

(١٠) الدكتور حسن عبد العزيز الساعاتى حصل على الليسانس فى الآداب من قسم اللغة الانجليزية بآداب القاهرة (جامعة نؤاد الاول ليامها) سنة ١٩٣٨ . ثم حصل على دبلوم معهد التربية العالى بالقاهرة . ثم ارسل فى بعثة حيث حصل على الدكتوراه فى علم الاجتماع ١٩٤٦/٩/٣٠ تحت اشراف الاساتذة مورييس جنزبرج (علم الاجتماع) وهرمان مانهام (علم الاجرام) وكارل لويدي (العلوم والدراسات القانونية) . وقد نشرت رسالته تحت عنوان **علم الاجتماع الجنائى** ، عام ١٩٥١ بالقاهرة . عن حسن سغفان ، موجز تاريخ علم الاجتماع فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٩ وما بعدها (المترجم)

(١١) تمت اضافة جامعة عين شمس من جانبى . (المترجم)

المجتمع المصرى باستخدام اساليب البحث الاجتماعى الامبيرى . وقد
أولى اهتماما خاصا لدراسة العلاقة بين التغير الاجتماعى والجريمة ،
وآثار التصنيع على المجتمع .

ندرس فى كتابه علم الاجتماع الجنائى (أنظر : الساعنى ، ١٩٥١)
انحراف الأحداث فى مصر . وبدأ دراسته بمناقشة النظريات المشهورة
فى تفسير الجريمة ، مثل نظرية الوراثة ونظرية البيئة ، ونظرية تعدد
عوامل السلوك الانحرافى .

ويتناول فى الفصل الثانى تطور تشريعات الأحداث فى مصر ، خاصة
تلك المتصلة بتأهيلهم وحماية الصغار . وهو يطالب فى ثنايا ذلك أن تعمل
تأفة تشريعات التأهيل على خدمة الحدث الجانح . ويقدم الساعنى فى
التصل الثالث احصائيات عن الأحداث الجانحين فى مختلف المدن المصرية .
وهذه الاحصائيات مصنفة حسب فئات السن ، ونوع الجناح ، وعدد
مرات الجناح ، وحسب العقوبات التى صدرت بحق هؤلاء الجانحين .
واتضح أن أغلب هؤلاء الأحداث الجانحين ارتكبوا جرائم الاعتداء على
الممتلكات . أما صلب الكتاب فيقدم على دراسات امبيريقية أجراها
المؤلف على أسباب جناح الأحداث فى مصر . وقد قام فى هذه الدراسة
ببحث حالة ٨٠٠ حدث جانح من الجنسين فى مدن مختلفة ، كما درس مجموعة
ضابطة من أحداث اسويا (غير جانحين) وزار أسرهم . وتدور الدراسة
أساسا حول التعرف على الخلفية الاجتماعية للأحداث . فنتناول أسئلة
عن الظروف الاقتصادية للأسرة ، وأسلوب الوالدين فى التربية ، وما اذا
كانت الأسرة سليمة متكاملة أم لا ، وكذلك الحالة الصحية للأسرة . أما
بالنسبة للحدث نفسه فقد اهتمت الدراسة بالتعرف على مدة استمراره فى
الدراسة ، وتكوينه المهنى ، وبطالته ، وحالته الجسمية والنفسية ،
والدوافع التى أدت الى الجناح من وجهة نظر الجانح نفسه .

وقد انتهت دراسته الى تأكيد اثر البيئة فى الجناح الذى تقول به

نظرية البيئة . . ومن أهم أسباب جناح الأحداث البطالة . ، وكذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة . أما أسلوب التربية والحالة الصحية فقد اتضح أنها عوامل ثاقبة في هذا الصدد . وقد اعتبر الساعاتي أن العامل الرئيسي للجناح هو ضعف الانتماء الاجتماعي للحدث في المدن نتيجة لعملية الهجرة من الريف إلى المدينة . بل انه اتضح أن جناح الأحداث مشكلة حضرية خالصة (انظر : الساعاتي ، ١٩٥١ ، صفحة ١٩٦) ، حيث يختفى فيها الضبط الاجتماعي ، الذي تمارسه الأسرة الكبيرة أو العائلة على الحدث في القرية . وفي المدينة يتعرض الأحداث لتأثير بعض الكبار الذين يخضعونهم لهم ، ويستغلونهم في تنفيذ بعض الأعمال الاجرامية . « ونستطيع أن نقول دون تحفظ أن جناح الأحداث وتلك أواصرهم الاجتماعية تمثل إلى حد كبير مشكلة الكبار لا الصغار » (الساعاتي ، ١٩٥١ ، صفحة ١٣٧) .

وقد شخص الساعاتي الهجرة من الريف إلى المدينة وما يترتب عليها من تلك الأواصر الاجتماعية كمسكلة خاصة بمصر وبالبلاد النابية بصفة عامة . وهي نفس المشكلة التي كانت تعاني منها البلاد الصناعية المتقدمة طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، مع اختلاف الظروف من بعض النواحي الأخرى .

وبناء على النتائج التي انتهت إليها الدراسة بعرض الساعاتي لبعض الإجراءات الوقائية لمواجهة الجناح ، وإمكانيات تأهيل الأحداث المنحرفين . وتمثل الخطوة الأولى عنده في مكافحة الأمية والفقر والمرض . كما يجب أن تشارك كافة الأجهزة والمؤسسات الحكومية في عملية تأهيل الأحداث المنحرفين والشباب الذي يعاني من تلك أواصره الاجتماعية ، خاصة تلك التي يتصل مجال نشاطها بهذا الميدان ، وخاصة الشرطة ، والمحكم وكذلك المؤسسات الخاصة برعاية الأحداث وتأهيلهم للمودة إلى المجتمع . كذلك يجب أن تأخذ العقوبات في اعتبارها بإصلاح الحدث الجاني ، ومن هنا تعد العقوبات القاسية أمراً ضرورياً لا يخفى هذا الهدف ، لأنها تؤدي

الى العكس ، وهى عودة الخلل نهائيا الى عالم الجريمة . كما يجب ان تشارك المدارس فى عملية الاصلاح ، وكذلك المؤسسات ، والآباء . ويوجه الساعاتى اهتماما خاصا فى دراسته لاجراءات الاصلاح وامكانياته . ومن الضروري ان تتضمن تلك الاجراءات التشريعات والاجراءات القانونية والمؤسسات الخاصة برعاية انشباب .

لقد قدم الساعاتى فى هذا الكتاب دراسة دقيقة لجناح الأحداث واسبابه وعوامله وتوصل بحق الى ان اسبابه ترجع الى البيئة الاجتماعية الموجودة فى المجتمع المصرى العربى . كما ان نظرته الى وظيفة العقوبة ، والى عملية الاصلاح ، وتأهيل الحدث للعودة الى المجتمع السوى نظرة ايجابية ، وهى خطوة تقدمية وليبرالية بالنسبة لقانون العقوبات العربى . كما ان اجراءات الاصلاح التى يقترحها معقولة وسليمة تماما ، طالما أننا نتكلم فى حدود المجتمع القائم ولا نتجاوزه . ولكننا نلاحظ على أى حال ان الساعاتى لم يتخذ موقفا نقديا من الظروف الاجتماعية القائمة ، ومن ثم ماقتراحاته لا تنصرف الا الى الأعراض (ولا تمس جوهر الواقع القائم) . وقد صرف النظر عن تلمل الأسباب الحقيقية للتحضر وما ينجم عنه من تفكك الأواصر الاجتماعية للشباب .

ان دراسة الساعاتى نموذج للبحث امبيريقى الجيد ، الذى يتصدى لدراسة احدى المشكلات الملحة للمجتمع العربى ، دون أن تكلف نفسها مئونة ان تبحث عن الأسباب العميقة الكامنة فى الظروف الاقتصادية القائمة .

وقد قدم لساعاتى دراسة امبيريقية أخرى بعنوان : **التصنيع والعمران** (انظر : الساعاتى ، ١٩٦٢) . وقد بدأ الكتاب بعرض تاريخى لتطور الصناعة فى مصر . وتمثل صلب الكتاب دراسة امبيريقية عن احوال عمال الصناعة فى مدينة الاسكندرية . وإن يصغ المقام هنا لاستعراض ابواب الدراسة ومضامينها والمناهج التى استخدمت فى اجرائها ، ولكننا نرى من الواجب الاشارة بأجواز الى أهم نتائج البحث . انتهى الساعاتى الى أن نسبة كبيرة من العمال هم عبارة عن فلاحين مهاجرين من المناطق الريفية

الجلورة . فالصناعة تساهم بذلك في تخفيف الضغط السكاني على القرى ،
خاصة تلك القريبة من مدينة الاسكندرية . (انظر : الساعاتى ، ١٩٦٢ ،
صفحة ٣٩٠) . ويأتى أغلب أولئك العمال الى المدينة في سن صغيرة جدا ،
في عمر يتراوح بين الثالثة عشر والثالثة والعشرين . ويأتون على غير دراية
بأى مهنة صناعية ، ولذلك لا يمكن أن يلتحقوا إلا بأعمال معاونة ، أو أن
المصانع تقوم بتدريبهم بمعرفتها على الأعمال التى سيؤدونها . وهم يعيشون
في انغالب بعيدا عن وسط المدينة في أحياء متخلفة قريبا من أماكن عملهم .

ويختلف أسلوب معيشة العمال الحضريين من حيث أنهم يعيشون
في ظروف سكنية أفضل . ولكن الأجور بصفة عامة منخفضة ، ولا تنى بعد
دفع نفقات الطعام والسكن الا للجلوس على المقهى في بعض الأحيان أو
دخول السينما بين الحين والآخر . وقد أبدى جميع العمال رغبتهم في انحدوم
على وظائف ثابتة ، كما انضج أن تنقل العمال بين المصانع امر قليل الحدوث .

ولتحسين أحوال العمال يقترح الساعاتى أن تساهم المؤسسات
الصناعية مجتمعة في تحسين ظروف السكن وتقديم خدمة صحية مجانية للعمال
(انظر : الساعاتى ، ١٩٦٢ ، صفحة ٣٩) . أما تدفق العمال الريفيين غير
المنظم على المدينة ، والذي يؤدي الى مشكلة تضخم خطيرة لمدينة الاسكندرية ،
فلا يمكن مواجهته الا بواسطة بعض الإجراءات الحكومية . ولذلك يجب
انشاء مكاتب جديدة للعمل ، وتوسيع وتدعيم مكاتب العمل القائمة ، وهى
الجهة المسئولة عن اختيار العمال الجدد ، وتوجيههم ، وتدريبهم (انظر :
الساعاتى ، ١٩٦٢ ، صفحة ٣٩٦) .

وهكذا يتضح من هذا العرض الموجز أن الساعاتى يقدم في هذا الكتاب
صورة مفصلة لحالة العمال الصناعيين . وهو يقدم في هذه الدراسة
مادة غنية ، كما فعل في دراسته عن جناح الأحداث . وهى مادة يمكن
اختصاصها لمزيد من التحليلات والاستفادة بها في اجراء دراسات مقارنة .
ويمكن أن نصف الدراستين معا بأنهما دراستان امبيريتيتان جيدتان ، أتتا
دورا رياديا في المنطقة العربية وقت ظهورهما .

وملاوة على هاتين الدراستين الامبيريقيتين قدم الساعاتى دراساته
بمعنوان : علم الاجتماع القانونى (انظر : الساعاتى ، ١٩٦٨) وعددا من
الكتب فى علم الاجتماع العلم .

وقد استهدف الساعاتى دراساته الامبيريقية تأسيس مدرسة
عربية فى علم الاجتماع ، تكون لها نظرياتها الخاصة يمكن أن تتفق أو
تختلف مع النظريات السوسيولوجية التى توصل اليها علماء الاجتماع فى
البلاد الأخرى . (انظر : مقدمة الطبعة الثانية من كتاب : علم الاجتماع
القانونى) .

ويمكن القول على أى حال بأن هدف الساعاتى ، الوصول الى نظرية
عن طريق انبثوح الامبيريقية ، لم يصادف نجاحا حتى الآن .

كذلك انشئ فى القاهرة فى منتصف الخمسينات المركز القومى للبحوث
الاجتماعية والجنائية ، الذى يهدف أساسا الى اجراء بحوث امبيريقية وتشمل
موضوعات اهتمت به : — التصنيع ، دراسة المجتمع الريفى ، بحوث الأسرة ،
البحوث السيكولوجية ، دراسة الرأى العلم ... وغيرها كثير . كما
يهتم المركز اهتماما كبيرا بعلم اجتماع الجريمة . وتهتم الشعبة الجنائية
بالمركز بدراسة انحراف الأحداث ، والسلوك الاجرامى ، وتأهيل المجرمين ،
وتنفيذ العقوبات ، ومكافحة الجريمة (الدفاع الاجتماعى) ، وكشف الجريمة ،
مواهباء ، وتعالطى المخدرات (١٦) .

(١٦) من الواضح أن مرض المؤلف لنشلسل المركز القومى للبحوث
الاجتماعية والجنائية ينطوى على شئ من التقصير ، فموضوعات البحوث
أكثر تنوعا من هذا ، وليست كافة البحوث من النوع الامبيريقى الذى يعنيه
المؤلف ضمن هذا التيار ، فبعضها يأخذ فى اعتباره الاطار الاجتماعى الأكبر ،
وليس قاصرا على الرؤية الامبيريقية الضيقة . كما أن بعضها الآخر يحوى
اضافات منهجية جديرة بالتقوية . ومع ذلك فالجانب الأكبر من بحوث المركز ما
ينتمى الى هذا التيار .

(المترجم)

والى جلقب نشاط إجراء البحوث العلمية يقوم المركز القومي برسالة المشاركة فى العمل العلمى ، وعمليات التدريب والتوعية . ويتم هذا من خلال المحاضرات ، والمؤتمرات ، ونشر تقارير البحوث ، وتنظيم برامج ودورات تدريبية ، مثل دورات ضباط الشرطة ووكلاء النيابة المشتغلين بمكافحة الجريمة وتنفيذ العقوبات .

ويمارس المركز تأثيرا واسعا النطاق من خلال مشاركة ممثلى بعض الوزارات والمصالح فى مجلس إدارته ، ومشاركة الجامعات والشرطة والسجون فى برامج ومشروعاته .

ولا يقتصر نشاط المركز البحثى على مصر وحدها ، ولكنه يمتد الى دول عربية أخرى . كما يهتم المركز بالتعاون مع بعض الجامعات الأجنبية والمنظمات الدولية مثل منظمة اليونسيف .

ولن يتسع المقام لتقديم صورة كاملة عن نشاط هذا المركز ، ونحيل القارئ المهتم الى التقارير غير الدورية التى ينشرها المركز عن نشاطه (انظر : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٢) .

كما لن يتسع المقام لعرض رؤية نقدية لنشاط المركز ، فهذا العمل يحتاج الى دراسة مستقلة .

ولا ننسى فى سياق حديثنا عن البحوث الامبيريقية فى العالم العربى ان نشير الى مركز الدراسات الفلسطينية ، الذى أنشئ فى بيروت فى منتصف الستينات . ويهتم هذا المركز بدراسة تغير البناء الاجتماعى للمجتمع العربى الفلسطينى ، وقد نشر عددا من الدراسات عن أحوال الفلسطينيين فى البلاد العربية المختلفة . ومن هذه الدراسات دراسة بسام سرحان الشهيرة (التى نشرت باللغة الألمانية أيضا) وعنوانها : أطفال التحرير (انظر : سرحان ، ١٩٧٠) والتى أثبت فيها تفكك الأواصر الاجتماعية للإطفال الفلسطينيين فى مخيمات اللاجئين وكذلك فى قلب المجتمعات العربية التى

يعيشون فيها . كما تهتم الدراسة بتأهيل هؤلاء الأطفال وتعليمهم ووميهم
بوطنهم فلسطين .

ونشر فيما يلي على عجل الى بعض الدراسات التى تناولت الظروف
المهنية للفلسطينيين ، مثل دراسة بلال حسن (١٩٧٤) عن أحوال
الفلسطينيين فى الكويت ، والتى ركز فيها على دراسة تطور البناء المهني
للمهاجرين الفلسطينيين المقيمين بالكويت . وقام هانى مندس Mandus
بإجراء دراسة (عام ١٩٧٤) . عن ظروف العمل فى مخيم تل الزعتر ،
تحتوى بيانات رقمية مفيدة عن المستويات المهنية للعمال الفلسطينيين . وقام
جميل هلال بإجراء دراسة (عام ١٩٧٥) مماثلة عن أحوال العمال الفلسطينيين
فى الأردن . كما نشر مركز الأبحاث الفلسطينية دراسات أخرى عن أحوال
المرأة ، وعن تعليم الفلسطينيين ، وكذلك عن التطور التاريخي والسياسي
للوطن العربي الفلسطيني .

ويجمع بين كل تلك الأبحاث أنها تدرس جوانب جزئية من الواقع
الاجتماعي للفلسطينيين بدرجة كبيرة من الدقة العلمية . والأمر الذى
ينقصنا هو التحليلات الشاملة للموضوع ، التى تأخذ فى اعتبارها الآثار
المتبادلة بين التنظيم السياسي والبناء الطبقي .

ويختلف عن الدراسات التى عرضنا لها حتى الآن فى النطاق السوسولوجي
الدراسات التى صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية الذى أنشئ فى
بيروت منذ خمس سنوات (تاريخ المقال ١٩٨٢) . ووجه الاختلاف أن
دراسات هذا المركز لا تقتصر على دراسة موضوعات جزئية من العالم العربي،
ولكنها تطمح الى إجراء تحليل للمجتمع العربي ومشكلاته وأبنيته ، وإلى أن
نتعرف على الشروط اللازمة لتحرير العالم العربي ودراسة امكانيات تحقق
الوحدة العربية . وينتجى الى هذا المركز عدد من العلماء العرب المعروفين
والسياسيين السابقين ، وينهض بإجراء تحليلات تاريخية اجتماعية كما
يخوم بدراسات امبيريقية .

ومن النماذج المعبرة تعبيراً جيداً عن تصور هذا المركز للدراسة التي صخرت في بيروت عام ١٩٨٠ بعنوان : **القومية العربية في النظرية والتطبيق** . وتبدأ هذه الدراسة بتحليل تاريخي للفكر القومي العربي . ثم تلى ذلك دراسة امبيريقية تتناول « اتجاه الراى العام العربى تجاه قضية الوحدة العربية » . وتقوم هذه الدراسة على اجراء مقابلات منظمة مع ستة آلاف شخص في عشر دول عربية . وينتمى الباحثون الى كافة افئآت السكائية في تلك المجتمعات .

وتمثل نتائج هذه الدراسة دعماً قوياً لدعاة الوحدة العربية ، حيث اوضحت أن الغالبية العظمى من المواطنين العرب (٧٨٪) أنظر : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ ، صفحة ١٢١) يؤيدون الوحدة ، سواء في شكل اتحاد بين البلاد العربية أو في صورة وحدة اندماجية في دولة واحدة . وقد اعتبر الباحثون أن التعاون الذى كان قائماً حتى الآن في اطار الجامعة العربية غير كاف بالغرض (انظر ، المركز ، ١٩٨٠ ، صفحة ١٩١) .

ومن نتائج الدراسة الأخرى المفاجئة أن النظم السياسية والايديولوجية المختلفة والصراعات القائمة بين الحكومات العربية لم تؤثر على نتائج البحث في البلاد العربية المختلفة (١٩٨٠ ، صفحة ١٩٤) .

ولا تمرر الوحدة عن أى مشاعر رومانسية ، ولكنها تعد — في نظر الباحثين — كوسيلة لتحقيق التطور: الفعال للبلاد العربية ، ولاتجاوز تقدم على الصعيد المعنوى والاستراتيجى . وكشف البحث عن أهمية الاسلام بالنسبة لحركة الوحدة العربية ، حيث اعتبره ٦٠٪ من الباحثين عاملاً هاماً من عوامل الوحدة ، بينما طالب ٣٠٪ منهم بتأسيس دولة ائوحددة على أساس من الاسلام (١٩٨٠ ، صفحة ١٩١) . كما طالبت الأغلبية بأن يتم تحقيق الوحدة عن طريق العمليات الديمقراطية ، وليس عن طريق العنف (صفحة ١٩٣) .

وأول معوقات الوحدة العربية التي كشفت عنها الدراسة تأثير القوى

الأجنبية ، على حين اعتبر ٨٧٪ من الباحثين أن الصنفة الحاكمة تمثل العقبة الثانية أمام هذه الوحدة (صفحة ١٥١) .

وعلى ما يتعلق بقضايا الوحدة العربية أثبتت الدراسة وجود وعي قومي وسياسي متطور لدى جميع الباحثين ، حيث ثبت درايتهم بالمحاولات السابقة لتحقيق تلك الوحدة (صفحة ١٩١) .

وقد تلت تلك الدراسة الامبيريقية موضوعات أخرى تعالج : تطور القومية العربية ، ومحاولات الوحدة السابقة ، ودور الاسلام في المجتمع العربي ، واثار البترول على التغير الاجتماعي .

ويهتم المركز بمعالجة موضوعات من شأنها تنمية الوعي ، وهي تمثل أهمية كبرى للعالم العربي ، وهو بذلك يستجيب لرغبة الشعب العربي كله في الوحدة ، كما أثبتت الدراسة السابقة . وتعتبر عن رسالة مركزا دراسات الوحدة العربية في بيروت بنفس الوضوح مجلة **الفكر العربي** التي تصدر كل شهرين .

ويلاحظ أن حرص المركز على اجراء دراسات تحليلية نظرية ودراسات امبيريقية أيضا ، وكذلك اهتمامه بالأبعاد العربية العالمة للظواهر والمشكلات الاجتماعية يعد شيئا جديدا على العالم العربي ، وينتظر منه أن يحقق الكثير . وإن يتسنى لنا تقديم تقييم مفصل لمركز الدراسات في الوقت الراهن ، إذ لم ينقض على انشائه سوى وقت قصير نسبيا .

وهكذا نرى أن البحوث الامبيريقية تمثل مساحة عريضة من اهتمام علم الاجتماع العربي (١٢) . ويتضح من النماذج التي عرضنا لها أنه توجد ضمن

(١٣) هذا العرض الامبيريقى ينقصه الحديث عن عدد ضخم من رسائل الماجستير والدكتوراه في علم الاجتماع التي أجازتها الجامعات المصرية خلال الستينيات والسبعينيات وأوائل الثمانينات ، وكثير منها ينتمى الى هذا الاتجاه ويحوى اسهامات — رغم كل التحفظات عليها — لا يمكن تجاهلها ونحن بصدد

=

هذا الاتجاه بعض البدايات الطيبة التي يمكن تطويرها . فقد تناولت بعض الدراسات الامبيريقية جوانب جزئية من المجتمع العربي تناولاً علمياً دقيقاً . غير ان اصحاب هذا الاتجاه لم يستطيعوا ان يطوروا من خلال الاعمال التي قدموها نظرية خاصة متميزة . كما لم يوفقوا في التحرر من الاطار الاقليمي لمعالجتهم ، فهذا المنظور الاقليمي الضيق يحجب عنهم رؤية الأبعاد العربية الكلية للمشكلات التي يدرسونها .

ويستثنى من هذا الحكم أعمال مركز دراسات الوحدة العربية التي تدل على وعى بالمشكلات القائمة .

وقد سبق ان لمست المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم — الجامعة العربية ضرورة النظر الى المجتمع العربي ككل (١٤) . فقد نظمت تلك المنظمة في عام ١٩٧٣ في الجزائر حلقة للنهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي ، دعت اليها علماء اجتماع من كافة الاقطار العربية . وقد حاولت المنظمة ان تقدم هذه الحلقة نظرة علمية على وضع علم الاجتماع العربي في البلاد .

= عرض الملامح العامة للاجتماع العربي خاصة وان اصحاب هذه الرسائل ، الذين هم الآن شباب هيئة تدريس الاجتماع بالجامعات منتشرون في كل الجامعات العربية ، ويسهمون بشكل او بآخر في توجيه انبعاث الاجتماعيات في البلاد التي يعملون فيها . وعدد غير قليل من تلك الرسائل منشور فعلا في صورة كتب ومن السهل الرجوع اليه . واذا كان من المتعذر الحديث عن نماذج منها تفصيلا ، فكان ينبغي الاشارة الى هذه الفئة الكبيرة من البحوث ولو بسطرين . (المترجم)

(١٤) أخشى أن يكون الزميل الكريم مؤلف المقال قد أسرف على نفسه وعلى علماء الاجتماع في طرح هذا المطلب بكل هذا الإصرار واللاحاح . فقد أجازت الجامعات المصرية والعربية عددا ضئيلا من رسائل الماجستير والدكتوراه عن موضوعات (جزئية أيضا !) عن بعض المجتمعات العربية ، أنجز معظمها أبناء تلك البلاد الذين درسوا بالجامعات المصرية . ولكن ما زلنا نتوقع أن يقوم هؤلاء الأبناء بعد عودتهم الى بلادهم بتقديم دراسات (جزئية أيضا !) عن مجتمعاتهم ... ومن تراكم هذه المعلومات يمكن ان =

المختلفة ، حيث نشرت قائمة بأسماء المشتغلين بتدريس علم الاجتماع في تلك البلاد ، ونشرت قائمة بموضوعات البحوث والدراسات التعليمية في ميدان علم الاجتماع . وقد احتل الاتجاه الجبري في علم الاجتماع مكانا كبيرا في تلك الحلقة تتوازى مع نصيبه الفعلي من الدراسات . كما وجهت في تلك الحلقة الانتقادات الى الطابع الاقليمي لبحوث علم الاجتماع ، كما أخذ عليه تبعيته لسياسات الدولة الموجود فيها من ناحية ، وتبعيته لعلم الاجتماع الغربي من ناحية أخرى . وقد طالب المؤتمر بتأسيس اتحاد عربي لعلم الاجتماع ، يمكن ان يؤدي الى تدعيم الاستقلال عن الوصاية الحكومية ، ويساعد على تطوير نظرية سوسيولوجية مستقلة (١٥) .

(ج) الأنثروبولوجيا الاجتماعية :

يمثل أحمد أبو زيد - الأستاذ الجامعي المصري - تيارا خاصا داخل

= تقدم قائمة عام اجتماع عربي - انى اتساع ببساطة ، ودون تعقيد ، كيف لى ان اتحدث عن قطر عربي لم أزره ، ولم اقرأ عنه ، ليس تقصيرا منى ، ولكن لأنه لم تجر على هذا القطر أى دراسة علمية عصرية ، أو عدد ضئيل من الدراسات الجزئية التى لا تكفى لتكوين صورة عن مجتمع ذلك القطر العربى ككل ، أو عن جوانب أخرى من حياة ذلك المجتمع . أما اذا أراد الزميل الدكتور الاربى ان تتجه كل الدراسات منذ البداية الى اتخاذ المجتمع العربى من خنيجه الى محيطه ميدانا لها ، أى دراسات ضخمة ، فهل كل الدراسات تكون كذلك ، وهل هناك تمويل لهذه الدراسات ، وهل تسمح كل الحكومات ، وعشرات الأسئلة يضمن بها القلم .

ولكن قبل هذا لا معنى للكلام عن ربط مشكلة معينة بالاطار العربى العام ، أو رؤية المشكلة فى محيطها العربى العام ، أو دراسة المجتمع العربى ككيان كلى . أولا : لأن هذا ليس هو كل أنواع واصناف الدراسة المبكئة ، فهناك أنواع أخرى مشروعة ولازمة ، وثانيا لأن عددا من الشروط الهامة لاجراء تلك الدراسات غير متحقق بعد . (!ترجم)

(١٥) حدث بعد ذلك بالفعل أن عقد مؤتمر عن « أوضاع العلوم الاجتماعية فى الشرق الأوسط » فى مدينة الاسكندرية فى الفترة من ١ - ١٠ يوليو ، ١٩٧٤ . وقد أثمر هذا المؤتمر عن انشاء « منظمة تطوير العلوم الاجتماعية »

حركة علم الاجتماع ، هو الانثروبولوجيا الاجتماعية . وقد قام أبو زيد بإجراء دراسات اتقولوجية ميدانية عن البداوة في العالم العربي : في مصر ، وليبيا ، وسوريا ، والأردن ، والمملكة العربية السعودية ، ونشر تقارير بنتائج تلك الدراسات (انظر : أحمد أبو زيد ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٣ ب ، ١٩٦٧) .

كذلك أثرت بحوثه الميدانية على مؤلفه الرئيسي **البناء الاجتماعي** (انظر : أحمد أبو زيد ، ١٩٦٧ ب) . وهو يتناول في البداية بشكل عام العلاقة بين الايكولوجيا والاقتصاد وأنساق القرابة والأبنية الاجتماعية ، معتمدا في ذلك على دراسات ونظريات كبار علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية الأوربية ، وخاصة أصحاب الاتجاه البنائي والاتجاه الوظيفي مثل رادكليف براون ، ومالينوفسكي ، وايلتز بريشارد وغيرهم . ثم ينتقل بعد ذلك الى توضيح تلك المعارف العامة من واقع دراساته ودراسات غيره عن الأبنية الاجتماعية للعرب البدو . وهكذا يتطرق الى معالجة مفصلة للعلاقات بين المناخ ، والظروف الجغرافية والاقتصاد وان كان لا يتبنى فيها حتميا لها . ثم ينتقل الى دراسة العوامل التي تؤدي الى ممارسة الضبط الاجتماعي في المجتمعات البسيطة وفي المجتمعات المعقدة .

ويعرض مؤلف أحمد أبو زيد هذا الأبنية الاقتصادية والاجتماعية

= في انشرق الأوسط » التي عقدت عدة دورات بعد ذلك في داخل وخارج بصر ، وتوقف نشاطها أو كاد منذ أكثر من ست سنوات .

كما أشير بهذه المناسبة الى حدث أخطر وأهم هو انعقاد « المؤتمر الثاني للاجتماعيين العرب » الذي تم في بغداد من ٣ - ٥ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٨١ . وقد أسفر هذا المؤتمر عن تأسيس « اتحاد الاجتماعيين العرب » وإقرار النظام الأساسي لهذا الاتحاد .

وقد نشرنا في العدد الثالث من هذا الكتاب السنوي ، عدد أكتوبر ١٩٨٢ البيان الختامي لهذا المؤتمر ، ونص النظام الأساسي لاتحاد الاجتماعيين العرب . على صفحات ٤١٥ - ٤٢٤ . (المترجم)

للمجتمعات التقليدية أخذاً في اعتباره جميع العوامل المؤثرة عليها ، ويتميز عرضه بالانتعاش والوضوح ، وذلك بسبب ما يعتده من مقارنات مع ما أجراه هو نفسه من بحوث . وعلاوة على تقارير بحوثه الميدانية ومؤلفه المذكور ترجم أحمد أبو زيد كتاب **الأنثروبولوجيا الاجتماعية** من تأليف اينفانز بريتشارد إلى اللغة العربية .. (١٩٧١) .

ويعد على الوردى ، المولود في العراق عام ١٩١٣ ، من أشهر علماء الاجتماع المعاصرين . وهو واحد من مؤسسي كلية علم الاجتماع (١) بجامعة بغداد . وينتمي الجانب الأكبر من بحوثه إلى البحوث التاريخية الاجتماعية والتاريخية الثقافية ، من هذا مثلا كتابه عن ابن خلدون والمعنون **منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته** ، الصادر عام ١٩٦٢ . أما مؤلفه الرئيسي فهو كتاب علم الاجتماع البدوي (انظر الوردى ، ، ١٩٧٢) ، نقد لخص فيه كثيرا من دراساته السابقة ، وهو ذو طابع أنثروبولوجي اجتماعي ، ولكننا نلمس فيه عناصر واتجاهات سيكولوجية واضحة . وهو يتناول فيه المجتمع العربي والثقافة العربية ، مع اهتمام خاص بالنسب الميزة للعراق . وهو يعتمد اعتمادا أساسيا على ابن خلدون ، وقد استعار منه نظرية الصراع الدائم بين نمط الحياة الحضرية ونمط الحياة البدوية . وهو يرى أن مرحلة ما قبل الرأسمالية في المجتمع العربي كانت تنطوي على نمط إنتاج متميزين ، كانا متزامنين في الوجود ، وبينهما تعارض . وأسس الوردى نظريته في انشطار شخصية الفرد العربي على أساس انساق القيم الثقافية المتباينة التي انبثقت عن نمط الحياة المتعارضين . « ويوجد الشعب العراقي فعلا بين نسقين متعارضين من المبادئ الاجتماعية : مبدأ الحياة البدوية ، انذى ورد عليه من الصحراء المحيطة به ، ومبدأ الحياة الحضرية (المستقرة) ، الذى ورثه عن ثقافته الحضرية » (انظر : الوردى ، ١٩٧٢ ، صفحة ٣٢) . فمحور الدراسات العلمية التي أجراها الوردى يدور حول المجتمع العربي في ماضيه وحاضره . وقد كان يستهدف تصوير التاريخ الثقافي العربي كعملية متصلة ومستمرة .. وكان يصور المشكلات

المعاصرة في سياقاتها التاريخية . وقد رفض استخدام مناهج علماء الاجتماع الأمريكيين اللبيريقيين في تحليل المجتمع العربي لعدم ملائمتها . و رأى أن منهج ماركس فيبر أكثر صلاحية لدراسة المجتمع العربي . ويقول الوردى : « فهذا المنهج يقوم على « الفهم » وعلى وضع « الأباطم المثالية » وهو يصلح صلاحية تامة لدراسة طبيعة مجتمعنا وظروفه الخاصة . أما المنهج الأمريكي فهو أقل منه صلاحية ويؤدى بنا الى الوقوع في المشكلات والاختطأ التى نحن فى غنى عنها » . (انظر : الوردى ، ١٩٧٢ ، صفحة ٢٦) . ويرجع الفضل الى على الوردى فى أنه بدأ النقاش حول المنهج فى علم الاجتماع العربى ، واعطاه دفعة قوية . ويقوم نقده للابيريكية على أساس أنه يرى أن علم الاجتماع عبارة عن علم تاريخى ثقافى وعلم تحليلى ، وعلى تصوره : لخاص للسمات المميزة للمجتمع العربى . ورغم ذلك لم يستطع الوردى أن يطور نظرية يستطيع بواسطتها علم الاجتماع العربى دراسة المجتمع العربى المعاصر . كما أن الأساس الذى انطلق منه فى تحليل المجتمع العربى كان سيكولوجيا وغير سياسى .

(د) علم الاجتماع السياسى :

هناك الى جانب الاتجاهات التى عرضنا لها لعلم الاجتماع العربى اتجاه آخر هو علم الاجتماع السياسى . وينتمى ممثلوه الى اتجاهات ومذاهب متنوعة ، بحيث يتعذر تصنيفهم فى مدرسة واحدة . ونذكر منهم على سبيل المثال : فرانز فلتون ، وساطع الحصرى ، وعبد الله العروى .

عاش فلتون من ١٩٢٤ حتى ١٩٦٢ وشارك كطبيب فى حرب التحرير الجزائرية ، وكب من خبراته بالمجتمع العربى ، وعن ثمر السلطة الاستعمارية على ذلك المجتمع فى كتابه الشهير *مطبوع الأرض* (صدرت له ترجمة ألمانية ، هلمبورج ، ١٩٦٩) .

أما ساطع الحصرى (عاش من ١٨٧٩ حتى ١٩٦٨) فنذكره هنا كممثل لكافة علماء الاجتماع السياسى الذين اتبروا للدفاع عن القومية العربية

والوحدة العربية . ومع انه كان في الحقيقة سياسيا ومفكرا ايديولوجيا ، الا ان مؤلفاته تقدم لنا تحليلات سياسية اجتماعية وتاريخية للمجتمع العربي . ويصدق ذلك بصفة خاصة على كتابه : **البلاد العربية والقوة العثمانية** (انظر : الحصري ، ١٩٥٧) . وقد امتد نشاطه الاساسي طوال الفترة من ١٩٢٠ حتى ١٩٦٠ ، ولكن تأثيره على حركة الوحدة العربية مازال فعالا وتويا حتى اليوم ، بحيث انه يطمح ان نذكره في حديثنا عن علم الاجتماع العربي المعاصر . ويرى الحصري كمؤمن بفكرة العروبة ان حل مشكلات العالم العربي وتطويره تطويرا ناجحا سلبيا لا يمكن ان يتم في اطار تكامله ووحده . كما يرى ضرورة تعديل البناء الاجتماعي للمجتمع العربي ، لكي تؤدي الى القضاء على الابنية القبلية الرجعية السائدة في البلاد العربية ، وهذا لن يتم الا داخل مجتمع عربي موحد .

ويتساءل عبد الله العروى في كتابه **الايدولوجية العربية المعاصرة** (المصادر عام ١٩٧٠) عن الهوية العربية ، وعن اسباب تخلف المجتمع العربي وما ادى اليه هذا التخلف من ضياع الهوية العربية .

وهو يميز داخل الايدولوجية العربية بين ثلاثة اشكال رئيسية ، من شأنها ان تساعدنا على فهم المجتمع العربي بشكل افضل . الشكل الأول يمثل في الدين ، والثاني في التنظيم السياسي ، والثالث في المجال التكنولوجي العلمي (انظر : العروى ، ١٩٧٠ ، صفحة ٤٥) . وتمثل هذه الاشكال الثلاثة للايدولوجية ثلاثة أسس مختلفة لتفسير أزمة الهوية العربية التي يعاني منها المجتمع العربي وسبل التقلب عليها وعلاجها . فعلى حين يرجع الشكل الأول فقدان الهوية الى الرجوع عن التعاليم الاسلامية الحقبة ، يبحث الاتجاه الثاني عن تفسير هذه الأزمة داخل المجال السياسي القائم ، ومن ذلك ارجاعها الى نظام الحكم العشائلي المستبد . ويرى أصحاب هذا الاتجاه ان المجتمع العربي لن يستطيع ان يستعيد هويته الا اذا نجح أولا في القضاء على الحكم المطلق المستبد واقام مكانها نظاما ديموقراطيا . أما الاتجاه الثالث فيرجع أسباب التخلف العربي الى التخلف التكنولوجي والتخلف

العلمي . فالحشيء الذي يميز الشرق عن الغرب ليست هي السمات الدينية
أو السلالية (الاثنية) ، وإنما الذي يميزها هو الصناعة وحسب . وقد
استطاع الغرب أن يحقق تقدمه عن طريق العمل وتطبيق العلوم (أنظر :
العروى ، ١٩٧٠ ، صفحة ٥٤) . ويرى العروى أن هذه الاتجاهات الثلاثة
تعبّر عن : « ثلاثة أشكال من الوعي لمعربى منذ نهاية القرن الماضي ، انذى
يحاول أن يفهم نفسه ويفهم الغرب » (العروى ، ١٩٧٠ ، صفحة ٥٦) .

ان العروى يحاول بذلك تصنيف أسباب التخلف العربي الى
موضوعات . وهو يرى أن كل شكل من أشكال الوعي الثلاثة التي حددها
بيثل ايدولوجية لمواجهة هذا التخلف والتضاء عليه . فالدين والسياسة
والتكنولوجيا كايدولوجيات للتقدم يعبر كل منها عن اتجاه يفسر التخلف العربي
تفسيرا واحدا (أى بعامل واحد) . ولا شك أن العروى بهذه النظريات
المجردة ، التي تبحث عن أسباب التخلف وعن وسائل التغلب عليه في البناء
الاجتماعى الايدولوجى الفوقى ، لاشك انه بذلك يتجاهل أسباب هذا التخلف على
المستوى الاجتماعى وعلى المستوى الدولى . يضاف الى ذلك أن عوامل
التخلف اننى أشار إليها ليست منعزلة أو مستقلة عن بعضها ولا تؤثر
بعيدا عن ملاساتها الاجتماعية .

ولا شك أن العروى على حق عندما تبين أن الايدولوجية العربية
لها علاقة بالايديولوجية الأوروبية ، ولكن تلك العلاقات كانت دائما علاقة
تضاد وتنافس . فتحدى الثقافة الأوروبية للثقافة العربية أدى الى حوار وإلى
مواجهة فكرية مع الحضارة الأوروبية . ولم يؤد هذا الحوار الى انبثاق
استراتيجيات خاصة للتنمية ، بل الذى حدث فعلا هو تقليد أعمى (غير
متحصى) للثقافة والتكنولوجيا الأوروبية . وقد اتضح فيما بعد أن تطوير
المجتمع العربى يتطلب الاعتماد على الإمكانيات الذاتية والعمل على تطوير
هذه الإمكانيات . أن تفسيرات تخلف المجتمع العربى التى توصل اليها العروى
الى تحديدها استنادا الى تصنيفه الثلاثى هذا ، تقتصر كما رأينا على

نهادج تفسر واحدة ، يلتصقها صلحيها في البناء الفوقي ، وليس في الأساس
الملاى للجمع .

هـ - ملاحظات نقدية حول تطوير علم اجتماع عربى :

اتفق من عرضنا لاتجاهات علم الاجتماع العربى ان البحوث الامبيريقية
تحتل مساحة عريضة منه . كما تسيطر على هذا العلم محاولات عرض
النظريات السوسيولوجية الأوربية والامريكية . وتكاد لا توجد محاولة حتى
الآن لتطوير نظريات خاصة . والملاحظ ان تلك المشكلة لم تترك حتى الآن
الا بشكل جزئى فقط ، نالى جلق المطالبة بتطوير ادوات بحث خاصة ،
وتطوير نظريات مستقلة ، ومفاهيم ومناهج خاصة بعلم اجتماع عربى
مستقل ؟ يوجد رأى معارض يرى ان هذه الأمور تريد ليس له داع . وقد
أبدى عالم الاجتماع المصرى على عيسى في حلقة تطوير علم الاجتماع في
الوطن العربى اننى عقدت في الجزائر علم ١٩٧٣ رأيا يقول فيه لا ينبغي
اضاعة الوقت في الاشتغال بالقضايا المنهجية ولنظرية . ويقول على عيسى
في هذا الصدد : « ان كل ما كتب عن تاريخ علم الاجتماع وتاريخ النظريات
السوسيولوجية والفكر الاجتماعى يعد مراجع عامة للمكبة . ولا يجب ان
ان تتخذ مواضيع للدرس ، او التخصص او الامتحانات . نحن نحتاج الى
دراسات في علم الاجتماع تهتم بدراسة تاريخ الحاضر أو بالأصح بدراسة
الواقع الذى نعيش فيه والسدى ندرسه ، وفلك لكى نتمكن من فهمه
ونستطيع ان نأخذ منه ما يعود على مجتمعنا بالفائدة » . (انظر : على
عيسى ، ١٩٧٣ ، صفحة ٤٠٦) .

ان علم اجتماع كهذا ينفى النظريات الى المكتبات ، ولا يتخذها موضوعا
للدروس ولا للبحث لهو علم عاجز عن تفسير المشكلات الاجتماعية . فهو
يقصر نفسه على اجراء المشروعات البحثية الامبيريقية ، التى تمثل جزئيات
غربية للجمع . ولكن هذه البحوث ستكون عاجزة ، بسبب افتقارها الى
الأسس النظرية اللازمة ، عن تحليل تلك الجزئيات الفرعية في اطارها الاجتماعى
الكبير . فرغم أهمية دراسة المشكلات الاجتماعية المعاصرة ، لا يمكن فهمها

ولا تفسرها دون معرفة عميقة بالتاريخ .. فبدون الاحاطة بالتاريخ ، وقيم ومعايير المجتمع الذى ندرسه يستحيل علينا فهم مشكلات التنفر الاجتماعى . وفى مجتمعنا العربى بالذات يعد الاستئصال بالتراث الثقافى الخامس امرا ضروريا لمواجهة أزمة الهوية التى نعانى منها ولتدعيم عوامل الوحدة والتكامل فى العالم العربى .

ومن الواضح ان هذا الاتجاه فى علم الاجتماع العربى ، الذى لا يؤمن بضرورة التكامل بين النظرية والبحث الابيريقى ، ينحدر بنفسه الى مستوى التكنولوجيا الاجتماعية ، اذ يعتبر اجراء الدراسات الابيريقية هو الرسالة الاصلية لعلم الاجتماع .

كما قرر محمد طلعت عيسى (١٩٢٣ - ١٩٨٣) امام حلقة تطوير علم الاجتماع فى الوطن العربى ايضا ان علم الاجتماع العربى يعمل بمناهيم مستعارة (انظر محمد طلعت عيسى ، ١٩٧٣ ، صفحة ٢٦٤) . وقد نادى بتطوير نظريات تتناسب مع الثقافة العربية . والصحيح فى ذلك اننا لن نستطيع تطوير نظريات خاصة بنا ما لم نتعرف اولا على تراثنا الثقافى ، وعلى الفلسفة الاجتماعية وعلى دين ، وقيم ومعايير المجتمع العربى .

وهنا يتضح لنا بكل جلاء ان علم الاجتماع لا يصح ان يقتصر فى التدريس خادمة على ترديد تراث علم الاجتماع الأوربى الكلاسيكى ، وانما يتعين عليه ان يعلم ايضا الفكر الاجتماعى العربى . فالوعى بالهوية الثقافية الخاصة والوقوف على التراث الاجتماعى العربى وكذلك على تراث علم الاجتماع الأوربى ككامل بان يمكننا من تطوير نظريات سوسيولوجية خاصة متميزة ، تساعدنا على فهم المجتمع العربى ومواجهة مشكلاته المعاصرة .

ولن يتسنى تطوير تلك النظريات الا من خلال التعاون والحوار بين علماء الاجتماع العرب الذى يجب ان يتم بعيدا عن الضغوط السياسية والايديولوجية . حقيقة ان التوصل الى اجراء بحوث سوسيولوجية متحررة من القهر لن يتحقق من تلقاء نفسه ، وانما يتعين على علماء الاجتماع ان

يناضلوا من أجل ذلك ضد كافة المعوقات التي تقف أمامهم في بلد كل منهم .
ولا شك أن إيجاد تنظيم عربي تولى لعملاء الاجتماع يمكن أن يمثل مساعدة
لكيدة على تشييد علم اجتماع عربي أصيل (في ارتباطه بواقعه) ومستقل
(عن التراث الأجنبي) .

وبغض النظر عن الحوار والجدل حول النظرية يتعين على علم
الاجتماع أن يكرس نفسه على الفور لأداء رسالته الحقيقية ، وهي دراسة
المجتمع العربي . وهي رسالة شاملة عريضة ، تبدأ بدراسة الظواهر
الاجتماعية في الماضي والحاضر ، ودراسة عوامل التغير الاجتماعي ، وآثار
التغيرات الاقتصادية على الحياة الاجتماعية ، وحتى المشاركة في حل المشكلات
الاجتماعية الملحة . ومن شأن هذا الاشتغال المكثف بدراسة المجتمع العربي
والكشف عن خصوصياته المميزة أن يؤدي إلى التأثير نائراً إيجابياً على
عملية تطوير النظرية المنشودة .

فعلى أساس المعرفة الحقيقية وعلى أساس مراعاة القيم والمعايير
الاجتماعية للمجتمع العربي يمكن دراسة مشكلات التغير وفهمها . وعلى علم
الاجتماع أن يهتم بدراسة آثار التغيرات السياسية والمشكلات المرتبطة بها
التي نجمت عن حروب التحرير وعن التحرر الوطن في البلاد العربية . وفي
هذا السياق يتعين الكشف عن آثار الاستعمار والسيطرة الثقافية على
المجتمع العربي ، ودراسة امكانيات مواجهة المشكلات الناجمة عنها . كذلك
حدث تغير في المجال الاقتصادي ، امتدت آثاره إلى كثير من مجالات الحياة
الاجتماعية الأخرى . فعلى علم الاجتماع أن يدرس آثار التصنيع ، خاصة
الآثار السلبية للبتروول على المجتمع العربي وما ينجم عنها من مشكلات ،
مثل الهجرة من الريف إلى المدينة ، وتفكك الأسرة ، والتغيرات التي طرأت
على دور المرأة العربية . وهنا يتعين الانتباه إلى بعض التغيرات الديموجرافية
مثل : حركت الهجرة بين الدول البترولية والدول غير البترولية ، وما ينجم
عنها من آثار سواء بالنسبة للبلد المرسل أو للبلد المضيف ، وكذلك معدلات
الزيادة السكانية المختلفة في البلاد المختلفة ، لمعرفة أسبابها ونتائجها .

وهكذا، تقفل رهناء علم الاجتماع في تكوين الوعي وتطوير المجتمع العربي عن طريق دراسة كل هذه المشكلات وغيرها ، وتحليل أسبابها ، ووضع مقترحات الحلول .

كما يجب على علم الاجتماع أن يشارك بواجبات ملحة محددة في عملية التخطيط الحكومي الجارية . فمن خلال معرفته بالعلاقات المتبادلة بين التكنولوجيا والحياة الاجتماعية يستطيع أن يساعد في العمل على تلافى بعض أخطاء التخطيط . ولا شك أن مشاركة علم الاجتماع في عمليات التخطيط وعمليات تنفيذ مشروعات التصنيع ستجعله قادرا على التنبيه — في الوقت المناسب — إلى الأخطار التي قد تنجم عنها . وبذلك يؤدي إلى المساهمة في تحسين نوعية الحياة الإنسانية وتجنب حدوث خسائر مالية كبيرة . وفي هذا المجال تلعب الدراسات القطرية دورا مفيدا ، فهي تستطيع أن تضع للعمليات التخطيطية وأن تتابعها بالتأييد والمعاونة ، كما تستطيع أن تضع بعض التنبؤات حول الأثر المتوقع للمشروعات المخططة .

ولكن علم الاجتماع لا يصح أن يتوقف عند هذا الحد ، وإنما يتعين عليه أن يولي اهتمامه لحل المشكلات العربية المشتركة . وقد أدت تبعية علم الاجتماع العربي حتى الآن للحكومات إلى الحيلولة بينه وبين الفكك من أسر حل المشكلات القطرية والاضطلاع برسالة عربية عامة . ولما كان حل المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لن يتم الا في اطار عربي عام فإنه أصبح من الواجب على علم الاجتماع أن يعي رسالته على هذا المستوى أيضا ، ويتخطى حدود الانتمية (أي الارتباط القطري) . وقد رأينا أن دراسة إمكانيات تحقيق وتنمية الوحدة بين الدول العربية سوف تجعل علم الاجتماع يتناغم مع رغبة الغالبية العظمى من الشعب العربي في تحقيق الوحدة القومية . لذلك يجب عليه أن يدرس العوامل التي تعوق قيام الوحدة وتؤدي إلى تكريس التفكك ، ويكشف عن العوامل التي تدعم التكامل وتخدم الوحدة . ويستطيع هذا العلم بفضل دراساته أن يدعم الوعي بوحدة الثقافة العربية . ومن واقع معرفته بالمجتمع العربي ، ومن خلال دراسته

للمشكلات العربية المشتركة ، يمكنه ان يتوصل الى معرفة العوامل التي
تنمى التعاون بين البلاد العربية .



ملحق :

الأعضاء الذين شاركوا في حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن
العربي التي نظمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الجزائر علم
١٩٧٣ ، واسهاماتهم في الحلقة ، والمنشورة في المجلد الذي صدر بأعمالها
ويحمل اسمها (ونقتصر فيما يلي على الأسماء التي لم ترد في قائمة المراجع
الواردة بعد ذلك) : —

— كمال دسوقي ، التربية الأخلاقية وأثرها في التنشئة والتطور
الاجتماعي ، صص ١٤٧ — ١٦٩ .

— محمد الصعدي ، دور الجامعة في تنمية المجتمع ، صص ٣٢٥ —
٣٣٩ .

— محمد السويدي ، دور علم الاجتماع في مواجهة مشكلات التنمية
في الوطن العربي ، صص ٢٤٣ — ٢٥٧ .

— محمد طمعت عيسى ، متطلبات البحث الاجتماعي للتنمية في الوطن
العربي ، صص ٢١١ — ٢٢٥ .

— احمد الخشاب ، العوامل البيئية المؤثرة في التغير الاجتماعي ،
صص ١١٣ — ١٤٧ .

— حسن شحاته سمعان ، اتجاهات التنمية في المجتمع العربي ،
صص ٢٢٥ — ٥٤٢ .



أولا : المراجع العربية (٥)

- أبو زيد ، أحمد ، ١٩٦٧ ، ١ ، دراسات انثروبولوجية في المجتمع
تلفيى ، الاسكندرية ، دار نشر الثقافة .
- أبو زيد أحمد ، ١٩٦٧ ب ، البناء الاجتماعى . مدخل في دراسة
المجتمع ، الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- الفارابى ، بدون تاريخ ، آراء اهل المدينة الفاضلة ، القاهرة ،
مؤسسة محمد على صبيح .
- الوردى ، على ، ١٩٦٢ ، منطق ابن خلدون في ضوء حضارته
وشخصيته ، القاهرة .
- انظار ، عبد الجليل ، مسيرة المجتمع ، بيروت ، المكتبة المصرية .
- اليافى ، عبد الكريم ، ١٩٥٢ ، تهديد في علم الاجتماع ، دمشق ،
نشر جامعة دمشق .
- اليافى ، عبد الكريم ، ١٩٥٩ ، في علم السكان ، دمشق ، نشر
جامعة دمشق .
- عزت ، عبد العزيز ، ١٩٥٢ ، مقارنة بين ابن خلدون ودوركايم ،
للقاهرة ، بدون ناشر .
- حسن ، بلال ، ١٩٧٤ ، الفلسطينيون في الكويت ، بيروت ، مركز
الأبحاث الفلسطينية .
- هلال ، جميل ، ١٩٧٥ ، الفلسفة الغربية ، التركيب الاجتماعى
والاقتصادى ، من ١٩٤٨ — ١٩٧٤ ، بيروت ، مركز الأبحاث الفلسطينية .
- (٥) يلاحظ القارئ القائمة غير مرتبة حسب الأبجدية العربية لأنها
تخضع لترتيب الحروف الامرنجية التى كتبت بها في الأصل . (المترجم)

- الحصرى ، ساطع ، ١٩٥٧ ، **البلاد العربية والدولة العثمانية** ، بيروت ، دار العلم للملايين .
- الحصرى ، ساطع ، ١٩٥٨ ، **العروبة أولا** ، بيروت ، دار العلم للملايين .
- الحصرى ، ساطع ، ١٩٥٩ ، **ما هي القومية** ، بيروت ، دار العلم للملايين .
- الحصرى ، ساطع ، ١٩٦١ ، **دفاعا عن العروبة** ، بيروت ، دار للملايين .
- الحصرى ، ساطع ، ١٩٥٩ ، **ما هي القومية** ، بيروت ، دار العلم للملايين .
- عيسى ، على احمد ، ١٩٧٣ ، **تصور جديد للاتجاهات النظرية والعلمية لعلم الاجتماع في الوطن العربي** ، ص ٤٠٥ — ٤١٩ ، منشور في : **حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي** ، الجزائر ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .
- عيسى ، محمد طلعت ، ١٩٧٣ ، **معوقات البحث العلمى الاجتماعى وطرق التغلب عليها** ، ص ١٨٩ — ٢١١ منشور في : **حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي** . مرجع سابق .
- ابن خلدون ، عبد الرحمن ، **بدون تاريخ ، المقدمة** ، بيروت ، دار القلم .
- العزوى ، عبد الله ، ١٩٧٠ ، **الأيديولوجية العربية المعاصرة** ، بيروت ، دار الحقيقة .
- الخشاب ، مصطفى ، ١٩٧٥ ، **علم الاجتماع ومدارسه** ، القاهرة ، دار المعارف .
- خورى ، ر . ، ١٩٤٣ ، **الفكر العربي الحديث . اثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسى** ، بيروت ، دار المكشوف .
- مندى ، ه . ، ١٩٧٤ ، **العمل والعمال في المخيم الفلسطينى** ، بيروت ، مركز الأبحاث الفلسطينية .
- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٧ ، **بحث حول الهجرة والجريمة** ، القاهرة .

— المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٢ ، المركز
القومي للبحوث الاجتماعية في ١٢ عام ، القاهرة .

— الساعاتي ، حسن ، ١٩٥١ ، في علم الاجتماع الجنائي ، القاهرة ،
مكتبة الانجلو المصرية .

— الساعاتي ، حسن ، ١٩٦٢ ، التصنيع والعمران ، الطبعة الثانية
، الطبعة الأولى صدرت عام ١٩٥٨ ، القاهرة ، دار المعارف .

— الساعاتي ، حسن ، ١٩٦٨ ، علم الاجتماع القانوني ، الطبعة
الثانية (الأولى صدرت عام ١٩٥٨) ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية .

— سعيان ، حسن ، ١٩٥١ ، مشكلات المجتمع المصري ، القاهرة
— سعيان ، حسن ، ١٩٥٣ ، أسس علم الاجتماع ، القاهرة ، دار
النهضة العربية .

— سعيان ، حسن ، ١٩٥٧ ، تاريخ الفكر الاجتماعي ، القاهرة ، دار
النهضة العربية .

— سعيان ، حسن ، ١٩٥٨/١٩٥٧ ، الدين والمجتمع ، القاهرة ،
مطبعة دار التأليف .

— شريت ، ب ، ١٩٧٣ ، مشكلة اللغة والمجتمع ، ص ٣٤٥ —
٣٥٩ ، منشور في : حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي ، مرجع
سابق .

— وافي ، على عبد الواحد ، ١٩٦٨ ، المسؤولية والجزاء ، القاهرة ،
دار احياء الكتب العربية .

— وافي ، على عبد الواحد ، ١٩٥١ ، اللغة والمجتمع ، القاهرة ، دار
الكتب العربية .

— وافي ، على عبد الواحد ، ١٩٥٢ ، الاقتصاد السياسي ، القاهرة ،
دار احياء الكتب العربية .

— وافي ، على عبد الواحد ، الحرية المنفية في الاسلام ، محاضرة ،
القاهرة .

— مركز دراسات الوحدة العربية (ناشر) ، ١٩٨٠ ، القومية العربية
في الفكر والممارسة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

نقيا : المراجع الأجنبية

- Abou - Zeid, A.M., 1959, The Sedentarisation of the Nomads in the Western Desrt of Egypt. International Social Science Journal, XI / 4.
- Abou - Zeid, A.M., 1963 a, The Nomadic and Semi-Nomadic Tribal Population of the Egyptian Western Desert and the Syrian Desert. Bulletin of the Faculty of Arts, Alexandria University, XIII : 71-133.
- Abou -- Zeid, A.M., 1963 b, Migrant Labour and Social Structure in Kharga Oasis, pp. 41-53 in : Pitt Rivers, J., (ed.), Mediterranean Country men, Le Hague, Mouton.
- Al-Wardi, A., 1972, Soziologie des Nomadentums, Darmstadt, Luchterhand.
- Fanon, F., 1969, Die Verdammten dieser Erde, Hamburg, rororo.
- Fauconnet, p., 1920, La Responsabilité, Paris.
- Sirhan, B., 1970, Palestinian Children : The Generation of Liberation, Beirur, Palestinian Liberation Organis. Research Center.
- Wafi, A., 1931, Contribution à une theorie sociologique de l'esclavage, Paris.

تعليق المترجم

قد يتساءل القارئ عن مبرر كتابة هذا التعليق بعد تلك الحواشي الطويلة التي ذيلت بها الترجمة . والحق أنه بدا واضحا للقارئ أن أغلب الحواشي قد أنصب على تعديل بعض المعلومات الجزئية ، أو على استكمال بعض الإشارات هنا وهناك ، أو على بعض الموضوعات الفرعية المتكلمة في طبيعتها لجهد المؤلف .

ولكن هذا التعليق يحاول أن يقدم رؤية عامة شاملة من جانب المترجم لدراسة الزميل الدكتور الأري . وأورد ملاحظاتي في البنود التالية :

أولا : الملاحظ أن الأعمال الأساسية التي عرض لها المؤلف أعمال قديمة ، فالأستاذة الذين ألفوها لم يعودوا يعملون في سلك التدريس ، وانتهت أو تقلصت فعاليتهم في توجيه مسيرة العلم . ثم أن الأعمال نفسها أغلبها قديم في العمر ، ومحدود التداول ، أو غير متداول على الإطلاق ، فنكتب الأستاذ الدكتور وافي الذي وقف عنده منشور عام ١٩٤٨ (وهو فعلا مؤلف قبل عام ١٩٣١) ، وكتاب للأستاذ الدكتور الساعاتي منشور عام ١٩٥١ (ولكنه مؤلف قبل عام ١٩٤٦) . والفروض أن الدراسة تحكى أن علم الاجتماع قد بدأ ينشط أواخر الأربعينات .

فاذا كان عمر علم الاجتماع العربي في نظره أقل من أربعين عاما ، فكيف اعتمد في تشخيص وضعه المعاصر على هذه الأعمال وهذه التصورات القديمة ، أو المتروية ؟

قد يقال إن ذلك للتأهيل التاريخي ، ولضرورة عرض الجذور والعوامل التي أثرت في مرحلة البداية وصاغت هذا الحاضر الذي نشهده ... وغير ذلك من تعليقات . ولكن هذه الأعمال ليست بالقطع هي علم الاجتماع العربي المعاصر ، وهي على أحسن الفروض — وإذا قبلنا التبرير — مرحلة

البدايات والريادة لعلم الاجتماع العربى المعاصر .. اما المرحلة المعاصرة فلا تبدأ الا فى أواخر الستينات .

فاذا كانت المرحلة المعاصرة تبدأ فى ذلك التاريخ وتمتد طوال السبعينات وحتى الآن ، فان المؤلف يكون قد أوقع غيبنا كبيرا على علم الاجتماع ، لأنه لم يصور من انتاج مرحلة المعاصرة شيئا على الإطلاق . اللهم الا تلك الاشارات الى نشاط المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ومركز بحوث الوحدة العربية ، ومركز الدراسات الفلسطينية .

ثانيا : اذا كان المؤلف يرى أن الاتجاه الغالب على علم الاجتماع العربى ، خاصة باتجاهه المبريقى ، هو اتجاه التكنولوجيا الاجتماعية (او الهندسة الاجتماعية) فقد كان حريا به أن يستعرض — للتدليل على ذلك — اسهامات هذا الاتجاه فى ميادين مثل : دراسة الرأى العام ، ودراسة الصناعة والتصنيع ، والتنظيمات الصناعية ، ودراسة الفقر ... الخ .

فالملاحظ أن اتجاه الهندسة الاجتماعية هو الغالب منذ الستينات وحتى الآن على نشاط علم الاجتماع السوفيتى وعلم الاجتماع فى بعض دول اوربا الشرقية (وان كانت بولنده لها اسهامات أكثر تنوعا وعمقا) . وأهم الميادين التى نشط فيها هذا العلم هناك هو علم الاجتماع الصناعى .

وتحكى دراسة تحليلية لدور علم الاجتماع فى الدول الاشتراكية :
» وبعد دراسات الرأى العام تحتل دراسات علم الاجتماع الصناعى وعلم اجتماع العمل المرتبة الأولى فى اهتمام علماء الاجتماع فى دول اوربا الشرقية ، حيث يتوقع من مثل هذه الفروع أن تساعد فى زيادة الانتاج وتحديث العمال وتدريبهم ، وفى خدمة عمليات التصنيع ، وترشيد الانتاج ، والآلية (الأوتوميشن) . ويعبر عن هذا الموقف ما قرره عالم الاجتماع البولندى الشهير بان شباتسكى J. Szczepanski — الذى كان رئيس الاتحاد الدولى لعلم الاجتماع فى ذلك الوقت — أمام مؤتمر موسكو عام ١٩٦٧ :
من بين بضع مئات علماء الاجتماع فى بولنده ، يوجد ٢٠٠ حاصلون على

درجة علمية جامعية ، يعمل ١١٠ منهم في وظائف ثابتة بالمصانع المختلفة . أما الخمسة عشر طالب الذين يكملون هذا العلم دراستهم في علم الاجتماع الصناعي في جامعة لودز Łódź فسوف يتجهون جميعا الى وظائف ثابتة في المصانع أيضا .

وفي جمهورية ألمانيا الديمقراطية تحتل الدرجة الأولى من الأهمية دراسات الرأي العام وعلم الاجتماع الصناعي ، على نفس النموذج الشائع في الاتحاد السوفيتي وسائر دول أوروبا الشرقية . « وذلك من أجل رفع المستوى التكنولوجي الثقافي للعمال في أثناء عملية الثورة التكنولوجية الجارية » . فعلم الاجتماع في تلك البلاد يضطلع برسالة عملية واضحة ومحددة تحديدا تاما لا لبس فيه « (١٦) » .

ونخرج من هذا المثال — الذي أوردناه لعدة أسباب ليس هنا تفصيلا — لنعود الى موضوعنا لنؤكد أن استكمال الحديث عن اتجاه فهم علم الاجتماع كتكنولوجيا اجتماعية يتطلب حديثا مفصلا عن دور علم الاجتماع العربي فمثل هذه الميادين (١٧) .

ثالثا : هذا العرض لموقف علم الاجتماع العربي المعاصر يتجاهل مساهمات الاتجاه الأنثروبولوجي الثقافي التي يدور بعضها حول بحوث علم الفولكلور ، وتفهمه كتطبيق لمبادئ وأسس الأنثروبولوجيا الثقافية في دراسة

(١٦) انظر مزيدا من التفاصيل في المرجع التالي :

Imogen Seger, *Knaurs Buch der modernen Soziologie*, München, 1970.

(١٧) هذا المثال يطرح على بساط المناقشة القضية التي يلح عليها المؤلف وهي ضرورة اشتغال علم الاجتماع العربي بتطوير نظرية سوسيولوجية خاصة لأنه في حالة وجود نظرية عامة في التطور الاجتماعي يؤمن بها المجتمع يهبط دور علم الاجتماع الى مستوى الهندسة الاجتماعية . أردت فقط أن أعرض النموذج دون تطبيق على هذا الجانب ، لأن ذلك يتطلب مناقشة مستقلة ليس هذا مجالها .

٤٦ المجتمع العربي . وقد نشطت هذه المدرسة في مصر غداة الحرب العالمية الثانية ، وانتقلت في الستينات والسبعينات الى عدد كبير من الدول العربية الأخرى ، وقدمت مساهمات ضخمة سواء على مستوى النشاط الثقافي العلم ، أو توجيه السياسة الثقافية القومية في الأقطار المختلفة ، أو على مسعى البحث العلمى الميدانى (جميعا وتسجيلا ودراسة) ، أو على مستوى النشر والتأليف ، أو مستوى الرسائل العلمية لهجستير والدكتوراه (١٨) .

ولست أريد أن أثقل على المؤلف وأقرر أنه قصر أيضا تقصيرا واضحا في عرض الاتجاه الأنثروبولوجى الاجتماعى ، الذى قدم أحمد أبو زيد كممثل له . فنحن لا نغيد من عرض كتاب البناء الاجتماعى ، بقدر ما نغيد من عرض دراسات أحمد أبو زيد الميدانية الأخرى ، وكلها منشورة ، لنأخذ فكرة حقيقة عن مساهمات هذا الاتجاه في فهم المجتمع العربى . كما توجد طلائفة من رسائل وأعمال تلاميذ أحمد أبو زيد (مثل : محمد عبده محبوب ، السيد حامد ، علية حسن ، عبد الله غاتم ، فتحية محمد إبراهيم ، فاروق مصطفى اسماعيل) لم نتعرض لها الدراسة ولو بالإشارة ، وأغلبها منشور ومتاح .

رابعا : الملاحظ أن استشهادات المؤلف حول بعض الاتجاهات والأوضاع القائمة ليست في محلها أحيانا (بمعنى أن بعضها يعبر عن مواقف فردية أكثر مما يعبر عن تيارات عامة واتجاهات واضحة) . وبعض هذه الاستشهادات مأخوذ عن أشخاص ليس لديهم دور ملحوظ في التأثير على حركة علم الاجتماع في العالم العربى الآن . فإذا كان استشهاده بدراسة على عبد الواحد وافي معبرا عن اتجاه أساتذة علم الاجتماع القدامى بجامعة القاهرة في السمر على نهج مدرسة دوركايم ، فإن استشهاده برأى على عيسى الذى يرى فيه عدم اضاعة الوقت في الاشتغال بالقضايا المنهجية والنظرية (والذى أبداه أمام حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربى بالجزائر)

(١٨) انظر : محمد الجوهري ، علم الفولكلور . دراسة في الأنثروبولوجيا الثقافية ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ ، الفصل الرابع عن « حركة الفولكلور المصرى » .

لا يمثل تيارا حقيقيا ، ولا يحظى بأى اعتراف من جانب اسئفة هذا العلم
لا فى مصر ولا فى خارج مصر .

واذا كان المؤلف فى شك من ذلك ، او أنه لا يعلم وجود تيارات حقيقية
تسمى الى تأكيد الاشتغال بهذه القضايا النظرية والمنهجية بالذات ، فأتى
أحيله الى الكلمة الافتتاحية للعدد الأول من الكلب السنوى لعلم الاجتماع ،
الصادر فى شهر أكتوبر ١٩٨٠ بالقاهرة .

خامسا : تجاهلت الدراسة الإشارة الى الأعمال الحديثة لجبل
الشباب ، مما يعطى صورة غير دقيقة عن الوضع الراهن لعلم الاجتماع
العربى ، ويقود الى التنبؤ باتجاهات لن تكون صادقة تماما . ففى قسم الاجتماع
بجامعة عين شمس (وفى بعض المواقع الأخرى) تأثر بالماركسية فى رؤية قضايا
المجتمع المصرى ، وفى تناول بعض الموضوعات الاجتماعية العربية (من
خلال رسائل طلاب الدراسات العليا للماستر والدكتوراه) . وفى جامعة
القاهرة جهود لتطوير نظرية الخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى ، فى
مقابل الأساقى الكبرى كالماركسية وغيرها .

سادسا : وفى رأى أن جانبيا كبيرا من القصور الذى نعانى منه هذه
الدراسة يرجع الى اعتماد المؤلف اعتمادا كبيرا فى تصوير الموقف على
أعمال حلقة النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى التى عقدت بالجزائر
١٩٧٣ . وأنا أؤكد هنا أن ما دار فى تلك الحلقة لا يمثل — حتى آنذاك —
التيارات الحقيقية الجارية فى علم الاجتماع العربى . فأغلب المشاركين فى
هذه الحلقة — من مصر على الأقل — كانوا من الجيل القديم المستقر ، ولم
يعبروا لا فى أوراقهم ولا مناقشتهم عن التيارات الجديدة — القوية — التى
بدأت تصطرع فى بلادهم . وفى أقل من خمس سنوات اختفى أغلبهم من
على الساحة الرسمية للعلم ، ومن لم يخف منهم توقف عن البحث العلمى
وعن الكتابة ، وربما انغمس فى عمل إدارى أبعد عن الاشتغال بالعلم (١٩) .

(١٩) أنقل هنا تقييم الزميل الدكتور سمير نعيم لاسهامات د. محمد
طلعت عيسى المقدمة الى تلك الحلقة : « ... والدراسات التى أجراها د. محمد
طلعت عيسى لا تقدم لنا صورة صريحة وواضحة عن علم الاجتماع فى مصر ،

لامتقارها الى الدقة المنهجية في جمع البيانات من جهة ، وإلى عمق التحليل والأبعاد التفسيرية من جهة أخرى ، بالإضافة إلى اهتمامها بكثر جوانب علم الاجتماع في مصر سطحية . فدراسته عن اتجاهات البحث العلمي الاجتماعي في الوطن العربي قد اعتمدت على ارسال استقصاء الى جميع الهيئات والمؤسسات والجمعيات ومراكز البحوث في الوطن العربي لجمع بيانات عن البحوث التي أجرتها منذ عام ١٩٦٠ حتى آخر عام ١٩٧١ تتعلق بمقط بعنوان البحث والنتيجة التي استغرقتها وتكاليف البحث ونوعه . ونظرا لأن الاستقصاء أداة غير صالحة للبحث أصلا في مثل هذه الظاهرة لأسباب متعددة كان لابد أن يدرجها الباحث ، فإنه لم يتلق سوى ٦ ردود عليه من ٢٠٠ استمارة أرسلت الى كافة أنحاء الوطن العربي عن طريق وزارات الخارجية . وبدلا من اللجوء الى أسلوب آخر للبحث (المقابلات الشخصية مثلا) قام الباحث بتصنيف بيانات هذه الردود الست ليستخلص منها تصنيفات عن اتجاهات البحث العلمي الاجتماعي في الوطن العربي (أي عناوينه وتكاليفه ومدة الزمنية ونوعه) . وكانت أول هذه التحليلات أن الردود الست التي وردت منها ثلاثة لا تشتمل على أية بيانات على الإطلاق . وبالتالي اضطر الباحث الى تحليل ثلاثة ردود فقط وصلته من جامعة الاسكندرية والجامعة الأردنية والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية . وهي جميعا بيانات مشكوك فيها كما يقول المؤلف . ومع هذا أصر الباحث على الحديث عن الاتجاهات الرئيسية للبحث العلمي الاجتماعي في البلاد العربية . وصنف هذه الاتجاهات الى : بحوث نظرية وبحوث استطلاعية وبحوث تدريبية وبحوث الدرجات العلمية والبحوث التخطيطية (!!!) . وإذا تجاوزنا عن الخلط الشديد في أساس هذا التصنيف ، فإنه ليس تصنيفا لاتجاهات البحث العلمي الاجتماعي على الإطلاق .

أما بحث الدكتور طلعت عيسى عن الوضع الراهن للمتخصصين في علم الاجتماع في الوطن العربي فإنه اعتمد مرة أخرى على أسلوب الاستبيان في جمع البيانات . وأرسل الاستبيان الى ٣٥ متخصصا في علم الاجتماع في الوطن العربي ولم يرأع إطلاقا تمثيل هذه العينة لجمهور المتخصصين في هذا العلم ، وبالتالي لا يمكن التعميم من نتائجه على هذا الجمهور . كما أن طريقة تحليل البيانات ، بل وحتى نوعيتها لا تسمح لنا بالخروج باستنتاجات سليمة . واتصفت الدراساتتان اللتان أجريتا عن الكتب والمؤلفات الصادرة في ميادين علم الاجتماع وعن رسائل الدكتوراه والمجستير بنفس صفات =

سابعاً : نظراً لاعتماد المؤلف اعتماداً كبيراً على أعمال الحلقة وأعمال بعض علماء الاجتماع المصريين ، فقد فاته أن يعرض للمناقشات الحية الدائرة بين المشتغلين بهذا العلم في أجزاء أخرى من الوطن العربي ، على مرمى البصر منه ، في المغرب وتونس بحصة خاصة . (ونجد عرضاً ممتازاً لطرف منها عند جورج صباغ ، وهو فصل عن علم الاجتماع في كتب من الدراسات التي أجريت عن الشرق الأسط ، صادر قبل مقال المؤلف بست سنوات ، ومنشور نشرها عليا ميسورا ، لكل الناس) (٢٠) .

ثامناً : لم يقتصر الأمر على إهمال التطورات المعاصرة على ساحة علم الاجتماع في بلاد المغرب العربي ، ولكن هناك بلاد عربية أخرى تلتزم دراسات الاجتماع فيها انتراماً دقيقاً ومخلصاً بما يعبر عنه الأخ مؤلف المقال . وأفكر الآن ثلاث دراسات فقط عن المجتمع اليمني ، أعد الدراستين الأولى والثانية د. حبوب العودي عن التراث الشعبي والتنمية في اليمن ، وعن المثقفين في البلاد النامية . وأعد الدراسة الثالثة عبد الملك المقرمي عن : القاتل والتنمية في المجتمع اليمني (٢١) .

٢٢ الدراسات السابقتين . فلم تزد دراسته للكتب الصادرة في علم الاجتماع عن مجرد تصنيف هذه الكتب تبعا لنوع الكتاب (مترجم أو مؤلف) وسنة النشر والنشر وحجم الكتاب والميدان الذي يعالجه دون أي فحص لمضمون الكتب . ونفس الشيء بالنسبة لرسائل الماجستير والدكتوراه . انتهى حديث سمير نعيم .

أنظر ، سمير نعيم أحمد ، علم الاجتماع في مصر . التقرير الأول ، خطة الدراسة وإجراءاتها ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، على الآلة النسخة ، بدون تاريخ ، حوص ٤ - ٥ .

(٢٠) أنظر عرضاً لهذه الدراسة قدمته في هذا العدد ، منشور ضمن عرض الكتب والدراسات في القسم الثاني من هذا الكتاب .

(٢١) أنظر البيانات البيبلوجرافية لهذه المؤلفات في القائمة البيبلوجرافية المنشورة ضمن القسم الثالث في داخل هذا العدد .

نأسف : ولم يقتصر الأمر على المغرب واليمن ، ولكن علماء الاجتماع في الخليج العربي لهم نشاط ملحوظ ومسموع (تصدره مثلا مجلات علمية عديدة من هناك ، منها مجلة العلوم الاجتماعية ، ومجلة عالم الفكر الكويتيان ، والمجلات الجامعة الأكاديمية ... الخ) صادر عن مجتمعات الخليج خاصة ، أو مجتمعات الجزيرة العربية كلها . وبعضها ينتمى الى الاتجاه الإمبريقي في أساسه ، وبعضها ينتمى الى اتجاهات ماركسية أو نقدية واضحة ، وأغلبها ينحوا نحواً عربياً مستغنياً . لعل مناقشة بعض تلك الأعمال كان كتيلاً بتعديل الصورة (٢٢) .

وقد يتعل المؤلف بأنه قد أوضح في صدر مقاله أنه لا يستطيع أن يعرض لمعالم الصورة كاملة ، أو أنه لا يستطيع أن يعرض لكل هذه التفاصيل في مقال . ولكن هذا المعز مقبول اذا كنا نتحدث عن أمثلة ونماذج . فيمكن مثلاً أن أتحدث عن بعض ممثلى الاتجاه الإمبريقي في مصر ، ولا داعى للحديث عن ممثلى هذا الاتجاه في لبنان أو سوريا أو الأردن (وهذا هو بالذات السبب فى أننى لم أشر الى الدراسات اللبنانية المتقدمة ، والتي عرض لها جورج صباغ تفصيلاً في مقاله) . ولكن ان تكون هناك تيارات مختلفة اختلافنا جذرياً مع التيارات المعروضة ، واتجاهها ولا أشر إليها . فنك من شأنه ان يعطى القارئ انطباعاً مختلفاً عن وضع علم الاجتماع العربى المعاصر . وهذا لم يرده المؤلف قطعاً . ولذلك لزم لفت النظر اليه .

عاشراً : هناك فئة من اصحاب الاسهامات الهامة فى علم الاجتماع العربى الذين لا يشغلون وظائف أكاديمية أو بحثية فى أى جامعة أو هيئة عربية ، بل ولا يعيشون داخل حدود الوطن العربى ، ولكن كتاباتهم منصبة كلها على محاولة فهم المجتمع العربى . ويمكن القول بان لهم وضعاً مؤثراً فى حركة علم الاجتماع فى الوطن العربى ، من خلال كتاباتهم ، وارتباط البعض بمنابعها ، وتأثرهم ببعض منطلقاتها ونتائجها فى بحوثهم . كما ان بعضهم ما يزال يحتفظ بعلاقات حية مع بعض الزملاء داخل الوطن ، ويقوم بزيارات

(٢٢) أحيل القارئ الى مؤلفات الزملاء الدكتور والاساتذة : محمد فاتم الرميحي ، وجهينة سلطان سيف العيسى ، وهى النائب ، وعلاء البياتى ، ومحمد حداد ... وغيرهم .

دورية أو غير دورية وألقاء محاضرات هنا أو هناك ، أو عرض تقارير ، أو تقديم خدمات من أى نوع .

وأذكر من تلك الفئة بعض أسمائها اللاحقة مثل : عبد الباقى هرماس .
(المغربى) ، وجيت أبو لغد (المصرية) ، وإياد القزاز (العراقى) ،
وسعد الدين إبراهيم (المصرى) ، وعبد الله لطيف (الأردن) ، وإيليا حريق
(اللبناني) ، وسمير أمين (المصرى) ، وأتور عبد الملك (المصرى) ،
وغالى شكرى (المصرى) ، ونادية أبو زهرة (المصرية) ، وحسين نعيم
(المصرى) ومحمود حسين (م) (المصرى) . علاوة على كثيرين قد غفلت
أن أذكرهم .

والملاحظ أن بعض الدراسات التى تناولت وضع علم الاجتماع فى الوطن
العربى ، مثل دراسة جور صباغ (التى نقدم عرضا لها فى هذا العدد أيضا)
والتي تتخذ من علم الاجتماع فى الشرق الأوسط ميدان لها قد أخذت جانباً من
هذه المجموعة فى الاعتبار ، وعرضت آراءهم وفكرت بعض مؤلفاتهم وتناولت
بعضها بالتقييم والعرض . وكل المجموعة التى غطتها الدراسة المذكورة ممن
يعيشون فى أمريكا أساسا ويكتبون بالانجليزية . ولكن هناك طائفة أخرى
تتبنى مواقف نظرية مختلفة ، وأغلبهم يعيش فى باريس ويكتب بالفرنسية لم
تشر إليها الدراسة المذكورة (أخص بالذكر أتور عبد الملك وسمير أمين) .
المهم أن الحوار بين هؤلاء وبين علم الاجتماع العربى قائم ومتصل ،
وأثرهم فيه ملحوظ ، ولابد لأى عرض منصف لعلم الاجتماع العربى أن يتناولهم
بالفكر والمناقشة .



خاتمة عشر : لذلك كله أمل أن يستكمل المؤلف معالم الصورة الراهنة
لعلم الاجتماع العربى بمقال ثان يفرد للتجاهات الجديدة — وليست كلها
جديدة تماماً — التى برزت اليوم على مسرح علم الاجتماع فى الوطن العربى ،
مثل : تلك التى تنمو نمواً مادياً تاريخياً ، وتلك التى تضع الموضوع الجزئى
المدرّس فى نظره لتتبعه والبنتى الاجتماعى الأشمل ، والتى تختم

رسالة علم الاجتماع العربى فى المقارنة والتعميم بعد ذلك ، والاتجاهات
المطالبة بعلم اجتماع اسلامى ، والتي بدأت فعلا فى نشر بعض الأعمال حول
الموضوع ... الخ فما زال الطريق مفتوحا لاستكمال النقص وسد الثغرات .

وبعد

فانى ارجو أن يتسع صدر الزميل للنقد ، والعالم المخلص لعلمه —
وانزيل الاربى هو كذلك بالقطع ، كما يدل حماسه و إخلاصه وجهده الكبير —
هذا العالم يسمى دائما الى استكمال ما فى معلوماته من ثغرات . وزيادة
حصيلته واثراء رؤيته .

وما أشد سعادة مفكر حينما يعلم شيئا لم يكن يعلمه من قبل ، وهو
أن هناك فعلا زملاء نه يفكرون كما يفكر ، ويسمعون بجهود على ذات
الطريق التى يسمى هو عليها ، ويرنون الى نفس الهدف الذى يرنو هو
اليه ، وكل ما فى الأمر انه لم يسمع بهم بالقدر الكافى ، أو ناهت أعمالهم
عن بؤرة اهتمامه . ولكن النتيجة فى النهاية لابد أن تكون أمرا مفرحا
حقيقية

ولولا أنى أول المدركين لأهمية الاسهام الذى قدمه المؤلف ما كفت
نفسى عناء ترجمته والتعليق عليه . وأضيف الى ذلك أنى من أشد المعجبين
بحماسة وإخلاصه للقضية العربية ، ولرؤيته انشاملة لحركة المجتمع .
واليه يرجع بعض الفضل فى تشجيعى على الكتابة فى علم الاجتماع العربى ،
فى محاولة موسعة أرجو أن ترى النور قريبا . وان تمت ، فانيه يرجع بالتاكيد
فضل الريادة ، وفتح باب المناقشة حول محور حياتنا المقبلة كمرب
مشتغلين بعلم الاجتماع ، وهذا المحور هو : علم الاجتماع العربى :

الخدمات الأصلية في خمس قرى مصرية

{ جريس — منتوت — أبو الصفا — الحسائية — نزلة جريس بمحافظة المنيا }

خبرات وتجارب ميدانية

دكتور سالم عبد العزيز محمود (*)

مقدمة عامة :

تعد دراسة موضوع الخدمات الأصلية في القرية المصرية من الدراسات الجديدة في محتواها ومضمونها ، إذ أنها تقف بين كل البحوث والدراسات التي أجريت على مستوى القرية المصرية منفردة بأصالتها وإضافاتها . فهي تدرس تفاعلات والمتخصصين في مجالات البحث الاجتماعي في ارتباطه وخدمته إنشائيا للتنمية مداخل جديدة ، ومناهج أصيلة ، وأدوات وتكتيكات ملائمة .

ذلك أن هذا النوع من الدراسات ينهض على فلسفة واضحة لتنمية المجتمع المحلي ، فلسفة أكبر من حجم البحث ذاته تحسم حسما علميا في مدى صلاحية الأفكار التي تردت وما تزال عن أصالة المجتمع القروي في طرح وإفراز الحلول الموضوعية والواقعية لكل قضايا ومشكلاته التنموية . ويتبع ذلك أساسا من الحرص على أن تحقق الدراسة أهدافها من نفس الواقع الذي خرجت منه . وهنا يتحول الباحث في فترة ما إلى مخطط ومنفذ في نفس الوقت . يستطيع أن يحيل لنتائج الأكاديمية إلى نماذج وبرامج قابلة للتحقيق والتطبيق ، بل ويساعد على تنفيذها .

الخدمات الأصلية في هذه الدراسة تلك الخدمات الطبيعية أو البلدية التي نشأت وظهرت لتاريخيا لتلبية احتياجات أفراد المجتمع ، وهذا ما يفصل بينها وبين الخدمات الرسمية أو الحكومية في الصحة ، والتعليم ، والرعاية الاجتماعية ، وال عمران أو الإسكان . وتستخدم دراسة تلك الموضوع منهاجاً دمجياً في تطبيقه يعيش فيه الباحث معاشة صادقة كلية لمجتمع

(*) استاذ مساعد بعبادة الانتساب — جامعة الملك عبد العزيز —
جدة . (المملكة العربية السعودية) .

الدراسة بحيث يصبح في النهاية وأعنى لباحث - جزء لا يتجزأ من المجتمع ، ويصبح بالتالى مجتمع الدراسة جزء لا يجرأ من كيان الباحث يعايشه ويعيش فيه .

وتأتى الصعوبة هنا من الفصل بين تلك العمليتين ، راعى وعى الباحث بهذين البعدين فبدون هذا الوعى تصبح الملاحظات ، والمعايشات لوحدها المجتمع وأنساقه مجرد تحيزات ذاتية ، وأحكام قىمية لا يعتمد عليها البحث العلمى ، وهذا أهم ما يواجه الباحث عند استخدامه للمدخل الانثروبولوجى بأدواته الرئيسية وهى الملاحظة بالمشاركة أو بالمعايشة
Participant observation

وتأتى الصعوبة هنا من الفصل بين تلك العمليتين ، وأعنى وعى كجماعة ارتبطت بموضوع البحث بكل ما يمثل ذلك الموضوع من اهتمامات ، وأهداف وأدوات من ناحية أخرى ، وبالتالي فإن استخدامه تلك الأساليب والتقنيات البحثية المستخدمة فى المواقف المختلفة والمتعددة التى يفرضها البحث لا يجب النظر إليها على أنها قوالب جامدة ، ونماذج ثابتة لا تتغير ، وإنما هى متغيرة متطورة مظهرها مثل العمليات الاجتماعية التى تمر بها الجماعة . وبالتالي فإن من الأهمية بمكان تطويع هذه العمليات لواقع المجتمع المدروس ، ومحاولة وضع وتطوير نماذج تنموية نابعة أساسا من واقع المجتمع القروى . وهكذا فرضت كل هذه الأبعاد والتغيرات على فريق البحث مداخل منهجية جديدة ، كان من أهمها وأكثرها جهدا عمليات المتابعة والتتويع الدائمين ، والتى كانت تتم لكل المواقف اليومية فى تلك الفترة التى يعايش فيها فريق البحث مجتمع الدراسة . إذ أن عمليات المتابعة والتتويع تعد وسيلة من الوسائل الهامة والأساسية التى اعتمد عليها فريق البحث لزيادة كفاءة العمل وتصحيح مساره . لذا كان لزاما عليه ، أن

(*) كان الباحث الرئيسى لهذه الدراسة الأستاذ الدكتور عبد المنعم شوقى عميد كلية الآداب ورئيس قسم الاجتماع بالبنها ، وكان مدير البحث الدكتور سالم عبد العزيز محمود مدرس علم الاجتماع بكلية البنات الإسلامية جامعة الأزهر .

يقف بين الحين والآخر وقفة تقويمية يتناول فيها أساليب وميكانيزمات العمل المتبعة ، وإلى أى حد نجحت تلك الأساليب فى تحقيق الأهداف المرحلية المخطط لها ، وقفة يطرح فيها بعضا من التساؤلات الهامة : ماذا أنجزنا ؟ وما هى الأساليب المتبعة لتحقيق ذلك الإنجاز ؟ وما مدى كفاءة وملاءمة تلك الأساليب للعمل وللمجتمع الدراسة ؟ وهل نجحنا بلقباع تلك الأساليب فى بلوغ الأهداف المرحلية ، أم انحرفنا عنها ؟ وإذا كان هناك انحراف عن الأهداف المطلوبة فما هى أسباب ذلك ؟ .

وإذا كانت وقتنا الراهنة تتسم بشيء من الشمول بحيث تتناول المراحل السابقة للدراسة منذ بدء اختيار قرى البحث حتى الزيارات الميدانية لأسر مجتمع البحث ، فانها ليست الأولى من نوعها . فقد كان هناك وعلى مدار الفترة المتقضية من البحث تقويما مستمرا يكاد يكون أسبوعيا ، حيث اعتاد فريق البحث عقد مناقشات مستمرة حول مراحل وأساليب وتكتيكات العمل . بيد أن هذه المناقشات كانت بمثابة تقويم جزئى يتناول عمليات مرحلية معينة ، ومن هنا كانت الرؤية الأكثر شمولاً أمراً ضروريا لفريق البحث .

وتجدر الإشارة إلى أن فريق البحث (**) لم يستقر ويهايش مجتمع الدراسة التمثيل فى قرى الوحدة المحلية بجريس منذ بداية مشروع البحث أول يناير ١٩٧٨ ، إنما بدأ ذلك ببداية شهر يوليو من نفس السنة . أما عن الفترة من أول يناير حتى أواخر شهر يوليو ١٩٧٨ ، فقد أمضاها فريق البحث فى القيام بمسح لبعض الوحدات المحلية الريفية بمحافظة المنيا ،

(*) تكون فريق البحث الأساسى من :

- (١) سهر دملاح الدين معيدة بقسم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة المنيا .
- (٢) لبنى عبد انتفاع باحثة بمركز البحوث التابع لتقسم الاجتماع بكلية الآداب / جامعة المنيا .
- (٣) مخوود عبد الرشيد معيد بقسم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة المنيا .
- (٤) خلاف خلف. خلاف معيد بقسم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة المنيا .

ومركزي بسنمالموط ، وأبو قرقص ، وذلك لاختيار القرى مجتمعة البحث
وفقا للمحركات التي تحديدها .

كما أعد للفريق برنامج تدريبي في الأساليب المنهجية في البحوث
الاجتماعية ، وقد استغرق حوالي الشهرين ، وقلم بالتدريس فيه اساتذة
متخصصون . كما قلم أعضاء فريق البحث بأشراف السيد الدكتور مدير
البحث بأعداد مجموعة من الكتيبات تدور موضوعاتها حول أهم القضايا
المثارة والمتصلة بموضوع الدراسة من الناحية النظرية ، وذلك يعنى أن التدريب
لم يكن قاصرا على إلقاء المحاضرات ، بل أن الجزء الأساسي فيه كان محاولة
من رئيس البحث لشحذ أفكار فريق البحث للكتابة بعض الأوراق مثل :

- ١ - « تكنولوجيا الاتصال في القرية المصرية »
- ٢ - « القرويح في القرية المصرية »
- ٣ - « الخدمات الأصلية في القرية المصرية »
- ٤ - « الأسكان الريفي »
- ٥ - « دور الإمام في القرية المصرية »

هذا والحديث عن العمل الميداني في فترة زمنية كهذه لابد وأن يؤكد
مسبقا على التفاعل والايجابية بين فريق البحث ، وعن الوقت الذي سيج
به في قضائه بمجتمع الدراسة ، فالفريق على المستوى الميداني يتمثل في
مدير البحث ، وبين خمسة وستة هم أعضاء الفريق منهم اثنان من الاتك ،
يعاونهم في الفترة الأولى اثنان من القادة المحليين هما رئيس المجلس المحلي
التنفيذي ورئيس التنظيم الشعبي بمجتمع الدراسة . كما أن الفريق يتردد
على مجتمع الدراسة أربعة أيام من كل أسبوع يستقر فيها استقرارا كاملا .

ولا شك أن لكل هذه النواحي أبعادا لا يمكن تفافلها في تقييم المرحلة
السابقة والتنبؤ بمتطلبات المرحلة القادمة . كما كان فريق البحث خلال
هذه الفترة يبحث عن إجابات لمجموعة من التساؤلات من أمثلتها : ما يتصل
بمجالات الخدمة التي ستتركز عليها الدراسة ، وهل سيكون تناولنا لكل
الخدمات الأصلية في مواجهة الخدمات الرسمية ؟ أم سنختار خدمة أو

خمتين من كل مجال من مجالات الخدمة ؟ ما هو المهج الأفضل أو المفضل ؟
 اللام لتحقيق أهداف الدراسة ؟ وهل سنعتمد على المخل الانثروبولوجي
 باعتبار أن هذا المخل سيحقق لنا معيشة كاملة ودائمة لمجتمع البحث ؟
 لم أننا سنختار منها آخر ؟ وما هي الأدوات المناسبة التي سوف
 نستخدمها للوصول الى البيانات المطلوبة للخروج بنتائج صادقة تعين على
 تحقيق أهداف البحث ؟ وأخيرا ما هي الدروس المستفادة التي خرج بها فريق
 البحث ؟ .

ولكن .. لماذا كان تحديد الوقت والتقويمية في هذه الفترة دون غيرها ؟
 أن فريق البحث (*) يتصور هذه الفترة متصلا بين مرحلتين في علاقته
 مع المجتمع ميدان الدراسة ، الأولى تتمثل في مخل الفريق للمجتمع ولقائه
 المتكررة بالقيادات المحلية الرسمية منها والشعبية ، وكذلك زيارته المنتظمة
 الهادفة وغير المصاغة في قوالب محددة كل التحديد ، تلك الزيارات التي
 هدفت الى التعرف على طبيعة مجتمع الدراسة من ناحية ، وتكوين وتدعيم
 الصلة بين فريق البحث ، ومجتمع الدراسة من ناحية أخرى ، واستيعاب
 الأبعاد المتصورة لدى أفراد المجتمع ميدان الدراسة عن موضوعنا —
 الخدمات الأصلية — . بينما تتمثل المرحلة الثانية في التعامل المكثف ببعض
 الشيء مع المجتمع ، بحكم كبر حجم الوحدات المختارة للدراسة من ناحية ،
 وعدم اقتصارنا على التعامل مع فئات بعينها من ناحية أخرى . وعلى أية حال
 فإن المرحلة القادمة تختطف عن المرحلة السابقة اختلافا يستدعي تلك الوقفة
 التقويمية لبناء تصورات جديدة للمدخل والمهج والأدوات والتقنيات المستخدمة ،
 أو على الأقل الكشف عن مدى فاعليتها في الفترة الأولى من البحث بالقدر
 الذي كان متوقعا لها .

(*) اشترك مع فريق البحث لبعض الوقت السيد / نبيل كامل مرقص
 الباحث بمعهد التخطيط القومي .

كذلك انضم لفريق البحث في مرحلة متأخرة كل من :

- | | | |
|-------|----------------|---|
| (١) | مديحه مكاوي | } باحثون ميدانيون من خريجي قسم الاجتماع
كلية الآداب — جامعة المنيا . |
| (٢) | حسنتين سمهان | |
| (٣) | رضا عبد العزيز | |

أولاً : محددات اختيار قرى البحث :

انطلق التفكير في المجتمع — ميدان البحث — من مجموعة مقولات أساسية ارتبطت بطبيعة الدراسة وأهدافها ، ويمكن تحديد تلك المقولات في ثلاث ، وذلك على النحو التالي :

١ — أن الخدمات الأصلية توجد في المجتمع المصري بشقيه الريفي والحضري .

٢ — أن الخدمات الأصلية أكثر وضوحاً وتأثيراً في القرية منها في المدينة .

٣ — أن من الصعوبة بمكان تناول الخدمات الأصلية بالدراسة في غيبة عن الخدمات الرسمية باعتبار أن هناك توازن في الطلب عليهما .

ومن خلال تلك المقولات الثلاث أمكن تحديد « الوحدة المحلية » (وهي وحدة إدارية تتكون من القرية الأم والتي تحوي مجموعة من الخدمات ، وبعض القرى الأخرى التابعة بالإضافة إلى توابعها من المرب) . ومن هنا بدأ فريق البحث بزيارات متعددة لأحدى عشر وحدة محلية هي : البيهو ، بنى غنى ، طحا الأعمدة ، منقطين ، اسطال ، قلو صنا (مركز سمانوط) ، بنى موسى ، وأبيوها ، جريس ، نزلة اسمنت (مركز أبو قرقاص) ، تلة ، بنى محمد سلطان (مركز المنيا) .

وكان ذلك لاختيار وحدة محلية تصلح كجبال جغرافي ويشري للدراسة ، وذلك بناء على أربعة محكات أساسية يستبعد على أساسها القرى التي لا تنطبق عليها تلك المحكات ، وهي :

١ — إتاحة وتيسير الخدمات الرسمية في بعض القرى وعدم وجودها بنفس الدرجة في قرى أخرى ، على أن تكون القرية الأم بها وحدة مجمعة بالإضافة إلى وجود وتوافر الخدمات الأصلية بنفس القرى .

٢ — بعد القرى المختارة عن محافظة القيا باعتبارها مركز حضري يمارس تأثيراته واثتماعاته ، وبالتالي سوف تقل تأثيرات المركز الحضري المتمثل في القيا على القرى المختارة . ونستطيع من خلال ذلك أن نضمن زيادة الطلب على الخدمات الأصلية وممارستها لدورها ونشاطها في القرى المختارة البعيدة عن تلك التأثيرات الحضرية .

٣ — خلو هذه القرى من الصراعات الداخلية بين العائلات نتيجة الانتخابات مثلا ، أو نتيجة الأخذ بانثار . وهذا في حد ذاته عامل عام يساعد البحث على تحقيق أهدافه بالإضافة الى توافر الجو الاجتماعي السليم ، بدلا من انصراف وتوزيع اهتماماتهم على أمور أخرى تمرقل وتعوق الخطوات المرسومة للبحث .

٤ — تفسير مقر دائم لفريق البحث حيث سيكونهم ذلك من معاشية أفراد المجتمع وملاحظة طرق الحياة في قرية ، ومعرفة الوسائل والمداخل التي تمكنهم من اجراء البحث الذي يتطلب الثقة المتبادلة بين فريق البحث والأهالي في مجتمع القرية .

وبناء على تلك المحكات الأربعة وقع الاختيار على الوحدة المحلية بجريس ، وتتبعها أربع قرى هي منتوت ، أبو الصفا ، الحساتية ، نزلة جريس .

ونبينا يتعلق بمحكات اختيار القرى مجال الدراسة نرى ان اختيار الوحدة المحلية بجريس كان اختيارا موفقا ، حيث أننا لم نجد على مسبيل المثال تلك الصراعات الحادة الموجودة بين العائلات نتيجة الانتخابات ، أو نتيجة تركيز بناء القوة في جلقب على حساب الجانب الآخر . كما أننا لم نجد تلك النعرة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين كما هي موجودة في بعض القرى .

ونبينا يتعلق ببعد الوحدة المحلية بجريس عن المركز الحضري المتمثل في المنيا ، فقد كان هذا البعد مناسبا وملائما لانتشار الخدمات الأصلية وممارسة وظائفها في المجتمع . حيث كانت المسافة بين المنيا كمركز والوحدة

المحلية بجريس حوالى ٢٩ كم منها ٢٠ كم طريق مرصوف وباقى تلك المسافة طريق ترابى . واخيرا فقد توافر لفريق البحث مكان للاقامة الدائمة بقرية جريس تم تجهيزه تجهيزا مناسبيا من قبل المشروع .

ويرى فريق البحث انه لى يكون الاختيار اقرب الى المثالية فانه من الضرورى ان تقل توابع القرى المختلة لما أمكن ذلك ، حيث ان التوابع تشكل مشكلة تتعلق بمحاولة التحكم فيها حيث انها متناثرة عن بعضها ولا يوجد سوى الرابط الادارى الذى يربطها بالقرية الأم . كذلك فان عدم توافر الخرائط التفصيلية المحددة للمواقع السكنية فى كل قرية يشكل صعوبة بالغة أمام تقسيم القرية الى مربعات لسلامة سحب العينة المثلة للقرية ودقتها . كذلك يجب الأخذ فى الاعتبار عند اختيار القرى توافر المكان الملائم لاقامة فريق البحث من حيث اتساعه واستيعابه لأفراد فريق البحث سواء الذكور أم الإناث .

واذا كان فريق البحث لم يجد المكان المناسب من حيث الاتساع فى قرية جريس ، الا ان ذلك لم يقف حائلا دون الارتياح النفسى الذى يستشعره اعضاء الفريق فى تعامله مع مجتمع الدراسة . فبعد انقضاء ما يقرب من أربعة شهور على معيشة الفريق لاجتماع البحث ثبت أن الفريق كان على صواب عند اختياره لتلك الوحدة المحلية لتكون مجالا للدراسة . فبالاضافة الى وضوح وتوافر الخدمات بنوعيتها الرسمى والأصيل ، وخلوها من الدعراعات التى تعوق عمل الفريق يشعر اعضاء الفريق بالارتياح فى الاقامة والمعيشة .

خلاصة القول فان الاختيار المناسب لقرى البحث وتطابق ذلك الاختيار مع المحكات الموضوعية يعد أحد الشروط الأساسية لنجاح البحث فى تحقيق أهدافه ، وغنى عن البيان أن اغفال أى من هذه المحكات كان سيؤثر بلا شك على كل الخطوات التى تلت ذلك .

ثانيا : العلاقات الاجتماعية بين فريق البحث :

يستند هذا البعد أهميته من مجموعة الخصائص المميزة لهذا النوع من الدراسة الذى يعتمد أساسا على المداخل الأنثروبولوجى *Anthropological approach* يعايش الباحث مجتمع بحثه معايشة حقيقية وكاملة ، تلك المعايشة التى تفرض على الباحث أن يعيش حياته كإنسان له ذاته ، وكباحث له أدوار محددة وفعالة مع أفراد فريق البحث . وفى نفس الوقت فهو يعيش فى مجتمع الدراسة يعايشه ويعيش معه . ولا شك أن القدرة على الفصل بين هاتين المعنيتين أو الدورين الاجتماعيين فى حياة الباحث سواء داخل الجماعة « فريق البحث » أو داخل المجتمع « ميدان البحث » أمر شاق وهام ، هذا بالإضافة الى أن كثيرا من تكتيكات البحث ليس ثمة اتفاق مسبق كامل عليها ، وهذا يفرض على فريق البحث الأخذ بعين الاعتبار عامل المرونة فيما بين أفراداه فى تحديد التكتيك المناسب والأمثل لكل موقف .

وإذا كان البحث يعد فرصة تعليمية لك أفراد المشتركين فيه فإن ذلك يتطلب إتاحة الفرص أمامهم بالتسلوى فى ضوء إمكانيات وقدرات كل فرد فى فريق البحث . وبالإضافة الى ذلك فإن الحياة اليومية التى يعيشها أفراد فريق البحث مختلفو العادات والتقاليد والقيم تجعل من الصعب معها وضع إطار مناسب ونموذج ملائم يحدد الكيفية التى تتم فيها وفى إطارها الحياة الاجتماعية المنزلية .

وعموما فإن الفترة ما قبل نزول الميدان ، وهى ما تسمى بتأهيل أعضاء فريق البحث من خلال برنامج تدريبي شامل وموسع ، ومتعدد المستويات والتكتيكات ، قد ساعدت فى تجميع أعضاء الفريق لمجموعة من الجزئيات والعناصر الأساسية لأهداف الدراسة وخطواتها المنهجية ، بحيث أصبحوا يملكون مجموعة مصطلحات أولية يستخدمونها فى الحديث عن الدراسة . وهذا لا شك قد أثر فى العلاقة القائمة بين أعضاء الفريق على المستوى النظرى .

وقد ساعد مدير البحث على إتاحة الفرصة متكافئة للاستفادة من هذه الفترة فى زيادة التجانس الاجتماعى والتفاعل الخلاق بين أعضاء الفريق .

ومع استقرار فريق البحث في حياله المعيشية الدائمة داخل القرية بدأت فعلا ديناميات الجماعة تتضح أكثر - وظهرت نتائج المرحلة الأولى . وقد بدت الخلفية الثقافية لكل عضو تبدو في سلوكه داخل الجماعة في حياتها المنزلية ، وبدا في الفريق تفاوت الأصول الريفية والحضرية من حيث النشأة . وكان المثل الواضح لهذه الاختلافات في الأصول يبدو في التعامل مع المجتمع مجال الدراسة . ففي مواقف التعامل مع المجتمع حول بعض أعضاء الفريق من الذكور أعضاء الفريق من الإناث الى فتيات ريفيات مقدمات للثقافة الريفية ، وقد تمثل ذلك في اقتصر بعض الاجتماعات التي كان يعقدها فريق البحث مع بعض القيادات المحلية والرسمية بقرى الوحدة المحلية بجريس على أفراد فريق البحث من الذكور دون اشتراك الإناث فيها . وموقف كهذا يعد استجابة لثقافة المجتمع بكل ما تمثله من قيم وعادات وتقائيد ومعايير للسلوك الجمعي .

هذا الموقف ما كان ليتم لولا نوعية التوافق القائم بين أعضاء الفريق ، وزيادة حساسياتهم ووعيهم والتي سمحت لبعض الأعضاء أن يملأوا وجهات نظرهم على البعض الآخر فينفذونها دون تأفف أو امتعاض . وقد كانت اللقاءات التي تتم بين الباحثات من أعضاء الفريق وبعض سيدات القرية كان يلتزم فيها الباحثون بحدود تلك الثقافة . ولعله من الطريف أن تحضر الى مقر البحث في إحدى الليالي ، حيث كانت تزورنا إحدى أسر المجتمع ميدان البحث . هنا تلاحظ تجمعين مختلفين أحدهما يلتقى فيه الباحثون برؤساء الأسرة والثاني تجلس فيه الباحثات مع رؤساء الأسرة .

وإذا كان المجتمع الريفي قد حدد بعض القيود أمام الباحثات كعدم التجوال في القرية ليلا بمفردهن ، كذلك الاختيار المناسب لنوعية الزي المتشبه مع الأبطال الثقافي للمجتمع ، فإن الباحثين أنفسهم قد أضفوا الى هذا التحديد الواضح بعض الحدود التي يعوها بحكم طبيعتهم الريفية . وهي حدود قد تخفى على باحث غير مألوف لطبيعة تلك الثقافة .

ولعل هذا يذكرنا بموقف أعضاء الفريق من الباحثات حين أبدين رغبتهن في ملاحظة أحد موالد القرية من خلال الحضور الفعلي لهذا المولد ، وهو مولد الشيخ إبراهيم ، وكان يقام ليلا . ولكن أفراد فريق البحث رفضوا

ذلك لعدم توافر الفرصة لمن للملاحظة حيث أن الموقف في عموميته يقتصر على جمهور الرجال من ناحية ، وحرصا على نظرة المجتمع للفريق والتي تستهجن من الباحثات التواجد في هذا الموقف ، من ناحية ثانية .

وهكذا فإن اتخاذ التكثيف الملائم لكل موقف أمر يتوقف في كثير من جوانبه وأبعاده على التفهم النوعي لأعضاء الفريق بعضهم البعض . وقد يبدو هنا أن توافر بعض الفرص أمام الباحثين لا يتاح بنفس القدر ، وبنفس الدرجة للباحثات في المواقف التعليمية التي يملئها الواقع الميداني للدراسة ، ولكن وعى رئيس الفريق بهذه الناحية ساعد على التخلص منها إما بتوفير مواقف متكافئة ، وإما بالاجتماعات وانتقارير التي يكلف بها الباحثون عقب ملاحظة أى موقف من هذه المواقف . بل إنه في الزيارات ، التي كان يتاح فيها فرصة وجود الفريق بكامله اعتاد أعضاء الفريق أن يتناقلوا الأدوار فيما بينهم أو ما يعرف بمفعول الأدوار ، وذلك من خلال النقاش حول أى قضية من قضايا البحث .

ولكن ذلك لا يعنى أنه ليس ثمة اختلاف في الجماعة على الإطلاق . فقد حدث أن اختلف الفريق حول أدوار أعضائه بعد أحد اللقاءات اتنى تمت بقرية أو الصفا مع القيادات المحلية والرسومية ، حيث دار نقاش حول ذلك الموضوع بمقر البحث ، وبعد عودة الفريق من هذا اللقاء كانت الباحثات غاضبات فيه من مسنك الباحثين حيث لم يعطوهن أية فرصة للحديث خلال هذا اللقاء مما أضفى على اللقاء صفة عدم التفاعل . بل لقد شعرت الباحثات باستهانة القيادات المحلية بمكنة الباحثات ودورهن في البحث . علاوة على احساسهن بسوء تصرف أفراد الفريق من الرجال . ولما تم عرض ذلك الموضوع أوضح مدير البحث ضرورة الحفاظ على ديناميات الجماعة وتماسكها من خلال اعطاء كل فرد فيها فرصا متكافئة للحوار سواء على مستوى اللقاءات التي يعقدها الفريق مع القيادات المحلية ، أو على مستوى المناقشات الداخلية المستمرة بينهم ، وتولى رئيس الفريق مسؤولية توزيع الأدوار في المواقف المختلفة .

أما عن المعيشة الكلية لفريق البحث فيجب أن نلاحظ أن الفريق يتقيم أربعة أيام من كل أسبوع اقلية دائمة في مجتمع البحث . وهذا لا شك موقف

مضايير وجديد يخطف عن الممارسة المهنية العادية والبسيطة التي تشغل جزءا محدودا من الوقت . ذلك أن الممارسة المهنية الحقيقية والفعالة تفرض على الأعضاء نوعا من النشاط المشروط وليس بإمكان أى ممارس عادى أن يشعر بصعوبة موقف كهذا حيث يصبح مفروضا على الباحث أن يلتزم بمجموعة من الواثف ازاء زملائه كأن يناديهم بالألقاب والا يتطرق الى مناقشة أية موضوعات جانبية ، وتأتى الصعوبة هنا وترداد اذا امتد ذلك بقية الوقت طالما أن العلاقة بين فريق البحث والمجتمع علاقة دائمة ، ومع أنه لم يختبر بعد ما اذا كان منارا أن تقدم نفسك فى المجتمع أم لا ، الا أن أعضاء الفريق ملتزمون بتلك الحدود المهنية طوال وقت الاتصال بالمجتمع ، وقد يمارس عضو أو بعض الأعضاء نشاطا رياضيا أو اجتماعيا كلعبة كرة القدم ، أو الطاوله مع بعض افراد المجتمع ، ولكن ذلك فى حدود معينة ودون نسيان الهدف الذى جاء من اجله .

وفى الحياة القزلية للفريق تبدو الاهمية الكبرى للعلاقات الاجتماعية فى

سير الحياة على الرغم من اختلاف عادات النوم واليقظة والاكل واسلوب الحياة بصفة عامة . فقد بدأ الفريق بتكليف أحد الطباخين باعداد الوجبات الغذائية ، ولكن ثمة صعوبات واجهتنا فى هذه العملية كصعوبة الحصول على النوعية المطلوبة ، ولم يساعدنا على التخلص من هذه المشكلة الا سهولة العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الفريق بعضهم البعض ، فقد تحملت الباحثات العبء الأكبر فى اعداد الوجبات ، وصار الأمر فى مساره الطبيعى .

وهناك نقطة أو موقف لابد من اثارته والتعرض له حيث أن فريق البحث قد واجه صعوبة ازاء تلك الاجتماعات المتكررة التى يعقدها فى نهاية كل يوم مشحون بالمقائات والعمل ، وقد تمتد هذه الاجتماعات الى ما بعد منتصف الليل ، بل أكثر من ذلك انها قد تمتد الى الساعات الأولى من الصباح . حيث اعتاد فريق البحث أن يحسم كل موقف لحظة ظهوره ، بحيث يبدأ العمل صباح اليوم التالى وقد تمت مناقشة كل ما تعرض له فريق البحث فى يومه السابق ، وهذا مما يعطى دفعة قوية للعمل حيث يبدأ وكل فرد فى فريق البحث قد استفاد من التجارب والخبرات التى تعرض لها زملاؤه .

وقد نثر تساؤل حيوى فيما يتعلق بطبيعة هذه الاجتماعات وطبيعة الوقت الذى تستغرقه ويتركز هذا التساؤل فى : كيف يمكن أن يتقبل المجتمع الرغبي

بكل ما يمثل من ثقافة وعادات وتقاليد أفراد فريق البحث وهم يعتقدون تلك الاجتماعات المطولة والمغلقة ومعهم باحثين افترت طويلة ؟ .

هنا كان لابد من وقفة موضوعية بين أعضاء فريق البحث يعالجون من خلالها طبيعة العلاقة بينهم كباحثين ، وبين المجتمع الذى يعيشون فيه ومدى حساسيته وقبول المجتمع لهذه الظاهرة .

لقد كان وعى مدير البحث وكذلك وعى أفرادها سابقا على تلك الظاهرة حيث كان مدير البحث ينبه باستمرار على أعضاء الفريق بعدم تجاوز الحدود المسموح بها فى تعاملاتهم أثناء تواجدهم فى الميدان ، بحيث يمكن من خلال ذلك اعطاء أفراد المجتمع نموذجا للالتزام الخلقى بين أعضاء الفريق ، علاوة على أن فريق البحث أثناء حياته اليومية فى قري البحث كان يقدم الدليل تلو الدليل على جدية تناول أفراد الفريق لموضوع البحث ، وأنه لا يقدم على أى خطوة جديدة الا بعد الدراسة والتحليل . ويجدر الإشارة هنا الى أن البحوث قد لعبن دورا واضحا فى ذلك من خلال التزامهن بالسلوك الريفى الأصيل ، وتعاملهن مع الباحثين فى وسط المجتمع ، والتزامهن بالزى الملائم لطبيعة المجتمع الثقافية . كل هذا كان بمثابة السياج الذى يحوى تلك الاجتماعات المطولة من القيل والقال ، وبخاصة ونحن نعى أن المجتمع الريفى مجتمع مغلوق يمكن أن تنتشر فيه أية اشاعة مهما كان كذب ادعائها .

ويجدر الإشارة الى أن فريق البحث فى تلك الفترة وبعد مرور ما يقرب من العشرة شهور اصبح يكون ما يمكن أن نطلق عليه جماعة مغلقة Closed group وذلك لسببين يكمن الأول فى أن الجماعة فى حياتها الشخصية قد اصبح لها مجموعة من الأعراف والرموز والطقوس للتعامل يصبح من الصعب على أى عضو جديد أن يستوعبها فى فترة قصيرة . أما الثانى فيتمثل فى أن تلك الفترة قد حددت لأعضاء الفريق استراتيجية غير مكتوبة بنيت على خبرة الأعضاء فى مجتمع البحث بحيث أصبح التفاهم فيما بينهم أمرا ميسورا وطبيعيا .

بقى أن نذكر أن الفريق لا يتكون فقط من هؤلاء الأعضاء ، فبالإضافة

الى ذلك يوجد السائق ، وعليل' النظافة وهما أعضاء في الفريق سواء
تذكرنا ذلك أم نسينا ، حيث يمارسون في انجاعة سلوكا يؤثر على الحياة
الاجتماعية والاهداف البحثية التي تسعى الدراسة لتحقيقها .

ولقد واجهت الجباعة صعوبة حتى استطاعت أن تمنع من السائق
عضوا في الفريق — وذلك من خلال زيادة ادراكه ووعيه بالعمل الذي يقوم
به الفريق ، وان أى تصرف داخل اتقربة من قبله سيؤثر بلا شك أن
سلبا أو ايجابيا على سير البحث . ونذكر على مسيل المثال موقفا من
عدة موافق استطاع وعى فريق البحث أن يضعه في مساره الصحيح حيث
اعتاد السائق أن يجمع حوله مجموعة من اهل القرية مستغلا في ذلك مناسبة
وملائمة المكان الذي وغره له البحث في السهر الى ساعات متأخرة من الليل
في لعب الورق والطاولة بالإضافة الى تجواله الدائم وغير المحكوم في أزقة
القرية ، وهذا بلا شك يعد وسيلة اعلامية سيئة كانت ستؤثر في مسار
البحث ، الا أن المواجهة المباشرة بينه وبين فريق البحث وضعت الموقف في
المسار الصحيح .

وخلاصة القول فان موضوع العلاقات الاجتماعية بين افراد فريق
البحث يعد بعدا حاسما في نجاح وتحقيق اهدف البحث ، وهنا يجب أن
ننوه الى أن تلك العلاقات الاجتماعية بالرغم مما شالها في البداية من
قصور ، الا أن تدارك ذلك اول بأول قد ساعد مباشرة على زيادة التفاعل
بين أعضاء الفريق . وهناك عدة أمور يجب تناولها بحذر عند التعرض
لتلك العلاقات الاجتماعية ، وبخاصة في العمل البحثي الجعائى على
مستوى القرية والذي يتطلب معاشة كاملة في مجتمع الدراسة . **واول
تلك الأمور** الأخذ بعين الاعتبار تلك العلاقة القائمة بين الذكور والانثى من
أعضاء فريق البحث في ضوء تصور المجتمع الريفي لتلك العلاقة . ومؤشر
النجاح الحقيقي الذي يجب أن يسعى اليه فريق البحث هو تطابق العلاقة بين
افراد فريق البحث مع تصور ونظرة المجتمع لما يجب أن تكون عليه العلاقة .
لما تأتي تلك الأمور فنتبىل في أن أى تصرف لاي فرد من افراد فريق البحث
لا شك أنه ينعكس على كل أعضاء البحث بل انه يمكن أن يكون علما
محجلا أو معطلا لتحقيق اهدف البحث . **لما تأتي تلك الأمور** فيرتكر في أهمية

تلك الجلسات الاسترجاعية التي من المفروض أن تتم باستمرار بين مدير البحث وأعضائه يتناقشون خلالها بعد يوم عمل شاق مليء بالزيارات والملاحظات التي لا شك تؤثر على ديناميكية الفريق إذا تركت مدة طويلة دون مناقشة واستخلاص الدروس المستفادة منها . وأخيرا فإن هناك مؤشرا هاما في نجاح تلك العلاقات الاجتماعية بين فريق البحث الا وهو عملية التقبل الاجتماعي بين مدير البحث وبين أعضاء الفريق - حيث تلعب شخصية مدير البحث دورا بارزا في زيادة التفاعل الذي من شأنه تحقيق الأهداف وذلك عن طريق اعطاء الفرص المتكافئة أمام كل أعضاء الفريق للمناقشة والحوار وإبداء الرأي واحترام الرأي الآخر . بالإضافة الى وعيه بدinamيات الجماعة وكيفية ادارتها ، تلك الصفات تعكس في النهاية عملية التقبل . ونقصد تقبل أفراد الفريق لمدير البحث كإنسان له سماته الثقافية المتميزة ، وايضا تقبل مدير البحث لكل فرد في الفريق .

ثالثا : مجالات الخدمات التي ستركز عليها الدراسة :

ان اول ما يواجه الباحث من مشكلات وهو بصدد بدء الدراسة يتبل في مشكلة تحديد المفاهيم ، ومحاولة الوصول الى تعريف اجرائي لكل مفهوم يرتبط ارتباطا مباشرا بأهداف الدراسة ، وتسؤالاتها المثارة . وحتى يأتى ذلك التعريف منبثقا من الواقع الاجتماعي القائم ، فقد تم النزول الى ميدان الدراسة دون التمسك بفروض أو مسلمات تحدد مسبقا مجالات الخدمات التي ينبغى أن تركز عليها الدراسة .

وقد كان لفريق البحث العديد من اللقاءات والمناقشات بغرض تحديد الخدمات التي ستركز عليها الدراسة ، مسترشدا في ذلك بالواقع الميداني . ومن ثم بدأ بالنظرة الشمولية لينتهى الى التحديد الدقيق لمجالات الخدمات التي ستركز عليها الدراسة في ضوء مجموعة من الأبعاد والمعايير . وهنا كان على فريق البحث ان يحلوا الاجابة على مجموعة من التساؤلات ثار نقاش طويل بصحدها ، في مقدمتها **تحديد المقصود بالخدمات الأساسية** ، ومحدداتها ، وعما اذا كان من الضروري تحديد تلك الخدمات في ضوء للخدمات الرئيسية القائمة في المجتمع ؟ وما هي الأبعاد التي مسوتها

يتم التركيز عليها في دراسة تلك المجالات ؟ وقد لعبت اللقائات والاجتماعات التي كان يقدّمها فريق البحث عقب زيارته المستمرة لمجتمعات الدراسة دورا بارزا في تحديد تلك الخدمات ، والتعديل فيها ، بما يتماشى مع طبيعة الدراسة وأهدافها ، فقد تحدثت مجالات الخدمات بلدى ذى بدء في مجموعة الخدمات الصحية ، والتعليمية ، والدينية ، والضبط الاجتماعى ، والشكّال القيادة التقليدية ، والاسكان الريفى ، وكذا الخدمات الزراعية .

بيدانه كان من الضروري تحديد تلك الخدمات في ضوء التعريف الاجرائى لفهوم الخدمات الأصلية ، وأيضا في ضوء طبيعة أهداف الدراسة . ولما كانت الخدمات هى الخدمات الطبيعية او البلدية التي ارتبطت تاريخيا بثقافة المجتمع ، وكانت — ولا تزال — تقوم بتلبية الاحتياجات المجتمعية لأمراده ، فقد كان هناك بعدان هامين في تناول تلك الخدمات هما :

١ — البعد القنارىضى ، ويعنى ارجاع ظهور تلك الخدمات الى أصولها التاريخية ، حتى يمكن الفصل بين الأصالة والاستزراع او الحديثة .

٢ — النظر الى تلك الخدمات في ضوء البناء الاجتماعى ، حيث ارتبط وجود تلك الخدمات بطبيعة وظروف البناء الاجتماعى وقيمه وثقافته .

أما عن مقابلة الخدمات الأصلية بالخدمات الرسمية فلم يكن أمرا محددًا لتلك الخدمات موضوع الدراسة ، غير أن وعى الفريق بهذا البعد وأخذ في الاعتبار يرجع الى أن ذلك البعد من شأنه أن يضيف أبعادا جديدا هامة في الدراسة ، وي طرح متغيرات أخرى تساعد في التفسير . حيث أن الإجابة المنطقية على سؤالنا حول استمرار وجود بعض الخدمات الأصلية هو عدم وجود ما يقوم بأشباع حاجات الأفراد إشباعا كافيا في هذا المجال من خدمة رسمية أو حديثة . وإن كان ذلك لا ينفي إقبال الناس على الخدمات الأصلية على الرغم من وجود الخدمة الرسمية كما هو الحال في الداية وحلاق الصحة . فوجود الداية وقيلها بدور بارز في القرية على الرغم من وجود طبيب ممارس بالوحدة الصحية قد دفع فريق البحث الى البحث عن موانع ومخبرات أخرى تفسر تلك الظاهرة ، والتي في ضوءها يمكن تفسير

مدى فعالية الخدمات الأصلية ومدى الانتفاع بها . ومن ثم فقد انتهى فريق البحث الى تحديد مجالات الخدمات التي ستتركز عليها الدراسة ، فيما يلي :

- أولاً : الخدمات الصحية .
- ثانياً : الخدمات البيطرية .
- ثالثاً : الخدمات الزراعية .
- رابعاً : الخدمات العمرانية .
- خامساً : الخدمات التعليمية .

وفيما يتعلق بالخدمات الصحية فقد حددنا الدّية ، وحلقى الصحة ، والمجبراني باعتبارهم ممثلين للخدمة الصحية الأصلية في مقابل الطبيب باعتباره ممثلاً للخدمة الصحية الرسمية بالإضافة الى تضمين هذا المجال كل من الخدمات الصحية والتنفسية المتمثلة في الزار وعمل الأحجية .

وفيما يتعلق بالخدمات البيطرية فقد ركزنا على جساس البهائم باعتباره ممثلاً للخدمة البيطرية الأصلية في مقابل الطبيب البيطري باعتباره ممثلاً للخدمة البيطرية الرسمية .

أما بالنسبة للخدمات الزراعية فقد ركزنا على مضمون الخدمة والأدوات التقليدية والحديثة المستخدمة في هذه الخدمة ، ويتناول المجال الرابع الخدمات العمرانية حيث أفردنا لها جزءاً كبيراً عن « بناء القرية » باعتباره خدمة أصيلة في مقابل المهندس المعمارى باعتباره خدمة عمرانية حديثة . وأخيراً فقد خصصنا المجال الخامس للخدمة التعليمية من خلال بعدين الأول : الكتاب ، وعملة تعليم الفلاح الفلاحة باعتبارها خدمة أصيلة ، في مقابل المدرسة باعتبارها ممثلة للخدمة التعليمية الرسمية أو الحديثة .

ولم ينه الأمر عند هذا الحد ، حيث أن الزيارات الميدانية المنظمة لفريق الدراسة الخمس ، واللقاءات التي كان يعقدها الفريق عقب تلك الزيارات ، والوفقات التقييمية شبه الأسبوعية ، قد ألقت مزيداً من الضوء على تحديد تلك المجالات . حيث طرحت تلك الزيارات واللقاءات تساؤلات عديدة عما إذا كان الفريق متركز على دراسة «للقام بالخدمة» ، أم المضمون ؟ كما لوحظ

احتواء بعض المجالات كالخدمة الصحية على أكثر من قائم ، ومن ثم كان التساؤل عن مدى إمكانية دراسة أحدهم باعتباره ممثلا لجال الخدمة ككل ؟ .

وفي ضوء تلك المناقشات ، ويتوجيه من طبيعة أهدافه الدراسة ، خلصنا الى دراسة الخدمات الأصلية في ضوء بعدين يرتبطان فيها بينهما ارتباطا وثيقا ، وهما :

== القائم بالخدمة .

== مضمون الخدمة .

وتجدر الإشارة الى صعوبة الفصل بين هذين البعدين اللذين يمثلان وجهين لعملة واحدة هي « الخدمة » على اعتبار أن تلك الخدمات تستند في وجودها الى مجموعة من المتغيرات ، وذلك على النحو التالي :

١ - أسلوب الأداء أو المعاملة ، وذلك يتصل بطبيعة القائم بالخدمة .

٢ - الأدوات والتقنيات المستخدمة ، وهي تتصل بمضمون الخدمة .

ومن ثم فإن الدراسة لا تقتصر على القائم بالخدمة لمحسب ، وإنما تعنى بالبعدين السابقين في ارتباط كل منهما بالآخر ، وذلك يساعد على التعرف على مدى ماعلية تلك الخدمات ، ومحاولة الوصول الى ذلك النموذج التنبؤي الذي يحدد طبيعة وشكل العلاقة بين كل من الخدمات الأصلية والرسمية في تلبيتها لاحتياجات البناء الاجتماعي ، والذي يعد من الأهداف الأساسية لدراستنا الراهنة ، إذ يمثل هذان البعدان محورين أساسيين في ذلك النموذج .

والحديث عن النموذج ينقلنا الى قضية أخرى قد تكون سابقة لأوانها ، ولكن من الضروري التعرض لها سريعا ونعني بها قضية تطوير الخدمات الأصلية في ارتباطها باحتياجات المجتمع . وهنا نتوقع أن يكون أهمنا امرين مطروحين :

الأول : العمل على تغيير طبيعة المجتمع وتطوير احتياجاته التي تفرض بطبيعة الحال تطوير الخدمات القائمة حتى تتلاءم وتلك الاحتياجات .

النتائج : العمل على تاسيس الخدمات الرسمية او الحكومية ، ودمجها في نسيج البناء الاجتماعى . بيد انه ينبغي التنويه الى صعوبة الصمم في تلك القضية في الوقت الراهن .

ويبقى لنا الاجابة على التساؤل الذى طرح سابقا ، والخاص بمدى إمكانية الاكتفاء بأحد القائمين بالخدمة في مجال معين باعتباره مثلا لذلك المجال، ولما كانت المخفريات التى يمكن فى ضوءها تفسير سبب وجود واستمرارية تلك الخدمات يختلف من خدمة لأخرى ، فضلا عن أن كلا منها يقوم بدور واضح ومميز . لذا كان لزاما علينا تناول تلك الخدمات جميعها وليس كوححدات منفصلة . هذا وقد رأى الفريق ادخال بعض الخدمات ضمن خدمات أخرى ، مثال ذلك تضمين عملية تعليم الفلاح الفلاحة للخدمة التعليمية الأصلية ، وايضا تضمين الخدمات النفسية للخدمات الصحية .

خلالة القول ... يمكننا بعد عرض مجالات الخدمة الأصلية والرسمية التى ستعنى بها الدراسة ، أن نؤكد على مجموعة من الدلالات والحقائق نعرض لها على النحو التالى :

١ - أن فريق البحث أو القائمين بلية دراسة انثروبولوجية تستلزم عملا ميدانيا يجب أن يكون مرجعهم الأول هو ميدان الدراسة باعتباره انفيصل والحكم فى تقرير الحقائق أو المجالات التى يمكن أن يركز عليها البحث . ولا نغنى بذلك عدم وجود تصور أولى أو مبدئى يسترشد به الباحث فى دراسته بشرط الا يكون قيداً على حرية الباحث فى اختيار الظواهر التى يخضعها للدراسة عند النزول الى الميدان .

٢ - أن انبناء الاجتماعى قد لا يتيح الفرصة للباحث عند محاولة رسم الخطوط والأبعاد الخاصة بموضوع دراسته ، وبمعنى آخر قد يجد الباحث نفسه فى نهاية الأمر امام كم هائل من الظواهر المرتبطة بموضوع دراسته ، ومن ثم غالباً الباحث الواعى هو الذى يحدد تلك الأبعاد فى ضوء إمكانياته وقدراته على تحقيق تلك الأهداف .

٣ - قد يقع كثير من الباحثين دون وعى ضمنية للأنحياز الفكرى الذى

يؤدي في كثير من الأحيان إلى تزييف ولوى عنق الحقائق المستمدة من الميدان وتطويعها للانكار المسبق ، فاننا نلفت النظر الى ضرورة مراعاة هذا البعد .

رابعاً : النهج والأدوات والتقنيات المستخدمة في الدراسة :

إذا كان لدراسة الخدمات الأصلية في القرية المصرية عدة أهداف أساسية تتركز في الكشف عن مدى فعالية الدور الذي تمارسه في المجتمع القروي ، بالإضافة الى دراسة السمات والخصائص التي تميز كلا من القائمين بها ، والمتفاعلين وطالبي هذه الخدمات . ونحن حين نركز في دراستنا على الخدمات الأصلية ، فاننا لا ندرسها في غيبة عن الخدمات الرسمية الحكومية ، وانما في تقابلها وتوازيها معا . فحين ندرس على سبيل المثال طبيعة وشكل الخدمات الصحية في صورتها الأصلية والمتمثلة في الداية ، وحلاق الصحة ، والجبراتي ، والشخص الذي يقوم بعمل الأحجية والزار ، فاننا نأخذ في مقابل ذلك الطبيب الممارس ، وطبيب العظام ، والطبيب انفسى ان وجد .

وأخيراً فان دراستنا تهدف الى استخلاص نموذج يحدد طبيعة وشكل العلاقة بين الخدمات الأصلية ، والخدمات الرسمية أو الحكومية يمكن استخدامه كمدخل لاحداث تنمية حقيقية تأخذ في اعتبارها طبيعة وظروف المجتمع القروي ، وتعطى لامكانياته الأولية لرفع عملية التنمية واستمرارها .

ولكى نتضح مشكلة دراستنا بصورة محددة ، فيمكننا صياغة وطرح مجموعة من التساؤلات ، تحاول الدراسة الاجابة عليها ، **ونلك على النحو التالي :**

= ما هي الخدمات الأصلية ، وما هي مجالاتها التي سوف تركز عليها الدراسة ؟ ولماذا وجدت ؟ أي ما هي أسباب ظهورها واستمرارها في المجتمع ؟ وهل مازال الطلب عليها — أي على الخدمات الأصلية — يمثل ظاهرة اجتماعية في المجتمع القروي ؟

= ما هي الأساليب والتقنيات التي يتبعها القائمون بهذه الخدمات في

معلم ، والتي تعد أحد الأسباب التي تجعل الطالب عليهم دائما ومستمرًا
من قبل أفراد المجتمع ؟ .

= هل يمكن أرجاع ظهور الخدمات الأصلية وانتشارها في المجتمع الى
طبيعة القائمين بهذه الخدمات ، واللغة التي يتكلمون بها ، وتكلفة
الخدمة ، وبساطة التكنولوجيا ، وقرب هؤلاء القائمين بها من أفراد
المجتمع القروى ؟ .

= هل هناك ارتباط بين البناء الطبقي وبناء القوة في القرية المصرية ،
ومدى انتشار هذه الخدمات وسيادتها ؟ بمعنى آخر هل يمثل البناء
الطبقي وبناء القوة معوما أساسيا لانتشار الخدمات الرسمية أو
الحكومية ، والذي من شأنه التأثير على انتشار ومعالجة الخدمات
الأصلية ؟ .

= هل يعد تعدد الأدوار التي يقوم بها القائمون بالخدمات الأصلية سببا من
بين الأسباب التي تجعل أفراد المجتمع يقبلون عليها ؟ .

= ما هي الخصائص المميزة للقائمين بالخدمات الأصلية ، وهل تؤثر تلك
الخصائص على انتشار تلك الخدمات ؟ .

= هل يرتبط انتشار الخدمات الأصلية ، بالأبعاد الاجتماعية لأفراد المجتمع
كالتعليم ، والنخل وانتشار الممارسات التكنولوجية ، والقرب أو البعد
من المركز الحضري ؟ .

= ما موقف أفراد المجتمع من الخدمات الأصلية ، والخدمات الرسمية ؟
وهل تسير كل منهما في خط مواز من حيث اقبال أفراد المجتمع ؟ بمعنى
آخر هل يستخدم أفراد المجتمع القروى الخدمات الأصلية في مواقف
معينة ، والخدمات الرسمية في مواقف أخرى ، لم أن ذلك الاستخدام
لا تحكمه تلك القاعدة ؟ .

== ما هي نظرة أفراد المجتمع للقائمين بالخدمات الأصلية ، في مقابل نظرتهم للخدمات الرسمية ؟ .

== هل يمثل القائمون بالخدمات الأصلية معوقا أساسيا من معوقات انتشار الخدمات الرسمية ، أم أن القائمين بالخدمات الرسمية هم الذين يمثلون معوقا من معوقات انتشار الخدمات الأصلية في المجتمع القروي ؟

== هل يمكننا في النهاية الخروج بنموذج تنموي Developmental Model يحدد لنا طبيعة، وشكل العلاقة بين كل من الخدمات الأصلية ، والخدمات الرسمية ؟ وإذا أردنا تطوير أى من الخدمتين ، فإلى أين نتجه بالتطوير ؟ وكيف يتم التطوير ؟ وهل نضحي بالخدمات الأصلية على حساب الخدمات الرسمية أم العكس ؟ وهل هناك شكل آخر أو ثالث يحقق التوازن أو الانسجام بين الخدمات الأصلية ، والرسمية بحيث لا تضيع هوية أى منهما ؟ تحقيقا لما نقصده وهو الجمع بين الأصالة والمحاصرة ؟ .

ومن هنا فإن تلك الأهداف قد حددت لفريق البحث ثلاثة محاور للعمل الميداني ، يتناول أولها في المدخل الأنسب للملاحظة بكل عناصر موضوع البحث ، وللتحكم في كل تلك المتغيرات التي تطرحها تلك التساؤلات . ولقد وجد فريق البحث في ذلك الصدد أن أمامه لكي يحدد المدخل الأنسب للدراسة عديدا من التساؤلات التنصيلية ، يمكن صياغتها وطرحها على النحو التالي :

١ - ما هو المدخل الأنسب الذي يمكن أن يستخدمه فريق البحث ، لخصر كل متغيرات الدراسة ، وبخاصة إذا علمنا أن ذلك الفريق يقيم اقامة دائمة في مجتمع البحث ، وهذا من جهة ، ووجوب تناسب ذلك المدخل مع مجتمع القرية ، والظاهرة المراد دراستها ، من جهة أخرى ؟ .

٢ - هل يصلح في مثل هذا النوع من الدراسة استخدام الملاحظة غير

المباشرة ، لاختضاع متغيرات الدراسة المتعددة وللوصول الى بيانات ومعلومات صادقة عن الظاهرة المدروسة ؟ .

وفي مواجهة تلك التساؤلات ، كان على فريق البحث الذى ويعايش الموقف بكل دقائق تفاصيله بقرى الوحدة المحلية بجريس ، يلاحظون ويعيشون يوم القرية منذ الصباح حتى المساء ويشاركون مجتمع الدراسة انشطته الاجتماعية ومناسباته واحتفالاته ، استخدام **المدخل الانثروبولوجى** الذى يعتمد اساسا على ملاحظة الظاهرة المدروسة ملاحظة متميقة ، دائمة و كلية ، اى باستخدام ما يسمى « الملاحظة بالمشاركة او بالمعايشة Participant observation » حيث تصبح الظاهرة او مجتمع الدراسة جزء من كيان وفكر الباحث ، ويصبح الباحث بالضرورة جزءا من الظاهرة او المجتمع المدروس . ذلك شأن **المدخل** ، اما عن المداخل التى اعتدلت عليها الدراسة ، وهذا هو **المحور الثانى** من محاور العمل الميدانى ، فقد اخذ ذلك الموضوع جدلا ونقاشا مستمرين بين مدير البحث وافراد الفريق ، حيث كان اعضاء الفريق قد استقروا على ان بداية التناول فى موضوع الدراسة سيكون على القائمين بتقديم الخدمات الاصلية باعتبارهم **المدخل** الأنسب للدراسة . ومن خلال دراسة هؤلاء القائمين يمكن لقاء الضوء على المتفاعلين بهذه الخدمات . ولكن بعد نقاش استمر أكثر من يومين متتاليين استقر فريق البحث على ان البداية المثلى يجب ان تنطلق من دراسة **المتفاعلين بالخدمات الاصلية** ، حيث ان البداية بهذه الطريقة ستلقى ابعادا لا حدود لها ، ليس على القائمين بهذه الخدمات فقط ، وانما على طبيعة وشكل البناء الاجتماعى للمجتمع القروى ككل ، اما اذا كان مدخلا للدراسة ينحصر فى القائمين بالخدمة ، فلا شك انه سيكون مدخلا ضيقا من حيث انه لن يتيح افراد فريق البحث ابعادا يستطيعون بها ومن خلالها دراسة البعد الثانى فى الدراسة ، وهو المتفاعلين بالخدمات الاصلية ، وكان المطلق العلنى نفسه يفرض هذا الواقع . **آلا كيف يمكن ان تلقى قضية جزئية الضوء على قضية كلية ؟** .

ومن هنا فقد بدأ فريق البحث يضع لقبانه على بداية الطريق لـ **المدخل** .

الموصل للهدف ، ونقصد دراسة المتفاعلين بهذه الخدمات الأصلية . ثم
نطبقها أو نتخللها دراسة القائمين بهذه الخدمات .

أما المحور الثالث والآخر من محاور العمل الميداني فيتمثل في استخدام
دراسة الحالة Case study مع القائمين بالخدمات الأصلية ، حيث كانت
قلة عددهم من الأمور التي شجعت فريق البحث على دراستهم دراسة
مناسبة للكشف عن خصائصهم الاجتماعية والنفسية ، وتأثير تلك الخصائص
على استراتيجيتهم في أداء أعمالهم . كذلك دراسة وتحليل تصورات هؤلاء
القائمين ، آراء أفراد المجتمع المتفاعلين بخدماتهم سواء الصحية ، أو التعليمية ،
أو العمرانية ، أو البيطرية ... الخ ، وآراء القائمين بالخدمات الرسمية .
هذا من جانب ، وأيضا تصورات القائمين بالخدمات الأصلية عن آراء
وتصورات أفراد المجتمع القروى فيهم ، من جانب آخر .

وفيما يتعلق بالأنواع والتقنيات المستخدمة في الدراسة فلتد تحددت
في ضوء مجموعة من المتغيرات التي استقناها فريق البحث من مجتمع الدراسة ،
حيث كانت بداية إقامة فريق البحث في مجتمع القرية ، تتبطل في عمليات جمع
عديد من الإحصاءات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية ، والاقتصادية في القرى
النجس ، وذلك لتكوين صورة أولية عن مجتمع الدراسة من حيث عدد
السكان ، وعدد الأسر ، ومساحة الأرض الزراعية ، وأنواع المحاصيل
الزراعية ، والمؤسسات التي تمارس نشاطا اجتماعيا واقتصاديا في القرى
النجس . بالإضافة الى ذلك فقد كانت هناك زيارات يقوم بها فريق البحث
للقيادات الرسمية والمحلية كانت تطول حتى منتصف الليل ، وذلك للتعرف
على طبيعة التكوين الاجتماعي - الاقتصادي لكل قرية على حدة ، وكان
يُصاحب فريق البحث باستمرار رئيس الوحدة المحلية بجريس ، وذلك سعيا
من فريق البحث الى إعطائه الثقة الكاملة ، والدراية التامة بأبعاد قضايا
الدراسة .

وكانت تتم عقب كل زيارة من هذه الزيارات وقته يطلب فيها مدير البحث

من أعضاء الفريق تقويم الزيارة ككل ، وتقويم موقف كل عضو من أعضاء الفريق على حدة . وذلك للاستفادة من الجوانب الإيجابية ، وتلافى الجوانب السلبية في الزيارات المستقبلية . بالإضافة الى ذلك فقد انضحت معالم المجتمع المدروس أكثر من خلال الزيارات الميدانية للأسر في القرى الخمس ، وبخاصة في قرية جريس ، حيث تكثرت الزيارات أكثر عمقا ، وذلك باعتبارها القرية الأم التي يقيم بها فريق البحث . ولقد انقسم فريق البحث فيما يتعلق بهذه الزيارات الى مجموعتين ، الأولى وتتكون من باحثين تقومان بزيارة السيدات وربات البيوت في الأسرة ، بينما المجموعة الثانية تقوم بزيارة رب الأسرة وأفرادها من الذكور . وكانت هناك باستمرار تقارير مكتوبة عن كل زيارة ، تناقش وتدرس من قبل فريق البحث .

علاوة على هذه الزيارات سواء بالنسبة للقيادات المحلية والرسبية ، أو بالنسبة للأسر في القرى الخمس ، فقد كان ضابط النقطة في الوحدة المحلية بجريس يقدم تقارير مكتوبة مصحوبة بالاحصاءات المتولدة لديه باعتبارها رجل الأمن في مجتمع الدراسة عن الجرائم وأنواعها التي ترتكب في المنطقة . وهنا تجدر الإشارة الى أن فريق البحث كان يتبع نظما صارما في تسجيل كل ما يتم من تقدم في خطوات البحث ، وتسجيل التقارير المقدمة ، والاحصاءات الخاصة بملامح وسمات مجتمع البحث . فكانت هناك ملفات متعددة لكل موضوع من هذه الموضوعات . هذا بالإضافة الى أن فريق البحث يقدم كل شهرين تقريرا مكتوبا باللغتين العربية والانجليزية يحوى الإيجازات التي تمت ، والمشكلات التي تواجه فريق البحث سواء المنهجية أو الميدانية وكيفية التغلب عليها .

ولقد مكنت تلك الخطوات ، وأمدت فريق البحث بإبعاد لا حدود لها من حيث التكوين الأولى أو الصورة الأولية لأدوات وتكتيكات الدراسة . حيث عكف فريق البحث على تشكيل دليل للملاحظة تستخدمه كل مجموعة من مجموعات فريق البحث ، حيث انقسم الفريق الى ثلاث مجموعات كل مجموعة مكونة من باحثين أو باحثتين ، وذلك ضمنا لجدية الملاحظة ، وأن

تتسم بالتنوع والشمول بحيث تغطي كل الوحدات المتضمنة في دليل الملاحظة . بالإضافة الى ذلك فقد صمم فريق البحث تقارير مكتوبة بحيث تستطيع كل مجموعة بعد انتهاء الزيارات اليومية أن تقوم بتسجيل ما تم في هذه الزيارات كل على حدة في تقرير منفصل محدد البنود والمجالات .

ولقد تضمن دليل الملاحظة ثلاثة محاور على جانب كبير من الأهمية ، يتمثل أولها في البناء الاجتماعي الاقتصادي للأسرة ، ويتركز الثاني في محددات الاستفادة من الخدمات الأصلية والرسمية ، وأخيرا كان المحور الثالث متضمنا رأى أفراد المجتمع في كل من الخدمتين ، والمشكلات أو المعوقات التي تواجه المستفيدين في الاستفادة من هذه الخدمات الأصلية والرسمية .

أما فيما يتعلق باستمارة المقابلة التي سوف تطبق على عينة ممثلة من أرباب الأسر المستفيدين من الخدمات الأصلية والرسمية في قرى الوحدة المحلية بجريس . فقد أخذ تصميمها وصياغة أسئلتها وتكوين بنودها ووضع بعض احتمالات الإجابة التي من الممكن أن يثير بها المبحوث وقتا تجاوز الشهرين ، حيث كان واقع مجتمع اندراسية ، والزيارات الميدانية للأسر ، والمقابلات المفتوحة التي كانت تتم بين فريق البحث والأخباريين ، والقائمين بالخدمات الأصلية والرسمية في كل قرية من قرى الدراسة . وأخيرا ملاحظات فريق البحث التي كان يسجلها باستمرار ويانتظام عن المجتمع القروى بمثلثة الوجه الأساسى ، والمرجع الأصل الذى اعتمد عليه فريق البحث في تكوين ، وصياغة استمارة المقابلة . ولقد روعى في تصميم استمارة المقابلة مجموعة من الأسس والمحكات التالية :

= أن تحقق بنود استمارة المقابلة ، واستئنتها ، الأهداف التي تسعى الى تحقيقها الدراسة .

= أن يكون هناك وحدة واتفاق بين القضايا المتضمنة والمثارة في كل بند من بنود استمارة المقابلة .

وبناء على ذلك فقد تضمنت استمارة المقابلة أربعة بنود أساسية :

البيانات الأساسية عن رب الأسرة وأفرادها ، ومحددات الاستفادة من الخدمات الأصلية ، ومحددات الاستفادة من الخدمات الرسمية ، وأخيرا رأى البحوث لكل من الخدمات الأصلية والرسمية .

ولقد ثار تساؤل عن طبيعة العلاقة بين دليل الملاحظة ، واستمارة المقابلة ، وهل سينتج عن استخدامهما ازدواج في طبيعة البيانات المتاحة من كليهما ؟ وللإجابة على هذا التساؤل أوضح مدير البحث أنه عند كتابة التقرير النهائى للبحث الذى سيعتمد اعتمادا أساسيا على البيانات والمعلومات التى سيجمعها فريق البحث من خلال استمارة المقابلة سواء تلك التى ستوجه الى المستفيدين والتائمين بالخدمات الأصلية والرسمية ، فإن هذا التقرير لابد أن يعزز ويدعم مجموعة من الملاحظات والمشاهدات والمعاشيات التى استطاع فريق البحث جمعها من خلال دليل الملاحظة .

ولقد استخدم فريق البحث بالإضافة الى هذه المناهج والتقنيات ، مجموعة من الوسائل لتقديم الصلة وتوثيق العلاقات بين فريق البحث ، ومجتمع الدراسة . ويمكننا عرض هذه المجموعة من الوسائل طبقا لترتيب حدوثها الزمنى ، وذلك على النحو التالى :

= تم عقد لقاء موسع بقرية جريس كان الهدف منه تعريف وتقديم فريق البحث لمجتمع الدراسة . وحضر هذا اللقاء الأستاذ الدكتور رئيس البحث عميد كلية الآداب ، والأستاذ الدكتور عميد كلية الزراعة بالنيا ، وعديد من القيادات المحلية والرسمية والأهلى في قرى الوحدة المحلية بجريس . وقد جاء هذا اللقاء فى الوقت المناسب لإعلان بداية عمل الفريق فى قرى البحث ومعاشته لمجتمع الدراسة .

= تلى هذا اللقاء بدء معسكر تدريبي لطلاب قسم الاجتماع بالسنة الثالثة ، والذى تزامن مع بداية معيشة الفريق لمجتمع الدراسة . ولقد انضج بعد نهاية فترة المعسكر أن ذلك كان مثالا لائما وبداية طيبة لتوطيد الصلة بمجتمع الدراسة وكسب ثقة الأهلى ، تمت كل فى

مضمونه محخلا تنمويا حيث قام الطلاب — بالتعاون مع الأهالي —
بكتابة بعض الموضوعات التي تهم مجتمع الدراسة ومحاولة الوصول
الى حلول لها .

= وفي اطار هذا العمل التثوي ، تم دعوة فريق من الأطباء البيطرين من
جامعة اسبوت للقيام بحملة مكثفة وقائية وعلاجية للماشية في قرى
الدراسة الخمس . وقد كان لذلك صدى واضح ، لمس مجتمع الدراسة
من خلاله ذلك الجهد العملي الذي يقدمه الفريق مما ساعد على كسب
مزيد من ثقة الأهالي . وتمثل ذلك في استعدادهم الواضح لتقديم العون
المادي والفني للفريق وتجاوبهم مع أعضائه خلال الزيارات المتعددة
التي قاموا بها لأسر مجتمع الدراسة وتعاونهم في تقديم البيانات المطلوبة .

= لقد اتضحت تلك الاسهامات التي قدمها فريق البحث لمجتمع الدراسة
بهدف تدعيم الصلة او العلاقة في أجلي صورها في الدعم المادي الذي
قدمه البحث في صورة مبلغ الفى جنييه للمساهمة في الجهود التثوية
لقرى الوحدة المحلية بجريس ، ولقد اشترط فريق البحث ضمانا لجدية
اتفاق هذا المبلغ في المشروعات التي سوف تقيد القرى الخمس ان
شرطان أساسيان يتمثل أولهما في ان تساهم القرى الخمس في دفع
ما يقابل هذا المبلغ أو يزيد ، ويتركز ثانيهما في ان يكون المشروع التثوي
المقترح فيه افادة ليس لقرية واحدة على حساب القرى الأخرى ، وانما
للقرى الخمس مجتمعة .

ولقد استقر الأمر أخيرا على وضع المبلغ الذي قدمه البحث بالإضافة
الى المبالغ التي قدمها أفراد المجتمع في القرى الخمس في مشروع إقامة مدرسة
اعدادية يكون مقرها قرية جريس ، حيث يمثل هذا المشروع اجماعا من قبل
أفراد المجتمع ، واحتياجا أساسيا نظرا لعدم وجود مدرسة اعدادية في
المنطقة .

ولقد وقع فريق البحث في مجموعة من الأخطاء التي أثرت على مداخل
ومناهج وتكنيكات ادراسة ، منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

== ان انشغال فريق البحث بأعداد وصياغة أدوات الدراسة ، والتفكير
في المناهج والمداخل المناسبة لطبيعة أهدافها ، بالإضافة الى التكرار
المقصود لزيارة القيادات الرسمية والشعبية المثقلة في عهد ومشايخ
القرى الخمس باعتبارهم يمثلون المدخل الشرعية للتعرف على مجتمع
الدراسة جعلته يتغاضى الى حد ما عن توسيع نطاق الزيارات الميدانية
على القرى الخمس بالتساوى . هذا من جانب ، وعدم توزيع الزيارات
بطريقة عادلة على مجتمعات ادراسة من جانب آخر ، حيث تركزت
الزيارات في البداية على مجموعة أسر محددة في كل قرية تمثل بناء
القوة في القرية .

وقد استدرك فريق البحث هذا القصور تباعا وفقا للاسهامات التي كان
يقدمها ، والتي كانت تستهدف في المحل الأول والآخر توثيق وتدعيم العلاقة
بين فريق البحث ومجتمع الدراسة .

== أن عدم وجود إطار فكري وتصورى محدد ومسبق لدى فريق البحث أثناء
الزيارات ، قد يؤدي بهذه الزيارات الى أن تحيد عن أهدافها ، وعدم
القدرة على الاستفادة منها استفادة كاملة . حيث أن الحوار الذي يدور
في هذه الزيارات ليس محكوما بطبيعة البحث وأهدافه ، وهنا يجب
الاستفادة من هذا الجانب من خلال اتفاق فريق البحث على انتقاط
التي يمكن اثارتها في كل زيارة . وهذا لن يتأتى الا عن طريق توزيع
الأدوار فيما بينهم ، بحيث يكون هناك تنظيم لمن يبدأ بالفكرة ، ومن
يعقب على الفكرة ، ومن يثرى ويبرز هذه الفكرة وإذا كنا نسلم بأهمية
عدم نزول الباحث بفرضية مسبقة الى ميدان الدراسة . الا أن عدم
وجود تصور واضح لدى الباحثين في المرحلة الأولى من الدراسة لم
يمكنهم من تحقيق الاستفادة الكلية من الزيارات الأولى المركزة .

أزمة التنبؤ في علم الاجتماع
دراسة حالة لبعض اللبؤات اتجاه الصراع
ذكور عاطف أأند عسواد (ج)

أولا : في اشكالفة هذا المقال :

— ١ —

دراسة في « المنهج » تلك التى نعرض لها في هذا المقال ، وللمنهج في علم الاجتماع قضايا — فضلا عن اشكالياته — ، وتعد قضية التنبؤ Prediction احدى القضايا المنهجية المحورية — الخلفية — في هذا العلم ، بل وتمثل مدى قدرة النظرية السميولوجية على التنبؤ ، وامكاناتها فيما يتعلق باستشراف معالم البناء الاجتماعى في المستقبل ، اأد محاور الخلاف والجدل بين منظرى علم الاجتماع والمعنيين بأمر المنهج فيه ، بيد أن الظاهرة — ظاهرة الخلاف والجدل — لتكشف في حد ذاتها عن حقيقتين :

الحقيقة الأولى : ان علم الاجتماع — والنظرية السميولوجية على وجه الخصوص رغم مرور ما يقرب من قرن ونصف على النشأة الأكاديمية له مازال يمر بمرحلة البحث عن الهوية ، وهى مرحلة مازالت تشهد من التناقضات ما قد يوحى للبعض (باللائل) في الوصول الى صيغة منهجية ناضجة ، لبناء نظرى أكثر اتساقا .

الحقيقة الثانية : ان هذا الجدل الذى قد يصل الى حد التعارض ليضر عددا من المولات الأساسية التى تتسق وطبيعة علم الاجتماع وطبيعة وحدات الدراسة . فعلم الاجتماع — كما ينبغي أن نعلم — علم نقدى ، يتعامل مع الواقع من (الداخل) ، يقترب منه ليثور عليه ، يدنو من متغيراته ليغير منها ، وأصعا نصب عينيه « الإنسان » ، وأنسانية

(ج) استاذ علم الاجتماع المساعد — كلية الدراسات الإنسانية —
جامعة الأزهر (بنات) .

هذا الإنسان . غير أن هذه الرؤية — وهو لا تعتقد في صحة غيرها — قد تجد — وهي وليدة البهبل — ما قد يتناقض معها ، وهذا التقيض يرى استاتيكية الواقع وكأنها إحدى مسلمات علم الاجتماع ، وأن الديناميكية وأن حدثت — وهو يعترف بحدوثها — فلن تعدو أن تكون محض حادث طارئ ، غير طبيعي ، مؤقت ، سرعان ما يعود الواقع بحكم ميكانيزماته الطبيعية إلى حالته الأولى ، حالة السكون والتوازن ، وهذان التقيضان — وما تفرع عنهما من اتجاهات ومدارس ونظريات — ، قد أشعلا حدة الخلاف والجدل ، وهي ظاهرة طبيعية تتسق وطبيعة علم الاجتماع ، ولن يثرى هذا العلم — السدى نشأ بل ونما خلال التعارضات الأيديولوجية التي عكسها الثلث الأول من القرن التاسع عشر بين كارل ماركس وأوجست كونت — إلا في ظل تلك المناقشات ، والا من خلال تلك الخلافات .

فكان هذا الجدل إذن ظاهرة ، وإن تلاشت ، أو خبت أو خفت حدثها فيكون علم الاجتماع قد أشرف على السقوط في هذه الحقبة أو سيكون قد كتب عليه الركود فما رأينا بالأمر أو ما نراه اليوم وما نتوقع أن نراه في الغد من خلاف وجدل إنما هو مظهر طبيعي من مظاهر بنية هذا العلم .

— ٢ —

وقضية التنبؤ ارتباطا بالنظرية السوسيولوجية وما يثار حولها من مناقشات — بل وخلافات — قد عكست لنا — وبجلاء — ذلك الصراع الحاد بين اتجاهي علم الاجتماع — الصراع والتوازن — حيث لم يكتف كلا الاتجاهين بالكشف عن قدراتهما المنهجية — ومنها القدرة على التنبؤ — فحسب وإنما أيضا أراد كل اتجاه أن يكشف النقاب عن المثالب المنهجية — ومنها أخطاء التنبؤ — التي ظن أن تعقيسه قد وقع فيها . غير أننا نود أن نؤكد — وبصرف النظر عن اتهامات كل اتجاه للآخر — أن مسألة التنبؤ في النظريات السوسيولوجية الكبرى (ومنها نظريتا الصراع والتوازن) قد اكتنفها غموض شديد وبالتالي اختلف واضح سواء لاتجاه الصراع أو اتجاه التوازن وذلك للأسباب الآتية :

(١) امرار بعض منظري النظرية السوسيولوجية والمعنيين بامر

المنهج في علم الاجتماع (في كلا الاتجاهين) على تجاهل خصوصية علم الاجتماع وخصوصية وحدة الدراسة فيه وبالتالي تجاهل تمايزه عن العلم الطبيعي .

(ب) ونظرا لخصوصية علم الاجتماع التي تتناقض وطبيعة (المطلق) **زمانا ومكانا** والتي تجاهلها بعض علماء الاجتماع الذين تأثروا بالنزعة الوضعية (خاصة أصحاب اتجاه التوازن) في علم الاجتماع ، فإن المحاولات الرامية الى تأسيس منهج يتناقض وهذه الخصوصية ، وتشيد أى بناءت نظرية منهجية تتعارض وهذا التميز (ومنها وضع القانون المطلق أو انتنبؤ اللامحدود) سيكون — وقد كان بالفعل — مآلها الفشل الذريع ، ولا يرجع هذا الفشل الى عجز منهجى طبيعى لصيق بعلم الاجتماع أو النظرية السيسولوجية ، وانما يعود — وفي المحل الأول — الى (عدم الوعى) بخصوصية علم الاجتماع من جهة — واختلافه وتمايزه عن العلم الطبيعى — وخصوصية البناءات الاجتماعية بل وتناقضها من جهة أخرى ، الأمر الذى يستحيل معه القول بالتعامل مع المطلق زمانا ومكانا .

(ج) ورفضنا للمطلق **زمانا ومكانا** يتسق في الواقع مع ايماننا بمقولة الاستقراء الناقص *incomplete induction* وبملاءمتها للاستخدام في دراساتنا السيسولوجية والتاريخية ، حيث يتيح هذا الأسلوب الفرصة للباحث للتعديل بالاضافة والحذف للقوانين (المحدودة) أو الانتظامات *Regularities* التي تم التوصل اليها بشأن ظاهرة ما أو عدة ظواهر لبناء اجتماعى معين ، ومن المؤكد ان ذلك حرى بأن يجعل اللبج مفتوحا (لاحتمالات المستقبل) ويجعل في الآن نفسه من « التنبؤ الحاسم » في علومنا الاجتماعية — ومنها علم الاجتماع ضريبا من الوهم وصورة من صور خداع النفاق . وعدم الاستتصار بهوية علم الاجتماع .

فعدماء التنبؤ (المطلق) بمسار البناء الاجتماعى — لئى مجتمع كئنا ما كان فى المستقبل يتناقض اذن مع طبيعة الواقعة الاجتماعية ، وخطورة التنبؤ المطلق أو توهم حدوثه بالنسبة للظواهر الاجتماعية يكمن فى أن بعضنا يتعامل مع هذه الظواهر وكأنه يتعامل مع (جوامد) أو (ثوابت) ، يسرها الوجهة التى يريدنا ، ويحدد لها مسارها ، لاغيا ارادة الانسان المتغيرة ، متجاهلا احتمالات التغير ، فتنبؤنا فى علم الاجتماع تنبؤ محدود غير مطلق . وإذا كان من أهم شروط النظرية العلمية قدرتها على التنبؤ بمسار النواتج والظواهر (١) فان هذه المقولة ان كانت تصدق على النظرية — أو النظريات — الخاصة بالعلوم الطبيعية فانها لا تصدق بنفس الكيفية على علوم الانسان ، اذ ينبغى أن نذكر أن للانسان ارادة ووعيا ، وأى علم اجتماعى يتجاهل تلك الحقيقة ، يمكن أن يندرج تحت أى اسم آخر غير علم الانسان والمجتمع (٢).

والنظريات الكبرى — مستعيرين اصطلاح تشارلز رايت ويلز Wright - Mills - فى علم الاجتماع فى تنبؤاتها المتعددة ومحاولاتها التى استهدفت وضع نماذج تمكنا من التنبؤ والتحكم قد باءت — كلها — بالفشل ، لاستحالة ذلك وتعذره ، « ... فنأرق كبير أن تكتشف قواعد اللعبة ، وبين أن نتنبأ بنتائج المباراة أو نتحكم فيها ... أنه الغاء لحيوية المجتمع المتجددة ، وتحويل المجتمع الى آلة كبيرة محكومة الحركة مضبوطة بالأزرار ، انه تسريع لقيام الدولة الشمولية وتكثيف لوظائفها . هل سيسعدنا هذا الفتح (العلمى) العقلانى العظيم ؟ وهذا النجاح المفروض فرضا ، هل نصفه بأنه اكتشاف لقوانين الحركة الاجتماعية الموضوعية أم بأنه محاولة لفرض قواعد وقوالب على الحركة الاجتماعية ؟ » (٣) .

ونكاد تصدق المقولة السابقة الى حد كبير على بعض تنبؤات انجساع الصراع فى نطاق مسيولوجيا السياسة وخاصة تلك التنبؤات الخاصة بمصير المجتمع الرأسمالى وما سوف يكون عليه فى المستقبل من جهة ومصر الدولة وزوالها بحكم تناقضها مع المجتمع اللاتبقى من جهة أخرى . غير أننا ينبغى أن نتوه بأن الرؤى للتقنية التى استهدفت تنفيذ الكفاءة التنبؤية لاتجاه الصراع فى نطاق استشراف معالم مستقبل المجتمع الرأسمالى ومصر الدولة قد غلبت عليها الملامح الآتية :

(١) لم تبدأ التيارات النقدية لاتجاه الصراع من اتجاهات مغايرة له ، بل أن أول مراجعة نقدية لبعض مقولات هذا الاتجاه قد انبثقت من بعض مؤيدي هذا الاتجاه ذاته ، فكانت بمثابة مراجعة أو تقويم للذات ، أو أن شئت فهو نسوع من النقد الذاتى — (مثلا خطبة مايو عام ١٩٣٧ وموضوعها : فى التناقض On contradiction

(ب) أن حركة النقد الذاتى لاتجاه الصراع — وفى وجود بعض أصحاب الاتجاه الكلاسيكيين — قد استمرت حتى لحظنا الراهنة ، وهذه حركة تكشف عن ظاهرة صحية وهى ظاهرة الوعى بالذات — الذات الفكرية — وهى ظاهرة وثيقة الصلة بالنمو الفكرى لبعض أصحاب هذا الاتجاه ، فهو تهرّد مشروع يستهدف تصحيح المسار ضامنا لاستمرارية الاتجاه من ناحية وتأكيدا لكفائته — من خلال التعديل — من ناحية أخرى .

(ج) إذا كان بعض أصحاب اتجاه التوازن قد أراد أن ينال من اتجاه الصراع بالتدنيد بعجزه عن التنبؤ بمصير المجتمع الرأسمالى كنتيجة لبعض التفسيرات التى جددت على هذا المجتمع فمن بعضهم — أى بعض أصحاب اتجاه التوازن — قد استعان ببعض مقولات هذا الاتجاه فى العديد من محولاتهم النظرية والمنهجية (٤) ، فضلا عن المحاولات التوفيقية التى قام بها بعض منظرى هذا الاتجاه كسان دن بيرج Bergh ولويس كوزر Coser وغيرهما .

(د) إن تلك التفسيرات التى أصابت المجتمع الرأسمالى والتى اعتبد عليها البعض فى تنفيذ الرؤية التنبؤية لاتجاه الصراع ونقدها ، كانت محل نقد أيضا — بل وتبرّد — من قبل بعض الاتجاهات الراديكالية فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما كشفت عنه حركة تحرير علم الاجتماع واليسلر الجديد وغيرهما من حركات التمرد الفكرى .

(هـ) ومن المؤكد أن بعض هذه الملامح التى اشترناها إليها (سواء بالنسبة للنقد الذاتى لاتجاه الصراع أو النقد الذى وجهه اتجاه التوازن لبعض مقولات الاتجاه المضاد ، أو حتى بالنسبة لحركات التمرد التى استهدفت نقد اتجاه التوازن وتعريفه) لدليل — لا يقبل انجذل — على أن القدرات التنبؤية للنظرية السوسيولوجية قدرات ينبغي أن نعترف بمحدوديتها ، وهو ليس أمراً محيياً للنظرية بقدر ما هو اعتراف بخصوصيتها وبتمليزها .

ثانياً : اتجاه الصراع والتنبؤات المطلوبة :

— ١ —

اتفقنا على أن للتنبؤ فى النظرية السوسيولوجية محدوديته ، انسلخا مع محدودية القانون وخصوصية المنهج بوجه عام ، بيد أن هذه المحدودية وتلك الخصوصية قد تغيب — وقد غابت بالفعل — عن بعض منظرى علم الاجتماع ، وهو ما كشفت عنه الاسهامات التى قدمها اتجاهها الصراع ، والتوازن — على سبيل المثال — فى نطاق بعض مسائل سوسيولوجيا السياسة ومنها مسألة الدولة . ومن المؤكد أن لكل اتجاه رؤيته الخاصة بالنسبة لقضية الدولة انطلاقاً من اختلاف الأسس النظرية والمنهجية التى ينطق منها كل اتجاه على حدة (٥) ، (٦) ، وهو أمر لا يدخل فى نطاق اتهامات هذا المقال . وتما انذى يعيننا — بالدرجة الأولى — هو أن نكتشف عن بعض مؤثرات (التطرف فى التنبؤ ووقف بعض نقاد النظرية السوسيولوجية وبعض منظرى العلم الاجتماعى من هذا التنبؤ . ولسوف نتعامل مع تنبؤات اتجاه الصراع بالنسبة لقولة الدولة ومسار المجتمع الرأسمالى باعتبارها (دراسة حالة) للمغالاة فى التنبؤ ، وهو أمر لا ينبع من مجرد التحيز — مع اوضح — اتجاه الصراع وانما يرجع اختيارنا له لعدة اسباب منها أهمية هذا الاتجاه وخطورته ودلالته وموقعه من النظرية السوسيولوجية من جانب ولأنه أكثر الاتجاهات تعرضاً للنقد والمناقشة والجدل من ناحية أخرى .

نفتى مقالة كلاسيكى (الأبعاد الرئيسية لازمة علم الاجتماع الماركسى) ،
 يذهب بيرنبوم Birnbaum الى أن الثورة التى تقوم مناهضة لفكر معين
 ولا تنطلق من الافتراضات النظرية المسبقة (❖). لهذا الفكر لا تعد ثورة
 بئى حال من الأحوال (٧) . والواقع أن المرض النقدى الذى قدمه بيرنبوم
 يتسم — على الجملة — بالوضوح والشمول ، وهو من الشيوع بحيث أضحت
 أحد النماذج النقدية الهامة للفكر الماركسى التى ألها علماء الاجتماع غير
 الماركسيين . ولقد اتخذ بيرنبوم من نقد المقولات الماركسية منطلقا لى يقوم
 بتحطيم الأبعاد القمعية Repressive dimensions للنظام الاجتماعى كما
 حفظتها الماركسية واستبدالها بشكل آخر أكثر تحررا إلا أن بيرنبوم — على حد
 قول جون ويلش Welsh — قد فشل فى أن يقدم دراسة منصفة لازمة علم
 الاجتماع الماركسى فى ضوء منهجه الموضوعى الذى حددته منهجه النقدى (٨) .

ولما كان الرأى فيما قدمه بيرنبوم فإن ما يعنينا فى المحل الأول هو
 إبراز ملامح البناء النقدى كما قدمه هذا الناقد ، وإلى أى حد استطاعت
 هذه الملامح النقدية أن تقدم الدليل على فشل تنبؤات اتجاه الصراع فيما
 ينطق بالدولة ومستقبل المجتمع الرأسمالى . ولعل أبرز ملامح فى هذا
 المجال هو ما أشار اليه بيرنبوم من أن الأزمة الحقيقية للماركسية واتجاه
 الصراع تدور حول التحولات التاريخية التى أكتت عدم قابلية المقولات
 الماركسية للتطبيق على واقع المجتمع الحديث ، حيث نظر بيرنبوم الى هذه
 التحولات باعتبارها ظروفنا خارجية للواقع الموضوعى الأمر الذى يتطلب
 تسجيحا للمفاهيم الماركسية عن الطبقات الاجتماعية ، والدولة ، والثقافة
 ومنهج البحث ، وهى تعديلات ضرورية ينبغى أن تحدث — على نحو ما يذهب
 بيرنبوم — فى الفكر الماركسى اذا ما أراد هذا الفكر أن يستوعب الواقع
 بصورته الجديدة (٩) .

(❖) نلاحظ أن غالبية الدراسات التى استهدفت نقد اتجاه الصراع من
 زاوية تنبؤاته للدولة ومستقبل المجتمع الرأسمالى قد بدأت بنقد
 المقولات الأساسية والافتراضات النظرية التى ينهض وفقا لها هذا
 الاتجاه .

• والتحولات التاريخية المشار إليها من قبل بيرنوم كانت بمثابة إبعاد
لتحول العالم الرأسمالي من مبدأ دعه يعمل — *Laissez Faire* إلى الشكل
الاحتكاري . ولا شك أن هذا التحول — كما يرى بيرنوم — قد أدى إلى
تغيرات ليس في العالم الرأسمالي فحسب ، وإنما أيضا في العاملين الاشتراكي
والثالث (١٠) .

ويسوق لنا بيرنوم عددا من الشواهد يدل من خلالها على فشل
تنبؤات اتجاه الصراع ، فيذهب إلى أن التطورات التكنولوجية ونشاط الطبقة
العابلة في المجتمع الرأسمالي قد قلل من حالات الفقر أو العوز التي كانت
عليها بعض الفئات أو الطبقات ، كذلك فإنه يتكون السوق العالمي ، وببداية
التوسع الإمبريالي قرابة انتهاء القرن التاسع عشر ، تم إعادة صياغة الطابع
الخاص بالطبقات المتفورة والطبقات القاهرة (١١) .

ومن المؤشرات الهامة التي تكشف النقاب عن الفشل التنبؤي لاتجاه
الصراع هو ما يذهب إليه بيرنوم من أن البروليتاريا القديمة في البلدان
الصناعية قد صعدت حيث احتلت وضعا اقتصاديا متميزا ، بل أكثر من
ذلك — وحسبما يذهب بيرنوم — لقد أضحت البروليتاريا شريكة في جريمة
استغلال بلدان العالم الثالث (١٢) .

ولعل هذا الفشل يتأكد فيما يذهب إليه دانييل بيل Bell في الفصل
الذي عقده تحت عنوان : رأسمالية البروليتاريا : نظرية النزعة انتقالية
الأمريكية : وذلك في مؤلفه : نهاية الإيديولوجيا (١٩٦٢) حيث ذهب بيل
Bell متخذا من قول جورج برنارد شو Shaw (أن الاتجاه النقابي هو
رأسمالية البروليتاريا) نقطة بدء لديه فيؤكد أن الزعيم العمالي الأمريكي
يدحض كل الأفكار الماركسية ويتحدى الاشتراكية ويسعى نحو تأسيس الحركات
النقابية (١٣) ، وهو ما أدى إلى اقناع الصناعة الكبرى بالاتجاه النقابي
نظرا للحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من الإنتاج ، ولادراك أصحاب هذه
لصناعات الكبرى أن (النقابية) Unionism كظاهرة لا يمكن تحطيمها بمجور
مباشرة (١٤) .

ولقد ترتب على ذلك — فيما يرى بيل **Bell** — تفاق ظاهرتين : الأولى : تزايد عدد العمال (في الولايات المتحدة) من قوى العضوية النقابية ، حيث وصل عددهم (في أوائل الستينيات الى ستة عشر مليون عامل ، الى جانب ٨٥.٠٠٠.٠٠٠ عضوا في الروابط العمالية الكندية ، مقابل ٢ مليون عامل كانوا منضمين الى النقابات في الربع الأول من القرن . اما **الظاهرة الثانية** : فتتعلق بذلك الوعي النام الذي تبدى في نجاح النقابات في الحصول — عن طريق المساومات — على أجور عالية للعمال فضلا عن بعض أشكال الرفاهية الأخرى ، وهي حقوق قد مساومت عليها النقابات كنتيجة لتزايد انتاجية الدولة (١٥) .

ويرى بيل — وفقا لذلك — أن الظاهرتين السابقتين تكشفان عن واحد من الأسباب التي جعلت من تحليل اتجاه الصراع للنظام الرأسمالي تحليلا تشويه الكثير من الأخطاء ، فإن الثروة التي كان ماركس يعتقد أن يتم الحصول عليها عن طريق الاستغلال ، فإنا نستطيع الآن أن نرى الثروة : الثروة الخاصة ، الثروة القومية تتزايد بتزايد الانتاج (١٦) .

ولعل ما أشار اليه بيل ، اكده بصورة أخرى فريد بلوك **Block** حين ذهب الى أن الرأسمالية في العالم المتطور قد شأهت قدرة ملحوظة على عقلنة ذاتها **Rationalize itself** ، استجابة للمخاطر المزدوجة لكل من الأزمة الاقتصادية والحركات الراديكالية للطبقة العاملة . يدخل هذا — على نحو ما يرى بلوك — في نطاق ما يمكن تسميته بالإصلاح الرأسمالي والذي يعكس الإرادة الواعية لبعض قطاعات الطبقة الرأسمالية وتديتها على استيعاب مثل تلك المشكلات وفهمها وطرح بعض التصورات والبديل لحلها (١٧) .

وعودة الى نموذج بيرنوم نلاحظ أنه في مسيرته نحو نقد مقولات فكر الصراع عن الدولة ومستقبل المجتمع الرأسمالي وما سوف يكون عليه ، يذهب الى أن فشل البروليتاريا في أن تجعل من نفسها طبقة ثورية وفشل العمال في أن يتحولوا الى اصحاب نزعات ثورية ماركسية ، ونظرا لأنهم

لم يصبحوا بعد فقراء (١٨) أدى كل هذا الى التأكيد على ان الفترة الثبوتية لاتجاه الصراع كانت قدرة مغالى فيها الى حد كبير .

وهذا الفصل الثورى — ان صح التعبير — الذى اضحى أحد سمات الطبقة العمالية الغربية يعد صورة ناجحة لقدرة التنظيم الاجتماعى الغربى الراهن على التدخل الواسع اقتصاديا واجتماعيا وفي معدلات النمو واقتصاديات الرفاه التى تكثفت برفع مستوى المعيشة للقاعدة العريضة من أبناء المجتمع (١٩) ، وهو ما جعل تنبؤات اتجاه الصراع تنبؤات مشكوكا فيها . ورغم ذلك ، فان البعض يرى انه رغم ان مسار المجتمع الرأسمالى قد جاء على نحو يتناقض والرؤية المصراعية الا ان الآليات Mechanisms التى اكتشفتها هذا الاتجاه تعد مكونا أساسيا لى نسق نظرى يسمى الى تفسير مسيرة التطور الغربى وما آل اليه وما يتوقع له (٢٠) .

ولكن رغم هذا الزعم الخاص بميكانيزمات أو آليات اتجاه الصراع وضرورتها لى نسق تفسرى ، الا أن بيرنوم يرى ان الرأسمالية قد خدعت الاشتراكية بأن سمحت للعامل بالاشتراك فى النقابات ، وهكذا فان كفاح الطبقة الثورية كما تصوره اتجاه الصراع قد فقد جذوته (٢١) ، وبالتالي فان التنبؤات الخاصة بدولة البروليتاريا والمجتمع اللابطبى وزوال الدولة كجهاز وسلوى اصبحت محض خيال .

اما الماركسية المحدثه فرغم مراجعتها للمقولات التقليدية لاتجاه الصراع وتأكيداها على دور الظروف الخارجية فى أحداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو ما تجاهلته الماركسية الكلاسيكية ، الا انها — اى الماركسية المحدثه — قد تجاهلت بدورها — الدور البناء الذى لعبه الفكر والوعى والارادة والذاتية فى تشييد البناء الاجتماعى للواقع على نحو ما يذهب بيرنوم (٢٢) .

حتية استيلائها على الدولة وتشييد بناء تنظيمى للثورة البروليتارية كان أحد العلامات البارزة في نقد التنبؤات الماركسية لدرجة أن بلكونين **Bakunin** وهو أحد أعلام النزعة الفوضوية ومن أشد المعارضين للفكر الماركسى لا يشكك في احتمالية قيام الثورة البروليتارية فحسب بل يرى أن قيام بناء تنظيمى لهذه الثورة هو بمثابة عمل رجعى ، إذ أن التحرر الحقيقى للبروليتاريا — فيما يرى بلكونين — يتم في حالة قيامنا بتجريد الجهاز السياسى — الدولة — كما هو الشأن بالنسبة لوسائل الاستغلال الاقتصادى (٢٣) .

ويثير بلكونين تساؤلا مؤداه : إذا صعدت البروليتاريا واحتلت مكانة الطبقة الحاكمة — فيما يرى اتجاه الصراع — فعلينا إذن أن نتساءل : من هم هؤلاء الأفراد الذين سوف يخضعون لحكم هذه الطبقة — طبقة البروليتاريا ؟ ويجيب بلكونين نفسه عن هذا التساؤل قائلا : بأنه سوف يكون هناك فئة اجتماعية أخرى البروليتاريا جديدة سوف تخضع للحكم الجديد لدولة العمال أن ماهية الدولة — على نحو ما يذهب بلكونين — هي دائما سيطرة إحدى الطبقات على أخرى ، والنتيجة المتوقعة لذلك هو الاستغلال (٢٤) .

والمثير بالنسبة لبلكونين أنه يصرح بأن كراهيته للماركسية ترجع الى تجاهلها لقولة الحرية لأنه — أى بلكونين — لا يتصور أى شيء إنسانى دون حرية ، ولأن الماركسية تقود بصورة حتمية الى مركزية الملكية ، حيث تصبح في يد الدولة بينما يريد أن يرى الدولة **State** وقد تم القضاء عليها ، يريد مجتمعا وملكية جماعية اجتماعية يتم تنظيمها من **القاع الى القمة** من خلال علاقة حرية ، وليست من **القمة الى القاع** عن طريق السلطة أيا كان نوعها (٢٥) . ووجه الغرابة هنا هو أن بلكونين يتفق مع الماركسية — وأن كان يدعى رفضها — من حيث لا يدري ، إذ أن الماركسية من خلال رؤيتها للمجتمع اللابطبقي المتخيل ترى أنه لا ضرورة للدولة ، وأنه من الحتمى أن يقضى على الدولة ، فكان ما يحلم به بلكونين ، قد سبقته فيه — تخيلا — الماركسية ، فالفوضوية والماركسية قد اتفقا على صعيد واحد هو صعيد تلغى — غير الواقعى — للوصول الى مجتمع تختفى فيه الدولة كجهاز سياسى سلطوى .

ومع ذلك فإن الحلم الماركسي يلتفت إلى دولة العمال يتفق منه بالكونين
موقف المعارضة — بل والسخرية — حين يذهب إلى أن هذه الدولة سوف
تتحكم في الجماهير الكبرى عن طريق صفة متميزة إذ أن هذه الصفة سوف
تكون المعبرة دائما عن إرادة الشعب *People's Will* (٢٦) ويبريد بذلك
بالكونين أن يؤكد أن هذه الصفة تعد شكلا آخر من أشكال التحكم ، الأمر
الذي يقع الماركسية في تناقض حاد .

وثمة ملح يشير إليه بيرنيوم يكشف عن أحد أبعاد التناقض في اتجاه
الصراع ، هو أنه إذا كانت دولة العمال حقيقة للناس (أو لكل الناس) فلماذا
تدعو الماركسية إذن إلى استئصالها ؟ وإذا كان الحصول على الدولة (باعتبارها
قوة) يعد أمرا ضروريا لتحرير العمال ، فالعمال إذن غير حُرّ . كل
هذا يدعونا إلى التساؤل : لماذا إذن نطلق عليها اسم دولة العمال (٢٧) ؟ .

وقدرة ديكتاتورية البروليتاريا على تحقيق الحرية للبشر ، مقدره مشكوك
فيها — من قبل الفوضويين — إذ أن الديكتاتورية ليس لديها من الأهداف أكثر
من أن تعمل على الإبقاء على ذاتها بقاءا أبديا . إلا أن ويلش *Welsh* يرى
أن موقف الفوضويين هذا من الماركسية لا يعنى أن تحل محلها الفوضوية ،
حيث أن كلا منهما — أي الفوضوية والماركسية — يتجاهل كثيرا من الصفات
الهامية بالنسبة للفرد كالعقلانية والقدمية والتلقائية والإبداعية (٢٨) .

وعموما فإن رؤية اتجاه الصراع للدولة — الدولة في ظل المجتمع الطبقي —
قد أضحت مثارا للنقد والجدل ، إذ أن هذه الرؤية — التي يطلق عليها اسم
النزعة الوسيطية *Instrumentalism* — تفسر نشأة الدولة — ترى أن
الدولة مجرد أداة بسيطة أو وسيلة لتحقيق أغراض الطبقة الحاكمة وأهدافها .
غير أن هذه الرؤية — على نحو ما يذهب بلوك *Block* — قد تجاهلت الدور
الأبديولوجي للدولة ، إذ أن الدولة تقوم بدور حاسم في الحفاظ على شرعية
النظام الاجتماعي ، وهذا يتطلب أن تبدو الدولة حيادية في مسيرة التكاثف
الطبقي . كذلك يرى بلوك أن النزعة الوسيطية للدولة عجزت عن إدراك أن
العمل من أجل المصلحة العامة لرأس المال يخول للدولة أن تعمل أحيانا ضد

المصالح الخاصة للرأسماليين ، وهو رابط الإحتصار والفرادى الذى تفرضه على
تصدير رأس المال — خلا — يتبقى أن تكون فى ضوء المصلحة العامة للرأس
المال فى فترة زمنية معلومة ، حتى إذا أدى هذا مؤقتا الى تضائل أرباح غالبية
أصحاب رؤوس الأموال . ولذلك فلكى تكون الدولة قادرة على ذلك فإن على
الدولة — كجهاز — أن تكون أكثر استقلالية عن السيطرة المباشرة للرأسماليين
بصورة أكثر مما تسمح به الرؤية الواسطانية للدولة (٢٩) .

— ٤ —

ويعرب ويلش على المعالجات الماركسية المعاصرة للاركة الماركسية —
بما فيها معالجة بيرنبوم — أنها محض محاولات لتخليص الماركسية التقليدية
وانقاذها من أزمته أكثر منها محاولات لتطوير نظرية ثورية جديدة . غير أن
هناك — حسبما يرى انفن جولدنر Gouddner — تيارين فى نطاق نقد انجاء
الصراع وتحديثه ، التيار الأول ينظر الى الماركسية باعتبارها نظرية نقدية
ويمثله هؤلاء الذين يسمون الهيكلين ، أما التيار الثانى فيتعامل مع
الماركسية باعتبارها علما ويمثل هذا التيار تلك الفئة من الباحثين الذين يطلق
عليهم اسم اللاهيجيليين (٣٠) .

ويرى جولدنر أن هؤلاء الذين يتناولون الماركسية باعتبارها نظرية نقدية
— يمثلهم كل من هربرت ماركيز Marcuse والبريشت Albrecht ويلمر
Wellemer وانفريد شميدت Schmidt (٣١) . أما ويلش فيضيف الى هذه
الاسماء كورش Korsch ولوكاش Lukacs وجرامسى Gramsci ، فضلا عن
مدرسة فرانكفورت . ولقد استهدفت محاولات هؤلاء الباحثين استعادة
انميابة الهيكلية للفكر الماركسى بناء على ما أسسته — أى تلك المحاولات —
بالبذاتية الثورية وهى نظرية نقدية معاصرة أرادت أن تؤكد أن هناك خطأ ما
فى الماركسية منذ البداية . ولعل محاولة بيكون Piccone التى استنتج من
خلالها عدم قدرة الاتجاه الماركسى على التنبؤ الصحيح نظرا لفشل البروليتاريا
فى أن تجعل من نفسها — بصورة واقعية — طبقة ثورية ، لعل هذه
المحاولة هى أنضج المحاولات — فيما يرى ويلش — التى استهدفت إعادة

النظر في المقولات الماركسية التقليدية، خاصة وأن يكون يرى أن فهمه
البروليتاريا يمكن أن يعزى إلى أن الماركسية لم يكن لديها نظرية ملائمة
للوهمى (٣٢) .

وكما لاحظنا فإن محارلات النقد الذاتى للماركسية قد عنيت أساسا — كما
يذهب جولدنر — بالكشف عن التناقضات الداخلية Internal Contradictions
الماركسية . غير أن هذا النقد الذاتى قد يكون — على نحو ما يرى جولدنر —
عاملا مؤرقا للماركسية المبتذلة Vulgar Marxism (٣٣) بل استطيع أن
أضيف إلى ما أكدته جولدنر أن النقد الذاتى للماركسية لا يقوم بتهديد
الماركسية المبتذلة فقط وإنما يبطل تهديدا أيضا لأصحاب الرؤية الماركسية
الإرثوذكسية الجليدة ، من الذين يرون أن أى مساس بالمقولات الكلاسيكية
الماركسية هو بمثابة انتهاك لقدسية النظرية فضلا عن صاحبها ، متناسين
أن عتاة الماركسية هم أول من تناول مقولاتها بالنقد والتحليل ، ويكفى أن
نشير إلى تلك المحاضرة التى ألقاها ماو عام ١٩٣٧ والتى كان موضوعها
(فى التناقض) حيث تعرض فيها إلى بعض مظاهر التناقض كما يراها فى
النظرية الماركسية .

بيد أن هناك موقفا شبيها بذلك الذى يقاوم محاولات النقد الذاتى
للماركسية ، وأعنى به موقف بعض الماركسيين الذين يخشون التعامل مع
النظرية تعاملًا تاريخيًا وذلك توجسا مما يترتب على هذه الرؤية — التاريخية —
— من تجريد قيمي للماركسية ومن كشف لبعض مآلبيها وتعمية للعديد من
أخطائها (٣٤) .

وثمة تصور يتسم بالجدة والوعى بطبيعة متغيرات المجتمع الرأسمالى
المعاصر ، وهو التصور الذى قدمه لنا بلوك فى مقاله المعنون : The Ruling
Class does not rule والذى ينهض على أساس أن قدرة
الرأسمالية على عقلنة ذاتها (وهى إحدى مظاهر عدم صدق التنبؤ الماركسى)
وقدرة هذه العقلانية الرأسمالية — فيما يرى بلوك — على حسم الصراع

بين كل من الطبقة الرأسمالية والمجبرين بجهت الدولة والطبقة العاملة وتأكيدا لفكرة الاستقلال النسبي للدولة (٢٥) . وتحقيقا لهذين الهدفين فإنه ينبغي أن يتوفر للطبقة الحاكمة عدد من الشروط من أبرزها شرطان :

(أ) قدر من التماسك السيلسي .

(ب) أن يكون للطبقة الحاكمة — أو الشريحة منها — قدر من الوعي الطبقي بمعنى أن تكون واعية بما هو هام لخلق العلاقات الاجتماعية الرأسمالية في ظل ظروف تاريخية متغيرة (٢٦) .

وإذا ما تحقق هذان الشرطان فإن درجة استقلال الدولة سوف يصبح محددا بصورة أكثر وضوحا . غير أن عدم تحقيق هذين الشرطين يجعل نظرية الاستقلال النسبي تتراجع الى الخلف من داخل النزعة الوسائلية (٢٧) .

يبد أن بلوك يرى أن هناك بديلا عن فكرة الاستقلال النسبي للدولة ، هذا البديل يتبلور في فكرة تقسيم العمل بين أصحاب التراكم الرأسمالي وهؤلاء الذين يقومون بمهمة إدارة جهاز الدولة . فالفئة الأولى على وعى بمصالحها باعتبارها فئة رأسمالية ولكنها ليست على وعى بما هو ضروري لخلق النظام الاجتماعي في الظروف المتغيرة . أما الفئة الثانية فهي مجبرة على الارتباط بعملية خلق النظام الاجتماعي ، ذلك لأن قوتها الأساسية تقوم على تماسك النظام السياسي والاقتصادي (٢٨) .

ورؤية بلوك هذه تحاول أن تصوغ أطارا يستند الى المقولات السابقة ويحاول أن يكشف عن الأسباب التي تجعل الدولة تتجه نحو خدمة مصالح الطبقة الرأسمالية رغم تقسيم العمل القائم بين الفئتين السابقتين ، ولقد أطلق بلوك على هذا الإطار اسم النظرية البنائية للدولة (٢٩) .

خاتمة وتعليق

لم يكن عرضنا لبعض أوجه النقد التى وجهت الى اتجاه الصراع — وخاصة من زاوية قترانه التنبؤية — مستهدفا في حد ذاته ، بقدر ما هو محاولة لاثبات ان الطموحات التنبؤية — او انطرف في التنبؤ — فى النظرية السوسيولوجية لهو امر مخوف بالمخاطر المنهجية التى تتناقض وطبيعة خصوصية الواقعة الاجتماعية وقدرتها على التغير — ومن ثم التشكل — بصورة دينامية ، غير استاتيكية ، يجعل التنبؤ الحاسم بمسارها فى المستقبل ضربا من الوهم ، والدليل على ذلك ما كشفت عنه اخطاء اتجاه الصراع فى التنبؤ بمستقبل المجتمع الراسملى وطبيعة الدولة .

نعلينا ان نعى اذن ان منهجنا — متضمنا القدرة على التنبؤ — وان اى محاولة لاستشراف معالم البناء الاجتماعى لاي مجتمع كائنا ما كان ينبغى ان تكون فى حدود مفهوم (النسبى) ، اذ اتنا لا نتعامل مع (المطلق) وعلينا ان نخلع اودية العلوم الطبيعية وان نتجاوز مرحلة التقليد والمحاكاة وان نعى ان لنا (ذاتا علمية) ينبغى ان نعمل على بلورتها ونسمى نحو تثبيتها .

وخطورة الادعاء بالقدرة على التنبؤ المطلق انه — اى هذا الادعاء — لا يسمح على الاطلاق باضافة او حذف اى من المتغيرات الجديدة التى قد تكشف عنها ديناميات التغير فى المستقبل ، ثم ان ادعاء القدرة على التنبؤ المطلق قد يؤدى الى ان يبدو علم الاجتماع وكأنه عاجز منهجيا ، رغم انه ليس عاجزا بقدر ما هو تجاوز لخصوصية هذا العلم وخروج عن منطقته وهويته .

واذا كنا قد مثلنا باتجاه الصراع ، فان هذا لا يعنى ان الاتجاهات الأخرى (ومنها اتجاه التوازن) قد سلمت من التروى فى خطأ المفالة فى التنبؤ ، غير ان اتجاه الصراع كلن اكثرها اثارة للجدل لا سيما وان تنبؤاته قد مست بصورة مباشرة المجتمع الراسملى وشكل الدولة وما سوف تكون عليه فى المستقبل .

المراجع والهوامش والتعليقات

(١) أنظر : عبد الباسط عبد المعطى ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، عالم المعرفة الكويت ، أغسطس ١٩٨١ ، ص. ٤٠ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٢ .

(٣) عادل حسين ، النظريات الاجتماعية الغربية : قاصرة ومعادية ، ورقة مقدمة لندوة : اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مارس ١٩٨٣ ، ص ٢٦٧ .

(٤) أنظر مقال لبن أو Len Law والمعنون Conflict Structuralism والتي حاول فيها وضع نموذج نظري منهجي مستقى من بعض مقولات الاتجاه البنائى واتجاه الصراع :

Law, Len, Conflict — structuralism, In Meighan, Ronald and, Marks, Tony (eds), Perspectives on society. An introductory reader in sociology, Thomas Nelson in association with AT&S, 1979, PP. 11-15

(٥) أنظر في شرح الرؤية الغربية للدولة المؤلف الكلاسيكى التالى :
Gardner, James, Wilford, Political Science and Government, American Book, N.Y, 1935.

كذلك أنظر : جورج سبيلين ، تطور الفكر السياسى ، ترجمة حسن جلال العروس ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، وطبعة عام ١٩٦٣ .

كذلك : طعيمة الجرف ، نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسى ، مكتبة القاهرة للحديث ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

(٦) كذلك أنظر في شرح الرؤية الماركسية للدولة : Bottomore, T. B., and Rubel, Mximilien (eds) Karl Marx : selected Writtings in Scciology and Social Philosophy, Pelican Books, London, 1973.

Giddens, Anthony, *Capitalism and Moderns, Social Theory*; : كتاب
An analysis of the Writings of Marx, Durkheim and Max
Weber, Cambridge University press, Cambridge, 1973, pp.
185-247

(٧) : أنظر :

Welsh, John, F., *Revolutionary : subjectivity and The Crisis
of Marxist Sociology, Free Inquiry in Creative Sociology*, Vol.
8, No. 2, Nov., 1980, p. 143.

Ibid, P. 143 (٨)

Ibid, P. 143 (٩)

Ibid, P. 143 (١٠)

Ibid, P. 143 (١١)

Ibid, P. 143 (١٢)

Pell, Daniel, *The End of Ideology, The Free Press, New
York, 1962, P. 211* (١٣)

Ibid, P. 218 (١٤)

Ibid, P, 220 (١٥)

Ibid, P, 220 (١٦)

Block, Fred, *The Ruling class does not rule, Socialist Review* (١٧)
7 (May-June 1977), pp. 6-28

Welsh, John, F., *Revolutionary subjectivity and the Crisis of* (١٨)
Marxist Sociology, pp. 144-145

(١٩) : أنظر : عادل حسين ، النظريات الاجتماعية الغربية : قاعدة
معادية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ .

(٢٠) : أنظر : عادل حسين ، نفس المرجع ، ص ٢٧٣ .

Welsh, John, *Op. Cit*, p. 143 (٢١)

Ibid, p Pi 145 (٢٢)

Ibid, P. 146 (٢٣)

Ibid, P. 146 (٢٤)

Ibid, P. 146	(٢٥)
Ibid, P. 146	(٢٦)
Ibid, P. 147	(٢٧)
Ibid, P. 147	(٢٨)
Block, Fred, The Ruling class des not rule, P. 16	(٢٩)
Gouldner, Alvin, W., For Sociology : Renewal and Critique (٣.) in Sociology Today, Allen Lane London, 1973, PP. 426-431.	
Ibid, P. 430	(٣١)
Welsh, John, F., , Revolutionary subjectivity and The Crises of Mrxist Sociology, p. 149.	(٣٢)
Gouldner, Op. Cit, P. 426	(٣٣)
Ibid, p. 425	(٣٤)
Block, Fred, The Ruling class dees not ruly, P. 18	(٣٥)
Ibid, P. 19	(٣٦)
Ibid, P. 20	(٣٧)
Ibid, P. 20	(٣٨)
Ibid, P. 24.	(٣٩)

الفروق بين الجنسين من منظور سيكولوجي

دكتور محيى الدين أحمد حسين (✱)

نظرة تقويمية لامكانات الجنسين :

كان من بين ما طالعنا به استقرأنا (✱✱) لما يواجه العاملین في حقل الرعاية الاجتماعية من مشكلات ، مشكلة الفروق بين الجنسين . فقد كشف استقرأنا عن أن النظرة التي ينظر بها الرجل الى المرأة ما زلت تختلف كثيرا عن تلك التي ينظر بها الرجل الى الرجل . فما زلت المرأة توضع في اطار يشكك في قدرتها على العمل وقدرتها على تحمل المسئوليات التي يستطيع الرجل تحملها .

ومن الانصاف أن نذكر أن هذا المنظور الذي يحكم النظرة الى المرأة لا يفرد به مجتمعنا فقط .. بل هو منظور شائع في كافة المجتمعات ، الانامي منها والمتقدم . وما علينا الا أن نطالع عددا من الكتابات الحديثة (على سبيل المثال (Weinreich-Haste, 1978 Stoppard, et. al., 1978) حتى ندرك ان للمشكلة جذورها التاريخية في نطاق المجتمعات المخلفة دون أن تكون قصرا على واحد منها دون غيره .

ويبدو أن لهذا أسبابه الواضحة ، ولعل أهمها أن الأفراد عندما يختلفون فيما بينهم في عدد من الخصائص البدنية فسرعان ما يقرن اختلافهم هذا بنظائر له في مختلف جوانب البناء الشخصي .. الأمر انذى ينتهى بتوقع فروق سلوكية بينهم . وهذا ما جعل تأثير العوامل البيولوجية من القوة بحيث خلقت في حياة المجتمعات اسطورة الرجل والمرأة والاختلاف البين بينهما .. وغدت هذه الاسطورة جزءا لا يتجزأ من ثقافة أى مجتمع من المجتمعات .

وليس هناك بطبيعة الحال من ينكر اختلاف الجنسين بيولوجيا ، او تأثير هذا الاختلاف على ضروب سلوكهما .. ولكن الى جانب ذلك ليس هناك

(✱) أستاذ علم النفس المساعد بكلية الآداب — جامعة القاهرة .

(✱✱) استقرأ كينى قلم به المؤلف عام ١٩٨٠ .

أيضا من ينكر أن هذا الاختلاف البيولوجي قد حل بالكثير مما يحتل بصفتها صارت لمشكلة الفروق بين الجنسين بطائفتها الانفعالية والاجتماعية . ومن أكبر الدلائل على هذا أن هناك من يبالغ مبالغة شديدة في حجم الفروق بين الجنسين . وهناك أيضا من يقلل منها ، بل ودفع هذا الأمر في بعض الأحيان إلى وجود أفراد يتصورون تنوعا بالغطرة لأحد الجنسين على الآخر ، وهو تصور لا يقوم في جزء كبير منه على دلائل علمية واضحة بقدر ما يقوم على تشبعنا بأسطورة الفروق الشديدة بين الجنسين (انظر في هذا Whiting, 1953)

وليس لنا من طريق نحو وضع المشكلة في إطارها الموضوعي خلافا للرجوع إلى البحوث العلمية لكي نتبين من خلالها ما إذا كان الدور الأكبر في الاختلافات بين الجنسين يلعبه الاعتقاد انشخصي دون الحقيقة ذاتها ، أم أن العكس هو الصحيح .

ولا أخل قارئنا مهتها بهذه المشكلة تخطئ عيناه الكم الهائل من البحوث الذي تركز به المكتبات العالمية والمحلية حول موضوع الفروق بين الجنسين . كما لا أخاله غير قادر ، من خلال استقراء هذه البحوث ، على تبين وجود فروق واضحة بين الجنسين في عدد متنوع من ضروب السلوك ، وتقساق لا بأس به بين هذه البحوث .

وربما دفعت اشارتنا هذه لأن يسأل سائل السؤال التالي : « ما دامت البحوث مؤيدة لقيام فروق بين الجنسين — كما نقول — فعلام غناء تفصيلها والنظر فيها من جديد ؟ » . واجابتنا على هذا هي أن استعراضنا لبعض البحوث في هذا المضمار سيكون تكفلا بتمكيننا من الخروج باتجاهات لها أساس من حقيقة — وكفلا أيضا بأن يمكننا من استخلاص متضمنات هذه الاتجاهات .. ومن ثم وضع المشكلة في إطارها الصحيح .

ألا أنه علينا قبل أن نتصدى لهذا أن تصدر محاولتنا بعدد من الايضاحات :
١ — أن ما خرجت به البحوث المختلفة من نتائج لا يقتصر على مجتمع بعينه فقط — فهي بحوث امتد نطاق معالجتها إلى مجتمعات مختلفة (انظر في هذا مواضع متفرقة (Friedl, 1975)

٢ - أن نتائج هذه البحوث اثبتتها مناهج مختلفة ، واستمدت من عينات متباينة بصفات محددة في ظل متغيرات عدة (انظر في مواضع متفرقة Maccoby, et, al., 1974)

٣ - أن النتائج التي اوضحت لنا فروقا بين الجنسين ، كما تمثل فروقا بين المتوسطات أو فروقا في مدى السلوك . والتأكيد على هذه النقطة له اهميته حيث يحمل معنى ذا دلالة خاصة وهو أن الاختلافات بين الجنسين — إذا ما وجدت هي اختلافات كمية وليست كيفية .

٤ - أن الاختلافات بحكم كونها اختلافات كمية إنما تحددها عوامل اجتماعية أكثر مما تحددها عوامل بيولوجية . ولهذه النقطة الإيضاحية أهميتها أيضا حيث تعنى أن تهيئة اجتماعية معينة للعلاقة بين الجنسين قد تنقل من حجم الفروق بينهما . وهذا هو مبعث ما يورده جون ناش من صعوبة التحديد لأصول أو أسس الفروق بين الجنسين .. وإن كانت هناك اشارات الى مبعث هذه الفروق ، فهي ليست في موقف يجعلها قاطعة : (Nash, 1975, P. 400)

٥ - وتتصل بالنقطة السابقة نقطة أخرى متعلقة بها وهي أنه مادام من الواضح أن العوامل الاجتماعية تلعب دورا فيما تكشف عنه الدراسات من فروق بين الجنسين ، فمن المتوقع أن نجد اختلافا بين المجتمعات المختلفة من حيث بروز فروق بذاتها بين الجنسين دون غيرها .

٦ - أنه من الضروري عند النظر في الفروق بين الجنسين أن نراعى التشتت (الاختلاف) داخل كل جنس على حدة نتيجة لاختلاف أفراد في بعض المتغيرات كالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والتعليم والتنشئة الاجتماعية .. بشكل قد يجعل في بعض الأحيان الاختلاف في نطاق كل جنس أكبر منه بين أفراد جنسين يتشابهون بدرجة ما في بعض العوامل المؤثرة على الوظيفة أو القدرة موضع الدراسة .

وبعد تقريرنا لهذه الإيضاحات وعرضنا لمعناها قد يبدو مناسباً الآن

للتقدم الى البحوث المختلفة لكن نتبين من خلالها الاختلافات بين الجنسين في الجوانب المختلفة من البناء النفسى . ومن أكثر الجوانب السيكلوجية التي حظيت باهتمام الباحثين هى الاختلاف بين الجنسين في الذكاء .

مقد اشار عدد من الباحثين الى أن أغلب المبرزين في المجالات المختلفة من العلوم والآداب والفنون هم من الذكور وليسوا من الاناث . وقد جرمهم هذا الى التقرير بأن الذكاء المرتفع يسم الذكور بدرجة أكبر مما يسم الاناث . وعادة ما يعتمد المدافعون عن المرأة لهذا الأمر بعزوم اياه على تمييز الدور الانثوى في المجتمعات المختلفة بحيث يشكل هذا التمييز قيداً عليها . وليس هذا الرد مقنعاً بطبيعة الحال ، فهناك مجالات لم يمارس هذا التمييز على المرأة بدرجة كبيرة كجمال الأدب والموسيقى .. وبالتالي كان من المتوقع لها أن تكون أكثر بروزاً وتفوقاً ، ومع ذلك كان دور الرجل فيها أكثر وضوحاً من دور المرأة . بالإضافة الى هذا فإن هناك اعاقات كثيرة واجهها الرجال ، ولم تسعهم هذه الاعاقات عن أن يكونوا مبرزين .

وربما يثار في مواجهة ذلك أن مرد هذا الأمر هو افتقار الدافعية من جانب المرأة لتحقيق امكانياتها . ومع ذلك ، فليس من العسير الرد على هذا بأن الكثير مما كانت تعانيه المرأة من اعاقات أخذ يتقلص بمرور الوقت .. فهل نستطيع هذا تقلصاً في الفروق بين الجنسين في هذا المضمار ؟ كما انه ليس من العسير أيضاً أن نشير الى صورة المرأة نفسها عن امكانياتها ، وهل هى برادة عدم تفوقها على الرجل الى معوقات خارج ذاتها أم الى ادراك من جانبها بأن حدود قدراتها أقل من حدود قدرات الرجل ؟ لقد ثبت من دراسة مصرية حديثة اختصت بتبين صورة المرأة كما تقدمها وسائل الاعلام — وذلك من خلال تحليل مضامين إحدى الصحف النسائية — اتسام المرأة بدرجة قليلة من العقلانية (ناهد رمزي وآخرون ، ١٩٧٧ ، ص ١٣١) . الأمر الذى لا يبلور الا معنى لا يتلاءم على الإطلاق مع امكانيات التفوق في مضمار كهذا لهم ، ما يسمه هو العقلانية القليلة .

ومن جانب آخر فإن الدراسات التي اتجهت الى دراسة الذكاء لدى:

مبنيات كبيرة من الأشخاص قد فشلت في الوقوف على صورة متسقة للفروق بين الجنسين .. بل وكشف بعضها عن زيادة الضعاف عقليا بين الذكور عنهم بين الإناث (Wright, 1972, P. 41) هذا وإن اقتضى الأمر منا التقييم باستمرار لهذه الدراسات حتى نقف على بعض جوانب التمايز بين الجنسين .

فقد انصحت الدراسات في هذا الصدد عن صورة تفصيلية لعالم التمايز بين الجنسين وهي صورة تبدو حقا مثيرة للاهتمام . ففي مجال الاستدلال الرياضي أثبتت الدراسات عدم وجود فرق كبير بين الذكور والإناث خلال فترة الطفولة وأوائل المراهقة .. هذا وإن كشفت عن أن أداء الذكور الراشدين يكون أفضل من أداء الإناث الراشدين في اختبارات الحساب . وفي مجال الاستدلال المكاني يمكن الكشف عن تفوق الذكر على الأنثى في المراحل العمرية المختلفة . وقد أمكن الوقوف على نفس الشيء بالنسبة للاستعداد الميكانيكي والعلمي وإعادة التنظيم الإدراكي عند النظر في المشكلات والاستقلال عن المجال (حيث يكون بمقدور الشخص أن يحدد شكلا مضمرا في سياق . وبالتالي القدرة على التحليل وعدم التأثر بالسياق المباشر) .

أما في مجال القدرات اللفظية فيظهر تفوق الأنثى بشكل واضح . فتكشف الدراسات المختلفة عن أن الإناث يتحدثن في فترة أكثر تبكيرا ، ولديهن طلاقة أكبر ووضوح أفضل في التلفظ ومحمول لفظي لوهر ، وتتميز بجلهن بطول أكثر ، إلى جانب قدرة أفضل على الهجاء .. هذا وإن كانت هناك بعض الإشارات إلى اختفاء هذا التميز بالوصول إلى مرحلة الرشد (Maccoby, 1974, PP. 75-85)

وفي مجال الاستدلال اللفظي لم تكشف البحوث عن نتائج متسقة . كما أخفقت اختبارات الذاكرة في الكشف عن تميز جنس على آخر ، وتماثل أداء الإناث مع أداء الذكور في مجال الاستدلال المنطقي .

وفي إطار هذا المجال المعرفي أيضا ، ولكن في مجال القدرات التفسيرية الخاصة بالإبداع ، يكشف الباحثون عن فروق بين الجنسين لصالح الذكور (على سبيل المثال Torrance, 1969, P. 111) بمقارنة بالذكور لا نجد

سوى ثلة معدودة من الاناث من اللواتى صرن مخترعات فى مجال العلوم أو مبرزات فى مجالات الفكر والأدب .

إلا أن تيرمان (Terman, 1970, P. 39) ،وضح لنا من جهة أخرى أن مرد هذا الى حصر الأنثى لنفسها فى دائرة الأدوار المنزلية . فهو يرى أن الإنسان يتساوون مع الذكور أو يتفوقن عليهم بدءاً من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة انجامية . وبعد انتهاء مرحلة الدراسة تكف نسبة كبيرة من الاناث عن منافسة الرجال فى مجالات العمل . فقبل زواجهن يقبلن أى عمل يتاح لهن ، ثم يقعن فى شباك الاهتمام بالمنشط المنزلية بعد الزواج . وبالتالي فإن الأنثى التى تحمل امكتاتبة التفوق كشاعرة أو روائية أو عالمة تتوقف عن مواصلة طموحها لكى تتركس نفسها لزوجها وأطفالها . وعلى حد قوله فإن هذا التركيز الكامل للأنثى للدوار المنزلية انها يحرم مجالات العلوم والفنون من امكانات الأنثى . وبالإضافة الى هذا يقرر تيرمان أن بحوثه قد كشفت عن أن تفوق الرجل على الأنثى فى هذه المجالات ما هو الا امر نائىء عن أسباب تختص بالانداعية وبضيق الفرص المتاحة للأنثى أكثر منه راجعاً الى افتقاد القدرة من جانب الاناث .

وإذا انتقلنا من المجال المعرفى بشقيه التقريرى والتخييرى الى مجال التفاعل الاجتماعى لوجدنا صورة مثيرة للاهتمام أيضاً ، وأن كانت لصالح الاناث فى مجموعها . فهتكشف الاناث منذ فترة الطفولة المبكرة عن اهتمام بالأشخاص الآخرين أكبر مما يفعله الذكور . فقد أبانت البحوث عن استغرائهن بدرجة أوضح من الذكور فى انتظار الى وجوه الآخرين حتى فى مرحلة الشهور الستة الأولى من العمر ، كما أبانت بعد هذه الفترة العبرية أيضاً عن توجه أكثر من جالبتهن نحو الآخرين وارتباط أقوى بهن ، فى حين يبدو الذكور أكثر اهتماماً بالأشياء .. ومن الطبيعى أن يتوصل بهذا رغبة أكبر لدى الأنثى فى الكشف عن خيلة نفسها عند تفاعلها مع الآخرين ، ومعرفتها الأقوى بأسمائهم وتذكرها الأجود لوجودهم .. وهو أمر يفسره الباحثون من خلال افتراض وجود حاجة أقوى لدى الاناث لتكوين علاقات حميمة وقوية ، وحاجة لديهن للسمى الى المواقف التى يمكن فيها تقديم الرعاية للأشخاص والاهتمام بهم .

ومن جانب آخر كشفت البحوث المختلفة (على سبيل المثال Maccoby, 1974 (PP. 247-254 عن ابداء الانثى لرغبة اقل في انتقام مع الآخرين على تحقيق أداء أفضل او بلوغ مركز أعلى . وهى نتيجة تتسق تماما مع افتراض أن رغبة الانثى فى التوصل الحميم مع الآخرين أقوى من رغبتهم فى تحقيق الفوز .

وربما وقف سلوك المودة من جانب الانثى مفسرا لما تفصح عنه بعض البحوث من محاولتين الظهور بالشكل الذى يماثل ومقتضيات الجاذبية الاجتماعية (أى أن يحاولن الظهور بصورة تتفق مع ما ينظر اليه المجتمع على أنه الأمور المرغوبة اجتماعيا) . . ولهذا كانت الانثى أكثر مجارة للأعراف الاجتماعية من الذكور ، وأكثر ميلا للاتفاق مع رأى الأغلبية . . انتقاء الامكانية أن يفقدن ما ينظر اليه المجتمع على أنه « السمة الطيبة » (eg Tulkin, 1969)

وترتبط بخصيصة حرص الانثى على مودة الآخرين خصيصة أخرى هى كشفهن عن درجة أقل من العدوانية اذا ما قورنت بالدرجة التى يكشف عنها الذكور . فقد اتضح من الدراسات المختلفة (e.g. Cohen & Short, JR., 1967, P, 61 أن معدلات السلوك الجانح والاجرامى عند انذكور تفوق الى حد كبير معدلاته عند الانثى ، وذلك فى كل البلدان والجماعات المحلية داخل كل مجتمع ، وفى كل الأعمار وفى كل فترات التاريخ التى استقرت بشكل احصائى منظم . كما اظهرت هذه الدراسات أن الانثى يكشفن عن قلق اكبر اذا ما انخرطن فى مثل هذا النوع من السلوك .

لكن الى جانب هذه الصورة تشير البحوث الى تميز الانثى بالعدوان اللفظى اكثر من تميز الذكر به . وهى نتيجة تبين عن أن صور العدوانية لها مميزات بين الجنسين .

وقد يرتبط بموضوع العدوانية ما يسمى بالتسيّد الاجتماعى . فقد اكدت مارجرىيت ميد أن الرجال فى معظم المجتمعات هم المهيمنون بالسلطة الأساسية . فالمرأة حسبما اشارت الباحثة انها تخضع لسلطان الرجل (Wright, 1972, P. 44)

ولهذه النقطة أهميتها في هذا السياق نظرا لما توحى به من إمكانية الاختلاف بين الجنسين في خاصية المجارة ، وما يمليه التمايز بينهما في درجة المجارة من اختلاف آخر في التوجهات القيمية .

فقد أثبتت الدراسات المختلفة عن دلائل حاسمة على امتثال الاناث لتوجيهات الراشدين أكثر مما يفعل الذكور (Maccoby, 1974, P, 265) بل وتبدى هذا حتى في أعمار شديدة التباين . فتبين على سبيل المثال أن الكثيرات من الفتيات صغيرات السن يتوقفن عن سلوكهن غير المرضي اثر أول توجيه تصدره الأم طالبة التوقف عن هذا السلوك ، في حين لا يحدث هذا مع الأطفال الذكور . فالأم مع هؤلاء مضطرة لأن تعيد توجيهها أكثر من مرة ، بل وعليها أن تضغط بقوة لكي تجبرهم على الامثال والاذعان لأوامرها.

ولا يقتدر هذا الأمر — كما اشرنا — على الأطفال .. بل ان وضوحه اشد لدى الراشدين والراشدات . فنسبة الذكور الذين لا يكرثون بما يوجه إليهم من توجيهات تفوق نظيرتها عند الاناث . ومن ثم ينتهي الباحثون انى ان الانثى أكثر استهدافا للطاعة منذ يواكبر عمرها .

وجدير بالذكر أن تسجيلنا لحقيقة امتثال الانثى بدرجة أكبر من الذكر لا يعنى على الاطلاق ان الانثى أقل نضجا من الرجل أو انها أقل منه على تكوين وجهة نظر مستقلة .. بل ان ما نعينه في حقيقة الأمر هو أن الانثى أكثر اهتماما ببل الموافقة الاجتماعية ، وانها أكثر اهتماما بالظهور في صورة اجتماعية يقبلها المجتمع وينظر اليها على انها صورة مرغوبة .. أو انها أكثر حرصا على أن تكون بعيدة عن دائرة الرمي بالانحراف .

وربما يقطع بصحة تفسيرنا هذا ما كشفت عنه البحوث المختلفة من الجنسين في التوجيهات القيمية (أى ما يتطلعون اليه في حياتهم على أنه أمور مرغوبة في ذاتها ، أو كوسائل لتحقيق أمور مرغوبة) . فقد تبين من خلال تطبيق اختبار البورت وغيرهون ولندزى للقيم أن الاناث يحصلن على درجات في القيم الاجتماعية والجمالية والدينية أعلى من تلك التى يحصل عليها الذكور ، بينما يحصل الذكور على درجات أعلى في القيم الاقتصادية والنظرية والسياسية .

منشأ الفروق بين الجنسين

هناك وجهتان من النظر يغلب تبيينهما عند الحديث عن منشأ الفروق بين الجنسين . وتتجه وجهة النظر الأولى الى العوامل البيولوجية كمعامل مفسرة للفروق بين الذكور والاناث . وهى وجهة من انظر لها تاريخها الطويل دون شك ، وعادة ما تشير الى بعض المتغيرات الفيزيولوجية كالنروق فى عملية الأيض (وتتمثل فى عمليتى البناء والهدم فى الجسم) *Metabolic differences* وفى التركيب البدنى وتركيز الباناسيوم واختلاف الجهاز العصبى المركزى .

وهذا التوجه البيولوجى غالبا ما يقف به انصاره كمنظور مفسر لاختلاف الجنسين فى السيطرة والعنوانية وقوة التحمل والقوة العضلية والقوام البدنى ، ولاختلافهما فيما بينهما منذ بواكير الحياة .

اما وجهة النظر الأخرى ، فعلى لا تلغى الفروق البيولوجية بين الجنسين الا أنها تعزو جل الفروق بينهما الى المتغيرات الثقافية . وينسج مؤيدو هذه الوجهة من النظر تصورهم من وحى ما خرج به عدد من الدراسات المختلفة من فروق بين المجتمعات المختلفة فى مقدار التباين بين الجنسين . فإذا كان التباين بين الجنسين محكوما تماما بعوامل بيولوجية — فعلى حد قولهم — ما اختلفت المجتمعات فيما بينها .

ومن سوء الطالع أن البحوث المختلفة لا تمكننا من التحديد الدقيق لتغلب وجهة نظر على أخرى . فالتمايز البيولوجى إنما يرتبط بدون شك بأنواع مختلفة من الخبرة الاجتماعية ، كما أنه يرتبط بمعرفة الفرد بطبيعة جنسه — تلك المعرفة التى تقوم بعملية تشريط لسلوكه . هذا فضلا عن التوقعات التى يملها كل مجتمع على كل جنس من الجنسين .

وبطبيعة الحال فإن كلتا وجهتى النظر تعتبر متطرفة اذا ما نصسبت بفردهما كأكبر مفسر للاختلافات بين الجنسين . فما هو أقرب الى الصواب أن ننظر الى الفروق بين الجنسين على أنها راجعة الى كلا الأمرين معا ؟

العوامل البيولوجية متفاعلة مع المثرات الثقافية . وجهة نظرنا هذه انما تتحدد من خلال اعتقارون أساسيين :

١ — ان الاختلافات بين الجنسين هي من الأمور الواضحة في أى مجتمع من المجتمعات ، بدسرف النظر عن طبيعة المتغيرات التى تسود فى مقابل تلك التى تسود فى مجتمع آخر .

٢ — انه من اليسير علينا ان نتبين من خلال ما خرجت لنا به البحوث المختلفة انه على الرغم من وجود اختلاف بين الجنسين فى كل مجتمع من المجتمعات فانه ما زالت هناك اختلافات بين المجتمعات فى حجم التباين بين المجتمعات فيما يتعلق بالفروق بين الجنسين الا من زاوية الظروف الاجتماعية المتباينة فى المجتمعات المختلفة .

تعقيب وإيضاح

وانتهاء الى هذا يمكننا القول بان الفروق بين الجنسين هي امر لا تخطئه عين ، كما اننا من الأمور التى لم تنكرها دراسة . . الا ان الأمر انذى لا يزال بحاجة الى جهود الباحثين هو تحديد الثقل النسبى لدور العوامل البيولوجية فى مقابل المتغيرات الثقافية من حيث ابراز الفروق بين الجنسين . وهذا هو التحدى الحقيقى الذى على الباحثين فى هذا المجال أن يواجهوه لكي نستبين الرؤية وتتضح الصورة .

ومع ذلك نلانا نجد انفسنا ونحن بصدد كتابة هذه السطور من وحى مشكلات يفصح عنها العاملون والعليلات فى حقل الرعاية الاجتماعية ، من بينها النظرة التى تحتم وجهة نظر كل جنس تجاه الآخر ، طارحين تساؤلنا التالى :

« هل طبيعة العمل فى مجال الرعاية الاجتماعية تقتضى وضع الرجل فى موضع متميز عن المرأة ؟ » .

أغلب الظن اذا كان علينا أن نجيب فى هذا الموضوع على هذا التساؤل

فاجبتنا هي « لا » . واذا كان لك أن تتفهم لماذا جاءت اجابتنا على هذا النحو ، فعليك أن تقوم بعملية تحليل لطبيعة العمل ومجال الرعاية الاجتماعية لكي تقف على ما تحتاجه من خصائص وسمات فيمن يعملون فيه ، ثم تقوم بعملية تحليل لطبيعة الخصائص والسمات التي تتميز المرأة فيها بدرجة أعلى من الرجل ، وعندما تقوم بهذا لا أخالك تخدع معي في اجابتي .

فالمرأة لا تقل عن الرجل في طبيعة القدرات التي يقتضيها العمل في مجال الرعاية الاجتماعية ، كما أنها لا تقل عنه في التوجه لاجتماعي ، ان لم تكن تتفوق عليه — فضلا عن هذا فانها تتوقف أمام مشكلات الآخرين أكثر مما يفعل الرجل — وهذه خصائص هامة تشكل مصادر فاعلية في هذا المجال ..
مجال الرعاية الاجتماعية .

المراجع

ناعد ريزى وآخرون ، صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام : دراسة
في تحليل الضموم للصحة النسائية ، القاهرة : المركز القومى للبحوث
الاجتماعية والجنائية ، يوليو ١٩٧٧ .

Cohen, Albert K. & Short, J.R., James, F., «Crime and Juvenile
Delinquency», in Robert K. Merton et. al. (Eds.), *Contem-
porary Social Problems*, N.Y. : Harcourt Brace Jovanovich,
Inc., 1976, pp. 49-100.

Friedl, Ernestine, *Women and Men : An Anthropologist's View*,
N.Y. : Holt, Rinehart and Winston, 1975.

Maccoby, Eleanor Emmons & Jacklin, Carol Nagy, *The Psycho-
logy of Sex Differences*, Stanford, California : Stanford
& H.J. Butcher (Eds.), *Developmental Psychology*, Penguin
University Press, 1974.

Nash, John, «Sex Differences and their Origins», in Jane Sants
Books, 1975 pp. 400-440.

Stoppard, Janet M. et. al., «Can Gender Stereotypes and Sex-role
Conceptions be Distinguished ?», *Br. J. Soc. Clin. Psychol.*,
1978 Vol. 17, 3, pp. 211-217.

Terman, L.M., «Psychological Approaches to the Biography of
Genius», in P.E. Vernon (Ed.), *Creativity, Selected Readings*,
1970, pp. 25-42.

Torrance, E. Paul, *Guiding Creative Talent*, New Delhi : Pren-
tice-Hall of India Private Limited, 1969.

Tulkin, S.R., et. al., «Need for Approval and Popularity : Sex
Differences in Elementary School Students», *J. Consult.
Clin. Psychol.*, Vol. 33, pp. 35-39.

Weinreich - Haste, Helen, «Sex Differences in (fear of success) Among British Students», *Br. J. Soc. Clin. Psychol.*, 1978, 17, 1, pp. 37-42.

Whiting, G.W.M., et. al., *A Cross-Cultural Study : Child Training and Personality*, Yale : Yale University Press, 1953.

Wright, Derek, «Sex Differences», in Paul Barker (Ed.), *A Sociological Portrait*, Penguin Books, 1972, pp. 39-51.

(ملخص عربى لمقال باللغة الانجليزية)

جنور التعدد القانونى

تحليل للتطور الاجتماعى القانونى فى مصر الحديثة (١)

دكتور محمد نور فرحات (٢)

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى تقديم تحليل مختصر للتطور الاجتماعى القانونى فى مصر الحديثة للخروج بفرض يصلح لتفسير ظاهرة تعدد النظم القانونية بصفة عامة .

الفرض موضوع الدراسة :

وقد تمنا فى ثانيا دراستنا هذه بالربط بين ظاهرة التعدد القانونى وبين طبيعة السلطة السياسية واهدافها من ناحية ، وقوة الجماعات الفرعية فى المجتمع الشامل من ناحية أخرى . وبناء على هذا فان الفرض العام الذى اختبرت وثبتت صحته فى دراستنا هذه ، هو أن التعدد القانونى بالصورة التى كانت سائدة فى مطلع التاريخ الحديث فى المجتمع المصرى ، يرتبط من ناحية بظاهرة عدم اكتراث السلطة المركزية بالأهداف الاجتماعية العامة المتمثلة فى العدل والرخاء الاجتماعيين ، ويرتبط من ناحية أخرى بما يترتب على ذلك من انتشار الجماعات الفرعية وقوة نفوذها فى نسق التنظيم الاجتماعى .

تحديد المفاهيم :

وكان لزاما علينا فى دراستنا هذه أن نقوم بتحديد المفاهيم المستخدمة وضبطها . واهم هذه المفاهيم مفهوم التعدد القانونى ذاته . فرغم ان هذا

(١) ملخص البحث المنشور باللغة الانجليزية فى هذا العدد من اكتوبر .
وقد ألقى هذا البحث فى مؤتمر القانون والتنمية بالشرق الأوسط الذى عقد بجامعة كاليفورنيا - بركلى فى المدة من ٢٨ - ٣٠ مايو ١٩٨٢ .
(٢) استاذ فلسفة القانون وتاريخه المساعد بكلية الحقوق بجامعة الزقازيق والزميل الباحث بقسم الأنثروبولوجيا بجامعة كاليفورنيا - بركلى .

المفهوم أصبح من المفاهيم الشائعة والمستخدمة على وجه الاطراد في بحوث ودراسات علم الاجتماع القانوني والأنثروبولوجيا القانونية وفلسفة القانون الا أن تحديد مطلوه يعد من المسائل الخلافية (١) . لهذا فقد تمنا بتخصيص الفصل الأول من هذه الدراسة لضبط وتحقيق اصطلاح التعدد القانوني legal pluralism . والخلاصة اننى انتهينا اليها في هذا الصدد انه لخدمة الهدف الذى حددناه لدراستنا يفضل تحديد اصطلاح التعدد القانوني اتفاناً باعتباره يشير الى كل من المعنيين التاليين : (٢) التعدد القانوني الواقعى The de-Facto legal pluralism . ويقصد به تعدد أنظمة انقواعد السلوكية في المجتمع النافذة بين عدد من الجماعات الفرعية فيه ، بحيث تتكرر الأنظمة القانونية في المجتمع ككل بكثرة الجماعات الفرعية داخله ، مع الإشارة هنا الى المعنى الواسع الذى يؤخذ به تعبير النظام القانوني في هذا المقام بحيث يعنى قواعد السلوك الاجتماعى النافذة فعلاً في المجتمع بصرف النظر عن مصدرها أو طبيعة جزاءها أى بصرف النظر عن استنادها الى ارادة لدولة من عدمه (٣) التعدد انقانوني الرسمى أو الشكلى ، ويقصد به تعدد النظم القانونية الصادرة عن الدولة أو المستندة الى ارادتها والمكمولة بجزائها والتي تطبقها المحاكم الرسمية . والجدير بالذكر اننا في تعريفنا للنظام القانوني في هذا المقام الثانى قد تجاوزنا عن التعريفات اننى بها كتب للفقه والقانون المقارن لهذا الاصطلاح واقتصرننا على انتعريف الثقافى الذى كان للفيلسوف القانوني الألماني سافينى فضل اظهاره وابرازه وبولورته وتبعه في ذلك اتباعه من التاريخيين فضلاً عن السوسولوجيين امش

فيير وايرليخ وباوند وغيرهم . ومؤدى هذا التعريف للنظام القانوني

(١) نحيل في هذا الصدد الى الدراسات الشككية :

- David M. Engel, Legal pluralism in an American community, *American Bar Foundation Research Journal*, V. 1980, No. 3.
M. B. Hooker, legal pluralism, *An Introduction to Clonial and Neo-colonial Laws*, Oxford. 1975.
E. Pospisil, *Anthropology of Law, a Comparative Theory* (Harper & Row Publisher) 1971, p. 112.

أنه لما كان هذا النظام نتاج حضارة معينة وثقافة اجتماعية متميزة بعناصرها الذاتية فإنه من المفترض أن يعكس ذلك النظام القانونى كافة مقومات هذه الحضارة وتلك الثقافة خلال مراحل نموها التاريخى التدريجى . ويكون من المفترض أيضا (وهذه قضيتنا) أنه لما كانت ثقافة الأمة واحدة وحضارتها متجانسة ، فليس لنظامها القانونى الرسمى إلا أن يكون واحدا ومتجانسا ومتسقا ، إما اذا تعددت داخل الأمة النظم القانونية التى تمكس ثقافت وحضارات متباينة فإن الأمر يستدعى وقفة للتفسير . فأنظام القانونى هنا هو مجموعة القواعد القانونية التى تحكمها قيم وأخلاقيات وثقافات مجتمع محدد . وتتعدد النظم القانونية اذا تعددت هياكل القواعد القانونية التى نعكس فيها وأخلاقيات وثقافات متباينة . وتلك هى الحال فى تاريخ مصر الحديث حيث تجاوزت الى جانب قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية قواعد ومبادئ القوانين العلمانية التى أخذت تغزو المناخ القانونى لمصر تحت مسميات مختلفة آخرها التقنيات الفرنسية ، هذا فضلا عن القواعد والمبادئ العربية التى تقبناها الجعاعات الفرعية فى مصر الى يومنا هذا ، تلك هى مشكلة البحث التى عكفنا على تفسيرها .

مجال البحث ومنهجه :

يمتد المجال الزمنى لهذا البحث ليشمل مطلع تاريخ مصر الحديث بدءا من النسخ العثمانى لمصر عام ١٥١٧ م . وانتهاء بعام ١٨٨٢ وهو تاريخ يمثل بداية مرحلة متميزة خضعت فيها مصر للاحتلال البريطانى وبدأ بعده مباشرة تطبيق القوانين الأجنبية . وسنرى ان كلا هذين الحدثين لا يمكن تفسيرهما إلا فى سياق اجتماعى واقتصادى مشترك .

والمنهج الذى اتبعناه لاثبات فروض البحث هو المنهج التاريخى الاجتماعى التجريبي *Socio-historical Experimental method* . فالمحركات الاجتماعية لأحداث التاريخ عندنا هى المعمل التجريبي الذى يمكن من خلاله فى مثل هذا النوع من الدراسات المنهجية صحة الفروض المتوقعة بمنطقة معينة التطور القانونى .

مسؤولية المنهج المستعمل فى دراستنا ، وفقا للفرض الذى وضعناه هو اتجاه السلطة

السياسية نحو اشباع الأهداف الاجتماعية العامة ، والمتغير التابع في هذه الدراسة هو سيادة حالة من الوحدة والتناسق القانونيين أو على العكس سيادة ظاهرة التعدد القانوني . والفرض الذي نحاول اثباته منه هو انه كلما اتجهت السلطة السياسية نحو اشباع الحاجات الاجتماعية العامة كلما اتجه النظام القانوني الى الوحدة والتناسق ، والعكس صحيح . وكان طبيعيا لمعرفة الصلة بين المتغيرين أن نقسم مراحل التاريخ المصرى الحديث الى مجموعات ضابطة وأخرى تجريبية . والأولى هي التي ينتفى فيها وجود المتغير المستقل ويغيب المتغير التابع ، والثانية يوجد فيها المتغير المستقل ويتحقق وجود المتغير التابع ، كل هذا ان كان فرضنا صحيحا . وعلى ذلك سمينا تاريخ مصر الحديث الى المراحل التالية :

١- ... : دهر العثمانية (١٥١٧ - ١٨٠٥) :

وبدأ يختلف معنا بعض الباحثين في اعتبار تلك الفترة داخلة في تاريخ مصر الحديث اذ يميلون الى اعتبارها مرحلة قائمة بذاتها تقع على الحدود الفاصلة بين العصور الوسطى والعصر الحديث في تاريخ مصر . الا ان هذا الاختلاف الأكاديمي غير ذي دلالة بالنسبة للهدف من دراستنا . اذ تبدو الاهمية الفائقة لدراسة التطور الاجتماعى القانونى لمصر العثمانية اذا علمنا ان تقاليد الممارسة القانونية العثمانية قد تركت آثارها على الممارسات القانونية في مصر واجمالا يمكن أن نقرر أن هذه الفترة تتميز بانعدام فكرة المصلحة الاجتماعية العامة لدى الحكام . لقد كانت فلسفة الحكم العثمانى لمصر تقوم على التعامل مع اوضاع الاجتماعى القائم Social Status-quo دون تعديلات تذكر اللهم الا تلك التى تكفل تأمين انسياب ثروات مصر الى الخزانة العثمانية فى عاصمة الإمبراطورية - ونتيجة لذلك فقد سادت ظاهرة التعدد القانونى فى المجتمع المصرى طول هذه الحقبة . وقد تمثلت هذه الظاهرة فى مجتمع مصر العثمانية فى شكلها السابق الإشارة اليهما :

(١) فقد وجد التعدد القانونى الأرسى ممثلا فى تجاوز الشريعة الإسلامية كظام قانونى نافذ الى جانب التشريعات الزمنية العثمانية . يدل

اته في داخل الشريعة الإسلامية يسمح بالتعدد القانوني متمثلًا في الاعتراف بتطبيق المذاهب السنية الأربعة على المتنازعين دون ضوابط موضوعية تمنع صور تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي بالمعنى الحديث لهذين المفهومين .

(ب) ومن ناحية أخرى استشرت في المجتمع المصري ظاهرة التعدد القانوني الواقعي أو De-Facto فقد كان المجتمع المصري منقسمًا إلى جماعتين فرعيتين كبيرتين هما جماعة الحكام وجماعة المحكومين . وكانت كل من هاتين الجماعتين منقسمة بدورها إلى عدد من الجماعات الفرعية للصغرى لكل منها ذاتيتها الخاصة ومقوماتها البنائية المتميزة . وقد اختلفت علاقة كل من هذه الجماعات بالنظام القانوني الرسمي . ومن الناحية الفعلية نستطيع أن نقرر بلطمنان تام أن النظام القانوني الرسمي في هذه المرحلة التاريخية كان نافذاً في حدود معينة بين الجماعات الفرعية المحكومة دون الجماعات الفرعية الحاكمة . وعلى الجانب الآخر لم تكن الجماعات الحاكمة مقيدة بأي نوع من القيود القانونية سواء في العلاقات الداخلية بين أفرادها في العلاقات الخارجية مع أفراد مجتمع المحكومين . وفي تلك المجالات الراحبة التي كانت تغيب فيها سطوة القانون الرسمي في مصر العثمانية كانت تبرز في مجال قواعد الضبط الاجتماعيّ أما معايير تستند إلى القوة الفاشية وحدها وأما معايير تقنن عرفاً ولفترة من الزمن رجحان كفة هذه القوة .

المرحلة الثانية . محمد علي باشا — التنمية والتجاسس القانوني :

والمرحلة الثانية في التاريخ الاجتماعيّ لقانوني مصر الحديثة تبدأ بتولي محمد علي حكم مصر عام ١٨٠٥ م . وتنتهي بهزيمة جيوشه وسياساته التنموية عام ١٨٤٠/٤١ م . ويمكن إجمال الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لهذه المرحلة فيما يلي : التنمية الاقتصادية الشاملة للمجتمع المصري ؛ إقوال سلطة الجماعات الاجتماعية الفرعية كإجهزة تقوم على وضع قواعد السلوك الاجتماعيّ وتطبيقها ؛ احتكك المجتمع المصري بالحضارة والثقافة الغربيين كعملية بوجهة مركزيا ومحكومة نهائيا لخطة أهداف التنمية الاقتصادية

وباختصار لقد اختارت السلطة السياسية في هذه المرحلة أن يكون لها دور إيجابي في تحقيق قدر ما من الرخاء والعدل في المجتمع المصري . وقد انعكست هذه الخصائص كلها على النظام القانوني بها يؤكد فرضنا عن ارتباط ظاهرة التعدد القانوني بأهداف السلطة السياسية . فقد كانت النتيجة المباشرة لسياسة محدد على التنمية الأول التدريجي لظاهرة التعدد القانوني التي سادت في العصر العثماني .

المرحلة الثالثة . رسمة المجتمع المصري :

أما المرحلة الثالثة فمبتدأ من عام ١٨٤١ تاريخ هزيمة محمد علي وسياساته وتنتهى بعام ١٨٨٢/١٨٨٣ تاريخ الاحتلال البريطاني لمصر وتطبيق التقنيات الأجنبية بها . ويمكن إجمال الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لهذه المرحلة فيما يلي : التحول النهائي للبناء التقليدي للمجتمع المصري ؛ تبلور الطبقة البرجوازية المصرية الحديثة ، والدور الخاضع لهذه الطبقة تجاه الرأسمالية العالمية ، انهيار الاستقلال الاقتصادي لمصر وارتباط اقتصادها ارتباطاً عضوياً بالسوق الرأسمالي العالمي .

وقد تأثر النظام القانوني في تلك المرحلة بكل هذه العوامل : فمن بدايتها تعرض هذا النظام لظاهرة التعدد مرة أخرى بتأثير تعارض المصالح بين مختلف القوى التي تتنازع الهمنة على مقدرات اقتصاد مصر . إذ بجانب الشريعة الإسلامية والمحكم الشرعية طبقت في مصر على نطاق واسع القوانين الأجنبية بمعرفة القناصل الأجانب المستظلين بنظام الامتيازات الأجنبية . هذا بالإضافة إلى التشريعات العثمانية التي أصبحت منذ ١٨٤١ واجبة النفاذ في مصر جنباً إلى جنب مع التشريعات والقوانين المحلية .

وعلى أي حال فإن ظاهرة التعدد القانوني الرسمي في بداية هذه الفترة كانت ظاهرة مؤقتة . فقد كان البناء الاقتصادي في المجتمع ينتج في مجمله نحو الارتباط بالنظام الاقتصادي العالمي وترتب على ذلك أن اكتسب النظام تدريجياً طابع التغريب أو الرسمة . وقد ظهر هذا الاتجاه نحو التغريب أو الرسمة من زاويتين (١) امتداد التشريعات الغربية لتطبيق تدريجياً على

مجالات كانت تعد من المجالات الأصلية للشريعة الإسلامية (٢) النضال
الظافر للبرجوازية المصرية من أجل إلغاء الامتيازات الأجنبية .

وعلى هذا ، لم يأت عام ١٨٧٥ إلا وكلفت المحاكم المختلطة قد أنشأت
وكانت التقنينات المختلطة قد صدرت على غرار التقنينات الفرنسية . ومن
المؤكد أن القوى الأوروبية التي كلفت تتصارع على نهب مصر لم تكن ستسمح
بهذه الخطوة إن لم تكن مأكدة أن قوانين الامتيازات ستعمم لتصبح الشريعة
العامة في مصر . وقد تم ذلك بإصدار التقنينات الأهلية وأنشاء المحاكم
الأهلية على غرار التقنينات والمحاكم الفرنسية عام ١٨٨٣ . واتحصر نطاق
تطبيق الشريعة الإسلامية واختصاص المحاكم الشرعية في نطاق ضيق يتمثل
في مسائل الأحوال الشخصية والوقف وبعض ما يرتبط بها إلى أن تم إلغاء
هذه المحاكم نهائيا عام ١٩٥٦ .

وبذلك شهدت ظاهرة التعدد القانوني الرسمي نهايتها في هذه المرحلة
التاريخية . ويبقى سؤال يحتاج في الإجابة عليه إلى بحوث لاحقة وهو : هل
استبدلت بظاهرة التعدد القانوني الرسمي ظاهرة التعدد القانوني الفعلي
في مصر المعاصرة ؟ وهل عانت ظاهرة التعدد القانوني الرسمي لتظل
يوجهها مرة أخرى ؟ .

القسم الثاني

دراسات نقدية : عرض كتب وبحوث ومقالات

١ — علم الاجتماع في الشرق الأوسط .

تأليف : د . جورج صباغ

عرض : د . محمد الجوهري

٢ — الهجرة والتصنيع في المجتمع الكويتي

تأليف وعرض : د . محمد علي المصري

٣ — سماتر دورة الحياة عند الكنوز .

تأليف : تشارلز كالندر وفدوى الجندي

عرض : د . جلال مديوني

علم الاجتماع في الشرق الأوسط

تأليف : دكتور جورج صباغ

عرض : دكتور محمد الجوهري

تمثل هذه الدراسة فصلا في كتاب يتضمن عرضا للدراسات التي اجريت عن الشرق الأوسط في ميادين العلوم الانسانية والاجتماعية ضمن مشروع لجنة البحوث والتدريب بجمعية دراسات الشرق الأوسط بالأمريكا (١) .

وواضح من طبيعة الكتاب وطبيعة انجهمور الموجه اليه انه يغطي الشرق الأوسط كله ، وليس قاصرا على مصر وحدها ، ولذلك لا نتوقع منه الكثير عن علم الاجتماع في مصر . كما انه لا يختص بمعالجة علم الاجتماع في الشرق الأوسط ، وانما علم الاجتماع عن الشرق الأوسط . ويتقضى هذا أن يضع في المحل الأول من اعتباره اندراسات السوسيولوجية الأجنبية عن الشرق الأوسط . ولكن لأن التفاعل بين دراسات الاجانب ودراسات اهل البلد من نفس المجتمع يصعب أن تفرق ، فان ذلك يقوده بالضرورة الى الإشارة بين الحين والآخر الى اتجاهات اندراسين المحليين في هذا البلد او ذاك من بلاد الشرق الأوسط ، والى موضوعات البحوث . ولكن لا نتوقع اهتماما بدقائق الأوضاع الداخلية للمشتغلين بالعلم الاجتماعى في كل دولة ، نبيدها انها تخرج عن حدود فصل في كتاب . ولذلك نؤكد في البداية أن مرضنا لهذه الدراسة لا يمثل سوى شريحة ضئيلة جدا من ثرائها وعمقها وطاقاتها ،

(١) Binder, Leonard (ed.), *The Study of the Middle East, Research and Scholarship in the Humanities and Social Science*. A Project of the Research and Training Committee of the Middle East Studies Association, John Wiley and Sons, New York, 1976.

هو ما يتمثل على نحو ما يعلم الاجتماع في مصر . وأنا أدرك أن في ذلك .
فبن واضح لجهد المؤلف ، ولكي ملتزم هنا بحدود الموضوع الذي أعالجه .

وقد أبرز المؤلف في صدر ترأسته مدى الحاجة الى دراسة الاطار
انتاريخى الاجتماعى لعلم الاجتماع في كل بلد من بلاد الشرق الأوسط لكي
نستطيع أن نفهم أين أحرز العلم تقدما ما ، وأين أخفق ومتى استفاد بدفعات
فكرية ومادية كبيرة ، ومتى كانت حركته بطيئة ، ولماذا انتشرت وراجت فيه
نظريات دون نظريات أخرى ، ولماذا كان هناك الحاج على دراسة موضوعات
بميينها هنا ، واهمال لموضرعات أخرى ... الخ . وهو يشير الى ندرة
الدراسات السوسولوجية لعلم الاجتماع في بلاد الشرق الأوسط .

وهو يقدم محاولة أولية في هذا الصدد لرؤية تطور علم الاجتماع في المغرب
في اطار تاريخى اجتماعى ، على أساس أن كثيرا مما يصدق على المغرب
العربى ، يصدق الى حد كبير على دولة المغرب وعلى تونس . وهو ينبه
طبعاً الى أنه لا يمكن التعميم من التجربة السوسولوجية المغربية عني
سائر منطقة لشرق الأوسط ، ولكنه يقدم كموذج .

وأبرز ما يميز تطور علم الاجتماع في المغرب علاقته بسياسات السلطة
الاستعمارية الفرنسية ، وقد تناولته دراسات انعلماء الفرنسيين والمغاربة
على السواء . فقد تمثل هدف الدراسات الميدانية الانثوجرافية والسوسولوجية
(بدءاً من الجزائر واستمراراً بعد ذلك في المغرب) في تسجيل التراث المغربى
من المراحل السابقة على الاسلام ، وانتركز على دراسات البربر ، ومحاولة
« اكتشاف » الفروق بين العرب والبربر . فالمدرسة الاستعمارية في علم
الاجتماع المغربى كانت مشغولة بهدف اينولوجى أساسى صبغ كل أعمالها
هو : العمل على تمثل السكان التريفيين ، وخاصة البربر ، سياسياً وفكرياً ..
ولا شك أن علم الاجتماع في تلك الفترة كان أداة للقهر وتأكيد السيادة
الفرنسية *stool of conquest* من أجل المبالة أولاً ثم من أجل السيطرة
بعد ذلك .

ويوضح صباغ أن ذلك انتحالف بين السلطة الاستعمارية وعلم الاجتماع «الرسمى» قد أدى الى عدد من النتائج الهامة بالنسبة لعلم الاجتماع المغربى ،
منها : —

- ١ — أن الدراسات السوسولوجية كانت ذات طبيعة عملية هذنها توفير المعلومات المطلوبة الى رجال الإدارة الفرنسين .
- ٢ — أن جميع الدراسات التى تمت أجريت بواسطة فرنسين .
- ٣ — أن الاطار النظرى لتلك الدراسات كان ذا مضامين سياسية واضحة تماما .

ويستثنى المؤلف من هذا التيار دراسات بعض العلماء الفرنسين أمثال ليكور Le Coeur و بيرك Berque وغيرها ، الذين كانوا يمثلون اتجاهات سوسولوجيا تكاد يما كان حريصا على الابتعاد عن علم الاجتماع «الرسمى» الاستعمارى فى ذلك الوقت . ومع ذلك فالتيار الرئيسى الذى كان سائدا طوال عهد الاستعمار الفرنسى هو التيار الاستعمارى

وقد أثر هذا اتنازع على علم الاجتماع المغربى بعد الاستقلال ، فتدفع ذلك التراث البغيض علماء الاجتماع لمغاربة الى إعادة النظر فى النظريات والنماذج القديمة ، ومحاولة اكتساب قدر من الشرعية . ومن الطبيعى أن يقوده ذلك النهج الى إعادة النظر فى النظام السياسى وفى البناء الاقتصادى القائم الآن .

وقد أشار سيدون Seddon وستاودر Stauder وغيرها الى وجود علاقة مماثلة بين السياسة الاستعمارية البريطانية وتطور الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية خلال الثلاثينات والأربعينات . ويمكن أن نضع أيدنا على التنظير (المقابل) العلمى لمبدأ الحكم غير المباشر (المبدأ البريطانى فى إدارة المستعمرات) فى الاتجاه الوظيفى البنائى ، بتأكيد على تحليل علاقات التفاعل وتداخل انوظائف بين النظم الاجتماعية والسياسية الأساسية . (جورج صباغ ، المرجع السابق ، صفحة ٥١٧) .

ولكن المؤلف يعود الى القاء نظرة عامة شاملة على موضوع العلاقة بين الاستعمار البريطانى وتطور علم الاجتماع فى بلاد الشرق العربى ، فلاحظ انها مختلفة اختلافا جوهريا عن العلاقة التى اوضحناها بين الاستعمار الفرنسى وتطور علم الاجتماع فى بلاد المغرب العربى . ويشير الى انه من الصعب - بل من المستحيل - ان نلمس أثرا لـ هذه السياسات الاستعمارية على بحوث رواد الدراسات السوسولوجية الحديثة فى الشرق الأوسط مثل Weulersse (عن فلاحي سوريا والشرق الأدنى ، ١٩٤٦) ، وشاتيليا Chatila (عن الزواج عند المسلمين فى سوريا : دراسة سوسولوجية ، ١٩٣٤) ، وعفيف طنوس (عن المجتمع المحلى العربى فى الشرق الأوسط ، ١٩٤٣) وجرانكفست Grangvist (عن عادات الميلاد والطفولة عند العرب - دراسة عن قرية مسلمة فى فلسطين ، ١٩٤٧) وكريم Kremer (كتابه عن مصر ، ١٨٦٣) وكليجيه Clerger (دراسة عن مدينة القاهرة ، ١٩٣٤) وبلاكمان (عن فلاحي الصعيد ، ١٩٢٧) ، وعميوط (عن الفلاحين ، ١٩٣٨) وحامد عمار (عن التنشئة الاجتماعية فى قرية سلوا ، ١٩٥٤) .

ولكن المؤلف يوضح بجلاء انه من البديهي ان وجود الفئود أو التأثير الانجليزى والفرنسى فى تلك المنطقة قد ادى على أى حال الى زيادة احتمال تردد الباحثين على تلك البلاد لزيارتها ودراستها . وكانت دوافعهم من تلك الزيارات والدراسات متباينة أشد التباين ، اذ كانت تتراوح بين للحنين الرومانسى الى الاهتمام العلمى بدراسات البيئة الأصلية لنزول الكلاب المقدس وملابسها التاريخية ، اى الاهتمام بالتاريخ القديم عموما ، خاصة الفرعونى ، والبابلى ، والآشورى ... الخ .

وخصص المؤلف القسم الثانى من هذا الفصل لدراسة الوضع الراهن لعلم الاجتماع فى الشرق الأوسط . وهو يتناول هذا الوضع من زاويتين للزاوية الأولى : تقبلى الدراسات السوسولوجية عن الشرق الأوسط ودعمها (من جانب الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن جانب

بلاد الشرق الأوسط نفسها) . **والزاوية الثانية :** الوضع الراهن للدراسات السوسيولوجية التى أجريت عن مجتمعات الشرق الأوسط .

وقد حاول قياس درجة التقبل والدعم الذى يلقاه علم الاجتماع من خلال بعض المؤشرات مثل :

- عدد الجامعات التى توجد بها أقسام لعلم الاجتماع .
- عدد أعضاء هيئة التدريس بتلك الأقسام .
- عدد الطلاب بالقسام الليسانس فى تلك الأقسام .
- حجم ومدى المترنات الدراسية على طلاب مرحلة الليسانس .

ويتضح من الاستعانة بتلك المؤشرات أن تقبل بلاد الشرق الأوسط جميعا كان سريعا . وأن دعما لعلم الاجتماع كان هائلا .

كذلك يمكن الاستعانة بمؤشرات أخرى غير أكاديمية لقياس هذا التقبل وهذا الدعم ، منها :

- تشغيل خريجى أقسام الاجتماع فى المجالات المتصلة بتخصصهم ، أو التى يمكن أن يفيدوا فيها بما تعلموه فى علم الاجتماع .
- تقبل الحكومات لفكرة التدريب وللبحوث الاجتماعية ... الخ .

ولكنه يخلص بعد ذلك الى أن هذه المؤشرات الكمية وحدها لا تكفى ، ومن الضروري اختبار الناحية الكيفية ، أى تأمل الموضوعات التالية على سبيل المثال :

- نوعية التعليم الجامعى المقدم لأولئك الطلاب .
- نوعية التعليم الذى حصله أولئك الأساتذة .
- نوعية الأعمال التى ينشرونها .
- ونوعية البحوث التى تجرى (أى من حيث دقتها وكفاءتها العلمية) .
- التدريب المصاحب للدراسة النظرية .

- تصور السوسيوولوجيين لدورهم ورسالتهم .
- الظروف التى تساعد أو تعوق عملية البحث الاجتماعى .
- توفر الاعتمادات المالية المخصصة لهذه الأغراض (خاصة البحوث والتدريب ... الخ) .

ويخلص المؤلف الى أن مراجعة هذه المؤشرات الكيفية ، أو التساؤلات عن النوعية تدل مباشرة على أن حالة علم الاجتماع فى أغلب بلاد الشرق الأوسط (ومن بينها وعلى رأسها مصر) أبعد كثيرا عن أن تكون مرضية . وان المؤلف يترفق فيقول : (أن هناك بعض الاتجاهات القليلة الواعدة التى ندعو الى التناؤل . ومن هذه الاتجاهات الواعدة :

(أ) أن كثيرا من هذه الأقسام تمنح درجات الماجستير والدكتوراه ، مما يعطى أملا فى نمو أعضاء هيئات التدريس .

(ب) وجود مراكز بحوث اجتماعية فى بلاد الشرق الأوسط ، (ومصر نصيبها ونير منها) .

(ج) ويلاحظ ضعف التمويل الذى تقدمه الجامعات لبحوث أعضاء هيئة التدريس فيها ، ومع ذلك فإن علماء الاجتماع فى بعض بلاد الشرق الأوسط ومنها مصر يشتركون فى مشروعات بحوث لحساب هيئات حكومية ومراكز بحثية خارج الجامعة .

(د) يشيد بنمو الومى المهنى عند المستغلين بعلم الاجتماع واتجاههم نتيجة لذلك الى تكوين جمعيات علمية ترمى المهنة ، وتنظم الاتصال بين أفرادها ، وتراقب مستويات الأداء ، وتقوم بدور التنسيق والتنشيط . . الخ (يشير بهذه المناسبة - نقلا عن أحمد أبو زيد فيما يبدو - الى محاولة احياء الجمعية المصرية لعلم الاجتماع التى تمت عام ١٩٧١) .

والزاوية الثالثة : التى يفحص منها جورج صباغ الوضع الراهن لعلم

الاجتماع في الشرق الأوسط هي استعراض الحالة الراهنة للدراسات السوسيولوجية عن مجتمعات الشرق الأوسط (صفحة ٥٢٩ وما بعدها) .

ويشير في بداية هذا الجزء إلى أن التصوير غير المتكافئ للوضع الراهن لعلم الاجتماع في بلاد الشرق الأوسط قد يقود إلى الاعتقاد بأن عدد الدراسات السوسيولوجية المنشورة عن الشرق الأوسط قليل . ولكن تأمل الواقع يدلنا على أن العكس هو الصحيح تماما . ويشير بهذه المناسبة إلى بعض القوائم البيبلوجرافية التي تؤيد هذه الحقيقة وتؤكددها .

وهو يشير إلى أن محاولة الحكم على هذا الانتاج أو تقييمه تبدو مهمة مستحيلة . ويقترح لهذا الصدد أن يتم ذلك على مرحلتين ، المرحلة الأولى تصنيف محتوياتها طبقا لحك الانتهاء إلى العلم ، وأعني علم الاجتماع فقط ، فتستبعد الدراسات الفلسفية ، والتاريخية ، والاقتصادية . . الخ وتتبقى لنا في النهاية الدراسات السوسيولوجية ، وأن تنصف تلك الدراسات التي تأخذها في الاعتبار عند انتقيم بالطابع العلمي ، فلا بد من تجاهل الأعمال الانطباعية ، أو التي تنطوي على أخطاء وعيوب منهجية فاضحة تثقل من قيمتها العلمية .

والمرحلة الثانية للتقييم هي المراجعة المنظمة لجميع المؤلفات (أو لعينة فقط) التي اجتازت الاختبار الأول . ويمكن تحليل هذه المؤلفات من الناحية الكمية ، كما يمكن تحليلها كميافيا أيضا . والهدف من ذلك هو : أن نضع أيضا على الاتجاهات النظرية الأساسية التي تتبناها تلك الأعمال ، تحديد الموضوعات الرئيسية *themes* والفروض الأساسية التي تدور حولها ، والتعرف على أنواع المناهج المستخدمة في أبحاثها ، ومعرفة الجوانب الاجتماعية التي تناولتها بالدراسة ، والنتائج النهائية الأساسية التي خلصت إليها ، والدلالات النظرية والعملية لتلك النتائج . ويستعرض صياغ محاولتين نمائيتين في هذا السبيل ، قام بواحدة منها أرمسترونج (٢) وبالأخرى سمي

(2) Armstrong, Lincoln, «Middle East», in : *Contemporary Sociology*, Joseph S. Roucek, ed., New York, Philosophical Library, 1958-
Armstrong, L., «The Influence of American Sociology in the Middle East», in : *Sociology and Social Research*, 42, (1958), pp. 176-184.

خلف (٣) ، وان كانتا محاولتين لتحليل الكمي فقط ، دون الكيفي . وقد اقتصرت الأولى ، بتدليل الأعمال السوسولوجية المنشورة عن الشرق العربي ، بينما دارت محاولة سمر خلف حول تحليل الأعمال المنشورة عن المجتمع اللبناني .

ويمكن ان نعرض للمنهج الذي اتبعته كل من هاتين الدراستين ، لعل فيهما بعض الفائدة لمن ينوي التصدي لهذه المهمة بالنسبة نعم الاجتماع في مصر .

دراسة أرمسترونج :

قام أرمسترونج بتصنيف ١١١٥ عنوانا من بين ال ١٤٥٣ (المنشورة باللغة الانجليزية) التي وردت في قائمة بيرك-إيليجرافية المشروحة (٤) . وقد اختارها على أساس معيار « الدقة العلمية » الذي يميل الى تفضيل الدراسات ذات الاتجاه الكمي . وقد صنف عدد المؤلفات في كل فئة على النحو التالي :

انواع الدراسات

عدها

١ - دراسات ميدانية تجريبية او كمية ، تتضمن جمع مادة بشكل منظم ، عن طريق التعداد او العينة ، واختبار فروض محددة ، واجراء تحليل عملي ، واستخدام ضوابط اذا كان ذلك ممكنا او ميسورا :

٣١

٢ - دراسات اقل دقة من انتخابية الاحصائية من لنوع رقم (١) ولكنها مهادرة من الناحيتين النظرية والمنهجية ... تتضمن تحليل مضمون دقيق ، دراسات حالة مازاة وملاحظة بالمشاركة :

١٠٠

٣ - دراسات وصفية ونسبية علمية ، محدودة في طابعها الكمي .

(٣) سمر خلف ، لبنان ، في : نشاط العرب في العلوم الاجتماعية. في مجلة « صفة » الجامعة الأمريكية ، بيروت ، ١٩٦٥ .
(٤) انظر الهاش على الصفحة التالية .

ولكنها قائمة على دراسات حالة مركزة أو على الملاحظة
أو على دراسة مكتوبة شاملة : ١٧٧

٤ - دراسات وصفية علمية (مدرسية) ولكنها غير موضوعية ،
وغير كمية : ١٤٢

٥ - دراسات صحفية سيئة ، دعائية ، أو ذات طابع اصلاحى
اجتماعى وفكرى خاص : ٢٤٢

٦ - تحليلات ومناقشات علمية نظرية : ٥٤

٧ - أعمال أخرى لا تندرج تحت الفئات الست السابقة
(.) هامش الصفحة السابقة

(كالمسير الذاتية ، والأعمال البيئوجرافية .. الخ) ١٦٧

١١١٣ المجموع

وإذا وافقنا أرمسترونج على المعيار الذى استخدمه ، فإتينا سنعتبر
الأعمال الواردة فى البنود ١ ، ٢ ، ٦ « أعمالا علمية دقيقة » وعلى نمثل
حوالى ٢٠٪ تقريبا من أبحاث الأعمال الواردة فى قائمة بيرك .

ولكن مما يؤسف له أن أرمسترونج لم يقدم لنا تقييما للاهمية أو الدلالة
النظرية لتلك الدراسات ، كما لم يشر أى إشارة إلى بعض نتائجها الأساسية
التي انتهت اليها . وكل ما قدمه تصنيف كى لموضوعات تلك الأعمال ، أو
المبادئ الفرعية التي تنتمى اليها ، وتقييما عاما موجزا لبعض الدراسات
الأساسية ، وتحديدًا لبعض الثغرات الموجودة فيها .

وكما هو متوقع فقد اتضح أن الدراسات التي تنتمى الى ميادين

(4) Furke, Jean T., *An Annotated Bibliography of Books and Periodicals in English Dealing with Human Relations in the States of the Middle East with Special Emphasis on Modern Times 1945-54*. Beirut, American University of Beirut, 1956.

الديموجرافيا والايكولوجيا وعلم النفس الاجتماعى تحتل أعلى مرتبة من ناحية الجودة العلمية . ومن الميادين الأخرى التى جالت فيها دراسات هامة وذات نوعية جيدة ميادين : الأسرة والقراءة ، وعلم الاجتماع الصناعى والحضرى ، والضبط الاجتماعى والاتصال ، وعلم الاجتماع الريفى ، ودراسة البناء الاجتماعى . وان كان ارمسترونج يلاحظ ندرة مثل هذه الدراسات فى كثير من فروع علم الاجتماع .

دراسة سمير خلف :

قدم لنا سمير خلف دراسة تحليلية مماثلة للدراسات التى تناولت المجتمع اللبنانى ، وقد قسمها الى الفئات التالية :

- ١ - دراسات تحليلية ، عددها ٢٦ دراسة ، نصلها عبارة عن رسائل ماجستير مقدمة الى الجامعة الأمريكية فى بيروت .
- ٢ - دراسات وصفية ، عددها ٧٥ دراسة .
- ٣ - دراسات نظرية عامة ، عددها ٧٩ دراسة .
- ٤ - كتابات شعبية ، عددها ٣٥ مؤلفا .

كما طال هذه الدراسات من ناحية الموضوعات التى تعالجها والميادين التى تسمى اليها ، ولغة الدراسة ، ونوع المؤلف ، ومكان النشر وشكل النشر . وكانت أكثر الموضوعات والميادين فى كل نوع من الأنواع السابقة كما يلى :

- ١ - النوع الأول : موضوعات وميادين : علم النفس الاجتماعى وعلم الاجتماع الصناعى .
- ٢ - النوع الثانى : البناء الاجتماعى ، علم الاجتماع الريفى ، التراث القومى ، والأسرة .
- ٣ - النوع الثالث : الحضارة ، التغير الاجتماعى والاقتصادى والعلوم السياسية .

٤ - النوع الرابع : المشكلات الاجتماعية ووضع المرأة .

ومن المهم أن نلاحظ أيضا ما اشرار اليه خلف من أن كافة الدراسات التحليلية تقريبا كتبت باللغة الانجليزية ، وأن كل الكتابات الشعبية كتبت باللغة العربية .

دراسة آدم (٥) :

قام آدم بتحليل البحوث الجارية (بما فيها الرسائل العلمية) من سوسولوجيا المغرب العربي ، فقدم لنا فيه نظرة عامة شاملة لتعدد الموضوعات المختلفة . فأتضح أن هناك حوالى عشرين مشروعاً بحثياً في كل من الميادين الآتية : علم الاجتماع الثقافي والتربوي ، علم اجتماع المرأة ، الأسرة والعزوبة ، علم اجتماع التنمية .

ويلاحظ آدم أن الاهتمام بتلك الميادين ليس فيه أى مفاجأة ، لأنه يعكس اهتمام مجتمعات المغرب العربي بمشكلات التربية ، وتنمية ، والأسرة ، والمرأة .

ويلى الفئة السابقة في كثرة عدد البحوث مجموعة أخرى من الموضوعات والميادين التي أجري في كل منها من ١٠ الى ١٤ دراسة تقريباً ، وهي : الأدب الشفاهي ، البناء الاجتماعي والطبقة ، علم الاجتماع الريفي ، علم الاجتماع السياسي ، علم السكان (الديموجرافيا) ، لتاريخ الاجتماعي ، وعلم الاجتماع الحضري .

أما الميادين التي كانت أقل حظاً في الشهرة والانتشار فكانت ميادين : علم الاجتماع الديني ، ودراسة الأقليات .

ويلاحظ آدم غياب أى دراسات في ميادين : التنظيم الرسمي ، وعلم الاجتماع الصناعي ، وسوسولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري .

(5) Adam, André, «Un aperçu de la recherche sociologique sur L'Afrique du Nord», in : Maghreb, 52, 1972, pp. 34-41.

واللاحظ أن غياب بحوث علم الاجتماع المصنّاعي وقلة بحوث علم النفس الاجتماعي في الدراسات السوسيوولوجية المغربية تمثل تناقصا لأهمية تلك الميادين في تراث علم الاجتماع اللبني ، على نحو ما أوضحنا من قبل .

دراسة الزغل وقروي (٦) :

تقدم دراسة الزغل وقروي محاولة لجدولة الموضوعات وميادين البحث التي تناولتها المقالات والكتب التي ألها تونسون ، والتي نشرت في المجلة التونسية لعلوم الاجتماعية *Revue Tunisienne de Sciences Sociales* لو في مجلة CERES منذ عام ١٩٦٤ .

وتلاحظ الدراسة أن الموضوعات البحثية ذات الاهتمام المشتركة من قبل : الجغرافيين ، وعلماء الاقتصاد ، وعلماء الاجتماع ، وعلماء السكان ، تتضمن الموضوعات التالية (مرتبة تنازليا حسب كثرة عددها) :

١ - اصلاح البنيات الزراعية والتعاونيات الزراعية] كتاب واحد + ١٨ مقالا

- | | |
|----------------------------------|----------------------|
| ٢ - التحضر والعلاقات الحضرية | ١٦ مقالا |
| ٣ - الدراسات السكانية | ثلاث كتب + ١١ مقالا |
| ٤ - التعليم ايملاى وتعليم الكبار | كتاب واحد + ١٢ مقالا |
| ٥ - الهجرة والخروج الريلى | ثمانى مقالات |
| ٦ - التصنيع والعمل | ثمانى مقالات |
| ٧ - السياحة . | مقالتان |

(6) Zghal, Abdelkader, and Hacnmi Karoui, «Decolonization and Social Science Research : The Case of Tunisia», in : *Middle East Studies Association Bulletin*, 7, 1973, pp. 11-25.

كما قدم الزغل وتروى التصنيف التالى لموضوعات اندراسات
النيوجرافية والسوسيولوجية فقط ، كما يلى :

- ١ - تنظيم الأسرة ١٠ مقالات
- ٢ - التراث السياسى والصفوة الجديدة ثمانى مقالات
- ٣ - الأسرة ثلاث مقالات
- ٤ - الدراسات الاسلامية ثلاث مقالات
- ٥ - انحراف الأحداث كتيب واحد + مقال واحد



المجلة الاجتماعية القومية :

وأخيرا أورد ديباغ عرضا أوليا عاما للمقالات التى نشرت فى المجلة الاجتماعية القومية التى تصدر من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة خلال الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٦) . ويشير الاتجاه العام للإسهامات المشورة الى التركيز القوى على دراسة المشكلات الاجتماعية فى مقالات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى . وتوضح هذا الاهتمام العناوين التالية :

- ١ - دراسة ظروف الاسكان فى الناطق الريفية بمحافظة الجيزة ، جمال زكى ونهى نهى ، ١٩٦٥ .
 - ٢ - تحليل موقف العمالة بين الطبقات المتعلبة فى الجمهورية العربية المتحدة ، مختار حمزة ، ١٩٦٧ .
 - ٣ - التكيف الاجتماعى لكبار السن ، نهى نهى ، ١٩٦٧ .
 - ٤ - الزواج والخصوبة عند المصابيين ، مخر الاسلام وشعلان ، ١٩٦٩ .
- وتغطى المقالات الواردة فى هذه المجلة الميادين والموضوعات التالية
+ مرتبة تنازليا تبعا لكثرة عددها) : علم النفس ، التربية ، علم النفس

الاجتماعى ، الصحة العقلية ، والجسمية ، علم الاجتماع الرينى ، والتنظيم
الرسى .



وبعد تحليل هذه الدراسات ينتقل المؤلف الى بعض محاولات تحليل
الانتاج المنشور في عدد من بلاد الشرق الأوسط الأخرى . ويخلص من ذلك
الى أنه سوف ينتقل الى محاولة تقييم الأعمال السوسولوجية في بلاد الشرق
الأوسط ذات طابع كينى أكثر . ويستنتج من العرض السابق أن هناك
أنواعا مختلفة من الأعمال السوسولوجية . فهناك بعض علماء الاجتماع
الذين اهتموا بتطوير النظرية ، أى بإورة مجموعة من المفاهيم أو تطوير منظور
يمكن أن يساعد على فهم مجتمعات الشرق الأوسط ويستطيع أن يوجه
البحث الأيميريقى . بينما انشغل علماء اجتماع آخرون بأنوصف الكينى أو
الكى لبعض جوانب الحياة الاجتماعية في بلاد الشرق الأوسط مثل : الأصول
الاجتماعية لعمال الصناعة ، والطموحات المهنية أو الأكاديمية للشباب .
بينما يوجد عدد من المشتغلين بهذا العلم مركزين جهودهم على إجراء اختبار
أيميريقى لبعض الفروض السوسولوجية المختارة . ويتناول في تحليله
أعمال ونشاط هذه الفئات المختلفة بشئ من التفصيل . وهو يمثل في نظرنا
الاسهام الرئيسى لهذه الدراسة في عرض نشاط علماء الاجتماع في الشرق
الأوسط .

الأوليات النظرية والتوجيه النظرى : يشير المؤلف الى فلسفة ابن خلدون
الاجتماعية باعتبارها تمثل أول عمل نظرى في علم الاجتماع ، ويتناول
الدارسين الذين تأثروا بها ، وخاصة على الوردى في دراساته عن المجتمع
البدوى في العراق ، وفي موضوعات أخرى .

أما بالنسبة لمصر فنعتمد صياغ على خطاب موجه اليه من أحمد أبو زيد
(عام ١٩٧٣) يتحدث فيه عن تأثير مدرسة دوركايم على نشأة علم الاجتماع
في مصر ، من خلال سيطرتها على فكر رواد هذا العلم في مصر الذين انشسوا
تتسم الاجتماع بجامعة القاهرة . ويلاحظ أن زانكليف برأون قد عمل على

تدعيم تراث دوركايم في علم الاجتماع المصري . وان التراث الفرنسي ما زال (حتى تاريخ نشر هذه الدراسة في علم ١٩٧٦) واضحا في جامعة القاهرة (٤) حيث يتركز الاهتمام أساسا على بعض المشكلات النظرية مثل : التضامن ، والتنشئة الاجتماعية ، والضبط الاجتماعي . وتوجد في جامعة الاسكندرية محاولة لربط بين الاتجاه السوسيولوجي الفرنسي واساليب البحث الأنثروبولوجي . وتعمم الدراسة فتقول (هل نقلا عن أحمد أبو زيد أيضا ؟) ان شباب علماء الاجتماع ، خاصة في جامعة عين شمس ، يميلون الى علم الاجتماع الماركسي ، ويركزون على دراسة موضوعات مثل : الصراع الطبقي والوعي الطبقي . ويلاحظ المؤلف ان النظرية الماركسية موضوعا جذابا لكثير من علماء الاجتماع : لشبان ، ليس في محر وحدها ، وانما في منطقة الشرق الأوسط كلها ، وربما كان ذلك بسبب منظورها المضاد للاستعمار والابريالية بقوة (٧) . ويبدو الاهتمام بدراسة أنماط الانتاج في أعمال عبد القادر الزغل ، وقروى ، وغيرهما من الأعمال التي تنم عن التأثير الوافح بالمركسية .

ويشير المؤلف بشيء من التفصيل الى وجود بعض الأعمال السوسيولوجية (مقالات وكتب) ذات انطباع التأمل والتي تدرس بعض جوانب مجتمعات الشرق الأوسط ، كالثقافة ، أو مكانة المرأة ، أو آثار التحديث ، ولكن الغالبية العظمى منها لا تحوى اسهاما نظريا سوسيو-اجميا . وعلاوة على هذا قام عدد كبير من علماء الاجتماع في المنطقة بتأليف كتب

(٧) وقد كانت النظرية الماركسية حافزا لاجراء بعض البحوث الاجتماعية الممتازة عن الأحياء الفقيرة ، والبروليتاريا ، والعمل الزراعيين وانحضرين ، ونظم ملكية الأرض التي أجراها بعض علماء الاجتماع المغاربة ، مثل دراسات :

— Sebag, Paul, Abdelwahab, Bouhdiba and Carmel Camilleri, *Les Precondit ons sociales de l'industrialization dans la region de Tunis*, Cahier du Centre d'Etudes et de Recherches Economiques et Sociales, 1968.

— Pascon, Paul, *Cours de Sociologie Rurale*, Rabat : Centre de formation d'ingenieurs de travaux statistiques, 1962-1963.

— Hermassi, Abid Elbaki, «Sociologie du milieu dockers», *Revue Tunisienne de Sciences Sociales*, 3,7 (1966), 153-179.

دراسية عن علم الاجتماع العلم او مقالات عامة عن العلم باللغات العربية او التركية او الفارسية لتعريف طلابهم وتعريف الجمهور العلم بعلم الاجتماع الغربى . ويورد المؤلف تقييما لتلك الأعمال العامة من وجهة نظر آياد القزاز يوضح ان تلك الأعمال لا يمكن ان تعد اسهلها له وزن في النظرية السوسيولوجية ، يقول القزاز :

« ان تلك الكتابات ... علاوة على طابعها النظرى عموما ، فانها ليست منهجية دقيقة في طريقة العرض . بل ان بعضها يتم عن اضطراب وخطئ شديدين . وهى تقدم للقارئ معالجة سطحية للموضوع . ويلاحظ فضلا عن هذا انه على الرغم من ان تلك الكتابات ليست ترجمات مباشرة للكتب الراسية الانجليزية ، الا ان التأمل الحقيق لها يكشف لنا ان انجانب الاعظم منها عبارة عن ترجمات غير مباشرة مع ادخال بعض التعديلات عليها ، والملازمة مع ظروف القارئ ، والابجاز هنا وهناك نقلا عن بعض الكتب الدراسية الانجليزية ، خاصة الكتب المعتمدة منها » (A) .

ويشير المؤلف بعد ذلك الى بعض التبريرات التى تقدم لعدم وجود اطر نظرية كبرى في المرحلة الراهنة لتطور علم الاجتماع في الشرق الأوسط حاليا ، على أساس انه لم يتوفر لها القدر الكافى من البيانات والدراسات التى تحدد المفاهيم والامر ، والقضايا ، والفروض ... الخ التى تكون جسم النظرية . فالدراسة الكافية بواقع المجتمع الذى يعيش فيه الدارس هى الأساس الذى يستطيع ان يثبذ عليه النظرية . كما يشير لبعض الى الطابع العملى التطبيقى لكثير من البحوث السوسيولوجية التى تجرى في كثير من اقطار المنطقة ، وذلك كسبب آخر لعدم التركيز على الأعمال النظرية الكبرى والشاملة .

(A) جورج صباغ ، المرجع السابق ، صفحة ٥٣٤ نقلا من :

Al-Qazzaz, Ayad, «Some Impressions about the Status of Sociology in Iraq». Paper prepared for the State of the Arts Project, 1973, p. 9.

وانظر لنفس المؤلف ايضا دراسة اخرى هامة عن علم الاجتماع =

ويعرض المؤلف لوجهة نظر أخرى تجبذ في المرحلة الراهنة بناء نظريات متوسطة المدى *middle-range theory* ، على أساس أنها أقل طموحا وأقل أحكاما وتنظيما وتسمولا من النظريات الكبرى (العلمية) . ولا يركز مثل هذا النوع من النظريات على المجتمع ككل ، ولكنه يقتصر على التنظير لجانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية كتوزيع القوة أو التنشئة الاجتماعية ... الخ . وميزة مثل هذه النظريات أنها أكثر مرونة ، وأنها تقدم دليلا أفضل للبحوث الإمبريقية في ذلك الميدان ، ومن السهل إعادة صياغتها وتعديلها في ضوء الشواهد الجديدة . ويؤكد المؤلف بهذه المناسبة أنه على الرغم من وجود عدد كبير من الفروض المحققة وغير المحققة عن مختلف جوانب حياة مجتمعات انشراق الأوسط ، إلا أن القليل جدا من تلك الفروض فعلا هو الذي أمكن التأليف بينه في إطار نظريات متوسطة المدى . ويمكن القول - والكلام للمؤلف - أن تلك المهمة سوف تكون أهم خطوة يمكن أن يضطلع بها في المستقبل علم الاجتماع في المنطقة .

= في البلاد النامية :

Al-Qazzaz, A., «Sociology in Under - developed Countries», *The Sociological Review*, 20 (1972), pp. 93-103.

الموضوعات الرئيسية في أبحاث الاجتماعية عن الشرق الأوسط

يتفق المؤلف مع حرماس في أن تحليل طبيعة التغير الاجتماعي ومصادره ونتائجه يمثل أحد الموضوعات الرئيسية في البحوث الاجتماعية التي أجريت عن الشرق الأوسط . وإذا استعرضنا بالنسبة للوطن العربي ملخصات الأوراق التي قدمت الى المؤتمر السنوي الذي عقدته جمعية دراسات الشرق الأوسط MESA في عام ١٩٧٢ ، والذي يتناول مجتمعات الشرق الأوسط المعاصرة فسوف يتأكد لنا حجم الاهتمام الكبير بدراسة التغير الاجتماعي . ندلنا على ذلك عناوين بعض الأوراق المقدمة مثل : « نظرية التحديث وتغير الأسرة في لبنان » (من تأليف سميح فرسون) و « التصنيع وأثره على التنظيم القرابي في قرية مصرية » (من تأليف هاني فاخوري) ، و « التصنيع وتحرير المرأة في تونس والجزائر ومصر » (من تأليف كاترين بولز ونحرير المرأة في تونس والجزائر ومصر » (من تأليف كاترين بولز K. Boals

والملاحظ على أي حال أن هذا الاهتمام الكبير بدراسة التغير الاجتماعي ليس قاصرا على علماء الاجتماع المتخصصين في الشرق الأوسط ، ولكننا نجد — على سبيل المثال — أن عددا من علماء الاجتماع في الولايات المتحدة ، وفنلندة ، ويوغوسلافيا ، ورومانيا ، وبولندة ، والمجر ، وألمانيا الغربية ، والمغرب قد صمموا مؤخرا مشروعا دوليا مقارنا لدراسة الآثار النفسية الاجتماعية للتحديث ، مع الاهتمام بدراسة آثار « مختلف الأشكال التنموية التي تكون صلب عملية التنمية نفسها ، في مجتمعات ذات خلفيات ثقافية مختلفة وذات نظم اجتماعية واقتصادية متباينة »

(Anonymous, 1973, p. 9)

وهناك عدد من الأطر النظرية المتعارضة في تحليل التغير الاجتماعي في تحليل التغير الاجتماعي في مجتمعات الشرق الأوسط . فهناك بعض علماء الاجتماع مثل : ليرنر (في مؤلفه الصادر عام ١٩٦٤) ، وماكليلاند (في مؤلفه الصادر عام ١٩٦٣) ، وهلبرن (في مؤلفه الصادر عام ١٩٦٣) ، ويميلون ميلا

تويا واضحا الى نموذج التحديث الغربى ، الذى يفترضون أنه يتميز بقابلية التطبيق فى أى مجتمع وفى ظل أى نظام ، أى أنه فى رأيهم نموذج كونه عظم .

وفى هذا يقول ليرنر : « ان التحديث عبارة عن اتجاه علمائى يسير فى اتجاه واحد ، من اساليب الحياة التقليدية الى اساليب الحياة القائمة على المشاركة » (١٩٦٤ ، صفحة ٨٩) . وينطوى التحديث على تغيرات بنائية مثل : التحضر ، والتصنيع ، ونمو وسائل الاتصال الجماهيرى ، وانتشار التعليم . كما ينطوى على تغيرات اجتماعية نفسية مثل : زيادة الرغبة فى التجاز والتقصى العاطفى empathy ، والحرك النفسى . وانحدائية والتقليدية يمثلان قطبين متعارضين ، لا يربط بينهما سوى النموذج الانقلابى الذى وصفه ليرنر .

وقد عارض هذه النظرة الى التغير الاجتماعى عدد من علماء الاجتماع الغربيين ، وعلماء الاجتماع الشرق اوسطيين . من هذا ما يراه Karpas ان : « نظرية دانييل ليرنر انها هى نظرية متمصبة سلاليا (تتصف بالتحيز السلالى) لانها تعتبر ان التنمية الغربية هى النموذج الوحيد لتحديث . وتكن عيوبها الاساسية فى ان نظريته عن مراحل التحديث القائمة على العلاقة بين التصنيع والتحضر والتعليم والتعرض لوسائل الاتصال الجماهيرى ليست صحيحة من الناحية التاريخية بالنسبة للشرق الاوسط » . (١٩٧٣ ، ص ٢٢ - ٢٣) .

كذلك درس دوفينيو (فى مؤلفه الصادر عام ١٩٦٣) قرية تقع فى جنوب تونس ليوضح فى نهاية الدراسة انه ليس من المحتم ان يقوم صراع بين التراث والتقدم ، وان المجتمعات التقليدية الصغيرة تستطيع ان تستوعب التغير ونموه بسبب تماسكها القوى . واستخدام خلف (فى مؤلفه الصادر عام ١٩٧٢) البيانات المتاحة عن المؤسسات firms العائلية ، وشركات الاقارب Kinship association ، النقابات company unions فى لبنان ليوضح ان القيم التقليدية والبناء التقليدى يستطيع ان يولد التغير ويسهل عملية التكيف مع التحديث . ويقول فى هذا مثلا : « لقد اثبتت ان الاسرة فى المرحلة الراهنة من التصنيع التى يمر بها المجتمع اللبنانى لا تستطيع فقط ان تكون معينا للوهبة talent والخدمة ، وانما بوسها ايضا ان تقدم

رأس المال المبدئي (الأولى) اللازم للدخول في عملية استثمارية جديدة .
 وأن شركة الأتارب في لبنان تمثل مؤسسة أخرى — ربما كانت فريدة في
 نوعها — تؤيد الفرض القائل بأن علاقات القرابة الممتدة ليست غير ملائمة
 لمطالبات التحضر والتصنيع . (١٩٧٢ ، ص ٥٧٦) . وخلف الآن بصدد
 إنهاء كتاب له عن « تقارب التراث والحداثة في لبنان » سوف « يتناول فيه
 بدراسة نقدية بعض نماذج التحديث الغربية (مثل نماذج : ليرنر ،
 وهالبرن ، وايزنشتت . . الخ) » ويقترح على أساس ذلك بعض البدائل
 الأكثر *viable* والأقرب إلى طبيعة المجتمع في الشرق الأوسط (انظر
 خف ، ١٩٧٢) .

كما سجل غارسون في دراسته أن قوة الأسرة الممتدة اللبنانية مازالت
 قائمة ومستمرة في معظم القطاعات الحضرية في المجتمع اللبناني (١٩٧٠) .

واستحدثت جانباً أو القد بعض البيانات الديموجرافية والأيكولوجية
 عن مصر ، وخاصة مدينة القاهرة — لكي تبني عليها معارضتها لآراء بعض
 علماء الاجتماع الأمريكيين عن طبيعة التحضر وآثاره (انظر دراستها ١٩٦٤) .

ومن الواضح أن هذا الاتجاه النظري الجديد في النظر إلى طبيعة
 التحديث وآثره على البناء الاجتماعي النقدي سوف يؤدي — على الأرجح —
 إلى التأثير على البحوث الجارية في كثير من ميادين علم الاجتماع : كالأسرة ،
 والنظيم الرسمي ، والبيروقراطية ، والتدرج الاجتماعي .

ويلاحظ المؤلف أن البحوث السوسولوجية عن الشرق الأوسط (والتي
 تجرى بواسطة أبنائه أو بواسطة علماء أجانب قد تركزت على دراسة
 الميادين التالية :

- الديموجرافيا
- والأسرة
- المجتمعات الحضرية والريفية
- والتدرج الاجتماعي .

وقد استعرض المؤلف بشيء من التفصيل الموضوعات الأساسية لذلك البحوث وبعض النتائج التي أنتجت منها في فقرة خاتمة من دراسته . كما تناول هذه المناقشة أيضا الوضع الراهن للدراسات الديموسولوجية لميادين التنظيم الرسمي ، والدين ، والسلوك الانحرافي ، والتربية ، والشبليط .

١ - الجوانب الاجتماعية للسكان :

لا شك أن نمو الوعي بالدلالات الاجتماعية والاقتصادية للنمو السكاني وإعادة توزيع السكان وكذلك تبني عدد من بلاد الشرق الأوسط لسياسات سكانية صريحة ، لا شك أن ذلك كان دائما جديقا لقيام علماء الاجتماع بإجراء التحليلات والدراسات السكانية . وقد اشترك معهم في هذا الجهد علماء الاقتصاد وغيرهم من المثقفين بالعلوم الاجتماعية في المنطقة . (Anonymus, 1974 a) . (وقد اقتصر المؤلف (جورج صباغ) في عرضه لهذا الميدان على الدراسات التي أجراها علماء الاجتماع عن السكان ، مع الاهتمام بصفة خاصة بدراسات الخصوبة والهجرة الريفية الحضرية .

وتعد دراسة حنا رزق أول دراسة مسحية منهجية ذات توجيه ديموسولوجي عن الخصوبة في مصر (١٩٥٧) . وكذلك دراسة Yankey عن لبنان (١٩٥٩) . وقد أجريت منذ عام ١٩٦٠ الدراسات المسحية لتتالية عن الخصوبة وتنظيم الأسرة في بلاد الشرق الأوسط :

— الجزائر : ١٩٦٧ — ١٩٦٨

— الريف الإيراني : ١٩٦٥

— طهران : ١٩٦٥ ، ١٩٧١

— الأردن : ١٩٧٢

— لبنان : ١٩٧٣

— المغرب : ١٩٦٦ — ١٩٦٧

— الحضر التونسي : ١٩٦٤

— وتركيا : ١٩٦٣ و ١٩٦٨ .

وهناك معلومات أكثر دقة وتحديدا عن الخصوبة متنوعة في التعدادات .

هذه الدراسات للبحبة الديموجرافية المتوفرة . (انظر : صباتح ، ١٩٧٠) .
وهناك - كما هو متوقع - تحليلات كثيرة للبيانات المأخوذة عن تلك المصادر
المتوفرة . وعلم ، الرغم من أن أغلب تلك الدراسات ذات طابع وصفي ، إلا
أن بعضها حاول اختبار بعض الفروض عن تأثير الخصوبة وتنظيم الأسرة
ببعض المتغيرات البنائية الاجتماعية مثل : التحضر ، والتعليم ، والمهنة ،
ومشاركة المرأة في قوة العمل . (انظر احالات الى تلك الدراسات) .

وقد ركزت الدراسة التي قامت بها ليلي الحامصي وزملاؤها أخيراً
بمركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة على تحليل أدوار
المرأة وتصوراتها عن ذاتها . وتقول نادية يوسف ان علينا ان نهتم بدراسة
تأثير الخصوبة : « بالعلاقات المتبادلة بين النواهي والتحريمات التي يفرضها
الذكور بشكل غير رسمي ، والتي تقصر دور المرأة على أدوار الزواج
والأمومة والأدوار المرتبطة بها ، والمقاومة volitional التي تبديها المرأة
لتثبت قدرتها على ممارسة « حقوقها في الميدان خارج نطاق الأسرة »
(١٩٧٤ - ص ٤٤) .

ونظراً للتحضر السريع وزيادة معدلات الهجرة من الريف الى الحضر
في الشرق الأوسط ، فمن المتوقع أن يتجه عدد أكبر من الدراسات السوسولوجية
الى دراسة هذه العملية . ونلاحظ هنا أن الفروض التي قدمته جانيت أبو لغد
(عام ١٩٦١) عن طبيعة تكيف الفلاحين للحياة في مدينة القاهرة معروفة
وشائعة في كتب علم الاجتماع الأمريكي . ويبدو أن بيترسين Petersen
هو الوحيد انذى أختبرها منهجياً . وقد استخدم بيترسين في دراسة مجموعات
من المهاجرين الى القاهرة من خمس قرى ، وانهى الى القول بأن : (انظر
١٩٧١ ، ص ٥٧٥) .

« تؤكد البيانات المحدودة المستقاة من مقابلة أولئك القرويين بشكل
تري ما قررته جانيت أبو لغد بشأن أماكن استقرار الريفيين في مدينة القاهرة ،
وظروف عملهم في المدينة ، ودور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تكيفهم
مع الحياة في المدينة . والأهم من ذلك أن هذا التحليل يؤكد الحاجة الى
دراسات أكثر دقة عن الهجرة من الريف الى الحضر في مصر والمجتمعات
المشابهة وعن ديناميات تكيف القرويين مع الحياة في المدينة » .

وقد اشارت جاقيت ابو لند في مقال آخر لها (١٩٧٢) أن مدى الاتقية
في الهجرة يرتبط بمدى تسييس المهاجرين الريفيين في المناطق الحضرية .
وهذا مرض آخر يحتاج الى الاختبار في ضوء بيانات منظمة دقيقة على
مدينة القاهرة وبعض مدن الشرق الأوسط الأخرى .

وقد قدم مؤاد خوري (عام ١٩٦٧) محاولة أخرى هامة لدراسة لهجرة
الريفية الحضرية من محل الميلاد الأصلي ، وذلك من واقع الهجرة من
قريتين لبنانيتين . وهناك دراسات أخرى عن الهجرة من الريف الى الحضر
في بعض بلاد الشرق الأوسط الأخرى ، اشار المؤلف الى اسمائها
وبياناتها الجغرافية لن يهتم بتابعة الموضوع .

وتدل دراسات مخلوف (١٩٧٢) ، وبشير (١٩٧٢) ، وعطيه (١٩٧٠) ،
وسيكلاسي (١٩٧٠) ، وبيكو (١٩٧١) ، والمجلد الذي اشرف على تحريره
كلارك وبشير (١٩٧٢) على أن دراسات الديموجرافيين وعلماء الجغرافيا البشرية
عن الهجرة الداخلية تكمل دراسات علماء الاجتماع وتدعمها . ويويل علماء
السكان الى تحليل الهجرة الداخلية من حيث آثارها على التغيرات السكانية
في الوطن الأصلي وفي منطقة المهجر ، ومن حيث ارتباطها بالتغيرات العمرية
والنوعية (ذكور وإناث) . وقد كشف هذا المنظور — على سبيل المثال —
عن أهمية الزيادة الطبيعية في نمو عدد كبير من مدن لشرق الأوسط . ويويل
علماء الجغرافيا البشرية الى تأكيد البعد المكاني Spatial للهجرة . وقد
سجل دانييل نوان D. Noin في دراسة مونوجرافية مفصلة تيارات الهجرة
المختلفة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية في المغرب . كما وصف
لنا في نفس الوقت خصائص هذه التيارات والعوامل المؤثرة في تحديد الهجرة
الريفية الحضرية .

وعلى الرغم من أن الهجرة الدولية للعامل من المغرب ومن تركيا
— مؤخرا — الى بلاد أوروبا الغربية قد جذبت انتباه كثير من المستفيدين
بالمعلومات الاجتماعية ، الا أن المؤلف يسجل ندرة الدراسات التي تناول فيها
علماء الاجتماع خروج العرب الفلسطينيين من وطنهم ، ويقتصر على الإشارة

الى مراسلت هود وبركات (١) .

وقد اغفل المقال الإشارة الى نوع آخر من الهجرة ، خاصة على الصعيد العربي ، اتخذت ابعادا هامة خلال العقدين الآخرين ، واعنى الهجرة من ابلاد العربية غير البترولية الى البلاد العربية البترولية . وتأتى أهمية هذا النمط من الهجرة من أنه يشمل كافة فئات القوى العاملة ، بدءا من العامل غير الماهر ، الى استاذ الجامعة والقالضى .. الخ . ويكاد هذا النوع من الهجرة يمس جميع البلاد العربية : هجرة انيين الى بقية بلاد الجزيرة العربية (بصرف النظر عن هجرتهم الى أمريكا وغيرها) ، وهجرة السودانيين والمصريين وغيرهم الى الكويت والسعودية وسائر البلاد البترولية ، وهجرة انتونسيين الى ليبيا ، وهجرة الفلسطينيين الى عدد من ابلاد العربية .. الخ . وقد أجريت في مصر ، كما أنه تحت الاجراء الآن ، عدد من تلك الدراسات عن هذه الظاهرة .

٢ - **المجتمعات الحضرية والريفية** : مازال الطابع العام المسيطر على الشرق الأوسط هو الطابع الريفى ، رغم ما يشهده من تحضر سريع ، وذلك نى ذاته أحد الأسباب التى تفسر لنا وفرة الدراسات المنشورة عن القرى وعن البدو . كما قد تكون هناك - فضلا عن هذا - بعض الأسباب المنهجية وانبظرية لهذا الاهتمام الواضح بدراسة المجتمعات القروية . فاذا كانت الدراسة السوسىولوجية تهدف الى فهم البناء الاجتماعى الكلى للمجتمع المحلى ، وكانت التمايح فى جوهرها تقوم على الملاحظة الميدانية ، فإن القرية لو الجماعة البدوية تعد فى مثل هذه الحالة اختيارا منطقيا سليما .

ويشير المؤلف الى أن أعمال بعض علماء الاجتماع الأمريكيين المعاصرين تدل على أنه اذا اراد الباحث أن يتخلى عن هذا الهدف ، فإنه من المكثف استخدام الملاحظة الميدانية - وهى اداة كيفية - فى دراسة وفهم قطاعات من البناء الاجتماعى والايكولوجى للمجتمع الحضرى فى المدينة . وان كان

Dodd, Peter and Halima Barakat, *River without Bridges* (١)
: a Study of the Exodus of the 1967 Palestine Arab Refugees,
Beirut, Institute for Palestine Study, 1969.

يلاحظ — من ناحية أخرى — أن الدراسات الشاملة للبناء الاجتماعي والايكولوجي للمدينة تتطلب استخدام المناهج الكمية .

ومما يؤسف له أن عدد الدراسات التي قام بها علماء الاجتماع للمجتمعات الحضرية والريفية أقل بكثير مما يجب . فطماة الاجتماع الذين درسوا المناطق الريفية قد اتجهوا إلى التركيز على الآثار البنائية الناجمة عن بعض التغيرات ، مثل : الميكة الزراعية ، إعادة توزيع الأراضي الزراعية ، إنشاء الجمعيات والمؤسسات التعاونية ، وبرامج الإصلاح الزراعي . ويشير المؤلف في هذا الصدد إلى دراسات : عبد القادر الزغل وهاشمي تروى عن تونس (المنشورة عام ١٩٧٣) ، وإيليا حريق **التعبئة السياسية للفلاحين** المنشورة عام ١٩٧٤ ، ودراسات أخرى عن تركيا . كما يشير بشكل خاص إلى دراسة سعد جاد الله التي قام فيها بتحليل آثار الإصلاح الزراعي على المجتمعات وعلى الأسر الريفية المصرية ، والتي اعتمد فيها على دراسة مسحية أجريت في ثلاث عزب إصلاح وفي ثلاث عزب أخرى كانت لوقاما (١) .

ويضرب المؤلف بعض الأمثلة لنوع الاسهام الذي يمكن أن يقدمه علماء الاجتماع لدراسة مدن الشرق الأوسط بدراسات خوري عن بيروت (الصادرة عام ١٩٧٤) ، ودراسة خلف وكونجشتاد التي حلل فيها أسلوب الحياة الحضرية وعملية التحضر في مدينة بيروت (ولصادر عام ١٩٧٣) ، ودراسة جاثيت أبو لغد عن مدينة القاهرة (والتي صدرت عام ١٩٧١) (١١) ، ودراسة آدام المركز لغير البناء الاجتماعي لمدينة الدار البيضاء بالمغرب (والتي صدرت عام ١٩٦٨) . وهناك بعض الدراسات السوسولوجية الحديثة التي استخدمت مناهج كمية في تحليل الايكولوجيا الاجتماعية لمدينة

Gadalla, Soud, *Land Reform in Relation to Social Development in Egypt*, Columbia : University of Missouri Press, 1962.

Abou - Lughod, Cairo. *1001 Years of the City Victorious*, Princeton, Princeton University Press, 1973. (١١)

القاهرة (مثل دراسة جانيث أبو لغد الصادرة عام ١٩٦٩) ، ولمدينة
الاسكندرية (مثل دراسقى لطيف المشورثان عام ١٩٧٤) (١٢) .

نقد استخديت جانيث أبو لغد « دراسة التعداد » الخاصة بمدينة
القاهرة ، والخاصة بتعداد عام ١٩٤٧ . وتعداد عام ١٩٦٠ . لكى تحدد الأنماط
المختلفة للمناطق الاجتماعية فى تلك المدينة . وانتهت الى أنه « من الممكن
تقسيم سكان مدينة القاهرة — رغم تنوعهم الشديد — تقسيما عاما الى
الأنماط الرئيسية الثلاث التالية :

١ — النمط الريفى

٢ — النمط الحضرى التقليدى .

٣ — النمط الحضرى الحديث او الصناعى

ونزل نمط من هذه الأنماط الثلاثة يحيا وفق أسلوب خاص ، وكل
منها له رؤية خاصة للمستقبل » . (انظر دراستها عن مدينة القاهرة ، ١٩٧١ ،
صفحة ٢١٨) .

وانتهت دراسة خلف ويكونجشتاد عن مدينة بيروت الى تأييد وجهات
نظر جانيث أبو لغد والنتائج التى توصلت اليها ، كما انتهت دراستها الى
معارضة المفروض الذى يقوم عليها علم الاجتماع الحضرى الغربى ، وتوضح
ذلك عبارتهما الثانية :

« يمكن القول مؤقتا — كما تؤدى الى ذلك طبيعة الشواهد نفسها —
ان التحضر فى بيروت لم يرتبط حتى الآن بتدهور كبير فى العلاقات والروابط
التقليدية واتصالات على المستوى المحلى . كما لم يؤد تحضر بيروت الى

Latif, A.H., «Residential Segregation and Location of (١٢)
Status and Religious Groups in Alexandria, Egypt», and :
«Factor Structure and Change Analysis of Alexandria,
Egypt, 1947 and 1960», in : Comparative Urban Structure
Studies in the Ecology of Cities, Kent P. Schwirian, Lexington,
Mass., D.C., Heath, 1974.

خلق مجتمع يتميز بالطابع اللا شخصي للعلاقات ولا بالطابع الفردي (أي العلاقات المحدودة ذات أقل عدد من الأطراف ، طرفين مثلا ، نسبة إلى الفترة بوسنها أمسر وحدة ملدية) . وربما يمكننا أن نخلص من هذا إلى أن شدة التحضر وزيادته لم تكن مصحوبة بدرجة مقابلة لها من الحضرة **Urbanism** كاسلوب في الحياة » .

وتناول آدم (في دراسته المنشورة عام ١٩٧٤) بالوصف المسهب كل الاسباب التفريعات الديموجرافية والاقتصادية التي تعرضت لها مدينة الدار البيضاء ، وقام بتحليل عمليات التفكير الاجتماعي والشخصي وكذلك عمليات اعادة التنظيم الاجتماعي المصاحبة لتلك التغيرات . وهو يرى أن ظهور الطبقة والوعي الطبقي ، وليس الجماعة القروية ، هو اهم مراحل عملية اعادة التنظيم الاجتماعي للمدينة .

وأخيرا نجد أن قلة من علماء الاجتماع في شرقي أفريقيا قد اهتموا بتحليل عمليات التفكير واعادة التنظيم الاجتماعية الجارية حاليا ، مثل دراسة الاستامبولي ، ودراسة بوقرع عن تونس (١٢) . كما اهتم بعضهم بدراسة مختلف جوانب البناء الاجتماعي في مرحلة ما قبل الاستعمار ، مثل دراسة الاستامبولي والزغل عن مدن انشمال الامريكي (١٤) .

هذا وقد تناول المستشرقون ، والمؤرخون ، والانثروبولوجيون ، وعلماء الجغرافيا البشرية ، الجوانب الاجتماعية والايكولوجية لبعض مدن الشرق الاوسط ، وبعض قراه ، وبعض الجماعات انقبئية فيه بالدراسة المركزة .

Stambouli, Fredj, «Traditions et modernité à travers (١٣) les processus d'urbanisation en Tunisie», dans : *Revue Tunisienne de Sciences Sociales*, 8, 26, 1971, 9-2.

— Boukraa, R., «Urbanisation, Communication de masse et système social», dans : *Revue Tunisienne de Sciences Sociales*, 8, 26, 1971, 21-78.

Stambouli, F. et A. Zghal, «La Vie urbaine dans le (١١) Maghreb précolonial», dans : *Annuaire de L'Afrique du Nord*, 11, 1972, 191-214.

تذكر منها على سبيل المثال دراسة لابيدوس عن مدن الشرق الأوسط (١٥)،
ودراسة كارل براون عن مدن الشرق الأدنى : من المدينة الى العاصمة
البيروبوليتانية : التراث والتغير في مدن الشرق الأدنى (١٦) ، ودراسة
حوراني وستيرن عن المدينة الإسلامية (١٧) .

ولما كان البير حوراني تناول في الفصل الخاص بالدراسات التاريخية
عن الشرق الأوسط في ذلك المجلد الدراسات التاريخية بالتقييم ، وكذلك
غسل ريتشارد أنطون بلسهامات الانثروبولوجيين في دراسة المدينة ، فقد
اكتفى جورج صباغ في هذا المقام بالإشارة الى دراسات علماء الجغرافيا
البشرية .

ويعد موضوعا : تحديث الزراعة ، والتفاعل بين المدن والمناطق
الريفية ، وكلاهما كان موضوع مؤثر عن الجغرافيا المرفية ، من أبرز
مجاللات اهتمام علم الجغرافيا البشرية في الشرق الأوسط . ومن موضوعات
الاهتمام الأخرى دراسة المورفولوجيا الحضرية والبناء الاتساعي (المكاني)
لندن الشرق الأوسط .

ويعد الاهتمام بدراسة التحديث الزراعي أمرا طبيعيا بسبب البرامج
القومية الكثرة للاصلاح الزراعي ، واعادة توزيع الملكية الزراعية ، وميكنة
الزراعة ، وحركة انشاء الجمعيات التعاونية . وينبه مخلوف ، وهو جغرافي
تونسي ، الى أهمية التمييز في الدراسات بين الأهداف القومية المعلنة
والانجازات الفعلية التي تحققت فعلا ، وذلك في العبارة التالية التي يقول

Lapidus, Ira, ed., *Middle Eastern Cities*, Berkeley, Uni- (١٥)
versity of California Press, 1970.

(١٦)
Brown, L. Carl, *From Madina to Mercopolis : Heritage and Change
in the Near Eastern City*, Princeton, The Darwin Press, 1973.

(١٧)
Houran, A. H. and S. M. Stern, eds., *The Islamic City*, Oxford,
Bruno Cassirer, 1970.

نيتها : « تستهدف خطة التنمية تخليق كل القطاع الزراعي بجميع مراحله .
ولكن التحديث لا يتم في الواقع الا في ميدان الجمعيات التعاونية الزراعية
الإنتاجية » . وفي القطاع المملوك للحكومة المقرر أن ينتقل الى ملكية جمعيات
تعاونية زراعية . وهناك اسباب مختلفة أدت الى الإبقاء على القطاع
الزراعي الخاص مرتبطا بأساليبه التقليدية وتراثه ، سواء كان ملكيات صغيرة
أو كبيرة ، وسواء كان قطاعا تقليديا أم حديثا . »

ويسوق صباغ حديثا لكاتب من ايران يفيد كثيرا في دراستنا
العلاقة بين الريف والمدينة في العالم العربي . يرى باول وارد انجلش أن :
« الجغرافيين قد لعبوا دورا رئيسيا في تعريفنا بأهمية دراسة طبيعة
العلاقة التفاعلية بين المدينة والقرية وانقبلة في انساق التنظيم الانساعي
(المكاني) والاجتماعي » . انظر مؤلفه عن **المدينة والقرية في ايران** الصادر
عام ١٩٦٦ ، وكذلك بحثه المعنون : « الاتجاهات النظرية الجغرافية على
الشرق الاوسط : تحول الثلاثي الايكولوجي » ، المقدم الى حلقة شيكاغو
للجغرافيا ودراسات المناطق الأجنبية ، عام ١٩٧٣ ، (صفحة ٢٨) . وتعد
دراسته عن **المدينة والقرية في ايران** نموذجا للدراسات التي نحتاج الى
اجرائها في بلاد أخرى . وهو يشرح الموضوع الاساسي لدراسته تلك في
المباراة التالية :

« ان وجود انتظام الاقليمي للنشاط البشري يمثل موضوعا اساسيا
نهذه الدراسة . وهو يفهم البيئة الطبيعية (اللاند سكيب) الايراني كنتاج
المجتمع الاقطاعي ، وليس نتاجا للمجتمع الشعبي . فالقرى ليست معزولة
عن المدينة أو عن بعضها البعض . وهناك انماط قوية من التداخل
والارتباط الوثيق بين كل قرية والمدينة ، على حين توجد روابط اجتماعية
اقتصادية أضعف بين القرى وبعضها البعض » .

كذلك قام الجغرافيون المغاربة والفرنسيون بدراسة علاقات التفاعل
والارتباط الخفيفة بين القرى والمناطق الريفية في الجزائر ، وتونس ،
والمغرب . من هذا دراسة الجغرافي التونسي فخاخ Fakhfakh بدراسة
« تطور العلاقات بين صفاقس وأظلمها » (التي نشرت في المجلة التونسية

للعلوم الاجتماعية ، عام ١٩٦٨) ودراسة الجغرافي التونسي أيضا عبد القادر فاهم Fahem عن « العلاقة بين سوس والساحل التونسي » (المنشور في نفس المجلة أيضا) . وقد اهتمت هاتان الدراستان بتوضيح اثر النمو السكاني ، وتدهور الصناعة التقليدية ، وجاذبية المدن الرئيسية تونس ، والسياسات الزراعية القومية على العلاقات بين صفاقس وسوس واقاليهما الريفية .

كما تلام بعض الجغرافيين العرب بدراسات مونوجرافية لبعض المدن العربية مثل دراسة جمال حداد للخرطوم (الصادرة عام ١٩٦٠) ، ودراسة هاجر Hacker لمدينة عمان (عام ١٩٧٠ أيضا) .

وقد اوضح انجلش في دراسته لبعض المدن الايرانية ان انجرفانيين لا يقدرون اهتمامهم على الكشف عن المورفولوجيا الحضرية لمدن انشرق الأوسط التقليدية ، ولكنهم يهتمون كذلك بالوقوف على اسس وطبيعة التغيرات التي تطرأ على هذه المورفولوجيا . (انظر بحثه سالف الذكر ، ١٩٧٣ ، صفحات ١١ ، ١٤ ، ١٧) .

دراسات الأسرة :

تستأثر دراسات الأسرة باهتمام كثير من علماء الاجتماع في الشرق الأوسط لأنها أولا محور عدد كبير من التشريعات التي تصدر في تلك البلاد ، ولأنها ثانيا - وهذا هو الأهم - تمثل الجماعة الاجتماعية الأساسية ، ليس في لقرى فقط ، وإنما في المدن أيضا . وكان اسهام الانثروبولوجيين في دراسات الأسرة اكبر من اسهام علماء الاجتماع بسبب اهتمامهم بالتركيز على المجتمعات المحلية الصغيرة . فقدموا دراسات عديدة لنظم القرابة ولبناء الأسرة ووظائفها الاجتماعية (١٨) .

(١٨) لم يتعرض المؤلف لاسهام الانثروبولوجيين لأن الكتاب المنشور فيه هذا القدر (والكتاب عن دراسات الشرق الأوسط) يحوى فصلا مستقلا عن موقف الدراسات الانثروبولوجية .

وفي مقابل هذا يلاحظ صباغ على دراسات السوسولوجيين أنها ذات طبيعة كمية أوضح ، وأنها أكثر شمولاً . واتجه كثير منها الى الاعتماد على بيانات التعدادات القومية ونتائج الدراسات المسحية الخاصة .

ويمكن القول بوجه عام أن علماء الاجتماع قد اهتموا بإجراء تحليلات كمية للجوانب الثنائية من الأسرة :

١ — العمليات البنائية الخاصة بتكوين الأسرة ، ونموها ، وتفككها .

٢ — أنماط الأسرة .

٣ — الأنماط الاجتماعية النفسية للتفاعل الاجتماعي وتباين الأدوار داخل الأسرة .

٤ — مكانة الأسرة في البناء الاجتماعي للمجتمع المدروس .

ويشير المؤلف الى وجود عدد كبير نسبياً من الدراسات الوصفية للثبات في النعمر عند الزواج ، ولوضوع تعدد الزوجات ، والطلاق ، ولكنه يؤكد الحاجة الى تطوير منظور أكثر علمية وتنظيماً الى عملية تكوين الأسرة وتفككها .

ويذكر المؤلف عدداً من الدراسات من بينها دراسة بروثرو ودياب Prothro and Diab عن أنماط الأسرة المتغيرة في الشرق العربي (١٩) التي سجلت أنماط الثبات الجيلي والاقتصادي الاجتماعي في الملامح الرئيسية للأسرة العربية ، بما في ذلك تكون وتحلل الأسرة ، وحجم الأسرة ، والروابط داخل الأسرة الممتدة ، وذلك من واقع الدراسات المسحية التي تمت تحت إشراف المؤلفين في مدن عمان ، ودمشق ، وطرابلس (لبنان) ، وبيروت ، وقرى أوطاس وبوارج النتين سبق أن درسهما كل من جرانكسفت وفولر .

Prothro, E. T. and Lutfy N. Diab *Changing Family Patterns in the Arab East*, Beirut, American University of Beirut, 1974.

كما استخدم بروتور ودليل في دراستهما بعض بيانات التعداد وبعض الجداول المأخوذة من سجلات المحاكم المدنية الشرعية في كل من طرابلس (لبنان) وصيدا .

ونشر أياد القزاز بيليوجرافيا مشروحة مطولة عن « المرأة في الشرق الأوسط » أوضحت أن من أكثر موضوعات الدراسة شيوعا دراسة أدوار المرأة الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها . وعلى الرغم من أن أغلب تلك الدراسات كانت وصفية في طبيعتها العام ، وكانت أميل إلى التركيز على المرأة القروية ، إلا أنه لم تبذل سوى محاولات قليلة لدراسة العوامل المحددة لدور المرأة ولأدائها لذلك الدور دراسة منهجية منظمة .

التدرج الاجتماعي : اهتم علماء الاجتماع المتخصصون في الشرق الأوسط اهتماما أساسيا بتحليل الجوانب المختلفة للتدرج الاجتماعي ، ودراسة اثر الاستقلال ، والتحضر ، والتصنيع ، والتحديث على توزيع المكاتب ، والقوة ، والثروة .

من هذا مثلا أن الموضوع الرئيسي لمؤتمر علم الاجتماع في منطقة حوض البحر المتوسط الذي عقد في مدينة الحمامات بتونس عام ١٩٦٥ كان عن :

التدرج الاجتماعي والتنمية (٢٠) . وقد شارك في هذا المؤتمر علماء اجتماع من تونس ، وتركيا ، والمغرب ، ولبنان ، ومصر . ومن بين الموضوعات التي ناقشها ذلك المؤتمر :

(*) تكون وتطور طبقة البروليتاريا في مصر ودورها السياسي .

(*) دور وسيمات وانماط تكوين الصفوات الادارية والسياسية والصناعية في تونس .

Kiray, M. Belik, ed., *Social Stratification and Development in the Mediterranean Basin*, The Hague, Mouton, 1973.

(*) سميت الطبقة الوسطى الجديدة في الأردن وهناك دراسات أخرى عديدة عن سميت الطبقة الوسطى الجديدة في عدد من البلاد العربية أجريت أو نشرت في مناسبت أخرى ، مثل دراسة خلف ، ودراسة هالبرن .

وقد تميز المؤتمر الأول لعلماء الاجتماع المغاربة انذى عقد في الرباط عام ١٩٦٧ باهتمام علماء الاجتماع التونسيين بدراسة جماعات الصفوة . كما ركز بعض علماء الاجتماع في المغرب ، مثل باسكون وخطيبى ، على دراسة وتحليل عمليات التدرج الاجتماعى المعاصرة وعمليات الحراك الاجتماعى . كذلك اتجه كل من علماء الاجتماع في المغرب وفى تركيا الى ابراز جوانب القوة والجوانب الاقتصادية للطبقة الاجتماعية ، وإدراك امكانية قيام الصراع . بينما نجد من ناحية أخرى اهتمام علماء الاجتماع فى لبنان — فيما عدا استثناءات قليلة — بدراسة بعد انهيبة Prestige فى عملية التدرج فى المجتمعات المحلية القروية والريفية على السواء .

من هذا مثلا استعان خورى بطريقة وارنر فى استخدام السمعة لدراسة الطبقات الاجتماعية فى القرية اللبنانية . ولاحظ خورى غياب الوعى الطبقي وغياب الصراع الطبقي فى القرية التى درسها . كما استخدم أبو لبن نفس طريقة السمعة للتعرف على القيادات المحلية فى مدينة صيدا بلبنان .

وقد عارض هذه الطريقة كل من هندريك وكيراي فى دراستهما ، حيث لاحظا أن جانب المكانة يعد أقل أهمية فى دراسة التدرج الاجتماعى من جانب القوة ، وذلك فى دراستهما لأثر التدرج الاجتماعى على التنمية .

كما اهتم عدد كبير من الدراسات السوسيوولوجية عن الشرق الأوسط بدراسة جماعات الصفوة بسبب أهمية الدور الذى تلعبه فى عملية التغير السياسى والاقتصادى الجارية فى كافة بلاد الشرق الأوسط .

واللاحظ على تلك الدراسات أن الأساليب المتبعة فى دراسة جماعات الصفوة . والتعرف عليها وفى طرح المشكلات كانت متعادلة أشد التعاقوت ،

ولا يمكن القول بأنها تخضع لاتجاهات علمية متميزة . فقد قام كل من علماء الاجتماع وعلماء السياسة بإجراء مقابلات متعمقة للقادة المحطين والفراد جماعات الصفوة ، على حين اعتمد باحثون آخرون اعتمادا أساسيا على المعلومات المتاحة من بعض جماعات الصفوة (الإدارية) ، أو العسكرية ، الخ) .

ويشير المؤلف الى وجود حاجة قوية وحقيقية الى تجاوز دراسات الصفوة وإجراء دراسات لأنماط التدرج الاجتماعي على مستوى دولة معينة ، أو على مستوى إقليم معين داخل إحدى أندول وإن يضطلع بهذا انعبء سوى علماء الاجتماع . وعلى الرغم من أن بيانات التعدادات تحوى مادة غنية عن التباين المهني ، والتعليمي ، والتباين فى الدخل على المستوى القومى وعلى المستوى الريفى والحضرى أيضا ، الا أننا لم نصادف حتى الآن سوى تحليلات قليلة جدا لتلك المادة من وجهة نظر دراسة التدرج الاجتماعي .

كما يتطلب الأمر أيضا إجراء دراسات مسحية جديدة على المستوى القومى للتعرف على طبيعة ومحددات وآثار التباين الاجتماعي والحراك الاجتماعي . ومن الدراسات التى يمكن أن تكون لها أهمية خاصة تلك التى تتناول انهية المهنية ، والانتجاز ، والحراك الاجتماعي .

مبادئ وموضوعات أخرى للدراسة السوسولوجية : ويشير المؤلف الى أن هناك عددا من المبادئ الأخرى مثل دراسة المنظمات الكبرى والمعقدة ، والبناء الدينى والسلوك الدينى ، والسلوك الجائح قد أهملت من جانب علماء الاجتماع المهتمين بدراسة مجتمعات الشرق الأوسط . وأكد المؤلف الحاجة الى علم اجتماع لعلم اجتماع الشرق الأوسط ، فهو القادر على أن يكشف لنا اسباب هذا الاهمال وذلك التقصير .



احتياجات المستقبل :

خصص المؤلف الفقرة الأخيرة من دراسته لمحاولة تحديد هذه الاحتياجات المستقبلية لدراسات علم الاجتماع عن انشراق الأسط . وقد سلك ثلاثة طرق لتحديد أولويات للبحث السوسيولوجي في تلك المنطقة ، بوردها فيما يلي باختصار ، دون تطرق الى التفاصيل ، نظراً لضيق المقام من ناحية ، ولأهمية الموضوع واحتياجه الى معالجة مستقلة من ناحية أخرى .

١ - التعرف على الثغرات ونقاط النقص في البحوث الاجتماعية في الميادين التي عرضنا لها ، وقد اتضح بعضها من ثنايا العرض انسبق .

٢ - أما الاستراتيجية الثانية فتقوم على التركيز على بعض المشكلات الاجتماعية الخاصة التي تهم أبناء تلك المجتمعات ، والاهتمام بالموضوعات والقضايا المتصلة بتلك المشكلات .

٣ - بعض مجالات البحث التي تمثل مناطق اهتمام عام ومشترك للمشتغلين بعدد من العلوم الاجتماعية ، والتي لا يمكن أن تهض بدور مشاركة فرق بحثية متكاملة *Interdisciplinary teams* في دراستها . كدراسة الاسلام والتغير الاجتماعي .

الهجرة والتصنيع في المجتمع الكويتي :

دراسة ميدانية لمصانع البتروكيماويات

تأليف وعرض : دكتور محمد علي المصري

تمهيد :

كان المجتمع الكويتي ، قبل ظهور الصناعة النفطية ، مجتمعا تقليديا يشده الى الصحراء نسب والى البحر سبب : فقد كان للصحراء والبحر دور كبير في تشكيل مظاهره البنائية الاجتماعية على الصورة التي كانت سائدة قبل التغيرات الهائلة التي أحدثها اكتشاف الثروة النفطية في بلطن صحرائه . وكانت هذه الملامح البنائية الاجتماعية اقرب ما تكون الى المظاهر الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المحلي ، حيث يقوم نظامه الاقتصادي على الاكتفاء الذاتي ، وتستند علاقاته الاجتماعية على العلاقات الشخصية والتكافل الاجتماعي ، والشعور بالولاء والاخلاص للجماعة التي تعيش فيه ، وتسوده مجموعة متكاملة ومتفاعلة من القيم والعادات والتقاليد والاعراف التي تحدد سلوك الأفراد ومكانتهم الاجتماعية ، وتقوم مقام القانون في عمليات الضبط الاجتماعي .

فقد لعبت الظروف الجغرافية والعوامل الايكولوجية دورا بالغ الاثر في تشكيل البناء الاقتصادي وما نجم عنه من مظاهر اجتماعية وثقافية وسياسية في المجتمع الكويتي التقليدي . فقد كان البر الكويتي صحراويا فقيرا يفتقر الى مصادر المياه العذبة ، مما ترتب عليه ان خلت البلاد من المناطق الزراعية اللهم الا من شرائح صغيرة من الأرض التي كانت تزرع بالخضار ، وتروى من مياه الآبار الارتوازية (الجبلان) القليلة العدد ، التي كانت تزداد نسبة الملوحة في مياهها كلما انحسرت المطر في فصل الشتاء . وازاء هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة ، كان لابد ان يتجه الكويتيون الى البحر الذي لم ينظروا اليه على انه ملتح طبيعي قد يؤدي الى العزلة الاجتماعية ، بل

نظروا اليه على أنه مصدر هام للرزق ، ووسيلة حيوية للاتصال بالعالم الخارجى والافتتاح على المجتمعات المجاورة والبعيدة على حد سواء .

وهكذا أصبح موقع الكويت الجغرافى على الطرف الشمالى الغربى للخليج العربى عاملا مؤديا الى ظهور بعض المناشط البحرية الهامة كصيد السمك وصناعة السفن والغوص على اللؤلؤ والتجارة البحرية (السفر) . ويعتبر الفوص فى مقدمة تلك المناشط الاقتصادية التى اتت الى نمو المجتمع التقليدى وازدهاره فترة طويلة من الزمن . فقد ظلت مهنة استخراج اللؤلؤ من البحر مصدر رزق لغالبية العظمى من أبناء الخليج العربى ، وأبناء الكويت ، بصفة خاصة ، حتى جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية بعد الحرب العالمية الأولى ، فأدت الى انكماش فى تجارة اللؤلؤ ، وزاد فى سوء أحواله وتدهور أسعاره ظهور اللؤلؤ اليباتى الصناعى فى معظم الأسواق العالمية .

ولقد تركت هذه المناشط الاقتصادية بصماتها واضحة كل الوضوح فى البناء الاجتماعى — الثقافي الذى كان سائدا فى المجتمع التقليدى : فقد تضافرت تلك المناشط التى افرزتها البينان البحرية والصحراوية فى خلق بناء اجتماعى — ثقافى يتسم بالبساطة وعدم التعقيد . فالنشاط البحرى المتمثل فى انغوص « والسفر » انعكست آثاره بصورة واضحة على النظم الاجتماعية كنظام الأسرة والنظامين التعليمى والسياسى . كما تأثرت هذه النظم ، الى حد كبير ، بالتنظيم القبلى والعشائرى والحياة الاقتصادية ، بصفة عامة ، فى بادية الكويت . فسلطة الأب كانت مطلقة على جميع أفراد الأسرة ، وكذلك كانت سلطة انحاكم (الأمير) على جميع أفراد المجتمع . وترجع هذه السلطة التى لا حدود لها ، سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع الكبير ، الى سلطة قائد سفينة الفوص (الوخذ) ، انذى كانت قوامه وتعليماته لا تقبل النقاش أو انجدل ، كما ترد أيضا الى نفوذ الرئيس (الشيخ) الواسع على جميع أفراد العشيرة أو القبيلة .

ويتضح تأثير التنظيم الاجتماعى للقبيلة أو العشيرة فى تحديد مراكز

الأفراد داخل الأسرة الكويتية التقليدية ، حيث تتحدد مكانة الفرد فيها عن طريق عوامل السن والجنس : فالمركز الأول في الأسرة للأب ، ثم يأتي بعده الابن الأكبر ، فالابن الذي يليه من ناحية السن . فكما أن رئيس القبيلة أو العشيرة هو أكبر أفرادها سناً وأكثرهم خبرة وحكمة ، فكذلك الأب هو الرئيس الروحي والاقتصادي والسياسي للأسرة بوصفه أكبر أفرادها سناً وأكثرهم خبرة وتجارب في أمور الحياة المختلفة . وفي حالة وفاة رب الأسرة تنتقل سلطته إلى أكبر الأبناء سناً بصورة تلقائية .

وفد لعب عامل الجنس دوراً هاماً في عزل المرأة الكويتية عزلاً تاماً عن الحياة العامة سواء في إطار الأسرة أو في نطاق المجتمع الكبير : فقد انقسم أفراد الأسرة الواحدة بسبب هذا العامل البيولوجي إلى مجتمعين صغيرين : مجتمع الرجال ومجتمع النساء . وكان الاتصال بين هذين المجتمعين محدوداً إلى أقصى نطاق . فقد أدى هذا الفصل بين الجنسين إلى أن يبقى الرجل خارج البيت معظم الوقت سواء في العمل أو في قضاء أوقات الفراغ والتسلية . أما المرأة فقد ظلت حبيسة البيت لا تخرج منه إلا نادراً خلال العام وخاصة قبل زواجها . وقد ترتب على هذا النوع من العزل الاجتماعي أن انقسم المسكن إلى قسمين : قسم خاص بالنساء (منزل الحريم) ، وقسم آخر يمثّل في غرفة كبيرة تكاد تكون مستقلة عن باقي المسكن ، وتعرف باسم « الديوانية » ، حيث يستقبل الزوج ضيوفه وأصدقائه من الرجال .

وهكذا يمكن القول بأن المجتمع الكويتي التقليدي قد عاش فترة طويلة من حياته على ما تجود به البيئتان البحرية والصحراوية من موارد اقتصادية محدودة انعكست بصورة جلية على أعمال السكان ، وتطلعت في مناشط الفوص والسفر وتربية الماشية والزراعة المنقلة حول الأبار الارتوازية (الجبلان) . وكان لهذه المناسبات الاقتصادية أثر واضح كل الوضوح في النظم الاجتماعية والثقافية والسياسية التي عرفها المجتمع الكويتي قبل ظهور النفط واستغلاله على نطاق واسع منذ مطلع الخمسينات من القرن الحالي .

المجتمع الكويتي الحديث :

وقد ظلت هذه النشاط الاقتصادية التقليدية وما أفرزته من أنساق اقتصادية واجتماعية وثقافية على هذا الحال تقريبا حتى عام ١٩٤٦ ، حين قامت الكويت بتصدير أول شحنة من نفطها الى الأسواق الخارجية . ويعتبر عدد كبير من المؤرخين والباحثين الاجتماعيين هذا التاريخ بداية ظهور المجتمع الكويتي الحديث ونهاية ما كان يعرف بالمجتمع الكويتي التقليدي ، الذي كان يقوم نظامه الاقتصادي على نشاط اقتصادية تقليدية بدائية لا مكان فيها للتكنولوجيا الحديثة أو المعرفة العلمية التطبيقية . ومنذ هذا التاريخ شهدت البلاد تغيرات سريعة واسعة تكاد تكون غير مسبوقة في التاريخ الحديث : فقد افتاح هذا المورد الاقتصادي الحيوي للبلاد عائدا ماليا ضخما كلن له أكبر الأثر على أرضها وسكانها وجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها . ويتجلى هذا الأثر في الحقيقة التي مؤداها أن الحكومة الكويتية ، منذ بداية الخمسينات ، أخذت تزود الاقتصاد الوطني ، بطريقة مباشرة ، بالسيولة النقدية التي توفرت لديها من عائدات النفط المالية من أجل تحريكه وتوسيع قاعدته وتنويع مصادره ، كما اتجهت الى الاتفاق بسخاء على المزيد من المرافق العامة والمؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية وأجهزة الإدارة والحكم ونظم القضاء والشرطة والجيش ، الأمر الذي جعل الكويت تتحول ، في فترة وجيزة ، من مجتمع مطلق الى مجتمع مفتوح يستقبل آلاف المهاجرين الذي اجتفتهم فرص العمل الجديدة ، نظرا لأن سوق العمل المحلية لم تستطع ، بإمكاناتها البشرية المحدودة ، أن تغطي احتياجات المهنوعات الاقتصادية والتطورات الاجتماعية والثقافية والمراتية من العمالة القادرة على تحمل أعباء هذه التغيرات الجديدة الواسعة النطاق .

الهجرات الخارجية :

كانت النتيجة زيادة سريعة ومفاجئة في عدد السكان لم يسبق لها مثيل في تاريخ المجتمعات الصحراوية . فقد اتضح من البيانات الواردة في التعدادات السكانية الرسمية لـ الكويت شهدت ، منذ مطلع الخمسينات ،

نموا سكانها مطردا وبمعدلات تكاد تكون غير مسبوقه في تاريخ المجتمعات البشرية . فقد تضاعف عدد السكان حوالي ست مرات في فترة وجيزة نقل تليلا عن ربع قرن ، وهي الفترة الواقعة بين أول تعداد للسكان أجرى في عام ١٩٥٧ وآخر تعداد أجرى في عام ١٩٨٠ .

هذه الزيادة الهائلة والمفاجئة في أعداد السكان لا يمكن تفسيرها بالزيادة الطبيعية وحدها ، ذلك لأنه من الحقائق المعروفة في علم السكان حقيقة مفادها أن المجتمعات التي لا تشهد تحركات سكانية على نطاق واسع يتضاعف سكانها كل ربع قرن عن طريق الزيادة الطبيعية . وعلى هذا ، فإن الزيادة السكانية الهائلة في المجتمع الكويتي ، في العقود الثلاثة الماضية ، إنما ترجع إلى الزيادة غير الطبيعية المتمثلة في تيارات الهجرة الخارجية التي تدفقت على البلاد منذ ظهور الصناعة النفطية فيها .

وقد أدت هذه الهجرات الخارجية إلى تغيرات واسعة المدى في المجتمع الكويتي المعاصر : فقد نجم عن تلك الهجرات الوافدة ، بالإضافة إلى الزيادة السكانية الكبيرة ، تغيرات اجتماعية وثقافية وسياسية نتجت عن وفود عادات وتقاليد لم يألفها المجتمع من قبل . فقد أدى الاحتكاك الثقافي بين الجماعات المحلية والجماعات الوافدة إلى تغيرات واضحة في ملامح نسق القيم والتقاليد الذي أفرزه البناء الاقتصادي التقليدي الذي كان يقوم على مناشط الغوص والأسفار البحرية .

ومما ساعد على سرعة هذه التغيرات أن البلاد شهدت نموا عمرانيا وحضريا يكاد يكون غير مسبوق في تاريخ تطور المجتمعات الصحراوية ، نتيجة للهجرات المتتالية من الأيدي العاملة المهاجرة التي جاءت من شتى بقاع العالم . وعلى هذا يمكن القول بأن النمو الحضري والعمراني الذي عرفته البلاد في الثلاثين سنة الماضية يرتبط ، بصفة أساسية ، بالهجرات الخارجية . وهذا لا يعني ، بطبيعة الحال ، أن الهجرة الداخلية لم يكن لها تأثير في تلك المجالات . لكن تأثير الهجرة الداخلية لا يمكن مقارنته ، على الإطلاق ، بتأثير الهجرات الخارجية على توسع المراكز الحضرية والتطورات العمرانية ، ذلك

لأن الكويت تفتقر بشدة الى الزراعة والأرياف بوصفها المصدر الرئيسى للهجرات الداخلية في المجتمعات الاستيعابية .

ويتضح مما تقدم أن الصناعة النفطية والهجرات الخارجية كانت ، ولا تزال ، أهم الأحداث الاقتصادية والديموقراطية التي عرفها المجتمع الكويتي منذ ظهوره الى حيز الوجود : فقد نجم عن هذين العاملين الاقتصادى والديموقراطى تغيرات عميقة في جميع أنساق المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وكلفت تأثيرات الهجرات الخارجية واضحة كل انوضوح في التحولات الواسعة التي اسابت المورفولوجية العامة للمجتمع الكويتي ونموه الحضري وتركيبه السكاني الذي أصبح يميل لصالح العناصر المهاجرة سواء من ناحية العدد او من ناحية حجم العمالة ومعدلات مشاركتها في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيه في الوقت الحاضر .

القطاع الصناعي الحديث :

ورغم أن الكويت تعيش اليوم « حقبة انرواج النفطى » Oil boom او ما يسمى أحيانا « عصر الثروة الجديدة » الذى بدأ منذ اكتشاف النفط واستغلال عائداته المالية الضخمة في بناء وتطوير المرافق العامة وتحديث مؤسسات البلاد الاقتصادية والاجتماعية والادارية في فترة وجيزة تكاد تكون غير مسبوقة في التاريخ الحديث — بالرغم من هذا كله ، فان التفكير في « مرحلة ما بعد نضوب النفط » ، وما يترتب عليها من مسؤوليات قومية وتاريخية ازاء الأجيال الكويتية القادمة ، قد دفع الحكومة الى تبني سياسة اقتصادية جديدة منذ مطلع الستينات تقوم على تنويع مصادر الدخل القومي ، رغبة منها في الحصول على مزاياء اقتصاد وطنى ثابت الأركان يستطيع أن يجنب البلاد مخاطر الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي .

وكان من الطبيعي ان تعطى الأولوية للتصنيع بموجب السياسة الاقتصادية الجديدة ، فالتجهت الحكومة الى تنظيم القطاع الصناعى وتطويره والإشراف عليه والمشاركة في العديد من مؤسساته الحديثة . وتبذلت أولى خطوات

هَذَا الاتجاه في « قانون الصناعة » الذي صدر في مارس من عام ١٩٦٥ . غدد
منح هذا القانون الهام المستثمرين الصناعيين الكويتيين تسهيلات صناعية
واعفاءات جمركية عديدة شجعت بعض رجال المال والأعمال على المزيد من
الاستثمار في القطاع الصناعي . ثم جاءت الخطوة الهامة التالية التي تمثلت
في دخول الحكومة ، بما تمتلك من امكانيات مالية ضخمة ، في ميدان العمل
الصناعي ، واقلتها للعديد من المناطق الصناعية في انحاء مختلفة من البلاد ،
بههدف توطيد صناعات معينة في هذه المناطق من ناحية ، واعادة توزيع
السكان بطريقة متوازنة من ناحية أخرى .

ولعل اهم هذه المناطق الصناعية على الاطلاق « منطقة الشعبية
الصناعية » التي تقع الى الجنوب من مدينة الكويت ، وتبعد عنها حوالي
خمسعين كيلو مترا . وتعتبر هذه المنطقة رائدة النشاط الصناعي في البلاد ،
نظرا لما تقدمه من خدمات وتسهيلات صناعية للعاملين في القطاع الصناعي .
وتضم هذه المنطقة الصناعية الهامة ما يربو على ثلاثين مصنعا في الوقت
الحاضر . هذا بالإضافة الى ميناء تجاري خاص بالعمل الصناعي فيها ،
ومحطتين لتوليد الكهرباء وتقطير مياه البحر لتزويد الوحدات الصناعية
العاملة بالمنطقة بالطاقة الكهربائية والمياه المقطرة بأسعار رمزية بهدف جذب
صناعات جديدة الى المنطقة وتوطينها فيها .

من ناحية أخرى ، يبلغ عدد قوة العمل العاملة بالمنطقة المشار اليها
حوالي عشرة آلاف عامل وموظف ، غالبيتهم من المهاجرين (٨٥ ٪) ، الذين
نزحوا الى الكويت من اقطار عربية واجنبية متعددة . وتقترب نسبة العمالة
المهاجرة بمنطقة الشعبية الصناعية من نسبة الأيدي العاملة المهاجرة في
القطاع الصناعي ، بصفة عامة ، حيث تصل نسبة المهاجرين في هذا القطاع
الى حوالي (٩٠ ٪) من مجموع العاملين فيه . وعموما فان نسبة قوة العمل
المهاجرة تزيد قليلا عن ثلاثة أرباع (٧٧٫٦ ٪) اجمالي قوة العمل في البلاد ،
كما تشير الى ذلك بيانات تعداد السكان لعام ١٩٨٠ .

وتتضح أهمية قوة العمل المهاجرة وعملاتها في حياة البلاد الاقتصادية

والاجتماعية حين نقارن نسبة قوة العمل الواحدة بنسبة شريحة السكان المهاجرين في المجتمع الكويتي عموما : فقد بلغ عدد سكان الكويت في عنام ١٩٨٠ حوالي (١٣٥٥) ألف نسمة ، منهم (٧٩٣) ألف من المهاجرين أي أن نسبة السكان المهاجرين تصل الى (٥٩ ٪) من مجموع سكان البلاد . وإذا كانت الأيدي العاملة المهاجرة تزيد قليلا عن ثلاثة أرباع قوة العمل في البلاد ، وشريحة السكان المهاجرين تقل قليلا عن ثلاثة أخماس إجمالي السكان ، فإنه يمكن القول ، ببساطة ، أن المهاجرين يلعبون دورا بالغ الأهمية . وإذا كانت الأيدي العاملة المهاجرة تزيد قليلا عن ثلاثة أرباع قوة العمل في البلاد ، وشريحة السكان المهاجرين تقل قليلا عن ثلاثة أخماس إجمالي السكان ، فإنه يمكن القول ، ببساطة ، أن المهاجرين يلعبون دورا بالغ الأهمية في حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأن التصنيع ، بصفة خاصة ، يرتبط ارتباطا عضويا ووظيفيا بقوة العمل الوافدة في الوقت الحاضر ، وربما على المدى البعيد أيضا .

إن الهجرة والتصنيع من العلامات البارزة في تاريخ الكويت المعاصر : نظهر المجتمع الكويتي الحديث ، يرجع في المقام الأول ، الى هذين العاملين الاقتصادي والديمقراطي ، وهما السبب في التحولات الكبرى التي أصابت جميع أنساق هذا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في العقود الثلاثة الماضية ، وعلى هذين العاملين يتوقف مستقبل البلاد الاقتصادي وتطورها الاجتماعي . وهنا يمكن سر اختياري لهذه الدراسة العلمية التي تحاول أن تسبر غور العلاقة بين التصنيع والهجرة في المجتمع الكويتي المعاصر من خلال الاجابة على الأسئلة الهامة الآتية : ما طبيعة العلاقة القائمة حاليا بين التصنيع والهجرة في المجتمع الكويتي المعاصر ؟ وهل هذه العلاقة ذات طبيعة تكميلية ، أم أنها علاقة غير وظيفية ، بمعنى أنها علاقة عابرة ومؤقتة وليس لها صفة الدوام والاستمرار ؟ وما مدى كفاءة قوة العمل الوطنية ومعدل مشاركتها في العمل الصناعي ، بصفة خاصة ، والنشاط الاقتصادي ، بصفة عامة ؟ وهل تستطيع قوة العمل الوطنية المحلية أن تحل محل الأيدي العاملة المهاجرة في المستقبل المنظور ؟ ثم ما هو الدور

الذى يمكن أن تلعبه قوة العمل الوافدة في مستقبل البلاد الاقتصادى والصناعى ،
بصفة خاصة ؟ .

وفي غمار السعى وراء الاجابة على هذه الأسئلة الهامة ، بطريقتة منهجية
وموضوعية ، تتكشف لنا أهمية هذه الدراسة من الناحيتين الهيكلية والهيكلية .

الأهمية التوعوية للدراسة :

(١) تقدم هذه الدراسة للجهات الحكومية المشرفة على القطاع
الصناعى فى المجتمع الكويتى اسلسا علميا يمكن الاعتماد عليه فى التخطيط
للسياسة السكانية والأيدى العاملة فى القطاع الصناعى ، بصفة خاصة .

(ب) يتطلب التحول الاقتصادى والاجتماعى السريع فى المجتمع الكويتى
الاهتمام بالدراسة الميدانية التى تتناول مشكلات العمل الصناعى ، والموقات
التي تعترض طريقه ، وهذه الدراسة مجرد محاولة فى طريق تحقيق هذا
انهدف التوى .

(ج) يعد البحث العلمى فى مجال التنمية الصناعية من المحاولات القليلة
فى المجتمع الكويتى ، رغم أنه يزخر بحصيلة من الظواهر الاجتماعية فى هذا
الميدان . ولذلك فان الأمر يتطلب انفتاح الباحثين الاجتماعيين على مثل
هذه الظواهر الهامة من أجل ربط النظريات السوسيولوجية بالواقع الاجتماعى ،
والاستفادة مما يترتب على ذلك من نتائج وملاحظات علمية فى تطوير العمل
الصناعى فى البلاد . وهذه الدراسة محاولة فى هذا المجال .

الأهمية العلمية السوسيولوجية للدراسة :

(١) تدخل هذه الدراسة فى مجال علم السكان وعلم الاجتماع الصناعى .
وبالرغم من كثرة الأبحاث والدراسات العلمية فى هذه الميادين ، إلا أنها
أجريت ، فى معظمها ، فى مناطق أوروبية وأمريكية ، ومن ثم غلبت نتائجها
وتفسيراتها قد لا تصلح فى المجتمعات النامية ، نظرا لاختلاف الخلفيات
الثقافية والاجتماعية والاقتصادية فى تلك المجتمعات .

وتعد هذه الدراسة محاولة لتقديم تفسير علمي موضوعي لآثار التصنيع والحراك الجغرافي المتمثل في الهجرات الخارجية ، كما تعكسها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الكويتي المعاصر ، بوصفه يدخل ضمن مجموعة المجتمعات النامية .

(ب) ولا مراء في أن مشكلات الهجرة والتصنيع من القضايا البالغة الأهمية في المجتمعات النامية ، اذ يتوقف المستقبل الاقتصادي والاجتماعي لهذه المجتمعات على مقدار ما يتوافر لقادتها من فهم وتناول علمي لهذه المشكلات . ومن ثم فان أية محاولة علمية في هذه المجالات تعد اسهاما منهجيا يضع تلك القضايا الهامة في اطارها الصحيح ويوجهها لما فيه مصلحة شعوب تلك المجتمعات .

(ج) تهدف هذه الدراسة الى الوصول الى استخلاصات وقضايا عامة بصدد العلاقة بين الهجرة والتصنيع ، هذا بالإضافة الى اختبار بعض الفروض التي تمثل في مجموعها مشكلة علمية تهتم بدراستها بعض العلوم الاجتماعية مثل علم السكان وعلم الاجتماع الصناعي .

الفروض التي ترمع هذه الدراسة اختبارها :

(١) الفرض العام :

يرتبط التصنيع والهجرة ارتباطا عضويا وطرديا بالتغير الاجتماعي في المجتمع الكويتي المعاصر .

(ب) الفروض الجزئية :

الفرض الأول : العوامل التي تجبر المهاجر على النزوح اقوى من العوامل التي تجذبه الى مكان اقامته الجديد .

الفرض الثاني : العليل الاقتصادي هو العامل المسيطر والاكثر أهمية بالنسبة الى عوامل للهجرة في المجتمع الكويتي .

الفرض الثالث : الشطب الحازب لكثر الثقات للسكنية ميلا الى الهجرة .

الفرض الرابع : يرتبط التكيف الاجتماعي للمهاجر ارتباطا طرديا بطول مدة اقامته ، ودرجة رضاه عن المهنة التي يزاولها ، في المجتمع الجديد .

الفرض الخامس : يضعف احتمال تكيف المهاجر كلما كثرت علاقاته القربانية والمهنية قوية مع موطنه الأصلي .

الفرض السادس : يزداد احتمال تكيف المهاجر كلما توافرت له تسهيلات الاندماج ، وفرص الحصول على الجنسية ، في المجتمع الجديد .

الفرض السابع : يميل العمال الصناعيون ، بصفة عامة ، والعمال الصناعيون من المهاجرين ، بصفة خاصة ، الى الأخذ بسياسة تنظيم الأسرة وتحديد النسك .

الفرض الثامن : يميل العمال الصناعيون ، بصفة عامة ، والعمال الصناعيون من المهاجرين ، بصفة خاصة ، الى تبني نسق القيم الحضري ، كالاتجاه الى التعليم ، والترشيد المهني والمواظبة ، ومشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ... الخ .

منهجية الدراسة :

(١) مجال الدراسة البشري والجغرافي : تمثل مصانع البتروكيماويات التابعة لشركة صناعة انكيماويات البتروولية النطاق الفيزيقي والمجال البشري للدراسة الميدانية . وتقع هذه المصانع في منطقة الشعبية الصناعية الواقعة على بعد خمسين كيلو مترا الى الجنوب من مدينة الكويت . وتعتبر هذه المصانع من اهم الوحدات الصناعية القائمة في المنطقة ، واكبر حجا من الناحيتين البشرية والتكنولوجية . وتعمل بالمصانع قوة عمل يقدر عددها بحوالى (١٦٥٠) عاملا وموظفا ، غالبيتهم المعظم من المهاجرين . ويغطي انتاجها من الاسيد الكيماوية معظم اسواق بلدان الشرق الأوسط .

(ب) منهج الدراسة ونوات جمع البيانات : تلخذه هذه الدراسة بالاتجاه التكاملى الذى يقوم على المزاوجة بين التفسير الكلى والكيفى للظواهر الاجتماعية . ولذلك فقد اعتمدت الدراسة ، بصورة أساسية ، على عدد من مناهج البحث السوسبولوجى مثل المنهج الوصفى التحليلى ، والمنهج المقارن النقدي ، والمنهج الإحصائى التحليلى ، فضلا عن بعض أساليب البحث الأنثروبولوجى كالملاحظة المباشرة والاستمعة بالأخباريين . فالظواهر الاجتماعية متشعبة ومتعددة الجوانب ، ومن ثم فلا بد من تناولها من خلال مناهج متعددة حتى يمكن فهمها فهما متكاملًا .

وتستخدم الدراسة صحيفة الاستبيان كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالجانب التطبقي من الدراسة ، هذا بالإضافة الى تناول إحصائى مقارن يتمثل فى الرجوع الى السجلات والتقارير والبيانات الرسمية . كما اهتمت الدراسة ، بصفة خاصة ، بالدراسات الوصفية التحليلية التى تناولت قضايا الهجرة والتصنيع والمجتمع الكويتى المعاصر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

(ج) عينة البحث : حجبا وطريقة اختيارها وخصائصها :

لقد وقع اختيار الباحث على أسلوب العينة العشوائية المنتظمة random sampling by selection at regular intervals بوصفها من أكثر الطرق انتشارا فى العلوم الاجتماعية ، ونظرا لسهولة اختيار مفرداتها ، حيث يتم اختيار الوحدة الأولى فى العينة اختيارا عشوائيا . ثم يفضى الباحث فى اختيار بقية المفردات أو الحالات ، مراعىا انتظام المسافة بين وحدات الاختيار . وبعد أن استقر الراى على طريقة اختيار العينة ، قام الباحث بحصر عدد العاملين فى مصانع البتروكيماويات التابعة لشركة صناعة الكيماويات البترولية من واقع السجلات الرسمية للشركة ، فوجد أن عددهم يصل الى (١٦٥٠) عاملا وموظفا . وقد تم اختيار العينة بنسبة (١٠ ٪) من اجمالى العاملين بالشركة . وعلى هذا يكون حجم العينة (١٦٥) حالة . منها (١٤٠) حالة تمثل العاملين بوحدة الأسمدة الكيماوية ، و (٢٥) حالة تمثل المشتغلين فى وحدة الملح والكوبرين .

ومعد أن تم تحديد عدد الأفراد الذين يمثلون وحداتهم الإنتاجية في عينة البحث ، قلم الباحث باختصار هؤلاء الأفراد من واقع الكتفوف والمسجلات الرسمية وفق تسلسل الأسماء في تلك الكتفوف وعلى أساس عشوائى ، مع الأخذ في الاعتبار انتظام المسجلات بين حالات الاختيار . وحين قلم الباحث بمراجعة البيانات في صحائف الاستبيان بعد استيفائها ، اتضح أن هناك (١٥) صحيفة لم تنطبق عليها المحكك الموضوعة للصدق والثبات ، ولذلك فقد تم استبعادها . وعلى هذا فإن حجم عينة البحث قد أصبح ، في نهاية الأمر ، (١٥٠) حالة فقط ، أى بنسبة (٩ ٪) تقريبا ، وهى نسبة لا بأس بتمثيلها لمجتمع الدراسة الأصلى .

نتائج الدراسة

أولا : الملامح العامة للنظام الاجتماعى — الاقتصادى في المجتمع الكويتى المعاصر :

لقد أصبح واضحا من هذه الدراسة أن النظام الاجتماعى — الاقتصادى في المجتمع الكويتى المعاصر يعتمد الى حد كبير على علاقاته مع العالم الخارجى . ويتجلى هذا الاعتماد في عدة أمور نجمل أهمها فيما يلى :

(١) العمالة الخارجية : تشكل الأيدى العاملة الوافدة حوالى (٧٧ ٪) من اجمالى قوة العمل العاملة في البلاد . وتمثل قوة العمل المهاجرة نحو (٨٠ ٪) من مجموع الأيدى العاملة في مصانع شركة صناعة الكيماويات البترولية . موضع دراستنا الميدانية ومجالها البشرى .

(ب) الصناعة النفطية : وما يزيد من تبعية الاقتصاد الكويتى واعتماده على العالم الخارجى أن هذا الاقتصاد يقوم على مصدر واحد تقريبا هو النفط وموارده المالية التى تتأثر الى حد كبير بالسياسات الدولية والمتغيرات واكتشافات مصادر بديلة للطاقة .

(ج) الاستثمارات المالية الخارجية : تنطك الكويت مشرات المخابرات

من الدولارات المستثمرة في الأسواق الخارجية وخاصة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

(د) التجارة الخارجية : يأتي القطاع التجاري الكويتي في المرتبة الثانية ، بعد القطاع النفطي ، بالنسبة للدخل القومي . ويعتمد القطاع التجاري اعتمادا شبة كلى على التبادل التجاري الخارجى ، حيث تزخر الأسواق المحلية بالسلع والبضائع الواردة من معظم بلدان العالم . ورغم التغيرات التى حدثت في مجال صناعة النفط منذ حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . تلك التغيرات التى قلبت ميزان القوى لصالح الدول المنتجة للنفط من ناحية التحكم في أسعاره ومعدلات انتاجه ، الا أن السوق انعمالى لا يزال يؤثر بدرجة قوية على الصناعة النفطية التى قد تتأثر سلبيا بالتغيرات التكنولوجية أو اكتشاف مصادر بديلة للنفط . والأهم من هذا كله أن اعتماد مجتمع ما ، كالمجتمع الكويتي ، على مصدر وحيد للدخل القومي ، كالصناعة النفطية ، هو في حد ذاته نقطة ضعف لا يمكن تجاهلها ، ذلك لأن أهم مقومات هذه الصناعة هو النفط الذى هو مادة غير متجددة وقابلة للنضوب ولا يمكن الرجوع إليها في بناء اقتصاد قومي وطيد الأركان .

ثانيا : التصنيع في المجتمع الكويتي : مقوماته وخصائصه وموقعه :

وقد أدركت الكويت مخاطر الاعتماد على مصدر وحيد للدخل القومي . فأتجهت ، منذ عقدين من الزمان ، الى التنمية الصناعية وتطوير الصناعات واستحداث المناطق الصناعية وإصدار التشريعات الصناعية المنشطة للعمل الصناعى ، من أجل استثمار مواردها الطبيعية وتنويع مصادر دخلها القومي وتوسيع القاعدة الصناعية في البلاد .

ومن خلال مناقشة وتحليل حركة التصنيع والتنمية الصناعية في النصف الثالث من هذه الدراسة اتضح أن لدى الكويت إمكانيات كبيرة للتصنيع . ويتأتى في المرتبة الأولى من هذه الإمكانيات توافر رأس المال يكييات هائلة لدرجة أن الاقتصاد الوطنى غير قادر الآن على استيعاب الأموال الفائضة لدى الحكومة ومخزرات الأفراد ، ولهذا السبب تتجه هذه الأموال الى

الأسواق الأوروبية والأمريكية من أجل استثمارها هناك . ويأتى فى المرتبة الثانية النفط الذى يتوافر بكميات هائلة يمكن أن تستمر لمدة خمس وسبعين سنة قادمة طبقا لمعدلات الإنتاج الحالية . ويعتبر النفط من أهم مقومات التنمية فى الوقت الحاضر ، ذلك لأنه يمكن استخدامه كطاقة محركة وكحذاء خام تقوم على مشتقاتها عشرات الصناعات البترولية . ثم يأتى بعد ذلك الغاز الطبيعى وموارد البحر الطبيعية وما يمكن أن تقوم عليها من صناعات متعددة كالصناعات التى تقوم على أملاح البحر وصناعة تعليب الأسماك والروبيان (الجمبرى) وتجميدها ، وصناعة السفن . هذا الى جانب توافر بعض الخامات المعدنية فى جنوب البلاد ، مما يتيح الفرصة أمام تطور صناعة مواد البناء . ومن المحتمل أن تكتشف المسوح الجيولوجية الحالية موارد جديدة للثروة الطبيعية لم تكن فى الحسبان .

وغنى عن البيان أن النقص فى موارد الطبيعة لم يعد يشكل عتبة كبيرة فى طريق التنمية الصناعية ، خصوصا فى مجتمع ، كالمجتمع الكويتى ، الذى تتوافر فيه كميات هائلة من رأس المال بحيث لا يستطيع الاقتصاد الحلى استيعابه واستثماره فى الوقت الحاضر . فمن الممكن استيراد الخامات اللازمة للصناعة من الخارج كما تفعل الآن دول عديدة مثل اليابان وسويسرا وسنغافورة وغيرها . ويلاحظ العلامة آرثر لويس ، فى هذا السياق ، أن نقص الموارد لا يشكل عتبة فى طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية . وأن الأساس الأول للاختلاف بين الدول الفقيرة والدول الغنية يكمن فى أن الأولى لا تستغل ثرواتها الطبيعية استفلا كالملا يعود عليها بالريح والثروة والسمة انطية ، فى حين تكفح الدول النامية وتكد من أجل استثمار كل شبر من أراضيها وكل مورد من مواردها الطبيعية . ولذلك فهو يرى أن السبب الأول للفرق والتخلف يكمن فى سوء استغلال الموارد الطبيعية وليس فى قلة تلك الموارد وندرتها . ولا ريب فى أن الكويت لم تتمكن حتى الآن من حصر مواردها الطبيعية حصرا شاملا ، مع أن متطلبات التنمية الصناعية والتطور الصناعى تستلزم حصر تلك الموارد والاستفادة منها فى عمليات التنمية والتوطن الصناعى ، ذلك لأن اكتشاف موارد طبيعية جديدة قد

يعملى دفعة قوية للصناعة الكويتية ، ويفتح أنفاسها آفاقاً جديدة لم تخطر على البال .

ومن خلال استعراض الصناعات القائمة في البلاد وتحليلها ، نستطيع أن نسجل الملاحظات الآتية على الهيكل الصناعى القائم فى الوقت الحاضر :

(أ) أن الطابع الغالب على الصناعات الكويتية هو طابع الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التى يتدنى فيها عنصر المخاطرة ، وتهدف الى الربح السريع . وقد يرجع ذلك الى حداثة عهد الصناعة الكويتية ، وصغر حجم السوق المحلية ، وميل المستهلكين الى السلع الأجنبية المستوردة .

(ب) تمثل الصناعات الحرفية نسبة عالية فى الهيكل الصناعى الكويتى . وهذا هو السبب الذى من أجله تحتل ورش اصلاح السيارات وأعمال الصيانة والتصليح للأجهزة والمعدات المختلفة المرتبة الأولى فى قائمة الصناعات المحلية سواء من حيث عدد المؤسسات أو عدد العمال المشتغلين فيها ، أو من حيث رأس المال المستثمر فيها .

(ج) أن السمة الغالبة على المؤسسات الصناعية الكويتية هى سمة المؤسسة صغيرة الحجم . وهذا راجع الى غلبة الطابع الاستهلاكى المحلى . وضيق السوق المحلية ، وقلة الصناعات الموجهة الى الأسواق الخارجية .

(د) غلبة نسبة العمال غير الكويتيين (المهاجرين) على العمال الكويتيين ، فقد أشارت بيانات الإحصاء الصناعى لعام ١٩٦٦ الى أن ما يقرب من (٩٥ ٪) من جملة الوظائف فى الصناعات التحويلية يشغلها عمال مهاجرون . وتشكل العمالة الوافدة ، فى الوقت الحاضر ، نحو أربعة أخماس الأيدى العاملة فى القطاع الصناعى والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ، حيث تصل نسبتها الى حوالى (٧٧ ٪) من اجمالى الأيدى العاملة فى البلاد .

(هـ) يتجه القطاع الصناعى الى التنظيم والتخطيط والصناعات التصديرية :

قبل عام ١٩٦٥ ، لم يكن هناك تخطيط صناعي بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح : فقد كانت المؤسسات الصناعية تقوم على الارتجال وتحقيق اهداف قصيرة الأجل ، ولذلك فقد انحصرت وظيفة تلك المؤسسات في إنتاج سلع يتزايد الطلب عليها في السوق المحلية ، وكان كل ما امكن للراسمال الوطنى الخالص أن يسهم به في القطاع الصناعى مجموعة ورش صيانة السيارات وتصليحها ، ومصانع المشروبات الغازية وبعض المصانع الاستهلاكية الأخرى التى يتدننى فيها معدل المخاطرة الى اثنى حد ممكن . هذا بالإضافة الى أن الراسمال الوطنى الخاص كان ولا يزال ، يفضل الاستثمار في المضاريب والأسهم والسندات وتجارة الأراضي والعقارات على الاستثمار في القطاع الصناعى ، وتحمل المخاطرة التى ينطوى عليها التصنيع بمعناه الواسع .

وازاء هذه الأوضاع المعطلة للتنمية الصناعية ، كان لابد من أن تتحمل الحكومة مسئوليتها في تنظيم القطاع الصناعى والإشراف عليه والإسهام في عمليات التنمية الاقتصادية . فصدر قانون الصناعة في عام ١٩٦٥ . وقد اشتمل هذا القانون على تشريعات واحكام استهدفت تشجيع الصناعة وحمايتها من منافسة المصانع الأجنبية عن طريق منح رجال المال والأعمال الكوثرين تسهيلات صناعية واسعة والحماية الجمركية وإسهام الحكومة في الأبحاث والدراسات العلمية التى يقوم بها اصحاب المشاريع الصناعية الجديدة . وبعد صدور هذا القانون بسنوات قليلة ظهر الى حيز الوجود البلك الصناعى الذى لعبت الحكومة دورا بارزا في قيامه ورأسماله . هذا بالإضافة الى اسهام الحكومة في العديد من الشركات والمشاريع الصناعية . فقد بلغ نصيبها في هذه المجالات الصناعية ما يترب (٢٧ ٪) من اجمالى الاستثمارات في القطاع الصناعى في السنوات الأخيرة .

ورغم الجهود الحكومية في التنمية الصناعية وتطوير القاعدة الصناعية في البلاد فإن معدلات اسهام القطاع الصناعى في الدخل القومى لا تزال محدودة للغاية . وهذه المعدلات لا تتجاوز (٤ ٪) فقط من اجمالى الدخل القومى ، اذا ما استثنينا نصيب القطاع النفطى في الناتج القومى اجمالى . وترجع هذه

المشاركة المحدودة والهلهشية للقطاع الصناعي في الدخل القومي الى مجموعة متكاملة من المعوقات البنائية نجملها في العوامل الآتية :

(١) افتقار الحكومة الى سياسة واضحة واستراتيجية محددة للتنمية الصناعية :

بالرغم من التشريعات الصناعية ودعم الحكومة للقطاع الصناعي ومشاركتها في عدد من المشاريع الصناعية ، الا انه لا توجد سياسة واضحة واستراتيجية محددة للعمل الصناعي . وهناك بعض المؤشرات الدالة على وجود مثل هذه السياسة وتلك الاستراتيجية للتنمية الصناعية . ومن هذه المؤشرات أن الحكومة تضع بعض الخطط الخمسية للتنمية ثم تعدل عنها ولا تقوم بتنفيذها . فقد وضعت الحكومة ، على سبيل المثال ، خطة للتنمية للأعوام ١٩٧٦/١٩٨٠ ، ولكنها لم تنفذها حتى الآن . وهناك بعض الدلائل على أن الحكومة تتجه الى تحويل البلاد الى مركز مالي دولي بدلا من توسيع القاعدة الصناعية وتطوير القطاع الصناعي . وربما كان الدليل على هذه الرغبة زيادة الاستثمارات المالية الحكومية في الأسواق العالية في السنوات الأخيرة : فقد ازدادت تلك الاستثمارات من ٧٠ مليون دينار في عام ١٩٦٠/٥٩ الى (٥٠٧) مليون دينار في العام المالي ١٩٧٣/٧٠ ، أي أنها تضاعفت أكثر من سبع مرات في هذه الفترة الأخيرة ، وهي الآن تربو على مليار دينار كويتي .

وتعكس هذه الزيادة في معدلات الاستثمار الخارجي تردد الحكومة في الاتجاه بقوة الى التمسيع والتوغل في عملياته ، ذلك لأنها قد تعتقد أن عائدات تلك الاستثمارات تضمن لها دخلا ثابتا تستطيع أن تواجه به أي نقص في موارد النفط المالية في المستقبل . وربما كان السبب الحقيقي الكامن وراء هذا التردد خوف الحكومة من زيادة أعداد قوة العمل المهاجرة نتيجة للتوسع في برامج التنمية الصناعية ، ذلك لأن هذه الزيادة سوف تؤدي الى المزيد من اختلال التركيب السكاني لصالح العناصر الوافدة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن التوغل في عمليات التمسيع وتوسيع القاعدة الصناعية

سوف يترتب عليه ظهور طبقة عمالية قد تتبنى ايدولوجيات وفكر سياسى لا ترضى عنه الحكومة . وما يضاعف هذه المخاوف أن التوسع في عمليات التنمية الصناعية سوف يزيد حتما عدد قوة العمل المهاجرة التي تصل نسبتها حاليا في القطاع الصناعى ما يقرب من (٨٥ ٪) من مجموع الأيدي العاملة في هذا القطاع .

(ب) نقص الخبرات الفنية والقيادات الادارية :

ويرجع السبب في نقص تلك الكوادر الفنية والادارية الى قلة عدد السكان في المجتمع الكويتى . وهذا العامل الديموجرافى يعتبر ، في حد ذاته ، من اظهر العقبات التي تعترض بناء اقتصاد قومى متكامل . وهناك عامل ثقافى لا يقل عن العامل السكانى أهمية في هذا المجال . ويمثل هذا العامل الثقافى في عدم اقبال معظم الشباب الكويتى على الأعمال اليدوية والمهن الحرفية بسبب النظرة المتدنية الى تلك الأعمال والحرف التي يبدو انها غير مقبولة اجتماعيا . فقد لوحظ أن المؤهلين في المجالات الفنية والمهنية يفضلون الاشتغال في الأعمال الكتابية والادارية .

(ج) صغر حجم السوق المحلية :

يبدو أن سوق الكويت صغيرة الحجم ، وهذا يرجع الى مسيئين : اولهما ، قلة عدد السكان ، إذ أن عدد السكان لا يتجاوز (١٣) مليون نسمة في الوقت الحاضر . وثانيهما : مثلثة البضائع والسلع المستوردة للمنتجات المصنوعة محليا منافسة قوية وغير متكافئة ، ذلك لأن الصناعة في الكويت حديثة العهد نسبيا وتحتاج الى نوع من الحماية الجبريكية وبعض التسهيلات والمساعدات الحكومية الأخرى في الوقت الحاضر على الأقل .

(د) عدم كفاية القطاع الزراعى للوفاء بلحياجات الانتاج الصناعى وتوفير المواد الغذائية للسكان ، وخاصة العمال الصناعيين . وهذا يقتضى أن تحاول الحكومة توسيع قاعدة القطاع الزراعى بشتى السبل حتى يمكن أن يساهم بدور ايجابي في التنمية الصناعية .

(هـ) عدم استغلال المورد الطبيعية المتاحة ، والمحتمل وجودها ، استغلالا كاملا يساعد على اقلية قاعدة عريضة بحيث يمكنها أن تجنب البلاد مخاطر اعتمادها على الصناعة النفطية كمصدر رئيسي لدخلها القومي . ويقتضى ذلك العمل المتواصل لاستكشاف مصادر جديدة للثروة الطبيعية ، واستغلال الموارد الحالية استغلالا أكثر اتساعا وعمقا ، والمضى قمتا في تطوير الصناعات القائمة ، واستثمار الغاز الطبيعي صناعيا وتجاريا على نطاق واسع .

ثالثا : التصنيع والتغير الاجتماعي :

وقبل ظهور البيئة الحضرية الصناعية التي افرزتها الصناعة النفطية ، لعبت العوامل الايكولوجية دورا بالغ الأهمية في تنوع وتعدد النشاط الاقتصادي وتوزيع السكان في المجتمع الكويتي التقليدي ، اعنى مجتمع ما قبل النفط ، فقد عمل السكان بالرعى والزراعة وصيد السمك والغوص على اللؤلؤ ثم التجارة البحرية (السفن) لكن هذه النشاط والأعمال السكانية أخذت تضعحل وتزول تدريجيا عن مسرح الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحل محلها نشاط اقتصادي واجتماعي حديث تناسب البيئة الحضرية الصناعية الجديدة التي ظهرت بظهور الصناعة النفطية وتطورت بتطور عائداتها المالية بتغيراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وكان لظهور هذا المورد الاقتصادي الحيوي الجديد انعكاسات بالغة الأهمية على حياة المجتمع التقليدي بجميع جوانبها الاقتصادية والثقافية والسكانية . فقد أصبح هذا المجتمع من أكثر مناطق العالم جذبا للهجرات الخارجية . وتضافرت القوى الاقتصادية المثقلة في الصناعة النفطية مع العوامل الديموجرافية المثقلة في الهجرات الخارجية في خلق وصياغة المظاهر البنائية الحديثة للمجتمع الكويتي المعاصر .

رابعا : التصنيع والهجرات الخارجية :

وكان من الضروري لتحقيق هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة في تاريخ المجتمعات الصحراوية أن تعتمد البلاد على قوة العمل

المهاجرة القادمة من خارج المجتمع الكويتي في تشغيل الآلات والمعدات التكنولوجية في المؤسسات الاقتصادية والمشاريع الصناعية الحديثة ، وتقديم الخدمات التطعيمية والصحية ، والاسهام في تكوين وتنظيم الأجهزة الإدارية والمرافق العامة في كل مناطق البلاد . وقد تركت هذه الهجرات الوافدة بصماتها الواضحة على التركيب السكاني وسوق العمل ونسب التقيم والمعدات . وعلى هذا يمكن القول بأن الصناعة النفطية والهجرات الخارجية من أهم عوامل التغير الاجتماعي في المجتمع الكويتي المعاصر .

ولعل أهم نتيجة أسفرت عنها هذه الدراسة في هذا الصدد هي غلبة نسبة السكان المهاجرين على مثلتها عند السكان الكويتيين . حيث بلغت نسبة المهاجرين حوالي (٥٣ ٪) من جملة السكان حسب بيانات التعداد العام للسكان في عام ١٩٧٠ ، ثم ارتفعت هذه النسبة الى نحو (٥٧ ٪) في تعداد السكان لعام ١٩٨٠ . وكان من نتيجة ذلك ان احتلت العمالة الوافدة حوالي ثلاثة أرباع المهن والوظائف (٧٤ ٪) التي تتطلبها سوق العمل المحلي في عام ١٩٧٠ ، وكذلك في التعداد العام للسكان في عام ١٩٨٠ .

خامسا : العمالة الوافدة ومستقبل الكويت الاقتصادي :

وتتضح أهمية قوة العمل المهاجرة وفعاليتها في حياة البلاد الاقتصادية حين نقارن نسبة العمالة الوافدة بمثلها لدى قوة العمل الوطنية : فتعد وصلت معدلات الأيدي العاملة المهاجرة الى ما يقرب من ثلاثة أرباع (٧٤ ٪) اجمالي الأيدي العاملة في البلاد في عام ١٩٧٠ ، ثم ارتفعت هذه المعدلات الى ما يزيد قليلا عن ثلاثة أرباع (٧٧٫٦ ٪) مجموع قوة العمل الوافدة والوطنية في عام ١٩٨٠ . وترداد نسبة العمالة الوافدة في بعض القطاعات الاقتصادية بصورة ملفتة للنظر ، الأمر الذي يشكل خلافا واضحا في توزيع الأيدي العاملة على النشاط الاقتصادي المختلفة . ففي القطاع الصناعي وحده يكاد يسيطر العمال المهاجرون على الوظائف والمهن التي يتطلبها للعمل الصناعي ، حيث تبلغ نسبة العمالة المهاجرة ما يقرب من (٨٥ ٪) من مجموع قوة العمل في هذا القطاع الاقتصادي الحيوي .

وإذا كانت الأيدي العاملة المهاجرة ما يقرب من ثلاثة أرباع قوة العمل في المجتمع الكويتي ، وشريحة السكان المهاجرين تزيد عن نصف السكان فيه . فانه يمكن القول ، ببساطة أن المهاجرين يلعبون دورا بالغ الأهمية في حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ويبدو دور قوة العمل الوافدة أكثر وضوحا في القطاع الصناعي ، حيث تمثل العمالة الوافدة حجر الزاوية في هذا القطاع الهام . وعلى هذا فان النتيجة المنطقية المترتبة على كل ذلك هي أن القطاع الصناعي ، بصفة خاصة ، يرتبط ارتباطا عضويا ووظيفيا بقوة العمل المهاجرة في الوقت الحاضر ، وربما على المدى البعيد أيضا .

ومما يعزز هذا الارتباط أن معدلات مشاركة السكان الكويتيين في قوة العمل الوطنية تكاد تكون ثابتة ولا تزيد عن (٢٠ ٪) في المتوسط . فقد بلغت هذه المعدلات (٢٢٫٧ ٪) في عام ١٩٥٧ ، ثم هبطت الى (١٩٫٥ ٪) في تعداد السكان لعام ١٩٦٥ ، واستمرت في انهبوط حتى وصلت الى (١٨٫٨ ٪) في عام ١٩٧٠ ، ثم ارتفعت قليلا فوصلت الى (١٩٫٤٥ ٪) في تعداد عام ١٩٧٥ . ومعنى هذا أن معدل مشاركة السكان الكويتيين في قوة العمل الوطنية لا تغطي احتياجات مشروعات التنمية الجديدة وتوسيع القاعدة الصناعية في البلاد ، وأن الاعتماد على قوة العمل المهاجرة سسوف يبقى قائما في الحاضر وعلى المدى البعيد أيضا . وبعبارة أخرى : أن حجم قوة العمل الوطنية في الوقت الحاضر ، ومعدل مشاركة السكان الكويتيين في قوة العمل المحلية يدعمان القول بأن إمكانية إحلال الأيدي العاملة الوطنية محل العمالة الوافدة في الوقت الحاضر أو المستقبل القريب هي فكرة خيالية لا صلة لها بالواقع الموضوعي ، وأن أقصى ما يمكن تحقيقه في هذا المجال ، في المدى القريب أو المتوسط ، زيادة معدلات اسهام السكان الكويتيين في قوة العمل الوطنية بحيث تغطي تلك الزيادة احتياجات التنمية الاقتصادية من الأيدي العاملة في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور .

وتحتاج زيادة مشاركة السكان المحليين في قوة العمل الوطنية عملا متواصلا وجهودا مكثفة من قبل الجهات المسئولة عن تخطيط القوى العاملة ، ذلك لأن هناك مجموعة متكاملة ومتفاعلة من العوامل البنائية الاجتماعية التي

تسرع انخفاض معدلات المشاركة ، وتعرض طريق تنمية الموارد البشرية .
ونجمل تلك العوامل في الأمور الثلاثة الآتية :

(أ) عوامل اجتماعية ثقافية تقف في وجه مشاركة المرأة في قوة العمل الوطنية ، بصفة خاصة ، والعمالة الوافدة ، بصفة عامة . فقد بلغت نسبة مشاركة قوة العمل النسائية في اجمالي العمالة في البلاد نحو (٢٥ ٪) في عام ١٩٥٧ ثم ارتفعت هذه النسبة الى (١١ ٪) في عام ١٩٧٥ . وبالنسبة للمرأة الكويتية فان معدل مشاركتها في قوة العمل الوطنية قد وصل الى (٧٠ ٪) في عام ١٩٥٧ ، ثم ارتفع هذا المعدل الى (١٢٠ ٪) من جملة الاناث البالغات في عام ١٩٧٠ . ويتضح من هذه المعدلات غياب العنصر النسائي الكويتي ، بصفة خاصة ، عن العمل الصناعي والاجتماعي .

(ب) ارتفاع معدلات الاعالة dependence ratio : توجد نسبة عالية من الأفراد دون سن الخامسة عشرة ، وقد وصلت هذه النسبة الى (٤٦ ٪) من اجمالي السكان في تعداد عام ١٩٧٥ . وهذا يعني أن نصف السكان تقريبا لا يسمح لهم صغر السن بالانخراط في الأعمال المنتجة اقتصاديا واجتماعيا . وترتفع نسبة الاعالة بشكل ملحوظ لدى شريحة السكان الكويتيين ، نظرا لارتفاع معدلات المواليد وانخفاض نسبة الوفيات لديها ، حيث تصل هذه النسبة الى (٥٧ ٪) لدى الكويتيين وحدهم .

(ج) ارتفاع نسبة الأمراء غير النشيطين اقتصاديا ، أي الأفراد الذين هم في سن العمل والإنتاج ولكنهم لا يعملون لأسباب مختلفة أهمها التعليم الثانوي والجامعي . وترتفع معدلات هذه الفئة غير المنتجة بين السكان الكويتيين بصفة خاصة ، حيث تصل هذه المعدلات عندهم الى أكثر من ٥٨ ٪ في حين وصلت تلك المعدلات الى (٤٢ ٪) من اجمالي السكان في البلاد في نفس العام . ويرجع ارتفاع هذه النسبة لدى الكويتيين الى التعليم الثانوي والجامعي ووجود فئة من السكان تعيش على بدلات الإيجار والمضاربات وتجارة الأسهم والسندات .

مناقشة : نتائج واستخلاصات الدراسة الميدانية :

تم اختيار شركة صناعة الكيماويات البترولية ، إحدى المؤسسات الصناعية الكبرى في منطقة الشعيبة الصناعية ، لتكون موضوع الدراسة الميدانية ومجالها البشري . وقد استهدفت الدراسة الميدانية التعرف على تأثير العمل الصناعي على سلوك العمال الصناعيين من خلال بعض الفروض الموضوعية لهذا الفرض . وعلاوة على ذلك فإن من بين أهداف هذه الدراسة الميدانية الوقوف على أحوال العمال الصناعيين المهاجرين من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ومحاولة الوصول إلى الاستخلاصات أو تعميمات في تلك المجالات . ونحاول الآن أن نجمل أهم النتائج والاستخلاصات التي أسفرت عنها هذه الدراسة فيما يلي :

١ - دوافع الهجرة وخصائص المهاجرين :

أوضح من الدراسة الميدانية أن العمال المهاجرين يمثلون الغالبية العظمى (٧٩,٣ ٪) من الأيدي العاملة بالشركة ، موضوع الدراسة الميدانية ومجالها البشري . وهذه النسبة توضح بجلاء إلى أي مدى يعتبر التصنيع مسئولا عن جذب عدد كبير من المهاجرين إلى المناطق الصناعية أو المناطق التي تسير في طريق التنمية الصناعية . ومن ناحية أخرى ، يلاحظ أن هذه النسبة تقترب كثيرا من نسبة الأيدي العاملة الوافدة في القطاع الصناعي بصفة عامة .

وقد تبين من الدراسة أن الغالبية العظمى من العمال المهاجرين (٨٢ ٪) كانت أعمارهم عند الهجرة تتراوح ما بين (١٥ - ٢٩) عاما ، مما يعني أن فئات العمر الشابة تميل إلى الهجرة أكثر من باقي الفئات العمرية الأخرى في المجتمع المصدر للمهاجرين . وكان الدافع الأساسي للهجرة في هذا البحث الميداني هو للحصول على عمل وأجر منظمين وتحسين الحالة المادية (٨٣,١ ٪) وهذه النتيجة تدل دلالة واضحة على أن جذب المناطق الصناعية ، أو المناطق السائرة على طريق التنمية الاقتصادية والصناعية ، يرجع ، في الأساس ، إلى توافر فرص العمل فيها ، ولذلك فإن من الممكن أن نقول بأن الصعاب الاقتصادية هو العامل الأكثر أهمية في الهجرة إلى المجتمع الكويتي .

وقد اتضح من هذه الدراسة الميدانية أن ما يقرب من ثلاثة أرباع العمال المهاجرين كانوا عزابا ، أى غير متزوجين عند نزوحهم من الوطن الأملى الى المجتمع الكويتى . وهذا يعنى أن الشباب العازب أكثر الفئات السكانية ميلا الى الهجرة فى المجتمعات الطاردة للمهاجرين . وليس فى هذا الاستخلاص ما يثير الدهشة فالأفراد غير المتزوجين ، فى المجتمع الطارد للمهاجرين ، أكثر حرية وأقل ترددا من الأفراد الآخرين من المتزوجين ، فى تجريب حياة جديدة والبحث عن فرص جديدة للعمل سواء داخل المجتمع أو خارجه . وهذه الخصائص المميزة للعمال المهاجرين تعكس ، دون ريب ، الطابع الاصطناعى للهجرة بصفة عامة . ويعبارة أكثر وضوحا : المهاجرين ليسوا مجرد عينة مختارة بطريقة عشوائية من مواطنهم الأصلي ، وهم ليسوا مجرد اضلفة عشوائية الى سكان المجتمع المضيف ، ذلك لأنهم يمتازون بصفات بيولوجية وخصائص اجتماعية وثقافية وسمات سيكولوجية تميزهم عن كل من سكان الوطن الأصلي وسكان المجتمع الجديد .

٢ - العمال المهاجرون والتكيف الاجتماعى :

اتضح من هذه الدراسة الميدانية أن ما يقرب من ثلاثة أرباع العمال المهاجرين قد أقبلوا فى البلاد مدة تزيد عن خمس سنوات وأن ما يزيد عن نصف هؤلاء العمال (٥٤٦٪) قد أقبلوا مدة لا تقل عن عشر سنوات . وهذه دلائل هامة على ميل هؤلاء العمال الى التوطن والاستقرار فى المجتمع الجديد . كما تبين أن أكثر من نصف العمال المهاجرين يشعرون بالرضا عن المهن التى يزاولونها فى الشركة ، وأن ما يقرب من ثلثي هؤلاء العمال (٦٢٪) لديهم علاقات اجتماعية تبعث على الرضا والقبول سواء مع زملائهم العمال أو المشرفين على عمليات الإنتاج الصناعى . وتلك مؤشرات هامة على ميل هؤلاء العمال واستعدادهم النفسى للاستقرار والاقامة الطويلة فى المجتمع الجديد ، خصوصا بعد أن اتضح أن هناك علاقة موجبة بين الرضا عن المهنة والاقامة الطويلة فى المجتمع المضيف .

ومن الدلائل القوية على ميل هؤلاء العمال الى الاستقرار ورغبتهم فى

التوطن في المجتمع الكويتي أن ما يزيد عن ثلاثة أخماس (٦٢,٢ ٪) العمال المهاجرين قد أشاروا الى أنهم يضطرون للاقامة أطول مدة ممكنة في البلاد ، ويندو أن العوامل الكائنة وراء هذا التخطيط ترجع الى طول مدة الاقامة والرضا عن المهنة المتمثل في الأجور والمرتبات المرتفعة نسبيا بالقياس الى مثيلاتها في الوطن الأصلي ، والعلاقات الطيبة مع الزملاء من العمال والمشرعين ، فضلا عن أن نسبة عالية (٧٤ ٪) من العمال تعمل في اشركة في وظائف تتفق مع تخصصاتهم ومؤهلاتهم العلمية . وعلى هذا يمكن القول بأن طول مدة الاقامة والرضا عن المهنة من العوامل الميسرة للاستقرار والتوطن في المجتمع الجديد أي أن طول مدة الاقامة والرضا عن المهنة هما دالة Function الميل الى التوطن والتكيف الاجتماعي في المجتمع المضيف .

علاقات العمال المهاجرين مع الوطن الأصلي :

يبدو أن علاقات العمال المهاجرين مع الأهل والأقارب ، وكذلك ارتباطاتهم المهنية ، في الوطن الأصلي لا تزال قوية نسبيا . فقد أوضحت هذه الدراسة أن ثلاثة أخماس العمال تقريبا (٥٩,٦ ٪) يتبادلون الزيارات مع الأهل والأقارب في الوطن الأصلي ، وأن حوالي ثلث هؤلاء العمال يتصل بالأهل عن طريق تبادل الرسائل ، في حين توجد نسبة صغيرة من العمال (٨,٤ ٪) تتبادل الهدايا مع الأهل والأقارب في بلادهم الأصلية .

من ناحية أخرى ، تبين من الدراسة أن نصف العمال المهاجرين تقريبا (٥٢ ٪) يمتلك مسكنا أو عقارا في الوطن الأصلي ، وأن نحو ربع العمال (٢٦ ٪) لا يمتلك أي مسكن أو عقار ، ولكنه يفكر في الامتلاك ، في الوطن الأصلي ، وأن بقية العمال (٢٢ ٪) لا تمتلك مسكنا أو عقارا ، ولا تفكر في ذلك في الوقت الحاضر ، وغيا يتعلق بالمساعدات والالتزامات المالية تجاه الأهل والأقارب في الوطن الأصلي فقد أوضحت الدراسة أن حوالي نصف العمال لديهم التزامات مالية نحو الأهل والأقارب في الوطن الأصلي ، وأن ثلث العمال تقريبا (٣١ ٪) يقدمون مساعدات مالية للأهل والأقارب في بلاد أخرى . وتلك مؤشرات هامة تدل على استمرار علاقات العمال المهاجرين من محيطهم الأصلي .

اندماجهم في المجتمع المضيف . فالملاحظ أن هناك شعورا عاما بعدم الاستقرار . وقد انعكست تلك العلاقات على استقرار العمال المهاجرين ودرجة لدى معظم العمال المهاجرين سواء من ناحية الوظائف التي يباشرونها أو في حياتهم في البلاد بصفة عامة . ويبدو أن هذا الشعور بعدم الاستقرار هو الذي دفع هؤلاء العمال إلى الاستقرار في علاقاتهم مع الوطن الأصلي ، ذلك لأن نسبة لا بأس من العمال تشعر بأنها غير مرغوبة من قبل سكان البلاد الأصليين (٣٦ ٪) ، وهناك نسبة لا بأس بها من العمال المهاجرين (٢٧ ٪) لا تدرى حقيقة شعور الكويتيين نحوها . وبالإضافة إلى كل هذا فإن العمال الذين يشعرون بالاستقرار التام في حياتهم في البلاد لا تزيد نسبتهم عن (٦٧ ٪) من إجمالي العمال المهاجرين ، أما بقية العمال فإن شعورهم بالاستقرار يتراوح بين الشعور بالاستقرار إلى حد ما (٤٠٣ ٪) وعدم الشعور بالاستقرار (٤٥٤ ٪) ، وعدم معرفة حقيقة شعورهم في هذا الخصوص (٧٦ ٪) .

ومن الواضح أننا نواجه الآن معادلة غاية في الصعوبة تتمثل في ميل العمال المهاجرين ورغبتهم في الاستقرار رغم استمرار علاقاتهم القربانية والمهنية والاقتصادية مع الوطن الأصلي ، ثم أن هذه الرغبة في الاستقرار والتكيف لم تتحقق في دنيا الواقع رغم طول مدة الإقامة والرضا عن المهنة لدى معظم العمال المهاجرين . وتزداد صعوبة حل المعادلة إذا علمنا أن الخلفيات الثقافية لدى معظم هؤلاء العمال تكاد تتطابق مع المظاهر الثقافية في المجتمع الجديد . فهل ترجع هذه الحالة من عدم الاستقرار إلى استمرار علاقات العمال المهاجرين مع الوطن الأصلي ، أم أن تلك العلاقات لا تزيد عن كونها عاملا مساعدا أو وسيطا Intervening Factor لمعامل بنائية كائنة في النظام الاجتماعي — السياسي للمجتمع المضيف ، وتحول دون استقرار هؤلاء العمال وتكيفهم الاجتماعي ؟

لقد اتضح من البيانات الكمية والملاحظات التي سجلها الباحث خلال عمليات الاستبيان أن غالبية العمال المهاجرين تعتبر أوضاعها الاقتصادية

وأحوالها الاجتماعية الحالية أفضل من مثيلاتها في بلدانهم الأصلية . كما أشار معظم هؤلاء العمال الى أنهم يخططون للإقامة أطول فترة ممكنة في البلاد . وهذا يعنى أن العلاقات المهنية مع الوطن الأصلى لا تحول دون الاستقرار والتكيف الاجتماعى ، وإنما قد تضعف أو تقلل من احتمالات التكيف والاندماج فى المجتمع الجديد .

المظاهر البنائية الاجتماعية المعطلة للتكيف الاجتماعى :

اتضح من هذه الدراسة أن العوامل المساعدة على الاستقرار والتكيف الاجتماعى من وجهة نظر العمال المهاجرين هى : عقد عمل قابل للتجديد كل خمس سنوات (١٨ر٥ ٪) ، وإمكانية الحصول على إقامة دائمة (٤٧ ٪) وإمكانية الحصول على الجنسية (٢٢ر٧ ٪) ، وتسهيلات الإقامة المؤقتة وإجراءاتها (١١ر٨ ٪) . ويبدو من هذه الآراء أن العمال المهاجرين يضرِبون على وتر غاية فى الحساسية وينتقدون ، بطريقة غير مباشرة ، السياسات الحكومية والقوانين الإدارية المعطلة لاستقرارهم وتكيفهم الاجتماعى ، ذلك لأن إجراءات الإقامة المؤقتة بالغة الصعوبة والتعقيد ، وإمكانية الإقامة الدائمة غير واردة فى الوقت الحاضر على الأقل ، وإمكانية الحصول على الجنسية شبه مستحيلة ، أن لم تكن مستحيلة بالفعل . أما عقود العمل فهى سنوية وقابلة للتجديد برضا الطرفين المتعاقدين . وهكذا نضع أبنينا على السر الكامن وراء عدم استقرار العمال المهاجرين وتكيفهم الاجتماعى رغم ميلهم الى الاستقرار والاندماج فى المجتمع المضيف .

الاغتراب الاجتماعى والسياسى لدى العمال المهاجرين :

يشعر العمال المهاجرون ، ومن أصل عربى ، فى قرارة أنفسهم أنهم ليسوا « أجانب » فى المجتمع الكويتى ، ذلك لأنهم يرتبطون مع سكان البلاد الأصليين بروابط قوية ودينية وثقافية ويلتقون معهم حول تاريخ مشترك وأهداف مشتركة . ورغم هذا كله نلمح لديهم شعورا بالمرارة واحساسا بالحرية والاغتراب الاجتماعى نتيجة لاتعدام الفرصة أمامهم للاندماج والانتفاء عن طريق اكتساب حق المواطنة فى المجتمع المضيف ، ونظرا لعدم إمكانية الحصول

على حق الإقامة الدائمة والأخذ بسياسة عقود العمل قصيرة الأجل ، التي أضافت الى حياة هؤلاء العمال عنصر جديدا من عناصر عدم الاستقرار وهو عدم الاستقرار الوظيفي .

وفد كشفت بعض المقابلات الحرة مع العمال المهاجرين عن مجموعة متكاملة ومتفاعلة من العوامل البنائية المعطلة للتكيف والاستقرار المؤدية الى المزيد من الاغتراب الاجتماعي مثل : عدم المساواة أمام القانون بين الوالد والكويتي ، وعدم السماح للمهاجرين بتكوين نقابات أو اتحادات عمالية أو مهنية ، وعدم مساواة العامل المهاجر في الأجر أو المرتب مع زميله الكويتي الذي يعمل في نفس الوظيفة ويقوم بنفس العمل الذي يقوم به العامل الذي يقوم به العامل المهاجر ، وأخيرا ، اتجاه الحكومة وسياساتها الرامية الى إعطاء الوظائف الادارية والتنفيذية والاشرفية ووظائف صنع القرار للعائلة الوطنية ، وترك الوظائف الدنيا في السلم الوظيفي الى العيلة الوافدة المعروفة بخبراتها الفنية وتخصصاتها العالية في اغلب الحالات .

ومما يزيد من شعور هؤلاء العمال المهاجرين بالاحباط والاحساس بالغربة والاغتراب الاجتماعي أن غالبيتهم تعتقد بأنها قدمت ، ولا تزال تقدم ، خدمات جليلة للبلاد ، وأن المجتمع في حاجة ماسة الى خبراتهم وتخصصاتهم الفنية والمهنية ، وأنهم يشاطرون هذا المجتمع مقوماته الثقافية الأساسية ، ويشتركون مع ابنائه في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي يسعى اليها . ورغم هذا كله فإن رغبتهم في التكيف والاندماج والاستقرار تحول دونها قوانين الإقامة والجنسية والتمزقة في المعاملة بين المواطنين والمهاجرين .

العزلة والاندماج لدى العمال المهاجرين .

ومن العوامل البنائية الأخرى التي تسهم في شعور العمال المهاجرين بالغربة والاغتراب الاجتماعي حالة العزلة وعدم الاندماج التي تعيشها الغالبية العظمى في الوقت الحاضر . فقد كشفت البيانات الكمية والملاحظات التي سجلها الباحث خلال المقابلات الحرة مع بعض العمال المهاجرين أن

العلاقات الاجتماعية بين العمال المهاجرين وزملائهم الكويتيين هي علاقات عمل في الدرجة الأولى . وان أغلبية العمال المهاجرين (٨٢ ٪) لا يتبادلون الزيارات مع زملائهم من العمال الكويتيين . بالمهاجرين (٣٥ ٪) ، اختلاف العادات والتقاليد (٢٥ ٪) ، وعدم الثقة المتبادلة بين الطرفين (٢٠ ٪) ، ثم نظرة الاستعلاء والفوقية (٢٠ ٪) . ويبدو أن القوانين المعمول بها في البلاد تعطي المواطن الكويتي العديد من الامتيازات ، الأمر الذي يجعله يشعر بأنه أعلى مكانة وأعز منزلة وأرفع درجة من زميله المهاجر الذي ينظر اليه وكأنه شخص نزع الى الكويت من أجل الرزق والكسب المادي . وفي مقابل ذلك ، يشعر المهاجر ، في قرارة نفسه ، بالهامشية والحياة الثانوية ، وربما بالدونية ، نتيجة للترقة في المعاملة وحرمانه من الامتيازات التي يتمتع بها المواطن الكويتي ، ونظرا لأن لديه احساسا دفيناً بأنه يعتمد في حياته الاقتصادية والاجتماعية على موارد المجتمع المضيف . فكان العلاقة بين المهاجر والمواطن اقرب ما تكون الى العلاقة بين العامل ورب العمل أي انها علاقة رسمية وعلاقة عمل في معظم الحالات .

ونميا يتعلق بعلاقات التزاوج والمساورة بين العمال المهاجرين وزملائهم من العمال الكويتيين ، فان الدراسة الميدانية لم تصادف اية حالة من هذا القبيل . لكن هذا لا يعنى أن علاقات التزاوج لا وجود لها بين السكان الوافدين والمواطنين الكويتيين . فقد اتضح من بعض الاحصاءات الرسمية أن نسبة المهاجرين المتزوجين من كويتيات قد بلغت (١٧ ٪) من اجمالي عقود الزواج في عام ١٩٨٠ ، رغم معارضة قطاع واسع من السكان الكويتيين لهذا النوع من الزواج الذي ينظر اليه على أنه زواج قائم على المصلحة ويحقق للزوج أيضا اغراضا مادية نفعية . وتشير تلك الاحصاءات ذاتها أن نسبة الكويتيين المتزوجين من غير كويتيات قد وصلت الى حوالي (١٧ ٪) في نفس العام . والحقيقة ان هذه المعدلات لا بأس بها ، وتشير ، في ظاهرها الى رغبة الطرفين في التكيف والاندماج ، ويبدو منها ان رغبة المهاجرين في التكيف والاندماج أقوى من رغبة الكويتيين ، ذلك لأن زواج

المهاجرين من كويتيات قد تم من خلال تواجدهم وتفاعلهم مع السكان الاصليين في المجتمع الكويتي ، في حين أن زواج الكويتيين من غير كويتيات قد تم ، في حالات كثيرة منه ، من خارج المجتمع الكويتي ، كان يكون الشלב الكويتي طلبا في بعثة دراسية لدى جامعة إحدى البلدان العربية أو الأجنبية ، ثم تتاح له فرصة الزواج من إحدى الفتيات هناك .

من ناحية أخرى ، تبدو عزلة العمال المهاجرين وعدم اندماجهم في الحياة الاجتماعية والثقافية من انخفاض معدلات مشاركتهم في المنظمات الطوعية والجمعيات المهنية والنقابات العمالية . فقد أوضحت الملاحظات التي سجلها الباحث من خلال المقابلات الحرة مع العمال المهاجرين أن نسبة العمال المهاجرين الأعضاء في نقابة صناعة الأسمدة الكيماوية ، وهي نقابة خاصة بشركة صناعة الكيماويات البترولية ، لا تتجاوز ٤٪ من إجمالي العمال المهاجرين . ويرجع السبب في ذلك إلى الشروط التي تضعها الحكومة للانتساب إلى العمل النقابي بالنسبة للعمال المهاجرين . ومن هذه الشروط ، على سبيل المثال ، أن تكون مدة خدمة العامل المهاجر في حدود خمس سنوات وأن يكون لدى العامل المهاجر شهادة حسن سير وسلوك من الجهات الأمنية في البلاد . ويعتقد العمال المهاجرون أن هذا الشرط الأخير هو بمثابة دعوة صريحة لهم بالابتعاد عن العمل النقابي .

وبخلص من هذا العرض السريع والموجز لمظاهر التكيف والاندماج لدى العمال المهاجرين إلى القول بأن هناك هوة واسعة أو « مسافة اجتماعية » كبيرة بين العمال المهاجرين وزملائهم العمال الكويتيين ، وتتمثل هذه الهوة في العلاقات الاجتماعية بين الطرفين ، وهي علاقات تتسم بالضعف والنفور والسطحية وعدم الثقة المتبادلة . وبعبارة واحدة : إنها علاقات عمل في الدرجة الأولى ، ولا تتجاوز ذلك إلى مجالات الحياة الاجتماعية إلا في حدود ضيقة للغاية . ويبدو أن الأسباب الكامنة وراء تلك الهوة مفروضة على المهاجر ولا سلطان له عليها . وتتمثل تلك الأسباب ، بصفة أساسية في السياسات الحكومية والقوانين الإدارية المتحيزة بشكل سافر إلى المواطن

الكويتي بالاستعلاء والقوتية والتميز ، وفي المقابل ، يشعر النواقد بالدونية وعدم الأهمية ، فتزداد الهوية اتساعا بين الطرفين . وعلى هذا فإن النتيجة التي يمكن أن ننتهي إليها في هذا الصدد هي أن ضعف تكيف المهاجرين وعدم اندماجهم في المجتمع الكويتي لا ترجع الى عدم رغبتهم في التكيف والاندماج بقدر ما ترجع الى عوامل بنائية اجتماعية — سياسة كلينة في التمييز الاجتماعي . لهذا المجتمع المضيف .

٢ - التصنيع والتحديث الاجتماعي :

التصنيع هو أحد المظاهر البارزة للتحديث . ويعتقد كثير من العلماء الاجتماعيين أن العمل الصناعي ، وخاصة في مؤسسة صناعية كبيرة ، أداة هامة من أدوات اكتساب المراء للقيم انطلمانية والاتجاهات الحديثة ، والاتطاط السلوكية السائدة في المجتمعات الحضرية الصناعية . ونحاول الآن أن نستكشف تأثير العمل الصناعي في سلوك العمال الصناعيين من خلال بعض النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة الميدانية في هذا الصدد .

اتجاهات العمال الصناعيين نحو تنظيم الأسرة وضبط النسل :

اتضح من هذا الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من العمال (٩٢ ٪) متزوجون بزوجة واحدة عند إجراء هذا البحث الميداني . وهذه دلالة قوية على عدم ميل العمال الصناعيين الى نظام تعدد الزوجات ، رغم أن (٩٨ ٪) من إجمالي العمال من المسلمين الذين يسمح لهم دينهم بتعدد الزوجات حسب شروط معينة ، كما تبين أيضا أن متوسط عمر العمال المتزوجين عند الزواج لأول مرة يزيد قليلا عن أربع وعشرين سنة ، الأمر الذي يدل على ميل هؤلاء العمال الى الزواج في سن متأخرة نسبيا . وقد أوضحت الدراسة ، في هذا الصدد أن متوسط عمر العامل عند الزواج لأول مرة يرتبط ارتباطا موجبا بالمستوى التعليمي وكذلك بالمستوى الاقتصادي . واتضح من الدراسة أيضا أن العمال الصناعيين يهاون الى الأسرة الزوجية صغيرة الحجم : فقد تبين لنا أن ميل العمال الصناعيين الى خف الأطفال هو ميل معتدل نسبيا ، وأن هذا الميل يرتبط بالمستويات التعليمية والاقتصادية

لدى العمال الصناعيين . فكلما ارتفع المستوى التعليمي أو الاقتصادي
ضعفت رغبة العامل في خلف الأطفال .

من ناحية أخرى اتضح أن لدى العمال الصناعيين اتجاهات موجبة
نحو تنظيم الأسرة وضبط النسل . فقد وصلت نسبة العمال الصناعيين الذين
يمارسون فعلا تنظيم الأسرة وضبط النسل الى ما يقرب من (٧٠ ٪) من
اجمالي العمال الصناعيين . وتبين أن المعارضين لسياسة تنظيم الأسرة
وضبط النسل انما يفعلون ذلك لأسباب أهمها العامل الديني (٨٥ ٪) من
اجمالي العمال الصناعيين . وتبين أن المعارضين لسياسة تنظيم الأسرة
الأسرة . كما أوضحت الدراسة الميدانية أن لدى العمال الصناعيين ادراكا
واعيا للمقصود بتنظيم الأسرة ، حيث أشارت نسبة كبيرة منهم (٦٦ ٪)
أن المراد بتنظيم الأسرة هو الموازنة بين الدخل وعدد الأولاد .

موقف العمال الصناعيين من الخبرات الجديدة ورايهم في قدرة العلم والطب على حل مشكلات الإنسان :

اتضح من الدراسة أن لدى العمال الصناعيين ميلا الى الخبرات الجديدة
وايمانا بالعلم والطب بوصفهما من الوسائل الأساسية في حل مشكلات انفراد
والجماعة على السواء . فقد تبين أن الغالبية من العمال الصناعيين لا ترى
في العقم شيئا معيبا للإنسان ، وأن الغالبية العظمى منهم (٨٦٫٧ ٪) ترى
إمكانية علاج العقم بالوصفات الطبية المتخصصة وليس عن طريق السحرة
أو بواسطة زيارة الأولياء أو الوصفات الشعبية . كما أوضحت الدراسة
أن معظم العمال الصناعيين ترى أن الكفاءة العلمية والخبرة الفنية (٨٠ ٪) هي
الطريق المؤدى الى النجاح في الحياة العملية . وتلك دلالات واضحة على
« إيجابية » العمال الصناعيين و « عدم سلبية » وإيمانهم بقيمة « النجاح »
و « الاجاز » والافتتاح على الخبرات الجديدة في ميادين الحياة الاجتماعية
والتقنية .

موقف العمال الصناعيين من مشاركة المرأة في الحياة السياسية :

يميل العمال الصناعيون الى المشاركة في الحياة العامة على وجه العموم . فقد اتضح من الدراسة الميدانية أن ما يزيد عن سبعة أعشار العمال الصناعيين (٧٠.٦ ٪) يفهمون المواطن الصالح من خلال اخلاصه للوطن ومشاركته في الحياة العامة . وهذا دليل على أهمية قيم « الاخلاص » و « المشاركة » في نظر هؤلاء العمال . وبالنسبة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية فإن ما يقرب من ثلاثة أخماس العمال (٥٨.٧ ٪) يوافقون على مشاركة المرأة مشاركة كاملة في الحياة السياسية ، وأن خمس العمال تقريبا (١٨.٦ ٪) يوافق فقط على مشاركتها في انتخاب أعضاء مجلس الأمة ، أي أنهم لا يوافقون على ترشيح المرأة لعضوية مجلس الأمة .

ونلاحظ هنا أن العمال يميلون بقوة الى المشاركة في الحياة العامة ، لكن عندما تتعلق هذه المشاركة بالمرأة بانذات فإن مينهم الى مشاركتها سواء في الحياة السياسية أو في الحياة العامة يضعف بصورة ملفتة للنظر كما هو واضح من النسب السابقة . ويرجع ذلك ، بصفة أساسية ، الى نظرة المجتمع الى المرأة ، حيث لا تزال هذه النظرة تعطي للمرأة دورا ثانويا وهامشيا في الحياة العامة ، وخاصة خارج حدود الأسرة .

وبما يؤكد تلك النظرة الهامشية للمرأة أن ما يقرب من ربع العمال (٢٣.٣) لا يوافق على التعليم الجامعي المختلط ، وأن ما يقرب من العمال يوافقون على التعليم الجامعي المختلط . وقد اتضح أن معظم المعارضين لهذا النوع من التعليم هم من الأميين وذوى المستويات التعليمية المتدنية . وهذا يعنى أن التصنيع أو العمل الصناعى وحده ليس كافيا لتحديث سلوك الفرد واكتسابه للقيم العلمانية والاتجاهات الحديثة . فالمستوى التعليمى المناسب يلعب دورا هاما في اكتساب الانسان للقيم الحديثة والاتجاهات الموجبة في الحياة العملية .

وهكذا يتضح لنا مدى علاقة التصنيع بالتحديث الاجتماعى : فنجد تبين لنا الآن أن معظم العمال المتزوجين لديهم ميل ظاهر للمسكن المستقل

من الوالدين وغيرهم من الأتارب الآخرين ، وان غالبية العمال تمقت نظام
تعدد الزوجات وتميل إلى الأسرة الزوجية صغيرة الحجم . كما أوضحت
الدراسة الميدانية ميل العمال الصناعيين إلى الزواج المتأخر نسبيا ،
واتجاهاتهم المعتدلة نحو خلف الأطفال وتنظيم الأسرة وضبط النسل .
ويضاف إلى هذا كله مواقف العمال الإيجابية من الافتتاح على الخبرات
الجديدة والإيمان بقدرة العلم والطب على مواجهة مشكلات الفرد والمجتمع .
كما يبدو اتجاه العمال واضحا نحو بعض القيم العلمانية مثل « النجاح » و
« الإنجاز » و « الكفاءة » و « الخبرة » و « المشاركة » . وهذه دلالات
هامة على ميل العمال الصناعيين إلى تبني نسق القيم الحضري الصناعي .

المقترحات والتوصيات

جريت العادة أن ينهى الباحث الاجتماعي دراسته الميدانية ببعض المقترحات والتوصيات التي يرى أنها تفتح آفاقاً جديدة للمعرفة العلمية والدراسات الميدانية ، وتعمل على أحداث تغير اجتماعي متكامل الجوانب على أساس تخطيط مدروس يتبع من وحى النتائج والاستخلاصات التي أسفرت عنها دراسته الميدانية . واتطلعا من هذا الفهم لهذه الوظيفة العلمية والاجتماعية للدراسات الحقلية ، نقوم الآن بتقديم بعض المقترحات والتوصيات التي نعتقد بأنها ليست خيالية وصعبة التحقيق ، وإنما هي مجرد مقترحات متواضعة نرى أن الوقت قد حان لدراستها ووضعها موضع التنفيذ حرصاً على مستقبل الكويت الاقتصادي ، وضماناً لمستقبل أجيالها القادمة ، واستمرار تنمورها الاقتصادي وتقديمها الاجتماعي .

وتأتي أهمية تلك المقترحات والتوصيات من كونها نابعة من دراسة تعمقة لحركة التمهين والهجرة في البلاد وبحث ميداني علمي أجرى على أهم المؤسسات الصناعية فيها ، وعلى عينة من العمال الصناعيين العاملين في تلك المؤسسة . وهذه العينة ذات حجم مناسب من الناحية الإحصائية . نخشاً عن أنها تقي بأغراض البحث الميداني ، وتعطي صورة أقرب ما تكون إلى الواقع عن سلوك العمال الصناعيين والمشكلات التي تعترض طريق استقرارهم وتكيفهم الاجتماعي في المجتمع الكويتي . ونجل الآن أهم تلك المقترحات والتوصيات في الأمور الآتية :

١ - العمال الصناعيون ثروة بشرية ثمينة ودعابة رئيسية من دعائم الانتاج والتنمية الصناعية ، ومن ثم فإنهم يستحقون أن نوغر لهم البيئة الاجتماعية المناسبة والاستقرار الاجتماعي والطبائنية النفسية ، وغير ذلك من الخدمات والتسهيلات التي تجعلهم ينصرفون بكل ضائقاتهم وإمكانياتهم

التي الانتاج والأداء المفضل الفعال . وقد اتضح من هذه الدراسة الميدانية أن العمال المهاجرين يشكلون الغالبية العظمى في شركة صناعة الكيماويات البترولية ، موضوع الدراسة ومجالها البشرى . وهم عصب الصناعة الكويتية وقاعدتها البشرية الأساسية .

وقد أوضحت الدراسة أن هؤلاء العمال يعيشون أوضاعا غير مستقرة ويعانون من الإحباط والغربة والافتراق الاجتماعي والسياسي نظرا لعدم طمأننتهم على مستقبلهم وافتقارهم الى الأمن والأمان النفسي والاجتماعي ، الأمر انذى يحتم حل هذه المشكلات فلا يتماشى مع أهداف البلاد الكلبة والجزئية المتمثلة في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، ويخلق قاعدة صناعية وطيدة الأركان تجنبها مخاطر الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد غير قابل للتجديد ونضوبه ليس بعيد .

وقد يتمثل هذا الحل في اعطاء الجنسية الكويتية لمن يرغب فيها من العمال الصناعيين المهاجرين ، أو في منحهم حق الإقامة الدائمة ، بحيث يتسنى لهم الامتداد من الامتيازات التي ينفرد بها زملاؤهم الكويتيون ، وبذلك تزول اسباب التمييز والفرقة في المعاملة ، وتتوحد جهود العاملين في القطاع الصناعي لتحقيق أهداف البلاد في التطور الاقتصادي والتنمية الصناعية .

٢ — يتضح من بيانات التعدادات العامة للسكان أن ما يزيد عن ثلثي السكان يتركزون فيما يعرف بالكويت الكبرى ، وهي منطقة متصلة العمران تضم مدينة الكويت وحولى والسالية وعدد آخر من الضواحي والمناطق السكنية ، حيث ترتفع الكثافة السكانية الى معدلات عالية ، الأمر الذى ينجم عنه ازدحام وتكدس بشرى وبخاصة في مناطق شريحة السكان المهاجرين ، ويؤدى الى ضغط شديد على مؤسسات الخدمات الصحية والتعلبية والنقل والمواصلات والمرافق العامة الأخرى . والأهم من هذا كله أن غالبية العمال الصناعيين في الشركة ، موضوع الدراسة الميدانية ، تعيش في هذه المناطق المكتظة بالسكان . مما يضيف اليهم اعباء جديدة لا لزوم لها تمثل في حاجتهم

الى قطع ما يزيد عن مائة كيلو متر يوميا من أجل الانتقال الى أماكن عملهم بالشركة في الصباح والعودة الى مساكنهم في المساء .

وفي اعتقادي أن من الممكن الاستفادة من عمليات التوطن الصناعي في حل هذه المشكلات السكنية لو أن الحكومة تعمد الى بناء مجمعات سكنية للعاملين في منطقة الشعبية — التي يعمل بها الآن ما يزيد عن عشرة آلاف عامل وموظف — سواء على حسابها الخاص أو بالاشتراك مع المؤسسات الصناعية القائمة في المنطقة ، على أن تكون تلك المجمعات قريبة من المنطقة الصناعية . وقد يكون من الأفضل أن تؤجر مساكن تلك المجمعات بطريقة تغري العاملين في المنطقة وتدفعهم الى الانتقال اليها والاقامة فيها . ومن الطبيعي أن مشروعا سكنيا من هذا القبيل سوف يؤدي الى إعادة توزيع السكان بما يخدم قضية التوطن الصناعي ، ويخفف الضغط السكاني عن بعض المناطق المكتظة بالسكان .

فالتصنيع كان ، ولا يزال ، من أهم العوامل المساعدة على توزيع السكان بطريقة متوازنة بشرط أن تقوم عمليات التنمية الصناعية على أساس تكامل التخطيط القومي والإقليمي في المجتمع الإنساني .

٣ — ومن النتائج الهامة التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية لشركة صناعة الكيماويات البترولية نتيجة مؤداها أن العمال الصناعيين الكويتيين يمثلون أقلية ضئيلة بين العاملين في الشركة ، حيث لا تتجاوز نسبتهم ٢٠٪ من إجمالي قوة العمل بالشركة . والحقيقة أن هذه النسبة تزيد قليلا عن نسبة العمالة الوطنية في القطاع الصناعي ، حيث تبلغ نسبتها حوالي (١٥٪) فقط من مجموع الأيدي العاملة في هذا القطاع الإقتصادى ذي الأهمية البالغة في الإقتصاد الوطني . والأهم من هذا كله أن معظم العمالة الكويتية سواء في الشركة ، موضوع الدراسة ، أو في القطاع الصناعي ، أو حتى في مؤسسات الخدمات الحكومية ، تشغل وظائف إدارية وإشرافية وأعمال كتابية بعيدة كل البعد عن الأعمال المهنية والفنية ذات الصلة المباشرة بالعمل الصناعي . ويبدو من هذه النسب الضئيلة ، ومن طبيعة

الاعمال والوظائف التى يشغلها العمال الكويتيون انه آن الأوان للعمل بشتى الوسائل الممكنة لزيادة مشاركة الأيدى العاملة الوطنية فى الانتاج الصناعى وعمليات التنمية الاقتصادية والصناعية . ولا شك ان أفضل السبل لتحقيق هذا الهدف تكمن فى اعادة النظر فى السياسات التعليمية الحالية وربط المدرسة بالمصنع بحيث تصبح المدرسة مؤسسة من مؤسسات الانتاج وتنمية الموارد البشرية .

من ناحية أخرى ، يلاحظ أن اقبال الشباب الكويتى على معاهد التعليم الفنى ومؤسسات التكوين المهنى فاقتر وضعيف نتيجة لبعض القيم والاتجاهات المضادة لعمل اليدوى والمهن الحرفية بصفة عامة ، ونظرا لأن السياسات الحكومية تبذل الى توفير فرص العمل لكل شاب كويتى بغض النظر عن التخصص الذى يعمل فيه أو حاجة المؤسسة أو المصنع اليه ، ولذلك يختار معظم الشباب انكوبيتين نوع التعليم أو التخصص الذى يروق لهم دون أى اعتبار للتخصصات أو المهن التى يزداد الطلب عليها فى سوق العمل المحلية . ولا ريب أن التخطيط السليم للقوى البشرية الوطنية وفقا لاحتياجات سوق العمل مع نظام مناسب للحوافز من بين الأمور التى تدفع الشباب الكويتى الى الاقبال على المعاهد الفنية والمهنية ومراكز التدريب المهنى ، وتزيد من مشاركتهم وانخراطهم فى العمل الصناعى وزيادة فعاليتهم فى عمليات التنمية الصناعية بصفة عامة .

٤ - ومن الأمور التى تستلفت النظر غياب العنصر النسائى الكويتى عن العمل الصناعى ، بصفة خاصة . وعلى العموم ، فإن نسبة حضور المرأة الكويتية فى المؤسسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ليست مشجعة ولا تتناسب مطلقا مع معدل تمثيلها فى المجتمع السكانى الكويتى . فبالنظر أن معدل مشاركتها فى 'حقوة' (٨٪) فقط من اجالى قوة العمل الوطنية فى الوقت الحاضر . وفى ضوء هذه المعدلات المنخفضة جدا لمشاركة العنصر النسائى الكويتى فى قوة العمل المحلية ، تبدو فكرة احلال الأيدى العاملة الكويتية محل قوة العمل المهاجرة ضربا من الخيال والاحلام التى لا صلة

لها بالواقع الموضوعي . والحقيقة أن الأمل معقود على زيادة مشاركة المرأة الكويتية في العمل الاجتماعي والصناعي حتى يمكن توفير حلجات مشروعات التنمية الشاملة من الأيدي العاملة من الموارد البشرية المحلية والإقلال من عمليات استيراد العمالة من خارج البلاد الى أقصى حد ممكن . وتشهد الحاجة الى مثل هذا الطلب في هذه الفترة من حياة الكويت التي تجد نفسها امام امكانيات مالية متزايدة ، لا يمكن أن تؤدي الى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في ظل غياب المرأة الكويتية وابتعادها عن المشاركة الإيجابية في الحياة العلية .

٥ - رغم الدور الكبير الذي يلعبه التصنيع في التحديث الاجتماعي وتحديث سلوك الفرد ، فقد اتضح من هذه الدراسة أن هناك عوامل أخرى تتضافر مع العمل الصناعي في هذا المجال كالعامل التعليمي الاقتصادي ووسائل الاتصال الجماهيري والبيئة الحضرية . ومن هنا نأثنا نوصي بدراسة قيم واتجاهات العمال الصناعيين وأنماط سلوكهم اليومي من خلال هذه المتغيرات البنائية المتسندة من الناحية الوظيفية .

ومن خلال استعراضنا للتراث واطلاعنا على العديد من المصادر والمراجع ذات الصلة بمشكلة الهجرة على المستويات المحلية والقومية والعالمية ، اتضح لنا أن هذه المصادر والمراجع تدور مباحثها ، بصفة رئيسية ، حول آثار الهجرة ونتائجها في المجتمعات أو المناطق المستقبلية للمهاجرين ، وقليل منها يتعرض الى انعكاسات الهجرة على البلدان والمناطق المصدرة للمهاجرين . وأهم من هذا كله أن تلك المراجع والمصادر تكاد تخلو من الدراسات عن « المهاجرين العائدين **return migration** » ولذلك فإن هذه الدراسة توصي بالزيد من الدراسات الميدانية عن آثار انبجرات الخارجية ونتائجها في المجتمعات الطاردة للمهاجرين ، وخاصة في المجتمعات النامية ، والمجتمعات العربية بالذات ، ذلك لأنه يبدو أن هجرة العناصر الفنية والعمالة الماهرة تؤثر تأثيراً سلبياً على برامج التنمية في هذه المجتمعات .

من ناحية أخرى ، يبدو أن وصول العلماء الاجتماعيين إلى نظرية متكاملة عن الهجرة بوصفها ظاهرة اجتماعية عالمية ، مرهون بنتائج واستخلاصات الدراسات التي تتناول هذه الظاهرة الاجتماعية الهامة من جميع مظاهرها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسيكولوجية سواء في المجتمعات المصدرة للمهاجرين أو في المجتمعات المستقبلية لهم أو في المجتمعات الطاردة ، مرة أخرى ، بعد عودة المهاجرين إليها .

شعائر دورة الحياة عند الكنوز

تأليف : تشارلز كالندر وندوى الجندى (*)

عرض : دكتور جلال مدبولى (***)

تعتبر دراسة شعائر دورة الحياة عند الكنوز من الدراسات الانتولوجية للنوبة المصرية التى قام بها مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة (١) ، الهدف منها تسجيل الثقافة النوبية قبل أن تندثر أو تعتبرها عوامل التغيير بسبب بناء السد العالى وانتقال النوبيين الى بيئة أخرى ومعايشتهم لثقافات أخرى مغايرة لثقافتهم الأصلية .

(*) Life - Crisis Ritual Among the Kenuz, by, Charles Calender and Fadwa El-Guindi, The Press of Case Western Reserve University, Cleveland and London, 1971.

(**) الدكتور جلال مدبولى مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة فرع الخرطوم .

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذه الدراسات يمكن الرجوع الى :

- a) R. Fernia, 1963 «The Ethnological Survey of Egyptian Nubia : Aprogress Report, Current Enthnology. TV. 78-83.
- b) R. Fernia, 1966, Contemporary Eguptian Nubia. 2 Volla. new Haven, Human Relations Areas Files.

وقد قام بالاشراف على هذه الدراسات د . روبرت فرنيا الذى يعمل الآن استاذاً ومديراً لقسم الأنثروبولوجيا بمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة تكساس ، وله عدد من الدراسات عن الأصول البشرية فى العالم العربى . والتنظيم الاجتماعى وتغييراته فى الشرق الأوسط وايضا دراسات عن المجتمعات الريفية ومشاكل الدول النامية . وساهمت فى التمويل مؤسسة نورث .

ويعمل شارلز كلندر — مؤلف هذا الكتاب — أستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة Case Western Reserve University الأمريكية ، وقد قام قبل اجرائه هذه الدراسة ببحث أولى عن المهاجرين من النوبيين المقيمين في القاهرة والاسكندرية الذين ينتمون إلى جماعة الكنوز ، وهى واحدة من المناطق الثلاث التى تنقسم إليها النوبة المصرية ، والتى تضم إلى جانب الكنوز العرب والناديجا .

وفد ظهر هذا الكتاب فى عام ١٩٧١ محتويا على ٨٧ صفحة من القطع الكبير ومعيندا فى اخرجه على المادة العلمية التى جمعتها فدوى الجندى — التى تعمل بقسم الأنثروبولوجيا بجامعة تكساس — وذلك من النساء النوبيات انلاتى ينتسبن الى قبيلة « المنغب » فى دهميت . ويعرض الكتاب تاريخ الكنوز . ولدورة الحياة عندهم من الميلاد الى الوفاة ، كما وصف بصورة تفصيلية الشعائر والطقوس التى تصاحبها ، كما اهتم بصفة خاصة حول تفسير بدلول ظاهرة « المشاهرة » التى تهدف أغلب هذه الشعائر والطقوس الى تجنب اخطارها .

وبدأت هذه الدراسة فى منطقة دهميت فى اكتوبر ١٩٦٢ حيث أقام كلندر قرابة عام (١٩٦٣/٦٢) بمصاحبة عدد من باحثى مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة لدراسة التنظيم الاجتماعى ، وبخاصة السلالات القرابية (الجنيولوجى) . ظهر التقرير المبدئى لهذه الدراسة فى عام ١٩٦٦ .

— ٢ —

ان تاريخ الكنوز — كما يقرر كلندر — على جانب كبير من التعقيد . اذ تجمع ثقافتهم بين السمات العربية والنوبية ، وفى ذلك يقول هيرتزوج « ان الكنوز فى عهد الامبراطورية الرومانية ، كانوا يعانون من ضغط القبائل الافريقية فى الجنوب ، وانه عندما انسحبت الفرق الرومانية ، هاجر الكنوز شمالا نحو اسوان ، ولم يقاوم الرومانيون هذه الحركة لانهم رحبوا بوجود شعب يفصلهم عن الشعوب المعادية ، وهكذا فان جميع الجماعات النوبية كان لها

اتصال عميق بالجماعات العربية ومن ثم بالحضارة العربية (٢) .

ويذهب كلندر في حديثه عن تاريخ الكتوز الى أن بعض القبائل العربية نزحت بعد الغزو الاسلامي الى مصر في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين ، واتجه البعض منهم نحو الشمال في صعيد مصر والمناطق الصحراوية القريبة منها ، ومن ثم اختلطوا مع الأجيال المتعاقبة مع النوبيين مكونين بذلك ما يعرف بجماعة « الكتوز » .

— ٢ —

ودهميت — منطقة الدراسة — عبارة عن خط ممتد في وادي النيل يقدر طوله بنحو من خمسة الى سبعة كيلو مترات تحيطه الصحراء من كل جانب ويوجد في الجزء الشمالي من منطقة الكتوز الواقعة في شمال النوبة المصرية .

وقد أحدث بناء خزان أسوان عام ١٩٠٢ ، ومراحل تعطينه في عاصمى ١٩١٣ ، ١٩٣٣ شللا في نظام الزراعة عند الكتوز ، كما عمل على زيادة موجات الهجرة ، وترتب على ذلك أن ترك معظم الرجال النوبة للاقامة في المدن المدرية . ولم يبق منهم سوى اقلية لا تتعدى سوى ٢٠٪ في الموطن الأصلي .

وسكان دهميت يتميزون بخصائص وسمات ديموجرافية منها أن تعدادهم وقت الدراسة — لم يتعد قرابة ١٠٥٥ نسمة يمثلون اجمالى السكان البالغ عددهم نحو ٥٤١٥ نسمة . كما لوحظ أن ٢٥٪ من السكان يبلغ اعمارهم اقل من ١٠ سنوات ، ٤٠٪ منهم تحت سن العشرين بينما ٧٥٪ من المقيمين بالفعل في المنطقة من النساء التى يبلغ نسبة المتزوجات منهن ٩٥٪ او المطلقات والأرامل ٥٢٪ . ولذلك يعتمد تنظيم المجتمع في دهميت أساسا على الذكور المقيمين فيها ، وهم جماعة صغيرة لا يزيد عدد أفرادها عن ٨٣ رجلا يمثلون ما يقرب من ٨٪ من مجموع السكان .

R. Fernia, (Preliminary Report on Nubia), Social Research Center, AUC, ps. 2,3. (٢)

ويدين الكوز بالاسلام منذ اكثر من ألف عام ، ويحاولون شعائريهم في المساجد ، وقد أتمت اليهم الطرق الصوفية من السودان وخاصة الطريقة « الميرغنية » الشائعة الانتشار في اواخر القرن الماضي .

“ ويتكون المجتمع في دهميت من اثنتى عشر قبيلة يقطنون عددا من النجوع التي تسودها القرابة الأبوية . وتعتبر كل قبيلة من القبائل الاثنى عشر وحدة سياسية وإدارية في حد ذاتها ولكل قبيلة مظاهرها الطقوسية التي تدعم الروابط وتحميات بين افرادها . كما أن لكل منها مركز العبادة الخاص بها والذي يتبع غالبا مقام أحد الأولياء الذي ينسب اليهم لاقامة الشعائر كما أن لكل قبيلة محلها التجارى الذي يدها بالسلع التوينية التي يحتاج اليها افرادها

ويلاحظ أن التكامل الاجتماعى في دهميت قد شيد على النظام لقبلى الذى يربط بين السكان المقيمين في الوطن الأصلى وبين اتاريهم من المهاجرين في المدن المصرية الكبرى كالقاهرة والاسكندرية ، والذين يمثلون الأغلبية ويعتمد عليهم سكان دهميت في حياتهم الاقتصادية بصفة رئيسية الى جانب مصادر الدخل المحدودة الأخرى من الأرض ونباه الرى التي تقع في حوزة انقبائل ، كما أنهم يستمدون منهم قاداتهم الى جانب صلات القرابة والعلاقات الزوجية التي ساعدت بدورها على توطيد العلاقات بينهم .

— ٤ —

ركز المؤلف قبل استطراده في وصف أحداث دورة حياة الفرد عند الكوز وما يصلحها من شعائر وطقوس ، على دراسة بعض المعتقدات الشائعة عندهم مثل الاعتقاد في اخطار العيون الشريرة Evil Eye التي تجلب الشر والأذى ، وعن الوسائل والطرق التي يتبعها التوبيون لانتفاء هذه الاخطار ، وكذلك الاعتقاد في المشاهدة ، وطبيعة هذه الظاهرة ولوقاتها ومسبباتها ، وما للملابس من دلالات مختلفة في أحداث دورة الحياة ، وايضا ما للمسكنة.

والسيف من مكانة في حياة الكوز ، واستخدامات مياه النهر ورمزياتها الى غير ذلك من المعتقدات .

والاعتقاد في مفعول العين الشريرة التي تجلب الحسد منتشر — كما يقول كالدندر — في دهميت كما هو الحال في كل بلاد الشرق الأوسط . فالذين يتمتعون بالرخاء المادى أو الحظ الحسن أو الجمال أو غير ذلك من الصفات والخصائص يكونون موضع الانتباه والاعجاب من الآخرين الى الحد الذى يثير حسدهم ويجلب عليهم اذاهم من المرض وسوء الحظ .

والى جانب الاعتقاد في العين الشريرة اهتم كالدندر بحصة خاصة بدراسة ظاهرة المشاهدة . وقدم لنا تحليلا وافيا عن هذه انظاهرة من حيث طبيعتها واوقاتها ومسبباتها . ويرى أنها سمة من سمات الثقافة السودانية كما ذهب « تريمنجهام » في بحثه عن الاسلام في السودان .
(J. S. Trimingham, Islam In the Sudan, London, Oxford, 1949)

والنساء والأطفال هم أكثر الفئات تأثرا بظاهرة المشاهدة حيث ينتاب المرأة في سن الاتجاب خوف يهددها بالعقم يبدأ منذ اجراء عملية « الختان » لها ، وهو الخوف الذى يلعب دورا هاما عند زواجها ، كما تتوقعه في الوقت الذى تلد فيه من أن يجف لبن رضاعها . وتنتهى مدة المشاهدة بإقامة شعائر الاحتفال « بسبوع » الطفل ، بينما يظل مفعولها — في رأى آخر ساريا حتى ظهور القمر في الشهر التالى . ويتأثر الطفل أيضا بالمشاهدة وهو لا يزال في السادسة من عمره اذ تجعله مريضا هزيلا أو قد تتسبب في وقف نموه .

وقد كونت أغلبية الشعائر والطقوس التى تصاحب أحداث دورة الحياة عند الكوز نظاما من الأفعال يهدف الى وقاية الأشخاص المعرضين للإذاء أو للمشاهدة (Vulnerable) من الأخطار وذلك بإحاطتهم بالوسائل الفعالة لتحقيق ذلك . وتعتبر « العزلة » (Isolation) إحدى هذه الوسائل . وتنتهى هذه الفترة بعد سبعة أيام ، وقد تمتد لليوم الأربعين بالنسبة للأطفال والنساء حديثى الولادة على السواء .

وتقدم خلال أحداث دورة الحياة بعض الوجبات الخاصة من الطعام. والنرى يعتقد أن لها دلالات خاصة . فالنساء اللاتى اتبلن حدينا على الزواج نو حدينى الولادة يطعمن بالفراخ والحمام بصفة خاصة . كما يطعمن بأنواع أخرى من الطعام نها رمزيات على جانب كبير من التعقيد . فالأطعمة التى يذخل فى اعدادها اللبن هى أطعمة مرغوبة لدرجة كبيرة للونها الأبيض الذى يعتبر رمزا للخير والحظ والحسن والتفاؤل . وكذا « البلياة » و « العصيدة » ، والبلح الذى يرمز للرخاء والخير .

وترمز الملابس التى يلبسها الكوز خلال فترات أحداث دورة الحياة الى مؤشرات هامة وبخاصة الملابس البيضاء ، كما تشير الطريقة التى تلبس بها المرأة « الشجة » او « الشمال » الى المناسبة التى ارتديت من أجلها سواء اكان ذلك بغرض الذهاب الى المنزل أو لزيارة قرية أخرى أو للعزاء . ويعتبر اللون الأبيض هو اللون المشترك « للشجة » التى ترتديها المرأة فى كل أحداث دورة الحياة المختلفة ، اذ ترتديها الفتاة عقب ختنائها ، وترتديها انعروس ليلة زفافها ولعدة ليال متتالية ، ويلف بها « النعش » الذى يحمل المرأة وغائبا ما تكون حمراء اللون وهكذا .

وتتركز أعمال الخير نحو الذكور حول استخدام السكينة أو السيف كشمعة من شمعات دورة الحياة عند الفتيان والرجال . فعندما تأخذ النساء « خلاص » المولود الذكر لائقه فى النهر يجرى خلفهن طفل ذكر يحمل سكيناً فى يده ، كما توضع السكين أيضا بجانب سرير الطفل الذكر حديث الولادة . وقديما كان يقف خاف الطفل الذكر مستجربى له عملية الختان رجل يشمر سيفه أثناء جمع « النقوط » له . ويحدث نفس الشيء فى حفل الزفاف حيث يلبس العريس حزاما به سكين منذ أن يعلن عن موعد زفافه وعند استقبال المدعوين . ويظل حاملا هذا السيف حتى بعد اتهام زفافه بأربعين يوما . كما يعتبر السيف من مكونات أثاث العريس لكى يحمله العريس وهو يتجه الى النهر كمظهر من مظاهر الاحتفال بالزواج .

وتكثر من طقوس دورة الحياة تستمد من استخدام مياه النهر ، فالنساء

يتشرنها في أرجاء بيوتهن للتبرك بها معتقدات أن في ذلك وجود لساكنتي النهر من الجن الطيبين الذين تحل البركة بوجودهم . فالبركة تحل مكانة هامة عند الكتوز وتتخذ أكثر من مظهر من مظاهر المعتقدات الدينية في دهميت . ويعنى بالبركة التبرك كما يشير بذلك « جيرتر » عند مناقشته لهذا المهوم كمظهر من مظاهر المعتقدات الدينية في مراکش

(G. Geertz, Islam Observed, New Haven, Yale, 1948)

كما تعنى البركة عددا من الأفكار المترابطة مثل الرخاء المادى والصحة الجمعية والرخاء أو الكفاية والحظ الحسن والقوة السحرية أو الخارقة ... الخ . فالبركة مصدرها الله والأوثياء الصالحون ، وبخاصة ما يعرف منهم باسم « الدوجرى » من ساكني النهر من الجنيات الصالحات ، وأيضا من ممارسة شعائر الطريقة الميرغنية الإسلامية .

ويخلص المؤلف من عرض هذه المظاهر الاجتماعية عند الكتوز في دهميت الى تقرير أن الشعائر التي تصاحب معظم مظاهر الاحتفال بأحداث دورة الحياة عندهم إنما تهدف الى جلب الحماية والأمان من الكائنات فوق الطبيعة أو الخارقة للعادة ، وذلك من الأخطار التي قد يتعرضون لها في فترات هذه الأحداث ، والتي تعتبر — في الواقع — مناسبات اجتماعية يشترك فيها كل الحاضرين من الجيران والأهل والأقارب وأهل القرى المجاورة الى جانب أفراد القبيلة جميعهم .



يعتبر الميلاد من الأحداث الرئيسية في دورة الحياة عند الكتوز وبخاصة في قرية الأم ، لأن النساء في دهميت يرغبن في ولادة الأطفال ، وبخاصة الذكور ، لأنهم في نظرهن بمثابة الأمان القوى لآلاتهن ورعيلتهن في المستقبل إذا ما تزلن . ومما يقوى من هذه الرغبة نظام الزواج عند الكتوز الذي يسمح بتزويج الفتيات وهن لا يزلن في أعمار تقل عشر سنوات على الأقل — عن أعمار أزواجهن ، الأمر الذي يجعل أغلب النساء — من كبار السن — أرمال ، وأن عددا كبيرا منهن يتزلن وهن لم يبلغن بعد الحلقة الوسطى من أعمارهن .

أو ومن صفات السن . وهذا مما يضفى أهمية على ولادة الطفل الذكر عند الأم ، إذ يحضر هذه المناسبة أفراد قبيلتها وقبيلة زوجها — إذا كانت متروجة من خارج قبيلتها — للمشاركة فيها وتقديم التهاني ، ويفعل ذلك كل أقاربها وجيرانها .

وتتقرب النساء اللاتي فقدن أطفالهن الصغار بالقرابين ، والأضحيات لأولياء الله الصالحين ، أو يطلبن مساعدة انقوى الخارقة خلال الأشهر الأخيرة من الحمل . ويرغب الرجال أيضا في انجاب الذكور من الأطفال . ويجد الرجل انذى يفتقر الى الأبناء الذكور دافعا كبيرا الى الزواج مرة ثانية سواء أتم طلاقه من زوجته الأولى من أجل هذا الدافع أو رأى الإبقاء عليها .

وتهدف أغلب الأعمال الطقوسية التي تصاحب عملية الولادة الى حماية الأم من ناحية ، ومن ناحية أخرى — وهذا هو الأهم — الى الإبقاء على حياة الطفل في حين أن البعض منها يهدف الى تجنب التناول ، كما يذهب غيرها الى ابطال منقول المشاهدة والعين الشريرة بما تحدثه من أفعال السحر وما شابه من الأخطار . ولذلك يعمل للطفل المولود « حجاب » وهو عبارة عن كيس صغير من القماش يحتوى على « الحبل السرى » للمولود الى جانب سبع حبات من النول والملح والحنة وغيرها ، ويلف هذا الحجاب حول رقبة الطفل . كما يعتقدون في وجود « الدجورى » من ساكنى النهر في أثناء الولادة حماية انطفل ولأمه حتى موعد « الأربعين » . ولا تغادر الأم حجرتها بعد الولادة حيث تستقبل فيها زائراتها من الأهل والأقارب ، وتتناول فيها أيضا وجباتها الغذائية المعدة خصيصا لهذه المناسبة طوال هذه الفترة .

وتعتبر فترة « الفطام » (Weaning) فترة خطرة في حياة الأم وليدها إذ يسود الاعتقاد عند الكتوز أن الأم وليدها يتعرضان لمفول المشاهدة في هذا الحدث الذى قد يسبب لها العمق أو جفاف لبن الرضاعة . ولذلك تستعد الأم لفطام طفلها الرضيع في نهاية الشهر القمري وذلك بترك بلب فناء بيتها مقلتا ، ولا تسمح لأى زائر من أهلها بالدخول عليها الا بعد أن تستأنن في

الدخول وتعلمن عن نفسها بعد الدق على الباب . وفى الليلة الأولى من الشهر القمري الجديد يوضع فى فناء البيت أثناء فيه نار مشتعلة منثور عليها الملح ، وعلى الأم أن تتخطى هذا الاتاء سبع مرات أخرى وبعدها تفسل أبداى الطفل ورجليه فوق وهج النار المشتعلة وباتتهاء هذا الطقس يبطل مفعول المشاهرة .

لما الاحتفالات الطقوسية المصاحبة لعملية ختان الابن الذكر (٣) فى دهميت فقد تغيرت كثيرا فى خلال القرن الحالى ، اذ فقدت الكثير من مظاهر الاحتفال بها بعد أن كانت على درجة كبيرة من التعقيد والأهمية لكل أفراد الجماعة . وكانت هذه العملية تجرى عندما يفيض النيل — قبل بناء السد العالي — وذلك لارتباطه بفكرة الخصوبة والنماء .

ويحاط الطفل الذى تجرى له عملية الختان بشعائر طقوسية الغرض منها وقايتة من الخطر الذى قد يصيبه فى هذه المناسبة والذى قد يهدد « رجولته » (Virility) اذا ما اقدم على الزواج فى المستقبل . وكانت هذه العملية تجرى للذكور وهم فى السن ما بين الثامنة أو العاشرة وأحيانا الثانية عشرة أما الآن فتجرى لهم فى سن أصغر بفضل المهاجرين الذين يقلدون أمالى المدن المصرية فى هذا السبيل .

ولا يوجد سن محددة تجرى فيها عملية الختان للبنات (٤) . ولكن المرأة

(٣) عملية الختان — فى نظر كالدندر — يحتل أن تكون نوبية الأصل قبل دخول الاسلام هذه المنطقة . وقد أبقي الاسلام عليها بالنسبة للذكور . أما بالنسبة للبنات فقد ظلت هذه العادة ثابتة وذلك لاصرار النساء على اجرائها ، بينما يخالفهن الرجال فى الإبقاء عليها ، استنادا الى أن الدين الاسلامى لم يفكرها ولم يعاقب المعتنمين عن اتيلتها ، كما أنه لم يحث عليها فى الوقت نفسه تمشيا مع الاعتبارات الانسانية .

(٤) يرى كالدندر أنه ليس من الدقة العلمية فى اطلاق المصطلح (Circumcision) على ختان الاثاث وبخاصة من الناحية البيولوجية وان كان الكووز يطلقون نفس الاسم لكل من الولد واثبنت . ويرى استخدام مصطلح Excision لختان البنات .

في دهميت تعتقد انه كلما كبرت الفتاة كلما ازدادت آلامها من جراء هذه الجراحة . وتصبح البنت بعد عملية الختان عرضة للمشاهدة مثلها في ذلك مثل الطفل الذكر . وتحمل الأم غنائها بعد ختانها على ذراعيها لتخرج بها من بلب بيتها الى الشارع وتقف بها بعض الوقت قبل أن تعود بها مرة ثانية الى دارها وذلك بهدف وقايتها من خطر المشاهدة . ثم تضعها بعد ذلك على حصيرة في فناء البيت حيث يجتمع حولها الأطفال ليشاركونها اكل البيض المسلوق المعد لهذه المناسبة لتعويضها عما فقدته من الدم أثناء اجراء هذه الجراحة لها . ويقدم الحاضرون في هذه المناسبة « النقود » كمشاركة منهم في الاحتفال بها .

يقضى الأطفال الصغار — بصرف النظر عن نوعهم — معظم اوقات فراغهم في فناء بيوتهم أو املها يلعبون ، ونادرا ما يبتعدون عن هذه الأماكن الا بمصاحبة أحد اقاربهم من الشبان . ويتنظم الأطفال في المدرسة الابتدائية عند بلوغهم السابعة .

ولقد لعبت المدرسة دورا هاما في مرحلة الطفولة حديثا ، بينما لم يكن ذلك ممكنا أو متاحا فيها مضي ، وذلك لأن الخدمات التعليمية في دهميت كانت محدودة وكانت الكتاتيب الملحقة بالجوامع ، والتي يديرها الائمة المسلمون ، هي المكان الوحيد للتعليم الذي يتلقى فيه الأطفال الذكور التعليم الدينية ويحفظ القرآن الكريم ، ونادرا ما كانوا يتلقون معلومات اضافية أخرى خلاف ذلك .

ويكون تلاميذ المدارس من الذكور البالغين ما بين السابعة والحادية عشر من اعمارهم جماعات وفقا لأماكن اقامتهم من حيث الناحية والجيرة والقرية . أما الذين يبلغون الثانية عشر فأكثر ، فانهم يميلون الى تكوين جماعات خارج نطاق القرية أو القرى الحيطلة بقريتهم ، ويعرف الأطفال عادة بسنهم أكثر مما يعرفون بمحال اقامتهم .

ويؤخذ التلاميذ الكبار في العاليم ، فغنى كل جماعة منهم لها ضريحا ينصب اليها يخلف في حجمه عن اضرحة جماعة الكبار . وتتصرف الجماعة منهم

التي تنتمى لضريح معين وكأنها قبيلة . فيدعى أفرادها التلاميذ الآخرين ليشاركوهم احتفالاتهم وليكونوا في ضيافتهم . حيث يقيمون حلقات الذكر المشابهة تماما لما يفعله الكبار .

ويعتبر اشتراك الأطفال في أنشطة الكبار اشفاقا هامشيا . وبينما يحضر الفتيان المناسبات العامة في جماعات منفصلة ومتميزة عن جماعات الكبار ، نجد الفتيات المسفريات يختطن بغيرهن من النسوة الكبار دون تمييز .

وينتقل الفتية والفتيات من مرحلة الطفولة الى مرحلة « البلوغ » (Puberty) بطريقة تدريجية تمتد عبر سنوات عديدة ، ولا تتميز هذه الفترة باحتفال ما او باعتراف رسمي لبلوغ الفتى او الفتاة هذه المرحلة . ويترك ويترك للبالغين من الذكور الحرية في ارتداء الملابس دون وضع القيود التي تفرض على الكبار ، اذ ينظر اليهم — في هذه الفترة — كمرحلة وسطى بين الفتيان والرجال . اما مرحلة البلوغ بالنسبة للبنات فتتمثل دلالة هامة اذ تعدها اهما فيها للزواج .

— ٦ —

تعتبر المظاهر الاجتماعية للزواج على درجة كبيرة من التعقيد اذا قيست بغيرها من احداث دورة الحياة الأخرى باستثناء الوفاة ، وذلك لأنها تتضمن سلسلة من الاحتفالات التي يقتصر بعضها على عائلتي الزوجين ، في حين قد يحوى البعض الآخر منها اقلية الولائم الكبيرة التي يشترك فيها أفراد القبيلة جميعهم . وقد يحضرها أفراد القبائل الأخرى .

وبالرغم من أن الزواج المنتشر عند الكنوز هو « الزواج من الداخل » (Endogamy) والقبيلة عندهم هي عبارة عن وحدة تقو ماسية ، الا أننا نجد أن أهالي دهبيت يرجعون بالزواج من القبائل الأخرى التي تقطن نفس المنطقة . ويوجد من الاعتبارات ما يجعل عدد الرجال المقبلين على الزواج أقل من عدد للنساء ممن في سن الزواج . ويرجع ذلك الى الصن المتأخرة نسبيا التي

يتزوج فيها الشاب وتفضيله الزواج من خارج قبيلته . كما وأن ظاهرة تعدد الزوجات Polygyny غير منتشرة عندهم .

ويبدو أن دور الفتاة في اختيار شريك حياتها عند الكور سلبي تماما ، حين نجد الشاب أكثر حرية منها في هذا الاختيار . ويتوقف ذلك على اعتبارات كثيرة منها قدرة الشاب على الكسب المادي ووضعها الاقتصادي ومدى استقلاله . وهذا هو السبب في زواجه بعد بلوغه العشرين وحتى سن الثلاثين بعد أن يكون قادرا على الكسب والاستقلال الاقتصادي في الوقت الذي تزوج فيه الفتاة في سن السادسة عشر من عمرها على الأكثر .

وعندما يترك الشاب بيت أبيه لينتقل إلى بيت الزوجية عليه أن يقوم بأعمال وتصرفات تتمشى مع وضعه الجديد بعد أن تحرر أو « تخلص » عن سلطة أبيه وسلطته المباشرة التي كان يمارسها على أسرته . ومن ثم تتسم بعض أفعاله وتصرفاته خلال تلك الفترة ، والتي تلي الزواج بتغيرات كثيرة باعتباره عضوا جديدا في أسرة الزوجية .

وتشارك أسرة الزوجين في نفقات الاحتفالات باقاة شعائر الزواج ، الذي يعتبر من أكثر أحداث دورة الحياة تكلفة . وتختلف مظاهر هذه الاحتفالات باختلاف وسائل تقديمها . ويتولى العريس وأسرته الاتفاق على معظمها ، كما تساهم قيمة المساعدات المالية الكبيرة التي يتلقاها من أقاربه في تخفيض هذه النفقات ، وهي عادة ما تكون من المال والطعام . وعلى أسرة العروسين أن ترد في مثل هذه المناسبات بهدايا مقابلة إلى الأسرة التي شاركتها بحرف النظر عن الكمية المهداة إذ ينظر إليها « بكبركة » أكثر من كونها « معاملة اقتصادية » (An Economic Transaction)

تختلف الشعائر التي يمارسها الكور عند الوفاة اختلافا كبيرا عن تلك التي يتبعونها في بقية شعائر دورة الحياة . وهي ذات دلالة هامة بالنسبة للقبيلة والمجتمع معا . كما أنها تتجه نحو أهداف مغايرة . فبينما تتركز شعائر أغلب الأحداث كال ميلاد وختان الفتى أو الفتاة والزواج وغيرها حول حماية الأفراد الذين قد تصيبهم الأخطار بأذى أثناء مرورهم بهذا الحديث أو تلك . يلاحظ

أن طقوس الوفاة تهدف إلى حماية الأحياء جميعهم من تلك الاخلال من ناحية ولغايدة روح المتوفى من ناحية أخرى . كما تحتاج الوفاة أيضا إلى مشاركة كل أفراد القبيلة التي ينتمى إليها المتوفى . وتعد ذلك من قبيل الجبر والالزام لهم بصرف النظر عن إمكان اقامتهم . ويتبع الكور في شعائر الوفاة التعاليم الإسلامية وتختلف نوعية هذه الشعائر باختلاف نوع المتوفى .

وتتراوح فترة العزاء في دهييت بين يوم واحد وسبعة أيام ، وذلك وفقا للظروف والعادات عند القبائل ، وإن كان قد حدث تغيير بواسطة المهاجرين الذين قد تمنعهم وظائهم من المساهمة بصورة فعالة في هذه المناسبة . وفي صباح يوم الوفاة يقتصر العزاء على الرجال دون النساء . ويبدأ العزاء عند حدوث الوفاة حيث يتجمع الأهالي في بيت المتوفى لتقديم العزاء الذي ينحصر غالبا في التحية باليد مع اظهار مشاعر الحزن أو الحداد وذلك لعائلة المتوفى وإقاربه . أما العزاء الرسمي فيتم في « خيمة القرية » . وإذا توفى أحد المهاجرين فعلى الشخص الذي سمع الخبر أن يذهب في الحال إلى الخيمة التي تقع في منطقة بيت المتوفى ليعلن خبر الوفاة .

ويحرم على أفراد قبيلة المتوفى المشاركة في أي من الاحتفالات والمناسبات العامة ، فيما عدا التقييم بأعمال البيع والشراء أثناء اقامة هذه المناسبات . وتمتد هذه الفترة أو تقصر عند الأفراد وفقا لدرجة قربتهم للمتوفى .

ويعد الموت من أكثر أحداث دورة الحياة التي تحوى طقوسا يتم تنظيمها وفقا لأتساب القبائل . وتحكم هذه الطقوس أعمال وتصرفات الرجال أكثر من تحديدها لأعمال النساء . ولا يتأثر ذلك بنوع المتوفى . وهناك بعض الالتزامات مثل « فترة العزاء الطويلة » يساهم فيها كل أفراد القبيلة ، في حين تختلف بعض الالتزامات الأخرى مثل « قيود الحداد » في طولها وحدتها تبعا لاختلاف الجنس والنسب داخل القبيلة .

ويخلص كالدنر من عرض هذا الكتاب إلى القول بأن هذه الدراسة لم تهدف إلى الوصول إلى نتائج معينة ، أو اختبار فروض علمية محددة ، أو بغية وضعها في إطار مرجعي للبحث الاجتماعي . ولكن النتائج التي احتواها

الكتاب هي من قبيل النتائج « العرضية » (Tangential Products) التي رأى المؤلف عرضها لاعتقاده بأن الشعائر وطقوس من مكونات هذه الثقافة سوف لن تبقى طويلا ، وأن في عرضها حفاظا على سماتها قبل أن تندثر .

وفي الحقيقة تعتبر هذه الدراسة — المتضمنة لهذا الحشد الهائل من شعائر وطقوس دورة حياة الفرد عند الككوز — على قدر كبير من النفع والأهمية وأن في مقارنتها لعدد من الدراسات — كالدراسة التي قام بها « باركلي » من السودان

(H.B. Barclay, Burri al Lamaab : A Suburban Village in the Sudan, Ithaca, Cornell, 1964).

والدراسة التي قام بها حامد صبار عن التنشئة الاجتماعية في قرية سلوا بأسوان عام ١٩٥٦ — أثارت العديد من النقاط الهامة التي يجد فيها المهتمون بهذا الميدان مجالا خصبا للدراسة والبحث .

القسم الثالث

البواب الثانية

أولا : مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر في هذا الكتاب

ثانيا : المؤتمرات والندوات العلمية

(١) قائمة بالمؤتمرات والندوات

(ب) تقارير من بعض الندوات والمؤتمرات التي عقدت خلال عامي

١٩٨٢ ، ١٩٨٣ .

ثالثا : بيان برسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة والمجازة بانقسام الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية بالجامعات في مصر عام ١٩٨٢ —

١٩٨٣ .

رابعا : جزء خاص : الدليل الببليوجرافي للإنتاج الفكري العربي في العلوم

الاجتماعية في الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٣

اعداد : حامد الشافعى دياب .

أولا - مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر في هذا الكتاب

ترحب هيئة تحرير الكتاب السنوى لعلم الاجتماع بتعاون الزملاء المتخصصين في هذا العلم والمنتجين له ، وتدعوهم لتقديم اسهاماتهم المثمرة والبناءة وذلك بمشاركةهم في الجهد العلمى الذى يبذل من خلال هذا الكتاب لرفع مستوى التخصص . واذا كانت المادة الرئيسية في الكتاب تتمثل في « المقالات » ، فان هناك بعض القواعد التى تعارف عليها المشرفون على اخراج المجلات العلمية المماثلة من حيث كتابة المقال ، وما يرتبط بذلك من جوانب شكلية هى في الواقع شديدة الاهمية من حيث الاخراج العلم للعمل العلمى ، نوق انها مبسرة ولا شك على القارئ كى يفيد منها ، وهو الهدف النهائى من وراء اصدار هذا الكتاب .

ويمكننا تلخيص هذه القواعد فيما يلى :

١ - ان تظهر المقال جهدا علميا رفيع المستوى في مجال تخصص علم الاجتماع . وان لم تكن كذلك فيمكن لهيئة التحرير ان ترد المقال الى صاحبها .

٢ - لا ينبغي ان يزيد حجم المقال - باى حال من الاحوال - عن عشرين صفحة من حجم الكوارتو ، منسوخة على الآلة الكاتبة . وان تتميز بالوضوح ، والخلو من الأخطاء المطبعية تماما .

تقدم ثلاث نسخ من المقال الى هيئة التحرير التى تقوم بحفظ نسخة منها بملف تخصصه لكل زميل مساهم في النشاط العلمى للكتاب .

٤ - يرفق بالمقال ملخص لها باللغة العربية اذا كان بلغة اجنبية ، وباللغة الانجليزية اذا كان بالعربية . على الا يزيد حجم هذا الملخص عن ثلاث صفحات من حجم الكوارتو منسوخا على الآلة الكاتبة ، وخاليا من الأخطاء المطبعية تماما .

٥ - يوضح على صفحة غلاف المقال عنوانها واسم المؤلف ، وتاريخه
الشخصي ، واحتمالاته العلمية . اما الصفحة الأولى فيوضح فيها فقط
عنوان المقال (دون ذكر المؤلف أو أية بيانات عنه) حيث تعرض المقال خالية
من اسم مؤلفها على مستشاري التحرير بالكتاب .

٦ - تلحق المراجع ، والملاحظات بنهاية المقال - وليس بحواشي
الصفحات - وذلك بوضع أرقام سلسلة في نهاية الفقرات التي نبهت
القارئ عليها ، أو إبداء ملاحظات عليها . ونلفت النظر الى ضرورة كتابة
المراجع بالطريقة التهجية المعروفة ، حتى تأخذ شكلا واحدا ، ومنسقا .

٧ - في حالة وجود جداول ، أو خرائط ، أو اشكال توضيحية ، أو رسوم
بيانية يوضع كل واحد منها في صفحة مستقلة ، ويكتب أسفله : جدول
رقم (—) ، يوضح ———

٨ - يبلغ عادة المشاركون في اصدار عدد ما ، بقبول مقالاتهم وملاحظاتهم
للنشر خلال فترة لا تقل عن شهرين قبل اصدار العدد . اما أولئك الذين تحتاج
مقالاتهم الى بعض التعديلات ، والتصحيحات فتفرد اليهم مشفوعة بالملاحظات
الواجبة ، خلال فترة لا تقل عن أربعة شهور قبل اصدار العدد .

ولا يملك حق رفض المقال ، أو قبوله بعد اضافة التعديلات ، أو قبوله
تماما سوى رئيس التحرير ، وهيئة مستشاري الكتاب .

٩ - أن تقديم مقال للنشر بالكتاب يعنى ضمنا ان مؤلفه لم ينشره قبل
ذلك في كتاب ، أو مجلة أو بحث ، كما انه لن يقدمه الى مجلة أخرى قبل ان
يعرف موقف مقاله من النشر .

غساقيا :

المؤتمرات والندوات العلمية

١ - قائمة بالمؤتمرات والندوات التي عقدتها أو تزمع عقدها الهيئات التالية :

- ١ - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .
- ٢ - مركز بحوث الشرق الأوسط .
- ٣ - مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي بجامعة القاهرة .
- ٤ - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع .
- ٥ - معهد التخطيط القومي .

ب - تقارير عن بعض الندوات والمؤتمرات التي عقدت بالفعل خلال عامي

١٩٨٢ - ١٩٨٣ :

- ١ - المؤتمر التاسع لفكرى طه حسين .
- ٢ - ندوة قناة السويس .
- ٣ - التحركات السكانية وتأثيرها على نقل الأمراض المتوطنة والتحكم فيها .
- ٤ - تقرير عن مؤتمر : التاريخ ووعي الفلاحين في جنوب شرق آسيا .

(١) قائمة بالمؤتمرات والندوات التي عقدتها أو تزمع عقدها الهيئات التالية :

١ — المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

المؤتمر الأول : مشكلات المنهج في بحوث العلوم الاجتماعية ، تاريخه من ٢ الى ٥ يناير ١٩٨٣ ، مقر المؤتمر بالمركز القومي ، والجهة المنظمة له وحدة بحوث مناهج البحث ، والجهات التي شاركت في المؤتمر اساتذة مصريين بصفتهم الشخصية .

المؤتمر الثاني : اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي من ٢٦ الى ٢٨ فبراير ١٩٨٣ ، بالمركز القومي ، وقد شارك في هذا المؤتمر اساتذة مصريين .

المؤتمر الثالث : الحلقة الدراسية لبحوث الاعلام في مصر من ٢٨ الى ٣١ مايو ١٩٨٣ بالمركز القومي ، والجهة المنظمة له وحدة بحوث الرأي العام والاعلام ، المشاركون اساتذة مصريين .

مؤتمر مزعم عقده : الدين والمجتمع ، وقد تحدد من بداية سبتمبر ١٩٨٣ ، بالمركز القومي للبحوث أما الجهة المنظمة له فهي وحدة البحوث الدينية والمعتقدات وسوف يشارك في هذا المؤتمر باثن الله اساتذة مصريون .

٢ — مركز بحوث الشرق الأوسط

ندوات :

— ندوة من قناة السويس ١٩٥٦ — ١٩٨١ ، عقدت في الفترة من ١٥ — ١٧ مارس ١٩٨٣ ، وتم الاتفاق على أن تقوم جامعة عين شمس (مركز بحوث الشرق الأوسط سمنار التاريخ الحديث بكلية الآداب) بتنظيم عقد هذه الندوة بالاشتراك مع المجلس الأعلى للثقافة والجمعية المصرية للدراسات التاريخية وهيئة قناة السويس وقد قدم خلال هذه الندوة ٢٥

بحثا تناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والاستراتيجية ،
ولقد اترحت الندوة عقد مؤتمر علمى بعنوان (سيناء المستقبل) .

أبحاث وتقارير من أترجم نشرها خلال عام ١٩٨٢

١ — بحث نظام الثار كحقيقة حضارية والضغط السياسى فى سيناء والصعيد
والصحراء الغربية ، اعداد د. احمد محمد عامر (استاذ العلوم السياسية
المساعد ، كلية التجارة — جامعة قناة السويس) .

٢ — بحث التكنولوجيا والنمط الحضارى دراسة حالة من العريش ، اعداد
د. حامد ابراهيم الموصلى (استاذ التصميم وهندسة الانتاج المساعد
بكلية الهندسة ، جامعة عين شمس) .

٣ — التقرير النهائى للبحث المشترك بين المركز وكلية علم اجتماع بيلفيد بالمانيا
الغربية تحت عنوان :

A — Patterns of Small Peasant reproduction and its destruction
: the case of the fellaheen of the Nile delta.

B — Subsistence Production in Rural Egypt Strategies for
development.

Social Studies in Islam.

— ٤

أعد هذا البحث د. محمد واصل استاذ الأنثروبولوجيا بجامعة برسيان
بسنتراليا .

٣ — مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى

بجامعة القاهرة

١ — المؤتمر السنوى لمركز بحوث التنمية والتخطيط ، من ٢٦ الى ٢٧ يناير
سنة ١٩٨٢ وكان مقر المؤتمر والجهة المنظمة له مركز بحوث التنمية ،
والجهات المشاركة المركز + Mlt

٢ - المؤتمر السنوى لمركز بحوث التنمية والتخطيط من ٢٥ - ٢٦ يناير ١٩٨٢ ،
بالمركز وهو الجهة المنظمة للمؤتمر، والجهات المشاركة، والمركز Mit +

٤ - الجمعية المصرية للاقتصاد السيلسى والتشريع

(١) المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين عام ١٩٨٢ ،

موضوع المؤتمر : الاقتصاد المصرى فى عقد الثمانينات ، تاريخ
انعقاده من ٦ - ٨ مايو ١٩٨٢ ، مقره الجمعية المصرية للاقتصاد
السيلسى والتشريع بالقاهرة ، المشرف عليه د. رمزى زكى ،
معهد التخطيط القومى ، والمشاركون فى المؤتمر والموضوعات :

١ - د. رمزى زكى من معهد التخطيط القومى ، الموضوع الذى قدمه :
تقييم برنامج التثبيت الاقتصادى .

٢ - د. أحمد الصفتى : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، موضوعه :
السكان والتنمية وتحدى الثمانينات .

٣ - د. محمد محروس : جامعة الاسكندرية كلية التجارة ، موضوعه :
مستقبل الطاقة .

٤ - د. أحمد حسن ابراهيم : معهد التخطيط للقوى ، موضوعه :
التكثيف الزراعى .

٥ - د. ابراهيم العيسوى : معهد التخطيط القومى ، موضوعه : سكان
مصر ومشكلاتها الاقتصادية .

٦ - د. على نصار ، معهد التخطيط القومى ، موضوعه : محاذير امام توجه
مصر التكنولوجى .

٧ - محمد عبد الشفيق عيسى ، معهد التخطيط القومى ، موضوعه :
التكنولوجيا الصناعية المصرية فى الثمانينات .

٨- د. سمير أمين : معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث ، موضوعه :
النظم الاجتماعية الرأسمالية ودينامية النظام الدولى .

٩- د. يوسف والى ، عثمان الخولى ، د. محمد عبلس ، استراتيجيات
التنمية الزراعية فى الثمانينات .

١٠- د. نادية مصطفى ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الموضوع :
مدخل جديد لتقييم وتخطيط هيكل الانتاج الصناعى المصرى فى الثمانينات .

١١- د. عثمان محمد عثمان : معهد التخطيط القومى ، موضوعه : الاقتصاد
المصرى على مشارف الثمانينات .

١٢- د. نادية كريم ، جامعة الأزهر ، الموضوع ، توزيع الدخل فى مصر منذ
منتصف السبعينات .

١٣- د. حسين بشير : هيئة قناة السويس ، الموضوع : مستقبل قناة
السويس كمصدر للنقد الأجنبى .

١٤- د. جلال أمين : الجامعة الأمريكية ، الموضوع : الخطر التكنولوجى
على مستقبل الاقتصاد المصرى .

١٥- ١ . محمود شاكر : وكيل محافظ البنك المصرى ، الموضوع : دور
البنوك الوطنية فى تعبئة وتنمية المدخرات المحلية .

(ب) المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين

الموضوع : دور الدول فى النظام الاقتصادى المختلط

تاريخ انعقاده ، من ١٢ - ١٤ مايو ١٩٨٣ .

وكان المشاركين فى المؤتمر والموضوعات على النحو التالى :

١ - نحو ترشيد سياسات الأجور والمرتبات فى قطاعات الدولة فى مصر ،
د. محمود مختار محيد .

٢ — صنع السياسات الاقتصادية في مصر ، د. هبه خندوسه بالجامعة الأمريكية .

٣ — الدول والميكنة الزراعية في مصر ، د. محمد أحمد مندور ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة .

٤ — الدولة ومشكلة التسعير الزراعى في مصر ، د. سعد نصار ، زراعة انفيوم .

٥ — نحو ترشيد الإعفاءات الضريبية ، د. محمد رضا سليمان ، مستشار مساعد مجلس الدولة .

٦ — نحو تأصيل فلسفى لدور الدولة الاقتصادى ، د. محمد عبد الشفيق عيسى ، معهد التخطيط القومى .

٧ — دور الدولة في تنظيم نقل التكنولوجيا في ظل الاقتصاد المختلط ، د. عبد الهادى سويفى ، عمر عبد الحى صالح .

٨ — انعلم والتكنولوجيا ودور الدولة في العالم الثالث ، د محمد عجلان ، مستشار الهيئة العامة للتصنيع سابقا .

٩ — المشاكل الجديدة للإدارة والتوجيه والتخطيط الاقتصادى في ظل سياسات الانتعاش الاقتصادى ، د محمود عبد الفضيل ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة .

١٠ — الاختلالات السعرية وأسس اصلاح نظام الأسعار في الاقتصاد المدرى المختلط ، د. عثمان محمد عثمان ، معهد التخطيط القومى .

١١ — التنمية الصناعية المصرية ودور الدولة فيها ، د. رافت شفيق ، معهد التخطيط القومى .

١٢- دور الدولة في التصنيع الحربي في مصر : ملاحظات على تجربتي دولة
محمد علي والدولة الناصرية ، د. محمد علي الدمشاوي ، جامعة
اسسيوط .

مؤتمرات مزع عقدها :

(ج) المؤتمر السنوي التاسع للاقتصاديين المصريين

موضوعه : الأزمة نعالمة واثرها على دول العالم الثالث
مع اشارة خاصة لمصر

مقرر عقده في الفترة ما بين شهري مارس ، مايو ١٩٨٤ .

٥ - معهد التخطيط القومي :

ابحاث :

١ - بحث المشاركة الشعبية ، (مفهومات اولية وبعض انماذج التطبيقية) ،
اعداد د. وفاء احمد عبد الله ، نوفمبر ١٩٨٢ .

٢ - بحث المطار وجذور الثقافة في مجال العلاج ، اعداد د. فوزي عبد
الرحيم اسماعيل ، يناير ١٩٨٣ .

٣ - بحث عن Feature article : health sector assessment

اعداد د. اشرف حسونة ، يناير ١٩٨٣ .
سينار :

١ - المرأة والتنمية ، د. سلمى جلال ، المعقب ١ . د عبد العظيم انيس ،
١٩٨٣ / ٥ / ٣١ .

٢ - المشكلات البيئية والتنمية ، د. وفاء عبد الله ، معقب ١ . د. سمير غبور
١٩٨٣ / ٥ / ١٠ .

٣ - الوعى التنموى كمدخل لتنمية مصر ، د. عبد الوهلب ابراهيم ، خبير التخطيط بوزارة التخطيط ، ١٩٨٣ .

٤ - نحو منهج بديل لمواجهة مشكلة الاسكان فى مصر ، د. رؤوف فرج صليب ، خبير بمعهد بحوث الاسكان والبناء والتخطيط العمرانى ١٩٨٣ .

ندوات عقدت بالفعل :

— ندوة الاختيار التكنولوجى مشكلة اجتماعية ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٢ .
وقد تم عرض بعض الأوراق فى هذه الندوة مثل :

١ - التكنولوجيا قضية اجتماعية بعض المحاذير والخبرات عند تقييم المفاهيم الحالية للتكنولوجيا ونقلها الى مصر ، اعداد د. محمد على نصار ،
تمقيب ، د. محمد الجوهري ، د. خضر ابو قورة .

٢ - كما قدم أيضا الدكتور على الدين هلال الأستاذ بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة ورقة عمل ، عقب عليها الدكتور سعد الدين ابراهيم بانجامة الأمريكية بالقاهرة .

(ب) تقرير عن بعض الندوات والمؤتمرات التي عقدت بالفعل خلال عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ :

المؤتمر التاسع لذكرى طه حسين (١٩٨٣)

بدعوة من جامعة المنيا ، وجريا على عادتها السنوية ، أقامت كلية الآداب مؤتمرها التاسع لذكرى طه حسين في الفترة من ٨ الى ١١ يناير ١٩٨٣ .

افتتح جلسات المؤتمر د. عبد الهادي الجوهري الأستاذ علم الاجتماع وعميد الكلية بكلمة أشار فيها الى البحث الذي تقدم به طه حسين لنيل درجة دكتوراه الدولة من جامعة السوربون في يناير ١٩١٨ ، وكان بعنوان : « دراسة تحليلية ونقدية لفلسفة ابن خلدون الاجتماعية »

Etude analytique et critique de la philosophie sociale d'Ibn

Khaldoun بإشراف عالم الاجتماع الفرنسيين اميل ديركايم *E. Durkheim*

وسليستان بوجليه *S. Bouglé*

وقد شارك في المؤتمر أربعين وثيف من الباحثين ، وعقدت جلسات ، استمع خلالها للبحوث التي قدمت له من اساتذة وباحثين بجامعات الأزهر والمنيا والقاهرة والاسكندرية والمنصورة والزقازيق بمصر ، واليرموك بالأردن، وفرجينيا بانولايت المتحدة ، واكس آن بروفنس بفرنسا .

توزعت أغلب بحوث المؤتمر حول الدراسات الأدبية واللغوية ، لوحظ فيها غياب الرؤية الاجتماعية ، حيث أولى معظمها اهتمامه بالأدب كظاهرة غنية ، وعنى بعضها الآخر بوضع الأعمال الأدبية وتفسيرها في نطاق فنى ملون أحيانا بشيء من (الزخرف) الاجتماعى .

(١٩٨٣) أعد هذا التقرير د. محمد حلفظ دياب مدرس الأنثروبولوجيا بكلية أداب بها — جامعة الزقازيق .

ببحثان اثنان تميزا بمحاولة التحليل الاجتماعي لموضوعهما على تراوح بينهما في مستوى المعالجة ، هما بحث د. عبد الحميد ابراهيم أستاذ ورئيس قسم اللغة العربية بأداب المنيا حول الشخصية الصعيدية في كتابات يحيى حتى ، وبحث د. محمد عويس الأستاذ بنفس القسم عن الانسان المصرى في روايات نجيب محفوظ .

ويعد عبد الحميد ابراهيم واحدا من الباحثين الرواد القلائل الذين يمتلكون وعى الحس الأثروبولوجى ومقدرة التحليل الاجتماعى في دراساتهم النقدية .

في بحثه ، استعرض ملامح الشخصية الصعيدية عند يحيى حتى كما أوردتها في كتابه « خليها على الله » ، وفي مجموعتيه القصصيتين « أم العواجز » و « دماء وطن » ، وكما عايشها أثناء عمله بالصعيد الأوسط في الثلاثينات .

واستنتج الباحث أن يحيى حتى قد نجح في التعبير عن الشخصية المكانية وفي ثوب قدرى استطاع به أن يحل الى حد ما مشكلة الخاص والعام أو المحلى والعالمى . لكنه رأى أن هذا النجاح كان محدودا بالملاحظات الآتية :

- ١ — وقف يحيى حتى عند الجانب الظاهرى في الشخصية الصعيدية .. جانب العنف والقسوة ، ولم يصور الوجه الآخر المكل لهذا الجانب .
- ٢ — يكتب يحيى حتى صعيدياته من وجهة نظر زائر يرقب ويعلق ، وهو ما يفسر قلة الحدث وعدم معايشة التجربة .

٣ — أن حتمية الجنس فى صعيديات يحيى حتى تقف عند حد السيطرة الحيوانية ، وتختلط بالقتل والحقد والتآمر ، ومن ثم لم يفلسفه فيجعله يفجر أرق العواطف ويدفع به الى الطموح ، ولم يربطه برباط كونى يكون فى النهاية لصالح البشر .

٤ — ذكر يحيى حتى أن ميله للتحديد والحتمية قد أضعف من قبضته على الرواية وجعله يؤثر بالقدمة القصيرة .

أما بحث د. محمد عويس ، فقد حاول فيه التركيز على صورة الانسان

المصرى عبر أعمال نجيب محفوظ المتصلة بأحداث النصف الأول للقرن الحالى وتناول الباحث موضوعه من خلال محاور ثلاثة هى : الأسرة والائتمان ، وعلاقة الرجل بالمرأة ، والائتمان والمستقبل . الا أن المعالجة لم ترق الى مستوى رؤية الاثنان المصرى فى مساره وتطوره وتعلقه مع تشابك الأبنية المادية والروحية والعاطفية والحضارية ، ودارت فى فراغ التصور المسبق والتقسيم الجاهز فلم تلمس حرارة هذا الوجود العينى فى سيولته وحرارته وغناه ومهمته عوالمه .

وتقدم كاتب هذه السطور ببحث عنوانه : « طه حسين ومقدمة ابن خلدون » عن رسالة الدكتوراة التى حصل بها طه حسين على درجته العلمية .
وقدم الباحث ملاحظاته التالية :

١ - تأثر طه حسين بالآترة السوسيولوجية Sociologism عند دوركايم، وهو تأثر واضح بدا فى محاولته اخضاع رؤية الظاهرة الاجتماعية عند ابن خلدون لمواصفاتها كما ناقشها وأوردها ديركايم فى كتابه « قواعد المنهج السوسيولوجي Les règles de la méthode sociologique » ، وكذلك فى نقده لمفهوم التاريخ عند ابن خلدون ، متأثرا فى ذلك بمحاولات أستاذه ديركايم الدائبة لتهميز استقلالية علم الاجتماع . وأخذ عليه أيضا عدم استقلالية البحث الذى دعا له ، وهو نفس ما كان يسعى اليه ديركايم ويكرس جهده له نحو فصل علم الاجتماع عن الفلسفة والتصورات الميتافيزيقية وغيرها ، بهدف تحديد موضوعه ومجاله ومناهجه ، وهو ما أدى بطله حسين الى اعتبار المقدمة بمخل الى « الفلسفة الاجتماعية » . وأخذ عليه كذلك مشابهته بين الفرد والمجتمع ، وهو هنا متأثر بأستاذه ديركايم الذى كانت بينه وبين جبرائيل تارد G. Tarde مساجلات فى هذا الصدد ، بحيث يمكن القول أن طه حسين لم يتردد فى قراءة النص الخلدونى انطلاقا من رؤية مدرسة علم الاجتماع الديركايمى ، فى محاولة منه لرصد ما حوته من أفكار .

ونبه الباحث أنى أن طه حسين قد انتهى الى نتيجة مغايرة تماما . إذ أنه نقل الفكر الديركايمى الى ابن خلدون ، وبالتالي قيد هذا الفكر بنفس القيود التى كبلت جانب الطوبوح فى المشروع الخلدونى ، مما يمكن أن يكون

له أثره في تحديد الدراسات السوسولوجية المعاصرة بنفس الأطر التي
ارتبط بها علم المبران . . تلك الأطر التي تقوم على دمج المنطق الأرسطي
والفناهيم الأرسطية في الدراسات الكلامية والفقهية الإسلامية ، والتي كانت
سائدة في عصر ابن خلدون ، وأشار إليها طه حسين .

ذلك أن أحد أكبر الأخطاء على طريق دراسة المقدمة ، تكمن في محاولة
تفسير أفكارها باعتزاعها من سياقاتها المعرفي الخاص ، وقراءتها انطلاقاً من
رؤية مدارس أو اتجاهات سوسولوجية معاصرة .

٢ — محاولة استيعاب النص الخلدوني عبر منهج إنشك الديكارتي ،
رغم أن رؤية طه حسين للنص لم تكن كلها تبنيًا لفلسفة ديكارتية في التفكير ،
قدر ما كانت وقوماً عند تخوم إنشك المنهج ديكارت ، وامتداداً للمنهج
البعلي الذي حاول أن يأخذ به نفسه منذ بداية حياته العلمية .

٣ — دراسة أفكار المقدمة بكيفية تجزئية ، وبمعزل عن سياقاتها العام ،
حين ذهب إلى أن محور نظرية ابن خلدون هو « موضوع الدولة » ، رغم أن
المشروع الخلدوني هو بتعبير صاحبه « تحسك أوضاع المبراني للكشف
عن نواميسه » .

والحق أن دراسة المقدمة بهذه الكيفية يحمل خطر تبسيطها ، وانقادها
رؤية الظلال المتباينة لها ، تلك التي لا يمكن كشفها وتبينها إلا عن طريق
نظرة تكاملية نالصة . ولقد كان من نتيجة هذا الأسلوب التجزئي ، أن
أخطئ (خطئ) النص الخلدوني بتفسيرات متعددة ، كل منها حاول ربطه بفرع أو
بآخر من فروع العلوم الاجتماعية ، حيث هناك من ذهب إلى أن هذا الفكر
يمثل فلسفة للتاريخ ، أو علم اجتماع ، أو علم اقتصاد ، أو علم سياسة إلى
غير ذلك .

إن هذه التفسيرات الشائعة التي تعتمد استئصال موضوعاتها في النص
الخلدوني دون أية رؤية تكاملية ، ودون أية محاولة لتبرير هذا الاستئصال ،
كان من نتائجها تشويه كلية الفكر الذي تحمله المقدمة .

ذلك أن وحدة النص الخلدوني وطابعه التكاملي يظلان مطلبين ضروريين
لا يمكن الاستغناء عنهما ، ولا يجب أن يغيبا عن البال ، حتى مع محاولات
استخلاص ما هو في حكم الفرعى منه . . هذا الاستخلاص انذى لا يمكن
انجازه عند ذلك المستوى من العرض والتحليل الذى لا ينتهك وحدة المقدمة
وطابعها .

تحية الى جامعة المنيا ، وتحية الى نكرى طه حسين .

ندوة قناة السويس (ج)

بمناسبة اليوبيل الفضى لتأميم قناة السويس (١٩٥٦ - ١٩٨١) ،
أقام المجلس الأعلى للثقافة بالإشتراك مع هيئة قناة السويس وجامعة عين
شمس ، ندوة بقصر الزعفران فى الفترة من ١٥ ائى ١٧ مارس ١٩٨٣ ،
بإشراف د. عبد العزيز نوار أستاذ ورئيس قسم التاريخ بآداب عين شمس
ومدير مركز بحوث الشرق الأوسط بها . شارك فى الندوة عديد من الجامعات
والهيئات مثل جامعة القاهرة ، وجامعة الزقازيق ، وجامعة المنصورة ، وجامعة
المنيا بمصر ، وجامعة الملك سعود بالملكة العربية السعودية ، وجامعة شمال
الينوى بانيولايات المتحدة الأمريكية ، أضلفة الى الجمعية المصرية للدراسات
التاريخية ، وهيئة النقل البحرى ، وهيئة البحوث انفسكرية .

خصصت الجلسة الأولى للدراسات الاجتماعية ، ورأسها د. محمود
عودة أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع بكلية آداب عين شمس ، وشارك
فيها د. اسماعيل عبد البارى ببحث عن « دور قناة السويس فى تنمية البيئة
المحيطة بها » ، وكتب هذه السطور ببحث عنوانه : « هيئة قناة السويس —
تحليل للجوانب البيئية والوظيفية للهيئة كتنظيم اجتماعى » .

تناول د. اسماعيل موضوعه عبر محاور ثلاثة هى :

١ — التكامل بين عناصر التنمية فى جوانبها البشرية والطبيعية والمادية ،
وأنه ليس هناك أفضلية لأحد هذه العناصر ، من مطلق أنه اذا كان الإنسان
هو المحرك الحقيقى لعملية التنمية ، فإن رأس المال يمثل عصب تنفيذها ، فى
حين أن الموارد الطبيعية تمثل منطقة الخير التى يحصل من ورائها الإنسان .

٢ — أعد هذا التقرير د. محمد حلفظ دياب مدرس الانثروبولوجيا بكلية
آداب بنها — جامعة الزقازيق .

حتى رؤوس الأموال اللازمة لحركة التخطيط والتنمية كما يحدث تباعا بالنسبة للقناة السويس .

٢ - أبعاد دور التحدى لقناة السويس ، مشيرا الى البعد التاريخى لفكرة إنشاء القناة حتى قرار الأميم واستثماره فى تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مروراً بالبعد الفنى والإدارى ، انتهاء الى البعد الممثل فى قائد القناة .

٣ - البعد التنموى للقناة ، عبر مفاهيم التحديث Modernization والتغيير الاجتماعى والتنمية ، موضحا دور القناة فى تنمية البيئة من خلال مستويين :

(أ) الدور التنموى فى مجتمع هيئة القناة ، باعتباره أحد مظاهر الرعاية التنموية التى تقدمها الهيئة للعاملين فيها عبر الخدمات الدينية والإسكانية والتعليمية والصحية والتأهيلية والترفيهية والرياضية والاجتماعية .

(ب) الدور التنموى للقناة فى إطار البيئة المحيطة ، والذى تمثل فى مشروعات الخدمات العديدة التى تقدمها الهيئة لمنطقة القناة بالأخص .

وتعرض كاتب هذه السطور فى بحثه الى محاولة تحديد الأبعاد البنائية والوظيفية لهيئة القناة بهدف تقويم دورها وفعاليتها فى أداء خدماتها .

وتضمنت المحاولة دراسة لتساق الهيئـة البنائية ، وهى التنسيق الإدارى ، والتنسيق الفنى ، والتنسيق الانتظامى ، والخدمات الأساسية التى تؤيدها بواسطة نسق السلطة والتخصص وتقسيم العمل ، إضافة الى تحليل فاعلية الهيئة فى القيام بأشطتها التى تحقق من خلالها أهدافها .

وتناول كذلك دراسة الميكنيزمات الوظيفية للهيئة المثلة فى مظاهر السلوك التنظيمى ، ومظاهر التكامل على المستوى الإدارى والفنى والنظامى ، وكذلك المهوقات الوظيفية لأنشطة الهيئة ، ومحددات تنميتها الإدارية ، ووسائلها .

واستخلص الباحث ثلاث قضايا نظرية توجه البحث هي :

١ - أن الحاجة لتنمية الهيئة وأنشطتها ترتبط بالزيادة المستمرة في حجم الخدمات التي تؤديها .

٢ - أن تحقيق الأهداف المعلنة للهيئة يتأثر بتطاعات العاملين ودرجة انشغالهم .

٣ - أن فاعلية الهيئة ومقدرتها على أداء خدماتها تتحدد بمدى تكامل البناء التنظيمي ودعمه للسلوك التنظيمي لأعضاء الهيئة .

وقد اعتمد البحث على مجموعة من الإجراءات المنهجية ، تمثلت في تناول الهيئة كمنشئ اجتماعي بتحليل خصائصها البنائية وميكنيزاتها الوظيفية . أما الإجراء المنهجي الثاني ، فتتمثل في المقارنة بين مجموعة الظواهر السلوكية للتنظيم الاجتماعي للهيئة لمعرفة أى من هذه الظواهر يدعم فاعليتها وأدائها الوظيفي لدورها وأياها يكون بمثابة معوق .

أما الإجراء المنهجي الثالث ، فقام على استخدام أسلوب دراسة الحالة . Case study للهيئة وكذلك أسلوب تحليل المضمون Content analysis . لتقريرها وسجلاتها ولوائحها ، إضافة إلى سحب عينة متنوعة من العاملين على المستوى الإداري الأعلى (١٢٠ حالة) ومستوى الإدارة الوسطية والتنفيذية (٣٠٠ حالة) .

وفي ضوء تحليل بيانات الدراسة الإمبريقية ، اتضح أن فاعلية الهيئة ومقدرتها على القيام بأنشطتها ، قد تحددت من خلال الملامح التالية :

١ - أن مواردات وحدة التنظيم الأساسية وهى المركز الوظيفي ، ليست موجودة بين عدد لا بأس به من العاملين بالهيئة .

٢ - أن الخطوط الرسمية للاتصال بين أجزاء التنظيم تجرى في اتجاه من أعلى إلى أسفل في شكل تعليمات وأوامر تصدر من الإدارة إلى العاملين .

٣ - أن الهيئة كتنظيم تطبق أساليب للقيادة تقوم على استخدام السلطة والتفوذ ، وتعتمد على انخضوع الكل من الرؤوسين للرؤساء .

٤ - أن هدف التنظيم يتمثل أساسا في تعظيم الأرباح ، وهو ما قد يتناقض مع توفير الارضاءات الاجتماعية والظروف المساعدة على تحقيق تطلعات لعمالين بالهيئة .

٥ - أن السلوك التنظيمي للهيئة يتحدد في الغالب بناء على العمليات الداخلية والتكوين الذاتى للتنظيم ، وأنه يندر وجود مؤثرات خارجية على هذا السلوك ، وهو ما يوحى بأن تنظيم هيئة قناة السويس شبه منحل عن مكونات المجتمع المصرى ككل .

وفي النهاية ، اثر الباحث سؤالا يدور حول ما اذا كان التغيير التنظيمي للهيئة في هذا انحال مطلوبا ، وهو ما رآه أمرا حتميا وضروريا ولازما ، كما أنه عملية مستمرة ومتجددة ، ومن ثم فإن المنطق يفرض قبوله ، حيث اتضح من التحليلات ، الحاجة الماسة لتوفير الارضاءات المهنية والاجتماعية للعاملين ، عن طريق وضع محك الكفاءة وليس التقدمية أساسا للترقية ، وتحقيق العدالة في الأجور والحوافز والاسكن ، ودعم نظام التدريب واعطاء أهمية خاصة لزيادة الوعى القومى عند العاملين ، وتطعيم الادارة العليا بعناصر شابة ، وصياغة نظم مستحدثة تكفل دعم قواعد الضبط ونظم الاتصال .

التحركات السكانية وتأثيرها على نقل الأمراض

المتوطنة والتحكم فيها (١٠)

٢٨ يناير - أول فبراير ١٩٨٢ - كندى - سريلانكا

عقد المؤتمر في مدينة كندى Kandy بسريلانكا في الفترة من ٢٨ يناير إلى ١ فبراير ١٩٨٢ . وتم تنظيم هذا المؤتمر عن طريق التعاون بين جامعة يراد نيا بمدينة كندى بسريلانكا ومنظمة الصحة العالمية التي مولت المؤتمر بالاشتراك مع البنك الدولي وهيئة التنمية التابعة للأمم المتحدة . وحضر المؤتمر ممثلون لجهات أكاديمية عديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأوروبا ، قدموا جميعا أبحاثا أو أوراق عمل كانت محور المناقشة في الجلسات العامة أو في المناقشات داخل المجموعات الصغيرة الثلاث التي ظلت تتحاور على مدى يومين كاملين قبل أن تقدم تقاريرها في جلسات عامة . ونلخص فيما يلي أهداف المؤتمر ونتائج مناقشاته وتوصياته العامة .

١ - أهداف المؤتمر :

استهدف المؤتمر تجميع خبرات الباحثين في مجالات عديدة كالطب وعلم الاجتماع والاثنوبولوجيا والجغرافيا البشرية وعلم الأوبئة لتحقيق فهم متبادل ومشترك حول أهداف البحث وموضوعاتها فيما يتصل بتأثير التحركات السكانية على نقل الأمراض المتوطنة وكيفية التحكم في عملية نقل الأمراض بتأثير الاحتكاكات السكانية . وفي ضوء ذلك يمكن أن تتحدد أهداف المؤتمر على النحو التالي :

١. - محاولة الوصول الى تعريفات محددة للمصطلحات المتصلة بهذا الموضوع كالهجرة والسكن والحركة السكانية وخصائص المرض

(١٠) حضر المؤتمر وكتب هذا التقرير الدكتور أحمد زايد .

وعق الإصالة به وعملية نقل المرض وغيرها من المفاهيم .

٢ - إلى أى مدى يمكن أن تؤثر التحركات السكانية على الفرد وعلى المجتمع المحلى ، وما هى إمكانية تأثيرها على نقل الأمراض المتوطنة من نقطة انطلاق الهجرة إلى نقطة النهاية أو إلى كل البقاع التى يمر بها المهاجر (المتحرك) أو العكس .

٣ - ما تأثير التحركات السكانية على الضوابط التى توضع أو يمكن أن توضع للتحكم فى نقل الأمراض .

٤ - ما هى أهداف البحوث التى يمكن أن تجرى حول هذا الموضوع بالتعاون كلفة التخصصات المعنية وما هى الأساليب المنهجية للملائمة التى يمكن أن تستخدمها هذه البحوث .

٢ - نتائج المناقشات :

١ - فيها يتمثل المشكلة بتعريف المصطلحات أكدت المناقشات ضرورة التوصل إلى إجماع حول هذه التعريفات حيث وجدت أننا هناك بعض الخلاف بين التخصصات المختلفة فيما يتصل بتعريف المصطلحات المختلفة . ولكن بذلت بعض المحاولات لتعريف « التحركات السكانية » على أنه المصطلح الأكثر أهمية . ولم يتوصل المناقشون إلى حل نهائي لتعريف هذا المفهوم ، ولكنهم نجحوا فى تحديد بعض العوامل التى تؤثر على التحركات السكانية كغير نظام الزراعة والضغط السكاني وحدوث كوارث طبيعية وإنشاء مجتمعات جديدة والانتقال من مكان لآخر بسبب طلب التعليم أو المشاركة فى الإضرابات أو الحج . كما نجحوا فى تحديد بعض أنماط الهجرة كالهجرة من الريف إلى الريف والهجرة من الريف إلى الحضر والهجرة من الحضر إلى الريف والهجرة من الحضر إلى الحضر ؛ وفى تحديد أنماط فرعية داخل كل نمط . ولا شك أن هذه التحديدات سوف تساعد الباحثين على أن يربطوا بين أشكال معينة من الهجرة وأشكال معينة من نقل الأمراض المتوطنة ، بحيث تزداد هذه المحددات تنقيحاً ووضوحاً .

٢ - وأكدت المناقشات أن التحركات السكانية قد تترك تأثيرا على الفرد كما تترك تأثيرا على المجتمع . فالفرد قد يتعرض لأمراض عديدة أثناء تنقله عبر المناطق الايكولوجية أو من اختلاطه مع جماعات حاملة للمرض كما أنه قد يتعرض للارهاق البدني والنفسي ويعاني من مشكلات التكيف . أما المجتمع فانه قد يتعرض لمعتقدات جديدة وأساليب ثقافية جديدة قد تؤدي بدورها الى انتشار المرض أو تعطيل برامج الوقاية من الأمراض . هذا فضلا عن أن التغيرات التي تحدث في نطاق انتشار المرض تفرض على الحكومة والمجتمع اعباء اقتصادية تتمثل في تقديم أخدمات الصحة والتعليم للمهاجرين . وأكدت المناقشات هنا على أن التحركات السكانية كانت سببا في نشر كثير من الأمراض المتوطنة خاصة الملاريا والأمراض الطفيلية ، ويصبح نشر المرض أكثر خطورة عندما يكون لدى حاملي المرض حصانة ضد المضادات الحيوية المختلفة . وظهر اهتمام خاص هنا بالمشكلات الصحية للاجئين خاصة في جنوب شرق آسيا والذين تزايدت أعدادهم بعد الحرب في كمبودشيا وبعده الغزو السوفيتي لافغانستان .

٣ - وعند مناقشة الجوانب الاجتماعية والثقافية للتحركات السكانية أكد أعضاء المؤتمر - حتى أولئك الذين ينتمون الى تخصصات أخرى - على أن هذه منطقة مهمة - برغم أهميتها - في بحوث التحركات السكانية . فالجوانب الاجتماعية والثقافية وما تتضمنه من اتجاهات ومن أساليب سلوكية قد تؤثر على نقل المرض للأخرين أو اكتسابه منهم . والأهم من ذلك أنها قد تؤدي الى غشل أى ضوابط وقائية تفرضها الدول والحكومات من أجل منع انتشار الأمراض . وأكدت المناقشات هنا ضرورة النظر الى المشكلة نظرة تكاملية بحيث يشمل الاهتمام الناس (الذين يتحركون من مكان لآخر وحتى الذين لا يتحركون ولكن لهم صلة بالذين غادروا المكان) وخصائصهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والشكل الحركة التي قد يخضعون لها ونقل المرض والبيئة التي ينقل منها أو ينقل اليها المرض . ويتطلب ذلك انهم تعاون تخصصات مختلفة في بحوث متداخلة التخصصات **interdisciplinary** وليست مجرد متعددة التخصصات **multidisciplinary**

٤ - وفيما يتصل بالبحوث ومناهجها أكدت المناقشات ضرورة أن تغطي البحوث المراحل المختلفة لحركة المهاجر والتي تحدثت في أربع مراحل : مرحلة ما قبل الحركة ثم أثناء الحركة ثم فترة التكيف فيها بعد الاستقرار في المكان الجديد مباشرة . وأكدت المناقشات على ضرورة الاستعانة بالمناهج الكمية والکیفیه في جمع البيانات واثارت عدیدا من المشكلات حول التمويل وتنظيم فريق البحث وتنفيذ البحث في ظروف قد تكون صعبة محفوفة بالمخاطر . وتوصلت المناقشات الى انه من الصعب اجراء بحوث في مناطق متعددة وظروف مختلفة من خلال نموذج واحد ؛ وظهر هنا الرأي الذي تبناه المؤتمر وهو أن كل مرض من الأمراض قد يتطلب نمونجا يختلف عما يتطلبه المرض الآخر في ضوء موقع الهجرة وطبيعة الحركة وطبيعة المرض نفسه ؛ الامر الذي يبرز أهمية دراسة الأمراض في سياقات مختلفة حسب طبيعة الظروف السائدة .

٣ - التوصيات :

اهتمت توصيات المؤتمر بنفس الموضوعات التي ظهرت من خلال المناقشات والأوراق التي أنقيت في المؤتمر . وتنقسم التوصيات الى مجموعات تتصل بنظام جمع المادة والتخطيط للتحركات السكانية وضبطها .

١ - فيما يتصل بجمع المادة أوصى المؤتمر بضرورة اجراء تعدادات منتظمة تقدم معلومات عن الجوانب الديموجرافية والدمحية . وضرورة إتاحة المعلومات للسكان فيما يتصل بعناصر المخاطرة التي ترتبط بتحركاتهم مع تعريف المسافرين بالموقف الدولي والقومي فيما يخص بالأمراض ونظم التطعيم .

٢ - فيما يتعلق بالتخطيط للتحركات السكانية أوصى المؤتمر بضرورة حساب النتائج المحتملة لأي حركة سكانية قبل حدوثها خاصة فيما يتعلق بالمخاطر الصحية . وإذا لم يتم تقييم الموقف على هذا النحو يجب وقف حركة الهجرة .

٣ - فيما يتصل بضبط عملية نقل المرض كأحد النتائج المحتملة للحركة السكانية أوصى المؤتمر بما يلي :

— ضرورة عقد لقاءات دولية واتفاقات دولية للتحكم في الحركة السكانية على مستوى العالم .

— يجب تطوير نماذج تتنبأ بنوعية السكان الذين يمكن أن يقعوا غريسة امراض معينة بسبب الهجرة .

— يجب أن تعتمد برامج الوقاية لأعلى افراد متخصصين في الشؤون الصحية فقط بل يجب أن تستفيد أيضا من خبرات علماء الاجتماع والأثروبولوجيا والجغرافيا والاقتصاد .

— يجب أن تتم كشوف دوريه على المهاجرين الجدد وأن يعالج حملة الميكروبات بسرعة وأن تستخدم المواد الكيميائية في تنظيف المناطق من الأوبئة . ويجب أن توضع ترتيبات خاصة لزيارة الأطباء في المناطق الموبوءة مثل ترتيب بطاقات صحية للسكان واعطائهم معلومات عن استخدام الأدوية .

ولعل مؤتمر كهذا وتودعيات كهذه أن تدفع الباحثين في مختلف البلدان الى العناية بهذا الموضوع الهام ولكن شريطة أن ينتج :لاهنام نحو امهاجرين أنفسهم بحيث تكون سعادتهم ورفاهيتهم وصحتهم هي الهدف النهائي لاي بحث يجرى في هذا الموضوع . ذلك امر حيوى ، لأن كثير من المناقشات التى دارت في المؤتمر توحى بأن المهاجرين هم حاملوا المرض اينما حلوا ويجب علينا — المجتمعات الغنية والطبقات الغنية — أن نحمل أنفسنا من شروهم ومن امراضهم . اذا كان الأمر كذلك فان العلم سوف يسخر الخدمة غير انسانية . يجب أن تقلب المائدة على رؤوس من يرفعون هذا الراى ، بحيث اذا ما ظهر اهتمام بحثى حول هذا الموضوع ناته ينتج في الحل الاول نحو حماية المهاجرين من شروور ومخاطر المجتمع الذى يهاجرون اليه فيمسلبهم صحتهم وعافيتهم وحياتهم من فرط ما يقومون به من أعمال وما يتعرضون له من مشكلات . هذه هي المهمة الحقيقية للطام .

تقرير عن مؤتمر

History and peasant consciousness in South-East Asia

في الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٥

التاريخ ووعي الفلاحين في جنوب شرق آسيا (١)

عرض وتعليق / محمد عبد القبي (٢)

عاشت مجتمعات الفلاحين في معظم بلاد العالم — وبصفة خاصة منذ منتصف القرن العشرين — أحداثا هامة ، ولعب الفلاحون دورا ملحوظا في العديد من الثورات الكبرى ؛ في الصين وكوبا وفيتنام وغيرها من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية (٣) . ولقد تكلن نجاح مثل هذه الثورات — اننى تعد ثورات فلاحية في المحل الأول — بمثابة ضربة قاسية للتراث النظري السائد حول الفلاحين والمجتمعات الفلاحية سواء الماركسي منه أو غير الماركسي على حد سواء . فمن المعروف جيدا أن ماركس لم يعول في كتاباته كثيرا على الدور الذى يمكن أن يلعبه الفلاحون في الثورة ؛ بل وتشكك في قابلية الفلاحين للمشاركة السياسية ، وبلغ به الحد بلن وصفهم « كسلطة بطاطس » sack of potatoes ، ولم ير لهم دورا في النضال السياسى الا من خلال الارتباط بطبقة العمال أو البروليتاريا أو بقوى اجتماعية أخرى تقودهم وتوجههم في النضال (٤) . وعلى الجانب الآخر نجد أن الأعمال الأنثروبولوجية والألفية التقليدية الغربية التى اهتمت بدراسة الفلاحين لم تختف كثيرا في نظرتها للفلاحين عن هذه النظرة ؛ حيث تؤكد أعمال كل من رنفيلد وورث ، وسوروكن وزمرمان (٥) — وهى الأعمال التى وجهت دراسات معظم علماء الاجتماع الأمريكان ، ومن تلميذ على أيديهم من علماء الاجتماع في مناطق أخرى عديدة من العالم لفترة طويلة — وبصورة رومانسية على التناغم والتجانس والهدوء والاستقرار الذى يميز الحياة الريفية وأسلوب معيشة الفلاحين ، وقدرتهم وسلبيتهم والامبالاتهم السياسية .

(*) مدرس مساعد بقسم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة القاهرة .

وفي الحقيقة لم تعد هناك حاجة لتقديم مزيد من الانتقادات لمثل هذه الإنكار أو الرؤى الأرثوذكسية أو التقليدية ؛ حيث أن الواقع الاجتماعي الراهن في المجتمعات الريفية يكشف عن عدم صدقها الإمبريقي وبالتالي عدم كفاءتها النظرية لتحليل الأحداث الدائرة في المجتمعات الريفية . ومن الثابت أن مجتمعات الفلاحين لم تكن معزولة — سواء في السياق التاريخي أو المعاصر — عن مجريات الأحداث الدائرة حولها على المستويات القومية أيضا ، كما أنها لم تخل من أشكال التباين واتماط الصراع ، وديناميات التفاعل والحركة والتغير . بيد أن انعكاس هذه الدينامية وسرعة حركة التغير في المشاركة في الأحداث الثورية يمثل هذه الصورة الواسعة النطاق لم يكن سرى استجابة مباشرة لشدة وطأة التغلغل الرأسمالي العالمي في هذه المجتمعات ، وتزايد حدة التباين الاجتماعي وما ارتبط بذلك من تزايد وحادة الأعباء التي يتحملها الفلاحون بشكل يفوق طاقاتهم ، وهو الأمر الذي يفسر مثل هذه الثورات البركائية في المجتمعات الفلاحية والسرعة الزهية في التغيرات الدائرة في مثل هذه المجتمعات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والنسبية والثقافية ، وهو الأمر الذي تجلوز مجرد الإطاحة بالأطر النظرية السائدة أصبح يزلزل أقدام القوى الاجتماعية العالية والقومية المسيطرة أيضا . ولعل انعقاد مثل هذا المؤتمر يعد في حد ذاته مؤشرا على ذلك .

والملاحظ أن معظم مجتمعات الفلاحين في جميع بلدان العالم تشهد تحولات سريعة ومتلاحقة في نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتؤدي مثل هذه التغيرات بالطبع الى أحداث تأثيرات هامة ومتباينة في الوعي والجوانب الثقافية بهذه المجتمعات تتمفصل مع التيارات الاقتصادية والاجتماعية القائمة . وعلى الرغم من أن نتائج العديد من البحوث الإمبريقية التي اهتمت بدراسة هذا الجانب قد اشارت — سواء بصورة صريحة أو ضمنية — الى بعض جوانب الاستمرار والتغير في وعي وثقافة الفلاحين ؛ إلا أنه مازالت هناك فجوة واسعة في المناقشات النظرية الخاصة بهذا المجال ؛ تعكس التباين القائم بين مختلف التيارات النظرية في علم الاجتماع والمناقشات المرتبطة بقضايا التخلف والتنمية في بلدان العالم انثالث بصفة عامة .

ولقد ظهرت بعض الأعمال التي سعت لتقديم مفاهيم تصلح لتحليل

السلوك السياسي ووعي الفلاحين (٥) . غير أن معظم هذه الدراسات مازالت ذات طابع أنثروبولوجي وتعمى من فقر واضح في أطرها النظرية ، ولم تتطرق لتحليل السرعة التي تتم في أطارها عمليات التغير ، أو ببطء الحركة التي تختفي في أطارها عناصر الثقافة الأصيلة أو القديمة في ثقافة الفلاحين ، أو تحليل الدور الجديدة التي تأخذها الممارسات القديمة . هذا فضلا عن أن مثل هذه الدراسات غالبا ما تكون دراسات اثنوجرافية وصفية غير تاريخية يتم التأكيد في معظمها على الجوانب الدينية والثقافية التقليدية وما تتميز به من طرافة أو ندرة . أو أنها تأخذ صورة ميكانيكية تقوم على أساس فكرة « الانعكاس » في النظرية الماركسية وبالتالي تنظر لمثل هذه العناصر من مكونات البناء الفوقي على أنها مجرد ظاهرة لاحقة—
epiphenomenon فحسب .

أن فكرة مثل « تصور آخر المحدود » (٦) the image of limited good التي تؤكد على نظرة الفلاحين الضيقة للعالم ، وتركزهم حول الذات ، ورجعيتهم ، وأشكال الحقد والغيرة السائدة بينهم تمثل بصورة واضحة في الكشف عن الجوانب الدينامية والإمكانات الإيجابية الكامنة في وعي الفلاحين ، والتي تظهر في الغالب في اللحظات الحاسمة من التاريخ . ومن ناحية أخرى فإن مفهوم « الاقتصاد المعنوي » (٧) moral economy الذي يؤكد على عدم رغبة الفلاحين في المغامرة ، وتفضيلهم البقاء على حافة الخطر أو الفقر على الدخول في أعمال غير مضمونة النتائج أو العواقب ؛ يفشل هو الآخر في تفسير العديد من أنماط سلوك الفلاحين ، نظرا لإغفال انصاره التباينات الاجتماعية القائمة في المجتمعات الفلاحية ، وحرصهم على تأكيد التكامل الاجتماعي الذي يرون أنه كان يميز المجتمعات الفلاحية في تكوينات ما قبل الرأسمالية ! . وفي مقابل مفهوم الاقتصاد المعنوي يطرح غالبا مفهوم الاقتصاد السياسي للفلاحين (Political economy of Peasant حيث طور popkin وجهة نظر في الاقتصاد الفلاحي وسلوك لفلاحين مناقضة تماما لفكرة انصار الاقتصاد المعنوي . يرى بوبكين أن الفلاحين لا يسعون الى مجرد الحفاظ على وجودهم فوق حافة الخطر أو فقر فحسب ، بل أنهم يكافحون باستمرار لتحسين أوضاعهم ، بأن ويخططون

لاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل أيضا .. ويؤكد انصار الاقتصاد لسياسي على التعارض بين اهتمامات الأفراد الخاصة والاهتمامات الجمعية للمجتمع القروي ، ويرون أن الفلاح في سعيه للموازنة بين اهتماماته الخاصة والاهتمامات الجمعية سوف يعطى الأولوية لاهتماماته الاسرية ويفضلها على الاهتمامات الأخرى ، وأن المعايير القروية ليست ثابتة وانما نواجه تحدى وتغير دائمين .

وهناك أعمال أخرى سعت لتوضيح مدى ارتباط الأيديولوجية وأنماط الفكر بأسلوب حياة الفلاحين ، وقدمت مفاهيم أخرى عديدة كمفهوم *great and little tradition* (٩) ، ومفهوم الإنتاج وإعادة الإنتاج المعيشي (١٠) *subsistence production and reproduction* ، ومفهوم الجماعات الاستراتيجية (١١) *strategic groups* كأدوات تحليلية لنهم أسلوب حياة الفلاحين ، وتفسر أنماط الوعي والسلوك لسياسي ، وأشكال الدراع الاجتماعي انسائدة في المجتمعات الفلاحية ، ومجموعات جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص .

وبالرغم من تعدد المحاولات انتى تسعى لتحليل أنماط لوعى والثقافة والسلوك السياسي للفلاحين ، الا أن المجال لا يزال يفتقر الى الدراسات المقارنة ، بالإضافة الى وجود العديد من لقضايا المرتبطة كتلك الخاصة بدينامية العلاقة بين الفلاحين والدولة ، ومدى انفراد النسبى لجوانب الوعي والثقافة للشعبية السائدة في المجتمعات الفلاحية : وكيف تستخدم عناصر هذه الثقافة من جانب الفئات والطبقات المختلفة لتحقيق أهداف متباينة او متعارضة ، وصور وديناميات الدراع الثقافي في هذه المجتمعات ، وهى كلها أمور لا تزال في حاجة الى دراسات تفصيلية تتجاوز الذات النظرى الارثوذكسى ولتقيدى السائد ، وتطور لنفسها اطر نظرية وتبتدع أساليب منهجية جديدة تكون أكثر كفاءة في فهم ظاهرة الوعي والثقافة في المجتمعات اغلالية .

واذا انتقلنا من هذه الخلفية العامة لموضوع المؤتمر وحاولنا عرض وتحليل أعماله ، فاننا نجد أن الهدف ائريسي المعلن يلبى حاجة ملحة في هذا المجال وهو محاولة تجاوز التراث القروي السلئد في دراسات الفلاحين ،

والسعى لتطوير أطر نظرية بديلة تصلح لتحليل أشكال التغير وأنماط التحول في وعى وثقافة الفلاحين باعتبارها قوة اجتماعية ملموسة على المستويين التاريخي والمعاصر . وفي إطار هذا الهدف تحددت قضايا عامة تدور حولها أعمال المؤتمر هي :

١ — كيف يمكن معالجة قضايا الایدولوجية وأنوعى والثقافة انشعبية للفلاحين بأشكالها المختلفة في إطار نظرية أو نظريات للتكوينات الاجتماعية ، وداخل تكوينات تاريخية محددة ؟ وما هو الوزن النفسى الذى يجب أن يعطى لمثل هذه العناصر ، ويمكن التأكيد عليه عند دراسة الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للمجتمعات الفلاحية المعاصرة .

٢ — ما هي طبيعة وأشكال الایدولوجية وأنماط الوعى الرافض التى تشكل تاريخيا في المجتمعات الفلاحية .

٣ — كيف يمكن فهم أنماط المقاومة والاستمرار وأشكال الاحياء الواضح للعناصر الثقافية والممارسات الایدولوجية السائدة في المجتمعات الريفية . وكيف تتخذ الممارسات النقدية معان وأشكال جديدة يمكن في إطارها الكشف عن عناصر الثبات والتغير في أنماط الفكر وأشكال الوعى السائدة في مجتمعات الفلاحين .

٤ — طرح قضايا وتساؤلات تساعد على دياغة غاهيم وتطوير فروض جديدة ، وتحديد أسلوب استخدامها اجرائيا في بحوث مستقنية .

ولقد تركزت الاتجاهات العامة للأوراق والبحوث التى قدمت للمؤتمر واتى بلغت ستة عشر بحثا وورقة عمل حول مجموعة من النقاط يمكن عرضها على النحو التالى :

١ — أدى التخلخل المتزايد للاقتصاديات السوق market economy الى تغير واضح في وعى وثقافة الفلاحين كما يظهر في ترايد التطلعات الاستهلاكية Consumerism ، وظهور عقليات السوق market mentality

وتزايد الشعور بالاغتراب والاستغلال، واضمحلال القيم المعيشية التقليدية ، وتزايد الاتجاه نحو الفردية .

٢ - التأكيد على الدور الذى تلعبه الدولة بأجهزتها المختلفة فى تشكيل وتوجيه - سواء بلورة أو تستطيع أو تزييف - مضمون الوعى وعناصر الثقافة السائدة لدى لفلّاحين ، والأهمية النسبية لاشكال الإيديولوجية المسيطرة فى المجتمع الأكبر بالنسبة لمضمون وعى الفلّاحين ، كما هو الحال فى سيادة بعض الرؤى القومية أو العنصرية أو الاشتراكية فى بعض مجتمعات جنوب شرق آسيا .

٣ - أشكال الرفض ومظاهر المعارضة والاحتجاج انثى تتبدى فى وعى وثقافة الفلّاحين ، والتي يعبرون عنها وتظهر فى ممارسات حياتهم اليومية ، ودراهمهم من أجل كسب لقمة العيش . وطبيعة هذه الأشكال وأنماط تكاملها مع أساليب إعادة المجتمعات الفلاحية انتاج ذاتها ، والتي تضمن فى أطارها استمرارية بقاءها أمام طغيان العالم الخارجى والهيئات الحاكمة ، وما يصاحب ذلك من تشكيل نظم وقطاعات غير رسمية informal والوان للصراع الرمزي *sympolic struggle* تحقق لهم ذلك (١٢) .

٤ - المظاهر التاريخية لوعى الفلّاحين فى أوقات الأزمات كما تتبدى فى حركات الفلّاحين . والسطو انجاعى *Social banditry* ، والانفاضات المسلحة . والمشاركة فى الحركات والنظيمات الثورية التى تقودها قوى اجتماعية أخرى (١٣) .

٥ - نعايش أنماط متعارضة من الوعى لدى الأفراد وبين الفئات وداخل الشرائح فى المجتمعات لريفية فى آن واحد (القطاعية / الرأسمالية ، الطبقة / السلالة ، المحلية / القومية ، الفردية / الجماعية ، الدينية / العلمانية /) وهو الأمر الذى يكشف عن ازدواجية الوعى ، وتشبته أو عدم تبلورة حول عناصر محددة .

٦ - المدى الذى يمكن فى إطاره لأشكال الوعى وأنماط الثقافة ان تعكس صور التباين القائم فى المجتمعات الفلاحية ، وأوضاع ما يوجد بها من طبقات وفئات أو شرائح اجتماعية . والى أى حد تعمل مثل هذه الأشكال من الوعى على تجاوز مثل هذه التباينات أو تؤدى الى تعبيق وجودها فى المجتمعات الفلاحية .

وقد أكتت جميع الأعمال التى قدمت للمؤتمر وبوضوح وجود اتجاهات عامة للتغير فى معظم بلاد العالم - مع التسليم بوجود بعض انتباينات الاقليمية - تقوم على أساس تدمير الاقتصاد الطبيعى *destruction of natural economy* بهذه المجتمعات على أثر التغفل المتزايد لاقتصاديات السوق تحت وطأة للتوسع المستمر للنظام الرأسمالى العالمى الأمر الذى أدى الى تقلص أنماط الانتاج المعيشى بهذه المجتمعات وتحول 'جزء الأكبر من النشاط الزراعى الى عملية تجارية *Commoditization* وقد واکب ذلك التحول تدمير العديد من النظم الاجتماعية المحلية الاصلية بهذه المجتمعات واضمحلال أشكال معينة من الوعى واختفاء عناصر ثقافية وتحويل البعض الآخر لتأخذ دورا وأشكالا جديدة تتلائم مع العناصر الثقافية وأنماط الفكر الوافدة التى ارتبطت بظهور أنشطة معينة ، وفئات اجتماعية لها مصالح واهتمامات متباينة تسعى للافادة من عناصر الثقافة الاصلية والمزوجة بينها وبين بعض عناصر الثقافة الوافدة لتحقيق أكبر قدر من اهتماماتها الخاصة . وكيف تلعب أجهزة الدولة وطبيعة نظم الحكم السائدة دورا محوريا باعتبارها الوسيط الذى تمر من خلاله أساليب التغفل وأشكال التأثير الوافدة من انظم الرأسمالى العالمى الى مجتمعات الفلاحين ، وكيف يمكن لأجهزة الدولة ان تعمل على تسهيل هذه المهمة أو تعويقها وجعلها فى اقل حد ممكن وفقا لنوعية الطبقات الحاكمة ووضعها فى العلاقات الدولية .

وعلى الرغم من أهمية مثل هذه الأفكار والمضامين التى تعكسها أعمال المؤتمر ، وتمتعها بصدق أنطولوجى واضح يعكس الواقع المعاش فى المجتمعات الفلاحية ، الا اننى أرى أنها لا تزال تهضم الفلاحين بعض حقوقهم ، وأنها

لا تعدو في نظري سوى أن تكون « رؤى عن بعد » ترى المجتمعات الفلاحية اما كسميئة في عرض البحر تتعرض لعاصفة ولا تملك سوى السيسر في اتجاهها !! (١٤) أو ككل ذو جدة ودمائة خاق يقبع في عقره هادئا مطمئنا ، وعلينا أن لا نزعه في خلوته ونتركه وشأنه يستمتع بأساليب حياته الأصيلة المتوارثة !! . ولم تسمع أي من هذه الأعمال الى محاولة فهم وعى وثقافة وسلوك انفلاحين في ضوء المنطق انداخلي inner logic وما له من معنى ذاتي inner meaning ينبع من ويرتبط بالواقع الاجتماعي — الاقتصادي لحياة الفلاحين . يعبر عن نفسه في الذاتية المتبادلة intersubjectivity النقائنة بين جماعات الفلاحين ومختلف فئاتهم الاجتماعية ، وبينهم وبين العالم الخارجى وخبرتهم في التعامل معه من جهة ، وادراكهم لأفضل السبل ملائمة للابقاء على حياتهم والدفاع عن وجودهم وحماية مصالحهم . وهو الأمر الذى يحدد على ضوءه الفلاحون رؤيتهم للأحداث وردود أفعالهم تجاهها ، يكشف عن نفسه في إطار ظروف صراعات حياتهم اليومية every day struggle وفى أضغاثهم للمعاني والرموز على سلوكهم الموضوعى في المواقف المختلفة .

باختصار يجب أن لا تخفى علينا المضامين الأيديولوجية لمثل هذه الرؤى الجديدة البراقة ، غبينما لا تترك النظرة — التى تسور بصفة عامة في أعمال Frank and Walierstein واتباع نظرية التبعية والنظام الرأسمالى انفكاك من قبضة النظام الرأسمالى العالمى وهيمته ، وبالتالي فليس عليهم سوى السير فى فلك القوى الرأسمالية . الماروبونيتانية واتباعها من الطبقات المحلية الحاكمة فى طريق التحول الرأسمالى مع نغمة استفاق وأسى واضحة نسود أعمال هؤلاء على مجتمعات العائم الثالث نظرا لصعوبة الطريق واختلاف الظروف التى وجدت فيها هذه المجتمعات عن ظروف الدول المتقدمة ! ، فإن الرؤية الأخرى التى تسور الأعمال الانثروبولوجية ذات التوجيه المادى نعى « رفع اليد » والتخلى كية عن مجتمعات الفلاحين وبلدان العالم الثالث وتركهم لكى يظفوا على فطرتهم بعيدا من تدخلات العالم الخارجى المدمرة ،

بأسلوب آخر أى الإبقاء على حالة التخلف القائمة والتدخل من التبعات التاريخية وأساليب نهب^{١٧} استعمار والطبقات المسيطرة لثروات البلدان المتخلفة وجماعات الفلاحين مما أمضى بهم الى حانئهم الراهنة .

وتبقى الحقيقة واضحة وهى أن مجتمعات الفلاحين تمايش فى المرحلة الراهنة تغيرات سريعة ومتلاحقة يصعب التنبؤ بمستقبلها سواء عنى مستوى البناء الاقتصادى - الاجتماعى او السياسى - الثقافى ، ولعلنا فى مصر احوج ما نكون لمثل هذا المؤتمر وهذا النوع من الدراسات للكشف عن ديناميات التحول الثقافى واشكال الوعى لدى الفلاحين المصريين وبدمفة خاصة على اثر التحولات المجتمعية التى طرأت على المجتمع المصرى وتعرضه لمزيد من تغفل النظام الرأسمالى العالمى بل وفتح الباب على مصراعيه امامه فى ظل سياسة الانفتاح (١٥) .

الحواشى

(١) عقد هذا المؤتمر فى اليابان فى الفترة من ٢٠ - ٢٧ سبتمبر ١٩٨٢ ، وشارك فى أعماله العديد من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا والاقتصاد-ساد والاثنولوجيا من العديد من جامعات أوروبا وأمريكا وجنوب شرق آسيا واليابان . وقد قدمت للمؤتمر ستة عشرة بحثا وورقة عمل تتناول وعى انفلاحين فى اجزاء مختلفة من دول جنوب شرق آسيا . وقد اتبع لى فرصة الحصول على أعمال المؤتمر ، ولقاء بعض الأعضاء المشاركين فيه . وهو الأساس الذى تم وفقا له تقديم هذا العرض والتحليل .

(٢) انظر :

Wolf, E. Peasant Wars of twentieth century, London, 1970.

(٣) للوقوف على صورة واضحة حول كتابات ماركس عن الفلاحين راجع :

Duggett, M. Karl Marx. On peasant, Journal of peasant studies, Vol. 2, No. 1, 1974, pp. 159-255.

(٤) انظر عرضاً نقدياً وافياً لأفكار هؤلاء العلماء في :
محمود عودة ، **القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع** ، مكتبة سميد
رافت ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، وكذلك محمد الجوهري ، **علم الاجتماع الريفي
والحضري** ، دار المعارف ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(٥) انظر عرضاً لبعض هذه الدراسات في :
Newby; Howard (ed)., *International Perspectives in Rural So-*
ciology, N. Y., 1978.

وكذلك في أعمال كل من :
Erick Wolf, James scott, Teodor Schanin, Hamza Alavi Samuel
Popkin and others.

(٦) لمزيد من التفاصيل حول فكرة الخير المحدود انظر :
Fhoster; George, *Peasant Society and the Image of Limited good*,
American Anthoropologist, vol. 27, 1965, pp. 293-315.

(٧) للوقوف على مزيد من التفاصيل حول فكرة الاقتصاد المعنوي انظر :
Scott, James, *The moral economy of the peasant*, Yale Uni. Press,
1976.

(٨) للوقوف على مضمون أفكار بويكن popkin حول الاقتصاد السياسي
للفلاحين انظر :

Popkin, S. *The Rational peasant : the political economy of pea-*
sant society, *Theory and Society*, Vol. 9, No. 8, 1980, pp. 411-
471.

(٩) يؤدي هذه الفكرة أن هناك أنماط سلوكية عامة تحكمها معايير جمعية
تسود مجتمع القرية ، والحدس المشترك ، ويتصرف في إطارها الأفراد في
المواقف العالمة والأحداث الكبرى الهامة ، وهي ما يطلق عليه « التقليد
الكبير » *great tradition* أما التقليد الصغير *Little tradition*
فهو عبارة عن أنماط السلوك اليومية المتكررة في ممارسات الأفراد خلال

مجرى حياتهم اليومية على المستوى الشخصى أو ضيق النطاق . وهى فكرة قديمة فى التراث ترجع فى الأصل لأعمال دوركايم وفكرته عن التمثلات الجمعية وظهرت بصفة خاصة فى أعمال روبرت رنفيلد عن المجتمع القروى وثقافته . وتجدر الإشارة فى هذا المجال الى أن اقدام العديد من الدارسين الغربيين بصفة عامة وبعض الانثروبولوجية بصفة خاصة على صك واستخدام مثل هذه المصطلحات والمفاهيم الجديدة لتعبير عن معان ومضامين قديمة يعكس فى ذاته فقر هذه الدراسات وعجزها عن تجاوز أطرها النظرية الكلاسيكية من جهة وعدم قدرتها على تحليل لواقع القائم فى المجتمعات محل الدراسة ، بل ويكفى القول أن مثل هذه الدراسات تعد فى جانب أحد أساليب تزيف فهم الظواهر المدروسة وتبييع القضايا الأساسية ليتحول لخلاف من الأدل الى الشكل ، من قضية الدراسة الى قضية استخدام المصطلحات وهكذا .

(١٠) أنظر :

Evers, H.D. Urban and Rural Subsistence Reproduction : A theoretical outline, working Papers, Dpt. of Sociology of Development planning, Bielefeld Uni., 1981.

(١١) أنظر :

Evers, H. D. Group Conflict and Class Formation in South-East Asia, In Evers (ed.) Modernization in South-East Asia, Oxford Uni : Press, 1975, pp. 108-131.

(١٢) ومن الجديد بالذكر أن مثل هذا النمط من الفهم يسود أيضا فى أعمال جماعة بيليفيد لدراسات التخطيط للتنمية ، حيث نجد أن معظم هذه الأعمال — والتي لا تعدو سوى أن تكون أنثروبولوجية ودمغية ذات مسحة مادية — تهتم بالكشف عن أساليب وأشكال تغلغل penetration عناصر السوق الرأسمالى العالمى فى مجتمعات الفلاحين ودول العالم الثالث بصفة عامة ، وأشكال تكامل integration هذه العناصر المفروضة الوائدة مع البناءات المحلية لهذه المجتمعات . ولذلك نجد أنها تركز على أنماط الاقتصاد المعيشى ، والقطاعات غير الرسمية القائمة بهذه المجتمعات ، والتي يطورها الأفراد والجماعات كشكل من أشكال ردود الفعل ومظهر من مظاهر الاحتجاج

على تدخل وطغيان العالم الخارجى وتهديده المستمر لأسس وجودهم وعناصر استقرارهم . وتشكك مثل هذه الدراسات في كفاءة استخدام مفاهيم معينة كنمط الانتاج أو الطبقة في فهم وتفسير هذه المجتمعات ، وتستخدم بالتالى مفاهيم أخرى بديلة كنظم الانتاج ، والجماعات الاستراتيجية وترى أن مثل هذه المفاهيم أكثر واقعية واقترابا في فهم وتشخيص الواقع الاتصاى — الاجتماعى في بلدان العالم الثالث .

(١٣) ولقد تناول باحث مصرى هذا الموضوع وعالجه بتفصيل فيما يتعلق بالمجتمع المصرى ، راجع : مجدى حجازى ، المشاركة السياسية لافلاحين المصريين : تحليل لكل من ثورة عرابى ، وثورة ١٩١٩ ، وأحداث كمبشيش ، رسالة مقدمة باللغة الألمانية للحصول على درجة الدكتوراة من كلية علم الاجتماع ، بجامعة بيلفيد بألمانيا الغربية ، مايو ١٩٨٣ .

(١٤) وهو تدور لا يختلف في نظرى في أهدافه ومضامينه الأيديولوجية عن أفكار أنصار نظرية التحديث الغربية بشكلها التقليدى modernization theory سوى في أنه يأخذ شكلا آخرأ أقل صراحة وأكثر خبثا .

(١٥) للوقوف على عناصر نموذج نظرى يمكن أن يتخذ كأساس لدراسة أنساق القيم وظروف تشكلها وتغيرها ، مع دراسة ممتازة للتغيرات التى طرأت على أنساق القيم وأشكال الأيديولوجية وأنماط انوعى في المجتمع المصرى خلال فترة السبعينات انظر :

سمير نعيم : أنساق القيم الاجتماعية : ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، مايو ١٩٨١ ، وكذلك لنفس الكاتب ، اثر التغيرات البنائية في المجتمع المصرى منذ أوائل السبعينات على أنساق القيم ومسقبل التنمية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الأول ، لسنة الحادية عشر ، ١٩٨٣ . وتجدر الإشارة أننى أقوم بأعداد دراسة في الوقت الراهن حول هذه الظاهرة ، بعنوان : الوعى الاجتماعى لدى مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصرى ، وهى عبارة عن رسالة مسجلة للحصول على درجة الدكتوراة من كلية الآداب جامعة القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ .

ثالثا

بيان برسائل المجستير والدكتوراه
المسجلة والمجازة بقسم الاجتماع والانثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية
بالجامعات في مصر خلال عام ١٩٨٢ ، ١٩٨٣

١ - قسم الاجتماع بأداب القاهرة (أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ - دراسة الثقافة الخاصة لبعض الجماعات الاثنية في القاهرة في
ضوء الانثروبولوجيا ، اعداد أمين محمد أمين صالح ، اشراف ا . د . د . محمد
الجوهري ، سجل في ١٩٨٢/١/٢٣ .

٢ - الخصائص السكانية والتنمية دراسة تقويمية لمشروع السكان
والتنمية في قريتين مصريتين ، اعداد محمد عثمان محمود اشراف ا . د . د . محمد
الجوهري ، سجل ١٩٨٣/١/٨ .

٣ - البناء الاجتماعي والنشئة الاجتماعية بقبيلة الشايقية بالسودان ،
اعداد على الحسين صالح ، اشراف ا . د . د . محمد الجوهري سجل في
١٩٨٣/٤/٣٠ .

٤ - الهجرة وتغير احوال المرأة الريفية : دراسة ميدانية على قرية
مصرية ، اعداد سلوى احمد فريد شعيد ، اشراف ا . د . د . محمد الجوهري ،
سجل في ١٩٨٣/٤/٣٠ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة

المعتقدات الشعبية والتغير الاجتماعي : دراسة ميدانية على قرية

سيف الدين بمحافظة دمياط ، اعداد على محمد المكلوى صقر ، اشراف
أ . د. محمد الجوهري ، اجيزت في ١٥/٧/١٩٨٢ ، تقدير ممتاز .

٢ - الغلات والتنمية : دراسة ميدانية في المجتمع الينى ، اعداد
عبد الملك علوان سعيد (يعنى) ، اشراف أ . د محمود الكردى ، مشرف
مشارك د. أحمد زايد ، اجيزت في ٢/٩/١٩٨٢ ، تقدير ممتاز .

٣ - التنظيم الاجتماعى للصناعة واثرها على الكفاية الانتاجية : دراسة
ميدانية بمدينة عطبرة الصناعية بالسودان فى ضوء نظرية روثلربرجر
وديكسون ، اعداد حسين عثمان حسين ، اشراف أ - د محمد الجوهري ،
اجيزت في ١٤/٧/١٩٨٣ ، تقدير ممتاز .

٤ - الهجرة الخارجية والتنمية : دراسة تطبيقية لاثار الهجرة الوافدة
الى دولة الامارات العربية المتحدة ، اعداد موزه عبيد غانم ، اشراف د. محمود
نهمى الكردى ، اجيزت في ١٣/٧/١٩٨٣ ، تقدير ممتاز .

(ج) رسائل الدكتوراه المسجلة

١ - القومية السودانية : دراسة سسيولوجية لعوامل الوحدة والتنوع ،
اعداد اسماعيل على النخيل ، اشراف أ - د محمد الجوهري ، مشرف مشارك
د. مارك ككيدى ، (استاذ بالجامعة الأمريكية) ، سجل في ٢٣/١/١٩٨٢ .

٢ - بناء القوة فى المدينة الينية : دراسة نظرية وامبريقية ، اعداد
عبد الملك علوان سعيد (يعنى) ، اشراف أ . د . محمد الجوهري ، مشرف
مشارك د. أحمد زايد ، سجل في ٣٠/٤/١٩٨٣ .

٣ - القاثمون بالاتصال وقضايا التنمية : دراسة ميدانية لمعينة من
القاثمين بالاتصال فى المجتمع المصرى ، اعداد الفنت حسن آغا ، اشراف
أ . محمد الجوهري ، سجل في ٣٠/٤/١٩٨٣ .

٤ - الخدمة الصحية فى مصر : دراسة للاببعاد المهنية والاجتماعية

والثقافية ، اعداد على محمد المكاوي صقر ، اشراف ٢ - د. د. محمد الجوهري ،
سجل في ١٩٨٣/٤/٣٠ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازة

١ - معوقات التنمية الاجتماعية في ضوء آراء تالكوت بارسونز عن
سوء التنظيم الاجتماعي ، مع دراسة ميدانية لبعض الجماعات الهامشية ،
اعداد على عمر نؤاد الكاشف ، اشراف ١ - د. محمد الجوهري ، أجازت
في ١٩٨٢/٢/٩ ، (مرتبة الشرف الثانية) .

٢ - التركيب الطبقي ومعوقات التنمية في قرينتين مصريتين ، اعداد ،
عبد الوهاب ابراهيم عبد الوهاب ، اشراف ١ - د. محمد الجوهري ،
أجازت في ١٩٨٢/١/٢٣ ، (مرتبة الشرف الثانية) .

٣ - التأثيرات التبادلية بين نسق القيم وبرامج التنمية الريفية في بعض
قرى محافظة المنوفية ، اعداد محمد كمال التايبي سليم ، اشراف ١ - د.
محمد الجوهري ، أجازت في ١٩٨٣/٥/١٢ (مرتبة الشرف الاولى) .

٤ - تحليل مسيولوجي لجريمة الاختلاس ، مع دراسة تطبيقية على
بعض التنظيمات في مصر ، اعداد عزة على تكريم ، اشراف ١ - د. محمد
الجوهري ، أجازت في ١٩٨٣/٣/٧ (مرتبة الشرف الثانية) .

٥ - دراسة مسيولوجية للنمو الحضري السريع والمتغيرات الاجتماعية
المصاحبة ، مع دراسة تطبيقية لمدينة اسيوط ، اعداد اسمعيل محمد مصطفى
رضا الكريمي ، اشراف ١ - د. محمد الجوهري ، أجازت في ١٩٨٣/٤/١٧
(مرتبة الشرف الاولى) .

٦ - الهجرة والتصنيع في المجتمع الكويتي ، مع دراسة ميدانية لمستعم
البنزوكياويات ، اعداد على محمود علي المزمري ، (اشراف)
١ - د. محمد الجوهري ، أجازت في ١٩٨٣/٥/١٤ (مرتبة الشرف الاولى) .

٧ - الأسس العامة لاتجاه الواقعية المنهجية ، مع دراسة لمفهوم الزواج والأهومة عند المرأة القاهرية في ضوء هذا الاتجاه ، اعداد زينب محمد شاهين ، اشراف ا . د. محمد الجوهري ، أجازت في ١٩٨٢/١١/٢٥ ، (مرتبة الشرف الأولى) .

٨ - التطور الأنثروبولوجي للثقافة والشخصية : مع دراسة تطبيقية على المجتمع الجزائري ، اعداد احمد محمد بن نعمان (جزائري) ، اشراف ا . د. محمد الجوهري ، أجازت في ١٩٨٢/١١/١٧ (مرتبة الشرف الثانية) .

٩ - معوقات التنمية الاجتماعية في الكويت ، مع دراسة ميدانية للقوى البشرية ، اعداد علي عيد عيسى راغب ، اشراف ا - د محمد الجوهري ، أجازت في ١٩٨٣/١٠/٢ (بدون تقدير) .

١٠ - ابعاد التكامل بين برامج التنمية والواقع الثقافي الاجتماعي في المجتمع الليبي : دراسة تطبيقية مقارنة على احد المشروعات ، اعداد حود صالح العودي ، اشراف ا - د. محمد الجوهري - أجازت في ١٩٨٣/١٠/٣ ، (مرتبة الشرف الأولى) .

٢ - معهد الدراسات والبحوث الافريقية

بجامعة القاهرة

(١) رسائل الماجستير المسجلة

١ - أثر بعض مشروعات التنمية الزيفية على التغير الاجتماعي والثقافي في قرية مصرية وأخرى سودانية ، اعداد سيد عبد الفتاح عفيفي ، اشراف بد. فاروق شويقة ، د. سمير غبور ، سجل في ١٩٨٣/٣/٧ .

٢ - التغير في المجتمعات القبلية بمصر والسودان ، دراسة مقارنة بين قبيلتي المساعيد بمصر والشكرية بالسودان ، اعداد محمد مختار علي السيد الشرقاوي ، اشراف د. سعاد شعبان ، د. عادل منطفي ، في ١٩٨٣/٤/١١ .

(ب) رسائل الماجستير المجيزة

لا يوجد

٢ - قسم الاجتماع بأدب عين شمس

(١) رسائل الماجستير المسجلة

١ - العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة على تكيف المهجرين الى المجتمعات الجديدة : دراسة حالة لمجتمع الصالحية كمجتمع جديد ، رضا أحمد محمد ، اشراف د. محمود عوده ، سجل في ١٩٨٢/٤/١٢ .

٢ - التنمية واشكاليات الاستقلال في العالم الثالث ، المغرب نمونجا ، دراسة تاريخية بنائية ، محسن عبد الله (مغربي) ، اشراف د. السيد الحسيني ، سجل في ١٩٨٢/٤/١٢ .

٣ - التحولات الاقتصادية وتغير القيم في القرية المصرية من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ ، جلال جرجس ميخائيل ، اشراف د. محمود عوده ، مسجل في ١٩٨٢/٤/١٢ .

٤ - نمط الادارة العليا والتصنيع في مصر ١٩٥٢ الى ١٩٨٠ ، دراسة تتبعية لمفهومي : الثقة والخبرة ، شحاته السيد صيام أحمد ، اشراف د. السيد الحسيني ، سجل في ١٩٨٢/٤/١٢ .

٥ - التنظيم الاجتماعي للصناعات الحرفية : دراسة ميدانية في حي الجمالية ، فادى عبد الرحيم راغب ، اشراف د. محمود عوده ، سجل في ١٩٨٢/٤/١٢ .

٦ - الوظيفة الاجتماعية للمقهى : دراسة ميدانية بمدينة القاهرة ، كمال عبد الرشيد عجمي ، اشراف د. محمود عوده ، سجل في ١٩٨٢/٤/١٢ .

٧ - الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمرض العقلي في المجتمع المصري ،

مع دراسة ميدانية لتنظيم علاجى ، عبد اللطيف أحمد محمد السيد ، اشراف
د. السيد الحسينى ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٢ .

٨ - ظاهرة الاحياء الاسلامى فى المجتمع المصرى : دراسة ميدانية
لظاهرة الحجاب بين طالبات الجامعة المصرية ، عيوشة أحمد كمال حسين
الجندي ، اشراف د. محمود عودة ، د. على ليلة ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٢ .

٩ - العالم الثالث والاختيار الايديولوجى ، مصر نموذجا : دراسة
بنائية تاريخية من ٥٢ الى ٧٠ ، اعداد عبد الله محمد حنين شلبى ، اشراف
د. السيد الحسينى ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٢ .

١٠ - وسائل الاتصال الجمعى والوعى السياسى : دراسة ميدانية
لقرية مصرية ، اعداد على احمد على طبووشة ، اشراف د. السيد الحسينى ،
سجل فى ١٩٨٢ /٤/١٢ .

١١ - موقع الدين فى ايديولوجيات العالم الثالث : دراسة حالة مصر
من ٥٢ الى ٨١ ، اعداد ريلب الحسينى حسن ، اشراف د. محمود عودة ،
د. على ليلة (مشرف مشترك) ، سجل فى ١٩٨٢/٥/١٠ .

١٢ - التحولات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بصناعة الحديد
والصلب فى مصر ، اعداد ناهد حسين محمد على اشراف د. السيد الحسينى ،
سجل فى ١٩٨٢/١١/٨ .

١٣ - القضاء القبلى فى المجتمع اليمنى : دراسة تحليلية بنائية للفترة
من ٥٢ حتى ٨٣ ، اعداد رشاد محمد على العليمى (يمنى) ، اشراف د. محمود
عودة ، د. على ليلة (مشرف مشترك) ، سجل فى ١٩٨٣/١/١٠ .

١٤ - التحولات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن نقل التكنولوجيا فى
ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر خلال الفترة من ٧٤ الى ٨٠ ،

اعداد خالد مصطفى محمد يوسف ، اشرف د. محمود عودة ، سجل في ١٩٨٣/٢/١٤ .

١٥ — التعليم والتنمية في مصر : دراسة ميدانية على عينة من طلاب المدارس الثانوية ، اعداد نسرين ابراهيم البغدادي ، اشرف د. على ليلة ، سجل في ١٩٨٣/٢/١٤ .

١٦ — دور البيروقراطية في تنمية الريف المصري : دراسة حالة لقرية مصرية في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٢ ، احمد محمود السيد البسيوني ، اشرف د. محمود عودة ، د. على ليلة (مرف مشارك) ، سجل في ١٩٨٣/٤/١١ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة

١ — ظاهرة الاعتقاد في السحر في المجتمع المصري ، اعداد سعاد محمد عبد العزيز ، اشرف د. محمد عودة ، اجيزت في ١٩٨٢/٦/١٤ ، تقدير جيد جدا .

٢ — اثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة والجنح بدولة الكويت خلال الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٧٨ ، اعداد نضال حميد محمود الموسوي (كويتية) ، اشرف د. سمير نعيم ، اجيزت في ١٩٨٢/٧/١٩ ، تقدير جيد جدا .

٣ — التفكير الخرافي واثاره الاجتماعية على علاقة الرجل بالمرأة : دراسة ميدانية بين الريف والحضر ، اعداد فريدة محمود الهامى ، اشرف د. السيد الحسينى ، اجيزت في ١٩٨٢/٩/١٣ ، تقدير جيد .

(ج) رسائل الدكتوراه المسجلة

١ — التنظيم العلى والتكوين الاجتماعى المحلى تحليل بنائى تاريخى لحالة

مضر ، اعداد هدى مصطفى محمد سمعدى ، اشراف د. محمود عودة ،
سجل في ١٩٨٢/٧/١٩ .

٢ — انتدولات الاجتماعية الاقتصادية والبناء الأسرى ، مع دراسة
اجتماعية مقارنة للبناء الأسرى فى الريف والحضر ، اعداد فوزية على صبح
الحورى (يمنية) ، اشراف د. محمود عودة ، سجل في ١٩٨٢/٤/١٢ .
٣. — تأثير الهجرة الخارجية على التغير الاجتماعى فى القرية ، اعداد
أحمد أحمد السيد أحمد حسن ، اشراف د. محمود عودة ، سجل في
١٩٨٣/٤/٢٠ .

(د) رسائل الدكتوراه المُجازة

١ — المرأة المتعلمة فى المجتمع السعودى ، مع بحث ميدانى فى مجتمع
الرياض ، اعداد حكمت المتولى العرباى ، اشراف د. محمود عودة ، أُجيزت
فى ١٩٨٢/٣/٨ ، (مرتبة الشرف الثانية) .

٢ — هجرة أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات للعمل فى الخارج دوافعها
وأثارها ، اعداد محمد محمد شفيق رضى ، اشراف د. السيد الجبىنى ،
أجيزت فى ١٩٨٢/٦/١٤ ، (مرتبة الشرف الثانية) .

٣ — الحمل غير المرغوب فيه ، مع استخدام وسائل منع الحمل :
دراسة اجتماعية ميدانية ، اعداد نادية محمد عبد العال رضوان ، اشراف
د. محمود عودة ، أُجيزت فى ١٩٨٢/٧/١٩ ، (مرتبة الشرف الثانية) .

٤ — دور التكنولوجيا فى تغيير البناء الاجتماعى للقرية المصرية : دراسة
ميدانية فى قريتين مصريتين ، اعداد أحمد كمال الشافعى ، اشراف د. محمود
عودة ، أُجيزت فى ١٩٨٣/٣/١٤ ، (مرتبة الشرف الأولى) .

٤ — كلية البنات — جامعة عين شمس

(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ — بعض ملامح التغير فى شكل الأسرة الممتدة فى الريف المصرى :
دراسة ميدانية باحدى القرى المصرية ، اعداد عاليه عبد العزيز حبيب ،

اشراف ١ . د علياء شكرى ، د. حسن الخولى (مشرف مشارك) ، سجل
فى ١٩٨٢/١/٩ .

٢ - دور المرأة الريفية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بحث
ميدانى فى قرية مصرية (السعيدية محافظة الفيوم) اعداد سهر عادل محمد
صبحى ، اشراف د. سامية الساعاتى ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٠ .

٣ - هجرة الحرفيين الى الخارج واثرها على المجتمع المصرى : دراسة
سوسولوجية ، اعداد زينب عبد الفتاح سعودي ، اشراف د. على اسلام ،
سجل فى ١٩٨٢/٧/١٠ .

٤ - جرائم النساء ، بحث ميدانى فى سجن القناطر للنساء ، اعداد
سمية سيد عطيفى ، اشراف د. سامية الساعاتى ، سجل فى ١٩٨٣/١/٨ .

٥ - الواقع الاجتماعى للشباب : بحث ميدانى فى جامعة عين شمس ،
اعداد عاليه احمد عبد العال أبو دومة ، اشراف د. سامية الساعاتى ،
سجل فى ١٩٨٣/٣/١٢ .

٦ - تغير الدور الاجتماعى للمرأة الريفية ومصاحباته على الأسرة :
دراسة ميدانية فى قرية مصرية ، اعداد زينب ابراهيم ابراهيم العزبى ،
اشراف د. عبد الباسط عبد المعطى ، سجل فى ١٩٨٣/٤/٩ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة

لا يوجد

(ج) رسائل الدكتوراه المسجلة

١ - الجيرة دراسة أنثروبولوجية لأنماط العلاقات الاجتماعية والتفاعل
الاجتماعى فى مجتمع محلى حضرى ، اعداد سمعاد عثمان احمد ، اشراف
١ . د . علياء شكرى ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٠ .

٢ - دراسة أنثروبولوجية مقارنة لأنماط التنشئة الاجتماعية في مجتمع محلي بدوي ومجتمع محلي ريفي في مصر ، اعداد نجوى عبد الحميد محمد .
سعد الله ، اشراف أ . د . علياء شكرى ، سجل في ١٠/٤/١٩٨٢ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازة

لا يوجد

• - قسم الأنثروبولوجيا بآداب الاسكندرية

(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ - أنماط الشخصية وعلاقتها بأسلوب التنشئة الاجتماعية ، اعداد صبرى محمد السعيد الزهيرى ، اشراف د / فاروق اسماعيل ، سجل في ١٩٨٣/٢/٣ .

٢ - اللغة ونسق الضبط الاجتماعى : دراسة فى الأنثروبولوجيا اللغوية ، اعداد عبد الله عبد السلام على خبيس ، اشراف د / فاروق اسماعيل ، سجل في ١٩٨٣/٢/٣ .

٣ - نسق الحياة عند المرأة : دراسة أنثروبولوجية مقارنة مع التطبيق على مدينة الاسكندرية ، اعداد شعبان على محمد على ، اشراف د / فاروق اسماعيل سجل في ١٩٨٣/٢/٣ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة

١ - مفهوم العمل عند المرأة الكويتية ، اعداد دلال فيصل الزين ، (كويتية) اشراف أ - د على احمد عيسى ، سجل في ١٩٨٠/٤/٢٦ ، اجيزت في ١٩٨٢/٥/١٠ ، تقدير ممتاز .

٢ - مناهج واجراءات البحث الاركيولوجى وعلاقتها بفروع الانثروبولوجيا ، اعداد نادية احمد محمد احمد ، اشراف أ - د على عيسى ، سجل في ١٩٧٨/٦/٢٦ ، اجيزت في ١٩٨٣/٥/١٠ ، تقدير ممتاز .

٣ - اثر مكونات الثقافة على تطور اللغة وتفرعاتها في المجتمع ،
اعدادها محمد فوزى معاز ، اشراف ا - د على عيسى ، سجل في
١٩٨١/٤/٢٥ ، اجيزت في ١٩٨٣/٤/١٢ ، تقدير ممتاز .

(ج) رسائل الدكتوراه المسجلة

١ - مكتبة أنثروبولوجيا المجتمعات المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية
ومكانات تطبيقها في جمهورية مصر العربية : دراسة مقارنة : اعداد سمير
لبيب جرجس ، اشراف ا - د على عيسى ، سجل في ١٩٨٢/٣/١٧ .

٢ - عناصر التراث الشعبى في الريف (منطقة الباحة) جنوبى (طائف)
والحضر (مدينة جدة) بالملكة العربية السعودية : دراسة أنثروبولوجية
مقارنة ، اعداد سعيد فالح عبد الله (سعودى) ، اشراف ا - د على
عيسى ، ا - د محمد عاطف غيث ، سجل في ١٩٨٣/٤/١٤ .

٣ - تأثير البيئة على السمات الفيزيائية للإنسان : دراسة أنثروبولوجية
نيزيقية مقارنة للزوبيين المهاجرين الى مدينة الاسكندرية ، اعداد منسطفى
هوض ابراهيم ، اشراف ا - د على عيسى ، د / فوزية حلمى ، سجل في
١٩٨٣/٤/١٤ .

٤ - الأنثروبولوجيا الحضرية بين دراسة المدن القديمة والمدن المستحدثة :
دراسة مقارنة ، اعداد محمد أحمد عبد الرازق غنيم ، اشراف د / فاروق
اسماعيل ، سجل في ١٩٨٣/٤/١٤ .

(د) رسائل الدكتوراه المجزأة

١ - التغير الثقافى في مصر فيها بين ١٩١٩ - ١٩٥٢ : دراسة
أنثروبولوجية من خلال الأعمال المسرحية ، اعداد أمل فضل حركة ، اشراف
ا - د على عيسى ، سجل في ١٩٧٨/٩/١٩ ، اجيزت في ١٩٨٣/٦/١٤ ،
بمرتبة الشرف الأولى .

٦ - قسم الاجتماع بآداب الاسكندرية

(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ - العائلة المتغيرة في مجتمع عنان : دراسة مقارنة ، اعداد عبد الله حمد الراشد (الامارات العربية) ، اشراف أ - د محمد على محمد ، سجل في ١٤/١٠/١٩٨٢ .

٢ - سوسيولوجية الاتجاه الواقعي في الأدب المصري : دراسة نظيلية لثلاثية نجيب محفوظ ، اعداد محمد على محمد البدوي ، اشراف أ . د . محمد على محمد ، سجل في ١٤/٤/١٩٨٢ .

٣ - نقل التكنولوجيا الصناعية وتنمية بلدان العالم الثالث : دراسة حالة مصر ، اعداد احمد فؤاد الجوهري على سليمان ، اشراف د / على عبد الرازق جلي ، سجل في ٥/٥/١٩٨٢ .

(ب) رسائل الماجستير الجازة

١ - البناء الاجتماعي واتجاهات الانفاق في المجتمع المصري : دراسة تحليلية في مدينة الاسكندرية اعداد ، ديرة السيد حافظ سالم ، اشراف ١ - د عاطف غيث ، اجيزت في ٩/٣/١٩٨٢ ، تقدير ممتاز .

٢ - الاتجاه الراديكالي في النظرية السوسيولوجية ، اعداد احمد سليمان ابو زيد ، اشراف أ - د عاطف غيث ، اجيزت في ١٤/٦/١٩٨٢ .

(ج) رسائل الدكتوراه المسجلة

١ - المشاركة السياسية واثرها في تنمية المجتمع المحلي : دراسة

في خدمة المجتمع ، اعداد محمد بهجت جاد الله ، اشراف أ - د محمد على محمد ، سجل في ٢٧/١/١٩٨٢ .

٢ - التطرف بين الشباب : دراسة في التخطيط لرعاية شباب الجامعات ،

٣ اعداد امينة حمزة محمود الجندي ، اشراف ١ — محمد عبد الخالق علام ،
١ — د محمد علي محمد ، سجل في ١٥/٤/١٩٨٢ .

٣ — دراسة تقويمية لبرامج التنمية والرعاية الاجتماعية في دولة الامارات
العربية ، اعداد رعت عبد الباسط محمود ، اشراف ١ — د محمد علي محمد ،
سجل في ١/١١/١٩٨٢ .

(د) رسائل الدكتوراه المجزء

١ — دور نظرية التنظيم في تطوير الاطار النظري والمنهجى لعلم الاجتماع
الصناعى ، اعداد اميل جورج قلندس ، اشراف ١ — د محمد عاطف غيث
سجل في ١٨/١٢/٧٧ ، اجيزت ٩/٢/٨٢ ، بمرتبة الشرف الاولى .

٢ — ،تأثير الايديولوجية في علم الاجتماع مع دراسة تطبيقية تنموية ،
اعداد سمير محمد عبد الرحيم (اردنى) ، اشراف ١ — د محمد عاطف غيث ،
سجل في ١١/١٠/٧٩ ، اجيز في ٨/٦/١٩٨٢ ، (بمرتبة الشرف الاولى) .

٣ — دراسة الاغتراب في اتجاهات الأمن الاجتماعى والأمن السياسى ،
اعداد نبيل رمزي اسكندر ، اشراف ١ — د محمد عاطف غيث ، سجل في
١٦/١١/١٩٧٦ ، اجيز في ١٦/١١/١٩٨٢ ، بمرتبة الشرف الاولى .

٧ — معهد العلوم الاجتماعية

(ا) الرسائل المسجلة

اولا : شعبة الاجتماع

١ — الصفوة السياسية واثرها في التنمية في العالم الثالث ، اعداد
متولى مصطفى عبد العزيز السلباوى ، اشراف ١ — د السيد البدوى ،
سجل في ١٥/٤/١٩٨٢ .

٢ — الهجرة الدولية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية : دراسة للمبالاة

المصرية الزراعية العائدة ، اعداد آمل محمد الزكى نور ، اشراف د. على
جلبي ، سجل في ١٩٨٢/٧/١٥ .

٣ - اثر وسائل الاتصال الجماهيرى فى تكوين الرأى العام ، اعداد
مهجة رفعت ، اشراف د. سامية محمد جابر ، د. على جلبي ، سجل في
١٩٨٢/٧/١٤ .

٤ - عادة السلوك الاتحرافى فى المناطق المتخلفة ، اعداد هدى عبد
الفتاح الالفى ، اشراف د. سامية جابر ، د. على جلبي ، سجل في
١٩٨٢/٧/١٤ .

ثانيا : شعبة الخدمة الاجتماعية

١ - دور الاختصاص الاجتماعى فى عملية التنظيم الادارى فى التأمين
الصحي : دراسة بحثية على المتأمين بخدمات التأمين الصحى بالهيئة العامة
للتأمين ، اعداد محمد احمد محمود ، اشراف ا - د سيد بدوى ، سجل في
١٩٨٢/١١/١ .

٢ - تقويم برامج التدريب الميدانى على ممارسة الخدمة الاجتماعية
دراسة ميدانية ، اعداد حسن محمد قاسم ، اشراف ا - د محمد على محمد ،
سجل في ١٩٨٢/٨/٢٤ .

٣ - المشاركة الشعبية فى تنمية المجتمع البدوى ، اعداد سامية السعيد
عاشور اشراف ا - د محمد على محمد ، سجل في ١٩٨٢/٧/١٤ .

٤ - دور الخدمة الاجتماعية فى مراكز الشغب المطور : دراسة تقويمية
لبرامج الشغب (١٥ - ١٨) بمراكز الشباب المطوره بمدينة الاسكندرية ،
اعداد مصطفى محمد مصطفى حسن ، اشراف ا - د السيد محمد بدوى
مسجل في ١٩٨٢/١/٦ .

٥ - دور المجالس الشعبية المحلية فى تنمية المجتمع الحضرى :-

دراسة تقويمية للمجالس الشعبية المحلية في الاسكندرية ، اعداد ناصر كامل
فرج اشرف د / جلى ، مسجل في ١٩٨٣/٥/٥ .

٦ - برامج التنمية وفعاليتها بالقرى المستحدثة : دراسة وصفية.
تحليلية لبعض القرى الرائدة بمنطقة مريوط ، اعداد سلوى عبد النعم زغلول ،
اشرف ا - د السيد محمد بدوى ، مسجل في ١٩٨٣/٥/٥ .

٧ - تقييم لدور المدارس الفندقية من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية :
دراسة تقويمية لدور المدرسة الفندقية في التنمية السياحية بالاسكندرية ،
اعداد احمد حسن السيد حجازى ، اشرف ا - د السيد بدوى مسجل في
١٩٨٣/٤/١٤ .

٨ - الخدمة الاجتماعية المدرسية في مجتمع مستحدث : دراسة تقويمية
لممارسة الخدمة الاجتماعية المدرسية ، اعداد سعيد محمد السيد حجاج
اشرف ا - د السيد بدوى ، مسجل في ١٩٨٢/١٠/١٣ .

٩ - أثر برامج العمل مع جماعات الشباب على نموهم الاجتماعى :
دراسة استطلاعية على أعضاء اقسام الشباب في جمعيات الشبان المسيحية
بمحافظات الوجه البحرى ، اعداد فيليب هليم نقولا ، اشرف ا - د محمد
على محمد مسجل في ١٩٨٢/١١/١ .

١٠ - فعالية جمعيات تنمية المجتمع في المجتمعات المستحدثة : دراسة
تقويمية اعداد ، محمد فرج منصور طبيخة ، اشرف د / على عبد الرازق
جلى ، مسجل في ١٩٨٢/١٠/١٣ .

١١ - فاعلية مراكز الخدمات الاجتماعية المتكاملة في تنمية المجتمع
الريفى : : دراسة تقييمية لتجارب محافظات الغربية وأسيوط ، اعداد أبو
النجا محمد على العبرى ، اشرف ا - د السيد محمد بدوى ، مسجل في
١٩٨٢/٨/٢٤ .

١٢ - دور الخدمة الاجتماعية ومشكلات التحصيل الدراسي بالمرحلة

١٢- الثانوية (التعليم انعلم) بدولة الكويت : دراسة ميدانية ، اعداد عبد الرحمن الخطيب (اردنى) ، اشرف ا - د غريب محمد سيد أحمد ، ١ - د الفاروق زكى يونس مسجل في ١٩٨٢/٨/٢٤ .

١٣ - معوقات ممارسة الخدمة الاجتماعية وفعاليتها مع الأحداث المنحرفين والمعرضين للانحراف في دولة الكويت ، اعداد عبد العزيز متولى - موسى اشرف ا - د غريب سيد أحمد ، مسجل في ١٩٨٢ / ٨ / ٢٤ .

١٤ - تعليم الخدمة الاجتماعية في مصر - الواقع والمستقبل ، اعداد : فؤاد محمد أحمد زين الدين ، اشرف ا - د محمد على محمد ، مسجل في ١٩٨٢/٨/٢٤ .

١٥ - المشاركة الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلى : دراسة ميدانية في منطقة وادى النطرون ، اعداد مها محمد مرسى عبد الرازق ، اشرف ا - د محمد على محمد مسجل في ١٩٨٢/٨/٢٤ .

١٦ - اسهامات نظرية علم الاجتماع في بحوث الخدمة الاجتماعية ، اعداد على اسماعيل على عبد العزيز ، اشرف ا - د محمد بدوى ، مسجل في ١٩٨٣/٣/٢٢ .

ثالثا : قسم الأنثروبولوجيا :

١ - الاتجاه السيكلوجى في الدراسات الأنثروبولوجية مع الإشارة لاسهامات مرجريت ميد ، اعداد تحية عبد الغنى عبد الله غانم ، اشرف د / فاروق مصطفى اسماعيل ، ١ - د عيسى عوض ، مسجل في ١٩٨٣/٢/٣ .

٢ - التغيرات الثقافية في المجتمع الخليجي : دراسة في منطقة (أبو ظبى) اعداد سنايح على حلمى اسماعيل ، اشرف د / فاروق مصطفى اسماعيل مسجل في ١٩٨٣/٢/٣ .

(ب) الرسائل المجزءه :

أولا : شعبة الخدمة الاجتماعية :

١ - موقف طلاب الجامعة تجاه السلوك الانحرافى ، اعداد سلوى عثمان

عنبس المديقي ، اشراف أ - د غريب سيد احمد ، مسجل في ١٩/٣/٢٠٨٠
اجيزت في ١١/٧/١٩٨٢ ، بتقدير ممتاز .

٢ - دور العمل الاجتماعي في خلق مقومات المجتمع عند صيلادي بحيرة
السد العالي اعداد جابر عوض سيد حسين ، اشراف أ - د عبد المنعم
موسوي ، أ - د محمد علي محمد مسجل في ١٩/٥/١٩٨٠ ، اجيزت في
١٤/٩/١٩٨٢ ، بتقدير جيد جدا .

٣ - النمو والتنشئة الاجتماعية للأطفال في قرية سلوا - محافظة لسوان :
دراسة مقارنة ، اعداد عمر عبد العزيز محمود ، اشراف أ - د محمد سعيد
فرج ، د / علي جليبي ، مسجل في ١٩/٥/١٩٨٠ ، اجيزت في ١٤/٩/١٩٨٢ ،
بتقدير جيد جدا .

٤ - التحفيزات الاسلسمية المؤثرة على برامج التدريب أثناء الخدمة -
للاخصائي الاجتماعي في الوحدات الاجتماعية : دراسة لبرامج التدريب
بمشروع الخدمة الاجتماعية المتكاملة في طنطا واسيوط ، اعداد توفيق
محمطفي عمارة اشراف د / عبد العزيز مختار ، أ - د غريب سيد احمد ،
مسجل في ٨/٦/١٩٨٠ ، اجيزت في ١٤/٩/١٩٨٢ ، بتقدير جيد جدا .

٥ - ممارسة الخدمة الاجتماعية في التنظيمات المدرسية وأثرها في برامج
الرعاية الاجتماعية للطلاب ، اعداد انصاف عبد العزيز ، اشراف أ - د محمد
علي محمد أ - د سعد جيمه ، مسجل في ١٢/٣/١٩٨٠ ، اجيزت في ١٢/١٠/١٩٨٢
بتقدير ممتاز .

٦ - انعكاس سلبات الانسان المصري على سلوكه الاستهلاكي ،
اعداد محمد مصطفى احمد حسن ، اشراف أ - د حسن عيد ، أ - د محمد
علي محمد ، مسجل في ١٢/٣/١٩٨٠ ، اجيزت في ١٢/١٠/١٩٨٢ ، التقدير
ممتاز .

٧ - دراسة اساليب التربية والرعاية في الأسرة المصرية : دراسة

مقارنة عن أساليب الأسرة في تربية ورعاية أطفالها في مرحلة الطفولة المبكرة في كل من الريف والحضر ، اعداد سامي محمود جيمه ، اشراف د / سناء الخولى ، مسجل في ١٩٨٠/٦/٨ ، اجيزت في ١٩٨٢/١٠/١٢ ، بتقدير ممتاز .

٨ - محفدات دور الاختصاصي الاجتماعي في مجال الموقين : دراسة تحليلية ، مقارنة بين عينة من المودعين بمركز تأهيل الموقين بالعجوزة وجمعية الوفاء والامل ، اعداد محمود حسين محمد عبد المعطى ، اشراف ا - د غريب سيد احمد ، مسجل في ١٩٨٠/٨/٣١ ، اجيزت في ١٩٨٢/١١/١٦ ، بتقدير ممتاز .

٩ - الدور المهني للاخصائي الاجتماعي في تدعيم الوظيفة الاجتماعية للمدرسة الابتدائية : دراسة ميدانية بحولة الكويت ، اعداد زينب على حافظ ، اشراف ا - د محمد على محمد ، ا - د الفاروق زكى يونس ، مسجل في ١٩٨٠/٦/٨ ، اجيزت في ١٩٨٢/٢/٨ ، بتقدير ممتاز .

١٠ - الدور الذي يمكن للضمان الاجتماعي أن يقوم به لمواجهة المشاكل والاسهام في التنمية ، اعداد سعيد عبد العزيز محمود ، اشراف ا - د محيى عهن درويش ، د / سامية جابر ، مسجل في ١٩٨٠/٥/١٩ ، اجيزت في ١٩٨٢/١٠/١٢ ، بتقدير جيد جدا .

١١ - ظواهر التخلف ودورها في تزايد معدلات الأحداث المنحرفين : دراسة في محافظة اسوان ، اعداد خيرى خليل ابراهيم الجميلى ، اشراف د/ سامية جابر د/ محمد على محمد ، مسجل في ١٩٨٠/٤/٢٦ ، اجيزت في ١٩٨٢/١٠/١٤ ، بتقدير جيد جدا .

١٢ - أثر الهجرة في السلوك الاتحرافي مع دراسة ميدانية في محافظة اسوان ، اعداد حيدى عبد الحارس عبد الحميد ، اشراف ا - د غريب سيد احمد ، د/ سامية جابر مسجل في ١٩٨٠/٤/٢٦ ، اجيزت في ١٩٨٢/١٠/١٢ ، بتقدير جيد جدا .

١٣ - المدخل الأيكولوجي ودوره في تقييم مضمون برنامج التعليم
 الابتدائي : دراسة ريفية حضرية ، اعداد عواطف عبد الله السيد اسماعيل ،
 اشراف ا - د على أحمد فؤاد ، ا - د غريب سيد أحمد ، مسجل في
 ١٩٨٠/٦/٨ ، اجيزت في ١٩٨٣/٤/١٢ بتقدير جيد جدا .

ثانيا : شعبة الأنثروبولوجيا :

١ - التحضر في المجتمع القلري مع التركيز على مدينة الدوحة : دراسة
 انثروبولوجية اعداد محمد أحمد عيد الرازق غنيم ، اشراف ا - د على أحمد
 عيسى ، مسجل في ٨٠/٩/٢٢ اجيزت في ١٩٨٢/٣/٩ ، بتقدير ممتاز .

ثالثا : شعبة الاجتماع

لا يوجد

٨ - كلية البنات الاسلامية

بجامعة الأزهر

(١) رسائل الماجستير المسجلة

١ - الحركة النسائية في مصر وأندونيسيا واثرها في تطور وضع المرأة
 الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، اعداد اسموتيا عبد الله مناف
 (أندونيسية) ، اشراف ا - د عبد الباسط محمد حسن ، د. فوزية رمضان
 أيوب ، سجل في ١٩٨٢/٣/٧ .

٢ - اتجاهات طلبة الجامعات المصرية نحو العمل في الريف ، اعداد
 عفاف عبد الله حسن ، اشراف ا - د عبد الباسط حسن ، د. فوزية رمضان
 مسجل في ١٩٨٢/٤/٣ .

٣ - العلاقة بين التلوث وارتفاع الأحداث في مصر ، اعداد ليلي
 حسين عبد المجيد هاشم ، اشراف ا - د عبد الباسط حسن ، د. سلوى
 مازن ، سجل في ١٩٨٣/٤/١١ .

(ب) رسائل الماجستير :

١ - التصنيع وأثره على المجتمع المحلي ، دراسة مسيولوجية لمدينة سوهاج ، اعداد مديحة أحمد عباده ، اشراف ا . د عبد الباسط محمد حسن ، د. نبيل السمالوطي ، اجيزت في ١٧/٢/١٩٨٣ ، تقدير ممتاز .

٢ - الوظيفة الاجتماعية للطرق الصوفية في الريف : دراسة ميدانية لثلاث قرى في محافظة الشرقية ، اعداد نريال عبد الفتاح محمد ، اشراف ا . د. عبد الباسط حسن ، د. نؤاد حجازي ، اجيزت في ٢٣/٦/١٩٨٢ ، تقدير ممتاز .

٣ - علاقة الدين الاسلامي بالبناء الاجتماعي للأسرة المصرية : دراسة مقارنة لدور الدين في بناء الأسرة الريفية والتحضرية ، اعداد ايناس حسين عقيل ، اشراف ا . د. عبد الباسط محمد حسن ، د. نبيل السمالوطي ، اجيزت في ٢٦/٥/١٩٨٢ ، تقدير ممتاز .

٤ - العوامل الاجتماعية المحددة لمن الزواج لدى المرأة المصرية ، اعداد عناف على عبد المعتد ، اشراف ا . د عبد الباسط محمد حسن ، اجيزت في ٢٩/٥/١٩٨٢ ، تقدير ممتاز .

٥ - اتجاهات بعض فئات المجتمع المصري تجاه نظام الأحزاب السياسية في مصر : دراسة اجتماعية ميدانية ، اعداد نوال سليمان رمضان ، اشراف ا . د عبد الباسط محمد حسن ، اجيزت ٢٦/٥/١٩٨٢ ، تقدير ممتاز .

٦ - التنشئة الاجتماعية وظاهرة التحديث في مصر ، اعداد نريده على سيد خليفة ، اشراف ا . د عبد الباسط محمد حسن ، د. سالم عبد العزيز محمود ، اجيزت في ١٣/٢/١٩٨٣ ، تقدير ممتاز .

(ج) رسائل الدكتوراه :

١ - صورة الجرم لدى بعض فئات المجتمع المصري : اعداد مومن

محمد البشبيشي ، اشرف ا - د عبد الباسط محمد حسن ، سجل في
١٩٨٢/٣/٢٥٠ .

٢ - القيادات النسائية ودورها في تنمية المجتمع المحلي في مصر ،
اعداد ، سمك محمود احمد القرشي ، اشرف ا . د عبد الباسط محمد
حسن ، سجل في ١٩٨٢/٢/٧ .

٣ - دور الزعامة الحزبية في الحياة السياسية من ١٩١٨ - ١٩٥٣ ،
اعداد نوال سليمان رمضان ، اشرف ا . د عبد الباسط محمد حسن ،
سجل في ١٩٨٣/١/٤ .

٤ - المرأة والمشاركة السياسية في المجتمع المصري ، اعداد عفاف على
عبد المعتد ، اشرف ا . د عبد الباسط محمد حسن ، سجل في ١٩٨٣/١/٤ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازة

١ - الصغوة المثقفة ودورها في عملية التحديث السياسي في مصر ،
اعداد سهير عبد العزيز محمد يوسف ، اشرف ا . د عبد الباسط محمد
حسن ، د . عاطف محمد غزاد ، اجيزت في ١٩٨٣/٢/٢٤ .

٩ - قسم الاجتماع

بكلية الآداب - جامعة الزقازيق

(ا) رسائل ماجستير مسجلة

١ - العمليات الاجتماعية المصاحبة لواقع العمالة في المؤسسات
الخدمية : دراسة تطبيقية على بعض قطاعات الخدمات بمحافظة الشرقية ،
اعداد سامي مرسى مرسى ، اشرف د . اسماعيل عبد الباري ، سجل في
١٩٨٣/١/٦ .

٢ - الاحتلال العسكري واثره في التنفير الثقافي في السكان : دراسة
انثروبولوجية لآثر فترة الاحتلال الاسرائيلي على ثقافة سكان العريش ،

اعداد نبيلة ايام مرغلى ، اشراف اسماعيل عبد البارى ، سجل في
١٩٨٢/٢/١٠ .

٣ - مشكلات النمو الحضرى فى المدينة المصرية : دراسة تاريخية
على مدينة الزقازيق محافظة الشرقية ، اعداد ناجى محمد سليم هلال ،
اشراف د. اسماعيل عبد البارى ، سجل في ١٩٨٢/٢/٢٨ .

(ب) رسائل الماجستير - مجازة

لا يوجد

١٠ - قسم الاجتماع بأداب المنيا

(١) رسائل الماجستير : المسجلة

١ - الفقر والسلوك التجاوى : دراسة مقارنة ، اعداد مصطفى خلفه
عبد الجواد ، اشراف ا - د عبد الهادى الجوهري ، سجل في ١٩٨١/٢/١٥ .

٢ - وسائل الاتصال الجماهيرى واثرها على القيم الاسرية الريفية :
دراسة ميدانية على قرية البيهو - محافظة المنيا ، اعداد نادى ميخائيل ،
اشراف ا . د عبد المنعم شسوقى ، د. مركبسه طه يشن ، سجل في
١٩٨٢/٣/٢٢ .

٣ - التغيرات الاقتصادية والمعيارية والعلاقية بين الطبقة الوسطى
والطبقة العاملة فى التنظيم الصناعى : دراسة ميدانية على قطاع الغزل
والنسيج بمحافظة الدقهلية فى الفترة من ١٩٧٠ ، ١٩٨٢ ، اعداد خالد
البدراوى محمد ، اشراف ا . د عبد الهادى الجوهري ، سجل في
١٩٨٢/٣/١٤ .

٤ - لجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية : دراسة تحليلية
سوسولوجية عن جمعيات تنظيم الأسرة بالرؤف والحضر ، اعداد ماهر
عبد الوهاب واكد ، اشراف ا - د عبد الهادى الجوهري ، سجل في
١٩٨٢/٣/١٤ .

(ج) رسائل الماجستير :المجازة

- ١ — البناء الاجتماعى وبرامج التنمية ، مع التطبيق على قرية مصرية ،
اعداد سهير صلاح الدين قطب ، اشراف ا . د عبد الهادى الجوهري ،
اجيزت في ١٤/٢/١٩٨٢ ، تقدير ممتاز .

(ج) رسائل دكتوراه مسجلة

- ١ — التغير الاجتماعى والسياسى فى دولة البحرين والامارات العربية
المتحدة ١٩٦٠ ، ١٩٨٠ : دراسة مقارنة فى علم الاجتماع السياسى ، اعداد
فيصل ابراهيم حسن ، اشراف ا . د عبد الهادى الجوهري ، سجل فى
١٠/٢٥/١٩٨٢ .

- ٢ — التحول فى قطاعات العمالة وتأثيره على معدلات البطالة لدى العمالة
غير المؤهلة : دراسة ميدانية مقارنة ، اعداد على عبد الرازق ابراهيم ،
اشراف ا . د عبد الهادى الجوهري ، د. كمال الزيت ، سجل فى
١١/٢٩/١٩٨٢ .

- ٣ — البيروقراطية وديناميات اتخاذ القرار : دراسة للمحددات الاجتماعية
السياسية لممارسات السلطة البيروقراطية ، اعداد محمود مصطفى كمال ،
اشراف ا . د عبد الهادى الجوهري ، سجل فى ٢٩/١١/١٩٨٢ .

- ٤ — الهجرة الخارجية والتغير الاجتماعى : دراسة ميدانية لهجرة
الفلاحين فى قرية مصرية ، اعداد حسن ابراهيم حسن ، اشراف ا . د. محمود
عبد الحميد ، سجل فى ٢٩/١١/١٩٨٢ .

- ٥ — التنظيمات الصوفية ودورها فى تنمية المجتمع : دراسة ميدانية
لأحدى الطرق الصوفية بمحافظة المنيا ، اعداد محمود عبد الرشيد
عبد الموجود ، اشراف ا . د عبد الهادى الجوهري سجل فى ١٤/٢/١٩٨٢ .

٦ - الحراك الاجتماعى بين الأجيال وتأثيره على عملية للتنمية : دراسة ميدانية بمحافظة المنيا ، اعداد خالدة جبر عبد الله ، اشراف ا . د عبد الهادى الجوهري ، د. كمال عبد الحميد الزيت ، سجل فى ١٤/٣/١٩٨٣ .

٧ - اثر وسائل الاعلام فى تكوين ثقافة الطفل السعودى : دراسة ميدانية على اطفال مدينة الرياض بالملكة العربية السعودية ، اعداد وعد يوسف تسباجمى ، اشراف ا . د عبد الهادى الجوهري ، سجل فى ١٤/٢/١٩٨٣ .

(١) رسائل التكتوراء المجزه

لا يوجد

١١ - كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة طوان

(١) رسائل الماجستير المسجلة

١ - دور الجمعيات الأهلية فى تنمية المجتمع المحلى : دراسة مطبقة على الجمعية الشرعية الاسلامية فى مدينة المنيا ، اعداد أحمد عبد الفتاح ناجى ، اشراف د. عبد المنعم شوقى ، مشرف مشكور د. وفاء مصطفى ، سجل فى ٢/٢/١٩٨٢ .

٢ - دور خدمة الفرد فى مواجهة الآثار الاجتماعية النفسية المترتبة على الاحتلال الاسرائيلى لسيناء : دراسة مطبقة على محافظة شمال سيناء ، اعداد محمد مدحت أبو بكر الصديق ، اشراف د. سالم صديق احمد ، مشرفين مشاركين د. صلاح حوטר ، د. احسان زكى عبد الغفار ، سجل فى ٢/٢/١٩٨٢ .

٣ - العوامل الاجتماعية المؤثرة على مشاركة الشباب فى التنمية الريفية : دراسة مطبقة على قريتى شرشلبة وكفر الصيعة بمحافظة الغربية ، اعداد طلعت السروجى ، اشراف د. جمال مجدى حسنين ، مشرف مشارك ، د. رياض امين حزاوى ، سجل فى ٢٢/٣/١٩٨٢ .

٤ - العوامل الاجتماعية المؤثرة على انتاجية العاملين فى القطاع

العام بمجال صناعة البلاستيك : دراسة مطبقة على شركة البلاستيك
الأهلية بمنطقة شمسيرا الخيمة ، اعداد عاطف مصطفى مكلوى ، اشراف
د. سام باسليوس ، مشرف مشارك د. عبد العزيز مختار ، سجل في
١٩٨٢/٤/٢٠ .

٥ - العلاقة بين ممارسة طريقة خدمة للجماعة والمعنوية في سلوك
تلاميذ المرحلة الإعدادية : دراسة تجريبية بمدرسة الأتباط الإعدادية بنين
بالحطة الكبرى ، اعداد عبد المنعم محمد أبو حشيش ، اشراف د. محمد
شمس الدين احمد ، سجل في ١٩٨٢/٤/٢٠ .

٦ - العلاقات بين القيادات التطوعية والقيادات المعنوية وتأثيرها على
ممارسة الخدمة الاجتماعية : دراسة مطبقة على الجمعيات والمؤسسات
الخامسة بمحافظة القاهرة ، اعداد ثريا محمد لبيب ، اشراف د. ابراهيم عبد
الرحمن ، مشرف مشارك د. فوزى بشرى ، سجل في ١٩٨٢/٦/٢٧ .

(ب) رسائل ماجستير مجازه

١ - دور الاتحادات النوعية في تنمية المجتمع : دراسة وصفية تحليلية
على اتحادات جمعيات الأسرة والطفولة بالقاهرة ، اعداد محمد رضا حسين ،
اشراف د. جمال مجدى حسنين ، مشرف مشارك أ - محى درويش ،
أجيزت في ١٩٨٢/١١/١٤ .

٢ - دور الاخصائى الاجتماعى في العمل مع اسر المسجونين : دراسة
وصفية لجمعية رعاية المسجونين واسرهم بمحافظة كهر الشيخ ، اعداد
انفري محمد عبده الشوافى ، اشراف د. جمال مجدى حسنين ، أجيزت في
١٩٨٢/٤/١١ .

٣ - دور الاخصائى الاجتماعى في العمل مع الحالات الفردية من المتخلفين
عقليا : دراسة تجريبية لمؤسسات رعاية المتخلفين عقليا بمحافظة القاهرة ،
اعداد طارق فتحى السيد ، اشراف د . سام باسليوس ، أجيزت في
١٩٨٢/٢/٢١ .

٤ - معوقات ممارسة الاختصاصيين الاجتماعيين لطريقة خدمة الفرد بالمدن الجامعية : دراسة مطبقة على المدن الجامعية بالقاهرة الكبرى ، اعداد محمود محمد احمد مصادق ، اشراف د. سيد عويس ، مشرف مشارك د. احسان زكى عبد الغفار ، اجيزت في ١٩٨٢/١١/١٤ .

٥ - خدمة الفرد وعملية التنشئة الاجتماعية : دراسة لأطفال مرض الدرن بمدينة تحسين الصحة بالهرم ، اعداد ملجدة سعد متولى ، اشراف د. عبد الفتاح عثمان ، مشرف مشارك د. سام باسليوس ، اجيزت في ١٩٨٢/٢/٢١ .

٦ - دراسة تحليلية مقارنة بين الرعاية الأسرية والرعاية المؤسسية من حيث تحقيق التوافق الاجتماعى للأطفال المتخلفين عقليا بالتطبيق على مدرستى التربية الفكرية بطنطا وكفر الشيخ ، اعداد عبد المنعم يوسف ، اشراف د. سام باسليوس مشرف مشارك د. احسان زكى عبد الغفار ، اجيزت في ١٩٨٢/٢/٢١ .

٧ - العوامل المؤثرة في تنفيذ قرارات المجلس الشعبى المحلى للقرية : دراسة تطبيقية على المجلس الشعبى المحلى لقرية محلة وبأى بمحافظة كفر الشيخ ، اعداد أحمد محمد يوسف ، اشراف د. سام باسليوس ، مشرف مشارك د. كمال الدين أغا ، اجيزت في ١٩٨٢/٢/٢١ .

٨ - احتياجات الرعاية الاجتماعية في مجتمع صحراوي : دراسة تطبيقية بمحافظة شمال سيناء ، اعداد جمال شحاته حبيب ، اشراف د. سام باسليوس ، مشرف مشارك د. أحمد وفاء حسين زيتون ، اجيزت في ١٩٨٢/٤/١١ .

٩ - المشكلات انفرادية التي تواجه أسر العمال في المدن الجديدة ، وكيفية مواجهة مهنة الخدمة الاجتماعية ، مع دراسة تطبيقية على المنطقة الصناعية في مدينة العاشر من رمضان ، اعداد ولاء نصر الدين حسين ، اشراف د. ملاح حوטר ، مشرف مشارك د. احسان زكى عبد الغفار ، اجيزت في ١٩٨٢/١١/٢٤ .

١٠ - دراسة اجتماعية لقياس مدى التكيف المهني للعاملين المصابين بمرض شلل الأطفال ، اعداد زين العابدين محمد على ، اشرف د. قدرة محمد يوسف ، مشرف مشارك د. كمال سعيد صالح ، أجيّزت في ٢/٦٦/ . ١٩٨٢ .

١١ - العوامل المؤثرة على تصميم وتنفيذ خطة التربية الاجتماعية بدارس المرحلة الابتدائية : دراسة تطبيقية بمحافظة الجيزة ، اعداد الهام حلمى عبد المجيد حسن ، اشرف د. الفاروق ابراهيم بسيوني ، مشرف مشارك د. سام باسليوس ، أجيّزت في ١١/٢٤/ ١٩٨٢ .

١٢ - معوقات ممارسة الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسى : دراسة مطبقة بإمارتى رأس الخيمة والشارقة بدولة الإمارات العربية ، اعداد أحمد حسين أحمد ، اشرف د. فوزى بشرى ، مشرف مشارك د. عبد الفتاح عثمان عبد الصمد ، أجيّزت في ٦/٢٧/ ١٩٨٢ .

(ج) رسائل دكتوراه مسجلة

- العلاقة بين تخفيف الضغوط النفسية والاجتماعية ونوبات الصرع :- دراسة تجريبية على مرضى الدرع ، اعداد فاطمة عبد السميع محمد ، اشرف د. احسان زكى - عبد الغفار ، مشرف مشارك د. عمر حسن شاهين ، سجل في ٢/٢/ ١٩٨٢ .

(د) رسائل دكتوراه مجازة

١ - العمل مع الجماعات وتنمية المجتمع الريفى : دراسة تجريبية للاستفادة من جهود الشباب الريفى في بعض مشروعات التنمية باحدى قرى محافظة الجيزة ، اعداد مصطفى أحمد محمد حسان ، اشرف د. عبد المنعم شوقي ، مشرف مشارك ، د. محمد شمس الدين أحمد ، أجيّزت في ٩/١٢/ ١٩٨٢ .

٢ - العوامل المؤثرة في اقبال طلاب كليات الزراعة على مشروعات

استزراع الصحراء كمتغيرات للتخطيط الاجتماعى ، اعداد فليز زكى طه
قنديل ، اشراف د. صلاح حوטר ، مشرف مشارك عبد العزيز مختار .

٣ - دراسة تحليلية لمدى فاعلية الابداع المؤسسى للاحداث الجانحين
كمؤشرات تخطيطية لتنمية الموارد البشرية ، اعداد منى محمود ابراهيم
عويس ، اشراف د. عبد المنعم شوقى ، مشرف مشارك ، د. الفاروق
بسيونى ، اجيزت فى ١٢/٩/١٩٨٢ .

٤ - دور خدمة الفرد من التاهيل الاجتماعى للمعوقين جسديا : دراسة
تجريبية على عينة من حالات الفشل الكلوى ، اعداد كوثر عبد الرحيم ،
اشراف د. زكريا الباز ربحان ، مشرف مشارك د. محمود سامى عبد
الجواد ، اجيزت فى ١٤/١١/١٩٨٢ .

٥ - دراسة تجريبية لتحديد مدى فاعلية استخدام اساليب العلاج
فى خدمة الفرد فى العمل مع المدمنين للاستفادة من البرنامج العلاجى للمؤسسة
دراسة تطبيقية على المدمنين بدار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية ،
اعداد ناهد عباس حلمى ، اشراف د. عبد الفتاح عثمان ، مشرف مشارك
د. نجية احمد ، اجيزت فى ٣١/٧/١٩٨٢ .

٦ - العلاقة بين استخدام الاتجاه السلوكى فى خدمة الفرد وتعديل
سلوك الأحداث الجانحين ، اعداد هدى محمد عبد العال ، اشراف د.
سيد عويس ، مشرف مشارك د. عبد الستار المنهورى ، اجيزت فى
١٤/١١/١٩٨٢ .

٧ - العلاقة المهنية فى طريقة العمل مع الجماعات ودورها فى زيادة
اقتناجية الجماعة ، اعداد عناف محمد عبد المنعم ، اشراف د. محمد شمس
الدين ، مشرف مشارك د. سيد محمد حسن خير الله ، اجيزت فى ١٢/٩/١٩٨٢ .

٨ - تدخل طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق التعاون بين حائزى القوة
الاجتماعية : دراسة تجريبية لمنطقة مساكن ساقية مكي جنوب مدينة الجيزة ،

اعداد احمد محمد السنهورى ، اشراف د. عبد الحليم رخا ، مشرف مشاركه
د. عبدالستار السنهورى ، اجيزت في ١٩٨٢/٧/٢١ .

٩ - دور جهاز الشبب في التنمية الاجتماعية : دراسة تحليلية للاساليب
التخطيطية بالجهاز ، اعداد نادية زغلول سعد ، اشراف د. امام سليم ،
مشرف مشاركه د. انفاروق بسيونى ، اجيزت في ١٩٨٢/١١/١٤ .

١٠ - خدمة الجماعة مع جماعت الأحداث وجماعت اولياء امورهم
وعلاقته بالاداء الاجتماعى للأحداث : دراسة تجريبية باحدى مؤسسات رعاية
الأحداث بالقاهرة الكبرى ، اعداد صفاء عبد العظيم محمد ، اشراف د. محمد
شمس الدين ، اجيزت في ١٩٨٢/٦/٢٧ .

١١ - استخدام البرنامج في خدمة الجماعة مع جماعت مرض الأطفال ،
وامهاتهم وزيادة التكيف الاجتماعى للمرضى : دراسة تجريبية على جماعات
الأطفال بمعهد الدكتور / النبوى المهندس بابابية ، اعداد لىلى مصطفى
كامل كيلانى ، اشراف ، محمد شمس الدين ، اجيزت في ١٩٨٢/٦/٢٧ .

١٢ - ممارسة تنظيم المجتمع في المؤسسات الصناعية ودورها في تطوير
الخدمات المعالية : دراسة تطبيقية على مصانع القطاع العام لمنطقة شبرا
الخيمة ، اعداد سعودى عبد الهادى ، اشراف د. عبد الحليم رضا عبد
العال ، مشرف مشاركه د. عبد الفتاح عثمان ، اجيزت في ١٩٨٢/٥/١٦ .

١٣ - القيم الممارسة بين الشباب من طلاب الجامعات وعلاقتها بالتنمية :
دراسة ميدانية لطلاب جامعة حلوان ، اعداد ملك حلمى عبد الستار ،
اشراف د. امام محمد سليم ، مشرف مشاركه د. عبد العزيز مختار ،
اجيزت في ١٩٨٢/٤/١١ .

١٤ - العلاقة بين ممارسة طريقة العمل مع اتجماعات وتنمية الانتاج
نحو المحافظة على الملكية الصناعية ، اعداد نصيف فهمى منقريوس ،
اشراف د. محمد شمس الدين احمد ، مشرف مشاركه د. صلاح حوطر ،
اجيزت في ١٩٨٢/٦/٢٧ .

١٥ - السلوك عن طريق ممارسة خدمة الفرد مع المؤسسين من أفراد المجتمع المحلى : دراسة تجريبية فى قرية مصرية عن موضوع تنظيم الأسرة ، اعداد على حسين زيدان ، اشرف د. عبد المستار اندهنهورى ، مشرف مشارك د. سعد جبعه ، اجيزت فى ١٩٨٢/٦/٢٧ .

١٦ - العوامل المؤثرة على العلاقة بين المجالس الشعبية والتفذية فى عمليات التخطيط لتنمية المجتمع : دراسة للمجلس المحلى فى شمال القاهرة ، اعداد ابراهيم عصام الدين ، اشرف د. عبد الفتاح عثمان ، مشرف مشارك د. الفاروق ابراهيم بسيونى ، اجيزت فى ١٩٨٢/٤/١١ .

Name of Student	Year	Thesis Topic
1) Azza Hamid Beshir	June 1982	«Widowhood and the cyclical development of El Beit-El-Kebeir».
2 Farida Abdel-Hamid Gadou	June 1982	«Ethnic Groups in Lebanon : A Case Study of the Maronites».
3) Iman Youssef El Bastawisi	June 1982	«Adaptation to a Unique Environment : El Jebelya of Saint Catherine»
4) Iness Mourice Louca	June 1982	«The Culture of Bulaq as Viewed by its Children».
5) Suzanne Sebet	May 1982	«A Case Study of Primary School Upgrading in Bulaq».
6) Nadia Adel Taher	1983	Social Identity and class in Mit Okba.
7) Aliaa R. Rafei	1983	Student's Islamic Movement. A Study of the veil «the Hijab».
8) Wafaa M. Mabrouk	1983	Provision for the Health Needs of low socio-economic Groups.

Supplement of M.A. Abstracts

- 1) 1982 : Azza Hamed Beshir, «Widowhood and the Cyclical Development of El Beit El Kebeir.

The main purpose of this thesis is to find out the relationship between family structure and female autonomy. It aimed at describing and analysing the cyclical development of el beit el Kebeir (meaning big house) and its fission in relation to the autonomy of widows. The life cycle of the widow is conceptually divided into three stages namely, premarital, marital and widowhood.

The analysis of this thesis is based on the data collected through intensive, unstructured, and open ended interviews of five Cairene Moslem upper class widows who did not remarry, and who have been living in Shiakhel El Montaza in Heliopolis at least all their married life and after the deaths of their husbands.

The main conclusion in this thesis is that there is a positive correlation between the autonomy of the widow and the fission of el beit el kebeir. As dependence is forced on women by the Structure of el beit el kebeir, its fission gives them the opportunity to become autonomous in widowhood which was impossible within the structure of el beit el kebeir. Secondly, it was found that the younger the woman at the death of her husband, the more likely she is to change and have greater self-autonomy.

- 2) 1982 : Farida Abdel-Hamid Gadou, «Ethnic Groups in Lebanon : A Case Study of the Maronites».

The main interest of this thesis is to gain a more comprehensive understanding of a particular ethnic group in Lebanon, namely the Maronites. This thesis covers their social and historical evolution, social position, ideology and political attitudes towards a number of polemical issues.

A background information is given on the other ethnic groups in the same society. The plural society theory with its conceptual development is discussed. Plural societies that demonstrate characteristics similar to that of Lebanon are studied. The internal and external factors conducive to the 1975-1976 violent conflict are discussed.

- 3) June 1982 : Iman Youssef El-Bastawisi, «Adaptation to a unique Environment : El Jebelya of Saint Catherine».

This study is an attempt to trace the impacts of the physical and social environment on El Jebelya of Saint Catherine in South Sinai. El Jebelya are a population of Bedouin with a unique history who «serve» the monastery of Saint Catherine while also herding and gardening. In common with the population of Sinai, they have recently lived for a number of years under Israeli rule.

Chapter one is divided into two sections. The first section concerns the review of the literature, that describes and analyses the whole issue of nomadic adaptation of their environment. The second section is a statement of the methods used and the practical problems and difficulties faced in the field.

Chapter two contains four main sections. The first three sections concern the geographical features of the Peninsula of Sinai, its old and new inhabitants; and the relationship between El Jebelya and their neighbours. The fourth section concerns the historical background of the village of St. Catherine, the principal community of El Jebelya. This section is also concerned with the history of the Monastery of St. Catherine and its Greek monks.

Chapter three describes and analyses the adaptation of El Jebelya to their physical and social environment. The material collected for this part of the study depended on participant observation and informal interviews with El Jebelya of St. Catherine.

This chapter is divided into four sections. The first concerns the history of El Jebelya and their relation to the Monastery of St. Catherine in old times. The second section concerns the subtribes and clans of El Jebelya and the 12 families who joined the tribe and who share with it Ura (Women) and Bura (Unfertile land). The third section describes the physical environment of El Jebelya. The fourth section describes the social environment of El Jebelya, which is but a reflection of their adaptation to the physical environment of St. Catherine.

Chapter four describes El Jebelya experience under the Israeli occupation and Egyptian recovery; and the change that takes place in El Jebelya sources of income, their marriage system; their behavior and their relation to the monastery.

Chapter five is concerned with El Jebelya perception of their problems and hopes they wish to be fulfilled.

Chapter six is a concluding chapter. It sums up the position of El Jebelya as a unique case among pastoral nomadic populations because of their adaptation to the social and physical environment. Finally, it raises the issues of the future adaptation of the El Jebelya to changing circumstances, including their integration into modern Egyptian Society.

- 4) June 1982 : Iness Mourice L'oucca, «The Culture of Bulaq as viewed by its Children».

Field research on the topic of childhood, children, and child rearing in the Arab Middle East has been extremely limited and most of the studies were done many years ago. One of the most notable field studies dealing with children and child rearing was done by Ammar (1954). It is a comprehensive study of childhood in an Egyptian village primarily concerned with socialization and enculturation. He discusses birth, infancy, early childhood training, sibling and peer group behavior, aims and methods of socia-

lization, children's games and their play and stories, the period of adolescence and preparation for marriage, and the formal educational systems and uses a variety of techniques and appendices include life histories, proverbs, riddles, kinship terms, etc. Other notable studies include a series of detailed studies of an Arab village in Palestine by Granqvist (1947, 1950), and ethnological study of the Kurdish people of Iraq by Hansen (1961) and an important basic study of child rearing in the Lebanon including cross cultural comparisons by Prothro (1967a, 1967). These and other studies report what adults see when they observe children and what adults do for and to children.

In contrast, culture of childhood studies report on what children see as they observe the world in which they find themselves. Because there is a dearth of information on culture of childhood studies, I was not able to obtain much direct assistance from other workers' previous research experience. I was engaged in an exploratory study. The research can easily be divided into two parts. The major part deals with the child's views of himself and his life experience. The other part is of family background and home environment. What I learned from children comes from an intensive study of 200 children, 3 to 11 years of age, growing up in Bulaq. In addition, I observed and interviewed 80 families in six different districts in Bulaq (El Oulali district, El Torgoman district, Sahafa street, El Adaweya district, El Aleya district, New Bulaq street), most of whom were the families of these children. I should make it clear that I started with no well-defined hypotheses or interpretations and no ready-made methodology and field techniques. These developed as I watched, listened, talked with and joined children in their daily activities. Throughout the time I struggled to ascertain the meaning of events and to place them in some initial order. In the process, the theme of «aggression» recurred again and again in «children's day-to-day products», children's play, children's drawing and children's stories, children's fantasy, children's report, children's interview, children's behavior and children's language. This led me to raise

important questions that kept me busy for some time and formed the second part of the dissertation. Questions discussed in this second part include : What is aggression ? What are the conditions under which a particular attitude such as aggression is acquired ? What's the impact of environmental events on the child's development and functioning and most importantly how does he conceptualize and view himself and his life experience ? What are the conditions under which a child would learn to respond with aggression in situations where obedience, submission, responsibility, sociability, etc. might be expected or required in a sub-culture like Bulaq ? What are the adult beliefs, values and incentives as expectations, ideals role prescriptions, and ideas about the abilities and capacities of infants and young children ? At what age is the child expected to begin to stand up for himself and to defend himself ? What's the form of punishment for absence or retaliatory behaviour, for not standing against threat, insult for show of cowardice, for failure to be threatening enough to others to get what one wants, etc. ? What do these variables of child practice mean in terms of their cultural values ? Can we grasp the intrinsic meaning of events in Bulaq ? Can the study of such meaning be scientific ? Where is this meaning located ? How am I going to rebuild and reconstruct the sub-culture of Bulaq through the eyes of its children thereby achieving a truly valid picture of the culture as perceived by them ? What it means to look at something from the cultural point of view, what kind of observations and techniques are used and what kind of material can be analyzed ?

As you read and think about the papers that follow, more questions than answers are likely to arise, If this state of affairs creates a sense of urgency and a desire to know more and do more, then this research will have served useful purpose.

- 5) May 1982 : Suzanne Saleh Sabet, «A case Study of Primary School Upgrading in Bulaq».

The main purpose of this study is to describe and analyze an

action-oriented pilot experiment aiming at public primary school upgrading in Cairo's Bulaq District. The study involves pre-action assessment of primary schooling services in the District; need assessment of the target population (i.e. school children); an action program, and finally an evaluation of the program outcome.

The problems and needs of the public primary school child and especially those living in deprived and underprivileged areas are the concern of this study. It is in these areas that the problems and inadequacies of primary schooling manifest themselves most vividly. Efforts to upgrade the school system have been undertaken by the State but the gap between stated objectives of the educational process and the actual performance is tremendous. Central to this study, therefore, is the conviction that all efforts governmental and non-governmental should aim at providing opportunities appropriate to the characteristics and needs of underprivileged children.

It is hoped that the social-action research undertaken in El-Salam Primary School in Pulaq could serve as a model of what a primary school in low income areas could be through the effective and efficient utilization of available human and material resources. Hence it could serve as a practical demonstration to be followed by other schools in similar areas. With this in mind a major concern is an ongoing evaluation and analysis of the experiment with the aim of learning, documenting and assessing the experience in terms of its applicability and replicability in other primary school settings.

رابعاً : جزء خاص

النيل البيلوجرافى للانتاج الفكرى العربى فى العلوم الاجتماعية ١٩٧٨ - ١٩٨٢

دراسة واعداك : خالد الشافعى دياب

مقدمة :

القسم الاول : الضبط البيلوجرافى للانتاج الفكرى فى العلوم الاجتماعية .
هذا النيل البيلوجرافى

- حدود التغطية
- المصادر البيلوجرافية
- الوصف البيلوجرافى
- التنظيم
- قائمة رؤوس الموضوعات

القسم الثانى : القائمة البيلوجرافية

القسم الثالث : الكشافات والبيانات الاحصائية

- اولاً : الكشاف الجغرافى
- ثانياً : الكشاف الزمنى
- ثالثاً : كشاف الكتب المترجمة الى اللغة العربية
- رابعاً : كشاف الاعلام

التليل البيلوجرافى فى الانتاج الفكرى العربى فى العلوم الاجتماعىة ١٩٧٨ - ١٩٨٢

دراسة واعداد

هالء الشافعى نىاب (*)

مقدمة :

تجاز الة العربىة فترة هامة من تاريخها الحديث ، تعمل فيها بمختلف
اوسائل والاساليب لنهضة جءىة ، وتعتمد لتحقق ذلك على منهج التخطيط
العلمى السليم ، ويقوم بهذا التخطيط اجهزة كثيرة تسر فى اءاء رسالتها
على ما تقدمه المكبات ومراكز المعلومات من مصادر البحث .

ويعتمد التخطيط على استقراء ما كان لمعرفة ما ينبغى أن يكون ، وهذان
العنصران من الاستقراء وانتسور يقومان على تجبيع مصادر المعلومات
وتوثيقها وتداولها .

والعلوم الاجتماعىة تمثل قطاعا كبيرا من قطاعات المعرفة الانسانية ،
نقد بلغت الدراسات الاجتماعىة — فى عصرنا الحالى — شأوا عظيما من
التقدم والازدهار على المستويين النظرى والعملى ، وذلك بفضل التطور
الكبير الذى يمر به عالمنا المعاصر فى كافة مجالات المعرفة .

ومن ثم فان القضية التى نحن بصحدها الآن — فى هذه الدراسة —
لا تتمثل فى نقص المعلومات اللازمة لأغراض البحث والدراسة فى المجالات
الاجتماعىة ، بقدر ما تتمثل وتتبلور فى الاعلام البيلوجرافى المنظم والمستمر
عن تلك المعلومات والسيطرة بالاساليب العلمىة على هذا الفيض منها .

(*) مدرس مساعد بقسم المكبات ، كىة الآداب جامعة القاهرة .

وتنقسم هذه الدراسة الى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : عبارة عن مقدمة تبين أهمية الضبط البليوجرافى وأنماطه وطرائقه المخططة للإنتاج الفكرى فى كافة فروع المعرفة البشرية ، مع بيان الأعمال البليوجرافية الخاصة بالعلوم الاجتماعية فى المنطقة العربية ، ثم تحديد موقع ومكانة هذا الدليل البليوجرافى من الأعمال السابقة وأسس ومصادر تجميعه وتنظيمه ... الخ .

القسم الثانى : عبارة عن متن الدليل البليوجرافى مرتب ومنظم ونقلا للمطلوبات الموضوعية للدارسين والباحثين .

القسم الثالث : عبارة عن رصد مجموعة من الإحصائيات والكشافات المختلفة نضمها أمام الباحثين والمتخصصين فى مجالات العلوم الاجتماعية ، من أجل دراسة وتحليل ومقارنة هذه الإحصائيات لاستنباط النتائج التى تعين فى تقدم الفروع المختلفة للعلوم الاجتماعية .

القسم الأول

الضبط البليوجرافى للإنتاج الفكرى

فى العلوم الاجتماعية

كان ولا يزال الضبط البليوجرافى لمخلف نوعية المعلومات فى كافة مجالات المعرفة البشرية يمثل تحديا كبيرا ليس فقط أمام الباحثين والدارسين ، بل أيضا أمام البليوجرافيين ورجال المعلومات . ولعل هذا يرجع الى ضخامة الانتاج الفكرى منذ عصر الطباعة الى عصرنا الحالى ، فقد تضاعف هذا الانتاج فى شكل متوالية هندسية ، لكن المطابع بذاق طاقاتها تكاد تعجز عن ملاحقة المؤلفين والباحثين فى نشر انتاجهم العلمى ، علاوة على ذلك فقد شوعت اشكال نشر هذا الانتاج من النوع التقليدى المتمثل فى الورق الى

الأنواع غير التقليدية المتمثلة في وسائط الميكروفيلم والميكروفيش والشرائط والأقراص الممغنطة ... الخ . .

ومن ثم فقد أصبحت مشكلة حصر وتنظيم واسترجاع المعلومات في كافة فروع المعرفة بطرق سريعة ومبسرة ، من أهم المشاكل التي تواجه الباحثين والدارسين في مختلف مجالات البحث . وتأسيسا على هذا فقد أصبح من أهم المسئوليات المنوطة للمكتبات ومراكز المعلومات والتوثيق والهيئات الببليوجرافية ، هي عملية تدبير أوعية تيسرها للقراء والدارسين والباحثين والعلماء .

وإذا كان الغرب قد أدرك أهمية وخطورة هذه القضية منذ زمن بعيد ، مما حدا به الى الاستعداد بوسائل مختلفة للضبط الببليوجرافي لها واحتل التكنولوجيا الحديثة — احدى مستحدثات العصر — في عمليات اختزان واسترجاع المعلومات ؛ فإن المنطقة العربية تتقر على وجه الاجمال الى مثل هذه الخدمات الببليوجرافية المنظمة والمتنظمة ، الأمر الذي يضع على عاتقنا نحن العرب مواجهة هذه القضية .

وتجدر الإشارة الى أهمية الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات في كافة المجالات بما فيها العلوم الاجتماعية ، والتي نجمها في النقاط التالية :

— لا شيء يعين الباحثين على متابعة التحصيل العلمي واستمرار البحث قدر امكان حصولهم على المصادر المعتدلة المتصلة بأبحاثهم والموثوقة فيها ، ولا شيء يعوقهم مثلما يعوقهم عنت يواجههم في تلمس تلك المصادر ؛ ولعل القوائم الببليوجرافية تساعد الباحث المتخصص على معرفة ما كتب في موضوع بحثه للاستفادة من آراء الآخرين أو نقدها والكشف عن محاسنها وعيوبها . فهي من هذا الجانب تعتبر مرشدا لاجراء الأبحاث العلمية . فمن طريقها يتمكن الباحث من وضع أصبعه على الحقائق التي قد تضع يدون هذه القوائم الببليوجرافية المتخصصة .

— تبين الببليوجرافيات بطريقة موضوعية المجالات التي في حاجة الى تغطية

أو الكتابة فيها ، بحيث تستحث عددا من المؤلفين والباحثين أن يتحمسوا للكتابة في تلك المجالات وأن يسدوا فراغات المعرفة التي لم يتم الكتابة فيها .

— تساعد الببليوجرافيات في عمليات اختيار الكتب والمواد المكتبية الأخرى اللازمة لمقتنيات المكتبات ومراكز المعلومات المتخصصة في مجالات العلوم الاجتماعية .

— تساعد الببليوجرافيات على سرعة الاعلام عن الانتاج الفكرى في كافة المجالات وتيسر الوصول اليه بطريقة منظمة وميسرة لدارسين والباحثين على السواء .

— تعتبر الببليوجرافيات — بصفة عامة — بمثابة السجل الثقافي للبشرية ، حيث ترصد ما أنتجته قريحة الانسان في كافة فروع المعرفة .

وهناك بعض الهيئات ومراكز البحوث والباحثين الأفراد في المنطقة العربية قاموا باصدار بعض الاعمال الببليوجرافية التي تحصر أو تحاول أن تحصر الانتاج الفكرى في بعض فروع العلوم الاجتماعية في فترة زمنية معينة أو في منطقة جغرافية محددة أو نوع معين من أوعية المعرفة .

ولعله من المفيد استعراض أهم هذه الببليوجرافيات من أجل استخلاص بعض النتائج والمؤشرات التي تساعدنا في عملية الضبط الببليوجرافى الشامل والقائم على أسس علمية سليمة في المستقبل القريب .

١ — في عام ١٩٦٠ اصدر مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة « قائمة بأعمال المشتغلين بالعلوم الاجتماعية » ولم تقتصر هذه القائمة على انتاج المشتغلين بعلم الاجتماع فحسب ، وإنما ضمت أعمال التخصصين في العلوم الاجتماعية كلها .

٢ — في عام ١٩٧٤ اصدر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالتاهرة « قائمة ببلدوجرافية بأعمال المشتغلين بعلم الاجتماع في مصر »
أعدها د. محمد فتحي عبد الهادي بإشراف د. عزت حجازي . وتضم
هذه القائمة الأعمال المنشورة من كتب ومقالات ورسائل أكاديمية
للمشتغلين بعلم الاجتماع في مصر حتى عام ١٩٧٢ . وقد بلغت في
في مجموعها (١١٥٧) مفردا (مدخلا) ورتبت في تسعين :

القسم الأول : الأعمال العلمية المنشورة .

القسم الثاني : رسائل الماجستير والدكتوراة .

وداخل كل قسم كان طبيعيا أن يكون الترتيب هجائيا بأسماء المؤلفين
أدحاب هذه المؤلفات .

٣ — في عام ١٩٧٥ أصدر معهد البحوث والدراسات العربية « ببلدوجرافية »
الدراسات السكانية في الوطن العربي » وأعدها السيد محمد محمد
زهرة . وتضم هذه القائمة حتى عام ١٩٧٤ (١١٧) مفردا (مدخلا)
في موضوع السكان كأحد موضوعات العلوم الاجتماعية ، تتنوع ما بين
كتاب ، مقالة في دورية ، بحث في مؤتمر ، رسالة جامعية ، سواء نشر
هذا العمل داخل المنطقة العربية أو خارجها ، وسواء كتبه باحث
عربي أو أجنبي . وهكذا نرى هذا التشتت والتوسع سواء في شكل
المواد أو لمكن نشرها أو حتى مؤلفيها ، الأمر الذي أثر على شمول
التغطية الذي كان يسمى إليه صاحب التبلدوجرافية . ويعترف
صاحبها بهذا القصور صراحة في مقدمتها (ص ٩ — ١٠) .

٤ — في عام ١٩٧٦ أصدر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
بالتاهرة « قائمة ببلدوجرافية بأعمال المشتغلين بعلم الاجتماع في مصر »
أعدها د. محمد فتحي عبد الهادي بإشراف د. عزت حجازي وتغطي
من عام ١٩٣٠ — ١٩٧٤ ، أي أنها غطت الإصدار السابقة (رقم ٢)
بل توسع فيها صاحبها على اعتبار أنها امتداد للسابقة . وتشتمل
على (١٨٨٨) مفردا (مدخلا) تتنوع ما بين كتاب ، مقالة ، رسالة

علمية . وتبع في ترتيبها نظام الترتيب المتبع في السابقة (رقم ٢) .

٥ - في عام ١٩٧٨ أصدر د. محمد الجوهري ببللوجرافية متخصصة في واحد من أهم موضوعات العلوم الاجتماعية ألا وهو علم الفولكلور بعنوان « مصادر دراسة الفولكلور العربي : قائمة ببللوجرافية مشروحة » وصدرت الطبعة الثانية لها عام ١٩٨٣ .

٦ - في عام ١٩٧٩ أصدر جهاز تنظيم الأسرة والسكان « الببللوجرافية انشازحة للدراسات السكانية لجمهورفة مصر العربفة » وتضم حتى عام ١٩٧٦ تاريخ الاقتال (٢٢١٢) مفردا (مذكلا) تنوزع ما بين كتاب ، مقالة ، بحث ، رسالة جامفة ، بشرط أن يكون منشورا في مصر . مع اعطاء نبذة شارحة عن العمل المسجل بالببللوجرافية . وبالرغم من أنها أكثر تجمفعا وأكثر اككاما في التنظيم عن سابقتها في موضوع السكان (رقم ٣) إلا أننا نجد بها موضوعات لا تمت الى السكان بدملة مثل : التضم (صص ١٥٠ - ٢٠٩) ، كما أن التشتت والتوسع الشكلى للمواد أثر بصورة مباشرة على شمول التفطفة .

٧ - في عام ١٩٧٩ أصدرت المنظمة العربفة للتربة والثقانة والعلوم « دليل الانتاج الفكرى في العلوم الاجتماعية : في علم الاجتماع ولأنثروبولوجيا والفولكلور » وقام باعداده د. محمد فتى عبد الهادى ، وضم هذا الدليل - منذ أوائل هذا القرن حتى عام ١٩٧٧ - (٥١٥٣) مفردا (مذكلا) أغنّفها كتب سواء مؤلفة بالعربفة أو مترجمة إليها ، كما يضم أيضا أهم رسائل الماجستير والدكتوراه التى حصل عليها العرب من الجامعات المختلفة . وفعبر هذا الدليل أشمل الأعمال الببللوجرافية التى تمت في هذا المجال لأسباب كثرفة منها شمول التفطفة بدرجة عالية جدا ، منطقفة الترتيب ومنهجه السلم ، الاعتماد على مصادر كثرفة ومتنوعة في التجميع ، فعبر القلم باعداده من أوائل الببللوجرافففن المتخصصفن وله أعمال ببللوجرافية كثرفة . والشئ الذى يؤخذ على

هذا تدليل هو الخلط في التجميع ما بين الكتب والرسائل العلمية ، علاوة على وجود بعض الكتب التي صدرت خلال تلك الفترة وخاصة عام ١٩٧٧ غير مدرجة بالتدليل . وبالرغم من هذه وتلك فهذا الدليل يعبر بحق العمدة في المصادر الببليوجرافية للإنتاج الفكرى في العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والاثروبولوجيا والفولكلور) الا ان صاحبه لم يستمر في اصدار أعمال مكملة له .

٨ - وبدأ المركز الاقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية باسهامات متواضعة في توثيق الانتاج الفكرى في العلوم الاجتماعية بالمنطقة العربية ، وقد وجه اهتمامه الى الضبط اثبيلوجرافى لمقالات الدوريات في العلوم الاجتماعية - وهو نمط ممتاز - بالرغم من صعوبة السيطرة على استرجاع محتويات الدوريات في هذا المجال فاعد ما يسمى بـ « الكشف العربى لمقالات اندوريات في العلوم الاجتماعية » . ولكن هذا العمل الضخم الذى يصل الى اكثر من خمسة آلاف مقالة لم ير النور حتى الآن ، بل صرف المسؤولون بالمركز النظر عن طبعه ونشره .

٩ - وقد دخل المركز التجريبي للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية التابع لمعهد التخطيط القومى بالقاهرة ، الميدان الببليوجرافى ، فاصدر مجموعة من التوائم الببليوجرافية الراجعة في مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة على شكل نشرات دورية غير منتظمة . وقد توقف اخيرا عن اصدار هذه النشرات الببليوجرافية .

١٠ - وهناك بعض المكتبات ومراكز التوثيق تقوم باصدار توائم ببليوجرافية بمقتنياتها كتلك التى يصدرها مركز التوثيق والنشر بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة .

١١ - علاوة على هذا فهناك بعض الببليوجرافيات الاخرى التى صدرت في بعض البلاد العربية كالعراق ولبنان وتونس وليبيا تدور حول الانتاج

الفكرى فى موضوع معين من موضوعات العلوم الاجتماعية (١) . وهناك بعض الببليوجرافيات التى تتخذ من مؤلف معين وانتاجه موضوعا لها كاتى اصدرها د. عبد الرحمن بدوى عن « ابن خلدون » مثلا . وبالرغم من اننا لم نمكن من رؤية بعض هذه الببليوجرافيات وخادمة التى صدرت فى بعض البلاد العربية ، الا انه من المؤكد انها لن تزيد فى محتواها ومبناها عن زميلاتها التى صدرت فى مصر ، بل قد ينقصها الشيء الكثير .

وعلى أى حال فان الأعمال الببليوجرافية والسابق الاشارة اليها ، والتى صدرت فى المنطقة العربية ، والخامة بحصر الانتاج الفكرى فى مجالات العلوم الاجتماعية ، والمتناثرة هنا وهناك ؛ لا يربطها رابط نهطى معين ، علاوة على انها عجزت عن التغطية الشاملة لهذا الانتاج او متابعته فى أى صورة من صور نشره .

ويوقفنا هذا العرض السريع للببليوجرافيات السابق الاشارة اليها عند تسجيل مجموعة النتائج والملاحظات التالية :

— لم تضمن اية ببليوجرافية تغطية شاملة لموضوعات العلوم الاجتماعية بالنسبة للبعد الزمانى او المكالى او الموضوعى او النوعى فى المنطقة العربية اللهم الا (رقم ٧) بعض الشيء .

— لم تلتزم كل هذه الببليوجرافيات تقنيا واحدا فى وصف البيانات التى تذكرها عن كل مفرد تقرر ادرجه ولا حتى فى المداخل ، بل اتبعت كل واحدة منها ترتيبا واسلوبا يختلف عن الأخرى .

— لا يوجد تنسيق فى الجهود ولا تخطيط متكامل بين الجهات المصدرة للببليوجرافيات السابقة ، والتى تعمل فى هذا المجال الحيوى ، سواء

(١) أنظر على سبيل المثال الأرقام : ١٩٥ — ٢٠٠ — ٢٤٧ — ٤٥٣ — ٦٦٧ فى القسم الثانى من هذه الدراسة .

على المستوى الفهمي أو حتى على المستوى المحلى ، مما أدى الى
مشرتها هنا وهناك .

— خلطت الببليوجرافيات السابقة بين نوعية المطومات المخططة في التجميع ،
وكان ينبغي عليها — وفقا للمثلث الأمور — أن تتخذ نوعا معيناً من الأوعية
وتعالجها بطريقة شمولية .

— توقفت الببليوجرافيات السابقة عن متابعة حصر الانتاج الفكرى الجديد ،
إما باصدار ملاحق لها أو طبعات جديدة تضم ما فلت وما هو آت .

مما سبق يتبين لنا مدى الحاجة الملحة والضرورية الى أعداد عدة مؤتم
ببليوجرافية شاملة عن الانتاج الفكرى في مجالات العلوم الاجتماعية منظمة
بطريقة منطقية ومضمنةوعية الفكر المختلفة المنظمة في : الكتب — الدوريات —
مقالات الدوريات — الأبحاث — المؤتمرات — الرسائل الجامعية ... الخ ،
بحيث يسير الخط الببليوجرافى زمنيا ووعائيا وجغرافيا بطريقة متكاملة .



هذا الدليل الببليوجرافى

ومن خلال استعراض الأعمال الببليوجرافية السالفة الذكر ، نجد ان
الاحساس بالحاجة الملحة الى الضبط الببليوجرافى لمخطوط اوعية المطومات
في مجالات العلوم الاجتماعية — وخاصة الكتب باعتبارها سيدة اوعية المعرفة —
قد أكد ضرورة مثل هذا الدليل الببليوجرافى الذى يحصر بطريقة منطقية تكاد
تكون شاملة الانتاج الفكرى من الكتب في مجالات العلوم الاجتماعية والصغار
في المنطقة العربية من أجل التعريف به والاستفادة منه في الدراسة والبحث أو
التخطيط للمستقبل . ومما يؤكد أيضا ضرورة وجود مثل هذا العمل ،
أن أهم الأمانة التى صدرت (انظر رقم ٧ من الببليوجرافيات السابقة)
يقف حدود تخطيطه الزمنية عند نهاية عام ١٩٧٧ ، الأمر الذى جعله الى
استكمال هذا الدليل حتى أوائل ١٩٨٣ .

وتؤدي مثل هذه البibliوجرافيات الموضوعية خدمات جليلة للدارسين والباحثين والهيئات الاجتماعية المختلفة ، فهي تضم وتنظم مصادير المعلومات في وعاء من أخطر الأوعية الفكرية تكثر أهمية ، بحيث تعينهم على الوصول الى المواد التي تتناول موضوعات أبحاثهم في سرعة ويسر ، هذا بالإضافة الى أنها تربط مجال البحث الواحد بالمجالات الأخرى الوثيقة الصلة به ، وهي بذلك توفر وقتا وجهدا كثيرا ينفقان في تتبع مصادر المعلومات هذه .

ومن المفيد استعراض البنية الأساسية لهذا الدليل :

حدود التغطية :

(أ) **للحدود الموضوعية** : تتطرق العلوم الاجتماعية بجميع أشتون الخامسة بالمجتمع ، ولا يستثنى المجتمع عنها ، وهي ضرورية من أجل إدارته وتنظيمه وتطويره وتقدمه . ومن ثم فهي تتألف من موضوعات كثيرة ، وهذا الدليل يغطي بعض هذه الموضوعات وهي : علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية والفولكلور .

(ب) **للحدود الزمنية** : يضم الدليل الكتب التي صدرت منذ عام ١٩٧٨ وحتى أوائل عام ١٩٨٣ .

(ج) **للحدود اللغوية** : يضم الدليل الكتب المنشورة في المنطقة العربية وأمكن الجداول على بيانات عنها .

(د) **للحدود النوعية** : اقتصر هذا الدليل على الكتب الصادرة باللغة العربية سواء أكانت مؤلفة بالعربية أو مترجمة إليها .

(هـ) **يأمل كتيب هذه السطور** أعداد مجموعة من الأئمة البibliوجرافية في العلوم الاجتماعية يغطي كل واحد منها وعاء معيناً من أوعية المعرفة كالدوريات - الرسائل الجامعية الخ .

المصادر البليوجرافية :

تنقسم المصادر البليوجرافية الى قسمين رئيسيين :

- (أ) المصادر المباشرة : ويقصد بها الكتب ذاتها ، وقد أمكن الحصول على بيانات الكتب من مكتبات جامعة القاهرة والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ودار الكتب المصرية ، علاوة على هذا كان معرض الكتاب الدولى الذى يعقد سنويا بالقاهرة ، فرصة ذهبية للحصول على بيانات الكتب التى صدرت حديثا وخاصة عام ١٩٨٢ .

- (ب) المصادر غير المباشرة : ويقصد بها الأعمال البليوجرافية السابقة ، والتى تدخل فى الحدود الزمنية والموضوعية للدليل . وفى ذلك تم الرجوع الى :

- ١ - دليل الكتاب المصرى ، ابتداء من عام ١٩٧٩ - .
- ٢ - قائمة مطبوعات الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ابتداء من عام ١٩٧٩ - .
- ٣ - الكتاب السنوى لعلم الاجتماع (القسم الخاص بالكتب) ابتداء من عام ١٩٨٠ - .
- ٤ - قائمة مطبوعات مكتبة الأنجلو المصرية ، عام ١٩٧٨ وملحق ١٩٨٠ - ١٩٨١ .
- ٥ - التخطيط والتنمية فى مصر ١٩٧٨ - ١٩٨٠ : قائمة بليوجرافية انتقائية اصدار معهد التخطيط القومى عام ١٩٨١ .
- ٦ - النشرة العربية للمطبوعات ، اعوام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠ .
والتي اصدرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى تونس .
- ٧ - النشرة المصرية للمطبوعات ، ابتداء من عام ١٩٧٨ - .

الوصف البليوجرافى :

ولقد اتبعنا فى هذه البليوجرافية لحدث نظم اللومسيف البليوجرافى العالمى . وقد اعطيت البيانات البليوجرافية التالية قرين كل كتاب :

اسم المؤلف . عنوان الكتاب . بيانات التغليف . بيان الطبعة .
بيانات النشر (المكان والنشر والتاريخ) . عدد الصفحات . رقم مسلسل
والجدير بالذكر أن المخطئ كان غالبا بأسماء الأفراد وفي حالات قليلة
كان بأسماء الهيئة المسؤولة عن الكتاب مفرقة من اسم الدولة أن لم
تكن مميزة . وفي حالة الكتب التي لم يكن لها مؤلفين [أشخاص - هيئات]
كان مخطئها بالعنوان في ترتيبه الهجائي والمطلقى تحت رأس موضوعه . وإذا
كان المؤلف له أكثر من كتاب استمض عن ذكر اسمه بوضع شرطه (ـا)
بما لتكرار الاسم بكتابه مرة أخرى ، واتبع هذا أيضا في عناوين الكتب
المتشابهة . وإذا كان الكتاب له أكثر من طبعة تم ذكر أحدثها فقط لأنها تجب
ما قبلها . ولم ندخر رسما في أن تكون البيانات البليوجرافية المعطاة كاملة
قدر الامكان ، وإذا لم يعط بيان أو آخر فمرجع ذلك الى عدم توفر مثل
هذا البيان في المصادر البليوجرافية المعتمد عليها .

التنظيم :

وتبت الكتب المدرجة بالدليل هجائيا بأسماء المؤلفين (أو العناوين في
حالة أن يكون (المخطئ بالعنوان) ، تحت رؤوس موضوعات مخصصة ومقتنة
مرتبة بدورها ترتيبا هجائيا مع عمل الاحالات انلازمة لربط الموضوعات ذات
الصلة بعضها ببعض ، وهذه الموضوعات واحالاتها لا تخفى عن فطنة الباحث
التخصص .

وحتى يكتمل هذا العمل رؤى اعداد مجموعة من الكشافات التي تعد
بمثابة مداخل اضافية للدليل ، كما تم اعداد مجموعة من البيانات الاحصائية
لم نشأ أن نقوم بتفسيرها وتحليلها والبحث وراء اسبابها ومسبباتها ، بل
فضلنا وضعها كمادة خام أمام الباحثين والمتخصصين لدراستها وتحليلها
ومقارنتها من أجل استنباط المؤشرات والنتائج المختلفة .

وأخيرا يعلم الله وحده مدى الجهد المبذول في اعداد هذا الدليل ، لا يعمره

ألا من كبده وعائاه ، فلم نسمع جهدا إلا بفلناه ؛ ولم نترك معلومة إلا حقتناها
من أكثر من ممدد ، ومع هذا غاننا لا ندعى لهذا الدليل (١٩٧٨ — ١٩٨٣)
الشمول المطلق ولا الحصر الكامل ، ولكنها محاولة بذلت فيها كل جهد ممكن
من أجل تحقيق تغطية شاملة وحصر كامل في الحدود الزمنية المشار إليها .

ونحن نقدم هذا الدليل الببليوجرافي ، نرجو أن يلبي حاجة بالنسبة لموضوع
من الموضوعات الحيوية يهم ويهتم به قطاعات كثيرة من الباحثين والدارسين ،
كما نأمل أن نكون قد وفقنا في تقديم أداة من أدوات الضبط الببليوجرافي
تساعد الباحثين المتخصصين على السير قدما في مجال أبحاثهم .

قائمة رؤوس الموضوعات

(٢)

الاجتماع القانونى (علم)
اجتماع القيم (علم)
الاجتماع المذنى (علم)
انظر : الاجتماع الحضري
الاجتماعى
انظر : الألفاظ
الأحداث
الاحصاء الاجتماعى
الأدب الشعبى
الأدب الشعبى — بيلوجرافيات
الأدب العالمى
انظر : الأدب الشعبى
الأذاعة
الأساطير
الأسرة
الأطفال
الأطفال — بيلوجرافيات
الاعلام
الاعیاد والمواسم
الأغنى الشعبى
الاغتراب
الألعاب الشعبى
الألفاظ
الأمثال الشعبى
الأمثال الشعبى — بيلوجرافيات
الانثروبولوجيا
الانثروبولوجيا الاجتماعية
الانثروبولوجيا الاقتصادية
الانثروبولوجيا الترموية
الانثروبولوجيا التطبيقية

(١)

ابن خلدون
ابن خلدون — بيلوجرافيات
الاتصال الجماهيرى
الاتصال الجماهيرى — بيلوجرافيات
الاجتماع (علم)
الاجتماع (علم) — قواميس
الاجتماع (علم) — مفاهيم
الاجتماع (علم) — نظريات
اجتماع الإدارة (علم)
الاجتماع الأخرى (علم)
انظر : الأسرة
الاجتماع الإسلامى (علم)
الاجتماع الاقتصادى (علم)
الاجتماع البدوى (علم)
الاجتماع التطبيقى (علم)
اجتماع التنظيم (علم)
اجتماع التنمية (علم)
الاجتماع الثقافى (علم)
الاجتماع الحضرى (علم)
الاجتماع الدينى (علم)
الاجتماع الخلدونى (علم)
انظر : ابن خلدون
الاجتماع الريفى (علم)
الاجتماع السكائى (علم)
الاجتماع السياسى (علم)
الاجتماع الصناعى (علم)
الاجتماع العائلى (علم)
انظر : الأسرة
الاجتماع المسكرى (علم)

الانثروبولوجيا الثقافية

الانثروبولوجيا الفيزيكية

الانثروبومتريا

الانحراف

الاهلج الشعبية

الايكولوجيا البشرية

البحث الاجتماعي

البحث الجنائي

البندو والبداءة

البناء الاجتماعي

البيئة

انظر : الايكولوجيا البشرية

التليفات الاجتماعية

التحضر

التخطيط الاجتماعي

تخطيط المدن

التراث الشعبي

انظر : انفولكلور

تراجم الاجتماعيين

التغير الاجتماعي

التفاعل الاجتماعي

التليفزيون

تنظيم الأسرة

التنمية الاجتماعية

التنمية الريفية

التوطين

الثقافة

ثقافة الأطفال

الثقافة العمالية

الجريمة والمجرمون

الجماعات

الحكيلة الشعبية

الخدمة الاجتماعية

خدمة الأطفال

انظر : الأطفال

خدمة انجماه

خدمة الشباب

انظر : الشباب

خدمة الفرد

الراى العلم

الرقص الشعبي

الريف

الريف — بيلوجرافيات

الزواج

المسكان

المسكان — بيلوجرافيات

المسكان — معاجم مدسطلحات

الشباب

الشخصية

الشيخوخة

الضبط الاجتماعي

الضمان الاجتماعي

الطبقات الاجتماعية

انظر : الأطفال

الطفل

المعادن والتقاليد

العمل والعمال

العقد الاجتماعي

العلاقات الاجتماعية

العلاقات العامة

علم النفس الاجتماعي

الفجر

الفنون الشعبية

الفولكلور

الفولكلور — بيلوجرافيات

القصص الشعبية

القيادة

المجتمع

المرأة العاملة
 المرأة في الاسلام
 المرأة — بيبليوجرافيات
 المعتقدات الشعبية
 المعوقون
 المعوقون — بيبليوجرافيات
 المواد الاجتماعية — طرق تدريس
 المؤسسات الاجتماعية
 للنقد الاجتماعي
 النظرية الاجتماعية
 الهجرة

المجتمع الأرمني
 المجتمع الاسلامي
 المجتمع الأمريكي
 المجتمع الخليجي
 المجتمع العراقي
 المجتمع الفلسطيني
 المجتمع القطري
 المجتمع المصري
 المجتمع المغربي
 المجتمع اليمني
 المخدرات
 المرأة

القسم الثاني

القائمة البيبلوجرافية

ابن خلدون

- ابن خلدون ، عبد الرحمن . مقدمة ابن خلدون . ط ٤ . — بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٧٨ . ٥٨٨ ص (١).
- باتسييفا ، سسيفيلانا . العمران البشرى فى مقدمة بن خلدون / ترجمة : رضوان ابراهيم . — تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٨ . ٢٩١ ص (٢).
- حسن الساعاتى . علم الاجتماع الخلدونى : قواعد المنهج . ط ٤ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ . ٢٢٩ ص (٣).
- الصغير بن عمار . التفكير العلمى عند ابن خلدون . ط ٢ . — الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٨ . ١٢٧ ص (٤).
- غريب محمد سعيد احمد . ابن خلدون . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (٥).
- محمد عابد الجابرى . فكر ابن خلدون : العصبية والدولة . — الدار البيضاء ، دار النشر المغربية ، ١٩٧٩ . ٤٨٥ ص (٦).

ابن خلدون — بيبليوجرافيات

- تونس . دار الكتب الوطنية . قائمة المؤلفات واندراستات حول ابن خلدون . — تونس : الدار ، ١٩٨٠ . (٧).

- عبد الرحمن بدوي • مؤلفات ابن خلدون • — تونس : الدار العربية
للكتاب ، ١٩٨٠ • ٢٩٥ ص (٨)

الاتصال الجماهيرى

(انظر ايضا : الاذاعة — التليفزيون)

- ابراهيم امام • الاعلام والاتصال بالجماهير • — القاهرة : مكتبة الأنجلو
المصرية ، ١٩٧٨ • (٩)
- اسماعيل على سمعد • الاتصال والرأى العام : بحث فى القوة
والايدولوجية • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ •
٢٣٣ ص (١٠)
- بارنو ، اريك • الاتصال بالجماهير / ترجمة صلاح عز الدين ، فؤاد
كامل ، انور المشرى ؛ مراجعة وتقديم عبد الحليم المشلاوى • —
القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٨٠ • ٤١٦ ص (١١)
- جامعة القاهرة • دليل بحث الاحتياجات الاتصالية من أجل التنمية
الريفية • — القاهرة : الجامعة ، ١٩٧٩ • ٨٨ ص (١٢)
- خليل صلبات • وسائل الاتصال : نشأتها وتطورها • — ط ٣ مزيده
ومنقحة • — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ •
٣٣٦ ص (١٣)
- زيدان عبد الباقي • اساليب الاتصال فى المجالات الاجتماعية والتربوية •
— القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ • (١٤)
- — — — — • وسائل واساليب الاتصال فى المجالات الاجتماعية والتربوية
والادارية والاعلامية • — ط ٢ • — القاهرة : مكتبة النهضة
المصرية ، ١٩٧٩ • ٥٢٧ ص (١٥)

- **شاهيناز محمد طلعت** • بناء الاتصال في مدينة قها محافظة الطليوبية • —
القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ • ١١٧ ص (١٦)
- **وسائل الاعلام والتنمية الاجتماعية : دراسات نظرية مقارنة** •
وميدانية في المجتمع الريفى • — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ،
١٩٨٠ • ٧ ، ٣٥٨ ص (١٧)
- **صلاح الدين جوهر** • علم الاتصال : مفاهيمه ، نظرياته ، مجالاته • —
القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨٠ • ١٤٨ ص (١٨)
- **عبد المجيد عبد الحيد مطلق** • جوزيف آلبين ابجد • الوسائل السمعية
والبصرية ووسائل الاتصال الجماهيرى • — بغداد : وزارة
التربية ، ١٩٧٨ • ١١١ ص (١٩)
- **عماد مختار احمد الشافعى** • بناء الاتصال في قرية ابو مسلم محافظة
الجيزة • — القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ • ١٢١ ص (٢٠)
- **فتحى حامد خضر** • بناء الاتصال في قرية اولية محافظة الدقهلية • —
القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ • ١٦٣ ص (٢١)
- **كمال القوفى** • بناء الاتصال في قرية تلوانة محافظة المنوفية • —
القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ • ١٥٣ ص (٢٢)
- **ايبيا • امالة الاعلام • الادارة العلمية للتخضيت والطباعة • الاعلام**
الجماهيرى : الاذاعتان المرئية والمسموعة • طرابلس : الادارة ،
١٩٧٩ • ١١٩ ورقة • (٢٣)
- **محمد حلمى احمد نوار** • بناء الاتصال في قرية البلدة • — القاهرة :
جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ • ١٢٢ ص (٢٤)
- **محمد فتحى • عالم بلا حواجز •** — القاهرة : الهيئة المصرية العامة
للكتاب ، ١٩٨٢ • ٢٣٩ ص (٢٥)

— **مدور ، جاك** • اتفاق الانتماء وبنافذه / ترجمة حشمت قاسم •
القاهرة : المركز العربي للصحافة ، ١٩٧٩ • ٣٥٦ ص (٢٦)

— **المؤتمر السادس للانداء الدولي للدراسات المستقبلية (القاهرة ، ١٩٧٨)**
مستقبل الانصالات والذاتية الحضارية في عالم متشابك ، أعمال
المؤتمر السادس للانداء انطوى للدراسات المستقبلية المنعقد في
القاهرة ١٦ — ١٩ سبتمبر ١٩٧٨ • القاهرة : المجلس القومي
المتخصصة ، ١٩٧٨ • ٢٠١ ، ٢٨٣ ص (٢٧)

— **نوال شاهين حسن** • دور وسائل الاعلام في الاذاعة والتلفزيون في تنمية
الأسرة • القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨٠ •
٣٥٦ ص (٢٨)

الاتصال الجماهيري — بيلوجرافيات

— **جامعة القاهرة** • قائمة مراجع مختارة حول الاتصال والتنمية الريفية •
القاهرة : الجامعة ، ١٩٧٩ • ١٤٩ ص (٢٩)

الاجتماع (علم)

— **ابن الأرق ، محمد بن علي بن محمد** • بدائع السلك في طبائع الملك /
تحقيق على سبيل النشار • بغداد : وزارة الثقافة والفنون ،
١٩٧٨ • ٢٠٠ ، ٥٣٥ ص (٣٠)

— **احمد زايد** • علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية •
ط ١ • القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ • (٣١)

— **اسحاق قطب** • المدخل في علم الاجتماع • الكويت : مؤسسة دار
الكتب للنشر والتوزيع ، ١٩٧٩ • ٢١٥ ص (٣٢)

— **اسماعيل عبد الباري** • أسس علم الاجتماع • ط ١ • القاهرة :
دار المعارف ، ١٩٨٠ • (٣٣)

— انكلر ، اليكس . مقدمة في علم الاجتماع / ترجمة وتقديم محمد الجوهري
وآخرين . — ط ٤ . — القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .
(٣٤) ١٥١٥ ص

— بوتومور ، توماس بيرتون . تمهيد في علم الاجتماع / ترجمة وتعليق محمد
الجوهري وآخرين . — ط ٥ . — القاهرة ، دار المعارف ،
(٣٥) ١٩٨١-٨٤٤ ص

— ، ——— . علم الاجتماع والنقد الاجتماعي / ترجمة وتعليق
محمد الجوهري وآخرين . — ط ١ . — القاهرة : دار المعارف ،
(٣٦) ١٩٨١ . ٢٨٥ ص

— تورين ، آلان . من اجل علم الاجتماع / ترجمة تيسير شيخ الأرض ؛
مراجعة وجيه أسعد . — دمشق : وزارة الثقافة والإرشاد
القومي ، ١٩٧٩ . ٢٥٩ ص (٣٧)

— روشيه ، جى . علم الاجتماع الأمريكى : دراسة لاعمال تالكوت
بارسونز / ترجمة وتعليق محمد الجوهري ، احمد زايد . —
ط ١ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ . ٢٩٥ ص (٣٨)

— سليم على الوردى . علم الاجتماع بين الموضوعية والوضعية . —
بغداد : مطبعة علاء ، ١٩٧٨ . ٧٥ ص (٣٩)

— سناء الخولى . مدخل الى علم الاجتماع . — الاسكندرية : دار المعرفة
الجامعية ، ١٩٨٢ . ٣٤٩ ص (٤٠)

— صلاح العيد وآخرون . علم الاجتماع : دراسات نظرية وتطبيقية في
تنمية وتحديث المجتمعات المناسبة . — الاسكندرية : دار المعرفة
الجامعية ، ١٩٨٢ . (٤١)

- صلاح مصطفى القوال • معلم الفكر السوسيولوجي المعاصر • —
القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٨٢ • ١٩٧ ص (٤٢)
- عبد الحميد لطفي • علم الاجتماع • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ •
٢٨١ ص ٠٠ (٤٣)
- عبد المجيد عبد الرحيم • علم الاجتماع العام • — القاهرة : مكتبة
الأجلو المصرية ، ١٩٨٠ • ٣٢٠ ص (٤٤)
- على عبد الرزاق جلي • قضايا علم الاجتماع المعاصر • — ط ١ • —
الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠ • (٤٥)
- على عبد الواحد وافي • علم الاجتماع • — ط ٣ موزدة ومنقحة • —
القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٧٩ • ١٣٩ ص
(٤٦)
- على لولة • البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، المفاهيم
والقضايا • ط ١ • القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨١ • (٤٧)
- غريب محمد سعيد أحمد • علم الاجتماع ودراسة المشكلات الأخلاقية •
ط ١ • الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ • (٤٨)
- غسان زكي بدر • مقدمة في علم الاجتماع • ط ١ • القاهرة ، مكتبة سميد
رافت ، ١٩٨١ • (٤٩)
- قباري محمد اسماعيل • اصول علم الاجتماع ومصادره • ط ٢ •
الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ • ٤١٠ ص
(٥٠)
- — — — — • ما وراء علم الاجتماع • الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة
للكتاب ، ١٩٧٨ • ٥٣١ ص (٥١)

- ————— • مفضل الى علم الاجتماع • الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (٥٢)
- **قراءات معاصرة في علم الاجتماع** ، ترجمة وتقديم علياء شكرى ، محمد على محمد ، محمد الجوهري • القاهرة ، دار الكتاب للنوزيع ، ١٩٧٩ • ٤٧١ ص (٥٣)
- **كمال نسوقى** • الاجتماع ودراسة المجتمع • القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٨ • ٤١٣ ص (٥٤)
- **لاتروسفيلد ، بول ف** • الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع / تعريب أحمد للنكلارى ، عواطف فيصل بيارى • — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ • ١٩٠ ص (٥٥)
- **محمد الجوهري** • ميادين علم الاجتماع • ط ٥ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ • ٤٠٢ ص (٥٦)
- ————— • وآخرون • دراسة علم الاجتماع • ط ٣ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ • ٤٦٤ ص (٥٧)
- **محمد عاطف غيث** • علم الاجتماع • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ • ٤٢٣ ص • (٥٨)
- ————— • وآخرون • مجالات علم الاجتماع المعاصر : أسس نظرية ودراسات واقعية • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (٥٩)
- **محمد عبد الله ابو على** • مدارس اجتماعية • — الاسكندرية — إنيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ • ٤٠٥ ص (٦٠)
- **محمد على محمد** • تاريخ علم الاجتماع • ط ٢ • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (٦١)

— مصطفى القشيب • علم الاجتماع ومدارسه • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ • ٢٦٣ ص (٦٧)

— • — • — ، الكتاب الأول : تاريخ الفكر الاجتماعى وتطوره • — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ • ٣٥٢ ص (٦٨)

— • — • — ، الكتاب الثانى : المدخل إلى علم الاجتماع • — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ • ٤٣٧ ص (٦٩)

— موسى ، هانينز • الفكر الاجتماعى : نظرة تاريخية عالمية / ترجمة وتقديم السيد الحسينى ، جهينة سلطان العيسى • — القاهرة : سجل العرب ، ١٩٨٠ • ٣١٦ ص (٦٥)

الاجتماع (علم) — مناهج

— ديكنز ، ميشيل • معجم علم الاجتماع / ترجمة احسان محمد الحسن • — بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠ • ٤٠١ ص (٦٦)

— على محمود لسلام الفار • معجم علم الاجتماع • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ • ٤٧٠ ص (٦٧)

— قابوس علم الاجتماع / تحرير ومراجعة محمد عاطف غيث ؛ أعد المادة العلمية محمد على محمد وآخرون — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ • ٥١٧ ص (٦٨)

الاجتماع (علم) — قواميس

— صلاح مصطفى النوال • علم الاجتماع : المفهوم والموضوع والمنهج • — القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٢ • ٢٣٧ ص (٦٩)

— غسان زكى بدر • الموضوع والمنهج فى علم الاجتماع • — ط ١ • — القاهرة : مكتبة سميد رافت ، ١٩٨١ • (٧٠)

— كول ، ستيفن . منهج البحث في علم الاجتماع / تعريب عبد الهادي
الجوهري ، أحمد انكلاوى . — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ،
١٩٨٠ . ١٤٤ ص (٧١)

— محمد على محمد . علم الاجتماع والمنهج العلمى . — ط ٢ . —
الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (٧٢)

الاجتماع (علم) — نظريات

— تيماشيف ، نيقولا . نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها / ترجمة
وتقديم محمود عوده وآخرون . — ط ٧ . — القاهرة : دار
المعارف ، ١٩٨٢ . ٤٩٧ ص (٧٣)

— سمير نعيم أحمد . النظرية في علم الاجتماع : دراسة نقدية . ط ٢ . —
القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ٢٧٨ ص (٧٤)

— شوجرمان ، بارى . علم الاجتماع : المفهوم والنظرية / ترجمة محمد
الغريب عبدة الكريم . — [القاهرة] : مكتبة نهضة مصر :
١٩٨٠ . ١٢٨ ص (٧٥)

— عبد الباسط عبد المعطى . اتجاهات نظرية في علم الاجتماع . —
الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨١ .
(٧٦)

— قبلرى محمد اسماعيل . علم الاجتماع : المداخل والنظريات والمناهج .
— الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (٧٧)

— كمال عبد الحميد الزيات . بناء النظرية في علم الاجتماع : نموذج نظرية
تقسيم العمل . — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ .
١٩٨ ص (٧٨)

— محمد عاطف غيث . الموقف النظرى في علم الاجتماع المعاصر . — ط ٤ . —
الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٧٩)

- **محمد الفريب عبد الكريم** • الاتجاهات الفكرية في نظرية علم الاجتماع
المعاصر / تقديم عبد الحميد لطفي • — القاهرة : مكتبة نهضة
الشرق ، ١٩٨٠ • ١٨٣ ص (٨٠)
- — — — — • نظرية علم الاجتماع المعاصر / تقديم عبد الحميد لطفي •
— ط ٢ • — الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ١٩٨٢ •
٢٥٢ ص (٨١)

تجتماع الإدارة (علم)

- **عبد الهادي الجوهري** ، **ابراهيم أبو الفار** • دراست في علم اجتماع
الإدارة • — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ • (٨٢)
- **محمد علي محمد** • البيروقراطية الحديثة • — الاسكندرية : دار المعرفة
الجامعية ، ١٩٨١ • (٨٣)

الاجتماع الأسرى (علم)

انتظر

الأسرة

الاجتماع الاسلامى (علم)

- **سامية مصطفى الخشيب** • علم الاجتماع الاسلامى • — ط ٢ • —
دار المعارف ، ١٩٨٢ • ١٩٣ ص (٨٤)
- **نبيل محمد توفيق** • المنهج الاسلامى في دراسة المجتمع : دراسة في علم
الاجتماع الاسلامى • — ط ١ • — جدة : دار الشروق ، ١٩٨٠ •
(٨٥)
- **هاني يحيى نصرى** • في سبيل علم اجتماع اسلامى • — جدة : دار
المجمع العلمى ، ١٩٧٩ • ١٦٦ ص (٨٦)

الاجتماع اقتصادى (علم)

- **الانقضاء واجتماع في العالم الثالث** / اختيار وترجمة وتعليق محمد

- الجوهري : على ليلة ، أحمد زايد . — ط ١ . — القاهرة :
دار المعرفة ، ١٩٨٢ . ٣٤٧ ص (٨٧)
- السيد محمد بنوى . علم الاجتماع الاقتصادى . — الاسكندرية : دار
المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ . ٤٧٧ ص (٨٨)
- عبد الله البخريجى . علم الاجتماع الاقتصادى . — ط ٢ . — جدة :
دار الشروق ، ١٩٨٢ . (٨٩)
- غريب محمد سيد أحمد . الاقتصاد الاسلامى : دراسة فى علم الاجتماع
الاقتصادى . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ .
(٩٠)
- محمود الكردى . التخلف ومشكلات المجتمع المدنى . — القاهرة :
دار المعارف ، ١٩٧٩ . ٥٢٨ ص (٩١)
- نبيل عبد الحميد سيد أحمد . النشاط الاقتصادى الأجنبى وأثره فى
المجتمع المصرى من ١٩٢٢ — ١٩٥٢ . — القاهرة : الهيئة المصرية
العامة للكتاب ، ١٩٨٢ . ٥١٥ ص (٩٢)

الاجتماع البدوى (علم)

- صلاح مصطفى الفوال . دراسة علم الاجتماع البدوى . — ط ١ . —
القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٣ . ٣٦٦ ص (٩٢)

الاجتماع التطبيقى (علم)

- محمد عاطف غيث . دراسات فى علم الاجتماع لتطبيقى . — الاسكندرية :
دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٩٤)

اجتماع التنظيم (علم)

- محمد على محمد . علم اجتماع التنظيم : مدخل للتراث والمشكلات
والموضوع والنهج . — ط ٢ . — الاسكندرية : دار المعرفة
الجامعية ، ١٩٨٣ . ٥٨٧ ص (٩٥)

اجتماع الفمية (علم)

- محمد الجوهري • مقدمة في علم اجتماع التنمية • ط ٢ • — القاهرة : دار الكتب للتوزيع ، ١٩٧٩ • ٤٣٢ ص (٩٦)
- — • علم الاجتماع وتضايلا التشبية في للعالم الثالث • ط ٣ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ • ٣٢٦ ص (٩٧)

الاجتماع الثقافى (علم)

- جلال منبولى • الاجتماع الثقافى • — القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ • ٢٦٨ ص (٩٨)
- عبد الحميد محمود سعد • دراسات في علم الاجتماع الثقافى (التغير والحضارة) • القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ • ٢٩٩ ص (٩٩)

الاجتماع الحضرى (علم)

- اسحق يعقوب القطب ، عبد الاله ابو عيائى • النمو والتخطيط الحضرى في مسدن الخليج العربى • — الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٠ • ٣٢٨ ص (١٠٠)
- حسين عبد الحميد رشوان • المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضرى • الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (١٠١)
- السيد محمد الحسينى • المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضرى • ط ٢ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ • ٣٧١ ص (١٠٢)
- غريب محمد سعيد احمد ، عبد الهادى ولى • التحضر في الشرق الأوسط • ط ١ • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية • ١٩٨١ (١٠٣)
- محمد عاطف غيث • علم الاجتماع الحضرى : مدخل نظرى • ط ٢ • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (١٠٤)

- محمد عبد المنعم نور • الحضارة والتخضر : دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري • — القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٧٨ ، (١٠٥) ٢٦٩ ص
- محمود الكردى • النمو الحضري : دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ ، ٢٩٠ ص (١٠٦)
- نادية حليم سليمان ، و دد سليمان مرقص • تكامل المهاجرين مع النمط الحضري للقاهرة الكبرى • — القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية • ١٩٨٠ ، (١٠٧)

الاجتماع الخائوني (علم)

انظر

ابن خلدون

الاجتماع الدينى (علم)

- زيدان عبد الباقى • علم الاجتماع الدينى • — القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨١ • ٢٨٧ ص (١٠٨)
- عبد الله الخرجى • علم الاجتماع العيى • — ط ١ • — جدة : رابمان ، ١٩٨٢ • ٥٢٢ ص (١٠٩)
- محمد أحمد بيوى • علم الاجتماع الدينى • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (١١٠)

الاجتماع الريفى (علم)

- حسن على حسن • ريف : دراسة اجتماعية مبسطة في علم الاجتماع الريفى • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • ٢٣٩ ص (١١١)
- عبد الحميد محمود سعد • المدخل المورفولوجى لدراسة المجتمع الريفى / تقديم على مؤاد احمد • — القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ • ٢٥٠ (١١٢)

- «**محمد الجوهري ، علماء شكري . علم الاجتماع الرفي والحقري .**
— ط ١ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٥٩٠ ص
(١١٣)

الاجتماع السكائى (علم)

- **عبد المجيد عبد الرحيم . علم الاجتماع السكائى .** — القاهرة : مكتبة
غريب ، ١٩٧٩ . ٢٠٦ ص
(١١٤)
- **على عبد الرازق جلى . علم اجتماع السكان .** — الاسكندرية : دار
المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ .
(١١٥)

الاجتماع السياسى (علم)

- **ابراهيم ابو الفار . علم الاجتماع السياسى .** — القاهرة : دار المعارف ،
١٩٧٩ . ٢٤٥ ص
(١١٦)
- **اسماعيل على سعد . اسس علم الاجتماع انسياسى .** — ط ١ . —
القاهرة : ١٩٨١ .
(١١٧)
- — — — — **قضايا علم الاجتماع السياسى .** — الاسكندرية : دار
المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ .
(١١٨)
- **السيد محمد الحسينى . علم الاجتماع السياسى : المفاهيم والقضايا .** —
ط ٢ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ . ٣٧٠ ص
(١١٩)
- **عبد المجيد عبد الرحيم . علم الاجتماع السياسى .** — القاهرة : مكتبة
الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ . ٣٢٧ ص
(١٢٠)
- **محمد على محمد . اصول علم الاجتماع السياسى .** — الاسكندرية :
دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ . ٤٨٧ ص
(١٢١)
- **نبيل محمد توفيق السمالوطى . بناء القوة والتنمية السياسية : دراسة**

في علم الاجتماع السياسى . - ط ١ . - الاسكندرية : لهينة
العامة للكتاب ، ١٩٧٨ . ٢٥٨ ص (١٢٢)

الاجتماع الصناعى (علم)

— بربناوم ، نورمتان . أزمة المجتمع الصناعى وعلم الاجتماع الصناعى /
ترجمة شمس الدين الرفاعى . - دمشق : و . ن . ، ١٩٨٠ .
٢٧٢ ص (١٢٣)

— طلعت ابراهيم لطفى . علم الاجتماع الصناعى . - جدة : شركة
مكتبات عكاظ ، ١٩٨٢ . ٢٣٣ ص (١٢٤)

— عبد الباسط محمد حسن . علم الاجتماع الصناعى . - ط ٢ . -
القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٨ . ٤٤٧ ص (١٢٥)

— على عبد الرازق جليلى . دراسات في علم اجتماع الصناعة . -
الاسكندرية : دار المعرنة الجامعية ، ١٩٨١ . (١٢٦)

— على محمود اسلام الفار . علم الاجتماع الصناعى . - الاسكندرية :
دار المعارف ، ١٩٧٨ . ٣٢٠ ، ٣٨ ص (١٢٧)

— غسان زكى بدر . علم الاجتماع الصناعى . - ط ١ . - القاهرة :
مكتبة سميد رافت ، ١٩٨١ . (١٢٨)

— محمد الجوهرى . مقدمة في علم الاجتماع الصناعى . - ط ٣ . -
القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . (١٢٩)

الاجتماع العائلى (علم)

انظر : الأسرة

الاجتماع العسكرية (علم)

— احمد خضر . علم الاجتماع العسكرية : التحليل السوسيوولوجى لنسق
السلطة العسكرية . - ط ١ . - القاهرة : دار المعارف ،
١٩٨٠ . (١٣٠)

الاجتماع القانونى (علم)

- ابراهيم ابو الفار • دراسات فى علم الاجتماع القانونى • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ : ٢٢٣ ص (١٣١)
- سمير نعيم احمد • علم الاجتماع القانونى • — ط ٢ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ • (١٣٢)
- مصطفى محمد حسنين • علم الاجتماع القضائى • — جدة : شركة مكتبات عكظ ، ١٩٨٢ • ١٧٤ ص (١٣٣)

اجتماع القيم (علم)

- محمد احمد بيومى • علم اجتماع القيم • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (١٣٤)

الاجتماع المبنى (علم)

انظر : الاجتماع الحضرى

الأحلى

انظر : الألفار

الأحداث

- محمد كروز • الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين • — سوريا : د . ن ، ١٩٧٩ • (١٣٥)
- عدنان الدورى • أثر مراجع العنف والجريمة على الناشئة • — الكويت : وزارة الاعلام ، ١٩٧٨ • (١٣٦)

الاحصاء الاجتماعى

- فاروق عبد العظيم • الرياضة والاحصاء الاجتماعى • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (١٣٧)

الأدب الشعبي

- عبد الله سعود الصقري • ديوان الصقري من الأدب الشعبي • —
السعودية : د . ن ، [١٩٨٠] • ٢ ج (١٢٨)
- علي ميرزا محمود • امانى في زمان الصمت : اشعار اللهجة العامية • —
الدوحة : مؤسسة المعهد للصحافة والطباعة والنشر ، ١٩٨٠ .
١٠٩ ص (١٢٩)
- محمد بن شقرون • الثقافة الشعبية المغربية • — الرباط : د . ن ،
١٩٨٠ • ٥٠٦ ص (١٤٠)
- محمد كامل البنا • محمود بيرم التونسي : قيثاره الأدب الشعبي • —
تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٠ • ٢٣٩ ص (١٤١)
- نبيلة ابراهيم • اشكال التعبير في الأدب الشعبي • — ط ٢ • —
القاهرة : دار المعارف • ١٩٨١ • ٢٨٦ ص (١٤٢)
- نهر سرحان • ديوان الشعر الشعبي الفلسطيني • — عمان : هيئة
موسوعة الفلكلور الفلسطيني ، ١٩٨٠ • ١١٢ ص (١٤٣)

الأدب الشعبي — ببليوغرافيات

- تونس • وزارة الشؤون الثقافية • ادارة الآداب • ببليوغرافيا الادب
الشعبي • — تونس : الوزارة : ١٩٨٠ • (١٤٤)

الأدب العلمي

انظر : الأدب الشعبي

الإذاعة

(انظر ايضا : الاتصال الجماهيري — التلفزيون)

- ابراهيم وهبي • الخبر الإذاعي • — القاهرة : دار الفكر العربي ،
١٩٨٠ • ٢٥٩ ص (١٤٥)

- أحمد طاهر • الإذاعة والسياسة الدولية • — القاهرة : الهيئة المصرية
العامة للكتاب ، ١٩٨٠ • ٢١٩ ص (١٤٦)
- سعد البزرك • نظرات في مستقبل العمل الإذاعي • — بغداد : دار
الجليل للنشر ، ١٩٨٠ • ٧٦ ص (١٤٧)
- نوال شامس حسن • الإذاعة السمعية والمرئية وتأثيرها على الترة
المصرية وعائد ذلك على الطفل صحيا ونفسيا • — القاهرة :
الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨٠ • ٣٩ ص (١٤٨)
- يوسف مرزوق • الإذاعة الاقليمية وتحقيق أهداف التنمية • — القاهرة :
د . ن ، ١٩٨٠ • ٢٤٥ ص (١٤٩)

الأساطير

- إبراهيم أسعد محمد • قصص واساطير فرعونية • — القاهرة :
مؤسسة المصري للكتاب ، ١٩٨٠ • ١٨٢ ص (١٥٠)
- أحمد شمس الدين الحجاجي • الأسطورة في الأدب العربي • —
القاهرة : دار الهلال ، ١٩٨٣ • ٢٠٢ ص (١/١٥٠)
- اساطير فرعونية من تاريخنا القديم / نقلها الى العربية كمال الدين
الحناوي • — بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٨٠ • ١٨١ ص
(١٥١)
- الاسفار الخمسة : او العنجاقنرا / ترجمة عبد الحميد يونس • —
القاهرة : انهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ • ٢٧٠ ص
(١/١٥١)
- عبد الحميد يونس • الأسطورة والفن الشعبي • — القاهرة : المركز
الثقافي الجامعي ، ١٩٨٠ • ١٢٧ ص (١٥٢)
- نبيلة ابراهيم • الأسطورة • — بغداد : وزارة الثقافة والاعلام ،
١٩٧٩ • ٩٤ ص (١٥٣)

الأسرة

- أحمد عبد الرحيم السامح ، صبرى عبد الرؤوف . الأسرة المسامة وقضايا العسر . — ط ١ . — القاهرة : دار الطباعة المحمدية . ١٩٨١ . ١٢٨ ص (١٥٤)
- الجيالى الزوار . حق الأبناء على الآباء . — الدار البيضاء : النجاح الجديدة ، ١٩٧٩ . ٣٠٢ ص (١٥٥)
- حسين محمد يوسف . أهداف الأسرة فى الاسلام واتيارات المضادة . — ط ٣ . — القاهرة : دار الاعصام ، ١٩٧٨ . ١٣٥ ص (١٥٦)
- زاهدة مرزوق . الأسرة ومشاكل الطفولة . — الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٩ . ١٤٢ ص (١٥٧)
- زيدان عبد الباقى . لأسرة والطفولة . — القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٨٠ . ٤١٥ ص (١٥٨)
- سامية أنور . الأسرة المسيحية وتربية الأولاد . — لاسكندرية : دار الثقافة المسيحية ، ١٩٧٨ . ٧٥ ص (١٥٩)
- عبد الله الخريجي . علم الاجتماع العائلى . — ط ١ . — جدة : دار الشروق ، ١٩٨١ . (١٦٠)
- عبد الحليم محمود السيد . الأسرة وإبداع الأبناء : دراسة نفسية اجتماعية لمعاملة الوالدين فى علاقتها بقدرات الإبداع لدى الإنساء . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٣٣١ ص (١٦١)
- عبد الغنى عبود . الأسرة المسلمة والأسرة المعاصرة . — القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ . ١٩٥ ص (١٦٢)
- علياء شكرى . الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة . — ط ٣ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . ٣٤٥ ص (١٦٣)

- **فؤاد شاکر** . نحن نريد هذه الأسرة / مراجعة كامل أبو العیین . —
القاهرة : مؤسسة روز الیوسف ، ١٩٧٩ . ٣١ ص (١٦٤)
- **محمد عبد الفتاح الشهاوی** . الأسرة فی تلدین والحیة . — القاهرة :
دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٦٣ ص (١٦٥)

الأطفال

- **أبراهیم النسوقی مرعی** . الطفولة فی الإسلام . — القاهرة : دار
الاعتصام ، ١٩٧٩ . ٦٦ ص (١٦٦)
- **الاتحاد العلمی لتنظیم لوالدیة** . اقلیم الشرق الأوسط وشمال افریقیا .
واجبات العائلة والدولة تجاه الطفل : السنة العالمیة ١٩٧٩ : —
تونس : مطبعة شركة فنون الرسم والنشر والصحافة ،
١٩٧٩ . ٤٧ ص (١٦٧)
- **أحمد حامد** . الطفولة والمستقبل . — القاهرة : دار الشعب ،
١٩٨٠ . ١١٥ ص (١٦٨)
- **أحمد السعيد یونس** . طفلك فی علمه لثلاث . — القاهرة : دار الفكر
العربی ، ١٩٧٨ . ٧٧ ص (١٦٩)
- . — . — . الرابع . — القاهرة : دار الفكر العربی ،
١٩٧٨ . ٦٣ ص (١٧٠)
- . — . — . الخامس . — القاهرة : دار الفكر العربی ،
١٩٧٩ . ٨٧ ص (١٧١)
- . — . — . السادس . — القاهرة : دار الفكر العربی ،
١٩٧٩ . ٨٧ ص (١٧٢)
- **أحمد فؤاد لرویشی** . سیمیا الأطفال . — القاهرة : الثقافة الجدیفة ،
١٩٧٩ . ١٢٧ ص (١٧٣)
- **البال محمد بشیر** . الخدمة الاجتماعیة ومجال رعیة الطفولة . —
الاسكندریة : دار المعرفة للجامعیة ، ١٩٨٢ . (١٧٤)

- **بدرية الموضى** • حرق الطفل في الكويت • — الكويت : طباعة شركة المطبعة العصرية ، ١٩٧٩ • ٨٣ ص (١٧٥)
- **الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء** • الطفل الممرى في ٢٥ عاما ، ١٩٥٤ — ١٩٧٨ • — القاهرة : الجهاز ، ١٩٧٩ • ١٠٠ ص (١٧٦)
- **خليل ميخائيل معوض** • سيكولوجية النمو : الطفولة والمراهقة • — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب • ١٩٧٩ • ٤٤٠ ص (١٧٧)
- **نليل الوالدين في رعاية الأبناء /** ترجمة أحمد السعيد يونس ؛ مراجعة صلاح مؤد • — القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٨٠ • (١٧٨)
- **دوبشمنكي ، باقول** • خير الدين عبد الصمد • دنيا الأطفال • — دمشق : وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٩٧٩ • ١٧٤ ص (١٧٩)
- **مسالم الكسواني** • حقوق الطفل في التشريع الأردني • — عمان : الاتحاد العالي لتنظيم الوالدية ، ١٩٧٩ • ٤٠ ص (١٨٠)
- **صحة الأم والطفل النفسية** • القاهرة : مؤسسة روي البوسف ، ١٩٧٩ • ٤٨ ص (١٨١)
- **عبد التواب يوسف** • رعاية الطفل المعوق • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ • ٦٢ ص (١٨٢)
- **فالون ، هنري** • التطور للبيكولوجي للطفل / ترجمة نظمي لوقا • — القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٨ • ١٥٠ ص (١٨٣)
- **فوزية ديلاب** • نمو الطفل وتنشئته من الأسرة ودور الحضائنة • — القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٨ • ٢١٤ ص (١٨٤)
- **كمال مسموقى** • النمو التربوى للطفل والمراهق • — القاهرة : دار النهضة العممية ، ١٩٧٩ • ٥٣٩ ص (١٨٥)

- **لطفي الصياد** • صحة صفار الأطفال • — القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٩ • ١٤٩ ص (١٨٦)
- **محمد جليل محمد يوسف منصور** • قراءات في مشكلات الطفولة • — جدة : تهلة ، ١٩٨١ • ٢٢٧ ص (١٨٧)
- **محمد محمود رضوان** • **أحمد بكر إبراهيم** • **أحمد نجيب** • أدب الأطفال • — القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٧٨ • ٢٢٤ ص (١٨٨)
- **نعمت محمد على الهانسي** • عناية الاسلام بالطفولة • — القاهرة : مركز دراسات المرأة والتنمية ، كلية البنات الاسلامية ، جامعة الأزهر ، ١٩٧٨ • ٥٠ ص (١٨٩)
- **هشام برهاتي** • وقاية الأطفال من الحوادث في الريف • — بيروت : اليونيسيف المكتب الإقليمي ، ١٩٨١ • ١٤٧ ص (١٩٠)
- — — — — • وقاية الأطفال من الحوادث والاسعافات الأولية • — عمان : المؤلف ، ١٩٧٩ • ١٢٨ ص (١٩١)
- **هيون ، الأستاذ** • التخطيط لرعاية لطفولة وتربيتها في البلدان النامية / ترجمة مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول النامية • — الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٩٨٢ • ١١٦ ص (١٩٢)
- **وفاء أحمد عبد الله** • الطلل والطبيعة • — القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٧٩ • ٩٦ ص (١٩٣)
- **يحيى الجمل** • الطفل المصري • — القاهرة نقابة الأطباء ، ١٩٧٩ • ١١٨ ص (١٩٤)
- الأطفال — بيلاجرافيات**
- **جامعة عين شمس** • **مركز دراسات الطفولة** • البيلوجرافية الشاملة للطفولة في ربع قرن • — القاهرة : المركز ، ١٩٨١ • متعدد الترقيم (١٩٥)

- حامد الشافعي دياب • قائمة بيبليوجرافية مختارة بمقتالات الدوريات التي تتناول موضوع الطفولة في مصر • — القاهرة : المركز التجريبي للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية ، ١٩٨٠ • ٦٤ ص (١٩٧)
- العراق • الاتحاد العام لقساء العراق • دليل المعرض الثالث للظم : الكتاب في خدمة الطفولة • — البصرة : الاتحاد ، ١٩٧٩ • ٢ ، ١٠٠ ص (١٩٧)
- كوركيس عواد • الطفولة والأطفال في المصادر العربية القديمة والحديثة • — البصرة : مطبعة شفيق ، ١٩٧٩ • ٧١ ص (١٩٨)
- ليبيا • أمانة الاعلام • بيبليوغرافية بكتب الأطلال والنقشة • — طرابلس : قسم التجهيز والاعداد الفني ، ١٩٧٩ • ٢٨١ ص (١٩٩)
- محمد فتحى عبد الهادي • علا عبد القادر • الطفولة : قائمة بيبليوجرافية مختارة • — في : المجلة الاجتماعية القومية ، مج ١٦ ، ع ٣-١ ، ١٩٧٩ • — القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٩ • صص ١٢١ — ١٤٨ • (٢٠٠)

الاعلام

- احمد المفازي • الاعلام والنقد الفني • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ • ٦٢ ص (٢٠١)
- حيدى قنديل • التدريب الاعلامى في الدول العربية : تقرير • — الرياض : جامعة الرياض ، ١٩٧٨ • ٢٦٥ ص (٢٠٢)
- حميد جاعد محسن • التنمية والتخطيط الاعلامى في العراق • — بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٧٩ • ٢٧٧ ص (٢٠٣)
- خليل صلبت • وسائل الاعلام • — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ • (٢٠٤)

- السيد عليوه . استراتيجيات الاعلام العربي . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ . ٢٧٢ ص (٢٠٥)
- صاحب حسين السباوي . الاعلام والاعلام المضاد . بغداد : وزارة الثقافة والاعلام ، ١٩٧٨ . ٥٠ ص (٢٠٦)
- عبد الباسط عبد المعطي . الاعلام وتزييف الوعي . — القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٩ . ١٠٢ ص (٢٠٧)
- عبد العزيز شرف . فن التحرير الاعلامي . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٣٧٢ ص (٢٠٨)
- — . اللغة الاعلامية . — القاهرة : المركز الثقافي الجامعي ، ١٩٨٠ . ٢٣٨ ص (٢٠٩)
- عبد العزيز صقر . الاعلام الاسلامي . — القاهرة : دار الانصار ، ١٩٨٠ . ٣٧ ص (٢١٠)
- لا بوريت ، هنري . المجتمع الاعلامي / ترجمة حسن قصاص ؛ مراجعة عيسى عصفور . — دمشق : وزارة الثقافة والارشاد القومي ، ١٩٨٠ . ١١٠ ص (٢١١)
- بلنكيان ، د . ر . تحقق المعلومات بين الدول المتقدمة والنامية / ترجمة فائق فاهيم . — الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٩٨٢ . ١٩١ ص (٢١٢)
- محمد سيد محمد . اقتصاديات الاعلام . — القاهرة : مكتبة كمال الدين ، ١٩٧٩ . ٢٤٧ ص (٢١٣)
- محمد الطاهر بوجمعه . الاعلام والدعاية : تاريخ ، مفاهيم وعلاقة / اشراف عبد المجيد البدوي . — تونس : منشورات معهد الصحافة وعلوم الاخبار ، ١٩٧٩ . ١٤١ ص (٢١٤)
- محمد عبد القادر حاتم . الاعلام والدعاية . — القاهرة : مكتبة التجلو المصرية ، ١٩٧٨ . (٢١٥)

- محمد على العويني . الاعلام الدولي بين النظرية والتطبيق . —
القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٨ . ٣٢٥ ص (٢١٦)
- ————— . الاعلام العربى : المؤسسات ، المضمون ، الواسط ، الجمهور ، الأثر ، الدعاية المضادة . — القاهرة : عالم الكتب ،
١٩٧٩ . ٣٣٤ ص (٢١٧)
- ————— . رسائل جامعية فرنسية فى علوم الاعلام . — القاهرة :
مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ، ١٩٧٨ . ١٦ ص (٢١٨)
- محمود محمد سفر . الاعلام موقف - — جدة : نهضة ، ١٩٨٢ .
١٥٢ ص (٢١٩)
- مراد بن عبد الله . نحو اعلام اسلامى : الاعلام الدينى من خلال
جريدة العمل سنة ١٩٧٧ / اشراف محمد حمدان . — تونس :
منشورات معهد الصحافة وعلوم الأخبار ، ١٩٧٩ . ١٣١ ص (٢٢٠)
- اليونسكو . التدريب الاعلامى : تقرير اليونسكو رقم ٧٣ / ترجمة
جامعة الرياض . — الرياض : الجامعة ، ١٩٧٨ . ١١١ ص (٢٢١)

الاعيان والمواثيم

- منير اسحق . اعيادنا القومية . — ط ٢ منقحة ومزودة . — القاهرة :
دار الثقافة المسيحية ، ١٩٧٩ . ٥٣ ص (٢٢٢)

الاغتراب

- محمود رجب . الاغتراب . — الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٨ .
١٨٢ ص (٢٢٣)

الأغاني الشعبية

- إبراهيم فاضل . في الأغنية الشعبية . — دمشق : وزارة الثقافة والارشاد ، ١٨٩٠ . (٢٢٢٤)
- أحمد علي مرسى . الأغنية الشعبية : مدخل لدراساتها . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . (٢٢٢٥)

الالعاب الشعبية

- حسين قدوري . لعب وأغاني الأطفال الشعبية في القطر العراقي — بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠ . (٢٢٢٦)
- راشد العريفي . الألعاب الشعبية . — البحرين : المطبعة الحكومية لوزارة الاعلام ، ١٩٧٩ . ١٨٨ ص (٢٢٢٧)
- سيف مرزوق الشعلان . الألعاب الشعبية . — الكويت : مكتبة ذات لسلاسل ، ١٩٧٨ . ٣٩٣ ص (٢٢٢٨)

الألفاظ

- عبد الله الطيب . الأحاجي السودانية . — ط ١ . — الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٧٨ . ١٤٢ ص (٢٢٢٩)
- عبد الحى كمال . الأحاجي والألفاظ الأدبية . — ط ٢ . — الطائف : نادى الطائف الأدبى ، ١٩٨٢ . ٢٢٨ ص (٢٢٣٠)

الأمثال الشعبية

- إبراهيم الصباغ . الأمثال الشعبية في دولة الإمارات وما يقابلها في الوطن العربي . — أبو ظبي : د . ن ، ١٩٧٨ . (٢٢٣١)
- أحمد البشر الرومى . صفوت كمال . الأمثال الكويتية المقارنة . — الكويت : وزارة الاعلام ، ١٩٧٩ . ٦١٦ ص (٢٢٣٢)
- حاججار ، أ . ب . ج . العمانيون : حكمهم وأمثالهم الشعبية . — مسقط : وزارة التراث القومى والثقافة ، ١٩٨٠ . ٩٢ ص (٢٢٣٣)

- **خلفان بن جبيل السليبي العماني** • بهجة المجالس المشتعلة على
فنون كثيرة من العلوم والحكم والمواعظ • — مسقط : وزارة
التراث القومي والثقافة ، ١٩٨٠ • ٤٤٠ ص (٢٢٤)
- **عبد الكريم الجهمان** • الأمثال الشعبية في قلب الجزيرة العربية • —
بيروت : دار الثقافة ، [١٩٧٩ ٤] ج ٣ (٢٢٥)
- **عطار رفعت** • من أمثال البادية وانريف • — بغداد : مطبعة سلمان
الأعظمي ، ١٩٧٨ • ١١٤ ص (٢٢٦)
- **محمد حقيق** • الأمثال الشعبية في ليبيا • — طرابلس : الشركة انعام
للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٧٨ • ٩٤ ص (٢٢٧)
- **محمد صادق دياب** • الأمثال العامية • — جدة : مطابع الروضة ،
١٩٨٠ • ١٠٠ ص (٢٢٨)
- **محمد عبد العزيز بن علي القويمي** • تراث الأجداد : دراسات لجوانب
مختلفة من تاريخ مآثوراتنا الشعبية • — الرياض : مطابع
البادية ، ١٩٨٢ • ١٧٢ ص (٢٢٩)
- **محمد العبودي** • مآثورات شعبية • — الرياض : الجمعية العربية
للمسودية للثقافة والفنون ، ١٩٨٢ • ٣٨٨ ص (٢٤٠)
- **محمد عثمان جلال** • العيون اليواقظ في الأمثال والمواعظ / تحقيق عامر
محمد بحري • — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
١٩٧٨ • ٣٢٥ ص (٢٤١)
- **محمد مستاوي** • قال الأولون : أمثال شعبية أمازيغية • — الدار
البيضاء : دار ن . د . ، ١٩٨٠ • ٨٠ ص (٢٤٢)
- **مناحي ضاوي القناني** • لكل مثل قصة ، ج ٢ • — الطائف : نادي
الطائف الأدبي ، ١٩٨٢ • ١٤١ ص (٢٤٣)
- **نور الدين الحارثي القمرواني** • خذ السراب قطرات وخذ الحكمة
جرعات • — الدار البيضاء : د . ن . د . ، ١٩٨٠ • ١٢٠ ص
(٢٤٤)

- **هاني العمدة** • الأمثال للشعبية الأردنية • عمان : وزارة الثقافة والشباب ، ١٩٧٨ • ٧٢٤ ص (٢٤٥)
- **يحيى إبراهيم الأملى** • الأمثال انشعبية في المنطقة الجنوبية • الرياض : مطابع الرياض ، ١٩٨١ • (٢٤٦)

الأمثال — بيلوجرافيات

- **أبو الفتوح حامد عوده** • قائمة بيلوجرافية بالكتب التي تناول موضوع الأمثال الشعبية • القاهرة : المركز التجريبي للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية ، ١٩٨١ • ١٢ ص (٢٤٧)

الأنثروبولوجيا

- **زكي محمد اسماعيل** • الأنثروبولوجيا والفكر الإسلامي • — جدة : شركة مكتبات عكاظ ، ١٩٨٢ • ٢٥٥ ص (٢٤٨)
- **محمد الجوهري** • الأنثروبولوجيا : أسس نظرية وتطبيقات عملية • ط ٣ • القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ • ٦٢١ ص (٢٤٩)
- **محمد عبده محجوب** • مقدمة في الاتجاه السوسيوأنثروبولوجي • ط ٢ • الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ • ٣٥٨ ص (٢٥٠)

الأنثروبولوجيا الاجتماعية

- **عبد الحميد لطفى** • الأنثروبولوجيا الاجتماعية • ط ٤ • القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ • ١٩٠ ص (٢٥١)
- **عبد المجيد عبد الرحيم** • الأنثروبولوجيا : علم الانسان • القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٩ • ١٨٣ ص (٢٥٢)
- **علي محمود أسلام الفار** • الأنثروبولوجيا الاجتماعية : الدراسات

- الحظية في المجتمعات البدائية والقروية والحضرية . —
الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ . ٢٧١ ص (٢٥٣)
- **فاروق محمد العادلى** . دراسات انثروبولوجية في المجتمع انقطرى . —
ط ١ . — القاهرة : دار الكتاب الجامعى ، ١٩٨١ . (٢٥٤)
- **قبارى محمد اسماعيل** . اسس علم الانسان . — الاسكندرية : دار
المرنة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٢٥٥)
- **محمد عبده محجوب** . الانثروبولوجيا ومشكلات التحضر . — الاسكندرية .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ٢ ج (٢٥٦)
- **يسرى عبد الرازق الجوهري** . الجغرافيا الاجتماعية . — الاسكندرية :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ . ٥٠٩ ص (٢٥٧)
- — — — — . دراسات في جغرافيا الانسان : المجتمعات البدائية . —
الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ٣٨١ ص (٢٥٨)

الانثروبولوجيا الاقتصادية

- **فاروق محمد العادلى** . الانثروبولوجيا الاقتصادية : قضايا نظوية
ونماذج واقعية . — ط ١ . — القاهرة : مطابع سجل العرب ،
١٩٨٠ . ٢٧٤ ص (٢٥٩)

الانثروبولوجيا الزبوية

- **زكى محمد اسماعيل** . انثروبولوجيا التربة : دراسة نظرية ميدانية في
قبيلة الشلك بجنوب السودان . — ط ١ . — الاسكندرية :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٥٨٨ ص (٢٦٠)

الانثروبولوجيا التطبيقية

- **فوزى رضوان العربى** . المدخل في الانثروبولوجيا التطبيقية . —
الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ . ٣٧٥ ص (٢٦١)

- — — • **فاروق احمد مصطفى** ، دراسات في الأنثروبولوجيا التطبيقية :
مدينة العريش . — الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
١٩٨٢ . ٢٣٧ ص (٢٦٢)

الانثروبولوجيا الثقافية

- **فاروق مصطفى اسماعيل** • الانثروبولوجيا الثقافية . — الاسكندرية :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٣١٥ ص (٢٦٣)

الانثروبولوجيا العرقية

- **فاروق عبد الجواد شويقة** • الانثروبولوجيا الطبيعية والسلالات
البشرية . — القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ . (٢٦٤)

الانثروبومتريا

- **فاروق عبد الجواد شويقة** • الانثروبومتريا . — القاهرة : دار النهضة
العربية ، ١٩٨٢ . (٢٦٥)
— — — • **مخل الى الانثروبومتريا** . — القاهرة : دار النهضة العربية :
١٩٨١ . ٢٢٨ ص (٢٦٦)

الانحراف

- **سامية محمد جابر** • الانحراف الاجتماعى بين نظرية علم الاجتماع
والواقع الاجتماعى . — ط ١ . — الاسكندرية : دار المعرفة
الجامعية ، ١٩٨١ . (٢٦٧)
— **محمد عاطف غيث** • المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى . —
ط ٢ . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ .
(٢٦٨)

الأمازيج الشعبية

- **العراق** • **الاتحاد العام لشباب العراق** • الصيحات الوطنية والقومية
والأمازيج الشعبية . — بغداد : الاتحاد ، ١٩٧٩ . ٢٨ ص
(٢٦٩)

الايكولوجيا البشرية

- السيد عبد العاطى • الايكولوجيا الاجتماعية : معضل لدراسة الانسان والبيئة والمجتمع . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٢٧٠)
- رشيد الحميد • محمد سعيد صيارفى • البيئة ومشكلاتها . — الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧٩ . (٢٧١) ص ٣٢٣

البحث الاجتماعى

- اسماعيل عبد البارى • دراسات اجتماعية . — القاهرة : مطبعة الكيلانى ، ١٩٧٩ . ٩٩ ص (٢٧٢)
- حسن الساعى • تصميم البحوث الاجتماعية . — بيروت : دار حراء ، ١٩٨٣ . (٢٧٣)
- حسين عبد الحميد رشوان • ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمى . — الاسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٣ . (٢٧٤) ص ٢١١
- زيدان عبد الباقي • قواعد البحث الاجتماعى . — ط ٣ . — القاهرة : السعادة ، ١٩٨٠ . (٢٧٥)
- صلاح قنصوه • الموضوع فى العلوم الانسانية : عرض نقدى لمناهج البحث . — القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ . (٢٧٦) ص ٤٢٩
- على عبد الرازق جلبى ، محمد احمد بيومى ، سلمية محمد جابر • تصميم البحث الاجتماعى بين الاستراتيجية والتنفيذ . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ . ٦١٤ ص (٢٧٧)
- غريب محمد سيد احمد • تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية . — ط ١ . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠ . (٢٧٨)
- محمد الجوهرى ، عبد الله الخريجي • طرق البحث الاجتماعى . —

- ط ٣.٠ — القاهرة : دار الكتاب للنوزيع ، ١٩٨٢ . ١٥ ص
٤١٢ من
— — — — — ، ————— • مناهج البحث العلمى • ط ٢ . — القاهرة :
مطابع سجل العرب ، ١٩٨٠ . ٥٠٤ ص (٢٨٠)

البحث الجنائى

- حسن صائق المرصفلاوى • المرصفلاوى فى المحقق الجنائى • —
الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٨ . ٢٢٤ ص (٢٨١)
— محمد أنور عاشور • الموسوعة فى التحقيق الجنائى العلمى • ط ٢
مزيدة ومعدلة • — القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٨ . ٦٣٠ ص
(٢٨٢)

البدو والبدوة

- أحمد أبو خوصة • بئر السبع والحياة البدوية • — عمان : اشركة
العربية للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ . ٢ ج (٢٨٣)
— أحمد عويذى العبادى • المناسبات البدوية • — عمان : مطابع المؤسسة
الصحفية الأردنية ، ١٩٧٩ . ٤٥ ص (٢٨٤)
— اسماعيل عبد الباقى • توطى البدو • — القاهرة : دار المعارف ،
١٩٨٢ . (٢٨٥)
— عبد العزيز مطر • لهجة البدو فى الساحل الشمالى لجمهورية مصر
العربية • ط ٢ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ .
(٢٨٦)
— فوزى رضوان العربى • نظام الحياة فى المجتمع البدوى • — الاسكندرية :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٣١٠ ص (٢٨٧)
— محمد المرزوقى • مع البدو فى حلمهم وترحالهم • — تونس : الدار
العربية للكتاب ، ١٩٨٠ . ٣٠٩ ص (٢٨٨)
— مونتافيو ، اشلى • البدئية / ترجمة محمد عديفور • — الكويت :
المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٢ . ٣٧٢ ص
(٢٨٩)

البناء الاجتماعى

- احمد أبو زيد • البناء الاجتماعى : مدخل لدراسة المجتمع • ط ٧ •
— الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ •
(٢٩٠)
- احمد زايد • البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات
الصفوة القديمة والجديدة • ط ١ • القاهرة : دار المعارف ،
١٩٨١ • ٥٦٨ ص (٢٩١)
- اسماعيل عبد الجبارى • بناء المجتمع ونظمه • — القاهرة : دار المعارف ،
١٩٨٢ • (٢٩٢)
- سعيد فاتح الفيلادى • البناء القبلى والتحضر فى المملكة العربية
السعودية • — ط ١ • — جدة : دار الشروق ، ١٩٨١ •
(٢٩٣)
- سيلفرمان ، دافيد • الاطار السوسيو-وجى لنظرية التنظيم / ترجمة
وتقديم عادل مختار الهوارى • — القاهرة : القاهرة الحديثة
للطباعة ، ١٩٧٩ • ٣٠٨ ص (٢٩٤)
- عصام الدين حواس • استراتيجيات بناء الانسان المدنى • — القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ • ٢٣٥ ص (٢٩٥)
- محمد سعيد فرج • البناء الاجتماعى والشخصية • — الاسكندرية :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ • ٤٦٩ ص (٢٩٦)
- محمد عبد المنعم نور • النظم الاجتماعية فى الاسلام • — القاهرة :
دار المعرفة ، ١٩٧٩ • ١٥٨ ص (٢٩٧)
- محمد فرؤاد حجازى • البناء الاجتماعى • — ط ٢ • — القاهرة :
مكتبة وهبه ، ١٩٨٢ • ٣١٦ ص (٢٩٨)
- محمد نور فرحات • تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية • — القاهرة :
دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ • ٣٥١ ص (٢٩٩)
- — — — — • الفكر القانونى والواقع الاجتماعى • — ط ١ • —
القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ • (٣٠٠)

البيئة : انظر : الايكولوجيا البشرية

التأمينات الاجتماعية

- **انور عبد الله** • دروس في قانون العمل والتأمينات الاجتماعية . —
القاهرة : مكتبة جامعة عين شمس ، ١٩٧٨ . ٤٤٤ ص
(٣٠١)
- **التأمينات الاجتماعية في الكويت** • — الكويت : مؤسسة دار الكويت
للنشر والتوزيع ، ١٩٨٠ . ٤٢٠ ص
(٣٠٢)
- **سامي نجيب** • تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء للعاملين في النظام
المصري . — القاهرة : مطبعة عابدين ، ١٩٧٨ . ١٨١ ص
(٣٠٣)
- — — — — • مجموعة قانون التأمين الاجتماعي والقرارات الوزارية
التنفيذية . — القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ . ٢٤٨ ص
(٣٠٤)
- **سهم محمد مرسى** • كيفية الاشتراك في التأمينات الاجتماعية في جميع
المجالات مع بيان قانون الملاوة الاستثنائية رقم ١٢٦ لسنة
١٩٨٠ . — القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٠ . ٣٠ ص
(٣٠٥)
- **صائق مهدي السعيد** • التأمينات الاجتماعية . — بغداد : المعهد
العربي للتقانة ، ١٩٨٠ . ٨٧ ص
(٣٠٦)
- **على العريف** • التأمينات الاجتماعية في مصر . — القاهرة : دار
الطباعة الحديثة ، ١٩٧٨ . ٢٥٥ ص
(٣٠٧)
- **محمد عبد المجيد مرعى** • شرح قانون التأمين الاجتماعي الموحد للعاملين
بالحكومة والقطاع العام والخاص ؛ مجموعة القرارات
التنفيذية ؛ المزايا الجديدة للمؤمن عليهم وأرباب المعاشات
والمستحقين منهم . — القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٨ .
٤٤٧ ص
(٣٠٨)

- مصر • قوانين • قانون التأمين الاجتماعى للعاملين المحبرين فى الخارج :
ولا تحت التنفيذ • — القاهرة : وزارة التأمينات ، ١٩٧٨ .
(٣٠٩) ١٠٢ ص
- — — • قانون التأمين الاجتماعى والوزارات المنفذه له .
— القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٧٨ .
(٣١٠) ٢٥٧ ص
- الندوة العربية للتأمينات الاجتماعية ، الثالثة ، الجزائر ، ١٩٧٧ .
الندوة العربية الثالثة للتأمينات الاجتماعية ، الجزائر ٢٦ —
٢٩ سبتمبر — ١٩٧٧ . — القاهرة : مكتب العمل
العربى ، منظمة العمل الدولية ، ١٩٧٨ . ٢٥٤ ص (٣١١)

التحضر

- اسحق يعقوب القطب • اتجاهات التحضر فى الوطن العربى • —
الكويت : مؤسسة دار الكتب ، ١٩٧٨ .
(٣١٢) ٣٢٨ ص
- — — • عبد الله أبو عياش • النمو والتخطيط الحضري فى دول
الخليج • — الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٠ . ٣٢٨ ص
(٣١٣)
- حيدر عبد الرزاق كمونة • معالجات تخطيطية لظاهرة التحول الحضرى •
— بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٨ . ١٠٣ ص
(٣١٤)
- غريب محمد سعيد أحمد • عبد الهادى والى • التحضر فى الشرق
الأوسط • — ط ١ • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،
١٩٨١ .
(٣١٥)
- فريدمان ، جورج • وولف ، روبرت • التحول الحضرى : دراسات
مقارنة فى البلدان الحديثة التصنيع / ترجمة ادريس العزام ،
أحمد الربابعة • — عمان : الجامعة الأردنية ، ١٩٧٩ .
(٣١٦) ٦٣ ص

- محمود الكردى • النمو الحضري : دراسة نظاهرة الاستقطاب الحضري
في مصر • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ • ٢٩٠ ص
(٣١٧)
- نادية حليم سليمان • وداد سليمان ورقص • تكامل المهاجرين مع النمط
الحضري للقاهرة الكبرى • — القاهرة : المركز لقوى
للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٠ • (٣١٨)

التخطيط الاجتماعى

- اسماعيل عبد البارى • الوعى التخطيطى • — ط ١ • — القاهرة :
دار المعارف ، ١٩٨١ • (٣١٩)
- مصر • وزارة التخطيط • الاطار العام للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية ١٩٨٤/٨٠ • — القاهرة : الوزارة ، ١٩٧٩ •
١٥١ ص (٣٢٠)
- — • بيان وزير التخطيط عن مشروع الخطة القومية للتنمية
الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٨٠ • القاهرة : الوزارة ،
١٩٧٩ • ٧٣ ص (٣٢١)
- — • مشروع البرنامج الاستثمارى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
لعام ١٩٧٩ • — القاهرة : الوزارة ، ١٩٧٩ • ج ٥ في ٢ مج
(٣٢٢)
- — • مشروع الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام
١٩٧٩ • — القاهرة : الوزارة ، ١٩٧٩ • ٣ مج (٣٢٣)
- — • مشروع الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام
١٩٨٠ • القاهرة الوزارة ، ١٩٧٩ • ٤ مج (٣٢٤)
- تخطيط المدن
- احمد خالد علام • تخطيط المدن • — القاهرة : مطبعة النهضة العربية ،
١٩٨٠ • ٨ ، ٣٨٤ ص (٣٢٥)
- عمر الفاروق السيد رجب • المدن الحجازية • — القاهرة : الهيئة
المصرية العلمية للكتاب ، ١٩٨١ • ٢١٥ ص (٣٢٦)

التراث الشعبي
انظر الفولكلور
تراجم الاجتماعيين

- **غريب محمد سيد أحمد** • تشارلز كولى • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ • (٣٢٧)
- **وليم جراهام سمنر** • الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (٣٢٨)
- **محمد عبد المنعم نور** • المفكرون والمجتمع : دراسة أساسية في تطوير الفكر الاجتماعى • القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٧٨ • ١٤٣ من (٣٢٩)

التغير الاجتماعى

- **أحمد التلاوى** • الانسان والتحديث : قضايا فكرية ودراسات واقعية • القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ • ٣٨٨ من (٣٣٠)
- **السياسة الاجتماعية في البلدان المتخلفة : تعريب وتحليل** • نقدى • — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ • (٣٣١)
- **التغير الاجتماعى / اختيار وترجمة محمد الجوهري ، علياء شكرى ، على ليلة** • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ • ٢٩٨ من (٣٣٢)
- **حيدر ابراهيم** • انتغير الاجتماعى • — القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٨٢ • (٣٣٣)
- **زهى الكرمى** • العلم ومشكلات الانسان المعاصر • — الكويت : المجلس الوطنى ، ١٩٧٨ • ٣٠٢ من (٣٣٤)
- **شالبيرو ، هارى ل** • الانسان والحضارة والمجتمع / ترجمة عبد الكريم محفوظ • — دمشق : وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، ١٩٧٨ • ٦٧٢ من (٣٣٥)

- شريف كناعنه • التغير الاجتماعى والتوافق النفسى عند السكان العرب فى إسرائيل • — بيروت : جامعة بيروت ، مكتب الوثائق والابحاث ، ١٩٧٨ • ٢٥٠ دس (٣٣٦)
- صلاح عبد المتعال • التغير الاجتماعى والجريمة فى المجتمعات العربية . — ط ١ • — القاهرة : مكتبة وهبه ، ١٩٨٠ • ٢٨٧ ص (٣٣٧)
- عبد الله الخريجي • التغير الاجتماعى والثقافى • — ط ٣ • — جدة : رامتان ، ١٩٨٣ • ٣٩٣ ص (٣٣٨)
- محمد الجوهري وآخرون • التغير الاجتماعى • — ط ٢ • — القاهرة : [دار المعارف] ، ١٩٨١ • (٣٣٩)
- محمد الزواوى • الوجه الآخر : اجتماعات ، دراسات ١٩٦٦ — ١٩٧٢ / تقديم على فهمى خشيم • — طرابلس (ليبيا) : الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٧٩ • ٣٣٣ ص (٣٤٠)
- محمد عاطف فيث • التغير الاجتماعى والتخطيط • — ط ٢ • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (٣٤١)
- محمد محمد حسين • أزمة العصر • — جدة : دار عكاظ للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ • (٣٤٢)
- هاجين ، اميرت ا • حول نظرية التغير الاجتماعى / ترجمة عبد المنفى سميد • — القاهرة : مكتبة الأجلو المصرية ، ١٩٧٩ • ١٦٧ ص (٣٤٣)

الفاعل الاجتماعى

- محيى الدين حسين • مشكلات التفاعل الاجتماعى • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ • (٣٤٤)
- منيرة احمد حلمى • التفاعل الاجتماعى • — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ • ٢٣٠ ص (٣٤٥)

التليفزيون

(انظر ايضا : الاتصال الجماهيرى — الإذاعة)

- عبد الحميد عيسوى • الآثار النفسية والاجتماعية للتليفزيون العربى •
— القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ • ٢١٤ ص
(٢٤٦)

تنظيم الأسرة

- براون ، لسترو • من أجل الانسلان : استراتيجية لتثبيت عدد سكان
العالم / ترجمة سمير حسنين ، مراجعة محمود محمد سليمه •
— القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٩ • ٢٦١ ص
(٢٤٧)

- فيصل ابو الفضل شبيب • حول تحديد النسل / تقديم محمد الغزالى •
— القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٧٨ • ٢٨ ص
(٢٤٨)

- محمد السيد جميل • فسيولوجية الانجاب والتكاثر البشرى •
— القاهرة : جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، ١٩٧٩ • ٥٣ ص
(٢٤٩)

- مرزوق عبد الرحيم عارف • اثر المستوى الاقتصادى والنملى على
اتجاه الريفيين نحو تنظيم النسل • — القاهرة : المركز التجريبي
للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية ، ١٩٧٩ • ١٣ ص
(٢٥٠)

- مصر • الجمعية العامة لتنظيم الأسرة • تدريب العاملين والمتطوعين
في مجال تنظيم الأسرة • بحث ميدانى لتقييم الخطط والبرامج •
— القاهرة : الجمعية العامة لتنظيم الأسرة ، قسم البحوث
الاجتماعية ، ١٩٧٨ • ٣٥٢ ص
(٢٥١)

- — • المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة ونسكان • السياسة القومية
للسكان وتنظيم الأسرة • — القاهرة : المجلس ، ١٩٧٩ •
(٢٥٢) ٢٥ ص

— **مصر الهيئة العامة للاستعلامات** • دليل التدريب للعاملين ببرامج تنظيم الأسرة • — القاهرة : الهيئة ، ١٩٧٩ • ٩٥ ص (٢٥٢)

التنمية الاجتماعية

— **إسماعيل عبد الباقى** • أبعاد التنمية • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ • (٢٥٤)

— **الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاقتصاد والتشريع** • استراتيجيات التنمية في مصر : أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ٢٤ — ٢٦ مارس ١٩٧٧ ، أعداد إسماعيل صبرى عبد الله ، إبراهيم العيسوى ، جوده عبد الخالق • — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ • ٥٧٦ ص (٢٥٥)

— **محمد عبد الحسين السلام** • التنمية الاجتماعية وصلتها بالتغير الاجتماعى مع دراسة ميدانية في مدينة بغداد • — القاهرة : جامعة عين شمس ، ١٩٧٩ • ٢٢٢ ص (٢٥٦)

— **حسن صعب** • المقارنة المستقبلية للنماء العربى • — بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٩ • ٢٩١ ص (٢٥٧)

— **رقية محمد بركات** • مجتمع عامل التراحل : دراسة تقييمية لمشروعات التنمية الاجتماعية • — الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ • (٢٥٨)

— **مهر لطفى** • التنمية الاجتماعية وجرائم المال العلم ١٩٥٢ — ١٩٧١ • — القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ • ٥٢٤ ص (٢٥٩)

— **سيد عبد العزيز دحية** • امكانيات وشروط تحقيق التنمية الذاتية في الدول النامية مع اشارة خاصة للوضع في ج.م.ع • — القاهرة : معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٠ • ٦١ ص (٢٦٠)

— **السيد محمد الحسينى** • التنمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية • —

- ط ١ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ص ٢٨١ (٣٦١)
- — — وآخرون . دراسات في التنمية الاجتماعية . ط ٤ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ص ٤٩٢ (٣٦٢)
- عبد الله الخريجي . بعض تجارب التنمية في الوطن العربي : دراسة لعمليات التهجير والتوطن . ط ١ . — جدة : دار الشروق ، ١٩٨٠ . ص ٣٣٤ (٣٦٣)
- عبد الباسط محمد حسن . التنمية الاجتماعية . ط ٤ . — القاهرة : مكتبة وهبه ، ١٩٨٢ . ص ٤٠٠ (٣٦٤)
- عبد العاطي محمد أحمد . قضايا التنمية في الكويت . — القاهرة : الأهرام ، ١٩٧٨ . ص ١٤١ (٣٦٥)
- عبد الهادي الجوهري ، فاروق محمد العاطلي ، أحمد رافت عبد الجواد . دراسات في التنمية الاجتماعية . — أسيوط : مكتبة الطليعة ، ١٩٧٨ . ص ٢٣٥ (٣٦٦)
- علي لطفى . دراسات في تنمية المجتمع . — القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨١ . ص ٣٨٨ (٣٦٧)
- محمد دويدار . استراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد . — القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٨ . ص ١١٢ (٣٦٨)
- — — الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير . ط ١ . — القاهرة : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨ . ص ٣٦٩ (٣٦٩)
- محمد عبد الحميد يمينوني . شزو الصحراء . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ص ١٩٩ (٣٧٠)
- محمود عبد الفضيل . الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرير والتنمية والوحدة . ط ١ . — بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢ . ص ٢٤٥ (٣٧١)

- منصور حسين ، كرم حبيب • التنمية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق -
القاهرة : مكتبة الوعي العربى ، ١٩٧٨ ، ٢٣٠ ص
{٣٧٢}
- نزيه نصيف الأيوبي • استراتيجيات التنمية في العالم الثالث • القاهرة :
الأهرام ، ١٩٧٨ ، ١١٢ ص
{٣٧٣}

التنمية الريفية

- احمد زكى الامام • التنمية الريفية • — القاهرة : مطابع سجل العرب ،
١٩٨٠ • ٣٢ ص
{٣٧٤}
- اسماعيل عبد البارى • الإدارة المحلية • — ط ١ • — القاهرة :
دار المعارف ، ١٩٨٠ •
{٣٧٥}
- — — — — • الحكم المحلى والتنمية الريفية • — ط ١ • — القاهرة :
دار المعارف ، ١٩٨٠ •
{٣٧٦}
- — — — — • دور المرأة في التنمية الريفية • — ط ١ • — القاهرة :
دار المعارف ، ١٩٨٠ •
{٣٧٧}
- — — — — • المرأة والتنمية في مصر • — القاهرة : دار المعارف ،
١٩٧٦ • ١٩٤ ص
{٣٧٨}
- التنمية للشعبية ؛ امل وضرورة • — القاهرة : دار الهلال ، ١٩٨١ •
١١٩ ص
{٣٧٩}
- جلال مدبولى • المجتمعات الريفية المستحدثة : تخطيطها وتنميتها •
القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ • ٣٢٣ ص
{٣٨٠}

التوطن

- محمد عبد الرؤوف سليم • تجربة التوطن كوسيلة لحل مشكلة اليهود
الروس • — القاهرة : مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة
عين شمس ، ١٩٨٠ •
{٣٨١}

توطئة البند

انظر : البند واليدولة

الثقافة

- **ابراهيم خليل ، المعطلون** . نظرات في الواقع الثقافي الاردني . —
عمان : دار البريق ، ١٩٧٩ . ص ٩٠ (٣٨٢)
- **ابراهيم زكي خورشيد** . ثقافة وكتيب . — القاهرة : دار المعارف ،
١٩٨٠ . ص ١٣٠ (٣٨٣)
- **الفريد فرج** . تملات في الثقافة . — بغداد : دار الرشيد للنشر ،
١٩٨٢ . ص ٨١ (٣٨٤)
- **الياس فرح** . في الثقافة والحضارة . — بغداد : وزارة الثقافة
والفنون ، ١٩٧٩ . ص ٢٦٤ (٣٨٥)
- **زكي نجيب محمود** . تجديد الفكر العربي . — ط ٤ . — القاهرة :
دار الشروق ، ١٩٧٨ . ص ٣٨٦ (٣٨٦)
- **الطاهر قبيب** . سوسيولوجية الثقافة . — القاهرة : معهد البحوث
والدراسات العربية ، ١٩٧٨ . ص ٩٩ (٣٨٧)
- **طيب تيزيني** . حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث : الوطن
العربي نموذجا . — ط ٣ . — دمشق : دار دمشق للطباعة
والنشر ، ١٩٧٨ . ص ٤٢٩ (٣٨٨)
- **عبد الله للروى** . ازمة المثقفين العرب . — بيروت : المؤسسة العربية
للدراسات والنشر ، ١٩٧٨ . (٣٨٩)
- **علياء شكرى** . بعض ملامح التغير الاجتماعي الثقافي في الوطن العربي :
دراسة ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية في المملكة العربية
السعودية . — القاهرة : دار الجيل للطباعة ، ١٩٧٩ .
ص ٤٨٨ (٣٩٠)
- **غارودي ، روجه** . حوار الحضارات . — بيروت : منشورات
عويديات ، ١٩٧٨ . ص ٣٠٤ (٣٩١)

- غالى شكري • النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث • ط ٢ • —
بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٢ • ٣٦٨ ص
(٣٩٢)
- فاروق ابو زيد • عصر التنوير العربي • — بيروت : المؤسسة العربية
للدراسات والنشر ، ١٩٧٨ • ١٩٢ ص
(٣٩٣)
- ليبيا • امة الاعلام والثقافة • تسمات وملاح التنمية الثقافية في
الجماهير • — طرابلس : الاملة ، ١٩٧٨ • ١٢٨ ص
(٣٩٤)
- محمد جابر الاتصاري • تراث قطر وثقافتها المعاصرة • — الدوحة :
ادارة الثقافة والفنون ، ١٩٨٠ • ١٥١ ص
(٣٩٥)
- المغرب • الاتحاد الوطني لطلبة المغرب • تقرير حول الثقافة • —
الرباط : الاتحاد ، ١٩٨٠ • ٢٣ ص
(٣٩٦)
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم • ادارة الثقافة • الاوضاع
الثقافية في الوطن العربي حتي عام ١٩٧٧ • — القاهرة :
المطبعة العربية الحديثة ، ١٩٧٨ • ١٤٣ ص
(٣٩٧)
- نور الدين آل علي • جوانب من الصلات الثقافية بين ايران ومصر • —
القاهرة : المركز الثقافي الايراني ، ١٩٧٨ • ٢٠٠ ص
(٣٩٨)
- الهادي عفيفي • التربية والتغير الثقافي • — ط ٥ • — القاهرة :
مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٠ • ٣٨٣ ص
(٣٩٩)
- هادي نعمان الهيتي • الاتصال والتغير الثقافي • — بغداد : وزارة
الثقافة والفنون ، ١٩٧٨ • ١٢٤ ص
(٤٠٠)
- يوسف الحوراني • الانسان والحضارة • — بيروت : المكتبة العصرية ،
١٩٧٨ •
(٤٠١)
- يوسف سليم شويحات التعزيزات • دروب العرب في ثقافة المعالم
وحضارته • — عمان : المؤلف ، ١٩٧٨ • ٢٠٨ ص
(٤٠٢)

ثقافة الأطفال

- جمال أبو ريه • ثقافة الطفل العربى • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ • ٦٣ ص (٤٠٧)
- محمد سعيد فرح • الطفولة والثقافة والمجتمع • — ط ١ • الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠ • (٤٠)

الثقافة العمالية

- جمال البنا • بحوث فى الثقافة العمالية • — القاهرة : مطبعة صحن ، ١٩٧٨ • ٤٤٦ ص (٤٠٥)

الجريمة والمجرمون

- جلال ثروت • الظاهرة الإجرامية.. — الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامية ، ١٩٧٩ • (٤٠٦)
- حسنى نصار • علم الاجرام • — الاسكندرية : المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ • ١٧٥ ص (٤٠٧)
- حسين ابراهيم صالح عبيد • الجريمة الدولية : دراسة تحليلية تطبيقية • — القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ • (٤٠٨)
- رمسيس بهنام • الاجرام والعقاب : علم الجريمة وعلم الوقاية والتتويم • — الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٨ • ٣٤٣ ص (٤٠٩)
- عبد الحميد ابراهيم خريبط • دراسة حول الجريمة وتطورها • — الكويت : وزارة الاعلام ، ١٩٧٩ • ١١٢ ص (٤١٠)
- عبد الرحمن عيسوى • سيكلوجية الجنوح • — الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨١ • ٣٠٣ ص (٤١١)
- عبد الرؤوف مهدى • الجريمة والعقاب : دراسة فى علم الاجرام وعلم العقاب • — القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة والعقاب الجامعى ، ١٩٧٨ • ١٤٤ ص (٤١٢)

- — — — — • علم الاجرام وعلم العقاب • — القاهرة • — مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ، ١٩٧٦ • (٤١٣)
- عبد الوهاب حومد • الاجرام الدولى • — الكويت : مكتبة ذات السلاسل ، ١٩٧٦ • ٣٦٩ ص (٤١٤)
- فخر الدين خالد عبده • الملاحظات العامة والشرطة فى مجال مكافحة الجريمة • — القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٨ • ١٥١ ص — (٤١٥)
- فرحان احمد سعيد • محمد عزيز سليم • فن التسجيل الجنائى ودوره فى كشف الجريمة • — بغداد : دار الحرية ، ١٩٧٨ • ١٤٦ ص (٤١٦)
- مامون محمد سلامة • اصول علم الاجرام والعقاب • — القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨ ، ٣٥٤ ص (٤١٧)
- محمد ابراهيم زيد • مقدمة فى علم الاجرام والسلوك الاجتماعى • — القاهرة : مطبعة دار نشر الثقافة ، ١٩٧٨ • (٤١٨)
- محمد شلال حبيب • الخطورة الاجرامية : دراسة مقارنة • — بغداد : جامعة بغداد ، ١٩٧٦ • ٢١٠ ص (٤١٩)
- محمد الفاضل • الجرائم الواقعة على امن الدولة • — دمشق : جامعة دمشق ، ١٩٧٨ • ٨٠ ص (٤٢٠)
- مدوح توفيق • الاجرام السياسى • — القاهرة : دار الجيل للطباعة ، ١٩٧٨ • ١٨٧ ص (٤٢١)

الجماعات

- عدلى سليمان • العمل مع الجماعات بين النظرية والتطبيق • — الجيزة : مطبعة المركز النموذجى ، ١٩٨٠ • ١٤٦ ص (٤٢٢)
- غريب محمد سيد احمد • المداخل الى الجماعات الاجتماعية • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (٤٢٣)

الحكاية الشعبية

- **أحمد السقايف** • حكايات من الوطن العربي • — الكويت : وزارة الاعلام ، ١٩٨٠ • ٢٠٨ ص (٤٢٤)
- **بيان الصندي** • حكايات عربية • — بغداد : وزارة الثقافة ، ١٩٧٩ • ٢٦ ص (٤٢٥)
- **حبيب منثر** • نواذر نصر الدين حجا • — الخرطوم : دار الطابع العربي ، ١٩٧٩ • (٤٢٦)
- **عبد العزيز العروى** • حكايات العروى • — تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٧٩ • ٦ ، ٢١ ص (٤٢٧)
- **محمد فهمي عبد اللطيف** • الحكاية والحكاية في التراث القصصي الشعبي • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ • ٦١ ص (٤٢٨)
- **ناظم سعد الدين** • الحكاية الشعبية العراقية : دراسة ونصوص : — بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٩ • ١٦٧ ص (٤٢٩)

الخدمة الاجتماعية

- **سامية محمد فهمي** • محروس محمد خليفة • ملك الرشيدى • اتجاهات معاصرة في خدمة المجتمع • — الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٣ • ٢٢١ ص (٤٣٠)
- **عبد الله غلوم** • الخدمة الاجتماعية العمالية في الكويت • — الكويت : مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٨ • ٣٥٨ ص (٤٣١)
- **عبد الفتاح عثمان وآخرون** • مقدمة في الخدمة الاجتماعية • — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠ • ٣٥٩ ص (٤٣٢)
- **الفاروق زكي يونس** • الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي • — ط ٢ • — القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٨ • ٥٣٨ ص (٤٣٣)
- **محمد سلامة محمد غباري** • الخدمة الاجتماعية المدرسية • — جده : شركة مكبات عكاظ ، ١٩٨٢ • ٢٣٣ ص (٤٣٤)

خدمة الأطفال

انظر : الأطفال

خدمة الجماعة

- ابراهيم بيومي مرعى • محمد حسين البغدادي • الجماعات في الخدمة الاجتماعية • — الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، [١٩٨٠] ٠٠ ٢٨٠ ص (٤٣٥)
- احمد كمال احمد • منهاج الخدمة الاجتماعية في خدمة الجماعة • — القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٧٩ • ٤١٤ ص (٤٣٦)

خدمة الشباب

انظر : الشباب

خدمة الفرد

- احمد كمال احمد • منهاج الخدمة الاجتماعية في خدمة الفرد • — القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٧٩ • ٤٧٨ ص (٤٣٧)
- عبد العزيز فهمي ابراهيم القوصي • نظريات خدمة الفرد ، ج ١ • — القاهرة : د • ن ، ١٩٨٢ • ١٥١ ص (٤٣٨)
- عبد الفتاح عثمان • خدمة الفرد في المجتمع النامي • — ط ٢ • — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ • ٢٨٢ ص (٤٣٩)
- — — • المدارس المعاصرة في خدمة الفرد : نحو نظرية جديدة للمجتمع العربي • — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ • ١٨١ ص (٤٤٠)

الرأي العام

- مختار الكتلهي • الرأي العام والحرب النفسية • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ • ٢ ج (٤٤١)

- **سعيد سراج** • **الرأى العام** : مقوماته وأثره في النظم السياسية
المعاصرة • — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
١٩٧٨ • ٢٩٨ ص (٤٤٢)

الرقص الشعبي

- **ابراهيم شكوى** • **الرقصات الشعبية الكويتية** • — الكويت : وزارة
الاعلام ، ١٩٧٩ • ١٩٢ ص (٤٤٣)

الريف

- **حسن الخولى** • **الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث** : مدخل
ثقافي اجتماعي - ط ١ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ •
(٤٤٤)
- **عبد الباسط عبد المعطى** • **توزيع الفقر في القرية المصرية** • — القاهرة :
دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٩ • ١٢٠ ص (٤٤٥)
- **كمال الخوفى** • **الثقافة السياسية للفلاحين المديرين** : تحليل نظرى
ودراسة ميدانية في قرية مصرية • — القاهرة : دار ابن خلدون ،
١٩٨٠ • ٣١١ ص (٤٤٦)
- — — • **الثقافة السياسية المتغيرة في القرية** • — القاهرة : الأهرام ،
١٩٧٩ • ٩٦ ص (٤٤٧)
- — — • **الفلاح المصرى ومبدأ المساواة / تقديم بطرس بطرس غالى** •
— القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، [١٩٧٨] •
١١ ص (٤٤٨)
- **لطيف نصيف جاسم الدليمى** • **العنصر البشرى والفعالية الانتاجية في**
الريف • — بغداد : مطبعة الزمان ، ١٩٧٨ • ٣٧ ص (٤٤٩)
- **محمد عبد الهادى نكلة** • **المجتمع الريفى** • — بغداد : جامعة بغداد ،
١٩٧٩ • ٢٦٠ ص (٤٥٠)

— محمود عبد الفضيل • التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف
المصري ١٩٥٢ — ١٩٧٠ : دراسة في تطور المسألة الزراعية
في مصر • — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .
(٤٥١) ص ٢٥٠

— محمود عوده • الفلاحون والدولة : دراسة في أساليب الانتاج والتكوين
الاجتماعي للقرية المصرية • — القاهرة : دار الثقافة للطباعة
والنشر ، ١٩٧٩ . ٢٤٥ ص (٤٥٢)

الريف — بيليجرافيات

— أبو الفتوح حامد عوده • قائمة بيليجرافية بالكتب التي تتناول المجتمع
العربي الريفي في تكافة النواحي • — القاهرة : المركز التجريبي
للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية ، ١٩٧٩ . ٣٢ ص
(٤٥٣)

الزواج

— ابراهيم المصري • دروس في الحب والزواج • — القاهرة : مؤسسة
أخبار اليوم ، ١٩٨٠ . ١٤٢ ص (٤٥٤)

— اقبال ابراهيم مخلوف • الخدمة الاجتماعية والرعاية الصحية والطبية •
— الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٤٥٥)

— ديفلد ، فان • الزواج المثالي / اعداد محمد على احمد • — القاهرة :
المكتبة الشعبية ، ١٩٧٨ . ٢٦٤ ص (٤٥٦)

— ، — • — / ترجمة محمد منهي • — ط ٩ • — القاهرة :
مكتبة الخاتجي ، ١٩٧٨ . ٤٣٨ ص (٤٥٧)

— رنسل ، برتراند • الزواج واخلاقيات الجنس : نظرة علمية / ترجمة
نظمي لوتفا • — القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٠ . ١٥١ ص
(٤٥٨)

- **زكريا إبراهيم** • انزواج والاستقرار النفسى • ط ٢ • — القاهرة :
مكتبة مصر ، ١٩٧٨ • ٢٣١ ص (٤٥٩)
- **سناء الخولى** • الزواج والعلاقات الأسرية • — الاسكندرية : دار
المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • ٣٥٦ ص (٤٦٠)
- **عبد الفتى احمد فلجى** • الأمومة والطفولة فى الاسلام • — القاهرة :
دار الاعتصام ، ١٩٧٩ • ٤٦ ص (٤٦١)
- **محمد على احمد** • الحب والجنس • — القاهرة : دار الزينى للطبع
والنشر ، ١٩٧٨ • ٧٧ ص (٤٦٢)

السكان

- **احمد حسين اللقانى** • محمد السيد جميل • تدريس التربية السكانية • —
القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ • ٢٩٨ ص (٤٦٣)
- **الاسكان ومواجهة مشكلته** • — القاهرة : الأهرام ، ١٩٨٠ • ٩٦ ص (٤٦٤)
- **أهيل ، توماس** • البيئة واثرها على الحياة السكانية / ترجمة زكريا
احمد البرادعى • — القاهرة : مكتبة الوعى العربى ، ١٩٧٨ •
٢٢٧ ص (٤٦٥)
- **حليم إبراهيم جريس** • **عدلى كليل** • اطار عام للتربية السكانية • —
القاهرة : جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، ١٩٧٨ • ١٠٧ ص (٤٦٦)
- — — — — **محمد السيد جميل** • التربية السكانية فى مصر : مفهومها ،
اهدافها ، مجالاتها / مراجعة يوسف خليل • — القاهرة :
مكتب التربية البيئية والسكانية بوزارة التربية والتعليم ، ١٩٧٩ •
٤٥ ص (٤٦٧)
- **دى اغسطينى ، هنريكو** • سكان ليبيا : القسم الخاص بطرابلس
الغرب / تعريب وتقديم محمد التليسى • ط ٢ • — طرابلس :
الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٨ • ٦٢٦ ص (٤٦٨)

- **زيدان عبد الباقي** • أسس علم السكان • — القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٨ • ٣٥٠ ص (٤٦٩)
- **صلاح الدين نافع** • اقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ • ٢٠٦ ص (٤٧٠)
- **صنوع الأخرس** • علم السكان • — دمشق : وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٩٨٠ • (٤٧١)
- **عابد رسمي سحاب** • الكشافة الإسكانية في مدينة بغداد : مبدأ وتأثيرات • — بغداد : جامعة بغداد ، ١٩٧٨ • ١٩٢ ص (٤٧٢)
- **عبد الله الخريجي** • محمد الجوهري • مقدمة في علم السكان ، ج ٢ • — القاهرة : سجل العرب ، ١٩٧٩ • ٣٧٧ ص (٤٧٣)
- **عبد الحسين زيني** • الإحصاء السكاني • — بغداد : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ١٩٨٠ • ٤٠٠ ص (٤٧٤)
- **عبد الحيد لطفي** • حسن الساعاتي • دراسات في علم السكان • — ط ٧ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ • ٢٤٢ ص (٤٧٥)
- **عبد الرؤوف الجرداوي** • الإسكان في الكويت • — الكويت : شركة كلظمة ، ١٩٧٨ • ٢٦٧ ص (٤٧٦)
- **عيسى جمعة إبراهيم** • الدليل الرقمي للسكان والإحصاءات الحيوية • — عمان : الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٧٩ • ٩٨ ص (٤٧٧)
- **محمد زكريا عبد المقصود** • دراسة في علم السكان • — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨١ • ٢٩٩ ص (٤٧٨)
- **محمد السيد جميل** • أمثل من طرق التدريس في التربية السكانية / مراجعة طليم جريس • — القاهرة : جهاز تنظيم الأسرة والسكان • وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٠ • ٨٦ ص (٤٧٩)
- **محمد السيد غالب** • **محمد يحيى عبد الحكيم** • السكان ديوجرافيا

- وجغرافيا • — ط ٤ • — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ،
١٩٧٨ • ٦٥٢ ص (٤٨٠)
- محمد عبد الرحمن الشرنوبى • جغرافية السكان • — القاهرة : مكتبة
الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ • ٤٠٦ ص (٤٨١)
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم • التخصر في الوطن العربى ،
ج ١ : الأقطار الآسيوية / اشراف محمد مسبحى عبد الحكيم • —
القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨ •
٨٢٩ ص (٤٨٢)
- • ————— ، ج ٢ : الأقطار الاغريقية • — القاهرة : معهد
البحوث والدراسات العربية ، ١٩٨٠ • ٦٧٥ ص (٤٨٣)
- نبيه محمد حموده • المشكلة السكانية : البيروقراطية في الجهاز الادارى •
— القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ • ١٦ ص (٤٨٤)
- نجيب معب • القرى الدرزية في اسرائيل والجولان • — ابو سنان
(عكا) المؤلف ، ١٩٧٨ • (٤٨٥)
- نضال رشيد صبرى • مشكلة السكان في الضفة الغربية • — بيروت :
جامعة بيرزيت • مكتب الوثائق والأبحاث ، ١٩٧٨ • ٦٩ ص
(٤٨٦)
- يسرى عبد الرزاق الجوهري • مبادئ جغرافية السكان • —
الإسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ • ٤٦٣ ص
(٤٨٧)

السكان — بيلوجرافيات

- اسحاق قطب • دليل المؤلفات والبحوث في الدراسات السكانية • —
الكويت : مؤسسة نذر الكتب للنشر والتوزيع ، ١٩٧٨ •
٢١٥ ص (٤٨٨)

السكن — معالج مصطلحات

- اسحاق قطب • دليل المصطلحات السكنية • — الكويت : مؤسسة
دار الكتب للنشر والتوزيع ، ١٩٧٨ • (٤٨٩)

الشباب

- أمين سلامة • مشاكل الشباب المصري : — القاهرة : مكتبة الأنجلو
المصرية ، ١٩٨٠ • ١٤٣ ص (٤٩٠)
- اتور الجندي • في مواجهة الفراغ الفكرى والنفسى فى الشباب • —
القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٩ • ٢٣ ص (٤٩١)
- جامعة الموصل • اللجنة الاعلامية للمهرجان • دليل مهرجان الشباب
الفنى الأول لجامعات القطر • — الموصل : مؤسسة دار
الكتب ، ١٩٧٨ • ٣٩ ص (٤٩٢)
- دوبرتس ، نورثى • العمل مع جماعات الشباب / ترجمة عائشة
الهادى ؛ مراجعة وتقديم سيد عبد الحميد مرسى • — ط ٢ • —
القاهرة : الهيئة المصرية العلمية للكتاب ، ١٩٨١ • ٨٦ ص
(٤٩٣)
- زهور اسماعيل ابراهيم • الاتجاهات الوالدية فى معاملة الفتاة العراقية
المراهقة • — القاهرة : جامعة عين شمس ، ١٩٧٩ • ٢٧٤ ص
(٤٩٤)
- سيد عويس • القدوة فى محيط النشء والشباب : دراسة علمية
تربوية • — ط ٢ • — القاهرة : دار الفكر المصرى ، ١٩٧٩ •
٢٤٤ ص (٤٩٥)
- عبد الرحمن بدوى • هموم الشباب • — الكويت : وكالة المطبوعات ،
١٩٧٨ • ١٨٢ ص (٤٩٦)
- عبد الرحمن واصل • مشكلات الشباب الجنسية والعاطفية تحت

- أضواء الشريعة الإسلامية . — جدة : دار الشروق ، ١٩٨١ .
(٢٩٧) ٣٩٥ من
- م. عبد المعز خطاب . تربية الشباب في القرآن الكريم . — القاهرة : دار
الطباعة الحديثة ، ١٩٧٩ . ٦٣ من (٤٩٨)
- العراق . وزارة الشباب . الشباب في عالم متغير . — بغداد : مطبعة
جيل ، ١٩٨٠ . ١٢٤ من (٤٩٩)
- عزت هجاري . الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها . — التكوين :
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧٨ . ٣٠٠ من
(٥٠٠)
- فوزي الصبيدي حمود السوداني . دراسة مقارنة بين برامج الشباب
في جامعة بغداد وبرامج رعاية الشباب في جامعة الإسكندرية . —
الإسكندرية : د . د . ن ، ١٩٧٩ . ١٧٢ من (٥٠١)
- محسن خليل . الشباب والقيم والممارسات الجديدة . — بغداد :
الاتحاد العام لشباب العراق ، ١٩٧٨ . ٣١ من (٥٠٢)
- محمد سلامة غباري . الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب في المجتمعات
الإسلامية . — الإسكندرية : الكتب الجامعي الحديث ،
١٩٨٣ . ٣٤٨ من (٥٠٣)
- محمد عبد الله السلمان . الشباب المسلم فكرا ومنهجاً . — القاهرة :
دار الثقافة العربية للطباعة ، ١٩٨٠ . ٣١ من (٥٠٤)
- محمد علي محمد . الشباب والمجتمع : دراسة نظرية وميدانية / مراجعة
وتقديم محمد عاطف غيث . — الإسكندرية : الهيئة المصرية
للعناية للكتاب ، ١٩٨٠ . ٢٧٥ من (٥٠٥)
- مصر . المجلس الأعلى للشباب والرياضة . بحث الفراغ والشباب
الجامعي ١٩٨٠ — ١٩٨١ ، إشراف محمد علي محمد . —
القاهرة : المجلس ، ١٩٨١ . ٣٣١ ، ١٥ من (٥٠٦)

— منصور حسين . المثل العليا للشباب . — القاهرة : الادارة العامة للتربية الاجتماعية . وزارة التربية والتعليم ، ١٩٧٩ . ٣٩ ص (٥٠٧)

الشخصية

— الزاينة العربية بين الوحدة والتنوع : الملقى الأول للجامعيين التونسيين والمصريين ، تونس ١٢ — ١٧ ابريل ١٩٧٨ . — القاهرة : مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٩ . ٣٧٩ ص (٥٠٨)

— قدرى حنفى . الشخصية الاسرائيلية : الاستكنازيم . — القاهرة : مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ . (٥٠٩)
— محمد سعيد فرح . الشخصية القومية . — ط ١ . — الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠ . (٥١٠)

الشيخوخة

— الجمعية الأمريكية لتعليم الكبار . التوجيه التربوى لكبار السن / ترجمة محمد عبد المنعم نور ، مراجعة وتقديم محمد عماد الدين اسماعيل . — ط ٢ . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ١٩٤ ص (٥١١)

— فريدة حسن . رحلة الشيخوخة . — القاهر : المركز الثقافي الجامعى ، ١٩٧٩ . ١١٠ ص (٥١٢)

— مصر . وزارة الصحة . ادارة الثقافة الصحية . الرعاية الصحية للمسنين . — القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٨٠ . ١٤ ص (٥١٣)

الضبط الاجتماعى

— سامية محمد جابر . القانون والضوابط الاجتماعية : مدخل علم الاجتماع

الى شهم التوازن في المجتمع . - الاسكندرية : دار المصرفة

العلمية ، ١٩٨٣ . ٤٦٠ ص (٥١٤)

عبد الله الخريجي . الضبط الاجتماعي . - ط ٢ . - جدة : رامتان ،

١٩٨٢ . ٦١٤ ص (٥١٥)

الضمان الاجتماعي

— الأردن . المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي . الضمان الاجتماعي :

اهدافه ، الالتزامات ، الحقوق ، المزايا واجراءاته التطبيقية . -

عمان : المؤسسة ، ١٩٨٠ . ٥٥ ص (٥١٦)

— صبحي ابراهيم العبد الله . اصابة العمل في تشريع الضمان الاجتماعي

العراقي . - بغداد : مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية ، ١٩٧٨ .

٧٢ ص (٥١٧)

— طاهر عبد المجيد العائلي . الضمان الصحي للعامل في تشريعات الضمان

الاجتماعي العراقي . - بغداد : مطبعة مؤسسة الثقافة

العمالية ، ١٩٧٨ . ٣٢ ص (٥١٨)

— عدنان عبود احمد . من قضايا الضمان الاجتماعي : ضم واصافة

الخدمة . - بغداد : مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية ،

١٩٧٨ . ٦٤ ص (٥١٩)

— كمال قاسم ثروت . التزامات الادارات واصحاب العمل في الضمان

الاجتماعي للقطاعين الاشتراكي والخاص . - بغداد : وزارة

العمل والشئون الاجتماعية ، ١٩٧٨ . ٤٠ ص (٥٢٠)

— ليبيا . امانة الشئون الاجتماعية والضمان الاجتماعي . الرعاية الاجتماعية

للكيف في الجماهيرية . - طرابلس : الامانة ، ١٩٧٨ .

٢٦٢ ص (٥٢١)

— ليبيا . قوانين . مجموعة التشريعات الاجتماعية . - طرابلس : امانة

الشئون الاجتماعية والضمان الاجتماعي ، ١٩٧٨ . ٤٥٢ ص

(٥٢٢)

- **التيبة - الهيئة العامة للضمان الاجتماعي** . الضمان الاجتماعي ودوره في بناء التأمين . — طرابلس : الهيئة ، ١٩٧٨ . ٧١ ص (٥٢٢)

الطبقات الاجتماعية

- **بوتومود ، توماس بيرتون** . الطبقيـات في المجتمع الحديث / ترجمة وتقديم محمد الجوهري وآخرون . — ط ٢ . — القاهرة : دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٩ . ١٥٩ ص (٥٢٤)
- **جمال مجدى حسنين** . البناء الطبقي في مصر (١٩٥٢ — ١٩٧٠) . — القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ . ١٤٧ ص (٥٢٥)
- **حمود المردى** . المتقنون في البلاد العربية : بحث في الفئات والعلاقات الطبقية مع دراسة اجتماعية تطبيقية عن المجتمع اليمني . — القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٠ . ٣٠١ ص (٥٢٦)
- **عبد العظيم رمضان** . صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ — ١٩٥٢) . — بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨ . ٢٤٠ ص (٥٢٧)
- **غريب محمد سيد أحمد** . الطبقات الاجتماعية ، د ١ : النظرية والقياس . — الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٥٢٨)

الطفل

انظر : للأطفال

للعائلات والتقاليد

- **طالت على الشبرقي** . انجف للأصرف : عاداتها وتقاليدها : النجف : مطبعة الآداب ، ١٩٧٨ . ٢٩٨ ص (٥٢٩)

- **عبد العظيم حنفى** • المراثى الشعبية : العديد • — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ • ٢٧٩ ص (٥٢٠)
- **محمد بن أحمد بن الشيخ حسن** • العادات والتقاليد في دولة الإمارات • — أبو ظبي : طبع على نفقة صاحب السمو رئيس الدولة ، ١٩٧٩ • ١٤٠ ص (٥٢١)
- **مريم على الخضرم** • كتلوج رسم الحنة • — الكويت : دار البلاغة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ • ٣٣ ص (٥٢٢)
- **يوسف عبد الرحمن الخليفى** • التحفة البهية في الآداب والعادات القطرية • — الدوحة : مطابع المعهد ، ١٩٨٠ • ٢٠٨ ص (٥٢٣)

العمل والعمل

- **صلاح عبد القم حوظر** • مقياس الاتجاه نحو العمل في الصحراء • — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ • ١٢٩ ص (٥٢٤)

المعتقد الاجتماعي

- **رسو، جان جاك** • في المعتقد الاجتماعي : أو مبادئ الحق السياسى • — تونس : دار المعرفة للنشر ، ١٩٨٠ • ١٢٣ ص (٥٢٥)

العلاقات الاجتماعية

- **آنزوينى ، ايميه** • إدارة المنظمات الحديثة : العلاقات الاجتماعية في المنظمات / ترجمة وفيق اشرف حسونة ، مراجعة أبو الفتوح حامد عوده • — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ • ١٨٠ ص (٥٢٦)
- **عبد الرحمن عبد الباقي** • العلاقات الإنسانية • — القاهرة : مكتبة للتجارة والتعاون ، ١٩٧٨ • (٥٢٧)

- غريب محمد سيد احمد • ديناميات العلاقات الاجتماعية • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (٥٢٨)
- محمد عبد التعم نور • العلاقات الانسانية • — القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٧٨ • ١٧٦ ص (٥٢٩)
- يوسف مصطفى القاسى • محمد مصطفى زيدان • السلوك الاجتماعى للفرد • — جده : شركة مكتبت عكاظ ، ١٩٨١ • ٢٠٨ ص (٥٤٥)

العلاقات العامة

- بلومنتال ، لويس • اسلوب العمل فى مجلس الادارة واللجان / ترجمة مصطفى حسن على ؛ مراجعة سيد عبد الحميد مرسى • — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ • ٩٨ ص (٥٤١)
- كلينبرج ، اوتو • البعد الانسانى فى العلاقات الدولية / ترجمة لجنة من المتخصصين ؛ مراجعة طه عبد الرؤوف سعد • — القاهرة : مكتبة الوعى العربى ، ١٩٧٨ • ٢٢٠ ص (٥٤٢)
- محمد محمد البلدى • البنیان الاجتماعى للعلاقات العامة • — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ • ٢٢٨ ص (٥٤٣)
- — • العلاقات العامة والمسئولية الاجتماعية — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠ • ٢٠٠ ص (٥٤٤)

علم النفس الاجتماعى

- احمد عبد العزيز سلامة • عبد السلام عبد القهار • علم النفس الاجتماعى • — القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ • ٣٢٠ ص (٥٤٥)

- زيدان عبد الباقي • علم النفس الاجتماعي في المجالات الاعلامية : —
القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧١ . ٤٤٦ ص (٥٤٦)
- سيفرين ، فرانك ت • علم النفس الانساني / ترجمة طلعت منصور •
عادل عز الدين ، فيولا البيلاوي • — القاهرة : مكتبة الانجلو
المصرية ، ١٩٧٨ . ٥٥٧ ص (٥٤٧)
- طلعت حسن عبد الرحيم • اتجاهات جديدة في علم النفس الاجتماعي • —
المنصورة : جامعة المنصورة ، ١٩٧٨ . ١٦٠ ص (٥٤٨)
- طلعت منصور • البيئة والسلوك • — الكويت : كلية الآداب بجامعة
الكويت ، ١٩٨٢ . ٧٠ ص (٥٤٩)
- عادل عز الدين الأشول • علم النفس الاجتماعي : مع الاشارة الى
مساهمات علماء المسلمين • — القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية،
١٩٧٩ . ٤١٥ ص (٥٥٠)
- عبد الحليم محمود السيد • علم النفس الاجتماعي والاعلام ، ١ :
المفاهيم الاساسية • — القاهرة : دار الثقافية للطباعة والنشر ،
١٩٧٩ . ٢٦٨ ص (٥٥١)
- علم النفس الاجتماعي / ترجمة نزار عيسون • — دمشق : دن ،
١٩٧٨ . (٥٥٢)
- فاطمة المصري • أبحاث ومقالات في الدراسات الاجتماعية والنفسية • —
الاسكندرية : مطابع جريدة السفر ، ١٩٧٨ . ١٦٦ ص (٥٥٣)
- فؤاد البهي السيد • علم النفس الاجتماعي • — ط ٢ • — القاهرة :
دار الفكر العربي ، ١٩٨١ . ٣٥١ ص (٥٥٤)
- فوزي سالم عفيفي • السلوك الاجتماعي بين علم النفس والدين • —
القاهرة : دار غريب للطباعة ، ١٩٨٠ . ٢٣٩ ص (٥٥٥)
- لويس كامل مليكة • قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي •
— القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ٥٢١ ص (٥٥٦)

٥٦) **محمد مظهر سعيد** • علم النفس الاجتماعي بين الاستلام والعلم الحديث :
— القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٨١ • ١٢٧ ص
(٥٥٩)

٥٧) **محمود السيد أبو القيل** • علم النفس الاجتماعي : دراسات مصرية
وعالمية • — ط ٢ مزيّدة ومنقحة • — القاهرة : الشركة المصرية
للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ • ٧٨٧ ص
(٥٥٨)

٥٨) **مختار حمزة** • أسس علم النفس الاجتماعي • — ط ١ • — جدة :
دار المجمع العلمي ، ١٩٧٩ • ٢٨٠ ص
(٥٥٩)

٥٩) **مصطفى سويف** • مقدمة لعلم النفس الاجتماعي • — القاهرة : مكتبة
الأجلو المصرية ، ١٩٧٨ • ٥٠٣ ص
(٥٦٠)

٦٠) **مصطفى فهمي** • مجالات علم النفس ، ج ١ : علم النفس الاجتماعي • —
القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٨١ •
(٥٦١)

٦١) **وتشبرج ، رودلف** • كيف تساعد الآخرين / ترجمة فوزية محمد بدران ؛
مراجعة سيد عبد الحميد مرسى • — ط ٢ • — القاهرة : الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ • ٨٥ ص
(٥٦٢)

الفجر

٦٢) **نبيل صبحي حنا** • جاعات الفجر : مع إشارة خاصة للفجر في مصر
والبلاد العربية • — ط ١ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ •
٣٥٧ ص
(٥٦٣)

الفنون الشعبية

٦٣) **إبراهيم محمد بعلوشه** • بحث حول الفن الشعبي وأثره في التكوين
النفسى للطفل • — القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ،
١٩٨٠ • ٤٥ ص
(٥٦٤)

الفولكلور

٦٤) **آثر التراث الشعبي في الرواية العراقية** • — ط ١ • — بيروت :

المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠ ، ص ٢٢٥ من

(٥٦٥)

— احمد على مرسى • مقدمة في الفولكلور / تصدير عبد الحميد يونس • —
ط ٢ مزيده ومتحة • — القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ،

(٥٦٦) ١٩٨١ • ٢٨٦ ص

— توفيق ابو الرب • دراسات في الفولكلور الأردني • — عمان : وزارة

(٥٦٧) الثقافة والتسليم ، ١٩٨٠ • ٢٠٨ ص

— حزب التقدم والاشتراكية (المغرب) • اللغات والثقافات الامازيغية

جزء لا يتجزأ من التراث الوطنى المغربى • — الدار البيضاء :

(٥٦٨) المعارف ، ١٩٨٠ • ٣٢ ص

— محمود العمودى • التراث الشعبى وعلاقته بالتنمية فى البلاد النامية :

دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمنى / تصدير محمد الجوهري • —

(٥٦٩) القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٠ •

— الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية ، ج ١ : من دليل العمل الميدانى

لجامعى التراث الشعبى / اشرف محمد الجوهري • — ط ١ • —

(٥٧٠) القاهرة : دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٨ • ٤٧٠ ص

— طارق عبد الحكيم • اشهر الفولكلورات الشعبية • — الرياض : الجمعية

(٥٧١) العربية السعودية للثقافة والفنون ، ١٩٨٠ • ٩٨ ص

— عبد الحميد يونس • التراث الشعبى • — القاهرة : دار المعارف ،

(٥٧٢) ١٩٧٩ • ٥٩ ص

— علياء شكري • التراث لشعبى فى المكتبة الاوروبية • — ط ١ • —

(٥٧٣) القاهرة : دار الجيل للطباعة ، ١٩٧٩ • ٣٩٤ ص

— فانسينا ، يلى • الماثورات الشفاهية : دراسة فى المنهجية التاريخية /

ترجمة ودراسة لـ احمد على مرسى • — القاهرة : دار الثقافة

(٥٧٤) للطباعة والنشر ، ١٩٨١ • ٢٨٣ ص

— **فائق مصطفى أحمد** • اثر التراث الشعبي في الأدب المسرحي النثري
في مصر ١٩١٤ — ١٩٥٢ • — العراق : دار الرشيد للنشر ،
١٩٨٠ • ٥٢٢ ص (٥٧٥)

— **نوزي المعنيل** • بين الفولكلور والثقافة الشعبية • — القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ • ٤٠٦ ص (٥٧٦)
— ————— • الفولكلور ما هو ؟ : دراسات في التراث الشعبي • —
القاهرة : دار النهضة العربية ، [١٩٧٩ ؟] • ٢٢٣ ص
(٥٧٧)

— **الفولكلور الأمريكي** / تأليف ٢٥ باحثا من المختصين ؛ ترجمة نظمي
لوتا • — القاهرة : مطبعة دار العالم العربي ، ١٩٨٠ •
٤٥٧ ص (٥٧٨)

— **لطفي الخوري** • في علم التراث الشعبي • — بغداد : وزارة الثقافة
والفنون ، ١٩٧٩ • ١٢٧ ص (٥٧٩)

— **محمد الجوهري** • علم الفولكلور • — ط ٤ • — القاهرة دار المعارف ،
١٩٨١ • ٢ ج [ج ١ : الأسس النظرية والمنهجية • ج ٢ :
دراسة المعتقدات الشعبية • صدر ج ١ في الطبعت ١ ، ٢ ، ٣
بعنوان : علم الفولكلور : من المدخل الى الفولكلور المصري] •
(٥٨٠)

— **مصطفى أحمد أحمد عيد** • التراث الشعبي وأثره في التكوين الفني
للطفل • — القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨٠ •
٥٨ ص (٥٨١)

— **نبيلة إبراهيم (مترجم)** • الفولكلور في العهد القديم • — ط ٢ • —
القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ • ٢ مج • (٥٨٢)

الفولكلور — بيليجرافيلت

— **جدل الحنفي** • معجم اللغة العامية البغدادية : معجم لهجي فولكلوري ..

— بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٨ . ط ١ . ٧١٦ ص
(٥٨٣)

— محمد الجوهري . مصادر دراسة الفولكلور العربي : قائمة بيبليوجرافية
مشروحة . — ط ٢ . — القاهرة : دار الكتاب للتوزيع ،
١٩٨٢ . ٧١٦ ص
(٥٨٤)

— نهر سرحان . موسوعة الفولكلور الفلسطيني . — عمان : المؤلف ،
١٩٧٨ . ج ٢ .
(٥٨٥)

القصص الشعبية

— روزلين ايلي قريش . قصة الشعبية الجزائرية ذات الأصل العربي .
— الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٨٠ .
(٥٨٦)

القيادة

— ساليك ، ليونارد ر . القيادة : حقيقة ما يفعله المدربون الأكفاء وكيف
يفعلونه ؟ / ترجمة كمال السيد ؛ مراجعة محمد عبد الله . —
ط ٣ . — القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٧٩ . ٢٩٦ ص (٥٨٧)
— فرائك ، لورانس ك . نحو قادة عصريين / ترجمة يوسف الشيخ ؛
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٨٩ ص (٥٨٨)

المجتمع

— اسماعيل على سعد . المجتمع والسياسة . — ط ١ . — الاسكندرية :
دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ .
(٥٨٩)
— الأمين عوض الله . الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي . — جدة :
دار المجمع العلمي ، ١٩٧٩ . ١٣٢ ص (٥٩٠)
— بريثاف ، نيقولاى . العزلة والمجتمع / ترجمة فؤاد كمل عبد العزيز ؛

- مراجعة على ادهم . - القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
١٩٨٢ . ١٨١ ص (٥٩١)
- ظاهر القاسمي . الحياة الاجتماعية عند العرب . - بيروت : دار
النفايس ، ١٩٧٨ . (٥٩٢)
- عبد الحسين بزم . في صحة المجتمع . - بغداد : دار الجاحظ للنشر ،
١٩٨٠ . ٩٦ ص (٥٩٤)
- عبد الهادي الجوهري وآخرون . محفل لدراسة المجتمع . - القاهرة :
مكتبة نهضة مصر ، ١٩٨٠ . (٥٩٥)
- عزت قرني . العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة . -
الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٠ .
(٥٩٦)
- محمد زكي السلاحي . سرقة مجتمع فاضل . - بغداد : مطبعة عصام ،
١٩٧٩ . ٩٤ ص (٥٩٧)
- محمد علي قطان . دراسة المجتمع في البادية والريف والحضر . -
الرياض : دار العلوم ، ١٩٧٩ . ٥٤٢ ص (٥٩٨)
- محمد علي محمد . وقت الفراغ في المجتمع الحديث . - ط ١ . -
الإسكندرية : دار المعرفة ، ١٩٨١ . (٥٩٩)
- نازلي صالح أحمد . التربية والمجتمع . - القاهرة : مكتبة الأنجلو
المصرية ، ١٩٧٩ . ٢٠٠ ص (٦٠٠)
- هشام شرابي . مقدمات لدراسة المجتمع العربي . - بيروت : الاملية
للنشر والتوزيع ، ١٩٧٨ . ١٥٢ ص (٦٠١)

المجتمع الأردني

- شبيب صالح ابو جابر . المجتمع الأردني : دراسة اجتماعية تربية . -
عمان : الجامعة الأردنية ، ١٩٧٩ . ١٠٨ ص (٦٠٢)

المجتمع الاسلامى

- سيد احمد عثمان • المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة : دراسة
تفسيرية وتربوية . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ .
(٦٠٣) من ٣١١
- عبد الله الخريجي • نظم المجتمع الاسلامى . — جده : دار الشروق ،
١٩٨٢ . (٦٠٤)
- محمد الصلبي عفيفى • المجتمع الاسلامى وبناء الأسرة . — القاهرة :
مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ . ٢٦٩ من (٦٠٥)
- يوسف ميخائيل اسعد • القوى الروحية فى المجتمع . — القاهرة :
مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ . ٢٢٢ من (٦٠٦)

المجتمع الأمريكى

- صفاء الأعسر • اتجاهات عينة من الأمريكيين نحو بعض الشعوب
الأخرى : بحث ميدانى . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ،
١٩٧٨ . ٧٢ من (٦٠٧)

المجتمع الخليجى

- جامعة البصرة • مركز دراسات الخليج العربى • الانسلاخ والمجتمع
فى الخليج العربى . — بغداد : مطبعة الاوشاد ، ١٩٧٩ .
(٦٠٨) من ٥٤٨

المجتمع العربى

- عبد الله فرحان عبد • العلاقة بين المدينة والمنطقة الزراعية المحيطة
بها « قضاء خالص » منطقة الدراسة . — بغداد : جامعة
بغداد ، ١٩٧٨ . ١٠٦ من (٦٠٩)

المجتمع الفلسطينى

- عادل حسين غنيم • القوى الاجتماعية فى فلسطين فيما بين الحربين

العالميتين . — القاهرة : مركز بحوث الشرق الأوسط — جامعة
عين شمس ، ١٩٨٠ . (٦١٠)

المجتمع القطرى

- جهينه سلطان سيف العيسى . التحديث فى المجتمع القطرى المعاصر . —
الكويت : شركة كلظم ، ١٩٧٩ . ٢٢٢ من (٦١١)
- صفاء الأعصر . دراسات سيكلوجية فى المجتمع القطرى . بحث
ميدانى . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ .
٢٦٣ من (٦١٢)

المجتمع المصرى

- جمال حمدان . شخصية مصر : دراسة فى عبقرية المكان . — القاهرة :
عالم الكتب ، ١٩٨٠ . (٦١٣)
- حسين رمزى كلظم . الإدارة والمجتمع المصرى . — القاهرة : الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ . ٢٤٤ من (٦١٤)
- سلام عبد العزيز محمود . دراسات سوسيولوجية وأنثروبولوجية فى
المجتمع المصرى . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ .
٢٣٨ من (٦١٥)
- عاطف فؤاد . الحرية والفكر السياسى فى مصر . — ط ١ . — القاهرة :
دار المعارف ، ١٩٨٠ . (٦١٦)
- — — — — . الزعامة السياسية فى مصر : عرض تاريخى وتحليل
سوسيولوجى . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . (٦١٧)
- عبد الرحمن فريد « السكندرى » . النوبة الجديدة : منطقة التكامل
بين مصر والسودان : منطقة أمن غذائى وجذب سكانى
حضارى . — الاسكندرية : مكتبة فريد ، ١٩٧٨ . ٩٥ من
(٦١٨)
- محمد شوقى زكى . الاخوان المسلمون والمجتمع المصرى . — القاهرة :
دار الأنصار ، ١٩٨٠ . ٢٣٥ من (٦١٩)

— محمد عاطف فيث • دراسات في المجتمع القروي المصري • — ط ٢ . —

الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (١٢٠)

— محمد منصور فهمي • التربية الاجتماعية في مرحلة السلام • — القاهرة :

الإدارة العامة للتربية الاجتماعية ، وزارة التربية والتعليم ،

١٩٨٠ • ٥١ ص (١٢١)

— مصر • أكاديمية البحث العلمي • دور العلم والتكنولوجيا في التخطيط

لمجتمع السلام • — القاهرة : الأكاديمية ، ١٩٧٨ • ٢٠٤ ص

(١٢٢)

المجتمع المغربي

— محمد بن أحمد اسماعيل • المجتمع المغربي • — الرباط : مطبعة الرسالة ،

١٩٨٠ • ٢٣٤ ص (١٢٣)

المجتمع اليمني

— حمود العودي • المدخل الاجتماعي في دراسة التاريخ والتراث العربي :

دراسة عن المجتمع اليمني • — القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٠ •

(١٢٤)

المخدرات

— انوار غالي الذهبي • جرائم المخدرات • — القاهرة : مكتبة دار

النهضة ، ١٩٧٨ • ٢٦٨ ص (١٢٥)

— حسن حافظ • مشاكل المخدرات والمسكرات ... — بغداد : المديرية

العامة للتربية ، ١٩٨٠ • ٤٣ ص (١٢٦)

— عادل للحدادش • الايمان : مظاهرة وعلاجه • — الكويت : المجلس

الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٢ • ٢١٨ ص (١٢٧)

المرأة

— اجلال خليفة • المرأة المصرية وحرب أكتوبر ١٩٧٣ • — القاهرة :

د . ن . ، ١٩٨٠ • ١٢ ص (١٢٨)

- **أمين سلامة** • المرأة في مصر • [القاهرة] : دار الفكر العربي ، ١٩٨١ - ١٩٦٠ م (١٢٩)
- **البشير القوي** • المرأة في المجتمع العربي من خلال « عيون الأخبار » لابن قتيبة / اشرف محمد بن عبد الجليل • - تونس : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ١٩٨٠ • ٢٢٠ م (١٣٠)
- **بقيس الحوماني** • انها حياتك يا أختاه • - الدوحة : مطبع الخليج ، [١٩٨٠] • ٢٠٢ م (١٣١)
- **تشيف ، وليام هـ** • المرأة الأمريكية : أدوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ١٩٢٠ - ١٩٧٠ / ترجمة نور الدين الزراري بإراجعة إبراهيم عبيد • - القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٧٩ • ١٤٦ م (١٣٢)
- **ثامستيان غراوى** • المرأة : دورها ومكانتها في حضارة وادي الرافدين • - بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٨ • ٢٥١ م (١٣٣)
- **وينب محمد فريد** • تعليم المرأة العربية في التراث وفي المجتمعات العربية المعاصرة • - القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠ • ١٢٠ م (١٣٤)
- **سلوى الشهاب** • المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف • - بيروت : دار الحقيقة ، ١٩٧٨ • ١١١ م (١٣٥)
- **سهيلة زين العابدين حماد** • مسيرة المرأة العربية إلى أين ؟ • - جدة : الدار السعودية ، ١٩٨٢ • ١٢٦ م (١٣٦)
- **سيد صديق عبد الفتاح (جلع)** • روائع من أقوال الفلاسفة والعظماء في المرأة • - القاهرة : مكتبة محبوبى ، ١٩٨١ • ٢٣١ م (١٣٧)
- **شريفة فتحى** • الفن والمرأة • - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ • ٨٠ م (١٣٨)
- **عطس محمود العقاد** • هذه الشجرة • - القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٨٠ • ١٤٤ م (١٣٩)

— العراق • الاتحاد العام لنساء العراق • المرأة العراقية • — بغداد :

مؤسسة كنعان ، ١٩٧٨ • ١٣ ص (١٤٠)

— — — — — • مزرعة النساء • — بغداد : مؤسسة كنعان ،

١٩٧٨ • ١٢ ص (١٤١)

— عز الدين فراج • المرأة في حياة مشاهير الرجال • — القاهرة : دار

التفكر العربي ، ١٩٨١ • ١٩١ ص (١٤٢)

— عليه عبه الراتقي • مرشد المعلمة للتقافة الخاصة بفئة النساء :

مرحلة الأسس • — بغداد : وزارة التربية ، ١٩٧٨ • ٤٣ ص

(١٤٣)

— قاسم أمين • تحرير المرأة • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ •

١٨٩ ص (١٤٤)

— الماقي ، أبو الحسن علي بن محمد المعافري • الحدائق الغناء في أخبار

النساء / تحقيق عائدة لطبيبي • — تونس : الدار العربية

للكتاب ، ١٩٧٨ • ٢١٠ ص (١٤٥)

— محمد سلامة جبر • خصائص الأنوثة • — القاهرة : دار البحوث

العلمية ، ١٩٨٠ • ١٠٠ ص (١٤٦)

— محمد فهمي عبد الوهاب • الحركة النسائية في الشرق وصلاتها

بالاستعمار • — القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٩ • ٥١ ص

(١٤٧)

— نبيل سليمان • النسوية في الكتاب المدرسي • — دمشق : وزارة

الثقافة والإرشاد القومي ، ١٩٧٨ • ١٧٢ ص (١٤٨)

— هالة البديوي • المرأة العراقية في الريف والمدينة في السهل والجبل :

شهادات ومشاهد • — بغداد : الاتحاد العام لنساء العراق ،

١٩٨٠ • ٢٢١ ص (١٤٩)

المرأة العاملة

— أبل انيب الصباغ • ندوة لعرض مؤتمر المرأة الدولي في كوينهاجن

وبحث كيفية تطبيقها في خطط وبرامج المرأة في الأردن • —

عمان : وزارة لتنمية الاجتماعية • ١٩٨٠ • ٢١ ص (١٥٠)

- عبد العزيز بن عبد الله بن بكر . خطر مشاركة المرأة للرجل في ميدان عمله / مراجعة أحمد فهمي أحمد . — القاهرة : دار النصر للطباعة الإسلامية ، ١٩٨٠ . ١٥ ص (١٥١)
- العراقي . الاتحاد العام لنساء العراق . دور المرأة العربية في التخطيط القومي للتنمية الاجتماعية : دراسة مقدمة إلى الدورة السادسة للجنة المرأة العربية المعقدة في دمشق من ٢٤ — ٢٧ تشرين الأول ١٩٧٧ . — بغداد : الاتحاد ، ١٩٧٨ . ٩٥ ص (١٥٢)
- فوزية ومضلع ليوب . التنمية والمرأة في الجمهورية العربية السورية : دراسة ميدانية لوضع المرأة وأدوارها المتغيرة . — القاهرة : مركز دراسات المرأة والتنمية (سيواد) ، ١٩٧٩ . ١٩ ص (١٥٣)
- محمد سلامة آدم . المرأة المصرية في البيت والعمل . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . (١٥٤)
- محمد علي البار . عمل المرأة في الميزان . — جدة : الدار السعودية ، ١٩٨١ . ٢٢٦ ص (١٥٥)
- محمود أبو زيد . المرأة والعمل اليدوي . — القاهرة : مركز دراسات المرأة والتنمية (سيواد) ، ١٩٧٩ . ١٩ ص (١٥٦)
- همام عبد القفني . الاتحاد العام لنساء العراق : ترجمة لأهداف الثورة في العمل والإبداع . — بغداد : الاتحاد العام لنساء العراق ، ١٩٨٠ . ٥٣ ص (١٥٧)

المرأة في الإسلام

- أحمد خريت . مركز المرأة في الإسلام . — ط ٢ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ١٢٧ ص (١٥٨)
- أحمد عبد الهادي . الأم في القرآن الكريم . — القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٨٠ . ٥٩ ص (١٥٩)
- نور الجندي . التحديات في وجه المرأة المسلمة . — القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٩ . ٩٢ ، ٤ ص (١٦٠)

- ————— • حركة المرأة في ميزان الإسلام • — القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٨٠ • ٤٠ ص (٦٦١)
- **نقى الويسوى** • نساء المتيدة • — بغداد : مطبعة :لحوادث، ١٩٧٩ • ٨٦ ص (٦٦٢)
- **توفيق على وهبه** • دور المرأة في المجتمع الإسلامى • — الرياض : دار اللواء ، ١٩٧٨ • ١٤٨ ص (٦٦٣)
- **جامعة القاهرة • كلية دار العلوم • الجامعة الإسلامية • واجبات الأخت المسلمة •** — القاهرة : دار مرجان للطباعة ، ١٩٧٨ • ١٦ ص (٦٦٤)
- **سعيد عبد العزيز الجنودل** • الجنس انعام في ظلال الإسلام • — جدة : تهامة ، ١٩٨٢ • ١٤٨ ص (٦٦٥)
- **السيد محمد على نمر** • اعداد المرأة المسلمة • — ط ١ • — القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٩٨٠ • ١٠١ ص (٦٦٦)
- **عبد الباسط محمد حسن** • مكانة المرأة في التشريع الإسلامى • — القاهرة : مركز دراسات المرأة والتنمية — كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ، ١٩٧٨ • ٤٥ ، ٥٩ ص (٦٦٧)
- **عبد القنى عوضى الراجحى** • الإسلام أنصف المرأة (أبطليل تدفعها حقائق) • — القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية • ١٩٧٨ • ١١٠ ص (٦٦٨)
- **عبد المتعال محمد الجبرى** • المرأة في التصوير الإسلامى • — ط ٥ • — القاهرة : مكتبة وهبه ، ١٩٨١ • ٢٠٧ ص (٦٦٩)
- ————— • المسئلة المصرية عند باحثة البادية • — القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٨١ • ١٨٢ ص (٦٧٠)
- **عزة عبد العزيز** • الفناء المسئلة هي المثالية • — لقاهرة : دار مرجان للطباعة • ١٩٨٠ • ٧٨ ص (٦٧١)
- **على عبد الواحد وافي** • المرأة في الإسلام • — ط ٣ مزيدة ومنقحة • — القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٧٩ • ١٩٢ ص (٦٧٢)
- **كمال جوده أبو المعطى** • وظيفة المرأة في نظر الإسلام • — القاهرة : دار الهدى للطباعة ، ١٩٨٠ • ١٩١ ص (٦٧٣)

- محمد البهي . الاسلام واتجاه المرأة المعاصرة . — القاهرة : دار
الاعتصام ، ١٩٨١ . ٧١ ص (١٧٤)
- محمد بن عبد الله بن سليمان عرفة . حقوق المرأة في الاسلام . —
القاهرة : مطبعة المدنى ، ١٩٧٨ . ٢٨٦ ص (١٧٥)
- محمد عبد الحميد أبو زيد . مكتبة المرأة في الاسلام : القاهرة : دار
النضال العربية ، ١٩٧٩ . ٢٨٧ ص (١٧٦)
- محمد عطية الأبراشي . مكتبة المرأة في الاسلام . — القاهرة : مكتبة
مصر ، ١٩٨٠ . ١٦٩ ص (١٧٧)
- محمد عطية خميس . المرأة والحقوق السياسية والأعمال العامة :
رأى الهيئات والجمعيات الاسلامية في مصر . — القاهرة : دار
الانصار ، ١٩٧٨ . ١٤٠ ص (١٧٨)
- محمد عمارة . الاسلام والمرأة في رأى الامام محمد عبده . — القاهرة :
دار الهلال ، ١٩٧٩ . ١٦١ ص (١٧٩)
- محمد متولى الشعراوى . المرأة كما ارادها الله . — القاهرة : مكتبة
القرآن ، ١٩٨٠ . ٦١ ص (١٨٠)
- — . الاسلام والمرأة : عقيدة ومفهوم / اعداد وتقديم السيد
الجميلى . — ط ١ . — القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ،
١٩٨٠ . ٣٢ ص (١٨١)
- محمد ناصر الدين الألبانى . حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة .
— ط ٥ . — القاهرة : دار الانصار ، ١٩٧٨ . ١٢٢ ص (١٨٢)
- محمود محمد الجوهري . الأخت المسلمة اساس المجتمع الفاضل . —
القاهرة : دار الانصار ، ١٩٧٨ . ١٤٠ ص (١٨٣)
- منيرة خميس . المرأة والنشأت السماوية . — القاهرة : مكتبة
الزهراء ، ١٩٧٨ . ٩٣ ص (١٨٤)
- موسى شاهين لاشين . دور المرأة في الحياة كما يصوره القرآن
والسنة . — القاهرة : مركز دراسات المرأة والتنمية ، كلية
الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ، ١٩٧٩ . ٤٦ ص (١٨٥)

الزرة - بيلوجرافيات

- حامد الشافعى نياپ • المرأة فى الدوريات العربية : قائمة بيلوجرافية مختارة . — القاهرة : المركز التجريبي للتدريب على تقويم المشروعات : الاجتماعية ، ١٩٨١ . ٤٤ ص (٦٨٦)
- العراق • الاتحاد العام لنساء العراق • بيلوجرافية موضوعية عن المرأة العراقية : لمعداد شميلة عبيد الحسين ملك . — العراق : المكتبة الوثائقية ، ١٩٧٨ . ١١٨ ص (٦٨٧)
- — — — — • دليل المعرض الدولى للعلم فى خدمة قضية المرأة . — العراق : المكتبة الوثائقية ، ١٩٧٨ . ١٠٢ ص ، ١٢ . بالانجليزية (٦٨٨)

المتنديات الشيعية

- آئينى منصور • لمة الفراغة وشيء من العقل . — ط ٢ : — القاهرة : دار الشروق ، ١٩٧٨ . ١٣٥ ص (٦٨٩)
- رشدى عبد العظيم عيسى • الرؤى والأحلام : رحلات ايمانية فى ملكوت الله المسيح : دراسة علمية تحليلية . — القاهرة : المؤلف ، ١٩٧٩ . ١١٢ ص (٦٩٠)
- سعيد عويس • رسائل الى الامام الشافعى : ظاهرة ارسال الرسائل الى غريب الامام الشافعى : دراسة سيكولوجية . — ط ٢ . — القاهرة : دار الشليح للنشر ، ١٩٧٨ . ٢٨٧ ص (٦٩١)

المعوقون

- اسماعيل شرف • تأهيل المعوقين . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية - ١٩٨٢ . (٦٩٢)
- خليل لبراهيم حسن • تأهيل المعوقين : الاستعدادات والنفسية لاستخدامها فى تصنيف المعوقين فى معاهد التأهيل المنى المختلفة . — بغداد : جامعة بغداد . ١٩٧٩ . ٨٥ ص (٦٩٣)
- عبد الفتاح عثمان • الرعاية الاجتماعية والتربية للمعوقين . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٧٩ . ١٦٦ ص (٦٩٤)

- **لطفي بركات أحمد** • تربية المعوقين في الوطن العربي • — الرياض : دار الريح للنشر ، ١٩٨١ • ١٩٠ ص (٦٩٥)
- **مehود حسن طه** • رسالة التربية الاجتماعية في رعاية المعوقين • — القاهرة : الإدارة العامة للتربية الاجتماعية ، وزارة التربية والتعليم ، ١٩٧٩ • ٤٦ ص (٦٩٦)

المعوقون — بيلوجرافيات

- **أبو الفتوح حامد عوده** • قائمة بيلوجرافية بالكتب التي تتناول موضوع المعوقين من كافة النواحي • القاهرة : المركز التجريبي للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية ، ١٩٧٩ • ١٥ ، ٧ ص (٦٩٧)

المواد الاجتماعية — طرق تدريس

- **أحمد حسين الشافعي** • **برنيس لهند رشوان** • تدريس المواد الاجتماعية • ط ٣ • — القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٩ • ٢٣٤ ص (٦٩٨)
- **ماكندون ، جوناثون سي** • تدريس المواد الاجتماعية / ترجمة يوسف خليل ؛ مراجعة محمد سليمان شعلان ؛ اشراف وتقديم محمد على حافظ • — ط ٢ • — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ • ٧٣ ، ٦ ص (٦٩٩)
- **يوسف مصطفى القانص** • العلوم الاجتماعية وتعليمها • — جدة : شركة مكتبات عكاظ ، ١٩٨١ • (٧٠٠)

المؤسسات الاجتماعية

- **الأردن • الاتحاد العام للجمعيات الخيرية** • دليل الجمعيات الخيرية في الفئتين الشرقية والغربية • — عمان : الاتحاد ، ١٩٨٠ • ٣٥٨ ص (٧٠١)
- **تونس • الكشافة التونسية** • القانون الأساسي والنظام الداخلي للكشافة التونسية • — تونس : مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل ، ١٩٧٨ • ٣٢ ص (٧٠٢)

— — — — — • المؤتمر القومى الحادث عشر ، يتر

البابى ، ١ — ٤ ابريل ١٩٧٨ • تونس : مطبعة الاتحاد

٧٠٣ العالم للشغل ، ١٩٧٨ • ٤٢ ص

— زكريا بن مصطفى • دور الكشافة فى المحافظة على البيئة والثروات

الطبيعية • — تونس : مطبعة الاتحاد العالم للشغل ، ١٩٧٨ •

٧٠٤ ٢٠ ص

— مصر • الاتحاد الاقليمى للجمعيات • دليل الهيئات والمؤسسات الاجتماعية

بمحافظة الجيزة • — [القاهرة] : الاتحاد ، ١٩٨١ •

٧٠٥ ٢١٨ ص

— مصر • جمعية السلام القبطية الخيرية • التقرير الفصل لثمة جهود

خمسون علما فى خدمة الانسانية ١٩٢٨ — ١٩٧٨ • — القاهرة :

الجمعية ، ١٩٧٨ • ٤٦ ص

٧٠٦

النقد الاجتماعى

— احمد ابراهيم الهوارى • نقد المجتمع فى حديث عيسى بن هشام

للويلعى • — ط ١ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ •

٧٠٧ ٢٨٨ ص

— ريمون رويه • نقد المجتمع المعاصر • — بيروت : منشورات عويدات ،

١٩٧٨ • ١٢٨ ص

— معن خليل عمر • نقد الفكر الاجتماعى المعاصر : دراسة تحليلية

ونقدية • — ط ١ • — بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٩٨٢ •

٧٠٨ ٢٩٢ ص

النظرية الاجتماعية

— ركس ، جون • مشكلات اساسية فى النظرية الاجتماعية / ترجمة محمد

الجوهري • سعيد فرح • محمد على محمد • — ط ٢ • —

الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ •

٧١٠ زينب وضوان • النظرية الاجتماعية فى الفكر الاسلامى : لصولها

وبناؤها من القرآن والسنة • — ط ١ • — القاهرة : دار

المعارف : ١٩٨٢ • ٢٩٠ ص

٧١١

- ساجية مصطفى الخشاب • النظرية الاجتماعية والأسرة • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ • (٧١٢)
- السيد محمد الحسيني • نحو نظرية اجتماعية نقدية • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ • (٧١٣)
- ————— • النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم • — ط ٢ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ • (٧١٤)
- عبد الفتاح عثمان • النظرية الاجتماعية بين العلم والفلسفة • — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦ • ١٠٤ ص (٧١٥)
- على إله • النظرية الاجتماعية المعاصرة : دراسة لعلاقة الإنسان بالاجتماع • — ط ٢ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ • ٤ ، ٦٨٦ ص (٧١٦)
- ماركيز ، هريوت • المثل والثورة : هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية / ترجمة فؤاد زكريا • — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ • ٤٠٤ ص (٧١٧)
- محمد الجوهري • عبد الله الأخرجي • رواد النظرية الاجتماعية • — جدة : دار الشرق ، ١٩٨٢ • (٧١٨)
- محمد فؤاد حجازي • النظريات الاجتماعية • — ط ١ • — القاهرة : مكتبة وهبه ، ١٩٨٠ • ٢٧٩ ص (٧١٩)

الهجرة

- توفيق هرجوز • الهجرة من الريف الى المدن • — دمشق : وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٩٨٠ • (٧٢٠)
- هنا عبود • النزوحات الكبرى • — دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٧٩ • ٨٧ ص (٧٢١)



القسم الثالث
الكشافات والبيانات الإحصائية

اولا : الكشاف الجغرافي (*)

مصر ()**

العدد الاجمالي : ٥٠٩ كتاب

العراق

٢٠٦	٢٠٣	١٩٨	١٩٧	١٥٣	١٤٧	٦٦	٣٩	٣٠	١٦.
٤١٩	٤١٦	٤٠٠	٣٨٥	٣٨٤	٣١٤	٣٠٦	٢٦٩	٢٣٦	٢٢٦
٥١٧	٥٠٢	٤٩٩	٤٩٢	٤٧٤	٤٧٢	٤٥٠	٤٤٩	٤٢٩	٤٢٥
٦٠٩	٦٠٨	٥٩٧	٥٩٤	٥٨٣	٥٧٩	٥٧٥	٥٢٠	٥١٩	٥١٨.
٦٨٧	٦٦٢	٦٥٧	٦٥٢	٦٤٩	٦٤٣	٦٤١	٦٤٠	٦٦٣	٦٢٦.
								٦٩٣	٦٨٨

العدد الاجمالي : ٥٢ كتاب

السيمنية

٢٠٢	١٩٢	١٨٧	١٦٠	١٣٨	١٣٣	١٢٤	١٠٩	٨٩	٨٦
٢٤٨	٢٤٦	٢٤٣	٢٤٠	٢٣٩	٢٣٨	٢٣٠	٢٢١	٢١٩	٢١٢
٥٥٩	٥٤٠	٥٢٩	٥١٥	٤٩٧	٤٣٤	٣٦٣	٣٤٢	٣٣٨	٢٩٣
٧٠٠	٦٩٥	٦٦٥	٦٦٣	٦٥٥	٦٣٦	٦٠٤	٥٩٨	٥٩٠	٥٧١
								٧١٨	

العدد الاجمالي : ٤١ كتاب

(*) تم ترتيب الكشاف الجغرافي وفقا لأكثر البلاد العربية اصدارا للكتب ، والأرقام تحت كل دولة تشير الى الكتب داخل الدليل .

(**) بلغ العدد الاجمالي للكتب التي يضمها الدليل ٧٢٣ كتابا (يلاحظ تكرار الترميم في ١٥٠ ، ١٥٠ ب) كما بلغ العدد الاجمالي للكتب المنشورة في جميع البلاد العربية (ما عدا مصر) ٢١٤ كتاب ، ومن ثم يكون عدد الكتب المنشورة في مصر هو ٥٠٩ كتاب .

الكويت

٣٠٢	٢٨٩	٢٧١	٢٣٢	٢٢٨	١٧٥	١٣٦	١٠٠	٧٦	٢٢
٤٨٨	٤٧٦	٤٤٣	٤٣١	٤٢٤	٤١٤	٤١٠	٣٢٤	٣١٣	٣١٢
			٦٢٧	٦١١	٥٩٦	٥٤٩	٥٢٢	٥٠٠	٤٩٦
									٤٨٩

المعد الاجمالي : ٢٨ كتاب

لبنان

٤٠١	٣٩٣	٣٩٢	٣٩١	٣٨٩	٣٧١	٣٥٧	٣٣٦	٣٣٥	١٩٠
									٤٨٦
									٥٢٧
									٥٦٥
									٥٩٣
									٦٠١
									٦٣٥
									٧٠٨
									٧٠٩

المعد الاجمالي : ١٨ كتاب

الأردن

٤٧٧	٤٠٢	٣٨٢	٣١٦	٢٨٤	٢٨٢	٢٤٥	١٩١	١٨٠	١٤٣
									٥١٦
									٥٦٧
									٥٨٥
									٦٠٢
									٦٥٠
									٦٥٠
									٧٠١

المعد الاجمالي : ١٦ كتاب

تونس

٤٢٧	٣٨٨	٢٢٠	٢١٤	١٦٧	١٤٤	١٤١	٨	٧	٢
									٥٣٥
									٦٣٠
									٦٤٥
									٧٠٢
									٧٠٢
									٧٠٤

المعد الاجمالي : ١٦ كتاب

مسوريا

٦٤٨	٥٥٢	٤٧١	٤٢٠	٣٣٥	٢٢٤	٢١١	١٧٩	١٢٣	٢٧
									٧٢١
									٧٢٠

المعد الاجمالي : ١٢ كتاب

ليبيا

٥٢٣	٥٢٢	٥٢١	٤٦٨	٣٩٤	٣٤٠	٢٣٧	١١٩	٢٣
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	----

المعد الاجمالي : ٩ كتاب

المغرب

٦ ١٤٠ ١٥٥ ٢٤٢ ٢٤٤ ٢٦٦ ٥٦٨ ٦٢٢
المعد الاجمالي : ٨ كتاب

قطر

١٣٦ ٢٦٥ ٥٢٣ ٦٣١
المعد الاجمالي : ٤ كتاب

لبنان

٢٣١ ٥٢١
المعد الاجمالي : ٢ كتاب

السودان

٢٢٩ ٤٢٦
المعد الاجمالي : ٢ كتاب

الجزائر

٤ ٥٨٦
المعد الاجمالي : ٢ كتاب

مصر

٢٢٢ ٤٢٤
المعد الاجمالي : ٢ كتاب

البحرين

٢٢٧
المعد الاجمالي : ١ كتاب

فلسطين المحتلة

٤٨٥
المعد الاجمالي : ١ كتاب

جدول احصائي جغرافي

البلد	عدد الكتب المنشورة بها
مصر	٥٠٩
العراق	٥٤
الاسعودية	٤١
الكويت	٢٨
لبنان	١٨
الأردن	١٦
تونس	١٦
سوريا	١٢
ليبيا	٩
المغرب	٨
قطر	٤
أبو ظبي	٢
السودان	٢
الجزائر	٢
مسقط	٢
البحرين	١
غلمطين المحتلة	١
العدد الإجمالي	٧٢٢

تاليا : الكشف الزمني

: 1978

01	٢٩	٢٠	٢٧	١٩	٤٠	٤٠	٢	٢	١
106	127	121	127	120	122	100	77	7٠	0٤
٢٠٤	٢٠٢	٢٠١	18٩	188	18٤	18٢	1٧٠	17٩	10٩
٢٢1	٢٢٩	٢٢8	٢٢٢	٢٢1	٢18	٢1٦	٢10	٢٠٦	٢٠0
٢٠٢	٢٠١	٢8٢	٢81	٢0٧	٢0٢	٢٤0	٢٤1	٢٢٧	٢٢٦
٢٢٤	٢٢٩	٢1٤	٢1٢	٢11	٢1٠	٢٠٩	٢٠8	٢٠٧	٢٠٤
٢78	٢77	٢70	٢0٩	٢00	٢01	٢٤8	٢٤0	٢٢7	٢٢0
٢٩٤	٢٩٢	٢٩1	٢8٩	٢88	٢8٧	٢8٦	٢٧٢	٢٧٢	٢7٩
٤10	٤1٢	٤٠٩	٤٠٧	٤٠0	٤٠٢	٤٠٢	٤٠١	٤٠٠	٢٩8
٤٤٩	٤٤8	٤٤٢	٤٢٢	٤٢1	٤٢1	٤٢٠	٤18	٤1٧	٤1٦
٤٧٢	٤7٩	٤78	٤77	٤70	٤7٢	٤0٩	٤0٧	٤0٦	٤01
٤٩٢	٤8٩	٤88	٤8٧	٤87	٤80	٤8٢	٤81	٤8٠	٤٧٦
0٢٢	0٢٢	0٢1	0٢٠	01٩	018	01٧	0٠٢	0٠٠	٤٩٦
00٢	0٤8	0٤٧	0٤٢	0٤٢	0٢٩	0٢٧	0٢7	0٢٩	0٢٧
7٠1	0٩٢	080	08٢	0٧٧	0٧7	0٧٠	07٠	008	00٢
7٤1	7٤٠	7٢0	7٢٢	7٢0	7٢٢	718	71٢	7٠٦	7٠٧
78٢	7٧8	7٧0	778	77٤	77٢	70٢	7٤8	7٤0	7٤٢
٧٠٤	٧٠٢	٧٠٢	7٩٩	7٩1	78٩	788	78٧	78٤	78٢
							٧٠8	٧٠7	

المعد الاجمالي : 18٢.

: 19٧٩

٢٤	٢٢	٢٢	٢1	٢٠	17	10	1٢	1٢	7
78	7٢	0٧	0٢	0٠	٤7	٢٧	٢٢	٢1	٢7
10٢	1٢0	1٢٠	117	11٤	٩8	٩٦	٩1	87	٧٤
1٧0	1٧٢	1٧٢	1٧1	17٧	177	17٤	17٢	10٧	100
1٩٤	1٩٢	1٩1	187	180	181	18٠	1٧٩	1٧٧	1٧٦
٢٢٠	٢1٧	٢1٤	٢1٢	٢٠٧	٢٠٢	٢٠٠	1٩٩	1٩8	1٩٧

٢٧١	٢٦٦	٢٥٨	٢٥٦	٢٥٢	٢٥١	٢٢٥	٢٢٢	٢٢٧	٢٢٢
٢٢٢	٢٢١	٢٢٠	٢١٦	٢١٦	٢١٧	٢١٤	٢٨٤	٢٨٢	٢٧٢
٢٥٢	٢٥٠	٢٤٩	٢٤٧	٢٤٦	٢٤٢	٢٤٢	٢٤٠	٢٢٤	٢٢٢
٤٠٦	٢٩٠	٢٨٥	٢٨٢	٢٨٠	٢٧٨	٢٧٠	٢٥٧	٢٥٦	٢٥٢
٤٢٩	٤٢٨	٤٢٧	٤٢٦	٤٢٥	٤١٩	٤١٤	٤١٢	٤١٠	٤٠٨
٤٥٢	٤٥٢	٤٥٠	٤٤٧	٤٤٥	٤٤٢	٤٤١	٤٤٠	٤٢٧	٤٢٦
٥٠٧	٥٠١	٤٩٨	٤٩٥	٤٩٤	٤٩١	٤٧٧	٤٧٢	٤٦٧	٤٦١
٥٥١	٥٥٠	٥٤٦	٥٤١	٥٢٤	٥٢٢	٥٢١	٥٢٤	٥١٢	٥٠٨
٦٠٠	٥٩٨	٥٩٠	٥٨٧	٥٨٦	٥٨٢	٥٧٢	٥٦٢	٥٥٩	٥٥٦
٦٥٦	٦٥٢	٦٤٧	٦٢٨	٦٢٢	٦١١	٦٠٨	٦٠٦	٦٠٢	٦٠٢
٦٩٢	٦٩٠	٦٨٥	٦٧٩	٦٧٦	٦٧٢	٦٦٧	٦٦٢	٦٦٠	٦٥٨
٢٥٨	٢٥٦	٢٥٢	٢٥١	٢٢٥	٢٢٢	٢٢٧	٢٢٢	٢١٦	٢١٤
			٧٢١	٧١٧	٧١٥	٦٩٨	٦٩٧	٢٧١	٢٦٦

المعد الاجمالي : ١٧٨

: ١٩٨٠

٤٥	٤٤	٢٤	٢٢	٢٨	١٨	١٧	١٤	١١	٨	٧
٨٥	٨٢	٨٠	٧٨	٧٥	٧١	٦٦	٦٥	٥٦	٥٥	٥٥
١٢٩	١٢٨	١٢٠	١٢٢	١١٢	١١٢	١٠٧	١٠٦	١٠٠	٩٦	٩٦
١٥٠	١٤٩	١٤٨	١٤٧	١٤٦	١٤٥	١٤٤	١٤٢	١٤١	١٤٠	١٤٠
١٩٦	١٨٢	١٧٨	١٦٨	١٦٥	١٦١	١٥٨	١٥٢	١٥١	١٥٠	١٥٠
٢٤٢	٢٢٨	٢٢٤	٢٢٢	٢٢٦	٢٢٤	٢١١	٢١٠	٢٠٩	٢٠٨	٢٠٨
٢٨٨	٢٨٧	٢٨٠	٢٧٨	٢٧٦	٢٧٥	٢٦٢	٢٦٠	٢٥٩	٢٤٤	٢٤٤
٢٤٥	٢١٨	٢١٧	٢١٢	٢٠٦	٢٠٥	٢٠٢	٢٩٦	٢٩٥	٢٩٠	٢٩٠
٢٧٧	٢٧٦	٢٧٥	٢٦٢	٢٦٢	٢٦١	٢٦٠	٢٢٧	٢٢١	٢٢٠	٢٢٠
٤٢٥	٤٢٢	٤٢٤	٤٢٢	٤٠٤	٢٢٩	٢٦٦	٢٦٥	٢٨٢	٢٨١	٢٨١
٤٩٠	٤٨٢	٤٧٩	٤٧٤	٤٧١	٤٧٠	٤٦٤	٤٥٨	٤٥٤	٤٤٦	٤٤٦
٥٢٢	٥٢٦	٥١٦	٥١٢	٥١١	٥١٠	٥٠٩	٥٠٥	٥٠٤	٤٩٩	٤٩٩
٥٦٩	٥٦٨	٥٦٧	٥٦٥	٥٦٤	٥٦٢	٥٥٥	٥٤٥	٥٤٤	٥٢٥	٥٢٥
	٥٦٦	٥٦٥	٥٦٤	٥٨٨	٥٨٦	٥٨١	٥٧٨	٥٧٥	٥٧١	٥٧١
٦٢٦	٦٢٤	٦٢٢	٦٢١	٦١٩	٦١٧	٦١٦	٦١٥	٦١٢	٦١٠	٦١٠
	٥٦٦	٥٦٥	٥٦٤	٥٨٨	٥٨٦	٥٨١	٥٧٨	٥٧٥	٥٧١	٥٧١
٦٥١	٦٥٠	٦٤٩	٦٤٦	٦٤٤	٦٢٩	٦٢٤	٦٢١	٦٢٠	٦١٨	٦١٨
٧٠١	٦٨١	٦٨٠	٦٧٧	٦٧٢	٦٧١	٦٦٦	٦٦١	٦٥٩	٦٥٧	٦٥٧
								٧٢٠	٧١٩	٧١٩

المعد الاجمالي : ١٧٢

: ١٩٨٦

٥	٢١	٢٥	٢٦	٢٨	٤٧	٤٨	٤٩	٦٢	٦٤
٧٠	٧٢	٧٦	٧٧	٨٢	٩٧	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١١٧
١١٦	١٢٦	١٢٨	١٤٢	١٥٤	١٦٠	١٨٧	١٩٠	١٩٥	٢٤٦
٢٤٧	٢٥٠	٢٥٤	٢٦١	٢٦٦	٢٦٧	٢٨٦	٢٩١	٢٩٣	٣٠٠
٣١٥	٣١٩	٣٢٦	٣٢٧	٣٣٦	٣٥٨	٣٦٧	٣٧٩	٤١١	٤٣٩
٤٤٤	٤٧٥	٤٧٨	٤٨٤	٤٩٣	٤٩٧	٥٠٦	٥٢٥	٥٤٠	٥٥٤
٥٥٧	٥٦١	٥٦٦	٥٨٠	٥٨٩	٥٩٩	٦٠٥	٦٢٩	٦٣٧	٦٤٢
٦٥٥	٦٦٩	٦٧٠	٦٧٤	٦٨٦	٦٩٥	٧٠٠	٧٠٥	٧٠٧	٧١٠
٧١٤									

المعد الاجمالي : ٨١

: ١٩٨٢

١٠	٢٥	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٥٢	٥٩	٦١	٦٦
٧٢	٧٩	٨١	٨٤	٨٧	٨٩	٩٠	٩٢	٩٤	١٠٤
١٠٩	١١٠	١١١	١١٥	١١٨	١٢٤	١٢٩	١٣٢	١٣٣	١٣٤
١٣٧	١٣٤	١٣٤	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦
٢٤٣	٢٤٨	٢٤٩	٢٥٥	٢٦٢	٢٦٤	٢٦٥	٢٦٨	٢٧٠	٢٧٣
٢٧٦	٢٨٥	٢٨٩	٢٩٢	٢٩٨	٣٢٨	٣٣٢	٣٣٣	٣٤١	٣٤٤
٣٥٤	٣٦٤	٣٧١	٣٨٤	٣٩٢	٤٢٣	٤٣٤	٤٣٨	٤٥٥	٤٦٠
٤٦٣	٥١٥	٥٢٨	٥٣٠	٥٣٨	٥٤٩	٥٧٤	٥٨٢	٥٩١	٦٠٤
٦١٤	٦٢٠	٦٢٧	٦٣٦	٦٥٤	٦٦٥	٦٦٢	٧٠٠	٧١١	٧١٢
٧١٣	٧١٦	٧١٨							

المعد الاجمالي : ٩٤

: ١٩٨٣ [الربع الاول]

٥٨	٨٨	٩٣	٩٥	١٢١	١٥٠	٢٧٤	٢٧٧	٢٣٨	٤٣٠
٥٠٣	٥١٤	٥٨٤							

المعد الاجمالي : ١٣ كلب

جدول احصائي زمني

السنة	عدد الكتب المنشورة فيها
١٩٧٨	١٨٣
١٩٧٩	١٧٨
١٩٨٠	١٧٣
١٩٨١	٨١
١٩٨٢	٩٤
١٩٨٢ (الربع الأول)	١٣
المعد الاجمالي	٧٢٢

ملحق : كتابات الكتب المترجمة الى

اللغة العربية

٢	١١	٢٦	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٥٢	٥٥
٦٥	٦٦	٧١	٧٣	٧٥	٨٧	١٢٣	١٥٠	١٥١	١٧٨
١٨٣	١٩٢	٢١١	٢١٢	٢٢١	٢٩٤	٣١٦	٣٢٢	٣٤٣	٣٤٧
٤٥٦	٤٥٧	٤٥٨	٤٦٨	٤٩٣	٥١١	٥٢٤	٥٣٥	٥٣٦	٥٤١
٥٤٢	٥٤٧	٥٥٢	٥٦٢	٥٧٤	٥٧٨	٥٨٢	٥٨٧	٥٨٨	٥٩١
٦٣٢	٦٩٩	٧١٠	٧١٧						

المعد الاجمالي : ٥٤ كتاب

رابعاً : كشف الأعلام (٥)

« ١ »

ابراهيم أبو الفار ٨٢ ١١٦ ١٣١

ابراهيم أسعد محمد ١٥٠

ابراهيم امل ٩

ابراهيم بيومي مرعي ٤٣٥

ابراهيم خليل المجلوني ٢٨٢

ابراهيم الدسوقي مرعي ١٦٦

ابراهيم زكي خورشيد ٢٨٣

ابراهيم شكرى ٤٤٣

ابراهيم المباغ ٢٣١

ابراهيم عبده (مراجع) ٦٣٢

ابراهيم العيسوي (معد) ٣٥٥

ابراهيم فاضل ٢٢٤

ابراهيم محمد بطوثة ٥٦٤

ابراهيم المصرى ٥٥٤

ابراهيم وهبى ١٤٥

ابن الأزرق ، محمد بن على بن محمد ٣٠

ابن خلدون ، عبد الرحمن ١

أبو الفتوح حامد عوده ٢٤٧ ٤٥٢ ٦٩٧

(مراجع) ٥٣٦

الاتحاد العالمى لتنظيم الولاية ١٦٧

اجلال خليفة ٦٢٨

(٥) يشتمل هذا الكتاب على أسماء المؤلفين والمؤلفين المشاركين ومن قُ
حكمهم كالترجمين والمراجعين ٠٠٠ الخ . هذا وقد رتب الكشاف هجائياً مع
الإبقاء على « ال » رسماً وحذفها حكماً إلا إذا كانت من أصل الكلمة مثل :
الفريد ، الياس .

٤٨١

(م ٣١ — الكتاب السنوى)

- احسان محمد الحسن (مترجم) ٦٦
 احمد ابراهيم الهوارى ٧٠٧
 احمد أبو موصه ٢٨٣
 احمد أبو زيد ٢٩٠
 احمد البشر الرومى ٢٣٢
 ابو بكر ابراهيم ١٨٨
 احمد حابد ١٦٨
 احمد حسين اللقاني ٤٦٣ ٦٩٨
 احمد خالد علام ٣٢٥
 احمد خضر ١٢٠
 احمد خيرت ٦٥٨
 احمد رافت ٣٦٦
 احمد الربايه (مترجم) ٢١٦
 احمد زايد ٢١ ٢٩١
 (مترجم) ٢٨ ٨٧
 احمد زكى الامام ٣٧٤
 احمد السعيد يونس ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢
 (مترجم) ١٧٨
 احمد شمس الدين الحجاجى ١٥٠
 احمد طاهر ١٤٦
 احمد عبد الرحيم السليح ١٥٤
 احمد عبد العزيز سلامة ٥٤٥
 احمد عبد الهادى ٦٥٩
 احمد على مرسى ٢٢٥ ٥٦٦
 (مترجم) ٥٧٤
 احمد عويدى المبادى ٢٨٤
 احمد نهى احمد (مراجع) ٦٥١

- أحمد فؤاد درويش ١٧٣
 أحمد السقلا ٨٢٤
 أحمد كمال أحمد ٤٣٦ ٤٣٧
 أحمد المغازي ٢٠١
 أحمد نجيب ١٨٨
 أحمد النكلوي ٣٣٠ ٣٣١
 (مترجم) ٥٥ ٧١
 أديس العزام (مترجم) ٣١٦
 أدوارد غالي اندهي ٦٢٥
 الأردن - الاتحاد العام لجمعيات الخيرية ٧٠١
 الأردن - المؤسسة العامة للشبان الاجتماعي ٥١٦
 اسحاق يعقوب التلمب ٢٢ ١٠٠ ٣١٢ ٣١٣ ٤٨٨ ٤٨٩
 اسماعيل شرف ٦٩٢
 اسماعيل صبري عبد الله (معد) ٣٥٥
 اسماعيل عبد انباري ٣٣ ٢٧٢ ٢٨٥ ٢٩٢ ٣١٩
 ٣٥٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨
 اسماعيل على سعد ١٠ ١١٧ ١١٨ ٥٨٩
 اقبال ابراهيم مخاوف ٤٤٥
 اقبال محمد بشير ١٧٤
 ألفريد فرج ٣٨٤
 الياس فرح ٣٨٥
 أمل اديب الصباغ ٦٥٠
 اميل ، توماس ٤٦٥
 أمين سلامة ٤٩٠ ٦٢٩
 الأمين عوض الله ٥٩٠
 انزيوني ، ايميه ٥٣٦
 انتكر ، اليكس ٣٤
 انور الجندي ٤٩١ ٦٦٠ ٦٦١
 انور عبد الله ٣٠١

أنور المشرى (مترجم) ١١
أنيس منصور ٦٨٩

« ب »

باتسيينا ، سيتلانا ٢
بارنو ، أريك ١١
بدرية العوضى ١٧٥
براون ، لسترو ٣٤٧
برديلف ، نيقولاى ٥٩١
برنيلوم ، نورمتان ١٢٣
برنس أحمد رضوان ٦٩٨
البشير المشرى ٦٣٠
بلقيس الحوملى ٦٣١
بلومفيلد ، لويس ٥٤١
بوتوموز ، توماس بيرتون ٢٥ ٣٦ ٥٢٤
بين الصفدى ٤٢٥

« ت »

تشفيف ، وليام هـ ٦٣٢
تقى الموسوى ٦٦٢
تورين ، آلان ٣٧
توفيق أبو الرب ٥٦٧
توفيق جرجور ٧٢٠
توفيق على وهبه ٦٦٣
تونس — دار الكتب الوطنية ٧
تونس — الكشف التونسية ٧٠٢ ٧٠٣
تونس — وزارة الشؤون الثقافية ١٤٤
تيمير شيخ الارض (مترجم) ٢٧

تيا شيف ، نيقولا ٧٣

(ث)

ثلهاستيان عقراوى ٦٣٣

(ج)

جامعة البصرة — مركز دراسات الخليج ٦٠٨

جامعة عين شمس — مركز دراسات الطفولة ١٩٥

جامعة القاهرة ١٣ ٢٩ ٦٦٤

جامعة الموصل — اللجنة الاعلامية للمهرجان ٤٩٢

جدل الحنفى ٥٨٣

جلال ثروت ٤٠٦

جلال مديولى ٩٨ ٣٨٠

جمال أبو ريه ٤٠٣

جمال البنا ٤٥٠

جمال حمدان ٦١٣

جمال مجدى حسنين ٥٢٥

الجمعية الأمريكية لتعليم الكبار ٥١١

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ٣٥٥

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٧٦

جهينة سلطان سيف العيسى ٦١١

(مترجم) ٦٥

جوده عبد الخالق (معد) ٣٥٥

جوزيف الياس اسعد ١٩

الجيلانى الزوار ١٥٥

« ح »

حاجار ، ا.م.ب.ج . ٢٣٣

- خالد الشافعي دياب ١٩٦ ٦٨٦
 حامد عبد الحسين السالم ٣٥٦
 حبيب مخثر ٤٢٦
 حزب التقدم والاشتراكية (المغرب) ٥٦٨
 حسن حافظ ٦٢٦
 حسن الخولي ٤٤٤
 حسن الساعاني ٣ ٢٧٣ ٤٧٥
 حسن صادق المرصفاوي ٢٨١
 حسن صعب ٣٥٧
 حسن علي حسن ١١١
 حسن قصاص (مترجم) ٢١١
 حسني نصار ٤٠٧
 حسنين ابراهيم صالح عبيد ٤٠٨
 حسين رمزي كاظم ٦١٤
 حسين عبد الحميد رشوان ١٠١ ٢٧٤
 حسين قدوري ٢٢٦
 حسين محمد يوسف ١٥٦
 حشمت قاسم (مترجم) ٢٦
 حليم ابراهيم جريس ٤٦٦
 (معد) ٤٦٧
 (مراجع) ٤٧٩
 حمدي قنديل ٢٠٢
 حمود العودي ٥٢٦ ٥٦٩ ٦٢٤
 حميد جاعد محسن ٢٠٣
 حنا عبود ٧٢١
 حيدر ابراهيم ٣٣٣
 حيدر عبد الرزاق كموه ٣١٤

« خ »

- خُفان بن جميل السيابي ٢٢٤
 خليل ابراهيم حسن ٦٦٣
 خليل صابات ١٣ ٢٠٤
 خليل ميخائيل معوض ١٧٧
 خير الدين عبد الحميد ١٧٦

« د »

- دوبرتس ، دورثي ٤٩٣
 ديريشتكي ، باقول ١٧٦
 دي اغسطيني ، هنريكو ٤٦٨
 دينلد ، فان ٥٦ ٥٧
 ديكز ، ميشيل ٦٦

« ر »

- راسل ، برتراند ٥٨
 رسو ، جاك جاك ٥٣٥
 رشيد العربي ٢٢٧
 رشدي عبد العظيم عيسى ٦٩٠
 رشيد الحميد ٢٧١
 رضوان ابراهيم (مترجم) ٢
 رقية محمد بركات ٣٥٨
 ركس ، جون ٧١٠
 رمسيس بهنام ٤٠٩
 روزلين ايلي قريش ٥٨٦
 روشيه ، جي ٢٨
 ريمون روية ٧٠٨

« ز »

- زاهية مرزوق ١٥٧
 زكريا ابراهيم ٤٥٩
 زكريا احمد البرادعى (مترجم) ٤٥٦
 زكريا بن مصطفى ٧٠٤
 زكى محمد اسماعيل ٢٤٨ ٢٦٠
 زكى نجيب محمود ٢٨٦
 زهور اسماعيل ابراهيم ٤٩٤
 زهير الكرمي ٣٣٤
 زيدان عبد الباقي ١٤ ١٥ ١٠٨ ١٥٨ ٢٧٥
 ٥٤٦ ٤٦٩
 زينب رضوان ٧١١
 زينب محمد فريد ٦٣٤

« س »

- سلم عبد العزيز محمود ٦١٥
 سلم الكسواني ١٨٠
 سامى نجيب ٣٠٣ ٣٠٤
 سلمية أنور ١٥٩
 سلمية محمد جابر ٢٦٧ ٢٧٧ ٥١٤
 سامية محمد فهمي ٤٣٠
 سلمية مصطفى الخشب ٨٤ ٧١٢
 سليلس ، ليونارد ز ٥٨٧
 سعد البزاز ١٤٧
 سعيد سراج ٤٤٢
 سعيد عبد العزيز الجنود ٦٦٥
 سعيد فالح الغامدي ٢٩٣

- مسعود فروح (مترجم) ٧١٠
 سلوى الخمائش ٦٣٥
 سليم على الوردى ٣٩
 سمير حسنين (مترجم) ٣٤٧
 سمير نعيم أحمد ٧٤ ١٣٢
 سمير محمد مرسى ٣٠٥
 سناء الخولى ٤٠ ٤٦٠
 سهر لطفى ٣٥٩
 سهيلة زين العابدين حماده ٦٣٦
 سيد أحمد عثمان ٦٠٣
 السيد الجميلي (معد) ٦١٨
 سيد صديق عبد الفتاح (جامع) ٦٣٧
 سيد عبد الحيد مرسى (مراجع) ٤٩٣ ٥٤١ ٥٦٢
 السيد عبد العاطى ٢٧٠
 سيد عبد العزيز دحية ٣٦٠
 السيد عليوه ٢٠٥
 سيد عويس ٤٩٥ ٦٩١
 السيد محمد بدوى ٨٨
 السيد محمد الحسينى ١٠٢ ١١٩ ٣٦١ ٣٦٢ ٦٦٦
 ٧١٣ ٧١٤
 (مترجم) ٦٥
 سيف مرزوق الشعلان ٢٢٨
 سيفرين ، فرانك ت ٥٤٧
 سيلفرمان ، دانيد ٢٩٤
 « شى »

ى

- شالبيرو ، هارى ل ٣٣٥
 شاهيناز محمد طلعت ١٦ ١٧
 شبيب صالح أبو جابر ٦٠٢

- شريف كناعه ٢٣٦
 شريفة فتحي ٦٣٨
 شمس الدين الزناعى ١٢٣
 شوجرمان ، بارى ٧٥

« ص »

- صاحب حسين السماوى ٢٠٦
 صادق بهدى السعيد ٣٠٦
 صبحى ابراهيم العبد الله ٥١٧
 صبرى عبد الرؤوف ١٥٤
 الصغير بن عمار ٤
 صفاء الأعسر ٦٠٧ ٦١٢
 صفوت كمال ٢٣٢
 صفوح الأخرس ٤٧١
 صلاح ادين جوهر ١٨
 صلاح الدين نامق ٤٧٠
 صلاح العبد وآخرون ٤١
 صلاح عبد المتعال ٣٣٧
 صلاح عبد المنعم حوظر ٥٣٤
 صلاح عز الدين (مترجم) ١١
 صلاح عواد (مراجع) ١٧٨
 صلاح قنصوة ٢٧٦
 صلاح مصطفى الفوال ٤٢ ٦٩ ٩٣

« ط »

- طارق عبد الحكيم ٥٧١
 طالب على الشرقى ٥٢٩

طاهر عبد المجيد الممتى ٥١٨
 الطاهر لبيب ٢٨٧
 طلعت ابراهيم لطفي ١٤٢
 طلعت حسين عبد الرؤوف ٥٤٨
 طلعت منصر (مترجم)
 طه عبد الرؤوف سعد (مراجع) ٥٤٢
 طيب تيزيني ٢٨٨

، ظ ،

ظافر القاسمي ٥٩٣

، ع ،

عادل حسين غنيم ٦١٠
 عادل الدهرداش ٦٢٧
 عادل عز الدين (مترجم) ٥٤٧
 عادل عز الدين الأشول ٥٥٠
 عادل مختار الهواري (مترجم) ٢٩٤
 عاطف فؤاد ٦١٦ ٦١٧
 عامر محمد بحيري (محقق) ٢٤١
 عايد رسمي سحب ٤٧٢
 عائده الطيبي (محقق) ٦٤٥
 عائشة الزبدي (مترجم) ٤٩٣
 عباس محمود العقاد ٦٣٩
 عبد الله ابو عياش ٣١٣
 عبد الله الخديجي ٨٩ ١٠٩ ١٦٠ ٢٧٩ ٢٨٠
 ٦٠٤ ٥١٥ ٤٧٣ ٣٦٣ ٣٣٨
 ٧١٨

- عبد الله سمودي الصقري ١٣٨ .
 عبد الله الطيب ٢٢٩
 عبد الله الحوي ٣٨٩
 عبد الله غلوم ٤٣١
 عبد الله فرخان عبد ٦٠٩
 عبد الباسط عبد المحطى ٧٦ ٢٠٧ ٤٤٥
 عبد الباسط محمد حسن ١٢٥ ٣٦٤ ٧٧٦
 عبد القواب يوسف ١٨٢
 عبد الحسين بيرم ٥٩٤
 عبد الحسين زيني ٤٧٤
 عبد الحكيم البشلاوي (مرآة) ١١
 عبد الحليم خفنى ٥٣٠
 عبد الحليم محمود السيد ١٦٦ ٥٥١
 عبد الحميد ابراهيم خريبط ٤١٠
 عبد الحميد عيسوى ٣٤٦
 عبد الحميد لطفى ٤٣ ٢٥١ ٤٧٥
 (مقدم) ٨٠ ٨١
 عبد الحميد محمود سعد ٩٩ ١١٢
 عبد الحميد يونس ١٥٢ ٥٧٢
 (مترجم) ١٥١
 (مصدر) ٥٦٦
 عبد الحى كمال ٢٣٠
 عبد الرحمن بقوى ٨ ٤٩٦
 عبد الرحمن عبد الباقي ٥٣٧
 عبد الرحمن عيسوى ٤١١
 عبد الرحمن فريد ٦١٨
 عبد الرحمن واصل ٤٩٧
 عبد الرؤوف الجردلوى ٤٧٦
 عبد الرؤوف مهدى ٤١٢ ٤١٣
 عبد السلام عبد الغفار ٥٤٥

- عبد المطلبى محمد احمد ٢٦٥
 عبد العزيز شرف ٢٠٨ ٢٠٩
 عبد العزيز صقر ٢١٠
 عبد العزيز بن عبد الله بن باز ٦٥١
 عبد العزيز المروى ٤٢٧
 عبد العزيز فهمى لبراهيم النوحى ٤٣٨
 عبد العزيز مطر ٢٨٦
 عبد العظيم رمضان ٥٢٧
 عبد الغنى احمد ناجى ٤٦١
 عبد الغنى عبود ١٦٢
 عبد الغنى عوض للراجحى ٦٦٨
 عبد الفتاح عثمان ٤٣٢ ٤٤٠ ٦٩٤ ٧١٥
 عبد الكريم الجهيان ٢٢٥
 عبد الكريم محفوظ (مترجم) ٣٣٥
 عبد المتعال محمد الجابرى ٦٦٩ ٦٧٠
 عبد المجيد بقوى (مشرف) ٢١٤
 عبد المجيد عبد الحميد مطاوعة ١٩
 عبد المجيد عبد الرحيم ٤٤ ١١٤ ١٢٠ ٢٥٢
 عبد المخر خطاب ٤٩٨
 عبد المنفى سعيد (مترجم) ٣٤٣
 عبد الهادى الجوهري ٨٢ ٣٦٦ ٥٩٥
 (مترجم) ٧١
 عبد الهادى والى ٤١٤
 عدنان للمورى ١٣٦
 عدلى سليمان ٤٢٢
 عدلى كامل ٤٦٦
 عثمان عبود احمد ٥١٩
 للمراق - الاتحاد العام لشباب العراق ٣٦٩
 للمراق - الاتحاد العام لنساء العراق ١٩٧ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٥٢ ٦٨٧ ٦٨٨
 للمراق - وزارة الشباب ٤٩٩

- عز الدين فراج ٦٤٢
 عزت حجازى ٥٠٠
 عزت قرنى ٥٩٦
 عزة عبد العزيز ٦٧١
 عصام الدين حواس ٢٩٥
 عطار رفعت ٢٣٦
 علا عبد القادر ٢٠٠
 على ادم (مراجع) ٥٩١ ؟
 على سامى النشار (محقق) ٣٠
 على عبد الرزق جنبى ٤٥ ١١٥ ١٢٦ ٢٧٧
 على عبد الواحد وافي ٤٦ ٦٧٢
 على العريف ٣٠٧
 على فهمى خشيم (مقدم) ٣٤٠
 على مؤاد احمد (مقدم) ١١٢
 على لطفى ٣٦٧
 على ليلة ٤٧ ٧١٦
 (مترجم) ٨٧ ٣٣٢
 على محمود اسلام الفار ٦٧ ١٢٧ ٢٥٣
 على ميزرا محمود ١٣٩
 علياء شكرى ١١٣ ١٦٣ ٣٩٠ ٥٧٣
 (مترجم) ٥٣ ٣٣٢
 عليه عبد الرازق ٦٤٣
 عماد الدين اسماعيل (مراجع) ٥٨٨
 عماد مختار احمد الشافعى ٢٠
 عمر الفاروق السيد رجب ٣٢٦
 عولطف فيصل بيارى ٥٥
 عيسى جمه ابراهيم ٤٧٧
 عيسى عصفور (مراجع) ٢١١
 « غ »
 غارودى ، روجه ٣٩١

غالى شكرى ٣٩٢

غريب محمد سيد احمد ٥ ٤٨ ٩٠ ١٠٣ ٢٧٨ ٣١٥

٢٢٧ ٣٢٨ ٤٢٣ ٥٢٨ ٥٣٨

غسان زكى بدر ٧٠ ١٢٨

، ، ،

غاروق زيد ٣٩٣

غاروق احمد مصطفى ٢٦٢

الغاروق زكى يونس ٤٣٣

غاروق عبد الجواد شويقة ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦

غاروق عبد المغليم ١٣٧

غاروق محمد العائلى ٢٥٤ ٢٥٩ ٣٦٦

غاروق مصطفى اسماعيل ٢٦٣

فاطمة المصرى ٥٥٣

فالون ، هنرى ١٨٣

فانسينا ، يان ٥٧٤

فائق فهم (مترجم) ٢١٢

فائق مصطفى احمد ٥٧٥

فتحي حامد خضر ٢١

فخر الدين خالد عبده ٤١٥

فرانك ، لورانس ك ٥٨٨

فرحان احمد سميد ٤١٦

فريدمان ، جورج ٣١٦

فريده حسن ٥١٢

فؤاد الجبى ٥٥٤

فؤاد زكريا (مترجم) ٧١٧

فؤاد شاكى ١٦٤

فؤاد كامل عبد العزيز (مترجم) ١١ ٥١١

فوزى رضوان العربى ٢٦١ ٢٦٢ ٢٨٧

فوزى سالم هيفى ٥٥٥
 فوزى الحبيدى حمود السويلى ٥٠١
 فوزى العنتيل ٥٧٦، ٥٧٧
 فوزية ديباب ١٨٤
 فوزية رمضان ايوب ٦٥٣
 فوزية محمد بدران (مترجم) ٥٦٢
 فيصل ابو الفضل شبيب ٣٤٨
 فيولا البيلوى (مترجم) ٥٤٧

« ق »

قاسم امين ٦٤٤
 قنارى محمد اسماعيل ٥٠ ٥١ ٥٢ ٧٧ ٢٥٥
 قدرى حفى ٥٠٩

« ك »

كرم حبيب ٣٧٢
 كلينبرج ، اوتو ٥٤٢
 كمال الدين النظارى (مترجم) ١٥٠ / ب
 كمال جوده ابو المعاطى ٦٧٣
 كمال دسوقي ٥٤، ١٨٥
 كمال السيد (مترجم) ٥٨٧
 كمال عبد الحميد الزيات ٧٨
 كمال قاسم ثروت ٥٢٠
 كمال المتوفى ٢٢ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨
 كوركيس عواد ١٩٨
 كول ، ستيفن ٧١

« ل »

لاوريت ، هنرى ٢١١

لار سفيلد ، بول ف ٥٥
 لطفي بركات أحمد ٦٩٥
 لطفي الخوري ٥٧٩
 لطفي الصياد ١٨٦
 لطيف نصيف جاسم الدليمي ٤٤٩
 لويس كامل مليكة ٥٥٦
 ليبيا - أمانة الاعلام ٢٣ ١٩٩ ٣٩٤
 ليبيا - أمانة للشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي ٥٢١
 ليبيا - قوانين ٥٢٢
 ليبيا - للهيئة العامة للضمان الاجتماعي ٥٢٣

، م ،

ماركيز ، هريوت ٧١٧
 ما كلندون ، جوناثان س ٦٩٩
 الملقى ، أبو الحسن علي بن محمد المعافى ٦٤٥
 مأمون محمد سلامة ٤١٧
 مانكيكان ، د . ر . ٢١٢
 محروس محمد خليفة ٤٣٠
 محسن خليل ٥٠٢
 محمد إبراهيم زيد ٤١٨
 محمد بن أحمد اسماعو ٦٢٣
 محمد أحمد بيومي ١١٠ ١٣٤ ٢٧٧
 محمد بن أحمد بن الشيخ حسن ٥٣١
 محمد البهي ٦٧٤
 محمد جابر الأنصاري ٣٩٥
 محمد جميل محمد يوسف منصور ١٨٧
 محمد الجوهري ٥٦ ٥٧ ٩٦ ٩٧ ١١٣
 ٢٣٩ ٢٨٠ ٢٧٩ ٢٤٩ ١٢٩
 ٧١٨ ٥٨٤ ٨٥٠ ٤٧٣

(مترجم) ۲۴ ۲۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸

۵۳ ۸۷ ۳۳۲ ۷۱۰

(مصدر) ۵۶۹

(مشرف) ۵۷۰

محمد حسين البغدادي ۴۳۵

محمد حقيق ۲۳۷

محمد حلمي احمد نوار ۲۴

محمد حمدان (مشرف) ۲۲۰

محمد دويدار ۳۶۸ ۳۶۹

محمد زكريا عبد المقصود ۴۷۸

محمد زكي السلاحي ۵۹۷

الزولري ۳۴۰

محمد سعيد صباريني ۲۷۱

محمد سعيد فرح ۲۹۶ ۴۰۴ ۵۱۰

محمد سلامة آدم ۶۵۴

محمد سلامة جبر ۶۴۶

محمد سلامة محمد غباري ۴۳۴ ۵۰۳

محمد سليمان شعلان (مراجع) ۶۹۹

محمد السيد جميل ۳۴۹ ۴۶۳

(معد) ۴۶۷ ۴۷۹

محمد السيد غلاب ۴۸۰

محمد سيد محمد ۲۱۳

محمد بن شقرون ۱۴۰

محمد شائل حبيب ۴۱۹

محمد شوقي زكي ۶۱۹

محمد صادق دياب ۲۳۸

محمد الصائغ غنفي ۶۰۵

محمد صبحي عبد الحكيم ۴۸

(مشرف) ۴۸۲

محمد الطاهر بوجمه ۲۱۴

- محمد عابد الجابري ٦
 محمد عاطف غيث ٥٨ ٥٩ ٧٩ ٩٤ ١٠٤ ٢٦٨
 ٢٢٠ ٣٤١
 (محرر) ٦٨
 (مراجع) ٥٠٥
 محمد عبد الله (مراجع) ٥٨٧
 محمد عبد الله أبو علي ٦٠
 محمد بن عبد الله بن سليمان عرفه ٦٧٥
 محمد عبد الله السمان ٥٠٤
 محمد بن عبد الجليل (مشرف) ٢٠٣
 محمد عبد الحميد أبو زيد ٦٧٦
 محمد عبد الحميد بسيوني ٣٧٠
 محمد عبد الرحمن الشرنوبى ٤٨١
 محمد عبد الرؤوف سليم ٣٨١
 محمد عبد العزيز على القويمى ٢٣٩
 محمد عبد الفتاح الشهاوى ١٦٥
 محمد عبد القادر حاتم ٢١٥
 محمد عبد المجيد مرعى ٣٠٨
 محمد عبد المنعم نور ١٠٥ ٢٩٧ ٢٢٩ ٥٣٩
 (مترجم) ٥١١
 محمد عبد الهادي دكلة ٤٥٠
 محمد عبده محجوب ٢٥٠ ٢٥٦
 محمد النعبودي ٢٤٠
 محمد عثمان جلال ٢٤١
 محمد عزيز سليم ٤١٦
 محمد عصفور (مترجم) ٢٨٩
 محمد عطيه الابراشي ٦٧٧
 محمد عطيه خميس ٦٧٨
 محمد على أحمد ٤٦٢
 (معد) ٤٥٦

- محمد علي البيار ٦٥٥
 محمد علي حافظ (مشرف) ٦٩٩
 محمد علي العويني ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨
 محمد علي قطان ٥٩٨
 محمد علي محمد ٦١ ٧٢ ٨٣ ٩٥ ١٢١ ٥٠٥
 ٥٩٩
 (مترجم) ٥٣ ٧١٠
 (مشرف) ٥٠٦
 محمد عماد الدين اسماعيل (مراجع) ٥١١ ٩
 محمد عماره ٦٧٩
 محمد الغريب عبد الكريم ٨٠ ٨١
 (مترجم) ٧٥
 محمد الغزالي (مقدم) ٣٤٨
 محمد الفاضل ٤٢٠
 محمد فتحي ٢٥
 (مترجم) ٤٥٧
 محمد فتحي عبد الهادي ٢٠٠
 محمد فهمي عبد اللطيف ٤٢٨
 محمد فهمي عبد الوهاب ٦٤٧
 محمد فؤاد حجازي ٢٦٨ ٧١٩
 محمد كامل البنا ١٤١
 محمد كريز ١٣٥
 محمد متولي الشمرلوي ٦٨٠ ٦٨١
 محمد محمد البادي ٥٤٣ ٥٤٤
 محمد محمد حسين ٣٤٢
 محمد محمود رضوان ١٨٨
 محمد المرزوقي ٢٨٨
 محمد مستاوي ٢٤٢
 محمد مصطفى زيدان ٥٤٠
 محمد منظر سعيد ٥٥٧

- محمد منصور فهمي ٦٢١
 محمد ناصر الدين الألباني ٦٨٢
 محمد نور فرحات ٢٩٩ ٣٠٠
 محمود أبو زيد ٦٥٦
 محمود أنور عاشور ٢٨٢
 محمود حسن طة ٦٩٦
 محمود رجب ٢٢٣
 محمود السيد أبو الثنيل ٥٥٨
 محمود عبد الفضيل ٣٧١ ٤٥١
 محمود عوده ٤٥٢
 (مترجم) ٧٣
 محمود الكردي ١٠٦ ٩١ ٣١٧
 محمود محمد الجومري ٦٨٣
 محمود محمد سفر ٢١٩
 محمود محمد سليه ٣٤٧
 محيي الدين حسين ٣٤٤
 مختار التهامي ٤٤١
 مختار حمزه ٥٥٩
 مدوز ، جاك ٢٦
 مديحة خميس ٦٨٤
 مراد بن عبد الله ٢٢٠
 مرزوق عبد الرحيم عارف ٣٥٠
 مريم علي الأخضر ٥٣٢
 مصر - الاتحاد الاقليمي للجمعيات ٧٠٥
 مصر - أكاديمية البحث العلمي ٦٢٢
 مصر - جمعية السلام القبطية الخيرية ٧٠٦
 مصر - الجمعية العامة لتنظيم الأسرة ٣٥١
 مصر - قوانين ٣٠٩ ٣١٠
 مصر - المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان ٣٥٢
 مصر - المجلس الأعلى للشباب والرياضة ٥٠٦

مصر - الهيئة العامة للاستعلامات ٢٥٣ .
 مصر - وزارة التخطيط ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤
 مصر - وزارة الصحة ٥١٣
 مصطفى أحمد أحمد عيد ٥٨١
 مصطفى حسن علي (مترجم) ٥٤١
 مصطفى الخشاب ٦٢ ٦٣ ٦٤
 مصطفى سويف ٥٦٠
 مصطفى فهمي ٥٦١
 مصطفى محمد حسنين ١٣٣
 من خليل عمر ٧٠٩
 المغرب - الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ٣٩٦
 مكتب لليونسكو الاقليمي في الدول العربية ١٩٢
 ملاك الرشيدي ٤٣٠
 معدوح توفيق ٤٢١
 مناحي ضاوي القتامي ٢٤٣
 منصور حسين ٣٧٢ ٥٠٧
 المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ٣٩٧ ٤٨٢ ٤٨٣
 منيرة أحمد حلمي ٣٤٥
 منير اسحق ٢٢٢
 موسى ، هاينز ٦٥
 موسى شاهين لاشين ٦٨٥
 مونتاغيو ، اشلي ٢٨٩

« ن »

نابية حليم سليمان ١٠٧ ٢١٨
 نازلي صالح أحمد ٦٠٠
 ناظم سعد الدين ٤٢٩
 نبيل سليمان ٦٤٨
 نبيل صبحي حنا ٥٦٣
 نبيل عبد الحميد سيد أحمد ٩٢

مجيل محمد توفيق السمالوطي ١٢٢ ٨٥
 نجيلة لبراهيم ١٥٣ ١٤٢
 (مترجم) ٥٨٢
 نبيه محمد حموده ٤٨٤
 نجيب معب ٤٨٥
 نزار عيون (مترجم) ٥٥٢
 نزيه نصيف الأيوبي ٣٧٣
 نضال رشيد صبرى ٤٨٦
 نظمي لوتا (مترجم) ١٨٣ ٤٥٨
 نعمان محمد على الهانسي ١٨٩
 نهر سرحان ١٤٣ ٥٨٥
 نوال شاهين حسن ٢٨ ١٤٨
 نور الدين آل على ٣٩٨
 نور الدين الحارثي القيرواني ٢٤٤
 نور الدين الزلزلي (مترجم) ٦٣٢

« ه »

حاجين ، أنفريت ٣٤٣ ١
 الهادي عفيقي ٣٩٩
 هادي نعمان الهيتي ٤٠٠
 هالة البدوي ٦٤٩
 هاني للعبد ٢٤٥
 هاني يحيى نصري ٨٦
 هشام برهاني ١٩٠ ١٩١
 هشام شرلبي ٦٠١
 همام عبد الغني ٦٥٧
 ميرون ، الاستير ١٩٢

« و »

وقتنبرج ، رولف ٥٦٢

وجيه اسعد (مراجع) ٣٧
وداد سليمان مرقص ١٠٧ ٣١٨
وفا أحمد عبد الله ١٩٣
وفيق اشرف حسونة (مترجم) ٥٣٦
وولف ، روبرت ٣١٦

• ي •

يحيى ابراهيم الألمى ٢٤٦
يحيى الحمل ١٩٤
يسرى عبد الرازق الجوهري ٢٥٧ ٢٥٨ ٤٨٧
يوسف الحرزاني ٤٠١
يوسف خليل (مترجم) ٦٩٩
(مراجع) ٤٦٧
يوسف سليم شويحات العزيزات ٤٠٢
يوسف الشيخ (مترجم) ٥٨٨
يوسف عبد الرحمن الخليفى ٥٣٣
يوسف مرزوق ١٤٩
يوسف مصطفى القاضي ٥٤٠ ٧٠٠
يوسف ميخائيل اسعد ٦٠٦
ليونسكو ٢٢١

Regarding the method and tools used in the study, research adopted an anthropological approach such as participant observation.

The study utilized the following tools :

1. Case study for every indigenous services.
2. Guide list for family visits.
3. Interviewing schedule to be applied on a representative sample in five villages.

The team however, made a number of mistakes which are :

1. The Team's over -- concern with the tools and techniques of study, together with the repeated visits to leaders of the villages distracted the Team's attention to concentrate on the community studied and give equal interest to all villages. The team tried to make up for this defect by making visits to all villages and making a strong relation with the villagers.
2. The absence of pre-concepts of the goals visits led at times to the disruption of the visit itself and the unfruitfulness of the visit. This the team tried to remedy by distributing roles among members of the team in order to make the best of the visits.
3. A research or a field worker must primarily depend on the field of study in order to reach any conclusion, though the necessity of a preliminary conception is not denied.
4. The social structure may make it so difficult for the researcher to define the lines and dimensions of his subject, owing to the intricate net of details in society, but an expert should be able to define these dimensions in relation to his abilities and goals.
5. A researcher might be biased according to his ideology, and this drives him to twist facts. This certainly drives him to take sides and lose scientific objectivity.

2. Team members' behaviour may be either impelling or impeding factors for the progress of the study.
3. Failure on the part of the study director to comment on a daily basis on the team visits to the families affects the dynamics of the team performance.
4. Interrelationship between the research director and team members plays an important role in the smooth progress of the research.

In relation to the kinds of services that will be studied have been defined as follows :

1. Health services : midwife, Hallak El Seha (the medical barber) and the bonesetter as representatives of indigenous service versus the doctor who represents official service.
2. Veterinary services : we have selected the animal examiner as representative of indigenous services versus the veterinary who stands for the official services.
3. Agricultural services we study the traditional methods and tools versus the modern ones.
4. Housing services we study the role of the village builder versus the modern engineer.

Finally, we study the educational services through the following :

First, El Kuttab, a civil private system in which a Sheikh who knows the Koran and some mathematics can teach children Koran, Mathematics and the principles of reading and writing in his own house.

Second, the process of teaching the farmer the ways of agriculture as indigenous services versus modern schools.

with this paper we hope to provide researchers involved in anthropology — approach — field studies with the lessons learned from our own experience.

At the outset, four criteria were defined for the selection of the five villages :

1. The existence of both indigenous and official services side by side so that some sorts of comparison can be possible.
2. The far distance between the chosen units and the city of Menia as an urban center of urban influence.
3. The absence of conflicts among families as a result of election or other reasons.
4. The possibility of having a permanent residence for the team to be able to live with members of community.

Generally, the local unit of Greis was suitable in almost all respects, except that of not having a large place for the team but in spite of this defect the team adapted itself to the community and worked successfully due to the other helping factors.

To conclude, it is important for achieving the goals of research to choose the suitable local unit for it.

As regards social relations between team members and the studied community, three elements have to be considered

1. The existing male — female team member relations in the light of the peasant community environment of such relations.

Abstract

INDIGENOUS SERVICES IN FIVE EGYPTIAN VILLAGES

METHODOLOGICAL ASSESSMENT

by :Dr. Salem Abdel Aziz

This study was conducted by the Sociology Department, Menia University with Dr. Abd El Moneim Shawky, head of the Sociology Department and Dean of the Faculty of Arts - Menia University, as Principal Investigator -- Dr. Shawky appointed me as director of this research and he selected a research team made up of six assistant lecturers (males and females) of the sociology department, Faculty of Arts, Menia University.

The study was started on January 1978 and terminated by the end of June 1979. The geographical scope of the study was Greis Martaz that encompassed five villages : Greis, Mentout, Abou El Saf, El Hessianeya and Nazlet Greis.

The main objectives of the study were as follows :

1. Revealing the degree of effectiveness of indigenous services in peasant community.
2. Attitudes of peasant community members towards official and indigenous services.

This paper aims at a Methodological Assessment indicating the positive and negative aspects of the study as regards :

- selection of villages.
- Social relationships between research team members.
- selection of most suited tools and techniques.

the new Egyptianized bourgeois class, and formerly director of foreign companies -- Nubar Pasha. The hard negotiations with European states concerning the abolition of the Capitulations finally arrived at an agreement in 1873. It is true that the European powers (mainly the French) would not agree to take such a step if they were not sure that the Capitulation laws would be generalized gradually all over Egypt. Thus the mixed courts were established, and the mixed codes were issued in 1875 along the lines of the French Codes.

the lines of the French Codes. Thereafter, the Egyptian bourgeois class continued its struggle toward the capitalization of the entire Egyptian legal system. This was accomplished by the establishment of national secular courts and the issuing of the national French-style codes in 1883. The jurisdiction of the Shari'ah courts was confined to the narrow area of personal affairs and **Wakf** (endowment), until these courts were completely abolished in 1956.

In sum, although in the beginning of this period the formal legal system had undergone some aspects of pluralism due to the conflicting ambitions of the different economic powers, a final compromise was reached between foreign and national capitalism by the transplantation of Western legislation in Egyptian society. Whether or not the formal legal pluralism was replaced by a de facto one in 20th century Egyptian society is a matter for subsequent research.

0.9

Furthermore, the Westernization of the Ottoman legal system had ideological reflections in Egypt. When Isma'il Pasha gained Egyptian legislative independence, the Egyptian legislator felt himself free from any sense of guilt for the divergence from Shari'ah principles and the open adoption of French legislation, which contradicted the Shari'ah principle, since it was the case in the Khilafa' capital.

B. The abolition of the Capitulations and legal system Capitalization. Although the Capitulations were known in the pre-Ottoman period and had been developed by the Ottoman Sultans, (10) it was only after Mohamed Aly's defeat of 1841 that this system took a form which humiliated the Egyptian national dignity (11). This was due to the fact that in this period Egypt had become vulnerable to European financial and commercial interests, which required protection and immunity from the national legal system. But in practice the matter went far beyond the treaties of privileges, and consuls were able to protect the illegal interests of their citizens as well as to extend their abused judicial power to cover any other person (12).

At the same time, Egyptian national sentiments were emerging and were affected by all the socio-economic and ideological factors mentioned above. In addition, the Egyptian bourgeois class, although it was economically submissive to foreign capital, was unable to concede minimum requirements of legal equality with this capital. It is not a matter of chance that the leader of Capitulations movement was the outstanding representative of

10. See, H. J. Liebesny, «The Development of Western Judicial Privileges», in *Law in the Middle East*, op. cit., pp. 314, et seq.

11. Marlowe, *Spoiling the Egyptians*, op. cit., p. 63 et seq.

12. Richmond, *Egypt, 1789-1952*, op. cit., p. 82.

a copy of the Ottoman penal code of 1851. When a new penal code was promulgated in Istanbul in 1858, in 1863 its application in Egypt was ordered. Before that, in 1856 Sa'id Pasha issued a law stipulating the application of the Ottoman Commerce Law of 1850 (8).

This Ottoman legislation was more or less derived from Western capitalist laws. This was due to the fact that Turkish society was in its turn moving toward the capitalist organization of the relations of production. The trend toward capitalization of the Turk'sh economy was openly expressed in *Khatt Sherif Gulkhane* as follows : «And it is our belief that banks should be opened in order to raise the prestige of the finance of the empire by adjusting and protecting the value of money, that capital funds should be created to augment the sources of material wealth, that roads and canals should be opened for the transportation of products, that all obstructions preventing the growth and development of agriculture and commerce should be removed and the necessary facilities provided, and that for the accomplishment of these aims means shall be sought to profit by European culture, science, and capital, (9).

Accordingly much Western style Ottoman legislation was issued. The most important of this was the Commercial Code of 1850, the Maritime Code of 1863, the Penal Code of 1858, the Commercial Procedures Code of 1863, the Civil Procedures Code of 1880, and Criminal Procedures Code of 1879.

-
8. Anderson, *Law Reform*, op. cit., pp. 210-214.
 9. Quoted in, Ebul 'ula Mardin, «Development of the Shari'ah Under the Ottoman Empire,» in *Law in the Middle East*, M. Khaddury and J. Liebesny, eds., V. 1 (Washington, D.C., 1955), p. 284.

In the period 1841-1875, the period foreigners inundated Egypt, the main feature of the formal legal system was the multiplicity of its components. Besides the Shari'ah law and courts, there were foreign laws applied by foreign consults according to a system of capitulations. Ottoman legislation was to be applied in Egypt according to the **Firman** of 1841 alongside the local Egyptian legislations. However, this state of formal legal pluralism was a transitional one. Since the whole economic structure of the country understood its course to be annexed to the Western capitalist system, the legal system was moving gradually toward Westernization. This attitude of legal Westernization was manifested in two ways :

- (1) the gradual trespassing of Westernized legislation on the area of social relations formerly left to the Shari'ah law, and ;
- (2) the successful struggle of the Egyptian bourgeois class for the abolition of the Capitulations.

A. The legislation movement. Two main features of the political and economic situation of this time were reflected in the legislative movement. These features, as previously mentioned, may be summed up by the fact that Egypt had lost her economic, political and legislative independence, became a province of the Ottoman Empire, and was tied step-forstep with the foreign capitalist market.

Egyptian legislation issued in this period was undergoing the process of Westernization in two ways : directly and indirectly. Westernization was represented indirectly by the fact that Ottoman legislation, which in its turn was affected by French laws, was to be applied in Egypt according to the **Firman** of 1841. Consequently, the penal code which was issued in Egypt in 1855 was

invasion of European entrepreneurs during the second half of the 19th century. Although contact between Egyptian and European investors began at the time of Mohamed Aly, this contact was controlled and oriented for the benefit of the Egyptian economy by a powerful Egyptian governor. But after 1841 Egypt became a source of quick profit for ambitious European merchants regardless of the public interest of the country. According to a statement of Lord Cromer, those foreigners regard the Egyptians, from prince to peasant, as their prey. ... They brought all their intellectual acuteness, which is in no mean order, to bear on the work of depredation (6)'.

The major activity of foreign investment in Egypt was directed toward enterprises more profitable to them and less beneficial to the Egyptian economy. As their administrative cadres they used the eminent representative of the new local bourgeois class, such as Nubar Pasha, Sherif Pasha, Ragheb Pasha and others of the Egyptianized landowners (7).

Accordingly, the interests of foreign investors were joined with the interests of the local bourgeoisie in turning the legal system towards the Western capitalist model.

4. The Gradual Westernization of Legislation

The process of intellectual Westernization, the dissolution of the traditional social structure, and the capitalization of Egyptian economy were the main factors leading to the Westernization of the legal system.

6. Lord Cromer, *Modern Egypt* (London, 1908), V. 2, p. 249.

7. Marlow, *Spoiling the Egyptians*, op. cit., p. 21; Richmond, *Egypt, 1897-1952*, pp. 96-98.

of rural landowners who had acquired some urban interests. In order to speak about Egyptian economic upper classes in this time, it is necessary to analyze the way in which private ownership of land was established in modern Egypt.

Steps were taken gradually beginning with Mohamed Aly's policy of granting some tracts of land, such as *Ib'adiat* and *shafaki*, establishing full private ownership at the time of Isma'il (4). By the end of the 19th century a new class of landowners in Egypt had already emerged. And it was due to the interaction between this new class and Egyptian Westernized intellectuals that the ideological concepts of capitalist economy began to be known in the popular arena. The 1879 witnessed the first popular attempt to establish a European type national Egyptian bank to be a foundation for the national economic enterprises (5).

It was possible for this new class to play the same role played by European bourgeois classes in developing a traditional national economy. But this step was not taken because of the lack of boldness and conservative character of the new agricultural class. A more important reason is that this step was not in accordance with the role assigned to Egypt by foreign capitalism as a producer of cotton and consumers of Western merchandise. This policy rendered the economic status of the new Egyptian bourgeois class submissive to foreign capitalism, and this is one of the main factors stimulating the new class to insist upon the Westernization of the Egyptian legal system.

3. The Collapse of Economic Autonomy

The collapse of economic autonomy was largely due to the

4. Mahmoud Moutawali, *Al-osoul Al-Tarikhia*, op. cit., pp. 18-34.

5. *Jaridat Al-Tijara* (Commerce Law), No. 212-217, 1879.

have so long enjoyed has led to the abandonment of all organization (1).

This brings us to a discussion of religious groups' positions in Egypt during this period. Generally these groups underwent changes which led to the decline of their functions. First, economic differentiations among their members resulted in the dissolution of their unity. Second, these organizations lost their importance to the State as Jizya-tax collectors, since the Jizya (the tax imposed upon non-Muslims) was abolished in 1855 (2).

In addition, the gradual dissolution which the guilds had been suffering since the time of Mohamed Aly continued during this period. Although some of their functions were maintained during the first half of the 19th century, by the end of the century these functions were completely lost (3).

Thus by the last quarter of the 19th century Egyptian society had already lost its traditional structure. This structure was replaced by a new one based on class differentiations.

2. The Crystallization of the Egyptian Bourgeois Class.

During this period, it is difficult to draw a sharp distinction between rural landowners and urban industrial capitalist classes. This is due to the fact that the most important source of production in Egypt and during this period was the cultivated land. Actually the new Egyptian bourgeois class consisted primarily

1. Quoted in Baer, *Social Change in Egypt*, op. cit., p. 138.

2. Baer, *Social Change*, p. 146.

3. Baer, *Egyptian Guilds in Modern Time* (Jerusalem, 1964), pp. 130-144.

IV. The Capitalization of Egyptian Society and

Westernization of Egyptian Law

(1841-1883)

This period began in 1841, the date of Mohamed Aly's military defeat. In the same year an Imperial Firman was issued in accordance with the convention of London of 1840, assuring the Egyptian loss of any political, economic, or legal autonomy. After this date, the constant policy of the West toward Egypt was to render it more submissive to international capitalist interests. This strategy reached its peak with the British military occupation of Egypt in 1882 and with the transplantation of Western (French) codes in 1883.

The main socio-economic characteristics which are relevant to the legal system are the following : (1) the final dissolution of the traditional social structure, (2) the crystallization of the new Egyptian bourgeois class, (3) the collapse of Egyptian economic autonomy, (4) the gradual change in attitude toward the Westernization of the legal system.

1. The Final Dissolution of the Traditional Social Structure

Egyptian social sub-groups continued to lose their traditional functions. By the end of the 19th century the quarters finally lost their traditional structure as distinguished social entities. For example, in his report of 1858 the British Consul states that, «Formerly the Christians were assembled in particular quarters, with certain amount of organization for defense : They are now to a considerable extent scattered, and the protection which they

tion issued by the Porte, Mohamed Aly had in fact enjoyed full legislative autonomy. No Ottoman legislation was known to have been applied in Egypt during this period. When Khatt Sherif Gulkhane (the Ottoman declaration of human rights issued in 1839) was sent to him to be applied in Egypt, his reply was that its most important principles were already being applied before it was issued (12). Furthermore, he refused to be involved with the Convention on the Freedom of Commerce held by the porte with the European states without a provision protecting the Egyptian Fellah (13).

In sum, as a result of the development policy of Mohamed Aly, the chaos of legal regulation which prevailed in the Ottoman era was minimized and the two formal legal systems operating within different spheres of social life co-existed. While the Shari'ah legal system as represented by the Hanafi school was effective within the traditional aspect of social relations, secular legislation dealt with those aspects relating to the development policy. It is just to assume that if the socio-economic development policy of Mohamed Aly was allowed to continue and radically interact with Egyptian culture without the interference of foreign capitalist powers, the two formal legal systems were expected to intermingle with a revival of the Islamic jurisprudence, similar to those concerned with Roman law in Italy in the 14th century and in France in the 16th century.

But the destiny of Egypt was planned to turn toward the west, i.e. to be joined with the capitalist market.

12. Anderson, *Law Reform*, op. cit., p. 210.

13. M. Motawalli, *Al-osoul Al-Tarikhia*, op. cit., p. 60.

validity of such legislation was not attributed to its deduction from some authoritative jurisprudential opinion but rather to the fact that it was backed by the sovereign will. Thus, it was not a question of whether this legislation was either in accordance with or in contradiction to the Shari'ah principles. In fact, although most of the legislation was not a contradiction of the Shari'ah, some of it was. An example of the latter may be given by legislation establishing a European style commercial bank, which allowed the use of interest in its transactions (*Riba-Faya'd*) (10). Another example is illustrated by the criminal law named *Kanun al-Falah* (the law of the peasantry) which diverged from the principles of the Shari'ah in the punishment prescribed for theft. (11)

Among the most important legislation of Mohamed Aly was : *Kanun syasat Al-ak'ha* (concerning the crimes of functionaries), and *kanun al-mumalakhat* (a collected codification of the previous criminal laws).

Consequently, many secular judicial councils were established in Egypt with the power to settle disputes arising from the application of the new legislation. The supreme councils among these were : *Al-Majles al Malaki Al-'Ali* (the higher royal council), Alexandria and Dam'era Council, and *Majlis Jam'iat al L'akania* (the council of juridical assembly).

Although Egypt was constitutionally considered a part of the Ottoman Empire, and consequently was subject to the legisla-

10. *Al-Wakail'Al Misrie*, 25th zi'L-Hija, 1258. A.H.

11. J.N.D. Anderson, *Law Reform in Egypt : 1850-1960*, in Holt, *Political and Social Change in Modern Egypt*, op. cit. p. 209; Shafik Shihata, *Tarikh Hrakat Al-Tajdid Fi Al-Nazom Al-Kanoniya* (Cairo, 1961), p. 105.

translated into Arabic, and many Western-style schools were opened.

But it is important here to note that in this time the contact with the West was controlled, governed, and oriented exclusively for the benefit of Egyptian development policy. But this value of independent contact was later lost.

D. The legal system : A movement from chaos to homogeneity. The aforementioned socio-economic characteristics affected the legal system in a way which assured our assumption of the correlation between legal pluralism and the attitude of the rulers toward the common interests. Regardless of any value judgment about Mohamed Aly's development policy, the direct results of it were the gradual decline of the legal pluralism phenomenon which was dominant in Ottoman time.

On the one hand *de facto* legal pluralism had largely been turned back since the power and function of social subgroups were greatly reduced. On the other hand, the formal legal system took its course gradually from the state of pluralism to the state of unity and homogeneity. First, Mohamed Aly nullified the doctrinal multiplicity of Shari'ah courts. Only the Hanafy courts were declared as having exclusive jurisdiction in Egypt (9). Second, the growing movement of legislative regulation was a common feature of the legal system in this period. Since the development policy required by its nature a definite normative regulation serving socio-economic aims, and since the traditional Islamic jurisprudence (*Fikih*) was not able to provide these normative stands, as long as the «gate of legal reasoning», (*Ijtihad*) was closed, much legislation was issued during this time. The

9. Al-Jabarti, V. 3. p. 512.

dealing with the problem of the nomad tribes. He granted their chiefs large tracts of land (*Ib'adiat*) as private property. He induced the nomads to settle on the land and cultivate it (5). The Haware tribes in upper Egypt, which were the most dangerous to state sovereignty in the 18th century, were finally defeated and crushed by Ibrahim Pasha's army in 1813 (6).

The quarters began to lose their social function since Bonaparte had demolished their gates. Threfter many people with different socio-economic statuses and from different religions intermingled in one district (7).

C. **Cultural Westernization.** Although the first contact between Egyptian society and western culture happened at the time of the French expedition (1798), it was during Mohamed Aly's era that this contact was used to serve a specific policy for development. The contact with the West was accomplished in this time through several channels. First, Mohamed Aly had engaged Western European scientists and experts to train the army and to develop the administration and economy (8). Secondly, he raised a cadre of Young Egyptian intellectuals trained in Western methods, and many contingents of Egyptians were sent to Western states, especially France. The direct effect of this policy was to open the Egyptian mind to European culture. Many French books on science, technology, and the humanities were

5. Baer, «Social Change in Egypt : 1800-1914», in *political and Social Change in Modern Egypt*, ed. P.M. Holt (London, 1968), p. 138.

6. Al-Jabarti, V. 3, pp. 416-418.

7. Baer, *Social Change*, op. cit., pp. 145-146.

8. J. Marlowe, *Spoiling the Egyptians* (London, 1947), pp. 15 et seq.; Richmond, *Egypt 1798-1952*, op. cit., p. 58.

Egyptian cotton fetched a very high price in the international markets.

On the other hand, or the first time in modern Egyptian history Mohamed Aly took an important step toward the creation of the right of private ownership of agricultural land. He granted some of his relatives and friends pieces of land as private property, known as *Shavalek*. In addition, he conferred some high ranking officers, foreigners, and nomad leaders lands which were considered, from 1842, as private property. This land was called *Ib'adiat*. The owners of *Shafelik* and *Ib'adiat* were the seeds of a modern Egyptian bourgeois class which played an important role in modern Egyptian history.

B. The decline of social sub-groups' regulative function. In the Mohamed Aly era the organization of Egyptian society was gradually reshaped to take the form of the modern national state. Political relations were established directly between government and citizens, without being passed through social sub-groups. Otherwise, it would have been impossible for Mohamed Aly to put his development policy into practice. Thus, the decline of the regulative function of social subgroups in Egyptian society was one of the salient features of this time.

In the village community, relations were established directly between the state and the peasants by abolishing the tax-farm system, while in the towns the monopoly system largely affected the importance of the guilds as a medium between the state and the artisans. The powerful political sub-groups of Mamluks were finally eliminated by the famous massacre of the citadel (4).

In addition, Mohamed Aly used his acuity and cleverness in

4. Al-Jabarti, V. 3, pp. 319 et seq.

state prestige and the powerful authority which had been lost entirely during the Ottoman rule. To regain this, a vital step had to be taken; this was the abolition of the tax farming system and the replacement of tax farmers with functionaries appointed by the governor and salaried by the public treasury (1). After taking this step, Mohamed Aly followed it by a radical reform in the offices of administration (2).

The cornerstone of Mohamed Aly's development policy was the system of monopoly. The direct result of this system was the planting of the seeds of capitalist relations of production in the Egyptian economy. In industry, it was the first time in modern Egyptian history that a great number of workers were collected in giant industrial establishments operated by a system of mass production. But the most important features of the capitalist economy were generated by Mohamed Aly's agricultural policy (3). Two steps were taken by him which were historically responsible for stimulating the emergence of a modern Egyptian bourgeoisie and for joining the Egyptian economy with the international capitalist regime. First, Mohamed Aly renovated the agricultural system by introducing new crops having a high monetary value in the international market, such as rice, sugarcane, and long staple cotton. Cotton cultivation in Egypt was an event which deeply effected its economic and political course in modern times. One of its direct effects was the emergence of the modern Egyptian bourgeois class after the American Civil War when

-
1. Al-Jabarti, V. 3, pp. 394—396, 449.
 2. J.C.B. Richmond, *Egypt 1897-1962* (New York, 1977), pp. 62-63.
 3. M. Motawalli, *Al-osoul Al Tarikhia Li: Rasmiya Al-Misriya* (The Historical Origins of Egyptian Capitalism) (Cairo, 1974), pp. 41 et seq.

effectiveness of the legal system, since the relations which were regulated outside this system were not brought to the courts. The courts' registers tell us only what legal system was considered formally valid. To decide whether this valid legal system was actually effective or not, one must appeal to the facts of social life as illustrated in the chronicles.

III. The Social Development and Legal Homogeneity of the Mohamed Aly Era (1805-1841)

The Socio-Economic Characteristics of this Period

This period began with the ascent of Mohamed Aly as a ruler of Egypt and lasted until the withdrawal of his army under European pressure in 1841. The beginning of this period witnessed the adoption of the first socio-economic development policy in modern Egyptian history. The end of this period witnessed the dissolution of this policy and the gradual submission of Egypt to European capitalist powers.

For the purpose of our study only the most important socio-economic features of this period which are considered to be relevant to the legal system will be introduced. These features are as follows.

A. **Economic development.** Whatever Mohamed Aly's motives were in developing the Egyptian economy, and whatever the evaluation of these motives is, it is quite evident that the development policy of Mohamed Aly deeply has affected the Egyptian social structure to the present. What is significant for our study is that Mohamed Aly could not carry out his development policy without achieving an essential condition, the reacquisition of

Nevertheless, the application of Shari'ah in this respect was restricted. This was due to the fact that the subjects' community was divided into many social sub-groups which undertook tasks of social regulation (16). Furthermore, the formal legal system conferred upon some heads of these sub-groups some official jurisdiction over its members.

In addition, the existence of the powerful nomad tribes (Bedouin) in both upper and lower Egypt represented a considerable challenge to the effectiveness of the formal law. These tribes had their own system of customary law, according to which an appeal to the official courts is a matter of social stigma.

The Scope and Limitations of Shari'ah Law.

Now we return to the question of the effectiveness of the formal law in Ottoman Egypt, focusing upon the Shari'ah law. It became evident that the Shari'ah legal system (especially in the 17th and 18th centuries) was effective only in this limited scope which neither touched the interests of the ruling class nor interfered with the social sub-groups' judicial power.

This is why it becomes hard to agree with the generalization made by G. El-Nahal about the all-embracing character of Shari'ah's application in Ottoman Egypt (17). He reached this conclusion from his study of the Shari'ah court's registers of the 17th century. But the error here is one of methodology. It is not excepted that the court's register would tell anything about the

16. See, for detailed analysis of these sub-groups in Mamluk time, Ira M. Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages* (Harvard University Press, 1967), pp. 79-113.

17. El-Nahal, *Judicial Administration*, op. cit., p. 72.

Al-Muhtaseb (the market inspector) and the **Defterdar** (the head of the treasury) (13). The temporal jurisdiction of punishment was based upon the principle of «punishment according to polity (*siyasatan*) adopted in the Ottoman empire, as contrasted to the principle of legal Islamic punishment (*Shar'ah*) (14).

But aside from formal legal practice, the right to inflict punishment, either corporal or fiscal, was actually wielded by any powerful group as a means of protecting its interests.

Private law concerns of subjects' property and personal affairs were formally governed exclusively by the Shari'ah law system. These concerns were of less importance to the ruling class, mainly because the most valuable properties (the lands) legally belonged to the state and were actually seized by the ruling class. Nevertheless, the chronicles introduce several examples showing that even these concerns were not secure from upper class encroachments (15).

The De Facto Legal Pluralism Within the Subjects' Society

Since relationship between upper and lower class society members have already been examined, our concern here will be confined to the internal relationships within the subjects' society.

These kinds of relationships, either in the domain of property, family, or traditional criminal law, were governed by the principles of Shari'a and subject to its jurisdiction.

-
13. E. W. Lane, **Manners and Customs of the Modern Egyptians**. (London, 1875), pp. 125, 136-138, 142.
 14. U. Heyd, **Studies in Old Ottoman Criminal Law** (Oxford, 1973), pp. 193-199.
 15. See for example, Ibn Iyas, V. 3, pp. 118-119, 122, 173.

to speak about any legal rules regulating the operation of such authority (10).

The same state of chaos in social regulation characterized the relationship between the ruling and the subject groups. The countries (*Mukata'at*) of Egypt fell completely into the hands of the Mamluk conflicting houses. This resulted in their subjection to antagonistic ambitions and to removal of legal restrictions from their operation.

Another aspect of the relationship between rulers and ruled is represented by the domain of criminal law. Firstly, it is evident that the questions of crime and punishment in Ottoman Egypt were generally out of Shari'ah judges' jurisdiction. Truly, a system of Islamic criminal law was formally valid, but the application of its rules was confined with a narrow area in which the interests of the ruling groups were not to be touched. This explains what Glal El-Nahal had noticed, that very few criminal cases were included in the Egyptian Shari'ah courts' registers of the 17th century (11).

From the first days of Ottoman government in Egypt, the Viceroy imposed severe punishments upon those he regarded as criminals. The chronicles of Ibn Iyas and Al-Jabarti are full of cases in which governors used this criminal jurisdiction (12). Furthermore, criminal jurisdictions was also conferred upon many Ottoman functionaries such as Agha El-Shurta (the police chief),

-
10. Al-Jabarti, V. 1, pp. 38-42; Holt, pp. 80-84.
 11. Glal El-Nahal, *The Judicial Administration of Ottoman Egypt*, op. cit, p. 25.
 12. Ibn Iyas *Bade' Al-Zohor Fi Wake' Al-Dohour*. V. 3, Boulak, ed, 1312 A. H., p. 296, 315-316; Jabarti, V. 1, p. 439, V. 2, pp. 93, 515.

political subgroups, especially those of the Mamluk houses (8). These groups began to infringe upon the official legal system and to challenge the Ottoman legal authority. But in this period, the formal legal system, although frequently violated by the political sub-groups, did not lose all of its prestige. (3) The third period continued through the 18th century. The main characteristics of it were the final elaboration of the powerful Mamluk-sub-groups resulting in formal legal system's loss of all its authority and prestige. It is hard to speak about any concept of legality in terms of the existence of legal norms controlling day-to-day practices of the upper class in this period. This was true with different branches of legal regulation, whether they were relating to public, private, or criminal law. And it was also true of different levels of social relations, whether between the upper society members or between those members and the members of the lower society.

Concerning the domain of public law relations, the chronicles concerning this period are full of examples showing the day-to-day encroachments of political social sub-groups upon such law. It became common for any powerful Mamluk or garrison group, when discontented with the Ottoman Viceroy policy, either to compel him to issue some orders «Biordli» in their benefit be dismissed — or even assassinated (9).

The continuous struggles in the 17th and 18th centuries between the houses of Kasimia and Fakaria, which reflected on the structure and function of political authority, left no room

-
8. Holt, *Egypt and the Fertile Crescent*, op. cit., p. 52, 71-101; Shaw, *Financial and Administrative Organization*, op. cit., pp. 3-10.
 9. Al-Jabarti, *Ajaeb Al asar Fi Al Tarajem Wal Akhbar*, Dar el Fares, ed. (Beirut, 1975), V. 1, pp. 149-150, 440. 548; Holt, *Egypt and the Fertile Crescent*, op. cit., pp. 78-79.

option. The registers of Shari'ah courts in the 17th century indicate that most divorce petitions were submitted to the *Hanbalī* judge, because his doctrine allowed divorce in many cases more than the other doctrines (7).

In sum, two aspects of formal legal pluralism existed in the Ottoman Egyptian legal system : (1) the co-existence of the Shari'ah legal system and the secular legislations of the *porte* and the *Wālī*, and (2) the co-existence within the Shari'ah legal system of the four Islamic *Sunni* doctrines.

The de facto legal Pluralism Within the Upper Society :

Which system of social regulation was effective in governing the relationships of upper class members ? To answer this question, we shall look at the Ottoman Egyptian history . (1) The first period from 1524 to the last quarter of 16th century. In this period the ruling Ottoman authority of Egypt was powerful, i.e., no threat from other political sub-groups challenged it. Accordingly, the valid formal legal system in both its branches was effective to a great extent within the ruling class as well as within the subject class. So it is hard to speak about the de facto legal pluralism as a prevailing phenomenon within the upper society level in this period. Nevertheless, at the lower social level the social sub-groups continued to perform their role in the system of social organization. (2) The second period extended from the last quarter of the 16th century through the 17th century. This period was characterized by the gradual growth of the different powerful

7. El-Nahal, *The Juridical Administration of Ottoman Egypt in the 17th Century* (Minneapolis and Chicago, 1979), p. 47.

The main criterion of such division was the expected revenues. (5). These *Mukata'at* were administrated in the 16th century by salaried Ottoman functionaries nominated by the Ottoman authority and responsible to it. Their main task was to collect the revenues due the imperial treasury. But from the 17th century these *Mukata'at* were administered by the tax farm system (*iltizam*). According to this system, the *Multzim* (tax farmer) buys his office in a public auction. Before being finally appointed he was obliged to present different kinds of payments to the Sultan and his representative in Egypt - the *Wali* (6). This system was the main reason for the corruption which dominated the administration of Ottoman Egypt. Thus bribery was considered legal and moral, since it was manipulated openly at the higher levels of administration. And because of the high price paid for the office, no legal restriction could be imposed upon functionaries in their relations with subjects.

Moreover, besides this formal temporal system existed the system of traditional Islamic law which was supposed to regulate social relationships in the fields of transactions, personal affairs, and criminal offences. Although the official doctrine of the Ottoman state was the *Hanafi*, and from its followers the Ottoman chief judge of Egypt was appointed, judges of the other three doctrines (*Maliki*, *Hanbali*, and *Shafi'i*) were allowed to administer justice in Egyptian regions and districts. It is not evident either from chronicles or from the registers (*sejlat*) of the *Shari'ah* courts which criterion governed the jurisdiction of each doctrine. Mostly it was a matter of the plaintiff's

5. Shaw, *Financial and Administrative Organization*, op. cit., p. 1.

6. *Ibid.*, p. 35.

the official legal system. Actually the official legal system (the Shari'ah principles and the temporal legislations) was effective to some degree only within the subject social entity, to an extent which might not touch the interests of the ruling class. On the other hand in most periods of Ottoman governing the ruling class was not restricted by any kind of legal limitations, either in its internal relations or in its relationship with the subject society.

Therefore in describing the legal system of Ottoman Egypt it is evident that two types of legal pluralism existed : (1) formal legal pluralism as an aspect of legal rigidity, and (2) de facto legal pluralism from the existence of many social sub-groups.

The Formal Legal System of Ottoman Egypt

In Ottoman Egypt two formal legal systems were considered valid : the traditional legal system of Islamic law applied by the Shari'ah courts, and the temporal legal system of the Porte and Viceroy (Wali) legislations applied by the secular Ottoman functionaries.

Constitutionally, Egypt was considered an Ottoman province. Consequently she was subject to all the legislation (Firmans) issued by the Porte. The most important legislation relating to Egypt was *Kanun nassî misr* (the Law of Egypt) issued in 1524 at the time of the Ottoman Sultan Suleyman the Magnificent. Its aim was to raise the prestige of Ottoman authority after a period of political factionalism and revolt. (4) According to this legislation Egypt was divided into certain administrative counties, each of which was called *Mokata'a*.

4. P.M. Holt, *Egypt and the Fertile Crescent* (London, 1966), p. 51.

group of subjects. Each of these groups had its own structural character and different rules of social regulation. The relationship between these two major groups was clear and simple : The right of the first group to exploit the second without any duty towards it, and the duty of the second group to be exploited by the rulers without any rights in relation to them.

Each of these major social entities was, in its turn, divided into certain sub-groups. The upper society was divided into many sub-groups with almost conflicting interests, such as the representatives of Ottoman Sultan (the Wali and his assistants), the garrison troops, and the many groups of Mamluk houses. The lower society of ruled subjects was also divided into many sub-groups, mainly non-conflicting since the main contradiction was between their society as a whole and the upper society. The main function of the subject sub-groups was to accomplish the task of social control, which was rejected by the rulers, and to fulfill the minimum requirements of social interests. These social sub-groups were scattered in the Ottoman Egyptian society according to different standards, i.e., economic (the guilds), residential (the quarters and Villages), and religious (the Muslim Suffis *Tariqas*, and the religious groups of non-Muslims). One must agree with the statement of Gibb and Bowen that «It is evident upon closer examination that we have to deal not with a closely knitted organism, even within the restricted limits of a single province, but rather with a vast number of small social groups, which may almost be discribed as self-governing.» (3)

Each of these major social entities (the society of the rulers and the society of the subjects) had a different attitude toward

3. Gibb & Bowen, *Islamic Society and the West*, op. cit., p. 211.

II. The Aspects of Legal Pluralism in Ottoman Egypt (1517 - 1805) (The Chaos of Social Regulation)

Socio-Economic Characteristics

The analysis of socio-legal history of Ottoman Egypt must take into account the Ottoman motives for invading Egypt. Only by understanding such motives can one conceive of the whole system of social regulation of this period.

These motives were quite far from being cultural or ideological, or even military-strategic. Rather they were concentrated in the economic and financial exploitation of Egyptian society for the sake of the Sultan's treasury. (1) Accordingly, the Ottoman policy for the administration of the Egyptian colony did not bear in mind any concept of the public interest or the social economic welfare of the country.

The Ottoman philosophy of government was to deal with the social status-quo, (2) with only minimal changes to guarantee the financial requirements of the imperial treasury.

This policy reflected on the social organization of Egyptian society. In fact, this society was divided into two absolutely differentiated groups : the higher group of rulers and the lower

1. Stanford J. Shaw, *Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt* (Princeton, N.J., 1962), p. 1.

2. H. Gibb, H. Bowen, *Islamic Society and the West V.I.*, part I, 7th ed. (London, 1969), pp. 210-211.

diction was that of **Hajeb** (Chamberlin) in the Mamluk era. The most significant statement about this legal system is that of **Al-Makrizi**, who said, «The **Hajeb** is judging now between all the people including the high class and the low class, either the judgment is legal or it is political, as alleged. And if the **Shari'ah** judge attempts to draw back any litigant from the **Hajeb's** door, they do not let him do that. ... The decisions of **Hajeb** were firstly called political judgements, and this is a devilish word; most of the people of our time do not know its origin. They pronounce it easily and say this matter does not correspond with **Shari'ah** principles but is a political matter» (12).

This kind of dualism, i.e., temporal-political vs. legal-religious, was the dominant characteristic of the legal system when the Ottoman army invaded Egypt in 1517.

12. **Al-Makrizi, Al-Mawa'iz Wal-E'thar Fi zikr Al-Kh'isat wa-L-Athar**, V. II, Boulak ed., 1270, H. pp. 219-220.

experiencing the factors of collapse which prevailed in the fourth century A. H. (10th A.D.), it would be possible for the Islamic legal system (Shari'ah) to evolve toward unity and uniformity. But what happened was the «closure of the opinion (Ijtihad) gate» in the fourth century A.H., (1), which led to another aspect of legal pluralism in Muslim societies, the expression of legal rigidity.

B. The co-existence of multiple formal legal systems as an aspect of legal rigidity. The suspension of Muslim legal scholars' creative reasoning led to the rigidity of Islamic jurisprudence (Fikh). Because of this rigidity on the one hand and because of the gradual evolution of Muslim societies on the other, the emergence of a new secular legal system, absolutely remote from the traditional Islamic principles, was irresistible. Although the temporal legal systems and jurisdiction such as the jurisdiction of *Al-Muhtaseb* (markets and moral inspector), *Al-Shurta* (criminal police), and *Mazalem* (the high judgement of the ruler) were to some extent known in the early Muslim states, these systems and others similar to it evolved in the late Muslim states in a way quite different and quite far from the traditional Shari'ah legal system. In sum, the question of validity in such secular systems was not solved by attributing the decision to some authoritative opinion or text rather than by regarding some kind of social interest. The most prominent example of this Juris-

-
11. Mohamed Salam Madkour, *Manahaj Al-Ijtihad Fi Al-Islam* (The Methods of Legal Reasoning, in Islam) (Kuwait, 1979), p. 414-419. A'bd El-Hamid Metwalli, *Azmet Al-Fikr Al Siasi Al-Islami* (The Crisis of Islamic Political Thought) 2nd ed. (Alexandria, 1974), pp. 33-34.

nominated one of his followers, Maaz Ibn Gabal, to be a judge, he asked him about the sources of his jurisdiction. Maaz answered that he will judge according to the Koran and then according to the prophet's traditions (*sunna*), and then according to his own reasoning. The prophet approved of him.

After the prophet, a whole system of legal reasoning *Ijthad* evolved in the Muslim state, a matter which led finally to the emergence of different Muslim legal doctrines among which the famous four orthodox doctrines. Although these multiple doctrines agreed about the general principles of the *Shari'ah*, they differed in many details. And these differences were themselves governed by the diversity of social conditions within the Muslim state. So the multiplicity of legal doctrines in the early Muslim state is an aspect of legal pluralism responsive to the need for adequate social regulation. This matter reminds us of the multiplicity of Roman legal doctrines through the scientific period of Roman law. Another aspect of legal pluralism in Muslim law is the pluralism of legal sources. All Muslim schools of law agree to some degree that the sources of Islamic law follow these priorities : Koran, *Sunna* (prophet tradition), *Kias* (analogy), *Ijma'* (consensus of Muslim scholars), *Istihsan* (preference) *Maslaha* (public interest, and *urf* (custom). This aspect of legal pluralism achieves a balance between the elements of authenticity on one hand and the elements of modernity on the other. While the first three sources keep the value of legal authenticity, the next three render the Islamic legal system more responsive to the consideration of social change.

It is correct to suppose that, if Islamic civilization was able to evolve and flourish continuously up to modern times without

Similarly, in the course of its evolution the English legal system underwent two periods of legal pluralism. Firstly, before the existence of the Common Law system at least three types of legal systems existed in English society. These were the legal systems of local courts, manor courts, and Royal courts. Each of these courts applied a different type of legal rule. But this multiplicity of courts and legal rule was transitional, and the process of English legal evolution moved toward legal unity. Finally all of these rules are intermingled and unified into one legal system, that is, the Common Law system. Secondly, with the evolution of English society, the Common Law rules and principles appeared to be too rigid and not capable of meeting new social needs. Hence, a new legal system emerged which was more flexible and responsive to social change — the law of equity. And both of these legal systems interacted with one another.

Islamic society was no exception in this matter. The mere spirit of Islamic law allows the plurality of legal sources to meet the demands of social change, since only a few Koranic verses — most of them general in their formulation — are concerned with legal relations (9). The traditional statement of the Islamic thinker Al-Sharestani was the common axiom in this concern. He stated that «We knew that the (legal) texts are limited, and the (social) facts are interminable, and what is limited can not regulate what is interminable (10).

Accordingly, from the first beginnings of the Islamic state the sources of Islamic law multiplied. And when the prophet

9. While the total verses (Ayat), of Koran are about 6,000, those concerned with legal relations are not more than 200. See, Comar 'Abdal'ah, *Al 'Orf Fi Al-Fikh Al-Islami (The Custom in Islamic Jurisprudence)*, Alexandria, (N.D.), p. 98.

10. Al-Shahristani, *Al-Matal Wa-L Nihal*, p. 25.

In some historical periods the considerations of social change bring into existence a new legal system more responsive to the new social situation, while the traditional legal system remains formally valid. The contradictions between the two legal system dissolve in a long historical process of social evolution. In this process the two legal systems interact. From their intermingling a new legal system emerges bearing the traditional elements which maintain the value of legal authenticity and the new elements which maintain the valued legal modernity.

Three examples of such an aspect of legal pluralism will now be introduced. The first is from Roman society, the second is from English society, and the third is from Islamic society.

Until the Third century B.C. Roman society was a traditional agricultural one and was quite closed in its social relations. The rigid and extremely formal *jus civil* was quite suitable as a means of social regulation. When the Roman state began to expand outside the old city to include all the territory of Italy and later to include the entire Mediterranean basin, the old legal system (*jus civil*) became unsuitable to regulate the new, changing society which consisted of multi-national subjects. In dealing with this problem the Roman judge (Pretor) played a most important role in the evolution of Roman law, both by using many legal devices and by creating completely new legal system which was more flexible, just and human. This was the *jus gentium* legal system. By the historical process of social evolution *jus civil* and *jus gentium* were intermingled and gradually unified into one legal system, which was known thereafter as *corpus juris civilis*, and which became the main source of modern European legal codes.

ing which must be used in any context. Thus, the controversy concerning the definition of law is nothing but a verbal dispute. This is because legal, moral, religious, linguistic, and similar definitions are not objective but conventional ones. So one may prefer a definition subjectively suitable for the purpose of his study.

For the purpose of our study, the term legal pluralism will be used to refer to both of its meanings, i.e., formal legal pluralism and de facto legal pluralism. The term de facto legal pluralism does not need any more articulation. It is simply the co-existence of multiple systems of social regulation effective in multiple social sub-groups within the whole society. Discussion of the structural elements of social sub-groups is beyond our scope (8).

What is needed is an examination of the aspects of formal legal pluralism by an historical analysis of such phenomena in some societies.

3. Aspects of Formal Legal Pluralism.

A. The co-existence of formal legal systems in specific historical periods as a response to social change. This aspect of formal legal pluralism existed in many societies through the historical processes of their evolution. It may be deemed that this aspect is the ideal technical method through which a valid system can evolve in response to changing social relations, while making a compromise between modernity and authenticity.

-
8. For the meaning of social pluralism see, M. G. Smith, «Institutional and political Conditions of Pluralism,» in *Pluralism in Africa*, ed. L. Kyper and M. G. Smith (Berkeley, Los Angeles, 1969), p. 27, et seq.

umbra». So one may not generalize about these exceptional cases and conclude the existence of an aspect of legal pluralism, that is, the co-existence of a formal legal system and a social system of legal violators. But when a legal violation becomes a core case in social life, we are faced with the process of the degradation of a given sociolegal formation and the reconstruction of a new, more just, and more effective legal system in the society.

2. The Conventional Definition of Legal Pluralism

From the aforementioned meanings of legal pluralism, one has to formulate a specific meaning which will be used for the purpose of this study. Firstly, the concept of ideological legal pluralism is to some extent irrelevant to our purpose, since ideas about the nature of law; its ends and values are not explicitly a matter of discussion among legal scholars in our period. Secondly, we think it possible to deal with the concept of a formal legal system Vs. legal consciousness, and the concept of the legal systems of social subgroups within one category - that is, the «de facto legal pluralism».

Therefore, must we choose between the two concepts of pluralism, i.e. de facto pluralism and formal pluralism? And, consequently, are we obliged to adopt either the traditional or the sociological definition of law?

I am more convinced by the idea of Professor G. Williams concerning the problem of the definition of law (7). In sum, according to Williams, the term law has no inherent proper mean-

7. G. Williams, *International Law and the Controversy Concerning the World Law*, 22, *The British Year Book of International Law*, 1945, pp. 146-162.

jurisprudence in the nineteenth century as an aggregate of rules issued by the sovereign in an independent political society. Since the meaning of legal pluralism considered the multiplicity of any systems of social regulation regardless of their source, so the definition of law must be wide enough to include any rule of social regulation effective in a given society. The origin of this broad definition of law may be found in Max Weber's concept which denied «that law exists only where legal coercion is guaranteed by political authority. A legal order shall rather be said to exist wherever coercive means of a physical or psychological kind are available (4).

The broad definition of law led to a theoretical trend which considered that the phenomenon of legal pluralism was an inherent feature in all contemporary societies, since none of these societies was without social sub-groups and no social sub-group was without some kind of social regulation.

The extreme extension of this idea is the attitude which considered that the phenomenon of legal pluralism was an inherent feature of criminal gangs some sort of behavioral norms regulating their criminal activities (5). The discussion of this trend is beyond our scope, but it may be enough to mention here the distinction which Professor Hart drew between the cases of «core» and the cases of «penumbra» (6). The «core» status of any valid and effective legal system is its application to the society and society members' fidelity to it. Here the legal violation is only, an exception to the general case, or is a case of «pen-

-
4. M. Weber, «Grundriss der socialökonomik», quoted in Pospisil op. cit., p. 104.
 5. Pospisil, op. cit., p. 112.
 6. H.L.A. Hart, *Positivism and the Separation Between Law and Morals*, 71, *Harvard Law Review*, 1957.

B. The formal legal system and popular legal consciousness.

According to the Marxist legal theory, legal pluralism also refers to an inherent character of any exploitative (non-socialist) legal system, that is, the remoteness of popular legal consciousness (the popular ideas about legality and justice) from the formal legal system. This remoteness exists as long as the formal legal system protects only the interests of the owners of the means of production and operates against the interests of the working class. Consequently, the working people, having the real and true concept of justice, evaluate the formal legal system as unjust and feel justified disobedience to it (2).

C. Formal and de Facto legal pluralism. Another use of the term legal pluralism is common among legal anthropology and legal sociology scholars. This use refers to the multiplicity of social regulation systems effective among some social sub-groups, so that in the society as a whole the legal systems become larger because of the multiplicity of social sub-groups within it.

This approach to the definition of the term does not confine its meaning to the multiplicity of formal legal systems within a given society but extends it to include the multiplicity of systems of social regulation whether formal (issued by the state agencies) or informal (actually operational in the society). This meaning was well illustrated by L. Pospisil in his assertion that in multiple social sub-groups «may then be found utterly and radically different bodies of laws prevailing among these small units». (3)

Giving the term this broad meaning primarily presupposes a disloyalty to the traditional definition of law which prevailed in

2. A. I. Denisov, *Teoria gosudarstva i prava* (The Theory of Law and State) (Moscow, 1971), p. 372.
3. L. Pospisil, *Anthropology of Law, a Comparative Theory* (Harper and Row Publishers, 1971), p. 112.

1. The Concept of Legal Pluralism

1. Different Trends in the Use of The Term Legal Pluralism.

Although the term legal pluralism is now in common use in the fields of legal sociology, legal anthropology, and legal theory, no attempt has been made to articulate its proper meaning. Here I will try to investigate the different uses of the term in the sociolegal literature in order to formulate a basic concept of what is known as legal pluralism.

A. Pluralism of legal ideologies. The use of the term legal pluralism when referring to the multiplicity of legal ideologies in a given society is due to Marxist jurisprudence. For example, Professor V. A. Tumanov uses the term to signify the existence of multiple juridical outlooks in contemporary capitalist societies (1). In the respect, Tumanov distinguished between two levels of ideological legal pluralism : the lower level, which was the multiplicity of legal doctrines concerned with the positive legal sub-systems-for example, civil law, commercial law, criminal law theories. The second level was the higher level which was concerned with the multiplicity of legal ideas about the nature of law, its function, values, and ultimate ends. Both aspects of legal pluralism, according to the Marxist interpretation, can be understood in terms of the class structure of capitalist societies.

-
1. V. A. Tumanov, *Contemporary Bourgeois Legal Thought, A Marxist Evaluation of the Basic Concepts* (Moscow : Progress, 1974, p. 16 et seq.

mal requirements of the common interests of the public in regard to social welfare and justice.

This study will be divided into four chapters. In the first chapter an articulation of the concept of legal pluralism will be suggested. Through this concept I will examine the different types of legal pluralism which existed in modern Egyptian society. The following chapters will deal with specific periods of modern Egyptian sociolegal history. The first period to be considered will be from 1517, the date of the Ottoman Conquest of Egypt, to 1805, the date of Mohamed Aly's ascent to power. This period is generally characterized by the absence in government policy of any concept of social interests. The main function of this political regime was to collect the taxes (*Al-Miri*) due the Ottoman ruler (Sultan). Consequently, a chaos of political regulation prevailed in Egyptian life.

The second period begins with Mohamed Aly's ascent to power and lasts until the defeat of his army and his policies in 1841. The main characteristic of this period was that the governmental policy, directed toward the achievement of an independent economic and political development, produced a gradual decline in the traditional social organizations and led to social and legal homogeneity.

The third period began with the end of Mohamed Aly's independent policy in 1841 and lasted until the transplantation of a Western legal system in 1883. The main characteristics of this period can be found in the growing interest by foreign capitalists in Egyptian wealth which reached its peak in the British occupation of Egypt in 1883, the Westernization of Egyptian society, the elaboration of a new bourgeois class in Egypt, and consequently the application of Western capitalist codes in 1883.

THE ROOTS OF LEGAL PLURALISM
An Analysis of the Sociological Evolution
of Modern Egypt, 1517-1883*

Dr. M. NOUR FARHAT

Associate Professor

Faculty of Law

Zagazig University, Egypt

Research Associate

Department of Anthropology

University of California, Berkeley

Introduction

The aim of this article is to trace briefly the sociolegal evolution of modern Egypt in an attempt to explain the problem of legal pluralism. Special attention will be paid to the relationship between this problem and the nature and function of political regimes.

The general assumption to be examined is that the legal pluralism which prevailed in modern Egypt can be attributed to the indifferent attitude of the political regimes toward even mini-

* This paper was presented to the law and Development conference, at the university of California-Berkeley (May, 28-30 1983).

- d) A large proportion of the workers 86.1% tend to adopt openness on new experiences and believe in the importance of science and medicine in human life.
- e) A high percentage of the workers appreciate secular values such as : personal choice, success, achievement punctuality and participation in public life.

The rapid expansion of Kuwait has necessitated a substantial influx of labour and resulted in raising the proportion of immigrants to well over 50 percent. There is evidence, however, that there is a growing feeling of Frustration and a lack of belonging to the country among those immigrants. This feeling can be explained by government policies which preclude them from enjoying equal welfare benefits and various economic opportunities. Personal relationships have inevitably reflected these differences and are tending to reinforce them.

While attitudes and policies such as these are understandable, they do not appear justified or equitable. In addition, their consequences must not be overlooked, particularly in view of Kuwait's increasing dependence on migratory labour and the rise of competition from other oil countries in the Arabian Gulf, whose demographic policies may be more liberal and lenient.

There is evidence, however, that the Kuwaiti government is becoming aware of the negative aspects of its policies toward the immigrants, and it is trying to rectify the situation. Perhaps, the suitable solution to this problem is to grant permanent residence or Kuwaiti citizenship to immigrants who have contributed to the welfare and progress of this country.

to, because of their long residence and satisfaction with jobs in the Kuwaiti society.

Despite this apparent tendency to integrate, the working migrants are still having intensive kin and family ties in their place of origin. This is mainly due to some structural features prevalent in the host society such as : government policies that do not allow them to own real estates or company share, let alone the un lenient residential regulations, the loss of the hope to acquire Kuwaiti citizenship, and other features of discrimination. In this context an important finding concerning the migrant integration may be put forward. This finding says that the failure of migrants to integrate into the new culture is primarily due to structural factors beyond their control, rather than because of a lack of motivation to do so.

2. The impact of industrialization on the behavioural patterns of industrial workers.

The results of this study support the thesis that a factory can be school for modernization. In this context this study showed that :

- a) Approximately 92% of the industrial workers have an intensive propensity toward nuclear family.
- b) Nearly 70% of the married workers tend to exercise family organization and birth control.
- c) The average age of the industrial worker at the time of marriage for the first time was almost twenty-four, while the corresponding age of the wife was about twenty years.

moved to Kuwait in search of job, high regular wages and better living standards.

Concerning differential migration which means here the tendency of certain persons or groups to be more migratory than other, it was found that at the time of migration 82% of the working migrants were in the age group 15-29 years, and 88% of the whole working migrants were unmarried when they flocked to the new society. This means that the propensity to migrate is greatest in the young adult age groups.

As has already been noted, a prime determinant of the impacts of migration on both the areas of origin and destination is the character of the migrants — their personal and attitudinal attributes. In this context two generalizations concerning the migrant may be put forward :

- a) Migrants do not form a random selection from the population of the place of origin.
- b) Migrants do not form a random cross-section addition to the population of the place of destination.

2. Migration and integration :

Another aspect of migration which would be studied by sociologists is that of the social integration of the migrant. In this context, the results of this study showed that the propensity to assimilate or integrate is a function of the length of residence and satisfaction with the job in the receiving society. This finding is supported by the fact that about two thirds of the working migrants plan to stay in the country as long as they are permitted

Method :

This empirical study concentrates on a representative sample of about ten percent of the workers in the petro-chemical industries. The sample consisted of 150 workers, randomly taken from the total manpower of the industrial units under consideration. The instrument to test the hypotheses of this research consisted of a questionnaire with 127 questions. In the design of this questionnaire, emphasis was placed on data that would shed light on the following aspects : (1) the number and relative importance of migratory labour in the petro-chemical factories under consideration; (2) the geographic origin of the migrants; (3) the motives for the moving of migrants to Kuwait; (4) The demographic and socio-economic characteristics of the migrants and the differentials between migrants and non-migrants; (5) the degree of acculturation or social integration of the migrants as exhibited in their levels of living, educational and cultural characteristics, fertility, inter marriage patterns, and other aspects compared with indigenous workers; (6) the impacts of industrial environment on the behavioural patterns of workers in general.

Conclusions and recommendations :

1. Motives for migration and characteristics of migrants :

According to this empirical study, the working migrants in the petrochemical units represent about 79 percent of the total labour force, while the indigenous labour represents only 21 percent. Most of the migratory labour in the petro-chemical industries is from arab countries,

The motive for migration, according to this research, are mainly economic, as the majority of the working migrants (83%) has

Major hypothesis : Migration and industrialization are the main factors of social change in the contemporary Kuwaiti society.

First hypothesis : Push factors are stronger than pull ones in the case of immigration to the Kuwaiti society.

Second hypothesis : Economic forces are the most important among the motives for moving to the Kuwaiti Society.

Third hypothesis : Unmarried young people are more prone to migrate than other age groups.

Fourth hypothesis : Assimilation is a function of the length of residence and satisfaction with job in the new society.

Fifth hypothesis : The possibility of an assimilated immigrant becomes weaker when his kin and occupational relations remain strong in the sending society.

Sixth hypothesis : The integration of an immigrant might be facilitated through lenient residential regulations and the possibility of acquiring Kuwaiti citizen ship.

Seventh hypothesis : Industrial workers, in general, and working migrants, in particular, tend to adopt the policy of family organization and birth control.

Eight hypothesis : Industrial workers, in general and working migrants, in particular, tend to adopt urban value system such as : propensity to education, vocational rationalization, voting, punctuality, and the participation of women in public life ... etc.

minorities or national groups with rather weak ties among them. The structure and composition of their community have been affected by economic and political events in neighbouring countries. Palestinians remain the predominant group representing nearly 40 percent of the total immigrants. Although the immigrants are now less transitory than before, they still generally find themselves living on the sideline. This is mainly attributed to the government policies which do not allow them to own real estate or company shares. Hence they have not been able to participate fully in the fruits of increased economic prosperity. As a result, a growing feeling of frustration and a lack of belonging to the country in which they work and live has developed among them.

The empirical investigation :

In the course of the last three decades more than 750,000 immigrants, from Arab and non-Arab countries, have flocked to this country. This mass migration deserves systematic investigation. The petro-chemical industries, in the Shuaiba industrial Area, have been chosen for this scientific purpose. The object of its empirical study is mainly to bring out the answers to the following questions. Who migrates ? Why does migration occur ? What are the effects of migration on the host society ? What factors facilitate or impede the integration of the immigrants in the receiving country ? What are the impacts of industrial environment on the behavioural patterns of working migrants and workers in general ?

The probable answers to these questions have been translated into hypotheses in order to be tested by the researcher. The hypotheses consist of one major hypothesis and eight minor ones :

the assimilation process proved far more difficult leaving the immigrants largely estranged from the host society. Without going into great details of the causes, it is probably fair to say that the resistance among the indigenous population to the incomers was largely attributed to the enormous size of the influx as well as the Kuwaitis concern to protect their own identity. Kuwaitis became quickly fearful of the tremendous human movements into their country which in certain periods reached several thousands per month. Hence the heterogeneous composition of the present Kuwaiti society clearly calls for separate analyses of the dichotomized Kuwaiti and non-Kuwait communities.

Despite the rapid economic development which paved the way for modern social and cultural organizations and institutions, Kuwaitis have generally retained most of their traditional values and customs, and have remained largely conservative and clanish in nature. The strength of the family, as a social and economic unit, is still paramount. Nevertheless a measure of social change has occurred with social stratification becoming less determined by family origin and tribal affiliation and more by personal achievement and other universal standards.

One of the most significant changes has been in the role of Kuwaiti women who have become much more active and participant in public life. This is mainly attributed to the fact that their influence is now no longer confined within the family. There is no doubt that their role will continue to grow over the coming decades, for the liberal attitude of Kuwait in this regard is most noteworthy.

The non-Kuwaiti community consists of more than fifty

- b) The large proportion of people under the age of fifteen relative to the total population. This group constituted almost 46 percent of the population in 1975 compared with 40 percent in 1965.
 - c) The relatively high percentage of economically inactive people particularly among Kuwaitis. This percentage for the total population was estimated at 42 percent in 1975 and more than 58 percent for the Kuwaiti population alone.
2. The decline in the labour participation rate from about 40 percent in the late sixties to just over 30 percent in 1975 can be largely attributed to the increasing tendency among non-Kuwaiti men to bring their wives and children to settle in the country.
3. Some positive developments with regard to the role of women in the social and economic life can be inferred from recent statistical data on female labour force development. In percentage terms, the active female population rose from 5.5 percent in 1957 to almost 11 percent in 1975 consisting of increases from 1.4 percent to 6.7 in the case of the Kuwaiti female population, and from 16 percent to over 25 percent in the case of non-Kuwaitis.

Social Development :

A Complex social structure has emerged with the oil boom and the influx of thousands of Arabs and non-Arabs into the country. Although the buoyant economic situation enabled the settlement of the mass immigration to take place fairly smoothly,

- b) The increase in the number of Kuwaitis through a concerted effort to naturalise tribesmen scattered on the fringes of the country, along with a limited number of qualified people who had resided in the country for a long time.

Labour force structure :

The growth of Kuwait's labour force during the last three decades was most remarkable, averaging about 9 percent per annum during 1946-1957, and over 16 percent in the following eight years, reaching by 1965 a total of 184,297 and about half a million by 1980. This was, to a very large extent, due to the rapid growth in construction and infrastructure development rather than the growth of oil industry and other related industries.

According to the 1975 census, Kuwait's Labour force numbered 304, 582 of which Kuwaitis represented only 30 percent and migratory labour 70 percent. The corresponding figures for 1970 census are 27 percent and 73 percent, and for 1965 twenty-three percent and seventy-seven percent. Apart from the inordinately high percentage of migratory labour, there are a number of significant observations concerning the size and structure of the labour force :

1. The relatively small labour participation rate-about 40 percent in the sixties and less than one-third in the seventies-is due to three principal reasons :

- a) Social and cultural factors that normally discourage women from seeking employment. Evidence of this is found in the very low percentage of women in the labour force amounting to about 2.5 percent in 1957 and 11 percent in 1975.

role was essentially due to the small size of the economy and the rapid increase in the oil revenues.

Evidently the steady increase in government oil revenues set the stage for the expansion of the economy and other related social services. Thus Kuwait, with a period of three decades, had been able to enter a new phase of social and economic development. Obviously this rapid pace of progress could not have covered such a broad spectrum of activities without creating and developing a new government machinery to perform new functions and shoulder greater responsibilities called for by the growth of the economy and related infrastructure and social services.

Immigration :

The task was staggering and would not have been possible to accomplish without the influx into the country of thousands of immigrants, particularly the Palestinians, Egyptians, Indians and Iranians and others. Hence the unusual population explosion of this country is traceable to immigration. The population has been increasing at a compound annual rate of more than eight percent for the last thirty years. Consequently, the size of the population increased almost ten-fold over a period of thirty years, from an estimated 90,000 people in 1946 to approximately 740,000 people by 1971, and over one million and quarter a million by 1980.

This rapid demographic growth is due to two main developments :

- a) The influx of workers from other Arab and non-Arab countries in the region to help in the construction of new infrastructure projects and staff jobs created by the expansion of public services.

MIGRATION AND INDUSTRIALIZATION IN THE KUWAITI SOCIETY

A Field Study of The Petro - Chemical Factories

by

Ali Mahmood Al-Masri

Industrialization all over the world leads to vast social changes in all spheres of social existence. Particularly, it leads to a rejection of traditional particularistic values and the substitution of materialistic values. This is exactly what has happened in the Kuwaiti society since the beginning of the second half of this century.

Oil industry and social change :

In fact the emergence of Kuwait's modern economy goes back to 1946 when the first oil shipment was exported. The economic, social and demographic developments of this country since then has largely mirrored the smooth and swift exploitation of its vast oil reserves. Within a span of no more than twenty-five years, its population came to enjoy living standards normally considered the prerogative of the most developed countries. The pattern of growth that this country has experienced since 1946, The modernization of its infrastructure, institutions and the welfare system that has evolved are unparalleled in modern history.

Oil industry was not only the leading economic sector after 1946, but it also quickly substituted for many of the country's traditional activities, particularly peeling, seafaring and fishing. The swiftness with which oil exports acquired a predominant

as educational repercussions. While the educator aims at establishing a better learning situation for the child, the policy makers may be seeking political aims, i.e. attempting to foster wider communication, in our case with the other Arab countries. This last aim should not, however, overshadow the national interests, and research-results should be gradually be taken into account.

The results of this study should be accepted with caution. Experience shows that it is difficult to control for all the extraneous factors which could bias the results of study like this. This study, although is based on empirical data, it is to a certain extent, limited in that it excludes from consideration many of the variables present in real life. Furthermore, the empirical data yielded by such a study are not the only valid bases for a decision which, in the end, must take into account both political reality and the values and aspirations of the people. Complex as they may be, however, issues like these are never resolved better by being researched in ignorance. Continued investigation of this problem is clearly in order.

This study has shown that the twostep flow of communications hypothesis is correlated with the capacity of decodability(1). The more people are able to decode HA, the more they are exposed to the mass media, the more likely they are to obtain information directly. Moreover, the evidence suggests that the role of mediators in disseminating information may decline in relation to the increase of those who can decode HA. As these decoders (of HA) are a minority, radio programmes at least should use as much EA as possible in order to increase the exposed audience. This approach means more independence in mass media consumption and more isolation; the other approach, on the other hand, means more dependence and subordination.

Our study revealed that the public reader of the newspaper and the radio host have personal influence as news mediators to those who got their news in the market place. The role of mediators include simple dissemination of information, inculcation of ideas, and in certain cases demands for conformity to policy. In order to decrease the role of these people and give the majority of the population better opportunities to build up their own opinions and decide for themselves, it is necessary to address the majority in EA and ES.

The use of the mother tongue as a medium of instruction and communication has different meanings to educators and to people in the political arena. Language policies often have political as well

-
- 1) Lazarsfeld and his colleagues discovered that undecided voters are influenced more by personal contacts than by the mass media, but nowhere do they touch the problematic of decodability and the role linguistic mediators. Our finding - the linguistic mediation - may be considered an enrichment of the two-step flow hypothesis.

The modern linguist needs adequate conditions for making the trial test in order to be able to assess objectively the effectiveness of the material and the idea of teaching the mother tongue (EA) as compared with the current practice of teaching in HA. The best available adequate means to do this is structuralism is not only necessary, or an alternative way of language teaching, it is one of the best ways besides the other theories of language acquisition and language use. The theories which we mentioned in this study would certainly contribute to make language learning easier and more effective when the elements of the language are analysed in the light of these than when they are learned in a syntheicised context.

It seems that progress along the conceptual path from the syncretic level to full conceptual thought is facilitated by the acquisition of enriched language through a dynamic interaction with the linguistic environment. The acquisition and use of adult abstract terms engenders new thoughts which subsequently enrich the language. For a normal and progressive conceptual growth the on-going language-thought interaction must not be inhibited either by the absence of constant linguistic environment or by the lack of adequate facilities forcing perceptual experience. Therefore, EA and ES should be made use of in the educational and communicative domains,

There does not seem to be any question about the widespread acceptability of EA and to a less extent ES, so learning curricula and mass media programmes should expand, as much as possible, the use of these language varieties. This would increase the decodability - capacity of a major section of the population, and hence can take part in the socio-political life of the society.

Teachers are poorly informed about the facts of language development, and often have a false set of expectations regarding the competence of their students. At the same time, they lack the necessary training which would enable them to discover where their students actually are, and how to develop content-conveyance and reproduction.

Teachers have been inhibited from adapting linguistic advances to their requirements as teachers, and from adopting a critical attitude to traditional language practices simply because it appeared to involve questioning a whole educational ethos, a method of shaping the whole character. This reluctance has been accentuated by the fact that the source of innovation in language pedagogy are the result of scientific enquiry, the basic postulation of which is the existence of one and only one true solution of any problem. This necessarily imposes unaccustomed constraints on the teacher. The influence stemming from his own personality as molded not only by tradition and environment but also by his individual history, constitution and inclination have to be abandoned. The more scientifically oriented Arabic linguistics becomes, and the more the teaching of the language places itself under the influence of modern linguistics, the more objective and fruitful the teacher's approach will be.

A new orientation towards the idea of what language is and does, a redefinition of the concept of language, is possibly the most significant, basic knowledge the Egyptian teacher of Arabic in language pedagogy has to know. The teaching of language as one element in a unified system of behaviour should be taken into account. A redefinition and a redescription of the language would help developing alternative models of language acquisition, and certain techniques of language teaching.

damental linguistic component, their complementary nature as productive and receptive aspects of language use are apparent. Ideally, the two should be reciprocally reinforcing, since reading may lead a person to internalize grammatical patterns not part of his previous competence, and composition can give him practice in the use of these structures, which in turn will help strengthening his ability to recognize and decode them reading and speaking.

Recognizing EA and institutionalizing ES parallelly with the increase of communication means and especially the spread of education would lead to the establishment of an internalized language for all purposes and uses. (1)

Language Teachers in Egypt, whose majority have been linguistically traditionally educated, have exclusively been concerned with the written form of the language and formal discourse, in other words, in HA. The argument for language as behaviour is not vigorously pursued. The decisive element in language teaching, namely the realization that language learning cannot consist only of shaping language repertoire by mainly external means, is ignored. Furthermore, that language learning helps influence mental development and the stability of emotional behaviour is out of discussion.

-
- 1) Nevertheless, it would be beneficial to explore more deeply the internal structure of EA in the hope of helping to more effectively, and cognitively HA, if this should remain the main medium of instruction. The oral medium of instruction ES used in the class-room, should also be studied. These investigations could be best carried out at the university level.

Learning of the other tongue is an intensely emotional process through which the child internalizes syntactical structures and is more interested in the functional use of words, in communication and cognition. The fallacy of HA lies in the fact that no body emotionally identifies himself with it, for it has not been internalized in him.

Mother tongue is acquired socially; it is affected familiarly -- that is, children identify themselves with adults so they imitate their speech and improve it -- as well as by cultural factors. It is used to convey skills and emotional closeness by shared activities as well as by verbal communication. HA is used to convey written and read messages, but not emotional closeness, and less verbal communication, spontaneous and unforced.

The programmes of teaching HA deliberately neglects the actual speech of the students : EA, and the possibilities of testing new ideas or approaches in developing an effective language programmes have been limited. Teaching is thought to prepare for examination and tests. Emphasis on written examinations have traditionally been used to control language education.

Press for didactic reform has to be done in the elementary school; reading and writing have to become less mechanic and more meaningful, recital practice should give way to free oral expression intended to develop independent thinking and a creative one; written exercises should emphasize brevity and clarity at the expense of synonym stringing so common in HA. Literary cultivated Arabic can only be reached via EA as it is successfully done in the study of German Canton in Switzerland.

Composition and reading are both seen as containing a fun-

which is not the mother tongue, is a second language, whereas languages outside this diglossic situation are foreign languages. The introduction of this language to the Egyptian child must necessarily involve very different approaches from those used in teaching a foreign language or a native one. The main reason for this suggestion is that no matter how many the variant characteristics of the EA may be, the opportunity for transfer of learning between this variety and HA are usually greater than between two different languages.

By the time the child is six years old, he knows, i.e., he has internalized roughly about 80% of the grammar of the primary language. The role of the school is usually seen as helping him to develop and expanding his linguistic competence; to add standard elements to his repertoire. Every effort should be made to avoid changing or stigmatizing the child's native speech, much less eradicating it a task which would be impossible in any event, short of brain surgery.

The grammar instruction in the Egyptian school is still traditional; the students are bound to memorize unanalysable rules and pseudo-definitions as in the past, rather than letting the students develop their analytical faculties by examining selected samples of language data and consulting their own knowledge in order to come up with scientifically defensible statements and generalizations. In such an approach, students are challenged to formulate descriptive rules and frame valid definitions, and grammar study may become an exciting process of self-discovery rather than an often frustrating pursuit of a rigid and meaningless task.

to speak English conforming to the rules of King James English as found in the Authorized Version of the Bible, the listener would be hearing an ill-defined system of the English language. The speaker thus would use a non-internalized system.

The propagation of a language must inevitably involve two forms : spoken and written; the spoken form is important because a person generally has to have possession of it as a basis for understanding the written form. The written form is important as the propagation of the language is generally made through the school and through mass communication media, the most significant of which is the newspaper. Education is carried mainly out through the written form even if the spoken form is the basis.

Moreover, it is the written form that divides human beings into two groups -- literates and illiterates. In the modern world there are too many things that are not accessible to illiterates even if they can speak the language. It is for the foregoing reasons that the written form should be based on speech in order to ease its learning acquisition, perception and communication.

There needs to be linguistic spontaneity, plasticity and flexibility. Especially in a developing, ever more complex becoming society, the language must be continually moving in the direction of greater clarity regularity, ease and plaincy of expression, and of extension and greater precision of terms and meanings. These goals would only be achieved by means of institutionalizing the spoken form of the language. If this does not occur, we get instead what might be called a linguistic vacuum.

We assume that in a diglossic situation as the Egyptian, HA

on it the national language should be built. In other words, the EA should be incorporated to the repertoire of the standard language. Whether these would be considered 'slang' or 'colloquial' as the case in every normal, natural language, this is a stylistic matter dependent on the situation involved.

If language and native speakers go together, then HA is not a language since it has no native speakers. I suggest that the meaning of «language» should be viewed in the context of speech whereby it is internalized, and has a speech community. The HA is not even the mother tongue or primary language of the grammarians of Arabic nor of the people of the Academy of Language in Cairo. All the afore mentioned people and the classicists in general do not take the facts of language use into account.

The hypothesis to be advanced is that EA is always a well defined system of language whereas HA is an «ill-defined» system (1). No one would argue that Cairo EA, for instance, is not a well-defined system as are all language learned by natives, spoken, by natives, EA is learned natively and is therefore by definition a well-defined system. On the other hand, HA is learned non-natively, but formally at school; it is merely a «Schriftsprache» and used mainly in this domain. It is consequently an ill-defined system.

In order to illustrate the term «ill-defined language system», consider the following example : if an English native speaker tried

1) Cf. Kaye, A.S., «Modern standard Arabic and the Colloquials», *Lingua* 24, 1970.

the consolidation of the development of a normal language are missing, and consequently HA remains a quasi foreign language.

When an individual uses his language, he chooses elements from his repertoire. Repertoire does not mean here a container of disordered linguistic elements; it rather contains organized rules and elements from which the speaker chooses and applies. Chomsky has called this apparatus «speech competence». The results of applying the rules and other elements of this repertoire, i.e. encoding (speaking), decoding (receiving) are called «performance». The mechanisms of speech competence and speech performance steer the strategies of every language. If some elements of this mechanism are not internalized in one individual, then language competence and language performance are not in order. These may have negative repercussions on the individual's thoughts and feelings.

In the light of this theoretical statement, we realize that through the discrepancy between HA and EA, language competence and language performance are not co-ordinated; they are two quasi different systems. The one (BA) is internalized, the other (HA) is not internalized. As both systems, i.e. both varieties interfere and interact in the repertoire of every individual particularly in those who know both, and as it is extremely to separate them, language competence and language performance do not develop in a normal way.

This state of affairs needs to be 'repaired'. In order to reach this, it is necessary to carry out a linguistic operation. This operation the so-called language planning or language engineering should take the internalized form of the language as a basis, and

Bloomfield «writing is not language, but merely a way of recording language by means of visible marks.»¹⁾ This doctrine reversed the traditional teaching that speech was only an imperfect kind of language. The primacy of speech is an important fact and is rightly insisted on by most linguists.

Language development involves a large amount of different competences and skills. The basic competences involved in the use of language are skills of understanding, speaking. The superior performance of these integrated language skills require not merely the possession of a wide range of basic competences but also the ability to mobilize them to meet the communicative demands of a particular situation. Integrated language skills are thought of as general traits of the individual in the sense that he can be expected to perform at a certain level of effectiveness in a very wide variety of contexts. In respective skills, a most important variable in the performance of the individual is the overall level of input by means of reading.

Different rates of growth are specially apparant in various linguistic performances : listening, speaking, reading, and writing. The evidence leads one to the conclusion that these different rates of growth are dependent upon manifestation of basic individual differences in cognitive organization and personality formation, as well as wide differences in opportunities to practice and learn. Due to functional differences in Egyptian diglossia, that is, HA is merely written and read, and EA is mainly spoken, the integrated language skills which are inevitable for

1) Bloomfield, L., *Language*, New York 1933, p. 21.

media take neither account of the decoders' internalized code nor related to the interests and needs of the community. How is it possible to achieve social changes without addressing the population with a decodable language ?

Generally speaking, after infancy, when a child has learnt to speak, he is unconscious of the movements he makes with his tongue or vocal chords, of the sound-patterns or the grammatical structure of his speech on the other hand, a child learns writing after knowing how to speak ; in fact he learns it through the medium of speech. In the school the teacher tells him, in words what to do, and trains him to state it, he learns the names of the letters, and to spell words, that is, to state which letters he uses for a given word. Consequently, even after he is able to describe what he does when he writes : he is conscious of his movements in writing, and of the forms and succession of the letters.

In languages where diglossia is not so marked as in Arabic, school children learn the grammar and writing of their language with difficulties, so one can imagine how intricate it is for an Egyptian child, for example, to learn the grammar and writing of a language he does not speak. Writing is usually based on speech, and not the reverse ; children are taught in school to write the standard language form of the language as HA to the Egyptian children. Therefore when an Egyptian literate (who has studied HA) tries to use HA he looks like walk-line' or a 'tight-rope'.

This normative practice is directed against the factual observation that speech is prior to writing both in the development of the human race and the individual human being. In the words of

there will certainly be more conceptual discussions and more HA items will be heard at home.

Horizontally, diglossia in Egypt does not constitute a communication barrier as all social classes are through EA socialised and use it verbally. Vertically, on the other hand, diglossia constitutes an instrument of social differentiation whereby through the acquisition of the learned variety HA, two marked groups, diversified linguistically, are created with two different world-views, the one is concrete - think in terms of concrete objects - and the other is cognitively conceptualized.

The encoding of serious programmes by the mass media in HA which is decoded by about merely 1/3 of the population (i.e. the literate section) reflects the 'Herrschaftsstruktur' of the society. The increasing encoding in ES which is decoded by a wider section of the population is widening the population in the 'Herrschaftsstruktur', consequently language as an efficient societal instrument of communication is being reinforced.

In view of the high percentage of illiteracy (lack of HA knowledge) and efforts of the last two regimes in the last four decades towards public support, developed sympathy for the speech variety EA, used and decoded by the masses indiscriminately, and thus elevated this variety to a higher status. It is no more a 'step-child' as a journalist put it.

Failure to assess properly sociolinguistic facts have brought, social reforms meagre results. The normative use of HA as an instrument of education and abolishing illiteracy, has yielded negligible results, as shown earlier, in the school as well as in interaction with the mass media. Code-use by school and the mass

then socially better situated people might develop a so-called elaborated speech-code vis-a-vis a restricted speech code of socially disadvantaged strata of the society. Restriction and elaboration of speech code are found most probably in ES, certainly due to literacy and not to social stratification. S, speech differences are not socially determined, they are rather educationally conditioned.

As EA is the medium of socialisation of all social classes, at least in the village, we believe that pre-school children are not equipped with different speech codes ; they are rather equally equipped with the same linguistic competence and performance (It is, nonetheless, appropriate and necessary to test this hypothesis in those socially and educationally diverged milieus.) In later phases of HA process of acquisition, pupils start to differentiate linguistically in particular as they use ES.

Thus, unequal education chances are not determined by different pre-school linguistic competence and performance, as it is the case in some Western societies, rather in the level of parents' aid and their educational levels in facilitating the acquisition of HA, the language of education.

In the village, as we saw in the speech behaviour of the community, discussions - determined by social patterns and strict norms - seldom take place in the family between the father, literate or not, and other members of the family. If he is literate, conceptual discussions take normally place between him and other literate friends. This situation does not create a context whereby children may be familiarized with HA and thus may internalize some of its elements. In the future, as children become literate,

an internalized structural basis and conceptual instruments.

EA and ES are easier to internalize as spoken varieties than HA which is largely limited to written activities. The three varieties, on the other hand, in a social, overall, heterogeneous linguistic system, fulfil various sociolinguistic functional).

Whereas the literate peasants are, to a great extent, found in the group which owns more than 5 feddan, a relatively high economic level in the village, decoding HA and ES texts is not a monopol of any social group. In other words, literacy is relatively determined by the economic level, while decoding and use of the various varieties are hardly economic specific. Only literacy, whose acquisition is usually facilitated by economic conditions, is the major determinant of decoding and use of the above mentioned varieties.

EA is presumably not socially differentiated. Neither adult peasants nor children of various economic levels showed any specific difference in using EA. However, a wider empirical analysis is required in order to test the above mentioned hypothesis, i.e. to see whether within EA, as a speech system, there are any specific social diversifications, restricted and/or elaborated codes.

We assume, however, that as EA is not a written medium of instruction (education and literacy), it has not been socially differentiated. If it were a medium of instruction and learning,

1) Cf. Kloss, H., «Über Diglossie», Deutsche Sprache 1976, 313-323 ; and Hymes, D., «Models of the interaction of language and social setting», Journal of Social Issues, vol. 23, 1967, p. 8.

beginning of the process of Islamization and Arab-ization, the native speech-community of HA was dispersed in the new converted speech communities (Egypt was one of them). HA, for religious and political considerations, was codified and regarded of the Arab Empire, hence remaining merely and exclusively a 'Schriftsprache', limited all in all to written level.

The spoken form of this language developed into a different speech variety with active speech communities (one of them is the Egyptian) where-by every individual, through the socialization process, internalizes the collective code(s) of this speech variety.

Hence, diglossia in Egypt means essentially that people (those are the literates) may acquire language competence in the language variety HA, but not necessarily a speech competence i.e. performance. On the other hand, every Egyptian acquires speech competence i.e. performance in EA but not necessarily language or/and speech competence and performance in EA.

EA as an internationalised variety is thus the instrument of thought. The internalization of HA conceptual elements through literacy reinforces this instrument. Therefore, ES as a combination of EA and HA is in the last analysis an effective means of thinking.

As for communicative competence both varieties HA and EA help fulfilling, each in its own domain, different communicative functions. ES, on the other hand, performs efficiently communicative competence in both domains except at the written level. It unites two essential components of a developed language, namely

CONCLUSION

This work represents a sociolinguistic study of diglossia and its varieties used in instruction and the mass media in the village community of Kafr al-Bagur. While it would be impossible to gather up all the threads from which the whole study has been woven, some general observations and conclusions can be made as an expansion of some of the issues already raised.

It must be here again emphasized that this study was conducted in a relatively homogeneous rural community of small landowners (and these may represent the majority of peasants in this country). Nevertheless, the results and conclusions of this study cannot be generalized without wider research in other areas and provinces which might have different cultural and economic variables.

A particularly relevant type of research would be, for example, in peasant communities of larger landholding and in urban areas, for large and small landtenure communities and urban ones differ in a number of ways. We expect that such diversifications may have their reflections in some of sociolinguistic interaction and response to the various language varieties.

As earlier mentioned, HA had been before the advent of Islam a speech and language community of Quraysh, a powerful in the North-West of the Arabian Peninsula¹). Short after the

-
- 1) By speech-community we mean that the language is used by the community at the spoken level. By language-community is meant that the community possesses a written language system, but it does not necessarily use at the spoken level.

that must presumably occur in economic and social development? The correlation between communication and socio-economic development has often been overestimated in the literature¹).

The commonest answer may be that an efficient network of communication establishes a climate in which development can take place ; that is, functional channels of communication must be constructed if economic and social development is to go forward efficiently. This obviously includes that mass media should utilize an effective language variety shared by a major part of the audience so that the messages are easily decoded and responded to.

However, as society develops socially and economically, it brings development in communication and particularly in mass media. This is evident if one compares the state of mass media in Egypt 20 years ago with the state of these media at present. Technically and instrumentally the difference is tremendous. We support the viewpoint that communication are among the chief makers and movers of socio-economic development. This, however, should be best empirically proved. It might be, nevertheless, argued that due to the widespread of transistorized radios it is possible to reinforce mobilisation of Masses, Provided they are addressed in the language they understand, and hence communication has been employed as an agent of development with out the «chicken egg» Interdependence theory of communication and socio-economic development.

¹ Lerner & Schramm 1967, op. cit.

view with different skepticism the practical benefits to be derived from literacy and education. They are easily discouraged by lack of funds, by long distances from school, by their need for their children's labour. As development progresses, which is inevitable in readily changing world, the requirements for economic success may change. The peasant (in case he has land) must have information about related matters to agriculture. He must keep informed of changes in agricultural practices and technology. For all this, literacy is an essential skill.

Kafr al-Fagur, the village of our field research, can be at present a developing rural community. The Quran school, Ikkuttab, is no more the only source of literacy in the village to which peasants used to send their children, mainly for religious purposes. The availability of a primary school in the village itself, the Nasser's era which enabled many peasants sons acquire higher education, the relatively intensive contacts with the town, and the increasing exposure to the mass media, all these factors have encouraged the acquisition of literacy and its diffusion.

Thus the limited diffusion of literacy, or the way round, the non-use of the masses' language variety, viz. EA by the Egyptian mass media in the transmission of news, information and educational programmes, all these elements are hampering the set-up of an efficient network of communication between the mass media and a major part of the population, i.e. the consumption of these programmes.

But, what precisely does the use of an efficient network of communication (mass media) contribute to the kind of change

tion make it impossible to reach peasants via the mass media, provided, of course, the masses' code is used by these media.

Different relationships exist certainly between literacy and communication on the one hand, and other pertinent socio-economic variables on the other hand at various stages of the development process¹). The empirical evidence of the present study suggests that literacy rate seems to work up a certain level of media exposure and media participation and that community economic level is positively related to community literacy level.

This is a feasible outcome. With low literacy levels, low incomes, and small agricultural properties, it may not be necessary to be literate to achieve the limited possible affluence. Literacy is not so essential in the training for or the practice of traditional agriculture and its related handicraft occupations. These occupations can be learned through apprenticeship, by watching an experienced person, by attempting to imitate him by trial and error.

The knowledge required for such a work can be stored in a person's memory ; the principles can be transmitted verbally as part of the apprenticeship process. Since neither business documents nor accounts need be kept, and since the work requires no blueprints, reading and writing are not essential to everyday life.

When most parents follow these traditional occupations, they feel no strong incentive to send their children to school or to arrange somehow that the children acquire literacy skills ; they

1) Cf. Rogers, E.M. & Svanberg, L., *Modernization Among Peasants : The Impact of Communication*, New York 1969.

structure in many developing countries is kept so that not every individual in the community is supposed to benefit from any development programme. Innovations in the code and content of the mass media, for example, may decrease the political and social power of the rural upper class, possibly forcing its members to share with the small peasants power and wealth. In short, development involves many-fold and far-reaching social changes and thus disturbs existing positions and relationships.

The exclusion of the code of the masses from mediating information, puts those masses under the mercy of the minority elite in the community. Often it is precisely these groups, which link the local community to the wider society, which both feed in information from outside and act as interpreters and advocates, or opponents, of an information, often far from their own purposes.

The emphasis on HA in Egypt as the exclusive medium to become literate in a community which is born in a different language variety, viz, EA, makes the process of «literating» the major mass of the population (about 65%) through a quasi foreign language rather impossible. Adult literacy campaign which so far have been carried out in this country have had no chance for widespread diffusion of literacy.

One of the most important questions addressed in this study is how far can illiterate and low-educated peasants be reached by the mass media ? As expected, we found out that mainly literacy and education affect positively the exposure and consumption to of the mass media. However, neither illiteracy nor lack of educa-

innovations are usually rejected or only slowly or partly accepted has explained such a negative balance by conflict between the new practice and some specific cultural beliefs or behaviour, often suggesting that some vital psychological change is essential. I would argue that the relationship posited between communication and development is oversimplified, and that the general reliance on cultural items as explanations for rejection of innovations needs re-examination.

In addition to specific cultural clashes, there are, as we shall later see in this study, at least two reasons for failure to absorb information and consequently adopt an innovation :

First, information concerning a probable change is often mediated through a quasi foreign code, i.e. language variety, inconsistent with the code and variety used and understood by the group to affect.

Second, information which may lead to changes in belief and practice, is very often not congruous with the physical and cultural setting of the audience.

The major factors, then, missing from most theories on communication and development and often also from those on the diffusion of innovations are a proper, decodable code and an appropriate, congruent package.

Research on developing areas shows them full of developmental obstacles. Decision makers in the society may agree that innovation and development are necessary but they seldom agree on improving the instruments for change so that every individual in the community can benefit from. On the other hand, the power

Our study hopes to contribute to more understanding of the means and their optimal application in the domain of communication literacy-widespread and education.

Lerner¹⁾ and his followers²⁾ assume a close correlation between an increase in mass communication, for example, and indications of development such as literacy, urbanization, and mobility rates. Lerner says not only that «modernization» begins with new public communication the diffusion of new ideas and information which stimulate people to behave in new ways - but also that once the mobilization process is started, «chicken and egg» cause each other to develop.

others go even further, Rao, for instance, having research in two villages, concludes that by virtue of greater information, one of the villages has made some progress ³⁾. Mass media messages are said to lead more or less directly to innovations, whether in values, attitudes, or technology - that is, to behaviour leading to development.

If communication research in the so-called developing world suggests that at best mass media messages may create changes, mostly indirectly, we believe that convictions, information are in particular accepted only if these have been mediated by «opinion leaders», not merely due to their social and educational status, but also, as we will see later, because they use a language variety they share with their opinions' followers.

-
- 1) Lerner, D., «Toward a communication theory of communication», in : Communications and Political Development. Pye, I.W. (ed.), Princeton 1963, p. 341.
 - 2) Lerner, D. and Schramm, W. (eds.), Communication and Change in Developing Countries, Honolulu 1967.
 - 3) Rao, Y., Communication and development : a study of two Indian villages, Minneapolis, 1966.

Perhaps their interest was not sufficiently stimulated, for they would ask me, «And what is the use of all this to us ?». It became obvious to be during the field work that in order to get the full cooperation of the people for such a research, it was necessary to be able to help them in their everyday problems. One villager expressed this openly : «You must now be useful to us as we have been helpful to you».

NEED OF STUDY

Most hypotheses and theories about effectiveness and functionality of language use have been on data gathered from English speaking communities or Indo-European ones. There also have been proposals that certain functional characteristics are universal and that certain universal cognitive abilities are likely to be involved in language instrumentality.

Arabic is a Semitic language system, with a structure very much different from English or German, for example. I know of no empirical investigation that has been made to date regarding language instrumentality in Arabic or any other Semitic language.

As earlier indicated, we are primarily concerned with the effectiveness of the instrument in instruction and communication are driving development factors, is a matter beyond the scope of this study. This assumption is still, furthermore a controversial issue. The role (s) played by these factors with in the development process and the diffusion of change and innovation need re-examination and more empirical research (1).

-
- 1) We do not understand by «development» the import of «modernity» from the so-called developed societies. We plead rather for an alternative approach that is compatible with the local, available possibilities in the aim of realizing social progress.

He explained not that I was making a «sociolinguistic research» about language varieties, which would have been hard to understand, but that I was a «teacher of Arabic» and would like to tape their speech in order to analyse, for pure linguistic purposes».

The 'umda provided me also with background information about residents of the village, such as social and economic status, literacy or education level, and types of occupation. He made also valuable comments about some social customs and aspects of village culture.

Children were very interested to be recorded and hear their voices replayed. So there was no problem recruiting them. Adults, too, were cooperative during discussions and interviews.

In evaluating the material of my field research, I have tried to exercise as much detachment and objectivity as is possible required from an student examining his own culture.

My methods lack the sociological depth afforded by the gathering of a few histories, and intensive case studies of families and individual supplementing a more diffused and general study of a greater number of individuals. Resistance was expected and encountered in such attempts, even with any of my literate informants. Various reasons may be given for such resistance. They were reluctant at doing things for research or to engage in an activity which might be considered a dangerous gossip, especially when recorded on paper or tape, and «might reach official circles» as one informant put it. Their attitude is that personal problems should be «covered» and not «exposed» to others (1).

-
- 1) This fear and constraint of revealing personal information could be attributed to the long history of oppression and exploitation exerted particularly by outsider officials sent by the central government to the village. For more information in this connection see Baer, G., *Studies in the Social History of Egypt*, Oxford 1969.

unit. The inhabitants of the village represented fairly different standards of living, different standards of income, and education, had however, more or less the same occupation and daily routines. Because of all this, there were socio-economic variables which had to be considered in evaluating the language - performance of every villager.

Thus not only linguistic data were collected, but also certain relevant social data in order to provide additional information on the background of decodability of the various language-varieties. The socio-economic background, the educational one and the contact with urban centers highlight the multidimensional problem of socio-linguistic performance.

THE APPROACH USED WITH THE VILLAGE INHABITANTS

The problem involved in being accepted and receiving cooperation in a small community should not be underestimated. «Fitting in» is hard for an outsider even if he comes from a neighbouring village. Being an outsider (although native who has been living in Europe for a relatively long time), I was aware that a careful introduction of my self and my purpose had to be made. Two factors contributed greatly to my success in being accepted - ability to speak the village variety of EA, and my relatives' acquaintance with the (umda), the mayor of the village.

Nevertheless, it seemed advisable to spend about a week greeting the adults and visiting their homes before attempting to begin the research. Most of the villagers were friendly but a little puzzled about my work and interest in them.

The 'umda was most helpful in making my purpose known.

SCOPE OF THE STUDY :

Both general and specific goals of the study were to determine the rate of effectiveness and functionality of the three language varieties of Arabic in Egypt as means of instruction and communication, at a time whereby social development requires productive education and effective communication.

The specific goals included investigation of :

- 1) the basic structural and functional characteristics of the language and speech-codes.
- 2) the rate of decodability of the various language varieties by the different social and educational groups of the village community;
- 3) the speech-behaviour of the village community.

DURATION OF THE FIELD WORK :

The field work was carried out from 1.3. until 26.5.1981. Most of this period was spent in the village, with daily contacts with its residents. While in the village, interviews, tests and taping sessions were conducted rather daily. With no problem of learning the language or even the language variety of the village, the three months of field work were fairly adequate to carry out such an investigation.

METHODOLOGY

The methodology followed included case-study technique, interviews, participant observation in individual and group conversations. Anonymous observations were also registered. The inhabitants of one small village were selected for the study, which provided an insight into a real, complete social and linguistic

implications have been dealt with, and show how this sociolinguistic phenomenon has come to exist.

The literature written on the subject indicate that the existence of diglossia in Arabic and the wide gap between its various varieties is a development of an earlier language situation, as old as Arabic itself. This finding is contrary to the widespread belief that non-HA varieties are «corrupt», and «deviated» forms of Arabic and exclusively an outcome of illiteracy.

As for the psychological level, the writer finds most of his satisfactory theoretical explanation — in particular concerning the language of socialization and its impact on thinking and communication — in the works of Wygotski and Piaget.

In the light of the earlier mentioned levels, the functional level in education and communication of the various language varieties, has been studied. The experimental approach has been used to assess language functionality in the cited domains.

Studies of this kind would certainly help in evaluating or at least viewing in perspective the national policy of language education and effective communication. How should language policy in the school and in the mass media be reformed in order to achieve an effective instrument of education and better interaction with the mass media, so that these can effectively function in social change and in development in general? Of course, these issues and others cannot be answered in this study, for we are mainly concerned with the question to what extent the actual language policy in schooling and mass media is functioning effectively.

It would have been of great value if there were historical records about the village under study ; there are no past statistics that might indicate the historical development of diglossia and how Arabic substituted Coptic along the process of Arabization. It is obvious, however, that the village cannot be considered as a self-contained structural unit ; it has to be related to forces of the national history and their repercussions, if any, on the village.

The historical level has tried to find out how Arabic language, in particular after the Arab Conquest of Egypt, diverged into various varieties, and how each variety developed; under what conditions they have been acquired and what socio-linguistic functions they have assumed.

Due to the fact HA (1) was codified, i.e. its structure was described immediately after the advent of Islam as the language of the Holy Book, the Quran, synchronic and diachronic knowledge about this language variety are voluminous. On the other hand, knowledge about EA (2) and ES (3) which have ever been regarded corrupt and debased varieties, and therefore have not been codified, (only recently these varieties have been studied, overwhelmingly by foreign arabists), are scanty if ever they exist.

A deep historical trace of the evolution of diglossia in Egypt is beyond the task of this study. However, various aspects associated with diglossia such as religious, literary, and political

- 1) High Arabic.
- 2) Egyptian Arabic.
- 3) Educated Speech.

these disciplines, which aim at creating relatively a coherent representation of a rural society, in terms of the general principles of organization and motivation that regulate language behaviour in it.

There is no claim of originality in the theoretical leads of this work, as the writer only attempts to examine the empirical data on light of the various relevant theories.

Throughout the work, the sociolinguistic approach, however, has been dominant. The appreciation of effectiveness and functionality of language varieties as instruments of thinking, communication and instruction for a developed human being have been major centers of this work.

We have not that much been concerned with the impact of effective and functional communication and education for a developing country as the Egyptian one. Much more concerned have we been with language varieties as instruments in various contexts of the community's life. In order to achieve this, adults as well as children were observed in their everyday life within the social group in which they live, work, play and move.

The writer has tried to examine the effectiveness and functionality of language varieties at three levels : the historical, the psychological, and the functional one in literacy acquisition and communication.

The first level has taken into account the historical determinants for the understanding of the present language situation, characterized by diglossia (1); positive and negative aspects of each language variety.

1) Cf. Ferguson, C.A., «Diglossia», Word, 1959, 15, 325-340.

**Language Effectivity :
A Sociolinguistic Study
By Dr. Sami Alrabaa**

INTRODUCTION

This is a study of language varieties, their effectiveness and functionality in the social context, education, and communication in a village community. The rate of effectiveness and functionality of a language or language variety, we hypothesize, is measured by its decodability, i.e. intelligibility and reproduction. Decodability and reproduction. On the other hand, are conditioned by the rate of internationalization. An internationalized medium of instruction in literacy and education facilitates the conveyance of contents and the process of learning. An internationalized code shared by encoder and decoder reinforces communication between both. In the light of this hypothesis, language varieties in Egypt and in particular in the village have been studied.

A three-fold disciplinary approach, a socio-psycho-linguistic one has been adopted. The writer has attempted to utilize many of the conceptual categories and methods, usually employed in

-
- * This is a summary of a doctoral thesis with the title : «Language Effectiveness and Functionality in Literacy, Education, Mass Media and Social Interaction with Special Reference to Egypt. «The thesis was presented and accepted (by Bielefeld-University W. Germany) in 1982.

was a decisive element in the rise of the peasantry movement in Kamsis in 1966. Peasantry political organization was an effective instrument in fighting big landowners.

Despite the set-up of a peasant movement, one cannot characterize this movement by «independent class action». Independent class movement could only rise when objective conditions lead to the development of peasantry social consciousness, namely the development of antagonistic interests and radical aims which strive at changing the existing political and socio-economic system, to the extent that enable peasants to lead independent class action.

In sum, it should be stated that the political reaction of peasants against the danger threatening their subsistence reproduction developed gradually from individual expression to spontaneous action to collective organized one. The peasants hoped that changing the general societal condition would imply achieving material and social improvements. Furthermore, their presence in the national movement would enable them to represent and articulate their interests and social aims.

Ultimately, the main conclusion to be drawn from our study is that peasants as a social unit of producers are a participation element within any societal movement as far as and as long as their economic interests are represented in the movement (case studies 1 and 2) ; they constitute at any rate an active political potentiality (case study 3).

The danger of destroying the peasants' subsistence reproduction by the powerful big landowners contributed decisively to the rise of peasant movements in the country. The growing exploitation was, however, not a sufficient factor for the rise of this movement. The organization of a peasant' movement depends on other different factors; among these the «moral legitimacy», so that the general indignation dissolves reaction and action in the social context. In addition, solidarity among peasants all over the country is certainly dependant on the general conditions dominating and existing in the society as a whole.

In the light of the given societal conditions after 1952, the conflict acquired a national character stimulated by the «Revolution» of the «Free officers»; this conflict broke out between small, middle and big landowners. The government at that time intended slashing the big landownership and improving the life conditions of the peasants. In effect, the social conditions were changed for all the sake of the peasants - not only in Kamsis but rather all over the country - in particular through the development of «Commission for the Removal of Feudalism».

Hence, there was a common will to eliminate the dominating group in the village, which actually was the subjective element; the moral legitimacy in the peasants - movement. This was fortified by the new institution in which peasants are organizing themselves. It is well known that peasants was not able, till 1960, to organize themselves in political organizations such as trade unions and the like by which they would have been able to represent and defend their interests. But due to political changes, especially early in the 1960s, the peasants were allowed for the first time, to organize themselves in political institutions. This

Contrary to the goals of the movement's leadership, the Fakhin's aim had a social dimension which later dominated the national independence movement and deprived it from its political connotation and rendered it rather with a social potentiality. This should not undermine the fact that this movement, which mobilized the whole country, was originally catalysed by national elements.

On account of the fact that the peasants' revolt lacked ideology and organization, it can be safely said that their «political action» was spontaneous and provisional.

Due to the large extent of exploitation through internal and external conditions, the political activities lasted relatively longer than in case number 1. The peasants in this case focused their action first of all directly against big landowners as representatives of the dominating mode of production. The political actions of peasants moved forward not only to demand better social conditions, but also the redistribution of land tenure. Because of the lack of peasantry leadership, the peasants' actions remained confined to certain activities.

Kams's-Affair 1968.

Case study 3 shows a third type of peasantry action. On account of the close link, in this case, between objective and subjective elements, an organized movement was formed with a peasantry leadership for the cause of peasants themselves. Kams's case demonstrates that, the same as in case 1 and 2, the existing objective conditions were aggravating for the peasants that an expansion of antagonistic interests and contradictions between peasants and local big landowner became imperatively unavoidable.

So, the national issue merely a catalyst among others. Should we highlight the peasants' action, we would certainly find out that it was characterized by spontaneity and unpreparedness.

Zagdul-Movement 1919.

Case study 2 shows another instance of peasants' political action; they participated actively in the anti-colonial movement of 1919 under the leadership of Wafd-party. The attachment of peasantry production to the capitalist world market as a consequence of an integration process, thus transforming the village subsistence production into commodity production, was the primary impetus for peasants action in the present case. This transformation led eventually in some cases to restructuring the national agriculture. The peasants suffered particularly in the Nile-delta where cotton cultivation and landownership were concentrated; they had to live under loathsome conditions, therefore, they wished and acted for their change and removal.

The growing threat of their subsistence-basis induced peasants to take increasingly political action. Nevertheless, it is worthwhile to note that the Fallahin's participation in the anti-colonial movement of 1919 did not aim primarily at changing the already existing production relations in the village-caused by commercialization of agriculture, they rather intended to return their villages to decentralization and autonomy so that their onerous burdens would be removed.

In this critical situation, the peasants saw in the anti-colonial movement a favourable occasion - with the aid of the Wafd-party to improve their social position.

Thus, Egyptian peasants joined the revolutionary national movement with the hope and goal that this would improve their social situation and would defend their subsistence production. They were continuously politically oppressed, therefore, their political reaction developed inevitably from weak, spontaneous and individual actions, particularly against the local authority, over to an effective part of the national movement between 1881 and 1919 (case study 1 and 2).

Orabi-Movement 1881/82 :

Case study 1 demonstrates that the Egyptian peasants revolted against big landowner and in particular against the foreign ones on account of the dominating capitalist world market which led to intensive mechanisms of exploitation in the village community.

The economic exploitation which resulted from integrating the peasantry production in the world capitalist market, constituted an unjust distribution of agrarian wealth in the course of which the subsistence-basis was in danger. Thus the revolt of the Fallahin was not merely a verbalization against internal societal conditions such as taxburden, corvée labour etc. but also against external ones.

The cardinal motive behind the peasants rebellion within the national crisis, their support of the Egyptian army under the leadership of Orabi against foreign power, was the defence of their subsistence production. Their participation was perhaps not politically motivated, it was certainly socially stimulated in the hope that their social position would be improved.

monetary big trade were incorporated in the production system of the world market, was accompanied by several practical steps and preconditions which constituted an integral part of every capitalist development, namely : the rural monopoly system had to be abolished and instead private landownership had to be gradually established coupled with intensive cultivation of sugarcane and cotton.

One of the targets of colonialism was the set-up of an economic structure in Egypt which should lead this country to specialize in producing mono-cultures such as cotton for the export in exchange for the import of mass products in form of ready-made goods such as textiles etc.

Under these circumstances, peasants were forced to give up (hand) their small plots of land the big land owners especially the Khedives families who began extensively to cultivate cotton and sugarcane. The Fallahin had to deliver also their unpaid labour force in form of *corvée*. In addition, the peasants had to provide increasingly land-taxes which in turn served financing the rural capitalism and capitalistic economy in general.

As a consequence, the social antagonism was not only aggravated between the Egyptian «bourgeoisie» and the peasants, but also between this «bourgeoisie» and foreign capital. This explains clearly the anti-colonial movement of 1919.

The combination of external and internal relation between state, world capitalism and «bourgeoisie» resulted in onerous superexploitation which constantly threatened the existence of subsistence production of the peasants.

supplying the central power (i.e. the state) by the surplus product, extracted from the peasants. This newly rising stratum was a threat against the subsistence production of the Fallahin.

Because of the advantages which this stratum acquired through the state, the social gap between peasants and middlemen widened. The latter group expanded its wealth and power — like the state — through accumulating more and more surplus product and surplus labour brought about by the peasants.

In the course of 1870s, the colonial influence in Egypt infiltrated rather every sector of the country. The British and French colonial powers brought about far reaching social structural changes. The state monopoly over industry and agriculture — which was forced under Mohammed Ali — was lifted and instead a capitalistic ownership on a private basis was established. The Egyptian Agriculture was, moreover, transformed into a monoculture.

By means of restructuring the Egyptian agriculture parallel with establishing rural private ownership on a capitalistic basis as well as concentrating land in few hands established a platform for a class-structure in the Egyptian society. Whereas the rising rural «bourgeoisie», which was dependant on the British market was interested in keeping the monocultural structure and thus became a local alliance of the British colonial power, the urban bourgeoisie, which was more or less industrial, remained a marginal social power.

The integration of Egypt in the capitalist world market, whereby small peasantry production units as «*ishak*» and

a new group which overtook the task of mediating between state and peasants, exploiting the latter.

Mohamed Ali (1805-1848) created between 1813 and 1818 — from the hitherto available power structure — the first Egyptian land-register. He distributed land among his family members, high civil servants, tax-collectors, village and tribes chiefs along the Nile. These groups established since then the first stratum of big landowners in Egypt. In doing so Mohammed Ali intended extracting the highest revenues from agriculture. He achieved this aim through exploiting to the utmost the peasants labour force.

The successors of Mohammed Ali between 1854 and 1891 fixed the right of landholding. Thus the right of usufruct based on the various forms of extraction of Mohammed Ali (al-Gafa'ik, al-Ab'adiyat, Masmuh al-Masa'yh. Aradi al-'Arab and al-Wassaiya) developed into ownership.

Hence a dominating stratum was formed, domiciling in the town, living on extracting the agrarian surplus product from its landownership in the village. The state was able to control, from the center, the land and appropriating surplus product through taxes and surplus labour through forced labour (corvée).

By virtue of privatizing land and rise of middlemen-stratum between the state and peasants, a new era of peasants exploitation began from now on, the peasants were intensively exploited on the one hand by the state (through Hirag and Suhra (and on the other by the middlemen stratum with the main task of

Therefore, the present study underlines the mutual inter-relationship between the objective conditions, i.e. the material basis of the peasants' social position within the Egyptian society, on the one hand of the subjective elements, i.e. the moral legitimacy of peasants movements within which the peasants express their indignation, on the other.

One of the important tasks of this study has been, therefore, an analytical description of the societal position of peasants. This position is characterized by diversified mechanisms of exploitation introduced and reinforced by the colonial powers resulting in destroying the subsistence-reproduction of the Fallahin.

Only a large-scale and costly irrigation system was able to guarantee a functional agricultural production in Egypt. This system was also steered by a strong centralized power, namely by the state. Irrigating agriculture required, furthermore the erection of dams and centralized nets of water canals. These consequently were projected and implemented by a powerful central authority which simultaneously fortified its own power structure over the peasants. The state itself was the principal landowner with a slight section of private ownership. It was the state which «cashed» crops and surplus labour from the peasants.

As the central power aimed at widening its volume of surplus produce and hence incrementing its revenues, it tried by all means to strengthen its local presence. Thus the state built an expansive administration apparatus, employing in it loyal figures granting them legal means and authority. In this way, the system of *iltizam* arose in the 18th century. The legal means were granted to certain persons who thus were entitled to raise taxes and levies. These tax-collectors (*Multazimin*) were transformed to

affair : a peasants revolt against big landowners, the Kubar. This case in particular makes clear how peasants are able to organize themselves against big landowners and state. The development and forms of peasants movements in Kamsis village (individual rebellion, spontaneous mass reaction, organized movements) are studied at three levels from 1936 until 1970a.

The sixth chapter turns again to our basic hypothese and discusses them against the background of the results coming from the third, fourth and fifth chapters.

Results :

The rebellion of the Egyptian peasants as a response to change threatening their subsistence reproduction is a consequence of internal and external factors, namely incorporating of peasantry production to the world capitalist market system, on the one hand and economic super-exploitation forms of peasants by the central power and the dominating group on the other hand. These factors constitute together the structural basis of the Egyptian society and characterize the societal position of peasants in the community as well as the course of peasantry reaction and forms of their protest.

Accordingly, it is possible to interpret the Egyptian peasant movements and peasantreaction stimulated by threatening their material existence through economic exploitation by means of extracting their surplus products and surplus labour. In other words, in the light of the dialectic relationship between the three dimension : world capitalism, state and peasants it is quite possible to understand these movements as catalysts of building political action by peasants.

haviour and political consciousness. In this connection some hypotheses of peasants and their political reactions in the so-called Third World are discussed in order to develop the theoretical orientation of the study. The second chapter discusses the general framework of peasantry production in the oriental societies With special reference to Egypt. This discussion is significant for understanding the social position of peasants in society Which is determined by their relation to the central government. Changes in the framework of peasantry production in Egypt through internal and external factors, in particular through incorporating the Egyptian market to the world capitalist system are taken into account. The historically specific social structure of Egypt which is characterized by a direct relationship between state and peasants is also discussed in this chapter. It is worthwhile to point out that the political reaction of Egyptian peasants is an inevitable consequence of intensive economic exploitation (superexploitation) and the over-centralization of power.

Chapters from three to five present the three case studies taking into consideration the hypothesis that the Egyptian Fellaheen are participants of the social, revolutionary movement which is part of the societal one — inasmuch as they see that their own objectives and interests are represented.

The third and the fourth chapters introduce two case studies which primarily put forward the national, anti-colonial movement in which the peasants participated actively. Case one deals with Arabi-movement in 1881/82 and case two with the Zaglul-revolution of 1919. Participation of peasants is here described; their interests in these movements are also defined.

Chapter 5 (case study 3) investigates empirically Kamsis-

Rasantry Movements in Egypt :

Three Case Studies to Analyse The Participation Of the Egyptian Peasants In The National And Social Movements.

by

Dr. Ahmed Magdi Elgazi (*)

Aim of the Study

This study understands itself as a contribution to the main stream of researching political actions of peasants with special reference to Egypt.

Contrary to the «passivity»-strategy, adopted by numerous peasant-theorists, as an instrument in the hands of peasants to defend their subsistence-production, the present study underlines the active political role of peasants under certain preconditions and specific societal circumstances.

This elementary hypothesis has been the underlying basis of our study. Three different examples have helped us in analysing and describing the the political potency of the Egyptian peasants during the 19th and 20th centuries. These three case-studies which elucidate the political reaction of Egyptian peasants, attest their capability in articulating their interests; they are able to verbalize their aims and social interests and organize their movement (case study 3).

Content :

The first chapter outlines various theoretical approaches in relation to the social position of peasants concerning conflict-be-

* National Center for Social and Criminological Research, Cairo.

Analysis, Comparative Studies in Society and History,
vol. 16, 1974.

- (39) Zayed, A. (1981), **Al-Pina Al-Siyasi Fi Al-Rif Al-Maari**
(Political Structure in Rural Egypt), Dar Al-Maarif, Cairo.
- (40) Zieman and Lanzendorfer (1977), «The State in Peripheral
Societies», **Social Register**, 1977.

- (29) Nimtz, A. H. Jr. (1980), *Islam and Politics in East Africa* University of Minnesota Press.
- (30) Ramadan, A. (1983), *Al-Ikhwan Al-Muslimin Wa Al-Tanzim Al-Siri* (Muslim Brothers and Secret Organizations), Rose Al-Yosif, Cairo.
- (31) Al-Saïd, R. (1977), *Hassan Al-Bana*, Maktabat Madboli, Cairo .
- (32) Saul, J. (1974), «The State in Post-Colonial Societies», *Social Register*, 1974.
- (33) Springborg, R. (1975), «Patterns of Association in the Egyptian Political Elite», in : G. Lenczowski (ed.) *Political Elites in the Middle East*, American Enterprise Institute, Washington D. C.
- (34) Springborg, R. (1979), Sayed Bey Marei and Political clientelism in Egypt», *Comparative Political Studies* Vol. 12, No. 3, pp. 259-288.
- (35) Stauth, G. (1983), *Popular Cultures and State Ideologies An Outline for Research*, Bielefeld Papers on Cairo, Paper No. 1, Sociology of Development Research Center, University of Bielefeld, West Germany.
- (36) Turner, B. S. (1974), *Weber and Islam : A Critical Study*, Routledge and Kegan Paul, London.
- (37) Waardenburg, J. (1978) «Official and Popular Religion in Islam», *Social Compass*, Vol XXV,
- (38) Wallerstein, I. (1974), «The Rise and Future Demise of the Capitalist World System : Concepts for Comparative

- (18) Gibb, H.A.R. (1962), *Studies on the Civilization of Islam*, London.
- (19) Gilsenan, M. (1973), *Saints and Suḥ in Modern Egypt*, Oxford, the Clarendon Press.
- (20) Gilsenan, M. (1982) *Recognizing Islam*, Groom Heim, London.
- (21) Hanafi, H. (1980) *El-Turas Wa El-Tajdid* (Tradition and Innovation), *El-Maktab El-Arabi Lil-Bah's Wa El-Nashr*, Cairo.
- (22) Harik, J. (1974) *The Political Mobilization of Peasants : A study of An Egyptian Community*, India University Press.
- (23) Hermassi, E. (1978) «Politics and Culture in the Middle East», *Social Compass*, Vol. XXV. Nos. 3-4.
- (24) Hussein, T., *Ali Wa Banoh* (Ali and his sons), Dar Al-Maarif, Cairo, 1980.
- (25) Lutfi Al-Sayyed, A. (1968) *Egypt and Cromer*, London.
- (26) Mardin, S. (1968) «Power, Civil Society and Culture in the Ottoman Empire», *Comparative Studies in Society and History*, Vol. 11.
- (27) Moore, C. H. (1974), «Authoritarian Politics, in Unincorporated Society», *Comparative Politics*, Vol. 6, No. 2, 1974, pp. 193-218.
- (28) Mottahedh, R. P. (1980), *Loyalty and Leadership in an Early Islamic Society*, Princeton University Press.

- (9) Buttner, F. «Political Stability Without Stable Institutions: The Retraditionalization of Egypt's Polity», *Orient*, 19 - 20, pp.53 - 67.
- (10) Cantori, L. J. (1981), «Religion and Politics in Egypt», M. Curtis (ed.) *Religion and Politics in the Middle East*.
- (11) Dekmejian, R.H. (1981) «The Anatomy of Islamic Revival: Legitimacy Crisis, Ethnic Conflict, and the search for Islamic Alternatives», in: M. Curtis (ed.) *Religion and Politics in the Middle East*. Westview Press. Boulder, Colorado.
- (12) Dunval, R.D. and Freeman, J.R. (1981), «The State and Dependent Capitalism», *International Studies Quarterly*, Vol. 25 No. 1.
- (13) The Encyclopaedia of Islam, E. J. Brill and Luzac and Co. Leiden and London, 1960, Vol. 1.
- (14) Essa, S. (1977), Introduction to the Arabic Translation of R. Mitchell The Society of Muslim Brotherhood. Maktabat Madboli, Cairo.
- (15) Evers, H.D. (1981) «Urban and Rural Subsistence Reproduction : A Theoretical Outline», working paper No. 2, Sociology and Development Research Center, Bielefeld University, West Germany.
- (16) Faruki, K.A. (1971) The Evolution of Islamic Constitutional Theory and Practice from 610 to 1926. National Publ. House LTD. Karachi - Dacca.
- (17) Frank, A. G. *Crisis in the Third World*, Heinemann, London 1981.

References

- (1) Abdel-Malik, A. (1968 **Egypt : A Military Society**, New York.
- (2) Abdel-Razig, Ali, (1972), 1st published 1925) **Al-Islam wa Isul Al-Hokm** (Islam and the True Foundation of Rule) ed. with introduction by M. Amara, Beirut.
- (3) Alavi, H. (1972), «The State in Post-Colonial Societies : Pakistan and Bangladesh». **New Left Review**, No. 74.
- (4) Arkavi, S., (1975), «Egypt : Neo-Patrimonial Elite» in : F. Tachau (ed.) **Political Elites and Political Development in the Middle East**, Schenkman Publishing Company, Cambridge, pp. 69 - 113 .
- (5) Baer, G. (1968) «Social Change in Egypt : 1800 - 1914», in: P.M. Holt (ed.) **Political and Social Change in Modern Egypt**. Oxford University Press, London.
- (6) Baer, G. (1973) «Basic factors affecting social structure Tensions and Change in Modern Egyptian Society» in: Nilson. (ed.) **Society and Political Structure in the Arab World**. Humanities Press, New York.
- (7) Binder, L. «Egypt : The Integrative Revolution» in : L. Bye and S. Verba (eds.) **Political Culture and Political Development**. Princeton University Press, 1965.
- (8) Pinder, L. (1978). **In a Moment of Enthusiasm : Political Power and the Second Stratum on Egypt**, University of Chicago Press, Chicago and London.

be later used to refer to the distinguished stratum that dominates most of the wealth of the country or at least has a control over its generations and exchange.

- (8) The following account would concentrate on the organization of Muslim Brotherhood. The new Islamic groups have their seeds in this organization. Their divergent appearance was a result of the disagreement among the young generation of the Muslim Brothers during the last crisis of the Brotherhood in the sixties.
- (9) It should be clear at this point that the instrumentalization of the idea of bay'a here is different from that of the state in that it is formal within the confines of the organization.
- (10) We need a study of the process of socialization within the new Islamic organization. Nevertheless, we have reasons to hypothesize that it is offset of the process of socialization within sufi orders.

Notes

- (1) This suggests the idea that the confrontation between capitalist world system and late world empires has not yet been solved on the cultural level, though it has been solved on the level of the international division of labour.
- (2) It is noteworthy to point out that this type of political behaviour (T. Huusein, 1980); but few reduce it to the death of Mohamed (A. Abdel-Razig, 1972).
- (3) It is noteworthy to point out that this type of political behaviour is not formal : bey's is no longer a base of political domination. This type of political behaviour manifests the indirect instrumentalization of popular culture, the survival of empire political culture, to create harmony and stability among state and apparatuses.
- (4) By «on behalfism» I mean the tendency to take decision on behalf of others without any delegation of authority and the self image of the powerful man as a representative of people.
- (5) Nevertheless, this double face of politics of mediators reflects the dialogue between popular culture and state.
- (6) This process works implicitly and indirectly since sufi feeling and values are not taken as formal orientation, they have their influence because they are built in the psychological structure of the actors.
- (7) «Second stratum» is a term used by Binder (1981) to refer to the rural middle class in Egypt. The «first stratum» will

shed rich «first stratum». Other fractions of the middle class, especially the huge number of salarized, found themselves completely deprived of the benefits of the new policies and polity; moreover, their status positions and purchase capacity have dwindled in the face of the growing status of skilled, self-employed workers. The recall of tradition this time in a more extremist form - was and still one of their defence mechanisms of their collapsing status and power. Their militancy ends in an absolute delegitimization of state as symbolified in the assassination of the head state.

3) Finally, the relation of the two processes of legitimization and delegitimization in different historical periods is affected by the ideology of the state. When state ideology is clear and relatively inclusive the state faces no legitimacy crisis. This was clear during the process of political mobilization in the sixties. Such ideology contained any potential movement of delegitimization. In the seventies this ideology was dissolved and there was no way except to go back to what people already have, i.e. Islamic ideology. This was accelerated by the difficult economic situation of the salarized and poor people.

conflict) transfers from the realm of politics to social structure at large. However, the process as a whole is not separated from internal factors

(2) One of those internal factors is class formation and the nature of coalition between state and classes. It is clear from the development of both class formation and politics in Egypt, that crisis of legitimacy reaches its peak when the polarization between classes is widened; and specially when state economic policies deprive the middle class from sharing a considerable part in the appropriation of surplus. Before 1952 the economy and political life was dominated by few landowners who constituted 5% of the population. The emerging middle class, which comprises different strategic groups : civil servants, army officers, technocrats, professionals and Ulama, each though of itself as a talented capable group, and at the same time deprived from participating completely in economic and social life. From among this class the politics of delegitimization arises, taking different, but overlapping forms. The shifting of the regime through army officers movement was the outcome of this legitimacy crisis. After 1952, and especially in 1960s, class formation was modified through the application of the socialist laws and land reform. The middle class was given a wider political platform and the policies of the state, education policies and the establishment of the public sector, helped in extending the middle class in number. In this period the regime reached its highest degree of legitimization and politics of delegitimization was reduced to the minimum. But a legitimacy crisis began to arise again when state policies had drifted one fraction of the middle class, that of entrepreneurs and technocrats into a distinguish-

~~middle class to delegitimize state domination.~~ But the most interesting observation is that the movement of Islamic revivellism is more successful than the state in manipulating traditions. This difference results from the fact that the movement had solved, or at least eliminated the contradictions between tradition and modernity. In the same time the state claims the establishment of secular modern channels of politics while leaving traditional politics to work on two levels : (1) It governs the internal network of relations in bureaucracy, formal organization and relation between central government and different centers of power; (2) In the state the tioric as transferred into masses through mass media and state information agencies.

However, the relationship between the two forms of politics varies in different historical periods according to some variables that I would mention below :

(1) The changing conditions of the capitalist world system-
The proposition that could be developed here is that the politics of delegitimization as represented in the conservative and semi fascist movement developes with the «crisis in the world economy» and declines with the deactivation of this crisis. Islamic militant movement in Egypt, as well as semi fascist organizations started in 1928 with the Great Depression in the West, relatively declined in the fifties and sixties and revived in a more conservative and extremistic fashion in the seventiens. This implies that the scope and intensity of desintegration and conflict among different political groups increase in times of recession and crises in the world economy which reflects itself on the structure of the periphery. The more the different groups recall tradition in their behaviour and political practice, the more this (*desintegration and*

ment of all these rights by ranks and files ends in a bay'a to the leader who has to take decision on behalf of them.

Data available on the history of Islamic revivalism movement and the related organizations suggest that their politics are not distinguished from the changes that have taken place in the bay'a procedure as a base of political domination within the late Islamic empire (s). This elucidates that it is of political rather than religious nature. It is a political movement that could use any available means to achieve political aims. This point would clearer later on when we discuss the relation between this type of politics and class formation. The difference between politics of legitimization and politics of delegitimization in the instrumentalization of traditional political culture is a matter of degree and style. However, the process that makes both possible is the same; it is the destruction of popular culture of the masses and its transformation under the economic requisites of world economy. The state is trying to contain and adjust modes of destruction of popular culture when it transfers some of its aspects in its ideology and political behaviour, while the Islamic revivalistic movement responds by clinging to this tradition and recalls openly its roots. Nevertheless, these internal processes of politics are not separated from some structural aspects which I would mention below.

5. Continuities and Discontinuities

It has become clear from the previous account that the politics of the empire is still working in a periphery of the capitalist world system. It is used by different groups to defend their own interests ; by the state apparatus to establish and consolidate its own legitimation and by other groups coming mainly from the

used to travel to the most remote villages. In fifteen years he was able to visit two thousand villages, some of them he visited more than once. This wide network of personal relations was a strong base for his leadership and supreme command over the brotherhood. (R. Al-Sa'id, 1977, pp. 47-48). It is true that the expansion of the organization required the creation of a new communication system which comprised newspapers, magazines, publications and lectures as well as an efficient bureaucratic system (R. Fitchell, 1969, chapters 6 and 7); personal relations and face interaction remained as the most reliable way of communication.

Moreover, relations between different ranks of the organization was based on complete obedience. A new member to the Brotherhood had to give an oath which texts : «I swear by the Great and Supreme God to cling to the call of Muslim Brotherhood and struggle for it; to comply with the conditions of its membership and to complete trust in its leadership and to follow and obey in easy and drab times. I swear by the Almighty God on that and I give oath (*baya*) on it. God be witness on the above statement» (quoted in Al-Sa'id, p. 52). Thereafter this oath is given by a member, he has to be bound completely to the principles and decisions of the Brotherhood and above all he has to be entirely confident in the leadership of the Brotherhood. This is related to the ideology of the Brotherhood which emphasizes *bay'a* as a base for political domination and the complete allegiance to the leadership as a fundamental ground for efficient organization. As Al-Banan himself had assured, the Leader, i.e. the general guide of the Brotherhood, has many rights : he is a father, a professor, a Sheikh and a political leader (Essa, 1977, p. 35). The fulfill-

power. Violence was an integrated part of Muslim Brotherhood policies as it was obvious in the assassination of statesmen. It organized its own militia since 1942 after the first clash with the state whereby the latter arrested some of its active members (Ramadan, 1982). The Islamic Liberation Organization had attempted to overthrow the state in 1974. The Organization of Atonement and Migration had kidnapped and murdered a former Minister of Awqaf and Al-Azhar affairs in 1977 (C. J. Cantori, 1981, pp. 83-84); and finally the Jihad Organization is now accused of attempting to overthrow the state and of assisting in the assassination of former president Al-Sadat.

Islamic revivalism movement had its own organizations which are different as well as distinguished from those of the state. Organizations which were set up in the development of the movement were not recognized by the state except in the early years of the Muslim Brotherhood organizations. In spite of having some differences with the Sufi orders, the organizations of the Islamic revivalism movement had nearly succeeded in organizing their members on the same lines of organizing a Sufi order (10). In fact, the movement transfers organizational skills from the realm of Sufi mystic and popular religion to the realm of ~~some~~ official religion which was characterised by the lack of organization as mentioned before. From among the organizations of the Islamic movement, the organization of Muslim Brotherhood is the most documented.

The formation of the organization was based on face to face relations. Hasan El-Banan — who was a member of a Sufi order for twenty years — had relied heavily on making personal contacts with people in mosques, work place and coffee shops. He

Atonement and Migration and the Jihad Organization. All of them were formed in different times of the seventies (8).

The Islamic revivalism movement regards the state in its modern and westernized style of politics as illegitimate. In spite of the discussions of the relations between Islam and modern creeds such as parliamentary democracy, constitutional rule, and socialism, the idea of true and pure Islamic rule seems to be a generalized theme of politics of the movement. Three principles are held to be the base of an Islamic state in the ideology of Muslim Brotherhood :

(1) Koran is the main source of legislation; (2) Government must be formed on the principle of shura (consultation); (2) the ruler must be bound by Islamic tradition and the will of the people. (Mitchell, 1969, p. 346). The process through which political domination should be legitimized, goes as follows : (1) the nomination of a ruler by his predecessor or by one of the people of consultation (Ahl-Al-Shura); (2) the approval of the people of consultation on this; (3) expression of allegiance (Mobay'a) to the ruler by people of consultation on a contractual base in which the ruler (the Caliph) rules through Koran and Sunna and people of consultation give him oath to be loyal to him as far as he rules in the light of the Koran and Sunna a(Ibid., p. 247). This indicates that the leaders of Islamic revivalism aim at restoring the real bay's and law and in which political domination legitimizes itself through the voluntaristic bay'a of the people (9)..

But the problem is not as simple as that. As the movement developed, it tended to reckon more and more on using violence as a style of political practice and force as a way of taking over

1. From among different groups that developed politics of delegitimization — including different forms of communist organizations the movement of Islamic revivalism was the strongest.
2. While other organizations failed to break through the higher circles of political practice on the one hand and to circulate their ideas among masses in rural and urban communities on the other hand, the Islamic movement did succeed in widening its activities even under political repression.
3. The Movement of Islamic revivalism developed towards absolute extremism, so it was the movement which clashed with the state in several occasions and expressed explicitly the delegitimization of the state.
4. Finally, if we accept the idea that politics in Egypt is influenced by the dialectics of capitalist world system and world empire, we could conclude that the movement of Islamic revivalism represents the spirit of the remaining tompire politits.

Islamic revivalism movement started in the second half of the nineteenth century as an Islamic nationalistic movement. The works and activities of Al-Afgani and his disciple M. Abdou layed the basis for such a movement. Only after 1928 the movement was developed into a political organization, that was namely the Muslim Brotherhood. This organization had burgeoned different militant Islamic organizations which took a much more extremistic stance. They include — among other but lees influential — the Islamic Liberation Organization, the Organization of

residential units) (Binder, 1978, p. 313). But the organization was captured by the «second stratum» (7) and only powerful and trusted persons were allowed to the membership of the high level bodies of the organization. Over nine years (1962-1972) military representation ratio in the General Secretariate of ASU. is 40.7% ; of the twenty-three individuals serving in Higher Executive Committee of ASU. in three selected years (1962-66-68) 13 were military figures while ten were civilians. (S. Arkavi, 1975, pp. 88-89).

Those who monopolize power within the organization engineer both the recruitment of new members to the organization and the elections of its committee. Patrimonial and clientalist relations are functional in both processes. Recruitment of new members is completely a routine work. If members refrain from filling out applications, the task would be done on behalf of them. If they do not pay subscriptions, they would be cut from their salaries or credits (in the villages in the cooperative society). Elections are greatly influenced by familism and shillalism. Powerful candidates and other powerful persons make alliances on an oath that each would guarantee the votes of his village, quarter, or family. Election hustings do not focus on ordinary people, but focus only on taking a word from powerful persons. Zayed, 1981, p. 467 and 484).

4. Politics of Delegitimization

Now we turn to another form of politics which is not state politics, that is the politics of delegitimization of the state. I would intentionally emphasize here on the form of politics that clusterized around the ideas of Islamic revivalism for several reasons :

the politics of capitalist world and the politics of the empire. The history of political organization in Egypt indicates this general trend : the introduction of modern political organizations, always with unclear and unspecified ideology, within the same network of political relations that were well established through the only mass organizations Egypt knows, that are sufi organizations. (1). The result is the failure of any political organization to penetrate into masses and substitute what they already have.

The formation of political organizations starts always from top and in most cases with personal persuasion. Before 1952 the conflict between the palace, the British and nationalistic big land-owners persuaded each to form their own parties (A. Lutfi-Al-Sayyed, 1968 ; Zayed, 1981) when parties were banned and the new regime thought in forming the Liberation Rally (as a semi single party) it reckoned heavily on personal relations and the free officers have to make tours all over the country to form the regional committees of the Rally from regional notables. This was compatible with the regimes belief that stabilization of power needs the support of Ahl - Al - Siqa (people of confidence). inspite of the change in the new regimes ideology in 1960 with an emerging attitude to gain the support of Ahl - El - Khibra (people of expertise) as well as peasants and workers who have to constitute 50 % of the elected bodies, in reality the regime «. . . relied on trusted friends from the army and the obliging technocrats» (F. Büttner, 1979, p. 57).

The Arab Socialist Union was supposed to be mass organization. It covered 6.888 Basic Units (place of work units or

who express it, secures their power and/or interests and prolongs their years in office. Although the expression of loyalty is always done on behalf of others, it is individualistic in the sense that it aims at securing personal positions and interests. It seems that this type of political behaviour reflects a general trend of political behaviour which could be called «on behalfism»(4).

(3) It reflects the existence of two languages of politics, the one to be spoken in public or much more accurately it be expressed formally and the practical language of everyday life. A powerful person in a specific domain is supposed to have what is under him (a company, a syndicate, an organization or an institution, a town, a quarter or even a whole region) in a stable state. So, it becomes his (their) empire or his (their) own state within state. It is expected then the internal relations within the domain of power are different from the external relations with the state. Internal relations aim at keeping the internal structure, or more specifically internal distribution of benefits, as stable and unchangeable as possible : while external relations aim at keeping the distribution of power and interests among different domains. Politics of the state in Egypt is clustered around those mediators figures to the extent that they could engineer the stability as well as the instability of the state.

The relations between different domains of power as well as different domains of economy are still affected by informal traditional relations. The reason behind this lies in the lack of a strong political organization with a clear mass ideology. It is not only the unincorporation and the uninstitutionalization of the Egyptian society that causes the lack of political organization, (Springborg, 1974 and F. Buttner, 1979) but also the unsolved conflict between

Expression of allegiance takes different forms each specified according to the nature of the relation between the person who expresses it and the head of the state. Sending letters of support to the president; visiting the presidential quarter and signing in the Golden Book, publishing greetings in newspapers and speaking in public meetings are the most famous ways of expressing allegiance. To achieve their functions, all those types of behaviour have to be propagated. Greetings in newspapers go directly to the public, others, such as the content of letters to the president, are always allowed through the State Information Board to be broadcasted by Radio and TV.

Expression of loyalty and the continuous renewal of it does not govern only the relation between different levels of power. As R. Springbord pointed out «The functionally bureaucratic empires (emphasis added), including the security services, the military and various chiefdoms, provided satrapies in which members of the elite established patronage networks» (Springbord, 1979, p. 261). Moreover, these networks are built in the daily interaction and they constitute a general theme in mass culture.

Having described the process by which the renewal of allegiance is expressed, its functions in legitimizing state should be explicated :

(1) first of all, expression of loyalty from the side centers of power injects in the masses the impression that the state is stable and there is no conflicts or dissent among the ruling elite and it kills any rumours on such conflicts. On the whole, it solidifies the power of the president and symbolizes his supreme command over army, police and other organs of the state.

(2) On the other hand, it consolidates the position of those

a mini-system with dependent state. Since then the legitimation of political power in Egypt had gradually developed towards replacing the politics of the empire with the politics of world system. This process was embodied in building modern state apparatus. Modern army, police, bureaucracy, constitution and parliament, decisional authority of government, secular jurisdiction, political parties and local councils had become the modern formats through which state gets its legitimation and continuity.

However, all the modern process of capitalist world system politics had not laid the bases of a social order which legitimizes its political power through consensus. The way the modern formats of politics are built and functioning reflects the continuation of the cultural traditions of the late empires. In this political «domination is based on an external framework of modern polity and politics with an internal mechanism which is inherited from the past; this internal mechanism comprises the resort to coercion in establishing social order and settling political disputes as well as existence of a wide network of personal relations and loyalties similar to those of bay'a procedure and sufi organization.

Since power is established, it perpetuates through the renewal of allegiance from the spokesmen of different social groups, heads of rural and urban communities, high officials in bureaucracy, chiefs of the army and police, « religious officials » and spokesmen of the different syndicates. This process of the renewal of allegiance does not only function as a formal expression of the strength of the state, but also as reciprocal symbols that fortify the social positions of those who express it. The renewal of allegiance appears in different occasions : after the election of the president, in national feasts and occasions, after overcoming national and political crisis and sometimes after a «victorious» tour of the president abroad (3).

and towns and villages to take oaths of **murids** who become **brothers** in the order as they gave the oath. Rituals of the order also offer the chance for personal contact and hence the coming in of new members.

In spite of the evolution of «immensely elaborate bureaucratic scheme for the administration of the brotherhood» (Gilsenan, 1972, p. 230) the relations between different ranks of the sufi orders are stricken with patrimonialism and clientalism. The hierarchy of an order is based on the degree of illumination, i.e. to what extent the member had passed through certain stages in the mystical knowledge (Ibid., p. 235). Lower ranks are supposed to follow higher ranks to the extent that fellowship becomes the structural norm of the order, or as Gilsenan described it «a dominant value» (1973, p. 68). The sheikh of the order and any deputy who guides the ceremonies and takes oath is called **Ame** (uncle), a term that implies patriarchal relation. The ranks and files consider themselves as brothers. The relation between brothers and the higher ranks is one of obedience and loyalty.

In spite of the solidarity among the members of the order in general, the emergence of cliques on regional base and personal relations is possible. But the conflict between the cliques in one order is not as much as the conflict between the different orders. The very fact that the difference between orders does not exceed minor formalities of rituals and symbols suggests that nothing holds the order's members together except personal and patrimonial relations.

3. Politics of Legitimization

In the first half of the last century M. Ali failed to revive the self containment of Egypt. His ambitions to substitute the then collapsing Ottoman empire by another one ended in having only

denburg, p. 350). The sufi orders found their way easily to the masses because (1) they proved to be more tolerant to the local customs; (2) they were regarded as more egalitarian than clerical Islam» (a.H. Nimtz, Jr. 1980, p. 56).

The sufi orders found a fertile soil in Egypt which had a long history of mystical religion before Islam. Writing about the late nineteenth century, G. Baer pointed out that «... the tariqas constituted the framework of social gathering and played an important role in public festivities, which served as the main expression of social consciousness of the masses (Baer, 1968, p. 136). In spite of the modernization process and the secularization of state, the sufi orders continued as influential as before; the number of registered sufi orders in Egypt reached in 1964 about 60 orders.

It is not my purpose here to imply the idea that the sufi orders played a role in the opposition of the political domination of the empire, for they have been used as well as by rulers to establish social order, or as Gilsenan writes «their role was structurally that of mediator between military dynasty and people » (M. Gilsenan, 1973, p. 190). I would rather want to describe some organizational aspects of the orders that are still affecting contemporary politics of Egypt.

There is no formal norm for organizing a sufi order; in other words, there is no specific package of ideas and principles around which the sufi organization is formed. The general norm seems to be personal influence that affects malleable masses and piety that buttress them under the leader of the tariqa. The formation of a Tariqa and the recruitment of as much people as possible depends mostly on the efforts of the Khalifas (deputies of the order sheikh) who move around the poorer quarters of Cairo

this was a practical procedure with the expansion of the Islamic empire (s), but it implies that political domination could be established as legitimate without the general consensus of people. What matters is not the masses of population, but the centers of power who either control state machinery or control people in everyday life. (army officers, high officials, rulers of provinces, big merchants, and Ulama).

Since bay'a was taken and consent was established, the ruler did not need to establish a political organization to buttress the social structure of the empire. Such organization was not created within the formal religion which confined itself to religious scholarship and religious preachings. It is natural in such conditions that any political organization would emerge in popular rather than official religion. This distinction between the two religions is well known in the Islamic world (J. Waardenburg, 1978, p. 319).

Sufi organization are considered as one form of this popular Islam. Although there were some relations between the Ulama who represent the official Islam and sufi orders (K.A. Faruki, 1971, p. 79) the sufi orders were considered, and still are by the Ulama as not truly Islamic since «their practices and beliefs were delusions and distractions from the truth at best, and at worst ... downright superstitious and heretical». (M. Gilsenan, 1982, p. 230). However, the sufi orders gained wider popularity especially with the lack of any organizations. It is true that Islamic history knows successive movement of oppositions, but the most organized were the sufi brotherhoods (Tariq sofoia) which «absorbed great numbers of people and instructed them religiously. Over against the official, normative Islam of the Ulama ... the Islam of mystics can rightly be held to have been a lived, popular and even alternative Islam» (Waar-

ring authority, but merely as legitimating rights acquired by force, provided that the holder of military power ... recognized the supremacy of the shar'a» (H.A.R. Gibb, 1962, p. 143). As the Egyptian Scholar and political agitator against the restoration of the Caliphate, Ali Abdel-Raziq, put it «there is no doubt that force was always the base of the Caliphate and there was no Caliph, through history, whose name has not been connected, in our mind, with military threat that surrounded him, with the coercive force that protected him ... and with swords that defended him (A. Abdel-Raziq, 1972, p. 129). With these changes the bay'a was not a procedure for the creation of new legitimized rule, but a demonstration of support of an established rule. So, it turned to «a sort of homage» (Mottahedeh, p. 51).

2. The second feature was the renewal of bay'a (tadjudid al bay'a) to express continuous loyalty not only to the ruler but also to his crown prince. This was «an innovation which was introduced into the procedure from the Umayyad period ... whereby the Caliph or the Sultan has resources, during his reign, to a new bay'a in favour of himself or his heir apparent; and this may be repeated twice or more. The ruler resorts to this to establish the loyalty of his subjects» (Encyclopaedia of Islam, p. 1114.). This feature is related to the first one in the sense that the more the ruler bases his political domination on coercive force the more he needs to make sure that his subjects are loyal through the renewal of their acclamation.
3. The third change in bay'a procedure was that the ruler needed with the expansion of the empire, not to take bay'a from all his subjects, but only from al-Khassa (the chief dignitaries of state and court. Those are supposed to give bay'a on behalf of their clients, subjects or kins. In fact

still affecting the modern politics of world system in Egypt. Two aspects would be emphasized, the base of political domination and the nature of political organization.

The traditional norm around which the legitimation of political domination in Islamic empires was built is the *bay'a*. *Bay'a* is the «act by which a certain number of persons, acting individually or collectively, recognize the authority of another person. Thus the *bay'a* of the Caliph is the act by which one person is proclaimed and recognized as head of the Muslim state» (The Encyclopaedia of Islam, vol. 1, p. 111 3.). In theory, the *bay'a* was a sort of social contract, «an oath of allegiance taken in God's name between the Caliph and any Muslim» (R. P. Mottahedh, 1980, p. 42). But in practice and through the development of Islamic history, this rule was broken and the *bay'a* was no more a voluntaristic expression of oath.

The Caliphate was a political and religious system. Through had become a secondary function and had shifted from the had become a secondary function and had shifted from the Caliph to the religious community (the *ulama*). It was natural that the more the intensity of the political and economic bases of domination, the more the exclusion of its religious bases. However, religion was restored as a formal wider context in which political domination was performed. Regardless of the date in which this change has taken place (2), what is much more important to the present account is the extent to which *bay'a*, as a base of political legitimation, is affected by such a change. Three features could be mentioned in this consideration.

1. The *bay'a* was no longer a voluntaristic delegation of power. It had become a matter of force accompanied by military power. The Caliphate «was no longer regarded as confer-

ture — as represented in the political culture of the late empire (a) — is still affecting forms of politics in Egypt; and how do the dialogue between traditional political culture and state politics change according to the alternating conditions of the capitalist world system and the internal dynamics of social structure.

To achieve this goal I would first describe the base of political domination in the Islamic empires as it is embodied in the bay'a (acclamation or the expression of allegiance) procedure, and the nature of political relations that governed the only political organization that appeared in the confines of these empires, that is sufi organization. Secondly, a description will be delivered of how the bay'a procedure and informal patrimonial relations of sufi organization affect two forms of politics in Egypt, namely the politics of legitimization and the politics of delegitimization. Politics of legitimization refers to political behaviour, institutions, organizations and ideologies through which the state «articulates» its domination; while politics of delegitimization refers to political behaviour, organizations and ideologies through which a rebellious stance against the legitimized power is developed.

Finally an analysis of the dialectics of the two forms of politics in the different historical periods would be introduced. The variables that might affect this dialectic such as the changing conditions of the capitalist world system, the state ideology and changing nature of the alliance of state and class.

2. The Roots of Egyptian Politics : Traditional Political Culture

The roots of Egyptian politics are to be perused in the traditional political culture of the successive empires which contained her, among other countries, before the coming in of the modern world system politics. In this section I would try to demonstrate some aspects of the Islamic empires politics which are presumably

ideals and norms but rather through the development of a new framework in which the cultural ambitions of the past are balanced against the requisites of effectiveness in the twentieth century» (E. Hermassi, p. 446). With direct reference to Egypt, an Egyptian scholar pointed out that «the old traditional trust ... is also a part of reality and its psychological segments. The old traditional trust is still, in its ideas, conceptions and ideals, guiding the behaviour of masses in everyday life» (Hanfi, 1980, p. 12). However, it is not a blue print of the past. It takes new forms and manifestations as long as these help in creating an artificial and informal harmony between heterogeneous and conflicting sectors of the economy and as long as these are instrumentalized by the state to legitimize its domination.

The process of social change in the periphery creates, *inter alia*, a dialogue between popular traditional culture and the state. Popular traditional culture, under the threat of its destruction, adjusts itself and transfers into new manifestations. The «state — and economic apparatuses — in this new stage of development, can only react by means of developing new rituals of legitimation and re-affirmation. These rituals often are aiming to construct new links with the ongoing popular discourses on how to make and how to organize a living.» (G. Stauth, 1983, p. 5). However, these processes do not lead automatically to a complete legitimation of the state. The reaction of «the life world» to state domination and ideology is not only to recognize a «territory» — as G. Stauth would argue — but also to use the very popular culture to shake state legitimacy. Taken as a whole, these processes do not indicate merely confrontation and dialogue between state and popular culture, but a confrontation and dialogue between world system economy and a latent empire culture.

This paper would like to find out how popular political cul-

If it is true that the peripherisation of a society does not transfer its internal economy into a pure capitalist economy and consequently extends the informal sector of subsistence production to the extent that this latter «determines the structure of economy and society in underdeveloped areas of the periphery of the capitalist world economy (Evers, 1981, p. 7), it is also true that this process of peripherisation extends and transfers popular social relations and cultures. It could be hypothesized that the continuation of traditional popular culture, in its old forms and/or new manifestations, stands as a functional requisite for the continuity of integration within world market economy on the one hand, and the internal legitimation of political domination on the other hand. Moreover, its dialectics with state ideologies generate the destabilization and delegitimazation of the dominating state. Let us elaborate this point briefly.

Wallerstein defined the capitalist world system as «a unit with a single division of labour and multiple cultural systems» (Wallerstein, 1974, p. 390). This multiplicity of cultural systems differentiates world system from world empire that is based on a «common political system». (Ibid., p. 390) The dissolution of world empire and its internal division into different sovereignties, instead of one, as a result of its incorporation in the capitalist world system does not lead automatically to an abolition of the cultural tradition of the empire. There is a great possibility of continuation of this tradition in the multiple sovereignties that formed the previous empire, for the world capitalist system leaves a room for cultural variations and does not impose a uniformity on its structure as a whole (1). This could become clear if we conceive the fact that the new nation-states that were separated from previous empires and kingdoms to become mini-systems in the so-called modern world system have not come into existence «... by simply replacing the preexisting

The arguments appeared in these works either tend to present configurational gestaltic analysis of political structure or impose a priori ideal typical modern drawn from the history of western societies. Those who emphasize overcentralization of the political system of Egypt consider this characteristic as the one cultural political pattern or «kernel» around which politics is shaped ; while those who use the ideal typical analysis concern with the transformation of the political system from one state to another, i.e. traditional to modern. In both cases the internal dynamics, both diachronically and synchronically, are neglected.

This paper hypothesizes that regardless of the overcentralization of the legitimate political system in Egypt, the dialogue between different political cultures, namely the culture of the state and the traditional mass culture does not create a mechanical replacement of traditional political culture by a modern one. It rather reinforces and fortifies the traditional political culture of the masses. This traditional culture becomes a source of both legitimation and delegitimation of political system.

The importance of the role played by informal traditional popular culture in shaping the dynamics of politics could be considered from another aspect, that of the theory of state in underdeveloped countries. Works that analysed the nature of state in post - colonial, dependent and peripheral societies (Alavi, 1972 ; Zeiman and Lanzendorfer, 1977 ; Frank, 1981) ; the political, economic and ideological role of the state (Alavi, 1972 ; Sadi, 1974 ; R.D. Duvall and J.R. Freeman, 1981) have neglected the role played by traditional culture in the dynamics of society and politics of the periphery. They take an extremely economic stand when they reduce the political structure to a process of capital accumulation.

**Traditional Political Culture
and Forms of Politics in Egypt. (*)**

by

Ahmed A. Zayed ()**

I — Introduction : The argument

The political structure of Egypt was, and still is, the focus of many researches and arguments. It is described as overcentralized (Abdel-Malik, 1968 ; Baer, 1973) ; hegemonic in that it aims at creating an integrative revolution in the process of uneven change (Binder, 1965), or it mobilises masses to engender a uniform ideology (I. Harik, 1974) ; authoritarian in an unincorporated society or in an uninstitutionalized system (C.H. Moore, 1974 ; F. Buttner, 1979) ; clientalist and patrimonial (R. Springborg 1975, 1979 and Arkavi, 1975).

(*) Earlier versions of this paper were read at the seminar «Mass Culture and Religious and Social Movements» 7-8 July, 1983, and at the «Forschungskolloquium» of the Sociology of Development Research Center, Faculty of Sociology, University of Bielefeld, West Germany. I am thankful for George Stauth and Sami Al-Rabaa for their comments and encouragement. This paper was written during a research stay in Bielefeld financed by Heinrich-Hertz Foundation to which the author is grateful.

(**) Ahmed A. Zayed (Ph. D) is lecturer in Sociology, Dept. of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University.

Egyptian Yearbook of Sociology (*)

Contents

Contributions in Foreign Languages :

- Traditional Political Culture and Forms of Politics in Egypt.
by : Dr. Ahmed A. Zayed.
- Peasantry Movements in Egypt.
by : Dr. Ahmed Magdi Hegazi.
- Language Effectivity : A Sociolinguistic Study.
by : Dr. Sami Alrabaa.
- Migration and Industrialization in the Kuwaiti Society : A
Field Study of the Petro-chemical Factories.
by : Dr. Ali Mahmoud Al-Masri.
- The Roots of Legal Pluralism. An Analysis of the Sociolo-
gical Evolution of Modern Egypt, 1517-1883.
by : Dr. M. Nour Farhat.

Abstract of Arabic Article

- Indigenous Services in Five Egyptian Villages. Methodologi-
cal Assessment.
by : Dr. Salem Abdel Aziz.

(*) Contributions in modern European languages should
be addressed to the Editor : Prof. Dr. Mohamed El-Gawhary,
Department of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University,
Orman, Guiza, Cairo, Egypt.

رقم الايداع / ١٧٣٤ / ٨٤

الترقيم الدلوى ٨ - ٠٢٧٦ - ٠١ - ١٧٧

دار الفناين للطباعة
٢٢ شارع مصر - بين مصر و
القاهرة - ٢٠٥٥٦

**Egyptian Yearbook
of
Sociology**

Volume 5

Oct. 1983.

Editor : Prof. Dr. Moh. El-Gawhary

Dean of the Faculty of Arts

Cairo University

Dar Al-Maaref

Egyptian Yearbook of Sociology

editor

Prof. Dr. M. El. Gawhary

Vol. XI

Dar Al-Maaref

1983



الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

العدد السادس

إشراف : دكتور محمد الجوهري



دارالمغارف

الكتاب السنوي لعالم الاجتماع

العدد السادس

أبريل ١٩٨٤

إشراف

دكتور محمد الجوهري

استاذ علم الاجتماع

ومعيد كلية الآداب — جامعة القاهرة



دار المعارف

الناشر : دار المعارف سنة ١٩٦٩ كورنيش النيل — القاهرة ج.م.ع.٠

الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

**أشرفه : الأستاذ الدكتور محمد الجوهري — قسم الاجتماع بكلية
الآداب جامعة القاهرة .**

نشرة نصف سنوية تصدر في إبريل،
وكتوبر من كل عام ، وتفتح صفحاتها
لإسهامات المشتغلين بعلم الاجتماع على
امتداد الوطن العربي من أجل تطوير رؤية
أصيلة لواقعنا الاجتماعي ، والوصول
إلى بلورة أفضل للمشكلات الاجتماعية
واسهام علم الاجتماع في حلها .

العدد السادس : إبريل ١٩٨٤

ترسل البحوث والدراسات والمكتبات باسم :

- **الأستاذ الدكتور محمد الجوهري : كلية الآداب — جامعة القاهرة .**
- **الجيزة — جمهورية مصر العربية**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

أبريل ١٩٨٤

العدد السادس

محتويات الكتاب

الكلمة الافتتاحية : بقلم الدكتور محمد الجوهري

القسم الأول

الدراسات والبحوث

- ١٧ — سكان المقابر بمدينة القاهرة ، دراسة اجتماعية ميدانية
اعداد دكتور محمود فهمي الكردي
- ١٣٣ — الاتجاه الاثنوميتودولوجي في علم الاجتماع
دكتورة زينب شاهين
- ١٨٥ — البعد السوسيولوجي في استراتيجية الحرب المحدودة
دكتور أحمد إبراهيم خضر
- ٢٣٥ — رؤية سوسيولوجية لمشكلة محو الأمية في المملكة العربية السعودية
دكتور عبد الله الخريجي.
- ٢٦٧ — دور القرآن الكريم في تشكيل اتجاهات الرأي العام المسلم
دكتور محيي الدين عبد الحليم
- ٣٢٥ — المدخن المراهق : البيئة والشخصية والسلوك
دكتور زين العابدين درويش.
- ٧

الموضوع	صفحة
— دروس مستفادة من بحوث تعاطى المخدرات في مصر دكتور مصطفى سويف	٣٥١
— الوضع الاجتماعى للأقباط في عصر سلاطين المماليك دكتور ياسم عبده قاسم	٣٦٧
— نحو أسلوب جديد لمواجهة مشكلات التنمية في العالم الثالث دكتور عبد الوهاب ابراهيم	٣٨٩

القسم الثاني

دراسات نقدية : عرض كتب وبحوث ومقالات

١ — علم الاجتماع في مصر تأليف : دى بونج عرض : دكتور محمد الجوهرى	٤٢١
٢ / — نهضة مصر تأليف : دكتور أنور عبد الملك عرض : دكتور محمد حافظ دياب	٤٣١
٣ — المرأة والتصنيع في الدول النامية اصدار : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . عرض : دكتورة اعتقاد علام	٤٤٥
٤ — جناح الأحداث والطبقة العاملة تأليف وعرض : على محمود السبرى	٤٥٣

- ٥ — اتخاذ القرار الأسرى
تأليف : سكاتزونى وزينوفاش
مرض : على المكوى {٦٧
- ٦ — نحو علم اجتباع جديد
تأليف : ت . اندرسون
مرض : نكتور محمد عبد ربه {٨١
- ٧ — دراسة أنثروبولوجية للممارسات الطبية الشعبية في الريف المصرى ،
مع التطبيق على احدى القرى
اعداد : فوزى عبد الرحمن اسهاميل
مرض : نكتور حسن الخولى {٩٣

القسم الثالث

- ٥٠٩ اولاً : مرشد لكتابة اصول المقالات المقدمة للنشر في هذا الكتاب
ثانياً : تقارير عن بعض المؤتمرات والندوات العلمية التى عقدت
خلال العام الاكاديمى :
- ١ — مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الانسان العربى ، الكويت ،
٨ — ١١ ابريل ١٩٨٤ ٥١١
- ٢ — سينار القوات المسلحة والمجتمع ، شيكاغو ،
٢١ — ٢٣ اكتوبر ١٩٨٣ . ٥١٧
- ٣ — المرأة ومقد التنمية الصناعية في افريقيا ،
المؤتمر التحضيرى ، اديس ابابا . ٦ — ٨ فبراير ١٩٨٤ ٥٢٥

الموضوع	صفحة
٤ - المؤتمر الاقليمي الثالث لمكافحة المخدرات ، الاسماعيلية ، ١٢ - ١٤ مارس ١٩٨٤ .	٥٣٥

ثالثا : بيان برسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة والمجازة باقسام الاجتماع والانثروبولوجيا بالجامعات في مصر خلال عام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ .	٥٥٣
---	-----

القسم الرابع

مقالات وبحوث بغير العربية

I. Articles :

- Observations on Contemporary American and Egyptian Family.
by : Dr. Samia M. El-Khashab and Prof. Edgar W. Butler. ٦٢١
- Effectiveness of the Rural Health -Unit in the Family Planning. A Pilot Study of Gavaddon Village.
by : Dr. Etimad M. Allam. ٥٦٦

II. Abstracts of Articles in Arabic :

- Ethnomethodology, A New Approach in Sociology,
by : Dr. Zeinab Shahin. ٥٧٦
- The Role of Koran in Shaping Islamic Public Opinion.
By : Dr. Mohieddin Abdulhlaim. ٥٧٢

- The Social Status of Copts in Mamluk Egypt,
by : Dr. Kassem A. kassem. ٥٦٨

- Towards A New Approach for Development in the Third
World Countries,
by : Dr. Abdel Wahhab Ibrahim. ٥٦٦

الكلمة الافتتاحية

يصدر هذا العدد السادس من **الكتاب السنوى لعلم الاجتماع** فى موعده متضمنا عددا من الاسهامات العلمية الجديدة التى يقلب عليها طابع تطبقى واضح . فاعليها ، ان لم تكن كلها ، تولى منايها الدراسة الواقعية لطائفة من القضايا والمشكلات والموضوعات ، وهى ظاهرة ايجابية طيبة واتجاه محمود ، لا يرجع الفضل الاساسى فيه الى التحرير — بالاختيار — بقدر ما يرجع الى المؤلفين المشاركين فى كتابة مواد العدد ووعيم المنهاى باهمية الدراسة التطبيقية للواقع الاجتماعى .

ويهنئ أن أبرز الاسهام الاساسى فى هذا العدد ، والمتمثل فى تقرير بحث سكان المقابر فى مدينة القاهرة الذى أعده الزميل الدكتور محمود الكردى ، والذي اختص بحيز كبير من صفحات العدد يتناسب فى رابنا مع أهمية المشكلة التى يتناولها بالبحث . ونرجو أن تشهد الأعداد التالية من الكتاب السنوى لعلم الاجتماع مزيدا من تقارير مثل هذه البحوث الاجتماعية الامبريقية الأصيلة . لأننا نؤمن ايمانا قويا بأن توفر مثل هذه البحوث هو السبيل الاساسى لاثراء معرفتنا بالواقع الاجتماعى الذى تنصدى له بالدراسة ونهتم بالكتابة عنه والتفكير له .

وتاكيدا على صلة القربى بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، والتي نهتم بإبرازها والالاحاح عليها فى كل مناسبة ، جاء هذا العدد السادس من الكتاب حاويا لعديد من الاسهامات العلمية المقدمة من علوم : الاعلام ، وعلم النفس ، والتاريخ الاجتماعى وغيرها . ولا يفوتنى أن أشير هنا الى أن هذا العدد يزوه على سائر الأعداد ولا شك بالدراسة العميقة التى اخصنا بها الأستاذ الدكتور مصطفى مويى ، والتي لخص فيها باقتدار

« بعض الدروس المستفادة من بحوث تعاطى المخدرات في مصر » ، ولا عجب في ذلك فقط ارتبط هذا الموضوع باسم الدكتور سويف ، سواء على المستوى المحلى أو العالمى ، بحيث أصبح هو أقدر من يستطيع أن يقدم لنا مثل هذه الدروس المستفادة .

ويتصل في هذا العدد الاهتمام الذى بدأناه في العدد السابق بدراسة وتأمل قضايا علم الاجتماع العربى وأوضاعه ومشكلاته . حيث نقدم اليوم مرضا لدراسة باحث هولندى عن حالة علم الاجتماع في مصر (ضمن عروض القسم الثانى) ، كما نقدم تقريراً وانياً عن مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الانسان العربى ، الذى عقد في الكويت أوائل هذا الشهر ، وتركت مناقشاته ومداولاته ، كما اهتمت توصياته بمعالجة هوم علم الاجتماع العربى ودوره في المجتمعات العربية اليوم . ونرجو أن يتصل هذا الاهتمام في الأعداد القادمة باذن الله ، لأن الكتابة حول هذه الموضوعات تمثل ضمير العلم وأمله ، وتهدم بالبوصلة اللازمة لتحديد الاتجاهات فترشد من يريد الى الطريق القويم .

وانه لیسعدنا لكبر السعادة ويطبئنا الى أننا نسير على الطريق الصحيح أن يتبنى علماء الاجتماع العرب المشتركون في ذلك المؤتمر عددا من الدعوات والنداءات والمطالب العلمية والتنظيمية التى طرحت على صفحات هذا الكتاب السنوى في أعداد سابقة ، وعلى رأسها تبنى المؤتمر الدعوة الى وضع ميثاق علمى أخلاقى لتنظيم مهنة البحث العلمى الاجتماعى في الوطن العربى ، والتأكيد على تشجيع وتوسيع مناهذ النشر العلمى في علم الاجتماع ، واتصال الدعوات الى المزيد من المؤتمرات القطرية والعربية التى تنظم وتوجه وترعى جهود علماء الاجتماع العرب .

والله يوفقنا جميعا الى ما فيه الخير

محمد الجوهري

القسم الأول

- سكان المقابر بمدينة القاهرة .. دراسة اجتماعية ميدانية .
اعداد دكتور محمود فهمى الكردى .
- الاتجاه الاثنوميثودولوجى فى علم الاجتماع .
دكتورة زينب شاهين .
- البعد السوسولوجى فى استراتيجية الحرب المحدودة
دكتور احمد ابراهيم خضر .
- رؤية سوسولوجية لمشكلة محو الامية فى المملكة
العربية السعودية
دكتور عبد الله الخريجي .
- دور القرآن الكريم فى تشكيل اتجاهات الراى العام المسلم
دكتور محيى الدين عبد الحليم
- المخزن المراهق : البيئة والشخصية والسلوك
دكتور زين العابدين درويش
- دروس مستفادة من بحوث تعاملت المخدرات فى مصر
دكتور مصطفى سويف
- الوضع الاجتماعى للأشباط فى عصر سلاطين المماليك
دكتور تاسم عبده قاسم
- نحو اسلوب جديد لمواجهة مشكلات التنبيه فى العالم الثالث
دكتور عبد الوهاب ابراهيم

سكان المقابر بمدينة القاهرة
دراسة اجتماعية — ميدانية (١٩٦٠)

اعضاء

د. محمود فهمى الكردى
استاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة القاهرة

مقدمة : فى مشكلة البحث ومنهجه

لولا التحدى الذى صادقه الانسان — ولا يزال — فى بيئته الطبيعية أو الاجتماعية أو كليهما ، وبغير المفومات التى تكتيها وهو يستعين لفهمين
ثومية حياته فى مجتمع من صنعه ؛ لما كان هذا التغير الشكلى الذى احتسب
كل مجالات الحياة ودروها .

غير أن هذا التغير لم يحدث دائما بنفس الدرجة من القوة ، كما أنه
لم يسر دوما فى نفس الاتجاه ، فكثير من التغيرات كان سطحيا لم يتجاوز
الاطار الشكلى لمسألة التغير ، كما أن بعضها كان جفريا عيقا ينفذ الى
المكونات الرئيسية للمجتمع .

ولم تكن المجتمعات مخطلة فى ابنيتها ، وتداولتها فى وظائفها تخصب ،
وانما ظهرت هذه الاختلافات والتفاوتات ايضا داخل المجتمعات ذاتها وبين
انماطها الداخلية ، فالمدينة شديدة الاختلاف من القرية وكليهما ينأى كثيرا عن

(*) تكون فريق هذا البحث على النحو التالى :

١. د. محمد الجوهرى — د. محمود الكردى — د. سمير جبهة —
- د. سامية الفشاب — د. نبيل صبحى حنا — د. أحمد زايد —
- د. محمد كمال التابعى — ا. عبد الله الصادق — ا. على المكوى
- ا. عبد الله لؤلؤ — ا. زينب فهمى .

البادية ولا ينحصر هذا الاختلاف في خصائص نوعية ، وإنما ينسحب على جميع الانساق والنظم . ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة إذا ادعينا بأن المدينة ذاتها (أو القرية أو البادية) تشهد تفاوتاً بين مناطقها وأحيائها : فيزيقياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً . فانتصبه كسل من الموارد والطاقت متباينة ، والسكان مختلفون في أحجامهم ، وكثافتهم ، وخصائصهم ، وتركيبهم الاجتماعى ، كما أن أسلوب حياتهم (الذى يظهر من خلال عاداتهم فى الغذاء ، وطرقهم فى اللبس ، وأنماطهم فى المسكن) يبدو شديد التفاوت . ومن هنا انبثقت الأهمية الخاصة لدراسة الأنماط الداخلية للمجتمعات (سواء كانت حضرية ، أو ريفية) حيث أن ما تفرزه من ظواهر يكون — فى كثير من الأحيان — نسقاً كلياً خاصاً بها تدور دائماً فى فلكه للدرجة التى يمكن معها التعرف عليها من خلاله ، بل أنه إذا كان علينا إصلاح بعض الخلل الذى يصيب هذه الأنماط المجتمعية فلا نجد أمامنا إلا أن نبدأ بتحليل هذا النسق الكلى الى عناصره الأولية حتى نضع أيدينا على موطن الداء ونقترح ما يناسبه من علاجات .

والمجتمع المصرى — كغيره من المجتمعات — يتحكم بمثل هذه الأنماط الداخلية بمذهبه وقراه على حد سواء وبعضها يمثل ثقافة نوعية تكاد تكون مغلقة على أبنائه ، والبعض الآخر لا ينغلق على نفسه بقدر ما يتوقع فيزيقياً — فقط — داخل منطقة ما .

ومن هنا نشأت فكرة دراسة نمط داخلى ينتهى الى هذا النوع الثانى ، وهو ما يمكننا أن نطلق عليه تجاوزاً « مجتمع المقابر » حيث اتجهت أعداد كبيرة من البشر صوب المقابر بمدينة القاهرة لتسكنها بشكل دائم ومستقر وتتعامل معها فيزيقياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً مثلما تتعامل تماماً مع أى نمط سكنى آخر .

ويفترض أن ظاهرة سكنى المقابر قد انبثقت من عملية النمو الحضرى المشوه الذى تتهيز به مدينة القاهرة والذى نجم عنه تضخم حضرى زادت حدته بتفاقم مشكلة الإسكان .

ورغم التفسيرات العديدة التى لا تقصر تكون الظاهرة على هذا التضخم الحضرى وحده وإنما تضيف اليه بعداً تاريخياً يرى الظاهرة وقد تكونت قبل أن يحدث هذا التضخم ، إلا أن الشكل المعاصر للظاهرة على

الأقل هو نتاج طبيعي لما أصاب النبط الحضري بعمالة ، ومدينة القاهرة بخاصة من مشكلات ولعل أبرزها مشكلة الإسكان ، فضلا عن التدهور الحاد الذى أصاب مقومات البيئة الحضرية . وكانت النتيجة الطبيعية لذلك ان لجأ بعض سكان القاهرة ، فضلا عن بعض أبناء المناطق الأخرى بمصر (وبخاصة من قرى الدلتا) ، الى سكنى المقابر والاستقرار بها . وبطبيعة الحال لم تكن أزمة الإسكان وحدها هى الدافع لهذا التجمع السكانى الكبير ، وإنما كانت هناك - إضافة الى ذلك - أمور أخرى مشجعة على ذلك لعل أهمها طبيعة التركيبين : العمرانى ، والمعمارى للمقابر المصرية فهى منطقة تتسم بالامتداد الأفقى المتسع فضلا عما بها من خدشات معيشية ميسرة لاقامة الوافدين إليها ، كما أن التركيب المعمارى للمقابر ذاتها (من حيث تكونها من « حوش » يحتوى على جرة أو اثنتين ومطبخ ، ودورة مياه أحيانا فضلا عن منطقة الدفن) يشجع ولا شك على الإقامة بها والاستقرار حيث تتوفر أسباب المعيشة ومقوماتها .

ولم يكن كل ذلك كافيا لاختيار هذا الموضوع ك مجال للدراسة اذا كان حجم المشكلة ضئيلا وغير مؤثر . ولكننا عندنا نصيب الى كل ما سبق عند السكان القريين الذى يقيم بالمقابر والذي يبلغ حوالى (١٠٠) ألف نسمة (وفق تقدير محافظة القاهرة عام ١٩٨٠) لألفيائه موضوعا يستحق الدراسة ، ويستأهل البحث .

وقد تحدد الهدف العام من إجراء هذه الدراسة فى محاولة وصف نمط من الحياة الاجتماعية والثقافية لجماعات من البشر (هم شريحة من سكان المجتمع) يقيمون منطقة محددة مزيقيا (هى منطقة المقابر بمدينة القاهرة) ونزعم أنها متميزة ثقافيا ، وذات نسق اقتصادى خاص ، بحيث يساعدنا هذا الوصف على اقتراح تصور أفضل لأوضاع هذه المناطق ، وأحوال ساكنيها .

وكانت هناك مقدمات عديدة للدراسة يمكن أن نجعلها فيما يلى :

١ - المسكن : من حيث رؤية ساكنه له ، وكذلك الآخرين ، ونمط الانتفاع به الخ .

٢ - العمل والمهنة : سواء كانت بفارج منطقة المقابر أو داخلها ونوعية الأعمال فى كل .

٣ - الدُخْلُ : وهو ما يترتب على العمل من مصادره المختلفة ، أو مصادر التكسب الأخرى غير العمل .

٤ - التعليم : من حيث مستوياته المتفاوتة وعلاقة ذلك بالمتغيرات الثلاثة السابقة .

٥ - نسق القيم : وهو انعكاس طبيعي للتشئة الاجتماعية سواء بالأسرة أو بالبيئة المحيطة .

٦ - الاتجاهات : وذلك بالنسبة لقضايا أساسية كزيادة السكان ، والتعليم ، وتنظيم الأسرة .. الخ .

٧ - الثقافة النوعية : فيتساءل : هل أدت كل هذه المتغيرات الى تكوين ثقافة نوعية تميز أبناء المجتمع ؟ .

٨ - المشاركة السياسية : ويمثل ذلك عنصرا خاضعا يتبدى منه درجة انتهاء الفرد لمجتمع ، وللمجتمع الكلى .

٩ - الجريمة وصور الانحراف : وهى سمة لصيغة دائها بالحياة بمجتمع المقابر (كما سيبدو فيما بعد) .

١٠ - الخدمات والمرافق : وهو متغير مقترن على الدوام بالنمط الفيزيقي العام للمجتمع ، وبالنمط المعمارى الخاص بالسكن ، ومدى ارتباط ذلك كله بالاستقرار فى السكن ..

... وفى ضوء المتغيرات السابقة يمكننا تصور « مصفوفة » Matrix

تضم فى محورها الرأسى هذه المتغيرات ، وتكرر ثانية على المحور الأمتى . ومن خلال العلاقات التبادلية بين المتغيرات بعضها البعض الآخر يمكننا صياغة مجموعة من التساؤلات التى تحاول الدراسة الإجابة عليها ويمكن أيجازها على النحو التالى :

(ا) هل يعتبر الفشل في توفير فرصة سكن بديلة هو الدافع الوحيد لسكنى المقابر ؟ أم أن هناك أسبابا أخرى تقف وراء ذلك ؟ وهل ترتبط هذه الأسباب بالثقافة الكلية للمجتمع ؟ وإلى أى مدى تضرب بجذورها في تاريخ المجتمع المصرى بحيث يمكن تفسير الظاهرة ذاتها من خلال البعد التاريخى ؟ أم أن الظروف المعاصرة للمجتمع هى التى أفرزت مثل هذه الظاهرة ؟ .

(ب) يرتبط التساؤل الثانى بقضية رئيسية محورها : من ذا الذى يسمح بسكنى المقابر (وبخاصة أنها منطقة غير مصرح أصلا بسكناها) أم هو « التربى » أم « موظف الجباتات » ؟ هل هو « الفقير » أم « المعلم » ؟ ويصرف النظر عن تحديد هوية الشخص الذى يسمح للأفراد بالسكنى ، فإن نمط الاستغلال الذى ينبج من ذلك هو الأولى بالدراسة والأجدر .

(ج) هل يمكن تصنيف سكان المقابر إلى « فئات اجتماعية » تتباين في الخصائص التى تميزهم مثل : نوعية المهنة ، وكمية الدخل ، ومستوى التعليم ، كما تتفاوت أيضا في النمط السكى ذاته (بالمقابر) وتختلف — من ثم — في مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية ؟ .

(د) إلى أى مدى يمكن اعتبار المقابر منطقة معزولة عن المجتمع الكلى (القاهرة) ؟ وهل يؤكد شيوع انبساط الجرائم ، وصور الانحراف السائدة بها هذه العزلة ، ويفسرهما ؟ وهل اختلفت أشكال العزلة وتنوعت عبر المراحل التاريخية التى شهدت نمو هذه المناطق واتساعها ؟ .

(هـ) هل يؤثر السكن بالمقابر على تشكيل نسق قىمى خاص يتضمن ثقافة نوعية لها نظرة مخيرة لبعض المهومات والافكار (فكرة الموت مثلا) ؟ أم أن الأمر لا يزيد عن أن هناك جماعات من الناس يقطنون نمطا سكنيا مختلفا عما هو مألوف بحيث لا يؤثر ذلك من

تريب أو من بعيد على ما يعتقدون من قيم وأفكار ، وما يمارسون
من أنماط سلوك .

(و) هل يعد السكن بالمقابر محددًا لنوعية المهنة التي يعمل بها
الفرد (سواء كانت داخل منطقة المقابر أو خارجها) ؟ وهل
يرتبط ذلك بكمية الدخل الذي يحصل عليه ؟ .

لعل هذه التساؤلات وغيرها تكون فيما بينها اطارا كليًا شاملاً ، فهي
ترتبط أساسًا بالمتغيرات المحددة سلفاً ، وتحاول بالدرجة الأولى تحقيق الهدف
العام للدراسة .

وقد يتساءل البعض من **الاطار المرجعي** الذي تنتهي اليه الدراسة
وكيفية تحديده بحيث يتسق مع الأهداف العامة ، والإجراءات المنهجية
المقترحة . ان هذه المسألة تحتاج منا الى ضرورة تحديد نوعية الدراسة حتى
يكون اختيارنا للاطار المرجعي متسق معها . هي دراسة من النوع « الوصفي
التحليلي الشامل » ألتى لا تركز على ابراز نقطة بعينها والتركيز عليها قدر
ما تهتم بتحليل الظاهرة ككل من خلال متغيراتها التي تتكامل فيما بينها
نفترض ظواهر أخرى فرعية تتكون في ضوء متغيرات فرعية أخرى وهكذا ...

ولعل نموذج التحليل « التاريخى - البنائى » يعد اطارا سليماً مقبولا
يمكن أن نستند اليه في اجراء الدراسة فالبعد التاريخى لازم و أساسى لتأصيل
الظاهرة اذ انه يكشف عن المراحل التاريخية لنشأتها وما صاحبها من ظروف
سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية - ثقافية أدت الى تكريسها (أو
التخفيف من حدتها) كما أن هذا الجزء من الاطار يساعد على تحليل الجوانب
الحالية للظاهرة حيث أن المتغيرات المكونة لها مرتبطة بالظروف الاجتماعية
والاقتصادية للمجتمع التي ينبغى دراستها بشكل مفصل .

ويرتبط التحليل التاريخى أساساً بالبعد البنائى لتكوين الظاهرة حيث
يتعرض هذا البعد لدراسة مكوناتها وعناصرها ، كما يعالج التداخل القائم
فيما بين هذه المكونات والعناصر بشكل يؤدى الى صنع الظاهرة نفسها .

وإذا كان السياق التاريخى — البنائى سيئلا اطرأ مرجعيا للدراسة فإن ذلك له ما يبرره حيث أنه من الاجحاف أن نفترض أن ظاهرة سكنى المقابر ترجع فقط الى مسألة التضخم الحضرى التى شهدها مجتمعنا منذ فترة ليست بعيدة (حيث بلغت ذروتها خلال عشرين أو ثلاثين سنة مضت) فقد أثر هذا التضخم على مناطق التركز السكانى ، والامتدادات الجديدة للقاهرة على حد سواء بشكل يفوق بكثير تأثيره على مناطق المقابر وزحف السكان لاستيطانها والإقامة بها .

أما هذا الزحف السكانى صوب منطقة مخصصة أصلا لدفن الموتى فله ما يبرره تاريخيا وبنائيا . ولقد حاولت دراسة نشرت فى نطاق هذا البحث عرض وجهتى النظر السائدتين فى هذا الموضوع فالأولى تقسره اعتقادا على فكرة التضخم الحضرى التى ينبغى أن تتناول فى حدود معينة ، أما الثانية فتعالجه استنادا الى السياق التاريخى — البنائى الذى يحاول أن يبرز العوامل الأساسية التى دفعت بعض الناس الى أن يتخذوا من المقابر بيوتا ابتداءا بعوامل الامتداد الجغرافى والتأثير الايكولوجى لمدينة القاهرة ، فضلا عن أهمية دراسة الظروف الاجتماعية — السياسية التى جعلت منطقة « القرافات » جزءا لا يتجزأ من المدينة . كما يلعب الإطار الثقافى دورا حيويا فى تشكيل هذا السياق التاريخى — البنائى فيمكن أن نذكر أنه رغم ما يحيط بمسألة الموت من خوف ، ورهبة ، وقدسية وأمر أخرى تحض عليها الأديان ، وتدعمها القيم الثقافية الموروثة فإن الإقامة فى بيوت المقابر قد صارت الآن أمرا عاديا ومقبولا .(*)

وفى حدود علمنا ، وما هو متوافر من دراسات عن الأنشطة المعيشية بالمدن — وبخاصة فى الدول المتخلفة — مع ما يرتبط بذلك من ظهور مشكلات حضرية ، يمكننا الاعتقاد بأن ظاهرة سكنى المقابر بهذا الحجم ظاهرة قديمة

(*) انظر المقال الذى كتبه أحمد زايد بعنوان « ظاهرة سكنى المقابر بمدينة القاهرة بين التضخم الحضرى والتحليل التاريخى البنائى » فى **الكتاب السنوى لعلم الاجتماع** . اشراف د. محمد الجوهري ، العدد الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

في وجودها ويتميز بها المجتمع المصري دون سواء . ومن الطبيعي أن تؤدي هذه « الخصوصية » — في الوجود ، والنشأة ، والتأثير — الى غموض في الفهم وصعوبة في الدراسة في آن واحد فليست هناك دراسات سابقة يمكننا الاعتماد عليها ، كما انه لا يوجد اطار جاهز يمكننا الاستعانة به في فهم تلك الظاهرة ، وتحليل عواملها ، وتفسير نتائجها .

واذا كانت مسألة الهجرة الريفية — الحضرية يمكن استخدامها في تفسير التضخم الحضري الذي تصاب به المدن فانه من العسير ان نعتمد عليها . في تفسير ظاهرة سكنى المقابر بالذات من حيث انه — كما سبق القول — لا توجد علاقة بين وجود هذه الظاهرة أصلا والتضخم الحضري ؛ ومن ثم لا يصير نموذج الهجرة الريفية — الحضرية ملائما في تحليل الظاهرة وتفسيرها .

ومن اللائق ان هذه الخصوصية التي تميز الظاهرة ليست خصوصية على المستوى العالمي فقط ، وانما هي بارزة على المستوى المحلي ايضا . فالقاهرة هي المدينة التي نشأت بها هذه الظاهرة أصلا وازداد حجمها بشكل ظاهر للحد الذي بلغت معه نسبة ساكنى المقابر حوالى ثمن سكان القاهرة ككل . أما المدن المصرية الأخرى فهي اما لا يوجد بها أى أثر لهذه الظاهرة ، أو انها موجودة ببعضها بشكل ضعيف للغاية (كمدينة الإسكندرية مثلا) .

ولم يكن التحديد السالف للهدف العام من اجراء هذه الدراسة سوى اشارة سريعة لما نسمى الى تحقيقه . فهو ان كان يتحدد في محاولة وصف نمط من الحياة الاجتماعية — الثقافية لجماعات من البشر يقطنون منطقة المقابر بمدينة القاهرة وتوضيح عوامله وتبيان آثاره ؛ فانه يمكن أن يرى تفصيلا في ضوء اقراض فرعية نحاول ايجازها على النحو التالى :

١ — تحليل الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الظاهرة :

وترتبط هذه الأسباب أو الدوافع بالأوضاع التي افرزت هذه الظاهرة ، وبالظروف التي دعمت وجودها . وفي الحالات ستعالج الأسباب في ضوء

منظور تتكامل فيه الأبعاد السياسية مع الاقتصادية جنباً الى جنب مع
المتغيرات الاجتماعية — الثقافية .

٢. — التعرف على نمط الحياة الفعلى بمجتمع المقابر :

ونحاول من خلال تحقيق هذا الغرض أن نقترب بقدر ما نستطيع من
الحياة الواقعية لسكان المقابر ابتداءاً بالتعرف على من يسمح بسكنى
المقابر وانتهاءً بالمشكلات التى يتعرض لها المكان أو السكان (الذى
يقطنونه) ، مروراً بخصائصهم النوعية التى نتعرف فى ضوءها على الاطار
العام الذى يحدد حياتهم .

٣ — الكشف عن وجود ثقافة نوعية تميز المكان ، والسكان :

ويمكن التعرف عليها من افتراض العزلة المكائنية لمنطقة المقابر (نهى
رغم توسطها المكائى بمدينة القاهرة الا أن ارتباطها بالموت والموتى يفرض
عليها مثل هذه العزلة) وكيف يمكن أن تؤدى اليه من وجود أنماط معينة من
الفكر والسلوك قد لا توجد بمكان آخر وبصلة عامة فهو افتراض يمكن أن
تتحقق الدراسة — من خلال أدواتها — من مدى صدقه ، وبالتالي كشفه
لنوعية مجتمع المقابر .

٤ — محاولة وضع تصور يستهدف التصدى لظاهرة سكنى المقابر :

فمن الواجب أن تنتهى اية دراسة اجتماعية — ميدانية الى اقتراح سبل
العلاج للموضوع الذى يمثل مشكلة للدراسة . ويمكن طرح هذا التصور
من خلال بدائل مختلفة تضع فى اعتبارها محورين أساسيين هما : المكان ،
والسكان وتتعامل معهما — فى كل بديل — سعياً وراء التخفيف — على
الأقل — من حدة المشكلة . ومن الطبيعى أن يستند مثل هذا التصور على
الكيفية التى يفكر بها السكان أنفسهم فى علاج مشكلاتهم ، كما يعتمد على
الأساليب التى تتخذها الدولة حيال ذات المشكلات .

أما المجالات الرئيسية للدراسة فيمكننا تحديدها وفق التصنيف التقليدى
لها فنراها على النحو التالى :

(١) مجال جغرافى :

تنتشر المقابر بمدينة القاهرة فى نطاق كبير يمتد من شرق العاصمة الى جنوبها . فهى تبدأ شمالا بمقابر « الخلفاء » والمجاورين « بالعباسية » وتنتهى جنوبا بمقابر « الامام الشافعى » والبساتين « وهى تتخذ محورا مائلا من جهة الجنوب الى جهة الشمال الشرقى .

وبصفة عامة يمكن تصنيف الجبائات القائمة بهذه المنطقة الى مجموعتين : الأولى تقع جهة الشرق ، والثانية تقع جهة الجنوب . كما تنتشر « قراغات » مصر الجديدة جنوب ضاحية مصر الجديدة وغربها ، كما اقيمت خلال السنوات العشر الماضية سلسلة من المقابر الجديدة الواقعة جنوب شرق مدينة نصر . وتكاد تكون هذه المقابر (سواء بمصر الجديدة أو بمدينة نصر) خالية تماما من السكان ، وذلك لبعدها عن العمران .

ولما كان هدف البحث يتحدد فى دراسة احوال سكان المقابر فقد استبعدت هذه المناطق الأخيرة . وكان من الصعوبة بمكان أن نتناول كل القراغات الواقعة بالنطاق الجغرافى سالف الذكر ، ومن ثم اختارت هيئة البحث فى البداية مناطق معينة قامت بزيارتها استطلاعيا وكانت سميت مناطق هى :

- | | |
|------------------|----------------|
| — الامام الشافعى | — السيدة نفيسة |
| — المجاورين | — الفخير |
| — قايىباى | — باب النصر |

وقد تم الاختيار الأولى لهذه المناطق اعتمادا على تمثيل كل واحدة منها لنمط معين من المعيشة بالمقابر ، الا أن الزيارات المتتالية لها (والتي تمت خلال شهرى : نوفمبر ، وديسمبر عام ١٩٨٠) أبانت أن المنطقتين الأخيرتين (قايىباى ، وباب النصر) لا تخرجان كثيرا — فى نمط المعيشة بكليهما — عما لوحظ فى المناطق الأربع الأولى ، ومن ثم فقد صرف النظر عنهما ، واقتصرت الدراسة على المناطق الأربع .

« ب » مجال بشرى :

نظرا لمحدودية هذه الدراسة فانها لن تتمكن من القيام بإجراء مسح شامل لكل المجال الجغرافى سالفه الفكر . ولذا فسوف تسحب عينة ممثلة لكلتا المنطقتين : الشرقية ، والجنوبية وذلك فى حدود مناطق الدراسة الأربع المشار إليها سلفا .

أما وحدة الدراسة فتتحدد فى « الأسرة » بمعناها النووى ، ويمثلها ربها سواء كان الزوج أو الزوجة ، أو الابن الأكبر أو أى شخص آخر يتولى أمرها .

وقد تمت تجربة استمارة الاستبيان (التى مسترد تفصيلا بملحق الدراسة) على عينة محدودة من منطقتى : الامام الشافعى ، والمجاورين بلغت حوالى (١٥٠) حالة . وبناء على هذا الاختبار القبلى تم تعديل اداة الدراسة وذلك باعادة صياغة بعض الأسئلة ، وحذف البعض الآخر ، وصياغة مجموعة جديدة ، فضلا عن التحقق من مدى صدق استمارة الاستبيان وثباتها .

ويبلغ الحجم الإجمالى للعينة الكلية للدراسة (١٠٠٠) حالة موزعة على المناطق الأربع على النحو التالى :

— الامام الشافعى	(٣٦٥) حالة
— السيدة نفيسة	(٢٢٥) حالة
— المجاورين	(٢٣٠) حالة
— الغفير	(١٨٠) حالة

وقد كان المحدد الأساسى لهذه الأعداد هو حجم السكان التقديرى بهذه المناطق ، والتناسب الداخلى فيها بينها بالنظر لإجمالى الحجم المقدر للعينة (١٠٠٠ حالة) .

وأضيفت (٢٠٠) حالة الى المناطق السابقة (بنفس التناسب القائم)

وذلك حتى يتمنى استخراج العدد المطلوب نظراً لعدم تطابق بعض الحالات مع شروط الدراسة ، أو أن استجابات البعض قد تقتصر الى الدقة ، أو لآية اسباب أخرى تتعلق بسلامة بيانات الدراسة .

أما العينة فقد كانت عشوائية في اختيارها ، طالما انطبقت على وحداتها الشروط الرئيسية للدراسة) وقد أمكن سحبها بعد التعرف على جغرافية المنطقة وتحديد النطاق الذى تضمه حيث أن هناك تداخلاً شديداً بين « القرافات » والأحياء السكنية العادية المجاورة (وكانت واضحة بشكل لافت بمنطقة الامام الشافعى) وقد استعانت هيئة البحث بالخرائط التى أعدتها إدارة الجبانة بمحافظة القاهرة وكذا بالمسؤولين بالإدارة ، وبمشرقي الجبانة .

(ج) مجال زمنى (متضمناً مراحل الدراسة) :

مرت الدراسة بعدة مراحل وكان مقدراً لها في البداية أن تستغرق عاماً كاملاً (من شهر نوفمبر عام ١٩٨٠) إلا أن بعض الصعوبات التى تعرضت لها — وسيرد ذكرها فيما بعد — قد أضافت عاماً ثانياً لتنتهى الدراسة في نوفمبر عام ١٩٨٢ . ومن الممكن تقسيم هذه الفترة الى مراحل زمنية نوضح قرين كل منها الإنجاز الفعلى الذى تحقق خلالها وذلك على النحو التالى :

١ — أعداد تصور نهائى لحظة الدراسة وذلك بعد أن أعد بشكل مبدئى ، ونوقش في « حلقة المناقشة » Seminar بقسم الاجتماع بجامعة القاهرة حيث طلبت المشورة من المشاركين بالحلقة (سواء كانوا من بين أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيرين بالقسم ، أو من خارجه) وقد استغرقت هذه المرحلة شهر نوفمبر عام ١٩٨٠ .

٢ — تشكيل هيئة البحث :

وقد تم تقسيم العمل من خلال تشكيل لجان عمل فرعية وهى لجان : التوثيق ، وإعداد أدوات الدراسة ، والإشراف على أعداد الأطاريح : النظرى ، والمنهجى ، ومتابعة العمل الميدانى ، وصياغة التقرير النهائى . وقد تشكلت هذه اللجان من جميع أعضاء مجلس القسم

بالإضافة الى أعضاء آخرين من خارجه كان في ضميمهم انفاة للدراسة .
ومن الطبيعي أن يتداخل العمل ويتكامل فيما بين هذه اللجان ، الا ان
اختصاص كل واحدة بمهمة محددة كان من قبيل تحديد المسؤوليات حتى
تنجز الدراسة وفق ما قدر لها .

وكان من المنطقي ان تلتقى كل هذه اللجان في أعمال معينة وأهمها أعداد
أدوات الدراسة واختبارها ، ومتابعة العمل الميداني فذلك يحتاج
الى تكثيف الجهود وتجميعها .

وتمت هذه الخطوة ومقدت اللجان بغض اجتماعاتها خلال شهرى :
نوفبر ، وديسمبر عام ١٩٨٠ .

٣ — القيام بزيارات استطلاعية للمنطقة :

وقد تمت هذه الزيارات بشكل دورى متتابع واشترك فيها كل أعضاء
اللجان سألقة الذكر واستغرقت هذه المرحلة شهرن ديسمبر عام
١٩٨٠ .

٤ — جمع المادة النظرية :

وقد حرصت لجنة التوثيق خلال عملها على تصنيف المادة المتوافرة في
ضوء عناصر مثل : مصادر البيانات (كُن تكون بحوثا امبيريقية أو
دراسة نظرية) ، ونوعية البيانات (كذلك المستقاة من كتب التراث
التي تتناول تاريخ القاهرة ، وظاهرة الموت فضلا عن الدراسات
التي تعالج مسائل النمو الحضري ، والاسكان .. الخ) وكذلك
حدود البيانات (ومن المفترض ان يتم استخدام البيانات ليشمل
أطول فترة زمنية ممكنة) .

وقد استغرقت هذه المرحلة من شهر يناير الى شهر مايو عام ١٩٨١ .

٥ — تصميم الأدوات ، وتجربتها ميدانيا واختيار العينة :

وقد تم إعداد « استبارة الابتتيان » ، ونوقشت مسألة استخدام

أسلوب « المناقشة الجماعية » بصفتها أداتين رئيسيتين للدراسة .
أما بالنسبة لاستمارة الاستبيان فقد تمت تجربتها ميدانياً بمنطقتين
(وهما : الأمام الشافعى ، والغفر) وتم تدريب الباحثين على
القيام بتنظيم المناقشة الجماعية وإجرائها وتقويمها . وأختيرت العينة
كما سبق الذكر .

وقد استغرقت هذه المرحلة شهرى : ديسمبر عام ١٩٨٠ ، يناير عام
١٩٨١ .

٦ - تدريب الطلاب على جمع البيانات :

لما كان من الأهداف الضمنية لهذه الدراسة تدريب طلاب قسم الاجتماع
على اجراء البحث الميدانى ، فقد تم اختيار مجموعة منهم (بلغت نحو
١٢٠ طالبا وطالبة) ممثلة للفرق الأربع (مع التركيز على الفرقتين الثالثة
والرابعة) . وبدأ فى شرح أهداف الدراسة لهم ، وأعطاهم محاضرات
نظرية حول كيفية التعامل مع مجتمع البحث وجمع البيانات من خلال
الاستمارة التى كانت قد أعدت فى صورتها النهائية ووزعت عليهم .
وكانت الرغبة الشخصية فى العمل البحثى هى الأساس فى الاختيار
بحيث لم يكن هناك إجبار على العمل ، وإنما تم بشكل تطوعى تلقائى ،
الأمر الذى كان له أكبر الأثر فى إنتاج الدراسة الميدانية .

وقد استغرقت هذه المرحلة شهر يناير عام ١٩٨١ .

٧ - التطبيق النهائى لاستمارة البحث :

بعد التأكد من كفاية تدريب الطلاب على جمع البيانات بالاستمارة تم
تقسيمهم الى مجموعات أربع (يمثل فى كل واحدة طلاب الفرق كلها)
وتخصص كل مجموعة بمنطقة من مناطق الدراسة الأربع . وتولت هيئة
البحث جميعها الاشراف عليهم ومتابعتهم ميدانياً ومكتبياً ، وكانت
الاستمارات تراجع أولا بأول .

وقد استغرقت هذه المرحلة شهرى : يناير ، فبراير ١٩٨١ .

٨ — مراجعة الاستثمارات ونقلها الى جداول التفريغ :

وقد تمت هذه العملية تهيدا لتبويبها آليا على الحاسب الآلى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وأعدت خطة اشتملت على الجداول المطلوبة (البسيط منها ، والركب) ، وبعض المعالجات الاحصائية المقترحة لتحقيق أهداف الدراسة .

وقد استغرقت هذه المرحلة الشهور من مارس الى مايو عام ١٩٨١ .

٩ — جدولة البيانات ، وإجراء المعالجات الاحصائية :

ورغم أن هذه العملية قد أجريت على الحاسب الآلى كما سبقت الإشارة الا أنها قد استغرقت وقتا طويلا — نسبيا — حيث تعرضت لعدد من المراجعات والتصحيحات .

وقد استغرقت هذه المرحلة الشهور من يونية الى ديسمبر عام ١٩٨١ .

١٠ — تحليل البيانات ، وتفسيرها :

وقد قام أعضاء هيئة البحث جميعهم بإعادة جدولة البيانات ثانية حتى تكون معدة للتحليل والتفسير .

واستغرقت هذه المرحلة فترة طويلة نسبيا أيضا حيث تمت خلال الشهور من يناير الى مايو عام ١٩٨٢ .

١١ — كتابة التقرير النهائى للدراسة :

وقد استغرقت هذه المسألة الشهور من يونية الى سبتمبر عام ١٩٨٢ .

١٢ — طباعة الدراسة فى صورتها النهائية :

وقد تمت هذه المرحلة خلال شهرى : أكتوبر ، ونوفمبر عام ١٩٨٢ .

ومن الطبيعى أن تتكامل المجالات السابقة (الجغرافية ، والبشرية ، والزمنية) كى تنتهى الى انجاز الأهداف الرئيسية للدراسة . غير أن تكاملها

لا يتحقق دون أن يستند الى منهج واضح ومناسب ، وأداة سليمة وملائمة .

أما عن **المنهج** فإن الدراسة تعتمد في الأصل على التحليل ' « السيسويانثروبولوجي » ، ومن ثم فانها تستند الى الأطر المنهجية الواردة يعلمى : الاجتماع والأنثروبولوجيا . ولما كانت من النوع الاستطلاعى — الوصفى في الأساس حيث يعتمد على التحليل ، ويستهدف التوصل لنتائج عملية يمكن تضمينها في سياسة اجتماعية — تخطيطية ؛ فانها بالتالى تستند الى المنهجين : الكمي ، والكيفي معا بحيث يغطى أحدهما جوانب القصور المتضمنة في الآخر .

ونبها يتعلق **بأنوات البحث** فقد تبلورت في أداة رئيسية هي : استمارة الاستبيان ، وأخرى مساعدة لها ومكملة وهي : المقابلات الجماعية مع سكان مجتمع المقابر .

أما **استمارة الاستبيان** فقد مرت بمرحل عديدة — سبقت الإشارة إليها — حتى صارت صالحة للتطبيق النهائي بتجتميع البحث . وما يهنا في هذا الموضع هو الإشارة الى أهم ما احتوته من عناصر وأسئلة . هي استمارة مكونة من تسعة بنود رئيسية تحتوي على ثمانين سؤالاً وتهدف لها صفحة غلاف تتضمن بيانات أولية عن المبحوث ، والباحث ، والمراجع ، وتاريخ إجراء المقابلة ... الخ ، وتختتم بصفحة أخرى يدون بها ملاحظات الباحث حول بعض العناصر الجديرة بالملاحظة أثناء المقابلة وأهمها : المظهر العام للسكن ودرجة نظافته ، واثاث المسكن ومحتوياته ، وملابس أفراد الأسرة ، ومدى استجابة المبحوث للأسئلة الواردة بالاستمارة ، وغير ذلك .. [وقد أُنادت هذه البيانات بشكل مذهل في تحليل الجوانب الكيفية التى لم تستطع البنود الكمية الأخرى الواردة بالاستمارة أن تتعرف عليها] .

أما البنود التسعة فيمكن الإشارة إليها بإيجاز على النحو التالى :

١ — بيانات أساسية عن المبحوث وأفراد أسرته :
وتلك مثل : الاسم ، والجنس ، والسن ، والديانة ، والصلة برب

الأسرة ، والحالة الزوجية والحالة التعليمية ، والحالة المعيشية ، والمهنة (في حالة العمل) ، ومكان العمل ، ومتوسط الدخل الشهري للأسرة وإذا كانت هذه البيانات تتعلق بكل فرد من أفراد الأسرة أو المقيمين معها بصصفة دائمة ، فإن هناك بيانات أساسية يقتصر توجيهها الى رب الأسرة مثل : القيام بأعمال أخرى بالإضافة الى العمل الأصلي ، وكذلك ما اذا كان يقدم خدمات لزوار « الحوش » ايام المواسم والمناسبات من عدمه .

٢ - بيانات عن الموطن الأصلي ، ومدى الإقامة ، ونمط التوطن : وتشمل الفترة التي انقضت منذ سكناه بالمقابر ، وتحديد بلده الأصلية (أو الحي الذي كان يقطنه قبل استيطانه بالمقابر) والأبناء الذين أنجبهم بالمنطقة ، والأسباب التي دفعته لسكنى المنطقة ، وكذلك الشخص أو الأشخاص الذين نصحوه بالجيء الى الجبانة للسكنى بها والإقامة .

٣ - السكن ، ومرافقه :

ويتضمن هذا البند السؤال عن عدد الحجرات القائمة بالحوش وما اذا كان بالمسكن دورة مياه ، أو توصيلة كهرباء ، أو توصيلة مياه ومن أين يحصلون على المياه (ان لم تكن متوافرة) وكذلك السؤال عما اذا كان السكان قد أجروا بعض التعديلات على مسكنه منذ أقام به (مثل : بناء سور ، وبناء حجرات ، أو ترميمها ، أو تجهيز دورة مياه ... الخ) . وينتهى هذا البند بالاستفسار عن طبيعة العلاقة بين السكان ، والتربى ، والمقابل المادي - أو الخدمي - الذي يقدمه الأول للثاني نظير السماح له بالإقامة في الحوش .

٤ - الأمن ، ونمط الجريمة :

ويتناول هذا البند مسائل أساسية مثل : الخوف من الحياة بجوار الأموات وأسبابه المحتملة ومدى اطمئنان السكان على أبنائه وهو في

عمله ، وظاهرة السرقة ، والتعدي على الممتلكات والأشخاص ، وحالات التهديد والابتزاز التي يتعرض لها من السكان والغريباء على حد سواء وتوقيت حدوثها ، وتحديد شخصيات أولئك الذين يقومون بهذه الأعمال وإبلاغ الشرطة عنهم . . الخ كما يتضمن هذا البند السؤال عن الظواهر الإجرامية وصور الانحراف الخاصة بمجتمع المقابر مثل : سرقة الجثث وبيعها (لطلبة كليات الطب) والاتجار بالمخدرات وتعاطيلها ، والدعارة . . الخ وتحديد ما إذا كانت هذه الأعمال تتم من قبل سكان المقابر أنفسهم ، أو بمساعدتهم ، أو من أفراد من خارج المنطقة . وكذلك السؤال مما إذا كان السكان يبلغ الشرطة إذا صادفهم بجلا من ذلك ، أو أنه لا يفعل .

٥ - أتماط النزاع ، وبناء القوة :

فيتعرض هذا الجزء لأسباب المشكلات التي تحدث بين السكان بعضهم البعض ، ومن الذي يتدخل لحسم هذه المشكلات ، وتحديد الأفراد الذين لهم كلمة مسموعة في المنطقة ومن ثم يمكنهم التأثير في السكان ومساعدتهم على حل مشكلاتهم .

٦ - قضاء وقت الفراغ ، وشبكة العلاقات القرابية :

ويتضمن هذا البند السؤال عن وجود وقت فراغ أصلاً وكيفية تضيئته ، ووجود أقارب للباحثين يسكنون الجبانات وطرقة القرابة ، وتحديد المدي الزمني للقائه معهم ، وكذلك وجود أقارب وأصدقاء يسكنون أحياء أخرى بالقاهرة ، ومدى العلاقة بينهم ، وكذلك تخفيض الشخص الذي يقوم بتوصيل الخطابات التي قد تصل للباحث (ساكن المقابر) .

٧ - الاتجاهات نحو بعض القضايا :

وقد حددت قضيتان رئيسيتان هما : التعليم ، وتنظيم الأسرة وفي كل واحدة يسأل الباحث عن رأيه في عناصرها ومدى ممارستها لها ، وتصوره المستقبلي خيالها .

٨ - المشاركة السياسية :

ويستند هذا الموضوع معناه من عناصر أساسية مثل : الاشتراك في عضوية الجمعيات بالمنطقة ، وعضوية الأحزاب السياسية ، والترشيح للانتخابات ومدى التأثير في سيرها ، والادلاء بالصوت الانتخابي . . . الخ .

٩ - المشكلات العامة بالمنطقة ، والخدمات المطلوبة :

ويتم التعرف على ذلك عن طريق السؤال عن مدى اتاحة : المدارس ، برابطها المختلفة ، والجمعية الاستهلاكية الغذائية ، والمستوصف ، ومكتب البريد ، فضلا عن المياه ، والإضاءة ، والمجارى ، والسوق ، ونقطة الشرطة ، . . . الخ وكذلك تحديد أكثر هذه المشكلات إلحاحا بالنسبة للسكان من حيث المعاناة منها . ويشتمل نفس البند على الاستفسار عن أفضل الأساليب التى يراها للتغلب على هذه المشكلات . (مع التركيز على مسألتى : المواصلات ، والسوق) .

وكان إبراز رأى المبحوث فى أهم المشكلات التى يعانى منها سكان القاهرة أمرا هاما فى الالمام ببدى تصوره للمشكلات التى يواجهها المجتمع الكلى وليس مجتمعه المحلى فقط .

لما الافتراض الذى إختتم به هذا البند فقد تحدد فى أنه لو أمكن تدبير مسكن آخر بمنطقة بعيدة عن الجبال فهل يوافق سكان المقابر على الانتقال اليه . ولم يسأل بطبيعة الحال من أجلب بالإيجاب عن أسباب موافقته ، فى حين كانت الأسباب مهمة التحديد فى حالة من أجاب بالنفى .

وأما الأداة الأخرى المساعدة فتمثل فى **المقابلات الجماعية** التى أجريت أثناء الدراسة للتعرف على اتجاهات السكان نحو كثير من القضايا الحيوية التى ترتبط بمجتمعهم ، وقد ساعد ذلك على بلورة كثير من الموضوعات فى استمارة الاستبيان .

وبناء على ذلك فإن **محساو الدراسة** وبياناتها يمكن رؤيتها في ضوء
مستويات ثلاثة :

الأول : مادة نظرية وتتصل بموضوعات : المدينة ، والتحضر ، والنمو
والتضخم الحضريين ، والامتداد العمراني ، والاسكان والمشكلات التطبيقية
المرتبطة بها وبخاصة في مجتمعات العالم الثالث (وفي مصر بالذات) . فضلا
عما توانينا به جغرافية المدن من مسائل ، وما يمننا به علم الاجتماع الحضري
من موضوعات (وبخاصة الهجرة الريفية - الحضرية ، والتكيف ، والبناء
الاجتماعي الحضري ، وفقر الحضر ، والأحياء المتخلفة بالمدينة ، والثقافة
الحضرية ... الخ) .

كما أن المعلومات التي يمكن استقاؤها من كتب التراث عن تاريخ مدينة
القاهرة (وبخاصة ما يتعلق منها بالنمط العمراني السائد) يعد أمرا بالغ
الأهمية في هذه الدراسة حيث أن افتراضا رئيسيا فيها يذهب الى القول
بأن الجوانات بنمطها المعماري السائد ما هي الا افرزا طبيعيا لنوعية الحياة
التي كانت سائدة بالقاهرة في عصور تاريخية سالفة من النواحي العمرانية ،
والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية - الترويحية ، بحيث تتكامل كل هذه
النواحي لتنتج الظاهرة وتستمر في وجودها حتى الآن . ولتتقى المادة
النظرية الصرفة - في هذا المستوى - مع الأخرى المستقاة من بعض البحوث
الامبيريقية التي أجريت في ذات الموضوع . ورغم ندرة الشديدة الا أنها
مظيمة الفائدة في تحليل الأوضاع الراهنة لظاهرة سكنى المقابر بمدينة
القاهرة (*) .

الثاني : الاحصاءات سواء الجاهز منها أو الذي يتطلب اعدادا وقد تم
تحديد بعض الجهات التي يمكن الاتصال بها واستيفائها عن طريقها وذلك
مثل :

(*) ولقد تم الاستفادة بهذه المادة في كتابة المقال السابق الاشارة
اليه والذي كتب في نطاق هذا البحث .

- ٢- الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .
- الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية (فقد أجرت بحوثا عن كثير من أحياء القاهرة) .
- منطقة شئون حي وسط القاهرة ، وحي جنوب القاهرة (حيث تقع مناطق المقابر) .
- الادارة العامة للأهلاك .
- الادارة الهندسية للجبانة بمحافظة القاهرة (وهى الجهة المشرفة مبرانيا على هذه المناطق) .
- اتقسام الشرطة بالأحياء التابعة لها المقابر وكذلك نقط الشرطة بمناطق المقابر نفسها) .

الثالث : البيانات التى تجمع من خلال استمارة الاستبيان ، أو المعلومات التى يمكن الحصول عليها من خلال المقابلات الجبائية .

وكان للبحث الميدانى إجراءات منهجية ينبغى أن تستوفى بقدر كبير من الدقة والموضوعية حتى تصير البيانات المستقاة منه على نفس المستوى . ويمكن تحديد هذه الإجراءات وفق ترتيبها المنطقى — والذى سارت عليه الدراسة — على النحو التالى :

١ — تحديد مشكلة الدراسة :

فقد كان هذا بمثابة الاجراء الأولى والضرورى حيث ساعد ذلك بصيغة رئيسية فى تحديد أهداف الدراسة ، ونوعيتها ، وحدودها ، ومصادرها ، وطبيعة البيانات المطلوبة . . . الخ .

٢ — التعرف على مجالات الدراسة :

وهى كما سبقت الإشارة : جغرافية — بشرية — زمنية ويفضل كل

مجال منها في ضوء المعلومات المتوافرة عنه سواء كان مصدرها بيانات
جهازية ، أو الواقع الفعلي لمجتمع الدراسة .

٣ - تجديد مناطق الدراسة :

وقد استلزم ذلك القيام بزيارات ميدانية لعدد من مناطق الجبال
بالقاهرة الى أن تم اختيار مناطق أربع هي : الامام الشافعى ، والسيدة
نفيسة ، والمجاورين ، والغفر .

٤ - اختيار العينة :

وكانت هناك شروط عدة وراء هذا الاختيار بحيث تراعى جميعها مسألة
تمثيل وحدات العينة لمجتمع البحث وتحدد وحدة العينة في « الأسرة
المعيشية » داخل كل حوش بمنطقة الجبال .

٥ - الاتصال بالمسؤولين عن منطقة الجبال :

وكان الهدف من هذه الخطوة تحدد ليس فقط في الحصول على تصريح
رسمى لدراسة المناطق التى تدخل في دائرة اختصاصهم ، وإنما أيضا
سعيًا وراء توفير أكبر قدر من البيانات والمعلومات منها .

٦ - القيام بزيارات متعددة للمناطق ، والاتصال بالقيادات المحلية من السكان :

فقد كان ذلك عظيم الفائدة في التعرف على السكان وقياداتهم [سواء
كانت رسمية (مثل : مشرف الجبال ، والغفر) ، أو غير رسمية
(مثل : المعلم ، والترى)] حيث ساعدنا ذلك في تحليل سمات المجتمع .

٧ - اعداد أدوات الدراسة ، وتجربتها ميدانياً :

وكانت استشارة الاستبيان هى الأداة الرئيسية ، والمقابلات الجماعية
هى الأداة المساعدة وقد اخضعناها للتجريب على عينة قليلة العدد
حتى تختبر مدى صلاحيتها للتطبيق النهائى .

٨٤ - تدريب الباحثين (الطلاب) على جمع البيانات :

بعد ان اُخذت استمارة الاستبيان في صورتها النهائية تم اختيار مجموعات من طلاب قسم الاجتماع وطلباته — كما سبقت الإشارة — وتعرضوا لتدريب نظري ، وآخر ميداني على استخدام أدوات الدراسة .

٩ - جمع البيانات ، وتبويبها ، وتحليلها ، وتفسيرها .

وقد تمت كل هذه العمليات بهدف الحصول على بيانات على قدر كبير من الصدق والثبات فيما يتعلق بالموضوعات التي تعرضت أدوات الدراسة للتعرف عليها (واستعين في ذلك بالحاسب الآلي) .

ومن الطبيعي ان تواجه أية دراسة بمجموعة من الصعوبات ، بل والمعوقات التي تحد كثيرا من طموحاتها ، وتقلل من فعاليتها ومن ثم في إمكانية الأمانة منها . ولم تستثنى دراستنا من هذه القاعدة فقد تعرضت في كل مرحلة — تقريبا — لبعض الصعوبات التي حولنا قدر الإمكان تلافيها والتقليل من تأثيرها . ومن الأهمية بكان أن نشير الى أهم هذه الصعوبات حتى تحاول الدراسات — التي قد تتبعها — أن تتجاوزها ، وذلك على النحو التالي :

١٠ - البيانات الأولية عن المنطقة :

نقد مثل هذا العنصر صعوبة ميدنية تجاه هيئة البحث ، فبند اللحظة الأولى لاختيار مشكلة الدراسة كان من الواضح أن المجال الجغرافي للبحث غير محدد أصلا فهو متداخل مع المناطق المجاورة ومتشابه معها . كما أن أعداد السكان — وهم الذين يمثلون المجال البشري — غير محددة بدقة ، فضلا عما يحيط المنطقة أصلا من غموض وسرية منيعهما أن السكان بها غير مشروع في الأصل يضلف اليه استغلال المكان في ممارسة صنوف مختلفة من الجريمة وصور الانحراف .. وقد شكلت كل هذه الأساليب وغيرها عوازل ساعدت على مجهولية المنطقة حتى بالنسبة للمسؤولين عنها حيث لم تتوافر لديهم أية بيانات دقيقة

عن أى مظهر من مظاهر الحياة بها . فالمسكن ، والمسكن ، والخدمات ، والمرافق والمشكلات التى تكتنف كل ذلك ... بمسائل غير معلومة . وقد يرجع السبب فى ذلك أيضا الى أن المنطقة لم تتعرض — فى حدود علمنا — قبل ذلك لأية أنواع من البحوث الجماعية التى تستهدف لفه النظر الى الحجم المميز لهذه الظاهرة .

٢ — تحديد المناطق :

وكانت هذه الناحية تمثل صعوبة إجرائية فى الأساس حيث أن حصر المناطق جميعا قد تم اعتمادا على القدر الضئيل من المعلومات ، والجهد الكبير من الزيارات الميدانية المكثفة للمنطقة . وباتت بعد ذلك عملية تحديد المناطق التى ستجرى بها الدراسة بحيث يحدها الشرط الضرورى والتقليدى لذلك الا وهو تمثيل مناطق المقابر بمدينة القاهرة ككل بقدر الامكان . واستلزم الأمر القيام بزيارات عديدة لكثير من المناطق حتى نقف على النمط المعيشى المميز لكل كى لا تقع فى خطأ تكرار المناطق المتشابهة وإهمال الأخرى المختلفة . والمتشابهة . واختيارنا الى المناطق الأربع سألفة الذكر .

٣ — سحب العينة :

وقد وجهت هذه المسألة بالصعوبة الأصلية المتمثلة فى الضعف الشديد ، والنقص الواضح فى البيانات المتعلقة بالمنطقة فسكانها غير معلومين بدقة ، كما أن النطاق المكاني للأحواش غير محدد ويتعرض لكثير من التداخل مع الأحياء السكنية المجاورة (مثل : الامام الشافعى ، والسيدة نفيسة) الأمر الذى صارت معه محاولة تطبيق القواعد الأصلية والمعمول بها فى سحب العينات مسألة بالغة الصعوبة إن لم تكن مستحيلة . وقد أمكن التغلب على هذه الصعوبة عن طريق سحب عينة عشوائية غير منتظمة من سكان المقابر (بغض النظر عن الاعتماد على ترتيب معين للمسكن أو الأسماء تسحب من خلاله العينة) . ورغم ما ارتبط بهذا الأسلوب من الوقوع فى خطأ الصدفة حيناً ، وفى خطأ التحيز

أحيانا أخرى الا أننا حاولنا التقلب قدر الامكان على هذين النوعين.
من الأخطاء وغيرها عن طريق زيادة عدد مفردات العينة وبخاصة في
المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة .

٤ - تدريب الباحثين :

فكلما سبقت الإشارة لم يكن هؤلاء الباحثون سوى طلبة وطالبات.
قسم الاجتماع بجامعة القاهرة حيث كان من الأهداف الضمنية لهذه
الدراسة تدريب هؤلاء الطلبة على اجراء البحوث الاجتماعية حتى
لا يكون اعدادهم في فترة الدراسة نظريا صرما ، وانما يمثل ارتباطهم
بالمجتمع ومعرفتهم الوثيقة بأنماط المعيشة به ، والتصاتهم بمشكلاته
هدفا أساسيا لا يقل أهمية عن التلقين الدراسي . وكانت الصعوبة
في تدريبهم متمثلة في كونهم لم يعنوا أصلا بصفاتهم بأحثين ميدانيين ،
فضلا عن أنهم جميعا لم يمارسوا مهنة البحث ذلك إلى غير ميداني . غير أن
تدريبهم المستمر — نظريا وميدانيا — قد خفف كثيرا من وطأة هذه
الصعوبة فضلا عن الاستفادة الكبرى التي تحققت لهم .

٥ - الاتصال بالأهالي من السكان :

فقد كانت الدراسة في ميسيس الحاجة لكسب ثقة الأهالي من السكان.
حيث أن هناك « تخوفا مبدئيا » من الغريب الذي يزور المنطقة لعدد
من الأسباب التي ذكرت فيها سبق . وقد أمكن تحقيق هذا الهدف
عن طريق عقد الزيارات المتكررة والمستمرة للمنطقة ، واصطحاب
بعض المسئولين من المحافظة حيث قلوبا بعملية التعارف الضرورية بين
أعضاء هيئة البحث وبعض الأفراد ذوي التأثير والنفوذ على السكان
(مثل : المعلم والتربي) هؤلاء كانوا بمثابة « المفتاح » الذي من
خلاله يمكن الوصول إلى السكان وكسب ثقتهم .

وكان تشكل فريق الباحثين الميدانيين من مجموعات من الطلبة والطالبات.
مما مؤثرا إلى حد بعيد في الاتصال بالأهالي حيث كان لوجود الطالبات.

فعالية كثيرة على اجراء الدراسة وفق توقيتها المحدد ، وبكبر قدر ممكن من الصدق والموضوعية .

٦. — جمع البيانات :

لعل في تذليل كل الصعوبات السالفة محاولة لتقليل العقبات التى تظهر في مرحلة جمع البيانات (فهى تمثل الخطوة الحيوية في الدراسة) . وحتى تنظم هذه العملية أعد جدول زمنى يمكن من خلاله جمع البيانات من مناطق الدراسة الأربع بشكل متزامن . وكانت المتابعة تتم بصورة يومية سواء بالنسبة لعملية جمع البيانات ميدانيا ، أو مراجعة استمارات الاستبيان وذلك حتى تضمن درجة من الصدق والثبات المطلوبين .

وكانت اضافة مائتى استمارة استبيان الى اجمالى مفردات العينة (البالغة ألفا) عملية نحاول بها الوصول الى العينة الصائفة بعد حذف الاستثمارات غير الحقيقية ، أو غير الكاملة .»

٧. — تحليل البيانات ، وتفسيرها :

نقد أمئتنا نتائج الاستبيان بنوعين من البيانات : الأول كمى امكن استيفائه من خلال بنود الأسئلة التى تتعلق بالعناصر الكمية في الدراسة (وهى الأسئلة جيبيا عدا التى تطلب إبراز رأى المبحوث بشكل مفتوح ، أى التى لا تحتوى على احتمالات اجابة) ، والثانى كيفى وقد أورقناه من خلال الصفحة الأخيرة باستمارة الاستبيان التى يدون بها الباحث ملاحظاته من كل ما يتعلق بالمبحوث ، والمكان الذى تجرى به المقابلة . ومن خلال الجانبين يتم تحليل البيانات ، وتفسيرها .

وينقسم هذا الجزء الذى نعرض فيه للبيانات الميدانية الى أربعة

أقسام تكتبل بخاتمة تناقش الأفكار الرئيسية التى انتهت اليها الدراسة :

— ويسعى القسم الأول للتعرف على الدوافع الرئيسية لسكنى المقابر وذلك اعتباطا على تحليل من واقع الدراسة الميدانية . ونحدد هذه الدوافع في : الهجرة من الريف الى المدن وسكنى المقابر بالقاهرة .»

«الاحتفاظ بالسكنى بأحياء القاهرة ومشكلات الإسكان ، والبطالة التى يتسم بها الوافدون مع وجود ارتباط معينة للعمل بالمقابر ، فضلا عن ضالة متوسط الدخل وتدنى مستويات الحياة ، كذلك تمثل المقابر كمكان للاختباء وممارسة بعض صنوف الجريمة وصور الانحراف دوافع لانتقال نوعية خاصة من السكان إليها .

— ويتناول **القسم الثانى** نمط الحياة الفعلى لسكان المقابر منتسلا في بدايته من ذا الذى يسمح بسكنى المقابر ، ونعرض — من خلال بيانات الدراسة الميدانية — للتركيب العمرى ، والأحوال : الزوجية ، والتعليمية للسكان ، فضلا عن تحديد المهن ومستويات الدخل ، ثم نتعرف على المسكن والتعديلات التى أضيفت إليه ، ونتناول نمط العلاقات الاجتماعية السائدة بين السكان ، ونهى هذا الفصل بمعالجة مسألة « الخوف » من الحياة بجوار الموتى ..

— أما **القسم الثالث** فيتعرف على المشكلات الحقيقية التى يعانى منها سكان المقابر وذلك من خلال بعض النقاط مثل : المقابر كمنط للسكن ومدى ملاعته لسكنيه ، والمشكلات المرتبطة بالمنطقة عموما ، والأخرى الخاصة بسكنى المقابر كنموذج نوعى للمناطق المتخلفة بالمدن ، وكذلك التعرف على تباين نوعية المشكلات ودرجة الحاجتها طبقا لأجيال السكان المتعاقبة بالمنطقة ، ثم نحدد فى النهاية العلاقة بين سكنى المقابر ومستوى تطامات سكانها من خلال بعض الاتجاهات .

— ويناقش **القسم الرابع** والآخر البدائل المختلفة المطروحة وتسبق بطرح الأساليب التى يفكر بمقتضاها السكان فى علاج مشكلاتهم وكذلك الدولة . ثم نحدد تلك البدائل فى ثلاثة : الأول يتحدد فى الإبقاء بغيرها على المنطقة مع ادخال التحسينات إليها ، والثانى يرى من خلال نقل المقابر الى منطقة أخرى وإعادة تخطيط المنطقة جفريا وبناء مساكن جديدة ، أما الثالث فيتصور فى ضوء تحريك السكان الى مناطق اسكان جديدة مع الإبقاء على هذه الأحياء كمنطقة مقبر فقط .

القسم الأول

الدوافع الرئيسية لسكنى المتأجر :

تحليل من واقع الدراسة الميدانية

تعد « سكنى المقابر » واحدة من أبرز الظواهر اللافئة بالمجتمع المصرى، بعامة ، وبمدينة القاهرة بخاصة . ولم تنشأ هذه الظاهرة بطبيعة الحال بين عشية وضحاها ، وإنما كان وراء تكونها تاريخ طويل وممتد ، فهمي تضرب بجذورها الى أعماق بعيدة تحكى قصة المجتمع المصرى بأكمله . ولم يفد بعض أبناء المجتمع للسكنى بهذه المناطق جزافا ، أو من قبيل الصدفة ؛ وإنما كانت هناك أسباب عديدة ، ودوافع شتى تقف وراء نزوح جماعات من السكان من مناطق مختلفة من المجتمع — ريفية كانت أو حضرية — الى مناطق المقابر للسكنى بها والاستقرار .

ورغم أن دراستنا التى أجريت تتناول « دراسة حالة » مدينة القاهرة من حيث الظاهرة ، إلا ان المتبع لتكوينها ، والدارس لنشأتها يلقاها ذات حجم متميزا وواضح بالعاصمة إذا ما قورنت بعدها من المدن الأخرى ، أو الفرى . ومن ثم فانه — مع شيء من التحفظ — يمكن القول مبدئيا بأن الأسباب أو الدوافع ، وكذا الآثار أو النتائج تكاد تتشابه بخصوص هذه الظاهرة فى كل مدن مصر ، الأمر الذى يتيح فرصة أكبر لتعميم نتائج هذه الدراسة .

وفى حدود التصور النظرى السابق ، واعتمادا على الدراسة الميدانية التى أجريت يمكن بسهولة استكشاف الدوافع الرئيسية لسكنى المقابر . فهمي تبدأ بوجبات هجرة متلاحقة من النمط الريفى الى القاهرة تبحث بطبيعة الحال عن مأوى لها فلا تجد سوى المقابر تضمهم سكنا ويشجعهم على ذلك أحيانا وجود اقارب لهم هناك . كما أن الاكتظاظ السكنى ذاته بمدينة القاهرة مع ما يشمله من مشكلات (لعل أهمها المساكن الآيلة للسقوط ، والأخرى التى انهارت بالفعل) يعد أمرا دافعا لسكنى المقابر . أما البطالة سواء بالنمط الريفى أو الحضرى فتشكل هى الأخرى حافزا للبحث عن أى عمل فى أى مكان حتى وإن كان ذلك هو المقابر . ومن الطبيعى أن تنصدر الدوافع السابقة ضاللة متوسط الدخل ، وتدنى مستوى الحياة مع عدم وجود فرصة سكن بديل . كما تشكل الجريمة وصور الانحراف الأخرى مغريا وراء الاختفاء

في هذه المناطق وبخاصة أن نمطها الفيزيقي يسمح بذلك كما أن التركيب الاجتماعي لسكانه يعضد ذلك ويساعده ..

وفيما يلي سوف نشرح بشيء من التفصيل هذه الدوافع الخمسة:
بشيء من الاستفاضة :

أولا : الهجرة من الريف إلى المدن ، وسكنى المقابر بالقاهرة :
الهجرة الريفية — الحضرية ظاهرة واضحة ، وملبوسة في مجتمعات العالم الثالث عموما ، وفي تلك التي تمر بمرحلة انتقالية (من نمط زراعي تقليدي إلى آخر صناعي حديث) خصوصا . ولم تخرج مصر من حدود هذه الظاهرة بل هي نموذج مثالي بالنسبة لها ، وذلك رغم ذاتية الأسباب ، وخصوصية النتائج .

ويتخذ هذا النمط من الهجرة اتجاهات مختلفة (وأن التقت جميعا في أنها تشكل حركة السكان من الريف إلى المدن) ، فلا ريب أن تحرك السكان من قري محافظة ما بمصر إلى مدنها (الكائنة بذات المحافظة) لأمر يختلف إلى حد بعيد عن حركتهم من نفس القرى إلى مدن محافظة أخرى ، ومن الطبيعي أن يتغير الموقف تماما إذا كان مقصد أولئك السكان هو القاهرة .
أقرب أن القاهرة ذاتها تختلف اختلافا بينا بالنسبة لمناطقها مترامية الأطراف. فمن تستقبله من وافدين إليها . فمن المنطقي — نظريا على الأقل — أن يتسق هدف المهاجر من هجرته ، مع المكان (أو الحي) الذي يختار للاقامة به والاستقرار . فمن كان يستهدف مثلا الهجرة إلى القاهرة باحثا عن عمل صناعي ، غالبا ما يقع اختياره على مناطق تتميز بهذا النشاط فيجد مأربه في شبرا الخيمة ، أو حلوان على سبيل المثال . ومن الطبيعي أن يبحث المهاجر له من سكن في ذات المنطقة بحيث تكون أقرب ما يمكن إلى مكان عمله .

أما من كان مقصده العمل في قطاع الخدمات (حيث لا يتيح له مؤهلاته ، أو خبراته العمل في غير ذلك) فهو باحث بلا شك عن مكان بأحياء وسط المدينة (باب الشعريه مثلا) أو أطرافها (كمنطق البناء بمدينة نصر) .
وفي كل الأحوال فإن مجال عمله هو المحدد دائما لنطاق سكنه ، وليس العكس ..

ومن الخطأ أن نتصور أن المهجر دائئها ما يفد إلى عمل مكد سلفا ،
بومنتقة سكن معروفة مسبقا - فهذا لا يحدث الا اذا كانت الهجرة مخططة -
ذلك أن موجات متلاحقة تنزح دائئها ويشكل غير منظم (سواء من قبل الأفراد ،
أو الدولة) تاركة الريف ومتجهة صوب القاهرة (أو غيرها) .

ولا ريب أن وجود اقارب للمهجر سبقوه إلى محل الهجرة الجديدة
(القاهرة مثلا) يعد امرا مشجعا بل ومحفزا في كثير من الأحيان للتفكير في
الهجرة أصلا واتخاذ قرار بخصوصها . فهؤلاء الاقارب يعدون - في نظر
هؤلاء - نموذجا حيا ومعيارا للنجاح في الهجرة (أو الفشل فيها) ذلك فوق
ما يتيح وجود الاقارب من تقديم تسهيلات كبيرة لخوهم (المهاجرون الجدد)
وبخاصة في المراحل الأولى للهجرة وذلك مثل : الإقامة معهم في نفس المسكن ،
ومساعدتهم في البحث عن عمل ملائم ، وتزويدهم بما يحتاجون من غذاء
ونقود .

وكان المهاجرون إلى منطقة المقابر بالقاهرة يندرجون ضمن هذه الفئة
بمعظمهم غير مؤهل أصلا للقيام بعمل محدد (إذ كان مهملهم الأصلي مرتبطا
بالنشاط الزراعي) ولم يعدوا بعد لممارسة أى عمل آخر . ومن الطبيعي
أن تختلف مناطق المقابر ذاتها من حيث نسبة استقبالها للمهاجرين سواء
كانوا ينتمون إلى أصول ريفية ، أو كانوا نازحين من مناطق أخرى حضرية
(من القاهرة ، أو غيرها) .

وقد دلت نتائج الدراسة في هذا الشأن [أسر جدول رقم (١) بالمعلق (٢)]
أن منطقة « الغفير » مثلا قد استحوذت على نسبة لا بأس بها من المهاجرين مباشرة
من الريف إذا ما قورنت ببثيلاتها في المناطق الثلاث الأخرى مجال الدراسة .
فقد بلغت تلك النسبة حوالى ٢٨٪ (من وادى قري الوجهين البحرى
والقبلى) بينما كان حوالى ٣٧٪ من سكان منطقة الغفير يسكنون في حى
آخر بمدينة القاهرة إما بقية النسبة وتبلغ حوالى ٣٥٪ فتبذل من هم أصلا
من سكان الحى .

.. يوتحلل هذه المؤشرات اتضح أن الدافع لوفود مسكن جيد الى هذه المنطقة بالذات يتحدد في وجود اقارب لهم بهذه المنطقة من قبل ؛ الأمر الذى يشجعهم على اتخاذ قرار الهجرة والنزوح مباشرة الى هذه المنطقة . أما المناطق الأخرى فلم يكن هذا المتغير بها واضحا ، ومن ثم كان موطن السكان السابق على الانتقال لمنطقة المقابر لا يخرج كثيرا عن المنطقة ذاتها ، أو حتى آخر بمدينة القاهرة .

ثانيا : الاكتظاظ السكنى بالقاهرة ، ومشكلات الإسكان :

رغم أن الهجرة من الريف تمثل عاملا أساسيا في انتضخم السكانى بالقاهرة عيوما (ومن ضمنها مناطق المقابر) ؛ إلا أن النسبة الغالبة من سكان المقابر إما تكون قد وفدت أصلا من أحياء أخرى بالقاهرة ذاتها ، أو تكون من نتاج النمو الطبيعى لسكان المنطقة (أى من أبناء المنطقة نفسها) . ولنا أن متسائل : ما هو الدافع لانتقال جماعات من السكان من منطقة الى أخرى داخل نفس المدينة ؟ هناك فى الواقع أسباب عديدة تبرز فى مقدمتها مسألة « السكن » ، فهذا الانتقال أو التحرك من منطقة الى أخرى لا يخرج عن كونه تحفيرا لحل السكن الذى قد يكون غير ملائم (من ناحية ضيقه وزيادة عدد أفراد الأسرة) ، أو أن يكون مرتفع من حيث قيمته الإيجارية ، أو أن يكون آيلا للسقوط ، أو قد تهدم بالفعل . . لواحد من هذه الأسباب — أو بعضها ، أو جميعها — يتخذ الفرد (أو الأسرة) قرارا بالانتقال لمسكن آخر .

أما اذا تحدد الاختيار بالسكنى بمنطقة المقابر ، فلا بد أن يكون وراء ذلك مجموعة من الاعتبارات والظروف الذى دعمته الى هذا الاختيار .. وأهم هذه الاعتبارات ما هو ملاحظ من تضخم سكانى هائل تعاني منها مدينة القاهرة بعمامة ، وبعض أحيائها بخاصة الأمر الذى يجعلها تلفظ ساكنيها خارجها إما بسبب ضيق المسكن على ساكنيه ، أو أنه قد صار غير صالح للسكنى بسبب أيلولته للسقوط أو تهدمه . وإذا كان السبب الأول (ضيق المسكن) يتيح للسكان فرصة التفكير للانتقال الى مسكن آخر أكثر ملاءمة (رغم ما يكتنف ذلك من صعوبات مادية) ، فإن السبب الثانى يفاجئه بأنه لا بد أن ينتقل خلال ساعات محدودة الى مسكن آخر .

ولعل الزائر العابر للمناطق العتيقة بالقاهرة — والتي لم يصيبها التجديد الحضري بعد — يلحظ دائما وجود مجموعة من « الخيام » قائمة على طرفه من هذه الأحياء (مثل : الخليفة ، والدرب الأحمر ، والجمالية ... الخ) ، وهى تمثل المأسكن المؤقتة التى أقامها أصحابها بعد أن لفظتهم مساكنهم التى آلت للمستوط . وهذا النمط من الإسكان مؤقت بطبيعة الحال ، الأمر الذى يجعل ساكنوه يبحثون بكل الطرق والأساليب عن أى مسكن يضمهم . ولما كانت إمكانيات السكنى مع الأقارب محدودة للغاية اذ انهم (أى الأقارب) يعانون أصلا من ذات المشكلات تقريبا ، فإن الفرد مع أسرته لا يجد أمامه سبيلا سوى أن يتجه صوب منطقة المقابر . ولا شك أن « الأقارب » الذين يقطنون المقابر يلعبون فى هذه الحالة دورا أساسيا حيث يساعدونهم إما فى الإقامة معهم فى نفس « الحوش » ، أو أن يبحثوا لهم عن حوش آخر لا يمكنه أحد ، وينخرطون بعد ذلك فى نمط للحياة يميز سكان المقابر .

وقد كشفت الدراسة الميدانية — كما أوضح التصور النظرى الذى طرح بمقدمة البحث — أن مسألة البحث عن مسكن ليست هى وهدفها السبب المباشر لتكون هذه الظاهرة ، وإنما جاءت فقط مبرزة لحجم الظاهرة بشكل واضح حيث أن هذا العامل (الاكتظاظ السكنى بالقاهرة) حديث فى تشكيل الظاهرة ومعاصر لأحوال القاهرة منذ ما لا يزيد عن أربعة عقود من الزمان . أى أن هذا الموضوع لو كان قد طرح مع بدايات هذا القرن وحتى الثلاثينيات منه ، فإن مسألة التضخم السكنى بأحياء القاهرة لم تكن تمثل بعدا هاما من أبعاد ظاهرة سكنى المقابر ، ذلك لأنها أصلا لم تكن قائمة بنفس حجمها الحالى ، ومن ثم فإن الذى حدث بالفعل لا يخرج عن كونه تزامنا بين انفجار مشكلة الإسكان ، وتضخم ظاهرة سكنى المقابر .

إما التحليل المعاصر للظاهرة فقد كشفت عنه بجلاء الدراسة الميدانية التى أجريت حيث وضعت احتمالات عديدة تبحث كلها عن السبب الذى دفع بأفراد العينة (١٠٠ أسرة) الى السكنى بالمقابر وكانت هذه الاحتمالات وارادة على النحو التالى .

— طبيعة المبل فى الجبانات (مع ما يدره ذلك من دخل لا ينقطع ، فى ذات الوقت الذى قد يعانى فيه الفرد من بطالة)

- القرب من مكان العمل (حيث يعمل الكثير منهم في أعمال تتصل بالمقابر اتصالا مباشرا) .
- وجود اقارب (وقد يمثل ذلك الدليل الذي أتى بالفرد للمقابر أول مرة) .
- رخص اجرة السكن ويعتبر هذان المتغيران من الدوافع الرئيسية لترك السكن السابق والاتجاه مباشرة لسكنى المقابر .
- انهيار المنزل ، وعدم وجود بديل له وهما عنصران نناقشهما في هذه النقطة ونبحث عن وزنها النسبي بالمقارنة بالعناصر الأخرى .
- خلافات مع الأهل ويمثلان جوانب اجتماعية صرفة بسبب الزواج تنبع أصلا من العيشة في مكان مزحم مع ما يحيط ذلك من رغبة في الاستقلال .
- حراسة الحوش (وهذا العامل مرتبط بوجود صلة معرفة أو قرابة بين صاحب الحوش والوافد الجديد) .
- وبالرجوع الى البيانات التي أفرزتها الدراسة يتضح أن « أزمة المسكن » مثلا تمثل نسبة الاستجابات الغالبة في كل من المناطق الأربع للدراسة (الإمام الشافعى ، السيدة نفيسة ، المجاورين ، الفقير) فكانت حوالى ٤٠ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٣٧٪ على التوالي بالنسبة لبقية الدوافع ، فإذا أضفنا الى ذلك مسألة انهيار المنزل وعدم وجود بديل له لصارت تلك النسب على النحو التالى : ٥٢ ، ٥١ ، ٤٩ ، ٤٨٪ على التوالي ايضا [ولتوضيح ذلك تفصيلا يمكن الرجوع الى جدول (٢)] .

١٠ ترتبط مسألة « البحث عن سكن » بوجود الدليل الذي يرشد هؤلاء النازحين إلى سكنى المقابر ، ورغم أن الأقارب كانوا في أغلب الأحيان (حوالى ٤٠ ٪) كنسبة متوسطة لأجالي العينة (بمثابة الواجهة الظاهرة التي تدل ذلك الدليل) إلا أنهم يعنون بمثابة الوسيط بين الوافد الجديد ، وعناصر قوة متميزة بمنطقة المقابر لها السلطة في إسكان هؤلاء والسماح لهم بممارسة أنماط جديدة من العمل داخل منطقة المقابر . ومن هؤلاء نذكر : التربي ، وموظف الجبانات ، وغير المقابر المكلف بالحراسة ، وصاحب الحوش ... الخ (وسوف نولى هذه النقطة تفصيلا أكبر عندما نتناولها في موضعها) .

ثالثا : البطالة مع وجود أنماط معينة للعمل بالمقابر :

رغم أن البطالة بمعناها المجرّد تتحدّد بقدرّة الفرد على العمل ، ورغبته فيه ، وبحثه عنه ثم عدم التوفيق في الحصول عليه ؛ إلا أن هذا المعنى قد صار كلاسيكيا تتناقله كتب التراث وليس له تجسيد حقيقى في الواقع . فمسألة البطالة في الحقيقة مسألة غاية في التركيب والتعقيد سواء من حيث الأسباب ، أو النتائج إذ أنه ينبغي أن يؤخذ في الحسبان اعتبارات شتى لعل أهمها : الظروف الاقتصادية والاجتماعية لن يعانى منها ، ونوعية العمل الذى يطلبه ، وكذا ظروف العمل السابق — إذا كان موجودا — من حيث : النوعية ، وعدد الساعات ، والأجر ... الخ ، فضلا عما يرتبط بذلك من علاقات اجتماعية قائمة في محيط العمل ويكون لها التأثير الأكبر إما في توطيد ، أو زلزلة موقع العامل في مجال عمله ، ومن ثم في معاناته للبطالة .

وفوق ذلك فهناك أنماط مغايرة للبطالة — غير ذلك النمط التقليدى — ومنها البطالة المقنعة والتي تظهر بخاصة في القطاع الريفى ، والأخرى الموسمية التي ترتبط بذات القطاع نظرا لموسمية العمل فيه . ولا يغفل أيضا ما اضطلع على تسميته « بالعبالة الخاطئة » Misemp'oyment الذى يدل على عمالة ولكنها ليس في مجالها الصحيح كأن لا تتوافق قدرات العامل وطاقاته من تعليم ، وخبرة مع متطلبات العمل وشروطه . وهى وإن

كأنت تدخل في نطاق العمالة ، إلا أنها تقترب في حقيقتها من مضمون البطالة .

وإذا كانت البطالة تعد واحدة من الأسباب الحيوية التي تدفع بالفرد للهجرة من الريف الى المدينة بحثا عن فرصة عمل مناسبة بأجر ملائم ، فإن هذه الظاهرة (أى البطالة) تلعب دورا أساسيا في حركة السكان داخل المدينة الواحدة أيضا .

وكانت هذه المسألة لافتة في دراسة احوال « ساكنى المقابر » بمدينة القاهرة . فمنهم من لم يكن لديه عمل دائم قبل هجرته من بلده واستقراره بهذه المنطقة ، ومنهم من اشتغل بأعمال ترتبط بالحياة بمنطقة المقابر ، كما أن بعضهم احتفظ بمجالات للعمل خارج المنطقة واتخذها سكنا فحسب . ورغم ان نتائج الدراسة قد كشفت عن نسبة عالية من السكان (حوالى ٥٨ ٪) يرتبطون بمجالات عمل خارج المنطقة ، إلا أن النسبة الباقية (حوالى ٤٢ ٪) تتزايد باستمرار الأمر الذى يدفعنا الى تفحص أنماط العمل المتاحة بمنطقة المقابر ، ونسبة العاملين بها الى اجمالى السكان بالمنطقة . ويمكن ان نجعل هذه الأنماط على النحو التالى :

— قراءة القرآن : وتمثل نسبة العاملين بها حوالى ١٠ ٪ من السكان الذين ليس لهم عمل دائم وهى نسبة في زيادة مستمرة نظرا للعائد المادى الضخم الذى يدره هذا العمل .

— نقل المياه : وهى عملية لا ترتبط فقط بتأدية خدمات (بمقابل) لزوار المقابر ، وإنما هى فى الأساس عمل دائم بهذه المناطق حيث أن السكان أنفسهم هم الذين يستخدمونها فهى ضرورة حيوية لهم نظرا لأن مياه الشرب الصالحة لم تصل الى كل أجزاء هذه المنطقة .

— تنظيف الحوش : وهى مسألة تتشابه الى حد بعيد مع عملية نقل المياه فهى واجب يومية يرتبط بالمعيشة أكثر من كونها عمل يدر عائد (باستثناء ما يتم أثناء مناسبات زيارة المقابر) .

واذا حاولنا التعرف على الحالة العملية لسكان منطقة المقابر بمدينة القاهرة لوجدنا انه من الممكن تصنيف السكان بصدها الى فئتين متميزتين .

● من يعملون ، وينقسمون الى قسمين :

— من يعمل منهم بصفة دائمة : وتصل نسبتهم الى حوالى ٥٠ ٪ فى كل من منطقتى الفخير ، والمجاورين ، وترتفع لتصل الى حوالى ٦٢ ٪ فى السيدة نفيسة ، وبتزايد ارتفاعها فى منطقة الامام الشافعى لتبلغ حوالى ٧٤ ٪ ويمكن تفسير ذلك بفرص العمالة المتوافرة بالمنطقة الأخيرة وبخاصة ما يتصل منها بالأعمال الحرفية (نقاشة — طباعة — حداده — نجارة ... الخ) . ومن الجدير بالذكر ان هذه الأعمال قائمة داخل المقابر ذاتها بل أن بعض السكان يتخذ من « الحوش » محلا للسكن ، وبجالا للعمل فى ذات الوقت ، كما أن البعض الآخر قد شيد حجرة أو اثنتين لتوسيع نطاق عمله .

— من يعمل بصفة مؤقتة : وتبلغ نسبتهم حوالى ٢٧ ، ٢٤ ، ١٩ ، ١٣ (وفقا للترتيب السابق) . وقد اتضح من الدراسة الميدانية أن معظم افراد هذه الفئة ينتهون الى أعمال غير دائمة بطبيعتها فهم إما عمال بناء ، أو رصف طرق ، أو هم يعتمدون أساسا على الخدمات الإضافية بالمقابر ويعتبرون ما عدا ذلك عملا ثانويا مؤقتا وهامشيا . ومن الملاحظ أن نسبة هؤلاء تتناسب عكسيا مع العاملين بصفة دائمة ، فكلما قلت نسبة البطالة (أو المهن الطفيلية) زادت نسبة العمالة الدائمة .

● من لا يعملون ، ويمكن تصورهم على النحو التالى :

— تلاميذ وطلاب : وتصل نسبتهم المتوسطة بالمناطق الأربع حوالى ٣ ٪ من السكان

— ربات بيوت : تصل نسبتهم المتوسطة بالمناطق الأربع حوالى ٨ ٪ من السكان

— افراد بالمعاش : وتصل نسبتهم المتوسطة بالمناطق الأربع حوالى ٢ ٪ من السكان

— عاقلون : وتصل نسبتهم المتوسطة بالمناطق الأربع حوالى ٧٪ من السكان

غير أن التأمل لمنطقة المقابر يلحظ وجود مهن « خاصة — نوعية » تمثل أهمية حيوية بها سواء لكونها متصلة بنمط الأعمال القائم هناك ، أو لأنها تعتبر بمثابة « المفتاح » الذى يسمح للسكان بالاقامة بها . ومن هذه الأعمال تذكر : « التربى » ، « والفخر » . فكل منهما يمثل نمطا واقميا ومؤثرا فى الحياة بهذه المناطق (وسوف نعود الى هذه النقطة تفصيلا فى بداية انفصل التالى) .

ويرتبط اختيار العمل بالمقابر بمدة الإقامة بها ، فمن يفد إليها من فترة قصيرة لا يكون بمقدوره « اختيار » المهنة التى يريد (بافتراض انه مؤهل لها) ، ومن اقام لفترة ممتدة يستطيع أن يكتسب مهار وخبرة فى أى عمل يجده (حتى بافتراض أنه لم تكن له صلة به من قبل) .

ذلك شأن من وجدوا عملا بالفعل (أو لم يجدوه) ، أما الأبناء — وبخاصة الذين ولدوا بنفس المنطقة ونشأوا فيها — فالأمر جد مختلف بالنسبة لهم فهم : أما قد التحقوا بالمدارس والجامعات سعيا وراء استكمال تعليمهم توطئة لحصولهم على فرصة عمل أفضل مما هو عليه آبائهم (وكثير منهم يتطلع لترك سكى هذه المناطق) ، أو هم لم ينخرطوا فى مضمار التعليم أساسا ويحثوا لأنفسهم عن حرفة يتعيشون منها ويساعدون ذويهم سواء كانت هذه الحرفة داخل منطقة المقابر ، أو خارجها .

رابعا : ضالة متوسط الدخل ، وتدى مستويات الحياة :

من الطبيعى أن مشكلات الاسكان ، والبطالة بالذن الكبرى (مثل القاهرة) تفرز عديدا من الظواهر الأخرى المصاحبة التى تعد بحق نتائج لها (وليس اسبابا) . ولعل أهم هذه الظواهر ما يمكن التعبير عنه « بالفقر » ، فهو ظاهرة لافتة ، ومركبة بالمجتمعات المتخلفة عموما ، وفى نمطها الحضري خصوصا ، وفى الأحياء المتخلفة Shums من هذا النمط بالذات .

ويتخذ الفقر المادى اشكالا عديدة ، لعل أكثرها شيوعا ما اصطلح

على تسببته « بانخفاض متوسط الدخل الفردي » . ورغم ما يكتنف هذا المؤشر من غموض تجعله لا يعبر بدقة عن المستوى الاقتصادي والاجتماعى للفرد ، ومع ما يرتبط بهذا المقياس من محاذير تجعله غير كاف للدلالة على ظاهرة الفقر بعمامة (وتستوى في ذلك عملية المقارنة بين المجتمعات أو الأفراد) .. ورغم ذلك كله ، فإنه لم يزل مؤشرا عاما وكميا ، ويمكن استخدامه — بعد تنقيته — كأحد المقاييس (مدعما بغيره) في المساعدة على التعرف على مستويات الحياة الخاصة بالأفراد ، أو المجتمعات .

وقد أمكن استخدام هذا المؤشر في الدراسة الميدانية لسكان المقابر بمدينة القاهرة ، وساعد على استخراج بعض الدلالات الهامة عن المستوى الاقتصادي والاجتماعى لهؤلاء السكان ، ورغم أن سؤال المبحوث عن متوسط دخله الشهري (وبخاصة أولئك الذين ينخفض مستواهم الثقافى) لا يعطى اجابة صادقة بحال من الأحوال ، ذلك أنه من الصعوبة بكان حسابه ، وبصفة خاصة من يضيف الى عمله الثابت عملا آخر اضافيا يدر عائدا ماليا أو خديما يصير من الصعب تقديره ... رغم ذلك فإن الاتجاه الغالب بين أفراد العينة يؤكد الانخفاض الذريع لهذا المتوسط من الدخل .

فإذا كانت الفئات الدخلية تبدأ من (أقل من ١٥ جنيها شهريا للأسرة في المتوسط) وتنتهى الى (أكثر من ٩٥ جنيها شهريا) فإن نتائج الدراسة قد أفادتنا بأن أكثر من ٨٠٪ من اجمالى العينة بالمناطق الأربع — مجال الدراسة — يتراوح متوسط دخلهم الشهري بين أقل من ١٥ جنيها شهريا ، ٤٥ جنيها شهريا . الأمر الذى يعكس تدهورا شديدا في نصيب الفرد من ذلك المتوسط أساسا .

فإذا أضفنا الى ذلك نقطة هامة برزت من خلال استجابات المبحوثين جميعهم تقريبا وهى أنه حتى هذا المتوسط الضئيل يتميز كذلك بعدم الثبات ، إذ أن مصدره غير جدد تماما فهو لا يعتمد على وظيفة مثلا ، أو عمل ثابتا في كثير من الحالات التى تعرضت للدراسة .

وكانت منطقة « المجاورين » هى أكثر المناطق تنديا من حيث متوسط

الدخل ، أما أقلها تدهورا — من حيث ذات المتغير — فكانت منطقة « الإمام الشبانجي » . ويرجع السبب في ذلك لتنوعية الأعمال المتاحة يكل من المنطقتين ومن ثم العائد منها ، فضلا عما تنقسم به المنطقة الأخيرة من ارتفاع لمستويات طموح أبنائها الناجم عن ارتفاع نسب التعليم بينهم . أما المنطقتان الأخريان (السيدة نفيسة ، والفغير) فيكاد يتوسط فيهما الدخل — رغم تدهوره — بالنسبة للمنطقتين السابقتين .

الا أن هذا الانخفاض الضريع في متوسط الدخل لم يواجهه بالسلبية والضعف ، وإنما كان العكس هو الصحيح تماما فلو حظ أن اشد المناطق تدنيا في مستويات دخول أبنائها هي أكثرها سعيا وراء البحث عن مجالات عمل جديدة ترفع من مستويات دخولهم ، أما إذا لم يوفقوا في ذلك زادت معدلات خدماتهم لزوار المقابر طلبا في كسب مزيد من الدخل .

غير أن العلاقة المنطقية القائمة بين انخفاض متوسط الدخل ، وتدهور مستويات الحياة تتجسد في مجالات عديدة هي في الواقع المهيئة للملاحم العامة والرئيسية لسكنى المقابر . ولعل التدهور الشديد الذي عليه كل المرافق بالمنطقة هو أبرز شاهد على ذلك ، فالمياه لم تصل إلى معظم المقابر (فلم تكن هناك حاجة أساسية لذلك قبل أن تسكن) ومن ثم يعتمد السكان على « السقا » في نقل المياه من الحنفيات العامة ، أو من بعض « الأحواش » التي بها وصلات مياه . أما الكهرباء فقد زودت بها الشوارع والطرق الرئيسية الموصلة لمنطقة المقابر ، إلا أن بعض السكان قد أقاموا بأنفسهم — وبشكل غير مشروع — وصلات من الطرق إلى مساكنهم بالمقابر [ويحييهم في ذلك غير المقابر ، أو « المعلم » نظير « اكراميات » — كما عبر كثير من الباحثين — بعضها مالى ، والآخر خدمى (كان يكلفون باعطاء دروس خصوصية لأبنائهم)] .

أما المشكلات المتعلقة بالأمراض فهي لافتة ومؤثرة في حياة الأفراد ، نعم لا يأمنون على أنفسهم ، وممتلكاتهم وبخاصة في حالات الاظلام التي كثيرا ما تتعرض لها المنطقة ليلا . وهم يعتقدون أن وجود اللصوص ، وقطاع

الطرق ، والهاريين من الأحكام ، وتجار المخدرات هو الذى يعكر صفو حياتهم بهذه المناطق (وسوف نتعرض لهذه المسألة تفصيلا فى النقطة التالية) .

ومما لا شك فيه أن هناك علاقة وطيدة قائمة بين نوعية الحياة التى يعيشها سكان المقابر ، وأنماط الاستهلاك التى تسم حياتهم وتميزهم ، فضلا عما يرتبط بذلك كله من قيم ثقافية تتجسد فى أنماط من الفكر ، والسلوك . ويمكن أن نستوضح ذلك فى عدة نقاط على النحو التالى :

— أن مسألة « الخوف من الموت ، والموتى » قد تلاشت — أو تكاد — وذلك بفعل التكرار شبه اليومى سواء بالفعل أو المشاهدة . بل أنه فى كثير من الأحيان ما تؤدي « حالة وفاة » الى رواج بين سكان المقابر حيث تزداد الصدقات ، وتكثر الزيارات التى يستفيد منها أنماط معينة من العمالة (مثل قراءة القرآن ، والباعة الجائلين) . إلا أنها أحيانا ما تكون غير ذلك حيث تستوجب بعض حالات الوفاة وجود اقارب المتوفى لمدة ايام يترددون على « الحوش » : الأمر الذى يدفع بسكانه الى خارجه مما يسبب ارتباكاً شديداً لهؤلاء السكان (ويتكرر نفس الأمر فى المواسم الدينية) .

— أنه رغم ضالة دخل الأسرة ، فإن معظم السكان لديهم أنماطاً مختلفة وحديثة من السلع المعمرة (كالثلاجات ، والبوتاجازات ، والتلفزيونات ... الخ) ويزداد هذا النمط الاستهلاكى وضوحاً مع دخول التيار الكهربائى وانتشاره المستمر ، فضلا عن زيادة مستويات الومى والتعليم .

— أن التوجه نحو التعليم يثل اتجاهها ملحوظا وبارزا بين أسر المقابر فأبناء هذه الأسرة ينخرطون جميعهم — أو غالبيتهم — فى مراحل التعليم المختلفة (بما فى ذلك الجامعى) . ويعد هذا المتغير مؤثرا فى تغيير أنماط القيم السائدة سواء فى المجتمع الكلى بعمامة ، أو داخل مناطق المقابر بخاصة .

خامسا : الجريمة وصور الانحراف ، والمقابر كمكان للاختباء :

توصم المناطق المتخلفة بالمدن عموما بالجريمة والانحراف ، ويرجع ذلك بصفة أساسية لسكان هذه المناطق فهم يعانون من مشكلات اجتماعية — ثقافية ، واقتصادية حادة ومركبة . كما أن ذلك يعود بشكل رئيسي لفيزيكية هذه المناطق وتركيبها العمراني حيث يساعد على عمليات الاختفاء والتهرب فضلا عما يمكنه ذلك من ممارسة الجرائم وصور الانحراف المختلفة .

وتعتمد « المقابر » نموذجا ماثليا على ذلك فهي قبل أن تبدو مكتظة بسكانها (بمدينة القاهرة) ، كانت لا تزيد عن كونها ملجأ للمجرمين ، والهاربين من تنفيذ الأحكام ، وتجار المخدرات ، ومحترفي الدعارة ، والنشالين ، والشحاذين ، والمشعوذين ... الخ .

وترتبط مسألة « الخوف من سكنى المقابر » بتصور الكثيرين عما يحدث بهذه المناطق من جرائم ؛ فضلا عن التصورات الخرافية الأخرى التي ترتبط بالجان وتجسدهم في صورة الموتى وما إلى ذلك . إلا أن الرؤية الواقعية لصور الجريمة والانحراف تكشف عن فقدان الشمعور « بالأمن » بصفة عامة بين السكان . فقد افادتنا النتائج التي خرجت بها الدراسة أن أكثر من ٧٠٪ من حالات الدراسة (كنسبة متوسطة بين مناطق الدراسة الأربع) لا يشعرون بالأطمئنان على « البيت ، والأبناء » أثناء عمل رب الأسرة بخارج المنطقة .

وقد تبادت مظاهر الخوف ، وعدم الأمان في مسائل عديدة (مثل الطرد من الحوش ، واستغلال القرية والمطين ... الخ) إلا أن « السرقة » كانت أبرزها على الإطلاق (احتلت نسبتها ما يقرب من ٨٥٪ بالمقارنة بالاحتمالات الأخرى) . وتجسد ذلك بشكل واقعي من استجابات المجوئين فيما يتعلق بما تعرضوا لهم من سرقات فعلية حيث بلغت نسبتهم أكثر من ٤٠٪ في المناطق الأربع في المتوسط . وغالبا ما تتم السرقات ليلا حيث يمكن الاختباء — رغم اضاءة كثير من الأحواش وبعض الطرق — وما يساعد على هذا ، النمط الفيزيقي الذي تتسم به المنطقة فشوارعها

ضيقة متعرجة. يسهل الاختباء بها ثم الخروج منها الى مناطق أخرى (حيث تحتوى على عدد كبير من المداخل ، والمخارج) كما أن الشكل العمرانى للأحواش وما أقيم عليها من مساكن (فى صورة حجرة أو أكثر) قد سهل أيضا من عملية الاختفاء وبخاصة فى تلك الأحواش غير المسكونة التى يرفض أصحابها ذلك ولم يتمكن الترسى ، أو الغفر من اسكانها لسبب أو لآخر .

فاذا أضفنا الى ذلك أن كثيرا من السرقات تتم من قبل أشخاص من ذات المنطقة لدل هذا على ضعف الروابط الاجتماعية بين سكان هذه المناطق وفقدان الاحساس بالأمان فيها بينهم . كما أنه يعكس اختلافا فى المستويات الاجتماعية — الاقتصادية السائدة حيث يعيش اللصوص فيها بينهم ويسرقون من يشعرون أنه متميز ولديه ما يسرق . وقد يكون من الدهش أن نعلم أن السارق عادة ما يكون معروفا لديهم بدقة ، الا أنهم يخشون ابلاغ الشرطة عنه خوفا من بطشه وتكرار فعلته . وكل ما يقومون به هو محاولة استرجاع ممتلكاتهم المسروقة عن طريق الاتصال « بعلم اللصوص » ، أو الترسى — أحدهما أو كلاهما — الذى بإمكانه معرفة السارق ، وارغامه — أحيانا — على إعادة المسروقات ، أو على الأتيل للتفاوض معه بشأنها .

غير أنه ليس بالضرورة أن يكون السارق دائما من داخل المنطقة ، فقد يكون من خارجها . فاللصوص قد يفدون من منطقة مقابر مجاورة أو من خارج مناطق المقابر بأكملها وقد تربطهم ببعض أبناء المنطقة صلة صداقة أو قرابة فيسهلون دخولهم ، ويرتكبون جرائمهم تحت حمايتهم وفى هذه الحالة أيضا لا يتوجه الذين تعرضوا للسرقة بتبليغ الشرطة فهم لا يعرفون تماما من هو السارق الا أنهم واثقون من بطش من يحميه .

غير أن الجرائم لا تتوقف فقط عند جد ظاهرة السرقة ، وإنما هناك أشكالا عديدة وصورا للجرائم والاعترااف سواء كانت تقع فى منطقة المقابر ذاتها ، أو أنها — أى المنطقة — تكون مكانا لاختفاء مقترفي الجرائم ، وأدوات الجريمة ، والمسروقات (فى حالة جريمة السرقة مثلا) .

فهناك مثلا حالات قطع الطريق على السكان أثناء عودتهم الى منازلهم

إيليا (بلغت نسبة من هددوا إيليا حوالي ٦٤٪ من إجمالي العينة ٤٠٠ بيتاً) هدد حوالي ٦٪ من العينة أثناء سترهم تهارا (وغالباً ما يستخدم السلاح في التهديد دون استخدامه الفعلي ، في الوقت الذي يحتل فيه الضرب نسبة ضئيلة للغاية ٣٪) ذلك أن الضحية عادة ما تستسلم دون مقاومة) .

أما بالنسبة للتجار في المخدرات ، وتعاطيها ، وتداولها فقد بلغت نسبتها حوالي ١٠٪ من استجابات الباحثين (عند سؤالهم عن أكثر الجرائم انتشاراً بالمنطقة) .

وتنتشر بمنطقة المقابر ظاهرة سرقة الجثث (وبيعها لطلبة كليات الطب) ومن الثابت أن « التبرى » « والغفر » يشتركان في ارتكاب هذه الجريمة أو يتولاها غيرها تحت حمايتها ويقومان بالتستر عليه حيث يستفيدان — أحدهما ، أو كلاهما — من اقتراف مثل هذه الجريمة .

أما الدعارة ، والاغتصاب ، ووجود أطفال لقطاع ، ولعب القمار فكلها ظواهر قائمة في مجتمع المقابر حيث يسهل النمط الفيزيقي — سلف الذكر — للمقابر من اتيناتها ، بالإضافة الى ما يسود المنطقة من ظلام دامس — وبخاصة في طرقها — الأمر الذي يعد بيئة خصبة لارتكاب الجرائم عموماً ، والجنسية منها خصوصاً . [ويمكن تلخيص استجابات الباحثين تجاه الأعمال المزعجة التي يتعرضون لها في الجدول رقم (٣) بالملحق] .

ومن العبث أن نتساءل ممن يرتكب هذه الجرائم أو يسهل ارتكابها ، وما إذا كان من داخل المنطقة أو من خارجها . فنظراً للطبيعة الخاصة المميزة لهذه المنطقة ، فمن المؤكد أن يكون أحد الأطراف المتفرقة للجريمة — إن لم تكن كل الأطراف — من المنطقة ذاتها . « فانتري » يعد نموذجاً مثالياً على ذلك حيث أنه بما يمثله من قوة وسيطرة على المنطقة وأبنائها يتمكن من معرفة الأحوال العامة والخاصة لسكانها ولذلك كان هو دائماً بمثابة التحليل للصوص والمجرمين من خارج المنطقة كما أنه المتستر على أمثال هؤلاء من المنطقة ذاتها ، فوق أنه هو الحامي لهم . ولا ينكس

« التربي » في هذه الهيئة والسسلوة سوى « المعلم » ، « والفنر »
(وسوف نناول هذه النقطه تفصيلا في الفصل التالي) .

غير انه من غير المعقول ان نتصور ان هذه الامور تتم في غيبة عن علم
سكان المقابر بها ، وانما هم على علم كامل ومعرفة بها ، ويشكل خوفهم
من الطرد من الاحواش العقبة الأسلسية تجاه التبليغ عنها .

القسم الثاني

نمط الحياة الفعلي لسكان المقابر

أولا : من الذى يسمح بسكنى المقابر ؟

لما كانت منطقة المقابر تتسم بخصائص نوعية (فيزيقية كانت أو سسيواقتصادية) فإن قرار السكنى بها لا يتخذ هكذا دون تفكير أو تدبير . فليست المنطقة « مفتوحة » هكذا وترحب بكل من يلجأ إليها طالبا السكنى ، وانما هناك قيودا تسبق هذا الخطوة وترتبط بها . وتتسق هذه القيود مادة مع الدوافع التى تدفع بالفرد (وأسرته) الى اختيار السكنى بهذه المنطقة (وقد سبق توضيح هذه الدوافع بالفصل السابق) فهو يعلم مقدما نوعية الحياة التى تنتظره ، وانماط البشر الذين سيتعامل معهم ، وطبيعة المشكلات التى سيواجهها .

[ولعل بعض النقاط التى أثرت بالفصل السابق مع ما يتلوها من نقاط فى هذا الفصل يكشف كثيرا عن نوعية الحياة بالمقابر ، وفى فصل تال سوف نحلل تفصيلا طبيعة المشكلات القائمة بهذه المنطقة] . اما فى هذه النقطة فسوف نتعرض لمناقشة أنماط البشر الذين يتعامل معهم ساكن المقابر سواء فى بداية وفوده الى المنطقة ، أو أثناء معيشته بها .

وحتى نقف على اجابة شافية للسؤال المثار مقدما : « من الذى يسمح بسكنى المقابر ؟ » ، فمن الضروري أن ننفذ الى « بناء القوة » **Power structure** السائد بالمنطقة ، ففى ضوء معرفته يمكن أن تتضح مسائل عديدة من بينها : البدايات الاولى لتبلور ظاهرة سكنى المقابر ، ومظاهر تطورها ، والأسباب الكامنة وراء استمرارها (بل وتفاقمها) ، فضلا عما ينبغى أن ينتهى اليه ذلك من وضع أيدينا على العوامل المؤثرة (سواء تمثلت فى اشخاص ، او جوانب بيئية — مادية) فى صياغة الظاهرة حتى نتولاها بالعلاج . وينشكّل بناء القوة فى مجتمع المقابر من محورين رئيسيين يتجسدان فى شخصيتين هما :

— **صاحب الحوش** : فقد يتجه صاحب لحوش مباشرة لتأجيرها الى من يطلب ذلك (سواء بشكل مباشر أو عن طريق وساطة الترتيب ، أو

« الغفير » (أو موظف الجبانات) مقابل مبلغ معين يتم الاتفاق عليه بشكل عرقي — شفاهي ، وبدون تحرير عقد أو ما شابه ذلك (فالتأجير متنوع . فأتوننا حيث أن هذه المناطق مخصصة للمنافع العامة وليست للسكنى) . وإذا تدخل التربي — أو غيره — بالوساطة لدى صاحب الحوش فإنه عادة إما أن يتقاضى مبلغا معلوما من المال (أو بصفة شهرية) لقاء ذلك ، أو يكتفى بطلب مساعدة هؤلاء السكان في عمليات الدفن التي تتم بالحوش أو غير ذلك . وقد لا يتجه صاحب الحوش إلى تأجيرها ، وإنما قد يعهد إلى اسكان بعض أقاربه ، أو معارفه — رقيق الحال — دون مقابل مالى ، ولكن بالاتفاق معهم على حراسته (خشية سرقة الجثث وارتكاب الجرائم وما شابه ذلك) ، فضلا عن تنظيفه حتى يكون ملائما لمواسم الزيارة .

أما إذا لم تسر الأمور وفق ما يرغب صاحب الحوش فإنه لا يتورع فورا في طرد هؤلاء السكان سواء عن طريقه شخصيا ، أو بالإيعاز إلى التربي ، أو الغفير بذلك حيث يحقق هذا المسلك نفعا بالنسبة لأحدهما أو كليهما حيث سيتيح ذلك اسكان الحوش مرة أخرى .

وقد لا يتولى صاحب الحوش بنفسه هذه الإجراءات (في الاسكان ، والطرد وغير ذلك) ولكن قد يقوم التربي أو موظف الجبانات بهذه المهمة نيابة عنه .

— « التربي » : وهو يمثل الشخصية القائدة بمجتمع المقابر ، ولم ينجم هذا فقط من عمله المرتبط أصلا بالهدف من وجود هذه المناطق (دون السكن) ، وإنما تشكلت هذه الشخصية أيضا نتيجة سيطرتها شبه الكاملة على كل ما يقع بالمنطقة من دفن ، واسكان ، وجريمة ، وتادية لخدمات ، واتصال بمسؤولين ... الخ .

والتربي بهذا المعنى ليس إلا رمزا لمجموعة من الأشخاص ذوي النفوذ ، والسيطرة ، والهيمنة على منطقة المقابر . فلكل مجموعة من « التريبة »

« معلم » يقود حركتهم ، وينظم عملهم ، ويحدد لكل منطقة نفوذ لا يتعداها . بل ان الأمر وصل الى درجة عالية من الضبط والاحكام الى الحد الذى تقسم معه مناطق القنابر حسب المستوى الاقتصادي لأصحاب الاحواش حيث يرتبط ذلك بالمعادن الذى يحصلون عليه من عمليات التعدين ، أو الاسكان . . . الخ .

كما ان لكل نطاق جغرافى محدد غير للمقابر يعين من قبل المعلم ، أو التريى (وأحيانا يتم تعيينه من قبل المحافظة) . ويشهد الواقع بان هذا الغير هو مجرد تابع للتريى وليس له ائنى درجة من حرية التصرف دون الرجوع اليه .

وتعين المحافظة موظفا للجبانة فى كل منطقة وهو يعد بمثابة الموظف الرسمى الذى ينقل رأى الحكومة للسكان ، كما انه يبلغ المحافظة بالمشكلات القائمة بالمنطقة . غير ان الواقع يشهد بغير ذلك أيضا فشأنه شأن الغير تماما ، ان لم يكن أقل شأنًا ، فهو اما ان يرمى تماما فى احضان التريى ويقع تحت سيطرته ، أو ان يلفظ من المنطقة وتعين المحافظة غيره .

وقد كشفت الدراسة الميدانية عن المرشد (أو الدليل) الذى عن طريقه اتى السكان الجديد وافدا الى منطقة المقابر . وفى ضوء ذلك يمكن تحديد الدور الذى يلعبه كل من : صاحب الحوش . والتريى سواء فى التسهيل لدخولهم المنطقة ، أو فى ترتيب حياتهم داخل المنطقة فيما بعد .

فقد بلغت نسبة من وفدوا عن طريق أحد اقاربهم أو معارفهم بالمنطقة حوالى ٣٠٪ من اجمالى عينة الدراسة بالمناطق الأربع ، ثم تلقفهم بعد ذلك اما : المعلم ، أو التريى ، أو الغير .

— أما الذين جاءوا مباشرة من طريق « التريى » فقد بلغت نسبتهم حوالى ٤٥٪ من اجمالى العينة (كنسبة متوسطة فى المناطق الأربع) . وفى هذا الشأن ينبغى أن نذكر أن من وفدوا عن طريق اقاربهم وذويهم عادة ما ينتهى بهم الأمر الى « التريى » أيضا حيث لاتزيد مهمة هذا « القريب » عن مجرد التوسط لدى التريى لاسكان الوافد الجديد الذى يهمه الأمر .

— لا تزيد نسبة الذين وفدوا للسكنى بالمقابر عن طريق صاحب الحوش، نفسه عن ١٠٪. ينطبق الدراسة ، الأمر الذى يعكس أن السطوة والهيمنة ليست لأصحاب الأحواش بقدر ما هى للقوى المؤثرة بمجتمع المقابر (وأبرزهم المعلم ، والتربى) .

— تتضائل كثيرا نسبة الذين جاءوا عن طريق الفغير ، أو موظف الجبانات فهى لا تزيد عن ٣٪ ويرجع ذلك الى أن نفوذها مع غيرها ليس مطلقا دائما هو متبدل ومحدد بمدى صلتها بالتربى . [ويمكن تصوير الأوضاع من خلال الجدول رقم (٤) بملحق الدراسة] .

ثانيا : التركيب العمرى ، والأحوال : الزوجية ، والتعليمية للسكان :

أكدت نتائج الدراسة الميدانية التى أجريت على بعض مناطق المقابر بمدينة القاهرة ، أن « مجتمع المقابر » لا يخرج كثيرا فى الخصائص النوعية لسكانه عن أى نمط معيشى آخر داخل المجتمع الحضرى (وبخاصة مناطق المتخلفة) ، فتركيبه النومى (ذكور وإناث) متسق ، كما أن توزيعه بين فئات العمر المختلفة يتخذ شكلا معتدلا ، وعاديا ، والحالة الزوجية للسكان لا تخرج عما هو مألوف فى أى نمط معيشى آخر . ولا تختلف الأحوال التعليمية ، والداخلية ، والمهنية لسكان المقابر عن أحوال أية مجموعة أخرى من السكان فى ذات المستوى من المعيشة .

وفى هذه النقطة نتعرض للتركيب العمرى . والأحوال : الزوجية ، والتعليمية للسكان ، وذلك على النحو التالى :

— التركيب العمرى :

يتوزع السكان حسب فئات العمر (من أقل من ١٥ سنة الى أكثر من ٦٥ سنة) توزيعا معتدلا حيث تبلغ نسبة من يتجمعون فى فئتى العمر : أقل من ١٥ ، — ٢٥ سنة حوالى ٢١,٣٪ من اجمالى سكان العينة كنسبة متوسطة فى المناطق الأربع (وان كانت تنخفض قليلا فى منطقة الفغير ، وترتفع قليلا فى منطقة المجاورين) . أما الفئتان التاليتان (٢٥ — ٣٥ ، ٣٥ — ٤٥ سنة) فتصل نسبتهما معا حوالى ٤٣,٣٪ من اجمالى العينة . ومن اللافت أن

أفراد هاتين الفئتين يمثلون قوة العمل الفعلية بهذا المجتمع وهي تنقسم تقريباً بالتساوى بين الفئتين المذكورتين . وإلى ذلك مجموعة السكان المنتهين إلى فئتي العمر التاليتين (٤٥ — ٥٥ ، ٥٥ — ٦٥ سنة) وتبلغ نسبتهم معاً حوالي ٣١٫٣٪ من إجمالى السكان بعينة الدراسة (مع زيادتها قليلاً بمنطقة الإمام الشاعى) . وفى النهاية تأتى فئة العمر ٦٥ سنة فأكثر حيث لا تزيد نسبة أفرادها عن ١٫٤٪ من إجمالى العينة [ويتفصح التركيب العمرى من الجدول رقم (٥) باللاحق] ويكشف هذا التوزيع عن اتجاهات عامة لعينة الدراسة حيث تتركز النسبة الغالبة بالفئات المثلة بقوة العمل حتى ٦٥ سنة ، ثم تليها فئات العمر الشبابية ، ثم فى النهاية فئات المسنين . ويمكن لهذا التوزيع أن يستخدم فى تحديد الاحتياجات التعليمية ، وفى تحليل قوة العمل المتاحة .

— الحالة الزوجية :

من الطبيعى أن تكون « الأسرة » هو وحدة السكان بمجتمع المقابر حيث أن الدوافع لسكنى هذه المنطقة — كما تبين فى الفصل السابق — مرتبطة بوجود الأسرة ، ويزور مشكلاتها (مثل تدهم المسكن السابق أو الطرد منه ، أو البطالة التى يعانىها رب الأسرة ، أو غير ذلك) .

ومن ثم كانت الحالة الزوجية لهؤلاء السكان منسقة إلى حد بعيد مع التركيب الاجتماعى لهم ، فمن الملاحظ أن « المتزوجين » يمثلون النسبة الكبرى والغالبة تصل إلى حوالى ٨٤٫٤٪ من إجمالى العينة ، يليهم فى ذلك فئة « الأرمال » فتبلغ نسبتهم حوالى ١١٫٧٪ من عينة الدراسة . أما الذين لم يسبق لهم الزواج (العزاب) فلم تزد نسبتهم عن ٢٫٨٪ ؛ وكانت نسبة « الطنقين » تبلغ حوالى ١٫١٪ من إجمالى العينة . ومن الملاحظ أن الفروق بين مناطق الدراسة الأربع ضعيفة للغاية ولا تكاد تذكر ، الأمر الذى يعكس انساق الحالة الزوجية مع أنماط الحياة بالمقابر . [ويمكن تلخيص أوضاع أفراد العينة فيما يتعلق بحالتهم الزوجية فى الجدول رقم (٦) باللاحق] ،

— الحالة التعليمية :

لا شك أن الصلة واضحة بين التركيب العمرى للسكان والمتغيرات الأخرى المرتبطة بهؤلاء السكان سواء كانت إجتماعية أو اقتصادية في خصائصها . فالحالة الزوجية ، والمهنة ، والدخل ، والتعليم هى مجرد أمثلة لتلك المتغيرات التى تتشكل أصلا فى ضوء الهيكل العمرى لأبناء المجتمع . وإذا كانت الحالة التعليمية تشكل متغيرا له أهميته البارزة فى حياة أى مجتمع فإنه من الضرورى تفحص وجوده بمجتمع القنابر . وهو متغير يتشابه مع سابقيه (التركيب العمرى ، والحالة الزوجية) من حيث عدم خروجه كثيرا عما هو سائد بالمجتمع ، وللتدليل على ذلك نذكر الحقائق التالية :

— أن نسبة الأميين تصل بين أفراد العينة الى حوالى ٦٤٫٤٪ من اجمالى عينة الدراسة بمناطق الدراسة الأربع . ويرجع ارتفاعها بهذا الشكل الى الخصائص النوعية للسكان فهم فى معظمهم اما من المهاجرين من النمط الريفى — حيث ترتفع نسبة الأمية — او هم من المناطق المتخلفة بالمدينة حيث تتدنى المستويات الاجتماعية والاقتصادية ، وتنخفض بالتالى حالتهم التعليمية .

— أما أولئك الذين لا يرتفع مستواهم التعليمى عن حد « القراءة والكتابة » فتبلغ نسبتهم حوالى ٢٣٫٣٪ من اجمالى العينة (ولا تختلف المناطق كثيرا من حيث هذه النسبة) .

— غير أن نسبة الحاصلين على شهادات أقل من المتوسطة تتفاوت بين المناطق الأربع فبينما ترتفع نسبيا بمنطقة الامام الشافعى حيث تصل الى حوالى ١٠٪ ، تنخفض بشكل واضح بمنطقة الجاويرين حيث تبلغ حوالى ٣٫٢٪ . أما المنطقتان الأخرتان (السيدة نفيسة ، والفجر) فتتوسط هذه النسبة حيث تصل فى المتوسط الى حوالى ٦٫١٪ .

— أما أصحاب الشهادات المتوسط ، وأعلى من المتوسطة فتتخذ نسبته

نفس الاتجاه السابق من حيث المناطق . وينبغي الإشارة في هذا انى ان ذلك التفاوت بين المناطق يرجع بالدرجة الى الظروف السسنيواقتصادية المميزة لكل . فمن اللافت مثلا ان منطقة الامام الشامى تحسن فيها نسبيا نوعية الحياة من حيث الدخل ، والتعليم الأبر الذى يعكس بالضرورة على كل السكان حتى أولئك الذين يقطنون المقابر .

— وتتضائل نسبة الحاصلين على شهادات جامعية في عينة الدراسة فتبلغ حوالى ٠.٦٪ كسبة متوسطة بالمناطق الأربع . ويرجع ذلك أساسا الى الظروف السسنيواقتصادية غير المواتية التى قد لا تشجع على استكمال التعليم ، وتدفع بالأفراد في معظم الأحيان للبحث عن مجال للعمل يزيد من دخل الأسرة (ولا يلتقى عبءا اضافيا كاذى يفعله التعليم) .

وبرؤية شاملة للؤشرات السابقة يتضح ان حوالى ٨٧.٧٪ من الأفراد العينة يعانون من الأمية الكاملة ، أو مجرد معرفة القراءة والكتابة ، (وهو مستوى قريب للغاية من مستوى الأمية) وهى نسبة بالغة الارتفاع ، وشديد الخطورة في ذات الوقت . أما النسبة الباقية (١٢.٣٪) فتتمثل الحاصلين على شهادات بمستوياتها .

[وتوضح عناصر الحالة التعليمية لأفراد العينة من الجدول رقم (٧) بالملاحق] .

٣.١ : 'المهنة ، والدخل ومستوياته :

سبق أن اشرنا الى الحالة العملية لسكان المقابر (وذلك في سياق التعرض لتظاهرة البطالة باعتبارها دافعا لسكنى المقابر) وكان السكان حيالها ينقسمون الى فريقين : أحدهما يعمل ، والآخر لا يعمل . وقد تفرع كل فريق بدوره الى عناصره الذاتية فالذين ينتمون الى الأول كانوا يعملون بنصفه دائمة أو مؤقتة ، بينما الذين لا يعملون كانوا حاصلين دخل من مصادر

مثل : التلخيص ، وفيات البعوت ، والذين في سن العاشي ، والعاملين .

أما نطاق العمل فكان إما داخل منطقة المقابر ، أو خارجها ولكل مجال من الأعمال ما يميزه . ونفادول في هذه النقطة — اعتبادا على ما سبق — تحليلا لنوعية المهن السائدة بين سكان المقابر سواء كانوا يمارسونها داخل المنطقة أو خارجها .

ويمكن تصنيف المهن على النحو التالي :

● كان الحرفيون يظهرون إبرز المهن السائدة بين سكان المقابر فقد بلغت نسبتهم في المتوسط (بين المناطق الأربع) حوالي ٣٧٪ من أجمالي السكان العاملين . غير أن هذه النسبة تميل الى الارتفاع الملحوظ في مناطق دون غيرها ، فقد بلغت بمنطقة الامام الشافعي مثلا حوالي ٥٢٪ ، في الوقت الذي تنخفض فيه نسبيا لتصل الى حوالي ٢٤٪ بمنطقة الفجر . ويرجع ذلك بالدرجة الأولى للاوضاع البيئية — اقتصادية كانت أو اجتماعية — المميزة لكل منطقة فالامام الشافعي منطقة تتميز بوجود مجالات عديدة للحرف (نقاش — حدادة — سكرة — طباعة ... الخ) بشكل يمكن معه الاستفادة من سكان المقابر كمصدر يد هذه الحرف ويزودها بالقوة العاملة اللازمة ، فضلا عما آل اليه حال الأحواش بمنطقة المقابر فقد تحولت الى مراكز عمل — بجانب السكن — حيث صار من الطبيعي ومن المألوف أن يقصد أبناء المنطقة — أو من هم بخارجها — المقابر بحثا عن نقاش ، أو حداد ، أو طباع ... الخ .

● أما الموظفون فنخفض نسبتهم (بالمقارنة بنسبة الحرفيين) حيث تصل الى حوالي ٤٢٪ من أجمالي العاملين ويرجع ذلك الى المستوى التعليمي الضعيف والذي لا يؤهل بطبيعة الحال للوظائف الحكومية ، اللهم الا اذا كانت تقع أدنى سلم الوظائف .

● غير أن نسبة مشاركة العمال (بالقطاعين : العام ، والخاص) في هيكل العمالة بنجنتح المقابر ترتفع عن نسبة مشاركة الموظفين ، حيث

تبلغ حوالى ١٦٦٪ من اجمالى نسبة العمالة بالعمينة . (ولا ينفرج هؤلاء العمال ضمن الحرفيين حيث أن الآخرين غالبا ما يعملون داخل ورش خاصة) .

● أما التجار فتتخفص نسبتهم كثيرا وتتضاءل حيث لا تزيد عن ٧٪ من اجمالى العاملين بمنطقة المقابر ذلك أن هذه المناطق لا تعتمد كثيرا على عمليات البيع والشراء بداخلها .

● ويمكن فى النهاية أن نميز الأعمال المتصلة بمنطقة المقابر واهمها : التبرى ، والغفر حيث تبلغ نسبة العمالة لكل حوالى ٥٠٪ من اجمالى العمالة بالمنطقة .

كما أن هناك مجموعة أخرى من المهن ، والأعمال التى تتواجد بالمنطقة ؛ ألا أنها تعد من قبيل المهن الطفيلية مثل : الباعة الجائلين (وبخاصة المأكولات التى تباع فى مواسم الزيارات) ، وقارنى القرآن ، وغير أولئك كثير . وبطبيعة الحال فإن الدخل المتحصل من هذه الأعمال من الصعب جدا — أن لم يكن من المستحيل — حسابه ، أو تقديره .

[ويوضح الجدول رقم (٨) تصنيف عينة الدراسة طبقا للمهنة] .

أما عن الدخل ومستوياته فقد سبق أن ألمحنا لهذا المتغير بصفة عامة عند تناول الدوافع الرئيسية لسكنى المقابر بالفصل السابق . إلا أن معالجة له فى هذه النقطة سوف تعتمد على منظور آخر لذات المتغير حيث يهنا التعرف هنا عما إذا كان هناك ثمة تفاوت بين مستويات الدخل لسكان المقابر ، ثم محاولة قياس هذا التفاوت (فى حالة وجوده) .

لقد أسفرت الدراسة الميدانية عن وجود تباين واضح بين المستويات الاجتماعية والاقتصادية للأسر — مجال الدراسة — بصفة عامة . فمخطىم من يتصور أن وجود السكان فى نبط فيزيقي واحد (هو أحواش المقابر) يعكس تشابها بينهم فى نوعية الحياة التى يعيشون فيها « مناطق » عديدة:

للمقابر تسكنها الأسر ولكل منطقة ظروف خاصة تنعكس بطبيعة الحال على ساكنيها . كما أن التفاوت في المستويات يتضح أيضاً بين مسكان المنطقة: حيث تتعدد المهن والأعمال ، ومن ثم يتباين متوسط الدخل الناتج . وكان أبرز نموذج على ذلك « منطقة الامام الشافعى » حيث تعد كل منطقة متميزة من حيث مستويات الدخل (بالنسبة للمناطق الثلاث الأخرى مجال البحث) . أنها في ذات الوقت تنتم بوجود فئات قادرة اقتصادياً (ذات دخل مرتفع) وأخرى متدنية اقتصادياً (ذات دخل منخفض) . ولعل هذا التفاوت — داخل المنطقة الواحدة — لا يرجع لظروف المنطقة بقدر ما يعود الى تباين الأوضاع الاقتصادية للسكان واختلاف الأعمال التي يعملون بها ، ومن ثم العائد المتحصل منها .

وينعكس هذا التفاوت في الدخل على العناصر المشكلة لنوعية الحياة عموماً ولعل أبرزها « السكن » فليست انماط السكن بالمقابر كلها متشابهة (كما سيتضح تفصيلاً بالنقطة التالية) ، إذ أن فائض الدخل يوجه عادة لتحسين مستوى السكن ، وقد تم ذلك في مجتمع المقابر إما عن طريق بناء حجرات إضافية بالحوش ، أو تغيير الأثاث وشراء الكماليات (الأجهزة الكهربائية وخلافه) أو عن طريق الائنين معاً . فمن السهولة بمكان مثلاً بمنطقة الامام الشافعى أن نلاحظ عدداً كبيراً من السيارات الخاصة بسكان المقابر ، كما يلفت النظر بشكل واضح ذلك التعديل الجوهري الذي أصابه الشكل العام للحوش ، وتتنوع طرق استخدامه وتعديدها . . الخ . ويبدو أن منطقة المقابر تتأثر الى حد بعيد بالحى (أو الأحياء) التي توجد بها ، فكما كانت المنطقة تقع في أحضان حى أكبر مزدهر اقتصادياً وبه فرص للعمل الكبيرة ، انعكس ذلك على كمية الدخل ومصادره ، ومن ثم المستويات الاجتماعية والاقتصادية لسكانه والعكس صحيح ولعل منطقتى « الامام الشافعى » و « الغفير » هما النموذجان الجليلان لذلك ، فالأولى تمثل المنطقة المتميزة اقتصادياً — بمقارنتها بغيرها من مناطق المقابر — بينما تمثل الثانية (الغفير) الطرف الآخر لذلك حيث تتدنى فيها مستويات الحياة . بشكل واضح . وخلاصة القول أن المهنة (مع تنوعها) بما تدره من دخل،

١. (ثابت أو غير ثابت) مسألة مميزة بوضوح. لنوعية الحياة بمجتمع المقابر ،
وتعكس بجلاء درجة التفاوت بين سكانه .
[أما الجدول رقم (٩) فبيّن توزيع العينة حسب فئات الدخل]

رابعاً - المسكن والتعديلات التي أضيفت إليه :

لما كانت « أحواش المقابر » لا تصلح مبدئياً كمكان مستقر للسكن
والإقامة ، فإن الأسر التي التجأت إليها ، تحت وطأة معضلة البحث عن
مسكن ، حاولت — في معظم الأحيان — أن تعدل في النمط الفيزيقي الذي
تجد عليه « الحوش » حتى يصير صالحاً للسكنى .

وقد أمحتنا نتائج الدراسة الميدانية بمعلومات تؤكد أن حوالي ٦٠٪ من
حالات الدراسة بالمناطق الأربع ككل قد أجرت بعض التعديلات (التي تتفاوت
بطبيعة الحال تبعاً للمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة من جانب ،
وطبقاً للحال الذي تجدد عليه الحوش من جانب آخر) . وارتبطت هذه
التعديلات أيضاً بتصورات السكان وتوقعاته للاستقرار في هذه المنطقة
والإقامة الدائمة بها ، فكما كان هذا التصور مرتبطاً بدرجة كبيرة بالمعيشة
في المنطقة حاول الفرد أحداث تغييرات فيه وإضافة تعديلات إليه حتى
يجعله أقرب ما يكون إلى النمط السكني العادي .

وتتباين نوعية التعديلات وأشكالها تبعاً لمعايير عديدة تلتقى جميعها
عند الحالة الاقتصادية التي نجد عليها ساكن المقابر ، وترتبط أيضاً بفيزيكية
الحوش الذي يحاول ادخال تعديل عليه . فضلاً عن اعتبار الفترة التي
يكون قد قضاها — الساكن — بهذه المنطقة .

وعن طريق سؤال السكان أنفسهم عن نوعية التغييرات ، أو التعديلات
التي قاموا بإحداثها منذ وفدوا للسكنى بالمقابر كانت الاستجابات محددة
في النقاط التالية :

— **ترميم الحجرات القائمة :** وبلغت نسبة من قاموا بذلك حوالي ٣٠٪ من

اجمالى افراد العينة (كتسبة متوسطة بمناطق الدراسة الأربع) ويعكس
ذلك عدم صلاحية أحواش المقابر للسكنى .

— **بناء حجرات جديدة :** ولم تزد نسبة من قاموا بهذا التعديل سوى ١١٪
من اجمالى العينة الا انها تركزت معظمها بمنطقة الامام الشافعى حيث
لدى السكان مقدره مالية على اجراء هذا التعديل .

— **تركيب أبواب ، ونوافذ :** ولم يتم بهذا التعديل سوى ٣٪ من اجمالى
عينة الدراسة .

— **توصيل مياه :** وتضاعفت نسبة من قاموا بذلك حيث لم تزد عن ٤٥٪
من حالات الدراسة ويرجع ذلك الى أن بقية الحالات تعتمد على نقل
المياه اما من حنفية عامة ، او حوش آخر به مياه .

— **توصيل كهرباء :** فرغم عدم مشروعية ذلك العمل بمنطقة المقابر عموما ،
الا ان نسبة من قاموا به قد بلغت حوالى ٦٪ من اجمالى عينة الدراسة
(مع تركزها بمنطقة الامام الشافعى) .

— **بناء سور :** وقام بهذا الاجراء حوالى ٢٥٪ وركزت فى الأحواش التى
ليس لها سور .

— **تجهيز دورة مياه :** وقد بلغت نسبة من قاموا بذلك حوالى ٦١٪ من
اجمالى العينة .

— **تبييض الحجرات من الداخل :** وكانت النسبة الغالبة من عينة الدراسة
(حوالى ٥٦٪) قد قامت بهذا الاجراء ، ويرجع ذلك لبساطته وضآلة
تكلفته .

— **زراعة الشجار :** ولم يتم بذلك سوى ١٪ من اجمالى العينة .
من ذلك يتضح أن التعديلات الجذرية المطلوبة لتحويل الحوش الى

مسكن ملائم (ترميم — بناء حجرات — تجهيز دورة مياه) كانت ضئيلة للغاية اذا ما قورنت بالأخرى قليلة الأهمية والتأثير .
[وتوضح الاستجابات السابقة ونسبها من الجدول رقم (١٠) بالحق] .

خامسا : نمط العلاقات الاجتماعية السائدة بين السكان :

لا شك أن العزلة النسبية التى تسم منطقة المقابر — رغم توسطها بين أحياء القاهرة القديمة — ترجع الى طبيعة سكنى المنطقة ذاتها أكثر مما تعود الى موقع المنطقة بين المناطق والأحياء المكونة لمدينة القاهرة .
فهى « عزلة اجتماعية » فى الأصل ولا تعود بحال من الأحوال الى موقع جغرافى ناء تسبب فى عزلتها وانعزالها . ولا ترجع أسباب هذه انعزلة الى صعوبة الوصول الى هذه المناطق (فهى قريبة من وسط المدينة وجنوبها) ، وانما تعود أساسا الى عاملين اثنين : يتبدى الأول فى عدم وجود مصالح حيوية لأفراد المجتمع الكبير بهذه المناطق فهى أصلا ليست معدة للسكن ، كما أنها ليست مخصصة للأعمال ، وهى لا تكون سوقا تجارية أو مجالا لتوافر الخدمات ، ومن ثم تفتقد مثل هذه المناطق مقومات الجذب التى تغرى أبناء المجتمع على الاتصال بها والتعامل معها . أما العامل الثانى فيتضح من « الخوف العام » الذى يحيط بهذه المناطق (فهى مناطق تتصل بالموت والموتى) ويصاحب أبناء المجتمع عموما بهذه الحالة كلما اقتربوا من منطقة المقابر (باستثناء ساكنيها بطبيعة الحال) فلم يزل الاحساس بقسوة الموت ورهبته مسيطرا على أبناء المجتمع .

غير أننا نكون مجانبين الصواب إذا تصورنا أن هذه العزلة الاجتماعية مفروضة أيضا على سكان المقابر أنفسهم ، أى يفتقدون وجود علاقات اجتماعية بينهم وبين غيرهم (سواء أولئك الذين يقيمون بمنطقة المقابر أو يعيشون خارجها) فذلك أمر لا يؤيده الواقع حيث أن نمط العلاقات الاجتماعية بين السكان عادى وطبيعى ويتسق مع النمط الغالب المميز للمجتمع ككله [تماما مثلما لوحظ الاتساق بين خصائص سكان المقابر (فى التركيبه

العمري ، والأحوال : الزوجة ، والتعليمية ... الخ) ومثلتها بالنسبة
لسكان المجتمع الكلى) .

وحتى نتمكن من سبر أغوار هذا النمط من العلاقات نستعين هنا
بالنتائج التي وافقنا بها الدراسة الميدانية في هذا الشأن ، ويمكن تصنيفها الى
العناصر التالية :

— وجود اقارب للسكان بمنطقة المختبر : وقد بلغت نسبة من كانت
استجاباتهم ايجابية حوالى ٦٥ ٪ (كنسبة متوسطة بين مناطق الدراسة
الأربع وان ارتفعت قليلا الى حوالى ٧٠ ٪ بمنطقة الامام الشافعى) .

— أماكن تواجد الأقارب : فقد دلت النتائج ان حوالى ٦٢ ٪ من افراد
مدينة الدراسة اكدوا بأن اقاربهم يعيشون بنفس الجبانه بينما النسبة
الباقية (٣٨ ٪) اقرت بأن الأقارب يقيمون بجبانه أخرى داخل مناطق
المقابر .

— درجة القرابة : فقد ذكرت نسبة تصل الى ١٥١ ٪ ن افراد عينة البحث
بأن ابناءهم هم الذين يقيمون سواء بمنطقة البحث او خارجها ، وبلغت
نسبة الذين ذكروا بأن اخوتهم واخواتهم هم اولئك الذى يعيشون بنفس
المنطقة (او غيرها من مناطق المقابر) حوالى ٢٢٢ ٪ . اما الذين
اكدوا بأن القرابة تمتد الى نطاق العائلة (وتتجاوز الأسرة النووية)
فقد بلغت نسبتهم حوالى ٣١١ ٪ من افراد عينة الدراسة . وكانت
الاستجابة الأخيرة مؤكدة بأنه لا قرابة دموية تربط بينهم وانما لا تزيد
المسألة عن انتهائهم الى نفس البلد (بلديات) وبلغت نسبتهم حوالى
٦١ ٪ .

— اما معدل تكرار زيارات السكان لأقربائهم فقد توقف على وجود اولئك
الأقارب داخل النقطة او خارجها . بينما بلغت نسبة الزيارات اليومية
للأقارب داخل المنطقة حوالى ٢٥ ٪ من اجمالي استجابات عينة الدراسة
بهذا الخصوص ، وصلت نسبة الزيارات الأسبوعية والمتباعدة (حسب

الظروف) بين الأتارب خارج المنطقة الى حوالى ٣٥ ٪ من جملة الاستجابات .

— فيما يتعلق بوجود أثارب للبحوثين بأحياء القاهرة الأخرى خارج نطاق المقابر أثبتت النتائج أن حوالى ٧٨٣ ٪ منهم لديهم أثارب خارج هذا النطاق . وبالنسبة للأحياء التى يتوزعون بها بمدينة القاهرة كان لمنطقة الحسين ، والدراسة النصيب الأكبر حيث بلغت نسبة البحوثين الذين قالوا بأن لهم أثارب بها حوالى ٢٩ ٪ من بين الذين ذهبوا بأن لهم أثارب بأحياء القاهرة (وواضح هنا أهمية القرب المكائى حيث أن هذه المنطقة تتجاوز مناطق المقابر بالمجاورين ، والغفرى وغيرها) .

ويلى ذلك حى شبرا (١٤٤ ٪) ، ثم أمبابه (١١١ ٪) ، يليها بولاق الحكور (٧٨ ٪) وتتساوى تقريبا النسب الواردة بكل من : الجيزة ، والمعادى ، وحلوان فتبلغ فى متوسطها حوالى ٦٠ ٪ . ويلى ذلك السيدة زينب (٢٢ ٪) ثم ترد فى النهاية مصر القديمة (١١ ٪) .

وتعكس هذه النتائج نماذج من الأحياء التى يرتبط إبنائها بعلاقات قرابية مع سكان المقابر فهى فى معظمها مناطق متخلطة من القاهرة (الدراسة ، بولاق الحكور ، أمبابه ... الخ) وبعضها الذى يستحوذ على النسبة الكبرى قريب — مكائيا — الى منطقة المقابر .

[ويوضح الجدول رقم (١١) باللاحق البيان التفصيلى لهذه النتائج] .

— أما الصورة التى تتم بها أزيارات بين الأتارب فتمتلك شكل التبادل (حيث بلغت نسبة من أكد ذلك حوالى ٨٢٥ ٪ من اجمالى الاستجابات) فى مقابل نسبة ضئيلة (٧٥ ٪) قررت أن الأتارب هم الذين يزورونهم بمنطقة المقابر بينما كانت بقية النسبة (حوالى ١٠ ٪) هى التى تبارر بزيارة الأتارب فى أماكن سكنهم أحياء القاهرة المختلفة .

— وفيما يتصل بالمساعدة المادية التى يتلقاها ساكن المقابر من أترابه انقسمت العينة الى فريقين أحدهما ينفى وجودها أصلا (وبلغت نسبة

هؤلاء حوالي ٧٣٪ من اجمالي العينة (والآخر يؤكدها) ونسبتهم حوالي ٢٧٪) .

— وإذا كانت « الخطابات » تعد مظهرا من مظاهر الاتصال تؤكد وجود العلاقات الاجتماعية بين أبناء المجتمع ، فإن هذا المؤشر قد استخدم في الدراسة الميدانية حيث أفصحت نتائجها بأن حوالي ٤٠.٦٪ من عينة الدراسة لم تصل اليهم خطابات شخصية في حياتهم على الإطلاق . وبالإستفسار من النسبة الباقية (٥٩.٤٪) عن الكيفية التي تصل بها الخطابات اليهم اتضح أن « التبري » يمارس الدور البارز في هذا الشأن (وينسجم ذلك ويتسق مع سطوته وهيئته على معظم جوانب الحياة بمجتمع القابر) حيث تبلغ نسبة الاستجابات التي أكدت ذلك حوالي ٣٠.٦٪ . وبلى ذلك « البوسطجي » حيث بلغت نسبة الاستجابات بشأنه حوالي ٢٥.٤٪ . وتتدنى بعد ذلك نسب الذين تصل اليهم خطابات عن طريق « العمل » حيث تبلغ حوالي ٢.٢٪ ، ثم تتساوى في النهاية نسب الذين يتسلمون خطاباتهم إما عن طريق أحد الأقارب القيمين بالمنطقة ، أو أحد « الأفراد المشهورين » بها وتبلغ نسبة كل حوالي ٠.٦٪ .

سادسا : مسألة « الخوف » من الحياة بمنطقة القابر :

لعل أول ما يتبادر الى الذهن عند تناول ظاهرة سكنى القابر هو ما يشوب هذه المناطق من خوف يعتل في النفس مصدره انها (أى المناطق) مخصصة في الأصل لدفن الموتى مع ما يرتبط بفكرة الموت ذاتها من قدسية ورهبة . ورغم أن سكنى هذه المناطق لم يتم بين عشية وضحاها ، أو بشكل مفاجيء — حيث يرتبط ذلك بتاريخ المجتمع كله — فإن العقود الثلاثة الأخيرة قد شهدت نموا هائلا في عدد السكان الذين انتقلوا للسكنى بالقابر .

غير أن سؤالا منطقيا يتبادر الى أذهاننا في هذا الشأن مؤداه : إذا كان النسق القيمي للمجتمع الكلى يدفع السى الخوف من الاقتراب من الموت.

والموتى ، فكيف نفسر هذا الموج الهائل من البشر الذى يتدفق يوما بعد يوم وينحشر حشرا ليشترك الموتى سكانهم بمناطق المقابر بالقاهرة ؟

لقد عبر السكان انفسهم عن هذا الوضع — الذى يبدو متناقضا الى حد كبير — وذلك بما ورد على لسانهم من استجابات عديدة . فعند سؤالهم عما اذا كانوا « يخافون » من الاقامة بهذه المنطقة كان ردهم موجزا ومتجسدا . بذلك ان أزمة المساكن — واسبابا أخرى — هى التى دفعتهم الى تحمل الصعاب التى تكتنف الحياة بالمقابر مع ما يحيطها من خوف يرتبط بالمكان .

ويتبدى هذا الخوف فى مظاهر عديدة من ضمنها الخوف من طرق الأبواب ليلا حيث يمتد البعض أن « العفاريت » ، « والجن » هى التى تقوم بمثل هذا العمل . غير أن الخوف لايقف عند هذا الحد (الذى يشاع دائما عن منطقة المقابر) وانما يرجع أيضا الى جانب ماضى حيث يستغل اللصوص هذا الاعتقاد الخرافى لدى السكان فيطرقون أبوابهم ليلا لتخويفهم بذلك لينتفحوا من سرقتهم ، أو دفعهم لترك المنطقة كلية نتيجة احساسهم بالخوف وعدم الأمان . ومن ثم فهو خوف مزدوج : من الموتى تارة ، ومن الأحياء تارة أخرى .

واذا كان الخوف من الميثة فى منطقة مخصصة أصلا لدفن الموتى يرجع فى الأصل لنوعية المعتقدات التى يؤمن بها أفراد المجتمع ، فانهم يتصورون مثلا أن الحيوانات الأليفة لديهم والمتوافرة بالمنطقة (مثل : الكلاب ، والقطط) كثيرا ما تتجسد فى صورة عفريت ، أو جان (أى كائنات فوق الطبيعة) .

كما يبعد السكان الى اغلاق الأبواب الفاصلة بين الحجرات التى يقطنوها ، والحوش الذى يحتوى على المقبرة حيث أن لديهم اعتقادا شائعا بأن الموتى يخرجون ليلا من مقابرهم ويتجسدون فى صور عديدة وينشرون الرعب فيما بينهم ، وبخاصة بين أولئك الذين لم يوفوا بنورهم تقربا الى الله !!

ويستعين السكان عموما بذكر الله ، وحفظ انقراّن لطرد الخوف من

نفسهم ، إلا أن ذلك لا يعكس بالضرورة درجة من الإيمان حيث يستخدمون ذلك كوسيلة فقط يقاومون بها الخوف .

غير أن البعض ينكرون الاحساس بالخوف وقد يرجع ذلك الى الاعتماد على المكان لفترة طويلة ، كما أن بعضهم يخشى من التصريح بمشاعر الخوف التي تعتمل بنفسه حتى لا يستغلها أحد مثل التري ، أو اللصوص في تنمية الخوف لديهم تمهيدا لطردهم من المنطقة ، وقد يخفون ذلك أيضا خشية اتهامهم بالجبن .

[ولعل الدول رقم (١٢) بالملحق ، يوضح مدى خوف أفراد عيننة الدراسة ومظاهره]

المتسَوِّلات

المشكلات الحقيقية لسكن المقابر

أولاً : المقابر كنمط للسكن ، ومدى ملائمته لسكانيه :

ما من مهم بظاهرة سكنى المقابر الا وتعرض لمسألة مدى ملائمة هذا النمط العمرانى للسكنى عموماً . وقد يرجع الى أن منطقة المقابر تسد تحويث بانفصل الى مجمع سكنى مكتظ بسكانيه لايدانيه فى ذلك سوى الأحياء المتخلفة ذات الكثافة السكانية العالية بالمدينة .

ويحاول الدارسون لهذه المسألة أن يصرفوا النظر — ولو مؤقتاً — عن وجود هذه المجموعات السكانية فى قلب المنطقة المخصصة أصلاً للمقابر ، يباحثين عن مدى صلاحية المكان اذى يقطنون للسكنى وذلك من حيث الشروط اللازمة للسكن من النواحي لامتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والصحية . وانتهت مثل هذه المحاولات جميعاً الى اليقين الكامل بأن هذا « المكان » لا توافر فيه أحد الأدنى من تلك الشروط التى تجعله صالحاً للسكنى . فما بالنا لو انشأنا الى ذلك أن هذا المكان السكنى لا يمكن فصله اطلاقاً عن المكان الخدمى ، فمن المولى ؛ إذ أنهما يقعان فى « حوش » واحد ولا يفصلهما سوى بعض الحوائط . وبعيداً عن مسألة الموت وما يحيط بها ن نرى أن هذه المجموعات السكانية تسبب على حياة الأفراد : فكراً وسلوكاً ، ومن ثم نرى أن هذه المجموعات السكانية لا تلبيهم بهذا المكان ؛ فأتى هذه المحاولات الى أن نرى أن هذه المجموعات السكانية لا يمكن أن تكون منطقة مخصصة أساساً للسكن

ن - وضح هذه الفرضية ، وتحليلها ،

أ - ألفت النظر فى هذه المناطق
أن اشروط العمرانية لم تراعى
- هارنى معروف ، كما أن
داخل كامل فيما بينها فضلاً
- طلق (المجاورين مثلاً)

واتساعها المفرط غير المخطط في مناطق أخرى (الامام الشافعى ،
والسيدة نفيسة) في الوقت الذى نلاحظ فيه طرقا وشوارع متعابدة
ومتقاطعة بمنطقة الفغير مثلا . كما تقتقد المناطق جيعا للمساحات
الخضراء اللازمة بين المناطق السكنية (ولا يمكن اعتبار بعض
الشجيرات التى تستنبت داخل الأحواش مساحات خضراء بالمعنى
المقصود) . فإذا أضفنا الى ذلك كله ما لوحظ في بعض المناطق —
وأوضحها الامام الشافعى — من قيام بعض الأفراد بتشييد بعض
المساكن التى ترتفع أحيانا الى ما يزيد على الأربعة طوابق وتطل
مباشرة على الأحواش المجاورة (فهى تقع داخل « كردون » منطقة
المقابر ، ولكنها لا تمثل أحواشا) لاتفصح بشكل جلى مدى الفوضى
المعيارية ، والعمرانية بالمنطقة .

٢ — تقتقد منطقة المقابر تماما — أو تكاد — الى المرافق والخدمات التى
تجعلها صالحة للاستيطان البشرى فالمياه الصالحة للشرب لم تزود
بها غالبية الأحواش وإنما هى متاحة فقط إما في صورة حفريات عامة ،
أو داخل البعض القليل من الأحواش . أما الكهرباء فهى ان وجدت
تكون قد وصلت بشكل غير مشروع (عن طريق سرقة خطوط من
الكابلات الرئيسية بالمنطقة) مع ما يرتبط بذلك من غرض اتناوت من
قبل الفغير ، أو موظف المقابر ، أو التبرى على السلكن حتى لا يبلغ
أحدهم من هذه المخالفة . أما الصرف الصحى فهو غير موجود بطبيعة
الحال ومن ثم فان قضاء الحاجة يتم إما في : دورات المياه التى لها
بيارات خاصة كثيرا ما تطفح وتسبب مشكلات عديدة ، أو في المراة
وبين الأحواش ، وداخل الطرق الضيقة المتعرجة وعلى جانبيها ..

ويعانى سكان المنطقة من مشكلة المواصلات فهى قليلة وغير منتظمة
ولم تصل بعد الى معظم مناطق المقابر رغم التكدس السكانى الهائل وإنما
تصل في أغلب الأحوال الى أطرافها فقط ، الأمر الذى دفع ببعض الأفراد
الى التفكير في تسخير مبيارات خاصة للنقل « بالنفوس » الا انها لم تحل المشكلة

تنهى فوق تكلفتها الباهظة غير منتظمة ، ولا تعمل بكفاءة عالية .

ورغم أنه تتوافر بمناطق المقابر خدمات مثل : التعليم ، والعلاج إلا أن تدهور المستوى في كليهما مسألة لائقة ومحسوسة لدى السكان ، الأمر الذى يدفعهم للبحث عنها في المجال الخاص حيث التكلفة : والمثقة .

٣ - من الطبيعى أن ينعكس هذا الانتدنى في مستوى أداء المرافق ، والخدمات على الناحية الصحية للسكان فمستوى الصحة العامة شديد التدهور ؛ الأمر الذى انعكس على تنشى الأمراض وارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع حيث زادت نسبة إصابتهم بالأمراض المعوية عموما وبخاصة « الجفاف » خصوصا ، وانتشرت الأمراض المعدية (وبخاصة الجلدية منها) ويرجع ذلك بصفة أساسية الى فقدان مقومات النظافة العامة ، وانتشار الجهل بأدنى قواعد الوعى الصحى .

٤ - نظرا للطبيعة الخاصة التى تميز السكنى بمنطقة المقابر فإن الوضع التشريعى يكاد يكون مفقودا بشكل كامل بين مالك ، ومستاجر . فليس هناك « مالك » ، أو « مستاجر » بالمعنى المفهوم ذلك أنه وجود « سكن » بالمعنى المصطلح عليه للسكن . فهذه مناطق مقابر تكتنفها العامة للدولة وتمنحها للأفراد أو للجمعيات فى شكل ملكية انتفاع فقط فلا يتيح ذلك لهم حرية التصرف بالبيع ، أو الرهن ، أو لإيجار ، أو الاستخدام فى غير الغرض الذى من أجله خصصت . ذلك هو الوضع الأمثل والنموذجى الذى يحكم هذه المناطق ، أما ما نلاحظه واقعا فغير ذلك تماما حيث تحولت الى مناطق مسكنية . ومن ثم ظهرت « مراكز قوى » تسمح ، (أو تمنع) دخول السكان إليها وتفرض عليهم مبالغ من المال بمثابة « إيجار » ثابت لسكنائهم . فضلا عما يدفعونه مقابل تزويدهم بالمياه ، وتوصيل الكهرباء إليهم . ويتم ذلك بشكل شبه علنى ، ومعلوم بالنسبة لكافة الأطراف بالمنطقة راولها الادارة الحكومية المبذولة فى موظفى المحافظة الذين يشرفون اداريا على كل مجريات الحياة بمنطقة المقابر المعاصرة .

غير أننا نكون مجانبين الحقيقة إذا تصورنا أن السكن قد وقفوا دائماً
موقفاً سلبياً تجاه عدم صلاحية الأماكن التي يقطنون فيها للسكن ، فهم دائماً
يحاولون إضفاء التعديلات على سكانهم (كما اتضح من الفصل السابق)
حتى تصبح صالحة للحياة . ورغم محاولاتهم هذه فهم لا يغيرون جذرياً من
فيزيكية المنطقة حيث لا يتعدى أسهلهم أكثر من تحسين نوعية السكن في
بعض جوانبه (وبخاصة تبييض الحجرات من الداخل ، وترميم الحجرات
القائمة) .

وتنشأ في ظل هذه الظروف شديدة الغرابة والصعوبة فضلاً عما تتسم
به من تعقيد وتناقض ، فئة من المستقلين — سبقت الإشارة إليهم — يهتم
في المقام الأول تكريس هذا الوضع وتدعيمه ، وإضفاء صفة الشرعية عليه
بواسطة أساليب وضيع اليد ، فضلاً عن القهر والاستغلال في تحقيق
مصلحتهم .

ثانياً : مشكلات ترتبط بالمنطقة بعامة :

يعد السكن بمنطقة المقابر مشكلة في حد ذاته ، إذ أنه يعكس نموجاً
غير طبيعي للسكن فالمطقة غير مخصصة أصلاً للسكن أو معدة له . إلا أن
هذه المشكلة ترجع إلى مجموعة من الأسباب وينجم عنها مجموعة من النتائج ،
وهي في تداخلها تؤدي إلى مزيد من المشكلات التي تتفاقم لتعقد في النهاية
أسلوب الحياة الذي يعيشه سكان المقابر .

ورغم عمومية المشكلات وتداخلها ، إلا أنه من الممكن تصنيفها — ولو
من قبيل التناول العلمي ليس إلا — إلى نوعيات مختلفة فبعضها يرتبط بالمنطقة
بعامة ، والبعض الآخر يتصل بنوعية الحياة التي يحيها سكان المقابر ،
وتتباين — من ثم — طبيعة المشكلات في كل طبقاً لأحوالهم وظروفهم العامة
والخاصة . أما المشكلات التي ترتبط بالمنطقة بعامة فيمكن رؤيتها في ضوء
العناصر التالية :

١ - العلاقة بين السكان ، وصاحب الحوش (عن طريق وسيط) :

وتعتمد هذه العلاقة مشكلة في ذاتها فهي غير طبيعية إذ لا تحجبها المعايير العادية التي تربط المالك بالمستأجر . فالمالك نفسه لا يملك حق التصرف الكامل في الحوش إذ هي ملكية انتفاع لغرض معين لا ينبغي أن يتعداه لغيره ، ومن ثم فلا ينبغي أن يكون هناك مستأجر أصلاً . وقد يتبادر إلى الذهن تساؤل مؤداه : إذا كانت الحالة هذه فلماذا نشأت علاقة بين مالك ، وسكان ؟ ثم ما هي نوعية المشكلات التي ترتبت على ذلك ؟ .

لحل الإجابة على الشق الأول من التساؤل تتحدد بظهور المشكلة أساساً (سكنى المقابر) وترتبط بمسبباتها (التي ذكرت بالفصل الأول من الدراسة) أما الشق الثاني فتتضح الإجابة عليه من تحليل عناصر المشكلة وإيعادها إذ لأن المسألة لم تتحدد بوجود مالك ، وطالب للسكن وإنما لعب الوسيط (وهو المعلم أو التربي ، أو الفقير ، أو موظف الجبانات) دوراً حيويًا في صياغة العلاقة بين صاحب الحوش ، وسكانه . فقد أمدتنا نتائج الدراسة بتأكيد لا يقبل الشك بأن « التربي » هو المسئول الأول عن جلب السكان لمنطقة المقابر وهو الذي يحدد معهم قيمة استئجارهم للحوش ، ويفرض عليهم أداء بعض الخدمات (مثل : جلب المياه ، وإعداد المكان لزيارة أصحاب الحوش موتاهم) ، بل أنه هو الذي يرفعهم أحياناً على ترك المكان — مؤقتاً — في مواسم الزيارات حتى لا يعرف صاحب الحوش أمر سكنى الحوش (وذلك في حالة عدم علمه ، أو عدم تكليفه التربي بالبحث عن سكان) .

وفي إطار هذه العلاقة غير الطبيعية ، وغير الواضحة المعالم نشأت مشكلات عديدة نذكر منها ما يلي :

— مشكلات حول القيمة الإيجارية للحوش فهي غير ثابتة ، كما أنها غير محددة ، ولا تخضع لأي معيار في فرضها ؛ ومن ثم فانه من الآلاف أن

يفاجأ السكان بالتربى — وليس صاحب الحوش — بفرض قيمة أعلى .

— يترتب على مسألة الإيجار خوف السكان دائما من مسألة الطرد من الحوش فهو السيف الذى يسلطه التربى على رقبة السكان دائما (وهو بتقدير على ذلك) اذا لم يذعن لكل ما يطلب .

— نظرا لسيطرة التربى على المنطقة ككل بساكنيها ، فانه كثيرا ما ينظم حركة السكان المقيمين ويفرض اتاوات عليهم ، ويشارك معهم فى ذلك . من يأتى من خارج المنطقة لممارسة بعض الأعمال المتعلقة بالمعيشة بالمنطقة وذلك مثل : قراءة القرآن ، والباعة الجائلين ، بل ويصل الأمر الى حد تنظيم حركة الذين يقومون بأعمال الشحاذة ، والتسول . (ومعظمهم من الصغار) حيث يرتزقون من ورائها وبخاصة فى مواسم الزيارات (الأعياد ، « وطلعة » رجب ، ونصف شعبان ، ومواعيد الذكرى السنوية للموتى ... الخ) حيث يفرض عليهم اتاوات كى يسهل لهم القيام بذلك من جانب ، ويقوم بالاتصال بمن يشتري ما قام بجمعه . هؤلاء الصبية (ومعظمه من المكولات) حيث يستغل كخذاء لدواجن المزارع وحيواناتها من جانب آخر .

٢ — الجرائم وانتشارها بالمنطقة : لا شك ان فيزيقية المنطقة ، وبناءها العمرانى هما العاملان الحاسمان وراء تكون النمط الإجرامى وصور الانحراف المختلفة بالمقابر . فهى تساعد على الاختفاء ، والاختفاء ، والتهرب والتهريب ومن ثم تمكن من طمس معالم أية جريمة ترتكب .

وتتحدد المشكلات المرتبطة بهذا العنصر مباشرة فى مسألة انعدام الشعور بالأمن بين السكان فهم — كما اتضح سلفا من نتائج الدراسة الميدانية فى هذا الشأن — غير آمنين على انفسهم ، أو أبنائهم ، أو ممتلكاتهم بل انهم فى كثير من الأحيان يخشون أن يكونوا طرفا فى جريمة لم يرتكبوها عن طريق إخفاء المسروقات لديهم أو تسترهم على هارب ، أو سرقة الجثث.

من الحوش الذى يسكنونه ويرغبون على ذلك اما عن طريق الارهاب والتخويف ، او بواسطة التهديد بالطرد من السكن .

ويرتبط نمط الجريمة ومشكلاتها بالطبيعة الخاصة والمميزة لمنطقة المقابر . حيث يلاحظ بها الأثمات الثانية للجريمة .

— التتل : وهو كثيرا ما يحدث بسبب هدوء المنطقة ، واطلامها ، وانعزالها النسبى .

— التهريب : وبخاصة فى السلع التى تحتاج الى اخفاء مثل . الآثار والتحف النادرة ، وعمليات التزييف والتعامل غير المشروع فى النقد الأجنبى (ورغم وجود هذه الأثمات من الجريمة بمناطق أخرى الا أنها أكثر وضوحا بالمقابر) .

— سرقة الجثث : وهو نمط شائع ويرتبط فقط بهذه المنطقة ، ولا يتم الا بعلم الترى ، وبمشاركته .

— المخدرات : ويتخذ البعض من المنطقة وكرا لهم حيث يستخدمون الأحواش فى تخزين المخدرات واخفائها ، والاتجار فيها وتوزيعها فضلا عن استخدامهم لها لترويج الحقن المخدرة ، والأقراص .

٣ — **المعاناة من بعض الأمراض** : فنظرا لتدنى مستويات الصحة العامة ، ولانعدام سبل النظافة فى المأكل ، والملبس ، والمسكن ترتفع معدلات الإصابة بالمرض وبخاصة بين الأطفال الرضع . وتزيد بين البالغين الأمراض المعوية والمعدية ، وكذلك أمراض سوء التغذية .

٤ — **الخوف من المنطقة** : ورغم أن هذا العنصر لا يمثل مشكلة لنسبة من السكان (٣٠٪ تقريبا) . الا أن الغالبية تشعر بالخوف وعدم الأمان (فهم مضطرون للسكنى هنا ، وليسوا مخيرين) ومن ثم تتدعم المعتقدات المتصلة بالجن ، والأرواح ، وظهور العفاريت وبخاصة

ان لقي مصرعه ،منحرا ، أو في حادث ، أو مات محروقا (كما هو شائع) .

... وتوافينا نتائج الدراسة في هذا الصدد بأن مشكلة الخوف من الطرد من الحوش تحل انصدارة حيث يشعر بها حوالي ٦٢٪ من أفراد العينة ، تلها المشكلة التي تتعلق بتوفير المواد التموينية (٤٦٪) ثم المشكلات المرتبطة بالمرض والعلاج (٣١٪) ، ويلي ذلك المشكلات المرتبطة بتعليم الأبناء وتصل نسبتها الى ٧٪ ، بينما لا تزيد نسبة من يشعرون بمشكلات النقل والمواصلات على ٦.٠٪ .
[ويوضح الجدول رقم (١٣) بالملحق هذه النتائج بشيء من التفصيل] .

ثالثا : مشكلات خاصة بسكنى المقابر (كنموذج نوعى للمناطق المتخلفة بالندن) :

لا تخرج منطقة المقابر كثيرا في مشكلاتها عن تلك التي يمكن أن تظهر في أية منطقة متخلفة بالمدينة . فلذا صرفنا النظر — مؤقتا — عن النمط الفيزيقي المميز لمنطقة المقابر من حيث السكن ، لما وجدنا اختلافا كبيرا في المشكلات التي تعاني منها كل المناطق المتخلفة بالاجتمع الواحد .

ورغم أن اختلاف النمط السكنى وتميزه يؤدي الى ظهور مشكلات خاصة به ، إلا أن الحاح المشكلة وحدتها تصير هي البارزة في النهاية حيث أنها مرتبطة باحتياجات أى تجمع بشرى بمنطقة محددة . وتمتد مشكلات « المرافق » مثلا ، النموذج الواضح على ذلك ، فتوافرها بمستوى أداء معين يعد مطلبا حيويا ولها سواء كان السكان يقيمون في عمارة سكنية ، أو بيت مستقل ، أو حوش بمقبرة . وما ينطبق على هذه المشكلة يصلح على مشكلات أخرى عديدة مثل : الخدمات الصحية ، والتعليمية ، فضلا عن المشكلات المتعلقة بالمواد الغذائية ، والمرتبطة بالأمن .

ويمكن الإشارة الى أهم المشكلات الخاصة بسكنى المقابر والتي

تنسق مع كون المنطقة واقعة ضمن المناطق المتخلفة بالقاهرة على النحو التالي :

١ - ضيق المسكن :

يعانى كل السكان تقريبا من ضيق مساحة المكان المخصص للسكن. داخل الحوش . وكانت الأسر ذات الأعداد الكبيرة هي أبرز من يعانى من وطأة المشكلة ولعل ذلك هو العامل الرئيسى وراء عملية التعديلات التى أضيفت للسكن بالحوش وأبرزها إقامة حجرات جديدة ، أو إنشاء دورات مياه .

٢ - عدم وصول المياه ، أو انقطاعها :

وتعد مسألة المياه المشكلة الأساسية لسكان المقابر فهي غير موجودة فى الأغلب والأعم ، وتقطع باستمرار فى الأحواش التى تصل إليها ، الأمر الذى يدفع بالسكان الى تحمل أعباء نقلها من مكان لآخر مع ما يرتبط بذلك من تكلفة وجهد ، وما يحيط به من سيطرة تفرض من قبل التبرى على السكان .

٣ - عدم وجود صرف صحى

فالمنطقة بأكملها تعتمد على البيارات فى الصرف الذى دائما ما تطفح وتسبب كثيرا من الأمراض . فمن المألوف أن نجد منطقة سكنية بالمقابر معزولة تماما عن غيرها من المناطق فهي عائمة على بحر من مياه الجارى ولا يتمكن السكان من الوصول الى سكنهم الا بإقامة الجسور من الطوب ، والأتربة .

٤ - عدم توافر الكهرباء :

فالاعلام هو الأصل فى هذه المناطق حيث لم تكن فى حاجة الى الاضاءة. (حيث انها منطقة مقابر) أما عندما استوطنها السكان فقد حاول كثير منهم ادخال التيار الكهربائى بطريقة غير مشروعة (بوصلات من

الأمدة الكهربائية القائمة بالطرق الرئيسية) وشجعهم في ذلك وتستمر
عليهم قوى التفوذ بالمنطقة (وبخاصة التربية) .

٥ - عدم كفاية الخدمات الصحية :

يندر وجود الوحدات الصحية بالمنطقة الأمر الذى يضطر معه السكان
إلى : التغاضى عن مسألة الرعاية الصحية وعدم السعى إلى
الاستفادة منها ، أو الانتقال إلى منطقة أخرى تتوافر بها .

٦ - عدم توافر المواد الغذائية :

ويجمع عدد غير قليل من السكان على عدم توافر المواد الغذائية ويعلمون
ذلك بظلة المعروض منها الأمر الذى يخلق معه « السوق السوداء » ،
ويرجعون ذلك إلى قلة عدد المجمعات الاستهلاكية ، ومنافذ البيع .
غير أن الدراسة الواقعية - الميدانية للمنطقة أثبتت عدم دقة هذا
التصور فهناك بالفعل « أكشاك تعاونية » متنقلة مخصصة لبيع السلع
الغذائية وهى تزود يوميا طبقا لحاجة المستهلكين ، أما الأمر اللافت
ويعد بالفعل مشكلة ، فيتبدى بوضوح في مسألة توزيع السلع والتخزين
الذى يلجأ إليه البعض سعيا وراء خلق سوق سوداء يصرفون فيها
السلع بأسعار أعلى وقد ساعدت المنطقة على ذلك حيث كان لوجود
« الدالين » والدالات « الذين لا عمل لهم غير هذا » أثر في بروز
المشكلة وتفاقمها .

٧ - عدم إتاحة الخدمات التعليمية بصورة كافية :

وتتشابه هذه المشكلة إلى حد كبير مع المشكلة المتعلقة بالخدمات
الصحية حيث أن مجرد وجودها دون وصولها إلى مستوى أداء معين
يمنحها الفعالية التى تحقق الهدف من وجودها لا يعنى شيئا في الواقع
فهناك « عدد » من المدارس (ومعظمها في المرحلة الابتدائية) يتجه
إليها أبناء المجتمع دون تحصيل عائذ تعليمى يفكر منها . ولعل أكبر
شاهد على ذلك أن هذه المدارس تغلق أبوابها تماما في مواسم

زيارات المقابر حيث ينصرف التلاميذ الى التسول اكتسابا للعبة العيش وهو
من وجهة نظرهم — وكذلك أسرهم — أهم بكثير من تحصيل علم ينفع.
ويفيد .

٨ — عدم توافر وسائل المواصلات اللازمة :

وقد سبقت الإشارة الى هذه المسألة فالطرق بالمقابر لا تشجع صاحب
أية سيارة على استخدامها في نقل السكان من مكان لآخر . أما
المواصلات العامة فانها تصل فقط اطراف المقابر حيث تسير في الشوارع
الرئيسية . وقد شجع هذا الوضع أخيرا بعض أصحاب المشروعات
الصغيرة بتسيير سيارات نقل « بالنفر » من منطقة لأخرى ، غير انها
وسيلة مكلفة وغير منتظمة في مواعيدها .

٠٠ ولعل المتخصص لنوعية المشكلات السابقة سيلحظ انها هي هي.
ذات المشكلات التي تظهر في أية منطقة متخلفة بمدينة القاهرة يضاف اليها
الصعوبات التي تتصل بالفيزيائية الخاصة المميزة للمنطقة الأمر الذي يزيد
المشكلة حدة فوق صعوبتها .

وكان السؤال الموجه الى عينة الدراسة « مفتوحا » في هذا الصدد
حيث كان سؤالا عاما عن رأى المبحوث في المشكلات التي يعانى منها المجتمع
القاهري ككل (وضمنه المنطقة التي يسكنها) . فكانت أزمة المساكن هي
بطبيعة الحال التي تطفو على السطح حيث بلغت استجاباتهم حيالها حوالى
٦٦٪ من اجمالى أفراد العينة على مستوى المناطق الأربع ، يليها مشكلة
المواصلات (٤٠٪) ، ثم مشكلة ارتفاع الأسعار (١٢٪) ، وفى
النهاية نلاحظ مشكلة أزمة المواد الغذائية (٥٪) . ونخرج من ذلك أنه
رغم تأثر المبحوث بالمشكلات النوعية التي نلمسها بالمنطقة التي يسكنها ،
الا انها تعكس أيضا نوعية المشكلات القائمة بالمجتمع الحضرى ككل .

[ويصور الجدول رقم (١٤) بالملحق هذه المشكلات بشيء من التفصيل]

رابعاً : تبين نوعية المشكلات ودرجة إلحاحها طبقاً لأجيال السكان :

تتسم ظاهرة سكنى المقابر — كما انضح من التحليل النظرى السابق — بخصائص نوعية تميزها عن غيرها من الظواهر التى تبرز بالنمط الحضري. بمدينة القاهرة . ففى ظاهرة تمتد فى تحليلها على رؤية تاريخية ، اذ انها ليست من النوع الطارئ الذى يظهر نتيجة مشكلات عابرة يمر بها المجتمع. لتختفى فور زوال أسباب ظهورها ولا تخلف وراءها آثاراً ذات بال أو أهمية .

وكانت الصفة « التراكمية » صفة ملازمة لنشأة الظاهرة وتطورها حيث، أن السكن بمنطقة ما والاستقرار فيها يدعو سكانها الى تدعيم مواقفهم. والحفاظ على مصالحهم فى الأماكن التى يقطنون فيها . وإذا كانت الأسباب. تراكمية فان النتائج أيضاً تتسم بذات السمة ولذلك فان دراسة نشأتها وكذلك تطورها فضلاً من آثارها مسائل تتسم بالتعقيد والصعوبة معا . وينطبق ذلك على دراسة المنطقة فيزيقياً ، أو السكان اجتماعياً واقتصادياً على حد سواء فهذا التكامل فى التصور يؤدى الى القيام بدراسة واقعية: لظاهرة سكنى المقابر .

وإذا كانت الدراسات التى تناولت ظواهر المدينة قد اغفلت فى كثير من الأحيان التعرف على « الأنماط الخاصة » للمشكلات الحضرية (وسكنى. المقابر احداها) فان ذلك يرجع بالدرجة الأولى الى صعوبة دراسة هذه. الأنماط (سواء من حيث المنهج المتبع ، أو الأدوات المختارة ، أو البيانات المتاحة) فضلاً عن احتياجها الى فترات ليست بالقصيرة لانجازها ، كما أنه ينبغى أن تستند الى رؤية شاملة فى التصور فلا هى تدرس منطقة. معزولة من المجتمع ، كما انها لا تتناول مجتمع بأكمله تضع مع الخصوصيات. الميزة للمنطقة . وإذا كانت تلك صعوبات نظرية — منهجية فى دراسة. هذا النمط من الحياة ، فان الصعوبات الأخرى الواقعية تضيف أبعاداً جديدة تفسر من خلالها اغفال القيام بهذه الدراسات . فمن السهولة أن نلاحظ بمنطقة المقابر بالقاهرة مثلاً تفاوتاً شديداً بين السكان فى المستويات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، فى ذات الوقت أن يمكن أن نميز

فيه تباينا ملحوظا في مستويات السكن فرغم أن كل الأسر تُقيم في حجرات مقامة بالأحواش إلا أن التفاوت في الجوانب السابقة — وبخاصة الاقتصادية منها — قد انعكس بصورة واضحة على طريقة استغلال الحوش في السكن . فبينما اكتفت الأسر ذات الدخل الضئيل بالمعيشة في حجرة أو حجرتين كانت مقامة أصلا في الحوش قبل أن يفدوا إليه وغالبا ما لا تتوافر دورة للمياه بالحوش فيحصلون على المياه ينقلها من خارج الحوش ويقضون حاجتهم في الخارج أيضا . أما التأثيرات المتواضعة للغاية حيث لا يزيد على سرير أو اثنين ، وبعض المقاعد ، وأدوات الطبخ ، وغير ذلك .

وفي مقابل ذلك نلاحظ في ذات الموقع صورة مختلفة إلى حد الفاتح أحيانا محركة تشييد حجرات اضمانية ظاهرة لافتة في بعض الأحواش فضلا عن ترميم الحجرات القديمة المتهاكلة ، وإقامة دورات مياه جديدة أو ترميم الموجود منها . وكثير منها تدخله الكهرباء فضلا عن الأجهزة الحديثة (مذياع ، راديو ، ثلجيات) وأدوات الطبخ والسلع المعمرة (موقد غاز ، وثلاجة .. الخ) .

وأذا كان هذا التفاوت يعكس أمورا هاما فلعل أبرزها وأهمها أن سكان هذه المناطق ليسوا على مستوى اقتصادي واحد أو حتى متقارب ، وإنما يصل التفاوت في بعض الأحيان إلى درجة مذهلة . كما أن ذلك يعكس أيضا الدافع الذي من أجله وجدت هذه المجموعات من البشر لسكنى هذه المناطق فليس « الفقر المادي » وحده — دائما — هو المسبب لسكنى المقابر نتيجة عدم وجود فرصة سكن بديلة ، وإنما كانت — إلى جوار ذلك — أسباب عديدة (سبق ذكرها بالفصل الثاني) تتطور كلها في استغلال هذا المكان — وليس اللجوء إليه — لتحقيق مكاسب كثيرا ما تتم بطرق ووسائل غير شرعية (مثل : ارتكاب الجرائم ، والتهرب من الأحكام ، وتهريب ... الخ) .

ن انطبعي أن تختلف نوعية المشكلات ودرجة حلها وأيضا اتجاهاتها تبعاً لخصائص السكان ونوعياتهم . فمن الثابت أن احساس

الفرد الذي هو في مقبول العمر بوطاة المشكلة يختلف الى حد كبير من رؤية الشيخ اليمن لها ، كما ان ثالث يختلف من للذكور في الأساليب التي يتخذها كل جيل للتصرف في المشكلة وجاوبتها . وليس من شك في ان المستوى الاقتصادي للأسرة يلعب الدور البارز في مسألة تبين المشكلات التي تواجه السكان أصلا ، فضلا عن الاختلاف في طريقة التعامل معها . كما ان المستوى التعليمي تأثير واضح على ما يواجه الفرد من مشكلات نسواء من حيث نوعيتها ، أو درجة الحلها فضلا من علاقته شديدة بالارتباط بما يتخذه الفرد من أساليب للتصدي للمشكلة سعيا وراء التخلص منها ، أو على الأمل التخفيف من حدتها . ولا نستطيع أن نفكر أثر المهنة في الاحساس بوطاة المشكلات والتعامل معها حيث أنها تعد انعكاسا لكل ما سبق .

من ذلك يتضح ان الخصائص الأساسية للسكان من : جنس ، وعمر ، وبوخل ، وتعليم ومهنة تعد في ذات الوقت محكات رئيسية نعتد عليها في الاستكشاف النوعية للمشكلات التي تواجه السكان ودرجة الحلها ، كما تفصح في ذات الوقت عن الأساليب المتبعة حيالها .

ولعل الأجيال المتعاقبة من السكان المقيمين بمنطقة المقابر هي خير شاهد على التباين الملحوظ في المعاناة من المشكلات . فكل جيل يتعامل مع عناصر مجتمعه بصورة معينة تكشف في الواقع عن خصائص المجموعة العمرية التي ينتمى إليها ، وتصبح بالتالي عن مجالات الاتفاق وعناصر الاختلاف بين الأجيال بعضها البعض ، كما ينجم من ذلك كل صور المشكلات القائمة بين الأجيال السكان .

ونظرا لطول الفترة التي تضاهاها السكان بمنطقة المقابر بالقاهرة (تصل الى حوالي ستين عاما حتى الآن) فإن أجيالا ثلاثة تقريبا قد تكونت بهذه المنطقة ونشأت بين أحواشها . ولم تزل الأجيال الثلاثة تعيش معا في كثير من الأسر حتى اليوم بلحواش المقابر .

وقد كشفت الدراسة الميدانية عن عنصر يمكن أن يفيد في كشف هذا المتغير ، ويتحدد في عدد مرات الانجاب خلال اقلية الأسرة بالمقابر . فبينما بلغت نسبة الأسر التي أنجبت من ٢ — ٤ أطفال حوالي ٤٠٪ وصنفت نسبة الأسر التي أنجبت أقل من طفلين حوالي ٢٢٪ أما من أنجبوا من ٤ — ٦ فقد بلغت نسبتهم حوالي ٢٠٪ من اجمالي العينة وتساوت نسبة من أنجبوا من ٦ — ٨ ، أو أكثر حيث بلغت حوالي ٥٪ ويعكس ذلك أن حوالي ٧٢٪ من عينة الدراسة لم ينجبوا خلال فترة اقامتهم بالمقابر . أكثر من أربعة أبناء . وهو الجيل الثالث بين أجيال سكان المقابر [ويتضح ذلك من الجدول رقم (١٥) بالملحق] .

خامسا : مستوى التطلعات ، وسكنى المقابر :

لما كانت ظاهرة سكنى المقابر ترجع في نشأتها الى أسباب معتدة ومركبة ، فان نتائجها أو آثارهم تنقسم أيضا بذات السمات . وقد ترتب على ذلك أن صارت دراسة مجتمع كهذا مشكلة في حد ذاتها فهو مجتمع لم ينمو تبويا طبيعيا بحيث يمكن أن يتميز فيه بسهولة بتمازج اجتماعيا واضحا ، أو أن نصف العلاقات الاجتماعية بين أبنائه — أو أن تتعدد وظائف هؤلاء وأدوارهم ، أو أن نصوغ نسقا عاما لقيمهم وعاداتهم وتقاليدهم ، أو أن نرسم خطوطا واضحة لأنماط سلوكهم .

ولعل مرد هذه الصعوبة أنه ليس بمجتمع . فخلق يكون تمازا اجتماعيا خاصا ويتميز بثقافة نوعية تجعله مختلفا عما عداه من مجتمعات ، وأنها هو امتداد طبيعي للمجتمع الكلي لا يختلف عنه في شيء اللهم إلا في النمط السكني السائد . ورغم أهمية هذا الاختلاف وحيويته وتأثيره على أنماط الحياة التي يحياها السكان ، إلا أننا لا ينبغي أن نعطي أكثر من حجة الحقيقة فلا نبالغ فيه ، أو نهون منه . ولعل ذلك كان أحد الأسباب التي أدت الى التوصل الى نتيجة سابقة مؤداها أن المشكلات التي يعانيها سكان منطقة المقابر لا تخرج كثيرا — في نوعيتها وحجمها ودرجة إلحاحها — عن مثيلتها بالمناطق المختلفة الأخرى بمدينة القاهرة (وهي ليست بمناطق مقابر) .

ومن المجحف أن نتصور وجود تعادل أو تشابه بين سكان القابر
من حيث : احتياجاتهم ، أو قدراتهم ، أو مشكلاتهم ، أو أساليب تعاملهم مع
مجتمعهم الصغير ، أو في مستوى تطلعاتهم . وإذا كان ذلك غير مقبول،
بالنسبة لأى مجتمع بشرى ، فإن ذلك يكون مرفوضا بشكل قاطع بالنسبة
لمجتمع محدود ذى نوعية خاصة . ويتباين مستوى تطلعات سكان القابر
ويتفاوت بشكل واضح تبعا لاختلافهم فى الخصائص التى سبقت الإشارة
إليها ، وينعكس ذلك بشكل مباشر على اتجاهات السكان نحو بعض
القضايا الاجتماعية ونوجزها فى ثلاث على النحو التالى :

١ - التعليم :

لا ريب فى أن التعليم عنصر حيوى نستند إليه كثيرا فى الحكم على
مستوى التطلعات لدى أبناء المجتمع . فهو مؤشر ومقياس - فى ذات
الوقت - للدلالة على مدى التطوير الذى يصيب المجتمع .
وقد كشفت الدراسة الميدانية عن هذا العنصر وذلك اعتمادا على
متغيرات ثلاثة :

الأول : اتجاه أفراد العينة نحو تعليم الأبناء وكانت استجاباتهم على النحو
التالى :

— ان نسبة الذين ذهبوا بأن التعليم مهم الا أنه يحتاج الى مصروفات كثيرة
تبلغ حوالى ٤٣٪ من أفراد العينة .

— هناك نسبة تقترب من السابقة (حوالى ٤١٪) تحبست كثيرا للتعليم ،
واترت بأنه مهم مهما كلف الفرد .

— ان نسبة من اتجهوا باستجاباتهم الى أن « الصنعة » (أى العمل اليدوى)
أهم من التعليم ، تصل الى حوالى ١٢٪ من أفراد عينة الدراسة
كنسبة متوسطة بالمناطق الأربع التى أجريت بها الدراسة .

— أما من أيد الاتجاه السابق ولكن باستخدام تعبير آخر محوره أن التعليم

• لا يؤتى الى قائد ملدى ، فتمثل نسبتهم الى حوالى ٤٪ .

— أن هناك نسبة ضئيلة من العينة (٦٪) رفضت التعليم ليس لسبب ملدى وإنما لتدهور مستوى التعليم حاليا .

[ويوضح الجدول التالى رقم (١٦) بالحق اتجاه الأفراد نحو تعليم الأبناء] .

الثانى : رغبة افراد العينة فى الحاق ابنائهم بالمدارس :

وقد دلت نتائج الدراسة على أن النسب تكاد تتقارب بين مجموعتين : الأولى لديها رغبة واضحة فى الحاق ابنائهم بالمدارس وقد بلغت نسبة أفرادها حوالى ٤٨٪ من اجمالى مفردات الدراسة بصفة عامة (وان كانت ترتفع بشكل واضح بمنطقة الامام الشافعى فتصل الى حوالى ٦٢٪) . أما المجموعة الأخرى فلم يكن لدى أفرادها رغبة فى تعلم ابنائهم وتبلغ نسبتهم حوالى ٥٢٪ .

الثالث : اتجاه أسر العينة نحو استكمال تعليم ابنائها بالجامعة :

ويمكن أن نقسم أسر العينة فى هذا الصدد الى قسمين : الأول يؤيد هذا التعليم ويؤكد ولا تتجاوز نسبة من يذهب الى ذلك حوالى ٦٪ ، أما القسم الثانى فيجد أفراداه ان التعليم الجامعى مكلف ويفوق طاقتهم المحدودة وتصل نسبتهم الى حوالى ١٣٪ من افراد عينة البحث .

٣ — تنظيم الأسرة :

من اللافت أن قضية تنظيم الأسرة تلقى اهتماما كبيرا لدى أفراد العينة ولعل أكبر دليل على ذلك أن نسبة السباع من هذه المسألة قد بلغت حوالى ٩٧٪ من أسرة العينة . وارتبطت هذه النسبة كذلك بالتغير الذى يتناول ممارسة أسلوب تنظيم الأسرة حيث بلغت نسبة من حاولوا بالفعل تنظيم أسرهم — باستخدام وسائل مختلفة — حوالى ٥٢٪ من أسر العينة بمناطق

الدراسة الأربع . أما الوسائل فقد تباينت وتنوعت بين أساليب طبية ، وأخرى شعبية (تعتمد على الوصفات البلدية) ، وتحتل « الحبوب » النسبة الكبرى بين الوسائل الطبية (٤١٪) ، أما « اللوب » فتتدنى نسبتها إلى حوالي ٤٪ في الوقت الذي لا تزيد فيه نسبة من يعمدون إلى الوسائل الشعبية عن ٢٪ من إجمالي العينة . وعندما تناول اتجاهات أولئك الذين رفضوا فكرة تنظيم الأسرة أساسا فلما نلاحظ تفاوتنا في الأسباب التي تدفع إلى ذلك فبينما يقرر حوالي ٢٠٪ من أسرة الدراسة بأنهم مع رفضهم لهذه الفكرة ؛ إلا أن مسألة انقطاع الانجاب جاءت بشكل طبيعي لا تدخل فيها (جت طبيعي من عند رينا) ، نلاحظ السبب التالي لذلك مباشرة يتحدد من وجهة نظرهم بحرمة دينية وتصل نسبة من يقولون بهذا السبب حوالي ٩٪ ، أما وفاة أحد الزوجين فتشكل سببا تمثل نسبة من يقولون به حوالي ٧٪ ، أما أصحاب الاتجاه بأن الأولاد عزوة فقد بلغت نسبتهم حوالي ٦٪ وتراوحت الأسباب الأخرى بين مساعدة الأبناء لظهورهم عند الكبر ، وأجراء عملية منعت الانجاب ، والزواج الحديث ، والرغبة في انجاب جنس معين . (هو الذكر غالبا) من الأولاد .

[ويوضح الجدول رقم (١٧) تحليلًا مفصلاً للأسباب التي يرفض بمقتضاها بعض أسر عينة البحث ممارسة تنظيم الأسرة] .

٢ - المشاركة السياسية :

احتل مطلب المشاركة السياسية جزءاً غير يسير من أسئلة استمارة الاستبيان التي وجهت للبحوثين من أفراد عينة الدراسة . ولعل مرجع ذلك أن هذا البعد يكشف إلى حد بعيد عن مدى اندماج الفرد في مجتمعه ، ودرجة فهمه لقضاياها ، ونوعية مساهمته في حل مشكلاته . فهو يتناول متغيرات عديدة مثل : العضوية في الجمعيات بالمنطقة وماهيتها ، والانضمام للأحزاب السياسية ، فضلاً عن مسألة الانتخاب من حيث : مجالها ، والترشيح لها ، ومجالات التأثير في سيرها . ويكشف ذلك بالتالي عن جماعات الضغط والتأثير ، ومدى استجابة المنتخبين (ومحكمه الادلاء بالصوت الانتخابي ، ولصالح من) ، وكذلك مدى نشاط الناخب الذي ينجح وتأثيره في حل مشكلات المنطقة [ولعل قوى الضغط والتأثير في الانتخابات تمثل بعداً هاماً ، ومن ثم سنعرضه تفصيلاً بالجدول رقم (١٨) باللاحق] .

القسم الرابع

بيدائل مختلفة للتصدى لظاهرة سكتى المقابر

أولا : كيف يفكر سكان المقابر في علاج مشكلاتهم ؟ وكيف تتصورها الدولة ؟

لما كانت عملية سكنى المقابر هي في الأصل ظاهرة غير طبيعية وغير متسقة مع النمط السكنى السائد في المجتمع ككل ، فإن طبيعة المشكلات الناجمة من ذلك ونوعياتها تختلف الى حد كبير عن مثيلاتها القائمة في النمط السكنى العام . ومن هنا كانت استجابة السكان لهذه المشكلات وردود أفعالهم حيالها متباينة الى حد التناقض أحيانا ليس بين فئاتهم المتنوعة نحسب ، وإنما بينهم وبين قرنائهم بالأحياء الأخرى أيضا (سواء كانت مجاورة لهم أو نائية عنهم) .

ولعل صياغة عنوان هذه النقطة في صورة تساؤل ، يرجع في الأساس الى ما أتبع عن سكان هذه المناطق من توحيد في التفكير يتصف بالجمود . حينما وبالسلبية أحيانا أخرى ، فضلا عما يفترضه البعض من أن تلك المشكلات — التي سبق تناول أهمها — مصنوعة وغير حقيقية ، بل وأنها ملفقة في بعض الأحيان ومن ثم لا تعبر عن الواقع الحقيقي لمعيشة هؤلاء السكان .

ويعصر النظر من درجة السلبية المبيزة لسكان هذه المناطق (وهي سمة مرتبطة دائما بالمناطق المتخلفة ذات المستوى التعليمي — الثقافي المنخفض) أو اصطناع المشكلات وتلفيقها (وصفة المبالغة أو التهويل تعد أيضا من الصفات المبيزة لهذه المناطق) ، فإن الدراسة الواقعية — الميدانية لاجتماع المقابر لابد لها أن تكشف عن نمط التفكير المميز لهؤلاء السكان . تجاه مشكلاتهم الحقيقية التي يواجهونها ..

ومن الطبيعي أن ينعكس هذا « النمط من التفكير » على آراء السكان . وطرائقهم في السلوك والتصرف حيال المشكلات . وسواء كان الرأي « نظريا » ، أو السلوك « عمليا » فإن دوافع إبداء الرأي ، ومظاهر إتيان السلوك هما الجانبان اللذان تقع على عاتق أية دراسة علمية مهمة إبرازهما وتحليلهما .

أما التصور الرسمي لهذه المشكلات (ونقصد به تصور الدولة) فيمكن استكشافه من واحد من بصيرتين : أما بالرجوع الى المسؤولين الرسميين وما يحملونه من تقارير، تحتوي على مشروعات ، وخطط ، وبيانات ، ومعلومات، وتوضح ما أنجز منها بالفعل وما هو في طريقه للإنجاز ، أو بالعودة مرة أخرى لأولئك الذين يعانون من وطأة هذه المشكلات ومناقشتهم في الأساليب التي حاولت الدولة أن تضعها للتغلب على المشكلات وكيف أنها تؤدي الى علاج حقيقي ، أو الى لا شيء ، أو الى تفاقمها أكثر . فالمسألة التعليمية مثلا هي النموذج البارز على ذلك حيث أن المؤسسات التعليمية القائمة تعكس تدنيا حقيقيا لمستوى التعليم بين سكان المنطقة فهي رغم وجودها الفيزيقي إلا أن مستوى أداؤها لوظائفها أقل بكثير مما هو مطلوب . وما ينطبق على التعليم ينطبق كذلك على الغذاء ، والعلاج ، والمواصلات ، كما أنه أكثر انطباقا على المرافق العامة مثل : الكهرباء ، والمياه ، والصرف الصحي . الخ .

ولا شك أن أساليب تفكير السكان في حل مشكلاتهم ترتبط الى حد كبير بمتغيرات عديدة أهمها :

— الأسباب أو الدوافع وراء سكتي المقابر : فمن الطبيعي أن يختلف أسلوب تفكير من وفد الى هذه المنطقة بحثا عن مأوى له ولأسرته نتيجة تهديم مسكنه أو إيلولته للسقوط ، عن ذلك الذي أتى هاربا من حكم قضائي . يبحث عن مخابا له من أمين رجال الشرطة ؛ ومن ثم فإن أسلوب تعامل الأول مع المشكلات التي يصيبنها يختلف الى حد كبير عن أسلوبه الأخير .

— المستوى الاقتصادي — الاجتماعي للسكان : ولعل الدخل ، والمهنة ، والتعليم هي العناصر الثلاثة الأساسية لتحديد هذا المستوى فهي في تشابكها ، وتعقيدها تحدد الإطار الكلي الذي يتحرك في حيزه السكان . ففكرا ، وسلوكا سواء كان ذلك في الماضي أو في الحاضر أو في المستقبل،

وبين ثم يحدد نمط سلوكهم تجاه المشكلات التي يواجهونها .

— نوعية العلاقات الاجتماعية ومدى تشابكها : فهي تكشف من مدى ارتباط السكان بين حوله : كيف يراهم ؟ وكيف يتصور وجوده معهم ؟ الأمر الذي يحدد بشكل واضح الدرجة التي يرتبط بها الفرد مع مجتمعه .

— مدى الاستقرار في السكن ، والارتباط بالمنطقة : فقد كان حجم التعديلات التي أضيفت للسكن ونوعيتها هو المؤشر الحقيقي لمدى نية الفرد في الاستقرار في السكن (مع وجود القدرة المادية على إجراء مثل هذه التعديلات بطبيعة الحال) كما أنه يكشف عن توقع الفرد للمكان الذي يحتل أن يقطنه ابتداءً من بعده .

— مستوى التطلعات : وهو انعكاس لكل ما سبق (وبخاصة عنصر التعليم من المستوى الاقتصادي — الاجتماعي) حيث يؤثر إلى درجة كبيرة في تحديد نمط تفكير الفرد وسلوكه وفي حالة مجتمع المقابر يتخذ هذا المستوى شكلين فهو إما يدفع بالفرد خارج هذه المنطقة بأكملها ، أو أنه يؤكد وجوده بداخلها حيث يجد في ذلك مصلحته ويرى فيه مستقبله .

— أساليب التنشئة الاجتماعية للأطفال : وهو عنصر كاشف عن نوعية المشكلات القائمة حيث كانت نسبتها لافتة بالنسبة للمشكلات التي يعاني منها السكان (٤١ ٪ تقريباً من الاستجابات) .

— عناصر بناء القوة بالمنطقة : فمن المنطقي أن هذه العناصر (سواء تشكلت في « المعلم » ، « أو التري » ، أو أخذ الأثارب ، أو « الكبير » ، أو موظف الجباتات ، أو نقطة الشرطة) تكون فيها بينها الإطار الذي يفصل في المشكلات بين السكان . ومن ثم فإن نظرة الفرد واتجاهه نحو المشكلات تتحدد بداية من خلال الفرد (أو النظام) الذي يتولى حسنها ، فذلك هو المحك الذي يخلق درجات الإيجابية ، أو السلبية على حد سواء .

وبادئ ذي بدء ينبغي أن نشير الى أهم الأسباب التي تتف وراء تكون المشكلات بمجتمع المقابر (وذلك قيل التعرف على أساليب تفكيرهم ، وأنماط سلوكهم حيالها) ويمكن ترتيبها حسب أهميتها على النحو التالي :

١ - مشكلات بسبب الحياة : وقد بلغت نسبة استجابة المبحوثين تجاه هذا الاحتمال أعلى نسبة حيث وصلت الى حوالى ٤٩٪ على مستوى المناطق الأربع للدراسة ويعكس ذلك أهمية هذا العنصر عما عداه من مقومات الحياة .

٣ - مشكلات بسبب تربية الأطفال : وكانت نسبة هذا المتغير واضحة وبارزة حيث بلغت حوالى ٤١٪ من جملة الاستجابات ويرتبط ذلك كما سبق بنمط التنشئة الاجتماعية السائد بمجتمع المقابر .

٣ - مشكلات بسبب « الحریم » : وترتبط هذه النوعية من المشكلات بأشكال العلاقات الاجتماعية السائدة وقد بلغت نسبة الاستجابة حيالها حوالى ٢٢٪ من جملة الاستجابات المحددة لأسباب المشكلات .

٤ - مشكلات بسبب السكن : أما السكن في حد ذاته فقد تدنت نسبة الاستجابات الخاصة باعتباره ممثلاً لمشكلة حيث بلغت حوالى ١٧٪ ويعكس ذلك أن مسألة السكن أصبحت مكوناً شبه ثابت في حياة الأفراد ولا يمثل بصفة رئيسية مشكلة وإنما برزت المشكلة « هـول » هذا الفهم . يمكن ومن خلاله ، الا أننا لا ينبغي أن ننكر أن هذا النمط السكنى هو الذى خلق معه معظم المشكلات السابقة ، واللاحقة .

٥ - مشكلات بسبب الغذاء ، والمواد التموينية : وتصل نسبة الاستجابات في هذا العنصر الى حوالى ٦٪ من جملة الاستجابات حيث يقرر معظم أفراد العينة بأنها مشكلة عابدة ولا تتصل قط بمجتمع المقابر .

٦ - مشكلات بسبب عمليات الدفن : وتصل نسبة الاستجابات نحو هذا

العنصر التي أقل حشد ممكن حيث بلغت حوالي ١٥٪ من إجمالي استجابات أفراد العينة بمناطق الحراسة الأربع . ويعكس ذلك أن هذه العمليات هي مصدر رزق رئيسي لبعض القطاعات داخل منطقة المقابر ويسمى اليها الجميع الأمر الذي يقلل كثيرا من حجم المشكلات ونوعيتها .

[ويمكن استكشاف هذه الأسباب بتفصيل أكثر من خلال الجدول رقم .

(١٩) بالمحقق]

ومن الطبيعي أن يلجأ السكان الى أفراد ، أو هيئات سعيا وراء الوصول الى حل لهذه المشكلات ، ويمكن تصنيف هؤلاء السكان — وفق هذا المتغير — الى مجموعات ست على النحو التالي :

المجموعة الأولى : من الثلاث أن النسبة الكبرى من الاستجابات كانت من قبل الذين اتروا بانهم لا يذهبون لأحد لعرض مشكلاتهم عليه حيث بلغت نسبتهم حوالي ٤٤٪ من جلة الاستجابات . وتعكس هذه النسبة ما يعتدل في نفوس معظم السكان من فقدان الرجاء في حل مشكلاتهم ، ومن ثم فهم لا يسعون الى ذلك بآية طريقة .

المجموعة الثانية : وكانت استجابات أصحابها محددة في اللجوء الى « المعلم ، أو التربى » حيث يجد أنهما يمثلان أهم عناصر بناء القوة بالمتنوع ؛ الأمر الذي يجعل في حوزتهما الحل لعديد من المشكلات . (وتبلغ نسبة الاستجابات حوالي ٢٤٪) .

المجموعة الثالثة : وكان أصحابها يقررون أن نقطة الشرطة هي الجهة التي يلجأون اليها سعيا وراء جسم الخلافات وحل المشكلات التي تنشأ بينهم . وتصل نسبة هؤلاء الى حوالي ١٨٪ من جلة الاستجابات . (وهي ترتفع بطبيعة الحال بالمناطق التي يرتفع بها مستوى التعليم ودرجة الوعي بمثل : التعليم الشامل) .

المجموعة الرابعة : ويرى أفرادها أن الأتارب هم الذين ينبغي مشورتهم والاستعانة بهم في حل المشكلات التي تظهر بالمجتمع وبخاصة أن هؤلاء الأتارب عادة إما من كبار السن ذوي الخبرة والذين يكون لهم التقدير والاحترام ، أو من المعلمين الذين يعيشون في المنطقة ذاتها ويقدر السكان الاستعانة بآرائهم في حل المشكلات وتبلغ نسبة استجابات هذه المجموعة حوالي ٦٪ من جملة الاستجابات .

المجموعة الخامسة : وهي التي ذهبت إلى أن معاون الجيانات هو الذي لديه الصلاحيات والقدرات للفصل في المشكلات وحلها ولا تزيد نسبة هؤلاء عن ٥٪ ، الأمر الذي يعكس ضلالة من يرون في التدخل الرسمي (ويمثله هنا موظف الجيانات) حلاً للمشكلات التي يعانون ..

المجموعة السادسة : وهي من رفض أصحابها تماماً أي تدخل في شئونهم حتى ولو وصلت إلى صورة المشكلة وإنهم — أي السكان — قادرون على مشكلاتهم بأنفسهم فهم لا يسعون إلى أحد سواء كان من المقيمين بالمنطقة أو من خارجها . وتتندى نسبة هذه الاستجابات لتصل إلى حوالي ٣٪ من جملة الاستجابات .

غير أنه من الخطأ أن نتصور وجود هذه الفواصل الحادة بين السكان تجاه الأفراد ، أو الهيئات التي يستعينون بهم في حل مشكلاتهم حسبما ورد بالمجموعات السابقة فهناك تداخل واضح وتشابك بينهم من حيث استعانة الساكن بفرد أو أكثر (وبهيئة أو أكثر) في ذات الوقت . فقد يستعين السكان مثلاً بالتربى ، والشرطة ، وكبار السن في الوقت نفسه ، ويرجع ذلك أساساً لطبيعة المشكلة ، ودرجة تعاقبها ، وشمول تأثيراتها للمنطقة (مثل مشكلات المياه ، والكهرباء ، والصرف الصحي وما إلى ذلك) .

[ويوضح الجدول رقم (٢٠) البيانات التفصيلية لاستجابات المجموعات الست نحو المتغير السابق] .

أما الحلول التي يقترحها السكان للتغلب على المشكلات المثارة سلفاً (والتي جددت أهم أسبابها ، وأشير الى الأفراد وانهيئات الذي ولجأ اليوم السكان طمعا في حل لها) فيمكن تصنيفها طبقاً لنوعية المشكلة على النحو التالي :

١ - **المسكن** : نظرا لأن المسكن هو المتغير الحاسم الذي تسبب في نشأة ظاهرة سكنى المقابر أصلاً فإن توجه السكان مباشرة نحو هذا العنصر بالمقترحات يعد أمراً طبيعياً ومنطقياً . فقد أجمعت نسبة كبرى من السكان على أن إيجاد المسكن المناسب لهم هو الحل الجذري - من وجهة نظرهم - للمشكلات التي يعانون . الا أنهم انقسموا فيما بينهم حول مكان ذلك المسكن وموقعه وذلك كما يلي :

- أظهر البعض (وتصل نسبته الى حوالي ٣٢٪ من اجمالي الباحثين . كنسبة متوسطة بمناطق الدراسة الأربع) تفضيله للسكنى داخل منطقة المقابر التي يقطنها (ولكن بمساكن عادية وليس بأحواش) على أن تزود بكافة المرافق والخدمات التي حرروا منها (وبخاصة المياه) . غير أن نسبة ضئيلة (٧٪) كانت أكثر ارتباطاً بالواقع وأقل أملاً في حدوث تغيير في نمط السكنى فلم تر أكثر من ضرورة نقلهم الى حوش آخر تتوافر به الخدمات والمرافق .

ومسواء فضل السكان الإقامة في أحواش مناسبة ، أو بمساكن تقام بذات المنطقة فإن ذلك يعكس بصورة مباشرة حجم المصالح التي تربط السكان بهذه المنطقة وحرصهم الشديد على الإقامة بها وعدم تركها [وبخاصة أولئك الذين يعملون بمهن ترتبط مباشرة بالمنطقة (مثل أعمال الدفن وخلافه)] . كما أن ذلك يعكس أيضاً وعياً واضحاً لدى السكان بحجم مشكلة الاسكان على المستوى القومي وأنه لا سبيل الى حلها الا بهذه الطريقة .

- أبدى البعض الآخر (وتبلغ نسبته حوالي ٦١٪ من اجمالي العينة)

إصراره على ترك المنطقة والسكنى خارج منطقة المقابر إلا أنهم تحفظوا كثيراً أمام مقترحات عدة أهمها : إيجار المسكن وخشية المخاللة فيه . (لدرجة أن البعض قد اقترح أن تقوم الدولة بتسكينهم مجاناً) ، وسعة المسكن وتزويده بالمرافق والخدمات اللازمة ، ومدى قربه من منطقة المقابر حيث يعمل بعضهم . ومن اللافت أن الاستجابة لهذا المقترح كانت محدودة سلفاً بالمستوى الاقتصادي والاجتماعى للأسرة حيث انضج وجود علاقة ارتباطية قوية بين هذا المستوى والرغبة في ترك المنطقة والسكنى خارجها .

وهناك مجموعة من الدوافع التى تقف وراء إصرار هذه النسبة الغالبة على ترك منطقة المقابر والسكنى خارجها منها : رهبة المكان والخوف من المعيشة فيه ويرتبط ذلك بما يؤمنون به من معتقدات وأساطير خرافية تتصل بالجان ، والعفاريت (فيشاع مثلاً أن العفاريت تظهر خلال أربعين يوماً من دفن الجثة وبخاصة لمن لقي مصرعه فى حادث أو ما شابه ذلك) مما يجعل معيشتهم مهددة بالخوف وعدم الاستقرار . كما أن الرغبة فى التخلص من التربى وسيطرته على مقدراتهم وبخاصة ما يتصل بالسكن ينعكس من خلال إصرار بعض السكان على ترك المنطقة . وتمثل الرغبة فى الاستقرار فى ظروف سكن طبيعية يظلها إطار مشروع يتحدد بطرفين أحدهما مالك ، والآخر مستأجر وتحكمهما علاقة تعاقدية ركناً متيناً فى مسألة ترك المنطقة . أما مستقبل الأبناء فقد شغل بال بعض السكان حيث اعتبر دافعاً — ضمن دوافع أخرى — للانتقال خارج المنطقة حيث يسعى الوالدان الى تهيئة جو — اجتماعى واقتصادى — مختلف عما هو موجود بالمنطقة .

وتلعب مسألة الاعتقاد الدينى (التى تمنع الاقامة بالمقابر وتقتصر الاتصال بهذه المنطقة على الزيارة للعبرة فقط) دوراً غير حيوى فى دفع بعض السكان لترك المنطقة والسكنى خارجها .

٢ — المياه : اجتمعت النسبة الغالبة من السكان بهيئة الدراسة على

أن المياه تبتل العنصر الجوى لما يعانون من مشكلات ، ومن ثم فإن مقترحاتهم حيالها قد اتخذت بدائل عديدة أهمها : توصيل المياه لجميع الأحواش بالمنطقة ويستلزم ذلك إنشاء شبكة خاصة بكل منطقة وتوصيلات فرعية لكل حوش ، أو توصيل المياه لحوش التربة المسئول بالمنطقة على أن يقوم هو بعد ذلك بتوزيعها على كافة السكان بالمنطقة بدون مقابل ، أو يتم توصيل المياه لصانين عمومية بالمنطقة (وليس صنبورا واحدا كما هو قائم حاليا) ويمين على كل صنبور حارس لحمايتها وصيانتها .

٣- **الصرف الصحى :** ويقترح الأهالى عدة أساليب لوجود صرف صحى منظم يمنع ما يلاحظ بالمنطقة من طفح مستمر ومنها : إنشاء شبكة صرف صحى للمنطقة على أن تقوم الحكومة (ويمكن أن يشارك السكان القادرون معها) بمد مواسير فرعية الى كل الأحواش ، أو صيانة البيارات القائمة حاليا ونزحها باستمرار حتى لا تطفح ، كما أنه من الضرورى إنشاء دورات مياه عامة بالمنطقة حيث أن كثيرا من الأحواش لا تتوافر بها دورات مياه خاصة .

٤- **الكهرباء :** ويرى السكان أن توصيل الكهرباء لكافة المساكن بالمنطقة هو الأسلوب الأمثل لحل مشكلات الإضاءة بالأحواش وأن ذلك يلغى بطبيعة الحال الوصلات الكهربائية الفرعية التى اقيمت بشكل غير مشروع . كما أن العمل على انارة الطرق بالمنطقة يمثل مطلبا حيويا لكل السكان للقضاء على ظاهرة الخوف ، وأنهاء الجريمة وصور الانحراف السائدة حيث تتم كل هذه الانحرافات تحت ستر الاظلام الذى يسود المنطقة .

٥- **المواصلات :** يربط معظم افراد عينة الدراسة بين وسائل المواصلات السائدة ودرجة الاستقرار بالمنطقة . فالمواصلات بمسألة يومية يتعرض لها الفرد ويعانى منها ، ومن ثم يقترح الأهالى ضرورة العمل على

زيادة عدد « الأوتوبيسات » بالمنطقة وأهمية وصولها إلى داخل المنطقة وليس خارجها . ويجد البعض أن هذا لا يخرج عن كونه خلا جزئيا لأبد أن يرتبط بمسائل أخرى مثل تهديد الطرق ، وإقامة كوبري علوى للمركبات وآخر للمشاة وبخاصة في المناطق التي تتصل مباشرة بالطرق الرئيسية (مثل صلاح سالم ، والسيدة عائشة) .

٦ — **المواد الغذائية :** أجمع السكان على أن هناك صعوبات كثيرة تكتنف وصول الكميات المناسبة من المواد الغذائية بصفة منتظمة ويقترحون للقضاء على ذلك ضرورة إنشاء عدد مناسب من المجمعات الاستهلاكية التعاونية وتزويدها بكافة المواد الغذائية الضرورية ، وكذلك منافذ البيع « والإكشاك » ، والعربات المنقلة . كما يقترح البعض العمل على استخراج بطاقات تموينية خاصة بتلك المجمعات الاستهلاكية للسكان .

٧ — **الخدمات الصحية :** ويخالي البعض في مقترحاتهم تجاه الخدمات الصحية للدرجة التي يرون بها ضرورة إنشاء مستشفى حكومي لسكان المقابر . غير أن البعض الآخر يطالب بإنشاء مستوصف أو وحدة علاجية على أن يكون العلاج بأجر رمزي . ويتفق الجميع على أن مجرد وجود هيات لتقديم الخدمة الصحية دون وجود عنصرين رئيسيين هما : الطبيب المتمرس المتفرغ ، والعلاج الصحيح المتكامل ، لا يؤدي إلى تحقيق الغرض منها .

٨ — **الخدمات التعليمية :** فكثير من مناطق المقابر لا تتوفر بها أية مدارس (حتى المرحلة الأولى من التعليم) الأمر الذي يضطر معه الأهالي — الحريصين على تعليم أبنائهم — على إرسالهم إلى مدارس خارج المنطقة . ومن ثم فهم يقترحون إقامة مدارس داخل المنطقة ، وكذلك ينادون بضرورة تحسين مستوى التدريس بمختلف الوسائل .

٩ — **الأمن :** لقد اتفقت غالبية العظمى من أبناء المجتمع على أن تدعيم

الأمن بمنطقة المقابر هو السبيل الوحيد لاستقرار السكان بها ويرون أنه لتحقيق ذلك لا بد من إثبات الوجود الحقيقي للشرطة بالمنطقة (وليس مجرد انشاء نقطة شرطة خاصة بها) وذلك بالاكثار من دوريات الشرطة وبخاصة في فترة المساء .

ثانيا : الإبقاء فيزيقيا على المنطقة ، مع ادخال الحسينات اليها :

أفرزت لنا الدراسات الميدانية — نينا أفرزت — بدائل عديدة وتصورات عن الحلول التي ينبغى ان تطرح لمواجهة ظاهرة سكنى المقابر . ولعل أول هذه البدائل يتبدى في اقرار الوضع الحالي الذي توجد عليه منطقة المقابر فيرى كل من له مصلحة أو ارتباط بمجتمع المقابر ان هذه المنطقة ينبغى الإبقاء عليها على ان توجه اليها التحسينات اللازمة عن طريق تزويدها بالخدمات والمرافق .

ويستند هذا البديل الى مبررات عديدة نذكر منها خمسة رئيسية :

الأول : تركيز السكان ، والكثافة السكانية العالية :

فتمتيز منطقة سكنى المقابر بتركز واضح للسكان حيث ينتقل اليها بصفة مستمرة مزيد من الأسر ذات الأحجام الكبيرة . ولا يتم انتقالها بشكل منظم أو مخطط له سلفا ، وانما ترتبط المسألة بالمتاح من الأحواش التي لم تسكن بعد ، ويهدى السباح بسكانها ، ويقدرة « المعلم » ، أو « التبرى » على اسكان هؤلاء الوافدين الجدد . وقد أدى ذلك الى ارتفاع في الكثافة السكانية العالية لمجتمع المقابر بالمنطقة على اتساعها قد ضاقت بسكانها الأمر الذي يصعب معه — من وجهة نظر أصحاب هذا البديل ومؤيديه — ان يتم نقلهم الى منطقة — أو مناطق — أخرى سواء كانت مجاورة أو غير ذلك .

الثاني : ارتباط السكان بالتماط من نوعية مميزة لمجتمع المقابر :

من الأمور اللاتفة بمجتمع المقابر وجود اتماط معينة من المهن ترتبط مباشرة بمنطقة المقابر فهناك مثلا عمليات الدفن وما يصاحبها من أعمال فرعية

تعود على كثير من الأفراد بالنفع ، كما أن هناك فرقاً كالملة من مثرنى القرآن ، ومحترفى الشحاذة والتسول تنتهز فرصة الزيارات الموسمية المنتظمة التى يقوم بها اصحاب الاحواش لذويهم المتوفين . ومن الطبيعى أن يرتبط الفرد بمهنته والمنطقة التى تتاح بها هذه المهنة ولعل ما يضيف الى ذلك صعوبة أكثر هو أن هذه النوعيات من المهن تورث بين أفراد الأسرة الأبر الذى يصير معه التخلّى عنها — بالانتقال من المنطقة كلية — أمرا بالغ الصعوبة .

الثالث : صعوبة ايجاد بديل سكى مناسب فى وجود مشكلة الاسكان الحادة :

من بين الاستجابات العديدة التى قيلت من خلال الدراسة الميدانية أن البعض يفضل الاستقرار فى المعيشة بذات المنطقة حيث أن الأمل يكاد يكون معدوما فى الانتقال الى منطقة أخرى ذلك أن استحكام مشكلة الاسكان عموما — على المستوى القومى — تجعل من الصعوبة بمكان تصور حلول جذرية من ضمنها نقل السكان بعيدا عن هذه المناطق . فالاستجابة هنا واقعية الى حد بعيد فضلا عن انسجامها مع الاطار العام للحلول المقترحة تجاه المشكلات المجتمعية الأخرى (وبخاصة تلك التى تكون الدولة فيها طرفا واضحا)

الرابع — تبنى نوعية الحياة بسبب تدهور المرافق والخدمات :

لنلاحظ أن هذا البديل قد أثر مقترنا بشرط أساسى يتبدى فى ضرورة ادخال تحسينات الى المنطقة ولم تكن هذه التحسينات من قبيل الرقاهية أو الكماليات وإنما هى أساسية وحيوية للاستيطان البشرى عموما . فمنها نذكر على سبيل المثال : تزويد المنطقة بالمياه وتوصيلها الى المساكن ، واتاحة الصرف الصحى ، وتوصيل المساكن بالتيار الكهربى ، واقامة المدارس والوحدات الصحية اللازمة .

ولم يؤد هذا التدهور سوى الى مزيد من الانخفاض فى مستويات معيشة السكان اقتصاديا واجتماعيا وكذلك الى زيادة ارتباطهم بالمنطقة

التي يعيشون بها حيث يجنونها مصدرا لرزقهم .. ومن ثم فهم يركزون كل مقترحاتهم حول الإقامة بالمنطقة ويضيفون الى ذلك نقاط ضرورة تحسين مستوى الخدمات والمرافق بها . وكان من اللافت في استجابات المبحوثين في هذا الصدد ان نسبة كبيرة منهم (تصل الى حوالي ٦٥ ٪) قد اقترحت ان ينتقلوا فقط من الاحواش الى مساكن عادية بنفس المنطقة (فهناك نطاق سكني ملاصق تماما للأحواش بمنطقة المقابر ويرتبط بالسكان والأنشطة القائمة ارتباطا عضويا) .

الخامس — الانخفاض العام لمستويات دخول السكان :

فقد كان الاعتبار الأساسي الذي يمنع نسبة غير قليلة من السكان (٣٢ ٪) من مجرد التفكير في ترك المنطقة والانتقال الى سكن آخر بمنطقة أخرى يتل في مسألة الإيجار الشهري المرتفع المطلوب بالسكن الجديد ، فضلا عما يرتبط بعملية البحث عن سكن من متطلبات مادية كثيرة لا مثل مقدم الإيجار ، « والخلو » وما الى ذلك (لا يقدر ساكن المقابر ذى الدخل المحدود على تحملها ، الأمر الذي يجعله قابعا في حوش ولا يفكر في تركه .

السادس — تحقيق مصالح بعض الفئات من الإبقاء على المنطقة :

فقد أفرزت نتائج الدراسة الميدانية تحليلا لبناء القوة السائد بهجتمع المقابر حيث اتضح ان فئة « المعلمين » « والتربية » يحتلون القمة من حيث هذا البناء فهم الذين يسبحون أساسا بدخول مساكن الى هذه المنطقة ويتولون عملية تسكينهم بالأحواش ويفرضون عليهم بمقابل ذلك مبالغ شهرية — تتفاوت حسب مستوى السكان وإمكاناته — فضلا عن أجور شبه ثابتة لنقل المياه اليهم أو تزويدهم بها (اذا كان بالحوش مصدر مياه) وكذلك لقاء توصيل التيار الكهربى .. ومن ثم فهم أكثر الناس دفاعا عن بقاء الوضع الحالي كما هو عليه ولعلمهم هم الوحيدون الذين لا يطالبون بإدخال تحسينات الى المنطقة حيث يفيدون من تدهور المرافق وتدنيها .

ولم تغفل الدراسة الميدانية أن تسال السكان مباشرة عما اذا كانت

لديهم رغبة في الانتقال الى مسكن آخر (بافتراض وجوده) خارج منطقة المقابر . وكانت النسبة المشار اليها سلفا (٣٢ ٪) هي التى لم يكن لديها مثل هذه الرغبة غير أن السؤال المطبق الذى طرأ على ذلك قد تحدد فى اسباب عدم وجود هذه الرغبة لديهم فكانت الاستجابة محددة على النحو التالى :

— تجبعت معظم الاستجابات بنسبة بلغت حوالى ٦٥ ٪ فى مسألة الارتفاع المتوقع للقيمة الايجارية للسكن خارج المقابر وانهم هنا (اى فى الأحواش) اما يقيمون مجانا لقاء حراستهم للحوش وخدمتهم لأصحابه عند الزيارة (ويتم ذلك بالاتفاق مع أصحاب الحوش) ، او بأجر زهيد يعطونه للترى — فى الغالب — نظير تسكينهم فيه .

— أما الذين قرروا أن السبب الرئيسى هو وجودهم وسط اقاربهم وذويهم وأن انتقلهم الى هذه المنطقة كان من ضمن دوافعه وجود أولئك ، فقد تحددت نسبتهم بحوالى ١٢ ٪ من جملة الاستجابات .

— وكان العمل داخل المنطقة يمثل أساسا مبتنا رفضت بناء عليه نسبة بلغت حوالى ١١ ٪ الانتقال من هذه المنطقة الى خارجها حيث تدر عليهم الأعمال المرتبطة بها — وبخاصة ما يتصل منها بالدفن — دخلا ثابتا .

— وتضاعلت بعد ذلك الاستجابات التى تدور حول الرضا والقناعة ، وحراسة الحوش ، والرغبة فى التمتع بهدوء السكن بمنطقة المقابر ، وما الى ذلك من اسباب غير منطقية أو مقنعة .
[ويوضح الجدول رقم (٢١) بالملحق تفصيلا لهذه الأسباب التى نبرر الأخذ بهذا البديل] .

ثالثا : نقل المقابر الى منطقة أخرى ، واعادة تخطيط المنطقة جنريا ، وبناء مساكن جديدة :

إذا كان البديل السابق يعكس وضعنا حاليا لمنطقة المقابر بالقاهرة ،

شان البديل الثاني — الذى نحن بصدد دراسته الآن — يصور وضعاً **مثالياً** لما ينبغى أن تكون عليه هذه المنطقة مستقبلياً . فهو يستند الى فرضية مؤداها : أن هذه المنطقة لا تصلح سواء من حيث : الموقع ، او العلاقات المكانية بغيرها من المناطق ، او النشاط السائد لدفن الموتى ومن ثم فهو ليست مثالية كمنطقة مقابر وانما هى نموذجية اذا ما اعيد تخطيطها بإزالة ما بها من أحواش ومقابر لتنتقل الى مناطق أخرى ، وإقامة مجمعات سكنية جديدة إذ أن المنطقة تعد امتداداً طبيعياً لما يجاورها من مناطق (ليست مخصصة أصلاً للدفن) وتتشابه معها الى حد التطبيق أحياناً في نوعية الحياة بعناصرها المختلفة (باستثناء النمط السكنى) ، وفى النشاط الاقتصادي للسكان (باستثناء أعمال الدفن وما إليها) .

وكما استند اقتراح البديل السابق الى مجموعة من الاعتبارات أو المبررات ، فإن لهذا البديل أيضاً مبرراته التى يعتمد عليها (سواء كان مصدرها الأفراد ، أو الدولة) ويمكن إيجازها فى أربعة رئيسية :

الأول : أن المقابر لم تخصص أصلاً للسكن :

فالمناطق التى يقيم بها السكان الآن بالمقابر لم تكن مخصصة فى يوم من الأيام للسكنى المستقرة الدائمة (كما افترض من التحليل التاريخي بالفصل الأول) وانما استغلت الحجرات التى أنشئت بهدف تحقيق راحة الزائرين لذويهم الموتى لبعض الوقت (لا يزيد بحال من الأحوال عن يوم أو يومين) فى السكن الدائم وللسنوات غير محدودة وكأنها نمط سكنى عاى يخصص لأفراد ليتوارثه ابنائهم من بعدهم .

الثانى : التداخل مع الانماط العمرانية المجاورة :

نجم عن النمو العمرانى مترامى الأطراف بالقاهرة أن صارت مناطق المقابر مجاورة ، بل ومتخللة للأحياء السكنية الأخرى ، فبعد أن كانت منذ مائة سنة تقريباً منطقة منعزلة — أو تكاد — عن بقية أجزاء العمور القاهري أصبحت جزءاً لا يتجزأ منه تتكامل معه وتتصلق . ومن اللافت أن نموذج

السكنى بأحواش المقابر صار أمرا عاديا غير مستغرب سواء بالنسبة لسكانه أو جيرانهم القريبين بأحياء مجاورة لهم وملاصقة . وشهدت العقود الثلاثة الأخيرة تكون « ظهر سكى » بمنطقة المقابر خارج الأحواش وهو لا يخرج عن كونه منازل عادية الا أنها تطل على الأحواش مباشرة فهم مشيدة في المساحات البينية التى كانت تتصل فيما بين الأحواش . ومن ثم فإن هذا البديل يؤكد على ضرورة إعادة تخطيط المنطقة بعد نقل المقابر الى منطقة امتداد بعيدة بمدينة القاهرة ، وبناء مساكن جديدة بالمنطقة كلها حتى تصبح بمثابة امتداد طبيعى لما يجاورها من أحياء ولا يفصل بينها آنذاك نمط سكى غريب كالأحواش المقابر .

الثالث : تركيز السكان وتدنى مستويات معيشتهم وتعرضهم للاستغلال والابتزاز .

نقد ساعدت مسألة تركيز السكان في هذه المنطقة بالمستويات الاجتماعية - الاقتصادية المنخفضة (التى سبقت الإشارة إليها) مع وجودهم بنمط سكى غريب فيزيقيا وشاذ قانونيا على تعرض السكان لأنماط عديدة من الاستغلال والابتزاز لعل أوضحها ما يفرضه بعض الأمراد المسيطرين بمجتمع المقابر (مثل التربى) عليهم من اتاوات نظير السكن ، وتزويدهم بالمياه والأتارة وغير ذلك من الخدمات .

الرابع : القضاء على صور الجريمة والانحراف التى تمارس بالمقابر :

نقد أمدتنا نتائج الدراسة الميدانية التى أجريت بمعلومات تؤكد ما كان يعد فيما مضى من قبيل الاشاعات وهو ما يتصل باستخدام هذه المناطق كمكان للاختباء وممارسة صور الجريمة والانحراف المختلفة ابتداء بسرقة الجثث (وهو نمط من الجرائم اتاحه وجود هذا النموذج السكى) وانتهاء مآخذ هذه الأحواش أو كارا لتجمع أفراد عصابات القتل والنشل وغير ذلك ، ومرورا بالاعتداء على هذه المنطقة ككل كمكان للاختباء والنهرب من الأحكام القضائية ويساعد على ذلك وجود من يتستر عليهم ويحميهم .

غير أننا لا نستطيع أن نقترح هذا البديل هكذا على إطلاقه دون

التبصير بوجود بعض القيود والمعوقات التي لابد أن تؤخذ في الاعتبار من التفكير فيه حيث أن أى مقترح يتم بدون دراسة للقيود التي قد تحد من فعاليته يصير عبثا بل قد يؤدي الى عكس ما هو متوقع منه .

ويمكن أن نشير الى هذه القيود على النحو التالي :

١ — أين يقيم سكان المقابر حتى يتم تخطيط وبناء مساكن جديدة ؟

وهو تساؤل منطقي ومن الطبيعي أن يثار فاعداد السكان ليست قليلة بالصورة التي تجعلنا نهون من شأنهم ، أو لا نفكر في المكان الذي ينتقلون اليه حتى يتم تجديد المنطقة وبناء مساكن جديدة ومن الضروري ان نضع في اعتبارنا المكان الذي اليه ينتقلون وهل هو مؤقت أو دائم ؟ وهل من المتوقع أن يعودون ثانية الى المنطقة بعد تجديدها ؟ وما هي الشروط التي توضع لذلك ؟ وغير هذا من الاعتبارات الهامة التي ترتبط باستيطان جماعات من البشر بمنطقة معينة .

٢ — بناء القوة السائد ، وانهاط الاستغلال الى قائمة :

فمن الطبيعي أن تنشأ معارضة شديدة ومستمرة لمجرد التفكير في هذا البديل من قبل جماعات الضغط المسيطرة على المنطقة والمنطقة اساسا في « المعلم » ، و « والتري » حيث أن وجودهم بهذه المنطقة مرتبط باستمرارها فتميط الأعمال الذي يمارسونه وفرض الأنوات وانهاط الاستغلال مسائل مرتبطة بطبيعة المنطقة واستمرار كونها مناطق مقابر .

٣ — ضرورة اختيار موقع مثالي لمنطقة المقابر الجديدة :

فالظروف التي أدت الى بروز ظاهرة سكنى المقابر بهذه المناطق لا ينبغي أن تتكرر ثانية بمنطقة أخرى فهناك ضرورة ماسة لاختيار الموقع الجديد بحيث يكون بعيدا قدر الامكان عن المناطق السكنية المتوقعة مستقبلا . كما أن النمط الفيزيقي الذي ينبغي أن تكون عليه المقبرة بالمناطق الجديدة يتحتم الا يسمح بعملية السكنى في الاصل

فلا تلحق بها حجرات ، أو دورات مياه ولا ينبغي أن تكون متسعة بشكل يتيح إقامة الحجرات وأماكن السكن .

• • • وقد أثبتت الدراسة الميدانية في هذا الصدد أن نسبة من المقيمين بالمقابر تصل الى حوالي ٧٤٪ من أفراد العينة قد وافقت « نورا » على الانتقال الى سكن خارج المقابر بينما لم تزد نسبة غير الموافقين عن ٧٪ . أما الذين علقوا موافقتهم بتوافر شروط معينة فقد انقسموا الى فئتين الأولى يوافق على الانتقال الى سكن جديد بشرط رخص ايجاره (وتبلغ نسبة أنصاره حوالي ١٤٪) أما الثانية فيعلق موافقته على قرب السكن من العمل وتصل نسبة مؤيديه الى حوالي ٤٤٪) .

[وتوضح هذه النتائج بشكل تفصيلي من خلال الجدول رقم (٢٢)

بالملاحق] •

رابعا : تحريك السكان الى مناطق اسكان جديدة مع الإبقاء على هذه الأحياء كمناطق مقابر فقط :

إذا كان البديل الأول يقسم بالواتعية الشديدة لدرجة التسليم بالأمر الواقع تقريبا ، ويسرف البديل الثاني في المثالية لدرجة الخيال أحيانا ؛ فإن البديل الثالث يعد بمثابة علاج وقتي لهذه الظاهرة المزمنة شديدة التعقيد والتركيب . ذلك أنه بديل يدمج الى التعامل مع البشر أكثر من التعامل مع المكان فهو يستهدف تحريك السكان الى مناطق جديدة وبعيدة عن المقابر ، وفي ذات الوقت يبقى على هذه المناطق كما هي ويقتصرها على عمليات الدفن فقط دون السكن والاقامة .

ولهذا البديل — كما كان لغيره — مبررات يمكن تلخيصها من وجهة نظر مؤيديه في ثلاثة رئيسية :

الأول — وجود سكان آخرين غير سكان المقابر بذات المنطقة :

وقد كشفت الدراسة الميدانية بما استخدمته من أدوات (ومنها اللقاءات

خارج الأحياء (وبخاصة بمنطقتى الامام الشافعى ، والفخر) وذلك بالنسبة لفكرة ايجاد سكن آخر خارج هذه المنطقة كلية وكان مبررهم فى الرضى انهم لا يشعرون على وجه الاطلاق بمشكلة الاقامة بالأحياء التى يواجهها الآخرون ، وأن وجودهم بهذه المنطقة لا يعنى شيئا بالنسبة لهم نمثله — من وجهة نظرهم — مثل أى « حى شعبي » آخر له ذات المزايا ونفس العيوب . ونظرا لما يمثله حجم هذه الفئة من السكان من أهمية فان الإبقاء على هذه الأحياء — فى حدود هذا البديل — يعد أمرا لازما .

النتي : انه بسؤال معظم سكان الأحياء عن مدى رغبتهم فى العودة ثانية الى المنطقة بافتراض ازالة الأحياء واقامة مساكن جديدة محلها اجابت نسبة عالية (٨٤ ٪ تقريبا) بعدم رغبتهم فى ذلك وأنه اذا تحقق هذا الأمل فانهم سيسبقون فى المناطق البعيدة عن المقابر . ولذلك يتوقف هذا البديل كثيرا عند تساؤل مؤداه : ولن نقيم اذن مساكن جديدة بذات المنطقة اذا كان السكان لا يرغبون فى العودة إليها ؟

الثالث : ان مسألة الإبقاء على هذه الأحياء كمناطق مقابر فقط يستند أيضا الى الصعوبات الشديدة التى تكثف نقل المقابر التى توجد بهذه المناطق جبيها الى مناطق أخرى فهى تشكل ما يقرب من ٩٥ ٪ من المقابر بالقاهرة (وتتوزع النسبة الباقية فى أحياء مصر الجديدة ، ومدينة نصر) ومن ثم تصير مسألة الإبقاء عليها مرتبطة بحجمها الهائل ، وبهدى التوفيق فى الحصول على مناطق أخرى بديلة بشكل تدريجى .

أما المشكلات أو المواقف التى تقف أمام تحقيق هذا البديل فيمكن ايجازها على النحو التالى :

١ - انه بافتراض اقرار هذا البديل لعلاج ظاهرة سكنى المقابر فما هى الضوابط التى تضمن عدم تكون ذات الظاهرة من جديد ؟ فالأحياء ستكون فارغة من سكانها ونمطها الفيزيقي قائم كما هو ، وبناء القوة مستمر على وضعه حيث انه مرتبط بأعمال الدفن المستمرة

بالمنطقة ، ومن ثم ينبغي التفكير أما : في إيجاد ضوابط تمنع تكرار تكون الظاهرة في المستقبل ، أو تغيير الظروف المصاحبة لنشأتها .

٣. — أن وجود المقابر بنمطها الحالي لن يغير من أسلوب الزيارات التي تتم لها في مناسبات عديدة الأمر الذي يخلق معه حتما انهماكا من المستفيدين منها وسيغريهم هذا الوضع على الاقامة الدائمة بها تحقيقا للنفع والفائدة .

٣ — أن خلو الأحواش من الساكنين ووجودها كظهير سكتي لمناطق أخرى ، وعزلتها الفيزيائية (رغم توسطها المكاني بالقاهرة) كل هذه الظروف مستشجع بالقطع على اتخاذها مأوى للمجرمين ، ومكانا للاختباء وممارسة الجرائم .

خاتمة

لم تكن مسألة سكّنى المقابر سوى واحدة من الظواهر التى نشأت بفعل التراكم التاريخى والتكوين البنائى للمجتمع المصرى بعامة ، والقاهري بخاصة . غير أن الظروف السيسيواقتصادية المعاصرة للمجتمع قد أضافت أبعادا جديدة لذات الظاهرة : فانخفاض متوسط الدخل ، والصعوبة الشديدة فى إمكانية الحصول على مسكن ، وانخفاض معدلات الخدمات والمرافق ، وتدنى مستويات الحياة بصفة عامة . . . الخ كلها عوامل أدت الى تفاقم الظاهرة بشكل حاد نتيجة لتعقد مكوناتها وعناصرها ، وبالتالي آثارها ونتائجها .

وتكامل ظاهرة سكّنى المقابر مع المشكلات الحضرية للمجتمع الكلى بحيث يصعب فصلها عنها فهى نابعة منها ، ومؤثرة فيها وبالتالي متوحدة معها ؛ ومن ثم كانت هناك ضرورة ملحة لدراسة هذه الظاهرة فى محيط الظواهر الأخرى المرتبطة بها والتى تشكل أسبابا لها بقدر ما تمثل فى ذات الوقت نتائج وآثار .

وإذا كانت منطقة سكّنى المقابر بالقاهرة تمثل نموذجا يمكن أن يندرج ضمن ما يسمى بالمناطق المتخلّفة بالمدينة ؛ فإنها قد اكتسبت هذه الصفة نتيجة للظروف التى أحاطت بها فهى متسقة فى خصائصها مع نمط المناطق المتخلّفة فى معظم النواحي ويضاف إليها عنصرا مميزا لها دون غيرها وهو إقامة السكان بأحواش المقابر ، فهو اختلاف فيزيقى فى الأصل تستتبعه اختلافات أخرى عديدة . ولا يمكن الاستهانة بهذا الاختلاف كعنصر مميز لمناطق سكّنى المقابر بالقاهرة فبدونه لم يكن بوسعنا وصف هذه المنطقة بالتخلّف فهى كمنطقة مقابر فقط لا يمكن أن توصف بذلك إما حين استقر بها السكان وانخفوا ماوى دائما لهم ظهرت المشكلات نتيجة تعاملهم مع أطلال مكائى — فيزيقى مختلف .

وقد أمدنا التحليل السابق — سواء المعتمد على الفرضيات النظرية أو المستند الى الدراسة الميدانية — الى خطوة تفسّر نشأة الظاهرة

اعتمادا على مشكلات معاصرة تم بالمجتمع الحضري المميز لمدينة القاهرة
(وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة التضم الحضرى) وانما ينبغي — وتبل
ذلك — أن نبحث فى العوامل البنائية — التاريخية التى كانت وراء نشأة
الظاهرة وتكونها . ولعل يمكن الخطأ — حين نعكس هذا الترتيب — يتبدى
فى أننا حين نعالج التضم الحضرى باعتباره سببا أساسيا فى نشأة
ظواهر سكنى المقابر نكون قد تغافلنا عن العامل الرئيسى فى تكون الظاهرة
(فهى ترجع الى عوامل بنائية — تاريخية) فى الوقت الذى نركز فيه على
عامل فرعى بمصاحب لأوضاع الظاهرة المعاصرة ، ومن ثم نخلط فى تصور
سبل العلاج التى يمكن أن تؤدي الى التخفيف من حدة الظاهرة .

فاذا كانت مسألة « الموت » مثلا هى الميزة لهذه المناطق من غيرها
من « بؤر » التخلف بمدينة القاهرة ، فانه من المفيد أن نتعرف على الكيفية
التي يتعامل بمقتضاها السكان تجاه المسألة اذ أنها تقف بنا على العوامل
التي دفعت بهم للسكنى بهذه المنطقة وكذلك أسلوب الحياة الذى يعيشون
فضلا من أنماط التفكير والسلوك تجاه المشكلات الخاصة التى يتعرضون
لها ، والمسائل العامة التى ترتبط بمجتمعهم وبيئاتهم ولا مناص من التعامل
معهما .

ومن اللافت أن بعض البدائل التى طرحت — فيها سبق — لمواجهة
الظاهرة قد ركز على أهمية نقل السكان من هذه المناطق الى أخرى جديدة ،
الأمر الذى يعكس استحالة الحياة بهذا النمط السكنى الشاذ (حوش
المخبرة) . وتخصص المنطقة بعد ذلك اما لدفن الموتى فقط ، أو تزال
الجبانات منها وتنقل الى مكان آخر كى يستغل حيزها المكافئ فى أى
استخدام مفيد .

لما لو أردنا تقييما للجوانب المنهجية التى اتبعت فى الدراسة فانه
ينبغي أن نبدأ بتحديد الإطار التصورى الذى انطلقت منه وسارت على
هديه . فقد تبلور هذا الإطار فى الفرضية التى أشرنا اليها سلفا ومضمونها

ان هذه الظاهرة لا ترجع إلى ظروف معاصرة افرزتها وحددت مجالها وهو ما يرتبط بقضية التضخم الحضرى التى أصابت مدينة القاهرة ، وانما تعود فى الأصل لمسائل بنائية — تاريخية متصلة فى كيان المجتمع المصرى بعبارة والمجتمع القاهرى بخاصة ، وانه فى دراسة هذه « المسائل » توضيح لنشأة الظاهرة ، وتحليل لأهم مكوناتها ، وتحديد لأساليب مواجهتها .

ولعل ذلك يفرز تساؤلا منطقيا مؤداه : اذا افترضنا وتغير الاطار التصورى الذى تتبناه الدراسة فهم بالازم أن يختلف المدخل الذى سارت على هديه ؟ لقد أثرت مثل هذه القضية كثيرا — كمسألة منهجية — فى معظم الدراسات الاجتماعية وانتهت — دون الدخول فى تفاصيل وقد تبعدنا عن موضوع دراستنا — الى أن تغير الاطار التصورى لا يؤدي فقط الى اختلاف المدخل وانما ايضا الى اختلاف المنهج ، وتباين الأداة ومن ثم الى تباين طريقة الدراسة الأمر الذى يؤدي الى نتائج قد تختلف كثيرا من دراسة الأخرى .

ولعل السبب فى ذلك يرجع الى أن الاطار التصورى للدراسة يحدد معه توجه الباحث ، ومجال اهتمامه ، والمسائل التى يركز عليها . ويعطيها أوزانا نسبية أكبر ، مع ما يرتبط بذلك من فروض وتساؤلات تختلف بالطبع — ليس فقط من حيث مضمونها وانما من حيث توجهها العام — اذا ما تغير ذلك الاطار . واختلف ، ويتبع هذا تبانيا فى نوعية النتائج والاستنتاجات .

ورغم أن منهجنا فى الدراسة كان سسبيولوجيا — انثروبولوجيا ، الا أنه أعطى وزنا نسبيا أكبر لجانبه السسبيولوجى الأمر الذى تسبب عنه نقصا معينا فى المعلومات الكيفية التى كان من الممكن الحصول عليها لو اتبعت الدراسة منهجا انثروبولوجيا صرما .

وقد افادتنا نتائج الدراسة بأن مشكلة هذه المناطق لا تحتاج الى وصف كمى — رقى بقدر ما تتطلب تحليلا كيفيا للمعطيات الواقعية القائمة بالمجتمع ، فهى لا تخرج عن كونها منطقة متخلفة بمدينة القاهرة وتتضمن

شكل السمات المميزة لهذه النوعية من المناطق ؛ ولذا فمن الأهمية بمكان أن نعلمس الجوانب الخاصة لمنطقة سكنى المقابر وهي تدور كلها حول « السكان يمكن مخصص أصلا للدفن » . ولعل هذه السمة المميزة هي التي ينبغي لها أن تفرض المنهج المناسب الذي يصل بنا الى تحقيق الهدف الأساسي المتروى تجديده سلفا .

ولما كان الهدف من دراستنا الراهنة وصفا في الأصل لنهبط من الحياة الاجتماعية — الثقافية لجماعات من السكان يقطنون منطقة جغرافية محددة ، وتبميز بنمط سكنى شاذ (هو أحواش المقابر) ، فإن المنهج السيسولوجى — الأثنوبولوجى كان مناسبا لتحقيق هذا الهدف . وكانت أدوات الدراسة (مثلا في استمارة الاستبيان أساسا وفي المقابلات الجماعية بشكل مساعد) متسقة الى حد كبير مع أهداف الدراسة . أما لو تغيرت هذه الأهداف — مع ما يرتبط بذلك من تغير في الاطار والمحل — فإن أدوات الدراسة سوف تختلف بالقطع . فلو قدر لهذه الدراسة مثلا أن تتكرر أو تتابع فإن تغير المناهج والأدوات يصير أمرا حتميا ينتهى بطبيعة الحال الى اختلاف في النتائج .

ومن الطبيعى أن تثير الدراسة عددا من القضايا الهامة والحيوية التى ، وأن كانت معلومة من قبل الا أنها كانت تفتقر الى التحليل العلمى والرؤية الفاحصة وذلك لغياب الدراسات الميدانية التى ينبغى أن تكون هى الأساس فى التعرف على هذا النمط من المجتمعات .

وإذا كنا قد اطلقنا على هذه المناطق تجاوزا تعبير « مجتمع المقابر » فإن ذلك كان من قبيل الافتراض العلمى ليس الا غاذا كانت (هذه المناطق) تمثل ثقافة نوعية مميزة لها ومختلفة عن غيرها فانه يصبح آنذاك أن يطلق عليها التعبير السابق .

غير أن الدراسة قد وافقنا ببعض النتائج التى تؤكد عدم تميز هذه المناطق وسكانها ثقافيا أو اجتماعيا فهى ليست منطلق مقلدة أو هامشية

(بالمفهوم الثقافي) كما أنها ليست معزولة أو نائية (بالمعنى المكاني) ؛ وإنما هي فقط مناطق ذات طبيعة خاصة فرضت عليها من خلال النمط السكاني الشائع بها وهو أحوال المقابر .

ولا شك أن عملية سكنى هذه المناطق تختلف دوائعا ، وتباين من حيث أنماط الحياة بها ، وتتفاوت المشكلات الناجمة عنها . ولعل المؤشر الصادق على ذلك قد تبدى من خلال استجابات السكان المتنمين إلى أجيال متعاقبة (تصل إلى ثلاثة أجيال) حيث أنها كانت متفاوتة أشد التفاوت . بالنسبة لذات العنصر سواء كان يتعلق بالدائع الذي أتى بهم إلى المنطقة ، أو نمط الحياة التي يعيشون ، أو المشكلة التي منها يعانون .

وإذا دققنا النظر في نوعية المشكلات التي تتعلق بنمط الحياة لسكان المقابر لما وجدنا فيها اختلافا ملحوظا عن تلك التي يعاني منها سكان القاهرة بعامة والمناطق المتخلفة منها بخاصة . وعندما نتجاوز قليلا عن النمط السكاني الشائع في كل ، فإننا نجد أنها ذات المشكلات فائيا غير متوافرة ، والإضاءة غير متاحة ، كما أن الطرق والشوارع غير معدة للاستخدام البشري ، فضلا عن تدنى مستوى الخدمات عموما والتعليمية والصحية . منها خصوصا ، أما ما يضاف إلى هذه المنطقة فهو حياة الناس جنباً إلى جنب مع الأموات فإذا افترضنا هذه الفكرة مضمونها ومعناها وصار التعامل معها طبيعياً وعادياً — وهذا ما هو واقع بالفعل — فإن السكنى بهذه المناطق والحياة المستقرة بها تصبح مسألة لا غضاضة فيها ولا حرج (على الأقل من قبل سكانها) وتتحول مشكلاتهم إلى أنماط الشائع للمشكلات بالمجتمع الكلي ، ولا تصبح للمنطقة آنذاك أية خصوصية تميزها .

ورغم ما لهذه الظاهرة من أصول تاريخية تضرب بجذورها إلى أعماق التاريخ المصري البعيد ، فإننا لا نستطيع أن نهون من أمر الظروف المحاصرة التي أدت إلى تفاقم الظاهرة وزيادة حدتها . فلا شك أن حدة مسألة الإسكان مثلا (بمصر عموما ، وبالقاهرة خصوصا) قد جلبت معها وافدين،

جدد — وبشكل يومي تقريبا — الى منطقة المقابر لسكناها والانتلبة بها .
كما تلعب الهجرة الرويفية — الحضرية المتجهة مباشرة الى القاهرة دورا
حيويا في تغذية الأحياء المتظلمة بعامة ومنطقة المقابر بخاصة ، بالسكان
الذين يجدون فيها مقرا دائما لهم . وبخاصة اذا ارتبطت هذه الهجرة بنجاحهم
في الحصول على عمل دائم — أو شبه دائم — بالمنطقة ذاتها .

ومن هنا كانت الحاجة ماسة وحيوية لمنابعة مثل هذه الدراسات.
ميدانيا حتى يمكن التعرف واتعيا على ظروف تكون المشكلات ونائياتها في
البنية الاجتماعية والاقتصادية لمثل هذه المجتمعات المحلية .

وقد يتبادر الى الأذهان تساؤل حيوي قبل أن ننتهي من خاتمة هذه
الدراسة ومؤداه : اذا كانت نوعية الحياة لسكان المقابر متدنية بالصورة
التي سبق عرضها ، فهل لديهم الرغبة الصادقة حقا في الانتقال لنمط سكني
آخر يكون بعيدا عن هذه المناطق ؟ .

لقد كان من الطبيعي أن تتعرض الدراسة الميدانية (ممثلة في أدائها
وهي استمارة الاستبيان) لطرح مثل هذه القضية . ورغم أن نسبة
استجابات أفراد العينة بمناطق الدراسة الأربع التي اكدت عدم رغبتها
في الانتقال لنمط سكني آخر (يفترض توافره) قد بلغت حوالى ٣٢٪ من جملة
الاستجابات وهى نسبة ليست بالقليلة . . رغم ذلك فانه من المعلوم أن
الدراسة الميدانية ، وبخاصة عندما تستخدم أداة كالأستبيان ، في تحديدها
لهذه المسألة من خلال مؤشر رقمي كهذا لا تصل دائما الى كبد الحقيقة حيث
أن السؤال المطروح — مهما بلغت دقة صياغته ومحاولة جعله غير مباشر —
يوحى بإجابة معينة فمن الطبيعي أنه حين نسال شخصا عن مدى رغبته
في الانتقال من مكان غير مناسب الى آخر أكثر مناسبة أن يبادر برد ايجابى
رغم ما قد يعتل في نفسه من استجابات أخرى مناقضة . وخلصنا
القول أن حقيقة نسبة السكان الذين لا يرغبون بصدق في الانتقال من منطقة
المقابر الى مناطق أخرى جديدة اعلى بكثير من النسبة الواردة ويرجع ذلك

لمعبد من الأسباب سبق توضيحها في موضعها المناسب (بالقسم الخامس)
ولعل أبرزها وضوحا هو مسألة الإيجار الشهري المتطلب للسكن الجديد
والذى لا يتواجد أو يتضائل الى درجة كبيرة بين سكان المقابر .

وبغض النظر عن رغبة السكان في ترك منطقة المقابر — فذلك امر
تحكمه ظروفه عديدة — فان تدخل الدولة لحسم هذه الظاهرة جديرا يعد
مسألة واجبة ولازمة وبخاصة لأنها ظاهرة تمتد لتشمل جماعات غفيرة من
السكان تقترب من الملايين نسمة وتشكل حوالى ثمن اجمالى سكان مدينة
القاهرة ، فوق أنها تحتل رقعة مساحية واسعة صارت الآن في قلب المدينة .

الاتجاه الانثوميثودولوجى فى علم الاجتماع

بقلم : دكتورة زينب شاهين (١)

أولا : الجذور البنائية للاتجاه الانثوميثودولوجى :

لم يكن ظهور الانثوميثودولوجيا فى الستينات أمرا هاما باعتباره مجرد اتجاه جديد فى علم الاجتماع فحسب ، بل لأنه كان تيارا رافضا بصورة أساسية للافتراضات التى ارتكزت عليها النظريات الوضعية بأشكالها المختلفة . ولا معنى بذلك أن ظهور الانثوميثودولوجيا كان فى تلك الفترة ميلادا لشيء جديد تماما ، بل كان امتدادا للتيارات الفكرية السابقة عليه والتى أعلنت بوضوح رفضها للنموذج الوضعى فى دراسة الانسان والمجتمع وقدمت فى ثانيا رفضها هذا أطرا تصوريا ومنهجية بديلة . هذه التيارات تعد بدورها حلقات متصلة فى سلسلة التراكم المعرفى التى هى احدى الخصائص المميزة للعلم ، فالعلم هو انجاز جماعى أمكن تحقيقه من خلال مجموعة من المعارف والمفاهيم المنظمة ، بعكس الفن أو الألب اللذين يمثلان خبرات وتجارب ذاتية . فالنظريات الجديدة فى العلم ليست انبعاثات تلقائية تقع خارج أطرها التاريخية ، وإنما هى امتداد طبيعى لعملية التراكم والاستمرار . وظهور الفكر الانثوميثودولوجى على يد جارفينكل يؤكد ذلك ، إذ أتيت له فرصة التبادل الفكرى فى الخمسينيات مع شوتس الذى كان بدوره تلميذا لهوسرل . مهدت الفلسفات الفينومينولوجية والوجودية وغيرها لظهور

(١) الخبيرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة .

«الانثوميثودولوجيا» ، اذ كشفت عن فشل المعرفة النظرية القائمة في اعطاء الانسان فهما كلفيا لنفسه وللؤسسات الاجتماعية من حوله ، وللعالم الاجتماعى الأوسع الذى يحيط به . وأبرزت أن هناك ضرورة تدمو لاعادة فحص جذرى لهذه النظريات التى ظهر انفصالها عن الواقع الاجتماعى . أعلن المفكرون من أمثال هوسرل وشوتس وسارتر وأريك فروم وهربرت ماركيز وغيرهم اخفاق الفكر العلمى والسياسى والتولوجى فى حل مشكلات الانسان ، وقام الحاجة الملحة لاعادة فحص الفروض العلمية الأساسية التى تقوم عليها الحياة الاجتماعية برمتها لكى يمكن أن يقام أساس « جديد » أكثر واقعية وأكثر فهما لهذه الحياة (١) .

لقد نما احساس متزايد لدى الفلاسفة والمفكرين بأن هناك أزمة فى العلوم الإنسانية ، مردها فشل النظريات السوسولوجية والسيكولوجية والكلاسيكية فى الوصول الى فهم اصدق وأعمق للظواهر الاجتماعية ، من كوارث وحروب ومشاكل سياسية واقتصادية ودينية ، واسهم فى مضاعفة الاحساس بتلك الأزمة التغير التكنولوجى السريع الذى لم تستطع الأفكار القائمة أن تواكبه ، فظهرت الفجوة واضحة بين الانسان ومعاناته من ناحية ، وبين تلك الأفكار والنظريات من ناحية أخرى . وبدا ذلك الاحساس فى كتابات الكثير من المفكرين الذين وصفوا انسان العصر بأنه الانسان الذى ران عليه النسيان (شوتس) أو الانسان ذو البعد الواحد (ماركيز) أو الانسان الآلة automatom المغترب والمستعبد لأشياء هى من صنعه (أريك فروم) ، أو الانسان القلق الحائر الضائع فى أزمة ضمير القرن العشرين ، قرن بلا قلب ولا عاطفة ولا انتهاء ، قرن تقدمت فيه التكنولوجيا وضاع فيه الانسان (رشدى فكار) . وسرى هذا التيار الى الفن والمسرح فجاء انتاج الأدباء معبرا عن تلك الأزمة التى يعيشها انسان هذا العصر .

فى غضون هذه التيارات التى تجمعت لتعبد للانسان توازنه وتنفذه من سطوة للتكنولوجيا ظهرت الانثوميثودولوجيا لتؤكد على الفكر الذى يحاول

أن يجتاز بالإنسان. فخلته من خلال فحص كل ما هو قائم من نظريات
بواقعات معرفية .

ظهرت الاثنومينولوجيا في الولايات المتحدة في وقت كانت فيه الظروف
الاجتماعية والسياسية والثقافية بمثابة التربة المهيبة والمناخ المناسب لنمو
هذا الاتجاه . فاذا كانت الفلسفة الفينومينولوجية قد ارتبط ظهورها ونموها
في أوروبا بأزمة العلوم الإنسانية في مطلع القرن العشرين والأزمات السياسية
والأخلاقية التي شهدتها العالم في هذه الحقبة ، فقد ارتبط ظهور ونمو
الاثنومينولوجيا بأزمة العلوم الاجتماعية والأزمات السياسية والأخلاقية ،
التي كان يمر بها المجتمع الأمريكي بالذات في الستينيات . فعادة ما ترتبط
التطورات العلمية الجديدة بأوضاع اجتماعية في المجتمع الذي تنشأ فيه ،
وإذا صدق ذلك على العلوم الطبيعية فاننا نجد أكثر صدقا على علم
الاجتماع الذي يعكس المشكلات الاجتماعية . ولا يفهم من هذا أن أوضاعا
اجتماعية في فترة معينة هي وحدها المسؤولة عن توليد نظريات معينة ،
والأ تكون قد وثقنا غيبا أطلق عليه ابراهام كابلان « فلسفة العلم الخبيثة »
The malicious Philosophy of science ولكن يمكن التوسع
بأن ادراك الأمراد واحساسهم بأزمات اجتماعية خطيرة يعتبر عادة مؤشرا
لتغيرات فكرية جذرية (٢) .

لقد أدرك أفراد المجتمع الأمريكي أن ثمار التقدم المادي لم يجنوها
الجميع بشكل عادل ، وأن هذا التقدم التكنولوجي قد أحدث فجوات غائرة
في بناء المجتمع ، وظهر التناقض واضحا بين ادعاءات القوى الحاكمة
بتحقيق السلام والرخاء والعدالة في التوزيع ، وبين الواقع الفعلي . فبينما
كانت الحرب في فيتنام قائمة في الخارج ، كان في الداخل الفقر والبطالة
والتمييز العنصري وسيطرة التحالف العسكري الصناعي وتسلط أقلية محدودة
وسيطرتها على مقاليد الأمور وتوظيف القرارات السياسية لصالح هذه
الأقلية في المجتمع . كانت هذه المتناقضات صدمات منبهة للشعب الأمريكي
ولعلماء الاجتماع لأراجعة المفاهيم السائدة (٣) ، وهو ما بدأ يظهر الاتجاه
الاثنومينولوجي .

الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع الأمريكى فى الستينيات :

ظلت الاتجاهات المسيطرة فى علم الاجتماع الأمريكى منذ الحرب العالمية الثانية ، وحتى الستينيات يتعاسها البنىة الوظيفية (بارمونت) وهيرتون) ، والنظرية الوضعية المستحدثة (لاندبرج ودود) ، والتفاعلية الرمزية . وإلى جانب هذه المدارس الفكرية الثلاث كانت هناك أقلية معترضة على موقف المؤسسات الأكاديمية فى علم الاجتماع الأمريكى ، تمثلت فى نقد ميلز وماركيوز ، وفى الفينومينولوجية الاجتماعية لشموتس الذى كان قد هاجر الى الولايات المتحدة بسبب النازية ، وتسنى له نشر أعماله من خلال تدريسه بالدرسة الجديدة للبحث الاجتماعى بنيويورك منذ عام ١٩٤٣ .

فى هذه الآونة كانت الوظيفية هى أكثر النظريات سيطرة فى علم الاجتماع الأمريكى ، وليس أدل على ذلك مما جاء فى نتيجة استطلاع الرأى الذى أجرى مع علماء الاجتماع بأمرىكا عام ١٩٦٤ ، والذى أوضح ان ٨٠٪ منهم يميلون الى هذا الاتجاه ، كما يؤكد سيادة الوظيفية . ما عدا كجوزلى ديتز رئيس جمعية علم الاجتماع فى ذلك الوقت بقوله ان الوظيفية وعلم الاجتماع هما شيء واحد . وكما كان ميلاد الانثروبولوجيا نتيجة طبيعية لمجموعة من العوامل جاء انهيار الوظيفية فى منتصف الستينيات أيضا كنتيجة منطقية لمجموعة من العوامل فى مقدمتها تلك الاختلافات الفكرية التى ميزت المنتهين إليها منذ نشأتها . لقد أدى التزايد الكمي لهذه المدرسة الى ازدياد حدة التنافس بين أعضائها ومحاولتهم الدائبة لإبراز فردية تفكيرهم حرصا على الوصول الى مكانة أكاديمية مرموقة ، ومن تلك العوامل أيضا ظهور فئة من علماء الاجتماع الشبان صوبت الى الوظيفية سهام النقد . كما ظهر عامل ثالث أظهر التناقض والانفصال بين الفروض التى تستند إليها الوظيفية ، وبين ما هو واقع فعلا ، إذ نهبت فى تلك الحقبة دولة الرفاهية Welfare State التى تقوم على تغيير الواقع الحاضر وتحسين الأوضاع الاجتماعية الفعلية ، وليس تبرير الوضع القائم كما تزعم الوظيفية (٤) .

ولقد نجم عن انهيار الوظيفية والتغيرات العميقة التي شهدها المجتمع الأمريكي في الستينيات - والتي أخفق علماء الاجتماع الأمريكيون في التنبؤ بحدوثها وفهمها وتحليلها حينذاك - نجم عن ذلك توالى ظهور عدد كبير من النظريات ، منها على سبيل المثال نظرية الصراع ونظرية التبادل ، والنظرية النقدية ، والنظرية السببية الجديدة ، وعلم الاجتماع الفينومينولوجي ، باتجاهاته المختلفة والاثنوميثودولوجيا ، وعلم الاجتماع الانعكاسي ، reflexive Sociology ، ونظرية المر (تحليل مسار سلسلة من الارتباطات) Path theory واتجاه النزعة الطبيعية السوسولوجية Sociological naturalism والنظرية التشكيلية Theory constructionism الى غير ذلك . ولقد دعا هذا بعض علماء الاجتماع الى القول ان النظرية السوسولوجية الحديثة أصبحت تعددية Pluralistic . وعبر من هذه الحقيقة كل من فريدريكس Fredricks وجولدر الذين أشارا الى ان علم الاجتماع الأكاديمي قد حل محله نظريات أقل بنائية (٥) . كما عزا فريدريكس ثورة التنازع العلمية Paradigmatic revolution الى المناخ الثقافي والاجتماعي في الستينيات (٦) . فالوضع الراهن للنظرية السوسولوجية يتطلب واعراض انهيار العلم التي يشير اليها كوهن :

« انتشال أفكار تنافسية ، الاستعداد لمحاولة أي شيء ، ووضوح مشاعر عدم الرضا ، واستثارة الجدل حول الأساسيات » . ويبدو ان هذا التعدد لم يقتصر على الاتجاهات الفكرية السوسولوجية في الولايات المتحدة . فحسب بل بدا أيضا في علم الاجتماع الماركسي الذي أصبح بدوره متعدد الفروع Polycentric يظهر الماوية Mosism ، والكاستورية Castroism ، والماركسية المحدثه التي انخفضت تأثيرا نظريا هاما (٧) .

ومن الجدير بالذكر ان معظم الاتجاهات النظرية التي ظهرت في الولايات المتحدة كانت بارسونية الطابع على الأقل من الناحية المنهجية . وبالرغم من ان هذه النظريات قد جعلت من البارسونية أو انتقدتها إلا ان كثيرا منها اشتركت معها في الاستناد على أفكار فلسفية وإجتماعية تقليدية . لقد كان

خطاب هومانز الرياسى الشهير عام ١٩٦٤ على سبيل المثال يعتبر اعلانا عن ميلاد نظرية التبادل الحديثة رغم استفادها الى علم الاقتصاد الكلاسيكى ،وعلم النفس السلوكى . فمعظم الاتجاهات الجديدة هى فى الحقيقة تنويعات واختلافات هامشية فى اطار العلوم الاجتماعية التقليدية . ولقد تم نشر أعمال هذه الاتجاهات فى الفترة ما بين ١٩٦٦ — ١٩٦٩ وتميزت بسمتين أساسيتين : كونها أعمالا تاليفية Synthetic واستنادها فى بنائها على أفكار كلاسيكية (٨) .

والى جانب العلماء الذين حملوا لواء الاتجاهات الفكرية التى تأثرت بالبارسونية ظهرت مجموعة من علماء الاجتماع اظهرت ابتعادا كليا عن علم الاجتماع الوظيفى ، واعتقدت فى ضرورة مراجعة المشروع السوسيولوجى من أساسه . ولقد تقاسم هذا الاتجاه علماء الاجتماع الذين استندوا على التحليل الماركسى ، وعلماء الاجتماع الذين استندوا على الفينومينولوجية الاجتماعية . ولقد ساهم الاتجاهان فى النقد الجذرى لعلم الاجتماع المعاصر . من حيث قبوله للمناهج التقليدية أو قبوله للواقع الاجتماعى كواقع . وضوعى أو وقائى Factual ، حيث يتشكل الواقع الاجتماعى بالنسبة للاتجاهين الماركسى والفينومينولوجى من خلال عمليات اجتماعية (٩) . وعندنا وجهت الفينومينولوجية الاجتماعية انتقادات للمزاعم الوضعية مثل وحدة المنهج العلمى والهوية المشتركة للظواهر الطبيعية والاجتماعية وقبول عالم الخبرة اليومية كواقع مسلم به فانها طرحت بديلا أكثر ملامة من خلال اخذها لمنهج يتناسب مع العالم الاجتماعى التصدى التاويلى ذى المعنى ، بعيدا عن المسلمات الجادة والمطلقة . ولقد نما تأثير شونتس بشكل واضح . بسبب ادراك علماء الاجتماع للفجوة القائمة بين المناهج العلمية التقليدية وبين الأوضاع الاجتماعية الناجمة عن الظروف التكنولوجية للمجتمع الصناعى ، وكذا من خلال الانسجام بينهم مواقف اعتراضات تلك المناهج لطبيعة المجتمعات الاندustrialية . ويجوز ان هذا الفهم فى المناهج التقليدية قد صنع الخطأ الذى نكرر معروضنا باعتباره محاولة أكثر اعتدافا ومراجعة لما بين العلم الاجتماعى والجوانب الاقتصادية (١٠) .

وإذا كانت هذه هي رؤية العلماء لفكر شوتس فإن الظروف التي سادت المجتمع الأمريكى قد عمت أيضا لدى الأفراد احساسهم بالحاجة الى بديل فكرى جديد . ومن هنا ظهرت الانثومينولوجيا فى الفكر السوسيولوجى فى هذه الفترة كبدل يستند على الفروض الأساسية لعلم اجتماع شوتس الفينومينولوجى . ولقد لاقى هذا الاتجاه قبولا من طلبة أقسام الاجتماع من الشباب الذين لم يقتنعوا بما درسوه عن الوظيفية ، وبدأت لهم الانثومينولوجيا أكثر اقترابا من الإنسان ومشكلاته ، كما وجدوا فيها اتجاها راديكاليا نافذا للوضعية بكل مسلماتها . ونرى أن هذا ساعد على قبول الانثومينولوجيا واستمرارها تجنبها للقوالب الفكرية الجاهدة فى إطار المسلمات التى يصعب تحقيقها . لقد أدرك دارسو الاجتماع أنه ليس هناك حقائق موضوعية وثابتة ، فقد تلاقت الأحداث والتفريات وانهارت نظم بأسرها ، وتفككت مجتمعات ، وانتصرت الأيديولوجيات الفردية واستقرخت الالتزامات الأخلاقية مما حدا بهم الى التشكك فى وجود أبنية اجتماعية ثابتة ، والاهتمام بكيفية التى يقوم بها الأفراد بتشكيل بنية الحياة ونظمها . ان إيمان الشباب بالاتجاه الانثومينولوجى فى رأينا يرجع الى عوامل عديدة أساسية منها :

(أ) طبيعة المناخ الثقافى الاجتماعى للمجتمع الأمريكى : تمثل الثقافة الأمريكية قمة التقدم المادى والتكنولوجى ، والحياة الأمريكية تتميز بالتعقيد والفردية وزيادة مسطرة التنظيمات الاجتماعية على حرية الفرد ، مما أدى الى شعور الفرد الأمريكى بالاغتراب . ومن هنا كان تعاطف الأجيال الجديدة من دارسى علم الاجتماع مع الاتجاه الانثومينولوجى الذى يركز على وجهة نظر الفرد ويبرزها كما يظهر التنظيمات الاجتماعية على أنها مجرد ممارسات عملية للأفراد الذين يشكلونها ويطلقونها ، فهم لا تكون الا من خلال انفعالهم .

(ب) الثقافة الأمريكية الرأسمالية وتغذيتها للفرقة الفرعية : التوكيز

على الحياة العلمية للفرد في المجتمع. تمذقية ايجابية في الثقافية الأمريكية التي تؤمن بالنظرة العملية البراجماتية ، ولذا فإن ديمومة الانثوميوثودولوجيا للنزعة العملية تجد أصداء قوية وارضية مبعدة للانتشار ، وخاصة اذا كانت تبدأ بدراسة الواقع. اليومي العملي وتتجنب كلا من التفكير المفرط او النزعة التجريبية البحتة ، لأن غاية الانثوميوثودولوجيا هي عدم الفصل بين التفكير والواقع الاجتماعي .

(ج) تميز حياة المجتمع الأمريكي بسرعة الإيقاع : لقد أصبح التغيير سمة أساسية في هذا المجتمع . ولقد صاحب هذا التغيير السريع اغتراب الأفراد عن أنفسهم ، فليس هناك وقت للتأمل والتفكير . وقد لاقت الانثوميوثودولوجيا ترحابا لتركيزها على هذه الأبعاد المفقودة في حياة الإنسان المعاصر : التأمل ، التفسير accountability (١٧) والتعقّب . لقد نجحت من خلال ابرازها لأهمية الإنسان الخلاق المبدع . وعلى هذا فهي تبدو أكثر اقترابا ومروعة لانسانية الفرد الذي يعيش أشبه بالآلة المتحركة ، حبيسا داخل التنظيمات الاجتماعية المعقدة ، فاقدا لأي فرصة للحوار مع الذات ، فبذلك يمكن القول أن ظهور الانثوميوثودولوجيا كان دافعا لبعض الشباب من دارسى علم الاجتماع لاعادة صياغة موقفه وحركته اللاهنة وتطلعاته المادية في محاولة للاقتراب من الذات .

الى جانب الأساليب والدوافع التي عرضناها فإن هناك من يعزو ذبوع الاتجاه الانثوميوثودولوجي وثبات أقدامه في المجتمع الأمريكي الى عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية شأنها في ذلك شأن بعض الاتجاهات التي تحاول النظم القائمة استثمارها في شغل أفراد المجتمع عن بعض مآخذ هذه النظم (١٨) . وإذا كانت الشواهد تؤكد صدق هذا الاعتقاد بالنسبة لبعض النشوات فإننا نرى أن ذلك لا ينطبق على حالة

الانثوميوثودولوجيا التي لم يكن انتشارها بالأمر الهين ، فقد وضعت العراقيل أمام بحوثها ، ومنارست الاتجاهات التقليدية ضغوطها ، ووقفت حاجلا أمام نشر أعمالها ، حتى أن اتصاف الانثوميوثودولوجيا حاولوا نشر أفكارهم وبحوثهم في شكل مذكرات وتوزيعها بأنفسهم .. وبلغت المعاناة أوجها عندما عهدت الاتجاهات التقليدية الى عزل الانثوميوثودولوجيا لفقرة طويلة في سانت باربارا بكاليفورنيا) عن علم الاجتماع الأكاديمي وأظهاره كانه وباء يتعين حصره ومقاومته . وهذا عكس ما حدث تجاه بعض النظريات الأخرى ، كالسببية الجديدة مثلا ، التي كان استفادها على مسلمات الوضعية المحدثة والبنائية الوظيفية جوازا كافيا لمرور أعمالها في قنوات النشر الأكاديمية دون مشقة (١٦) .

وفي اعتقادنا أن معاداة علم الاجتماع الأكاديمي — المؤيد والدموم بيانظام الأمريكي — للاتجاه الانثوميوثودولوجي والحيولة دون نشر إنتاجه الفكري ، كان سببها الموقف النقدي التي اتخذته الانثوميوثودولوجيا بالنسبة للمسلحات التي يستند عليها علم الاجتماع الأكاديمي ، وما ينطوى عليه الاتجاه الجديد من تحد أو تهديد للنظام القائم .

ثانيا : الوضع الإيديولوجي للاتجاه الانثوميوثودولوجي :

أثار ظهور الاتجاه الانثوميوثودولوجي الكثير من الانتقادات والجدل في الدوائر السوسولوجية حول تحديد ماهيته وانتمائه . فمنهم من رأى فيه إنتاجا محافظا ، ومنهم من رأى فيه إنتاجا راديكاليا ، وبين هذين الرأيين من وصف الاتجاه بالحياد والتهايـز .

وظهور الانثوميوثودولوجيا كاتجاه محافظ يبدو — كما أوضحه رواد الاتجاه أنفسهم — في أنه ليس له تصور نظري للمجتمع ولا رؤية معينة تجاه العالم الاجتماعي ، وهو ما يتفق مع ما عبر عنه جارفينكل صراحة من « أن البحوث الانثوميوثودولوجية ليست موجهة نحو تمهيمات معينة ، كما أنها لا تقدم حلولاً لمشكلات اجتماعية ولا تشغل نفسها

بمناقشات إنسانية أو جدال نظري ، فلا قيمة للنظريات التي تخدم مصالح معينة ولا تعبر عن الواقع » . وقد يضافه الى ما سبق ما حدده بواحد الاتجاه كأهداف للأنثروبولوجيا من وصف وتحليل الظواهر الاجتماعية في إطار وجودها كإطار واقع بعيدا عن الاتجاهات المذهبية والأحكام القيمية والتوجيهات الأيديولوجية ، وذلك بدعوى العلية والموضوعية ، مع البعد عن تقديم أى تفسير للأحداث الاجتماعية (البعد عن السببية) ، والرفض لمنهج التحليل التاريخي أو تأثير القاعدة الاقتصادية في تنظيم أعمال الأفراد . وفى تحديد طبيعة النظام الاجتماعى . وكذلك العزوف عن المسائل التي تتعلق بالسلطة أو القيم أو الأوضاع والقوى الاجتماعية .

ولقد كان انصراف الأنثروبولوجيا عن هذه المسائل سببا في توجيه الكثير من الانتقادات اليها من قبل بعض الاتجاهات الفكرية الأخرى وفى مقدمتها الاتجاه الماركسي الذي أكد على أن بعد الأنثروبولوجيا عن الخوض في هذه القضايا دليل على اتجاهه المحافظ . ويعتقد ماكول McNall وجونسون Johnson أن الأنثروبولوجيا هي اتجاه سياسي محافظ لاغفاله وانصرافه عن التحليل التاريخي البنائي والاقتصادي للمجتمع ، وعدم تصديه بالبحث للكثير من المفاهيم ذات الوجود الفعلي في الحياة الاجتماعية كالإمبريالية والحرب والسلطة .. الخ . فالأنثروبولوجيا فيه تركيزها على تفاعلات الأفراد داخل المواقف الاجتماعية المختلفة وعن الطرق المستخدمة من قبل أعضاء المجتمع لدعم عالم منظم له معنى ، تمثل منظورا مؤقتيا Situational Perspective يعجز عن ربط الظواهر والأحداث الاجتماعية بالبناء الاجتماعى ، وبالتالي تضعف إمكانية أسهامه في عمليات التغير الاجتماعى . ويرى ماكول وجونسون أن الاتجاه الأنثروبولوجي غير ثوري لأنه يبدأ بالوعى الفردى individual consciousness ويعتبر هذا من وجهة النظر الماركسية موقفا محافظا ، إذ أن ذلك يعنى ضمنا أن الأفراد يملكون حرية الاختيار لواقعهم الاجتماعى ، وتنطوى فكرة حرية الإرادة هذه على تبرير أيديولوجي لما هو قائم ، ذلك لأنه إذا خلق الإنسان عالمه الخاص فهو إذن مسئول عن أعماله . وهذا بالنسبة لماكول

وجونسون غير ثوري لأن التحليل الثوري يرى السلوك على أنه نتيجة للنسق الاجتماعي الذي يجب أن يتغير بفعل ثوري ، لأن الإنسان ليس في موقف يسمح له بالسيطرة على حياته أو مصيره (١٤) .

وهناك من علماء الاجتماع من رأى أن الانثوميثودولوجيا فكر محافظ. ومحل نقد من الناحية المنهجية ، لتصورهم أنه شكل من أشكال النزعة الذاتية في العلوم الاجتماعية ، وأنه — مثل كل الاتجاهات الذاتية المثالية — مبنى على التجنب avoidance . وقد استندت وجهة نظرهم على أساس تجاوز الاتجاه الانثوميثودولوجي للوقائع الاجتماعية ، ورفضه لها على أنها أشياء خارجية وملزمة ، وكذلك لعدم اعترافه بالمجتمع ككيان موضوعي ويشكل الحياة الاجتماعية على المستوى اليومي .. كما أن الأزم بأولوية وعى الفرد على التاريخ وتقسيم العمل يمثل محاولة ضعيفة للسيطرة على هذه الحقائق من طريق استبدالها بأشياء تبدو أكثر بساطة في المعالجة (١٥) .

ويرى جولدتر في فكر جارفينكل محاولة تقديم بديل للعنف في مواجهة الوضع القائم في المجتمع الأمريكي من خلال الدعوى الى تغيير الذات بدلا من تغيير النظام . وبمعنى آخر هو مواجهة كائنة غير عنيفة للوضع القائم ، لا تمثل أكثر من تمرد رمزي يستجيب لمشاعر الشباب حتى لا يعبروا عنها بالثورة أو العنف (١٦) . وهو يقترب من التشبيه الذي عقده دريتزل Dreitzel بين حركة الهييز والحركة الانثوميثودولوجية ، فاستجابة الأولى لأزمة المجتمع تتشابه مع محاولة حل الثانية لمشكلة علم الاجتماع (١٧) .

ومن ناحية أخرى فقد أخذ على الانثوميثودولوجيا وقومها فيها انتقدته في الاتجاهات الوضعية ، كاغفال بعض ملامح المجتمع الأساسية كالتغير الاجتماعي والقضايا السياسية .. ولقد حاولت الانثوميثودولوجيا التشكك في مميزات الوضعية من حيث استناد علميته على تشابه باطل بين طبيعة المواد الاجتماعية والمواد الفيزيائية ، وكذلك في عدم ملاعة ادواته المنهجية لتحليل المعانى الاجتماعية . وفي رأى هؤلاء النقاد أنه في حين انتقدت

«الانثروبولوجيا الوضعية في هذه الجوانب وفي تسليتها بالعالم الاجتماعي كشيء معطى given كانت قضيتها الأساسية هي كيف يؤخذ هذا العالم بتسليم وليس بالسؤال عن الأسباب .

ويعلق النقاد بأنه نسب لجارفينكل وصفه لبارسونز وميرتون بأنهما « مخذران فكريا » واتهامه لهما بالفشل المنهجي لاختفاهما في فهم الديناميكيات المعقدة التي ترتبط بالملاحم المكونة للفعل الاجتماعي . واعتقاد جارفينكل وأصحابه في كفاية تقديم المنهج للوضعية أنسأفهم اشتراك اتجاههم مع الفكر الوضعي في إبعاد توجيه أي نقد للنظام الرأسمالي خلال تفسيرهم للعلم والمجتمع . كما تؤكد الماركسية صدق مزاعمها فيها وجهته من نقد الانثروبولوجيا من خلال توجيه الانتباه الى الكيفية التي صاغ بها جارفينكل مصطلح الانثروبولوجيا واهتمله المركز حول الاثيان بجديد في المنهج ، وإنشغاله بذلك عن التحقق من الحاجة الى بناء افتراضات بديلة . كما جدت مسلمات الانثروبولوجيا « كوضع العالم بين قوسين » أو « أن يكون العالم غريبا لثروبولوجيا » وغيرها من المسلمات التي أخذتها عن الفينومينولوجية — أمرا مرغوضا من قبل الاتجاهات الماركسية التي رأت في تلك المزامم تجبیدا لمعامل التفاعل الاجتماعي وعزل الظواهر من سياقها الاقتصادي والسياسي ، وبالتالي فقداننا لمضمون كاف لاعطاء فهم وتفسير ديناميكي للأحداث الاجتماعية . كما جاء اغفال الانثروبولوجيا لفكرة العلاقة بين تلك الجوانب بمثابة هدم لاحدى الركائز الأساسية لعلم الاجتماع والتي مؤداها أن بإمكاننا — ولو بشكل جزئي — معرفة التفسير الذي يملكه الفاعل من العالم من خلال القوى الاجتماعية التاريخية التي تلعب دورها في حياة هؤلاء الفاعلين ، ومن هنا نستطيع معرفة سبب تصرف الأفراد بطريقة معينة . وهنا يتضح عجز الاتجاه الانثروبولوجي عن تقديم تفسير للكيفية التي يتصرف بها الأفراد في مواقف اجتماعية معينة ، لأنها لا تسأل لماذا يوجد الموقف كواقعة اجتماعية . ولا شك أن اغفال الموقف الاجتماعي المعطى يجعل المعنى الذي يعطيه الفرد للموقف ييلا جوهر ، أو ناقصا .

ورغم أن من دوافع ظهور الانثوميثودولوجيا عدم الاعتناء بعلم الاجتماع التقليدي فإن الانثوميثودولوجيا — في رأى الاتجاهات النقدية — لا تبعد عن كونها وضعية جديدة ، وتبعد كل البعد عن النقد الجذرى لها . فتركيزها على المعنى والتفاعل عزلها عن السببية ، وبشكل خاص ما يتعلق منها بالسلطة والقوى الاجتماعية . كما أن كل تحليلاتها بعيدة عن دياكتيكية التغيير ، فالأفراد عبارة عن أشياء في تجربة معملية يمكن رؤيتهم ذوى نفع فقط كمرضين للروتين اليومي وممثلين للنظام المسلم به . وقد تعذر على بومان Bauman عند مناقشته لنوضع الفلسفى للانثوميثودولوجيا أن يرى فيه اتجاها جديدا ليس متطابقا مع الوضعية ، فهما يفتتان الأحداث الى جمع من الخبرات الفردية غير التعميمية (١٨) .

ومن الواضح أن مثل هذا النقد ينبع من وجهة نظر سياسية راديكالية قائمة على دعم تبني الانثوميثودولوجيا لرؤية خاصة عن المجتمع ، وعدم طرحها لبدائل للأوضاع الاجتماعية القائمة وتجنبها لموضوعات الصراع والتغير الاجتماعى والتحليل التاريخى والاقتصادى للحياة الاجتماعية . ولكننا فى واقع الأمر نعتبر الانثوميثودولوجيا اتجاها جديدا ومختلفا اختلافا جذريا عن الاتجاه الوضعى . ولا نكون ببالغين اذا قلنا أن الانثوميثودولوجيا اتجاه راديكالى من الناحية الابستمولوجية (١٩) . وإذا كان تحليل الاتجاه الانثوميثودولوجى على المستوى السياسى والايديولوجى ، وفى ضوء التعريف التقليدى للراديكالية يشير بأنه اتجاه محافظ ، فنحن نثقل مع النقد فى أن الانثوميثودولوجيا لا تختلف فى هذا الجانب كثيرا عن الوضعية ، ولكننا اذا ما تجاوزنا التعريف التقليدى للراديكالية وانطلقنا الى مستوى اعق من التحليل للمضمون الفكرى للانثوميثودولوجيا لاتضح لنا الامكانية الثورية لهذا الاتجاه على المستوى السياسى والايديولوجى ايضا . ويحضرنا هنا رأى عالم الاجتماع يونج « لو تبيننا اتجاها راديكاليا عند قراءتنا للفكر الانثوميثودولوجى لعمرنا فيها على مناهج راديكالية » . وهو رأى يتفق مع مقولة الأديب المشهور لورانس D.H. Lawrence « لا تتق فى الكاتب بل تق فى القصة » . ويعنى هذا الا يحدد القارئ

نفسه بما يعبر عنه المؤلف فحسب ، بل يجب أن يبحث عن المعاني الخفية بين السطور . وبناء على ذلك يجب الانتقيد في حكمنا على الاتجاه بما عبر عنه جارينكل من أن الاتجاه الأنثوميثودولوجي ليس موجها نحو تصحيحات معينة ولا يقدم حلولاً لمشكلات اجتماعية ، بل علينا أن نبحث عن الإمكانية الثورية للفكر الأنثوميثودولوجي بغية توظيفه وإمكانية الاستفادة منه .

تكمُن الإمكانية الثورية للاتجاه الأنثوميثودولوجي في تركيزه على الطريقة التي يشكل بها الأفراد واقعهم ، وفي توضيحه بأن العالم الاجتماعي ليس عالمًا صليبا رغم ثقتنا الدائبة فيه وإمثالنا لتعريفاته بتسليم ودون أدنى جد . أن ما تتضمنه وجهة النظر هذه هو أن الإنسان ليس مضطرا لقبول دوره المفروض عليه في الحياة بشكل خاضع ، فإذا بدت الأبنية الاجتماعية صلبة وغير متغيرة فهي كذلك لأن الأفراد يعتقدون فيها ، بينما إذا رفضوا التسليم بما يسلم به الآخرون فسيتمكن إعادة تشكيل الواقع من خلال إعادة تعريفه . إذن تتجلى ثورية الفكر الأنثوميثودولوجي في توفيقه أن بالإمكان التفاوض مع الواقع الاجتماعي وتحدي الأبنية والأنظمة الاجتماعية القائمة فالنظام الاجتماعي بالنسبة لهذا الاتجاه يعد واقعا مرنا يوجد فقط مادام هناك اعتقاد فيه . ويعنى ما سبق أن بالإمكان تناول الواقع الاجتماعي بالتفسير والتعديل من خلال وعي الأفراد والجماعات به .

كما يتضح الطابع الراديكالي للأنثوميثودولوجيا من خلال منهجها الذي يوضح الخصائص الكامنة في المجتمع . فأصحاب هذا الاتجاه يثقون ويخترقون الأبنية الاجتماعية ويتعمقون فيها ، بهدف اظهار وتوضيح خصائصها . وإذا كان بعض المفكرين قد انتقدوا هذا الاتجاه لاعتقادهم أنه لم يهتم بالجوانب البنائية للحياة الاجتماعية ، فإننا نخطف مع هؤلاء في ذلك الاعتقاد لأن البحوث الأنثوميثودولوجية قد ركزت على هذا الجانب بالذات ، ولكن بطريقة خاصة ، فهي تعالج تلك الأنشطة المؤدية والمشكلة للأبنية الاجتماعية . فالواضح في بحوثهم هو التركيز على الكيفية التي تم بها جمع

الوقائع في المؤسسات الاجتماعية . كما يبدو تجنب الفكر الانثوميثودولوجي للمآخذ المنهجية التي بدت في الاتجاهات السابقة عليه في انها لم تفترض مسبقا في دراستها أن الأبنية الاجتماعية تفرض قيودا على الفاعل ، وبدلا من أن تشغل نفسها بمناقشة هذا الموقف فقد انصرفت الى تحديد فهم الأفراد لتلك الأبنية ، وذلك من خلال طرحها لتلك التساؤلات : كيف يفسر الفاعلون هذه الأبنية الاجتماعية ؟ وكيف تتبدى تلك الأبنية في الأنشطة اليومية الروتينية للأفراد ؟ وكيف تخلق هذه الأبنية بدورها للفاعلين الاحساس بالابنية الاجتماعية وبقيودها كوقائع في العالم ؟ ان القاء الانثوميثودولوجيا الضوء على الأبنية الاجتماعية التي ينغمس فيها الأفراد ، يقود الى الكشف عن الأنشطة التي تشكل الحياة اليومية والتي تتضمن الظلم والنفاق والكنب والغش . ولا شك في أن معرفة كيف تعمل وتتشكل هذه الأبنية الاجتماعية في الحياة اليومية والوقوف على الأجزاء الكلية منها ، والتي تعتمد المنظمات الاجتماعية اخفاءها ، ستمكن الأفراد من تغييرها . فالأبنية الاجتماعية ليست كيانا موضوعيا خارجيا وازما ولكنها توجد وتدعم وتثبت من خلال ممارسات الأفراد واعتقادهم فيها .

ويبدو الاتفاق واضحا بين التصور الانثوميثودولوجي السابق وبين المزايم التي تستند عليها الماركسية ، فكتابات ماركس عن الايديولوجية تشير الى أن الواقع اليومي للأفراد ما هو الا واقع ايديولوجي ، بمعنى أن هذه الأفكار ترسخ وتستقر في أذهان الناس وتبدو كأنها قوانين طبيعية ، ولكن هذه القوانين في واقع الأمر لا تعدو أن تكون تبريرا ايديولوجيا لخدمة مصلحة فئة معينة ، وتدعم هذه الايديولوجية وتثبت من خلال الممارسات الاجتماعية . وهنا نجد اتفاقا بين التحليل الماركسي للايديولوجية والتحليل الانثوميثودولوجي للواقع الاجتماعي : يرفض كل من الانجايين الواقع الموضوعي والمعرفة القائمة على الفهم الشائع ويقفان ضد التسليم بما هو قائم وقبوله دون تساؤل . وفي حين يوضح التحليل الماركسي كيف تدعم وتثبت الايديولوجية من خلال الممارسات الاجتماعية ، يكشف التحليل الانثوميثودولوجي عن كيفية استخدام النسق المعرفي ودعمه من خلال

الأنشطة اليومية الروتينية . وبذلك تصبح الأنشطة الاجتماعية بمثابة ترسيخ
لأفكار معينة . وبينما يتصور الأفراد أن مسلكتهم هو السلوك الطبيعي نجد
أن هذا السلوك في واقع الأمر ما هو الا انعكاس لأيديولوجيات وتصورات
معينة عن الواقع الاجتماعي .

ويذهب عالم الاجتماع تشو Chau الى أن اسهام الاتجاه
الانثوميثودولوجي لعلم الاجتماع الماركسي يبدو في رؤيته كمنهج يبحث في
عملية اعادة الانتاج أو التديمم الأيديولوجي Ideological reproduction
في الحياة اليومية ، كما يبدو شو تحفظته على الانتقادات التي وجهها
بعض علماء الاجتماع للانثوميثودولوجيا من حيث تركيزها على الممارسات
اليومية وتجنبها لطرح القضايا البنائية الكبرى macro-sociological
structure ويرى أن هؤلاء لم يدققوا النظر في مصادره الفكرية — الى
كتابات ماركس عن الأيديولوجية اذ يعتقد ماركس أن استمرار المجتمع
societal reproduction يتضمن اعادة انتاج للقوى المنتجة ، وكذلك
للعلاقات أنتاج الاجتماعية القائمة ، لأن وسائل الانتاج المادية يصاحبها
بالضرورة ما يطبقها من علاقات اجتماعية للانتاج . ولا تتضمن اعادة
الانتاج هذه تعليم أعضاء المجتمع المهارات الحرفية محسوب ، بل تتضمن
ايضا تزويدهم بمعارف معينة بالنسبة للسلوك الاجتماعي الثقافي المقبول .
ويعكس هذا السلوك — في رأى ماركس — الأفكار المسيطرة للعصر ، والتي
تعكس بدورها الأوضاع الفعلية للعلاقات الاجتماعية العادية ، تلك العلاقات
التي يعبر عنها بشكل مثالي على أنها طبيعية وأبدية . ويعنى ذلك أن الفرد
في اكتسابه لعضوية المجتمع تجرى عليه عملية تنشئة اجتماعية بهدف تمثله
لواقع طبيعي natural يسبق وجوده وجود الأفراد . وهنا نجد أن الفرد
اذا أخذ هذا الواقع الطبيعي للحياة اليومية كالاساس العقلاني للمعرفة
(الاتجاه الطبيعي بالنسبة للفينومينولوجية) فستعتبر ممارسة الأنشطة
العقلانية المقبولة sanctionable اجتماعيا حينئذ توليدا أو اعادة انتاج
للأساس الأيديولوجي لمعرفة الفهم الشائع . وفي ضوء ذلك يعد البحث في
الممارسات والأنشطة الاجتماعية التي تعيد انتاج reproduce الواقع

الاجتماعى كظواهر موضوعية وطبيعية — وهو ما تقوم به الاثنوميثودولوجيا — محاولات لفهم العمليات التى تدعم وتعمل على استمرار الايديولوجية (٢٠) .

ومما يؤكد اقتراب الاثنوميثودولوجيا من الموقف الراديكالى الذى يعبر منه الفكر الماركسى اتفاق الاثنوميثودولوجيا مع ماركس فى قوله بأن كل الحياة الاجتماعية هى اساس حياة عملية ، لأنها تتألف كما يقول ماركس من منظومة من العلاقات الاجتماعية *ensemble of social relations* ومن ثم يعتبر الاثنوميثودولوجيون — كما يذهب ماهن ووود — أن كلمات ماركس تلك هى حافظ على القيم بدراسات عملية عن العالم الانسانى الذى هو عملى فى حقيقته . ومن هنا يكون الاستخدام الأمثل لمثل تلك النظريات الراديكالية فى رأى العالمين ، هو السعى الى اختبار وممارسة صحتها أو حقيقتها فى الحياة اليومية . والسياسية *Politics* على هذا النحو لا ينبغى الزعم بأنها تصور مجرد مطلق ، بل هى أعمال يؤديها الناس . فليس فى العالم المحسوس أشياء مثل الوعى البرجوازى أو الطبقة أو النظام الرأسمالى ، بل هناك أفراد يؤدون حياتهم فى تتابع متصل تتألف حلقاته من مجموعة من اللحظات أو بحسب تعبير ماهن ووود الـ « هنا » و « الآن » *«Heres and nows»* ويضاف الى هذا ما يعلنه العالمان بأن الاثنوميثودولوجيا ليست بحثا لا شأن له بالسياسة *apolitical* ، بل ان الاثنوميثودولوجيا تلتزم بقول ماركس بأن الفلاسفة لم يتجاوزوا تفسير العالم ، فى حين كان ينبغى عليهم أن يغيروه . ويبرز ماهن ووود الموقف الراديكالى للاثنوميثودولوجيا من خلال تركيزها على أن الاثنوميثودولوجيا ليست وسيلة لتغيير المرء لنفسه ، بل هى أيضا طريقة للمشاركة فى عذا التغيير مع الآخرين . فهى فرع علمى يهتم بتغيير الطريقة التى يحيا بها الناس حياتهم (٢١) .

ويتأكد المعنى الراديكالى للاثنوميثودولوجيا فى رأى العالم الماركسى براديب Pradeep فى منهجها الذى يسعى الى نزع الموضوعية *deobjectifying* والغموض *demystifying* اللذين يحيطان بمقولات

وممارسات الموقف الطبيعي . كما يرى برانديب في هذا المنهج أداة قوية لامتلاكه القدرة على حل موضوعية وتشويق وغموض ما ينتجه النشاط الانساني الذي يؤخذ ضمنيا كالحودود الضرورية للسلوك (٢٢) .

وإذا كنا نتفق مع رؤية شو لرايكيالية الاتجاه الانثوميثودولوجية من حيث بحثه في عمليات الدعم المعرفي واعادة الانتاج الايديولوجي ، وفكرة ماهن ووود من اتفاق الانثوميثودولوجيا مع الماركسية ، ورؤية برانديب في قيمة هذا الاتجاه لعلم الاجتماع الماركسي من حيث تزويده بمجموعة من أدوات التحليل للنزع موضوعية وغموض تصنيفات وأنشطة الاتجاه الطبيعي ، فاننا أيضا نتفق مع عالم الاجتماع يونج Young الذي يؤكد على ثورية الاتجاه الانثوميثودولوجي من خلال اعتقاده بأن منهجه هو منهج صراع Conflict methodology . لأنه يزودنا بمعطيات تختلف مما تقدمه المناهج المالوفة والتي تخدم الدولة والنظام . ويرفض انتقاد جولدرن هذا الاتجاه لا شأن له بالسياسية apolitical ويرى عكس ذلك بأن الانثوميثودولوجيا إتجاه سياسي راديكالي . ويدعم وجهة نظره هذه بالإشارة الى الأحداث العظيمة. وحركات الاحتجاج التي شهدتها المجتمع الأمريكي في الستينات ، وإلى قصور النظرية الوظيفية. في تفسيرها ، الأمر الذي أدى إلى الحاجة إلى بديل نظري جديد يمثل في نظرية صراع واستراتيجية جديدة للبحث أو منهج صراع Conflict methodology . ويوضح يونج وجهة نظره بأن مجتمع ما بعد الصناعة Post Industrial قد تميز بالانظمة الكبيرة التي تتناقض مصالحها مع المصلحة العامة ، فعلى الرغم من أن هذه المنظمات كانت تتشعب. بما يعرفه بايديولوجية المشروع الحر Free enterprise ومزايا النظام الصناعي التنافسي. غير المركزي ، والذي يجد سيادة العميل ، إلا أن الاتجاه الذي ساد خلال الثلاثين عاما الماضية قد تميز بالتجميد والتثبيت لهذه المنظمات التي كانت تعمل تحت نظام مغلق بالفعل (٢٢) .

ولقد كمنت قوة الاتجاه الوظيفي وكذا المناهج التقليدية المصاحبة له والتي يمكن أن يطلق عليها مناهج انتدابية Consensus methodology

في سد احتياجات مجتمع ما بعد الصناعة من حيث تزويده بمعلومات دقيقة ومفصلة حول تلك القطاعات من المجتمع التي تحتاج الى ادارة وسيطرة صارمة . فالاتجاه الوظيفي والمسوح الاجتماعية والبحوث الكبيرة الممولة كانت كلها أدوات تستخدم لخدمة مصالح المنظمات العسكرية أو الاقتصادية ، كما كانت دائما في خدمة القوى على حساب الضعيف ، فبحوث النجوى مثلا انصرفت الى بحث مشاكل السجن بدلا من المسجونين ، وكذا في مجال البحوث الصناعية وجدنا الاهتمام بمشاكل المديرين بدلا من الاهتمام بمشاكل العمال . . الخ . ومن الجدير بالذكر أن المجموعات التي كان يجري عليها البحث كانت دائما غير واعية بأهدافه كما أنه لا يصلها أي نتائج من الدراسة يمكن أن تفيدها في تحسين أوضاعها الاجتماعية .

ويتضح مما سبق أنه ليس هناك تبادل reciprocity — وهي فكرة رئيسية في الوظيفية — في المجتمع الأمريكي ، إذ أن هذه البحوث تخدم فئة على حساب فئات أخرى . والاثنوميثودولوجيا كمنهج للصراع تادر على النفاذ إلى هذه المؤسسات والمنظمات وتزويدها بمعلومات تفيد مصالح الجمهور العام (٢٤) .

ولقد ركزت البحوث الاثنوميثودولوجية بالفعل على المنظمات الاجتماعية وأوضحت أن هذه المنظمات عادة ما تزيّف بيانات في سجلاتها لكي تبرر وجودها . فالمنهج الاثنوميثودولوجي استطاع الحصول على كل ما هو خفي أو كامن من معلومات عن المنظمات التي درسها وكشف عن طبقات عميقة للواقع الاجتماعي وحصل على نوعية مختلفة من المعلومات تختلف عن تلك التي تحصل عليها المناهج التقليدية . . ويمكن أن نرى أن هذا الاتجاه باستطاعته تزويد نظرية الصراع باستراتيجيات منهجية عديدة للحصول على كل ما هو محجب من قبل هذه المنظمات .

ويتضح من خلال العرض السابق مدى أسهام الاتجاه الاثنوميثودولوجي لعلم الاجتماع من حيث تزويده بأساليب منهجية تمكنه من التوصل إلى طبقات

أعقب للواقع الاجتماعى وتقديمه لنوعية من المعطيات لا توجه اليها المناهج التقليدية انتباهها . لقد تضمنت استراتيجيات البحث الاثنوميثودولوجى عناصر جديدة بتركيزها على سجلات المنظمات وتوضيحها للعمليات الوسيطة بين الواقع وبين التقارير المكتوبة ، وتقوننا هذه المسألة الى طرح التساؤل التالى : هل يقتصر اسهام الاثنوميثودولوجيا على الجانب المنهجى فحسب أم هناك اسهامات واضافات اخرى .

— ما الجديد الذى اضافته الاثنوميثودولوجيا للاتجاهات الانسانية التى استندت عليها أو أخذت منها ، والتى تتمثل فى علم الاجتماع الفينومينولوجى والتفاعلية الرمزية والانثروبولوجيا المعرفية ؟ .

— وما الجديد الذى اضافته لعلم الاجتماع بصفة عامة ؟ وسنتناول فى الصفحات التالية المجال الاول بالمناقشة .

ثالثا : الاتجاه الاثنوميثودولوجى وعلم الاجتماع الفينومينولوجى :

اوضحنا فى السابق كيف استندت الاثنوميثودولوجيا فى نشأتها على مزاعم ومسلّمات أساسية فى فلسفة هوسرل الفينومينولوجية وعلم الاجتماع الفينومينولوجى لشوتس . ولقد كانت فلسفة هوسرل بالنسبة للاتجاه الاثنوميثودولوجى الأساس التصورى الذى استندت عليه فى رفضها للوضعية والنزعات الطبيعية *Naturalism* والتجريبية التى تقتصر على دراسة الظواهر دون محاولة لفهم دور الشعور والوعى فى فهم تلك الظواهر أو ادراك معانيها . وبدا الاقتراب واضحا بين آراء هوسرل وجارغينكل فى تأكيدهما على أن الأشياء هى بالضرورة معان ، وبالتالي فإن المعرفة بالأشياء انما تتطلب فهم معانيها . كذلك فقد سارّت فينومينولوجيا شوتس والاثنوميثودولوجيا على النهج الفكرى لهوسرل فى دراسته للوقائع أو الظواهر التى تبدو للوعى دون وضع أى فروض أو تفسيرات مسبقة ، والاعتصار على الدراسة الوصفية البحتة للظواهر الاجتماعية على نحو ما نحياها فى صميم وعينا دون الأخذ بآى نظرية أو مفاهيم مجردة .

وبتلك الأفكار نحو الظاهرة الاجتماعية ومنهج دراستها التقى هوسرل وشوتس والانتوميثودولوجيا في رؤيتهم لجدوى دراسة الأشياء نفسها دون الرجوع الى افتراضات مسبقة عن الواقع الاجتماعى . ولقد كان في تحديد هوسرل لتلك الحقيقة المنهجية - التى مؤداها رجوع العالم عند الدراسة الى الأشياء نفسها - صياغة جديدة لموضوع علم الاجتماع ، وهو ضرورة التركيز بالدراسة على عالم الحياة اليومية ، وقد انعكست تلك الرؤية التى طرحها هوسرل على اتجاهات علم الاجتماع لفينومينولوجى والانتوميثودولوجيا ، وظهر ذلك جليا في التشابه بين فكرة هوسرل عن عالم الحياة وفكرة شوتس عن عالم الفهم الشائع التى تشير الى أهمية دراسة العالم اليومى بكل ما يتضمنه من أشياء عامة وواضحة ، أو ملامح غير واضحة تبر بها حياتنا ، إذ أن هذا البحث سوف يكشف لنا عن مدى التحيز غير المقصود لفهمنا الشائع . ولقد أخذ جارفينكل عن شوتس الواقع اليومى كنقطة انطلاق ، وكهدف أساسى للفهم والفحص والتحليل . ولم تنف اسهامات هوسرل الفكرية لعلم الاجتماع الفينومينولوجى والانتوميثودولوجيا عند هذا الحد ، بل تجاوزته الى توضيح العديد من الأفكار حول ماهية العالم الاجتماعى وكيف أنه نتاج للأزمة والثقافة التى نعيشها ، وأن الظاهرة الجديرة بالبحث هى الكيفية التى يتم بها تشكيل هذا العالم وخلقه ، والدور الذى يلعبه العلماء والأفراد في دعم هذا العالم من خلال تصوراتهم عنه ، ووصفهم له على أنه عالم موضوعى وواقعى *Factual* ، وكيف تسهم تلك التصورات في تضليل هؤلاء الأفراد وتجعلهم يقبلون العالم دون تساؤل أو شك .. ويصف هوسرل هذا الموقف من قبل الفرد تجاه العالم بما أسماه بالموقف أو الاتجاه الطبيعى ، ويوضح مدى خطأ ادعاء الأفراد لهذا الموقف . ولقد كانت هذه الفكرة هى الأساس الذى بنى عليه شوتس ما عرف في فكره « بالفعل العقلائى » وما تضمنته هذه الفكرة من مقارنة بين الاتجاه العلمى واتجاهات الحياة اليومية . وتعد فكرتا الفعل العقلائى ومخزون المعرفة من أبرز الأفكار التى أخذتها الانتوميثودولوجيا عن شوتس .

نجد تأثيرات هوسرل واضحة اذن في علم الاجتماع الفينومينولوجى والاتجاه الانثومينودولوجى حيث رفضها قبول الطابع الموضوعى للعالم الاجتماعى والتسليم به كشيء معطى ومستقل عن الادراك . اذ يحدد شوتس موضوع بحثه في الطريقة التى يكون بها الانسان عالم الحياة اليومية ، وكذلك نجد أن الاهتمام الرئيسى للانثومينودولوجيا يدور حول دراسة الممارسات والعمليات اليومية التى تشكل ابنية عالم الحياة . كما تظهر الصلة واضحة بين فكر هوسرل وكل من شوتس وجارغينكل في دعوة هوسرل الى البحث من بداية جديدة أو علم جديد يتضمن نقدا جزريا للحياة بأكملها ، وذلك من خلال منهج الرد الفينومينولوجى الذى يعد تعديلا جزريا للوقف الطبيعى : ولقد استند شوتس وجارغينكل على هذا المنهج الذى اوضح ضرورة تبنى الباحث اتجاه الملاحظ الموضوعى ، بمعنى أن عليه أن يخلو خارج المسالم الاجتماعى ، وأن يدع كل مصلحة عملية فيه ، كما أن عليه أن يقصر دوافعه على الوصف الأمين للظاهرة التى يقوم بملاحظتها .

ومما سبق يتضح لنا كيف اقتربت المسلمات والمزاعم الفكرية لعلم الاجتماع الفينومينولوجى والاتجاه الانثومينودولوجى من فلسفة هوسرل ، ولقد دما هذا الالتقاء والتشابه بعض العلماء الى الاعتقاد بأن الانثومينودولوجيا ما هى الا اسم جديد لممارسات قديمة مدللين على ذلك بأن ما جاءت به الانثومينودولوجيا من أفكار لا يختلف كثيرا عما تتضمنه مدرسة الفهم الذاتى Verstehen في علم الاجتماع ، وكذلك أن أفكار شوتس انعكست بوضوح على أعمال كل من جارغينكل وسيكوريل (٢٥) . كما يزعم بعض النقاد، مثل جولد ثروب Goldthorpe وآتوال Attewell أن هذا الاتجاه ليس سوى علم اجتماع فينومينولوجى (٢٦) . ويسوق ميرل Mayrl نفس الزعم عندما يرى في هذا الاتجاه محاولة لبناء برنامج منظم وفق مسلمات فينومينولوجية مؤكدا وجهة نظره هذه في الاتفاق الواضح بين وجهتى النظر الفينومينولوجية عند هوسرل والانثومينودولوجية بشأن نقد اتجاه الأول للمسلمات الوضعية واتفاق الاتجاه الثانى في هذا النقد معه (٢٧) .

كما يذهب عالم الاجتماع كوزر Coser أنه رغم الانتقاسات العديدة بالاتجاه الانثوميثودولوجى الا ان ما يجمعهم جميعا هو اتباعهم لفكرة الذات المتعالية *tanscendental ego* من الفلسفة الالمانية المثالية التى استندت عليها فلسفة هوسرل (٧٨) كذلك نجد مولينز Mullins فى كتابه النظرية فى علم الاجتماع وقد ضم كلا من الانثوميثودولوجيين والفينومينولوجيين فى مجموعة نظرية واحدة كأنهم ينتمون الى مدرسة فكرية واحدة .

وامام تلك الآراء التى تحاول النقييل من شأن الاسهامات الفكرية للاتجاه الانثوميثودولوجى ، يستشهد رواد الاتجاه بقول عالم الاجتماع جيندز Giddens من ضرورة التمييز بين الأصول الفكرية التى يبنى عليها العلماء افكارهم وبين المضمون الفكرى لأعمالهم هم ، فاستناد اى فكر جديد على تراث معرفى سابق لا ينتقص من قدره بل ان الطابع التراكمى للمعرفة يحتم هذا الأمر ، وهذا ينطبق على نشأة علم الاجتماع الانثوميثودولوجى (٣٩) .

ويعتقد أصحاب الاتجاه الانثوميثودولوجى انه قد حدث بالفعل تغير أساسى فى تلك الأفكار التى كانت أصلا مستوحاة من أعمال شوتس ، ومن أهم هذه التغيرات اسهام جارفينكل فى تحويل تصور شوتس للعقلانية العلمية وعقلانية الحياة اليومية الى مشكلة سوسيولوجية امبيريقية (٣٠) ولم يقتصر اسهام جارفينكل على التحويل الامبيريقى لهذه الفكرة فحسب ، بل شمل التحويل أيضا افكارا أخرى عند شوتس مثل فكرة عالم الحياة اليومية المكون من أعمال فكرية للومى ، اذ حول جارفينكل هذه الفلسفة الفينومينولوجية الى أنشطة تفاعلية علمية يمكن مشاهدتها ومن ثم اخضاعها للدراسة امبيريقية (٣١) .

وبالإضافة الى ما سبق هناك زعم خاطئ من جانب بعض النقاد بأن الانثوميثودولوجيا تستخدم بالضرورة المناهج الفينومينولوجية ، غير أن خطأ هذا الزعم يتجلى فى ارتباط أعمال بعض الانثوميثودولوجيين مثل سيلكنس وغيره - زعم تأثيرهم بالفكر جارفينكل المستوحاة من شوتس - بالفلسفة

اللغوية أو الانثروبولوجية بدلا من مصادر فينوميولوجية بالذات . كما نلاحظ أن هناك اتجاهات فكرية مثل التفاعلية الرمزية والفهم الذاتى عند فيبر تركز - مثل الانثوميثودولوجيا - على معنى السلوك للفاعل دون أن يطلق عليها فينوميولوجية .

والى جانب ما ورد عن أصحاب الاتجاه من اختلافات بين الفكر الانثوميثودولوجى واضافات الانثوميثودولوجيا للفينوميولوجية نؤد الإشارة الى انه فى حين تهتم الفينوميولوجية ببنية المعنى على نحو ما يعرفها أعضاء المجتمع (محتوى المعنى بالنسبة للفاعلين ، أى وصف واقع الأفراد كما يبدو لهم) تبحث الانثوميثودولوجيا فى الطرق التى تدعم من خلالها المعانى فى الحياة اليومية بوصفها ظواهر فى حد ذاتها . فلا تقتصر البحث الانثوميثودولوجى اذن على فهم السلوك الانسانى فى ضوء المعانى التى يشكلها الأفراد فى تفاعلهم الاجتماعى فحسب ، بل تتجاوز ذلك الى البحث الامبريقي المنظم فى الطرق التى تؤخذ بمقتضاها المعانى المشتركة بتسليم فى المجتمع . ويعنى ذلك أن التباين الأساسى بين الفينوميولوجية والانثوميثودولوجية يكمن فى بحث الأولى فى المعنى بينما تبحث الثانية فى الطرق . وبعبارة أخرى يمكن القول أن ماهية الأشياء ومعناها التى تنطوى على أداة التساؤل « ماذا » عند الفينوميولوجية تصبح عند الانثوميثودولوجيا أداة أكثر تعمقا ودلالة وهى « كيف » . فبينما تبحث الفينوميولوجية من معنى الواقع الاجتماعى بالنسبة للأفراد تبحث الانثوميثودولوجيا عن كيفية دعم الأفراد لمعان معينة عن الواقع الاجتماعى . كما أضافت الانثوميثودولوجيا البعد الامبريقي الى الفلسفة الفينوميولوجية من خلال اخضاعها لظاهرة الفهم الشائع فى المجتمع والأنشطة والاستدلالات العلمية للدراسة الامبريكية .

ثالثا : الاتجاه الانثوميثودولوجى والتفاعلية الرمزية :

لقد أشرنا فى ثانيا هذا البحث الى أن المدرسة التفاعلية مثلت أحد التيارات الفكرية التى استندت عليها الانثوميثودولوجيا فى تشكيل بعض مزاعمها الأساسية ، ويبدو لنا هذا أمرا منطقيا لما هناك من تشابهات

رئيسية بين التفاعلية الرمزية وبين علم الاجتماع الفينومينولوجى الذى يعد — كما أشرنا فيما سبق — مصدراً رئيسياً للفكر الالفينومينولوجى . وتعد نقاط الالتقاء بين هاتين المدرستين جوهرية من الناحية الالفينومينولوجية الأمر الذى يتأكد فيها ساقه عالم الاجتماع ناتنسون Natanson من أن « التفاعلية الرمزية عند جورج هربرت ميد هى أساساً فينومينولوجية » فكل أفكار ميد الرئيسية تتفق بدرجة كبيرة مع فينومينولوجية هوسرل « (٣٢) » وكذلك ما ذهب اليه فيليبسون Phillipson فى مقاله « الفلسفة الفينومينولوجية وعلم الاجتماع » من أن التحليل الفينومينولوجى للعلاقة بين الذات intersubjectivity يتفق مع فكرة ميد عن الطبيعة الاجتماعية للذات « (٣٣) » . ولا يقتصر الأمر على ذلك بل تعد أعمال رواد التفاعلية الرمزية مثل تشارلز كولى ووليم تومس وجورج هربرت ميد بتطابقة ومتوازية مع الفينومينولوجية . ويتجلى هذا التطبيق فى رؤيتهم للمجتمع فى أنه عملية ، وليس بناء ثابتاً ، وأن الفرد والمجتمع فى علاقة تبادل وترباط وثيقة ، إذ تنشأ الحياة الاجتماعية وتتكون من التفاعل الاجتماعى . كذلك فإن التنظيمات والقواعد والقيم الاجتماعية تؤثر فى الأفراد كما تتأثر بهم ، إذ أن أعضاء المجتمع هم الذين شكلوها وعملوا على الحفاظ عليها . ويزداد الاقتراب بين التفاعلية الرمزية والفينومينولوجية من خلال الرؤية المنهجية التى تدعو إليها التفاعلية تجاه العالم الاجتماعى ووجوب الملاحظة الدقيقة له كما يدركه ويعرفه الفاعلون الذين يعيشون فيه ، وكذا فى تركيزها على وجوب حيطة الباحث ومراعاة عدم تأثره بأى افتراضات حول الأبنية الاجتماعية ، سواء كانت هذه الافتراضات مستمدة من نظريات علمية أو معرفة شائعة . وفى تلك المعانى تبدو التفاعلية الرمزية كما لو كانت وجهاً آخر للفينومينولوجية « (٣٤) » . ولعل ما جاء من اتفاق بين هاتين المدرستين فى الكثير من الجوانب كالاتهام المشترك بالمعنى ، ونظراً للعق الفلسفى للفينومينولوجيا ، هو ما دعا بعض المفكرين الى القول بأنه من المتوقع أن تندرج التفاعلية الرمزية تحت مدرسة علم الاجتماع الفينومينولوجى « (٣٥) » .

وما سبق يمكن القول بأن نقاط الالتقاء التى تم إبرازها بين

الانثوميثودولوجيا والفينومينولوجيا تقترب بدرجة كبيرة من تلك التي تبدو بين الانثوميثودولوجيا ومدرسة التفاعلية الرمزية ، والتي تتضح في رؤية الاتجاهين للحياة اليومية ، وللتفاعل الاجتماعي كوحدة التحليل الأساسية . لعلم الاجتماع ، وفي تركيزهما على الذات كموضاع للدراسة . فالباحث موجه نحو دراسة الجوانب الداخلية للسلوك الانساني والتي تأخذ شكلا ظاهريا خلال التفاعل والاتصال الرمزي بين الأفراد . فالعناصر المعرفية والشعورية affective اذن تعتبر محاور أساسية تدور حولها الدراسة . كما يبدو ذلك الاتفاقي جليا في نظرة كلا الاتجاهين الى المجتمع كششاط مستمر لتفاعلات اجتماعية مختلفة ، وليس كتسق أو تنظيم أو بناء ثابت . ويعنى هذا التركيز على العلاقات بين الأشخاص بدلا من التركيز على المجتمع ككل . ولقد كان نتيجة لذلك الرؤية من قبل الانثوميثودولوجيا والتفاعلية الرمزية نحو المجتمع . يفضيهم لما ذهب اليه التحليل الوظيفي نحو دور الوحدات الكبرى والأنساق الاجتماعية في تشكيل الوحدات الصغرى (ولقد أنت هذه الرؤية ذاتها الى توجيه بعض العلماء النقد الى الاتجاهين بدموى تجاهلها تحليل الوحدات الكبرى بالمجتمع macro analysis وتركيزهما بالتحليل على المجموعات الصغيرة والأفراد) . ولقد جاء رفض التفاعلية الرمزية للتحليل الوظيفي لاسقاطه دور الفرد باعتباره سلبيا لا حيلة له أمام المحددات الجماعية للسلوك Collective determinism ولذلك نجد وليم توماس William Thomas أحد أعلام المدرسة التفاعلية يرفض المنهج السببي في دراسة الظواهر الاجتماعية ، ويؤكد على ضرورة الاستبعاد التام لفكرة العلة (٣٦) . ويرى أصحاب التفاعلية الرمزية والانثوميثودولوجيا ان التحليل الوظيفي قد تجاوز العلاقة المتبادلة ذات البعدين بين الفرد والمجتمع والتي بدت لجيبها في تفاعل ديناميكي مستمر (٣٧) . ويذهب كولي الى أن هناك وحدة تامة بين المجتمع والفرد وعليه تعتبر دراسة الفرد بمعزل عن المجتمع ، أو دراسة المجتمع باستقلال عن الأفراد ، تعتبر تجريدا غير واقعي (٣٨) .

ومن المسلمات الأساسية التي تستند عليها الانثوميثودولوجيا ، أهمية

السياق بالنسبة لفهم الفعل الاجتماعي ، ويبدو هذا الاهتمام واضحاً كذلك في أعمال رواد التفاعلية الرمزية ، ففكرة ميد من الفعل ، التي تشير الى أن الأفراد يشكلون سلوكهم في ضوء المواقف الاجتماعية المختلفة ، تتضمن رفضاً لفكرة سلبية الأفراد واستجاباتهم الآلية للمثيرات ، فالأفراد يتصرفون وفق ما يرونه وظيفياً وعملياً في انشطتهم الجارية (٣٩) . وكذلك يبرز توماس من خلال الاتجاه الموقفى — وهو اتجاه تؤكد عليه الانثوميثودولوجيا — « أن السلوك في إطار الموقف والتغيرات التي تطرأ على الموقف ، وما ي صاحبها من تغيرات في السلوك ، تعتبر جيباً أفضل منهج يمكن أن يستخدمه العالم الاجتماعى لى تتحقق التجربة في البحث الاجتماعى » . فمن العسير فهم السلوك الا بعد دراسته في نسيجه الكلى ، ويتطلب ذلك من الباحث دراسة الموقف كما يبدو للشخص ذاته ، وعندئذ يصبح من الأهمية بمكان أن نعطى وزناً خاصاً للعامل الذاتى في التحليل الاجتماعى (٤٠) .

كما أن الدراسات الانثوميثودولوجية التي عالجت كيفية استخدام القواعد الاجتماعية في الحياة اليومية تتفق مع التفاعلية الرمزية من حيث توضيحها أن هناك علاقة اعتماد وتفاعل متبادل بين الفاعل والقواعد والمواقف الاجتماعية (٤١) . فلا يتسفى تفسير السلوك ما لم يتم فهم واستيعاب الموقف بالكامل ، اذ يصعب فهم الفعل اذا ما جرد من سياقه العام الذى يتبع فيه .

كذلك ومن الجوانب التي ظهر فيها التشابه جلياً بين الانثوميثودولوجيا والتفاعلية الرمزية ، فكرة كل منهما من اللغة ووظيفتها داخل المجتمع ، وبذلك تكن أهمية اللغة في إتاحة الفرصة للأفراد لفهم وإدراك الأبنية الاجتماعية ، كما تجعل من التنظيم الاجتماعى الذى يتسم بالثبات أمراً ممكناً . وعن فكرة التنظيم الاجتماعى نجد التقاء بين الاتجاه الانثوميثودولوجى وما عبر عنه كولى من أن النظام الاجتماعى يوجد داخل الأفراد فنصبه ولا وجود له في غير هذا النطاق (٤٢) .

ولقد أدى هذا التشابه بين الاتجاه الانثوميثودولوجى والتفاعلية الرمزية ببعض النقاد الى اعتبار الانثوميثودولوجيا اتجاها غير جديد كما يزعم أصحابها ، بل هى صياغة جديدة لمسلّمات فكرية قديمة ، فالعلوم الاجتماعية — كما يؤكد أندريسكى *Andreski* لم تحظ بالتجديد حقا منذ فترة طويلة على الرغم من ظهور تلك الصياغات الجديدة مثل الانثوميثودولوجيا ، فدراسة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية هى دراسة قديمة ترجع لمدرسة شيكاغو ، وأعمال برجس وبارك ووليم توماس هى فى جوهرها أعمال انثوميثودولوجية ومينومينولوجية وأن كان أصحابها لم يدركوا ذلك . ويؤكد نفس المعنى جولد ثروب *Goldthrope* فى رؤيته للانثوميثودولوجيا على أنها طرح جديد لفكرة قديمة (٤٢) .

وهنا تجدر الإشارة الى أنه اذا كانت الانثوميثودولوجيا قد ارتكزت فى نشأتها على أفكار التفاعلية الرمزية ، الا أنها ليست صورة أخرى منها كما ذهب بعض النقاد . كما نرى أنه ليس من الانصاف تأييد هذا الرأى اذ أن هناك نقاط اختلاف بين الانثوميثودولوجيا والتفاعلية الرمزية رغم التشابه بينهما فى بعض الجوانب الأساسية التى سبق أن اشرنا إليها ، كما أن الانثوميثودولوجيا أضافت الكثير الى مدرسة التفاعلية الرمزية ، وهذا ما يؤكد على أنها اتجاه جديد .

نجد أن تركيز الاتجاهين : المدرسة التفاعلية والانثوميثودولوجيا على الفرد أبعدهما من تقديم أى نظرية أو تفسير سوسىولوجى لأسباب النظام الاجتماعى . وبينما وقفت المدرسة التفاعلية عند هذه النقطة خطت الانثوميثودولوجيا خطوة أبعد ، وأوضحت أن سبب عدم تقديمها تفسيراً يرجع الى أن فردية المواقف الاجتماعية وتميزها يجعلها تتجه بشكل يصعب التنبؤ به ، الأمر الذى يحول دون إمكانية وضع أسباب عامة للنظام . ، أسباب تكون ملازمة للأنشطة والأفعال (٤٤) . كما نجد إضافة انثوميثودولوجية أخرى أغفلتها التفاعلية الرمزية تتعلق بالمعانى والرموز المشتركة ودورها فى تنظيم أنشطة الحياة اليومية فى المجتمع . فعلى حين وقفت التفاعلية

الرمزية عند أخذ الذي كُتبت فيه على الطابع العيناىكى المتغير وعلى
 أهمية المعنى فى تنظيم المجتمع ، خطت الاثنوميثودولوجيا خطوة ابعد من
 ذلك لتوجه بحثها نحو العمليات التى تتحقق بمقتضاها هذه المعانى
 المشتركة . فالنظام الاجتماعى بما يتضمنه من معان ورموز بالنسبة
 للاثنوميثودولوجيا لا يوجد بشكل متغير فحسب بل لا وجود له على الاطلاق
 بنهاى واستقلال عن أنشطة الأفراد وتفسيرهم ووصفهم لها . فاذا كانت
 الاثنوميثودولوجيا قد اتفقت مع التفاعلية فى اهتمامها بالفهم الشائع فى
 المجتمع فإن الاثنوميثودولوجيا قد تجاوزتها فى تركيزها على الطريقة التى
 يتكون منها عالم اجتماعى منظم فى ضوء هذه المعانى الاجتماعية المشتركة ،
 وكذلك فى اهتمامها بالعمليات التى يصف ويفسر بمقتضاها أعضاء المجتمع
 النظام الاجتماعى . ولم تقتصر الاضلافت على تلك الاسهامات الفكرية
 فحسب بل ان الاثنوميثودولوجيا قد اضافت بعض الجوانب المنهجية للمدرسة
 التفاعلية . فلقد استندت التفاعلية بشكل اساسى على المشاهدة بالملاحظة
 . وعلى دراسة الحالات استنادا الى الاعتقاد فى ضرورة دراسة الفعل
 من وجهة نظر الفاعل ، أى ضرورة رؤية الموقف وادراك الأشياء كما يراها
 . ويدركها الفاعل ويعزولها معنى خاصا (٤٥) . وفى حين تتفق الاثنوميثودولوجيا
 مع التفاعلية فى هذا الجانب المنهجى نجدتها تضيف بعدا منهجيا جديدا وهو
 التحذير من عدم انغماس الباحث فى العالم الذى يدرسه — وهو ما يفعله
 الباحث التفاعلى — والحفاظ على مسافة كافية تسمح له بالوقوف على
 القواعد الاجتماعية التى تنظم سلوك الجماعة التى يدرسها والتى يسلم
 بها أفراد الجماعة ، كما كان فى الدراسات والتحليلات اللغوية التى أجراها
 الاثنوميثودولوجيون اضللة أخرى تميزت عن انجازات التفاعلية الرمزية فى
 هذا الشأن . فبالرغم من اشارة ميد الى أهمية اللغة والرموز فى الحياة
 الاجتماعية: إلا ان المؤسسة التفاعلية لم تدرس اللغة فى حد ذاتها وذلك
 بالمقارنة للتحليلات اللغوية الكثيرة التى أجراها الاثنوميثودولوجيون ، كما
 أنها لم تنطرق الى التمييز بين اللغة الطبيعية واللغة العلمية وهو مجال
 اتفقت فيه الاثنوميثودولوجيا قدرا كبيرا من بحثها . وكذا فى مجال التنظيمات

الاجتماعية تبدو لنا تلك الاتجاهات المثلة في الدراسات الميدانية العديدة التي أجراها الأنثوميثودولوجيون والتي تعد مجالا جديدا لم تطرقه التفاعلية-الرمزية بالبحث .

رابعا : الاتجاه الأنثوميثودولوجي والانثروبولوجيا المعرفية :

تتشابه الانثروبولوجيا المعرفية أو الأنثوجرافيا الجديدة مع الأنثوميثودولوجيا في أنها أحد الاتجاهات التي تطورت حديثا في العلوم الاجتماعية . وفي محاولة لتحديد موضوع الانثروبولوجيا المعرفية أو علم الشعوب ethnoscience يرى ستورتيفانت Sturtevant أنها نسق من المعرفة والادراك النمطي لثقافة معينة ، وتعنى الثقافة من وجهة النظر هذه مجروع التصنيفات الشعبية لمجتمع معلوم ، فلكل مجتمع طريقته الخاصة في تصنيف عالمه المادى والاجتماعى . وفي ضوء هذا الاتجاه تتحدد مهمة العالم الاجتماعى في الكشف عن كيفية ادراك أعضاء ثقافة معينة لواقعهم الاجتماعى وتعريفهم وتصنيفهم له ، وكذلك في كيفية انجازهم لأنشطتهم والوقوف على المعنى الذى يعطونه للأعمال التى تحدث في سياق ثقافتهم . وفي تعريف أكثر حداثة للأنثروبولوجيا المعرفية يرى جودينيف Goodenough أن موضوع اهتمامها ينطوى على فهم لوجهة نظر أفراد المجتمع أنفسهم حيث تتكون ثقافة المجتمع من المعارف التى يجب على الفرد معرفتها والايان بها لكى يتصرف بسلوك مقبول بالنسبة للمجتمع ، وبذلك لا تنحصر مهمة الباحث الانثوجرافى في وصف الأحداث من وجهة نظره كملاحظ فحسب ، بل يكون عليه أن يتجاوز المرحلة الى الانغماس والتعمق داخل هذه الأحداث ، لكى يتعرف على النظرية التى يستخدمها أعضاء المجتمع لتنظيم الظواهر اليومية في حياتهم (٤٦) .

كما سبق يبدو لنا مدى تشابه أهداف الانثروبولوجيا المعرفية أو الأنثوميثودولوجيا ، وتبنى الأولى لبعض المزايم الأساسية للفلسفة النيومينولوجية ، فالفكرة السابقة تلتقى وما ذهب اليه شوتس من أن الدور الأساسى للباحث يكمن في اكتشافه للكيفية التى يشكل بها الناس الظواهر التى توجد في حياتهم ، كما نجد التقارب واضحا بين رؤية جودينيف-

لمهمة عالم الاجتماع التي تكن في صياغته لنظرية مستمدة من نظريات الأفراد «
وبين مقولة شوتس حول مهمة عالم الاجتماع التي تنبؤ في تشكيل نموذج
لتنبؤات أعضاء المجتمع . كذلك فان اهتمام الانثروبولوجيا المعرفية بالادراك
النمطي والمعرفة المصنفة ثقافيا يعتبر امتدادا لفكرة شوتس عن وجود
» مخزون من المعرفة النمطية لدى الأفراد يستندون اليها في تفسيراتهم
وتأويلهم للظواهر الثقافية في حياتهم .» هذه المعرفة النمطية تبدو لأعضاء
المجتمع وكأنها أمور موضوعية وحقيقية عن واقعهم « (٤٧) .

ويدور التركيز الأساسي للانثروبولوجيا المعرفية حول دراسة اللغة ،
اذ تهتم كما تهتم الانثوميثودولوجيا بطرق التفسير التي يجعل أعضاء الجاعات
أو الثقافات المختلفة بمقتضاها معنى لأحاديثهم ، الأمر الذي ينجم عنه تشكيل
النظام في عالمهم الاجتماعي . ومن هنا تتحدد وظيفة الانثوجرافي في السعي
بهدف العثور على القواعد والاعتقادات التي تنظم تصنيفات الأفراد ، ومن ثم
سلوكهم ، واكتشاف ما يتضمنه الموقف الاجتماعي من جوانب تفرز وتزكى
أنشطة معينة ، وتقع أنشطة أخرى . ويتمنى ذلك كله من خلال الرجوع
الى الطريقة التي يتكلم بها الأفراد ومعرفة تصوراتهم عما يؤدونه . وهنا
نجد اتفاقا بين الانثروبولوجيا المعرفية والانثوميثودولوجيا في أسلوب البحث
من حيث اعتمادها على لغة المواطنين لاستخراج ما بها من مضامين ومعان .
ومن أبرز الانثروبولوجيين الذين يشير اليهم الانثوميثودولوجيون في
مجال دراسة اللغة : هارولد كونكلن Harold Conklin وتشارلز فريك
Charles Franke اللذان اكتشفا من خلال بحوثهما أن معنى الكلمات يتأثر
بشكل ثابت بسياق الموقف ، وبذلك لا يتم فهم تلك المعاني بمعزل عن
الالتزامات والقيود الثقافية السائدة في كل موقف . ويؤكد كونكلن أن الوصف
الانثوجرافي الكافي لثقافة معينة يتطلب تحليلا مفصلا لنسق الاتصال ،
وللمواقف التي تم تعريفها ثقافيا والتي يحدث فيها التمايز بالنسبة لهذا
النسق (٤٨) .

وبمقارنة البحوث التي أجراها فريك وبعض البحوث الانثوميثودولوجية:

تجد التقارب واضحا بينهما . فقد أوضحت إحدى دراسات فريك عن ثقافة سوبانون Subanon مثلا أنه لا يكون كافيا للحصول على نوع من الشراب استخدام القواعد اللغوية المنطوقة التي تتم ترجمتها من الإنجليزية الى لغة السويانون ، بل يتطلب الأمر عمقا أبعد من ذلك . يتمثل في معرفة نوعية الأشياء التي تقال في موقف معين ، وبشكل معين ولشخص بالذات ، ويهتم هذا الأبعد بالطقوس والممارسات التي تقتزن باللغة في موقف معين ، إذ تصبح هذه الممارسات ذات مدلولات معينة عند الجماعات المختلفة . نمثلا عملية شرب « الجازي » gazzi الذي هو نوع من شراب الأرز المخمر ، تتم بطريقة مختلفة تماما عن تلك التي يتم بها شرب البيرة عند الشعب البريطاني (٤٩) . كذلك ، اكتشف أحد الباحثين في دراسة ميدانية له بالهند أن كلمة *anna* التي سميها كوصف للأرز الذي يأكله والتي اعتقد في البداية أنها مطابقة لكلمة أرز في الإنجليزية أنها تشير الى الأرز بين يدي النساء عند إعداد الطعام . ثم اتضح له أن الكلمة لا تنطبق إلا على الأرز المطبوخ ، وأن لكل نوع آخر اسما خاصا به (٥٠) . وتتشابه تلك الدراسة ، إلى حد كبير مع الدراسة الانثروبولوجية التي أجراها كينيث ستودارت حول تحديد الانثوجرافي للغة الثقافة الخاصة التي أوضحت أن كلمة القاء القبض *pinched* تستخدم بمعان مختلفة في المواقف المختلفة .

ولقد اهتمت الانثوجرافية الجديدة بالتحليل الدلالي السيمانطيقي *Semantic analysis* وحاولت اكتشاف معاني المصطلحات ومدلول تلك المعاني واستخداماتها في المواقف المختلفة . ومن هنا يبدو التقارب والالتقاء بين الانثروبولوجيا المعرفية والانثروبولوجيا كما يظهر استنادها على أحد الزاعم الفينومينولوجية الرئيسية وهو الزعم الذي يؤكد على أن العالم المعرفي للإنسان يزخر بالمعاني ، وأن هذه المعاني هي التي يجب فهمها كمدخل الى استيعاب عالم الحياة الخاص بالآخرين ، ولذلك وجدنا تركيز كل من الانثروبولوجيا المعرفية والانثروبولوجيا على فهم العالم كما يؤوله ويفسره الإنسان في حياته اليومية (٥١) . كما تحدد هدف الانثروبولوجيا

المعرفية. والانتروبولوجيا في اكتشاف طرق تصنيف اعضاء المجتمع انفسهم لسلوكهم ، ويصبح بذلك محور اهتمامها هو كيفية تشكيل الافراد للعالم بدلا من فرض تصنيفات مسبقة لما يتم ملاحظته . ومن اجل تحقيق هذا الهدف سعى الباحثون المتفهمون للاتجاهين السابقين الى اكتشاف التصنيفات المستخدمة من قبل اعضاء جماعة معينة ، حتى يتسنى لهم عند اجراء بحوثهم توجيه تلك الاسئلة التي تحمل معاني يفهمها الافراد ، وفي ذلك تأكيد من الاتجاهين على أهمية البحث في الجوانب التي يسلم بها افراد المجتمع ، حيث تبحث الانتروبولوجيا المعرفية فيها تطلق عليه المكونات Components والانتروبولوجيا في انتقعات الخلفية back ground expectancies . ويهتم الاتجاهان بتلك الطرق التي يستخدمها الناس لجعل عالمهم ذا معنى .

ورغم جوانب التشابه الواضحة بين الاتجاهين ، التي يؤكداه العديد من علماء الاجتماع ، الا ان هناك بعض الاختلافات بينهما ، كما ان الانتروبولوجيا قد توسعت في نطاق بحثها وتطرفت الى مجالات اعظم من الانتروبولوجيا المعرفية . فمن الاختلافات الواضحة بين الانتروبولوجيا المعرفية والانتروبولوجيا تركيز الأولى على الجانب الستاتيكي للظاهرة موضوع الدراسة بينما تهتم الانتروبولوجيا بالعمليات التي تتشكل بمقتضاها الأنشطة الاجتماعية . كما ان اهتمام الانتروبولوجيون بالكشف عن وحدات المعنى التي تعمل في العالم الاجتماعي جعلهم يدرسون ظاهرة اجتماعية أكثر تعقيدا مما يدرسه باحثو الانتروبولوجيا المعرفية الذين يحدون انفسهم بدراسة الأبنية المعرفية وما يقابلها من مصطلحات لغوية فحسب . ان اعتماد الانتروبولوجيا المعرفية على تحليل الكيفية التي يتحدث بها اعضاء ثقافة معينة عن عالمهم كوسيلة لفهمه لا يتيح للباحث فهم الجوانب غير اللفظية في الحياة الاجتماعية ، تلك الجوانب التي تعد هامة لأن الافراد يخبرونها في عالمهم الاجتماعي . فهي لا تهتم بكل خبرة الانتماء بل بالتعريف اللغوي فقط ، ومن الجوانب الفكرية التي تميز الانتروبولوجيا عن الانتروبولوجيا المعرفية تركيز الأولى على كيفية تشكيل المعاني وكيفية خلق

الحياة الاجتماعية عن طريق انشطة الأفراد ، وذلك من خلال سسعيها في اكتشاف الملامح الأساسية للتفاعل اليومي (٥٢) .

كذلك ، وبينما تزعم الانثروبولوجيا المعرفية ثبات اللغة واستقرارها في الطار ثقافة معينة ومن خلال هذا الثبات والاستقرار يصبح بالامكان اكتشاف معاني انكلمات وتنظيمها في مجموعات من التصنيفات يكون لها معنى معين . بالنسبة للمنتمين لتلك الثقافة ، فأننا نجد أن هذا الزعم يصبح مشكلة للبحث بالنسبة للانثوميثودولوجيا لاعتقادها في قابلية المعاني للتغير من موقف الى آخر ، واختلاف الدلالات طبقا للسياقات المختلفة . ومن هنا يتضح أن الانثوميثودولوجيا قد أضافت الى الانثروبولوجيا المعرفية بعدا هاما يمثل في تقديم منهج للدراسة يبقى على المزاعم الأساسية للأنثوجرافيا السيميائية ethnographic semantics مع تقديم فكرة المعاني المرتبطة بالسياق داخل الجماعات والثقافات المختلفة ، ويتضمن ذلك التركيز على طرق أعضاء الجماعات في استخدامهم الفعلى للأسماء والتصنيفات والعناوين في مواقف على درجة عالية من التنوع . ويظهر الاسهام الحقيقي للأنثوميثودولوجيا في إبقائها على التصور الموقفى للمعاني مع الاعتقاد في الوقت نفسه أن هناك وسائل للتفسير والتأويل يمكن أن تتجاوز الموقف (٥٣) . وذلك على عكس الانثروبولوجيا التى تستند في دراستها للغة الى « تحليل المكونات » Componential analysis التى تقوم عليها عملية تصنيف الأشياء في ثقافة معينة ، ان اهتمام الانثروبولوجيا المعرفية بالتصنيفات الثابتة Static يعتبر مأخذا على هذا الاتجاه ويبعده عن الانثوميثودولوجيا التى تسعى في بحثها الى للكشف عن « جوهر » او ماهية essence عمليات الانسان التأويلية والتفسيرية . ان سعى الانثوميثودولوجيا في هذا المجال سيملكها من اكتشاف ملامح ثابتة في الظواهر (ملامح ثابتة للتفسير والتأويل) يمكن أن تعمم على أكثر من ثقافة (٥٤) .

خامسا : اسهام الاتجاه الانثوميثودولوجى لعلم الاجتماع :
يعتبر الاتجاه الانثوميثودولوجى تطورا هاما في علم الاجتماع ، لأنه يركز

على مجموعة من القضايا التي لم تتم معالجتها بشكل كاف من جانب علم الاجتماع التقليدي . فقد أبرزت الأنثروبولوجيا أهمية الدراسة السوسولوجية الأمريكية . للفهم الشائع (٥٥) واعتبرته موضوعا للبحث في حد ذاته بدلا من اعتباره مصدرا ضئيليا يستخدمه الباحث ويسلم به . ان تركيز الاتجاه الأنثروبولوجي على هذا الموضوع يزودنا ببعد جديد عن هذا الجانب غير المرئي وغير المطروق ، رغم الدور الكبير الذي يلعبه في استمرار التفاعل والتنظيم الاجتماعي ، كما يمدنا بحقائق أولية تؤخذ بتسليم في الحياة الاجتماعية . فالأنثروبولوجيا في سعيها لمعرفة المزايم الخفية والقواعد الضمنية — ذلك الجانب الذي لم تتطرق اليه الدراسات السوسولوجية بعمق ، رغم مسئوليته في تشكيل جوهر الحياة الاجتماعية — يمثل بعدا جديدا في دراسة الواقع الاجتماعي .

لقد جعلت الأنثروبولوجيا العالم المسلم به موضوعا للدراسة ، مما أدى الى ضرورة بحثها فيها يتم في المسرح الخلفي للحياة الاجتماعية ، ويعتبر هذا امتدادا وتطويرا لاتجاه جوفمان المسرحي ، الذي أبرز الطبيعة التحليلية للإنسان : الإنسان الذي يسمى دائما الى اعطاء انطباعات معينة عن نفسه ، والظهور بظهر معين أمام المجتمع . لقد وجهت الأنثروبولوجيا اهتمامها الى هذا العالم المسلم به ، والذي تستند عليه مسرحية الحياة الاجتماعية بانطباعاتها وطقوسها المختلفة .

وكذلك من المجالات الجديدة والأساسية التي يدور حولها البحث الأنثروبولوجي كيفية تقرير الأفراد لعنى القواعد الاجتماعية ومدى ملامتها في المواقف الاجتماعية المختلفة . ورغم ان النظرية السوسولوجية تناولت مسألة القواعد الاجتماعية الا انها تناولتها كمسيبات للسلوك — أي انها درست المنيبات الاجتماعية لاستخدام القواعد بدلا من ان تدرس طرق الأفراد وتفسيرهم وتاويلهم لها . فالأنثروبولوجيا تعتبر الاتجاه الوحيد الذي جعل من التفسيرات والتاويلات فيها يتعلق باستخدام القواعد الاجتماعية موضوعا واضحا يخضع للدراسة . وبما هو جدير بالذكر ان

الانثوميثودولوجيا لا تلغى القواعد والقيم والأنماط الاجتماعية ، ولكنها لا تنظر إليها على أساس أنها مسببات للسلوك الاجتماعي ، بل على أساس أنها وسائل تأويلية أو تفسيرية يستخدمها الأفراد لإعطاء معنى لسلوكهم وسلوك الآخرين (٥٦) .

هذا .. ومما هو جديد في هذا الاتجاه أيضا محاولته اكتشاف الملامح الأساسية المشتركة للظواهر الاجتماعية التي تدرسها . فإذا أخذنا موضوع المحلفين على سبيل المثال نجد أن الانثوميثودولوجيا تنظر إلى مشكلة اتخاذ المحلفين لقراراتهم على أنها دراسة لظاهرة علمية ، وهي عملية اتخاذ القرارات ، وتعمل على تحليل إجراءات وطرق المحلفين ، بهدف فهم مضمون وجوهر عملية اتخاذ القرارات في حد ذاتها ، وبذلك يمكنها التوصل إلى كيفية اتخاذ الجماعات لقراراتها ، ويعنى ذلك السعى إلى معرفة القواعد التي تحكم اتخاذ القرارات في كل الحياة الاجتماعية . فالإتجاه الانثوميثودولوجي رغم أنه اتجاه مؤقت ، ويعتمد في فهمه للظواهر على السياق والمواقف الاجتماعية إلا أنه يسمى إلى البحث عن الخصائص الهامة والثابتة في الأنشطة والظواهر الاجتماعية التي يدرسها (٥٧) .

كما يعتبر اهتمام الاتجاه الانثوميثودولوجي بدراسة أنشطة الأفراد واستدلالاتهم العملية بالتفصيل إضافة لعلم الاجتماع . ويؤكد كولتر *Culter* في هذا الصدد أن « إجراء الانثوميثودولوجيا لبحوث وملاحظات عن الطرق العملية لأنشطة الأفراد واستدلالاتهم اليومية يعد لهم وأبرز التطورات في تفكير السوسيولوجي في الأعوام الماضية (٥٨) » .

إن بحث الانثوميثودولوجيا في طرق وإجراءات الأفراد التفسيرية والتأويلية يمكنها من التوصل إلى معرفة حقيقية عن الأبنية الاجتماعية كما هي في الواقع الفعلي وليس كما يتصوره أفراد المجتمع أو حتى علماء الاجتماع عنها .

كما حققت الانثوميثودولوجيا مكانة هامة في مختلف العلوم الاجتماعية

المعرفة لاهتمامها بدور أسس، نشيط العالم الاجتماعي وظاهرة البحث العلمي .
لقد عالجت قضية المعرفة العلمية كموضوع للنقاس في حد ذاته ، وأوضحت
أن علماء الاجتماع يعتمدون في تفسيرهم للعالم وفي اتخاذ قراراتهم في مجال
البحث العلمي على فهم وإدراك شائع . فالبحث الاجتماعي مثله مثل غيره
من الأفراد ، يعتمد في تفسيره للحوادث على فهمه العام للجمهور ، غير واعي
في ذلك أنه تنحى عن الأسلوب العلمي . وهذا الوضع يقوده الى الاعتقاد
في بعض ما يظنه حقائق ما يجب عنه الرؤية الحقيقية للواقع الاجتماعي
ونهم السلوك من وجهة نظر الفاعل ، كذلك فان الباحث في أبحاثه لبحثه
يقوم بتحديد المشكلة وجمع البيانات ، وتفسير ما تحث مستخدما لغة
ومفردات يفترض أن من يجرى عليهم البحث أو الأخباريين يشاركونه فيها .
هذا الزعم للمعنى المشترك يؤخذ بتسليم ولا يتم أبداً بنظرنا . وهنا يكمن
أسهام الأنثروبولوجيا لعلم الاجتماع في القائه الضوء على ضرورة
دراسة ظاهرة البحث العلمي في حد ذاتها ، وكذا تعميقها في الجذور
الابستمولوجية والفلسفية للعلم من أجل تفسير الظواهر الاجتماعية بشكل
أكثر موضوعية ودقة . وبالإضافة الى ما سبق أوضحت الأنثروبولوجيا
فكرة على قدر كبير من الإنسانية ، وهي عدم صلاحية تطبيق العقلانية
العلمية على الحياة الاجتماعية . (وهذا عكس الفكر الوضعي الذي يؤكد
على قيمة تطبيق المنهج العلمي على الحياة الاجتماعية) . ولعل من أبرز
إسهامات الاتجاه الأنثروبولوجي توضيحه للمدى الذي فصل فيه علم
الاجتماع التقليدي بين النظرية والواقع . لقد بينت الأنثروبولوجيا أن
المعالجات السوسيولوجية قد تجاوزت الواقع من خلال اصطناع لغة
سوسيولوجية متخصصة ، الأمر الذي ترتب عليه رد فعل سلبي من جانب
أفراد المجتمع الذين لم يجدوا في النظريات الاجتماعية صورة حقيقية عن
واقعهم الاجتماعي . لقد علم علم الاجتماع التقليدي على تحويل الإنسان
وقيمه ومعتقداته وعاداته الى كم من الارتباطات الفارغة من المضمون والتي
لا وجود لها إلا في أذهان علماء الاجتماع أنفسهم . ولقد أولت الأنثروبولوجيا
اعتباراً كبيراً للبعد الإنساني من خلال تركيزها على رؤية الإنسان لعالمه
الاجتماعي وتصورها له كخلاق لهذا العالم .

كذلك تعتبر اللغة أول نشاط سوسولوجي يجعل منها قضية للدراسة في علم الاجتماع . فبالرغم من أن اللغة شغلت اهتمام العلماء منذ فرويد ، وفوركلين وغيره ، ومع ذلك ، إلا أنها أصبحت عند الانثوميثودولوجيا مركزا رئيسيا للدراسة والبحث ، كما أنه تم معالجتها بمنهج يختلف عن المدارس الفكرية السابقة . ويبدو ذلك واضحا في أعمال سيكوريل التي يمكن أن يطلق عليها علم اجتماع لغوي . كما عبر جارفينكل عن أهمية دراسة اللغة من خلال تعبيره التالي « أن فكرة عضو member هي قلب الموضوع ، أننا لا نشير بهذه الكلمة إلى شخص بل تشير هذا المصطلح إلى السيطرة ، والتمكن من اللغة الطبيعية (٥٩) . لا تعتبر اللغة عند الانثوميثودولوجيا إذن مصدرا للدراسة فحسب ، وإنما تعتبر موضوعا للبحث في حد ذاته . وتكمن أهمية دراسة اللغة في أنها تتضمن تصورات معينة في ذهن الأفراد عن واقعهم الاجتماعي ، الأمر الذي يحتم تحليلها ودراستها للوقوف على حقيقة هذا الواقع . وتشترك الانثوميثودولوجيا مع اتجاهات سوسولوجية أخرى من حيث تركيزها على الأنشطة التي تتضمن معنى اجتماعيا معنا ، فلكونها تتميز عن هذه الاتجاهات في تركيزها على حديث الأفراد بهدف الوصول إلى فهم كاف من كيفية تشكيل هذا المعنى .

وبالإضافة إلى ما سبق ، يمثل الاهتمام الانثوميثودولوجي بالأبنية المبنية أو القواعد الأساسية أو الخصائص الثابتة التي تنظم الأحاديث ، وتحكم التفاعل والاتصال اللغوي تطورا حقيقيا في علم الاجتماع وتبريرا قويا لاعتباره اتجاها جديدا في العلم . فقد أجرت الانثوميثودولوجيا بحوثا إمبريقية عن اللغة ، واعتبرت تحليل الأحاديث ظاهرة جديرة بالدراسة بغية اكتشاف كيفية انتظام الأبنية اللغوية . فموضوع البحث يدور حول الأنشطة التي يستخدمها الأفراد لتشكيل الأحاديث اليومية ، أي الشكل النمطي للأحاديث ، ويتبع آخر السعى إلى معرفة كيفية إنتاج الأفراد للأحاديث ومعرفة الطرق الثابتة الخالية من السياق والتي تنطبق على أحاديث متنوعة في مجالات اجتماعية مختلفة .

وبالرغم من اسهامات الفكر الانثوميوثودولوجى واضافاته العلمية
للإبازرة وأنه يمثل تطورا جديدا وهما في علم الاجتماع ، الا أن هذا لا يلغى
بعض المآخذ على هذا الاتجاه ، وفيما يلى نوضح أوجه النقد لعلم الاجتماع
«الانثوميوثودولوجى» .

مسانسأ : نقد الاتجاه الانثوميوثودولوجى :

هناك ثلاثة عوامل تسببت فى عرقله نمو الاتجاه الانثوميوثودولوجى كما
أثرت على مكانته وعلى درجة تقبل عدد كبير من علماء الاجتماع له . ولقد
أدت هذه العوامل الى عجز علماء الاجتماع أو تقاعسهم عن فهم المضمون
الفكرى للانثوميوثودولوجيا ، الأمر الذى أدى الى إساءة تقدير هذه الفلسفة
بكل والى شن الهجوم عليها .

وتمثل هذه العوامل فيما يلى :

(أ) شبه التجارب Quasi experiments التى ابتدأ بها جارفينكل
رحلته العلمية .

(ب) الانقسامات داخل الاتجاه .

(ج) صعوبة اللغة والمفاهيم والمصطلحات الانثوميوثودولوجية .

٤ - شبه التجارب :

لقد تحدد هدف جارفينكل فى تصميم شبه التجارب هذه فى جذب الانتباه
لاتجاه جديد ، وتوضيح واستكشاف القواعد والتوقعات التى تؤخذ بتسليم فى
الواقع اليومى وتقف وراء التفاعل الاجتماعى وتحكم فيه . إذ بدت هذه
«التجارب المتطرفة» ، وما تتضمنه من أحداث الاضطرابات والخروج عن المواقف
«الروتينية والطبيعية للتفاعل بدت فى رأى جارفينكل ، مدخلا لاكتشاف القواعد
التي يسلم بها الأفراد . ولقد جذبت هذه التجارب انتباه الناس وعلماء
«الاجتماع الى الحد الذى تصوروا فيه أن الانثوميوثودولوجيا تمثل فى هذه
«التجارب مقطع دون التعمق فى المضمون الفكرى لهذا الاتجاه» . كما كانت شبه
«التجارب» هذه من العوامل الرئيسية التى حدث ببعض النقاد الى الاعتقاد

بشخوذ الفلسفة الانثومينودولوجية وتطويعها . وبناء على ذلك لم تحقق تلك التجارب الغرض الذي قامت من أجله ، وهو استقطاب العلماء وتوجيه نظرهم الى أهميتها ، بل أدت الى رد فعل عكسي من خلال ما تركته من تأثير سلبي .

ورغم ان هذه التجارب احتلت فترة وجيزة في تاريخ الاتجاه الا انها مازالت تعتبر وصمة فيه ، ويثار تعليق ونقد سلبي ، ولعل النقد على حق في ذلك . فهذه التجارب تعتبر مدخلا غير انساني لدراسة الانسان . ويؤيد هذه الرؤية المجموعة التي أجريت عليها التجارب والتي عبرت عن غضبها ورفضها لهذا الأسلوب .

(ب) الانقسامات داخل الاتجاه :

من الملاحظ الميزة للاتجاه الانثومينودولوجي تلك الانقسامات التي ظهرت بداخله ، فلقد اتجه بعض تلامذة جارينكل وزملائه نحو اتجاهات فكرية مختلفة عنه الى حد ما . ويتطور الاتجاه اتسعت هوة الاختلافات وابتدأ أكثر وضوحا . ويتمثل الاختلاف الرئيسي بين جارينكل وغيره من الانثومينودولوجيين في نوع التحليل اللغوي وهدفه . ويرجع هذا الاختلاف أساسا الى أن الانثومينودولوجيا — كما سبق أن ذكرنا يجب — لا تستند الى الفينومينولوجية فحسب ، بل تدعى أيضا لفلسفة فينتجستون وأوسمتن اللغوية ، وكذلك الى عالم اللغويات تشومسكي . فاختلاف التحليل اللغوي اذن يتوقف على درجة هذه المؤثرات المختلفة . ومن هنا نجد أن أميال جارينكل التي تستند بدرجة كبيرة الى فكر شومسكي تختلف عن أعمال سبلكس وغيره من الانثومينودولوجيين الذين ركزوا في مجالتهم الإمبريقية للفسة عن ملاحظ جديدة في تبادل الأحاديث . ولقد ظهر هذا الخلاف جليا في فكرة جارينكل *indexicality* التي تطويعها على ربط المعاني بسياق معين ، وفكرة *invariance* التي تشير الى وجود قواعد أو إجراءات تفسيرية تتجاوز المواقف الجديدة ، ومن ثم تتميز بالعمومية . ولقد أدى هذا الاختلاف

الى عجز من هم خارج الاتجاه في رؤية الانثوميثودولوجيا كاطار فكري متجانس .

كما دفعت هذه الانقسامات ذاتها عددا كبيرا من العلماء الى توجيه تقدمهم نحو الانثوميثودولوجيا . ولعل أبرز هذه الانتقادات يتمثل فيما سلفه عالم الاجتماع المعروف كوزر اثناء الخطبة التي القاها عند تعيينه رئيسا للجمعية الأمريكية ١٩٧٥ . لقد شبه كوزر الانثوميثودولوجيا بالجماعات الطائفية ووضح انه بالرغم من حداثة نشأة هذه الفلسفة الا انها تتسم بالشعب والانقسام . اذ ان انثوميثودولوجية جارفينكل - والكلام لكوزر - تختلف اختلافا جديا عن انثوميثودولوجية ساكس ، كما ان انثوميثودولوجية ساكس تختلف عن سيكوريل . ويضيف كوزر انه في حين يستند بعض الانثوميثودولوجيين الى هوسرل يستند آخرون الى الفلسفة اللغوية البريطانية ، كما ان بعضهم يركز على تحليل القواعد والخواص الثابتة في الظواهر التي يمكن أن تتجاوز المواقف بينما يرفض آخرون التحليل الذي يتجاوز الموقف ويتحرر من السياق (١٠) .

ومما لا شك فيه ان هذه الانقسامات تعد مصدر ضعف للاتجاه لا دليلا ولا علامة من علامات قوته كما يدعى بعض الانثوميثودولوجيين الذين يرون في هذه الانقسامات انعكاسا لفكر الانثوميثودولوجي ، أو يعزون وجود هذه الانقسامات الى حداثة تاريخ الفلسفة الانثوميثودولوجية .

« ج » صعوبة اللغة والاصطلاحات والمفاهيم الانثوميثودولوجية :

لقد اشرنا في ثانيا هذا البحث الى مدى صعوبة الانثوميثودولوجية والى رأى علماء الاجتماع فيها من حيث بعدها عن التبسيط ومن اللغة السوسيوولوجية التقليدية . اذ تتميز اللغة الانثوميثودولوجية بغزارة المصطلحات غير المألوفة للقارئ ، الأمر الذي أدى الى احجام الكثيرين من قراءتها . ولقد أوجز العالم كولين Coleman تلك المعاني في عبارته الشهيرة فيما يتعلق بصعوبة اللغة عند جارفينكل بالذات « ان الوقت المستنفد في قراءتها يفوق بكثير الفائدة التي يحصل عليها القارئ » .
« high ratio of reading time to knowledge transfers ».

كما اعتقد بعض النقاد أن عدم استيعاب الفلسفة الأنثوميثودولوجية يرجع إلى شدة الخصوصية التي تتميز بها لغتها . وإذا كان أصحاب الاتجاه قد دافعوا عن هذه المسألة مستندين إلى أن تاريخ الفكر الغربي يمثل بأعلام ومفكرين من أمثال بيكون وفرويد وأينشتاين وغيرهم قدموا لغة جديدة للعلم بدت غامضة في وقتها ثم قبلها العالم بعد ذلك (١٧) . إلا أن ذلك لا يبرر ما تنسب به اللغة الأنثوميثودولوجية من غموض وتعقيد . فإى فكر يكتب بلغة عسرة على الفهم يعد قاصرا . ولو كتبت اللغة الأنثوميثودولوجية سهلة ميسرة لاتحت الفرصة أمام علماء الاجتماع لقراءتها والتعمق فيها ، ومن ثم فهمها وتقديرها . أن مسألة عدم فهم المضمون الفكرى للاتجاه الأنثوميثودولوجى دار حولها كثير من النقاش ، كما برر رواد الأنثوميثودولوجيا — فى دفاعهم أمام النقد الموجه اليهم — أن هذا النقد يرجع إلى عجز النقد لفهم الفكر الأنثوميثودولوجى . ويعتبر أصحاب الاتجاه هم المسؤولون عن ذلك لعجزهم هم من استخدام لغة سهلة مبسطة .

سابعاً : الأنثوميثودولوجيا وواقع المجتمع المصرى :

إذا كنا بصدد البحث عن أقرب الاتجاهات الفكرية ملائمة للواقع المصرى فمن المنطقى أن يؤخذ الاتجاه الأنثوميثودولوجى فى الاعتبار . إذ تستند الفلسفة الأنثوميثودولوجية إلى مجموعة من القضايا تعتبر ذات قيمة باللغة بالنسبة للمجتمع المصرى . وتمثل إحدى القضايا الأنثوميثودولوجية الرئيسية فى دراسة الحياة اليومية من أنشطة روتينية عادية ، وفى القاء الضوء على المسلمات والأنماط الشائعة فى المجتمع . ويخاطب هذا البحث احتياجا رئيسيا فى المجتمع المصرى ، فطبيعة الحياة فيه والعلاقات بين أفرادها تعكس تأثرها بقيم وأنماط ثقافية تبدو لأفرادها حقائق طبيعية وموضوعية *Factuel* بينما هى فى واقع الأمر نتاج لمراث حضارى يضرب بجذوره فى الماضى السحيق . ومن هنا يمثل أفراد المجتمع لمسلمات ومفاهيم اجتماعية شائعة إلى درجة يصعب معها إدراكهم لأنماطهم السلبية على حياتهم وتربية مجتمعهم . ومن ثم تلعب هذه المسلمات دورا أساسيا فى الحد من فرص التغيير والتنمية فى مجتمع يغفل فيه تفسير الأعمال المعتادة الروتينية وما تضفيه من معان عميقة كاهنة فى نفوس الأفراد .

كما تكمن فاعلية الاتجاه الانثروبولوجى فى التركيز على ضرورة الرجوع الى الطرق والاجراءات التى يتبعها الأفراد خلال انشطتهم المختلفة بقصد الوقوف على حقائق الأبنية والتنظيمات الاجتماعية . اذ يقوم أصحاب الاتجاه بدراسة العمليات التى يجمع الباحثون بمقتضاها معطيات الحياة اليومية والكيفية التى يتم بها تحويل هذه المعطيات الى احصائيات وبيانات رسمية ، وذلك لامتناد أصحاب الاتجاه بأن هذه البيانات لا تعبر بصدق عن الواقع الفعلى .

ويبدو هذا الموضوع ذا أهمية بالغة فى المجتمع المصرى والمجتمعات النامية بشكل عام . فالسجلات الرسمية فى المنظمات والمؤسسات الاجتماعية المختلفة تعد الى حد ما قاصرة وغير موضوعية . كما أنها تنطوى على قدر من المبالغات والتضليل ، والاعتماد عليها كمصدر أساسى للمعلومات قد يؤدى أحيانا الى نتائج غير سليمة . ومن ثم يعتبر الكشف عن المسارات والعمليات التى تتوسط ما بين الواقع الفعلى وبين هذه الاحصائيات التى نلهمها أحيانا كثيرة فى الرشوة والمحسوبية والوساطة امرا له دلالة فى هذه المجتمعات .

ويمكن التحقيق من صدق توقعات الاتجاه الانثروبولوجى نحو الجحر من الأخذ بالاحصائيات الرسمية من خلال أمثلة نلاحظها فى المجتمع المصرى . فالوثائق الرسمية مثلا تؤكد على مجانية التعليم واتاحته لجميع أفراد المجتمع وان ما يحكم انتقال الطالب من مرحلة الى أخرى هى شروط موضوعية تتمثل فى مجموع الدرجات . ولكن الوجه الآخر لتلك الحقيقة يكمن فيها يحدث فى الواقع الفعلى ، وفيما يتحكم فى تحصيل الطالب لجوع معين فى العمليات الكثيرة التى تتوسط ما بين اداء الطالب الفعلى وبين المجموع الذى حصل عليه من جهة ، وعن كيفية حصول الطالب على هذا المجموع من جهة أخرى . ان عملية الحصول على مجموع تتم بالنسبة لعند كبير من الطلبة القادرين عن طريق التسابق على الدروس الخصوصية . اما بالنسبة لبعض الطلبة عموما فقد يتم ذلك عن طريق المعرفة الشخصية للأساتذة أو المسؤولين . . . الخ . وليس هذا فقط ، فان ما يحكم تقييم الطالب الى حد ما هو

بعملية التصحيح في حد ذاتها : منهج المدرس في تصحيح وتقييم امتحان طالب .
فليس هناك منهج موضوعي أو ثابت يجمع بين أداء المدرسين لهذه المهمة (من
العبارات الشائعة في المجتمع المصري مثلا أن هذا المدرس ايده سلبية أو ايده
جيدة في الدرجات ، أو أن المدرس كان صافى المزاج أو حاد المزاج وقت
التصحيح ... الخ) .

كما تشير إحدى الحقائق الرسمية الى وجود الخدمات الطبية المجانية
في معظم أحياء المدن والقرى المصرية . وبالفعل يمكن رؤية ذلك مثلا في
المباني والمؤسسات العلاجية ، ولكن بالتمحيص المتأنى لظك الحقيقة نجد أنه
ليس هناك علاج مجاني بالفعل ، لأن معظم هذه المؤسسات العلاجية
المجانية إما أنها لا تؤدي دورها في الغالب مما يدفع بعض المرضى الى اللجوء
الى مستشفيات أو عيادات خاصا طلبا للعلاج أو الى اعطاء العاملين
هناك ما يسمى بـ"مشتريات" حتى يتمكنوا من الحصول على العلاج . وكذلك
نلاحظ في الإحصائيات الخاصة بالمواليد والوفيات أن كثيرا من المواليد
لا يسجل اسمه ، وخاصة إذا لم تكتم له الحياة بعد الولادة بأيام ، وتخرج
الإحصائيات غير متضمنة تلك الأعداد التي سقطت بفعل عوامل ثقافية
مختلفة . وكذلك الحال بالنسبة لإحصاءات الرشوة أو الجرائم الأخرى التي
كثيرا ما تخرج الى النور ، وقد أسقط منها ذو النفوذ في المجتمع وتصبح تلك
الإحصاءات قاصرة على أفراد دون آخرين .

وبذلك يمكن القول أن الهوة بين الحقائق كما هي في المجتمع المصري
وبين السجلات الرسمية واسعة الى حد بعيد . ومن ثم يصبح البحث في
الواقع كما هو أمرا ضروريا ، وتلك دعوة الأنثروبولوجيا التي ترفض
التسليم بالحقائق الرسمية دون التحقق منها .

كما يركز الاتجاه الأنثروبولوجي على تحليل لغة الحياة اليومية استنادا
الى الاعتقاد بأن اللغة تلعب دورا هاما في تشكيل التنظيمات والأبنية
الاجتماعية . فالسجلات الرسمية كلها اقنعة تخفي تحتها عمليات لغوية كثيرة
تتطلب معنى مفاوضات ومساومات ومجاملات ... الخ وفي مجتمعنا المصري

تجد أن اللغة تلعب دورا كبيرا في تشكيل حياة الأفراد . فهناك عبارات والألفاظ إذا ما استخدمت في مواقف مختلفة تغير مسار الأحداث . فمثلا لفظ « والنبى » أو « الله يخليك » أو « علشان خاطرى » إذا ما وجه الى رجل الشرطة يمكن أن يحو مخالفة مرور . ومن هنا تصبح احصاءات المرور غير للوائح الفعلى . فهناك كثير من الألفاظ التى تستخدم فى الحياة اليومية بغية تيسير الأمور وتحقيق أهداف معينة .١٥

كما نلاحظ أن المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية تحكمها مجموعة من القواعد واللوائح الرسمية . غير أن انتظام هذه المؤسسات فى الواقع الفعلى يتحدد فى ضوء اعتبارات أخرى مثل العلاقات الشخصية والتفعية والقرابية والمحسوبية الخ .

كما يفتقد المجتمع المصرى كمجتمع نام نظرية سوسولوجية تتبع من واقع وظروفه الاجتماعية الخاصة بالنظريات التى يستند عليها الاجتماعيون فى مصر مستمدة اما من علم الاجتماع فى الغرب أو فى الشرق ، ولكل من تلك النظريات مسلماتها وظروف نشأتها التى قد لا تتفق فى تفسير الظواهر داخل المجتمع المصرى بخصائصه المتميزة . ولقد ثار جدال طويل بين علماء الاجتماع حول هذه القضية التى شغلت جزءا كبيرا من تفكيرهم ، وطرح التساؤل التالى : هل ننقل عن المستغلين بعلم الاجتماع فى الغرب أو فى الشرق أم نطور نظرية جديدة فى علم الاجتماع ، قادرة على خدمة البلد فى معاركها ضد التخلف والفقر والامية والمسلمات المطلقة ؟ ويمكن لعلم الانجاء الانثوميوثودولوجى أن يساهم فى الوصول الى حل لهذه المشكلة . إذ تدرس الانثوميوثودولوجيا الواقع الاجتماعى متحررا من المسلمات والمزاعم المسبقة ، دون فرض رؤية معينة عنه . ويرغم الانتقادات التى انتهت الانثوميوثودولوجيا يقصورها عن اعطاء تصور نظرى للمجتمع الا اننا نعتقد انه فى وضعنا الحالى ، يعتبر ذلك فى حد ذاته ميزة . فالمجتمع المصرى فى حاجة الى الكشف عن حقيقة واقعة على نحو ما مباشرة دون الاعتداد على وسطاء تتمثل فى النظريات المسوردة . فهو فى حاجة الى صياغة نظرية وطنية لها طابعها التمييز الناتج عن خصوصية المجتمع المصرى ، وقادره على القيام

بدور اجتماعى حقيقى فى مناقشة وتناول مشكلات المجتمع والإسهام فى تنميته . وهنا يظهر جدوى استخدام المنهج الاثنوميثودولوجى فى تزويدنا بمعطيات أصيلة عن الواقع المصرى ، نظرا لدراسته الواقع مباشرة دون صياغات نظرية مسبقة . ويستطيع الباحثون فى ضوء هذه المعطيات أن يقرروا مدى ملائمة النظريات القائمة ، ومدى الحاجة الى نظرية وطنية ، اذ يبدو لنا أنه من غير المنطقى الاستناد على نظرية بالذات فى الوقت الحاضر الذى نفتقر فيه الى معرفة واقعية عن المجتمع المصرى .

ولعل ما يدعم وجهة النظر السابقة ما نشاهده على المسرح الاجتماعى من مرور ما يقرب من قرنين على نشأة العلم دون التقاء بين النظريات المختلفة حول تفسير موحد للظواهر الاجتماعية . ان علم الاجتماع يعانى أزمة تتمثل فى التضارب بين النظريات وعدم الاتفاق بين علماء الاجتماع حول التعميمات التى توصل اليها العلم . لقد تعددت المواقف النظرية فى علم الاجتماع الحديث حتى أصبحت معالجة موضوعاته من خلال موقف نظرى موحد مخاطرة كبيرة على حساب الوضوح والتحليل الصحيح بالاضافة الى عدم التصور المتكامل للحقيقة الاجتماعية (١٢) .

وما سبق ننتهى الى أنه من ناحية موضوعات الدراسة السوسولوجية تصلح الاثنوميثودولوجيا على الأقل فى اتاحة مواد أصيلة يمكن أن يتناولها الباحثون الاجتماعيون من بعد بالدراسة والتفسير . فهذه المواد لم يكن من الممكن أن تعنى بالبحث عنها الاتجاهات الوضعية والتجريبية المعروفة كما أنها يمكن أن تلبيد فى لقاء الضوء على مناطق من المعطيات الاجتماعية ظلت مجهولة للباحث الاجتماعى . أما من ناحية المنهج فلا يمكن أن نغفل أهميتها كتجاه نقدى يبرز للضوء ما كان متضمنا مضمرا فى أجهزة التحليل والتفسير السوسولوجى المألوفة ، وتكشف للباحث أين يكون ملتزما بالموضوعية العلمية ومتى يكون أسيرا لمصادر الفهم الشائع . ولكنها لا يمكن أن تكفى وحدها فى صياغة نظرية سوسولوجية ، بل حسبها أن تمهد الأساس السليم والمتين الذى يمكن لغيرها أن يقوم عليه إبنيته النظرية .

الحواشي والمراجع

- (١) Jack D. Douglas and John M. Johnson eds, *Existential Sociology*, Cambridge Univ. Press, London, N. Y., 1977, p. 154.
- (٢) Ibid., p. 153.
- (٣) سعد الدين ابراهيم ، علم الاجتماع الأمريكي بين التواطؤ والثورة ، دراسات عربية ، العدد ٩ ، يوليو ١٩٧٣ .
- (٤) Alvin W. Gouldner, *The Coming Crisis of Western Sociology*, Heinmann, London, New Delhi, 1970, pp. 373-410.
- (٥) Charles C. Lemert, *Sociology and the Twilight of Man*, Southern Illinois Univ. Press, Carbondale and Edwardsville, 1979, p. 2.
- (٦) Barry Smart, *Sociology, Phenomenology and Marxist Analysis*, Routledge and Kegan Paul, London, 1976, p. 4.
- (٨) Ibid., p. 2.
- (٧) Ibid., p. 4.
- (٩) Ibid., p. xiii.
- (١٠) Groman, op. cit., p. 134.
- (١١) من المصطلحات الأساسية في علم الاجتماع الأنثروبولوجي مصطلح accountability الذي يعنى التفسير .
- (١٢) سمير نعيم ، النظرية في علم الاجتماع ، مكتبة سعيد رافيت ، جامعة عين شمس ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧ ، ص ٢٤٨ .

Mullins, op. cit., pp. 202-205. (١٣)

Monica Morris, Creative Sociology : Conservative or Revolutionary, The American Sociologist, Vol. 10, August, 1975 pp. 173-174. (١٤)

William W. Mayral, Ethnomethodology : Sociology without Society, Catalyst, No. 7/Winter 1973, p. 28. (١٥)

Gouldner, The Coming Crisis of Western Sociology, op. cit., p. 394. (١٦)

W. R. Kitzel, Sociology, II, op. cit., p. x. (١٧)

Danis Gleeson and Michael Erben, Meaning in Context : Notes Towards a Critique of Ethnomethodology, British Journal of Sociology, Vol. 27, No. 4, Dec. 1976, p. 480. (١٨)

(١٩) للمصطلح الراديكالي استخدامان تقليديان ، الاستخدام الأول يعنى الرجوع الى جذور الأشياء والظواهر الخ ، في هذا المعنى يمكن القول بأن الاثنوميثودولوجيا هي اتجاه راديكالي من الناحية الابستمولوجية ، فهي تحاول بحث الاساسيات والممارسات التي تنتج هذه الظواهر ، اياها الاستخدام الثاني فيشير الى موقف سياسي موجه الى تغيرات اجتماعية اساسية . وهو يستخدم أحيانا بدلا من مصطلح الماركسية .

Beng-Haut Chau, Delienating A Marxist Interest in Ethnomethodology, The American Sociology, 1977, Vol. 12, Feb., pp. 29-32. (٢٠)

Mehan and Wood, The Reality of Ethnomethodology, op. cit., pp. 217-218. (٢١)

Pradeep Bandyopadhyay : One Sociology or Many Some Issues in Radical Sociology, The Sociological Review, Vol. 19, No. 1, Feb., 1971, p. 19. (٢٢)

(٢٣) مثالا على ذلك صناعة السيارات في الولايات المتحدة حيث نجد انه بعد صدور قانون سنة ١٩٦٦ من تأمين الطرق السريعة Highway safety اجبرت هذه الصناعة عن اعلان ان ٣٦ مليون سيارة من بين ٦٠ مليوناً انتجت في الفترة ما بين ١٩٦٦ - ١٩٧٢ وجد بها عيوب في الصناعة . وتكشف هذه الحقيقة عن مدى فقدان تلك المصانع للرقابة الحكومية ولأى نوع من الضبط لتلك الصناعة الهامة ، كما تعنى ان آلاف الأرواح تزهق بسبب فساد الانتاج .

Timothy Lehman and T.R. Young, From Conflict Theory to Conflict Methodology : An Emerging Paradigm for Sociology, Sociological Inquiry 44 (1), 1974, pp. 15-22. (٢٤)

Bob Gidlow, Ethnomethodology, A New Name for Old Practices, op. cit., p. 385. (٢٥)

Zimmerman, Ethnomethodology, op. cit., p. 7. (٢٦)

William Mayrl, Ethnomethodology : Sociology without Society, op. cit., p. 15. (٢٧)

Lewis A. Coser, Presidential Adress : Two Methods in Search of A Substance, American Sociological Review, Dec. 1975, Vol. 40, No. 6, p. 898.. (٢٨)

Zimmerman, Ethnomethodology, op. cit., p. 7. (٢٩)

Ibid., p. 8. (٣٠)

Mehan and Wood, De-Secting Ethnomethodology, op. cit., p. 15. (٣١)

Douglas ed., Understanding Everyday Life, op. cit., p. 19. (٣٢)

Flimer, New Directions in Sociological Theory, op. cit., p. 127. (٣٣)

George Psathas ed., Phenomenological Sociology, Johan Wiley and Sons, N. Y. 1973, p. 617. (٣٤)

Filmer, op. cit., p. 127.

(٣٥)

٣٦) تيمانشيف ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

Jerome G. Manis and Bernard N. Meltzer eds., Symbolic Interaction, Allyn and Bacon, Boston, 1967, p. 137. (٣٧)

Psathas, Phenomenological Sociology, op. cit., p. 5. (٣٨)

Jerome G. Manis, Symbolic Interaction, op. cit., p. 23. (٣٩)

٤٠) تيمانشيف ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ - ٢٢٨ .

Douglas ed., Existential Sociology, op. cit., p. 171. (٤١)

٤٢) تيمانشيف ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ .

Monica Morris, Creative Sociology : Conservative or Revolutionary, op. cit., p. 168. (٤٣)

Skidmore, op. cit., p. 256. (٤٤)

Jerome Manis, Symbolic Interaction, op. cit., p. 23. (٤٥)

George Psathas, Ethnomethods and and Phenomenology, Social Research, Vol. 35, 1968, pp. 500-502. (٤٦)

٤٧) من البحوث الميدانية التي استندت الى الانثروبولوجيا المعرفية كإطار فكري للكشف عن ابنية المعاني في أحد مجالات الممارسات الثقافية وهي الصحة والمرض بحث مالتينج وفابريجا

The Experience of Self and Body : Health and Illness in the Chiapas Highland «Peter K. Maning and Harocio Fabrega, in George Psathas ed., Phenomenological Sociology, op. cit., pp. 251-301.

ولقد أوضحت هذه الدراسة من خلال وصفها لاعتقادات وممارسات الأفراد في مجال الصحة والمرض من أجل الوصول الى البناء او الأساس الذي تستند اليه هذه الاعتقادات ، أوضحت علاقة الانثروبولوجيا المعرفية بالانثروبولوجيا والفينومينولوجيا كتجاهات فكرية متقاربة .

Harold C. Conklin, Lexicographical Treatment of Folk (٤٨)

Taxonomies, Stephen A. Tyler ed., Cognitive Anthropology, Holt Rinehart and Winston Inc., 1969, p. 41.

Charles O. Frakes, «How to Ask for a Drink in Saban- (٤٩)
up», John J. Gunperz and Dell Hymes eds., The
Ethnography of Communication, pp. 127-132, Quot-
ed from Morris, op. cit., p. 98.

(٥٠) مفتحة محمد ابراهيم ، التأثيرات الثقافية على الأسلوب المعرفي
لدى المرأة المصرية ، دراسة مقارنة في مجتمعين محليين ، رسالة دكتوراه
غير منشورة ، كلية الآداب ، قسم اجتماع ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٩ ،
ص ١١ .

Psathas, Ethnomethods and Phenomenology, op. cit., (٥١)
p. 150.

Ibid., pp. 507-517. (٥٢)

Morris, Creative Sociology, op. cit., pp. 98-99. (٥٣)

Stephen J. Phopl, Social Role Analysis : The Ethnome- (٥٤)
thodology and Social Research, Vol. 59, No. 3,
1975, p. 250.

(٥٥) لابد من الإشارة الى أن الانثوميثودولوجيا ليست اول اتجاه
يتطرق لموضوع الفهم الشائع فلقد تناول هذا الموضوع مثلاً دوركايم في فكرته
عن « العقل الجبى » وكذلك عالم الاجتماع الوضعى لندبرج والتي اشرنا
الى أعماله فى الفصل الأول . ولكن ما هو جديد فى الاتجاه الانثوميثودولوجى
أنه عالج هذه القضية بشكل أمبيريقى .

(٥٦) لقد تطرق عدد من العلماء قبل الانثوميثودولوجيين الى هذا الجانب
بالنسبة لاستخدام القواعد ، على سبيل المثال وينش Winch فى كتابه
(فكرة العلوم الاجتماعية ١٩٥٨) ويلومر فى بحثه (المجتمع كفاعل رمزى
١٩٦٩) غير أن الانثوميثودولوجيا أضافت الى هذه الميادغات من خلال
المعالجة والبحث الأمبيريقى للإجراءات التاويلية التفسيرية التى يستخدمها
الأفراد بالنسبة لاستخدام القواعد .

(٥٧) يختلف هذا النوع من التعميم عن التعميم الإحصائى الذى يستند
الى قوانين إحصائية تعتمد فى أساسها على نظرية الاحتمالات والاستقراء
الإحصائى حيث يكون التعميم فى حيز مجتمع سحبت منه عينة ممثلة .

Jeff Coulter, Language, Conceptualization of Meaning, (٥٨)
Sociology, 7, May, 1973, pp. 173-89.

Tirkyan, Theoretical Sociology, op. cit., p. 342. (٥٩)

Coser, op. cit., p. 697. (٦٠)

James S. Coleman, Review Symposium, The American
Sociological Review, vol. 33, 1968, p. 122. (٦١)

(٦٢) عاطف غيث ، الموقف النظري في علم الاجتماع ، دار الكتب
الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ ، ص ١ .

« البعد السوسيولوجي في استراتيجية الحرب المحدودة »

بقلم

الدكتور أحمد إبراهيم خضر (*)

نشأت فكرة هذه المقالة بعد أن عثرنا على إحدى الوثائق المنشورة من حرب أكتوبر ١٩٧٣ (١) ، حيث لاحظنا أن نتائج هذه الحرب قد تأثرت بدرجة كبيرة بهذه العلاقات التي كانت تربط بين قادة المعركة . وتكشف لنا أحدث كتب الاستراتيجية العالمية عن القبول الضمني للاتحاد السوفيتي لاستراتيجية الولايات المتحدة في الحرب المحدودة منعا للصدام النووي بينهما على الرغم من رفضه الدعوى لها (٢) ، فكان من المنطقي أن يتبادر إلى الذهن هذا السؤال : « هل يمكن أن تؤثر العلاقات بين قادة الحرب على تحقيق نتائج عسكرية لا تتسق والأهداف الاستراتيجية التي حددتها القوتين العظميتن » ؟

هذا السؤال هو نفسه موضوع هذه المقالة ، لكن الإجابة عليه اقتضت منا تفهم الخط الاستراتيجي للقوتين العظميتين بما جعلنا نخصص لهذا الموضوع مقالة مستقلة كان من الضروري أن تسبق هذه المقالة (٣) . يضاف إلى ذلك ضرورة الوقوف على مدى انطباق خصائص الحرب المحدودة على حرب أكتوبر ، فكان لابد من الاستعانة بالجانب السياسي للمساعدة في تحليل العلاقات بين قادة الحرب . وقد توصلنا في النهاية إلى عدة قواعد وضعناها في صورة تعميمات سوسيولوجية قد تفيد الباحثين في المستقبل ممن يستهويهم هذا النوع من البحث .

(*) مدرس علم الاجتماع بجامعة القاهرة فرع الخرطوم ومحاضر زائر بجامعة ميريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية .

وقد وقع اختيارنا على نظرية يوكوف Yocov من الحرب المحدودة للمساعدة في تحليل الوثيقة المذكورة (٤) . أما سبب الاختيار فهو أن يوكوف قد طبق نفس النظرية في تحليله لحرب الاستنزاف المصرية الاسرائيلية ١٩٦٩ — ١٩٧٠ مما يجعل من مقالتنا امتدادا لدراسته مع اختلاف أساسى هو أن يوكوف قد ركز على الجانب السياسى والاستراتيجى فى حين أننا قد استخدمنا هذا الجانب فى إبراز معالم البعد السوسولوجى كما تظهره الوثيقة المذكورة .

الحرب المحدودة مفهوم استراتيجى من صنع الولايات المتحدة . وقد هاجم الاتحاد السوفييتى هذا النوع من الحروب على المستوى الدعائى فقط (٥) . لكن واقع الحال يكشف تأييده الضمنى لها ويرى أنه أجبر الولايات المتحدة على اتخاذ هذا النهج الاستراتيجى بسبب التغير الكيفى فى قوته العسكرية المتزايدة . ويرى المطلون السياسيون والاستراتيجيون أن السوفييت كانوا أذكياء تماما فى عرضهم لهذا الفهم كما كانت نغباتهم الدعائية متسقة مع اعترافهم الحقيق بأهداف الحرب المحدودة . على الرغم من أنهم قدموا هذا الاعتراف بقدر عظيم من البلاغة الدعائية المبينة لاستراتيجيتهم الرادعة . كما تزايد اعتراف السوفييت فى نفس الوقت شعبيا وحكوميا باحتمالات شن الحرب المحدودة بالوسائل التقليدية والنووية دون تضاعفها الى حرب نووية شاملة أى أنهم لا يستثنونها من استراتيجيتهم وعقيدتهم العسكرية بشرط ألا تصل الى مواجهة نووية شاملة (٦) .

من هنا نرى أن خوف القوى العظمى من اندلاع حرب نووية تهدد بإبادة كل الأطراف المشتركة فيها أدى الى تطوير نظرية عن الحرب المحدودة تضبطها وتقيدها وتضع لها مواصفات معينة تراعى فيها ما يترتب عليها من نتائج ومن ثم تكون هناك فرصة أمامها لايجاد مواقف تبنى على 'الحل' الوسط فى علاقتها السياسية والاستراتيجية . وهدف هذه الحرب هو:

تحديد مخاطر الحرب الشاملة بوضع عدة اختيارات أمام الأطراف المحلية المتصارمة تتفق ومصالح الدول العظمى . لكن هذا الهدف بديلا أساسيا عن الحرب الشاملة في العصر النووي ، ودليل ذلك أنه منذ الحرب العالمية الثانية اندلعت أكثر من خمسين حربا محدودة في أجزاء متفرقة من العالم حاربت الأطراف المحلية معظمها وكانت القوى العظمى متورطة فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

وقد تكون الحرب محدودة من جانب القوى العظمى لكنها قد لا تكون كذلك من جانب الأطراف المحلية ، فحروب كوريا وفيتنام — على الرغم من التدخل العسكري المباشر للولايات المتحدة — كانت حروبا محدودة من قبل القوى العظمى لكنها لم تكن كذلك من جانب الأطراف المشتركة فيها حيث كانت الحرب بالنسبة لها حربا شاملة .

ويؤثر نوع القيود والضوابط المفروضة على هذه الحرب وانهاض المناوشات بين الأطراف المحلية ومشكل انتهاء الحرب على محدودية هذه الحرب أو اتساعها .

وتركز معظم تعريفات الحرب المحدودة على الضوابط التي يدخل المشتركون الحرب عبرها . ولهذا فإنه لكي تكون الحرب محدودة يجب أن تفرض هذه الضوابط على واحد أو أكثر من العناصر الآتية : هدف الحرب — الوسائل العسكرية المستخدمة — الحدود الجغرافية لمنطقة المعركة — الأهداف التي تهاجم (وهي عسكرية بالدرجة الأولى) — المشتركون في الحرب .

وليس من الضروري أن تكون الحرب المحدودة على نسق واحد دائما ، إذ قد تكون محدودة في جانب معين وغير محدودة في الجانب الآخر كل تكون محدودة بالنسبة لمنطقة جغرافية معينة وغير محدودة بالنسبة لوسائل الحرب والأهداف المطلوب تدميرها . وقد يستخدم أحد الأطراف المتحاربة

إمكاناته الاقتصادية والعسكرية كاملة بالرغم من عدم كفايتها في تحقيق الأهداف التي ترمى إليها البلاد وذلك لعدم التكافؤ بينها وبين الطرف الآخر .

وتعتمد ضوابط الحرب أساساً على نهج التفاعل بين القوى العظمى . ويقول بيرنارد بروديس في هذا الصدد Bernard Brodies « لا يطبق مفهوم الحرب المحدودة كتاعدة على الصراعات التي تكون محدودة بطبيعتها أي التي يفتقد فيها أحد الطرفين الحليين المتنازعين أو كليهما القدرة على جعلها شاملة لكن المقصود دوماً هو احتواء الدول العظمى في هذه الحرب كالولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي أو الصين الشيوعية » . إلا أن يوكوفيتش يرى أنه من الأفضل أن يطبق مفهوم الحرب المحدودة على أي حرب قررت فيها الأطراف المتصارعة سواء أكانت عظمى أو صغرى أن تضع قيوداً على استخدامها للقوة وسواء قررت الأطراف المحلية بنفسها أو اقتنعت من قبل آخرين بأن تضع هذه القيود في اعتبارها .

ويميز يوكوفيتش بين قيود الحرب وضوابطها . فيعني بالقيود كافة القيود المفروضة على سلوك الأطراف المتحاربة سواء أكان ذلك ضد رغبتها أو بسبب افتقادها للقدرة على توسيع الحرب أو لاعتقادها بأنه من الخطر عليها أن تجازف بحرب غير محدودة . أما الضوابط فهي هذه القيود التي تضعها الأطراف المحلية في الاعتبار حتى تجعل الحرب محدودة إما من طرف واحد للحفاظ على مصالحه الخاصة أو من خلال الاتفاق المتبادل بين الطرفين المتحاربين .

ويبرز مفهوم الحرب المحدودة في المواقف التي تفرض فيها القوى العظمى قيوداً سياسية في القيود الخارجية . بطريقة ما لتمنع توسيع الصراع حتى لا ينهزم حليفها هزيمة مميته . وليست القيود السياسية الخارجية وحدها ذات أثر حاسم في الحرب بل أن الاعتبارات (السياسية الداخلية) لها ثقلها أيضاً في هذا المفسار وخاصة فيما يتعلق بأهداف ووسائل الحرب .

وقد تتدخل الحرب المحدودة لمعانة الدول الصغرى من نقص قدراتها ووسائلها العسكرية أو الاقتصادية وعدم قدرتها على تطويرها لحرب أكبر أو بسبب الخوف من انتقام العدو الذى يملك قدرات عسكرية اقوى أو خوفا من ردود الفعل من جانب الدول العظمى المؤيدة للعدو أو للرغبة فى الحفاظ على التأييد السياسى والعسكرى والاقتصادى من الدول الكبرى الحليفة أو للخوف ايضا من تصاعد الحرب بأسلوب من شأنه أن يجعل الدول العظمى تضع نهاية عسكرية سياسية للصراع لا ترضاهما الدول الصغرى أو لاثارة العدو وحفزه على الدخول فى الحرب .

وقد تتدخل الحرب المحدودة أيضا بسبب عملية اجتماعية تفاعلية يدرك فيها الطرفان المتحاربان — بوضع الضوابط اللازمة — أن المصلحة تقتضى دخولهما فى تفاعل أو فى اتصال حتى ولو كان ذلك فى شكل صراع عسكرى . ويسمى شيلنج Schelling هذه العملية بالمفاوضات الضمنية Tacit Bargaining ويقصد بها أحد الطرق التى تكون فيها العمليات العسكرية وسيلة الاتصال بين الجانبين المتنازعين ، الا ان الكسندر جورج Alex George يرى أن هذه الضوابط قد توضع بدون مفاوضة وبدون أى اتفاق ومن غير الظروف المشار إليها .

ويمكن القول بصفة عامة أن القيود السياسية الخارجية أكثر من أى مصدر آخر هى أكثر العوامل فعالية فى التأثير على الحرب المحلية وخاصة حينما لا يكون هناك تكافؤ عسكرى بين الأطراف المحلية المتصارعة .

اما الالتزام الاساسية من الضوابط فى الحرب المحلية المحدودة فيمكن

ترتيبها على النحو التالى :

١ — ضوابط على الأهداف : يمكن تعريف الحرب المحدودة بالإشارة الى الأهداف السياسية المحدودة ، حيث تبنى الدولة استراتيجيتها على الاعتقاد بأن الظروف الحالية للبلاد بالإضافة الى القيود السياسية الخارجية لا تساعد على تحقيق نتائج شاملة مطلقة وانما تحقق نتائج جزئية فقط

قد لا تتفق تماما مع الأهداف القومية لكن هذه الأهداف القومية يصعب تحقيقها كلية ، لهذا فإن حريا من هذا النوع تخدم هذا الغرض وتحقق ميزة هامة وهى انها لن تعرض حياة الأمة للخطر . الا ان ذلك لابد ان يتضمن ان الطرف الآخر فى الصراع يقبل أيضا قيود الحرب المحدودة . يضاف الى ذلك ان الوسائل العسكرية تدار وتتفاعل دوما بواسطة الأهداف السياسية التى من الضرورى ان تسود على كل الوسائل حتى يمكن ضبط خطط سير الحرب .

٢ — ضوابط على الوسائل العسكرية : لا توضع الضوابط هنا على الكم المستخدم من الوسائل العسكرية فقط بل على أنساق الأسلحة المستخدمة أيضا لأن المعركة لا تعتمد على الجانب الكلى من السلاح فقط بل على نوعيته أيضا . وقد يستخدم الجانبان المتحاربان هذين الشقين من الوسائل العسكرية استخدامها واسعا ، لهذا يستلزم الأمر وضع ضوابط عليهما . وقد يكون من الضرورى فى بعض الأحيان وضع ضوابط من شأنها التحكم فى السيطرة الجوية المطلقة لأحد الأطراف المحلية حتى لا يدفعه التمتع بهذه الميزة الى توسيع الحرب أو استغلالها لانتهاء الحرب بسرعة مما يجعل الطرف الأضعف يسعى بشدة الى البحث عن الوسائل العسكرية الكيلة بايقاف هذه السيطرة الجوية بالحصول على أنساق الصواريخ المضادة للطائرات من الدولة الكبرى الحليفة مما يزيد من فرص توسيع الحرب .

٣ — ضوابط على الأهداف المطلوب تدميرها : ويعنى ذلك الاقتصاد على تدمير الأهداف العسكرية فقط دون التعرض للأهداف المدنية والاقتصادية والا كان ذلك انتهاكا خطيرا لمحدودية الحرب وقد يؤدى الى توسيعها . ومن الأمور الهامة فى هذا الصدد ضرورة عدم التعرض للأهداف العسكرية التى تضم أفرادا تابعين للدول الكبرى الحليفة .

٤ — ضوابط على المنطقة الجغرافية التى تدور فيها المعركة : ويعنى ذلك ضرورة ان يدور القتال فى منطقة معينة تحدد بواسطة خط جبهة محدد

ومعروف بالوسائل الطبوغرافية كالأنهار والجبال . وما أن توضع هذه الحدود بالاتفاق الضمني فإن أى انتهاك لها يعتبر تصعيدا للحرب . ولكى تكون الحرب محدودة لابد من احترام هذه الحدود . وقد يلجأ أحد الطرفين المحليين الى التوسع الجغرافى من جانبه على حساب الطرف الآخر لردعه ومنعة من الاعتماد عليه ولخلق تهديد دائم له برد الفعل المضاد اذا ما اقدم على ذلك .

وتجدر الاشارة ايضا الى أن هناك قيودا أخرى على نهط وعدد المساعدات الاقتصادية والعسكرية الخارجية من تلك الدول التى لا تأخذ دورا فعالا فى الصراع أو تلك الدول التى قد ترغب فى التدخل من غير القوى العظمى .

وقد قسم يوكوف أنماط المفاوضات فى الحرب المحلية الى ستة اقسام على النحو التالى :

- (أ) علاقة تفاوض بين الطرفين المتنازعين .
- (ب) علاقة تفاوض بين الطرف المحلى الأول وحليفه من الدول العظمى .
- (ج) علاقة تفاوض بين الطرف المحلى الثانى وحليفه من الدول العظمى .
- (د) علاقة تفاوض بين الطرف المحلى الأول والدولة العظمى الحليفه للطرفه المحلى الثانى .
- (هـ) علاقة تفاوض بين الطرف المحلى الثانى والدولة العظمى الحليفه للطرف المحلى الأول .
- (و) علاقة تفاوض بين القوتين العظميتين الحليفتين للطرفين المتحاربين .

وتتميز عملية المفاوضات الرامية الى انتهاء الحرب بما يأتى :

١ - أن قدرة الدول المحلية المتصارعة على الكسب أو الخسارة فى المفاوضات لا تتوقف فقط على دورها فى هذه المفاوضات بل على دور القوى العظمى ايضا .

٢ — قد يمارس الطرف المحلى — بسبب تفوقه العسكرى — ضبطا كاملا على المفاوضات الا أن الطرف المحلى الثانى قد يستعيز بضعفه بتهديد مصالح القوى العظمى .

٣ — هناك انماط متعددة من علاقات التفاوض كالتفاوض على سلوك الحرب أو الطريقة التى يجب أن تجرى بها أو على وقف اطلاق النار أو الهدنة أو على أى وسيلة أخرى لانتهاء الحرب أو على التفاوض على سلطة الأطراف المحلية فى هذه العمليات .

٤ — تساعد علاقات التفاوض المحلى والقوى العظمى على الحفاظ على محدودية الحرب وخاصة فى المواقف التى تفشل فيها الأطراف المحلية فى الوصول الى اتفاق .

٥ — تقوم علاقات التفاوض بين القوتين العظميتين المتورطتين فى الحرب المحدودة على هدفين متعارضين أولهما : رغبة كل منهما فى انتصار حليفه وعدم تعرضه لهزيمة كاملة على الأقل . وثانيهما : ادراكهما الكامل لخطر توسع الحرب . ولتحقيق الهدف الأول تؤيد الدولة العظمى حليفها بالسلاح وبالمستشارين العسكريين وبالمعدات الجاهزة لنقل الفورى وبالمساعدات الاقتصادية واستخدام التهديد السياسى . وتعمل لتحقيق الهدف الثانى على تهديد حليفها أو الضغط المباشر عليه أو على القوة العظمى الأخرى . . . وقد يؤدى تأييد القوى العظمى الى تشجيع الأطراف المحلية على توسيع الحرب لكنه يكون فى نفس الوقت عاملا ضاغطا على حليف القوى العظمى الآخر .

ومن هنا نجد أن الدول العظمى تتفاوض فيما بينها وفقا لقواعد اللعبة المحددة لاحتوائها فى الحرب والتزاماتها نحو حليفها فى الصراع وهكذا . . .

٦ — تستطيع الأطراف المحلية المتصارعة المتناورة فى المفاوضات

لضمان الحل المناسب الذي ترضاه لجوانب معينة فيها وذلك لادراكها
- خوف الدول العظمى من توسع الحرب . ويمكن للأطراف المحلية بهذه المناورة
- تجنب وتفادي ضغوط القوى العظمى مما يجعلها تتمتع ببعض الحرية في
- القدرة على الحركة التي تزيد من قدرتها على التفاوض .

ولا تهدف الحرب المحدودة - على عكس الحرب الشاملة - الى تدمير
- واستسلام العدو وانما ضمان الأهداف السياسية المحدودة . هذا ويمكن
انهاء الحرب اذا كانت هذه الأهداف مرنة ومعتدلة أيما كان الشكل الذي
انتهت اليه هذه الحرب من انتصار أو هزيمة محدودة . كما تؤثر الضغوط
الداخلية أيضا في الاسراع بانتهاء الحرب خاصة اذا زادت معاناة البلاد من
ارتفاع معدلات قتلى الحرب أو تدهور الموقف الاقتصادي أو بسبب
التكاليف الباهظة الناجمة عن الاستمرار في الحرب .

وهناك ثلاثة أنماط لانتهاء الحرب : الانتهاء الذاتي والانتهاء المتفق عليه
- والانتهاء المفروض . . النمط الأخير هو الذي يفرض من قبل القوى العظمى .
أما النمط الأول فيحدث اذا قرر أحد الطرفين انتهاء الحرب أما اذا قرر
الطرفان انتهاء الحرب فهنا يكون الثاني . ويحدث النمط الأول اذا اعتقد أحد
الطرفين أنه قد حقق أهدافه المحدودة أو لخوفه من الهزيمة الشاملة أو
أو من التدخل المباشر للقوى العظمى أو من الحل الذي قد يفرض عليه .
ويحدث النمط الثاني من نفس العوامل أو من الخوف المتبادل من توسع
الحرب . وتفرض الدول العظمى حلولها في النمط الثالث اذا فشلت
الأطراف المحلية في إنهاء الحرب بطريقتها الخاصة وذلك تجنباً للمواجهة
الشاملة بينها أو تجنباً لانتصار حليفها الكامل . . ومن هنا تتفق الدول
العظمى على أن النتيجة التي وصلت إليها الحرب هي أفضل ظرف لبدء
المفاوضات بين الأطراف المحلية . الا أنه لا ننسى هنا أن النجاح العسكري
في ميدان القتال يترك تأثيره الواضح على مواقف التفاوض بين القوى
العظمى والأطراف المتصارعة (٧) .

والواقع أن تحليل الوثيقة المذكورة في ضوء نظرية يوكوف يبين أن حرب أكتوبر تعكس العديد من الخصائص التي حددها يوكوف في نظريته على النحو التالي :

اولا : ذكر يوكوف أن الحرب المحدودة قد تتخلل لمعانة الدول الصغرى من نقص قدراتها ووسائلها العسكرية (٨) والاقتصادية وعدم قدرتها على تطويرها لحرب أكبر أو لسبب الخوف من انتقام العدو الذي يملك إمكانيات عسكرية أكبر (٩) أو للرغبة في الحفاظ على التأييد السياسى والعسكرى والاقتصادى من الدول الكبرى للحرب .

بالنسبة لنقص القدرات والوسائل العسكرية المصرية تقول الوثيقة :
صفحة ١٤ ، ١٥ .. أنه بعد دراسة إمكانيات القوات المسلحة الفعلية ومقارنتها بالمعلومات المتيسرة عن العدو بهدف الوصول الى خطة هجومية تتمشى مع الإمكانيات الفعلية تبين الآتى :

١ — ضعف القوات الجوية الشديد إذا ما تورن بقوات العدو الجوية وانها لا تستطيع تقديم أى غطاء جدى للقوات البرية لذا قامت هذه القوات بالهجوم عبر أرض سيناء المكشوفة ، كما لا تستطيع أن توجه ضربة جوية مركزة ذات تأثير على الأهداف الهامة فى عمق العدو .

٢ — أن الدفاع الجوى لا بأس به وهو يعتمد أساسا على الصواريخ المضادة للطائرات (سام) ولكن هذه الصواريخ دفاعية وليست هجومية ، وبما أنها جزء من خطة الدفاع الجوى عن الجمهورية فهي ذات حجم كبير ووزن ثقيل وتفتقر الى حرية الحركة وبالتالي لا تستطيع أن تقدم أى غطاء جوى لاي قوات برية متقدمة عبر سيناء فهي سلاح مناسب فى الدفاع فقط ولا بد من أن توفر له الوقاية بوضعه فى ملاجئ خرسانية اما إذا خرج من هذه الملاجئ لمرافقة القوات البرية المهاجمة فانه يصبح فريسة سهلة لقنصات العدو الجوية ومدفيعته .

٣ — تعادل القووات البرية جمع قووات العدو ويحجب ويخفي بعضها التلوق في المدفعية لكن احتواء العدو وراء خط بارليف يجعل مواقعه قادرة على تحمل قذائف المدفعية دون أن يتأثر بالقصف المدفعي كما أن قنطرة السويس والموانع الصناعية الأخرى تقف سدا منيعا بين القوتين .

٤ — أن القووات البحرية المصرية أقوى من بحرية العدو لكن ضعف القووات الجوية المصرية أحال التفوق البحري الى عجز وعدم قدرة على التحرك بحرا . وكان في استطاعة العدو أن يتجول في خليج السويس ببعض الزوارق الصغيرة المسلحة ببعض الرشاشات دون أن يكون في استطاعة البحرية المصرية ذات القطع الأكثر قوة والأفضل تسليحا أن تعرضه لاعتماده على قوة وتفوق طيرانه وضعف الدفاع الجوي للقوات المصرية .

وتحدد الوثيقة (في ص ١٥) بوضوح تام أن ضعف امکائيات هو الذي ادى الى التفكير في القيام بحرب محدودة . وتقول في ذلك « نتيجة لهذه الدراسة ظهر بأنه ليس من الممكن القيام بهجوم واسع النطاق يهدف الى تدمير قووات العدو وارغامه على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة . . وان امكانياتنا الفعلية قد تمكننا — اذا احسنا تجهيزها وتنظيمها من أن نقوم بعملية هجومية محدودة تهدف الى عبور قناة السويس ثم التحول بعد ذلك للدفاع » (١٠) .

اما بالنسبة للخوف من انتقام العدو الذي يملك امكانيات عسكرية أكبر ، تؤكد الوثيقة ان حرب الاستنزاف المصرية قد توقفت بعد أن قام العدو بدفع جماعات التخريب المنقولة جوا الى أعماق مصر وقامت بنسف بعض الأهداف الحيوية ، وتوقفت حرب الاستنزاف مرة أخرى بعد أن دمر العدو الدفاع الجوي في القطاع الشمالي من القناة وفتح ثغرة واسعة في خط الدفاع الجوي ما بين بورسعيد شمالا والاسماعيلية جنوبا وأصبح في استطاعته أن يعبر بطيرانه عبر هذه الثغرة الى قلب الدلتا (ص ٦) .

أما عن الرغبة في الحفاظ على التأييد السياسي والعسكري والاقتصادي للدول الكبرى فتقول الوثيقة في ص ١٩ « أطلقنا على الخطوة الأولى اسم العملية ٤١ (خطة تهدف الى الاستيلاء على المضائق) وقمنا بتحضيرها بالتعاون مع المستشارين السوفييت بهدف اطلاعهم على ما يجب أن يكون لدينا من سلاح وقوات لكي نصبح قادرين على تنفيذ الخطة » أما الخطوة الثانية فقد أطلقنا عليها الاسم الكودي « المآذن العالية » وكما نقوم بتحضيرها في سرية تامة .. وبناء على الخطة ٤١ قمنا بتحرير كشوف بالأسلحة والعتاد المطلوب الحصول عليها من الاتحاد السوفييتي . وأثبتت الوثيقة في ص ٦٨ أن سحب الدعم العسكري السوفييتي أثر قرار طرد المستشارين السوفييت قد أثر تأثيرا كبيرا على قدرات الدفاع الجوي .

وأكدت السلطة السياسية حرصها على التأييد العسكري والاقتصادي للقوة العظمى في خطابها أمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٣ يونيو ١٩٧١ بقولها « أن استراتيجيتنا يجب أن تكون واضحة لكم .. وهي تقتلخص في نقطتين : النقطة الأولى هي الحفاظ على علاقتنا مع السوفييت والتمسك بها حتى يمكننا بناء الدولة الحديثة اقتصاديا وعسكريا .. ان الحركة الصهيونية هي هجة صليبية وسوف تستمر عشرات السنين وان صداقتنا مع الاتحاد السوفييتي هي التي سوف تساعدنا في التصدي لهذه الهجمة . اما النقطة الثانية فهي الوحدة العربية .. اننا ملتزمون بهذين الهدفين ونسير قدما في اتجاههما » (الوثيقة ص ٩٨) .

ثانيا : ذكر يوكوف ان من عوامل الضيق على الأهداف ان يقبل الطرف الآخر قيود الحرب المحدودة (١١) .

توضح الوثيقة صحة ذلك من خلال تحليلها لأسباب القيام بالهجوم على العدو . فتقول في ص ١٧ « لقد كان العامل الثالث هو الرغبة في أن نرغم اسرائيل على قتالنا تحت ظروف ليست مواتية لها . ان اسرائيل ذات الثلاثة ملايين نسمة تعبى وقت الحرب ٢٠٪ من قوتها البشرية للانضمام

الى القوات المسلحة وقوات الدفاع الاقليمى .. وهى نسبة عالية جدا
لم تستطع اى دولة فى العالم أن تصل اليها وان اسرائيل نفسها لا تستطيع
أن تتحمل مثل هذه التبعة لمدة طويلة لأنها ترهق اقتصادها القومى وتسيب
خدماتها وجميع نشاطاتها الأخرى بالشلل الكامل . ونتيجة لهذا الموقفه
فان لاسرائيل مقتلين : المقتل الأول هو الخسائر فى الأفراد ، والمقتل الثانى
هو اطالة مدة الحرب . ان اسرائيل لا تهتم كثيرا اذا خسرت الكثير من
أسلحة الحرب المنظورة من دبابات وطائرات ولكنها تصاب بالهلع اذا
خسرت بضع مئات من الأفراد لأن لديها رصيذا هائلا من المعدات وهناك
من يقوم نيابة عنها يدفع ثمن فواتير السلاح — أما خسائر الأفراد فان
رصيد الشعب اليهودى من البشر رصيد محدود ؛ ومن الصعب تعويض
هذه الخسائر . كذلك فان اطالة الحرب هو السم الذى يضعف مقاومة
اسرائيل يوما بعد يوم . أن الجندى الاسرائيلى الذى يستدعى فى التعبئة هو
نفسه العامل والمهندس وهو نفسه الأستاذ والطالب فى الجامعة وهو
نفسه الذى يقوم بجميع النشاطات الأخرى فى الدولة فكيف يمكن لهذه
الدولة أن تعيش لو امتدت الحرب ستة اشهر فقط ... لقد كانت اسرائيل
فى جميع حروبها السابقة تفضل أسلوب الحرب الخاطفة لذلك فقد كان
من صالحنا أن نفرض عليها حربا بأسلوب ليس فى صالحها فلو أننا توقعنا
شرق القناة بمسافة تتراوح بين ١٠ — ١٢ كم فأننا سنخلق لها موقفا صعبا
فاذا هى قامت بالهجوم على مواقمنا شرق القناة فسيكون لدينا الفرصة
لأن يحدث فى قواتها المهاجمة خسائر كبيرة سواء فى القوات الأرضية أو
القوات الجوية التى تستلدها نظرا لوجود تلك المنطقة تحت مظلة دفاعنا
الجوى . وإذا هى عزفت من الهجوم فسوف تضطر الى الاستمرار فى
تعبئة قواتها المسلحة وبذلك تستنزف قوتها الاقتصادية » .

يعنى هذا من وجهة نظرنا أن الطرفين المتنازعين قد قبلا مبدأ الحزب
المجودة فعلى الجانب المصرى لم تكن الإمكانيات تسمح الا بحرب محدودة
وعلى الجانب الاسرائيلى — رغم توفر الإمكانيات له — لم تسمح العوامل
المتعلقة ببناء المجتمع الاسرائيلى له الا بحرب غير طويلة الأمد .

ثالثا : أشار يوكوف الى ان الوسائل العسكرية في الحرب المحدودة قدان، وتتفاعل دوما بواسطة الأهداف السياسية التي من الضروري ان تجسود على كل الوسائل حتى يمكن ضبط خط سير الحرب .

وتبين لنا الوثيقة صحة ما أشار اليه يوكوف بدءا من التخطيط للحرب وحتى نهايتها وذلك على النحو التالي :

١ — حينما تقدم رئيس الأركان المصري بخطة محدودة الى وزير الحرب كان سبب اعتراض الآخر في البداية ان هذه الخطة لا تحقق الهدف السياسي المنشود منها وانه سوف يبقى ما يزيد على ٦٠٠٠ كيلو متر مربع من سيناء بالاضافة الى قطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي (١٢) . (ص ١٨) .

٢ — وافق رئيس الأركان المصري ووزير الحرب على ان التصريحات السياسية من الحرب من قبل السلطة السياسية كلعبة أو كخدعة سياسية يتوثر على الوضع العسكري وتحرم القوات المصرية من المفاجأة وتتيح الفرصة للعدو بالقيام بضربة إجهاض أو على أقل تقدير تؤخذ هذه التصريحات بخيرمة لطلب أسلحة جديدة من الولايات المتحدة . (ص ٢٠) .

٣ — طلب وزير الحرب المصري من رئيس الأركان اعداد خطة لتطوير الهجوم والاستيلاء على المضائق على أساس انه اذا علم السوريون بان الخطة هي احتلال ١٠ — ١٥ كم شرق القناة لن يوافقوا على دخول الحرب . وحينئذ ابدى رئيس الأركان استعدادده لدخول قواته بفردا ابلغه وزير الحرب ان هذا مرفوض سياسيا (ص ٢٤) .

٤ — كان اتفاق رئيس الأركان المصري وتائب وزير الدفاع الكوري على استخدام الطيارين الكوريين في مصر متوقفا على نجاحها في اقناع الجانب السياسي بذلك (ص ٦٣) كما كان الاعلان عن بوصول هؤلاء الطيارين الكوريين قرأه ميسوس يتوقف على استطلاع رأي كورتيا قبل اذاعته (ص ٧١) .

٥ - طلبت السلطة السياسية من القوات المسلحة في ديسمبر ١٩٧٠ بيان تكون على أهبة الاستعداد لاستئناف العمليات العسكرية بالأسلحة التي في أيديها : (ص ٩٠) .

٦ - في أكتوبر ١٩٧١، السلطة السياسية المصرية في مؤتمر عام للضباط في مارس ١٩٧١، بيان «المعركة القادمة» يجب أن تحصل على التوازن الحقيق بين مزايا وبدل المعركة وبين نزاي الانتظار وأن المعركة لن تقوم أو تؤخر يوما عن توقعيتها المنطيق (ص ٩١) .

٧ - طلب من القوات المسلحة المصرية بحث موضوع اتحاد الجمهوريات العربية وعقد مؤتمر في ١٨ أبريل ١٩٧١ لبحث هذا الموضوع . (ص ٩٣ - ٩٤) .

٨ - في ١١ مايو ١٩٧١ اشادت السلطة السياسية بالدور الذي تقوم به القوات المسلحة المصرية في تدعيم السياسة الخارجية واجتهدت اهتمامها بالقوات الجوية حتى يمكن تحدى السيطرة الجوية الاسرائيلية (ص ٩٦) .

٩ - اجابت السلطة السياسية في اجتماع المجلس الاعلى للقوات المسلحة في ٣ يونيو ١٩٧١ على سؤال يتعلق بالنقواص التنبوية التي تؤنر على المعركة الهجومية بقولها « انكم مطالبون بالعمل في حدود الامكانيات المتاحة لكم » . « لاولو انكم » ميرتم . القناة واخليتم عشرة سنتيمترات فقط شرق القناة فان ذلك سوفه يغير الموقف السياسي » (ص ٩٩) .

١٠ - في ٤ نوفمبر ١٩٧٢، طلب رئيس الدولة نفسه قائدا عاما للقوات المسلحة واعلن بمعية جميع نوازد الدولة لاعتراض الحرب والخرق الزوس بانه لا يخطر على باله ان يتخذ من المعركة الحربية .

١١ - في ٩ اكتوبر ١٩٧٢، طلبت السلطة السياسية بشرح الموقف السياسي للقضايا المطروحة في طائفة المشايخ العاجكية . (ص ١٠٠) .

١٢ - في اجتماع مصر لكبار الضباط في ٢٦ يونيو ١٩٧٢ أعلنت السلطة السياسية ضرورة التفرقة بين رجال الحزب ورجال السياسة وأن على المجتمعين أن يركزوا على المعركة القادمة (ص ١١٨) .

١٣ - في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢ اجتمعت السلطة السياسية بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة وكان الهدف هو الاستماع الى رأى القادة عن الموقف العسكرى واستعرضت السلطة السياسية فيه تطور العلاقات مع السوفييت ومع الولايات المتحدة كما تعرضت لموقف بعض الدول العربية وامكانية اشتراكها في الحرب .

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الاجتماع على أن له دلالة خاصة في تأكيد السلطة السياسية لضرورة سيادتها على الاعتبارات العسكرية . . . أن رئيس الدولة قد احتد على اثنين من كبار الضباط حينما أبديا بعض التعليقات على موضوعات متعلقة بالمعركة وطالبتها بعدم التدخل بها ليس في اختصاصاتها وأكد لهما صلتها العسكرية غير السياسية . وقد سئل رئيس الدولة في هذا الاجتماع سؤالا واضحا من قبل أحد كبار الضباط وهو « هل المقصود هو تحرير الأرض أم تنشيط العمليات لاعطاء الفرصة للحل السياسي ؟ » فأجاب : لقد سبق ان قلت لوزير الحزب : أن الهدف هو كسر وقف إطلاق النار (ص ١٢٣ - ١٢٩) .

١٤ - تأثر الدعم العسكرى العربى للمعركة بالعلاقات الشخصية بين رؤساء الدول العربية . (انظر ١٨٣ - ٢١٠) .

١٥ - في ١١ أكتوبر ١٩٧٣ طلب وزير الحزب من رئيس الأركان تطوير الهجوم نحو المضائق وعارضه رئيس الأركان لأن القوات الإسرائيلية قوية وتشكل تهديدا خطيرا لأية قوة برية تتحرك في العراق دون قطاع جوى . وكرر الوزير طلبه مرة أخرى موضحا أن الهدف هو تخفيف الهجوم على الجبهة السورية وأعرض رئيس الأركان بسبب الموقف للعسكرى المصرى وضعف القوات الجوية وأن ذلك من شأنه أن يهدم القوات المصرية .

دون أن تقدم مساعدة للسوريين .. وفي المرة الثالثة أوضح الوزير تماماً بأن القرار سياسى وأنه يتحتم تطوير الهجوم نحو المضائق » (ص ٢٤٥) .

ورغم معارضة كل القادة العسكريين كان رأى وزير الحرب بضرورة الالتزام بالقرار السياسى .. ونصف الوثيقة آثار هذا القرار السياسى بالآتى .. « ولقد كان هذا القرار هو أول غلطة كبيرة ترتكبها القيادة المصرية خلال الحرب وقد جرتنا هذه الغلطة الى سلسلة من الأخطاء التى كان لها أثر كبير على سير الحرب ونتائجها ، لقد كان علينا يوم ١٤ أكتوبر أن نهاجم ٩٠٠ دبابة معادية فى المكان الذى يختاره العدو لهذا اللقاء وتحت سيطرة جوية معادية بقوة ٤٠٠ دبابة مصرية فقط .. ونجح العدو فى استدراج الويتنا المهاجمة الى مناطق قل اختارها بعناية واضحة ونجح فى تدمير معظم دباباتنا .. لقد فقدنا فى هذا اليوم ٢٥٠ دبابة وهو رقم يزيد من مجموع خسائرنا فى الأيام الثمانية للحرب . (ص ٢٤٥ - ٢٤٦)

١٦ - تقول الوثيقة فى (ص ٢٥١) « فى صباح يوم ١٥ أكتوبر اقترح اعادة تجييع الفرقة ٢١ مدرعة والفرقة الرابعة المدرعة غرب القناة حتى يمكن اعادة الاتزان الى المواقع الدفاعية المصرية لكن الاقتراح قد عورض على أساس أن سحب هذه القوات قد يؤثر على الروح المعنوية للجنود . وقد يفسره العدو على أنه علامة ضعف فيزيد من ضغطه على قواتنا ويتحول الانسحاب الى زعر .. » وترى الوثيقة أن السبب الآخر لعدم سحب القوات كان سياسيا حيث كان من المقرر لرئيس الدولة أن يلقي خطبة سياسيا يريد من خلاله أن يسمع صوته للولايات المتحدة واسرائيل من موقع قوة فى حين أن الوضع الحقيقى للقوات كانت تكشفه الأتجار الصناعية وطائرات الاستطلاع . (ص ٢٥١) .

١٧ - عارضت القيادة السياسية بمثلة فى وزير الحرب ورئيس الدولة أى سحب للقوات من شرق القناة الى غربها حتى ظهر يوم ١٦ أكتوبر على الرغم من إجماع القادة العسكريين بضرورة سحب القوات (ص ٢٥٢) .

١٨٠- يقول الوثيقة في ص ٢٦٠ « إن مختار السرية الذي فرضته القيادة السياسية على الموقف غرب القناة كانت له آثار سيئة على الشعب والجيش معا حيث كانت البلاغات تقول بأنه ليس لدى العدو سوى ٧ دبابات تختفى في الأشجار في حين أنه قبل فجر ١٩ أكتوبر كان للعدو فرقتان مدرعتان غرب القناة » ، وتقول الوثيقة في (صفحة ٢٧٢) بحلول يوم ٢٤ أكتوبر كانت هناك فرقتا مشاة مدعمتان قوامهما ٤٥ ألف ضابط وجندي ومعهم ٢٥٠ دبابة ومن خلفهم مدينة السويس محاصرين حصارا تاما وهذه القوة كلها كانت خارج إمكانيات شبكة الدفاع الجوي المصري وتعرضت للقصف الجوي المعادي دون أي فرصة لردع الطائرات المهاجمة التي دمرت وسائل العبور جيعها من كبارى ومعديات وقضت بذلك نهائيا على أي فرصة لانسحاب القوات .

تشير النقاط السابقة جيعها: إلى الكيفية التي كانت تدور بمقتضاها الوسائل العسكرية في تلك الأهداف السياسية وكيف سادت الأهداف السياسية على ما عداها . إلا أننا يمكننا أن نلخص آثار ذلك فيما يلي :

١ - ما عبر عنه الجنرال هولكل *Holckley* بقوله « أن هناك أخطاءا أساسية مرجعها الضغوط السياسية على العسكريين وأن البشر ليس هم في هذه الأخطاء التي لا يتكلمهم الهرب منها وأن العمليات العسكرية العريقة كانت تسير ضد رغبة القائد المعقول عنها بسبب هذه الضغوط السياسية الشاملة عليه » (١٢) .

٢ - أن تدهور الموقف العسكري مع إمكانية تعديل أمر لا تهتم به السلطة السياسية فكل ما يعتنيها الهدف السياسي أولا وأخيرا .

٣ - سبب هزيمة الفلمايخ « الفيلسوف » على وزير الدفاع بسبب قنومه إلى جانب المعظلة المعديلية (في مواجهة الجبهة العسكرية) يكون دائما على مستوى الموقف العسكري . . .

٤ - تبرز النقاط السابقة ما كنا قد اصررنا اليه من ان رئيس الدولة يجب ان يكون قائدا فعليا لا شكليا للقوات المسلحة (١٤) ، فحينئذ نصيب رئيس الدولة نفسه قائدا ، عليها للقوات المسلحة كان من الصعب قبول خلفيته العسكرية كأساس لقيادة القوات المسلحة. لأن احتوائه في العملية السياسية لأكثر من ثلاثين عاما جعلت منه رجلا سياسيا فحسب مكانه. من الضروري أن تؤدي قيادته للقوات المسلحة الى نتائج خطره بالإضافة الى أن الشخصية العسكرية. لوزير الحرب قد ذابت في الإطار السياسي الذي صيها. فيه رئيس الدولة فتدهور الموقف تماما .

رابعا : يرى بوكوفه ان القوى العظمى في الحرب المحدودة تضع ضوابط على الوسائل العسكرية - كما وكيفا - التي تستخدمها الدول المتصارعة ، وأن من الضروري وضع هذه الضوابط في حالة السيطرة الجوية المطلقة لأحد هذه الأطراف .

تعالج الوثيقة دور هذه الضوابط بصورة مباشرة فتقول في (ص ٦١ - ٦٢) ، « في البلاد المتطورة وحيث لا يكون هناك أية قيود على شراء السلاح يبدأ تسليح القوات المسلحة بالقرار الذي تتخذه الدولة من حيث تحديد المبالغ المخصصة لمسؤول الدفاع وعلى أثر ذلك يبدأ المختصون بمشؤون الدفاع في بحث أفضل الطرق لاستخدام هذه الاعتمادات المالية . ومع أن القرار الأول هو قرار سياسي في المقام الأول والقرار الثاني هو قرار عسكري في المقام الأول. فإن صانعي القرار في كلتا الحالتين يتأثرون بالجوار الذي يجري بين الطرفين قبل اتخاذ هذه القرارات . » هذه مما يحدث في البلاد المتطورة ، أما في البلاد التي ما زالت في مرحلة التطوير أو بكلمة أعم في دول العالم الثالث فإن الموقف ليس بهذه السهولة . ان سوق السلاح، مضبوط، عليها الكتلان الكبيرتان وهما الكتلة الشيوعية والكتلة الغربية. وأن قرار كل من أمريكا والاتحاد السوفيتي، وهما الدول العظمى، الثالث بالسلاح، يخضع لعوامل كثيرة أهمها، الخطط على توازن القوى بين

مصالح الدولتين العظميتين في المنطقة والتقدم الفنى والتكنولوجى ومدى القدرة على استيعاب الأسلحة المتقدمة ومقدرة الدولة على دفع ثمن السلاح. ومدى التزام الدولة التى تشتري السلاح بالخط السياسى الذى لا يتعارض مع مصالح الدولة المصدرة له . وهكذا فان صانعى القرار فى دول العالم الثالث ليس لديهم الكفة الأخيرة فى تحديد واختيار السلاح الذى يريدونه »

وتقول الوثيقة فى صفحة ١٧٥ أيضا « كان السوفييت هم الذين يحددون حجم ونوعية وتاريخ التوريد الذى يتم توريده الى مصر . لقد كان المفاوض المصرى يستطيع ان يطلب ويناور ويحاول اقتناع الجانب السوفيتى بحجم ونوعية السلاح الذى نطلبه ، وقد ينجح أحيانا ولكن نجاحه يتوقف على درجة استعداد الجانب السوفيتى لقبول وجهة النظر المصرية ، وكان الجانب السوفيتى هو صاحب الكلمة الأخيرة فى القبول أو الرفض »

وتعكس الوثيقة هذا الفهم الكامل لدور هذه الضوابط بقولها فى نفس الصفحة « ان الروس بسيطرتهم على الإمداد بالسلاح يستطيعون التأثير على سير الأحداث بحيث لا يخرج عن المسار الذى رسموه كما أن الخلاف العربى الاسرائيلى ليس مجرد مشكلة محلية اقليمية ولكنه يدخل ضمن الاستراتيجية العالمية وتوازن القوى بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية »

أما على مستوى الواقع العملى المبرز لدور هذه الضوابط فان الوثيقة تظهره فى أكثر من موقع . ففى مواجهة بين قائد القوات الجوية المصرية والمستشار الروسى أعلن الأول أن سرعة الصواريخ التى أمد بها الروس القوات الجوية المصرية هى ١٢٠٠ كم فى الساعة وأنها تكون عديمة القيمة إذا لم تعمل سرعتها الصوت (١٠٢)

وفى مؤتمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ٢ يناير ١٩٧٢ تقول الوثيقة « أعلن مسئولون عراقيون للهولة من أن أمريكا تقدم إسرائيل بكل شئ فى حين أن الإجماع السوفيتى لم يندنا بما وعدنا به كما أن الاتفاقية لم تشمل

«الأصناف التي وعدنا بها القادة السوفييت » (ص ١٠٢)

ويقول قائد الدفاع الجوي في المؤتمر المذكور « ان مشكلتي هي أنه مطلوب مني أن أقاتل في معركة هجومية بأسلحة دفاعية » وهنا رد عليه قائد القوات البحرية بقوله « يجب أن نمارس الضغط على الاتحاد السوفيتي ، وأن نغلق الموانئ المصرية في وجه الاسطول الروسي ، ويمكن أن يتم ذلك بالتدريج شيئا فشيئا الى أن يتم المنع نهائيا اذا لم يستجيبوا لمطالبنا »

أما قائد المنطقة المركزية فقد علق في نفس المؤتمر بقوله : « ان هناك نواقص كثيرة في القوات المسلحة بالنسبة للمعركة الهجومية أهمها ضعف الطيران والنقص في الحركة وفي وسائل المواصلات واسلوب فتح الثغرات في حقول الألغام »

وطالب رئيس الأركان المصري في المؤتمر المذكور من السلطة السياسية الاتصال بالجانب السوفيتي ومدى موقفه عند القيام بعملية هجومية ويقول أيضا « ان لديهم لواعين من طائرات القتال وفرقة دفاع جوي وهم يسيطرون على امكانيات الحرب الالكترونية ، ويجب ان نعلم كقادة هل سيشارك معنا السوفييت أم لا وفي حالة اشتراكهم فيجب أن نعلم جنود هذا الاشتراك حتى يمكن أن يكون تخطيطنا سليما » (ص ١٠٣)

أما وزير الحرب المصري فلم يخف انتقاده وعدم ثقته بالاتحاد السوفيتي في أحاديثه كلها ويعد ان كانت انتقاداته دائما على المستويات الأعلى خرج عن هذه القاعدة اعتبارا من يناير ١٩٧٢ فخطب في اجتماع عقد في المنطقة المركزية حضره عدة آلاف من الضباط من جميع الرتب وهاجم الاتحاد السوفيتي هجوما عنيفا وأعلن « أن الروس لم يقوموا بتوريد الأسلحة المطلوبة وأنهم يحاولون دون تحقيق رغبتنا في الهجوم » (ص ١٥٦) وبعد زيارة وزير الحرب الروسي لمصر علق نظيره المصري قائلا « ان الروس غير مختصين وغير جادين في التعاون مع مصر » (ص ١٥٧) (١٥)

كل هذه انقاط التي اشترنا اليهلي تؤكد انه مهم، لكن، من حجم المساعدات السوفيتية لمصر فانها تتعرض لضوابط كثيرة فاذا أضفنا الى ذلك انه لا وجه للمقارنة بين هذه المساعدات، وتلك التي تقدمها أمريكا لاسرائيل وخاصة في الأوقات الخرجة من القتال، لأننا الوصول الى نتيجة مؤداها ان استراتيجية الحرب المحدودة التي اتفق عليها الطرفان في منطقة الشرق الشرق الأوسط تقوم على حرصهما على تخلف العسكرية المصرية في مواجهة التفوق العسكري الاسرائيلي والحفاظ على هذا التفوق والدليل على ذلك ما يلي :

١ — اضرار الاتحاد السوفييتي على ان تدفع مصر ثمن الأسلحة التي اتفق عليها كاملا وبالعملة الصعبة وان يتم تسديد الثمن بالعملة الغالبة للتحويل . وتصف الوثيقة هذا الاصرار بأنه « عمل غير مقبول بل يكاد يكون عدائيا » (ص ١٥٨) .

٢ — تقول الوثيقة في (ص ١٧٢) « لا شك ان الكوبري الجوي السوفييتي — في المراحل الأخيرة من الحرب — يعتبر متواضعا اذا قورن بالكوبرى الجوي الأمريكى الى اسرائيل . لقد نقل الأمريكيون خلال ٦٦ رحلة ٢٢٣٩٥ طنا من الامدادات مستخدمين طائرات مس — ٥ وس — ١٤١ . جولة الاولى ١٠٠ طن والثانية ٤٠٠ طن . وقامت شركة العمال الاسرائيلية بنقل ٥٥٠ طن أخرى وبذلك أصبح اجمالي الجسر الجوي لاسرائيل هو ٢٧٨٩٥ طنا واطمأنوا الى ان المسافة من امريكا لاسرائيل هي ٧٠٠٠ ميل والمسافة من الاتحاد السوفييتي الى مصر وسوريا هي ٢٠٠٠ ميل اتضح لنا ان الكوبري الجوي الأمريكى الاسرائيلي يساوى ٦٥ مرة الكوبري الجوي على اسناس وحدة الطن / ميل » .

٣ — عثرنا على تقرير مرفوع الى الكونجرس في ١٦ ابريل ١٩٧٥ من قيادة القوات الجوية الأمريكية يوصي فيه بناء على تجربة حارب اكتوبر

بضرورة إنشاء خطة عمليات كاملة جاهزة للطوارئ خاصة باستراتيجية سلاح حاملات الطائرات الأمريكي لتدعيم مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ولضمان تدفق الطائرات أثناء العمليات الاستراتيجية وأوصت سكرتارية القوات الجوية وقيادة حاملات الطائرات بقله يجب الاستمرار في امداد حكومة اسرائيل بمختلف هذه الاحتياجات سواء باعتبارات مالية أو بدونها (١٦٩) ١٥.

٤ - ذكرت الوثيقة في (ص ١٧٦) من أن الأسلحة الحديثة تدخل في خدمة القوات المسلحة الاسرائيلية والأمريكية في وقت واحد ولذلك فإن الأسلحة المتاحة لاسرائيل خلال الستينات تتقدم جيلين مما هو متيسر لدى العرب وقد ضاقت هذه الفجوة لتصبح جيلا واحدا خلال السبعينات .

٥ - أجاب وزير الخارجية الأمريكي في مؤتمر أمام الكونجرس ردا على سؤال يتعلق بتعبئة القوات الأمريكية في العالم (في أكتوبر ٧٣) بقوله « نحن لا نعتبر أنفسنا حتى الآن في مواجهة مع الروس واعتقد أننا بإمكاننا المحافظة على هذا الوضع .. ولريد أنؤكد أننا والاتحاد السوفيتي في علاقة متميزة .. نحن اصدقاء ورفقاء في نفس الوقت .. اصدقاء لأننا نجد أنفسنا في مواجهة محتلة وكل منا له أصدقاء يسمون نحو أهداف لا يفكر فيها واحدا منا قط (١٧) » .

أما عن السيطرة الجوية ودورها في طلب الطرق الأقصر أسلحة مضادة للطائرات من حليفه وأثر ذلك في احتمالات توسع الحرب فإن الوثيقة ترجحها على النحو التالي :

١ - السيطرة الجوية الإسرائيلية :

تكثيف الوثيقة في أكثر من موضع للسيادة الجوية الاسرائيلية وضعف القوات الجوية المصرية فتقول في (ص ١٦) « من خلال الاشتباكات المتعددة التي تمت بين طائراتنا وطائرات العدو ظهر تفوق الطيران الاسرائيلي في

غذه الاشتباكات بشكل واضح وحاسم وكانت النتائج دائما في مصلحة العدو .. لم يكن طيارونا تنقصهم الشجاعة ولكن كانت تنقصهم الخبرة والتجربة . لقد كانت الغالبية العظمى منهم تقل ساعات طيرانهم عن ١٠٠٠ ساعة طيران في حين كان متوسط ساعات الطيارين الاسرائيليين تزيد عن ٢٠٠٠ ساعة .. لقد كانت القوات الجوية الاسرائيلية تسبق القوات الجوية المصرية بمقر سنوات على الأقل .. كما كانت طائراتنا اقل كفاءة من طائرات العدو » .

وتشير الوثيقة الى دور هذه السيطرة في الايام الأخيرة للحرب . فتقول في ص ٢٦٠ « ان قوارنا أصبحت مهددة بالتطويق بعد ان دمر العدو الكثير من مواقع صواريخنا سام وبعد ان أصبحت القوات الجوية المعادية قادرة على العمل بحرية من خلال الثغرة التي أحدثها في دفاعنا الجوي » .

وتقول الوثيقة في (ص ٢٧٢) « بحلول يوم ٢٤ أكتوبر أصبح الموقف سيئا للغاية ، لقد اتم العدو حصار قوات الجيش الثالث التي شرق القناة وعزلها عن مركز قيادة الجيش الثالث التي كانت غرب القناة وأصبحت هذه القوة كنها خارج امكانيات شبكة الدفاع الجوي سام وبالتالي أصبحت مهددة بالقصف الجوي المعادي دون أية فرصة لردع الطائرات المهاجمة » .

٢ — امدادات الحليف من القوى العظمى لمواجهة السيطرة الجوية :

كان حجم القوات الجوية والدفاع الجوي لجبهة السيطرة الجوية الاسرائيلية على النحو التالي صباح ٦/١٠/١٩٧٣ .

القوات الجوية : ٣٠٥ طائرة قتال — ٧٠ طائرة نقل — ١٤٠ طائرة هيلوكوبتر . قوات الدفاع الجوي : (١٥٠ كبة صواريخ سام — ٢٥٠ مدفع مضاد للطائرات) وتقول الوثيقة في ص ٦٥ « بدأت الامدادات الروسية قصل الى مصر وأصبحت جاهزة للقيام بهامها القتالية وكانت تشمل جميع العناصر الرئيسية في الدفاع الجوي وكان معها معدات لم يسبق

لمصر ان حصلت عليها » وتحدث الوثيقة عن الصراع بين الطائرة والتذينة
مقتول ، كان الصراع بين الطائرة والتذينة صراعا مريرا خلال حرب
اكتوبر دون ان يستطيع أى منهما أن يدعى بأن له التفوق على الآخر .

**خامسا : مرحلة المفاوضات : سنستعين هنا بأربع نقاط اشار إليها بوكوف
في نظريته :**

١ — خوف القوى العظمى من توسع الحرب واحتمالات المواجهة :

يقول لورانس ميتكالف Metcalf في وصفه للأحداث الأخيرة في الحرب
« لقد بدأت المواجهة المفاجئة بين القوتين العظميتين لأن كلا من مصر
واسرائيل قد انتهكتا وقف اطلاق النار . لقد حصلت اسرائيل على مكاسب
عسكرية لا يسمح بها الاتحاد السوفييتي فقد أخذت حاملات الطائرات
السوفيتية طريقتها من البحر الأسود الى البحر المتوسط وأعلم الروس
الولايات المتحدة بأنهم مستعدون الآن لارسال قواتهم الخاصة للمنطقة
لتعزيز وقف اطلاق النار ولأن الولايات المتحدة لا تسمح بذلك فقد رفعت
درجة استعداد قواتها فاذا أرسل الروس قواتهم فتصبح المواجهة حتمية بعد
ان كان الوافق ممكنا فالمصالح القومية الآن لكل منهما في خطر (١٨) .

٢ — استخدام التهديد السياسى من قبل الدول العظمى ..

تقول الوثيقة في ص ٢٧٣ « في صباح ٢٤ اكتوبر انتقد الاتحاد السوفييتى
اسرائيل وهاجم امريكا بصفة علنية في الأمم المتحدة وسلم انذارا للولايات
المتحدة يقول فيه : انه اذا لم يكن من الممكن ان تعملوا معنا في هذا الموضوع
فقد نجد أنفسنا امام موقف يضطرنا الى اتخاذ الخطوات التى نراها
ضرورية وعاجلة ولا يمكن ان نسمح لاسرائيل بان تستمر في عدوانها هكذا ».

٣ — عدم السماح بهزيمة الحليف هزيمة كاملة :

يقول ميتكالف « ان ألاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة قد اتفقتا على
وقف القتال قبل أن تهزم اسرائيل العرب هزيمة كاملة ، لكن اسرائيل تحاول

الحصول على نصر كامل بأي طريقة . وهذا يعنى أن الاتحاد السوفييتى لم يستطع الحفاظ على كلبته مع العرب وبالنسبة للولايات المتحدة بأنها غير قادرة على وقف القتال الإسرائيلى ومن هنا ضغط الروس على المصريين والأمريكيون على إسرائيل وقبل الطرفان وقفه إطلاق النار مؤقتا فى إطار نظمه وزير الخارجية الأمريكى « (١٩) » .

٤ - دور النصر العسكرى لأحد الأطراف المحلية فى التأثير على المفاوضات : يقول رئيس الأركان الإسرائيلى فى هذا الصدد . . « من وجهة النظر العسكرية البحثية حقق الجيش أنجازا ضخما وعظيما . جعل الحكومة الإسرائيلية قادرة على دخول المفاوضات من موقع قوى وهذا هو الذى جعل المفاوضات تعطى انطبعا ما بأننا قد تركنا ميدان المعركة منتصرين » (٢٠) .

هذا وقد تمكنت إسرائيل من فرض شروطها فى هذه المفاوضات ولم تعط أى فرصة للطرف المصرى بالمساومة . . تقول الوثيقة فى (ص ٢٧٣) « أنه بعد أن اتت إسرائيل حصار الجيش الثالث طالبت كثن لإمداده بالتصيينات بالآتى :

(٢) (الامراج من الجاسوس الإسرائيلى أنيدان » هذا وقد رافق هذا الجاسوس الممثل المصرى المتفاوض الذى سلمه بنفسه إلى الجانب الإسرائيلى) .

(ب) المطالبة بتسليم الجواسيس الإسرائيليين الذين يقضون أحكاما فى السجون المصرية .

(ج) طالبت بإلغاء الحصار البحرى المصرى عنها وإن يكون ذلك بطريقة علنية يعلم بها العالم أجمع . (انظر ص ٢٨١ أيضا) .

هذا وقد أبرزت هذه الحرب نقطتين أساسيتين لم يشر إليها يوكوف فى نظريته .

الأولى : أن النصر العسكرى الحاسم يمكن الجولة الطويلة من المسالمة
لحسابها الخاص والقضاء على كافة التهديدات من قبل الدول المتحالفة مع
الطرف المحلى الآخر .

تقول الوثيقة فى ص ٢٨١ « ان امداد الجيش الثالث بالتعويضات والمياه
يجب أن يقابله امداد أمريكا والغرب بالوقود ، وقد وضعت أمريكا سلاح
البتترول فى كفة الميزان واتخاذ الجيش الثالث فى الكفة الأخرى .. وكان
على السلطة السياسية المصرية أن تلتبس من العرب وقف استخدام هذا
السلاح .. وهذا ما حدث فعلا » .

الثانية : أن النصر العسكرى الحاسم الذى يقبضه احتلال مناطق ومدن
هامة قد يحول سلوكيات قوات الاحتلال الى عملية منظمة وتسير وفقا
لتعليمات من السلطة السياسية للقوات المحتلة هدفها تدمير سبل الحياة
فى هذه المناطق والمدن والاستفادة بكل ما فيها من امكانيات لصالح الدرامة
المحتلة . وتقول الوثيقة فى ذلك أن القوات الاسرائيلية قامت بعد احتلال
مدينة السويس لمدة ثلاثة اشهر بالآتى :

١ - ردمت ترعة المياه الطوة التى تنقل المياه من الاسماعيلية الى
مدينة السويس والجيش الثالث .

٢ - فكت مصنع تكرير الوقود ومصنع السباد الذين يقعان خارج
المدينة ونقلتهما الى اسرائيل ونسفت الأجزاء الثقيلة التى لا يمكن نقلها .

٣ - فكت الروافع والمعدات من ميناء الانبية .

٤ - فكت خطوط أنابيب المياه وأنابيب البترول التى كانت تمر فى المنطقة .

٥ - نهبت واستولت على المواشى والمحاصيل التى كانت فى حوزة
الفلاحين . (ص ٢٨٢) .

بعد أن بينا الى أى مدى تنطبق نظرية يوكوف عن الحرب المحدودة على حرب أكتوبر ثأتى الى تحليل العلاقات بين قادة هذه الحرب ونلفت الانتباه هنا الى أننا حينما نتحدث عن السلطة السياسية فإننا نقصد بها رئيس الدولة وبعه وزير الحرب وحينما نتحدث عن القيادة العسكرية فإننا نقصد بها رئيس الأركان والقادة العسكريين الآخرين لأننا كما أشرنا سابقا كان وزير الحرب متفقا تماما مع رئيس الدولة فى الخط السياسى للحرب . وكما أشرنا أيضا فى صدر هذه المقالة فإننا سنصيغ تحليلنا فى قواعد وضعناها فى صورة تعميمات سوسولوجية تقتصر بالطبع على الحدود الزمانية والمكانية لموضوع الدراسة .

أولا : القواعد المتعلقة بعلاقة السلطة السياسية بالقيادة العسكرية :

القاعدة الأولى : إذا كان لشخص وزير الحرب دور فعال فى الجهاز السياسى الحاكم بحيث يعتمد عليه هذا الجهاز فى ضمان ولاء القوات المسلحة فإن هذا الجهاز ينشئ وظيفة خاصة تمكن الوزير من احكام السيطرة على القوات المسلحة ولا يحتاج تفقد سلطات هذه الوظيفة الى استصدار قرار بها من قبل الجهاز الحاكم طالما ان لشخص الوزير دور كبير فى الحفاظ على استمرار هذا الجهاز اما فى الحالات الأخرى التى لا يكون فيها لشخص الوزير مثل هذا الدور فإن الأمر يتطلب استصدار مثل هذا القرار الا ان اهم الآثار السلبية لذلك هو خلق تنازع على السلطات بين الوزير ورئيس أركان حرب القوات المسلحة ، كما أن وجود مثل هذه السلطات الواسعة فى يد وزير الحرب قد يجعله فى موقع يمكن أن يتحدى به السلطة السياسية .

تقول الوثيقة فى ذلك « كانت الثورة تعتبر ولاء القوات المسلحة من أهم أهدافها وكان تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة يهدف فى المقام الأول الى تأمين القوات المسلحة وضمان ولائها .. ووظيفة القائد العام غير موجودة لا فى التنظيم الغربى ولا فى التنظيم الشرقى حيث يعتبر رئيس أركان حرب القوات المسلحة فى كل من الكتلتين الشرقية والغربية هو

قمة الجهاز' العسكري ويتبع وزير الحربية الذي يمثل القيادة السياسية (ص ١٠٨) . هذا بالنسبة الى ايجاد الوظيفة التي تمكن القائد العام من احكام السيطرة على القوات المسلحة . اما بالنسبة لدور هذه الوظيفة في خلق التنازع على السلطات فتقول الوثيقة في (ص ١٠٨) : « أما في مصر فان ادخال هذا النظام قد خلق تنازعا على السلطات واضاع المسؤولية بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية فبينما لا يوجد خلاف حول شخصية رئيس الأركان من حيث كونه رجلا عسكريا فهناك جدل كبير حول شخصية وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة : هل هو رجل عسكري ام مدني ؟ هل اى خطأ يرتكبه يعتبر خطأ للقيادة السياسية ام لا ؟ هل اى قرار يتخذه يعتبر هو مسؤولا منه كقائد عسكري ام أن مسؤوليته تتوقف عند القرار السياسى » .

ومن كنية احكام السيطرة على القوات المسلحة بمقتضى هذه الوظيفة فتقول الوثيقة في (ص ١٠٩) « وفي سبيل ضمان ولاء القوات المسلحة هناك ثلاثة ادارات وضعها القائد العام في يده بحيث لا يكون لرئيس أركان حرب القوات المسلحة أى سلطات عليها اللهم الا من ناحية الشكل فقط وهذه الادارات هى ادارة المخابرات الحربية وادارة شئون الضباط وهيئة الشئون المالية فعن طريق ادارة المخابرات الحربية يستطيع أن يحدد من هم السامخون ومن هم الموالون وعن طريق ادارة شئون الضباط يستطيع أن يقصر القيادات والمناصب الحساسة على العناصر الموالية له وعن طريق الهيئة المالية والحسابات السرية يستطيع أن يفقد عطاءه على المخلصين والتابعين » .

وعن الحاجة الى استصدار قرار بتحويل هذه السلطات لوزير الحرب تقول الوثيقة في ص ١٠٩ « كان القائد العام يستمد قوته وسلطته من الشرعية الثورية بحكم انتماؤه الى الثورة وكونه عضوا بارزا في مجلس قيادة الثورة فلم يكن في حاجة الى قانون أو قرار جمهورى يحدد له سلطاته »

وعن دور هذه السلطات في تحدى السلطة السياسية تقول الوثيقة في

نفس الصفحة « منذ أوائل السبعينات كان في استطاعة القائد العام أن يتخذى سلطات رئيس الجمهورية » وتري الوثيقة انه في الحالات التي لا يطبع فيها وزير الحرب في تحدى السلطة السياسية فانه يستصدر قرارا جمهوريا يعطى له سلطات ضخمة وجميع هذه السلطات على حساب سلطات رئيس اركان حرب القوات المسلحة » .

القاعدة الثانية : ان تلويد العسكريين للسلطة السياسية ووقوفهم الى جانبها في الازمات السياسية الحرجة يؤدي بهذه السلطة الى دفعهم لتولى مناصب القبة في القوات المسلحة لكنها تتابع في نفس الوقت طموحاتهم السياسية وانجازاتهم العسكرية فلذا ما تولد الشك لديها بتعاظم هذه الطموحات او غلبة انجازاتها على الصورة الشعبية عليها فانها تلفظهم فوراً .

ولبيان سريان هذه القاعدة توضح الوثيقة الآتى :

فيما يتعلق بنخف السلطة السياسية لن يؤيدها من العسكريين الى مناصب القبة : تقول الوثيقة في (ص ٩٦) « حينما قامت السلطة بانقلابها العسكري ضد خصومها السياسيين اشترك في هذا الانقلاب رئيس اركان حرب القوات المسلحة الذي لعب دور المؤيد للانقلاب » والذي عين فيها بعد وزيراً للحرب وتقول الوثيقة في موقع آخر عن رئيس الأركان العامة في زمن الحرب انه عين في منصبه متخطياً ثلاثين رتبة اقدم منه وقد تكون اسباب تعيينه في هذا المنصب هو موقفه المؤيد للسلطة السياسية في أحد اجتماعات المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ١٨ أبريل ١٩٧٨ المتعلق ببيان وجهة نظر القوات المسلحة في مشروع اتحاد الجمهوريات العربية . (ص ٩٣) . وقد طرقت السلطة السياسية وزير الحرب لشعورها بخطورتها وطموحاته السياسية وتوسعه في استخدام سلطاته الى درجة مقلقة .

أما عن دور الانجازات العسكرية في التأثير على الصورة الشعبية للحاكم فتقول الوثيقة في (ص ٢٩٦) حول اقالة رئيس الأركان « أن النية في اقالة

تكونت في فكر السلطة السياسية منذ الأيام الأولى للحرب نتيجة لغنصر
 الغير» . ثم أخذت الفكرة تختبر اعتبارا من يوم ١٢ أكتوبر نتيجة غنصر
 التحدى . وتقول الوثيقة في (ص ١٤١) « أن السلطات السياسية لو
 اقتنعت بما يعرفه رئيس الأركان من حقائق لاهتز موقفها ولأصبح للأخير
 شخصية شعبية تهدد الأول . وتوضح الوثيقة أيضا أن السلطة السياسية
 كانت تتبع بحذر الأبعاد النفسية في العلاقات بين رؤسها من كبار القادة
 العسكريين الذين قلمت بطردهم ما ان شعرت أن هناك ميولا متبادلة بينهم
 فأتخذت قرارها بطرد وزير الحرب وقائد البحرية لشعورها بميل كل منها
 الى اطراء تفخيم ومدح الآخر ولشعورها أيضا بميل الأول في أن يكون
 له دور اكبر في ممارسة السلطة هذا بالإضافة الى تمتعه ببعض المزايا
 الشخصية التي تجعل منه شخصية محبوبة من قبل العسكريين كاهتمامه
 باللمسات الانسانية والخدمات وتحسين رواتب ومعاشات الضباط والجنود
 ومنحهم أوسمة أو ايفاد بعضهم في رحلات ترفيهية أو الاغداق على المحيطين
 به بأموال وامتيازات .

وتبين الوثيقة في أكثر من موقع كيف كانت السلطة السياسية تؤكد
 للعسكريين دوما بأنهم عسكريون ولا شأن لهم بالسياسة وكيف أنها كانت
 تتابع آرائهم من خلال الاجتماعات العسكرية وكيف أنها كانت تتحين الفرصة
 للإطاحة بهم ما ان تشعر بأن لأرائهم هذه طابع سياسى ولا يعنينا في ذلك
 كفائتهم العسكرية ذات الأثر الفعال في الحرب فالهم لا يتدخل العسكريون
 من قريب أو بعيد في شئون السياسة . (ص ١٣٦) .

القاعدة الثالثة : تقوم السلطة السياسية باختيار وزير الحرب وفق
 مواصفات خاصة أهمها عدم وجود طموحات سياسية لديه ولضمان ذلك
 فإنها تبحث في التاريخ العسكري والخلفية النفسية والفيزيكية لمن ترشحه
 لهذا المنصب حتى تضمن تبعيته لها تماما .

يشير بيرليتره Perlmutter الى ذلك موضحا ان السلطة السياسية

المصرية قد عينت رجالها لكى يسروا مقدرات القوات المسلحة وكانوا من الموالين لها ومن المهنيين وغير السياسيين (٢١) . أما الوثيقة فانها تحلل مواصفات وزير الحرب الذى عينته السلطة السياسية لقيادة الحرب فتقول 'من تاريخه العسكرى انه كان يكره بشدة السلطة السياسية السابقة لأنها طردته من القوات المسلحة مرتين ولم تبين سبب الطرد فى المرة الأولى لكنها حددت اسباب الثانية فى قيام العدو باغارة ناجحة فى منطقة عسكرية دون علم وزير الحرب بها .. وتقول الوثيقة أن الآثار النفسية للطرد قد تركت بصماتها على أخلاقياته وخشيته للمسئولية واتخاذ القرار وتفضيله تلقى الأوامر دون اصدارها وحينما تقاعد لمدة تزيد عن عشرين شهرا واستدعى من قبل السلطة السياسية التالية فى منصب حساس ثم عين بعدها وزيرا للحرب كان لذلك اكبر الأثر فى حالته النفسية ومعنوياته فمقدد عاد الى الحياة العملية من جديد بعد أن اعتقد أنها قد انتهت ومن ثم ضمنت السلطة السياسية هذا الولاء المطلق من وزير الحرب لها . وتقول الوثيقة فى (ص ١٣٧) ان وزير الحربية كان مريضا وأن السلطة السياسية كانت تعلم ذلك قبل تعيينه ولهذا فان خطورة هذا التعيين تكمن فى دلالاته التى تعنى أن السلطة السياسية تعمل بكافة الوسائل على ضمان بقائها واستمرارها والحفاظ على كيائها حتى ولو كان ذلك على حساب المجتمع وحياة أفرادها . (ص ١٣٩) .

القاعدة الرابعة : قد تعتمد السلطة السياسية اختيار شخصيتين متناقضتين لتولى أكبر مناصبين عسكريين كوزير الحرب ورئيس الأركان حتى تضمن عدم تحالفهما ضدها وتكون دائما حكما ومنظما للعلاقات بينهما وغالبا ما تقف الى جانب وزير الحرب فى مواجهة رئيس الأركان . هذا وقد لا يكون للتناقض بين الشخصيتين أى أثر فى مرحلة الإعداد للعمليات العسكرية او عند القيام بعمل ناجح لكنه يبرز بوضوح عند القيام بعمليات عسكرية لمواجهة إنجاز عسكرى مضاد يؤثر على الهدف السياسى للحرب وبصورة أخرى عند تعرض القوات لوقف عسكرى خرج تؤثر مواجهته على

الانجاز العسكرى الناجح الذى يكون قد تحقق فى بداية الحرب .

تقول الوثيقة فى تعدد السلطة السياسية هذا الاختيار « أن الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان كان من الأسباب القوية التى دعت السلطة السياسية الى تعيين وزير الحرب » (ص ١٣٨) وتشرح الوثيقة أن رئيس الأركان شرح لرئيس الدولة جذور هذا الخلاف فتقول فى (ص ١٣٥) انه عند مرض اسم وزير الحرب الجديد على رئيس الأركان كان هذا الأمر مفاجأة للأخير الذى علق على ذلك موجهاً حديثه الى السلطة السياسية بقوله « أن هناك تاريخاً طويلاً من الخلافات بيننا يمتد الى حوالى ١٢ سنة واعتقد أن التعاون بيننا سيكون صعباً » كما تبين الوثيقة علم السلطة السياسية بجذور هذا الخلاف عند الرد على رئيس الأركان فيقول رئيس الدولة « انى أعلم تماماً بتاريخ هذا الخلاف وتفاصيله ولكننى أؤكد لكم أن علاقتكم به ستكون أفضل من علاقتكم به قبله » . ولم يثن ذلك رئيس الأركان عن اعادة الكرة وأظهر مخاوفه وبيان أن هذه العلاقة قد تؤثر على المرفق العسكرى عند الاعداد للمعركة التى سوف تحدد مصير البلاد لعدة سنوات قادمة ، فان رئيس الدولة قد أكد وجهة نظره بأنه لا ضرر هناك من جراء ذلك . ص ١٣٥ . وتؤكد الوثيقة أن تعدد السلطة السياسية مثل هذا الاختيار لم يكن للمرة الأولى بل حدث قبل ذلك فى فترة حياة عبد الناصر .. (راجع ص ١٣٤) .

وتكشف الوثيقة كيف يمكن أن يكون التحالف بين وزير الحرب ورئيس الأركان مؤثراً على السلطة السياسية فتقول فى ص ١٣٨ .. « أن هذا التعيين لا يخدم مصالح البلاد ، لقد كان فى استطاعتنا أن نحقق خلال حرب أكتوبر أفضل بكثير مما حققنا لو أن هناك قائداً علماً غيره .. ولو تيسر هذا لكان فى إمكاننا أن نكبح جماح السلطة السياسية ونرفض تدخلها فى الشئون العسكرية البحتة ولاستمر القتال بالأسلوب الذى نريده وليس طبقاً للأسلوب الذى يختاره العدو .

أما عن الدور الذى تلعبه السلطة السياسية فى تنظيم العلاقة بين الطرفين فإن الوثيقة تبين ذلك فى المرتين اللتين حدث فيها هذا الاختيار فى المرة الأولى على سبيل المثال أخبرت السلطة رئيس الأركان حينما عرض وجهة نظره بالاعتماد الثقة بينه وبين وزير الحرب بأنها تفهم وجهة نظره جيدا وتعد بالآ تدعى فرصة للاحتكاك بين الطرفين . (ص ١٣٤) .

ومن أثر التناقض بين الطرفين على سير العمليات العسكرية فتبين الوثيقة أنه قبل بدء العمليات كانت الخلافات خلافاً فى وجهات النظر فقط وغالبا ما كان يصل الطرفان فيها الى اتفاق بسهولة أو يقتنع أحدهما بوجهة نظر الآخر . وتقول الوثيقة فى (ص ١٨ ، ١٩) أنه حينما عرض رئيس الأركان فكرته من الحرب الهجومية عارضها وزير الحرب بشدة ولكنهما بعد مناقشات طويلة وعبر جلسات وأيام متعددة وصلا الى حل وسط واقتنع وزير الحرب بصحة وجهة نظر رئيس الأركان بعدها دون اعتراض .

أما عند بدء العمليات العسكرية فقد بدا هذا التناقض بارزا وأثر على خط سير العمليات تأثيرا تاما ويرجع ذلك فى تصورنا الى نسيان وزير الحرب صفته العسكرية واستملاجه الكامل بصفته السياسية . وتقول الوثيقة فى آثار ذلك على خط سير العمليات العسكرية أن رئيس الأركان قد علم كثيرا من اعتراض السلطة السياسية ووزير الحرب على كل الاقتراحات التى يتقدم بها وأنها حينما يكتشفان سلامتها يكون الوقت قد فات وإن الوضع قد استمر على هذا الحال منذ ١٣ أكتوبر وحتى وقف إطلاق النار . (ص ١٤١) .

ولم يكن للتناقض بين الطرفين أى أثر على الهدف العسكرى الأساسى للحرب وهو عبور القناة ولكن حينما تطورت الأعمال العسكرية بانجاز مضاد معاد وبدأ أن أى محاولة لجباية انجاز العدو قد يؤثر على الهدف السياسى هذا انتج الموقف وتقول الوثيقة عن ذلك فى صفحة (٢٣٥ - ٢٣٦) « بحلول الساعة الثامنة من صباح يوم الأحد ٧ أكتوبر ١٩٧٣ كانت

شواتنا قد حققت نجاحا حاسما في معركة القناة وعبرت. أصعب مانع مائي في العالم وحطمت خط بارليف في ١٨ ساعة وهو رقم قياسي لم تحققه أية عملية عبور في تاريخ البشرية وتم ذلك بأقل خسائر ممكنة » وتعنى هذه الفترة أن الهدف العسكري قد تحقق ومن ثم فلم يبق إلا انتظار رد فعل العدو ، أى أنه حتى هذا التاريخ لم يكن للتناقض بين وزير الحرب ورئيس الأركان أى أثر على العمليات العسكرية لكنه عند مواجهة انجاز العدو المضاد بدأ التناقض بين الطرفين يبرز . وتوضح الوثيقة في صفحة (٢٤٥) كيف كان ذلك مرتبطا بالهدف السياسي للحرب ، فقد طالب وزير الحرب رئيس الأركان أن يطور الهجوم نحو المضائق معارضه الأخير بشدة بسبب السيطرة الجوية الاسرائيلية التي تشكل تهديدا خطيرا لأى قوات برية تتحرك في العراق دون غطاء جوى وأوضح الوزير أن القرار سياسى ويتحتم الهجوم . كما عارض القادة العسكريون هذا القرار ، وكان الإصرار السياسى على تنفيذه كما تقول الوثيقة في (ص ٢٤٦) من الأخطاء التي كان لها أثر كبير على سير الحرب ونتائجها .

وتقول الوثيقة في موضع آخر أن اقتراح رئيس الأركان بإعادة تجبيع بعض القوات غرب القناة لإعادة الاتزان للمواقع الدفاعية للقوات قوبل بالرفض لأسباب سياسية أيضا . كما كان الوزير ضد أى فكرة لسحب القوات من الشرق الى الغرب واشتد الخلاف بينه وبين رئيس الأركان فكان الأخير يرى أن تكون الضربة الرئيسية موجهة الى الثغرة من غرب القناة مع توجيه ضربة ثانوية ضد فتحة الثغرة شرق القناة وكان الوزير يرى مكن ذلك تماما . (ص ٢٥٢) . وحينما استمعان رئيس الأركان بالسلطة السياسية لنقض قرار الوزير عارضه رئيس الدولة بشدة وأيد موقف الوزير . (ص ٢٥٣) فكان من جراء ذلك توسيع العدو في منطقة الدفرسوار . وتقول الوثيقة في (ص ٢٦٧) أن السلطة السياسية أصرت على عدم سحب أى جندي من الشرق . وحدث صدام آخر بين الطرفين في ٢٥ أكتوبر عند اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة حيث كان

الموضوع الرئيسى للاجتماع كيف يمكن إعادة فتح الطريق الى الجيش الثالث واقتراح الوزير تخصيص الفرقة المكلفة بالحيولة دون فتح انطريق امام العدو الى القاهرة بحماية القوات الادارية المتحركة من القاهرة الى الجيش الثالث عبر المسالك والطرق الثانوية والغيث المهمة بعد اعتراض رئيس الأركان والقادة العسكريين . (ص ٢٧٧) .

ونضيف الى ما سبق ان ناييد السلطة السياسية لوزير الحرب قد فاق اهتمامها بالاستراتيجية السياسية والعسكرية للدولة . . وتذكر الوثيقة في هذا الصدد حادثة قام فيها رئيس الأركان برفع قضية تعطيل وزير الحرب لقرار اتخذه مجلس الدفاع العربى المشترك بلجراء مسح هيدروغرافى للسواحل العربية . . ولم تبين لنا الوثيقة آثار خطورة هذا الموقف على السلطة السياسية . . الا انها تقول انه على الرغم من استمرار المواجهة بين وزير الحرب ورئيس الأركان امام رئيس الدولة فان الأخير لم يتخذ أى قرار حاسم ولم تخرج المسألة عن بعض النصائح العامة للطرفين في حين أن القضية المطروحة امامه قضية بالغة الخطورة . . (ص ١١٥) .

ثانيا : في علاقة القيادة العسكرية بالسلطة السياسية :

القاعدة الخامسة : تعتمد القرارات التى تصدرها القيادة العسكرية بصدد المشروعات ذات الطابع السياسى على مدى ادراكها لحجم القوة السياسية في يد رئيس الدولة وليس على تقديرها الفعلى لأهميتها . ويقف وزير الحرب عادة الى جانب من بيده السلطة الفعلية سواء اكان رئيس الدولة ام غيره . . اما رئيس الأركان فانه يتخذ موقفا وسطا وان كان يميل الى ما تجبى عليه قيادته العسكرية ويسمح له هذا الموقف باتخاذ موقف مضاد حال تغير الأمور لصالح من بيده السلطة الفعلية .

اعتمدنا في تنظيم هذه القاعدة على مجريات الأحداث في اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ١٨ أبريل ١٩٧١ وضم هذا الاجتماع ستة عشر ضابطا بالاضافة الى سكرتير المجلس وخمسة هذا الاجتماع لبحث رأى

القوات المسلحة في مشروع اتحاد الجمهوريات العربية الذي يؤيده رئيس الدولة ويعارضه وزير الحرب . وكان المسرح السياسي في هذا الوقت يشير الى ان رئيس الدولة لا سلطات له وان السلطة الحقيقية في يد اللجنة التنفيذية العليا للحزب الحاكم . وتقول الوثيقة في بيان وجهة نظر وزير الحرب وقتها المؤيد للجنة التنفيذية العليا « الملح وزير الحرب في حديثه الى ان الجهات السياسية العليا ترفض هذه الاتفاقية وانه بعد ان ينتهى من اجتماعه سوف يتوجه لحضور اجتماع سيسى على أعلى مستوى وانه سوف يقوم بإبلاغ الجهات السياسية العليا برأى القوات المسلحة التي وقف غالبية قادتها ضد هذا الاتحاد » (ص ٩٤) .

أما عن موقف رئيس الأركان الذي رقى فيها بعد لمنصب وزير الحرب فتقول الوثيقة ان رئيس الأركان لم يسمح رايه في هذا الاجتماع لأن الوزير أعلن في الاجتماع ان موقفها واحد ولكن حينما طلب أحد الأعضاء سماع رأي رئيس الأركان أجاب بوضع تحفظات معينة على ما يحيط بالظروف الخارجية المحيطة بقيام الاتحاد ولولاها لأيد قيامه فرد عليه العضو نفسه انه يريد اجابة صريحة بنعم أولا على الاتحاد في صورته المعروضة فرد بانه يعارض قيامه (ص ٩٤) .

القاعدة السليمة : يترتب على تأييد وزير الحرب للسلطة السياسية ان يسمح لها بالتوسع في سلطاتها التي قد تهدد سلطان هذه السلطة ، وقد يؤدي سوء استخدام هذه السلطة الواسعة الى اضرار على مستوى الأفراد العسكريين وعلى الاستراتيجية العسكرية للدولة ككل .

تقول الوثيقة في (ص ١١١) « ان سلطات وزير الحرب ظلت تتعاظم يوما بعد يوم وارتكب أخطاء من سبقوه نفسها وكان يبطش بأى ضابط يمرض طريقه ويفقد العطاء على من يسير في ركابه ، وأصبح لا يطبق ان يسمح رأيا يخالف رايه (ص ١١١) وقام بتحويل ضابطين برتبة كبريتين الى وظائف مدنية لمخالفتهما إياه في رايه ، هذا على مستوى الأفراد

أما على مستوى الإستراتيجية العسكرية للدولة فإن الوثيقة تبين أن وزير الحرب قد قام بعزل أحد كبار الضباط الذين عهد إليهم إتخاذ إجراءات تنفيذ قرار اتخذه مجلس الدفاع العربي المشترك الخاص بشراء لنشئ مسلحة لاجراء مسح هيدروغرافي لجميع السواحل العربية واتخذ ضده إجراءات مشددة منعت من تنفيذ هذه المهمة . (ص ١١٥) .

القاعدة المسماة : قد يعاظم نقيذ وزير الحرب للسلطة السياسية الى درجة تكون فيها القرارات العسكرية مهندفة أساسا لحماية الوضع الأمنى فى البلاد وحماية السلطة السياسية ولو كان ذلك على حساب الكفاء القتالية للقوات المسلحة .

اعتمدنا فى تقرير هذه القاعدة على واقعة توزيع الدبابات التى وافق الروس على امداد مصر بها وهى دبابات ت ٦٢ . وتقول الوثيقة فى ذلك « اجتمعت لجنة برئاسة الوزير لبحث طريقة استيلاء وتنظيم هذه الدبابات ، وكان رأى الوزير وبعض مساعديه أن تسلم هذه الدبابات الى اللوازم المدرعين المستقلين . أما الرأى الآخر والذى أيدته بعض المستشارين السوفيت فقد رأى تسليمها الى الفرقتين المدرعتين بدلا من اللوازم المستقلين على أساس أن وجود هذه الدبابات القوية ذات المدفع ١١٥ مم ضمن الفرقة المدرعة وفى احتياط القوات المسلحة يجعل من الممكن توجيه ضربة قوية وحاسمة فى الاتجاه الذى يظهر للقيادة أثناء المعركة ، أما توزيعها على الأولوية المدرعة المستقلة فسوف يترتب عليه أن تستخدم هذه الأولوية فى المراحل الأولى من المعركة وفى اتجاهات قد لا تكون ذات أهمية كبيرة . » وتقول الوثيقة أنه عند مناقشة هذا الموضوع فى اليوم الثانى كان هذا الرأى هو رأى المستشارين كلهم « (ص ١١٢ - ١١٣) وتعلق الوثيقة نفسها على سبب معارضة وزير الحرب فتقول « أن السبب الحقيقى الذى دفع وزير الحرب الى المعارضة هو أنه كان يشك فى ولاء أحد قادة الفرق المدرعة ، وأن تسليم ١٠٠ دبابة جديدة ت ٦٢ اليه قد يخل بالتوازن الأمنى الداخلى الذى تضعه القيادة السياسية دوما فى مقدمة

المتطلبات العسكرية للمعركة ٤. وهكذا اتخذ الوزير القرار بتسليم الدبابات
ت ٦٢ الى اللواحين المستقلين » .

ثالثا : العلاقة بين وزير الحرب ورئيس الأركان :
القاعدة الثامنة : تؤثر جذور العلاقة بين وزير الحرب ورئيس الأركان
على علاقتها المستقبلية بالسلب او بالإيجاب .

تقدم لنا الوثيقة حالتين لعلاقة رئيس الأركان بوزير الحرب ، في الحالة
الأولى كانت العلاقة بينها علاقة عداء .. هذا وقد عرضنا في القاعدة
الرابعة لكيفية تأثير ذلك على مستقبل العلاقة بينهما ويبقى أن نشير هنا
الى الكيفية التي تولد بها هذا العداء . تقول الوثيقة في (ص ١٣٣) أن
رئيس الأركان لم يكن على علاقة طيبة مع وزير الحرب وانهما كانا شخصين
مختلفين لا يمكن لهما أن يتفقا .. لهما جذور الخلاف فترجع الى الفترة
التي كان يقود فيها رئيس الأركان الكتيبة العربية التي كانت ضمن قوات
الأمم المتحدة في الكونجو . ١٩٦٠ وكان وزير الحرب وقتها يرأس بعثة
عسكرية لدراسة ما يمكن أن تقدمه مصر للنهوض بالجيش الكونجولي
الا أنه قبل وصول البعثة سقطت الحكومة التي تؤيدها مصر وكانت ميول
الحكومة الجديدة تتعارض تماما مع مصر فوجدت البعثة المصرية نفسها بلا
عمل منذ اليوم الأول لحضورها . وتقول الوثيقة في ذلك أن البعثة بدلا
من أن تعود الى مصر أخذ وزير الحرب يخلق لنفسه مبررا للبقاء في
ليوبولدفيل على أساس أنه يقوم باعداد تقرير عن الموقف وبقي تحت ستار
هذا العمل مع اللجنة ما يزيد من شهرين . وتقول الوثيقة محددة بداية
الخلاف أن وزير الحرب حاول فرض سلطته على رئيس الأركان باعتباره اقدم
رتبة منه ورفض الأخير أى تعليمات أو توجيهات من قبل الأول ولم يعترف
له بأى سلطة عليه ولا على قواته وأن الطرفين قد تبادلوا الكلمات الخشنة
حتى كادا أن يشتبكا بالأيدي وبعد أن علمت القاهرة بذلك استدعت
اللجنة .. وتحدث الوثيقة عن العلاقات بينهما بعد ذلك في مصر أنها كانت
يتقابلان في بعض المناسبات مقابلات عابرة الا أن كلا منهما كان يحاول أن

يتحاشى الآخر بقدر ما يستطيع حتى حين الوزير في ١٩٦٩ رئيس لأركان حرب القوات المسلحة .. هنا اختلف الوضع. ولم يكن من الممكن للطرفين أن يتحاشيا اللقاء بينهما الى أن تدخلت السلطة السياسية لتنظيم هذه العلاقة . (ص ١٣٣) .

أما في الحالة الثانية فقد كانت جذور العلاقة بين الطرفين ايجابية . فكما تقول الوثيقة أنهما كانا صديقين منذ فترة بعيدة . ويصفه رئيس الأركان آثار ذلك بقوله (انه لا يزال يحبه ويقدره وان كان يختلف معه في كثير من الآراء لكنه ما زال يعتقد انه عنصر وطني يمكن أن يخطيء) . (ص ١١١) . وتبين الوثيقة أن رئيس الأركان وقف الى جانب وزير الحرب في مواجهة اتهامات السلطة السياسية للأخير حتى بعد عزله من منصبه .

القاعدة التاسعة : يعتبر التنازع على الاختصاصات من أهم اسباب الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان .

توضح الوثيقة في بيان سريان هذه القاعدة أن وزير الحرب حاول أن يتوسع في سلطاته ، وتقول الوثيقة على لسان رئيس الأركان « كما انه ليس هناك من يشغل رئيس أركان حرب القوات المسلحة وكان على ان أنفه ضده .. كان يعتقد انه بصفته وزيرا للحرب وقائدا عاما للقوات المسلحة فانه هو وحدة الذي له سلطة اتخاذ القرار وانه يتحتم على أن أخطره بكل شيء والا اتخذ أى قرار .. قلت له انك تريدنى أن أقوم بأعمال مدير مكتب وليس رئيس أركان حرب القوات المسلحة وهذا ما لا اقبله » (ص ١١٢) .

وقد دعا رئيس الأركان بعد ذلك لجنة خاصة لدراسة موضوع توزيع الاختصاصات .. وكان رأى اللجنة الآتى « أن تكون هناك شخصية سياسية هي شخصية وزير الحرب تختص باتخاذ القرار السياسي والاستراتيجى أما جميع القرارات ما دون ذلك بما فيها ادارة العمليات الحربية والسيطرة والادارة اليومية للقوات المسلحة فانها تكون من اختصاص

وظيفة عسكرية. هي رئيس أركان حبيب القوات المسلحة » (ص ١١٢) .

**القاعدة العاشرة : يقع الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان حينما
يسند الى الأخير مناصب تخرجه عن حدود سلطات الأول عليه (وعادة
بما تكون هذه المناصب خارج البلاد) .**

هناك حالتان مختلفتان مع وزيرين مختلفين ورئيس أركان حرب واحد
شرحنا الحالة الأولى في القاعدة الثامنة . وهي واقعة محاولة وزير الحرب
تقويض سلطاته على رئيس الأركان في الكونجو ورفض الأخير لذلك . أما
الواقعة الثانية فقد أخذت مكانها حينما عين رئيس الأركان أميناً عاماً
بمساعدة عسكرياً بجامعة الدول العربية . كان الأخير يقدم مشروماً جديداً
على المجلس العسكري للدول العربية وكان الأول يحضر الاجتماع مندوباً
عن مصر . ولم يعجبه خط سير رئيس الأركان في اجتماعات المجلس وطلب
إليه تغيير مساره حتى تتفق وجهتا النظر . ورفض رئيس الأركان ذلك
يقوله حسبما جاء في الوثيقة « أنك كوزير للحربية في مصر تستطيع أن
تصدر إلى التوجيهات بصفتي رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة المصرية
أما بصفتي الأمين العام المساعد العسكري للجامعة العربية فانه ليس من
حقك أن تصدر إلى أية توجيهات . . أنك تمثل مصر وتستطيع أن تتكلم
باسم مصر كيفما تشاء ويستمع إليك الآخرون ويناقشونك أما أنا فأننى أتكلم
باسم جميع رؤساء أركان حرب القوات المسلحة العربية » تقول الوثيقة
« أن الوزير رد بلهجة غاضبة لا تخلو من التهديد قائلاً . . ولكنك تعلم أن
وظيفتك كأمين عسكري مساعد للجامعة العربية هي نتيجة لكونك رئيس
أركان حرب القوات المسلحة المصرية ، وأجاب رئيس الأركان قائلاً . .
نعم أعرف ذلك ولكننى لن أساوم على حريتى فى العمل كأمين مساعد للاحتفاظ
بوظيفتى كرئيس أركان حرب للقوات المسلحة المصرية وهذه الحقيقة يجب
أن تعرفها جيداً » (ص ١١١)

القاعدة الحادية عشرة : يقع الخلاف بين وزير الحرب ورئيس

**الأركان اذا اختلف تقدير كل منهما لكيفية اذاعة حقائق الحرب على الراى .
العام .**

تبين الوثيقة أن وزير الحرب ورئيس الأركان قد اختلفا حول مسألة :
اذاعة الموقف الحقيقى للقوات المصرية بعد دخول قوات العدو الى غرب
القناة . كان من رآى الأول الحفاظ على الزوح المعنوية للشعب وللقات .
المسلحة باذاعة بيانات تقلل من حجم القوات الاسرائيلية فى غرب القناة
فى حين كان من رآى الثانى أن تعرض حقيقة الموقف كاملة حتى يستطيع
الجنود المصريون بعد معرفة واقع القوات أن يقدموا كل ما لديهم من
امكانيات ومقات يمكن أن تؤثر تأثيرا ايجابيا على الموقف العسكرى وخاصة
من قبل التشكيلات والوحدات غير المشتركة فى القتال (ص ٢٨٤) .

**القاعدة الثانية عشرة : يقدم رئيس الأركان استقالته فى حالتين .
الأولى : حينما يرى ضعف احتمالات عدم التعاون بينه وبين وزير الحرب
والثانية : حينما يقف فى مواجهة مع القيادة السياسية تؤثر على مشاعرة
الذاتية ويعرض عن الاستقالة اذا ما وضعت السلطة السياسية ضمانات
تكفى لتنظيم العلاقة بينه وبين وزير الحرب واذا ما رآى أن جهوده على
المستوى العسكرى قد تنسب لغيره فى حالة استقالته واذا ما خشى من
تفسير السلطة السياسية للاستقالة بأنها عدم رقبة فى دخول الحرب أو
انها تحالف مع عسكرين لا ترضى عنهم .**

شرحنا فى القاعدة الرابعة سوء العلاقة بين وزير الحرب ورئيس
الأركان ونضيف هنا أن رئيس الأركان بادر بتقديم استقالته لرئيس الدولة
عند سماعه بخبر تعيين وزير الحرب وأصر عليها ، لكنه لم يعدل من
الاستقالة الا بعد أن وعده رئيس الدولة بتنظيم العلاقة بينهما (ص ١٣٣) .
وفى المرة الثانية كان الموقف يتطلب من رئيس الأركان قرارا فوريا اما أن
يقبل التعاون مع الوزير الجديد المعين والعلاقة بينهما غير طيبة أو أن
يستقيل . وتقول الوثيقة فى ذلك على لسان رئيس الأركان « لقد كان على

أن أجرى في ذهني تقديرا سريعا للموقف وأن أصل الى قسرازي ..
 انه ليصعب على أن استقبل وأترك خلفي الجهد والحرق الذي بذلتهما
 دون أن استمتع بنصر تحققه القوات المسلحة .. ولو استقبلت فقد تفسر
 الاستقالة على أنها تضامن مع الوزير السابق وقد يفسرها البعض بأنى
 لا أريد دخول الحرب في حين أن الحقيقة عكس ذلك تماما « (ص ١٣٥) .
 أما في المرة الثالثة التي أقدم فيها رئيس الأركان على الاستقالة فكانت عند
 مواجهة بينه وبين رئيس الدولة حيث ثار الأخير عليه فيها اثر طلب الأول
 سحب بعض القوات من شرق القناة لمواجهة غزو العدو غرب القناة ..
 وتقول الوثيقة أن رئيس الدولة هدده بالمحاكمة كما تشرح الحالة النفسية
 لرئيس الأركان وقتها فتقول أنه أصيب بجرح عميق وجال بخاطره أن
 يستقيل ولكنه سرعان ما استبعد هذا الخاطر . وتصف الوثيقة على لسانه
 هذا القول بالآتى « كيف أترك القوات المسلحة في أوقات الشدة ؟ ماذا
 سيقول عنى الخصوم ؟ هرب عند أول أزمة .. لن أقبل ذلك على نفسى ..
 لقد عشت مع القوات المسلحة فترة مجد ويجب أن أقف معها في وقت الشدة
 حتى لو لم أستطع أن أنقذ ما أريد أنقاذه كله .. أبطلت كبريائى .. وتحملت
 الموقف ولو مؤقتا من أجل مصر » (ص ٢٥٣ — ٢٥٤) .

القاعدة الثالثة عشرة : يقع الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان حينما لا يكون لديهما تصور مشترك عن دور الدول العظمى في الحرب .

أشار وزير الحرب في اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى عقد
 تحت رئاسته في ١٨ مارس ١٩٧٢ الى وجود شائعات حول الخلافات
 بينه وبين الاتحاد السوفييتى .. وأنكر الوزير هذا الخلاف وبين أنه خلاف
 مبادئ فقط (ص ١٠٤) . ويرد رئيس الأركان على ذلك « أن الشائعات
 التى أطلقتها الوزير هى من النوع المتعمد الذى يخدم غرضا معيناً وأنه
 يهدف منها الى اظهار أنه هو الذى يحى مصر من تيار الشيوعية التى
 يكرها هو كراهية شديدة » وتقول الوثيقة على لسان رئيس الأركان « أن

تكراميته هذه فمن يخصه وليس لأحد أن يحاسبه عليها. . . لكن مداوته
الشيوعية قد أعمت بصرته فأصبح لا يفرق بين الشيوعية كمذهب أيديولوجي
والاتحاد السوفييتي الذي يقوم بإمدادنا بالسلاح الذي يمكننا من تحرير
الأرض» (ص ١٠٥) - والواقع أن اختلاف وزير الحرب ورئيس الأركان
في تقدير موقف الاتحاد السوفييتي جعل الآخر يتهم الأول بسوء تقدير
الموقف السوفييتي في حين أنه هو لم يكن في نظرنا أفضل تقديرا لهذا الموقف
من وزير الحرب . كان رئيس الأركان يعترض على عدم إعطاء الروس
صورة صحيحة من خط سير العمليات العسكرية وتقول الوثيقة على لسانه
« أن الأسلوب الذي نتعامل به مع السوفييت بصفته حليفنا الرئيسي
يختلف اختلافا كبيرا من الأسلوب الذي تتعامل به إسرائيل مع حليفها . .
فبمجرد اندلاع الحرب كان هناك اتصال مباشر مع وزارة الدفاع الأمريكية
وأطلع الإسرائيليون الأمريكيين على خططهم وأخذوا يطلبون نصيحتهم
وحرصوا أن يظل هذا الاتصال مباشرا طوال فترة الحرب . . .

لا شك أن هذا التعاون الإسرائيلي الأمريكي على مستوى القيادة
العسكرية العليا هو الأسلوب الصحيح للتعاون بين الحلفاء إذ كيف يستطيع
الحليف أن يقدم انعمون لحليفه إذا لم يكن يعرف حقيقة موقفه » (ص ١٦٨) .
ونرى أنه محق في تصوره لمنطق التعاون بين الحلفاء . كما أنه محق أيضا
في نهجه لاستراتيجية الاتحاد السوفييتي مع الحلفاء فتقول الوثيقة على
لسانه الآتي :

- ١ - أن الخلاف العربي الإسرائيلي ليس مجرد مشكلة محلية إقليمية ،
إنها تدخل ضمن الاستراتيجية العالمية وتوازن القوى بين الكتلتين (ص.١٧٠) .
- ٢ - أن سياسة الاتحاد السوفييتي هي ألا يعطى أفضل ما عنده
لأية دولة أجنبية رغبة منه في الحفاظ على أسرار أسلحته (ص ١٦٧) . .
- ٣ - إذا أخذنا المعونة السوفيتية لمصر والمعونة الأمريكية لإسرائيل

كأساس للمفاضلة في جدوى صداقة كل منهما لحليفه ، كان واضحا ان صداقة أمريكا لإسرائيل كانت أقوى بكثير من صداقة روسيا لمصر . ان الاتحاد السوفييتي لم يكن الصديق المثالي ولكنه كان أفضل صديق في المنطقة العالمية وكان قادرا على التأثير في الأحداث في منطقة الشرق الأوسط . ومعيار ذلك هو الأرقام الخرافية من الأسلحة التي أهد بها الدول العربية (٧٠٠٠ دبابة — ١٨٠٠ طائرة — ١٨٠٠٠ مدفع — ١٥٠ قطعة بحرية — أكثر من مليوني قطعة سلاح صغيرة) ص (١٧١) .

من هنا نرى أن هناك حلقة مفقودة في تصور رئيس الأركان لموقف الاتحاد السوفييتي ، وهي ما أشرنا إليها من حرص القوتين العظميين بالرغم من كل هذه الإمدادات الهائلة على تخلف العسكرية المصرية من العسكرية الاسرائيلية .. لا فرق بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة .. أما لماذا .. فان هذا يحتاج الى مقالة مستقلة .

بعد تحليلنا لمدي انطباق نظرية يوكوف من الجرب المحدودة على حرب أكتوبر وبعد تحليلنا للعلاقات بين قادة هذه الحرب نأتمم للإجابة على السؤال الذي طرحناه في بداية المقالة :

« هل يمكن ان تؤثر العلاقات بين قادة الحرب على تحقيق نتائج عسكرية لا تتسق والأهداف الاستراتيجية التي حددتها القوتين العظميين ؟ »

ان النتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة انه لا تأثير بالمرء على العلاقات بين قادة الحرب والخط الاستراتيجي الذي رسمته الدول العظمى لسير ونتيجة هذه الحرب . وما توصلت اليه الأطراف المحلية من اتفاق بعد المفاوضات هو نفسه الذي كان سيحدث حتى ولو أخففت العلاقات بين قادة الحرب خطا مختلفا تبناها عن الخط الذي سارت فيه ونفسا لتحليلنا في المقالة ، وحتى ولو تمكنت القوات المصرية من احتلال المضايق في بداية الحرب أو القضاء على الثغرة في نهاية الحرب ، وذلك

لأن القضية محسومة كما يقول وزير الخارجية الأمريكي « أن إصدقائنا يسعون نحو أهداف لا يفكر فيها واحدا منا قط » وبالتحديد كما يقول يوكونف « أن القوى العظمى تضبط وتقيد هذه الحرب وتضع لها هذه المواصفات والنتائج التي تعطيها فرصة إيجاد مواقف الحل الوسط في علاقاتها السياسية والاستراتيجية . وهى بهذه الحرب تسمح بوضع عدة إختيارات أمام الأطراف المحيطة المتصارعة تتفق ومصالح الدول العظمى » ..

وبين التحليل السابق أن المشتركين في الحرب من القادة المصريين كانوا يعملون تماما أنهم يلعبون ادوارا مرسومة ومحددة بدقة وبالرغم من ذلك كانوا يلعبونها بحماس مقتنعين تماما أن الوطنية تقتضى منهم مثل هذا الحماس في حين كما تبين لنا لم تقدم هذه الوطنية أو تؤخر هذا الخط المرسوم لسير ونتيجة الحرب .

ما أردنا بهذه المقالة الا أن نطرح هذا السؤال « أهل هو قدر على بحر أن تضيق طاقات وموارد وحياة أبنائها وفقا لمخطط مرسوم ومحدد من قبل القوى العظمى . وتسير مصر في تنفيذ هذا المخطط تحت دعاوى الوطنية والقومية وغيرها ؟ وإلى متى ؟ وكيف السبيل إلى الخلاص منه ؟ » .

الا تستحق أن تكون هذه القضية قضية كل علماء مصر وباحثيها وقضية كل المصريين ؟ .

الهوامش

(١) تحمل هذه الوثيقة عنوان « حرب أكتوبر » وصدرت في باريس وعثرنا على نسخة مصورة منها بالقسم العربى بجامعة جورج تاون .

(٢) Jonahan Samuel Lockwood, The U.S. view of the Soviet Strategic Doctorine Ansaction Books, New Brunswick, 1983, p. 93.

(٣) انظر مقالنا عن « التحليل السوسيولوجى للعلاقة بين الاستراتيجية العسكرية والبناء الاجتماعى » تحت النشر .

(٤) Bar Simon Yacov, The war of Attrition, The Egyptian-Israeli War 1969-1970, N.Y., 1980.

(٥) Lockwood J., Op. Cit., p. 71-75.

(٦) Ibid. p. 93.

(٧) Yacov, op. cit., p.

(٨) أكد العسكريون المصريون لوزير الخارجية المصرى أن القوات المسلحة لن تستطيع احتلال المرات نور المبور .

Riad, Mahmoud, The Struggle For Peace in The Middle East, Quartet Book, N.Y., 1982 p. 206.

(٩) يقول ايريك شلرون « ان اسرائيل قوة عسكرية عظيمة وان كل -قومية- لوبية اغتسفت منها. وانها تستطيع فى استنوع واحد ان تكتسح المنطقة من الفريظوم الى بغداد فالجزائر ويقول أيضا .. » فى عالم تنف فيه القوى العظمى عاجزة عن التصرف بسبب القوة النووية المبيتة فان اسرائيل وحدها هى التى لها القدرة على الجادة فى الشرق الأوسط وهى الحكم النفال فى المنطقة .

Insight Team on the Middle East War, By Andre Dente.
The Insight Team of The Sunday Times, London, 1974, p. 27.

(١٠) تقول الوثيقة بصورة مباشرة على لسان رئيس الاركمان المصرى فى ذلك الوقت « قبل مرور شهرين على تعيينى رئيسا للاركمان انعملة كنت قد أصبحت مقتنعا بأن معركتنا القادمة يجب أن تكون محدودة هدفها هو عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف واحتلاله ثم اتخاذ اوضاع دفاعية بمسافة تتراوح بين ١٠ — ١٢ كم شرق القناة » ص ١٨ .

وفى حديثه للسلطة السياسية فى اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ٢ يناير ١٩٧٢ قال . . « على الرغم من النواقص كلها فان القوات المسلحة قادرة على القيام بعملية هجومية محدودة » ص ١٠٣ .

(١١) كتبت اللجنة الفرعية الأمريكية للشرق الأوسط فى الفترة من ١٧ — ٢٤ نوفمبر ١٩٧٢ برئاسة Samuel Stration أن وجود القوات المسلحة الاسرائيلية فى الاحتياط يؤدى مع التعبئة الموسعة الى التأثير بشدة على الاقتصاد القومى .

Report of the special subcommittee on The Middle East
(H.A.S.C. No. 93-321) U.S. Government Printing
Office 1973, p. 9.

(١٢) أجمع المراسلون العسكريون البريطانيون فى حرب أكتوبر أن القيادة السياسية المصرية لم تغير استراتيجيتها الا وهى استخدام الحرب كوسيلة لكسر الجبود الدولى للأزمة ولاقتناع القوى العظمى تماما بأن الموقف فى الشرق الأوسط سيكون خطيرا جدا اذا أبقي بلا حل أكثر من ذلك .
Insight Team, op. cit., p. 119.

M.G., A.H. Farror — Hockley, The October War, in (١٣)
Elizabeth Monoroe and F. Hockley, Adelphi Paper,
N, 111. The Institute for Strategic Studies, London,
1975, p. 30.

(١٤) إنظر مقالتنا « التحليل السوسيوپولوجى للدور السياسى-
للعسكريين » الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، العدد الرابع ، ١٩٨٣ ، اشرافه-
الأستاذ الدكتور محمد الجوهوى ص ٨٢ — ٢٨٥ .

(١٥) ورد في تقرير اللجنة الفرعية الأمريكية السابق الإشارة إليه بأن مما أعطاه السوفييت للعرب لم يكن معتددا ومتطورا لكنه كان كثيرا وأثبت القيادة السياسية المصرية صحة ذلك لأن الضباط المصريين الذين كانوا في الاتحاد السوفييتي ذكروا أنهم راوا أسلحة أكثر تعقيدا من ذلك ومن المعروف أن هذه اللجنة كانت عسكرية في المقام الأول ولم تكن دبلوماسية . ٤. وأكد معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن هذه الحقيقة بقوله « لقد كان واضحا منذ البداية هذا الاعتماد العسكري المصري على السوفييت وكانت السلطة السياسية المصرية تعلم تماما أن الروس يمدونها بما تحتاجه من السلاح التقليدي ليجنبوها الهزيمة فقط .. »

Elizabeth Monoroc, op. cit., p. 32.

(١٦) Report to the congress, Airlift operations of the Military command during the 1973 M.E. War By The comptroller general of the U.S., p. 36.

(١٧) U.S. Secretary State H. Kissinger's Press conference Oct., 2, 1973, IDD, M.E.Q. — Arab Israeli Research, N. 1. Sun, 1, 1, p. 45.

(١٨) Lawrence Metcalf, «Crisis in world order, The Cold war and beyond, Random House, Institution of World order, N.Y., 1975 p. 84.

(١٩) Ibid, pp. 54-55.

(٢٠) Shabatai, Tovet, Disregarding the clock, the cease-fire in Egyptian Syrian Political Achievement, In I.D.D.C. Middle East Q., The Arab-Israeli Research and Related Projects no. 1, Jan. 1974, p. 25.

(٢١) Amos Perlmutter, politics and Military in Israel, 1967-1972. Frank Cross.

رؤية سوسيولوجية لمشكلة محو الأمية في المملكة العربية السعودية

دكتور عبد الله الخريجي (✉)

٢ - مقدمة :

تعد مشكلة الأمية في بعض مجتمعات العالم الثالث من المشكلات الحادة ذات الجذور العديدة المتشابكة ، وذات الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتداخلة . فهي في نظرنا ليست مجرد مشكلة جهل بالقراءة والكتابة ، ولكنها مشكلة عجز — تتفاوت نسبته — عن الاندماج والتكامل مع نمط الحياة العصرية ، وتخلف عن الانتفاع بكل مكنسبات التقدم الاجتماعي والاقتصادي الحديث .

وقد تعددت المداخل في معالجة مشكلة الأمية وتنوعت ، من حيث التركيز كل مدخل على بعد معين من أبعاد المشكلة . فهناك مدخل يهتم بالأبعاد السيكولوجية للأمية ، وما يعانيه الأمي من احساس بالدونية وربما عدم التكيف مع مجتمعه الصغير أو الكبير . وهناك مدخل يهتم بإبراز الأبعاد الاقتصادية للمشكلة ، مؤكداً على خطورة الأمية على هيكل القوى البشرية ، وعلى حسن اعداد هذه القوى لمواجهة التقدم الصناعي التكنولوجي الحديث . وهناك مدخل اجتماعي يهتم بإبراز جوانب مختلفة من المشكلة ، مثل الخريطة الاجتماعية للأمية ، بمعنى تحديد مناطق انتشارها جغرافياً واجتماعياً ، فهي الأمية ليست كل اقاليم الدولة سواء ، وليست كل

(✉) استاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الملك عبد العزيز ، بجدة ،
المملكة العربية السعودية .

فئات المجتمع سواء . وانا هناك اقليم تزيد فيه نسبة الأمية عن اقليم ،
وهناك مستوى اجتماعي يرتفع فيه منسوب الأمية عن مستوى آخر ،
وهناك شريحة عمرية يزيد انتشار الأمية بين افرادها عن شريحة أخرى ،
والأمية بين الذكور غيرها بين الإناث وهكذا .

ويهتم المدخل الاجتماعي بتحديد جذور المشكلة ومصادر تغذيتها المستمرة
في الحاضر — ان وجدت — لكي يستطيع مواجهة المشكلة بكفاءة اكثر
وبفاعلية أشد . ويمكن القول بأن التعرف على هذه الأرضية الاجتماعية
للمشكلة يجعلنا في موقف أفضل من حيث القدرة على اختيار أسلوبنا في
مكافحة الأمية . فالتشخيص السليم الناجح هو المقدمة اللازمة للعلاج
الناجح . كذلك تفيدني معرفة هذه الأرضية الاجتماعية في تأمل نوع المناهج
التي تدرس للآمين لحو أميتهم ، فربما يرى البعض أن المناهج الملائمة لحو
أمية الكبار (بين الثلاثين والأربعين سنة مثلا) يجب أن تختلف عن المناهج
التي تستخدم لحو أمية الشباب (دون العشرين سنة مثلا) وهكذا . وربما
يرى البعض أن حو أمية العامل الصناعي يجب أن تختلف منهجا عن حو
أمية الجندي في الجيش أو الشرطة ، أو أن البرامج المخصصة للنساء تختلف
عن البرامج المخصصة للرجال وهكذا ..

حتى المعلم واختياره وتدريبه وسنه وأسلوبه وقربه أو بعده عن المجتمع
كل ذلك يجب أن يأخذ الاعتبارات الاجتماعية في المقام الأول . فهل من
المناسب مثلا أن أجمع شيخا بدويا متقنما في السن مع بعض أولاده أو أولاد
أخوته (أو من هم في مستواهم بالنسبة له) في فصل دراسي واحد لحو
الأمية ، وهل يصبح إن يدرس شاب حديث السن لمجموعة من الشيوخ
المتقدمين في السن ، هل يقلونه ، هل يسحقون له بتقريهم (أو حتى
مؤاخذتهم) إذا قصروا أو أهملوا .. هل الأفضل أن يكون المعلم العامل
في ميدان حو الأمية في مجتمع بدوي أو ريفي منزول من أبناء ذلك المجتمع
لم غريب عنه .. الخ تلك التساؤلات حول شخص المعلم التي لا يمكن

تجاهل الاعتبارات الاجتماعية عند الحكم عليها ، ويدخل هنا أيضا الحواجز التي تستخدم لآراء المعلمين للاقبال على التدريس بفصول محو الأمية . . الخ

اننى لا أريد أن أستطرد في بيان عناصر المخلل الاجتماعي في دراسة مشكلة الأمية ، وبيان أهميته وخطورته ، فان لم يتضح ذلك بالقدر الكافي من تلك المقدمة ، فالأمل أن يزداد انضاحا في ثنايا العرض التالي لبعض قضايا مشكلة الأمية ومكافحتها في المملكة العربية السعودية ومناقشة حول مواجهتها وعلاجها .

٢ - حجم مشكلة الأمية :

لا شك أننا نعلم جميعا مدى ضخامة حجم مشكلة الأمية في المملكة العربية السعودية ، فهي بصفة عامة مشكلة كبيرة مستفحلة ، وان لم تكن تحت أيدينا أرقام دقيقة كل الدقة عن أعداد الأميين وعن انتشارهم في أقاليم المملكة المختلفة ونوعهم (ذكور - إناث) وأعمارهم . . الخ . وكل المتاح أمامنا بعض التقديرات والأرقام الاحتمالية .

فقد أشارت بعض البحوث والدراسات التي أجريت عن حجم الأمية ومن الأميين في بعض المجتمعات المحلية التي اختيرت كمينات لتمثيل بقية مجتمعات المملكة ، أشارت الى أن نسبة الأميين على مستوى المملكة تبلغ حوالى ٧٤٪ . ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن نسبة الأمية بين الإناث تفوق ذلك بكثير . وقد قدرت بعض الدراسات الأولية نسبة الأمية بين الإناث بحوالى ٩١٪ (وكان ذلك حوالى عام ١٣٩١ / ١٩٧١) .

ويتفق رأى الخبراء كما تتفق كل التقديرات على أن نسبة الأمية في مجتمع المملكة لا تقل اليوم عن ٧٠٪ باى حال من الأحوال ، أو هي تتراوح بين ٧٠٪ أو ٧٥٪ بالنسبة لمجموع الشعب . أما نسبتها بين الذكور فتتراوح من ٥٥٪ الى ٦٠٪ ولكنها تزيد بين الإناث لتصل الى ما لا يقل عن ٨٥٪ (١) .

والمهم أن نؤكد أننا لسنا بصدد دراسة احصائية دقيقة لحجم المشكلة فهذه الأرقام لم تجع لهذا الغرض ، ثم أنها ان جعت ليست دقيقة ، ولكن هدفنا الوحيد من وراء عرض هذه النقطة أن نبين أن حجم المشكلة خطير اشد الخطورة ويتطلب اقتضى درجات الجدية وكبر قدر من الحماس في مواجهتها . ومن البديهي أنه إذا لم تكن هناك بيانات دقيقة عن اجمالي أعداد الأميين ، فلن تكون هناك بيانات حقيقية عن توزيع أعداد الأميين على المناطق الادارية المختلفة ، أو توزيعهم حسب نوع الأمي (ذكر — أنثى) ، أو مهنة الأمي ، أو حسب الفئات العمرية . . . الخ . ولا نرى بأسا في أن نلفت النظر الى نقص البيانات الاحصائية وانواعها ، لأن ذلك في رأينا عامل من عوامل لفت النظر الى تلك الجوانب ، وإلى أهمية هذه البيانات ، بحيث نستطيع على أساسها في المستقبل تقديم تشخيص افضل للمشكلة .

٣ — التطور التاريخي لحركة محو الأمية في السعودية (١) :

في رأينا أن استعراض الجهود الشعبية والرسمية في مكافحة الأمية يمثل عاملا هاما للكشف عن حجم هذه المشكلة من ناحية ، ومدى الاحساس الحقيقي (لدى القطاعات الشعبية أو الهيئات الحكومية) بخطورتها من ناحية أخرى .

ونلاحظ في البداية أن مجال العمل في تعليم الكبار ومحو الأمية في المملكة العربية السعودية تحكه عدة اعتبارات تتفق وطبيعة وفلسفة واتساع رقعة البلاد الجغرافية وتنوع البيئات السكانية بها من حضر وريف وبدو .

ولذلك فإن الجهود المبذولة في مجال محو الأمية أو تعليم الكبار تختلف من بعض النواحي عما هو مبذول في البلاد الأخرى التي تعاني من مشكلة الأمية . ولقد اقتضى ذلك جهدا مضاعفا من الناحيتين الفنية والمادية على السواء .

ونحن لا نبالغ اذا قلنا ان المملكة قد بذلت وما زالت تبذل الكثير في

هذا المضمار ايماننا منها بأهمية هذا النوع من التعليم في رقى الفرد والمجتمع ،
فعملت كل ما في وسعها لتوصيل العلم والثقافة الى جميع أفراد الشعب في
اليواى والمدن والقرى حيث استطاعت أن تحقق بعض النتائج الإيجابية
في هذا الميدان .

ولقد مرت حركة نحو الأمية وتعليم الكبار في المملكة بخطوات ومراحل .
يمكن لنا أن نسجلها فيما يلى :

(١) مرحلة الجهود والمبادرات الفردية (الأهلية) :

وهى الفترة التى تقع قبل سنة ١٣٦٩ هـ (١٩٤٩ م) وكانت تركز
أساسا على سعى الأفراد لتتبعن من تلاوة القرآن الكريم ، واشباع الرغبة
في تعلم القراءة والكتابة وربما مبادئ الحساب .

واشتهر في هذا النوع من التعليم مدارس التشجيع الليلية ، ومدارس
النجاح ، ومدارس القرعاوى في الجنوب . وكانت الدولة تمد تلك المدارس
بالعمون المادى والأدبى اللازمين لنموها وازدهارها الى أن توقفت منذ أكثر
من عشر سنوات بسبب اتساع وانتشار المدارس الرسمية الحكومية .

(ب) الجهود الرسمية :

وميز عام ١٣٦٩ هـ (١٩٤٩ م) استجابت الجهات الرسمية المشرفة على
التعليم لرغبات الأفراد في تسهيل انتمسائهم الى المدارس الابتدائية ففتحت
لهم أبواب بعض المدارس النهارية ليلا لمكافحة الأمية ، وذلك وفق خطة
للدراصة المسائية المنتظمة . وكان الدارسون يأتون الى هذه المدارس بعد
غرافهم من عملهم اليومى .

وكان المنهج المطبق في هذه المدارس هو منهج التعليم الابتدائى وخططه .
وواده الدراسية ، الأمر الذى لم يتلام مع طبيعة الدارسين الكبار ، مما
حدا بالجهات المسئولة الى اعادة النظر في وضع هذه المدارس الليلية .
ومناهجها .

٣ (ج) انشاء ادارة الثقافة الشعبية :

واحساسا من وزارة المعارف السعودية بأهمية تعليم الكبار وخطورة مشكلة الأمية فقد أنشأت إدارة خاصة بعمليات محو الأمية في عام ١٣٧٤م (١٩٥٤م) سببت باسم ادارة الثقافة الشعبية . والحقت هذه الادارة في بداية الأمر بإدارة التعليم الابتدائي ، ثم رؤى مراعاة للمصالح العام وتقديرا لرسالة محو الأمية وتدعيمها للجهود التي تبذل في هذا المجال أن تنفصل ادارة الثقافة الشعبية عن الادارة العامة للتعليم الابتدائي وأصبحت ادارة مستقلة .

وقد تم ذلك عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) . وأخذت هذه الادارة تشرف منذ ذلك الحين على مجالات تعليم الكبار في المملكة ، الى أن تحولت بعد ذلك بنحو عشرين عاما (سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) الى الادارة العامة لمكافحة الأمية وتعليم الكبار . وهذا التغيير يعد علامة على اتساع النشاط الحكومي في ميدان مكافحة ونموه نموا ملحوظا .

٤ - تعريف بالأمية والامى :

تهدف جهود مكافحة المبذولة الى تعليم الأمى القراءة والكتابة ، وإيصاله الى مستوى الصف الرابع الابتدائي في المرحلة الأولى ، والى مستوى الصف السادس الابتدائي في المرحلة الثانية (ومدة كل منهما عامان دراسيان) . الا أن اللجنة العليا لمكافحة الأمية لا تريد الاقتصاد على هذا الهدف القريب المحنود ، وإنما تتطلع الى ما هو أكثر من ذلك ، الى التعليم المستمر ، بحيث لا يرتد المواطن الى الأمية مرة أخرى ، بل وبحيث لا تتوقف حملته بالتعليم والدراسة اذا أراد ذلك .

ويعرف المرسوم الملقى الصادر بالنظام الاساسى للجنة العليا (٣) الأمى بأنه من تجاوز سن القبول بالدراسة الابتدائية (ثمانى سنوات) ولم يبلغ بعد الخامسة والأربعين من العمر . الا أن المصوّل به في الممارسة الواقعية أن مدارس محو الأمية لا تقتصر على هذا الحيز الزمنى فقط ، وإنما تحاول أن تلبي طلبات كل من يلجأ اليها ، حتى ولو زاد سنه عن

الخامسة والأربعين . كما أن النظام الرسمي الموضوع يتفق بتعليم الأميين من السعوديين فقط ، ولكن المدارس تستوعب في الواقع أفراداً أميين من غير السعوديين أيضاً .

أما عن تعليم الكبار فيتم على مستويين ، كما سلفت الإشارة . المستوى الأول هو مستوى المكافحة ، ومدته سنتان دراسيتان . والمستوى الثاني هو مستوى المناجعة ومدته سنتان دراسيتان أيضاً ، ويعادل المستوى الأول السنة الرابعة الابتدائية ، ويعادل المستوى الثاني السنة السادسة الابتدائية . بحيث أن من يجتاز امتحان المستوى الثاني يحصل على شهادة المرحلة الابتدائية للكبار . وهي تعادل من الناحيتين الدراسية الابتدائية التي تمنحها المدارس السعودية العامة . وبذلك يحق لمن يحصل عليها متابعة دراسته بالمدرسة المتوسطة . فإذا كان المتخرج دون الخامسة عشر من العمر سمح له بالالتحاق بمدرسة متوسطة صباحية ، أما من جاوز الخامسة عشر فيلتحق بمدرسة متوسطة ليلية .

ولا يصادف الدارس في أثناء ذلك أية صعوبات تفكر ، فيما عدا بعض الصعوبات الطفيفة الناجمة من اختلاف البرامج الدراسية بين مناهج المدرسة الابتدائية العامة ومناهج مدارس المكافحة . ذلك أن مدارس المكافحة كانت تدرس في الماضي — كما أشرنا — مناهج المدارس الابتدائية العامة ، ولكن عندما تبين في الممارسة عدم موائمتها لظروف الكبار ونفسياتهم وحياتهم الاجتماعية وغير ذلك عدلت ووضعت مناهج خاصة لتعليم الكبار . وأن كان قد روعي في ذلك محاولة الموازنة بينها وبين مناهج المدارس المتوسطة العامة (لأن ينوى مواصلة الدراسة) ، وأخذ ظروف التعلم الكبير في الاعتبار ، وخدمة أهداف الدولة والمجتمع .

هذا ويتم نحو الأمية وتعليم الكبار باستخدام عدة أساليب ، أو على امتداد عدة جهات ، نستعرضها في الأتمط التالية :

٥ - اتجاهات تعليم الكبار :

(١) **النظم الأولى :** عبارة عن مدارس مكافحة ليلية منتظمة . وهناك عدد كبير من هذه المدارس ، يتبع الوزارات والهيئات المختلفة كوزارة المعارف (بالنسبة للذكور) ، والرئاسة العامة لتعليم البنات ، ووزارة الدفاع (للجيش) ، والحرس الوطني ، ووزارة الداخلية (للشرطة) الخ .

وقد زاد عدد المدارس التابعة لوزارة المعارف زيادة كبيرة مضطرة بلغت في عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) حوالي ١٢٠٠ مدرسة يتراوح عدد فصول كل مدرسة من ٢ - ٦ فصول في العادة ، تزيد في بعض الأحيان الى ثمانية فصول . وبلغ عدد الدارسين في تلك المدارس في ذلك العام نحو ٦٥٠٠٠ دراس . وزاد هذا الرقم في عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ الى ٧٥٧٠٠ دارسا ، والمقدر أن يبلغ إجمالى عدد المتحقين في نهاية سنوات خطة التنمية الثالثة (عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ) حوالي ١٤٠٠٠٠ دارسا (٤) .

أما عن الرئاسة العامة لتعليم البنات فقد بدأت جهود مكافحة الأمية منذ عام ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م) . وكانت البداية بمدارس فقط ، ثم افتتحت بعد عام واحد ألف فصل جديدة ، وبعد ذلك بعام واحد آخر افتتح ألف فصل جديدة . . وهكذا . وقد كان النهو في عدد الدارسات أسرع وأبعد مدى . مما حدث بالنسبة للذكور . فقد بلغ عدد المتحقات بفصول محو الأمية عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) حوالي ٣٤٠٠٠ دارسة . وازداد هذا العدد عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ الى ٣٦٤٨٥ . والمقدر أن يرتفع هذا الرقم في نهاية سنوات الخطة الثالثة الى ٤٩٤٠٤ ملتحقة في عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ (٥) .

أما عن الجيش والحرس الوطني فيوجد عدد كبير من المراكز المتخصصة في محو الأمية تزيد على المائة مركز . وهذه المراكز عبارة عن مدارس تنشأ بالوحدات . كذلك تشترك وزارة الداخلية في تعليم الجنود والعاملين بقوات الشرطة والدفاع المدني ، وذلك في نحو ستين مركزا تتبعها .

وتفصل وزارة المعارف بعبد الاشراف على النواحي الفنية في كافة هذه المدارس : كالتعلمين ، والكتب ، والتوجيه والاشراف .. الخ . أما النواحي المالية والادارية المتصلة بعمل هذه المدارس فمتتبع جهاتها التي تخدمها . ويتولى التنسيق بين جهود هذه الجهات جهاز اللجنة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار .

(ب) النمط الثاني : ويتخذ هذا النمط شكل حملات محو الأمية الصيفية . وهذا النوع من نشاطات مكافحة موجه لخدمة البدو أساسا . وتبدو أهمية هذا الأسلوب بالنظر الى حجم هذا القطاع الى بقية سكان المملكة ، حيث كانوا يمثلون في الماضي القريب حوالى ٧٥٪ من السكان . وان كانت الاحصاءات الأخيرة قد أثبتت أن نسبة البدور أصبحت تقل عن ثلث مجموع السكان .

وتتم عمليات مكافحة الأمية ضمن أنششطة التنمية المتكاملة الموجهة الى خدمة البادية : الاقتصادية ، والاجتماعية ، والتعليمية ... الخ . ويتقدر حجم الأمية بين البدو بحوالى ١٠٠٪ . ويمثل تعليمهم مشكلة معقدة وصعبة بسبب اتساع أرجاء المملكة ، وتشتت السكان ، وتنقلهم المستمر . مع الأخذ في الاعتبار أنهم لا يتحركون في وحدات قبلية متكاملة ، بل يمكن أن تتجول القبيلة في أكثر من جماعة في أكثر من اتجاه .

وتشارك وزارة المعارف مع وزارات الخدمات الأخرى ، خاصة الشؤون الاجتماعية والصحة والزراعة ، في تنظيم هذه الحملات الصيفية ، او توالف التنمية المتكاملة .

وتستهدف وزارة المعارف من هذه الحملات تحقيق الأهداف التالية (١) :

١ - محو الأمية لدى قطاع كبير من المواطنين في أثمر وقت ممكن .
(حوالى مائة يوم) .

٢ - تقديم الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية والزراعية لمجموعات

من المواطنين الذين لا تمكنهم ظروفهم المعيشية من الانتفاع بالخدمات الثابتة التي تقدمها الدولة لعدم استقرارهم وبعدمهم من مصادر المعرفة المختلفة .

٣ - توعية المواطنين من البدو الرحل وسكان المناطق النائية والعمل على تثقيفهم ليكونوا مواطنين صالحين في دينهم ودنياهم .

٤ - المساهمة في انجاح مشروعات التوطين التي تقوم بها المملكة من أجل استقرار البدو الرحل وضمان حياة أفضل لهم .

وقد بدأت حملات وزارة المعارف لمحو الأمية بين أبناء البادية في منطقة الجوف بشمال المملكة في عام ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م) (٧) . واستهدفت الوصول بالدارسين الى الحد الأول من التعليم بحيث يمكنهم بعد ذلك اذا تابعوا الدراسة والاطلاع والقراءة في كتب المتابعة التي أعدت لهم من الوصول الى مستوى يعينهم على مواصلة التعليم متى رغبوا في ذلك .

وفي صيف عام ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م) أقيمت حملتان احدهما بمنطقة السيق بأبها والثانية بمنطقة الحزمة بالطائف . وقد حققت الحملتان الاهداف المرجوة منهما الى حد كبير . وظلت ترسل حملتان سنويا حتى عام ١٣٩٦هـ زيدت الى اربعة حملات سنويا منذ ذلك التاريخ (٨) .

وقد نجحت هذه الحملات في اثارة وعي الناس الذين حملت بينهم ، وظهر أثرها في سلوك المواطنين وطرق معيشتهم وتغير بعض المفاهيم والعادات غير الصحية والاجتماعية التي كانت سائدة فيما بينهم . بل ان كثيرا من المواطنين قد تغيرت طرق معيشتهم فاستقروا واستوطنوا في المواقع التي اقيمت بها الحملات واقتبلوا على حياتهم الجديدة يعمرون الأرض ويواصلون الانتاج . ولم تقتصر فائدة هذه الحملات على الدارسين فقط ، بل انها استغلت لتدريب المعلمين الذين كانوا يقومون بالتدريس في هذه الحملات على أحدث الطرق المختارة في تعليم الكبار . حيث زودت الحملة

ب خبراء وموجهين في عمليات التربية وأساليب التدريب ، مما كان له أثر كبير في تطوير عملية التعليم بمدارس الثقافة الشعبية .

ومع ذلك نستطيع القول بأن أسلوب المحلات هذا لم يقوم بعد تقويماً علمياً دقيقاً . وإن كان من المؤكد أنها حققت قدراً من النجاح . ولكن نتائجها التعليمية محدودة بسبب قصر المدة التي تمكثها الحلة . وما زال هذا الموضوع في حاجة الى بعض البحوث الميدانية التقييمية .

(ج) النمط الثالث : وهو محو الأمية عن طريق التلفزيون . فلما كان التلفزيون قادر بامكانياته على الاسهام في عمليات عامة وفي مجالات محو الأمية خاصة في بلاد كثيرة ، رأت وزارة المعارف بالملكة ان تسير هذا الاتجاه الجديد في أسلوب مكافحة الأمية ، لا سيما وان ظروف المملكة تتيج للتلفزيون ان يؤدي خدمات أوسع نطاقاً وأعمق تأثيراً بالنسبة لوصول دروسه الى المنازل والى أماكن التجمعات بطريقة سهلة ومريحة ، فنستطيع المرأة ان تتلقى دروسها وهي في منزلها ، ويستطيع الشيخ ان يواصل تعليمه بدون أى حرج يصيبه من ذهابه الى المدرسة .

كما ان التلفزيون يستطيع ان يعطى دروساً نموذجية يمكن أن يحاكيها المدرسون في تدريسهم . فيكون بالنسبة اليهم كبرنامج تدريبي مستقل .

وقد بدأ بث برنامج مكافحة الأمية بواسطة التلفزيون مع بداية العام الدراسي ١٣٩١/١٣٩٢ هـ . (١٩٧٢/٧١ م) وأعدت مراكز للمشاهدة في أنحاء المملكة ينظم بها الدارسون متابعة البرامج تحت اشراف المتخصصين ، ونسق العمل بين مدرسي الشاشة الصغيرة وهؤلاء المشرفين بالشكل الذي رأت انه يحقق للعملية التعليمية فائدها المرجوة بالاضافة الى المنفعين من البرامج داخل المنازل ولماكن التجمعات .

وقد صممت استمارات لعمل استفتاءات خاصة لتقويم ومتابعة البرنامج سواء بالنسبة للدارسين او المدرسين او المشرفين ، وذلك من

أجل تطوير وتقويم العمل بصفة مستمرة ولضمان جدية هذا العمل وفاعليته .
وقد دلت النتائج الأولية لهذه البرامج على اهتمام المواطنين بها في بادئ
الأمر وتطلعهم الى الاستفادة منها .

غير أن الملاحظ أن التليفزيون قد توقف عن انتاج أفلام جديدة في هذا
الميدان منذ عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) . واستمر عرض الشرائط التي كانت
مسجلة من قبل ، خلال فترة توقف التليفزيون عن الانتاج الجديد .

ويبدو أن هذا الأسلوب في المكافحة ، برغم نجاحه في البداية كما
أشرنا ، قد أثار حوله عدداً من المشكلات . ربما يأتي على رأسها صعوبة
تقويم هذه البرامج بسبب عدم وجود العدد الكافي من فصول المشاهدة .
وجدير بالذكر أن وزارة المعارف لم تنشئ فصولاً للمشاهدة ، حيث أن
الدارسين الذين بوسعهم التردد على فصول المنتظم يفضلون وجود مدرس .
وهكذا نجد الدارسين المنتظمين يفضلون المدارس بشكل واضح (٩) .

ومع ذلك فلا زالت هذه البرامج تذاع حالياً لثلاثة أسباب :
(أ) تلبية احتياجات ربات البيوت اللاتي لا تتاح لهن الفرصة للتردد
على مدارس المكافحة .

(ب) لخدمة أولئك الذين يخطون من التردد على مدارس مكافحة
الأمية وخاصة كبار السن أو أصحاب المكانة الخاصة في المجتمع المحلي .

(جـ) يعتبر البرنامج في ذاته نوعاً من النشاط الاعلامي الذي يستهدف
حث الناس وتوعيتهم بأهمية محو أميتهم ، كما قد يفيد في تدريب المدرسين
للمواطنين في مدارس المكافحة على نحو ما أشرنا .

(د) مراكز التنمية الاجتماعية : ويتم مكافحة الأمية وتعليم الكبار من
خلال قناة أخرى هي القطاعات الثقافية بمراكز التنمية الاجتماعية والخدمات
الاجتماعية (١٠) . وتستهدف هذه المراكز الاجتماعية توفير الظروف

والأوضاع الصالحة لنمو المواطن وتوعيته بالوسائل الحديثة في تعليم الكبار .

ويوجد بالمملكة أكثر من ثلاثين مركزاً من هذه المراكز تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ومنشرة في مختلف المناطق والأحياء الشعبية والريفية في كافة أجزاء المملكة . وتسير هذه المراكز وفق خطة التنمية الاجتماعية بالمملكة (وهي جزء من خطة التنمية الشاملة) ، وجدير بالذكر أن المملكة ستنتهي تنفيذ خططها الخمسية الثالثة خلال العام القادم بائن ١٤٠٥هـ) . وتشترك أربع وزارات في الإشراف عليها وهي : وزارة المعارف ، والصحة ، والزراعة ، والشؤون الاجتماعية .

وتقوم كل وزارة بجانب النشاط الذي يخصها ، وهكذا نخضع القطاعات الثقافية داخل مراكز التنمية لإشراف وزارة المعارف . ويمكن تلخيص الدور الذي تؤديه فيها إلى :

— إنشاء مصول لمكافحة الأمية في مناطق خدمات هذه المراكز والإشراف عليها .

— نشر الوعي الثقافي من طريق تنظيم الندوات والمحاضرات والمسابقات الثقافية وإصدار النشرات والمجلات العلمية .

— إنشاء مكاتب ثابتة ومتنقلة في أحياء وقرى منطقة خدمات المراكز و

— التعاون في تنفيذ بعض الأنشطة المدرسية مع المدارس الموجودة في نطاقها كالإشراف على التجمعات التعاونية وإصدار الصحف المدرسية .

— تشكيل لجان ثقافية مركزية وفرعية للإشراف على النواحي الثقافية .

— القيام بالبحوث العلمية لمعرفة فنية الأمية ومعالجتها لوضع خطة بحالية للقضاء على الأمية .

— تنظيم محاضرات ثقافية وصحية واجتماعية في فصول نحو الامة بالتعاون مع بقية الاخصائيين بالمركز .

— الاشتراك مع بعض القطاعات في تنفيذ مشاريعها ومساندتها كالحملات الصحية والخدمات الاجتماعية .

(هـ) النمط الخامس : مراكز التدريب المهني للكتاب وتعليم المتسربين :

تم خلال خطة التنمية الخمسية الثانية احرار تقدم كبير في اقامة شبكة من مراكز التدريب المهني التي تقدم برامج تدريب تمهيدى للتلاميذ المتسربين من المدارس ، بالاضافة الى برامج تدريبية على المهارات (التدريب المهني) ، كما تقدم ايضا دورات مسائية اضافية (تعرف باسم : التدريب التمهيدي الصناعي للكتاب) .

ونبها الى بيان بالطاقة الاستيعابية للمراكز واعداد المتدربين بها على نحو ما يبين الجدول (١١) :

عام ١٣٩٩/٩٨ هـ		عام ١٣٩٦/١٣٩٥ هـ		
المتدربون	طاقة الاستيعاب	المتدربون	طاقة الاستيعاب	
٤٤٠	٦٠٠	٣٠٠	٣٠٠	الاعداد المهني
٢٣٠٠	٣٧٠٠	١٣٩٥	١٧٨٠	التدريب المهني
٣٠٠٠	٨٦٠٠			التدريب التمهيدي
				الصناعي

وفي عام ١٣٩٧ هـ ، صدر قرار استهداف تشييط برنامج التدريب المهني ، وتضمن تصميم وتطوير الارقاف والمعدات ، واعداد برامج التدريب على المهارات طبقا لاحتياجات جهات العمل ، وذلك باستخدام التكنولوجيا التعليمية الحديثة .

وخلال فترة الخطة الخمسية الثانية من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٠م اشترك خوالى ٢٦ ألف عامل في الدورات المختلفة للتدريب أثناء العمل (في مشاريع القطاع الخاص الكبرى أساساً) ، إلا أنه لم تتوفر حتى الآن الموارد البشرية والمرافق الانشائية التي تساعد على تقديم مثل هذا التدريب في الشركات الصغيرة — وهو ما نصت عليه المادة ٤٤ من نظام العمل — وإن كانت الإدارة العامة للتدريب المهني قد خطت خطوة مشجعة في مجال تصميم برنامج يحقق هذا الهدف وتوفر احتياجاته من الموظفين ، وسوف يصبح في متناول هذه الشركات خلال خطة التنمية الخمسية الثالثة .

ومن جهة أخرى عملت الشركة السعودية للصناعات الأساسية ، والهيئة الملكية للجبيل وينبع ، على وضع الأسس الكفيلة بتنظيم وترشيد تنفيذ برامج التدريب التي تشتمل عليها المشروعات الصناعية الكبرى التي تنفذ حالياً أو التي سيجرى تنفيذها في القريب العاجل .

من العرض السابق يتضح لنا بكل جلاء أن عمليات تعليم الكبار لا ينظر إليها كمهمة محددة محدودة بمرحلة معينة ، أو مرهونة بتخراط الأمي في هذا المركز أو في تلك المدرسة ، ولكنها وضعت لنفسها مهمة ممتدة تستمر مدى الحياة دعماً للفرد وتوجيهاً له وخدمة للمجتمع في النهاية . وفي رأي أن تأكيد هذه النقطة يتطلب من معالجتنا السوسولوجية أن نفرّد لها مقرة مستقلة تزيدها توضيحاً .

٦ — مهام تعليم الكبار ضمن مفهوم التعليم مدى الحياة :

لا ينظر القاصمون على عملية مكافحة الأمية الى انجاز مهم بماعتباره هدفا بذاته ، ولكنهم ينظرون اليها كوسيلة لتحقيق غايات اكبر تستهدف النمو المستمر للفرد والتكيف مع المجتمع تبعاً لتغير ظروفه وتطوره .

وبن اجل هذا المفهوم اعد منهج جديد للثقافة الشعبية يتضمن بجانب تزويد الدارس بمهام القراءة والكتابة اساليب الاهتمام بنموه من كفاءة

نواحيه العقلية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية عن طريق تقديم الوان من الدراسات المختلفة بقصد تعليمه وتنقيفه ورفع مستواه . كما اهتم بالموضوعات التي تهم المجتمع كالعمل علي زيادة مصادر الثروة وحسن استغلالها وتبنيها وزيادة الدخل القومي وتحسين مستوى الخدمات التي يقدمها المجتمع للأفراد وضمان استفادتهم منها أكبر فائدة ومشاركة الأفراد في حل مشكلات المجتمع .

وتعد برامج تعليم الكبار الدارسين للوصول الى المستويات التالية :
(١) مركز مكافحة الأمية والمتابعة : وهي تستهدف محو أمية الدارسين والوصول بهم الى مستوى الشهادة الابتدائية .

(ب) مراكز حكومية لمواصلة التعليم : وهي تتيح للدارسين مواصلة التعليم في المراحل النظامية لما بعد المرحلة الابتدائية متى رغبوا في ذلك . وقد أعدت وزارة المعارف هؤلاء الكبار مدارس نظامية ليلية تتبع مناهج التعليم العام في المرحلتين المتوسطة والثانوية وتؤهلهم للالتحاق بالتعليم الجامعي بعد ذلك . وهناك بعض الدارسين قد اجتازوا بالفعل هاتين المرحلتين بنجاح وواصلوا تعليمهم في المرحلة الجامعية ، ونالوا الدرجات العلمية منها (١٢) .

(ج) مراكز أهلية لمواصلة التعليم : وهذه المراكز منتشرة في كافة أنحاء المملكة تحت اشراف وزارة المعارف التي تدهم بالعموم اللزام لتحقيق رسالتها . وهذه المراكز يبذل بعضها مناهج التعليم العام ، كما يزود بعضها الدارسين الكبار بتقنيات ومهارات مختلفة .

(د) مراكز التدريب المهني : وقد اشرنا الى هذا الأسلوب في تعليم الكبار في عرضنا للنهط الخامس من أنماط تعليم الكبار ، حيث انشأتها الدولة أعداداً كبيرة — تغطي كافة أرجاء المملكة — للتدريب على أنواع الحرف المختلفة للمعاونة في إيجاد جيل جديد مثقف يشارك بمقدرة ودرايته في النواحي الزراعية والصحية والمهنية .

(هـ) مراكز التنمية الفرد والمجتمع : كمراكز التنمية الاجتماعية ومراكز الارشاد الزراعى والصحى التى تعمل للنهوض بالريف وتحسين احوال المواطنين ورفع كفاءتهم الانتاجية وارشادهم الى الاساليب الحديثة فى عملية تصنيع البلاد واتقان ما يمارس من أعمال مهنية .

وهناك ايضا مراكز رعاية الشباب التى تعنى بنشر النواحي الرياضية والخدمات العامة وأساليب التعامل الى جانب ما تقوم به المساجد والجمعيات الدينية المختلفة من نشر الوعى الدينى وتعميق المفاهيم الاسلامية .

(و) وسائل الثقافة العامة : لا يقتصر تعليم الكبار على المراكز السابقة ، بل تعنى الدولة كذلك بالالوان الثقافية المناسبة التى تقدمها فى اطار محبب الى النفوس وفى صورة تجعلها سهلة المأخذ ، توية التأثير : فمن مكتبات ثابتة فى المدن الى مكتبات متنقلة تجوب الريف والأماكن النائية ، الى محاضرات ومناظرات وندوات ثقافية تعقد فى المواسم والمناسبات . تسابير روح العصر وتتجاوب مع النهضة الشاملة للعمل على رفع مستوى الكبار وتقديم مختلف الوان الثقافة اليهم ، والى عروض سينمائية ثقافية مختلفة تعرض فى أماكن تجمعت الكبار لارشادهم وتوجيههم الى جانب ما يذاع عن طريق التليفزيون والراديو من موضوعات وأحاديث وبرامج متخصصة لتثقيف الكبار .

٧ - الاستراتيجية العامة لحو الأمية :

تقدر خطة التنمية الثانية للمملكة نسبة الأمية بنحو ٧٠٪ من اجمالى عدد السكان ، أى ما يبلغ نحو ثلاثة ملايين نسمة ، وكانت قد وضعت خطة عشرينية (يستغرق تنفيذها عشرون عاما) لحو أمية كل هؤلاء (١٢) . وتدبث من تقييم الخطتين الأولى والثانية ، وعند وضع الثالثة ، أن هذه الخطة العشرينية مبالغة فى الطموح ، وتعذر بالفعل الوفاء بما كان مقررا إنجازة خلال السنوات العشر الأخيرة .

وزاء هذا كلفت حكومة المملكة السعيدية البنك الدولى بإجراء دراسة

كبيرة بهدف دراسة امكانية اختصار مدة العشرين عاما المقررة في الخطة المسبق الاشارة اليها . وتمت الدراسة ، وعرضت نتائجها على وزارة المعارف ، وبدأ منها أن هناك بعض الصعوبات التي تعترض سبيل التجهيل ؛ بل وقد تؤدي حتما الى اطالة المدة اللازمة للتخلص تماما من مشكلة الأمية على مستوى المملكة .

ويأتى على رأس هذه الاعتبارات (التي تحتم اطالة المدة) :

- ١ - التسرب من صفوف نحو الأمية .
 - ٢ - التسرب من المدرسة الابتدائية (مما يعنى الانخراط في صفوف الأميين) .
 - ٣ - الاحجام أصلا من دخول المدرسة الابتدائية من جانب البعض .
 - ٤ - مشكلة البداوة (خاصة الثقيل المستقر) .
 - ٥ - التشتت السكاني .
 - ٦ - بعض العادات والتقاليد ، ربما كان من امثالها القيود المفروضة على خروج المرأة وترددها على المدرسة .
- يضاف الى كل هذه الاعتبارات عامل هام آخر هو ظسروف الرواج الاقتصادي الذي تعيشه المملكة التي فتحت الأفاق أمام آلاف ، بل وملايين الأعمال الجديدة ، فنجبت الأيدي العاملة اليها ، وصرفتهم عن التعليم ، أو لم تشترجهم على الأقل بأن انتقارهم الى التعليم يمكن أن يؤثر على مستقبلهم أو على فرص الكسب المتاحة لهم .

وهكذا يتضح أن حجم مشكلة الأمية على مستوى المملكة يتزايد وينمو باضطراد مما يجعل الالتزام بالخطة العشرينية أمرا بعيد الاحتمال . وكان البنك الدولي يهدف في الأصل الى اختصار هذه المدة من خلال انتقاص المدة (في كل من المستويين الأول والثاني) الى عشر شهور بدلا من سنتين ، وإلى زيادة عدد المتعلمين الى ٨٠٠ ألف سنويا .

ولهذا طرحت الخطة العشرينية جانباً ، دون أن ترفض أو تعمدل ؛ ورؤى الاتجاه بدلاً من ذلك إلى وضع خطط خمسية تراعى الإمكانيات البشرية والظروف الواقعية الشديدة التغير (خاصة فيما يتصل بالأوضاع الاقتصادية) . ومن موائد الخطط الخمسية عداً هذا أنه يمكن الاستفادة بنتائج وخبرات كل خطة عند تصميم الخطة الجديدة . وبذلك يتحقق قدر كبير من المرونة ، التى هى عنصر أساسى من عناصر النجاح .

وعلى هذا الأساس طلبت وزارة المعارف من البنك الدولى أن يساعد فى إجراء دراسات لتقويم الخطط والبرامج المتبعة حالياً ، وأن ينقل مركز الثقل فى جهوده من ميدان التعليم الوظيفى (حيث كان البنك يضع مشكلة القوى العاملة فى المحل الأول من اعتباره) ، وأن ينشئ مراكز ونماذج تجريبية يمكن على أساسها البدء ببرنامج موسع .

٨ — التنسيق بين الجهات العاملة فى مجال مكافحة الأمية :

تتولى مهمة التنسيق بين الجهات العاملة فى ميدان مكافحة الأمية اللجنة العليا لمحو وتعليم الكبار ، وذلك بمقتضى المرسوم الملكى الصادر بشأن محو الأمية .

وتقوم الإدارة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بوزارة المعارف بدور السكرتارية الفنية لهذه اللجنة . ويتبع الإدارة المذكورة « المركز الوطنى لمحو الأمية » وهو جهاز للبحوث والتدريب . كما يتبع اللجنة العليا لجان فرعية على مستوى المناطق ، تعد كل منها — من حيث تكوينها واختصاصاتها — صورة مصغرة للجنة العليا .

٩ — التعاون مع الهيئات العربية الدولية :

من البديهى طبعاً أن الجهود الوطنية المختلفة التى تبذلها المملكة العربية السعودية فى ميدان محو الأمية وتعليم الكبار هى المعول عليها للنهوض بهذه المشروعات ، إلا أن التعاون مع الهيئات المختصة والمنظمات الدولية أمر لابد

منه لتبادل المعلومات والخبرات الفنية التى تسهل سير تلك المشروعات
وتدفع بها قحما الى الامم .

وفى مقدمة تلك المنظمات والأجهزة : منظمة اليونسكو والجهاز الاقليمى
لمحو الأمية ، بالإضافة الى التعاون الثنائى بين المملكة وشقيقتها من الدول
العربية والاسلامية والصديقة .

وتعمل المملكة على تزويد المنظمات والدول بما لديها من معلومات وخطط
ومشروعات ، وما حققتة من تجارب وانجازات فى حقل مكافحة الأمية . كما
انها استضافت من بعض الخبراء الذين ارسلتهم منظمة اليونسكو للعمل فى
ميدان محو الأمية وتعليم الكبار .

كما تشترك المملكة فى المؤتمرات والحلقات الدراسية العالمية والاقليمية
التي تعالج مشكلة الأمية للاستفادة من خبرات وتجارب الأمم الأخرى .

وتهتم المملكة بالمشاركة فى المناسبات الدولية التى تعكس الاهتمام بهذا
المجال الحيوى وخاصة مساهمتها فى الاحتفال باليوم العالمى لمحو الأمية
الذى يحتفل به دوليا فى الثامن من سبتمبر من كل عام . كما ساهمت فى
اليوم العربى لمحو الأمية الذى يحتفل به فى الثامن من يناير من كل عام .
ولقد كانت مظاهر المساهمة باليوم العالمى واليوم العربى لمحو الأمية واضحة
وكبيرة ، حيث تقام الإحتفالات والمهرجانات فى كافة المناطق التعليمية فى
المملكة وتنتشر البحوث والمقالات فى الصحف والمجلات المحلية وتذاع الأحاديث
المنوعة عن طريق الراديو والتلفزيون .

ولا يقتصر الأمر على المشاركة فى الإحتفالات والمهرجانات ، ولكن
المملكة تحرض فى عملها فى مجال محو الأمية على الالتزام بالتوصيات الدولية
والعربية التى تدعو الى بذل المزيد من الجهود فى هذا الميدان . وهى تقوم
بذلك متحملة العبء الملقى على عاتقها وبعيناتها (١٤) ،

كذلك اهتمت المملكة بما قرره المؤتمر الدولي الثالث لتعليم الكبار الذى عقد فى طوكيو عام ١٩٧٢ . وكان ذلك المؤتمر قد اوصى بضرورة التركيز على اهمية القضاء على الأمية فى الدول النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لأنها تقف عائقا فى طريق التقدم الاجتماعى والتكيف العلمى والتكنولوجى فى العالم المتغير ، مؤكدا أهمية الوسائل الحديثة فى تعليم الكبار وموصيا الدول بالتوسع فى نشر الكتب الرخيصة الثمن والحيوية والمتعلقة بوسائل تعليم الكبار المختلفة من أجل تحقيق الهدف الأسسمى من تعليم الكبار ، وذلك بأن تكون المناهج المعدة لتعليم الكبار محققة لاهتمامات واحتياجات الفرد وتهدف الى توفير الرخاء والرفاهية للمجتمع ككل مع التركيز على رفع معدلات التنمية الاجتماعية والثقافية ، وأن يتم تعليم الكبار لتأكيد القيم الرحبة ونشر مبادئ السلام واعطاء المرأة فرصة للتعليم ولا سيما خارج النطاق الثقافى .

كذلك تساهم المملكة فى ميزانية المركز العولى لتعليم الكبار فى سرس الليان وترسل مبعوثين للتدريب بالمركز المذكور والدراسة فيه . وهناك نوعان من الدارسين : الأول عدد محدود من المنح يقدمه المركز لأبناء الدول المساهمة فيه ، والثانى عدد من الدارسين على منح تقدمها وزارة المعارف السعودية . ويتيح ذلك ولا شك فرص الاستفادة أمام عدد أكبر من المتدربين والدارسين السعوديين . وعلاوة على هذا تتبادل الوزارة الوثائق مع مركز سرس الليان ، وتتعاون معه فى إقامة دورات دراسية وتدريبية مشتركة .

ومن المهم أن نشير فى نهاية قائمة التعاون الدولي الى التعاون الوثيق فى الميدان التنفيذى بين أجهزة مكافحة الأمية فى المملكة وفى بعض بلاد الخليج والجزيرة العربية ، الى حد أن بعض البلاد كعمان واليمن والبحرين تسير على مناهج المملكة فى هذا الصدد .

وانتقل فى الجزء الآخر من هذه الدراسة الى استعراض بعض الجوانب والقضايا الفنية المحددة كمشكلة المناهج الدراسية المستخدمة فى معاهد

ومراكز محو الأمية ، ومشكلة تدبير المعلم الكثر ، وأخيرا مشكلة الدوافع لدى الأميين للالتحاق على المشاركة في هذه البرامج والحاصل نحو أميتهم . ونختتم الدراسة باستعراض المشكلات والقضايا التي تحتاج الى مزيد من الدراسة والبحث .

١٠ - مشكلة منهج التدريس :

وردت الإشارة من قبل الى أن المناهج التي كانت تدرس قبلا في مدارس محو الأمية كانت تطابق تماما المناهج الخاصة بالمدارس الابتدائية العامة . وإزاء ما أثارته هذه الأوضاع من نفور الدارسين الكبار ، بسبب عدم ملائمتها لظروفهم الفكرية والنفسية وضعت مناهج — هي المعمول بها حاليا — تأخذ في اعتبارها تلك الظروف ، ولكنها تحرص في نفس الوقت على أن تتيح الفرصة لمن يرغب من الدارسين الكبار في متابعة الدراسة بالمرحلة المتوسطة .

ويلاحظ المختصون أن التغييرات قد اتجهت الى بعض المواد دون غيرها ، فشملت المحفوظات والقراءة على سبيل المثال ، بينما لم تمتد الى المواد الدينية اطلاقا ، لما اكتنف ذلك من صعوبات . ومن الواضح أن مشكلة المناهج الواجب تدريسها تطرح عديداً من المشكلات وتثير الكثير من التساؤلات الجديرة بالبحث .

وقد طرح البعض اقتراحا يقضى بإمكانية تنويع المناهج حسب أعمار الدارسين ، بحيث نضمن — قدر الامكان — ان يلائم المنهج سن الدارس وخبراته وظروفه النفسية والفكرية . وقد أجرى بعض المختصين دراسة احصائية على أعمال الدارسين ببعض مدارس ومراكز محو الأمية (الاحصائية ترجع الى عام ١٩٧٦ ، ولا تهمل بالطبع حصرا لكل المراكز) (١٥) :

النسبة المئوية	الفئة العمرية
٧ في الألف	دارسين أقل من ١٠ سنوات
١٥٪	دارسين ١٠ - ٢٠ سنة
٢٤٪	دارسين ٢١ - ٣٠ سنة
٣٢٪	دارسين ٣١ - ٤٠ سنة
١٥٪	دارسين ٤١ - ٥٠ سنة
٣٪	دارسين أكثر من خمسين سنة

ومن هذه الإحصائية يتضح أنه لا توجد نسبة كبيرة من الصغار تستلزم وضع مناهج خاصة ، فغالبية الدارسين من الكبار (نحو الثلثين في الفئة العمرية من ٢٠ - ٤٠ سنة) ، وهؤلاء من الأفضل أن تختلف المناهج التي تدرس لهم عن المنهج الذي يدرس في المدارس الابتدائية العالية .

ثم أن هناك مشكلة أخرى تعترض تنويع المناهج حسب فئات العمر ، وهي أن كثافة الفصول لا تتيح عمل مثل هذا التصنيف والتنويع المنهجي ، حيث يضم الفصل الواحد في أكثر الأحوال عشر دارسين فقط من أعمار متباينة ، بها لا يتيح إقامة تصنيف . ومن ثم يتعذر تنويع المناهج .

ومع ذلك فهذه المشكلة من المشاكل الجديرة بمزيد من التأمل ، وربما يمكن الاستفادة من هذا الأسلوب على نحو ما .

وجدير بالذكر أنه لا يوجد أي اختلاف في المناهج التي تدرس في القطاعات المختلفة : المعارف ، ورئاسة البنات ، والحرس الوطني ، والجيش . الخ . فمناهج التي تدرس في كل هذه القطاعات موحدة توحيدا كاملا . وتتولى وزارة المعارف إعداد هذه المناهج والإشراف على التدريس كما سلفت الإشارة . وقد فكر الحرس الوطني أخيرا في عمل بعض الإضافات والتعديلات

في المناهج التي تدرس بمدارسه ، بحيث تقوم بنوع من التعليم الوظيفي .
الا ان ذلك مازال قيد البحث ، ولم يخرج الى حيز التنفيذ بعد .

١١ — مشكلة المعلم :

لا شك ان مشكلة المعلم تعد أحد جوانب الموضوع الأساسية ، فاعداد المعلمين المتخصصين المتاحة أقل من المطلوب ، وترغبهم لهذا العمل غير قائم بعد ، ودوائهم الى الاتيالى على الاشتغال في محو الأمية — الى جانب وظائفهم التدريسية الأخرى — مازالت محدودة ... الخ . ولذلك يمكن التأكيد بأن حل هذه المشكلة يمكن أن يدفع العمل في ميدان محو الأمية خطوات جبارة الى الأمام .

والملاحظ بادىء ذي بدء أن اشتراك المعلمين في مكافحة الأمية لا يتم على أساس التطوع ولكنه عمل مدفوع الأجر . ولا يوجد من ناحية أخرى معلم خاص لمحو الأمية ، وإنما يتم الاعتماد كلية على معلم المدرسة الابتدائية النهارية . فيضطلعون بهذا العمل الى جانب عملهم الأصلي نظير مكافأة .

ويمثل هذا الوضع أحد المشكلات والعقبات البارزة أمام نجاح برامج محو الأمية . إذ أن هناك اختلافا كبيرا بين المعلمين بسبب ظروف الكبار النفسية والاجتماعية واحتياجهم الشديد الى معاملة فكية من نوع خاص . فاهانة دارس كبير السن أو له وضع خاص في مجتمعه أمام بقية الدارسين حتى ولو اهانة طفيفة — يمكن أن تجعله يحجم نهائيا من التردد على المدرسة . وقد اشملت التقارير بالفعل الى أن معاملة المدرس تاتى على رأس الأسباب المؤدية الى هروب الدارسين الكبار . ولعله من المتعذر عمليا تدبير الأعداد اللازمة من معلمين متفرغين ، وهذا امر واضح . وكذلك يمكن علاج هذا الوضع من طريق اقامة دورات تدريبية للمدرسين العاملين في محو الأمية . ويمكن أن يلعب المركز الوطنى — التابع لإدارة

محو الأمية — دورا كبيرا في عملية التدريب هذه . ويجرى عقد دورات تدريبية بالفعل .

وإذا أخذنا في الاعتبار أن عدد المعلمين العاملين في ميدان مكافحة الأمية يبلغ حسب بعض التقديرات عشرة آلاف مدرس ، فإن الخطط والمعدلات الحالية للتدريب مازالت قاصرة عن أداء هذا الواجب على الوجه الأكمل . إذ يدرب حاليا نحو مائة معلم في خلال العام الواحد ومن المتوقع زيادة الطاقة التدريبية بحيث يتم تغطية هذا العدد في فترة معقولة .

إلا أن الأمر له جانب آخر ، قد يزيد المشكلة صعوبة . فالمعلمون أنفسهم ينفرون من العمل في مدارس تعليم الكبار ، مما دفع المسؤولين إلى التفكير في عدد من الحوافز التي تشجعهم على العمل في هذه المدارس . وقد اقتصرنا حتى الآن على الجوانب المالية فقط ، دون أي جوانب أدبية أو معنوية . وقد تدرجت المكافأة للمدرس الذي يعمل في تعليم الكبار ، حتى أصبحت الآن تمثل ٥٠٪ من الراتب الشهري ، وهو جزاء مادي مناسب في ظل الظروف الحالية .

والحقيقة أن الاهتمام بمشكلة المعلمين أمر حيوي ، لأن تحقيق تلك الزيادة الكبرى في أعداد الخريجين يتطلب زيادة أعداد المدرسين ، مع الاهتمام بوضع أهداف قابلة للتحقيق فيما يتعلق بسعودة وظائف التدريس (على أساس أنه من الأفضل أن يكون المدرس العامل في ميدان محو الأمية مواطنا وليس أجنبيا عن المجتمع) . وسوف يساعد على ذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة بزيادة المكافآت المالية ، وتطوير مهنة التدريس .

والمقرر أن يسير النمو في نسبة المدرسين السعوديين في ميدان تعليم الكبار من ٩٤٥٪ عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ إلى ١٠٠٪ عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ ، على حين يتناقض ظاهريا فقط الأعداد الإجمالية للمدرسين العاملين في ميدان مكافحة الأمية (في قطاع تعليم الذكور — أي وزارة المعارف) من ٦٣٠٨ معلما عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ إلى ٣٩٠٦ معلما عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ .

وذلك على أساس أن الرقم الأول يتضمن نسبة كبيرة من مدرسى التعليم الابتدائى الذين يمارسون العمل فى ميدان مكافحة الأمية ألى جانب عملهم الرئيسى (أى بعض الوقت فقط) ، أما العدد الأخير المقرر تحقيقه عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ فيمثل مدرسين مؤهلين فى ميدان تعليم الكبار ، ومتفرغين لذلك العمل بصفة أساسية .

١٢ - مشكلة الدوافع والحوافز :

لا يكفى أن تهتم عمليات مكافحة الأمية وتعليم الكبار بتدبير التسهيلات المادية والقوة البشرية القائمة على التدريس وغير ذلك فحسب ، وإنما لابد أن يؤخذ فى الاعتبار دوافع الدارسين أنفسهم ورغبتهم فى أن تحى أميهم ، ولابد أن تجتهد الإدارة المسئولة من تنمية تلك الدوافع وأخذها فى الاعتبار ، واستخدام طائفة من الحوافز لكسب مزيد من الأميين للالتحاق بمعاهد التعليم .

ويمكن القول على أى حال - ومن واقع الخبرة الميدانية - أن هناك أنواعا مختلفة من الدوافع لدى الدارسين : بعضها من طبيعة دينية ، وأخرى من طبيعة اقتصادية ، وثالثة من طبيعة اجتماعية ... الخ . والشئ الجدير بالاهتمام ما نجده فى نتائج إحدى الدراسات التى أجريت عن دوافع التحريم عند السعوديين ، حيث اتضح أن ٢٪ من عينة ذلك ألبحث يسعون الى التعليم (أى الى محو أميتهم) لأهداف دينية ، لأنهم يريدون قراءة القرآن والتفقه فى الدين وغير ذلك . ويمكن القول بصفة عامة بأن الدوافع للتعليم فى القرى والبهادى يغلب عليها الطابع الدينى ، على حين أن الدوافع فى المدن يغلب عليها الطابع الاقتصادى .

وهناك مجموعة من الدوافع ذات طبيعة خاصة - ربما جاز أن نصفها بأنها وظيفية أو مهنية - لدى الدارسين من أبناء الحرس الوطنى . فنحن نعرف أن الحرس الوطنى يستقبل نسبة أمية عالية بين متطوعيه ، ومن هنا حرص قيادة الحرس الوطنى على حفز الدارسين للتعلم بكل السبل .

فما أصبح المتطوع الذى يحصل على شهادة محو الأمية يحصل فى نفس الوقت على ترقية . ومن هنا نلمس لديهم جميعا جذية فى الدراسة ، برغم الصعوبات التى قد تعترضهم أثناء ذلك .

ومن الواضح أنه يمكن الاستفادة من هذه التجربة المعمول بها فى الحرس الوطنى وتطويرها بالنسبة لمحو أمية الجنود فى الجيش والشرطة وفوت اندفاع المدنى وغير ذلك ، حيث لا يقتصر الحافز على الأمور المادية ، ولكنها تقترن بجوانب أدبية أيضا .

أما من الحوافز العامة على مستوى المملكة ، والتى تنطبق على كل دارس أيا كانت الجهة التى يتبعها ، فيصرف مبلغ خمسمائة ريال لكل متخرج (وهو الشخص الذى أنهى أربع سنوات من الدراسة) . ومع أن هذه المنحة المالية قرار حديث ، ألا أن الخبر بشئون الحياة فى المملكة يعرف أن هذا المبلغ لا يمثل أى اغراء بالنسبة للشباب الأمى الذى يعمل فى إحدى المهن التى ندر عليه عائدا كبيرا ، وهى القاعدة تقريبا . فهل يقبل ذلك الشاب أن يقطع أربع أمسيات من كل أسبوع لمدة أربع سنوات ليحصل على الخمسمائة ريال ؟ ..

ومن النقاط المتصلة بموضوع الدوافع والحوافز الاعتباريات التى تراعى عند انشاء المدارس والمراكز الجديدة لمحو الأمية وتعليم الكبار . هل يتم ذلك حسب أعداد السكان فى كل منطقة ، ومدى كثافتهم ، أم يترك ذلك للظروف ؟ يمكن أن نجيب على ذلك بأن مدرسة الكبار — كتاعدة — لا يمكن أن تفتح إلا حيث توجد مدرسة ابتدائية صباحية على الأقل . ذلك المدرسة هى التى تقدم المكان والمعلمين والتسهيلات المخفضة . ولا تقدم الهيئات الحكومية المدنية على افتتاح مدرسة أو فصول لمحو الأمية إلا بناء على طلب عدد من أبناء المنطقة الذين يرغبون فى ذلك . ولأنك إن ذلك يعطى المسؤولين جدا أدنى من الثقة فى وجود دوافع لدى أبناء المجتمع المحلى للاقبال على التعليم . ويفيد

على أى حال أن هذه المؤسسة لم تفرض عليهم ، وأنها هى وليدة مشيئتهم
التي عبروا عنها بشكل رسمى .

١٢ - مشكلات أخرى فى حاجة الى مزيد من الدراسة :

يمكن أن نوجز فيما يلى بعض المشكلات التى تحتاج الى أن نتوقف
عندها ونأملها ونقترح الدراسات الملائمة القادرة على القاء الضوء عليها .
وهذه المشكلات هى :

(أ) مشكلة التسرب : والمتصود هنا التسرب من مدارس المكافحة ،

حيث يتم فى البداية تسجيل عدد من الدارسين ، وعند أواخر العام الدراسى
ينخفض عدد الذين يواصلون منهم بالفعل الى الربع أو نحو ذلك فقط .
وليس معروفا بعد ما إذا كان ذلك التسرب راجعا الى طول مدة الدراسة
(أربعة أعوام على مرحلتين) أم الى نقص أعداد المدرس تربويا ، أم الى
عدم ملائمة المنهج ، أم الى غير ذلك من العوامل .

ومن الواضح أن هذه القضية يجب أن تربط على النحو السليم
بموضوع الدوافع الى التعليم بصفة عامة . والمعروف أن دوافع المواطنين
السعوديين للتعليم لم تدرس بالشكل الملائم حتى الآن .

(ب) مكافحة أمية المرأة : أشرنا الى أن نسبة الأمية بين النساء تفوق

النسبة بين الرجال بشكل ملحوظ ، مما يجعل العمل فى هذا القطاع أكثر
أهمية ، فضلا عما يكتنفه من صعوبات . ورغم كثرة أعداد المدارس التى
افتتحت لمحو أمية النساء خلال السنوات العشر الأخيرة ، فما زال تردد
النساء عليها يخضع لبعض القيود : بسبب القيود المفروضة على خروج
المرأة ، وضرورة أن يسبق ذلك اقتناع ولى أمرها الرجل وموافقته . لذلك
يتوقع أن تكون الظروف والعوامل الاجتماعية مسئولة فى الغالب عن
اعلاقتهم من مواصلة التعليم ، مما يتطلب الوقوف عند هذا الموضوع
ودراسته .

(ج) مشكلة مكافحة الأمية البدو : هناك طائفة من الصعب من طبائع متنوعة تعوق العمل في ميدان مكافحة الأمية عند البدو . ربما يأتي في مقدمتها تنقل البدو الدائم من مكان لآخر وظروف العمل الشاقة التي تتم هذه المكافحة في ظلها ، وحتية اختلاف المناهج التي تدرس لهم بسبب اختلاف الظروف الايكولوجية والاقتصادية ... الخ . ومن النقاط البارزة ما اشارت اليه احدى الدراسات المبدئية من أن دوافع التعليم لدى حوالي ٩٠٪ من البدو دوافع ذات طبيعة دينية ، على خلاف طبيعة تلك الدوافع لدى أهل الحضر . وهو أمر في حاجة الى مزيد من الدراسة والتحصيل .

وربما يرتبط بهذه النقطة مشكلة التشتت السكاني ، بمعنى عدم وجود مراكز تجمع بشرية ضخمة . وهو أمر يجعل انشاء المدارس صعبا ، وهو مسئول كذلك عن جعل الحياة صعبة في بعض المناطق ، خاصة المناطق الجبلية المرتفعة .

(د) مشكلة التسرب من المدارس الابتدائية : لا تدخل هذه النقطة في صميم اهتمام المشتغلين بمكافحة الأمية ، الا من حيث أنه يساهم في توريد جيوش من الأميين ، فمزيد من صعوبة المهام الملقاة على عاتق العاملين في مكافحة الأمية . والمعروف أن نسبة الاستيعاب تتراوح بين ٧٥ - ٩٠٪ ، والمستهدف أن تصل نسبة الاستيعاب الى ١٠٠٪ . هذا علاوة على احجام بعض الأطفال أصلا عن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية ، وكلها جيبها جوانب لصيقة الاتصال ببؤسومنا .

(هـ) مشكلة الارتداد الى الأمية : اوضحت بعض الدراسات التي أجريت في مصر وفي بعض البلاد العربية الأخرى أن بعض الذين انتموا دراستهم بمدارس محو الأمية قد ارتدوا الى الأمية مرة أخرى بعد فترة غير طويلة . ويعتقد المسئولون من مكافحة الأمية حاليا أن من ينهى السنوات الأربع يقل احتمال ارتداده الى الأمية مرة أخرى حيث يكون قد حصل تقديرا من الدراسة يوازي شهادة لتعلم الدراسة الابتدائية . هذا علاوة على اتاحة

الفرصة أمام من يبلغ ذلك المستوى أن يواصل الدراسة بمدارس متوسطة (اعدادية) ليلية ، ثم بعد ذلك بمدارس ثانوية ليلية . ويوجد بضعة عشرات من كل نوع من هذه المدارس تابعة لوزارة المعارف السعودية . ومع ذلك فلا بد من اجراء دراسات خاصة لتابعة الخريجين من مدارس محو الأمية ، من أجل تقييم تجربة استمرار الخريجين ومثابرتهم على التعليم وعدم ارتدادهم الى الأمية .

(و) الاعلام عن جهود مكافحة الأمية : لا شك انه من الضروري أن يكون هناك اعلام كاف عن السبل المتاحة أمام الأمي لينهل من العلم ، وليختار الطريق الذي يتلاءم وامكانياته وظروفه في الحياة والعمل . والملاحظ عموما ضعف الجهود المبذولة حاليا في الاعلام عن نشاط مكافحة الأمية وامكانياته والفرص المتاحة أمام الراغبين في الدراسة .

هذا على الرغم من أن اللجنة العليا لمكافحة الأمية تضم بين أعضائها ممثلا لوزارة الاعلام هو مدير التلفزيون السعودي . ويقتصر النشاط الاعلامي حاليا على مناسبتين سنويتين فقط هما : اليوم العربي لمكافحة الأمية (الثامن من شهر يناير) ، واليوم الدولي لمكافحة الأمية (الثامن من سبتمبر من كل عام) .

الحواشي والمراجع

(١) انظر احصائيات التعليم ، وزارة المعارف ، المملكة العربية السعودية ، نشرات سنوية ، وانظر كذلك وزارة الخطيط ، بالمملكة العربية السعودية ، خلاصة خطة التنمية الثانية (١٩٧٥ - ١٩٨٠ م) ١٣٩٥ - ١٤٠٠ هـ ، وكذلك خطة التنمية الثالثة ، (١٩٨٠ - ١٩٨٥ م) ١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ . الأقسام الخاصة بالتعليم .

(٢) انظر : الدار العربية للموسوعات ، الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية ، انقاهرة ، بدون تاريخ ، الجزء الثالث ، من صفحة ١٦٠ حتى صفحة ١٧٠ .

(٣) الاشارة الى المرسوم الملكي الصادر عام ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) وسوف نستعرض أهم ملامحه في سياق هذه الدراسة فيما بعد .

(٤) انظر : خطة التنمية الثانية ، مرجع سابق ، صفحة ٤٠٨ وما بعدها (مواضع متفرقة) . وكذلك خطة التنمية الثالثة ، مرجع سابق ، صفحة ٢٥٤ وما بعدها (مواضع متفرقة) .

(٥) خطة التنمية الثالثة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ .

(٦) الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .

(٧) اتخذت الحملة شكل قافلة للتنمية المتكاملة ضمت اطباء وأخصائيا زراعيًا ، ومدرسين ، وأخصائيين اجتماعيين ووعاظا .. الخ . وتنزل الحملة على احدى الجماعات البدوية التي تحط في احدى المناطق . وتؤدي عملها

لمدة مائة يوم ، تمارس فيه التعليم والإرشاد الدينى والزراعى والاجتماعى والصحى والعلاج الطبى .

(٨) انظر عبد الله الخريجى ، بعض تجارب التنمية فى الوطن العربى ، دار رامتان للطباعة والنشر ، جدة ، ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م .

(٩) وذلك لاعتبار هام آخر وهو أن المدرسة ستمنح شهادة فى نهاية البرنامج على حين أن ذلك لا يحدث بالنسبة للمتابعة من طريق التلفزيون .

(١٠) حول المراكز الاجتماعية ، وفلسفتها ، وتنظيمها ، وحركة توسعها والمعلومات الأساسية عنها انظر : عبد الله الخريجى ومحمد الجوهري ، علم السكان ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، دار رامتان ، ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م .

(١١) الجدول تولا من خطة التنمية الثالثة للملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ . وانظر كذلك ص ٢٤٨ .

(١٢) انظر : الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

(١٣) انظر مرضنا مفصلا لها فى المرجع السابق ، ص ١٦٥ — ١٦٦ .

(١٤) يؤكد ملاحظتنا هذه أن الملكة السعودية كانت قد أعدت خطتها العشرينية لمكافحة الأمية تنفيذا لتوصيات المؤتمر الإقليمى العربى الذى عقد فى مدينة الاسكندرية عام ١٩٦٤ ، حيث تضمنت التوصيات أن يقوم كل بلد عربى بوضع خطة شاملة لمحو الأمية بين المواطنين الأبيين فى عدد من السنين وفقا لظروفه وامكانياته .

(١٥) انظر ، المرجع السابق ، صفحة ١٦٩ .

دور القرآن الكريم في تشكيل اتجاهات الراى العام المسلم نكتور محىى الدين عبد الحليم (ج)

اجتهد الخبراء والمفكرون فى دراسة موضوع الراى العام وتحديد مفهوم هذا المصطلح الحديث فى حقل الدراسات الاجتماعية ، وبالتالى عملوا على وضع تعريف محدد المعالم له ، وعلاقته بالنظم والأيدولوجيات المختلفة التى تسود العالم والدور المنوط به .

ثم تقدمت دراسات الراى العام لتضع تصنيفات محددة وأنواعا مميزة للجواهر الراى العام ، وأحدثت هذه الدراسات اهتمام الساسة والمسئولين والخبراء فى مختلف شروعات العلم والمعرفة حين اكتشفت الطرق العلمية لقياسه وأهمية استطلاع اتجاهاته بعد أن غدا نبض الجواهر وآمالهم وآلامهم وطموحهم يشكل هدفا رئيسيا لهؤلاء الساسة والخبراء ومطلبا حيويا لخطط العمل وبرامج التنمية فى مختلف ميادين الحياة .

ولم يقتصر اهتمام الخبراء والمفكرين على هذه الجوانب ولكنهم حفلوا كثيرا بعملية تشكيل الراى العام والعوامل الكامنة وراء تكوين اتجاهات الجواهر وتحديد مواقفهم نحو متغيرات الحياة من حولهم واخذ كل منهم يسهم فى هذا الموضوع ويجتهد فى تحديد هذه العوامل والسمات المميزة لكل عامل ، بعد ما تبين أن الجمهور لا يقبل على راى نحو مسألة ما الا من خلال هذه العوامل التى تتصافر على توجيه اتجاهات أفرادها على هذه الصورة أو تلك .

وهكذا أصبح من الأهمية بمكان الاهتمام بعملية تكوين الراى العام ،

(ج) . قسم الدراسات الاعلامية بجامعة الأزهر .

وأصبح من الضروري أن يعرف الخبراء كيفية تكوين رأى الجماعات وذلك حتى يتسنى لهم التحكم فى هذه العملية بصورة سليمة من أجل مصالح الجماعة ، ذلك ان الثبوت العامة التى تحفل بها كالسياسية ، والحكم ، والتربية والتعليم ، والانتخابات والاصلاحيات وغيرها تتأثر بها يتصوره الناس حول هذه المسائل وبذلك الصور التى يكونونها فى رؤوسهم سواء عن انفسهم أو من حاجاتهم وأهدافهم وعلاقاتهم ببعضهم البعض حيث أن هذه الصور التى توجد فى رؤوس الناس عن انفسهم وعن الآخرين ما هى الا آراؤهم العامة ، ومجموعة هذه الآراء تكون بدورها ما يسمى بالرأى العام ، ويرجع ذلك الى أن تصرفات الناس لا تكون نتيجة لملاحظات موضوعية عن العالم الخارجى بل تكون فى حقيقة الأمر مبنية على تصوراتهم او الصور التى فى رؤوسهم عن هذا العالم الذى يعيشون داخله (١) .

وقد فسرت الدراسات العلمية الحديثة من أن الرأى العام يتكون نتيجة عوامل عديدة هى بمثابة مقومات أساسية فى عملية تكوين الرأى وتشكيل الاتجاه ، ويتكون رأى الفرد الذى هو بمثابة الوحدة الأولية للرأى العام بعد انصهار العناصر التى تصنع أفكاره وعواطفه . ويرى علماء الاتصال أن هذا الرأى يتكون بفعل العوامل التالية :

- ١ - تأثير وسائل الاتصال وفنون الاعلام والدعاية (٢) .
- ٢ - البيت والمدرسة :
- ٣ - الطبقة الاجتماعية التى ينتمى اليها الفرد .
- ٤ - النشأة والبيئة .
- ٥ - العادات والتقاليد الموروثة .
- ٦ - التجارب الامتسائية الماضية .
- ٧ - الزعماء والسياسيون والمصلحون الاجتماعيون ومن على شكلتهم (٣) .
- ٨ - المشكلات اليومية السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

٩ - حملات الهمس والشائعات .

١٠ - التربية والتعليم .

١١ - التراث الحضارى للأمة ويشمل العادات والتقاليد ونوعية الثقافة والقيم المتوارثة والآداب الشائعة فى المجتمع .

١٢ - الأوضاع القائمة للدولة سياسية واجتماعية واقتصادية .

١٣ - الأوضاع الدولية القائمة .

واذا كانت هذه الدراسات تعمل على وضع اطار عملى لمختلف جوانب هذا الموضوع من منظور على الا انها لم تلخذ فى اعتبارها الظروف والعوامل التى تحكم حركة الجماهير المسلمة والتى تنطلق فى تكوين اتجاهاتها وفى تشكيل آرائها من منطلق اسلامى ، يحكمها فى ذلك ما جاءت به تعاليم الاسلام من عقائد وعبادات ومعاملات ، وما عالجه الدين الاسلامى من قضايا ومسائل قابلة للجدل وما سنته الشريعة الاسلامية من قوانين ونظم وقواعد غير قابلة للنقاش بين الجماهير اى انها ليست موضوعات جدلية controversial على طول الخط كما قرر بذلك مكتوجال حين تعرض لتعريف انراى العام قائلا انه تعبير عن موضوع جنلى (٤) .

ذلك أن الشريعة الاسلامية تحدد القضايا التى يجوز فيها الاجتهاد والجدل والقضايا التى لا تقبل الجدل والاجتهاد ولكنها معدة للقبول والتنفيذ عن رضى وطوعية وليس عن قهر وارغام يحركها الايمان بما حوته هذه الشريعة .

والجمهور المسلم - وأن اختلفت درجات ايمانه قوة وضعفا - الا ان دينه هو الذى يحدد موقفه نحو كافة أمور الحياة التى يحياها ، انه يرتدى منظور الاسلام ويرى من خلاله ما هو صالح ليقبله ، وما هو طالح ليرفضه ، وما هو قابل للتعديل او الاصلاح فيتعامل معه من هذه الزاوية وتختلف استجابة هذا الجمهور لنداء الاسلام بحسب قوة ايمانه ، وعمق فهمه لاصول دينه واستعداده للاستجابة لتعاليم هذا الدين .

وليس الجمهور المسلم فقط هو الذى يبنى تصوراته على ضوء تعاليم دينه ذلك أن العقيدة الدينية تلعب دورها المؤثر والفعال فى تشكيل اتجاهات الجماهير وتكوين آرائهم بصفة عامة ، وفى ذلك يقول ليونارد دوب (٥) Leonard : « ان الكاثوليكي سوف يتشبث بوجهة النظر الكاثوليكية فى نظره لكافة القضايا سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم دولية وكذلك بقية أصحاب المذاهب والديانات الأخرى » . والجمهور المسلم يؤمن بأن الله عز وجل تكفل لمن عمل بما اشتملت عليه آيات القرآن الكريم أن يسعد فى حياته الدنيا وفى الآخرة ، وتوعد لمن أعرض عنه ولم يأخذ به بالشقاوة فى الدنيا وفى الدار الآخرة (٦) .

ويؤكد الدكتور أحمد سويلم العمري (٧) أن العقيدة الدينية تعتبر من أهم العوامل المعنوية التى تؤثر فى الراى العام وتوجهه ، حيث أن الجذور المتأصلة فى نفوس الجماهير وعقولهم بفعل عقيدتها الإسلامية تجعل أية دعوة مخالفة لهذه العقيدة ضعيفة أو لا جدوى لها فلن يقبل الراى العام المسلم دعوة بتناول لحم الخنزير مهما بلغت قيمته الغذائية أو لعب الميسر أو غير ذلك من الكباش التى حرمها الإسلام . ذلك أن هذه الدعوات لن تنال القبول فضلا عن نبذ المجتمع الإسلامى للقائمين بها ، وهذا يشير الى الأثر الكبير الذى تتركه المعتقدات الدينية فى تكوين الآراء وتشكيل الاتجاهات .

وهذا يوضح لنا أن تأثير المعتقدات الدينية فى تشكيل الآراء وتكوين الاتجاهات أمر لا شك فيه وتزيد أهمية الدين على مر الأيام ولا يقل نفوذه . أى أن تأثير عامل الدين على الآراء لا يمكن عزله عن العوامل الأخرى الاجتماعية والمهنية والاقتصادية والعرفية وغيرها ، وتتم عملية اقتناع واستمالة الجماهير من خلال الدين من طريق الترغيب والترهيب (٨) .

وفى الحقيقة ان الإنسان يعيش بعقيدته لأن الفرد لا يستطيع ان يتحقق من صحة كل الآراء المعروضة عليه من مثل الأشياء فى الحياة . ان

الإنسان بمعتقداته الراسخة دينيا لا يمكن أن يقبل أية دعوة لا تتسجم مع معتقداته أو تتعارض معها ، وأنه ليس من الصعب استئالة الجماهير أو اقناعهم بالانقياد على فعل ما يتوقون إليه . كما أنهم لا يقدمون على تحمل نتيجة صفحت قرعوها أو خطب سبعوها ، وإنما تكون تصرفاتهم إذا انسحبت مع ما يؤمنون به من معتقدات (٩) .

وتعمل هذه الدراسة التي نحن بصددتها الآن على تحديد العوامل التي تسهم بشكل أو بآخر في عملية تكوين الرأي العام المسلم وتجعله يكون الصور الذهنية لما يدور حوله من قضايا وأحداث بشكل ما ، ويضفي على العالم المحيط به معنى ونظما ويفسر ظواهر الحياة بجملها وقبحها . ذلك أن الإنسان يفسر هذه الظواهر لأنه يتعلم كيف ينظر إليها بعين انتقائية ويصنفها ويعطيها مغزى معينا .

فالفردي ليس جهاز تسجيل سلبي يقوم باستقبال المنبهات التي تنتقل إليه من خلال حواسه ليتم تخزينها في عقله ، ذلك أن الفرد هو الذي يحدد الطريقة التي يتم بها ادراك المنبهات ، ويحدد أيضا النتائج التي سيخرج بها من تلك المنبهات وهو الذي يأخذ المبادرة ويوجه هذه العملية . والمرء هو الذي يقوم بتحديد ما سيدركه ، ويعمل تصوره عن العالم واتجاهاته وتجاريه وتوقعاته عن المستقبل كمرشح تمر من خلاله تلك المنبهات ، ويعدل هذا المرشح ادراكه لأية تجربة من التجارب ، والناس تقوم بتشكيل مدركاتها بحيث تبنى لعالمها صورة وتحاول أن تضع الأشياء في أماكنها أو تعاون التجارب السابقة على بناء تصور للعالم ، ويتكون هذا التصور في المعتقدات ، ووجهات النظر ، والاتجاهات وتعمل الجماهير على اختيار المدركات التي تدعم ما تؤمن به أصلا (١٠) .

ويؤكد والتر ليبمان Walter Lipman على وجود اختلالات كثيرة في انطباعات الناس وتصوراتهم نحو العالم ، كما تختلف اهتمامات الجماهير وتوقعاتهم . ومن هنا تأتي أهمية علاقة بين ما يوجد داخل رؤوس هذه الجماهير وبين الواقع العملي الذي يحيونه (١١) .

وسنبدأ هنا بالقرآن الكريم لندرس الأثر الذي يمكن أن يحدثه في تكوين الرأي العام باعتباره من أهم عوامل تشكيل اتجاهات الجماهير المسلمة وذلك لعدة اعتبارات سنذكرها بشيء من التفصيل إلا أنه يجب أن يكون واضحا لدينا أن درجة اسهام القرآن الكريم في عملية تكوين الرأي العام يحكمها درجة أيمان الفرد وقوة عقيدته ، وبالتالي مدى تمسك الجماعة المسلمة بما احتواه هذا الكتاب المقدس من شرائع وتعاليم ، فمن غير المعقول أن يحدث القرآن الكريم أثره لدى كل المسلمين بنفس الدرجة وعلى نفس المستوى ذلك لأنه بقدر الايمان به ، ولقدرة على فهم محتوياته واستيعاب مدلولاته والاستعداد للعمل به بقدر حجم الأثر الذي يحدثه في هذا الصدد ، فمعدل استجابة الجماهير المؤمنة الحريصة على الانتماء بما اشتملت عليه آياته يختلف عن معدل استجابة الجماهير المترددة أو العصاة من المسلمين . وقد أبرز القرآن نفسه هذه الحقيقة مؤكدا أن معدل التأثير بها ورد فيه وقوة الاستجابة لما اشتملت عليه تعاليمه وما سنته شريعته يحكمها قوة العقيدة ودرجة الايمان والاستعداد للعمل بها جاء به وتذكر محتوياته لكده الله عز وجل في آية واحدة تكررت ثلاث مرات في سورة واحدة ، وذلك في قوله تعالى : « ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مذكر » (سورة القمر : الآيات ١٧ ، ٣٣ ، ٤٠) .

أي أن قوة الأثر الذي يتركه القرآن في تشكيل الرأي العام يتوقف على درجة اقتراب منه فكما كان الجمهور قريبا من القرآن الكريم قارنا له ، غاملا به متعاشيا معه كان أثره على تكوين اتجاهاته فعالا والعكس صحيح . أي أنه كلما كان المرء بعيدا عن كتاب الله غير عامل به ، لا يخل بتعاليمه وشرائعه أضحت بتأثيره على فكره واتجاهاته . ويرتفع معدل تأثير القرآن الكريم على من استجمعوا صفات أربع هي الايمان ، والاسلام ، والاحسان ، والتقوى . فمن جميع بين تلك الصفات فان تأثيره بها في القرآن سيكون متعاطفا لن يتكون له رأى أو ينشكّل له اتجاه إلا اذا نبع من القرآن واتسق مع ما اشتملت عليه آياته .

وتأسيسنا على ذلك فالتنا نستطيع القول بأن القرآن الكريم هو بمثابة المنظار الذي يرى المسلم من خلاله كافة مميزات الحياة من حوله فيرى الخير خيرا ليتبعه ، والشر شرا ليتجنبه أى أن الرأى العام المسلم يحكم على ما يحيط به من منظور قرأنى أولا وقبل كل شىء .

يأتى القرآن الكريم على رأس العوامل التى تسهم فى تشكيل اتجاهات الجاهل المسلمة ، وإذا كانت كافة العوامل الأخرى التى اتفق عليها الخبراء والباحثون ، والتى تتفاعل سويا لتشكيل هذه الاتجاهات تلعب دورا مؤثرا فى هذا الصدد إلا أن الأثر الذى تحدثه هذه العوامل محدود ومحكوم بنظرة الجمهور الى كل عامل منها وفى مدى ثقته وتفاعله معها ، وقد يتهرب الجمهور على هذا العامل أو ذاك أو يتشكك فيه أو يأخذ منه موقفا مضادا . وبالتالي ينسقطه من حسابه فقد يرغب نصيحة قائد أو زعيم أو لا يهتم بقضايا أو أحداث ، وقد يشك فى الرسالة التى تحملها وسيلة اعلامية أو أخرى وقد يتهرب على العادات والتقاليد الموروثة . الخ .

ولكن الموقف مع القرآن الكريم يختلف ذلك أنه إذا طرحت قضية من القضايا أو فرضت إحدى المشكلات نفسها على بساط البحث والنقاش ، أو أثارت إحدى المسائل اهتمام الجاهل واضطرب الرأى العام بشأنها ، ولم يستطيع الوصول الى موقف تتفق عليه الأغلبية وتؤيده الأقلية ، فإن النص . القرآن . أقدر على القضاء على هذه الاضطرابات ، وحسم هذه المواقف ومنع البلبلة فى الأفكار ، وعلى سبيل المثال إذا نقشت جرائم السرقة فى أحد المجتمعات الإسلامية وزاد نشاط اللصوص ، والاعتماد على الجاهل فى مركبات النقل وأختطف ما يحمله الرجال من نقود وما تحمله النساء من ذهب ومجوهرات ، وحوادث السطو على المنازل لسرقة محتوياتها من اثاث ، وحلى ومتاع وسادت ظاهرة السرقة فى هذا المجتمع . واصبحت هذه المسألة مثار اهتمام الرأى العام والمسؤولين ، ولم تستطع أجهزة الأمن القضاء على هذه الجريمة فى المجتمع ، وعجزت القوانين

الوضعية عن وضع حد لها ، واضطربت الجاهير بشنائها وعاش هذا المجتمع المسلم في رعب نتيجة لذلك ، فان القرآن الكريم قادر على استئصال شائنة هذه الجريمة حيث يجد الرأي العلم المسلم ضالته في قول الحق جل وعلا «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا» (سورة المائدة: آية رقم ٣٨) .

ولا يجد المجتمع المسلم سبيلا للخلاص الا من خلال تطبيق هذا النص القرآني ولا يتردد في تنفيذ ما أمر الله ، لأن ما أمر به هو الحق وهو الخير دائما طالما هو مؤمن بكتاب الله متمسك بما جاء به ، وإذا حدثت فتنة طائفية بين المسلمين وغير المسلمين واشتعلت بعض العناصر نار الكراهية والحقده بين المسلمين وغيرهم كما حدث في لبنان من أحداث كادت تقتضي على الحرث والنسل بفعل هذه الفتنة والتي استمرت آثارها المدمرة منذ عام ١٩٧٤ وإلى الآن ، وكما كاد يحدث في حى الزاوية الحمراء بالقاهرة فلن يستطيع قائد أو زعيم ، ولن تستطيع الروابط الوطنية والمصالح الاقتصادية والموامل السياسية أن تقتضي على هذه الفتنة ولن يتكون رأى عام مسلم صحيح نحو هذه الأحداث الا من خلال ما ذكره الله الذى يستطيع ان يجمع الجاهير المسلمة على كلمة سواء في مواجهة هذه الأحداث منطلقا في ذلك من قول الحق جل وعلا « خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين » (سورة الأعراف : آية ١٩٩) . وقوله سبحانه « لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » (سورة البقرة : آية ٢٥٦) .

ولن استطرد في الحديث عن القضايا والمشكلات التى يثور فيها الرأى وتضطرب الجاهير ، وتطرح فيه الأفكار والآراء التى قد لا تصل بالمسألة موضوع الجدل والنقاش الى حل يرضى كل أو أغلب أفراد الجماعة ، لأن الأفكار البشرية والمواقف الانسانية لن تصل في قوتها المؤثرة مهما بلغت في الرفعة والسمو الى ما تصل اليه كلمات الحق تبارك وتعالى من هذه القوة المؤثرة . فقد ترفض الجاهير أوامر الزعماء القادة ، وقد تتبرد على

العوادات والتقاليد المسائدة فى المجتمع ، وقد لا تتفق فيها تعرضه وسائل.
الاتصال من اخبـار وافكار ولكـها لن تتجـرا ابدا على اعـادة النظر فيها انزل
الله « ان هذا القرآن يهـدى للـتى هـى اقـوم » (سورة الاسراء : آية ٩) .

ان القرآن الكريم يحل مكانة مقدسة ويؤبـو منزلة سامية فى قلوب
وعقول جـاهـير المسلمين واذا حـدد القرآن الكريم مـنهـجا مـعـينا نـحو مسـألة
ما فان الراى العام المسلم لن يـتـفعه قـانون وضـعى او حـجة فلسـفية او
مرسوم ملكى او قرار جمهورى الا اذا انسجم مع ما ورد فى القرآن ،
ولا اولوية لـشـئ على كتاب الله ، وبالتالى فان الجـاهـير المسلمة تظل مـلـقة
غير مستقرة ، مضطربة بشأن هذه المسألة الى ان يسود ما ورد فى القرآن
الكريم فـيـنـهى القلق ويسود الهدوء وتهدأ النفوس وتستريح العقول فى
المجتمع المسلم الصادق الايمان .

كان القرآن الكريم يترك الامة المسلمة تتصدى للمشكلات الاجتماعية
والاقتصادية والسياسية والعقائدية التى تعترض حياتها ، فاذا عيت حلها
وعجزت عن مواجهتها وتشابه الامر عليها اسعفها القرآن الكريم بآيات
بينات تثير ما اظالم ، وتهـدى من ضل وتفضح من خان ، وتنزل العقوبة
بمن اجرم .

ويرجع الدور المؤثر الذى يحدثه القرآن الكريم فى عملية تكوين الراى
العام وتشكيل اتجاهات الجـاهـير المسلمة الى الاعتبارات التالية :

اولا : الدستور الشامل الجامع لكافة امور الجـاهـير المسلمة :

ان القرآن الكريم هو الدستور الشامل الجامع المنظم لشئون المسلمين
فلم يترك هذا الكتاب امرا من الامور التى تتصل بحياة الجـاهـير المسلمة من
قريب او بعيد الا وتناولها سواء بشكل مباشر او غير مباشر وادلى بدلوـه
فيها تصريحـا او تلـيـحا يؤكد ذلك قول الحق جل وعلا « ما فرطنا فى الكتاب
من شـئ » (سورة الانعام : آية ٣٨) وهذا يعنى ان القرآن الكريم

يحوى كل ما يهم الجماعات المسلمة في يومها وغداها ، ويرد على تساؤلاتها
في شتى الأمور .

ويمكن أن نقدم عرضاً مجزئاً لما احتواه القرآن الكريم على النحو
التالى :

١ - **العقائد** : التى يجب الايمان بها فى الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
الآخر وهو الحد الفاصل بين الايمان والكفر ، وفى ذلك يقول تعالى
« آمين الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته
وكتبه ورسله لا تفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا
غفرانك ربنا واليك المصير » . (سورة البقرة : آية ٢٨٥) .

٢ - **الفضائل الاسلامية** التى تهذب النفوس وتصلح من شأن الفرد
والجماعة وتحذر من الأخلاق السيئة التى تؤدى بمعانى الانسانية
الباضلة ، وتسبب الشقاء فى الحياة .

ولسنا فى مجال ذكر ما اشتمل عليه القرآن الكريم من أوامر وتعاليم
وارشادات تهى مناخاً صحياً لمولد الأخلاق الاسلامية ، فهو الذى منبع
الكذب وحذر من النفاق وحرم القتل والسرقة وتطيف الكيل ، وحث على
العفة والمساواة ، وبيث روح الأخوة الاسلامية وكرّم الانسان ، وزرع
من شأن المرأة ، ومنع اكل أموال الناس بالباطل ، وحض على المروءة
والكرم ، وغير ذلك من مئات الفضائل الأخرى التى حوتها آيات الكتاب
والتي تكفل خلق رأى علم مسلم مزود بمفهوم خاص نحو مختلف الشؤون .
نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الصدق والأمانة والمروءة والعفو
والمقفرة والتسامح والاحسان . واذا استعرضنا آيات القرآن الكريم التى
اشتملت على قيم اخلاقية سيغجز هذا البحث من حصرها والقاء الأضواء
عليها منها على سبيل المثال قوله تعالى فى القول الطيب : « قول معروف
وبخفة خير من صدقة يتبعها اذى والله غنى حليم » (سورة البقرة : آية

(٢٦٣) ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن » (سورة النحل : آية ١٢٥) « وعبد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا. وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما » (سورة الفرقان : آية ٦٣) « ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذين بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم » (سورة فصلت : آية ٣٤) .
« يا أيها الذين آمنوا لا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل » (سورة النساء : آية ٢٩) .

وينهى القرآن عن التباغض والتحاسد والكراهية فليس للمسلم ان يحسد أحدا أو يغيظه على شيء أتاه ، بل هو مشفق على الناس مالم فيه من غفلة ، فيحدثه قلبه قائلا « لا يغررك تقلب الذين ينجفوا في البلاد ، متاع قليل ثم مأواهم جهنم وبئس المهاد » (سورة آل عمران آية : ١٩٦) ، ويقول تعالى « أيعسبون إنما نردهم به من نال وينين ، تسارع لهم في الخيرات بل لا يشعرون » (سورة المؤمنون آية : ٥٥ ، ٥٦) ويقول « إنما نملئ لهم ليزدادوا أثما (آل عمران - ١٧٨) .

وعمل القرآن على ترسيخ دعائم الصبر كقيمة من القيم الإسلامية وكجزء لا يتجزأ يكمل به المسلمون إيمانهم بكوله تعالى « والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون » (سورة البقرة آية : ١٧٧) وقوله « ولئن صبرتم لهو خير للصابرين » (سورة النحل : آية ١٢٦) وقوله كذلك « يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون » (سورة آل عمران : آية ٢٠٠) .

كل هذه الفضائل وغيرها مما اشتمل عليها القرآن قلادة على الاسهام النهمال في ترسيخ اتجاهات معينة للرأى العام المسلم رائدتها الرئيسى هو هذا الكتاب المبين .

٣ - الأحكام العملية التى وأضعها أو وضع أصولها وهى المسجلة فى فقه

القرآن » . نجاء في العبادات على اختلاف أنواعها من صلاة وصوم وزكاة وصحقة وحج وجهاد ويمين وتذر ما يقرب من مائة وأربعين آية ، وجاء في أحكام الزواج والطلاق وما يتبعها من مهر ونفقة وحضانة ورضاع ، ونسب ، وعدة ووصية وارث ما يقرب من نحو سبعين آية ، وجاء في أحكام المعاملات المالية كالبيع والإجارة والرهن والمداينة والتجارة ما يقرب من نحو سبعين آية ، وجاء في أحكام الجنايات كالقتل والسرقة ومحاربة الله في أرضه أو الزنا والتدليس ما يقرب من ثلاثين آية . كما جاء نحو هذا تقريبا في أحكام الحروب والنسب وما يجب على الحكام من الشورى والعدل والمساواة ، وسائر ما يجب عليهم للناس أو ما يجب على الناس لهم . كما جاءت آيات يصح أن تكون أساسا لتنظيم الحياة الاجتماعية ، وعلاقة الأغنياء بالفقراء ، والقيام بحقوق العمال ما يعرفه الناس اليوم باسم « العدل الاجتماعي (١٦) » .

٤ - **التفريعات العلمية :** يرشد القرآن الكريم الناس الى النظر والتدبر في ملكوت السموات والأرض ، وما خلق الله للتعرف على أسرار الله في كونه وإبداعه في خلقه ، ويحثهم على طلب العلم والمعرفة الواعية عن نظر واستدلال لا عن تقليد ومحاكاة . يقول تعالى : « ان في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس ، وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض آيات لقوم يعقلون » (سورة البقرة : آية ١٦٤) كما أنه فتح للناس بهذا الإرشاد باب البحث عن خواص الأجسام في أرضه وسمائه ، وهوائه ، ومائه ، فينتفعون بها في حياتهم ، ويستخدمونها في مقاصد التعمير والإنشاء .

ويشتمل القرآن الكريم على العلوم الكونية والتشريعية والقانونية

والحربية والسياسية وغيرها مع انه نزل على رجل أمي لم يقرأ ولم يكتب
قط (١٤) .

انه مصدر ثراء ومعين لا ينضب للباحثين في مختلف فروع العلم والمعرفة
في شتى المجالات ومنالحى الحياة .

والقرآن الكريم هو المنبع الاصيل الذي خرجت منه نظريتا المعرفة
الاسلامية ، والمنهج العلمى التجريبي والذي استمد منه ابن الهيثم نظرية
الضوء وابن خلدون مفاهيمه عن بناء المجتمعات ونموها وسقوطها وهو الذى
هدى الخليل بن احمد الى قوانين اللغة والموسيقى والشعر (١٥) .

وقد تعرض القرآن لكثير من عوالم السماء والأرض واستعرضها كثر
من آثار الالهوية في طريق الاستدلال الى الله ، فالعلوم التى تبحث عن
السموات والأرض والنجوم ، وتقلبات الليل والنهار من علوم القرآن .
وما يبحث عن الانسان ومبدأ تخليقه وأطواره في حياته وعوامل التأثير فيه
هداية واختلالا في علوم القرآن ، وما يبحث عن الحيوان والنبات والجهد من
علوم القرآن ، كل في الدائرة التى تخصه ويقدر الحاجة التى تتطلبها هداية
القرآن ، وقد تعرض القرآن لكل هذا كما تعرض لكثير مما يتصل بأبحاث
الفلاسفة والأخلاقين (١٦) .

وهذا الثراء العلمى الذى احتوى عليه القرآن الكريم كفيل بالاسهام
في ايجاد شكل منفرد للرأى العام المسلم يجعل نظريته للعلم وأهله نظرة
يملؤها الاحبار والاجلال قد تختلف عن مفهوم الرأى العام غير المسلم له ،
فليس الاسلام دين مناسك تؤدى وشعائر تقام فقط ولكن العلم من دعائمه
الرئيسية التى لا يستطيع اغفالها أو الاستغناء عنها .

• — قصص الاولين أفرادا وأما ، وقد أورد القرآن الكريم في ذلك كثيرا
مما يثير الاعتبار ويرشد الى سنن الله في معاملته خلقه الصالحين منهم
والمفسدين ، وهذا هو بقصد القرآن الكريم من ذكر هذه القصص .

والقرآن الكريم هو المصدر الصحيح لأخبار جميع الرسل والأنبياء الذين آمنوا . وقد حدد القرآن الكريم في هذه القصص وبشكل تفصيلي منهج أولى العزم من رسل الله في دعوتهم للاستفادة منها ، كيف طبق كل رسول دعوته مع قومه وما يستفاد من منهج كل رسول (١٧) « لقد كان في قصصهم عبرة لأولى الألباب » (سورة يوسف : آية ١١١) .

وترد قصص الأنبياء في القرآن كجزء من نسيج الدين ، أي أن القصة التي ترد في القرآن تكون مقيدة بفرض ديني وتأتي أساسا للدعاية لهذا الغرض ، بينما هي في نفس الوقت عمل فني معجز ، ويستحيل على بشر أن يقدم فنا معجزا ودموة مباشرة في نفس الوقت ، غير أن قصص الأنبياء في القرآن تفعل هذا كله بشكل ناعم لا تحس فيه بالجهد ، وفي قصص القرآن يروعك أن ترى الله يحكيها عشر مرات ، أو خمس عشرة مرة بنفس المستوى ، وبتأثير مختلف ويظل مستوى القصة في الذروة رغم تكرارها ، وفي كل مرة يحكي الله القصة يعطيك تأثيرا معينا ، ويملؤك بإحساء خاص يختلف عما سبق أن أعطاه لك وهذه مجهزة في فن الكتابة لا ترى لها مثيلا في أي كتاب على الأرض غير هذا الكتاب (١٨) .

وأذا أمعنا النظر في موسى — على سبيل المثال — وتأملنا لقاء موسى بكلمات ربه ، وموقفه أمام النار المقدسة في وادي طوى ، فإن القرآن يحكي هذه الواقعة أكثر من مرة ، يملؤك في أحدها بالخوف والرهبة والجلال ، ويملؤك مرة أخرى بالحب والحنان والأمل وهكذا .

وعلى الرغم من أن القرآن قد نزل منذ أربعة عشر قرنا من الزمان ، ولم يكن عالم الأدب قد اكتشف قواعد القصة القصيرة أو أصول الدراما ، أو فن السينيما إلا أنه قدم هذه القصص في قوالب أدبية وأنماط فنية متقدمة ومؤثرة (١٩) .

وهكذا نرى أن القرآن الكريم يثرى الرأي العام بأخبار القرون السالفة

والأمم البائدة كقصص الأنبياء مع اقوامهم ، خبر موسى ، والخضر ويوسف وأخوته أصحاب الكهف ، وذى القرنين ، ولقمان وابنه ، وأشباه ذلك من الأنبياء ، كما يكون اتجاهته نحو بدء الخلق ، وما فى التوراة والإنجيل والزبور ، وصحف إبراهيم وموسى (٢٠) .

كما يزود الراى بخلفية تاريخية عن الأمم السابقة فذكر معاشهم ، ووصف حياتهم ونشاطهم ، وبين عقائدهم ومذاهبهم ، وأوضح مواقفهم من رسل الله إليهم وبذلك حفظ لنا مادة طيبة للقصة القرآنية المشتغلة على الأحداث والأشخاص وهى تشتمل على أحداث حقيقية سابقة ، تلك جميع عناصر القصة الفنية للأشخاص والحوادث موضوع الحوار واضح فيها ، وهو ما يمنحها عناصر التأثير على الراى العام لا سيما أن آيات القصص جاءت على أسلوب القرآن الكريم وهو أسلوب خاص ، لم يسبق إليه ولم يلحق به ، فهو لم يلتزم أسلوب المؤرخين ولا طريقة الكتاب فى تنسيق الكلام وترتيبه على حسب الوقائع التى فى القصة الواحدة ، وإنما ينسق الكلام فيه بأسلوب يأخذ بمجايع القلوب ، ويحرك الفكر الى النظر تحريكا ، ويهز النفس للاعتبار هذا . والقصة القرآنية من النوع الهادف الغائم على الحق الذى يهدف الى تحقيق خير الجماعة المسلمة (٢١) .

كما تهدف القصة القرآنية الى بث مجموعة من المعانى والقيم فقصص آدم تدعو الى انقزام طريق الله وطاعته والتحذير من إبليس وفوائسه ، وقصة نوح تدعو الى الهدى والنفق والطاعة وتكره الجدل والمراء والغرور ، وقصة مدين تدعو الى العدل وتكره التطفيف ، وقصة لوط ويوسف تدعو الى التمسك باطهر والعفة ، وقصة إبراهيم ترسخ أدلة التوحيد وتبطل الشرك والشركاء ، وقصة فرعون تكره الظلم والجبروت وتدعو الى الاستقامة والأمان . وهنا نرى أيضا أن القصص القرآنى يعمل على تصحيح مسار العقائد لغير المسلمين على اختلاف عقائدهم وتنوع بيئاتهم ومستوى انهمائهم (٢٢) .

٦ - لم يقتصر القرآن الكريم على تزويد الراى العام بأخبار الأولين

واثرء الجمهور بقصص الأنبياء والرسل ، ولكنه تميز بقدرء كبيرة على **الأخبار بأنباء المستقبل** ، مما لم تقع أحداثه وقت نزول الآية التى تحمل الحدث فجاء ذلك شاهد صدق على صحة هذه الآية مما يجعل الجمهور يزداد ثقة وإيماناً بكل ما يحمله القرآن من أنباء الغيب وذلك شأن قوله عز وجل مخبراً المسلمين برؤيا رسول الله مؤكدا دخوله مكة « لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين لا تخافون » فعلم ما لم تعملوا فجعل من دون ذلك فتحة قريباً « (سورة الفتح : آية ٢٧) وقد تحقق ما أنبأ به القرآن فى هذا الصدد .

وكقوله تعالى متنبئاً بهزيمة الفرس على يد الروم أهل الكتاب فى المعارك التى كانت تدور رحاها بينهما آنذاك « غلبت الروم فى أدنى الأرض ، وهم من بعد غلبهم سيفلبيون » (سورة الروم : آية ٢ ، ٣) . وقد اثبت نتائج الحرب وسير المعارك صحة ما ورد فى القرآن الكريم .

وكوعده المؤمنين بالنصر على كفار مكة ، وقد تحقق هذا الوعد يوم بدر « وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين » (سورة الأنفال : آية ٧) .

وهذا النوع المتفرد من الاعلام ، الذى تميز به القرآن الكريم ، ولم تأت الأيام على مدى الأربعة عشر قرناً التى مضت منذ نزول القرآن الكريم بما يناقض أو يخالف خبراً واحداً من أخباره يزيد الرأى العام يقيناً وتصديقاً ، وبينه ثراء فكرياً يصعب على أى رافد آخر من روافد الفكر والمعرفة أن يجاريه فى ذلك .

ثانياً : الاطار المنظم للسلوك الإنسانى فى الاسلام :

انه من خلال النظرة العلمية المثانية — ويعيدا عن أية مشاعر دينية — يستطيع الباحث فى الجانب السلوكى للقرآن الكريم أن يقرر بأن القرآن

الكريم قد وضع للفرد والمجتمع ، وبالتالي للرأى العام ، اطارا سلوكيا معيناً املتته عليه جوهر العقيدة الاسلاميه . وهو مجال على درجة كبيرة من الثراء للعلماء والباحثين فى العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، والعلوم السلوكية بصفة خاصة ليستقبلوا منه موسوعة شاملة عن « السلوك القرآنى » او « السلوك الإسلامى » وهذا الاطار لا يقتلض من قريب أو بعيد مع الطبيعة الانسانية ، ولكنه ينسجم مع فطرة الانسان ويسد حاجاته ، ويهذب غرائزه ، ويرتقى برغباته فلم يطلب منه ان يعزل عن واقع الحياة ، ويعيش فى معبد أو دير ويحرم نفسه من أداء الدور المنوط به فى هذه الدنيا وهو خلافة الله على هذا الكوكب ، ولم يطلق له العنان ليفسد فى هذه الأرض ويقضى على الحرث والنسل أو يعيش كما تعيش البهائم بكل ويشرب ويتناسل غير مدرك لحق الله عليه ولكنه وضع ميزانا دقيقا لهذا وذاك ، ولم يدع احدهما يطغى على الآخر « وكان بين ذلك توما » (سورة الفرقان : آية ٦٧) .

وهذا بدوره يدفع الرأى المسلم الا يصدر حكمه على الأشياء الا فى واقع هذا الموقف القرآنى نحو كل مشكلة تعترض حياته ، دون المغالاة على جانب على حساب الجانب الآخر ، فلا مغالاة فى العمل على حساب العبادة كما هو الحال فى المجتمعات الشيوعية ، ولا طغيان لشهوات الجسد على حساب مطالب الروح كما هو الحال فى المجتمعات الغربية ولا مغالاة فى العبادة على حساب مطالب الحياة كما هو الحال فى مجتمعات الأديرة من المعابد وبيوت النار ، ولكنه السلوك الوسيط « وكذلك جعلناكم أمة وسطا » (سورة البقرة آية : ١٤٣) .

ولم نكشفه الدراسات العلمية والبحوث الاستكشافية على مدى التاريخ سواء على الصعيد الاجتماعى أو الاقتصادى أو السياسى ما يناقض بما أتى به القرآن من مبادئ ونظريات ، ولكنها حتى الآن تؤكد حتى بما احتواه من سلوكيات تنسجم مع الطبيعة البشرية وتتسق مع أوضاعها ، فنذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر النقاط التالية :

— حث القرآن الكريم على الزواج ورغب فيه ، وعالج كل الآثار السلبية التي قد تترتب عليه بشكل يحقق صالح الطرفين ولا يضر بأى منهما ، وأوجد صيغة عملية نظمية لعلاقة الرجل بالمرأة أثبتت كافة التجارب ان ما عداها هو الباطل والدمار للصحة والمال والمستقبل .

— اهتم القرآن بعلاقة الانسان بأخيه الانسان محركا ان الانسان مدنى بطبعه لا يستطيع الحياة بعيدا عن بنى جنسه ، فاهتم بصلة الرحم وأكد على دعمها واهتم بعلاقة الجوار ودعا لها ، وأوجد صيغة العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين سواء اكانوا اهل كتاب أم ملاحدة وجعل كثيرا بعلاقة المسلم بأخيه المسلم في اى موقع وهو ما نسميه اليوم بمن العلاقات العامة ، وفي ذلك يقول تعالى « محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا (سورة الفتح آية : ٢٩) .

— شجع القرآن الكريم على العلم والعمل ، ورفع منزلة العلماء ، وجعلهم في مصاف الأنبياء والرسل انطلاقا من القاعدة الأصلية التي تنفد بان الانسان لا يسترد قيمته الا من اسهامه في الحياة العامة ، وأن المجتمع المسلم لن يستطيع ان يتقدم ويعبر عن نفسه الا اذا كان العلم هو منهاج حياته واطار سلوكه . يقول الحق في ذلك « انما يخشى الله من عباده العلماء ان الله عزيز غفور » (سورة فاطر : آية ٢٨) .

— وضع القرآن الكريم للمسلمين من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما يشكل اطارا سلوكيا متميزا للجماعة المسلمة بما يغنيهم عن البحث عن نظم أخرى ، ولم تثر البشرية على نظام له طابع الشمول والاستمرارية على مر الأقطاب كالنظام الإسلامى ، والقرآن هو رافدة الأساس . انه الاسلام الكافى به الله فقد ما سواه « كما أكد ذلك حاطب بن أبى بلتعنة في حديثه للمقوقس وهو يدعوهم الى الاسلام (٣٣) .

وإذا استعرضنا تاريخ الشعوب الإسلامية منذ بزوغ فجر الدعوة الإسلامية إلى الآن سنجد أن فترات الضعف والهوان والتردي التي عاشت فيها هذه الشعوب كان سببها الرئيسي هو جنوح هذه الشعوب عن السلوك الإسلامي القويم ، وعن منهج القرآن الكريم في العمل والحياة .

— وضع القرآن أطارا سلوكيا شاملا لكل مسلم في مجال عمله فجعل العدالة منهج عمل القاضي انطلاقا من قوله تعالى « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » (سورة النساء آية : ١٣٥) وجعل حسن الإدراك وبعد النظر ولين الحديث منهج عمل الداعي حتى مع قساة القلوب غلاظ السلوك شأن فرعون ، فقال تعالى موجهها حديثه إلى موسى وهارون « اذهبوا إلى فرعون أنه طغى ، فقولوا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى » (سورة طه آية : ٤٣ ، ٤٤) وقال على لسان سيد الدعاة محمد بن عبد الله « قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني » (سورة يوسف آية : ١٠٨) .

وجعل دقة الميزان واستقامة القسطاس منهج عمل التاجر « والسماء رفعا ووضع الميزان . لا تطغوا في الميزان ، وأقيموا الوزن بالقسط لا تخسروا الميزان » (سورة الرحمن : آية ٧ ، ٨ ، ٩) وحدد للخليفة أو الحاكم منهج عمله « وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين » (سورة المائدة : آية ٤٢) ، « وإن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم » (سورة المائدة : آية ٤٩) . وحدد للطبيب والمعلم والصانع والزارع والمهندس والعامل وغيره ، لكل منهج عمله ، وحدد للجبيع أطارا سلوكيا إسلاميا لعمل كل منهم أجمله في قوله عز من قائل « من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة » (سورة النحل : آية ٩٧) .

ووضع القرآن أطارا سلوكيا للجواهر المسلمة نحو النقاتل والسارق والزاني وغيرهم ، فمن النقاتل قال « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص

في القتل الحر بالحر والعبد بالعبد ، والأثني بالأثني » (البقرة : ١٧٨) .
وعن السارق والسارقة قال « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء
بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » (سورة المائدة : آية ٣٨) وعن
الزاني والزانية قال « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد
عذابهما طائفة من المؤمنين » (سورة النور : آية ٢) .

كما وضع القرآن منها للعبادات الاسلامية كالصلاة والزكاة والصوم
والحج وغيرها يؤكد ذلك قوله :

« قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون ، والذين هم عن
اللعو معرضون ، والذين هم للزكاة فاعلون » (الايات ١ - ٤) .

« والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » (سورة آل
عمران : آية ٩٧) .

« يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم
لعلكم تتقون » (سورة البقرة : آية ١٨٣) .

— نهج القرآن الكريم نهجا خاصا في تكوين اتجاهات جماهير المسلمين نحو
غير المسلمين سواء اكانوا نصارى أم يهودا أم مشركين أم ملاحدة ، أم
وجوديين أم صائبة . ولن يتسع المجال هنا لذكر الآيات القرآنية التي
تحدد المنهج الاسلامي للسلوك مع غير المسلمين ، ولكن القرآن الكريم
حدد موقف الاسلام من الأديان التي سبقته بقوله تعالى : « قولوا آمنا
بالله وما أنزل إلينا وما أنزل الى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب
والأسباط ، وما أوتى موسى وعيسى ، وما أوتى النبيون من ربهم
لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون » (سورة البقرة : آية ١٣٦) .

ورسم السلوك الاسلامي مخاطبة أهل الكتاب من خلال قوله عز

وجل : « لا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي احسن الا الذين ظلموا منهم »
 وقولوا آمنا بالذى انزل الينا وانزل اليكم والاهنا والاهكم واحد ونحن له
 مسلمون » (سورة العنكبوت : آية ٦٤) وحسم القرآن الكريم علاقة
 المصاهرة بين المسلمين والمسلمات بالمشركين والمشركات فى قوله عز وجل
 « ولا ننكحوا المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم ،
 ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو اعجبكم
 أولئك يدعون الى النار ، والله يدعو الى الجنة والمغفرة باذنه ويبين آياته
 للناس لعلهم يتذكرون » (سورة البقرة : آية ٢٢١) . الا ان هذا لا يمنع
 المسلم من الوقوف الى جانب غير المسلم فى محنته « وان أحد من المشركين
 استجاركم فاجره حتى يسمع كلام الله ثم ابلغه بأمنه ذلك بانهم قوم لا يعلمون »
 (سورة التوبة : آية ٦) .

— حض القرآن الكريم على ترسيخ قيم ومعانى معينة ينطلق من خلالها
 الراى العام المسلم فى معالجته لمختلف جوانب الحياة فهو الذى حض
 على الصدق ورغب فيه « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع
 الصائقين » وقال « وقل رب ادخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج
 صدق واجعل لى من لدنك سلطانا نصيرا » (سورة الاسراء : آية ٨٠) .

كما حث المسلمين على تحقيق العدل ، وجعله قاعدة أساسية لنظام
 الحكم الإسلامى ، وهو قيمه من قيم الاسلام الكبرى . فلقد القرآن على
 اشاعتها بين الناس ولو كان بيننا وبينهم من البغضاء ما يملأ القلوب
 بالضغينة والكراهية « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط
 ولا يجرمنكم شنآن قوم على الا تعدلوا ، اعدلوا هو اقرب انتوى »
 « واتقوا الله ان الله خبير بما تعملون » وقال « واذا قتلتم فاعلوا ، ولو
 كان ذا قربى ويمهد الله أولوا ذلك وصاكم به لعلكم تذكرون » (سورة
 الأنعام : آية ١٥٢) .

من أجل ذلك نجد القرآن يحارب نزعة الهوى والبغضاء والميل

الشخصية التي قد تخرّفه بالسلوك الانساني عن جادة الصواب والحق .

ووضع القرآن اطارا معيناً للسلوك الاسلامي في القتال ونزع الأسرى .
وضع اليتامى والأرامل والنساء واليتيم والوالدين والأبناء والرؤساء
والمرعوسين والأزواج والزوجات والمؤمنين والعصاة ، وأهل العلم والجهلاء
وغير ذلك من الفئات التي وضع لها القرآن الكريم معالم واضحة وكيفية
تكييفها اسلاميا خاصا ينسجم مع طبيعة هذا الدين .

ورغب القرآن الكريم في احترام المواثيق والوفاء بالعهود في وقتها دون
منقص أو مماطلة ليتم الفوز بهجة الله « بلى من أوفى بعهده وأتقى فإن الله
يحب المتقين » (سورة آل عمران : آية ٧٦) والذين هم لأماناتهم وعهدهم
راعون ، والذين هم على صلواتهم يحافظون أولئك هم الوارثون » (سورة
المؤمنون : آية ٨) .

في حين انذر وتوعّد الذين يتركون عهد الله الذي عاهدهم عليه من
آداء الحقوق والقيام بالتكليفات فانهم لا يجنون الا شيئا قليلا من أعراس
الدنيا مهما عظم في نظرهم ، ولا نصيب لهم في متاع الآخرة ، ويعرض
عنهم ربهم ، ولا ينظر اليهم يوم القيامة نظرة رحمة ، ولا يغفر لهم آثامهم
ولهم عذاب مؤلم مستمر الايلا . « ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم
شيئا قليلا أولئك لاخلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم
القيامة ولا يزيكهم ولهم عذاب اليم » (سورة آل عمران : آية ٧٧) . وقال
عز وجل « الذين يتقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به
أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك هم الخاسرون » (سورة البقرة :
آية ٢٧) .

من هذا العرض المجمل نجد أن ما اشتمل عليه القرآن الكريم لسلوك
الجاهير المسلمة كقيلة بأن تطبع الرأي العام بطابع معين من خلال غرس
اتجاهات ومعاني مميزة لدى الجاهير المسلمة تجعل القرآن هو الرافد

الرئيسي لمعلوماته وإفكاره ، وإلغادر على تحديد موقفه وتشكيل نظرته
لخلف الشئون العامة والخاصة التي تكتنف حياته .

ثالثاً : العامل المؤثر في تكوين الاتجاهات العقلية :

يوجه القرآن الكريم العقل البشري ، وهو العضو الذي يميز
الانسان عن سائر الكائنات الأخرى ليزوده بما يجهل ، ويعلمه ما لم يعلم ،
ويشكله تشكيلا يتسق مع نهجه ومحتواه وتعاليمه ، فالقرآن هنا يسهم
بصورة لا يرقى اليه عامل آخر مهما بلغت قوة تأثيره في تشكيل فكر الأمة
المسلمة وفي مخاطبة الجماهير على اختلاف مشاربها .

يمدو القرآن الكريم المرء كي يفكر ويتدبر ويستخلص الحقيقة الخالدة
بما يدور حوله ، ولا يدخل هذا الدين الا على ما يصل اليه عقله السليم
وفكره الناضج ويرفض توارث العقيدة من الآباء والأجداد والقادة وغيرهم
دون بحث او تمحيض لأن في ذلك تعطيلاً للعقل عن أداء واجبه . بل أن
القرآن شدد النكير على الذين اهلوا عقولهم ، وبالح في تزيغ أولئك الذين
لم يحكموا عقولهم أو لم يطلقوها من قيود التقليد الأمي (٢٤) .

وفي ذلك يقول « أملا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها » (سورة
محمد آية رقم ٢٤) وقد كانت أول مسورة نزلت على رسول الله ﷺ
بمثابة نداء الى العقل للتمعن في خلق الانسان « اقرأ باسم ربك الذي خلق ،
خلق الانسان من علق » (مسورة العلق : آية رقم ١ - ٢) وما أكثر
الآيات القرآنية التي تطلب من الانسان أن يفكر ويتدبر ، ويطلق سراح
عقله ليستنبط ويعتبر من خلال النظر الى ما حوله من ظواهر طبيعية أو
حقائق علمية ، وما أكثر هذه الآيات التي توجه الى أولى العقول ، وأولى
الآليات ، وأولى البصيرة منها على سبيل المثال :

« نبشّر عباد ، الذين يستمعون القول فيستمعون أحسنه ، أولئك الذين
هداهم الله ، وأولئك هم أولو الألباب » (سورة الزمر : آية رقم ١٧ ، ١٨) .

« ان في خلق السموات والأرض ، واختلاف الليل والنهار ، والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس ، وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ، وبث فيها من كل دابة ، وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض آيات لقوم يعقلون » (سورة البقرة : آية رقم ١٦٤) .

« وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ، وما يذكر إلا أولو الألباب » (سورة آل عمران : آية ٧) .

« وإنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ، ولعلمهم يتفكرون » (سورة النحل : آية ٤٤) .

وهكذا نرى أن القرآن الكريم قد خاطب العقل واعتمد على كثير من المسلمات في مناقشته للرأى العام ، وإنطلق من الجدل الذي يستنتج النتائج بعد ذكره للمقدمات الصادقة فيعرض أمام العقل نتائج ثابتة صادقة ، او هي نتائج ذات تأثير نفسي بالغ فهي لا تقف عند شككية القياس ، بل تجعل المجادل كلها وصل الى نتيجة ازداد ايمانا وتصديقا ، كما يعتمد القرآن على الجدل العقلي الذي يثمر ايمانا وطاعة من أجل الوصول بالعقل الى اقتناع كامل بالشئ الذي هو محل الجدل ، فيأتى بالأمر موضوع النقاش ويحلله الى منتهى اقسامه ويرد كل اقسامه ويرد كل قسم على حدة لينتهى أخيرا الى الرأى الحق (٢٥) .

والقرآن هو الذى اعطى علماء المسلمين الضؤ الكاشف الذى هداهم الى النظر في الطبيعة ، والبحث في الأرض « قل أنظروا ماذا في السموات والأرض » (سورة يونس : آية ١٠١) وهو الذى مضى بهم حتى أنشأوا المنهج العلمى التجريبي الذى كشف آفاق المجهول ، فقدموا من خلاله اضافاته جديدة تقدمت بها الانسانية .

وهذا يوضح لنا ان القرآن الكريم يخاطب العقل ويحترمه ، ويجعل

دعوته في تناول قوى العقول لتكون جزءاً من الحياة التي يحياها الجهور المسلم ويدعوا المؤمنين به أن يقربوه وأن يأخذوا تعالىه عن بحث واقتناع ، ومن لم يقتنع بعد البحث وتقليب وجوه النظر فهو في حقل من قبول دين الإسلام ، كما أن الإسلام ليس في حاجة إليه .

وبناء على هذه الحقيقة فإن الله تعالى يقول على لسان نبيه « قل هذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة انا ومن اتبعني وسبحان الله وما انا من المشركين » (سورة يوسف : آية ١٠٨)

وهكذا نرى ان دعوة القرآن الكريم أساسها البصيرة او العقل ، وهي حين تخاطب العقول فانها لا تريد من الناس قبول شيء دون برهان او دليل ذلك ان ما جاء في رسالة الاسلام التي يتضمنها القرآن الكريم يوافق العقلاء المجرد (٣٦) .

ان قيمة المرء في القرآن ترتفع كلما ارتفعت اهتماماته العقلية ، وهو كتاب أجدر بعلماء العلوم الحديثة ان ينكبوا على دأسته وانعمل بنواحيه ذلك ان كل ما فيه يوافق آخر ما استطاع ان يصل اليه العقل البشرى حيث انه من اهم الأهداف الإصلاحية للقرآن تحرير العقل البشرى من رق التقليد والخرافات وتوجيهه نحو الحجج المنطقية من خلال التفكير الحر ، وقد حارب القرآن الوثنية لانها انحطاط بالعقل وعمى في البصيرة (٢٧) .

وأصبح انقرآن بالتالى جديرا بقدرته على تشكيل الاتجاهات العقلية لجماهير الراى العام ، قادرا على تكوين آرائهم نحو كائنة ما يعترض حياتهم من وقائع وأحداث يقف الراى العام غير المسلم متحيرا امامها .

رابعا - يلعب الدور الفعال في البناء النفسى والروحى والجسمى :

لا يقتصر الدور الذى يقوم به القرآن الكريم على تشكيل عقل الجماعة المسلمة وتكوين فكرها ، ولكنه يسهم فى شفاء نفوسها ، وتكليف وجدانها وطبائنة قلوبها « للذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله الا بذكر الله تطمئن

القلوب» (سورة الرعد : آية ٢٨) . بل الجاهل المسلمة تزداد إيماناً كلما سمعت ما حوته آيات القرآن « أنبا المؤمنون الذين اذا تكبر الله وجلت قلوبهم ، واذا نلت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون »

ويذهب القرآن الكريم في هذا الصدد الى مدى بعيد في تشكيل اتجاهات الرأي العام حيث يقوم باستئالة افئدة المسلمين وهوايتهم بما يتضمنه من اسلوب رائع ومعان سامية ، وحكم بالغة ، وبيان الهى ، وقبس ربانى ، وياخذ القرآن الكريم طريقه الى القلوب ، ويستولى على النفوس فيهدد كبريائها ويزيل جاحها ، ففتحت له القلوب واذعن له اهل الفصاحة والبيان ومحه الجبارة (٢٨) .

ويرى الشيخ محمود شلتوت أن القرآن الكريم أنزله الله دواء لأمراض القلوب وشفاء لما في الصدور ذلك أن أمراض القلوب أمراض معنوية وشفاؤها بأدوية معنوية والقرآن قد عالج مرض الجهل بالعلم ، ومرض الشبهة بالبرهان ، ومرض الشهوة بالحكمة (٣٩) .

والقرآن هو النور الكاشف لجميع الظلمات القلبية ، والمبدد لسائر الجهالات والمبين لسائر الحقائق والأسرار الكونية ، فيأخذ على عاتقه الشفاء التام لجميع الأمراض العقلية ، والنفسية ، والقلبية شفاء من الكفر والشرك والقلق والاضطراب والحيرة والخوف والكبر والحسد ، والكسل والمعجز ، والبخل والشح والظلم (٢٠) .

وقد ذكر القرآن في اثبات هذا الشفاء وتقريره قوله تعالى : « وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين » (سورة الاسراء : آية ٨٢) وقوله « ياايها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور » (سورة يونس : آية ٥٧) وقوله « قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء » (سورة فصلت آية ٤٤) وقوله « ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين » (سورة التوبة : آية ١٤) .

ويرى القرآن في ذلك أن النفس المختلفة تثير الفوضى في احكم النظم

وتستطيع النفاذ منه الى أغراضها الدنيئة ، والنفس الدنيئة ترنع الفتوق في الأحوال المختلة ، ويفترق ميلها من داخلها فتحسن التصرف والسير وسط الأتواء والأعاصير (٣١) .

ويحل القرآن الكريم في العديد من آياته على تحقيق الهدوء النفسى للجماهير المسلمة ، وتحقيق السكينة والثقة في حكمة الله وعدله وتمريقه . فالله عادل رحيم لا يقضى بأثر إلا لسبب ولحكمة أو فائدة أو استحقاق عادل ، يقول تعالى « وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون » (سورة البقرة : آية ٢١٦) فلا يفرح المسلم لكسب إثم ، ولا ييأس بسبب خسران أصابه ويعين القرآن في تحقيق الراحة والهدوء النفسى للجماهير المسلمين حتى في مواجهة أقسى الظروف ونهاية المطاف في الحياة الدنيا وهو الموت فيقول تعالى في ذلك « ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها ان ذلك على الله يسير . لكيلا تناسوا على ما أنكمم ولا تفرحوا بما آتاكم والله لا يحب كل مختال فخور » (سورة الحديد : آية ٢٢ ، ٢٣) . « قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا » (سورة التوبة : آية ٥١) .

والرأى العام المسلم مطالب بترك أهواء النفس الى وجه الحق ، ويكتف عن التلطف والحركة وراء الأغراض والمنصب والرياسات والمغانم ، ويسكن الى جنب الله وهل بعد الله مغنم ، ومثل المسلمين هنا كلما تركوا شهوة من شهواتهم وجدوا لها عوضا حلوة في قلوبهم وراحة لنفوسهم ، ونورا في بصائرهم .

وكما اقتررب الجماهير المسلمة من القرآن الكريم كلما تشكلت اتجاهاتها وعبرت هذه الاتجاهات عن نفسها تعبيرا ينسجم مع ما ورد في ذلك الكتاب الذى حدد الدواء لكل داء في الفكر والنفس ولا يسهم القرآن فقط في البناء الذهنى والنفسى والروحى للجماهير المسلمة ولكنه يسهم أيضا في البناء

الجسمى لهذه الجماهير ، وقد تعرض القرآن الكريم..لسائل صحية هامة في الاعتناء بالصحة وسلامة الأجسام ، وقد كان لتوجيهاته في التحليل والتحريم في الامعال والاطعمة والأشربة ما ساعد المعرفة العلمية على الكشف عن بعض جوانب حكمتها ، وقد استخدم لفظ الشفاء في ستة مواضع في القرآن الكريم (٣٧) .

ولو تمعنا الزاوية الصحية للدين الاسلامى سنرى ان تعاليمه تهدف الى خلق مجتمع سليم البنية ، صحيح الجسم ، فهو يحرم اكل الميتة والدم ولحم الخنزير لما فيها من مؤثرات ضارة على صحة الناس ويحث على اكل الطيبات ويمنع الزنا لما له من مساوئ وشروء تؤثر على صحة المرأة والرجل في الوقت الذى يشجع فيه الزواج بهدف خلق علاقات طبيعية وصحيحة ، ويطالب باعتزال النساء في الحيض وعدم الاقتراب منهن حتى يطهرن . ويحرم الخمر لأنها تذهب بأعلى ما منح الخالق لعباده ، تذهب بعقله الذى يميزه عن سائر الكائنات ، وهو الذى يحث دائما على النظافة واعتبرها احدى شعب الايمان .

وقد كتب ابن القيم الجوزية من الفوائد البدنية للصوم على سبيل المثال فقال ان منافعه البدنية والقلبية والروحية تفوق الاحصاء ، وله تأثير عجيب في حفظ الصحة وانذابة الفضلات وحبس النفس من مؤذيلها (٣٢) .

وهكذا يهيىء القرآن الكريم المناخ المناسب لتشكيل اتجاهات جماهير مسلمة تتواءم في اتجاهاتها العقلية وصحتها النفسية وقدراتها الجسمية مع ما نضمنه هذا الكتاب من مبادئ وما اشتمل عليه من تعاليم .

خامسا : القوة المعجزة لكافة القدرات البشرية :

تبرز المكانة المقدسة والقيمة الكبيرة للقرآن الكريم في اعجازه لكل من حاول او يحاول التصدى لشيء مما ورد فيه .

والمعجزة هى خرق لنواميس الكون ، يعطيها الله سبحانه وتعالى لرسله

ليدل بها على منهجه ويثبت أقدامهم ، ويؤكد للناس أنهم رسله تؤيدهم
السماء وتنصرهم ، والسماء حين تؤيد وتصر ، تقب قوانين البشر عابزة
لا تستطيع أن تفعل شيئاً (٢٤) .

والقرآن هو معجزة دالة على صدق الرسول في دعوى الرسالة ،
والتبليغ عنه سبحانه ، وقد أمر الله رسوله أن يتحدى به القوم متحداهم
حتى ظهر عجزهم وتمت عليهم الحجة (٢٥) .

ذلك أن كل نبي قد جاء الى قومه بمعجزة من جنس ما نبغوا فيه ،
فقوم موسى نبغوا في السحر فجاء موسى عليه السلام بمعجزة السحر ،
وتحدى قومه ، فكان أول من آمن به هم السحرة « والقي السحر ساجدين ،
قالوا آمنا برب العالمين » رب موسى وهارون « (سورة الأعراف آية :
١٢٠ - ١٢٢) .

وجاء عيسى الى قومه وقد نبغوا في الطب فأبرأ الأكمة والأبرص وزاد
على ذلك بإحياء الموتى بإذن الله . فكان التحدى من جنس ما نبغ فيه قومه
كما اقتضت حكمة الله أن تكون معجزة محمد من جنس ما اشتهر العرب
بالنبوغ فيه .

ومحمد ﷺ جاء والعرب قوم بلاغة وفصاحة فجاء اليهم بمعجزة من
جنس ما نبغوا فيه ، وهو بلاغة القرآن التي تحدثهم وأعجزتهم (٢٦) .

وليس أدل على اعجاز القرآن من عجز العرب وهم ملوك الكلام عن
معارضته وبهذا العجز يثبت أنه ليس من كلام البشر ولا من صناعة المخلوقين ،
وليس وراء ذلك إلا الله (٢٧) .

وقد تحدى الله عز وجل أهل الكفر والنفق أن كانوا في ريب من صدق
ما به فليدهم الحجة الظاهرة التي تبين لهم الحق ، مطالباً إياهم أن يأتوا
بسورة مماثلة من سور هذا القرآن في بلاغتها وأحكامها وعلومها وسائر
هاديتها وطالبهم أن ينادوا الذين يشهدون لهم ليستعينوا بهم فلن يجدوهم

ولن يستطيعوا الاثيان بسورة مبالغة لسور القرآن بحال من الاحوال لانه
ليس من طاقة المخلوقين (٢٨) .

وفى ذلك يقول عز من قائل « وان كنتم فى ريب مما انزلنا على عبدنا
فانوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله ان كنتم صادقين ،
ان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة أعدت
للكافرين » (سورة البقرة : آية ٢٣ ، ٢٤) ويؤكد عز وجل هذا الامجاز
فى مواجهة الثقلين انفسهم وجنهم بقوله « قل لئن اجتمعت الانس والجن
على أن ياتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا .
(سورة الاسراء : آية ٨٨) .

ووجوه الامجاز القرآنى كثيرة تشهد أنه وحى الهى منها فصاحته فى
كل الواضع ، ووفرة بلاغته وسلامته من التناقض ، وغزارة معانيه واشتغاله
على أنبياء قبيية وما تضمنه من قصص (٢٩) .

واذا كانت سائر معجزات الأنبياء قد انقضت بانقضاء أوقاتها ولم يبق
الا خبرها فان القرآن الكريم ذا المعجزة الظاهرة لا تزال حجته قاهرة
ومعارضته ممتنعة كما كان عليه منذ أول نزوله وطوال أحقاب التاريخ
وتعاقب الأمم .

ذلك أن معجزة القرآن تختلف عن معجزات الرسل السابقين التى
خرقت قوانين الكون وتحدث وأثبتت أن الذى جاءت على يديه رسول صادق
جاء من عند الله ، الا انها معجزات كونية تقع مرة واحدة لا يؤمن بها الا من
يشاهدها ، ولأن لم يرها تصبح عنده مجرد نبأ ان شاء صدقه وان شاء
لم يصدقه ، ولو لم ترد هذه المعجزات فى القرآن لكان من الممكن انكار
حدوثها أو الشك فى ذلك ، فهى لا تتكرر أبدا (٤٠) .

ولكن معطاء القرآن متجدد دائما ، ويختلف عطاؤه من جيل الى جيل ،
فهو لكل الأجيال ولكل الأمم ، فهو للبشر جميعا فى كل الأزمان وكل

الأمكان ولو افترغ القرآن عطاؤه الإعجازى ، وبالتالي تأثيره على الراى العام
المسلم ، فى قرن من القرون لاستقبل القرون الأخرى بلا عطاء ، وبذلك
ينضرب معينه ولكنه متجدد لا يجمد أبدا ثرى لا ينفذ أبدا (٤١) .

وتفسر سمة الخلود والاستمرارية التى تميز الإعجاز القرآنى من
معجزات الرسل السابقين بأن العقل البشرى بعد أن ترقى ، وترتب عليه
كثرة المعارف ، ثم دخول الشبهات على الأديان فان تأثير هذه المعجزات
قد ضعف على اتباع هذه الأديان أو بالأحرى ضعف الإيمان ، ولاحت أوكل
الإلحاد مما جعل الدين بحلجة الى دلائل وبراهين تثبت صحته تختلف من
الأدلة والبراهين السابقة . فسلر الاسلام على غير سمت الأديان التى
سبقته وسن نهجا جديدا فى البرهان على صحته ، وعلى التدليل سلى انه
من عند الله ليصير الكتاب المعجز للبشر بهويته وأسلوبه ومعانيه التى
تنهيز بخلودها وبقائها على مر الزمان ، فقد أنزل القرآن بعد أن ترقى
العقل الإنسانى ، فكان البرهان الذى أتى به يتفق مع هذا الرقى العقلى (٤٢) .

ومن هذا المنطلق جاء القرآن الكريم معجزة عقلية بيانية خالدة تخاطب
القلوب والعقول معا ، بعد أن كانت معجزات الرسل السابقين حسية
تعتمد على خوارق العادات من الدلائل المادية الملموسة مسيطرة للعقل
البشرى الذى كان لا يزال فى مرحلة الطفولة ، والطفل لا يؤمن الا بما تدركه
حواسه تمام الإدراك ، فلئلا تكون بردا وسلايا ، والعصا تنقلب ثعبانا ،
والجبل يرتفع فوق الرغوس ثم يغود الى مكانه والبحر ينفلق الى شقين
كل شق منهما كالطود العظيم ، وميسى يبرىء الأكمة والإبرص والأعمى ،
ويحىى الموتى باذن الله ، وهكذا كانت تتوالى المعجزات الحسية لتأييد
الرسالات بدلا من أن تتوالى الأدلة العقلية ، والبراهين المنطقية والشواهد
العلمية ، لأن الله ادخرها الى أن يبلغ العقل البشرى مرحلة النضج والكمال
فتعبط عليه رسالة الاسلام ، واتضعت حكته أن تكون المعجزة الكبرى
لصاحب الرسالة هى القرآن الكريم تقوم على النظر العقلى ، والتدبر
الفكرى ، والاستدلال العلمى بهما اختلفت الصور ، وبهذا يتحقق للقرآن
اسباب الإعجاز (٤٣) .

ومن خلال هذا الفهم للقرآن الكريم ذلك الكتاب، المعجز الذي أنزله رب العالمين على خاتم رسله ، ونسخ بأحكامه سمائر الأحكام في الكتب السماوية السابقة فإن الجمهور المسلم لا يملك الا الايمان بكل ما تنهّل عليه (٤٤) .

وتأسيسا على ذلك فإن تأثير القرآن الكريم في تشكيل اتجاهات الرأي العام الاسلامي ، وفي صنع فكر الجماهير المسلمة يصبح من القوة لدرجة لا يرتى معه أى عامل آخر الى مستواه في تحقيق هذا الهدف ، ولا تملك الجماهير المسلمة الا الخضوع والتسليم والامتثال لكل ما ورد فيه بعد ان أكد الحق جل وعلا قدرته النافذة على تحقيق الخضوع للجلال التي لا عقل ولا قلب لها :

« لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله ، وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون » (سورة الحشر : آية ٢١) .

سادسا : تسليم الجمهور المسلم وقبوله عن رضى وطواعية بكل ما جاء به :
ان ما جاء به القرآن الكريم من عقيدة وشريعة ومعاملات ، كل ذلك بمثابة أوامر الهية من رب العالمين الى البشر جميعا ، هذه الأوامر المقدسة واجبة الاتباع ، وبالتالي فلا مجال للجدل والنقاش بشأنها ، او الاجتهاد حول ما احتوته هذه الأوامر طالما جاءت محددة المعالم واضحة التفاصيل لا لبس فيها ولا غموض « وما كان لمؤمن . ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة من أمرهم » (سورة الأحزاب : آية ٣٦) ونص القرآن على ان « من يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا » (سورة النساء : آية ٦٩) . ويقول « قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين » (سورة آل عمران : آية ٣٢) ويؤكد الحق سبحانه وتعالى على ضرورة العودة لله في حالة وجود خلاف أو نزاع بين المسلمين بعضهم والبعض الآخر بقوله « فإن تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا » (سورة النساء : آية ٥٩) .

وهذه الأوامر الإلهية الصريحة والواضحة تغرس في العقل المسلم اتجاهات معينة وتكيف حياته ونظرتة للأمر تكييفاً قرآنياً خاصاً ، وتجعله يقبل أوامر الله عن رضى وقناعة مما يهىء مناخاً خاصاً لتشكيل رأى عام بمسلم مميز نحو أى قضية تطرح أمامه ، وتوجهه فى كافة ميادين الحياة بالشكل الذى ينسجم مع روح القرآن وأهدافه ، ويجعل النهج القرآنى يمثل إطاراً يلتزم به الرأى العام المسلم فى حياته ، ومنه تفسر قواعده وتوضع شرائعه .

وهذا معناه أن القرآن الكريم له دور فعال ، حيث يترك أثراً عميقاً فى توجيه الرأى العام المسلم فى شتى ميادين الحياة الاجتماعية كانت أو اقتصادية أو سياسية امثالاً لقول الحق فى قرآنه « إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون » (سورة النور : آية ٥١) متجنبين مغبة عصيانتهم لأى مما أنزل الله « ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكاً ونحشره يوم القيامة أعمى . قال رضى لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً قال كذلك آياتنا لنفسيتها وكذلك اليوم تنسى » (سورة طه : آية ١٢٦) .

وبناء على ذلك يصبح القرآن الكريم هو المنطلق الذى يكيف حياة المسلمين حاضريهم ومستقبلهم لا يخطون خطوة من حياتهم الا وفق ما رسمه لهم ، بل لا يملكون التصرف فى أمور حياتهم الخاصة والعامة بما يخالف هذا الدستور الشامل لحياتهم والا اعتبروا من العصاة « ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً » (سورة النساء : آية ١٤) .

وحين بين القرآن الكريم المبادئ الدستورية العليا للدولة الاسلامية فليس لا حد بعد ذلك — مهما بلغت قوته ، وسطوته أن يعدل من هذه المبادئ مهما تغيرت الظروف أو تطور الزمان فالمبادئ الدستورية التى نص عليها القرآن صالحة لكل زمان ولكل مكان (٤٥) .

وليس هذا قهراً لإرادتهم أو سلباً لحريتهم ، ولكنه تنظيم لاتجاهاتهم

وتشكيل لآرائهم لأنهم يؤمنون به طواعية وبلختيارهم الحر وإرادتهم الكاملة أمثالاً لقوله تعالى « تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ، ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين » (سورة النساء : آية ١٣ ، ١٤) .

سابعاً : الثقة المطلقة في مصدره ومحتوياته :

لا يشك الرأي العام المسلم في أن القرآن الكريم هو كتاب الله الذي لم تمسه يد السوء ، ولم تتمكن منه معاول الهدم ، ولم يعبث بالفاظه ومعانيه فحوا الأفراس الخبيثة ، ولم نفل منه قوى الشرك والاحاد . « ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين » (سورة البقرة : آية رقم ٢) .

وقد ثمد الله عز وجل بأن يحفظه حتى آخر الزمان « انا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » (سورة الحجر : آية رقم ٩) . قيس له رجالاً أمناء حفظوه في صدورهم فلم تقو يد الزمان ، ولا يد العدوان على أن تزيد فيه حرفاً ولا أن تنقص منه حرفاً ، بخلاف غيره من الكتب وخاصة التوراة التي ضاعت كلها في غزوة بختنصر البابلي لملكة بنى اسرائيل ، ولم يعثر عليها فيما بعد ، ثم ما أن جمعت والله أعلم بصحة ما جمع — حتى تسلط عليها عبدة المادة — فحرقوها وبخلوها حسب مصالحهم وأهوائهم . أما الانجيل ، فيكفي في الدلالة على عدم حفظه انه اليوم خمسة أنجيل بعد أن كان يوم نزوله أنجيلاً واحداً (٤٦) .

ولا يكاد يختلف اثنان من ذوى الفكر الناضج والعقل المستقيم والنظر الثاقب في أن القرآن الكريم ، الموجود بين أيدينا الآن ، هو نفسه كلام الله الذي أنزله قبل ألف وأربعمائة عام على آخر أنبيائه وخاتم رسله محمد بن عبد الله ﷺ . وطالما أن ما يضمه هذا الكتاب بين فثته من عقائد وعبادات ومعاملات هي الحق بعينه فانه ليس لأحد أن يجادل في مدى صحتها ، أو في قدرتها على معالجة كافة الأمور ، وبالتالي فان الرأي العام المسلم غير

مستعد أن يستمع إلى أية حجج أو براهين تبرز عدم صلاحية ما جاء به القرآن لمعالجة قضايا العصر أو تشكك في كتابته للتعامل مع بتغيرات الحياة المعاصرة بما اشتملت عليه من علوم وفنون وتكنولوجيا... الخ ذلك أن القرآن الكريم هو كلام الله الذي تنرد بكل صفات الكمال والجلال .

وفي هذا يقول الشيخ محمد أبو زهرة أننا معشر المسلمين لا نعرف مصدرا صحيحا جديرا بالاعتقاد والثقة غير القرآن الكريم والحديث الشريف فهما المصدران المعتمدان للمسلم في هذا الصدد (٤٧) .

كيف يقبل الرأي العام المسلم قانونا وضعه بشر ويرفض تشريعا سنه الخالق ؟

إن الأثر الذي تتركه آيات الكتاب ترداد معنا وقوة في تشكيل اتجاهات الجماهير المسلمة لأن هذه الآيات من المسلمات التي لا تقبل جدلا في صحتها أو نقاشا في جدواها يؤكد ذلك قول الله تعالى « وأنه لكتاب عزيز ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد » (سور فصلت : آية ٤١ ، ٤٢) ويصفه عز وجل بأنه « قرآنا عربيا غير ذي عوج لعلهم يتقون » (سورة الزمر : آية ٢٨) .

ثامنا : سمو منزلة أهله :

كرم الله عز وجل أهل القرآن ، وميزهم على سائر الخلق ورفع منزلتهم ، كما بوأهم مكانة سامية ووعدهم بخير الدارين ، وفي ذلك تأكيد منه وترسيخ لنهج القرآن في تكوين اتجاهات الجاهات المسلمة .

فقال تعالى فيهم « أن الذين يطون كتاب الله وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم سريا وعلانية يرجون تجارة لن تبور ، ليوفيهم أجورهم ويزيدهم من فضله أنه غفور شكور » (سورة فلطر : آية رقم ٢٩ ، ٣٠) .

كما أثنى رسول الاسلام ﷺ على حلقى القرآن ، ومستمعى القرآن ،

والمعاملين بالقرآن ، ومعلمي القرآن ، وتلاوي القرآن ، وتحسين الصوت بالقرآن والتفنى به .

وفي هذا حفز للجبهور المسلم الذي يحب رسول الله ان يجعل القرآن منهج حياته واطار سلوكه ورافد فكره ، ومصدر اتجاهه ، وينطلقا رئيسية لتكوين آرائه .

ومن أقوال رسول الله في فضل أهل القرآن الكريم « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » وقال أيضا « ان الله يرفع بهذا الكتاب أقواما ويضع به آخرين » . وحث جماهير المسلمين على قراءة القرآن والتفنى به فقال صلوات الله وسلامه عليه « اقرءوا القرآن فانه يأتي يوم القيامة شفيعا لأصحابه » . وقال أيضا « من لم يتقن بالقرآن فليس منا » (٤٨) .

ورفع منزلة قارئ القرآن مع الذين ينفقون في سبيل الله وجعلهم اهلا للحسد على ما كرمهم الله به فيقول ﷺ « لا تحاسدوا الا في اثنين ، رجل آتاه القرآن فهو يطؤه آتاء الليل والنهار يقول لو أوتيت مثل ما أوتي هذا لفعلت كما يفعل ، ورجل آتاه الله مالا ينفقه في حقه فيقرأ لو أوتيت مثل ما أوتي لفعلت كما يفعل » (٤٩) .

وأوصى الرسول ﷺ بالتمسك بكتاب الله وتقرير آياته واحلال حلاله وتحريم حرامه والانتقياد لأوامره والانزجار بزواجره والاعتبار بأهله والاعتناظ بقصصه والعمل بأحكامه والوقوف عند حدوده والنصيحة له بكل معانيها والدعوة على بصيرة وفي ذلك يقول ﷺ « خذوا بكتاب الله وتمسكوا به » (٥٠) .

وفي أقواله أيضا ﷺ (٥١) « ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم الا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده » ويقول « مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأرنجة ريحها طيب وطعمها طيب ، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن مثل الثمرة لا ريح لها وطعمها حلو ، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن مثل

الريحانة ريحها طيب وطعمها مر (٥٢) . ويقول ﷺ « الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة » ، والذي يقرأ القرآن ينتفع فيه ، هو عليه شئناق له اجراف (٥٣) .

ويقول صلوات الله وسلامه عليه مرغبا في القرآن (٥٤) .
« من استمع الى آية من كتاب الله كتبت له حسنة مضاعفة ، ومن تلاها كتبت له نورا يوم القيامة » .

« عليك بتلاوة القرآن فانه نور لك في الأرض ونخر لك في السماء » .
« اهل القرآن هم اهل الله وخاصته » .
« من قرأ القرآن فاستظهره فاحل حلاله وحرم حرامه ادخله نله به الجنة وشفعه في عشرة من اعله كلهم قد وجبت لهم النار » .

وترهيا من ترك القرآن ونسياته قال ﷺ (٥٥) :
« ان الذي ليس في جوفه شيء من القرآن كالبيت الخرب » ..
« ان اصفر البيوت بيت ايس فيه شيء من كتاب الله » .

وتترك احاديث الرسول آثارا بعيدة المدى على الراى العام المسلم وتلعب دورا كبيرا في ترسيخ اتجاهات معينة في اذهان الجماهير لا سيما وقد امر الله المسلمين بأن يطيعوا الرسول في كل ما اتى به « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا » (سورة الحشر آية : ٧) .

تاسعا : الموسوعة الشاملة لكل التساؤلات والمسائل الجلية :
رد القرآن الكريم على تساؤلات الراى العام حول مختلف المسائل التي تمن له ولا يجد لها جوابا شليا فكان يرد على مختلف التساؤلات التي يثيرها الناس (٥٦) :

— يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج (سورة البقرة : آية ١٨٩) .

— يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير (سورة البقرة : آية ٢١٧) .

— يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واللهما اكبر من نفعهما (سورة البقرة : آية ٢١٩) .

— ويسألونك ماذا ينفعون قل العفو كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون (سورة البقرة : آية ٢١٩) .

— ويسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم (سورة البقرة : آية ٢٢٠) .

— ويسألونك عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض (سورة البقرة : آية ٢٢٢) .

— ويسألونك ماذا احل لهم ، قل احل لكم الطيبات (سورة المائدة : آية ٤) .

— يسألونك عن الساعة ايان مرساها ، قل انما علمها عند ربى (سورة الاعراف ، آية ١٨٧) .

— يسألونك من الانفال قل الانفال لله والرسول (سورة الانفال : آية ٨) .

— يسألونك عن الروح ، قل الروح من امر ربى (سورة الاسراء : آية ٨٥) .

— ويسألونك من الجبال قل ينسفها ربى نسفا (سورة طه : آية ١٠٥) .

— ويسألونك عن ذى القرنين قل سائلو عليكم منه ذكرا (سورة الكهف : آية ٨٢) .

وفي اجابة القرآن على هذه التساؤلات ردود شافية تزود الراى العام بمعلومات يصعب عليه الحصول عليها من اى مصدر آخر . ويعمل افكاره ويشكل لديه اتجاهات عقلية معينة نحو الموضوعات التى تناولها .

ولن نستطيع هنا أن نحصى ما تنفسه القرآن الكريم من الهداث وقضايا وقوانين ووصايا وتوجيهات وشرائع ، وكيف لمداد القلم أن يتمكن من ذلك وقد عجز البحر عنه . « قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا » سورة الكهف : آية ١٠٦ . »

وبناء على ذلك فإن جواهر المسلمين ستجد في القرآن الكريم ردودا وإغية لكل ما يعن لها من تساؤلات ، وما يثار بشأنها من قضايا لتستخلص فيه مواقفها نحو هذه التساؤلات وتلك القضايا التي تفرضها متطلبات حياتهم . فإذا كان يبحث في موضوع الجهاد فسيجد من آيات القرآن الكريم ما تعرضت له ، وحددت أصوله وإذا ثارت قضية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو علمية فإن الرأي العام سيجد ما يسعفه بشأن هذه القضايا من آيات الكتاب ما عالجتها وتعرضت لها بشكل مباشر أو غير مباشر .

عاشرا : المصدر الرئيسي لتراث الأمة وحضارتها ولغتها :

والقرآن الكريم هو الذي حفظ لغة العرب فحافظ بدوره على تراثهم الحضاري والثقافي والعلمي والفني ، وغدا على كل من يود أن يصحح معلومة لديه أن يعود إلى أصلها اللغوي في القرآن الكريم ، ويؤكد علماء الاتصال على الدور الحيوي الذي تلعبه اللغة في حياة البشر ، وفي اتصالهم بعضهم ببعض وفي ادراكهم لمعاني الأشياء المحيطة بهم .

وتؤثر اللغة تأثيرا كبيرا على الإدراك فنتفكرنا وأدراكنا وجودنا كله متصل بشكل مباشر بمعاداة اللغة التي نستخدمها . فاللغة تهلى علينا الطريقة التي نرى بها العالم ونفسر بمقتضاها تجاربنا ، فكل فرد يدرك الأمور التي دريته لفته على البحث عنها في تجاربه ، واللغة لا تعيد فقط تقديم التجربة ، بل إنها تشكل التجربة . معنى هذا أن بناء لغة الفرد سيحدد كيف سيقوم هذا الفرد بإدراك الواقع ، فتصورنا للعالم متصل بشكل عضوي بلغتنا وبالصفات التي نستخدمها في تصنيف مذكراتنا ، وما نقوله لأنفسنا عما ندركه يخضع بشكل مباشر لميطرة عادات استخدامنا للغة (٥٧) .

« ولغة القرآن بضعة خاصة تطغى دوراً كبيراً في تشكيل فكر الجاهير المسلمة الناطقة بالعربية لما تتميز به من الثمام الكلية والفصاحة والبلاغة الخارقة ، فهو كتاب أحكمت آياته ونصلت كلماته ، وبهرت بلاغته العقول ، وظهرت فصاحته ، وظهر اعجازه ، وحوت كل البيان جوامعه وبدائعه ويكفى ما قاله فيه الوليد بن المغيرة لحد أعداء الله ورسوله معتزفاً « والله ان له لحلاوة وان عليه لطلاوة وان أسفله لمغنى وان أعلاه لمهر » ، ما يقول هذا بشر « ويقول فيه أكثر أئمة السنة « انه جمع في قوة جزالته ، وصناعة ألفاظه ، وحسن نظمه ، وبديع تأليفه وأسلوبه ، ما لا يصح أن يكون في مقدور البشر ، وأنه من باب الخوارق الممتعة عن أقدار الخلق عليها » (٥٨) .

ولهذا جاءت لغة القرآن عاملاً هاماً أضاف الى قوته المؤثرة في تشكيل اتجاهات الراى العام . ولا شك ان هذا التأثير يزداد فعاله كلما ازداد الاقتراب من العربية والفهم لأصولها والادراك لايعادها ويضهل هذا التأثير كلما زاد بعد الجاهير عن هذه اللغة ويقل هذا التأثير حتى يكاد ينعدم لدى غير الناطقين بها .

حادى عشر : القدرات الاعلامية التى يختص بها :

يتميز القرآن الكريم بشمات اعلامية تمنحه قدرة هائلة على التأثير في الراى العام تجعل ثوره في تكوين اتجاهات الجاهير ابرز من الدور الذى يؤديه أي عامل آخر من أهم هذه السمات :

١ - يتميز القرآن الكريم بالبساطة والوضوح في عرض الحقائق التى احتواها والبعيد عن الغموض فيما يعرضه من تعاليم او يعالجه من قضايا او يحكيه من قصص واثباء . ومنهج القرآن الكريم في هذا الصدد هو مخاطبة الناس على قدر عقولهم فعلى الوقت الذى يجد فيه العالم المثقف بغيته في البحث والمزس واستخلاص الحقائق واشتراط الأحكام واستقراء ما وراء كل آية وكل كلمة ، فإن الرجل البسيط بل والأبى يستطيع فهم المعنى الضمنى لما تحتوى معانى القرآن أى ان قراء ومشتمى القرآن

الكريم ، على كافة مستوياتهم الثقافية والذهنية والتعليمية يستطيعون فهم ومتابعة ما تعنيه آيات الكتاب بقدر ما لديهم من طاقات فكرية ويمكنون من استيعاب أبعاد الموضوعات التي تتناولها هذه الآيات فلا تضارب بين آية وأخرى ولا تناقض بين موضوع وآخر أو بينه وبين نفسه في مواقع مختلفة ولا لبس في ادراك معنى من المعاني ولكن الهدف واضح ، والمعنى مائل في الأذهان والعرض سهل مبسط « ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مذكر » (سورة القمر : آية ٣٢) .

يقول المسحوق خوزي في كتابه « نظرات في تاريخ الإسلام » ان الانتشار السريع للإسلام يرجع الى سهولة هذا الدين وبسره وخلوه مما هو موجود في الديانات الأخرى من المتناقضات والفوامض ، كمل مسلم يستطيع ان يعرف أصول الإسلام في بضعة كلمات سهلة (٥٩) . ويهتم هذا بمسورة جلية في آيات القرآن الكريم .

وهذا المنهج القرآني أقدر على جذب انتباه الجماهير والوصول إلى عقولهم ووجدانهم دون صعوبة مما يجعله أقدر على تكوين اتجاهات الرأي العام ، لا سيما اذا ادركنا أن رغبة الجمهور شديدة في الوقوف على تبريرات مفهومة وبسيطة ونهائية للقضايا والمسائل العالمة التي تثار في المجتمع ، وهذا يفسر السبب الذي يجعل الناس مستعدين لتقبل التبسيط الذي يقدم إليهم لا سيما عندما يأتي هذا التفسير المبسط من مصدر موثوق به (٦٠) .

لقد أراد الله عز وجل ان ييسر الأمور على الناس « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » (سورة آل عمران : آية ١٢٨) فجاء قرآنا بياناً واضحاً للرأي العام حتى يتمكن الجماهير من فهمه واستيعابه والعمل به « هذا بيان للناس وهدى وموعظة للنجدين » (سورة آل عمران : آية ١٢٨) . وقد سار الحق تبارك وتعالى على هذا النهج مع سائر الرسل فكان يبعث في كل لغة رسلاً منهم ليقدر على فهمهم وأفهامهم من خلال معاشته

لهم « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم » (سورة ابراهيم : آية ١) ويقول جل شأنه « ولقد أرسلنا نوحا الى قومه انى لكم نذير مبين ان لا تعبدوا الا الله » (سورة هود : آية ٢٥) ويقول في شأن صالح وشعيب « والى ثود اخاهم صالحا » (سورة هود : آية ٦١) والى مدين اخاهم شعيبا « (سورة هود : آية ٨٤) . « والى عاد اخاهم هودا » (سورة هود : آية ٥٠) .

وثانى هذه الرسالة القرآنية سهلة التناول والفهم لأنها تعالج أمور الدنيا التى يحياها الناس ، وتنظم شئونهم وواقع حياتهم ولا تقتصر على الغيبيات وتطلق سراح عقولهم ليتأملوا حولهم ويستخلصوا الحقيقة البسيطة المبسرة « وآية لهم الأرض الميتة احييناها وأخرجنا منها حيا فمنه ياكلون ، وجعلنا فيها جنات من نخيل واعناب وفجرنا فيها من العيون لياكلوا من ثمره وما علمته ايديهم افلا يشكرون سبحان الذى خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن انفسهم وما لا علمون ، وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم مظلمون ، والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم ، والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم ، لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل فى فلك يسبحون » (سورة يس الآيات : ٣٣ - ٤٠) .

وطالما كانت رسالة القرآن بطبيعتها رسالة مبسرة سهلة الفهم والتناول فإن قدرتها على التأثير لا بد وأن تكون ضخمة اذا أضفنا اليها ما تتجذع به من قداسة وتقدير خاص لدى الرأى العام المسلم .

٢ - أسلوب التكرار المرغوب :

يتييز الأسلوب القرآنى بالتكرار فى عرض الفكرة بعبارات مختلفة على الرغم من أن أصل المعنى واحد كالذى يكون فى بعض قصصه والهدف هنا هو بسط الموعظة وتثبيت الحجة وكذلك تحقيق الزجر والوعيد كما يهدف

كذلك في بعض عباراته الى بيان النعمة وترديد المنة والتذكير بالنعمة واقتضاء شكره .

والحقيقة ان اسلوب التكرار في مخاطبة الجماهير هو احد الأساليب الشائعة التي يستخدمها الاعلام في كل زمان ومكان وخاصة حين نتجه الى مخاطبة العواطف واثارة المشاعر. بهدف تثبيت مفاهيم وإنكار معينة وقد وصف جويلز هذا الأسلوب الدعائي قائلا ان سر الدعاية الفعالة يكمن لا في اذاعة بيانات تتناول آلاف الأشياء ولكن في التركيز على بضع حقائق فقط ، وتوجيه اذان الناس وابصارهم اليهما مرارا وتكرارا (١١) .

ويرى عدد كبير من علماء الاتصال بان تكرار الرسالة من العوامل التي تساعد على الاقتناع ، وينعكس هذا الرأي في الحملات الاعلانية التي تعبد الى تكرار الرسالة الاعلانية ، ويتفق هذا الرأي بشكل عام مع رأى بعض علماء النفس ، ويقوم التكرار المرغوب بتذكير المستمع او القارئ باستمرار بالهدف الذي ترمى اليه الرسالة ويثير في نفس الوقت احتياجاته ورغباته ، وتؤكد الأبحاث بشكل عام أن التكرار بتنويع يساهم في حرض الجمهور على الاقبال على عمل ما او شراء شيء بعينه . وقد وجد لازرسفيلد وجوديه أن تنويع الاستمالات قادر على تحقيق النجاح بشكل خاص في الحملات الاعلامية (١٢) .

وفي القرآن الكريم يتبين للباحث في مضمونه أن ترديد الكلام حول معنى واحد في آيات مختلفة تشابه لفظا ومعنى وفصاحة وبلاغة ، سر من أسرار القرآن وضرب من ضروب القدرة الكلامية اختص بها هذا الكتاب حيث تبلغ المقاصد التي سبق لها الكلام قمم الرفعة والسمو ، الأمر الذي لمظه يستطاع التكرار . وقد كرر بعض معاني آياته في موضع على طريقة الانطاب ، وفي آخر على طريقة الإيجاز ليتجلى اعجازه وتظهر فصاحته ورسالة لفظه . والتكرار أيضا من أفضل سبل الاقتناع ، وأقوى الوسائل لتركيز الرأي والعقيدة في النفس البشرية ، ولهذا نرى في عصرنا الحاضر

أصحاب الدعيات يعمدون إلى التكرار في دعياتهم مع التنوع في عباراتها للوصول إلى هدفهم (١٣) .

ولهذا أكد رسول الله ﷺ المسلمين على منصر التكرار في قراءة القرآن واعتبرها من أشرف الوسائل وخير ما يطلب به القرب من الله تعالى إذ قراءة الحرف منه بعشرة حسنات ، كما أن مجالس قراءته ومدارسته تنزل عليها السكينة ، وتحفها الملائكة وتخشاها الرحمة ، كما أن تعليمه وتعلمه للناس يكسب صاحبة خيرة يفوق بها سواه من سائر المؤمنين . . كما يجعله في معية الكرام البررة (١٤) وفي ذلك يقول رسول الله ﷺ « من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة ، لا أقول الم حرف ، ولكن ألف حرف ولام حرف ، وميم حرف » (١٥) .

وهكذا يتضح لنا أن الله تعالى أراد بتكرار اللفاظ معاني القرآن الكريم ترسيخ الأفكار التي تتضمنها آياته وبالتالي تكوين اتجاهات الجماهير نحو الأفكار ، وهكذا تسهم هذه الطريقة القرآنية في تشكيل الرأي العام إسناداً فعالاً .

٣ - الترفيب والترهيب :

نهج القرآن منهج الترفيب والترهيب لاثبت قيم وغرس معاني معينة في أذهان الجماهير ، واقتلاع مفاهيم أخرى من أذهانهم والترغيب بقصد به كل ما يشوق الناس إلى الاستجابة أما الترهيب فيقصد به كل ما يخيف الجماهير من غضب الله إذا لم يستجيبوا للحقائق التي جاء بها القرآن ، أو عدم الثبات على المبدأ .

ويهدف القرآن الكريم من وراء استخدام هذا الأسلوب إلى تحبيب الناس في طاعة الله وتنفيذ أوامره بعد أن انعم عليهم بالعديد من النعم ليردها لهم في الدنيا والآخرة . والتحذير من فقدان هذه النعم ومن انتقام الله إذا امتنعوا عن الاستجابة لأوامر الله ، لأن نتيجة ذلك زوال هذه النعم وحلول غضب الله .

ويتأتى استخدام القرآن الكريم لأسلوب الترغيب والترهيب انطلاقاً من تشبث الإنسان بالحياة ومغرياتها ، فهو يعيش في هذه الدنيا ويتعرض لما بها من أغراءات ، وقد تجرّه هذه الأغراءات الى التعلق بها ونسيان الآخرة ، وقد يدفعه هذا الى سلوك الطريق غير المستقيم من فرط ما يلمسه باستنزاف من عناصر الجذب والأغراء فيصبح من الضروري إيجاد وسيلة لأحداث توازن بين متطلبات الإنسان في الحياة الدنيا بما يجعلها لا تطفئ على الحقيقة الخالدة وهى الموت والبعث والحساب على عمله في الحياة الآخرة ذات النعيم المقيم . وهذا يجعل أى عامل لا يؤثر الدنيا على الآخرة إذا استوعب هذه الحقائق وأدرك معانيها ، وقد وضع القرآن أمام الناس ونصب أمينهم ناتج عملهم خير وشره (١٦) .

وما أكثر الآيات القرآنية التى نهجت أسلوب الترغيب والترهيب لاتساع الرأى العام والتأثير فيه . فمنها على سبيل المثال :

« ان الله يدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات تجري من تحتها الأنهار والذين كفروا يتمتعون ويكفون كما تاكل الأنعام والنار مثوى لهم » (سورة محمد : آية ١٢) .

« ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا » (سورة الطلاق : آية ٤) .
« والذين كفروا وكذبوا بآياتنا ، أولئك أصحاب النار خالدين فيها وبئس المصير » (سورة التعين : آية ١٠) .

« ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا ، يكفر عنه سيئاته ويدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم » (سورة التغابن : آية ٩) .

وهكذا نرى أن الترغيب في الشيء من خلال آيات الكتاب ، والترهيب من الإقدام على عمل لا يرضى عنه الله يعتبر من أبرز الأساليب الإعلامية التى استخدمها القرآن الكريم للتأثير على الرأى العام وتشكيل اتجاهاته .

٤ - الالتزام بالجدالة الحسنة والكلمة الهادئة :

التزم القرآن بالسباحة ولين الحديث في مخاطبة الراى العام وهو أسلوب الحكمة والموعظة الحسنة والبعد عن الغلظة والعنف لاقناع الجماهير وزرع الاتجاهات الإسلامية في نفوسهم ، واعتمد على الحجج القوية والبراهين السليمة يؤكد ذلك قول الحق جل وعلا « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن » (سورة النحل : آية ١٢٥) .

وهو لهذا طلب من رسوله أن يسلك الطريق الذى يناسب كل واحد منهم فيدعو الخاصة نوى المدارك العالية بالقول الحكيم المناسب لقولهم ، ويدعو العوام بما يناسبهم في إبراز المواقف ، وضرب الأمثال التى توجههم الى الحق وترشددهم من اقرب طريق يتلاءم مع افهامهم ، ويحار أصحاب الملل السابقة من اهل الكتب بالمنطق والقول اللين والجدالة الحسنة التى لا يشوبها عنف حتى يمكن اقناعهم واستمالتهم (١٧) .

والقرآن الكريم في هذا يعلم الجماهير المسلمة أن حرية الراى اذا كانت حقا من الحقوق الإنسانية فان التعبير عن هذا الراى يجب أن يأخذ الشكل الذى ينسجم مع رسالة القرآن حتى لا يأخذ التعبير عن الراى شكلا موضوعيا أو عنيفا أو هجيا ، وتطاولا وخروجاً به عن المغزى المقصود الى اشكال وقوالب يرفضها الاسلام ويباهاها منهج القرآن (١٨) .

ذلك أن الاسلام منذ ظهوره هو دين دعوة وقناعة ، وقد نهى القرآن عن الاكراه في الدين ، وقد كانت حياة النبى محمد ﷺ الذى تخلق بأخلاق القرآن تمثل هذه التعاليم تمثيلا صادقا ، وقد كان الرسول نفسه يقوم على رأس طبقات منعاقبة من الدعاة المسلمين وهنا ينبغى أن تلبس روح الدعوة الإسلامية في تلك الأعمال الوفيعة الهادئة التى قام بها الدعاة والتجار وغيرهم الذين حملوا عقيدتهم الى كل صقع في الأرض (١٩) .

وقد حذر القرآن في العديد من آياته من استخدام العنف لنشر العقيدة

الاسلامية وحض على الاعتقاد على الكلية الهادئة ، والحجج المنطقية مستنكرا
اكراه أحد على اعتناق دين الاسلام دون قناعة ورضى أساسهما الاختيار
السليم والارادة الحرة ومن آياته في هذا الصدد قوله تعالى .

« لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » (سورة البقرة : آية ٢٥٦)
« ولو شاء ربك لآمن من في الأرض جميعا ، أمأنت تكره الناس حتى
يكونوا مؤمنين » (سورة يونس : آية ٩٩) .

« فذكر إنما أنت مذكر ، لست عليهم بمسيطر » (سورة الغاشية :
آية ٢١) .

« فيما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظا غليظ القلب لاتفضوا بن
حولك » (سورة آل عمران : آية ١٥٩) .

٥ - التوقيت الزمني الملائم :

إذا استعرضنا القرآن الكريم سنجد أن الكثير من آياته كانت تتحرى
واعاة معينة تحدث في وقت معين فتنزل الآية على رسول الله ﷺ في هذا
الوقت بالذات فتجلى الحقيقة حول هذه الحادثة فتؤدي هذه الآية دورا مؤثرا
على الرأي العام في ذلك الوقت وحيث أنه يتكون حول قضية معينة في وقت
بمعينه ، فإذا لم يتم توجيه هذه الرسالة في ذلك الوقت فإن الأثر سيكون ضعيفا
في أغلب الأحيان وبالتالي فإن الهدف لن يتحقق بالصورة المأمولة . ونستطيع
أن ندرك هذه الحقيقة إذا أدركنا حركة الرأي العام وأمعنا النظر في مفهومه
الذي يركز على عنصر الوقت فهو « مجموعة من الأفكار والمعتقدات التي
تكونها الشعوب عادة في مسألة معينة وفترة معينة » (٧٠) .

وقد كان القرآن الكريم ينزل موقوتا بتوقيت الأحداث ، وما أكرر الآيات
التي نزلت على النبي في أوقات بعينها ، ومناسبات معينة لتحقيق هدف
بعينه في ظرف يلائم هذا الوقت بالذات مثل حادثة الرجل الأعمى الذي جاء
النبي يطلب منه أن يعلمه ما علمه الله فاعرض عنه الرسول كي يتفرغ لهداية

مُسادة القوم آنذاك. فنزلت عليه هذه الآية تستنكر هذا الاعراض ، وتعاتبه على افعال هذا الرجل « عيسى وتولى ان جاءه الاعمى ، وما يدريك لعله يزكى او ينكر . فتفنعه الذكرى » (سورة عيسى آية ١ - ٤) . ويتضح لنا من هذه الآية ان الله سبحانه وتعالى يطلب من رسوله في هذا الوقت بالذات الذى حدثت فيه هذه الواقعة عدم افعال أحد بسبب فقره ، او وضعه الاجتماعى بين قومه ، فقد يكون هذا الرجل الاعمى احق وأولى بالهداية والموعظة من هؤلاء المعرضين .

كما نزلت الآية الكريمة في موقعة بدر تهدف الى رفع الروح المعنوية للمسلمين « يا ايها النبى حرض المؤمنين على القتال ، ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ، وان يكن منكم مائة يغلبوا الفا من الذين كفروا » (سورة الأنفال : آية ٦٥) .

وهذا الموقف يختلف عن الموقف الذى حدثت فيه موقعة حنين وكان المسلمون قد كثر عددهم ، وزادت امكانياتهم في مواجهة عدوهم ، وانعكس ذلك عليهم ، فسيطر الغرور عليهم وقالوا أننا لن نغلب اليوم عن قلة متناسبين ان العبرة في النصر ليس بالكثرة او القلة ، ولكنها بقوة الايمان ، فاعطاهم الله درسا قاسيا وموقوتا ليؤكد لهم ان النصر في المعارك التى يخوضها جند الله ليس مرتبطا بكثرة العدد قدر ارتباطه بقوة الايمان بدليل ما اصابهم من نكوص ، وهربوا امام عدو كان اضعف منهم قوة وعددا فقال تعالى « لقد نسركم الله في مواطن كثيرة ، ويوم حنين اذ احببتكم كثرتم فلم تفن منكم شيئا وضاعت عليكم الارض بما رحبت ثم وليتم مدبرين » (سورة التوبة : آية ٣٥) .

وهكذا نرى ان آيات القرآن الكريم نزلت نجوما على الحوادث لتعالجها في ابانها ، وتقرر الشكل الاسلامى لها ، ليكون ذلك عبرة للاجيال المتعاقبة من الجاهل المسلمة وتبنى على ضوئها اتجاهاتها وتكون آراءها ذلك ان الوقائع تتكرر ، والحوادث تعود ، والتاريخ يفرض نفسه مرة اخرى ،

سواء تم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر والجمهور المسلم يعيش عليها
ويكون اتجاهاته بشأنها ويشكل آرائه نحوها .

مرحلة الدعوة القرآنية :

نهج القرآن الكريم النهج المرحلي في محاربة للرذيلة وللقضاء على
الأخلاق السيئة التي تاصلت في النفوس بحيث يصعب عليها تركها مرة
واحدة ، نأته حينذاك لم يكن ليأخذ هذه النفوس بالعنف والمفاجأة ، بل
أنه يتلطف في السير بها على مراحل مترتبة متصاعدة حتى يصل بها إلى الغاية .

ولقد سلك القرآن مسلك التدرج في كثير من الأحكام رفقا بالعباد ،
وتيسرا عليهم وثبينا للإيمان في قلوبهم ومن ذلك مسلكه في استئصال شائنة
الربا ففي المرحلة الأولى نزول قوله تعالى « وما آتيتم من ربا ليربو في أموال
الناس فلا يربو عند الله » ، وما آتيتم من زكاة تريدون وجهه الله فأولئك هم
المضعفون » (سورة الروم : آية ٣٩) ففي هذه الآية يتبين أن الربا لا خير
فيه ، وإما الزكاة فخير كلها ، ففي هذه الآية تلميح بخور حول الربا ، ولكنها
لم تذكر حكما ولم تشر إلى عقاب (٧١) .

وفي المرحلة الثانية نزلت آيات الربا على خطوات ثلاث هي :

أولا : نزل قوله تعالى « وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس
بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذابا أليما » (سورة النساء :
آية ١٦١) . ولأزلنا مع كتاب الله في دور التلميح بخطورة الربا .
ولكن الله تعالى ذكر صراحه أنه نهى الأمم الماضية عن الربا فخالقوا
حكمه ، واستحقوا بذلك غضبه وعذابه الأليم ، وهكذا هيأت النفوس
المؤمنة كاملة لتلقى حكم الله في شأن الربا .

ثانيا : نزل قول الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا
مضاعفة واقفوا الله لعلكم تفلحون » (سورة آل عمران : آية
١٣٠) . فنجاعت هذه الآية تنهى من الربا نهيا حازما ، وتحذر المؤمنين

من جوائبه « واتقوا النار التي أعدت للكافرين- » (سورة آل عمران : آية ١٣١) .

ثالثا : نزل قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين » ، فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ، وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » وبهذه الآية رقم ٢٧٩ من سورة البقرة نصل الى الحلقة التي ختم بها التشريع في الربا .

وحين شرع القرآن الاقتلاع من عادة شرب الخمر نزلت الآيات الخاصة بذلك بموقوته توقيتا مرحليا تتناسب كل مرحلة مع الطرف الذي نزلت فيه .

لغى المرحلة الأولى نزل أولا قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون » (سورة النساء : آية ٤٣) .

وفي المرحلة الثانية نزل قوله تعالى « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما اكبر من نفعهما » (سورة البقرة : آية ٢١٩) .

ثم نزل ثالثا قوله تعالى « انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » (سورة المائدة : آية ٩٠) .

كما تدرج القرآن في محاربة الرق وغير ذلك من الرذائل فكان له دور فعال في التأثير على الرأي العام وفي تشكيل اتجاهاته بصورة سلسلة ميسرة غير منفرة للجهامير مما لو جاءت في صورة أوامر مباشرة بالاتسلاع عن عيبرات متصلة في النفوس متعايشة معها .

ثاني عشر : يضئ القرآن الكريم طابعه وتعاليمه وروحه على كل العوالم التي تسهم في تكوين الرأي العام المسلم ، فهو المصدر الرئيسي الذي تستقى منه كافة العوالم التي ذكرها الخبراء وراوا انهما

تؤثر بصورة أو بأخرى في تشكيل اتجاهات الجماهير المسلمة كالزعماء والساسة والمصلحون وقادة الرأي ومن على شاكلتهم . وكالاعلام والدعاية ، والتربية والتعليم ، وتراث الأمة الاسلامية الحضارى من عادات وتقاليد وآداب شائعة . كما يلقي القرآن الكريم بظلاله على المشكلات والأحداث اليومية التي تدور في الأمة الاسلامية ، وفي علاقات الشعوب الاسلامية مع الأوضاع الدولية القائمة التي تخص الجماهير المسلمة ، او يكون العالم الاسلامي طرفا فيها ، كما تنطلق الأوضاع القائمة في الأمم الاسلامية سواء اكلت أوضاعا سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية من منطلق قرائى ويكفى أن نعرف أن اجماع المسلمين قد ائتمروا على أن القرآن هو اساس الدين والشريعة في عقائده واحكامه واخلاقه وذلك في كل زمان ومكان .

وسوف نقدم في دراسة قادمة عرضا تفصيليا لكل عامل من العوامل التي تلعب دورا حيويا في حركة الجماهير المسلمة وتكوين اتجاهاتها نحو متغيرات الحياة من حولها .

المراجع

- (١) إبراهيم امام العلاقات العامة والمجتمع . ط ٢ . القاهرة . مكتبة الانجلو المصرية . ١٩٦٨ من ٢٠٥ ٢٠٦ .
- (٢) عبد القادر حاتم : الاعلام والدعاية . القاهرة . مكتبة الانجلو المصرية . ١٩٧٨ من ١٢٨ .
- (٣) محيي الدين عبد العليم : الاعلام الاسلامى وتطبيقاته العملية . القاهرة . مكتبة الخانجي . ١٩٧٩ - من ١٢٢ .
- (٤) Macdougat, Curtis : Understanding public opinion. New York. The Macmillan company. 1952. p. 29.
- (٥) Leonard, Deeb : Public opinion and propaganda. Second edition. New York. Holt, Rinehart and Winston Inc. 1966 p. 49.
- (٦) أبو بكر الجزائري : منهج المسلم . القاهرة . مكتبة الدعوة الاسلامة . ١٩٦٤ من ٣١ .
- (٧) أحمد سويلم العمري : الراى العام والدعاية . القاهرة . الدار القومية للطباعة والنشر . د . د . ت من ١٩ .
- (٨) أحمد بدر : الراى العام . طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة : القاهرة . مكتبة غريبه د . د . د . ت من ١٧٤ .
- (٩) علي عجمو : الاسس العلمية للعلاقات العامة . ط ٢ . القاهرة . عالم الكتب . ١٩٧٨ . من ١٥٣ .

- (١٠) جيهان رشتى : الأسس العلمية لنظريات الاعلام — القاهرة .
دار الفكر العربى . ١٩٧٨ . ص ٩٦ ، ٩٧ .

(١١) Walter Lippman, Public opinion. New York, The free
press 1965, p. 125,

- (١٢) أحمد محمد جمال : القصص الرمزية فى القرآن الكريم . ط ٢ .
١٩٧٩ . ص ٦ .

- (١٣) محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشريعة . ط ١٠ . بيروت .
دار الشروق . ١٩٨٠ . ص ٤٨٠ .

- (١٤) أبو بكر جابر الجزائري : المرجع السابق . ص ٣٢ .

- (١٥) أنور الجندى : نوايخ الفكر الاسلامى . بيروت . دار الرائد
العربى . ١٩٧٢ ص ٧ .

- (١٦) على سرور الزنكلونى : الدعوة والدعاة . القاهرة . مكتبة وهبة .
١٩٧٩ . ص ٢٤٢ .

- (١٧) آدم عبد الله الألوثرى : تاريخ الدعوة الاسلامية بين الأمس
واليوم . القاهرة . مكتبة وهبة . ١٩٧٩ . ص ٤٦ .

- (١٨) أحمد بهجت : قصص الأنبياء . ط ٢ . القاهرة . دار الشروق .
١٩٨٠ . ص ٢٢ .

- (١٩) المرجع السابق : ص ٢١ ، ٢٣ .

- (٢٠) على سرور الزنكلونى : المرجع السابق . ص ١٦٩ .

- (٢١) أحمد خلوش : الدعوة الاسلامية : القاهرة . دار الكتاب المصرى .
١٩٧٨ . ص ٢٨٢ ، ٣١٤ .

(٢٢) المرجع السابق . ص ٢٩٩ .

(٢٣) السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن : حسن المحاضرة في تاريخ
بحر والقاهرة . القاهرة مطبعة البابى الحلبي واولاده بمصر . د . ت ص ٩٨ .

(٢٤) عبد الله غوشه في محمد خلف الله : الثقافة الاسلاميه والحياه
المعاصره . القاهرة . مكتبة النهضة المصريه . ١٩٦٢ . ص ١٠١ ، ١٠٣ .

(٢٥) أحمد غلوش : المرجع السابق . ص ٤٠٤ .

(٢٦) أحمد أمين : التكامل في الاسلام . ط ٤ . ج ١ . النجف الأشرف
دار النعمان للطباعة والنشر د . ت . ص ٢٢ .

(٢٧) مصطفى أحمد الزرقاني محمد خلف الله ، المرجع السابق . ص ١٤١

(٢٨) عبد الله شحاته : الدعوه الاسلاميه والاعلام الديني : القاهرة .
الهيئة المصريه العامه للكتاب ١٩٧٨ . ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٢٩) محمود شلتوت : الفتاوى . ط ١ . بيروت . دار الشروق .
١٩٨٠ . ص ٢٠٩ .

(٣٠) أبو بكر جابر الجزائري : عقيدة المؤمن . القاهرة مكتبة الدعوه
الاسلاميه . د . ت ص ٢٠٤ ، ٢٠٦ .

(٣١) محمد الغزالي : خلق المسلم : ط ٦ . قطر . مكتبة قطر الوطنيه .
١٩٧٤ . ص ٢١ .

(٣٢) ابن القيم الجوزية : الطب النبوي . القاهرة . دار التراث .
١٩٧٨ . ص ١٨ .

(٣٣) المرجع السابق . ص ٣٨٩ .

(٣٤) محمد متولى الشعراوى : معجزة القرآن . القاهرة . دار أخبار
اليوم . د . د . ت . من ٧٠ . ١٠٠

(٣٥) محمود ثلثوت : الاسلام عقيدة وشريعة . المرجع السابق ..
ص ٤٧٧ .

(٣٦) محمد متولى الشعراوى : المرجع السابق . ص ٥ .

(٣٧) على سرور الزنكلونى : المرجع السابق .. ص ٢٠٠ .

(٣٨) المجلس الأعلى للشئون الاسلامية : المنتخب فى تفسير القرآن
الكريم . ط ٣ . القاهرة . ١٩٧٣ . ص ٧٠ .

(٣٩) عفيف عبد الفتاح طيارة : روح الدين الاسلامى . ط ١٦ .
بيروت . دار العلم للملايين . ١٩٧٧ . ص ٤٠ ، ٤٧ .

(٤٠) محمد متولى الشعراوى : المرجع السابق . ص ٨ .

(٤١) المرجع السابق . ص ٢٣ .

(٤٢) عفيف عبد الفتاح طيارة : المرجع السابق . ص ٢٩

(٤٣) عبد العزيز عبد المعطى عرفة : الإعجاز القرآنى . مجلة الزهراء ..
العدد الاول . يولية ١٩٧١ . القاهرة . دار الرسالة للطباعة والنشر ..
ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٤٤) أبو بكر جابر الجزائري : منهاج المسلم . المرجع السابق . ص ٣١ ..

(٤٥) محمود حلمى : نظام الحكم الاسلامى مقارنا بالنظم المعاصرة ..
القاهرة . ط ٦ . ١٩٨١ . ص ١٢٢ .

(٤٦) أبو بكر الجزائري : عقيدة المؤمن . المرجع السابق . ص ٢٠٢ .

(٤٧) محمد أبو زهرة :. النصرانية القاهرة . دار إنشكر العربى ..
١٩٦٦ . ص ٤ .

(٤٨) أبو زكريا يحيى بن شرف النووى :. رياض الصالحين من كلام،
سيد المرسلين . د . د . ت . ص ٣٨٩ .

(٤٩) البخارى : أبو عبد الله محمد بن اسماعيل : من البخارى .
ج ٢ . ج ٣ . القاهرة . مكتبة النهضة الاسلامية . د . ت . ص ٢٥٠ .

(٥٠) عبد العزيز محمد السلمان : الكواشف الحلية عن معاني،
الواسطية . ط ٤ . د . ت . مكتبة مكة للطباعة والاعلام . ص ٣٨ .

(٥١) صحيح مسلم : بشرح النووى . ج ٦ . ج ١٧ . د . ت . ص ٧١٠ .

(٥٢) المصدر السابق : ج ٢ . ج ١٦ . د . ت . ص

(٥٣) نفس المكان .

(٥٤) المنذرى : الترغيب والترهيب . مج ٢ ج ٢ . القاهرة . مكتبة،
الدعوة الاسلامية . ص ٢٠٦ ، ٢١٥ .

(٥٥) المصدر السابق . ص ٢١٢ ، ٢١٥ .

(٥٦) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم . ج ١ . القاهرة مكتبة الدعوة،
الاسلامية . ١٩٨٠ . ص ٢٢٥ .

(٥٧) جيهان رشتى : المرجع السابق . ص ١٠٢ ، ١٠٤ .

(٥٨) على سرور الزنكلونى : المرجع السابق ص ١٥٨ ، ١٦٤ .

(٥٩) على حسنى الخربوطلى : تاريخ العالم الاسلامى . القاهرة ..
دار نافع للطباعة . ١٩٧٦ ص ١٠١ .

- (٦٠) أحمد بدر : المرجع السابق . ص ٦٧، ١٠٠
- (٦١) مختار التهامي : الرأي العام والحرب النفسية . ج ١ . ط ٤ .
القاهرة . دار المعارف ، ١٩٧٩ . ص ٩٨ .
- (٦٢) جيهان رشتي : المرجع السابق . ص ٥٠١ .
- (٦٣) عفيفي عبد الفتاح طيارة : المرجع السابق . ص ٤٠ .
- (٦٤) أبو بكر جابر الجزائري : المرجع السابق . ص ٢٠٥ .
- (٦٥) رياض الصالحين : المرجع السابق . ص ٣٨٩ .
- (٦٦) المجلس الأعلى للشئئين الاسلامية : المصدر السابق . ص ٤٠٧ .
- (٦٧) عبد الكريم زيدان : أصول اندموة . بغداد . مطبعة سلمان
الأعظمي . ١٩٧٢ . ص ٢٤٨ ، ٤٣٠ .
- (٦٨) محيي الدين عبد الحلیم : الرأي العام في الاسلام . القاهرة .
مكتبة الخانجي . ١٩٨٢ . ص ١٢٣ .
- (٦٩) توماس ، ارنولد . الدعوة الى الاسلام : ترجمة حسن ابراهيم
حسن وآخرين . القاهرة . مكتبة النهضة المصرية . ١٩٧١ . ص ٢٩ .
- (٧٠) حسن الحسن : الاعلام والدولة ، بيروت . مطابع صادر .
١٩٧٥ ص ٣٠٤ .
- (٧١) يوسف قاسم : التعامل التجاري في ميزان الشريعة الاسلامية .
القاهرة . دار النهضة العربية . ١٩٨٠ . ص ١٠٢ .

المدخن المراهق : البيئة ، والشخصية ، والسلوك (**)

دكتور زين العابدين درويش (**)

تقديم :

تستهدف الدراسة الحالية القاء بعض الضوء على مجموعة من المتغيرات ، « النفسية - الاجتماعية » الى يمكن أن تتدخل كموامل متفاوتة التأثير ، في الدفع الى (أو الدفع عن) سلوك ندخين السجائر وتعاطي المخدرات . وما ، بين المراهقين ، كما ترمى الى الكشف عن بعض سمات الشخصية . الميزة للمدخن المراهق بوجه خاص ، مما يمثل متغيرات نفسية ، ترتبط بهذا السلوك ، أو تدفع (مع غيرها من المتغيرات) الى الاشكال المختلفة له .

اما المتغيرات « النفسية - الاجتماعية » فتشير الى عدة عناصر ، مما يدخل في البيئة المحيطة بالمراهق المدخن ؛ سواء في ذلك بيئة الأسرة ، بنشاطها الضيق ، أو البيئة الاجتماعية خارج هذا النطاق ، وتركز فيها على بيئة الأصدقاء والزلاء ؛ بما تشتمل عليه من متغيرات نفسية واجتماعية ، أبرزها ما يتعرض له المراهق في كنفها من ضغوط مختلفة ، وما يتاح له فيها من عناصر التعليم الاجتماعي بمختلف صورته وتأثيراته ..

(**) قدم ملخص لهذه الدراسة في « ندوة بحوث مشكلة المخدرات » ، المنعقدة بكلية الآداب ، جامعة المنيا ، يومي ٣ و ٤ أبريل ١٩٨٣ ، في اطار المؤتمر الدولي الثامن للاحصاء والحسابات العلمية والعلوم الاجتماعية والسكانية ..

(**) استاذ علم النفس المساعد ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ..

جدول ١

توزيع عينة الدراسة على أساس متغير تدخين السجائر

النسبة المئوية	العدد	مبيان
٢٧.٥ %	٥٦	مدخنون
٧٢.٠ %	١٤١	غير مدخنين
١.٥ %	٣	غير مبين
١٠٠ %	٢٠٠	المجموع

وفيما يتصل بمجموعة المدخنين يوضح الجدول (٢) تصنيف أفرادها بحسب عدد السجائر التي يتم تدخينها يوميا .

جدول ٢

تصنيف المدخنين على أساس الاستهلاك اليومي من السجائر

النسبة المئوية	العدد	السجائر المستهلكة يوميا
٣٤ %	١٩	أقل من ٦ سجائر يوميا
٤١ %	٢٣	من ٦ - ١٢ سيجارة
١٦ %	٩	من ١٣ - ٢٤ سيجارة
٩ %	٥	أكثر من ٢٤ سيجارة يوميا

أدوات الدراسة :

استخدم في تجبّع بيانات الدراسة ، الأدوات التالية :

- (١) اختبار ايزنك للشخصية (EPQ) ، ويتيسر سيات الشخصية التالية : العصبية (١) ، والانبساط (٢) ، والذهانية (٣) (أو الاستعداد للرض العقلى) ، والميل لتجربة (٤) (أو الاندفاعية (٥)) ، ثم ما يمكن اعتباره سمة « الجرق الاجتماعي » (أو عدم المجارة (٦)) ، ومؤشرها درجة الفرد على « مقياس الكذب (٧) » بهذا الاختبار .

(See Eysenck and Eysenck, 1975; Eysenck and Eaves, 1980)..

(ب) اختبار مقنن ، يشتمل على مجموعة كبيرة من الأسئلة حول بعض الظروف البيئية والنفسية والاجتماعية المصاحبة لصور التعرض لخبرة تدخين السجائر وتعاطى المخدرات والكحوليات عموما . ويمثل هذا الاختبار الاداة الرئيسية المستخدمة اصلا فى الدراسة الوبائية الأشمل التى أُلحنا إليها فى موضع سابق (*) ، وقد استفيد جزئيا من بنوده فى استخلاص بعض

(*) فيها يختص بمضمون هذا الاختبار ، واجراءات تقنيته ، وما قدم من تدريب لتطبيقه . . الخ . انظر التقرير المفصل عن الدراسة الوبائية التى أجريت على طلاب الثانوى العام فى القاهرة الكبرى . (Soueif, et al., 1982) . مع النص الكامل للاختبار فى الملحق (١) بنفس التقرير .

neuroticism	(١)
extraversion.	(٢)
psychoticism	(٣)
criminality.	(٤)
Impulsiveness	(٥)
Non-conformity.	(٦)
Lie scale.	(٧)

العلاقات المبكئة بين التدخين وبعض متغيرات البيئة ، والمتغيرات النفسية - الاجتماعية ، وفي الربط بين هذه المتغيرات وبين سمات الشخصية التي تم قياسها لأغراض هذه الدراسة فقط .

المتغيرات موضع الدراسة :

اختيرت المتغيرات التالية ، في جوانب الدراسة الثلاثة : البيئة ، والشخصية ، والسلوك ، لتكون موضع التحليل والمقارنة بين المدخنين وغير المدخنين من الطلاب :

- (١) جانب البيئة ، وركز فيه على المتغيرات الديموجرافية التالية :
 - إقامة الطالب مع الأسرة ، أو بعيداً عنها .
 - المستوى « الاجتماعي - الاقتصادي » للأسرة ، وقد تم تقديره على أساس مهنة الأب .
 - مستوى تعليم الوالدين .
 - ترتيب ولادة الطالب بين أخوته .
- وكان موضع الاهتمام أيضاً ، في هذا الجانب ، بعض المتغيرات النفسية - الاجتماعية « الأخرى » هي :
 - وجود نموذج يتعامل المخرّات بأنواعها ، في نطاق الأسرة المحدود (الأب والأم والأخوة) ، أو بين الأقارب وثيقى الصلة بالأسرة (العم ، والعمة والخال والخالة ... الخ) .
 - وجود نموذج يتعامل المخرّات في محيط الأصدقاء وزملاء الدراسة .

(ب) جانب الشخصية ، والتركيز فيه على ما يأتي :

- ١ - بعض السمات الأساسية للشخصية هي :
 - الانفتاحية : وتُثل مفهومها يشير إلى الارتباط المتبادل (٨) بين مجموعة

Intercorrelation,

(٨)

من السمات الصغرى يحفل فيها القلق ، والتوتر ، والانفعال المفرط ،
والانشغال الزائد على أمور عديدة بغير مبرر معقول (Eysenck and
Evans, 1980) ، وعموما يقصد بالنعصابية الاشارة الى محور
تنظيم جميع جوانب النشاط الانفعالى ، « من حيث تحقيقها لشعور
الفرد بالاستقرار النفسى ، او اختلال هذا الاستقرار ، وبالرضى عن
نفسه ، او باختلال هذا الرضى ، وبقدرته على التحكم فى مشاعره ،
او بافلات زلم السيطرة من يديه . والمحور بهذه الصورة يمتد بين
قطبين ، أحدهما يمثل أعلى درجات الاتزان او الاستقرار النفسى .
(ومؤشر له الدرجة المنخفضة على المقياس) . . والآ خر يشير الى
أكبر قدر من الاختلال . (ومؤشره الدرجة العالية على المقياس) يأخذ
شكل تقلبات وجدانية عنيفة متلاحقة ، ليس لها ما يبررها . . وتكون
فى أغلب الأحيان مصحوبة بضعف القدرة على ضبط النفس ، او انسيطرة
على تلك التقلبات . . وبين هذين القطبين يحتل الأشخاص المختلفون
مواقع مختلفة . . تتفاوت قريبا من أحد الطرفين وإبتعادا عن الطرف
الأخر » . (سويف ، ١٩٦٨ ، ص : ٢٥٢ ، ٢٥٣) .

— **الانبساط :** هو أيضا مفهوم ملخص يشير الى الارتباط المتبادل بين
سمات مختلفة مثل : الميل الى مخالطة الناس ، والاندفاع ، واللامبالاة ،
والميل الى النشاط والحركة . . الخ (Eysenck and Eaves, 1980).
وهو بهذا الوصف يمثل قطبا متقبلا للانطواء (٩) ، الذى يشير الى
عكس هذه السمات غالبا ، ومؤشر له الدرجة المنخفضة على مقياس
هذه السمة .

— **الذهابية (او الاستعداد للمرض العقلى) ،** وهو مفهوم ملخص كذلك

Emotional coldness.

(٩)

لجموعة سمات مرتبطة ببعضها ، تمثل : البرود الانفعالي (١٠) ،
والعدوانية (١١) ، والقسوة ، وعدم التعاطف مع الآخرين ، وضعف
الاحساس بهم (Eysenck and Eaves, 1980) . ويحير الطب النفسي ،
يمكن أن يوصف الشخص الذى يحصل على درجات عالية على مقياس
هذه السمة بأنه اقرب ما يكون الى الشخص « الشبيه بالفصامى » (١٢) ،
أو « السيكيوباتى » (١٣) ، أو « المضطرب سلوكيا » (١٤) ،
(Eysenck and Eysenck, 1973)

١- **الميل للجريمة** : ومؤثر وجود هذه السمة ، الدرجة العالية على مجموعة
من بنود اختبار EPQ فى أبعاد : العصبية ، والانبساط ، والذهانية
معاً ، تبين أنها تميز بكفاءة عالية بين المجرمين وبين الأشخاص الأسوياء
(Eysenck and Eysenck, 1971) ولذلك ضمت جميعاً فى مقياس واحد ،
هو المقياس (أو الميل للجريمة) (١٥) . وعموماً فإن اندرجة
العالية على هذا المقياس تعتبر مؤشراً تنبؤياً للجناح ، أو الميل الى
انتهاك القانون ، أو النزوع الى السلوك الإجرامى (Eysenck and
Eysenck, 1975) ، بما ينطوى عليه هذا السلوك من سمات
العدوانية ، والانتقام ، والاضطراب السلوكى . الخ .

٢- **التجرب الاجتماعى** : أو عدم الميل الى الامتثال للمواضعات الاجتماعية
السائدة ، ومؤشره الدرجة المنخفضة التى يحصل عليها الفرد فى
« مقياس الكذب » بالاستخبار ، والأصل فى هذا المقياس الكشف
عن مدى التزييف أو الخداع (١٦) الذى يمكن أن يلجأ اليه المفحوص

Introversion.	(١٠)
Hostility.	(١١)
Schizoid.	(١٢)
Psychopathic.	(١٣)
Behaviour disorder.	(١٤)
Criminality.	(١٥)
Dissimulation.	(١٦)

في اجاباته على بنود الاستخبار عموما ، لكن تبين أن هذا الوصف يتغير
 بغير الظروف التجريبية التي يتعرض لها المفحوص ، والتي تؤدي بالتالى
 الى تغير دافعيته الى الخداع والتزييف في الاجابة . ومع التسليم
 بأن طبيعة هذه السمة ما تزال حتى الآن تفتقر الى التحديد الدقيق
 (المرجع انسابق نفسه) ، هناك ميل الى اعتبار الدرجة العالية على
 هذا المقياس (بقياس الكذب) مؤشرا لسمة « المجارة » (١٧)
 و « المحافظة » (١٨) ، والعكس صحيح في حالة الدرجات المنخفضة ،
 والتي يمكن أن تعتر مؤشرا للسلوك اللااجتماعى (١٩) ، والميل الى
 التمرد (٢٠) ، أو عدم المجارة للأنماط الاجتماعية السائدة
 (See : Eysenck and Eaves, 1980). وهذه المعانى الأخيرة تؤكد
 بحوث عديدة توغرت على دراسة العلاقة بين سمات الشخصية وتكوين
 السجاير عند الأطفال والمراهقين والراشدين

(e.g. : Steward and Levison, 1966; Jacobs and Spilken, 1971;
 Jamison, 1978; Powell et al, 1979).

وانتهت الى ما يؤكد ارتباط سلوك التخمين هذا بالسلوكيات اللااجتماعية
 المشار اليها .

٢٠ — الاستهداف للمرض الجسدى والنفسى ، بدالة تكرار تعرض المفحوص
 لهذه الامراض عموما .

٣٠ — الدافعية للتحصيل المدرسى ، ومؤشرها نسبة نجاح الطالب في الشهادة
 الاعدادية .

(ج) جانب السلوك : ويقارن فيه بين المجموعتين من الطلاب (المخنون

Conformity.	(١٧)
Conservatism	(١٨)
Antisocial.	(١٩)
Rebelliousness.	(٢٠)

وغير المدخنين) على أساس اتجاههم نحو المخدرات بأنواعها المختلفة ، ومؤشره الاعتقاد فيها يمكن أن يترتب عليها من آثار ضارة ، ثم على أساس تعرضهم المباشر لخبرة تعاطى المخدرات والكحوليات .

وبهذا الترتيب للمتغيرات موضع الاهتمام سيكون عرضنا لنتائج الدراسة فيها يلي :

نتائج الدراسة ومناقشتها

بيئة المدخن المراهق :

تشير النتائج في هذا الجانب الى تشابه المجموعتين من الطلاب : المدخنون وغير المدخنين ، في ظروف الإقامة مع الأسرة ، فبين أن ٨٧٪ من المدخنين يقيمون مع أسرهم ، مقابل ٨٦٪ من مجموعة غير المدخنين ، ولذلك فالفروق بينهما من هذه الناحية ضئيلة الى حد يمكن معه تجاهلها .

من ناحية أخرى توضح البيانات الواردة بالجدول (٣) التشابه القائم بين المجموعتين أيضا في المتغيرات الديموجرافية الأخرى ؛ ويدخل فيها مستوى تعليم الوالدين ، وحجم الأسرة (على أساس عدد الأبناء) ، والمستوى الاجتماعي — الاقتصادي .. الخ ؛ فالفروق بين المجموعتين في كل متغير منها غير دالة احصائيا بدرجة يمتد بها .

جدول ٢.

المقارنة على أساس المتوسط والانحراف المعياري للمتغيرات الديموجرافية المختلفة بين الذنخين وغير الذنخين

دلالة الفرق	غير الذنخين (ن=١٤١)		الذنخون (ن=٥٦)		المتغيرات
	ع	م	ع	م	
غير دال	٢٠١٨	٤٠٤٨	٢٠٤٥	٤٠٦٦	حجم الأسرة (الأبناء فقط)
غير دال	١٠٢٢	٥٠٢٥	١٠٢٤	٥٠١٧	المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة
غير دال	١٠٧١	٣٠٠٨	١٠٦٨	٣٠٠٥	مستوى تعليم الأب
غير دال	١٠٤٣	٢٠٠٣	١٠٤٠	٢٠٠٥	مستوى تعليم الأم
غير دال	٢٠١٧	٣٠١٨	٢٠٨٦	٣٠٣٨	ترتيب ولادة المفحوص

ويمكن أن يثور هنا تساؤل حول موضع المفحوص بين أخوته الذكور والاناث ، وما إذا كان وحيد أسرته ، أو الأول من حيث ترتيب ولادته بين الأخوة ، و مصدر هذا التساؤل ارتباط الموضوع الذي يحمله المراهق بين أخوته في الأسرة ، بعدد من المؤشرات حول طبيعة وأسلوب التنشئة الاجتماعية (٢١) التي تعرض لها في طفولته ، وما يمكن أن يترتب على ذلك من تأثير مشجع أو ، يبط لاتجاه هذا المراهق نحو التدخين على الأقل ، ونحو تعاطي بقية

Socialization.

(٢١)

المخدرات الأخرى غالباً ، وفي حدود الحراسة الراهنة ، لا يبدو ثمة تأثير واضح لموضع الفرد في الأسرة على اتجاهه لسلوك تدخين السجائر ، مع التفاوت في النسبة بين المجموعتين من هذه الناحية (جدول ٤) إلا أن هذا التفاوت لا يشير إلى فرق دال إحصائياً ، وبالتالي لا يمكن أن نرتب عليه تعميماً ما .

جدول ٤

المقارنة بين المدخنين وغير المدخنين بحسب وضع المقوص في الأسرة
(الأول أو وحيد والديه)

المدخنون	غير المدخنين	النسبة المئوية
٢٧٪	٢٢٪	٧٥٪

ثم نأتى إلى « السياق النفسى - الاجتماعى » الذى يعيشه الطالب المراهق في نطاق الأسرة ، ومدى توافر أو غياب « ثقافة المخدر » (٢٢) في محيطها ، أو ما يمكن اعتباره « المناخ » المشجع على المخدر ، أو يزيد من جراءة المراهق على التعرض لخبرة تدخين السجائر أول الأمر ، ثم يعطى المخدرات والكحوليات بعد ذلك ؛ ومؤشر له وجود نموذج يدخن أو يتعاطى المخدرات في محيط الأسرة أو بين الأقران . من هذه الناحية يقدم الجدول (٥) صورة رمزية لهذا السياق ، تكشف عن اختلاف المجموعتين في جانب من جوانبها على الأقل ، ويشير هذا الاختلاف إلى إهمال أكبر لانتهاج مجموعة المدخنين إلى أسر يوجد فيها نموذج يتعاطى المخدرات المجرم تعاطيها بحكم القانون . وعموماً يمكن أن نخرج من هذه الصورة بدلالة معينة مؤداها أن

ما هو مجرم (اجتماعيا على الأقل) من سلوكيات التعاطي (كعاطي العقاقير النفسية المخلفة والكحوليات) ، لا فرق في نسبته بين المجموعين ، أما النموذج المجرم اجتماعيا وقانونيا معا (ويتمثل في تعاطي الحشيش والأفيون . . الخ) ، فتوافره بنسبة أعلى في مجموعة المدخنين .

جدول ٥

وجود نموذج يتعاطى المخدرات في الأسرة أو بين الأقارب

النسبة الحرجة	غير المدخنين		المدخنون		المادة المخدرة التي يتعاطاها النموذج
	%	العدد	%	العدد	
٠.٦	٩	١٣	٩	٥	العقاقير النفسية المخلفة (٢٣) مهندنة ومنشطة ونومة)
٢٣٤ (*)	١٧	٢٤	٢٢	١٨	المخدرات الطبيعية (٢٤) (حشيش ، أفيون)
١٥٢	١٣	١٨	٥	٣ الخ) الكحوليات بأنواعها

(*) فرق دال عند مستوى ٠.٥.

أما ما يمكن أن نخلص إليه من ذلك فهو أنه لا يمكن أن يكون هناك نموذج يتعاطى المخدرات أو الكحوليات في الأسرة ، وأنها أن يتوافر هذا النموذج الذي يمثل بتعاطيه خروجاً صريحاً على القانون ، وانحرافاً عن

Synthetic psychoactive drugs.

(٢٣)

Natural drugs.

(٢٤)

مواضع اجتماعية ينشأ الفرد على احترامها ، والدلالة « النفسية - الاجتماعية » وراء هذا كنه أوضح من أن يفصل فيها بالنسبة للمراهق المدخن ، الذى يتعلم من خلال تمثله لهذا النموذج صورا عديدة من السلوك « اللاجتماعى » ، بدءا من تدخين السجائر ، ومرورا بالكحوليات ، وانتهاء بالمخدرات الطبيعية وغيرها ، مما يجرم القانون تعاطيها .

مناظر لهذا المحيط الداخلى للبيئة (الأسرة والأقارب) هناك المحيط البيئى الخارجى بالنسبة للمراهق ، ونعنى به محيط الزملاء والأصدقاء ، من يشكلون قوى ضاغطة فى اتجاه تدعيم السلوك اللاجتماعى ، وتأكيد صور التعلم التى أتاحت للمراهق المدخن من نموذج التعاطى فى الأسرة . فى هذا الجانب توضح بيانات الجدول (٦) كيف يتفوق تأثير هذا المحيط على تأثير الأسرة ، ومدى قوته فى تشكيل أنماط السلوك المحبذ للتدخين ، فى أبسط صور تأثيره ، الى سلوك تعاطى المخدرات فى اشكاله المتنوعة بعد ذلك .

جدول ٦

نموذج تعاطى المخدرات بين الأصدقاء والزملاء
فى مجموعة المدخنين بالمقارنة مع غير المدخنين

النسبة الحرجة	غير المدخنين		المدخنون		المادة المخدرة التى يتعاطاها النموذج فى الأصدقاء والزملاء
	%	العدد	%	العدد	
*** ٢٠.٢	١٣	١٩	٣٢	١٨	العقاقير النفسية المخلقة (مهدئة ومنشطة ومنومة) المخدرات الطبيعية (حشيش ، أفنيون الخ) الكحوليات بأنواعها
*** ٧٦.٥	٢٧	٣٨	٧١	٤	
*** ٢٦.٧	٤٠	٥٦	٦١	٣٤	

(***) الفرق دال احصائيا عند مستوى ٠.٠١ .

(**) دال عند مستوى ٠.٠٥ .

ويجب التنبيه هنا إلى مغارقة بسيطة ، لكنها هائلة جداً في وضوح أبحاثنا لهذا الموقف « النفسي - الاجتماعي » المشكل لسيلوك المخزن المراهق ، وتتلخص هذه المغارقة في أن بيئة الأسرة (بما يمكن أن يوجد فيها من نماذج تشجيع على تعاطي المخدرات ، وعلى الاجترار على القانون صراحة أو ضمناً) يمكن أن تمثل قدراً محتملاً على الطفل أو المراهق ، ليس من السهل الفكك منه ، أو لاسبيل المقاومة تأثيره ؛ لكن الأمر غير ذلك قطعاً بالنسبة لمجموعة الأصدقاء والزلاء التي يسمي المراهق باختياره إلى الانتهاء إليها . بعبارة أوضح ، أن حدود تأثير محيط الأسرة ، بما تقدمه من نموذج لتعاطي المخدرات (في مجموعة المخزن) لا يقتصر على تيسير تعلم المراهق صور السلوك الملا اجتماعي نحسب ، بل تمتد لتسهم في تشكيل اختياره لعناصر المحيط الاجتماعي الأوسع ، ونقصد به محيط الأصدقاء والزلاء وغيرهم من الأقران ؛ ممن تتوافر فيهم غالباً خصائص النموذج المقبول لديه ؛ وهو نموذج المخزن بطبيعة الحال ، والذي يتفق معه في الاتجاه وفي السلوك بالنسبة لتعاطي المخدرات موما ، وفي تبني قيم « ثقافة المخدر » أصلاً ..

المراهق المخزن وسببات شخصيته :

هناك تسليم بأن الظروف البيئية السيئة لها تأثيرها في دفع المراهق إلى التدخين وتعاطي المخدرات والكحوليات . مع ذلك فإن النتائج السابقة (وخاصة ما يتصل منها بوجود نموذج تعاطي المخدرات في الأسرة ، أو في محيط الأصدقاء والزلاء) تطرح سؤالاً هاماً ومشروعاً في نفس الوقت ، وهو : هل يكفي مجرد أن تتوفر مثل هذه الظروف ، لكي يتجه المراهق إلى التدخين على الأقل ؟ ، أم أن هناك عوامل أخرى (يدخل فيها سمات شخصية الفرد نفسه) يمكن أن تسهم ، بدوكة أو بأخرى ، في تشكيل سلوكه هذا نحو التدخين ، ثم اتجاهاه بعد ذلك إلى تعاطي المخدرات الأخرى ؟ .

أما الآن عدد من سمات الشخصية ، مما تشير دراسات عديدة إلى ارتباطها الوثيق بسلوك تدخين السجائر
(see : Matarazzo and Saslow, 1960; Eysenck and Eaves, 1980) ،

لها ما تشبهه بالدرجة الزائفة ، منخفضة ביותר (الجدول ٧-١) من
 تميز مجموعة « المدخنين » بدرجة من العصبية (أو عدم الانفعال) (٢٥)
 أعلى من مجموعة « غير المدخنين » ، وهي نتيجة تؤكدتها الدراسات المختلفة
 التي تشير إلى وجود هذه النسبة بدرجة عالية نسبياً في تدخين السجائر
 على الخصوص (Cherry and Evers, 1978) ، أكثر من ذلك أن بغض
 الباحثين يرى أن توغرها بهذه الدرجة يمكن أن تمثل سبباً دافعاً إلى تدخين
 السجائر (Eysenck and Evans, 1980) ، كوسيط يقلل من حدة التوتر
 أو القلق (وهو أوضح مظاهر هذه النسبة) ، ويضيق من تأثيرها السلبي
 على « التوافق النفسي مع المجتمع » للفرد المدخن .

٧. جدول

ويوضح حدود التشابه أو الاختلاف بين المدخنين وغير المدخنين
 في سمات الشخصية موضع الدراسة

مستوى دلالة الفرق	غير المدخنين		المدخنون		سمات الشخصية
	ع	م	ع	م	
٠.٠١	٤٠٦	١١٩٤	٣٨٩	١٤٤٣	العصبية
غير دال	٣٤٢	١٢٩١	٣٥٥	١٣٥٥	الانقباض
غير دال	٤٨٤	٤٥٢	٢٨٩	٥٣٨	الذهانية
٠.٠١	٤٦٢	١٢٤٠	٤١٠	١٥٤١	الميل للجريمة
٠.٠٥	٣٨٥	١٤٣٤	٣٦٠	١٢٦١	المجاراة (٢٥)

(٢٥) *Conformity* وعكسها الميل إلى عدم المجاراة ، أو الميل إلى
 عدم الامتثال للوصفات الاجتماعية البائدة ، ومؤشرها الدرجة المنخفضة
 على مقياس الكذب في استبيان EPQ ..
 emotional instability

أما من حيث الانبساط ، فلم تكشف النتائج عن وجود تباين واضح بين
المدخنين وبين غير المدخنين في هذه السمة . وهي نتيجة مقابلة لما تشير
إليه بحوث عديدة تؤكد أن المدخنين يميلون إلى الانبساط والعصبية غالبا ،
بالمقاييس إلى غير المدخنين (Cherry and Kiernan, 1978; Eysenck and
Eaves, 1980) لكن ليس هناك ما يؤكد هذا المعنى بالنسبة للمراهقين المدخنين
بوجه خاص ، مما يسمح باعتبار هذه النتيجة مؤشرا لتغير المدخن في سنين
المراهقة بالعصبية الزائدة ، مع قدر معقول من سمة الانبساط ، بالمقاييس
إلى المدخن الراشد الذي يتسم بدرجة عالية في السمتين .

أدنى إلى القبول ، على أي حال ، هذه النتيجة التي خرجنا بها فيما
يتعلق بالعصبية والانبساط ، إذا أدخلنا في الاعتبار أننا بصدد مجموعة
من الأفراد المدخنين في سن المراهقة ، ومتوقع أنهم أقرب إلى قطب التوتر
الانفعالي ، في هذه المرحلة من العمر ، من الراشدين ، ولذلك كانت
العصبية هي العنصر الغالب على الموقف .

وفيما يتعلق بسمة « الذهانية » (أو الميل للمرض العقلي) ، لا يبدو
أن هناك فرقا واضحا بين المجموعتين من هذه الناحية ، وهي نتيجة تختلف
أيضا عن ما كشفت عنه بعض الدراسات على المدخنين الأطفال والمراهقين ،
في هذه المنطقة ، (Powell, et al. 1979; Jamison, 1978) وإن يكن
هناك دراسات أخرى تنفي وجود علاقة بين التدخين والاستعداد للعصابة
بالأمراض النفسية (انظر : الدمرداش ، ص ٢٦٤) .

ثم يبقى ما يختص بدلالة الدرجة على « مقياس الكذب » باستخبار
الشخصية ، فالواضح هنا أن متوسط درجة المدخنين على هذا المقياس
أميل إلى الانخفاض النسبي من أقرانهم غير المدخنين (بفارق دال احصائيا
عند مستوى ٠.٠٥) ، وقد انتهت بعض الدراسات إلى هذه النتيجة عملا ،
بالنسبة للأطفال والمراهقين على الأمل (Powell, et al., 1979; Jamison, 1978)
لكن الباحثين لا يرون في انخفاض درجات المدخنين على هذا المقياس

حليلا على ميل المدخن المراهق الى قول الصدق (٤) ، بقدر ما يعتبر مؤشرا « للتجرب الاجتماعي » كملح من ملامح شخصيته ، بكل ما ينطوي عليه هذا التعبير من مغان يتخلل فيها عدم المجازاة ، وعدم الاهتمام بأن هذا السلوك مؤسف القبول اجتماعيا او محل رفض .. الخ .

أهمية « الميل الى الجريمة » فلها نفس دلالة سمة العصابية غالبا (٥) ، وإن اوضحت ملح الانفعالية (٦) في شخصية المراهق المدخن .

جانب آخر في شخصية المدخن المراهق ، هو انخفاض دافعيته للحصول الأكاديمي ، ومؤشر ذلك مجموع الدرجات التي حصل عليها في الشهادة الاعدائية (٧) ، حيث تكشف البيانات الواردة في الجدول (٨) عن ميل نسبة « غير المدخنين » الى الارتفاع في الدرجات الدالة على التفوق في الدراسة ٨٠٪ من مجموع الدرجات على الأقل (بالقياس الى « المدخنين » .

جدول ٨

توزيع المجموعتين على اساس النسبة المئوية لمجموع الدرجات في منحان الشهادة الاعدائية كمؤشر لمستوى الدافعية في التحصيل الدراسي وكفاءة هذا التحصيل

مستوى دلالة الفرق	غير مدخنين		المدخنون		مستوى النجاح في الاعدائية
	العدد	٪	العدد	٪	
ر.٥	١١٧	٨١	٩٥	٥٣	حاصلون على مجموع من ٥٠ - ٧٩ ٪
ر.٥	٢٤	١٧	٥	٢	حاصلون على ٨٠ ٪ فأكثر

(٥) خاصة وأن العصابية تمثل عنصرا غالبا في هذه السمة ، لدخول عدد كبير من البنود التي تقيس العصابية ، في الاستخبار ككل ، في مقياس الميل الى الجريمة هذا ، بالاضافة الى بنود أخرى من مقياس الذهانبة والانبساط أيضا .

Impulsiveness.

(٢٦)

ثم نعرض لجانِب ثالث يدخل في شخصيَّة المدخن أيضا ، هو مدى استعدادِه ، أو استهدافه للأمراض الجسدية والنفسية ، وفي هذا لم تكشفه نتائج الدراسة عن فرق ذي دلالة احصائية يعتد بها بين المدخنين وغير المدخنين ، وهى نتيجة تتفق جزئيا مع ما انتهت اليه دراسات متعددة لا تشير الى وجود فروق حاسمة بين الفئتين في الاستهداف للأمراض النفسية ، وإن أكدت الفروق الواضحة فيما بينها في مدى التعرض للأمراض الجسدية (see : Eysenck and Eaves, 1980, p. 18). لكن هذه الدراسات تركز اهتمامها على المدخنين الراشدين غالبا ، ممن تعرضوا للتدخين فترة أطول ، ومن ثم لآثاره المؤكدة على صحتهم الجسدية عمومًا ، بينما نحن في الدراسة بصدد شباب في مقتبل حياتهم ، وتعرضهم لخبرة تدخين السجائر أقل كبرًا ، وزمنيا بطبيعة الحال ، بالمقارنة مع الراشدين .

سلوك المدخن المراهق :

الواقع أن الصورة الوصفية السابقة ، عن بيئة المدخن المراهق وسمات شخصيته ، تثل مدخلا طبيعيا للحديث حول سلوكه الفعلي ، فيما يتصل بتعاطي المخدرات والكحوليات ، كامتداد متوقع لخط التدخين الذي بدأه ، وقطع فيه شوطا لا رجعة فيه إلا في حالات قليلة غالبا . ويرتبط بهذا السلوك الصريح بسلوك آخر ضمنى يمهده ويبرره ، وهو هنا « الاتجاه المعرفي » (٢٧) نحو هذه المخدرات بأنواعها ، ولحد مظاهره ما يعتقده المدخن في مدى الضرر (النفسي والجسمي) الذي يمكن أن تحدثه هذه المخدرات في متعاطيها . فيما يتصل بهذا الاتجاه نحو المخدرات توضح نتائج الدراسة (جدول ٩) أن المدخنين لميل إلى تبرير تعاطي المخدرات الطبيعية بالقياس إلى غير المدخنين ، فنسبة الغائلين بالتأثير الضار لهذه المخدرات أقل منها (بمستوى دلالة احصائية ٠.٠٥) في مجموعة المدخنين . أما تصور الضرر في العقائير النفسية (مهتدة ، ومنشطة ، ومنومة) ، والكحوليات بأنواعها ، فلا يبدو ثمة فارق جوهري بين المجموعتين من هذه الناحية .

جدول ٩

الاعتقاد في التأثير الضار للمخدرات المختلفة والكحوليات
بين المدخنين وغير المدخنين

نوع المخدر	المدخنون		غير المدخنين		مستوى دلالة الفرق
	العدد	%	العدد	%	
المعتقدات النفسية المهدئة	٤٤	٧٩	١٠٣	٧٢	غير دال
المعتقدات النفسية المنشط	٤٤	٧٩	٩٧	٦٩	غير دال
المعتقدات النفسية المنومة	٤٣	٧٧	١٠٧	٧٦	غير دال
المخدرات الطبيعية (الحشيش والامبيون الخ)	٤٣	٧٧	١٣٢	٩٤	دال
الكحوليات بأنواعها .	٤٩	٨٧	١٢٩	٩١	غير دال

وفيما يبدو فإن انخفاض نسبة المدخنين القائلين بالتأثير الضار للمخدرات الطبيعية ، يمكن أن يعكس أيضا حقيقة أن مخاوف المدخنين المراهقين من مخاطر هذا النوع من المخدرات أقل ، وخاصة إذا قارنا نسبتهم هذه (٧٧٪) بنسبة القائلين بالتأثير الضار لهذه المخدرات في جمهور أوسع من الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي (مدخنين وغير مدخنين) ، حيث بلغت ٩١٪ (Soueif, et al., 1982) ، مما يبرر القول بأن عينة المدخنين في هذه الدراسة أكثر اجترأ على المخدرات الطبيعية (الحشيش بوجه خاص) وأكثر ميلا إلى التهوين من خطرها ، بالنسبة لأنفسهم في المقام الأول .

من ناحية أخرى ، يمكن تفسير التشابه بين المدخنين وغير المدخنين في تصور مدى الضرر من تعاطي المعتقدات النفسية ، بأن هذا التصور متأثر ، على الأرجح ، بما يعرفه أفراد الفريقين عن القيمة الطبية والآثار الجانبية

لهذه الفئة من المخدرات ، والإهمن غير ذلك فيما يبدو ، بالنسبة للكحوليات (ويوجه خاص البيرة) ، حيث يرتبط الاعتقاد في تأثيرها الضار بهدى القبول الاجتماعي لتعاطيها غالباً .

ثم نأتى الى السلوك التعلّى ، لو التعرض المباشر لخبرة تعاطى المخدرات والكحوليات بأنواعها من جانب الدخن المراهق .

الواقع أن ما توضحه النتائج في الجدول (١٠) يتسق مع ما هو معروف في دراسات سابقة ، تشير الى أن ٢٣٪ من المدخنين جربوا بالفعل تعاطى المخدرات بأنواعها ، في مقابل ٣٪ من غير المدخنين (الدرداش ، ١٩٨٢) مع ذلك فإن ما تكشف عنه نتائج هذه الدراسة أكثر إثارة للقلق على الطلاب المدخن في وطننا ؛ فواضح أن نسبة التعرض المباشر لخبرة تعاطى المخدرات الطبيعية (الحشيش أساساً) في مجموعة المدخنين تصل الى ٥٠٪ ، مقابل ٦٪ في غير المدخنين (بفارق مقداره ٤٤ نقطة) ، وهو نفس الفرق بين المجموعتين ، فيما يتصل بتعاطى الكحوليات أيضاً (٧١٪ — ٢٨٪) .

جدول ١٠

مدى التعرض لخبرة تعاطي المخدرات والكحوليات وحجم الاستمرار في هذه

الخبرة بين المدخنين وغير المدخنين

نوع المخدر الذي تعرض المفحوص لخبرة تعاطيه	مدخنون		غير مدخنين		النسبة الحرجة
	العدد	%	العدد	%	
عقاقير نفسية مهدنة	٩	١١٦	١١	٨	١٧٣
عقاقير نفسية منشطة	٤	٣٥	٧	٥	٤٢
عقاقير نفسية منومة	٤	٧	١٠	٧	—
مجموع المتعاطين للمعاقير النفسية مموما	١١	١٩٦	١٨	١٢٨	٢٢٣
مستثمرون في التعاطي	١	٩	٢	١١	—
الحشيش	٢٨	٥٠	١٠	—	٦٨٩
الأفيون	٣	٥	—	—	—
مخدرات أخرى	٢	٣٥	٧	—	—
مجموع المتعاطين لهذه المواد	٢٨	٥٠	١٠	٧	٦٨٩
مستثمرون في التعاطي	٩	٣٢	١	١٠	—
البيرة	٤٠	٧١	٤٠	٢٨	٥٥٥
النبيذ	١٥	٢٧	١١	٨	٣٥٥
الريسكي	١٢	٢١	١٤	١٠	٢١٥
كحوليات أخرى	١٠	١٨	٥	٤	٣٥٢
مجموع المتعاطين للكحوليات بأنواعها	٤٠	٧١	٤٠	٢٨	٥٥٥
مستثمرون في التعاطي	١٠	٢٥	١٣	٣٢	—

(*) الفرق دال احصائيا عند مستوى ٠.٠٥

(*) الفرق دال عند مستوى ٠.٠٥

وأسسوا ما في الأمر أن الموقف هنا ليس موقف تجريب عارض لهذه الأنواع من المخدرات ؛ إذ توضح النتائج أن نسبة لا يستهان بها من المدخنين المتعاطين للمخدرات الطبيعية (٣٢٪ مقابل ١٠٪ من غير المدخنين) مستهترون في تعاطي هذه المخدرات حتى وقت إجراء الدراسة ، والأمر نفسه غالبا فيها يتصل بالكحوليات (٢٥٪) ، والمدعش أيضا أن نسبة المستبرين في تعاطي الكحوليات في مجموعة غير المدخنين بلغت ٣٢,٥٪ لكن ذلك لا يهون من تفوق نسبة المدخنين في تعاطي المخدرات والكحوليات أصلا .

ملخص وخاتمة

لعله يمكن الآن أن نوضح أكثر معالم البيئة المحيطة بالمدخن المراهق (في قطاع طلاب المدارس بوجه خاص) ؛ فهو من ناحية يعيش أوضاعا ديوجرافية في الأسرة ، لا يختلف فيها من زميله غير المدخن ، لكنه يختلف عن هذا الزميل في بعض الظروف الأخرى التي تشكل حدود « المناخ النفسي الاجتماعي » الذي يحيط به داخل النطاق الضيق للأسرة ، والذي يمكن أن تنعكس آثاره بشكل مباشر على تنشئته ، كما يتدخل في تشكيل قيمه واتجاهاته ، ويحدد مدى قبوله للثقافة المخدر فيها بعد ، كما يؤثر في اختياره لأصدقائه أيضا ؛ ومن هذه الظروف — مثلا — أن يتوافر في نطاق الأسرة نموذج لسلوك مجرم (فيها يتصل بتعاطي المخدرات على الأقل) ، حيث ينتقل المراهق من هذا التعرض المباشر للنموذج في محيط الأسرة الضيق ، إلى نمطه كخبرة ومعاشية حية للثقافة المخدر بصورة ما ، إلى محالته له في سياق اجتماعي آخر بعيد عن رقابة الأسرة غالبا ؛ هو عالم الأصدقاء والزملاء ، بكل ما يتضمنه من مؤثرات. محبة ودافعة لسلوك تعاطي المخدرات عمومها ، وليس تدخين السجائر فحسب .

كذلك يمكن أن نجيب أطراف، شخصية المدخن المراهق ؛ بعضها إلى

جواز بعض ، لتفنيها في صورة أكثر تماسكا إلى خدمها ؛ فواضع من التلخيص اننا بصدد لفظ له دلالة في شخصية هذا المخن الصغير إذا ، قورن بينه وبين زميله غير المخن ؛ فهو غالبا الميل إلى التوتر الانفعالي ، أو عدم الاستقرار النفسي ، والقلق ، والميل إلى الانفعال في السلوك ، كما انه أكثر اجترأ على تحدى المواضعات الاجتماعية السائدة ، أو أقل اهتماما بما يمكن أن يصدر على سلوكه من أحكام تحمل معنى القبول أو الرفض . من ناحية أخرى يمكن القول أنه أقل دافعية (وليس بالضرورة أقل ذكاء) (١) ، فيما يتصل بالتحصيل والتفوق الدراسي .

أما فيما يخص بالسلوك ، فيمكن تلخيص الموقف هنا في أن « ثقافة المخن » لها بالنمى وجودها السلوكي ، الضمني والصريح ، في الحياة اليومية لقطاع لا يستهان بحجه من طلاب مدارسنا ، وبصورة لا يمكن التهوين من خطرهما ؛ ومع أن الحاجة ما تزال قائمة لمعرفة المزيد من العوامل المرتبطة بالتدخين وتعاطي المخدرات والكحوليات بالنسبة للطلاب المراهق بوجه خاص ، أو المؤدية إلى الاعتماد عليها ، مع ذلك فإن الصورة المقدمة هنا — بكل ما سبقتها من ظلال حول بيئة المخن المراهق وسهات شخصيته — توجه النظر إلى ما ينبغي عمله للتقليل من حدة الظهرة بالنسبة له ، وآثارها على سلوكه ، أو تنبه — على الأقل — إلى عناصر « الموقف ثلاثي الأبعاد » الذي يعيشه هذا المراهق ، وهذا أضف الإيمان ! .

(١) وهو وصف يتفق مع ما يشير إليه بعض باحثين (see : Matarazzo and Saslow, 1960) من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المدخنين المنتظمين وبين غير المدخنين فيما يتصل بسمة الذكاء هذه .

مراجع الدراسة

- ١ — مادل الدبردائش ، الايمان : مظاهره وعلاجه ، سلسلة عالم المعرفة (٥٦) ، الكويت ، اغسطس ١٩٨٢ .
- ٢ — مصطفى سويف : علم النفس الحديث : معاهله ونماذج من دراساته ، القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٦٧ .
3. Cherry, N. and Kiernan, k. E., A longitudinal study of smoking and personality. In : R.E. Thornton (Ed.), *Smoking behaviour : Physiological and psychological influences* London : Churchill Livingstone, 1978.
4. Eysenck, H. J., and Eaves, L. J. *The causes and effects of smoking* : London : Maurice Temple Smith, 1980.
5. Eysenck, S. B. G. and Eysenck, H.J. comparative study of criminals and matched controls on three dimensions of personality, *Br. J. Soc. Clin. Psychol.*, 10, 362-366, 1971.
6. Eysenck, H. J. and Eysenck, *Manual of the Eysenck Personality Questionnaire*. London : Hodder and Stoughton, 1975.
7. Jacobs, M.A. and Spilken, A.Z., Personality patterns associated with heavy cigarette smoking in male college students, *J. of Consulting and Clinical Psychology*, 37, 428-432, 1971.
8. Jamison, R.N. Personality, antisocial behaviour and risk perception in adolescents. London : University of London, unpublished Ph. D. thesis, 1978, (see : Eysenck and Eaves, 1980).

9. Matarazzo, J.D. and Saslow, G. Psychological and characteristics of smokers and nonsmokers, *Psychological Bulletin*, 57, 493-513, 1960.
10. Powell, G. E.; Steward, R. A. and Grylls, D. C. The personality of young smokers, *Brit. J. of Addiction*, 74, 311-315 1979.
11. Soueif, M.I., El-Sayed, A.M., Darweesh, Z.A., and Hannourah, M.A., The extent of nonmedical use of psychoactive substances among secondary school students in Greater Cairo, *Drug and Alcohol Dependence*, 9, 15-14, 1982.
12. Steward, L. and Levison, N. Smoking and rebelliousness, *J. of Consulting psychology*, 30, 225-229, 1966.

اعتراف بالفضل

يشكر الباحث الأستاذة هند سيد طه ، الباحثة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، على ما تقدمته من عون في اعداد بيانات هذه الدراسة .

كما يعبر عن امتنانه للأستاذ ماجد جورج ، مخطط البرامج بوحدة الاحصاء الرياضى ، على ما بذله من جهد قيم في تحليل بيانات هذه الدراسة على الحاسب الالىكترونى بالمركز ، بموافقة كريمة من الأستاذ الدكتور مهاد الدين سلطان معييز المركز .

تؤسس مستشفاة

من بحوث تعاطى المخدرات في مصر (١)

دكتور مصطفى سويف (X)

مقدمة :

رأيت أن أنسب ما أتقدم به في محاضرة عامة ، في إطار هذه الندوة ،
ولهام هذا الجبع من المستمعين ذوي التخصصات المتباينة ، والاهتمامات
المتشعبة ، هو الحديث فيها يمكن أن يسمى بالدروس العامة المستخلصة
من بحوث تعاطى المخدرات في مصر ، التي شاركت فيها ، مع زملاء أعزاء ،
على مر الخمس والعشرين سنة الماضية (١٩٣٣-١٩٥٧) ■

وغنى عن البيان أنني لن أستطيع أن أحيط بهذه الدروس احاطة
شاملة ، في هذه المحاضرة المحدودة بساعة من الزمان ، وبالتالي أبادر غاثير
أن ما سأقدمه لا يعدو أن يكون نخبة قليلة العدد من هذه الدروس ؛ بعضها
يرقى الى مستوى القضايا العامة التي يمكن الامتداد بها الى ما وراء الحدود
الضيقة لجال البحث في تعاطى المخدرات ، والبعض يبقى داخل هذه الحدود ،

(١) ألقىت هذه المحاضرة في ندوة بحوث مشكلة المخدرات ، المنعقدة
بكلية الآداب بجامعة المنيا ، يومى ٢٠ و ٢١ أبريل سنة ١٩٨٣ م

(X) يشرف كاتب هذا الحديث على البرنامج الدائم لبحوث تعاطى
المخدرات بالمركز . ويعاونه في هيئة البرنامج الدكتور : زين العابدين درويش ،
ومصرى حنورة ، وعبد الحليم محمود السيد .

(*) كانت البداية الأولى لمشروع بحوث تعاطى المخدرات في أكتوبر
سنة ١٩٥٧ تحت الرعاية الأدبية والمالية للمركز القومى للبحوث الاجتماعية
والجنائية .

ليكتشف من الدلالة الاجتماعية الخطيرة ، لمعلومات يمينها ، أمكننا التوصل إليها .

ولئن كان الواجب الأول على الباحث العلمى أن يتقن أداء البحث ، بالدقة التى يسمح بها التقدم المعاصر لأدوات الدراسة ، وبإزالة التى يقتضيها الدستور الأخلاقى للعلم والعلماء ، المكتوب منه وغير المكتوب ، فإن من اللزم مستلزمات هذا الواجب ، وما يتوجه فى نهاية المطاف ، أن يكون الباحث قادرا على استخلاص الدلالات الاجتماعية والفكرية العلمية لما كشف عنه من حقائق ، ولما توصل إليه من استنتاجات .

وليس من شك فى هذه الخطوة محفوفة بالكثير من الصعوبات ، ومثيرة للكثير من الخلافات ، لكن يخفف من هذه الصعوبات ويقال من الآثار الضارة لبعض جوانب الخلاف ، أن يقتسم الباحث ومجتمعه ، مسؤولية توير المناخ الصالح للقيام بهذه الخطوة ، هذا المناخ الذى يجب أن يتميز أولا وقبل كل شيء باحترام العلم كقيمة ، وبالمرونة العقلية ، وبالتسامح المتبادل .



تختلف طبائع الدروس التى خرجنا بها من رحلتنا العلمية الطويلة ، فبعضها يتعلق بالشكل العام للبحث العلمى ، من حيث العالمية والقومية ، أو من حيث القيم التى تحكم موقف الباحث من بحثه ، أو من حيث التدابير المساعدة والعمليات المعوقة لمسيرة البحث ، والبعض الآخر يتعلق بمضمون نتائج البحث وما تنطوى عليه من معان اجتماعية ، وما تشير به هذه المعانى من ضرورة اتباع سياسات معينة من النظر الى المشكلة ، وفى معالجتها على المدى القصير والمدى الطويل . ويمكن القول بوجه عام ، أن العبرة التى استخلصناها تنقسم الى فئتين : احدها خاصة بالشكل ، والاخرى خاصة بالمضمون . ولذلك رأيت أن تكون العينة التى اقدمها فى هذا المقام

، ممثلة لهذا التنوع ، حتى تتكون لدى المستمع (والقارئ) صورة صادقة ، للخبرة ، والرؤية ، والتوجه ، التى نعيشها الآن (**) ، ونعغل بمقتضاها .

والدرس الأول الذى توصلنا اليه من هذه الرحلة أنه عند النظر فى مشكلة كمشكلة تعاطى المخدرات ، لها ما لها من ابعاد قومية ترتبط بالتاريخ السياسى والتشريعى للبلاد ، كما ترتبط بترائها الشعبى وبعاداتها وبنيته الاجتماعية ، لابد من أن يكون القائمون بالبحث فى هذا المجال باحثين وطنيين .سواء على مستوى المخططين للبحث ، أو القائمين بالخطوات التنفيذية فى الميدان (١) .(**) ، وذلك لأسباب متعددة ، منها :

(١) أن الصورة التى تظهر بها المشكلة صورة محلية ، رغم عالمية مشكلة تعاطى المخدرات ، وبالتالي فإن استيراد وصف المشكلة من الباحثين الغربيين ، أو استيراد النقاط التى يجب الاهتمام بها ، أو استيراد الاستنتاجات والدلالات النفسية الاجتماعية التى نخرج بها من مشاهداتنا لممارسات بعينها ، أقول أن الاستيراد عن طريق الباحثين الغربيين فى هذا المضمار لن يؤدى بنا الى المعرفة بالأبعاد الحقيقية للمشكلة وسيكون بالتالى مضللا لنا فى التخطيط لمواجهةها بعدد من الاجراءات العلاجية أو الوقائية . ومن اوضح الأدلة على أهمية هذا

(*) لا يزال المشروع يواصل تقدمه ، ولكن أحدثنا تغييرا فى حدود المساحة التى نحاول أن نغطيها من خلاله ، وذلك اعتبارا من أوائل فبراير سنة ١٩٧٥ ، إذ تغير اسم المشروع منذ ذلك التاريخ ، فأصبح « البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات » ، بعد أن كان « بحث تعاطى الحشيش فى مصر » . (أنظر التقريرين الأول والثانى الصادرين عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية ، ديسمبر ١٩٦٠ ، ومارس ١٩٦٤ . الأول مطبوع بدار المعارف ، والثانى بدار ومطبع الشعب) .

(**) هذا الرقم بين قوسين (أعلى السطر) والأرقام التالية يشير الى تعليق تفصيلى أفردنا له مساحة خاصة فى آخر الدراسة .

الدرس أن ظاهرة تعاطى القنب أو الحشيش في مصر إذا نظرنا في جانب هام منها وهو الازدياد Chronicity ، وجدنا أن لدينا متعاطين مضى على استمرار تعاطيهم لهذا المخدر عشرون عامه أو أكثر ، وهو جانب لم يتوفر بعد في الظاهرة بأبعادها الوبائية كما تعاني منها المجتمعات الغربية ، لأن العصر الاجتماعي للظاهرة لديهم لا يمتد خلفا إلى أبعد من منتصف الستينات . وبالتالي فتكوين الظاهرة لدينا يختلف عن تكوين الظاهرة لديهم في هذا البعد على الأقل . وثمة دليل آخر ، وهو أن الفئات الاجتماعية التي ينتشر بين أفرادها تعاطى القنب تختلف عن الفئات التي ينتشر بينها تعاطيه في مصر (٣) ، وقد أملى ذلك على علماء الغرب توجها معينا في استنتاجاتهم التي أقاموها على ما توصلوا إليه في بحوثهم .

ومادام الواقع الاجتماعي يتدخل في توجهات مستوى معين من الاستنتاج العلمي ، وواقعنا الاجتماعي يختلف عن واقعهم فالراجح أن استيراد استنتاجاتهم لن يفي بحاجات واقعنا الاجتماعي . وبالتالي فلا طرح المشكلة واستكشاف أبعادها ، ولا الاستنتاجات التي نقيمها على نتائج هذا الاستكشاف ، لا شيء من هذا كله يبيح الاستيراد عن طريق باحث أو خبير أجنبي . هذا هو الدرس الأول .

والدرس الثاني الذي انتهينا إليه هو أننا ، كباحثين وطنيين ، إذا التزمنا بالقواعد المنهجية العامة للبحث العلمي ، وعرفنا كيف نلائم بينها وبين المتعضيات التي تقتضيها نوعية مجال البحث في تعاطى المخدرات ، وعرفنا كيف نعرض أفكارنا وخطواتنا بالشكل التنظيمي واللغوي الذي نواضع عليه علماء العصر ، إذا عرفنا ذلك والتزمنا به استطعنا أن نظهر باعتراف دوائر اختصاص العلم العالمية ، وبترحيب هذه الدائر ، مما يظهر اثره في قبول نشر تقارير البحث في الدوريات المتخصصة (٤) ، بل ويصل الاعتراف إلى مستوى استكتاب الباحث ، ودعوته إلى تقديم خبرته في

- المؤتمرات والمجالس ذات الصلة العالمية (٥) ، وهو ما يعنى في مجموعه الاعتراف باسهام هذا البحث في تقدم المعرفة العلمية بوجه عام . وجدير بالذكر في هذا الصدد أن جمهور العلماء في العالم ، كأي جمهور مريض ، فيه كثير من الشوائب التي تعكر صفو النزاهة العلمية أحيانا ، وتغلب مشاعر التفوق الحضارى ، بل والعنصرى أحيانا ، على أحكام العقل المنهجي المنزه (٦) . لكن خبرتنا علميا أن جمهور العلماء يحتوى كذلك اشخاص فضلاء يقرن عندهم العلم بالفضيلة ، وحب الحقيقة بالتواضع ، وبالعامل الشجاع على نشر المعرفة بها مهما يكن مصدرها (٧) .

والدرس الثالث الذى وعيناه ، هو أننا ما كنا ندعى أننا نجرى بحثا علميا ، فلا يجوز أن يعوقنا عن الوفاء بمقتضياته المنهجية أى عائق . يسرى أحيانا كلام مؤداه أن اتباع الأصول المنهجية في البحث ترف لا يقوى عليه الباحثون في بلد نام مثل مصر ، لأنه مكلف في الوقت والمال . وهو قول لا يزيد على أن يكون تبريرا للتسبب الفكرى ، واختلال الضمير العلمى ، وضعف الشعور بالمسئولية الاجتماعية للباحثين . ليس هناك اقتران ضرورى بين منهجية البحث وبين التكلفة العالية ، سواء في المال أو في الوقت ، انها يكون الاحدار الحقيقى للمال العام وللطاقة البشرية بإجراء بحوث متسبية لا تضبطها الموضوعية والدقة ، لأننا لا نعرف في نهاية الأمر الى أى مدى تصور الواقع وبالتالي تعين على وضع السياسات الملائمة لجابته بالوقالية أو العلاج . هناك طرق مشروعة لاختصار الاجراءات البحثية ، ولإجرائها على عينات صغيرة لتوفير الوقت والمال ، لكن الاختصار العلن والمشروع شيء له قواعد المعروفة والمتداولة ، أما التسبب بخيانة لأمانة العمل التى ياتهننا المجتمع عليها ، وهى خيانة لا تجلب الا الخسارة في التطبيق ، مقرونة بسوء السمعة للباحثين الوطنيين ، على الصعيد المحلى والعالمى .

ان الوعى بهذا الدرس ، والامتداد بمعانيه الى ما وراء حدود المجال النوعى لتعاطى المخدرات ، قد يكون بداية للسبر قدما نحو تكوين ضمير علمى يحد شيئا فشيئا من المغالطات المحبة غير المسئولة التى شاع

أمرها في مصر في السنوات الأخيرة تحت شعارات تعددت بتعدد ألوان الانتهازية التي تخفيها (٨) .

والدرس الرابع الذي تعلمناه ، خلاصته أنه لابد من التعاون بين الباحث أو فريق البحث وبين كثير من الجهات غير البحثية في المجتمع ، وأنه بدون هذا التعاون قد يتعذر إجراء الكثير من جوانب البحث . وأغلب الظن أن هذه الحقيقة ليست وقتنا على البحث في ميدان تعاملات المخدرات بل تتعداه الى كثير من ميادين البحث النفسى الاجتماعى الأخرى (٩) .

وعندما نعود بذاكرتنا الى مراحل في دراستنا للتعاطى أنجزناها في الستينيات المتأخرة ، نعترف بصدق وإمانة بالفضل الكبير لعدد من جهات التنفيذ في الدولة علينا بما أنجزناه ، ومن المناسب هنا أن نخص رجال مصلحة السجون ، فقد فتحوا لنا أبواب السجون ومنحونا من ضمانات حرية الحركة في سجون مصر جميعا ما أسهم بنصيب بالغ الأهمية في تمكيننا من إنجاز البحث على ٨٥٠ مسجوناً محكوماً عليه في قضايا التعاطى ، وحوالى ٨٥٠ مسجوناً آخر محكوماً عليه في قضايا أخرى غير التعاطى نتخذهم بمثابة مجموعة ضابطة ، وقد اقتضى فحص كل مسجون على حدة ما لا يقل عن ساعتين ونصف الساعة مع ضمان العزلة والسرية التامة لوقت الفحص الذي يجتمع بين الفاحص والمفحوص وحدهما (١٠) .

وعندما نعود بذاكرتنا الى مراحل أخرى في بحثنا أنجزناها في أواخر السبعينات ، نذكر بالعرفان تعاون سلطات وزارة التعليم معنا ، مما جعل باستطاعتنا أن نجبع المعلومات اللازمة من عينتين من طلاب المدارس الثانوية العامة والفنية يبلغ حجم الأولى ٥٥٣٠ تلميذاً ، والثانية ٣٦٨٦ تلميذاً ، موزعين على فصول محددة في مدارس بعينها ، تنتشر في أحياء ذات مواصفات خاصة في القاهرة الكبرى (١١) .

وعلى رأس قائمة أصحاب الفضل الذين تعاونوا معنا في جميع مراحل البحث ، ولا يزالون يتعاونون معنا ، رجال الإدارة العامة لمكافحة المخدرات .

وثبة جهات أخرى لا يمكن اغفالها من هذه القائمة ، ولكن ليس القصد هنا حصر من يدخل في هذه القائمة ، ومن يخرج منها ، ولكن ما يهمنا هو تأكيد أهمية التعاون هنا مع جهات في المجتمع يغلب عليها الطابع التنفيذي ، لأنه بدون تعاون هذه الجهات لا يمكن القيام بهذا النوع من البحوث الاجتماعية .

هذه الحقيقة تضع مسؤولية كبرى على الباحثين ، وعلى تلك الجهات سواء بسواء ، كما تضع مسؤولية لا يمكن اغفالها على جميع أجهزة المجتمع التي تسهم في خلق المناخ الثقافي الذي يحيط بالباحثين وغير الباحثين على حد سواء ، ولكن في رأينا مسؤولية الباحثين هنا بالغة الخطر ، فلا بد من أن يدخل في مهاراتهم البحثية كيف يروضون النفوس من حولهم بحيث ترضى التعاون وترحب به ، ولابد أن يستقر في وعيهم أن جزءا مما يتسلحون به عندما يتقدمون الى مهبة استشارة التعاون عند الغير هو حسن سمعة العلم والعلماء ، وحسن سمعتهم العلمية بوجه خاص (كاشخاص وكعاهد) .

ثم نأتى الى الدرس الخامس ومؤداه أن البحث العلمى فى مشكلة تعاطى المخدرات جزء من طريق طويل ، لابد من أن ينتهى الى « عمل فعلى » لتغيير الواقع ، أى لحل مشكلة التعاطى ، أما بالتقليل من حجبها وحجم الأضرار الناجمة عنها ، أو بالقضاء عليها . ولكى يتم هذا العمل لابد من تضافر قوى اجتماعية متعددة ، تدخل فيها المكافحة الفعلية ، والتشريع ، والأجهزة التربوية والإعلامية . . . الخ . ولهذا التصور على بساطته نتائج متعددة بالغة الأهمية منها أن البحث العلمى جزء محدود من السير فى طريق حل المشكلة ، ومن ثم فلا يجوز أن يتسرب الى تصور الباحثين ولا الى تصور أجهزة التنفيذ فى الدولة أن اللجوء الى الباحثين العلميين سوف ينتهى الى القضاء على المشكلة دون جهود أخرى تالية ، كأنها البحث تيمية سحرية . ومن ثم كذلك لابد من التفكير فى كيفية الانادة التطبيقية من نتائج البحوث ، ليستفاد بها فى تعديل وترشيد السياسات العلاجية والوقائية ، ذات الطابع التشريعى أو التربوى أو الإعلامى . . . الخ . وقد يقتضى الأمر هنا التنبيه الى أن هذه إحدى المشكلات المجتمعية فى مجتمعنا .

والسؤال المهم هو كيف يمكن شق القنوات التى من شأنها أن تصل بين ينباع البحث العلمى وبين حقول التنفيذ فى واقعنا الاجتماعى ؟ ويقتضى الأمر هنا كذلك التفكير فى مدى مسئولية العلماء عن هذا التوصيل ، وجودته أو رداءته ، وبالمثل يحسن التفكير فى مدى مسئولية القيادات التنفيذية فى تيسير هذه المهمة .

وفى هذا المجال يطرح البعض الآن اقتراحا بإنشاء ما يسمى « بالمجلس النقومى لعلاج مشكلة تعاملى المخدرات » ، ليكون بمثابة مصدر للطاقة ينشط فيحرك الآليات الاجتماعية المخالفة بأسلوب يكامل بين هذه الآليات بدلا من تهديد الطاقة بفعل عوامل الصراع والازدواج والاهدار . وسواء أفلح هذا أم احتاج الأمر الى صيغة أخرى للوصول الى الهدف المراد ، فالذى نريد التنبيه اليه هو ان اجراء البحوث شئ وترجمة نتائجها الى عناصر فى تحريك المجتمع نحو اجراءات علاجية ووقائية شئ آخر . وهبوط الهمة فيما يتعلق بالتطبيق الاجتماعى لاي معنى أن نقل من شأن البحث العلمى الذى نقوم به ، فقد يكون هذا البحث ذخيرة يستفاد بها فى المستقبل عندما تزول أو تتحسن ظروف محبطة للمجتمع ، وقد يستفاد بها كجزء من التراث العلمى بوجه عام لا سيما فى الإجابة على أسئلة تهم موضوع المقرنات الحضارية .

وقد استخلصنا كذلك درسا سلفيسا ، تعلمنا منه أن مشكلة تعاملى المخدرات فى منظورها التاريخى متعددة الأوجه ، فهمى تكسب أبعادا جديدة فى المراحل التاريخية المختلفة ، فحتى أواخر الستينات كانت أهم أبعاد المشكلة مصر تتعلق بالمخدرات الطبيعية : القنب والأميسون . ولكن فى السبعينات المبكرة بدأت العقاقير النفسية المخلقة تضيف بعدا جديدا الى مشكلتنا ، تشير الى ذلك قوائم المضبوطات وأحجامها كما تنشرها الادارة العامة للكفاحة ، وتقارير الحالة التى تتفضل بها علينا هذه الادارة كلها طلبناها ، وتشير الى ذلك أيضا سلسلة البحوث الويائية التى بدأنا فى القيام بها منذ سنة ١٩٧٧ . وفى عينة ممثلة لطلاب المدارس الثانوية العامة فى القاهرة الكبرى تبلغ ٥٥٣٠ طالبا تبين أن حوالى ٦٪ من افراد هذه

العينية جربوا (ولو مرة واحدة) ، وبطريقة أو بآخرى أن يتعاملوا أحد العقائق المخلقة دون توجيه طبي . وفي عينة ممثلة لطلاب المدارس الثانوية الفنية في القاهرة الكبرى أيضا تبين لنا أن حوالي ٥٠٪ من الأفراد فعلوا انشيء نفسه . ولا يخفى أننا هنا بصدد شباب صغار السن ، متوسط العمر فذهب حوالي ١٧ سنة. ، وأنهم يهطلون المسادة البشرية الخام التي يصوغ منها المجتمع قيادته المهنية والادارية والفنية في المستقبل . والمهم أن هذا الوجه جديد علينا كما هو جديد على العالم ، وأنه أخذ في النمو المطرد عندها وعند كثير من الأمم . ويبدو أننا مقبضون كذلك على بعد آخر جديد للمشكلة ، وهو البعد الخاص بتعاطى الكحوليات ، ففي العينة الأولى (عينة طلاب المدارس الثانوية) وجدنا حوالي ٤٣٪ ، وفي العينة الثانية حوالي ٣٣٪ ، هؤلاء جربوا أن يتعاملوا احدى المواد الكحولية .

وفي رأينا أن الاستفادة العملية من هذا الدرس تقتضى التبرش بتصور جديد لما يمكن أن يسمى « بالبحث الدائم » أو « البحث الدورى » ، يرصد الصورة الوبائية للتعاطى كل فترة محدودة ، ويتتبع ما تكثف منه الصور المتتالية من اتجاهات للظاهرة مما قد يساعد على فهم كثير من الجوانب الفاضلة لمشكلة التعاطى ، وربما على التنبؤ بمسارها في المستقبل القريب .

واستخلصنا أيضا دراسا سابعا ، نستطيع بقتضاه أن نقرر أن للمشكلة أبعادا ظاهرة تتعلق بالتعاطى والمتعاطين بالفعل ، لكن لها أبعادا أخرى خفية تتعلق بغير المتعاطين ممن لديهم الاستعداد النفسى والمؤهلات الديموجرافية لأن يتعاملوا إذا سمحت الفرصة بذلك . هؤلاء جميعا نسميهم « المستهدفين » (*) . وهؤلاء أنواع منوعة ، وقد وجدنا من هؤلاء في دراستنا الوبائية نسبة لا يستهان بها تبلغ حوالى ١٠٪ من الطلاب غير المتعاطين يقررون (بدرجة عالية من الثبات) أنهم على استعداد للتعاطى إذا أتاحت لهم الفرصة . .

Vulnerable

أما القيمة العملية للتعرف على حجم هؤلاء المستهدفين فتبدو في ضرورة الاهتمام بحسن التخطيط للبرامج الوقائية ، وخاصة ما يعرف بالوقائية من الدرجة الأولى (*) .

والدرس الثامن والآخر ، ما رأيناه من وجه مأساوي للمشكلة ، يتمثل في أن نسبة كبيرة ممن يبدؤون التعاطي من الشباب ، يبدؤون كضحايا لعمليات ضغط مباشر ، وترويض ملح يمارسه عليهم أشخاص معينون ، وهؤلاء الضحايا لا يستطيعون الفكك من تأثيرهم .

فبين من جربوا التعاطي من عينة المدارس الثانوية العامة كانت النسب . لمن دفعوا دفعا الى هذا التجريب ، وذلك بطرق تتراوح بين التشجيع . والتهديد : ٥٥٪ بالنسبة للمخلفات ، و ٩٠٪ بالنسبة للحشيش والأفيون ، و ٨٠٪ بالنسبة للكحوليات . ينظر ذلك في عينة طلاب المدارس الثانوية . الفنية ٥٣٪ ، و ٨٨٪ ، و ٧٨٪ على التوالي .

وربما كانت لهذا الدرس دلالات بالغة الأهمية ، فقد يوحى بسياسات . وقائية متبصرة بما يتعرض له الشباب ، وقد يوحى بتعديلات تشريعية في المستقبل ، بل وإعادة النظر في فلسفة القانون كما يطبق على المتعاطي ، هل من الملائم هنا أن تظل الفكرة المسيطرة هي فلسفة الردع ؟ وفي هذه الحالة ردع من ؟ ردع الضحية ؟ أم الأولى ردع الجاني ؟ .

هذه هي بعض الدروس التي استخلصناها : ضرورة أن يكون الباحثون . في هذا الميدان وطنيين لا خبراء أجانب ، وإمكان الاعتراف العالي ببحوثنا الوطنية إذا توفرت لدينا شروط الانضباط المنهجى ، وأن هذا الانضباط لا يقتصر حتما بكثرة النفقة لا في المال ولا في الوقت ، وأنه لا غنى عن التعاون بين الباحث في هذا الميدان وبين جهات غير بحثية حتى يمكن إنجاز الدراسات المرجوة ، وأنه بعد البحث لابد من تضافر القوى الاجتماعية المختلفة لكي

تستغل نتائج البحث في التطبيق ، وإن مشكلة التعاطى تكسب أبعاداً مختلفة في المراحل التاريخية المختلفة وبالتالي فلا بد من التبشير بمفهوم « أبحاث الدائم » أو « الدورى » ، وإن بعض أبعاد المشكلة ظاهرة وبعضها خفى وبالتالي لابد من التنبيه الى الفرق بين الحجم الظاهر والحجم الخفى لجمهور المتعاطين ، وفي نهاية المطاف يجب علينا ألا نغفل الوجه الماسلوى لموضوع التعاطى وهو أن نسبة كبيرة من بين المتعاطين دفعوا دفعا الى هذه الممارسة وكانت حرية الاختيار المتروكة لهم تتفاوت في إقدارها على أساس التناسب العكسى مع أحجام الضغوط التى يتعرضون لها .

هذه الدروس وغيرها ، تقدم لنا صورة مصفرة ، ولكنها صادقة ، للخبرة ، والرؤية ، والتوجه التى نعيشها الآن ، ونعمل بمقتضاها ، نحن العاملون في هيئة البرنامج الدائم لبحوث نعطى المخدرات بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ”

تعليقات تفصيلية :

١ — في الثوب الذى أمددنا فيه هذا الحديث كان الجو العلمى في مصر يوج بالحديث عن البحوث العلمية المشتركة ، أى التى يشترك في إجرائها في مصر عدد من الباحثين المصريين والباحثين الأجانب . وكانت ثمة تساؤلات كثيرة مطروحة حول ما يمكن أن يؤدي اليه هذا الاشتراك من تجاوزات لمقتضيات الموضوعية والأخلاقية في إجراءات البحث . وما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار قريبة وبعيدة في تشكيل فكر الباحث المصرى وولائه القومى وقيمه بوجه عام . وكان « الأهرام الاقتصادى » من أكثر الصحف اهتمامها بمناقشة هذا الموضوع ، وخاصة طوال شهرى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٨٢ . كما نشرت أكاديمية البحث العلمى (على لسان رئيسها) رأيها في هذا الموضوع ، وذلك في جريدة الأهرام بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٨٢ .

٢ — عندما بدأنا مشروع البحث ، في لوائل أكتوبر سنة ١٩٥٧ ، كان

الاهتمام بالدراسة العلمية للعوامل المؤدية الى والاكثر المترتبة على تعاطى القنب (الجشيش) اهتماما محدودا جدا في الدوائر العلمية الأوروبية والأمريكية . وبالتالي كان ادراكنا للمشكلة وابعادها يكاد ان يكون مملئ املاء تاما بوساطة ظروفنا المحلية وقدرتنا ووسائلنا العلمية المتاحة . ولكن بدءا من منتصف الستينات اخذ المشاهد العالمى يتغير ، وفي اواخر الستينات كان المعنيون في أوروبا وأمريكا وفي هيئة الصحة العالمية (في جنيف) يتكلمون عن انتشار وبائى للقنب بين فئات الشباب وخاصة أبناء وبنات الطبقة المتوسطة بهوامشها المختلفة . وبذلك تكون المشكلة قد أصبحت عالمية . الا ان الصورة المحلية ظلت مختلفة اختلافا واضحا عن الصورة العالمية .

٣ - فقد ورد في عدد من البحوث الوبائية التى أجريت في الولايات المتحدة . وفي كندا ما يشير الى أن معظم انتشار تعاطى القنب بين الشباب البيض من أبناء الطبقة المتوسطة ، وخاصة المتوسطة العليا . وهو ما يخالف الصورة لدينا في مصر . ففى مصر رغم أن الانتشار يشمل جميع فئات الشباب الذكور . رغم ذلك فاننا نجده اشد كثافة في الشباب الذكور من أبناء الطبقة العاملة (الحرفيين والصناعيين) . كذلك تبين في كثير من الدراسات الوبائية الأمريكية والكندية أن الانتشار قائم بين الذكور والاثنتى بنسبة ٢ : ١ ، كذلك توحى مؤشرات كثيرة بأن الوضع كان كذلك في غرب أوروبا (خاصة في ألمانيا الغربية وهولنده) في اواخر الستينات واولئ السبعينات . وهذه الصورة تختلف أيضا عن الصورة في مصر . فالؤشرات تكاد تجمع على أن معظم الانتشار كان ولا يزال بين الذكور وان كنا نعلم أن أعدادا محدودة جدا من الفتيات من بنات الطبقة المتوسطة العليا تعاطين القنب على سبيل التجريب .

٤ - جدير بالذكر أن جميع تقارير البحث (فيما عدا التقريرين الأول والثانى اللذين نشرنا في مصر بالعربية) نشرت في عدد من الدوريات الأوروبية والأمريكية ، وهى :

1. Bulletin on Narcotics.

الصادرة عن الأمم المتحدة بإشراف هيئة الصحة العالمية .

2. Annals of the New York Academy of Sciences

3. Drug and Alcohol Dependence.

وتبلغ هذه التقارير حوالى خمسة عشر تقريراً . والجدير بالذكر أن عددا كبيرا من هذه التقارير نشر بدعوة خاصة من العلماء المشرفين على تحرير هذه الدوريات ،

٥ - جدير بالذكر أننا دعينا ، بناء الى ما نشرناه من بحوث ، الى الاسهام فيها لا يقل عن عشرين اجتماعا دوليا ، وفي معظم هذه الاجتماعات كان الاسهام المطلوب القاء بحث من واقع المشروع المصرى . وجدير بالذكر أيضا أن هذا الطريق نفسه ادى الى دعوتنا كمضو دائم فى هيئة خبراء بحوث الاعتماد على المخدرات ، التابعة لهيئة الصحة العالمية ، وذلك بدء من مايو سنة ١٩٧١ ، ولا تزال هذه العضوية قائمة تطلب هيئة الصحة العالمية تجديدها كل سنتين .

٦ - صادفتنا ايملة على هذا الطراز من الباحثين . نذكر من بينهم على سبيل التوثيق (حتى لا يظل الحديث من قبيل الكلمات الشائعة الجواء) هازلتون S. Hasleton ، وذلك أثناء اجتماع علمى محدود فى لندن فى اواخر ابريل ١٩٧٤ نظمته مؤسسة سييا الدوائية . وكان هازلتون مدعوا من قسم علم النفس بجامعة سيدنى بأستراليا . ونذكر كذلك روزنكرانتس H. Rosenkrantz . وذلك أثناء اجتماع علمى عقد فى تورنتو بكندا تحت رعاية مؤسسة بحوث الادمان بالتعاون مع هيئة الصحة العالمية (Addiction Research Foundation/WHO) وذلك فى المدة من ٣٠ مارس الى ٣ ابريل سنة ١٩٨١ . وكان روزنكرانتس مدعوا من قسم الفارماكولوجيا E&g Mason Research Institute فى وركستر بماساشوستس فى الولايات المتحدة . ونذكر ايضا ويج N.N. Wig . وذلك أثناء عدد من اجتماعات الصحة العالمية فى جنيف ، وخاصة الاجتماع العلمى المحدود المنعقد فى جنيف فى ديسمبر سنة

١٩٧٠ . وكان ويح مدعوا من معهد الدراسات العليا للتعليم والبحوث .
الطبية في سانتيجار في الهند .

٧ — التقينا بعدد كبير من هذا النوع من الباحثين . نذكر من بينهم : باتون .
W. D. M. Paton أستاذ الفارماكولوجيا في جامعة أكسفورد بانجلترا ،
التقينا به في أكثر من اجتماع ، منها اجتماع لندن المذكور في البند
السابق ، وكذلك أثناء ادلائنا بالشهادة العلمية أمام احدى لجان
الكونجرس الأمريكى في شهر مايو سنة ١٩٧٤ ، وهاردين جونز
H. B. Jones . وكان أستاذا للفيزيولوجيا بجامعة كاليفورنيا — باركلي ،
التقينا به في اجتماع الادلاء بالشهادة العلمية أمام الكونجرس الأمريكى ،
ونورست نانت F. S. Tennant من جامعة كاليفورنيا — لوس .
أنجلوس ، وجابريل نحاس G. Naâhas من كلية الطب بجامعة
كرولومبيا في نيويورك ، وهارولد كالانت H. Callant من مؤسسة
بحوث الادمان في تورنتو بكندا ، وريز جونز R.T. Jones أستاذ الطب
النفسي بجامعة كاليفورنيا — لوس أنجلوس .

٨ — التسبب المنهجي شيء والتزييف العلمى شيء آخر تماما . التزييف
المنهجي هو ادعاء الوصول الى مشاهدات حيث لا مشاهدات ،
أو ادعاء العثور على وثائق حيث لا وثائق . ونحن لا نشير الى هذا
المسئوى من الفساد . أما التسبب المنهجي فالمقصود به الاتباع
الجزئى لقاعدة أو لقواعد منهجية دون التقيد ببقية أجزاء القاعدة أو
بالقواعد الكاملة لها . ويمكن لهذا التسبب أن يحدث في أى مرحلة من
مراحل البحث ، ابتداء من صياغة الفروض مع ما تقتضيه من أن تكون
قابلة للاختبار ، الى تجميع المشاهدات ومراعاة أن تكون محققة لشروط
انتخاب العينات ، واختيار الأدوات التى سيستخدمها الباحث والتأكد
من دقتها وصلاحيتهما ، الى تطبيق طرق التحليل الاحصائى أو الرياضى
المناسبة ، مع مراعاة القواعد التى تضمن سلامة تطبيق هذه الطرق ،
الى التعميق على نتائج هذه التحليلات بما يحلها من المعانى ما هى
مؤهلة له لا لتفنن ولا أقل .

وقد رأينا من خلال معاشتنا للبحث والباحثين أن التسبب يكون أحيانا ناتجا عن جهل بقواعد المنهج ، لكنه يكون أحيانا أخرى ناتجا عن تجاهل لها . وما يؤسف له أن المناخ الاجتماعى السائد فى مصر فى الفترة الراهنة ينطوى على عناصر كثيرة تيسر له التسبب والمتسببين . وتدخل دراسة هذا الموضوع فى باب اجتماعيات البحث العلمى . والرسائل العلمية الجامعية ، وما يدور فى لجان الامتحان فيها من مناقشات ، والبحوث التى تقدم الى اللجان العلمية الدائمة فى الجامعات ، وما يدور داخل هذه اللجان من نقاش وما يقدم اليها من تقارير تعتبر جميعا وثائق بالغة الاهمية لمن أراد الدراسة الموضوعية لهذه الظاهرة الخطيرة .

٢ - هذه حقيقة لابد للباحثين فى العلوم النفسية والاجتماعية من أن يتنبهوا لها ، ما داموا مضطرين لاجراء بحوثهم الميدانية (البحتة والتطبيقية) على فئات او قطاعات من ابناء المجتمع . اذ يلزمهم عندئذ أن ينفذوا الى هذه الفئات او القطاعات خلال قنوات محددة (مثال ذلك : التلاميذ ننفذ اليهم من خلال مدارسهم ، والمرضى من خلال مستشفياتهم وعياداتهم ، والعمال من خلال تجمعاتهم فى المصانع ، والشباب من خلال النوادي ... الخ) ، ومن الحكمة أن يكون الباحث على استعداد منذ وقت مبكر لأن ينفذ من خلال هذه القنوات ، أى أن يكون لديه رصيد من المعلومات والعلاقات الانسانية التى يستختمها كمفاتيح لهذه القنوات . وجدير بالذكر أن هذه المفاتيح متفاوتة فى كماعتها ، وربما كان أغلبها شأننا المفاتيح ذات الطابع الرسمى أو البيروقراطى للبحث ، فى حين أن أعلاها كفاءة ما استند الى العلاقات الانسانية غير الرسمية بالاضافة الى الاعتماد على السلطة البيروقراطية .

(١٠) انظر فى هذا الصدد الفصول ٢ و ٤ و ٧ و ٨ و ١٠ من المرجع

الآتى :

Souelf, M.I., El-Sayed, A.M., Darweeah, Z.A. and Hannourah,

M. A. The Egyptian study of chronic cannabis consumption, Cairo : National Center for Social and Criminological Research, 1980.

(١١) انظر في هذا الشأن :

- Souief, M. I., El-Sayed A.M., Hannourah, M.A. & Darweesh, Z. A. The nonmedical use of psychoactive substances among male secondary school students in Egypt : An epidemiological study, **Drug & Alcohol Dependence**, 1980, 5, 235-238, (A preliminary report).
- Souief, M.I. et al. The extent of nonmedical use of psychoactive substances among secondary school students in greater cairo, **Drug & Alcohol dependence**, 1982, 9, 15-41.
- Souif, M. I. et al. The nonmedical use of psychoactive substances by male technical school students in grater cairo : An epidemiological study, **Drug & Alcohol Dependence**, 1982, 10, 321-331.

الوضع الاجتماعي للأقباط في عصر سلاطين المماليك

دكتور قاسم عبده قاسم (✽)

لا شك في أن النظرية السياسية للدولة الإسلامية ، أو حتى تطبيقاتها ، لم تضع عقبات أمام الرعايا من غير المسلمين ، وقد انسحب هذا المفهوم ، بطبيعة الحال ، على عصر سلاطين المماليك في مصر . ولكن طبيعة العلاقات بين الدولة ورعاياها اختلفت في عصر المماليك عنها في العصور السابقة بشكل أو بآخر ، إذ لم تكن النظرية السياسية لدولة المماليك قائمة على مبدأ الحكم الوراثي ، كما أنها لم تستند إلى مبدأ التفويض الشعبي أو الانتخاب وفقا لمبدأ الشورى الإسلامي ، وإنما قامت على أساس التنافس بين الأمراء على السلطة التي يفوز بها أقواهم وأقدرهم على الإيقاع بالآخرين ؛ ومن ثم اتخذت العلاقة بين سلاطين المماليك ورعاياهم مسارين أساسيين يستند أحدهما إلى الدعامة الدينية المتمثلة في إحياء الخلافة العباسية من جهة ، وطبقة «أرباب العملة» من جهة أخرى ، أما المسار الثاني فيعتمد على قوة السلطان الذاتية ممثلة في ممالكه وقدرتهم العسكرية .

وقد حرص سلاطين المماليك على تقرير التزامهم بالعدالة تجاه غير المسلمين من رعاياهم ، بيد أنهم من ناحية أخرى كانوا يمارسون عليهم الضغوط من حين لآخر لأسباب متنوعة (١) . ولكن هذه العلاقة الرسمية كانت تختلف اختلافا جذريا عن علاقة أهل الذمة المصريين باخوانهم المسلمين في ذلك العصر . ويهمننا في هذا البحث أن نلقى الضوء على الوضع الاجتماعي للأقباط في مصر آنذاك .

(✽) أستاذ التاريخ المساعد بكلية الآداب جامعة الزقازيق .

شارك المسيحيون المصريون في أحداث عصر سلاطين المماليك ونشاطاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مشاركة ايجابية في غالب الأحوال ، مما ينهض دليلا على أنهم كانوا آنذاك جزءا لا يتجزأ من المجتمع المصرى . يتأثرون بأحداثه الجارية ويخضعون لنفس الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى خضع لها المجتمع ككل ، والى شكلت ملامح الحياة فى ذلك العصر من ناحية ، ويؤثرون بقدر أو بآخر فى مجريات الأمور فى عادات وتقاليد المجتمع من ناحية أخرى . ويغض النظر عن بعض الحالات التى تعرض فيها أهل النمة لبعض الضغوط أو القيود ، لسبب أو لآخر ، فإنهم فى أغلب الأحوال مارسوا حياتهم اليومية ، بشتى جوانبها ، داخل اطار الحياة العامة للمصرى آنذاك .

وفى بعض المناسبات ذات الطابع السياسى ، مثل مظاهرات الاستقبال التى كان ولاة الأمور ينظمونها بكثرة لاستقبال السلاطين عند عودتهم من السفر أو الصيد والتى كانوا يصحبون أوامرهم الى الرعية بالمشاركة فيها بتزيين الحوانيت والأسواق) كان المسيحيون يشاركون سائر أبناء الشعب المصرى فيها . ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما حدث سنة ٦٥٨ هـ (١٢٦٠م) حين أعاد السلطان الظاهر بيبرس احياء الخلافة العباسية بمصر ، فقد خرجت كافة طوائف المصريين للقاء الخليفة العباسى « أبا القاسم أحمد » وبينهم النصارى يحملون الأتاجيل (٢) . وأثناء عودة الظاهر برقوق الى عرش السلطنة فى سنة ٩٧٢ هـ (١٣٩٠م) تكررت هذه الظاهرة السياسية التى رتبها لآتمصاره وشارك فيها المسيحيون الذين كانوا بلنجليهم ومعهم الشموع الموقدة فى استقبال السلطان (٣) . وفى نفس العام لقي السلطان الظاهر برقوق استقبالا مماثلا لدى عودته من إحدى رحلات الصيد ، واجتمع المسيحيون مع كافة المصريين ومعهم الشموع لاستقباله (٤) . كما تكرر خروج المسيحيين ضمن سائر طوائف المصريين للقاء برقوق عند عودته من الشام سنة ٧٩٤ هـ (١٣٩١م) (٥) . وفى مناسبة مماثلة خرج المصريون سنة ٨٨٠ هـ للقاء السلطان الأشرف قايتباى لدى عودته من إحدى رحلات

الضيد وكان النصراني من بين سائر الطوائف التي خرجت لاستقباله ومعهم الشموع الموقدة (٧) .

وسواء كان خروج المسيحيين في مثل تلك المناسبات ، التي تحفل المصادر التاريخية بالكثير من أخبارها ، راجعا الى ميادرات ذاتية منهم ، أو كان بسبب أوامر السلطات الحاكمة (وهو ما نرجحه) فإن ما يهمنا انهم في هذا قد شاركوا المجتمع كله في مثل تلك المظاهرات السياسية المصطنعة بقصد اظهار التأييد الشعبي للسلطان الحاكم .

ومن الناحية الاقتصادية يبدو دور المسيحيين واضحا ، فمن المعروف ان النشاط الزراعى في مصر ، من حيث مواعيد الدورات الزراعية ، وأوقات البذر والرى والحصاد ... وما الى ذلك كان ، وما يزال ، مرتبطا بالتقويم القبطى الشمسى المتوارث عن قديم المصريين ، وقد أوردت لنا المصادر التاريخية أصناف الفواكه والخضروات وغيرها من المزروعات ومواعيد زراعتها ونضجها وجنيها في كل شهر من شهور السنة القبطية (٧) .

ومن ناحية أخرى ساهم الأقباط في أعمال صيانة مرافق الرى وضبط النهر ، مثل حفر الترع وبناء الجسور وغيرها . وكان اشتراكهم في مثل هذه الأعمال يتم برغبتهم أحيانا ، أو بإجبارهم وتسخيرهم أحيانا أخرى . شأنهم في ذلك شأن المصريين .

فى سنة ٧٤٩هـ (١٣٤٨م) حدث أن جفت مياه النيل تجاه ساحل القاهرة بحيث صارت المياه ضحلة وملوثة لا تصلح للشرب مما أدى الى ارتفاع أسعار المياه . واتفق الحكام على بناء جسر على شاطئ النيل من ناحية الجزيرة لينفع المياه باتجاه القاهرة . وتقرر جمع تكاليف بناء هذا الجسر من كافة المصريين بما فيهم الأقباط بطبيعة الحال ، وفرضت هذه الضريبة الطارئة على الجميع ، بل ان الدولة جنبها أيضا من الجوامع والمساجد والخوانق والزوايا والأديرة والكنائس فضلا عن المساجد والحوانيت (٨) . وفى سنة ٨١٨هـ (١٤١٥م) ركب السلطان المؤيد شيخ

المجودى الى موقع العمل فى شق خليج جديد من النيل ونودى بخروج الناس للعمل فى هذا المشروع ، ولزم والى القاهرة المسيحيين بأن يخرجوا ضمن طوائف الرعية للمساهمة فى أعمال الحفر (٩) وتحمل المصادر التاريخية بالكثير من الأمثلة المشابهة التى يضيق المقام عن تتبعها .

ويغلب على الظن أن الأقباط قد ظلوا يقومون بدور رئيسى وهام فى النشاط الزراعى فى البلاد ، باعتبار أن الزراعة هى المهنة الرئيسية للمصريين منذ اقدم العصور . وقد احتفظ الأقباط الذين لم يعتنقوا الاسلام بأرضهم على مر السنين منذ أمر الخليفة عمر بن الخطاب بأن يعامل المصريون على أساس أن بلادهم تمتعت صلحا (١٠) ، وهو ما يعنى أن يحتفظوا بالأرض على أن يدنعوا للحكومة الخراج المستحق عنها . أما جوانب النشاط الاقتصادى الأخرى التى مارسها الأقباط ؛ فقد تنوعت ما بين التجارة والصناعات الصغيرة ، وبعض الحرف المتصلة بالحياة اليومية .

ويبدو أثر الأقباط واضحا فى النشاط التجارى الداخلى فى مصر زمن سلاطين المماليك ، مثلا ، فيها أوضحته بعض كتب الحسبة من أن بعض مثاقيل الموازين كانت تحمل كتابة عربية على أحد وجهيها وتحمل على الوجه الآخر كتابة قبطية (١١) . كما يتضح من وثائق دير سانت كاترين أن المسيحيين المصريين ، من الملكانيين واليعاقبة (١٢) قد عملوا فى النشاط التجارى الداخلى والخارجى على حد سواء (١٣) . كما تكشف احدى وثائق بطريركية الألوذوكس أن بعض المسيحيين قد اشتغلوا بالبيطرة ؛ اذ تذكر الوثيقة اسم « المعلم شحاته النصرانى اليمتوى البيطار بالفحامين » (١٤) .

وهكذا يتضح لنا من هذه الأمثلة ، ومن أمثلة أخرى عديدة ، أن الأقباط قد مارسوا كل المهن التى مارسها المسلمون تقريبا فى تلك العصور . ومن ناحية أخرى ، فإن الوثائق والمصادر التاريخية المعاصرة تشير فى وضوح الى أن النصرانى قد تملكوا العقارات من الأراضى والمنازل والحوانيت فى شتى أنحاء البلاد ؛ أما عن طريق البيع والشراء ، وأما عن طريق

«لوراثة» (١٥) . كما تدل الوثائق على أنهم قد مارسوا حريتهم في التعامل في عمليات البيع والشراء مع بعضهم البعض أو مع المسلمين واليهود المصريين في ظل القوانين الحاكمة آنذاك (١٦) . بل إن لدينا وثيقة تشير إلى أن الدين ، وهو مسيحي ، قد أحال الدائن ، وهو مسيحي أيضا ، على أحد تجار مدينة الطور ، وهو مسلم ، لكي يضمنه في تأجيل سداد دينه . وتكشف الوثيقة عن أن الدائن رضى بالفعل بتأجيل سداد الدين للسنة التالية « ... لعلمه بحاله أنه لا يقدر عليه ... » (١٧) ولدينا مزيدا من الوثائق التي توضح أن التعامل في مسائل البيع والشراء كان يتم بين المسلمين والأقباط ، وغيرهم من أبناء الأقليات الدينية في عصر سلاطين المماليك ، بصورة طبيعية تكشف عن أنهم جميعا تساووا في حقوقهم في هذا المجال (١٨) .

كذلك كانت تصرفات الأقباط القانونية مثل البيع ، والشراء ، والرهن ، والوقوف ، والمصادقات الشرعية ، واستيفاء الديون ، وتصفية التركات ... وغير ذلك تتم على أيدي القضاة المسلمين الذين كان الأقباط يلجأون اليهم باختيارهم في مثل هذه الأمور القانونية (١٩) . ويتضح من وثائق دير سانت كاترين ووثائق بطريركية الأقباط الأرثوذكس ، أنه في بعض الأحوال كان الشهود الذين ترد أسماؤهم على هذه الوثائق من المسلمين كلهم ، وفي أحوال أخرى كان بعضهم من المسلمين وبعضهم من المسيحيين (٢٠) .

ومن الناحية الاجتماعية تشير المصادر التاريخية المتوفرة لدينا إلى أن الأقباط قد تمتعوا بحرياتهم الاجتماعية داخل إطار الحياة العامة للمجتمع ككل . بيد أن هذه الحريات كانت تخضع ، من حين لآخر ، لبعض القيود التي كان السلاطين يفرضونها لسبب أو لغيره . ولكن ذلك لم يكن لينعكس الأقباط من القيام بدورهم في المجتمع والمشاركة الإيجابية في الحياة اليومية التي يؤثر فيها بقدر ما تسبح ظروف تعدادهم وأوضاعهم الاجتماعية .

ولعلنا لا نغالى إذا قلنا إن الظاهرة الطبيعية والجغرافية الأولى في مصر هي نهر النيل انذى شكل حياة المصريين منذ العصور السحيقة وحتى

الآن . وفي جميع العصور أدرك المصريون ومن جاورهم أو خالطوهم أهمية نهر النيل باعتباره الشريان الرئيسي لحياة البلاد وسكانها .^{١٠} ومن ثم فإن القلق الذي كان يسود البلاد إذا انخفضت مياه النهر أو تأخر الفيضان كان يشمل الأقباط وغيرهم من المصريين بطبيعة الحال فيخرجون مع غيرهم من أبناء مصر إلى الصحراء لأداء صلاة الاستسقاء ومعهم كتبهم المقدسة ، ويبتهلون إلى الله تعالى أن يجرى مياه الفيضان . وقد أمدتنا المصادر التاريخية بالكثير من الأمثلة التي تؤكد ذلك (٢١) .

وقد ظهر تأثير الأقباط واضحا في عادات وتقاليد المجتمع المصري آنذاك فيما أشار إليه « ابن الحاج » من أن بعض نساء المسلمين كن يأتين بعض النصرانات في حياتهن اليومية تبدو فيها التأثيرات المسيحية واضحة تماما . فقد اعتادت بعض النساء ألا يشتغلن بشيء في ليلة الأحد (٢٢) . ويبدو أن التأثير المسيحي في العادات والتقاليد المصرية في عصر سلاطين المماليك واضحا لدرجة أنثرت استياء ابن الحاج الذي يشكو آسفا من أن المصريين المسلمين « ... وضعوا تلك العوائد موضع السنن ... » (٢٣) .

ولعل من أكبر الدلائل على أن روح الوثنام الاجتماعي قد سادت بشكل عام بين المسلمين والأقباط في ذلك العصر ما حدث سنة ٧١٤ هـ (١٣١٤م) حين استعمار الأقباط بعض قناديل وأثاث مسجد عمرو بن العاص لكي يستخدموها في أحد اجتماعاتهم الدينية في الكنيسة المعلقة بمصر القديمة (٢٤) . وهو ما يبعث على الاعتقاد بأن شبة علاقة ودية وطيدة كانت تربط بين أبناء الأقليات الدينية وغيرهم من المصريين في ظروف الحياة اليومية العادية . وتحفل مصادر ذلك العصر بالكثير من الأمثلة الدالة على روح الوثنام الاجتماعي بها لا يمكن تجاهله .

ومن ناحية أخرى ، كان للأقباط نصيبهم من الأمراض والعيوب الاجتماعية المدمية آنذاك ؛ وهو أمر طبيعي باعتبارهم جزءا يرتبط ارتباطا عضويا بالكل المصري . وبديهي أنهم خضعوا لنفس العقوبات التي كانت توقع

على المسلمين في حالة ارتكابهم لهذه الجرائم . بيد أن هناك اختلافا بين عقوبة المسلم وعقوبة غير المسلم ، وهو ما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية . ففى إحدى الحوادث زنى نصرانى بمسلمة فرجم الاثنان حتى الموت ، وأحرقت جثة النصرانى ودفنت المرأة (٢٥) . كذلك كان على المحتسب من الناحية القانونية النظرية على الأقل ، إذا رأى مسلما يشرب الخمر علنا ، أن يريقها ويؤدبه ، أما إذا كان الفاعل من المسيحيين يكتفى المحتسب بتأديبه لأنه يشربها علنا (٢٦) . ويبدو أنه على صعيد الواقع لم تكن هذه العقوبة تنفذ في كثير من الأحوال ؛ إذ يذكر « ابن الحاج » أن النصارى كانوا يشربون الخمر علنا في عيد النيروز ، ويقلدهم في ذلك بعض العامة من المسلمين (٢٧) .

ويبدو أن الانقباط في عصر سلاطين المماليك قد كونوا الثروات الطائلة ، وتباهوا بمظاهر العز والرفاهية نتيجة لعملهم في الجهاز المالى والإدارى لدولة سلاطين المماليك مما جعلهم هدفا لمطامع السلاطين وأمرأء المماليك التواقين الى جمع المال من ناحية ، وعرضهم لأحقاد عامة المسلمين المطحونين تحت أعباء « المظالم » و « المغارم » التى كانت أعبؤها تتزايد عليهم في ذلك العصر من جهة أخرى . فضلا عن أن الأوبئة والأزمات الاقتصادية التى أرهقت كاهل المصريين جميعا ، والتى زاد معدل حدوثها في أواخر ذلك العصر ، جعلت الفقراء يتطلعون بعين ملؤها الحسرة والحقد تجاه أولئك الانقباط الذين رأوا فيهم أدوات السلطة في ابتزازهم واستغلالهم .

وينهض دليلا على ذلك ما ذكره المقريزى من أن النصارى « ... قد تزيد ترغهم بالقاهرة ومصر ، وتفتنوا في ركوب الخيل المسومة ، والبغلات الرائصة بالحلجى الفاخرة ، ولبسوا الثياب السرية ، وولوا الأعمال الجليلة ... » (٢٨) . كما أن ابن الأخوة الذى عاش في الفترة التى تحدث عنها المقريزى (القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادى) يقرر أن دور المسيحيين في مصر كانت ترتفع فوق دور المسلمين ومساخدمهم ، كما ذكر ابن النصارى عن مؤلفى الدولة كثر يسير بدابته والمسلم يجزى في ركابه

مطلباً لتضاء حاجة نه . أما النساء المسيحيات فكان يتم من باجترام الجميع في الصهايات والأسواق ، لأن ملابسهن كانت هي نفس ملابس النساء المسلمات (٢٦) .

ويستفاد من احدى وثائق دير سانت كاترين انه اذا اشترى احد أبناء الأقليات الدينية داراً تعلق على دور جيرانه المسلمين ، كان من حقه أن يحتفظ بها كما هي دون أن يهدم الجزء العالى الذى يتيح له كشف عورات جيرانه (٢٠) كما أن المؤرخ « ابن تغرى بردى » يذكر في حوادث سنة ٨٥٦هـ (١٤٥٢م) أن والى القاهرة أمر المسيحيين باحضار ما لديهم من الجوارى المسلمات ، بعد أن بلغه أنهم يملكون الجوارى المسلمات « ... فمن وجدها مسلمة في الأصل ، أو سابيحها ، ردها الى الاسلام ، وأمر صاحبها ببيعها ... » (٢٦) . وهو ما يدل على أن الأقباط كانوا يعيشون في حبوكة من انعيش تسمح لهم باقناء الجوارى . ومن المنطقى أن نقرر أن هذا لا يمثل الحقيقة بالنسبة لجميع الأقباط ، وإنما ينطبق على الأغنياء منهم فقط .

وإذا كنا في السطور السابقة قد عرضنا لبعض الأمثلة الدالة على أن روح الوثائق والوثائق الاجتماعية كانت هي السائدة بين المصريين جميعاً ، مسلمين وأقباط ، في ذلك العصر فإنه يجدر بنا أن نشير الى أن هذه الحال لم تكن هي السائدة على الدوام في العلاقات بين المسلمين والمسيحيين . فالواقع أن حوادث المشاحنات بين الفريقين كانت تقع من آن لآخر لكى تعكس من صفو العلاقات بينهما (٢٢) . ولكن مثل هذه الحوادث ، التى اتخذت طابعاً فردياً على الدوام ، يمكن تفسيرها في ضوء المفاهيم التى حكمت الناس في تلك العصور من ناحية ، وفي ضوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر آنذاك من ناحية ثانية . كما أن هذه الحوادث التى لم تأخذ طابع الاستقرار لا يمكن أن تقلل من قيمة الحقيقة انقائلة بأن الأقباط عاشوا في «حباب المجتمع المصرى كجزء عضوى فيه . ومن الطبيعى دائماً أن تحدث بعض المشاحنات بين أبناء البلد الواحد الذين تجمعهم دنائة واحدة لأسباب اقتصادية واجتماعية . وسياسية وفكرية وغيرها ، فما بالنا بالذين يتبنون

بديانات مختلفة داخل وطن واحد ، وفي زمن مكان للدين فيه قوة تأثير
طاغية على سلوك الفرد والجماعة بسواء ؟ .

وفي ذلك العصر كان المفروض ، نظريا على الأقل ، أن يتمايز المسيحيون
بملابس معينة حتى يمكن التفرقة بينهم وبين اليهود أو المسلمين في زحام الحياة
اليومية . وهنا ينبغي أن نشير الى أنه من الثابت أن « أهل الذمة » ،
عموما ، لم يلزموا بارتداء الملابس المميزة « الغيار » في صدر الاسلام .
ومن البديهي ، كذلك ، أن المسلمين في بداية حركة الفتوح الاسلامية كانوا
يختلفون بملابسهم عن أهل البلاد التي فتحوها ؛ وعن ثم لم تكن هناك
ضرورة لفرض أية قيود خاصة بالملابس على غير المسلمين ، فضلا عن أن
ذلك كان يجافي روح الاسلام التي كان الفاتحون حديثي العهد بتطبيقها المثالي
على يد الرسول وخلفائه . الا أنه بمرور الزمن بدأ المسلمون يأخذون
بأسباب الترف والرفاهة من جهة ، كما أخذت الهوية تتسع بين المثل والقيم
التي يطرحها الاسلام والممارسات الفعلية من جهة ثانية ، فضلا عن أن
بعض أبناء البلاد المفتوحة أخذوا يحاكون المسلمين ، شأن جميع انشعوب
المغلوبة في محاكاة الغالبين في عاداتهم .

ويجدر بنا أن نشير الى أن القيود على ملابس أهل الذمة ومساكن
ما يتعلق بمظاهر حياتهم اليومية إنما تنسب الى « العهد العبري » أو
« الشروط المبرية » المنسوبة الى عمر بن الخطاب . بيد أن هذا « العهد » ،
بصورته التقليدية التي تناقلتها معظم المصادر العربية لم يبدأ في الظهور
سوى في أواخر القرن الثاني للهجرة ، وهو ما يعنى عدم صحة نسبته الى
ال خليفة الثاني . وعلى أية حال ، فإن هذا « العهد » كان هو الأساس
الذي فرضت به مقتضاه قيود الملابس على أهل الذمة ومظاهر حياتهم اليومية .
مقد كان على النصارى اتخاذ اللون الأزرق للملابسهم فضلا عن الزنار الذي
يشدون حول أوساطهم (وهو خيط غليظ من الكتان) فوق الثياب . ويبدو
أن هذا الزنار كان كافيا في بعض الأحيان لتمييز الأقباط . ولكن طريقة حياكة
الملابس وطرزها كانت واحدة للجميع : مسلمين ومسيحيين (٣٣) .

كذلك كان من المفروض أن تكون لأهل الذمة القابهم الخاصة بهم ، ومن الطريف أن غالبية هذه الألقاب تبدأ بكلمة الشيخ ، وكان منهم من يحمل لقباً مضافاً إلى الدولة مثل « ولى الدولة » و « شمس الدولة » ، ومنهم من يحذف المضاف ويعرف بالألقاب بالآلف واللام مثل « الشيخ الصفى » ، و « الشيخ الشمسى » . فإذا أسلم أحدهم تغير لقبه ليصبح « ولى الدين » . مثلاً ، أو « شمس الدين » . إلا أن هذا التحديد النظرى لألقاب أهل الذمة لم يوجد فعلاً سوى بين سطور الصفحات التى سطرها المتعصبون من الفقهاء وغيرهم ؛ فما هو أحد الفقهاء المعاصرين يشكو آسفاً من أن اليهود والمسيحيين « ... يدعون بالنعوت التى كانت للخلفاء ويكون بابى الحسن وهو على بن أبى طالب ، وبابى الفضل وهو العباس عم رسول الله عليه الصلاة والسلام ... » (٢٤) وهو ما يشير إلى أن المجتمع المصرى لم يكن يرى ضرورة إلى تطبيق هذه القيود ، كما يكشف ، من ناحية أخرى ، عن أن الحكام لم يكونوا يتذكرون هذه القيود إلا تحت وطأة ظروف معينة . ومن الواضح أن الالتزام بمثل هذه الأمور فى الحياة اليومية كان أمراً مستحيلاً للغاية .

وبوسعنا أن نؤكد ، اعتماداً على المصادر التاريخية لذلك الفترة ، أن مثل هذه القيود لم تعرفها مصر فى عصر سلاطين المماليك قبل سنة ٧٠٠ هـ (١٣٠٠ م) . ففى هذه السنة زار مصر وزير مغربى ، وهو فى طريقه إلى الحجاز . وراعه مدى تمتع الأقباط بكل مظاهر الحريات الاجتماعية والسياسية ، وتقلدهم لأعلى وظائف الجهاز المالى والإدارى للدولة ؛ وهو أمر لم يكن مألوفاً بالنسبة للأقليات الدينية فى تلك العصور . ومن ثم أخذ الوزير المغربى فى شن حملة ضد الأقباط آزره فيها الفقهاء وأهل العمامة ، وساعد على نجاحها رغبة السلطان الناصر محمد بن قلاوون فى إظهار بظهور حامى الإسلام والمسلمين (وهو هدف عام لجميع سلاطين المماليك الذين اعتدوا على ذلك لتدعيم هزيمتهم) ، كما أن ممارسات الأقباط الصالحين فى الإدارة والمالية ضللت الرعية وهزمت الجور نفسياً لئلا يحتاج الوزير المغربى ؛ وأتت هذه الحملة ثمارها فى تلك الضغوط التى تعرض لها اليهود .

والمسيحيون في ذلك العام . فقد ألزم الأقباط بلبس المعنجم الزرقايم ، وحزم عليهم ركوب الخيول ، وفرض عليهم أن يرتكبوا للبحر « بالاكف عرضا » أى من جهة واحدة ، كما تجددت تلك القيود الواردة في تلك الشروط المنسوبة الى عمر بن الخطاب وأعتب ذلك طرد المسيحيين من وظائفهم في دواوين الدولة والأمراء (٢٥) .

وأصدر السلطان الناصر محمد مرسوما في هذا الشأن ، ولكن حدة لهجة المرسوم كانت أكثر شدة من تطبيقاته ، وما لبك التهاون والتفاضى عن مخالفات أهل الذمة لهذا المرسوم أن غلب على تصرفات الحكومة . وفي سنة ٧٠٩ هـ حاول الوزير « ابن الخليلي » أن يقضى على ما تبقى من مظاهر حيلة سنة ٧٠٠ هـ ، وحاول اقتناع السلطان بأن يسمح لهم بالعودة الى ارتداء المعنجم الأبيض بالعلامات ، وهو الأمر الذى يؤكد ما ذهبنا اليه من أنه لم يكن هناك قيود على ملابس أهل الذمة قبل سنة ٧٠٠ هـ .

وفي سنة ٧٠٢ هـ تجددت أوامر فرض قيود على أهل الذمة . وجاءت هذه المرة نتيجة لرد الفعل الغاضب من قبل الناس والعلوة تجاه الحريق الذى دبره بعض الرهبان ، والذى اتهم أجزاء كبيرة من أحياء مدينة القاهرة ، كما أثار الرعب والسخط في نفوس الناس الذين تملكهم المشاعر الدينية الجارئة ، فمارسوا ضغوطهم على الحكومة التى استجابت لهم بعد عدة مصادمات دامية شهنتها شوارع القاهرة بين الناس وفرسان المالك (٢٦) .

وكان من القواعد المرعية في ذلك العصر أن يتناسب حجم العماة تناسباً طردياً مع مكانة الفرد في المجتمع ، بحيث لا يجوز لشخص ذى مركز اجتماعى متواضع أن يضع على رأسه عماة كبيرة . ولذا كان الغضب يستبد بالمتصمين من فقهاء المسلمين وقضاةهم إذا تجاوزت عماة الذى الحد المألوف ، لأن في ذلك عدواناً على حقوقهم . ومن ناحية أخرى فإن كثرة البراسيم الصادرة في عصر سلاطين المماليك بشأن فرض القيود على

١٢٠ بناء الألقاب الدينية يؤكد بوضوح على أن تلك القنود لم تكن مطبقة على الدوام في تلك العصر ؛ والا فما هو الداعي لإصدار مثل هذه المراسيم إذا كانت القنود مطبقة فعلا ؟ كما أن فرض تلك القنود غالبا ما كان يأتي ضمن حملة عامة ضد أهل الذمة لسبب أو لآخر . ومن المهم أن نورد في هذا المقام ما قرره القلقشندي (القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي) من أن كل ما كان يميز النصارى عن المسلمين في ذلك الوقت هو لون عمامتهم وطريقة ركوبهم الحمر (٢٧) .

وينهض دليلا على قوة العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وأهل الذمة في مصر آنذاك أن بعض المواسم والأعياد الخاصة بالاقباط اتخذت طابعا شبه قومي على حد تعبيرنا المعاصر ، وقد ارتبطت بعض تلك الأعياد بنهر النيل مما يشير إلى جذورها الممتدة إلى أيام قدماء المصريين . كما شارك المسلمون اخوانهم الأقباط الاحتفال ببعض الأعياد المسيحية الخالصة بمظاهر الجاملة وتبادل الأطعمة والحلوى وغيرها من الهدايا (٢٨) . ويطول بنا المقام لو حاولنا تتبع كل الأعياد والمواسم الخاصة بأهل الذمة والتي شارك فيها المسلمون ، ولكن الواضح أن المشاركة في أعياد أهل الذمة لم تقتصر على العادة فقط بل شملت « بعض من ينتسب إلى العلم » ، وأصحاب النفوذ من كبار موظفي الدولة ؛ فكانوا يزيّدون النفقة في تلك الأعياد لإدخال السرور على أهلهم ، كما كانوا يتبادلون الهدايا مع الذميين في أعيادهم (٢٩) .

كذلك ارتبطت بعض عادات المصريين الاجتماعية ببعض الأعياد المسيحية ، فقد اعتاد أهل مصر في ذلك الزمان أن يصنعوا نوعا من العصيدة في « عيد الميلاد » وكانوا يعتقدون أن من يأكل منها لا يصاب بالبرد طوال السنة (٤٠) . كذلك اعتاد المسلمون مشاركة المسيحيين عادة غمس أطفالهم في المياه الباردة في عيد الغطاس الذي يحل في الشتاء اعتقادا منهم أن ذلك يقيهم شر المرض طوال حياتهم (٤١) . . وكان من عادة النساء أن تطلقن البخور في بيوتهن في « خميس العهد » بزعم أنه يصرف عنهم العين والكسل والأمراض ، وفي « سبت النور » كان البعض يتكحلون بالكحل الأسود على أساس أن ذلك يخلصهم نورا زائدا في أبصارهم (٤٢) وهكذا يتضح أن المسيحيين كانوا جزءا

من النسيج الاجتماعى فى مصر زمن سلاطين المماليك يدخلون فى لحدته
وسداه .

ورب قائل بأن الأقباط فى مصر آنذاك مصريون مثل المسلمين تملأها ،
ومن ثم فإن لهم كافة الحقوق التى للمسلمين باعتبارهم أبناء وطن واحد .
والواقع أن هذا الكلام صحيح تماما فى ضوء مفاهيمنا المعاصرة التى تنصم
بالعلمانية الى حد كبير . بيد أنه يجرنا الى منزلق الخطأ التاريخى اذا
حاولنا تطبيقه على تلك الفترة التاريخية . اذ ينبغى علينا أن نعيش
الحدث التاريخى من داخله لكى نتفهمه بشكل يقربنا الى الحقيقة تفسر
الامكان . ويعنى هذا أن نحاول ان نمثل المفاهيم والقيم والمثل التى كانت
تتحكم فى الناس فى تلك العصور ، وأن نحاول تقييم الحدث التاريخى أو
الظاهرة التاريخية فى ضوء مفاهيم العصر الذى وجدت فيه . ومن الميث
المضلل أن نحاول الزام الناس فى العصور الوسطى بمفاهيمنا وقيمنا
ومثلنا المعاصرة ، ونحاسنهم اذا لم يدعروا على أساسها ؛ لسبب
بسيط هو أنهم لم يكونوا يعتقدون هذه المفاهيم والقيم والمثل التى نطلبهم
يها .

وفى العصور الوسطى عامة كانت فكرة « الوطن » فكرة دينية بحتة ،
وتتعلق بجماعة المؤمنين أكثر مما تتعلق بالأرض بحدودها الجغرافية .
أى أن « الوطن » الذى يجمع الناس فى الحياة الدنيا — التى هى مقام
زائل — لم يكن هو الأرض كتعبير جغرافى ، بقدر ما كان هو الدين والعقيدة
التي تربط بين أبناء الأمة . وتعيش الأقليات الدينية فى حماية جماعة المؤمنين
يشترط ألا تعلق مكانتهم فوق مكانة المؤمنين ، ولهم أن يتمتعوا بكافة حقوقهم فى
الحرية الدينية والاجتماعية والسياسية .

واذا وضعنا فى اعتبارنا الى جانب هذا . تراث الاحتكاك الحضارى
الطويل بين المسلمين والغرب المسيحي ، بما تخلله من حروب طويلة وعنيفة ،
منها تلك السلسلة المعروفة باسم الحروب الصليبية وما نتج عن ذلك من
شنوع بالمرارة تجاه غير المسلمين ، استطعنا أن نقرب من الرؤية الحقيقية

بخطوات أوسع . كما أن ترويض الأقباط التي كونوها بفضل عملهم في الجهاز المالي والإداري لدولة سلاطين المماليك جعلت الناس يعبرون عن موقفهم الاجتماعي دينيا . وبعبارة أخرى فإن العوامل الاقتصادية والاجتماعية قد ألبيت ثوبا دينيا لكي تخلق هذا الموقف الاجتماعي . وعلى هذا الأساس . يمكن ، في تصورنا ، أن نفسر النظرة التي كانت تفترض ألا يكون أبناء الأقليات الدينية في مصر زمن المماليك أعلى في مكانتهم الاجتماعية من المسلمين .

وعلى أية حال ، فالواضح أن المسيحيين قد عاشوا حياتهم بشكل عادي داخل إطار المجتمع المصري وغالبا ما كان واقع حياتهم يتجاوز هذه المفاهيم التي ظلت في كثير من الأحيان كلجنة في الصدور ولا تعبر عن نفسها سوى في لحظات الاثارة أو الغضب .

أما عن دور الأقباط في الحياة الثقافية والعلمية في عصر سلاطين المماليك ، فالواقع أن المعلومات المتاحة بهذا الشأن لا يمكننا سوى - إعطاء صورة عامة عن نشاط المسيحيين في هذا المضمار .

فقد اشتهر عدد من المسيحيين ممن تميزوا في الساحة الثقافية وإن كانت معظم مؤلفاتهم تدور حول الاهتمامات ذات الطبيعة الدينية أو اللاهوتية ، كما أن بعض تلك المؤلفات اتخذت شكل الردود على اليهود ، أو المسلمين ، أو جاءت دافعا عن مذهب بعينه من المذاهب المسيحية ، مما يوحي بأن نوعا من النقاش والحوار الثقافي قد دار في تلك الفترة بين أبناء الديانات الثلاث .

وقد اشتهر من مثقفي الأقباط أسرة « أبناء العسال » ، ومنهم « أبو إسحق بن فخر الدولة بن أبي البشر العسال » ، وله عدة مؤلفات دينية ، كما ألف كتابا في قواعد اللغة القبطية ، وكان إخوة « الأسفند أبو الفرج هبة الله » و « الصفي أبو الفضائل ماجد » - الذي ألف كتابا في الرد على ابن تيمية - يسهرا على حربه (١٢٦) . كذلك عاش في القرن السابع الهجري (١٢٦٠ م) كاتب آخر هو (ابن العمري الجبيري القبطي) الذي ألف كتابا في أصول

«اللغة القبطية . وفي تلك الفترة نفسها عاش المؤرخ النصراني المعروف بابن العميد (ت ٣٧٣ م) وقد ألف عددا من الكتب في التاريخ منها كتاب لا يزال مخطوطا يبدأ بالخليفة وينتهي بالهجرة النبوية . وله كتاب آخر مختصر لتاريخ الطبري ، وعليه تنمى حتى عصر السلطان المعز أيك . ومن المؤرخين الأقباط الذين عاشوا في مصر زمن المماليك المؤرخ « الفضل بن أبي الفضائل » الذي ألف كتابا في التاريخ قصد به أن يكون ذيلًا على تاريخ « ابن العميد » كما ذكر هو نفسه في مقدمة كتابه (٤٤) . وفي القرن الثامن الهجري (١٤ م) ألف أحد مثققي الأقباط ، وهو « بطرس أسقف مليج » بعض الكتب للدفاع عن المذهب اليعقوبي ضد أصحاب المذاهب المسيحية الأخرى ، كما ألف كتابا يرد فيه على المسلمين دفاعا عن المسيحية (٤٥) ..

والواضح أن معظم المؤلفات التي كتبها المسيحيون في عصر سلاطين المماليك قد كتبت باللغة العربية ، باستثناء ما كان متعلقا منها بقواعد وأصول اللغة القبطية التي لم تكن لغة التخاطب اليومي بين الأقباط بشكل عام ، كما أنها من ناحية أخرى لم تكن معروفة للمسيحيين الملكانيين . والواضح أيضا أن هذه المؤلفات كانت تتناول موضوعات دينية في أغلب الأحوال ، وهو ما يمكن أن يفسر لنا سبب عدم إشارة المؤرخين المسلمين المعاصرين إلى كثيرين من الكتاب النصارى ، كما أن حقيقة تركيز معظم هذه الكتاب حول المواضيع الدينية واللاهوتية جعل التأثير المسيحي في النشاط الثقافي العام محدودا بدرجة كبيرة .

وفي بعض الأحيان تماهت العلاقات الطيبة بين المفكرين المسلمين والمفكرين من أهل الذمة ؛ فقد ذكر السخاوي أن المؤرخ « تقي الدين المقرئ » كان قلما بمذاهب أهل الكتاب حتى أن الفضلهم كانوا يتردون عليه للاستفادة منه (٤٦) ، كما أن الشيخ تقي الدين بن قيمية يذكر أنه ألف كتابا « . . ردا على كتاب ورد من قبرص فيه الاحتجاج لدين النصارى » (٤٧) مما يوحى بأن الحوار الدائر بين المسلمين والمسيحيين في الساحة الثقافية قد تعدى حدود البلاد إلى خارجها .

ومن ناحية أخرى ، كانت مشاعر التزمت والتعصب تفرض نفسها على الحوار بين المسلمين والنصارى ، فيأخذ شكل الهجاء والسخرية من معتقدات الطرف الآخر . وقد بلغت العلاقة بين المثقفين المسلمين من جهة ، والمثقفين المسيحيين من جهة أخرى درجة من التزمت وصلت إلى حد الأئمة في بعض الأحيان ، بحيث نجد البعض بهارضون مظاهر التقارب والوفاق الاجتماعي بين المسلمين وإبناء الأقليات الدينية ؛ بل أن البعض كانوا يعتبرون هذا التقارب خروجاً على الدين (٨٤) . وفي تصورنا أن هذا الموقف من جانب المثقفين من كلا الجانبين كان نتاجاً طبيعياً للتعليم الذي كانت علوم الدين محوره في تلك العصور ، سواء عند المسلمين أو عند المسيحيين .

ولا بأس من أن نكرر ما سبق ذكره من أنه من الخطأ أن نحكم على تلك الأمور بفهم عصرنا ، وإنما يجدر بنا أن نحاول تقييم تلك المظاهر في ضوء ظروف العصر الذي وقعت فيه . وعلى أية حال فإن المثقفين كانوا من فئة المعممين من القضاء والفقهاء الذي كان بعضهم يرى أن من واجبه أن يصبى دينه ، وأن هذه الحماية تتأتى بفرض بعض القيود على أهل الذمة . كما أن الطابع الخاص لدولة سلاطين المماليك وحرص السلاطين على الواجهة الدينية أتاح للمعممين نفوذاً واسع النطاق . فضلاً عن أن بعض المثقفين كانوا يريدون أن يستأثروا بوظائف الإدارة المالية التي نافسهم فيها أهل الذمة بما لهم من خبرة متوارثة في هذا المجال ، فادعوا أن في استخدام المسيحيين في هذه الوظائف مخالفة صريحة لتعاليم الدين الإسلامي .

على أن هذا لا يعنى بأى حال من الأحوال أن رجال العلم المسلمين اتخذوا من أهل الذمة موقف العداء الأعمى على الدوام ، فالواقع أن لدينا من الشواهد والأدلة ما يؤكد عكس ذلك . فقد كان بعض القضاة يرفضون مجازاة المشاعر العامة ضد المسيحيين في أوقات الاضطرابات (٤٩) . هذا عدا الوثائق التي تشير بعدم جواز تعرض المسلمين لأهل الأئمة أو أموالهم وتقرر أن على الحاكم منع ذلك حتى ينال ثوابه عند الله تعالى (٥٠) . كذلك نشهد بعض وثائق دير سانت كاترين على أن الحماية كانت تتوفر للمسيحيين

ولأبلاكهم وأموالهم من خلال الأحكام التي كان القضاة المسلمون يصدرونها:
لصالحهم (٥١) .

هذه اذن صورة عامة لمكانة الأقباط في المجتمع المصرى فى عصر سلاطين
المماليك ، وهى صورة فيها من الألوان الزاهية والمساحات المضيئة أكثر
مما فيها من الألوان القاتمة والظلال . فقد كان الأقباط ، وما يزالون ،
جزءا يرتبط بالكل المصرى ارتباطا عضويا لا يمكن فصله بحال من الأحوال .

الهوامش

- (١) من العلاقة بين السلاطين ورعاياهم من أهل الذبة انظر : فانسم عبده تاسم ، أهل الذبة في مصر العصور الوسطى : دراسة وثائقية ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٧٧ ، صص ٦٣ — ١٠١ .
- (٢) ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (طبعة دار الكتب المصرية) ، ج ٧ ، ص ١٠٩ .
- (٣) ابن الفرات ، تاريخ الدول والملوك ، ج ٩ ، ص ١٩٩ ؛ ابن تغرى بردى ، المصدر السابق ، ج ١٢ ، ص ١٣ ؛ ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ٢٨٩ .
- (٤) ابن الفرات ، المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٢٣٥ .
- (٥) المصدر نفسه ، نفس الجزء ، ص ٢٩٥ .
- (٦) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١٦١ .
- (٧) المقرئى ، الخطط ، ج ١ ، صص ٢٦٩ — ٢٧٢ ؛ التلقتشندى ، صبح الاعشى ، ج ٢ ، صص ٣٧٣ — ٣٧٩ ؛ ابن اياس ، نزهة الأعمى ، ق ٢٧ — ق ٣٤ (مخطوط) .
- (٨) المقرئى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ١٦٧ .
- (٩) المقرئى ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ٤ ، صص ٣١٣ — ٣١٤ ؛ العينى ، السيف المهند في سيرة الملك المؤيد ، ص ٣٢٢ .
- (١٠) البلاذرى ، فتوح البلدان ، صص ٢١٦ — ٢٢٠ .

(١١) ابن بسلام ، نهاية الرتبة في طلب الحسنة ، ص ١٨٦ .

(١٢) عن طوائف المسيحيين في مصر زمن المماليك ، انظر قاسم عبده قاسم ، اهل الذمة ، ص ١٠٣ وما بعدها .

(١٣) وثائق دير سانت كاترين ، وثيقة رقم ٢٥٦ (تاريخها سنة ٨٨١ هـ) ؛ ورقم ٢٦٢ (سنة ٨٥٤ هـ) ؛ ورقم ٢٩٥ (سنة ٨٨٢ هـ) ؛ ورقم ٢٥٨ (سنة ٨٤٩ هـ) .

(١٤) وثائق البطيريكية ، وثيقة رقم ٢٣ .

(١٥) وثائق دير سانت كاترين ، رقم ٢٥٢ (٨٨٩ هـ) ؛ رقم ٢٥٤ (٨٠٧ هـ) ؛ رقم ٢٥٨ (٨٤٩ هـ) ؛ رقم ٢٩٥ (٨٨٢ هـ) ؛ رقم ٢٦٢ (٨٥٤ هـ) ؛ انظر كذلك السخاوي ، التبر المسبوك في ذيل السلوك ، ص ٣٦ — ٣٨ ؛ ابن دحياق ، الانتصار لواسطة عقد الابصار ، ج ٤ ، ص ٤١ — ٤٢ .

(١٦) وثائق دير سانت كاترين ، ارقام ٢٥٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ .

(١٧) وثائق دير سانت كاترين رقم ٢٨٣ (وثيقة مصادقة شرعية ، محرم سنة ٨٠١ هـ) .

(١٨) وثائق سانت كاترين رقم ٢٥٢ (مصادقة شرعية ، ١٦ صفر ٨٨٩ هـ) .

(١٩) وثائق دير سانت كاترين ، رقم ٢٤١ (بيع) ؛ ٢٦٢ (بيع) ؛ ٢٥٥ (بيع) ؛ ٢٥٠ (بيع) ؛ ٢٥٤ (بيع) ؛ ٢٤٤ (مصادقة شرعية) ؛ ٢٥٩ (وقف) ؛ ٢٦١ (بيع) ؛ ٢٨٣ (اقرار بدين) ؛ انظر كذلك وثائق بطيريكية الأقباط الارثوذكس ارقام ٨ : ١٥ : ١٦ : ٢٣ (كلها وثائق وقف) .

٣٨٥ /

(م ٢٥ الكتاب السنوى)

(٢٠) سالت كاترين ، لرقم ٢٤١ ، ٢٥٢ ، ٢٦٢ ؛ البطريركية ، أرقام
٨ ، ١٦ .

(٢١) ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة (طبعة كاليفورنيا) ، ج ٧ ،
صص ٢٠٦ — ٢٠٧ ؛ ابن اياس ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ج ١ ،
ص ٢٢٩ .

(٢٢) ابن الحاج ، المخلفات ، ج ١ ، صص ٢٧٨ — ٢٧٩ ، ج ٢ ، ص ١٨ .
(٢٣) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٦٥ .

(٢٤) ابن حجر ، انباء النعمان ، ج ٣ ، ص ١١١ ؛ المقرئى ، السلوك ،
ج ٤ ، ص ٤١٠ ؛ السيوطى حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٨ .

(٢٥) النويزى ، نهاية الارب ، ج ٣ ، ق ٢٩٦ — ق ٢٩٩ (مخطوط) ؛
المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، صص ١٣٥ — ١٣٦ .

(٢٦) ابن الاخوة ، معالم القرية فى احكام الحسبة ، ص ٣٢ .
(٢٧) ابن الحاج ، المخلفات ، ج ٢ ، ص ٥١ .
(٢٨) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، صص ٩٢٣ — ٩٢٥ .

(٢٩) ابن الاخوة ، معالم القرية ، صص ٤٢ — ٤٣ .
(٣٠) وثائق دير سالت كاترين ، رقم ٢٨٦ (١٣ جادى الاولى سنة
٨٨٣ هـ) .

(٣١) ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، ج ١ ، ص ١٢٤ ؛ وانظر
السخاوى ، التبن المسبوك ، ص ٢٨٥ .

(٣٢) انظر عن هذا الموضوع قاسم عيد قاسم ، اهل النمة ، صص ١٥٤
— ١٥٩ .

(٣٣) ابن الأخوة ، معالم القرية ، صص ٤١ — ٥٣ : ابن بسبام ،
نهاية الرتبة ، صص ٢٠٧ — ٢٠٨ : القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ١٣ ،
صص ٣٦٢ — ٣٦٥ : باير ، الملابس الملكية ، ص ١١٦ .

(٣٤) ابن الأخوة ، معالم القرية ، ص ٤٢ .

(٣٥) ابن أبيك الدوادار ، الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر ،
صص ٤٧ — ٥١ : السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١١ .

(٣٦) المقرئزي ، السلوك ، ج ٢ ، صص ٢٢٢ — ٢٢٨ : العيني ،
عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (مخطوط) حوادث سنة ٧٠٢ ، السيوطي ،
حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٢ .

(٣٧) صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ٢٦٣ .

(٣٨) عن هذه الأعياد انظر قاسم عبده قاسم ، دراسات في تاريخ
مصر الاجتماعية — عصر سلاطين المماليك ، دار المعارف ١٩٧٩م ، ص ١١٧ ،
ص ١٤٦ .

(٣٩) ابن الحاج ، المحفل ، ج ٢ صص ٤٦ — ٤٨ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صص ٥٨ — ٥٩ .

(٤١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٩ .

(٤٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٤ ، ص ٥٨ .

(٤٣) لويس شيخو ، المخطوطات العربية لكتبة النصرانية (بيروت
١٩٤٢م) ، ج ٤ ، صص ١١ — ١٣ .

Patrologia Orientalis, XII, pp. 347—349.

(٤٤)

- (٤٥) لويس شيخو ، المرجع السابق ، ج٤ ، ص٦٢ .
- (٤٦) السخاوى ، التبرك المسبوك ، ص٢٣ .
- (٤٧) ابن تيمية ، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (القاهرة ١٣٢٣هـ) ، ج ١ ، ص ١٩ .
- (٤٨) ابن الحاج ، المدخل ، ج ٢ ، صص ٤٦ — ٤٨ ، ج ٣ ، ص ٥٦ .
- (٤٩) ابن النفلان ، المزمة فى استخدام اهل الذمة (مخطوط) ، ق ٩٩ .
- (٥٠) وثائق دير سانت كاترين ، أرقام ٢٣٠ ، ٢٣٥ ، ٢٢٨ (فتاوى) .
- (٥١) وثائق دير سانت كاترين ، رقم ٢٦٨ ، ورقم ٢٦٦ .

نحو أسلوب جديد لمواجهة مشكلات التنمية في العالم الثالث

الدكتور عبد الوهاب إبراهيم (✽)

يعتبر موضوع التنمية من الموضوعات التي حظيت باهتمام المثقفين — خصوصاً رجال الاقتصاد والاجتماع والسياسة — منذ بداية العقد الخامس من هذا القرن ، وكتب فيه عدد كبير من المؤلفات والدراسات ، وعقد بشأنه عدة مؤتمرات دولية واقليمية ومحلية ، وتطور بخصوصه معارك في كافة انحاء العالم تستهدف تحقيق سيطرة نظام سياسى ومن ثم اتجاه فكرى على نظام آخر وبالتالي اتجاه مخالف .

وعلى الرغم من تلك الأهمية الكبيرة التى تختص بها العملية التنموية والتى انعكست جوانبها على الانسان العادى فى مجتمعات العالم الثالث ، حيث يقوم هذا الانسان من خلال عمله وفكره فى القيام بها وتنفيذ اجراءاتها ، بل وأحياناً فى رسم واعداد برامجها وسياساتها ، وفى النهاية يستفيد من نتائجها الايجابية أو تقع عليه آثارها السلبية ، على الرغم من ذلك ، فإن هذه العملية لم تحقق النتائج المرجوة منها فى معظم هذه المجتمعات . ويرجع ذلك الى أسباب عديدة بعضها تختص به المجتمعات المتخلفة ذاتها ، والبعض الآخر يرجع الى طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية المعاصرة .

وإذا كانت الصنفوة فى مجتمعات العالم الثالث تركز فى تحقيق وإنجاز مصروفاتها، التنموية على حاجاتها للمساعدات المالية أو التقنية ، فإن تلك « الحاجة » ما زالت تحكم بواسطة « النظريات السياسية والعسكرية » فى

(✽) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الرقازيق .

مجال العلاقات الدولية ، تلك النظريات التي وضعتها الدول المتقدمة ، والتي يعتقد البعض في الدول المتخلفة — وهم على حق في رأينا — أنها تعمل على « خدمة الفوضى الاقتصادية الدولية » .

ومن علامات هذه الفوضى :

● إهمال تقرير لجنة « برانت » عن قضايا التنمية الدولية .

● فشل الدعوة الى مفاوضات شاملة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف على المسائل الأساسية للتنمية .

● عدم توصل اجتماعات الدورات المتعلقة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الى أية نتائج ، وكذلك دورة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا والتنمية التي عقدت في فيينا في أغسطس ١٩٧٩ ، ودورة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التي عقدت في نيودلهي في أكتوبر ١٩٨٠ .

والنتيجة — في رأي هؤلاء — ترمى الى تأمين استيعاب أوسع والرسخ ل« اقتصاديات العالم الثالث في الاقتصاد المسيطر للدول الصناعية ، أكثر مما ترمى الى وضع حد لنظام استغلالي .

ومن ناحية أخرى ، فإن بعض حكومات العالم الثالث تجد في هذه المسألة خبراً جيداً لمشكلات مجتمعاتهم ، ويحاولون اقتناع شعوبهم بذلك . بل إن بعض حكومات العالم الصناعي (المتقدم) تجد في ارتفاع أسعار المواد الأولية (خصوصاً البترول) وزيادة موجات المهاجرين مبررات كافية لاستحالة اصلاح النظام الاقتصادي الدولي ، ومن ثم صعوبة مواجهة مشكلات التضخم والبطالة التي تعاني منها مجتمعاتهم . ولا تخرج عن هذه الدائرة « مجتمعات التكتل الاشتراكي » التي تحاول اثبات عدم مسؤوليتها عن الصراع الدائر بين مجتمعات الجنوب والشمال ، ومن ثم وقوفها سليماً من المشكلات الاقتصادية الدولية . (١) .

ولكن هل يعنى ذلك ان تصل جهود التنمية سواء على المستوى الفكرى
أو المستوى الواقعى الى طريق مسدود ؟ .

قبل الاجابة على هذا السؤال ، تجب الاشارة الى اننا نفهم التخلف
على انه ظاهرة تصيب البناء الاجتماعى الكلى لمجتمع ما فى مرحلة معينة من
مراحل تطوره بسبب عوامل خارجية — أساسا — بحيث يصبح هذا البناء
غير قادر — فى هذه المرحلة — على اشباع حاجات الغالبية العظمى من
أفراده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما ينتج عنه تشوهات فى مكونات
هذا البناء الديموجرافية والايكولوجية والاقتصادية والطبقية والسياسية
والعائلية والقبلية والتعرقية .

وعلى ذلك ، فان دوافع عملية التنمية تكمن فى تلك الاجراءات التى
يقوم بها المجتمع لمعالجة مظاهر أو سمات التخلف فيه . ومن أبرز هذه
الدوافع بناء مكانة الأمة من خلال تحقيق الاستقرار السياسى ، وزيادة
الانتاجية (وهى عملية اقتصادية) ، وأخيرا دافع اجتماعى يستهدف اشباع
حاجات أفراده من خلال توصيل الخدمات لكل المناطق الجغرافية والتطاعات
السكانية والجماعات الاجتماعية فى المجتمع ، بما يؤدى الى اعادة تشكيل
البناء الاجتماعى (٢) .

واذا أردنا تحديدا لسمات أو مظاهر التخلف التى تعاني منها غالبية
مجتمعات العالم الثالث ، فانها تتمثل فى :

١ — سيطرة الانتاج الواحد على الاقتصاد ، وغالبا ما يكون هذا الانتاج
اوليا أو وسيطا ، ويقوم مجتمع آخر (أكثر تقدما) بتحويله الى
منتج نهائى .

٢ — انخفاض مستوى الانتاجية فى القطاعات المختلفة .

٣ — ارتفاع نسبة المشتغلين فى قطاعات غير انتاجية مثل الخدمات ، وأعمال
التجارة الوسيطة ، والحرف التابعة ... الخ .

٤ - سوء توزيع الدخل القومى (المتدفق أصلا) .

٥ - عدم وجود تراكم رأسمالى فى المجتمع ، بسبب الفقر أساسا ، وانتشار القيم الاستهلاكية فى المراحل التنموية اللاحقة .

٦ - سيادة العلاقات الاجتماعية التقليدية التى تستند الى بناء اجتماعى يقوم على المكائات الموروثة .

٧ - ازدياد الاعتماد على العالم الخارجى (٣) .

وبهذا تكون التنمية - فى واقعها - هى محاولة التخلّب ، أو على الأقل التخفيف من حدة هذه السمات أو المظاهر . وبعبارة أخرى ، فإن التنمية كمعملية تعنى تغيير وتحديث الهيكل أو البناءات الاجتماعية والاقتصادية: والسياسية القائمة فى مجتمع ما ، على ضوء معطيات أو عناصر محددة ، تتضمن :

(أ) الامكانيات المادية والبشرية المتاحة .

(ب) ظروف أو أحوال المجتمع التاريخية والمعاصرة .

(ج) نمط العلاقات الدولية السائد .

(د) الأفكار أو الايديولوجيات التى تقود وتوجه العمل التنوى .

ولما كانت أحوال المجتمعات المتخلفة تظهر - كما سبقت الإشارة - أن ما حققته من انجازات للسيطرة على عوامل أو سمات التخلف فى أى منها يعتبر محدود النطاق ، بل تشير البيانات الكمية والكيفية المتاحة عن عدد من هذه المجتمعات الى ارتفاع معدلات الأمية ، ووفيات الأطفال ، وانخفاض المحصولات الزراعية الغذائية ، وازدياد التلّال السياسية ، وازدياد حجم الدين وأعباء خدمتها ... الخ . ويرجع ذلك - فى اعتقادنا - الى عاملين أساسيين هما :

١ - اعتناق مديروا العملية التنموية (سواء كانوا سياسيين أو / اقتصاديين

أو / مثقفين) في هذه المجتمعات لأفكار أو ايديولوجيات رأسمالية ،
أو اشتراكية ، أو مهجنة منهما .

٢ - نبط العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية المعاصر الذى يفرض .
التبعية على مجتمعات العالم الثالث ، الى درجة يمكن معها الدّعم بأن .
مسألة التبعية قد حسمت ليس - للأسف - لصالح الاستقلال والتحرر ،
ولكن لصالح التبعية ذاتها ، واصبح السؤال الذى يواجه أى مجتمع .
من هذه المجتمعات - متمثلا فى صفوفه - هو : من نتبع ؟ الشرق .
أم الغرب ؟ .

لقد سبقت الاشارة الى أن المحاولات التى تبذل لاقامة نظام اقتصادى .
دولى جديد ، أو على الأقل اصلاح النظام الاقتصادى الحالى لم تسفر عن
شئ يعتمد به ، لأن الأغنياء من المجتمعات لن يتنازلوا ببساطة عن اجزاء
من ثرواتهم - التى حصلوا عليها - أو بالأحرى نهبوها - فى فترات
استعمارهم - للقراء . ولذلك ، فإن على هذا الجنوب المتخلف أن يأخذ زمام
المبادرة لازلاته - أو على الأقل - التخفيف من حدة تخلفه ، ومن ثم تبعيته .

ويأتى ذلك ، بالتخلص أساسا من تلك الأطر الفكرية أو الايديولوجية
للتبعية ، واللى سادت العمل التنوى فى هذه المجتمعات منذ بداية الخمسينيات .
من هذا القرن .

إن السائد حتى يومنا هذا هو اتباع نماذج تنمية رأسمالية غربية ،
أو اشتراكية ، أو خليط منهما . وكما سبقت الاشارة ، فإن هذه النماذج .
لم تثبت نجاحات تذكر فى مجال تنمية هؤلاء المتخلفين .

إننا ندعو راسمى السياسات التنموية فى مجتمعات العالم الثالث الى .
تبني فكرة أو مبدأ الخصوصية Specificity (٤) . وتشير هذه الفكرة الى :

١ - عدم الالتزام المسبق بمقولات نظرية معينة ، واتخاذ الواقع كأساس .
لانتقاء المفاهيم التى تتلاءم معه . وتجب الإشارة الى أن عدم

الالتزام المسبق بنظرية معينة يعنى ضربا من ضروب العدمية ، بل ان الالتزام بمبدأ الخصوصية فى حد ذاته يعنى الالتزام برؤية عامة للمجتمع .

٢- إمكانية انتقاء المفهومات التى تلائم واقعنا مجتمعيا معينة من أكثر من نظرية سواء فى صياغة جديدة للمفهوم ، أو فى نفس الصياغة التى ظهر فيها داخل نظرية معينة ، مع عدم الالتزام بمساقه داخل هذه النظرية . ولا يعنى انتقاء المفهومات من نظريات مخلفة ضربا من ضروب التأليف النظرى ، بل ان ذلك الانتقاء يعنى فحصا لهذه النظريات ، وبالتالى الكشف عن نجاحها أو فشلها فى تفسير الظواهر الاجتماعية فى واقع اجتماعى معين ، وفى مرحلة تطويرية بالذات .

ولتوضيح فكرة أو مبدأ الخصوصية ، يمكن القول ان هذا المبدأ قد يظهر كتعبير عن اغتراب النظريات الكبرى (البنائية الوظيفية والمادية التاريخية) عن تفسير وقائع الأحوال فى المجتمعات النامية . كما ان هذه النظريات تحمل فى ثناياها دعاوى ايديولوجية تدمم أحيانا فكرة محلكة الغرب باعتبار أنه « مركز العالم » ، وفى أحيان أخرى ، يؤكد بعضها على خلق مظاهر الانشقاق العرقى والسلالى فى مجتمع من المجتمعات ، أو تدعيم انشقاقات موجودة بالفعل (كما حدث فى إفريقيا) ، وفى أحيان ثلاثة .. تبرز هذه النظريات ارتباطا ميكانيكيا بين مجتمعات العالم الثالث والمجتمعات الغنية وهكذا .

ولهذا نؤكد على ضرورة تنقية الفكر الايديولوجى لثقتنى العالم الثالث ، ويتأتى ذلك من خلال نشر وتبني فكر جديد يناسب هذا العالم .

وترجع « فكرة الخصوصية » فى بداياتها المبكرة الى مفكرين عرب ، وجهوا اليها ، دون أن يقوم بعضهم — فى اعتقادنا — بمحاولات لبلورتها . ومن بينهم « إبراهيم عامر » فى عام ١٩٥٨ (٥) ، ثم « أنور عبد الملك » فى

١٩٦٢ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ (١) ، ثم « محمد الجوهري » في علم
١٩٧٢ (٧) .

ومن بين المفكرين الغربيين الذين أشاروا إليها — ولكن في إطار
اشتقاقى من الفكر الماركسى — رايت ميلز C.W. Mills في علم ١٩٦٢ ،
وكارل كورش Karl Korsch في علم ١٩٧٨ .

وفي أواخر عام ١٩٨١ ظهر أول عمل علمى عربى متكامل يعتمد على
« فكرة الخصوصية » كنظرية علمية في كتاب « أحمد زايد » عن البناء
السياسى فى الريف المصرى ، وتبعه فى يناير ١٩٨٢ بحث لنا عن التركيب
الطبقي ومعوقات التنمية فى القرية المصرية ، ولكن فى إطار نقدى لكل من
البنائية الوظيفية والمادية التاريخية كنظريات كبرى فى علم الاجتماع .

هذا هو الإطار الفكرى — الذى ندعو اليه مع الداعين — للعملية
الانموية فى مجتمعات العالم الثالث . أما من حيث الإطار التطبيقي فلان
« فكرة الخصوصية » تصلح كإطار منهجى للبحث فى مكونات البناء الاجتماعى
المختص بالدراسة ، للتعرف — من خلال مجموعة من الدراسات الامبيريقية
تجرى فى إطار واقعى — تاريخى ومعاصر — على تلك السمات أو
الخصائص أو المخبرات الدافعة للتنمية ، وتلك التى تعوقها .. عند هذه
المرحلة ، يصبح لعلم الاجتماع — فى رأينا — « رؤية » يستطيع أن يقدمها
لإدبى العملية التنموية فى المجتمع ، لتساعدهم فى إعداد استراتيجياتهم ورسم
سياساتهم وخططهم للتنمية .

ومن ناحية أخرى ، فانه يمكن اقتراح استراتيجيات — مرحلية — محددة
تخلق عليها .

« الالتزام بالتنمية كسلوب حياة ، وعدم تبديد الموارد المتاحة لها فى
ممارك غير تنموية ، وذلك فى إطار من الاعتماد على الذات » .

وتقوم هذه الاستراتيجية على المحاور التالية :

١ - مشاركة كل الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة في المجتمع ، بالتعاون .
الاساسا مع المجتمعات النامية الأخرى ، من خلال اقامة تنظيم نموى .
دولى من هذه المجتمعات .

ويستند هذا المحور الى « أن عملية التنمية القائمة على نطاق ضيق .
من المشاركة سوف تتعرض نتيجة اتساع الفوارق داخل البناءات السياسية
والاجتماعية » (٨) . كما يستند الى ما سبقته الاشارة اليه من أن التعاون .
القائم بين الدول الغنية والفقيرة يرسخ التبعية ، ومن ثم يجب على هذه .
الدول الأخيرة أن تتحالف فيما بينها للتخلص من عوامل فقرها وتخلفها .

٢ - اعداد وتنفيذ برامج لتثنية الوعي بالتنمية على اساس مفهوم « التنمية »
كاسلوب حياة في اطار من الاعتماد على الذات » .

ويعنى ذلك أن وعى الأفراد في المجتمع بأهمية التنمية ، وبأنها مسألة .
حياة أو موت بالنسبة لهم سوف يدفعهم ليس فقط الى مزيد من العمل .
والإنتاج ، بل أيضا الى مزيد من الخلق والابتكار لتطوير واقعهم الاجتماعى .
ويشير هذا المحور الى ضرورة أن تتضمن خطط التنمية التدابير التربوية التى .
تدعم مفهومات العمل الانتاجى ، والاعتماد على النفس سواء فى اسلوب .
التفكير أو العمل . يضاف الى ذلك تضمين هذه الخطط لبرامج عن اثاره أو
تنمية الوعي بالتنمية ، تلك التنمية التى يمكن انجازها بمشاركة الجماهير .
(التى تقوم اصلا بالعمل التنموى وتستفيد من عوائده) فى كل المراحل .
ابتداء من وضع الخطة وانتهاء بتقييم نتائجها .

٣ - القدوة السلوكية من الطبقات الحاكمة والغنية ، ومن راسى سياساته .
التنمية . ويظهر هذا المحور عندما تمارس قيم الإنتاج والإدخار
والاستثمار والغربة من جانب الطبقات الاجتماعية العليا ، وخاصة :
الصفوة السياسية والاقتصادية في المجتمع . عند هذه المرحلة يمكن .

استشارة اهتمام الطبقات الأدنى بهذه القيم . ان التقليد والمحاكاة هو من الأمور الأساسية في المراحل المتعددة للعمل التنموي .

٤ - تسييس أجهزة التنمية ، اى ربط المشتغلين في هذه الأجهزة بالأهداف السياسية للمجتمع والتي تتركز على هذه الاستراتيجية المقترحة .

ويقوم هذا المخور على ضرورة الاهتمام - وخاصة في المراحل الأولى للمخل التنموي ، بتسييس الكوادر المخططة والمنفذة ، وذلك بأعداد برامج محددة لهذه الكوادر . وقد يعتدّ البعض في إمكانية انحراف هذه الكوادر عن مبدأ « التنمية كأسلوب حياة » ، ولكن ضمان عدم حدوث ذلك يكمن في طريقة اختيار هذه الكوادر ، وفي أسلوب مواجهة انحرافاتهم الشخصية أو العملية ، وأيضا في طريقة اعدادهم أخلاقيا ومهنيا .

وفي هذه الحالة لا يكون مهما أن تكون التنمية « رأسمالية » أو « اشتراكية » ، ولكن المهم أن تقوم التنمية على أساس الظروف والأحوال الخاصة بالمجتمع نفسه .

٥ - عدم تبديد موارد المجتمع في معارك غير تنموية سواء كانت داخلية أو خارجية .

ويعنى ذلك ، تبنى أسلوب يتسم بالاعتدال في إجراءات التنمية ، ويتضمن هذا الأسلوب العمل على تحييد (أو استتلاب ان أمكن) تلك القوى المعارضة (أو المعوقة) للتنمية داخل الوطن وخارجه ، وذلك من خلال عدم الدخول في « حروب » سياسية أو ديموية مع تلك القوى المعارضة (أو المعوقة) ، لأن الدخول في مثل هذه الحروب سوف يعوق - بلا شك - الوصول الى الهدف ، لأن نمط العلاقات السياسية الاقتصادية الدولية المعاصر سيفرض تدخلا بشكل أو بآخر لتوجيه هذه الحروب في اتجاهات معينة لخدمة أصحاب المصالح سواء في شبكة العلاقات المحلية (داخل الوطن) أو الدولية (١) .

وبهذا يمكن البدء في عمل تنموى يعتمد بالجمع ايدولوجيا ، وتطبيقها
عن الوقوع في آسار التبعية الدولية التى تهدد غالبية — ان لم يكن كل —
مجتمعات العالم الثالث في عالمنا المعاصر ، بما يفقد هذه المجتمعات
استقلالها وسيادتها .

وتؤكد أهمية هذه الاستراتيجية المقترحة للتنمية ، من خلال عرض
بعض نتائج محاولات التنمية التى تمت تجربتها في المجتمع المصرى (منذ
بداية الخمسينيات من هذا القرن وحتى نهاية السبعينيات) والتى توصلنا
اليها بعد دراسة واقعية أجريناها عن معوقات التنمية في القرية المصرية (١٠):

١ — عدم مشاركة الأغنياء بمخدراتهم في الاستثمارات المطلوبة للتنمية ،
أو المشاركة بصورة تؤدي الى ما يسمى « بالتنمية الخاطئة أو غير
الموثوق فيها misdevelopment » (١١) . وهذا ما حدث في مصر
عندما اضطرت حكومة عام ١٩٥٢ الى الاتجاه نحو التمسير ، ثم
التأميل لتمويل مشروعات التنمية ، بعدها الحجم « الرأسماليون...
الوطنيون » من القيام بذلك ، ويحدث الآن في السلوك الاستثمارى،
لكبار الملاك الزراعيين (في قريتى البحث) ، وهو سلوك فردى في
طابعه ، واستهلاكى في مظهره .

٢ — عدم مشاركة المفكرين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين بأفكارهم
لدفع التنمية ، أو المشاركة بصورة تؤدي — أيضا — الى تنمية
خاطئة (١٢) . وتركيز هؤلاء على قضايا ومسائل قومية أو دولية:
لا تتصل بالقضية الرئيسية : التنمية .

٣ — نقص معدلات الانتاج الزراعى للمحاصيل التقليدية ، مع التوسع
في زراعة محاصيل الحدايق ، مما ترتب عليه أن أصبحت مصر دولة
مستوردة للحبوب الغذائية ، أى أنها لم تعد تنتج غذاءها .

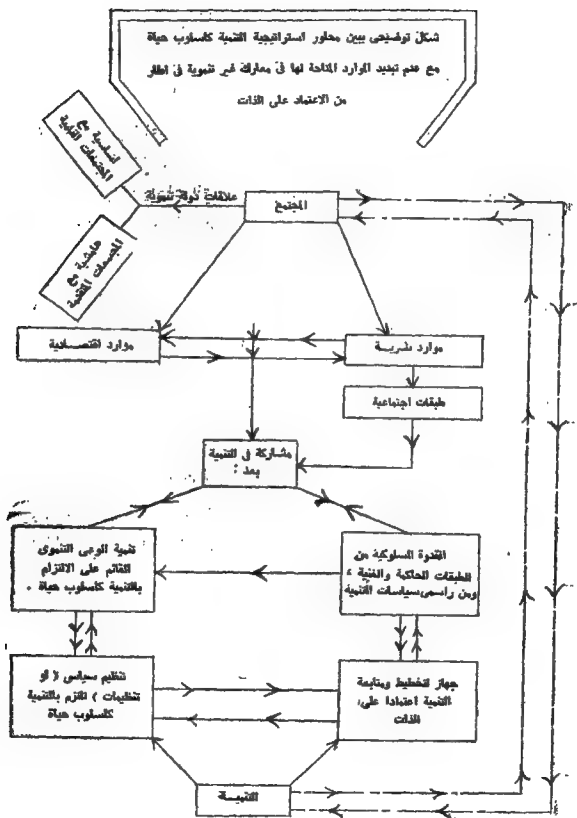
٤ — الاتجاه نحو الأنماط الاستهلاكية من جانب متوسطى وصغار الملاك

الزراعيين ، بالإضافة الى المعدمين (وأصلا كبار الملاك الزراعيين) ،
وفى هذا تعميق لمظاهر التشويه الثقافى ، وتغيير لمستويات التقييم .
الشعبى ، ومعايير الحكم على الأفراد ، بالإضافة الى ما يؤدى اليه -
ذلك من تدعيم للاستقطاب الطبقي ، ومن تعطيل للتنمية .

٥ - وضوح ظاهرة الهجرة الخارجية من جانب القرويين بحثا عن ظروفه .
حياتية أفضل فى البلاد العربية نتيجة عدم اشباع البناء الاجتماعى .
القائم لاحتياجات القرويين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وغنى .
عن البيان ، ما كان يعرف عن الفلاح المصرى من تمسك بالأرض .
والأهل والبلد .

٦ - الانتظار الدائم لما تقوم به الحكومة من برامج ومشروعات للتنمية .
ويتضمن ذلك عدم القيام بأى جهد من أجل التنمية . وقد أشارت .
الدراسة (فى واحدة من نتائجها) الى أن أكثر من ٨٥ ٪ من أفراد
العينة يفضلون « السكوت » ، أو القاء التبعة على الحكومة ممثلة فى .
رئيس الوحدة والعمدة ، لتنفيذ مشروع تنوى له أهمية لمجتمعهم (١٢) .

وتبين من ذلك ، أن « استيراد » نظريات ونماذج للتنمية ، دون الانطلاق .
من الواقع الاجتماعى الموضوعى ، يؤدى الى ما سبقت تسميته « بالثنية
الخاطئة أو غير الموثوق فيها » .



المراجع والحواسن

- ١ — جورج قرم ؛ تدويل مشكلة التنمية في خلية النظم الاقتصادية الدولية ، (مقال في) الفكر العربي المعاصر ، العددان ٨ و ٩ ديسمبر ١٩٨٠ .
يناير ١٩٨١ ، مركز الإنماء القومي ، بيروت ، ص ١٠٤ - ١١١ .
 - ٢ — J. A. Ponsioen; National Development - A Sociological Contribution; Institute of Social Studies, The Hague, Holland, Vol: XVII, 1968.
 - ٣ — انظر في « مؤشرات التخلف » ، محمد الجوهري ؛ مقدمة في علم اجتماع التنمية ، ط ٢ ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ١٩٧٦ .
 - ٤ — انظر في هذه الفكرة :
● أحمد زايد ؛ البناء السياسي في الريف المصري — تحليل لجماعات الصفوة القدينة والجديدة ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب رقم ٤١ دار المعارف ، ١٩٨١ . وايضا :
● عبد الوهاب إبراهيم ؛ ايدولوجيا للتنمية أم تنمية للايديولوجيا ، (تقرير في) مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، العدد الثالث ، السنة العاشرة ، سبتمبر ١٩٨٢ .
 - ٥ — إبراهيم عامر ؛ الأرض والفلاح — المسألة الزراعية في مصر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
 - ٦ — أنور عبد الملك ؛ المجتمع المصري والجيش ، (ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري) ، دار الطليعة ، بيروت ، يناير ١٩٧٤ ، الفصل الحادي عشر .
 - ٧ — محمد الجوهري ؛ منهج في دراسة بناء المجتمع المصري ، (مقال في) ، الكتاب ، السنة الثانية عشر ، العدد ١٣٧ ، أغسطس ١٩٧٢ .
 - ٨ — U. N. Economic and Social Council; Unified Approach to Development Analysis and Planning, A Progress Report, Confer. of African Planners, 5th Session, Addis Ababa, 19-28 June, 1974.
- {٥١
٢٦ — الكتاب السنوي }

- ٩ — عبد الوهّاب إبراهيم ؛ التركيب الطبقي ومعوقات التنمية في قريتين مصريتين ، رسالة دكتوراه ، (تحت النشر بعنوان : معوقات التنمية في العالم الثالث — مع دراسة للحالة المصرية) . وتؤكد أهمية هذا المحور بالنظر إلى ما حدث ويحدث في بعض بلدان العالم مثل كوريا وفيتنام ولبنان وجنابا وغيرهم في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .
- ١٠ — المصدر نفسه .

١١. — Aidan Foster Carter; Neo-Marxist Approaches to Development and Underdevelopment, (in) Emanuel De Kadt and Gavin Williams (eds.), Sociology and Development, Tavistock Pub., London, 1978, p. 74.

وقد ذكر في تفسيره لهذه المصطلح ، أنه شيء لا يصلح حتى كأساس متقدم لشيء آخر ، والأكثر من ذلك ، فإنه لا يلاحظ لقصر أجله .

١٢ — انظر في ذلك : محمد الجوهري ؛ علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، دار المعارف ، ١٩٧٨ ، صص ٢٥٢ — ٢٦٥ . وأيضاً : حمود العودي ؛ المتفنون في البلاد النامية ، عالم الكتب ، ١٩٨٠ .

١٣ — تتأكد أهمية تلك النتائج عند مقارنتها بما جاء في الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تحدثت أبعاد المشكلة الاقتصادية في مصر كما يلي : ١ — التضخم ، ٢ — العجز الكبير في ميزان التعامل مع العامل الخارجي ، ٣ — عجز الاستثمارات والمخزرات القومية عن الوفاء بالمتطلبات اللازمة للتنمية ، ٤ — قصور معدلات التغير الفكري في استراتيجية التنمية بما يتماشى مع احتياجات الشعب ، ٥ — نقص انتاجية العاملين ، ٦ — زيادة السكان ، ٧ — النقص في النظام الإداري والقدرات القيادية في كثير من المواقع في معركة التنمية .

انظر : وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية ٧٨ — ١٩٨٢ ، المجلد الأول ، الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أغسطس ١٩٧٧ . ومما يذكر أن هذه الخطة لم يقدر لها أن تنفذ .

المختصات العربية للمقالات المنشورة

بلفات أجنبية

ملخص

ملاحظات على الأسرة الأمريكية والمصرية المعاصرة

دكتورة سامية مصطفى الخشاب (**)
دكتور أدرج بتلر (***)

تعتبر فترة السبعينات من أواخر الفترات المليئة بالتغيرات ، وقد أثرت تغيرات هذه الفترة على الأسرة . فحركات الشباب والحركات النسائية عارضت كثير من الأنماط التقليدية للأسرة والزواج ، كما لعبت وسائل الاعلام دورا كبيرا في معارضة الآراء التقليدية المتعلقة بالجنس والزواج والأسرة .

وتتناول هذه الدراسة التغيرات التي طرأت على كل من الأسرة الأمريكية والأسرة المصرية في فترة السبعينات وذلك عن طريق التركيز على مستويين :

— المستوى الوصفى : فمن خلال الإحصاءات نصف ونحدد « لماذا » حدثت للأسرة المعاصرة .

— المستوى التفسيري : تحاول الدراسة أن تفسر « لماذا » حدثت هذه التغيرات .

يتناول الجزء الأول من الدراسة الظواهر الجديدة التي طرأت على

(*) سامية مصطفى الخشاب ، مدرس بقسم الاجتماع — كلية الآداب — جامعة القاهرة .

(**) أدرج بتلر ، رئيس قسم الاجتماع بجامعة كاليفورنيا — ريفرسايد

الأسرة الأمريكية خلال فترة السبعينيات . ويركز الجزء الثانى على التغيرات التى حدثت للأسرة المصرية .

الجزء الأول : ماذا حدث للأسرة الأمريكية ؟

١ - المعاشرة بدون زواج :

شهدت فترة السبعينيات زيادة هائلة فى عدد حالات معاشرة الرجال للنساء بدون زواج (انظر جدول رقم ١) . فقد أشارت الاحصاءات أن عدد هؤلاء قد بلغ فى عام ١٩٧٠ ٥٢٣.٠٠٠ واصبح ١٥٦٠.٠٠٠ عام ١٩٨٠ . ومما يزيد هذا الأمر خطورة زيادة انتشار هذه الظاهرة فى الطبقة الوسطى ، وقبولها لدى ثقافة الأغلبية .

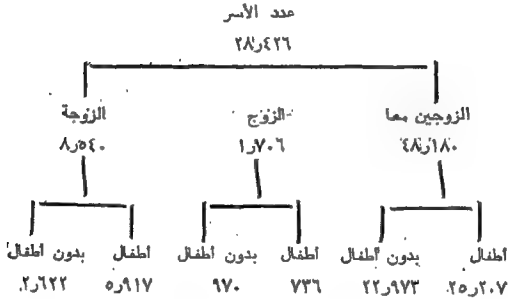
جدول رقم (١)

المسنة	حالات المعاشرة بدون زواج	حالات المعاشرة بدون زواج ولديهم أطفال	حالات المعاشرة بدون زواج وليس لديهم أطفال
١٩٨٠	١٥٦٠.٠٠٠	٤٢٤.٥٥٠	١١٣٦.٠٠٠
١٩٧٩	١١٣٤.٦٠٠	٣٦٠.٠٠٠	٩٨٥.٠٠٠
١٩٧٨	١١٣٧.٠٠٠	٢٧٢.٠٠٠	٨٦٥.٠٠٠
١٩٧٧	٩٥٧.٠٠٠	٢٠٤.٠٠٠	٧٥٤.٠٠٠
١٩٧٠	٥٢٣.٠٠٠	١١٦.٠٠٠	٢٢٧.٠٠٠

٢ - الأسرة ذات الوالد الواحد :

تعتبر ظاهرة الأسرة ذات الوالد الواحد من الظواهر التى تغلب على الأسرة الأمريكية فى هذه الاوقات . فقد أشارت احصاءات عام ١٩٨٠ الى أن فترة السبعينيات تعتبر من الفترات التى انتشرت فيها وبصورة عالية الأسرة ذات الوالد الواحد . فعذ النبط الأسرى الجديد يشكل ٢٢.١٤٪ من الأسر الأمريكية . فهو يمثل ما يقرب من نصف أسر الملونين ، وخمس أسر البيض والطبقة الوسطى .

جدول (٢) يوضح توزيع الأسر حسب نوع
عائل الأسرة ووجود أطفال عام ١٩٨٠ ميلادي



٣ - الطلاق :

رغم أن الطلاق من الظواهر التي توجد في جميع المجتمعات ، وتسمح
بها كثير من الثقافات . إلا أن هذه الظاهرة تشتد خطورتها في الولايات المتحدة
نظرا لارتفاع معدلاتها بصورة كبيرة . فقد ارتفع الطلاق من ٥٠ لكل ألف
في عام ١٩٠٠ إلى ٢٥٠ لكل ألف في فترة السبعينات .

جدول (٣) يشير إلى نسبة الطلاق
لدى الإناث في الأعمار المختلفة

السنة	٢٠-٢٤	٢٥-٢٩	٣٠-٣٤	٣٥-٤٤	٤٥-٥٤	٥٥-٦٤	٦٥-٧٤
١٩٥٠	١٤	٢٦	٢٦	٣٤	٢٩	٢٢	٢٠
١٩٥٥	١٤	٢٢	٢٨	٣٨	٢٣	٢٢	١٤
١٩٦٠	١٧	٢٥	٣١	٣٨	٢٩	٣١	١٧
١٩٦٥	٢٠	٣٤	٣٣	٤٤	٢٦	٣٩	٢٢
١٩٧٠	٢٢	٤١	٤٧	٥٣	٥١	٤٤	٢٩
١٩٧٥	٢٣	٦٧	٧٣	٧٧	٦٩	٥٥	٣٣
١٩٧٨	٢٦	٨١	١٠٥	١٠٢	٧٩	٦٤	٣٩

ويوزع ارتفاع الطلاق في الولايات المتحدة إلى عديدين من العوامل هي :

- ١ - زيادة التعليم والعمل لدى المرأة .
- ٢ - صغر حجم الأسرة .
- ٣ - ارتفاع الدخول .
- ٤ - الطرب الفيتنامية .
- ٥ - القبول الاجتماعي والديني للطلاق .
- ٦ - إصلاح قانون الزواج .

٤ - الوحدانية :

تتشر ظاهرة الوحدانية في المجتمع الأمريكي في عام ١٩٨٠ نجد ما يزيد عن ٥٨ مليون بالغ يعيش بمفرده . وهذا القطاع يشكل ٣٤٪ من الرجال و ٤٠٪ من الإناث . ويضم هذا القطاع فئات مختلفة منها : غير المتزوجين ، المفصلين ، المطلقين والأرامل .

جدول رقم (٤) يشير إلى الحالة الزوجية لسكان الولايات المتحدة من (١٨ - فما فوق) عام ١٩٨٠ في الألف

النوع	الجملة	المتزوجون	غير متزوجين	المطلقين	الأرامل	المفصلين
الإناث	٧٤١٠١	٤٨٧٥٢	١٧٤٣٤	٣٨٧١	١٩٧٢	٢٠٧١
الذكور	٨٢٠٥٤	٤٨٦٢٧	١٢٩٧٧	٨٣١	١٠٤٧٩	٣١٤٠

٥ - عدم الانجاب الاختياري :

قد لقيت ظاهرة عدم الانجاب الاختياري مزيد من الاهتمام في الولايات المتحدة ، والذي ظهر بدوره فيما نشر في الكتب والمجلات . ففي عام ١٩٧٨ وجد أن ١٨٪ من السيدات في الفئة العمرية (١٨ - ٢٤) يرغبن أن يكن

بدون أطفال طوال فترة حياتهم . وقد حدد ليفر سمات الذين تسودهم هذه الظاهرة في لآتى :

« أن هؤلاء الأفراد يرغبون في الأقلية في المناطق الحضرية الكبيرة . وهم يقبلون علي الزواج في سن متأخر ، كما أن الاتجاه الدينى لديهم منخفض . واثبات هذه الفئة ذات تعليم عالى . ويشغلون مناصب وظيفية عالية كما أن لديهم دخل مرتفع » .

— لماذا حدثت كل هذه التغيرات على الأسرة الأمريكية :
يرجع كثير من الكتاب هذه الظواهر الأسرية الى عديد من العوامل هي :

- ١ — نمو الفردية .

- ٢ — عدم انساق القيم والمعايير التقليدية مع التغير السريع .

- ٣ — قصور سياسة الأسرة .

- ٤ — الحركة النسائية .

الجزء الثالث : التغير في الأسرة المصرية :

لقد تعرضت الأسرة المصرية لعدد من التغيرات في فترة السبعينيات ونجل هذه التغيرات فيما يلى :

أولا : حجم الأسرة :

(١) ظهور الأسرة الصغيرة في المناطق الريفية ، وانحسار الأسرة الممتدة .
لقد أصبح من الواضح في الحقبة الماضية انحسار الأسرة التقليدية أى الأسرة الكبيرة الحجم في الريف المصرى ، وانتشار الأسرة الصغيره وهذا يرجع الى العوامل التالية :

- ١ — ارتفاع نسبة التعليم لدى سكان الريف .

- ٢ — تغير قيمة الأرض في نظر الفلاح .

- ٣ — الهجرة الريفية الى المدن ، والهجرة الخارجية وخاصة الى الدول العربية .

٤ - زيادة الاتصال بين الريف والمدينة ، مع زيادة انتشار وسائل الاعلام
في الريف . . .

(ب) عودة ظهور الأسرة الممتدة في المناطق الحضرية .
هناك ظاهرة ملفتة للنظر ظهرت في المجتمع المصري في فترة السبعينيات ،
وهي عودة الأسرة الممتدة إلى قلب الحضر . ولا شك أن هذه الظاهرة
هي نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية . مغنى عن البيان أن المجتمع المصري
يتعرض للعديد من المشاكل وتعتبر مشكلة الاسكان إحدى المشاكل الرئيسية
التي يعاني منها المجتمع المصري . فصبوبة حصول الإنشاء على مسكن
مستقل ، جعلهم يقيمون مع أسرة التوجيه . ولذلك نجد أن النمط التقليدي
الممثل في الإقامة المشتركة مع أسرة التوجيه أخذ يعود ويظهر في المدن .

ثانيا : العلاقات الاجتماعية في الأسرة :

١ - الزواج :

من الظواهر الأسرية البادية على الأسرة المصرية هو ارتفاع سن
الزواج سواء بالنسبة للرجل أو المرأة ، كما تغير الشكل التقليدي للزواج
من حيث طريقة الاختيار ، ومراسيم الاختقال والأعباء للاقتصاد للزواج .

٢ - تركز المرأة للأسرة :

من الظواهر التي جدت على الأسرة المصرية في فترة السبعينيات
تمركز المرأة في الأسرة . وليس هذا راجعا إلى تطور وضع المرأة ، أو
تغير دورها التقليدي الذي هو نتيجة لخروجها للعمل . وإنما هو راجع إلى
ظاهرة هجرة الرجال . فقد أصبح من الظواهر الملموسة في أوقائنا المعاصرة
ارتفاع معدلات الهجرة المؤقتة للرجال (الاعارات والأجازات الخاصة) والذي
يترتب عليه قيام الزوجة بهام الأسرة سواء داخل المنزل أو خارجه ،
وتصبح هي - في غياب زوجها - المسؤولة الأولى والراعية لأبنائها .

٣ - تطور مكانة الأطفال وانحسار السلطة الأبوية :

من الظواهر الملفتة للنظر في الأسرة المصرية المعاصرة هو زيادة امتياز

الأطفال وتراجع سلطة الوالدين . ففى القديم كانت سلطة الوالدين (وخاصة الأب) على الأبناء واضحة ، وكان تدخلهم فى شئونهم الخاصة سواء ما يتعلق باختيارهم مجالات التعليم أو اختيارهم للزواج قويا . ولكن حدث تغير فى مكانة الطفل داخل الأسرة . فأنخذت تزداد السيطرة الفردية ، وتراجع سلطة الوالدين .

الخلاصة :

يرتبط التنظيم الأسرى بالأوضاع الاجتماعية والثقافية فى المجتمع .
فالقول بأن الأسرة هى شيئا واحدا فى كل المجتمعات ليس صحيحا .
فالأسرة تختلف من مجتمع الى آخر ومن ثقافة الى أخرى . فهى تتباين من حيث تنظيمها ، أعضائها ، دورة حياتها وايدولوجيتها . لذلك فإن الظواهر التى طرأت على الأسرة الأمريكية تختلف كليا عن ما حدث للأسرة المصرية نظرا لاختلاف الثقافات والمجتمعات التى توجد فيها كل منهما .

ملخص

فعالية الوحدة الصحية الريفية في مجال تنظيم الأسرة

دراسة البعثة العلمية لقرية الجفادون

دكتوراه. اعتماد. علام (ب.م.م.)

قبل أن أبدأ في استعراض موجز لدراسة فعالية الوحدة الصحية الريفية في مجال تنظيم الأسرة داخل إحدى قرى محافظة بنى سويف ، فانه يجب التنويه أولا الى أهمية تلك الدراسة :

١ - تعتبر الوحدة الصحية الريفية تنظيما رسميا له دور مؤثر وبارز في مجال تنظيم الأسرة وان نجاح هذا المشروع يعتمد بالدرجة الأولى على فعالية الوحدة الصحية القائمة في المجتمع المحلي .

٢ - ان اختيار إحدى قرى محافظة بنى سويف لم يأت عشوائيا بل اختيرت قرية الجفادون بصفة خاصة من بين مجموعة قرى برنامج السكان والتنمية والمرشحة لاجراء دراسات متعمقة . وكما سيوضح من خلال استعراضنا للدراسة ان قرية الجفادون تعد مثالا واضحا للقرية النبطية. وانها تعتبر مجتمعا منفلقا تلعب فيه العلاقات الفرعية السائدة دورا بارزا ومؤثرا خاصة في مجال تنظيم الأسرة .

ان دراسة الفعالية التنظيمية للوحدة الصحية كتنظيم اجتماعى يستلزم من الناحية النظرية تحديدا لها يتناسب ونوع الدراسة والوقت المحدود المتاح لاجرائها . اما من الجانب الامبيريقى فانها تستلزم أولا التعرف على

(*) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة المنيا .

السمات الاجتماعية الثقافية لمجتمع البحث حتى يأتى استخلاص النتائج بصورة أكثر دقة في ضوء السياق الاجتماعى الثقافى للمجتمع — وفى نفس الوقت اهتمت الدراسة ببلقى التنظيمات الأخرى الموجودة فى المجتمع المحلى مثل المدرسة الابتدائية المختلطة ، المسجد وأيضا دور الرائدة الريفية . ذلك بهدف التعرف على أوجه التكامل أو التماسك بين تلك المؤسسات الرسمية بهدف انجاح مشروع تنظيم الأسرة . وبالتالى يسهل تحديد ديناميات الرغص والقبول لفكرة تنظيم الأسرة . لذلك فإن الدراسة تناولت بصورة وصفية سريعة باقى التنظيمات الأخرى الموجودة الى جانب الوحدة الصحية .

ان مفهوم الفعالية التنظيمية الذى اعتمدت عليه الدراسة يتضمن المصادر والامكانيات المتاحة لدى التنظيم لتحقيق اهدافه وأيضا أساليب تحقيق تلك الاهداف داخل اطار التكيف مع المجتمع المحلى والى أى مدى يستطيع التنظيم ان يحقق للمجتمع متطلباته . ومن الجانب الإيميريقى ، فإن هذا المفهوم استلزم دراسة الوحدة الصحية كنسق اجتماعى من حيث :
(١) الامكانيات البشرية المتاحة ، (٢) الامكانيات المادية المتاحة ،
(٣) الاهداف الأساسية وفى مقدمتها تنظيم الأسرة وذلك من خلال :

١ — معرفة اتجاهات المسميدين بالخدمة المتنوعة التى تقدمها الوحدة الصحية .

٢ — معرفة اتجاهات القائمين بالخدمة ذاتها .

٣ — أسلوب وكيفية تقديم الخدمة وهل تقدم على قدم المساواة لأفراد المجتمع أم ان هناك دوافع تؤدي الى التمييز فى المعاملة .

منهج الدراسة :

لكى يتسنى دراسة الجوانب المختلفة للفعالية التنظيمية والتى اشرنا اليها آنفا وجب استخدام المنهج الانثروبولوجى الذى يحقق المعايير والملاحظة المستديرة . ونظرا لما يتسم به المجتمع الجبلونى من ثقافات فرعية جاء فريق البحث مكونا من بلطين وباحثات حتى يتسنى لنا عمل

لقاءات على الترددات على الوحدة الصحية . هذا وقد استعانت الدراسة
بأدوات متعددة لجميع البيانات هي : الملاحظة ، المقابلات غير المقتنة ،
الملاحظة ، الاختباريون والأدلة .

نتائج الدراسة :

كشفت الدراسة عن سلبية دور الوحدة الصحية في مجال تنظيم الأسرة
وأن الثقافات الفرعية السائدة ذات تأثير مضاد وقوى . وبدأت فعالية الوحدة
الصحية غير مؤثرة بسبب عدة عوامل أهمها افتقاد الوحدة الصحية كنسق
اجتماعي لعدد من السمات التنظيمية والمهنية ، بالإضافة الى نقص كبير في
الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة . ومن ثم جاء دور الوحدة الصحية ثانويا
في مجال تنظيم الأسرة والذي تؤكد النتائج التالية التي كشفت عنها
الدراسة :

١ - غبوض الدور الذي يمكن أن تؤديه الوحدة الصحية وغيرها من
المؤسسات . أيضا تبين نوع الخدمة الطبية بسبب عوامل شخصية
 واجتماعية . هذا بالإضافة الى ما تسم به السلطة داخل الوحدة
الصحية من مركزية كان لها الأثر السيء على العلاقات الاجتماعية
داخل تنظيم الوحدة الصحية لا سيما بين رئيس الوحدة والمرضات .

٢ - ثبوت عدد الأسر مع قلتها النسبية التي تستجيب لفكرة تنظيم الأسرة
من واقع السجلات الرسمية فقط يشير الى افتقاد الوحدة الصحية الى
دور مساعدة المولدة الذي من خلاله يمكن تحقيق نتائج أفضل ايجابية
للوحة الصحية داخل المجتمعات الريفية .

٣ - الانجاه السلبي الجماعي للعاملين في الوحدة الصحية نحو فكرة تنظيم
الأسرة لأسباب عدة تأتي في مقدمتها انتفاء كل العاملين باستثناء الطبيب
الى نفس المجتمع أو مجتمعات أخرى مماثلة . ومن ثم لم نلاحظ اختلافا
في الاتجاه لكل من أفراد المجتمع أو العاملين في الوحدة الصحية تجاه
مشروع تنظيم الأسرة .

٤ - أن البناء الاجتماعي للمجتمع يلزمه تهيئة مسبقة لتقبل مشروع تنظيم الأسرة من خلال - احوار المنظمات الرسمية - الأخرى وفق مقدماتها المدركة والتي تكشف عن - الدرامنة - من مناهية دورها - لنفس السبب - الموضح في البند السابق . وايضا بسبب رفض الثقافة لمشروع تنظيم الأسرة بسبب العوامل الاقتصادية ، انخفاض مكانة المرأة الجفادونية ، ارتفاع نسبة الأمية ، ارتفاع نسبة الوفيات الرضع والتي لا تعكسها المسجلات الاحصائية بالوحدة الصحية نتيجة لاحجام الأهالي عن تسجيل المواليد عقب الولادة مباشرة خوفا من الوفاة المبكرة .

٥ - عدم انتظام وقلة الاتصال الراسي بين الوحدة الصحية والمستويات الطبية العليا من جهة وبالمسؤولين من جهاز تنظيم الأسرة من جهة أخرى . ولعل هذا يفسر نوعية وكمية الامداد بالأدوية والمهمات الطبية والتي لا تأتي متناسبة سواء من ناحية الكيف ومتطلبات العلاج . وايضا من ناحية الكم حيث أن ما يرد الى الوحدة الصحية لا يتاثر بتزايد السكان في المجتمع الجفادوني والقرى المجاورة . ولعل هذا يفسر من ناحية رداءة الخدمة المقدمة بالمجمل .

٦ - حاجة المجتمع الجفادوني لدور الزائدة الريفية المدركة حيث كشفت الدراسة عن أن القائمة بهذا الدور كعمل اضافي الى جانب عملها الأساسي كمرضة بالوحدة الصحية - لا تمتلك مقومات الزائدة الريفية مما جعل دورها ناشلا في مجال تنظيم الأسرة .

٧ - انعزالية المؤسسات المحلية عن قضايا المجتمع وعدم وعي العاملين بها بتلك القضايا .

التوصيات :

توصي الدراسة بضرورة اعادة تقييم مشروعات تنظيم الأسرة خاصة في المجتمعات الريفية حيث يبلغ تأثير الثقافات الفرعية ذروته وذلك على أساس :

١١ — ضرورة ضمان تهيئة المجتمع المحلى لتقبل الأفكار المستحدثة خاصة تلك التى تضاد اتجاه الثقافات الفرعية السائدة وهذا يستلزم بالضرورة الدراسة المتعمقة للسماات البنائية لمعرفة انجح أسلوب تطبيقى لتنظيم الأسرة يلائم تلك السماات .

٣ — عدم التقيد بأنواع معينة من الأساليب تنظيم الأسرة بل يجب دراسة أنسب الوسائل وأكثرها تقبلا من المجتمع المحلى ذاته . كما توصى الدراسة بضرورة التنسيق العرضى بين المؤسسات المحلية والمرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتنظيم الأسرة .

٣١ — ضرورة الاهتمام بدور مساعدة المولدة خاصة فى المجتمعات الريفية المخلفة . حيث يساعد هذا الدور على تتبع حالات الولادة والتقليل من نسبة الوفيات الرضع والذى يعانى منها مجتمع الدراسة .

٤ — ضرورة الاهتمام الرسمى بالحلالية العاملين فى الوحدات الصحية من فترة أخرى لزيادة الاحتكاك الثقافى — حيث كشفت الدراسة عن خطر طول فترة البقاء فى أداء عمل يزيد من خضوع العاملين لمؤثرات الثقافة السائدة فى المجتمع المحلى .

القسم الثاني

دراسات نقدية : عرض كتب وبحوث ومقالات

- ١ - علم الاجتماع في مصر تأليف دى يونج
عرض د. محمد الجوهري
- ٢ - نهضة مصر تأليف د. أنور عبد الملك
عرض د. محمد حافظ دياب
- ٣ - المرأة والصنيع في الدول النامية اصدار منظمة الأمم المتحدة للتربية
الصناعية .
عرض د. اعتقاد علام .
- ٤ - جناح الأحداث والطبقة العاملة تأليف وعرض عدلى محمود السمرى
- ٥ - اتخاذ القرار الأسرى تأليف سكاتزونى وزينوفاتش
عرض على المكاوى
- ٦ - نحو علم اجتماع جديد تأليف ت . اندرسون
عرض د . محمد عبد ربه
- ٧ - دراسة انثروبولوجية للممارسات الطبية الشعبية في الريف المصرى
مع التطبيق على احدى القرى
اعداد : فوزى عبد الرحمن اسماعيل
عرض : د. حسن أحمد الخولى

علم الاجتماع في مصر

تألیف : دی یونج

عرض وتعليق : دكتور محمد الجوهري

أعد هذه الدراسة دارس هولندي كان يجمع مادة بحثه الدكتوراه في مصر في أواخر الستينات ، وهي تحمل عنوان : « علم الاجتماع في بلد نام : الجمهورية العربية المتحدة : التوجهات والخصائص » (١) .

وهذه الورقة رغم ما يشوبها من بعض الأخطاء في الأسماء والتواريخ، وبعض اللبس بين الأشخاص ، وهى أمور من اليسر أن يقع فيها باحث غريب ، لم يقض أكثر من عاين أو نحو ذلك فى مصر ؛ أقول رغم ما يشوبها من أخطاء فهمى جهد واع ، وتشخيص فيه كثير من الصدق وبعد النظر، لواقع علم الاجتماع المصرى فى نهاية الستينات . (سلمت الورقة مخطوطة لكتاب هذه السطور فى أوائل عام ١٩٧٠ ، ونشرت بعد ذلك بكثير من عام) .

وتنقسم هذه الورقة الى ثلاثة أقسام فرعية يتناول المؤلف في أولها: تدريس علم الاجتماع في مصر (كشرح أكاديمي) ، وفي الثانية مكانة وظروفه هذا العلم خارج الجامعات ، وأخيرا تقييما لموضع علم الاجتماع ودوره ، وسنعرض للورقة حسب هذا الترتيب ..

(١) تدريس علم الاجتماع في مصر : ويعرض في كلمات سريعة لكافة:

(*) F. de Jong, «Sociology in a Developing Country, The United Arab Republic : Orientations and Characteristics», in : *The Sociological Review*, 1971, May, Vol. 19, No. 2, pp. 241-252.

هذا العلم في اطار انجامة المصرية القديمة ، ثم بعد استقلالها عام ١٩٢٥ ،
واخيرا استقلالها باقسام مستقلة منذ أوائل الخمسينات بدءا بجامعة القاهرة .
ثم لمحة سريعة من تطور اقسام الاجتماع في جامعتي الاسكندرية وعين شمس .
وقد اهتم في هذا العرض بالحديث — السريع — عن برامج الدراسة
وخطة المواد في تلك الاقسام ، مبينا تاثيرها بالعلوم الدينية والشرعية في كلية
ينات الأزهر ، وارتباطها (حتى ذلك الحين) بالدراسات النفسية في
عين شمس وبالدراسات الفلسفية والسياسية في الاسكندرية ، وهكذا .

ويوزد بعض الملاحظات العامة عن اتجاهات الرسائل المقبلة للحصول
على الماجستير والدكتوراه في الاقسام المختلفة ، وموقفها من البحث الميداني ،
وانتقالها من الطابع النظري الخالص الذي كان سائدا في مدرسة قسم
الاجتماع بجامعة القاهرة (ايام د . علي محمد الواحد وفي ود . عبد العزيز
عزت) الى الطابع الإمبريقي الذي أصبح سائدا . إلى رسالة : " أن تعتمد
على مادة ميدانية يجمعها الطالب . وهو في لثرتة لكل تلك القضايا ينم عن
وعي بحقيقة وضع هذا العلم وظروفه وملابسات تطوره .

(ب) علم الاجتماع خارج الجامعات : وهو يتناول الجهود العلمية
المبذولة لدراسة المجتمع المصري ، أو الاتصال بمشكلاته خارج الجامعة .
ويبدأ بالحديث عن الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية (سلتى تأسست
عام ١٩٣٦) والدراسة التي أجرتها من الفقر في دور هذه الجمعية ، في
إعداد دراسات تمهيدية لفتحون للضمان الاجتماعي : (الذي صدر عام
١٩٥٠) ، وتأسيس هذه الجمعية لكتب للبحوث الاجتماعية (عام
١٩٤٣) والدراسات التي أجراها على بعض أحياء القاهرة . وافتتاح مدارس
للخدمة الاجتماعية بالقاهرة ثم بالاستكندرية بعد ذلك .

ثم انوار محمد فلاح في دور الاجتماع في خدمة السياسة الاجتماعية
في بعض المجلات تقابل في الجامعة ، كل مجلة التخطيط القومي (لم يصدر سوى
يونج التي يصدرها وزارة التخطيط ١٩٦٢ ، ولايت فيها تلك المجلات) ،
والادارة العامة للتخطيط الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية .

"وينشئ 'اشارة تفرقة' الى 'تأسيس' الجمعية الاضرية لـعلم 'الاجتماع' ،
وفشلها في تحقيق أى غرض 'من اغراضها' ، او تنفيذ 'أى مشروع' (كانت
يرئاسة د. منصور فهمي ، وسكرتارية د. على عبد الواحد واتى) .

بعد ذلك يتناول المؤلف مراكز البحث الاجتماعى في مصر فيشيد
بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والبحوث التى أجريت في
أطارة ، والنوريتين اللتين تصدران عنه .. الخ . أما المركز الثانى الذى
يشير اليه فهو مركز تنمية المجتمع في العالم العربى بـرسس اللبان (تأسس
عام ١٩٥٢) ، ومركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة
(تأسس عام ١٩٥٣) .

(ج) 'تقيم عام لـعلم الاجتماع في مصر' : يبدؤ المؤلف هذا التقييم بان يؤكد
مرة اخرى على البدايات المتقدمة لتدريس علم الاجتماع في مصر ، بشكل
جعله اسبق من كثير من الجامعات الاوربية . وهو يؤكد ايضا ان هناك
عوامل متنوعة كانت مسئولة عن تعويق نمو علم الاجتماع وتطوره . فقبل
ثورة ١٩٥٢ كان التعليم الجامعى محدود العدد ، وكان عدد من يختارون
علم الاجتماع كـميدان للتخصص محدودا ايضا (انظر في فقرة الملاحظات
الملاحظة الخاصة بهذا الموضوع) .

ولكن بعد ثورة ١٩٥٢ اتسعت قاعدة التعليم الجامعى ، واشتد الطلب
على الاختصاصيين الاجتماعيين والباحثين الاجتماعيين وزادت شعبية علم
الاجتماع . فزادت أعداد الطلاب باقتسام الاجتماع ، وزادت أعداد الكتب
المنشورة باللغة العربية في علم الاجتماع ، ولكنه ينتهى الى ان النتيجة
التي خلص اليها بان استغراض هذه المؤلفات العربية وان القليلة باستاذة
الاجتماع هي ان هذا العلم لم يطلع في تطوير إطار نظري وعلمي ، بل لا يوجد
أى تحليل علمي ، ان ذلك سيتم في المستقبل القريب (دى يونج كتب مقاله هذا

عام ١٩٦٩ ، ونحن الآن في عام ١٩٨٤ . مازلنا نردد نفس الشكوى : (*) ...
وهذا يرجع السبب في ذلك الى بعض السمات المميزة للوسط الأكاديمي
أو العلمي الذي نما وتطور فيه علم الاجتماع المصري . وهي عوامل لها
تأثيرها على تطور بعض فروع العلم الأخرى في مصر . ويحدد تلك السمات
فيما يلي :

١ - عدم وجود التنسيق والتعاون : فالمسرح السوسيولوجي في مصر
زاخر بالراكر والمعاهد والأفراد الذين يعملون في ميدان البحث الاجتماعي ،
أو المهتمين بعلم الاجتماع على نحو أو آخر . ولكن الملاحظ أنه لا يوجد أي
نوع من التنسيق فيما يختص بمشروعات البحوث ، بل وليس هناك أي
قدر من التعاون بين تلك الأطراف العاملة في نفس الميدان ، وأحيانا لا يوجد
اطلاعا أي نوع من الاتصال بين بعضها . وهناك على الأقل هيتان آتشتنا
على الأقل للمساهمة في تحقيق قدر من التنسيق الأولى هي المركز القومي
للبحوث الاجتماعية ، والجناحية ، والثانية هي الجهاز المركزي للتتعة العامة
والاحصاء ، ولكنها فشلا فشلا تاما في تحقيق هذه المهمة . فالمؤسسة
الأولى (المركز) انشغل بالنضال من أجل توفير الباحثين وتوفير الاعتمادات
المالية ، بينما تحول الجهاز الثاني الى مؤسسة بيروقراطية تمنح الموافقات
على اجراء البحوث ، او ترفض منح الموافقة . أما الجمعية المصرية لعلم
الاجتماع التي كان يمكن أن تضطلع — على المستوى غير الرسمي —
بمثل هذا الواجب ، فقد عقدت في أوائل الخمسينات بعض الاجتماعات عقب
تأسيسها ، وناقشت عددا من القضايا ، وفشلت في تحقيقها جميعا على

(*) يقول المؤلف في هذا الموضع تعليقا على من يدعى وجود مدرسة
فكرية متميزة في علم الاجتماع المصري ما يلي بالحرف :

«In this context the article of Hasan al Saati, who speaks
constantly about the Egyptian school of sociological
thought, cannot be seen as anything but a manifestation
of hypertrophic nationalism, de jong, op. cit, p. 252,
Fn. No. 24.

نحو ما سلفت الإشارة . فالتنسيق والتعاون غائبان كائلا من على
مشرح علم الاجتماع المصرى . وهذه سمة للبيئة العلمية التى كان يعيش
فيها هذا العلم طوال العقود الثلاثة السابقة على كتابة تلك الورقة (١٩٤٠ -
١٩٧٠) .

٢ - **غياب الاهتمام الشخصى بالتقدم العلمى** : لقد وضع المؤلف ،
يده فى هذه الفترة على عدد من الظروف اليومية التى يعمل فى ظلها علماء
الاجتماع وطلابه (ولو انهم ليسوا وحدهم فى هذا ، فذلك حال كل المصريين ،
وهم بالقطع أحسن حالا من كثير من المصريين) . فيشير الى انخفاض
المرتبات ، وضالة الميزانيات المخصصة للبحوث ، وصعوبة الحصول على
الدوريات والمراجع الأجنبية (علاوة على ارتفاع أسعارها مؤخرا) ، ونذرة
التيسيرات العلمية وعدم وجود من يقوم بأعمال السكرتارية لانخفاض
الميزانيات ، كل ذلك يدفع كثيرا من المشتغلين بعلم الاجتماع الى قبول
أعمال اضافية كى يستطيعوا الوفاء باحتياجاتهم المالية وتحقيق طموحاتهم
المهنية . كما أمنت تلك الظروف الى التأثير بشكل ضار على مستوى التدريس
فى الجامعات وساهمت الى حد بعيد فى اثاره المنافسات الشخصية بين
المشتغلين بهذا العلم بسبب حرصهم على الترقى فى السلم الأكاديمى .
والوظيفى . كذلك ترتب على هذا الوضع تضائل عملية تبادل المعلومات
بينهم الى ادنى حد ممكن . ولذلك يلاحظ دى يونج أنه ليس مما يثير الدهشة
ازاء تلك الظروف الا تكاد تجد اثراء للظواهر الدالة على فكرة العلم كهيئة
وكرسالة وكجهد لزيادة المعرفة الصحيحة .

٣ - **غياب التصور الواضح لدور علم الاجتماع** : يمثل القدر الأكبر
من المكتبة العربية فى علم الاجتماع (حتى عام ١٩٦٩ تاريخ ذلك المقال) فى
كتب مدرسية للتدريس ولاعتبارات ملحية كتبها الأساتذة لطلابهم . ولا يستخدم
تلك الكتب الا صاحبها عادة ، فمن النادر أن يستخدمها زملاؤهم فى جامعات
أخرى فى التدريس ، وهى مليئة بالنقل عن الكتب الدراسية الأمريكية

والأوربية . وهى تعكس فضلا عن هذا عدم وجود تصور واضح لدور عالم الاجتماع والإخصائى الاجتماعى .

فيلاحظ المؤلف أن خريجي معاهد الخدمة الاجتماعية ليست لديهم أى خلفية فلسفية ، ويؤكدون عدم ميلهم على الاطلاق الى المشكلات النظرية . وتبع ذلك فهم يشاركون على قدم المساواة خريجي اتسنام الاجتماع فى ممارسة هذه المهنة . ويعنى بالمشاركة على قدم المساواة أنه لا يوجد أى تمييز بين الفئتين (ذلك أن الخلفية مختلطة ، والاعداد مختلطة ، فكان المنطقي أن يقبلين ميدان العمل لكل فئة منهما من الأخرى) فى الحصول على الوظائف الحكومية أو فى الاستعانة بهما فى البحوث ، سواء البحوث الممولة من جهة معينة ، أو الممولة من الميزانية العامة . وقد أدت المنافسة الضاربة بين الفئتين ، حيث تمتد كل منهما أنها أصلح من الفئة الأخرى فى ممارسة أعمال معينة ، قد ساهم فى التقهقر والتشتت الذى نلمسه اليوم (١٩٦٩) على مسرح علم الاجتماع المصرى .

٤ - إهمال العامل البشرى فى البحوث : من الحقائق التى لفت انتباه المؤلف وأثارت دهشته البالغة غياب البحوث التقييمية ، أو بحوث تقويم المشروعات الاجتماعية (انظر الفصل الخاص ببحوث تقويم المشروعات فى الباب الخاص لعلم الاجتماع التطبيقي فى كتابنا المدخل الى علم الاجتماع) ، كما لفت انتباهه الإهمال العام للعامل البشرى . وهو يقصد بذلك عدم الاهتمام بالتعرف على ما اذا كان الناس الذين يتصل بهم المشروع راضين عن تلك الإصلاحات الاجتماعية التى مستهم أم لا ، هذا من ناحية . كما يقصد بذلك ، من ناحية أخرى ، عدم وجود أى بحوث لدراسة أثر تلك الإصلاحات على الناس الذين انماوا بها . فالبحوث تقتصر أساسا على تحديد الشروط اللازمة لإجراء بعض الإصلاحات الاجتماعية وتنفيذها ، دون أى اعتبار لتقييم أى مشروع بعد بحثه العمل عملا .

٥ - إخصاء علم الاجتماع للأفراض السياسية : وهو يوضح فى بدء

منه من هذه النقطة. إن الدراسات الميدانية في علم الاجتماع المصري (باللغة العربية) مليئة بتعدد ضخم من الاتجاهات النظرية والعملية . ولكننا لا نلمس في تلك البحوث أى جهد لمحاولة تطوير إطار نظري عام . ومع ذلك تلك البحوث الميدانية تهمل أطراف وأهم المتشور باللغة العربية في علم الاجتماع . كما يلاحظ (لا أدري كيف توصل إلى ذلك) سيطرة النسق السياسي بأيديولوجيته على النسق العلمى والأكاديمى في مصر من خلال تلك الأعمال . ويستشهد بفقرات من ميثاق العمل الوطن الصادر عام ١٩٦٢ ، والتي تتصل بدور البحث العلمى في التغيير ، ولكن السؤال الذى نطرحه على صاحبنا دى يونج ، وهل تأثر كتاب الدراسات الاجتماعية فعلا في بحوثهم أو كتاباتهم بشيء من هذا . تلك قضية في رأينا أكبر من قدرات المؤلف إزاء الوقت الضيق الذى قضاه في مصر ، والمدى الذى حققه في الإطلاع على التراث ، وبلغ دراسته باللغة العربية . فهذه ملاحظة يحتاج تأكيدها إلى معاناة وجهد ، لم يبلغه صاحب تلك الدراسة .

ولكنه يؤكد في نهاية هذه الفقرة على ملاحظة هامة هي غياب الكتاب النقدية الاجتماعية من المجتمع المصرى ، لأن طبيعة النظام القائم (في الخمسينات والستينات) لم يكن يسمح لأى عالم اجتماع أن يجرؤ — مثلا — على تناول مشكلات وقضايا التدرج الاجتماعى في المجتمع المصرى بشكل مباشر ، أو يجرؤ على إلغاء الضوء على العلاقات بين الموقف التاريخى والأبنية الاجتماعية والقوى التى تتحكم في تلك الأبنية .

ويلخص رؤيته لعلم الاجتماع في مصر في ذلك الوقت بأنه يتميز بدقة إمبريقية واضحة ، ولكنه ينطلق بدون تحديد مؤسس فلسفى لموضوعه ، وبدون فروض يعمل بها محددة تحديدا دقيقا ومصاغة صياغة واضحة . وهو يستجبل وجود حاجة قوية إلى التامل النظرى والبحث التقويى ، ولكن هذا أهل أعمالا تاما من جانب منشورات التنمية التى أقمتهما الثورة ، بل إن كل شيء طغفته كان يفتقر منه بعد الدراصة التقويمية (يقصد الخطوات السياسية والاقتصادية ، وليس الاجتماعية فقط) . وهو يعلق على

ذلك بأن بعض الناس قد يتعللون بأن الثورة ما زالت مستمرة ، وإن وقت التقويم لم يحن بعد ، ولكن الرأي الذى يؤكد عليه ويبرزه أن أحجام علم الاجتماع المصرى من عمل ذلك سوف يفقده الكثير من قدرته على التأثير ، ومن المؤكد أنه سوف يكسب الكثير لو اتجه الى الاهتمام بالبناء النظرى ، فذلك لن يعود بالخير فقط على علم الاجتماع عموما ، ولكنه سيعود بالخير أول ما يعود على علم الاجتماع المصرى نفسه .

تعليق :

اتضح من عرضنا لدراسة دى يونج أنه قد قدم صورة دقيقة تتسم بالموضوعية والوصى الناضج بواقع العلم ومشكلاته فى مصر ، واستطاع أن يضع يده على سمات ومشكلات حقيقية لم تنتبه الى بعضها أى من الأوراق الأخرى التى تناولت تأريخ علم الاجتماع فى مصر ، على الأقل لم تنتبه اليها بهذا القدر من الوضوح . وقد كان هذا العرض الجيد ثمرة اهتمامه المركز بأسرة علم الاجتماع ، واتصاله الشخصى الوثيق بكثير من قضايا التنمية .

ولكن الورقة تتميز عدا هذا العرض العام ببعض الإيجابيات المحددة ، فقد أبدى دى يونج اهتماما ملائما بالدراسات العليا ، والدور الذى يمكن أن تلعبه لو احسن الاهتمام بها وتطويرها ، وهى بالقطع يمكن أن تمثل نقطة الانطلاق نحو رفع مستوى البحث ، ثم رفع مستوى التأليف ، وبالتالي رفع مستوى التدريس ، وأخيرا زيادة فاعلية دور علم الاجتماع فى خدمة قضايا التنمية .

كذلك انتبه المؤلف بشكل ممتاز لم يشاركه فيه أحد من أصحاب الدراسات التى تعرض لها من وضع علم الاجتماع المصرى المعاصر بقضية بحوث تقويم المشروعات ، وجمع فى معالجته بين موقفاتنا العلمية والسياسية الاجتماعية فى نفس الوقت .

ولكن لكل شيء إذا ما تم نقصان ، فقد وقعت هذه الورقة في عدد من الأخطاء المادية، التي ما كان يجب أن تقع بمبها ، والتي يمكن أن نقدم لها تصحيحا في هذا المقام (*) . ولكن القصور الموضوعي الواضح خلط المؤلف بين علم الاجتماع والخبرة الاجتماعية بدون مبرر في ثانيا حديثه عن الوضع التنظيمي للعلم ومن تدريس العلم في الجامعات ومن وضع العلم خارج الجامعات .

(*) اسقط المؤلف الإشارة الى أن قسم الاجتماع بكلية البنات جامعة عين شمس مسبق على قسم بنات الأزهر ، ويرجع الى أوائل الستينات ، وكان يضم وقت كتابة الورقة أربعة أعضاء هيئة تدريس ، وحوال سبعة من المعيدين والمدرسين المساعدين ، (صفحة ٢٤٢) .

● أخطأ في تسمية المعهد العالي للعلوم الاجتماعية التابع لكلية الآداب بالاسكندرية ، وكتب المقابل العربي له المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، ولكنه يقصد الأول (صفحة ٢٤٢) .

● أخطأ عندما قرر أنه لم تقدم بقسم الاجتماع بآداب القاهرة رسائل دكتوراه أو ماجستير قبل الثورة ، ويتضح من العرض التاريخي أن هناك على الأقل سبع رسائل ماجستير ودكتوراه أجازت من ذلك القسم قبل الثورة (عبد العزيز عزت دكتوراه ١٩٤٣ - على عيسى ماجستير ١٩٣٧ ، مصطفى الخشاب ماجستير ١٩٤٤ ، مصطفى الخشاب دكتوراه ١٩٤٨ ، محود جبال الدين حمدي ماجستير ١٩٣٤ ، رشاد فتح الباب محمود ماجستير ١٩٣٦ ، أحمد الخشاب ماجستير ١٩٤٨) .

● د. عاطف غيث لم يحصل على رسالته للدكتوراه تحت إشراف د. وافي ولكنه حصل على الماجستير من معهد العلوم الاجتماعية بالاسكندرية وعلى الدكتوراه تحت إشراف د. على عيسى .

● وقت كتابة البحث لم يكن مصطفى الخشاب في عمان ، ولكنه كان معارا الى الكويت ، والذي كان معارا من نفس القسم الى عمان هو طلعت عيسى ، ولكنه في حديثه كان يقصد الخشاب وذكره بالاسم . (ص ٢٤٣) .

● على عبد الواحد وافي لم يتقاعد سنة ١٩٦٩ (وهذه معلومة مغلوطة أصلا لأنه من مواليد ١٩٠١) ، والصحيح أنه أحيل الى التقاعد في يناير عام ١٩٥٣ (بعيدا عن حملة تطهير اساتذة الجامعات التي أجرتها حكومة الثورة بعد ذلك) .

محدثين. المفصلين عن الجبهية المصرية. للدراسات الاجتماعية. ومعالجة الخدمة الاجتماعية بعيد عن السياق، والمجيب لانه يفتقر الى حقوق مستقلة التي ان، البراجم في الإقليم بين الفريقين مختلفا اختلافا كبيرا ، بينما لا تفرق الفولة بينهم في نوع الوظائف التي يتولونها ، ويربط ذلك قضية عدم وجود تصور واضح لدور رجل الاجتهاد على نجره ما عرفت.

ويبدو انه قد انساق في هذا الخطا وراء كتاباته الأستاذ الدكتور حسن سمعان والأستاذ الدكتور السليمان ، خاصة للسلامات الذي افرد للحديث عن الخدمة الاجتماعية (ان صراحة لو ضمنا) خيرا كبيرا في معالجته . وهذه قضية تحتاج الى مراجعة لأن الملاحظ ان عرض نشاط الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ونشاط مركز البحوث الاجتماعية التابع لها في اجراء البحوث على احياء القاهرة ... الخ يساهم في اعطاء صورة وردية متفائلة للوضع ، وذلك على خلاف الحقيقة الواقعة التي تبدو كما رأينا اقل إثارة للتأمل .

نهضة مصر : (*)

تأليف : ده أنور عبد الملك (***)

عرض : ده محمد حنايـب (***).

نادرة هي الأعمال التي تحس التاريخ بوعى ، فلا تحيله الى تصور ذهنى ، أو وهم معرفى ، أو تعميم مجرد معزول عن حركة الأحداث والناس ، بل تعيشه رؤية متفتحة ، وتعاطفا حيبا ، ومنهجية علمية .

واعترافا باخلاص المحاولات التي قدمت وتقدم دراسات فى التاريخ المصري بنظرة شاملة الى حد ما ، فثمة بلا جدال قصور ضمنى يحد من وصولها الى اجابات متبأسكة . فهذا التاريخ لم يدرس حتى الآن دراسة دراسية كلية بصفة ، بل يندر أن نجد تكليلا فى مجموعة الكتب التي حاولت دراسية مرحلة تاريخية واحدة من سلسلة المراحل التي صهرت كينونة الشخصية المصرية وهويتها ، وأغلبها توقف عند مجرد رصد الأحداث المتتامة ، وهو نوع من التسجيل العام الذى يخلو من التحليل والتفسير ، ومن وجهة النظر الحقيقية من تشكيلات الصراع التي تدور فى المواقف التاريخية المختلفة ، ومثل هذا التاريخ السردى له إهميته بلا شك ، لأنه يحتفظ بالوثائق وبالمواضيعات الأولية للأحداث ، لكنه فى النهاية تاريخ

(*) ده أنور عبد الملك : نهضة مصر : تكوين الفكر والإيديولوجية فى نهضة مصر الوطنية (١٨٠٥ - ١٨٩٢) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ .

(**) أسبناذ علم الاجتماع ، والمشراف على فريق البحث الاجتماعى بالمركز القومى للبحث العلمى فى باريس .

(***) مدرس الأنثروبولوجيا بكلية آداب بنها — جامعة الزقازيق .

خام فغل ، لا يمكن أن يؤثر تأثيرا موضوعيا على العقل ، أو يغير مجرى
فى التفكير العام .

ذلك أن قراءة التاريخ — والوطنى منه بالأخص — لابد أن تكون عملية
فاعلة ، يخرج ثارتها بفهم صائب وصحيح لطبيعة الكفاح الشعبى ، وخطورة
« التفشحات المادية التى قديمها الجهاير » ، وطبيعة القوى التى عطلت تطورها
وعاقته ، وهو ما يمكن أن نتمسكه عبر صفحات كتاب « نهضة مصر » ،
الذى صدر حديثا عن الهيئة المصرية العامة للكتاب .

صاحبه — د. أنور عبد الملك — باحث مصرى جاد ، يجمع بين تجربة
القوى السياسى ، وخصائص المعرفة العامة المكتسبة من الدراسة والمهارات
المتخصصة والمنهج العلمى . تخرج من كلية الآداب عين شمس فى مطلع
الستينات ، ويعمل الآن أستاذا لعلم الاجتماع ، ومشرفا على فريق البحث
الاجتماعى بالمركز القومى العلمى فى باريس . قد يختلف معه البعض حول
عدد من التهجيات أو الآراء الذاتية فيها يتعلق بمسيرة الحضارة الحديثة
ودوائرها ، لكن أحدا لا يختلف حول جدية اسهاماته فى محاولات اعادة النظر
وتوضيح رؤية التجربة المصرية المعاصرة .

ولا شك أن أقلته الممتدة فى فرنسا قد أفادته كثيرا فى الاطلاع على
أعمال مدرسة « حوليات » *Annales* التى ظهرت هناك فى الثلاثينات ،
واهتمت بما يطلق عليه « التحليل الاجتماعى لتاريخ المجتمعات » ، والذى
يستهدف دراسة وتحليل الظواهر الاجتماعية لمجتمع معين فى فترة زمنية
محددة من وجهة النظر التاريخية .

والكتاب (نهضة مصر) يمثل الطبعة العربية المتتخة لبحث تقدم به
صاحبه لنيل درجة دكتوراه الدولة فى الآداب من جامعة السوربون عام
١٩٦٦ ، وصدر فى طبعته الأولى باللغة الفرنسية فى نفس العام ، وإهداءه
الى شعب مصر وبإسسه ، ممثلا فى الشيخ رفاعة الطهطاوى ، وإبراهيم
مياشا ، وعبد الله النديم .

تقع هذه الطبعة العربية في نحو ٦٠٠ صفحة ، وتتضمن ستة أبواب ، منهم في مجملها يبحث الخصائص البنائية للتجربة المصرية الحديثة ، وتعيين الديناميات والقوى التي أحدثت أثرها صعودا وهبوطا ، في إطار خصوصية هذه التجربة ومضامينها وشروط نضالاتها ومنطلقاتها وصيغها وإطرها ، وذلك في الفترة ما بين ١٨٠٥ — ١٨٩٢ .

واختيار كلا هذين العاملين بالذات يمتلك دلالة عبر تاريخ الحركة المصرية الحديثة . ففي عام ١٨٠٥ ، كانت وثبة مصر الشعبية ضد حملة الغزو الفرنسي ، والتي تجسدت على أرض مصر وبين يدي طلائع أبنائها معا في إعادة تكوين الدولة الوطنية المستقلة حول محمد علي .

أما عام ١٨٩٢ ، أي عشر سنوات بعد الاحتلال البريطاني ، « فهي السنة التي اتفق عليها الرأي على اعتبارها بداية لتحرك الحزب الوطني والحركة الوطنية الجديدة ، أيذانا بفتح مرحلة تاريخية ثانية ، وعلى وجه التحديد المرحلة الثانية لنهضة مصر الوطنية » .

ولم تخلُ فصول الكتاب من إشارات منهجية وإيراد نصوص بكلها للشيخ الطهطاوي ، ومحمد عبده ، وعبد الله النديم .

❦ في البحث عن منهج :

وقد يكون من المناسب هنا في البداية أن نتصدى لكيفية المعالجة المنهجية التي حاول من خلالها الباحث تحديد رؤيته ، و طرح قضاياها . والواقع أن هذه المعالجة تتوقف الى حد كبير على الهدف الذي يسعى الكتاب الى تحقيقه من ناحية ، وعلى طبيعة الموضوع المدروس من ناحية أخرى . وكما قدم عبد الملك ، يتمثل هذا الكتاب في محاولة « الاهتمام الى مفااتيح التمايز بين المدارس التكوينية للفكر والعمل في قلب نهضة مصر في إطارها العربي والشرقي » .

أما طبيعة الموضوع فهو « خصوصية التجربة المصرية التي تمتع بعق

مجالها التاريخي .. مضر في هذا المقام .. الوحيدة دون غيرها من حيث استراتيجيتها لوحدة اجتماعية قوية ثابتة مبركة » .

من منطلق هذا الهدف ، وتلك الطبيعة ، يرى الباحث أن منهج التحليل الاقتصادي الاجتماعي ، وكذلك منهج التحليل السياسي ، لا يكتفيان للإجابة على تساؤلات عديدة طرحها موضوع البحث ، وأن التحليل الثقافي الفكري الأيديولوجي جدير بهذه الإجابة ، « على أساس أن مصر ، أم الدنيا ، تتمتع بحق لبحال التاريخي لاجد وأن يكون قد أعطى لكوناتها معينا من الخصوصية علينا أن نتكثفها » . وإذا كان عبد الملك يركز على البناء الثقافي القوي في علاقته بخلف الأنساق المجهية الأخرى ، فإن ذلك لا يهين أن دراسته تنصب على مجرد تتبع لأفكار وآراء ، بل أنه في الأساس ، مهتم كمفكر ، بتوفير المكونات الثنائية العميقة للنهضة المصرية ، وتعميق فهم أبعاد قضايا الحرية والفكر والمصنع ، وتوفير عوامل النجاح الثابت فيها ضمن إطار ثقافي .

وفي الفكر الاجتماعي المعاصر ، يشغل التحليل الثقافي لتاريخ المجتمعات مكانا متناميا وفعالا ، خاصة بسبع تصفية نظريته ، وتعميق رؤاه ، وتجذير رؤيته .

وقد أزعج أن هذا التحليل يمكن أن يشكل التيار الذي يحمل مزيدا من الحظ والفاعلية في مستقبل الدراسات الاجتماعية ، وهو ما تنبه له مبركاً عبد الملك .

ويمكن هنا تحديد الخطوط الرئيسية لهذا التيار ، كما شاء لها الكاتب في « نهضة مصر » كالآتي :

١ - أن التحليل الثقافي لتاريخ المجتمع المصري يستطيع أن يصوغ لل تجربة المصرية مجراها التاريخي ، حيث يستحيل أن تكون هذه التجربة ذات المضامين انسياسية والاجتماعية والاقتصادية والأيديولوجية تجربة فوق التاريخ . ومن ثم ، فإن تحليلا من هذا الصنف يسمح لنا برؤية أوضح لأبنية هذا المجتمع الحديثة ، وتعبراتها الطبقية ، ومرامها الأيديولوجية ..

٢ - انضمامنا مع هذا ، فإن الإطار المايخى للتجربة المصرية لا يتحدد بشروطه المادية. وحدها ، وما يرافقتها من وقائع الخلف والهيمنة ، بقدر ما يتطوره كالك: صورة الانتاج النظرى ومضامينه ، الماكبة لتلك الشروط ، والمعبرة عن هتسليها .

٣ - ومن ثم فإن هذا التحليل يتجاوز سرد الأخبار والجواث .. يتوقف عندها ليتجاوزها الى دراسة الانتاج النظرى والاحالات الذهنية فى مدى اوسع ، لا تصح دونه كتلة التاريخ .

٤ - من هنا ، يعتمد هذا التحليل على قاعدة اكاديمية رصينة ، سواء فى الأسلوب والاستشهاد والاسناد ، او فى التفتيش عن المصادر والوثائق ، وغير ذلك من الشروط العلنية ، مما يبعده عن التسطيح والآراء الجاهزة .

على أية حال ، فهناك وقفة هنا ازاء استخدام عبد الملك لهذا المسلك المنهجى ، نوردها فيما يلى :

١ - انه قد يكون صحيحا كون المكونات الثقافية والفكرية والايديولوجية تسهم فى رسم مشاهد التجربة المصرية المعاصرة ، لكن الصحيح كذلك أن هذه المكونات لا تعدو أن تكون تعبيرا لمكونات أخرى تختفى فى العمق ، هى فى الأساس مكونات اجتماعية اقتصادية .

٢ - أن التحليل الثقافى للتجارب الاجتماعية الراهنة ، يظل يصل نذرا غير يسير من مخاطرة التعامل مع واقع هى سىال ، مازال يعطى وينتقى ويتخطى ويخطئ ويتجاوز ويصيب . فالتحليل يميل صوما الى مدرسة هذه التجارب حين تكون قد فقدت على الأقل راهنتها ، واكملت - او كادت - مسيرتها التاريخية ، او بالآخرى جاوزت انعطافا فى هذه المسيرة . فذلك يوفر فى الحق امكانية بحث ، وتوجه حكم ، على نحو افضل ، يمكنه من تلمس ملبسات اللحظة الآتية ، فلا يقع أسير فخاها ، بله يستشرف ضلالتها المحتبلة .

٣ - أن الاستناد الأكاديمي العلمي لهذا الصنف من التحليل ، تبين
مابعاد الباحث عن طابع اللغة الانشائية ، من مثل : « ١٠٠٠ كى تأتى هذه
الدراسة صادقة » ، وقد خضبها آلام وحاء المسيرة ، وجلاء الانتجازات
الشعبية والوطنية ، وصدى التساؤلات والتناقضات ، وأسئ الاتكسار
والهزيمة ، والاصرار على الإيجابية التاريخية » ، الى مثل ذلك من العبارات
التي تمتلئ بها صفحات الكتاب . فللقاعدة تقول : حيث يوجد تحليل علمي ،
تتبدى اللغة العلمية .

❦ النهضة المصرية الحديثة :

نتحمل لعبد الملك انشائية عباراته ، فالموضوع بقوله هو « مضر ..
نهضة مصر .. مصر الوجدان والفكر ، والأهل والصحب » ، ونتجاوب معه
فى تعاطفه ، ونزيد القول بأن الباحثين الشبان فى مصر بانتظاره . قد يختلفون
معه فى رأى ، أو يرفعون أصبعهم أمامه فى تساؤل ، لكنهم أبدا لا يختلفون
على حبه واعتزازهم به .

ان الكتاب قد تراود بود مع موضوعه ، فأتى محاولة مثيرة تطرح
أسئلة صعبة ، يتم الجواب عليها مفصلة فى ستة أبواب .

يستعرض الباب الأول فيه تاريخ المجتمع المصرى منذ عهد محمد على
حتى الاحتلال البريطانى من منظور التطور الاقتصادى .

ذلك أن كتابة تاريخ المجتمعات لابد أن يستند فى الأساس الى تحليل
الابنية المادية ، اذ لا يمكن أن يتضح بجلاء تنظيم الفئات والنكتلات
والقطاعات ، ولا طبيعة العلاقات بينها ، ولا وضعية الأفراد فى هذه الشبكة
من العلاقات ، دون أن تتجمع كل المؤشرات التى تتيح إعادة بناء الحيز الذى
يشغله الناس وأعدوه .

وهكذا يقوم الفصل الأول لهذا الباب على دراسة التطور الاقتصادى
فى مجالات الزراعة والملكية الزراعية التى تقوم على هيئة الدولة ، والتصنيع
ولجوء محمد على الى أسلوب احتكارها ، مع مقاربات حول بدايات التدخل
الأجنبى ، ومشروع القناة ، والقروض والاستثمارات الأجنبية .

ويتكامل الفصل الثانى بدراسة التطور السكانى الذى شهد فى هذه الفترة زيادة فى العدد وتنظيها للتسجيل ، وتضاعف عدد الجاليات الأجنبية من يونانيين وإيطاليين وفرنسيين وإنجليز ومجزيين وألمان ، ومحاولات ادماج الريف فى القطاع الرأسمالى وأثرها فى زيادة معدلات الجرائم ، واحتلال القاهرة مركز الصدارة فى عملية التحول ، وظهور طبقات اجتماعية جديدة فى المدن والريف ، مثل القادة العسكريين ، والمثقفين ، والعمال ..

أما الباب الثانى فيتصدى لدراسة أسس النهضة الثقافية ، حيث « أن اقابلة البنية الأساسية الوطنية الثقافية لمصر الحديثة يمثل عنصرا رئيسيا فى هذه النهضة نفسها » . ولأن التدخل الأوربى لا يقتصر على مجالات الاقتصاد والسياسة وحدهما ، يتتبع الكاتب عمليات الاتصال الثقافى بين مصر وأوربا منذ البعثة العلمية التى صاحبت الحملة الفرنسية ، وموجات البعثات الدراسية الى أوربا لمواجهة متطلبات التحديث ، ثم ينتقل الى حركة الترجمة التى مثلت احدى نتائج الانبعاث ، ويلاحظ أن تأثير هذه الحركة كان ضعيفا على الشعب المصرى ، لأن الكتب المترجمة كانت تختار بواسطة السلطة . وفى حديثه عن التعليم ، باعتباره البنية الأساسية للحركة الثقافية ، يتابع تطور معدلاته بدءا من نهضته فى عهد محمد على ، مروراً باغلاق معظم مدارس فى عهد عباس ، وقيام مدارس البعثات الأجنبية فى عهد سعيد ، وانتهاء بمحاولات اصلاحه فى عهد اسماعيل ، ودور على مبارك فى إنشاء المدارس المتخصصة والعليا .

وينهى هذا الباب بذكر ظروف الصحافة والنشر ، والتى يرى أهم ملامحها ، ظهور الوثائق المصرية عام ١٨٢٨ ، وانشاء مطبعة بولاق ، وتزايد الصحافة الأوربية .

ويحتوى الباب الثالث على دراسة العناصر التكوينية لأيدولوجية الحركة المصرية ، ويرى أن الدولة مثلت نقطة الانطلاق فى نهضة مصر الوطنية ، ويومئ نجاح تصنيع المجتمع الى الماسكسهيونيين * الذين يعتبرهم حملة فرنسا الفكرية الثانية .

ولاحظ الكاتب أن : « تطير التاريخ يمثل خلفية الوعي القومي السابق على تكوين الأيديولوجية الوطنية والفكر الاجتماعي في مصر النهضة » ،
يدأ من مدرسة التاريخ التسجيلي عند الجبرتي ، حتى مدرسة التاريخ العلمي .

وفي حديثه عن مفهوم « الوطن » ، يقرر أن : « الطهطاوي هو الذي تمكن من التمييز بين الوطن والأمة ... وهو أول مفكر في العالم العربي والإسلامي يرى ذلك ويعبر عنه بوضوح تام » ، معتزلاً كتابه « مناهج الأديب المصرية » الذي قدمه عام ١٨٦٩ ، « أكمل تعبير عن البناء النظري للقومية المصرية في أوج حكم اسماعيل » . ذلك أن هذا الكتاب : « يحفل من أوله إلى آخره بمعاني الولاء والتكريم للوطن المصري والشعب المصري » ، والعودة فيه إلى التاريخ وهي كثيرة ومتكررة ، لا تقتصر على المجال العاطفي بحسب ، أنها تدعم بالنقد والمحيص .

وينتهي الكاتب هذا الباب بدراسة الاستقلال الوطني وحركة الدستورية ، فيورد أن المظفر يعقوب « الذي كانت دوائمه في المقام الأول تبدو مناهضة للأنارك » ، كان أول من صاغ عبارة (مصر المستقلة) في تاريخ البلاد الحديث » ، ثم يقدم تحليلاً للمضمون الفكري لحركة الاتجاه الدستوري والنظام النيابي ، « التي تعتبر أحد الوجهين المكونين لأيديولوجية الحركة الوطنية » ومصادرها الأيديولوجية ولسستها الاجتماعية وتلاحمها مع نهضة الوطن واستقلال الدولة المصرية » ، يبدأ من الديوان العام في عهد الحملة الفرنسية ، حتى تشكيل مجلس الأعيان ، وتكون الجمعيات العلوية التي طغت فيها السياسية على العمل الثقافي .

والكتاب الرابع « وهو بعنوان « التحديث الليبرالي ومشكلة الثقافة » ، يتحدث فيه الكاتب عن التغيرات التي طرأت على مركبات الثقافة المادية والثقافية « من مشاكل « وملبس » وهو نتيجة ظروف التحديث . ورغم ذلك فإن « وحدة الشعور المصري التي أصبحت بمرزق شديد بسبب الموجة

الغربية والمتطلبات المتناقضة للوطنية، تتجلى ، ويستمر تواصلها في هذه التسمية التعليمية الخائفة للحياة ، في مواجهة ، وشد كلفة الأجلان ، .
ويتمى الباب بدراسة عن تطور الحركة النسائية والأدبية والفنية .
واللغوية .

وفي الباب الخامس ، يعالج الباحث آثار الاحتلال في تمايز الأيديولوجية الوطنية الناشئة في الفترة ما بين ١٨٧٩ — ١٨٩٢ ، والتي لعبت السياسة التعليمية لسلطة الاحتلال فيها دورا هاما ، بهدف القضاء على الطابع الوطنى في الثقافة المصرية من جهة ، وتحويلها في اتجاه الارتداد الى الوراثة والنزوع الى السلفية من جهة أخرى ، وقصر وظيفتها على تخريج مجموعة من الموظفين . ويلاحظ عبد الملك ان التحول الجذرى في الأيديولوجية الوطنية والفكر الاجتماعى ، قد اخذ شكل الأصولية الإسلامية عند محمد عبده ، والاشتراكية في آخر مراحل تطور فكر الطهطاوى ، وقيام الحزب الوطنى ، وظهور الحركة الفكرية الشعبية الثورية عند عبد الله النديم .

ويلاحظ الباحث في هذه الفترة تمايز تيارين فكريين أساسيين هما : التيار التقليدى والتيار الليبرالى ، أو التيار السلفى والتيار المتقرب ، وكلاهما تغير عن مصالح طبقية محددة .

ويرى عبد الملك أن متقنى التيار السلفى قد أنتجوا مشروعا إصلاحيا متجاوبا مع الطموح التاريخى لبورجوازية الريفيّة ، وللزعماء الدينيين ، إضافة الى الجرنبيين والتجار الصغار ، وقد شكل هؤلاء ركيزة العروة الوثقى ، والمنار ، والاخوان المسلمين ، والقومية الإسلامية .

لما انتفى الفكر الليبرالى عنهم يشكلون جناح المثقفين المتأثرين بصورة أو بآخر بأوضاع التحول الإقتصادي ، التي ظهرت على أثر الهيمنة الاستعمارية والتوحيد الذى مارسه هذه الهيمنة على كل البلاد المتأهضة لها ، ومن ثم هم يعكسون الطموح التاريخى لبورجوازية الصناعة والمصرية ، أى لأطر أجهزة الدولة ، ثم لأصحاب المشاريع والمهن الحرة .

أما الباب السادس والأخير ، وهو بعنوان : « نهضة مصر الحضارية : التحديات والرؤيا » ، فيقدم فيه الباحث كشف الحساب النظري لمسحه التطيلي في الأبواب السابقة ، مقنما عددا من الاستخلاصات والنتائج التي اتضحت من خلال الدراسة والمرتبطة بموضوعاتها .

✽ ملاحظات نقدية :

ذلك هو مجمل أبواب الكتاب ، التي تحتاج في الحق دراسة موسعة: واستقراء أكثر اناة . ولا ريب أنه من الأهمية أن يتواصل الجدل حول الأطر المعرفية والمنهجية التي يحتويها ، وأيضا حول أسلوبيه العاطفي، الشغيف في الكتابة التاريخية .

وتبقى لنا بعض ملاحظات ...

١ - نمئذ الوهلة الأولى ، يسترمينا الحاج عبد الملك على تثبيت العلاقة بين المكونات الأيديولوجية وواقع التنظيم الاجتماعي . ذلك أن اعادة بناء هذه المكونات ، انطلاقا من جزئياتها ، وتتبع آثار التحولات التي طرأت عليها ، ليسا في الحقيقة سوى مقارنة عمل ، يقوم على تحديد العلاقات التي تحافظ عليها الأيديولوجيات ، عبر تاريخها ، مع الواقع المعاش ، وواقع التنظيم الاجتماعي . فالأيديولوجيات تظهر عادة وكأنها تفسر. لوضع عيني ، ومن ثم فهي تنحو الى اعطاء صورة عن المتغيرات التي طرأت على هذا الوضع . لكن الأيديولوجيات محافظة من حيث طبيعتها ، لذا فهي تتأخر في اعطاء هذه الصورة ، والتوافق الذي يحدث فيها بعد بين الأيديولوجيات والواقع ، يحدث بعد فترة طويلة ، انها يبقى دائما توافقا جزئيا . أما الفوارق بين تاريخها وتاريخ الجماعات الاجتماعية المعاشة فيسهل قياسها دياكتيكيا ، أكثر من قياس وقع نظم التصورات على حركة الأبنية المادية والسياسية بالذات .

عند هذا الحد يترامى لى أنه من الملائم الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات

بول فينيه P. Vinet النقدية من سير ومخاطر العمل التاريخي . اذا انها تساعد على التدقيق في الاهداف وحدود البحث ، وعلى تعيين الاساليب المؤدية الى الاهداف ، هذه الملاحظات تدعو الى التاني والاحتراس . انها تجعلنا نقيس اتساع المسافات التي تقصل في كل مجتبع ، تصرف الناس وسلوكهم ، عن تصوراتهم الذهنية ، او عن نظم القيم التي يحلو لهم العودة الى يناييمها . هذه التصرفات تنمذج يقسم منها في طقوس ، وهي تعاش كطقوس ، ولا يمكن البتة اعتبارها تعبيراً عن معتقدات او افكار . من جهة اخرى ، لا تخضع هذه التصرفات الا جزئياً لقواعد الاخلاق .. نعلم الاخلاق لا يمثل في الواقع سوى قطاع في مجموعة ، يعمل وسطها بطرق متنوعة ، وفقاً لمستويات الثقافة ، وتبعاً للمجتمعات والعصر .

ويجب الاقرار كذلك انه يوجد دائماً « بون شاسع بين المعلن منه على انه رسمي ، من تيار تحديثي او حتى ، والجو الذي يخيم عليه . هذا الجو الذي يعيش المشاركون فيه دون ان يعوه ، ولا يترك اثاراً مكتوباً » ، لهذا لا يطاله البحث ، ولا يقع تحت العين ، لكنه بالذات هو الذي يؤثر مباشرة على التصرفات اكثر مما تؤثر الوثائق الرسمية .

اضافة الى ذلك ، تحذر هذه الملاحظات من محاولات تقديم عمل النظم الايديولوجية على حركة التاريخ ، فالايديولوجيات ليست سوى « اعلام » . ويجب قبول ان « الغطاء الايديولوجي لا يخدع احداً ، ولا يفتح سوى المقتنعين ، وان الرجل التاريخي لا يسلم ابداً بحجج خصمه الايديولوجية عندما تكون مصالحه مهددة وفي خطر » .

٢ — كذلك فانه ، ورغم تحديد عبد الملك هدف الدراسة من كونها « الاهتمام الى مفاتيح التمايز بين المدارس التكوينية للفكر والعمل في قلب نهضة مصر الوطنية في اطارها العربي والشرقي » ، فانها تعاملت مع مجريات الاحداث القومية ضمن حدود قطرية ، دون محاولة الكشف عن تشابكاتها وتعالقها مع بقية اجزاء الوطن العربي ، مهما حاول صاحبها الحديث مما اطلق عليه « الخصوصية التاريخية الالمانية التي تتمتع بها مصر » .

ان هذا التوجه المحدود ، رغم ما يمكن أن يقدم من مبررات ، يعود إلى عوائق أساسية ، تقف على رأسها غياب النظرة الأفقية الشاملة والتصور الواضح لحركة تاريخ الأمة العربية . والنتيجة هي القطع وعدم التواصل مع التاريخ الموحد الشامل ، الذى تشكل أحداث مصر جزءا منه وفيه على امتداد العصر الحديث ، وذلك هو الدرس التاريخي الذى تراكمت خبرته في الوعي المصرى عبر عشرات السنين .

ان هذا لا معنى بحال الا تنصدى للكتابة عن تاريخ الاقطار العربية ضمن مكوناتها الوطنية ، باعتبار أنه لا يمكن تجلوز خصوصية كل قطر عربى ، فهو واقع يفرض نفسه .. لكنا في الوقت ذاته نجب الا نغفل شراكة الحركة التاريخية بين هذه الاقطار .

٣ - وبالإشارة الى الشيخ رفاعة الطهطاوى ، الذى يحتل عند عبد الملك مكنانا جديرا ، باعتباره أول مفكر مجدد في الفكر المصرى الحديث ، والرائد الحقيقي للاشتراكية المصرية ، يسترعينا اغفاله للجانب الآخر من فكره .

لقد كان الطهطاوى ابن عائلة تعيش على نظام الالتزام الزراعى في الصعيد ، وقد عاصر وقوف الحلف الزراعى الأوربى ضد محمد على ، وعاصر شق قناة السويس ، ونهب مصر على أيدي سماسرة بيوت المال الأوربية ، ورغم ذلك ، لم تبد له أوروبا خطرا سياسيا . بل أنه أبان احتلال الجزائر ، كان الطهطاوى يقيم في فرنسا ، فكتب عن الحدث في كتابه « تظليض الأبريز » ، غير أنه لم يعتقد أن هناك معنى للقول بأن أوروبا خطر سياسى .. ذلك أن فرنسا وأوروبا لم تسعيا في نظره وراء القوة السياسية والتوسع ، بل وراء العلم والعلم والتقدم المادى .. ذلك التقدم الذى أدته « محطته يخص قطار البخار بمسيدة مدح عامرة . والطهطاوى بحجة الدهوة للانصلاح والاصلاح ، كان يتحدث عن واجب تسهيل الأمور للأجانب ، وتشجيعهم على الاستيطان في مصر ، وعلى تعليم المصريين ما باستطاعتهم تعليمهم أيضا .

٤. — كذلك فانه في حديث عبد الملك عن التيارين السلفى والليبرالى ، ألح على ابراز التناقضات بينهما ، دون محاولة تتبع التغيرات التى طرأت عليها . فالواقع يشهد أن تناقضات هذين التيارين ، والتى برزت في مطلع القرن الحالى ، بدأت في الانحلال مع تعمق ارتباط القطاعات الاقتصادية بالسوق الرأسمالى .

فإذا كان التيار السلفى قد أبدى مقاومة لآلية الإلحاق في البداية ، ممبراً بذلك عن استعصاء الحاق الريف ، وتحطيم الأبنية الموروثة ، فانه بما لبث أن انتهى الى الإلتحاق بالقطاعات الأخرى ، وتحويل الى تيار (عصرى) ، ممبراً بذلك عن واقع انضمامه الى جيش التبعية ، وهو بما يفسر التقاء التوجهات التقليدية من سلفية واصلاحية مع توجهات الليبراليين المتفريين في تبنى أساسيات ثقافية مفارقة لتجربة المجتمعات العربية . . تجربة الإلحاق والتبعية بوجهها البارز ، القائم على تطويع تخلف فعاليات المجتمع المصرى .

ففى الوقت الذى يلجأ فيه المثقف التقليدى الى التعامل الجامد مع صور التراث ، يطمح المثقف المتفرب الى الاستيحاء المستهوى صور الغرب . والنتيجة في الحالين تشويه وعى تجربة الواقع المصرى وإخفاء خصوصيته .

وتبقى ملاحظة أخيرة حول حماس عبد الملك لهذا العمل ، باعتباره كما أورد في مقدمته : « جزء من سلسلة الأعمال الفكرية التكوينية ، التى صيغت من أجل مصر وفى سبيلها ، على مستوى رفيع ومتعمق » ، وأنه « شأنه في ذلك شأن أى بحث جاد متعمق عن مصر » . . وهو حماس مقدر لا شك ، وإن كان في النفس أن يتركه للقارئ ليستبينه .

ورغم أى شيء ، يبقى « نهضة مصر » عملاً أكاديمياً جاداً ومسئولاً ، ويريد حركة نضال الشعب المصرى بتطليلات واستنتاجات عميقة المحتوى ، وبذات ارتباط جوهري بتطالعته نحو التحرير والتثوير .

المرأة والتصنيع في الدول النامية (*) الذى أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

عرض : دكتورة اعتماد علام (***)

مقدمة :

يعتبر هذا المؤلف — والذي يقع في احدى وثمانين صفحة — واحدا من أهم المؤلفات التي اهتمت بقضية مساهمة المرأة في التنمية الصناعية داخل الدول النامية . وترجع الى ما يتضمنه من أسس علمية تتطلبها برامج التخطيط والتنسيق التي يهتم بها صانعو القرارات المتعلقة بعمل المرأة في التصنيع . كما يتناول بوضوح ما تعانيه الدول النامية بصفة عامة من مشاكل اجتماعية مثل النمو الهائل في تعداد السكان بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة واثار ذلك على المكنة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة . وتأتى مناقشة هذا الموضوع من عدة أوجه ترتبط بمستويات المهارة عند المرأة وأثرها على انخفاض دخلها كمرأة عاملة ، وكيف ان اتجاهات أصحاب الأعمال تلعب دورا هاما عند تحديد انتمى العمل الذى يصلح للمرأة على أساس اعتبارات عدة أهمها ازدواج دور المرأة في الحياة .

كذلك يتناول هذا الكتاب العلاقة بين متطلبات الصناعة والتنسيق التعليمي وكيف ان علاقة الصناعة بباقي الانساق الاجتماعية الأخرى تنقسم بها يعرقل زيادة مساهمة المرأة في الصناعة داخل الدول النامية .

يضم الكتاب ثلاثة أجزاء عدا المقدمة : الجزء الأول وعنوانه اللقاء

(*) UNIDO, Women and Industrialization in Developing Countries, 1981.

(**) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة المنيا .

التحضيرى حول دور النساء فى العملية الصناعية داخل الدول النامية .
ويضم هذا الجزء ملخصا للمناقشات التى دارت فى المؤتمر والتوصيات الدائمة
التي أصدرتها UNIDO على أساس ما تم التوصل اليه من خلال المناقشات.
فى مؤتمر « ليما » :

١ - أن الدول النامية يجب أن تخلق أو تقوى من الأساليب القومية المتعلقة
بالتخطيط والتنظيم التى تكفل بصفة عامة وعلى مختلف المستويات.
العلمية مشاركة المرأة فى العملية الصناعية .

٢ - يجب مراجعة التشريع القومى بحيث لا يحقق أى تفرقه سواء فى
الترقية أو فى فرص العمالة أو المعاملة بين الرجل والمرأة .

٣ - يجب أن تأخذ الدول النامية بجدية نتائج وتوصيات الهيئات الدولية
خاصة بمنظمة العمل الدولية فيما يتعلق بمنع التفرقة بين الرجل والمرأة.
فى مجال العمل .

٤ - يجب على الحكومات تهيئة الوسط الاجتماعى الداخلى على المستوى
القومى والمحلى بما يكفل القضاء على العوائق التى تقف حائلا أمام
المرأة والانتاجات السائدة نحوها فى مجال الصناعة .

٥ - تهيئة الرأى العام بما يحقق مساهمة الرجال بشكل متكافئ فى مسئوليات
الأمرة بما يحقق وفرا كافيا من الوقت للمرأة يسمح لها بمشاركة فعلية
فى الصناعة ..

٦ - عند تقييم الصناعات القومية القائمة بأحجامها المختلفة (صغيرة ،
متوسطة ، كبيرة) فانه يجب على الحكومات دراسة سماتها بما يشجع
النساء على زيادة المشاركة فى سوق العمل سواء فى المناطق الريفية
أو الحضرية مع الأخذ فى الاعتبار مستوى التكنولوجيا وتقييم الانتاج
والإمبويق .

٧ - عند طلب الحكومات للاستثمار الأجنبي فانه يجب عليها فحص السياسات الموجودة بالفعل والتي نذتهجها المشروعات الأجنبية خاصة تلك التي تؤثر على النساء العاملات لا سيما في الصناعات ذات الحجم الكبير .
يجب القفص من ممارسة أى تفرقة في مجال العمل .

٨ - يجب عمل قياسات على مختلف المستويات بما يحقق المشاركة الفعالة للمرأة في صنع القرارات والخطط .

٩ - يجب على الحكومات أن تنتهج الأساليب والسياسات التي تحسن من ظروف العمل والمعيشة للمرأة العاملة وتقديم التسهيلات اللازمة لها مثل مراكز رعاية الأطفال .

١٠ - يجب على الحكومات أن تضع المقاييس التي تكفل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في مجال التعليم والتدريب .

١١ - يجب على الحكومات أن تعطى الأسبقية لتبني المشروعات الصناعية في المناطق الريفية حيث تكون الاستفادة للشريحة الكبرى والأكثر فقرا من السكان مع مراعاة تنمية امكانية تشغيل المرأة .

١٢ - يجب على الحكومات أن تزيد وتقوى من الوحدات المعاونة الخاصة بالنساء صاحبات المشروعات الصناعية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها ، حيث تكلف تلك الوحدات بمساعدة المرأة على اختيار نوع التكنولوجيا المناسبة تبعاً للظروف المحلية وإيضاً المعاونة في مجال تقديم القروض البنكية للنساء .

١٣ - تنمية تنظيمات نسائية في شكل تعاونيات وتنظيمات صناعية لها يساعدن على تولي المشروعات الصناعية الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم .

١٤ - لتحقيق خطط صناعية أفضل فأن البيانات يجب استخلاصها على

أساس المساهمة الفعلية للمرأة في العملية الانتاجية "متضمنة ما تقوم به من أعمال داخل المنزل .

الجزء الثانى وعنوانه النساء في العملية الصناعية : تحليل للمقاتلات التي قدمت في المؤتمر التحضري . وينقسم هذا الجزء الى قسمين : يتناول الأول الموضوعات التالية :

- ١- — الزيادة المطردة في عدد السكان .
- ٢- — القيود الاجتماعية والثقافية .
- ٣- — التفرقة بين الرجل والمرأة في مجال العمالة .
- ٤- — المسئولية المزدوجة .
- ٦- — النساء في السلم الرئاسي المهني .
- ٧- — التشريع .
- ٨- — الفرص المتاحة .
- ٩- — النقابية .

أما القسم الثانى من هذا الجزء وعنوانه عمالة النساء في الصناعة فيضمون :

- ١ — عملية التصنيع في الريف .
- ٢ — العمالة الذاتية .
- ٣ — الاستراتيجيات .

وفي الجزء الثالث يتناول الكتاب عرضا سريعا لثلاث مقالات منتقاة من المقالات التي قدمت في مؤتمر ليما نظرا لأهميتها العلمية من جهة وتنوع موضوعاتها من جهة أخرى وذلك على النحو التالى :

المقالة الأولى حول النساء والتنمية الصناعية وفيها تتناول ماري بوشفيلد Mary Boesveld فشل السياسات الاقتصادية للدول النامية خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في تقليل حدة الفقر وكذلك في تحسين مستوى المعيشة لجزء كبير من سكان العالم .

هذا وقد تمت الباحثة حولا للتغلب على مشاكل التضخم الاقتصادى الذى تعاني منه الدول النامية من خلال وضع اطار عمل يتضمن اعادة توزيع العوائد الاقتصادية والفوائد الاجتماعية بأسلوب مقبول على مختلف قطاعات السكان .

كذلك تناولت الباحثة بالوصف انخفاض مساهمة المرأة فى الصناعة داخل الدول النامية حيث اشارت الى ان تلك النسبة آخذة فى الانخفاض حيث بلغت ١٥.٣ ٪ بالنسبة للعمالة الصناعية الدولية كما اشارت الى سوء توزيع النساء فى القطاعات الصناعية واقتاده الى التجانس .

بالاضافة الى ما تقدم تناولت المقالة مناقشة بعض قوانين العمل والتشريعات السائدة والتي تؤثر على عمالة المرأة فى الصناعة واعطت مثالا لذلك كل من ماليزيا وسنغافورة .

هذا وتشير المقالة الى التفرقة على أساس النوع فى برامج التدريب وانخفاض مستوى الوظائف التى تتقلدها النساء والتي اشارت اليها الاحصائيات وما يصاحب ذلك من انخفاض اجورهن وان النقابات العمالية يمكن لها ان تلعب دورا كبيرا فى الظروف التى تعمل فى ظلها النساء .

اشارت الباحثة للعلاقة بين التعليم والمرأة واثره فى معدل مساهمة المرأة فى القوى العاملة وأن كل من الرجال والنساء على السواء يعانون من مشكلات الدول المتخلفة والنلجبة عن عدم التقسيم المتكافئ للقوى السياسية والاقتصادية فى العالم .

وتضمنت المقالة فى النهاية بعض التوصيلت التى تكلل مشاركة المرأة فى العمل خاصة فى العملية الصناعية .

وتتناول المقالة الثانية مكانة المرأة وأنماط الخصوبة والعمالة الصناعية فى البلدان النامية حيث تناولت انديرا سبر ماتيام Indira Subramaniam عاملين أساسيين يؤثران على مشاركة المرأة فى القوى العاملة الصناعية داخل الدول النامية وهما :

١ - التقاليد الثقافية التي تؤثر على مكانة المرأة .

٢ - النتائج الاقتصادية لارتفاع معدل الخصوبة .

فى الجزء الأول من المقالة تناولت الباحثة التقاليد الثقافية بمعنى الأنماط العقائدية والاجتماعية التي يمكن ملاحظتها في عملية تقسيم العمل على أساس النوع Sex ، التباين في اتخاذ القرار ، أنماط السلطة للرجال والنساء ، اتجاهات النساء والتي تنعكس في التشريعات الاجتماعية التي تؤثر على مكانة المرأة وفي وجود التنظيمات النسائية أو عديمها والتي تحمي حقوق المرأة . كما اشارت المقالة الى تأثير الصناعة على ادوار ومكانة المرأة والتفرقة في الوظائف تبعاً للنوع كعامل مؤثر على مساهمة المرأة في العمالة الصناعية .

وفي القسم الثاني من المقالة تناولت الباحثة الجوانب الاقتصادية لمعدل الخصوبة العالي على المستوى الاقتصادي العام والمحدود ، واثار ارتفاع معدلات الخصوبة على مساهمة المرأة في القوى العاملة بسبب رعاية الاطفال والجل ، وان الاتجاهات الدينية والتقاليد لهما تأثير قوى على كل من النساء والرجال من انصاف المتعلمين .

وقد اشارت الباحثة بصفة عامة الى ان المرأة لا تنال فرص عمل كافية سواء داخل الدول النامية أو الدول المتقدمة وان معظمهن يشغلن مكانات منخفضة ويكفن بأعمال تنتم بالروتينية في المناطق الحضرية أو القيام بأعمال زراعية لا تتقاضى عنها أجراً في المناطق الريفية .

كذلك فان الحاجة الى المرأة في سوق العمل تعتمد على مستوى التنمية الاقتصادية والبناء التحتية infrastructure للمؤسسات .

وفي النهاية تقدم المقالة بعض التوصيات لعل من أهمها ما يلي :

١ - الدراسات المحدودة النطاق التي تتناول اتجاهات النسيب والمبادئ الضغوط المحلية والأسرية عليهن داخل اطار ثقافي معين .

٢. — زيادة الاهتمام بأهمية مساهمة المرأة في القوى العاملة داخل اطار
ثقافي على مختلف المستويات الاجتماعية لا سيما بين صانعي القرار
وواضعى خطط التنمية الاقتصادية وأولئك الذين يؤثرون على قرارات
مشاركة المرأة في العمل .

أما المقالة الثالثة فتتناول دور النساء في عملية التصنيع : دراسة حالة في
المغرب مقدمة من غاطمة الزهراء بناني . وفيها تتناول النقاط الأساسية
التالية :

يعتبر التعليم عملية أساسية للنساء والرجال على حد سواء وأن هذا
يزيد من دور المرأة ويحقق لها المساواة مع الرجل في مختلف الأعمال
في عملية التنمية الصناعية . وأعطت مثالا لذلك في المغرب حيث أشارت الى
أن مشاركة النساء في الاقتصاد بصفة عامة وفي الصناعة بصفة خاصة يعتبر
موضوعيا على الرغم من كونه محدودا وأن المشكلة ترجع أساسا الى نقص
التعليم بين النساء حيث يبلغ معدل الأمية على المستوى القومي ٧٦٪ بينما
بالنسبة للنساء بلغ ٨٦٪ على المستوى القومي ، ٩٨٪ في المناطق الريفية ،
ثم تناولت الباحثة في صورة موجزة تطور التعليم منذ عام ١٩٤٣ مع مقارنة
بزيادة معدلات السكان حتى عام ١٩٧٧ ثم ناقشت نتائج نقص فرص
التعليم للنساء وأثره على عدم تحقيق المشاركة الكلية في التنمية الاجتماعية
والاقتصادية لهن في المغرب .

وفي مناقشة وصفية لعملية المرأة في المجال الصناعي تناولت الباحثة
نسب النساء العاملات في صناعات النسيج والملابس والكهرباء والإلكترونيات ،
والصناعات الكيماوية والدوائية .

هذا ويتناول الجزء الأخير من المقالة المقاييس التي تنشط من مساهمة
المرأة في المغرب من خلال استعراضها لمحددات تلك المشاركة ومناقشتها
للخطط والسياسيات القومية التي تهتم بالدور الفعال في المغرب .

جناح الأحداث والطبقة العاملة

مناقشة لنظرية البرت كوهن في ضوء دراسة

مبدئية عن الجناح والطبقة العاملة في

مدينة القاهرة (**)

تأليف وعرض : على محمود السبرى (**)

أولا : موضوع الدراسة :

تتناول الدراسة نظرية البرت كوهن عن الثقافة الخاصة الجانحة لأحداث الطبقة العاملة الجانحين . ويذهب كوهن الى أن الثقافة الخاصة الجانحة تعد طريقة في الحياة ، صارت نمطا أساسيا تقليديا بين بعض جماعات الأحداث الجانحين . فهم بناء يحوى مجموعة من المعتقدات والقيم والرموز ، ونمطا معيناً من المعرفة ويتم اكتساب هذه الثقافة من خلال التفاعل مع حملتها ، ومشاركتهم في معتقداتهم وأنماطهم السلوكية . وهي كذلك تمثل إحدى استجابات أحداث الطبقة العاملة الجانحين لمشكلة التكيف مع المجتمع .

حدد كوهن نظريته عن الثقافة الخاصة الجانحة في قضيتين ، يمكن صياغتهما في التساؤلين التاليين :

١ - ما هي الأسباب التي تدفع بحدث الطبقة العاملة الى تبني الثقافة الخاصة الجانحة كحل لمشاكله ، بينما لا يفعل ذلك آخر من نفس الطبقة ، ويواجه ذات المشاكل ؟ .

(*) رسالة ماجستير أجيزت من قسم الاجتماع بكلية آداب القاهرة .

إشراف أ.د. محمد الجوهري .

(**) محرس علم الاجتماع المساعد بآداب القاهرة .

٢ — لماذا تحتل ثقافة خاصة ، ذات طابع مميز ومضمون خاص ، مكانا أساسيا في قطاع اجتماعي ، من قطاعات المجتمع دون غيره ؟ .

ولكى يجيب كوهن عن هذين التساؤلين ، حُكِدَ الظروف التي تنشأ في ظلها الثقافة الخاصة الجانحة ، وكذلك الوظيفة الأساسية لها ، وفي هذا السدد يحدد وظيفتين رئيسيتين لها وهما :

- ١ — إيجاد نسق مكانة بعيل عن النسق القائم في المجتمع .
- ٢ — اتاحة الفرصة لأحداث الطبقة العاملة الجانحين للثأر لأنفسهم من المجتمع ، من خلال رفضهم لقيمة ، ومعايره ، ونسق المكانة فيه .

وقد حدد كوهن سمات الثقافة الخاصة الجانحة فيما يلي :

- ١ — سمة السلوك اللانفعلي ؛
- ٢ — سمة الحقد .
- ٣ — سمة السلبية .
- ٤ — سمة المتعة اللحظية .

ولقد حاولت الدراسة في ثقتها الأول تحقيق الهدف النظري وهو اخضاع نظرية الثقافة الخاصة الجانحة للتحقيق النظري من حيث مدى كفاءتها وقدرتها على الوصف والتفسير ، ثم سمعت في ثقتها الثاني الى اختبار درجة الصئق الابريقي لنظرية كوهن فيما يتعلق بسمات الثقافة الخاصة الجانحة ، ومحاولة تحديد سمات الثقافة الخاصة الجانحة لدى أحداث الطبقة العاملة المصرية الجانحين .

وقد وضعت الدراسة في اعتبارها أمرين هامين هما :

الأمر الأول : وهو متعلق بنظرية البرت كوهن عن الثقافة الخاصة الجانحة ، حيث ينبغي ذكر حقيقة هامة وهى أن تلك النظرية لم يتوصل اليها كوهن من خلال دراسة امبريقية ، بل تم له ذلك من خلال مسح

التراث المتعلق بالموضوع . ومن ثم يبرز أهمية الدراسة الامبريقية الحالية ؛
فهى تعد أول اختبار امبريقى لسمات الثقافة الخاصة الجائحة كما حددها
كوهن ، بالإضافة الى اسهامها الأساسى فى دراسة الثقافة الخاصة لبدى
أحداث الطبقة العاملة الجائحين فى مصر .

ولعل ذلك الهدف — وهو الاختبار الامبريقى لاستنتاج نظرى ، ثم محاولة
استكشاف ملامح الثقافة الخاصة الجائحة فى إطار مجتمع معين يتسم
بخصوصية معينة — بمثابة رد على النقد الموجه لاستخدام نظرية أنبثقت من
دراسة مجتمع فى دراسة مجتمع آخر . فبالرغم من أن النظرية تعد تعبيراً
عن واقع مجتمع ما ، إلا أن اختبارها فى مجتمع آخر يصل بهذه النظرية الى
أحد أمرين : إما أن تتشابه النتائج فى كلا المجتمعين ، الأمر الذى يزيد
النظرية قوة ، أو أن تتباين النتائج فيصبح من الضرورى تفسير هذه النتائج
فى إطار مجتمع البحث نفسه ، وإن كان ذلك لا يعنى خطأ النظرية بصورة
مطلقة .

الأمر الثانى : وهو خصوصية البناء الطبقي للمجتمع المصرى . فهو
مجتمع انتقالى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، فلم يعرف مرحلة
الانقطاع بشكلها الكلاسيكى ، ولم يعرف بعد السيطرة الكاملة للنظام
الرأسمالى . وتطرح خصوصية المجتمع المصرى هنا مشكلة بالنسبة للوضع
الطبقي للطبقة العاملة وخاصة للعمال الصناعيين المهرة . فئة العمال
الصناعيين المهرة داخل البناء الطبقي للمجتمع المصرى اذا وضعت فى المدينة
فى أدنى الهيكل الاجتماعى ، فلا يعنى ذلك أنها اقتصادياً واجتماعياً تشغل
أدنى مراتب البنيان الاجتماعى ، فهى فى كثير من الأحيان فى وضع قريب
من وضع فئات صغار ومتوسطى الموظفين (بحكم الدخل) . وهى ذات وضع
يختلف اختلافاً شديداً عن العمال الزراعيين ، وفى وضع أكثر تميزاً من عمال
الحكومة والقطاع العام كالسماة وعمال النظافة والمرافق :

وقد اتخذت الدراسة من المهنة ومستوى التعليم معيارين للطبقة
العاملة على النحو التالى :

(٤) معيار المهنة ويضم الفئات التالية :

- ١ - العمال الصناعيون المهرة .
- ٢ - المشرطون .
- ٣ - العمال الحرفيون المهرة .
- ٤ - الكتّابيون .
- ٥ - العمال شبه المهرة .
- ٦ - العمال غير المهرة .
- ٧ - عمال الحكومة والقطاع العام .
- ٨ - البائعون .
- ٩ - الباعة الجائلون ومن في حكمهم .

(ب) معيار التعليم ويضم المستويات الآتية :

- ١ - أمي .
- ٢ - يقرأ ويكتب .
- ٣ - مرحلة ابتدائية .
- ٤ - مرحلة إعدادية .

وانتخبت الدراسة من التعريف القانوني للحدث الجانح تعريفا إجرائيا .

ثانيا : الجوانب المنهجية للدراسة الميدانية :

تتضمن الجوانب المنهجية للدراسة الميدانية العناصر التالية :

١ - **المجال الجغرافي :** تقع الدراسة الميدانية داخل نطاق كردون مدينة القاهرة الكبرى . فضلا عن أحياء مدينة القاهرة الاثنى عشر ، فان مدينة القاهرة لا تنمصلها عن محافظتى الجيزة والقليوبية فواصل أو حواجز طبيعية بحيث يمكن القول باتعزالها عن هاتين المحافظتين .

٢ - **المجال البشرى :** أجريت الدراسة الميدانية على أحداث الطبقة العاملة الجانحين داخل دور التربية بالجيزة .

٢ - **المجال الزمني** : ينقسم المجال الزمني للدراسة الميدانية الى ثلاث مراحل هي :

- (أ) المرحلة الاستطلاعية لاجتماع الدراسة .
- (ب) مرحلة تصميم استمارة البحث .
- (ج) مرحلة تطبيق استمارة البحث .

ثالثا : أدوات الدراسة الميدانية :

اعتمدت الدراسة الميدانية على الأدوات والمصادر الآتية لجمع البيانات وهي :

- ١ - استمارة البحث .
- ٢ - الملاحظة المشاركة .
- ٣ - المقابلة المتعمقة الفردية والجماعية .
- ٤ - الزيارات الميدانية لبعض أسر الأحداث .
- ٥ - السجلات والوثائق .

رابعا : مجتمع وعينة الدراسة :

١ - **مجتمع الدراسة :**

أجريت الدراسة الميدانية على الأحداث المودعين بدور التربية بالجيزة ، وتعد تلك الدور من أقدم مؤسسات رعاية الأحداث في مصر . وهي تتبع حاليا الادارة العامة للدفاع الاجتماعي بالديوان العام بوزارة الشؤون الاجتماعية .

٢ - **وحدة التحليل المستخدمة :**

تتسم ظاهرة جناح الأحداث بالطابع الاجتماعي ، فهو ليس ظاهرة فردية ، ويؤكد ظهور الثقافة الخاصة الجانحة هذا الطابع الاجتماعي لجناح الأحداث ، فالثقافة الخاصة الجانحة أسلوب متميز ، وطريقة خاصة في الحياة والفكر يتبنها الأحداث الجانحون . وتنمو الثقافة الخاصة الجانحة نتيجة تفاعل افراد الجماعة الجانحة مع بعضهم البعض ، أو بين الجماعات

الخاصة وبعضها البعض ، أو بين هذه الجماعات الجائحة وبين غيرها من جماعات المجتمع الأخرى . وتحمل الثقافة الخاصة طابع التفاعل الاجتماعي بمستوياته المختلفة ، فدراسة الجناح لا بد وأن تتم من خلال الطابع الاجتماعي للجناح ، وما يصدر عن الجماعة من سلوك ، وما تتسم به من ثقافة خاصة تميزها عن سائر جماعات المجتمع . وقد اتخذت الدراسة من الجماعة وحدة للدراسة ، وما يصدر عنها من سلوك ، وما تتميز به من ثقافة خاصة تميزها عن بقية جماعات المجتمع .

٣ - حجم العينة :

بلغ حجم عينة الدراسة ٢٠٠ حالة ، وقد تم اختيار العينة على الأسس التالية :

(أ) استبعاد الأحداث المقيمين بدار الملاحظة ، نظرا لأن إقامة الحدث بها تعد إقامة مؤقتة بقصد التحفظ والملاحظة لحين الفصل في أمره .

(ب) استبعاد الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ١٢ سنة .

(ج) استبعاد الأحداث الذين ينطبق عليهم لفظ « الأحداث المشردون » .

٤ - خصائص عينة الدراسة :

وقد حاولت الدراسة - من خلال تلك الخصائص - رسم صورة متكاملة لعينة الدراسة من حيث معدلات السن بها ، ونوعية المسكن ومدى توافر المرافق به . هذا فضلا عن أنها تعطي صورة واضحة لمعيارى الطبقة ، وهما مستوى التعليم والمهنة . وتحدثت أهم خصائص العينة فيما يلي :

(أ) تتركز غالبية أفراد العينة حول فئتي السن (١٢ -) ، (١٤ -) حيث بلغت نسبتهم ٧٦٪ من إجمالى العينة .

(ب) يمثل المسلمون الغالبية العظمى من العينة ، حيث بلغت نسبتهم ٩٨٪ .

(ج) تحفل المدينة المركز الأول كجمل ميلاد واقامة للأحداث ، حيث بلغت نسبة من ولدوا بها ٨٥٪ ، بينما نسبة من يقيمون فيها ٩٨٪ .

(د) ارتفاع نسبة الأمية بين آباء الأحداث ، حيث بلغت نسبة الأمية بينهم ٧٠٪ ، بينما بلغت نسبة الأمية بين أمهات الأحداث ٨٥٪ ، بينما بلغت نسبة الأمية بين الأحداث ٣٤٪ .

(هـ) ارتفاع نسبة العمال شبه المهرة والعمال غير المهرة بالنسبة لمن يقومون باعالة الحدث حيث بلغت ٧١٪ .

(و) لا يزال الأب هو العائل الأساسي للحدث ، بالرغم من انخفاض نسبته عند مقارنته بنسبة الآباء الأحياء ، فبينما بلغت نسبة الآباء الأحياء ٧٣٪ فإن نسبة من يقوم بدوره كمائل للحدث بلغت ٤٧٪ .

(ز) تتميز مساكن العينة بتوافر المرافق فيها الى حد ما ، وان كانت لا تزال تنقصها بعض الخدمات .

(ح) بلغت نسبة الأحداث التي تقيم في حجرة أو حجرتين ٧٣٪ من اجمالي العينة .

(ط) تتوافر الأجهزة المنزلية لدى أسر أفراد العينة بصورة ملحوظة .

(ي) ارتفاع نسبة ملكية المنازل بين أسر أفراد العينة بصورة ملحوظة .

(ك) تتركز غالبية القيمة الايجارية حول فئتي الايجار (اقل من ٥ جنيه) و (٥ — ١٠) حيث بلغت نسبتهما ٦٦٪ .

خامسا : فروض الدراسة :

تضمنت الدراسة مجموعتين من الفروض :

المجموعة الأولى : تتضمن الفروض المستخلصة من مناقشة اهم الاتجاهات النظرية في دراسة الجناح ، والدراسات الابداعية في هذا المجال ، ونحدد تلك الفروض فيما يلي :

١ — تتناسب درجة تعليم الحدث الجائح وكذا درجة تعليم والديه أو المائل تناسباً عكسياً مع جناح الأحداث .

٢ — تتناسب درجة تعليم الحدث تناسباً طردياً مع إدراك أهمية التعليم كقيمة أساسية .

٣ — تتناسب درجة التصدع البنائى والوظيفى للأسرة تناسباً طردياً مع جناح الأحداث .

٤ — يتناسب المستوى المهارى والفنى لمهنة الحدث ومهنة والديه أو المائل تناسباً عكسياً مع جناح الأحداث .

المجموعة الثانية : من الفروض وتتصل بصورة مباشرة بنظرية الثقافة الخاصة الجائحة ، وهى ذات هدف استطلاعى ، تسمى الى التحقق من مدى الصدق الإبريقى لسمات الثقافة الخاصة الجائحة فى ضوء المجتمع المصرى وثقافته . ولذلك فإن تلك الفروض ليست فروضاً بالمعنى المتعارف عليه ، ولكنها مجرد مقولات تسعى الدراسة الى التحقق من صحتها أو زيفها إمبريقياً وهذه المقولات هى :

١ — يعد السلوك الجائح سلوكاً نفعياً تحكمه وتوجهه معايير النفعية .

٢ — يتسم السلوك الجائح بأنه سلوك مخطط ، عادة ما يسعى الى تحقيق أهداف وغايات أحياناً ما تكون بعيدة المدى .

٣ — هناك علاقة طردية بين الرغبة فى الانتقام من الآخرين والحدق عليهم وبين اتسام السلوك الجائح باللاتنفعية .

سادساً : نتائج الدراسة :

١ — أكدت الدراسة انخفاض مستوى تعليم عينة البحث ، مضمناً المستوى التعليمى للاب والأم والحدث ، فقد أوضحت الدراسة ارتفاع نسبة الأمية بين أفراد العينة ، حيث بلغت نسبة الأمية بين الآباء ٧٠٪ ،

وبين الأمهات ٨٥٪ ، وبين الأحداث ٣٤٪ . كما أوضحت الدراسة وجود تناسب عكسي بين المستوى التعليمي ، وبين زيادة درجة الانحراف .

٢ — أوضحت الدراسة انه ليس ثمة علاقة واضحة ومحددة بين المستوى التعليمي للأحداث الجانحين ، وبين النظر الى التعليم باعتباره قيمة اجتماعية يسمون الى تحقيقها ، فبينما ثبت أن هناك علاقة عكسية بين الأمية والاتجاه نحو التعليم — حيث تبين أن نسبة الأميين الذين نضلوا احترام العمل المهني منذ البداية عن التعليم قد بلغت ٥٦٫٥٢٪ من اجمالي الأميين ، وبينما ثبت أيضا وجود نفس العلاقة العكسية بين من واصلوا تعليمهم للمرحلة الابتدائية ، حيث تبين أن نسبة من فضلوا العمل المهني عن التعليم قد بلغت ٥٤٫٤٧٪ — نجد أن هناك علاقة طردية بين من واصلوا تعليمهم للمرحلة الإعدادية وبين الاتجاه نحو التعليم ، حيث بلغت نسبة من فضلوا دخول المدرسة واتلم تعليمهم الى النهاية ٨٧٪ من اجمالي من في المرحلة الإعدادية .

٣ — أوضحت الدراسة ارتفاع معدلات الهروب من المدرسة أو العمل ، وقد تبين أن من أهم أسباب ترك الحدث للمدرسة هو كثرة الهروب منها ، وميل الحدث الى تعلم صنعة — وأحيانا ما يكون ترك الحدث للمدرسة بسبب رغبة الأهل في أخراجه منها سواء نتيجة لتكرار هروب الحدث أو لفشله في التعليم ، أو لعدم قدرتهم على الاتفاق عليه .

ويعد الهروب من المدرسة هو أول مراحل الانحراف ، وهنا تلعب البيئة الخارجية دورها الهام في جذب الحدث إليها . وتعد السينما أحد عوامل الجذب القوية للأحداث .

٤ — أثبتت الدراسة أن ترك العمل بالنسبة للأحداث ، يعد أحد الأسباب الأساسية للانحراف ، فالبطالة قد تدفع بصاحبها ، أن لم يكن الى الانحراف بصورة مباشرة ، فاتها تدفعه الى مرافقة زملاء السوء والاختلاط بهم ، الأمر الذي يؤدي به في النهاية الى الانحراف .

٥ - سر أكتبت الدراسة إن هناك عوامل طارئة تكمن في العملية التعليمية ، ويتصد بها هنا طبيعة المواد الدراسية ، وإسلوب معالجة المدرسين للطلبة ، فقد تدفع قسوة بعض المدرسين التلاميذ الى الهروب من المدرسة ، كما تلعب عدم القدرة على المثابرة والبقاء في المدرسة دورا كبيرا في الهروب منها .

٦ - وأوضحت الدراسة أن الغالبية العظمى لمن الآباء تتركز حول الأعمال الحرفية ، الأعمال شبه الماهرة والأعمال غير الماهرة . بينما تتركز من الأمهات حول الأعمال شبه الماهرة والأعمال غير الماهرة ، في حين تتركز من الأحداث حول الأعمال شبه الماهرة والأعمال غير الماهرة . كما أظهرت الدراسة أن نسبة العمال الصناعيين المهرة ضئيلة جدا ، حيث لم تتجاوز بين الآباء نسبة ٣٥٪ ، وبين العائل نسبة ٢٪ من إجمالي العينة ، وكذلك كانت نسبة المشتغلين بالأعمال الكتابية ضئيلة ، حيث لم تتجاوز بين الآباء نسبة ١٪ ، في حين بلغت نسبتها بين العائل ٢٪ . وبلغت نسبة الباعة الجائلين بين الآباء والعائل ٥٪ من إجمالي العينة لكل منهما .

٧ - وأوضحت الدراسة أن غياب أحد الوالدين أو كلاهما بسبب الطلاق أو الوفاة ، يعد أحد العوامل المسببة لانحراف الأحداث . ولا يعنى ذلك أن وجودهما معا يقرأ عن الأحداث الانحراف ، فإن المشاجرات والخلافات داخل الأسرة تسبب تصدعا اجتماعيا ونفسيا في العلاقات سواء بين الوالدين ، أو بينهما وبين الأبناء .

وقد كشفت الدراسة أنه بالرغم من وجود الأب فلم يعد يقوم بدوره الأساسي كممثل للأسرة ، حيث اضطلع بهذا الدور آخرون فاحيانا تقوم الأم بدور العائل أو يكون أحد الأخوة أو الأقارب هو العائل أو ربما كان الحدث نفسه مستقلا . ولقد أدى ذلك الى اهتزاز مكانة الأب لدى الأبناء ، خاصة بين الأبناء الذين خرجوا للعمل وتحملوا مسئولية أسرهم وأصبحوا المصدر الأساسي للدخل ، الأمن الذي متجهم القوة لمعارضة الآخرين . أيا كانوا .

والنزوع نحو الاستقلال ، ذلك الاستقلال الذى أن لم يكن موجها ورشيدا ، فإنه سرعان ما يهوى بصاحبه الى هاوية الانحراف .

٨ — أوضحت الدراسة أهمية الدور الاشرافى والتوجيهى الذى تلعبه الأسرة فى المراحل المبكرة من حياة الحدث ، فما زالت سلطة الأب هى أحد العوامل الأساسية المانعة للانحراف ، كما بينت الدراسة أيضا أهمية ممارسة الأسرة لدورها العقابى تجاه الأبناء عند ارتكابهم للخطأ .

٩ — كشفت الدراسة من أن العقاب البدنى من أكثر أنماط العقاب شيوعا بين أسر أحداث الطبقة العاملة الجانحين بصفة خاصة ، وأسر الطبقة العاملة بصفة عامة . بينما يعد الحرمان من المصروف والطرود من المنزل عقابا غير ذى تأثير .

١٠ — كشفت الدراسة من الظروف والأحوال السكنية السيئة التى يحيا فيها أحداث الطبقة العاملة . فتلقد تبين أن نسبة عالية من مساكين أحداث عينة الدراسة تنقصها المرافق العامة ، كما يعانون من ضيق المسكن .

١١ — كشفت الدراسة عن أن معظم السلوك الجانح للأحداث كان موجها للأفراد وليس موجها للممتلكات العامة ، بل كان موجها بصفة خاصة للأفراد الأغنياء ، ولعل ذلك يوضح أن الحرمان وما يتولد عنه من شعور بالعداوة والحقن تجاه الأغنياء يعد دائما قويا ومبررا للحدث لسرقة الأغنياء دون الفقراء فى أحيان كثيرة .

١٢ — أوضحت الدراسة أن الاهتمام الأساسى بين الأحداث الجانحين ينصب على امتلاك الثروة التى يستطيع من طريقها أن يصل الى المكانة المرتفعة ، بصرف النظر عن الطريقة التى يحصل بها عليها ، وهذا يتناقض مع ارتفاع قيمة العمل الشريف الذى يحظى باحترام الآخرين بين الأحداث الجانحين . ويمكن القول أن السلوك الشريف أو السوى يلقى التأييد على المستوى العقائدى ، ولكنه ليس كذلك على مستوى الفعل ، فهناك تباین

بين القول والفعل ، فإذا اصطدم القول السسوى بالفعل المنحرف كانت الغلبة للفعل المنحرف ، فليس هناك يأس من التشقق بقيم الأمانة والاستقامة والعمل الشريف ، ولكن إذا لم تحقق تلك القيم الهدف المنشود منها ، فسرعان ما يتخلى الفرد عنها في سبيل تحقيق أهدافه ومآربه .

١٣ — أوضحت الدراسة أن السلوك الجائع هو سلوك نفعى توجهه معايير النفعية فالسلوك الجائع يسعى الى تحقيق هدف معلوم مسبقا للحدث ، لذا فإن القول بأن الأحداث يسرقون طعاما لن يأكلوه وملابس لن يرتدوها ولعبا لن يلها بها هو قول ثبت زيفه أمبريقا ، فعادة ما يسرق الحدث الأشياء ذات القيمة المادية المرتفعة ، والتي يستطيع في نفس الوقت أن يستخدمها إذا لم يتمكن من بيعها . وفي هذه الحالة فإن السلوك الجائع — وهو السرقة هنا — يسعى الى تحقيق هدف — وهو الاستفادة المادية أو الاستخدام — حنده الحدث الجائع قبل القيام بالسرقة .

١٤ — أثبتت الدراسة أن السلوك الجائع أو الأعمال الجائعة بصسنة عامة هي أعمال مخططة ، لا يقوم بها الحدث فجأة لمجرد أن فكرتها لمعت في ذهنه للحظة ، أو لأن احدهم اقترح عليه القيام بها . فالسلوك الجائع لا يتسم بالعشوائية أو الاندفاعية بفرض تحقيق متعة وقتية . فقد أوضحت الدراسة أن التخطيط للمستقبل ووضعه في الاعتبار من الأمور الهامة لدى الأحداث الجائحين ، فهم عادة ينظرون الى المستقبل من خلال وجهة نظر تخطيطية ، لا من وجهة نظر ارتجالية تسعى الى الاستمتاع بالحاضر بغض النظر عن المستقبل وما قد يحمله من خير أو شر .

١٥ — كشفت الدراسة عن أن السلوك الجائع يتسم بالحدد ، والعدوانية ، ويتضح ذلك بصفة خاصة في الجرائم ضد الأشخاص . والشعور بالحدد والعدوانية هو نتيجة من نتائج الاحباط ، أو أحد دالاته ، أو حتى وظيفة من وظائفه . ويتضح الشعور بالعداوة والحدد تجاه الآخرين لدى الأحداث الجائحين في سلوكهم الجائع إزاء من ينظرون اليهم باعتبارهم أغنياء .

١٦ - أوضحت الدراسة أن الثقافة الخاصة الجانحة ليست مجرد استقطاب سلبي لقيم ومعايير المجتمع السائدة ، فهناك بعض قيم ومعايير المجتمع تلقى قبول وتأييد الأحداث الجانحين . وإذا كانت هناك قيم مضادة للمجتمع تحكم سلوك الثقافة الخاصة الجانحة فإن الأحداث لا يتبنونها إلا حينما تفشل قيم المجتمع في تحقيق أهدافهم وطموحاتهم .

واستخلاصا من تلك النتائج ، وفي ضوء فروض الدراسة ثبت ما يلي :

(أ) تتناسب درجة تعليم الحدث الجانح وكذا درجة تعليم والديه أو العائل تناسباً عكسياً مع جناح الأحداث .

(ب) تتناسب درجة تعليم الحدث تناسباً طردياً مع إدراك أهمية التعليم كقيمة أساسية .

(ج) تتناسب درجة التصدع البنائي والوظيفي للأسرة تناسباً طردياً مع جناح الأحداث .

(د) يتناسب المستوى المهاري والفني لمهنة الحدث ومهنة والديه أو العائل تناسباً عكسياً مع جناح الأحداث .

وبالنسبة لمجموعة الفروض المتصلة بسمات الثقافة الخاصة الجانحة تفقد أوضحت الدراسة ما يلي :

(أ) أكدت الدراسة أن السلوك الجانح سلوك نفعية تحكبه وتوجهه معايير المنفعة ، فعادة ما يسعى الحدث المنحرف الى سرقة ما يعود عليه بالنفع ، وما يحقق من ورائه عائداً مادياً مرتفعاً .

(ب) أكدت الدراسة أن السلوك الجانح - سلوك مخطط ، وليس سلوكاً عشوائياً ، فعادة ما يسعى الأحداث الى تحقيق أهداف معلومة لهم مسبقاً ، وقد تكون تلك الأهداف - أحياناً - بعيدة المدى .

(ج) أكتت الدراسة الى حد ما وجود علاقة طردية بين الرغبة في الانتقام من الآخرين والحدق عليهم ، وبين اتسام السلوك الجانح بالانفعالية . ويشكل ذلك النمط من السلوك اللانفعلي جزءا يسيرا من النسبة الكلية من السلوك الجانح التفعلي ..

اتخاذ القرار الأسرى (*)

تأليف : جون سكازوني وماكسيميليان زينوفاتشي

عرض : على المكاوي (*)

يعد اتخاذ القرار عملية بالغة الأهمية في حياتنا الاجتماعية والثقافية ، فالقرار يوجه مسار علاقاتنا وتفاعلاتنا مع الآخرين ، ويترك بصماته على مؤسساتنا ونظمتنا المختلفة ، ويضفي عليها طابعها المميز . ويتجلى ذلك في مجموعة النظم الاقتصادية والأسرية والتعليمية والسياسية والترويحية التي يلعب فيها اتخاذ القرار دورا حاسما . ففي المجال الاقتصادي — على سبيل المثال — يعمل القرار على ظهور نظم انتاجية واختفاء أخرى ، وتحديد علاقات الانتاج بشكل ما ، يترتب عليه تغير التوجيه الاقتصادي من النمط الاشتراكي الى النمط الرأسمالي — أو العكس — وما يترتب عليه في كلتا الحالتين من نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ملموسة . كذلك يضطلع القرار بدور هام في تشكيل حياة الأسرة ؛ بدءا من اختيار شريك الحياة ، مروراً بالانجاب ونمط التنشئة الاجتماعية للأبناء ، وتحديد العلاقات بين الذكور والاناث والأدوار النوعية ، وصولا الى زواجهم واستمرارهم مع الأسرة أو استقلالهم عنها . وتطبق أهمية القرار أيضا على حياتنا التعليمية ، فقد يحدد القرار مجانية التعليم ، أو يجعله حكرا على القادرين وحدهم ، كما يشجع التعليم العام حيناً ، ويهمل التعليم الفني ، وفي أحيان أخرى يحدث العكس وهكذا .

(*) John Scanzoni and Maximilian Szinovacz, Family Decision — Making : A Developmental Sex Role Model, Vol. III, Sage Publications, London 1980.

(**) مدرس علم الاجتماع المساعد بجامعة القاهرة .

وليس اتخاذ القرار عملية فجائية وليدة اللحظة ، وإنما هو تعبير عن خلفيات وامتداد لمؤثرات وأطر سابقة ، نشأ عليها الإنسان ، وعاشها وتمثلها ، حتى صار طرفا في حوار معها لا يستقيم أحدهما بدون الآخر . وعلى هذا فنحن لا نتخذ قرارا من فراغ ، ولا يعدم قرارنا رد فعل مباشر ، أو غير مباشر . ومن ناحية أخرى قد يستهدف القرار تغييرا لوضع معين داخل البناء الاجتماعي ، أو تثبيتا له . ولكن الحكم النهائي — على القرار — لا يصدر إلا بعد تقييم له من حيث الأسباب والنتائج ، ودرجة الانساق مع الأطار الاجتماعي والثقافي المساند . ولتتلاءم هذا القرار مع ذلك الأطار وحقق المستهدف منه ، فلا غبار عليه ، ولكن لو تعارض ، وخالف الهدف ، فإنه لا يحظى بقبول أو اقرار .

وفي ضوء ما يتميز به اتخاذ القرار من أهمية بالغة في حياتنا ، فقد صدرت بعض المؤلفات والدراسات الأجنبية لتعالج ديناميات اتخاذه ، وتشرح آثاره ونتائجه ، وذلك بالتطبيق على القرار الأسرى . ومن تلك الدراسات ، هذه الدراسة الرائدة التي نعرض لها الآن ، والتي طالعناها بها مكتبة ساج Sage للبحث الاجتماعي بلندن في عام ١٩٨٠ ، وتدور حول « اتخاذ القرار الأسرى » . وليست هذه الدراسة أول عمل يشترك فيه جون سكانزونى Scanzoni وزينوفاتز Szinovacz — مؤلفا الكتاب الحالي — ولكن يسبق لهما إصدار كتاب آخر عن « المساومة النوعية » Sexual Bargaining في عام ١٩٧٢ شرحا فيه نواحي الانساق والاختلاف والمساومات بين الذكور والإناث . غير أنه أثار عبيدا من التساؤلات على مسرح الفكر السوسيولوجي ، ومن الأمثلة عليها ما يلي :

١ — ماذا يحدث في عالم الذكور ، الذي لم يحظ بقدر من الاهتمام والدراسة مثلما حظى — ويحظى — عالم الإناث ؟ .

٢ — لماذا لا يوجه الاهتمام لدراسة الشيفرات التي تنظرها نساء : أحوال الرجل في حياته المختلفة : عزبا ، ومتزوجا ، وكهلا ؟ .

٣ — ماذا عن العزائب والمطلقات والمنفصلين والأرامل من الذكور والآنثى ، وأنوارهم النوعية وتغيراتها المخططة ؟ .

٤ — كيف تظهر الاختلافات في دورة الحياة ؟ وكيف تنعكس على الأدوار التي تختلف باختلاف الفروق العمرية ؟ .

٥ — ألم تحدث تباينات في السيلاق المجتمعي خلال الثمانينيات عن العقدين السابقين ؛ الستينيات والسبعينيات ؟ .

٦ — لماذا لا نتوسع في تناول نظريات تبادل القوة ، والصراع ، في دراسة الأسرة واتخاذ القرار ؟ .

لقد كانت هذه التساؤلات نقطة البداية لدى المؤلفين للبدء في وضع هذا الكتاب — المعروض الآن — حاولا فيه الإجابة عليها بقدر الامكان من خلال صياغة نموذج لاخذ القرار الأسري ، وتطبيقه على عينة من الباحثين .

ولكن قبل العرض التفصيلي ، تحسن الإشارة الى العناصر الرئيسية التي سنعرض لها ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : نبذة عن مؤلفي الكتاب واهتماماتها .

ثانياً : استعراض لفصول الكتاب .

ثالثاً : النموذج التصوري للدراسة .

رابعاً : منهج الدراسة .

خامساً : نتائج الدراسة واستخلاصاتها .

أولاً : نبذة عن مؤلفي الكتاب واهتماماتها :

يعد جون سكاتزونى عضواً فعالاً في مركز البحوث الأسرية بإيركا ، وهو أستاذ العلاقات الأسرية وعلم الاجتماع بجامعة نورث كارولينا — جرينسبورو . كما شغل — من قبله — منصب أستاذ علم الاجتماع بجامعة

«نديانا - بلومنجتون» . وقد سبق له إصدار مؤلفات هامة عن « الأدوار النوعية » Sexroles ، و « عمل المرأة والصراع بين الزوجين » و « المساواة بين الذكور والإناث » ، و « الأسرة السوداء في المجتمع المعاصر » .

أما زميلة سكانزوني في تأليف الكتاب - موضع العرض - فهي ماكسيميلان زينوناتز أستاذة علم الاجتماع بجامعة فلوريدا بأمريكا . ومن بين اهتماماتها الرئيسية دراسة الأسرة بوجه عام ، والمرأة على وجه الخصوص ، ودراسة الشيخوخة . ولهذا فقد أصدرت مجموعة مؤلفات - تسير في هذا الاتجاه - عن : « إدارة الصراع - النظرية التطورية للأسرة » ، و « الوضع الاجتماعي والمهني والأسرى للمرأة » ، وكذلك « سوسيولوجيا الشيخوخة » ، والاشتراك مع سكانزوني في كتاب « المساواة بين الأنواع » .



ثانيا : استعراض محتويات الكتاب :

يحاول الكتاب صياغة نموذج لاتخاذ القرار الأسرى ، ويسمى للتحقق منه في الواقع الإمبريقي . وعلى هذا فقد ضمه المؤلفان بابين ، خصصا الباب الأول منهما لتوضيح فكرة النموذج وصياغته وعناصره الرئيسية ، على حين كرسا الباب الثاني للدراسة الميدانية المطبقة على سبع وعشرين حالة ، تضم الحالة الواحدة زوجين « فكر وأنثى يشكلان معا أسرة نووية » .

ويسمى المؤلفان - عبر الباب الأول - نحو هدفين : الأول : هدف بوصفي وتفسيرى ، وهنا تستعرض الدراسة بالوصف والتفسير التغيرات التى تطرأ على الأدوار النوعية ، فتتسبب بالتالى فى حدوث تغير فى عملية اتخاذ القرار الأسرى . أما الهدف الثانى فهو هدف تحليلى يبنى تحليل طبيعة عملية اتخاذ القرار الأسرى فى الوقت الحاضر .

... وعلى هذا فقد تضمن الباب الأول خمسة فصول ومقدمة عامة تهجد

٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩
٩٦٠
٩٦١
٩٦٢
٩٦٣
٩٦٤
٩٦٥
٩٦٦
٩٦٧
٩٦٨
٩٦٩
٩٧٠
٩٧١
٩٧٢
٩٧٣
٩٧٤
٩٧٥
٩٧٦
٩٧٧
٩٧٨
٩٧٩
٩٨٠
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٤
٩٨٥
٩٨٦
٩٨٧
٩٨٨
٩٨٩
٩٩٠
٩٩١
٩٩٢
٩٩٣
٩٩٤
٩٩٥
٩٩٦
٩٩٧
٩٩٨
٩٩٩
١٠٠٠

٤. والفصل الأول. منها يتناول الأدوار النوعية والقرارات الأسرية ، ويعرض الثاني لمراحل اتخاذ القرار في داخل الأسرة يناقش الفصل الثالث مواقف الصراع والتفاوض حول اتخاذ القرار . أما الفصل الرابع فانه يعالج أثر القوة في عملية اتخاذ القرار . ويختتم المؤلفان هذا الباب بالفصل الذي يحاولان فيه سبر أغوار عملية اتخاذ القرار في الأسرة ، وما يسبقها من ترتيبات سرية في بعض الأحيان ، وإجراءات خفية تمارس دورها في صياغة هذا القرار بشكل معين ، وتوجيهه وجهة محددة .

والملاحظ أن هذه الفصول الخمسة يجمعها خط فكري متسق وواضح ، بحيث يسهم كل فصل في توضيح هذا الخط بشكل معين . ويلفت الباب . نظرننا الى أن علماء الاجتماع المائلين في الوقت الحاضر ، ينطلقون في دراساتهم للأسرة من نظريات : التفاعلية الرمزية *Symbolic interaction* ، والتبادل الاجتماعي *Social exchange* ، والصراع الاجتماعي *Social Conflict* . وذلك لكي يفهموا العلاقات القائمة بين ديناميات الأسرة والتغيرات المتلاحقة على المجتمع الأكبر .

ولم يقف الكتاب عند حد عرض هذه النظريات والاتجاهات المستخدمة في دراسة الأسرة ، وإنما حاول مؤلفاه صياغة اتجاه جديد يؤلف بينهما . ومن ثم نلمس حدود هذا الاتجاه التركيبي *Synthesize* فيما أطلقا عليه « مدخل المنفعة الذاتية » *Subjective utility approach* . وهما يوضحان أن هذا المدخل صار معروفا في الوقت الحالي ، ويكسب أرضا جديدة مع مرور الزمن .

أما الباب الثاني من الكتاب ، فهو يعرض تطبيق النموذج على الواقع الإمبريقي من خلال دورة الحياة *life circle* وعلى حالات ممثلة للمراحل العمرية المختلفة ، مع المقارنة بين أزواج مضى على زواجهم عقدان أو ثلاثة عقود من الزمن . ويحوى هذا الباب سبعة فصول وخاتمة ، وكلها تتور حول التعرف واتخاذ القرار فيما قبل الزواج — في الفصل السادس — أما

الفصل السابع فاته يوضح عملية اتخاذ القرار في الأسرة حديثة الزواج ، ويركز الفصل الثامن على استعراض اتخاذ القرار بعد الاتجاب ووجود الأطفال في الأسرة النووية . ويعرض الفصل التاسع للعلاقة بين الآباء والأبناء المراهقين ، وتأثيرها على اتخاذ القرار وتوجيهه نحو غايات معينة ، وما يحدث في هذه العملية من تغيرات نتيجة لنمو الأبناء ونضجهم . ويصل الفصل العاشر لتناول مرحلة في دورة حياة الأزواج ، في منتصف العمر ، ثم يناقش عملية اتخاذ القرار بين الزوجين في هذا السن . ويتناول الفصل الحادي عشر مرحلة التقدم في السن وطبيعة اتخاذ القرار خلالها ، وديناميات هذه العملية ، وتأثير زواج الأبناء وانفصالهم عن الأسرة ، واستقلالهم المعيشي ، على الآباء في هذه المرحلة العمرية المتقدمة من دورة الحياة . وأخيرا يستجمع الفصل الثاني عشر جوانب عملية اتخاذ القرار في الأسرة . ويمرّحل دورة الحياة ، ويربطها بالسياسية الاجتماعية بشكل عام ، وما يستتبع ذلك من علاقات جدلية بينهما . وينتهي الكتاب بخاتمة تضم نتائج الدراسة الميدانية بإيجاز ، علاوة على قائمة ببليوجرافية وافية عن الأسرة واتخاذ القرار .

ويقدم هذا الباب الميداني وصفا لطريقة فهم عملية اتخاذ القرار وتفسيرها من خلال النموذج التصوري المعد في الباب الأول . وهنا يتضمن التطبيق الميداني ثلاثة أوجه رئيسية هي :

١ - الاستخدام الثري لدراسات الحالة ، والتعمق فيها على نحو يسمح بالتعميم . وقد تبدي ذلك في تطبيق النموذج على سبع وعشرين حالة .

٢ - التركيز على الأحداث الهامة في حياة الحالة ، واستيضاح مدى تأثيرها على اتخاذ القرار ، من خلال تناول ثورة حياة حالات الدراسة .

٣ - مضمون التطبيق لعدد من الجعاعات العمرية *age cohorts* وتوضيح أوجه الخلاف في عملية اتخاذ القرار ، ودينامياتها بين جعاعات

المسنين والمحدثين ، وبين الآباء وأطفالهم ، وبين الآباء وأبنائهم المراهقين . وتحاول الدراسة الميدانية استجلاء الفروقات بين هذه الجماعات في فترة زمنية محددة ، وفي ضوء المناخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي تعيش فيه .

ثالثا : النموذج التصوري للدراسة :

تبنى المؤلفان اتجاها نظريا تركيبيا في دراستهما ، يجبع في آن واحد . بين نظريات التفاعلية الرمزية ، والتبادل الاجتماعي ، والصراع الاجتماعي . وصار هذا الاتجاه التركيبى الجديد معروفا الآن « بمحفل المنفعة الذاتية » ، وخلصته وجود أعضاء أسرة واحدة ، لديهم مجموعة من العناصر المادية واللامادية ، ويتوقع كل عضو أن يقدمها للآخر ، ويتلقاها منه ، في صورة تبادلية للأخذ والعطاء على مستوى الأسرة وبالمجتمع الأكبر . ويعتقد الارتباط بطرف تبادلي فيها على امكانية الوفاء للطرف الآخر . ولعل تنظيم هذه التوقعات المتبادلة في شكل نموذج model مقنع ، هو ما يشير الى . العناصر التي يتضمنها اتخاذ القرار وقد سعى المؤلفان الى تبين كيفية فهم اتخاذ القرار ، ومحلولة ، ودراسته ، في ضوء النموذج المطروح .

ويمكن تلخيص النموذج في النقاط التالية :

- ١ — البدء بالفاعل الفرد ، مراعاة العوامل الذاتية الدافعة لسلوكه . كالتبادل والقوة ، والوصول الى تحليلات عديدة من أبسط المواقف الى أكثرها تعقيدا ، وذلك على المستوى العام للأفراد والجماعات . ويشكل هذا الاطار جزءا مستهدا من علوم النفس والاجتماع والاقتصاد ، على اساس أن التوجهات الذاتية هي تفضيلات للأهداف او المصالح المنشودة .
- ٢ — تختلف تفضيلات الرجال والنساء حول ديناميكيات اتخاذ القرار ، حسب المنافع الذاتية كالميول والأهداف والمصالح والمكافآت والتكاليف . الخ .

٣ - تحديد بعض أنماط الاستجابة لعناصر ديناميات اتخاذ القرار في شكل نموذج يطبق على دور الزوجة مثل : رعاية الزوج ، أو العمل لمساعدة الأسرة والزوج في مهنته ، أو أن تترك الزوجة العاملة عملها إذا كان على حساب راحة الزوج ، أو لا تسلك مسلك الزوج ولا تتبع طريقة لتعلو عليه .

٤ - تطبيق أنماط عديدة للاستجابة - على غرار البند (٣) - على الأدوار الأخرى للزوج والأم والأب ، مع مراعاة التفضيلات التي ترجع الى اختلافات في الميول والاتجاهات والمنافع والأهداف والمصالح ... الخ .

رابعاً : منهج الدراسة :

أسلم الاطار التصوري للدراسة الى صياغة نموذج يمكن تطبيقه امبريقيا على عينة البحث ، وقد تبلورت هذه المرحلة في تطبيق النموذج على سبع وعشرين حالة تضم الحالة الواحدة أسرة نوية . وهنا استخدم المؤلفان دراسة الحالة ، وحددا المتصود بها ، وشروط الاختيار .

وقد استفاد المؤلفان من دراسة الحالة في استعراض تاريخ الحياة ونمقا لتسلسل زمني يبدأ من الماضي ، ويمر بالحاضر ، وينطلق الى المستقبل . ويتضح الاستخدام المنهجي هنا ، في وصف جوانب طفولة الحالة ، وعلاقتها بالوالدين والأخوة ، والتاريخ التعليمي والصحي ، والوضيعة الطبقي ، والممارسات الدينية في مرحلة التنشئة الاجتماعية ، وعبر مراحل دورة الحياة المختلفة ، وعلى جماعات متباينة .

وتجدر الإشارة الى حصافة البكة المنهجية في اجراء الدراسة ، فقد اعتمد المؤلفان على دراسة الحالة ، وما فيها من أدوات وأساليب منهجية ، يوريط علوم النفس والاجتماع والانثروبولوجيا بشكل يثرى الدراسة ويزيدها عمقا . ولهذا يتضح للقارئ على الفور مدى نجاحها في فهم ديناميات (ماذا

يجدث فعلا) في علاقات الذكور بالاناث (وبالتالى النوع - الزواج - الأسرة -
تربية الأطفال ... الخ) من خلال القاء المزيد من الضوء على الأدوار النوعية
من ناحية ، وعملية اتخاذ القرار فى الأسرة من ناحية أخرى .



خامسا : نتائج الدراسة :

توصلت دراسة سكانزونى وزميلته الى عديد من النتائج المصوبولوجية
التيية ، نتيجة لاستخدامها منهج دراسة الحالة ، والمقارنات التطيلية لهم
ديناميات اتخاذ القرار . ويمكن أن نوجز هذه النتائج العامة هنا ، تتركين
التفاصيل لمن يريد الاستزادة بالرجوع الى الكتاب الاصلى . ومن هذه
النتائج ما يلى :

١ - كشفت الدراسة عن اختلافات فى اتخاذ القرار نتيجة للتطبيق
الميدانى والمقارنات فى ضوء التنشئة الاجتماعية ، والوضع الطبقي . ويتضح
ذلك فى حالة فنسنت وكارول (صص ١٢٧ - ١٢٨) ، حيث نشأت كارول
فى أسرة انثوية دون الأب ، وانخرطت الأم فى أعباء الحياة واصرت على
تعليم ابنتها . ولكن الابنة رسبت وتكرر رسوبها فبحثت عن عمل وتعرفت
على زميلها فنسنت الذى نشأ فى ظروف اجتماعية افضل . فلبوه موظف
بالجيش ، وامه ربة بيت ، والأسرة يسودها تقسيم عمل نوعى صارم
بين الذكور والاناث . وقد انعكس طابع تنشئة فنسنت على سلوكه منع
زوجته كارول ، فكانت ترضع لمعظم ما يأمرها به ، وما يعرضه عليها .

٢ - اكدت الدراسة ايضا على تأثير نمط التنشئة الاجتماعية ، المتبع
فى الأسرة ، على الأبناء (ص ١٣١) وخاصة فيما يتصل بالعلاقات بين
الذكور والاناث ، والتعارف بينهما قبل الزواج .

٣ - يغلب تركز القرار فى يد الأسرة ، حيث تغرس فى أبنائها مجموعة من
القيم والمعايير تحدد لهم : اختيار الأصدقاء ، والتعارف والصداق : علاوة

على أن الأبوين يبديان رأيهما في الأصحاء مبحضان بعضهم ، ويتنكران .
للبيض الآخر . إذن تنحصر عملية اتخاذ القرار هنا في يد الأسرة غالبا
(ص ١٣٦) .

٤ - أوضحت الدراسة أن السجلات الحكومية تبين وتوقع معظم حالات
الطلاق ، فيما بعد الزواج بـمدة تتراوح بين العامين والثلاثة (*) (ص ١٤٧) .
ولهذا تكشف الدراسة بعض أسباب وقوع الطلاق بعد الزواج مباشرة ، ومن
هذه الأسباب :

(أ) الاختلاف في نظرة كل من الزوج والزوجة للأدوار النومية .

(ب) الاختلاف في النظرة للعوامل المرتبطة بتقسيم العمل في ضوء
النوع كالتعليم والدخل .

(ج) اختلاف تقييم الخبرات والتجارب السابقة للأسرة الأصلية
للزوجين ، وبالتالي اختلاف طريقة الحياة لكل منهما .

(د) التجارب السابقة في اتخاذ القرار ، والتنفيذ الحالي للقرارات .
التي يتخذونها .

٥ - أثبتت الدراسة عظم تأثير وجود الأطفال في الأسرة ، على
الآباء في عملية اتخاذ القرار . وبالمثل يؤثر حجم الأطفال فيها على عملية

(*) نلاحظ هذه الظاهرة أحيانا في ريف مصر ، ففي قرية التوفيقية
بالفيوم تجرى دراسة من « أدوار المرأة والتغيرات الديموجرافية » ، وقف
خلالها كاتب العرض على ارتفاع معدل الطلاق في سن الزواج الأولى .
واتضح أن السبب يرجع إلى تلف الزوج إلى الإنجاب ، فإن تأخرت الزوجة
طلقها ، علاوة على اعلاء الثقافة السائدة فيها من شأن الإنجاب والعزوة
والزواج المتعدد ، كما تتضاعف تكاليف الزواج ، نظرا لانخفاض المستوى
الطبقي في القرية ، وبالتالي تزداد المرونة في الزواج والطلاق والنفقة ويقل
اللبؤء إلى المحاكم ، فيتواري الخوف من قوانينها ، ومن ناحية أخرى فإن
المطلقة سرعان ما تتزوج بالقرى بعد العدة مباشرة .

اللاتخاذ ، ونوع القرار ، ودينامياته ، بشكل يميز أسرة ذات أطفال عن نظيرتها بلا أطفال (صص ١٦٤ - ١٨٢) .

٦ - أكتت الدراسة على أن وجود المراهقين في الأسرة ، يؤثر تأثيراً كبيراً في اتخاذ القرار فيها ، فمرحلة المراهقة هي مرحلة الضغوط والعواصف الناجمة من حرمان المراهقين من المشاركة في العمل المنتج ، ومن ثم انخراطهم في فراغ يفرضه عليهم مجتمع صناعى حضري حديث (ص ١٨٦) .

كما يرجع تأثير المراهقين في اتخاذ القرار ، الى رفضهم لقيم ومعايير الآباء . وهي قيم ومعايير كانت تصلح للحياة منذ عقدين أو ثلاثة عقود سابقة ، وأصبحت لا تصلح لمراهقى اليوم . ولهذا لا يتوافق الأبناء مع الأنماط السلوكية السائدة ، وانما يواجهونها بالتمرد والرفض ، مما ينعكس على عملية اتخاذ القرار أسرهم .

٧ - تدل دراسات اتخاذ القرار بين الآباء وأبنائهم المراهقين على الفجافى من الأنوار النوعية ، وتركز على الأساليب التى يتبعها الآباء لتشكيل القرار واتخاذها في الأسرة . وتستعرض الدراسة الحالية أربعة أساليب حددها رايس Rice على النحو الآتى :

(أ) أسلوب القرارات الأتوقراطية التى يتخذها الأب للمراهق .

(ب) أسلوب القرارات الديموقراطية التى يتخذها الآباء والأبناء بالشورى بينهم .

(ج) أسلوب التساهل مع المراهق ، بحيث يتخذ معظم قراراته بنفسه .

(د) الأسلوب الشارد أو الضال erratic ، حيث لا يتوجد نفوذ الأب

بشكل نهائى ، فهو نفوذ تسلطى تارة ، وديموقراطى تارة

أخرى ، وشارد ضال من ناحية ثلاثة وهكذا (صص ١٩٠ -

١٩١) .

ويرى المؤلفان أن أساليب رايس تتشابه مع نظيرها المستخدم في وصف

عملية اتخاذ القرار في الأسرة بين الزوج والزوجة — في الدراسة الحالية —
كسيطرة الزوج ، أو سيطرة الزوجة ، أو الشورى بينهما في اتخاذ قرارتهما
الأسرية .

٨ — حلت الدراسة كذلك على أن زواج الأبناء واستقلالهم عن الأسرة ،
يحدث فيها عدة تغيرات : في الأعمال اليومية ، والواجبات المنزلية ،
والأنشطة المهنية والعائلية الكثيرة ، والانخراط في وقت الفراغ ومحاولة
قتله . وتستعرض الدراسة موقف الرجل والمرأة في هذا الصدد ، فترى أن
المرأة التقليدية تواجه بتضاؤل حجم الأسرة ، وبالتالي تتضاؤل حاجاتها
ومسئولياتها . أما الرجل التقليدي — من الطبقة الوسطى — فانه ينخرط في
عمله ، وينهمك في أنشطته المهنية .

ومن ناحية أخرى ، فقد جدد المؤلفان تأكيدهما لصحة الدراسات
السابقة التي ذهبت الى أن الأبناء لا يزالون يؤثرون في اتخاذ القرار في
الأسرة ، حتى بعد زواجهم وانفصالهم عنها .

٩ — حددت الدراسة مؤشرات التقليدية في اتخاذ القرار في ضوء
تفضيلات الشخص للدور النوعي . فهو شخص تقليدي لو كان يبحث عن
المكافآت (ومنسند لقبول الواجبات) التي ترتبط بتقسيم العمل في المجتمع
والبيت ، وترتبط بتنظيمه من طريق النوع (ذكور — أنثى) (ص ١٩) .

وتؤكد الدراسة أيضا على أن تزايد السكان قد أدى الى اتجاه الميول
والتفضيلات حاليا نحو إعطاء المرأة فرصا متزايدة ، ومسئوليات أكبر — في
مكان العمل — بالمقارنة بما سبق . كما تتجه التفضيلات بالمثل نحو إعطاء
الرجل مسئوليات أكبر ، وفرصا أكثر في البيت .

١٠ — تصف الدراسة تنوع التفضيلات للدور النوعي بانشطار
التعليم . فكلما قضى الإنسان سنوات طوالة يتعلم ، كلما تمثل أنماط
السلوك المعاصرة ، وجذب التفضيلات المتساوية . ويستشهد المؤلفان في

هذا الصدد بخراسة سيدل Sidel عن نساء الطبقة العاملة (١٩٧٨) ،
التي أكدت « أن دور المرأة المتزوجة يتمثل في رعاية بيتها في المقام الأول ،
وهذا ما يحدث دائما . أما لو أنها لم تهمل بيتها ولا أطفالها ، فمن الصواب
تلمها أن تخرج الى مجال العمل وتعمل » .

١١ - وفي النهاية يقدم المؤلفان رايًا طريفا (ص ١٩ - ٢٠) هنا
مستندا من دراسة سيكستون Sexton عن المرأة الجامعية (١٩٧٩) ،
خلاصته أن كثيرا من الرجال المتعلمين تعليما عاليا ، يريدون امرأة خارقة
Super Woman أي امرأة قادرة على أعمال الطهي والنظافة والغسيل
والكنس ، والكى وتربية الأطفال ، والمحافظة على الأصدقاء وزيارة المعارف ،
علاوة على انخراطها الكلى في عملها الأصلي طبل الوقت وحيدة ، بحيث
لا يشد أزرها فيه أى إنسان . ولا تخل بأحدى الأعباء المذكورة ... ومن
النادر أن تجد المرأة رجلا يرغب في مساعدتها في أعبائها المنزلية ، أو أعبائها
في العمل . وفي التحليل النهائي لابد من وجود شيء ما للوصول الى أحد
-وقفين ؛ فاما ان تتبع المرأة الرجل وتنصاع له « كأمراة خارقة » ، واما
أن تعيش في حالة عزلة ذاتية مفروضة عليها ، طالما أنها تستمر في الاضطلاع
بأعبائها العديدة .



وأخيرا فقد نجح هذا الكتاب في توضيح ديناميكات اتخاذ القرار في
في الأسرة الأمريكية في ضوء دورة الحياة مطبقة على سبع وعشرين حالة ،
يستعرض هذه الديناميكات في شتى المواقف الاجتماعية ؛ في الزواج ،
والانجاب ، والتعليم ، والعمل ، والأدوار النوعية ، والتعارف و-من
الزواج ، والتعامل مع المراهقين ، والتنشئة الاجتماعية ، والاستقلال
عن الأسرة ، أو الاستمرار في المعيشة ، أو الاستمرار معها ، وتأثير
الأبناء على اتخاذ القرار في أسرهم الأصلية بعد الانفصال عنها ... الخ -

وفي ضوء هذه القضايا التي أثارها الكتاب ، تتحدد لنا مدى أهميته ،
بولعل أطلها يتمثل في حظه للدارسين والباحثين لأجراء المزيد من الدراسات
عن الأسرة وعن المرأة وأدوارها وتعليمها واشتغالها ، والصراع المترقب
على الخروج للعمل ، والخصوبة وتنظيم الأسرة ، ونمط تنشئتها لأطفالها .
ومما يدعو للفخر أن مصر تسير هذا التيار العالمى أن لم تكن تسبقه في
هذا المجال . فقد انبرى مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة
القاهرة لدراسة « أدوار المرأة والتغيرات الديموجرافية » فى محافظة الفيوم ،
تتبع مكتب العمل الدولى ، وشرف عليها الأساتذة الدكتور عياء شكرى .
وهذه الدراسة استجابة سريعة لبذل المزيد من الاهتمام بتناول الأسرة
المصرية فى الريف والحضر ، وسوف يظهر التقرير النهائى لها فى القريب
مبأذن الله .

نحو علم اجتماع جديد

تأليف : تشارلز هـ. أندرسون (*)

عرض : د. محمد عبد ربه (***)

يعد كتاب « نحو علم اجتماع جديد » لمؤلفه تشارلز هـ. أندرسون واحدا من أبرز المؤلفات العلمية التي عانجت لوجه القصور في النظريات المفسرة للواقع الاجتماعى ، وذلك من خلال تحليل الظواهر الاجتماعية التى صاحبت النظام الرأسمالى فى المجتمع الأمريكى ، وتقديم تفسيرات مقبولة للمشكلات التى تلمست فى ذلك المجتمع .

وقد ناقش الكتاب اتجاهات كل من كارل ماركس ، وتشارلز رايت ميلز ، و ثورستين فيبلن ، ومكس فيبر ، والدور الذى لعبه كل منهم فى التأثير على اتجاهات النظرية فى علم الاجتماع ، وتفسير الواقع الاجتماعى . ثم يعرض لأوجه القصور التى شابته البناء النظرى للاتجاه الوطنى ، وهو الأمر الذى أبعد ذلك الاتجاه عن نقد أخطاء النظام الرأسمالى . ويضم الكتاب خمسة عشر فصلا .

يحدد المؤلف — فى الفصل الأول — أسس اتجاهه النظرى فى نقاط متدرجة . فيذهب أندرسون الى أن الأفراد — وهم أعضاء فى جماعات صغيرة أو كبيرة — هم المحددون لشكل وطبيعة المجتمع والتاريخ ، والقادرون على تغيير الواقع الاجتماعى والعمليات التاريخية . كما يرى

Charles H. Anderson, Toward A New Sociology, The (*)
Dorsey press, Illinois, 8th, 1977.

(**) د. محمد عبد ربه ، محرس علم الاجتماع . كلية الآداب — بنها .
جامعة الزقازيق .

أن الواقع الاجتماعي يعد نتاجا لسلوك فئة من الأفراد تمتلك الجانب الأكبر من الثروات والمزايا المادية ، ويفرض هذا الواقع الاجتماعي — بدوره — نظاما يحقق استمرارية تميز تلك الفئة : ويحدث الصراع نتيجة لسمي الأفراد للحصول على أكبر قدر من الاحتياجات والمزايا المادية.

وبعد ظهور الاتجاهات النقدية ، ومحاولات التغيير من أجل تحقيق نظام جديد في مجالات الحياة وأنماط العلاقات بين جماعات المجتمع استجابة طبيعية إزاء فشل الرأسمالية في تحقيق ما نادى به . فبعد أن حققت الرأسمالية التقدم العلمي والتكنولوجي ، فشلت في تحقيق الحرية والمساواة بين البشر في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية . فقد اتسم المجتمع الرأسمالي باستخدام أسلوب القهر والقوة والقمع ، وأصبحت فئة قليلة تتحكم في كافة مجالات الحياة ، من أجل تحقيق أكبر قدر من النفع الخاص بصرف النظر من الوفاء بالاحتياجات الضرورية للقطاع الأكبر من المجتمع .

ولقد ظهر الاتجاه الوظيفي كمحاولة لإيجاد التوافق بين بيئة المجتمع الإنساني وبين التكوين البيولوجي للكائن الحي . وارتبط هذا الاتجاه ارتباطا منطقيًا بالنظام الاقتصادي الرأسمالي الذي ينادى ببداً الاستقرار والمحافظة على الانساق الاجتماعية القائمة ، دون التفات لمشكلات القطاع الأكبر من فئات المجتمع . ويسعى الاتجاه الوظيفي إلى تبرير الأوضاع الراهنة في المجتمع الرأسمالي .

١ ومن هذا المنطلق يذهب المؤلف إلى نقد أنصار الاتجاه الوظيفي ، فيوجه النقد إلى أوجست كوفت ، وإلى هربرت سبنسر الذي أكد قانون البقاء للأصلح ، وإلى إميل دوركايم الذي رأى أن الحقائق الاجتماعية لا يستطيع الأفراد تغييرها أو تعديلها . ثم يتجه المؤلف إلى نقد فرويد ، حيث يذهب إلى أن فرويد قام بحراسة أثر الضغوط الاجتماعية والقهر الاجتماعي على القوى النفسية للفرد فقط ، ولم يبد اهتماما بمصادر ذلك القهر في المجتمع الحديث ، ولم يوضح أثر الخلل الحاد في توزيع الثروات وحيازة القوة

بين ثنائيات المجتمع الرأسمالي ، فضلا عن اغفاله وتجاهله لاتعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ، وأثرها على القوى الفيزيكية والعقلية للأفراد . ويرى أندرسون أن تصور فرويد المحدود قد تاده الى اختزال مصادر التفكير الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي الى تلك المواجهة بين عدوانية الفرد الفطرية ، وكبت المجتمع لنزعات الفرد وشهواته الغريزية .

وعلى الرغم من سيادة ذلك الاتجاه الوظيفي فقد ظهر بعض العلماء الذين تناولوا بعض الأمراض الاجتماعية المصاحبة للنظام الرأسمالي مثل البطالة ، والفقر ، وانعدام المساواة ، والحروب ، والتمييز العنصري ... الخ . فلقد أسهم العديد من العلماء — مثل تشارلز رايك ، وثورستين فيلن ، ورايت ميلز ، و جالبريث وغيرهم — في تحليل الأخطاء والمشكلات التي صاحبها النظام الصناعي .

وفي نهاية هذا الفصل يوضح الكتاب الأهمية المتزايدة لنمو النظرية النقدية في علم الاجتماع ، من أجل البحث في كيفية توظيف التقدم العلمي لتحقيق تنمية الفرد والمجتمع .

ويناقش الفصل الثاني موضوع المجتمع والثقافة ، حيث يتناول ما تاله كارل ماركس من أن الجماعات البشرية — بالرغم من أنها — هي صانعة التاريخ والواقع الاجتماعي الا أنها لا تشعر بالرضا التام عن محتويات ذلك الواقع الذي يتضمن شكل وتوزيع الثروة على الجماعات ، وسبل سيطرة الجماعات التي تحوز القوة والثروة على وسائل الانتاج ، ومقدرات المجتمع السياسية .

ويذهب المؤلف الى أنه لا يمكن دراسة الفرد والمجتمع منفصلين ، فالفرد نتاج للمجتمع ، وهو في نفس الوقت صانع ذلك المجتمع . ومن المؤشرات الهامة لنهم وتفسير الواقع الاجتماعي هي مدى ما تحوزه كل جماعة من قوة ، ومدى تحكمها في وسائل الانتاج ، ومصادر الثروات ومائداتها .

ثم يتناول المؤلف الاتجاه الغائل بتحكم وسيطرة التنظيمات البيروقراطية على المجتمع ، حيث يشير الى اسهام ملكس فيبر الذي أكد أن نجاح التنظيمات يرجع الى قياها على مجموعة من العلاقات الرئسية المتدرجة ، والى سيادة العلاقات الرسية ، واللوائح الصارمة ، والتحديد الحقيق لاختصاصات ومسؤوليات كل عامل ، والاستعانة بالخبراء .

ثم يعرض لموقفه البيروقراطية في المجتمع الراسمالي ، حيث يرى أن الراسمالية قد استخدمت التنظيم البيروقراطي لتحقيق أكبر قدر من الأرباح ، والتحكم في طاقات العاملين وكبت مواهبهم الإبداعية وطاقاتهم الخلاقة . ومن ثم فالتنظيم البيروقراطي يعد أداة تستخدمها الفئة الراسمالية للتحكم في مجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ويناقش المؤلف مفهوم الثقافة وما تتضمنه من معان وتوقعات ومدرجات تبدو في الواقع المادي وفي الظواهر السيكولوجية ، والتي يستوعبها الأفراد من خلال وسائل الاعلام المختلفة . ويتخذ من التوزيع العادل للثروة والفرص بين جماعات المجتمع معيارا للحكم على كفاءة الثقافة للقيام بدورها . ثم يناقش أندرسون مقولة الثقافات الفرعية ، ويرى أن جماعات الثقافات الفرعية لا تمثل تهديدا للثقافة الأصلية أو العالمة .

يتناول الفصل الثالث العلاقة بين المجتمع والفرد ، وفيه يعرض المؤلف للملاحظة جونار ميردال من وجود تناقض بين الأدوار العلنية وبين الأدوار الواقعية في ثقافة المجتمع الأمريكي . ولما كانت المعايير السائدة في المجتمع الأمريكي تدعم الملكية الخاصة فقط فإن حركات التمرد والمناداة بالمساواة والنحر — في ضوء تلك المعايير — تعد سلوكا منحرفا يعاقب أفرادها .

ويشير هورفتر وليبوفتر أن الجماعات التي تعد منحرفة من وجهة نظر الثقافة السائدة ، إنما تدافع عن الحقوق المشروعة وتطالب بمقومات النظام الديمقراطي الحقيقي . وأن التعقب في دراسة لظاهرة الاجرام يجد أنها تنتشر بين الفئات العليا بنسبة أكبر من انتشارها بين الفئات الدنيا .

ثم يعرض المؤلف لظاهرة اللامعيارية - أو الأنومي - عند دوركايم الذى يرجع ظاهرة الأنومي الى ضعف المعايير التى تحكم السلوك فى المجتمع الصناعى المعقد وغموضها ، ويؤدى تفكك المعايير الى اغتراب افراد المجتمع . وقد اوضحت الدراسات التى أجريت على المجتمع الأمريكى أن سبب انتشار ظاهرة الاغتراب السلوك الاستبدادى وكبت الحريات الذى يمارسه كبار القادة فى التنظيمات البيروقراطية ، وفشل الأفراد - فى تحقيق ذواتهم من خلال السياق الاجتماعى الذى تحكمه وتسيطر عليه فئة قليلة تمتلك القوة الاقتصادية والسياسية - يؤدى الى انعزال هؤلاء الأفراد وتمردهم .

يناقش اندرسون فى الفصل الرابع الطبقات فى المجتمع الصناعى ، من خلال استعراض آراء كارل ماركس ، وما يراه أريك فروم من أن كارل ماركس كان ييغى تحرير ارادة الفرد من القيود التى أبعتها عن علاقات الوحدة والتكامل والانسجام مع أعضاء المجتمع ، وتوجيه انتاج السلع المادية لاشباع الحاجات الانسانية وتنمية قدرات الفرد . ولذلك يناقض النظام الرأسمالى الذى يوجه الفائض لفائدة فئة قليلة .

واذا كانت ثمة اختلافات حول تفسير وتطبيق نظرية كارل ماركس ، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أن مبادئ النظام الرأسمالى تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن مظاهر الاغتراب سوف تستمر وتقوى ما لم يحصل الأفراد على حقوق متساوية من جملة الانتاج ، واتاحة الفرصة لآداء الراى والتعبير ، واشباع الاحتياجات الانسانية الأساسية .

ويعرض الفصل الخامس لاتعدام المساواة الاجتماعية . حيث يسود المجتمع الرأسمالى مبدأ انعدام المساواة بين الفئة التى تملك وتتحكم وبين الفئات التى تعمل من أجل توفير ضروريات الحياة . فبالرغم من حصول عمال المجتمعات الأوربية على بعض حقوقهم لجهود نقابات العمال - إلا أن ظاهرة انعدام المساواة لا زالت سائدة فى تلك المجتمعات أيضا .

ويتخذ الاتحاد السوفيتي من مدى ما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطنى من أداء العمل مقياسا لتحديد أجور العاملين ، وفى الصين يحدد العمال بأنفسهم مستويات الأجور فى مجالات الإنتاج الزراعى والصناعى .

خصص المؤلف الفصل السادس لمناقشة موضوع الطبقة الاجتماعية . حيث يمرض للتقسيم الطبقي فى المجتمع الأمريكى ، فيطرح تقسيم ميلز للبناء الطبقي للمجتمع الأمريكى الذى يكشفه عن أن حوالى ٤٥ ٪ من اجمالى القوى العاملة يتضمن فئتين ذوى الياقات البيضاء والطبقة العاملة الجديدة من ذوى المهن التخصصية ، وخريجي الجامعات من القائمين بوظائف الادارة ، واطلاق ميلز على هاتين الفئتين الطبقة الوسطى الجديدة . ولقد أدى انتشار مظاهر انعدام المساواة الاجتماعية — فى المجتمع الرأسمالى الأمريكى — الى انضمام فئة ذوى الياقات البيضاء الى العمال ذوى الياقات الزرقاء ، مكونين معا الطبقة العمالية التى تمثل حوالى ٦٠ ٪ من اجمالى القوى العاملة فى المجتمع الأمريكى . واذا اتحدث تلك الطبقة العمالية مع مجموعة الفئات المقترية الأخرى ؛ مثل الأقليات والشباب والفقراء والنساء ؛ فانها تكون كتلة واحدة ذات اتجاهات محددة مضادة للنظام الاقتصادى والاجتماعى السائد فى أمريكا .

ويناقش المؤلف فى الفصل السابع العلاقة بين التعليم وظاهرة انعدام المساواة بين الطبقات ، حيث يرى أنه بالرغم من أن التعليم أحد العوامل التى تتيح للفرد تحقيق حياة أفضل والتمتع بمستوى أرقى ، إلا أن هناك حقيقة استثنائية — تبدو ملاحظتها واضحة — وهى أن النسق التعليمى فى المجتمع الأمريكى — رغم مظاهر انعدام المساواة — لم يسهم فى خلق المزيد من فرص المراك الاجتماعية ، وبمعنى آخر لم يحم بدوره المنتظر فى تحقيق حياة أفضل للمتعلمين ، حيث يتوقف التحاق الشباب بالجامعات على الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية لأسرهم ، الأمر الذى جعل من ضعف المستوى الاقتصادى — لا من ضعف المستوى العلمى — حجر عثرة يحول دون الالتحاق بالجامعة . وقد ترتب على ذلك أن أسر الطبقة الدنيا منعت

بحصول أبنائها على مؤهلات متوسطة متوافقة في ذلك مع واقعها الملبوس الذي تشعر بعجزها عن تغييره ، وبالتالي تحاول الابتعاد عن الإحساس بمشاعر الإحباط والتمزق .

وتعد ظاهرة انعدام المساواة في النسق التعليمي داخل المجتمع الأمريكي جزءا من ظاهرة أعم تسود ثقافة ذلك المجتمع ، حيث يبرر ذلك النسق شرعية وعدالة النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد .

ويتناول الفصل الثامن الأحوال الاجتماعية للفقراء في المجتمع الأمريكي . وتبلغ نسبة الفقراء في المجتمع الأمريكي حوالي ٢٠٪ من إجمالي السكان . ويواجه الفقراء مشكلات نقص الغذاء ، وسوء الأحوال السكنية ، وانخفاض مستوى التعليم ، وإهمال العلاج والرعاية الصحية . ويعمل بعضهم في وظائف ذات أجور منخفضة ، بينما يعاني البعض الآخر من البطالة ، فضلا عن ضالة المبالغ المخصصة لمساعدتهم ورفعتهم .

وتتسم طبقة الفقراء — بصفة عامة — بالانسحاب من المجتمع ، وعدم الاكتراث بالأمور السياسية ، وعدم الرغبة في إقامة علاقات مع الآخرين ، واحتراف جماعات منهم الجرمية نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة التي تحيط بهم .

وعادة ما يتسم رد فعل قادة المجتمع الأمريكي بالاستياء والاستنكار إزاء محاولات الفقراء اصلاح أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية . الأمر الذي دفع روبرت تشيريل الى القول بضرورة اجراء تغيير في كلفة جوانب الحياة الاجتماعية في أمريكا لكسر الحدود التي وضعتها الطبقة الرأسمالية .

يتحدث المؤلف في الفصل التاسع عن بناء القوة في المجتمع الأمريكي ، فيشير الى ارتباط البيروقراطية بظاهرة التخلف وتقسيم العمل ، ثم ارتباطها بالتقدم التكنولوجي لتحقيق المزيد من الإنتاج والعائد . ويذهب فيلر الى أن القابات البيروقراطية في المؤسسات الرأسمالية الضخمة ،

وفي الأجهزة الحكومية ، وفي الجيش تمثل الطبقة أو الصفوة الحاكمة في المجتمع الأمريكي . وتحيط تلك القيادات نفسها بمجموعة من المساعدين الأكفاء ، كما تنشأ روابط وثيقة بين الأسر المالكة وبين فئات القيادات العليا للتنظيمات البيروقراطية .

وعلى حين تبلغ نسبة الطبقة الرأسمالية ٥.٨ ٪ من إجمالي السكان ، فإنها تمتلك ثلث الثروات الخاصة في المجتمع الأمريكي ، وبالتالي تتحكم في كافة مجالات الحياة في المجتمع ، فهي تؤثر في تحديد نوعيات وحجم الوظائف والمهن المطلوبة للعمل ، وتحديد مناطق العمل ، ومستويات الأجور ، ونوميات التخصصات الدراسية والمستويات العلمية المطلوبة ، وفي تقدير القوة الشرائية للمستهلكين واتجاهاتهم .

ويتناول أندرسون في الفصل العاشر موضوع العمل والحرية ، حيث يعرض لمشكلة وحجم البطالة في المجتمع الأمريكي . وينتقد أندرسون التقارير الرسمية التي حددت البطالة بنسبة تتراوح ما بين ٥ : ٦ ٪ من إجمالي القوة العاملة ، حيث أن الواقع الفعلي يزيد فيه نسبة البطالة كثيرا عن تلك التقارير ، فهناك مجموعات كبيرة من الطلاب ترغب في العمل من اكمال الدراسة ، ونسبة كبيرة من السيدات في المنازل ترغب في الالتحاق بالوظائف العامة ، كما أن هناك مجموعات من الرجال — في منتصف العمر — أصيبت بفقد الثقة في نفسها بعد تكرار الاحباط .

ويقدر المؤلف حجم البطالة بنحو ٢٥٦ مليون شخص من إجمالي القوى العاملة المقدرة بنحو ١.٤ مليون شخص . ولا يقتصر تأثير البطالة على فئات العمال ذوي الياقات الزرقاء فقط بل يمتد تأثيرها الى فئات الموظفين ذوي الياقات البيضاء ، والعاملين بالمهن الفنية العليا والمهندسين .

وفي نهاية هذا الفصل يشير المؤلف إلى أن استهوار التقدم التكنولوجي وتطور الآلة سيزيد من مظاهر الإغتراب بين الطبقة العمالية ، كما أن معدلات البطالة الحقيقية ستستمر في الإرتفاع بين كاتبة مستويات (القوى) العمالة .

ويخصص المؤلف الفصل الجاى عشر للحديث عن موضوع الأقليات العنصرية ، محاولا التعرف على اتجاهات تلك الأقليات نحو ثقافة المجتمع الأمريكى بعد بقائها لعدة أجيال فى الحياة داخل ذلك المجتمع . ثم يتناول بالدراسة والتحليل دور الدين فى تقريب المسافة بين الأقليات وبين الطبقة الرأسمالية العليا ، حيث يكشفه التاريخ أنه على حين اتبعت جماعات البروتستنت — المنحدرة من الجنس الأنجلوسكسونى — الحزب الجمهورى ، اتبعت جماعات الكاثوليك واليهود وبعض الأقليات العنصرية الحزب الديموقراطى .

ويرى أندرسون أن تأثير الدين كان ضعيفا بالنسبة لأثر الروابط العنصرية ، حيث اعتبرت جماعات البروتستنت الأنجلو سكسونية أنها الأصل ، وبالتالي توافقت الاهتمامات والمبادئ السياسية مع التبايزات العنصرية لعدة أجيال ، ثم بدأ تأثير الدين يتدمج مع تأثير الاعتبارات العنصرية فى مجالات الحياة السياسية ولكن بدرجة ضعيفة .

ويتناول المؤلف فى الفصل الثانى عشر مشكلة الأمريكين السود ، من حيث ظروفهم واتجاهاتهم وتوقعاتهم ، وتبلغ نسبة الأمريكين السود حوالى ١١٪ من اجمالى سكان الولايات المتحدة ، يتركزون فى الأحياء المتخلفة (الجيتو) — مع غيرهم من الجماعات العنصرية — ذات الكثافة السكانية المرتفعة ، ولا يحصل الأمريكيون السود على نصيب عادل من الدخل ، ويتوسط الأجر الذى يحصل عليه الرجل الأسود يميل الى نسبة ٦٠ ٪ فقط من أجر الرجل الأبيض رغم التكافؤ فى المعايير الموضوعية .

وتشير الدراسات الى أن لهم اتجاهات السود هى الرغبة فى أن يصبحوا جزءا أساسيا من النظام الاقتصادى الأمريكى ، كما يرغبون فى إقامة علاقات ودية وطيبة مع البيض ، هذا فضلا عن المطالبة بالمساواة مع البيض فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية من حيث توزيع الثروة والاحساس بالأمان والحرية والاستقرار ، وهو ما يستكره الرأى العام الأمريكى .

ويعتبره تحدياً وبن الزنوج يطالبون بأكثر من اللازم ويتعدون الحدود
المعتولة .

وبصفة عامة فإن الطبقة الرأسمالية العليا ترى أن من صالحها توافر
أعداد كبيرة من الزنوج العاملين في بعض المهن الشاقة أو المهنية ، وذلك
من أجل المحافظة على مستويات الأجور المتواضعة التي يرغبها العمال
البيض ، الأمر الذي يحقق هدفين أساسيين للطبقة الرأسمالية :

- ١ - ضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح .
 - ٢ - إيجاد حالة من التصدع داخل صفوف الطبقة العمالية بوجه عام .
- ويتساءل أندرسون - في نهاية الفصل - عن قدرة حركة المسلمين
للسود في أحداث تغيير للواقع الاجتماعي للجمبع الأمريكى ، حيث أنها
تقوم على مبادئ العدالة والنقاء والمساواة ، الأمر الذى يسهم في ظهور
مجتمع رأسمالى انسانى ، بدلا من النظام الرأسمالى الحالى .

ويناقش الفصل الثالث عشر مشكلة التضخم السكانى وارتباطها بتغيير
مقاهيم الأسرة والقيم المتعلقة بها ، مع التركيز على بلاد العالم الثالث نظرا
لأن الزيادة الطبيعية في تلك البلاد تزيد عن مثيلتها في المجتمعات المتقدمة
بمقدار الضعف .

ويرى أندرسون أن من أهم الأسباب التى أدت الى التضخم السكانى
بمجمعات العالم الثالث النظر الى الأطفال باعتبارهم قوة اقتصادية أساسية
للأسرة ، وحماية للآباء وعونا لهم في مواجهة المخاطر . هذا فضلا عن أن
مكانة الزوجة تعتمد الى حد كبير على قدرتها على الإنجاب وتربية الأبناء
وخاصة الذكور منهم ، كما يلعب الدين - في تلك المجتمعات - دوراً هاماً
في مقاومة فكرة تنظيم النسل ، وكذلك يحول ضعف إمكانيات الأسرة
الاقتصادية دون شراء وسائل تحديد النسل . وأخيراً وجود شائعات في
بعض مجتمعات العالم الثالث تقول بأن تحديد النسل هو هدف استعمارى
لاضعافها .

ويتناول المؤلف في الفصل الرابع عشر مشكلات دول العالم الثالث ، حيث يذهب الى أنه بعد جلاء الاستعمار تقوم طبقة من أبناء المجتمع بأداء الدور الذى كانت تقوم به الطبقات الرأسمالية الاستعمارية . وعندما تلجأ الحكومات الأجنبية الى استخدام العنف والارهاب فانها فى الواقع تتيح للمستثمر الأجنبى تحقيق أرباح طائلة . فالحكومة الوطنية تواجه مشكلتين بعد الاستقلال الأولى تتعلق بالتخلف العلمى والثقافى والصحى والاقتصادى . مع زيادة الاحتياجات الانسانية بافراط ، والثانية تتعلق بكيفية تنمية الطاقات البشرية من أجل رفع المستوى الانتاجى . وحتى تتغلب الحكومات الوطنية على تلك المشكلات فلا بد من الاعتماد على الإستثمارات والمخبرات الوطنية بصورة اختيارية أو اجبارية ، مع تقليل الاسراف وترشيد الانفاق ، وتشجيع الرأسمالية النامية على تبنى اتجاهات وطنية .

ويرى أندرسون أنه كلما توثقت العلاقة والروابط بين القيادات الوطنية المختلفة وبين الجاهير — من خلال الأسس الديمقراطية الحقيقية — كلما حققت تلك المجتمعات المستقلة أهدافها بدرجة أكبر ، الأمر الذى يمكن قوى الثورة من التغلب على الثورة المضادة .

ويعرض المؤلف فى الفصل الخامس عشر — الأخير — ثلاثة أسئلة طرحها رايت ميلز يجب الاجابة عليها حتى نتعرف على الاتجاه الصحيح والمطلوب لعلم الاجتماع ، وهذه الأسئلة هى :

١ — ما هى مكونات بناء المجتمع ؟ وما شكل العلاقات بين أجزائه ؟ ومقارنة سمات النظم الاجتماعية من حيث التماثل أو التباين مع أجزاء الأخرى .

٢ — ما هو تاريخ ذلك المجتمع ؟ وما هى العوامل التى أدت الى تغيره ؟

٣ — ما هى أسباب نشأة الجماعة الحاكمة وعوامل استمرارها ؟

وما هي الجماعات التي يتوقع لها قيادة المجتمع ؟ وما هي سمات الجماعات الإنسانية التي يتكون منها بناء ذلك المجتمع ؟ .

وفي النهاية ينتقد أندرسون النظريات الاجتماعية التي تحاول إضفاء الشرعية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة على مبدأ انعدام المساواة واستخدام القوة . ويرى أنه يجب على علم الاجتماع المتخصص أن يتناول بالتحليل والدراسة الآثار الناجمة من التنظيمات الاجتماعية الظالمة ، وتوضيح الآثار المترتبة على استخدام العنف ، وكبت حرية الإنسان .

وتعد تلك أهدافا مثالية ينبغي على علماء الاجتماع أن يسعوا إلى تحقيقها بإخلاص ، إذا ما أرادوا تحقيق النفع لمجتمعاتهم بصفة خاصة ، وللمجتمع الإنساني بصفة عامة .

دراسة أنثروبولوجية للممارسات الطبية الشعبية في الريف المصري مع التطبيق على إحدى القرى (*)

اعداد : فوزى عبد الرحمن اسهاميل

عرض : د. حسن أحمد الخولى (***)

تطالعنا الكتابات الأنثروبولوجية الوفيرة في مجال دراسة الثقافة بأمثلة تجل عن الحصر فيما يتعلق بتنوع السلوك الإنساني واختلافه من بيئة إلى أخرى تبعا للاختلافات الثقافية ، والخصائص البنائية للمجتمع الذى يعيش الناس فى إطاره . كما تطالعنا هذه الكتابات أيضا بأن الإنسان يستجيب بطرق ثقافية لمقتضيات البيئة التى يتعامل معها من أجل التغلب على المشكلات التى تواجهه وقد تهدد بقاءه ، فضلا عن تهيئة الظروف الملائمة التى يمكن للإنسان أن يحقق فى كنفها نوعا من الأمان والاستقرار والتقدم . وغنى عن البيان أن التكيف الإنسانى مع البيئة على هذا النحو يتخذ درجات ومستويات مختلفة تدخل فى تحديدها اعتبارات بنائية كثيرة . منها مدى تقليدية الثقافة أو حداثةها ، ومدى تقدم المجتمع أو تخلفه من النواحي الاجتماعية ، والاقتصادية ، والتكنولوجية ، والعلمية ، ومدى انعزالية المجتمع أو انقسامه على العالم الخارجى ، .. وهكذا . وثبة كثير من الصواهد

(*) فوزى عبد الرحمن ، « دراسة أنثروبولوجية للممارسات الطبية الشعبية فى الريف المصرى مع التطبيق على إحدى القرى » ، رسالة ماجستير (غير منشورة) إشراف الأستاذة الدكتورة علياء شكرى رئيسة قسم الاجتماع بكلية البنات - جامعة عين شمس (وماون فى الإشراف د. حسن الخولى) جامعة عين شمس ، ١٩٨٤ .

(**) مدرس علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بكلية البنات - جامعة

عين شمس .

على أن الإنسان يسلك في تكيفه مع البيئة (بمعناها الواسع) بطرق تقليدية كلما كانت هناك سطوة لعناصر التراث التقليدي ، وكلما كان المجتمع أكثر تميزا بالعزلة النسبية . وهكذا يواجه الإنسان مشكلات الصراع مع المرض بأساليب عديدة تتلاءم والظروف التي يحيا في ظلها . والصراع مع المرض مسألة انسانية يشترك فيها بنو البشر جميعا أينما كانوا ، ومهما كانت الفروق والاختلافات بينهم من الناحية الثقافية . فهذا لون من السلوك والفكر الأساسي الذي يميز الناس جميعا بحكم اشتراكهم في وحدة الجنس البشري . غير أن هناك على الرغم من ذلك أساليب مختلفة ومتنوعة لمواجهة المرض تمثل بدائل مطروحة يتلاءم كل منها مع خصائص الثقافة والبيئة التي يعيش في إطارها الإنسان .

ومن هنا فإن الدراسة التي نعرض لها تركز اهتمامها على الممارسات الطبية الشعبية في الريف المصري ، مع التطبيق على إحدى القرى كما هو واضح في العنوان . تقع الدراسة في مائتين وسبعين صفحة ، وتنقسم إلى قسمين رئيسيين يضم كل منهما ثلاثة فصول ، عدا مقدمة ، وقائمة بالمراجع ، وبعض الملاحق .

وفي مقدمة الدراسة يبرز الباحث كيف أن التطور الذي أصابه علم الفولكلور في مصر في السنوات الأخيرة ، واحكام مناهجه وأدواته في العمل الميداني ، كان حلقا له على المضي في اجراء هذه الدراسة . إذ أن التسليح بإمكانات هذا العلم من شأنه أن يسهم في لقاء الضوء على أساليب حياة الناس وطرق تفكيرهم آزاء كثير من القضايا والموضوعات مع ادراك البعد التاريخي الذي يكشف عن تطور هذه الأساليب وتغيرها تبعا لتغير الظروف الاجتماعية . ومن جهة أخرى ، فإن الجهود التي تبذل في مجال توفير الخدمات الطبية والرعاية الصحية في مصر على المستوى الرسمي الحكومي لا تكتفى احتياجات الناس ، وخاصة في كثير من المجتمعات المحلية الريفية . ونظرا لذلك فإن الأمر يفرض بالضرورة وجود نسق طبي غير رسمي يرتقى الناس في أوضاعه كميلاذ بلوفون به في غيبة النسق الطبي الرسمي . ونما يزيد من

جدة المشكلة ، أن التعليم الطبى الرسمى لا يفسح مجالاً للاعتبارات الاجتماعية والثقافية المحيطة بالمرضى . وهكذا نجد الطبيب . مغتربا في كثير من الأحيان من دقائق الثقافة الريفية ، وأنماط التفكير فيها ، أونساق القيم ، وطبيعة النظرة للمرض ، وتحديد أسبابه ، وكيفية علاجه . ومن هنا يلاحظ ازدهار الطبى الشعبى ورواجه حيثما يقل وجود النسق الطبى الرسمى وحيثما تتضاءل الخدمات الصحية الرسمية .

ثم يعرض الباحث لمفاهيم الدراسة وقضاياها الأساسية في الفصل الأول . فيتحدث عن مفهوم الطبى الشعبى ، مستفيدا في ذلك من الكتابات الواردة حول هذا الموضوع . فالمقصود بالطب الشعبى « معتقدات وسلوك الناس نحو المرض ، والأفكار السائدة حوله ، ومسبباته ، وردود الأفعال التى تبدو في سلوكهم وتصرفاتهم لمواجهة ، وذلك خارج نطاق الطب الحديث .. » .

ثم يتحدث في فقرة أخرى عن الممارسات العلاجية الشعبية . وكيف انها تنقسم الى نوعين أو فئتين ، أولاهما ذات طبيعة سحرية تركز على استخدام التعاويذ والأحبة والرقى . وهى تتم في أغلب الأحيان على يد متخصصين في هذا النوع من العلاج . لها الفئة الأخرى فانها تضم الممارسات العلاجية ذات الطابع الطبيعى حيث يستخدم فيها بعض المواد كالأعشاب ، والمعادن ، والأجزاء الحيوانية ، .. الخ . وتؤدي هذه الممارسات على يد المعالجين المتخصصين ، كما تؤدي أيضا داخل المنزل بالاعتماد على النفس . من خلال الخبرات والمعارف المتوارثة »

كما يتحدث في هذا الفصل أيضا عن ممارس العلاج الشعبى في ثقافات مختلفة . وكذا عن الممارسين العلاجيين الشعبيين في المجتمع المصرى كما تناولتهم طائفة من الدراسات المصرية التى أجراها باحثون مصريون وشملت تفاصيل حول الحلاق ، والدابة ، و « المجرأتى » ، والمعالجون بالكى ، والسعرة ، .. الخ .

ثم يتقدم في الفصل الثاني عرضاً لمعتقدات العلاج في بعض الثقافات القديمة والمعاصرة . فيتحدث عن معتقدات العلاج في **بابل وآشور** ، وكيف اختلفت معتقدات العلاج في هذه الحضارة بالنتجيم ، كما اختلف الطب بالسحر والعرافة والكهانة . وكان تفسير حدوث المرض يركز على الشيطان الذى يتقمص جسم المريض عندما يقترب ذنباً . وكان العلاج يتخذ طابعاً يتناسب وهذه الأسباب ، حيث كان يقوم على العزائم والسحر والصلوات لطرد الأرواح الشريرة التى احضت المرض . وهكذا كان العلاج السحري على هذا النحو يمارس على يد الكهنة نظراً لارتباطه بالدين ارتباطاً واضحاً . ومع ذلك فقد كانت هناك أيضاً استخدامات علاجية طبية عن طريق وصلات تستخدم فيها مواد عشبية تجرى عليها بعض التعازيم لاسبابها قوة سحرية .

أما المصريون القدماء فاتهم أسهوا مساهمة بارزة في مجال العلاج . حيث اهتموا بدراسة الأدوية ، وزراعة النباتات الطبية ، وكيفية تجهيز العقاقير النباتية والحيوانية والمعدنية واسلوب استخلاصها من مصادرها ، وفوائدها في علاج الأمراض . وتحفل البرديات المختلفة التى تتناول العلاج بالكثير من الوصفات الطبية التى تستخدم فيها مواد نباتية كالخروع ، والينسون ، والرمان . الخ . وكان المرض في اعتقادهم يرجع الى تأثير الروح الخبيثة . فكان العلاج يتخذ أيضاً طابعاً سحرياً أيضاً الى جانب استخدام المواد والعقاقير الطبية .

وأما في الثقافة اليونانية ، فقد كثرت ممارسات العلاج ممارسات سحرية تخطط فيها العناصر النباتية والحيوانية مع بعض الطقوس السحرية . وكان يقوم بها عادة رجال الدين داخل المعابد حيث كان الناس يعتقدون أن زيارتهم للآلهة سوف تشفيهم من علتهم في رؤياهم أثناء النوم ، كما مستحدد لهم الدواء المناسب . وقد حقق الطب والعلاج مع ذلك ازدهاراً على يد أبو قراط ، وديسقوريدس ، وجالينوس . اذ حاول هؤلاء تخليص العلاج وممارسته من الأوهام والمعتقدات التى سادته . وقدم أبو قراط نظريته التى

جاءت زالت تشكّل قوام تفسير بعض الثقافات والجماعات المعاصرة ونظرتها للبرص . ويقوم هذه النظرية على ثلاثة مبادئ هي مبدأ الحيوية ، ومبدأ الأخلاق ، والمبدأ الطبيعي .

وأما عن معتقدات العلاج في الثقافة العربية القديمة فقد سادت المنطقة العربية في وقت مبكر بعض المعتقدات حول الأمراض وأسبابها وكيفية الشفاء منها . وكان هناك تخصص في العلاج من جانب أفراد بعينهم ، حيث كانوا يجيدون استخدام الكي بالنار والحجامة . كما تضمنت معتقداتهم حول المرض وأسبابه ما يتعلق بالأرواح الشريرة ، وتأثير النجوم ، وتأثير النعائم ، والقال السيئ . كما عرفت أساليب العلاج لديهم الكهانة ، والعراة . وعرف بينهم زجر الطير ، والسحر ، والشعوذة . وقد شهد الطب ازدهارا على يد أطباء عرب لهم شهرتهم أمثال حنين بن أسحق العبادي ، وأبو بكر الرازي الذي لقب بجالينوس العرب ، وابن سينا ، وابن ميمون ، وابن البيطار ، وكوهين العطار ، ودادو الأنطاكي ، والزهرای ، وغير هؤلاء كثيرون ممن ألفوا مؤلفات في تصنيف الأدوية والعقاقير ذات الأصل النباتي والحيواني والمعنى .

وفي الهند والصين ، لم تكن معتقدات العلاج قديما تختلف كثيرا عن ذلك أيضا . فقد عرفت الحضارة الهندية عقاقير نباتية لعلاج الأمراض ، وعقاقير حيوانية ، الى جانب بعض العمليات الجراحية كالقص والحجامة . وقد اختلطت هذه الأساليب العلاجية أيضا بالممارسات الدينية التي كان يقوم عليها رجال الدين وخاصة من طائفة البراهمة . أما في الصين القديمة فكان الطب مزيجا من الشعوذة والفلسفة . ثم تحول الى الطب شعبي بالتجربة ، وباستخدام العقاقير النباتية .

ثم جاء الإسلام ، ولقد الرسول ﷺ فعالية بعض الأساليب والممارسات العلاجية وأوصى بها أصحابه . ومن ذلك مثلا استخدام الكي ، والحجامة ، والقص ، والعلاج بالرقى ، واستخدام بعض المواد والعناصر العلاجية النباتية والحيوانية . وقد ظهرت هذه المعاني في الأحاديث النبوية .

وبعد هذا العرض لبعض ملامح الاعتقاد في المرض والعلاج لدى الناس في مختلف الثقافات والحضارات القديمة ، ينتهي الباحث الى أن هناك تشابها وتقاربا بينها حول تفسير أسباب المرض ، وكيفية مواجهته . وفي هذا المجال يشير الى الأفكار الأساسية التي يشترك فيها الناس جميعا على امتداد العالم بحكم اشتراكهم في وحدة الجنس البشري كما ذكرنا من قبل . كما ينوه أيضا الى أن مثل هذه الممارسات القديمة انها هي مقدمات للأساليب والممارسات العلاجية التي يقوم عليها الطب الحديث .

ثم يمضي الباحث في تناول معتقدات العلاج من منظور اثنولوجي . معاصر . فيوضح أن هناك فروقا بين الجوامع والثقافات في النظرة الى الأمراض وتفسير أسبابها وكيفية معالجتها والوقاية منها . وإن الأمر يتعلق بادراك الانسان للكون ، وعلاقته بالكائنات الأخرى وخاصة الكائنات فوق الطبيعة ، فضلا عن معرفته بخصائص البيئة التي يعيش فيها ومكوناتها . وعناصرها المخلفة . ويقدم نماذج مختلفة في هذا المجال من مناطق وثقافات مختلفة على امتداد العالم . وفي هذا المقام يشير الباحث الى النموذج الطبي الاثنولوجي ، والنموذج الطبي الحيوي أو الرسمي ، وكيف أن النموذج الأخير (أي الرسمي) ينظر الى الانسان وإلى المرض نظرة آلية ميكانيكية بمنعزل عن السياق الاجتماعي والثقافي . بينما يقوم النموذج الأول على اعتبارات هامة لها دلالاتها فيما يتعلق بتشكيل نظرة الناس وسلوكهم نحو المرض . ومن هذه الاعتبارات : التسمية التي تطلق على المرض ، والضغط الاجتماعي التي يغري اليها التعجيل بحوثه ، وأنماط التوتر التي تصيب العائلة من جرائه ، ونظرة الآخرين للمريض ، واستجاباتهم وتقديرهم لظروفه المرضية ، والقرارات العلاجية التي يحسن اتخاذها ، والوسائل العلاجية المقترحة ، والمعالجين الذين تسند اليهم مهمة العلاج .

ويستخلص الباحث في نهاية حديثه حول هذا الموضوع أن النموذج الطبي الاثنولوجي يفسح مجالا للمعالجين الشعبيين ، وأنه يمثل افرازا

متسقا مع خصائص الثقافة ومقتضياتها . ومن ثم فإنه يكون مقبولا ويكتب له البقاء جنبا الى جنب مع النموذج الطبى الرئيسى الأكاديمى الحديث .

وفى الفصل الثالث ، يقدم الباحث غروضا موجزة لنماذج من الدراسات التى اجريت فى مجال الطب الشعبى على المستويين العربى والأجنبى ، سواء انصبت الدراسة أساسا على الموضوع أو تناولته ضمن موضوعات أخرى . فقد عرض لدراسة بلاكمان — « **فلاحو مصر العليا** » ، وأشير الى دراساتها لممارسات الحمل والميلاد والطفولة ، والأمراض الجلدية ، وعلاج الروماتيزم ، والقائىا أضواءا حول بعض المعاليج الشعبية كالسحرة ، ومعالجى العيون . كما عرض لدراسة ليلى الجاهصى عن « **دور الداية فى المجتمع القروى** » ، وكيف أنها تعمل على تطوير ممارستها حتى تتلائم مع المجتمع الريفى ونتمكن من البقاء والاستمرار فى أداء دورها الى جانب النسق الطبى الرئيسى الحديث ، مع ذكر الأعمال والخدمات التى تقوم بها الداية تجاه النساء خلال فترة ما قبل الولادة ، وأثناء الولادة ، وبعدها ، بالإضافة الى ممارسات السبوع ، وختان البنات .

ثم عرض لدراسة **جامعة القيا للخدمات الأصيلة فى خمس قرى بمحافظة القيا** . وكيف أن المعاليج الشعبية فى هذه القرى أكثر قبولا لدى الأهلى نظرا للاعتبارات الثقافية المحلية ، ولأنهم متاحون دائما عند الحاجة ، فضلا عن نقص الخدمات الطبية الرسمية . وإن كان الباحث قد أغفل فى عرضه لهذه الدراسة الإشارة الى أنها لم تتطرق من قريب أو بعيد الى الممارسات العلاجية فى حد ذاتها ، أو الممارسين العلاجيين من حيث خصائصهم وأساليبهم العلاجية . ثم عرض لدراسة نوال المسرى « **الرعاية الصحية فى الريف المصرى** » وتناولها الموجز لنسقى الرعاية الصحية الرسمية وغير الرسمية فى أربع قرى بمحافظة القليوبية ، حيث تناولت الوحدة الصحية والمشكلات التى تعوق عملها ، ونظرة الأهلى نحوها ، وأسباب أعراضهم عنها . كما تناولت الحلاق ، والداية وألقت أضواءا على أدوارهما العلاجية

التقليدية . وقدم الباحث عرضاً لدراسة حسن الخولى « الفروق الريفية - الحضرية في بعض عناصر التراث الشعبى » دراسة اجتماعية على الأولياء والطب الشعبى في الريف والحضر » ، فأبرز أن هذه الدراسة قد أفادت من مناهج علم الفولكلور ، وقدمت أسهما في تطبيق فكرة الأطلس حيث شمل النطاق الجغرافى لهذه الدراسة الوحدات الريفية والحضرية من عينة أطلس الفولكلور المصرى بمحافظتى القهيلية والفيوم . كما أشار الى تناول الدراسة للمعالجين الشعبيين في هذا النطاق الجغرافى المتسع ، وتخصصاتهم ، واساليبهم العلاجية ، والممارسات العلاجية المنزلية التى يستخدمها الناس العاديون لعلاج بعض الأمراض ، وكيف تتحدد الأولويات والبدائل العلاجية في ضوء إبعاد معينة كالغنى والفقر ، والمستوى التعليمى ، والطابع الأيكولوجى للمجتمع المحلى ، ونوع المرض نفسه .

أما الدراسات التى أجريت خارج المجتمع المصرى ، فقد أشار الباحث الى بعضها مثل دراسة « باسكال جيمس إمبراتو » Imperato حول المعتقدات والممارسات لدى جماعات البيمبارى والجماعات الأخرى في مالى بمنطقة غرب إفريقيا . ودراسة فان دير فين Van der Veen للرعاية الصحية الريفية في منطقة هندية . ودراسة مجبوعة بحوث الخدمات الصحية بمعهد التخطيط القومى للتغطية الصحية في ثلاث مجتمعات بمنطقة شرق البحر المتوسط (شملت مصر ، واليمن الشمالى ، والبحرين) . وأخيراً عرض لدراسة « باربارا بلسبيورى » pillsbury لطقوس الشهر بين سيدات الصين بعد الولادة وأثرها على صحة النساء والأطفال .

وينهى الباحث عرضه لهذه الدراسات باستنتاجات واستخلاصات نظرية ومنهجية ، حيث وضع يده على جوانب الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسات بعضها وبعض ، وتطور المنهج فيها يتعلق بتناول موضوع الطب الشعبى وخاصة عبر نطاقات مكاتبة متسعة ، مع الاستفادة من إمكانات علم الفولكلور في إقامة تعاون بين هذا العلم وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى في مجال دراسة الظواهر الثقافية والاجتماعية .

وفي الفصل الرابع فقد قدم فيه الباحث مخططاً لدراسته الميدانية ، حيث تحدث عن المجال الجغرافي لدراسة واختياره لقرية « الجفادون » مركز الفشن بمحافظة بني سويف . وقد نوه الى انه قد اعتمد في اختياره لهذه القرية ، وفي الاجراءات المنهجية التي اتبعها في جمع المادة الميدانية ، وفي اختيار عينة من أسر القرية للدراسة الأنثروبولوجية ، اعتمد في هذا كله على البحث الذي اشرفت عليه الدكتور علية شكرى وموضوعه دراسة أنثروبولوجية متعمقة لديناميات تنظيم الأسرة بقريتين من قرى مشروع السكان والتنمية . وهو مشروع للبحث تم في اطار تقويم مشروع السكان والتنمية . وأجرى في قريتين كانت احدهما قرية الجفادون مجال دراستنا هذه . فقد كان الباحث عضواً بفريق البحث الميداني بهذه القرية . يعرض الباحث في هذا الفصل كيفية اختيار الأسر العشر التي شملتها الدراسة ، كما يعرض للأمراض التي يعوز حولها البحث في هذه الأسر بالاضافة الى المجتمع المحلي والمنطقة المحيطة به . فقد اختار عشرة أمراض هي : تآخر الحمل ، والحصبة ، واسهال الأطفال ، والتهاب العيون ، وأمراض الأذن ، والروماتيزم وآلام المفاصل ، وأمراض الجلد ، والضمف العام للكبار ، وكسور العظام ، ولسع العقرب وعضة الثعبان . مع تقديم مبررات لاختيار هذه الأمراض .

وفي الفصل الخامس ، يتناول الملاح العامة لمجتمع الدراسة ، فيعرض للموقع الجغرافي لقرية الجفادون على مسافة ١٨٠ كيلو متراً من القاهرة في اتجاه الجنوب حيث تقع جنوب بني سويف . ويبلغ عدد سكانها وتوابعها ٦٢٢٧ نسمة طبقاً لتعداد عام ١٩٧٦ . كما يقدم لمحة تاريخية عن القرية وتوابعها ، وخصائص الموقع الجغرافي وما يتميز به من عزلة بكانية ، كما يتحدث عن التركيب السكاني والديموجرافي للقرية ، والطابع الثقافي التقليدي الذي يميزها ، والمؤسسات الموجودة بها ، والمعالجين الشعبيين وأضرحة الأولياء بالمنطقة المحيطة

وفي الفصل السادس ، وفي الأخير يتناول الملاحظات الطبية التيسيرية في

القرية ، فيتحدث عن المعالجين الشعبيين ، كالمجبراتي ، والدائية ، والشيخ (الساحر) ، وحلاق الصحة . وفي تناوله لكل منهم يوضح لمحة عن خصائصه الشخصية والاجتماعية ، وكيفية اكتسابه خبرة العلاج ، وكيفية أدائه للعلاج ، والجمهور الذي يتردد عليه ، وكيفية تقاضيه للأجر .

ثم يتحدث الباحث عن الممارسات العلاجية الشعبية التي تتبع في القرية حيال الأمراض العشرة التي ذكرناها سابقا ، مع الاستشهاد في ذلك بالأسر العشر التي أشرنا إليها . وجدير بالذكر أن الباحث لم يقتصر في دراسته على هذه الأسر فقط وإنما اتخذ من القرية برمتها وكذا من المنطقة المحيطة بها مجالا للملاحظة الميدانية .

ويمكن أجمال نتائج الدراسة بوجه عام فيما يلي :

١ - أن المعتقدات الشعبية السائدة بالقرية حول الأمراض وكيفية علاجها ، تضايفت لايجادها عوامل تاريخية واجتماعية ، كما تساعد على وجودها واستمرارها الطابع الايكولوجي والعزلة الفيزيائية ، وانتشار الأمية ، ونقص الخدمات الطبية الرسمية .

٢ - أبرزت هذه العوامل الثقافية مجموعة من المعالجين الشعبيين تولوا مهمة الترويج للعديد من المعالجات حول المرض وأسبابه بما يكلل لهم هم انفسهم ضمن الاستمرار في أداء وظائفهم العلاجية التقليدية .

٣ - يروج بعض أفراد مجتمع الدراسة حكايات حول مهارة المعالجين الشعبيين ، وكيف أنهم قد اكتسبوا هذه المهارات من مصادر فوق طبيعية . ويؤدي هذا بدوره الى زيادة الإقبال على هؤلاء المعالجين والانصراف عن الوحدة الصحية . إذ أن أحدا من المعالجين بالوحدة لا يستطيع أن يواجه مثل هذه الأمراض التي يتطلبها الممارسون للشعبيون ذوو المواهب والقدرات الخاصة .

٤ - ما زالت الدائية تحتفظ بمحط حالات الولادة في مجتمع الدراسة

نظرا للثقة فيها وفي مقدرتها ومهارتها في التوليد . وما يدعم دورها بالقوية أن هناك اعتقادا مؤداه أن النسق الطبى الرسمى ممتلا في الوحدة الصحية لا يتدخل في الولادة الا اذا كتبت متعسرة وفي حالة خطيرة . ومن ثم فانهم يتشامون منها في هذا المجال . يضاف الى ذلك أن كثيرين من الأهالى لا يثقون كثيرا في مهارة المولدات الحكيمات بالوحدة الصحية . خاصة وأنهن لا يمارسن الطقوس للهامة التى تقوم بها الداية وخاصة في مرحلة ما بعد الولادة ، والسبوع .

٥ - أصبح الحلاق لا يقتصر في أدواره على تلك الأدوار التقليدية ، وإنما زاد عليها في الوقت الحاضر أشياء جديدة في مجال العلاج ، كاعطاء الحقن ، وطهارة الأولاد ، ومداواة بعض الجروح .

٦ - لم تظهر الدراسة دورا واضحا للزار في مواجهة بعض الأمراض بمجتمع الدراسة .

٧ - كشفت الدراسة عن وجود فروق في بعض ممارسات العلاج الشعبى بين منطقة الصحراء المحيطة بالقرية وبين الجزء الزراعى . وهكذا يتضح أن عناصر التراث الشعبى المتصلة بالأمراض والتداوى منها نبت بيئتها . أو نبت بسلام وطبيعة البيئة التربيت فيها . وتتفق الدراسة في هذا المجال مع دراسة حسن الخولى حيث انتهى الى أن الممارسات العلاجية تتحدد وفقا للطابع الايكولوجى وخصائص البيئة المحلية .

٨ - لوحظ أن النساء أكثر ترددا على المعالجين الشعبيين . وخاصة فيما يتعلق بالأمور الخاصة بوفيات الأطفال - الرضع ، وحالات العمم . ويمكن أن يكون وراء ذلك عوامل ثقافية حيث تتصل المرأة في الغالب بمسئولية تأخر الحمل أو وفاة الأطفال .

٩ - لا تزال بعض الممارسات العلاجية تستخدم حتى الآن بالمنطقة

المصراوية ، كالكي والخرت لمعالجة الروماتيزم والأشغال مثلا . .
ولكن هذه الأساليب اختفت في الوقت الحاضر من المنطقة الزراعية بعد .
أن كانت موجودة بها أيضا . منذ عشر سنوات . ويوضح ذلك أن
عناصر العلاج الشعبي تشهد تغيرا بدورها تبعا لتغير الظروف العامة
للمجتمع المحلي .

وبعد ، فإن هذه الدراسة قد ألقت بعض الضوء على الممارسات
العلاجية الشعبية في إحدى القرى التقليدية بمنطقة مصر الوسطى . ولو
اطلعنا على التفاصيل الواردة بها لأدركنا كيف أن هناك المزيد من الشواهد
الواقعية التي تدعم القول بأن الطب الشعبي يوجد دائما في صراع مع
الطب الرسمي . وأن الغلبة تكتب لأيهما على الآخر بقدر ما تتميز الثقافة
بالمرونة ، والقابلية للتغير ، واستقبال العناصر الجديدة . فطالما أن
الاجتماع المحلي يتميز بالثقافة التقليدية ، وسطوة التراث ، والعزلة الفيزيائية
النفسية ، فسوف يبقى الطب الشعبي مزدهرا وفي وضع قوى . خاصة
وأن النسق الطبى الرسمي لا يفرض وجوده بشكل قوى ضمن إمكانيات
المسود خلال هذه المواجهة على أرض الواقع .

وقد يبدو للبعض أن النتائج التي يمكن أن تنتهى إليها دراسة كهذه في
مجال الممارسات العلاجية الشعبية المستخدمة في قرية من القرى قد لا تختلف
كثيرا مع نتائج دراسات أخرى في هذا المجال ، حيث أجريت دراسات مماثلة
في قرى أخرى . ولكن في حقيقته ليس هكذا ببساطة . فكل مجتمع — وحتى
على المستوى المحلى — ظروفه الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات .
وفي ضوء هذه الخصوصية توجد بعض الفروقات والاختلافات بين المجتمعات
الريفية بعضها وبعض في مختلف الشكليات السلوك وفي مختلف المواقف .
ولعل الأمر هكذا يدعو إلى ضرورة السعي نحو اتخاذ الخطوات الإجرائية
الكفيلة بضمان عمل أطلس فولكلور مصري متخصص . يعمق إنجاز أطلس
فولكلور يوضح توزيعات عناصر الطب الشعبي على مختلف أقاليم المجتمع
المصري . وأخيرا يوضح توزيعات هذه العناصر التخصصية على مختلف

الأولياء ، أو السحر ، أو بعض جوانب دورة الحياة كالميلاد ، أو الزواج ، أو الموت ، .. وهكذا . لقد توغرت لدينا الأساسيات اللازمة لتنفيذ هذا الأطلس . ومنها اختيار العينة القومية للوحدات الريفية والحضرية ، ودليل العمل الميداني لجامعى التراث الشعبى فى مجال العادات والتقاليد الشعبية ؛ عادات دورة الحياة) ، وفى مجال المعتقدات الشعبية . **أتنى أوجه الدعوة هنا الى البدء فى اعداد خطة شاملة لتجار هذا الأطلس كواجب على وقومى .**

هام . بحيث تتضمن هذه الخطة ما يتعلق **بالباحثين أو الجامعين** ، من حيث خصائصهم ، ومواصفاتهم ، وكيفية اختيارهم ، وكيفية تدريبهم ، .. الخ . وما يتعلق بعناصر التراث التى يبدأ جميعها ، أو بمعنى آخر **تحديد الأولويات** فى عملية الجمع فى ضوء عوامل التغير المتزايدة وخشية أن يفوت الأوان ويصعب فيما بعد متابعة عناصر شعبية معينة وجمعها . وما يتعلق بأسلوب الجمع وكيفية **الإشراف والمتابعة** ، والمسئولية أو الاضطلاع بالقيام على هذا المشروع الكبير من جانب بعض مراكز البحث العلمى الاجتماعى والجامعات ، **والميزانية اللازمة** ، ... الخ .

وليس هذا من قبيل الترف . فهناك كثير من الدول المتقدمة التى انجزت فعلا اطالس فولكلورية مثل ألمانيا والدول الاسكندنافية . وغنى عن البيان أن التخطيط للتغير ، وبرامج التنمية الشاملة ائسد ما تكون حلجة الى الامادة من هذه الأطالس الفولكلورية المتخصصة اذا كان للأمر أن توضع فى نصابها الصحيح ، وإذا كان هناك عزم صادق على النهوض بهذا الوطن . والأخذ بيده لتجاوز عوامل ومظاهر التخلف .

المسوّات

أولا : مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر في هذا الكتاب .

ثانيا : تقارير عن بعض المؤتمرات والندوات العلمية التي عقدت خلال العام الأكاديمي .

١ - مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي ، الكويت ، ٨ - ١١ أبريل ١٩٨٤ .

٢ - سينار القوات المسلحة والمجتمع ، شيكاغو ، ٢١ - ٢٣ أكتوبر ١٩٨٣ .

٣ - المرأة ومعد التنمية الصناعية في افريقيا ، المؤتمر التحضيري ، انيس أبابا ٦ - ٨ فبراير ١٩٨٤ .

٤ - المؤتمر الإفريقي الثالث لمكافحة المخدرات ، الاسماعيلية ، ١٢ - ١٤ مارس ١٩٨٤ .

ثالثا : بيان برسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة والمجازاة بانقسام الاجتماع والأنثروبولوجيا بالجامعة في مصر خلال عام ١٩٨٤/٨٣ .

أولاً : مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر في هذا الكتاب :

ترحب هيئة تحرير الكتاب السنوى لعلم الاجتماع بتعاون الزملاء المتخصصين في هذا العلم والمنتبين له ، وتدعوهم لتقديم اسهاماتهم القيمة والبناءة وذلك بمشاركتهم في الجهد العلمى الذى يبذل من خلال هذا الكتاب لرفع مستوى التخصص . واذا كتبت المادة الرئيسية في الكتاب تمثل في « المقالات » ، فان هناك بعض القواعد التى تعارف عليها المشرفون على اخراج المجلات العلمية من حيث كتابة المقال ، وما يرتبط بذلك من جوانب شكلية هى في الواقع شديدة الأهمية من حيث الاخراج العام للعمل العلمى ، فوق أنها ميسرة ولا حرج على القارئ لكى يفيد منها ، وهو الهدف النهائى من وراء اصدار هذا الكتاب .

وبكنا تلخيص هذه القواعد فيما يلى :

١ - ان يظهر المقال جهدا علميا رفيع المستوى في مجال تخصص علم الاجتماع ، وان لم تكن كذلك فيمكن لهيئة التحرير أن ترد المقال الى صاحبها .

٢ - لا ينبغي أن يزيد حجم المقال - بأى حال من الأحوال - على عشرين صفحة من حجم الكوارتو ، منسوخة على الآلة الكتابة ، وأن تتميز بالوضوح ، والخلو من الأخطاء المطبعية تماماً .

٣ - تقدم ثلاث نسخ من المقال الى هيئة التحرير التى تقوم بحفظ نسخة منها بملف تخصصه لكل زميل مساهم في النشاط العلمى للكتاب .

٤ - يفرق بالمقال ملخص لها باللغة العربية اذا كان بلغة أجنبية ، وباللغة الانجليزية اذا كان باللغة العربية ، على الا يزيد حجم الملخص على ثلاث صفحات من حجم الكوارتو منسوخا على الآلة الكتابة ، وخاليا من الأخطاء المطبعية تماماً .

٥ - يوضح على صفحة غلاف المقال عنوانها واسم المؤلف ، وتاريخه

الشخصي ، واهتماماته العلمية . أما الصيغة الأولى فيوضح فيها فقط عنوان المقال (بدون ذكر المؤلف أو أية بيانات عنه) حيث تعرض المقال خالية من اسم مؤلفها على مستشارى التحرير بالكتاب .

٦ - تلحق المراجع ، والملاحظات بنهاية المقال — وليس بحواشى الصفحات — وذلك بوضع أرقام مسلسلّة فى نهاية الفقرات التى نبغى إحالة القارئ إليها ، أو إبداء ملاحظات عليها . ونلفت النظر الى ضرورة كتابة المرجع بالطريقة التهجية المعروفة ؛ حتى تأخذ شكلا واحدا ، ومنسقا .

٧ - فى حالة وجود جداول ، أو خرائط ، أو أشكال توضيحية ، أو رسوم بيانية يوضح كل واحد منها فى صفحة مستقلّة ، ويكتب أسفله : جدول رقم (-) ، يوضح —

٨ - يبلغ عادة المشاركون فى إصدار عدد ما ، بقبول مقالاتهم وصلاحيّتها للنشر خلال فترة لا تقل عن شهرين قبل إصدار العدد . أما أولئك الذين تحتاج مقالاتهم الى بعض التعديلات والتصحيحات فتتد اليهم مشفوعة بالملاحظات الواجبة ، خلال فترة لا تقل عن أربعة شهور قبل إصدار العدد . ولا يملك حق رفض المقال ، أو قبوله بعد إضافة التعديلات ، أو قبوله تماما سوى رئيس التحرير ، وهيئة مستشارى الكتاب .

٩ - أن تقديم مقال للنشر بالكتاب يعنى ضمنا أن مؤلفه لم ينشره قبل ذلك فى كتاب ، أو مجلة أو بحث ، كما أنه لن يقدمه الى مجلة أخرى قبله أن يعرف موقف مقاله من النشر .

مؤتمر

علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي

الكويت ٨ - ١١ أبريل ١٩٨٤ (*)

دعت الى هذا المؤتمر جامعة الكويت ، وعقد في الفترة المذكورة تحت رعاية وزير التربية الكويتي الرئيس الاعلى لجامعة الكويت .

واضطلع بمهمة الاعداد له لجنة مكونة من السادة الدكتور محمد الحداد رئيس القسم ، والاستاذ الدكتور سمير نعيم أحمد أمين المؤتمر والدكتور ابراهيم عيسى عثمان والدكتور خلدون النقيب المقررين العلمين للمؤتمر .

وشارك في أعمال المؤتمر بصفة اعضاء حوالي ٦٠ عضوا يمثلون ثلاثة عشر بلدا عربيا : الكويت ومصر والبحرين والسودان وقطر والامارات العربية المتحدة وسوريا وتونس والمغرب والأردن والعراق ولبنان وليبيا .

وامتدت جلسات المؤتمر على مدى سبع جلسات نوقش فيها ثلاثة وعشرون بحثا ودراسة فطت على وجه التقريب الميادين التالية :

- ١- علم اجتماع التنمية وقضاياها في الوطن العربي .
- ٢- الاتجاهات والمشكلات النظرية والمنهجية في علم الاجتماع العربي .
- ٣- دراسات قطرية لوضع علم الاجتماع في عدد من الدول العربية .
- ٤- انثروبولوجية المجتمعات العربية والانثروبولوجيا (كعلم) في المجتمعات العربية .

(*) كتب هذا العرض الدكتور محمد الجوهري .

- ٥ - دراسة بعض المشكلات الاجتماعية العربية .
٦ - بعض علوم الاجتماع الخاصة في الوطن العربي : كعلم الاجتماع العائلي ، والحضري ، والتربوي .. الخ .

وقد أثمرت جلسات المؤتمر حصيلة ثرية من الحوار الفكري ، واللقاءات الشخصية على هامش المؤتمر ، والحوار المثمر بخول أحياء وتجديد تنظيم قومي عربي يجمع المستفيدين بعلم الاجتماع على امتداد رقعة الوطن العربي . كما شدد المؤتمر على قضية التزام عالم الاجتماع العربي بقضايا مجتمعه والوعى بمشكلاته على الصعيدين القومي والقطري .

واتضح تلك الاتجاهات وغيرها في توصيات المؤتمر التي ننشرها فيما يلي مع ديباجتها لتكمل الفائدة من عرض أخبار هذا المؤتمر :

التقرير الختامي عن المؤتمر

علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي

أدراكا من المشاركين في المؤتمر لمخاطر القضايا والمشاكل التي تهدد كيان الأمة العربية ، التي تتمثل في غرس بذور التفرقة والتجزئة ، وتكريس التخلف ، وهدر الامكانات ، والغزو الإمبريالي والصهيوني الاقتصادي^(١) والسياسي ، والثقافي والحضاري ، والاستغلال والتفاوت ..

واقترعا بما تملكه الأمة العربية من قدرات وطاقات كبيرة بالتصدي لهذه الأخطار ، وتحقيق تنمية مستقلة تنطلق من الاعتماد على الذات^(٢) .

وارتباطا بالمواثيق العربية التي أكدت هذه المخاطر الخارجية ، كميثاق العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي وقعته الملوك والرؤساء العرب^(٣) ، والميثاق العربي للتنمية الاجتماعية الذي أقرته اللجنة المنبثقة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ..

وايماننا من المشاركين بضرورة الوحدة في مواجهة التجزئة ، والاستقلال ، والتحرر ردا على التبعية ، وترشيد توظيف الموارد والحيلولة دون هدرها ، والاسهام الحضارى ردا على تشويه الخصوصية الحضارية ، وترسيخ العدالة الاجتماعية ..

فان مسئوليات علماء الاجتماع وباحثيه يجب أن تنصب على رصد ، وتنسيق وتحليل واقع القضايا والمشاكل الجوهرية التي يعاني منها الوطن العربى ..

ومن المسلم به أن تحقيق أهداف الأمة العربية في التقدم والرفاهية والاستقلال والوحدة والخلاص من التبعية وتحرير الاراضى المحتلة وتحقيق حرية وكرامة الانسان العربى يتطلب اجراء بحوث حول :

١ — الجذور التاريخية للتخلف وعوامل نشأته وأسباب استمراره .

٢ — الابنية الاجتماعية للبلدان العربية وآليات حركتها .

٣ — واقع خطط التنمية في الاقطار العربية من حيث مكوناتها الاجتماعية — الاقتصادية ، وعوامل نجاحها أو فشلها ، وخاصة فيما يتصل بهدى تلبية الحاجات الأساسية للمجتمعات العربية .

٤ — دراسة أشكال التفاوت الاجتماعى في الوطن العربى والآثار التى تترتب عليه .

٥ — دراسة أشكال التنظيمات الاجتماعية القائمة ومدى تحقيقها للتكامل العربى فضلا عن القيم واتهام السلوك التى اثبتت ناعليتها والتى يمكن توظيفها في انجاح التنمية وتحقيق التقدم .

٦ — اشكال الغزو الفكرى واساليهه ..

تكشف النظرة النقدية ان مساهمة علم الاجتماع في معالجة القضايا

الجوهرية في الوطن العربي ، وفهم المشكلات الحقيقية التي يعاني منها
الإنسان العربي محدود .

ومن أبرز المجالات التي تبدو فيها محدودية تلك المساهمة ما يبدو في
قضية التنمية . ومن الواضح أن تعامل علماء الاجتماع مع إشكالية التنمية
يبرز اتجاهين نظريين ومنهجيين يدوران حول المفاضلة بين خصوصية العلم
و أهميته ، بين الإبداع الفكري والنقل الحر ، بين التبعية المعرفية والتحرر ،
بين الجوهري والثانوي ..

هذا ويتطلب الموقف في علم الاجتماع بالوطن العربي ، ضرورة القراءة
النقدية لنظريات علم الاجتماع ، وتشجيع الممارسات النظرية المتحررة ، كطريق
لإرساء دعائم مدرسة متميزة لعلم الاجتماع تعبر عن خصوصية الواقع
العربي ، في إطار علاقتها بالقوانين العامة لتطور المجتمع البشري ، وتتوجه
نحو المساهمة انفعالة في خدمة القضايا العربية الأساسية ..

إن الأبعاد المختلفة للحقيقة الاجتماعية ذات ارتباط عضوي بحقائق
السياسية والاقتصاد ، والتاريخ ، والصراع الإيديولوجي ، والسياق
التكنولوجي ، ومراكز القوى العالمية مما يستتبع بالضرورة التأكيد على التداخل
بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى .

ولا جدال في أن اغتراب العلم عن قضايا الواقع المعاش يجعله عديم
الجدوى في عمليات التنمية ، كما أن اغتراب العالم عن مادة بحثه يجعله
يقف مكتوف الأيدي عن الإسهام بجهوده العلمية في مسبيل المجتمع الذي
ينتمي إليه .

وأما على المستوى المنهجي ، فإن الأمر يتطلب جهوداً جماعية مكثفة
ل تطوير أساليب البحث وابتداع أدواته وفقاً لما يقتضيه الواقع العربي ..
ولتحقيق ما تقدم من أهداف يوصى المؤتمرون بما يلي :

١ - إقامة تنظيم قومي لعلماء الاجتماع بالوطن العربي يوحد كاتبة:

الجهود المحبودة التي بذلت في هذا الاتجاه يكون مقره الدائم دولة الكويت .
وشكل لجنة تحضيرية من خمسة اشخاص لاقامة هذا التنظيم وابعثته .

٢ - وضع ميثاق مهني اخلاقي يلتزم به المشتغلون بعلم الاجتماع في
الوطن العربي . وينبثق من الالتزام بقضايا الانسان العربي والتقدير
بالاعراف العلمية .

٣ - انشاء مركز عربي لاجراء البحوث الاجتماعية القومية وتنسيق
ودعم البحوث القطرية .

٤ - التأكيد على حرية البحث العلمي ، وحرية الفكر والانطلاق
المبدع .

٥ - مناقشة الأجهزة والهيئات المسؤولة توفير كافة المعلومات وكذلك
البيانات الاحصائية للمشتغلين بعلم الاجتماع في الوطن العربي .

٦ - مقاومة الغزو السياسي والثقافي الامبريالي والصهيوني للوطن
العربي باستراتيجية عربية شاملة واضحة المعالم ترصد لها الامكانيات
المالية اللازمة .

٧ - نشر اعمال المؤتمرات والمؤتمرات القادمة في كتاب سنوي لعلم
الاجتماع في الوطن العربي .

٨ - اصدار مجلة علمية عربية لنشر بحوث ودراسات علماء الاجتماع
العرب .

٩ - تطوير برامج تدريس علم الاجتماع في الجامعات العربية بحيث
ترتبط بحاجات التقدم الاجتماعي في كل قطر ، وعلى مستوى الوطن العربي
بوجه عام ، كما ترتبط بالتطورات الحديثة في ميدان هذا العلم على المستوى
العالمي .

١٠ - التأكيد على ضرورة التنسيق والتكامل بين أجهزة ومؤسسات البحث العلمى فى الوطن العربى من ناحية ، وبينها وبين المؤسسات الانتاجية من ناحية أخرى .

١١ - التأكيد على توثيق الصلة بين العلوم الاجتماعية بحكم اهتمامها بحقيقة واحدة هى الحقيقة الاجتماعية .

١٢ - المبادرة الى عقد مؤتمرات وندوات ذات موضوعات محددة .

١٣ - اعتبار انعقاد هذا المؤتمر بجامعة الكويت فى الفترة من ٨ - ١١ أبريل ١٩٨٤ بمثابة دورته الأولى على أن تعقد دورته التالية فى صيف عام ١٩٨٥ بمدينة الاسكندرية بالتعاون بين جامعة الكويت وغيرها من الجامعات العربية .

ملاحظات حول المؤتمر الدولي لسمنار القوات المسلحة والمجتمع لعام ١٩٨٣

بقلم الدكتور

أحمد إبراهيم خضر (ج)

يعتبر هذا المؤتمر من أكبر المؤتمرات التي عقدها سمنار القوات المسلحة والمجتمع منذ انشائه في عام ١٩٦٠ (١) تحت اشراف مورييس جانوتز *M. Ganowitz* رئيس قسم الاجتماع بجامعة شيكاغو وتشارلز موسكس *C. Maskas* استاذ علم الاجتماع بجامعة نورث وسترن بالولايات المتحدة (٢)

حضر هذا المؤتمر ما يقرب من مائتي عضو يمثلون أربع عشرة دولة هي الولايات المتحدة وكندا وألمانيا وفرنسا واليونان وإيطاليا وهولندا وإسرائيل والدانمرك وتشيلي ويوغسلافيا ونيجيريا وبلجيكا والنرويج ، وأكثر من خمس وعشرين جامعة أمريكية وممثلين عن وزارة الخارجية الأمريكية والدفاع وقيادات الجيش والبحرية والطيران والشرطة العسكرية ومشاة البحرية والاكاديميات العسكرية بدروعها المختلفة وممثلين عن هيئة الأركان ومراكز البحوث كمركز الدراسات القتالية والحروب الخاصة وبحوث أفراد.

(*) مدرس علم الاجتماع بجامعة القاهرة فرع الخرطوم ومحاضر زائر بجامعة ميرلاند بالولايات المتحدة الأمريكية .

(١) عقد هذا المؤتمر بمدينة شيكاغو — ولاية إلينوى في *Palmer house* في الفترة من ٢١ — ٢٣ أكتوبر ١٩٨٣ .

(٢) راجع نشأة وتطور هذا السمنار في كتابنا علم الاجتماع العسكري .
التحليل السوسيوولوجي لتسوق السلطة العسكرية : دار المعارف ١٩٨٠ .
ص ٤٥ — ٤٧ .

البحرية والصحة البحرية ومركز تكنولوجيا وعلوم الجيوش الأجنبية ومركز بحوث التاريخ العسكري الأمريكى وممثلين عن لجنة المسرحين الأمريكين وعن اللجنة الاستشارية لشؤون المرأة في القوات المسلحة وممثلين عن مركز بحوث الكونجرس بكتابة الكونجرس الأمريكية والارشيف والمحفوظات الأمريكية . وقد ساهم كل هؤلاء في نشاط المؤتمر ببحوث مرتبطة بمجال تخصصهم .

وبالإضافة الى مشاركة اساتذة الجامعات في اندول التي ساهمت في المؤتمر شاركت وزارة الدفاع الألمانية وقيادة الجيش الألماني بممثلين عنها وكذلك مركز بحوث الأفراد التطبيقي بكندا ومركز بحوث علم الاجتماع العسكري بفرنسا ومعهد علم الاجتماع ببلجيكا والقيادة العامة للدفاع بالنرويج وقيادة البحرية بشيلي .

ولأول مرة منذ تاريخ نشأة هذا السمينار لم يشترك فيه مؤسسه الأول موريس جانوتز لسوء حالته الصحية . هذا وقد دعا المؤتمر الأستاذ لايونينج هورتز Horwitz استاذ الاجتماع والعلوم السياسية بجامعة Rutgers ليتحدث في محاضرة خاصة عن النتائج العكسية لنظريات الحروب منذ عام ١٩٦٣ وحتى ١٩٨٣ .

كان الموضوع الاساسى الذى طرحه المؤتمر للمناقشة هو علاقة القوة البشرية والتكنولوجيا بالأمن القومى . ورغم قصر الفترة التي انعقد فيها المؤتمر فقد تكونت ست عشرة حلقة لمناقشة البحوث العديدة التي تقدم بها الأعضاء وفيما يلى خلاصة ملاحظتنا حول خط سير المؤتمر :

أولا : لم يكن أمرا مفاجئا لنا ترأس موشية ليزاك M. Lissak استاذ علم الاجتماع بالجامعة العبرية بإسرائيل الحلقة الخاصة بمناقشة نتائج الخبرة الأوربية في قضايا علاقة الجيش بالمجتمع . فموشية ليزاك أحد الأسماء المعروفة في ميدان علم الاجتماع العسكري لإسرائيل ذاتها وضع خالص في قضية علاقة الجيش بالمجتمع . لكنه على أية حال مؤشر جديد آخر يؤكد

مطور إسرائيل في مجالات مازالت مصر تتلمس طريقها فيها بحجة اعتبارات الأمن والسرية التي تسببت في تخفنا عن اللحاق بهذا الركب العالمي لأكثر من ثلاثة وعشرين عاماً . وتناولت بحوث هذه الحلقة دراسة الخبرة الألمانية في دور السلاح النووي في العلاقات المدنية العسكرية وعن فهم الألمان وتقييمهم لتقائيد العسكرية والمدنية وموقفهم من أزمة الأسيرة العسكرية . أما الخبرة الفرنسية فقد حطت في ضوء أدوار وصراعات ومعايير زوجات ضباط الصف وعلاقة الديوجرافيا العسكرية بحجم القوات المسلحة الفرنسية . كما تناولت الخبرة البلجيكية بمشاكل ومداخل القوة البشرية أما الخبرة النرويجية فقد عرضت في ضوء أزمات حلف شمال الأطلسي وحللت الخبرة اليونانية نتائج تطبيق نموذج موسكى - توماس على الجيش اليوناني وركزت الخبرة الدانمركية على دور الجيش المهني في حين ركزت الخبرة الإيطالية على المؤسسات المهمة للعسكريين عرضاً وتحليلاً .

ثانياً : لاحظنا في هذا المؤتمر هذا التفاعل والامتزاج بين الخبرة الأمريكية والدراسات الأوربية في علم الاجتماع العسكري . ولم يكن غريباً علينا أن نرى الجيش اليوناني يختبر نموذج موسكس وهو الأستاذ الأمريكي ذو الخلفية اليونانية بل لاحظنا كذلك تبادل الخبرات الأمريكية والأوربية فقد تراسس الحلقة الخاصة بعلم الاجتماع العسكري الأولى ميشيل مارتين الأستاذ بجامعة العلوم الاجتماعية بتولوز بفرنسا وبجامعة شيكاغو في ذات الوقت . وقدم الأساتذة الفرنسيون بحوثهم إلى هذه الحلقة في الآثار السوسولوجية لبعض الجوانب المتعلقة بالجيش والعقيدة العسكرية والاتفاق العسكري . أما الأساتذة الألمان فقد قدموا بحوثهم حول إعادة تعريف الحالة العسكرية وايدولوجية القيادة العسكرية ودور الجيش في تحقيق الأمن وعلاقة الاستراتيجية العسكرية بالنظام الاجتماعي والدولة . وجددير بالذكر أن تشارلز موسكس شارك في مناقشات هذه الحلقة .

ثالثاً : ركز المؤتمر على علاقة التكنولوجيا بالأمن القومي نعمدت ثلاثة حلقات لدراسة هذا الموضوع تناولته على النحو التالي :

الحلقة الأولى : كان موضوعها الأساسى علاقة التكنولوجيا المتقدمة بالقيادة العسكرية وتناولته البحوث المقدمة فى علاقته بالتفاعل الإنسانى وأثره على المعركة وعلى التنظيم العسكرى وعرضت فى هذه الحلقة تجربة القوات الأمريكية فى هذا الصدد .

الحلقة الثانية : ناقشت هذه الحلقة علاقة التكنولوجيا المتقدمة بالعقيدة العسكرية وبالإنجاز القتالى والاعداد للسلم . وتناولت الموضوع من زواياه التاريخية وحتى علاقته بالأسلحة النووية فى حلف شمال الأطلسى واعتبرت الخبرة الفرنسية فى هذا الصدد نموذجا لتكامل العقيدة مع التكنولوجيا .

الحلقة الثالثة : ناقشت هذه الحلقة علاقة التكنولوجيا بالثقافة وبالكفاءة العسكرية وعرضت فيها خبرات الجيوش البريطانية من ١٧٥٦ - ١٨٥٥ وتجربة الجيش الروسى فى الحربين العالميتين الماضيتين وعلاقة ذلك بتباسك وكفاءة القوات المحاربة . كما عرضت أيضا التجربتين الفرنسية والفيتمانية فى هذا الصدد .

رابعاً : يعتبر التحاق المرأة بالقوات المسلحة أحد القضايا الساخنة التى تشغل اهتمام علماء الاجتماع العسكرى فى هذه الأيام ولذلك لم يكن غريباً أن نلاحظ اهتمام هذا المؤتمر المتزايد بهذه القضية وكثرة عدد البحوث المقدمة فيها وعدد الهيئات والأساتذة المشتركين فى مناقشتها وكان طبيعياً أن نلاحظ أيضاً هذا الدور النشط الذى لعبته الاستانيتين المتخصصتين فى الموضوع وهما نانسى جولدمان N. Goldman ومادى سيجال M. Segal . وكانت الأخيرة قد كلفت فى وقت قريب بعرض تقرير على الكونجرس حول هذا الموضوع . . ونانسى جولدمان هى استاذة الاجتماع بجامعة شيكاغو أما مادى سيجال فهى استاذة الاجتماع أيضاً بجامعة ميرلاند . ونظمت عدة حلقات لمناقشة دور المرأة فى القوات المسلحة ودارت الحلقات الثلاث على النحو التالى :

١ - طرح جون فورد Ford عضو لجنة التسليح الأمريكية ورئيس.
الحلقة الأولى ،موضوع العوامل المشجعة والمعوقة لدور المرأة في القوات
المسلحة الأمريكية وتأثير الخدمة العسكرية على مكانتها الاجتماعية والاقتصادية.
وكيانتها الاجتماعى والنفسى وتقدمها فى السياق المهنى العسكرى ودورها.
القتالى وآثار خدمتها العسكرية على مكتسباتها المهنية عند التسريح .

٢ - ترأست نانسى جولدمان الحلقة الثانية التى دارت حول دور المرأة
فى الاستعداد القتالى وتناولت الموضوعات الآتية (كيفية الانتفاع بالوقت.
الضائع للمرأة - الأعمال غير التقليدية للمرأة فى القوات المسلحة .. درجة.
رضاء المرأة عن العمل فى البحرية والسفن غير التقليدية وفى الوحدات
العسكرية التقليدية وغير التقليدية - بحوث حول خريجات أكاديمية حرس
الشواطئ - المكاتب الصحية والصحة العقلية للمرأة) .

٣ - ترأست الحلقة الثالثة دونالد هاريسون D. Harrison بهيئة الأرشيف.
والمحفوظات الأمريكية وقد قدم للمناقشة المصادر المختلفة لدراسة المرأة
فى الجيش الأمريكى المعاصر .. كما تناولت بحوث هذه الحلقة اتجاهات.
الانتفاع بالمرأة فى القوات المسلحة منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن ودور الفحص.
الطبى فى انتقاء العمل المناسب لها وكيفية تدريب الضباط وضباط الصف
على القيادة العسكرية ودورهن فى جيش الاحتياط وتأثير العمل والأسرة
على صفار الضباط منهن وأخيرا دور الاختلافات السلالية فى اختيار العمل.
العسكرى والمدنى عند المرأة .

خامسا : لاحظنا وكان هناك تبديلا فى المواقع بين تشارلز موسكس.
ودانيد سيجال اذ ترأس الأول حلقتين عن بحوث التنظيم العسكرى والخدمة
الوطنية وترأس الأخير حلقة خاصة من قوات حفظ السلام الدولية التى
هى المحور الأساسى فى اهتمامات موسكس (١) ويسؤال الدكتور دانيد سيجال.

(١) انظر موسكس وعلم اجتماع قوات حفظ السلام الدولية فى كتابنا
المشار اليه ص ٤٣ ، ٦٦ - ٧٠ .

عن ذلك أجاب بأن اهتمام كليهما بموضوع التنظيمات العسكرية اهتمام
مقدم لكنه في هذه المرة ركز بعضنا من بحوثه على التحليل السوسيولوجي
لمقوات حفظ السلام الدولية وخاصة في سيناء كموضوعات لم يسبق له
مناولها من قبل . وناقشت الحلقتين اللتين ترأسهما موسكس موضوع
التغيرات التي حدثت في التنظيم العسكري وعلاقته بالمهنية والسياق المهني
والعلاقات السلافية ونظام الأفراد وانتشار العقائير الطبية فيه ثم العنصر
الانسانى في المعركة ثم أثر الخدمة الوطنية التطوعية على قوات التجنيد
التطوعى والأمن والدفاع القومى بالاضافة الى تحليل نتائج الخبرة الألمانية
حول علاقة الخدمة العسكرية بالخدمات الوطنية البديلة .

أما الحلقة التى ترأسها دافيد سيجال فقد دارت حول علاقة قوات
حفظ السلام الدولية بالأمن القومى ولعل أهم ما نلاحظه هنا هو التحرك
السوسيولوجى السريع لتناول قضايا قوات حفظ السلام الأمريكية في لبنان
وقد سبق ذلك دراسة سوسيولوجية أجراها الدكتور سيجال عن تماسك
الجماعات الدولية بسيناء والتغير في اتجاهاتها كقوات حافظة للسلام .

سادساً : نالت الموضوعات التقليدية في علم الاجتماع العسكرى نصيباً
ملحوظاً من اهتمام المؤتمرات خاصة وقد اشترك في المؤتمر أحد الأساتذة
كما نظمت حلقتين أخرتين ترأس الأولى سببثيا كاننزو **M. Needler**
الأستاذ بجامعة ميكسيو . وترأس نيدلر حلقة عن الاختلافات السياسية
الداخلية في الجيش حللت فيها تجارب البرازيل والسلفادور والاكوادور .
كما نظمت حلقتين أخرتين ترأس الأولى سببثيا كاننزو **S. Cannizzo**
الأستاذ بجامعة كالجارى بكندا وعرض فيها الخبرة الأمريكية والكندية في
مقضية توحيد القوات المسلحة وترأس الثانية بيرنارد يوديس **B. Udis**
الأستاذ بجامعة كولورادو وناقش فيها العلاقة بين الدفاع والاقتصاد
وارتباط ذلك بسياسة الأمن القومى وميزانية الدفاع والنمو الاقتصادى .

سابعاً : عقدت أربع حلقات تشكل في مجوعها برنامجاً كاملاً لمناقشة

«استراتيجية الولايات المتحدة المرتبطة بحماية مصالحها حول العالم وعلاقتها
بإستراتيجية الاتحاد السوفيتى وخاصة في إفريقيا ويمكن تحديد الخطوط
الأساسية لهذا البرنامج على النحو التالى :

١ - بالنسبة للشرق الأوسط : عقدت حلقة تحت عنوان المتطلبات
العسكرية المترتبة على الحقائق الجيوبوليتكية في الشرق الأوسط .. لاحظنا
فيها أن البحوث المقدمة تناولت المنطقة من زواياها الانفجارية كقضية الغزو
الإسرائيلي على حركة المقاومة الفلسطينية ودور الراديكالية العسكرية في
في الشرق الأوسط والبحر المتوسط، وعالجت الأخير كمنطقة تقليدية وأخرى
نووية .

٢ - مصالح الولايات المتحدة في شرق آسيا في التسعينات : درس
هذا الموضوع مرتبطا بكوريا وتأثير توحيدها على أمن المنطقة والأمن الأمريكى
ثم علاقات الأمن اليابانية الأمريكية بشمال شرق آسيا .

٣ - بالنسبة للاتحاد السوفيتى : عقدت حلقتين ترأس الأولى روبرت
جولدش **R. Goldish** بمركز بحوث الكونجرس بمكتبة الكونجرس وناقشت
هذه الحلقة علاقة الاتحاد السوفيتى بأوروبا الشرقية وقواعد اللعبة بينه
وبين الولايات المتحدة وكيفية استغلال أحداث أوروبا الشرقية في الحروب
الأوربية المستقبلية ثم عرضت دراسة خاصة في هذا المؤتمر عن الحياة اليومية
للجندى السوفيتى أما الحلقة الثانية فقد ترأسها جوزيف سمالدون
J. Smaldon بوزارة الخارجية الأمريكية وتناولت الوجود السوفيتى في
إفريقيا وعلاقة ذلك بالسلاح الإفريقى والمكتسبات الاشتراكية وقضية تنوع
السلاح الإفريقى وحدود وتأثير السلاح الأمريكى في إفريقيا .

هذا وقد خصص المؤتمر أعماله لمناقشة البحوث المقدمة من الأعضاء
بحون إصدار أية توصيات أو نتائج .

المرأة وعقد التنمية الصناعية في افريقيا

المؤتمر التحضيري (انيس لاجا ٦ — ٨ فبراير عام ١٩٨٤)

بقلم دكتوراه اعتماد علام (✽)

مقدمة :

تحتل القارة الافريقية حاليا باهتمامات علمية ورسمية على المستويين الاقليمي والدولي فيها يختص بعمليات التنمية الصناعية التي تنقسم بالاستقلالية وتحقق في الوقت ذاته نوعا من الاكتفاء الذاتي لشعوب تلك القارة . ويأتي محور الاهتمام هنا بما تملكه القارة من مصادر مادية وبشرية ضخمة تعد ركيزة هامة لتحقيق التنمية الصناعية . ونظرا لما تنقسم به القارة الافريقية من رخص الأيدي العاملة وكثرتها وفي نفس الوقت تمثل الاثك اغلبية تعداد السكان في معظم الدول الافريقية ، جاء الاهتمام بدور المرأة الافريقية في سوق العمل خاصة في العملية الصناعية التي تعتبر أداة اساسية لتحقيق التنمية المنشودة للقارة الافريقية .

ولا يعتبر هذا الاهتمام الحادث وليد اللحظة بل دمت اليه ومهدت له عدة مؤتمرات على المستوى الاقليمي والمستوى الدولي . فبح اواخر سبعينيات هذا القرن عقدت عدة مؤتمرات كان آخرها مؤتمر لاجوس والذي أسفر عن خطة عمل سميت بـ LAGOS ACTION PLAN وايضا المؤتمر السادس لوزراء الصناعة لدول افريقيا والذي أسفر عن عدة توصيات أهمها : ضرورة وضع أطر عمل لاعداد وتنفيذ بعض البرامج المتعلقة بالتنمية الصناعية بالقارة الافريقية ، وذلك من خلال مرحلتين متتاليتين :

(✽) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة المنيا .

- ١ - المرحلة التحضيرية : وتبدأ من عام ١٩٨٢. وحتى عام ١٩٨٤ .
- ٢ - المرحلة التنفيذية : وتبدأ من أوائل عام ١٩٨٥ وحتى ١٩٨٩ .

أما على المستوى الدولي فقد عقدت عدة مؤتمرات شاركت فيها منظمات دولية ثلاث تابعة للأمم المتحدة وهم **ECA OAU** وأيضا **UNIDO** ويأتى فى مقدمة تلك المؤتمرات المؤتمر الذى عقد فى ليما عام ١٩٧٨ والذى تناول السياسيات والاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الصناعية خاصة للصناعات، الأصيلة **Indigenous Industries** وأيضا للصناعات ذات الطابع الإفريقى، المستقل **Autonomous Industries** وذلك من عام ١٩٧٨ وحتى المتوقع عام ٢٠٠٠م .

والحقيقة أن اهتمام المنظمات الدولية بهذا الموضوع يرجع الى ما كشفت عنه العديد من الدراسات حول اغفال دور المرأة فى عدد من الأنشطة الاقتصادية التقليدية مثل صناعات الأغذية ، النسيج ، والصابون ، دون أن تتوفر لهن فرص أخرى بديله للعمل وذلك على مستوى القارة الإفريقية بصفة عامة . وكذلك ما كشفت عنه دراسات أخرى مثل دراسة صناعة السمك، فى ليبيريا ، وكيف أن العمالة النسائية فى هذا المجال غير مدفوعة الأجر خاصة فى القطاع غير الرسمى **Informal Sector** ، على الرغم من أهميته فى القطاع الرسمى **Formal Sector**

ومن وجهة نظرى ، استطيع القول أن مؤتمر ليما كان السبب الأساسى وراء عقد المؤتمر الأخير فى اديس أبابا هذا العام خلال الفترة من السادس الى التاسع من فبراير الماضى والذى اختيرت له دول إفريقية أربعة تمثل جغرافيا القارة الإفريقية وهم مصر ، ساحل العاج ، تانزانيا ، نيجيريا . ويؤيد وجهة نظرى تلك المناقشات التى دارت بيننا كممثلات للدول الإفريقية الأربعة وبين المتخصصين والمحاضرين من قبل المنظمات الدولية خاصة منظمة **ECA** ومنظمة العمل الدولية **ILO** أيضا فان المحاضرات الثلاثة وما تضمنته من قضايا سوف أتناولها فيما بعد والنسألقاها كل من بىكى

PIRI و اوجينا يكت وفيكتور شينجيرو Victor Shingiro تدل على اهمية التوصيات التى اسهر عنها مؤتمر ليما والتى تضمنتها كالملة عدد من المنشورات والدوريات التى تصدر من تلك المنظمات ولعل من اهمها فى هذا المجال كتاب المرأة والتنمية فى الدول النامية ، والذى قدمت له عرضا مفصلا فى هذا الكتاب .

جدول اعمال المؤتمر :

جاء المؤتمر التحضيرى الذى عقد فى اديس ابابا مقضنا سلسلة من الاعمال المكتبية التى تتعلق بقضية مساهمة المرأة الافريقية فى جال التنمية الصناعية والتى تاتى ضمن اطار العقد الصناعى للقارة الافريقية . وسوف نتناول الهدف الاساسى لهذا المؤتمر . ثم نعرض للمناقشات وما قدم من اعمال . تضمنها جدول الاعمال خلال فترة انعقاد المؤتمر والتى استمرت ثلاثة ايام .

تضمن اليوم الاول بعد افتتاحية المؤتمر بكلمة القتها الدكتور هنانسى هافكن Nancy Hafkin مديرة البحث والنشر للمركز الاقتصادى الافريقى . لشنون المرأة ، وقد حددت فيها اسباب الدعوة لاتعقاد المؤتمر والغرض منه ثم تناولت فى ايجاز اهداف المؤتمر فى النقاط الاساسية التالية :

ان الحاجة العلمية اصبحت ملحة لتحديد اطر منهجية لدراسة دور المرأة الافريقية فى التنمية الصناعية ، خاصة وان المكتبة العلمية اصبحت تزخر بالمعبد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية فى مجال عمالة المرأة . الا انها تعتبر دراسات وصفية .

ولتحقيق هذه الغاية التى تتطلب جهدا كبيرا من الباحثين قدمت الدكتورة نانسى هافكن تصورا لأسلوب العمل الذى يحقق الهدف يتضمن الأنشطة التالية :

✽ للاعتداد على المقابلات الرسمية المفتوحة مع المسؤولين فى مختلف مجالات تشريعات عمالة المرأة وانشطها الرسمية والاجتماعية بهدف

الحصول على بيانات واتجاهات تخدم الهدف الأساسي للؤتمر ، سواء من هؤلاء من يهتم بشكل مباشر أو غير مباشر بعملية المرأة في المجال الصناعي .

* اللقاءات بالعناصر النسائية في مواقع العمل الرسمية والشعبية المتميزة والمرموقة في المجال الصناعي للتعرف على اتجاهاتهن وآرائهن حول عمالة المرأة في هذا المجال .

* تحليل البيانات المتوفرة حول عمالة المرأة في التنمية الصناعية سواء من خلال الإحصائيات الرسمية التي تصدرها الجهات الرسمية المسؤولة وأيضا من خلال ما تحفل به مكتبة التراث من بيانات وإحصائيات في هذا الموضوع .

ثم تلى ذلك محاضرة ألقاها الأستاذ بيكي لفلان مسؤول المنظمة الدولية ECA للشئون الاقتصادية في افريقيا ، حيث أثار بعددا من القضايا الهامة التالية :

(أ) ان افريقيا تعتبر أقل قارات العالم تقدما .

(ب) تدهور الوضع الاقتصادي للقارة الافريقية بصفة عامة على الرغم مما تتمتع به تلك القارة من كثرة الأيدي العاملة مع رخص أجورها اذا قورنت بدول أخرى .

(ج) ان من أسباب تدهور الوضع الاقتصادي في افريقيا زيادة معدل التضخم بين السكان .

(د) ان ادخال وسائل تكنولوجيا حديثة للقارة الامريكية أصبح أمرا يهدد ما تنسم به دول القارة من انخفاض تكلفة الأيدي العاملة من جهة خاصة بالنسبة للمرأة التي لا تزال تقاوم قيودا متنوعة في مجال المصادر الاقتصادية وفي سوق العمل .

ولذلك يوصي بضرورة وضع أسلوب عمل لتحليل المكتبة السيادية للمرأة ودورها الموجود في العملية الصناعية إذا كان الهدف هو أحداث تغيير ايجابي في دورها الفعلي .

اما في اللقاء الثاني لليوم الأول فقد تحدثت ممثلات الدول الاربعة عن مساهمتهم العملية في هذا المجال ورؤية كل منهن في تناول موضوع عمالة المرأة داخل وطنها الذي تمثله خاصة في المجال الصناعي . مع اشارة لبعض القضايا أبرزتها الدراسات السابقة في مجال عمالة المرأة خاصة في مصر التي تحفل المكتبة الاجتماعية فيها بالعديد من الدراسات في هذا المجال .

وتضمن اللقاء الثالث في نفس اليوم محاضرة ألقتها الدكتوراه أوجينا دات Eugenja Date-Bah ممثلة منظمة العمل الدولية ILO في افريقيا لشيئون العلاقات والبرامج . تناولت في تلك المحاضرة بعض الخطوات المقترحة التالية كإسئس لدراسة مشاركة المرأة في التنمية الصناعية .

- ١ - دراسة طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة داخل محيط الأسرة وخارجه .
- ٢ - دراسة الأنشطة الاقتصادية التي شاركت فيها المرأة خاصة تلك التي تحقق الاكتفاء الذاتي من متطلبات أساسية للأسرة .
- ٣ - أثر التشريعات السياسية المتعلقة بالعمل على مشاركة المرأة في الصناعة .
- ٤ - مدى مساهمة المرأة في الصناعات المختلفة كما وكيفما .
- ٥ - معرفة أوجه التباين في مرض العمل الممنوحة لكل من الرجل والمرأة .
- ٦ - مدى مشاركة المرأة في النقابات العمالية حيث تشير الاحصائيات الى انخفاض مشاركة المرأة في الاتحادات العمالية والنقابات بشكل عام على مستوى القارة .

اما بصدد المنهج المقترح للدراسة فقد أوصت باتباع الطرق التالية :
١ - استخدام المنهج الانثروبولوجي الذي يتيح الرؤية الكلية الشاملة للظاهرة Holistic approach لدراسة وتحليل مساهمة المرأة في التنمية الصناعية في القارة الافريقية .

٢ - على المستوى الثقوى أوصت بضرورة التركيز على الجوانب الاقتصادية «
السياسية» والاجتماعية وذلك للدراسة الموضوعات التالية :

(أ) مستوى البطالة وأسبابها في ضوء سياسات الدولة في قطاعات
التعليم ، التكوين ، الخ .

(ب) ترمين العمل المتفتح بالفعل أمام المرأة .

(ج) التغييرات التي طرأت على اتجاهات المرأة نحو مشاركتها في
التنمية الصناعية .

٣ - تعدد مستويات التحليل لتكون على مستوى المجتمع ، الأسرة والفرد .

٤ - استخدام منهج متعدد التخصصات *Interdisciplinary approach*

وفي اليوم الثاني للمؤتمر القى الدكتور فيكتور شينجرو Victor Shingiro
ممثل منظمة ICA لشئون المؤسسات الصناعية محاضرة تناول فيها دور
الشركات المتعددة الجنسية *Transnational Corporations* في الإشراف على
مزارعها ومقرعولها الاستثمارية في مختلف دول القارة الأفريقية وأثر هذا
الدور على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول افريقيا . أشار أيضا
الى أسلوب دراسة وتحليل هذا الأمر بأسلوب فعال من خلال استراتيجيات
التنمية الأفريقية خلال فترة العقد الصناعي للتنبؤ في افريقيا والتي سبق
تحديد ملامحها في خطة عمل لاجوس . لوصت تلك الخطة بضرورة اعتماد
افريقيا بدرجة كبيرة على الصناعات الأفضلية لا يمكن تمويل الأنشطة
انتاجية والصناعية . وأوضح أن تحقيق ذلك يتطلب وضع خطط قومية
طويلة ومتوسطة المدى لتحقيق المتطلبات الأساسية التالية :

١ - زيادة الانتاج الزراعي والغذاء والمناجم مع الاهتمام بالقطاعات الريفية .

٢ - إحداث تغييرات بنائية من خلال ادخال برامج تدريب وتنمية إدارية مع
التوسع في تخريج الفنيين .

نلا تلك مناقشة مكثمة شاركت فيها مثلات الدول الأربع في المؤتمر التحضيري حيث تركزت في الموضوعات الأساسية التالية كمنطلق نحو التوصل لآطار منهجي مقترح يصلح للتطبيق في الدول الأربع عند دراسة مساهمة المرأة في التنمية الصناعية . وتلك الموضوعات هي :

- ١ - أنماط التصنيع والسياسة الصناعية .
- ٢ - مساهمة المرأة في القوى العاملة الصناعية .
- ٣ - العوامل الاجتماعية الاقتصادية التي تؤثر على تلك المساهمة .
- ٤ - العلاقة بين المتطلبات الصناعية ومهارات المرأة .
- ٥ - المرأة كصاحبة مشروع أو كمدير لمشروع اقتصادي .
- ٦ - المرأة في الصناعات التي تعتمد كلية على الزراعة .
- ٧ - المرأة في الصناعات الصغيرة .
- ٨ - الاختيار الاستراتيجي للصناعة (الاستيراد والتصدير) وأثره على
- ٩ - تنوع ملكية المشروعات الصناعية (قطاع عام ، خاص ، متعددة الجنسية multi-national وأثره ذلك على عمالة المرأة .
- ١٠ - العلم والتكنولوجيا والمرأة في المجال الصناعي .

مساهمات الدور المصري في المؤتمر :

ان دور مصر في هذا المؤتمر التحضيري كان هاما ومتميزا لاعتبارات عدة ترتبط بالتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المجتمع المصري على غترات متلاحقة . ولعل القوانين المصرية الحديثة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ سواء في مجال التعليم وتثقيف العمل أعطت للبرأة المصرية فرصة كبرى للمساواة بالرجل في التعليم والتعيين . ايضا تشغل المرأة المصرية مناصب قيادية رسمية وشعبية تدل على ما حقته المرأة من مكاسب ، وان كان هذا لا يعد كافيا اذا ما قيس بنسبة النساء في تعداد السكان ، كما ان الغالبية العظمى من نساء مصر يقطن في الريف .

واذا ما أضفنا الى هذا العامل المتميز والذي اثار اهتمام ممثلي الدول

الاميريقية الثلاثة الأخرى في المؤتمر ، عاملا آخر هو سياسة الانفتاح التي انتهجتها مصر منذ عام ١٩٧٤. والتوسع الواضح في القاعدة الصناعية ككداة للتنبية في مصر وكيف أن دور المرأة في هذا القطاع الاستثماري لا يزال ضعيفا وغير ملموس لأسباب عدة. تفرضها عوامل فسيولوجية للمرأة وأخرى تتعلق بزوج دورها في الحياة ونظرة المستثمر الى المرأة في ضوء الاعتبارين السابقين .

وإذا نظرنا الى مكانة المرأة ودورها خاصة في المجال الصناعي لراينا ضالة هذا الدور ، الأمر الذي يفرض علينا بالضرورة دراسة العوامل التي أدت الى هذا الوضع مثل الأبعاد السياسية الصناعية ، ومستوى التكنولوجيا ، والتعليم ، والعوامل الاجتماعية - الثقافية وأثرها جميعا على مساهمة المرأة في العملية الصناعية .

وفي محاولة لاستقطاب أبعاد القضية كان لزاما أن نعرض لدور المرأة المصرية في القطاع غير الرسمي Informal Sector والذي يعتبر مصدرا لأعداد الصناعات الكبيرة بما يلزمها سواء من عمالة ماهرة أو مواد أولية . ومن جهة أخرى فإنها تحقق اكتفاء ذاتيا للأسرة بما يتيح للمرأة مجالا لزيادة مشاركتها في دخل أسرتها وأيضا يزيد من اتجاه الآباء خاصة في المجتمعات الريفية المغلفة نحو تعليم البنات والذي يعد بحق أهم خطوة على طريق زيادة مساهمة المرأة في مجالات العمل المختلفة .

وانطلاقا من تلك الموضوعات السابقة والتي أثارت حولها عدة مناقشات سواء من جانب ممثلى منظمة ECA أو ممثلات الدول الاميريقية الثلاث الأخرى، تقدمت بتصوير منهجى لدراسة مساهمة المرأة المصرية في التنمية الصناعية . ويتضمن النموذج المقترح عدة عوامل ترتبط فيما بينها بعلاقات ذات مسارات متباينة الاتجاهات بحيث تحدد الى درجة كبيرة مدى مساهمة المرأة في العملية الصناعية . وقد روعى في اختيار العوامل القضايا الأساسية التي

أثرت إليها خاصة السياسة الصناعية ، التعليم ، التكنولوجيا ، التدريب
والعوامل الثقافية والاجتماعية السائدة .

ولكى يمكن الاستفادة بالنموذج المقترح كخطوة لتحقيق الهدف الأساسي
كان يجب الاهتمام بالتعريفات المستخدمة ومشكلاتها بين التعميم والتخصيص
وأيضا ما يجب اتخاذه تجاه البيانات الإحصائية غير الدقيقة التى تخص تعداد
النساء ومهلاتهن خاصة فى المناطق الريفية .

خاتمة :

ترجع أهمية هذا المؤتمر في الحقيقة الى تركيزه الكلى حول قضايا المرأة العاملة والخطوات المنهجية لدراسة تلك القضايا في الدول الافريقية . فمن خلال المناقشات التي دارت في هذا المؤتمر وضح أن الطريق الاساسى لتحقيق التنمية الناجحة لدولة نامية يعتمد اساسا على الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والمتاحة لكل دولة . أن الدول الافريقية لم تجد لها مخرضا بديلا لاستغلال طاقاتها البشرية نظرا لما تتسم به من زيادة سكانية . تلك الطاقة البشرية تمثل قوة عاملة رخيصة اذا ما قورنت بسوق العمالة الدولية ، أيضا تؤكد الاحصائيات أن المرأة تمثل نسبة كبيرة من عدد السكان في القارة الافريقية ، الأمر الذي يستلزم انشاء بنك للمعلومات يهتم اساسا بقضايا المرأة لبيد الباحثين والأجهزة المعنية بهذا الموضوع ببيانات واحصائيات تصلح لمعالجة القضية ومتابعتها من حين لآخر .

أيضا أثار المؤتمر قضايا منهجية هامة حيث أوصى بضرورة الحد من استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات والاعتماد على المنهج الانثروبولوجى في دراسة قضية المرأة العاملة وبدى مساهمتها في التنمية الصناعية مع استخدام المناقشات المفتوحة خلال المقابلات غير المقتنة والاستعانة بمنهج دراسة الحالة للحصول على بيانات متعمقة حول هذا الموضوع . أوصى المؤتمر أيضا بتعدد مستويات التحليل عند دراسة دور المرأة في التنمية الصناعية في ضوء السياق الاجتماعى الاقتصادى لكل دولة على حدة .

تقرير عن

المؤتمر الاقليمي الثالث لمكافحة المخدرات

الاسماعيلية من ١٢ - ١٤ مارس ١٩٨٤ (*)

يعد هذا المؤتمر هو المؤتمر الثالث في سلسلة المؤتمرات الاقليمية التي تنظمها الادارة العامة لمكافحة المخدرات بالمناطق الجغرافية المختلفة داخل الجمهورية بهدف مناقشة كافة الجوانب المختلفة لمشكلة المخدرات ، والأسلوب الأمثل لمكافحتها وطرق الوقاية والعلاج المتصلة بها ، وتبادل المعلومات والخبرات بين الأجهزة والهيئات والشخصيات المعنية بهذه المجالات ، الى جانب الاسهام في تكوين رأى عام متقنهم لجوانب المشكلة مساند للجهود التي تبذل للحد منها .

وقد عقدت الادارة مؤتمرها الاقليمي الاول بمدينة الاسكندرية ، في الفترة من ٢١ - ٢٦ فبراير ١٩٨١ ، واهتم بدراسة السمات المحلية المميزة لمشكلة المخدرات بالمنطقة الجغرافية التي تضم محافظات ، الاسكندرية ، البحيرة ، كفر الشيخ ، مطروح . باعتبارها منافذ رئيسية للتهرب ومناطق هامة للتخزين واستهلاك المواد المخدرة ..

كما عقدت الادارة مؤتمرها الاقليمي الثاني بمدينة اسيوط ، في الفترة من ١٥ - ١٦ يناير ١٩٨٣ للنهاسة ايجاد ظاهرة انتشار الزراعات غير المشروعة القنب والخشخاش (اسياها) ، حشيش ، اسيايب مواجتها (بالمنطقة الجغرافية التي تضم محافظات اسيوط ، سوهاج ، قنا ، اسوان ، الفيوم ، الوادي الجديد .

(*) إعداد : د. مكي محمود الهنري .

ويستهدف المؤثر الاقليمي الثالث بمدينة الاسماعيلية القاء الضوء على عدد من الظواهر البارزة المتعلقة بمشكلة المخدرات بالمنطقة الجغرافية التي تضم محافظات : بورسعيد ، السويس ، الاسماعيلية ، سيناء الشمالية ، سيناء الجنوبية ، الشرقية ، البحر الأحمر .

ومن أهم الظواهر في هذه المنطقة :

١ - تزايد استخدام العصابات الدولية لقناة السويس ، كمناطق ترانزيت ، تعبرها شحنات المخدرات من مناطق انتاجها بجنوب شرقى وجنوب غربى آسيا ، الى اسواق التجارة غير المشروعة للمخدرات ، بالشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة الامريكية .

٢ - تهريب وتخزين المخدرات عبر شبه جزيرة سيناء ومحافظه الشرقية .

٣ - الظاهرة الجديدة التى بدأت فى التبلور بمحافظة سيناء والقناة ، والتى تتمثل فى ظهور الزراعات غير المشروعة للقطب والخشخاش بهذه المحافظات بعد نجاح أجهزة مكافحة فى تضيق الخناق على زارعيها بمناطق انتشارها التقليدية بالوجه القبلى .

كما يستمد المؤثر الحالى أهمية من الموقف الراهن لتجارة المخدرات بصلة عامة فى مصر ، فمصر تعد من الدول المستهلكة للمخدرات ، وأكثر أنواع المخدرات انتشارا هو الحشيش الذى يهرب اليها من لبنان ، وتتدفق على مصر شحنات كبيرة منه . فقد بلغت كمية الحشيش المضبوط خلال عام ١٩٨١ نحو ٦٩ طنا ، وهى كمية تزيد عن خمسة أمثال الكمية المضبوطة خلال عام ١٩٨٠ . وتقدرها ١٢ طنا . ولكن بالرغم من ارتفاع كمية الحشيش المضبوط إلا أن معدل تعاطى الحشيش فى مصر مازال كما هو ، ولعل ذلك يفسر ذلك الارتفاع الكبير فى أسعار الحشيش الأمر الذى يشير الى أن الكميات المعروضة من الحشيش أقل بكثير جدا من الطلب عليها .

وبالنسبة للامميون فقد كان يهرب الى مصر من تركيا ، وقد بلغت كمية

الأميون المضبوط عام ١٩٨١، حوالي ٣٦٥ كيلو جراما ، بينما كتبت الكمية المضبوطة عام ١٩٨٠ (٣١٤٧,٧٧٤) كيلو جراما .

أما المواد المؤثرة على الحالة النفسية فتهرب الى مصر من الدول الأوروبية المنتجة لها . وتنتشر في مصر اساءة استعمال مجموعتين منها هما :

* مجموعة الايفيتامينات (المنشطات) ولهاها سائل الماكستون فورت (ديكسا امفيتامين) .

* مجموعة الباريتيورات (المبهطات) وأشهرها عقار الميثاكلالون ومستحضراته مثل اقراض الماندركسن والتوبالرين والموتولون وغيرها . وقد بلغت الكمية المضبوطة منها عام ١٩٨١ (٢٠١٥٢٣) كيلو جرام مواد صلبة ، ١٩٤٩٩٨ سم ٢ مواد سائلة ، وفي كمية تقل عن الكمية المضبوطة عام ١٩٨٠ وقدرها ١٦٢ و ٩٥١ كجم مواد صلبة ، ٣٢٤٢٤٢ سم ٢ مواد سائلة .

وان كانت مصر دولة مستهلكة للبخدرات الا ان التطورات التي طرأت في السنوات الأخيرة جعلت منها دولة ترازيت تهر المخدرات عبرها من الشرق الى الغرب وذلك من خلال قناة السويس وميناء القاهرة الجوى . فقد تم ضبط عضاية من المهربين المصريين واليونانيين حال قيامهم بتهرب كمية كبيرة من الأميون على متن البخرة Heroas من باكستان الى كل من مصر واوروبا عبر قناة السويس .

ولم يكن الانتاج المهرب من الأميون والحشيش يشكل خطورة في الماضي ، ولكن في السنوات الأخيرة قام البعض بزراعة الحشيش والقمب في المناطق النائية والجزر الكثيرة في وسط النيل ، وحققت الزراعة أرباحا طائلة دفعت غيرهم الى تقليدهم فزادت المساحات المزروعة في كثير من محافظات الوجه القبلى وخاصة في اسيوط وبعض محافظات الوجه البحرى . ولذلك اذا لم يواجه الموقف بالحزم الكامل فان الزراعات سوف تنتشر على نطاق واسع ، ويصبح من الصعب السيطرة عليها وتصبح مخر بالتالى من الدول المنتجة

ثلاثيون . ويزيد من خطورة الموقف أن التجارب التي أجرتها كلية الصيدلة جامعة أسيوط قد أثبتت قدرة التربة المصرية على إنتاج أنيون بالغ الجودة وافر الكمية .

وقد بلغ عدد شجيرات الخشب المصنوعة عام ١٩٨١ حوالي ٥٠ مليون شجرة في مقابل ٥ مليون شجرة عام ١٩٨٠ ، كما بلغ عدد شجيرات القنب المصنوعة عام ١٩٨١ حوالي ٧١٠٠٠ شجرة في مقابل ٨١٠٠٠ شجرة عام ١٩٨٠ .

ونخشية تحويل الأميون المنتج حاليا إلى هيردين باستخدام مادتي *Acetyl Ghloride and Acetic Anhydride* ، وهما مادتان تستخدمان في بعض الصناعات الدوائية والروائح العطرية ، وتستوردان من الخارج ، ولا تتجان في مصر ، فقد وضعت هاتين المادتين تحت الرقابة ومنعت الاتراج عنهما جرميا الا بعد موافقة الادارة العامة لمكافحة المخدرات .

أعمال المؤتمر :

وفي ضوء فحص وتصنيف البحوث والموضوعات وأوراق العمل المقدمة للمؤتمر . . فقد وزعت أعماله على ثلاث لجان نوقشت من خلالها هذه البحوث بهدف استخلاص النتائج وأهم التوصيات . . وكان ذلك على النحو التالي :

أولا : لجنة البحوث القانونية :

وتناولت هذه اللجنة الجانب القانوني وتقييم السياسة الجنائية والاجرائية ومشاكل التحقيق في مجال المخدرات وفي ضوء المخبرات والتحقيقات الجديدة . . وقد أدار هذه اللجنة الأستاذ الدكتور / أحمد علي المجدوب - المستشار بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . . وقد ناقشت هذه اللجنة البحوث والموضوعات التالية :

- ١ — الموقع الجغرافى لميناء ودوره فى تهريب المخدرات الى مصر وعلاقتها
ذلك بالاتفاقيات الدولية .
- للأستاذ الدكتور / أحمد على المجدوب المستشار بالمركز القومى للبحوث
الاجتماعية والجنائية .
- ٣ — مصر والغبل العربى المشترك فى مجال مكافحة المخدرات .
- للأستاذ الدكتور / أحمد عامر عميد كلية التجارة — جامعة قناة السويس
والأستاذ الدكتور / غاروق شلبى الأستاذ بالكلية .
- ٣ — تعامل المخدرات بين الإبلحة والتحرير .
- للعميد دكتور / محمد فتحى عيد مدير الشؤون الدولية بالإدارة العامة
لمكافحة المخدرات .
- ٤ — مشكلة المخدرات فى المجتمع المعاصر .
- للأستاذ الدكتور / عبد الرحيم صدقى الأستاذ بكلية الحقوق جامعة
القاهرة .
- ٥ — جريمة جلب المخدرات .
- للأستاذ / نبيل يوسف رجب وكيل النيابة الكلية بالإسماعيلية .
- ٦ — مدى قدرة تشريع المخدرات المصرى على حماية المجتمع الدولى من
خطر المخدرات .
- للعميد دكتور / محمد فتحى عيد الادارة العامة لمكافحة المخدرات .
- ٧ — بعض المشاكل المتصلة بالمكافحة الدولية للمخدرات .
- للمقدم / مصطفى طاهر — المفتش بالإدارة العامة للمخدرات .
- ٨ — دور الشرطة فى ضبط المواد المخدرة :
- للمقدم / سمير نصيف رياض . والمقدم / نبيل لويس بطرس بمديرية
أمن الاسماعيلية .

ثانياً : لجنة البحوث التنظيمية :

وتناولت هذه اللجنة الجانب التنظيمي في جهود أجهزة مكافحة المختلفة ومفهوم الأسلوب العلمى وعناصره وضرورة الأخذ به في عمليات مكافحة كما ناقشت التوصية الصادرة عن مؤتمر الشرطة العصرية لعام ٢٠٠٠ حول « انشاء مجلس قومى متخصص للتنسيق بين جهود الجهات المعنية بمكافحة المخدرات ، ووضع خطة قومية تلتزم بها كافة الأجهزة في هذا المجال ، في ضوء التشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية ، والتوصيات الصادرة عن المنظمات والمؤتمرات الدولية » .. بالإضافة الى مدى إمكانية استخدام تكنولوجيا الاستشعار من البعد ، والشرطة الجوية في كشف زراعات المخدرات وجرائم تهريبها ... وقد أدار هذه اللجنة اللواء دكتور محمد نيازى حتاته ... وناقشت هذه اللجنة البحوث والموضوعات التالية :

- ١ - حول مشكلة تهريب المخدرات عبر قناة السويس .
للعقيد / عصام الترساوى المفتش بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .
- ٢ - الأساليب الحديثة لحفظ واسترجاع وتبادل المعلومات في مجال مكافحة المخدرات .
للعقيد / محمد العنل مهبى المفتش بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .
- ٣ - مكافحة تهريب المخدرات والعقاقير المخدرة .
للعقيد / عبد الكريم الجزار رئيس قسم مكافحة التهريب والمخدرات بمصلحة أمن الموانئ .
- ٤ - الأسلوب العلمى في الكشف عن المواد المخدرة .
للعقيد / ابراهيم موسى والمقدم / عاطف سليمان المفتشين بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .
- ٥ - المواد المخدرة المصنوعة والعقاقير التخليقية .. وما يتصل منها بمنطقة القناة .

• العقيد / عصام الترساوى الادارة العامة لمكافحة المخدرات •

٦ — ظاهرة تهريب المخدرات عبر سيناء واستغلالها كمنطقة للتخزين ..
للمقدم / احمد جمال سمك رئيس منطقة الادارة العامة لمكافحة المخدرات
بسيناء الجنوبية ،

٧ — ظاهرة ازدياد حجم التهريب عبر قناة السويس من مناطق الانتاج
بالشرق الى مناطق الاستهلاك بالغرب وكيفية مواجهتها •
للمرئد / حسن فتحى السيد رئيس وحدة مكافحة المخدرات بسيناء
السويس البحرى •

٨ — مشكلة المخدرات واثرها على الأمن القومى •
للمرئد / وحيد شوقى احمد رئيس قسم المعلومات الجنائية بمديرية
أمن الاسماعيلية •

٩ — نحو تعاون أمتل لأجهزة المخدرات •
للمرئد / احمد أبو سمعه ، الأمن المركزى (قطاع شمال سيناء) •
١٠ — استخدام الأساليب العلمية الحديثة فى الكشف عن المخدرات •
للتفتيش / محمد أبو المجد نصر ، الأمن المركزى (الاسماعيلية) •

١١ — ظاهرة تهريب المخدرات عبر سيناء واستغلالها كمنطقة للتخزين ..
للمقدم / هلال ابراهيم هلال ، الأمن المركزى (الاسماعيلية) •

١٢ — دور الأمن المركزى بسيناء فى مكافحة ظاهرة التهريب وتأمين الحدود
الساحلية •

للمرئد / محمد سعد مصطفى الأمن المركزى •

١٣ — موقف قناة السويس من خطوط تهريب المخدرات من مناطق انتاجها
الى مناطق استهلاكها فى العالم •

للعقيد / محمد عباس منصور مدير ادارة العمليات بالادارة العامة
لمكافحة المخدرات .

١٤ - تأمين الجرى الملاحي لقناة السويس ضد العمليات غير المشروعة .
للاستاذ / محمد حسان الدهراوي أمن هيئة قناة السويس .

١٥ - مشكلة المخدرات في مصر .

للعقيد / فكري الهجرسي مدير ادارة البحث الجنائي بالاسماعيلية .
والمقدم / سامي نصر الدين - مديرية أمن الاسماعيلية .

١٦ - تأثير موقع سيناء على ظاهرة جلب وتخزين المواد المخدرة .
والمقدم / ابراهيم السماك .

١٧ - تطوير العمل بالتسام مكافحة المخدرات بمنطقة القناة وسيناء .
للعقيد / محمد محمد عنب بخيرية أمن الاسماعيلية .

١٨ - مشكلة المخدرات .

للعقيد / محيى الدين عبد الفتاح ، مديرية أمن الاسماعيلية .

١٩ - ظاهرة تهريب وتخزين المخدرات عبر سيناء .

لللرائد / سيد أحمد مختار ، منطقة الادارة العامة لمكافحة المخدرات
بسيناء الجنوبية .

٢٠ - ظاهرة زراعة وتعاطي نبات الحشيش بشمال سيناء .

للتقيب / كمال جامع ، مديرية أمن شمال سيناء .

٢١ - ظاهرة تعاطي المخدرات .

للمقدم / احمد منوح يوسف ، المقدم / لطفى محمد سلطان ، المقدم /
حسنى عبد الفتاح ، م . اول / هشام فتحى البيه بمديرية أمن الشرقية .

- ٢٢ — استراتيجية مكافحة المخدرات بسيناء الشمالية .
للعقيد / على راغب . الادارة العامة لمكافحة المخدرات .

ثالثا : لجنة البحوث الاجتماعية .

وتناولت هذه اللجنة الجوانب النفسية للنشاط الإجرامى للمخدرات والادمان عليها . والوقاية والعلاج . وتقييم الجهود المبذولة من جانب الأجهزة المختلفة فى هذه المجالات ... وقد أدار هذه اللجنة الأستاذ الدكتور / ماضى أبو العزايم . رئيس الجمعية المركزية لمنع المسكرات ومكافحة المخدرات .. وتلقت اللجنة البحوث والموضوعات التالية :

- ١ — الإدمان .
للأستاذ الدكتور / خيرى السيوه ، رئيس قسم الاعصاب بكلية الطب . جامعة القاهرة .
- ٢ — الديناميات النفسية فى أسر معقدي العقاقير والكحوليات .
للأستاذ الدكتور / أحمد جمال ماضى أبو العزايم — الأستاذ بكلية الطب . جامعة القاهرة .
- ٣ — تطورات جديدة فى مجال الامان بجمهورية مصر العربية .
للأستاذ الدكتور / جمال ماضى أبو العزايم .
- ٤ — الدور المنتظر للإدارة العامة لمكافحة المخدرات فى مجالات الوقاية .
للمقدم / عادل نافع — المفتش بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات .
- ٥ — سيكولوجية تعاطى الحشيش .
للمعيد / فكرى الهجرسى ، المعيد / محمد فتحى توفيق ، المقدم / سامى سعد الدين . مديرية أمن الاسماعيلية .
- ٦ — دراسة نفسية لتعاطى المخدرات .

للأستاذ الدكتور / زكريا توفيق أحمد — الأستاذ بكلية التربية
بالاسماعيلية • والمقدم / يحيى كمال الأخرس ، حرس جامعة قناة
السويس • .

٧ — ظاهرة تعاطى المخدرات •

للسيد الأستاذ / على محمود السبي ، ماجستير اجتماع بكلية الآداب —
جامعة القاهرة • .

٨ — التأثيرات الفسيولوجية للتعاطى الزمن لمستخلصات القات على ذكور
الفئران •

للأستاذ الدكتور / حمدى مكاوى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية
والجنائية • .

٩ — تأثير التعاطى الزمن لمستخلصات القات على بعض التغيرات
الهستولوجية •

للأستاذ الدكتور / حمدى مكاوى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية
والجنائية • .

١٠ — ظاهرة تعاطى المخدرات •

للمقدم / عبد القادر سيد أحمد ، التقيب / عصام العشرى •
م. أول / محمد سليمان جبر ، م. أول / نجيب أبو اليزيد ، م. أول /
صلاح الدين مصطفى بمديرية أمن الاسماعيلية • .

١١ — العلاقة بين التدخين وتعاطى المواد المخدرة •
للعقيد / محمد محمد عنب •

١٢ — المخدر والشباب •

للأستاذ الدكتور / عبد الرؤوف محمود ، الأستاذ بجامعة قناة السويس

والعقيد / نبيل شعبان ، قائد حرس جبهة قناة السويس . والرائد
أمين عبد العزيز ، والرائد / محمد عبد النعم .

١٣ - الامان والعلاج .

للعقيد / حسن المناخلى ، رئيس منطقة الادارة العامة لمكافحة المخدرات
بسيناء الشمالية .

١٤ - الجوانب الاجتماعية لمشكلة المخدرات بسيناء .

لرائد / عادل سعد حافظ ، المفتش بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .

١٥ - تحليل جوانب وإبعاد المشكلة القومية للمخدرات فى مصر (دراسة
فى الاقتصاد السياسى) .

للاستاذ الدكتور / فرهاد محمد على ، الأستاذ بكلية السادات
للعلوم الادارية .

١٦ - المخدرات والاقتصاد القومى .

للمقدم / محيى الدين الجبال ، والمقدم / صبرى رمضان ، المفتشين
بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .

١٧ - موقف رجال الدين والاعلام من مشكلة المخدرات .

للمعيد / محمد عبد اللطيف خضر ، مديرية أمن بورسعيد .

١٨ - المخدرات وأثارها الضارة وموقف الدين منها .

لفضيلة الشيخ / شلبى محمد شلبى ، أوقاف بورسعيد .

١٩ - موقف الاعلام من المخدرات .

لفضيلة الشيخ / أحمد أبو السعود ، أوقاف بورسعيد .

٢٠ - دور العلاقات العامة فى مكافحة المخدرات .

للمقدم / ابراهيم السبك ، مديرية أمن الاسماعيلية .

- ٢١ - رأى الاسلام فيّ تحريم المخدرات .
لفضيلة الشيخ / خليل ابراهيم ، أوقاف بورسعيد .
- ٢٢ - المخدرات ووقف الدين منها .
لفضيلة الشيخ / محمد حسن القاضي ، أوقاف بورسعيد .
- ٢٣ - حكم الاسلام في المخدرات .
لفضيلة الشيخ / أبو مسلم محمد السيد ، أوقاف بورسعيد .
- ٢٤ - دور الاسلام في مكافحة ظاهرة المخدرات .
للسيدة / هاجر حسين ، مجلة الجواهر بالسويس .
- ٢٥ - موقف الدين وأجهزة الاعلام في تبصير الراى في المنطقة بمشكلة تعاطى المخدرات .
لرائد / صلاح الدين لطفى ، مديرية أمن السويس .
- ٢٦ - المخدرات وأثارها الضارة وموقف الدين منها .
لفضيلة الشيخ / على على محمد ، أوقاف بورسعيد .
- ٢٧ - دور مركز الاعلام ومركز النيل في مكافحة المخدرات بالاسماعيلية .
للعقيد / محمد محمد غنم ، والرائد / عاطف الأشمونى ، مديرية أمن الاسماعيلية .
- ٢٨ - موقف الدين وأجهزة الاعلام في تبصير الراى العام بمشكلة المخدرات .
٣٠١ / حنفى ابراهيم عبد الرحيم ، خفاع مدنى الاسماعيلية .
- ٢٩ - المخدرات وخطورتها على الانسان المصرى .
رائد / أحمد نادر سعيد ، مديرية أمن الاسماعيلية .
- ٣٠١ - دور الاعلام في مواجهة مشكلة تعاطى المخدرات .
للعقيد / حسن فكرى جنال الدين ، مديرية أمن الاسماعيلية .

٣١- فور الإعلان في مكافحة تعاطي المخدرات .

للدكتور / زكريا توفيق أحمد ، والمقدم / سيد سعد عزب ، والنيقيا /
محمد ابو المجد نصار .

وانتهى عمل لجان المؤتمر بطرح التوصيات الآتية :

أولا : الجانب التشريعى :

أن المؤتمر، اذ يأخذ في اعتباره أن السلام الاجتماعى ، والاستقرار الأمنى
للذين يسودان مصر فى الوقت الحاضر ، يتطلبان ضرورة العمل على حمايتها
لاستكمال مسيرة العمل الوطنى والتنمية الشاملة ، تحقيقا لأهداف هذه
المرحلة ، والتزاما بمبادئها .

واذ يؤكد أن السياج التشريعى المناسب هو الوسيلة الفعالة والقادرة
على تحقيق المواجهة الأمنية الاجتماعية تجاه مشكلة المخدرات بإبمادها
المتشعبة ، وتأثيراتها السلبية على الانتاج والتنمية والاقتصاد القومى .
فإن المؤتمر يوصى بالآتى :

١ - لكى يقوم تشريع المخدرات بدوزه فى حماية مصر من خطر
المخدرات ولكى يسهم بفاعلية فى تدعيم الكفاح الدولى المشترك ضد
مصابات تهريب المخدرات التى لا تدين بالولاء الا لما تحققه من كسب
تستخدمه فى الفساد والانساد فإن المؤتمر يوصى بتعديل القانون رقم ١٨٢
لسنة ١٩٦٠ الصادر فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم الاتجار بها على
النحو التالى :

(١) اضافة مادة جديدة هى المادة ٣٤ مكرر ونصها التالى (كل
من ارتكب فى القطر المصرى فعلا يجعله شريكا فى جنائية وقعت
خارجه من الجنائيات المنصوص عليها فى المادتين السابقتين
(م ٣٣ ، م ٣٤) يعاقب بالعقوبة المقررة لها) .

(ب) تعديل نص المدة ٣٦ من قانون المخدرات بحيث تكون عقوبة الاعدام
وجوبية فى الاحالات الآتية :

✽ اذا ارتبطت جريمة من الجرائم المعاقب عليها في المادة ٣٣ من قانون المخدرات بجناية أخرى .

✽ اذا بلغت كمية المخدرات المضبوطة في جريمة من الجرائم المعاقب عليها في المادة ٣٣ من قانون المخدرات طناً فلكثر .

✽ من ساهم في ارتكاب الجرائم المعاقب عليها في المادة ٣٣ من قانون المخدرات واعتبر عائداً طبقاً للمادة ٤٩ من قانون العقوبات .

٢ - العمل على عقد اتفاقيات قضائية بين جمهورية مصر العربية والدول المنتجة للمخدرات التي تستهلك في مصر وتلك التي تهرّب المخدرات عبرها في طريقها الى مصر بالتعاون في مكافحة تهريب المواد المخدرة والانجار فيها وتبادل المعلومات بشأنها وتسليم المجرمين الهاربين بين هذه الدول .

ثانياً : الجانب التنظيمي :

أن المؤتمر اذ يقدر ضخامة مشكلة المخدرات وإبعادها السلبية ودور مصر الرائد في مكافحتها .

واذ يتطلع الى تناول المشكلة بكافة جوانبها المتعددة على أساس من التخطيط العلمي والشمول والتكامل والاستمرار .

فان المؤتمر يوصي بالآتي :

١ - الاسراع باعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ ما أوصى به مؤتمر الشرطة العصرية لعام ٢٠٠٠ من ضرورة انشاء مجلس قومي متخصص للتنسيق بين جهود الجهات المعنية بمكافحة المخدرات ، ووضع خطة قومية لتلزم بها كافة الأجهزة في هذا المجال .

٢ - دعم محافظات سيناء الشمالية والجنوبية والبحر الأحمر بالضباط والأفراد والمعدات اللازمة لمواجهة النشاط المتصاعد في تهريب المخدرات عبر هذه المناطق ، واستكمال المقررات الوظيفية لها .

٣ - تعيين مندوبين للإدارة العامة لمكافحة المخدرات في دول انتاج المخدرات الأكثر خطورة في تهريبها الى مصر بهدف جمع المعلومات اللازمة لاتخاذ الاجراءات الفعالة للحيلولة دون وصولها الى مصر أو ضبطها وضبط مهربها .

٤ - الاسراع في استخدام النظم الحديثة لحفظ واسترجاع المعلومات (الحاسب الالى .. والميكرو فيلم) في أرشيف الادارة العامة لمكافحة المخدرات واعداد الكوادر اللازمة لاستخدام هذه الأنظمة وذلك بهدف تحقيق الدقة والسرعة في اعطاء البيانات والمعلومات الصحيحة التي يتركز عليها التخطيط العلمى المدروس .

٥ - الاهتمام بجمع وتبويب وتصنيف الاحصائيات الخاصة بجميع جوانب أنشطة المخدرات .

٦ - اعتبار موضوع العقاقير التخليقية والمواد المخدرة المصنعة من الموضوعات الهامة التي ينبغي أن يخصص لها مؤتمر خاص لبحثها وتبادل الآراء بشأنها واقتراح الحلول الملزمة للحد منها .

٧ - عقد دورات تدريبية للعاملين في مجال ضبط جرائم المخدرات ، لغتية قدراتهم على اكتشاف العقاقير المخدرة ومعرفة الجديد منها في سوق الاتجار غير المشروع مع الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا الشأن .

٨ - استخدام الكلاب الحربية لكشف المواد المخدرة المحتل تهريبها عن طريق النفق والمعدات والمعلن الموجودة على طول القناة ، لما ثبت من فاعلية استخدام الكلاب في تحقيق هذا الغرض .

٩ - أحكام الرقابة على قنوات الاتجار المشروع للمواد المخدرة والتفتيش الدقيق عليها حتى لا تتسرب كميات منها الى سوق الاتجار غير المشروع .

ثالثا : فى الجانب الاجتماعى :

ان المؤتمر اذ يعى أن الانسان هو محور العمل الوطنى والاقتصادى ومدار حركته الفعالة ، والذى من خلاله تنعكس التأثيرات والنتائج الايجابية والسلبية على حركة الحياة وجوانب أنشطتها .

واذ يحرك مدى خطر المواد المخدرة وأثرها الضار على متعاطيها وأسرته ومجتمعه ، وما تتحمله الدولة من خسارة مؤكدة فى أبنائها وأموالها ومواردها الاقتصادية .

واذ يؤكد دور الأجهزة المعنية بالجوانب الوقائية لمشكلة المخدرات . . كوسائل الاعلام والهيئات الدينية المختلفة ورجال الفكر والجامعات والتعليم وأجهزة الشباب والعمال والأطباء والصيادلة والشئون الاجتماعية .

فان المؤتمر يوصى بالآتى :

١ — تشجيع المدمنين على التقدم للعلاج ، وإزالة ما يعترضهم من عقبات ، بعد توعيتهم بأن تقدمهم للعلاج لن يؤثر على مركزهم الوظيفى أو الاجتماعى ، وأن القانون يحظر تحريك الدعوى العمومية قبلهم ، وأن العلاج والتأهيل سوف يؤدى الى إعادة دمجهم فى المجتمع ، وتحسين مراكزهم الوظيفية والاجتماعية .

٢ — العمل على توفير العلاج لكل راغب فيه فى مكان لا ينفرد منه ، ورفع مستوى الأداء فى أماكن العلاج الداخلى والخارجى على السواء .

٣ — التوسع فى إنشاء أندية الدفاع الاجتماعى والعيادات الخارجية للجمعية المركزية لمنع المسكرات ومكافحة المخدرات ، ودعمها ماديا وبشرىا ، وتزويدها بمعامل التحليل المتخصصة ، حتى تؤدى واجبها على النحو المنشود .

٤ — وضع خطة مدنية طويلة المدى تعمل على إعادة غرس وزرع

«القيم الدينية والروحانية في نفوس أجيالنا حتى يتم التخلص من العادات والتقاليد والمفاهيم الضارة عن المخدرات في المجتمع المصري .

٥ - وضع خطة اعلامية تركز على الحقائق وتبتعد عن التهويل لتبصير المواطنين بمشكلة المخدرات وأبعادها المختلفة .

٦ - وضع برامج دراسية لتوعية الطلبة في مراحل الدراسة المختلفة بمشكلة المخدرات وأبعادها مع الاستعانة في ذلك بالخبرة المتوفرة لدى المتخصصين في منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) .

٧ - التوسع في اجراء الدراسات الرامية الى الكشف عن اسباب تعاطي المخدرات بين قطاعات المجتمع المختلفة .

٨ - العمل على انشاء المزيد من الأندية الرياضية والاجتماعية والثقافية حتى يشغل الشباب أوقات فراغهم فيما ينفعهم وأسرهم وخير مصرهم الحبيبة .

بيان برسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة والمجازة بقسام

الاجتماع والانثروبولوجيا بالجامعات في مصر خلال عام ١٩٨٤/١٩٨٣

١ - قسم الاجتماع بآداب القاهرة :

(أ) رسائل الماجستير المسجلة :

- « التحليل السوسيولوجي للثورة في العالم الثالث بين نظريتي التحديث، والتبعية » اعداد : آمال سيد طنطاوى ، اشراف ا. د محمد محمود الجوهري ، سجلت في ٨٤/١/١٢ .
- « نمط انتاج ما قبل النفط في دولة الامارات العربية » . اعداد : فاطمة. أحمد الزواوى ، اشراف ا. د محمد محمود الجوهري ، د أحمد عبد الله. زايد ، سجلت في ١٩٨٤/١/١٢ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة :

- « جناح الأحداث والطبقة العاملة ، مناقشة لنظرية البرت كوهن في ضوء دراسة ميدانية عن الجناح والطبقة العاملة في مدينة القاهرة » . اعداد عدلى محمود محمد السمرى ، اشراف ا. د محمد محمود الجوهري ، اجيزت في ١٩٨٤/٣/٢٧ ، بتقدير (ممتاز) .
- « المدخل السوسيولوجي لدراسة جماعات العمل الصغيرة مع تطبيق لنظرية ليونارد سايلىز على المصنع المصرى » ، اعداد : محمد محمد. عبد العزيز الدياسطى ، اشراف د. سعد إبراهيم جمعة ، اجيزت في ١٩٨٣/١٠/٣١ ، (بـ) بتقدير (جيد) .

« (ج) رسائل الدكتوراه المسجلة :

— « اسهام علم الاجتماع في فهم ظاهرة الانقلابات العسكرية في دول العالم الثالث مع اشارة خاصة لانباط من الانقلابات العسكرية في احدى الدول الافريقية » ، اعداد : حسين عثمان حسن ، اشراف : أ. د محمد محمود الجوهري ، سجلت في ١٢/١/١٩٨٤ .

٢ — معهد الدراسات الافريقية (جامعة القاهرة) :

« (١) رسائل الماجستير المسجلة :

— « الزينة الشخصية عند العبادة واثار التطور الحضارى عليها ، دراسة في الانثروبولوجيا الجبالية » ، اعداد : نادية بدوي على بدوي ، اشراف : أ. د على أحمد عيسى ، د. سعاد على شعبان ، سجلت ٢٠/١٠/١٩٨٣ .

— « دراسات انثروبومترية للجسم والراس ومميزات الفم والوجهه للأطفال المصريين في مرحلة التعليم الاساسي » . اعداد : عزه محمد سزى الدين ، اشراف : د. فاروق شويقة ، د فوزية حسين ، سجلت في ٢١/١١/٨٣

٣ — قسم الاجتماع باآداب عين شمس .:

« (١) رسائل الماجستير المسجلة :

— « المدينة الاسلامية : دارسة في نشأة التحضر القاهرة نفونجا (١٩٦٩ — ١٥١٧ م) » ، اعداد : سعيد أمين محمد ناصف ، اشراف : د. السيد الحسيني ، سجلت في ١/٩/١٩٨٣ .

— « التباسك الاسرى والتحول الاجتماعى في مصر ، دراسة مقارنة بين الريف والحيضر » ، اعداد : محاسن محمد محمد علي ، اشراف : أ. د السيد الحسيني ، سجلت في ١٠/١/١٩٨٣ .

— « التحضر والتحولات في التركيب الطبقي ، دراسة حالة للمجتمع القطري » . اعداد : كلثم على غانم (قطرية) ، اشراف : ا. د السيد الحسين ، سجلت في ١٩٨٤/١/٩ .

— « القيم الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي في مصر كما يمثلها نماذج من الانتاج الفني السينمائي في السبعينات » . اعداد : ذكى عبد المجيد زكى ، اشراف : ا. د محمود عودة ، سجلت في ١٩٨٤/٢/١٣ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة :

— « الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمنى » . اعداد : قائد احمد نعمان (يمنية) ، اشراف : ا. د محمود عودة ، اجيزت في ١٩٨٣/٩/٢٤ ، بتقدير « ممتاز » .

(ج) رسائل دكتوراه مسجلة :

— « أنماط العلاقات بين القرية والدولة في المجتمع اليمنى » . اعداد : قائد احمد نعمان الشرجي ، اشراف : ا. د محمود عودة ، تاربخ التسجيل ١٩٨٤/٢/١٣ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازة :

— « دور التكنولوجيا في تغيير البناء الاجتماعي للقرية المصرية ، دراسة ميدانية في قريتين مصريتين » . اعداد : احمد كمال الشافعي ، اشراف : ا. د محمود عودة ، اجيزت في ١٩٨٣/٣/٢٧ ، بتقدير (مرتبة الشرف الاولى) .



٤ — قسم الاجتماع — كلية بنات عين شمس :

(١) رسائل الماجستير المسجلة :

— « المراحل الاجتماعية المعوقة للمشاركة السياسية للمرأة المصرية ، دراسة ميدانية على عينة من نساء مدينة القاهرة » . اعداد : لمياء عبد الحيد

النشر ، اشراف ا. د عبد الباسط عبد المعطى ، سجلت في .
١٩٨٤/١/١٤ .

- « نسق الخدمة الطبية في المجتمع المحلى : دراسة انثروبولوجية في احدى القرى المصرية » . اعداد : نجوى محمد عبد المنعم ، اشراف :
١. د علياء شكرى ، د. حسن الخولى سجلت في ١٩٨٣/٦/١١ .
- « التحويلات الاجتماعية في الريف المصرى فى السبعينات ، دراسة ميدانية .
في قرية بصرية » . اعداد : احمد حيزة أمين محمد ، اشراف ا. د عبد
الباسط عبد المعطى ، سجلت في ١٩٨٤/١/١٤ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة :

- « دراسة انثروبولوجية للممارسات الشعبية الطبية في الريف المصرى .
مع التطبيق على احدى القرى . اعداد : فوزى عبد الرحمن ا
اشراف : ١. د علياء شكرى ، د حسن الخولى ، أجيّزت في ١٩٨٤/٢/٧
بتقدير (ممتاز) .

- « دراسة انثروبولوجية لتغير المعتقدات الشعبية السحرية في مجتمع محلى .
مصرى دراسة لمدينة المحلة الكبرى » . اعداد : منى حامد القرنوائى ،
اشراف : ١. د علياء شكرى ، أجيّزت في ١٩٨٤/٢/١٨ ، تقدير (ممتاز) .

(ج) رسائل الدكتوراه المسجلة :

- « الأسرة والروابط القرابية بين الفقراء في الحضر . دراسة انثروبولوجية
على عينة من الأسر الفقيرة المهجرة من الريف الى مدينة القاهرة » .
اعداد : هدى محمد حسن الشناوى ، اشراف : ١. د علياء شكرى .
سجلت في ١٩٨٤ / ٣ / ١٠ .

- « عادات دورة الحياة ، دراسة انثروبولوجية للتطبيق على احدى قبائل
السودان » . اعداد : سمعاد محمد خبيس ، اشراف : ١. د علياء
شكرى ، د حسن الخولى ، سجلت في ١٩٨٤/٢/١٦ .

٥ - قسم الاجتماع بأداب الاسكندرية :

(أ) رسائل الماجستير المسجلة :

- « المجتمع الريفي بين مفهومات الاقتصاد الزراعى وعلم الاجتماع ، دراسة مقارنة » . اعداد : السيد رشاد محمد غنيم ، اشراف :
أ. د غريب سيد أحمد ، سجلت في ١٣/٢/١٩٨٤ .
- « سوسيوولوجية الاتجاه الواقعى فى الأدب المصرى ، دراسة تحليلية لثلاثية نجيب محفوظ » . اعداد : محمد محمد العبدى ، اشراف :
أ. د محمد على محمد ، سجلت في ١٤/٤/١٩٨٣ .
- « نقد علم الاجتماع لنظرية المراحل وتطبيقاتها فى العالم الثالث » . اعداد : محمد احمد صبحى أحمد ، اشراف : أ. د السيد عبد العاطى السيد ، سجلت في ١٠/٣/١٩٨٤ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة :

- « التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثرها فى التغير الاجتماعى بمشروع الرصد الزراعى فى السودان » . اعداد : محمد البدوى الصائى (سودانى) ، اشراف : أ. د محمد على محمد ، أجازت في ٢٧/١٠/٨٣ ، بتقدير (ممتاز) .
- « القوى العاملة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر » . اعداد : حسن محمد حسن ، اشراف : أ. د محمد عاطف غيث ، د على مبد الرازق جلى ، أجازت في ١٨/١/١٩٨٤ ، بتقدير (ممتاز) .

(ج) رسائل الدكتوراه المسجلة :

- « العلاقة بين الأطباء والمرضى من منظور اثنوميثودولوجى ، دراسة فى علم الاجتماع الطبى » . اعداد : نادية محمد السيد محمد ، اشراف :
أ. د محمد على محمد ، سجلت في ١٧/١١/١٩٨٣ .

- « الضبط والمقاومة من منظور راديكالى لدراسة تنظيمات العمل » .
اعداد : سعد عيد مرسى بدر ، اشراف : أ. د محمد على محمد ، سجل .
فى ١٩٨٣/١١/٧ .

(د) رسائل الدكتوراه الجائزة :

- « واقع المجتمعات النامية وانعكاسه على التنظير للفتية فى علم الاجتماع .
مع دراسة تطبيقية فى مصر » . اعداد : اهام طه عبد الرحمن ، اشراف :
أ. محمد عاطف غيث ، أ. د غريب سيد أحمد ، اجيزت فى ٨٣/١١/٢٠ ،
بتقدير (مرتبة الشرف الأولى) .
- « اتجاهات التغير فى سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر » .
اعداد : محروس محمد على خليفة ، اشراف : أ. د محمد على محمد .
اجيزت فى ١٩٨٣/٨/٤ ، بتقدير (مرتبة الشرف الأولى) .
- « القيم والمشاركة فى تنمية المجتمع المحلى (دراسة مقارنة) فى القرية
المصرية » ، اعداد : أحمد مصطفى أحمد خايطى ، اشراف : أ. د محمد
على محمد ، د. سعد ابراهيم جبعة ، اجيزت فى ١٩٨٣/٨/١ ، بتقدير
(مرتبة الشرف الأولى) .



٦ — قسم الانثروبولوجيا بأداب الاسكندرية :

(أ) رسائل الماجستير المسجلة :

- « المرأة والتنشئة الاجتماعية فى المجتمعات البدوية — دراسة انثروبولوجية :
فى منطقة الحمام بالصحراء الغربية المصرية » ، اعداد : صبرى محمد
مسعود الزهيرى ، اشراف : أ. د محمد عبده محبوب ، سجلت فى .
١٩٨٣/١٢/٥ .

- « القياسات الانثروبولوجية وتطبيقها لتقييم الحالة الغذائية للأطفال .
فى السن من ٦ : ٨ سنوات بمدارس الاسكندرية » ، اعداد : فتحي محمد .

محمد عمر ، اشراف : أ. د محمد محجوب ، فوزية حلمي حسن ،
سجلت في ١٩٨٣/١٢/٢٥ .

— « نشأة القرية في المجتمع المصري القديم » ، اعداد : نرفانا على احمد .
عيسى ، اشراف : أ. د محمد عاطف فيث ، أ. د رشيد الناضوري ،
أ. د محمد عبده محجوب .

(ب) رسائل الماجستير المجازة :

— « التركيب المرفق للغة . دراسة في الانثروبولوجيا اللغوية » ، اعداد :
محمود حمدي محمد عبد الغنى ، اشراف : د فاروق مصطفى ، أ. د عبد
المجيد مابدين ، اجيزت في ١٩٨٣/١٢/١٠ ، بتقدير (ممتاز) .
— « اثر المكونات الثقافية على تطور اللغة وتفرعاتها في المجتمع » اعداد :
مها محمد فوزي معاذ ، اشراف : أ. د على عيسى ، أ. د محمد عاطف
فيث اجيزت في ١٩٨٣/٣/٢١ ، بتقدير (ممتاز) .

(ج) رسائل الدكتوراه المسجلة :

— « التغيرات البنوية وتغير النسق الاقتصادي في المجتمع المحلي بمنطقة
الورديان بالاسكندرية » ، دراسة في الانثروبولوجيا الاقتصادية » ،
اعداد : محمد يسري ابراهيم ، اشراف : أ. د محمد عبده محجوب ،
سجلت في ١٩٨٤/٢/١٣ .

— « عوامل تغير اللهجة في مصر » ، اعداد : مها محمد فوزي معاذ ،
اشراف : أ. د محمد عاطف فيث ، أ. د محمد عبده محجوب ، سجلت
في ١٩٨٣/١٠/٣٠ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازة :

— « الصغوة واتخاذ القرارات في المجتمعات التقليدية » ، دراسة في
الانثروبولوجيا السياسية المقارنة » ، اعداد : لبيبة موسى احمد ،

اشراف : ١. د أحمد أبو زيد ، ١. د عبد الرحمن خليفة ، ١. د على عيسى ، أجازت في ٢٩/١٠/١٩٨٣ ، بتقدير (مرتبة الشرف الأولى) .

— « دراسة مقارنة للثقافات الفرعية للنوبيين المصريين وعلاقتها بالسلالة النوبية في أسوان مع عناية خاصة بالجماعات النوبية المنقلة (غير المستقرة) » ، اعداد : محمد عباس ابراهيم ، اشراف : ١. د على عيسى ، أجازت في ٢٦/١٠/١٩٨٣ بتقدير (مرتبة الشرف الأولى) .

٧ — معهد العلوم الاجتماعية (الاسكندرية) :

(أ) فرع علم الاجتماع :

— « أثر هجرة العمالة في مصر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، دراسة للعمالة المهاجرة العائدة الى قطاع الصناعة في مدينة الاسكندرية اعداد : محمود عبد الحميد محمود ، اشراف : ١. د. عبد الرازق جليلي ، سجلت في ٣/١٠/١٩٨٣ .

— « تقييم مشروع السكان والتنمية في محافظة البحيرة » ، اعداد : نصيف أسعد رزق ، اشراف : ١. د السيد محمد بدوي ، سجلت في ١٤/٤/٨٣.

(ب) فرع الانثروبولوجيا :

— « السحب والضبط الاجتماعي من منظور الانثروبولوجيا الثقافية » ، اعداد : محمود أحمد محمد القزاز ، اشراف : د. فاروق مصطفى ، سجلت في ٧/١١/١٩٨٣ .

(ج) فرع الخدمة الاجتماعية :

— « استخدام بحوث التقييم في الخدمة الاجتماعية » ، مع دراسة تطبيقية على مشروع تنمية المجتمع الريفي بمدينة الخرطوم » ، اعداد : مصطفى سليمان صابونة (سوداني) ، اشراف : ١. د. غريب سيد أحمد ، سجلت في ٤/٧/١٩٨٣ .

— « فاعلية مبادئ العمل مع الجماهير في تحقيق أهدافه التنظيمات الاجتماعية دراسة تقويمية » ، اعداد : سمير حسن منصور ، اشراف : د. د. السيد بدوي .

٨ — قسم الاجتماع كلية البنات الاسلامية جامعة الازهر

رسائل الماجستير المسجلة :

— « العلاقة بين عمل المرأة والتماسك الأسري » دراسة ميدانية بمدينة القناة : اعداد : نادية رجب السيد أحمد ، اشراف : د. عبد الباسط على حسن ، د. محمد فائق ، سجلت في ١٩٨٤/٣/١٢ .

رسائل الدكتوراه المجازة :

— « الدين كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي في البيئات الريفية والحضرية » ، اعداد الطالبة : سلوى على حسن سليم ، اشراف : د. عبد الباسط حسن ، اجيزت في ١٩٨٤/٣/١٩ ، بتقدير جيد جدا .

٩ — قسم الاجتماع بآداب الزقازيق :

رسائل الماجستير المجازة :

— « الجامعة كتنظيم ، دراسة تطبيقية للاتجاهات الحديثة في دراسة التنظيم على عينة من العاملين بجامعة القاهرة » ، اعداد : فوزى محمد أحمد ، اشراف : د. د. اسماعيل عبد الباري ، اجيزت في ٨٣ / ١٠ / ٣ : بتقدير (جيد جدا) .

١٠ - كلفة الخدمة الاجتماعية : لا جلابة حلوان *

(أ) رسائل الماجستير : المجازة :

— «دراسة استطلاعية عن الآثار الاجتماعية للجمعيات الإسلامية في تنمية المجتمعات المستحدثة . دراسة تطبيقية على جمعية مدينة الاسكان الصناعى الإسلامية بشرق حلوان » ، اعداد أحمد سعد خالد اشراف : د. عبد الستار الدمنهورى ، د. مديحة مصطفى ، أجازت في ٨٣/١٢/٢٨

— « العلاقة بين ممارسة اخصائى الجماعة للعمل مع جباعات الأحداث وتنمية اتجاهاتهم نحو ممارسة العمل البدوى . دراسة مطبقة بؤساسة دور الرماية الاجتماعية بالجيزة » ، اعداد : على ابراهيم محرم ، اشراف : د. أحمد عبد السمیع ، د. د. محمد شمس الدين ، أجازت في ١٩٨٣/١١/٢٨ .

— « العوامل الاجتماعية المؤثر على مشاركة الشباب في التنمية الريفية . دراسة مطبقة على قرى شرشابة وكفر المحمية محافظة الغربية » ، اعداد : طلعت محمد السروجى ، اشراف : أ. د جمال مجدى حسين ، د. رياض أمين حمزاوى ، أجازت في ١٩٨٣/١١/٢٤ .

— « العوامل الاجتماعية المؤثرة على انتاجية العاملين في القطاع العام لمجال صناعة البلاستيك . دراسة مطبقة على شركة البلاستيك الاهلية بمنطقة شبرا الخيمة » اعداد : عاطف مصطفى مكوى ، اشراف : أ. د سام ياسيليوس ، أ. م عبد العزيز مختار ، أجازت في ٨٣/١٢/٢٩

— « التخطيط لتدعيم انتماء مواطنى سيناء في ظل الادارة المصرية . دراسة مطبقة على مدينة العريش بمحافظة شمال سيناء » ، اعداد : محمد زكى محمد سليمان ، اشراف : أ. د عبد العزيز مختار ، أجازت في ١٩٨٣/١٢/١٨ .

(ب) رسائل الماجستير المسجلة :

— « العلاقة بين ممارسة أسلوب العلاج الأسرى مع حالات النزاعات

الزواجية وبين اداء الأسرة لوظائفها » ، اعداد : عبد الفاصر عوض
أحمد ، اشراف : ١. م. د احسان زكى عبد الغفار ، د محمد شريف
حتى ، سجلت في ١٧/١٠/١٩٨٣ .

— « دراسة تقويمية للمشروعات الاجتماعية التى يقوم بها جهاز بناء
وتنمية القرية المصرية . دراسة مطبقة على قرية معصرة ملوى محافظة
المنيا ، اشراف : د. عبد العزيز مختار ، د رياض حمزاوى ، اعداد :
ماجدة أحمد عبد الوهاب ، سجلت في ٢/٣/١٩٨٤ .

— « العلاقة بين برامج التدريب على الصناعات البيئية والمنزلية داخل الاسرة
المنتجة . دراسة وصفية تحليلية لمشروع الاسر المنتجة بوزارة الشئون
الاجتماعية » ، اعداد : عصمت رشدى محمد ، اشراف : ١. د كمال
سمعيد صالح ، د. نادية زغلول ، سجلت في ٢/١/١٩٨٤ .

— « العلاقة بين غياب الأب للعمل بالخارج وبين المشكلات الاجتماعية
والنفسية للأطفال ودور خدبة الفرد في مواجهتها . دراسة وصفية
لأطفال المدارس الابتدائية لمدينة بورسعيد » ، اعداد : مصطفى على
عيسى ، اشراف : د. حسين زكى عبد الغفار ، د. ابتسام عبد الرحمن ،
سجلت في ٢/١/١٩٨٤ .

— « تقويم لفاعلية برامج الخدمة الاجتماعية في المجال الصناعى . دراسة
تطبيقية بهصانع الشركة الشرقية للدخان بالجيزة والاسكندرية » اعداد :
محمد محمود ابراهيم عويس ، اشراف : د. عبد العزيز مختار د. رياض
حمزاوى ، سجلت في ٢٣/٢/١٩٨٤ .

— « العلاقة بين ممارسة طريقة العمل مع الجماعات وتعديل السلوك
الانطوائى للاعضاء . دراسة تجريبية في مدرسة التجارة الثانوية
للبنات » ، اعداد : صلاح محمد الدرداش ، اشراف : ١. د محمد شمس
الدين أحمد ، د. عبد العزيز فهمى ، سجلت في ٢٣/٢/١٩٨٤ .

— « التعرف على احتياجات ومشكلات منطقة حضرية متخلفة كأساس
لتخطيط التنمية المتكاملة على مستوى الجيرة الحضرية . دراسة مطبقة
على منطقة المنيرة الغربية في امبابه محافظة الجيزة » ، اعداد :

حسنى مجيد محمد حسن ، اشراف : م. د سلام بابيلوس ، د. فايز
زكى قنديل ، سجلت في ١٩٨٤/٢/٢٣ .

— « العلاقة بين درجة تجدد القيادات المنتخبة والمشاركة الشعبية . دراسة
للمجالس المحلية على مستوى القرية » ، اعداد : السعيد مغازى احمد
سعد ، اشراف : د. ابراهيم عبد الرحمن ، د. محمد عبد الهادى ،
سجلت في ١٩٨٤/٢/٢٣ .

ج) رسائل الدكتوراه المجتزة :

— « دور الخدمة الاجتماعية في تنمية مجتمع الحرفيين . دراسة تطبيقية
بالجمعية التعاونية الانتاجية المصرية لصناعة الآثاث بمحافظة الجيزة » ،
اعداد : رشاد احمد عبد اللطيف ، اشراف : ا. د صلاح حوטר ،
اجيزت في ١٩٨٣/٨/٢٤ .

— « العلاقة بين استخدام مدخل الأزمات في حالة انهيار المنزل وأداء الأسرة
لوظائفها الاجتماعية » اعداد : عبد القى يوسف عبده ، اشراف :
م. د احسان زكى عبد الغفار ، اجيزت في ١٩٨٣/١١/٢٤ .

د) رسائل الدكتوراه المسجلة :

— « العلاقة بين طريقة تنظيم المجتمع وقيام الحزب السياسى بأدواره .
دراسة مطبقة على الحزب الحاكم لمحافظة القاهرة » ، اعداد :
منحت محمد محمد ابو النصر ، اشراف : د. ابراهيم عبد الرحمن ،
د. محمد عبد الهادى ، سجلت في ١٩٨٤/٢/٢٣ .

— « العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات التخصصية لخدمات الرعاية
الاجتماعية على المستويات المحلية » ، اعداد : عبد الرحمن صوفى
عثمان ، اشراف : د. عبد العزيز مختار ، د. نادية زغلول ، سجلت
في ١٩٨٤/٢/٢٣ .

— « العوامل المؤثرة في التخطيط المتكامل على المستويات المحلية » ،
اعداد : نصر خليل محمد ، اشراف : ا. د جمال مجدى حسنين ،
د. رياض حمزاوى سجلت في ١٩٨٤/٢/٢٣ .

١١ — الجامعة الأمريكية بالقاهرة :

Nadia Adel Taher. May 1983 «Social Identity and class in
Mit Okba».

1. To undertake the issue of development seriously (as a life —or— death issue)and thus to mobilize the available resources (physical and human) towards this one total issue (not wasting them in wars or on prestigious symbols)'.
2. The mobilization of all the available labour power at the concerned society to serve the process of development.
3. To prepare and execute a national campaign building up the so-called «Consciousness to Development».
4. Encouraging political and economic elites to materialise through their actual behaviour what we can call «ethical models» addressed to the whole society, especially in the fields of investment and consumption.
5. The «Politicisation» of planning and development set-ups».

This is a new approach introduced to face the problem of development in the third world Countries. We believe that this approach will activate the development process and liberate developing countries from dependence.

Abstract IV

Towards A New Approach for

Development in the Third World

Countries

by Dr. Abdel Wahhab Ibrahim

This article tries to clarify the concept of underdevelopment and its characteristics of this phenomenon.

It criticises the strategies and policies of development in the third world countries as applied in the last three decades.

The article introduces the «Concept of Specificity» as a new approach for development in the third world societies. This «Concept» operates as a methodology concerned with studying the «Social Reality» in every specific country. Such an approach will provide the political elite with a new planning and developmental framework. This new approach would investigate the «Social Structure» of the concerned society, therefore it can be useful for drawing-up «authentic» plans instead of «importing» or «Copying out» the others'.

This suggested general approach can be supplemented with some devices such as :

Copts shared with great deal in the economic activities in Mamluke Egypt. They were experts in agriculture because this was th profession of the majority of the Egyptians since the old times. They also contributed in the internal commercial activity and in the external trade as well. We have concrete evidence that copts contributed in every aspect of economic life in that era.

Copts enjoyed heir social right in full terms. They had the right to organize their community in the way that pleased them. But sometimes the Egyptian christians were subjected to some restrictions due to political reasons.

It will be no exaggeration to say that copts, as an organic part of the society, had their effect on the custems and manners of this society. They also shared the Moslems the social attitudes and suffered from the detrioration of social moralities as well.

Some copts succeeded in making great wealth, so they had to suffer from the greedy Sultans who confiscated these wealth.

The Egyptian in Mamluke Egypt used to celebrare some of the Coptic feasts as national feasts because of their historical nature. But some Moslem used to share the Copts even in their religious feasts.

Copts used their talents to enrich the cultural and mental life in Egypt during the Mamluk period. We know the names of many prominent Coptic scholars of that era. We also know about many discussions and debates between Moslem and Coptic scholars dealing with some contemporary problems.

Abstract III

The Social status of Copts

in Mamluk Egypt

by : Dr. Kassem A. Kassem

The Mamluke Sultanate in Egypt and Syria 1250-1517 A.D.) was the major political outcome of the circumstances which overwhelmed the Moslem world in the Middle Ages (eg. the crusade of Louis IX and the Mongol invasion). Due to these circumstances the Mamluke state was considered the main power defending and protecting the Moslem world.

So, it was natural that this Mamluke state was based on the political conception in Islam. One important aspect of these conception, is the social status of «Ahl al Dhimma» e.g. the Christian and Jews within the Moslem society. Needless to say, The Mamluk Sultan paid much care to appear as just Moslem governors for political reasons. Their attitude toward the copts in Egypt reflected such care. Nevertheless, The social status of copts was something related to the people more than the governors.

Copts were , and still are, an organic section of the whole Egyptian society. They shared The Egyptian Moslems and jews in every social, political, and economic affair in the society. On the otherhand they were subjected to the same social, economic and cultural phenomeno to which other Egyptians were subjected.

8. The higher rank of its people.
9. The comprehensive encyclopedia to issues and arguments.
10. The main source of the nation's heritage, language and civilization.
11. The informative capabilities which it has.

And if all other factors which agreed on by experts and researchers and which are reacting together to mould trends, plays an effective role. The effect made by such factors is limited by masses view of each, the mass may contradict or doubt in this factor or that. But the position with the Holy Koran differ, that if a case is presented for discussion and no acceptable position by the majority can be reached, the Koranic text can settle the argument within the clear limitations of its text concerning such cases or issues. As the Holy Koran represents the highest holy position in the hearts and minds of moslem masses. If the Holy Koran defined a certain path towards an issue, no law, philosophical argument, presidential or royal decree can persuade the moslem public opinion unless it is fully agrees with what is mentioned at that Holy Book.

The effective role of the Holy Koran in the public opinion moulding process can be summerized in some points as follows :

- 1: It is the comprehensive constitution to the moslem masses
~~CHURCH~~
2. It is the frame which controls the human behaviour in Islam.
3. It is the most powerful factor in moulding the actual trends.
4. It plays the active role in the psychological spiritual and physical construction.
5. It is the miracle power to all human capabilities.
6. It is accepted and faithd by all moslem masses of all what it brought.
7. The absolute confidence of its source and contents.

The Islamic mass is not the only mass that builds its views according to his religion teachings. In general, the religious creed plays an effective role in moulding public opinion trends. that directs public opinion for its well-entrenched roots masses minds as any media message contrary to this religious creed. render itself weak and ineffective. In short, the impact of religious beliefs on opinion moulding is beyond any doubt.

This study is trying to determine the factors that shapes moslem public opinion and from the mental images of the issues and cases around moslem provides them with a world view and interpretations of life phenomena and its values. This study gives more emphasis to the role of the Holy Koran in shaping the opinions of moslem masses, but the degree of the Holy Koran contribution to public opinion moulding process is controlled by the individual degree of faith and by the faith degree of the group in what is included in that Holy Book. It is impossible that the Holy Koran will make the same effect in all moslems at the same level and degree, as the feedback rate of faithful masses will differ than that of unfaithful masses, i.e., the Koran effect strength in moulding public opinion depends on the degree of belief.

We can say that the Holy Koran is the spectacle through which the moslem can see all variables of life around him, i.e., the Islamic public opinion judgement on what surrounding him, through a Koranic view.

Abstract II

The Role of Koran in Shaping Islamic

Public Opinion

by

Dr. Mohieddin Abdulhalim

Journalism and Information Department

Al Azhar University

Public opinion moulding process and the potential factors behind forming mass trends have greatly attracted the Concern of researchers and experts. After realizing that the masses do not form an opinion over an issue except through these opinion moulding factors, every expert began to give his own contribution and endeavour in determining these factors.

Recent scientific studies have concluded that public opinion is formed by a number of basic elements like environmental factors, media effects, customs or the nation's cultural heritage leaders and social reformers, sociopolitical and economic conditions prevalent on the national or international scene, rumours and daily problems and home, school and peers factors.

Yet these studies did not take into account the conditions and factors which control the movement of the Islamic masses. Moslem masses opinion is shaped by an Islamic premise in accordance with Islamic teachings, practices and venerations, solutions to controversial issues and unalterable Islamic laws.

in the third world, since ethnomethodology fries itself from any theoretical view of society. Ethnomethodology has no previous assumptions or pre-conceived ideas about social reality. Hence its methodological approach can provide us with basic data, primary material on social reality. This inductive approach is useful in the third world that relied for long on imported theories, a situation which blocked a true knowledge of its social reality.

Ethnomethodology's attempt to make problematic the everyday taken for granted of the social world meets the need of the third world societies where we find that the nature of social life and social relations conform to a set of typifications and stereotypes that appears to society members as if they were factual, objective, concrete realities without being aware that the social structures are shaped by social processes. Undoubtedly this frame of reference impedes chances of change and development in the third world.

tics visible. These methods are the beginnings of the science of a conflict methodology.

The paper further discusses the relationship of ethnomethodology with the theoretical approaches on which it has drawn. Namely it reveals the points of convergence and divergence between ethnomethodology and phenomenology, symbolic interaction and cognitive anthropology. It finally illustrates what ethnomethodology added to each of these perspectives — that is ethnomethodological development beyond the above mentioned approaches. The paper also discusses ethnomethodological contribution to Sociology in general.

A section in the paper is devoted to criticize some negative aspects in this approach; namely, the Quasi experiments that ethnomethodologists adopted during the early stages of the development of ethnomethodology, the diversions within the discipline, and finally the difficulty of ethnomethodological language.

The final section in this paper shows the functional significance of adopting ethnomethodology in the Egyptian society. The problem of a sociological theory in Egypt is profound and serious. Controversy among sociologists center not only on adopting Western or Marxist Sociology, Positivist or Interpretive sociology, but also controversy exists over whether to adopt imported theories or to develop an indigenous theory that emerges out of the specific social, cultural and economic conditions of the third world. A theory that is capable of meeting social problems and contributing to social development. The adoption of ethnomethodology is functional and instrumental of this stage of sociology

stressed the importance of treating social facts as problematical, as constituted or accomplished in a social process. Ethnomethodology is literally defined as an approach which takes as its subject matter the study of the methods members of society jointly employ to organize the setting of every day life. It studies the methods, practices, procedures, the social interactional activities that constitute social facts; thereby, treating the objective reality of social facts as an ongoing accomplishment of everyday activities.

The present paper illustrates the structural roots of ethnomethodology — the socio-cultural context out of which ethnomethodology emerged. In this attempt, it describes the American society during the sixties and surveys the state of Sociology during the same period.

The paper also presents a critical analyses of ethnomethodology. It discusses the ideological stand of ethnomethodology, and arrives to the conclusion that it is ideologically revolutionary. the revolutionary potential in ethnomethodology is in its demonstration that reality is negotiable; that individuals do not have to accept their roles in life in a docile way. If social structures appear solid, it is only because people believe that they are solid and unchangeable. If people refuse to take for granted what other around them take for granted, then they can puncture the myth, can reshape reality by redefining it. Ethnomethodology is radical politically also, with its methods of study and demonstration which make very clear the underlying characteristics of the society. Ethnomethodologists poke and probe and provoke and puncture the social system in order to make its characteris-

Abstract I

Ethnomethodology

A New Approach in Sociology

by

Dr. Zeinab Shahin

The purpose of this paper is to shed, in general way, some light on a new developing methodological approach — ethnomethodology — which is described as oriented towards a reconstruction of the practice of sociology since it approaches theoretical questions in untraditional ways.

Ethnomethodology is the most recently phenomenologically based Sociology. It draws heavily on the work of Husserl and Schutz. Ethnomethodology materialized in terms of a critique of positivist assumptions inherent in academic Sociology. Broadly speaking positivist Sociology has been subjected to criticism for assuming the unity of scientific method, the common identity of social and natural phenomena and accepting the reality of the world of everyday experience as a heurastic fact. In freeing itself from the natural attitude Ethnomethodology attempted to show the necessity of establishing a methodology appropriate to the intentional, interpretive, and meaningful social world, and

the theory of organizations». I. Administrative sciences Quarterly (June, 1956) : 63-85.

Parsons, Talcott. «Structure and process in Modern Societies». New York. The free press, 1960.

Sayed, Hussein et al. «An Assessment of the population and development program (PDP) Based on the Results of the second Rural Fertility Survey (RES 11)». Population Studies : 65 (April-May 1983) : 3-40.

BIBLIOGRAPHY

- Etzioni, Amitai. **Modern Organization**. New Jersey Prentice-Hall Inc. 1964.
- Georgopoulos, Basil and Tannenbaum, Arnold. «A study of organizational effectiveness» **American Sociological Review** 22 (1957) : 534-540.
- Hall, Richard. **Organizations : Structure and Process**. New Jersey : Prentice-hall, Inc. 1977.
- Harbison, Frederick and Ibrahim, Ibrahim, **Human Resources for Egyptian Enterprise**. New York : Mc Graw-Hill Book Company, 1958.
- Heydebrand, Wolf (Ed.). **Comparative organizations : The Results of Empirical Research**. New Jersey ; prentice-Hall, Inc., 1973.
- House, Robert.. «leadership Training : Some Dysfunctional Consequences» **Administrative science Quarterly** 12 (March 1968) : 556-571.
- Nadim, Nawal. «Rural Health Car in Egypt», **International Development Research Center**, Ottawa, 1980.
- Parsons, Talcott. «Suggestions for a sociological Approach to

- 4) To attain a successful family planning in a closed community such as Gavadon, all formal and informal community leaders should participate in such a program, then attempts will be made to convince people of the value of family planning.
- 5) To increase medical care in quality and quantity, in order to raise the number of children surviving.
- 6) Female physician need, particularly in the cases of delivery and examination of girls and wives.
- 7) Social survey is suggested to identify community leaders' attitudes toward family planning and what are their recommendations to achieve such a program successfully in Gavadon.
- 8) A well trained and qualified Raïda is needed to achieve her role effectively inside such a community.

- 9) The consultant committee members seldom discuss the application process of the family planning, because it is opposed by the culture.
- 10) the dominance of poverty at the societal level leads to high rate of dropping out school, because of the common attitude among families to encourage their sons to work either in the field or the market.
- 11) People in Gavadon highly believe in indigenous services system that negatively affect the utilization degree of the formal services.
- 12) Low status of Gavadon wife encourages her to have several children to increase such a status at both levels : community and household.

Recommendations

- 1) A proper selection of a developmental plan which leans with the structural factors of such a society. Such a plan should assure good ties between the different sources of development inside the selected community. That is, good horizontal communication between the direct and indirect sources which submit the developing services.
- 2) Gradually changes in cultural and socio-economic indicators in order to spill over informational efforts of family planning program among couples.
- 3) To make the community ready to accept any new developing process by increasing school enrollment rates, particularly for females.

Conclusion

- 1) The existing formal institutions which deliver different services to Gavadon and its surrounding villages show low effect related to the family planning.
- 2) The family planning is highly opposed by the culture of the villagers.
- 3) The nurse who undertakes the role of the Raiyda is a single, untrained woman. Therefore, she is not fully involved in the program and its goals. Also, from the cultural point of view, she is socialized in a similar community.
- 4) The negative role of the two nurses either in nurseery or in the family planning.
- 5) Lack of the assistant mid-wife's occupation. As we know, the role of the formal assistant mid-wife is very important in the field of the family planning.
- 6) The unsuccessful family planning program in Gavadon may be partially due to the high rate of infant mortality. A decline such a rate tends to create a demand for family planning.
- 7) The official records are misleading as an indicator for adoption or non-adoption family planning.
- 8) The high rate of illectracy in Gavadon reflects in general the negative attitudes of the parents towards educating their sons for economical reasons and the unwillingness of most families to educate their children, especially girls.

- ii) All employees in the health unit have negative attitudes toward the family planning program, because it is opposed by the culture.

Gavadon Elementary School

Theoretically, education is an important aspect of the development of human resources. Examination of the country's educational system may appraise Egypt's investment in her people (Harbison and Ibrahim, 1958 : 105).

Undoubtly, the school as a work setting differs greatly from the health unit. The school as one part of the Egyptian educational system has the same characteristics of such a system, which are centralization and routinized administration.

In the case of Gavado Elementary school, teachers as civil servants are not trained in order to educate people new concepts such as the family planning as one of the roles of government. All the teachers are travelling every day and having no permanent residence in Gavadon because they consider it as an exile. These teachers are apparently socialized in similar rural communities, therefore, they have negative attitudes towards family planning. It is observed that the school as a formal institution is completely isolated from its local community and never involves in the community problems.

The Mosque

Interview with the mosque «Imam» indicated that he is an ignorant person and strongly opposes the family planning in Fridays praying and he always announces that the children is a blessing of God.

full doctor's dependency upon the clerk, the lab assistant and a stock-keeper to communicate with the clients. Nurses said «we are doing only clerk's jobs».

- ii) The bad information relationships between the two nurses and the doctor.
- iii) The typical career patterns of the health unit have resulted in a situation in which the likelihood that a doctor and the nurses will stay on the job is increased with age. However, interviews indicate that the doctor considers his present job in Boushra as a temporary one, and he will be transferred to another job in the urban hospital. Furthermore nurses consider the present job as an exile.
- iv) The formal authority* of the health unit is highly centralized. Such a matter causes dissatisfaction among employees, nurses in particular.

Dealing with the family planning as one goal of the health unit seems to be a secondary but negligible one in comparison with other medical goals of such unit. It was easy to observe this situation because of :

- i) Transference of the room which is specified for the family planning to a stock room for the health unit.

* Following House (1968 : 559), formal authority system is «usually expressed in the legitimized practices and decision rules and the mechanism by which formal authority is located, by policies, procedures and position descriptions and enforced by performance appraisal and Control system».

:an extension of what the society needs for its own survival. The attainment of a goal as a relation between a system and its external environment in which it acts or operates (Parsons, 1960 ; 17-22 and Parsons, 1959 : 64). It has been observed that the incapability of the health unit to fulfill all villagers' needs in the research area because of :

- i) Lack of all types of drugs with exception of birth control pills.
- ii) Lack of ambulance or any wireless communication.
- iii) Shortage of medical equipments for surgeries.
- iv) Insufficient room spaces for the clinic.
- v) Shortage of the trained staff of servers in comparison to the increased birth rate.
- vi) Lack of professionalism among the employees except the doctor and nurses.
- vii) Lack of assistant mid-wife occupation which is very important especially in the closed societies, where subcultures are very strong, e.g. in Gavardon, culturally prohibited to let a male doctor to examine females especially wives during pregnancy or at delivery.
- vi) The health unit represents one form of the work settings which is not characterized by turnover among its employees. However, the nurses are dissatisfied because of :
 - i) Being eliminated from their occupation an nursery and the

The Effectiveness of the Health Unit :

From the above discussion, we can examine in a brief analytical treatment the health unit as a work setting in order to choose the critical factors which may help in discussing the organizational and institutional contexts in which an occupation is practiced. Such contexts will help us understand the effectiveness of the health unit as a social system.

Theoretically, effectiveness has been defined as «the degree to which an organization realizes its goal» (Etzioni, 1964 : 8). Others define organizations effectiveness in terms of quality, volume, and efficiency of goal attainment as well as in terms of adaptability» (Heydebrand, 1973 : 19). Such an effectiveness is typically approached from one of two alternatives : the goal approach ; and the system resource approach (Hall, 1977 : 86). Here organizational effectiveness explains «the extent to which an organization as a social system, given certain resources and means, attains its objectives without in capitulating its means and resources and without placing undue strain upon its members». (Georgopoulos and Tannenbaum, 1957 : 535-536).

In the present study, such a definition of the organization effectiveness contains two aspects :

1. Objectives of the health unit as a social organization.
- 2) The means of which such objectives are achieved.

The working conditions of Boushra health unit as a work setting greatly reflect lack of effectiveness either in medical services or in the family planning.

Following parsons, we view organizational goals are really

- 2) One case taking pills in order to get pregnant stopped taking them after pregnancy (omm Hayam).
- 3) The rest of the cases get the pills from the nurse, they never actually take them. They explained this attitude by saying that they never say no the kindness of Nahed.

Reference to the available clinic qualifications, we have observed the following.

- 1) The absence of qualified assistant mid-wives (who, from the doctor point of view, should played a great role in the family planning), has resulted in the rejection of clients of the public services provided by the centre of maternal and child care.
- 2) Untrained nurse : the two nurses in the health unit are not qualified or trained enough for the family planning, Also, bad relationships exist between the nurses and the doctor.

Firstly, from his point of view, they are not qualified enough to perform medical assistance. Secondly, from the nurses point of view, because the doctor is stiff and usually depends on his men, the clerk, lab assistant and the stock-keeper as the chemist of the dispensary. In spite of such a matter, the activities of those three men are sympathetically appreciated by the doctor for his personal interest.

-
- * Nahed is working as a nurse in the health unit but she is a Raiyada at the meantime for Gavadon. She receives 8 E.L. as monthly bouns.

families in the research area. One of the nurses said «the G.P.» (i.e. the doctor) selects the best kinds of available medicine in the dispensary to give to his special patients». If the prescribed medicine is not available, he writes another prescription to be dispensed from markaz El Fashn.

House Call

In this case, the house call is the most expensive one. A patient, as one of a prestigious family, has to be examined at home.

Dispensary

The standard of the existing dispensary is very poor. It includes a few old shelves and small cabinet. The prescription is dispensed in an unacceptable, improper way. e.g. the clerk (playing the role of chemist) submits drugs in cornet cones. The low supply encourages villagers to go to private doctors in markaz El Fashn (18 Kilometers away from Gavaddon), feeling that if they must buy their own medicine they had better go to a doctor of their own choice.

The Family Planning

The health unit is responsible for executing the family planning in the research area. But officially, there are few cases only 10 registered for unsuccessful family planning in such an area

The health unit is in charge of distributing pills as the only means for fertility control, and officially maintaining follow up records. But after several visits and interviews of the users, we have observed the following :

- 1) Two of the cases temporary taking pills due to bad health, stopped taking them under the pressure of their mothers-in-law.

Public services

A 5. piaster fee charged from each client for physical examination during the official daily hours. (8.00 am — 2.00 pm). It has been observed that all the clients are poor. They are mainly females and children who come from Boushra, Gavadon, Gamhood, Shenra and sometimes from Delhanise has its own health unit, its residents prefer to go to Boushra, Gavadon, Gamhood, Shenra and sometimes from Delhanise. While Delhanise has its own health unit, its residents prefer to go to Boushra's because they have more trust in its doctor and highly believe in his technical skill.

Generally speaking, the quality of public services is not good. It is no more than a check up on outpatients.

Special Examination

This type of examination is better and more expensive than the free examination. A fee of 1.25 E.L. charged from each client. Such services are delivered after the official daily work hours of the health unit. The physician always takes the fee for himself except a few which distributed as a bonus to his three men only. But, why does the doctor depend upon the clerk, the assistant lab and the stock-keeper ? The answer arises from the various interviews with the two nurses and from the personal files of such persons.

It was easy to observe the bad relationship between the doctor and the two nurses in the health unit. From the doctor's point of view, both nurses are ignorant. The doctor depends entirely on his three subordinates in almost everything including nursery tasks. He excludes the nurses so that his men would have the chance to increase the revenue of the special examination which depends upon the mutual relationship between his men and the

Medication

Undoubtly, the method of the medication which is submitted by the health unit, represents the corner stone in the scope of relations between the clients and the staff of the health unit, especially the relationship between doctor and patients. Villagers believe that medicine is the base tools of the health unit i.e. it is evaluated on the basis and quality of medicine in the dispensary as a supply system (Nadim, 1980 : 13). Eventually, this dispensary contains only syrups and tablets as novalgin, aspirin, vitamins, injectables and birth control pills.

Furthermore, there is a shortage in all drugs except birth control pills and where the supply for each three months is not sufficient and the available medicine is usually exhausted before the arrival of the new supply. There are no means of medication provided other than tablets and injections. Medical operations or surgeries are transferred to the hospitals in either El. Fashn or Beni-Suif.

The existing clinic is suffering from the following :

- 1) Lack of rooms.
- 2) With the exception of the doctor, trained staff members are lacking.
- 3) Lack of medical equipments and devices which are essential to make such operations.

Services of the Health unit

The existing health unit delivers different types of services which can be classified according to their quality and fee into the followings :

for the doctor, a dispensary, admission ticketing and documentation room, a security room, a test lab and a room for maternal and child health service. Annexed to this building in a living quarter for only the doctors family Another separate building for the nurses which consists of only one bedroom a partment.

The building of the health unit is not wide enough to serve an average of twenty clients perdaye. No waiting reception room for clients is provided, no chairs and no ambulance.

The clients (for the public services) are poor villagers. They travel by light trucks or on foot for long distances.

Human Resources

The research area is medically served by a few personnel whom are not enough to submite appropriated medical services. Table (1) shows the number ond qualification of clinic employees

Table (1) Number of Employees of Boushra Health unit.

Job	Number	Level of Education
Doctors	1	B.S.C.
Nurses	2	Nursery school
Lab assistant	1	Elementary school
Clerk	1	Technical school
Stock-keeper	1	Experience
Service workers	7	Experience

Other institutions are located in Boushra, which is one Kilometer away from Gavaddon. These institutions are :

- i) The health unit.
- ii) The veterinarian unit.
- iii) The agrarian liability.
- iv) Gavaddon Elementary school.

In Gavaddon, there are mosques and a day school which is not permanent.

For the purpose of the present study, the formal institutions are classified according to their direct or indirect roles in the family planning into :

- 1) Direct related institutions : there are the health unit of Boushra which delivers the medical services including the family planning, to Gavaddon and its surrounding villages.
- 2) Indirect related institutions, which have the duties to get the community inhabitants ready to the idea of the family planning. For example, Gavaddon Elementary school, mosque.

The Health unit

Location

The local health unit is located in Boushra to serve Gavaddon and its surrounding villages. The location of such a unit is very significant because of the relative distance (almost one Kilometer far from Gavaddon) that clients have to travel and which correlates highly with their use of services.

Establishments and Material Resources

The health unit constitutes an examination room, an office

Difficulties

At the organisational level, it is hard to get the desired, information and data at the beginning. For example, in the case of Boushra Health unit, the doctor was suspicious of the research team and he never let us to interview his subordinates alone. It seems consequently difficult to claim the real research objectives (dynamics beyond adoption or non-adoption the family planning program).

To minimize the stated difficulties, intensive visits were done to all existing institutions, in order to get successful and close relationships with all formal community leaders, employees and clients. However, my current position at Minya University facilitated such a matter.

The Existing Formal Institutions

In the research area, there is the local council which is located in Delbanis and delivers services to all satellities. Such a council involves the followings :

- i) A health unit.
- ii) Social Affairs unit.
- iii) A Youth club.
- iv) A preparatory co-educational school.

Besides other local developing schemes as follows :

- i) A carpentry workshop.
- ii) A Rug workshop.
- iii) A picultural station.
- iv) A poultry feed station.
- v) A cattle feed station.

- 7) Polygamy and extended families.
- 8) Strong belief in indigenous service system. (e.g. traditional mid-wife «Daya», the village barber who commonly practices medicine, «Sheykh» and the mosque «Imam»).

Methodology

After several visits to the different population Development Program (PDP)* villages listed for deep studies, Gavardon was selected as an area of research based on the followings :

- 1) Transportation facilities.
- 2) Housing facilities which are offered to the research team from the local council.

The present study uses the anthropological method.

Different data collection techniques are used as follows-

- 1) Unfixed format interviews held with severs and their clients in the existing institutions.
- 2) Observation.
- 3) The use of a «Guide list» appropriated for each institution.
- 4) Informants.

* «The PDP provides improved family planning delivery system, and stimulates socio-economic development, in particular those activities that are believed to deter population growth and improve population characteristics (e.g. health, education, women's employment) see sayed, H. et al., 1983 : 3).

The present study concerns the effectiveness of the existing formal institutions in the research area that are directly or indirectly related to the family planning program.

The present paper is divided into six sections. The first with the general characteristics of the research area. The second presents methodology. The existing formal institutions are outlined in the third section. While the fourth concerns the health unit and the dispensary as supply systems. The effectiveness of the health unit and other institutions (e.g. schools and mosques) are discussed in the last two sections, respectively. Finally, the conclusion and recommendations will be provided.

Characteristics of the Research Area

Geographically, Gavaddon village is 180 Kilometer away from the south of Cairo. It is considered as a closed community with the following characteristics :

- 1) High rate of fertility due to marriages of an early age and the socio-economic status of children.
- 2) High rate of illiteracy, where the ratio is 89% in general while it is above 90% for girls and women.
- 3) Dominance of poverty, where all families are poor except a few number of deep-rooted families.
- 4) Most people are working in agricultural jobs.
- 5) The society is not homogenous, where people are tribal and rural socialized.
- 6) High rate of infant mortality.

**EFFECTIVENESS OF THE RURAL
HEALTH UNIT IN THE FAMILY PLANNING.
A PILOT STUDY OF GAVADON
VILLAGE**

BY

ETIMAD M. ALLAM (Ph. D.) (*)

Introduction :

The family planning program represents one of the development processes Which are nationally planned and carried out through some formal institutions. These institutions potentially have all materialistic and human resources which may either professionally or sizely be capable of delivering and following up such program.

Practically, application of the family planning should adapt the cultural characteristics of a society, For example, the Egyptian rural areas are different from one place to another, where subcultures are varied from the upper part to the Delta part of the country. To explain this, the Gavadon village, in which the present study has been conducted,** as a part of the rural community in Beni-Suef Governorate represents a typical rural community, having a very strong subculture, which apparently opposes the family planning program.

* Lecturer in Sociology, Menia University, Egypt.

** Data were collected during November 1982 — May 1983.

Simon, R. 1975 :

Women and Crime, Lexington Books, D.C. Heath and Company.

Skolnick, A. Skolnick, J. 1983 :

Family in Transition, Fourth Edition, Little, Brown and Company.

Stein, P. 1983 :

«Singlehood» in E. Macklin (ed.), **Contemporary Families and Alternative Lifestyles**, London : Beverly Hills.

Stone, L. 1977 :

The Family, Sex and Marriage, New York : Harper and Row.

Thompson, E. Gongla, p. 1983 :

«Single-parent Families : in the Mainstream of American Society» in E. Macklin (ed.), **Contemporary Families and Alternative Lifestyles**, London, Beverly Hills.

Veevers, J. 1983 :

«Voluntary Childlessness : A Critical Assessment of the Research» in Macklin (ed.), **Contemporary Families and Alternative Lifestyles**, London : Beverly Hills.

* Dr. Edgar W. Butler is Chair of the Sociology Department, University of California, Riverside; Samia M. El-Khashab is Lecturer in the Sociology Department, University of Cairo

Lane, W. 1963 :

The Manners and Customs of the Modern Egyptians,
London : Dent and Sons.

Macklin, E. 1983 :

«Nonmarital Heterosexual Cohabitation : An Overview,»
in E. Macklin (ed.), **Contemporary Families and Alternative Lifestyles,** London : Beverly Hills.

May, E. 1980 :

Great Expectation : Marriage and Divorce in Post-Victorian America, Chicago W. University of Chicago Press.

Nahas, K. 1954 :

«The Family in the Arab World», **Marriage and Family Living,** Vol. 16.

Patai, R. 1969 :

Golden River to Golden Road, Philadelphia : University of Pennsylvania Press.

Prothro, E. Diab, L. 1974 :

Changing Family patterns in the Arab East, American University of Beirut.

Scanzoni, J. 1983 :

Shaping Tomorrow's Family, Theory and Policy for the 21st Century, London : Beverly Hills.

Seward, R. 1978 :

The American Family : A Demographic History, London Beverly Hills.

Chiman, C. 1979 :

Adolescent Sexuality in a Changing American Society,
Washington, D.C. : Government Printing Office.

Freeman, J. 1973 :

«The Origins of the Women's Liberation Movement»,
American Journal of Sociology, 78, no. 4.

Friedl, E. 1967

«The Origins of the Women's Liberation Movement»,
American Journal of Sociology, 78, no. 4.

Friedl, E. 1967 :

«The Position of Women : Appearance and Reality»,
Anthropological Quarterly.

Glick, P. Spanier, B. 1980 :

«Married and Unmarried Cohabitation in the United
States», **Journal of Marriage and the family**, 42, 1.

Goode, W. 1963 :

World Revolution and Family Patterns, New York :
Free Press.

Hawkins, L. Wagner, F. 1983 :

«Family Policy : Issues and Programs», in B. Gutknecht
and E. Butler (eds.), **Family Self and Society**, Univer-
sity Press of America.

Korson, H. 1971 :

«Endogamous Marriage in a Traditional Muslim Society»,
Journal of Comparative Family Study, vol. 2.

Bibliography

Eane, M. 1980 :

«Toward a Description and Evaluation of United States Family Policy», in Aldous, J. and Dumon, W. '(eds.) **The Policies and Programs of Family Policy**, Leuven University Press.

Blacke J. 1979 :

«Is Zero Preferred ? American Attitudes toward Childlessness in the 1970s.» **Journal of Marriage and the Family** 41.

Bonham, S. Wright, D. 1983 :

«Divorce : A Frequent «Alternative» in the 1970s, In Macklin, E. (ed.), **Contemporary Families and Alternative Lifestyles**, London, Beverly Hills.

Butler, E. 1979 :

Traditional Marriage and Emerging Alternatives, New York : Harper and Row.

Chilman, C. 1976 :

«Public Social Policy and Families in the 1970s» in E.L. Eldridge and N. Meredith (eds.), **Environmental Issues : Family Impact**. Minneapolis . Burgess.

ticular combinations of general social and cultural conditions in societies. To say that the family is the same everywhere is in some sense true. But the differences are more interesting. Families possess dissimilar traits. They vary in organization, membership, life cycle, emotional environment, ideologies, and social and kin networks. The recent phenomena which appeared in the American family are entirely different from what happened to the Egyptian family, this because of the differences between societies and cultures in which they exist.

In the traditional family the father has absolute authority over his children. The children are not expected to express filial emotions or love openly, nor is the father. But within the framework of customary authority. The children must be loyal and faithful, and the father should fulfill his obligation to provide the children with food clothing, and shelter. Children are not to criticize the father, but listen to him and obey him with reverence (Nahas, 1954 : 300). In most cases the father trains the son for his occupation. The son grows up in an atmosphere in which he knows his future occupation and gets slowly trained in its skills,

The traditional picture changed, the individual is becoming autonomous in the modern family and egalitarian relations are becoming consolidated. The phenomenon of the change in the individualization of the person in the family is manifested in the changed position of the child. There has been a particularly great change in the position of the children in the farm family where they traditionally constituted a source of manpower. The child is now assuming an independent role which is separate from the farm. This is expressed particularly in the sphere of education, and in the choice of occupation.

The preceding paragraphs provide abundant evidence that family patterns, and the role of women, are undergoing change in a number of areas. These changes have occurred gradually and selectively rather than generally. Consequently, it would probably be more accurate to describe the changes which have occurred in terms of evolution rather than revolution.

CONCLUSION :

Types of family organizations tend to be associated with par-

3. Women centered families :

One of the visible phenomena in 1970s is that women became the Center of the family. This is not due to the increases of female participation in the labour force, or to the development in her status, but because of the migration of husbands to other countries, especially to arab counries. Table 8 shows the number of migrants in 1976. The male migration had great effect on women's traditional roles, especially in rural areas.

Generally men have the position of status and esteem. They make the decisions especially in vital issues, like choice of residence and marriage of children (Friedl, 1967 : 97). In urban areas there is cooperation between husband and wife on most of these issues.

Now in migrant's families women hold the real power within the family, and all decisions are made by them.

Table 8 : Egyptian Migrants in 1979.

Total	Male	Female
133,098	104,787	28,311

Source : Statistical and Census Center. Vol. Migration in U.A.R., 1979.

3. Children and the decline of parental authority :

Children are always welcome in Egyptian families. The main purpose of marriage is children, especially male children. It is natural to have children, and lack of them is considered unnatural. They are the blessings of God, A family without children is considered incomplete.

II. Family Social Relations :

1. Marriage :

Before the 1970s, early marriages were the rule, especially for girls in rural areas, who frequently married before age 15. Marriage between relatives was preferred. Indeed, the ideal marriage was considered to be one between a boy and a girl whose fathers were brothers. The marriage ceremony was the occasion for celebrations lasting several days. The family of the groom bore most of the expenses of the wedding and celebrations. In addition the marriage contract called for a substantial payment to the bride and an agreement to pay another sum in case of divorce. Consequently, any prospective groom was heavily dependent on the financial assistance of his family (Korson, 1971 : 145).

After the 1970s the traditional picture was changed. Marriages were still arranged by elders, but today daughters as well as sons are usually consulted in advance, and in the cities at least the couple have met (in a group situation, not alone) before the engagement. The young man's search for a bride is still through family contacts, though he undoubtedly plays a more important role than formally in deciding whom to approach. Age at marriage for men continues to be rather late. Women do not feel that marriage before age 17 is too early. Marriages are still expensive, but the celebrations are growing shorter and the early bride payment is growing less rapidly than the late payment. The dependence by the groom on family financing may be lessening somewhat. At the same time, the comparative rise in the late payment offers greater protection for the bride (Prothro and Diab, 1974 : 204). The preference for marriage to relatives is still noticeable in the villages, but in the cities it has declined (Korson, 1971).

Table 6 : Educational Condition by Sex.

Year	%	University		
		Total	Male	Female
1950	5,406	33,738	31,914	1,824
1955	10,245	62,127	55,762	6,365
1960	15,948	85,866	80,172	13,694
1965	21,071	133,849	105,645	28,204
1970	21,37	216,633	156,241	60,392

Sources : Population Census of Egypt, 1950-1970, Ministry of Education, Government Press, Cairo.

Table : 7 Distribution of the Families According to the Size, 1975.

Cairo governorate

Family size	Number of families
Married-couple without children	76,889
Married-couple with unmarried children	513,577
Married-couple with married children and their wives and children	112,147
Married-couple with married children and relatives	140,959

Source : Statistical and Census Center, vol. Cairo governorate, 1975, p. 649.

- 4) Communications : observers have noticed the abundance of radio, TV, newspapers, and transportation in rural areas. Good (1963) mentions that communication plays important roles in disseminating ideology, demonstrating alternative patterns of living, and providing a impulse to improvement of one's lot in life.

Urban areas and the decline of nuclear family :

Before the 1970s the nuclear family was the dominant pattern in urban areas. Since 1970 extended families emerged in cities. cities in Egypt polarize mass migration from rural areas. They suffer from many problems, the most acute of which is «housing». Because of population pressure and space shortage, newly married couples live with the family of orientation. The traditional residential pattern, in which the newly married couples lived for a time with their parents, appeared during the 1970s in urban areas. Table 7 shows the number of extended families in the Cairo governorate.

Table 5 : Educational Condition by Sex.

Year	%	Secondary		
		Total	Male	Female
1965	24	127,074	96,244	30,830
1966	26	137,796	101,994	35,802
1967	28	172,229	124,712	47,517
1968	28	208,581	149,701	58,880
1969	28	334,619	166,125	68,494
1970	32	293,144	100,319	92,825
1971	32	312,489	212,234	100,255

Source : Population Census of Egypt, 1960-1975, Ministry of Education, Government Press, Cairo.

her husband and even by her acquaintances, depends in great degree, upon her fruitfulness, and upon the preservation of her children (Lane, 1963 : 56). The mean number of children per traditional rural family was between 5 to 6. Married sons, with their wives and children, usually lived for some years at least with their fathers before establishing a separate residence nearby. But, they are playing minor roles in the family, as the family politics were dominated by the older and more experienced generation.

The extended family was not only a residential unit, but a network of kin who had many interlocking rights, expectations, obligations, and those with authority (e.g. elders and males) exert considerable moral control over their relatives (prothro and Diab, 1974 : 4).

In the 1970s, the extended family had begun to decline and nuclear families were found in rural areas. The major factors of change observed in the traditional family are interrelated. For purposes of discussion they may be divided into four types :

- 1) **Education** : Most of the rural inhabitants give great attention to education, so the younger left their families to complete their education in cities (see Tables 5 and 6).
- 2) **Changing peasant's values towards their land** : The ties of land seem to have weakened somewhat in the last ten years. Selling land is easy for peasants to achieve.
- 3) **Migration** : great numbers of peasants migrated to the cities and other arab countries. This migration has a clear effect upon family size and women's roles.

Consciousness raising for these women involves educating women to the belief that every aspect of their relationship with men is exploitative (Simon, 1975). Women's movement has altered the behaviour, perceptions, beliefs, and lifestyles of women.

PART 2 . CHANGING FAMILY PATTERNS IN EGYPT.

Important changes have occurred in patterns of family life and in the role of women in Egypt during the past ten years.

I. Family size :

Rural areas and the decline of the extended family :

Although rural areas are associated with agriculture and with a low level of complexity, families are becoming nuclear, and the extended family is declining. The recent changes which have appeared on the Egyptian rural family, let us say that the common hypotheses — that the nuclear family emerges when a culture is invaded by industrialization and urbanization — is an undeveloped observation (Skolnick, 1988). Industrialization and urbanization are neither necessary nor sufficient conditions for the emergence of the nuclear family.

It is necessary at the very outset to obtain a general understanding of the basic conception and structure of the traditional institution called the extended family. In general the extended family consists of members of three or four generations living together in one household or several households connected together.

The traditional rural family has been described as being patrilineal and occasionally polygynous (Patai, 1969 : 84). Husband and wife have a desire for a large number of children, especially male children, because the estimation in which a wife is held by

ments. Most of the cash assistance programs use the family for the household as the unit of eligibility for benefits, and benefit vary by household and family arrangements. Generally, they favour larger families and households which split up. Programs which use the family rather than the household for determining benefit levels favor unmarried over married housemates. It is not unreasonable to adjust benefit levels to reflect that people who live together usually share resources and that sharing a household brings certain economies of scale. It is clear, however, that all these programs need close examination to minimize distinctions which seem arbitrary or counterproductive in favour of distinctions based on assessments of need.

IV. Feminist Movement :

Since the end of the 1960, many variations of the initial women's movement have emerged. These movements and ideologies range from reformist to revolutionary. Now (National Organization for Women) is probably the most conservative. It has concentrated most of its efforts on legal economic problems (Simon, 1975 : 15).

Between the end of the sixties and the early part of the seventies, a variety of women who became disenchanted with, or were thrown out of, new left or civil rights movements organized FLF (Female Liberation First), Red Stockings, and the Feminists. The characteristics that distinguish the moderate groups from the more radical ones are the almost exclusive emphases on job equality, the strategy of working for change within the system through lobbying, and education (Freeman, 1973)

Radical groups consider the entire system corrupt. Their target are as much the institutions of marriage, the family, and motherhood as unequal opportunities in employment and education.

partial inexpensive programs designed to change people rather than systems. Such programs, she said, cannot meet the problems of a technological society. She called for broad policies that deal with the whole of society. As these policies are developed, the needs and characteristics of a diversity of families and family members should be taken into account.

Bane (1980) summarized the main features of family policy as follows :

Inadequacy. Programs exist to meet family needs of various sorts, the existence of these needs and governments actions required to meet them are assumed to be legislation. However, in many cases, funding levels are so low or administration so incompetent that the program reaches only a fraction of the population that the legislation intended it to serve. This could be justified if he people served were the most needy or if funded projects were genuine demonstrations, but for many health, education, and social services programs, neither is the case. Inadequacy thus creates serious inequities.

Favoritism towards the Rich. Some of the largest programs affecting families are tax expenditure programs which work through the tax code rather than legislatively authorized subsidy. Most of them in the areas of health, housing, and income security use tax deductions rather than tax credits; these methods are worth more to the rich than to the poor. Where a two tier system exists with tax expenditures for the rich and subsidies for the poor, as is the case with housing and health care, working and middle-class people lose out.

Favoritism towards Certain Marital and Household Arrangements.

to conform to the established and stable norms of society. Boys and girls took it for granted that they were being prepared to take their place in society. They would get a job and know that they were to be part of the total productive system. Then there began to be a change. They were coming to see their jobs as contribution not so much to the economy as to the profits of corporations. They saw corporations not as agencies to get goods produced but as ways to make money for shareholders. They were, in brief, coming to see society as the outcome of complex negotiations between powerful interest groups. Scanzoni (1983) argued that socialization within the contemporary U.S. family is based on consensus assumptions. But these traditional assumptions are no longer valid, thus they are out of phase with the essence of modern, changing society.

The mid-1980s reveal a curious paradox. At the formal level, laws and (official) pronouncements (those of governments, churches, schools, and the like) reflect the traditional norms. Conservatives have demonstrated substantial political power in crippling sex education programs, halting ERA, influencing the 1980 White House conference on families, and electing persons who share their views on abortion. At the behavior level, there is increasing evidence that ordinary citizens are tending to ignore traditional norms (Scanzoni, 1983 : 57).

III. Family Policy :

Many writers criticized family policy, and say that it has been devoid of organizing principles. Bronfenbrenner, who has been called (the family man) said that we need to give much attention to family policy as we give to material technology (Howkins and Wagner, 1983).

Chilman (1976) said that many government policies produce

mand for personal autonomy and a corresponding respect for the right to privacy, to self-expression, and to the free exercise of will within limits set by the need for social cohesion. Thus, individualism involves selfish desire to put one's personal convenience above the needs of the society as a whole or those of sub-units such as kin or the family.

The early 1970s saw the launching of the psychological «me first» protest movement of the following years (Childman, 1979 : 16). According to a recent recent analysis by Yankelovich, about 80 percent of the people in the United States were involved in a search for self-fulfillment during the 1970s. Women were learning how to be «number one,» to take charge of their own lives, to be good to themselves, and to be responsible for their own orgasms (Childman, 1979 : 18).

Most of these writers connect rising divorce rate to this increase in individualism. May (1980) examined Los Angeles Country divorce records and concluded that pre-1900 divorces were mostly the result of persons unwilling to live with the costs of their spouses. After 1900 the divorce records reveal a highly significant shift in the way individualism was expressed. No longer were persons divorcing merely to escape costs; an increasing number divorced to gain valued rewards as well. May (1980) claims that individualism was moving people not only to avoid marital costs, but to seek alternative richer satisfactions as well-

II. Non-sync Norms :

One point of view sees a lack of synchronizatin between «traditional» norms and contemporary changing society as causing changes in the family.

Scanzoni (1983) claims that parents socialize their children

tional magazines. In the United States in 1978, among young single women aged 18 to 24, 18 percent expected to remain childless through their lives (Veevers, 1983 : 76).. Some writers see that the social meaning of childlessness is assessing pronatalism. Veevers (1983 : 77) defined the main characteristics of deliberately childless couples as follows :

Voluntary childless couples are more likely to live in large urban areas. They are strongly associated with relatively late age at first marriage, also they are associated with low religiosity. Compared with other women, deliberately childless wives tend to have above-average education, often having University degrees. Childless women are two to three times as likely as other women to be gainfully employed. They are involved in high-status occupations in management and the professions. Consequently, they tend to earn high incomes. While it seems likely that voluntary childlessness will continue to increase with increased contraceptive sophistication and increased permissiveness, it also seems likely that such an increase has intrinsic limitations. «In the medium range future, the percentage of intentionally childless couples will no likely go below 6 percent or above 17 percent of all married couples» (Black, 1979).

«Why» are these changes occurring ?

To get a good understanding of the family as an institution, we must place it within the context of the society's larger institutional structure; the family can only be understood adequately in the large social context.

I. Individualism :

Many writers link between recent changes in the family to rising individualism. Stone (1977) defines individualism as «a de-

The largest category in the singles population is the never married. The U.S. Bureau of the Census reports that in 1980 never married made up more than 23 percent of the male and 17 percent of the female population (Stein, 1983). The increase in the number of young adults who are choosing to postpone marriage due to :

- 1) the increase in the number of women enrolled in colleges and in graduate schools.
- 2) expanding employment and career opportunities for women.
- 3) The impact of the women's movement.
- 4) The excess of young women at the currently «most marriageable» ages.
- 5) conflict between marriage and the desire for individual development and personal growth.
- 6) The increasing divorce rate, which has led some young people to question the appeal of marriage and family life, and
- 7) The increasing availability and acceptability of birth control methods (Stein, 1983 : 28).

V. Voluntary Childlessness :

During the 1970s, voluntary childlessness received increasing attention, with over 100 feature articles on it appearing in na-

(5) the Vietnam War, (6) great social and religious acceptance of divorce, (7) reform of the divorce law, and (8) the growth and age distribution of married persons (Bonham and Wright, 1983).

IV. Singlehood :

Singles are an important segment of the adult population. In 1980, more than 58 million adults in the U.S. over the age of 18 were unmarried. This is about 34 percent of U.S. men and more than 40 percent of U.S. women. As shown in Table 4, within this broad spectrum of singlehood, several major categories emerge : the never married, the separated, the divorced, and the widowed (Butler, 1979).

Table 4 Marital Status of the U.S. Population, Age 18 and over, 1980 (in thousands of persons).

	Total	Married	Never Married	Divorced	Widowed	Separated
Men	74,101 (100) ^a	48,752 (65.8)	17,434 (23.5)	3,871 (5.2)	1,972 (2.7)	2,071 (2.8)
Women	82,054 (100)	48,627 (59.3)	13,977 (17.0)	5,831 (7.1)	10,479 (12.8)	3,140 (3.8)

SOURCE : (Steen 1983 : U.S. Bureau of the Census, Marital Status and Living Arrangement : March, 1980, Current Population Reports, Series p. 20, No. 365 Washington, D.C. : G. p. o. 1981:

^a Number in parentheses indicate percentage distribution.

orce rate has varied from a low of 50 per 1,000 before 1900 up to a cotemporary rate of over 250 per 1,000. There was a rise through the middle 1960s, then a slight drop; and in the decade following 1963, the divorce rate nearly doubled. Since then it has continued to rise (Butler, 1979 : 364). Table 3 presents the percentage of the currently divorced out of all women in each age group for selected years.

Table 3 Percentage of Women currently Divorced, 1950-1978.

Year	Age of Women						
	20-24	25-29	30-34	35-44	45-54	55-64	65-74
1950	1.4	2.6	2.6	3.4	2.9	2.1	0.9
1955	1.4	2.2	2.8	3.8	3.3	2.4	1.4
1960	1.7	2.5	3.1	3.8	3.9	3.1	1.7
1965	2.0	3.4	3.3	4.4	4.6	3.9	2.3
1970	2.2	4.1	4.7	5.3	5.1	4.4	2.9
1975	3.3	6.7	7.3	7.7	6.9	5.5	3.3
1978	3.6	8.1	10.5	10.2	7.9	6.4	3.9

SOURCE : (George and Jo Bane, 1980 : 30).

There are several factors have contributed to this increase, including :

- (1) increased education and employment of women,
- (2) smaller families, (3) higher income, (4) free legal aid,

Table 2 Distribution of family households by type and presence of children and parent-child families by types, 1980, (number in thousands).

Family Households (58, 426)					
Married-Couple Family Households (48,180)		Female-Headed Family Households (8,540)		Male-Headed Family Households (1,706)	
Without Children (22,973)	With Children (25,207)	Without Children (2,622)	with Children (5,918)	without Children (970)	with Children (736)

SOURCE : Thompson and Gongla, 1983 : U.S. Bureau of the Census, Current Population Reports, Series p. 20, No. 366, Household and Family Characteristics : March, 1980 (Tables 1, 14, and 21), U.S. Government Printing Office, Washington D.C. 1981.

III. Divorce

Divorce is defined as the legal dissolution of a socially and legally recognized marital relationship between a man and a woman that alters the obligations and privileges of the two persons involved (Bonham and Wright, 1983 : 126).

All societies allow divorce, but rates have varied over time and from one country to another. In the United States, the di-

Table 1. Trends in Unmarried Cohabitation in the United States, 1960-80.

Date	Number of unmarried living coupled of opposite sex together	percentage of all households	Ratio to 1970
1980	1,560,000		2.98
	children present	424,000	2.16
	no children present	1,136,000	3.47
1979	1,346,000		2.57
	children present	360,000	1.84
	no children present	985,000	3.01
1978	1,137,000		
	children present	272,000	
	no children present	865,000	3.1
1977	957,000		
	children present	204,000	
	no children present	754,000	
1976	no children present	660,000	
1975	886,000		
	children present		
	n children present	2.3	
1970	523,000		
	children present	196,000	1.7
	no children present	327,000	
1960	no children present	242,000	1.6

SOURCE : (Maklin, 1983, 50).

habitants to have lower rates of church attendance and higher rates of no religious affiliation (Macklin, 1983).

(3) **Race.** 1975 Census data showed cohabitation rates among blacks to be three times those among whites, and interracial couples were more frequent among currently cohabiting than married couples, especially in the younger age categories. (Glick and Spanier, 1980).

(4) **Geographic Area.** Cohabitants are more likely to be living in large metropolitan areas and in the north and west. (Glick and Spanier, 1980).

(5) **Socioeconomic Status.** Many participants in nonmarital unions are college students who receive economic aid from parents, however, many are self-sustaining and in some instances, both members of the nonmarital union are working outside class hours in order to make ends meet. Within households, most report that they share expenses (Butler, 1979 : 234).

II. Single-parent Families :

The single-parent family is the second-fastest growing family lifestyle in the U.S. today (after cohabiting couples), having grown at 21 times the rate of the traditional two-parent family during the 1970s (Thompson and Gongla, 1983).

The 1980 Census data identifies the last decade as an epoch period during which the single-parent family emerged as a significant and highly visible family form. They now represent 21.4 percent of the families with dependent children at home (Seward, 1978 : 89). The single-parent family is fast becoming a very common family pattern, already representing nearly half of the families in the black community. Over one-fifth of single-parent families are part of the mainstream of U.S. society, e.g., white and middle class. Table 2 shows a distribution of family household with distinction between female-headed and male-headed families.

family, and <why> these changes have taken place. First we describe and identify recent family phenomena through descriptive statistics. Then we give a tentative explanation why these changes have developed. The first part of this paper will deal with the U.S. family, the second part describes changes in the Egyptian family.

PART 1 WHAT'S HAPPENING TO THE AMERICAN FAMILY ?

I. Nonmarital Cohabitation :

The 1970's saw a rapid increase in the number of unmarried persons living together (see Table 1). The U.S. Bureau of the Census (1981, 5, Table F) reported 523,000 such persons in 1970 (Macklin, 1983, 49).

Living together without marriage is obviously not a new phenomenon. Nonlegal marital unions and common-law marriages have long been accepted in many cultures, particularly among low-income persons. What is new is the increasing prevalence of nonmarital cohabitation among the middle class, the fact that many of the participants do not consider themselves married, and the increasing acceptance of this living pattern by the majority culture (Macklin, 1983, 52).

Characteristics of Nonmarital Cohabitants : The following variables differentiate those people who have and have not cohabited nonmaritally :

(1) **Age.** As a group, cohabitants tend to be somewhat younger than married people. In an analysis of the 1975 Census data, 60 percent of currently cohabiting persons and 33 percent of married persons were under 35 (Glick and Spanier, 1980).

(2) **Religiosity.** Researchers have consistently found co-

OBSERVATIONS ON CONTEMPORARY AMERICAN AND EGYPTIAN FAMILY

Samia M. El-Khashab, Ph. D(*)

and

Edgar W. Butler, Ph.D.(**)

INTRODUCTION

The seventies were a period of great change — real and/or intended. Various writers have expressed different degrees of optimism or pessimism or pessimism about the present and future of so-called in the 1970s seem real and stable (Macklin and Rubin, 1983).

The major trends of the 1970s affected families. The youth and women's movements challenged many of the assumptions on which conventional marriage and family patterns have been based. The mass media regularly presented stories that also challenged the traditional view on sex, marriage, and family (Skolnick, 1983 : 3).

The early 1970s saw important changes in attitudes in premarital sexuality, women's equality, and the value of self-realization. All of these changes, occurring in a relatively short time, have given rise to fears about the future of the family.

This paper describes «what» changes are occurring to the

* Lecturer in Sociology, Cairo University.

** Prof. and Head of Sociology Department, University of California, Riverside.

Egyptian Yearbook of Sociology

Contents

I. Contributions in foreign languages :

- Observations On Contemporary American and Egyptian Family,
by : Dr. Samia M. El-Khashab
and prof. Edgar W. Butler.
- Effectiveness of the Rural Health Unit in the Family Planning. A Pilot Study of Gavaddon village.
by : Dr. Etimad M. Aflam.

II. Abstracts of Articles in Arabic

- Ethnomethodology, A new Approach in Sociology,
by : Dr. Zeinab Shahin.
- The Role of Koran in Shaping Islamic Public Opinion,
by : Dr. Mohieddin Abdulhalim.
- The Social Status of Copts in Mamluk Egypt.
by : Dr. Kassem A. Kassem
- Towards a New Approach for Development in the Third World Countries.
by : Dr. Abdel Wahhab Ibrahim.

رقم الايداع ٨٤/٣٩١١

الترقيم الدولي ٨-٩٣٦-٠٢-١٧٧

دار البعث للنشر والطباعة
٢٢ شارع سامي - ميدان التحرير
القاهرة - تليفون ٣٠٥٥٦

EGYPTIAN YEARBOOK

of

SOCIOLOGY

Volume No. 6

April 1984

Editor : Prof. Dr. M. El-Gawhary

Dean of The Faculty of Arts

Cairo University

Dar Al-Maaref.

Egyptian Yearbook of Sociology

editor

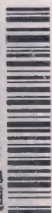
Prof. Dr. M. El. Gawhary

Vol VI

Dar Al-Maaref

1984

Bibliotheca Alexandrina



0685691

١١٤٨٣ / ٠١

٥٠٠